

فهرست
الجزء الخامس

مسن
مائية ابن عابدين

*) فهرست الجزء الخامس من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة
السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين *)

صفحة	صفحة
١٥	٢ (كتاب الاجارة)
١٦	١٥ مطلب في بيان الراد بالزيادة على أجر المثل
١٨	١٧ مطلب في الرصد والقيمة ومشد المسكة
١٩	١٨ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها
٥١	٢١ مطلب في الارض المحتكرة ومعنى الاستحكار
٥١	٢٧ مطلب خرفه من العصوص ولم يرجع
٥٢	٢٩ باب الاجارة الفاسدة
٥٢	٣١ مطلب في اجارة البناء
٥٢	٣٣ مطلب في حديث دخوله عليه السلام الحمام
٥٣	وحدث ما رآه المؤمنون حسنا
٥٣	٣٥ مطلب في الاستجارة على المعاصي
٥٣	٣٦ مطلب في الاستجارة على الطاعات
٥٦	٣٦ مطلب بحرف مهم في عدم جواز الاستجارة على
٥٦	التلاوة والتهميل ونحوه مما لا ضرورة اليه
٥٨	٣٨ مطلب يخص القياس والاذن بالعرف العام دون
٥٩	الخاص
٦٠	٤٥ مطلب يجبي الاجر في استعمال المعدل لا استغلال
٦١	ولو غير عقار
٦١	٤١ مطلب في استجارة الماسع القضاء واستجارة
٦١	الاجام والحياض للسكن
٦٢	٤١ مطلب الاجارة اذا وقعت على العين لا تصح
٦٦	والحيلة فيه
٧١	٤١ مطلب في اجرة الدلال
٧١	٤١ مطلب سكن المقرض في دار يجب أجر المثل
٧٢	٤١ باب ضمان الاجير
٧٢	٤١ مجت الاجير المشترك
٧٧	٤٢ مطلب يقى بالقصاص على قوله
٨٠	٤٣ مطلب ضمان الاجير المشترك مقيد بثلاثة
٨١	شرايط
٨٣	٤٥ مجت الاجير الخاص
١٥	٤٥ مطلب ليس للاجير الخاص أن يصلى النافلة
١٦	٤٦ مطلب في الحارس والحائى الخ
١٨	٤٨ مجت اختلاف المؤجر والمستاجر
١٩	٤٩ باب نسخ الاجارة
٥١	٥١ مطلب اصلاح بر الماء والبالوعة والخروج
٥١	المالك وانراج التراب والرماد على المستاجر
٥٢	٥٢ مطلب في رجم الدار من الجن هل هو عذبة
٥٢	القسخ
٥٢	٥٢ مطلب في المستاجر ليس عذرا في القسط
٥٣	٥٣ مطلب ترك العمل أصلا عند
٥٣	٥٣ مطلب اذاعة السفر والنقل من مصر عذبا
٥٦	القسخ
٥٦	٥٦ مطلب في تخلف البعيد
٥٦	٥٦ (مسائل شتى)
٥٨	٥٨ مطلب في اجارة المستاجر للوَجْر ولغيره
٥٩	٥٩ مطلب في اجرة منك لقناني والمغنى
٦٠	٦٠ مطلب في اجارة المقطع وانفاخها
٦١	المقطع وانراجها
٦١	٦١ مطلب أنكر الدافع وقال ليس ليس هم
٦١	دراهمي القول لقابض
٦١	٦١ مطلب ضله شيء فقال من داني عليه ف
٦٢	٦٢ (كتاب المكاتب)
٦٦	٦٦ باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله
٧١	٧١ مطلب القصاص مقدم هنا
٧١	٧١ باب كتابة العبد المشترك
٧٢	٧٢ باب موت المكاتب وعجزه وموت المو
٧٧	٧٧ (كتاب الولاء)
٨٠	٨٠ فرج مهم
٨١	٨١ فصل في ولاء المولاة
٨٣	٨٣ مطلب فصل نواب أعمال الاحياء الامم

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٤٧	مطلب باع دارا بعضا متكره هل تثبت للبار	٨	(كتاب الاكراه)
الشفعة		٨	مطلب بيع المكره فاسد وزوائد مضمونة
١٤٧	باب طلب الشفعة		بالتعدي
١٤٧	مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن	٩١	(كتاب الحجر)
١٤٨	مطلب طلب عند القاضي قبل طلب الاشهاد	٩١	مطلب نصرة ذات المحجور بالدين كالمرضى
بطلت		١٠	فصل باو غ انغلام بالا حلال الخ
١٥٥	باب ما تثبت هي فيه أولا	١٠	(كتاب المأذون)
١٥٧	باب ما بطلها	١١	مبحث في تصرف الصبي ومن له الولاية عليه
١٦٢	مطلب لاشفعة للقره بدار		ورتيها
(كتاب القسمة)		١١	(كتاب الغصب)
١٦٦	مطلب لكل من الشركاء السكتي في بعض	١١	مطلب فيما لو هدم حائط
١٧٢	الدار بقدر حصته	١٢	مطلب في رد الغصب وفيما لو أتي المالك بقوله
١٧٢	مطلب في الرجوع عن انقرة	١٢	مطلب الصابون مثلي أو قبي
(كتاب المزارعة)		١٢	مطلب بشري دارا سكتها فظهرت لوقف أو
(كتاب المساقاة)			يقيم وجب الاجر وهو المعمد
١٨٧	مطلب في المساقاة على الحور والقصاف	١٢	مطلب زرع في أرض الغير يعتبر عرف القرية
١٨٩	مطلب يشترط في المناسبة بيان المدة	١٢	مطلب بهم
١٩٠	(كتاب الذبايح)	١٢	مطلب في أبحاث غاصب الغاصب
٢٠٤	(كتاب الاضحية)	١٢	مطلب في حقوق الاجازة لالتلاف والافعال
(كتاب الحظر والاباحة)		١٢	مطلب فيما يجوز فيه دخول دار غيره بلا إذن
٢٣١	فصل في اللبس		منه
٢٤٠	فصل في النذر والمسلم	١٢	مطلب فيما يجوز من التصرف في مال الغير
٢٤٧	باب الاستبراء وغيره		بدون إذن صريح
٢٥٤	فصل في البيع	١٢	فصل في مسائل متفرقة
(كتاب احياء الموات)		١٢	مطلب في ضمان منافع الغصب
٢٩٠	فصل الشرب	١٢	مطلب في ضمان الساعي
(كتاب الاسيرة)		١٢	مطلب الامر لاضمان عليه الا في حمة
٢٩٧	(كتاب الصيد)	١٤	(كتاب الشفعة)
٣٠٦	(كتاب الرهن)	١٤	مطلب في الكلام على الشفعة في البناء في نحو
٣١٧	باب ما يجوز اذنه وما لا يجوز		الارض المتكررة
٣٣٥	باب الرهن بوضع على يعدل	١٤	مطلب بهم كون الارض عشرة أو اخرجية
٣٣٦	باب التصرف في الرهن والحناية عليه وجنابته		لا يشافي الملكية فتجب فيها الشفعة ما لم تكن
على غيره			سلطانية

صفحة	صفحة
٤٢٣ (كتاب المعاقلة)	٣٤٥ فصل في مسائل متفرقة
٤٣٧ (كتاب الوصايا)	٣٥٠ (كتاب الجنائيات)
٤٤١ باب الوصية بثالث المال	٣٥٣ فصل فيما يجب القود وما لا يوجبه
٤٤٩ باب العتق في المرض	٣٥٧ محبت شريف
٤٥١ باب الوصية لأقارب وغيرهم	٣٦٥ باب القود فيما دون النفس
٤٥٧ باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة	٣٧١ فصل في الفعلين
٤٦٠ فصل في وصايا الذمي وغيره	٣٧٣ مطلب الصحيح أن الوجوب على القاتل ثم تحمله المعاقلة
٤٦٣ باب الوصي	٣٧٦ باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
٤٧٣ فصل في شهادة الأوصياء	٣٧٩ (كتاب الديات)
٤٨٠ (كتاب الخنثى)	٣٨٤ فصل في الشجاج
٤٨٣ (مسائل شتى)	٣٨٩ فصل في الخنثى
٤٩٩ (كتاب الفرائض)	٣٩٢ باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره
٥١٠ فصل في العصبات	٣٩٦ فصل في الحائض المائل
٥١٩ باب العول	٣٩٩ باب جنابة البهيمة والجنابة عليها
٥٢٣ باب توريث ذوى الارحام	٤٠٥ باب جنابة المولود والجنابة عليه
٥٢٧ فصل في العرق والحرق وغيرهم	٤٠٩ فصل في الجنابة على العبد
٥٢٩ فصل في المناجحة	٤١١ فصل في غصب القن وغيره
٥٣١ باب الخارج	٤١٣ باب القسامة

(تمت)

الجزء الخامس

من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه شامة المحققين
الشيخ محمد أمين الشميربان عابدين المسماة ردّ
المختار على الدر المختار شرح تنوير
الأبصار في فقه مذهب الامام
الأعظم أبي حنيفة النعمان
نفع الله بها أهل
الايان آمين

﴿وبها مشتمل الشرح المذكور مع تقريرات لبعض الافاضل﴾

(الطبعة الثالثة)

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢٦ هجرية

* (كتاب الاجارة) *

قدم الهبة لكونها تحل
عين وهذه تحل مستغنة
(هي) لفئة اسم الاجارة
وهو ما يستحق على عمل
الحرم ولذا يدعى به يقال
أعظم الله أجره وشرعا
(تحل مستغنة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه آمين
(كتاب الاجارة)

أقول الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكى الرافعي ضمه أو قال صاحب المحكم هي بالضم اسم للأخذ مستغنة
من الآخر وهو عوض العمل ونقل عن ثعلب الفتح فهي مثقلة بالهمزة وفي تكملة العبر للعلامة عبد القادر
الطوري لومال الاجارة لكان أولى لأن الذي يعرف هو الاجارة الذي هو بيع المنافع لا الاجارة التي هي الاجارة
قال قاضي زاحه ولم يسمع في اللغة أن الاجارة مصدر ويقال آخره إذا أعطا آخرته وهي ما يستحق على عمل الحريم
وفي الأساس آخر في داره واستأجرها وهو مؤجر ولا تنقل مؤجره فانه خطأ وقيل قال وليس أجره هذا فاعل بل هو
أفعل اه قلت لكن نقل الرمي في حاشية الصرفة قال الواحدي عن المسيردي قال آخرته أي أجرته وجمادى غير معدود
ومعدود والاول أكثر اجارا واجارة وعليه فلا اعتراض تدبر (قوله لكونها تحل عين) أي والاعيان مقدمة
على المنافع ولا نهيا بل عوض وهذه هي العدم مقدم ثم الاجارة مناسبة خاصة لفصل الصدقات حيث انهما
يقعان لأزمين فلذا عقبها بها أو فادما الطوري (قوله اسم الاجارة) قال الرمي وفي اللغة الاجارة فعالة اسم الاجارة
وهي ما يعطى من كراه الاجرة وقد أجرنا ما أعطا أجرته اه وفي المعنى فعالة أو أفعال تحذف فاء الفعل اه
وقدمنا أنها تكون مصدرا (قوله وهو ما يستحق) ذكرنا صير لعوده على الآخر المفهوم من ذكر مقابله وهي
الاجارة والأوضح الاظهار فلا خلاف في كلامه فافهم (قوله تحل عين) حسن يشمل بيع العين والمنفعة وهو وان
كان جنسا كما يكون مدخلا يكون مجزأ فدخل به العارية لأنها تحل للمنافع والنكاح لأنه تحل للضعف
وليس بمنفعة ٢ ويقول نعم تحل العين وقوله بعوض عام التعريف طوري قال في الخبر وهو أولى القول
من قوله لم تحل مستغنة معوض كذلك لأنه ان كان نفعه بالاجارة المحصنة لم يكن ما باعتناؤه الفاسدة
بالشرط الفاسد بالسبوع الأصلي وان كان نفعه بالاعمال لم يكن نفعه الشفع والعوض بالمعجم صحيحا وما
أختير في هذا المختصر تعاليد رزق يعرف بالإعطاء وفيه نظر لأن التي عرفها أعطاء المذهب الاجارة الشرعية وهي

٢ قوله ويقول نعم الخ
لا يظهر عطفه على قوله
فدخل به على ما لا يخفى
ولعل الصواب فدخل به
مسار التملك كان يخرج
بقوله نفع النكاح لأنه
الخ وتحل العين ويقول
عوض العارية لأنها
تملك النفع الأجنبي دون
عوض اه

درهم أو غير ذلك لا
لنستعمله بل لظن
الناس أنه له فالأجرة
فاسدة في الكل ولا آخر
له لأنها فسدت بغير
مقصود من العين
بزاوية وسجيء (وقل
ما صلح ثمناً أي بدلا في
البيع صلح أجرة لأنها
ثمن المنفعة ولا يتعكس
كلها فلا يقال ما يجوز
ثمن الأجرة بآخرة يجوز
أجرة المنفعة بالمنفعة
إذا اختلفا كما سجيء
(وتعقد بأجرة ثلث هذه
الدار شهر أبداً) لأن
العارية بعوض أجرة
بمختلف العكس (أو
وهل) أو أجرة ثلث
(منافعها) شهر أبداً
أعاد أن ركنها الإيجاب
والقول بشرطها كون
الأجرة والمنفعة معلومين
لأن جهاتهما تقضي إلى
المنفعة وحكمها وقوع الملك
في الدليل ساعة ساعة
وهل تعتقد بالتعاطي

الحسنة والفاصلة ضدها فلا يشمله التعريف قال في المبسوط لا بد من إعلام مarder عليه عقد الإجارة على وجه
يقطع به المنازعة بيان العتد والسافة والعمل ولا بد من إعلام البذل اه والآن العتد عتدنا كافي البائع على
أنه لا تملك بعض غير معلوم فعادنا كلامهم ونعامة في الشرط لئلا (قوله) مقصود من العين) أي في الشرع
ونظر العقلاء بخلاف ما سجد كره فانه وإن كان مقصود الاستأجر لكنه لا تنفع فيه وليس من المقاصد الشرعية
وشمل ما مقصد ولو لغرض ما سألني عن الحر من جواز استئجار الأرض مقبلاً ومراخافاً من مقصود الاستئجار
للزراعة مثلاً وقد ذكرنا حيلة قديمها إذا لم يكن زرعها تأمل (قوله) أو أواني) منصوب بفتحة ظاهرة على البناء
وفي بعض النسخ محذوفها وكأنه من يحرقها التناسخ (قوله) أنه له) أي الدار أو العدم ما بعدهم أو فرد الضمير
لطف المذكور بأن هذه المسائل سألني متتافياً البالد (قوله) ولا أجرة) أي ولو استعملها فبما ذكره
وقوله إن الأجرة تحجب في الفسدة بالانتفاع على قيد إذا كان الانتفاع مقصوداً وبقيد الخلاصة عدم الأجر
في حسن هذه المسائل بقوله إلا أن كان الذي يستأجر قد يكون يستأجر لنتفع به اه وسألني عما في الكلام فيه
(قوله) وسجيء) أي في باب ما يجوز من الإجارة (قوله) أي بدلا في البيع) قد دخل فيه الأمان فانه صلح بدلا في
الفاضة فصلح أجرة (قوله) لأنها من المنفعة) أي وهي تابعة للعين وما صلح بدلا عن الأصل صلح بدلا عن التبع
(قوله) ولا يتعكس كليا) فيه لفهم أن المراد به العكس القوي لا المنطوق وهو عكس الوجبة الكلية بالوجبة
الجزئية انصحب بعض ما صلح أجرة صلح ثمناً (قوله) كسجيء) أي في آخر باب الإجارة الفاسدة (قوله) وتعتد
بأجرة ثلث الخ) وبلفظ الصلح كذا كمال الحلواني والأظهر أنها تعتد بلفظ البيع إذا وجد التوقيت والرجوع
الكرهي كافي الصلح كفي الشرط لئلا جزء من البرهان بعدم الاعتقاد فقال لا تعتد بعث منفعته لأن بيع
المعذور ما مل فلا يصح تحكيم بلفظ البيع والشراء اه ونقل مثله عن الخاتبة (قوله) بخلاف العكس) يعني
(٢) أن الإجارة بلا عوض لا تعتد إجارة قال في البرازية وقال أجرة ثلث منافعها سنة بلا عوض تكون إجارة
وقد تلا عارية اه وفي النسخ عن الخاتبة لو قال أجرة ثلث هذه الدار بغير عوض كانت إجارة فاسدة ولا تكون عارية
كالو قال يعتد هذه العين بغير عوض كأن ما مل أو فاسد الأهمية وبخلافه ما في عارية الصرعن الخاتبة أجرة ثلث هذه
الدار شهر بلا عوض كانت عارية ولو لم يقل شهر لا تكون عارية اه قال في التتارانية بل إجارة فاسدة وقد قيل
بمختلف اه وانظر ما قدمناه في العارية (قوله) منافعها شهر أبداً) تنازع في هذه الأمور لأن التثالث الفعلان قبلها
وما في المتن ذكره في الصلح كفي ذكر بعده وأضاف العقد إلى المنافع لا يجوز بأن قال أجرة ثلث منافع هذه الدار
شهر أبداً وإنما صح باضافته إلى العين اه وبينما متافى لكن قال الرمي ذكر في الزاوية وكثير من الكتب
قولين في المسئلة اه وفي الشرط لئلا عتد من البرهان لا تعتد بأجرة منفعها لأنها معدومة وانما يجوز بإيراد العقد
على العين ولم يوجد قيل تعتد به لأنه أتى بالمقصود من إضافة الإجارة إلى العين اه وظاهره ترجيح خلاف ما مشي
عنه المصنف والشارح وإذا اقتصر عليه الزبني (قوله) أعاد أن ركنها الإيجاب والقول) أي بقوله هي تملك أو
بقوله وتعتد تأمل ثم الكلام فيهما وفي قسمتها كالقلام فيهما في البيع بآثار وفي تلكه الطوري عن التتارانية
وتعتد أيضاً بغير لفظ كالواستأجر دار سنة قبل انقص الدلة قال بهما الاستأجر فوعها إلى اليوم والافتطيل كل
شهر تأنيب فعل بقدر ما ينقل منافع بأجرة ثلث ما سكن شهر أهى عا قال اه (قوله) بشرطها الخ) هذا على
أنواع بعضها شرط الاعتقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط الزموم وبعضها مستوفى
في البائع ونخصه ط عن الهندية (قوله) كون الأجرة والمنفعة معلومين) أما الأول فمقتولة بتكثيرها أو
ذاتين وينصرف إلى غالب نقد الدلو فالغلبة مختلفة فسدت الإجارة ما بين نقد أمهنا فلو كانت كلباً أو وزناً
أو عتد بامتنانها بالشرط بيان القدر والصفة وكذا ما كان الإبقاء لوجه حل وموؤعتدوا إلا فلا يحتاج إليه كيان
الأجل ولو كانت ثياباً أو عروضا فالشرط بيان الأجل والقدر والصفة غير مشار إليها ولو كانت حيواناً فلا يجوز
الآن أن يكون معيناً بغير ملخصاً وأما الثاني فأتى في المتن قريباً (قوله) ساعة ساعة) لأن المنفعة عرض لا تبقى
زماناً فإذا كان حدوثه كذلك فيلزم به كذلك ففسد الاعتدال لكن ليس له المطالبة بالبدل إلا أقصى منفعة
مقصودة كالقول في المار والأرض والمرحلة في الدابة كسجيء (قوله) وهل تعتد بالتعاطي) قال في الوهبانية

* وقد جوزوها في القصور وتطاعيا * قال الشربلالي المستله من الظهيرة استأجر من آخره ورواها غير أعينها
لا يجوز للقصور بينهما صفرا وكذا لو قبلها المستأجر على الكراء الأول جاز وتكون هذه جارية مبتدأ على المعطوف
وتخصص في النظم بالقصور وأتبع النقل والألفه مطروقة غير هاق في البرازة غير الأجر الطويلة بنقد المعطوف
لا الطويلة لأن الأجر غير معلومة لأنها تكون في سنة دفن أو أقل أو أكثر اه وفي انتشار خاتمة عن التمسك بالآباء
وسفر وجه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة ويحتجم أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء من السقايم
يدفع الأجر وعن الماء قال يجوز استحسانا ولا يحتاج إلى العقد قبل ذلك اه قلت ومنه ما قدمناه عنهما من انعقادها
تغير لفظ وسأى في المنقر فأتى عن الأشهاد السكوت في الأجر فراضا وقول وفي حاوي الزاهد يراضى استأجر من
القيم دارا ويمكن فيها ثم ما كفاف السنة الثانية بغير عقد أو أخذ القيم شيئا من الأجر فله بنقد فيه في كل السنة
لا في حصص ما أخذ فقط اه ومنه في القصة في ما انقضاء الأجر بعد انقضاء مدتها ووجوب الأجر بغير عقد
حامدية (قوله) ظاهر الخلاصة (ثم) عبارتها تعذر البرازة المذكورة أنفا (قوله) ان علمت المدة صوابه الأجر
قال في المنع بعد نقل ما في الخلاصة ومفادها أن الأجر إذا كانت معلومة في الأجر الطويلة بنقد المعطوف على أنه
جعل العلة في عدم انعقادها كون الأجر فيها غير معلوم والله تعالى أعلم اه (قوله) وفي البرازة) وبهم أنه غير ما في
الخلاصة مع أن عبارتها ما واحدة ثم إن الأجر الطويلة على ما سألني بها الأجر فيها معلومة فكيف كانا عدا
السنة الأخيرة تكون بشئ يسير فامل (قوله) بيان المدة لأنها إذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما (قوله)
وان طالت أي ولو كانت لا يبينان إلى مثلها عادة واختاره الخصاص ومنعه بعضهم بجر وظاهر إطلاق المتن
ترجيح الأول (قوله) والوَجْر بعده اليوم) أي قبل مجي وقتها بناء على أن المضافة تتعد وكذا غير لازمة وهو أحد
تخصيصين وإذا علم بالزوم بأن عليه الفتوى كما سألني في المنقرات وفي البرازة فان ما عدا المؤجر عاذا للملكة
بسبب مستقبل لا تعود الأجر وان رد بغير قبضه أو رجع في الهبة عادت ان قبل مجي الفد (قوله) في الأوقاف
وكذا أرض البيت كافي للجوراء وأقوى به صاحب الجور والمصفوا كراهه على أنه المختار المقتضى به لوجود
العلة فيها ما هي صورتهما عن دعوى الملكية بطول المبدل (٣) هذا وفي رواية وسأى عن الثانية أيضا في فتاوى
الكازي عن من شجعه خشف الدين المرشدي أو ما أراضى بيت المال فالأجل أنهم يقتضى جوازها مطلقا وأيضا
اتساعهم في جواز تصرف الإمام فيها ببيع أو إقطاعا فيضيه اه ملخصا لكن في حاشية الرمي أنها مثل عقار القيم
قال في الحاشية وقال الوجه ما قاله اه وفي الأخير بمن الدعوى أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف
المؤبدة اه (قوله) على ثلاث سنين) محله ما إذا أجزه غير الواقف والأجله ذلك وفي القصة آخر الأوقاف عشرين ثم
ما بعد خمس وانتقل إلى تصرف آخر انقضت الأجر ورجع عيني في تركه المبت ط عن سري الدين
قلت وفيه كلام سديد كمال الشرح آخر باب الفسخ (قوله) في غيرها) كالدار والحانوت (قوله) كما مر في باب
أي كالأوقاف متناقل الشارح هناك إلا إذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا ما يختلف من موضوعها وما
منى عليه المصنف ههنا من الإطلاق تعاليتون قال في الهداية هو المختار وما حله عليه الشارح موافقا لما قدمه
في الوقف هو ما أتى به الصدر الشهيد قال في المحط وهو المختار الفتوى كافي الجور (قوله) والحلية) أي إذا
احتاج القيم أن يوجر الوقف أجرة طويلة (قوله) متفرقة) عبارتها الثانية مترادفة قال ويكتفي في الصلح استأجر
فلان من فلان أرض كذا ودار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرطا
في بعض اه ولا يشترط بشرط أن يعقد على كل سنة بغير عقد مستقل أو يكتفي قوله استأجر ثلاثين سنة ثلاثين
عقدا فيشوب عن تكرار العقود والظاهر الأول لقوله والحلية أن يعقد عقودا مترادفة تامل (قوله) كل عقد
سنة) أقول قيد بل يستلزم في الضياع وغيرها لأنه لازم مطلقا لأنه لو جعده في الضياع كل عقد ثلاثين
صح بخلاف الأربع فاكره ما رواه في السنة في غير هاتان الحلية حيث لا يتخذ في الضياع (قوله) لا السابق الخ
منى على المقتضى بمن عدم لزوم المضافة كما قدمه وما في (قوله) يشيع) أي شرطه لأن اتباع شرطه لازم (قوله)
الأنان كانت الخ) بأن كان الناس لا يرغبون في استئجارها هامة وبالجوراء كثر من سنة أدر على الوقف وأصح

ظاهر الخلاصة
ثم إن علمت المدة وفي
البرازة ان قصرت ثم
والأجر) ويعلم النفع بيان
المدة كالمسكن والزراعة
مدة كذا) أي مدة
كانت وان طالت ولو
مضافة كاجر تكها غدا
والوَجْر بعده اليوم
وتبطل الأجر به يفتي
خاتمة (ولم ترد في الأوقاف
على ثلاث سنين) في
الضياع وعلى سنة في
غيرها كما مر في باب
والحلية أن يعقد عقودا
متفرقة كل عقد سنة
بكذا فيزم العقد الأول
لأنه ناخر لا الباقي لأنه
مضاف فالمتولى فيه
خاتمة وفيها لو شرط
الأوقاف سنة يشيع إلا إذا
كانت أجزائها أكثر فعا

(٢) (قوله بهذا أولى)
لعل وجهه أن الوقف
غالبًا يكون مشهورا فلو
ادعى المستأجر الملكية
يمكن أن تقام عليه
الشهرة وحيثما لا
التي ليس له الاضم
وأحد بخلاف الوقف
فله يصح دعوى كل
أحد أنه وقف لأنه حق
الله ولو لا اه

فيجرها القاضي لا المتولى لان لا يثبت عامة قلت وقدمنا في الوقف أن الفتوى على (٥) ابطال الاجارة الطويلة ولو بقعود وسي ممتنا

فلا راسع ولحفظه (قوله) آخرها المتولى أكره لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المدته لان العقد اذا فسدت بعضه فسدت كله فتاوى قارى الهداية ويرجحه المصنف على ما في أنفع الوسائل وأما فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو التيم مسافة فتستأجر أرضه الخالصة من الأشجار يبلغ كثير ويساقى على أشجارها يسهم من ألفه فيلاحظ ظاهر في الاجارة في المسافة فتفاد فساد المسافة الاولى لان كلامهم اعتمد

للفقهاء اسعاف (قوله) فيجرها القاضي قال في الاسعاف ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا توجرأ كثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء حينئذ يجوز تجارها اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الى القاضي لان منعه فيه (قوله) لان لا يثبت عامة لان لا يثبت النظم للفقراء والعائين والموقوف اسعاف والتظاهر أنه لو أن في ذلك المتولى صح فافهم (قوله) قلت الخ فالجواب حينئذ أن يحكم بما حنبل في كايه فعل في زماننا (قوله) وسي ممتنا لم أره نعم سي شربا على مصفحة (قوله) وتفسخ في كل المدته أي لا في الزائد فقط (قوله) لان العقد الخ هذا ما استظهره في الثانية قال في المنع وفي فتاوى فاضل خان الرضوي انا أجز أرض التيم أو استأجر للتيم أرضا بمال التيم باجارة طويلة ٢ رسية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبو الصغير ومتولى الوقف لان الرسم فيها أن يجعل شي يسهم من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومنعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لأرض التيم أو الوقف لا تصح في السنين الاولى لانها بأقل من أجر المثل فان استأجر أرضا للتيم أو الوقف ففي السنة الاخيرة يكون الاستحجار ما كثر من أجر المثل فلا يصح وان افسدت في البعض في الوجهين هل يصح فيما كان خير التيم والوقف على قول من يجعل الاجارة طويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقدا يصح فيما كان خير التيم ولا يصح فيما كان شره والتظاهر هو الفساد في الكل اه وقوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقود كل عقد ثلاث سنين يدل عليه أول كلامه وآخره فاقبل (قوله) ويرجحه المصنف على ما في أنفع الوسائل أي من أنه يفسخ الزائد على الثلاث في الضياع وعلى السنة في غيرها سواء كانت عقدا واحدا أو ثلثة على ما ذكره أو عقود متفرقة حتى لو عقد في الضياع على أربع سنين مثلاً بعقد أو أكثر يصح في ثلاث ويفسخ في الباقي وهل يحتاج ذلك الفسخ الى طلب الناظر أم ينسخ بدخول المدته الزائدة الظاهر الاول وعامة في أنفع الوسائل قلت لكن في شرح الديري عن خزائن الاكمل استأجر بحجر موقوفة ثلاثين سنة بفقر حنيفة فهي باطلة الا في السنة الاولى اه ومنه في تلخيص الكبرى معني بالأي جعفر اه ويقضاه البطلان بالاطل (قوله) وأما أي المصنف حيث قال بعد عبارة الثانية قلت يستفاد من هذا فساد ما يقع الخ (قوله) يستأجر أرضا بالخالية أي يضيها بدون الأشجار وأما لا يصح استئجار الأشجار أيضا لمرأ أنها تملك متعققة فلو وقعت في استهلاك العين قصد أهني باطلة قال الرمي وساقى في اجارة الطرأ أن عقدا لاجارة على استهلاك الاعيان مقصودا كمن استأجر بقر تلشربا للتيم لا يصح وكذا لو استأجر بستانا لأك كل ثمرة قال وبه حكم احوالات الاراضي والقري التي في يد المزارعين لا كل خراج المقامة منها ولا شق في بطلانها والحال هند وقد أقيمت بذلك مرارا اه (قوله) يبلغ كثير أي بعقد اربا يساوي أجرة الارض ومن التمار (قوله) ويساقى على أشجارها) يعني قبل عقد الاجارة والا كانت اجارة أرض مشغولة فلا تصح كإسائي وفي مسائل الشيوع من البرازية استأجر أرضا فيها أشجار أو أخذها زراعة وفيها أشجار كان في وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرة تان صغيرتان مضمي علم ما حول أو حولان لا كثير تان لأن دورهما وظلها ما أخذ الأرض والصغار لا عرو لها وإن كان في جانب من الأرض كالمتاة والجداول يجوز لعدم الإخلال اه (قوله) يسهم أي يعطاهم سهم واحد للتيم أو الوقف والباقي للعامل (قوله) فتفاده أي مقدمه فافهم ٣ من قوله تفسخ في كل المتأخر وقدمنا أن المصنف استفاد من كلام الثانية وهو معنى ما استفاد ٤ منه الشارح فافهم (قوله) بالاولى وجهه الاول ية أنه اذا فسد العقد في كل المتع اشتمل على ما هو خير للتيم وشره ففساد العقد مستقل هو شر بعض التيم أولى بالفساد ثم اعلم أنه حيث فسدت المسافة بقيت الأرض مشغولة فيزوم فساد الاجارة أيضا كاقدمه وان كان بالخط والمصلحة فيها ظاهرا من قنينة لهذه الدقيق وفي فتاوى الخاوي في التنصيص في الاجارة على بياض الأرض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المسافة أما اذا تقدم عقد المسافة بشرطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية وان افسدت حاربات الارض غير مشغولة لعمدة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المسافة لكونها بحجر يسير لعمدة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وأما مسافة المالك فلا ينظر

ضرر عليها فالاولى أن نقول بفسادها ضرر بعض وعقد واحد وثلاث عقدا مسافة وتبعه عقد الاجارة على ما ذكره المحض ٥١

الضعيف فيقتصر على محله ولا يتعداه بكمع بين عبد ومدر قدس وجعلوا أيضا من الفساد الطاريئ متنبه ومن حوادث الروم وهي زيد باع ضبعة من تركته لابن علي أنها ملكه ثم ظهر أن بعضها وقف مسجد هل يصح البيع في الباقي أجاب فريق بنعم وفريق بلا وألف بعضهم رسالة لمخمسها رجم الأول فتأمل وفي جواهر الفتاوى آخر ضبعة وفتا ثلاث سنين وكتب في الصلح أنه أجر ثلاثين عقدا كل عقد عقب الآخر لا تصح الأجرة وهو الصحيح وعلمه الفتوى صيانة للأوقاف ثم قال ولوقضى قاض بعضها تجوزو رفع اختلاف اه قلت وسجي وأن للزوي والوصي لو آخر بدون أجرة يلزم المستأجر أم أجر المثل وأنه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخانة متى فسد العقد في البعض ففسد مقارن فيسقط الكل (و) يعلم النفع أصليا بيان العمل كالصياغة والصبغ والخياطة عما رفع

فيها إلى المصلحة كالوكر بدون أجر المثل اه ملخصا وفيه تصريح بما استفاد المصنف وعانته عليه فليحفظ (قوله قلت الخ) هو أن يبدل ما في أنفع الوسائل (قوله قدس) أشارة إلى أن مقتضى هذا أن يفسد في القدر الزائد فقط لأنه قد جمع بين مائز وفاسد عقد واحد والفساد غير قوي لعدم الاتفاق عليه فلا يسري لأن المتقدمين لم يقدروا عهدة (قوله وجعلوا) أيضا من الفساد الطارئ) هذه تقوية بآخرى أي فلا يسري في كونه طارئا تأمل ط قلت لعل وجه طرئه كونهما يتعدى ساعة فساعة (قوله فتنبه) لعله أشارة إلى ما قلنا (قوله ومن حوادث الروم الخ) تقوية أخرى فان البيع أقوى من الإجارة وقد صدر في الملك والوقت بعقد واحد وصح في الملك ط (قوله لابن) أي على زيد الملبس (قوله على أنها ملكه) أي بناء على أنها كلها كانت ملائز للملبس (قوله ملخصها ترجع الأول) قد منعت الزحف في باب البيع القاسد عند عقوله بخلاف بيع فن ضم إلى مدبر ما يؤيد (قوله فتأمل) أشارة إلى أن الإجارة تصح فيما عدا الزائد كذلك بل أولى لما (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) يحتمل أن يكون تأييدا بإعاقته ولوقضى قاض بعضها تجوز فانه يفيد أنه مثل المجمع بين العبد والمدر بالحر والعبد فيكون تأييدا لثبوت الأول والظاهر أنه شرع في تأييد ما اختار المصنف حيث أطلق عدم الصحة فتمثلت العقود كلها مع أن العقد الأول ناجز وظاهر كالمعتمد صحته أيضا ووجهه كاف في الأول والجهة أن هذا العقد عقد واحد صورته أن كان عقودا من حيث المعنى بعضها يتعقد في الحال وبعضها مضاف إلى الزمان المستقبل اه (قوله ثلاث سنين) صوابه ثلاثين سنة كما هو في المنع وغيرها ووجده كذلك في بعض النسخ مصححا (قوله صيانة للأوقاف) أي من أن يدعى المستأجر مدة الطول المدد والأجالة لا يقتضي صحة العقد الأول لأنه ناجز وما بعده مضاف وفي لزومه تصحيل ما كان قد مداه ولكن اعتبر عقدا واحدا كما لا ريب في ذلك ولهذا قدرها المتأخرون بالسنة أو الثلاث مخالفين لمذهب المتقدمين (قوله ولوقضى قاض الخ) أي مستوفيا بشرائط القضاء ولكن هذا في غير القاضي الحقني أمافنا زمانا ثلثه الخفية المأمورون بالحكم بمقتضى المذهب فلا تصح (قوله قلت وسجي) أي في آخر هذا الباب هذا تأييد أيضا لما رجع المصنف ووجهه أنه حيث اختلفت الآراء في سرية الفساد وعده ما يرجع ما هو الأنفع للوقف وهو السريان ثلاثا يقدم مرة أخرى على هذا العقد (قوله وفي صلح الخانية) ذكر المصنف في المنع تأييدا لما رجع إليه ولكن ما في الخانية ذكر في صلح الزوجة عن نصيبها على أن يكون نصيبها من الدين الورثة وفي شمول ذلك للسنة تأمل أن قد مر أنهم حاولوا من الفساد الطارئ وما في الخانية في الفساد المعلن نعم ما نقلنا سابقا عن الخانية من قوله والظاهر هو الفساد الكل يشترط رجمه وحيث علق ما مر عن جواهر الفتاوى أنها لا تصح الإجارة الطويلة إذا كانت عقودا مع أن العقد الأول ناجز فأنطق فيما إذا كانت بعقد واحد فقطا ومعنى فالظاهر اعتماد ما رجع المصنف من كلامي فأرى المبدأة فانه سنداقو با هو ما في الخانية وجواهر الفتاوى هذا ما ظهر لفهم القاصر والله تعالى أعلم (قوله عبار غير الجملة) فلا بد أن يعين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ أحرأ ونحوه وقد رتب الصبغ إذا كان يختلف وفي المحط أو استأجره لمصر عشرة أثواب ولم يرها فالإجارة طويلة لأنه يختلف بغلته وقد ذكره في الصر (قوله بيان الوقت والوضع) قال في الزاوية استأجر دابة ليشيع عليه أو يستقبل الحاج لا يصح بلاد كروفت أو وضع وفيها المستأجر هامن الكوفة إلى الحيرة يبلغ عليها إلى منزله وركبها من منزله وكذا في محل المتاع وفيها المستأجر أجبر العمل له وما في غلوع الشمس بحكم العادة (قوله ففي فاسدة) أي فلا يجب أجر المثل بالتحقيق الانتفاع ط (قوله بالاشارة الخ) لانه إذا علم المنقول والمكان المنقول المصارت المنفعة معلومة وهذا النوع قريب من النوع الأول زلي وحاصله أن الإشارة أغشيت بيان المقدار فقط (قوله لا يلزم بالعقد) أي لا يلزمه كاعبر في الكتزلان العقد وقع على المنفعة وهي تحدث شيئا فشيئا وثان البذل أن يكون مقابلا للبذل بحيث لا يمكن استيفاء ما لا يلزم بها حال الإذاحة شرطه ولو حكاها كان عليه

الجملة فيشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت أو الموضع فلو خلا عنها فهي فاسدة رازية (و) يعلم أيضا لانه بالاشارة كقتل هذا الطعام إلى كذا (و) اعلم أن الأجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به

لانه صار ملتزمه بنفسه حينئذ وأبطل المساواة التي اقتضاها العقد فصح **(قوله بل يجعله)** في المتابعة
 انما جعل الاجرة لعل الاسترداد ولو كانت عن غافاً عارها وأودعها رب الدار فهو كالتهجيل وفي المحيط لو باعه
 بالاجرة عن غافاً قبض ما لم تضمنه تهجيل الاجرة طوري **(قوله أو شرطه)** فله المطالبة بها وجبس المستأجر عليها
 وجبس العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجعل له المستأجر كذا في المحيط لكن ليس له بيعها قبل قبضها
 بحر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع أنه يخالف لمقتضى العقد وفيه نفع أحدهما ط قلت هو في الحقيقة
 اسقاط لما استحققه من المساواة التي اقتضاها العقد فهو كالسقاط المشتري حقه في وصف السلامة في المبيع
 ولسقاط البائع تهجيل الثمن بتأخيره عن المشتري مع أن العقد اقتضى السلامة وقبض الثمن قبل قبض المبيع
 تأمل **(قوله أما المضافة الخ)** أي فيكون الشرط باطلاً ولا يلزمه الحال شيء لان امتناع وجوب الاجرة فيها
 بالتصريح بالاضافة الى المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجوداً قبله فلا يتغير هذا المعنى بالشرط بخلاف
 المنجز لان العقد اقتضى المساواة وليس عضاف صريحاً فيسقط ما اقتضاه بالتصريح بخلافه بل يبيح لمخلص **(قوله)**
 وقبل يجعل عقود الخ هذا الكلام في المضافة الطولية وهي ما قدمه الشارح عن جواهر الفتاوى وله صورة
 أخرى وهي أن يؤجر حراً لثلاثة سنين عقوداً متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل معظم الاجرة للسنه
 الاخيرة والباقي لما قبلها أما استثناء الأيام فيكون كل منهما قادراً على الفسخ وأما محل الاجرة فلهذا لماعدا
 الاخيرة فثلاثة سنين المؤجر الاجارة في تلك الأيام فلا مؤثراً لفسخه لان لم يترك العقد وهذا بناء على أن المضافة لازمة
 فاذا احتاج الناظر الى تهجيل الاجرة يعتقد كذلك ولكن أورد أنه ان اعتبرت عقداً واحداً يلزم ثبوت الخيارات في عقد
 واحداً كترين ثلاثة أيام وان عقوداً فلا عمل بالتهجيل ولا بشرطه لانها مضافة فيقوت الغرض وأوجب بما
 اختاره الصدر الشهد من أنها تجعل عقداً واحداً في حق ملك الاجرة كالتهجيل أو شرطه وعقوداً في حق مائر
 الاحكام وبأنه لم يجعل تلك الأيام من خيار بل خارجة عن العقد وهذا أعلم أن كلام الشارح غير محرر **(قوله أو)**
 يمكنه منه في الهدية وإذا قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكن قال في الهاميه ههنا مقبولة بقود
 أحدها التمكن فان منعها المالك والأجنبي أو سلم الدار مشقولة منعاً لا يجب الاجرة الثاني أن تكون صحيحة
 فلو فاسدة فلا بد من حقيقة الانتفاع الثالث أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد في لو استأجره الكوفة
 فأصلها في بغداد بعد المدة فلا أجر الرابع أن يكون متمكناً في المدة ولو استأجره الكوفة في هذا اليوم وذهب
 بعد مضي اليوم المدة ولم يركب لم يجب الاجرة لانه انما تمكن بعد مضي المدة طوري وبه علم أن الأولى ذكر
 الضود فيستغنى عن قوله الا في ثلاث كما سيظهر لك **(قوله الا في ثلاث)** الأولى اذا كانت الاجارة فاسدة للثانية اذا
 استأجره لركوب كوخ خارج المصرف فبسهاعته ولم يركبها لثلاث اذ استأجره لركوبها في يومين فأمسكه سنين من غير
 ليس لم يجب أجره بعد المدة التي لو لبسه فيها لخرق وفي هذا الاستثناء نظراً لان الكلام في الصحة كما هو صريح
 المتن على أن الفاسد قد ذكره اولاً والثاني والثالث يستغنى عنهما بذكر القود السابقة لأسئلة وان الثانية
 خارجة القيد الثالث لعدم التمكن في المكان المضاف اليه العقد بخلاف ما لو استأجره لركوب في المصرف لم يمكنه
 منها ثانياً والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة التي سقط أجرها في خارجة الرابع **(قوله ثم فرع على هذا)** أي
 الاخر وهو التمكن من الانتفاع ط **(قوله اذ ارضقت)** أي خالية من الواضع **(قوله اما حقيقة الانتفاع)**
 أي اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة الآخر أما اذا لم يجد من جهة فلا أجر وان استوفى المنفعة اتفاقاً وعلم
 أن لا الواجب في الفاسد تختلف ثلثة يكون المسمى وثلاثة يكون آخر الشئ فالباقي باطل وتلوة لتجاوز المسمى
 وسأني بيانه في باب **(قوله ونظراهما في الاسعاف)** حيث قال ولو استأجر أرضاً وداراً وقفاً حارة فأسدق زرعها
 أو سكنها يلزمه أجره فلهذا لا على قول المتقدمين قال في المنع فأنعم ولا صاحب البحر من مفهومه ما ذكره
 فانه يغفل يوم الاجر على قول المتأخرين وهذا ظاهر اذ علمت ذلك طهر لك أن من لا خسر وأطلق في محل التصيد
 اه ولا يخفى عليك أنه وارد على منتهى أيضاً وقعه العلامة السري فقال لم يزر في المسئلة المتأخرين كلاً ولا الذي
 رأينا في وقف التامحي وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر فلم يزرع الارض أول يسكن الدار فلا شيء
 عليه ثم قال فيؤخذ من هذا أن المستأجر لو وقف فاسداً لا يعتصم به ولا يجب عليه الاجرة ان لم ينتفع به ثم نقل

(بل يجعله أو شرطه)
 في الاجارة المنجز تماماً
 المضافة فلا عمل فيها
 الاجرة بشرط التهجيل
 اجاعاً وقبل يجعل
 عقوداً في كل الاحكام
 فيبقى برأيه وتلكها
 بشرط التهجيل للجهة
 شرح وهما بسنة
 للثمنين لهما (أو الاستيفاء)
 للنفقة (أو عتقته منه)
 الا في ثلاث مذكورة في
 الاشياء ثم فرع على هذا
 بقوله (فبب الاجر
 لما قبضت ولم يسكن)
 لوجود عتقه من
 الانتفاع وهذا (اذا
 كانت الاجارة صحيحة أما
 في الفاسدة فلا) يجب
 الاجر (الابحقيقة
 الانتفاع) كما سلف في
 العمادية ونظراً في
 الاسعاف اخرج الوقف
 قبض أجره في الفاسدة
 بالتمكن كذا في الاشياء
 قلت وهل مال البين
 والمعد للاستغلال

عن الاجناس التصريح بأنها الاحبة لا بحقيقة الاستيفاء قال ولا تراذعي ما رضى به المؤرخ اه اقول عدم
الوقوف على التصريح بذلك في كلام المتأخرين لا ينافيه أو السعود في حواشي الاشياء أى الاحتمال ان ما في
وقف الشارحي والاحناس على مذهبه المتقدمين فلا ينافي مفهوم الاسعاف وانه تعالى أعلم **(قوله)** والمستأجر في
البيع وقام بفتح الجيم يعني اذا استأجر من المشتري ما بعمنه وفاء بعقد البيع صحيح كما في قبيل الكفالة قال
الشارح هناك قلت عليه فلو مضى للمدة وبقي في يده فأتى عليه الروم بلزوم أجر الثمن وان عثره شيء مشاكنا
السأجاني بان الاملا لا الحقيقة لم يجب الاجرة فيمكن في اشد اجازتها فكيف هذا اه وقال ط وفيه اه
لا جارة أصلا بعد انقضاء المدة قدر اه اقول ولا يصح المعتمد أنه في حكم الرهن فانه لا يلزم له الاجر ولو استوفى
المنفعة في المدفوع بعد القبض كما في النهاية وأقي به في الحبرية والحامدية من كتاب الرهن خلافا لما قدمه
الشارح عن الحلبي قبل الكفالة وقال في البرازي بمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجنبى وكذا من
جعله رهنا ومن جوز مجوزا الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجر اه **(قوله)** محل تردد في مال
التيمن لان منافعه تضمن بالقبض وهذا من قبيل سأنحاي وبناؤه ما قدمناه نفعان البير من أن المستأجر
الوقوف فاسد لا بعد غائب الخ **(قوله)** بالغصب لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم المنفعة فيمكن من الانتفاع
فاذا فات المحكم فان التسليم من قال الرمي فلو تمت المنفعة بالغصب فغصب الارض المقررة للقرس والسماع
القرس والبناء لا تسقط لوجوده معه وهي كثيرة الوقوع فمثل **(قوله)** لا يجزى في الغدار أى خلافا لمحمد **(قوله)**
وهل تنسخ بالغصب الخ ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ
يستوفى ما بقي من المدة وعليه الاجر بحسبه اه أو السعود وكلام المصنف مفرغ عليه **(قوله)** ولو غصب في بعض
المدفوع فغصاه او كذا الواسطه الدار لا يبتأى وسكن معه فيها كما في البحر وفي الشرنبلالية عن الرهان وينسقط الاجر
بغرض الارض قبل زرعها وان اصطلمه آ فمساوية لزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لا قدر زرعها والقوى على
أه يلزمه أجر ماضى فقط ان لم يتمكن من زرع مثله في الضمراء وسيد كره الشارح قبيل فسح الاحار وبذ كر
أنه اعتمد في الاول والاحية وانه في الثانية جزم بالاول **(قوله)** بشفاعه أى باستطاف غاظر الغاصب أو جناية أى
دفعه ذي شوكه وان أمكن ذلك لا تسقط وان لم يضره لا يمسحصر وأما لو لم يمكن اخلاله لا ينافي مال فلا يلزمه
كأفي القصة غير هذا كره أو السعود في حاشية الاشياء **(قوله)** بحكم الحال فان كان باغيا للمستأجر لقول
المستأجر ولا أجر عليه بحر **(قوله)** كسلة الطاحونة يعني لو وقع الاختلاف بينهما بعد انقضاء المدة في أصل
انقطاع الماعنة وفي الخامس والعشرين في الاختلاف من الترانة الاختلاف هنا على وجهين اما في مقدار
المدة بان قال المؤرخ انقطع المدة نجسة أيام والمستأجر عشرة واما في أصل الانقطاع بان قال المستأجر انقطع
عشرة أيام وأنكره المؤرخ في الاول القول الستار مع غيره وفي الثاني بحكم الحال ان كان الماعن ما وقت
انقصه فاقول لوجوده مع غيره وان منقطعاً وانه فاهم مستأجر اه ملخصا ولا يجزى أن هنا حيث لا يئنه كما
ذكر المصنف ولما قال في الخيرة ولو أقام المستأجر البينة أن الماء كان منقطعاً فبما مضى بقضى بها وان
كان جبارا بالحال اه وسيد كره المصنف المسئلة آخر باب ضمان الاجر **(قوله)** ولا يقبل قول الساكن الخ
أى في مسئلة الغصب يعني لو أجرة الدار وفيها شخص ساكن وخلى بينه وبينها فقال بعد المدة منى الساكن
ولا يئنه والساكن مقرأ أو جاحدا لا يلتفت الى قول الساكن لانه شاهد على القدر أو مقصر وشهادة الفرد
والاقرار على الغير لا يقبل في الاختلاف بينهما فمقتدران كان المستأجر هو الساكن حال المنازعة فالقول
للمؤجر وان كان الساكن غفوره فالمستأجر خيرة **(قوله)** وبقوله عطف على بقوله السابق فيقيد بأنه مفرغ
على التمكن ايضاً مع أنه من فروغ قوله ولا يلزم العقد فكان عليه ابقاء المنة على حاله وجعلوا مسئلة مسئلة
(قوله) لانه لم يملكه بالبعد فان قيل بشكل عليه صحة الاربعين الاجرة والكفالة والرهن بها قلت لا انذلك يئنه
على وجود السبب فصار كالقوعن القصاص بعد الجرح اتفاقا **(قوله)** والمراد من تمكنه الخ أشار الى أن ما في
المتن تفريع على مقتد **(قوله)** الى المستأجر يشمل الوكيل بالاستئجار لكن لو سكتها الوكيل بنفسه قال الثاني

والمستأجر في البيع
وفاعلي ما بقي به علماء
الروم كذلك محل تردد
فلا يرجع وبقوله
(وبسقط الاجر
بالغصب) أى بالحلولية
بين المستأجر والعين
لان حقيقة الغصب
لا تجزى في العقار وهل
تنسخ بالغصب قال
في الهداية نعم خلافا
لما ضيخان ولو غصب
في بعض المدة فغصابه
الا اذا أمكن اخراج
القاصب من الدار
مثلا بشفاعه أو جناية
أشياء (ولو أنكر ذلك)
أى الغصب (المؤخر)
وإدعاء المستأجر ولا يئنه
له بحكم الحال كمسئلة
الطاحونة ولا يقبل قول
الساكن لانه فرد
خيرة وبقوله (ولا
يقضى قريب المؤجر
لو كان أجرة) لانه لم
ملكه بالبعد والمراد من
تمكنه من الاستيفاء
تسليم المحل الى المستأجر
بحيث لا مانع من الانتفاع

(قوله) العين المؤجرة
(بعضه) بعض المدة
المؤجرة (فليس لاحدهما
الامتناع) من التسليم
والسليم باقي المدة
(اذا لم يكن في مدة
الاجارة وقت يرغب فيها
لاحدهما ان كان فيها)
أي في العين المؤجرة
(وقت كذلك) كيون
مكة وبني حواريهم
من الموسم فانه لا يرغب
فيها بعد الموسم فاولم
يسلم في الوقت الذي
يرغب لاحده (خبرني
قبض الباني) كما في
البيع كذلك في العصور
سليمه المتعاقب فلم يقدر على
الفتح لضعفه ان مكنته
الفتح بلا كلفة وجب
الاجر والا لا اشياء
قالت وكذلك في المؤجر
عن الفتح بهذا المتعاقب
لم يكن تسليمه لان الخلية
لم تصح صيرفة ولو
اختلفا بحكم الحال ولو
برهنا فيمنه المؤجر
فخبرة وكذا البيع
وقبل ان قاله اقبض
المتعاقب وافتح الباب فهو
تسليم والا لا كما بسطه
المصنف (وللمؤجر
طلب الاجر للدار
والارض كل يوم وللدابة
كل مرحلة) اذا اطلقت
ولو بين تعين (وللخفاطة
وتحوها) من الصنائع
(انما فرغ وسلمه) فلهنكه

أخبر وقال محمد بن المولى لان قبض الوكيل كقبضه فوقع القبض أولاً للمولى وصار الوكيل بالتسليم غاصاً فلا
يملكه الاخر وقد نظر لان القبض من المستاجر يسقط الاجر برزانه (قوله) (قوله) (قوله) أي اراد تسليمه
البيع (قوله) المؤجر من باب الخلاف والايصال ح أي المؤجر فيها بخلاف المؤجرة أولاً كما هو ظاهر (قوله)
على البيع أي اذا اشترى بخير يبيع بمكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم لابتدائه فان المشتري بخير لم يفرغ
الرجعة ولم يعز له احد فليراجع وقال ح يعني اذا اشترى بعض المسع فان المشتري بخير لتفرق الصفقة
فقال شيخنا شيخنا الرجعي وهذا يقتضي أن يكون للمستاجر الخيار مطلقاً سواء كان وقتاً يرغب فيه ولا تفرق
الصفقة ولا نه حيث منع من التسليم في أول المدة بما يكون معطراً للعين المؤجرة فيستاجر غير هذا اذا
الزم بها بعد مضى بعض المدة بما يتصرف بملك فلتأمل اه والاظهر ما قاله أبو الطيب أي اذا لم يوافق البيع
الصفقة التي اشتراها لرغبة فيها كالخفاطة والكتابة بخير المشتري (قوله) لضعفه) علة لعدم القدرة وبعبارة الاخيرة
وفي الجامع الاصغر من آخر حاته تأودع اليه المتعاقب ولم يقدر على فتحه وحل المتعاقب بأمانهم وجدفان كان
يمكن فتحه فعليه اجر ماضٍ والا فلا في الرزاق فان قدر على الفتح بلا مؤثر من الاجر والا فلا وليس له أن
يبيع ويقول هلا كسرت القلبي و دخلت (قوله) ولو اختلفا أي في الحجر وعنده حكم الحال قال في الخبر ولو
اختلفا ولا يملك ما ينظر الى المتعاقب الذي دفع اليه الحال ان لا يملك هذا القلبي وأمكن فتحه به فالقول للمؤجر
الا فلا مستاجر (قوله) ولو برهنا فيمنه المؤجر أي وان كان المتعاقب لا يملك لاه لا عبرة بحكم الحال متى حانت
الدينه بخلافه كسئلة الطحاوية وانما تنقل اذا كان المؤجر يدعي انه كان يملك القلبي ولكن غيره والمستاجر
يقول لا بل لم يكن ملائماً من الاصل ذخيرة (قوله) وكذا البيع أي اذا اشترى داراً اقبض مقتضاها ولم يذهب
اليها فان كان المتعاقب بحالة تباهيه أن يفتحته من غير كلفة تكون قابضاً والا فلا من غير مقتضاها فلو كان تسليم
المتعاقب مع الخلية بين المستاجر والدار وامكان الفتح به بلا كلفة تسليم للدار يجب الاجر بعض المدة وان
لم يسكن وقبده في القسمة بأن يكون في الصريح قال وتسلم المتعاقب في السوا ليس تسليم للدار وان حصر في
الصريح والمتعاقب في يد مؤجره في البحر والمنع لكنه خلاف ما أفتى به قاضي الهادي وأقره محققو الاشياء كسباني
قبل مسائل حتى (قوله) للدار والارض الخ المراد كل ما يقع الاجارة فيه على المنفعة وعلى قطع المسافة وعلى
العمل (قوله) ولو بين تعين أي لو بين وقت الاحتياط في القصد تعين ولذا قال في العزيمة هذا انما تكن الاجرة
بمجة او مؤجلة أو متجبة وهذا قولهم جاعلي ما فرغ في الخلاصة اه فالمراد بما ذكره المصنف ما اذا لم يكتف عن
البيان (قوله) انما فرغ وسلمه اعلم أن ما حنفية كان أولاً يقول لا يجب شيء من الاجر مما يستوف جمع المنفعة
والعمل لانه المعقود عليه فلا يشترع الاخر على الاخر كما نحن في البيع ثم رجع فقال ان وقعت الاجارة على المدة
كأجل اجارة الدار والارض أو قطع المسافة كما في الدابة وجب بحصة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا مشقة في الدار
لكل يوم وفي المسافة لكل مرحلة والقياس أن يحجب كل ساعة بحسبه بمحققا لساواة لكن في حرج وان
وقعت على العمل كالخفاطة والنصاره فلا يجب الاجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل لان العمل في البعض غير
يستفيع به وكذا اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ لا يستحق شيئاً من الاجرة على ما ذكره صاحب الهداية
والعبره رد ذكر في المبسوط والقوائد الظاهر به والاخرة وبمبسوط شيخ الاسلام وشرح الجامع لفخر الاسلام
وقاضيهما والتبر تاشي أنه اذا غاط البعض في بيت المستاجر يجب الاجر بحسبه حتى اذا سرق الثوب بعد
غاطه بعضه استحق ذلك فهذا يدل على أنه يستحق الاجر بعض العمل في كل ما مر لكن بشرط التسليم الى
المستاجر في سكنى الدار وقطع المسافة صار مسلماً بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة في الخفاطة بالتسليم حقيقة
او حكماً كان غاطه في منزل المستاجر لان منزله في يد مغلي مخلصاً واصله انهم اتفقوا على قول أي حنفية انه
لا يجب الاخر على البعض بلا تسليم أصلاً وما مع التسليم فيجب الاخر على البعض في سكنى الدار وقطع
المسافة واختلفوا في قوله في الاستحجار على العمل كالخفاطة فالأكثر على أنه يجب أيضاً بالتسليم ولو حكماً
ونافهم صاحب الهداية والتجرب يدققا لا يجب قال الزبلي وهو الاقرب الى الروي عن أبي حنيفة من الفرق
بينهما في القول المرجوح اليه وعلى ما ذكره لافرق بين الكل اه وبه يظهر أن تقييد المصنف بالفرغ

قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من له اثم وما لا اثر له كماله الاجر كافر وان لم يسلم بحر (وان) وصلي (عمل في بيت المستاجر)
 ثم يسرق بعد ما جاز بعضه او (١٠) انتهدهما تامة الاجر بحسبه على المذهب بحر وان كان (توب) غاطه الخطا

والتسليم متى عني على ما في الهداية يقال التسليم يشل الحقيق والحكي وهو ما عبر عنه بقوله وان عمل في بيت المستاجر
 فلو قال ولو حكي كان اخصر وأظهر ولا معنى لقول من قال لا يعقل فافهم (قوله) وكذا كل من له اثم (أي)
 في اثم لو هلك في يده لأجره وسد كرا الشارح بعد قوله قرا لمد الاثر (قوله) ثم يسرق (الخ) هذا مبني على قول
 الاكثر من وجوب الاجر على بعض العمل بالتسليم ولو حكي أو أده الاستدلال على المصنف عاذ كره
 في الصرح قال وتبعه العلامة الطوري وتلمذه المصنف في شرحه مسألة البناء مخصوص علمه في الأصل
 أنه يجب الأجر بالعض لكونه مسلما إلى المستاجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وخزمه في غاية البيان رافعا إلى
 الهداية فكان هو المذهب ولما اختار ما ذهب أي صاحب الكثرة في المستضي وان كانت عبارته غامضة
 اه فل كلام الشارح وجه وجبه كما علمت وان كان فيه خفاء فافهم لكن في كون ما في الهداية خلاف
 المذهب تأمل يظهر مما مر من (أي) يأتي فلو جعله خلاف الأصح كان أنسب تأمل (قوله) بعد ما جاز بعضه
 يعني في بيت المستاجر ولو في بيت الاجير لأجره اتفاقا لعدم التسليم أصلا (قوله) أو انتهدهما (أي) قبل
 الفراغ منه (قوله) قبل أن يقبضه رب التوب قد علمت أن العمل في بيت المستاجر تسليم (قوله) فلا أجر له لان
 الخطا ماله أثر فلا أجر قبل التسليم كذا في الجميع (قوله) بل له (أي) الخطا لانه بدل ما تلفه عليه حتى سقطت
 أجره بحر (قوله) تضمن الفائق أي قسمة خطا طه لا يسمى لانه أعمالهم بالبعد ولا عقدينه وبين الفائق
 رجحي (قوله) ولا يجبر (الخ) لانه التزم العمل ووفي به رجحي (قوله) كأنه لم يعمل فلو فوف ما التزمه من العمل فجبر
 عليه لان عقد الاجر ملازم رجحي (قوله) بخلاف فتي الاجني (الخ) لاحالة اله ط (قوله) الاصح (الخ) كذا اصححه في
 الخلاصة والرازه ونوفر ضرا المسئلة عما اذا دفع اليه التوب فقطعه ومات من غير خطا وعلا وما بان الاجر في
 العادة للخطا لا لقطع قات فلو بقي حال التطور للثمة لانه يجبر على الخطا لكن لو فاسخا العقد بعد القطع
 فالتظاهر أن حكمه كالموت تأمل ونظهر من التعليل أنه لو فسخه لتفصيل فقط يلزم أجره وهو ظاهر لأن العقد
 ورد عليه فقط (قوله) لكن في حاشيتها أي الشيخ شرف الدين القزويني حيث قال قات وفي فتاوى فاضل خان
 والقليوبي قطع الخطا التوب ومات قبل الخطا طه آخر القطع هو الصحيح وفي جامع الضمير والمشكلات عن
 الكيكي وعليه الفتوى وينبغي اعتياده لما يذهب بان الفتوى عليه اه (قوله) ان الفتوى على الاول صوابه على
 الباقي لما سمعت آتاف من عبارة الكيكي وهو انور رأيت في التاتارنانية (قوله) جوهره) وثله في غاية البيان
 معللا بان العمل في ذلك القدر صار مسلما إلى صاحب الدقيق اه وظاهره أنه لا يجري فيه بخلاف لما تفرق
 الخطا ولعل الهية وجود الانتفاع هنا تأمل (قوله) وقال ايضا من (الخ) هكذا في الخلاف في الهداية وعليه فلا
 فرق بين ما اذا كان في بيت المستاجر ولا كما سياتي فيكون انضمام مسألة الاجر المشترك الاتية في ضمان
 الاجير وحاصلها أن المتاع في يده أمانة عند الامام ومضمون عندها لكن ذكر في غاية البيان أن ما ذكر من
 الخلاف اغذا كره القدر ويرى رواية ابن جماعة عن محمد وأنه لم يذكر محمد في الجامع الصغير ولا شرحه خلافا ل
 قالوا الا ضمان مطلقا فمن هنا قالوا ما في الجامع مجري على عموه ما اعتدنا في حقيقته فلا يتم بهلاك بضعة وما
 عندهما فلا نه هلك بعد التسليم اه وعلى ما ذكرنا الاتفاق في غاية البيان مشي في الجور والمثل ولما اقتصر بعضهم
 على مراجعتهم قال ما ذكرنا الشارح سبق قلم عن أن تبع الهداية لفضل فافهم (قوله) لتقصيره (أي) بعدم
 القطع من التور فان ضمنه قيمته بخير أو أعطاه لاجر وان دققا فلا بحر (قوله) لعدم التسليم حقيقة يعني انه حيث
 لم يكن في بيت المستاجر لم يوجد التسليم الحكي فلا بد من التسليم الحقيقي ولم يوجد أيضا فلا بد من الجب الاجر
 (قوله) لو سرق) المناسخ بانه أو احترق أو كانه تركه لان المراد بعد الاجر والخرق بعده نادرفن قال تركه
 لانه تضمن فيه اتفاقا فقدوه (قوله) وان احترق الخيرا وسقط من يد ما (الخ) تقدم الحكم كذلك لو كان في بيت

باجر فقتله رجل قبل
 أن يقبضه رب التوب
 فلا أجر له بله تضمن
 الفائق ولا يجبر على
 الاعادة وان كان الخطا
 هو الفائق فعليه الاعادة
 كأنه لم يعمل بخلاف
 فتي الاجني وهل للخطا
 أجر التفصيل بلا خطا طه
 الاصح لا أنشأمكن في
 حاشيته مع الضمير
 المتي به نعم قال المصنف
 ينبغي أن يحكم العرف
 اه ثم رأيت في
 التاتارنانية معز بالكبرى
 أن الفتوى على الاول
 قاتل (و) الخطا طلب
 الاجر للخصم في بيت
 المستاجر بعد اخراجه
 من التور لان عمامه
 بذلك باخراج بعضه
 بحسبه جوهره (ون)
 احترق بعلم أي بعد
 اخراجه بغير فعله (فه)
 الاجر لتسليمه بالوضع
 في يده (ولا غريم) لعدم
 التعدي ولا لا يرم مثل
 دقيقه ولا ارشاه
 ضمن الخبز وأعطاه
 الاجر (ولو) احترق
 قبله لأجره و يفرم
 انشاقا لتقصيره بدور
 وبحسره (وان) لم يكن
 الخسيفه (أي) في بيت
 المستاجر سواء كان في

بيتا شازر أو لا (فاحرق) أو سرق (فلا أجر له) لعدم التسليم حقيقة (ولا ضمان) لو سرق لانه في يده أمانة خلافا لما
 وهي مسألة الاجير المشترك جوهره (وان) احترق الخيرا وسقط من يده (قبل) اخراجه فعليه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته بخير
 قوله وقال ايضا من كذا خطه والذي في نسخ الشارح وقال لا يفرم وهو المناسب لقول المصنف ولا غريم وان كان المالك واحدا اه

فله الآخر (وان ضمنه قمته قدسافلا آخر) له لاهل قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح (والطبخ بعد العرف) الا اذا كان لاهل بيته جوهره
والاصل في ذلك العرف (فان افسده) أي الطعام (الطباخ أو أحرقه أو لم ينضجه فهو ضامن) (١١) للطعام ولودخل بنا رخصته وأطبخها
فوقعت منه شرارة

فاحترق البيت لا يضمن
للاذن ولا يضمن صاحب
الدار لو احترق حتى من
السكان لعدم التعدي
جوهرة (وا) ضرب
(البيت بعد الاقامة)
وقال بعد تشرجه أي
جعل بعضه على بعض
وبقولهما يفتي ابن كمال
معز بالعيون وهذا اذا
ضربه في بيت المستاجر
فلو في غير بيته فلا حتى
بعده منضو باعنده
ومشرع اعندهما زبني
(فروع) الملبن على
البان والشراب على
المستاجر وادخال الجمل
الغزل على الجمل لاصبه
في الخواص أو صعوده
للغرفة البشيرة وبكاف
دابة للعمل على الكباري
وكذا الجبال والخواص
والحبر على الكاتب
واشتراط الورق عليه
يقصد ما ظهره (ومن)
كان (عمله) أثر في العين
كالصباغ والقصاص
حبسه لاجل الاجر
وهل المراد بالآثر عين
مملوكة للعامل كالنشاء
والغراء أم مجرد ما يعين
و يرى قولان أحدهما
الثاني فغاسل الثوب
وكاسر الفستق والحطب

المستاجر فلوان المصنف حذف قوله السابق وقبله لأجر وبغيره وجعل ما هنا ارجاعا للمستلزم لكان أولى كما
أفاده ط (قوله له الآخر) لان المستاجر وصل اليه العمل معنى لوصول قمته ط (قوله ولا يضمن الحطب
والملاح) لانه صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه وحسنا ما يجب عليه الضمان كان زمانا زبني (قوله الا اذا
كان لاهل بيته) أفاد أن ما ذكره المصنف في الولايم وأنواعها أحد عشر فظهره بعضهم في قوله
ان الولايم عشرة مع واحد * من عدها قد عرفت في آخره
فانخرس عند نقاشه واعققة * الطفل والاعذار عند ختانه
ولحفظ قرآن وآداب لقد * قالوا الحنذاق لحذقه وبيانه
ثم الملالا لعقدوه وليمه * في عرسه فاحرص على اعلانه
وكذلك ما دبه بلا سبب يرى * ووصف كبر لبنائه لمكانه
وتسعة لقد ومو وضيفة * لصية وتكون من حبراته
ولاؤل الشهر الاصم عذرية * بذبيحة حاتم لرفعتنا

ط ملخصا (قوله لاهل بيته) أي بيت المستاجر (قوله والاصل في ذلك العرف) فطلق العقد تناول المعتاد
اذا لم يوجد شرط بخلافه اتفاني (قوله فهو ضامن) ومقتضى ما سبق في التبرئة أنه يتخير أن يضمته قبل
الطبخ ولا أجر له أو بعده ولا أجر ط (قوله لا يضمن) لانه لا يصل الى العمل الا ابتداء وهو مأذون منه بجر (قوله
واضرب الملبن) هو يفتح الاموم وكسر الباء والكسر مع السكون لغو وتفسد بلا تعيين الملبن ما لم يغلّب واحد
عز أو لم يكن غيرهما في ملخصا (قوله بعد الاقامة) لانها التسوية الاطراف فكانت من العمل كشف
والاهامة التصب بعد الحفاف فلو ضربه فاصابه مطر فافسده قبل أن يقيم فلا أجر له وان عمل في داره فهو متافى
(قوله وقال بعد تشرجه) بالشين والخيم العجنتين وقولهما استحسن زبني ولعله سبب كونه المقية
لكن ذكر الاتفاني أن دليله ما ضعف تأمل قال في الجوهرة أنه الاختلاف فيما اذا تلف اثنين قبل التشرج
فعبده تلف من مال المستاجر وعندهما من مال الاجراء ما اذا تلف قبل الاقامة فلا أجر باجماعا (قوله أي
جعل بعضه على بعض) أي بعد الحفاف (قوله حتى بعده منضو) عبارة المستحق حتى يسلمه منضو باعنده
ومشرع اعندهما كذا في الانصاف والميسوط اه فلا يشترط العذو وهو الاول لانه لو سلمه بغير عذ كان له الاجر كما
لا يخفى بحرود ذكر الاتفاني عن شرح الطحاوي مثل ما في المصنف وفسر التسليم بالقبض بين المستاجر وبين الملبن
(قوله واشترط الورق عليه بقصدها) اما اشتراط الحبر فلا حتى (قوله حبسهما) فعل ماض أو مصدر مبتدأ ثان
وخبره محذوف أي له والجملة خبر من بني هنا اشكال وهو أنه انما يستحق المطالبة بعد التسليم كما مر فلا يحس فلا
تسليم فلا مطالبة ويمكن دفعه بأن قوله فيها مره الطلب اذا فرغ وسلم مفهومه معطل للمتطوق هنا سألنا في لكن
رد عليه أنه حينئذ لا فائدة ذكر التسليم وقد قالوا لا يجب الاجر الا بالتسليم فلو هلك في يد عبده سقط لانه لم يسلم
المعقود عليه وهو أثر العمل بخلاف ما لا أثر له فان الاجر يجب كفاً فرغ ولا يمكن حله على الحبس بعد التسليم بمعنى
أنه الاسترداد لقوله الآتي فان حبس فضاء فلا جرم أن بالتسليم وحسب الاجر على أنه بعد التسليم الحكمي
كماله في بيت المستاجر ليس له الحبس كما سبذ كره فكف بعد الحقيق والظاهر أن فائدة عدم الضمان فقط اذا
لو لم يكن له الحبس ضمن بالصباغ بعده فليأمل (قوله أحجمها الثاني) وكذا أحجمه في غرر الافكار وغاية البيان
تبع القاضيان قال في الجوهرة صرح الشافعي في مستصفاه معز بالي بالخيرية الاول فاختلاف التصحيح ونبي رخصه
وقد جزمه في الهامة بقوله وغسل الثوب نظرا لجل اه (قوله والخياط والخفاف) هذا ظاهر على القول بان الخياط
على رب الثوب في عرف صاحب الظهيرية أو ما على عرف من قبله وهو عرفنا لان من أنه على الخياط فلا يظهر
لان الخياط كالصانع سألنا (قوله بالاجر) الباء اللبسية أو للتعليل (قوله لتسليمه حكما) لكون الشيء بيده وهو

والطباخ والخياط والخنفاق وسائر أداس العمل لهم حبس العين بالاجر على الاصح مجتبي وهذا (اننا كان مالاً ما اذا كان) الاجر (موجباً
فلا) على حبسها كعمله في بيت المستاجر لتسليمه حكماً وتضمن بالتعدي ولو في بيت المستاجر غناية

والملاح الشوبأى
لظهوره لا لتسليمه
فليحفظ (لا حبس)
العين لا لاجر (فان حبس)
ضمن ضمان الغصب
وصحي في يده (وصاحبها)
بالتأني ان شاء ضمه
فيها أي بذلها شرعا
بمحملة وله الاجران
شامعين بمحملة ولا اجر)
جوهرة (واذا شرط عمله
بنفسه) بان يقول له
اعمل بنفسك أو يبدل
لا يستعمل غيره الا
اظهر فلها استعمال
غيرها بشرط وغيره
خلاصة (وان أطلق
كله) أي للاحير (ان
يسأجر غيره) أود
لا استجاره لو دفع
لا حبس ضمن الاول
لا الثاني وبه صرح في
الخلاصة وقد شرط
العمل لانه لو شرطه
اليوم أو غدا فليقبل
وطالبه مرارا فطر حتى
سرق لا يضمن وأجاب
شمس الأئمة بالضمان
كذا في الخلاصة وقوله
على أن تعمل اطلاق
لا تقيد مستحق فله أن
يسأجر غيره (استأجره)
لأن بيعه فأت بعضهم
فلم يبق فيه أجرة
بخصابه لانه أوفى بعض
المعقود عليه وقد بقوله
(لو كانوا) أي عماله
(معاونين) أي للمعادين

كالتسليم المحقق فلا عاك الحس بعده (قوله فان حبس) أي فيما كان الاحراج (قوله لعدم التعدي)
فبقى امانة كما كان وهذا لعدم الضمان وعلة عدم الاجر هلا المعقود عليه قبل التسليم (قوله ومن لا)
لعله (الاراذل) أي ان كمال (قوله كالحلال) ضطره بالماء أو من الجبل لشم الجبل على الظاهر كذا كر
الاتقاني وأسأل إليه الشارح (قوله والملاح) بالفتح والتشديد صاحب السفينة (قوله لا لتسليمه) والا كان من
لعله أثار لان الساكن كان مستورا وقد أظهره فكانه أحد مفعله الحبس على الخلاف السابق (قوله وصحي)
في يده) وذلك لانه لو شرط له وحسنه وان انقطع فقيمه يوم القضاء والغصب أو الانقطاع على خلاف باقي
ولو قيسا فقيمه يوم غصبه اجابا (قوله أي بذلها) تعميم لشم المثلث ح (قوله بان يقول له اعمل بنفسك)
أو استدلت هذا ما طهر اطلاق المتن وعمله الشروع في البحر وانعقد (قوله لا يستعمل غيره) ولا يعمل به
غيره فالتأني ان شاء التا كذا لا قيد آخر ان يكون بدونه من الاطلاق تأمل (قوله لا يستعمل غيره) ولا
غلامه أو أجنبي فهستاني لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه كما كانا كان المعقود عليه
للمنفعة بان استأجر رجلا شهر الفدية لا يقوم غيره مقامه لانه استيفاء المنفعة بلا قيد زباني قال في الضمان
وفيه تأمل لانه ان خالفه الى غير ان استعمل من هو أصغر منه أو سلب دابة أقوى من ذلك ينبغي أن يجوز أه
وأجاب السامعي بان ما يختلف بالاستعمال فان التصديقه مفيد وما ذكر من هذا الفصل أه وفي الخلاصة قد وقع
الى غلامه أو تابعه لا يجب الاجر أه وظاهر هذا مع التعليل لما ذكره ليس المراد بعدم الاستعمال حرمة النفع مع
صحة الاجارة واستحقاق المسعى أو مع فسادها واستحقاق اجار المثل وان ليس الثاني على رب المتأجر شيء لصحة
العقد بينهما اصل اوله على النافع أحر المثل عمل تردد في اجار (قوله بشرط غيره) لكن سذكر الشارح
في الاجارة الفاسدة عن التبريل لانه لو دفعته الى صاحبها وانسأجرت من أَرْضَعَتْ لَهَا الْاَجْرَ اِنْ اِذَا شَرَطَ
اَرْضَاعَهَا عَلَى الْاَصْحَى كَانَ وَجْهًا هَذَا ان الانسان عرضة لمواضع فربما يتعدى عليها ارضاعه حتى يقتصر
فكان الشرط لتو تأمل (قوله وان أطلق) بان لم يقيد به وقال خط هذا التوب أو أوصفه بدينهم مثلا لانه
بالاطلاق رضى بوجوه على غير فقهستاني ومنه ما سذكر المصنف (قوله فاذا لم يستأجر) أي بقوله يستأجر
غيره (قوله لا حبس) أي غير أجير ح (قوله ضمن الاول) أي ان سرق بلا خلاف فقهستاني (قوله لا الثاني)
هنا عتده وعند هاته تعميم أمهاتاه خلاصة (قوله بشرط العمل) الظاهر أن يقال وأقصر على شرط
العمل تأمل (قوله فطرط) أي تعامل ولم يعمل في ذلك للمعقود بقصر في حقله (قوله لا يضمن) كله لان اليوم
مثلا ذكر لا استعمال ط (قوله وأجاب شمس الأئمة) ظاهرا هذا الصنيع أن المعتد الاول لا يفراد شمس
الأئمة بهذا الجواب ط قلت في جامع الفصولين واستفتيت أئمة اخيرة عن قصاص شرط عليه أن يفرغ اليوم من
العمل فلم يفرغ وثلف في الضمان أو يضمن ونقل مثله عن الاخيرة ثم نقل عن فتاوى الدبناري ولو اختلفا
بنيي أن يصفى القصار لانه ينكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو شرط قصر بعد أيام ينبغي أن
لا يجب الاجران لم يبق عقدا لاجاره دليل وجوب ضمانه لو هلك وصار كالوحد التوب ثم ما به مقصورا بعد محوده
أه (قوله اطلاق) أي حكمه اطلاق (قوله فان بعضهم الخ) فلو ما أو جعله أجزا أصلا لان المعقود
عليه أجنبي بهم ولم يوجد رمل (قوله فله أجرة بحسبه) أي أجزا أجنبي ما أو أجزا الذهاب في كماله مقدس عن
الكفاية استحقاق قلت وقال في المراج بعد نقله عبارة الهداية وهي استأجره بدينه الى الصرة فأتى بدينه
الخ هذا اختصار الهندواي وعن الفضلي استأجر في المصر لصل الخنط من القرية فذهب في مجده الخطة فقاد
ان كان قال استأجر ثلث من المصر حتى أجعل الخنط من القرية بدينه نصف الاجر بالذهاب ولو قال استأجر ثلث
حتى أجعل من القرية لا يجب شيء لان في الاول المعقود على شيئين الهداية الى القرية وأجل منها وفي الثاني
شرط الجبل ولم يوجد فلا يحق كذا في الفخيرة وجامع الترتيب أه ومثله في التبيين عن النهاية وظاهر
المتون استأجر قول الهندواي وينظر ما الفرق بين القولين على عبارة الهداية فان فيها الاستيجار على شيئين
ثم هو على عبارة المصنف كالذكر تظاهروا ولعل التصريح بالذهاب غير قيد فظهر الفرق وهو بدينه ما في
الاسترخاء استأجره لجملة كذا من الطمورة فذهب في مجده الطمورة استحق نصف الاجر أه وعمله فلو بان
كل العيال وجب أجزا الذهاب وهو يخالف ما لم يقد منه عن الرمل فتأمل (قوله أي للمعادين) أود كتردهم

ليكون الاجر مقابلا بجهتهم (والا) يكونوا معلومين (فكله) أى له

(١٣)

كل الاجر ونقل ابن الكلدان كانت المونة

لا جبر شر نيلانية (قوله) أى له كل الاجر في القهستاني فان جهلوا فسدت ولم أجر للثل اه وان حل الكل
هنا على كل اجر للثل زال التناط (قوله) ان كانت المونة تنقل (الحق) تقيد بقول المصنف فله أجره بحسبه وهو
منقول عن الامام الهندواني (قوله) والآنكله) كالمو كان الفائم صغيرا أو كان خلاقا في استعجار الفسنة لانه
لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد دولين الكبار وهذا اذا كان الاستعجار على أن يجعلهم فلو على مصاحبهم
والجل على المرسل أو كان الحمل قريبا وهم مشاء أو بعدا ولهم قدرة على المشي يلزمه الكل لانه صاحبه جاعه
لا تنقص بنقص فرد أو فردين إلا أن يكونوا أرقا فمففظ البعض منهم أخف من حفظ الكل جوى بخنا ط
(قوله) لا يصل قط) بالكسر والقشد والرد لا يصل شي بماله سر له ونقوه قوله أوزاد أى جماله مونة (قوله)
لاشي له) أى من أجره الذهب والنجي لقراد، لإحلاف ولكتبا عندهما وأما عند محمد فأجره الذهب واجب سواء
شرط النجي، بالجواب أ لا كافى التهاه وغيره فان الظن أنه لا يضمن التقيد بالنجي بالجواب (م) حتى يتأخر خلاف
محمد وان لم يقصده ينبغي أن يكون له تمام الاجر عند محمد فقهستاني أقول نعم ولكن التقيد به كواقع في الجامع
الصغر والهداية والكثرة لا يزم بالنظر للسئلة لا تتعن الدور كما يظهر معنى الخلاف بين محمد وشيخه أن الاجر
مقابل عنده بقطع المسافة فقه من المشقة من حل الكتاب بخلاف حل الطعام فله مقابل فيه لأجل ما فيه
من المؤن قدون قطع المسافة عندهما مقابل بالنظر فلهما لانه وسيلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم
ما في الكتاب واذا اراد فقه بنقص المعقود عليه (قوله) ويدعونا فلان) صورها قاضى خان في تبليغ الرسالة ووفق
بنها وبين مسئلة اتصال الكتاب بأن الرسالة قد تكون سر الارضى المرسل بأن يطلع عليها غيره أما الكتاب
فمختوم فلو لم يحتتمو لا يطلع عليه غيره اه وخزم الخلو أن الكتاب والرسالة سواء في الحكم وجعل
الشارح عامه كالرسالة قل أى لا يضمن أفرادها تامل وقد ذكر الشراح أنه لو جعله لم يطلع الرسالة يرجع
له الاجر بالا جماع وأيضا وجهه كالمو يلجى عن المحيط أن الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه وأما الامتاع
فليس في وسعه فلا يقابله الاجر فلتأمل (قوله) وجب الاجر بالذهب) أى اجاعا كاذر كمالا تقاضى وغيره (قوله)
وهو نصف الاجر المسمى) اعترضه في العربية ما غلط فاحش فان كون أجره الذهب وأجر الاتان سواء على
سبيل المناصفة مما لا يكاد يتفق ولم يجد هذه العبارة في كلام غيره (قوله) ولكن تقصم المحشون (الحق) كالواقي
والشر نيلاني قال في الشر نيلانية فظهر بل له الاجر كمالا للمعقود عليه الاتصال لا غير وقد وجدنا فوجه
التصنيف على أن التناط بوجوب تمام الاجر والمسئلة فرضه صاحب المواهب في الاستعجار للاتصال
ورد الجواب بها اه (قوله) عن النهاية) وصرح به في غيره (قوله) فليكن التوفيق) لكن هذا لا يدفع الاعتراض
على صاحب الدرر حيث لم يقدره بالجواب أو لا وقد نصف الاجر ثانيا (قوله) واختلف فيما لمزقه) قال
في المناصلة الاجر في قوله اذ لم ينقص عنه وقيل اذا مزقه فبني أن لا يجب الاجر لانه اذا تركه ثم غلبه فبغيره
وارت المكتوب اليه فيحصل الغرض بخلاف التزريق اه ومقتضى النظر أنه ان مزقه بعد اتصاله فله أجر
الذهب وان كان قبله فلا أجر له فصرر ط قلت وقول المناصلة الاجر أى أجر الذهب كما تقدم عبارة
القهستاني وهو ظاهر وهذا ان شرط النجي بالجواب ولا يظهر فيما لمزقه المكتوب اليه أو لم يدفعه الجواب
وكان شرط النجي بالجواب هل له نصف الاجر أم كله لان اخباره عاصم جواب معنى فطرر (قوله) فغير أجر
الثل) الأولى بدون أجر للثل لان العبر صلا لا ثروان كان المقام معين للردا (قوله) كما غلبه بعضهم) قال
في البحر وقد وقعت عبارة الخلاصة اه وثبت أن الناظر ضمن تمام أجر للثل فقال متولى الوقت أجر بدون أجر
الثل يلزمه تمام أجر للثل اه وقدره الشيخ فلم في فتاواه بأن الصغير يرجع الى المستأجر يدل عليه ما ذكره في
تلخيص الفتاوى الكبرى يلزم مستأجره تمام أجر للثل عند بعض عماتنا وعليه الفتوى اه وفي الذخير فلو
تمت له المستأجر كان عليه أجر المثل بما بلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ اه ملخص (قوله) وكذا حكم
وصى (واب) أى اذا أعتار الصغير بدون أجر المثل وتسلمه المستأجر فله يلزمه تمام الاجر ط (قوله) في غصب
عقار الوقت) قال في الواقيانية الفتوى في غصب العقار الوقوف بالضمان نظر الوقوف متى قضى عليه بالقيمة تؤخذ

تقل بنقصان عددهم
فبحسبه والا فكله
(استأجر رجلا لاصال
قط) أى كالب (أوزاد
الى زيدان رده) أى
المكتوب أو الزاد (لمونه)
أى زيد أو غيبته لاشي
له) لانه نقضه يعود
كالمشاط اذا خاط ثم
فتق وفي الثانية استأجره
لسذهب لموضع كذا
ويدعونا فلان اجر مسمى
فذهب لموضع فلم يجد
فلان واجب الاجر فاذا
دفع القط الى ورثته في
صورة الموت (أومن
يسلم اليه اناحضر) في
صورة غيبته (وجب
الاجر بالذهب) وهو
نصف الاجر المسمى كذا
في الدرر والغرور تبعه
المصنف ولكن نقضه
المحشون وعزوا على
أزوم كل الاجر لكن في
القهستاني عن النهاية
انه ان شرط النجي
بالجواب فنصفه والا فكله
فليكن التوفيق (وان
وجدناه لم وصله النهم
محب له نقى لاتناه
المعقود) عليه وهو
الاتصال واختلف فيما
لمزقه (متولى أرض
الوقت أجره بغير أجر
الثل يلزم مستأجره)
أى مستأجر أرض
الوقت لا المتولى كما غلط
فيه بعضهم (تمام أجر
الثل) على الفتوى به كافي البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصى وأب كافي مجمع الفتاوى (يقض بالضمان في غصب عقار الوقوف

قوله حتى يتأخر خلاف محمد) أى الخلاف على هذا الوجه فلا ينافي وجوده خلافه أيضا اذا قيد أو ملق الآه لا على هذا الوجه اه

نظر الوقف وصيانة
لحق الله تعالى جاري
القدس (مات الآخر
وغلبه ديون) حتى فسخ
العقد بعد تعجيل البدل
(فالسائر) لو العين
في بدله ولو بعد فاسد
أشياء (أحق بالسائر
من غرمائه) حتى يستوفى
الاجرة المجهلة (الأنه
لا يسقط الدين بهلاكه)
أي هلاك هذا السائر
لأنه ليس برهن من كل
وجه (يختلف الرهن)
فإنه مضمون بأقل من
قيمه ومن الدين كما يجزيه
في باب جمع القناري
(فروغ) الزائد في الاجرة
من السائر تصح في
المددو بعدها وأما الزيادة
على السائر فإن في
الملك ولوليت لم تقبل
كل ما رخصت وإن في
الوقف فإن الاجارة
فاسدة أجزاها السائر
بلا عرض على الأول
لكن الأصل جعلها بأجر
المثل ولو ادعى رجل أنها
بغير فاحش فإن أخبر
القاضي ذو خبرة أنها
كذلك فسحقها وتقبل
الزيدان وإن شهدوا وقت
العقد أنها بأجر المثل
والأخ

٣ (قوله من خلاف

جنس السائر) أي

كل ما لا ينفعه عبد

وقد سائر طارا أما

منه فسترى جهاضة أخرى تكون على سبيل الوقف الأول ذكر في شرح تنوير الأذهان ط (قوله وغمص منافعه) قال في جامع الفصولين شري داراً ثم ظهر أنها وقفاً والصغر فعليه أجر المثل صيانة لما للمالك ومقابل الفتى به ما يحصيه في العدة أنه لا تضمن منافعه وتبعه في الفضة ط ملخصاً (قوله عند الزيادة الفاحشة) أي زيادة أجزاها المثل من غير تعنت كما يأتي قريباً ط (قوله وصيانة تغلق الله تعالى) لأن الوقف حبس العين والتصدق بمنفعته لوجهه تعالى (قوله حتى فسخ العقد) أي بسبب الموت وفي بعض النسخ حتى بدل حتى ولو قال وأنفسه لكان أولى (قوله والعين في بدله) أي لو العين المأجورة مقبوضة في البدل سائر قال في جامع الفصولين استأجر بيتاً أجاره فاسدة وبطلت الاجرة ولم يقض البت حتى مات المؤجر وأتت بقسط المغتار ادخس البيت لأجر عمله ليس له ذلك في الحائز في الفاسدة أولى ولو مقبوضاً صح ما أولد فافله الحبس بأجر عمله وهو أحق بمنطومات المؤجر اه يعني أذامات المؤجر وعلمه ديون لغرماء السائر فبقيت الاجارة فاستأجر حتى يأن من سائر الغرماء من كل النقص لا في الاجرة المجهلة وإن زاد فالزائد للغرماء أو السعد على الأشياء (قوله بأقل من قيمته من الدين) تركه فاعطى صوابه بأقل من قيمته ومن الدين فتكون من يانبه لا تفضيله ح أي لا تضاهيه أن المضمون شيء أه أقل منها وهو غير هاهم أنه واحد منها وهو الأقل تأمل (قوله تصح) أي أن كانت (٢) من خلاف جنس ما سائر فلو من جنسه فلا يختلف الزيدان من جانب المؤجر فحقه مطلقاً ط عن الهندية ملخصاً (قوله وبعدهما) صوابه لا بعدهما كقوله في الأشياء والمنع لأن عمل العقد فاقطع والمرايد بعد فسخي كلها أما إذا مضى بعضها فقال في خزنة الأكل لو استأجر داراً شهرين أو دلياً لم يجره سبطين فلما سكن فيها شهراً أو أسافر فردد زائد في الاجرة فالقاضي أن تعذر الزيدان في وجهه ما قصص وجهه له ما وزع عليه ما مضى ولما بقي أو السعد دفع السري (قوله ولوليت) عبارة عن الأشياء وهو شامل لمال النيم بعومه قال الجوزي سوى في الأسعاف بين الوقف وأرض النيم حيث قال ولو أجزاها من صرف الوقف أو وصى النيم من لا يدون أجزاها للمثل قال ابن الفضل ينبغي أن يكون للسائر غاصباؤه كالحصاف لا يكون غاصباؤه أجزاها للمثل وصرح في الجوزية بأن أرض الله كالوقف اه أقول وكذا ذكره الشارع قبل أسطر لكنه غير ما نحن فيه كما لا يخفى على التنبه فافهم فإن ما استشه به فيما لا يدون أجزاها للمثل وكلاهما نافي الزيدان عليه بعد العقد والفرق قبل البيع (قوله لم تقبل) قال في الأشياء مطلقاً اه أي قبل المددو بعدها (قوله كالورخصت) أي الاجرة بعد العقد فلا يفسخ لأن السائر رضي بذلك (قوله فإن الاجارة فاسدة الخ) سيأتي آخر السواد لو أجزاها بما لا يتغلب الناس فيه تكون فاسدة فجزاها محصية من الأول أو من غيره بأجر المثل الخ وهو صريح في أنه لو كان الفساد بسبب العين الفاحشة لا يلزم عرضها على الأول وفي العبادية خلافه لكن ذكر في حاشية الأشياء أن الذي في عامة الكتب هو الأول (قوله لكن الأصل جعلها بأجر المثل) كذلك في الأشياء وفي بعض النسخ لكن الأصح الخ ومعنى الاستدرا أن الكلام في الزيدان على السائر في الوقف وأن قوله فإن الاجارة فاسدة الخ كلام يحمل لاحتمال أن المراد فسادها بسبب كون الاجرة عند العقد بدون أجزاها للمثل فإذا ادعى فسادها ذلك أجزاها التاخر بلا عرض على الأول لأنه لا حاق به فاستدرك عليه بأن المقام يحتاج إلى التفصيل وهو أن الأصل جعلها بأجر المثل فجز دعوى الزيدان لا قبل بل إن أخبر القاضي واحد بذلك يقبل إلى آخر ما قرره الشارع وقد اضطربت آراء بعضو الأشياء وغيره في تقرير هذه العبارة وهذا ما ظهر في فلتا لم ثم رأيت في أنفع الوسائل قرر كلامه كذلك وعلم فكان المناسب أن يأتي بالفاء التقريرة بدل الواو في قوله ولو ادعى (قوله بغير فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم الموقوفين في التفسير المختار وتعميق رسالة العلامة قنلى زاده (قوله فإن أخبر الخ) يعني أن القاضي لا يقبل قول ذلك المدعي لأنه منهم بل إذا استشارها أو أحداً أو يستخلصها أو يجارها القس الأول الوقف المعاد ومع أن الأصل في العقود النجعة (قوله ذو خبره) أخذ أن الواحد كقوله وهذا عندهما خلافاً لمحمد وأشياء (قوله وإن شهدوا الخ) وأصل عما قبله وسيأتي عن الحنفية في آخر السواد ما يتخالف فيه الآن راجعاً للثبوت بدون اتصال القضاء عن يدي خذ ياتي عما قبله هكلاً (قوله والا) أي وإن أخبر ذو خبرة أنها وقعت بغير فاحش ففيه تفصيل وهذا في المعنى مقابل لقوله فإن الاجارة فاسدة لا

حجتاً صحيحة فقد استوفى الكلام على القسمين (قوله اضرا را وتعتا) فسر ذلك ابن نجيم في فتاواه بالزيادة
 التي لا يقبلها الواحد أو اثنتان اه وفي النيايح زاد بعض الناس في آخرها لم يلفت اليه لعله معتت اه
 ط (قوله وان كانت الزيادة أجرة المثل) عبارة الاشياء بالزيادة الام وهي كذلك في بعض النسخ والمراد أن تزيد
 الاجرة في نفعها فالسعر عند الكل اما اذا زادت أجرة المثل لكثرة رغبة الناس في استئجاره فلا يكفي شرح
 المجمع للعيني حوى وشمله في شرح ابن مالك أقول وهو غير معقول اذ لو كانت الاجرة حنطة مثلاً وزادت قيمتها
 أثناء المدة كما مثل به ابن مالك فاجرة نفع الاجرة بل المراد أن تزيد أجرة المثل بزيادة الغبات كما وقع في عبارات
 مشايخ المذهب وفي حاشية الاشياء لا يبي السعدون العلامة البهري ما حاصله أنه لا تعتبر بزيادة السعر في نفس
 الاجرة فانه لا فائدة ولا مضلة في النقص والوقف ولا المستحقين كما افاده العلامة الطرابلسي في فتاواه ورده ما في
 شرح المجمع وجعله من المواضع المتقدمة عليه اه بقي شيء بحسب التنبيه عليه وهو المراد بزيادة أجرة المثل فنقول
 وقعت الزيادة في أغلب كلامهم مطلقاً فقالوا اذا زادت بزيادة الغبات ووقع في عبارة الحاوي القدسي أنها تنقص
 عند الزيادة الفاحشة قال في وقف البحر وتقيده بالفاحشة يدل على عدم نفعها بالبحر وهل المراد بالفاحشة
 ما لا يتفق الناس فيها كما في طرف النقصان فانه جائز عن أجرة المثل ان كان يسيراً والواحد في العشرة يتفق
 الناس فيه كما ذكره في كتاب الكا والوهنا قدس من يحفظه فلما كانت أجرة ثمانية عشر مثلاً وزادت أجرة
 مثلاً واحداً فانها لا تنقص كالأجرة المتولى بقية فاتها لا تنقص بخلاف الدرهمين في الطرفين اه أقول
 لكن صرح في الحاوي الحصري كلفه عند البهري وغيره أن الزيادة الفاحشة مائة اضعاف الذي أجرة اه ولا
 اه ونفعه العلامة قتبي زاده ثم قال ولم يرفعه والحق أن ما لا يتفق فيه فهو بزيادة فاحشة اضعافاً كانت أو رباعاً
 وقال في موضع آخر وهل مائة اضعافاً أو مائة اضعافاً كمال الحصري لم يجره واحتجنا أقول وكلامه
 الذي أقبل فإن الحكم عليه بالطلان لا بد من برهان على أن الاصل عدم تعدد الرواية في فصل (٣) كلام
 العلامة عليه ما لم يوجد فنقل بخلافه صريحاً في فطر الى جعله ماروا ويتين وقد أقر العلامة البهري وغيره ما ذكره
 الامام الحصري وتبعه في الحاشية واقتضت هذه الفائدة السنة (قوله فيفسخها المتولى الخ) قال العلامة قتبي
 زاده وهل المراد أنه يفسخها القاضي أو المتولى ويحكمه القاضي لم يجره المتقدمون وإنما تعرض له صاحب
 أنفع الوسائل وخبره الثاني وأما يفسخ القاضي اذا امتنع الناظر عنه اه أقول والقول بالفسخ واحد
 الرايين وسأني أنه الفتى به ثم اعلم أن الشارع قد أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده وحاصل التفصيل ان
 ما وقعت عليه الاجارة لا تخلوا ما أن يكون أرضاً فارغة وقت الزيادة عن ملك المستأجر كالأرض والحائوت والأرض
 المسلحة أو مشغولة به كالأورعها أو بنى فيها أو غرس في الوجه الأول بفسخها المتولى ويؤجرها لغيره ان لم يقبل
 الزيادة العارضة بعد ثبوتها في الثاني ان كان زرعتها في المدة لا تؤجر لغيره وان فرغت المدة لم يستحصد الزرع
 بل ينضم عليه الزيادة من وقتها الى ان يستحصد لان شغلها عليك ما نفع من صحتها بجارها لغيره كما ياتي وان كان بنى
 فيها أو غرس فان فرغت المدة كالأرض أو هلمشاهه وفرغ التمر ففسخها أو أجرة لغيره ان لم يقبل الزيادة وان
 كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلناه أن شغلها عليك ما نفع بل ينضم عليه الزيادة كما في المزروعة لكن هنا
 تبقى الى ان تمام العقد فقط اذ لا يها به معلومة للبناء والقرص بخلاف الزرع هذا خلاصة ما ذكره الشارع تبعاً
 للاشياء وهو ما أخذ من أنفع الوسائل عن البائع وغيره صريحاً ودلالة لا يخفى أن ضم الزيادة عليه انما هو
 حشدر ضي به والا يؤمر بالقطع ان لم يضر بالوقف وتؤجر لغيره صيانة للوقف وهذا كله اذا زادت أجرة الأرض في
 نفسها لا بسبب شأنه مثلاً ولا الا فلا ينضم عليه الزيادة أصلاً لان الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر (قوله ثم
 يؤجرها من زائد) الاولى حذفه لئلا يتفصل المذكور بعده كما فعل صاحب البحر في الوقف وان عبري الاشياء
 كما هنا (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها ايضاً ط (قوله فقط) أي
 لا من أول المدة أو ساءه بل الواجب من أولها الى وقت الفسخ الا الحامسي (قوله عليه) أي على المنكر لتثبت
 الزيادة لان القول قوله واليد على المدعى والاصل بقاها ما كان على ما كان حوى والظاهر أن هذا على قول محمد

كانت اضرا را وتعتا لم
 تقبل وان كانت الزيادة
 أجرة المثل والمختار قبولها
 ففسخها المتولى فان
 امتنع والقاضي ثم
 يؤجرها من زائد فان
 كانت داراً أو مائتاً أو
 أرضاً فارغة عرضها على
 المستأجر فان قبلها فهو
 أحق ولزمه الزيادة من
 وقت قبولها فقط وان
 أنكر بزيادة أجرة المثل
 وادعى أنها اضرا را فلا
 بد من البرهان عليه
 وان لم يقبلها آخرها
 المتولى وان كانت

مطلب في بيان المراد
 بالزيادة على أجرة المثل

٣ (قوله في فصل كلام
 العامة عليه) لا يخفى
 بعد هذا الجمل والصواب
 اثبات الخلاف ومقتضى
 قولهم بقى بما هو الانفع
 للوقف أن لا يعمل
 بقول الحصري فيه
 تأمل اه

من روعسته لم تصح
 اجازتها الصبر صاحب
 الزرع لكن تضم عليه
 الزلازمتن وقها وان
 كان بنى أغرس فان
 كان ساستجرها مشاهرة
 انها توجر لغصوه انا
 فرغ الشهر ان يملها
 لان عقادها عند ارم كل
 شهر والبنه يتلكه
 الناظر بقيمه مستحق
 القطع الوقت أو صبر
 حتى يتخاص ثاوه وان
 كانت المنة باقية لم توجر
 لغصوه وانما تضم عليه
 الزلازلة كالزلازلة وبها
 زرع وما اذا زاد المثل
 في نفسه من غير ان يزيد
 أحدا فقامتولى نفسها
 وعليه القنوى وما لم يفسخ
 كان على السائر المسمى
 أسماه معر بالصغرى
 قلت وظاهر قوله البناء
 يتلكه الناظر الخ انه
 يتلكه لحظه الوقت فورا
 على صاحبه وهذا هو
 الاوصى تنقص بالقطع
 والاشراط رضاه كافي
 عامة الشر وروح منها البحر
 والمتح وان صغ فيقول
 عليها لانها الموضوعة
 لنقل المذهب بخلاف
 تقول القنوى وثقناوى
 مسبوذ زاده معر يا
 القصورين ثاوتن وفق
 بنى فما كنهه بلاذن
 مشو له ان يضر

ما امر ان الواحد يكتفي عندهما نأهل (قوله) لم تصح اجازتها الغير صاحب الزرع) أي ان كان مزروعا على قلو
 لم يكن يحق كالغالبه والمستاجر اجازة فاسدة لا تمنع جمعا لاحارة كافي الظهيرة والسراجه لكونه لا يمنع التسليم
 بحر وسيد كره الشارح وياتي متابعه ووقفه (قوله) من وقتها أي وقت الزيادة وجوبه لمضى قبلها من الس
 بحسبه كما في الصر (قوله) وان كان استأجرها مشاهره في هذا التعيير مسامحة لان هذا مقابل قوله الا ان كان
 كانت المدة في القامح فكان المناسب ان يقول فان كانت المدة قد فرغت فانها تاجر لغيره ان لم يقبلها أي الزاد
 لكن لما كان الشهر بدقه قليلة صار كأن المدة قد فرغت فانه اذا استأجرها مشاهره كل شهر بكذا صرح في واد
 نسد في السابق على ما يأتي بيانه في الباب الا (قوله) واليه تيكما الناظر يقيمه) أي جبر على المستاجر
 ان يصرقله بالارض كما يأتي بيانه قريبا (قوله) مستحق القلع) سأتى بيانه في الباب الا (قوله) (قوله) (الوقف)
 متعلق بقوله يملكه (قوله) أو يصير الخ) يعني اذا رضى الناظر بذلك ان كان القلع يضر لان الخيارات الناظر حيث
 بين ملكه جبر على المستأجر ومن ان يرى أنه ان يخلص منه المستأجر من الارض كلما سقطت ودفعها اليه
 على ما يأتي عن الشروح ثم لو لم يضر فليخار للمستأجر كما يأتي بيانه (قوله) وما اذا زاد الخ) يعني عنقه له سابقا له
 كانت الزيادة أحر المثل الخ) وقد صح هذا القول بلطف الفتوى بلطف المختار كما هنا ولطف الاصح كما في كسار
 الوقف فكان العمد وان شئ على خلافه في الاحقاق والتراخي والخاصة فاثبت ان أحر المثل يعتبر وق
 العقيد لا يعتبر الزيادة بعد ولكن قد علمت ما تقدم من الحصري ما المراد بالزيادة (قوله) قلت الخ) أصلا
 الحب الصنف في الخ ذكره أول الباب تحت قوله فلا أحرها المتولى أكره نعم (قوله) أنه يملكه) أي ان أراد
 الناظر والا يتركه ان يخلص فأنه يملكه (قوله) كما في عملة الشروح) أي شروح الهداية والكم
 وغير هذا كروا في الباب الا في عنقه قوله الان يخره له المورح قيمته مقولوا وهو مفهوم عبارات المتولى
 أيضا بنسأل بالحلقه المثل والوقف كانه عليه المصنف (قوله) بخلاف نقول الفتاوى) منها المحط والخصر
 وانما في الهداية فاتهم قالوا ان كان يضر لرافعه المثل أحر بل ما ان يرضي بان يملكه ان الناظر للوقف
 والا يصير ان يخلص ملكه لان عنقه يضر رضاه لا يجوز ومنها ما ذكره الشارح عن فتاوى مؤيدان
 وحاصله أنهم جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان القلع يضر وأصحاب الشروح جعلوا الخيار للناظر ان ضرر والا
 فلم يستأجر ثم هذا اذا كان البناء بغير اذن المتولى فلا بد منه فهو لوقف و يرجع الباقي على المتولى على أن ي
 في فتاوى أبي البت والظاهر أنه أراد ان البناء لاحل الوقف فلا ينفسه وأشهد عليه فلا يكون الوقف ك
 أقاده العلامة في زاده أدول وسأتى في الباب الا في أن للاستأجر استيفاء البناء والقرص بعده في المدة أحر
 المثل جبرا ان لم يضر بالوقف وهذا مخالف لما تقدم عن الشروح ولما تقدم عن الفتاوى أيضا ولما يأتي عن
 النون كما يستعمله ان شافه تعالى (تسميه)» اذا اذن القاضي أو الناظر عمن لا يرى الاحتياج
 الى اذن القاضي للمستأجر بالبناء يكون ديني على الوقف بحث لا فاضل من ربه وهو ما يثبت في ديارنا للمرصد
 فالبنا يكون الوقف فاذا أراد الناظر ان يخرجه يدفعه ما صرفه في البناء ثم لا ينجي أنه يزيد أجر المثل بسبب
 البناء كظاهره أنه يخرجه تمام أجر المثل والفرق بين هذا وما تقدم عن الاشياء ان البناء هو الوقف فلم يزد
 بسبب ملكه ثم رأيت في الفتاوى الخيرية التصريح في ضمن سؤال طويل بلزوم أجر المثل بالغامط قيل
 العاروه وبعدها الرجوع عما صر فمقر اجمعه والواقع في زماننا أنه يستأجر بدون أجر المثل بكثير ويدفع بعض
 لآخر وقد يقطع بعضها من العاروه وقد يقال لجواز وجه وذلك أنه لو أراد أحر أن يستأجر ويدفع الأول ما صر
 على العاروه لاستأجره الا ابتداء الاجرة القليلة ثم لا يستوفي الوقف ودفع الناظر مالا لا ول أن كل أحد يستأجر
 أحر مثله الا في دفع الناظر ذلك حتى أجرة المثل ثلث الاجرة القليلة فلا فرق حيث ذين العاروه الملوكة
 يستأجره ومن هذا من رأيت في وقف الخامدية عن فتاوى الحاوي في شرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل
 ذائله ثابتة وكان دين الخ فنهنا ثم يملكه الا ان لا يضمن ان المرصد من على الوقف تقبل أجرة تسميه مقابل
 في شرح اللقي عن الاشياء ولا يجوز الوقف الا بأجر المثل لا ينقص من سيرا وانما لم يرغب فيه الا بالقل (هـ) تأخر

رفعہ رفعہ وان صرفہو

المضجع ماله فليبرص
المان بان يخلص ماله من
تحت التامر بأخذ ولا
يكون بناؤه مانعا من
حصه اجاره ترفع اذ لا بد
لمعنى ذلك البناء حيث
لا يرفع رفعه ولو اصطلاحا
أن يجعلوا ذلك للوقف

بين لا يجوز أقل القيمتين

٣ مزرعا ومينافيه

صح ولو لمحق الأجرين

رفع الامر الى القاضي

لنفس العقد وليس

الأجران يفسخ بنفسه

وعليه الفتوى ويجوز

مثل الأجر أو ما كثر أو

بأقل مما يتخلف فيه

الناس لا بما لا يتخلفان

وتكون فاسدة فتؤخره

اجاره حصه امام الأول

أو من غير باجر المثل أو

بزيادة فقد ما رضى به

المستأجر أو في فتاوى

الحائز بينه الاثبات

مقدمة وهي التي شهدت

بأن الأجر أو لا أجر المثل

وقد اتصل بها القضاء فلا

تنقض يقال وبه اب

٣ (قول الشارح مزرعا

وميناف القلاخران

المزاد يكون مزرعا

استحقاقه الترفع وقوله

مينافى مع انه لا يمكن

ماله من الانتفاع به

بل يقتل حتى يخلص

شأنيا اه

مطلب في المرسد والقيمة

ومشيد المسكة

ومثل هذا يقال في الكلد وهو ما بينه المستأجر في حاقب الوقف ولا يحسبه على الوقف فيقوم المستأجر
بجميع اوزام من عمارة وتزويج وغلاظ ونحو ذلك ويبيعه بغير كسوف باعبار ما يدفعه للمستأجر من هذا
الثلث الكثير وما يصرف في المستقبل على أرض الوقف تكون أجرة المثل ثلث الأجرة القليلة التي يدفعونها
وقد تكون أصل عمارة الوقف من صاحب الكلد يأخذ هاهنا والواقف يبيعها وهاهنا للمستأجر
ويؤجر ما حرر قفلة وهو المسمى بالفلو ومثله يقال في القصة ومشيد المسكة في البساتين ونحوها وهي عبارة عن
القضامة والكراب وما يزرع مما تبق أصوله ونحو ذلك وحق القرض والزرع فانها تنبع من كسوفها تزد
أجرة الأرض بزيادة كثيرة وهذه أمور جادة تعارفوا عليها في فتاوى العلامة المحقق عبد الرحمن أفندي
العمادي بقى بمشقة جواب السؤال عن الخلو المتعارف عما حاصله أن الحكم العام قد ثبت بالعرف الخاص
عند بعض العلماء كالنسفي وغيره ومنه الأحكام التي جرت بها العادة في هذه البلاد وذلك بان تفسح الأرض
وتعرف بكسرها ويفرض على قدر من الأذرع مبلغ معين من الدراهم ويبقى الذي يبقى فيها يؤدى ذلك القدر
في كل سنتين غير اجارة كذا كرفي أنفع الوسائل فلذا كان بحيث لو رفعت عمارة لاستأجر ما كثر ترك
في مدار المثل ولكن لا ينبغي أن يفتى باعتبار العرف مطلقا خوفا من أن يفتق باب القياس عليه في كثير من
المتكررات والبدع ثم بقى به فيما دعت إليه المصلحة فحرت به في المدة المدينة العدة وتعارفوا بالاعتناء بالاعتناء
كالخلو المتعارف في الحوائط وهو أن يجعل الوقف أو التولى أو المالك على الحائز قدر امعنا يؤخذ من
السكن ويعطيه به تسكسا غيرا فلا حاجب الحائز بعد ذلك إخراج الساكن الذي ثبت له المثل ولا
ارتها الغيرة ما يدفعه المثل المرفوع في حق ذلك قياسا على بيع الوفاء الذي تعارفوا المتأخرون احتياجا
الراحي قال في مجموع التوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعه لا اضطراب الناس الى ذلك من القواعد
الكلمة اذا ضاق الامر اتسع حكمة فيندرج تحتها أمثال ذلك مما دعت إليه الضرورة والله أعلم اه ملخصا
(قوله رفعه) أي جبرا (قوله من تحت البناء) الأولى حذف تحت ط (قوله حيث لا يرفع) حينئذ
تقبل ط (قوله ولو اصطلاحا) هذا الما بين الأفاضل فلا ينافي الجبر عند عدم الاصطلاح وهو رواية
ضعيفة روى على الصريح خاصة على الأول توافق ما مر عن الشرح وعلى الثاني توافق ما أطلق عليه أرباب
الفتاوى (قوله ولو لمحق الأجرين) محله باب فسخ الأجر وساقى حياته هناك (قوله ويجوز على الأجره
الم) أي يجوز الأجره باجر المثل أو بالأكثر منها مطلقا ما لم تكن عمال الوقف أو من ماله على عماله في الأجره
الطويلة عن الخاتبة (قوله مما يتخلفان فيه الناس) قد لا لقل فافهم ثم هذا ككلمة رافضة على عماله (قوله
وفي فتاوى الحائز الى الم) ونصه مثل ما قولكم فيما لو حكم ما كره بعضا حارة وقف وأن الأجره أجرة المثل بعد أن
أقيمت السنة بذلك ثم أقيمت سنة ما دون أجرة المثل ففعل بينه بطلانها ثم لا فاجاب أحاب الشيعه نور الدين
الطرابلسي قاض القضاة الحنفى بمصورة المجدلة العلى الأعلى بينه الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بأن
الأجره أجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجاب الشيخ ناصر الدين القاني المالكي وقاضى القضاة
أجد بن الصلح الحنبلى بجوابي ذلك فأجبت ثم الاجابة المذكورة صحيحة اه قلت وهذا حيث لم تكن
الشهادة الأولى بكتبها الظاهر والأفلا تقل وتنفق كافى الحامدية (قوله وقد اتصل بها القضاء) أي واستكمل
شروطه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع قبولها إلى الزيادة مع الحنبلى بالجملة لأنه غير صحيح اه قال في الحامدية
وفيه نظر لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف تأمل اه أقول مراده أن حكمه حصه اجاره ابتداء وأنها باجر المثل
لا منع فسحها لزيادة العارضة بكثره الرغبات بناء على القول المقتضى به لأن ذلك غير محكوم به فمع حكم الحنبلى
الأول المثل غير صحيح نعم لو حكم بالزيادة العارضة لمجدته مخصوصهها بجميعها ثم اعطاه من قبولها وقد
صرح بذلك الحائز في فتاواه أيضا حيث ذكر أنه لا يمنع الحاكم من قبول الزيادة مع حكم الحنبلى حصه
الأجره ولو وقعت بعد دعوى شرعية لأن الفسخ بقبول الزيادة حادثة أخرى لم يقع الحكم بها اه وذكره في
موضع آخر وصرح به أيضا العلامة قتلى زاده وذكر أنه لا يكتفى قوله ثبت عندى أن هذا أجرة المثل ولا قوله

بقية الناهب فليحفظه * (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافها) * أي في الاجارة (تصح اجارة حانوت) أي دكان ودار بلايين
ما يعمل فيها) نصرفه للتعارف (و بلايين (من يسكنها) فله أن يسكنها غيره بجارة وغيرها كاسمجي * (وله أن يعمل فيها) أي الخولن
والدار (كل ما أراد) فيندوب ربط دوابه (١٨) ويكره خطبه ويستحب جداره ويغذب الوفاق لم تضروا بطحن ربح الديوان ضربه

يفق قنفة (غير أنه
لا يسكن) بالناء للفاعل
أو المفعول (حدا أو
قصارا أو طحنا من غير
رضا المالك أو اشتراطه)
ذلك (في) عقد
(الاجارة) لانه يوهن
البناء فيتوقف على
الرضا (وان اختلفا في
الاشترط فالقول
للسوحر) كالواكر
أصل العقد (وان أقاما
البينة والبينة بينة
الستاجر) لانها
الزيادة خلاصة وفيها
استأجر للقصارة فله
الحدا اذ كان التخصد
ضرها ولو فعل
المالك له لزمه الاجارون
انهم به البناء ضمنه
ولا أجر لانهما لا يجتمعان
(وله السكى بنفسه
واسكن غيره بجارة
وغرها) وكذا كل
ما لا يختلف بالمستعمل
يطل التقيد لانه غير
مفيد بخلاف ما يختلف
به كاسمجي مولوا حرا كره
تصدق بالفضل الا في
مستثنى اذا ارها
خلاف الجنس أو أصل
فهاشوا ولو أجرها من
الموخر لاصح

أثبت الزيادة العارضة لان ذلك يخافى لا الأحكام نافذة ما لم تكن على وجه مخصوص واحد اهـ ومثله ما لو سكر
حصة الاجارة شاقف مثلا لا يمنع الخلفي فحضاها المولود ما لم يحكم الشاقف بخصوص ذلك بعد المولود كما صرح
به ابن القيس قنفة والله تعالى أعلم
(قوله وما يكون خلافا) أي الفعل الذي يكون خلافا لما ذكره (قوله حانوت) على وزن فاعول وتأويله
عن هاهو قيل فاعول كمل كوت وهو كافي القاموس دكان الخمار والخمار نفسه يذ كر ووثنت والنسبة الماعلى
وما نوتى وقسر الدكان به أضاف فقال كرهان الحانوت جمع دكان معرب وعليه فهم لما تذاقن والمرا بده هنا
ما عذ لسباع فيمطلقا (قوله بلايين ما يعمل فيها) أي في هذه الاماكن وهي الحانوت والدار فاطلق الجمع
على ما فوق الواحد تأمل (قوله نصرفه للتعارف) وهو السكى وآله لا يتفاوت مع (قوله فله أن يسكنها
غيره) أي ولو شرط أن يسكنها وحده مستقرا سرى الدين وهناك في الدور والحواليات ط ومثله عند الخدمة
فله أن يؤجر غيره بخلاف الدابة والثوب وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل كافي المنع (قوله فيند)
مضارع من باب المثال أي يدق الوند ح (قوله و ربط دوابه) أي في موضع أعذر لطلها لان ربطها في موضع
السكى افساد كافي غاية البيان قال الساجاني ويتنعم بغيرها لو فسدت لم يتجر على اصلاحها وبنى التور فيها
فلوا حرقه شيء لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل لا يليق به كمرج بسبب مقدسي اهـ (قوله ويكره خطبه)
ينبغي تقييدا خذا عما قبله وما بعده بأن يكون يعمل بالحصل به اضرار الارض وما تحتها من مجرى الماء
راى ان الزيلع قال وعلى هذا نه تكسروا الحطب العتلا فطحن ونحوه لانه لا يوهن البناء وان ادعى العاقد بحيث
نوهن البناء فلا الارض المالك وعلى هذا ينبغي أن يكون الذي على هذا التفصيل اهـ (قوله ويطحن ربح الديوان
وان ضربه يفتى قنفة) لم ار هذا المسئلة في القنفة بل ارى ما قبله أو ما بعده فقصده كره في الصبر معرو
للخلاصة وتعه المصنف في المنع وتعهما الشارح وقصصه فان الذي وحده في الخلاصة هكذا لا يمنع من رجوع
البدان كل لا يضروا ان كان ضرر يمنع وعلمه الفتوى ومثله في الشرع بلايين من النخبة (قوله بالناء للفاعل
المفعول سهو منه وانما هو بفتح الباء من التلا في المجرى د ويضمانه ان رأى وحده اذ انا على الاول ومفعول
به على الثاني ح ووجه كونه سهو وآله بالناء للفاعل على الوجهين (قوله لانه يوهن الخ) قال الزيلع فاصل
أن كل ما يوهن البناء وفيه ضرر ليس له أن يعمل فيها الا بالن صاحبها وكل ما لا ضرر فيه جاز له بطلق العف
واستحققه (قوله فيتوقف على الرضا) أي رضا المالك أو الاشتراط وفي أي السعد عن الجوى يفهم منه أنه
كان وقفا ورضى التولى نسكنا لا يكون كذلك (قوله كالواكر أصل العقد) فان القول له أي فكذا اذا
أنكر نواعته ط (قوله ولو فعل المالك له) أي وقد انقضت المدة أو الموضع بعضهما ط هل يسقط أحره
بحسب شرطه عن المقدسي (قوله ولا آخر) أي فما ضمنه نه أو ما الساحة قبيني الا حرقها كذا في النخبة
ساجاني (قوله يطل) يضم الباء من اطل ويجوز الفتح ولكن كان حقة ان يجعله مستأقرا يقول ويطل فدا
(قوله بخلاف ما يختلف به) كالركوب واللبس (قوله كاسمجي) أي بعد تحو ورقة (قوله بخلاف الجنس
أي جنس ما استأجر به وكذا اذا أجمع ما استأجر شأ من ماله يجوز أن يعقد عليه الاجارة فانه تطيب له الزيادة
في الخلاصة (قوله أو أصل فيها) بأن حصصها أو فعل فيه مستأقرا وكذا كل عمل قائم لان الزيادة عقابه ما زاد
من عنده جلا لا يرضى على الصلاح كافي المبسوط والكس ليس بالصلاح وان كرى النهر قال المصنف تطيب
وقال أبو على التسيي أحمها بانه تزدون ورفع التراب لا تطيب وان تسرت الزراعة ولو استأجر بيتين صفحة
واحدة فزاد في أحدهما يؤجرهما باكثر ء ولو صفحتين فلا خلاصة مخصصا (قوله لا تصح) أي قبل القبض

بقية الناهب فليحفظه * (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافها) * أي في الاجارة (تصح اجارة حانوت) أي دكان ودار بلايين
ما يعمل فيها) نصرفه للتعارف (و بلايين (من يسكنها) فله أن يسكنها غيره بجارة وغيرها كاسمجي * (وله أن يعمل فيها) أي الخولن
والدار (كل ما أراد) فيندوب ربط دوابه (١٨) ويكره خطبه ويستحب جداره ويغذب الوفاق لم تضروا بطحن ربح الديوان ضربه
يفق قنفة (غير أنه
لا يسكن) بالناء للفاعل
أو المفعول (حدا أو
قصارا أو طحنا من غير
رضا المالك أو اشتراطه)
ذلك (في) عقد
(الاجارة) لانه يوهن
البناء فيتوقف على
الرضا (وان اختلفا في
الاشترط فالقول
للسوحر) كالواكر
أصل العقد (وان أقاما
البينة والبينة بينة
الستاجر) لانها
الزيادة خلاصة وفيها
استأجر للقصارة فله
الحدا اذ كان التخصد
ضرها ولو فعل
المالك له لزمه الاجارون
انهم به البناء ضمنه
ولا أجر لانهما لا يجتمعان
(وله السكى بنفسه
واسكن غيره بجارة
وغرها) وكذا كل
ما لا يختلف بالمستعمل
يطل التقيد لانه غير
مفيد بخلاف ما يختلف
به كاسمجي مولوا حرا كره
تصدق بالفضل الا في
مستثنى اذا ارها
خلاف الجنس أو أصل
فهاشوا ولو أجرها من
الموخر لاصح

(٣) قوله هل يسقط أحره
فما استظهره شخنا زوم الاجار اعتبار البعض بالكل اهـ (قوله ولو صفحتين فلا) قال شيخنا لانه اذا استأجرها
صفحتين يكونان شيئين حقيقة وحكما تكون الزيادة موزعة عليهما بخلاف ما اذا كانا بعد واحد فانهما في الحكم كعين واحد ولو كانا
فيكون له اجارتهما باكثرهما الستاجر ولا تنوزع اهـ

وتنفسح الاجارة في الاصح بحر مخرج الجوهر وسيجي تصحيح خلافه فتنبه (و) تصح اجارة الارض الزراعة مع بيان ما يزرع فيها وقال على أن يزرع فيها ماشاء) كى لاتقع المنازعة والافهم فاسد طلبها وتقلب صحبة يزرعها (١٩) ويجب المسمى والمستأجر الشرب

والطريق ويزرع زرعين
ربيعا وخرم فاولو لم يمكنه
الزراعة للحال لاحتياجها
لسق أو كرى ان أمكنه
الزراعة في مدة العقد
جاز والا وعامه في
القيمة (آخرها وهي
مشغولة بزرع غيره ان
كان الزرع يحق لاجوز)
الاجارة لكن لو سجد
ولمها اتقلت جازة
(مالم يستحصل الزرع)
فيجوز ويؤم بالحصار
والسليم به يبقى رازية
(الآن يؤجرها مضافة)
الى المستقبل فتصح
مطلقا (وان كان
الزرع (غير حق صحت)
لا مكان التسليم بحره
على قلعه أدرك أولا
فتاوى قارى الهداية
وفي الوهبانية تصح اجارة
الباد المشغولة ببنى
وتؤم بالفرغ وابتداء
المدمن حين تسلمها
وفي الاشياء استأجر
مشغولا وغارها في
القارح فقط وسجيء
في المتفرقات (و) تصح
اجارة أرض (للبناء
والفرس) وسائر الانتفاعات
كطبخ آخر وتخزين
ومقبلا ومراحتي نازم
الاجرة بالتسليم أمكن

أو بعده كافي الجوهر ولو تخلل ثالث على الراجح وهي رواية عن محمد وعليها الفتوى برأية (قوله) وتنفسح
الاجارة في الاصح) أى الاجارة الاولى وما الثانية فلا اتفاق (قوله) وسجيء) أى في المتفرقات وسجد كى الشارح
التوضيح هنال رؤا في الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله) الجاهل) الغضبة على المنازعة في عقد المعاوضة فان من
الزرع ما ينفع الارض ومنه ما يضرها (قوله) وتنقلب صحبة يزرعها) أى استحسانا لان العقد عليه صار معلوما
بالاستعمال وصار كالأجالة لم تكن زرع يفي مختصرا قال العلامة للفتوى يبنى تفصيله عما اذا علم المؤجر بما
زرع قرضه به وما اذا علم من لبس الثوب والافتراغ يمكن ط مختصرا (قوله) والمستأجر الشرب والطريق) أى
وان لم يشترطها بخلاف البيع لان الاجارة تعقد لا تنافع ولا انتفاع الا بهما فيخلان بعبا وما السبع
فالقصور ومنه ملك الرقة لا الانتفاع في الحال حتى جاز بيع الجش والارض السجدة دون اجارتهما من (قوله)
ويزرع زرعين) قال في الفتوى لو استأجر هامة زرع ماشاء أن يزرع زرعين ربيعاً وخرم بضاها فانت ترى ان هذه
مفروضة في استجارته يمكن فيها زرعان وقد اطلق في عقد الاجارة ط (قوله) وتعلمه في القيمة) حيث قال كى
استأجرها في الشتاء تسعة أشهر ولا يمكن زرعها في الشتاء حاز لا يمكن في المدة أمالم يمكن الانتفاع بها أصلا بان
كانت صفة الاجارة فاسدة وفي مسئلة الاستحراق في الشتاء يكون الاحرم مقابل لكل المدة لا عما يتغير به ففسد
وقيل عاين يتغير به اه قلت وسجد كى الشارح في باب القس عن الجوهر وتوابعه من المأمر بزرع نصفها ان شاء فسخ
الاجارة كلها أولئك ودفع بحسب ما روي منها (قوله) بزرع غيره) أى غير المستأجر فلو كان الزرع له لا يمنع صحتها
والغير شمل المؤجر والا حتى فلو كان المؤجر أى رب الارض فالحيلة أن يبيع الزرع منه بنين معلوم ويقاضا
ثم يحرر الارض كافي الخلاصة عن الاصل وكذا لو ساقاه عليه قبل الاجارة لابعدها لا يفتدئها (قوله) ان كان
الزرع يحق) كان كان اجارة ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون اجر المثل على ما رجحه الخصاص من أن المستأجر
بدون اجر المثل لا يكون غاصبا عليه اجر المثل وفي فتاوى قارى الهداية أن المستأجر اجارة طسدا اذا عرق
وكذا المساقاة اه ط وسأى أنه يلحق بالمستأجر المستعير فترك الى ادرا كه باجر المثل (قوله) مالم يستحصل
أى يدرك ويصل الحصاد (قوله) به يبقى رازية) ومثله في الخاتمة (قوله) الى المستقبل) أى الى وقت الحصد
الزرع فيه وتصدى الارض فارغته (قوله) مطلقا) أى سواء كان الزرع يحق أو لا وسواء استحصل أو لا (قوله)
بحيره) أى بسبب حبر الزارع (قوله) وسجيء في المتفرقات) أى متفرقات كالأجارة وسجيء به أيضا لجل
ما في الاشياء على ما لو استأجر بعضها فارغ وبعضها مشغول يعنى وفي تقريره المشغول ضرر فلا ينافى ما في
الوهبانية (قوله) ومقبلا ومراحا) عطف على قوله للامثلة قوله تعالى لير كوهوا ز ينقلو المقليل مكان القاولوة
والمراد بالضم أى الى الماشية والمراد بهما من الصدر الى الجي ليصح جعلهما مقولا لا لجله ثم هذا كى صاحب
البحر بحثا وتعه الطوري وأقبحه الشهاب الشاوى والخاتون ورايد الزام الاجرة بان يمكن من الارض شغلها الماء
وأمكن زراعتها أولا وقالوا لا شغل في صحتها لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدمها فاسدا لطلها
وأطلق في وقف الاشياء في الاستدلال على ذلك ونقل الجوى أنه توقف في صحتها بغيرهم وأمال أيضا قراجهما
(قوله) أمكن زراعتها أملا) هذا فاما اذا لم يستأجرها للزرع فقله لا بد من إمكانه كما هو رؤا في فتبه (قوله)
قلعهما) أى الآن يكون في الفرس ثم تفتيق باجر المثل الى الادراك ط (قوله) ولمها فارغة) وعليه تنويه
الارض لانه ما يخرجه لها ط عن الجوى (قوله) لعدم هاتين) أى البناء والفرس انليس له مملدة معلومة
مخلاف الزرع كما فى (قوله) مقاولا) أى مستحق القطع فله أقل من قيمة المقاول كافي القسقه ستا في وفي
النسب لاية أى ما موراد الكما بقلعهما وما يفسرناه بكذا الان قيمة المقاول ازيد من قيمة المور بقلعهما يكون
للمؤنة مصروفة لقطع كئافى الكفاية اه (قوله) بان تقوم الارض هما) أى مستحق القطع كما علمت به اندفع
اعتراض العيني في الغصب بان هذا ليس بضمان لقيمة مقاول بل هو ضمان لقيمة قائما او غائبا يكون ضمانا للقيمة

زراعتها أملا بحر (فان منعت المدة قلعهما ولمها فارغة) لعدم هاتين (الآن يفره للو جرحته) أى البناء والفرس (مقاولا) بان
تقوم الارض هما وبدونها فيضمن ما بينهما اختيار (ويملكه) بالنصب عطف على يفرم

لان فيه نظر الهما قال في
 الجرم وهذا الاستثناء
 من لزوم القلع على
 المستأجر فإذا لم يبرزه
 القلع لورضي المؤجر
 بدفع القيمة لكن ان
 كانت تنقص يتلحمها
 جبراً على المستأجر والا
 فببره (أورضي)
 المؤجر عطف على بغير
 (بتركه) أي البناء
 والقرص (فيكون البناء
 والقرص لهذا والارض
 لهذا) وهذا الترتيب
 يجرطه والاعادة
 فلهما أن يؤجرهما
 لثالث ويقسمه الاجر
 على قيمة الارض
 بلبانه وعلى قيمة
 البناء بلا ارض فيأخذ
 كل حصته بحسب وفي وقف
 القتيبي في القام المسئلة
 بلاذن القيم وزرع البناء
 يضر بالوقف بحسب القيم
 على دفع قيمته بالنسيخ
 (ولو استأجر ارض وقف
 وغرس فيها) وبني (تم)
 مضت مسحة الاجارة
 فلهما استأجرهما
 باجر المثل ان لم يكن في
 ذلك ضرر (الوقف) ولو
 أي الموقوف عليهم الا
 القلع ليس لهم ذلك
 كذلك في القصة قال في الجرم
 وهذا تعلم مسألة الارض

مقلوباً لأن لوقوم البناء والقرص مقلوباً موضوعاً على الارض اهـ وكأنه فهم أنه تقوم الارض بهما مستحق
 البقاو ليس المراد هذا ولا الثاني الذي ذكره بل ما مر فقدر (قوله) لان فيه نظر الهما) حيث أوجبا المؤجر
 تسلم الارض بعد انقضاء مدة الاجارة والمستأجر قيمته مستحق القلع لان أصل وضعه ما يحق (قوله) قال في
 الجرم (الح) لا يخفى أن مقدار الكلام حثيثاً لأن المؤجر أن يتلحم جبراً على المستأجر سواء انقصت الارض
 بالقلع أم لا مع أنه ليس له ذلك الا اذا كانت تنقص به فلهذا قال الزبلي وغيره من شراح الهما بهما ان
 كانت تنقص بالقلع دفع الضرر عن المؤجر ولا ضرر على المستأجر لان الكلام في مستحق القلع والقيمة
 تقوم بمقامه فان لم تنقص به لا يتلحم الارض المستأجر لاستوائهما في ثبوت الملك وعدم مرجح أحدهما على
 الآخر اهـ ملخصاً فعمل أن قول الجرم بعد بيان مرجع الاستثناء لا يلحق هذا الجمل كما فعل الزبلي
 وغيره غير ظاهر مع أنه اضطررنا اليه فقد ذكره هذا التفصيل لقلع شارحاً بقوله لكن الخ فنبه وهذا
 ما مر من الاستثناء قبل هذا البسم أن ما في الفتاوى يختلف على الشرع وحل وما في المتون وقدمنا
 عن المصنف هنا أنه يشمل الملك والوقف (قوله) ان باهر) بان يعقد بينهما معاً عداً جبراً بشرطهما
 (قوله) فلهما) مرتبط بقوله والاعادة ط أي لا ملو كان الترتيب يجرطه بقراب الارض مدخل (قوله)
 المسئلة) قال الزبلي قد صدق كتاب الوقف أن السبل هو الوقف على العامة (قوله) أي آخره) تمام عبارة
 القصة ويجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروف في الموقوفة ان لم يضر بالارض بدون صريح اذن من المتون
 دون حفر الخاض وانما حصل التولي الاذن فيما يربطه الوقف خيراً وهذا ان لم يكن له قرار العمارتها اما ان
 كان فيجوز الخمر والغرس والجانط من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اهـ بحسب (قوله) ولو استأجر
 ارض وقف) قد بان الوقف على التسمية عن حارث الزاهدي عن الاسرار من قوله بخلاف ما اذا استأجر
 ارضاً لمالك ليس للمستأجر أن يستقيها كذلك ان أي المالك الا بالقلع بل يكفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الغراس
 أكثر من قيمة الارض فيضن للمستأجر قيمة الارض للمالك فيكون الاغراس والارض للفرس وفي العكس
 يضمن المالك قيمة الاغراس فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم في العارية اهـ (قوله) وبني) الواو يعني
 أو ط (قوله) كذا في القصة) الاشارة لجميع ما ذكره المصنف وأقبحه في الخبر به قالوا وانت على علم أن الشرع
 يأبى الضرر بخصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث التثريب عن النبي المختار لا ضرر
 ولا ضرار اهـ وأقبحه في الحامدية لكنه في الخبرية أفتى في موضع آخر بخلافه وقال بطلع ونسلم الارض
 لتأخر الوقف كما صرح به المتون فاطمة اهـ أقول وحيث كان مخالفاً للمتون فكيف يسوغ الاقتداء به مع
 أنه من كلام القصة ولا يعمل عاقباً اذا خالف غيره كما صرح به ابن وهان وغيره وما في المتون قد أقره الشراح
 وأصحاب الفتاوى وانما اختلفوا في غلة المؤجر البناء والقرص جبراً على المستأجر كما مر وحيث قدم ما في الشروح
 على ما اتفق عليه أصحاب الفتاوى في تلك المسئلة قال اتفق عليه الكل أولى بالتقدم فقلت المصنف لم يذكره في
 متنهما أحابيه أو السعود في ما سمسك من أن ما في القصة مفروض فيما اذا شرط الاستئجار ما في المتن
 من اشتراط رضا المؤجر فيما اذا بشرط الاستئجار لا يني مخالفاً لآن ما في المتون مطلق ومغايبها جميعاً اهـ
 يقال هذا الشرط مفسلاً ما من نفع المستأجر أن يؤجره في الاستئجار على الوقف ونصره فيه نصرة الملك كما مر
 من هذا في زماننا لا يصير يستأجره بما قبله وهان وبني أن الزبلي عليه ظلم وبهتان ومنشأ لأن النظار أي
 الله أنظارهم لمعاقبة الرشوة التي يسمونها بالهبة على أي ما في القصة لوقري عاذر كما انصاف كما يأتي وفرض
 أن ذلك صار من الممارضة للمتون والشرع والفتاوى لا يفتي به لما مر أنه يبقى بكل ما هو انفع للوقف عما
 اختلف العلماء فيه وبنا عليه فصيح القول بنسخ الاجارة بلادة أجرة المثل في المدة كما مر وكل ذلك حصار الامر
 فيه بالعكس في زماننا حتى ان القضاء حيث لم يجدوا حيلة في المذهب على الوقف تسواوا بهما عذبه القضاة في
 الأمر إلى الاستئجار على الأوقاف وانذار المساجد والمدارس والأعمال واقفال المستحقين ونذارى الأوقاف
 واذا تكلم أحد من الناس بذلك يعدون كلامه منكراً من القول وهذه بنية قد عفي عن ذكر العلامة قتلي (ال)

ما ملخصه أن مسئلة النساء والقرى على أرض الوقت كثيرة الوقوع في البلدان خصوصاً في دمشق فإن
بساتينها كثيرة وأوقاف غرسها المستأجرون وجعلوها أملاكاً كإجاراتها بأقل من أجر المثل
أما ابتداء وأما زيادة الرغبات وكذلك حوائث البلدان فلا تطلب التولية أو القاضى رفع إجاراتها إلى آخر
المثل يتسلم المستأجرون ويرغمون أنه ظلم وهم ظالمون كقَالَ الشاعر

تشكوا المحب وبشكوهي ظلمة كالقوس تسمى الرمايا وهي مرنان

وبعض الصدور والأكابر يعاونونهم ويرغمون أن هذا محرر فتنه على الناس وأن الصواب إبقاء الامور على
ما هي عليه وأن شر الأمور محدثاتها ولا يعلمون أن الشر في أعضاء العين عن الشرع وأن إحياء السنة عند فساد
الامة من أفضل الجهاد وأجل القرب فيجب على كل فاضل عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن يتفكر في
الأوقاف فإن كان بحيث أن ذاق رغب البناء والقرى تستأجر كثران يقضى الإجارة ويرفع بنادع وغرسه أو يقبلها
هذا لا امر ولا ينظر بالرفع بالأرض فإن الغالب أن فيه نفعاً وعبطة للوقف إلى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا
علم ورق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله المحتكرة) قال في الخيرية الاستحكار عقداً جارية يقصد
بها استبقاء الأرض مقرر للبناء والقرى أو لأحدهما (قوله وهي منقولة الخ) الضمير لمسئلة الفئدة والمقصود
نقلها لتكون مخصصاً كلام المتوفى وجهه ما كان رعاية الجانبين من غير ضرر وعدم القاضى في القطع اذ لو
قلعت لا تؤثر كمرته وعليه فلو مات المستأجر فلو رثته الاستبقاء ولو حصل ضرر ربان كان هو وارثه
مقتلاً أو سبباً للمعاملة أو تغلبا على حق في الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجوز الوقوف عليهم تأمل
رعى ملخصاً وقد أتى بخلافه في فتاواه فبطل بضمان الا حريق خصوصاً الأرض المحتكرة فقال للمسلم أن
يطلب رفع البناء وتسليم الأرض فارغة كجاءه مستغداً من الخلفاء هم اه ولا يخفى أن الضرر الآن متحقق وقد
صرح في الاسعاف لوتين أن المستأجر يخاف منه على ربة الوقف فيفسخ القاضى الإجارة ويخرج منه بده اه
فكيف تؤثر منه بعد مضي مدته (قوله والرطنة كالشجر) هذه من مسائل المتوفى فصل المصنف بينهما وبين
ما قبلها بعبارة الفئدة فتقوله كالشجر أى في الحكم المار من لزوم القطع الآن بغير المورق فبها الخ وبه نظر اه قول
الشارح فتقطع الخ فتزيع صحيح وليس تقريره على ما في الفئدة فافهم (قوله أوزهره) الأولى التعبير بالترقيم الزهر
وغيره ط (قوله كافي الفجل) يضم القاف وقيد الفجل والحزر ليس الرطنة بل يقبلان مرة واحدة ثم لا يعودان
ط (قوله وقوا عافى معاملة الخانة) المعاملة المساقطة كفي الهند يقولون دفع أرضاً لزراعة فيها الرطاب أو دفع أرضاً
فيها أصول رطنة فافهم ولم يسم المدة فإن كان شأليس لا ابتداء نباته ولا انتهاء جذمه وقت معلوم فالعامة تطلبه
فإن كان وقت جذمه معلوماً يجوز وقوع على الخانة الأولى كافي الشجرة الثمرة ط (قوله قلت في الخ) الباذنجان من
هذا الصنف في بعض البلاد وكذلك السيقان الخ (قوله والزروع تترك الخ) أى القطع وأرضاً كجسائى (قوله رعاية
الجانبين) أى جانب المورق بجانب أجر المثل وجانب المستأجر بأقارن زرعها إلى انتهائها (قوله بخلاف الموت) أى
والفرق كالشجر إلى الشارح أنه ما انتهأ مدته لا امر بل بق حكم ما راضا من المدة لا ترى أنه باقضاء المدة
أو تقضى حتى فلتستخرج التسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضاءه لأنه في بعض المدة التي سماها فلم يرفع حكمها
فاستغنى عن تسمية جديدة فتعالى (قوله وإن انفسخت الإجارة) يخالفه ما في الباب الخامس من جواهر
الفتاوى وإستأجر من رجل أرضاً ثم مات أحد المستأجرين لا تنفسخ عقره إذا كان الزرع في الأرض ويترك في
يدورته بالمسعى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الخصص بخلاف ما إذا انقضت المدة في وقتله ما سجد كره
الشارح في باب فسخ الإجارة عن النسبة أنه يبقى العقد بالمسعى حتى يدرك فتأمل ثم رأيت في البلدان أن وجوب
المسعى استحسان القياس أن يجب أجر المثل لأن العقد انفسخ حقيقة وإنما أبقيناه كما فاشبهه العقد
فوجب أجر المثل كالأوقاف وأما بعد انقضاء المدة فتقوله لا تنفسخ وقوله يبقى العقد أى حكماً لا حقيقة (تنبيه)
لوقفنا عقد الإجارة والزروع يقل قبل لا يترك وقيل يترك ذخيرة واقصر في البرزخ يعلى الأول لأن المستأجر
رضى به (قوله فيترك الحداد كجاء المثل) أى سواء وقفها أو لا وفي الكلام اشعاراً بأنه استعارها للزروع وقد قدم
الذى في الصحاح والمرنة القوس الخ اه قوله بخلاف الموت هكذا بخطه والذى في نسخ الشارح خلاف موت أحدهما بغير واليهر اه مصححه

بالرطنة ما يبقى أصله في
الأرض أبدأ وأما يقطع
ورقه ويبيع أوزهره
وأما إذا كان له نهاية
معلومة ففي الفجل
والحزر والباذنجان
فتنبى أن يكون كل زرع
يترك لأجر المثل إلى
نهاية كذا حره المصنف
في حواشى الكثر وقوا
عافى معاملة الخانة
فلتحفظ قلت بقي لونه
نهاية معلومة لكنها
بعد مدة طوله كالقوس
فكون كالشجر كافي
فتأوى ابن الحلى فيصنف
والزروع يترك لأجر
المثل إلى ادراكه رعاية
الجانبين لأن له نهاية
كامر بخلاف موت
أحدهما قبل ادراكه
فله يترك بالمسعى على
حاله إلى الحصاد وإن
انفسخت الإجارة لأن
إبقاءه على ما كان أولى
حادثاً للمدة باقية أما
بعدها فيأجر المثل
(ويلاحظ بالمستأجر
المستعبر) فتترك إلى
ادراكه كجاء المثل (وأما)
القاص فيؤمر بالقطع
٣ مطلب في الأرض
المحتكرة ومعنى
الاستحكار
قوله المرنة اسم صوت
القوس والمران مثله
صحاح اه منه
قوله اسم صوت القوس

مطلقا فظلمه ثم المراد بقوله (٢٢) الزرع بحر أي بقضاء أو بغيره ما حتى لا يجب الاجر الا باحدهما كافي القنية فليظلم

العابره أنه لو استعارها لسانا والغرس صرع وله الرجوع متى شاء وكفه فلهما الا اذا كان فيه مضرة بالارض
فبئر كان بالقيمة مقولون وان وقت العاربة فرجع فله ضمن للستعير ما نقص بالقيمة وقدمنا الكلام عليه **(قوله)**
مطلقا) أي وان لم يدرك **(قوله)** حتى لا يجب الخ) هذا في غيرما استثناء المتأخرون من الوقت والعذر للاستئصال
وما لا يبين فانه اذا مضت للثمن وفي الزرع بعدها حتى أدرك يرضى بأجر المثل لما زاد على المدة مطلقا بشرط ثلاثة
(قوله) العار كروبو والجل) لكن لو استأجرها للعلم به الركب بخلاف العكس فلو جمل علمه لا أرح عليه لان الركب
يسمى جلا يقال جل معه غيره ولا العكس يجر عن الخلاصة مختصرا وفيمن العادة يستأجرها ليحمل حطمن
موضع الميزنة وما لا يلبس فحمل وكما رجع كان ركبها قال الرازي يرضى لو عبط وقال أبو الليثي
الاستحسان لا لغيره بل العادة والاذن دالة اه فالحاصل أنهم اتفقوا على أنها للعلم به الركب يمكن الرازي
فقد بان لا يجمع بينهما والقضية عمه اه **(قوله)** والثوب ليس) ويكني في استئجاره المتكبر منه وان لم يلبس وهو
كالسكى (٢) وفي الدابة لا يكتفى المتكبر لما في العادة يستأجره بغيره الى مكان معلوم فأسكنها في منزله في
المصر لا يجب الاجر ورضى لو استأجره ملخصا ومراعاة **(قوله)** ليحبها) يقال جنب الدابة جنبها بالتحريم فادها
الجنبه ومنه قولهم دخل عجمه شدد الكثرة والجنبه الدابة فتأويل طالع منقاد جنبه والاحب الذي لا ينفاد
صحيح ملخصا **(قوله)** جنبه بين يديه) أي مقفلة كما علم عامر وكان التقيد بالطرف للعادة والافتقار للصالح
الاطلاق **(قوله)** ولا ركبها) لم يصرح بمفهومه وهو يفيد أنه لو استأجرها لهما يصح نظر الركب وغيره تبعه
ويحرم ط أقول ذكر في الخلاصة والتاريخية بعضه نظر هذا المسئلة أن الاجارة قسمة ولا أجرة الا اذا كان
الذي يستأجره قد يكون يستأجر ليتفرقه اه وظاهره اه اذا كان كذلك فعليه الاجر وان لم يذكر الركب
ونحوه فاذا استأجرها لهما لم يميز بالاولى هذا بالنظر الى لزوم الاجر وأما العصة فراجع الى بيان المنفعة **(قوله)**
لصلى فيه) وقع في عبارة الثانية استأجره يثمان مسلم لصلى فيه واخرجه ابن وهان عن الكافر قال ان
المنفعة تبقى كون مفهومه به وجوز لان العلة محل المدفوعة وتصح وكذا لو جعلت كون المنفعة غير
مقصودة فقام له اه ملخصا أقول وفي التواريخية استأجر الذي من الذي يثنى صلى فيه لا يجوز ولو استأجر
من المسلم بعه لصلى فيه لا يجوز أيضا ولو في السواد حوز ولو استأجر مسلم من مسلم يثنى بجمعه مسجد يصلى
فيه لا يجوز في قول علماء التان الاستحجار على ما هو طاعة لا يجوز وكذلك الذي يستأجر رجلا يصلى بهم
لا يجوز اه ملخصا ايضا التصريح بان المسلم غير قديم وان العلة غير ما ذكره ومفاده عدم الجواز وان بين المدة
(قوله) أو كتابا الخ) لان القراءة ان كانت طاعة كالقراءة أو معصية كالغناء فالاجر عليه لا يجوز وان كانت
مباحة كالادب والشعر فهذا مباح قبل الاجارة فلا يجوز ولو انعقدت تعتقد على الجمل وتقلب الاوزان
والاجارة على ما تعتقد ولو نص عليه لانه لا فائدة فيه استأجره ولو اخلج **(قوله)** وان لم يقبدها) صادق بالاطلاق
كقوله للر كروبو وأليس مثلا ولم ير عليه وبالجموع كقوله على أن أركب وأليس من شئت وهذا المراد به
كأن المراد الاول بقول الشارع بعده ولو لم يبين ولكن في التعبيرين خفاء فافهم والفرق اه في الاطلاق صلي
الركوبان مثلا من شخصين كل اثنين فيكون المعقود عليه محبوا وفي التعميم رضى المالك بالقدر الذي يحصل في
ضمن الركوب بفصل المعقود عليه معلوما فادق في البحر **(قوله)** فسدت) ومثله الجمل لما في الزاوية استأجره
بذكر ما يحمل فسدت وفي الخاتمة ليطن بها كل يوم بدمه وبين ما يبطن من الشعار ونحوه ذكر في الكتاب
أه يجوز وان لم يبين مقداره وقال خواهر زاده لادن بيان مقدار ما يبطن كل يوم وعليه الفتوى **(قوله)** وتقلب
صحة ركوبها) سواء ركبها أو أركبها ويجب المسمى استحسانا لزال الجملة المحل للتعين انتهى كالتعيين
ابتداء ولا ضمان بالهلاك لعدم المخالف في ملخصا **(قوله)** ضمن) لانه صار متعد بالان الركوب والليس
يتفاوت فيه الناس فرب تخفيف جاهل أضر على الغالب من ثقل عالم **(قوله)** وان سلم) لانه يكون غصبا وبنا

(و) تصح (الجارة الدابة
لو ركوب والجل والثوب
لبس لا) تصح اجارة الدابة
(الصبي) أي ليعملها
جنبه بين يديه (ولا
يركبها) لا تصح اجارة
أيضا (أ) أجل أن
(يربطها على بليداره
ليراه الناس) فيقولوا
له قرس (أو) لأجل
أن (يزين يثنه) أو ماوته
(بالثوب) لما قدمنا
أن هذه منفعة غير
مقصودة من العين
واذا فسدت فلا أجر
وكذا لو استأجره
لصلى في فناء أو طيا
ليثمه أو كتابا ولو شعرا
ليقرأ أو معصية شرعية
وهائية (وان لم يقبدها
بركوب ولا ركب
والليس من شاء) وتعين
أولاً ركوب ولا ركوب
لم يبين من ركبها فسدت
للجهالة وتقلب صحة
بركوبها (وان قيد
بركوباً أو لا يس خالف
ضمن اذا عبطت ولا أجر
عليه وان سلم) بخلاف
حائز أقعد فيه حداد

(قوله) وفي الدابة لا يكتفى
الخ) قال شيخنا قد تقدم
أن المتكبر في مكان
العقد شرط حتى لو
تمكن لافي عمله لا يجب
الاجر ومثله اه به

المسئلة فالحق ان عدم لزوم الاجر في هذه لعدم المتكبر في مكان العقد الآري أنه لو أخرجهما من
المصر ولم يركبها فالأجر عليه الاجر وكذا لو استأجرها ليذهب بها الى مكان كذا من المصر وأسكنها ما يكون عليه الاجر لا يمكن في محل العقد

القصبة مضمومة الالف السنية ط (قوله وانه عمالوهم) أى بالفعل وان كان ممان شأنه أن يوهن فاقهم
 (قوله لانه مع الضمان متنع) تعليل لقوله ولا آخر عليه لكنه خاص بحالة العطب وان سلم قدمه فاعطيه (قوله
 ومثله في الحكم) أى في كونه يضمن اذا عطب مع مخالفة والتقييد بغير (قوله كالقسطاط) قال في الدرر حتى لو
 استأجره فدفعه الى غيره اجاره وأعاره فقصبه وسكن فيه ضمن عند أبي يوسف لتفاوت الناس في نصبه واختار
 مكانه وضرب أو زاده وعند محمد لا يضمن لانه لا سكني فصار كالدار اه وقوله ضمن عند أبي يوسف قال أبو
 السعود أى ان كان خديان يستعمله نفسه جوى وكذا عند أى منفة على ما نقله شيخنا عن المفتاح اه وفي
 التارخانية استأجره لنصبه في بيت شهر الخجعة دراهم ماز وان لم يسم مكان النصب ولو نصبه في الشمس أو
 المطر وكان فيه ضرر لعلمه بغيره ولا آخر وان سلمت عليه الا حاسنا وان نصبه في دار أخرى في ذلك المصرا
 يضمن وان أخرجه الى السواد لا أخرس أو هلك ولو استأجر فسطاطا يخرج به المحكمة أن يستعمل بنفسه
 وبغيره لعدم التفاوت ولو انقطع أظناه وانكسر عمود فلو يستعمل نصبه لا آخر وان اختلف في مقدار ارتفاع
 القول للاستأجر وان في أصله حكم الحال كسئلة الطاحون وتعامه فيها (قوله أنه أن يسكن غيره) أى غير ذلك
 الواحد وفي شرح الزبلي أول الباب أى للاستأجر أن يسكن غيره معه أو منفردا لأن كثرة السكان لا تضر بها
 بل تزيد في عمارتها لان خراب المسكن يترك السكن اه وقد مرنا أنه ذلك وان شرط أن يسكن وحده
 بمنفردا ما قبل ان سكني الواحد ليس بسكني الجامعة بحث معارض للقول وان كان ظاهر الكن قد يقال معنى
 كلامهم أنه أن يسكن غيره في بقية بيوت الدار لانه اذا سكن في بيت منها ترك الباقي خاليا بزم الضرر لعدم
 تفقد من وكف بالمطر ونحوهما يخرجها تأمل (قوله لاضر) أى أول الباب (قوله ككرر) الككرر والبرنوع
 والكرستون قفصا والقفص ثمانية مكا كيك والمكوك صاع ونصف فيكون ثنى عشر وشفا صباغ وهذا عند
 أهل بغداد والكوفة ط عن الجوى (قوله له حمل مثله) أى في الضرر بشرط التساوى في الوزن وما في الدرر من
 قوله وان تساوى في الوزن قال الشربلاني الواو فسر زائدة (قوله مقدرة) أى معنونة قدرا فدخل فيه زراعة
 الارض اذا عني نوعا لا زراعة أن يزرع مثله وأخف لا أضر كافي الضرر (قوله أو مثله) كالوجل ككرر لغيره
 يدل كرهه قال في البصر وغلظ من مثل بالشعر لانه لا يلزم عليه أنه لو استأجره لجل كشرع له أن يحصل كحظته
 وليس كذلك لانه فوقه (قوله أو دونها) ككرر شعير يدل كرهه لانه أخف وزنا (قوله ومثله) أى عالم يخرج (قوله
 لا شعيرا في الاصح) أى لو عين قدرا من الحنطة فعمل مثل وزنه شعيرا جاز فلا يضمن لو عبطت استحصا نا وهو الاصح
 لان ضرر الشعير في حق الدابة عند استوا شهما وزنا أخف من ضرر الحنطة لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما
 تأخذ الحنطة فيكون أخف عليها بالاعساط بخلاف ما اذا جل مثل وزن الحنطة فقط لانه يأخذ من ظهرها
 أكثر من الحنطة وقصه حرارة فكان أضر عليها من الحنطة فصار كما كانا جل عليها نائما وحطبا وكذا الوجه مثل
 وزنها حديد أو لها لانه يتجمع في مكان واحد من ظهرها فضرها لحاصله متى كان ضرر أحدهما فوق ضرر
 الآخر من وجهه لا يجوز وان كان أخف ضررا من وجهه آخر كذلكنا فلهذا لم يلق أقول ولم يذكر ما يضمن في هذه
 إلا وجهه وحصل ما في البدائع أن الحنطة لا موجب للضمان اما في الجنس أو في القدر أو بالصفة فلا قول كما كانا
 استأجره لجل كشرع فعمل كحظته يضمن كل القصة لا تهاجنس آخر أو ثقل فصار غاصا ولا آخر لانها
 لا يجمعان والثاني كما اذا استأجره لجل عشرة أقدرة فحظته فعمل أحدها فان سلمت لزم النسبي والآخر من
 جزأ من أحدها عشر جزأ من قيمته والثالث كما اذا استأجره لجل مائة رطل فعمل رطل واحد أو أقل حديدا
 يضمن قيمته لان الضرر ليس للثقل فلهذا لم يكره ما ذكرنا ولا آخر لانه لا يضمن (قوله ولو أوردف) الرديف من
 قوله خلف على ظهر الدابة واحتوز به عمال أو أقدرة في السرج وبأى الكلام فيه (قوله يضمن النصف) أى سواء
 كان أخف أو أثقل اتفاني لا نكره أن يحددهما دون فعدون الآخر وعليه الاجر ولا نستوفى المعقود عليه
 وزيادة غير أن الزيادة استوفيت من غير عقد فلا يحسب لها الجردان (قوله ولا اعتبار للثقل) أى فلا يضمن بقدر
 ما زاد من الثقل كما خطين شر كبري أن لا لا الشهد على أحدهما فوق وقع منه أجرة على رجل فعل الشهد عليه نصف

مثلا يجب الاجر

اذا سلم لانه لما سلم علم أنه

لم يخالف وانه عمالوهم

الدار كما في القاية لانه

مع الضمان متنع

(ومثله) في الحكم (كلما

يختلف بالمستعمل

كالقسطاط) وفيه لا

يختلف فيه بطل تقييده

به كالمشروط سكني واحد

له أن يسكن غيره) لما

مر أن التقييد غير مفيد

(وان سمى نوعا أو قدرا

ككرر به حمل مثله

وأخف لا أضر كاللحم)

والاصل أن من

استحق منفعة مقدرة

بالعقد فاستوفىها أو

مثله أو دونها جاز ولو

أكثر لم يجز منه تحميل

وزن الرطل لثقل الشعير

في الاصح (ولو أوردف

من يستعمل بنفسه

وعبطت الدابة يضمن

النصف) ولا اعتبار للثقل

لان الآدمي غير موزون وهذا (ان كانت) الدابة (تطبق جل الاثنين والافالكل) بكل حال (كالوجه) الركب (على عاتقه) فانه بضرب الكل (وان كانت تطبق جلها) لكونه (٢٤) في مكان واحد (وان كان) الرديف (صغيرا لا يستسك بضرب) بقدر ثقله (كجمله سائر) آخر

من ملك صاحبها كوله
التافعة لعدم الاذن وليس
للمرء ان الرجل يوزن
بل ان يسأل أهل الخبرة
كيز بدولو كعب على
موضع الحمل ضمن الكل
لما هو وكذا لو ليس ثيابا
كثيرة ولو ما يلبسه الناس
ضمن بقدر ما زاد احتجتي
(واذا هلكت بعد بلوغ
المقصود وجب جميع
الاجر) ركب بدبته
(مع التضمين) أي لنصف
القيمة ركب غيره ثم ان
ضمن الركب لا يرجع
وان ضمن الرديف يرجع
لو مستاجر من المستاجر
والا فليدب كونه اعطيت
لانه لو استلزم المني
فقط ويكونه اذ ردف لانه
لو اقصده في السرج صار
خاصا فلا اجر عليه بحر
عن الغاية لئلا يكره في
السراج عن المشكل
ما يخالفه فليست له عند
التضوي كيف وفي الاشياء
وبغيره ان الاجر والضممان
لا يجتمعان (وانا
استاجرهما ليصل عليها
مقدارا لحمل عليها
اكثر منه فعليت ضمن
ما زاد الثقل) وهذا اذا
جلها المستاجر (وان
جلها صاحبها) يسد
(ويجوز فلا ضمان على

الدابة وان كان نصيبه من الحائط اقل من النصف لان التلف ما حصل بالنقل بل بالحرج والحرجاحة البسيرة
كالكثيرة في الضمان كن حرج انسانا حرجا وحرجه آخر حرجا جنتين فلت خصنا نصفي بذائع (قوله) بكل حال أي
وان كان لا يستسكط (قوله) لكونه في مكان واحد) فيكون أشق على الدابة زليلي (قوله) صغيرا لا يستسك
مختر زقوة من يستسك واطهر هل الكبير الذي لا يستسك كالصغير (قوله) بقدر ثقله) ذكره الزيلعي والانتقال
وهو مخالف للتعليق السابق تأمل والعلة انه لعدم استسكاه اعتبر لكل اثنائي وعليه والكبير العاجز منه
فليراجع (قوله) كجمله سائر) أي فانه يضمن بقدر الزيادة ان لم يركب على موضع الحمل (قوله) وليس المراد الخ
جواب عما يقال قدر الزيادة المحملة لا تعرف الا بعد وزنهما ووزن الرجل فيخالف ما سمر من ان الآدمي غير موزون
(قوله) لما سمر) أي من كونهما في مكان واحد (قوله) وكذا لو ليس ثيابا كثيرة) أي ضمن الكل لو ليس أكثر مما
كان عليه وقت الاستئجار ولو كان يحمل ما يلبسه الناس عادة كذا يفهم من المجتبى (قوله) ركب بدبته) أشار به مع
ما بعد ما في قوله في البحر لا يقال كيف اجتمع الاجر والضممان لا تقول ان الضمان ركب غيره والاجر ركب
نفسه وسائر ايصاح (قوله) ركب غيره) أي لو لم يستسك لا اقصده تقدم التصريح بأنه يضمن بقدر ثقله
لان النصف قافهم (قوله) ثم ان ضمن الركب) أراد بالركب المستاجر (قوله) لا يرجع) أي على الرديف لانه
ملكها بالضممان فصار الرديف كادابته بانه فلا رجوع له سواء كان الرديف مستاجرا امه واستعير راجحي
(قوله) رجع) أي على الركب لانه غرم في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما لو كان مستعيرا فلا رجوع له لان
يضمن له السلامة حيث لم يكن بينهما عقد رجحي (قوله) والا) أي والركب الرديف مستاجر من المردف بل كل
مستعير (قوله) لا للمالك ولو لم يكن) أي في جميع الصور (قوله) عن الغاية) أي غاية البيان ونص هذا اذا ردفه حق
صار الاجرى كالتابع له فاما اذا اقصده في السرج صار غاصا ولو لم يجب عليه شيء من الاجر لانه وقع بدعوى الناب
وأوعه في بدعته فصار ضمنا والاجر لا يجتمع الضمان اه وزعمنا في شرح الكافي فلا يجتمعان (قوله) لكن
في السراج الخ) فانه قال قوله اذ ردف رجله مع حرج العادة لان العادة ان المستاجر يكون أصلا و
يكون رديفا فاما المستاجر لو جعل نفسه رديفا وغيره أصلا فكم كذلك اه أي فيجب عليه ايضا النصف ولو نظرو
مع لزوم الاجر كما مر عن الدائع ولولا تطبيق الكل وحيث جعله في الغاية مقابل الاول وصرح بأنه لم يجب عليه
شي من الاجر فهو موصوف في المخالف خلافا لاهم (قوله) فلنأمل عند الفتوى) إشارة الى اشكاله فلان
الادغام على الاقتناء قبل ظهور وجهه (قوله) كيف وفي الاشياء الخ) استعملنا في السراج وبين وجه التوقف
عند الفتوى فانه يخالف لما عندنا المذكور (قوله) لا يجتمعان) أي وهما المصارف صا وضمن ملكه مستندة
أزنا ما لا يراد فاعلم ان اجتماعهما وجوب الاجر فاما ملكه والفرق بينهما وبين ما لو اذ ردف به انه هاتما
آخر جهان بدهما غاصبا كالواستاجرهما لركب بنفسه فاركب غيره ويجب كل القيمة كما مر فاذا ارتد فخط
صار تادعوا ولا يمكن وجوب الاجر بارتد فاعلم ان ما لو ركب في السرج فقد أتى به ما دون نفسه فاذا ارتد
غيره فقد خالف فيما شاع به غيره ولا علم شيئا بالضممان فيما شاع به ركب بنفسه وجمع المسمى بمقابلة ذلك وانما
يضمن ما شاع به ركب الغير ولا يرجع مقابلة ذلك لئلا يسط عنه واذ ارادنا ان نضع كل ما قرأناه فافهم (قوله)
أكثر منه) أشار الى أنه من جنس المسمى كما يأتي مع ذكره (قوله) ضمن ما زاد الثقل) أشار الى أن الضمان
في مقابلة الزائد الاجر في مقابلة الحمل للمسمى فلم يجتمع كما مر فليدعوا في البحر ويستشير به بعد (قوله)
عائنه) وعارها كالحل الصراحتي كرى بلا على أن يحمل كل بعير ما تدر على حمل ما تودع حسن الى خلق الح
ثم أتم الحال بانه وأخبرنا المستكرى أنه ليس كل حل الا ما تدر على حمل الجمال الى خلق الموضع وقد علم
بعض الابل لا ضمان على المستكرى لان صاحبها لجل هو الذي حل فقال له كان ينبغي لك أن تزن أولا
(قوله) وجب النصف) أي وجب عليه من قيمة الدابة ما يقابل النصف من الزيادة ثم ما في المتن ثقله في الخ

المستاجر) لانه هو المشرع عادية (وان جلا) الحمل (مع) ووضعاه عليها (وجب النصف على المستاجر) بفعله
وهو فعل زنهما مجتبى (ولو) كان الرديف

في حواشيه (في حمل كل واحد) منهما (جواباً) أي بوع كعمل مثلاً (وحد) ووضعاء عليهم أماً ومتعاقداً (لا ضمان على المستأجر) ويجعل
 حل المستأجر ما كان مستحقاً بالمقابلة ومفاد أنه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم (٢٥) أو تأخر وهو الوجه من ثم وعلا عليه

على خلاف ما في الخلاصة
 الحط ونقل بعد عن الخلاصة أنه يضمن ريع القصة ومثله في التاتر خاتمة عن النخبة والشرع لا يضمن ريع القصة
 الفتاوى والصواب أن المراد ريع إذا كانت الزيادة مساوية للشرط ما في الفرائز بياسة وأصله عشر
 محتاج فعمل عشرين وجمل ما عشرين ريع القصة لأن النصف مأذون والنصف لا يقتضيه هذا النصف (قوله)
 في حواشيه الخواص بكسر الخاء واللام وضمة الجيم وقصر اللام وكسرها وعاء معروف جمع حواشي كصاحف
 وجوالب وجوالبات قاموس فقهاء أن رسم بغداد وألف مثناه ومفرد أيضاً وهو خلاف ما رأيت في
 التسخ (قوله أو متعاقداً) لم يذكره في المنع ولم أرفق عبارة في البيان (قوله ومفاد الخ) أنما يكون مفاد حط
 لو عرفت الغاية بقوله أو متعاقداً وأما غير بقوله ووضعاء على الدابة جمعوا وعزموا إلى تامة الفتاوى وهكذا عرفت
 التاتر خاتمة عن النخبة وهكذا عرفت في الخلاصة ولا بد بعد ذلك لوجول المستأجر أولاً في الغاية لا يخالف
 ما في الخلاصة بل زاد في الخلاصة مسألة أخرى لم يفهم من كلام الغاية وهي ما ذكره الماس من التفصيل
 ولو فرض أن قوله أو متعاقداً موجود في عبارة الغاية فهو مفهوم وما في الخلاصة منطوق صريح فكيف يعدل
 عنه وقد قالوا أن صاحب الخلاصة من أجل من يعده عليه فحبب المصرا في ما قاله اتباع النقل والله تعالى
 أعلم (قوله فتنه) أقول تنبه لما قد منه فهو ظاهر (قوله أي ما ضمن الحكم) وهو ضمان ما زاد النقل في
 المسألة الأولى ط (قوله الأجر للعل الخ) جواب عن اجتماعهما كما قد مناه اتفاقاً (قوله أو فاد الخ) لأن الزيادة
 من جنس الزيادة عليه ط (قوله حل على الخ) لا بد وحدها فمقدم في التاتر خاتمة على الوجه على مكان المسمى
 فالو في مكان آخر ضمن قدر الزيادة في جميع الفصول وفيه أيضاً بخلاف ما لو استأجر ثور أو البطح به عشرة
 محتاج فطن أحد عشر أو كركب بحر ياف كركب بحر ياف فافها من كل القصة إذا طعن يكون شياً
 فنياً فلبا طعن عشرة انتهى العقد فوق الزيادة فافها من كل وجه ضمن كلها أو لجل يكون دفعه وبعضه
 ما ذن فيه فلا يضمن بقدر ما (قوله قال ولم يتعرضوا الخ) أقول صرح به في البدائع كما قد مناه (قوله ومنه
 علم الخ) أي علم أنه ان زاد أو سلب أنه يجب المسمى فقط وإن كان لا يحل له الزيادة إلا الرضا المكارى ولهذا
 قالوا ينبغي أن يرى المكارى جمع ما يحمله بخلاف هذا روى عن بعضهم أنه دفع إليه صدقته كتاباً وماله
 فقال حق استأذن من الجاهل أه وهذا النوع قد روي في المصنف ذكر المصنف في المقررات أنه يصح استئجار جمل
 لرحل عليه محالوراً كمن إلى مكة والجل المعتاد وبنه أحسن (فرع في المنع عن الخائن قلنس رب الدابة
 وضع متاع مع حل المستأجر فإن وضع وبلغت المقدار ينقص شيء من الأجر بخلاف شغل المالك بعض الدار
 فانه ينقص بحسابه اهـ ملخصاً (قوله وكسرها) بالباء الموحدة والحاء المهملة في المغرب كبج الدابة بالجماد
 ردها وهو أن يحبسها إلى نفسه لتلف ولا يجزى كذا في المنع ح (قوله لتسديد الذن بالسلامة) لأن السوق
 يتحقق بدون الضرب وإنما يضرب بالبلقة (قوله ضمن) أي الدابة وعليه الكفارة بخلاف ضرب القاضي الحد
 والتعزير لأن الضمان لا يجب بالواجب ط عن الجوى (قوله ولو فقه) أي أنما يضمن لأن التاديب يمكن وقوعه
 بجرم وتعيير بدون ضرب ح والتعزير فلهذا الذن (قوله وقال لا يضمنان بالتعارف) أي الآب والوصى
 لا يضمنان بالضرب المتعارف لأنه لا صلاح الصغير فكان كضرب المملوك أولى لأنه لا منه يستفيد ولا الضرب
 منهما أو الخلاف ما في ضرب الدابة وكسرها أيضاً لاستفادة من مطلق العقد وهذا بخلاف ضرب العبد المستأجر
 للقصة حيث يضمن بالاجماع والفرق لهما أنه يؤمر وينهى لفهمه فلا ضرورة إلى الضربه وأطلق في ضرب
 الدابة وكسرها وهو محمول على حاله أن كان بغير إذن صاحبها أو بآذنه وأصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع
 كافي التاتر خاتمة (قوله وفي الغاية عن التمس الخ) ظاهر أنه يرجوع في مسألة الصغير دون الدابة وينبغي
 أن يكون كذلك لأن مسألة الدابة حري عليها أصحاب المتون فالو ثبت رجوع الإمام فيها الماشوا على خلافه
 لأن ما رجع عنه المجهول لم يكن مسئلة الدابة على أن المصنف مبني في كتاب الخنايا على قول الإمام في مسألة
 الصغير وغيره عن رجوعه بغير وسائط بيانه هناك إن شاء الله تعالى (قوله لا بسوقها) أي المتاع في التاتر خاتمة

وقال لا يضمنان بالتعارف وفي الغاية عن التمس
 الأصح رجوع الإمام لقوله (لا) يضمن (بسوقها) اتفاقاً

وظاهر الهداية أن
للساحر الضرب للاذن
العرفي وأما ضرب دابة
نفسه فقال في القصة
عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا يضربها أصلاً
وبخاصة فيما زاد على
التأديب (و) ضمن (نزع
السرج) ووضع
(الابكاف) سواء وكف
عنه أولاً (و) بالسراج
بجاء (السرج) هذا الجار
(عنه) جميع فيته) ولو
عنه أو أسرحها مكان
الابكاف لا يضمن إلا إذا
زاد وزناً فيضمن بحسبه
ابن كمال (كما) يضمن
(لو استأجرها بغير علم
فالجاء بلجام لا يلجم
مثله) وكذلك لو أبله لان
الجار لا يختلف بالجام
وغيره غاية (أو سلك
طريقاً غير ماعينه
المالك وتفاوت) بعدا
أو وعراً أو خفوا بحيث
لا يسلكه الناس ابن كمال
(أو جله في الصرا إذا قد
بالر مطعماً) ملكه
الناسي أولاً لحظر الصر
فأولم يقبل بالر لضمان
(وإن بلغ) المنزل (فله
الأجر) لحصول المقصود

اذأخذ في السرجين اجاعاً (قوله وظاهر الهداية الخ) كذا قاله في البحر ولعله أخذ من تعليله الضمان
عند الإمام بتقديره لأن السلام فيقيد أن الضرب مآذون فيه بشرط السلامة وفي معراج الدراية وقد صرح
أن النبي صلى الله عليه وسلم تخسيع جابر وضرب يموكان أبو بكر يفض بعيره بحجته ثم قال وفعل النبي صلى الله
عليه وسلم يدل على إباحته ولا ينبغي الضمان لأنه مقيد بشرط السلامة هنا فالحاصل إباحة الضرب المعتاد للتأديب
للمالك وغيره ولو عزم مستأجر تأمل (قوله) وأما ضرب دابة نفسها (الخ) قال في القصة وعندي حنفية لا يضربها
أصلاً وإن كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخص ضارب الحيوان فيما يحتاج
إليه التأديب وبخاصة فيما زاد على البحر أقول الظاهر أن المراد بقول الإمام لا يضربها أصلاً أي لا ينبغي
له ذلك ولو للتأديب وإن كان ضرب التأديب المعتاد ما حافلاً بنافي ما قد مناه ويدل عليه قوله لا يخص فيما يحتاج
إليه التأديب ونقل طعن شرح الدرر للمؤيد قالوا لا يخص ضارب الحيوان بلا وجه لأنه إنكار حال مباشر فالتكرار
وتلك كل أحد ولا يخص الضارب بوجه إلا إذا ضرب بوجه فإنه ينع ولو بوجه وهذا معنى قول محمد في الميسر
يطالب ضارب الحيوان لا بوجه إلا بوجهه (قوله) ونزع السرج والابكاف) أمّا الجواب والى أن مجرد
نزع السرج موجب للضمان وفي الجواهر فاستأجره لهما ليس بجرم لم يركبهما وإنما لا يحمل متاعاً ولا يستلحق
ولا يتكفى على ظهرها بل يركب على العرف والعلاء ط ملصقاً في أو استأجره عن ياناً فإجره في كاف الحاكم
بضمن وقال الاستحسان في شرحه هذا الجواب لا يسرح مثله عادة فلو كان يسرح لا يضمن وقال القدوري
فصل في استحسانه وأما أن يركبها خارج المصير لا يضمن وكذا لو فوه وهو من ذوى الهيات والأضمن وهل يضمن
كل القصة أو بقدر ما زاد فيضم فاضني خان في شرح الجامع الأول قلت ينبغي كون الأصح الثاني لأنه لا يلزم
الرائد على الركوب غاية الشأن ملخصاً أقول وفيه نظير لما أنه لو ركب موضع الحمل ضمن الكل وقد نقله
الاتفاق في نفسه فتدبر وفي البحر أن ما في الكافي هو المذهب لأنه ظاهر الرواية كالأختي اه (قوله) ووضع
الابكاف) لا معنى لتقدير هذا المضاف فإن معنى الابكاف وضع الأكاف أي عطفه استنبه عليه الابكاف مصداقاً
نالا كافي الذي هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة ويمكن الجواب بأن الإضافة بيانية والداعي لتقديره المضاف
أفادته أنه معطوف على نزع على السرج تأمل (قوله) سواء وكف عنه أولاً) لأن الجنس يختلف لأن الأكاف
الحمل والسرج للركوب وكذا ينسب أحدهما على ظهر الدابة ما لا ينسب الآخر فصار نظير اختلاف الخطة
والخدي يدبلي (قوله) وبالسراج) معطوف على الابكاف والأولى حذف الجاء الجارة وعطفه بأو كافي الكثر
لثلاويهم العطف على نزع قال ابن كمال أي أن نزع السرج وأسرحه يسرح آخر فإن كان هذا السرج مما
لا يسرح هذا الجار كان يضمن (قوله) جميع فيته) أي عند الإمام في رواية الجامع الصغير وقدر ما زاد في
رواية الأصل وهو قولهما هذا إذا كان الجار وكف عنه وإن كان لا يركب أصلاً ولا يركب عنه ضمن كل
القصة عندهم كذا في الحقايق ابن كمال ونقل الشرنبلالي أن الفتوى على قوله ما قال الزيلعي وتكملة ما على معنى
قولهما أنه يضمن بحسبه وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة فهم من قال أنه مقدور بالمساحة حتى إذا كان
السرج بأخذ من ظهر الدابة قد وشر بن والأكاف قد وشر بقية أشار فيضمن بحسبه وقبل يعتبر بالوزن (قوله)
مكان (الابكاف) أي دبه (قوله) وكذلك لو أبله) تشبيه بحكم مفهوم المتن بقرينة التعليل والشارح تبع البحر والفتح
والذي غاية الشأن حكماً وقال الكرخي إن لم يكن علمه لحام فالحجم فلا ضمان عليه إذا كان مثله يلجم بذلك
الجامع وكذلك إن أبله وذلك لأن الجار لا يختلف بالجامع وغيره ولا ينف به فلم يضمن بلجامه اه (قوله) غير
ما عينه (المالك) أي مالك الطعام كافي الهداية وكذلك ما مال الغاية فلم يضمن لا ضمان بحر (قوله) بحيث
لا يسلكه الناس) وأما إذا كان بحيث يسلكه فظاهر الكتاب أنه إن كان بينهما تفاوت ضمن والأفلا بحر وفيه
الزبلي عن الكافي والهداية معاً لأن ما به عند عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الغائية (قوله) وأوجه في البحر
أي جل المتاع (قوله) وإن بلغ المنزل) السماع في بلغ بالتشديد يداي وإن بلغ الجمال المتاع الذي في الموضع المشروب
ويجوز التخفيف على استدلاله على المتاع أي أن بلغ المتاع إلى ذلك الموضع اتفاقاً (قوله) فله الأجر أي المسمى
(قوله) لحصول المقصود) لأن جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف إلا أنه هو أثر التفاوت وهو الهلال قاله

(وضمن بزعر رطبة وأمر بالمير) ما نقص من الأرض لأن الرطبة أضر من البر (ولا أحر) لأنه عاصب الأفيما استثنى جسمي وعذر رعا أصغر
لأنه لا يقل ضرر الأرض من وجب الأجر (و) ضمن (ب) تحاطقة (أو) أمر بقمص قيمة ثوبه (وله) أي لصاحب الثوب (أخذ الثوب ودفع أحر
مثله) لا يجوز للمسي كاهن وحكم الإجابة الفاسدة (وكذا إذا طمس أو يل) وقد أمر (٢٧) بالقبض فان الحكم كذلك (في الأصح)
تقصيد الدرر بالقبض

سالم في التفاوت صورة لا معنى فوجب للمسي اتفاق (قوله) بزعر رطبة) كالتقاء والبطخ والبذخجان وما جرى
مجره طعن السمرقندي (قوله) وأمر بالمير (الواو للمال) (قوله) لأن الرطبة أضر من البر) لا تتشدد وعرفها وكثرة
الحاجة إليه فيها فكان خلافا لشرع فوجب اختلاف الجنس فوجب عليه جمع نقصان بخلاف مال أو أرق غيره أو
زاد على المحمول المسي حيث يضمن بحسبه لتلفها بأذن في غيره فضمن بقدر ما تعدى لاتحاد الجنس زيلي
مخصص (قوله) ولا أحر) أقول ينبغي أن يرجع لجميع المسائل التي قد فيها والتقصيد عند ادخالها طوري (قوله)
لأنه عاصب) أي لما خالف حار عاصبا واستوفى النفع من القصب ولا تحب الأجر فيه زيلي (قوله) الأفيما استثنى)
قال في المتخلف ما ذكره من عدم وجوب الأجر ووجوب ما نقص من الأرض. مذهب المتقدمين من المشايخ
وأما مذهب المتأخرين فوجب أحر المثل على الفاص لا أرض الوقف والديم والعندلاستغلال كالخان ويحوى
(قوله) وبخاطبة قبالة القميص إذا قدم قبل قبل فناء طاق. لنا خطبنا كان قصا وهو المراد بالقرن زيلي
ملخصا ذكر الاتفاق أن السماع في القرطاني في الهداية بفتح الطاء وفي مقدمة الأدب مع ما عمن الثقات بالضم
ولهما وجه (قوله) وله أخذ الضمان) أي في ظاهر الرواية لأنه يشبه القمص من وجه فإن الاتر المستعملونه
استعمال القمص ورى الحسن أنه ليس له أخذ قبل يترك الثوب وضمة قيمته (قوله) ودفع أحر مثله) لأنه غير
عليه العمل في غيره الأجر كالواشترط على الحائل رقبا فخاصة أو بالعكس اتفاق وساق آخر الباب
الآتي ما إذا اختلف في المأمور به (قوله) فان الحكم كذلك) وهو التخصير لاتحاد أصل المنفعة من السرور دفع الحر
والبرد ووجود الموافقة في نفس الخطابة زيلي (قوله) في الأصح) وقبل يضمن بلا خيار لتفاوت في المنفعة
والهبة (قوله) تقصيد الدرر) أي بقوله وبخاطبة قبالة منه في علم المتون أن سماع اللفظ بمحمد في الجامع الصغير لكن
زاد بعد في الهداية والمتن قوله وكذا إذا طمس أو يل فأجابه أن القيد اتفاق (قوله) فيه ثوب أبيض) أي أن
كان دفعه مالكة كذلك (قوله) لا يضمن) أي بوله الأجر للمسي فيما يظهر قطب عليه بظاهر قوله الآتي أن قدر
أصعب ويحوى عا فلو كان في البرازية عن الخطأ أمره بزعران وبيع الصبغ لم يبيع ضمنه قيمة ثوبه أو أخذ
وأعطاه أحر المثل لا زاد على المسي تأمل (قوله) عند أهل فنه) أي منعه (قوله) كذا) راجع لثلاثة قبله (قوله)
عفو) أي بوله الأجر كافي البرازية لقلة التفاوت ولعسر الاحتراز عنه أو الأولى فهو عفو (قوله) ضمنه) لأنه مما يحل
بالمقصود فعندنا (قوله) لا يضمن) لأنه لا يقطع به بانه وفي الأول أذن يقطع بشرط الكفاية وكذا قال الخطاط
نعم فقال المالك فأقطعه وأقطعه أذن ضمن إذا علق الأذن بشرط فصولين وفيه دفع السبه ثوبا يخطه فخاله
قيما فاسدا وعلم به به وليس ليس له أن يضمنه أن ليسه رضوا على منه مسائل كثيرة (قوله) والعبرة لعادتهم) أي
لعادتهم أهل السوق فان كانوا يعلمون بأجر المثل والأفلا (قوله) اعتبر عرف البلطاح) فان كان العرف
بتهديد لاسان حكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن شهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستاندر (قوله) مطلقا
في الأصح) أي استأجرها ذاتها فقط أو أضافها وجاها وقيل هذا إذا استأجرها ذاتها فقط لا تنها العبد بالوصول
(قوله) كافي العارية) بخلاف المردع لأنه مأمور بالخطف قصد اتفق الأمر بعد العود لوقوفه في الأجر أو العارة
مأمور به تبع الاستعمال فإذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نأيه (قوله) لا أجره) لنقص العمل وظاهره أنه
لا أجره بقدر ما سأل أو تضاد عليه ما مر عند قوله استأجره لا يصل قطا وزاد رحمه بـ في لو خوفه ولم يرجع
هل يضمن قال في البرازية استأجرها للموضع وأخير بلصوص في الطريق فسله مع ذلك ولم يلفظ فخذوها
إن سله الناس مع سماع ذلك الخبر لا يضمن والأصح اهـ (قوله) وينبغي أن يجبر على الإعادة) لبقاء العقد

له وفي الدرر دفع غلامه أو ابنه لمائة سنة كذا علمه التسج وشرط عليه كل شهر كذا أو ولو لم يشترط فعند التعليم طلب كل من العلم والمولى
أجر من الآخر اعتبر عرف البلطاح في ذلك العمل وفيه استأجر دابة للموضع جاوز بها إلى آخر ثم عاد إلى الأول فعلمت ضمن مطلقا في الأصح
كافي العارية وهو قوله ما ولا يرجع الإمام كافي جميع الفتاوى وفيه خوفوا السكرى فرجع وأعاد الجمل بله الأول لا أجره وينبغي أن يجبر
على الإعادة ٣ مطلب خرقه من الموصوف ولم يرجع

• وفيه دفع ابريسا الى صياحه ليصفه بكذا ثم قال لا تصفه ورد على قلتم ثم هلك لاضمان • وفيه سئل تلميذه الدين عن استأجر رجل لعم
له في الصفة فلما خرج زل المطر فامتنع سبيمه له الاجر قال لا • استأجر اية لعمها كذا فرضت فعملها دونه هل المستكرى الرجوع
بحصته قال لا لأنه رضى بذلك • استأجر ربح فعمل الجيران عن الطحن لتوهين البناء وحكم القاضي عنه هل تسقط حصته منه المنع قال لا ما لم يمنع
حسان من الطحن • استأجر حمامة ففرق (٣٨) مدهم هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان متفعلا وفي الوهبية

ويسقط في وقت العمارة
مثل ما
لو انهدم بعض الدار
فالهدم يحزر
وخالف في قدر العمارة
أمر
يقدم فيها قوة لا للمعم
قلت ويقادح رجوع
المستأجر عما ثبت على
المؤجر بحر الدار بمعنى
الافق تنورو بالوعة فلا
بدن شرط الرجوع عليه
ولو خربت الدار سقط
كل الاجر ولا تنفسخ
به ما لم يفسخها المستأجر
محضرة المؤجر هو الاصح
وذا ثبتت لا خياره وفي
سكنى غرضتها لا يجب
الاجر قال ابن السكينة
قلت في نفقة نظروا له
أر بد المسمى أما اجرة
المثل أو حصه العروة
فلا مانع

٣ (قوله فمما قلنا الخ)
قال شيخنا لا يخفى عليك
ان ما قلناه في شرح الملتقى
مذيل بالصحيح وما هنا
بالاصح فلفل في المسئلة
قولنا معنى في الملتقى
على معصهما وهما على
أصحهما خصوصا وقد
تبين فيما هنا فيه النفس

يدل عليه ما تقدم من أن التماسا لوقت الشوب يجبر على الاعادة ولو فقهه غيره لا واصله ما في الطوري عن المحيط رد
السفينة انسان لا اجر فلاح وليس عليه أن يعيدها وان دها الملاح لزمه الرد (قوله لاضمان) لأنه لا يتمكن من
فسخ الاجارة وحده بل راضحه لا بعذر ففي حكم العقد بعد النسي ومن حكمة كون العين امانة عند الاجير
فلا يضمن بلا تقصير وتعامه في جامع الفصولين (قوله قال لا سائق أن أجير الواحد بسحق الاجر وان لم يعمل
لكن في البرازي لا يسحق الاجر بلا عمل لكن لو لم يعمل لعذر كطرو وغيره لا يلزم الاجر سائقا (قوله فعمله دونه)
فالهدم عن المضى قدر كها وضاعت افعى القاضي بعدم الضمان رازي (قوله ما لم يمنع حسان من الطحن) المراد
والله تعالى أعلم أن حال ينمو بين الدوارة فلا يقدر عليها ط (قوله ففرق مدهم) أي وصار بحيث لا تنفعه
انقطاع مثله رازي (قوله ويسقط) أي يسقط جميع الاجر عن المستجدة من العمارة انهم جميع الدار ح
(قوله مثل ما) بالنسبة حقيقة مصدر محذوف أي سقط ما لما لا لا سقط ما له الاجر وانهدم بعض الدار (قوله
فالهدم يحزر) بتقديم الزايع على الراء أي يعلم قدر اجر المهنه بالحزر والقيمين ويسقط ومثله في البرازي بل لكن
قال ابن السكينة ظاهر الرواية أنه لا يسقط من الاجر شيء انهدم بيتها وما لم يتخلف ما اذا شغل المؤجر بيتا
منها لأنه فعله فيسقط بحسبه اه ملخصا ونقل نحو ما لخصنا في المقدمي رد كفي البرازي به وذا سقط ما لم
من الدار وان كان لا يضر بالسكنى ليس له أن يفسخ وان ضره الفسخ واذ لم يفسخ يلزمه المسمى (قوله وخالف)
فعل ماض وأمر فاعله والمفعول محذوف أي خالف المستأجر صورتها أمر مريد الدار بالنسبة اليه من الاجر
فانفعالي البناء واختلاف بمقدار النفقة قال قول له الدار بينه لأنه لا يتكر الزيادة قالوا هذا اذا شكل الحال بان
اختلف فيه أهل تلك الصناعة اما اذا اجتمعوا على قول أحدهما وقالوا بغيره من النفقة في مثل هذا البناء ما يقوله
أحد هاتين القول قوله ولا يلتفت الى قوله ما فخره من مفسا ومنه في التنازع بينه وبينه في الزايع ما في قوله الرمي والجلية
في تصديقه ان يعمل من الاجرة قدرا ويقضه المؤجر ثم يامر به بانفاقه فيكون القول له لأنه لا أمين كما قطع في الحسية
(قوله في قدر العمارة) أي قدر نفقتها (قوله قلت) البحت للسرنيلاي ح (قوله ومفاده) أي فسادا لخلق النظم
الامر عن التقيد بالرجوع فافهم (قوله بحر الدار امر) أي وان لم يقل على أن ترجع بذلك على وهو الصحيح خاتمة
ونقله ابن السكينة عن القصة (قوله لا في تنورو بالوعة الخ) لان المقصود منها منافع المستأجر (قوله ولو خربت
الدار الخ) تكرار مع صدر البيت الاول مع ما بينه الخ (قوله محضرة المؤجر) تنع فيه السرنيلاي وقد قال في شرحه
على الملتقى نافلا عبارة الصغرى مع وضعه انه بائنهام جدارا وبيت من دار يفسخ محضرة ما جاءوا بهندام كلها
له الفسخ يغيب ولا تنفسخ ما لم يفسخ هو الصحيح لصلاحيته بالنسبة لفساطا لكن تسقط الاجرة فسخ أول
يفسخ لعدم تمكنه من مصادقه قلت وهي صريحة في الفرق بين بائنهام كلها وبعضها فخرج الى المثل وغير المثل ولا
خيار في غير المثل أصلا على ما مر قد برهنا ملخصا وقد اشرح بذلك على القهستاني حيث أطلق عدم اشتراط
محضرته وهنا أطلق اشتراطها مع فمما قلناه على الإطلاق هاتين أيضا وقد صرح بالتفصيل أيضا في الحاشية وغيره
وفي القصة انهدم بعضها والمؤجر غائب وممرض لا يحضر مجلس القاضي نصب عنه القاضي وكذا فيفسخه
وسائق في باب الفسخ تمام الكلام عليه وعلى اشتراط القضاء والرضا (قوله وذا ثبت لا خياره) لزوال سببه قبل
الفسخ والتناظر أنه فيما لو بناها كما كانت والافله الفسخ ولا يجر (قوله قاله ان السكينة) ووقع مثله في الهندية
عن محيط السرخسي ط (قوله قلت) البحت • السرنيلاي ح (قوله أما اجرة المثل) أي مثل العرضة

الإمام السرنيلاي فلا ينبغي الاقدام على توهيمهما بالائتمال الذي ينبغي التوفيق وحيث أمكن يكون أمكن اه وقوله
٤ (قوله البحت للسرنيلاي) قال شيخنا هو مخالف للمعقول فلا يعمل به وقول اعني ولعل في المسئلة خلافا لا وحده بعدد الاستشهاد
بعبارة التبيين وانما كان يضع الترجيحات كانت عبارة التبيين مفيدة للبحت السرنيلاي فينبغي التعويل على ما قاله ابن السكينة حيث كان متقولا
في محيط السرخسي حتى يوجد غيره اه

فان شرط حطه قد
العطلة صح بزيادة
أجرة السكن والسجبان
في زمانها يجب أن تكون
على رب الدين شراثة
القنوات في انقضت مدة
الاجارة ورب الدار غائب
فسكن المستاجر بعد ذلك
سنة لا يزمه الكراء
لهذه السنة لانه لم يسكنها
على وجه الاجارة وكذلك
لوانقضت المدد والمستاجر
غائب والدار في يده امراته
لان المرأة لم تسكنها
باجرة آخر داره كل
شهر بكذا فلكل الفسخ
عند تمام الشهر ولو غاب
المستاجر قبل تمام الشهر
وترك زوجته ومناعه

فيما يمكن الاجر الفسخ
مع المرأة لانها ليست
بخصم والحيلة اجارتها
لا تحرق قبل تمام الشهر
فانما تنفسخ الاولى
فتنفذ الثانية فترج
منها المرأة وتسلم للثاني
غائبة انتهى

باب الاجارة الفاسدة

(الفاسد من العقود
ما كان مشروعا بأصله
دون وصفه وبالاطل
مانس مشروعا أصلا)
لا بأصله ولا بوصفه (وحكم
الاول وهو الفاسد
ويوجب أجر النسل
بالاستعمال) لو المسمى
معاوية ابن كمال بخلاف

وقوله أو حصه العروة أي من الأجر المسمى ط (قوله ما يفيد) هو قوله وفي التبين وانقطع ما ارادوا البت
بما يتفق بهن الطعن فعليه من الأجر حصته ثلثا، والمعقود عليه فإذا استوفاه ربه حصته اه ح قلت
سند كوفي باب الفسخ ما يفيد تنقيد عانا كان منفعه السكنى مثلا معقودا عليها مع منفعة الطحن وبه
يشعر قول التبين لبقاء المعقود عليه وحيث فلا يتم الاستهاد تأمل وظاهر ما قد متاع من شرح الملقى من قوله
العدم تمكنه فافسده بفسده أو ضاؤا بفسده عدم لزوم أو أصلا ولعل في المسئلة خلاف والله تعالى أعلم (قوله
العطلة) بالضم اسم من تعطل بقى بلا عمل فاموس ويعني أنها تفسد كالأناء الذي أن يصير به كافي التزانية
لكنه يعلم من مقابلة ووجه الفساد أن مقتضى العقد أن لا تزم الأجرة مدفوعة العطله قلت أو كثرت كافي الذخيرة
فتفقد حط الشهر من محال بفسده العقد بخلاف اشتراط حط قدرها وظاهر ما لو شري بذا في برك واشترط
حط أو طال لامل الزق فسد بخلاف حط مقدار الزق (قوله أجرة السكن) الظاهر أنه مفروض فبما لو كان
بما لا أحد فلو بنيان من بيت المال أو مسلا فلا أجر تأمل (قوله في زماننا) لعل وجهه عدم انتظام بيت
المال فلو تنظفوا السكن وأجرة السكن منه تأمل (قوله على رب الدين) لانه محسوس لاجله ولم يفرقوا بين
كون المدد من ماطلا أو لا قلت وذكر الشارح في كتاب السرقه أجرة محض الشخص وفي بيت المال وقبل
على المترد في قضاء الخانة هو الصحيح لأن قضاء التزانية وقوله على المدعي وهو الأصح اه (قوله لا يزمه
الكراء لهذه السنه) ساقى أو اثر باب الفسخ عن الخانة استأجر دارا أو جاما مشهورا فسكن شهرين بيزنه
حر الشهر الثاني من بعد الاستقلال والألا به يقتضي ويأتي عامه (قوله أجرة داره) سذكر المصنف هذه
مسئلة مستأني الباب الآتي (قوله فلكل الفسخ الخ) لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسدا لان الاول منجز
البعده مضاي في لزومه خلاف كأمرو يأتي ثان الفسخ انما يكون محض من صاحبه والألا يصح خلافا
في يوسف وقيل اتفاقا على ما في عن الهندية (قوله لانه ليست خصم) واشترط حضوره بأمرو (قوله فتنفذ
ثانية) أي يظهر أثر عقدها والافقد الأول صحيح ط والله اعلم

باب الاجارة الفاسدة

أخبرنا الاجارة بالفاسدة من صحيحها بالاحتياج الى معذرة ولو هوها في محلها من (قوله من العقود) احتراز عن
أبداً تأخذ من قريب فاسدها وأطلها (قوله دون وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو اشتراط شرط
بفسده العقد في لولا عنه كان صحيحا ط (قوله وبالاطل) كان استأجر بمئة أو ديم واستأجر طيسا لشمه
شاة لتبنيها غنمه أو قلالا لزوا وحلا لنجته صفا ط (قوله ولا يوصفه) لانه حيث بطل الأصل تبعه
صنف (قوله وجوب أجر النسل) أي أجر شخص مماثلة في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستئجار
مكانه من جنس الدار والمذاني لامن جنس المسمى لو كان غيرهما ولو اختلف أجر المثل بين الناس فالوسط
الاجر يطب وان كان السبب حراما كافي المنفعة تستأني ونقل في المنع أن خمس الأجرة الحلواني قال تطيب
لاجرة في الأجرة الفاسدة اذا كان أجر المثل وذكر في المسئلة قولين وأحدهما أصح فراجع نسخة محصية وفي
يزاد الاكثر عن الحط ما أخذته الزانية ان كان بعدد الاجارة خلال عند أي ضنفة لان أجر المثل في الاجارة
ثانية طيب وان كان الكسبر أو ما حرم عندها وان كان بغير عقد فرام اتفاقا لانها أخذته بغير حق اه
(قوله بالاستعمال) أي بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب التمكن منها كأمرو يأتي الآتي الوقف على ما هو
أمر عارضا لا معاف كأمرو أول كتاب الاجارة (قوله والسنى) معلوما هذا انما يصح لو زاد المصنف لا يتجاوز به
بهي كما فعل ابن الكمال بعبه الهداية والكفر فكان على الشارح أن يقول انما لم يكن مسمى أول يمكن معلوما لان
سبب أجر المثل القام بالمع على ما أطلقه المصنف انما يجب في هذين الصورتين ٣ أما لو علمت التسمية فلا يزداد
في المسمى كإياي (قوله فانه لا أجر فيه بالاستعمال) ظاهره ولو معدلا للاستقلال لانه انما يجب الأجر فيه اذا لم
نعمه بتأويل عقد أو ملك كإسلف وهنا استعماله بتأويل عقد ما طبل ويجرح ط وقبه أن الباطل لا تسكمه
بلا فوجوده كعدم كافي الدائم تأمل وينبغي وجوبه في الوقف وما لا يملك لان ما ذكر من اشتراط عدم
استعمال بتأويل انما هو في المعدل للاستقلال كإياي في الغصب وفي التزانية فحيث قال والسكنى بتأويل ملك

أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم أجر المثل وقيل دار البتيم كروا في حوائث مستغلة وأدى المثل
لا يلزم الأجر وإن برهن المالك عليه ثم قال المستأجر إذا سكن بعد فسخ الإجارة بتأويل أنه حق الحبس حتى
يستوفى الأجر الذي أعطاه عليه الأجرة إذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار إذا
قتامل وقد صرحوا أنه لو اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقفاً أو لغيره لم يلزم أجر المثل لصيانة المثلما كان في
الوقف وهو المعتبر وأتى في (قوله) بخلاف فاسد الإجارة لأن قبض المنفعة غير متصور إلا أن القاض
العين مقام قبض المنفعة وذلك بما يتأتى في العقد الصحيح ضرورة ما عناه (قوله) حتى لو قبضه المثل فربح على
عدم المالك في القاسدة (قوله) وجب أجر المثل أي على المستأجر الأول لأنه بعدته مستعملاً ولا يكون قبض
مالين له فعليه غاصبا حتى لا يحب عليه الأجرة وأما المستأجر الثاني إذا سعى بينهم أجر هل يجب المسمى نظراً
للقسمة هو الظاهر وأجر المثل ترتب على فاسد شرط (قوله) ولا ولا أي المؤخر الأول نقض الثانية أي وإن
الدار له لو باع بعافاً ثم اشترى آخر فله أن ينقض الإجارة فكذلك هنا بخلاف البيع لأن الأجرة تنضم
بالإعذار والبيع لا كذلك في الضمائر منع (قوله) جاز وفي النصاب هو الصحيح وفي السراحيه أنه أفتى بغير
الذين المرغبات تتراخى ونقل ابن المصنف عن البرازي في العمدية والخلاصة مثله قال أرمي ومن طالع
بكتهم علم أن في المسئلة اختلاف في صحيح وإفائه أه أقول لكن المظن على الحوازي فإنه اعترض
مقابله بغير فيما سألني وقال في البرازي في يجوز في الصحيح وقيل لا استدلالاً على دفع الهدية دار السكنى أو برهوا
أجر وأجر المستأجر من غيره وإن هدمت من سكنى الثاني ضمن اتفاقاً لأنه صار غاصباً أو أجابوا بأن العقد فاعل
لأجارة لأنه ذكر الربرم على سبيل المشورة لا الشرط أه (قوله) وسجي (قوله) أي متناً آخر المتفرقات (قوله)
فكل فربح على مقدراً أي الإجارة نوع من البيع انتهى بيع المنافع (قوله) أو مدة الأفياسم التي قاله
البرازي في إجارة السجل والهادي والحامشي والصكاك وما لا يقدريه الوقت ولا العمل يجوز لما كان قنانياً
حاجة ونظير الأجر المأخوذ وقد أجر المثل وذكر أصلاً يستخرج منه كثير من المسائل فراجع في
المتفرقات والأجر على العاصي (قوله) وكشرط طعام عبد وعلف خاتمة في الظهيرة استأجر عبداً وأدبها
أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتابة أنه لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث في الدالية تأخذ بقول المتقدم
أما في زماننا فالعبداء كل من مال المستأجر عادة أه قال الحموي أي فصيح اشتراطه وأعرضه بقبوله فرق
الكل من مال المستأجر لا بشرط ومنه بشرط أه أقول المعروف كالمشروط وبه يشعر كلام الفقيه
لا يخفى على النيب ثم ظاهر كلام الفقيه أنه لو تعرف في الدالية ذلك يجوز تأمل والحيلة أن يزبد في الأجرة
العرف ثم وكما برهنها صرفة الهال ولو خاف أن لا يصدق فقهه فالحيلة أن يجعله في المالك ثم يدفعه إليه المالك ويأمر
بالانفاق فصيلاً من أجرة (قوله) ومرة الدار ومغارها قال في الحر في الخلاصة معز إلى الأمان
لو استأجر داراً على أن يعمرها أو يعطي نواتها نصف ليدل به شرط يخالف لمقتضى العقداه فعلم بهذا أن ما
زماننا من إجارة أرض والوقف بأجر معلوم على أن المتعارف وكلفة الكاشف على المستأجر أو على الخروفة
المستأجر فاسد كالأختي أه أقول وهو الواقع في زماننا ولكن نأخذ بكتب في الحجة بصرى الشرط في
الكاتب على أن ما يتوبه المأجور ومن النواتب ونحوها كالمثل وكري الأشهر على المستأجر وتارة يقع
وتوافقاً على أن ما يتوبه المالك والظاهر أن الكل فاسد لا تتمتع به بينهم وإن لم يذكر المعروف كالس
تأمل (قوله) وأخرج قيل هذا أخرج القاسية لأنه مجهول أما أخرج الوليفة فاختار لكن الفتوى على أنه لا
مطلقاً عن المنع وجعل الفساد في حوائث الأسماء على قول الامام لأن أخرج على المؤخر عندنا ومن
المقابلة أن أخرج الوليفة فقد ينقص إذا لم ينطق الأرض ذلك في زماننا من الجهالة أيضاً (قوله) بالشروع أي بإباحة
القسمه أولاً عند الفتوى ثمانية (قوله) بأن يؤجر نصيلاً من داره أي يجب أجر المثل هو المثل
وقيل لا ينعقد حتى لا يجب الإجراء أصلاً جامع القصيرين (قوله) أو نصيب من داره شركة فغيره وإن كان
أنه لا يجوز توريث العين عن الثانية (قوله) على الظاهر أي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة وبشرطه

حوائث (ولا تملك
المنافع بالإجارة القاسية
بالقبض بخلاف البيع
القاسية) فإن البيع
علا فيه بالقبض
بخلاف فاسد الإجارة
حتى لو قبضه المستأجر
ليس له أن يؤجرها ولو
أجرها وجب أجر المثل
ولا يكون غاصباً
وللأول نقض الثانية
بجر معز في الخلاصة
وفي الأشباه المستأجر
فاسد الأول أجزعها جاز
وسجي (نفسد الإجارة
بالشروط المخالفة
لمقتضى العقد فكل
مأفوسد البيع) مما
(يفسد) كالحالة
مأجوراً وأجرة أمانة
أو عمل وكشرط طعام
عبد وعلف دابة ومرة
الدار أو مغارها وعشر
أخراج أو مؤثمة
أشياء (أو) فاسد أيضاً
(بالشروع) بأن يؤجر
نصيلاً من داره أو نصيبه
من دار مشتركة من
غيره ثم يكسبه أو من أحد
شركائه أنفع الوسائل
وعملية من الفصل
الثلاثين وأحببت
(بالأصل) عن الفائز
فلا يفسد على الظاهر
كان أجر الكل ثم فسح

في العض وأخرى الواجبات أحدهما بالعكس وهو الحيلة في إجازة المساع كالقضي بجوازها (إذا آجر) كل نصيبه أو بعضه (من شرطه) فيجوز وجوز أدب كل حال وعليه الفتوى زبلي وبحر معز بالفتي لكن رده العلامة قاسم في تحصيله بأن ما في المفتي من تجهول القائل فلا يقول عليه قلت وفي البداية لآخر شاعلي يحتمل القسمة قسمه وسلم جازا زوال (٣١)

قسم وسلم لجوز وبقى بجوازها ولو بالناسر لرجل والعرض لا خرفصولين من الفصل الحادي والعشرين يعني الوسط منه (و) تفصيل بجهالة (المسي) كله أو بعضه كسمة توب أو دابة أو ما تدرهم على أن يرها المستأجر لصيرة المرمم من الأجرة فيصير الأجر مجهولا (و) تفصيل (بعدم التسمية) أصلا أو تسمية خبر أو خبر (فان فسدت الآخر) مجهولة المسنى وعدم التسمية (وجب أجر المثل) يعني الوسط منه ولا ينقص عن المسي لا بالتيكين بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر (بالغا مبالغ) لعدم ما رجع إليه ولا ينقص عن المسي (والا) تفصيلهما بل بالشرط أو التسليم مع العلم بالمسي (لمز) أجر المثل (على المسي) رضاهما به

جامع القصولين (قوله) أوجز الواجبات الخ أي تنقسم في حصص المثل وتبقى في صورتين كافي جامع القصولين وفيه ولو كلمة فأخر من اثنين فان أجزأ وقال آجرت الما رستك جاز وفافا وفصل بقوله نصفه مثل ونصفه منك أو نحوه كذلك أو ربع يجب أن يكون عند أي حنفية على خلاف مر فيما إذا كان بينهما وآخر أحدهما النصف من أجنبي اه ومرار عدم الجواز لا ظهور عن هذا أفتى في الحامدية فدرجلين باستأجرهما معا سوية من زيد بطحونة ثاب لفظ سوية منزلة الفصل فتفسد (قوله) وهو الحيلة الخ الضمير رابع الطائري أي في بعض صورده وهي الصورة الأولى والفتسخ المهور من فسح وشمله ما لو حكم بها كما قال ط عن الهندية والحكم كالقاضي إن تعذر المرافعة (قوله) فيجوز أي في أظهر الروايتين عنه مانع (قوله) وجوزاه لكل حال) أي سواء كان من شرطه أو لا فيحتمل القسمة أو لا لكن بشرط ما نصصه وإن لم يكن لا يجوز في الصحيح زبلي (قوله) فلا يقول عليه بل المقول عليه ما في الخامسة أن الفتوى على قول الإمام وبه ختم أصحاب المتن والشرح فكان هو المذهب فأقدم المصنف وعليه العمل اليوم (قوله) وفي الدائع الخ يخرج على قول الإمام ط (قوله) ولما جاز ظهره ولو بعد الحظر وبدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم ط (قوله) لم يجز) يعني أن يجوز إجازة المتعاطي إذا لم مانع من بعد فسح الأولى حتى (قوله) وبقى بجواز الخ (٣) قال في الدر المنثور وذكر القهستاني أن الفتوى على جواز إجازة البناء وحده موقوف لآله كالمساع قلت لكن نص محمد بن الحسن استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم أجرة ما من صاحبها استوجبه من الأجر حصص البناء فلا جواز إجازة البناء بالاشتق الأجر وقامه على القسطا وبه أفتى مشايخنا ولو كان البناء ملكا والعرض وقفا وأجر المتولي بلان مالك البناء فلا جاز ينقسم على البناء والعرض وإجازة بناء على البناء أرضا اتفاقا وكذا التعمير على الفتى به وعامه في العبادية وأقرها باقي اه وسأني علمه آخر المتفرقات (قوله) يعني الوسط منه) أي من الفصل المذكور والأوضح أن يقول أعي والواقع أنه قريب من النصف الثاني منه ط (قوله) كسمة توبا أو دابة) مثال مجهول الكل وما بعده مثال مجهول العض ولازم منه جهالة الكل فصح قوله بعدم فصلا الأجر مجهولا (قوله) بصيرة المرممة) أي تفصيل (قوله) وبعدم التسمية) كما تزلد أرى شهر الأوسنة ولم يقل كذلك مانع (قوله) أو تسمية خبر أو خبر) يفيدان هذا إجازة قسمة لا باطله ط أي بخلاف ما مر (قوله) يعني الوسط منه) أي عند اختلاف الناس فيه ط (قوله) لا بالتيكين) أي يمكن المائلة من الانتفاع وفي بعض النسخ بالتيكين أي يمكن المستأجر منه (قوله) كما مر) أي متافق قوله أول هذا الباب بالاستعمال وفي قوله أول كتاب الإجازة ما في الفاسدة فلا يجب الاحتفاظ بالانتفاع وقد مناه قسمة عما إذا وجد التسليم إليه من جهة الإجازة وقد مر هناك امتناعا الوقت وما يجنبه الشارح فراجع (قوله) بالغا مبالغ) أي إذا لم يبينه المؤخر بعد ما إذا يسه فليس له أن يضمنه قال في الرواية الحية وإن تكرار ما يابى بعد أن بلغ ما يوافق له رضاه فبلغه فقال رضاه عشرين درهما فله أجزأه الآن يكون أكثر من عشرين فلا يزال علم الآن الأجر مجهول ولا يزال عشرين لانه أبرأ من الزيادة شاعلي (قوله) ولا ينقص عن المسي) هكذا وحقق موضعين الأول بعد قوله يعني الوسط منه والثاني بعد قوله لعدم ما رجع إليه وأعاد المحشى أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة بل لا معنى لها في الموضوعين أي لأن المرفوض جهالة المسي قبل الآن بر بدل المسي ما جهل بعضه كما مرها بعشرة على أن يرها اه أقول (و) لا يصح ذلك فانه ذكر في الخامسة أنه يجب جهالة بهضا وكلا أجزأ المثل بالغا مبالغ ثم قال فاما إذا فسدهم حكم شرط فاسد ونحوه فلا يزال على المسي اه وكيف يصح ذلك مع قوله لعدم ما رجع إليه (قوله) لم يرد على المسي

٢ مطلب في إجازة البناء
ه قوله أقول لا يصح الخ قال شيخنا لا يصح ذلك منه فان عبارة

الخامسة ليس فيها ما يفيد مدعا بل فيها التنصص على الزيادة ليس الأولى بده قوله في المسئلة الخامسة المقابلة فلا يزال على المسي ولا يلزم من تجاوز المسي التمتع عنه وقد ذكر العلامة المحشى نفسه المسئلة بعينها عن غاية البيان فيما كتب على قول الشارح لكن رجع حيث قال فإن لم يفعل يجب أجزأ المثل بالغا مبالغ ولا ينقص عن المسي فانت ترى قولهم بالغا مبالغ لا يفيد النقصان عن المسي فكلام العلامة ح موافق لنقول فليجب توجيه الشارح اه

فلو كان آخر المثل اثني عشر والمسيح عشرة ففيه **(قوله)** وينقص عنه) بأن كان المسيحية عشرة فله اثنا عشر
(قوله) لفساد التسمية أي بفساد العقيدة لانه اذا فسدت التسمية فسدت ما في ضمنه **(قوله)** واستثنى الزيلعي الخ أي من
 كونه لا يزداد على المسيحية اذا فسدت الشرط وقد تبع الشارح فيه صاحب البحر وليس في كلام الزيلعي استثناء
 بل ظاهر كلامه أنه من فروع جهالة المسيحية فراجع **(قوله)** فسدت لأن فيه نفعاً للدار لا يقتضيه النفع
 لانه اذا لم يسكن فيها اعتنى بالبوحة والمتوضأ وان لم يكن في الدار بالبوحة أو بغير وضوء لا يتفسد بالشرط لعدم
 ما قلنا بآثاره وبغيرها **(قوله)** وجهه في البحر الخ حيث قال وفيه يعني في استثناء الزيلعي نظراً لأن الأجزاء
 تكون سمية فهي المسئلة المتقدمة وان كانت سمية ينبغي أن لا يجاوز به المسيحية كغيرها من الشروط وقد
 ذكرها في الخلاصة ولم يتعرض للأجرة اهـ وظاهر كلامه اختيار الشق الأول دليل ما ذكره عن الخلاصة
 ووجه كونه من جهالة المسيحية مع عدم التسمية أن الشرط المذكور فيه نفع للمالك وقد جعله بدلاً وهو مجهول
 فيجب أجزاؤه بالتمام بلغة تأمل **(قوله)** لكن أرجعه الخ اعترض بأنه عين ما في البحر فلا وجه لاستدراكه
 قد يجاب بأنه حل على الشق الثاني وهو ما لنا كانت الأجرة سمية ووجه راجعاً إلى جهالة المسيحية حيث أنه
 جعل الأجزاء للمسيحية وعدم السكنى فصار نظراً ما تقدم فمما لو استأجر عا ثم دهرهم على أن يرميها المستأجر وعلى
 الشارح المسئلة بقوله لصرفه المرمية من الأجزاء الأخرى لولا حاصله أنه بجهالة البعض يحصل جهالة
 الكل فلها قال أرجعه إلى جهالة المسيحية بخلاف ما في الأجزاء المحمول على جهالة الكل ابتداءً فلها لم يلزم
 والله تعالى أعلم ثم رأيت في غاية البيان ما يدل على ما قلته والله تعالى الجدة قال اذا فسدت الأجزاء فلو أنشروا
 حر غريب من جهة الأجزاء كالو أجزأه كل شهر بعشرة على أن يعمرها ويرى نوابها فسدت فإن لم يفعل يجب
 أجزاؤه بالتمام بلغة ولا ينقص عن المسيحية وكذلك قال آخر ثلث هذه الدار ثم بعشرة على أن لا تسكنها فسدت
 فان سكن يجب أجزاؤه بالتمام بلغة ولا ينقص عن المسيحية وهذا أيضاً يرجع إلى جهالة المسيحية في الحقيقة كما
 قال غير الذين قاضيتان اهـ فقد فرض المسئلة فيما لو كان مسيحية وشبهها بفساد المرمية وقال وهذا أيضاً يرجع
 إلى جهالة المسيحية أي كإرجع الأول وهذا عديم ما جعلت عليه كلامه قبل أن أراؤه الجدلته **(قوله)** فافهم اهـ
 أشار إلى الفرق الذي ذكرناه ونكت هذا الشارح الفضل أدق من هذا كما يعرفه من مارس كلامه وعلم مراعاة
(قوله) قلت الخ هو يقول في جامع الفصولين سماحاً في قول بل قد سميتنا حيث قال متى أرض الوقف
 آخرها بغير أجزاؤه بل يرميها تمام أجزاؤه وقال الشارح هناك عن جميع الفتاوى وكذا حكم وصفي
 وأب اهـ وبما استثنى مالواستأجر داراً بعد معين فسكن شهراً ولم يدفع العبد حتى أعقبه صرح وكان عليه لشهر
 الماضي أجزاؤه بالتمام بلغة وتنقص الأجزاء فيما بقي لفسادها بعتاقه وفيها تفصيل ينظر في خزانة الأكل وفي
 البراز بقسماً آخرها على عين مائة وسكن النار وهلك العين قبل التسليم أو أوسهتلكها المستأجر يجب أجزاؤه
 بالتمام بخلاف سائر الأجزاء فإنه لا يزداد فيه على المسيحية اهـ فهذا المسيحية فيه معلوم معين ووجب الأجزاء
 ما بلغ **(قوله)** ولم يدفعه اهـ ما دل على وجهه وقوله المؤخر منه لا يزداد عليه من شأنه وهل تنقلب حقيقة وأبوع وبني وفي
 الشرع بلائيه وجوب أجزاؤه بالتمام بلغة غير متوقف على عدم دفعه اهـ والوجه الواجب الفساد فلا يفهمه بل هو بيان الواقع
 بخلاف ما إذا عتبه الخ **(قوله)** حاتونا مثال لانه لو استأجر ثوباً الطحن عليه كل يوم درهم فالحكم كذلك الطوري
(قوله) وفسد في الباقي مقيد بثلاثة أمور تعلم مما عده أن لا يسكن فيها بعد الشهر الأول وأن لا يبطل أجزأه
 وأن لا ينسحب جهة الشهور فان وجد واحد منها صرح فيه وفي البراز بقسماً آخرها عن أجزأه بدلاً لا يصح إلا من
 واحد **(قوله)** لجهالتها أي الشهور **(قوله)** متى دخل كل أي لفظ كل **(قوله)** فيما لا يعرف منه (قوله) تعين أدناه أي
 تعين الصحفان بعد الأول داخل تحت التصديق لهذا اشترط حضورهما عندنا لفسخ فهو قاسم لكن نقل
 صحاحا للسكنى هكذا يستفاد من كلامه ثم رأيت الطوري قال وظاهر قوله صرح في شهر واحد الشارح
 الباقي قال في المحيط وهذا قول بعضهم والمصحح أن الأجزاء كل شهر جائزة والاطلاق محدد بل عليه

(و ينقص عنه) لفساد
 التسمية واستثنى الزيلعي
 مالواستأجر داراً على
 أن لا يسكنها فسدت
 ويجب أن يسكنها أجزاؤه
 المثل بلغة ما بلغ وجهه
 في البحر على ما أناجهول
 المسيحية لكن أرجعه
 قاضيتان في شرح الجامع
 إلى جهالة المسيحية فافهم
 وعلى كل فلا استثناء
 فتنه قلت وينبغي
 استثناء الوقف لأن
 الواجب فيه أجزاؤه
 بالتمام بلغة تأمل (فإن)
 أجزأه ثم يرجع على
 جهالة المسيحية (بعد)
 مجهول فسكن مدة
 ولم يدفعه فعليه لدية
 أجزاؤه بالتمام بلغة
 وتفسخ في الباقي من
 المدة (أجزأه) وكل
 شهر كذا صرح في واحد
 فقط) وفسد الباقي
 لجهالتها والأصل أنه متى
 دخل كل فيما لا يعرف
 منه تعين أدناه وإنا
 مضى الشهر فكل

لكثرة أسباب اغتسالهن
وكرهه غشيان محمول
على ما فيه كشف عورة
زيلي وفي أحكام
الأشياء ويكره لها دخول
الحمام في قول وقيل لا
لرخصة أو نفيها المعتمد
أن لا كراهة مطلقا قلت
وفي زماننا لا تسلك في
الكرهه تحقق كشف
العورة وقد حرق في التفتة
(والحمام) لانه عليه
السلام احتجم وأعطى
الحمام أجره وحديث
النهى عن كسبه
منسوخ (والطستر)
يكسر فهمز المربعة
(بأجرهين) لتعامل
الناس بخلاف بقية
الحوانات لعدم التعارف
(و) كسبا (طعامها)
وكسوتها) ولها الوسط
وهذا عند الامام لم يرب
العادة بالتوسعة على
التلطفة على الولد
(والزوج أن يطاهها)
خلافا لما لا في بيت
الستاجر لانه ملكه
فلا يدخله (الا انه
(و) الزوج (له في كساح
ظاهر) أي معلوم بغير
الافراق (فستحها مطلقا)
شأنه اجازتها أولا في
الأصح (ولو غير ظاهر)
بان علم بالمرء هنا (لا)
تستحلان قولهما

والطرائق في ترجمان مسعود من الخلية اه من المقاصد الحسنة (قوله هو الصحيح) ومن العلماء من كرهه
لما روى عن عمار بن عتبة أنه قال قدمت على عثمان بن عفان فسألتني عن مالي فأخبرته أن لي غلاما زاحما
له غرة فكرهه لي غلة الحمام وغلة الحمام وقال انه بيت الشياطين وسما رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر ببيت غلة
تكشف فيه العورات وتصب القسالات والتجاسات ومنهم من فصل بين حمام الرحال وحمام النساء زيلي (قوله
لكثرة أسباب اغتسالهن) أي من الحوض والنفس والجانبه واستعمال الماء البارد قد يضر وقد لا يتمكن من
الاستعاب به وإزالة الوسخ زيلي (قوله وقيل لا لرخصة أو نفيها) بروي في السنن مستند إلى عبد الله بن عمران
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انهن استفتحن لكم أرض الجهم ويتحدون فيها يوسيو يقال لها الحمامات فلا يدخلها
الرجال الا بالازور ومنعوا النساء الامريضة أو نفسه اتقاني (قوله قلت الخ) قاله ابن الهمام أقول ولا يخص
ذلك بحمام النساء في دارنا كشف العورة الخفية أو القاطنة متحقق من فسقة العوام الرحال فلا ينبغي
التفصيل وهو ان كان الداخل بغض بصري بحيث لا يرى عورة أحد ولا يكشف عورته لاحد فلا كراهة مطلقا والا
فالكراهة في دخول الزانية حيث كانت العلة ما ذكره قنبر (قوله لانه عليه السلام احتجم الخ) روى البخاري
مستند إلى ابن عباس قال احتجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأعطى الحمام أجره ولو علم كراهته لم يعطه وفي
رواية السنن ولو علمه خيثار لم يعطه اتقاني (قوله وحديث النهي) وهو ما ذكره صاحب السنن باستدائه إلى ارفع
اتقاني (قوله منسوخ) أي عاروا عليه الصلاة والسلام قال له رجل اني عيلا وغلاما محجما فأطعم عيالي من
كسبه قال نعم زيلي وأجب الاتقاني بحمل حديث اخبرني على الكراهة لطعام من طريق المرأة فافهم من
الحكمة والدلالة قال علي أنا نقول داوود رافع ليس كان عباس في الضبط والاتقان والتفتة فعمل بمحدث ابن
عيسى دونه اه وفي الجوهرة وان شرط الحمام شأني الحمام كره (قوله والتقدم) بالمرء عطف على الحمام
(قوله يكسر فهمز) أي همة ما كنهه يجوز تخفيفها جوى (قوله المرخصة) خبر لست اخذت وفي القاموس
التنكر العاطفة على ولغيرها المرخصة في الناس وغيرهم لانه كروا لا تخي وجعه أطور وأطما ووطور ونظورة
ونظور ونظورة (قوله لتعامل الناس) علة الجواز وهذا استحسان لانها تدعى استهلاك العين وهو اللين وبشرية
التوقيت اجماعا جوى عن المنصورة والاطلاق مشير إلى انه يجوز للسلمة أن تخرج نفسها الارضاع وفي
الكافرو به صرح في الجانبه بخلاف ما اذا أخرجت نفسها للخدمة الكافرا فانه لا يجوز قال في الاشياء استأجر نصراني
مسلم للخدمة لم يجز ولغيرها جاز ان وقت أو بالسود (قوله بخلاف بقية الحيوانات) أي بخلاف استئجارها
للارضاع وفي التتار عن استأجر بقر تلشرب اللبن أو كرم أو خصر الباك كل ثمرة أو أراض البرغي غنمه الفضل أو
شاة لصير مرقه فهو فسد كنهه عليه قيمة الثمرة والصوف والقصيل لانه ملك الأجر وقد استوفاه بعقد فسد بخلاف
ما اذا استأجر أرضه ليرعى الكلال (قوله وكذا طعامها وكسوتها) أشار إلى انها مسئلة مستقلة وانهم اعطوا لم
يشترط على المستأجر البعده (قوله لجر بان العادة الخ) جواب عن قولهم لا يجوز لان الأجر جمهولة ومجهولان
العادقا لجر بالتوسعة على التلطفة على الولد تكن الجهة مفضية إلى النزاع والجهة ليست عانعة لانها
بل تكونها مفضية إلى النزاع (قوله ولزوج أن يطاهها) أي وان رضى بالأجارة فليس للستاجر منع تخافة الحبل
لانه ضرر وهو موقوف والمنع من الوطء ضرر متحقق وليس الظن ان تمنعه نفسها اتقاني (قوله شأنه اجازتها أولا) أي
سواء كانت الأجارة تشين الزوج أي تعيبه بأن كان وجهها بين الناس أولا لانه أن تمنعها من الخروج وان
جمع الصبي لدخول عليها ولان الارضاع والسهر للبل يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع كما تمنعها من البتة
تطوعا زيلي (قوله ولستاجر فسحقها الخ) لان لبن الحبل والمرىضة يضر بالصغير وهي يضرها أيضا الرضاخ
فكان لها ولهم الخيار ولها أيضا التمسك بأذية أهلها وكذا التمسك بالخيار لمعاودة الارضاع ولغيرها كذا اعتبروا
به لانها تتضرر به على ما قيل يجوز الخثرة ولا تأكل شديها زيلي وهذا اذا أمكن مضطربة بالغاذا وبأن خذلت
الغيرة والافليس لها الفسخ وعليه الفتوى كما بسط في التتار جانب (قوله وفورها) أي زناها لانها تستعمل في

وتجوز ذلك من الأعذار (لا يكفرها) لأنه لا يضر بالصبي ولو مات الصبي أو انظر انتقضت الأجرة ولو مات أبوه لا وعليه غسل الصبي وشيابه وإصلاح طعامه ودهنه بفتح الدال أي طليبه بالدهن المعروف وهو معتبر فيما (٣٥)

وما ذكره محمد من أن
الدهن والرجحان عليها
فعدة أهل الكوفة
(وهو) أي ثمنه أو حرة
عليها (على أبيه) أن لم
يكن الصغير مال والأقرب
ماله لأنه كالنفقة (فإن
أرضعته بدين شاة أو غدته
بطعام وضعت المدة لأجر
لها) لأن الصحيح أن
المعقود عليه هو الأرضاع
والترية للابن والتغذية
عناية (بخلاف ما لو
دفعتماني خادمها حتى
أرضعته) أو استأجرت
من أرضعته بحيث تستحق
الأجرة إلا إذا شرط
أرضاعها على الأصح
شرب لبنه عن النخيرة
ولو أجزت نفسها للثالث
لقوم آخر ولم يعلم
الأولون فأرضعتهما
وفرغت أثبت ولها الأجر
كاملا على الفريقين
لشبهها بالجير الخاص
والمشترك وعنه في
الغناية (لأنه لا تصح الإجازة
لجسب التيسر) وهو نزوه
على الأنث (و) للأجل
المعاصي مثل (الغناء
والنوح والملاهي)
ولو أخذ بغير شرط

حفظ التلي (قوله) وتجوز ذلك) كذا إذا أراد اسقرا وأبى الخروج معهم أو كانت بذبة اللسان أو سارقة أو تنقأ
لبنها أو لا يأخذ ثديها أو كذا كل ما يضر بالصبي لأجله تجوز الخرج من منزله زمانا كثيرا وما أشبهه فلهم أن
يعتوهها عنه لا ما لا يضر وأما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس عليهم أن ترضعه في منزل الأب
ما لم يكن عرف بين الناس أو يشترط ذلك عليها تارة ثانية وغيرها (قوله لا يكفرها) لأن كفرها في اعتقادها
زبلي قال ط ويحالفه ما في الخاتمة إذا ظهرت الظن بكفره أو يجتزئ به أو زانية أو حتى فلهم فسخ الأجرة (قوله)
ولو مات أبوه) أي لا تنقض لأن الأجرة واقعة للصبي لا للأب سواء كان له مال أو لا وهذا لأن الصبي مال
تجب الأجرة من ماله ذهبي كالنفقة زبلي (قوله وشيابه) بالجرع على الصبي وأطلق في غسل الشارب في
الكفاية الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول وتجوز عليها ومن الوسخ والدون لا يكون عليها جوى ومثله
في شرح الجمع (قوله وإصلاح طعامه) يريد به أن تضع له الطعام ولا تأكل شيئا يغذيها ويضره به تارة ثانية
عن المضرات (قوله فعدة أهل الكوفة) وقد قالوا في توابع العقود التي لا ذكر لها ما أنها تحمل على عادة
كل بلد كالمال على الخياط والدفتر الذي يصلح الخاتمة أو الثوب على رب الثوب وإذا دخل الخطاط المنزل على
المكاري بخلاف الصغوب إلى الغرفة والسطح والا كاف على رب البائة والحبال والحوالي على ما عارفوه
بدائع ماخصا (قوله على أبيه) قال في التارة ثانية وفي الظهيرة ولو لم يكن له مال حين استأجرها الأب ثم أصاب
الصغير ما لا يقل والدني عن أقال قبل م أحرما مضى على الأب وما بقي في مال الصغير أو وفها أرضاع النيم
على من يجب عليه نفقته فإن كان لأبوه في بيت المال (قوله فإن أرضعته بدين شاة) أي بان أقرب به أو
شهدت بنبذته وإن تحدث بالقول لهما مع بينهما استسنانا ولو شهدوا أنها ما أرضعت بدين نفسها لم يقبل
لقيامها على التفي مقصود بخلاف الأول لغيره في ضمن الاتبات وإن أظما فالنبذة بينة الظن كما في النخيرة
شرب لبنه (قوله لأن الصحيح الخ) أي فلم تأت العمل الواجب عليها وهو الأرضاع وهذا بخلاف وليس بأرضاع
وفي الخط استأجر شاة ترضع حديدا وصبي لا يجوز لأن اللبن البهائم قيمة فوقعت الأجرة عليه وهو محمول فلا
يجوز وليس لبن المرأة قيمة فلا تقع الأجرة عليه وإنما تقع على فعل الأرضاع والترية والغضاضة زبلي (قوله هو
الأرضاع) وهو ما يقع بدين الأمومة وما وراءه يكون طعاما اتفاقا (قوله لا لبن) أي مطلقا ط (قوله حيث
تستحق الأجرة) أي استسنانا لأن الإنسان تارة يعمل بنفسه وتارة بغيره ولا نه لما علت بأمر الأولى صار كأنها
علت بنفسها بدائم (قوله عن النخيرة) ونصها اختلف المشايخ فيه والصحيح أنها لا تستحق اه ومثله
في التارة ثانية (قوله بذلك) أي للأرضاع (قوله ولم يعلم الأولون) أي حتى يفسخوا هذه الأجرة تارة ثانية
ومقادها لهم فسخ الثانية (قوله أعث) لأنه استحق عليها كمال الأرضاع فلما أرضعت صبيين فقد أعثرت
بالجسد هاتين الصفتين (قوله ولها الأجر كاملا على الفريقين) ويطبق لها ولا ينقص من الأجر الأول أن
أرضعت ولدها في المدة المشتركة ويطبق من الأجر بقدر ما تختلفت تارة ثانية (قوله لشبهها بالجير الخاص
والمشترك) جوابا لسؤال وهو أن أجير الواحد ليس له أن يؤجر نفسه من آخر فإن أجزا لا يستحق تمام الأجر على
المتأجر الأول وإنما قال في النخيرة وهذا لا يشك إذا قال أو الصغير استأجر ثرا لرضعى ولدى هذا منة بكذا
لأنها في هذه الصورة أجير مشتركة لأنه أوقع العقد وأعلى العمل وإنما يشك إذا قال استأجر ثرا لثمة
لرضعى الخ لأنه أوقع العقد على المدة أو لا وسأيت بيانه والوجه أن أجير الواحد في الرضاع ينسبه
المشترك من حيث أنه يمكن إيفاء العمل بتمامه على كل واحد منهما كخياط وإن كان أجير واحد قائم لشبهها
بأجير الواحد ولها الأجر كاملا لشبهها بالمشترك اه ملخصا (قوله لا تصح الأجرة لجسب التيسر) لأنه عمل
لا يقدر عليه وهو الاحمال (قوله مثل الغناء) بالكسر والمد الصوت وأما المقصود فهو السارصاح
(قوله والنوح) البكاء على الميت وتعد بدعجاسه (قوله والملاهي) كالترامير والطبل وإذا كان الطبل لغير اللهو

أقوال ثلاثة وقيل الكل على الأب وقيل الكل على الصغير لأن العقدة وإيجاب الأجر على الأب أعظمها وضروور فقرا الصغير فإذا صار زامان
يكون عليه وهو الموعول عليه اه مطلب في الاستعجار على المعاصي

يباح (و) لاجل الطاعات
مثل (الاذان والحج
والامامة وتعليم القرآن
والفقه وبقي اليوم
بجته التعليم القرآن
والفقه والامامة والاذان
وبجبه المستاجر على
دفع ما قبل) فيجب
المسي بعقد أو أجر المثل
انما تم ذكره من شرح
وهائية من الشريعة
(ويجيب به) به يبقى
(ويجيب على) دفع
(الحلوة الرسومية) هي
ما يهدي العلم على رؤس
بعض منور القرآن
سميت بها لان العادة
اهداء الحلاوى (ولو
دفع غير لالا خري ليجب
له نصفه) أى نصف
القرن (أو استاجر بفلا
ليصل طعامه ببعضه أو
توريطن بره بعض
دقيقه)

٣ مطلب في الاستجار
على الطاعات

٤ مطلب في تحرير مذهب
عديم جواز الاستجار
على السلاوة والتبديل
وتخصوه بالضرورة
اليه

فلا بأس به كطيل القراءة والعزم على الاجتناب ولا بأس أن يكون ليلة العرس في يضرب به ليعلم به الكاح
وفي المولود الحية وان كان للقرآن والنافعة يجوز اتفان مخلصا (قوله) بياح) كنافي الحيط وفي المتن (أمرأة تاتمة
أوصاحة قبل أوزمرا اكتسبت حالاً ردت على أربله ان علوا ولا تتصدق به وان غير عشر طهوه لها قال الامم
الاستاذ لا يليب والعرف كالشروط اه قلت وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا لعلهم انهم لا يذهبون الا
بأمر التمس (قوله) لاجل الطاعات) ٣ الاصل ان كل طاعة تخص بها المسلم لا يجوز الاستجار عليها
عندنا لقوله عليه السلام اقرأ القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمر بن
العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذن احرأولان القرية تمت حصلت وقعت عن العامل ولهذا تتعين
أهلته فلا يجوز له أخذ الاجر من غيره كافي الصوم والصلاة هداية (قوله) وبقي اليوم بجته التعليم القرآن
الخ) قال في الهداية وبعض مشايخنا جرحهم الله تعالى استحسنا الاستجار على تعليم القرآن اليوم لظهور
التوافق في الامور الدينية في الامتناع بضع حفظ القرآن وعليه الفتوى اه وقد اقتصر على استثناء تعليم
القرآن بضافي متن الكتروني مواهب الرحمن وكثير من الكتب زوادي في مختصر الوقاية ومن اصلاح تعليم
الفقه والفق من الجمع الامام مؤمنه في متن المتن ودرر الجوارزاد بعضهم الاذان والافاقم ولو عطف وذكر
المصنف معظما ولكن الذي في كثر الكتب الاقتصار على ما في الهداية فهذه المجموع ما أتت به المتأخرون من
مشايخنا وهم الذين على خلاف في بعض مخالفي ما ذهب اليه الامام وصاحبه وقد انفتحت كتبهم جميعا في
الشروح والفتاوى على التبديل بالضرورة وهي خسة مضايح القرآن كافي الهداية وقد نقلت ما في مشايخ
متون المذهب بالموضوعية الفتوى فلا حاجة الى تبديل ما في الشروح والفتاوى وقد انفتحت كتبهم جميعا على
التصريح باصل المذهب من عدم الجواز ثم استثنوا بعده ما علمته فهذا ليل قاطع وبرهان ساطع على أن المتن
به ليس هو جواز الاستجار على كل طاعة بل على ما ذكره فقط مما فيه ضرورة تظاهرة بتبع الخرج عن
اصل المذهب من طرق المنع فان ما فهم الكتب بحجة ومفهوم القلب على ما صرح به الاصوليون بل هو منطوق
فان الاستثناء من أدوات العموم كاصح حوايه أيضا وأجوا على أن المجمع من الغير بطريق النيابة لا الاستجار
ولهذا هو افضل مع التائب من التفتة بحج عليهم فلا يصلح أن يورثه ولو كان أجراً لما وجب رد قطره
بهم عدم صحة ما في الجوهر من قوله واختلافوا في الاستجار على قراءة القرآن بدفعه ماله قال بعضهم لا يجوز
وقال بعضهم يجوز وهو المختار اه والصواب ان يقال على تعليم القرآن فان الخلاف فيه كما علمت لافي القراءة
المجردة فانه لا ضرورة فيها فان كان ما في الجوهر تنسيقاً فلا كلام وان كان عن عمد ومخالفة لكل ما هم
قاطبة فلا يقبل وقد اُتُي في رد صاحب تبين المحارم مستنداً الى القول الصريح في جلة كلامه قال
تاج الشريعة في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لالت ولا لقارى وقال العيني في شرح
الهداية وينفع القارى بالدين والخذ والعلى ان ثماناً فلما حصل أن ما شاع في زماننا من قراءة الاجزاء
بالاجرة لا يجوز لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب لغيره والقراءة لاجل المال فاما ما في القارى ثواب
فعدم التمس للصحة فان يصل الثواب الى المستاجر ولو لا الاجرة لما قرأ أحد لاحق هذا الزمان بل جعلوا
القرآن العظيم مكسباً وسبباً الى جمع الدنيا فان الله وانا المراجعون اه وقد اذعن عفا في الجوهر صاحب
البحر في كتاب الوفاء وتبعه الشارح في كتاب الوصايا حيث نشر كلامهما بجواز الاستجار على كل
الطاعات ومنها القراءة وقد ردت الشيخ خد الدين الرمي في حاشية البحر في كتاب الوفاء حيث قال أقول المعنى
به جواز الاستجار على تعليم القرآن لافي القراءة المجردة كاصح به في التاتر خاتمة حيث قال لا معنى
لهذه الوصية واصله القارى بقراءته لان هذا عترة الاجرة والاجرة في ذلك طائلة وهي بدعة ولم يفعلها أحد
من الخلفاء وقد ذكرنا مسألة تعليم القرآن على استحسان اه يعني الضرورة ولا ضرورة في الاستجار
على القراءة على القبر وفي الزايعي وكثير من الكتب لم يفتح لهم باب التعليم بالاجرة اذهب القرآن فافتوا
بجواز رد الوصية واستثناه اه كلام الرمي وما في التاتر خاتمة فيه ردت على من قال لو وصي لقارى بقرأ على
قبره بكذا ينبغي أن يجوز على وجه الصلوات الاجرة وعن مصرح بطلان هذه الوصية صاحب المولود الحية

والحيط والبراز بقونه ردأضاعلى صاحب البحر حيث علل الطلان بلمعنى على القول بكرامة القرآن على
القبر وليس كذلك بل لما فيه من شبه الاستتجار على القراءة كما علمت وصرح به فى الاختيار وغيره ولذا قال فى
الاولا الحقا منه ولو زار قبرى بدينى أو قبره وقرأ عند مشأ من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها
ولا معنى أيضا صلته القارى لان ذلك يشبه استتجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء
اه لذل كانت العلة ما قاله لم يصح قوله هنا فهو حسن ومن أفتى بطلان هذه الوصية انحرى الرى كما هو مبسوط
فى وصايا فتاواه فراجعها ونقل العلامة الخوافى حاشية المنتهى الحنبلى عن شيخ الاسلام تقي الدين ما نصه ولا
يصح الاستتجار على القراءة واعداها الى الميت لانه لم ينقل عن أحد من الامة الا ان ذلك قد قاله العلماء
القارى اذا قرأ لاجل المال فلا توبة فأى شئ يهديه الى الميت والى الميت العمل الصالح والاستتجار على
بجرد التلاوة لم يقل به أحد من الامة نعم وانما تنازعوا فى الاستتجار على التعليم اه بحروفه ومن صرح بذلك أيضا
الامام البركوى قدس سره فى آخر الطريقة المحمدية فقال الفصل الثالث فى أمور رتبة عقابطة اكبر الناس
عليها على ظن انهم اقرب مقصود تعالى ان قال ومنه الوصية من الميت بالتحذير والطعام والضيافة يوم موته أو بعده
لما طعنا دراههم بل تناول القرآن لرؤسه أو يسبح أو يهلله وكلها بدع متكررة باطلة ولا تخوف منها حرام الا أخذ
هو عاص بالتلاوة ولا ذكرا لاجل الدنيا اه ملخضوذ كان له فيها ربح رسائل وانما ذلك طهره
نقطة ما قلناه وان خلافه خارج عن المذهب وعما أفتى به البلخون وما أطلق علماء غنائه وناوشره وناوشره
لا يتكرر ذلك الا غمر كبرا أو جاهل لا يفهم كلاما لا كبر وما استدل به بعض المحققين على الجواز بحيث يتجارى
الادب فموجودا لان المتقدمين المانع الاستتجار مطلقا يجوزوا الرقية لاجز ولولا القرآن كان ذكره الطحاوى
انها ليست عذقة مفضة بل من التداوى وما نقل عن بعض الهوامش وعزى لى حارى الزاهدى من أنه لا يجوز
استتجار على الختم باقل من خمسة أو بعين درهم كقارى عا اتفق عليه أهل المذهب فاطمة وحسنه فقد
طهره لطلان ما أكتب عليه أهل العصر من الوصية بالتحف والمال مع قطع النظر عما يحصل فيها من
المشكرات التى لا تنكرها الامن لمست بصيرة وقد جفت فيها رسالة سببها شافعا للعليل وقيل القليل فى حكم
وصية بالتحفات والتماليل وأنت فيها بالحب الجليل الذى لا يلبس وما ذكرته هناك بالنسبة اليها كقصر من
حر أو شدة من عقد شجر وأطلعت عليها بحسبى هذا الكتاب فبعضه وعصره ووجه درهم بالسبد أحد الطحاوى
حتى مصر سابقا فكتب عليها أو أفتى التمام الجليل والتمس به انه لا يجوز بل وكتب عليها غير من فقهاء العصر
قوله فسلبت فى الكل) ويجب اجر المثل لا يجاوز به السعى زيلى (قوله يجوز من عمله) أى ببعض ما يخرج
من عمله والقدر فعلى التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه زيلى (قوله عن فقير الطحان) وهو المسئلة الثالثة
التي ذكرها المصنف كذا كمال بلوى (قوله والجلية أن يفرز الا حرا أو لا) أى يسلمه الى الاجير ولو خطبه بعد
ويطحن السكر ثم أفرز الاجرة ورد الباقي جاز ولا يكون فى معنى فقير الطحان اذ لم يستأجره ان يطحن بجزء منه أو
فقير منه كفى النفع عن جواهر الفتاوى قال الرى وبه على الاول جواز ما يفعل فى دياره من أخذ الاجرة من
نقطة الدراهيم معا ولا شئ فى جوازها (قوله بلا تعيين) أى من غير أن يشترط له من المحمول أو من الطحون
سبب فبذمة المستأجر زيلى (قوله نصف هذا الطعام) قيد بالنصف لان لو لم يستأجره ليجعل الكل نصفه
يكون شر يكافىء اجر المثل وهى مسئلة المتقن (قوله لاجز أصلا) أى لا السعى ولا أحر المثل عناية (قوله
بضرورة شريك) قال الرى لى لان الاجير لم ينصف فى الحال بالتجهيل فصار الطعام مشتركا بينهما فلا يستحق
أجزاله ليعمل شئ الشريك الا يقع بعضهم فسلكه اقالوا وقفه اسكالان أحدهما ان الاجارة قاسدة
الاجرة لانها لا تصح مع ما لا يقد عند نسواء كن عنا أو دينا على ما بيننا من قبل فكيف ملكه هناك من غير
سليم ومن غير شرط التجهيل والثانى أنه قال ملكه فى الحال وقوله لا يستحق الا حرا تقي المال لانه لا يملكه اذا
ملكه الا بغيره الا لاجز فانما لم يستحق شئ فكيف ملكه وما سبب عليه اه (قوله أجب عنه المصنف) قلت
جانب فى الجواهر السعدية بقوله لعل مرادهم أى يقولهم لا يستحق الا حرا تقي المال لان وجوده يؤدى الى عدمه

فسلبت فى الكل لانه
استأجره بجزء من عمله
والاصل فى ذلك فيه
على الله عليه وسلم عن
فقير الطحان وقد مثله
فى بيع الوفاء والحيلة أن
يفرز الا حرا أو لا أو يسبى
فقيرا بلا تعيين ثم يعطيه
فقيرا منه فيجوز ولو
استأجره ليجعل له نصف
هذا الطعام بنصفه
الآخر لاجز أصلا
لضرورة شريك أو ما
استشكله الرى أجب
عنه المصنف قال وصرحوا
بان دالة النص لاجرم
له فلا يخصص عنائى

مطلب يخص القياس
والاثر بالعرف العام
دون الخاص

بالعرف كإدعاءه مشايخ
بلغ (أو) استأجر (خبازا)
ليخبره (كذا) كغير
دقيق (اليوم بدرهم)
فسدت عند الامام لجمعه
بين العمل والوقت ولا
يرجع لاجلها فنفى
لنازع حتى لو قال في
اليوم وأعلى أن تفرغ
منه اليوم مازت اجابا
(أو) وأرضا بشرط أن
يشها

٣ (قوله الآن يقال
المخ صريح في أن بطلان
الملاعى جله من عدم
الافراز وهو يقتضي
اشتراط الافراز قال
شيخنا ولا فائدة له في عقود
المعاوضة وقد رأيت في
تكملة الفتح معزيا
شرح الجامع للامام
المرحوم ما هو قريب
من جواب المصنف أي
وجواب المصنف فيه
التصریح بالملك بدون
اشتراط الافراز وان
الفساد لم يمتح من عدم
الافراز بل من جهة
أخرى ولا يمتح أن كلام
المرحوم يخفى فيكون
جوابه نصا في المسئلة
فليكن التعويل عليه اه

وما هو كذلك بطل فقولهم ملك الاخر في الحال كلام على سبيل القرض والتقدير والظاهر أن وضع المسئلة
في الانداس الى الاجبر كل الطعام فيكون تقدر الكلام ولو وجب الاخر في الصورة المقر وضعت ملك الاجبر الاخر في
الحال بالتجمل والثاني باطل اذ يكون حينئذ مقر كافض الى عدم وجوب الاجرة وكل ما نفى وجوبه
انتفاؤه وهو باطل اه وحاصل جواب المصنف عن الاول أن الاجرة هنا مجله كاصح من ان يلقى
صدره روي ملك بالتجمل كملك بالتأمله وعن الثاني أنه اسلمت له بالتجمل وعلى تين بعد العمل علم
استحقاقه فليس من الاجرة كالجعلها عند العقد واستحقاقها مستحق تين كونه ليس بمالكها اه وفيه نظر فان
هذا العقد لا يتناول ما أن يكون باطلا أو فاسدا أو محصيا ما بالباطل فلا آخر فيه أصلا كما مر أول الباب فيجب
ملك بالتجمل واما الفاسد فلا يجب الاخر فاما بالحققة الانتفاع كما مر مرارا فلا يملك بالتجمل أيضا بل العمل
وبعد العمل يجب آخر المثل وقرض المسئلة هنا له آخر أصلا واما بالصح فملك الاخر فيه بالتجمل مع الافراز
وهنا حصل في ضمن التسليم اذ لو فرزه وملكه الى الاجبر ثم خله وجعل الكل معاهز كما قدمنا ان نفعان جواهي
المتاوى ام الآن قال انه انتقد جميعا ثم طرأ عليه الفساد عند العمل قبل الافراز وحسنه فقول الزبلي ان هذه
الاجرة فلسفة أي ما لا يوافق الحال فهي صحيحة فليست أم (قوله كإدعاءه مشايخ بلخ) قال في التبيين ومشايخ
بلخ والتسفي يحيزون حل الطعام ببعض المحمول ونسب الشوب بعض المتزوج لتعامل أهل بلادهم بذلك ومن
يحوزه فلسفه على فقير الطحان والقياس يتراءى بالتعارف وان قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص فتأوله دلالة
فالنص يخص بالتعارف الا ترى أن الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القراء عند الشريعة بالتعامل
وشانها راجعهم الله لم يحوز واجبا للتخصيص لان ذلك تعامل أهل بلدة واحد حقه لا ينحصر الاثر بخلاف
الاستصناع فان التعامل به جرى في كل البلاد وعمله يتراءى القياس ويخص الاثر اه وفي العناية فان ذكر
لا تتركه بل يخص عن الدالة ببعض ما في معنى فقير الطحان والعرف كإفعل بعض مشايخ بلخ في التبيين
لخر بان عرفهم بذلك فلا لالة لا عموم لها حتى يخص اه (قوله نفى المنازعة) فيقول المؤخر المعقود عليه
العمل والوقت ذكر التحصيل ويقول المستأجر بل هو الوقت والعمل البيان وقال الضاحي ان صحته فيجب
العقد على العمل وذكر الوقت التحصيل صحيحا للعقد عند تعدد التجميع بينهما فترفع الجهالة وتظهر كلام
الزبلي ترجيح قوله ما هو هنا اذا أخر الاجرة ما اذا وسطها بالمعقود عليه المتقدم تمام العقد عند كرا الاخر
المتأخر ان كان وقتا فالتحصيل وان كان علفا فليس العمل في ذلك الوقت فلا يفسد كانه ان السكال عن الخلف
ومثله في القهستاني عن الكرماني وزاد عن النعمة وادفعها ففسد أيضا ثم علم ان هذا الخلاف أيضا في
كان العمل ميعن المقدار معلوما حتى يصلح لكونه معقودا عليه فيزاحم وقت ففسد ولنا قال لضربه كذا فقه
دقيق فالجواب بين صح لانه لهما به كله لم يد كرا الوقت كما اذا استأجر رجلا ومالين له بالاجر والحصول
بلا خلاف فلو بين العمل على وجه محذور ان العقد عليهما من قدر البناء لا يجوز عند الامام كإدعاءه كره في الامم
وحسنه فلا ينسكل ما سأل في تحت الاجر الخاص أو استأجره شهر الرعي الغنم بكذا اصح مع أن فيه الجمهور
المستند والعمل لانه لم يبين قدر الغنم المرعي كانه عليه العلامة الطوري فاحفظه (قوله حازت اجابا) انما
الاول وهو راءه عن الامام كإدعاءه كره الزبلي فلان كلمة في الطرف لا تقتدر الدية فلا تقتضي الاستغراق
فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذفت فانه يقتضي الاستغراق وقد مر نظيره في الطلاق
في قوله أنت طالق غدا وفي القصد واما في الثاني فلان اليوم لم يد كره مقصودا كالعمل حتى يضاف العقد اليها
بل ذكر ثلاث مصفة في العمل والصيغة تابعة لموصوف غير مقصودة بالعقد كافي التبيين (قوله بشرط ان
يشها) في القاموس نناه تنه جعله اثنين اه وهو على حذف مضاف أي بشي شرها في المخ ان كان للمال
أن رد هلكه بوجه فلا يثبت في فعله والا فان كتبت الارض لا يخرج الربيع الا الكراب من تين لا يقبلوه
بما تحضر بدونه فان كان أثره يقي بعلمتها العقد ففسد لان فيه مقتور بالارض والا فلا يملكه بغيره
في التاخر تين تين شيخ الاسلام ما حاصره ان الفساد فيما لا شرط ورد هلكه بوجه بتركاب يكون في مبداه
أما اذا قال على أن تتركها بغير مبداه أو أطلق ضمها وانصرف الى الكراب بعينه قال وفي الصنفين

أي بحرهما تين (أو بكرى أنهارها) العظام (أو يسرقها) لبقاء أثر هذه الأفعال الرب الأرض (٣٩) فلو لم تنقم تفسد (أو بشرط) أن

واستفاد هذا الفصل من جهة وبقي اه قلت ووجهه أن الكراب يكون حيث ضمن الأجرة تأمل (قوله)
أي بحرهما (فالحرث هو الكراب وهو آثار الأرض للزراعة كالكراب قاه وس (قوله أو بكرى) من باب سحر أي
يحقر (قوله العظام) لأن أثره يبقى إلى القابل عادة بخلاف الحداويل أي الصغرة فلا تفسد بشرط كرابها هو
الصحيح إن كان (قوله أو يسرقها) أي يضع فيها السرق وهو الزرع ط (قوله فلو لم تنقم) بل كانت
المدة طويلة لم تفسد لأنه لا تنفع المستاجر فقط (قوله أو يسرقها) أي استأجر أرضا للزراعة وتكون
الأجرة أن يزرع المجر أرضا أخرى على المستأجر لا يجوز عندنا منع فهو إجارة بالمنفعة المتعددة وسأني
الكلام فيها (قوله المبيح) أي قريبا ح (قوله أن الجنس بانفراد يحرم النساء) والزراعة المطلقة من جنس
الزراعة المطلقة فإن قلت العين قائمة بمقام المنفعة على ما هو مقر فلو وجدنا النساء العين انما مقام المنفعة
على خلاف القياس للضرورة وذلك فيما إذا وقعت المنفعة معقودا عليها في مسئلتنا لم يصحح الباء فاصححه
لا مقام العين فيه مقام المنفعة فيق على الأصل فكان نسبة ح (قوله لأنه شرط بقضيه العقد) لأن نفعه
المستأجر فقط (قوله فلا أجر له) أي لا المسمى ولا أجر للزراعي لأن الآخر يحجب الفساد إذا كان له نظير
من الإجارة الحاضرة وهذه لا تطرأها اتفاقا وظاهر كلام فاضحان في الجامع أن العقد باطل لأنه قال لا ينقض
العقد تأمل (قوله لأنه لا يعمل الخ) فإن قيل عدم استحقاقه للأجر على فعل نفسه لا يستلزم عليه بالنسبة إلى
ما وقع لغيره فالجواب أنه عامل لنفسه فقط لأنه الأصل وعمله لغيره مني على أمر مخالف لقياس فاعتبر الأول
ولأنه ما من جزء محمله الأجر بشرط فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لأنه منع تسليم العمل إلى غيره فلا أجر
عنه تين وتبين مخلصا وفي غاية السان طعام تين اثنين واحد هما سفينة فليست أجر إلا خرفنها بعشرة دراهم
ساز وكذا لو أراد أن يطبخنا الطعام فليست أجر نصف الرحى الذي يتركه أو استأجر أنصاب جوالقه فله لصل
هذا الطعام إلى سكة حاز ولو استأجر عبد صاحبه أو دابة عبد صاحبه أو دابة له لصله أو استأجر العبد لفظ
الطعام لا يجوز سواء استأجر العبد أو الدابة كله أو نصفه ولا أجر له والأصل أن كل ما لا يستحق الأجر إلا بإيقاع
عمل في العين المستركة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فإنه تحب الأجرة وضع العين في النار والسفينة
والرحى لا بإيقاع عمل اه مخلصا أي فان العبد أو الدابة عملا في العين المستركة وهو العمل أو الحفظ أما السفينة
مستأجر فلا عمل لها أصلا (قوله لنفعه عليك) الذي ينبغي أن يقول لا تنفعه عليك ح وانما كان كذلك لأن
المرتهن غير مالك للنافع فلا عمل عليه كما هو أعاني للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتهن ولذا
آخره فقد أطل حقه (قوله لأنه يترد الخ) بانه أنه قد جاءه منفعة الحمام بمدة معلومة وقد استوفى المجرر
بعضها فانفسخ بقدره ثم الأجرة تثبت في خمسة المستأجر بالعقد والقدر الذي غشخ فيه غير معلوم ولا يمكن
استقاط شيء بحسبه للجهالة بقي جمع الأجرة على المستأجر رحتى (قوله أو أي شيء يزرعها) أي أو ذكر أنه
يزرعها ولم يذكر أي شيء يزرع (قوله كاسر) أي أول باب ما يجوز من الإجارة وهذا المسألة في الحقيقة تصرح
عقود قوله هنالك وأرض للزراعة الخ (قوله عاد صححا) كذا في المتن والفرع والإصلاح والمنع واعترضه
في الشر بنسبته لأن صحة العقد لا توقف على مضي الأجل بعد الزراعة بل إذا زرع ارتفعت الجهالة اه
أقول أعذار كره ليضع عليه قوله فله المسمى فإنه لو لم يفسد ما وجب أجر المثل (قوله وكذا لو لم يفسد الأجل)
أي يعود صححا وهو أشار إلى ما قدمناه عن الشر بنسبته والى منشأ الاعتراض زيادة قوله عاد صححا وانما ذكره
ثم اعترضه لأن المصنف ذكر في تقرير شرح منته فكان مراده وقد دفع الاعتراض بأن عوده صححا
بعد الزرع ومضى الأجل صحح أي بعد مجموع هذين الشئتين فليس فيه ما يقتضي توقف عوده صححا على
مضى الأجل فتأمل (قوله قبل تمام العقد) أي قبل تمام مدته وقول العنايه قبل تمام العقد بنقض الحاك
على التيقظ الفطر السليمة فإنه ينفسخ من الأصل بنقض الحاك ككيفية تيممه وتعام الشئ من آثار بقاءه
طويرو (قوله ففاضحان) وعبارته فإن زرعها فله المسمى من الأجر لأنه عدل حائرا وهذا استحسان لأن الإجارة
تتعلق بسلفة فضاء على حسب حد من المنفعة والفساد كل لأجل الجهالة فلذا ارتفعت كان الارتفاع
في هذا الساعة كالارتفاع في وقت العقد فيعود حائرا (قوله فله المعتاد) خرج غير المعتاد فيضمن إن هلك

يزرعها بزرعة أرض
أخرى (المبيح أن
الجنس بانفراد يحرم
النساء قوله) (فسدت)
جواب الشرط وهو
قوله ولو دفع الخ
(وصحت لو استأجرها
على أن يكرها بزرعها
أو يسبقها أو يزرعها)
لأنه شرط بقضيه العقد
(ولو) استأجره (لحل
طعام) مشترك (بينهما)
فلا أجر له (لأنه لا يعمل
شأنه ليركه لا يوقع
بعضه لنفسه فلا يستحق
الأجر (كرهن استأجر
الزمن من المرتهن) فإنه
لا أجر له لنفعه عليك وفي
جوابه الشرط ولو
استأجر حماما فدخل
الموخر مع بعض أصدقائه
الحمام لأجر عليه لأنه
يسترد بعض العقود
عليه وهو منفعة الحمام
في المدة ولا يسقط شيء
من الأجرة لأنه ليس
بعلموم (استأجر أرضا ولم
يذكر أنه يزرعها) أو أي
شئ يزرعها) (فسدت
الآن نعم بخلاف
البار لوقوعه على السكنى
كاسر وإذا فسدت
فزرعها فاضى الأجل)
عاد صححا (فله المسمى)
استصنا وكذا لو لم يفسد
الأجل لا ارتفاع الجهالة
بالزراعة قبل تمام العقد
قلت فلا حذف قوله فاضى

الأجل كفاضحان في شارح الجامع لكان أولى (وانما استأجر حار إلى بغداد ولم يسم حله فله المعتاد فله) الحار (لم يضمن)

لفساد الاجارة فاعلم ان امانة كافي للصحة (فان يلغ فيه المسمى) للمعنى في الزراعة (فان تنازع اقل الزرع) في مسئلة الزراعة (او الحال في مسئلة تنازع فسخت الاجارة فعلا للفساد) (٤٠) لقيامه بعد (الاستجارة بانه تم حجة الاجارة في بعض الطرق ويجب عليه

اجراما ركب قبل الانكسار ولا يجزئ بعد) عند أي وصف لانه بالحد صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى بدروكاه لقول الامام وفي الاشياء قصر الثوب المحجود فان قبله فله الاجر والا لو كذا الصباغ والنساج (اجارة المنفعة بالتمتع بحجوز اذا اختلفا) حسنا كاستجار سكني دار بزراعة ارض (واذا اتحد الا) بحجوز كاجارة السكني بالسكني واليس باليس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرران الجنس بانفراده يحرم التنازع احر ابل بالمتعة النفع كالمفساد العقد (استأجره لصلبه او يحتطب له فان وقت لذلك (وقتا جائز) ذلك (والالا) فلولم يوقت وعين الحطب فسد الا اذا عين الحطب وهو) أي الحطب (ملكه فيحوز) يجزي وبه يفتي صيرفة * (فروع) * استأجر امرأته لتخزئه خبرا لا بكل لم يحز وليس جاز صيرفة * اجرت داره ووجهها فسكنها فلا أجر اشياء وعانية

كافي الاتقاني (قوله لفساد الاجارة الخ) كذا في الدرر والمنح والاول قول الهداية لان العين امانة وان كانت الاجارة قاسية (قوله للمعنى في الزراعة) أي من ارتفاع الجهة القتل تمام العقد وظاهر أنها تنقلب بحصة مجرد حل العقد قبل بلوغه الى بغداد وبه صرح الاتقاني وتقدم في كلام الشارح في باب محجوز من الأمانة حيث قال ولو لم يبين من ركبها فسدت الجهة وتنقلب بحصة كركبها اه وهو مخالف لما تقدم من الهداية آتقاننا مل (قوله فسخت) أي بطلها القاضي لأن العقد القاسي يجب نقضه وبطله ذخيرة (قوله لفساد) الاول رفعه اركان دعوى المال لان الفساد قائم يحتاج الى الرفع لا غير فاقم حتى يحتاج الى دفع فانهم اتقاني (قوله لقيامه بعد) أي في الحال ط (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) أي أحرما بعد المحجود مع ضمان المانة لو هلك بعتا لمجود ح قلت وأما أحرما قبل المحجود فيجب وان هلك بعد ولا يلزم اجتماعهما لاختلاف الجهة كما مر نظيره تأمل (قوله وعند محمد يجب المسمى) أي ان سلبت الدابة قال المقدسي في شرح الكز وأوجت محجدا لحرانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في التبيين وشروح الجمع وأنت خير بان المسئلة السابقة ونظائر هاتين بما قال ح قلت وفيه نظر فانه في المسئلة السابقة غير غاصب لا قراره بالأمانة وانقلابها بحصة بار قاع للجهة كما مر (٢) نعم ينبغي وجوب الاجر لمعدلا لاستقلال فانه لا يختص بالعقد كالمهم وقد اتقى في الحامدية وجوب الاجر على مستعمل دابة المكارى مستقلا لنقل كمنه في القصب ومنه في المراتبة فتنه (قوله وفي الاشياء الخ) كلام مجمل ويانه ماقى الاول والحقير حل دفعه نال بقصارا لقصير فحده ثم جاء به مقصورا وافر بذلك ان قصره قبل المحجود لحران العمل وقع لصالح الثوب وان بعد ذلك لوقوع العمل للعمال لانه غاصب بالمجود ولو كان صانعا والمسئلة بماله ان صفعه قبل المحجود لحران العمل ان شارب الثوب أخضع واعطاه قيمة ما اذا الصغ فيه وان شاء تركه وضمة فتنه أبيض ولو دفعه غر لا في نساج والمسئلة بماله ان نسجه قبل المحجود لحران العمل بعد لا أحرله والثوب للنساج وعليه قيمة الثوب كانا كان حنطة فطحنها (قوله اجارة بالمنفعة الخ) هذه أعين قول السابق وان زرعها ب زراعة ارض أخرى (قوله كاجارة السكني بالسكني) أي سكني دار باخرى فلو مجاوت يصح للاختلاف بمنفعة وقيل لا يصح ومعاونة البقر بالبقرة لا كداس لا يحوز لاتحاد الجنس والبقر بالخير يحوز لاختلاف الجنس جامع الفصولين والكديس بالضم الحسا المحصور بالجمع قاموس وفي شرح فاضلخان وخدمة العبدوا الامنة جنس واحد فان خدم أحد هذين دون الآخر وفي رواية يجب أحر للثلث وفي رواية لا يحصى أي هو في التاتر خاتمة اذا قبلت المنفعة بحسبها واستوفى الاخر عليه أحر للثلث في ظاهر الرواية وعليه الفتوى (قوله لما تقر الخ) تقدم الكلام فيه وعلى بعله أخرى وهي أن عند من ذلك الجنس ملكا والاجارة حوزت على خلاف الجنس الحاجة (قوله لفساد العقد) الاول أن يقول بحكم عقد قاسد ويكون الحارز متعلقا باستيفاء ط (قوله حاز) لانه أحرر وسد شرطه بيان الوقت (قوله والا لا) أي والحطب للعامل ط (قوله فسد) قال في الهندية ولو قال هذا الحطب فالاجارة قاسدة والحطب للاستأجر وعليه أحر منه اه ط (قوله له) به يفتي صيرفة قال فيها أن ذكر اليوم والعطف لا كحر والا فلما مورود هذم رواية الحارز وبه يفتي قال في المنع وهذا وافي ما قد سماعه من المجتبي ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله لم يحز) لان هذا العمل من الواجب عليها دابة لان التي صلى الله عليه وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلي جعل عمل الماخذ على فاطمة وعمل الخارج على علي وأفاد المصنف خراب الياب أن استأجر المرأة طلق والخبر وسائر أعمال البيت لا تنعقد ونقله عن المضمرات ط قلت كانه لانه واجب عليها دابة ثم راجعت تلك المنفعة فترأته على به و زادوا لشرقة لانه عليه السلام قسم الاعمال الخ وهذا يدل على ما قد سماعه من أن المجتبي بعندنا متأخر من في الاستجارة على الطلعات مانع وعليه لا كل طاعة (قوله فلا أحر) لان منفعة السكني تعود لهما ولو ان الزوج يحضر من الدار في بعض الاوقات وعسى أن يكون نائمة فها في السوق وتكون الدار في يد المرأة مائة (قوله قال قاضي خان) ذكره في شرحه على الجامع الصغير وفي

لتبعته الله في السكنى فليحفظ * وجازا حارة الماشطة لزين العروس ان ذكر العمل والدة راز به و جازا حارة الفتاة والنهر مع الماعية بقى
 لعموم البلوى بمضرات انتهى * (بضم النون الاجير) * (٤١) (الاجراء على ضربين مشترك وخاص فالاول من يعمل

لا لواحد) كالنشاط
 ونحوه (أو لم يعمل له عملا
 غير موقت) كأن استأجره
 الخياطة في بيته غير مقيمة
 عليه كان أجرا
 مشتركا وان لم يعمل
 لغيره (أو موقتا بلا
 تخصص) كأن استأجره
 لبري غنمه شهرا بغيرهم
 كان مشتركا الآن
 بقول ولا ترى غنم غيري
 ويستضع وفي جواهر
 الفتاوى استأجرنا كسا
 ليسج فويام أجرة الحائك
 نفسه من آخره ليسج
 صح كلا العقدين لان
 العقود عليه العمل لا
 المنفعة (ولا يستحق

المشترك الاخر حتى يعمل
 كالقصور ونحوه) كفتال
 وحال ودلال وملاح وله
 خبار الرؤية في كل عمل
 يختلف باختلاف العمل

٢ مطلب في استئجار الماله
 مع الفتاة واستئجار
 الاجام والحياض للسكك

٣ (قوله وعمامه الخ)
 قال شيخنا والفرق بين
 البيع والاجارة أن
 الاجارة هي بيع المنافع
 فتكون واردة على
 استهلاك العين فيه
 بخلاف البيع فان
 المقصود منه تلك الاعيان
 والشرب غني يصح ايراد

لزادات له وما تقدم ذكره في فتاواه أفاده المصنف في المنع وحيد ذكر في شرحه كان هو العمل ولهذا قال
 الشيخ شرف الدين قوله لا أجر أقول هذا قول والمقابلة وجوب الخ (قوله لتبعته الله في السكنى) فلا تمتنع من
 تخليه والتسليم (قوله والدة) عبر في التخيير وغيره باوة أو لو استأجرنا (قوله والنهر) هو مجرى الماء (قوله
 مع الماعية) أي تبعه قال في كتاب الشرب من البراز به لم تصح اجارة الشرب لوقوع الاجارة على استهلاك العين
 مقصودا الا اذا أجر أو باع مع الارض فحينئذ يجوز تعاونا باع أو شرا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام أنه
 يجوز ولو أجر أو باع مع شرب أرض أخرى لا يجوز ويؤيده فيه ٣ وذكرها لاجارة اذا وقعت على العين
 لأنصح فلا يجوز على استئجار الاجام والحياض لصيد السمك أو وضع القصب وقطع الخشب أو لسنق أرضها أو
 لغنم منها وكذا اجارة المرعى والحلقة ٤ في النخل أن يبتأ حرمه وضعه أو يعلق العطن الماشية وبيع الماء والمرعى
 واجتماع الحاجات المأخوذة من البر والعين اذا أتى الشرب على كل الماء والافلاحة الى الاذن انما يضر بريم البر
 أو النهر استأجره برأيا أو أرضا أو وسط حامدة معلومة ولم يقل بأسصح وله أن يجري نية الماء اه ٥ (تمه)
 قال في التاتارخانية وفي الدلال والسمسار يجب أجرة المثل وما تواضعوا به ان في كل عشرة فنانين كذا فقالوا
 حرام عليهم وفي الفتاوى سئل محمد بن سلة عن أجرة السمسار فقال أروا أنه لا بأس به وان كان في الأصل فلهما
 أكثر من التعامل وكثير من هذا غير جائز فزور ولحاجة الناس اليه كدخل الجامع عنه قال أربابنا من خلع
 يقطع نسا يسبح له ثيابا في كل سنة ٦ وفي الخائف رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا
 يجب أجرة المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا ليجان أو كذا لو أخذ
 المقرض من المستقرض حمارا ليعتمده الى أن يرد عليه الدرهم اه وهذه كثيرة الوقوع والله تعالى أعلم

(باب ضمان الاجير)

لما فرغ من ذكر أنواع الاجارة فصار على بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي ترتب
 على عقد الاجارة فصباح الى بيانها كذا في غاية البيان ولا يخفى أن معنى ضمان الاجير انما هو انفاقا ولو لم يكن معناه
 ذلك بل انبات الضمان فقط لزم ان لا يصح عنوان الباب على قول الامام أصلا لانه لا ضمان عنده على أحد
 من الاجير المشترك والخاص طورى (قوله ٧ الاول الخ) قال في العناية والسؤال عن وجه تقديم المشترك على
 الخاص دورى اه يعنى لو قدم الخاص لوجه السؤال عن مبدء تقديمه على المشترك أيضا لان تقديم كل منهما
 على الآخر وجهه اما المشترك فلاه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كونهما معاشه واما الخاص فلاه بمنزلة
 المفردين المركب لكن تقديم المشترك هنا أولى لان الباب باب ضمان الاجير وذلك في المشترك فتأمل فان
 عماد كرم فظهر وجه اختيار تقديم المشترك كالاخفى وكان لا بد منه سعدي (تمهيد من يعمل لا لواحد) قال
 الزبلي معناه من لا يجب عليه أن يخص واحد على لغيره او لم يعمل ولا يشترط أن يكون عمالا لغير واحد
 بل اذا عمل واحدا يضافه مشترك اذا كان بحيث لا تمتنع ولا يتعذر عليه أن يعمل لغيره (قوله ونحوه) أي
 به وان أغنت عنه الكاف ثلثا شروهم أنها استقصائية فافهم قال الطورى وفي العناية للمشترك الحال والملاح
 والحائل والخياط والنداف والصاير والقصار والرعى والحمام والبراز والبناء والحفار اه (قوله ويستضع) أي
 في بحث الاجير الخاص لكنهم هناك أحال بحقيقة على الدور وسند كرم شاه الله تعالى (قوله وفي جواهر
 الفتاوى الخ) أراد به التنبه على حكم الاجير المشترك والعقود عليه قال الزبلي وحكما أي المشترك والخاص
 أن المشترك له أن يتقبل العمل من أشخاص لان العقود عليه في حقه والعمل أو أترده فكل أنه أن يتقبل من
 العامة لان منافعهم تصرف مستحقة لواحد حق هذا الوجه هي مشتركا والخاص لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منفعته
 في المصارف مستحقة لاستأجره الاجر مقابل بالمنافع ولهذا سبق الاجر مستحقا وان نقض العمل اه قال أبو
 السعود يعنى وإن نقض عمل الاجير جل بخلاف مالو كان النقض منه فله ضمن كسائى (قوله حتى يعمل)

العقد عليه اه ٤ مطلب الاجارة اذا وقعت
 (٦ - ابن عابد بن خامس) مطلب في أجرة الدال ٦ مطلب أسكن المقرض في داره يجب أجرة المثل ٧ مضى للاجير المشترك

لان الاجارة عقد معاوضة تقتضي المساواة بينهما فالمسلم المعقود عليه الاستأجر لاسيما العوض والمهور
 عليه هو العمل أو أثره على ما بينا فلا بد من العمل أو ثمنه والمراد لا يستحق الا حرم قطع النظر عن أمور خارجة
 كما اذا عمل له الآخر أو شرط فعمله كافي السعدي وقدمنا ما أوائل كتاب الاجارة وتقدم هناك أنه لو طلب الآخر ان
 فرغ من عمله فعمله قبل تسليمه يسقط الآخر وكذا كل من عمله أو ثمنه لا أثر له كماله الا كافر غرض وان لم يسلم
 (قوله بجني) عبارة شرط فصار على أن بقصره أو ما هو يادهم ورضي فلهما أي الثوب الضار قال
 لأرضي فلهما وكذلك الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف العمل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية
 العمل وما لا فلا كن استأجر كعمل هذه الخطة أو يحجب عبده فلما رأى عمل العمل امتنع ليس له ثمن ثم قال
 والاصل ان الاستأجر على عمل في العمل هو عنده ما في رمانس عنده فلا كسب مالمس عنده اهـ منحه وشبهه
 في البرازية قيل الخامس (قوله ولا يضمن الخ) اعلم ان الهلاك اما بفعل الأجير أو بالاول اما بالتعدي أو لا
 والثاني اما ان عكن الاحتراز عنه أو لا في الأول بقسمه بضمن اتفاقا في الثاني لا يضمن اتفاقا وفي قوله
 لا يضمن عند الامام مطلقا وضمن عندهما مطلقا وأقوى المتأخرين الصلح على نصف القسمة مطلقا وقيل ان
 مصلح لا يضمن وان غير مصلح ضمن وان مستورا فالصلح اهـ ح والمراد بالاطلاق في الموضعين المصلح وغيره
 وفي البدائع لا يضمن عندهما هلك بغير صنعه قبل العمل أو بعده لانه أمانة في يده وهو القياس وقال لا يضمن الا من
 حرق غالب أو موصى مكابرين وهو استقصان اهـ قال في الخيرية يفهمه أربعة أقوال كلها مضمرة
 بهو اما أحسن التفصيل الأخير والأول قول أي حرقه الله تعالى وقال بعضهم قول أي حرقه قول
 عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلي وهما من أصحابنا المروني وصانته الأموال
 الناس والله أعلم اهـ وفي التبيين وبقولهما بقيت لغرض أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم اهـ لانه
 انما علم لا يضمن رعا بدعي أنه سرق أو ضاع من يده وفي الخاتمة والمحط والتممة الفتوى في قوله فقد اختلف
 الاتفاق وقد سمعت ما في الخبرية وقال ابن مالك في شرح المجموع وفي المحط الخلاف فيها اذا كانت الاجارة مضمرة
 فلو فاسد لا يضمن اتفاقا لان العين حينئذ تكون أمانة تكون المعقود عليه وهو النفع مضمرة بأجر المثل اهـ
 قلت وعلى الخلاف أيضا فيما اذا كان الهالك محذوف العمل كافي المحررة للعدوى ولا يستفيضة منه ما يحدث
 فيه العمل لما في البدائع روى هشام عن محمد بن دفع الرجل مصغرا فعمل فيه ودفع الغلاف معه أو سكبنا
 لصقه ودفع الحظن معه قال محمد يضمن المحض والغلاف والسيف والحظن لان المحض والسيف
 لا يستغنان عن الغلاف والحظن فان أعطاه مصغرا لم يمل غلافا أو سكبنا لم يمل نصافا فضع المحض فان
 السكن لم يضمن لانه لم يستأجره على أن يعمل فيه ما بل في غيرهما اهـ (قوله وبه خرم أصحاب التون) كالأمانة
 والمتني والترزو والاصلاح فكذلك صرحوا بضم الضمان وثمن شرطه وما القديري والهداية والاكثروا بالمنع
 فاطلقوا عدم اضمنا فيهم بل ضمن كلامهم (قوله خلاه الاشياء) أي من أنه ان شرط ضمانه ضمن اجابا
 ح وهو منقول عن الخلاصة وعزاه ابن مالك للجامع (قوله وأقوى المتأخرين الصلح) أي علة القولين ومعناه
 عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف برز به قال في شرح المتن قال الزاهد على هذا
 أدركت شائعا يتوارثون وأقر ما قسمتاني اهـ وفي جامع الفصولين منهم خمس الأئمة الاوز حندي وأئمة
 فرغانة (قوله وقيل ان الاجير مصلحا الخ) عزاه في جامع الفصولين في فوائد صاحب المحيط (قوله وهل يجبر
 عليه) أي على الصلح (قوله حرر في تنوير البصائر) حيث قال فان قلت كيف يصح الصلح جبراً قلت الا ان
 عقدي جبري فيه الجبرية التي ان ترى من استأجر دابة أو سفينة مقدمة معلومة وانقصت مدها في وسط البرية
 أو في نوبة العرفانها حتى الاجارة الجبر ولا يجبر الجبر في ابتدائها وهذه الحالة حالة البقاء فصرى فيها الجبر اهـ
 قلت هذا السؤال والجواب سبذ كوران في البرازية بالحرف مع زيد في الجواب إذ كرها صاحب البرازية به
 قوله وبعضهم أقروا بالصلح ثم قال بعدهما ولا رد ما فله في العون وبعنا الا بقلان أي الاجير والمستأجر الصلح
 فاخترت قول الامام فلان ان الصلح مجاز عن الحط ثم قال في البرازية وتأمة سرفقتا أقروا بجواز الصلح والاجير
 اهـ فعلم أنهم قالوا لان الجبر عندهم بديل قوة حط النصف وأوجب النصف فان الاجبار جبري والصلح

مطلب يبقى بالقياس
 على قوله

يجب ولا يضمن ما هلك
 في يده وان شرط عليه
 الضمان لان شرط
 الضمان في الامانة
 بالمثل كالودع (وبه)
 يبقى) كافي عامة المعربات
 وبه جزم أصحاب التون
 فكان هو المذهب خلافا
 للاشياء وأقوى المتأخرين
 بالصلح على نصف القيمة
 وقيل ان الاجير مصلحا
 لا يضمن وان بخلافه
 يضمن وان مستور
 الحال يؤمر بالصلح
 محاذية قلت وهل يجبر
 عليه حرر في تنوير
 البصائر ثم كن تحت
 مده في وسط الجروا
 البرية

قوله عنده أي عند
 المستأجر اهـ منه

فيه مجاز عن الخط كما علمت وهذا قول الأزهري جدي وأتم خوارزم وفرغاته كما هو والثاني قول أحمد سمرقند في المنع بما يفيد أن الامام ظهير الدين رجع عن القول بالجزء لا يدل على أن القول به مجوز الآن ينقل الرجوع عن كل من قال به فافهم **(قوله)** تبقى الاجارة بالجبر بيان الوجه الشبه الذي تضمنه الكفاط ويبحث فيه بعضهم بأنه قياس مع الفارق لتحقيق الضرورة في النفس عليه **(قوله)** ويضمن ما هلك بهله أي من غير قصد في قول علماء الثلاثة ولا يستحق الاجارة ما أوفى بالنفقة بل بالمصرة بدائع وعمل اجيره مضاف اليه فيضمنه وان لم يضمن الاجارة لا غير وحده ما لم يتعد تجليده كرواخر الباب **(قوله)** من دفعه أي بنفسه أو بأجيره فلو استعان برب الثوب ففقر ولم يعلم له من أي دفع فعلى قول الامام ينبغي عدم الضمان للثوب وعن الثاني يضمن نصف النقصان كالوتمسك به لاستيفاء الاجارة فيه صاحب فتنه خرق جوى عن الظهيرة ملخصا قال في التبيين ثم صاحب الثوب ان شاء ضمنه غيره معمول ولم يعطه الاخر وان شاء ضمنه معمول لا أعطاه الاخر ملخصا **(قوله)** وزلق الحمال الظاهر أنه الحمال المحملة والمراد الحمال على ظهره مثلا ما لم يحم فعلى تقدير مضاف أي حل الحمال قال في شرحه على الملتقى أي اذا لم يكن من رجة الحمال فلو لم يتم بعض من خلافها ما كافي شرح الجميع قال وكذا يضمن لوساق المكاري دابته فعبرت فسقطت الحولة اه وكذا يضمن بانقطاع الجبل الذي يشده المكاري كافي الكثرة والملتقى ولو كان الجبل لصاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في التاترنخية وفي البدائع وكذا يضمن الراعي المشترك اذا ساق الدواب على السرعة فزحمت على القطرة أو الشط قد فزع بعضها بعضا فبعضا فسقط في الماء وعطبت الغاية بسوقه أو ضرره ولو معتادا **(قوله)** وغرق السفينة من مدته فليبدل لاهلها وغرق من ربح أو وجأ أو شئ وقع عليها أو صدم جبل فهاك ما فيها لا يضمن في قول الامام وجماعه فلت وجب على المستأجر ما سارت السفينة قبل الفرق بحاله وفر وع الزهبي تشهد ذلك اه يرى الدين عن الجنبى وهذا انما يظهر اذا كان المستأجر معه والافر وجد تسليم وقد سبق أنه لا أجر للشارئ الا به فتأمل ط **(قوله)** ويحويه كالزراع والقصا **(قوله)** والفرق في الدور وغيرها حاصله أن بقوة الثوب ورفته يعلم بانحمله من الدق بالاجتهاد فمكن تقييده بالسلامة بخلاف القصد ويحويه فانه يبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فقط اعتباره اه ح **(قوله)** على خلاف ما يجتهد صدر الشريعة حيث قال ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف بهله عملا جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في الاجام اه **(قوله)** لكن قوى القهستاني حيث قال بل يضمن بعهده ما هلك من حيوان وغيره عملا جاوز فيه كذا في المحقق للثوب كافي المحيط وغيره وهو غير معتاد بالضرر ورواها فاسر المصنف أي صدر الشريعة العمل به في الباطل ما لم أنه بطل تفسير المصنف عافي الكافي أن قوما الثوب ورفته مثلا تعرف بالاجتهاد فمكن التقييد بالصلح اه ح أقول ومقتضى كلامه أن كل عمل متلف يكون غير معتاد فلا يصح تقييد صدر الشريعة ما تلف بهله بقوله عملا غير معتاد ويقبح مخالفا لما في الكافي في العبدان العمل المتلف قد يكون معتادا وهذا الذي يظهر لي أنه لا منافاة بين كلامهم وان الكل يقولون ان المتلف للثوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الاجام ضمانه مقيد بغير المعتاد دون المعتاد أرادوا التسمية على أن نحو القصا غير مقيد بهذا القيد ليعيد والفرق بينهما ولكن الخروج عن المعتاد في نحو الثوب لا يظهر لنا الا بالانلاف حيث كان متلفا علم أنه غير معتاد فيضمن لتقصيره فان الماهر في صنعه يدرك المتلف بخلاف نحو الاجام فان عمله لعملة مخصصا وانما لم يتجاوز له لا يضمن فانه لا يمكن ادراكه بعماله فانه فائض الضمان على مجاوزته لعملة المخصوص فظهر بهذا أن كل متلف في عمل نحو القصا خارج عن المعتاد بديل عليه ما في البدائع وهو انه يمكنه التحرز بالاجتهاد بالنظر في افة الدق ويحمله وارسال المدقة على العمل على قدر ما يحتمل مع الحذاقة في العمل وعند مراعاة هذا الشرط لا يحصل القصد فلما حصل دل أنه مقصور وهو في حقوق العباد ليس بغير اه فعلم أنه لا فرق بين الكلامين وان كان في التعبير صلحة فافهم **(قوله)** تنبه له بشيوا ما قلنا والله اعلم **(قوله)** هذا اذا لم يكن الخ الاشارة الى الضمان المذكور في المتن ضمنا وحاصل ما في الطوري عن المحيط أن ضمان المشترك ما تلف ٣ مقيد بثلاثة

تبقى الاجارة بالجبر (و)
يضمن (ما هلك بهله)
كخرق الثوب من
دقه وزلق الحمال
وغرق السفينة من
مدته ما واز المعتاد أم لا
بخلاف الاجام ويحويه
كأيا في عادية والفرق
في الدور وغيره على
خلاف ما يجتهد صدر
الشريعة فتأمل لكن
قوى القهستاني قول
صدر الشريعة فتنه
وفي التنبيه هذا اذا لم يكن

٣ مطلب ضمان الاجير
المشترك مقيد بثلاثة
شرائط

رب المتاع أو وكله في السقنة فإن كان لا يضمن إذا لم يتجاوز المعتاد لأن محل العمل غير مسلم إليه وفيها محل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقها الكسارى فغيرت وقسم المتاع لا يضمن إجماعاً قلت وقد ناعى الأشامع بالزبلى أن الوديعه باجر مضمونه فلا يحفظ (ولا يضمن به بن آدم مطلقاً من غرق في السقنة (٤٤)

شرائط أن يكون في قدر تعرف ذلك فلو غرق بموج أو ربح أو صدمه جبل لا يضمن وأن يكون محل العمل مسلماً إليه بالخلقة فالرب المتاع أو وكله في السقنة لا يضمن وأن يكون المضمون معاً محمولاً وأن يضمن بالعقد فلا يضمن إلا دعي كما يأتي (قوله) إذا لم يتجاوز المعتاد ولم يتعمد الفاسد شرناً لعله على الخاتمة وكان باهر عن العزرة أنه لا يمكن ط (قوله) وركبها الخ وكذا إذا كان هو والمكسارى راكبين على الدابة أو سائقين أو قائدين لأن المتاع في أيديهما فلم ينفرد الأجير بالدور ويشرعن أي يوسف إذا سرق من رأس الجمال ورب المتاع عني معه لا ضمان لأنه لم يخل بينه وبين المتاع وقالوا إذا كان المتاع في سفتين وصاحبه في أحدهما أو ما مقر وتنان أو لا إلا أن سرهما وحسبهما إجماعاً لا يضمن الملاح وكذا القطر إذا كان عليه جولة وربها على يغير لأن المتاع في يد صاحبه لأنه الحافظ له بدائع وفيه كلام ما يأتي قريباً (قوله) وقد سنا أي في كتاب الوديعه أراد أنه التنبه على أن المودع باجر بخلاف الأجير المشترك وإن شرط عليه الضمان وكان الأول ذكره عند قول المصنف ولا يضمن الخ كما فعل الزبلى وذكر الفرق بين المعقود عليه في الأجير المشترك هو العمل والحفظ ولجب تبعاً بخلاف المودع باجر فله واجب عليه مقصوداً بديل أقول وذكر المصنف في الوديعه أن اشتراط الضمان على الأمين باطل به بقي اه وفي البرازي يقدم إلى صاحب الحمام وأما جره وشرط عليه الضمان إذا تألف لأثره فمنا عليه الفتوى لأن الجماعي عند اشتراط الأجر لحفظه والتأني لا أجير المشترك اه (قوله) مطلقاً أي صغيراً أو كبيراً على الصحيح كافي التبيين وقيل عدم الضمان إذا كان كبيراً يستفسر على الدابة ويركب وحده ولا فهو كمتاع ط عن المكي (قوله) بل بالجنانية) ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا تتعمده العاقلة إن كان (قوله) لأنه فيه أي من المستأجر أصلاً أو بالعباد وصغير (قوله) وإن أنكر سد الخ) في البرازية عن المتقي حل متاعاً وصاحبه معه فسد وسط المتاع ضمن لأن غلظه حيا به استأجر جولة بعينها ورب المتاع معه فساق الكسارى فغيرت الدابة ضمن عندنا لأنه أجير مشترك أقسده بدماه ولفظ الفرق بينهما بين ما قدمناه من البدائع ولعله اختلاف برواية أو يحتمل على ما إذا ساقها نصف تأمل ثم رأيت صاحب الذخيرة يفرق بين ما إذا كان صاحب المتاع راكباً عليه فغيرت من سوق الأجير لا يضمن وبين ما إذا كان يسير خلفه فهاجم الأجير فيضمن وعما فيها (قوله في الطريق) فبقي لما في البدائع وإن حمله إلى بيت صاحبه ثم أنزله الجمال من رأسه وصاحب الرق فوقع من أيديهم ضمن وهو قول محمد الأول ثم رجوع وقال لا يضمن (قوله) يصنع) يشمل ما لو نقلت جله في الطريق أو غيره فسقط وقسده بدائع (قوله) فلا ضمان) لأن المتاع أمانة عند (قوله) خلافاً لهما) فيضمن قيمته في موضع الكسر بالاختيار كافي التبيين وفي البدائع ولو زوجه الناس حتى فسد لم يضمن بالإجماع لأنه لا يمكنه حفظ نفسه من ذلك فكان بمعنى الحرق الغالب ولو كان الجمال هو الذي زاحم الناس ضمن عند علمائنا الثلاثة اه فتأمل (قوله) أي بطار) فهو خاص بالهائم (قوله) لم يتجاوز المعتاد أي وكان لا ينفذ قال في الكافي عبارة المختصر ناطقة بعدم التجاوز ساكتة عن الإذن وعادوا لما لم يصغر ناطقة ما لا يذن ساكتة عن التجاوز فصلاً مانطق به هنا بما لا ساكت عنه الآخر ويستفاد مجموع الروايتين اشتراط عدم التجاوز والإذن لعدم الضمان حتى إذا عدم أحدهما أو كلاهما لم يلجأ الضمان انتهى طوري وعليه ما يأتي عن العمادة (قوله) فلو قطع لختان الحشفة) أي كاهها قال في الشريفة لا يقطع بعضها يجب حكومة عدل كذا كره الاتفاق (قوله) بدنه كاملة) قال الزبلى هذا من أعجب المسائل حيث وجب إلا كذا بالبر والحق بالهلال (قوله) تحبذ به الحر) أي لو كان الغلام حراً وقيمة العبد لو كان عبداً قال ح لأن فعله غير ما دون فيه حيث لم يعتبر إذ نهما الجبر عليهما في الأقوال (قوله) لأنه خطأ) أي من

بالجنانية ولا جنانية بانه فيه (وإن أنكر سدن في الطريق) إن شاء المالك (ضمن الجمال قيمته في مكان حمله ولا أجزأ وفي موضع الكسر وأجره بحسبه) وهذا لو أنكر بضعة والأمان زاحه الناس فانكسر فلا ضمان خلافاً لهما (ولا ضمان على حجام وبراغ) أي بطار (وقساده لم يتجاوز الموضع المعتاد) فان جاوز المعتاد (ضمن الزيادة كلها إذا لم يهلك) الخبي عليه (وإن هلك ضمن نصف دية النفس) الخلفها عاؤون فيه وغير ما دون فيه فينتصف ثم فرغ عليه بقوله (فلو قطع لختان الحشفة وبري المقطوع يجب عليه دية كاملة) لأنه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان (وإن مات فالواجب عليه نصفها) لحصول تلف النفس بغيره أحد ما دون فيه وهو قطع الحشفة والآخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسرى إليه ليس في وسعنا أن نقول غير المعتاد فيضمن عمادة وفيها مثل صاحبنا عبط عن قصده قاله غلاماً وبعد أقصدي قصصه قصداً معتاداً فإن بسبه قال يجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة السقنة لأنه خطأ وسئل عن قصده أن تجاوز كم حتى مات

القتل ونحوه العمل على وجه لا يسرى إليه ليس في وسعنا أن نقول غير المعتاد فيضمن عمادة وفيها مثل صاحبنا عبط عن قصده قاله غلاماً وبعد أقصدي قصصه قصداً معتاداً فإن بسبه قال يجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة السقنة لأنه خطأ وسئل عن قصده أن تجاوز كم حتى مات

مبحث الاجير الخاص

من السبلان قال يجب

القصاص (والثاني

وهو الاجير الخاص)

ويسمى اجير وحسد

(وهو من يعمل لواحد

علما ومقتضا بالتحصيل

ويستحق الاجر تسليم

نفسه في المدة وان لم

يعمل كن استؤجر

شهر الفدمة أو شهرا

(لري القسم) المسى

بجرمى بخلاف ما لو

أجر المدة بان استأجره

لري شهر حيث يكون

مشترا كالاناء شرط ان

لا يتخمد غيره ولا يرى

لتفسير فيكون خاصا

وتحققه في الدرب ليس

لخاص أن يعمل لغيره

ولو على نقص من آخرته

بقدر ما على فتاوى

النسائل (وان هلك

في المدة نصف الفتم أو

أكثر من نصفه (نله

الجرة كالمدة) مادام

يرعى منه شيئا لغيره

المعقود عليه تسليم نفسه

جوهرة وظاهر التعليل

بقا الاجر فلهلك كلها

وبه صرح في العمادية

مطلب ليس الاجير

الخاص أن يصلى النافلة

القتل خطأ اذ لم يتعمد قتله والدليل عليه عدم مجازاة الفعل المعتاد ط (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله
 عمد ط أى وعوقا فاحلفه فله فكان عدا (قوله ويسمى اجير وحسد) بالاشافه خلاف المشترك من الواحد
 بمعنى الواحد ومعناه اجير المستأجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حر كالحاص لا يصح لانه يقال رجل وحسد
 بفتح حين أى منفرد مغرب وظاهر ما به لا فرق بينهما وسند كرم باقدا بان بينهما ماعوا مطلقا (قوله وهومن
 يعمل صوابه اسقاط العاطف لانه خبر المستأجر (قوله الواحد) أى لمعين واحدا أو أكثر قال القسطنطى
 لو استأجر رجلان أو ثلاثة رجلين لري غنم لهما أولهم خاصة كان اجيرا خاصا كفى المحيط وغيره اه نخرج
 من أنه أن يعمل لغيره من استأجره ولا (قوله علا وقتا) خرج من يعمل لواحد من غير توقيت كالنشاط اذا
 عمل الواحد ولم يذ كرمه ح (قوله بالتحصيل) خرج نحو الرأى اذا عمل لواحد علا وقتا من غير أن يشترط
 عليه عدم العمل لغيره قال ط وفيه انه اذا استؤجر شهرا لري الغنم كان خاصا وان لم يذ كرم التحصيل فعمل
 المراد بالتحصيل ان لا يذ كرمه ماسوا ذ كرم التحصيل أو أهمله وان الخاص يصير مشتركا يذ كرم التعميم
 كما يأتي في عبارة الدرر (قوله وان لم يعمل) أى اذا تمكن من العمل فلم يلزم نفسه ولم يتمكن من فعله كطرحه ونحوه
 لا أجر له كافي المراح عن الذخيرة (قوله لخدمة) أى لخدمة المستأجر وزوجته وأولادها وظيفته لخدمة
 المعتادة من الصحرا الى أن تمام الناس بعد العشاء الأخيرة وأكله على اللوز فلو شرط على المستأجر كعلف الدابة
 فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال الفقيه في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر حري عن الظهيرة
 والناحية وتقدم ما فيه ط أى أول الباب السابق (قوله أو لري الغنم المسى) كذا قيد في الدرر والتبيين
 وقيد كرم المصنف في الباب السابق واستأجر خيلا في الغنم كذا اليوم بدرهم فسد عند الامام لجمع بين العمل
 والوقت فضايف ما هنا ولذا قال الشرنبلالى اذا وقع العقد على هذا الترتيب كان فاسدا كاقدمناه وصحته ان يلى
 ذ كرم المدة الاخر اه قلت وقده ناهناك ما يقتضى وجوب حذف قوله المسى فراجع (قوله وتحققه في
 الدرر) ونصه اعلم ان الاجير لخدمة أو لري الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه أن لا يتخمد غيره أو لا يرى
 لغيره أو ذ كرم المدة أو لا يتخمد أو لا يرى الغنم أو لري الغنم غنما مسماة بأجر معلوم فانه اجير خاص أو لري
 الكلام أقول سره أنه أوقع الكلام على المشتق أو أنه فتكون منفعه للمستأجر في تلك المدة فيتمتع أن تكون
 لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لري الغنم يحتمل أن يكون لا يقع العقد على العمل قصيرا اجيرا مشتركا كالأه
 من يقع عقده على العمل وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة وان الأجرة على المدة
 لا تصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استأجر ثلث شهر الفدمة أو لاصدا فلا يتغير حكم الاول
 بالاحتمال فسق اجير وحسد ما لم نص على خلافه بان يقول على أن ترى غنم غيرى عنى وهذا ظاهر أو آخر
 المدة بان استأجر لري غنما مسماة بأجر معلوم شهرا حينئذ يكون اجيرا مشتركا كاقول الكلام لا يقع
 العقد على العمل في أنه وقوله شهر ارف آخر الكلام يحتمل أن يكون لا يقع العقد على المدة قصيرا اجير وحسد
 ويحتمل أن يكون لتقدير العمل الذى وقع العقد على فلا يتغير أو ل كالأه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه (قوله
 وليس لخاص أن يعمل لغيره) بل ولأن يصلى النافلة قال في التائزخانه وفي فتاوى الفتوى واذا استأجر رجلا
 يوما لم يعمل كذا فله أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى سمرقند
 وقد قال بعض مشائخنا أنه يؤدى السنة أيساوا تفقوا أنه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى وفي غير مبال رواية قال
 أبو على الدقاق لا ينعى في المصر من اثنين الجمعة ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله ان كان بعيدا وان قرى ببال يحط
 شئ فان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار يحط عن ربع الاجر (قوله ولو على نقص من أجره الخ) قال في
 التائزخانه بجرا استؤجر الى الليل فعمل لا خردا وبدهر وهو يعلم فهو آثم وان لم يعلم فلا ترضى عليه ونقص من
 أجره التجار بقدر ما على في الدواة (قوله وظاهر التعليل الخ) أى يقول الجوهر تمام ما يرى منه شيئا لا مفهوم له
 وإذا ثبت يحط بعض الفضلاء ان مراد الجوهر بتحقيق تسليم نفسه بذلك لا شرط استحقاق الاجر فله المصنف
 والمتون والتعليل بغيره اه وهو حسن (قوله وبه صرح في العمادية) وهو الموافق لتصریح المتن بأنه يستحق

(ولا يضمن ما هلك في يده أو بعده) كتحريق الثوب من دقها إذا تاعد الفساد فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الأصل بقوله (فلا ضمان على تفرق في صبي ضاع في يدها أو سرق ما عليه) (٤٦) من الخلق لكونها أجبر وحدها كذا لضمان على حارس السوق وما عدا

الاجر يتسلم نفسه في المودع لم يعمل (فرع) * أراديب الغم ان يز يدقها ما يطبق الرأي له ذلك لونها لانه في حق الراعي عترة العبدولة أن يكلف عبده من الراعي ما يطبق تارة ثانية (قوله) ولا يضمن ما هلك في يده أو بعده صفة بالاجاع وقوله أو بعده أي المأذون فيه وأن أمره بعمل فعل غيره ضمن ما تولى منه تارة ثانية وفيها إذا ساق الراعي الغنم قطع أو طوي بعضها بعضا ضمن سوقه فإن كان الراعي مشتركا ضمن على كل حال وكذا لو كانت تقوم شتى وهو أجبر أحدهم وإن كان خاسفا كان الغنم لأحد لضمان وإن لاثنتين أو ثلاثتين ضمن وصورة الاجبر الخاص في حق الاثنين والثلاثة أن يستأجر حرجلا أو ثلاثة رعايا شهر البري غنما لهما ولهم اه وقال في الأخيرة فتتفرق في الاجبر الخاص بين أن يكونوا لواحدا ولغير واحد يحفظ هذا جيدا اه قلت وفيه ان بين الخاص والوحد عموم مطلقا كما تضمناه وفي جامع الفصولين ولا يضمن لو هلك شئ في سقي أو رعى ولو نجحها الراعي أو الاثنى ضمن لورح حيايتها أو أشكل أمرها ولو تيقن موتها لا لا ذن دلالة هو المصحح ولا يذبح الجمل ولا البغل إذا صلح لهما ولا القرس عند كراهته تحرجا ولو قال ذبحها المرضاه يصدق أن كنهه لافراقه بسبب الضمان ويصدق في الهلاك وإن شرط أن يأتيه بصفة ما هلك اه ملخصا أي يصدق في بيته في الجوزة (قوله) كالمودع أي إذا تاعد الفساد فيه يضمن ط (قوله) لكونها أجبر وحده قال أبو العود الحاصل أن المسائل في القدر تعارضت فيها ما يدل على أنها في معنى اجبر الواحد قولهم بعدم الضمان في هذه ومنها ما يدل على أنها في معنى المشترك قولهم أنها تتحقق الاجر على الفريقين إذا حرت نفسها لهما قال الاتفاق والمصحح له أن يدقم الولد اليها لترضعه فهي أجبر مشترك وإن جعلها إلى امرأة فهي أجبر وحده اه ملخصا ط (قوله) وكذا لضمان على حارس السوق وحافظ الخنا (٢) قال في جامع الفصولين استأجر رجل لحفظ خان أو حوائط فضاع منها شيء قبل ضمن عند أي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج الجوزة لانه أجبر مشترك وقيل لا في المصحح به يبقى لانه أجبر خاص ألا ترى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بانقضاء الص فلا يضمن الحارس في الاصح إذا الأموال المحفوظة في البيوت في يد مالكيها وحارس السوق على هذا الخلاف اه وكذا في ٢٤ من الترخية قال في الحامدية فهو يظهر من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان وأخذ الخنا يضمن الحارس اه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لا سمع من الفتوى به ثم بشكل ما مر أن نفعنا التارخانية والتخيرية في الرأي لو كان خاصا لا كثر من واحد يضمن فلتأمل اه المهم الآن أن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مقرر فيضمن وفي الخلاصة لو استأجر وحارس أهل السوق فكأنهم استأجروهم ولكن هذا كان ذلك الواحد ليسهم ويحمل له الأخر وفي المحط ولو كرهوا ولم يرضوا فكرأهم باطلة (قوله) وضع ترديد الآخر) قد اتفقا في الأولين بترديده ونفسه على المحط اه خطته اليوم فللدرهم وان غدا فلا اجر قال مجتاز ناطة في الأول فله درهم وإن في الثاني فأجر المثل لا زاد على درهم في قولهم جميعا طويزي (قوله) في الأول متعلق بقوله وصح (قوله) ملحقا قال الرمي ليس في مشتركه في الشرع بالاجر ملحقا على هامسة (قوله) ولم يشرحه) لم يشرحه عقبه بل شرحه بعد قوله والجمل وأما قوله ونقل عبارته المحنى وكان الشراح لم ينظر بحكم كلامه (قوله) ويستضع أي حكمه بعد أسطره استغنى عن قوله قال شيخنا الخ كما قاله ح (قوله) وكذا لو خير بين ثلاثة أي من هذه المسائل كلها ط (قوله) كافي البيع) قبل ثلاثا لثلاثة وربعة والجامع دفع الحاجة وانظر ما في العزيمة (قوله) لا في تخير الزمان الخ) تقدمت له لأن القعد المضاف الى القدم ثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر مجعولا في اليوم والمضاف الى اليوم يتي الى التذوق فيجمع في القدر تسميتان درهم ونصف درهم فيكون الاجر مجعولا وهي تمنع حواز العفة في يومه هذا المتعبد الامم وعندهما الشرفان ما تازان وعند ذفر وأسنان ونعمانه في المنح (قوله) لا يزيد على درهم) أي لا ينقص عن نصف وهذا يدل على أنه قد يزداد على نصف درهم وروى عن أبي حنيفة أنه لا

الجان (وضع ترديد الآخر) لا ترديد في العمل) كان خطته فأسايرهم أو روياء يدورهم (وزمانه في الأول) كذا بخط المصنف لمحاو لم يشرحه ويستضع قال شيخنا الرمي وبعده يجوز في اليوم الأول دون الثاني كان خطته اليوم فدرهم أو غدا في نصفه (ومكنه) كان مكنت هذه الدار فدرهم اه وفيه فدرهم (والعادل) كان مكنت عطا فدرهم واحدا فدرهم (والساق) كان ذهبت كالكوفة فدرهم أو البصرة فدرهم (والجمل) كان جلت شعرا فدرهم أو برا فدرهم وكذا لو خير بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لم يجز كافي البيع ويجب أجر ما وجد الا في تخير الزمان فيجب بخاطبته في الأول ما سقى وفي العداجر المثل لا يزيد على درهم ولو ضاعه بعد غدا لا يزداد

طلب في الحارس والاتفاق وما على الحارس شئ لو نعت في السوق حانوت على ما كتب وليس يضمن الذي منها يترك به إذا اجبر الخاص

ذلك يلتحق اه من المنظومة المحسية (قوله) المهم الآن يقال إذا الخ) جواب عن معارضتها في الحامدية لما علمه الفتوى من عدم ضمان الخاص وحصل الجواب ان قولهم الاجبر الخاص لا يضمن مقيد بما إذا لم يظهر ترضيه وبعبارة الحامدية مجعولة على ما إذا ظهر ترضيه

على نصف درهم وفيه خلافهما (بني المستأجر تورأود كانا) عبارة الدراء وكانونا (في التار المستأجر متحرق بعض بيوت الجيران أو الدار لضمان عليه مطلقا) سوا عني بالذوب الدار أولا (الآن يجاوز ما يصنع (٤٧) الناس) في وضعه وابقادنا لا يقدم مثلها

في التنور والكاثون
(استأجر حاررا فضله عن
الطريق ان علم أنه
لا يجده بعد الطلب
لا يضمن كذا راع نضمن
قطيعه شاة تخاف على
الباقى الهلاك (ان
تبعضه) لانه اغارت له الحفظ
بعذر فلا يضمن كدفع
الوديعة حال الترق وقال
ان كان الراعي مشتركا
ضمن ولو خلط الغنم
ان أمكنه التميز لا يضمن
والقول له في تعيين
الدواب أنها القلان وان
لم يمكنه ضمن قهنا يوم
الخلط والقول له في قدر
القصة عادية وليس
لراعي أن ينزى على شيء
منها بلا إذن ربه فان
فعل فعطبت ضمن وان
ترى بلا فعله فلا ضمان
جوهرة (ولا يسافر بعبد
استأجره لخدمته) لمسفته
(الاشتراط) لان الشرط
أمك عليك أم لك وكذا
لو عرف بالسفر لان
المعروف كالشرط
(بمختلف العبد الموصى
بخدمته) فإنه أن يسافر
به مطلقا لان موثبه
عليه (ولو سافر) المستأجر
(به فهل ضمن) قيمته
لانه غائب (ولا أجز
عليه وان سلم) لان الأجر
والضمان لا يضمنان

على نصف درهم لانه المسمى صر بحافضه ربان وجه تظاهر الرواية انه اجتمع في الغد سبستان فتعتبر الاولى
لمنع الزيادة عليها والثانية لمنع النقصان عليها وهذا أولى من الترجيح بالمصرح كناية مملخصا وصحح الزبلي
الرواية الثانية ومثله في الأيضاح يوز كراهه رواية الاصل (قوله) وفيه خلافهما قال الزبلي ولو ساطه بعد
غدا فصحيحه لا يجاوز نصف درهم عند أي حقيقه لانه لم يرض بتأخيره الى الغد أبدا كثر من نصف درهم فأول
أن لا يرضى إلى ما بعد الغد والصحيح على قوله لانه ناقص من نصف درهم ولا زاد عليه (قوله) أو كانونا هو
التدبير كراهه الاحتراق أو أله ح (قوله) لا ضمان عليه لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغيره
الباقى التضمن بخلاف الحرق انه تصرف في الرقيق بخلاف البناء لانه يوجب تغير الباقي الى النقصان
يابع الفصولين (قوله) ان علم أنه لا يجده الظاهر أن المراد به عليه الظن وتظاهر هذا المصنع أنه يصدق
دعواه أنه لا يجده ط قلت وفي البراز يدفع الى المشتري ثورا للري فقال لا أدري أين ذهب الثور وهو اقرار
بالتضييع في زماننا (قوله) بعد الطلب أي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو راوم لم يضمن ربه
لو غاب عن بصره لتقصير في حفظه لعدم المنع وعلى هذا الوجه الى الخيل واشتغل بشرااعه ففضاع لو غاب
عن بصره ضمن والا فلا خلاصة وفي الخاتمة اذا غاب عن نظره لا يكون حافظا لها وان رطبها بشي (قوله) فلا
يضمن أي اجماعا وخامسا ولو مشر كفتك ذلك عنده من (قوله) ضمن لانه ترك الحفظ بعذر عكن الاحتراز
عنه قال في النهاية ورايت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيا نذت اذا لم يحجمين بمعذرتهما وبعنه ليضم
صاحبها بذلك وكذا لو تفرقت رقاوم بقدر على اتباع الكل لانه ترك الحفظ لعذر وعندهما ضمن اه قال
في البراز به لانه تعذر مطعاف الاحوال وان ينقل الكثير (قوله) يوم الخلط لانه وما لا يستلزم (قوله) ولا يسافر
بعذر أي لم يخدم في المصر وقراه في ابدون السفر ط عن البراز به (قوله) المستقته أي المشقة السفر
ولان موثبه الردي المولى ويحقه ضرر بذلك فلا عليه الا ان يرضى به بعذر ط
(قوله) لان الشرط أم لك أي اشد لك أو ادخل في الاتباع فهو أفعل فخصيل من المني للفاعل أو المفعول أي
أشد لك أم لك أو كونه بالنظر لان اشتراطه أولن اشتراط عليه ط (قوله) عليك متعلق بمحذوف حال من
الضمير في أم لك ط (قوله) أم لك فيه الحنفى التام القفنى كقوله

ان أم لك لم يكن ذاهبه فدعه فدونك ذاهبه

(قوله) وكذا لو عرف بالسفر أي وكان متبناه كافي التبيين (قوله) بخلاف العبد الموصى بخدمته مثله
المصالح على خدمته ط عن سري الدين (قوله) مطلقا أي سواء شرط السفر به أم لا من (قوله) لان الآخر
والضمان لا يضمنان أي في حالة واحدة فلو أجزا جينا لاجر عند السلامة وأجزا جينا للضمان عند الهلاك في
سفره لا يجمعان حالة واحدة وهي حالة السفر ط (قوله) من عبد أوصى أي أجزا نفسه ببلاد من مولى أو مولى
(قوله) أجزا مفعول بستره والمراد به أجزا للمثل في صورتين كافي التبيين عن النهاية (قوله) لو عودها بعد
الفرار صحيحه لانه محجور عن التصرف بالدار النافع ولما جاز قبوله الهدية بلا إذن وجواز الاجارة بعد ما سلم
من العمل محض ففعل الحصول الاجر بلا ضرر فصع قضه الاجرة لانه العاقد فلا عكس المستأجر الاسترداد زبلي
ملخصا قال ط وهذا التعليل يقتضي لزوم المسمى اه وان أم لك المحجور من العمل أن كان من ماله فاعقله
المستأجر دية وعليه الاجر فيما قبل الهلاك وان كان عدا فله قيمته ولا أجزا عليه فيما عمل لانه اذا ضمن
قيمه صار مالكا له من وقت الاستعمال فصدم مستوفيا من ماله فله قيمته كفاية لمخصا قال الزبلي فان أعقته
المولى في نصف المدة تغذت الاجارة ولا خيار للعقد جرماضى للمولى وما يستقبل العبد وان أجزا المولى ثم
أعقب في نصف المدة فالعبد بالخيار فان فسح الاجارة فجرماضى للمولى وان أجزا فجرماضى مستقبل العبد والتجوز
للمولى لانه هو العاقد اه (قوله) استحسانا والقياس لانه يأخذ لان عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك

وعند الشافعي له أجزا للمثل (ولا يسترد مستأجر من عبد) أوصى (محجورا جرد فقهه اليما) اجل (عليه) لعودها بعد الفراغ صححه
استحسانا

(ولا يضمن غاصب غيباً لكل الغاصب (من أجر) الذي أجر العبد نفسه بـ لعدم تقويمه عند أبي حنيفة (كما لا يضمن اتفاقاً (ولو أجره الغاصب) لان الاجرة لا للمالك (بما لا يجد (بما لا يجد (٤٨) قضها) ولو أجر نفسه لا ولو أجره المولى الا وكاله لانه العاقد عناية (فلو وجد هاهنا ماله) فاقترن في

المستأجر لانه بالاستعمال صار غاصباً ز يلى (قوله) ولا يضمن غاصب عبد (الح) أى اذا قصير جيل عبد
 فأجر العبد نفسه فأخذ الغاصب الاجرة من يد العبد فأكلها لاضمان عليه ز يلى (قوله) لعدم تقويمه لانه
 غير محرز لان الاجرة انما تبعد حافظة كيد المالك وأما به وبالمالك لم تثبت عليه وبالعبد ليست بالمولى
 لان العبد في يد الغاصب حتى كان مضموناً عليه ولا يجوز نفسه عن الغاصب فكيف يكون محرزاً ما في يد كفاية
 (قوله) عند أبي حنيفة قوله لا عليه ضمانه لانه أنفعل مال الغير بغير إذنه من غير تأويل (قوله) وأما ما في
 قضها) أى الاجرة الحاصلة من أيجاره نفسه اتفاقاً لانه نفع محض، أذن فيه كقبول الهدية وفائدة تظهر في
 حتى خرج للمستأجر عن عهدة الاجرة بالاداء المدور قال الطوري وهذه مكررمه قوله ولا يسترد مستأجر
 لانه اذا وجبة القبض ومنع الاخذ قتل (قوله) لانه العاقد) أى لان المولى كذا تفيد عبارة العناية فليس على
 لقوله) وأما العبد قضها ولو أجر نفسه وان كان صالحاً لها وانظر ما لو أجره الغاصب هل على العبد القبض وما لو
 التعليق أنه لا يجوز قضه ط (قوله) أخذها) لانه وجد عين ماله ابن كمال (قوله) كسروا بعد القطع
 فانه لم يبق متقوماً حتى لا يضمن بالانلاف ويبقى المالك فيه حتى يأخذ المالك ز يلى (قوله) صح على الترتيب
 لانه لم ينصرف الشهر المذكور إلا الى ما يلى القيد لكان المدخل في العقد شهر استكرام شهر وعمره
 وهذا فادى فلا يضمن صرفه الى ما يلى العقد محرز بالجواز وكذلك الاتفاق على الاجارة دليل تبرر الحاجة الى ثلث
 منفعة العبد فوجب صرف الشهر المذكور الى ما يلى مقتضى الحاجة الناجزة كفاية (قوله) في ابق العبد
 أو مرضه) ٢ كان قال المستأجر في آخر الشهر أن أومر في المدة وأنكر المولى ذلك وأنكر استكرامه
 أول المدة فقال أصابه قيل بأن أتني بساعة ز يلى (قوله) فيكون القول قول من يشهده الحال لان وجوده
 في الحال يدل على وجوده في الماضي فصلح الظاهر مما جازوا ان يصح صحة لكن ان كان يشهد له هو حرقه
 اشكال من حيث انه يشهد في الاجرة بالظاهر وهو لا يصلح الاستحقاق وجوابه أنه يشهد به سلب السابق وهو
 العقود وانما الظاهر يشهد على بقائه الى ذلك الوقت ز يلى ملخصاً (قوله) فالقول قول من يشهد بالثبوت
 انما يظهر اذا كان الثمر باقياً فماذا كان حاله كما لو استسلم له كافر بملكه والظاهر أنه يتنظر ليس من ملك
 عنده واستهلك ويحرق ط (قوله) فالقول للمستأجر) لانكاره ضمان الرائد (قوله) ولو في نفسه) أى نفس
 الانقطاع وهو من تيمم في الخلاصة يعنى عنهما في المتن (قوله) والقول قول رب الثوب (الح) بان قال أمرت
 أن تعمل فيه وقال الخياط قصاً وأن تصبغ أحر وقال الصباغ أصفر وأن تعمل لي بغير أجر وقال بـ يل بـ لاجر
 فالقول لرب الثوب لان الاذن يستفاد من جهة فكن أعظم كفته ولانه ينكر تقويمه في وجوب الاجرة
 ز يلى ملخصاً (قوله) يمينه) فلنا حلف في الصورة الاولى بان شاع مننه قيمة الثوب غير معمول ولا أجره وان
 شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به المسمى لانه امتثل أمر في أصل ما أمر به وهو القطع والخياط لكي
 خالفه في الصفة فحضر أهم ما شاء وفي الثانية ان شاع مننه قيمة ثوب أيضاً وان شاء أخذ ثوبه وأعطاه أجر مثله
 لا يجوز به المسمى أيضاً دور (قوله) معاملة) قال في العناية بان تكررت تلك المعاملة بينهما أجر وفي التبيين
 بان كان يدفع اليه شيئاً للعمل ويقاطعه عليه (قوله) بشهادة الظاهر) لانه لما فتح الكان لاجله حري ذلك
 مجرى التنصيص عليه باعتبار الظاهر المعتاد ز يلى (قوله) فتحالفان) ويبدأ بيمين المستأجر لان كلاً
 يدعي حقاً والآخر ينكره فاحدهما يدعي حق العمل والآخر يبعده ختار (قوله) قال في الخاتمة
 استأجر شيئاً لم ينصرف به حتى اختلاف فقال المستأجر الاجرة بعد درهم وقال المؤجر عشرة فضحافان وأى لكل
 لزموه يبدأ بيمين المستأجر فاذا تحالفا فسحق القاضي العقد وأى برهن بقبل وان برهنا يقضى بينه المؤجر لانه
 يثبت حتى نفسه وكذا لو اختلفا في مدة أو مسافة فالأدلة بدأ بينهما بين المؤجر وأى برهن بقبل ولو برهنا يقضى
 بينه المستأجر ولو قال المستأجر أجر ثوبين بدينار والمؤجر ثوبين بدينار والمؤجر ثوبين بدينار والمؤجر ثوبين بدينار

بـ أخذها) بالمعامله
 كسروا بعد القطع
 (استأجر عبد أشهر من
 شهرين أربعة وشهراً
 بخمسة صح على الترتيب
 المذكور حتى لو عمل في
 الاول فقط فله أربعة
 وبالعكس خمسة (اختلفا)
 الآخر والمستأجر (في)
 ابق العبد أو مرضه أو
 جرى ماء الرعي حكم
 الحال فيكون القول قول
 من يشهده الحال (مع)
 عينه) بحكم الحال (لو)
 باع شجره فحرقه واستهلك
 في بيعه) أى الثمر (معها)
 أى الشجر (فالقول قول
 من في يد الثمر) الاصل
 أن القول لمن يشهده
 الظاهر وفي الخلاصة انقطع
 ما الرعي سقطت الاجرة
 بخصائه ولو عادعت ولو
 اختلفا في هذا انقطاع
 فالقول للمستأجر ولو في
 نفسه حكم الحال
 (والقول قول رب
 الثوب) يمينه (في)
 القصص والقصاص والجرم
 وصغرة وكذا في الاجرة
 وعلمه) وقال أبو يوسف
 ان كان المانع معاملة
 فله الثوب والا فلا (وقيل)
 أى وقال محمد (ان كان
 الصانع معروفاً فله
 الصنعة بالاجر وقيام حاله
 بها) أى هذه الصنعة

(كان القول قوله) بشهادة الظاهر (والا فلا يمينه) ز يلى وهذا بعد العمل بما قبله فتبطلان اختيار
 ٢ مصحح اختلاف المؤجر والمستأجر

(فروع) فعل الاجبى في كل الصنائع يضاف لاستعفاً أو تلفه بضمه استاذ اختار بمعنى ما لم يتعد فضنه هو عبادته وفي الاشياء ادعى نقل الحان وداخل الحمام وساكن المعدل لا يستغلل الغصبل يصدق والاجر واجب (٤٩) قلت وكذا مال اليتيم على المقي به فتنه

وفيه الاجرة للارض

كالخراج على العتيد فاذا

استأجرها للزراعة

فاصل الزرع آفة وجب

منه لما قبل الاصطلام

وسقط ما بعده قلت وهو

ما اعتمد في الولوالجية

لكن جزم في الخاتبة

برواية علم سقوط شئ

حيث قال أصاب الزرع

آفة فهلك أو غرق ولم

ينبت لم الاجر لانه قد

زرع ولو غرق قبل أن

يزرع فلا اجر عليه اهـ

«باب قسم الاجارة»

تفسخ بالقضاء والرضا

(بجبار شرط ورويه)

كالبعض خلافاً للشافعي

٢ قوله ظاهر انه

شرط هذا انما يظهر

على ما في بعض النسخ من

حذف الواو والداخل على

بجبار أو ما على ما بأيدينا

عمائت في الواو فلا

كلا يتخى اهـ

٣ قوله ولو فسح الخ

انما يكونه ذلك انما

ينفع اما اذا انتفع بها

فيستحق خبره يكون

اول المسدة من حين

الانتفاع لا ما بعد الثالث اهـ

٤ قوله وفيه اشعار أي

في كلام الوفاة فان هذه

العبارة قالها القهستاني

ولو برهنا فبينة المستأجر ولو اختلفا في آخر ومدة جعاً وفي آخر ومدة جعاً يتعاقبان فتنفسح الاجارة رأى
برهن يقبل ولو برهنا بقضي بهما جعاً فتنفسح برهناً بالاجر بينة المؤجر ويرى بالمدلة والمساقة بينة المستأجر
وأى بدأ بالدعوى بخلاف صاحبه أولاً ولو اختلفا في هذه المواجهة بعدمضى مدة الاجارة عند المستأجر أو بعد
ما وصل المقصد فالقول للمستأجر بيمينه ولا يتعاقبان اجماعاً ولو اختلفا في الاجر بعدمضى بعض المدّة أو بعد
ما سار بعض الطريق يتعاقبان تنفسح فيما بقي والقول للمستأجر في حصص المادى اهـ (قوله يضمنه استاذم) لانه
عمل بآفته ولا يضمن هولاءه أو جبر وحده لاستانه يستحق الاجر بسلام نفسه في المدّة كما قدمناه (قوله ادى نازل
الخان الخ) قال في التارخانية ناه على أن الخان غالباً يكون معدلاً لذكره افسكنا من ضا بالاجر وبعض المشايخ
قالوا الفتوى على لزوم الاجر الا اذا عرف بخلافه بان مصرى أه زل بطريق الغصب أو كان معروف بالعلم مشهوراً
بالتزول في مساكن الناس لا بطريق الاجارة اهـ أقول والظاهر أن هذا منى على قول المتقدمين بان نافع
الغصب غير مضمون مطلقاً ما على ما أتى به المتأخرون من ضمان المعدل لا يستغلل ومال الوقف والتمس فالاجر
لازم ادعى الغصب ولا عرف به أولاً نأمل (قوله وساكن المعدل لا يستغلل) عطف على عام خاص (قوله والاجر
واجب) أى أحرال ملط (قوله كالخراج) أى الموقف لا الخراج المقامه وهو ظاهر ح (قوله على العتيد) يخالف
لما في حواشى الاشياء عن الولوالجية من أن ما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط ما وجب بعده يسقط
ولا يؤخذ بالخراج لأن مسبب وجوبه ملك أرض نائمة حولاً كالأحقيقه واعتباراً والاعتماد على هذه الرواية
(قوله وسقط ما بعده) لكن هذا اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يمكن من اعادته للزراعة ان تحكى من اعادته
بمثل الاول أو دونه في الضرر بحال الاجر قال في التارخانية عن الحطوط عليه الفتوى وشبهه في الضرر والخاتبة
والخلاصة والتارخانية والظاهر أن التقيد بلاءة بمثل الاول أو دونه مقروض فيما اذا استأجرها على أن يزرع
وعناصراً ما لو قال على أن يزرع فيها ما أشاء فلا يتقيد فان التعيين صحيح كما مر تأمل (قوله وهو ما اعتمد في
اللولوالجية) قلنا آتفا حاصل عبارة عن حواشى الاشياء (قوله لكن جزم في الخاتبة الخ) ما ذكره في الخاتبة
تذكر في الولوالجية أيضاً واعتمد خلافه كما سمعت على أنه في الخاتبة ذكر الفصل المار وقال وهو المختار
الفتوى فكيف يتكون جازماً بخلافه وقد علمت التصريح بان عليه الفتوى عن عدة كتب (قوله لزوم الاجر) أى
بتمامه والله تعالى اعلم

تأخر هذا الباب ظاهر المناسبة لان الفسخ بعد الوجود معراج (قوله تفسخ) افا قال تفسخ لانه اختار قول
خاتمة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد بالعذر وهو الصحيح نص عليه في الضرر وعمل بنفسخه لا لا مكان
الانتفاع وجه آخر لانه غير لازم لان النافع فانت على وجه يتصور عود هذا ذكره في الهداية أن كمال وفي
الفتاوى الصغرى والتمه اذا سقط حائط أو انهدم بيت من الدار للمستأجر الفسخ ولا عليك بفسخ المالك بالاجماع
وان انهدمت الدار كلها فانه الفسخ من غير ضرورة لكن لا تنفسخ ما لم يفسخ لان الانتفاع بالعرصة يمكن وفي
اخبارات شمس الاعتماد اذا نهدمت كلها الفسخ انما لا تنفسخ لكن سقط الاجر فسح أولاً اتفاقاً وبقسمناه
قبل الاجارات القاسدة (قوله بالقضاء والرضا) ٢ ظاهر ما نه شرط في خيار الشرط والروية والعيب والعذر
لا امر بهد المالك وفيه كلام مسأى قريباً (قوله بجبار شرط الخ) أى قبل انقضاء الامام الثلاثة فلا استأجر كانا
شهر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يفسخ فيها ولو فسح ٣ في الثالث منها لم يجب أجر اليوم لان ابتداء المدقمن
وقت سقوط الخيار ٤ وفيما اشعار به لا بشرط حضور صاحبه ولا علمه خلاف الظاهرين والاول أصح وقيل للفتى
انصارى ذلك كما في الضمرات فاستأنى وهذا خلاف ما أشعر به كلام الشارح (قوله ورويه) فلو استأجر قطعاً
من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضهما ففسخ الاجارة في الكل وفيما اشعار به لا بشرط في هذا الفسخ
القضاء والارضا وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط فاستأنى وتقدم أول باب ضمان الاجير أن لا اجير

(و) بخيار (عب) حاصل قبل العقد أو بعده بعد القبض أو قبله (قبول النفع به) صفعة (تخراب الدار وانقطاع ماء الرحي) انقطاع
 (ماء الأرض) وتذلل أو كانت تنسق بـ (٥٠) السماء فانقطع المطر فلا أجر ثانية أي وإن تم فسخ على الأصح كما

المشترك خيار الرقبة في كل عمل يختلف باختلاف المحل والحاصل أنه لا يشترط القضاء أو الرضا في خيار الشرط
 والرؤية أو ما في خيار العيب في نحوها تمام الدار كلها بفسخ نفعه صاحبها بخلاف تمام الدار ونحوه كما
 وأما غيرهم من الأغراض في أن الأصح أن العذر أن كان ظاهر انفراد مشتبه بالانفراد في خيار الشرط
 ثبت للعاقدين أما خيار الرقبة فلا يكون لأحد كافي البيع قال الجوزي ولم أره وهكذا يحسب غيره وهو ظاهر
 استدلالهم هنا بالحد من شترى شأ لم يرهله الخيار وقوله من انما بيع المنفعة فيه أوفق من لا يرى الترخي
 (قوله) حاصل قبل العقد أي ولم يرهله فمن رآه فلا خيار له ضامه كافي الاختيار ولو استوفى المنفعة قبضه الخيار
 بمحدوده بل يزنه الأجر كماله كسب ذكره الماشرح وفي الخلاصة خيار العيب في الأجرة يفارق البيع في أنه يفرد
 بالرد بالعيب قبل القبض لا بعد وفي الأجرة يفرد بالخيار بالرد قبل القبض وبعد أم هو لا تنس ما مر (قوله)
 (قبول النفع به) والأصل فيه أن اللعب إذا حدث بالعين المستأجرة فإن أثر في المنافع ثبت الخيار للمستأجر
 كالعبد أو مرض والبار إذا أتاهم بعضها إلا أن كل جزء من المنفعة كالعقد وعليه فدون عيب قبل القبض
 يوجب الخيار وإن لم يؤثر في المنافع فلا كالعبد للمستأجر لخدمة إذا ذهبت إحدى عينه أو سقط شرطه ولو كان
 إذا سقط منها حائط لا ينتفع به في سكنها إلا أن العقد ودون على المنفعة دون العين وهذا النقص حصل بالعين دون
 المنفعة والنقص بفعل المعقود عليه لا بغير الخيار فأنقذ الأجر شجر من أشجار الباع
 المستأجرة فقامت أجرة حتى الفسخ إن كانت الشجرة معقودة (قوله) وانقطاع ماء الرحي) فلو لم يفسخ حتى
 حال المالك لم يرفع عنه من الأجر بحسب ما قيل حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصه ما انقطع من الماء
 والاول أصح لأن ظاهر الرواية يشهد له فإنه قال في الأصل الماء إذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى
 مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص
 منفعة السكنى كنفاء الترانسية وقاده أنه لا يجب أجر بيت الرحي صاحبها لغير الطحن كالسكنى ما لم تكن
 معقودا عليها ونقل بعده عن القدرين أن كان البيت يتغير بغير الطحن فليعه من الأجر حصته اهـ ونحوها
 يأتي عن التبيين تأمل وانقطاع غير قيد للمالك الترانسية أيضا وإذا انقضى المأمون وحاشا فله حق الفسخ ولا
 فلا قال القدرين إذا صار طحين أقل من النصف فهو فسخ وفي واقعات الناطق لو طحن على النصفه
 الفسخ وهذا بخلاف رواية القدرين ولو لم يرد حتى طحن كان رضامته وليس له الرد بعده اهـ (قوله) كما مر أي
 صريحاً فيل الأجرة الفاسدة حيث قال ولو خرب الدار سقط كل الأجر ولا تنفسخ به ما لم يفسخها المستأجر هو
 الأصح اهـ ودلالة من قول المصنف تفسخ فله بغير عدم الانقضاء وقدمنا التصريح بعن الترانسية
 والاتفاق (قوله) ودفع حساب ما روى منها) نظيره ما قدمه الماشرح عن الوهانية قبل الأجرة الفاسدة ولو أقيم
 بيت من الدار يسقط من الأجر بحسبه لكن قدمنا هنا عن ابن الشحنة وغيره أنه خلاف ظاهر الرواية فقال
 (قوله) وفي الرواية (الخ) ذكر في الفصل الثالث من كتاب المزاينة فيها وإن استأجرها بشرطها سقط ٢ عنه
 الأجر لقول التمكن من الانتفاع ثم قال ولو لم ينقطع المالك من مال عليها حتى لا تنه الأجرة فلا أجر عليه لأنه
 يخرج عن الانتفاع به وصار كالناقصه غاصب اهـ (قوله) بغير بشرطها) أقول تقدم في باب يجوز من الأجر ولو
 لا يجوز للمستأجر الشرب والطريق وقدمنا هنا الفرق بينهما وبين البيع ففعل ما هنا محمول على التصريح
 بعدم الشرب تأمل وتقدم هناك فروع متعلقة بعدم التمكن من الزراعة فراجعها (قوله) استأجر جمالاً (الخ)
 في الترانسية يسئل نفس التمكن لحوالي عن استأجر جمالاً في قرية فقهر الناس ووقع الحلاله ومضى منه
 الأجرة هل يجب الأجر قال أن لم يسقط الرفق بالجمام فلا وأما بركن الإسلام السقدي بلا مطاق ولو في
 بعض الناس وذهب البعض بحسب الأجر اهـ والظاهر أن المراد بالرفق به الارتفاق أي الانتفاع بنحو السكنى

وفي الجوزي قوله من
 الما هنا يرفع بعضها
 فالمستأجر بالخيار أن
 شاء فسخ الأجرة كلها
 أو تركه ودفع بحسب
 ما روى منها وفي الرواية
 لو استأجرها بغير شربها
 فانقطع ماء الرحي على
 وجه لا يرهله الخيار
 وإن انقطع قليلاً قليلاً
 ويرجع منه السقي فالأجر
 واجب وفي لسان
 الحكماء استأجر جاما

٢ (قوله) بعده) أي
 لأن المبيع فيها إنما هو
 المنافع وهي معدومة
 لا بتصور قبضها إلا
 بالاستيفاء بخلاف العين
 المبيعة وهو ظاهر اهـ
 وفيه أنه حيث لا يتصور
 قبضها بالإستيفائها
 كيف يتصور ردّها بعد
 الاستيفاء ويمكن أن
 يقال إن المراد بالقبض
 في قولهم له الرد بعد
 القبض قبض العين
 لتساقطه لما كان
 قبض المبيع في الأجرة
 لا يمكن الإقبض العين
 المؤجرة صار كأن قبضها
 قبضه اهـ
 ٣ (قوله) سقط عنه الأجر
 أي بانقطاع الشرب كما

صريحه ط فباعه عن الهندي قال شيخنا وحشد لا فرق يظهر بين في الشرب
 وعلمه الآن قال القسري أنه في الأذاني الشرب يكون المنطاع عدم مكان سقيها وجهه ما إذا لم ينف فلناط عدم مكان السقي من
 شربها خاصة اهـ

تقر به فخر عوار و سوا لم يقط الاجر عنه وان نقر بعض الناس لا يسقط الاجر (أو يحل) (٥١) عطف على بقوت (به) أي بالنفع

بحسب ينفع به في الحلة
(كمرض العبد و بر
الدابة) أي قرحتها
و يسقط حائط داروق
التيين و لو انقطع ماء الرعي
و ألبت مما ينفع به
لتغير الطعن فطعن
الاجر بحسب لقاب بعض
المعقود عليه فإذا استوفاه
لزمته حصته (و أن لم يحل
السبب أو أزاله المؤجر)
أو انتفع بالحل (سقط
خياره) لزوال السبب
(و غارة الدار) المستأجرة
(و طينتها و إصلاح
المراب وما كان من البناء
على رب الدار) و كذا على
ما يحل بالسكنى (و أن
أي صاحبها) أن يفعل
(كان للمستأجر أن
يخرج منها الآن يكون)
المستأجر (استأجرها
وهي كذلك و قدرها)
رضاء العبد (و إصلاح
بئر الماء و البالوعة
و الخرج على صاحب
الدار) لكن (بلاجر
عليه) لأنه لا يجبر على
إصلاح ملكه (فإن
٣ (قوله لكن قوله
فإذا استوفاه) يمكن
حل الاستيفاء في كلام
الشارح على الأعم من
الحقوقي والحكمي وهو
التكليف و حيث يدفع
التناقض اهـ
مطلب إصلاح بئر الماء

بفرض المسئلة فيما إذا مضت المدة فالتمتع و الظاهر أن له خيار الفسخ لأنه محل بالنفع كمنفعة الجوهر
تأمل و تقدم قيل الإجارة القاسمة أن الجرم لا يورق يجب بقدر ما كان متفعلاً (قوله فخر عوار و سوا) عبارة
للسان الحكيم ترفع البلا و نضر الناس (قوله في الحلة) أي دون الانتفاع المعتاد (قوله كمرض العبد) في
البرازية استأجر عبداً للخدمة فرض العبد أن كان يعمل دون العمل الأول له خيار الدار فإن لم يرد خدمته المدة عليه
الأجروا و كان لا يقدر على العمل أصلاً لا يجب الأجروا على قياس مسألة الرعي بحسب أن يقال إذا عمل أقل من
نصف عمله له الرداء و في الأول الحجة و كذا لو أتى فهو عذر و كان سارفاً لا نهات و يجب نقصان في الخدمة اهـ و قد
عرض العبدان لمرض الحر المستأجر أن كان يعمل بأجره فليس يعذر و أن بنفسه فعذر كما في البرازية (قوله
و بر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة و خوفها قل أن لا يورق (قوله و يسقط حائط دار) أي كان نصير
السكنى و الأقبليس له أن يفسح كما قدمنا من البرازية (قوله و في التيين الخ) مثله في الدابة (قوله و ألبت) أي
بغير الرعي (قوله لتغير الطعن) كالسكنى مثلاً (قوله بحسب) أي بحسب ما ينفع به من غير الطعن (قوله لبقاء
بعض المعقود عليه) بشر أن منفعته غير الطعن معقود عليه فلو لم تكن معقوداً عليه فلا أثر و قد سئل
استأجر خاتمة أنه الأصم و أن ظاهراً رواية تشهد لهذا السكنى () قوله فإذا استوفاه الخ فبذلك لو لم يستوفه بالفعل
و لم يكن معقوداً عليه لوجب أن لم يستوف فقامل و بدل على الأول ما ذكره طائفة و غيره في الاستدلال
على القول بعدم انقضاء الإجارة بانتهاء المدة المأجور المأجور لأن أصل الموضوع مسكن بعد انتهاء البناء و يتأتى
به السكنى بنصف القسط فحق العقد لكن لا أجر على المستأجر لعدم التكليف من الانتفاع على الوجه الذي
عليه الاستئجار اهـ و تقدم الكلام قيل الإجارة القاسمة فيما لو سكن في الساحة (قوله و أن لم يحل الميعبه)
أي بالنفع كما قدمنا من عوار العبد و سقوط شعره و سقوط حائط الدار الذي لا يحل (قوله أو أزاله المؤجر) أي
زوال السبب كالزنى المتهدم و مثله ما رواه بقضه كالزنى العبد المأجور في الترانة و غيره ما قال محمد رحمه
الله في السقنة المستأجرة إذا قضت و صارت أو إذا حتركت و أعدت فسقته لم يجبر على تسليمها إلى المستأجر
هـ أي لأنها المنقوض لا تبقى فسقته فقامل كمنع العقد بخلاف انتهاء الدار تأمل (قوله أو انتفع بالحل)
بإلغاء المحصة و البناء للقاعل أي السكنى المستأجر المشتمل على العبد المأجور أو البناء للمعقود قال الزبيلى لأنه قد
سمى بالعيب فيلزمه جميع البطل كافي البيع (قوله و زوال السبب) عليه فقوله أو أزاله المؤجر لأن العقد يتجدد
بإعادة فاسقة فلم يوجد العيب فيها بالي بعده فسقط الخيار و بلى (قوله و طينتها) أي طين سطحها كما عرّفه في
الوالمجلة لأن عدمه محل بالسكنى بخلاف طين جدرانها تأمل (قوله و إصلاح بئر الماء الخ) هذه المسئلة مثل
أقلها من كل وجه فلامعني لفصلها كلام على حدة و تقريره الترادف الثلاث على المالك بلاجر أيضاً قال
في الوالمجلة لأن المعقود عليه منفعة السكنى و شغل بالطن الأرض لا يمنع الانتفاع بظاهرها من حيث السكنى
و هذا الواسع مغشولاً لزمه كل الإجراء و غاها المستأجر و لابة الفسخ لأنه يجب المعقود عليه (قوله و البالوعة
الخارج) عطف على الماء القول البرازية و إصلاح بئر البالوعة و الماء الخ و كذا تقريره فيهما و لو امتلأ من المستأجر
على المالك كافي الخ و قوله في الخادمة و كذا في الخديرة و نقله عن غيره كتب و قال في الوالمجلة و أما البالوعة
أشبهها بالنس على المستأجر تقريره في استحسانا و القياس أن يجب لأن الشغل حصل من جهته وجه
لا تحسان أن المشغول بهذا الأشياء بالطن الأرض فلا يمنع التسليم بعد انقضاء العقد و لم يرد الدار على
المستأجر من آتية في الاستحسان لا يجوز و يفيد العقل لأنه لا يقتضيه و لأحدهما من منفعة اهـ و في البرازية
و لو امتلأ من قبل الحمام فعلى المستأجر تقريره بطلها كان أو لم يكن اهـ و فيها و تسهيل ما دام الحمام و تقريره فعلى
المستأجر و أن شرط نقل الرما و البئر في ريب الحمام على المستأجر لا يفيد العقد و أن شرط على ريب الحمام فسد
اهـ فقامل و لعله مقرر على القياس و أرى على العرف في البرازية و في استئجار الطاحونة في كرى تهرها
بغير العرف و فيها خرج المستأجر من البيت و فيه تراب أو رما على المستأجر إخراجها بخلاف البالوعة و أن
اختلاف في التراب الظاهرة القول للمستأجر أنه استأجرها و هو فيه (قوله لأنه لا يجبر على إصلاح ملكه) قال الجوى

و البالوعة و الخرج على المالك و إخراج التراب و الرما على المستأجر

يفهم من هذا التعليل أن الدار لو كانت وقفاً بحجر التاجر على ذلك اه ط (قوله فهو متبرع) أي ولا يحصل له من
 الاخرى في هل له قلعه في تفصيل قال في جامع الفصولين بني بلا أمر ثم انفسخت الامارة وانقضت مدها فلا
 كان البناء من لبن اتخذ من تراب الدار فلهما تاجر دفع البناء ويغرم قيمة التراب لما له وان كان من لبن لا ينقص
 اذ لو نقص بعد زما اه وحاصله انه ان عمره في نقص بقي ما لافله نقصه والا فلا وينقرض عليه أمور كثيرة
 سائحات (قوله فله تركهما) عبارة بالزيادة فله تركه الاخرى لتصرف الصفقة (قوله وفي حاشية الاسماء الخ) قال أبو
 السعود في سلبتها ثم الفسخ انما يكون بالقضاء على ر واية ان يذات حتى لو باع المجر كره قبل القضاء لا يجوز
 وعلى رواية الاصل يكون بدونه فيجوز بيعه والاوى أصبح لان الفسخ مختلف فيه فتوقف على القضاء كالرجوع
 في الهبة قال الولوالجي وهذا في الدين خاصة أما في أعداء آخر ينفر من له العذر بالفسخ بلا قضاء هو الصحيح من
 الروايات من المتأخرين وفق بينهما بأن العذر ان كان ظاهراً لم يحتج إلى القضاء والا كالدائن الثابت باقرار محتاج
 اليه لصحة العذر بالقضاء ظاهراً وقال قاض خان والمحوى القول بالتوقف هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين
 بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبة في التوزيع فنبهني على اعتاده وفي تصحيح العلامة فاسم ما يحصيه فامتنان
 مقدم على ما يحصيه غيره لانه فقه النفس وبه ظهر أن قول الشارع أول الباب تنسخ بالقضاء أو الرضا ليس على
 ما نبهني مع إجماله استرأط ذلك في خيار الشرط والروية أيضاً وقد علمت فاسمه عما تقدمت من الفقهائين
 هنالك فتنبه (قوله ان العذر ظاهراً) كمسئلة سكون الضرر واختلاع المراء (قوله وبعد الخ) فلا تفسخ بدونه
 الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكسب فلهما صاحب الورق فسجها بلا عذر وأصله في المراء عتار بالذبح
 الفسخ دون العامل أشياء وفي حاشيتها الابي السعود عن البيروني والحاصل أن كل عذر لا يمكن معه استيفاء العقود
 عليها لا يضر بل يعلق في نفسه وأما له يثبت لمحق الفسخ قال البيروني فوخمته أن الرجوع الذي يقع كثير في
 البيوت ويقال له من الحان عذري فسخ الاجارة لم يحصل من الضرر إلى آخر ما ذكره اه أقول نظره هذا لو كان
 الرجوع لذات الدار أمالي كان لشخص مخصوص فلا وقد أخبرني بعض الرفقاء أن أهل زوجته صبروا أنه
 فكلما دخلت داره لم يحصل الرجوع وإذا خرجت بنقطع والله تعالى أعلم تأمل (فرع كثير الوقوع) قال في لسان
 الحكم لو أظهر المستأجر في الدار اشركه كثيره تجرأوا كل الرأوا والواطة يؤمر بالمعروف وليس للأجير ولا
 لجيرانه أن يخرجوه فذلك لا يصير عذراً في الفسخ ولا خلاف فيه فلا عذر الا ربعة وفي الجواهر ان رأى السلطان
 أن يخرجهم ففصل اه وقدمنا عن الاسعاف لوتين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فسجها القاضي
 ويخرجه من يده فليقتط (قوله كافي سكون ضرر الخ) التقييد بسكون الضرر وموت العرس أو اختلاعها
 يفهم منه أنه بدونه لا يكون له الفسخ قال الجوى وفي المبسوط اذا استأجر مليقطع بدلاً كله أو لهدم بناءه ثم
 بدله في ذلك كان عذراً اذا ابقاء العدا تلافى شيء من بدنه وأما له وهذا صريح في أنه لو لم يكن الوجه يكون
 له الفسخ اه أقول وفي جامع الفصولين كل فعل هو سبب تنقص المال أو تلفه فهو عذر لفسخه كالأستأجر
 لخطه لثوبه أو ليقتصر أو ليقطع أو يبنى بناء أو يزرع أرضه ثم يدمر فسخه اه زاد غاية البيان عن الكرني
 أو ليقتصد أو ليحجم أو يقطع ضرره ثم يدمر أنه لا يفعل فله في ذلك كله الفسخ لان فيه استهلاك مال أو غرم أو
 ضرر اه ثم رأيت الشرنبلالي بحث كإلتزامه قال ثم رأته في الدائع الاستئلة الخ لم يكنه فبذلك اه أقول
 وذكر شراح الجامع أنه يقال للناقص رحمه الله ما تقول فيمن استأجر ولحقه من أو اتخذه لوليه ثم زال الوجه وماتت
 العرس فحينئذ يضطر إلى الرجوع عن قوله الخ فتظهر أن التقييد كزيادة الالتزام فلا يفهمه فتنبه (قوله)
 وبعد لزوم دين) أطلقه فشمّل القليل والكثير كافي شرح البيروني عن جوامع الفقه واذ فسخت بيد من التبن
 بين المستأجر ومفضل الغرم مسمى لو لم يكن في التبن فضل لا تفسخ كافي في الذات وفي الدرر في الدرهم دين فادح
 تفسخ به بخلاف الأقل وفي الولوالجية أراد تنقص الامار وقبض الدار لنقصه ونفقة أهله لكونه معسر لذلك وفي
 شرح الزادات السرخصي قيل يفسخها القاضي ثم يبيع والمختار أنها تفسخ ضمن القضاء بغاذا البيع أو
 بالسعود على الاسماء محكي في خلاصة قولين في فسجها النفقة الاول عن أبي الليث والثاني عدم الفسخ عن ظهير

فعله المستأجر فهو

متبرع) وله أن يخرج

ان أي ربحها خاتمة

أي الا اذا وأها كإجماع

وفي الجواهر وله أن

ينفرد بالفسخ بلا

قضاء ولو استأجر دارين

فسقطت أو قويت

احدهما فله تركهما

لو عقد عليهما صفقة

واحدة قلت وفي حاشية

الاسماء من اللهاية أن

العذر ظاهراً ينفرد بان

مشتبها لا ينفرد وهو

الاصح (وبعد عطف

على بخيار شرط (لزم

ضرر لم يتحقق بالمعقد

ان بقي) العقد (كافي

سكون ضرر استأجر

لقوله وموت عرس

أو اختلاعها استأجر

طباخ (لطبخ وليتها

و) بعدد (لزم دين)

سواء كان ثابتاً

مطلب في رجم الدارين

الجن هل هو عذري

الفسخ

مطلب فسق المستأجر

ليس عذراً في الفسخ

صنّان) من الناس (أوبيان) أي بينة (أو أقرارو) الخال أنه (الامال له غيره) أي غير المستأجر (٥٣) لا يمحس به فيضرا إلا إذا كانت

الاجرة المجبلة تستغرق قيمته أشياء (و) بعدد (افلاس) مستأجر دكان (لشجر) بعدد (افلاس) خياط (يعمل عماله) لا بأجرة (استأجر عبدا بأجرة) (استأجر عبدا لخطبة فتركه له) (و) بعدد (بذاء مكسرة) دابة من سفر (ولو في نصف الطريق) فله نصف الاجر ان استويا معوبة وسهولة والافتقار له شرح وهاتنة وخاتنة (بمخلاف دمال المكاري) فإنه ليس بعدد ادعته ارسال أجبره وفي الملقى ولومرض فهو عندي رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالأولى بقيتم قال ولو استأجر دكانا لعمل الخاطبة فتركه لعمل آخر فعند ذلك الاستأجر عقار أو أراد السفر أه وفي القهستاني سفر مستأجر دار للسكنى عذر دون سفر مؤخرها ولو اختلفا فالقول للسأجر فصلف بأنه عزم على السفر وفي الولاية نحوه عن مستعملي غير هاعذر وان لم يقبل حيث يمكنه أن يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم المكاري الزهبا معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر ٢ مطلب ترك العمل

الاجرة (قوله بعتان أو بستان الخ) الظاهر أن أحدهما من عن الآخر وأن المراد بالاقرار الاقرار السابق على الاحارة والباين أن يكون محسباً متعديلاً مسكن وفي كلام الشارح إشارة إلى دفع الاول لان المراد بالعمان مشاهدة الناس وبالبان إقامة البينة وبنافي الثاني قوله في الاستدلال للامام جواعين قول الصاحبين ان هذا الاقرار بضر المستأجر فلا يجوز فيه ولا ما من الاقرار بل في دفعه المقروا لا في لاحد دفعه فصحت ثم بعدى اه تأمل ثم رأيت في غاية البيان عن شرح الطحاوي صرح بكون الاقرار بالدين بعد عقد الاحارة كأنما فاقاه (قوله) أقرب داره لرجل بعدما أجرة صاحب حق نفسه لا في حق المستأجر فاذما مضى المدة بقضى المقر له ولو الجبة (قوله أي غير المستأجر) بالناس للمفعول نفسه المضمرة في غيره وألفاقا لنفسه المضمرة في له ولكل مرجع قصير (قوله لأنه محسب به) باعتبار أنه قد لا يصدق على عدم مال آخر ان كان (قوله) يستغرق قيمته أي قيمة العين المستأجرة أي بان لا يكون في قيمته أفضل على دين المستأجر من الاجرة المجبلة به صرح في الزوائد فقول الحاتمي هذا قد حسن في فسخها وهو غير بام أفق عليه غير مسلم أفاده أو السوء (قوله) وبعدد افلاس مستأجر دكان) وكذا اذا كسدها حتى لا يمكنه التجار فمقتد به وفي المسنة لا يكون الكساد عذرا اه ويمكن حله على نوع كساد محاي أو مال أو ايراد الحصول الى ما نوت آخر هو أوسع أو يخص ويعمل ذلك العمل لم يكن عذرا وان لم يعمل عملا آخر في الصغرى عذر وفي فتاوى الاصل ان تمناه الثاني على ذلك الدكان فلا والافق تارمانسة ولا افلاس عرقه وسأني (قوله لا بأجرة) لان داس ماله عند ذمار ومقراض فعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه العذر الا بان تظهر خيانتة عند الناس فيمنعونه عن تسليم الشاب تارمانسة (قوله استأجر عبدا الخ) صفة تانية لطباط (قوله وبعدد امكسرة دابة) البذاء الملو وتصين مصدر بدله أي ظهر له رأى غير الاول منعه عنه منع فالتظاهر أن من في قوله من سفر يعني عن أول بدله تأمل وفي الخلاصة ولو اشترى المستأجر بالافقة عذر اه بخلاف مالواشترى منزلا فأراد الحصول اليه والفرق امكان كراء الدار لا الدابة لان الركب يختلف لمختلف المستعمل بخلاف السكنى بزيادة (قوله وسهولة) الواو بمعنى أوط (قوله بخلاف بداء المكاري) أي بلا سبب ظاهر يصلح عذرا كاذبا فبعد من يستأجر بأكثر من كراء الشارح مالومات المكاري في الطريق (قوله قلت وبالأولى بقيتم) نغله في شرحه عن القهستاني وقال انه المختار عند المصنف أي لانه قدمه كاهوعادته (قوله ثم قال) أي في الملقى (قوله) فعدركم كذا ملقة في الزاوية ثم نقل عن المحيط ما قدسنا انفسا من التفصيل وسبقه عن الولاية (٢) بقى شيء وهو أن قولهم فترك العمل آخر مع هذا التفصيل يفيد أنه لو ترك العمل أصلا كان عندنا ويدل عليه ما في الخاتمة استأجر أرسا ليزبعمهم ثم بدله ترك الزاوية أصلا كان عذرا اه وقد علمت أن الافلاس في مسألة الدكان غير محذور وكذا حذره الرمي في حاشيته واستشهد على حواهر الفتاوى استأجر حمامة وصار يحال لا يتصل من الفلة قدر الاجرة وأراد أن يراد الجاهل ان يعمل الحماي فله أن يرد ما يملكه أن يترك العمل فخرج راجعه ونظيره أنه يحلف كمشكلة السفر الا تبة تأمل (قوله ثم أراد السفر) (٢) وكذا الانتقال من السفر عذركم نقض احارة العقارات لانه يمكنه الانتفاع بالمحسب نفسه وهو ضرر جامع الفتاوى وغيره ومثله في القسمة ثم قال راجع راجع وهذا يدل على أن القروي اذا استأجر دارا في الشتاء وأراد الخروج في الصيف فتركته أو المصرى أراد الخروج الى الرستاق صيفا فله نقض الاحارة ولا يشترط أن يكون بين المصريين مسير وسفر اه وفي الزاوية استأجر أرسا في قرية وهو ساكن في أخرى ان بينهما مسير سفر فعذر والا فلا اه تأمل (قوله ولو اختلفا) بأن قال المستأجر أريد السفر وقال المجره بعتل (قوله فصلف الخ) هذا أحد أقوال واليه مال الكرخي والقدوري وقيل بسأل رفيقه وقيل بحكمه وبنايه وقيل القول لشكر السفر وفي الخلاصة ولو خرج الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال بداني في ذلك وقال خصمه انه كان يحلف بالله انه صادق في خروجه جك بعد الفسخ (قوله وفي الاشياء الخ) ذكره في الولاية المحقة عن خواهر زادة ثم قال وذكر محمد في الكتاب انه يؤمر ان يرسل غلاما يتبع الدابة لان الواجب على الاجر الخليفة بين الدابة والمستأجر وقد وجد فصيب الاجر اه وهو

أصله عند ٣ مطلب ارادة السفر والتفقه من المضر عندي الفسخ

بختلها (و) بخلاف (رك) خياط مستاجر) عبد الحفيظ (العمل) متعلق برك (في الصرف) لا مكان الجمع (و) بخلاف (يسع) ما آخر) فله أيضا ليس بعدد (٥٤) بدون لحوق دين كالمروى وقف بيعه الى انقضاء مدة تمها هو المختار لكن لو قضى بحجازه

تقبل الاول كالايجي ونظيره ترجحه ولذا اقتصر عليه في الاشياء تأمل (قوله) وبخلاف ترك خياطة الخ) ترك كبير كالمعنى مع تابعه الاضافة ولو قال وبخلاف خياط استاجر عبد الخياط فتركها العمل في الصرف لمكان اوضح ط (قوله) الحفيظ) متعلق بمتاجر (قوله) لا مكان الجمع) اذ يمكنه ان يقصد الغلام لخياطة في ناحية أو العمل في الصرف في ناحية من (قوله) وبخلاف يسع ما آخر) أي بدون ان الممتاجر قال في البرازية فلما اذن حتى انفسخت الاجارة ثم المشتري والمبيع بطريق ليس بنفسه لا تعود الاجارة بلا اشكال وان بطريق هو فسح تعوده به بقي اه وقد البيع لما في الترخا عن الحفيظ اشترى شأ وأجر من غيره ثم اطلع على عيب فله رده بالمسوق فيفسح الاجارة (قوله) نفذ) لان عند الامام الثاني يجوز البيع بزمانه فقلت هذا في غير قضاء زمانا فتدبر (قوله) لزم من فسحه) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية والمختار انه موقوف فنفى بان يسع البستاجر والمروى صحيح لكنه غير نافذ ولا يمكن فسحه في الصحيح وعلمه الفتوى واذا علم المشتري بكونه موهونا أو مستاجرا عندها عيب النقص وعند أي يوسف لا علم مع علمه أو اخذ الماشح اه رخصي (قوله) بلا حاجة الى الفسخ) بخلاف ما رواه عندها ذلك بقوله تفسخ وهذا بقوله تفسخ (قوله) لا يجتونه مطبقا) قال في الدر المنثور ولا رده الا بالحق بدارهم وبفضيه فان عدمه لما في المتعديت الاجارة كافي الباقين عن الظهير (قوله) الاضرورة) قال في الدر المنثور وقد تقرر استثناء الضروريات من القلق انه ينتقض بغير المزارع أو المكارى في طريق مكة فانه لا يفسخ حتى يبلغ ما ملان الاجارة كما تنتقض بالاعذار التي بالاعذار فلفصق نم بشكل بغير العقود عليه كدابة معينة فانه يفسخ اه قلت ويطلب بغير المكاتب بعلم استاجر شأ كافي البدائع وعلم المستاجر العين عريان أو همة أو نحو ذلك كافي الترخا (قوله) دونه) أي موت المورخ فلو مات المستاجر لزمه الاجر بحسب ما سار ولو لم يجز (قوله) في طريق مكة ولا حاكم) قال في الوالدية قالوا هذا اذا كان في موضع يخاف أن يقطع به وليس ثم فاض ولا سلطان برفع الامر اليه فكان المورخ في مقام عقد الاجارة كلال العيين اه وذكر في الترخا ان المستاجر اذا اتفق عليها في الطريق أو استاجر من يقوم عليها ارجع على وروثة المكارى (قوله) في طريقها) أي من هي في بدلا ياب (قوله) بلا خصم) أو نصب القاضي وصيا عنه كافي الوالدية (قوله) لانه يرد الخ) وانما يشترط الخصم لقبول الينة اذا اراد المولى أن يأخذ منه شأ من يده ولو لم يجز (قوله) ان معدا للاستقلال نعم) قال الشارح في كتابه القصب بان ما يملك أو استأجره لذلك قبل أو أجرة ثلاث سنين على الولاء ومجرب الدار وبيعه يبطل الاعداد ولو بني نفسه ثم اراد أن بعده فان قال بلسانه ويخبر الناس صار ذكره المصنف اه وقد علمنا انه غير مختص بالعقار وسأقي القصب انشاء الله تعالى (قوله) والا لا) لكن لو دفع أجرة ما يمكن لا يتردها منه هكذا ذكر في الترخا ولم يقيد بالمعد للاستقلال (قوله) قلت فكذلك الوقت الخ) هذه المحققات منصرح بها في شرح الوهبانية ح (قوله) وطالب بالاجر) عطف تفسير على تقاضاه أي طلب منه أجر الشهر الثاني ح (قوله) قبل تم) في الترخا عن عني عن جامع الفتاوى عليه الفتوى لانه مضى على الاجارة وما غصب خصوصاً في مواضع أعدت للعقد (قوله) وقيل هو كالمسئلة الاولى) أي مسئلة ما اذا سكن شهر ح وهذا القول رجحه في البرازية فيبحث قال سكن المستاجر بعد موت المورخ قبل بغير الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والمختار الفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلبه اما اذا سكن بعد طلبه لاجر يلزم ولا فرق بين المعد للاستقلال وغيره وانما الفرق في ابتداء الطلب وفي المحيط والصحيح لزوم الاجر من معدا بكل حال اه والخاص ان المرح في مكانه بعد الموت كافي مكانه قبله وان معدا للاستقلال أو تقاضاه هو الوارث يلزم والالا ومثله لو تقاضاه ولو السهم ولا يأتى هنا الوقت لانه لا يكون مراً أو لا تقضى اجارة بموت المورخ ونظيره ان الاعداد لا يبطل بالوت فيخالف ما قلناه من الشارح فتأمل (قوله) وينبغي الخ) مذ كوفي الثانية ونقله في المتعصدا بقوله وقال مولانا الخ والمراد به فاض خان لا صاحب البحر شيخ المصنف فافهم ثم ان قوله لا يظهر الانقضاء أي لا يظهر

نفذ ونعامة في شرح الوهبانية وفيه معزيا للعائسة ولو باع الآخر المستاجر فارد المستاجر أن يفسخ بيعه لا يمكنه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للرهن فسحه (وتفسخ) بلا حاجة الى الفسخ (بوت) أحد عاقدين عندنا لا يجتونه مطبقا (عندها نفسه) الا لضرورة كموت في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي ليعمل الاصلح فيخرجها له لو أمينا أو يبيعها بالقيمة ويدفعه أجرة الا ياب ان رهن على دفعها وتقبل الينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخف من عن مافي يده أشباهه وفي الخاتمة استاجر داراً أو جاماً أو أرضاً شهر أو سن شهرين هل يلزمه أجر الثاني ان معدا للاستقلال نعم والألا به بقي قلت فكذلك الوقت ومال السهم وكذا لو تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكت يلزمه الاجر بسكنه بعده ولو سكن المستاجر بعد موت المورخ لم يلزمه أجر ذلك قبل نعم لخصه على الاجارة وقيل أن لا يظهر الانقضاء

حالم يطلب الوارث بالتفرغ أو بالترام آخر ولو لمعد الاستغلال لانه فصل مجتمعه وهل يلزم المسمى أو أجزا المثل ظاهر الفسنة الثاني وعامه
في شرح الوهبانية وفي المنتبة ما أتوا أحدهما والآخر يعقل في العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة بأجزا المثل وفي جامع الفصولين لورثي الوارث
هو كير بقاء الاجارة ورثي به المستأجر اه أي يجعل الرضا بالبقاء انشاء عقد أي (٥٥) لجوازها بالتعاطي فتأمل وفي حاشية

الاشياء المستأجر والمرتهن
والمشتري أمق بالعين
من سائر القرماء والعقد
صحيحا ولو فاسدا
فأسوة القرماء فلحفظ
(فان عقدها لغيره
لاتنسخ كوكيل) أي
بالامارة وأما الوكيل
بالاستعجار اذا مات بطل
الاجارة لان التوكيل
بالاستعجار توكيل بشراء
المنافع فصار كالتوكيل
بشراء الاعيان فيصير
مستأجرا لنفسه ثم يصير
مؤجرا للموكل فهو
معنى قولنا ان الموكل
بالاستعجار عترة المالك
كذلكه المصنف عن
الخيرة قلت ومثله في
شرح الجمع والزيادة
والعمادية ثم قال المصنف
قلت هذا يستقيم على
ما ذكره الكرخي من
أن المالك يثبت للوكيل
ثم ينتقل الى الموكل وأما
على ما قاله أبو طاهر من
أنه يثبت للموكل ابتداء
وبه جزم في الكرخي وهو
الاصح كما في الصرح فلا
يستقيم والله تعالى أعلم
اه قلت ونعقبه شيخنا
بأنه غير مستقيم على
ما ذكره الكرخي أيضا

حكمه ومقتضاه أنه يجب الاجر المسمى في العقد السابق كاستدراك من المنتبة في مسئلة الزرع (قوله) له المالم يطلب
الوارث (الخ) أي فظهر حكم الانقضاء لان مطالبة بالتفرغ في دليل عدم رضاه الماضي على العقد السابق
وبأنشاء عدلا حتى ومصلته بالترام آخر دليل رضاه بقاءه عقد لاحق وتنقض حكم العقد السابق فظهر
حينئذ حكم الانقضاء وهو عدم وجوب المسمى في العقد السابق (قوله) ولو لمعد الاستغلال (لا يخفى) أن قاعدة
المصلحة أن يكون نقض ما بعدها أولى من كونه أولى فاعتدوا كذا في قوله انه اذا ظهر الانقضاء
في العقد بالمطالبة المذكور مع أن الاعداد دليل بقاء الاجارة فغير العداء أولى فافهم (قوله) لانه فصل
لقوله لا يظهر الخ (قوله) وهل يلزم الخ) هذا راجع الى ما قبل قوله وينبغي بحثه في الحاشية أما ذلك البحث
فقد علمت أنه لو كان قبل المطالبة بمسمى في العقد السابق وأما بعد فان مطالبة بالتفرغ وسكن بعده
فينبغي وجوب أجزا المثل لو لمعد الاستغلال دون المسمى في العقد السابق لظهور انقضاؤه وان مطالبة بآخر
وسكن بعده ينبغي لزوم ذلك لاجر الذي طال به كاستظهر في المتفرقات عن الاشياء (قوله) وفي المنتبة (الخ) حاصله
التفرقة فيما اذا يدرك الزرع من موت أحدهما في أثناء المدتين بينهما نقضاها ففي الاول يترك الحاصل بالمسمى
وفي الثاني يجر المثل وقد تقدمت المسئلة متناهي باب ما يجوز من الاجارة من رعاها أن العقد انفسخ بطلت
حقيقه واعتبر بايجابها كالمشروعة فلا وجب المسمى فقوله هنا في العقد أي حكا للاحقة فقينه (قوله) أي
لجوازها بالتعاطي لان ظاهره أنه لم يصد لفظ من كل منهما ولا أقال في الدائع ويكون عترة عقد مستندا اه أما
لوقال ان كفاي بدى بالاجر السابق فقال رضى وأمر فهو محاب وقبول صريحان لا يحتاج الى التنبيه عليه
وفي التترامنة عن الملقط استأجر أجزا المثل كالحفظ كل شهر كذا ثم مات فقال وصيه لا جبر على ما كنت تفعل
قال لا يحبس عنك الاجر ثم راع الوصي الضبعة فقال المشتري لا احبس كذلك فقدر ما عمل في حياته الاول بحسب
المسمى في تركته وقبلا على الوصي والمشتري أجزا المثل قال الفسنة اذا لم يعلم مقدار المشروط من ألت فان تجارة
فالمسمى أيضا وسأني في باقي المتفرقات عن الاشياء السالك في الاجارة من رعاها (قوله) وفي حاشية الاشياء
الخ) بخلاف ما تقدمه قيل باب ما يجوز من الاجارة من أن المستأجر أحق لو العين في بدو العقد فاسد وسد كره
أيضا في المتفرقات وقد متناهي عن جامع الفصولين وفي الجوى عن العمادية والزيادة من فاسد هذه العقود
ومصحها فرق في مسئلة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة والبيع بدن كان للمستأجر أو الباعث على الآخر
أو الباعث ثم فسخا العقد وكان فاسدا لا يكون للمشتري ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون أولى بها
من سائر القرماء بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا والرهن الفاسد كالصنع في الحبة والمملات فالمرتهن أخوه
لكن اذا حق الدين الرهن الفاسد ما لم يوسق الدين ثم فاضا بعد قبضه فليس أخوه وليس له الحبس اهلهذا
فالظاهر أن المراد بمعلقه عن حاشية الاشياء من الفرق بين الصحيح والفاسد هذه المسئلة فلا يخالف ما مر من تدبر
(قوله) لا تفاقم على عدم عتق ريبا لو كمل أي لو اشتراه وتعام عارة شيخه الرمي وعدم فساد كساحه
استأجرها (قوله) والفساد أي فساد كساحه فيها اذا اشترى بالو كلة امرأته من سيدها (قوله) يموت المستأجر أي
الوكيل المستأجر (قوله) والنقل به مستفيض قال السخاني في البدائع أن الاجارة لا تسقط بموت الوكيل
سواء كان من طرف المؤجر أو المستأجر اه قلت ومثله في الفهستان عن قاضيان وفي التترامنة كل من
وقع له عقدا لاجارة اذا لم تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع العقدة لا تنفسخ بموته وان كان عاقدا ريبا لو كمل
والوصي وكذلك التولي في الوقف (قوله) لبقاء المستحق (قوله) عبارة الدرر والنخ لبقاء المستحق عليه والمستحق
اه والمراد بالاول المستأجر لانه استحق عليه الاجارة وبالثاني أهل الوقف ونحوهم تأمل (قوله) قلت واطلاق
التون بخلافه ذكر هذه العبارة صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قال بدل قلت وضعه لمصاحبا الاشياء قال

لا تفاقم على عدم عتق ريبا لو كمل لان ملكه غير مستقر والموجب له حق الوفاء المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح أن الاجارة
لا تنفسخ بموت المستأجر والنقل به مستفيض اه والله أعلم (ووصي) وأب وجد وقاض (ومتولي الوقف) لبقاء المستحق والمستحق عليه
بشيء لو مات المعقولة بطلت حدة الا اذا كان متولي وقف خاص به وجميع غلاته كافي وقف الاشياء معزلة الوهبانية قال

والخلق المتون بخلافه قلت وبالملاق المتون أفتى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد كما لا اله المصنف في حاشيته على الاشياء ولما قال في الاشياء بعد أربع أوراق لا تنسخ الاجارة عوت مؤخر الوقف الا في مستثنين ما اذا اجرها الوقف ثم انتم بطلان الوقف برده وفيما اذا اجر أرضه ثم وقفها على معين (٥٦) ثم مات تنسخ وفي وقف غناوى بن نجيم سئل اذا اجر الناطر ثم مات فاجاب لا تنسخ

الاجارة في الوقف عوت المؤجر والمستأجر كذا رأيت في عدة نسخ لكنه يخالف لما في اجارة فتاوى قارى الهداية فكتبه فيها ايضا لا تنسخ عوت التولى والقلعة بغير دفترته وفي الفيص الوقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات ففى الاستحسان لا يطل لانه اجر لغيره اه ومثله فى التبراز بقوى السراجية وحكم عزل القاضى والتولى كالوت فلا تنسخ (و) تنسخ ايضا عوت أحد مستأجرين أو مؤجر من في حصته أى حصه المست لو عقدها لنفسه (فقط) وبقيت في حصته الى (فرع) في وقف الاشياء تخلفه العبد باله فلا يستأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخلفه على الاصح فينبى للتولى أن ذهب الى القرية مع المستأجر أو غيره فيقبل بينه وبينها أو يرسل وكله أو يرسله احياء لئال الوقف فلا يخطه قلت لكن نقل محشها ابن المصنفى زواهر الجواهر عن

الاملاية عبد البر الذى في غالب كتب المذهب يقتضى عدم بطلان الاجارة في الوقف عوت المؤجر سواء الوقف وغيره من القيم والوصى والقاضى وذلك يقتضى تعللهم أن المستحق اذا كان ناظر الامتط عوته وان كان مستحقا لجميع الربع لا ملاه في الرقبة وانما حقد في القلعة وكذا الشري بل لا يطل (قوله افتى قارى الهداية) حيث قال لا تنسخ عوت الناطر المؤجر وان كان هو المستحق بانفراده (قوله الا في مستثنين) الاستثناء منقطع اما في الاولى فلا نه بطل بالردة كما صرح به في التعليل وصارت مرأيا مالوت فتأمل واما في الثانية فلما قال ابن السحنة ان اصل المسئلة في وقف وأجروها ثم جرم لك الوقف (قوله على معين) الذى في معابة الوهابية وشرحها على غير معين (قوله تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه ح (قوله لكنه يخالف الخ) أقول بل هو مخالف لسائر المتون وعكس أن يجاب عن ابن نجيم بان يكون المراد بالموخر والمستأجر في كلامه الناطر واه فمصدق الجواب عن مستثنين الاولى اذا اجر الناطر أرض الوقف والثانية اذا استأجر الناطر أرضا من شخص من مال الوقف يستعمله الوقف ح (قوله وفيها ايضا) هذا ايضا مما رد على ما نقله صاحب الاشياء فيها اذا كان المؤجر متولى وقف خاص وجسم غلظه فلا يولى ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وانما بقوله فتنه الى ان لا يملك كورط (قوله وقيست في حصه الخ) ولا يضره الشيوع لانه طارى كما تقدم في محله (قوله أو غيره) كوكله وليس موجودا في عبارة الاشياء (قوله احياء لال الوقف) لانه بدون التسليم لا تازم الاجارة لكن لا يفتى أن التسليم ليس شرط الصحة للعقد وقد تقدم انه اذا كانت الاجارة صحيحة وعكس من الانتفاع يجب الآخر اما في القاسدة فلا يجب الا بحصة فلا انتفاع وتقدم ايضا ان ظاهر الاسعاف اخراج الوقف فقب آخرته في القاسدة المتكبر فينبى حل كلامه هناك ما اذا لم يتمكن منه فتأمل (قوله عن يوع فتاوى قارى الهداية) ونصها سئل عن شخص اشترى من آخر دارا بدين وهما ببلدة أخرى وبين البلدتين مسافة مائة ومين ولم يقض بهما بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليستفعل بضم ذلك وتكون التخلية كالسليم اجاب اذا لم تكن الدار بحضرتها وقال البائع ملتهاك وقال المشتري تسلم لا يكون ذلك قضا ما لم تكن الدار قرية منهم ما بحث بقدر المشتري على الدخول فيها والاعلاق حينئذ يصرفها بسوا في مستلثامها من مئة يمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا اه وفي حاشية الحموى قال بعض الفضلاء ما ذكره المصنف من أن تخلية العبد باله تخالف لما في المحيط كما هو في شرح الكثر وفي ابن الهمام فيسبل بل بخلاف الشرط وقد اطمئنا فيه اه (قوله والدخول فيها) أقول فالتفتد كرمصول التمكن من الانتفاع اذ لو لم يتمكن من الدخول فيها لوجود غاصب ونحوه لا يجب الاجرة كما هو وليس المراد ان الدخول نفسه شرط فافهم والله تعالى اعلم

(مسائل شتى) *

(قوله أى بقاها الخ) تفسيره ان قال في المنع - ما تذهب جميع مبيد وحيدة وهما الزرع المحصود والمراد بها ههنا ما يبقى من أصول القصب المحصود في الارض اه أى لجزى ان العادى حرقه (قوله مستأجرة أو مستعارة) قال ملا مسكن في شرحه وانما وضع المسئلة فمادون أرض ملكه لا اله لم يقمى هنا فعدم الضمان لا حراق في أرضه بالاولى اه ومقتضى هذه العارة مع عبارة المتن انه لو كانت في أرض الغير لانه انه يقمى ما حرقته في مكان تعبد الله وهو خلاف ما في جامع الفصولين وكثير من الكتب فقد قال في جامع الفصولين او قد نارا في أرض بلا اذن المالك ضمن ما حرقته في مكان أو قد نفعه لا ما حرقته في مكان آخر تعبد الله وفوق بين الماوا النار فانه لو أسال المالك الى ملكه فسال الى أرض غيره أو تألف شيئا مع من بخلاف النار اذ طلع النار الى الخلود والتعدي يكون بفعل الرمح ونحوه فلم يصف الى فعل الوقف فلم يقمى ومن طبع الماء السيلان فالالتلاف يضاف الى فعله اه فقدر

يوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا والافلاقتنه اه * (مسائل شتى) * (أحرق خصائد) أى بقاها اصول قصب محصود (في أرض مستأجرة أو مستعارة) راجى

مطلبك تخليط البعيد

فهو أرض بيت المال المعدة لحط القوافل والأحمال ومرعى الدواب وطرح الحصاد قلت وحاصلة أنه إن لم يكن له حق الانتفاع في الأرض
بضمين ما أحرقته في مكانه بنفس الوضع لا مانع له من بيعه على ما عليه الفتوى فله شيخنا (واحق شيء من أرض غيره بضمن) لأنه نسب
مباشرة (إن لم تضطرب الرياح) فلو كانت مضطربة بضمن لانه يعلم

(٥٧)

(وكذا كل موضع كان
لواضع حق الوضع فيه)
أى في ذلك الموضع
لا يضمن على كل حال إذا
تلف بذلك الموضوع
شيء سواء تلف به وهو
في مكانه أو بعد ما زال
عنه (بخلاف ما إذا لم يكن
لواضع فيه حق الوضع)
حيث يضمن الواضع إذا
تلف به شيء وهو في مكانه
وكذا بعد ما زال لا يضمن
كوضع جرة في الطريق
ثم أخرج أخرى فتدحرجا
فانكسرا ضمن كل جرة
صاحبه وإن زال العزل
كبيع وسيل لا يضمن
لواضع هذا هو الأصل
في هذه المسائل كحقيقته
في الخاتمة ثم فرع عليه
بقوله (فلو وضع جرة في
الطريق فاحترق بذلك
شيء ضمن) لتعديه
بالوضع (وكذا) يضمن
في كل موضع ليس له
فيه حق المرور إلا إذا
هتبه (أى الموضع
الرجح فلا ضمان)
لتسخره فعله وكذا لو
درج السيل الجرح (وبه
يقضي) حانية ولو أخرج
الحديد الحديد من الكبر
في ذلك ثم ضرب به جراحة

يرمى أقول لكن هذا بحث زالت عن ذلك الموضوع عزيل فلوزالت لا عزيل بضمن كحقيقته في الخاتمة وسذكره
الشارح قريبا (قوله وله الخ) قاله شيخه الرمى أيضا (قوله وحاصلة) ليس حاصلها للضمن فيه فكان عليه
تأخير سألني (قوله بنفس) متعلق بأحرقته (قوله لا مانع له من بيعه) أى التي هتبه بعد وضعه كما يعلم مما
يساقى ح (قوله على ما عليه الفتوى) أى من الفصل المذكور فقد قال في الخاتمة أنه أظهر وعليه الفتوى
ومقابلها ما قاله الخواص إذا وضع جرة في الطريق أو مر بمر في ملكه أنه لا يضمن وأطلق الجواب فيه (قوله لانه
نسب) ونسب الضمان فيه التعدي ولو وجد صاحب كبر خضر برافى ملك نفسه فلف به انسان بخلاف ما إذا رى
سهما في ملكه فاصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدي زلمي (قوله إن لم تضطرب
الرياح) أى بان كانت سكتة وقت الوضع ح وقدم في جامع الفصولين عن الأشعرية والواقعة أن لو قد مثلها
بوتقل عن غيره لا يضمن مطلقا ثم نقل عن فتاوى أبي الباق أحرقت سوكا أو تبن في أرضه فذهبت الريح
فشرارات إلى أرض حاره وأحرقت زرعها إن كان بعد من أرض الجار على وجه لا يصل إليه الشرور عاده لم
يضمن لانه حصل بفعل النار وأنه هدر ولو بقرب من أرضه على وجه يصل إليه الشرور غلبا ضمن أنه الإيقاد
في ملك نفسه بشرط السلامة وانه في غاية البيان وقال هذا كإذا سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض حاره
(قوله ضمن) أيا شخصانا طوري عن الخاتمة (قوله لانه يعلم الخ) يظهر منه أنه لو كانت الريح تنزل
ففيها بحيث لا يتعدى الضرر ثم زلت لم يضمن فليحذر (قوله على كل حال) فسر الشارح بعد بقوله سواء
تلف الخ (قوله ثم آخر) أى ثم وضع آخر فالعلوف مخوف وهو وضع ح هو عطف على فاعل الوضع
المخوف أى كوضع شخص جرة في الطريق ثم وضع آخر أخرى اه فلتأمل ط (قوله فتدحرجا) فلو
تدحرجا أحدهما على الأخرى وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة وكذا إذا تباثا وأفضالو عطف
لواقعة لا ضمان لتساخ الفعل الأول سألني عن فاضلخان (قوله وكذا يضمن في كل موضع الخ) هذا لم
يذكره صاحب الخاتمة بل اعتبر في الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كإلى الطريق
وأما الذي اعتبر في المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر أن عليه الفتوى قال في المنع وفصل في الخلاصة
فيما الوسط منه جرة في موضع ليس له فيه حق المرور إن يقع منه فيضمن وبين أن ذهب مال الريح فلا يضمن
قال وهذا أظهر وعليه الفتوى وغالب الكتب على ما ذكره قاضي خان ط (قوله من الكبر) هو بالكسر
وق يفضيه الحداد وأما الذي من الطين فكور والجمع أكبر وكبره كعتبه وكبران قاموس فالتسبب الكور لانه
هو الذي يخرج منه ط لكن ورد في الحديث المدينة كالكبر تنقي خبثها فله مسترطأ تأمل وعبر الاتفاق
بالكور (قوله وأحرق شيئا ضمن) وإن فضا عن رجل فدنه على عاقلة اتقاف (قوله لا تحتله) يعنى
لا تحتل بقاءه ما كان صاحبها وأرض جاره فهو ما يعلم له لوسق أرضه فتغالى جاره ضمن ولو كان يستقر في
أرضه ثم تعدى إلى أرض حاره فلو تقدم إلى الأحكام لم يفعل ضمن ويكون هذا كإشهاد على حائل ولو لم تقدم
لم يضمن كإجماع الفصولين شرب لآلية أقول زائد في نور العين عن الخاتمة بعد قوله ضمن ما نصه ويؤمر
بوضع المساق حتى يصير ما ناعا يمنع عن السقي قبل وضع المساق وفي الفصل الأول لا يمنع عن السقي يعنى
بالفصل الأول صورة عدم التقدم اه وبهذا الزيادة حصل الجواب عن اعتراض ط بأنه يلزم أن
لا يتصور انتفاع عرب الصاعدة اه فافهم وفي شرب الخلاصة المذكور في عامة الكتب أنه إذا سقى غير معتاد
ضمن وإن معتاد لا يضمن (قوله صح) لأن شركة الصانع يتقبل كل منهما العمل على أن ما يتقبله يكون أصلا
فيه بنفسه ووكلا عن شريكه فيكون الرجح بينهما وهنا كذلك فإن ما يليه عليه صاحب الخاتمة من العمل

(أ) ابن عابدين (خامس)

سقى أرضه سقيا لا تحتله فتعدى الماء (إلى أرض جاره) فأنفدها (ضمن) لأنه مباشر لا متسبب (أقصد خياط أو صباغ في حانوته من
طبخ عليه العمل بالنصف) سواء اتحد العمل أو اختلف فكيف ط مع قصار (صحيح)

استحسانه لانه شركة الصانع فهذا هو حاشته قبل وهذا بخلافه يعمل (كاستجار جل ليعمل عليه محملا ورا كين الى مكة وله العمل المعتد ورؤيته احب) وكذا اذا لم ير الطراحة والحقاق في الولاوية ولو تكرر الى مكة ابلا مسماة بغير اعينها لم يجر ويجعل المعقود عليه خلاف ذمة المكاري والابن الاله وجهاتها (٥٨)

يعمله الصانع اصاله عن نفسه ووكالة عن صاحب الحانوت فيكون الاجر بينهما كذلك رضى (قوله) استحسانا) والقباس ان لا يصح وبه أخذنا الطحاوي لانه استجار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقضي الطحان (قوله) لانه شركة الصانع) فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة كجوهه ورمال يلى بأن شركة الوجود بان يتكرالى أن يتقربا بوجوههما ويصعولس في هذا مع ولا شراء وأما في العزيمة لم يرد بها المصطلح عليها بل ما وقع فيها قبل العمل بالوجهه رشداً المقوله هنا هو حاشته قبل وهذا بخلافه يعمل اه وفيه بعد (قوله) كاستجار جل) التبيين كون صحة كل على خلاف القياس (قوله) محملا) بفتح الميم الاول وكسر الثاني وبالعكس الهدودج الكبر الحياح تفتاقى عن المغرب (قوله) وله العمل المعتد) أى في كل بلدة قال في الجوهر فلا بد من تعين الرا كين أو يقول على أن أركب من شاء أما اذا قال استأجر على الركوب فالاجارة فاسدة وعلى المكري تسليم الخزام والقتب والسرج والبراق الى أنف البعير والابحار لغرض والبردة للاحجار فان تلف شي في يد المكري لم يضمنه كالدابة وعلى المكري اشارة العمل وسطه وسوق الدابة وقودها وان ينزل الرا كين للطهارة وصلاة الغرض ولا يجب الاكل وصلاة النفل لانه يحكمهم فعلها على الظاهر وعلم ان يركب الجمل للرأ والمريض والشيخ الضعيف (قوله) ورؤيته احب) نقلا للجهالة وخروجان خلاف الامام أحد (قوله) وفي الولاوية) عبارتها وانما تكارى من الكوفة الى مكة ابلا مسماة بغير اعينها ولا اجارة حائرة وينبغي أن لا يجوز لان المعقود عليه حثذ مجهول كالأوسا خريدا لا يعتبه لا يجوز قال خواهر زاده في شرح الكافي ليس صورة المسئلة أن يكارى ابلا مسماة بغير اعينها لكن صورته أن المكارى يقبل الجولة كان قال المستكرى جلتى الى مكة على الابن بكذا فقال المكارى قبلت فيكون المعقود عليه خلاف ذمة المكارى وانه معلوم والابن الاله المكارى ليتأذى ما وجب في ذمته وجهالة الآلة لا تحب افساد الاجارة قال الصدرا الشهد عندى يجوز كذا كرفى الكتاب اه ورماده الكتاب الاصل للامام محمود وهو المذكور أولا فقد نقله في التاترنانية عنه وفي البراز بقى بالجواز لفرق فان لم يصرمعدا لا يجوز اه فقول الشارح ويجعل المعقود عليه الجوهر تفسير خواهر زاده وقد علمت أن المقية به خلافه ان تعوير (قوله) ونحوه) قال الاتقاني وكذا غير الرا كين المكيل والموزون اذا انتقص له أن يزيد عوض ذلك (قوله) الا انكر الخ) أى يحسب المسمى وهل يحسب حرا مثل وساقى في القصبة بحسب الوقت وما لالنبي والمعدلا استغلال ولا أن تقول ما اذا انكر المالك في المعدلا استغلال لا يكون غصا طاهر لاحتاج أى فلا يلزمه آخر فمأسا قى انه لو سكن المعدلا استغلال بتأويل ملك لا يلزمه آخر (قوله) فلو قال الخ) في التاترنانية كثرى دارا سنة فالتفت فلما انقضت قال ان نقره هذا اليوم والا فحقى عليك كل شهر ياف والمستأجر مقره بالدار فانا تجعل في قدر ما ينقل سناعه باجر المنزل وبعد ذلك أعاق المالك (قوله) بنى لو سكت الخ) هذه مادة ثبتت للمقدسن سنة ٩٩٦ احاب عنها المصنف بما ذكر كراهة قبل بل ضمان الا حرم ثم قال وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل (قوله) المستأجر أن يؤجر الموحى الخ) أى ما استأجره على الاجرة الاولى أو بانقص فلو بان كثر تصدق بالفضل الا في مستثنين كأمير أول باب ما يجوز من الاجارة (قوله) قبل وقوله) أى خلاف في الاجارة كالحلاف في البيع فعندهما يجوز وعند محمد لا يجوز قبل لا خلاف في الاجارة وهذا في غير المنقول فلو سئلوا لم يجوز قبل انقبض كنفاء التاترنانية (قوله) من غير مؤجره) سواء كان مؤجرا ملكا أو مستأجرا من المالك كما يفهمه التعليق الا فى لان المستأجر من المالك مال لا تنفعة ووقع في المنع عن الخلاصة ان المستأجر الثانى اذا جرم المستأجر الاول يصح وقد اوجعت الخلاصة فلم أجدها الزيادة وهكذا أتيت في هامش التلح بعض الفضلاء أنه راجع عدة نسخ من الخلاصة فلم تجد ذلك فتمتبه (قوله) وان تخلل ثالث أى بان استأجر من المستأجر شخص فاجر لغير الاول (قوله) به يقضى) وهو الصحيح وبه

تعين الابن صحيح والله تعالى أعلم (استأجر جلا لجل مقدار من الزاد فاكل منه ودعوضه من زاد ونحوه) قال الغاصب داره فرغها والاذن بها كل شهر بكذا فلم يفرغ (وجب) على الغاصب (المسئ) لان سكوتها رضا (الا اذا أنكر الغاصب ملكه وان أثبتة سنة) لانه اذا أنكره لم يكن راضيا بالاجارة (أو قرف) عطف على أنكر (به) أى عليك (ولكن لم يرض بالاجارة) لانه صرح بعدم الرضا في الاشياء السكونية في الاجارة رضا وقبول فلو قال لساكن اسكن بكذا والافاتقل او قال الراعى لأرضى بالمسمى بل بكذا فسكت لزم ماسئ بنى لو سكت ثم لما طاله قال لم اسمع كذا لم يصدق ان به صم نم والا لاعلا بالظاهر (لستأجر أن يؤجر الموحى) بعد قبض قبل وقيله (من غير مؤجره) وأما من مؤجره فلا يجوز وان تخلل ثالث به يقضى

٣ (قوله) وان تقول اذا انكر المالك أى صاحب الرقة أى وادعى ملك نفسه بدليل قول المحشى لمأسا قى الخ فانه أعاننا ط قال السقوط بتأويل الملك فلو انكر المالك حركت لم يدع ملكا لنفسه يجب الاجر اه مطلب في اجارة المستأجر لغيره

لزم تعليق المال وهل ينطلي الأولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضيان وغيره وفي المضمرات وعليه الفتوى وقدمنا
عن البحر عن الجوهرة الاصغر ثم وأقر المصنف بمقتضى نقله عن الخلاصة ما يفيد (٥٩) أنه ان قبضه بعد استأجره بطل

والا فلا يكتفى بالتوفيق
فتأمل وهل تسقط الاجرة
مادام في يد المؤجر
خلاف مبسوط في شرح
الوهبانية (وكلمة مستحارة
عقار فاعمل) الوكيل
(وقض ولم يسلمها) أى
لم يسلم الوكيل العين
المؤجرة (إليه) أى
الى المولى (حق مضت
الدية) فلا جرم الوكيل
لانه أصل في الحقوق
(ورجع الوكيل
بالحر على الأمر)
لنائبته عنه في القبض
فصار قابضاً حكماً (وكذا)
الحكم (ان شرط)
الوكيل (تجبر الاجر
وقبض النار) ومضت
المسدة ولم يطلب الأمر
الفارضة فانه يرجع
أيضاً لصورة الأمر
فان قبضه ما لم يظهر المنع
(وان طلب) الأمر
النار (وأبى) الوكيل
(تجبر الاجر لا)
يرجع لانه لما جسد
الأمر حتى لم يبق فيه
يدنيته فلم يصير المولى
قابضاً حكماً فلا يلزمه
الاجر (يستحق القاضي
الاجر على كتاب الوثائق)
والمحاضر والسجلات
(قد مر ما يجوز لغيره
كالمفتي) فانه يستحق

قال عامة المشايخ ان السجدة (قوله الزوم تلك المال) لان المستأجر في حق المنفعة قائم مقام المورح فليس
يملك المال من حق التارخانية استأجر الوكيل بالبحار من المستأجر لا يجوز لانه صار أروستأجراً وقال
القاضي بدم الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي بالبحار أقول يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف
من آخره وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أر مثلاً (قوله الصحيح) بل في التارخانية عن شمس الامية
ان القول بالانفصاح غلط لان الثاني فليسد الأول صحيح أى وانما لا يرفع اليد (قوله وقد مدنا) أى في
باب ما يجوز من الاجارة (قوله عن الخلاصة) ونهضوا وأويل ما ذكر في التنازل ان الاجر قبض المستأجر من
المستأجر بعد استأجر لانه لو قبض منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى قال في المحيط وان لم
يقبض منه فعلى المستأجر الأول الاجر اه أقول فيه نظر فان الكلام في انفصاح الأول وعدمه وسقوط الاجر
لا يستلزم الانفصاح كالاختفاء وبدل عليه ما في التارخانية عن العنايتان قبض هارب الدارس سقط الاجر عن
المستأجر مادامت في يده والمستأجر أن يطلبه بالتسليم اه فقد صرح بتسقوط الاجر وانما المطالبة بتسليم العين
المستأجرة ولو انفسخت لم يكن له ذلك (قوله فتأمل) قد علمت ان هذا التوفيق غير ظاهر فنعين ما قاله ح الذي
يظهر ما في الوهبانية نظر العلة ولتصحیح قاضيان وغيره وفي المضمرات (قوله وهل تسقط الاجارة) أقول الفتوى في
شرح الوهبانية عن أى بكر البلي أن لا يسقط الاجر عن المستأجر ونقل في السيرازية عن أبى البت موافقة
المخني وذكر في المتن في النون الصحيح ان الاجارة والاعارة لا يكونان فضلاً لكن لا يجب الاجر على المستأجر
مادام في يد الآخر ملصوا وانت خبيران فاذنه من التوفيق يحمله على ما قررناه سابقاً أن يقال ان قبضه
من المستأجر سقط الاجر والا فلا فتدبر وقد أفتت عبارة المتن ان الاعارة ككها كالاجارة في الصحيح (فرع)
في فتاوى ابن نجيم اذا تقابل المؤجر الأول والمستأجر منه فالتقابل صحيح وتنسخ الأولى والثانية انتهى (قوله)
ورجع الوكيل بالاجر على الأمر) سواء استعماه من الأمر ولا دور ونقل في السيرازية الرجوع عن أبى
يوسف ثم قال الصحيح انه لا يرجع على الأمر استعماه لانه لما جسد صار تعسوا لقصص من غير المال المستصو
اه ومثله في الخلاصة وغيره عن جد صاحب المحيط (فرع) * وهب الاجر من الوكيل أو أبراهم
ولو كدل أن يرجع على الأمر خلاصة (قوله يستحق القاضي الاجر الخ) قيل على المدعي انه اصباحه
تفعله وقيل على المدعي عليه انه هو باخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب ان لم يبره أحد وأمره
القاضي فعلى من باخذ السجل وعلى هذا حرية الصكالك على من باخذ الصل في عرفنا وقيل يعتبر العرف جامع
الفصول وفي المنع عن الزاهد في هذا الذي يمكن في بيت المال الشئ اه تأمل (قوله قد مر ما يجوز لغيره) قال في
جامع الفصولين القاضي ان باخذ ما يجوز لغيره وما قيل في كل الفسخ قد مره لا نقول به ولا يثبت ذلك الفسخ
وأى مشقة لكاتب في كثرة ما تلت وانما أجرته بقدر مشقته أو بقدر عمله في صنعته أيضاً ككسالة وثقاب
يستأجر بأجر كثير في مشقة قليلة اه قال بعض الفضلاء انهم تلك حوازا اخذ الاجرة اذا تدوان كان العمل
مشقة قليلة ونظرهم لنفعة المكتوب اه قلت ولا يخفى ذلك عن أجرته فان من تفرغ لهذا العمل
كثبات الا لى مثلاً لا يأخذ الاجر على قدر مشقته فانه لا يقوم عونه ولو انما ذلك لزم ضاع هذه الصنعة
فكان ذلك أجرته (قوله ليكتب شهادته) العمل المراد به الخط الذي يكتب على الوثيقة والا فلا كلام في القاضي
لا الشاهد ط (قوله وقيل مطلقاً) أى ولو لم يكن في البلدة غيره وهو ظاهر ما مر في المتن ووجهه ظاهر في تعليق
الذكور (قوله لاجل السحر) أى لاجل بطله والافاسد بغيره فمعية بل كقولنا لا يصح الاستئجار عليه

أجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة باللسان ومع هذا الكفاً ولو احترازنا عن القيل والقال وصيانة
لما الوجه عن الابتزال بانه وتعلمه في قضاء الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب أجره ليكتب شهادته جاز وكذا الفتوى في البلدة غيره وقيل
مطلقاً لان كتابته ليست بواجب عليه وفيه المستأجر وليكتبه تعويلاً لاجل السحر اهاز ٣ مطلب في أجره صل القاضي والمفتي

ان بن قدر الكاغد والخط وكذلك المكتوب (الاستأجر لا يكون خصالا في الإجارة والشراء) لان الدعوى لا تكون الاعلى مال العين (بخلاف المشتري) والموهوبه الحكم العين وهل يشترط حضور الأجر مع المشتري قولان (وتصح الإجارة ونفسها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والامانة والوصية والقضاعة والامارة والطلاق) والعناق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا الى الزمان المستقبل كما جرت احوالها في (٦٠) رأس الشهر صريح بالاجماع (لا) يصح مضافا الى مستقبل كل ما كان عليه الحال مثل

(البيع واجازته ونفسه

والقسمة والشركة

والهبة والنكاح

والرجعة والصالح عن

مال واراد ان يرد

في متفرقات البيوع (زاد

أجر المثل في نفسه من غير

أن يزيد أحد فقامت

فصلها وما يفسخ كان

على المستأجر المسمى

به يبقى (فسخ العقد بعد

تجهيل البدل فالمعجل

حينئذ السدل حتى

يستوفى ماله من البدل)

صححا كان العقد

أو فسد والواحد في بد

المستأجر فليحفظ (استأجر

مشفولا وقارعا صح

الفارغ فقط لا

المشغول كما مر

لكن حرجي الاشياء

أن الرابع صح الإجارة

المشغول ويؤمر

بالتفريق والتسليم مالم

يكن فيه ضرورة الفسخ

ففيه (استأجر شاة

لأرضاع ولده أو جديبه

لمجر) لعدم العرف

(الاستأجر فاسدا إذا

أجر صححا حازن) لو

بعدم فسده في الأصح

منية (وقيل لا) وتقدم

(قوله ان بن قدر الكاغد) لظهر مقدار ما يسعه من السطور عرضا والتفاوت في الزيادة بعض الكلمات

مغفورة وخط الظاهر أن المراد به عدد الأسطر (قوله وكذلك المكتوب) أي إذا استأجر رجلا

لكتب كتابا الى حبيه فانه يجوز ان يدر الخط والكاغد منع (قوله بخلاف المشتري) فانه يكون خصما

للمشتري منع (قوله وهل يشترط العلم) قال في المنع ما في المغربي من أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر يعني

بأنفراد بل لا بد من حضور الأجر بخالفه ما في البراز يعني فتاوى القاضي أخرجتم باع وسلم تسبح دعوى

المستأجر على المشتري وان كان الأجر غائبا لكن نقل بعدم ما وافق ما في الصغير فلما لم عند الفتوى اه

ملخصا (قوله والمعاملة) أي المساواة (قوله كل ما كان عليه الحال) أي يمكن تحيزه للحال فلا حاجة لضافتها

بخلاف الفصل الأول لان الإجارة وما شابهها لا يمكن ملكها للحال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاعة في باب

الولاية والكفالة من باب الالتزام بل في (قوله واراد ان يرد) احتراز عن الاراء عن الكفالة فصحت مضافا عند

بعضهم ط عن الجوى (قوله به يبقى) أي بأن التولي فيها فكان عندنا يذكره عقه كما فعل في

السودا قبل بل بما يجوز من الإجارة (قوله أو فاسدا الخ) هذا ما وافق لما ذكره قبل ما يجوز من الإجارة

من انه مقدم على الغرماء ومختلف للظاهر ما تقدمه قبل قوله فان عقدها غيره وقدمنا تأويله (قوله استأجر

مشغولا ورعا الخ) تقدمت أول بل بما يجوز (قوله لكن حرجي الاشياء الخ) حيث قال ينبغي

حل ما ذكره المصنف على ما ذكره فاضل خان وهو لو استأجر صبيا بعضا فارغ وبعضا مشغول قال بن

الفصل يجوز في الفارغ لا المشغول اه لا ما إذا استأجر بيته مشغولا يجوز ويؤمر بالتفريق والتسليم

وعليه الفتوى كما في الخاتمة فتعين حل كلامه على الصلح فقط اه وفي حاشية البري عن جوامع الفقه كانت

الدار مشغولة بتناع الأجر والأرض مزروعة قبل لاتصح الإجارة والصحح الصحة لكن لا يجب الاجرام تسليم

فارغة أو بيع ثلثه ولو فرغ الدار وسهل زنت الإجارة (قوله مالم يكن فيه ضرر) كالإجارة كان الزرع لم

يستصمد (قوله فله الفسخ) تفريق على النقي وهو يكن (قوله لعدم العرف) ولا نها وقعت على

اتلاف العين وقد مر في إجارة الطير في باب الإجارة الفاسدة (قوله المستأجر فاسدا الخ) تقدمت أول باب

الإجارة الفاسدة (قوله وتقدم الكل) أي كل هذا المسائل وقد بينت في مواضعها (قوله بشرط الإجارة)

أما ما يعقوبه في هذا الزمان حيث يضمن من هو لا يتحمل بل حال معلوم ليكون له حرج ما يضمنها ويحده فهو

باطل اذ لا يصح إجارة لو وقع على اتلاف الاعيان فصلا ولا يعال ان لم يعدوم كما بينه في الشريعة (قوله فهي صححة)

سئل العلامة قاسم هل للجندي أن يجر ما أقطعه الامام من أراضي بيت المال فأجاب بقوله ذلك ولا أثر لولا أن

انزع الامامة في اثنتي عشرة كالأثر لجواز موت المثلوج في أن تامة الإجارة واذ مات أو أخرجه الامام تنسخ

الإجارة اه ملخصا أقول وقد علمنا البص في مستأجرته عند قوله أول كتاب الإجارة ولم ترد في الأرفاق على ثلاث

سنة وهل تنسخ لو فرغ للزجر لغيره وقرر السلطان المفروغ له فانه يتضمن انزع الأول أم لا كسليم لم أره

فلما رجع وهي حادثة الفتوى ثم رأيت شيخنا شيخنا الساجاني في كتابه الفتاوى النعمة ذكر الانفساخ بالفراغ

والموت أخذنا من قولهم من عقد الإجارة لغيره لا تنسخ بعونه كقول لا لهم أجر والغيرهم وأستأجر والغيرهم

قال وهنا أجر لنفسه ويحتمل من يصيره لو لم تنسخ اه تأمل (قوله صح مستأجر قلم الخ) في التاتر خاتمة

استأجر قلم الكتب به ان بين ذلك وقتا صحح والا فلا في النوازل اذ بين الوقت والكتابة صح (قوله لزوم الاجر)

قال الفقيه لا تخلف الى خير وفي البداية الى الشر ولا نه يحتاج في ابدان الى ذكر المكان وفي التوب الى ذكر الوقت

الكل والكل في الاشياء (فروغ) * اعلم أن المقاطعة اذا وقعت بشرط الإجارة ففي صححة لان

العبرة للعاني وقد مناه في الجهاد * صح استأجر قلم ببيان الاجر والمدة واستأجر شاة لتقطع به خارج المصرفا تنفع به في المصرفان كان تواريخ

الاجر وان كان دابة لا ساقها لم يركبها لم الاجر (١) (قول الشارح مع المشتري) فعمل الصواب مع المستأجر يعني لو ادعى شخص على المشتري

إجارة هل يصير خصما وحده أو لا بد من حضور غيره اه (٢) مطلب في إجارة المقطع وانفساخها بعون المقطع وأخرجه

الاعتراف بها **أخطأ**
 الكاتب في بعض ان
 الخطأ في كل ورقة غير
 انشاء أخطأ وأعطى
 أخطأه أو تركه عليه
 وأخذ منه القيمة وأن في
 البعض أعطاه بحسبه
 من المسمى الصبر في
 باجر اذا ظهرت الزيادة
 في الكل استرد الاجرة
 وفي البعض بحسبه **ان**
 دلتى على كذا فله كذا
 فله **ان** أخطأه **ان**
 على كذا فله كذا فهو
 باطل ولا حرج له الا اذا
 عين الموضع **استأجره**
 لغير حوض عشرة
 عشرة وبين العمق
 فخر خمسة في خمسة
 كان به ربع الاجر الكلي
 من الاشياء وقها جاز
 استجار طرقي للسرور
 ان بين المدة قلت وفي
 حاشيتها هذا قولها
 وهو المختار شرح جمع
 وفي الاختيار من دلتا
 على كذا لان الاجر
 يتعين بدلالة وفي الغاية
 دارى كاجارة هبة
 صحت غير لازمة فكل
 فسخها ولو بعد القبض
 فيلحق وفي لزوم الاجارة
 المضافة تصححان
 ٣ مطلب أنكر الدافع
 وقال ليس هذا من
 دراهمي فاقول القايض
 ٤ مطلب ضل شئ فقال
 من دلتى عليه فله كذا

بraz ينقل **قول** الاعتراف بها أي بحيث لا يقدر على الركوب كافي غاية البيان **قول** وأعطى أخطأه
 ولا يجوز به المسمى ولو الجسمة **قول** وأخذ منه القيمة أي قيمة الكاغد والجبر **قول** وأعطاه بحسبه من
 المسمى هذا انما أصاب به وبعطيه لما أخطأ **قول** أخطأه لانه وافق في البعض وخالف في البعض ذكر في الوالو الجسمة
قول استرد الاجرة الخ لانه أعطاه الاجر بمرار يوف من الجسمة في الذخيرة ٣ ولو أنكر الدافع وقال
 ليس هذا من دراهمي فاقول قول القايض لانه لو أنكر القبض أصلا كان القول قوله **قول** ان دلتى الخ
 عبارة الاشياء دلتى وفي البرازية والوالو الجسمة ٤ رجل ضل شئ فقال من دلتى على كذا فله كذا فهو
 وجهين ان قلنا ذلك على سبيل العموم بان قال من دلتى ولا جارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق
 به الاجر وان قال على سبيل الخصوص بان قال رجل بعته ان دلتى على كذا فله كذا ان كان منى له فله **ان** أخطأه
 المثل للمنى لانه لا بد ان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة لانه غير مقدر فقدر فحبب أحرار المثل وان دله بغير منى
 فهو والاول سواء قال في السير الكبير قال أمير السرية من دلتا على موضع كذا فله كذا يصح وتعين الاجر بالدلالة
 فيجب الاجر **قول** الا اذا عين الموضع قال في الاشياء بعد كلام السير الكبير وظاهره وجوب المسمى والظاهر
 وجوب أحرار المثل اذا اعتد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع **ان** يعنى انه في
 الدلالة على العموم تبطل الا اذا عين الموضع ففيه محصة اخذ من كلام السير لان قول الامير على موضع كذا فيه
 تعيينه بخلاف من ضل شئ فقال من دلتى على كذا أي على تلك الضالة فلا تصح لعدم تعيين الموضع الا اذا
 عرف ما به ولم يعرفه بعينه فقال من دلتى على دابق في موضع كذا فهو كسيلة الامير وهذا معنى قول الشارح **ان**
 اذا عين الموضع وقول الاشياء والظاهر وجوب أحرار المثل الخ لانه الصنف كلام السير فله حث كان عاملا
 يوجد قابل يقبل العقد فأتى العقد أقول حيث اتنى العقد أصلا كان الطاهر ان يقال لا يجب شئ أصلا كما
 في مسئلة الضالة والجواب عما حمله ما ذكره الشيخ شرف الدين من أنه يتعين هذا الشخص والعقد محصوره
 وقوله خطاب الامير عاذ كرفجب المسمى لتحقق العقد بين شخصين معينين ليعمل معا يوم وأما اذا لم يكن
 الفعل معلوما كسيلة الضالة فلا يجب شئ بخلاف ما اذا كان الشخص معيناً فوقع العقد حيث دلتى لكنه
 غير مقدر فوجب أحرار المثل فقد ظهر الفرق بين المسائل الثلاث وقضى على بعض نحو الاشياء فوقع في الانتباه
 نعم يمكن أن يقال لم يتعين الشخص محصوره وقوله خطاب صاحب الضالة كسيلة الامير فوقع العقد على
 المسمى وان لم يتعين الموضع كمالواطاب معينا فلما تبطل **قول** عشرة في عشرة بالنسبة تميز أي مقدر عشرة
 طولاً في عشرة عرضاً **قول** وبين المسمى أي والموضع قال في التارخانية لا بد ان بين الموضع وطول السرور وعقه
 ودوره **ان** ونعم تقارعه فهما من الفصل ٥ **قول** كان به ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة
 في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل اثناء **قول** هذا قولها وهو المختار لان عند الصالحين تصح
 اجارة المساع لكنه خلاف المعتد كما مر في اجارة الفاسدة وفي الدافع استأجر طرقي من دلتا بربع قيمته وقام معلوما
 لم يجز في قياس قوله لان البعثة غير مقيمة فكان اجارة المساع وعندهما يجوز **قول** من دلتا الخ هذه مسئلة
 السير الكبير وقد علمت أنه يجب فيها المسمى لتعين الموضع والمقابل للعقد المحصور وان كان لفظ من عاماً وقوله
 لان الآخر يتعين أي يلزم ويجب **قول** اجارة هبة الخ قال في الوالو الجسمة ولو قال دارى كذا هبة اجارة كل شهر
 بدرهم واجارة هبة فهي اجارة اما الاول فلا بد كرفي آخر كلامه ما يضيروا وقوله لا يتحمل التغيرية ذكر العوض
 وأما الثاني فلان المذكوراً ولا معاوضة فلا يتحمل التغيرية الى التبرع ولذا قال أحرار المثل بغير شئ لا تكون اعارة
 وتنعقد اجارة بلفظ العارية **ان** ملخص **قول** غير لازمة الخ قال الاتفاق ولم يذكرفي المبسوط انها لازمة
 أو لا وحكي عن أبي بكر بن حامد قال دخلت على انصاف واستقدنا منه فواتد احداها هذه وهوانها لانها لم تكن
 الرجوع قبل القبض وبعد لكن اذا سكن بحب الآخر لانه يمكن العمل بالغلطين فعملهما باق قدر الامكان
 كالهبة بشرط العوض **ان** ملخصاً وظاهره أنه يجب الآخر المسمى وفي السير عن الذخيرة التصريح بوجوب
 أحرار المثل **قول** وفي لزوم الاجارة المضافة تصححان عبر بالزوم لانه لا كلام في الخمسة فلا ينافي ما قدمه الشارح

الفتوى وفي المجتبى
لا يجوز إجارة البناء
وعن محمد بن حوزة لم يستفعا
به كسدار وسقف به
يفتى ومنه إجارة بناء
مكة وكرو إجارة أرضها
وفي الوهبية
وفي الكلب والبازي
قولان والنا
كام القرى أو أرضها
ليس مؤجر
ولو دفع الدال فوبا
لتاجر
يقبله لو راح ليس بخسر
ومن قال قصدي أن
أسافر فافسخ
خلفه أو فاسأل رفاقا
ليذكروا
ويفسخ من ترك التجارة
ما أكره
ولو كان في بعض الطريق
ومؤجر
له ففسخها لو مات منها معين
وأطلق يعقوب وبالفسخ
يذكر
وإيجار ذي ضعف من
الشكل جائز
ولو أن أجر المثل من ذلك
أكثر
ومن مات مدونا وأجر
عقاره فوفاه للمستأجر
الحبس أجدر
* (كتاب المكاتب) *

مناسبة للإجارة أن في كل
منهما ملك الرقة لشخص
والمنفعة لغيره (الكتابة)
لغة من الكتب وهو
جميع الحروف سمي به

قريمان جمعتهما بالإجاء فلهن (قوله) بان عليه الفتوى لما في الحاشية لو كانت مضافة إلى القدم باع من غيره
قال في المتن فمروا بان والفتوى على أنه يجوز البيع وتبطل الإجارة المضافة وهو اختيار الحلواني اه وقد مرنا
بقية الكلام أول الكتاب ثم انظر أن عدم الزوم من الجانبين لا من جانب المؤجر فقط فملك فسخها كما هو
مقتضى الإطلاق تأمل (قوله) وبه يفتى تقدم نحوه في أول الإجارة الفاسدة وكذا هنا اه عليه وقال في
القصة وفي ظاهر الرواية لا يجوز لأنه لا يتبع البناء وحده (قوله) وكرو إجارة أرضها هكذا قال في الهداية وفي
خزانة الأكل لو أحرار أرض مكة لا يجوز فإن رقة الأرض غير مملوكة قال ومفهومه بدل على جواز إحلال البناء
شرح جازن الشحنة (قوله) وفي الوهبية فيه أن البيت الخلاء من والشرط الثاني من البيت الرابع من نظم ما من
الشحنة وليس أيضا من نظم الشرع بل في كافي (قوله) وفي الكلب أي كلب الصيد أو الحراسة (قوله) والبازي
بالشديد (قوله) قولان يعني روايتان حكاهما قاض خان الأولى لا يجب الإجارة الثانية أن بين وقامعها ما يجب
والأفلا ولا يجوز في السور لا خذ الفأر مطلقا لأن المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بأرسله فصيد ويصد
السور بفعله وفي استيجار القرى كفس البيت خلاف وعامة في الشرع (قوله) كالم القرى هي مكة المشرقة
أي في إيجار بنائها قولان قال الناعلم وإنما نصت عليه مخافة أن يتوهم أنه لا يجوز ولا يجوز بيع الأرض
(قوله) أو أرضها مستأدا والجهة بعدم خروا أو بمعنى الواو الاستنافية تأمل (قوله) لو راح الخ أي لو ذهب التاجر
بالمؤجر ولم يظفره الدال لا يضمن لأنه مأذون له في هذا الدفع عادة قال قاض خان وعندى إذا فارقه ضمن كالم
أودعه عند أجنبي أو تركه عند من ير بد الشراء والنظم لا شعارة باختيار قاض خان شرح (قوله) ومن قال الخ
تقدم الكلام عليها في باب الفسخ (قوله) فافسخ أمر من الفسخ مؤكدا للثبوت وفي بعض النسخ فافسخ من
الامتحان إشارة إلى القول بحكم الرق والهبة والأولى أولى بقوله خلفه ففهم (قوله) من ترك التجارة أي
من أجل تركها وقدم الكلام عليها (قوله) ما أكره مفعول يفسخ (قوله) ولو كان أي المستأجر يعني
لو سار بعض الطريق فيدله أن لا يذهب ذلك على ما مر بيانه (قوله) ومؤجر مستأدا والجهة لمفسخها خبر
والغنى لو استأجر دواب بعينها وسلمها فانت بنفسها لا لو تغير عنها فعلى الأمر أن يأتي بتغييرها وعن الثاني
ثبوت الفسخ مطلقا (قوله) وبالضعف يذكر أي ضعف المؤجر أي ولو أجزأ ففسخها إذا مرض قال ابن الشحنة
وهو خلاف ظاهر الرواية والله أشار بقوله يذكر لكن قدم الشارح أن به يفتى تأمل (قوله) ذي ضعف أي
مرضى مرض الموت (قوله) من الكل جائز أي نافذ من كل ماله قال في العمادة تبرع المريض بالمنافع بعين
من جميع المال لأنه لا يبقى بعد الموت حتى يتعلق بها حق الورثة والقرماء اه ملخصا (قوله) من ذلك أي من
الأخر الذي أجزأه المريض (قوله) وأجزأه عقره مستأدا والواو للحال والخبر قوله توفاه أي جعله له كمنه مستقبلة (قوله)
أجدر أي المستأجر أولى به من القرماء لأنه لو هلك عنده لا يسقط دينه بخلاف الرهن والله تعالى أعلم

(كتاب المكاتب)

المكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتب الكسرة وكان الأنسب أن يقول كتاب الكتابة لأن
علم القصة بحث فيه عن فعل المكاتب وهو الكتابة لا المكاتب لكن في القهستاني هو مصدر ممي بمعنى الكتابة
والعدول عنها للتباع عن نوع تكرار (قوله) مناسبة للإجارة بالخ فيه إشارة للجواب عما يقال كان الأولى
ذكر عقب العتاق لأن ما أهمها الولاء كما فعل الحاكم الشهيد والجواب أن العتق إخراج الرقة عن الملك
بلاعوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقة للسيد والمنفعة للعبد وهو أنسب للإجارة لأن نسبة القاتبات
أولى من العرضان كما حقق في العناية وقد تمت الإجارة تشبهها بالبيع في التملك والشرائط وحريتها في غير
المولى وعنده وقيل لأن المنافع فيها ثبت لها حكم المال ضرورة بخلاف الكتابة والكل مناسبات تقر بيسة
لا تحتمل التدقيقات المنطقية (قوله) وهو جمع الحروف الأولى وهو الجمع مطلقا ومنه الكتابة لأنها جمع
الحروف (قوله) سمي به الخ قال في المتن في الكتب الجمع لقوة يستعمل في الإلزام فالمولى يلزم بالعدو البذل
والعبد يلزم للمولى العتق عند أداء البذل قال المطرزي قولهم أنه ضم حرة إلى البذل حرة به الرقة مضمين والجمع

أن كلامهما كتب على نفسه أمرا هذا الولد وهذا الأداة وهي كتابة لأنه يتلوه في العوض في الحال ولا يكون
الموجود عند العقد الكتابة وماز العقد ولا يتلوه في الأعراض غالبا اه أقول قوله تعالى قبله ما قد تدر
ولعل وجه الضعف ما قاله الساجي أن حرية البدل يمكن في العقد وإن حرية الرقبة بعد ثباته **(قوله تحرير**
المالوك) أي كلاً أو بعضاً بكسبه كره وأطلقه فشمّل القن والمدر وأم الولد **(قوله يدا)** أي تصرفاً في
البيع والشراء ونحوهما جوهره **(قوله أي من جهة البدل)** أشعر إلى أنه منصوب على التبرع وفي شرح مسكن
أنه بدل بعض واعترض بأنه لا بد من رابط وبأن البهنا بمعنى التصرف لا الحارحة فكان الظاهر أن يقول
بدل اشتغال والرابط محذوف ومثله يقال في رقبة **(قوله حالاً)** أي عقب التلطف بالصدق حتى يكون العبد أحق
بعتاقه ط عن الجوى **(قوله ورقبة ما لا)** أخرج العتق من العز والمعتق ثم هذا تعريف بالحكم ولو أراد
التعريف بالحقيقة لقال هي عتقه رد على تحرير البدل طوري **(قوله يعني عند أداء البدل)** أو أدان تأخير
الأداء غير شرط **(قوله حتى لو أداه حالاً)** تعريض على التفسير ولا تظن أن العتق معلق على الأداء
بل إنما عتق عند الأداء لأن موصل الكتابة العتق عند الأداء وكان القياس أن يثبت العتق عند العقد لأن
حكمه يثبت عقبة لكن يتضرر بالمولى بخروج عبده عن ملكه بغرض في خدمة الفلس والفرق بين التعليق
والكتابة في مسائل منها أنه في التعليق يجوز بيعه ونحوه عن التصرف وملكاً أخذ كسبه بل إن كان في التبيين
وفي غاية البيان ولو ما قبل الأداء لا يؤدي عنه مما ترك وتكاليف المولى يورث عنه العتق كسبه ولو ولدت
ثم أدان لم يعتق ولده ولو لحظ عنه البعض فأدى الباقي أو أبرأه عن الكل لم يعتق بخلاف الكتابة ويخالف
العتق على مال كانت حر على أن يقبل العبد بعهده يعتق من ساعته والبدل في خدمته اه مخلص **(قوله وركنها**
الح) الحاجة إليه فثبت حكم العقد فيه مقصود الابتعا كالولد ونحوه بما يأتي بدائع مخلص **(قوله أو ما يؤدي**
معناه) كما يأتي فريمتان **(قوله وشرطها الح)** هذا الشرط راجع إلى البدل وشمله كونه مالا وأن لا يكون
البدل مالا للمولى وهي شروط انعقاد كونه متفقاً وهو شرط صحة وأما ما يرجع إلى المولى فالعقل والبلوغ
والمالك والولاية فلا تغذ من فضولي بل من وكل وصي كذا أبو وصي استحساناً لا لا به وهذا شرط انعقاد
والرضا وهو شرط صحة احترازاً عن الإكراه والهرل لا الحرية والاسلام لكن مكتوبة المراد متوقفة عنده
نافذة عندها وأما ما يرجع إلى المالك فبها العقل وهو شرط انعقاد وأما ما يرجع إلى نفس الركن فنه خلو
العقد عن شرط فاسد في صلبه بخلاف مقتضاه فإن لم يخالف جاز الشرط أو لم يدخل في صلبه بطل وضع العقد
بدائع مخلص لكن اشتراط كون البدل مالا بخلاف ما سياتي من صحته على الخدمة لأن راد المال وما في معناه
تأمل **(قوله معلوم الح)** في الخاتمة كل ما يصلح مهر في النكاح يصلح بدلاً في الكتابة **(قوله منجماً أو مؤجلاً)**
الفرق بينهما أن المؤجل ما أجل له بما أجل واحد والمجتم كسبي ما فرق على أجال متعددة لكل بعض منه
أجل ط **(قوله لصاحب الحال)** خلافاً للساجي رحمه الله **(قوله لا الرقبة)** ولهذا يقال للمالك طار عن ذل العبودية
ولم ينزل في صاحبها غير بقصار كالنعامة أن تستطير تباع وإن استعمل تطارز طيلي **(قوله بالاداء)** فإن أدى
يعتق وإن لم يقله المولى إذا أدى به إلى ذلت حر خلافاً للساجي طيلي **(قوله وعوده ملك الح)** هذان الاحكام
المتعلقة بالعدو أما بالنظر إلى المولى فاسترداده إلى ملكه أجازوه به عبر في الدور ط **(قوله يعقل)** أي يعقل
السع والشراء لأن الكتابة أذن له بالتجارة وهو صحيح عندنا فلو كان لا يعقل أو مجنون فأدى عن رجل فقبل
المولى لا يعتق واسترداً أدى ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضي به المولى لم يجز أيضاً وهل يتوقف على إجازة العبد
بعد البلوغ الصحيح لا يتوقف إلا بمجرد وقت التصرف والصغير ليس من أهل الإجازة بخلاف الكبير الغائب
لو قبل عنه فضولي توقف على إجازة العبد فأدى القابل عن الصغير إلى المولى عتق استحساناً لو كنا إذا كان
كبيراً غائباً ولا يسترد المولى فإن أدى البعض استرداً لا أن بلغ العبد فأزقل أن يسترد فليس القابل
الاسترداد وإن عز العبد عن أداء الباقي لأن المكتوبة لا تنسخ بالرد إلى الرقب قبل تنقضي فكان العقد قائماً
أدى بدائع مخلص **(قوله عمال)** ليس قيداً احترازاً عن الخدمة لمساياً شربلالية **(قوله حال)** كقوله

لأن فيه ضم حرية البدل
الحر بقربة وشربا
(بحر بالمولى يدا) أي
من جهة البدل (حالا
ورقبة ما لا) يعني
عند أداء البدل حتى
لأداء حالاً عتق حالاً
(وركنها الإيجاب والقبول)
بلفظ الكتابة أو ما يؤدي
معناه (وشرطها كون
البدل المذكور فيها
معلوماً) قدره ونحوه
وكون الرقب في المحل قائماً
لا كونه منجماً أو مؤجلاً
لصحتها بالحال وحكمها
في جانب العبد انتفاء
الحري في الحال وثبوت
الحرية في حق البدل
الرقبة بالاداء وفي
جانب المولى ثبوت ولاية
مطالبة البدل في الحال
إن كانت حالة والمالك في
البدل إذا قبضه وعوده
للملكة إذا عجز (كاتب
قته ولو) القن (صنيا
يعقل عمال حال) أي
نقدته

فان أدبته فانت حروان
عجزت فتن وقبل العبد
ذلك مع وصار مكانا
لا طلاق قوله تعالى
فكاتبوهم والامر
للنذب على الصحيح
والمراد بالخبرة أن
لا يضر بالبلين بعد
العتق فلو بشر فالافضل
تركه ولو فعل صح ولو
كاتب نصف عبد مجاز
ونقصه الاستمرار وأنه
في التجارة ولو أراد منعه
ليس بذلك كيلا يطل
على العبد حتى العتق
وتعامة في الترخانة
وإذا جعلت الكتاب يخرج
من يده دون ملكه حتى
يؤدى كل البذل لحديث
أبي داود الكاتب عبد
بأق عليه درهم ثم فرغ
عليه بقوله (وعمر المولى
العقران وطى مكاتبته)
لحرمة عليه (أو جنى
عليها) قوله يفرم أرضها
(أو جنى على ولدها أو
أتلف) المولى (مالها)
لأنه بعد الكتابية صار
كل منهما كالاجني ثم
لاحد ولا تدعى المولى
لشبهة شتى (ولو أغنقه
عتق بحجانه لا سقاطه
(و) قد (إن) كاتبه
(على) خبر أو خبر (ير
لعدم الالتصاق حتى المسلم
قلو كانا نسمين جاز

على ألف درهم فله عتقه أن يحصله بالاستقراض أو الاستنباب عقب العقد اتقاني قال في الهداية وفي الحال
كما استع من الإدامه في الرق قال الاتقاني ولكن لا يراد بالاتراض أو بقضاء القاضى وإن قال آخرى له مال
حاضر أو غائب برضى قدمه أو خرومين أو ثلاثة (قوله أوموجل) هو أفضل كافى السراج شربلالية (قوله
فان أدبته فانت حرو) لا بد منه لأن ما قبله محتمل الكتابة والعتق على مال ولا تعين جهة الكتابة إلا بهذا القيد
وأما قوله وإن عجزت لأحاجة اله وانما ذكره هنا للبعد على الاداء عند العجز كذا في النهاية والكفاية والتبيين
وماز عمه الوافى وغيره من زوم الثاني بشارت في العزيمة بحصول الراد الأول وما قدمناه من الزيل على من أنه
يعتق وإن لم يقل إذا أدبته فانت حرو فذلك في الكتابة الصريحة كاتبه عليه الاتقاني (قوله لا طلاق قوله تعالى
فكاتبوهم) فانه يتناول جميع ما ذكره الحال والموجل والصغير والكبير وقال الشافعى رحمه الله لا يجوز كتابة
الصغير ولا الخالة زيل (قوله والامر للنذب) أى لا لألوجب بإجماع الفقهاء عبادة ونخص الفقهاء لأنه
عند الظاهر يلو وجوبه إذا طلبه العبد وعلم المولى فيه خيرا كفاية (قوله على الصحيح) احتراز عن قول بعض
مشايخنا أنه لا حاجة لقوله تعالى فاصطادوا وهو ضعيف لأن فيه القاء الشرط وهو الخبر به لأن لا الحاجة
نابتة بدونه وفي النصب أعماله (قوله والمراد بالخبر بما لا) وقبل الوفاء وأداء الامانة والصلاح وقبل
المال زيل (قوله جاز) فإن أدى الكتابة عتق نصفه وسعى في شتمه فبنيته كماله ذكره آخر الباب إلا في (قوله
ثم فرغ عليه) أى على قوله خرج من يده لا على قوله دون ملكه كالأجني وفيه إشارة إلى أنه كل من شئ أن ياتى
بالفاد بدل المولى أو لا يفعل في الجمع وبهذا العترض الطورى على الكثر حيث أتى بالوفا فافهم (قوله ورغم ما لا)
قال صاحب التسهيل ولشرط وطأها في العقد لا يضمن العقر اه وفي غاية البيان في أوائل باب ما يجوز للكتاب
أن يفعله ما يحال فراهجه سعد به أقول القيد يثبت في غاية البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فتأمل لكن في
الطورى عن المحيط فإن وطئ ثم أعتق ثم أعتق عقرها لان العقد القامد ملحق بالصحيح (قوله لحرمة عليه) أقول
الحرمة لا تستلزم العقر كالأجني فالمناسبات في الهداية من قوله لا لها صارت أخص باخائها ثم العقر كافى
الشربلالية عن الجوهر في الحرار ثمهر المنزل وفي الاما عشر القصة ولو بكر أو نصف العشر أو ثلثا ولو طوى مكررا
لا يزمه الا عقر واحد ما تأخذ من العقر تستعين به على الكتابة لا به بدل منفعة مملوكة كافى الدائع قال في
الشربلالية وقد قال في الدائع قبل هذا ثم مال العبد ما يحصل بعد العقد بتجارة أو بقبول الهبة والصدقة لأن
ذلك نسب إلى العبد ولا يدخل فيه الأرض والعقر وإن حصل بعد العقد يكون للمولى لأنه لا ينسب إلى العبد
اه فليتأمل وكذا قال الخلدانى وأما أرض الجراحة والعقر فذلك لا يدخل وهو لولى اه فليتفرع به مع الزام
المولى للعقر وطئها والأرض بالجناية عليها اه ووفى بينهما أبو السعود في ما يشبه مسكين بحمل هذا على ما إذا
كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم على ما إذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذى في يده ما قبلت يؤيده ما في الشربلالية
عن السراج الكتابة بما عن النفس خاصة وأعنيها وعن المال الذى في يد العبد وكلاهما حاز ولو كان ما في يده
أكثر من يدها فليس للمولى إلا بدل الكتابة اه لكن يعكر عليه ما في الهندية عن الضمرات حيث ذكر
مسئلة الكتابة عن النفس والمال ثم قال وماله هو ما حصل له من تجارته أو وهبه أو تصدق عليه أو ما أرض
الجناية والعقر فله المولى اه وهكذا كرى الدائع وعليه فلم يظهر بين الكتابين فرق في التماثل (قوله أو أتلف المولى
مالها) أى فله يفرم مثله أو قيمته أو أرضه ولو عبدا مثلا (قوله لاجبة) أى شبهة ملك الرقة (قوله بحجانه) أى
لو كان المولى صحيحا فلم يرضأ عتق من الثلث فعتق (قوله وقد ان كاتبه) لا معنى لتقدير فسد كالأجني
ح أو الاستغناء عنه بقول المصنف بعد فسد وسأى في باب موت المكاتب أن في الفاسدة للمولى الفسخ بلا
رضاه بخلاف الجائر وإن المكاتب يستقل بالفسخ مطلقا (قوله فلو كان من جاز) أو أداته لو كان أحدهما
مسلى لا يجوز لعله المذكورة (قوله أو على قيمته) كان يفتى ذكره قسلا الحر والخزير وثلاثوهم عود الصبر
على الخنزير وإن صح عوده على الحر (قوله لجهالة القدر) أى باختلاف التقويم لكن يعنى ببدء القيمة
وتثبت بتصدقهما والألف اتفاق اثنين على شئ فهو القيمة والافى اتفاق واحد (قوله معنية) أى

(الغیر) العجز عن تسليم ملك الغير (أو على ما تعذر بل لرد سبده عليه وصيغاً غير معين (٦٥) لجهة القدر (فهو) أي عقد الكتابة

(فاسد) في الكل لما
ذكرنا (فان أدى)
الكتاب (المرعوق)
بالاداء (وكذا الخنزير)
لما التمس في الجملة (وسعى
في قيمته) بالغنم بالعت
يعني قبل أن يترافعا
القاضي ابن كمال (و) اعلم
أنه متى سعى ما لا وفست
الكتابة بوجه من
الوجوه (لم ينقص من
المسي بل يزداعه ولو)
كانه (على مته ونحوها)
كالم (بطل) العقد
أعدم بالتمها أصلا
عند أحد فلا يعق
بالاداء الا اذا علقه
بالشرط صر بحافعتي
الشرط لا للعقد (وصح)
العقد (على حيوان بين
جنسه فقط) أي لا نوعه
وصفته (و يؤدى الوسط
أوقيته) ويجبر على
قبولها (وصح) أيضا
(من) كافر كاتبنا
كافرائه على جنس)
لما التمس عندهم (معلومة)
أي مقدر تعلم البذل
(وأي) من المولى والعبد
(اسم) فله قيمة الخنزير
وعق بقبضها لتعلق
عقه باداء الخنزير لكن مع
ذلك يسعى في قيمته كالم
(و) صح أيضا على خدمته
شهره (أي المولى
(أو لغیره) وأوفر بشر أو
بناء دارا ذابين قد
المول والآخر عاير رفع

تعيين المصين كالنوب والعبد ونحوهما من المكمل والموزون غير التقدير حتى لو كاتب على دراهم أو دنانير
بعضها وهي لغیره يجوز دفع (قوله لغیره) فلو كاتبه على عين في يد العبد من جملة كسبه غير واثبات وفي الاتفاق
عن شرح الكافي والنجيب أنه يجوز إذا أتى بعق (قوله وصفا) هو العلم ووجهه وصفا والخبرة وصفة
وجهها وصانف (قوله غرمين) هذا عدها خلا لا يوصف فلو لم يعرضا جازت بالاتفاق كما في غاية
البيان (قوله لماذا) كرنا أي من العطل الأربع (قوله فان أدى الخنزير) ليرين حكم العتق في باقي الصور
الفاصلة وقد سنأه يعق باداء قتلنا كاتبه على ما لم يعلم من وجهه وصفا ومعلومه من كل وجه عند الاداء
وإذا كاتبه على عين لغیره في العتاة لم ينقص العقد لظاهر الرواية الا قال ان أدب إلى فانت حرقنشد
يعق بحكم الشرط اه فهذا بعيد انه باطل لافساد ما سأل الوصف فظاهر كلام الزبلي أنه باطل شرنا لالة
ملخصا فالرد بالفاصل هنا ما لم يباطل في العزيمة (قوله بالاداء) أي أداء عن الخنزير يسو قال ان
أدبت فانت حرا ولا تنهما مال في الجملة بخلاف الميتة والدم فلم ينقص العقد أصلا فاعبر فيهما معنى الشرط
لا غير ذلك لتعلق صر بحا وتمامه في المنع (قوله وسعى في قيمته) أي قيمة نفسه (قوله يعق قبل أن يترافعا)
تقبل قوله فان أدى لا يفرضه عتق لانها من قوله باداءه قال في الكفاية وفي المبسوط فان أداء قبل أن
يترافعا للقاضي وقد قاله أنت حرا إذا أدبت أو لم يقل فله يعق اه فافهم (قوله وإعالم الخ) قال الزاهد في
شرحه فان قلت قوله ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه لا يتصور في الكتابة بالقيمة ولا بالخمر والخنزير لانه
لا يجب المسمى فلا يتصور نقصان والى ياد عليه قلت قد تأملت في الجواب عن من أضافت الشروح
وباختار الاصحاب فلم يعنى ذلك من غير ما تحققت بطرف الامام ركن الأئمة الصباغ في شرحه فقال وهذا
إذا سعى ما لا وفست الكتابة بوجه من الوجوه لا ينقص من المسمى ويزاد عليه والحاصل ان هذه الصورة
مستأنفة غير متصلة بالاول وهذا يكن كاتب عبدا على ألف رجل من خرفا إذا أدى ذلك عتق عبدا سواء قال اذا
أدبت إلى ألفا فان حرا ولم يقل ونحب عليه الزاد فان كاتب القصة أكره ان كاتب قيمته أقل من الألف
لا يسترد الفضل عندنا اه فقدر من الشارح إلى هذا (قوله لم ينقص الخ) لان المولى لم يرش أن يمتقه
بأقل مما سعى فلا ينقص منه ان نقصت قيمته و العبد رضي بالزاد حتى ينال شرفا لم يره فيزداع عليه
ان اذ انت قيمته زبلي (قوله الا اذا علقه بالشرط صر بحافعتي) ولا تسمى عليه لعدم المالية كذا في الاختيار
ثم قال ولو علق عتقه باداء ثوب أو دابة أو حيوان لا يعق لجهة الفاعلة اه وبخلافه قول الزبلي يعق
باداء ثوب لانه تعلق صر بغير فاصل من بابا لا يمان وفي تنصيع مع الجهة فيصرف إلى ما يطلق عليه اسم
الثوب اه شرنا لالة (قوله بين جنسه فقط الخ) كذا قال في العتاة إذا كاتبه على حيوان وبين جنسه كالعبد
والفرس ولم بين النوع انه تركى أو هدى ولا الوصف انه جدد أو ردى وازن ونصف إلى الوسط لان الجهة
سيرة ومثلا يتحمل في الكتابة لان منها على المسألة فعتبر جهة البذل بجهة الاصل حتى لو كانه إلى
المسألة صحت أهول لكن في الاختيار الكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح بين النوع صح وان أطلق لا يصح
اه ومنه في الدائع ثم قال وان على عبدا وبار ينص لاحتمال جهة الوصف فقد سعى النوع جنبا والوصف نوعا
فلا مخالفة في الحكم (قوله ويجبر على قبولها) كما يجبر على قبول العين لان كل واحد أصل فالعين أصل
تسمية والقيمة أصل اتصال الوسط لا يتم الا بها فاستويا زبلي (قوله فله قيمة الخنزير) لتعذر تسليم عنها
بالاسلام (قوله وعق بقبضها) يحتل رجوع الضمير إلى التسمية وعليه معنى المصنف وهو مما اخلاف
فهو يحتل رجوعه على الخنزير وهو ما قرره الشارح وعليه معنى في الهدية والدرور غيرها وقدر واثبات
كما في العتاة (قوله كالم) في مسألة كتابة المسلم على خنزير (قوله على خدمته شهر) هذا استحسان
لانها تبصر معلوم فالعبد و مجال المولى انق أي شئ يستخدمه و مجال العبد انه لا شئ يصلح كالموعينها
نصا ولم يذكر الوقت فحدث لان البذل مجهول بدائع (قوله والآخر) بلد والتشديد لانه خنزير شرنا لالة
(قوله عاير رفع الزناج) بأن سعى له طول البرور عتقه او كانه أو ربه آخر البار وجهها وما بيني بهادائع (قوله)
فصل الركن والشرط أي الاحباب والقبول ومعلومية البذل (قوله لا تفسد الكتابة بشرط) أي شرط

فاسد وهو الخائف للعقد كذا كانه على أن لا يخرج من المصر أو أن لا يخرج ونحوه مما لا يدخل في صلب
الكتابة اتفاقاً (قوله لا يخرج) بيان لموجبه الشهادة وهو التصرف أي غير المال هو التصرف أي فلا يخرج
أدليله مقابل له (قوله لا يخرج) بيان لموجبه الشهادة كذا في الدرر وفيه كلام يعلم من الشرح لئلا يظن
البدل أي لأن الشرط في صلب العقد واقع في السبل كالكاتبه على بدل مجهول أو حرام أو على الفعل أي أن
يظن أن ما دام امتحان كاتبه أو تحدد مولي بين وقت أو وهي حامل من غيره واستثنى ما في بطنها اتفاقاً والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب ما يجوز للكاتب أن يفعله)

(قوله لا) كاتب البيع والشراء كذا لا حارة ولا عارة ولا بداع والافرا والدين واستثنائه وقبول الحولة بدین
عليه لأن لا يمكن عليه وأن يشاركه عناناً لا مفاوضة لاستثناؤه الكفالة وبه الشفعة فيما اشتراه المولى ولأولى
الشفعة فيما اشتراه المكاتب وأن يتوكل الشراء وأن واجب عليه ضمان الثمن البائع وأن يأذن لعبده وأن يحط
شأنه بعد البيع بمسألة على مولي أو بغيره وأن يراد لعبد ولو اشتري من مولاه لأنه لا يجوز له أن يبيع فيما
اشتراه من مولاه لأن بينه وبينه كذا لا المولى فيما اشتراه منه ولا أن يبيع من مولاه مدعياً مدعى له ما صار حق
عكسه فصار كالأجنبي في المعاوضة المطلقة كذا في البدائع لمخلصاً ولا يراد ما أنه أن تكاتبه عن نفسه وما له
الذي في يده ولو أكثر من البدل لورب العقد عتقه وهو حق وأن أوصى بوصية ومات قبل الأداء لا يجوز وأن ترك
وأمره وإن مات بعد الأداء فإن قال ادعت فثلث ما لي وصية صح أحاطاً على أن أوصى بعين من ماله لا يجوز
إجماعاً لأنه ما أضافها إلى حالة الحرة فتعلقت عليه في وقت لا على التبع إذا أجازها بعد العتق وإن أوصى
بثلث ماله فعنده لا يجوز لأن يحترها بعد العتق وعندهما يجوز بدائع لمخلصاً (قوله لا يبيع) تفصيل لطلان
المن تعال الشرح لئلا يظن أن الخاتمة مع أنه هو قول الإمام قال في البدائع أنه لا يبيع بقتل الثمن وتكرير أو بآ
حسب كان وبالنفذ والشفعة في قول أبي حنيفة وعندهما لا على البيع إلا بعتن الناس في مثله وبالدرهم
والدنانير والنفذ بالنسبة كالركل البيع المطلق أم (قوله لا) أن شرط المولى عدمه أي عدم السفر لأن البيع
والشرأر أعلا يتفق في الحضر ولا يبطل العقد لأن شرطه ليس في صلبه أي لم يدخل في أحد البدلين كأم
(قوله وتزوج أمته) وكذا ما كتبه لأنه من باب الاكتساب بخلاف عبد مدع أو لا يرزجهما من عبده وعن أبي
يوسف أنه يجوز فقهنا في (قوله وكاتبه عبده) الأوله ووالده لا لهم يعقون بعد عقده لا يجوز أن ينسحق عتقهم
عتقه مولاهم بخلاف كاتبه فلا يكتبون ثانياً بدائع (قوله لا يبيع عبده) أي عتق الأول لأنه صار أعلا لوالده
(قوله فلسفه) ولا يرجع الولاء إلى الأول بعد عتقه لأنه متى ثبت لا يحتمل الانتقال بحال بدائع (قوله لا
الزوج) وإن عتق قبل إجازته نفذ على المكاتب كما في النكاح قبل وكذا النسرى وسيجيء درمنق (قوله
ولا الهبة الخ) قال في البدائع وإذا وهبه أو تصدق ثم عتق ردت حيث كانت لا بعد عقده لا يجوز حال وقوعه
فلا يتوقف وظاهره منع منها ولو يأذن المولى قال أبو السعود وهو مصرح به وجهه أن المولى لا يملك في
كسبه (قوله لا يبسرهما) فقد في الشرح لئلا يظن أن كسبه فلا يبيع أمته بالتبرع (قوله لا لا يبيع) أقول ونصها ولا
على التصدق إلا بشئ يسر حتى لا يجوز له أن يعطي فقرا مدعياً ولا أن يبيع ماله كذا لا يجوز أن يبيع
الشيء إلا بسلام المالك وله أن يدعو إلى الطعام أه وفي القهستاني عن الكرماني ليس هو ماديون
الدرهم لأنه يتوسع فيه الناس أه فتأمل (قوله ولا التكفل) أي عن غير مدعى فحوز عنه لأن بدل الكتابة
واجب عليه غير ممن متبرعاً والأداه إلى غيره سواء بدائع (قوله ولو يأذن بنفس) تفسير للأطلاق
أي سواء كانت يأذن المولى أو المجهول أو بنفس أو مال بقوة بنفس بأجل تحت المباشرة أي ولو بنفس
وفي البدائع فإن أدى فحق لزمتها الكفالة ولو وقعها صححة في حقه لأنه أهل بخلاف الصبي (قوله لا تبرع)
فإنها التزم تسليم النفس والمال فبرع عرض والمولى لا على كسبه فلا يبيع أمته بالتبرع (قوله ولا الاقراض)
لأنه تبرع بابتدائه بدائع وينبغي جوازه باليسير كالبطنة فقهنا في بل هو أولى برجندى (قوله ولو عمل)
كانت حرة على الفخذ قبل عتق وكذا تعليقه بآدمه كان أدباً إلى اتفاقاً كانت حرة وكذا قوله ويبيع
نفسه أي نفس العبد منه لأن فيها إسقاط الملك وأثبت الدين على المفسس (قوله وتزوج عبده) ولو من أمته كما

لأنها مبادلة بغير مال
وهو التصرف (الأن أن
يكون الشرط في صلب
العقد) فتفسد لشبهها
بالبيع انتهاء لأنه في
البدل هذا هو الأصل
(باب ما يجوز للكاتب
أن يفعله) وما لا يجوز
للمكاتب البيع والشراء
ولو بمعاملة يسيرة
(والسفر وإن شرط)
المولى (عليه وتزوج
أمته وكاتبه عبده والولاء
له أن أدى) الثالث (بعد
عتقه) (والا) بأن أداه
قبله أو أداه بعد (فلسفه
لا الشرح بغيره) (أدنى)
مولاه (لا الهبة) ولو
يعوضوا (لا التصديق
الابن يسير منها) لا
(التكفل مطلقاً) ولو
يأذن بنفس لأنه تبرع
(و) لا (الاقراض)
واعتاق عبده ولو عمل
وبيع نفسه وتزوج
عبده لنفسه بالهر
والنفقة (وأبوصوي)

وقاض وأمنه في رقيق

صغر (تحت حجرهم
مكتاب) فبما ذكر
(بخلاف مضارب وما ذون
وشريك) ولو فواضة
على الانسبة لاختصاص
تصرفهم بالتجارة (ولو
اشتري أباه أو أبنته
تكتب عليه) تعالى
والمراد قرابة الولاد غير
(ولو اشتري بحسرا)
غير الولاد (لا خلاه والم
لا) يكتب عليه خلافا
لهما (ولو اشتري أم
ولدمع ولدمتها) وكذا
لوشراهما ثم امره جوهرة
(ليجزى بهما) لتبعتها
ولدها (و) لكن
(لا تدخل في كتابته) ثم
فرع عليه بقوله (فلا
تعتق بعتقه ولا يفسخ
نكاحه) لانه علم عليها
(بخلافه) ان بطاها عاك
النكاح فكذلك المكتبة
اذا اشترت بطاها غير أن
لهما بعت مطلقا لان
الحرية لم تثبت من
جهتها (ولو ملكها بدونه)
أى بدون الولد (جازه
بهما) خلافا لهما (وان
وأبنته من أمته ولد)
فادعاهم (تكتب عليه)
تعالى (و) كان كسبه
له) لانه كسب كسبه
(زوج) الكتاب (أمته)
من عبده فكاتبها
قولت دخل في كتابتها
وكسبه) وقبعت له وقتل
(لها) لان تبعها بالرجح
(مكتاب أو مأذون)

مهر (قوله في رقيق صغر) تركب اضافي لا توصيفي (قوله فبما ذكر) من التصرفات ثبوتها وانما قبل كان كسبه
قنه وانكاح استعلاء اعتاق عبده ولو عمل الخ. اذا أقر بعض بدل المكتبة فان كانت طاهرة تحض من الشهود
صدقا وعتق وان لم تكن معروفة لم يجز الاقرار بالعتق لانه في الاذن اقرار بصدقه الذي فصيح وفي الثاني بالعتق
فلا يصح بدائع (قوله ولو فواضة) كذا في الكافي حيث جعله كالماذون وجعله في النهاية كالمكتاب (قوله
على الانسبة) قال الزبلي وجهه كالماذون أشبهه بالقبعة (قوله لاختصاص تصرفهم بالتجارة) فان الاصل أن من
كان تصرفه عام في التجارة وغيره عاك لتوزيع الاسم والكتابة كالأب ونحوه ومن كان تصرفه خاصا بالتجارة
لا ملكه (قوله تعالى) لان المشتري لو كان مكانا أصالة لثبت بعد غير المكتاب الأصل (قوله والمراد
قرابة الولاد) وأقوامه دخولا والولد أو ولد في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن هذا يتفاوتون في الاحكام
كإساق بيانه ان شاء الله تعالى في باب وص المكتاب (قوله خلافا لهما) حيث قال يكتب عليه لان وجوب
الصلة تشمل القرابة المحرمة للنكاح ولهذا يعتق على الحر كل ذى رحم محرمة منه وله أن يكتب عليه كسب الاملاكا
ولما جعل له الصلوة وان أصاب ما لا يملك أهله ولا يفسد نكاح امرأته اذا اشترها غير ان النكاح لا يفسد
الصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب مخاطب بعتقه الولد والولد لا يكتفى لغيرها حتى لا ينجس نفقة الأخ لا
على المورس وعما في الهدية وشروها وغر الخلاف أنه لو ملكه له بعتقه خلافا لهما كما في اندر وأنه اذا
مات لا يقوم مقامه فلا يسي على نجوه عنده كما يظهر من الشربلية (قوله أم ولده) يعني المساواة بالنكاح
عزمية (قوله وكذا لو اشترها ثم اشترها) قال ابن الملك والاصح أنه اذا اشترها أولا ثم اشترها رجم ببيعها الولد
يكتب عليه أولا ولو واسطه نكابت أمه وان اشترها أولا ولا يجزم ببيعها لان تقاطع المقضى وهو نكاتب الولد
ثم اذا اشترى الولد رجم ببيعها عند شراء الولد لوجود المقضى اهـ فالمدار على اجتماعهما في ملكه أمهم
أن يكون قد اشترها معا أو متعاقبا فالقبض ببيعها خلاف الاصح (قوله لتبعتها لولدها) لقوله صلى الله عليه
وسلم اعتقها ولدها (قوله لانه لم يملكها) أى حقيقة فهي كسبه لا ملكه كامر وهذا له للمفرع والمفرع عليه
(قوله فاز) تبرع على قوه ولا يفسخ نكاحه (قوله فكذلك المكتبة الخ) أى فله ان يطاها بالنكاح
لانها مملوكة حرة هندية عن النباة المعنى (قوله مطلقا) أى سواء كان معه ولدها أم لا ولا رضى
(قوله لان الحرية لم تثبت من جهتها) يعنى الحرية المنظرة والمعنى أنها اذا اشترت بطلها من ابنها منه تبعها
ابنائها في الكتابة ولا يتبعه أبوه في تلك الكتابة المؤدية الى الحرية لان التسعة للولد خاصة بجهتها المعنى التي تنبع
ولدها كما يتبعها في الرقية والحرة والتدبير فشرع الولد يمنع بيع أصله لو كانت الحرية المنظرة من جهة الأم
بان كان ذلك الاصل أما كافي المسئلة السابقة فلو كان لا يتمتع ببيعها ما ظهر في عبارة الزبلي لان الحرية
بالمهر والزاي والمعنى أن العتقة التي تمنع دم الاصل معتبرة من جهتها كما قدمناه ولم توجدنا ولم أر من أوضح
هذه العبارة بعد المراجعة الكثيرة فتأمل (قوله وان ولده من أمته ولد) اعترض بان المكتاب لا يملك وطء أمته
واجب بان التسبلا يتوقف على الحمل كما يوطء أمته ابنه أو أمته كفتيت لشبهة ملك السيد كافي
شرح الهداية قال في الجوهرة أو تقول صورته أن يتزوج أم قبل الكتابة ولذا كونه اشترها فاعتقله ولذا
اه وعلى هذا فلا يحتاج الى قول الشارح فادعاهم لبقاء النكاح بعد الشراء كامر (قوله لانه كسب كسبه)
وهو الولد قال الزبلي فان قيل حكمه كولو (قوله زوج المكتاب) كذا في غير ما كتاب واستشكل في الشربلية
بما تقدم من أن المكتاب لا يزوج عبده وليس تزوجه عبده يكون موقفا كزوجته اذا لم يجز له حال صدوره
فصار كسبه الكثير وتزوجه عبده هو تجزوه وهو المولى الحر ثم أجاب بأنه لا يمنع ثبوت التسبب لانه ثبتت الشبهة
كالنكاح الفاسد كامر اهـ وأرجع ابن ملك الضمير للمولى وهو المتبادر من التبيين والهداية وشروها وظاهره
أنه المولى الحر وعليه فلا إشكال أصلا ونقل أبو السعود عن الشافعي وغيره أنه ينبغي أن يقرأ المكتاب بكسر التاء
وانه لو ذكر المولى لكان أولى اهتفت و يحتاج الى ادعاء مجاز الأول (قوله فولدت) أشار الى أنها مولى قبل الكتابة
عن أنفسهما وعن ولدهما صغير وقتل الولد تكون قيمته بينهما ولا تكون الام أحق به لان دخوله في الكتابة
هنا بالقبول عنه لا بمجرد التبعية والقبول وحدهما في تبعهما زبلي (قوله لان تبعتهما بالرجح) من إضافة المصدر

الى مقوله وذلك لانه انفصل من الاب وليس له قيمة وانفصل من الام متقوم ما فكان تبعها ارجح ولانه يتبعها
 في الرق والخبر فقلنا كانت أحسن بسببه اتفاقاً **(قوله خلافاً لمحمد)** حيث قال هو حر بالقيمة يعطيا
 للمستحق في الحال ان كان التزوج بين المولى والافيد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على الامه
 المستحقه بعد العتق ان كانت هي الغارة وكذا اذا غره عبد ما ذن أو غير ما ذن أو في التجارة أو ما كان يرجع
 عليه بعد العتق لانه ليس من باب التجارة فلا ينقض حق مولى الغاروان غره حر رجوع عليه في الحال وكذا حكم
 المهر فان المستحق يرجع عليه في الحال اذا كان التزوج بانن مولا والافيد المهر به وليس له هو ان يرجع
 على أحد المهر على ما عرف في موضعه وحكم الغرور يثبت بالتزوج دون الاخبار بانها حرة زولي **(قوله لانه)**
 ولذا المهرور دليل قول محمد فهو له تحذوف أي فانه قال هو حر بالقيمة لانه ولذا المهرور دفعاً للضرر عنه كالمهر
(قوله ونخص المهرور بالرجوع) قال الزبلي وله ما أنه مولود بسبب رقيقين فيكون رقيقاً اذا ولد يتبع الام في الرق
 والحرية وتر كذا هذا في الخبر باجماع الصحاح رضى الله تعالى عنهم والافيد ليس في معنى الحر لان حق المولى
 وهو المستحق في الخبر مجبور بقبضه واجبة في الحال وفي العديقه من ثأره الى ما بعد العتق فتعذرنا للحاق
 لعدم المساواة هكذا ذكرها ناه واصله أن المهرور خاص بالخبر ولا يمكن قياس الرقيق عليه لانه لمساواة
 بينهما فانه لا يطلب بالقيمة حالاً كالمهرور فضرر المستحق **(قوله واستكاه الزبلي)** حيث قال وهذا
 مشكل جداً فان من العبدان الزمة بسبب اذن فمولى يظهر في حق المولى ويطلب به للحال والموضوع هنا
 مفروض فيه اذا كان باب المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن المولى لانه لا يظهر الدين فيه
 في حق المولى فلا يذمه المهرور وقبضه الولد في الحال وتشهد المسئلة التي على هذه المسئلة بهذا المعنى اه وهو في
 الحقيقة استشكل بالقوله في الاستدلال بتأخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالتكاح لاختصاصهما
 المهرور بالخبر كما هو مسمى كلام الشارح وأجاب بعضهم بأن اذن المولى هنا ليس سبباً لحرية الولد او قبضه وانما
 سبباً لحرية الام وشرط كون الولد حراً في التزوج الحر فلم يظهر في حقهم فلم يطلب به في الحال ونقل ط عن
 الرازي نحوه وعن الواوي أن الاذن بالثاني انما يكون اذا ناعا يتعلق به اذا كان من لوازمه ولو وطئ ليس كذلك
 اه فتأمل وأجاب الطوري بأن المكاتب والمأذون أعطياهما حكم الاحرار ولم يتضمن ما اذن فيه المولى التكاح
 وتوقف جملته على الاذن للحل لا لضمان ذلك المولى بخلاف مسألة البيع الا تملك لان الاذن فيها تناول الفاسد
 وافقارها ولا يخفى ضعف الكل فتأمل وهذا والمصرح به في العراج والكفاية انعم على قول محمد ونكم باذن
 المولى لم يرد قيمة الولد والمهر في الحال والافيد العتق وقد مر أيضاً استشكل الزبلي على ما ذكر في الاستدلال
 موافق لمقول عن محمد فآخر المطالبة المذكور في الاستدلال خاص بما اذا كان ملاذاً كما قدمه في الكفاية
 وبه يندفع الاشكال ثم رد عليه أنه ليس فرض المسئلة وإنما حذفه بعض الشراح واستغنى بالكلام الاول **(قوله)**
فوطئها أي بغير اذن المولى هدابة أما ما بذنه قبل الاولى معراج **(قوله لشرائها)** الاولى حذفه كما في عبارة الدرر
(قوله أو شرها أصح) اعترض في الشر بنسب لانه بان الاستحقاق يمنع صحة الشراء اه فالاولى الاقتصار على عبارة
 المتن وان أعجب عنه بأنه وصفه بالهبة باعتبار الظاهر **(قوله لشرها في كتابه)** أي لدخول العقر في
 الهداية لان التجارة وتواضعها داخل تحت الكتابة وهذا العقر من تواضعها وللدخول الشراء ولو فاسد لان
 الكتابة تنظمه بنوعه كالتمويل كافي الهداية أيضاً وللدخول المذكور من الشراء مطلقاً والعقر هو اولى
 ليشمل الصورتين **(قوله لان الاذن بالشراء اذن بالوطء)** أخذ من الدرر حيث قال فيها قال صدر الشريعة
 وقال أن يقول ان العقر يثبت بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذناً بالوطء والوطء ليس من التجارة في
 شيء فلا يكون ثابتاً في حق المولى أقول جوابه أنا لما نأنا ان العقر ثبت بالوطء لا بالشراء ابتداء لكن الوطء مستند
 الى الشراء اذ لو كان الوطء حراً ما يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن بالشراء اذناً بالوطء
 والوطء نفسه وإن يكن من التجارة يمكن الشراء منها فيكون ثابتاً في حق المولى اه قال في الشر بنسب لانه قوله
 فيكون الاذن بالشراء اذناً بالوطء غير مسلم فكان ينبغي تركه والاقتصار على ما ذكره وقبله وبعدم وجهه في
 العناية بالكتابة أوجب الشراء والشراء أوجب سقوط الحد وسقوط الحد أوجب العقر والكتابة أوجب

تكم أمة زعمت أنها حرة
 باذن مولاها متعلق
 بتكم (قوله منتهى
 استحقاقه فلو رقيق)
 فليس له أخذه بالقيمة
 خلافاً لمحمد لانه ولد
 المهرور ونخص المهرور
 بالخبر باجماع الصحابة
 واستكاه الزبلي (ولو)
 اشترى المكاتب أمة
 شرها فاسداً فوطئها ثم
 ردّها فاسداً لشرائها
 (أو) شرها أصح
 فاستحق وجب عليه
 العقر في حالة الكتابة
 قبل عتقه لدخوله في
 كتابته لان الاذن بالشراء
 اذن بالوطء (ولو) وطئها

(به) بالعقر (منعق) أي بعد عقه لم يمد دخوله فيها كما هو (والمأذون كالمكاتب فيهما) في الفصل (وإذا ولدت مكاتبته من سيدها) فلها الخيار إن شاعت (منعت) على كتابتها) وتأخذ العقر منه (أو) إن شأت (عجزت) نفسها (وهي أم ولد) وبنت نسبه بلا تصديقها لها ملكه رقة (ولو) كاتب شخص أم ولده (ومدبره صم وعقت) أم الولد (مجاناً بعونه) بالاستيلاء (وسمى المدبر في ثلث قيمته إن شاء) أو في ثلث البدل بعونه) أي المولى (معسراً) لم يتركه غيره (وإن كان) مات (موسراً بحيث يخرج) المدبر (من الثلث عتق) بالتدبير (وسقط عنه

عقره) وكذلك النكاح أي في المسئلة الثانية (قوله بلاذنه) متعلق بشكاح قال ط أما بلاذنه فظهر في المولى وبطلان المكاتبه سالماً (قوله أي بعد عقه) هذا إذا كانت المرأة نفسها ولو بكرراً فاعتصمها وأخذته في الحال اتفاقاً عن شرح الطحاوي (قوله لعدم دخوله) أي النكاح بلاذن ح أي لأم ولد من كتاب (قوله عامر) أي أول البائس أن المكاتب ليس له التزوج بلاذن (قوله في الفصلين) بدل من قوله فيهما أي فصل الشراء وقصل النكاح والعلة واحدة فإن لاذن رفع الحجر كالكتابة فملك الحرة والنكاح ليس منها بخلاف الشراء (قوله فلها الخيار) لأنه تلقاها حرة بغير علة وبدل وأجله تغير بدل فخير بينهما عني (قوله إن شاعت منعت على كتابتها) فإن مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنه البدل على (قوله وتأخذ العقر منه) وتسعين في أداء بدل الكتابة إذا كان العلق في حال الكتابة لأن المولى لا يجني في منافعتها ومكاسبها والعقر بدل نصفها اتفاقاً ويعلم كون العلق في حال الكتابة بقاير أم وإن تلد كزمن سنة أشهر مذ كانت فان عتقت فلا عقر عليه (قوله عجزت نفسها) أي أقربت الهجر عن أداء بدل (قوله) وبنت نسبه بلا تصديقها وإن ولدت أحراراً بنت من غير دعوى حرمة وطهها عليه وولد أم الولد يثبت نسبه لا دعوى إذا كان وطهها حلالاً وما في الضرر من جواز استيلاء المكاتبه فالمراد به النجاسة لا الحلال فيه عليه الشربلاني (قوله لا تملكه حرة) بخلاف ما إذا ادعى وإلحار به المكاتبه حيث لا يثبت النسب به إلا بتصديق المكاتبه لأنه لا ملك له حقيقة في ملك المكاتبه وأجله حتى الملك منع (قوله بعونه) بالاستيلاء أم الأولى المصاحبة والثانية لئلا يسهل أي عتقت بعونه بلائتي وسقط عنها البدل لأنها عتقت بنسب أمومته لمقامه كالأستلاء بعد الكتابة لعدم الاتفاق بينهما وتسلم لها الأولاد والأولاد كساب لأنها عتقت وهي مكاتبه إذا عتقت المولى حال حياته زيلبي (قوله وسى المدبر في ثلث قيمته الخ) لأنه سلمه بالتدبير السابق على كتابة الثلث فيكون البدل عقوبة الثلث لأنه لما كان الاعتاق عند الإمام مختاراً في ما وراء الثلث عبداً حيث الكتابة فيفوت جلع عتقه حيث كان موجهة وسعابه محولة فخير جواز أن يكون أكثر البدلين أيسر شراؤه لاجل وأقلها أعسر أداء لكونه كافكاً فيه فائده وإن كان جنس المال متداوياً عند أبي يوسف سعى في الأقل منها وعند محمد في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي البدل ونعماً في التيسر (قوله لم يتركه غيره) موسراً بحيث يخرج من الثلث عتق بالتدبير مدبره (قوله ولو درم مكاتبه) هذه معكس ما قبلها لأن التدبير لأبعد الكتابة (قوله صم) أي التدبير لأنه عتق فغير العتق فيه فملك التعلق فيه بشرط الموت زيلبي (قوله لا) أي والأبعد فإن أدى بدلها قبل موت الكتابة سددت والأساس الخ (قوله في ثلثي قيمته الخ) هذا عند محمد وقال في الأقل منها فالخلاف في الشراء سعى على جري الاعتاق وعلمه أم المقدار حتى عتقه لأن بدل الكتابة بأقل بكل الرقة أن لم يستحق شأ من الحر يقبل ذلك فاعتاق بعض الرقة مجاناً بعد ذلك سقط حصته من بدل بخلاف ما إذا تقدم التدبير لأنه سلمه بالتدبير فيكون البدل مقابلاً عما يسلمه وهو الثلثان زيلبي ولولها أظهر كما في المواهب أو السعدون الحوري (قوله فانه عتق مجاناً) وسقط عنه بدل الكتابة لأنه التزيم بحصول العتق وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يصح مقابلاً بالحرر وقد ثبت ذلك بالاعتاق مجاناً زيلبي ثم قال في غاية البيان وقول صاحب الهداية مع سلامة الأكتاب يفهم منه أن الأكتاب تسلم للمكاتب بدل الاعتاق وفيه نظر لأن الرابة توجب كتب محذومين بعد من المتضمنين كالطحاوي والكرواني وأبي يث وغيرهم فيفتي أن يكون الأكتاب المولى بعد ما عتقه كإعجاز المكاتب ثم أطال في الاستيلاء ولم أر ن تعرض لهذا من الشراح كالمرعاج والعناية والكفاية والله تعالى أعلم (قوله صم استحساناً) والقياس أن يصح لأنه اعتراض عن الأحل لما لا وجه الاستحسان أن الأجل في حق المكاتب حال من وجه لأنه يقتدر على الأنا بآلاده وبدل الكتابة ليس مالاً من وجه حتى لا يصح الكفالة فاجتدل لأن كمال (قوله على نين) قال في الحقائق التقدير ليس بالأزول المراد من بدل الكتابة أكثر من قيمته من كمال ولو استويا كان بدل الأجل واجب تصحيح ثلثي الألف اتفاقاً كما في حاشية أبي السعود عن المفتاح (قوله التأجل) فيه لأن بعض لم يتصرف في حق الورقة إلا في حق التأجيل فكان لهم أن يروموا تأجيل المال آخر حتى الورقة وفيه رغبهم فلا يصح بدون جازتهم كذلك البسوط معراج (قوله ولم يتركه غيره) أما أنتركه إلا لاغيره

فثبت (و) المريض (و) الحال أن (قيمة المكاتب ألف درهم) (ولم يجز الورقة التأجيل) ولم يتركه غيره

يخرج هذا البدل من ثلثه صاع التأجيل فيه لان الوصة تصح بعده فلا نصح بتأجيله أولى كذا ظهر لي وحرره
 ط (قوله ثاني القيمة) وهي الالف (قوله الباقي الى أجله) أي الباقي من الالفين على القواني ح
 (قوله لقيام البدل الخ) تعليل لقوله أي ثلثي البدل ح (قوله على ألف) أي على نصف قيمة (قوله)
 اتفاقا) والفرق لمحمد بين هذين بين الاولين أن الزيادة على القيمة كانت حق المريض في الاول حتى كان
 على اسقاطها بالكتابة بان يسعه قسمته فتأخر بها أولى لانه أهون من الاسقاط ومنها وقعت الكتابة على
 أقل من قيمته فلا علة انقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجيله لان حق الزينة تتعلق بجمعه بخلاف الاول
 زيلي (قوله الغائب) فذهب لانه فرض المسئلة في كلام المصنف كإشهاد السابق واللاحق والافاضل
 مثله (قوله وقيل المولى) صوابه المجرأ والمراد بالرجل كغيره الزيلي ومثلا لا يمكن قال محشي أوالسعود فلان
 المولى وهذا صريح في أن الأمر لا يكون إيجابا في باب الكتابة كالبيع فليصر (قوله ثم أدى الحرافة) بفهم
 منه بعد قوله وقيل الرجل أنه لم يقبل وأدى أنفالا يعنى خلافا لما يظهر من الدرر حيث أطلق في أنه يعنى
 بالاناء ولم يقبده بقول الرجل ولهذا قيد في العربية بقوله عقبه ما لا دام عقد الرجل ثم أدى أنفالا
 ذكره زيلي أي أوالسعود (قوله عتق العبد) ويقع العتق عن المأمور كذا قال كاتب عبد علي بن أبي
 خلاف أعتق عبد علي بن أبي خلفه يقع عن الأمر والفرق بينهما مبسوط في المعراج (قوله يعنى استحسانا)
 أي لا قياسا بخلاف الاول ففي قياسه استحسان وجه القياس هناك العتق موقوف والموقوف لاحكامه ولم
 يوبد له تعليل (قوله لنفوذ تصرف الفضولي الخ) قال في الكفاية وهذا لان المولى ينفذ بإيجاب العتق
 والمحال في قبول المكاتب لاجل البدل فاذا تبرع الفضولي بانه عنه تنفذ الكتابة في حق هذا الحكم وتوقف
 في حق الزوم والاف على العبد (قوله ولا يرجع الحرة على العبد) وقيل يرجع على المولى ويسترد ما اذانه
 بضمان لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب زيلي (قوله لانه متبرع) يعنى وقد حصل مقصوده وهو
 عتق العبد ولا بد من هذه الزيادة لانه أدى بعض البدل يرجع عما أدى على المولى لعدم حصول مقصوده وهو
 العتق سواء أدى بضمان أو بغير ضمان شربلاية أقول كون هذه الزيادة لا بد منها يحصل نظرا لان الكلام في
 الرجوع على العبد تأمل (قوله صار مكاتب) لان الكتابة كانت موقوفة على إحالة وقبوله فصلا إحالة تمت
 كقبوله ابتداء ولو قال العبد لا قبله فأدى عنه الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز لان العقد انقضى بصدقه ولو ضمن
 الرجل لم يزمه شي لان الكفالة تبدل الكتابة لا يجوز زيلي (قوله انما يحتاج لقبوله الخ) أي توقف الكتابة في
 حق لزوم البدل عليه متوقف على قبوله كإقضاءه (قوله على نفسه) كإعارة التبيين والاولى عن بدل على ك
 في الهداية وغيرها (قوله صرح العقد استحسانا) وفي القياس يصح عن نفسه ولا يشترط توقف في حق الغائب
 لعدم الولاية بقله هداية (قوله في الحاضر أصالة الخ) قال زيلي وجه الاستحسان أن المولى مخاطب الحاضر
 قصدا وحل الغائب تعالاه والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة انا كويت دخل في كتابها ولها
 المولى وفي الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها في العقد تعالاه في يعقوب انا وليس عليهم شي من البدل
 ولان هذا تعليل العتق بانه الحاضر والمولى ينفرد في حق الغائب فحوز من غير توقف ولا قول من الغائب
 قلت وفي التعليل الثاني نظرا لانه يحصل العتق بانه الغائب وكذا يراه الحاضر كما يأتي تأمل (قوله لا يرجع)
 أي من كل على صاحبه لان الحاضر قضى دينه عليه والغائب متبرع به غير مضطر بالمهادية (قوله من أحدهما)
 اما الحاضر فلان البدل عليه واما الغائب فلا ينال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه وصار كبير الرهن انما
 أدى الدين هداية (قوله لا يعتبر) أي في كونه مطا بال في الدرر فلا يؤخذ بشي نفاذا للعقد على الحاضر
 اذ أي بلا توقف ولا قول من الغائب كما مر وقلت وفيه نظر الفرق بين هذه وبين المسئلة السابقة حيث تقدم بانه انا
 بلغ العبد قبل صار مكاتب يعنى نفذت الكتابة في حق لزوم البدل عليه كإقضاءه فقدر وقد توقف فيما لا يوقره
 نوح أفندي كذا كره أوالسعود (قوله ولو حره) أي أعتق الغائب (قوله سقط عن الحاضر حصته) أي
 من البدل لان الغائب جحل في العتق مقصودا فكان البدل منقسما وان لم يكن مطالبه بمحلاف الوالد المولى

فتنفذ في ثلثه (وان
 كاتبه على ألف الحصة
 والحال أن قيمته ألفان
 ولم يميز وادى ثلث القيمة
 حالا بسقط الباقي (أو
 ردقيقا) اتفاقا لوقوع
 المحاباة في القدر والتأخير
 فتشذبت الثلث (حرفال
 لمولى عتق كاتب عبد
 فلان) الغائب (على ألف
 درهم على أن أدت
 السك أنفا فهو حر
 فكاتبه المولى على هذا
 الشرط وقيل المولى
 ثم أدى الحرافة) ألفا
 عتق العبد بحكم الشرط
 وكذا لو لم يقبل ان
 أدت فأدى يعنى
 استحسانا لنفوذ تصرف
 الفضولي في كل ما ليس
 بضمر ولا يرجع
 الحرة على العبد لانه
 متبرع (واذا بلغ العبد)
 هذا الأمر (فقبل صار
 مكاتب) انما يحتاج
 لقبوله لاجل لزوم
 البدل عليه (قال عبد
 حاضر لسبه كاتبه على
 نفسه وعن فلان الغائب
 فكاتبه قبل العبد
 الحاضر صرح) العقد
 استحسانا في الحاضر
 أصالة والغائب تبعا
 (وأجم على بدل
 الكتابة عتقا جميعا) بلا
 رجوع (ويجبر المولى
 على قبول البدل من
 أحدهما (ولا يطالب
 العبد الغائب بشي) لعدم التزامه (وقوله) (بالكتابة (لغو) لا يعتبر (كرهه) ياها ولو حره سقط عن الحاضر حصته

ولو حر الحاضر أو مات

أدى الغائب حصته
حالاً والاراد فتناولوا
الحاضر أو وهدمه عتقا
جسماً وإن كاتب الأمانة
على نفسها وعن اثنين
صغيرين لها وقيل
(صح) استحساناً للماصر
(وأي أدى) ممن ذكر
(لم يرجع) على الآخر
لأنه منبرع ويحرم المولى
على القبول إلى آخر ما
(فرغ) كاتب نصف
عنده فأدى الكتابة
عتق نصفه وسعى في
بقية قيمته وقال العبد كله
مكتاب على ذلك المال
وبه تأخذ حارثي القديسي

(باب كتابة العبد
المشتري)

(عبد لشريك أن
أحدهما صاحبه في
أن يكتب خطاً بائناً
ويقض بمل الكتابة
فكاتب الشريك
المأذون له (نفذ خطه
فقط) عند الإمام
لتجزي الكتابة عنده
وليس لشريكه فخره
لأنه (وإذا أقض بعضه)
بعض الآخر (فيعجز
فالمقوض) كله (المقاض)
لأنه لا يقض فيكون
مشترعاً وقض الآخر
عتق خطا المقاض (أمة
بين شر يكن كاتبها
فوطئها أحدهما
فولت فدعاها الواطئ
ثم وطئها) الشريك
مطلب القياس مقدم هنا

الكتابة حيث لا يسقط عن الأمر شيء من البذل بعينه لأنه لم يدخل مقصوداً ولم يكن يوم العقد موجوداً وانما
دخل بعد ذلك تعالاه زبلي (قوله) أدى الغائب حصته حالاً والارادنا لأنه دخل مقصوداً وبخلاف المولود في
كتابة حيث يقع على نجوم والده أدامات كذا في الدرر وإن قلت هذا إنني ما تقدم من أنه داخل في العقد
معاً قلت هو أصيل باعتبار إضافة العقد إليه تبع باعتبار عدم مخالفتيه بخلاف المولود في الكتابة فإنه تبع
بين كل وجه لعدم وجود وقت العقد كذا وختمين العناية به قلت ويؤخذ بما عناه عن الزبلي أيضاً (قوله)
لو أرى الحاضر أو وهدمه عتقا أي وهه البذل وقيد الحاضر لأنه لو أرى الغائب أو وهدمه لا يصح لعدم وجوبه
عليه كافي التبيين (قوله) وإن كاتب الأمانة (الخ) والحكم في العبد كذلك وكذا في الكبيرين وإن تأتت التقيد
الأمانة والصغيرين مبسوط في العراج (قوله) صح استحساناً وذهب بعض المشايخ إلى أنه عتق ناقص واستحسان
أن الولد تابع لها بخلاف الأخي فإنه استحساناً لاقباس قال في العناية وأرى أنه الحق شرئ لئلا (قوله) للماصر
من التبعية فهي أصل وأولاً لها تبع على أي أولى من الأخي كافي الهداية وليس بطريق الأولية أدل ولا به
مرتع على أنها كف الأمانة اتفاقاً (قوله) ممن ذكر أي من الأم أو الاثنين إذا كبرا اتفاقاً (قوله) إلى آخر
المر) قال الزبلي وقبول الأولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعتق المولى الأم بقي عليهم من بدل الكتابة بمقتضى
وردها في الحال بخلاف الولد المولود في الكتابة والمشتري حيث يعتق بعينه أو يطلب المولى الأم بالبدل دونهم
وأعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نجسها ولو أكتسبوا شيئاً ليس للمولى أن يأخذه لأنه لا يبيعهم
وأبرأهم عن الدين أو وهبهم لا يصح ولها صح عتق وتعتق ونعتق ونعتق للماذكر نافي كتابة الحاضر مع الغائب
(قوله) فرغ تقدم أول الكتابة مع ما يفتق كل من الموصوعين على الآخر (قوله) وسعى بقية قيمته) وما
كتسب قبل الأمانة نصفه ونصفه للمولى لأن نصفه كاتب ونصفه رقيق عند أبي حنيفة لتجزي الكتابة عنده
فأباح وفي الهندية فإن اشترى المولى منه جاز في النصف وإن اشترى هومن المولى جاز في الكل استحساناً كما لو
شترى من غيره وفي القياس لا يجوز إلا في النصف (٣) وبقياس أخذ كنف في المبسوط اهـ

(باب كتابة العبد المشتري)

آخر لأن الأصل عدم الاشتراك اتفاقاً وقال غيره لأن الاثنين بعد الواحد (قوله) لصاحبه أي شريكه الآخر
(قوله) خطه أي خط المأذون كفاية (قوله) ويقض قال الزبلي فإنه لا بد من الكتابة أن لا يكون له حق
الفسخ كأنما بائن وفائدة أنه بالقض أن ينقطع حقه فيما أقض اهـ ويشتر الشارح إلى ذلك (قوله) عند
الإمام) وعندهما غيره تجزئة فالأذن بكتابه نصفه إن بكتابه الكل فهو أصيل في البعض وكيل في البعض
وللقوض مشترك بينهما وبقي كذلك بعد الحكم في الهداية (قوله) لأنه أمّا إذا كانه بغير إذن شريكه
صار نصيبه مكتاباً وعندهما كله الماصر ولما كت الفسخ اتفاقاً فسل الأداة دفعاً للضرر عنه بخلاف ما لو باع
خطه إذا ضرر وبخلاف العتق وتعليقه بشرط إذ لا يصل الفسخ ولو أدى البذل عتق نصيبه خاصة عند الماصر
ولما كتب أن يأخذ من الذي كاتبه نصف ما أخذ من البذل وبما في التبيين (قوله) بعض الآخر) بدل من
قوله بعض (قوله) لأنه لا يقض) قال الزبلي لأن ذاته بالقض أن للعبد بالاداء اليمينه فيكون مشترعاً
بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به وإذا قضى به دينه اختص به القاض وسلمه كله اهـ
(قوله) فيكون مشترعاً أي على العبد المكاتب كما سمع من عبارات الزبلي وفي الإصلاح والدرر على القاض
وأدعى في العزيمة أنه غير مواب قلت ولما تناقروا في الكفاية حيث قال فيصير الآخر مشترعاً بنصيب
نفسه من الكسب على العبد ثم على الشريك فإذا تبرعه بقبض الشريك لم يرجع الخ (قوله) عتق خطه
القاض) ولا يضمن لشريكه لأنه برضا ولكن يسي العبد في نصيب الساكت عنه بمعنى الكافي (قوله)
خلافها (ها) حيث لا تصح دعواه الأخير عندها وأعلم أنهم ذكر وإني جيع الكتب خلافاً فيما بعد تمام
لمسألة أي بعد قوله وهو ابنه والشارح قدمه فيهم أن لا اختلاف إلا في ثبوت النسب بين التنا وليس
كذلك قال العيني وغيره وهذا كله عند أبي حنيفة وعندهما أي أم ولد الأول وهي مكتوبة كلها وعليه نصف قيمتها

(الآخر قولان فادعاه) الواطئ الثاني صحته دعوتها لقيام ملكه ظاهر أخلاقها ٢ مطلب القياس مقدم هنا

(قانون عجزت) بعد ذلك جعلت الكتابة (٧٣) كل من تمكن وحيداً (فهو) في الحقيقة (أم ولد لا أول) لزوال المانع من الانتقال ووطئ

شريكه عند أي يوسف وعند محمد الأقل من نصف قيمتها من نصف ما بقي من بدل الكتابة ولا يتنفس
 هذا الأخير من ألا تروى لا يكون الولد القيمو يفرم العقول وهذا الخلاف ينبغي على الاختلاف في تجزئ
 استلاد المكتبة فنهذه تجزئ لا عندها واستلاد لا تجزئ بالاجماع واستلاد للديرة تجزئ بالاجماع
 (قوله بعد ذلك) أي بعد الأولين والدعوتين (قوله لزوال المانع) وهو الكتابة من الانتقال أي من انتقال
 الاستلاد تمام السهم مع قيام المقضي فعمل المقضي عليه من وقت وجوده كالسهم بشرط الخيار لا بالزمان
 أسقط أخبار ثبتت الملك من وقت وجوده بل (قوله ووطئ سابق) جواب عما ساء يقال إن كلاً
 ملك فيها وقد وطئ كل واحد في الرجوع لاختصاص الأول بكونه أم ولده ط (قوله وضمن شريكه نصف
 قيمتها) يعني حال كونها مكتوبة لأنه تملك نصيبه لما استلاد دروي في الشرائع عن الفسخ وقيمة
 المكتاب نصف قيمته قتالاً به وبدا وقت الرقبة (قوله ونصف عقربها) لوطئة أمه مشتركة فوجب العقر
 كملعنه ثم ما عجزت سقط عنه نصيبه وبقي نصيب صاحبه اتقاني (قوله لوطئة أم ولد الغير حقيقة) يتأصل
 ما مر من أنها ما عجزت استلاد استلاد لا أول لزال المانع (قوله لأنه بمنزلة المورور) لأنه ووطئها على
 ظن أنها على حكم ملكه وتظهر بالعجز وبطالان الكتابة أنه لا ملأه فيها ولولا المورور ثابت النسب منه
 بالنسبة بل (قوله بعض السراخ) أن ضمان الثاني القيمة قوله ما لان ولأم الولد كأمه في عدم التقوم عند
 أي خيفة حال المورور وهو ممنوع فقد أطلق السراخ على أنه قول أي خيفة غايه ما فيه أنه شكل على قوله وقد
 أحسبته بأن عنه روايتين في تقويمها اه والاحسن ما أحاب به في المبسوط كأنه بعضهم أن عدم تقويم
 ولأم الولد عنده بعد ثبوت أمية الولد لم تثبت في الولد لأنه من الأصل فلها كل من ضمنوا بالقصة (قوله ترده
 للولي) أي ترده العقر لأنه ظهر اختصاصها بها زيلي (قوله والمسئلة بحالها) أي وقد كاناها ووطئ
 الأول فولدت فادعاء (قوله بطل التدبير) لأنه لم يصادف الملك ما عندها فظاهر لان المستود تملكه قبل
 العزو ما عنده فلا نه بالعجزتين أنه تملك نصيبه من وقت الوطء فحين أمه مصادف ملك غيره والتدبير يعتد بالملك
 بخلاف النسب لأنه بعد المورور على ما مر هذية (قوله نصف قيمتها) لأنه تملك نصفها بالاستلاد على ما بينا
 وقوله نصف عقربها أي لوطئها بغير مشتركة زيلي (قوله والولد لا أول) لأن دعوا قد صحت على ما مر
 وهذا كله بالاجماع بل (قوله وأعرض قوة والولد لا أول) بأنه يوم كون الثاني ولي وادعى المورور خلاته
 فلأولده بقوله وتم الاستلاد لا أول لكان أول (قوله فعجزت) قبله لأنه يظهر به أثر الاعتاق وسير بعدا
 فخرج ما قبله فلا يضمن شيئاً عند أي خيفة لا أنها كانت في نصيب شريكه كما كانت تجزئ الاعتاق عندهم
 يتلف نصيب صاحبه لأن مقتى النصف بسعي عزة المكتاب وهذا في النصف مكتاب قبل الاعتاق فلم يظهر
 الاعتاق فيه وعلى قوله ما يفر في الحال لعدم تجزئ الاعتاق ونعامة في غاية البيان (قوله فرع) هو من
 مسائل المتون (قوله وضمن شريكه في الأولى فقط) أي ضمنه قيمته مدبراً وهو ثلث قيمته قتالاً لأنه وهو
 مدبر بخلاف ما إذا تأخر التدبير حيث لا يضمنه لأنه بمباشرة التدبير يصير من المعتق عن الضمان يعني وهو
 أن نصيبه كان قاتناً عند اعتاق المعتق فكان تضمينه إليه متعلقاً بشرط تملك العين بالضمان وقد قوت ذلك
 بالتدبير كذا في العناية ح والله تعالى أعلم

(باب موت المكتاب وعجزه وموت المولى) *

تأخيره طاهر التناسب فالملوك والعجز بعد العقد (قوله عن آدم نجيم) التجم هو الطالع ثم سمي بالوقت
 المضروب ثم سمي بما يورث فيه من الوظيفه واشتقوا منه قوله نجيم الأبدية أي أداها نحو ما جاء في مفرج
 من فضائله عمله يعني ما يورث به مجاز بمرتين (قوله يسهل إليه) كدين يقتضيه أزمان لا يقدم هذية (قوله
 المالك) نزل المحكم لأن حكمه يصح فيما سوى الحدود والقياس إذا كان له أهلية القضاء اتقاني (قوله لأنه
 الاعذار) أي لا اختياراً أصحابها قال في الهداية كملها من الخصم للدفع وللدين للقضاء (قوله والاعتذار) أي
 أي إن لم يرجع مال وهذياناً عندها وهو المصحيح فاستثنى عن المهرات وقال أبو يوسف لا يجزئ حتى يتروا

سابق (وضمن) الأول
 (شريكه نصف قيمتها)
 ونصف عقربها وضمن
 شريكه عقربها كاملاً
 لوطئه أم ولد الغير حقيقة
 (وقيمة الولد) أيضاً (وهو)
 ابنه لأنه بمنزلة المورور
 (وأي) من الشريكين
 (دفع العقر إلى المكتبة)
 (صح) أي قبل العجز
 لا اختصاصها بغيرها فإذا
 عجزت ترده للولي (وان)
 در الثاني ولم يطأها
 والمسئلة بحالها (فعجزت)
 بطل التدبير وضمن الأول
 لشريكه نصف قيمتها
 ونصف عقربها والولد
 لا أول) وهي أم ولده
 (وان كتابها) آخرها
 أحدها مورا فعجزت
 ضمن المعتق لشريكه
 نصف قيمتها ورجع
 الضامن به عليها لما
 تقر أن الساكن
 انما ضمن المعتق رجوع
 عنده لا عندهما اه
 (فرع) عند جلين
 دهره أحدهما ثم حرره
 الآخر غنيا أو عكسا
 أعتق المذنبان شاء أو
 استسعى في الصورتين
 أو ضمن شريكه في
 الأولى فقط والله أعلم

(باب موت المكتاب وعجزه وموت المولى) *

(مكتاب عجز عن أداء)

نجيم (أن كانت حاله يسيل
 إليه لم يصح له المالك إلى
 نلأه نام) لأنها قد نصرت لا بلأه الاعتذار (والأعز) الحاك في

لمه تخمان لقول على رضى الله عنه اذا اولى عليه تخمان رد في الرق وجلا على التنب أي بنسب أن لا ربه
 بئلهما تعارض اذاً **(قوله وفسخها)** أي وجوب رد الرق بفسخ بعد التحجير لان التحجير غير كافي ط
 عن الحموي **(قوله فالملوك الفسخ)** بل يجب علمه فعلا لان الرجوع عن سببه ط **(قوله وعاد رقه)** أي
 حكمه رقولا والرقول الهدايا والكتا أحكام الرق لان رقه لم يزل أولده القهستاني **(قوله وما في بملولاه)** ولو
 مدقه وهو غنى في الصحيح كما سيأتي **(قوله وله مال لم تفسخ)** لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بأنه انما لم يترك وله
 تفسخ حتى لو تبرع أحد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول أبي بكر الاسكافي وذهب الفقيه أبو الهيثم إلى أنه
 لا يفسخ بدون الحالك كافي الصغرى قهستاني **(قوله وتؤدى كتابته من ماله)** فالقوله يدون لولوى ولا جنبي
 في البدائع يبدأ بن الاحنى ثم ينظر فان كان في التركة وفاء بدين المولى والكتابة بدئ بدين المولى والا فلا الكتابة
 ويستوفى المولى الدين اذا ظهر له مال أمال بدئ به صار عارضا ولا يجب للمولى على عبده الفسخ **(قوله كما)**
 يحكم بعق أي لا داخل هذا بقضى أنه لا يحكم بعق أصوله وفروعها الذين اشتراهم في كتابته مع أنه يحكم بعقهم
 بالصواب ان يقال كما يحكم بعق من دخل في كتابته وفي الفروع حكم بعق بنه مولا ولد وفي كتابته أو
 تراهم حال كتابته أو كونه هو وابنه صغيرا أو كبيرا رة أي بكتابة واحدة فان كلاً منهم ينع في الكتابة
 بعقته عقوا اه ط **(قوله المولودون في كتابته)** أي من أمته بالنسبة وان حر لم يعدم منافاتها بوث
 لنسب كما قدمناه عن الشر بن لاسلة وسند كصورتين عن البدائع غيره **(قوله لورثه)** أي الاولاد
 لاحرار وابنه مأمرة وكذا المولودون في الكتابة والذين اشتراهم فهو اولاد لمعتقهم بعقته وكذا اولده
 لمكانه بغيره لالمسكاتب على حسنة لانه عوت حر اولده مسكاتب والمسكاتب لا يرث بدائع فان لم يكن له وارث
 من القربا بفسخه الولاد **(قوله ولولم يترك مالا)** لاحاق في هذا التقدير مع قول المتن ولا وفاء له **(قوله وفي)**
 كتابته (بان تزوج أمه باذن مولا فقلت منه ثم اشتراها المسكاتب وولدها والمسكاتب ولدت من غير مولا هادائع
قوله وسعى) بظاهر أنه لا بد أن يكون قادرا على السعى وليس كذلك قال في الكافي لو كاتب أمته على أنه لا خيار
 لانه إذا لم يولد في مملته لخيار ومات وبقي الولد بقي خياره وعقد الكتابة عند الامام الثاني وله أن يجيزه وإذا
 جاز بسى الولد على نجوم الاموان أدى عقدا لأمق آخر حر من اجزاحياتها وهذا مستحسن وعند الثالث
 بطل الكتابة ولا يصح اجازة المولى وهو القياس اه طوى روى بظاهره بأنه ينظر قدرته على السعى وتوقفه
 لشر بن لاسلة ونقل عنه أنه احاب في هاهنا حاشته بان القاضي ينسبه خصوصا وصافهم مالا وتغلق رقبته
 بطل الصغرى المفعول من الزم والنجون هو الله تعالى أعلم **(قوله على نجومه)** فلا رد إلى الرق الا اذا اخل بنجم أو
 يمين على الاختلاف بدائع **(قوله حكم بعق أبيه قبل موته)** بعقته كذلك جعل العتق مستندا لصاحب الهبة
 بالكترة وغيرها قال في الشر بن لاسلة بخالفه ما في الظهيرة من أنه لا يستبدل بقتصر على وقت الاداء **(قوله)**
 أدى البدل حالا او داخ هذا قول الامام لان الاجل ثبت بالشرط في العقد فثبت في حق من دخل تحت
 لكتابه والمشتري لم يدخل لانه لم يصفى اليه العقد ولم يسر حكمه المأكونة متصلا وقت الكتابة وأورد عليه أنه
 ندم في فصل تصرفات المسكاتبه اذا اشترى لها وابنه دخل في كتابته وايضا لو لم يسر حكمه المملات عتق
 اداء البدل حالا واجب بان المراد بدخول المشتري ليس لسرا يحكم العقد الجارى بين المسكاتب والمولى اليه بدل
 يجعل المسكاتب مكانا لولده مشترى اياه ما تحقق القسمة وبأن عتق الولد المشتري عنده مالا ادعاء لاليس لاجل
 لسرا به وايضا بل بصرفه المسكاتب كأمه مات عن وفاء كما فسخ عنه في الكافي طوى مخلصا **(قوله وسرا بينهما)**
 ينسعى على نجوم أبيه عندهما وكذا كل ذي رحم محرم منها اشتراها اتفاقا **(قوله فترد ان ترق)** هذا على رواية
 لاصل وفي الاملا رواية أبي مسلم ان جعله كالولد للمشتري في الكتابة فعن أبي حنيفة وابنان كافي التارنانية
 يقول في غابة السان الثانية عن شرح الكافي البردوى وعلمه انقص في البدائع ثم هذا اذا لم يكن للمسكاتب أحد
 من اولاده قال في الجوهرية ان ترد مع المولود في الكتابة أو به مولا آخر مشتري في الكتابة فهم موقوفون على
 اداء بدل الكتابة من المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم ولأن يستعهم فانما أدى المولود فيها بدلها عتق

وعتقوا جميعا وان عجز وورث في الرق يرد هو ولا معه الا ان يقولوا نحن نؤدى المال الساعه فقبل ذلك منهم قبل قضاء
 القاضي بعجز المولود في الكتابة **(قوله)** كما مات (أي بعجز دموت ولا يقبل منهم ما قبل حال ولا مؤجل عند الامام ح
(قوله) وقال ان ادبا حلا عتقا والا) المصرح به في شرح المجمع والشرى لبلد ان الاصول كالفرع عندهما في
 السعي على النجوم فلنظر من ان اخذ الشارح هذا الكلام ح اقول الذي أوقعه في ذلك الشرى لبلد فانه ذكر
 في فصل تصرفات المكاتب ان الولد ان رذ ان لرق كما مات وعز له اثنين والعناية ثم قال وخالفه ما في البداهة انا
 مات المكاتب من غير مال يقال الولد المشتري والوالدين اما ان تؤدوا الكتابة حالا ولا ردنا كم في الرق بخلاف
 الولد المولود في الكتابة اه لكن تنتفي الخالفه بمحمل ما في البداهة على قول الصحاح وبمحمل غيره على قول
 الامام كالمصرح به في مختصر الظهيرية وسند كرمها كلام الشرى لبلد ثم نقل في هذا الباب عن مختصر الظهيرية
 ان الولد ليس بالولد نبيعا ان كسائر اقسامه وعنا عند أبي حنيفة وعندهما اذا ترك ولدا مشترى أو انا أو
 أماسي على بحرم المكاتب كالمولود في الكتابة اه فحصله ما في البداهة من ان الولد المشتري كالشترى في الكتابة
 على قول الصحاح هو عين ما قاله الشارح وهو غير صحيح بل ما في البداهة هو رواية الاملاء عن أبي حنيفة كما
 قضاها عن التارخا نوما استدل به في الجمل المذكور من كلام مختصر الظهيرية لا يقيد بوجه من الوجوه فانه
 مصرح بان الاب يعتقهما كالمولود في الكتابة لا كالشترى والحاصل ان الولد المشتري والولد المشتري في الكتابة
 وكذا كل ذي رحم محرم اشترى فيما اسعون على بحرم المكاتب عند الصحاح كالمولود فيها بل افرق بين بايع
 وأما عند الامام فكل حكم يخصه بينهما المصنف والشارح سوى الحارم لعدم دخولهم عند في كتابته كالمصرح في محله
 وهنا على رواية الاصل وعلى رواية الاملاء والابن كالمولود المشتري عنده وهي ماضية عليه في البداهة ولغتم هذا
 التعبير بعون المالك القدير **(قوله)** وابنه الكبير) التقيد الكبير خطأ بخلاف لمصرح القدر حيث قال أو
 كوتب هو وابنه صغيرا أو كبيرا عرج اقول وعلة ابن الكمال بقوله فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعل
 ك شخص واحد اه فلما كان الصغير تابعه قيد بالسير لظهور الفائدة تأمل **(قوله)** كتابة واحدة) فلو كل
 على حدة فلا يرت لانه موت والولد المكاتب كالمعتق من البداهة **(قوله)** أي معتقة) فسر الحرية بذلك أخذنا من
 قوله ولقضى به أي بالولد لقوم أمه فان حرة الاصل لا ولاء لا عدلى ولها كما سجد كالمصرح في فصل ولاء
 الموالاة **(قوله)** ضرورة ان الاب لا يملك علة القضاة على عاقلة الام ح **(قوله)** لم يعتق بعد) لانه وان ترك مالا وهو
 الدين لا يحكم بعتقه لاعتنا الاداء **(قوله)** لعدم المناقاة) أي لعدم مناقاة القضاة على عاقلة الام كالمكتوب قبل قال في
 الهداية ان هذا القضاة يترحم حكم الكتابة لان من قضيتها الحاق الولد على الام او بحاجه العقل عليهم لكن على
 وجه محتمل ان يعتق بغير الولد الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون تعجيزا **(قوله)** ولا رجوع) فانه
 ملق والتقدير كافي بنافية البيان فلن خرج للدين وأدب الكتابير جمع ولاه الولد الى موالى الاب ولا رجوع لموالى
 الام بما عتقوا عنه بعد وفاته اه لكن يخالفه قول الطوري وكانوا مشطرين فيما عتقوا فلهم الرجوع على موالى
 الاب اه ثم ذكر في النهاية والمعراج تفصيلا يدفع المخالفه فها هم لا يرجعون بعتقوا من جنابة المولود في
 حاقا لما كتبه على موالى الاب لانه انما حكم بعتقه في آخر جزم من اجزائه حاقه فلا يستند بعتقه الى اول عند
 الكتابة اما لو عتقوا من جنابته بعد موت الاب قبل ادائه ليلد جمعوا لان عتق الاب استند الى حال حياته اثنين
 ان ولاء كان لمولى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا يحجرون على الاداء اه ومثله في حاشية أبي السعود
 عن تكملة فتح القدير بعلامه الدري وبه ظهر ان قول الشارح ولا رجوع في غير محله لان فرض المسئلة في
 كلام المصنف كالكتبة الناحية الولد بعد موت المكاتب ولها اقتصر الطوري على قوله فلهم الرجوع
(قوله) قيد بالدين الخ) قال الر يلعي هنا كله فيما انما مات المكاتب عن وفاته فادبت الكتابة أو عن ولدا فادها ما
 انما مات الاب عن وفاته ولا عن ولدا فاختلف في بقاء الكتابة طال الاسكاف تتفسخ حتى يتوقع ع انسان لاداء البذل
 لا يقبل منه وقال أبو الويث لا تتفسخ ما لم يقض بعجزه اه ومقتضاه ان الدين ليس يقيد بان اداء الولد أي
 المولود في الكتابة أو المشتري فيها تكروج الدين **(قوله)** لان في العين) يعنى المولى بالبدل لتعليه بان كان

كما مات وقال ان
 ادبا حلا عتقا والا
 (اشترى) المكاتب
 (ابنه) فانه عن وفاته
 ورثه (ابنه) لموته خرا عن
 ابن حرام (وكذا) يرثه
 (لو كان هو) أي المكاتب
 (وابنه) الكبير
 (مكتوبين) كتابا واحدة
 لصبر ورتبهما كمشخص
 واحد ضرورة اتحاد
 العقد (فان ترك)
 المكاتب (ولدا من حرة)
 أي معتقة (ورثه) دينا
 يقي يسد لها جنى الولد
 ففرضي به عاجي (على
 عاقلة أمه) ضرورة ان
 الاب لم يعتق بعد (لم يكن
 ذلك) القضاء (تعجيزا
 لابه) لعدم المناقاة ولا
 رجوع قيد بالدين لان
 في العين لا يثنى القضاء

الوفاق الحال شرب لالة قال ط والمراد بالعين ما بين النفوذ الموجود في التركة اه (قوله لا مكان الوفاق في الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاق من الدين في الحال بأن يكون المدين حاضر اسعصموت المكتاب فطالب بماعليه قد دفع حالا قلت المراد الامكان القريب وهذا مكان بعد ط (قوله ولو قضى به الخ) يعني اختصموا بعدموت الوفاق ارثه بالولاء قبل اداء البذل قضى القاضي بالولاء لقوم الامه يكون قضاء بغير المكتاب وموته عبد الان من ضرورة تكون الولاء لقوم الامه موت المكتاب عبد الانه لو مات حر لا تجزى الولاء من قوم الام كفاية (قوله لانه في فصل مجتهد فيه) علمه لا يقتضيه قوله فهو تعبير عن نفاذ القضاء قال في الهداية فهو قضاء بالعجز لان هذا الاختلاف في الولاء مقصودا وذلك ينشئ على بقاء الكفاية وانتفاضها فانها اذا فسخت مات عبدا واستقر الولاء على مولى الام واذا فسخت واصلت الاداء مات حرا وانتقل الولاء الى مولى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فنقد ما يلائمه اه وحاصله أن ثبوت التعجيل للقضاء بالولاء لمولى الام فالتعجيل ثابت ضمنا وانما نفي هذا القضاء لان المكتاب عند بعض العصاة يموت عبدا وان تركه فانه كان قضاء في فصل مجتهد فيه وهو نفاذ اجاعات يجب رعايته وان لم يضمنه بطلان الكتابة لانها تختلف فيها فصانته أولى (قوله ما أدى) أي المكتاب اليه أي المولى (قوله فعجز) وكذا العجز قبل الاداء الى المولى وهذا عند محمد ظاهر لانه العجز بتبدل المالك وكذا عند أبي يوسف وان كان العجز بقرين المولى عنده لانه لا يثبت في نفس الصدقة وانما الخلف في فعل الاختلاف كونه اذ لا به ولا يجوز ذلك لثقتي من غير حاجة ولا الهامتي زيادة حرمة والاختم بوجهن المولى هداية (قوله لتبدل المالك) فان العبد يملكه صدقة وللمولى عوضا عن العتق (قوله وأصله حديث بريرة) وهم أمها أهنت اليه صلى الله عليه وسلم بعد ما عجزت مع أمها أهنت اليه وهي مكاتبه كافي العناية ح (قوله هي لك) النفي في الهداية وشروطها ليس بغير الغائبة (قوله فانها تطلبه) لما مر أن الخلف في فعل الاخذ (قوله لان المالك يتبدل) لانا لم نباحه يتناول على طلب المسيح وقطعة المشركى شراء فاسد اذا باح بغيره لا يملكه ولو ملكه يبيع هداية (قوله جاهل بجنايته) انذو كان عالما بها عند الكتابة يصير مختارا للقضاء كافي الهداية (قوله بما جنى) أي عوجه معراج (قوله فعجز) أي في صورتين (قوله دفع العبد) أي لولي الجناية (قوله لزوال المانع) أي من الدفع وهو الكتابة فصارنا نقل انتقال الحق عن الرقبة فعاد الحكم الاصل وهو اما الدفع والقضاء (قوله يبيع فيه لانه لا انتقال الحق من رقبته الى قيمته) بشره ان الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من راية الكرخى والمبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة اقل من ارش الجناية كنفى العناية ح (قوله ويلزمه الاقل الخ) فالو الارش اقل وجب لان الجنى عليه لا يستحق اكثر منه ولو القيمة اقل وجب لان حكم الجناية يتعلق برقبته (قوله قبل القضاء) أي عوجب الجناية الاولى (قوله فلعنة قسمة واحدة) يعني اذا كانت اقل من الارش والاقل الواجب الاقل منها ومن الارش كما صرح به في شرح الجمع والتشريع لالة في هاتلاثة أمور الاول أن المراد بالارش في هذه المسئلة جلة اروش الجنايات التي جناها بغير العتق يجب الاقل من قيمته واحدة ومن جلة الارش الثاني أن ذلك الاقل يقسم بين ارباب الجنايات بالخصص الثالث أن ما بقي من الارش يطلب به بعد العتق وكل من هذه الثلاثة يحتاج الى التفتير علمي كتب المذهب ح أقول عبارة شرح درر العجز بقصد الاولين حيث قال في مؤثر بالسعاية ولا يوافق أقل من قيمته وارش الجنايات لا تعذر دفع نفسه لكتابة (قوله ولوبعده فقيم) حتى لو جنى جانيين مثلا وجب عليه الاقل من قيمته ومن ارش الاولى ويجب عليه الاقل من قيمته ومن ارش الثانية ح (قوله بطلت) أي في الحال في حق المولى قال في شرح درر العجز لو عجز بعد اقراره بقتل خطأ قبل القضاء بقتله بطلت بعد عتقه اتفاقا ه وأما ما في الشريعة لالة عن شرح الجمع من أنه لو أقر به قضى عليه ثم عجز بطلبه بعد العتق عنده وقالا مطلقا أي في الحال وبعد اه فليس بما نحن لان كلام السارح في العجز قبل الحكم فافهم (قوله ويؤدى المال الى ورثته) لانهم قلموا مقامه قال في الجوهره لو دفع الى وصي المستعق سواء كان على الميت دين أو لا لان الوصي قائم مقام الميت فصار كالدفع اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين حتى عجز بطلت (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة كالتدبير ومومية الولد) وكذا كل الدين اذا مات الطالب (ويؤدى للمال الى ورثته على مجموعهم)

القضاء عاذا كرت (عجز) لانه في فصل مجتهد فيه (وطاب لسده وان لم يكن مصرفا) للصدقة (ما أدى اليه من الصدقات فعجز) لتبدل المالك وأصله حديث بريرة في الصدقة ولنا تعديده (كافي وارث) شخص (تقبرمات عن صدقة أخذها وارثه الخ) (و) كافي (ان سئل أخذها ثم وصل اليه أهله وهي في يده) أي أيا كان أو فقير استغنى وهي في يده فانها قطعت له بخلاف فقير أباح لغيري أو هاشمي عجز كانه أخذها بالحل لان المالك يتبدل (فان جنى عبدا كانه سيده جاهل بجنايته أو جنى مكاتب فلم يقض به) عاخي (فحجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أودى) لزوال المانع بالعجز (وان قضى به عليه) حال كونه (مكاتب فعجز ببيع فيه) لان انتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قد بالعجز لان جنايات المكتاب عليه في كتبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء فلعنة قسمة واحد ولو بعد فقيم ولو أقر بجنايته خطأ لزمته في كتبه بعد الحكم به أو لو تحكم عليه

(وان حرويه) أى كل
الورثة في مجلس واحد
عقبت بجنازة استحسانا
ويجوز ابراء اقتضاه (فان
حرم بعضهم) في مجلس
والآخر في آخر (لم
ينفذ عقته) على الصحيح
لانه لم يملكه ولو عجز بعد
موت المولى عادره
طكت تحت أمة
طفتها ننتين فطكتها
بجله ان يطلها حتى
تنكح زوجا غيره
وكذا الحرة كاتر في
مجلسه كتابا عبد كتابة
واحدة أى بعد واحد
(وعجز المكتاتب لا يعجز
القاضي حتى يجتمع)
لانهما كواحد بخلاف
الورثة فان القاضي
يعجزه بطلب أحدهم
يحتج وقته كاتب عبده
عز به عجز أحدهما فزده
المولى في الرضا والقاضي
ولم يعلم بكتابة الآخر لم
يصح دون غلب هذا
الردود وبما لا تحرم
بغير فليس لا حرويه
في الرق * (فروع) *
اختلف المولى والمكتاتب
في قدر البذل فالقول
للمكتاتب عندنا ولا
بحسب المكتاتب في دين
مولاه في الكتابة وقضا
سوى دين الكتابة
قولان سراجية قلت
وفي عتاق الوهابية
وفي غير جنس أبقى

لم يعتق لانه دفعه اليه من لا يستحق القرض منه فصار كالذبح الى أخرى وان لم يكن عليمين لم يعتق أيضا حتى
يؤدى الى كل واحد من الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصته الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع الى
المستحق اه وظاهر الحلافة انه اذا لم يدفع للرصى ودفع للورث وكان عليمين لا يعتق وان لم يكن الدين مستقرا
وبه صرح الزيلعي قال أبو السعود وفيه نظر في غاية البيان اذا كان الدين محيطا بما له من انتقاله الى الورث
ففيضان غير محيط لا يمنع فيئذ يعتق بقض الوارث بغيره (قوله لخراب تحت) أى يبطل الاجل لان
ثمته قد خرب وانتقل الدين الى التركة وهي عين زيلعي (قوله الا من التث) أى فيؤدى ثلثي البذل حالا
والباقي على محومه شر نيلية والمسئلة حرم في باب ما يجوز للمكتاتب مع ما فيها من التفصيل والخلاف (قوله
عقبت بجنازة) أى عتق وسط عنه مال الكتابة ومعناه يعتق من جهة المكتاتب ان الولا يكون للذكور ومن
عصته دون الانث جوهره (قوله استحسانا) وفي القياس لا يعتق لانهم لم يروا رقبته وانما وروايتها فيها
جوهره (قوله ويجوز ابراء اقتضاه) هنا وجه الاستحسان قال في الجوهرة وجه الاستحسان ان عتقهم تقيم
للكاتبه فصار كالآداء والا لارادوا لانهم يعقوبها باسمه يرونه من المال وراثة فوجب عتقه كما واستوفاه ولا
يشبه هنا اذا اعتقه أحدهم لان اراداه انما يصادف حصته لا غير ولو برى من حصته ما لا دام لم يعتق كذا هنا
(قوله على الصحيح) وقيل يعتق اذا اعتقه الباقر من المراجع الاول زيلعي والثاني حرم القهستاني ونظير
وجه الاول وما نقله الحنفى عن العناية انما يظهر فيما لا اعتقه البعض فقط وكذا ما قدمناه من الجوهرة تأمل
(قوله فطكتها) يعنى بعد عتقه شر نيلية وقوله ان يطأها أى يعلق العين لان الملوكة لا يتكحها مولاها وليس
للمكتاتب التسرى بها قال ح وهذا المسئلة ليست من كتاب المكتاتب في شئ فان كل رجل حر كان أوفنا
أو مدبرا أو مكتابا أو ابن أم ولد أو مستعيا اذا طلق امرأته الأمة ننتين غلظت حرمتها فلا يجزله اير اعتقد
النكاح عليها ولا وطؤها بغير العين حتى تنكح زوجا غيره وإلى هذا أشار الشارح بقوله كاتر في عمله اه
(قوله كتابا عبدا كتابة واحدة) قد بعد العبد الواحد احترازا عن عدى رجلين كتابا عبدا كتابة واحدة ثم
عجزا أحدهما كان لولا ما ان يفسخ الكتابة وان كان مولى لا يخرج عنه هندية عن المحبط ط (قوله لاهما)
أى السدين كسواحد وهو لا يقبل التجزى ط (قوله يعجزه بطلب أحدهم) أى بعد طلب البذلان
أحد الورثة ينتهض خصما عن الباقي ط (قوله بغيره) أى بعد واحد ط (قوله ولم يعلم) أى القاضي
والظاهر انه ليس بقيد احترازا وان فالتدكر وهو ان الاقدم على الرد (قوله لم يصح) لان كتابتهما واحدة
وليس أحدهما تابعا للآخر كافي المسئلة التي قبلها رضى (قوله فليس لا) كذا في المنع والى اى بانه
في نسخ المحتج فليس لقاضي وفي الهندية والتاتر خاتمة عن المحط فان غلب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه
وجاه الآخر واستسعاد المولى في محم أو تخمين فأراد ان يرداه والقاضي فليس له ذلك (قوله في قدر البذل)
وكذا في حقه كان قال المولى كاتر على القس أو على الدنانير وقال العسديل على الفس وعلى الدراهم بدائع
وانما يختلف في الاحل أو في مقداره فالقول للمولى ولو في حقه فاعل عدل أو في مقدار ما يحجب عنه في كل شهر فاما مولى
هندية (قوله فالقول للمكتاتب عندنا) سواء أذى شيئا من البذل أولا وهو قول أى حقيقه آخر لانه متى وقع
الاختلاف في قدر المستحق أو حقه فالقول للمستحق عليه وكان يقول يتعالفان وتراذان كالسبع بدائع
(قوله في الكتابة) أى في بدلهما وفي السببية كافي دخلت الدراهم في حرم حبسها وانما لا يحبس به لانه دين
قاصر حتى لا يجوز الكفاية بدائع (قوله وفيما سوى دين الكتابة) كدين استهلاك أو دين اخذ من سيده
حال اذنه ثم كتابته أو قرض ط (قوله وفي غير جنس الحق الخ) فيه ثلاث مسائل الاولى لو كان للمولى استولى
على مال للمكتاتب من غير جنس بدل الكتابة مطالبته ومحبسه لما حكم عليه التام من مفهومه لئلا كان
من جنسه فاصمه التام ان العبد يخترق الكتابة فسخها بالارضاء المولى (قوله ولا) مبتدأ وقوله الاولاد
متعلق بمحذوف تعذ ولا وقوله لزوجين نعت اولاد وقوله حررا بالنساء المجهول أى اعتقه نعت زوجين وقوله
لمولى ايهم متعلق بمحذوف خبر البتة أو قوله ليس للام أى لولاها خبر مقدم ومعه مصدر ميمي من العبور يعنى

أى وإن لم يكن معها ولد بيعت وإن كان استعنت على نحوه صغيراً كان ولداً أو كبيراً وعندهما تسي مطلقاً والله أعلم

(كتاب الولاد)

(كتاب الولاد)

الدخول مستأثراً بالجملة استشفافاً مؤكداً قلنا قلها والمعنى ولاداً أو لاداً وزجج المعقن ولو إلى الأب دون موالى الأم لأن الأب هو الأصل ولو تزوجت عبداً أو مكاتباً فالولد لموالها إذا أنعتق الأب حر الولد إلى مواله وعمله في شرح ابن الشخصية (قوله توفي وما توفي) الصريحان المكاتب وما مفعول بيع ولم يفت لأم ومن الولد بضم الواو وسكون الهمزة يان لم يفت إلى مبدأ على حذف مضاف تقديره وما إلى الحي وتسي خبره وتحضر من أحضر أى تحضر البذل والمعنى أن المكاتب إذا توفي لا عن زواجه أم ولد فذلك كتابته أباه وأشترامها حتى دخل في كتابته فإن لم يكن معها الولد يان مات بيعت إلى آخر ما قال الشارح والله تعالى أعلم

أورد عقب المكاتب لأمه من آثار زوال ملك الرقبة ولم يذكر عقب العتق لكونه واقعاً عقب سائر أنواعه (قوله مشتق من الولي) يفتح الواو وسكون الهمزة مصدر وله يلعبه بالكسر نهما وهو شاذ كذا في جامع اللغة ح (قوله وهو هذا المخرج) فيه تعريض بصدر الشريعة حيث فسره بالمعنى وتعرض للمصنف أيضاً تبعاً لصاحب الحقائق ولا عدل عن تفسيره بما يقوله بل قرأه بمحكمة تبعاً لما ذكره غيره فإن الولاد يفتحق بدون الارث والتناصر كما إذا اعتق كافر مسلماً قال في المبسوط لا يرثه لكونه مختلفاً في الملة ولا يعقل عنه لأنه باعتبار النصرية ولا نصرة بين المسلم والكافر قال ابن الكمال ويشترى المالك المأخوذ وأيضاً فإن كرم المصنف مقصود إلى الدور لا خدماً واللاقي تعريضه (قوله بل قرأه بمحكمة) أى حاصلة من العتق أو الموالاة كثر (قوله تصلح سبياً للارث) أى يلفظ تصلح للإشارة إلى أنه لا يكون سبياً للارث دائماً كما علمته أنفاً ولأنه إنما يكون عن عدم العصبية (قوله لا الاعتاق) خلافاً للجمهور ومستدلين بحديث الولاد لمن أعتق فإن ترتيب الحكم على المشتق دليل على أن المشتق منه علة الحكم والحواجب أن الأصل في الاشتقاق هو مصدر السلائي وهو العتق (قوله لأن بالاستيلاء) اسم أن ضمير الشأن محذوف وأوراده أن تكون جارياً به أم ولد فإنها تفتحق عليه عونه لا باعتاقه ط (قوله وارث القرب) كالومات أبوه وهو ما لا يخفى لأمه (قوله جفري على الغالب) أو أن النضر اضافي جوى عن المقدس فيكون المعنى الولاد لمن أعتق لأن شرطه لنفسه من باع ونحوه كواهب وموص أو بالسود (قوله ولوين وصية) كالواوصى بان يفتق عبده بعد موته أو يشتري عبداً من ماله بعد موته ثم يفتق ح أى لاتنقل فعل الوصى المذلول (قوله أو بفرقه) أى الاعتاق (قوله ولو امرأة) أى ولو كان السيد امرأة وآتى بذلك لتسببه على مخالفة العصبية النسبية فإنه ليس فيها أنثى (قوله أو ضمياً) وإن كان لارث العتق (قوله أو متاً) أشار به إلى ما ذكره ابن الكمال حيث قال لا يقال كيف يكون الولاد بالتدبير والاستيلاء للسيد والدبير أم الولاد إنما يفتقان بعد موت السيد ما عرفت أن الولاد ليس نفس الميراث بل قرابة محكمة تصلح سبباً ونسباً بالتدبير والاستيلاء لا يتوقف على العتق بموت المبدبر والسود يصح بذلك في المبسوط حيث قال لأن المبدبر والمكاتب والمستوفى استحق ولأهلها بالشر السبب ولو سلم أنه ميراث فبقي كونه للمولود أنه يستوفى منه دينونه وتنفذ وصاؤه ولو كان ثوراً تسماً كان كذلك وعاقب رثاثنين أن مالاً تركه يفتق دفع ما ذكر من فرض أن مالاً مولوداً مشروطاً بقاء التدبير بل عدم التدبير به (قوله حتى تنفذ وصاها المخرج) بأن مات بعد قبل قبض ميراثه منه (قوله لخالفته الشريعة) وهو ما روي أن عائشة رضيت الله تعالى عنها أرادت أن تشتري جارية لتعتقها فقال أهلها على أن يولاهن انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتق ذلك فإن الولاد لمن أعتق اتفاق (قوله الموجود عند العتق) أشار به إلى علة عدم الانتقال والانهو معلوم من قوله فولدت لآل من صف حول لكن يوجد في بعض النسخ بعد قوله أن يولاهن أنه لا يمكن أن يكون له مالاً عند انتقاله فاعتاقه فقع قصداً فلا يتقل ولا وعن معقبة صدر الشريعة اه قال الطوري وأورد أن هذا يخالف لقولهم في كتاب الاعتاق وإن أعتق حاملاً لعتق جنينها تبعاً لها اه قلت قد يحجب بأنه من حيث لم يرد عليه الاعتاق بخصوصه إنما ورد على الأم كان معاو من حيث أنتمزعت عنها واعتاقها الاعتاق بفتح الجر أنها كان مقصوداً تأمل والأحسن أن يقال لم يشترط في عتقه ولا أنه لا يقل المدخ كرو التبعية لعدم تحقق الجزئية دائماً وإنما كان نظرهم هنا

(هو) لغة النصرية والهمة مشتق من الولي وهو القرب وشرطاً (عبارة عن التناصر بولاد العتاقة أو بولاد الموالاة) زيلسى (ومن آثاره الارث والعقل) وولاية الشكاح وهذا علم أن الولاد ليس نفس الميراث بل قرابة محكمة تصلح سبباً للارث (وسببه العتق على ملكه) لا الاعتاق لأن بالاستيلاء وارث القرب يحصل العتق بلاعتاق وأما حديث الولاد لمن أعتق جفري على الغالب (من عتق) أى حصل له عتق (باعتاق) ولوين وصية (أو بفرقه) ككتابته وتدبير واستيلاء (أو عتق فتر بغير ولاد) لسببه (ولو امرأة) نعماً أو مستلحى تنفذ وصاها وتنقض دينه منه (ولو شرط عدمه) لخالفته الشريعة فينبط (ومن أعتق أمته) الحال أن (زوجها قن)

الغير (فولدت) لآل من فصحول منعقت (لا يتقل ولا لآل) الموجود عند العتق (عن موالى الأم

أبدا وكذا لو ولدت
ولدين أحدهما لاقل
من ستة أشهر والاخر
لا أكثر منه وبينهما أقل
من نصف حول ضرورة
كونهما توأمين (فإذا
ولدت بعد عتقها أكثر
من نصف حول فولدت
لموالى الام) أيضا لتعذر
تبعته لا ليرافقه (فان
عتق) القن وهو الاب
قبل موت الولد لا بعده
(بحر) ولا بانه الى ماله
ازوال المانع هذا الم
تكن معتدة فلمعتدة
فولدت لا أكثر من نصف
حول من العتي ولدين
حولين من الفراق
لا ينتقل لموالى الاب
(عجى له مولى مولاة)
أولم يكن له ذلك وقيد
بالعجى لان ولاء
المولاة لا يكون في العرب
لقوة انسابهم (تكبح
معتقه) ولولعربي
(قوله) ستة فولد ولدها
لمولاهما (لقوة مولاة
العتاقة حتى اعتبره
الكفاءة لاقى العجم
وولاء المولاة) (والعتق
مقدم على الرد) مقدم
على ذوى الارحام مؤخر
عن العصبة النسبية)
لانه عصبة سبية (فان
مات المولى ثم العتي ولا
ولدت له نسبي) (فيرانه
لا قرب عصبة

الى عدم انتقال الولاء والشرط فيه ولادته الا قبل ذكره والقصد به تحقق الجزئية بقدر (قوله) أبدا) أى ولو
عتق أبوه حتى لو حكي الوالد حكم بختائه على مولى الام ط عن الجوى (قوله) ضرورة كونهما توأمين) أى
جلبت به ما حله عدم تغل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاول الاعتاق تناول الآخر أيضا بلعى (قوله) لا أكثر
من نصف حول) الاول ان يقول نصف حول فأكثر كفى البائع وأما التعيير أكثر من الاقل فهو مساو لتعير
الشارح فادفعهم (قوله) لتعذر نعتة الاب) يعنى أنه وان اتى بتحقق الجزئية فلا احتمال علوقه بعد العتي لكن
لا يمكن تبعته لاب لانه لم يعتي بعد فثبتت موالى الام على وجه التبعية لا عتي تبعا لمقصود (قوله) قبل
موت الولد لا بعده) قال فى ابصاح الاصلاح يعنى ان أعتق الاب قبل موت الولد لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل
ولا ومن موالى الام اه وهو يقتضى أنه لو كان لهذا الولد للبس لولا لا ينتقل ولا لمولى موالى الاب فراجع ح
أقول فى النسخة الجدا لا يشر ولا ما قد عني ظاهر الرواية سواء كان الاب حيا أو متا وروى الحسن أنه يمر
وصورته عبد تروح تغتقه قوم وحدثه منها ولد ولهذا العبد أبى وأعتق الاب بهذا وبني العبدى حاتم
مات العبد وهو اه وهذا الولد مات والولم يترك وارثا غير مرنان كان لمولى الام اه (قوله) والى المانع) وهو
رق الاب ولانه لم يرد العتي على الحمل قصدا بل عتي تبعا لانه كما قد مره والمنافى لنقل الولاء عتقه قصدا (قوله) هذا
أى حر الولاء والتفصيل بين الولادة لاقل من نصف حول أولا كثر (قوله) اذ لم تكن معتدة) أى وقت عتقها
(قوله) من الفراق) أى عتق أو طلاق ح (قوله) لا ينتقل لموالى الاب) لتعذر إضافة العلوق الى ما بعد الموت وهو
ظاهر وان ما بعد الطلاق البائن حرمة الوطو وكذا بعد الرحي لانه يصير مراحعا فليس له ان اذاجعت به لأقل من
ستين احتل أن يكون موجودا عند الطلاق فلا حاجة الى اثبات الرجعة لثبوت النسب واحتمل أن لا يكون
فخصاج الى انسابها لثبوت النسب وانما تعذر اضافته الى ما بعد ذلك استندا الى حالة النكاح فكان الولد موجودا عند
الاعتاق فعتق مقصودا ولا ينتقل ولا يؤمن من هذا أنها اذا اجاعت به لاقل من ستة أشهر كان الحكم كذلك
بطريق الاولى لقين بوجود الولد عند الموت والطلاق وأما اذا اجاعت به لا أكثر من ستين فالحكم فيه يختلف
بالطلاق البائن والرجعى فى البائن مثل ما كان وأما الرجعى فولد الولد لمولى الاب لثبوتنا برأيه عتقا (قوله)
عجى الخ) العجم جمع العجوى وهو خلاف العربى وان كان فصحا كذا فى المغرب وفى القوائى القاهرية
هذه المسئلة على وجوه ان تزوجت نفسها من عر فى قولها لا ولا تقوم الاب فى قولهم وان من عجى له أتقى
الاسلام فلمقوم الاب عندى يوسف على قوله ما اختلف المشايخ حتى عن أبى بكر الاعشى وأبى بكر الصغار
أنه يقوم الاب وقال غيرهما يقوم الام وان من حرى أسلم ووالى أحد الأولم وال فى مسئلة الكتاب وان من
عند ما كانت لمولى الام اجاعا الا اذا عتي العبد فخير الولاء كفاية (قوله) أولم يكن له ذلك) انما فرغ
المتن فبين له مولى موالدهم مقابله بالاولى فلو قال فولد له موالى الولاء وان كان له مولى المولاة كما فى الكثر
لكان أولى ح (قوله) لا يكون فى العرب) أى لا يكون العربى مولى أسفل ح (قوله) ولولعربي) صوابه
ولولعجى لانه اذا كان له مولاة لمولى العجوى كان لعربى بالاولى ح (قوله) لمولاهما) هذا عند ما وعد
أى يوسف لمولى الاب ترجعها لثبوت النسب (قوله) حتى اعتبره الكفاءة) مر بانه فى باهوا بى ثانيا
وأضافاته مقدم على ذوى الارحام ولا يقبل الفسخ بعد الوقوع والمولادة بعكس ذلك كله (قوله) لاقى العجم
وولاء المولاة) أى لا تعتبر الكفاءة فيه ما من حيث النسب والجربة فان الحربة والنسب حتى العجم
ضعيفان لان مرتبهم تحتل الابطال بالاسترقاق بخلاف العرب ولا تنهم ضيعوا انسابهم فان تفاخرهم
قبل الاسلام بعارة الدنايو بعدهم والى أشار سيدنا سلمان الفاريسى رضى الله تعالى عنه بقوله لمان أبوه
الاسلام فان ثابت الضعف فى جانب الاب كان هو العبد سواء (قوله) والمعتق مقدم على الرد) من
هنا الى بيت المال من مسائل الفرائض فنبغى حذفها ح (قوله) مؤخر عن العصبة النسبية) أى باقسامها
الثلاث بالنفس وبالغير ومع الغير واحترز بالنسبية عن النوع الاخر من النسبية وهو مولى المولاة
فان العتي مقدم عليه وعصبة العتي مثله (قوله) لأنه عصبة نسبية) أى والنسب أقوى (قوله) ثم
العتق) بفتح التاء (قوله) ولا ويرثه نسبي) يتم صاحب الفرض والعصى (قوله) لا أقرب عصبة

(قوله) آخر ح عصبه عصبته فأوعقت عبادتهم ماتت عن زوج وابن منه وأخ فإقراء ثم مات العبد ولولا أنها سقط فإن كان مات الابن وترك حاله وأمه فهو لقال لأنه عصبته ماتت عن الابن لأنه عصبته ابنها وعامه في البائع (قوله الأخيرة) (قوله الذكور) نعت العصبته أي النساء انطلس هنا عصبته بغيره أو مع غيره الحديث المذكور (قوله) (قوله) من حقه في بابه) أي في باب الميراث ولم يرع على ما هنا سوى العمل بالحديث (قوله) وليس النساء) (الخ) استئناف في وقوع الاستثناء لأن قوله لا قرب عصبته المولى يشمل بعض النساء فذكر عليه بعده بقوله فأولمات الخ ووجهها هلكت أن تصيد المشرح وأول ما ذكره في الميراث (قوله) المذكور في الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس النساء من الولاء إلا ما اعتقن أو أعتق من أعتقن أو كانت أو كانت من كاتب أو دين أو حر ولا يعتقنهن أو يعتقن معتقهن اه وقوله حر عطف على ذرا وأعتقن وولا: مفعوله ومعتقن فاعله فاستأنى فإذا ذكروا عباد ماتت ثم مات العبد ولولا ما هنا حتى يكون الذكور من عصبته أو كذا لما ماتت فعتق الميراث عتقها فبدر عباد ماتت فولد له بنتان (تمة) قال أبو السعود في تركه الفتح لا يرى عصبته الموضع وعقله لا يعقل لأن الرقيق بغيره الميت الملقى بالمعاد نظر وقوله تعالى وأما ملكأت عنهم وبعد عتقه عير عن في أو أعتق من أعتقن لأنه صار بالعق جليحا (قوله) لكن قال العيني وغيره (الخ) وقال الواردي عن علي وابن مسعود وابن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ما كاتبن أو أعتقن (قوله) وسعي بطوبى عنه في الفرائض) نصه هناك وهو أن كان فيه شذوذاً كنه تأكد كلام كبار النجاة بغيره المشهور كما بسطه السيد وأقره المصنف ح وسذكر هذا تمام الكلام عليه أن شاء الله تعالى (قوله) وذكر الرزالي الخ ومثله في الأخيرة قال وهكذا كان بقى الإمام أبو بكر البرزنجي والقاضي الإمام صدر الألام لا نهأ إلى الميت من بيت المال فكان المصنف الهام الأولى كذا كانت ذكر استحق المال (قوله) ترث في ذماتها) عبارة الرزالي يدفع المال إليها لا يطرق إلى الإرث بل لا نهأ فأقرب الناس إلى الميت ح (قوله) وكذا ما فضل الخ) عزاء في الأخيرة التي فرائض الإمام عبد الواحد السعيد (قوله) إلا أن ألبت رضاء) عزاء في الأخيرة إلى محمد ربه الله (قوله) وأقره المصنف وغيره) قال في شرح المتن قلت ولكن بلغني أنهم لا يقضون بذلك فإنه ومنه من كتاب الفرائض قلت ولم أرق في زماننا من أقرى هذا ولا من قضى به وعلى القول به فينبغي حوازي ديانة فلهذا روي سند براه (قوله) ولو سلمنا) أي أنه لا نالكلام في ثبوت الولاء أو ما غير ذلك من الفرائض بل ما إذا لم يمت كافر أو سيئه عليه فافهم (قوله) فلو سلمنا إرثه) لا لعدم شرط الإرث وهو اتحاد الملة حتى لو ألب الم الذي قبل موت الملقى ثم مات الملقى يرث به وكذلك كان الذي عصبته من المسلمين كهم مسلم يرثه لأنه يجعل الذي كاتب فإن لم يكن له عصبه مسلم رد إلى بيت المال ولو كان عصبه مسلم بين مسلم وذى نصف ولأنه ليس والنصف إلا خرافة عصبته التي من المسلمين كان ولا يرث بيت المال بدائع (قوله) ولا يعقل عنه) فإن كان الملقى من نصارى تغلب فاعقل على قسوته كافي التارخانة وروخمنه أما إذا لم يكن للملقى الذي قبله فضل فعقل العبد المسلم على نفسه فإنه صرح في المسئلة السابقة وهي ما إذا لم يكن له عصبه مسلم فالأرث ليس للمل والحق على العبد نفسه (قوله) وهذا التصح (الخ) لأن الولاء وحده لا يبرأ ح (قوله) ولو أعتق حر) التقيد بالحر مفيد بالنظر إلى قوله لا يعتق إلا أن يخفى بسببه لأنه في المسلم يعتق بمجرد القول كما سجد كرهوا ما بالنظر إلى قوله ولولا أنه فانه والمسلم سواء وسذكر في بيان الكلام فيه (قوله) عدا ح (يا) فلو سلمنا أو ذمنا حتى بالأجاء ولولا أنه بدائع (قوله) فأن خلاصه عتق) أي صرح عتقه لكن لم يتم العتق في حق ذوال الرق وإن صح في حق إزالة المثل لأن كون الحرب في دار سيما فمطوري عن المحط (قوله) ولولا أنه) هذا قول أبي حنيفة ومحمد لأنه لم يعتق عندهما بكلام الاعتاق بل بالتخلية والعق التاب بها الوصي الولاء بدائع للماعت أنها لا ترق إلى الرق وإن زالت الملة (قوله) خلاصه الثاني) فعنده ولولا أنه لأن اعتاقه بالقول صحو كذا أن ذم في دار الحرب فهو على هذا الاختلاف ولا خلاف أن استيلاده جازر لأن سيئه على ثبوت النسب وهو ثبت في دار الحرب بدائع (قوله) عتق) بالتخلية أي وكان ولولا أنه كما يفيد العمل بالمأزاه عتق بالقول لا بالتخلية لكن في الشريعة عن البدائع أنه لا يعتق

قال العيني رحمه الله
حدثني عن كذا
وسمعي الجواب عن
القراض من عرض على
الاصل المذكور بقوله
(فلو كانت المقتضى وابتدأت
اللائحة معقبة فلائحة
لها) أي لائحة المقتضى
(ويوضح ماله في بيت
المال) هذا ظاهر
الرواية وذكر الرزالي
معنى اللائحة بأن بيت
المقتضى تربت في زماننا
تفاديت المال وكذا
ما فضل عن فرض أحد
الزوجين برده عليه وكذا
المال يكون للذين أو
البنات رضا كذا في
فرائض الاشياء وأقره
المصنف وغيره (وأما
ملك الذي عبد) ولو
مسلم (وأعني قولاه
في لأن الولاء كالتبني)
فتوارثون به عند عدم
الحاجب كالمسلمين فلو
مسلم لا يرثه ولا يقل
عنه وهذا التوضيح فساد
القول بأن الولاء هي
الميراث حتى الانصاح
(ولو أعني حربي في دار
الحرب) عبد الله بن
اللعيني (يغير باعتاقه
الآن) يخلى سبيله فانما
خلاه عن حبشته ولا
ولاه (حتى لو خربا
البنات المسلمين لا يرثن مطلقا
في ذلك) (ولكن في أن

والمن شاء لانه لاواه لاحد عليه (ولو دخل مسلم في دار الحرب واسترى عبداً اعتق وأعتقه بالقول عتق بالتحلية
فوقه فالأرث لبيت المال الخ هكذا ينظمه ولعل الأول أن يقول بأن الأرث الخ يكون ماله لغيره ح تأمل اه مضمحه

فرعهم

للقول بل بالتخلية عنده وعند أي وصف يصير مولا هو هو خلاف ما ذكره الشارح ولم أحده في نسختي الباقية
 ثم رأيت في الهندية معز بالي البدائع لو أعتق مسلم عبدا مسلما أو ذميا في دار الحرب فلا وله لان اعتاقه ما من
 بالأجاء وإن أعتق عبدا حر باقي دار الحرب لا يصير مولا عنده وعند الثاني يصير اه وليس فيه إلا نصي
 بالقول لأن قوله لا يصير مولا لا يستلزم عدم العتق بل صرح في التاترخانية بأنه يعتق حيث قال إذا دخل المسلم
 دار الحرب فاشتري حر بابا أو عتقه عتي الآن الولاء لا يثبت منه في قوله ما قال أبو يوسف ثبت استحقاقه وذكر
 نحوه الطوري عن المصنف ثم رأيت في كتاب الاعتاق من الصرماتصا المسلم إذا دخل دار الحرب فاشتري عبدا
 حر بابا عتقه عتقا للقبس أنه لا يعتق بدون التخلية وفي الاستحسان يعتق بدونها والولاء عندهما قايما وله
 الولاء عند أبي يوسف استحسانا اه وبه يحصل التوفيق فتدبر (قوله ولو كان العبد مسلما الخ) لم يستوف
 الاقسام وحاصل ما في التاترخانية لا يتخلو أن يكون للعتي مسلما أو ذميا فثبت الولاء وإن كان العبد مسلما
 لو حر بابا فيه اختلاف المار ولو كان للعتي حر ميا فان في دار الاسلام عتق وثبت له الولاء سواء كان العبد مسلما
 أو ذميا أو حريا وإن في دار الحرب والعبد مسلم أو ذمي فكذلك لو حر بابا لا يعتق بالتخلية وإذا عتق فلا ولاد
 (قوله في دار الاسلام) منهم ما إذا كان في دار الحرب مولوا مسلم كالمعتق من الهندية (فرع) شري
 حر ميا منهم عتقا فاعتقه ثم رجع إلى داره فعتق فاشتريه عتقا للعتي فاعتقه كان كل منهم مولا لا حر
 وكذلك ذمي أو أحر ثم تدخل في دار الحرب فعتق بالبدائع (قوله يقضي بالبريات والولاء لهما) أي ولو كان
 المال في يد أحدهما إذا المقصود من هذه الدعوى الولاء ومهما ساء ولم ربح ذوا ليدلنا سبب الولاء وهو العتي
 لا بنا كذب بالقض بخلاف الشراء كما في مختصر الظهري وهذا إذا لم وقتا ولم يسي القضاء بأحدى البنتين
 لما قال في البدائع لو وقتا فالسابق أولى لانه أثبت العتي في وقت لا ينازع فيه أحد ولو كان هذا في الولاء والولاء
 كان ذوا الوقت الأخير أو لأن ولاد الموالاة يحتمل النقص والفسخ فكان عقدا الثاني نقض الأول لأن يشهد
 شهود صاحب الوقت الأول أنه كان عقل عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فاشبهه ولا العتاقه ونعما في
 الشربلانية (قوله المولى) أي العتي ولو بكتابة أو تديرا أو سبيلا ط (قوله يستحق الولاء) أي
 إذا مات مالكو كان حافلا شبه فيه وهذا مكرم مع قوله في السابق أو سبلا الخ (قوله في ولا العتاقه) بخلاف
 ولا الموالاة كما في (قوله حقيقة التاترخ) الأنسب أن يقول فعتي التاجر فعتق فعتق العتاقه العطار ولا يكون
 كفاه للعتي البدائع لان الكفاءة تعتبر لاهلها فلا يملك ط (قوله يعنى عدم الرق في أصلها) أي ولا فيها
 أيضا وانما فسر به ذلك لان حر الأصل يطلق أيضا على من لم يجر عليه نفسه مرق أو ما جرى على أصله رقا أو لا
 وليس عرادها كما حقه في الدرر ح (قوله فلا ولا على ولدها) أي وإن كان الأب معتقا لما ذكرنا أن الولد يبيع
 الأم الرق والحريه ولا ولاد لأحد على أمه فلا ولا على ولدها بناتع وواقفه في شرح التكله ومختصر المصنف
 ومختصر السعوي كما ذكر في الدرر قال في سكب الانهر هذا فرع مهم فاحفظه فانه حره الاقدام اهور في العزيمه
 اعلم ان مادات العلماء الذين اقتوا بصطنه طينه الجمعه بالامر الساطي والنصب الساطي من حين الفتح إلى
 طامنا هذا هو السادس والثلاثون بعدا لاف اقترقوا فترقت فيه فرقة منهم إلى هذا القول المنقول من البدائع
 كصاحب الدرر والمولى ابن كمال بنشأ المولى قاضي زاده والمولى بستان زاده والمولى كزيبا والمولى معاذين
 ابن حسن خان والمولى منق الله وذهب فرقة منهم إلى عدم اشتراكهم المولى سعدى جلي والمولى
 علي الجاني والمولى الشهير بجوي زاده الكبير وابنه وقد أقي المولى أبو السعود ولا على هذا وصرح برجوعه
 في فتوى منه فاتي بعد على موافقه ما في البدائع واستقرر رأيه على ذلك إلى أن قضى بحجه جعل الله سبحانه
 مشكورا وعلمهم ربا ورأى في شرح الوجيز ما نصه من أنه حره أصله أو مرق في ولاد عليه ما دام الأب
 رقيقا فان أعتق فهل يثبت الولاء عليه لمواي الأب يحكي فيه قولان اه ويخوف في العراج (قوله والأب)
 إذا كان كذلك أي حر الأصل (قوله فالو عريا) التقيده اتفاقا لانه لو كان الأب مولى عريا لا ولاد لأحد على
 ولاد لان حكمه حكم العربي لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن مولى القوم منهم كذا في البدائع شربلانية ومثله
 في الهندية (قوله مطلقا) أي لا تقوم الأب ولا تقوم الأم لان الولاء لميله الأب ولا رقي في جهته ح وفي

ولو كان العبد مسلما
 فاعتقه مسلم أو حري
 في دار الاسلام (قوله
 له) أي اعتقه (فرع)
 ادعوا لا يعتب ورجن
 كل أنه اعتقه يقضي
 بالبريات والولاء لهما
 المولى يستحق الولاء
 أو لا حتى تنفذ منه
 وما ياد تقضي منه
 ديونه الكفاءة تعتبر
 في ولا العتاقه فعتقه
 التاجر كفه لعتي
 العطار دون البدائع
 الام اذا كانت حرة
 الاحل يعنى عدم الرق
 في أصلها فلا ولا على
 ولدها والأب اذا كان
 كذلك فالو عريا ولاد
 عليه مطلقا ولو عجميا
 لا ولاد عليه لقوم الأب
 ويرثه معتق الام

لذلك في العربية بقوله أي سواء كانت أمه معققة أو لا (قوله خلافا لابي يوسف) أي فانه يقول الولد ينسب
 ذيق في الولد كما في العربي لان النسب لا يابى وان ضعف ولهما انه لا ينسب ولا ينسب منه من جهة الاب لان من
 يورى العرب لا يتناصرون بالقبائل بدائع والحاصل أن الصور خمسة أو بعوة وثلاثة والخامسة خلافة الاولى
 جزان اصلان يعني عدم دخول ر فيهما ولا في اصولهما فلا ر ولا على اولادهما الثانية معققة أن ر في اصلهما
 خلق في الولد لقوم الاب الثالثة الاب معققة أو في أصله معققة والام حرة الاصل بذلك المعنى عربية أو لا فلا
 لاقوم الاب الرابعة الام معققة والاب حرة الاصل بذلك المعنى فان عربي بافلا ولا لقوم الام والام هي
 خامسة الخلافة فينصدهما لقوم الام وعند الثاني لا ولا عليه وعمام تحقيق المسئلة في الدرر والله تعالى أعلم
 (فصل في ولا الموالاة) هي آخره لا نه قابل للتحويل والانتقال ولا نه مختلف فيه فعند مالك والشافعي لا اعتبار له
 صلاح بخلاف العتاقة والاذنية في المطولات (قوله رجل مكلف) أي عاقل بالغ فليس لصبي العاقل أن يوالى غيره
 في يذنه ولنه على ما يأتي بانه والتصدق لرجل اتفق له من المرأة كما يأتي (قوله أو والى غيره) أي غير من
 مسلم على يده وعند علماء مولى لذي أسلم على يده بدائع (قوله الشرط كونه عجبيا مسلما) تعقب
 إلى قوله أسلم قال في التاتر خاتمة وقد صرح شيخ الاسلام في مسبوته بانه ذكر على سبيل العادة (قوله على ما صرح
 به يحيى) مر تبين بقوله عجبيا فانه ذكر قبل هذا الفصل أن الموالاة لا تكون في العرب وسعيه أيضا في قوله
 أن لا يكون عربي صا وصرح بعده بان الاسلام ليس بشرط (قوله على أن يرثه) بأن يقول أنت مولى يترثني
 أناست وتعمل على أن اذاجبت فيقول قبلت أو يقول واليتل فيقول قبلت بعد أن ذكر الارث والعقل في العقد
 لما تم وظاهره أن ذكر شرط وصبر حبه (قوله وارثته) قال في المبسوط ولومات الاعلى ثم الاسفل فاما
 ثم ثلثة كور من أولاد الاعلى دون الانثى على نحو ما ينفى في ولا العتاقة طوري (قوله وكذا لشرط الارث من
 الجناين) أي بعد استيفاء الشروط الاتية في كل منهما فترث كل صاحب مالي ما تملكه وقد ذكر في عامة
 الكتب من غير خلاف ونقل المحققين عن ابن الصيا أنه عند أي حقيقة يصير الثاني مولى الاول وبطل ولاه
 الاول وقال كل مولى صاحبه وعلمه في الشر بنسب لانه ونقل الخلاف أيضا غاية البيان عن التحفة (قوله ولو
 والى صبي عاقل) فذهب لانه إذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه أصلا بدور عبارة الترتي ولو عقد مع الصغرى ومع العبداء
 فالاولى أن يقول صبيعا قاتلا وعبد بالنسب ليفهم أن الصبي والعبد مولى على ما في البدائع وأما البلوغ فهو
 شرط الانتقاد في جانب الاجاب حتى لو أسلم الصبي على يد رجل ووالاه لم يجز وان أذن أبو الكافر لأولاده
 الاب الكافر على الابن المسلم ولهذا لا يجوز ما روي عنه بانه كالبيع ونحوه فاما من جانب القبول فهو شرط
 التفاضل ولو اوى بالغ صبياق قبل توقف على اجازة أبيه أو وصيه وكذا لو والى رجل عبدا توقف على اجازة المولى
 إلا أن الولد من المولى وفي الصبي منه لانه أهل الملك والمالك كالعبد اه ملخصا (قوله لضعفه) لان
 الموالاة عقد هما قاتلا بغير عهدا وذوالرحم وارث شرعا قاتلا على كان انطاله دور (قوله وله النقل عنه محضه)
 أي يعلمه بدائع والضعيف في المولى الاسفل وقوله أي غير متعلق بالنقل والضعيف في الاعلى وتقيده بالضرورة
 بخلاف ما في الهناية حيث اعتبرها قيد التسري عن الولد دون الانتقال في ضمن عقد آخر مع غيره وقال في
 الكفاية للمولى الاسفل أن يفسخ الولد بغير محض من الآخر في ضمن عقد الموالاة مع غيره ولكن ليس للاعلى
 والاسفل أن يفسخ الولد بغير محض من صاحبه قصدا اه ومثله في البنائع والتبيين والنجي وغير الافكار
 والدرر والمثني والحوجر وتوغيرها وكذا في غاية البيان عن كفاي الحاصل أن عقده مع غيره فسخ حكى فلا يشترط
 فيه العلم وقد ثبت التي ضرورة وان كان لا يثبت قصد كمال وكل بيع عبده وعزله ولو قبل غائب لم يصح ولو باع
 العبد أو أعتقه انزل علم ولا بدائع وعبارة الكثر مساو بقوله المصنف وقصدان الكمال في الاصلاح
 بالضرورة في الموضعين فهذا الم يكن فلا آخر يحتاج الى اصلاح ولم أر من نه على ذلك ثم ذكر في الشر بنسب لانه
 نحو ما في الاصلاح عن تاج الشر بعملة تامل (قوله أو عن ولده) يشير إلى انه يدخل في العتق أولاده الصغار
 وكذا من ولده بعده كما في التبيين بخلاف الكبير حتى لو والى بانه الكبير رجلا آخر فولاؤه ولو كبر

وعصيته خلافا لابي
 يوسف والله أعلم
 * (فصل) * في ولاه
 الموالاة (أسلم رجل)
 مكلف (على يد آخر
 ووالاه) والى (غيره)
 الشرط كونه عجبيا لا
 مسلما على ما مر وسعيه
 (على أن يرثه) اذامات
 (وبعقل عنه) اذاجني
 (صح) هذا العقد
 (وعقله عليه وارثته)
 وكذا لشرط الارث من
 الجناين (ولو والى صبي
 عاقل بان أمه أو وصيه
 صح) اعدم البنائع (كما
 لو والى العبد باذن
 سيده آخر) فانه يصح
 ويكون وكذا عن سيده
 بغير الموالاة (وأخر)
 ارثه (عن) ارث (ذي
 الرحم) لضعفه (وله
 النقل عنه محضه الى
 غيره ان لم يعقل عنه أو
 عن ولده ان يعقل عنه
 أو عن ولده

النسب (يتبعها الولود
فباعتقدها) وكذلك
أقرب بعقل الولاد أو
أنشأته والوليد معالنه
نفع محض في حق صغير
له يدبره أب (و) عقد
الموالاة (شرطه أن
يكون حراً مجبور
النسب) بأن لا ينسب
إلى غيره ما ينسب غيره
إليه فغير ما نفع عناية
(و) الثاني (أن لا يكون
عربياً) الثالث (أن
لا يكون له ولا عتاقة
ولا ولا موالاة مع أحد
وقد عقل عنه) والرابع
أن لا يكون عقل عنه
بيت المال والخمس
أن يشترط العقل
والأرث وأما الإسلام
فليس بشرط قبوز
مموالاة المسلم الذي
وعكسه والذي الذي
وان أسلم الأسفل لأن
الموالاة كالوصية كما
يسقط في البدائع وفي
الوهابية
ومعتق عبداً عن أبيه
ولاد
له وأمه بالمشيئة يوجب
يعني اعتق عبداً عن
أبيه للمثقال ولاد
والأجر للأب إن شأته
تعالى من غير أن ينقص
من أجر الابن في وكذا
قوله والأجر هكذا

بعض الصغار فإن كان المولى عقل عنه أو عن أبيه أو عن واحد منهم لم يكن له أن يتحول بدائع (قوله لا يتنقل)
وكذا ولده كما عتق (قوله لا يتنقل) كونه) بالباء وفي بعض النسخ لتأكيده لأنه صار كالعرض في الهبة (قوله)
لزمه ولا العتاقة) لأن سببه هو العتق لا يحمل النقص بعد ثبوته فلا ينقص ولا يتعقد معه لأنه لا يشترط بلغي
وفي التاتارخانية ذى اعتق عبداً لم يجرى بداء الحرب فاستقر ليس لعتقه أن يواي آخر لأنه مولى عتاقه فإن اعتق
مولاده فإنه يرتفعان مات وان جنى بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاة في عامة الروايات وفي بعضها قال
يرتفع يعقل عنه أنه فأذا ألغى من الموالاة ولو مع قيام المانع في مولى العتاقة (قوله مجبور النسب) هو الذي
لا يدريه أب في مسقط رأسه ط (قوله لأنه لا نفع محض) لأنه يعقله إذا جنى فصار كقبول الهبة وما ذكر قول
الامام وعندهما لا يتبعها (قوله وعقد الموالاة) على حذف مضاف أى وعقد عقد الموالاة ح والمراد
بالعقد الموجب لا القابل (قوله أن يكون حراً) لا ينطبق ما حرم من محض الموالاة العبد لأن سببه كما هو من ذلك
في القابل وكلامنا في الموجب (قوله مجبور النسب) أقول صرحوا بأن لأن أن يعقد الموالاة أو يتحول
بأنه لا يغيره مولى الأسفل يعقل المولى عنه فهذا الشرط لا يوافق مسعدة ونقل نحوه ح عن المقدسي أقول
و يؤيد قوله في غير الأفكار ولو علم نسبه وهو المختار وفي شرح المجمع كونه مجبور النسب ليس بشرط عند
البعض وهو المختار (قوله وأن لا يكون عربياً) يعني ولا مولى عربى كافي البدائع وبغنى عن هذا كونه مجبور
النسب لأن العرب أنسابهم معلومة بشرط لا يفسد مسعدة (قوله وأن لا يكون له ولا عتاقة) أى وإن قام للمولى
مانع كقتله مناه (قوله ولا ولا موالاة مع أحد) وقال ولا عقل عنه غير الذي والاد كافي البدائع لدخول في ما راعى فلما
عقل عنه بيت المال صار ولا موالاة لمجاعة المسلمين فلا عتق تحويه إلى الواحد منهم بعينه بدائع (قوله والنداس)
بقي سادس وسابع وثامن قال الزبلي وأن يكون حراً عقلاً بالغا أه فانه شرط في العقد الموجب وقد عتق
مما مر وهذا الخامس صرح بشرطه كثير منهم صاحب الهداية واعترض في غاية البيان بعبارات لم يصرح
فيها به وردة قاضى زاده وغيره بأنه لا يدل على عدم الاشتراط (قوله وأما الإسلام فليس بشرط الخ) استشكل في
الذريبان لأن لا موالاة ولا اختلاف الدين مانع من الأرث ثم قال اللهم إلا أن يقال معناه أن سبب الأرث يثبت
في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ما دام على حالهما فإذا زال المانع بعد المنوع كأن كفر العصة أو صاحب الفرض
مانع من الأرث فإذا زال قبل الموت بعد المنوع أه وردة الترتيب لا يمانعه التنازع عن البدائع وفيه نظر
ظاهر لأنه إن أراد أن العقد صحيح فهو على النزاع فيه لأن الاستسكال في وجه الحكم لا في نفيه وإن أراد أن تنزله
منزلة الوصية بضد استحقاق المولى للمال بعد موت من والاد مع وارث وان اختلف الدين كما فهمه بعضهم
فاحتاج إلى النقل صريح كيف وقد عدوا الموالاة من أساليب المعاريات ومموار ثامسة فاجمع المال على أنه نقل
الطورى عن المحض ذى والى مسلمات لم يرتبه لأن الأرث باعتبار التناقص والتناقص في غير العرب إنما هو
بالدين أه واستشكله وأجاب عاز كرم في الدرر وجبت ثبوت النقل بحصة العتق بعد الأرث مع قيام المانع
وجب المصير إليه والله تعالى أعلم (قوله فتجوز موالاة المسلم الذي) وإن أسلم على بحر في ولاه أهل يصح
لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لأنه يجوز أن يكون للحر في ولاه العتاقة على المسلم فكذلك ولاه الولاد
كافي الذي وقيل لا يصح لأن فيه تناقض الحرى وموالاته وقد فهمنا أنه بخلاف الذي دروعن المحط (قوله)
والذي الذي وإن أسلم الأسفل) عبارة البدائع وكذا الذي إذا والى غنم أسلم الأسفل واعترض بأنه لا وجه
للتعبد بإسلام الأسفل ولا عتاقه للمع قوة فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه أقول لعل فائدة التمسك على أنه
لأفرق بين كون اختلاف الدين حاصل وقت العقد أو بعده وعبارة الشارح في هذا التأويل أظهر من عبارة
البدائع فتأمل (قوله كالوصية) أى في حصتها من المولى والذي لمسلم والذي لم يكن بينهما من جهة أن
الموصى به يستحقها بعلمت الموصى مع اختلاف الدين بخلاف المولى كما عتق (قوله ولاد) مستأنان وله
خير والجله خير الأول وهو معتق ط (قوله ولاد) لأنه هو المعتق ط (قوله والأجر له إن شأته) أى
بالمشيئة لأنه ثابت بحرية الواحد وهو لا يفيد القطع قاله عبد البر ط (قوله من غير أن ينقص من أجر الابن) بالنسب

الاجر لهم من غير أن
ينقص من أجر الابن شي
مضرات

ۛ (کتاب الاکراه) ۛ

(هو) افتحل الانسان
على شئ يكرهه وشربا
(فعل) وحينئذ المكره
يحدث في الحلق) معنى بصير
مدفوعا الى الفعل الذي
يطلب منه وهو نوعان
تام وهو اللحي يتلف
نفسه وأعضاؤه
ويجرح والافناقض وهو
غير اللحي (وشربه)
أربعة أمور (قدرة
المكره على ابتاع ما
يهدده سلطانا وأصا)
وأن يحوه (و) الثاني
(خوف المكره) بالفتح
(أيقاعه) أي ابتاع ما
يهدده (في الحال)
تفعية ظنه لصير ملجأ
(و) الثالث (كون
الشيء المكره متلفا
نفسا وأعضاؤه جميعا
نحما بعد الرضا وهذا
أدنى مراتبه وهو
يختلف باختلاف
بخصائص فان الاشتراك
يعموم بكلام خشن
الأرائل ربما يعموم
بالاضطرار البرج ابن
كامل (و) الرابع (كون
المكره متعامدا كره
عليه قلبه) أما (لحقه)
كسبع مائة (أو لحق)
شخص (آخر) كالألف
مال الفخر (أو لحق)

فانفق الفاعل قال العلامة عبد البر والسلفه منسبه على وصول ثواب أعمال الاحياء للاموات وقد ألف فيها
فاضى القضاء السروحي وغيره وأخر من صنف فيها نجفنا فاضى القضاء سعد الدين الديرى كتابا سماه الكواكب
البرية يحط هذه التناقضات أن العبد من مذهب جمهور العلماء الوصول ط والله تعالى أعلم

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْكَرَاهِ﴾ *

فقل في مناسبتهم ان الامور آتت بالعتق والعتق لا يؤخر فيه الا كراهة فاستدركه عقه اولاه نادر كمالوا
(قوله وشرا فعل) أي لا يحن لان الكراهة لا يعدم الاختيار شرعا كالفحن اذا كرهه القاضي بالقرعة بعد
 بضي المدة لا ترى ان المدبون اذا كرهه القاضي على بيع ماله نفذ بيعه والذي اذا أسلم عبده واجبر على بيعه
 فنقضه بخلاف ما اذا كرهه على البيع بغرض مخ عن مجمع الفتاوى والفعل يتناول الحكمي كالذا امر بقتل
 رجل ولم يهدد شي الا ان الامور يعلم بدلالة الحال انه لم يقتله لقتله واقطعه الا امر فانه كراهة فاستدركه
 يحيى مؤيد بن عبد القول ولذا قال في الدرر اعمن من القنط وعمل سائر الجوارح **(قوله في المحل)** أي المكره
 بفتح الراء **(قوله يصير)** أي المحل وضعية للفحن الذي هو الخوف **ح (قوله مدفوع الى الفعل)** أي
 بحيث يفوت رضاه وان لم يبلغ حد الجبر بحيث يفقد الاختيار فيشمل التيسير كانه مقرر بما **(قوله)** وهو
 (وعان) أي الا كراهة وكل منهما مدمر للمحل وهو الكامل وحسب الاحكام وضد الاختيار في الرضا
 اعين افساد الاختيار والرضا بازاء الكراهة والاختيار بازاء الجبر في الاكراهة تجسس أو ضرب لشل في وجود
 المكره وعدم الرضا وان تحقق الاختيار الصحيح اذ فساد انما هو بالخوف بانلاف النفس أو العضو - لكنه
 اذا حصل بلجي أن يتفعل الفعل الى الحامل فيما يصلح أن يكون المكره أنه الحامل كانه فعله بنفسه كالانلاف
 النفس والمال وما لا يصلح أن يكون انه اقتصر على المكره كانه فعله باختيار مثل الاقوال والاكل لان الانسان
 لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بضم غيره فلا يضاف الى غيره التكلم والاكل الا اذا كان فيما تلاف فيضاف اليه
 بحيث الا تلاف لصاحبه المكره أنه الحامل فيه فاذا كرهه على العتق يقع كانه واقعه باختياره حتى يكون الولاء
 له ويضاف الى الحامل من حيث الا تلاف فيجمع عليه بضمته وعمامة التيسير **(قوله)** وأعضو) كذا بعض
 العضو كانه شرب لالة **(قوله)** وأضرب بمرح) أي موقع في ربح قال في القاموس البرج الشد والنسرا وعبر
 في الشرب لالة عن البرهان بقوله أو ضرب بخاف منه على نفسه أو عضو من أعضائه **(قوله)** والافتناص
 كالتعويق بالمحبس والصد والضرب السرا اتفاق **(قوله)** سلطانا أو لرضا) هذا عندهما وعند أبي حنيفة
 لا يصحق الا من السلطان لان القدرة لا تكون بلا منعهما العفة سلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان
 لا اختلاف جهة ورهان لان في زمانه لم يكن لغیر السلطان من القوة ما يتحقق به الا كراهة فالحال بناء على ما شاهد
 في زمانه ما ظهر الفساد وصار الامر الى كل متخلف فيستحق الاكرام من الكل والقوة على قولهما كذا في
 الخلاص من زهر والاصل السارق وقدره الفهني قالوا لم يتغلب غير السلطان قال واذا ذكره بلفظ الحص تركا
 ليعبارة محمد ولذا سي به بعض حساده الى الخلقة وقال سما في كتابه لصا وعمامة فيه **(قوله)** أو نحوه) الى احتاج
 اليه بناء على ما ذكرناه عن الفهني **(قوله في المحل)** كذا في الشرب لالة عن البرهان والظاهر انها اتفاق اذ لو
 توعدت خلف بمعودة وغلب على ظنه باقاعه بصلر ملحا تأمل لكن سيد كذا الشارح آخر اه انما يسهه مدام
 حاضر اعنده المكره والامحل تأمل **(قوله)** لصير ملحا) هذا لشرطه لطلق الا كراهة لا ملحي فقط فللتناسب
 قول النادر لصير محولا على مدعي البمن الفعل وقمنا ان الامر الى المحل ما يفوت به الرضا فيشمل التوعن **(قوله)**
 متلفا نفس) أي حقيقته أو حكمية كقول كل المال فانه شق في الروح كذا في الزاهد في فهني وفيه من كل المال
 مخالف لما يشير اليه الشارح آخر ناعز الفتنه كمن ينبت ان شاء الله تعالى **(قوله)** بعدم الرضا) أي مع بقاء
 الاختيار الصحيح والا فلا كراهة بخلاف بعدم الرضا ايضا ولكنه يفقد الاختيار كذا في بناء **(قوله)** اما لطفه) اي ما
 ان يكون امتناعه عما كرهه عليه لم يكنه خالص حقه كاكراهه على اتلاف ماله ولو بعوض كسعهو بائي الا كراهة
 فذبح لغیر المحل بخلاف القسمين بعده كباي **(قوله)** متلف) انه ان التصرفات التي تبين البيع ونحوه يتحقق

كثيره الجروا الزنا (فلوا كرم يقتل أو ضرب شديد) تلف لاد و اوسوطين مطلب يصل ثواب أعمال الاجاء الاموات

قديمين بخلاف
حبس يوم أو قسداً أو
ضرب غير شديداً
لدى جاء ندد (حتى
يلع أو اشتري أو أقر أو
آبر فسخ) ما عقد ولا
يطل حق الفسخ بعت
أحدهما ولا بعت
المشتري ولا بزيادة
التفصلة وتضمن
بالتعدي وسعي أنه
يسرد وان تناولته
الابدى (أو أفضى) لان
الأكرام الملقى وغير
الملحق يعدمان الرضا
والرضا شرط لصحة هذه
العقود كذا نص الاقرار
فلذا صار له حق الفسخ
والامضاء ثم ان تلك
العقود نافذة عندنا
(و) حيثن (عليك
المشتري ان يقض فيصح
اعتاقه) وكذا كل
تصرف لا يمكن نقضه
(وزنه بقبته) وقت
الاتفاق ولو معسرا
زاهدي لا تالنه بعقد
فاسد فان قبض ثمنه أو
سلم المبيع (طوعاً)
قبلاً لم يكره (نفذ)
يعنى لزم للمار أن
عقود المكره نافذة
عندنا والمعلق على الرضا
والإجازة لزومه لا نفذه
إذا التزم وأمر وراء
التفاد كالحققة ابن
الكل قلت والضايف

فهم الا كراماً ولو تعمدت كراماً ويحى لتغوته الرضا والتلف من الملقى ولا يتوقف قوت الرضا عليه وإنما
قال فيما يجي بخلاف حبس يوم لأنه لا يعدم الرضا (قوله الاعلى المذاكر والعين) لانه يحصى منه التلق
(قوله أوحش) أى حبس نفسه قال الزيلعي والأكرام بحسب الولدين أو الألا ولا بعداً كراهها ليس على
ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اهلكن في السر نيل لانه عن الميسوط انه قاس وفي الاستحسان حبس الاب
اكرهه كذا الطوري أن المعتد أنه لا فرق بين حبس الولدين والولق وجه الاستحسان زاد القهستاني وأغريهم
من ندى رحم محرم وعزاً لميسوط (قوله بخلاف حبس يوم أو قسداً) فيما اشارت إلى أن الحبس المديدما على يوم
وكذا يستفاد من العيني والزيلعي ط وفي الخاتمة أما الضرب بسوط واحداً وحبس يوم أو قسداً ولا يكون
اكرهاً في الاقرار اذ ارفاهه وظاهره أنه يكون اكرهاً في المال القليل (قوله الاذى جاء) لان ضرره
أشمن ضرر الضرب باليد فيفقو به الرضا زيلعي وفي مختارات النوازل وأولى ضعف (قوله فسخ ما عقد)
لا يشمل الاقرار فهو مجاز أو اكفاء كانه عليه القهستاني (قوله ولا يطل الى قوله أو أفضى) ما يؤخذ من حاشية
شخه على المنع وقال بعد قوله ويضمن بالتعدي تأمل فيشعر إلى أنه ذكره تفهوا وهو تفهقه حسن لانهم صرحوا
بأن بيع المكره فاسد إلا في أربع صور تأتي متناوالت في جامع الفصولين زوائد المبيع فاسد والمفصلة متولدة
تضمن بالتعدي لا بدونه ولوهذا المبيع فالبائع أخذان وان دونه المبيع ولو مفصلة غير متولدة أنه أخذ المبيع
مع هذا وان دونه لم يفسد ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو اهلك ما ضمن عندهما لا عند ولا المبيع لا
الزوائد في المشتري بخلاف المتولدة ويضمن قيمة المبيع فقط اه (قوله بعت أحدهما) أى المكره والمكره
فيقومونه كل مقامه كورثة المشتري (قوله ولا يالان بالتفصلة) سواء كانت متولدة كالنكر أو لا كالزائد
وكذا المفصلة المتولدة كالسجن وأما غير المتولدة كسيف وخايطه ولتسوي فيمنع الاسترداد الا برضا المشتري
كذا ذكره وأما البيع القاسم وفي الضرر في فعل المشتري في المبيع يعني فاسداً فعلاً ينقطع به حق المالك في
النسب ينقطع به حق المالك في الاسترداد كإنا كان حيلة فطحنها (قوله وسعي) أى غير يد (قوله يعدمان
الرضا) قال ابن الكمال في هامش شرحه أخطأ صدى الشرعة في تخصيصه لعدم الرضا في الملقى اه (قوله
فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) أى لفقد شرط الصحة وهو الرضا فتعرف ان اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير
بل لحقه ولهذا خالف سائر البيوع الفاسدة فان الفسخ فيها واجب عند فقهاء شرط الصحة لان الفساد فيها لحق
الشرع وقد صرحوا بأن بيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد فافهم (قوله ثم ان تلك العقود نافذة عندنا)
أى عندنا أعمت الثلاثة وليس موقوفه (قوله وحيثن) أى حين انقلنا منها نافذة غير موقوفة ففسد الملك بالقبض
أى يثبت بالبيع أو بالشراء مكره للملك للمشتري فيكونه فاسداً كسائر البياعات الفاسدة وقال زفر لا يثبت به
المالك لانه بيع موقوف وليس بفاسد كالأول باع بشرط الخيار ولم يزل يلى قال ابن الكمال في قال ان الاكرام يبيع
التفاد فقد ضل عن سبيل السداد وكسب هامشه ههنا من المراضع الى أخطأ فها صدى الشرعة وكذا غافل عن
أن النافذ يقابل الموقوف فلا يكون نافذاً فيكون موقوفاً فينطبق ما ذكره على قول زفر اه وسند كرجوله
قريب (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتيديرو والاستبدال والطلاق فلا يصح بيعه موقوفة وتصدقه ونحوها
بما يمكن نقضه قهستاني (قوله فان خض الخ) تفرع على ما فهم من النصير السابق وهو أن تمام البيع باقتلانه
بمحصاه موقوف على إجازته بتمامه على أن التمسك كان لحقه لا لحق الشرع فكانه يقول لما وقفنا نقلاً به محصاه على
رضا البائع وإجازته فقبضه الثمن أو تسليمه المبيع طوعاً بنقل بمحصاه لا تمام الرضا والا حازم ابن كمال (قوله
أوصلم المبيع) قيد بالمبيع لا حراز عن الهبة فإذا كرم عليها ولم يذ كر الدفع فوجب دفعه تكون بالملا لأن
مقصود المكره الاستحقاق لا مجرد القبض ونك في الهبة بالدفع وفي المبيع بالعقد فدخل الدفع في الاكرام على
الهبة دون البيع هداة وتضمن في البراءة في محصور المكره فقال الاكرام على الهبة كراماً على التسليم إذا كان
المكره وقت التسليم حاضراً والا لاقساماً واستحساناً هو أرى بقوله باطلاً الفاسد لانه على فاسداً بالقبض اتفاقاً
(قوله نفذ) لو خرد الرضا (قوله للمار) لتعيل تفسير النفاذ بالزوم ومقتضاه أن النفاذ بالزوم متغيراً

فيرا بالنفوذ الاتقاد بالزوم الخصف فيع المكره فاذأى متعقد لصدور من أهله في محله والمنعقد منه
صحيح ومنه فاسد وهذا العقد فاسد لان من شروط صحة الرضا وهو عتق مقود فانا وجد صحيح وزم وهذا موافق
لما مر أن النافق مقابل للوقوف فإن الموقوف كأي بيع العكره لا يحكم له ظاهر ابعني لا يفسد حكمه قبل
وجود ما توقف عليه وهذا يفسد حكمه وهو الما قبل الرضا لكن بشرط القبض كأي ما أتبعه في بيع الفاسدة
وهذا ما عندنا كما صرح به فالبطلان لا يفسد في هذا التقرر أن الزوم أمر وراه التنازل كحقه ما بن
الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوي إذا تنازلت الإيدي فله فسخ العقود كلها وأجاز ما جازت كلها إلا أنها
كانت نافذة إلا أنه كان له الفسخ لعدم الرضا اه فهذا صريح في أن التنازل كان موجودا قبل الرضا وأن
الموقوف على الرضا أمر آخر وهو لزومها وصحتها فحين أن يفسر قوله نفذ بزم وبالحكمة الرضا بشرط الزوم
لا التنازل ولكن هذا بخلاف لما في كتب الأصول كالتوضيح والتلويح والتقرير وشرح التحرير وشرح
المنارج حيث قالوا إن بيع المكره معتقد فاسد لعدم الرضا الذي هو شرط التنازل فلو أجاز بعد زوال الإكراه
صرحاً ودلالة بقبض الثمن أو تسليم المبيع طوعاً صريحاً تمام الرضا والفساد كان لبعني وقد زال اه وهذا
موافق لما قاله المصنف ولقول صدر الشريعة أن الإكراه يمنع التنازل فالمراد في كلامهم بالتنازل الزوم فهما
عني واحد وهو الخصف وبه يحصل التوفيق بينهما في ما في شرح الطحاوي ويظهر به أن تعدي المصنف بقوله نفذ
كأول ما قبله لا يوافق عليه ولا يؤملوا فاقته لكلام القوم واندفع تشنيع ابن الكمال المار على صدر
الشرعية بالكلمات الفظيعة والله تعالى الموفق لأرب سواه **(قوله أن ما لا يصح مع الهزل) كبيع والشراء**
(قوله وما يصح) أي مع الهزل وهو ما يستوي فيه الإخلال والهزل كالطلاق والعقاق (قوله يجوز بالأجازة) أي
ينقلب بمصداقها بخلاف غيره من البيوع الفاسدة كبيع درهم بدرهمين مثلاً يجوز أن أجازة لأن الفساد
فيمسك الشرع (قوله والغلطية) كقبض الثمن وتسليم المبيع طوعاً (قوله المشتري منه) أي من البائع
المكره (قوله وأن تنازله لا يدي) لأن الاسترداد فله لحق الشرع (قوله وقت الاعتقاد دون وقت
القبض) بخلاف ما في البرازي بحيث قال إن احتمل النقض نقضه ولا يحتمل بضم المكره قيمته يوم التسليم
إلى المشتري وأن شاء ضمن المشتري يوم قبضه أو يوم أحدث فيه قصره ولا يحتمل النقض لأنه ألتف به حق
الاسترداد بخلاف المشتري شراء فسد أحث لا يضمنه يوم الأحداث بل يوم قبضه اه ومثله في غاية البيان فكان
عليه أن يقول له تضمن القصة يوم الاعتقاد والقبض (قوله الثمن) أي فيما إذا كان المكره هو البائع وقوله والثمن
أي فيما إذا كان هو المشتري (قوله أمانة في المكره) وهو البائع في الأول والمشتري في الثاني (قوله لا أخذه
بأنه المشتري) أي والبائع ح (قوله بخلافها) أي الصور الأربع ح (تنبيه) أكرها على بيع العبد
وشراؤه وعلى التقاض فهذه الثمن والعبد ضمن المكره لهما فان أراد أحدهما ضمن صاحبه مثل كل
عما قبض فان قال كل قبض على البيع الذي أكرها عليه ليكون لي فاسع جائز لا ضمان على المكره وان
قال قبضته مكرها لا رد على صاحبه وأخفصته ما أعطت وحلف كل لصاحبه على ذلك يضمن أحدهما
الآخر وان نكل أحدهما فان كان المشتري ضمن البائع أيا شاء فان ضمن المكره قيمته رجع بها على المشتري
وان ضمنها المشتري لم يرجع على المكره ولا على البائع بالثمن وان كان لثا كل البائع وثناؤه المشتري
ضمن المكره بالثمن ورجع به على البائع وان شاء ضمن البائع ولم يرجع به على المكره اه لمضامن الهندية
عن المسوط (قوله بقتله الخ) هذا في الأكرام المسمى كأي (قوله أو تلف عضوه) التلف بخلاف منه
لا يخاف عليه فالأصوب حذف تلف أو الأمانة على صفة المضارع (قوله وبه يقتل) أي بأنه يتحقق
الإكراه عدا كرم غير السلطان (قوله الزوج سلطان زوجته) يعني إن قدر على الإيقاع كأي أي ح
قال في البرازي بمسوق اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني لو بغض السف فأكراه وعقد محمدان خلاهما في
موضع لا تمتنع منه فكذلك السلطان اه قلت وظاهر قولهم سلطان زوجته أنه يتحقق بمجرد الأمر حيث خاف
منه الضرر ويدل عليه ما سجد كرم الشارح عن شرح المظومة تأمل (قوله أكره المحرم) الأولى قد كرها

أن ما لا يصح مع الهزل
ينعقد فاسد فله إبطاله وما
يصح يصح فيضمن الحمل
كأي سجي (وان قبض)
الثمن (مكرها) يلزم
(ورده) ولم يضمن أن
هالك الثمن لأنه أمانة
در (ان يتي) في يده
لفساد العقد (لكنه
يخالف البيع الفاسد
في أربع صور يجوز
بالأجازة) القولية والفعلية
(و) الثاني له (نقض
تصرف المشتري منه)
وان تنازله لا يدي
(و) الثالث (تعتبر القيمة
وقت الاعتقاد دون وقت
القبض) (الرابع) (الثمن
والثمن أمانة في المكره)
لا أخذه بضم المشتري
فلا ضمان بلاتعد
بخلافها في الفاسد
برازية (أمر السلطان
أكراه وان لم يتوعده
وأمر غيره لا الأمان يعلم
المأمور بدلالة الحال أنه
لوم يمثل أمره بقتله أو
يقطع يده أو يضربه
ضرباً يخاف على نفسه
أو تلف عضوه) منية
المقوق به يقتل وفي
البرازية الزوم سلطان
زوجته فيستحق منه
الأكراه (أكراه المحرم
على قتل سيد فإني حتى

للبائع بقضه بعد فاسد
(و) البائع المكره (له)
أن يضمن أمانته من
المكره الكسر والمشتري
(فإن ضمن المكره مع
على المشتري بقضته وإن
ضمن المشتري فسخ)
يعني حاز المأجر كل شراء
بعده ولا يفسد ما قبله
لو ضمن المشتري الثاني
مثلا لصيرورته ملكه
فيجوز ما بعد لا ما قبله
فبيع المشتري الضامن
بأنه على ما به خلاف
ماذا أجاز المال لأحد
الساعات حيث يجوز
التجسس وبأخذ الثمن من
المشتري الأول وإزالة
المنازع بالأجازه (فإن)
أكره على أكل ميتة
أودم أولم خنزير أو
شرب خمر بأكراه غير
ملحج (بحسب) أو ضرب
أو قتل محل (إذا ضرره)
في أكره غير ملحج ثم
لا يحل لشرب الشبهة
(و) إن أكره ملحج
(بقتل أو قطع) عضوا
ضرب مروح ابن كمال
(حل) الفعل بل فرض
(فإن مصرقتل أم) إلا
إذا أرمنا فمناظرة الكفار
فلا بأس بكونه ولو لم يعلم
الاباحة بالأكره لا يأن
نفاقه فعند بلهول
لكل محل بالطلب في أول
الاسلام وفي دار الحرب
(كافي الخصة) كما
قد تمناه في الملحج (و) أن أكره (على الكفر) بالله تعالى وأسنه النبي صلى الله عليه وسلم

ودعم مسائل الأكره على العصبية (قوله) كان مأجورا لأنه من حقوقه تعالى ثابت بنص القرآن كما يأتي في كلامه أخرج فلن قتل السيد فلا تبي عليه قيسا ولا على الأحرار ولا على الاستحسان على القاتل الكفار وإن كانا
يحرمين فعلى كل كفارة ولو تعدد بالجس وهم بحرمان في القياس تازم الكفارة القاتل فقط وفي الاستحسان
على كل كفارة ولو حلل في الحرم أن توعدهم بقتل فالكفارة على الأمر وإن بالجس فعلى القاتل خاصة فهدية
عن البيهقي (قوله لا المشتري) فلو كان مكرها يضاف فقد مر في قوله الثمن والمن أمانته في الحائض ولو كان
المشتري مكرها دون البائع فلهك عنده بالاعتذار له أمانته أو وفي القهستاني عن الظهيرية أكره البائع فقط
لم يفسد اعتساقه قبل القبض وفي عكسه فاعتاق كل قبله وإن أعتقه ما قبله فاعتاق البائع أولى (قوله ضمن
قسته) لو قال ضمن بدله كان أولى لأنه شمل المثلث والقبض موقوف (قوله بقضه بعد فاسد) أي بسبق قبضه
يختار على سبيل التلف بعد فاسد (قوله) إن يضمن أمانة (لأن المكره كالفاسد والمشتري كالفاسد القاسم
وإن ضمن المشتري لأمر على المكره زبلي (قوله) يرجع على المشتري بيمينته) لأنه إذا عاين الضامن ملكه فقام
مقام المالك للمكره فيكون مالكا من وقت وجوب السبب بالاعتذار زبلي (قوله) يعني جاز المراد هنا بالجواز
الحد لا الحل كما لا يخفى فافهم (قوله المأجر) من أنه لا تقبل الأجرة والموقوف عليها الأروم عنى الخصم فيه
على ما في شرح الطحاوي وقد مر الكلام فيه (قوله) كل شراء بعده أي لو تعدد الشراء وكذا انفذ المشتري
من المكره وهذه مسئلة ذكرها الزبلي مسئلة موضوعها وتداوله الأبد وما قبله موضوعها في مشروع واحد
جمعها بالسفوف كلام واحد اختصارا (قوله) لو ضمن المشتري الثاني مثلا) أضاف بقوله مثلا أنه لا يضمن
أيا من المشتريين فافهم ضمنه ملكه كافي التبيين (قوله) أحد البياعات (ولو لعقد الأخرى أو بالسود (قوله)
لزال المنازع بالأجازه) قال الزبلي لأن البيع كان موجودا والمنازع من التفويض وقد زال المنازع بالأجازه
فزال الكل وأما إذا ضمنه فإنه لا يسقط حقه لأن أخذ القصة كسرت دال العين تسقط البياعات التي قبله ولا يكون
أخذ الثمن استردادا للبيع بل إجازة فاقترا (قوله) فإن أكره على أكل ميتة (الخ) الأكره على المعاصي أنواع
توقع رخصه فعله ويناب على تركه كحراره كلة الكفر وشتم النبي صلى الله عليه وسلم وترك الصلاة وكل ما نابت
بالكتاب وقسم بحر فعله وبأنه يأنه قتل مسلم أو قطع عضو أو ضربه ضربا مستقفا أو شتمه أو أذنته والزنا
وقسم بإح فعله وبأنه يتركه كالجور وما ذكره مع طوري عن البيهقي وأذا في الحائض أبعاد وهو ما يكون الفضل
وعليه سواء أكره على أن يلف مال الغير لكنه مختلف لما سألنا كاستنسه عليه (قوله) أو ضرب خمر عبارة
ابن الكمال أو شرب دم أو خمر وكسب هامشه الدهن المشروب قال في البيهقي ذكر عن مسروق قال بن
أضطر إلى ميتة أو لم خنزير أو دمل ولم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار (قوله) بحسب) قال بعض المشايخ إن
محمد أوجب هكذا بناه على ما كان من الحبس في زمانه فأما الحبس الذي أحدثه اليوم في زماننا فإنه يبيع التناول
كافي غاية السنان شرب لئلا (قوله) أو ضرب) الأعلى المناكر والعين كإمرائه يخاف منه التلف (قوله) أو
ضرب مروح) قدره بعضهم بآدم الحيد وهو أربيعون سوطا وربما له أوجه للتقدير بال رأي والناس مختلفة
فمنهم من يوجب بأدنيه فلا طريق سوى الرجوع إلى الذي أوجب في كافي التبيين قال في البرازية ويحكى عن جلال
مصر أنه يقتل الإنسان بضربة واحدة بسوطه الذي علق عليه الكعب (قوله) حل الفعل) لأن هذه الأشياء
مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستئذان عن الحرمة حل ابن كمال (قوله) أثم) لأن إهلاك النفس أو
العضو لا يمنع من المباح حرام زبلي (قوله) إلا إذا أرمنا فمناظرة الكفار) لم يصر الشارح هذا لأحد وقد
راجع كتب كثيرة من كتب الفروع والأصول فلم أجده والله تعالى أعلم ثم رأيت بعد حديثي والله تعالى الحدي
كتاب مختارات التوازل لأصحاب الهداية (قوله) في أول الاسلام) أي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
اتقاني يعني قبل انتشار الأحكام وليس المراد أول اسلام الخطاب لما قالوا لا يحب الأحكام بالمعنى الوجوب وألكن
في دارنا وعليه في أسلم في دارنا لا يحب عليه قضاء ما ترك من محصور وملازمة قبل فعله وإن كان وجهه عندنا في رفع
لائم فافهم (قوله) أو في دار الحرب) أي حتى من أسلم من أهلها فيها (قوله) كافي الخصة) أعني الجماعة

الشديد بقوله ان صبراً ثم وهذا يشير الى أن قوله تعالى الاما اضطررتم اليه يسئل الاكرام للمجيء لانه من الضرورة
وان خص بالخصصة قال الاكرام ثابت بدلالة النص كما ينطبق حاشيتنا على شرح التنزيل للشرح **(قوله)** جمع
وقدورى أى كرمسئلة السب في الجمع ويختصر القدرى وانهم **(قوله)** يقطع أو قتل أى عالجته منه
التلف **(قوله)** وورى التورية أن يظهر خلاف ما أمر في قلبه انتفى قال في الغاية فلاز أن رادها هنا
اطمئنان القلب وأن راد الاثبات بالقطع يحتمل معنيين اه وفيه أنه قد يكره على السجود للصليب أو الصليب ولا
لفظ والتأثير أنها اضطرر لاف ما أظهر من قول أو فعل لانها معنى الاختفاء فيسى من عمل القلب تأمل **(قوله)**
ثم ان وورى لا يكفر كما إذا كره على السجود للصليب أو سب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل وقال نوبت
به الصلاة لله تعالى ومحمداً آخر غير النبي **(قوله)** وبانت أمر أنه قضاء لادبائه لانه أقر أنه طامع باتيان مالم
يكره عليه وحكم هذا الطامع ما ذكرناه بانه **(قوله)** وان خطر بباله التورية الخ أى ان خطر بباله الصلاة
لله تعالى وسب غير النبي ولم يور كفر لانه لا يمكنه دفع ما كره عليه عن نفسه ووجد مخز حاشيتي به ثم لا تترك
ما خطر على الله وشتم محمد النبي صلى الله عليه وسلم كان كافراً وان وافق المكره فيما كرهه لانه واقفه بعد
ما وجد مخز حاشيتي فكان غير ضطر قال في المسبوط وهذا المسئلة تدل على أن السجود لله تعالى على وجه
وجه التعظيم كره كفاية بوق قسم ثالث قال في الكفاية وان لم يخطر بباله شيء صلى للصليب أو سب محمد صلى
الله عليه وسلم وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء لادبائه لانه فعل مكره لانه تعين ما كره عليه ولم
يمكنه دفعه عن نفسه اذ لم يخطر بباله غيره اه وظهر من هذا أن التورية بما عايناهم عند خطورهما فاذا خطر
لزمه وبي مؤمناد بانه وظهر أن التورية بلبس الاطمئنان ليقصد هافي الثالث جمع وجوده فيه خلافا لما قد منه
عن الغاية واعلم أن هذا الثالث هو المراد بقول المصنف الاتي ولا ردت فلا تبين زوجته كما صرح به الزيلعي فلا
ينافي ما هنا كما يخفى على الشارح كما يأتي **(قوله)** ونازل وجلالية الاقرب عز ومال الهدياته فانها من المشاهير
المتداولة **(قوله)** ويؤجر لوصبر أى يؤجر أحواله هذه الماروى أن خيوا عاراً ابتلاء ذلك فخصر خيب حتى
قتل فسماه النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وأظهر عمارو كان قلبه مطمئناً بالايمان فقال النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فان عادوا فعداى ان عاد الكفار الى الاكرام فعداى أتالى مثل ما أتيت أهلاً من أجراء كلمة
الكفر على الانسان وقلبه مطمئن بالايمان ان كمال وقصته مشهورة **(قوله)** تركه الأجر المحرم أى لفظ
المحرم ليقيد الفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك زالت حرمة فلذا بآثم لوصبر فان قيل كما استثنى حالة الضرورة في
المسئلة استثنى حالة الاكرام هنا فلانما استثنى من الحرمة فكان باحتمال يكن رخصته وهما من الغضب فينتفى
الغضب في المسئلة ولا يلزم من انتفاء انتفاء الحرمة فكان رخصته وكذا في الكشف من كفر بالله شرط مستداً
وجوابه بخلافه لان جواب من شيء حال عليه كانه قبل من كفر بالله فعملهم غضب الامن أكره فليس عليه
غضب ولكن من شرح بالكفر صدرا فعملهم غضب من الله كفاية **(قوله)** كافس الصوم أى من مقبض صحيح
بالغ فلو سافر أو مرض يضاعف على نفسه ظمراً وكل ولم يشرب وعلم أن ذلك يسعه يكون أنما كل في غاية الايمان
(قوله) ومسللة عار غايه الايمان وكذلك المكره على ترك الصلاة المكتوب في الوقت اذا صرح قتل وهو
يعلم أن ذلك يسعه كان مأجوراً اه وهذا ظاهر أماً فاسداها فقد كرا واوز قطعها الدرهم ولو قصره تأمل
وتدبج بان الكلام في الأجر على الصبر لاخذ العز معوان حاز الاخذ بالخصه **(قوله)** وقتل صدم حرم باضافة
صداى حرم وقوله وفى احرار عطف على حرم وقدمنا عن الهندية الكلام عليه **(قوله)** وكل ما ثبت فرضيته
بالكتاب زاد الاثباتي ولم يرد نص بامتناعه من الضرورة وفيه أنه ورد النص بامتناع ترك الصوم لا قبل
من الضرورة وهو السبغ فنفى أن بآثم لوصبر الا يقال الكلام في الافساد بعد الشرع والوارد بامتناعه
الافطار قبله تأمل وفي غاية الايمان اضطر الى المسئلة وهو محرم وقدور على صيد لا يقبله وبأى المسئلة **(قوله)**
بعضي بغير المصطفى أشار بهذه الغاية الى أن القتل والقطع ليسا قديلاً بل ما كان ملجأً لله وفي حكمهما كالضرب
على العين والذ كروحي من هذا الزمان كما قاله بعض أهل بلخ والتهديد بالخذل المال كما يحتمل القهستاني ط

جمع وقدورى (بقطع
أو قتل رخصه أن يظهر
ما أمر به) على لسانه
وورى (وقبله مطمئن
بالايمان) ثم ان وورى
لا يكفر وبانت أمر أنه
قضاء لادبائه وان خطر
بباله التورية ولم يور
كفر وبانت بانه وقضاء
نوازل وجلالية (ويؤجر
لوصبر) تركه الأجر
المحرم ومثله سائر حقوقه
تعالى كفساد صوم
وصلاة وقتل صدم حرم
أوفي احرار وكل ما ثبت
فرضيته بالكتاب اختصار
(ولم يرخص) الأجر
(بغيرهما) بغير القطع
والقتل بمعنى بغير المصطفى

لوصبر ابن مالك (ورخص) ربه المال المكرم) بالكسر لان المكرم بالغته كالاته (لا) رخص (قوله) أو سببه أو قطع عضوه وما لا يسباح بحال اختيار (ويقاد في) القتل (المد المكرم) بالكسر ومكافأ على ما في البسوط خلافا لما في النهاية (فقد) لان القاتل كالاته وأوجبه الشافعي عليها وقاما أو وصف عنهما الشبهة (ولو أكره على الزنا لا يرخص له) لان فيه قتل النفس بضاعتها لكنه لا يحد أنفسنا بل يعرف المهر ولو طاعة لانهما

٣ قوة لان فعل المكره المالح الذي في خطه لان فعل المكره فيما يصلح آله المخرج وهو الملاحم لقوله بعد يختلف ما لا يصلح آله المالح ان لفظ فيما يصلح أشبه بخبر وبعبارة فليراجع اه محصيه قوله ويقص الحاصل هكذا يحظه ولعله سقط من قلمه فلقمته والاصل من الحاصل تأمل اه محصيه

قوله ويقص المكره من الحاصل صورته أكره رجل أثناء على قتل ابن الاخ فقتل المكره ابنه يقص من الحامل ويرث المكره ابنه والحامل وان كان قتلها من جهة تأمل اه منه

وقدمناه نفعه من الزا هدى لأنه بحث منه (قوله) انالكلم بكلمة الكفر لايجل أبدا) هذا انما يصلح لقوله ما شئت ترك الاجرة المحرم قالوا وكذا كذلك بلصقه ط (قوله) ونحوه رخص (قوله) لاخذنه بالفرقة لان أخملا من القهر من الظالم وحرمة الظلم لا تكشف ولا تباح بحال كالكفر اتقاني وفيه اشار الى أن ترك الاتلاف أفضل ولما قالوا ان تناول مال الغير أشد حرمة من شرب الخمر كفى القهستاني عن الكرمانى وقدمنا عن الحنابلة أن الفضل والترك سواء وفي الحنابلة صطر حال المخصصة وأراد أن خذلما الغير فنه صاحبها ولم يأخذني مات بآثم اه ونقل الاتفاق انهم فروا بينها وبين الاكره وان الفقه أنا اسحق الحافظ كان يقول لافريق بين المستثنى بتأويل ما في المخصصة على ما إذا كان صاحبها يعطيه بالقيمة فليأخذني مات بآثم وكذا في الاكره لو كان ربه المال يعطيه بالقيمة بآثم (قوله) كالاته وذلك لان فعل المكره أنه للمكره ينقل الى المكره ولا تأوف من هذا القبيل بان يأخذ ويقطع على مال الغير فتأفقه فصار كأن المكره بآثم بنفسه فلزمه الضمان بخلاف ما لا يصلح آله كالاته بالوطء والتكم ولذا الواكره على الاعتناق ضمن المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح العكس الولاء للمكره لانه لا يصلح آله في حق التكلم اتقاني وفي الشرنبلالية عن السراج حتى لو حله محسوس على ذبح شاة الغير لايجل أكلها أو وسأني خلافه (قوله) أوسبه) مخالف للافي القهستاني عن المضمر امن أنه بالمعنى رخص شتم المسلم وأنه لو أكره على الافتراء على مسلم يرحى أن يسعه كافي الطهيرة اه وقال في التاتارخانة ألا ترى أنه لو أكره بعتل أن يشتري على الله تعالى كان في سعة فنهأ إلى الأمانة على الأمانة بالرافعة اه

على الله يعلى لانها هناك ثابتة بالنص وهما ثابت دلالة حال محمد عقب هذه المسئلة ألا ترى أنه لو أكره وعبد تأف على شتم محمد صلى الله عليه وسلم كان في سعة ان شاء الله تعالى وطري بعه ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان مأجورا وكان أفضل اه (قوله) أو قطع عضوه) أي ولو أذنته المقطوع غير مكره فان قطع فهو أثم ولا ضمان على القاطع ولا على المكره ولو أكره على القتل فأنه فقتله أثم والديق مال الأمر تارتنا نملك في الحنابلة قاله السلطين اقطع بديقان والاقاقتل وسعه أن يقطع وعلى الأمر القصاص عندهما ولا رابة على أي يوسف اه ثم رأيت الطوري وقتي أنه ان أكره على القطع باعظ منه وسعه وان يقطع أو يذنبه فلا تأمل وأنى بضمير القبية العائدة على غير ملحق الهندية أكره بالقتل على قطع بد نفسه وسعه ذلك وعلى المكره القود ولو على قتل نفسه فقتل فلا شيء على المكره اه وفي الجمع أكره على قطع بد أي الغير ففعل شتم قطع وجهه طوعا غاتا وجب أو يوسف الديق في ما لم يهاو أو جبا القصاص عليها (قوله) ويقاد في العمد المكره فقط) يعني أنه لا يباح الاقدام على القتل بالمعنى ولو قتل أثم ويقص الحامل ويعرم الميراث بالغا ويقص المكره من الحامل ويرث ماهر شرنبلالية (قوله) خلافا للافي النهاية) من قوله سواء كان الأمر بالغا أو لا عاقلا أو معنوا هاهنا القود على الأمر وعزمه البسوط وورق في العناية تبع الشفعة السكاكي صاحب المعراج فقلع عن شفعة علاء الدين عبد العزيز بن عبارة البسوط سواء كان المكره المالح وهو يبيع الرأفة قوتهم أه بالكسر فغير بالأمر وهو سوي يذبح ما قال أو بالسرق من بسوطه ولو كان المكره الأمر مسيا أو مجنون لم يجب القصاص على أحد من القاتل في الحقيقة هذا الصبي أو المجنون وهو ليس بأهل لو حرم القوبة عليه أقول ولم يذكر الشراح حكم الديق في هذه الصورة وفي الحنابلة تجب على عاقلة المكره أي بالكسر في ثلاث سنين (قوله) لان القاتل كالاته) أي فيما يصلح آله وهو الاتلاف بخلاف الاثم لانها الحنابلة على دينه ولا يحد أحدان مجنى على دين غيره وكذا لو أكره مسلم مجوسا على ذبح شاة فانه ينقل الفعل الى المسلم الأمر في حق الاتلاف فيجب عليه الضمان ولا ينقل في حق الحبل في الذبح في الدين والعكس يحل زبلي ومثله في المعراج خاف الشرنبلالية من عكسه الحليم وهو في النقل (قوله) ونهأ أو يوسف عنهما) لكن أوجب الدية على الأمر في ثلاث سنين مائة (قوله) الشبهة) أي العمد فان أحد هاتين حقيقة لا حكايا ولا آخر بالعكس وقال زفر بقاد القاتل لانه المباش (قوله) ولو أكره) أي عبيتي و بدل عليه ما عني (قوله) بضاعتها) لان ربه الزنا هالك حكمه لم يحد من ربه فلا يسباح بضر ورقما كقتل ذر (قوله) بل يعرف المهر) ولا رجع على المكره بشي لان شفعة الوط محصلت لزان كما لو أكره على أكل طعام نفسه جامعاً تارتنا نية (قوله) لانها ما) أي المهر والحد لا بسقطان جيعا في دار الاسلام

لا يسقطان جميعا شرع
وهائية (وفي جانب
المرأة رخص) لها الزنا
(بالأكرام الملبى) لأن
فسب الولد لا ينقطع فلم
يكن في معنى القتل من
جانبها بخلاف الرجل
(لأنه يغيره لكنه يسقط
الحديث في الزنا لأنه) لأنه
للمسلم يكن الملبى رخصة
له لم يكن غير الملبى شبهة
له (فرع) ظاهر تعليلهم
أن حكم الوالطة يحكم
المرأة لعدم الولد فترخص
بالملبى الآن يفرق
بكونها أشد حرمة من
الزنا لأنها تباع بطريق
تأولكون فيها عقلا
وإلا لتكون في الحنة
على الصبي فله الصنف
(وصح نكاحه ومطابقه
وعتقه) لو بالقول لا
بالفعل كشرائه قريبه
أن كمال (ورجح بقية
العبد ونصف المسمى أن
لم يبا ونذره وعينه
ونقله ورجعته ويألوه
وقيوه) أي في الإبداء
بقول أو فعل (وإسلامه)
ولو ذميا كما هو إطلاق
كثير من المشايخ وما
في الخاتمة من التفصيل
فقياس والاستحسان
صحته مطلقا فيحفظ
(بلاقتل أو رجوع) الشبهة
كلمه في باب المرتد

(قوله لا ينقطع) أي عن الأم (قوله لكنه يسقط الحد في زناها) أي بغير الملبى لأنه لما كان الملبى رخصة لها كان
غير مشبهة لها (قوله لأنه للمسلم يكن الملبى رخصة الخ) فليقل لقوله لأن ما هو أن الملبى رخص له بأنهم في الإقدام عليه
وأما المرأة هل تأخذ كرشع الإسلام أن أكرهت على أن تمكن من نفسها فكنت تأمر وإن تمكن وزنى بها فلا
وهنا ولعلين والأفضله الحد بخلاف الأصل ولكنها تأمر حثية (قوله ظاهر تعليلهم) أي بأدلة رخص
الرجل لأن فيه قتل النفس ورخص المرأة لعدم قطع النسب عنها (قوله أن حكم الوالطة) أي من الفاعل
والمفعول ولو رجل ط (قوله فترخص بالملبى) في باب الأكرام من التغلو أكره على الزنا والوالطة لا يسعه
وإن قتل أو قطع أو طالع مع أنها لا تؤدى إلى هلاك الولد ولا تفسد الفرائض له سري الدين وظاهر إطلاق التثنية
يم الفاعل والمفعول طوقد كرفي المنع أيضا عبارة التثنية (قوله لأنها تباع بطريق ما) بخلاف الوالدة في القبل
ففيه يسباح بعدد وعلا فافهم (قوله وليكون قصصا عقليا) لأن فيها ذل لا للفعول وبأن العقل ذلك وقد انضم
قصصا العقلي إلى قصصا طاعه على نجاسة وفرت وأخرج لأجل حرث وإدخال وظاهره نوال في جميعها شرعا ط
(قوله وصح نكاحه) فلما أكره عليه بالزنا بغير طلاق وأوجبها الطحاوي وقال يرجع بها إلى المكره برأية
(قوله ولو بالقول لا بالفعل الخ) تبع ابن الكيال في ذكره كلف هنا وصوابه ذكره بعد قوله ورجع بقية العبد
لأن الفرق بينهما في الرجوع وعدمه لا في صحة العتق وعبارة الأشباه المسمى هذا الاشتباه حيث قال أكره على
الاعتاق فله تعين المكره إلا أن أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بغيرها وفي البراءة أكره على شراؤه
نذره أو من خلف بعثته وقيمته ألف على أن يشتري بعشرة آلاف فاشترى عتق وزنه ألف لا عشرة لأن
الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع شيء على المكره لأنه دخل في ملكه قبل ما خرج به (قوله ورجع بقية
العبد) يعني في صورة الأكرام على الاعتاق لأنه صلح له أنه فممن حيث الاتلاف وأضاف إليه ابن كمال والوالدة
لأنها من المسمى عن الاتقاف ورجع بالقيمة عليه ولو مفسرا لأنه ضمن اتلاف ولا يرجع المكره على العبد
ضمن لوجوبه عليه بفعله ولا سبعا به على العبد وتامه في الزنا (قوله ونصف المسمى أن لم يبا) لأن ما عله كان
على شرف السقوط بوقوع الفرق من جهتها فعصه كالارتداد وتقبل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق
فكان تقرير المال من هذا الوجه فضاق تقريره إلى المكره والتقرير كالأبواب فكان متلفا فخرج عليه
وقد بالمسمى لأنه أن لم يكن مسمى فخرج عليه عازمه من المنفعة ابن كمال وقد بقوله أن لم يبا لأنه أن وطئ
لا يرجع لأن المهر تقررها بالخشول لا بالطلاق بل هو والمراد بالوطئ ما يعمله فإقوله إشارة إلى أن الحاصل
أحبني فلو كان زوجا لم يكن لها شيء عليه وهذا إذا أكرهت بالملبى وأما بغيره فعليه نصف المهر كافي الظهيرة
فهستاني (قوله ونذره) أي بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها لأنه مما لا يحتمل الفسخ فلا تأني فيه
أثر الأكرام فهستاني لأنه من الثلاث هو الزوج جرد لا يرجع على المكره عازمه لأنه لا طلبة في الدنا فلا يطلب
هو به فهاز بلي (قوله وعينه وظاهره) أي اليمين على الطاعة والمعصية وذلك لأن اليمين والظهار لأجل فيها
الأكرام لأنها لا يحتملان الفسخ فيستوى فيها الحد والهرلذ بلي (قوله ورجعته) لأنها الاستدامة النكاح
فكانت ملطقة به زبلي (قوله ويازوه وقيوه) لأن الأيلاء عين في الحال وطلاق في المال والقيوه فيه
كالحقة في الاستدامة ولو كانت عتق أو بعتا شهر ولم يكن دخولها من نصف المهر ولا يرجع على المكره
لتمكنه من التي في المسدة وكذا الخلع لأنه طلاق أو عتق من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الأكرام ثم إن
كانت المرأة مكرهة من قبل البذل زبلي وفي البراءة أكرهت على أن قبلت من الزوج فطلقت بألف
وقعت رجعية ولا شيء عليها (قوله يقول أو فعل) كذا قال أيضا في شرحه على المتقي والذي في عامة الكتب
كشروح الهداية وشروح الكنز والدرر والمختص به بالقول ولعل وجهه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الأكرام
من الأقوال فليس التقيد أحترار لأن الفعل أقوى من القول فإذا لم يحتمل القول الفسخ والفعل أولى وهكذا
يقال في الرجعة تشمل القول والفعل لكن الكلام في الأقوال تأمل (قوله وما في الخاتمة من التفصيل) من
أهل لوم ربما يصح ولو ما ساقلا لومه في مجمع الفتاوى عن الميسوط جعل المسامحة كالذي وبين في المنع وجه الفرق
بان الزام الحربى بالإسلام ليس بأكرام لأنه لا يجرى بخلاف الذي فانه لا يجرى عليه (قوله والاستحسان صحتها مطلقا)

(وتوكيله بطلاق وعقاق) وما في الاشياء (٩٠) من خلافه بقياس والاستحسان وقوعه والاصل عندنا أن كل ما يصح مع الهزل

قال الرملي وقد علم أن العمل على جواب الاستحسان في مسائل ليست هذه منها فكون الموقوف عليه أه والفرق بينه وبين الكفر أن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وهذا في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى لا يصح مسلما ساجداً
(قوله) وتوكيله بطلاق وعقاق (الخ) مقتضاه أنه لو أكره على التوكيل بالنكاح يصح ويتعقد ولكن أكرهه موقولا
كذلك حاشية أبي السعود على الأشياء عن حاشية الشيخ صالح ويختلف ما في حاشية المخ الرملي حيث قال أقول لم
أه أقول على الاستحسان تشمل جميع أنواع الكافة فاهم قالوا القياس أن لا تصح أو كافة لأنها تبطل بالهزل
فكذلك أكره كالبيع وأمثاله ووجه الاستحسان أن الكراه لا تمتع انعقاد البيع ولكن بوجبه فانه
فكذلك التوكيل يتعقد مع الكراه والشرط الفاسد لا يؤثر في الكافة لكونها من الاسقاطات وإنما يبطل نفذ
نصرف الوكيل أه ثم رأيت الرملي نفسه ذكر في حاشيته على الصريح باب الطلاق الصريح أن الظاهر أنه
كالطلاق والعقاق تصرفهم بان الثلاث تصح مع الكراه ثم ذكر ما قد فنداه ثم قال فانظر إلى عللة الاستحسان في
الطلاق يحرمها في النكاح فيكون حكمها واحداً تأمل (٢) أه ثم أعلم أن المكره يرجع على المكره استحساناً
ولا ضمان على الوكيل ولو أكره عليّ على توكيل هذا ببيع عبده بالف وعلى الدفع إليه فباع الوكيل وأختارني
فهذا البعد عند المشتري وهو الوكيل طاعن ضمن أي الثلاثة نشأ فان ضمن المشتري لا يرجع بالقيمة على
أحد بل بالنظر على الوكيل وان ضمن الوكيل يرجع على المشتري بالقيمة وهو عليه بالنظر فقامان وينزلان
الفضل وان ضمن المكره يرجع على المشتري أو على الوكيل ولو أكره بغيره لم يرجع ليضمن المكره شيئاً وأما الأولى
تضمن الوكيل القيمة ويتقاضى مع المشتري بالنظر أو تضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري على أحداهما فخصان
الهندي عن الخط (قوله) وما في الأشياء من خلافه وهو عدم الوقوع بطلاق الوكيل واعتاقه (قوله) يصح مع
الأكراه أي فيما عدا مسئلة الكافة لما علمت من خروجها عن القياس (قوله) لا يؤثر فيه الاكراه أي من حيث
منع التحصيل الاكراه يفوت الرضا فواته يؤثر في عدم الزوم وعليه يمكن المكره من الفسخ فلا كراه يمكن
المكره من الفسخ بعد التحقق فلا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه منع (قوله) وعذبتها) صوابه عندنا
لأنه من العدل من التعدية (قوله) تظلم) هو صاحب التور وعبارته هناك تظلم في التور ما يصح مع الاكراه فقال
طلاق وإبلاء طهار ورجعة * نكاح مع استلاد عفوع عن العمد
رضاع وأيمان وفيه ونذره * قبول لا بدائع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل بعينه أنت * كذا العتق والاسلام وتبديل العمد
واجباب احسان وعتق فهذه * تصح مع الاكراه عشرين في العتق أه

أقول والتحقيق أنها خمسة عشر لشدادها ولا يقبل الا بدائع ليس منها كما في التور والمذكور منها في عامة
الكتب عشرة تظلمها ابن الهمام بقوله

يصح مع الاكراه عتق ورجعة * نكاح وإبلاء طلاق مفارق
وفي طهار والبين ونذره * وعقود قتل شاب منه مفارق
وزنت عليه خمسة الباقية بقولي

رضاع وتبديل قبول لصلحه * كذا في ابلاء الاسلام فارق

(قوله) أو أراؤه كضيه) وكذا قبول الكفالة على ما أتى به الحامدي وغيره وكذا قبول الحوالة على ما في حوالة
الصر ساجداني (قوله) لان البراءة لا تصح مع الهزل) لانها تفرق ابراء القيمة فيؤثر فيها الاكراه (قوله) لا تبطل
شفعة) فانزال الاكراه فان طلب عند ذلك والابطل وكذا لو أكره على تسليمه بعد طلبه لا تبطل هندية
غيرها (قوله) ولادته (الخ) ذكره ليفرض عليه قوله فلا تبطل زوجته ولا تقدر ما في عن (قوله) لانه لا يكفر
به ذكر التمييز لان المراد التلذذ بالساق قال في الهداية لان الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى لو كان قلبه مطمئناً
بالايمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شل فلا تثبت النيونة بالشك (قوله) والقبول) أي أودعت تبذل

يصح مع الاكراه لان
ما يصح مع الهزل لا يحتمل
الفسخ وكل ما لا يحتمل
الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه
وعندها أبو القاسم
خزانة الفقه عما يتبع
وعذبتها في باب الطلاق
تظلم عشرين (لا) يصح
مع الاكراه (أراؤه)
مديونه (أو) أراؤه
(كضيه) بنفس أموال
لان البراءة لا تصح مع
الهزل وكذا لو أكره
النفذ أن سكت
عن طلب الشفعة فسكت
لا تبطل شفعتها (ولا)
(رضته) بلسانه وقبلة
مطمئن بالاعيان (فلا)
تيزن زوجته لانه لا يكفر
به والقوله

(٢) أقول لكن تأمل
هذا مع ما يأتي عن
الهندي فان الظاهر
أن توكيله ببيع العمد
لم يصح مع الاكراه ولذا
كانه تضمن أي الثلاثة
شاهد بعد أن يقال
لا يصح بيع المكره
ويصح توكيله بالبيع
فعلم أن الاستحسان
لا يجري في جميع أنواع
الكافة فهذا يؤيد
ما نحن عليه من أن لا يمكن
قد يتحقق الاستحسان
اعتاقه في الكافة على
نحو الطلاق والعقاق مما
ليس من المعاومات
المالية والمجامل أن

استحسانا ثالث وقد منعنا من التنازل خلافه فلهذا قياس فتأمل (أ) كره القاضي رجلا لغير بسرة أو يقتل رجلا بعد ما (أو) لغير (يقطع بدرجل بعد ما) فإثر ذلك فقطعت يده أو قتل على ما ذكر (أن كان المقر موصوفاً (٩١) بالصالح اقتصر من القاضي وإن منهما بالسرة

اعتقاده وأن كرهوا القول به (قوله استحساناً) والقياس أن يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لأن كلمة الكفر سبب لحصول الفرقة فيستوي فيه الطائع والمكره كإفضالة الطلاق ووجه الاستحسان أن هذا المثلقة غير موضوعة للفرقة وإنما تقع الفرقة باعتبار تعدي الاعتقاد والكره لا دليل على عدم تعدي فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر بل يلبى (قوله وقد منعنا من التنازل إلخ) الذي قد منعنا من التنازل أنه إن ورى ما ثبت قضاء فقطع ولا مع خطوره ما له ثابتة أيضاً وقد سألنا في قسم ثالث وهو ما إذا لم يخطر بباله شيء أصلاً أو أتى بما كرهه مطمئناً فلا يثبتونه ولا كفر أصلاً وصرح الزبلي بأن هذا هو المراد بالذك كور في المتن كما قد مر فلا منافاة أصلاً (قوله كره القاضي) قيده لأنه الذي بقي المحدث في العادة ولا فكل متطلب كذلك ولا فرق بين كونه علياً وغيره لما في التاتريخات عن الجربيداً كره يضرب أو حبس حتى يقر بحد أو فخاص فهو باطل فإن خلاه ثم أخذه فأقر به أقر واستقبل أخذه (قوله على ما ذكر) أي بناء على إقراره مكرهاً (قوله وإن متم إلخ) أي ولا يثبت عليه عتبه (قوله لا يقتصر من القاضي استحساناً) ولكنه ضمن جميع ذلك في ماله كما في الهندية عن أبيه (قوله الشبهة) أي شبهة أنه فعل ما كره به مع دلالة الحال عليه (قوله قبله إلخ) أي أكرهه على فعل أحد هذين الفعلين (قوله فهو كراه) أي فيخير بين الفسخ والمضاه بعد زوال الإكراه لأن حرمة الشرب قطعة فلا يمكن رضاها بالبيع تأمل وهل يسعه الشرب يتوزل البيع الظاهر من أن الشرب يباح عند الضرورة تأمل وفي الخاتمة أكره بالقتل على الطلاق والعاقبة فله فعل حتى قتل لا يأثم تأمل صبر على القتل ولم ينفذ حال نفسه بكون شهيداً فلا يأثم إذا امتنع عن إبطال حاله النكاح على المرأة كان أولى (قوله وكذلك الزنا وسائر المحرمات) أي لو أكرهه على البيع أو الزنا ونحوه فباع بكون مكرهاً وهذا في الترددين بحكم وغيره بل ذكره رندة بين محرمين أو غير محرمين وفي الخاتمة أكرهه على كفر أو قتل مسلم لم يقصد استحساناً أو تصحاً في ماله في ثلاث سنين لم يعلم أنه برخص له إجراء الكفر مطمئناً وإن علم قبل يقتل وقيل لا ولو قتل أو زنا بفعل واحد منهما لأن كلا لا يباح بالضرورة فكان زنا لا يحذف استحساناً وعليه المهر وإن قتل بقتل الآخر لأنه لا يخرج عن كونه مكرهاً ولو قتل أو زنا بفعل واحد منهما لا ينفذ ولو المال أقل من الدية لأنه مريض لا يباح فإن قتل يقتل به فلا يرضى وإن ألقى ضمن الآخر ولو على طلاق قبل الدخول أو عتق غرم الآخر الأقل من قيمة المدعوم نصف المهر وإن كان دخل لا يلزم إلا شرطه أي مخلصاً (قوله صادره السلطان) أي طالبه بأخذه قال في القاموس صادره على كذا طالبه به (قوله لعدم تعينه) أي البيع إذ عتبه أداؤه طالبه منه بالاستقراض ونحوه (قوله والحيلة) أي لم يكن معه فاسداً ولا يدفعه أيضاً من أن يكره على التسليم وقض الثمن والافتداء البيع كما مر منها (قوله فقد صار مكرهاً) أي في البيع كما مر أن أمر السلطان كراهه أن يتوعدة فافهم (قوله بالضرب) قيد في الخاتمة بالمتلف والظاهر أنه اتفاق (قوله فليس بأكره) لأن كل فعل من هذه الأفعال مائت شرعاً والأفعال الشرعية لا توصف بالأكره ط قلت نعم ولكن يدخل عليها بما يقصد صبرها وظهور عندها وقد مر أن البيع ونحوه يفسد على وجه عام لعدم الرضا أو بدل علم ما يكره بعد فأن منع الرخصة عن أبوها ومنع البكر عن الزنا في لا نفعا أكثر من هذه الأفعال ولكن لا مدخل للعقل مع النقل هذا وقد سألنا ظاهر قولهم الزوج سلطان زوجته أنه يكفي فيه مجرد الأمر حيث كانت تخشى منه الذي والله تعالى أعلم (قوله وبه أفتى أبو السعود) وكذلك الرمي وغيره وتعلمه في فتاواه بقوله

وما منع زوجته عن أهلها * تهب المهر بكون مكرها
كذلك منع والبلنته * خبروها بالعلم من بيته

ثم قال وأنت تعلم أن البيع والشراء الإجارة كالإقرار والهبه وأن كل من يقدر على المنع من الأولياء كالأب للعدة الشاملة فليس قيماً وكذلك البكره ليست قيداً كما هو متفق عليه في ذلك وإن أخذ مهورهن كرها عليهن حتى

يعبر إقرارها كونهما في معنى المكره وبه أفتى أبو السعود معني الروم قاله المصنف في شرحه من فتاواه نسخة الإقرار في حبس البهية

معروفا بها وبالقتل (لا) يقتصر من القاضي استحساناً الشبهة خاتمة (قبله أماناً تنسب هذا الشراب أو يتبع كرمك فهو إكراه أن كان شراباً لا يحل) كالخمر (والأفلا) فتسفة قال وكذلك الزنا وسائر المحرمات (صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فاعه صح) لعدم تعينه والحيلة أن يقول من أين أعطى ولا مالاً فأن قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرهاً فيه برأيه (خوفها الزوج بالضرب حتى وهبه مهرها لم تصح الهبة) إن قدر الزوج على الضرب وإن هدها بطلاق أو تزوج عليها أو نسر فليس بأكره خاتمة في جمع الفتاوى منع أمراته المريضة عن المسير إلى أبوها إلا أن تهب مهرها فوهبه بعض المهر فالهبة باطلة لأنها كالمكره قلت ونؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي زوج بنته البكر من رجل لما أرادت الزفاف منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه مهرات أمها فافترت ثم أدت لها بالزفاف فلا

(المكره بأخذ المال لا يضمن) ما أخذ (أذا تولى) الا خذ وقت الأخذ (أنه يرد على صاحبه ولا يضمن وإذا اختلف) أي المالك والمكره (في التية فاقول للمكره عينه) ولا يضمن (٩٣) يجتبي وفيه المكره على الأخذ والرفع انما يبيعه مادام حاضر اعنده المكره والام

من ابن النعمان بعد وان منعته أو شربها أو قتلها اه (قوله المكره بأخذ المال) الاولى التعبير يعلى ط (قوله لا يضمن) بل الضمان على الأمر (قوله فاقول للمكره عينه) لانكاره الضمان ومثله لو أكره على قبول الأودعة أو الهبة وقال خضعت لاردها إلى مالكها كافى الحائنة (قوله مادام حاضر اعنده المكره) قال في الهندية عن المبسوط فان كان أرسله لفعل تخاف أن يقتله ان ظفر به ان لم يفعل لم يحمل إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يردعه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتل كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو هذمه لم يحبس أو القيد لم يسعه الاقدام اه (قوله لزوال القدرة والالاء بالبعد) لكن يخاف عودوه به لا يتحقق الا كراه برأيه (قوله انما على الرجوع) فان قلب بشكل عاوى كان الطعام للغير حيث يضمن الأمر مع أن الرفع للأمر قلت هناك كل طعام الأمر ان الكراه على الأكل الكراه على القبض لعدم امكانه بدونه فكراه قضوه وقاله كل وهنا لا يمكن حمل الأمر خاصا قبل الاكل لانه لا يمكن وهو في بدء أوقه فصرا كالأطعام نفسه الا أنه ان كان شيئا فقد كره على اتلاف ماله فيضمن الأمر رآه بملخصا (قوله وان شيعانا) صرفه لان مؤنثه قابل قضاء كافي القاموس فانهم (قوله لاستناع الكذب على الانبياء) تعليل لقوله لا يسعه أي لان قول النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب بخلاف غيره فلذلك يسعه حائنة (قوله لم يحمل) أي دفع الجارية لان هذا السأ كراه حتى يرضى لها الزنا ولم يكره على الدفع وأما الأسارى فانه تعالى قادر على تخليصهم وتفسيرهم على بلهم ط (قوله لم يعتق) لان الاقرار بفسد الكراه كإمرو وكذا لو كره ليقرب بطلاق أو نذر أو سدا أو قطع أو نسب لا يانه شيء حائنة (قوله ظاهر القنية تم) وبعبارةها ف مع شغل قال لرجل امان ان تبغى هذه الدار وأدفعها إلى خصلتي فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب على ظنه بتحقيق ما وعد قال رضي الله تعالى عنه فهذا شارعا في الاكراه بأخذ المال كراه شرعا وفي بطلان معارضة الدلالة ولم أجدهم رواية الا هنا القدرة وظاهر عدم اشتراط كونه كل المال وقدمنا عن القهستاني ما يخالفه وفي الهندية عن المبسوط قال الفقه أبو الليث ان هذا السلطان وصي يبيع علي يد فاعده ماله اليه ففعل لم يضمن ولو بأخذ ماله نفسه علم أنه يأخذ بعض ماله ويترك ما يكتسبه لا يسعه فان فعل ضمن مثله وأن خشي اخذ جميع ماله فهو معذور وان أخذه السلطان بنفسه لا ضمان على الوصي في الوجوه كلها (قوله اني مرافع) أي مرافعة للمالك أي وكان غلاما يؤدي بحجر بالشكاية كافي القنية (قوله لتبرئ) ظاهره أنه عليه العرافة ولا يصح لان المعنى ان لم تبرئني أرافعتك فاعلة عدم الإبراء عني جعله عليه لقوله وان يقل لكن كان الظاهر ان يقال ليبرئ بضم الفاعل تأمل (قوله وصح الى آخر البيت) مكره مع قوله الماروا سلام مسوي قوله ويجبر على الاسلام والحلحش والله سبحانه وتعالى أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم) كتاب الحجر

أورد بعد الاكراه ان في كل سلب ولا به اختصار عن الجري على موجب الاختيار والا كراه أقوى لان فيه السلب بمن له اختيار صحيح ولا به كلمة فكان التقديم أخرى (قوله هو لغة المنع) يقال جبر على حرمان باب قتل منع من التصرف فهو محصور عليه والفقهاء يحذرون الصلاة وتحققوا منه حتى الحطيم جبر الكسر لانه منع من الكعبة وكذا العقل لمنعمن التبايع (قوله مطلقا) ولوعن الفعل أو عاها هو مطلوب ط (قوله وشرعا منع من فناء تصرف قولي) أي من لزومه فان عقد المحجور يتقصد هو فوافوا التاخذ عنهم الاندزم قهستاني وقدمنا ما فيه في الاكراه والمحصل ان المنع من ثبوت حكم التصرف فلا يفيد المالك بالقبض وفيه أنه لا يشمل سوى العقود الشائرية المنع والضرر مع ان القول قد يلغوا أصلا كطلاق الصبي وقد يصح طلاق العبد بالمناسب في تعريفه ما في الايضاح بقوله وفي اصطلاح الفقهاء عارضا عن منع مخصوص بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص أو عن فناءه وتقصده أنه منع الرقيق عن فناء تصرفه الفعلي والصاروا قراره بالمال في الحال والصغير والمجنون عن أصل التصرف القول ان كان ضررا لمحتضار عن وصف فناءه ان كان ذا رايين الضرر والرفع هو كتيب في هامشه

يحل لزوال القدرة والالاء بالبعد منه وهذا تمن انه لا غفرا لغوان القليلة في الأخذ عند غيبة الامر أو رسوله فليحفظ (فروع) اه كره على أكل طعام نفسه ان حاتعا لا رجوع وان شيعنا راجع بضمته على المكره لحصول منفعة الاكل في الاول والثاني اه قال أهل الحرب لئني أشدونه ان قلت لئني بنى تركتلك والقتل لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير بنى ان قلت هذا ليس بنى تركتلك وان قلت بنى قتلناه وسعه لاستناع الكذب على الانبياء اه قال حري لرجل ان دفعته حاربنا لا زني بها فدفعته انك أسير لم يحمل اه أقرعت عنه مكره لم يعتق في الأصح وهل الاكراه بأخذ المال معتبر شرعا ظاهر القنية تم وفي الوهبانية وان يقل المدون اني مرافع اه تبرئ قال كراه معنى مبسوط وصح في الاستحسان اسلام مكره اه واقتل ان يرتد بعد ويجبر

(هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من فناء تصرف قولي)

تصرف قولي) لاقول لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رد فعله لا يتصور الحجر عنه قلت بشكل عليه الرقيق قوله اني مرافع الخ تغيرت بيت الوهبانية الى قولي وان يقل المدون ان لم تبرئني اه أرافعتك فالأمر معتق مبسوط اه منه

الحر على مراتب أقوى وهو المنع عن أصل التصرف وتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعف وهو
 منع عن وصف وصفه وهو كون النفاذ حالاً لا وقد أدخل في التعريف المنع عن الفعل كما جرى ودخل فيه نحو
 وأنا والقتل في حق الصبي والمجنون فإنه محجور عليهم بالنسبة لحكمه وهو الحد والقصاص كما في الجوهر وتظهر
 بأن هذا هو التحقيق فإنه إن جعل الحر هو المنع من ثبوت حكم التصرف فواجهه تنقيده بالقول بوثق الفعل
 ثم أن لكل حكماء به هنا يدفع ما استدلوا به من أصله وأما ما علب به من قوله أن الفعل بعد وقوعه
 يمكن رده فنقول الكلام في منع حكمه لا منع ذاته ومثله القول لا يمكن رده بانه بعد وقوعه بل رد حكمه لأن قلت
 يد بالقول لأن الأفعال لا يجبر عنها كلها فإن ما وجب الضمان منها يؤخذ بما خلت وكذلك القول بعضه غير
 محجور عنه كالذي تحض نفعاً كقبول الهبة والهدية والصدقة لأن يفرق بالقول والكتابة فليأتكم (قوله) المنع
 لما دفعه في الحال) كاستهلاك الأموال فإنه صدق عليه منع النفاذ في الحال مع أنه فعل لا قول ونفاذ في المال
 يتناقض وجود المنع في الحال والألم أن لا يصح قولنا محجور عن الإقرار متناقض في حق المولى فافهم وهذا من المنع
 في وصف الوصف كعدمه (قوله) بل بعد العتق (الخ) أي بل ينقض بعده لأن توقفه كان لحق المولى وقد زال ثم
 علم أن الذي يتوقف هو إقراره بالمال كما يأتي وكذا ما طالبته بالمهر لوزن جرح بل لأن مولاه ودخل بها كما ذكره
 في معنى في باب نكاح الرقيق وكذا لما كان برضاها صارت راضية بتأخير المهر وأما ما ذكره عن البدائع فيعاليق
 في حال من أنه لو أنفق مال الغير لا يؤاخذ به في الحال فهو المتبادر من التبيين والرد ويختلف عما نقله المصنف عن
 ابن مالك من أنه ما يؤخذ في الحال عما استهلكه وسأى مثله في المأذون عن العمادية قال الرمي ومثله في النهاية
 الجوهر والبرهان يعاونه لاسلامه والوفاة ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة للضمان
 بالحال فبإسقاط أو بغيره المولى له مخلص ومثله في الحامدية عن السراج ثم قال وفي التاترينية من الكفالة
 أن كان له كسب وفي ذلك من كسبه ولا يتبع رقبته بدخول الاستهلاك إلا أن يقضيه المولى أو في القصة من باب
 من الغير بالخير بما زعم البكر خوفاً زاده عند محجور حتى على مال فباعه المولى بعد علمه بانيته فهو رقبته
 عند بيعه فها على من اشتراها بخلاف الحمانية على النفس وفي التاترينية من التاسع من الخاتمة في رقبته
 ثمانية على الأدي وبين الحمانية على المال ففي الأول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين الدفع
 كسب (قوله) اللهم الآن يقال أي في الجواب عن الإشكال وهذه الصفة تأتي في صدر جواب فيه ضعف
 لأنه يطلب من الله تعالى محضته (قوله) الأصل في ذلك أي الأصل في فعله النفاذ في الحال لما أتى أن فرق ليس
 بسبب الصغر في الحقيقة (قوله) لكنه أي النفاذ إنما لعنفه أي لو فقتعه وأوليه لقيام المنع وهو حق المولى
 قوله وسببه صغر وجنون) أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى النهى وجعل منهم أعلام الدين
 أئمة الهدى ومصابيح الدجى وأبلى بعضهم عتائهم من أسباب الردى كل جنون الموحى لعدم العقل والصغر
 بعته الموحى بجان نقصانه فجعل تصرفه غير نافذ بالجر عليها ولو لا ذلك لكان معاملاً متصرفاً وأعلم ما بان يستجبر
 من يعاملهم بالمال الهما باحتشاله الكامل وجعل من يشتر في ماله ما خاصاً كالأب وأما ما كفاضي وأوجب عليه
 يظهر له ما وجعل الصغار والجنون سبباً لجر عليها كل ذلك درجة منه ولطفاً والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لأنه
 كلف يحتاج كامل الرأي كالحري غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لأجل حق المولى والأشخاص
 نأمنع عن التصرف في ملك الغير لا يكون محجوراً عليه كغيره لا يقال أنه محجور عليه مع أنه ممنوع عن التصرف
 ملك الغير ولهذا يؤخذ بالعقد إقراره بعد العتق لزوال المنع وهو حق المولى ولقد تقدم تفهؤ في الحال وتأخر إلى ما
 من الحجر يجعله من المحجور عليهم بل على (قوله) نعم القوى والضعيف) أشار إلى أن سبب الحجر هو مطلق الجنون
 أي الإضاح وأراد بالقوى المطلق والضعيف غيرهما وأراد بالقوى القسمين والضعيف العتق وقوله كما في العتوة
 كاف فيه لا يتغير على الأول ولا تشمل على الثاني تأمل واختلفوا في تفسير العتوة وأحسن ما نقل فيه هو من
 أن قليل الفهم يخطأ الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون دد (قوله) وحكمه كبير
 في حكم العتوة كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه زيل على (قوله) فلا يصح طلاق صبي

لنوع نفاذ فعله في الحال
 بل بعد العتق كما صرح به
 في البدائع اللهم الآن
 يقال الأصل فيه ذلك
 لكنه أخر عتقه لقيام
 المنع فتأمل (وسببه
 صغر وجنون) نعم
 القوى والضعيف كما في
 العتوة وحكمه كبير كما
 سيحى في المأذون (ورق
 فلا يصح طلاق صبي)

قوله الموحى هكذا
 يخطئه ولعل الظاهر
 الموحى كالأبني
 اه مصححه

أي ولو عمداً (قوله) ومجنونه مغلوب (الخ) قديراً هذا القيد ويراد به العلة على العقل فيجوز به عن المعنوي
 كما وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال وقد يراد به من صار مغلوباً بالمجنون
 بحيث لا يفتق أي لا يزول عنه ما به من الجنون فربما كان أو ضعيفاً فيدخل فيه المعنوي ويحترز به عن مجنون
 وبقية فانه يجوز تصرفه على ما يأتي من احترازه عن المعنوي فقد وهم لظنه أن المراد في الكلامين من وأصبح أن
 طلاق المعنوي أيضاً لا يصح كذا أفاد ما من الكلام وتبعه الشارح (قوله) وأما الذي يجن ويقتن حكماً كبيراً
 ومثله في المخرج والدرر وغاية البيان وكذا في المراجع حيث فسر المغلوب بالذي لا يعقل أصلاً ثم قال واحترازه
 عن المجنون الذي يعقل البيع ويقصده فان تصرفه كصرف الصبي العاقل على ما يجيء في فتاوى المراجع
 الولي اه وهذا هو المعنوي كإقضاء مناه به صرح في الكفاية وجعله الذي يلي في حال إفاقته كالعاقل والتأدير
 أنه كالعاقل البالغ وبه اعترض الشرنبلالي على الدرر فلا تنوقف تصرفاته ووفق بينهما الرجعي والساحقي بحمل
 ما هنا على ما إذا لم يكن تام العقل في حال إفاقته وما ذكره الذي يلي على ما إذا كان تام العقل ووفق الشيء في حال
 الذي يلي بحمل ما هنا على ما إذا لم يكن لا واقعة وقت معلوم وما في شرح الذي يلي على ما إذا كان لها وقت معلوم أي
 لانه في الأول لا يتحقق صحوه أقول والذي يحل عقده لا أشكال ما قدمناه من ابن الكلام فانه أن أراد بالمغلوب
 من غلب على عقله أي الذي لا يعقل أصلاً فإيراد الذي يجن ويقتن ناقص العقل وهو المعنوي كما صرح
 صاحب الكفاية وغيره حيث قال والمجنون الذي يجن ويقتن وهو المعنوي الذي يصلح وكلاهما عن غير وهو
 دون بعض والعنوق تصرفاته كغيره فلهذا جعله شراح الهداية مثله وإن أراد به من لا يفتق من جنون
 الكامل أو الناقص فيجوز به عن يفتق أحياناً أي يزول عنه ما به بالكية وهذا كالعاقل البالغ في تلك الحالة
 وهو محل كلام الذي يلي ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الكلامين فاعترض هذا التحقيق وبالله التوفيق وبه ظهر
 أنه كان ينبغي للشارح أن يقول حكماً كعاقل أي في حال إفاقته كما قاله الذي يلي لظهور التقيد بالمغلوب فائدة
 حيث كان غير المغلوب كبيراً لا يصح طلاقه ولا اعتاقه كالغلوب وأما ما نقله عن التهاية فهو واقف بإسراء الهداية
 حيث لم يخص فيها بعض التصرفات بالذكرو والحاصل أنه يتعين أن يجتزأ بالمغلوب في عبارة الهداية عن المعنوي
 وفي عبارة الصنف عن الذي زال ما به بالكية فتقدير (قوله) وأما الذي (قوله) وأما الذي (قوله) وأما الذي (قوله) وأما الذي
 المحجور فلما يؤتى يصح إقراره كالغلوب والعبد المأذون كما يأتي آخر كتاب المأذون (قوله) نظر الهمما) علة قوله
 لا يصح (قوله) وصح طلاق عبد) لانه أهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه إبطال ملك المولى ولا تفويت
 منافع مدر (قوله) في حق نفسه فقط) قبل الواجب اسقاطه ليكون التفصيل الآتي بياناً لا جال جهة الإقرار
 تأمل (قوله) لا يسمع) أي لا في حق سيمر عاية لثانته لان نفاذه لا يعرض عن تعلق الدين برقبته أو كسبه وكلامه
 اتلاف ما للدرر (قوله) فلأقر) أي العبد المحجور لان الكلام فيه وقد علم من عدم جهة إقرار المحر الصغير عدم
 إقرار العبد الصغير لا لوى (قوله) آخر إلى عقده) لوجود الالهية حيث ذوار تفاع المانع (قوله) هدر) أي لا يلز
 شيء بعد عقده لما تقر أن المولى لا يستوجب على عدمه لا دور (قوله) ويحدوقود) أي بما وجه ما لوى
 يعني أو لولها أن رد الضمير في قوله أقيم (قوله) أقيم في الحال) وحضره المولى ليست بشرط وهذا إذا قرأ وأما
 أقيم عليه القيمة فخره المولى بشرط عندنا وقال أبو يوسف ليست بشرط جوهرة وفيها قبل رجل بعدد ووجه
 القصاص فاعتقه المولى لا يلزمه شيء ولو كان يقتل وليان فحقاً أحدهما بطل حقه وانقلب نصب الآخر
 وله أن يستعي العبد نصف قيمته ولا يجب على المولى شيء لانه انقلب حالاً بعد الجربة ويجب نصف القيمة لا
 أصل الخيانة كمن في حال الرق ولو أقر يقتل خطاً يلزم للمولى شيء وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحربة كذا
 المحمدي وفي الكرخ إقراره بمحنة الخطأ وهو مأذون أو محجور باطل فإن أعق لم يتبع شيء من الخيانة
 وسأني تمامه في كتاب الخيانة شأن الله تعالى (قوله) في حقهما) أي الحدود والقول لا تنهان من خواص الأدب
 وهو ليس بمألول من حيث أنه آدمي وإن كان مألولاً من حيث أنه مال ولهذا لا يصح إقرار المولى عليه شيء

ومجنون مغلوب) أي
 لا يفتق بحال وأما الذي
 يجن ويقتن حكماً
 كبيراً نهاية (و) لا
 اعتاقهما وإقرارهما
 نظر الهمما (وصح طلاق
 عبد وإقراره في حق
 نفسه فقط) لا يسمع
 (قوله) أقر عمل آخر إلى
 عقده) ولو غير مولا ولو
 له هدر ويحدوقود أقيم
 في الحال) لقائه على
 أصل الحرية في حقهما

أصل الخبر يقتضي ما يتفادى قراره لانه أقرب بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى كفاية (قوله بدور بين
 منس) أما الرفع المحض فيصح كقبوله الهبة والصدقة وكذا إذا أخرج نفسه ومضى على ذلك العمل وجبت
 واستحسنوا يصح قبول سبل الخلع من العبد المحجور بغير إذن المولى لانه يقع محض وتصح عبارة الصبي في
 مجره وملافة وعناقه إذا كان وكيلًا جوهرة (قوله من هؤلاء المحجورين) المراد الصبي والرقيق فأطلق
 الجمع على الاثنين كقوله تعالى فإن كان له اخوة فولد اذ اخوان وقيل المراد العبد والصبي والمحجور الذي
 جوهرة (قوله يعرف أن البيع سالب الخ) سأتى في المأذون فيه آخر وراد في الجوهرة ويعلم انه لا يجمع
 والمن في مال واحد قال في مشاغل من علامة كونه غير عاقل إذا أعطى الحلوى فلو سافا أخذ الحلوى وبقي
 في أعطى فلوى وإن ذهب ولم يسرد الفلوس فهو عاقل اهـ (قوله أجاز وليه) أى إن لم يكن فيه غبن
 من فان كان لا يصح وإن أجاز الولي بخلاف السبع جوهرة وسأتى بيان الولي آخر المأذون وله يصح إذن
 منى وإن أى الأب (قوله أى هؤلاء المحجورين) صوابه المحجورون (قوله ضمنوا) فلما كان يوم انقلب
 فأوردت أنسانه ثلث فذكرها يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمحجور إذا أنفق سائر ماله مما ضامنه
 خلال كذا في النهاية وبوافقه ما في الكافي عزيمة (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) يعنى في اتلافه
 ما ماقى النفس فيقتص منه في الحال إن جنى على النفس بما يوجب القصاص ويدفع أو يقتدى إن جنى عليها
 لا يوجب القصاص وأجنى على الطرف عمدا أخطأ حـ (قوله على مامر) أى عن البدائع وعلت أنه
 في مامر في النهاية وغيره ما وقع بينهما ط والسلك على يحمل ما في البدائع على ما إذا ظهر باقر المامر في الغاية
 كان الغصب ظاهر اضمن في الحال فيباع فيه وله ظهر باقر لانه لا يجب الا بالعق كذا قال الفقيه (قوله
 أخذ بافعاله) هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف لأن الخطاب نوعان خطاب وضع وخطاب
 كيف كما في جمع الجوامع (قوله وانما قبل) أى الصبي المحجور وليس التقيد بالخبر في هذا محترز باحتي لو
 أن ما ذنوبه في التجارة والحكم كذا أبو السعود على الاشياء (قوله الا في مسائل) استثنائ من قوله فيضمن
 في خلاص من في هذه لانه مسقط من المالك كما قاله في الاشياء لكن في أبي السعود عن القضاة انها ضمان عقد
 قدهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان وعند أبي يوسف ضمان فعل وهو من أهل الزام الفعل اهـ وفي
 ثابترمانية أودع صبيًا وبعد ما لا تسلمكم لضمن عند محمد وقال أبو يوسف يضمن العبد بعد العتق والصبي
 في ذوال الحجة آخر فتأمل وسند كرتة آخرة كتاب المأذون (قوله لو أتلف ما اقرضه) أطلق الجواب في نسخ
 في حقه وفي نسخ أبي سليمان انه قوله ما وفي قول أبي يوسف هو ضمان وهو المصحح يرى عن الترخية والظاهر
 به تصحيح لنقل الخلاف لا لقول أبي يوسف فتأمل قال أبو السعود عن شرح تنوير الازدهان ولو أتلف مال غيره بلا
 لتي ابداع واقرض ضمن بالاجماع (قوله وما أودع عنده) احتريه عما إذا أنفق ما أودع عند أبيه فانه
 يضمنه وأطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى العبد والامة أما إذا كانت عبداً أو ما توسلته
 فمن اجابا يرى عن البدائع قال الجوى في أحكام الصغار لا استرونى ما علقه فبحث قال صبي محجور أودع
 نديا فقتله فعلى عاقلته القيمة ولو طعما ما كله لا يضمن اهـ قلت وقد يوفق لمن الضمان باجماع على العاقلة تأمل
 قوله بلاذن وليه) يعنى عنه ما بعده فلما أنزله في أخذ الوديعة يضمن اتفاقا كما في المعنى أبو السعود (قوله
 يستثنى من ابداع الخ) يستثنى أيضا ما إذا كانت عبداً ما على ما في البدائع (قوله مثله) أى صبي محجور وهو
 لنفسه مفعول أول لا ودع والثاني محذوف أى وديعة (قوله فله مال تضمنه اذ دفعه) قال في جامع
 فصولين وهي من مشكلات ابداع الصبي وأجاب في الاشياء بانه لم يوجد فيها السليط من مالكه بخلاف مامر
 أودع عليه بانه وجد السليط بنفسه اذ دفع الى الأول كما في الجوى قلت مدفوع اذ دفعه المالك الى الأول لم يكن
 تضمنه مامر في المستثنات (قوله ولا يحجر حرا الخ) في بعض النسخ على حروا علم ان الحرة عند أبي حنيفة على
 لم العاقل البالغ لا يحجز بسبب السفه والدين والفسق والغفلة وعندهما يحجز بغير الفسق وعند الشافعي يحجز
 بكل كفاية وأما الحرة على المفتى المالحن وأخويه فليس يحجز اصطلاحاً كما يأتي وظاهر البرز أن عندهما أيضاً

(ومن عقد) عقدا بدور
 بين نفع وضرب كسبي
 في المأذون (منهم) من
 هؤلاء المحجورين (وهو
 يعقله) يعرف أن البيع
 سالب لآل والشراء
 جالب (أجاز وليه) أودع
 وان لم يعقله باطل نهاية
 (وان أنفقوا) أى هؤلاء
 المحجورين سواء اعتقوا
 أولادهم (ضام) مقوما
 من مال أو نقص
 (ضمنوا) اذ لا يحجر في
 الفعلي لكن ضمن
 العبد بعد العتق
 على مامر وفي الاشياء
 الصبي المحجور مؤاخذ
 بافعاله فيضمن ما أنفقه
 من المال للحال واذا قتل
 فآلديه على عاقلته الا في
 مسائل لو أنفق ما
 اقرضه وما أودع عنده
 بلاذن وليه وما أعبره
 وما بيع منه بلاذن
 ويستثنى من ابداعه ما
 اذا أودع صبي محجور
 مثله وهي ملك غيرها
 فله مال تضمنه القاص
 أولاً خنز ولا يحجر حراً

بحر عليه بالسفسق وهو مخالف لعامة الكتب كإنبه عليه في العزيمة وكلام المصنف والشارح هنا يحمل فتأمل
(قوله هو تذيير المال الخ) فلو تركت غير من المعاصي كسر التجزؤ والزنا لم يكن من السفه المصطلح في معنى
 قهستاني والمراد أنه كان رشيداً ثم سفه لما أتى متأنه لو بلغ غير رشيد لم يسم الماله الخ **(قوله على خلاف)**
 مقتضى الشرع والعقل كالتبذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفاً لا لغرض أو لغرض لا بعينه
 العقل من أهل الديانة عرضاً كدفع المال للمفتين والقبايين وشراء الخالة الطاهرة بمن غال والقبن في الثياب
 من غير محبة وأصل المساحات في التصرفات والبر والاحسان مشروع الآن الأسراف حرام كالإسراف
 في الطعام والشراب قال تعالى إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا كقوله فيجب عليه عندهما مستند للآدم
 ما أتى مع عدم جهة التفرغ أيضاً **(قوله وتعامم الخ)** هو ما ذكرناه أن نضع الكفاية **(قوله وفق)**
 أي من غير تبذير مال فان القاسق أهل اللؤالب على نفسه وأولاده عند جمع أصحابنا وإن لم يكن حافظاً له
 قهستاني **(قوله ودين)** وإن زاد على ماله وطلب الفراء من القاضي الخ عليه قهستاني **(قوله وغفلة)** أي
 لا يجبر على العاقب بسبب غفلة وهو ليس بمغفل ولا يقصد ملكه لا يهتدى إلى التصرفات التي لا يجنب في
 السباع سلاماً لميلز يلح **(قوله بل ينع)** أشار به إلى أنه ليس المراد حقيقة الجبر وهو المنع الشرعي الذي
 يمنع نفوذ التصرف لأن الحق لو أفتى بعد الجبر وأصاب ما ذكرنا الطبيب لو باع الادوية بغير تفقد لأن المراد
 ألغى الحنفي كافي الدرر عن البدائع **(قوله ما جرح)** قال في الجهر بتجن الشيء بمن يجوز أناسل ولفظ
 وقوله رجل ما جرح كله مأخوذ من غلط الوجه وقلة الحياء وليس معنى ابن كمال **(قوله كعلم الرذ)**
 الخ وكذا يبقى عن جهل شرباً ليلعن الخانية **(قوله وطبيب جاهل)** لأن يسبقهم وداء هلكوا وذ
 قوي عليهم لا يتقدم على إزالة ضررهم يلح **(قوله ومكان مقل)** بأن يكرى ابلا وليس له ابل ولا مال بشرط
 به وإذنا ما وأن الخروج حتى نفسه جوهرة فتح هؤلاء المفسدين لادبائهم والامان والاموال بغير اضرار
 بالخاص والعامة فهو من الأجر بالمعروف والنهي عن المنكر كافي القهستاني وغيره فيسل وألحق بهذه الثلاثة
 ثلاثة أخرى المحترق وأرباب الطعام إذا تعدوا في البيع بالقيمة وما لو أسلم عبد الذي امتنع من بيعه باع
 القاضي اه قلت وبالأمر بالمعروف وأوسع من هذا ما لم يتم ينبغي ذكر المرض فإنه ممنوع عن التصرف
 فيما فوق الثلث (تنبيه) يعلم من هذا عدم جواز ما عليه أهل بعض الصنائع والحرف من منعهم من أرا
 الاشتغال في حرقهم وهو متفق لها وأرادت أهلها فلا يحمل التحريم كما أفتى به في الحامدية **(قوله وعندهما يحجر)**
 على الحر أي العاقل البالغ قال في الجوهرة ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا يحجر علياً لا يحجر الحاكم
 ولا ينفذ حتى يطلعه وقال محمد فساد في ماله يحجره موصلاً حقه بطلعه والثرة فيما باع قبل حجر القاضي يجوز
 عند الأول لا الثاني **(قوله بالسفه والتفلة)** أي والذين كايأتى وغير بعضهم عن التفلة بالفساد وليس المراد به
 الفسق فافهم قال في الدر المنثور ويشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بتأجيله ولا يشترط ذلك
 في الحجر بالسفه مع كونه في جمع الأموال وأما الحجر بالدين فغض المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث
 بعده ملكه كايعلم من القهستاني والرحمدي فليحفظ اه وفي التاترناتية الحجر بالدين يفارق الحجر بالسفه
 من وجوه ثلاثة أحدها أن حجر السفه لغني فيه وهو سوء اختيار لا لحق الغرما بخلافه بسبب الدين فيقتصر
 للقضاء الثاني أن المحجور بالسفه إذا اعتق عبد أو وجبت عليه السعابة وأدى لا يرجع مما عسى على المولى بعد
 زوال الحجر بخلاف المحجور بالافلاس الثالث أن المحجور بالدين لو أقر حاله الحجر نفذت إقراره بعد زوال الحجر
 وكناها الحجر فيما سيحدثه من المال حاله الحجر والمحجور بالسفه لا يجوز قراره لاحال الحجر ولا بعده ولا في المال
 القائم ولا الحادث اه لمصلحة قلت وبزاد ما من توقف الحجر بالدين على القضاء أي على قول أبي يوسف لكونه
 لحق الغرما بخلاف الحجر بالسفه فلا يتوقف كما أشير إليه فيما مر وظاهر كلامهم ترجيحهم على قول محمد
(قوله به) أي قولهما يعني به صريح فاضنجان في كتاب الحيطان وهو صريح فيكون أقوى من الأثرام كذا
 قال الشيخ قاسم في تصحيحه ومما أن ما وقع في المتن من القول بعدم الحجر على الحر صحيح بالاتزام وما وقع

مكلف بسفه) هو
 تبذير المال وتضييعه
 على خلاف مقتضى
 الشرع أو العقل ددد
 ولو في الخير كأن يصرفه
 في بناء المساجد ويحو
 ذلك فيصير عليه عندهما
 وعامة في فوائده
 في الاشياء (وفسق ودين)
 وغفلة (بل) يمنع (مفت)
 ما جرح) يعلم الحيل
 الباطلة كعلم الرذ
 لئين من زوجها ولتسقط
 عنها الزكاة (وطبيب
 جاهل زمكاز مقل
 وعندهما يحجر على
 الحر بالسفه) التفلة
 و (به) أي قولهما
 (يفي) صيانة له
 وعلى قولهما المقتى به
 (فيكون) في أحكامه

في قاض خان من التصريح بأن الفتوى على قوله ما تصرح به بالتحقيق فيكون هو المعتمد وجعل عليه الفتوى
 بمولانا في فوائده من في حاشية الشيخ صالح وتذكر في كثير من العبارات بأن الفتوى على قولهما وفي
 القهستاني عن التوضيح انه المختار اهـ وأتبع به البخاري وأبو القاسم كما ذكر في المنع عن الخاتمة فيقول
 بالآتي والقاضي يحبس الحر المدون (قوله كصغير) أي بعقل ومثله البالغ العتوة كما في حواشي الانشاء (قوله
 الآتي نكاح وطلاق) فان سمي حاز منه مقدار مهر المثل وبطل الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف
 المسمى لان التسمية صحيحة في مقدار مهر المثل ونكاح التزوج أو بيع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها لان
 التزوج من حواشي الاصل في (قوله وعناق) وعلى العبد أن يبيع في قبته عند محمد وهو الصحيح طوري
 (قوله واستلاد) بأن ولدت بغيره فلا دعاء ثبت نسب وصارت أم ولده وتعتق من جميع ماله بعونه ولا نسي هي
 بولادة هافي شي لان ثبوت نسب الولد لها ولولم يكن معها ولد فقال عنه أم ولدي لم تبع وسعت بعوته في كل
 قيمتها بماله المربى زيلي وهي ثلث قيمتها جوهري (قوله وتدير) وبسي بعوت المولى غير شدي في قيمته مدرا
 وفيه المدبر ثلثا قيمته قاقيل نصفها عليه الفتوى جوهري ولكن سأتى صحة وصاياه بالقرب من الثلث والتدبير منها
 وفي الطوري عن المحقق قال مشايخنا هذا أي سمعنا اذا كان أهل الصلاح يعدون هذه الوصية أسرافا فان كانوا
 لا يعدونها أسرافا بل معهودا حسنا لا يسي في قيمتها اذا كان يخرج من الثلث (قوله ويجوز كاه) ويدفعها
 القاضي الى المهر فها لا يعادله يدفعها من بنته ولكن يبعث معها أمنا كي لا يصر فها في غير وجهه هداية
 (قوله وقطرة) فيه أنها تحبس على الصغير حتى ولو يخرجها وليه وجب الأداء بعد البلوغ كما في بابها فليبت بما
 خالف فيها الصغير إلا أن يقال المخطأ بماله تأمل (قوله ورج) لانه واجب ما يحب الله تعالى من غير صنعه ولا
 يمنع من عرقه واحدة فيها استحسانا ولا من القرآن لانه لا يمنع من أفراد السفر لكل واحدة منهما فلا يمنع من الجمع
 بينهما للخلاف في وجوبها وبسم النفقة الى ثمة ثلاث نفقات جامع قبل الوقوف يدفع القاضي نفقة الرجوع
 ولا تتركه الكفارة لا بعد زوال الحجر وان أفسد العمرة بقضها بعد زواله أيضا وتعلمه في الجوهرة ولو أرحم بحجة
 فطرح دفع اليه من النفقة مقدار ما لو كان في منزله ويقال انه ان شئت فاطرح ما شئت إلا أن يكون القاضي وسع في
 النفقة فقال أنا أكرى ذلك الفضل وأنفق على نفسي فلا يمنع من ذلك طوري (قوله وعبادات) أي بدنية
 لا مالية لا مركبة منها يضاف في شرح الفتح لان السككي كل موضع يدعي فيه منه من عطف العام على الخاص
 يراد بالعام ما عند أهل الخاص فيكون من عطف المبني قال وهذا هو التحقيق جوي وبه صرح في السعدية أو
 السعد قلته يكون من العام المخصوص أو المراد انه المخصوص وهل الأول حقيقة في الباقي أو مجاز كالثاني
 خلاف بينه في حاشية شرح المنار أول بحث العام هذا وفي استنباط الحج والعبادات فطر فاتها تصح من الصغير
 أيضا الآن يقال المراد بصحة تأمل (قوله وزوال ولاية أبيه أو جده) يعني عدم ولايته بما عليه
 بخلاف الصغير جوي أي فان ولايته بما عليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعقوبات) كالأقر على نفسه بوجوب
 القصاص في نفس أو فسادها جوي (قوله وفي الاتفاق) أي على نفسه وولده ووصيه ومن يحب عليه نفقته
 من ذوي أرحامه من ماله شرح تنوير الأنهار وفي بعض النسخ وفي الاتفاق من أو قل لكن في الاشياء ان
 وقفه باطل واختلفوا فيما لو كان باذن القاضي فصحة البلخي وأبطله أبو القاسم اهـ (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب
 من الثلث) يعني اذا كان له وارث والقاسم أن لا يجوز وصيته كثير عاتيه وجه الاستحسان أن الحجر عليه لمعنى
 التفرقة له كي لا يتف ماله ويبقى كالأعلى غيره وذلك في حياته لا فيما ينفذ من الثلث بعد وفاته حال استغنائه وذلك
 اذا وافق وصاياه أهل الخير والصالح كالوصية بالحج والساكن أو ناله المساجد والأوقاف والقطار والجسور وأما
 اذا وصى بغير القرب لا تنفذ عندنا طوري (قوله كالبغ) أي غير مجبور ولا فهو بالغ (قوله وفي تقارة تعبد)
 فلو حلف وحش أو نذر نذر من هدى أو صدقة أو نذر من امرأته لا يلزمه المال ولا يكفر بعينه وغيره بالاصوم
 زيلي (قوله والحاصل الخ) مستغنى عنه بقوله فهذا الخلاف الخ لكن أعاد مقوله إلا بذكر القاضي وإنما
 حصره بالمر من زوال ولاية أبيه وجده (قوله لم يسم الماله الخ) هذا بالاجماع كافي الكفاية وإنما الخلاف

كصغير) ثم هذا الخلاف

في تصرفات تحصل

الفسخ وبطلاله الزل

وأما مالا محتمله ولا

يبطله الهزل فلا يحجر

عليه بالاجماع وهذا قال

(الآتي نكاح وطلاق

وعناق واستلاد وتدير

ويجوز كاه) وقطرة

(وحج وعبادات وزوال

ولاية أبيه أو جده وفي

صحة اقراره بالعقوبات

وفي الاتفاق وفي صحة

وصاياه بالقرب من

الثلث فهو) أي في

هذه كالبغ) وفي كفاية

كعبدا شأبه والحاصل

أن كل ما يستوي فيه

الهزل والجد ينفذ من

المجبور ومالا فلا لا

بإذن القاضي خاتمة

(فان بلغ) الصبي (غير

رشيد لم يسم الماله

في تسليمه بعد خمس وعشرين سنة كما يأتي فلو بلغ مفسدا وجرح عليه أو لافسله المفضاع ضمه الوصي ولودفعه
اليه ووصي مصلح وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن كافي المنع عن الخيانة وفي حاشية أبي السعود مرقا
للولو الجية وكما يفهم بالرفع اليه وهو مفسد كذا قبل ظهور رشده بعد الإدراك اه وسئل العلامة السليبي عن
بلغت وعلم الوصي كل شيء رشده هاجرا بالبلوغ أم لا يضمن الشيء فأجاب بأنه لا يثبت إلا بحجة شرعية وتسلط
الخبرة وفي شرح البري عن البدائع لا بأس بالولي أن يدفع اليه شأنا ماله وأذنه بالتجارة فلا خیار فان أنس
منه رشدا دفع اليه الباقي **(قوله)** حتى بلغ حساو عشرين سنة أي ما لم يؤنس رشده قبلها **(قوله)** فضع تصرفه
قوله الأولى التعير بالو كافي الكثرة لكن لما كان قوله لم يسلم اليه معنى المنع لأن العاقل البالغ لا يحصر عليه عند
الأمام وانما عاذا منع للتأديب لا جرح صرح التفرع فافهم **(قوله)** ضمن أي إذا هلك في يده لتعديبه في المنع وأما
إذا بلغ فضعه قبل أن يتكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته بالاختيار فهلك لا يضمن قال شهاب الدين الحلبي في
فتاواه والواجب على الوصي أن لا يدفع المال إلا بعد الاختيار فإذ امتنع ذلك كان معنوا واجب فلا يكون
متعديا وفي الخاتمة ما يشهد له رملي **(قوله)** فاه شيخنا يعني الرمي في حاشية المنع **(قوله)** وإن لم يكن رشدا لانه
قد بلغ سناتصو ران يصير جردا ولا يمنع المال عنه لتأديب فلنا بلغ هذا السن فضا نطعم رجاء التأديب بل يلى
مخلصا **(قوله)** وقال لا يدفع أي وإن حار شخاوه قالت الأعمدة الثلاثة معراج **(قوله)** ولا يجوز تصرفه أي
مالم يجزه القاضي على مأموره هذه غير ما خلافت وتظهر أيضا في الضمان عند ما لو دفع اليه بعد ما بلغ هذا المدة
مفسدا لا عنده **(قوله)** فان أنسم أي عرفت أو أبصر ثم ذكر المالكى في تفسيره ط **(قوله)** هو كونه مصلحا في
ماله هو معنى ما في البري عن التفرع رشده نأ أن ينق فمالم يحل وبمسك عما يحرم ولا ينفعه في السلطة
والعصاة ولا يعمل فيه بالتدبير والاسراف **(قوله)** فقط أي لا في دينه أيضا خلافا للشافعي رحمه الله **(قوله)** ولو
فلسقا نأ كيدلقوه فقط وأطلقه فمئل الفسق الأصلي والطارئ كافي الهداية وهذا مالم يكن مفسدا لماله
(قوله) ليسع ماله أطلق المال فمئل المهرون والمؤخر والمعار وكل ما هو لله رملي ولا يكون ذلك أكره الله
بحق كما مر في محلها وهو ظالم بالمنع **(قوله)** يعني بلا أمره لأن للثاني أن يأخذ منه إذا لم يفرج بحسن حقه بغير رضا
المدين فكان للقاضي أن يعينه بل يلى **(قوله)** وكذا لو كان أي كل من ماله ودينه وفي نسخ كانا صغيرا الثانية **(قوله)**
استحسانا والقاس أن لا يجوز لأن هذا الطريق غير تعين لقضاء الدين فصار كالعروض **(قوله)** لا لئلا يحداهما
الثنية ببيان لوجه الاستحسان ولهنأ يضم أحدهما إلى الآخر في الزكامة أنهم مختلفان في الصورة حقيقة
وهو ظاهرا وحكاية لا يجرى بينهما بالفضل فالتنظر لا لئلا يحداهما في التصرف وبالنظر للاختلاف
يلبس عن الثاني ولأنه لا يحداهما بالشبه بخلاف العروض لأن الأغراض تتعلق بمسورها وأعمالها أقول
ورأى ينفى الخطر والاحتياط المحتجب را من أمانته وجددنا نير مدينه وله عليه دراهمه أن يأخذها لئلا يحداهما
جنسا في الثانية أهو مثله في شرح تلخيص الجامع الكبير للقارسي في باب العين في المساومة **(قوله)** تنبيه قال الجوى
في شرح الكثرة نقل عن العلامة المقدسي عن جده الأشقر عن شرح القندوري لا لئلا يحداهما أن عدم جواز الأخذ
من خلاف الجنس كان في زمانهم لملاو عتهم في الحقوق والقضوى اليوم على جواز الأخذ عند القندور من أي
مال كان لاسيما في ديون الدائمتهم العقوق قال الشاعر

عفا على هذا الزمان فانه زمان عقوق لا زمان حقوق

وكل رفيق فيه غير مراقب وكل صديق فيه غير صدوق ط

(قوله) خلافها ماله يعني الأولى أن يقول وقال ليسع وبه يبقى كالاحتج ح **(قوله)** أي وله ما يسعهما أي
العرض والعقار وأشار بهذا التفسير إلى ما عدا ما خلاف فيه **(قوله)** اختصار وفيه في المتن **(قوله)** ويسع
كل ما لا يحتاجه في الحال قال في التبيين ثم عنده ما يدا القاضي يسع التقويم والعروض ثم العقار وقال
بعضهم يبدأ يسع ما يحتج عليه التوى من عروضة ثم عالا يحتج عليه ثم العقار فالجواب أنه يسع ما كان
أظرفه ويرتفع عليه دعوى من ثياه يعني يده وقيل يستعان لانه انما غلب ثياه لا يده من ملبس وقال أنا كان

حتى يبلغ حساو عشرين
سنة فصم تصرفه
أي قبل المقدار المذكور
من المدة (وبعد يلى
اليه) وجوابه يعني لو منعه
منه بد طلبه ضمن وقيل
طلبه لا ضمان كما يفهمه
كلام المحتج وغيره قاله
شيخنا (وان لم يكن رشدا)
وقال لا يدفع حتى يؤنس
رشده ولا يجوز تصرفه
فيه (والرشد) المذكور
في قوله تعالى فان أنسم
منهم رشدا (هو كونه
مصلحا في ماله فقط) ولو
فلسقا قال ابن عباس
(والقاضي يحبس الحر
المدينون ليسع ماله دينه
وقضى دراهم دينه من
دراهمه) يعني بلا أمره
وكذا لو كان دناير (وباع
دنايره بدراهم دينه
وبالعكس استحسانا)
لا لئلا يحداهما في الثانية
(لا يسع القاضي) عرضه
ولا عقاره للدين (خلافا
لهما وبه) أي بقولهما

يسعهم الدين (يقضى)
اختيارا وصحفي تصح
القندوري ويسع كل
ما لا يحتاجه في الحال

فيكتفي بدونه اتباع ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوباً يليه وكذا يفعل في السكن وعن هذا قالوا
 يسع ما لا يحتاج الدين الحلال كالدين في الصف والطعم في الشتاء ونفق عليه وعلى زوجته وأطفاله وأراحه
 من ماله اه ملخصه قال الرحي ومغادمانه لا يكلف إلى أن يسكن بالأجرة كما قالوا في وجوب الحج تأمل اه وفي
 حاشية الدني أقول وكذا لو كان عند عقرات وقطع طائفي زائدة على سكنه أو صدقات في الدار السلطانية
 لا يؤمر بيعها كما في غير واحد من العلماء اه أي لا يؤمر بالفرار عنها إذا يجوز بيعه تأمل (قوله يلزمه
 بعد الدين) أي يقضيه بعد قضاء الدين التي خرج لأجلها ويخرجها ما ذكر بعد وهذا ما يمكن استفادته لا بعد
 الحج والأفضى ما أقر به منه كافي المواهب والهداية وقدمناه عن التارخانة وشر الملتقي وفي التارخانة
 ثم انما صرح الجرح بالدين صار المحجور كمر بض عليه بدون الحق فكل تصرف أدى إلى إبطال حق الغرماء فالجرح
 يؤز فيه الكهبة والصدقة وأما البيع فان مثل القيمة بازوان بعين فلا يغير المشتري بين إزالة العين وبين الفسخ
 كبيع الرض فان باع من التريم وقاصمه بالثمن جازلوا التريم واحداً والامع البيع من أحدهم ولو عمل القيمة
 دون المقاصصة وكذا لو قضى دين البعض دون البعض كالمرض اه ملخصاً (قوله بيته) بأن شهدوا على
 الاستقرار والشراء عمل القيمة تارخانة (قوله اه) أعلم قاض المعتمد عدم جواز القضاء بعلمه ط (قوله كال
 استهلكه) فان ملكه راحم الغرماء وكذا لو تزوج امرأة مهر مثله من ملكه المراد استهلاك المال أنه ينفذ
 اقراره بمسار فلو به في التارخانة أنه يسئل عن اقراره بعد ما صار مطلقاً ما أقر به كان حقاً ولا فان قال
 نعم بواخيه والا فلا وجب أن يكون الجواب في الصي المحجور كذلك اه (قوله أو أفس الخ) أي صار إلى حال
 ليس له فلو س وبعضهم قال صار إلى فلو س بعد أن كان نادراً هم مصباح والمراد حكم الحاكم بتقليسه وإعلاءه انما
 يستوى مع الغرماء انما كان الثمن حالاً فلو س جلالاً يشاركهم ولكن يشاركهم بعد الحلول فيما قبضوه بالمخصص
 كذا في المقدمي سائحاً (قوله كان له اسفرداه) أي فيما لو أفس بعد قبضه بعرض وقوله وجبه بالثمن فيما
 لو أفس فله ففسقه ونشر على عكس الترتيب تأمل (قوله كذا في الخليفة الخ) استدراك على المتن بما
 للشر بلالة حيث نقل ما في الخاتمة ثم قال فقد شرط مع الاطلاق اجازة صنع اه أقول الذي يظهر أن الاجازة
 شرط لجواز منعها لجواز الاطلاق والمذكور في المتن حواز الاطلاق فلا استدراك بل هو اقراره بحكم آخر تأمل
 (قوله لان جرح الأول مجتهد فيه) علله في الهداية أولاً بأن الجرح منه فتوى وليس بقضاء لانه لو وجد المقتضى
 والمقتضى عليه ثم قال ولو كان قضاءه ففس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء قال الزبلي يعني حتى يلزم لان
 الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير مجماعاً عليه وانما يصير مجماعاً عليه أن لو كان الاختلاف موجوداً
 قبل القضاء فمقتضى كذا أحد القولين بالقضاء فلا ينقض بعد ذلك وأما انما كان الاختلاف في نفس القضاء
 في القضاء يحصل الاختلاف فلا بد من قضاء آخر ليسر مجماعاً عليه لقضاءه بعد وجود الاختلاف هنا معناه ولكن
 فيه اشكال ههنا لان الاختلاف فيموجود قبل القضاء فان جرحه بنفس السفة ولا تنفذ تصرفاته اه أصلاً
 فيصير القضاء به على هذا التقدير قضاءه بقول محمد فتاً كدقوله بالقضاء بخلاف القضاء على الغائب فان
 الاختلاف فيه في نفس القضاء هل يجوز أم لا فعندنا لا ينفذ عند الشافعي يجوز فيحصل الاختلاف بالقضاء
 فلا يرتفع حتى يحكم بجواز هذا القضاء اه (قوله ما لم يعلم) أي بالجرح قال في البرز يفتوا أخره عدل وصدقه
 ان يحصر وان لم يصدقه كذلك ثم قال ولا فرق بين الاذن والجرح في أنه يصير مأذوناً ذاتاً جرح الصدق في خبره عند
 العبد أو صدقه ذكره الفقيه أبو بكر البليخي وعليه الفتوى والاعتماد فلا يفرق بينهما اه ثم ان هذا
 مبنى على قول أبي يوسف لما مر أن السفة ينحصر عند محمد بلا قضاء (قوله ولا يرتفع الجرح بالرشد الخ) هذا أيضاً
 قول أبي يوسف خلافاً لمحمد كما قدمنا من الجوهر مع بيان غير خلاف (قوله ولو ادعى الرشد) يعني بعلم الجرح
 عليه القاضي ادعى أن صار رشيداً ليطال جرحه (قوله أشاء) استدلال على ذلك مما في المحيط عند ذكره دليل
 أبي يوسف على أن السفة لا ينحصر إلا بالجرح القاضي من أن الظاهر زوال السفة لان عقله منعه قال في الاشياء
 وكل ينشئها للظاهر لا يتقبل اه أقول الظاهر أن ظهور زوال السفة فيما كان قبل الحكم يدل على مسبق

الدين ما لم يكن ثابتاً بينه أو علم قاض في راحم
 الغرماء كمال استهلكه
 اذا جرح في الفعل كما مر
 (أفلس) وأفس معه عرض
 شرافة قبضه بالاذن
 من يأنعه ولم يؤذ ثمنه
 (فأنعه أسوة الغرماء)
 في ثمنه (فان أفلس قبل
 قبضه أو بعده) لكن
 (يفر إن كان يأنعه كان له
 استرداده) وجبسه
 (بالثمن) وقال الشافعي
 للبائع الفسخ (جرح
 القاضي عليه ثم رفع إلى
 قاض آخر فأطلقه)
 وأجاز ما صنع المحجور
 كذا في الخاتمة وهو ساقط
 من الدرر والمخ (جاز
 الخلاف) وما صنع
 المحجور في ماله من يسع
 أو شراء قبل اطلاق
 الثاني أو بعده فان حاز
 لان جرح الأول مجتهد فيه
 فتوقف على امضاء قاض
 آخر (فروع) ه يصح
 الجرح على الغائب لكن
 لا ينجح مالم يعلم خاتمة
 ولا يرتفع الجرح بالرشد
 بل باطلاق القاضي ولو
 ادعى الرشاد ادعى
 خصمه بقاءه على السفة
 وبرهنا يثبت بتقديمه
 بقاء السفة أشياء
 مطلب تصرفات المحجور
 بالدين كالمرض

وفي الوهبانية

ومن يدعي إقراره قبل
بمحرمه ففي بدعيه وقته
فهو أجدد
ولو باعوا القاضي أباز
وقال لا

تؤدى بقاؤه من بعد خبر
« (فضل) » (بوع الغلام
بالاحتلام والاحبال
والانزال) والاصل
هو الانزال (والجارية
بالاحتلام والحض
والجبل) ولم يذكر
الانزال صرحا لانه
فلما يعلم منها (فان لم
يوجد قضاها) متى (ففي)
يتم لكل منهما خمس
عشر سنة (بقي) القصر
أعمار أهل زماننا وأدنى
مدته اثنتا عشرة سنة
ولهانع سنتين) هو
المختار كافي أحكام الصغار
(فان راعها) بان بلغا
هذا السن (فقالا بلنا)
صدقا ان لم يكن بهما
الظاهر) كنا قد قدم
العبادية وغيرهما قد
تقي عشرة سنة بشرط
شرط آخر لصحة إقراره
بالبلوغ وهو ان يكون
بحال يحتل مثله والا
لا يقبل قوله شرح
وهبانية (وهما) جند
(كبالغ حكا) فلا يقبل
جوده البلوغ بعد
إقراره مع احتمال حاله
فلا تنقض قسمته ولا
يبعة وفي الشربلية
يقبل قول المراهقين قد
بلغتني تقبيل عانا
بلغ بلانين

كلام المحيط أما بعد الحكم كاهو وضع المسئلة في الاشياء فقد تكرر ثبت والاصل بقاؤه ويدل عليه ان المحرم
بعد نبوته لا يرتفع عند أي وصف الا بالقضاء فلو كان الاصل زواله لما احتاج اليه ولنا قال المقدسي في حاشية
الاشياء ما يوجد بعد المحرم القاضي ما يقتضي خرافة فالتظاهر بقاؤه اهـ وهكذا نقل الحوى عن الشيخ صالح
فينبغي تقديم بينة الزوال وذكر نحوه العلامة السمرى ثم قال وراى في ذخيرة الناطر الخنزيريه وقوله أو بالسعود
وأقره والجلة ثم راجعنا مع صاحب الاشياء سوى الشارح والله أعلم (قوله) وفي الوهبانية (الخ) الشرط الثاني من
البيت الاول صغير وأصله * فمن يدعي التأخير ليس يؤخر * ويحجر في محل جرمضاف الى قبل ومعنى البيت
الاول انه لو قال بعد صلاحه أقررت وأنا محجور بأن استهلكك فكذلك قال رب المال بل حال صلاحه فالتقوى
لغير لانه أضافه الى حاله معهوده تنافي صحة الإقرار فيكون في الحقيقة منكر الاقرار وكذا لو قال أقررت بحال
فسادك لكن محق وقال المقرر يمكن ذلك حقا فالقول هو معنى الثاني لو باع المحجور وأجاز القاضي بعده لكن
نهى المشتري عن دفع الثمن السد فدفعه وهلك ضمن الثمن لقاضي لانه لما نهاه صار حتى القبض للقاضي
والمحجور كالا حتى قال لم ينهاه لان في إجازته البيع إجازة لدفع الثمن كالمكيل بالبيع وكيل بالقبض والله
سبحانه وتعالى أعلم
(فضل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ) يتبين فصل وبلوغه مبتدأ وما بعده خبر وعطوف عليه والجارية محجور
عطفا على الغلام أو مرفوع على تقدير مضاف محذوف وانابته منابه والبلوغ لغة الوصول واصطلاحا تمتا بحد
الصغر ولما كان الصغر أحد أسباب المحرم وكان له نهاية ذكر هذا الفصل لبيانها والغلام كقال عياض يطلق على
الصبي من حين يولد الى ان يبلغ وعلى الرجل باعتبار ما كان (قوله بالاحتلام) قال في المعدن بالاحتلام جعل
اسماء المراهقين من الجماع فيحدث بضعه انزال للمني غالبا فقبل لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع
المنام لكثرة الاستعمال اهـ ط (قوله والانزال) بأى سبب كان (قوله والاصل هو الانزال) فان الاحتلام لا يعتبر
الامعة والاحبال لا يتأتى الا به (قوله والجارية) هى أنى الغلام (قوله صرحا) قد به لانه مذكور ضمنافي
الاحتلام والحبل (قوله فان لم يوجد قضاها) أى في الغلام والجارية متى عماد كرا لم يفلده أنه لا اعتبار بانبات
العانة خلافا للشافعي ورأى عن أبي يوسف ولا الهمة وأما هو بالسدى فذكر الحوى أنه لا يحكم به في ظاهر
الرواية وكذا نقل الصوت كافي شرح النظم الهاملي أو بالسعود وكذا نشر الساق والا بطوال الشارب (قوله به بقى)
هنا عندهما هو ورأى عن الامام وبه قالت الأئمة الثلاثة وعند الامام حتى يتم له ثمانى عشر سنة ولهاسبع عشرة
سنة (قوله) قصر أعمار أهل زماننا) ولان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم اعرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم
أحد سوسه أربعة عشر فرده ثم يوم الخندق وسنه خمسة عشر فقوله ولها المعادة الغالبة على أهل زماننا وغيرها
احتياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة لحدى الحجج الشرعية فيما لا نص فيه نص عليه الشئ وغيره مدر متقى
(قوله) وأدغمته (أى حدة البلوغ والضمير في الغلام وفي الجارية) (قوله) كافي أحكام الصغار) هو اسم كتاب
لاستروتنى (قوله فان راعها) يقال راعه أى دلت عليه وها هو منه اذ صلى أحكم المستر فغيره هها وصى مراحم
مدان للحم مغرب (قوله ان لم يكن بهما الظاهر) هو معنى قوله الا ترى وهو ان يكون بحال يحتل مثله وفي المنع عن
الخانه صبي أقره بالغ وقاسم وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مرهاقا ويحتل بقيل قوله ويجوز قسمته وان
كان مرهاقا ويعل ان مثله لا يحتل لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهرا وتبين هذا ان بعدا تقي عشرة
سنة اذا كان بحال لا يحتل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اهـ (قوله) فبعد تقي عشرة سنة) ادعى صاحب جامع
الفضول ان الصواب ابدال بعد يقبل زعمانه أنه شرط لغير المراهقين وزيد في نور العين وتسبه الى الوهم وقلة الفهم
(قوله) وفي الشربلية) وعبارتها بغيري وقد فسر ما به علم بالوغيها وليس عليها عين اهـ قال أو بالسعود والظاهر
ان هذا هو المراد مما نقله الحوى عن شرح صدر الجاهلين أنه يشترط لقول قولها ان بيننا كسفة المراهقة
حين السؤال عنه اهـ قلت وفي جامع الفضول عن فتاوى النسق عن القاضي محمود السمرى قدنى أن مرهاقا
في مجلسه يباوغيه فقال عبا يابغ قال باحتلام قال فان اذا أبت بعد ما انتهت قال الماء قال أى ماء فان الماء

وفي الخزانة أقر بالبولغ
فقبل اثني عشرة سنة
لا تصح اليئنة وبعده
تصح اه

• (كتاب المأذون) •

(الاذن) لغة الاعلام
وشرعاً (فلا حجر) أي في
التجارة لان الحجر لا ينقل

عن العبد المأذون في
غير باب التصرف كال
(واسقاط الحق) المسقط

هو المولى لو المأذون رقيقاً
والولي لو صلياً وعند زفر

والشافعي هو وكيل
وانابة (ثم يتصرف)

العبد لنفسه بأهليته
فلا يتوقف) وبوقت ولا

يخصص بنوع تصرف
على كونه اسقاطاً (ولا

يرجع بالعهدة على سيده)
لنكح الحجر (فلو اذن

لعبد) تصرف على ذلك
الحجر (نوما) أو شهر (صار

ما دون ما طلق الحق يحجر
عليه) لان الاسقاطات

لا تتوقف (وتم تخصص
بنوع فاما اذن في نوع

عمر اذنه في انواع كلها)
لانه فلا الحجر لا وكيل

٣ قوله والظاهر الخ
رايت في الحامدية عن
جواهر الفتاوى وانما

يقبل قوله بغير هذا
التفسير الخ اه منه

تلف قال النبي قال ما المني قال ما الرجل الذي يكون منه الولد قال على ماذا احتلت على ابن أو بنت أو ثقل قال
لي ابن فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد بلغنا الاقرار بالبولغ كذا قال شيخ الاسلام فذا من باب الاحتياط
لتأجيل قوله مع التفسير ونذا جارية أقرب بحض اه ٣ والظاهر ان المراد بقوله وانما يقبل مع التفسير
في تفسير ما بلغ به من احتلام أو احيال فقط بهذا الاستقصاء (قوله لا تصح اليئنة) صواب اليئنة من البت
هو القطع كما في جامع الفصولين وقد وجد كذلك في بعض النسخ أو يقول لا يصح الاقرار

(بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب المأذون •)

الاذن فهو مصدر كمسور وان كان الظاهر انه صفة لكنه يحتاج لحذف المضاف والصفة في الكرماني يقال
اذن له أو لها وترك الصلة ليس من كلام العرب وأقرها الفقهاء حتى درممتي وتقدير المضاف ان المأذون لان
يبحث عن الافعال لا عن الفوات وفي المصباح أن الفقه لا يحذفون الصلة لفهم المعنى وأورد بعد الجران
لأن يقتضي سبق الحجر (قوله الاذن لغة الاعلام) تبع الزبلي والنهاية قال الطوري قال شيخ الاسلام في
مسو له الاذن هو الاطلاق لغة لانه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقاً عن شيء إلى شيء اه وفي النهاية الاذن في
شيء رفع المانع لي هو محجور عنه واعلام بالطلاق فيما حرج عليه من اذنه في الشيء اذناؤه بعد الامام لا يلزم
سواء قال له الاعلام ومنه الاذان وهو الاعلام لان الاذن من اذن في كذا انا واحه والاذنان من اذن بكذا اذا
علم اه وفي أبي السعود قال قاضي زائدة في التكملة لم أر قط في كتب اللغة معنى الاذن عن الاعلام (قوله عن
عبد المأذون) الاولى اسقاط لفظة العبد فان الحكم في الصبي والمعنوه كذلك ح (قوله في غير باب التجارة)
بالترجوع والتسري والاقراض والهبة ونحوها مما سأتى (قوله واسقاط الحق) كالتفسير لقوله فلا حجر ولا يحجر
ليلك أن الصبي والمعنوه ليس فيه اسقاط حق معدي لكن قال ابن الكمال يعني حق المنع لاحق المولى لانه مع
تخصاصه باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسه حراً على ماسأى اه
قوله هو وكيل وانابة (سأتى عن غير مخالف) عطف على المعنى فكانه قال فلذا اذن المولى
نقل العبد من الحجر ثم يتصرف الخ ابن كمال (قوله العبد) انما خص السان من خلفه للحال فيه والافلا لحكم
بترك ابن كمال (قوله لنفسه) أي لا لسيده بطريق أو كالة فتسأى ولا يلزم أن يكون مالكاً لانه يحمله مملوك
ولي فاذا اذن له ملكه لا يتصرف فيه بخلافه المولى في الملك شريطة (قوله بأهليته) لان العبد أهل للتصرف
لدارق لان دكن التصرف كلام معتبر شرعاً لصدوره عن غير وكيل التصرف خدمة مصلحة لا التزام الحقوق وهما
بغير مال بارق لانهم من كرامات البشر وهو بارق لا يخرج عن كونه بشراً الا انه حجر عليه عن التصرف لحق
مولى لا يسقط حقه بتعلق الدين برقته لا بضعف ذمته بارق حتى لا يجيب المال في ذمته الا وهو شاغل برقته فاذا
من المولى فقد اسقط حقه فكان العبد مضمراً بأهليته الاصلية زبلي (قوله ولا يتخصص بنوع) أي ولا
ان يقتضي وفي التاتارخا من هذه النامداف الاذن عبداً محجوراً اما اذا صادف عبداً مؤذناً يتخصص فلو اذن
في التجارة ثم وقع اليما وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد الرقيق بصري ثم باني نفسه نص عليه بمحدره
• (قوله تصرف على كونه اسقاطاً) فان الاسقاطات لا تقبل التقيد كإيا في كالأطلاق والعاقب ولا يقال لو كان
اسقاطاً لما لا تنهيه لا تقول ليس يسقط في حق مالم وحيفيكون التهي امتناعاً عن الاسقاط فيما يوجد
لحق (قوله ولا يرجع بالعهدة) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره والعهدة فعله بمعنى مفعول من عهده
به قهستاني (قوله لنكح الحجر) ظاهره ان قوله ولا يرجع تصرف على قوله فلا حجر وجعله القهستاني تصرفاً
في كون تصرفه لنفسه (قوله تصرف على فلا حجر) فيه نظير والظاهر انه تصرف على التصرف وهو قوله فلا
وقت كابد عليه التعليل تأمل (قوله لان الاسقاطات لا تتوقف) لانها تاتى عند وقوعها (قوله فلذا اذن
نوع الخ) سواء سكت عن غيره أو نهى بطريق الصريح نحو أن يأذن في شراء البرزوال لا تشتريه ما تاتى ثمانية
المضمرات (قوله لانه فلا حجر لا وكيل) أعاده وان مره تنبيه على غير مخالف بيننا وبين زفر والشافعي فافهم

(قوله ثم اعلم الخ) قال في المنع التخصيص قدا لا يكون مقيدا انما كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذنا
 لاسباب الاستخدام لانضائه الى ان من امر عبده بشر اقبل بفلسن كان مأذونا بصح اقراره مبدون تستغرق
 رقبته وتؤخذ بها في الحال فلا يتجرأ أحد على استخدام عبده فيما اشده حاجته لان غالب استعمال العبد
 في شراء الاشياء المحقرة فلا بد من حدة وصل بين الاستخدام والاذن بالتجارة وهو انه ان اذن بصرف مكرر
 صر بمأخذ ان يقول اشترى ثوبا بوابعه وقال بيع هذا الثوب واشترى بئنه أو دلاله كذا في القلة كل شهر أو أدنى
 ألفا أو أنت حر فانه طلب منه الحال وهو لا يحصل الا بالتكسب وهو دلاله التكرار ولو قال اقبض صباغا واضمارا
 لانه اذن بشراعا لدفعه دلاله وهو نوع من الانواع يشكر بترك العمل المذكور كان ذلك اذنا وان اذن
 بصرف غير مكرر قطعاه اياه وكسوتهم لا يكون اذنا كما قررنا في هذا التفصيل صرح في البرازية فان قلت
 يتقضى هذا الاصل عما اذا غصب العبد متاعا وامره مولا ببيعه فانه اذن في التجار وليس الامر بعقد مكرر قلت
 أحسب عنه بانه امر بالعقد المكرر ودلاله وذلك لان تخصصه ببيع المقصود باطل لعدم ولا يتبعه عليه والاذن
 قد صدر منه صرحا فاذن ابطال التقيد بظهر الاطلاق اه وكلام الهداية يشترى ان الفاضل هو التصرف
 النوعي والشخصي والاذن الاول اذن دون الثاني فمثلا كذا في الغنية وكلام الوفاة يقضه اه (قوله وبئنه)
 (الاذن دلاله الخ) في الحقائق انما يجعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه ما وجب في اذن حاله السكون
 كقوله اذار ايتم عدي بخر فسكت فلا اذنه بالتجارة ثم اذنه بخر فسكت لا يصير مأذونا اتفاقا (قوله فبغيره)
 (سيده الخ) عبده مستأخرا مأذون وساع الا تبدا به لوقوعه موصوفا او اذنا بلي انه اذنا رأى اجنبيا يبيع
 ماله وسكت فان سكوته لا يكون اذنا له وكذا لو ائلف حال غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت حتى كان له ان يطالبه
 بالضمان اه قال بعض الفضلاء ولا ينظر هذا مع قول الفصول العمادية في الثالث والثلاثين ولو شئنا في غيره
 فسال ما فيه وهو ساكت فله يكون رضا اللهم الا ان يحمل ما هنا على الاتلاف الغير الممكن تذكره فليتأمل اه
 (قوله برزاية) عبارتها وان رأيت شري وبيع فسكت فاذا ان ينهوا ولكنه فيما مع مال مولا لا يجوز
 حتى ياذنه بالنطق اه (قوله ودر عن اثناسية) في عبارة اثناسية اضطراب فانه قال أول السامع رأى المولى عبده
 يبيع عثمان اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وقال بعدا سطر ولورا في حاتونه فسكت حتى باع متاعا كثيرا
 كان اذنا ولا تنفذ على المولى ببيع المبدل المتاع ثم قال ولو ان رجلا دفع الى عبده رجل متاعا لبيعه فباع فله
 للمولى ولم ينه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع اه حوى أقول لا اضطراب في كلامه
 فان معنى كلامه الاول لم يكن اذنا في ذلك البيع المسكوت عنه فلا تنفذ بيعه عليه وان صار مأذونا في التجارة بعد
 كإفساره كلامه الثاني والثالث وانما نفذ البيع في متاع الاجنبي لانه أي الاجنبي فيه وهذا معنى ما في البرازية
 ويدل على ما قلنا ما في شرح البري عن المذاع رأى عبده يبيع ويشترى فسكت صار مأذونا عندنا الا في البيع
 الذي صادفه السكوت بخلاف الشراء اه ثم رأيت العلامة الطوسي وفق كذا مستدلا بعبارة المذاع وغيره
 واعترض على الزيلي حيث قال ولا فرق في ذلك بين أن يبيع عبدا مولا كالمولى وأغيره بانه أو بغيره اذنه ببيعها
 أو فلهما هكذا ذكر صاحب الهداية وذكر فاضل خان اذار رأى عبدا يبيع عثمان اعيان المالك فسكت لم
 يكن اذنا اه فاعترضه بان ظاهر كلامه انه فهم اثناسية بين كلام الهداية واثناسية ثم قال وكف يجوز حل
 كلام اثناسية على خلاف ما ذكره محمد في الاصل اه فقول السامع فيما نقله عن البرازية ولم يجز حتى ياذن
 بالنطق معناه لم يجز ذلك البيع بخصوصه على المولى وان صار العبيد مأذونا وليس معناه لم يكن اذنا له كانه
 أنحس والشرايح وغيره ما هو الخالص أنه لا فرق في كونه مأذونا بين كون المبيع ملكا للمولى وأغيره وانما الفرق
 في حوزة ذلك البيع الذي صادفه السكوت فان كان لاجنبي جاز وان للمولى فلا لانطق فاعتزم هذا التحري في
 هذا المقام فله من مزال اقدام الافهام (قوله لكن سوى بينهما الزيلي وغيره) أي كصاحب الهداية كما سمعت
 عبارته والاستدلال مبنى على ما فهمه كثير من مخالفة ما في البرازية والخاتمة لما في الهداية وقد عرفت أنه لا
 مخالفة في أنه يصير مأذونا بعد السكوت مطلقا وانما اذنا في اثناسية شاملا بذكر في الهداية وهو انه لا يجوز ذلك
 البيع بخصوصه لملك المولى والاجاز (قوله ورجح في الشربلية) أي رجع ما ذكره الزيلي وابن الكمال

ثم اعلم أن اذن التصرف
 النوعي اذن بالتجارة
 وبالشخصي استخدام
 (وبئنه) (الاذن دلاله)
 فبغيره سيده يبيع
 ملك اجنبي فلو ملك
 مولا لم يجز حتى ياذن
 بالنطق برزاية ودر
 عن اثناسية لكن سوى
 بينهما الزيلي وغيره
 ورجح بالتسوية ابن
 الكمال وصاحب الشربلية
 ورجح في الشربلية بان
 ما في المتن والشروح
 أولى مما في كتب الفتاوى

غيرهما من التسوية بين مال المولى وغيره ونقل بعدد من جامع القصولين ما قدمنا من أن أثر الاذن يظهر في
 مستقبل لا في ذلك الشيء غلب عنه ما مراد فاضحان وغيره وعلى ما مر فلا يخالفه بين ما في المتون والنسوح
 بين ما في الفتاوى والله تعالى الموفق (قوله) وبشترى ما أراد (أو باعني) أو بقرينة قول الشارع بعد وأشرناه
 فعل المراد انصاع المراءد انصاعا مع أنواع المشتري ولو جرح ما ولفظ قال القهستاني وبشترى ولو كان خيرا
 (قوله) ألا أنا كان للمولى قاضيا قال الجوزي في شرح الكنز وقال المقدسي في أثر من ظهر في توجيهه أن
 القاضي ممن لا يبشترى الأعمال بنفسه فلا بد من تكرار الأعمال من عبده على أنه لقوة احتمال التوكيل اه
 وأول هذا التعليل أن القاضي ذكر التمثيل فالمراد به كل من لا يبشترى الأعمال بنفسه وقال في حاشية الأشباه أقول
 يذكر صاحب الطهري في هذه المسئلة على سبيل الاستثناء وذكرها فاضحان لا على طريق الاستثناء فقال
 قاضيا إذا رأى عبده يبيع وبشترى فسكت لم يكن إذا اه وقد قدمنا أن إطلاق صاحب الهداية يفهم منه
 أنه لا فرق بين أن يكون المولى قاضيا أولا وأن ما في المتون والنسوح مقدم على ما في الفتاوى اه وأقره أبو
 السعود في حاشية الأشباه وأقول لا يبعد أن يكون مراد فاضحان أنه لا يصير ماذونا في ذلك التصرف الذي
 ينافيه السكوت كما أن ذلك هو المراد من كلامه المذكور كما عرفت فيكون ماذونا بعده وعليه فلا استثناء وما ذكره
 المقدسي يصلح وجهه النصيصه على القاضي مع أنه داخل في عموم كلامه السابق يعني أن حكم عبد القاضي كغيره
 بأن قوى احتمال كونه وكلامه فلا ينافي إطلاق المتون والنسوح ولذا لم يذكر في الحاشية والظاهر به على
 طريق الاستثناء كما عرفت في الأشباه ثم رأيت الطوري قال بعد ذكر المسئلة وفيهم بعض أهل العصر أن سكوت
 القاضي لا يكون إذا تخلف سكوت المولى كما فهمه الأما لا يلي اه وظاهر ما هنا هذا الفهم بخلاف كلامهم
 فهم الزلعي الماروهذا مؤيدا لفتاوى قنبر (قوله) لا في ذلك الشيء) فيه أن الكلام مفروض فيما إذا باع ملك
 لأجنبي وحينئذ لا يتصور أن يكون سكوت السيد نافذ ببيع ذلك الشيء حتى يصح نفيه وإلى هذا أشار الشارع
 بقوله فلا يتفعل المولى ببيع ذلك المتاع لكنه شرح لا يطابق للمشروح وكان عليه أن يبين في قلب الاعتراض ح
 وحاصله أن عدم كونه ماذونا في بيع ذلك الشيء إنما هو في الوبايع ملك المولى أما الوبايع ملك الأجنبي فإنه تفذ عليه
 كما قدمناه ونفاه لا يسكت المولى بل يأمر صاحب المتاع وهل العهد على العبد وعلى صاحب المتاع اختلف
 الشايع فيه زعمه وتارة ثمانية لكن ظاهر كلام الشارع في عدم الفرق فانه قال ولو رأى عبده يبيع وبشترى
 فسكت ولم ينه صار ماذونا ولا يجوز هذا التصرف التي يشاره المولى إلا أن يحجزه القول سواء كان ماله للمولى
 أو لغيره وبصره أو ذنبا بصره بعد هذا اه إلا أن يرجع التعميم إلى قوله صار ماذونا أو يحصل على ما إذا لم يكن
 لأن الأجنبي وهو الأقرب فلا ينافي ما قدمناه من البرأية والخاتمة وغيرهما فاقبل (قوله) قبل أن يصير ماذونا
 لأنه لا ثبت الاذن إلا إذا باع أو اشترى يحضره لا قبله فالضرورة يكون ذلك البيع غير ماذون فيه فلا نفذ
 (قوله) وهو باطل لأنه يلزم عليه تقدم الشيء على نفسه (قوله) معزنا الأخيرة) نص عبارة الأخيرة هكذا وإذا رأى
 عبده يشتري عماله يعني عمال المولى فلم ينه فهذا من المولى إذ أنه في التجارة وما اشتراه فهو لازم للمولى أن يسترد
 ماله ثم إذا استرد المولى ماله دراهم أو تانرا لا ينتقض البيع وإن كان ماله عرضا أو سكنا أو موزنا ينتقض البيع
 (قوله) من مال مولاه) الأولى أن يقول عماله بالمال بدل من كالا يخفى (قوله) فيفتقر إلى الفرق) الأولى خلق
 له ط ولعل الفرق ماذكره وفي باب القصول من أن الشراء أسرع نقاضا فاقبل ح قلت وفي شرح درر الباري
 في صورة الشراء يتفعل المولى دخول البيع في ملكه وفي صورة البيع لا يتفعل عليه والبيع من ملكه اه
 ينقل منه الجوزي عن السباعي وشرح المجمع وأورد عليه أن في كل أحد لا يخرج أقول أن كان الثمن دراهم أو تانرا
 لا يسكن إلا لا تتمين بالتمين بل بحسب القيمة وقالوا استرد المولى لا ينتقض البيع كما قدمناه وإن كان غيرهما
 يشكل لأنه بيع مقايضة والثمن فيها بيع من وجه فصدق عليه أنه باع ملك المولى وقد مر مرة أنه لا يتفذ
 بعه وإنما يصير ماذونا بعده وجوابه أن الألام ما اشتراه العبد أو ما دفعه من ملك المولى فلم يتفعل المولى
 لذا كان أنه يسترد فإذا أجاز ما صنع العبد ولم يسترد تفذ عليه ذلك وصار ماذونا فيه وفيما بعده لأن الإجازة

فليحفظ (وبشترى)
 ما أراد (وسكت) السيد
 (ماذن) خبر البتة
 إلا أنا كان للمولى قاضيا
 أشباه ولكن (لا) يكون
 ماذونا (في) بيع (ذلك
 الشيء) أو شره فلا
 يتفذ على المولى ببيع
 ذلك المتاع لأنه يلزم أن
 يصير ماذونا قبل أن يصير
 ماذونا وهو باطل قلت
 لكن قبلما قهستاني
 معزنا الأخيرة بالبيع
 دون الشراء من مال
 مولاه أي فيصح فيه
 أيضا وعليه فيفتقر إلى
 الفرق والله تعالى الموفق
 (و) ثبت (صريح) فافعل

فأحش) خلافاً لها
(و) وكل ههما ويرهن
ورهن وبشرى
والأدب) لأنه من علة
التحار (وبصالح عن
قصاص ووجب على عبده
وبيع من مولاة مثل
القسمه) أما (بال) منها
فالأو) بيع (مولاة
منه عمل القسمة أو أقل
واللوى حسن المبيع
لقبض منه) من العبد
(وبطل الثمن) خلافاً
لما صححه شارح الجمع
معز بالحط (وسلم)
المبيع (قبل قبضه) لأنه
لا يجب له على عبدين
فخرج مما نحن على وكان
الثمن عرضاً لم يطل بعينه
بالعقد وهذا كله
أما الذين مددوا والام
يجز بينهما بيع نهاية
(ولو باع المولى منها ما كثر
حط الزائد أو فسخ
العقد) أى يؤمر بالسد
بأن يفعل واحد منهما
لحق الغرماء (فما كان
من التصاروة وقبل
الشهادة عمله) أى على
العبد المأذون بحق ما
(وإن لم يخضر مولاة)
ولو يجوز الاقتيل يعنى
لا تقبيل على مولاة بل
عليه فمؤاخذته بعد
العقوب ولو حضرنا ما كان
الدعوى باستهلاك مال
أو غصبه فمضى على المولى
وإن استهلكا ودعما أو
بشاعة على المحجور تسع
على العبد ٣ وقيل على المولى

اللاحقه كالسابقة ههنا ما ظهر (قوله بلا قيد) بيان الاملا بان قال له أدت الثالث في التجارة لم يقيد بشرى
شئ يعنى ولا يتولع من التجارة بل يعنى (قوله صح كل بحار منه) لان اللفظ يتناول جميع أنواع التجارات بل يعنى
(قوله أما لو قيد) أى نوع من التجار ما وقت أو بعامله مستخص بل يعنى أو يمكن كأمراً ومالاً أو مراً بشرائى
بعينه كالطعام والكسوة لا يكون أدوناً له لانه لا يستخدام كأمراً بعينه (قوله خلافاً لشافعي) أى وإن فرباً على أنه
توكل عندهما وعندنا ساقط كأمراً (قوله ولو يعنى فأحش) أى لطفه فعمل ما إذا نهى عن البيع والعين الفاضل
أما أطلق له كفى الزاوية من (قوله) خلافاً لهما وعلى هذا الخلاف بيع الصبي والمعتوم المأذون لهما بل يعنى (قوله)
وكل ههما) أى بالبيع والشراء زاد في شرح الملتقى ويسلم وقيل السلم وفى التبيين وله المضاربة أخذوا دفعاً
(قوله لأنه من) علة التجار يصلح عليه الجميع حتى العين الفاضل فانه من صنيعهما مستجلاً بالاعقاب وبيع يعنى
فأحش في حقيقة ويرى في أخرى كفى التبيين وفيه لومرض العبد المأذون له وما فيه يعتبر من جمع المال إذا لم
يكن عبيداً وإن كان فى جميع ما بقى بعد الدين لان الاقتصار على الحر على الثلث لخلق الورثة ولا وارث بعد
والمولى رضى بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرماء وإن كان الدين محيطاً يقال للشترى أجمع الحماة والأفرد
المبيع كفى الحر وهذا هو المولى المحض والافلا تصح بحاقه العبد الامن ثلث مال المولى لان المولى باستدانة المأذون
بعدم مرض أو أقامه مقام نفسه فصار تصرفه كصرفه والفاحش من المحابذة أو غمر الفاحش فيه سواء فلا ينفق
الكل الامن الثلث اه ملخصاً (قوله وبصالح الخ) لانه كأنه اشتراء يبدل الصلح وله الشراءط (قوله فلا) لانه
تهمه فلا يجوز وهذا لان حتى الغرماء تعلق بالمالية فليس له أن يسطل حقهم بخلاف ما إذا باع إلى الاجنبى عندنا
حقيقة لانه لا تهمه فيموت لا يجوز ولو يعنى فأحش ولكن يخير المولى بين أن يزل العين أو ينقض البيع بخلاف
ما إذا باع من الاجنبى به حث لا يجوز أصلاً عند ههنا لانها باع إلى أصلها لا يجوز إلا بذن المولى وهو أن فيها
بشرته بنفسه غير أن زالة الحما بائناً فى القرماء واختلاف فى قوله قبل بفسد البيع والاسخ أن قوله كقولهم ما قصار
فصرفه مولاة كصرف الرضى المدون مع الاجنبى والعين الفاضل واليسير وما عنده كقولهم ما بل
ملخصاً (قوله وبطل الثمن) وإذا بطل الثمن صار كأنه باع بغرض فلا يجوز البيع ومراهه بطلان الثمن بطلان
تسليمه والطالبة وللوى استرجاع المبيع جوهره ولكن فى التبيين بعد ما ذكر أنه لا يطالب العبد بشئ لأنه يسلم
المبيع سقط حقه فى الحس وأن عندهما تعلق حقه بعينه فكان أحق به من الغرماء على أن قال هذا جواب ظاهر
الرواية وعن أبى يوسف أن المولى أن يسترد المبيع أن كان قائماً وبجس حتى يستوفى الثمن اه وكذا قال فى النهاية
بطلان الثمن جواب ظاهر الرواية وعن أبى يوسف هذا إذا استهلك العبد المبيع فلو كان قائماً للمولى أن يسترد الخ
(قوله خلافاً لما صححه شارح الجمع الخ) حيث قال وقيل لا يبطل الثمن وإن سلم المبيع أولاً لانه يجوز أن يعقد
البيع ويتأخر وجوب الثمن ديناً كاتأخر فى البيع بالتجار الى وقت سقوطه قال صاحب المحط هذا القول هو
الصحيح اه كلام شارح الجمع ورأى بجهامته ما نصه فيه نظراً لصاحب المحط انما حكم بصدقه القول بجواز
البيع من العبد لا بعدم سقوط الثمن عنه على تقدير بيع مولاة منه كما فهمه الشارح ح (قوله حتى ولو كان)
تفرع على قوله دين وبين لفهمه لان العرض لما تعين بالعقد ملكه بعينه ويجوز أن يكون عين ملكه فيه
عبد وهو أحق به من الغرماء نهاية (قوله وهنا كله) أى بيع العبد من مولاة وعكسها بقية أولاً (قوله والا)
يجز بينهما بيع لعدم الفائدة لان الكل مال المولى ولا حتى فيه تغير بل يعنى (قوله فيما كان من التجار) لم أر من
ذكره غير المصنف وقال لم أره فهم التفسير ولعله بخبره عن المبيع إذا كان لا كل أو ليس فانه لا فسخ
فيه وحرره اه (قوله حتى ما) كبيع وأجارة وشراء أو شهد وأعله نغصب وأستهلك أو دبة أو على إقراره بنقل
عمادة أى بواضعاً أقره من ذلك فى الحال كفى الزاوية (قوله يعنى لا تقبيل على مولاة) حتى لا يحتاج المولى
بيع العبد عانة (قوله ولو حضرنا) أى المولى والمحجور (قوله قضى على المولى) فاضطرب ببيع لان العبد مؤاخاة
بأفعاله (قوله على المحجور) مستند لان كلامه فيه (قوله تسع على العبد) أى فمؤاخذة بعد عقفه (قوله وقيل)
على المولى) فانه أبو يوسف والاول قولهما كفى الهاديه وفى التبراز بقان لم يقر لكن أقبت عليه البينة فخر

في شرط الاعتدال الثاني (قوله) ولو شهدوا على اقرار العبد أي المحجور فالأولى أن يأتي للمضهر مكان المنظر أما
 المأذون فقد علمت أنها تقتل على المولى وسأقي له تمت (قوله) لم يقض على المولى أي لم يؤخر إلى عتقه وقد
 كرر أول كتاب المحرر وأقر العبد على آخر إلى عتقه لغير مولاه ولوله خدو بعد وقد أقيم في الحال وفي البرازية
 ليجوز يؤخذ أنعماله لا باقره إلا أن يرجع إلى نفسه كالتفصيص والحدود وحضر قال في الاشتراط ولو أنصف
 بالأنوخذة في الحال أما الأقرار بجنابة فوجب الدعي أو النفاذ لا يصح محجوراً وأما ذوناو اقرار المحجور بالدين
 التصبوعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤاخذ فيه في الحال ولو أقر المأذون بغير امرأته ٣ أو صدقة يؤخذ
 بعد الحرة اهـ (قوله) لم يطقا سواء كان المولى حاضراً أو غائباً عمادية (قوله) ومزارعة في البرازية يؤاخذها
 أربعة ويضعها مطلقاً كان البذر منه أو لا وهى في المعنى البحار واستبحار كما يأتي في بابها فكانت من التجارة
 قوله) ويؤاجر وزراع يعني أنه أن يدفع الأرض إمارة ومزارعة (قوله) ويشارك عتاقاً قال في النهاية شركة
 شتان عما يصح منه إذا شتر لم يطلعن ذكر الرأسمال بقية والنسبة أمالوا شتر العبدان المأذونان شركة
 شتان على أن يشتر بالانقضاء والنسبة بينهم لم يجر من ذلك النسبة وماز النفلان في النسبة معنى الكفة له عن
 نفسه ولو أن له المولى كان في الشركة على الرأسمال التقديسعة ولادن علمه فهو مائر كالأذن لكل واحد
 في مال مولاه بالكفالة أو التوكيل بالشرع بالنسبة كذا في المبسوط والخبر في أمره ذكر في الخبر وإذا أذن له
 مولى بشركة المفاوضة فلا يجوز للمفاوضة لأن أذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في الشريعة أقول
 يكن حل كلام الخبر آخر اعلى ما إذا كان المأذون مدني نوح (قوله) لا مفاوضة لعدهم ملكة الكفالة فبأنه
 يقب عتاقاً برزانه (قوله) ويستاجر ويؤاجر أي يستاجر أجراً ويؤجر علمه ويستاجر البيوت والحواريات
 ويؤجرها ما قبل من تحصيل المال ذكر ما يلي (قوله) ولو نفسه أي به لأن فيه خلاف الشافعي رحمه الله (قوله)
 وقبر بديعة الخ لأن الأقرار من توابع التجارة لأنه لم يصح إقراره لم يعمله أحد بطي وفيما مضى بأن المأذون
 بالتجارة مأذون بأخذ البديعة كأي المحط وغيره لكن في بديعة الحقائق خلافه فقتل في المصلحة فقتل ما إذا أقر
 لمولى أو لغيره وما إذا كان عليه من أولاً وما إذا كان في حصته أو مرضه أو حصته مولاه أو مرضه أو يأتي بيان ذلك وفي
 لتأخر نامة وإذا أقر بعد الحجر دين أو عين رجل حاز بقدر ما في يده فقط اهـ وفي البرازية يجوز لأفيا أخذه
 لمولى منه (قوله) ولو عبيدين أي إذا كان الأقرار في حصته فلو في المرض قدمه غراماً للصحة كأي حق الحر
 فأصله أن ما يكون من باب التجارة من دينه يصح إقراره بصدقه المولى أو لا وما لا يكون من باب التجارة
 لا يصدق فيه إلا بصدقه لأنه من المحجور زبني والأول يؤاخذ به في الحال والثاني بعد العتق كأي الهندية
 مثال الثاني إقراره بغير امرأته أو بجنابة كأمه عن البرازية وفي الطوري عن المبسوط لو أقر دين في مرض
 مولاه فعلى أقسامه الأول لادن عليه وعلى المولى دين الصحة جعل كل من المولى أقر في مرضه موبداً دين الصحة
 إلى على العبدين ولادن على المولى في حصته أقراراً بالعبد صحيح لأنه أغا محجور في مرضه سيده وعلى السيد
 في حصته بماله ورقة العدم وما في يده الثالث على كل دين حصته فلا تخلو ما أن تكون ورقة العدم وما في
 يده لا يفضل عن دينه أو يفضل عنه لأن دين المولى أو يفضل عنه ما في الأول لا يصح إقراره لأنه شاغل رقبته
 عتاق بديعة في الثاني يكون الفاضل الغراماً للصحة المولى وفي الثالث يصح إقراره في ذلك الفاضل ولولادن على
 صدقه ما أقر للمولى في مرضه بألف ثم بالدين بالدين تجاصف عن العدم ولو أقر العبد أو لا ثم المولى بدين العبد
 ملخصاً (قوله) لغزو ج الخ أي أن لا تقتل شهادة العبد لو كان حراً كأي الخاتمة (قوله) ولو ذوالوالد
 مال في المبسوط إذا أقر المأذون لابنه وهو حراً وأبويه وأل زوجته وهي حراً وسكان أبويه أو لعبد أبويه وعليه دين
 ولا إقرار له ولا مال في قول الامام وفي قوله ما حازو يشاركون الغرام في كسبه ط (قوله) وسيد الخ
 ال في الهندية وإن كان على المأذون دين فأقر بشئ في يده أو بديعة مولاه أو لادن مولاه أو لأبويه أو لعبد تاجر
 له دين أولاً ولأبويه أو لعبد مولاه أو لادن مولاه أو لعبد مولاه أو لعبد مولاه أو لعبد مولاه أو لعبد مولاه
 أو لأبويه فإثره ولو لم يكن عليه دين كان إقراره جائزاً في ذلك كله اهـ ط (قوله) ولو بعين صح الخ في المبسوط

ولو شهدوا على اقرار
 العبد بحق لم يقض على
 المولى مطلقاً وعاقبه في
 العمادية (و) يأخذ
 الأرض إمارة ومساواة
 ومزارعة ويشتري بذرا
 بزرعة) ويؤاجر وزراع
 ويشارك عتاقاً لا مفاوضة
 ويستاجر ويؤجر ولو
 نفسه وقبر بديعة
 وغصب بدين) ولو عليه
 من (الغزو ج) ولو ذوالوالد
 وسيد فان إقراره لهم
 بالدين باطل عند خلافه
 لهما حد ولو بعين صح
 أن لم يكن مدني أو هبانية
 (ويهدى طعاماً بغيراً)

٣ (قوله) أو صدقة الخ
 لحل الصواب أودية كما
 هو مفهوم من أول
 العبارة تأمل اهـ
 ٤ (قوله) كما حال أي
 فيما كتبه على قول
 الشارح ولو شهدوا باقرار
 العبد لم يقض على المولى
 وهو يؤيدان السوابق
 في العبارة السابقة عن
 البرازية إبدال صدقة
 بدية تأمل اهـ

إذا أقر المأذون بعين في ديملو له أو لعبد مولاه أن لم يكن عليه دين جازوا فلا ولوا أقر دين مولاه لا يجوز مطلقاً
لأنه لا يستحق على عبد مملوك طوري وظاهر التعليق اختصاص التفريق بين الدين والعين بالمولى دون زوج المولى
وولده والمهر وهو خلاف ما يفهم من كلام الشارح ولم أر من صرح به فليراجع عبارة الوهابية
واقرارها بالعين لا الدين جازر • لمولاه الاحتياط الدين بنظر

ولو أقر لمولاه وعبده دين ولادين عليه ثم لحقه دين بطل اقراره ولو بعين فلا حتى يكون المولى أحق بهما من الغريم
ولو الحقة وفيها أقر لأن نفسه أو أبيه أو سكاك لا ينتمى لمجربى نعمى أقر به عليه دين أو لا عند الامام اه قوله
لم يجزئ شئ يملك الدين والعين فيؤيد ما قلناه تأمل ثم رأت في حاشية أى السعود التعليق لقول الامام بأن
اقرارهم اقرار صورته وشهادته معنى وشهادته لهم غير جائزة لو كان حرافكنا اقراره ثم نقل عن شيخنا
أنه اعترض على صاحب الدرر في تعسده بطلان الاقرار لهم بالدين بأن الزبلى أطلقه اه ويؤيد التعليق
بأنه شهادة معنى فلا فرق بين الدين والعين إلا في المولى ونحوه الحمد (قوله) بما لا يعدسرفا حذف الشارح جازر
فهما متعلقان بالاب وأصل العبارة كفى المخرج البرازي ولهنا عاكها ما كول وان زاد على درهم عالياً يسرفا
فان الباء متعلقة براح (قوله) وجزم به ان الشحنة) حيث قال بكلامهم وقد علمت تعسده ما عتبه من الهدية
بالمأذون كولات فيحتاج الى التيسير عليه في النظم لأنه أطلق اه قلت ومثله في التبيين وصرح به في التلخيصات
الحظ فقال ولا عاكها لانه عاكسوى المأذون كولات من الدراهم والذات اه وفيها عن الاصل ولو هو به وكتب
شأسوى الطعام وقد بلغت قمته درهم فاصعدا لا يجوز وان أجاز المولى هتته ان لم يكن عليه دين فعلى اجازة
والا فلا وكذا لا يتصدق الا درهم فادونه (قوله) بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر لا لهم لو أكلوه قبل الشهر فنصرو
به المولى هداية (قوله) كرهيف ويحرمه لان ذلك غير مشروع عنه في العادة هداية في كولات في بيته من مقام
المرأة كالحاجة وعلاجه ونقل ان الشحنة عن ابن وهبان أنه لم يره في كلامهم وانه ينبغي ان لا يجوز فاسا عليها ونقل
عنه أنه لو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في بيته تأكل معه بالفرض ولا يمكنها من طعمه والتصرف في شئ
من ماله ينبغي ان لا يجوز لها الصدقة واعترضه عليه جرى العرف بالصدق بذلك مطلقاً تأمل (قوله) بقدر ماله
أى ما في يده من مال التجارة قال ان الشحنة عن التمه حتى روى عن ابن سلفة ان كان عشرة آلاف درهم فخذ
ضباقة بعشرة دراهم تكون تسعة وان كان عشرة دراهم فخذ اربعة عشرة فينظر في العرف في قدر مال التجارة ثم
قال وأطلق في المتن عن أى يوسف أنه لا بأس بالرجل أن يجسد دعوة العبد المحجور عليه اه قلت والمأذون
بالا لى تأمل (قوله) ريب فلا يجاب بدونه اذ هو تبرع بمحض منع (قوله) ويحاجى أى ابتداء لانه قد يحتاج اليه
التاجر فمتناع ان يبقى شيئاً من الكلام على المحاجة (قوله) يحجى ومثله في التبيين (قوله) ولا يتزوج لانه
ليس من باب التجارة ولان فيه ضرراً على المولى بوجوب المهر والتفقه في رقبته زبلى (قوله) ولا يتسرى لانه
مبنى على ملك الرقبة والعبد لا عاكها وان ملك (قوله) وقال أبو يوسف يزوج الامه للمفهم يحصل المهر وسقوط
التفقه فاشبهه اجازته ولها عاكها لكتاب وصى الاب والاب ولهما بالاذن تناول التجارة والتوقيع ليس منها
بخلاف المكاتب لانه عاكها لا اكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الاب والجد والوصى ولان تصرفهم بقيد
بالأظر لصغرهم وتزوج الامه من الأنطرو على هذا الخلاف والصى والعنوا بالمأذون لهما والمضارب والنائب
عنا فامواضة وجعل صاحب الهداية الاب والوصى على هذا الخلاف وهو سهو زبلى (قوله) ولا يكتب لانه
توجب حرمة البدن لا الرقبة لا والاذن لا واجب شيئاً من ذلك والذى لا يتضمن ما هو فوقه زبلى (قوله)
الان يحجزه المولى لار الامتناع لحقه فانما اجازة زال المانع فنفذ (قوله) ولادين عليه) حلة حاله أى دينه
مستغر قال الزبلى وذكر في النهاية لعبد دين قليل أو كثير فكتابته باطله وان أجازها المولى وهذا مشكل
فان ما لم يستغرق رقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى أجماعاً حتى جاز المولى عتق ما في يده وانما الخلاف
في المستغرق فبفتح عنده لا عندهما اه قلت وأحب ما كان حله على قول الامام أو لا بان غير المستغرق عتق
الدخول أيضاً وما ذكره آخر (قوله) ولاية القبض للمولى لان العبد نائب عن المولى كالموكيل فكان

عالم لا يعدسرفا ومفاده
أنه لا يهدى من غير
لما كول اصلان كمال
وجزم به ان الشحنة
والمحجور لا يهدى شياً
وعن الثاني اذا دفع
للمحجور قوت يومه
فدعا بعض رفقائه
للاكل معه فلا بأس
بخلاف ما لو دفع اليه قوت
شهر ولا بأس للمرأة
أن تتصدق من بيت
سندها أو زوجها
باليسر كرهيف ويحرمه
متنق ولو علم منه عدم
الرضام يحجز (ويضيف
من يطعمه) ويغذ
الضباقة البسيرة بقدر
ماله (ويحطم من الثمن
بعب قد ربحا محط التصار)
ويحاجى ويؤجل يحجى
(ولا يتزوج) الا بالذن
(ولا يتسرى وان أذن له)
المولى (ولا يزوج حرة)
وقال أبو يوسف يزوج
الامه (ولا يكتبه)
الان يحجزه المولى ولادين
عليه ولاية القبض للمولى

أن يحسبه المولى
الى آخر ما مر (ولا يفتقر
ولا يفتقر ولا يفتقر
ولا يفتقر ولا يفتقر
مطلقا) بنفس أو مال
(ولا يفتقر عن قصاص
وجب عليه ولا يفتقر عن
القصاص) ويصالح عن
قصاص وجب على
عبد مخزاة الفقه (وكل
د) وجب عليه بجماعة
أو بمهاو في مضاهما
أمثلة الأول (كبيع
وشره وأجازوه واستجاروا)
أمثلة الثاني (غرم وديعة
وغصب وأمانة
بجدهما) عبارة للدور
وغيرها بجدهما بلابيم
فتنه (وعقر وجب
بوطه مشربة بعد
الاستحقاق) كل ذلك
(يتعلق برفته) كدين
الاستهلال والمهر ونفقة
الزوجة (بباع فيه)
ولهم استعناؤه أيضا
زيلي ومفاده أن زوجته
لو اختارت استعناؤه
لنفقة كل يوم أن يكون
لهان ذلك أيضا بحر من
النفقة (بحضر مولاه)
أو نائبه لا احتمال أن
يفديه بخلاف بيع
الكسب فانه لا يحتاج
لحضور المولى لأن العبد
خمس فيه (ويقسم
بمئة بالمخص) ويتعلق

بض الدليل، فكذا العبد من جهة لان الوكيل فيه سفير ومعه فلا يتعلق به حقوق العقد كالنكاح بخلاف
إدامة المالية ولولا ذلك للمالك البذل الى المولى قبل الاجازة ثم أجاز المولى لا يفتقر ولم المقوض الى المولى لانه
كسبه بعد ز يلى (قوله ولا يفتقر) لانه فوق الكتابة فكان أولى بالاستمتاع ز يلى (قوله الى آخر ما مر)
الى من قوله ولادن عليه ولولا بة القبض للمولى ولو اقتصر على هذا الاستثناء هنا وقال الا أن يحسبه المولى الى آخر
فعل في شرحه الى المتفق لكان أخضر قال الز يلى وان كان عبيدين مستغرق لا يفتقر عند أي خفية خلافا
لهماسا لانه على ما في بدهم لاه (قوله ولا يفتقر) أي بغير مال رهو أولى بالمنع من الأول لا يفتقر من (قوله
ولا يفتقر) لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه من (قوله ولا يفتقر) فمننا عن التنازح من الأصل انه سب
فتنه بدين عبادون الدرهم وجرى عليه في التبرع لانه (قوله ولو يعرض) لانه تبرع ابتداء أو ابتداء وانتهاء
ز يلى يعني بلو يعرض ولا يرى لانه كالمه بدر (قوله ولا يفتقر) لانه من محض دور (قوله ولا يفتقر) لانه
لانه تصرف في رفته ولم يدخل تحت الاذن وعفوه بط (قوله ولا يفتقر) لانه من قصاص الخ) مستدرج مع ما تقدم
مع أي تقدم متنا (قوله وأمثله الثاني) المناسب كره قبل قوله وإجارة واستجارا لانه ما عني التجارة كغرم
لغيره وما بعد نص عليه في الكفاية (قوله وأمانة) كمنشاة ببيع وديعة وعارية (قوله بفته) لانه يفتقر
الى أن عبارة المصنف أحسن لان غرم الغصب يكون بلا جود لانه متعذبه بخلاف الوديعة والأمانة فانه اذا
بجدهما ضمتها كإذ استهلكها مالكن كان الا حسن تقديم الغصب على الوديعة وان قلت قدس عن البزارية
أن اقرار المأذون بالدين والغصب وعين مال يصح وبواخذه في الحال بخلاف المحجور عليه فلم يقدر بالحدود قلت
بغيره بدين فدخل تحت قوله وكل دين لان الكلام فيما يتعلق برفته ولا يكون كذلك الا بالحدود وان كان مؤاخذا
بأقراره العين كإدقمة فان قلت النص عن قلت نعم قبل التعدي عليه وكلامه في غرمه ولا يكون الا بعده فيكون
دنيا (قوله) وعقر الخ) لاستثناءه الى الشراء فانه لو الشراء لموجب عليه الحد لا العرق سواء وجب بأقراره أو بالينة
كفافة أي فيكون في حكم الشراء واحتز به مما وجب عليه بالتزويج فليس عني التجارة فقهنا (قوله) بعد
الاستحقاق) يتعلق بوجوب لا بوطه ط (قوله يتعلق برفته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى دور واستثنى في
الاشهاد عن إجارة منه المقتضى ما اذا كان أجيرا في البيع والشراء أي أن الضمان يتعلق بالأذن وهو المستأجر
وما فانه القدسي من أنه لا يحتاج الى الاستثناء فان قيل كوكيل المستأجر بحث في معرض النقل يرى
قوله كدين الاستهلال) أي كدين ترتب بدمه بسبب استهلاكه لشيء آخر ط (قوله يباع فيه) ولا يجوز بيعه الا
برضا القرم أو بأمر القاضي لان القرم ما حق الاستعانة لمصل اليهم كمال حقه ووسط ذلك يبيع المولى واختر
الى رضاءه ولو الجية وفها ولو باعه القاضي لم يضر واختر حصه من غاي من ثمة قال الز يلى ولا يفتقر
لقاضي ببيع به يتلوم لا احتمال أن يكون له مال يقدم عليه أو دين يقتضيه لانه ضمتة لتلوم ولم يظهره وجه
بأمره وفيه من موضع آخر ثم المولى يبيع عبده المأذون به الديون بعد العلم بالدين لم يجعل مختارا لبقاء القيمة
وبيع العبد الحاني بعد العلم بالنية جعل مختارا لبقاء الفداء بالارش لان الدين هنا على العبد بحيث لا يربا بالعقود ولا
يحب على المولى شي ولو اختار المولى الفداء لم يحبان قال أنا قضى دينه كان عتقه تبرع فالا يربه بخلاف
لأنه كان موجبا على المولى خاصة (قوله لا احتمال الخ) على لا شرط الحصرة وأقارن ببيع غيرهم بل يجز
مولاهم البيع أو الفداء أي أدا جميع الديون ولم يربده أدا قيمته ببيع عليه في الكفاية (قوله لان العبد خمس
فيه) أي في كسبه دون رفته فاذا ادعى رفته انسان كان المولى هو المخصم دون العبد وان ادعى كسبه فالعبد
مخصم فيه دون المولى كافي التبين (قوله) ويقسم ثمة بالمخص سواء ثبت الدين بقول الراباء أو بالينة جوهرة
قال الرحي وهذا كله اذا كان الدين حالا ولو بعضه مؤجلا يعطى أربا لمحال حصتهم وعمل حصه صاحب الاجل
الى حوله فان قال من قلت مرفى الفليس عن البينة أعه يعطى الكل لصاحب الحال داخل الوجه قبل له
شركه وهذا اذا كان كل الدين ظاهرا ولو بعضه لم يظهر بعد ولكن ظهر سبه كالو حفر بئر ابقى وعنده دين
بباع وديع للقرم قد ربه من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفعه كله فاذا وقع في البئر اذ رجع صاحبها على
بباع وديع للقرم قد ربه من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفعه كله فاذا وقع في البئر اذ رجع صاحبها على

الفرع ٢ محضته ضرب كل عماله اه جوى على الكثر **(قوله قبل الدين)** أى وبعد الاذن بخلاف ما قبله كما
 سيد **(قوله هذا)** أى قوله وان لم يحضر وقوله قيدا الاولى لم يقول تعميم في الكسب والالتحاق ط لكن علم
 جعله شرطاً محذوفاً لحاجب يصح لان الشرط قيد تأمل **(قوله لانه انحصر في كسبه)** مستغنى عنه بما
 تقدم قبله قريباً ط **(قوله انما يبدأ بالكسب)** لانه أهو على المولى مع ايفاء حق الغرماء زيلى **(قوله)**
 وعندئذ أى أعلا وأعم ايفائه ط **(قوله مطلقاً)** يعنى واو اوجد في الدين بعداً وفي سائر الفروع ولو لم يكن
 الغرم للمولى أن يضمنه ويلي **(قوله ومفاده)** أى مفاد كون المولى أحق بكسب عبده الحاصل قبل الاذن
(قوله وأودعه) الضمير المستتر على المحذور ففقد ان ابداعه قبل الاذن بالبخارة والظاهر ان ابداعه بعد
 الاذن كذلك لانه ابداع مال الغير بدون اذنه **(قوله للمولى تضمين ما لم)** أقول لما تخضعه صريح به في الاشياء من كسبه
 الامانات حيث قال وفي الرأية الرقيق اذا اكتب واشترى شيئاً من كسبه وأودعه وهلك عند المودع فله
 به نه كونه مال المولى مع أن العبد يباعه متى وأودع واشتريت فليس للمولى أخذه اه وقوله فليس للمولى
 أخذه أى سواء كان العبد أدناً أو مجبوراً مدوناً أو لا يرى لكن هذا اذ لم يعلم أنه ماله أو كسبه عبده فلن علم
 فله حق الاخذ بل لا حضور العبد جوى عن البرازية **(قوله لانه كمودع الغاصب)** عبارة الرولى لانه ماله أى
 ما ليس له وأودعه عنده بل انته فصار كمودع الغاصب قال ط بقا من هذا التعليل أن المودع أن يرجع على
 العبد غارمه بعد عتقه فأمثل **(قوله قبل الدين)** قبله لما في الطورى عن المحيط لو كان عليه دين يوم اخذ
 فليلا كان أو كتب له المولى ما أخذه يظهر ذلك فيما اذا تضمنه من آخر زيد المولى جميع ما كان أخذه لالمولى
 جعلنا بعضه مشغولاً بقدر الدين وجب على المولى رد قدر المشغول على الغريم فإذا أخذه كان للغريم الثاني أن
 يشاركه فيه ان كان دينهما سواء وكان للغريم الاول أن يرجع عما أخذه منه على السيد وإذا أخذه ثانياً كان
 للغريم الآخر أن يشاركه في ثروته أى أن يأخذ منه جميع ما أخذه من كسبه اه وفي القهستاني يتعلق ذلك بالدين بما
 أخذه بعد الدين فبستره كذا كان على المأذون جسمانه وكسبه ألف فأخذ السيد ثم لم يقدن جسمانه
 أخرى فانه يستره كذا قاله السيد اه وعزاه الكرماني وفي النسخة فان لم يلقه من آخر فالولى لا يفرم الا
 جسمانه وفي النهاية ردماً أخذوا فاعلمنا بعبثه ونعمانه لم يستهلك اه وهذا بخلاف الضريبة فانه ردماً زاد على
 غلته مثله كما يأتي قريباً فاهم **(قوله وطول المأذون بما بقي)** لتقرر الدين في حقه وعدم وفاء الرقة دور
 وصرح بالمأذون ثلاثاً يتوهم عدل الضمير على المولى **(قوله ولا يباع ثانياً)** لان للشئى عتق حيث تدعى شرائه
 فؤدى الى امتناع السيد بالكتابة فيتضرر الرما مدور وكذا الواشتر اصابه بعد ذلك لانه ملك جديدياً بعد
 الملك كبذل العين حكما فصار كانه عبد آخر زيلى وانما يباع في نفقة امرأة او لانه واجبت شافهاً كما مر
 في النكاح قهستاني **(قوله ولولاه)** أخذ غلته مثله فلو أخذ كدور الفضل على الغرماء لتقدم حقه ولا ضرورة
 فيه دور قال في العناية ومعناه أن يأخذ الضريبة التي ضرب بها عليه في كل شهر بعد ما لزمه الدين كما كان
 يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من ريعه يكون للغرماء اه وفي الصرعن العتق قبل كتاب العتق يجوز وضع
 الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفقا على ذلك اه وفي القهستاني للسيد أن يأخذ منه غلته قبل وضع
 الضريبة وقبل حقوق الدين وأن يأخذ أكثر من غلته مثله قبل الدين ولا يأخذ الا أكثر بعده وأن يضع الضريبة
 بعد الدين كما في الكرماني اه وفي قوله وأن يضع الضريبة بعد الدين مخالفاً لما تقدم منه وعن غيره من أنه
 يستره ما أخذه بعد الدين ولتقييد الشارح كغيره بقوله قبل حقوق الدين الا أن يوقى بأن له وضعه بعد الدين
 غير المستغرق لما في دعوى بقدر ما يفضل بعد الدين أو أقل دون الاكثر ويحتمل أن يعطى قوله وأن يضع على
 مدخول التي في قوله ولا يأخذ قبل **(قوله وسجود دينه)** الظاهر أن الباء بمعنى مع رجحى قلت وبها عبر
 ابن الكمال **(قوله استغساناً)** والظاهر أن رد جميع ما أخذ لا حق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى
 نهاية **(قوله فيستلزم)** لا اكتساب فصار ما يأخذه كالجميع للكسب وما أخذ لا كرفل بعد من التخصيص
 فلا يحصل مقصود الغرماء منها بية **(قوله ادفع الضريبة)** قال في الهداية لانه يقتضيه حيث يلزم قضاء الدين

الدين أو بعده) يتعلق
 (بما وهب له وان لم
 يحضر) مولاه هذا قيد
 للكسب والالتحاق
 يشترط حضور العبد
 لانه انحصر في كسبه ثم
 انما يبدأ بالكسب
 وعند عدمه يستوفى من
 الرقة قلت وأما الكسب
 الحاصل قبل الاذن في حق
 للمولى فله أخذ مطلقاً
 قال شيخنا ومفاده أنه لو
 اكتسب المحصور شيئاً
 وأودعه عند آخره وعلق
 في يد المودع للمولى
 تضمينه لانه كمودع
 الغاصب فتأمل (لا)
 يتعلق الدين بما أخذه
 مولاه منه قبل الدين
 وطول المأذون (بما
 بقى) من الدين زائداً
 عن كسبه وعنه (بعد
 عتقه) ولا يباع ثانياً
 (ولولاه) أخذ غلته مثله
 بوجود دينه وما زاد
 للغرماء) يعنى لو كان
 المولى بأخذه من العبد كل
 شهر عشرة دراهم مثلاً
 قبل حقوق الدين كان
 له أن يأخذها بعد حقوقه
 استغساناً لانه لو منع
 منها لصح على نفسه
 باب الاكتساب) ويصغر
 بجوره ان علم هو
 نفسه لدفع الضريبة
 ٣ قوله محضته له
 محضته اه منه

يخبره أن أمانه وأغصبا وأدين عليه) الآخر (صحيح) خبر (فقيضة منه) وقال الألبان (أحاط دينه بحاله وورثته على سبيل سده ما عداه)
يقال عديم كسبه بصر رمولاه) وقال الألبان (فقد عطل عليه قبه مورا ولومعسرا فأنهم أن فضوا العبد الحق شر رجح على الولي
بعت (ولا شتر) ذراهم منهن المولى لم يعق) ولولمكة لعق (ولوا أناف المولى حاق بدمن الرقيق شهن) ولولمكة لم يضمن خلافا له
لم يحط (دينه بحاله وورثه) (صم بحر وه) اجاعا (ص) (استأنه) حال كون
ننا على شوب الملك وعلمه) وأن (١١٠)

المأذون (مديونا) ولو
عبط (وضمن للمولى
لأغراء الأفل من دينه
وقيمته) وإن شأوا أنوعوا
العبد بكل ذنوبهم وبأبواب
أحدها لا يبرأ إلا آخر
فهما ككفيل مع مكفول
عنه (وطوبى لعاقب)
من دينهم إذا لم يقبه
قيمته (بعد عتقه) انظر
في ذمته وضع تديبه ولا
ينجس وجه الغراء
لعتقه إلا أن من اختار
أحدا الشئين ليس له
الرجوع شرح تكملة
وفي الهداية ولو كان
المأذون مديرا أو أم ولد
لم يضمن قيمتها لأن حق
الغراء لم يثن عن رقيتها
لأنهما لا يباعان بدين
ولو أعتقه المولى بائن
الغراء فلهن قسم قضين
مولا من يلقى (و) المأذون
(إن باعته سيده) بأقل من
الدين

٣ (قوله لانه قفروج
الح) قال شيخنا هذا
تعليق لغريمذ كور
وتقديره ولهم امتساعه
العبد الذي اذنوا بعتقه
وليس للزمتن امتساعه
عبد الرحمن الذي اذن

(قوله أن أمامه) فبالبعثة أنذار في حق رقبته بعد الحجر لا يصح حتى لا يتابع رقبته بالدين إجماعاً كما في التبيين
(قوله صحيح) أي بشر وطلو ختمين الزبلي وغيره وهي أن لا يكون انقراضه بعد أخذ المولى ما في يده وأما بعد ما
من غيره وأن لا يكون عليه من مستقر في الماني بدو وقت الحجر وأن لا يكون ما في يده ككسبه بعد الحجر (قوله
وقال لا يصح) يعني حاله وهو القياس شرعية (قوله فلم يعتق عبد الخ) أي في حق الغرما فلم يأنهم أن يعفوه
يستوفوا دينهم وأما في حق المولى فهو حر بالإجماع حتى أن الغرما ذلوا ووالا العبد من الدين أو بأعوم من المولى
وقضى المولى دينه فانه حر تاريخاً معن التتابع (قوله وقال عليك) لانه وجب سبب الملك في كسبه وهو ملك
رقبته ولهذا اعلم اعناقه وطه المأذون وله أن ملك المولى انما يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته
والخطبة الدين مشغول بها فلا يختلف فيه هداية (قوله ولو اشترى الخ) معطوف على لم يعتق فهو مرفوع على قوله
الامام (قوله ولو ملكه بضمن) ظاهره أن عند القائل بالملك لا يضمن وليس كذلك بل الضمان متفق عليه لكن
بضمن قيمته للحال عند ماله ملكه وانما ضمنه لعل في حق الغريم وعند في ثلاث سنين لانه ضمان حيا فاعلم
ملكه كافي التبيين (قوله خلافة لهما) راجع الى المسئلة في الرحمة أيضاً ح (قوله صرح تحرير) أي غير
المولى العبد الذي كسبه المأذون (قوله إجماعاً) أي عندهما وعند في قول الآخر وفي قوله الأول لا على فلا
يصح اعناقه زبلي (قوله حال كون المأذون) الأنسب أن يقول أي المأذون حال كونه ح (قوله ولو عيقت هذا
بالإجماع لقيام ملكه فيه وانما الخلاف في كسبه بعد الاستفراق بالدين وقد بيناه زبلي (قوله وضمن المولى
الخ) سواء علم المولى بالدين أو لا عليه أن تلاف حال الغرما لعل في حقهم زبلي (قوله الأقل من دينه وقيمته لان
حقهم تعلق عليه فضمنها كما إذا اعتق الراهن المرهون زبلي (قوله وان شأوا تبعوا العبد) لان الدين مستقر
في ذمته زبلي قال في المحيط وما قضاه أحدهم من العبد لا يشار كفيه بالبقون بخلاف ما قضاه أحدهم من
القيمة التي على المولى لانها واجب لهم على المولى بسبب واحد وهو العتق والدين متى وجب لجماعة تسبب واحداً
كان مشتركا بينهم اه طوري (قوله لا يبرأ الآخر) لانه وجب على كل واحد منهم ما دين على حدة بخلاف الغاصب
مع غصب الغاصب لان الضمان واجب على أحدهما زبلي (قوله بعد عتقه مستدرك لان الفرض أنه قد
أعتق (قوله وصرح بتدبير الخ) انما أراد صدر المسئلة مع تصريح المصنفه أن الفرض عليه عتقه ما (قوله وغير
الغرماء) ان شأوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شأوا استنصوا العبد في دينهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل
لهم على العبد حتى يعتق وفي العبد أذنوا على حاله وان استنصوا العبد أخذوا من السعاية دينهم بكم لها وبني
العبد أذنوا على حاله هندية وفيه ظهر معنى الاستثناء أي في قوله إلا أن الخ بخلاف العتق كما مر فانه يتابع
أحدهما لا يبرأ الآخر (قوله أحد الشئتين) وهما تضمين المولى واستسعاء العبد (قوله ولو أعتقه المولى الخ) هنا
مرتبط بقوله وصرح اعناقه لا بجسالة الدبر قال الزبلي ولو أعتقه المولى باذن الغرما فلم يأنهم أن يضموا ماله القيمة
وليس هنا كاعتاق الراهن عبد الرحمن باذن الراهن وهو عسر (ر) لانه قد خرج عن الرهن بانه والعبد
المأذون لا يبرأ من الدين باذن الغرم اه أي في عتقه ما الما المدر فلا ضمان باعتاقه مطلقاً لا ذكر الماؤلف من
التعليل قدس ط وعبارة الطوري وقوله وضمن شغل ما إذا اعتق باذن الغرما الخ (قوله بأقل من الدين) أو
وكان باذن الغرما والدين حال وأما إذا كان بخلاف هذه الأسماء الثلاثة فلا ضمان على المولى نهاية ذواته
المقيد عن شرح الجامع لأب الشوكان البيع بأقل من القيمة أم لا يباعه بقيمته أو أكثر وقضى وهو في

فهذا الخ وحاصل الفرق أن اذن القرماعا اتفاق العبد ليس اربا للعبد ولهم
في خارج العبد عن الرهن وسقوط الماله فيمن حق الخسيس فلا يكون له استعناؤه ولو كان المولى معسر افلا يفتا
سائر المولى لانه المتعفف بهذا الاتفاق ولا يكتفى بالرجوع على المولى لا عسرا ولا علة من اسقاطه حقه بالاذن وبهذه
قوله فلهذه ان تضمنوا المولى بقوة فلهذه استعناء العبد اه

فلا تدفع في التضمن ولكن يدفع الثمن لهم اه نقله الساجاني (قوله) وغيبه) الباقين المجمة درمتي (قوله)
كان لهم فسخ البيع (أي قبل قضاء الغاضي لهم بالقيمة فلو بعده ففسخ يأتى عن الزبلى (قوله) كاس) أى
قل نحو صفحة عن السراجة (قوله) ضمن الغرماء البائع قيمته) أى سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو ز يدها
إذا كانت قدر الدين أو دونه فلو كانت أزيد بعض بقدر الدين فقط رضى (قوله) لتعديه) أى بعه وتسلمه إلى
المشتري منح (قوله) فان رد العبد) يعنى إذا اختار وأخذ الفسخ من المولى ظهر العبد وأطلع المشتري على
عيب وردده الخ (قوله) قبل القبض الخ) نظريه الشرى لا بأن الصورة فيما إذا غيبه المشتري وليس إلا بعد
القبض قال وأعله انما ذكر ذلك لقوله مطلقا بقائه بقوله أو بعده بقضاء (قوله) ملقاً) أى بقضاء أو رضاح
(قوله) أو بخيار رؤية أو شرط) أى مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضاح فكان عنه تأخير قيد الاطلاق إلى
هناح وإنما لم يتجوز القضاء لأن العيب يمنع تمام الصفقة فيكون الرد فسخا وخيار الشرط يمنع ابتداء الحكم
فكان البيع لم يكن لعدم شرطه وهو الرضا وخيار الرؤية يمنع تمام الحكم فلم يذهب عما لا يكون إلا فسخا رضى
(قوله) أو بعده بقضاء) راجع لما في المتن أى أو رد عيب بعد القبض بقضاء لأنه بالقضاء يسقط خيار رضى (قوله)
(زوال المانع) أى من تعلق حقهم بالعبد وهو البيع والتسليم الذى هو سبب الضمان قال الزبلى فصار كالمصائب
إذا باع وراد ضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كأنه أن رد المصوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة التى دفعها
إليه (قوله) فلا سبيل لهم على العبد) أى على استعائه (قوله) ولا لولى على القيمة) أى إذا استدعاها من الغرماء
(قوله) وهى يسع فى حق غيرهم) أى غير المتبايعين كما تقدم فى الأقالة انما يفسخ فى حق المتبايعين يسع جديدي
حق ثالث والغرماء ثالث حقهم كأنه اشتراه من مشتربه وبعه الأول على حاله رضى فلما قال فلا سبيل لهم
على العبد ولا لولى على القيمة فليس المراد بالغير العبد ففهم (قوله) أو ضمنوا مشتربه) أى ضمنوا القيمة لأنه
متعد بالشراء والقبض والتغيب زبلى قال ح وأنت خير بات الثمن وإن كان أقل من الدين فى مسئلتنا كما
ذكره الشارح لكن القيمة قد تكون أكثر من الدين فينبغى تقييد ضمان القيمة بما إذا كانت مثل الدين أو
أقل ما لو كانت أكثر فينبغى أن لا ضمن الامتداد الدين كالاتفى وحينئذ ينظر فى كيفية الرجوع على البائع اه
قال ط أن كان الثمن قدرا ضمن من القيمة يرجع به وإن كان المضمون أكثر فلا يرجع الرجوع على البائع
إلا زيادة فلتساو اه (قوله) عطف على البائع) انما يصح لو كان قوله ضمنوا ليس من عبارة الثمن وهو خلاف
ما رأينا به فى التسع وعليه فهو عطف على قوله ضمن من عطف الجمل (قوله) ويرجع المشتري بالثمن على البائع) لأن
أخذ القيمة منه كأخذ العين زبلى وقوله بالثمن أشار به إلى أنه لا يرجع عاضن بل بما أبان البائع من الثمن وما
بقى من القيمة لمطالبته على البائع به وظهر أن هذا فيما إذا كانت القيمة أكثر من الثمن اه شرى لالة (قوله)
أوحازوا (البيع الخ) قال الزبلى حاصله أن الغرماء يتغيرون بين ثلاثة أشياء إما زه البيع وتضمن أهم ما شأوا
بما ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البائع وإن ضمنوا البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع زوال المانع
وأما اختاره وتضمنه رضى الآخر حتى لا يرجعون عليه وإن توبت القيمة عند الاختار ولو ظهر العبد بعد
المختار وتضمن أحد هاتين ليس لهم عليه سبيل إن كان القاضى قضى لهم بالقيمة بينة أو بأبائين لأن حقهم
يقول إلى القيمة بالقضاء وإن قضى بالقيمة يقول المضمع مع عيبه وقد ادعى الغرماء أكثر منهم بالخيار إن شأوا
رضوا بالقيمة وإن شأوا ردوها وأخذوا بالعيب فليس لهم لأنه لم يصل اليهم كمال حقهم ورضاهم وهو نظير المصوب فى
ذلك كذا ذكر فى النهاية وعزاه إلى البسوط قال الراعى عقوبه بالحكم المذكور فى المصوب بشرط أن
تظهر العين وقيمتها أكثر مما ضمن ولم يشترط هنا ذلك وانما شرط أن يدعى الغرماء أكثر مما ضمن وإن كمال
حقهم لم يصل اليهم رضىهم وبينهما تفاوت كثير لأن الدعوى قد تكون غير مطابقة فيجوز أن تكون قيمته مثل
ما ضمن أو أقل فلا يشتبه لهم انذار فيه وانما يشتبه لهم انذار إذا ظهر وقيمتها أكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا
مختصا به وبحال عاذ كمال السلى عن خطا فى الهداية أن لهم أن يردوا ما أخذوا وإن كانت قيمته مثل ما ضمن
أو أقل لأن لهم فيه فائدة وهو حق استعائه بجميع دينه أو السعود وعثله أجاب الطورى (قوله) معلابدينه

(وغيبه المشتري) قيد
به لأن الغرماء إذا قدروا
على العبد كان لهم فسخ
البيع كاس (ضمن
الغرماء البائع قيمته)
لتعديه (فإن رد) العبد
إليه يعصب قبل القبض
مطلقاً وخيار رؤية أو
شرط (أو بعده بقضاء
رجع) السيد بقيمته
على الغرماء وعاد حقهم
فى العبد) زوال المانع
(وإن رجع قبل القبض
لا بقضاء فلا سبيل لهم
على العبد ولا لولى على
القيمة) لأن الرضا والتراض
أقالة وهى يسع فى حق
غيرهما (وإن فضل
من دينهم شئ رجوعه
على العبد بعد الحرية)
كاس (أو ضمنوا مشتربه)
عطف على البائع أى إن
شأوا ضمنوا المشتري
ويرجع المشتري
بالثمن على البائع (أو
أحازوا البيع وأخذوا
الغرماء) لا قيمة العبد (وإن
باعه) السيد (معلابدينه)

اسم فاعل من الاعلام حال من ضمير السيد وعبارة الهداية والندى وأعلمه بالدين قال في الكفاية أي أعلم
 البائع المشتري بأن هذا العليمون وفائده سقوط خيار المشتري في الرد ببيع الدين حتى يقع البيع لازما
 فياين البيع والمشتري وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذا لم يكن في غمته وفاء بديونهم اهـ ومثله في التبيين وغيره
 ويستبرأ الماشرح (قوله يعني مقراه لا منكر كما سيجي) قد علمت أن قوله معطال من السيد البائع فهو
 وصفه والذي سيجي اعتبار اقرار المشتري لا البائع وأصل هذا الكلام لابن الكمال حيث ذكر أن فائده قوله
 معلما تظهر في المسئلة الآتية وهي قوله وان غلب البائع فالمشتري ليس بخصم لهم ومنكر ادبته قال فاهل
 يفهموه على أنه يتخاصم مقرا فلا بد من فرض العليم حتى يتصور انكارا لمرة والاقرار المفهوم ضمنا ولما
 لم يفسر الاعلام بالاقرار كفضل الشارح بل جعله مبنيا تصور الانكار الآتي صريحا والاقرار المفهوم ضمنا ولما
 قال ح ان قوله مقراه لا يصلح تفسيره لأن لا تقيد له وقد غلط في عبارات ابن الكمال ولم يفهمها اهـ ويمكن أن
 يكون قوله يعني مقرا تفسيره للقول باع الاول أي تابع مشتريه مقرا أو بالأمن المشتري المفهوم من المقام ولو
 قال لمقر لكان أظهر وفيما ذكر ما من الكمال من الفائدة نظر لان المسئلة تابعة غاب العبد وقد مر غاب البائع أو
 غاب المشتري وسأني خصرا الكل وهي التي الكلام فيها ولما قال ط هذا مرفوض فيما إذا كان العبد ماضيا
 لبأين قوله سابقا وانما عبيده وغيبه المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد ماضيا فلهم الفسخ بخبرتها
 لكان أخصر وأوضح اهـ وفي هذا من كان المشتري مقرا بالدين لا مراه ظاهرا وان كان منكر افعلى الغرماء
 اثباته لعدم المنع لوجودنا خصم فهو انما الكلام في غيبة البائع فان كان المشتري مقرا له رد البيع لانه خصم
 والا فلا فقولته معلما في مسئلة حضر الكل لا تظهره فائده هذه المسئلة أصلا وانما فائده ما مر من الكفاية
 وغيره فائدة هذا ما ظهر لي (قوله لتحقق المحاسبة) تحقق فعل مضارع حذف منه احدي التان والمحاسبة
 دأل يعني ان فائدة اقرار المشتري بالدين فيما اذا غاب البائع صحة كونه خصما للغرماء في رد البيع (قوله فلفرماء
 رد البيع) لان حقهم يتحقق به وهو حق الاستعانة والاستقام من رقبته وفي كل منهما فائدة فالاول تام موثري
 والثاني ناقص صحيح والبيع تقوم هذه الخيرة فكان لهم رد به زبلي (قوله ان لم يصل غمته اليهم) قال في الهداية
 قالوا تاويل المسئلة ان لم يصل اليهم الثمن وان وصل ولا محابة في البيع ليس لهم أن يردوه لوصول حقهم قال الزبلي
 وفيه نظر لانه يشترط انهم لا يكون لهم خيار الفسخ عند وصول الثمن اليهم اذا لم يكن في البيع محابة وان لم يكن
 الثمن يحقهم وان كان في البيع محابة ثبت لهم خيار الفسخ وان وفي الثمن يحقهم وليس كذلك بل لهم خيار الفسخ
 اذا لم يكن الثمن يحقهم وان لم يكن فيه محابة لاجل الاستعانة وقد ذكره بنفسه قبله ولا خيار لهم ان وفي الثمن
 يحقهم وان كان فيه محابة (١) لوصول حقهم اليه ولو قال وتاويل المسئلة فيها اذا باع غمته لاني بدينهم استقام
 وزال الاشكال لان الثمن اذا لم يفي بدينهم لم يقض البيع كيفما كان وان اذ لم يفي لهم نقضه كيفما كان وان اذ
 لم يوجد حتى يماذكر انهم تأجيل الدين وطلبهم البيع وفاء الثمن بالدين والبيع موقوف حتى يجوز باعاز الغرماء
 وهي مسئلة الكتاب اهـ ونحوه في شرح الهداية (قوله لان قبضهم الخ) لتعيل لفهم قوله ان لم يصل غمته
 اليهم والتقدير فان وصل ليس لهم الرد لان الخ والاولى ان يقول بالبيع ط ثم ان هذا جواب عن صاحب الهداية
 وأصله لصاحب الهداية حيث قال اللهم الآن يرد بقوله فان وصل ولا محابة في البيع رضاهم باخذ الثمن وهو
 رضا بالبيع ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخلف بينهم وبين الثمن بلطف الوصول باق فكان المعزول
 عليه قول الامام فاضل خان أو بانه اذا باع غمته لاني بدينهم اهـ وحاصله ان الوصول يحصل معنى الاحضار
 والتخلف كما يحصل معنى القبض فلا يدل على الرضا قول لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار الى ان يفي
 الثمن يحقهم ثم نية ظاهره على أنه أراد بالوصول القبض كي لا يتناقض كلامه واعمال الكلام أو ليس من امله
 سيما من هذا الامام وانما حرمه ابن الكمال وجعل ماسوا من حساب اوى الاوهام (قوله الا اذا كان فيه محابة
 اذ لهم حيث أن يقولوا التخصم ان لا اعتقاد ناله تمام القية ابن كمال أي فلا يدل على الرضا ما لم يفي الثمن يحقهم
 (قوله وقال المصنف) أي تعالى زبلي وغيره (قوله هذا) أي يوجب رد البيع للغرماء (قوله والافالبيع نافذ

يعني مقراه
 لا منكر كما سيجي
 لتحقق
 المحاسبة
 بقطع خيار
 المشتري لا الغرماء
 (فالغرماء رد البيع) ان
 لم يصل غمته اليهم لان
 قبضهم الثمن دليل ارضا
 للبيع الا اذا كان فيه
 محابة فلما أن رفع أو
 يقض البيع ابن كمال
 وقال المصنف هذا اذا
 كان الدين حالا وكان
 البيع بلا طلب الغرماء
 والثمن لا يفي بدينهم والا
 فالبيع نافذ

قوله لوصول حقهم اليه
 هكذا بخطه ولعل
 الصواب لوصول حقهم
 اليهم تأمل اهـ معضنه

أى بان كان الدين مؤجلاً لانه باع، لكنه قادر على تسليمه قبل تعلق حق الغير أو كان البيع بائناً لانه بمنزلة بيعهم
 لا ينسبهم ومجمل انما باعهم غير مجملاته والافتقار لثبوت الزاوية لما تقدمت ط نلت الظاهر كون المولى وكلاهما
 فيصير فيه ما يرى كتاب الو كاله تأمل قال أبو السعود وكذا ينفذ اذا كان بائناً للقاضي كما ينسب له اه أو كان
 الثمن يبيع بينهم لان حقهم قد وصل اليهم (قوله زوال المانع) وهو حق القرماء (قوله ليس بمخصم لهم) لان
 الدعوى تضمن فسخ العقد فيكون الفسخ قضاء على الغائب زبلى (قوله لو اشترى له) أى لو كان المشتري
 متكرراً من العبد (قوله خلافة الثاني) حيث قال هو خصم وقضى للقرماء بينهم لانه يدعى الملك لنفسه في العين
 فكون خصماً لمن ينازعه فيها زبلى (قوله ولو لم يقرأ خصم) لان اقراره حجة عليه فيفسخ بيعه اذ لم يقرأ بين الثمن
 بدونهم زبلى (قوله لا خصوصية اجاعاً) لان الملك والمشتري ولا يمكن ابطالهما وعو غائب فيالم يطل ملكه
 لا تكون الرقة محلاً لحقهم زبلى (قوله لكن لهم تضييع المانع قيمته) لانه صار مقوقاً لحقهم بالبيع والتسليم
 هذا ضمنه القسم عازر البيع فيه وكان الثمن البائع زبلى (قوله وأجازة البيع) وتكون بمنزلة الاذن السابق ولم
 يذ كر تضييع المشتري اذ كان مقرباً بدونهم والظاهر ان لهم ثلث ويجزى وهي انشيار التي جرت في المسئلة
 السابقة (قوله فهو مأذون) أى يصدق في حق كسبه حتى تقضى به دونه استحساناً ولو غير عدل لان في ذلك
 ضرر وروى بلوى لان اقامة الحجة عند كل عقد غير يمكن زبلى (قوله ساكتاً) حال من العبد أى لم يغير بشئ (قوله
 ومفاده) أى مفاد قوله وأمر السلم وكذا قول الزبلى لان الظاهر أنه مأذون لانه عقده وبدنه منعانه عن
 ارتكاب المحرم لكن قال ح في النفس منتهى اه قلت لانه خفي في المعاملة وقد قالوا ان غير ذلك خفي في الدمانة
 فشرط له العدالة دون العبد خوفاً في الشهادة فالعدالة والعبد وخفي في المعاملة فلا يشترط واحد ولا يصدق
 بالامر ولانه في الهداية عليه بأنه ان اخبر بالان والاختار دليل عليه والاقتصر فيما ذكر لان الظاهر ان المحجور
 يجزى على موجب خبره والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كي لا يصدق الامر على الناس اه فقد اقتصر
 على العمل بالظاهر والضرورة فيحمل الكل ولا ينافيه ذكر العقل والدين لانه بالنظر لبعض الاشخاص تأمل
 (قوله بالسلم) أى بالعبد المسلم (قوله ولكن لا يباع الخ) لانه لا يقبل قوله في الرقة لانها خالص حق المولى
 بخلاف الكسب لانه حق العبد هناية (قوله أو أتتبه القرم بالينة) أى يحضر المولى والا فلا تقبل لان العبد
 ليس بمخصم في رقبته وان أقر العبد بالدين فباع القاضي أو كسبه وقضى دين القرماء ثم جاء المولى بواكر الاذن
 بان برهن القرماء على الاذن والاردو المولى ما أخذوا من ممن كسبه ولا ينقض بيع القاضي لانه ولا يبيع
 قال الغائب ويؤخر حقهم الى العتق لان المحجور لا يؤخذ بأقواله للعلل اتفانى عن مبسوط شيخ الاسلام (قوله
 تصرف الصبي والمعتوه الخ) ذكر هذه المسئلة في هذا الكتاب فخطر الى اذن ولي الصبي وكونه ما دون بلانته
 بين حكمه وذكره في كتاب المحرم حيث قال ومن عقده منهم وهو يعقله أجاز وله أو رده نظراً الى كونه محجوراً
 بين حكمه يعقوبه (قوله الذى يعقل البيع والشراء) صفة لكل من الصبي والمعتوه طعن المجوى (قوله محضاً) أى
 من كل الوجوه (قوله والاشهاد) أى قبول الهبة وقبضها وكذا الصدقة فاستأنف (قوله وان ضاراً) أى من كل
 وجه أى ضرر اذ روى بان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض (قوله كالطلاق والعتاق) ولوعلى ما قالهما
 فضلاً لانه الملك وهى ضرر محض ولا يضر سقوط النفقة بالازل وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع
 لذا اعتباراً للوضع وكذا الهبة والصدقة وغيرهما فاستأنف (قوله لا وان أذن به ولهما) لاشتراط الاهلية الكاملة
 وكذا لو أجاز به بعد بلوغه الا اذا كانت بلفظ يصح لابتداء العقد كالعتاق والعتاق وكذا الاتصع من
 غيره كآبائه وصموه والقاضي للضرر قلت وموضع الضرر مستند حتى قوا عدل الشرع كالأول كان محجوراً وأوردت
 وأسئلته امراته وأبى الاسلام أو كاتب ولهم مظهر من عبد مشترك واستوفى بذلك فقد صار الصبي مطلقاً في قول
 كسبه معتقاً وعامة في القهستاني والبرنجى درمى (قوله كالبيع) أى ولو بضعف القيمة لان العبرة بأصل

وضعه دون ما عرض له باتفاق الحال وهو بأصله متردد بخلاف الهيئة وتحققه في المنع **(قوله في كل أحكامه)**
 فيصير ما دونها بالسكوت ويصح إقراره بما في يده من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كافي العبد بغيره
 ولا يتقدم بنوع من التعارض ويجوز بيعه بالعقب الفاحش عنده خلافة الإرسالي غير ذلك من الأحكام التي في العبد
 زيلعي ثم استثنى آخر الباب فقال إلا أن الأول لا يمنع من التصرف في مالهما وإن كان عليهما دين ولا يقبل إقراره
 عليهما وإن لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق أن إقرار الولي علم ما شهد له أنه إقرار على غيره فلا يقبل
 ودينهما غير متعلق بمالهما وإنما هو في الذمة لأنهما أحق أن يتصرف بعد الدين كما كان له قبله أم
 أقول وهذا في الحقيقة فرق بين المولى والولي لأن العبد والوصي فلا حاجة لاستثنائه لأن الكلام في تصرفات
 الوصي أشد اليقين في المعراج **(قوله أن يعقل البيع الخ)** أي أن يعرف فاضمون البيع لا يحرم العبارة يعقوبة
 وغيره قال في الولاءية أنه ما من شيء لقن البيع والشراء لا يتلقنهما **(قوله سالب الثلاث)** أي مالم يسبق وبالله
 للتمن والعكس في الشراء **(قوله زاد الزيلعي)** أي يتعاقب من شرائع الهداية وغيرهم **(قوله وإن قصد المخرج)**
 كان ينبغي له أن يأتي بالفالتة في يقصده يعرف فليتأسر الخ لكن حكى الشارح عبارة الزيلعي وأفراد
 الضمير هنا باعتبار المذكور وللخطب سهل **(قوله)** ويعرف الغبن الخ بحث شيخنا في هذا الشرط بأن الفرق بين
 البسير والفاحش مختص بمحاق التجارة فينبغي أن لا يعتبر حقل وأصله العلامة يعقوب باشمخني صدر
 الشريعة ذكر ما أوائل كتابه الوكالة لكنه بحثه مادم للتقول في المذهب قال إن في تناوله ولعل مرادهم
 فيما تكون قيمته معروفة مشهورة والافيرة قد يغبن فيه أعقل الناس والمراد أن يعرف أن الخمسة فما قيمته
 عشرة مثلاً غبن فاحش وأن الواحد فيها يسير فإن لم يدر الفرق بينهما غير عاقل كسبي دفعه لرجل كسباً
 وأخذ به ثوبه فإنه انذره ولم يعرف أنه مغبون لا يصبح تصرفه أصلاً والتظاهر أن هذا المراد وأجاب في وكالة
 السعدية بأنه قد يقبل التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء والتكسب من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الوصي الذي
 كلاً ما فيه فليتأمل أنه وحصله أن ما ذكر كناية عن أن يكون عاقلاً وليس المراد حقيقة هذه المعرفة فهو من
 الإطلاق لا لزوم إرادة المألوم والله تعالى أعلم **(قوله وهو ظاهر)** كأنه ظاهر بالنسبة إليه أو الجلة حالية والوصي
 أن يعرف الغبن المذكور حال كونه ظاهر الكل ذي عقل فيكون عني ما أحسنه **(قوله وولده أمه)** أي الوصي
 وفي الهندية والمعتوم الذي يعقل البيع بأذنه الأب والوصي والجدة والجد والعم وحكمه حكم الوصي ثم ذكر
 بطلان أدنى بانه ويمكن رجوع الضمير في المتن إلى الوصي والمعتوم باعتبار المذكور ثم هذا إذا بلغ معتوماً أما إذا
 بلغ عاقلاً عنده لا تعود الولاية إلى الأب فليسابل إلى القاضي أو السلطان وفي الاستحسان تعود إليه قبل الأول
 قول أبي يوسف والثاني قول محمد وقبل الأول قول زفر والثاني قول علي ثلث التلاثة كافي الترتيبية **(قوله ثم)**
 وصى وصيه قال الرمي في حاشية الجرجاني وإن بعد كافي جامع الفصولين **(قوله الصحيح)** احتراز عن الجد
 الفاسد كأي الام **(قوله ثم الوالي)** المراد بالوالي من الاله تقليد القضاة دليل قول الهداية بخلاف صاحب الشرط
 لأنه ليس الاله تقليد القضاة وأخر في العناية الوالي عن وصي القاضي قال في العقوبة وفيه كلام **(قوله)**
 بالطريق الأولى أي شوبت الولاية للوالي أولى لأن القاضي يستعمله ماته **(قوله ثم القاضي أو وصيه)** اعلم وصيه
 مع أن الأوصياء الاستخفاف بعد الموت لأنه هنا صير خلفه قلاب كأن الأب جعله وصياً فأن فعل القاضي يصح
 كعمل الأب أو الوصي عن الشيء واستشكل في العقوبة تأخير القاضي عما ساقى من أن القاضي لو أنصفه
 وأبى أمه يصير ما دونها قال أنه يستلزم تقسيمه على الأب في الذن كالأختي أم أقول وسند كرويه **(قوله أمه)**
 تصرف صح الخ أي أن كلاً منهما في مرتبة واحدة كإقاله في الدر المنثور قال القهستاني وأما عدل عن كلاً
 الترتيب إلى النسبة أشعاراً بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي ووصيه بعد موت وصي وصي الجد أم وحاشا
 أنه لا ولاية للجد مع وصي الأب ولا للوالي والقاضي مع الجد أو وصيه وبعد الجداً وصيه لا ترتب **(قوله دور)**
 الأم أو وصيه قال الزيلعي وأما ماعدا الأصول من العصبية كالم والأخ وغيرهم كالأولم وصيه أو صاحب
 الشرطة لا يصح انتمسها لأنهم ليس لهم أن يتصرفوا في ماله بحجة فيكداً لا يكون الإذن له فيها والأول

وبيع عبده ما دون
 في كل أحكامه (والشرط)
 لصحة الذن (أن يعقلا
 البيع سالب الثلاث) عن
 البائع (والشراء جاليا
 له) زاد الزيلعي وأن
 يقصد الرجوع ويعرف
 الغبن البسير من الفاحش
 وهو ظاهر (وولده أمه
 ثم وصيه) بعدموته ثم
 وصي وصيه كما
 في القهستاني عن
 العمادية (ثم) بعدهم
 (جده) الصحيح وإن علا
 (ثم وصيه) ثم وصي وصيه
 قهستاني زاد القهستاني
 والزيلعي ثم الوالي بالطريق
 الأولى (ثم القاضي أو
 وصيه) أي ما تصرف
 يصح فلهذا يقبل ثم
 (دون الأم أو وصيه)

النكاح كأمير في بابه
(رأى القاضي الصبي
أو المعنوية وأبعدهما)
أبعد نفسه كأمير يسع
ويشتري فسكن لا يكون
سكونه (اذن في التجارة)
القاضي (له أن يأذن
التييم والمعنوية اذ لم يكن
له ولي ولعبدهما اذ كان
لكل واحد منهما) من
الصبي والمعنوية (ولي
وامتنع) (ولي من الاذن
عند طلب ذلك منه) أي
من القاضي زيلعي
قلت وفي البرنجندي
عن الخزانة لوابي
أبو أمروصيه صرح اذن
القاضي له زاد سارح
الوجهانية ولا ينجر
بعذلك أصلاً لأنه حكم
الابحرج قاض آخر فقدر
* (فروغ) * لوابي
انسان عامهما من
كسب وأورث صرح على
الظاهر كاذون درر *

المأذون لا يكون مأذوناً
نيل العلية الا في مسألة
مالاً قال يابوعبدي
فأى اذنت لعبايعوه
وهو لا يعلم صار مأذوناً
بخلاف قوله يابوعا
أبي الصغير

قوله لا ينجر وكنك قوله
فلا ينجر بحجر الاب
هكذا يحطه الذي في
نسخ الشارح ولا ينجر
وله الصواب فليأمل

يمكنون التصرف في ماله فكذلك يمكنون الاذن في التجارة (أخيراً هذا في المال) ليس على الإطلاق في وكالة
البحر عن خزانة المفتين وليس لوصي الأم ولاية التصرف في تركه الا مع حضرة الاب أو وصيه أو وصي وصيه أو
الجد وان لم يكن واحد من ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول لا العقار والشراء والتجارة وما استفاد الصغير من غير
مال الأم مطلقاً وعمداً فيها اهـ لكن بيع المنقول من الحفظ قال في السابع والعشرين من جامع الفصولين
ولو لم يكن أحد منهم فوصي الأم الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقار ولا ولاية الشراء على التجارة
الشراء مالا يدينه من نفقة كسوة وما ملكه اليتم من مال غير تركه أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه منقولاً
أو غيره وعامة فيه فراجع (قوله بخلاف النكاح) فإنه لا مدخل للأوصياء فيه بل هو ولاية والام ولا يته أيضاً
عند عدم العصبية (تم) يابصلى أو المعنوية المأذون أن يأذن بعبد أيضاً لان الاذن في التجارة تجارة وليس لان
المعنوية أن يأذن لبيد المعنوية ولا أن يتصرف في ماله وكنا اذا كانت الاب مجنونة أو عاقله في التبيين (قوله) وأبعد
نفسه) أي عبد القاضي نفسه بناء على ما فهمه صاحب الاشياء وقد سنا ما فيه (قوله) كأمير أي أوائل كتاب
المأذون (قوله) لا يكون اذناً) لأنه لا حقه في مال الغير حتى يكون الاذن اسقاطاً حقه ذكره الزيلعي أول الكتاب
وهو يفيد كونه اذناً لبيد ما قد سنا (قوله) اذناً كان لكل واحد منهما) سواء أكان أو بديل اذا عطا على
لم يكن كأمير الزيلعي عند قول الكزوي ثبت بالسكوت وقوله ولعبدهما عطف على التييم والمعنوية وانظر ما كتبه
تأخير وقوله عند طلب متعلق بقوله بأن والحاصل أن القاضي يصح اذنه لهما عند عدم الولي فإن كان فلا الا
اذا امتنع الولي وهذا ما يأتي عن البرنجندي والنظم وعلم في معراج الدراية بأن الاب صار عاقله فنتقل
الولاية الى القاضي بسبب عضله كالولي في باب النكاح اهـ وبه ظهر أنه لا يلزم منه تأخر ولاية الاب عن القاضي
ولذا قال في التارخانية فإنه حازر وان كانت ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصي وبه اندفع ما قد سنا من
العقوبة فقدر (قوله) قلت وفي البرنجندي (الخ) ومثله في الخلاصة وله أعاد مع أنه لم يأت في المتن لأنه ليس فيه
تقييد الاذن وقت الطلب فيبدأ به فقد اتفقت ومثله ما يأتي عن النظم وكذا قول الهندي عن الحظ قرأى
القاضي أن يأذن لوابي أو يأمه تأمل (قوله) لا يتجر بعد ذلك أصلاً أي وان مات القاضي أو عزل بخلاف صوت
الاب والوصي العلية التي ذكرها هو بصريح في التارخانية (قوله) لا ينجر قاض آخر (قوله) فلا ينجر بحجر الاب
تارخانية (قوله) لوابي (الانسان) أي أقر الصبي والمعنوية المأذونان بكافة النهاية والهندية والمراد بالانسان غير الاب
الاذن لما في التارخانية الصبي المأذون من جهة الاب اذ أقر لأبيه بحال في بدءاً وذن لم يصح اقراره اهـ وبمفهومه
أنه لو كان مأذوناً من جهة القاضي يصح اقراره لأبيه بديل عليه ما في الولو والحية ولو عصى مأذون من أبيه
وعلمه من عايشين فيه حازر فأتى بغير التيقن لم يصدق الابينة لأنه اقرار الاب وقيل استفاد الاذن منه كالأول
ادعى الاب الايضاه اهـ (قوله) علمهما) يتناول العين والدين نهاية (قوله) صرح على الظاهر) يعني أن أقر أن
ما وراءه من أبيهما فلا تنزع في ظاهر الرواية بوعن أبي حنيفة أنه لا يصح فيما وراءه لبيد جهة اقراره في كسبه
لحاجته الى ذلك في التصارات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر أنه بانضمام أي الولي التصق بالبالغ وكل من
المالكين ملكه فصح اقراره في مبادر وكون الميراث من الاب بغير قيد كافي للنهاية (قوله) مأذون) هذا فيس في الدرر
على أن المأذون لا أرثه سألحائي (قوله) الا في مسألة (الخ) حاصله أن اشتراطه اذا كان الاذن قصد ما فلو ضمنا
كهذه حازر بونه ونقل البير عن الولو والحية أنه لا يصح ما ذنونا قال فصار قاضاً وابتان (قوله) فابيعوه هو لا يعلم
صار مأذوناً فكان له أن يبيع غيرهم ولو لم يبيعوه لم يبيعوه بل يبيعهم ولم يبيعهم ولم يبيعهم ما ذنونا لان
الاذن ثبت في ضمن مبايعته الذين أمرهم فلا ثبت الاذن قبلها تارخانية وبه يظهر كون الاذن فيها ضمناً وان
قال فأي اذنت له فقدر (قوله) بخلاف قوله يابوعا أبي الصغير (لم يظهر لي وجه الفرق فليست على جوى قلت وعلى
الرواية الشافعية لا فرق في شرح تنوير الاذهان عن الزادات وقال مع عبدك من أبي الصغير ألف فباعه بها ان
علم الآن أمر الاب حازر والا فلا في بعض الروايات جازراً مطلقاً وحل بعض المشايخ الأول على القياس والثاني على
الاستحسان وبعضهم قال على الروايتين والحاصل أن الاذن بالتصرف لو ثبت مقصوداً بشرطه له علم المأذون ولو

ثبتت فيه العبرة فضل فيه قياس واستحسان وقيل روايتان ومن المشايخ من قال لا فرق بينهما وهو الظاهر
ملخصا قال أبو العود وهو صريح في رد الخلق التي ذكرها المصنف بقوله بخلاف ما إذا قال يا بوعلى الصغرى

اه وأقر شيخنا هبة الله البعلبي في شرحه على الأشباه **(قوله)** لا يصح إلا أن لا يتنوع علما وأعدم انحصار العبد
بالأماق على قول زفر بأنه لا يتناقض ما لا ينفك عنه علمه مشى في القواعد من الأشباه فقال لا ينفك عنه
لكن قال لا ينفك لأن لا ينفك عن الابتداء على ما ذكره شيخنا الإسلام في شرح المجموع أنه يجوز
على اختلاف الرواية وذكر في العناية أن عليه ما كان ما دوننا **(قوله)** المحجور ولا ينفك أي تشهد بالعصب وفي
الخاتمة أن لا يتنوع لا يصح ما علم الآتي وإن دونه في التجارة مع من كان العبد يده صح وإن أذن للعصوب

إن العاصب بقرا أو عليه بينه صح والأفلا لانه لو باعه في هذا الوجه جاز بعه فإذ أنه **(قوله)** على الصحيح في
الخاتمة العبد المأذون يصح بالآتي لا المذير المأذون والصحيح أن العبد المأذون لا يصح بالعصب وكذا لا بأس

قبل الأحرار بل بعده فإن وصل إلى مولاه ينفك لا يعود ما دوننا وكذا إن عادم الآتي في الأصح اه ملخصا
قال في شرح تنوير الأذهان فكل ما للمصنف ليس على الخلق اه أي بالنسبة إلى الآتي فكل ما لم يحمله على المذير

المأذون لا العبد المأذون أي الفتن وبه تندفع المناهضة بين ما هنا وبين ما مر في المتن فافهم **(قوله)** ولو أذن القاضي
مستغنى عنه عامر متناوشر **(قوله)** يعقوب هو اسم أبي يوسف العلم **(قوله)** الصغير أي المحجور وفي الفتنة

استودع صبياً أو فاسقه لم يكمل له يضمن عندهما وقال أبو يوسف يضمن في ماله ولو ركبه الدابة أو دعيه ففعلت
على الخلاف وإن استودعها عبداً محجوراً فاسقه لم يكملها ضمنها بعين العلق عندهما وقال أبو يوسف يبيع فها ولو

كانت عداقة قتله الصبي أو العبد فهو كقتلهما ماله يضمن عندهما والفرق أن المولى لا يملك روح العبد ولا
السلط عليه بخلاف الممتاع والغاية ولو أقرض صبياً عبداً محجوراً يضمن في المال ولا المال بل بخلاف وقيل

القرض على الخلاف شر ينال **(قوله)** وتحلفه الخ أي المأذون أي لو أدى على المأذون شيئاً فأنكر ما خالف في
تحلفه ذكر في كتاب الأقرار يحلف وعليه الفتوى حاشية فلو قال **(قوله)** وحلف ما دوننا أهو ينكر * لكان أشبه

شر ينال **(قوله)** ولو رهن المحجور المراد هنا العبد وإن كان الصبي العاقل مثله فافهم **(قوله)** فاشترى أي قبل
بشيء ما صنعت على حاله لخصته بما لا يملك **(قوله)** قال يعني ابن وهبان المفهوم من قوله وفي الوهبانية **(قوله)** وكذا

أي كالعبد المحجور فيماد **(قوله)** قلت الخ البعث لشر ينال أي على هذا وأورد على القرض ولم يذكر في النظم
واعتماد كالمشر لا في فهو اعتراض على غير مذكور ح أقول هو داخل في عموم التصرف المذكور في التعليق

فافهم والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب العصب اه)

وجه المناسبة كما قال الاتفاق أن المأذون يصرف في الشيء بالآذن الشرعي والعاصب بالآذن شرعي ولما كان
الآذن مشروعة فلهذا موسيق أن العصبية توعان ما فاعته وما لا فاعته وإن العيمان يتعلق بهما **(قوله)** هولة أخذ

الشيء وقد يسمى العصب غصبا بسمه المصدر **(قوله)** إزالة يدحقة أي يفعل في العين كذا كمرابن الكمال
لخرج الجاوس على البساط فإن الآلة موجودة فيمكن أن يفعل في العين وفي كون الآلة موجودة هنا فافهم

كما تقرر فقدر ولا يضمن ما صار مع العصب بغير صنعه كما إذا غصب دابة فبعتها أخرى أو ولدها يضمن التابع
لعبد الصنع وكذا وجب المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكرنا لعدم اثبات الباطلة بل على ما

قيل وجد العيمان في مواضع ولم تحقق العلة المذكورة كعاصب العاصب فإنه يضمن وإن لم يرل بدليل بل زال
يد العاصب والمقتط إذا لم يشهد مع القدرة على الشهادة مع أنه لم يرل بدوا يضمن الأموال بالاتفاق نسبيا كحضر

الشر في غير المالك وليس غمزة الآلة إذا حدوا اثباتها فليجوب أن العيمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق
العصب بل من حيث وجود التعدي كإلى العناية وإلى الدبر في السككة وقد يدخل في حكم العصب ماله

تضمن ما صار في حكمه كحدود الدابة لانه لم يوجد الاختلاف النقل اه إذا علمت هذا ظهر سقوط ما أورده
الشيء يعني بالخاتمة سوى على بعضهم من أنه إذا قتل إنسانا في مقارعة ترك ماله ولم يأخذ فإنه يكون غصبا مع

عدم أخذ شيء وما إذا غصب عبداً فاسقه لم يكملها يضمن لبن أمه يضمن قيمة العجل وتضمن الام والام لم يفعل في الأم

لا يصح إلا أن لا يتنوع

والعصوب المحجور ولا

ينه ولا يصح محجورا

بهم على الصحيح أشباه

وفي الوهبانية ولو أذن

القاضي لطفل وقد نأى

أبو بصير إلا أن منه فتجر

وضمن يعقوب الصغير

ودعيه

وتحلفه يقي به حيث

ينكر

ولو رهن المحجور أو باع

أو شرى

وحوز المولى فما يغير

لتوقف تصرف المحجور

على الإجازة فلو لم يحز بل

أذن له في التجارة فجازها

العبد جاز استحسانا ولو

لم يأذنه فاعتقه فأجازها

لم تصح إجازته قال وكذا

الصبي الميرث ولا

يحتج أن ما هو تبع

ابتداء صار فلا يصح باذن

وفي الصغير كالقرض

انتهى والله أعلم

• (كتاب العصب) •

(هو) لغة أخذ الشيء

ملا أو غيره كالمر على

وجه التغلب وشرعا

(إزالة يدحقة)

شأنها علمت من أن وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي وإن لم يتحقق الغصب
هو السعدون أقول التزام هذا وجوب ضمان العقار والزوال لوجود التعدي فلتأمل وزاد بعضهم بعد قوله إزالة يد
بمجة أو قصرها عن ملكه كإذ استخدم عبدك في بيع مالك قلت برد عليه أنه يثبت العقار مع أن المار ادراجحه
فتأمل (قوله ولو حكا) مبالغة على قوله إزالة يد لأن المدعى بدليل الوديع قبل الجور بعد أن ثبت يد
صاحب حكا وأخر بعد قوله ثابته بمبطله لكن أولى فإن ذلك ثابت بمبطله حكما ليكون راجعا لهما ط
وعلى ما مر لا حاجة إلى هذا التحريم فإنه بعد لا غصب يمكن في جميع الفصول في ضمان المدعى عن قنارى يرشد
الدين بوجوده لا بما يضمن إذا فقهنا من مكان كانت فيه حال الجور فلا فلا فلو قلنا وجوب الضمان في الوجهين فإنه
وجه اه وعلى الأول إزالة حقيقة تأمل نعم نقل في الخلاصة عن المتقي الضمان مطلقا (قوله بآيات بمبطله)
إليه بمعنى مع كإشارته إلى مسكين والنسبة بين إزالة اليد وإبائهم بالعموم والخصوص الوجهي فيصنعان في أخذ
لهم من بيمالك بالرضاء وبغيره فالأول في تعبد المالك والثاني في ذوالنا المفصوب أهله أو بالسعدون وفي
القهستاني الأصل إزالة اليد بالحقة لا بآيات المبطل ولهذا لو كان في يد إنسان درة فغصب على يده فقتل في
الجور يضمن وإن فقد آيات البدول تلف غرضه فمفصوب يضمن وإن وجد آيات لم يعلم إزالة اليد اه وهذا
لنطبق على قول محمد كآيات فإنه صريح في أن الغصب هو الإزالة فقط وهو خلاف كلام غيرهم من أنه لا بد من
الإزالة والآيات معالين قال بعد مودكر الزايد أنه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط إزالة اليد
بما هو موجب للرد فيشترط له آيات اليد اه أي فغصب العقار فإنه موجب للرد دون الضمان عندهما قال
بوالسعدون به يحصل التوفيق في كلامهم اه تأمل (قوله واعتبر الشافعي آيات اليد فقط) واعتبر محمد إزالة اليد
بحقة في غصب المنقول وفي غيره يقيم الاستيلاء مقام الإزالة كما حقق في النهاية ولذا ضمن العقار وإن لم يتحقق فيه
الإزالة (قوله والشرع مالم) أي عمدة خلاف ظاهر في زوائد المصوب (قوله لا ضمن عندنا) أي أي الهلال متصلة أو
مفصلة لعدم إزالة اليد مالم يتبعها بعد الطلب فتضمن بالإجماع غاية البيان قلت وسأني في الفصل متأنها فضمن
التعدي أيضا وشرحا لطلب المتصلة لا ضمن (قوله فلا يتحقق في مئة وحر) وكذا في كمن تراب وقطر ماء
منفعة فلو بيع صاحب الماشية من نفسه فهلكت يضمن قهستاني عن النهاية قال الرحي والمراد الميت أي
متف أنفها من غير السك والجراد ألاما المنخقة وما في حكمها فهي من الثاني وهو غير المتقوم وأما السك
الجراد فهو مال يتحقق فيه الغصب اه (قوله مقتوم) هو بكسر الواو حيث ورد له اسم فاعل ولا يصح الفتح
في أن يكون اسم مفعول فإنه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم المفعول لا يفي الأمن متعذر حتى عن شرح
نجاح للشمري وفسره القهستاني بما يحال الانتفاع شرعا قال وهو احتراز عن الخمر والخمر والمعاذ عندهما اه
كأنه لم يفسره عماله قيمة فلا ينكر مع قوله مال لكن يخرج عنه نحر الذي مع أن الغصب يجري في مال الكافر
بمجة كأي العريضة وإليه أشار الشارح تعالى لأن الكال وصدر الشرعة بقوله حرم مسلم فالأولى تفسيره عماله
بمجة شرعا وهو أخص من قوله مال فيكون فصلا فلا ينكر (قوله فلا يتحقق في حرم مسلم) قال في المجتبى غصب
في مسلم حرقه ضمان الدروان لم يكن عليه ضمان القيمة اه فتوجه لا يتحقق أي غصب الضمان لا لغصب الرد
أمل ط (قوله في مال حري) كذا في النهاية والتيسر لكن مع زيادة كونه في دار الحرب شر بلائ (قوله قابل)
نقل مستدرك مع إزالة اليد بفعل في العين لكن المصنف لما يذ كر الصديق الأول واحتاج إلى هذا التصحيح
الط قلت قد وجد الفصل في غير القابل كإذ أهدم الدار وركب الأرض اه يعني أن العين يشمل غير القابل فتعير
صنف أحسن تأمل (قوله فلا يتحقق في العقار) خلافا لمحمد لإزالة اليد كما يأتي بيانه قال القهستاني
لخصيص الأول في غير الوقف والثاني في الوقف كأي الهادي اه وسيد كرم الشرح (قوله بغير إذن مالك) لا
أية المسمع قوله بآيات اليد المبطله ح (قوله عن الوديع) أي ونحوها كالعارية كصدقة التعريف علمه ماسوى
له بآيات بمبطله وقوله بغير إذن مالك (قوله كان أولى) أي وإن أمكن أن يراد بالملك ولو لم ينفقه كما قال
ضمهم أو لتصرفه ولو كلف الموصى عنه فنه وما في يد وكيل أو أمين (قوله وفيه لا ينكح الكلام) حاصله أن

ولو حكا كجوده لا أخذه
قبل أن يحوله (بآيات
بمبطله) واعتبر الشافعي
آيات اليد فقط والتمرة
في الفز والتمرة بستان
مفصوب لا ضمن عندنا
خلافا له (در في مال)
فلا يتحقق في مئة وحر
(مقتوم) فلا يتحقق في
نحر مسلم (محترم) فلا
يتحقق في مال حري
(قابل للنقل) فلا يتحقق
في العقار خلافا لمحمد
(بغير إذن مالك) احتراز
به عن الوديع وأعلم أن
الموقوف مضمون
بالاتلاف مع أنه ليس
عمولا أصلا صرح به
في البائع فلو قال بلا إذن
منه الآن كمال ابن
الكال لكن أولى (لا
مخفية) احتراز به عن
السرقة وفيه لا ينكح
الكال كلام

السرقة داخله باعتبار أصلها في الغصب الآن فيها خصوصية أدخلتها في الحدود فلا يتناقض دخولها باعتبار أصلها
في الغصب كالشرع من الفضولية له غصب مع أنه مذكور في باب من السوء باعتبار ما ضمنه خصوصية ماله
من مسائل البيع اهـ وأجاب السامعي بأنه أراد بقوله لا بخصم ما يقع به فأنه لو هلك لا يضمن مع أن الغصب
شأنه أن يضمن بعد الهلاك اهـ وهو حسن **(قوله)** فاستخدام العبد أي ولو مشرك كما في القهستاني وعنه
استعمله لنفسه فلو تهرأ في عمل غيره لا ضمان كما يأتي آخر الغصب وسند كرم البراءة به هناك أن هذا أيضاً
إذا خدمه عقب الاستخدام واللا ضمان **(قوله)** وتحميل الدابة أي ولو مشرك وكذا روى كونهما ضمن نصيب
صاحبها ولو ركب فقتل ولو ركب في مكانها لم يضمن لأن الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط بنبأ أن يكون
الاستخدام كذلك قهستاني لكن إذا تلف بنفس الجمل والركوب يضمن وإن لم يتحمله الوجود لا تلافى فعله
يأتي وكذا يضمن بيع حصته من الدابة المشتركة ونسبها المشتري بغضاً عن غيره كما في فتاوى قاضي الهادي
أو السعدي وقدمه الشارح آخر الشركة عن المحبة **(قوله)** لا زالة المال الثاني أي وأثبت البدل المطلقة فيها من **(قوله)**
لعدم إزالتها أي بد المال لأن البسط طفل للمالك فتجب بد المال ما بقي أثر فعله لعدم ما زل بها النقل والتحويل
تضمن وغيره ومثله لو ركب الدابة ولم يزل عن مكانه معراج فقول حروبه لا زالة لا يقع في العين اهـ فبالا
وهو منى على ما قدمه من ابن الكمال **(قوله)** وكذا لو دخل الخ في التشبيه في الضمان المقدّر بعد قوله ماله ماله
فإن تقدّر مريضه **(قوله)** وإن لم يتحمله أي يتحول ما استعمل من العبد والدابة وهو أسارى ما قبله
ولم يجدد أي في مسئلة أخذ المتاع وهو محترز وقوله وجدد مثله الباطن في الرزاق يتعقد في ظهره لو لم يتحمله
لا يضمن ماله بمجرد وقوعه ماله ماله بفعله أو بغيره من النار أي في مسئلة المتاع أيضاً فاطر ما أحسن
العبارة القليلة وما تضمنته من الفوائد الجلية **(قوله)** ولغير من علم الآخرين أي وحكمه لغير من علم أنه مال الله
الرد والغرم فقط دون الآخر **(قوله)** بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمي الخطأ والنسيان
رفع ما أخطأته **(قوله)** الغصب منه بخير الخ وكذا له تضمن كل بعضا كساق متناوستان في أضافته
جامع الفصولين هشم بر في قصة لأحد ثم هشم الآخر (٢) برى الأول من الضمان وضمن الثاني مثله وكذا
صباح على بر ثم صبح عليه الآخر ما وزاد في نقصائه برى الأول وضمن الثاني قيمته بوصب صبح الثاني إذا لم يكن
للمالك رد البر والبر في الحاله التي فعل الأول لا يضمنه المثل أو القيمة اهـ تأمل هذا وكالغصب منه ما لا رد
الغاصب أو أجزأه وأعاره فهلك كافي شرح الطحاوي وقال في حواشي القديسي الغاصب إذا أودع الغصب
إنسان فهلك فلصاحبه أن يضمن أي بهما شاء فإن ضمن المودع رجع به على الغاصب وإن ضمن الغاصب رجع
بشيء وإن غصب من الغاصب فهلك في يد الثاني أن ضمن الثاني لم يرجع على الأول وإن ضمن الأول رجع على الثاني
يبرى سواي قيل الفصل مسائل آخر **(قوله)** الغصب (الغصب) نعم لو وقف **(قوله)** بأن غصبه أي الغاصب
(قوله) وقيمته أكثر جملة مالية قد قبله غصبه **(قوله)** كذا في وقف الخاتمية أي في آخر آحادرة الأوقاف
وتصاهر رجل غصب أرضاً موقوفة بقيمتها ألف ثم غصب من الغاصب رجل آخر بعد ما أزداد قيمة الأرض
وصارت تساوي ألفي درهم فإن المتولى يبيع الغاصب الثاني إن كان مليعاً على قول من يرى جعل المقارض
بالغصب لأن تضمين الثاني أنفع للفقر وإن كان الأول أملاً من الثاني يبيع الأول لأن تضمين الأول يكون
لوقف وإذا نزع القيم أحدهما برى الآخر عن الضمان كالمالك إذا اختار تضمين الغاصب الأول أو الثاني
الآخر اهـ وهكذا نقله البري ونقله أضاف شرح تنوير الأذهان لكن قال وإن كان الأول أملاً من الثاني
يبيع القيم أحدهما وابتاع أحدهما برى الآخر عن الضمان الخ قال أبو السعود في حاشية الأشباه والنظائر
الخاتمة فيها اختلاف وعلموا المصنف يستقل من مفهومهما موافقة ما ذكره البري اهـ أقول الذي وجدته
الخاتمة هو ما تقدمه بحرقه والمستفاد من كلام المصنف هو الثاني وقد يقال للخاتمة ولا اختلاف في النقل
قول الخاتمة وإن كان الأول أملاً يبيع الأول ليس على سبيل القبول بله أن يبيع الثاني بتدليل ما بعده من
يبيع أحدهما إلى محصل كلام الخاتمة ويقر به أنه عبر بقوله أملاً فيفيد أن الثاني على أيضاً لأن أملاً

فإن استخدام العبد وتحميل
الدابة غصب لا زالة بد
المالك لا يجرى على
بساط لعدم إزالتها فلا
يضمن ماله ماله بفعله
وكذا لو دخل داراً إنساناً
وأخذ متاعاً وجدد فيه
ضامن وإن لم يتحمله
يحمّل يضمن ماله ماله
بفعله أو بغيره من
لدارتامة (وحكمه الآخر)
لمن علم أنه مال الغير و
العين قائمه والقرم
هالك متولفين علم
الآخر إن فلا ثم لانه
خطأ وهو مرفوع بالحديث
(الغصب منه بخير
تضمين الغاصب والغاصب
الغاصب إذا كان في
الوقف الغصب بان
غصبه وقيمته أكثر
وكان الثاني أملاً من
الأول فإن الضمان على
الثاني كذا في وقف
الخاتمة

٢ قوله رى الأول من
الضمان أي ضمان
القيمة أما ضمان
التقصان الذي حصل
بهشمه فطيه ولا يبرأ
منه لأن الثاني إنما
يضمنه على الحاله التي
هشم فيها وهو حينئذ
كان ناقصاً بهشم الأول
وكذا يقال في مسئلة
الرواية اهـ

وفي غصبا غصب عدا
فاسهلها ويس لين
أما ضمن قيمة العجل
ونقصان الامور في كرايتها
من هدم حائط غيره
ضمن نقصانه ولم يضر
بعمارة الا في حائط
المسجد وفي القننة
تصرف في ملك غيره ثم
ادعى انه كان فلهما فالقول
للمالك الا انا تصرف
في مال امرأتك فانت
وادعى انه كان بذاتها
وانكر الوارث فالقول
للزوج (ويجبر دعين
المغصوب) ما لم يتغير
تغيرا فاحشا يحتمل في
مكان غصبه لتفاوت
القيمة باختلاف الاماكن
٣ (قوله مدفوع) قد
يقال هو باق فان مفهوم
عبارة المصنف لو كان
الثاني ليس املا تكون
المسائل على أصل
الفساد ويحت هذا
المفهوم ثلاث صور منها
ما اذا كان الثاني ملأ
لاملا فقتضاه ثبوت
الفساد مع ان المذكور
في الحاشية اتباعه لا الفاسد
ثم قد ادفع اعتراض
ح بالتسبب لعجز عبارة
الغاية اه
٢ مطلب فيما لو هدم
حائط
١ (قوله ولم يفصل فيه
الح) انظر كيف يتأتى
التفصيل المذكور مع
كون موضوع المسئلة
معينا وهو الدار اه

ففضل فلذا كان القيم بالخيار وهذا هو المفهوم من قول المصنف بغير الا اذا كان الخوان مفهوماً انه اذا لم يكن
لثاني املا أى بان كان الاول املاً يبقى على خياره يقول ح في كلام المصنف اختصاراً بمحل (٢) مدفوع فانهم
(قوله وفي غصبها) أى غصب الغاية ونقله في النهاية عن ما عوان الخيرة فانه ان هذا الفرع يخالف للاصل الذي
ذكره ومثبتاً وأوجب نقصان الامور لو لم يسئل الغاصب في الام فلعلازل بل بالمالك اه وقسمنا تكلام عليه
اول الكتاب (قوله) من عدم حائط غيره ضمن نقصانه في شرح النفاية العلامة فاسم ان شاء الله قيمة الحائط
ولا قبض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان وليس له أن يتعبر على البناء كما كان لان الحائط ليس
من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فضمن فضل
لها بينهما اه ومنه يظهر ما في كلام المصنف حوى وقيل ان كان الحائط جديداً أمر باعادته والا في التزايير
هدم جدار غيره من التراب وأعادتملا كان يرى وان كان من انخسب فأعاد كما كان فكذلك وان بناد من
خشب اخر لا يرايه متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود بيرا اه وفيها وفيه تصاوير مصبوغة بضمن قيمة الجدار
والصحيح لا التصاور لا تهاير اه يعنى اننا كانت لدى روح والا فضمن قيمتها أيضاً أو بالسود وهذا في غير
الوقف يرى وأما قوله فاني قريباً (قوله) الا في حائط المسجد) لم يذكره فاضحاً على سبيل الاستثناء كما ذكره
المصنف ولم يظهر في الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره والعلة أنه ليس من ذوات الامثال حاربة في حائط المسجد
حوى وفي شرح البري ما اوقف فقد قال في الخيرة وانما غصب الدار الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الانحصار
لقيم ان ضمنه قيمة الانحصار والخل والبناء اذ لم يقدر الغاصب على ردها وضمن قيمة البناء مبنياً وقيمة الفضل
ثابتاً في الارض لان الغصب وردها اه أقول ومقتضاه ان اذا أمكنه ردها كما كان وجب (٣) ولم يفصل
فيه بين المسجد وغيره من الوقف ولهذا قال البري فيما سبق وهذا في غير الوقف وفي اجازات فتاوى قاضي الالهية
فمن استأجر داراً او قفاً فهدمها وجعلها ملحواً او فرناً جابياً به ينظر القاضي ان كان ما غيرها الى ما تنفع وأكدر
ربما أخذ منه الاخر او في ما عدا الوقف وهو متبرع والا انهم يهدمه واعلنه الى الصفة الاولى بعد تبرعه
يلحق بحاله اه فظهر ان الفرق بين المسجد وغيره من الوقف بخلاف المالك ويحتاج الى وجه الفرق كما مر ولعله
قولهم بغير عاها وانفع الوقف ولا شك ان تعبيره كما كان انفع من الضمان تأمل ثم اربأت في حاشية الرمي على
لفصولين عن الحاوى ولوالتي بحساسة في ترجمة بضمن النقصان دون الترح وفي ير العامة يؤمر بنزعها كما مر
في هدم حائط المسجد لان الهادم يصاب في العامة وتعد غير نصيب غيره عن نصيبه في احباب الضمان بخلاف
الخاصة اه (قوله وفي القننة الح) ونصارى حل كان تصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرأحة ثم ماتت
طاعى ورثتها أنك كنت تصرف في مالها بغير إذنك فاعطى الضمان فقال الزوج بل بذاتها فالقول قول الزوج لان
لتظاهر شاهده أى والتظاهر بكى للبيع حوى قلت وسأقي في شتى الوصايف ما لم يرد زوجة انه لو اختلفا في
الان وعدمه فالقول لمنكره تأمل (قوله) ويجبر دعين المغصوب) لقوله عليه السلام على الدائم اخذت حتى
برز وقوله عليه السلام لا يحل لاحدكم أن يأخذ مال أخيه لاعبال ولا جازاً وان أخذته فليرده له زيلعي وظاهره
أن رد العين هو الواجب الاصل وهو الصحيح كما سبذ كروا المشرح وسنوضحه (قوله) ما لم يتغير تغيرا فاحشا) سابق
فسمعه بأنه ما قوت بعض العين وبعض نفعه وانه حيث ينفك الغاصب بالعين ويدفع قيمتها أو يدفعها وضمن
نقصانها وانما يرد في ذلك المالك (حتى) (قوله) لتفاوت القيم الح) فلو غصب دارهم ودينها فطلوب المالك في بلدة
أخرى عليه تسليمها وليس للمالك طلب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب عيناً فلو القيمة في هذا المكان مثلاً
في مكان الغصب أو أكثر فاما المالك أخذ المصوب بالقيمة أو بالقيمة أقل أخذ القيمة على سعر مكان الغصب أو
تتظر حتى يأخذ في بلدة ولو وجد في بلدة الغصب وانقص السعر بأخذ العين لا القيمة ثم الغصب وان كان
ذلك وهو مثلي وسعر المكانين واحد بيرا دالم ولو سعر هذا المكان الذي التقا به أقل أخذ المالك القيمة في
كان الغصب وقت الغصب أو انتظر ولو القيمة في هذا المكان أكثر أعطاه الغاصب مثله في مكان لتصويرة أو
منه حيث غصبها يرض المالك بالتأخير ولو القيمة في المكانين سواء للمالك أن يطلبه بالثلث من غير الحاشية

ملخصا (قوله ويرأى ردها) أي رد العين المقتضية إلى المقتضى منه أي العاقل لما في البرازية غصب من صبي ولو لم
 اليه ان كان من أهل الخطيصة الرذالا اه وشمل الرد كما في جامع الفصولين وضع المقتضى بين يديه
 مالكة برئ وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا المودع بخلاف ما لو تلف غصبا أو دعيه فإما القيمة لا يرأى
 وجد حقيقة القبض وقوله أي بقيمة التلف فلم يقبله المالك قال أبو نصير رفع الأمر إلى القاضي حتى يأمركم
 بالقبول فيبرأ وقوله ما عايناه فلم يقبله مالكة فله الغاصب إلى يته برئ ولم يضمن ولو وضع بين يديه فلم يقبله
 فله إلى يته يضمن وهو الأصح لانه يتم الرد في التامع موضعوا لم يقبله إذا جله بعد ما اليه غصب ناديا
 إذا لم يضع بين يديه لم يتم الرد والمراد وضعه موضع بحيث تناله يده كما في البرازية وفيها أمانا كان في يد
 يضعه عند المالك فقال المالك خذ فلم يقبله صار ما نة في يده (قوله غصب دارهم انسان من كيس) (ص) أي أخذ
 جمع ما في ملك المالك من البرازية به أيضا ولو في كيسه الف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف إلى الكيس بعد
 أيام يضمن النصف المأخوذ لا مرد ولا غير وقيل يرأى ردها إلى الكيس اه تأمل وفيها ركبة في غير وقتها
 مكانها يضمن على قول الثاني والعصح أنه لا يضمن عند الامام حتى يتحولها من موضعها وإذا ليس ثوب غيره ثم
 نزعها ووضعها في مكانه فهو على الخلاف وهذا ليس على العادة فإن كان في صفا وضعه على عاتقه ثم أعاده إلى
 مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال (قوله خلافا لشافعي) أي في مسئلة الكل كالحق في جامع الفصولين
 وأجمعوا أنه لو كان برافطه وخبره أو أطعمه مالكة أو تبرأ فنده وسقا ماد أو كركبها فقطعه وخلطها أو كركبها
 إليه لم يرأى انتملكه زال عاقل (قوله وهو مثلي) سند كبريان المثلي في آخر سوادنا الشارح الآية (قوله إن كان) كال
 ومثله في التبيين عن النهاية معز إلى البلخي (قوله يوم انقصومة) أي المعتبرة وهي ما تكون عند القاضي ولو
 قال أي وقت القضاء (قوله ورجحا) أي قول أي يوسف وقول محمد وكان الأوليان يقول أضاف أي كبرجس قول
 الامام ضمن المثلي التوفيق عليه وصريح ما قال القهستاني وهو الأصح كما في آخره انه وهو العصح كما في التحفة وعند
 أي يوسف يوم القصب وهو العدل الأقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم
 الانقطاع وعليه الفتوى كما في ذخيرة القضاوي وبه أقر كثير من المشايخ (قوله يوم غصبه اجماعا) هذا في الهالك
 كما هو فرض المسئلة قال القهستاني أما إذا استهلك فكذلك عندنا وعندهما يوم الانتهاء اه وفي جامع
 الفصولين غصبه فتمت ثم تجعها فمن قيمته يوم غصبه لا يوم نجحتمده وعندهما يوم نجح وتولفت
 بلاهلا كمن قيمته يوم غصبه (قوله وشرج الخ) أفاده لا فرق بين ما نعره غيره أو تعذر (قوله كدهن
 بنحس) فإنه قصب ولعله أراد ان تجس كاعبه فيما يأتي برئ بالانه للمقوم قال الشارح في باب البيع القاصد
 وغير بيع الدهن للمتجسج والانتفاع به في غير الأكل بخلاف الولد اه لأنه جزء الميتة ثم قدم في باب الانحاس
 حوازا الاستصباح بالولد في غير مصد لكن لا يلزم منه تقومه ثم قدمنا قبيل الشهادات عند قوله صديقا
 لاسان وقال كانت نتيجة عن الشيخ شرف الدين أنه يضمن القيمة لا المثل بقي ما لو كان طاهرا فقصه في حاشية
 الاشياء عن البرازية فطرق إلى دهن غيره هو ما عمن حين أراد الشراء فوقع من أنفذه وتجنس ان يانه لا يضمن
 والا فان الدهن ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير ما كولا يضمن النقصان تأمل (قوله كقصم
 وقدر) وكذا القلب بالضم وهو السوار المقتول من طابقه لكن قال في انطراصة إذا غصب قلب فضمن ما شاكله
 أخذتم كسورا وان شاء تركه وأخذ قصمته من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدارهم قال في
 الغنابة اذ لو أوجنا مثل القصم من جنسه أدى إلى الرأ أو مثل وزنه أو طلائه في المالك في الجوده والصنعة اه
 ملخصا (قوله ورب وقطر) في القاموس الرب بالضم صلافة خنارة كمرعة بعد اعتصارها والقطر ما عطر الواحد
 قطر تو بالكبسر الخاص الثاني بالضم الناحية اه وهو في عرف مصر والشام السكر المناب على النار (قوله
 يتفاوت بالصنعة) قال في حواشي الزايد أي تلفد بسعيره قيمته لأن كل ما كان من صنم العباد لا يمكن
 مراعاة الجائز لتفاوتهم في الحقيقة ولو جعل الدبس آخر حق الامارات لا يجوز ثم مررنا بحوزة استقراره وقلا
 فعله هو مثلي (قوله والحين قصب) لانه يتفاوت تفاوتا حاشيا جامع الفصولين وهو بالضم ويضمنه ويكتفا

فما (قوله أي أخذ جمع ما فيه) قال شيخنا الذي يظهر ان الخلاف في مثل هذا الرد لا في خصوص

البعض لانه لا فرق بين كل وبعض وفيه مفاصلة في رد الدابة المقتضية إلى صاحبها مالكة كاهل يكتفي أو لا يضمن التسليم في اليد تأمل

والحم ولونياً والآخر

قسي وفي حاشيتها لابن
المصنف هنا وفيما يجب
التيسير معن القاصول
وغيره وكذا الصاون
والسرقين والورق والاربة
والعصرم والصرم والجلد
والدهن المتصص وكذا
الخففة وكل مكسل
وموزون مشرف على
الهلاك مضمون قيمته
في ذلك الوقت كقيمة
موقورة أخذت في الفرق
وأني الملاح ما فيها من
مكيل وموزون ضمن
فتمت ماساعته كما في الخمتي
وفي الصيرفة صبيها
في حنطة فأفسد هاروا
في كيلها ضمن قيمته قابل
صه لاه لا مثله هذا لما
لم ينقلها فلو نقلها المكان
ضمن المثل لانه غصبه وهو
مثلي بخلاف ما لو صب
الماء في الموضع الذي فيه
الحنطة بغير نقل اه
والآخر قسي وسبيح
ان انخر في حق المسلم
قسي حكا والحاصل كما
في الدرر وغيره ان كل
ما وجدته مثل في
الاسواق بلا تفاوت
بعنده فهو مثلي وما ليس
كذلك قسي فليحفظ
(فان ادعى هلاكه)
من تبطة بوجوب الدين
لا موجب الاصل
مطلب الصاون
مثلي أو قسي

قاموس (قوله ولونياً) هذا هو العصب والمطبوخ بالاجاع فصولين (قوله والآخر) بالمد وفيه واثنان عن
الامام هندية (قوله وفيما يجب التيسير) عطف على هنا (قوله وكذا الصاون) نقل في الاسماعيل من
المسلم عن الصيرفة قولين قال ولزرت جميعا لحد هذا لان في كلام الصيرفة ما يؤذن بترجيح صحة السلم فيه ثم
قال فلتخلص من كلامهم انه يتساع في السلم ما لا يتساع في ضمان العدواناء وأتى في الاسماعيلية من العصب
في موضع بله قسي وفي آثره مثلي وأقول المشاهدة لان تفاوت في الصنعة والروط بقوا الخفاق بوجوده الزيت
المطبوخ منه وغير ذلك ولما قال في الفصولين حتى لو كانوا سواي ان اخذنا أغني الصاونين من دهن واحد ضمن
مثله اه فعلى هذا ينبغي ان يقال ان أمكت الجمالة كان أنلف مقدار ما ملوا وعندهم من طبعته المسماة في
عرفنا نسخة ضمن مثله ما هو الا قيمته (قوله والورق) أي ورق الانشعار اما السكاغذ فتلي كما في الهندية ط
قلت وكذا في الفصولين ومقتضى ما قدمنا من الحاوي انه قبي والمشاهدة تفاوته تأمل (قوله والعصرم) كذا
قال في الفصولين وذكر قبله عن كتاب آخر انه مثلي لانه يباع وزنا وما يباع وزنا يكون مثليا (قوله والصرم)
بفتح الجلامعرب وبالكسر الضرب والمجاعة أو فده صاحب القاموس واده أراد الاهاب قبل بته وبالجلد
مادبع ط (قوله والدهن المتصص) مكررا على ما قدمنا من (قوله وكذا الخففة) يعني ما دون نصف صاع
كعبره القهستاني وفي جامع الفصولين الخبر قبي في ظاهر الروايات والماد قبي عندها وعند محمد انه مكسل
والصحيح ان النحاس والصرم مثليان ونحو النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيها التفاضل للحدث وأما بقية
النار فكل نوع من الشجر جنس يخالف غيره النوع الآخر والخل والعصرم والقيق والخفالة والحص والثورة
والقطن والصوف وغره والتين بجميع أنواعه مثلي اه وفي الحاوي في كون القزل مثليا واثنان ومن أراد
الزيادة فقلعه بالقناري الحامدية (قوله وكل مكسل) مبتدأ خبره مضمون (قوله كقيمة موقورة) المقصود من
التشيل المكيل والموزون المطروحان ط والورق بالكسر الجمل الثقيل أو أعجم ويقال حابة موقورة كما في القاموس
تأمل (قوله يضمن قيمته ماساعته) أي ماسعة الالتقاء أي قيمته مشرف على الهلاك فان له قيمة وان قلت لا احتمال
النجاة وأراد ان المثلي يخرج عن المثلية لعني خارج ثم هذا الذي بلا اذن وتفاق والافضة تفصيل سنذكره ان
شاعلته تعالى آخر كتاب القسمة (قوله وفي الصيرفة الخ) مثله في التارخانية عن القديري قال وكذا لو صب ماء
في دهن أو زيت (قوله هذا لما ينقلها) أي قبل الصب والاشارة الى ضمان القيمة قال في التارخانية لانه لم يكن
فيه غصب مستقداً (قوله فلو نقلها المكان الخ) الظاهر ان المراد مجرد تحيجهما عن مكانهما (قوله بخلاف ما لو صب
الخ) لان الغصب حصل بالاتلاف وليس سابقا عليه كما هو حين الاتلاف لم يبق مثليا يضمن قيمته سابقا
عليه تأمل (قوله وسبيح الخ) أي في وسط الفصل الا في (قوله والحاصل الخ) قال في المنع عن الوقاية ويجب
المثل في المثلي كالمكيل والموزون والعندي المتقارب قال صدر الشريعة اعلم ان جعل هذا الاقسام الثلاثة
بشليم ان كسرا من الموزون ليس مثلي بل من ذوات القيم كالقيمة والقدر ومحوها فاقول ليس المراد
بالز في مثلا ما وزن عند البيع بل ما يكون مقابلته باثن من مبالغ الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة
فانه اذا قيل هذا الشيء تغير بدهم ابقاها بل اذا لم يكن فيه تفاوت وحيتذ يكون مثليا واقتلا لا يختلف بالصنعة
بشي لو اختلف كالقيمة والقدر لا يكون مثليا بل ما لا يختلف بالصنعة لما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف
كالدراهم والدينار والفلس وكل ذلك مثلي وان عرفت هذا عرفت حكم المذروعت وكلها يقال يباع من هذا
الدوب خراج بكذا في الاعمال يقال لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثلين وذوات القيم ولا احتاج الى
ذلك في ما وجدته المثل في الاسواق بلا تفاوت بعنده فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من الكلي
وأخواته فني عن هذا اه (قوله بلا تفاوت بعنده) الظاهر انه لا يختلف بسببه الثمن تأمل (قوله من تبطة
الخ) أي هذه العبارة وتوليناها من جهة التفرع على ما مر من وجوب الدين في المثلي والقسي (قوله لانه
الموجب الاصل) لانه أعدل وأكمل في رد الصورة والعصبي ولذا ابطال به قبل الهلاك ولو اتي القيمة والمثل

بالبدل) من مثل وقيمة
(ولو ادعى الغاصب
الهلاك عند صلحه بعد
الرد وعكسه المالك) أي
ادعى الهلاك عند الغاصب
(وأما البرهان فبرهان
الغاصب) أنه رده وهلك
عند المالك (أولى)
خلافا للثاني ملتي ولو
اختلاف في القيمة وبرهنا
فالدفع للثاني وسجي
ولو في نفس الغصب
فالقول للغاصب
(والغصب) إنما يتحقق
(فيما ينقل) فلا أخذ
عقارا وهلك في يده
بأنه مساوية كغلبة
سبل (لم يضمن) خلافا
لمحمد بن قسوة قالت
الثلاثة وبه يفتى في
الوقف ذكره العيني
وذكر ظهر الدين في
فتاويه الفتوى في غصب
العقار والدور الموقوفة
بالضمان وأن الفتوى
في غصب منافع الوقف
بالضمان وفي فوائد
صاحب المحيط اشترى
دارا وسكنها ثم ظهر أنها
وقف وأكانت لصغير
لزمه أجر المثل صانق للال
الوقف والصغير وفي حارة
القبض إنما لا يتحقق
الغصب عندهما في
العقار في حكم الضمان
أما فيما راجل فتستحق
الآثر أنه يتحقق في الرد
فكذا في استحقاق
الاجرة اه فليحفظ (قيل) قاله الاستروتنى مطلب بشرى دارا وسكنها فظهر توقف أو يتم وجوب الاجرة وهو المعتبر قول

لا يعتد به ولا يبرأ بر الدين بالأصل بأن سلمه بجهة أخرى بجهة أو أطعام أو شربة أو أديع وقبل هو المالك
القيمة ورد العين مختص والمصاح ابرأ وضمن الضمان مع قيام العين فلا يضمن بالهلاك ونصح الكفالة للمفوض
ولا يصح الإبراء عن العين ولا الكفالة بها وتمام تحقيقه في التيسر وأطاف القهستاني ضعف الأول وأن الجاهل
ذهب إلى الثاني وعزا ما في رهن الهبة والكافي (قوله ورد الثاني) لا موجب للمثل بل لا بد (قوله جس حتى يعلم
يعني القاضي لا يجعل بالقضاء وليس لغيره أن يملكه موكول إليه أي القاضي وهذا التلويح ظاهر من
المصوب منه بالقضاء القيمة وأما إذا رضي بذلك أو تلوم القاضي فإن اتفاقا على قيمته شيء أو أقام الغصب
منه البينة على ما يدعى من قيمته فاقضى بذلك شرنا لدية (قوله وقيمة) أو الواو يعني أو (قوله وعكسه) فعمل ما من
أو صدر بالنصب عطا على الهلاك والمراعى كقولهم عند صاحبه وأما عكس قوله بعد الرد فهو صحيح
ولكن لا يكون له مفهوم إلا أن كان الهلاك بهلاك العض أو بالفضان أي هلاك الوصف فتدبر (قوله أو
أي عند خلافه) حيث لا بد وهو عارض والدينه لمن يدعي العوارض زني (قوله خلافا للثاني) فغندته منة للمالك
أولى لا ما ثبت وجوب الضمان والأخرى ينكر والدينه للثبات زيلعي وظهره باعتقاد قول محمد وهو خلاف
ما قدسه في القضاء ط (قوله وسجي) أي أول الفصل وسجي أمضان القول للغاصب بيمينه إن يبرأ
المالك أو ما لو قال لا أعرف قيمته لكن علمت أنها أقل مما يقوله المالك أو يأتي بيان ذلك (قوله ولو في نفس الغصب
بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذي غصبته وقال المالك بل هو هذا (قوله والقول للغاصب) لأن القول للقاضي
في تعين ما قبض أمينا كان أو ضمينا (قوله لم يضمن) أي عندهما ما قدما من عدم إمكان إزالة اليد المتعدي
عنه (قوله خلافا لمحمد) فإنه كما قد مناعن النهاية وإن كان الغصب عند ماله اليد المحقة لكنه في غير المتعدي
يقوم الاستدلاء مقام الإزالة (قوله وبه يفتى في الوقف) أي بأن هلك لا يفعل الغاصب كسكنه مثلال بأنه سائر
فالرد ضمان ذاته لا منافع بقرينما يأتي عن ظهر الدين ولأن الكلام فيه لا في المنافع وسائر في الفصل مثالا
منافع الغصب غير مضونة إلا أن يكون وقفا أو مال يتيم أو معدا للاستغلال فصرح بضمن منافع الثلاثة وم
صرح بضمن ذات الوقف وهل مثله مال اليتيم أو المستغل أم أنه صر بمخالفة راجع ثم أتت في حاشية بالاش
قال المالك الفتوى على ضمان العقار في ثلاثة أشياء الخ (قوله الموقوفة) نعم العقار والدور جراح (قوله
لزمه أجر المثل) خلافا لمحمد في المدة ومنى عليه في القيمة وأن أتت به في الإسماعيلة فإنه ضعف
وقف البصر وفي القيمة من موضع آخر ادعى القيمة منزلا وقفا يتدرج في خضد فأقام البينة عليه وحكم بالوقف
لا يجب عليها جرم مضى وأما إذا أقر أو كان متعنتا في الانكار وجبت الاجرة اه وفي الاختيار باع التلويح
الوقف فسكنه المشتري فعلى المشتري أجر المثل اه قال المحوي وهو منى على تصحيح المحيط وهو الذي يثبت
اعتماد وقال الشيخ شرف الدين وهو المختار في التمسك والمزيد قلت وهو ما اعتمدته في وقف البصر ومن
عليه الشرح هناك في موضعين وهما أفتى به في تسريته وغيرها فليحفظ (قوله في الرد) أي في وجوب
على المالك فلا يلزم تحقيق الغصب عندهما أيضا فيما بعد الضمان لما يتحقق وجوب الرد (قوله فكذلك في استحقاق
الاجرة) استثنى كنهه محسوسا هذا الكتاب بأن منافع الغصب لها استوفاهما الغاصب لا تضمن إلا في الثلاثة المست
كأسند كرمي الفصل وأقول كأنهم نلتوا وجوب الاجرة عليه بسكنه وليس كذلك بل المراد أنه لو أجر الغاصب
والأجر المسمى يستحقه المالك ودان كان لا يطيله بل يتصدق به أو يرد على المالك كأسند كرمي
وكيف يصح حله على ما تلوم من مناقضة لصدر العيار فإن وجوب الاجرة عليه ضمان ووجه تحقيق النص
فيه أنه لو لم يحقق لمكان المستحق لاجرة المالك لا الغاصب ففهم (قوله قبل الخ) هذا معارضة من الذي
وتعبيره يقبل برعايتي بالضعف وليس في كلام الفصول ثم قوله الأصح الخ يفيد الاختلاف فيه وهو
جامع الفصول يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكار عند أبي حنيفة ووجهه أنه حتى لو أدر
رجلا وحدا ليدفع لغيره يضمن فيسند وأما أن يضعه أو الأصح أنه يضمن بالبيع والتسليم وبالحقوق أيضا
فبعد أوله أنه لا خلاف فيه وأخره أنه فيه خلافا لغيره لئلا أقول تعديره يقبل مناسب لأن المتون والفتوى على
فكذلك في استحقاق

لمن الدين في فصولهما (والاصح انه) أي العقار (يضمن بالبيع والتسليم) (١٣٣) كذا (بالجودي) العقار (الوديعة

وبالرجوع عن الشهادة)
بعد القضاء وفي الاشياء
العقار لا يضمن الا في
مسائل وعبد هذه
الثلاثة (واذا نقص)
العقار (سكناء وزراعته
ضمن النقصان) بالاجماع
فقط ما زاد البذر
وصحبه في الجني وعن
الثاني مثل بذر وفي
الصيرفة هو المختار ولو
نبته قلعه وعماه في
الجني (كما) يضمن
اتفاقا (في التقلي) ما
نقص بفعله كما قطع
الاشجار ولو قطعها
رجل آخر او هدم البناء
ضمن هولا القاصب

٣ (قوله الصواب نقصان
الزرع) أي النقصان
الحاصل في الارض
بسبب الزرع وليس
معناه النقصان الحاصل
في الزرع بسبب قلعه كما
فهم الراسي فتوب
وكيف يحمل كلام هذا
الاستاذ على مناهج ان
فرض المسئلة ان فاعل
ضمن الزرع ولا يخفى ان
الزرع ملكه فيكون
ضامنا لنفسه ولا يتصور
صدوره هذا عن عقل فضلا
عن نفي الوجه خصوصا
وقد نقله عن شرح
القنوي ويحملنا كلام

الامام من ان القصب لا يتحقق في العقار وذكر هذه المسائل كالاستثناء من قوله يضمن وقول جامع
فصولين والاصح الخ أي على قول الامام وأبي يوسف فيكون موافقا لقول محمد فلا ينافي قوله قبله بالاتفاق أي
بن اثنتي الثلاث فتدبر نعم صحح في الهداية أن مسألة البيع والتسليم على الخلاف في القصب قال الاتفاق
بغير نزاع عن قول بعضهم انها بالاتفاق وفي التبيين ومسئلة الوديعة على الخلاف في الاصح وثبت على انها على
الاتفاق فالضمان فيها ترك الحفظ المترجم بالحدود والشهود وانما يضمنون العقار بالرجوع لانه ضمان اتلاف
بضمن غصب اه وظاهره تسليم أن مسألة الشهود على الوفاق تأمل (قوله بالبيع والتسليم) يعني اذا باعه
لقاصب وسله لانه استهلاك خائفة (قوله في العقار الوديعة) الذي في أغلب النسخ والوديعة بالمعنى ولا يحمل له
من المراد وجود العقار اذا كان وديعة (قوله وبالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالمار ثم رجعا بعد
بعضا فثبت دور (قوله وعبد هذه الثلاثة) الضمان فلهما من حيث كونه اتلافا من حيث كونه غسبا كما افاده
طلبهم و زاد في الدر المنثور والتميم والمعد فلا يستلزم قال في سته اه تأمل (قوله ضمن النقصان
الاجماع) لانه اتلاف وقد يضمن بالاتلاف حال يضمن بالقصب اصله الحر اتلاف واختلاف في تفسير النقصان
بالضمين بمعنى انه ينظر بكم تستاجر هذا الارض قبل الاستعمال وبعده فضمن ما تفاوت بينهما من النقصان
قال محمد بن سلمة بغير ذلك الشراء يعني انه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فنقصانها ما تفاوتت من
الغرض منه وهو الاقصي قال الحواشي وهو الاقرب الى الصواب وبه بقي كافي الكبرى لان العبرة بقيمة العين
المنفعة ثم ما خذا القاصب برأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما انفق على الزرع وينصدق الفضل عند
الامام ومحمد فغصب ارض زرعها كمن فارجح ثمانية ولحقه من المونة قدر كرو ونقصه فادكر فانه باخذ
ربعة اكرار وينصدق بالباقي وقال ابو يوسف لا يتصدق بشئ وبانه في التبيين قال في الدر المنثور واذا فاده
بصرفه لم يلحقه الا اذا كان فقيرا كائني لو صرف تصدق عنه ولو ادى الى الكسالة حل له التناول والالتص
لا يصير حلالا لا يتكرر العقود وتناول الاستدراك القهستاني (قوله ففعل ما زاد البذر) التفرع غير ظاهر
الى المخرج الجني زرع ارض غير موزنة فاعلم ان ما يار به يقطع فان أي يقلعه بنفسه وقبل النبات تركه
ارض حتى تثبت فيا يار يقلعه او اعطاه ما زاد البذر فتقوم بذورة بذوره غير له حق القلع وتقوم غير بذورة
بعلق فضل ما بينه وبين أي يوسف انه يعطيه مثل بذوره والاول اصح اه (قوله وتماه في الجني) حيث قال
بعدمه ولو زرعها احد الشر بكن بغير ان صاحب دفع المصاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما مقبل
بنت لم يجوز بعده يجوز وان اؤاد قطع الزرع من نصيبه فيا حمالا الارض فيقلعه من نصيبه وضمن الزرع نقصان
ارض الفلح قال استاذنا الصواب (٢) نقصان الزرع كما ذكره القنوي في شرحه اه قال الشيخ خير الدين
لما مر ان الصواب الاول كما هو المروي لنفسه باقلع الزرع منها قبل ادراكه لضعفها عن الغلة الكاملة في عامها
ككاهومنا هدموا ما الثاني فليس له وجه (قوله بفعله) عبارة الهداية بفعله او بفعل غيره قال الاتفاق لانه
يضمن عليه غير النقصان فله يتفاوت حلالا بفعله او بفعل غيره ولذا وجب عليه قيمته يوم الغصب اه وقوله
بغير فعله اعلم من قول الهداية او بفعل غيره نحوه نحو العور والشل والصم فانه يضمن به ايضا كما صرح به
فمسكين (قوله ضمن هولا القاصب) كذا في جامع الفصولين وهو مناسبت لتقسيمه الاول بفعله لكن علمت ما فيه
قال الساماني الذي في المقدمة ان كان النقص بفعل الغير خيرا للمالكين يضمن القاصب ويرجع على الحائز
يضمن الحائز ولا يرجع على أحد اه ونقله ط عن الهدية وفي الجوهرة فان كان بفعل غير مرجع عليه عما
نعم لانه قرر عليه فاما ان كان يمكنه ان يخلص منه رد العين اه اقول ويمكن الجواب بما لم كان مدار
ضمان على الحائز قال ضمن هولا القاصب فلا ينافي ما مر فتدبر (تنبيه) النقصان انواع اربعة تراجم السعر
بغوات اجزاع العين وبغوات وصف مرغوب فيه كالصبر والبصر والسد والاند في العبد والصياغة في الذهب
ليس في الحنطة وبغوات معني مرغوب فيه فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذ العين في مكان

الاستاذ على ذلك الوجه يتصعب عبارة الراسي بل هي اقرب عما قاله الخير قائل اه

الغصب والثاني وجوب الضمان في جميع الاحوال والثالث وجوب الضمان في غير مال الربح وان يغصب حنظل
فقتضت عددا وانما غصبه فقهشتم في يده فصاحبه بالبيان شاء اخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاعز
وضمنه مثله فغدا يبيع الى ارباع وهو فروان المعنى المرغوب فيه في العين كالغصب المحترف اذا نسي الحرف في يد
الغاصب او كان شاعزا في يده وجوب الضمان ايضا هذا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا فغير المالك
بين اخذهم وتركهم مع اخذ جميع قيمته واستعرف الحد الفاصل بينهما من مسئلة ان تترك البسر والغافش ممكن
(قوله في هذا الاحارة) التي في المنع في مدحا لاحارة وهي احسن (قوله من نسخ الشرح) أي من المنع المزدوج
فيه (قوله لا تخوله الخ) انما يظهر دخوله على ما في نسخ المنع من قوله وان استغله ضمن ما نقص وتصدق له
والشارح ذكر ضمان النقصان شرعا لا متناعا على ما وجدنا من النسخ (قوله ضمن النقصان) أي من نحن
فوات الجزاء لمن حيث السرور وما دغرا بوي اخذ في لا يمكن ذلك مع استرداد الاصل لانه يؤدي الى الراجح
جوهره (قوله وتصدق الخ) اصله ان القلة للغاصب عند تالان النافع لا تتقوم بالا بالعقد والعاقده الغاصب
فهو الذي يحصل منافع العبد لا يقدم فكان هو اولى بيلها ولو لم يكن ان يتصدق بها الاستفادتها ببدل خيرا
وهو التصرف في مال الغير يدور (قوله عاين) اخرج به عاين ما قلنا كالتكرع نأمر هالما قال الزلي كن شفي
ان يتصدق بما زاد على ما ضمن عندهما بالافعة كلها اه وهو وان كان ذلك مباحا لكن حزمه في من المتي
فأظهر انه منقول والمثقف من التون المعتبر هنا وقال الزلي ولو هلك في يده بعد ما استغله ان يستعين بالقلة
في أداء الضمان لان الحث كل لاجل المالك فلا يظهر في حقه بخلاف ما لو باعها للغاصب فهل ضمن المالك
المشتري قيمته فخرج على الغاصب بالثمن لاستعين بما في أداء الثمن لان المشتري ليس بمالك الا اذا كان الغاصب
فقرا اه ملخصا فتلخص انه لا فرق بين النقصان والهلاك في أنه يستعين ويتصدق بما في (قوله لكن نقل
المستف الخ) استدرأ على اطلاق قوة وتصدق بما في أي فاهه مقيد بالفقير في البراءة الغاصب اذا كان
المنصوب فالاحارة فان تلف المنصوب من هذا العمل او تلف لانه وضمنه الغاصبه الاستعانة بالآخر في أداء
الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له ان يستعين بالقلة في أداء الضمان في الجميع اه
وهذا مساو ليعايرنا زلي وكلامنا في النقصان وهذه في الهلاك والظاهر عدم الفرق فصاح الاستدرأ
فاهم (قوله والوديعه) أي بغير ان المالك (قوله اذا كان متعينا بالاحارة) وذلك كالعروض فلا يحل له الرجوع
ولو بعد ضمان القصة قال الزلي فان كان بما يتعين له العمل في التناول منه قبل ضمان القصة وبعد عمل الغير
زاد على قدر القصة وهو ارجح فانه لا يطالبه ويتدققه وفي القهستاني انه ان يؤديه الى المالك وحل له
التناول والالتح (قوله او بالشراء) لا يحل للعطف هنا لو اذ قال ط الاخير الاوضح أن يقول أو غير
متعين ونقده (قوله يعني يتصدق بريح) تفسر للتشبيه في قوله كالتصرف وبيان ما بعده عبارة وض
(قوله فعلى اربعة اوجه) زاد في التارخانية عن المحيط خامسا وهو ما اذا دفعه الى البائع ثم اشتريه وحل له
كالاول (قوله فكذلك يتصدق) لان الاشارة الى تنفيذ التعيين فيستوى وجودها وعدمها الا اذا كان كدلتها
منها زلي (قوله أو المثل) بأن قال اشترت بثلث فخرهم ونضمت دراهم الغصب أو ووديعه عزمة وفي
التارخانية عن النخبة انه اذا اطلق ولم يشرف ان يولى التصدق بها فلا يخوانه حق نيته فتقدمت الاصح اه
لا يطالب وان لم يحقق نيته يطالب لان مجرد العزم لا اثر له وان لم يوثق بتقدمها طاب قال المحلوان انما يطالب
اذا تولى ان لا تقدمتها ببدل فقد ما اذا تولى التقدم مع علمه أنه يتفقد لا يطالب اه ملخصا وفي البراءة
وقول الكرخي عليه الفتوى ولا تعتبر النية في الفتوى ثم حل ما مر على حكم الدائنة (قوله قيل وبه يفتي) قال
في النخبة وتوغيرها كما في القهستاني ومضى عليه في الفرور ويختصر الوفاة والاصلاح ونقله في العقوب
عن المحيط ومع هذا لم يرضه الشارح فاقى بقيل لما في الهداية قال مشايخنا لا يطالب قبل أن يشتر
وكذا بعد الضمان بكل حال وهو المختار لا يخلو الجواب في الجامعين والمضار بما في كتاب المضار بغير
اليسوط وعلى البدر قال الزلي ووجهه ان لا تقدمتها استفاد سلامة المشتري وبلاشارة استفاد سلامة

(كالتو غصب عبدا آخره)
فقص في هذا لاحارة)
بالاستعمال وهذا ساقط
من نسخ الشرح لدخوله
تحت قوله (وان استغله)
فقصه الاستفاد
أو أجز المستعار ونقص
ضمن النقصان (وصدق
بما بقي من القلة)
والاحارة خلافا لابي يوسف
كنا في المثلتي لكن نقل
المصنف عن البرازية
ان الغنى يتصدق بكل
القلة في الصبح (كالتو
تصرف في المنصوب
والوديعه) بان باعه (ورج)
فيها اذا كان غنيا (متعينا
بالاشارة أو بالشراء
بدراهم أو وديعة والغصب
ونقدها) يعني يتصدق
بريح حصل فيها ما اذا
كانا بما يتعين بالاشارة
وان كانا بما لا يتعين فعلى
اربعة اوجه فان اشار
اليها ونقدها فكذلك
يتصدق (وان اشار اليها
ونقدها فما لم اشار الى
غيرها ونقدها (أو اطلق)
ولم يشتر (ونقدها لا)
يتصدق في الصور الثلاث
عند الكرخي قيل (وبه
يفتي)

العقد تعلق العقبة في حق القدر والوصف فثبت فيه شبهة الحرمة للملك بسبب خبث **(قوله مطلقاً)** أي في
 الأوجه الأربعة **(قوله واختار بعضهم الخ)** هذا من كلام الزايعي المعروف آخر العاروقاني به وإن علم مما
 لا شمار هذا التعير بعدم اعتماد فقهه تأيد لتعيره بقيل مخالف لما جرحه المصنف ولكن لا ينبغي أنهما
 قولان صحيحان **(قوله كالواختلف الجنس)** قال الزايعي وهذا الاختلاف بينهما فيما اذا صار بالقلب من
 جنس ما شئ بأن ضمن دراهم مثلاً وصار في يمين بدل المضمون دراهم ولو طعاماً وعروض لا يجب عليه
 التصديق بالاجماع لان الربح أعانيق عندنا بخلاف الجنس والم يصير بالقلب من جنس ما ضمن لا يظهر الربح
 اه ثم هل الدراهم والدنانير هنا جنس واحد نظر التمشية أو جنسان راجع رجي أقول رأيت في الطوري
 عن المحيط ولو اشترى بالدراهم المصنوعة طعاماً محل التناول ولو اشترى بهادنانير لم يجز له أن يتصرف فيها
 بفوج عليه ودوران البيع في الطعام لا يتقضى باستحقاق الدراهم لأنه يجب عليه رد مثله لا أعني اه
 فأولاً أنهم ما جنس واحد حيث أوجدها مع أن المصنوب دراهم وهذه مما زاد على قول العمادية الدنانير
 تجري مجرى الدراهم في سبعة كما مر في باب البيع الفاسد وفي الطوري أيضاً ولو اشترى بالثوب المصنوب
 جاز به تحريم عليه وطوفاً حتى يدفع قيمة الثوب إلى صاحبه ولو اشترى بها بالدراهم محل وطوفاً ففساده
 باستحقاق الثوب لتعلق البيع بعينه دون الدراهم ولو تزوج بالثوب امرأته وطوفاً لأن النكاح لا يتقضى
 باستحقاق المهر اه وفي المتن وشرحه ولو اشترى بالفضة أو بالودعة جاز به تعديل ألفين فوها أو
 طعاماً كلياً وتزوج بلحدهما امرأته أو بواحد لا بأس بالانقضاء ولا يتصدق بشئ انفاً قالان الحرمة
 عند اتحاد الجنس ونحوه في القهستاني ونقل ط عن الجوى عن صدق الاسلام أن الصحيح لا يحل
 له الاكل ولا الوطء لان في السبب نوع خبث اه فلتأمل **(قوله وغير المصنوب)** أي بالتصرف فيه ما احتراز عن
 صبي غصبه فصار لمصنوبه فانه يأخذ به بلا ضمان قهستاني ومثله في التارخانية وفيها ولو غصب مارية ناهدة
 الدين فانكسر ثوبها عنده أو عبداً محقراً فأنسى ذلك عنده ضمن النقصان اه ومثله ما سيذكره آخر
 الوهانية تأمل وفي الدرر صاران عن صبي يأنفسه أو الرب غيراً خطأ مالاً أو زكراً وضنه **(قوله فزال اسمه)**
 احتراز عن كاذب كسب عليه أو قطن فقرة أوله فصره مخضاً وعصره فله فانه لا ينقطع بحق المالك وقيل
 ينقطع قهستاني عن المحيط وعماداً غصب شاة فدحاها فان ملكها ما يلز بالبيع المجرد حيث يقال شاة
 مدفوعة در **(قوله فسكها)** عطف على مخوف أي غصبها فسكها **(قوله لا يضرب)** كذا قيده في السراج
 فلو صاغ الدراهم بغيره لم يقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم الأولى أم لا وحرره اه ط **(قوله)**
 لكن يبقى أعظم منافعها من جعلها مختاراً للذين بها ط **(قوله مغنيان أعظم منافعها)** أي عن هذا اللفظ
(قوله وغيره) هو صاحب العناية فان هذا القيد يجعله في الكفاية احترازاً عن حنطة غصبها ولو لم يحنط قال فان
 المقاصد المتعلقة بعين الحنطة كجعله ربة ونحوها يزول بالطنين قال في العناية يتبعه في الدرر والقاهر
 أنه تأكد لان قوله زال اسمه يتناولها فانه اذا طمخت حاروت حنطة لا حنطة اه وما ذكره الشارح من بيان
 الحصة وزوال الأرباح خوفاً من القهستاني **(قوله على الغائب)** وكذا غصب آخر لما في التارخانية عن
 السابع غصب من كل واحد منهم ما اتفقا عليه ما يسهل أن يشترى بها شيئاً ما كولاها كلياً ولا يحل له أن يسل
 ما اشترى حتى يؤذي عوجه اه وفيها عن المتن معصوق ومع آخر من فطمتها فأنصب السمن في سويق
 بضمن مثل السمن لانه استهلكه دون الآخر لان هذا رادق السويق وفيها عن التارخانية خلط ثوبه بدقيق
 آخر بلا صنع أحد ببيع المختلط ويضرب كل واحد منهما بما قيمته انكس أحدهما أو لى بحباب النقصان عليه
(قوله كبره بغيره) أي الغائب بشعر الغائب أو بالعكس **(قوله ضمنه وملكه)** أما الضمان فالتعدي وأما
 الملك في الغير وزوال الاسم فانه أخذ صنعة متقومة وفي الاختلاط لئلا يجمع البدلان في ملك المصنوب
 منه (تم) كل موضع ينقطع حق المالك فيه فالمصنوب منه أحق بذلك الشيء من سائر الغرماء حتى يستوفي
 حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال الغائب اه أبو السعود عن الجوى عن التارخانية زاد في البرازية وليس بمنزلة

والخيار أنه لا يحل مطلقاً
 كذا في المتن ولو
 بعد الضمان هو الصحيح
 كما في فتاوى التوازل
 واختار بعضهم الفتوى
 على قول الكرخي
 زماناً لكثرة الحرام
 وهذا كله على قولهما
 وعند أبي يوسف لا يتصدق
 بشئ منه كالواختلف
 الجنس ذكر ما لا يلحق
 فليحفظ (فان غصب
 وغير المصنوب فزال
 اسمه وأعلم منافعها) أي
 أكثر مقاصد احترازاً
 عن دراهم فسكها بلا
 ضرب فانه وإن زال اسمه
 لكن يبقى أعظم منافعها
 ولذا لا ينقطع حق
 المالك عنه كما في المحيط
 وغيره فلم يكن زوال
 الاسم مغنيان أعظم
 منافعها كالمثل لا خسرو
 وغيره (أو اختلط)
 المصنوب على الغائب
 بحيث يمتنع امتياز
 كاختلاط برميده (أو)
 يمكن بخرج (كبره بغيره)
 ضمنه وملكه

بلاجل انتفاع قبل أداء ضمانته) أي رضامالكه بأداء أو إيراد أو تقسيم قاض والقياس حله وهو روية فلو غصب طعاما فغصبه مني ما
مستهل كما يتلوه حلالا في رواية وحراما (١٣٦) على المتعد حسما المائدة الفساد (كذب شام) التنوين بدل الإضافة أي شاة غير ذكرها

سلطان (وطبعتها أو
شها وطحن بر أو زرع
وجعل حديثا مفروضا
آنة والبناء على ساحة)
بالحم خشبة عظيمة
تنبت بالهند (وقيمته)
أي البناء (أكثمتها)
أي من قيمة الساحة
عليها الباني بالقيمة
وكذا لغصب أرضا فبني
عليها أغرس أو بعلت
ساحة أولوة أو أدخل
القرار أسسه في قدر
أو وبع فصلا فكبر في
بيت السودع ولم يكن
أجراجه الأبهام الجدار
أو سقط دينار في عمرة
غيره ولم يكن أجراجه إلا
يكسرها ويحو ذلك
يضمن صاحب الأكثر
قيمة الأقل والاصل أن
النضر لا يستند بزال
بالخف كما في هذه
القاعدة من الإنشاء
ثم قال ولو أبلغ أولوة
قلت لا يشق بطلان
حرمة الأدنى أعظم من
سومة المال وقيمتها في
تركه وحوزة الشافعي
قيسا على الشيء لاخراج
الولد قبل وقيمتها في
الجنائز عن الفتح أنه يشق
أيضا فلا خلاف وفي
تنوير البصائر أنه الأصح
فليحفظ في لو كانت قيمة
الساحة والباصا وما كان اصطلاحا على شيء جاز وإن تنازعا

(١) قوله ان العلامة قاسم هكذا بخطه ولعله على لغة ربيعة والا فالظاهر ربيعة قاسما بالنسبة كالأبني أي محصية
الشيء

الساجدة هل لذلك ان
نقض عليه بالصفة لا يحل
وقوله قولان لتضييع
المال بلا ذل أو بتوحيده
في الجني (وان ضرب
الجرين درهما ودينارا
أو أنه لم يملكه وهو
لملكه بخانا) خلافا
لهما (فان ذن شاة غيره)
وتحوها مما يؤكل
(طرحها المالك عليه
واخذتها أو أخذها
وضمنه نقصانها وكذا)
الحكم (لوقطع بها)
أو قطع طرف دابة
غيرها كولة كذا في
المتقى قبل لفظ غير
غيره بدنها قلت قوله
غيره بدنها غير سديد
لثبوت الخبر في غير
الكولة أيضا لكن
إذا اختار بها أخذها
لا يضمنه شاة وعليه
القنوي بانه المصنف
عن العمادية فلم يحفظ
بخلاف طرف القصد
فان فيه الارش (أو خرق
ثوبا) خرقا فالحاشا (و هو
ما قوت بعض العين
وبعض نفعه لا كلة) فلو
كذلك من كاهل (وفي خرق
يسمى نقصه) (أو بقوت
شاة) من النفع (ضمنه
النقصان مع أخذ عنه
ليس غير) لقيام العين
من كل وجه عالم يحدد
فيه صفة أو يكون

الشيء والبناء لا يفسد في البري عن تخصيص الكبرى لويلع عشر ندر اهم موات يشق وأول البيوع عدم
اختلاف في الدوام والبناء لعدم فساده وقدر اختلاف التصحيح في الدوة لفظ القنوي أقوى تأمل (قوله
بيع البناء علم ما) هكذا العبارة في البرزخية والشرعية وطاهر أن المراد بيع مع الساجدة بقر بنما بعده
(قوله) ان قضى عليه بالصفة لا يحل (واذا نقض لم يستطع ودالاحة شر ندلاية عن الشجرة) (قوله) لتضييع
المال) عبارة القنوي قبل محل وقيل لا يحل لتضييع المال (قوله) وهو مال الكهنا) فلا يضمن الغاصب شيئا
لاجل الصباغة لأنه لم يجد لا يجرد بالمال الا اذا جعله من أوصاف ملكه بحيث يكون في زعمه ضرر كالوجع
عروة من اذنا وصفا في سقف ونحو ذلك فقد انقطع لصاحبه البدعة وقت غصبه تاريخا (قوله) أو أخذها
وضمنه نقصانها) لا اختلاف من وجه لقوات بعض النافع كالحل والدر والسبل وبقية بعضها وهو الخلم درر
(قوله) وكذا الحكم لوقطع بدنها) لا اختلاف من وجه أيضا وهذا في مثل البقر ونحوه ظاهر وكذا في الشاة إذا
نصف عن الذهاب إلى المرقى فيل درهما ونصف نسلها تأمل (قوله) أو قطع طرف دابة غيرا كولة) لو جرد
الاستهلاك من كل وجه هذا يوقف بالدوا الطرف لان عن الجار أو الفرس ربع القيمة وكذا في عين
البقرة والجرور وفي عين الشاة ما نقصها وسجي بذلك في كتاب الديارات شاة الله تعالى انفق (قوله) غير سديد
هنا) لان قوله أو أخذها وضمنه نقصانها خاص بالكولة وعلى اسقاط لفظه غير يكون من التعيم بعد
التخصيص (قوله) فلتأخذ) جواب عن المتقى وحاصله أن مراده لما كولة لا كولة في الحكم
من حيث وجود التصغير فيها من طرحها على الغاصب وبين امساكها وان كان بينهما فرق من حيث انما اذا
أسئل المالك كولة أن يضمن الغاصب النقصان بخلاف غير المالك كولة لما علمت من وجود الاستهلاك من كل
وجه وقد نبه الشارح على هذا الفرق بقوله لكن اذا اختلف فافهم أقول وقد يجب أن المراد الرجوع
بالنقصان أيضا كالمالك كولة كدرة قضية التنبية ولكن يقيد بما اذا كان سابق قيمة لعدم وجود الاستهلاك
من كل وجه والفرق بينه على هذا التقييد لفظ النقصان فانه اذا لم يكن لما سبق قيمة لم يقله نقصان بل هلاك
ودليل ذلك ما في النهاية وغيرها من المتقى قطع بجرار أو رحله وكان لما سبق قيمة فله المالك أن عسكه
وإذا أخذ النقصان وكذا الوجه وكان للبدن عن لان قوله لأن الفرج غير له الباع اه ملخصا هذا وفي النهاية عن
المبسط ما يفيد أن المراد هنا بغير المالك كولة ما يملك القرس (قوله) بخلاف طرف البعد) مرتب بقوله لكن
إذا اختار بها أخذها لا يضمنه شاة (قوله) فان فيه الارش) أي له أخضع الارش لانه يتبع به أقطع ولا كذلك
الدابة الغير المالك كولة من (قوله) أو خرق ثوبا) معطوف على ما قبله أي المالك أيضا بطرحه عليه ويضمنه
القسمه أو عسكه ويضمنه النقصان (قوله) وهو ما قوت الخ) اقتصر عليه لانه هو التصحيح في الفرق بين القاض
والسرمين أقوال أربعة مذ كورة في الشريعة ولا غيرها (قوله) لا كلة) أي كل النفع (قوله) ضمن كاهل)
أي كل العين (قوله) نقصه) أي نقص العين وذكر القصد باعتبار الثوب ويصير اربعة لفتح وقوله بعده
ولم يقوت شاة من النفع أي لم يقوته بتامة قال في الهداية والسر ما لا يقوته شاة من النفع وانما يدخل فيه
النقصان لأن محله جعل في الاصل قطع الثوب نقصا فالحاشا وأفتت بعض المنافع اه والحاصل كافي
النهاية وغيرها ما مقتوب من الجوده بسبب نقصان في المالبه (قوله) عالم يحدد قيمته) بأن طالع قيمته
ينقطع من المالك عنه عندنا زلي (قوله) أو يكون دوبا) فضرر المالك بين أن يملك العين ولا يرجع
على الغاصب شي و بين أن يسلمها ويضمنه منها أو قيمته لان تضمن النقصان متعذرا لانه يؤدي إلى الرضا بلى
وقوله أو قيمتها أي في نحو موصوع تأمل (قوله) ومنه يعلم) أي من قوله أو يكون دوبا (قوله) خاصة) الاصل
حواصة وهي سر سديد حزام السرج قاموس (قوله) بين تضمنها بموطة) أي تضمن القيمة من غير الجنس
على الظاهر ط (قوله) لانه تابع) عبارة شخصه المالك لان الذهب المتوجه صار مستلحا لانه المقتصد
جبهها فاضه غير أنها انتقصت بدنها (قوله) شراء) بل للواتين أي بأن اشترتها بفضة مساوية لها وزنا

ر بوا كما بسطه الزبلي قلت ومنه يعلم جواب سادته وهي غصبت خاصة قضية بموطة الذهب فال غوبها بخير الكهنا من تضمنها بموطة
أو أخذها بلا شيء لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب شراء

وزال التوبه عندها يعني ووجدت بها عيبا قدما (قوله فلا رد) أي العيب القديم لتعيبها بزوال التوبه
عندها وهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع بالتقصان) أي نقصان العيب القديم (قوله لزوم الرأى) لأن
يبقى أحاديدين رائدا على الآخر بلا عوض يقابله وهذه مما زاد على المسائل التي تمنع الرجوع بالتقصان
الذكرورة في باب خيار العيب ولهذا قال فاعتصم الخ (قوله فانه ضيقا) يعني الخيرة الرأى في حوائش التمس
(قوله ومن بني) أي بغير راب تلك الأرض والافانبارب الأرض لأنه لو أمر بتقصه بصير رابا كما كان درستق
(قوله بغيرانه) فلو بانه فالتسارب البارو يرجع عليه عما اتفق جامع الفصولين من أحكام العمارة في غلب
الغبر وسد كرا الشارح في شئ الوضايامسألة من بني في دار زوجته مفصلة (قوله لوقية الساحة أكثر بالملا
المهمة ولو قيمتها أقل فلغاصب أن يضمن له قيمتها بأخذها در عن النهاية وهذا على قول الكرخي وقتن
الكلام عليه آنفا (قوله أي مستحق القلع الخ) وهي أقل من قيمتها مقايمة مقدار أجرة القلع وإن لم يكن
قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجر القلع درهم بقيت تسع دراهم فالأرض مع هذا الشجر
تقوم بمائة وتسع دراهم فيضمن المالك التسعة منغ (قوله ان نقصت الأرض به) أي نقصا فاحسب
يفسدها مال الوضيه فلا يأخذ أرضه ويقطع الأشجار ويضمن النقصان صاحبها عن النفسى (قوله
ولو زرعها يعتبر العرف الخ) قال في الخيرة قالوا إن كانت الأرض معدة للزراعة بأن كانت الأرض في قرية
اعتاد أهلها لزراعة أرض الغبر وكان صاحبها من لا يزرع بنفسه ويدفع أرضه من أروعة فذلك على المزارعة
ولصاحب الأرض أن يطالب المزارع بحصة الحقان على ما هو متعارف أهل القرية التصفاء وأربعون
ما شئت ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير البار العدة فلا حارة إن سكنها إنسان فانه يحمل على الأمانة
وكذا هو مانع على هذا أدركت ما يخبرني والذي تقرر عندي وعرضته على من أثق به أن الأرض وإن كانت
معدة للزراعة تكون هذه مزارعة فاسدة إذ ليس فيها بيان للمدة فيجب أن يكون الخارج كالمزارعة وعلى
المزارع أجر مثل الأرض اه أقول لكن سيد كرا الشارح في كتاب المزارعة أن المفتي به بصحة بلا بيان المدة
وتقع على أول زرع واحد لاظهار أن ماعليه المشايخ يعني على هذا وفي مزارعة البراز بعد نقله ما مر من
الخيرة قال القاضي وعندي أنها إن معدة لها وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية ما استجابا لوان
فقد أحدهما لا يجوز ونظر إلى العادة أن الم يقر بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان من لا يأخذها
مزارعة وما نفع من ذلك فينتدكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا للزراعة تأويل بل
استأجر أرضا فعلا المؤجر بلا أن يزرعها ولم يجزها بزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لأنه زرعها تأويل بل
الاحارة اه (قوله ولا فالخارج للزراعة الخ) أي إن لم يكن عرف يدفعها من أروعة ولا في قسم حصص معلومة
يكون الزارع غاصبا فيكون الخارج له وقوله وعليه أجر مثل الأرض مشكل ولا يقضيه النقول المارة لا
حينئذ نلست عما اعتدلا استقلال حتى يجب عليه الجبريل الواجب عليه نقصانها اللهم إلا أن يحمل على أنها
مال يتم وهو بعد جدا أو أعتدها صاحبها لا جازة فتكون مما اعتدلا استقلال وأما الوقت فأتى بقرى بالولس في
جامع الفصولين ما يفيد ما ذكره مضافا إلى قيمته الفصل الحادى والثلاثين بموجها مقدمنا من الخيرة
والبراز به (قوله وأما في الوقف الخ) عبارة الفصولين إلى الوقف فيجب فيه الحصة أو الأجر بأي جهته زرعها
أو سكنها اعتدت للزراعة أولا وعلى هذا استقر فتوى طائفة المتأخرين اه وأيض في هامشه عن مفتي دمشق
العلامة عبد الرحمن أفندي العمادى أن قوله يجب الحصة أي في زرع الأرض وقوله أو الأجر أي في سكنى الدار
فقوله زرعها أي الأرض أو سكنها أي الدار فبها نفوسا ونشر مرتب اه ودخل في قوله بأي جهته زرعها مال
زرعها على وجه الغصب صريحاً ودلالة أو على وجه المزارعة تأويل عقدها ذلك منذ كوفي عبارة الفصولين
قبل قوله إلى الوقف وذكر في الاسعاف أنه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه أقول
والظاهر حله على ما ذكرنا لم يكن عرف أو كان الأجر أنفع للوقف تأمل ويمكن تفسير قول الفصولين فيجب الحصة
أي إن كان عرف وقوله أو الأجر أي إن لم يكن عرف أو كان الأجر أنفع تأمل ٢ والحاصل أنهم إن كانت الأرض

بوزنها فلهذا فلا رد لتعيبها
ولا رجوع بالتقصان
لزم الرأى فاعتصم فقل
من صرح به فانه ضيقا
(ومن بني أو غرس في
أرض غيره بغيرانه
أجر بالقطع والرد لوقية
الساحة أكثر كما مر
ولأنه أن يضمن له قيمة
بنائه أو شجره أمر بقلعه
أي مستحق القلع فتقوم
بدينهما مع أحدهما
مستحق القلع فيضمن
الفضل (إن نقصت
الأرض به) أي بالقطع
ولو زرعها يعتبر العرف
فإن اقتصموا الفلحة
أنصافاً وأرباباً اعتبر
والأخارج للزراع
وعليه أجر مثل
الأرض وأما في الوقف
فتجب الحصة أو الأجر

مطلب زرع في أرض
الغبر يجزى عرف القرية

٢ مطلبهم

كل حال فصولين (غصب ثوب بصبغه) لا عبرة لولا أن بل لحقيقة الزيادة وانقصه (أو) سوا بقائه من قلنا لا محذورين بناخصته ثمة ثوبه
 بخروج مثل السويق عرقى بالمسوط بالقيمة لا تعذر بالقياس فيبقى مثله وسواها من الأقسام القيمة تمامه كذا في الاختيار وقد ناقولون عن
 يحيى (وإن شاء أخذ المصوغ أو المثلوث وغرمه زاد الصبغ) وغرمه (السن) لأنه مثلي (١٣٩) وقت اتصاله عليك والصبغ يربق
 مثلي قبل اتصاله عليك

مثلي قبل اتصاله عليك
 لا متزاحه بما يحتج
 (رد غاصب الغاصب
 من الغصوب على الغاصب
 الأول) يترأ عن ضمانه كما
 لو هلك الغصوب في يد
 غاصب الغاصب فأدى
 غاصب الغاصب (القيمة إلى الغاصب)
 فإنه يبرأ أيضا للقيام
 القيمة مقام العين (إذا
 كان قبضه القيمة معروفا)
 بقضائه أو بئنه أو تصديقي
 الملك لا بأقرار الغاصب

ملكاً لأن أعداهم ههنا زاعة اعتبر العرف في الحصة والأول أن أعداهم ثلاثا خارجا خارجا خارجا وعليه أجر المثل
 والأقلهه نقصان ان انقصت وإن كانت وقفاً فأنه يعرف وكان أنفع اعتبره الأول المثل لقوله من يفتي عاوه
 أنفع الوقف فأنه يتعذر هذا التعذر بالمقرض المأخوذ من كلامهم المبدئي هنا في يحيى على كثيرين وهو ما كان
 الأرض سلطاناً أو وقفاً بذرة زاعة الذين لهم شمسها كغالب الأراضي المشتهرة إذ زرعها غريم من له
 المذنب لثرائه ودفع ما عليها من الحصة لا يستحقها صاحب المثل أن طلبه بحصة من الخارج أو بأجرة
 زرعها زراعهم أم لا أحاقب الخسرة بقوله لا وإن قلنا لا نرفع به عنها ما دام من زراعها يعطي ما هو المعتاد به على
 وجهه المطلوب اه فليهم هذا أن الحصة لا يستحقها صاحب المثل قبل صاحب الأقطاع أو التولي فتنبه وفي
 الجملية يسئل في أرض وقف سلطنة ما في ممتلكه كرجل زرعها زديلاً من من التولي ولا من ذي المثل
 فلم تكن في حاجته أجبنا بالخاطر خطابة زديلاً ومثلهما والله أعلم فلحفظ ذلك فإنه مهم (قوله بكل حال) علمت
 بعينه ما قد شئت (قوله بصبغه) فلا أنصبغ بل أنزل أحد كلقه الرج فلا خيار لرب الثوب بل يسفع قيمة الصبغ
 لصاحبه لأنه لا حناية من صاحب الصبغ حتى يضمن الثوب بل (قوله لا عبرة لولا أن الخ) بيان لمكة عدم
 عرض المصنف لأن الصبغ وإن صار على أن الامام أن السواد نقصان وعند هذا زيادة كالجره والصغر تراجع
 في اختلاف عصر وزمان في الثياب ما يزداد السواد ومنهما ما ينقص كافي التبيين وغيره (قوله بل لحقيقة الزيادة
 بالنقصان) فلو كان ثوباً بصبغه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهما مثلاً فتراجعت بالصبغ إلى عشرين فعن
 المذنب نظر في ثوب بصبغه ذلك الصبغ فإن كانت الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه ونحو دراهم لأن صاحب
 الثوب وحده على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه عشر دراهم ووجب عليه ما غاصب قيمة صبغه خمسة
 خمسة بالقيمة قصاص ويرجع عليه بما بقي من النقصان وهو خمسة وراهم ختام عن محمد واستشكله الزبلي
 بأحاصله أن الملك لا يصل إليه كل حقه ولم ينتفع بالصبغ بل ضرره فكيف يغرر بالانلاف وموجب لكل القيمة
 كيف صار مسقطاً وأجاب الطوري على الاشتر في راجعه (قوله فالملك خير) لأنه صاحب أصل والأخر
 صاحب وصف يقال ثوب مصوغ وسويق مثلوب تغير لتغير التميز (قوله وسماء) أي انقصه بمعنى البدل
 وهو جواب عن المتن حيث يفهم منه خلاف ما في المسوط وقوله وقدمنا قولين أي أوائل القصب جواب آخر
 باقي المتن مبني على القول الآخر وهو ظاهر المتن وفي الدر المنثور أنه مثلي وقبل قيمي لغيره بالقياس لكن تفاوته
 ليس فلم يخرج عن كونه مثلياً كافي شرح المجمع اه وحده الاتفاق أي أنه قيمي (قوله وغرمه زاد الصبغ)
 دفع الصبغ فاعل لا أي غرم من النقص بقدر الزيادة لحاصلته في الثوب بسبب الصبغ (قوله وغرمه السن)
 ثلث إلى أن السن منصوب عطفا على ما والوا درغم من السن رين فإنه إذا راجع لفظة غرمها لماعة من عطفه
 إلى الصبغ المرفوع بقوله لأنه مثلي أي فالواجب من مسئلة أي ضمان مثله لا قيمته في الدر المنثور وقيل
 لرفع والمواب التصديق كره الزاهد اه (قوله قبل اتصاله) لم يقل وقت اتصاله كما قال في سابقه لأن
 بروج الصبغ عن التلبس بما راجع إليه لأن قبل اتصاله بالثوب بخلاف السن فإنه لم يخرج عنها الوقت
 اتصاله بالسويق ففهم وهذا وجه الفرق بين ضمان مثل السن وبدل الصبغ (قوله إذا كان قبضه القيمة
 معروفاً) الظاهر أن الحكم في رد عين المصوب كذلك فلو أقر الغاصب بقبضه منه وأذكره الملك لا يصدق في
 حق الملك لأنه قبضه دخل في ضمانه وبذعيه لا يدفع الضمان عنه فلا يصدق في حق نفسه فتأمل وراجع
 نقول ويلى على الفصولين ونقوله ط عن الجوى عن العمادى والله أعلم (قوله أو بئنه) أي أقامه غاصب
 غاصب (قوله لا بأقرار الغاصب) أي الأول فلا يصدق في الملك فهو بالخيار في ضمان أمه مثله يبرئ

٣ (قوله واستشكله
 الزبلي الخ) حيث قال
 وهو مشكل من حيث
 أن الغصوب منه لم يصل
 إليه الغصوب كله بل
 بعضه وكان من حقه
 أن يطلب هو الذي تمام
 حقه فكيف يتوجه
 عليه الطلب وهو لم ينتفع
 بالصبغ شيئاً ولم يحصل
 له به الاتفماله وكيف
 يسقط عن الغاصب
 بعض قيمة الغصوب
 بالانلاف والاتلاف
 مقرر لوجوب جميع
 القصب فكيف صار
 مسقطاً هنا انتهى قال
 الطوري قال أن تقول
 لا إنكار لأن الشارع
 ناظر إلى حق كل منهما فلو
 الزمان العشرة مناع مال

(١٧ - ابن عابدين خامس)
 الغاصب وهو الصبغ مجازاً وذلك ظلم والمظالم لا يظلم فأوجبنا على رب الثوب قفول
 الغصوب منه كل حقه ما عليه وما بقي له وكون الاتلاف مقرراً لا ينافي كونه مسقطاً لا لانلاف بالنظر إلى النقصان والأسقاط بالنظر إلى
 رد الصبغ فتأمل انتهى اه منه
 ٣ مطلب في إيجاز غاصب الغاصب

الضمان من الأول

وبعضه من الثاني (ذلك)

سراجة والمالك بالتأخير

في تضمين أيهما شاء وأذا

اختار تضمين أحدهما

عكس تركه وتضمن

الأخر وقبل عكس

عمادية (الاحازة لاتلحق

الاتلاف فلو تلف مال

غيره تعلم بأفقال المالك

أجزأت أوروبا ولم يبرأ

من الضمان) أشباه

معز بالسراجة لكن

نقل المصنف عن العمادية

أن الاحازة تلحق

الافعال هو الصحيح قال

وعليه فتلحق الاتلاف

لانه من جهة الافعال

فليحفظ (كسر)

القاصب (الغصب)

كسرا (فاحشا لعلكه

ولو كسر الموهوب له لم

يقطع حق الرجوع)

أشياء وفيها أجزاها

القاصب ورد أجزاها

الى المالك تطبيقه لان

أخذ الاجرة اجازة

(فسرور) استعار

منشأرا فانقطع في الشر

فوصله بلاذن مالكه

انقطع حصه وعلى

المستعير قيمته منكسرا

شرح وهبانية * وكب

بار غيره لاطلاقه حق

وقوع في البلد فاهدم شيء

بركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق علم فكان لكل دفعه جوهرة

(قوله الافاق نفسه وغاصبه) أي فيما اذا اختار المالك تضمين الثاني يرجع على الأول بما أقر بقضيه وكذا فيما اذا اختار تضمين الأول واراد الأول الرجوع على الثاني ليس له ذلك مؤاخضته بقراره فانه لا يقراره لرجوع كإثباتي (قوله بعض الضمان) أطلقه فمثل النصف والثالث والرابع كافي الهندية (قوله) له ذلك سراجة) اختلف النقل عن السراجة فبعضهم نقل ليس له وبعضهم نقل كإثبات وهو المذهب كقول القصولين عن فوائد صدرا الاسلام وفي الهندية عن الخيرة (قوله والمالك بالتأخير) الا في مسئلة تقتض متنازل القصب وفي الهندية ان ضمن الأول يرجع الأول على الثاني عما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الأول اه وفي البرازية وهب القاصب المقتصوب أو تصدق أو أعار وهلك في أيديهم وضمنوا له لا يرجعون عما ضمنوا للمالك على القاصب لانهم كانوا عاملين في القبض لانفسهم بخلاف المهرين والمكسرين والمودعين فانهم يرجعون عما ضمنوا على القاصب لانهم عمالوه والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع البائن على القاصب البائع لان رد القيمة كرد العتق اه (قوله واذا اختار تضمين أحدهما) أي ولم يقض منه القيمة ولم يقض عليه بها كإثباتي (قوله لم عكس تركه) أي وان تورى المال عليه كافي القصولين أي بان وجد معناه أو مات فليس وتقبل تضمين أحدهما البعض فليس له بعد أن ضمن أحدهما البعض أن يضمن ذلك البعض الاخر بخلاف السابق قال في البرازية تضمين الكل يملك من الضمان فلا عكس التعليل من الاخر وتضمن البعض يملك ذلك البعض فملك الباقي بعد ذلك من الاخر (قوله وقبل عكس) حرم في القصولين بالاول ثم مره وقال فمره واثبات وفي الهندية عن المحط لو اختار تضمين أحدهما ليس له تضمين الاخر عندهما وقال أبو يوسف له ذلك ما لم يقض الضمان منه اه وظهره أن بعد القبض لا عكس تضمين الثاني بالاخلاف ولذا عزم بالاختيار وكالقبض بالتراضي القضاء بالقيمة كافي الهندية أيضا (فرع) أخذ من القاصب بغيره الى المالك بحقه فهو غاصب القاصب يخرج عن العهد ورمي الى القاصب الاول هندية (قوله الاحازة لاتلحق الاتلاف) يستثنى منه ما ذكره المحوي فوجاهر بالقطعة وأجاز تصدق الملتقط بها له كالاذن ابتداء والاذن حصل من الشارع لا من المالك ولذا لا تتوقف على قبضها في بدفعها في بدفعها بخلاف ما جاز تباع القصولي (قوله معز بالسراجة) أي من كتاب الدعوى وفي السراجة أخذوا حذوا لورثة ضافة من التركة مال غصبا لا حرم ثم قسموا باجلا ثم أرادوا تضمينهم ذلك لأن الاتلاف لا يتوقف على تحقه الاجازة (قوله عن العمادية) ذكر في القصولية في آخر الفصل في بحث ما يفتن من التصرفات السابقة باجازه لاحقة فراجع (قوله تلحق الافعال) قال في جامع القصولين بحثه بدينه يسد رجل الى الدائن خا المار لرجل واخبره فرضي وقال اشترى به شيأ هلك في يده لئلا من مال المدينين وقيل من مال الدائن وهو الصحيح اذا لم يفتنه في الانتهاء كالاذن ابتداء وهذا التعليق اشارت الى أن الصحيح أن الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح اه (قوله قال) أي المصنف وقال ابنه الشيخ صالح الآن بقال المراد بالافعال غير الاتلاف عملا بقول الشايع كلهم مع إمكان الحل اه قال المحوي يعني أن الاتلاف منهما ما يكون اعداها ومنها ما يكون باجدا فبعض قول الشايع على الفعل الذي لا يكون اعداها اه أبو السعدي على الاشياء أقول ذكر في البرازية فأخذ صاحبها ولبسه عالما بالقصد ليس له التضمن اه قال في التاتارخانيه يعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل اه فتأمل (قوله لا يملكه) قال في التاتارخانيه يتعرض لما اذا لم يفتنه بالكسر وينبغي أن لا يملكه ايضا اه (قوله تطيب له) ولا فرق بين أن تكون الأجزاء قدرا جزا مثل أم لا أو بالعود على الاشياء (قوله فومله) أي عند الحداد (قوله انقطع حصه) لانه أحدث صنعة (قوله وعلى المستعير قيمته منكسرا) لانه انكسر حال استعماله فلم يكن مضمونا عليه (قوله شرح وهبانية) ذكره عند قول النظم ولوروا المحروق وفي التوب خارق * بغير ارض النقص فيه فقد بقال رقيب التوب ورفقته ويقع العرب همهم رفقا اذا اطلعت أي يقوم بمصحاو يقوم مرقوا فضمن فضل ما بينهما من بلالي (قوله فانهم منى بركوبه) قبله لانهم اعداها لو هدم دار غيره بغير أمره وبغير أمر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم يأنه عزلة جالسي في مقام ترويع صاحبه طعامه أخذه كرهات يضمنه ولا يتم على بركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق علم فكان لكل دفعه جوهرة

فان رآه وطاهره انه باهر السلطان لا يضمن قال الشيخ خبر الدين ووجهه انه لا يعلمه يصح امره برفع الضرر العام اقول والظاهر انه يضمن ما عداه مشر فاعلى انزاله نظير ما قدمه الشارح من مسئلة السفينة الموقرة تأمل (قوله) لا يجوز دخول بيت انسان الا بانه قد علمت لما في التاترناة ان اركان عمر ارض انسان او ينزل بها ان كان لها ماط أو حال ليس له ذلك لا يدل على عدم الرضا ولا فلا بأس به وفي الكبرى المعبر في ذلك عادات الناس اه (قوله) الا في القزو أي اذا كان ذلك البيت مشر فاعلى العدو وقلة اذ دخوله ليعتاقوا العدو منها ويخوذ ذلك تأمل (قوله) وخاف لو اعله اخذه * وينبغي أن يعلم الصلحة أنه انما يدخل ذلك ولو لم يخف اخذه لا يجوز من غير ضرورة * خيرة وفيها مسائل آخر منها تبين في جوابه وادخل الناصح داره لا بأس بدخولها لا يخذل نفسه لان مواضع الضرورة مستثناة ومنها لا يجوز في دار رجل ارضا صلاحه ولا يمكن أن يرقى بطنه يقال الرب الدار اما ان ندعه باصلحه واما ان تصاحبه ومنها احرار او سلمه له دخوله للظنر حالها فيه وما هو ان يرضى لمستاجر عندها وعندنا رضى (قوله) فله تبته) أي تبته لاخراج الميت (قوله) وله تبوته) أي بالارض والزرع وقوله اشيا (قوله) وان وقفا فكل ذلك) أي فله قيمته حفره وهذا كرم في الاشياء بخلافه وينبغي ان يكون الوصف من قبل المباح فضمن قيمة اخضر ويحمل مكوتة عن الضمان في صورة الوصف عليه اه أي على الضمان في المباح وفي حاشية آفي السعد عن حاشية القلبي وهذا هو وقت الدين فاعلى مسجد لزرع القلبي فله كل ما كونه تأمل اه (قوله) ولا يكره لو ارض متعة) أي لا يكره ٣ العفن نظير من بسط المصلي في السعد وانزل في الرطاطة اخر فلو في المكان سعة لا يراحم الاول والا فله وللحيلة واما ذكر اهنة الدين ولم تكن الارض متعة فلا يصح التعبير بقوله ولو لم متعة كمالا يخفى فانهم ٤ (قوله) الا في مسائل مذ كورة في الاشياء الاولى يجوز لولد او والد الشرا من مال المريض ما يحتاج اليه المريض بلا دانه ولا يجوز في المتاع وكذا احدث الرفقة في السفر لانه بمنزلة اهله في السفر الثانية أنفق المودع على ابي المودع بلا دانه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن استحسانا واطلاق الكفر الضمان محمول على الامكان الثالثة اذا مات بعض الرفقة في السفر فاعلى اقر اشهد وعده وجهه ووبته وردوا البقية الى الورثة وانغى عليه فافضوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وحكي عن محمد انه مات بعض تلامذه ثم فباع محمد كتبه لتبته بفقيل انه لم يرض قتلا قوله تعالى والله يعلم المقدم المصلح فما كان على قس هذا لا يضمن ديانة ما في الحكم فضمن وكذا المأذون في الصغار ومات مولا فاتفق في الطريق لم يضمن وكذا وانفق بعض أهل الحاجة على مسجد لا متولاه من غلته لم يضمن ويحده وانفق الورثة الكسار على الصغار ولا وصى لهم او قضى الوصى دينه على الميت لا يعرفه القاضي والورثة تغل الضمان في الكل ديانة اه من الاشياء وحواشها وفي التاترناة وضع القدر على الكاؤون ويحتمل الخطب ففاء آخرها وقد اتوا فطخ لا يضمن استحسانا ومن هذا الجنس نفس مسائل احداها هذه الثانية طعن حنيفة غيره ضمن ولو ان المالك جعل الخنطة في الزور وربط الجار حواش آخر فبانه لا يضمن الثالثة وفي حرة غيره فان كسرت ضمن ولو رفعها واحدا او مالها في نفسه ففاء آخر واعطاه فان كسرت لا ال اربعة جعل على دابة غيره فله كسرت ضمن ولو جعله المالك شافط جعلها آخر فله كسرت لا انما سعة ذبح اخصه غيره في غيرها انما لا يجوز ضمن ولو في املها يجوز ولا يضمن ومن جنسها احضر فلة لهدم دار ففاء آخر وهما لا يضمن استحسانا ذبح شاة القصابان بعد ما شاة القصاب رحلها لا يضمن والا ضمن والا صل في جنس هذه المسائل كل عمل لا يتوافق فيه الناس تمت الاستعانة من كل أحد دلالة والا فلا فاعطى بعد الذبح للذبح فبسته آخر بلا دانه ضمن اه لمخاضوق القنة اخذ احد الشرا يكن جار صاحبه الخاص وطحن به فمات لم يضمن لان ذلك دالة قال عرف بجوابه هذا لا يضمن في جوابه لان ذلك دالة وان لم يحدس بها كالموغل بحمار بولده او بالعكس او أحد الزوجين أو ارباب حارل يتر زوجته في حاجته فابقت اه (قوله) ضنه) بخلاف لما في العراج والبراز به وغيرهما من انه ان لم ينسقه معها لا يضمن وقد ناه اول القصب عن ان يلقى لكن نقل الشربلاني عن قاض خان انه ينبغي أن يضمنه اضراله لا سابق الا نسوقها كاقواله اذا غصب عولا فليس لمن امة ضمنه مع نقصان الام اه اقول ان كانت المسئلة من تخريج الشايع فاختاره قاض خان وجبه وانما شى

فدفن فيه آخر متافه
على ثلاثا وحده ان
الارض الحافر فله تبته
وله تبوته وان مباحة
فله قيمة حفره وان
وقفا فكذلك ولا يكره
لوا الارض متسعة لان
الحافر لا يدرى بأى
ارض عوت * لا يجوز
التصرف في مال غيره بلا
اذنه ولا ولا تبته الا في
مسائل مذ كورة في
الاشياء * غصب جارة
فتبته بجها فناء ثلثه
الذنب ضمنه كافي معاينة
الوجهانية
وغلب شئ كيف
يضمن غيره

٢ مطلب فيما يجوز فيه
دخول دار غيره بلا ان منه
٣ (قوله) لا يكره الدين
الح) قال شيخنا متضمن
فليس هذه المسئلة على
مسئلة بسط المصلي ان
ينكس ما قاله الشارح
فيكون الحكم الحسل
بدون كراهة حال عدم
الاستماع والكراهة حال
السعة اه ويمكن ان
يقال نائب فاعلى يكره
الخبر لا الدين وقوله
لان الحافر الخ تعامل
للقوم وحاصل المعنى
على هذا انه لا يكره الحفر
حال استماع الارض ويكره
حال عدمه لا لا يدرى
بأى ارض عوت فيكون

وليس له فعل بما يتغير ونصب تهرله منه شربة * وهل تم تهرطاهر لا مطهر * (فصل) (غيب) محجمة (ماغصه وضرب
قيته) (ملكه) (ملكه) (عدنا) (١٣٣) ملكا (استند الى وقت الغصب) فسلمه الا كتاب لا الا ولا ملحق (والقول)

بيمينه (واختلفا) (في قيمته)
عليه ابن وهبان وان كانت منقولة عن الجتهد فاتباعه اوجه فلما راجع (قوله) ما يتغير (الظاهر ان المراد به
المستوفى وهو الجش هنا فانه لما عاكث تغر عن حاله وقدمه مع انه لم يباشر فيه فعلا تأمل (قوله) هل له منه
شربة) الجواب نعم ان حوّل النهر عن موضعه كمر الشرب والتوضوء من ظهوره اثر الغصب بالتحويل والا
لثبوت حق كل أحد فيها من الشئ (قوله) وهل تم تهرطاهر لا مطهر) الجواب انه القرس السربع فله
بسمي نهر او بحر القول بعضه في قوله تعالى وهذا الانهار تجري من تحتي أي الخيل ولقوله صلى الله عليه وسلم
في قرس أي طلبة انا وجدناه لحر ان الشئ قوله تعالى أعلم

(فصل) لما ذكر كيفية ما وجب الملك الغاصب الضمان ذكر في هذا الفصل مسائل
متفرقة تحصل مسائل الغصب كما هو ذاب المصنفين نهاية (قوله) غيب) الاولى أن يقول غاب لبسمل ما لنا كان
عبدا فاقبل قوله اننا ضمن قيمته ملكا فادام الطوري وقال بطل حكم الغيب بالاولى (قوله) ومن قيمته الملك
أي ان شاء المالك التضييع والا فله أن يصير الى أن يوجد كافي العنايه ح (قوله) ملكه عندنا (الخ) أي خلا
لشافعي لما مر ان الغصب يحظر ولا يكون سببا للملك كافي المدر ٣ ولنا أنه ملك البدل بأكمله والمسئل قابل
لثقل من ملك الى ملك فملكه دفعا لضرر رعيته بخلاف المدر لانه غير قابل لثقل من ملك
الا كتاب لا الا (ولاد) تفرع على قوله مستند ان الملك ثابت بالاستناد ناقص يثبت من وجه دون وجه
يظهر أثره في الزيادة المنفصلة كذا في العنايه وغاية البيان والفرق أن الولد بعد الانفصال غير تبع بخلاف
الكتاب فانه بدل المنفعة فيكون تبعا محضاً قول ونافه أن المراد بالكتاب مطلق الزيادة المنفصلة كالخمر
والسمن والبول مطلق الزيادة المنفصلة كالدر والتمر فلا تسلمه انما الملك الغصب الضمان بدل عليه ما مر وقول
الزيلي بخلاف الزيادة المنفصلة والكتاب لا به تبع ولا كذلك المنفعة بخلاف البيع الموقوف والولي فيه

الخارج حيث عليه الزيادة المنفصلة بضالته سبب موضوع للملك فيستغن عن كل وجهاء تأمل (قوله) والقوله
بيمينه) أي الغاصب لا تكرر الزيادة فاقبل يدعيه المالك بأن يقول ما قيمته الا عشرة مثمنة لثمنه (قوله) فلما ملك
لا تها منته للزيادة قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك ذكر اوصاف المصنوب بخلاف سائر الدعاوى
وينبغي أن تحفظ هذه المسئلة ١٥ شرئ لايه (قوله) ولا تقبل بينة الغاصب (الخ) قال في المنع فان عجز المالك
عن اقامته البينة وطلب من الغاصب والغاصب بينة تشهد بقيمة المصنوب لم تقبل بل يحلف على دعواه ان
بيمينه تنفي الزيادة والبينة على التني لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي أن تقبل لأسقاط البينة كالودع اذا دعي
ردا لودعة فان القول قوله ولو اقام بيمنه على ذلك قبله وكان أبو علي النسفي يقول هذه المسئلة عدت مشككة
ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسئلة اللوديع وهو الصحيح كذا في العنايه والنهايه والتبيين ١٥ (قوله) ونقل

المصنف (الخ) نقل المصنف ذلك منحه عن الجرح وحوار الفتاوى عند قوله أول الغصب ولو ادعى الغاصب
الهلال الختم أعاد التقبل عن حواري الفتاوى هنا وقد نقل الشارح المسئلة فيقول كتاب الافرار وعزافا
لدعوى الضر ونقله في الجرح فيقول الأكثر ولا ترد عن علي مدعو وعزاه الى المحط عن الامام محمد ونقل عن
المحط أنه قال وهن من خواص هذا الكتاب وغرأ مسائله فيجب حفظها وقد لفق الشارح هذه العبارة
من عبارة الجرح المنقولة عن المحط ومن عبارة حواريه على أحسن وجه فانه في عبارة الجرح بين حكمه انما يحلف
الغاصب وسكت عما اذا تكرر وفي عبارة حواريه بعكس ذلك وجب ما ذكره الشارح منقول لم ينقد رتب من
سوى حسن التعبير فجزاه الله خيرا (قوله) وقال المصنف (الخ) أي بعد ما بين المالك مقدار ان كان قال قيمته ما تمثله
(قوله) والقول للغاصب أقصر عليه لأن المودع يتعد بصار غاصبا ح (قوله) ويجزى على البيان) لانه أقر بقيمة
مجهولة بمرح عن المحط أي بأمر القاضي بذلك لاحتمال كذبه بقوله لا أعرف قيمته (قوله) فان لم بين (الخ) عبارة
الجرح فان لم بين يحلف على ما يدعي المصنوب من نفى الزيادة فان حلف بخلاف المصنوب منه أيضا أن قيمته مائة
وأخضع الغاصب مائة أهمل المراد بالزيادة ما تضمنته لدعوى المالك التي تقامها الغاصب بقوله علت أن قيمته أقل

ان لم يسره من المالك
على الزيادة) فان رهن
أو برهن فلما ملك
ولا تقبل بينة الغاصب
لصالحها على نفى الزيادة
هو الصحيح زيلي ونقل
المصنف عن الجرح
والجواهر لو قال الغاصب
أو المودع المصدى
لا أعرف قيمته لكن
علت أنها أقل مما يقوله
فالقول للغاصب بيمينه
ويجوز على البيان
فان لم بين حلف على
الزيادة

٣ (قوله) كافي المدر)
اعلم أن شائنا قالوا
ان الغاصب علك العين
المقصود ببدء الضمان
فرا من اجتماع البدل
والمبدل في ملك واحد
فاورد عليهم من طرف
الشافعي رضي الله عنه
مسئلة المدر فانه قد اجتمع
فيه البدلان في ملك واحد
فهل اسوا بين المدر
وغيره وهذه التسوية
يتدفع عنهم اشكال
آخر وهو أن الغصب
فيصح والملك نعمة فكيف
يجعل القبيح مبييا للتمتع
وأجيب عن الثاني بأنه
لم يجعل الغصب مبييا
للك بسبب الغصب
موجب رد المصنوب

ورد البديل كرد العين فبدأ البديل بقال المصنوب ضرورة عدم اجتماع البدلين في ملك وعن الأول باجتماع البدلين في
مسئلة المدر ضرورة أن المدر لا يقبل الانتفال بخلاف غيره فلا تصح التسوية ١٥

مما يقوله والمراد أنه يحلف على نفي ما بان يقول ليست قيمته مائة كما ادعاء المالك وقد بقوله لم يبين عما دأب
 وقال قيمته خمسة دون مثله فإن القول له وهي مسألة المثل السابقة فلا يصح أن يكون أصل النسخة فإن بين
 لاختلاف حكم المستلزم فإنهم (قوله) ولو حلف المالك أيضا) أو لا يلفظ أيضا أن المراد حلف بعدم حلف
 الغاصب قال ح ل يظهر وجهه فلا يرجع أه أو وجه تحليف المالك أيضا أو قول وبلغه التوفيق لعل وجهه أن
 الغاصب المدين يمكن أن يكون القول له قيمته بخلاف مسألة المثل فلم ترفع دعوى المالك لأنها ترفع لعل بين
 شأنا صدق فيه ما بين وفائدة تحلفه وإن كان لا يرفع دعوى المالك التوصل إلى شوبها نكوهه فإذا حلف لم تثبت
 دعوى المالك لعدم التناول ولم ترفع لعدم البيان فسقط محالها فاحتاجت إلى التنوير بالبين وإن كانت من
 المدعي لعدم إدراك المدعي عليه وتظليل المسائل منها والاختلاف المتبايعان في قدر التمن أو الأيسم تحالفا مع
 أن أحدهما مدع والآخر منكر وهي من مسائل التمن عندما تطهر لوجهه للمل بموعدة هذا ذكر الديري
 في دعوى الأشا عن التاتر خاتمة أن الحاكم يأمر المدعي على محمد رجة الله تعالى بان المدين لم تسرع عندئذ مدعي
 وقال الجواب الصحيح عندي أن يقول القاضي للغاصب بعدما استنع عن البيان أ كانت قيمته مائة أ كانت
 خمسين أ كانت ثلاثين إلى أن ينتهي إلى أقل ما لا ينقص منه قيمته في العرف والعادة لأنها انتهى إلى ذلك لزومه
 يجعل القول له في الزيادة مع عبته لحواذ غيا إذا تفرج يجوز في عين في بدله لغيره يسمى القاضي السهام
 حتى ينهي إلى أقل ما لا يقصدونه بالتخلي عن فاعاد في لزومه أهم لخصا (قوله) ثم أن ظهر الخ لا حاجة إليه مع
 ما يذكره المصنف بعد لأن الغاصب ضمن يقول المالك على ما ذكره فلا خيار للمالك ط قلت قصد الشارح
 ذكر عبارة العصر بتمامها عن أن المصنف لم يصرح بخيار الغاصب بل في خيار المالك ولا تلازم بينهما على أن
 في ثبوت الخيار للغاصب في مسألة المثل كلاما من ذكره فهم (قوله) ودفع قيمته) أي إن لم يكن دفعها (قوله)
 بأخذ القيمة) أي أن كان دفعها (قوله) وهي من خواص كتابنا) فقد كررنا بيان ذلك من كلام صاحب
 لمحض فهو من حلة المتناول قبل ووجه الخصوصية تضمنه ما ورد المدين على المدعي فإنه لم يشتر في الكتب فإنهم
 (قوله على الأصح) راجع لقوله أو مثله أو دونه وهو ظاهر الرواية لأنه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يعبه والخيار
 فوات الرضا خلافا لقوله المكرخ أنه لا خياره هداية (قوله) فالأولى تركه وقوله (قوله) أو يفعل كإفعل
 لقدورى وصاحب الكفر والتمني حيث قدموا ذكر المسئلة الثانية على الأولى وجعل بعض الشراح ذلك قدما
 سابقة فقط ولكن الأولى كما قال الشارح تعاقبتا في نفسه ليس قبلها فيما (قوله) وقد ضمن بقوله) أي
 لغاصب مع عبته (قوله) أخذ المالك) ولغاصب جبهه حتى يأخذ ما دفعه لم يلى (قوله) ولا خيار للغاصب الخ
 يمدد على ما بحثه في البعق وبه أنه على التعليل بعدم رضاه المالك ينبغي ثبوت الخيار للغاصب لوقيته أقل لعدم
 ضما أيضا ولذا قال ولوقيته أقل فإنهم (قوله) لزومه بقراره) أقول ولأنه ظالم بقضيه وتقصده ولأن تمام ملكه كان
 توقفا على رضاه الغصوب منه وقد وجد نأمل (قوله) أو تكون الغاصب) أي عن الحلف بأن القيمة ليست كما
 على المالك شر نالته (قوله) فهو له ولا خيار للمالك) وكذا لا خيار للغاصب لرضاه حيث أقدم على التصبر حتى
 ذكر ط أنه لا خيار أخذ من قوله في الأولى ولا خيار للغاصب بطريق الإشارة أه وأقول قد راجعت كثيرا فلم
 طفر بصرح التعليل في ذلك والذي يقتضيه النظر ما قاله الرجى فإن الغاصب ظالم بالغصب وبالغضب عن
 المالك فاصراره على ذلك دليل الرضا حيث كان ظالما لأراى جانبه يدل عليه اقتصارهم على بيان الخيار في
 سبيلين من جانب المالك فقط لكونه مظلوما ولما قال الاتفاق في تعليل خيار المالك في الأولى لأنه كالمرور على
 نل حقه من العين إلى بدل لم يرض به والمكره يثبت له الخيار في الفسخ أه وقول المصنف كغيره فهو ظاهر في
 عدم الخيار لأن ملكه كان موقوفا على رضا المالك وقد وجد ولا سيما قبله إذا نكل فإن التناول أقرار وأما
 وث الخيار له في المسئلة السابقة عن البحر والخواهر فلا يدل على ثبوته هنا لاختلاف موضوعهما ولأنه ظهر
 دقة في عبته الذي حلفه ولم يرض بقول المالك ولم يقم عليه برهان ولم ينكل عن العين بخلاف هذه المسئلة في
 مع ما ذكره بالجهة فثبت الخيار له حكمه شرعى يحتاج إلى نقل فلا يرجع (قوله) فضمنه المالك) قيد تضمنين

فان نكل لزومه ولو
 حلف المالك أيضا
 على الزيادة أخذها
 ثم إن ظهر الغصوب
 فلا غاصب أخذه ودفع
 قيمته أو ورده وأخذ
 القيمة وهي من خواص
 كتابنا فلتستفظ (فان
 ظهر) الغصوب (وهي)
 أي قيمته أ كثر عما
 ضمن) أو مثله أو دونه على
 الأصح غناية فالأولى
 تركه قوله وهي أ كثر
 (وقد ضمن بقوله) أخذه
 المالك ورد عوضه
 أو أمضى الضمان
 ولا خيار للغاصب
 ولوقيته أقل للزومه
 بقراره ذكره الزاوي
 ثم متى ملكه بالضمن
 فله خيار عيب ورؤية
 محض (ولو ضمن بقول
 المالك أو برهانه أو تناول
 الغاصب فهو له ولا خيار
 للمالك) لرضاه حيث
 ادعى هذا المقدار فقط
 (وان باع) الغاصب
 (الغصوب فضمنه المالك)

المالك احترار اعمالى باعه الغاصب فباعه المالك من الغاصب او وهبه له او مات المالك والغاصب وارثه فان باع
 الغاصب بيطل لانه طرأ ملك بطل على موقوف على اداء الضمان فاطله او بالسعودي شخه (قوله) تقديمه
 هذا ان ضمنه قيمته يوم الغيب قال في جامع الفصولين قيل الخامس والعشرين غصب سبأ و باعه فان ضمن
 المالك قيمته يوم الغيب جاز بعه لالضمنه قيمته يوم البيع اه (قوله) لان يحجر (ر) تمثيل التفسير الفهري
 من اى ح (قوله) نافذ في الاصح) اى لو اعتق المشتري من الغاصب ثم ضمن المالك الغاصب فمقتضى ان ينفذ
 الاصح عند الشئح وكذا ينفذ باجارة المالك البيع لانه عتق رتب على سبب ملك تام بنفسه بطل ان البيع
 ملك عند الاحارة زوائد المتصلة والمنفصلة ولولم يكن تاما بنفسه لما كان كذلك وعامة في التبيين (قوله) لان الملك
 الناقص (الح) نقصانه بشيئة مستندا بالحرولم ينقض ان الكال هذا التعديل قال لانه منقوض باعتاق المشتري
 من الغاصب وعل بان الغصب غير موضوع لافاد المالك اه فتأمل (قوله) وزوائد المصوب (الح) ليس من
 الاكساب الحاصلة باستقلال الغاصب فانها غير مضمونة وان استعملها كلها لانها معوض عن منافع المصوب
 ومنافع غير مضمونة عندنا كما بان في كذا ايها كفاية (قوله) امانة لا تضمن الا بالتعدي اى خلافا لاشافو
 وهذه عمرة اختلاف بيننا وبينه في حقيقة الغصب كانه عليه الشارح اقول الغصب فلو تاه الغاصب ضمنه
 الز بادان ملك ولو لم يملك الجارية بعد الزيادة ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضمن الزيادة وكذا الزيادة
 قيمتها نهاية (قوله) لانها امانة) مكررمع ما في المتن (قوله) ولو لم يطلب المتصلة لا يضمن لان دفعها غير ممكن فله
 يكون مانعا اه ح بقى ما لو لم يملك الاصل بان قال سلمى الجارية والاباة بعد الحسن او الحسن فقهه بنجى
 بضمنه كالاصل ولحرج رضى اقول ذكر في المجموع ان الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم قال شارحه
 عند اى حنفية اما المتصلة فمضمونة اتفاقا لانه بالتسليم الى المشتري صار متعديا اه وفي الاختيار وان طلب
 المتصلة لا يضمن بالبيع لغير لان الطلب غير صحيح لعدم مكان زوائد بدون الاصل اه فثبت ضمير
 بالتسليم الى المشتري لا تضمن بالبيع ايضا وقد تمنا اقول الغصب عن جامع الفصولين غصب شاة فثبت ضمير
 ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم حزمه عند اى حنفية كالونقت بلا اهلا كه تأمل (قوله) وانقصته الجارية) اى
 انتقصت لان نقص يحيى لازما ومتعديا وهذا لازم ان ملك او اما الضمير المتصل به فلا يدل على التعدي لا
 ضمير المصدر فانه عندنا ان الواقعة على النقصان (قوله) مضمون) اى اذا جعلت عندنا الغاصب او زنت بعد
 الغاصب اما اذا كان الجليل من الزوج والمولى لا ضمان جوهري في الطوري عن المحيط غصبا حاملا ومربية
 فانت فيضمن ذلك ضمنها وهذا في الغيب (قوله) بقمته) اى ان نزل حيوا هو بطله من قوله وبها هو المراد ان
 ولدها يجبر نقصان الولادة به نظر الى قيمته (قوله) او بقرته) اى لو ضرب الغاصب او غيره بطنها فانتقمته
 وهي نصف عشر قيمته محالذ كرا وعشر قيمته لو اثنى قال في الاختيار لانها فاقعة مقامه ولو جربها بدلا عنه (قوله)
 ان وفيه) اى بالنقصان وكذا ان زاد كافي غاية السان (قوله) والا (الح) اى ان لم يبق به بحر بقدره وضم
 الباقي (قوله) ولو مات (الح) في هذه المسئلة ثلاث روايات عن الامام ير ابراهيم الجبر بالولد فنقصان الولادة
 وضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام وفي ظاهر الرواية عليه قيمته يوم الغصب كاملة كافي النهاية عن اليسو
 شرنبلالية (قوله) زنى باعة) اى الغاصب او غيره ط عن الجوى وقيدته اذ حصلت من الزوج او المولى
 ضمان وان ماتت اثنى (قوله) اى غصبا) فائدة هذا التفسير دفع ما رعا يشوبهم من قول قوله مضمون بطله
 زنى باعة غصبا غيره وان الضمان على الغاصب لا الرأى فافهم (قوله) فانت بالولادة) اى بسببها لا على فورها
 فاضحان وماتت في الولادة او في النفاس فان على قول اى حنفية ان كان ظهر الحمل عند المولى لاقول من
 أشهر من وقت الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه وقال في المذهب عليه قيمتها يوم العلق عند اى حنفية
 وقال عليه نقص الحمل على الاصح اه شرنبلالية (قوله) ضمن قيمتها) اى وان بقى ولدها ولا يجبر بالولد كما
 الهندية لانه غصبا وما انعقدت بسبب التلف يردت فلهذا في ظم جبره على الوجه الذى اخذتم بصلح ال
 فلا يرأع الضمان كما اذا جنت عنده فردها فقبلت تلك الجناية اى بدفعت بها فيرجع عليه المالك بكل القيمة

تقديمه وان حر) اى
 الغاصب لان تحسیر
 المشتري من الغاصب
 نافذ في الاصح عنابة (ثم
 ضمنه) لان الملك
 الناقص يكفي لنفاذ
 البيع لا العتق (وزوائد
 المصوب) مطلقا متصلة
 كسمن وحسن او منفصلة
 كدر وغير (امانة
 لا تضمن الا بالتعدي
 او المنع بعد طلب
 المالك) لانها امانة ولو
 طلب المتصلة لا يضمن
 (وما نقصته الجارية
 بالولادة مضمون ويحجر
 بولدها) بقمته او
 يقرته ان وفيه والا
 فيسقط بحسبه ولو ماتت
 بالولادة كفى هو
 الصحيح اختيار (زنى باعة
 مضمونة) اى غصبا
 (فردها محلا فانت
 بالولادة ضمن قيمتها)

لم يعلق (بخلاف الحرمة) لانها لا تضمن بالنفس بل بقي ضمان النفس بعد فساد الدور ورودها محمولة فانت لا تضمن وكذا الوزن عند فردها
لانت فانت به ملتي ولو زني بها واستولاه ثابت انما جوالا ليرقي (و) بخلاف (١٣٥) (منافع الغصب استوفاه او عطلها)

فانها لا تضمن عندنا

و يوجد في بعض المتن

ومنافع الغصب غير

مضمونة الى آخره لكن

لا يلازمه ما يأتي من عطف

نحو المسلم الى آخره مع

انه اخضر قد تبر (ال)

في ثلاث فصب آخر المثل

على اختيار المتأخرين

(ان يكون الغصب

(وقتا) لكس أو

للاستغلال (او مال بين)

الافيه مسئلة سكنت امه

مع زوجها في داره بلا

أجر ليس له ما ذل ولا آخر

عليها كذا في الاشياء

معز بالوصاية قلنت

ويستحق ايضا سكني

شريك التيم فقد نقل

المصنف وغيره عن القنية

انه لا شيء عليه وكذا

الاجنبي بلا عقد

وقيل دار التيم كالوقف

اتهي قلت ويمكن حل

كلا الفرعين على قول

المتقدمين بعدم أجره

وأما على القول بالمعد

انها كالوقف فصب

الاجرة على الشريك

والزوج لكون سكني

٣ (قوله ونقل في العزمة

الح) فقد تقدم ان المثل

بالضمان يكون مستندا

فلا نسل الاولاد للغاصب

وحسب لم تسلم الاولاد

لغاصب تبقى على ملك

كانه لم يرد (قوله يوم عقلت) كذا في الهداية والجميع وغيره ما يبحث فيه في العقوبة انه ينبغي أن
يكون يوم الغصب فراجعها وبها وافتقار مقدمتها انفاع (قوله بخلاف الحرمة) أي اذا زني بها رجل
بكرها ولا اتفاق في الدرية ناعزيمة وفيه نظر قد تبر (قوله بعد فساد الدور) أي بسبب الجبل زاد
الزنا والمصنف ولا يجب ردها اطلاقا لزمي باقي في الخيارات أن من خدع امرأ بجرل بحس حتى يردّها
وعوت فقلل ما هانتها وسواها ذلك استحسان قطعاً لفساد تأمل (قوله ولوردها محمولة الخ) أي الا فالفرق
بين هاتين المسئلتين ومثلها ان ان الهلاك لضعف الطبيعة عن دفع آثاراخي المتوانية وذلك لا يحصل بالخي
لاولى عند الغاصب وله ليس بموجب البعده والزنا بموجب جلد امه لا امتناعا فلا يضاف الى الزنا بخلاف الهلاك
بجمل الزنا فله بالسبب الاول (قوله لا تضمن) أي لا تضمن كل القصة بل نقصان الخي كافي للزم المتق (قوله
كنا) أي لا تضمن القصة بل نقصان عب الزنا زلي (قوله ولو زني بها) أي بلمة غصبها واستولاه أي
جلبته دور (قوله ثبت النسب) أي أن ضمنه او ادعاه كافي للدور ح (قوله والدور في) لان التضمين
ين له حق التضمين او ثبت شبهة والنسب ثبت بالشبهة بخلاف الحرمة بدور عن الكافي ٢ ونقل في العزيمة
ان صاحب الدور رأسا التحري في هذه المسئلة ولا تتجزع الاعراض الكافي قلت وكفي الترخاينة المسئلة
بحث قال وليس الغاصب أن يستخدم أو يملك من غير حتى يختار المولى وان اختار اخذ القصة لاستغفر الاستبراء
وان اختار اخذها بطل ما قبل من التصرف الا اذا استولاه ثبت النسب استحسانا والدور في ادع قد فرض
بما مر فيما اذا اختار المالك اخذها لا اخذ القصة فتأمل في وجهه (قوله منافع الغصب) ٢ أي المصوب (قوله
استوفاه او عطلها) ضرورة الاول ان يستعمل العبد شوراملا ثم يرد على سيد المولى أن عسكه ولا يستعمل ثم
يبره كافي الدور (قوله عندنا) أي خلافا لما في وجه الله (قوله لكن لا يلازم الخ) أقول بل يلازمه بعبطه عليه
بالرفع فيضد أنه غير مضمون ط أي بتقدير حذف الخبر والاصل ونحو المسلم غيره مضمون بدليل ما قبله كقولك
هذه غير فائمة وغير وعلى أن عدم الملازمة فيما ذكره أشد لانه معطوف على قوله بخلاف الحرمة وخالفه الحرمة
الامة في الحكم ظاهره بينهما ناسبة بخلاف منافع الغصب لانهما ناسبة بينهما لا يتكافأ تأمل (قوله مع أنه)
أي ما شرع عليه (قوله أن يكون وقتا) وكان ضمن منافع تضمن ذاته كقوله معن المعنى وغيره عند الكلام على
غصب العقارات في الواجب وقتي قضى عليه بالقيمة ثم خذ منه فيشترى بها ضعة أخرى تكون على سبيل الوقف
لاول اه (قوله لكس أو للاستغلال) أقول والغربها كالمسجد فقد أتت العلامة المقدسي في مسجد
نقدي عليه رجل وجعله بيت قهوة بل يوم آخر مثله مدة شغله كافي الخيرة بقوله الحمدية (قوله او مال بين) أقول
وكذا التيم نفسه لما في البازي يبينه لآله ولا ما سئله أقر بأومدني أعمال شتي بلا ان الحاكم وبلا اجارة
له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل اه وبه أفتى في
الخبر بقوله الحمدية يوق اجارات القنية غصب صاحبها أو أجره وعمل الاجر للعقد ثم زمن الاجر لحي ثم زمن وهو
لصواب لانه ذكر في المتن أجر عديمه ثم أقام العبدية بئان مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجر الخ (قوله
سكنت امه) أي أم التيم (قوله في داره) أي التيم (قوله بالأجر) أي بلا الزام أجر بعض الجارة من
ليه تأمل (قوله ليس له ما ذل ولا آخر) أي محرم علمه (قوله قاتو يستثنى أيضا) فانه الشيخ شرف الدين (قوله
سكني شريك التيم) أي ان كان سكني منه وبين بالغ فسكنها بالغ من (قوله وكذا الاجنبي بلا عقد) أي وكذا اذا
سكنها اجنبي عنه غير أمه وغير شريكه (قوله وقيل دار التيم كالوقف) أي في ضمان منافع ما هو قول المتأخرين
هو للعقد كما يأتي في كلام الشارح (قوله قلت ويمكن حل كلا الفرعين) أي فرع أم التيم وفرع سكني شريكه
صرح بذلك المحمدي وبعمل الاول صرح صاحب المنح (قوله بعدم أجره) أي بعدم لزومها (قوله وأما على
لقول المعتد الخ) أي وبسبب فلا يستثناء وانما قال العلامة البيهقي والجب من المؤلف كيف عمل عمل عليه

احد الامم فتكون رخصة نقد اجد صاحب الدور وروده وفي الترخاينة لا ينافيه على أنه غير ظاهر الوجه لان ثبوت النسب أقل ما يستند
به الشبهة ولم توجد حيث أخذ الامة صاحبها ولذلك قال العلامة المحشي تأمل في وجهه اه ٣ مطلب في ضمان منافع الغصب

القنوى بلاموجب فاحذره **(قوله)** فتلزمه الاجرة لان الاجرة تحجب على القاصصدون من بيعه ونقل البيرو
عن المحيطان لم يكن لها زوج لها السكى يحكم الحاجة وان كان فلا يأخذ كان لها مال **(قوله)** وما في الصيغة ما
عبارتها سكنت مع زوجها بحيث كان لها زوج وان كان محال بقدر على المنع بان كان ابن سبع سنين أو
فعلها أجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان محال بقدر على المنع فلا أجر عليها وفيها مخالفة
لما في البيرو عن المحط حيث فرض المسئلة فيما اذا سكنت بغير أمر الزوج وقدر مدة قدرة الابن على المنع بان
كان ابن عسرا كزوفان ظاهرة أنها سكنت وحدها وأنه لو كان ابن ثمان أو تسع بلزها الاخر تأمل **(قوله)** ولا
فعلها في بعض التسع بضمع التثنية وهو غير موافق لعبارة الصيغة المارة **(قوله)** غير ظاهر خبر المتداويين
أنه وان قدر على المنع فلا عبرة بغيره وهو صبي **(قوله)** وعليه أي على القول المعتمد أنهما كقولك كذا في تنعيم
الصائر لا على ما في الصيغة كقولهم فافهم **(قوله)** فهو على أي فلا جرح واجب على الزوج لا علمه أقول وعلى
ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط فهو عليها وعليه **(قوله)** ثم نقل عن الخاتبة الخ نقل أولاً عن الصادقية عن محمد
ان علم الحاضر ان الزرع بفعله لا يزرع كما قالوا فاحضر القائب أنه ان يتفق لكل الارض مثل ثلث المدة لتبصر
القائب على ذلك دالة وان علم أنه يتقصه ليس للحاضر ذلك لأن قرأ صغير ثابت ثم نقل عن القنية أن الحافض
لا يزرع في الماء المشترك لأجل وليس القائب استعماله بقدر تلك المدة لان الماء يابعد لخصوصه قالوا وبهنا تذهب
الآن يفرق بين الارض والدار وهو بعد وأنها مروا واثان ثم نقل عن الخاتبة أن تسئلة الدار كسئلة الارض وألا
لقائب أن يسكن مثل ما سكن شركه وأن المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه القنوي اهله
ونقل البيرو عبارات الخاتبة ايضا مفصلة وأقروا ذلك المحشى أبو الوالد **(قوله)** قالوا وعليه القنوي لفظه قالوا
يؤتى بها على الضعف ولم أرها في هذا المسئلة في كلام غيره ولعله زادهما شعرا باختصار خلافاً وهو ما ذكره أنه
كتاب الشركة عن المنظومة المحببة وبه آقاي بن نجيم وهو الذي عليه العمل اليوم هذا كان ينبغي للشارح أن يذكر
هذا المسئلة بصرفه الا اذا سكن وتأويل ملك فاعمل البيرو وغيره **(قوله)** قيل أو أجر المثل نقل المصنف في ذلك
أنه صبر بعد ذلك ثم نقل أنها باسنة وستين أو كذا تصر معدة أقول وفي أوائل اجازات القنية عن الأصم
استأجر أرضاً فزرعها سنين فعمله أجر السنة الاولى ونقصان الأرض فيما بعد هو يتصدق بالفضل عند أبي حنيفة
ومحمد قال القاضي الصدر هذا انما تكن الأرض معروفة بالاجارة بان كانت لا تورحل سنة فو عرفت بها يجب
أجر السن المستقلة بلا خلاف فعرف بهذا أن عند أبي حنيفة ومحمد لا تصر الأرض معدة فلا جارة فلا جارة
أو ستين ونحوه في المحطاه أقول وظاهره اعتماداً أنها تصر معدة أكثر من الثلاث في اطلاق الاشياء الا في نقل
فقد ر **(قوله)** لا تصر بالدار الخ قد علمه الآن الارض تصر معدة فلا جارة بان كانت في بقعة اعتادها لها زراعة أرض
الفرع وكان صاحبها من لا يزرع بنفسه فله صاحبها مطالبة الزارع للتعاقب كما في البيرو عن الذخيرة وقد
الكلام عليه مستوفى **(قوله)** بالنسبة للشري أي ما لم يشتره المشتري لذلك **(قوله)** وان لا يكون المستعمل
مشهوراً بالقصبة كذا في القنية في الذخيرة حيث قال قالوا في الجدة لا تستغل بحيا الارض اسكن على وجه الامر
عرف ذلك منه بطريق الدلالة وذكر في مزادها أن السكى فيها يحمل على الاجارة الا اذا سكن وتأويل ملكه
تأمل أقول وذكر الشارح قيل فسخ الاجارة منه وفي الاشياء ما دعي نازل الخان وداخل الحمام وما كان له
لاستغلال القصب يصدق بالاجارة واجبه قلت فكذلك مال النيم على الحق به فبقيها ف تأمل أقول وهذا كما
لم يطالبه بالاجارة الا يجب ولو لم يكن معبداً لاستغلال لما في اجازات القنية قالوا اجمعوا المصوب منه اذا شهد على
القاصب أنه ان رويته الى داري والا أخذت سن كل شهر ألف درهم في الاشهاد صحيم فلو أقامه القاصب بعد
بلزمه الاجر المسمى احر **(قوله)** قاله شيخنا أي في حاشية المنع ولم يزرعه لاحد أقول وينبغي تقييده بما لم يكن أعناد
ظاهر مشهوراً كالخنازول والحمام به يحصل التوقيت بين هذا وبين ما قدمناه نقلاً لأنه لو ادعى القصب لم يصدق
تأمل **(قوله)** صار في بعض التسع جازمه (تنبيه) وقيل في كتاب الاجارات أن المعلن لا تستغل غير خاص بالعقار
فقد آقاي في الحاشية بلزوم الاجر على مستعمل دابة المكاري بلان لا والبارة ونقل عن مناهي الاثري عن

المرأة واجبة عليه وهو
خاص بدار النيم فتلزمه
الاجرة آقاي بن نجيم وما
في الصيغة من التفصيل
لواليتي بقدر على المنع
فلا أجر والا فطها غير
ظاهر وعليه فهو عليه
لا عليها كما افاد في تنوير
البصائر ثم نقل عن
الخاتبة ان مسئلة الدار
كسئلة الارض وان
الحاضر اذا سكن فيها
اذا كان لا يضرها فلا قائب
ان يسكن قدر شريكه
قالوا وعليه القنوي (أو
معنا) أي أعده صاحب
(لا استغلال) بل يباه
لذلك أو اشتراط ذلك قبل
أو آخر ثلاث سنين على
الولا في الاشياء لا تصر
الحار معدة بالاجارة بل
بينائها وأشراتها ولا
باعداد البائع بالنسبة
لشري ويشترط علم
المستعمل بكونه معداً
حتى يجب الاجر وان لا
يكون المستعمل مشهوراً
بالقصبة ولو اختلفا
في العلم وعلمه بالقول
له يمينه لانه منكر
والا تخمد عقاله شيخنا
وعوت رب الدار وبيعه
يطلب الاعناد ولو بين
لنفسه ثم اراد أن يذره
فان قال بملكه ونفسه
الباس صار ذكر المصنف

شبهة القنية عن ركن الاتصاف بعمل ثور انسان أو بعته صح عليه أحر المثل اذا كان أعده لاحارة بأن قال
 ساء أعده لها اه فليحفظ فهو محل اشباه **(قوله)** الا في المعدل استغلال الخ أو اذ ان الاستثناء من قوله أو
 عندا قطنوا أن الوقف ومال التبرع يجب فيه الأحر على كل حال ولا داعي الى هذا التقييد أم أنه خلاف المتبادر من
 ثار ما من مافد منه من القول المعتمد ولذا قدّم الشارح عند الكلام في غصب العقار أنه لو شري دارا وسكنها
 بهرت وقفا وأوصى غيره لزمه الأحر صيانة تلهم ما قدّمناه المتخارص أنه سكنها بتأويل ملك أو عقد فاحفظه فقد
 بقى على كثير **(قوله)** كيت وكذا الخ انتوت كافي العبادية **(قوله)** قنبه أي ولا تفعل عن كونه مبنيا على قول
 تقديم ح **(قوله)** اذا سكنه أحدهما أي أحد الموقوف عليهما أو أحد الشرعيين بأن كان البعض ملكا له
 البعض وقفا على الآخر **(قوله)** بالقطعة قدّمه للمقدمة أول كتاب الوقف أنه لو سكن بعضهم ولم يجدوا غير موضعا
 فيه فليس له أجرة ولا أنه يقول أنا استغله بقدم ما استعملته لأن المهاداة انما تكون بعد الخصومة الخ **(قوله)**
 بأن لا غير أي ظهر أن البيت لغیر الراهن حال كونه معدلا للاحارة ح **(قوله)** فلا تثنى عليه لأنه لم يسكنه لزمنا
 بحر كالزهر المالك فسكنهم المهرمن قنبه أول قول بل الأحر على الراهن لأنه غاصب فتأمله يرى **(قوله)** بقى لو آخر
 ناصب أحدهما أي أحد ما منافعهم مضمونهم مال وقفا أو تبرع أو معدلا لاستغلال أشباه **(قوله)** فعلى المتأخر
 سمي أي الغاصب لأنه العاقل **(قوله)** ولا يلزم الغاصب الآخر أي أحر المثل كالموقوف عبارة للأسام **(قوله)** بل
 ما قبضه المالك حاصله أنه لا يلزمه إلا الذي أحر به وإن كان دون أحر المثل جوى **(قوله)** وقنبه عبارة ولو
 سب دارا معدلا لاستغلال أو موقوفة أو تبرع أو سكنها المتأخر يلزمه للمسي لأحر المثل قبله وهل يلزم
 ناصب الأحر له الدار فكتب لا ولكن بر ما قبض على المالك وهو الأول ثم مثل لألزم المسي للمالك أم لا فاقصد
 مال العاقد ولا يطالب بل برده على المالك وعن أي سوف يتصدق به اه قال العلامة البيروني الصواب أن هذا
 صريح على قول المتقدمين وأما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أحر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المتأخر
 أحر المثل أو دونه فلا كثر دالزائد أو ما عطل ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أحر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المتأخر
 الخ عبارة الانفاكس بتأويل ملك أو عقد يتقرر ما عطل الخ أقول ان كان الضعيف عطل لساكن فلا معنى
 لأنه مستوفى لمعطّل وإن كان بل نه بتأويل ملك فلا وجه لتوقف لأنه اذا سكن واستوفى المنفعة لا يلزمه أحر
 كيف يلزمه اذا عطلها وإن كان الغاصب أي لو عطل غاصب متعة أحد هذه الثلاثة ولم يستوفها فهو معلوم من
 آثار المصنف وصاحب الدرر لان استثناء هذه الثلاثة من قوله سابقا ستوفها وأعطها يقصد أنهم مضمونة
 استثناء أو تعطيل تأمل وسئل في الحامدية عن حاوت وقف عطلة زينة فاقى لزوم أحر المثل مستدلا
 بأثر المصنف وأما عود الضمير للمتأخر من الغاصب فلا مسامحة فيه لم يتعرض في الشرر لالة للمتأخر فافهم
 أو بان أسلم وهذا حق يده وكذا لو حصلها وهو مسلمة لن الحكم لا يختلف فيما ظهر وأما ذكره فحقا لظن
 سلم ط وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسأخر أهل يجب على الغاصب أدائها غير اليه حتى ولو رده
 بخذبه يوم القيامة اذا علم قطعاً أنه يسترها لخالها يقضى بردها اليه وإن علم أنه يسترها لغيرها يترحم
 غاصب بالاراقة كن في يده مسفل رجل فاعلم انك لياخذ منه ان علم أنه ياخذ ليقبل به مسلما يسكنه الى
 يعلم أنه تركه هذا الرأي اه متخ **(قوله)** فلا ضمان نتيجة قوله وبخلاف الخ ووجه عدم تقويمها في حق المسلم
 كما باعتبار دين المصوب منه قال في الشرر لالة وكذا لا يضمن الرق شفعة لاراقة الخ على قول أي يوسف
 عليه الفتوى كافي البرهان اه وهذا حكم الدين بقى حكم لا خرة فإن كان المصوب منه خلا لا اتخذ العصور للخل
 على الغاصب اثم الغصب وإن اتخذها لغيره فلا حق له عليه في الاخرة كافي بان من عن جواهر الفتاوى **(قوله)**
 سلم ألاما الذي فضمن مثل الخرو وقمة الخبز برابن ملك **(قوله)** قيمتهما أي الخمر والخنزير وفي بعض النسخ
 سبها لغيره ثنية أي قيمة الخمر والأولى هي الموافقة لقول المصنف كالكثرة القدرى لو كان في الثانية والثانية
 افقة لتعلل الشارح ولما في غاية البيان عن شرح للكاك اذا أثلغ المسلم الخنزير على ذي فلا ضمان عليه
 بخلافها وما وعامه فيه **(قوله)** قيسى حكا أي وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن تملكها

(الام في المعدل استغلال)
 فلا ضمان فيه (اذا)
 سكن بتأويل ملك)
 كيتسكنه أحد
 الشركاء في الملك ولو
 لبيتم على ما مر عن القنية
 قنبه أمان الوقف اذا
 سكنه أحدهما بالقطعة
 بلا ان لزم الآخر (أو)
 عقد كيت الرحمن
 اذا سكنه المهرمن ثمة
 لغيره معدلا للاحارة فلا
 شيء عليه بقى لو آخر
 الغاصب أحدهما فعلى
 المتأخر للمسي لأحر
 المثل ولا يلزم الغاصب
 الأحر بل برده ما قبضه
 للمالك أشباه وقنبه
 وفي الشرر لالة وينظر
 ما لو عطل المتضعف
 يضمن الأجره كالوسكن
 (د) بخلاف (خر السلم
 وخنزيره) بأن أسلم
 وهما في يده (اذا)
 أثلغهما مسلم أو ذي فلا
 ضمان (وضمن)
 المتأخر السلم قيمتهما
 لان الخنزير في حقيقته

حكا

وعلمكمها من اعزازها زيلعي **(قوله لو كائلي)** الخلفه فعمل ما اذا اظهر بهما قال في المنع عن الحضي
 ذي اظهر بيع الخمر والخنزير في دار الاسلام منع منه فان ارقه رجل أو قتل خنزير مريض الآن يكون اماما يرى
 ذلك فلا يضمن الرق ولا الخنزير ولا الخمر لانه مختلف فيه اه ونقل ط عن البرهان نقسدا الاطلاق في هذا
 يظهرها تأمل وسأني عاملا كلامه عليه **(قوله يرى ذلك عقوبه)** حال من الامام أي يرى جواز العقوبه به بان
 كان متجنبا ومقلدا للمتجاهد اه كما يفعله التعديل السابق تأمل **(قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلا)** أي مطلقا
 الذي كما صرح به لا بد من تحولهما أحدهما أهل الاديان هداه وهذا في المتخلف أن يفعله لان ذبيحة الجورس
 ربحته وقوته وموقوفه يجوز بيعها عند أي يوسف خلا والمحمد فينبغي أن يجب الضمان اتقالي وجرم في
 الكفاية **(قوله وشربها)** المراد مطلق الانلاف كما في المنع عن القنينة **(قوله لانه فعله الخ)** بيان لوجه الخلفه
 القصب والشراء قال في المنع لكن فيه أنه يخالف القاعدة المشهورة وهي أن المتضمن يبطل بطلان المتضمن
 وهذا يبطل البيع في الخمر وجب أن يبطل ما في ضمنه من التسليط لأن بدعي خروجه عن القاعدة بيان
 وجه أو أنها أكثر منه اه قال الرمي لقاتل أن منع كونه منها ان التسليط حصل بالفعل قصد الاضمان فأتا
 اه **(قوله ثم أسلم أو أحدهما)** أي قبل القضاء على الخمر أو بعده من **(قوله الاق رواية)** أي عن الامام وهي قوله
 محمد **(قوله عليه قيمة الخمر)** أي على التلف اذا أسلم وحدهم كذا اذا أسلموا وسبق اسلامه قال الزلي ولوا
 الطالب بعد ما قضى له على ما قلنا في الرمي على المطلوب لان الخمر في حقه ليست عقوبة فكان اسلامه مبررا له
 كان قد ضمن الخمر وكذا لو أسلم الا في اسلامهما السلام الطالب ولو أسلم الطالب وحده أو أسلم المطلوب ثم لم
 الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن أبي حنيفة وقال محمد يجب قيمة الخمر وهو رواية عن
 أبي حنيفة اه فافهم وقد علمنا في التاترناية أنه في الخنزير يربى الضمان بسلامهما أو اسلام أحدهما
 لان وجهه الاصل القنينة والاسلام لا ينافي اه **(قوله أخذها المالك حنا)** لان ذلك يظهر به عن عتبة القصب
 فيبقى على ملكه اذا ثبتت المالكية به **(قوله ولكن لو اتفقهما ضمن)** لما كان هذا المصنوع خرا أسلم وقد مر
 خمر المسلم لا يضمن بالانلاف كان مظنة لتوهم عدم الضمان هنا ايضا لاستدراك في محله فافهم **(قوله ضمن)**
 أي مثل التل وقيمة الخلد **(قوله يضمن قيمته مدوغا)** أي في صورة الانلاف ط **(قوله واعتمد في الملتقي)**
 حيث قال فلو اتفقه القاصب ضمن قيمته مدوغا وقيل طاهر غير مدوغ **(قوله ملكه)** لان الملتق والملتق
 منقوض والخمر غير منقوض فخرج جانب القاصب فيكون به بلائتي **(قوله المالك)** أي المالك الاول **(قوله خلا)**
 لهما ففقدتهما يأخذ المالكان شاه ورد قدر وزن الملتق من الخلد فلو اتفقه القاصب لا يضمن خلاهما ملتقي
(قوله كقرط) يقتضين والقاء المسألة ورق السلم شرب لالة وما في المنع بخط المصنف كقرض بالصاد فخص
 كائنه عليه الرمي **(قوله الخلد)** مفعول دبع **(قوله أخذها المالك)** وقول صدر الشرع واذن دبع بنعي
 يصير ملكا للقاصب هو من قام الناسخ الاول كما بسطه الباقي درم متقى قبل والفرق بين الخلد والخلد أن الاول
 يأخذ بالجلد لا الخلد أن الخلد بان لكن أزال عنه التجليات والخمر غير رابطة بل صارت جففة أخرى ولان الخلد
 فيه كلام **(قوله ورد ما زاد الدبع)** بان يكون مدوغا وذو كيا غير مدوغ ورع رد فضل ما بينهما ملتقي قال في شرح
 وليس له أن يدفع الخلد للقاصب وضمنه قيمته مدوغا لعدم تقويمه قبل الدبع **(قوله والقاصب حين)**
 الخ فإن حاك في يده سقط عن المالك قيمة التي يادتها كال **(قوله ولو اتفقه لا يضمن)** أي لو اتفقه القاصب على
 أي خفيفه وقال يضمن قيمته طاهر لان تقويم الخلد حصل بفعله وحقه قائمه والخلد تبع لفعله في حق القاصب
 لأنه لم يكن منقوضا قبل الدبع والاصل وهو الصنف غير مضمون عليه بالانلاف فكذلك اتفقه بخلاف المدوغ
 على القيمة لأنه ليس للقاصب شيء منقوض ويختلف ما لو استهلكه غير القاصب لان الاصل مضمون عليه
 فكذلك اتفقه ابن ملك وفي النهاية لوجه جعله القاصب بعد باغته مفر وأما جلد ذكي فعليه قيمته يوم القبض
 اتفاقا وان جلبته فلائتي عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعله ونما في التبين **(قوله ولا ضمان الخ)** مكر
 مع ما مر لكن أعاد على بطله جاعدا لظاهر الفرق بينهما كما أشار اليه في الهداية فمقتضى أن المالك امر نائبك أهل النذر
 على ما اعتقد ومن الباطل وجب علينا ترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع احتمال الصحة فيه بالا

غير الامام أو ما موره
 يرى ذلك عقوبة فلا
 يضمن ولا الرق خلافا
 لمحمد ينجي ولا ضمان
 في ميتة ودم أصلا
 (بخلاف ما أشرنا)
 أي الخمر (منه) أي الذي
 وشربها فلا ضمان
 ولاثنين لانه فعله
 بتسليط ناعه بخلاف
 غصبه ينجي وقد اتلف
 ذي خرد ذي غير أسلم
 أو أحدهما لا شيء عليه
 الا في رواية عليه قيمة
 الخمر (غصب خمر مسلم
 غفلها بما لا قيمة له)
 بخطة وملح يسير
 لا قيمة له أو خمس
 (أو) غصب (جلد
 ستة فدفعه) عمالا
 قيمته ككتاب وخمس
 (أخذهما المالك
 محاناو) لكن (لو
 اتفقهما ضمن) لا لو
 تلفا في شرح الهداية
 يضمن قيمته مدوغا
 واعتمده في الملتقي
 (ولو خلاها بنى قيمة
 كالملك الكثير) وانخل
 ملكه ولائتي عليه
 لما كتم خلا فافهم
 (لو دبع به) بنى قيمة
 كقرط وعصم (الجلد
 أخذها المالك ورد ما زاد
 الدبع) والقاصب حبسه
 حتى يأخذ حقه (ولو
 اتفقه لا يضمن) كالزلف
 ولا ضمان بالانلاف الميتة
 ولوا ذكي ولا انلاف
 متروك التسمية عدا

ولأن يجهل متى لان ولاية الحاجة ثابتة (وضمن بكسر معرف) بكسر الميم آله الله ولو للكافرين كمال (قيمته) خشيما فهو (الصالح الغير
الهود) ضمن القيمة لا المثل (بارادفسكر ومنصف) يحيى ميانه في الاشربة (وصح ١٣٩) بيعها) كلها وقال لا يضمن ولا يصح

بيعا وعليه الفتوى
ملتي وندر وزيلعي
وغيرها وأقره المنصف
وأما طيل الغزاة زاد في
حفظ الخلاصة والصادق
والف الذي يباح
ضربه في العرس
فضمون اتفاقا كالامة
المغتصبة ونحوها) ككبش
نطوح وحامه طيارة
وديك مقاتل وعبد
خصي بحث بحقيقتها
غير صلته لهذا الامر (ولو
غصبام وادفها لكت
لا يضمن بخلاف)
موت (المدير) لتقوم
المبرد ونأمواد وقال
فيضها لتقومها (حل
قيد عبقيرها أورباط
دائته أو فتح باب اصطبلها
أو نقص طائر فذهبت)
هذه المذكورات (أو
سعى إلى سلطان بن
يؤذنه و) الحال انه
(لا يدفع بالرفع) إلى
السلطان (أو) سعى (بمن
بأمر القسق ولا يمنع
بنيها أو قال السلطان قد
يغرم وقد لا يغرم) فقال
(أله وحده كذا فغرمه)

والفرق أن ولاية الحاجة ثابتة لتمام الدليل على الحرمة فلم يعتبر اعتقاد الضمان فافهم (قوله ولأن يسه) أي
ولو كان مولا كملسيه تشاقبي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي بنصر ولا تأكل أو قال في العناية لقائل أن يقول
لا تسلم ذلك لان الدليل الدال على ترك الحاجة مع أهل القصد مدال على تركها مع المجتهدين بالطريق الأولى على
ما قرر في الجواب أن الدليل هو قوله عليه الصلاة والسلام أن كرههم وما يدينون وكان ذلك بعقد النسبة وهو
منتفى في حق المجتهدين اه وفي الحواشي السبعة والأولى أن استحلال متر ولا التسمية بخلاف لنص الكتاب
والضموم مؤمن به فيثبت ولاية الحاجة (قوله آله الله) كبريطوس مارون ويطبل ويطنور ونحوه والتي قاله ابن
الكمال أن العرف بلاسيه هو آله الله أو ما العرف بالمعروف في حقهم من الطائفة يتخذها أهل اليمن وكسب على الهامش
أن مصدر التسمية أخطأ حيث لم يعرف بين العرف والعرف وهو قلس جمع معارف على غير قياس وعرف
كضرب سائح في مثله في القهستاني (قوله ولو لكافر) الأولى ولو لمسلم لضد الكافر بالأولى لا قبل أنه بالاتفاق
كبابي ولا نخر المسلم غير ضمون بخلاف نخر الكافر كأمرفنا ضمن معرف المسلم مع عدم ضمان نخره علم
ضمن معرف الكافر بالأولى فتدبر وعبار ابن الكمال وأعلم بطل مسلم كآقال صاحب الهداية ٢ لعدم الفرق بين
كونه له وكونه لكافر (قوله والصالح الغير الهوى) في الدف فتمت ذفاوضع فيه القطن وفي البر بقطعة ثم بدأ اتفاق
(قوله يحيى ميانه) ينفي في الهداية هنا فقال السكراى بيضحت اسم لقي عن ماء الرطبان إذا اشتد المنصف
بما ذهب نصفه الطبخ (قوله وصح بيعها كلها) لأنها أموال متقومة لمصلاحيها لا تنتفع بها الغير الهوى فتانف
الضمان كالامة الفسنة بخلاف النحر فانها راحم لعينها وأما السكرو ونحوه فخرته عرفت بالاحتياط وأخبار الأئمة
تقصرت عن حرمة النحر فوزنا البيع وقتنا يضمن بالقيمة لا بالمثل لان المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل
بما زاد لم يرد مقتوم التقوم اتفاقا لمصاويه بن دفع توقفا المحسني (قوله وقال الخ) هذا الاختلاف في الضمان
بدون الباحة اتفاقا للمعازف وفيها يصح حل آخر والألم ضمن شأ اتفاقا وفيما لا نازل بلان لا الام والألم ضمن
اتفاقا وفي غير عود المعنى وخاصة التجار والألم ضمن اتفاقا لآله الله لم يكسر هاء عاد لعله القسح وفيما إذا كان لمسلم
فأولادى ضمن اتفاقا قيمته بالغامط وكذا كسر عليه لآله مال متقوم في حصه قلت لكن جزم القهستاني
فإن الكمال أن الذي كالم لم يصبر دد ردتني أقول وجزمه في الاختيار أيضا لعله اقتصر في الهداية على
ذكر المسلم لكونه محل الخلاف وبه يجرى المقام فتدبر (قوله والدف الذي يباح الخ) احتراز عن المصح
في النهاية عن أي المثل ينبغي أن يكون مكروها (قوله غير صالحة لهذا الامر) أي ويضمن قيمة المصغير
خصي ط (قوله فهلكت) عبيده ليفيد أنه لو حصل ذلك بقطعة ثبت موجب من غير خلاف وحرره ط أقول
في التاترينية عن شرح الطحاوى ولو جنى على كل من صاحب أرض الحناية على الحال بالاجماع (قوله لتقوم
المدير) أي يثنى قيمته وقيل بنصفها فأداه السبي ولا يلزمه بأداء الضمان لأنه لا يقبل الثقل من مثله إلى
مثله أو السود (قوله لتقومها) أي أمال ولد وفيها ثلث قيمة الفس حوى وفي بعض النسخ ضمير التثنية (قوله
أحل قيد غيره) الخلاف في العبد المحتون فلو عاقلا لا يضمن اتفاقا شر بلائع عن العزازية (قوله
فذهبت هذه المذكورات) عدم الضمان قولهم ما خلا فالحق في الباقية والطبع وطاهر القهستاني والبرجندى
أن الخلاف في الكل وأن المودع لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ دد ردتني وفي الشر بلائع قال في
النظم لو ادعى ما فعل بأن فتح القفص وقال الطير كش كش أو بلب اصطبل فقال بقرهش هش أو لجماره
هر يضمن اتفاقا وجوا أو مشق الرق والهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط التقيد يضمن اه ط (قوله
أوسى إلى سلطان) ٣ التلهم أن هذه المسئلة والتي بعدها الضمان فيها اتفاقا لا الزالة الضرر اه ط (قوله
قد يغرم وقد لا يغرم) بتدبير الراعي اليه الفاعل من غير بدالات في النحر والقوى اليوم بموجب
الضمان على الساعي مطلقا (قوله فقال) الأولى سقاطه (قوله أنه وجد كذا) زائد جامع القصولين قطهر

٢ (قوله لعدم الفرق
بين كونه الخ) ظاهر
هذا أنه يضمن لهما
الصالح الغير الهوى به جزم
القهستاني كبابي في

لمحسني وحينئذ يكون قول الشارع ولو لكافر متسا لآله ر بما شروهم في عرف الكافر بالغامط ضماؤه وحينئذ يكون حكم عرف المسلم معروفا
٣ مطلب في ضمان الساعي

كذبه ضمن الان كان عدلاً أو قد يفرم وقد لا يفرم ورر أيضاً السعاية الموجبة للضمان أن تكلم بكثرة
 يكون سيلايخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسنة كما لو قال الله وحداً ولا وقد وجد المال فهذا واجب
 الضمان إذ الظاهر أن السلطان يأخذ منه المال بهذا السبب اهـ (وبه يفتي) أي دفعاً للفساد وزجره
 وإن كان غير مباشر فإن السعي سبب محض لاهلاك المال والسلطان يفرم ما يختار الأفعاء ما وافق الاجماع
 ما يبقدها ويرد نهى سلطاناً عن سماع القضاة هذا الدعوى فانه أقي بأنه لا يقضى عليه بالضمان إلا بأمر سلطان
 (قوله وعزرو) قال في الخيرة يقولون قد جاز السبب أو شجاع قتله فانه لم يسم في الأرض بالسداد وثبات قاتله
 وكان يفتي بكفرهم ويختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وحوازل القتل لا يدل على الكفر كافي القطاع والأغوية
 الحار من الله وورده فانه في البرازيه اهـ (قوله ونقل المصنف) أي عن العمادة فيما لو ادعى عليه سرق فمقيم
 فقط من السطح لما أراد أن يغفل خوفاً من التعذيب فثبت ظهر السرقة على يد غيره ثم نقل المصنف
 القينة من كاعتدالي في غير حق وأقي بقاؤه فضرر المشكوك فسكرسته أو يدعي ضمن الشاكي أرضه كالملك أو فدا
 ان من يسب سعاية فغيره وتو جدار السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقتل أمقت
 بالضمان في مثله الهرب قال لا الخ تأمل (قوله غرم الشاكي) أي لو يفرق بكافهم عامر من عدم غرمه
 الأموال فيمكن مثلها غرامة النفس ما شئت في قلته ونحوها أيضاً من قول العمادة ثم ظهر السرقة على يد غيره
 كما تأمل (قوله والفرق الخ) استشكله في جامع الفصولين بما في فوائد صاحب المخطط أمر من غيره فأناف
 ما دلج يفرم مولاه ثم يرجع على أمره إذا لا أمر صار مستعلاً لقن فصار عاصياً قال ويمكن جواباً بأنه
 ضمان على القن ولا على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا يرجع على الأمر بخلاف اتلاف مال غيره وأقي المسألة
 روايتان لكنه يضمن أن الأمر يضمن وإن لم يكن سلطاناً ولا ولياً وبأن خلافه قال ويمكن الجواب بأن المراد
 هو الضمان الابتدائي الذي يطرق الأكراد لا ترى أن المباشر لا يضمن غنة بخلاف ما نحن فيه فأناف (قوله
 أن الأمر لا ضمان عليه) فلو تفرق ثوباً ما غير غير ضمن المخرق لا الأمر جامع الفصولين قال الرمي في حادثة
 أقول وجه عدم صحة الأمر أنه لا ولاية أصلاً عليه فلو كان له عليه ولاية كدابة مشتركة بين اثنين استعار
 أحدهما من أحد هاتين رجلين بسلطهما للتعريف ففعله فلا شبهة في ضمان الأمر السرير لأن تسام
 مأموره كسليمه هو وأن شاء ضمن المأمور لتعديده بدفع مال الغير فغيراً أنه تأمل اهـ (قوله الأفي سنة) ههنا
 ما في بعض نسخ الاشباه وفي بعضها حصة لمقاطاً أو أبار (قوله إذا كان الأمر سلطاناً) لأن الأمر ما كراه كما
 بابه (قوله أو أبار) صورته أمر الأب ابنه البالغ ليوقد ناراً في أرضه ففعل وتعدت النار إلى أرض جاره وتلفت
 يضمن الأب لأن الأمر صرح وانتقل الفعل إليه كالمو بامر الأب بخلاف ما لو استأجر نجار يسقط جداره
 فارة الطريق ففعل وتلفه إنسان فإن الضمان على المصار لعدم صحة الأمر كذا في شرح تنوير الأذهان ونظاً
 هذا التصور برأه ليس المراد كل أمر من الأب البالغ حتى لو أمره بأتلاف مال أو قتل نفس يكون ضمانه على الأب
 لفساد الأمر ط أقول ووجهه أنه في الأول استخدام قصص الأمر لوجوب خدمة الأب بخلاف غيره فانه عدو
 محض تأمل وينبغي تقييده بما لو وقد اتفارق يوم ربح أو طرأ الأوقد مثله أو كانت أرض الجار قريبة بحيث
 المهاجرة النار غابا والأب لا ضمان على المالك لو فعل ذلك كافي جامع الفصولين فكذا فعل ابنه بامر (قوله
 أو سدا) أي للأمر وقت (قوله أو المأمور صيا) كأن الأمر صيا بأتلاف مال الغير فأنافه ضمن الصي ويرجع
 على الأمر أسما وفي الثانية حر بالغ أمر صيا بقتل رجل فأنافه على عاقلة الصي ثم يرجعون على عاقلة الآء
 فلو لا الأمر صيا أيضاً فلا يرجع ولو عبداً ما ذوالا يضمن الأمر أهله خصوصاً جامع الفصولين قال لصبي امه
 هذه النجربة فأنقض في عمرها فصدقة طحجيدته على عاقلة أمره وكذا لو أمره بمحمل شيء أو كسر حطب
 ابنه وبه ولو لم يقل أصلاً بل قال أصلاً هو أو نقض لنفسك أو نحوه فسقط ضمانه فاختار هو الضمان وقسم
 لأصا (قوله أو عبداً أمره بأتلاف مال غيره سدا) أو أبار أو قتل نفسه كما أمره بأتلاف مال سيده
 لا يضمن كما أمر أيضاً قال الجوزي إذا لوضن (رجع على سيد العبد بضمانه لسيده ولا فانه فيه اهـ (قوله وإذا أمر

مطلب الأمر لا ضمان
 عليه الأفي سنة

فمن باب حاط الغيرة المحقرة على الأمر المشبه (استعمل عبد الغيرة نفسه) بأن أرسله في حاجته (وان لم يعلم أنه بعد
وقال ذلك العبد) الذي استعمله (الذي حرم قيمته ان حلال) العبد (١٤٩) عمادية رفقها رجل الى ان عرف قال

افى حراستى على فاعل
فاستعمله فهل ثم ظهر
أنه بعد خدمته علم لم يعلم
هذا اذا استعمله في
عمل نفسه ولو استعمله
لغيره) أى فى عمل غيره
(لا ضمان عليه لأنه لا
يصير به غاصبا كقول
لعبد ان حراستى على فاعل
وان شئت الشمس لتأكله
أنت فسقط لم يضمن
الا حراستى ولو قال لتأكله
أنت وأنا ضمن قيمته كله
لأنه استعمله كله في نفسه
(غلام جاء الى فساد
فقال اقصى فقصده
فصدا متعادا) فقيره
بالاولى (فما من
ذلك ضمن قيمة العبد
عاقلة الفصاد وكذلك)
الحكمى (الصبي يجب
دينه على عاقلة الفصاد)
عمادية * (فرع) *
غصب عبدا ومعمال
المولى من غاصبا للال
ايضا بل قالوا يضمن
ثامه تعال ضمان عبته
تختلف الحر عمادية
وفي الوهانية
ولو نسي الحرق يضمن
نقصها
ولو نسي اقران أو شاة
ذكر
ولو لم الدال قيمة مبيعة
فقوم السلطان انتص
تخصر

الغيرة النصب بعدد الى المأمور ولا يقيد كونه صبا أو عبدا (قوله ورجع على الأمر) أضاف الى التاريخ
ان الرجوع فيما اذا قاله احقرى برب لا تلتقط لى أو قال فى حاطى أو كان ساكتا فى تلك الدار واستأخرو على
ذلك لان ذلك كله من علامات الملك والألا يرجع لان الأمر لم يصح بزعم المأمور اه وعلمه فلو قال احقرى
فى حاط الغيرة وعلم انه لا يغير لارجع والطلاق الشارح فى محل التقيد فنبهه (تمة) وفى الهندية عن الذخيرة
أمر غيره أن يذبحه هذه الشاة وكانت خارجة ضمن الناجى علم ولا لكن ان عدا لا يكون له حتى الرجوع والارجع
اه وفى البرازية أمر أجيده برش المساء فى فاد كانه فرش فاقولته فضمنه على الأمر وان برش أمره فالضمان
على الرش اه قلت فصارت المستثنات ثمانية وزاد تسعة وهي ما قدمنا قري باع الرمي والتبع بنى الحصر
(قوله استعمل الغيرة) ومثله الصبي كأمير فلو غصب حرا صغيرا ضمن الا ان مات خفا أو نفع فلو غرق أو قتله
فانثل ضمن اه جامع الفصولين (قوله لنفسه) زاد فى البرازية قيدا آخر ونصه استخادم عبد الغيرة اذا اتصل
به الخدمة غصب بقبضه بلاذنه حتى اذا هلك من ذلك العمل يضمن وان لم يتصل به الخدمة لا يضمن علم أنه بعد
لغيره اه (قوله وفيه الخ) مكررمع المتن ح الآن يقال قد سبق له توضيح المتن (قوله أى فى عمل غيره) أى
لو كان ذلك الغير نفس العبد وحده كما يدل عليه ما بعد (قوله لم يضمن الأمر) لعلمه منى على خلاف
المختار الذى قيمته ضمن جامع الفصولين لأن الذى يدعى الفرق بين الصبي والعبد فلتأمل (قوله لأنه استعمله كله فى
نفسه) هذا ما علم به فاضى عن حق فى الضمان ووجهه أن نفع الأمر لا يحصل بالاستعمال العبد كله لعدم
تجزئه وان قصد العبد نفع نفسه أو ضاؤا لانه لم يصعد الا بأمره ووجهه ما فى العمادية ايضا غلام حل كوز ما لبيت
غولا ما بذنه فدفع اليه رجل كوزا ليعمل ما منه من الخوض فهل فى الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن
نصف القيمة ثم قال فى الرقالة الثانية كاهاله نسخ فعله فعل المولى اه غيب ضمن الكل مع أن العبد فى
خدمة المولى يضمن فى مستثنات الاولى (قوله فقيره بالاولى) كذا قاله فى المنع وظهره أن العاقلة تضمنه
ايضا وقد عدل ضمان العاقلة فى المعتاد فى جامع الفصولين بأنه خطأ وهل غير المعتاد خطأ ايضا محصل نظر
الغير و قد م الشارح المسئلة فى باب ضمان الاحير وذكر أنه لو قصدنا غمنا أو تركه حتى مات من السلطان
يجب القصاص (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد) لان ذنابه لا يعتبر وظهره ولو ما ذنوبه لان ذلك ليس
من التجارة ومثله الصبي ط (قوله صار غاصبا للال ايضا) فلو أنى ضمن غاصبا للال وقيمته فصولين
قوله بل قالوا الخ) وجماع الفرق أن الشباب تابعة بخلاف المال (قوله بخلاف الحر) لان ثامه يمتح
للمفصولين وفى البرازية يضرب رجلا وسقط حتى مات قال محمد ضمن ماله وثامه اتى عليه اه أى لفصاد
المدا تامل (قوله ولو نسي الحرق) جمع حرق أى فى بد القاصب (قوله أو شاة) أى صار شاة أو جعوزا
فوان وصف مقصود برب يدعى المالة (قوله يذكر) أى ضمان النفسان (قوله ولو لم الدال الخ) قال
شرب نبالى عن القنية الدال اناعلم القيمة ونقص منها الماع للزانية السلطانية والأمر على اتيان فيه يضمن
نقصه من غير على هذا تقوم شهود القيمة والقسمه وشيخ التجافين ويحومهم لأموال الأيتام والأوقاف والحرفاب
لامرءه والنواب والحاكم كاهو المعتاد يظهره فى القاب الفاحش وقد بدى الماضى حاله مما فى الاستدلال
من جهة المسوق والقيمة وحينئذ ينبغي القول ويضمن القاضي ايضا اه (قوله متلف احدى فردتين)
مر اذا حدثت لى لا يتنفع صاحبهما لا تنفع المقصود الا بهما معا كراهى باب زوجه خفا ومكعب (قوله
سلم البقية) من البقية تمة الشرا الاول أى يدفع القاصب الفردة البقية أى البقية ان شاة يضمنه قيمة
المجموع وقال بعضهم عند الباقية ويضمنه الثلثين (قوله وأقرم الشرب لال) أى فى شرده على النظر (قوله
ذكر ما يفيد السلطان الخ) أى الواقع فى النظم وقد مناعا به أنفا (حاشية) غصب السلطان نصب
حدهم من شرب ودار وقال لا غصب الا بغيره فهو بينهما فية فصولين لكن شاة ثامه لى ران غصب

الاحدى فروتين يسلم الشبهة وجامع م محصر * قلت وعن أبى يوسف لا يضمن الانكشاف الى أن نفعه وفى البرازية بهو المختار وأقره
لا يلى و ذكر ما يفيد السلطان ليس بقيدونه ينبغي القول بضمن القاضي ايضا فى ما يستبدل وقف ومال يشم فليحفظ والله أعلم

المشاع يستحق تشبث رجل بالشوب بخذبه صاحبه فالتحقق ضمن الرجل نصف الشوب قام فاشتق ثوبه
جائوس رجل عليه ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب دخلت دابة زرع فاشترىها ولم يسقها لعلها
لم يضمن هو المختار وان ساقها بعد ما اشترىها يضمن سواء ساقها الى مكان يأمن نفسه منها على زرعها أو أكره
وعليه الفتوى ما تمتد ابق رجل في دار آخر ان جلد هاقمه تخرجها المالك والأقرب الدار قال مشيختنا
لله تعالى الغالب اذا تدم ولم يظفر بالمالك عينا المغصوب الى أن ينقطع رجاءه فيصدق به ان شاء بشره ان
يضمن ان لم يجر ضد نفسه والا حسن أن يرجع ذلك الى الامام لانه تدبيراً وراياً في مال القيب الكرم
التأخرانية والله تعالى أعلم وله المجد على ما علم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة)

(قوله من استباح) أي من استباحه المغصوب ولم يدكر وجهه فقد علمها مع أنها مشروعة بخلافه وهو كمن توفرو
وأنه قد بدخل في العقار والمغلول بخلافها قال في السعدية ان بيان وجه تأخره عن المأذون يعني عنه قول
هي لغة الضم قال ابن أبي مآخوذ ضمن الشفع وهو الضم ضد التور ومنه شفاعته التي على الله عليه وسلم للشفع
لانه يضمن بها الى الفاترين يقال شفيع الرجل شفيعاً اذا كان فرداً فصار ثانياً والشفيع يضمن المأخوذ الى ملكه
فلذلك سمي شفيعاً اه وفي القهستاني هي لغة فعلة بالضم بمعنى المفعول اسم للثالث المشفوع عاك اه وأه
في المغرب استعمالها في المعين وأنه لم يسع من الشفعة فعل أو ما قولهم الدار التي يشفع بها من استعمال القف
(قوله وشرا عاتيك البقرة) الاولى ما وقع في الكثر وغيره عاك لانه من أوصاف الشفع وهو مال لا يملك
الاولى ما في غاية البيان أنها عبارة عن حق التملك اذ لو لهذا المضاف كمال فاشي زاد في تكملة التملك لزم
لا يكون لقوله ونسفر بالشاهد صفة لان التملك لا يوجد بدون القضاء وألزاماً وبإضافه حكمه جوازاً لظا
وحكم التي يضمنه أو يقارنه فلو حصل التملك قبل التملك لم يحصل الحاصل والمراد البقرة أو بعضها
ما اذا اشترىها أحد شفيعاتها كإسائي (قوله جبر على المشتري) ليس لاحتراز عما يورثي بذلك لان القفا
عدم رضاه كما اشار اليه القهستاني أو بالسعود أو فادان الكمال أن اراد به عدم اعتبار الاختيار لانه يبتعد
الاختار واحتجز بقوله على مشتريه عما يملكه بلا عوض كما يملكه والأرض والصدقاً ويعوض غير عن كما
والأخرى توطع والصلح عن دم عمد ودخل فيما وهب بعوض فأنه اشتراط انتهاء فمستأنى به بظهر أنه
الاولى تركه بل زيادة البائع لانه قد يكون جبراً عليه اذا أقر بالبيع وأنكر المشتري وفي الفتاوى الصغرى الشف
تعتمد والملتأ من البائع لا على ثبوته للمشتري ولا تثبت اذا باع بشرط انكار للمشتري اه فافهم (ق
بما قام عليه) يعني حصة أو حكا كإسائي في الخمر وغيره طوري والمراد ما لم يضمن المشتري من الثمن بالشراء
يعلم ما في كلامه العيني كما صاحب الدرر في القصور حيث قال عاى بالتثنية الذي قام عليه فلو أني التثنية على
لكأن أرى أبو السعود (قوله وسبها الخ) قال الطوري وسبها دفع الضرر الذي ينشأ من سوء المجاورة
الدوام من حيث ابقاء النار وأعلام الجدار وألوان الغبار اه والظاهر أنه سبب المشروعة وما ذكره المصنف
سبب الاخذ تأمل لا يقال ما ذكره ضرر موهوم والا ضمن المشتري ضرر محقق به لا ناقول وهو غالب في رفع
وقوعه والاقر بما لا يمكن رفعه وما أحسن ما قبل

كمعتبر سلوا يؤذهم سبع * ومازى أحد الم يؤذهم
(قوله للمشتري) بفتح الراء (قوله بشركة أو جوار) متعلق باتصال وشمل الشركة كفي البقرة والشركة
الحقوق كإسائي وشمل قليل الشركة وكثيرها كالجوار أنه عليه الاتفا * ط (قوله وشروطها الخ) المراد به
هنا غير المغلول فدخل الكرم والراح والبز والعلوان لم يكن طريقه في السفل وخرج البناء والاستجار فلاش
فهمها لا يتبعه العقار وان يسع حتى القرار دون متقى ويشترط كونه مملوكاً كما علم مما قدموا به فخرج الو
وكذا الأراضي السلطانية لا العبرية وتواجر أجنبية اذا بنا في ذلك الملك كما يستدكره قيل البالية لا في
العقد معاوضة وزوال ملك البائع عن المبيع فلا شفعة في بيع بخيار وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء

(كتاب الشفعة)

من أمته تملك مال الغير
بغير رضاه (هي لغة الضم
وشرا عاتيك البقرة
جبر على المشتري عما قام
عليه عتله لومئذ والاول
فقيضته (وسبها اتصال
ملك الشفع بالمشتري)
بشركة أو جوار
(وشروطها أن يكون

الشفعة لما شفع به وقت الشراء وعدم إرضاء من الشفع بالبيع ولو دلالة كما يعلم ذلك كما عاينى (قوله)
 لم يكن طر بقفه في السفلى أى طر بقى العلو المبيع قال فى الذخيرة كان طر بقفه في السفلى فالشفعة
 يجب الشر كفى الطريق وإن فى السكة العظمى فيسبب الجوار وإن لم يأخذ صاحب العلو السفلى جهاتى
 حرم العلو فعلى قول أبى يوسف بطلت لأن الجوار بالارتباط قد زال كالأى بلغ التى يشفع بها قبل الأخذ وعلى قول
 المدح لانهما ليست بسبب البناء بل بالقرار وحق القرار باق وإن كانت ثلاثة أبناب بعضها فوق بعض وباب
 إلى السكة فيبيع الأوسطة بثلث الألى والأعلى فالأوسطا وأى ادم لخصا (قوله) بالله
 من حق القرار لأن حق التعلى يبق على الدوام وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار زاي وظاهره ترجيح
 قول محمد المار (قوله) اناب مع حق القرار) كالبناء فى الأرض السلطانية أو أراض الوقت المحتركة (قوله) فزده
 خال الخ) اقتصر فى الرد على الاستناد إلى النقل ولكن ينشأ اداء الفرق بينهما وبين مسألة العلو لا يضاع ولعله أن
 بناء فهدا كرسى له حتى يدفع على الدوام بل هو على شرف الزوال لما قلنا أن الأرض المحتركة إذا امتنع المحترك
 من دفع أجر المثل يؤمر برفع بناءه وتو حرقه وكذا يقال فى السلطنة إذا امتنع من دفع ما عساه السلطان
 خلاف حتى التعلى فله يبق على الدوام كما مر به اندفع ما ذكره من أن تعطيلهم الحاق العلو بالعقار بأنه حق
 قرار يؤيد ببيان الكلال اعمأمل (قوله) تبعا للزايه وغيره فى البرازية ولا شفعة فى الكردار أى البناء ويسمى
 كوردار من حق القرار لانه نقلى كالأراضى السلطانية التى حازها السلطان ليت الممال ويدفعها زارعة إلى
 فاس بالشفع فصار لهم فيها كردار كالبناء والاشجار والكسب بالتراب فيبيعها باطل وبيع الكردار إذا كان
 علوها يجوز لكن لا شفعة فيها لانه مخصص بخروج النبا بقوله الذخيرة فى التارخانية عن السراجه رجله دار فى
 أرض الوقت فلا شفعة ولو باع هو عماره فلا شفعة لداره وهذا وقد اتصروا بالسود فى حاشية مسكين لابن
 كمال ومنه خطا من أفتى بأنه لا شفعة فى البناء فى الأرض المحتركة كالطوري إذ لا شفعة فى فتواته استدلل بما
 شرس الجميع للمكي لو بيع النقل وحده أو البناء وحده فلا شفعة لانهما لا قرار لهما بدون العزمه قال فتعلله
 بالصرح فى ثبوت الشفعة فى البناء فى المحتركة قل أنه من حق القرار اه واستدل قبل هذا أيضا بما هو دليل
 عليه لانه كما عرفه وأما فى شرح المجموع فلا دليل فيه أيضا لأن التعلى الماذ كور لمان الفرق بين بيع البناء أو
 النقل وحده وبين بيعهم مع العلو القائم فيه فانه ثبت فيه الشفعة لوجود حق القرار على العلو بخلاف بيع البناء
 والشعر وحده ولو فى الأرض المحتركة كما علمته فاعلم أن ناسا بقا ويمكن أن يكون مراد ابن الكلال بحق القرار المحل
 القائم فيه فلا يكون فيه مخالفة لغيره وقوله إذ لا شفعة فى فتواته عيب بعد ما قدمنا من النقل وبما يدل عليه
 بطحا فى الجامع الصغير أن بيع أرض مكة لا يجوز وإنما يجوز بيع البناء فلا يجب الشفعة وروى الحسن عن
 أبى حنيفة أنها يجب وهو قولهما وعليه الفتوى لانه بلغ المولود اه قال فى شرح الوهبانية ولا يخفى أن مقاد هذا
 الكلام أن الشفعة فيها إنما تثبت ببناء على القول بأن أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها موجب الشفعة
 يكون حكمه مخالفا لحكم غيره من الأبنية كما توفيه عبارة ابن وهبان اه أى فإن عبارة توفيه أن ثبوت الشفعة
 بها مجرد البناء فتجب ولو قيل أن أرضها غير مملوكة فمخالفة حكم غيره من الأبنية وليس كذلك بل ثبوتها خاص
 بالقول على كونه أرضها لكون البناء تابعا للأرض فلا يكون من بيع النقل والعيب من أبى السعود حيث
 استدلل بهذا الكلام وجعله صريحا فى الدعاء أنه صريح بخلافه كالأخفى فانه على القول بأن أرضها غير
 مملوكة فالبناء فيها حتى القرار على الدوام ومع هذا لا شفعة فيه فكيف البناء فى الأرض المحتركة لا يقال بأن من
 هذا عدم ثبوتها فى العلو لا يتناول البناء المتقول بخلافه أعلو كما مر وأشار إليه الزاي فيما عاينى فاغتم هذه
 الفوائد القرائد (قوله) ولو بعد ستين) مر تبط بقوله جواز الطلب أى إذا لم يعلم بها ط (قوله) لعله أى
 يجب عليه الطلب بها قال المراد بالوجوب الثبوت كما قال الاتفاقى (قوله) بعد البيع) لم يقل بالبيع لانه شرط
 من كمال (قوله) ولو دلت انقطع فيحق المالك) بالبيعة والبناء أو الفرس (قوله) كما عاينى) أول الباب التالى
 (قوله) أو بخيار لشرى) متعلق بمحذوف منصوب على الحالية عطف على قوله ولو فاسد المفقرون بالو والبالية

المحل عقار) سقلا
 كان أو عسلا وان لم
 يكن طر بقفه في السفلى
 لانه التحق بالعقار عماله
 من حق القرار ودرقلت
 وأما ما جزم به ابن الكلال
 فى أول باب ما عاينى فيه
 من أن البناء إذا بيع
 مع حق القرار يلتحق
 بالعقار فزده مشيخنا
 الرملى وأقضى بعدهما
 تبعا للبرازية وغيرها
 فلم يحفظ (وركتها أخذ
 الشفعة من أحد
 المتعاقدين) عند وجود
 سبب أو شرطها (وصكها
 جواز الطلب عند تحقق
 السبب) ولو بعد ستين
 (وصفتها أن اخذها
 بمنزلة شراء متينا) فثبتت
 بها ما ثبتت بالشركة
 كارد بخيار رؤية
 وعيب (تجب) لعله لعله
 (باعتبار البيع) ولو فاسدا
 انقطع فيحق المالك كما
 عاينى أو بخيار لشرى
 مطلب فى الكلام على
 الشفعة فى النافع نحو
 الأرض المحتركة

لا على مدخول ولو فاد المعنى لانه لو كان الخيار لبايع أو لم يبا فاشفعة اتفاقا لان المبيع يخرج عن ملك بائعه بخلاف ما إذا كان للمشتري وسياق تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني وفي القصة تأتي عن قاض خان لاشفعة في بيع الزاد لان حق المالك لا ينقطع رأسا **(قوله)** وتستقر بالاشهاد أي الطلب الثاني وهو طلب التقرر والمعنى أن هذا الشاهد عليها لا يتقبل بعد ذلك بالسكوت لأن يسقطها بلسانه أو يعجز عن إبداء التمس فيقبل القاضي شفعته ولا يضمن طلب الموائمة لأنها حق ضعيف يبطل بالأعراض فلا يضمن الطلب والاشهاد **(قوله)** في محله أي طلب الموائمة هو أن يطلب بئسهم وهذا هو الطلب الأول من الثلاثة لأن فيه مخالفة لما قد سنا من الجوهرة وقوله فلا يتقبل بعده لأن تأخير طلب التقرر يبطل لها أيضا كما يأتي وهو متابع لأن الكمال حيث قال أراد بالاشهاد طلب الموائمة لأن حق الشفعة قبله فلا يزال بحيث لو اشترى بطل واندم أو خراستقر أي لا يتقبل بعد ذلك اهـ ويمكن أن يجاب عن عبارة الشارح بأن يقال المراد بالاشهاد الطلب الثاني إذا كان في مجلس طلب الموائمة لمساقي أنه حينئذ يقوم مقام الطلوع لكن بعده الضمير في محله فانه لو رجع إلى طلب الموائمة لم يرد عليه غير ذلك كروا الظاهر أنه راجع إلى الاشهاد وقد فسره بقوله أي طلب الموائمة فتناقى حله على الطلب الثاني والعبارة الصحيحة أن يقال ولو في مجلس طلب الموائمة من ملكه واسقاط الضمير وأداة التفسير ويكون المراد بالاشهاد الطلب الثاني كما قلنا فندبر **(قوله)** فلا يتقبل بعده اهـ بتأخير الطلب الثالث وهو طلب التمسك امامطلقا أو في شهر كما يأتي **(قوله)** وعكس بالباء المنة التمسك قال في الدرر رأى العقار وما في حكمه اهـ ونحوه في المنع والنفى رأينا في النسخ عكس ما في القومية وعليه الضمير يعود إلى القصة المذكورة أولا **(قوله)** بالاختلاف لأن ملكا لم يشتري ثم لا يتقبل عنه إلا باحدهما فخرج عن حق البائع فلو مات أو باع المستحق بها أو بيعت دار بغيره قبل الاختلاف والحكم بطلت ولو أكل المشتري ثم أحدث بعد ذلك لم يضمنه وتعام في الجوهرة **(قوله)** عطف على (الاخذ) فلو قدم عليه كافي التقرر ليس من الإهمام ط **(قوله)** كافر من لا يخسر اهـ أي يتعاقب من الشراح **(قوله)** بقدر رؤس الشفعة لاستوائهم في استحقاق الحكم لوجود علته فحب الاستمرار في الحكم وشمل ما لو كان المشتري أحدهم وطلب معهم فحبس واحدا منهم وبقي المبيع بينهم كافي الوهبانية وشروعها وسياق في الباب الثاني **(قوله)** أن لا يكون أي لم يبدخلط في نفسه المبيع مستحق بأن لم يوجد أصلا أو كان غائبا أو كان حاضرا وسقطت شفعته بمسقط غير التسليم **(قوله)** متعلق بتجب ولم بعده الشارح لظهوره بعد ما تبين عليه فيما قبله وقوله في حق المبيع متعلق بالضمير الجوزي ولو على الخلط وهو جائز عند بعضهم كقول الشاعر وما هو عنها بالحدث المرجس أي وما الحدي عنها والأولى إظهاره واضمار ما بعده بأن يقول ثم للخليط في حقه وإنما قال ابن الكمال من قال ثم له في حق المبيع أضمر فيما حقه الإظهار وأظهر فيما يكفي فيه الضمار **(قوله)** وهو الذي قام المخرج كذا في العنق ف المرحوم الشيخ شاهين فيه نظر لأن الخلط في حق المبيع أعم من قادم أو لابقان كان خليط في حق المبيع غير قديم ويمكن أن يجاب بأنه غير اختار في قالت على الإلحاق اهـ وأقول بل هو اختار في أنه قبل نفسه يستحقهم حيث كونه شريك في المبيع لافي حقه إذا اشترى بذلك المبيع. فقدم على الخلط في حقه أو بالسعد **(قوله)** كالشرب والطريق المخرج الشرب بكسر الشين النصيب من الماء وعطف القصة الطريق بتم وقال فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع لاشفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب واتحرق الطريق فصاحب الشرب أولى قال في الإلحاق ونقل البرجندي أن الطريق أقوى السبل فراجع اهـ **(قوله)** لا يجري فيه السفن قيل أراد به أنه غير السفن وطامة المشايخ على أن الشرب على اتهم أن كانوا يحصون فصيروا لا فكيروا اختلافوا فقبل ما لا يصح حسبا فهو قبل أن يكون وفيه الأصح تفويضه للبر الذي لا يشهد في زمانه اهـ كفاية لمخلصا قال المعنى وهو الاشهاد وفي الدرر المتفق عن الله وهو الأصح فمعنى الشفعة فهو باعضته بشرها لاشفعة للخليط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساق ثم لاهل النهر الخضم اهـ أقول أهمل ما عرفت من بردي ويتشعب منه أنها لا تقتصر على آبائنا وأشباههم ويتشعب منه الشرب بالسبب بطول الع وكمال ما لم قد يتشعب منه بطول الع وكذلك مقتضى ما في الت

(والتقرير بالاشهاد) في محله أي طلب الموائمة فلا يتقبل بعده (وعكس) بالاختصاص بالقاضي أو بقضاه القاضي عطف على الأخذ بثبوت ذلك الشئ معبر عن الحكم قبل الأخذ كاحره مثلا خسر (بقدر رؤس الشفعة لا المالك) خلافا لشافعي (الخليط) متعلق بتجب (في نفس المبيع ثم إن لم يكن أو سلم له) في حق المبيع وهو الذي فاسم وبقيته شريك في حق العقار كالشرب والطريق خاصين ثم فسر ذلك بقوله (كشرب نهر) صغير لا يجري فيه السفن

أن يعتبر أخص طالع ثم ما فوقه وهكذا إلى أن ينتهي إلى النهر العظيم وهو برى الذي يسبق دمشق وقراها
 ومسافة ذلك أكثر من ثمان ساعات فلكي قوله فلو بيعت أرض شربهم من أصل برى ولا شربتها نفسها
 فجميع أهل تلك المسافة حتى أخذها بالشفعة وفيه توسيع للدائرة جدا فلا جرم كان الاصح الاشبه تنقوصه
 رأى الجند في كل زمان والظاهر أن المراد بالجند هنا كره أو رأى المصيب للعلم بانقطاع الجند المصطلح عليه ثم
 على ما ذكره ربيعة الهداية لا يلزم الجند ورواه تعالى أعلم **(قوله وطريق لا ينفذ)** فكل أهل الشفعة ولو
 مقابل المراد بعدم النفاذ أن يكون بحيث يمنع أهل من أن يسطره غيرهم كفي الدار المتق فلو فيه مسجد
 فنانفح كذا كان مسجد خطه لا يحد نواحيه في الزاوية فإن كانت سكة غير نافذة تشعب منها أخرى غير نافذة
 مستطيلة لا شفعة لأهل الأولى في دار من هذه بخلاف عكسه ولو كان نهر صغير يأخذ منه نهر أصغر منه فهو
 على قياس الطريق فلا شفعة لأهل النهر الصغير في أرض متصلة بالأصغر كافي الهداية ونسوحها وخرج
 بالمستطيلة المستديرة ومريان ذلك توجه في متفرقات القضاء **(قوله شرب نهر)** أي صغير **(قوله فكل**
أهل الشرب) أي من ذلك النهر الخاص وبمثل الطريق الخاص فكل أهل شفعاء ولو مقابل كاذمناه فالذي
 أوجه كالذي في آخر ما قال **(قوله ثم الجار الملاق)** ولو متعديا والملاق من جانب واحد ولو بشر كالملاق
 من ثلاثة جوانب فهو ما سوا ما قال وفي القهستاني الملاق المتصل بالبيع ولو حكا كاذم أربع من دوائف
 للملاق ولا أقصى الدار في الشفعة سواء اه **(قوله يابه في سكة أخرى)** نافذة ولا درمتني **(قوله ونهر**
داره لظهرها) أي لظهر الدار المشفوعة وبارة الهداية وغيرها على نهرها وهذا القيد غير لازم وما ذكره
 الاتفاق وغيره أنه لا احتراز عن المحاذي معناه ولو بينهما طريق نافذ في الجوهرة ثم الجار هو الملاق
 الذي إلى نهر المشفوعة وبابه من سكة أخرى دون المحاذي وبينهما طريق نافذ فلا شفعة وإن قربت
 الأبواب لأن الطريق الفارقة تزل بالضرر اه أبو السعود ملخصا أقول أن محاذيا ولو الطريق غير
 نافذ فهو خط الجار كما روي **(قوله فلو يابه في تلك السكة)** أي وهي غير نافذة كجسبي ط **(قوله**
كامر) من قوله وطريق لا ينفذ * **(تنبيه)** * بينهما مثل في دار ليقوم بأحد هاتين منه فشر بكة
 فيه أخرى ثم الشريك في الدار لانهم أقرب ثم في السكة ثم الجار الملاق ثم يابوغيرها قال أبو السعود لا نها
 لدفع الضرر لانهم فكلما كان أخص اتصالا كان أخص بالضرر فكان أحقر بها إلا أناس اه وأعلم
 أن كل موضع سلم الشريك الشفعة فاعلم أن ثبت للجيران طلبها حين جمع البيع وإن لم يكن بحق الأخذ في
 الحال أما إذا لم يطلب حتى سلم الشريك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله في النهاية وغيره **(قوله وواضع جذع**
على حائط) أي حائط لاملأه فيه والافوهو المسئلة الآية **(قوله ولو في نفس الجدار فشر بكة)** أي ولو كان
 شريك في نفس الجدار فهو شريك في البيع أي في بعضه **(قوله قلت لكن الخ)** وفق الشارع في الدار المتق
 يحمل ما في المتق على ما إذا كان البناء المكان الذي عليه البناء مشتركا اه ح أقول وهو المصريح به
 في الكفاية عن المغني حيث قال الجار المأخوذ عن الشريك في الطريق أن لا يكون شريك في أرض الحائط
 المشترك أما إذا كان شريكاً في الدار الخ **(قوله لا يستحق بها الشفعة)** أي شفعة الشريك لا المطلأه حار
 ملاصق أو المغني لا يستحق الشفعة وحده دون بقية الجيران تأمل **(قوله وكذا الجار المقابل الخ)** دفعه
 ما يتوهم من قوله ونظر داره لظهرها أنه قد ط وفيه أنه لا ملاصقة هنا وأيضاً فإن ما مر فيما إذا كان يابه في
 سكة أخرى وفيما نحن فيه السكة واحدة فما يظهر ولنا وجهه أبو السعود بأن استحقاقها فيه للشركة في
 حق البيع فلا تعذر للملاصقة والظاهر أنه تعم لقوله وطريق لا ينفذ فإنه أنه يشمل المقابل وجه هذه الافة
 لا يقال أنه مكره لأنهم لم كان ينبغي ذكره هناك **(قوله بخلاف النافذة)** قدمناهم عن الجوهرة **(قوله**
أقط بعضهم حقه الخ) قد مر أن الشفع ثبت للمالك بمجرد الحكم قبل الأخذ وسد كر المصنف آخر
 الباب الآتي أنه ليس له تركه بعد القضاء فإن حل الأسقاط هنا على أنه تحليل للثالث أو المشتري فلم لا يكون
 لمن بقي أخذه يابه فليأمل ثم رأيت ط نقل عن العلامة المكي أن عدم أخذ الباقي نصيب التارك لعدم

وطريق لا ينفذ) فلو
 عامين لا شفعة بينهما
 شرب نهر مشترك بين
 قوم نسق أراضيه من
 بيعت أرض منها فكل
 أهل الشرب الشفعة فلو
 النهر عام والمسئلة بحالها
 فالشفعة للجار الملاق
 فقط (ثم الجار ملاصق)
 ولو ضميا أو أمواتا أو
 مكاتب (بأنه في سكة أخرى)
 ونظر داره لظهرها فلو
 يابه في تلك السكة فهو
 حائط كامر (وواضع
 جذع على حائط وشريك
 في خبسة عليه جار) ولو
 في نفس الجدار فشر بكة
 ملتنق قلت لكن قال
 المصنف ولو كان بعض
 الجيران شريكاً في
 الجدار لا يتقدم على غيره
 من الجيران لأن الشركة
 في البناء المحرد دون
 الأرض لا يستحق بها
 الشفعة وفي شرح المجمع
 وكذا الجار المقابل في
 سكة الغير النافذة الشفعة
 بخلاف النافذة (أقط
 بعضهم حقه) من
 الشفعة (بعد القضاء)
 فلو قبله فلن يبي أخذ

الكل زال والمراحة (ليس لمن يقي أخذ نصيب التار لم) لانه القضاء قطع حق كل واحد منهم في نصب الآخر زلي (ولو كان سعة غالباً يقضى بالشفعة بين الحاضرين (١٤٦) في الجميع) لاحتمال عدم طلبه فلا يؤثر بالشك (وكذا لو كان الشر

حصة التركة لتقرر ملكه بالقضاء لا انقطاع حقهم مع حصة التركة منه اهـ وبه يزول الاشكال (قوله لزوال المراجعة) أي مزاجاً مشتركاً لهم في الاستحقاق وزوالها بتركه قبل تقرير ملكه وفي النهاية اناب أحدهما لم يكن لا تخرالان بأخذها كلها أو بدفعها لآخر مزاجاً من سلم قد زالت فكأن لم يكن (قوله المجمع) أي جمع المبيع (قوله وكذا لو كان الشرط غائباً) يعني عنه ما قبله تأمل (قوله ثم انما شرطه) أي الغائب في الصورتين (قوله قضى به) قال في الهداية وان قضى للحاضر بالمبيع ثم حضر آخر يقضى به بالنصف ولو حضر ثالث قبلت ما في ذلك واحد بحصة التسمية (قوله فلو مثل الأول) أي لو كان الذي حضر من الأول كسري كان أو جارين (قوله ولو فوفقه) كأن يكون الأول حاراً والثاني شريكاً فيفقه له بالكل وببطل شفعة الأول (قوله ولو فوفقه) كعكس ما قلنا (قوله لنقص شرطه وهو البيع) أي وإن بيع السبب وهو اتصال ملك الشفع بالمشتري لانه لا يكون سبباً لا عند وجود الشرط كما في الطلاق المعلق بملخصاً (قوله لم يملك ذلك) فيه إشارة إلى أن شفعته لم تبطل بذلك وفي المجمع ولا يجعل يعني أو يوسف قوله ان نصفها تسليماً وخالقه محمد قال شارحه وفي المحيط الأصح قول محمد أهو مثله في غروا الأفكار وشرحه وفي اللام قال للمشتري سلم في نصفها فإني المشتري لا تبطل شفعته في الجميع لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليمه يعني اسقاط الباقي (قوله ولو جعل الخ) أي قبل القضاء ما بعده فلا يسقط حصة كما يعلم مما مر (قوله بناءً) أي على أنه (قوله ان شرط حصة) أي أن طلب الكل) لانه يستحق الكل والقسمة للمراجعة وكذا لو كانا حاضر فطلب كل منهما النصف بطلت ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف ولا أن يأخذ الكل أو تركه وليس له أن يأخذ النصف ز يلى أقول والظاهر أن المراد بالطلب هنا طلب المولى والأشهاد وما قد تمتد أنما نفع المجمع محمول على ما اذا طلب أخذ النصف بعدهما فلا مائة فاقبل وسألي به الحل ما يؤيده فتأمل (قوله فخصب الشفعة فيها) أهذا أن وجوبها فرع عن جواز بيع أرضها فقولهما المقتضى به والإفحار البناء لاوجب الشفعة وقد مناسانه (قوله ونقصه في الخطر) نقل فسم اجارة الوهانية والتاريخانية قال أبو حنيفة كرها ردت بمكة أيام الموسم وكان يقضى لهم أن ينزلوا عليهم بيوتهم لقوة تعالى سواء العا كغيبه واليا دور خض فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق الفرق بين أيام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرة اهنا لاجارعة بين من نفاهاط (قوله وبصح الطلب) قال في الولولجية الوكيل بشرأه لارا اذا اشترى وقضى فطلب الشفع الشفعة منه ان لم يسلم الوكيل للار الموكل صح وان سلم لا يصح الطلب وتبطل شفعته هو اختار أهو مثله في التارمانية والقضية وأعل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً وانما الخصم هو الموكل فصار مؤخر الطلب بطله من غير خصم مع التقى على الطلب من الخصم مل (قوله ولا شفعة في الوقف) أي اذا بيع قال في الخبر يدلما لا يجوز بيعه من بعده كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عديم يرى جواز بيع الوقف ثم قال لا شفعة في الوقف ولا بجواره اهـ الرملى (قوله ولاه) يقضى عنه قول المصنف بعد ولا يجوز وأوله ذكره لانه أعظم من الحوار اسموه ما كان خطاً مع المالك المبيع كما صور به الشارح فيما يأتي فليس تذكر اربابها فافهم (قوله شرح محمد عبارة تسمى المتن (قوله وخاتمة) بعبارةها كما في المنع ولا شفعة في الوقف لا لا القيم ولا لاوقوف عليه (قوله خاتمة الخلاصة والبرازية) حيث قالوا وكذا ثبت الشفعة بخوار دار الوقف اهـ أقول وفي نبحث البرازية لانت نم رأيت في نسختي الخلاصة كما قال (قوله ولعل لا شفعة) يؤيد ما ذهب كرى كل من الخلاصة والبرازية قبله بأقل من سطره لا يجوز بيعه من العا ولا شفعة فيه اهـ فالنسخية يقضيه فافهم (قوله وحل فيه الرملى) أي في حاشية المنع وحاصله أن الوقف منه ما لا يملك حال فلا شفعة فيه لعدم حصة بيعه ولاه أي لا لا ولا للموقوف عليه لعدم المالكومة ما قد عاك كذا إذا كان غير محكومة فلا شفعة له لعدم المالك بل فيه الشفعة (ولا شفعة في الوقف)

غائب اطلب الحاضر يقضى به بالشفعة) كلها (ثم اذا حضر وطلب قضى به) فلو مثل الأول قضى به بنصفه ولو فوفقه فكله ولو دونه ثم خلاصة (أسقط الشفع) (الشفعة قبل الشراء لم يصح) لشقده شرطه وهو البيع (أراد الشفع أخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك) جبراً على المشتري لشره وتقرير الصفة (ولو جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه) لأعراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب أحد الشرى يمكن النصف بناء أنه يستحقه فقط بطلت شفعته ان شرط حصة أن يطلب الكل كما بسطه الرملى فليصط (وصح بيع دور مكة فتعجب الشفعة فيها) وعليه الغنوى أشباه قلت وبفاده حصة امارتها بالاول وقد تمتدنا فله حصة لكنه بكرة وبشقيقه في الخطر فيها (ووصح الطلب بن وكيل الشراء ان لم يسلم إلى موكله وان سلم لا) وبطلت هو المختار (ولا شفعة في الوقف)

ولاه نوازل (والجواره) شرح مجمع وناتمة خلاص الخلاصة والبرازية ولعل لا اساقطة قال المصنف قلت وحل شيخنا الرملى (قوله فالنسخية) أي الواقع في عبارة تالخلاصة والبرازية بالقوله آ نقاق القول التي قبل هذه اهـ منه

أبسط لجواز البيع فيصير الأول وهو مافى التوازل وشرح المجمع من عدم الشفعة فيه أنه على ما إذا كان
على الحال ومافى الخلاصة والبرازية من ثبوتها بجوار على ما إذا كان قد عاكف والمراسم ثبوتها بجواره
وأنها فيه أذابيع نفسه بسبب جواره وأما التوفيق بين مافى الخاتمة من أنه لا شفعة فيه وبين مافى البرازية
فخلاصة من ثبوتها بجواره فهو يحمل الأول على الأخذ به أي أخذنا ريعت في جواره والثاني على أخذه
به إذا كان مما قد عاكف هكذا يفهم من كلام شيخه في الحاشية وبه ظهر أنه اقتصر على التوفيق الثاني فقط إذ
في التوازل وشرح المجمع لا يمكن حمله على الأخذ به فقط كالأختي فانتقم هذا التعبير (قوله الأول) هو مافى
ثانية فقط لما علمته فكان ينبغي له ذكر عبارتها (قوله والثاني) هو مافى الخلاصة والبرازية (قوله وأما الأذابيع
وأره) الباء زائدة والجوار عنى المحاور نائب فاعل والباء عنى في الظرف متعلقة بخروج وصفه لموصوف
لذوف أي بيع عقار كأن في جواره تأمل وقد تبع شيخه في هذا التعبير (قوله أوكان بعض المبيع ملكا الخ)
صله أنه لا شفعة له لا بجواره ولا بشره فهو قصر مبيع بالقسمن كما أشار إليه الشارح بنقل عبارة التوازل ونهنا
به (قوله فلا شفعة للوقوف) إذا ما لائه * (تتمة) * قد علمنا أنه لا شفعة في الأراضي السلطانية وقد كرى
ببرية أن كون الأرض غير مبيعة أو مخرجة لا ينافي الملك في كثير من الكتب أرض الخراج والعشر مملوكة
ويزيها وإيقافها وورثت فثبت فيها الشفعة بخلاف السلطانية التي تدفع مزارعة لا تباع فلا شفعة فيها فلو
بى واضع البدأ الأرض ملكه وأنه يؤدى خراجها قاله قوله وعلى من نازعه في الملكة البرهان أن يثبت
عواذ عليه واتخاذ كرمه كثر وقوعه في بلادنا ههنا فصار قدما بضائه لا شفعة في البناء في الأرض المحسنة
لها كالوقوف ٢ وسئل من نائب قاضي دمشق عما إذا بيعت دار فيها قطعة محسنة فهل للدار الشفعة فأجبه
لم أرها ضريحا ولكن الظاهر أنه أخذ النار سوى تلك القطعة وما عليها من البناء بشرط أن لا يكون
أراد للدار المبيعة علامته تلك القطعة أخذنا قولهم باع أرضين صفقة ورجل شفع لواءه أخذها
لواحه ما في الحيل و باع عقار الأنرا عا في جانب الشفع فلا شفعة لعدم الاتصال تأمل والله تعالى أعلم

*) (باب طلب الشفعة) *

وله من مشترك متعلق بعلمه ح (قوله أو عدل أو عدد) أي لو كان المحقر فضوليا والمراد بالعدد عدد الشهادة
شأن أو رجل وأمر أن وفاد عدم اشتراط العدالة في العدد وكذلك في المشتري لأنه مخصص ولا تشترط العدالة في
صوم وشهد رسول كافي التاتر خاتمة وفيها أن كان الفضولي واحدا غير عدل فإن صدقه ثبت الشراء وإن كلفه
أن ظهر صدق الخبر عند أي حصة أه قال في الدرر وقال يني واحدا كان أو عددا أصيبا وأمر إذا كان
رصدقا (قوله بالبيع) متعلق بعلمه (قوله وإن امتد المجلس) ما لم يشغل عايدل على الأعراض دور
بار (قوله كالخبرة) أي كخبر المحقر وهي التي قال لها زوجها أمره بذلك (قوله هو الأصح) واختاره
زحني (قوله وعليه المتون) أي ظاهرها ذلك لأنهم عبروا بالمجلس (قوله خلافا لما في جواهر الفتاوى الخ)
رأى عدم اختياره لخاصته لظاهر المتون لكن هذا القول منسب لتسميته طلب المواتية وظاهر الحديث
في و ظاهر الهداية اختياره ونسبه إلى عامة المشايخ قال في الترتيب لالة وهو ظاهر الرواية يفتى لو سكت حصة
عذر ولم يطلب أو تكلم بكلام فهو بطلت شفعته كما في الخاتمة والزم يلي وشرح المجمع اه وقوله وعليه
نوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فقدم على ترجيح المتون بمنهم على
لأنه لا ينافي (فروع) لا يجرى بكتب والشفعة في أوله أو وسطه وقرأ إلى آخره بطلت هذا به مع وقت الخطبة
ب بعد الصلاة أن يثبت بسبع الخطبة لا بطلت إلا بقية اختلاف المشايخ ولو أخرف في التطوع ففعله أو باع أو
فأختار أنها تبطل لأن أتم ما بعد الظاهر أرباعا الصحيح ولو سكت تبطل ولا تبطل أن أتم القليلة أربعا وسلامه
غير المشتري يبطلها ولو عليه كالموسم أو جدل أو حوطل أو نمت طامسا تاتر خاتمة أي على رواية اعتبار
من كفاية وشتر لالة وفي الخاتمة أخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري وأتمن كالكر إذا استؤمرت
لأن الابن زوجهما من فلان صرح بها اه أقول وبما فتح المصنف التمر تاتر في فتاواه فليحفظ

الأول على الأخذ به
والثاني على أخذه بنفسه
أذابيع في الفض حق
الشفعة ينشئ على صحة
البيع اه فتاده ان
ما لا علم من الوقف بحال
لا شفعة فيه وما عاكف بحال
ففيها الشفعة وأما إذا بيع
بجواره أو كان بعض
المبيع ملكا وبعضه وقفا
وبيع الملك فلا شفعة
لوقوف والله أعلم

(باب طلب الشفعة)

(وطلبها الشفع في
مجلس علمه) من مشترك أو
رسوله أو عدل أو عدد
(بالبيع) وإن امتد
المجلس كالخبرة هو الأصح
دور عليه المتون خلافا
لما في جواهر الفتاوى
أنه على القون وعليه
الفتوى

٢ مطلبهم كون
الأرض عشوية أو خراجية
لا ينافي الملكة فثبت
فيها الشفعة ما لم تكن
سلطانية

٣ مطلب باع دارا بعضها
محسنة هل تثبت للجوار
الشفعة

مطلب لو سكت لا تبطل
ما لم يعلم المشتري وأتمن

(يلتفت بهم طلبها كطلبت الشفعة (١٤٨) ونحوه) كأناطها أو أطلبها (وهو) يسمى (طلب المواتية) أي المبادرة والاشهاد
ليس يلزم بل تخافة
الحدود (ثم) يشهد (على
البائع لو) العقار (في
بده أو على المشتري) وإن
لم يكن ذا بدلائنه مالم تأو
عند العقار (فيقول
اشترى فلان هذا الدار
وأشفعها وقد كنت
طلبت الشفعة وأطلبها
الآن فاشهدوا عليه
وهو طلب اشهاد)
ويسمى طلب التقرير
(وهذا) الطلب لا يمينه
حتى لو تمكن ولو يكتب
أو رسول ولم يشهد بطلت
شفعته (وإن لم يتمكن)
منه (لا) تبطل ولو اشهد
في طلب المواتية عند
أحد هؤلاء كفاء وقام
مقام الطرفين ثم بعد
هذين الطرفين بطل
عند قاض فيقول اشترى
(فلان) داراً كذا وأشفعها
بدار كسنان) لو قال
يسبب كذا كافي للثبوت
لشمل الشريك في نفس
المبيع (فرضه) الدار
(إلى) هذا الوقت
المشتري وطلب الخصومة
لا يتوقف عليه (وهو)
يسمى (طلب تسليم)
وخصومة ويتأخيره
مطلقاً بعد نزوغيته
شهر أو أكثر (لا تبطل
الشفعة) حتى يسقطها
بلسانه (به يفتى) وهو
ظاهر النذهب وقيل
يفتى بقول محمد أن آخره
شهر (لا يعتد بطلت كذا في الملتقى يعني دفعا لضرر

(قوله) بلفظه فهم طلبها) متعلق بقوله يطلبها والمراد أي لفظ كان حتى حين ابن الفضل لو قال القروي شفعتني
كفي تأخر خاتمة (قوله) طلب المواتية) يسمى به تبركاً بلفظه صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن وأنها أي طلبها على وجه
السرعة إتقاني (قوله) أي المبادرة بمفاعلة من الوثوب على الاستعارة لأن من يشهد من يسرع على الأرض
عندما إتقاني (قوله) والاشهاد فيه ليس يلزم) كذا في الهداية وغيره لأن طلب المواتية ليس لاثبات الحق بل
لنعلم أنه غير معرض عن الشفعة نهاية ومعراج (قوله) بل تخافة (لحدود) أي بخود المشتري الطلب كما قالوا إنما
وهذا لا بطله وأشهد على ذلك وما ذكرنا والاشهاد لكونه شرطاً للصحة الهية بل لاثباتها عند انكار الارب
معراج قال الساجاني وناظره أنه لا يصدق بيمينه مع أنه يصدق إذا قال طلبت حين علمت ثم لو قال علمت
أمس وطلبت كاف إقامة اليمين كافي للدر اه هذا وظاهر كلام الدرر أن الأشهاد لا يلزم فيما إذا كان
في مكان خال عن الشهود لانه صرح بأن مما يبطلها ترك الاشهاد عليه مع القدرة لا تعديل الاعراض لكن قال
الشرنبلاني أن سهولان الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه اه وأبى تمام الكلام فيه في الباب
الآتي وفي القهستاني يجب الطلب وإن لم يكن عندما أحد لا تسقط الشفعة ديانة ولستمكن من الحلف عند
الحاجة كافي النهاية ولا يشترط الاشهاد فيصح بدونه لو صدقه المشتري كافي الاختيار وغيره اه فهذا دليل
على أنه غير شرط مطلقاً وكذا يدل عليه تصديقه بيمينه فيما مر قدر (قوله) ثم يشهد (الخ) أي بتم اشهاد
أن مدة هذا الطلب ليست على فور المجلس في الأكثر بل مقدرة عند التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره
فهتاني (قوله) والعقار في بده) والأفلا يصح الاشهاد على ما ذكره القنوري وعصام والناطقي واختاره الصمد
الشهدود كشيخ الاسلام وغيره أنه يصح استحساناً كافي المحيط فهتاني (قوله) وإن لم يكن ذا بدلائنه) اه
على المصنف في المنع خلفته لما في الجوهر والدور والنهاية والخاتمة وغيره (قوله) أو عند العقار) لتطو
الحق به اختيار (قوله) وهو طلب اشهاد) أقول ظاهر عباراتهم لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الخاتمة أنما هو
الثاني طلب الاشهاد لأن الاشهاد شرط بل يمكنه إثبات الطلب عند وجود الخصم اه تأمل (قوله) حتى
لو تمكن (الخ) أشار إلى أن مده مقدرة بالتمكن منه كما مر فلو افتتح التطوع بطلب المواتية قبل طلب
طلبت خاتمة ٢ وأفتى في الخبرية يسقطها إذا طلب عند القاضي قبل طلب الاشهاد فلا يحفظ وفي الخاتمة
أن كان المتابعان والشفيع والأرفق مصر والدار في بده البائع قال أي منهم ذهب الشفيع وطلب صرح ولا يتعرف
الأقرب والأبعد لأن المصرع تباعد الأطراف فكان واحداً لا يحتاج على الأقرب ولم يطلب قبله وأ
كان الشفيع وحده في مصر آخر قال أي منهم ذهب صرح وإن أحد المتابعين في مصر الشفيع فطلبه
الأبعد بطلت اه ملخصاً (قوله) أي علو كتم حال من دار (قوله) لشمل الشريك في نفس الميب
لأن قوله بدار كذا يفيد أنها غير الدار المشفوعة فيكون حاراً أو شريكاً في الحقوق فقط بخلاف قوله بسب
كذا فإنه يشمل الثلاثة فافهم (قوله) هذا) أي قول الشفيع للقاضي مره أي مر المشتري مفروض
لوقبضه المشتري يعني أو وكيله (قوله) وطلب الخصومة لا يتوقف عليه) أي على قبض المشتري أو كذا
في بدائع المتابعين يصح الطلب أيضاً أو مره بتسليمها للشفيع ولما يتوقف على قبضه المشتري وحده مط
أومع البائع لو قبل التسليم كما يذكره ريبا وحاصل كلامه أن كون الأمر متوجهاً للمشتري ليس يفيد
قبضه غير شرط لصحة الطلب خاتمة (قوله) به يفتى) كذا في الهداية والكافي درر قال في العزيمة وقتراً
فتوى المولى أبي السعود على هذا القول (قوله) وقيل بفتى بقول محمد) قاله شيخ الاسلام وقاض خان في فتا
وشرحه على الجامع وسنى عليه في الوقاية والتفائية والخبرية والفتوى وفي الشرنبلانية عن البرهان أنه اه
ما يفتى به قال يعني أنه أمع من نصيب الهداية والكافي وعلمه فيها وعزاه القهستاني إلى المشاهير كاله
ولخلاصة والمضمرات وغيرها قال فقد أشكل ما في الهداية والكافي (قوله) بلا يعتد) فلو يعتد كمر
ونفراً وعدم قاض يرى الشفعة بالحواري بلده لا تسقط اتفاقاً شرح جمع (قوله) يعني دفعا لضرر)
لوجه الفتوى يقول محمد قال في شرح الجمع وفي الجامع الخاتمي الفتوى اليوم على قول محمد تنصير أحوال الناس
وقد لا ضرر اه وبه ظهر أن افتاءهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان فلا يرجع ظاهر الرواية عليه اه

فقد دفعه رفعه للقاضي
ليأمره بالأخذ والترك
(وإذا طلب) الشفع
(سأل القاضي الخصم عن
مالكية الشفع لما
يشفع به فإن أقر بها)
أي عليك ما يشفع به
(أو نكل عن الحلف على
العلم أو رهن الشفع)
أنها ملكه (سأله عن
السراء هل اشتريت
أم لا) فإن أقر به أو نكل
عن البين على الحاصل
في شفعة الخلط (أو
على السبب) في شفعة
الحوار غلاف الشافعي
كأمر في كتاب الدعوى
(أو برهن الشفع
قضى له بها) هذا إذا لم
ينكر المشتري طلب
الشفعة الشفعة فإن
أنكره فالقول له يمينه
إن كمال (وإن لم يحضر
الثنى وقت الدعوى وإذا
قضى لزمه حضاره
وللمشتري حبس النار
ليقبض عنه فلو قبل
للشفيع أي بعد القضاء
وأما قبله فقبل عند
محمد لعلم التأكد ذكره
الزيلي (أدائن فأنكر
لم تبطل) شفعته
(والنصم) الشفع
(المشتري) مطلقاً (والبائع
قبل التسليم) الأول
عليه. والثاني يسد

أن معصداً أيضاً كما حرق الغصب في مسئلة صنع الثوب بالسواد وله نظائر كثيرة بل قد أقروا عاقله رواة
ثبته الثلاثة كالمسائل المقتضى فيها قول زفر وكسيلة الاستحجار على التعليم ونحوه فافهم (قوله فلما لم) أي في
الحوار عن ذلك وظاهر كلام الشارح أنه عمل إلى ظاهر الرواية كالمصنف وهو خلاف ظاهر كلامه في شرحه
على المتن والجواب عنه أنه ليس كل أحد يقدر على المرافعة وقد لا يحضر به أنه إن دفع الضرر بذلك خصوصاً بعد
الاذن أو غرس فإن الضرر أشد وقد شاهدت غمر من جاهد بطلان بعد عدة سنين قصد الأضرار وطعن على
إلغاء السعر فلا جرم كان هذا الباب أسلم والله أعلم (قوله وإذا طلب الشفع الخ) لا كرسؤال القاضي الخصم
تعب طلب الشفع وليس كذلك بل القاضي يسأل أولاً الشفع عن موضع الدار وحدودها والدعوى فيها حقاً
الابدين العلم بها ثم هل قبض المشتري الدار إذ لم يقبض لم تصح دعواه عليه ما لم يحضر البائع ثم عن سبب
شفعته وحدودها ما يشفع به فلهذا دعواه بسبب غير صالح أو هو محجوب بغيره ثم متى علم وكيف صنع فلهذا طال
يمان أو أعرض ثم عن طلب التقرير كيف كان وعند من أسهده وهل كان أقرب أم لا فإذ إن لم يحل بشرطه
دعواه وأقبل على الخصم فسأله زيلي ملخصاً (قوله للنصم) وهو المشتري ذيل إلى أن المصنف حرقه كذلك
قوله عن مالكية الشفع) لأنه بمجرد كونهما قد يملكه يستحق الشفعة ابن ملك (قوله أو نكل) قدمه هنا وفيما يأتي
في قوله أو برهن مع أن المناسب تأخره عنه لأن النكول بعد الحرق عن البرهان رعاية للاختصار إذ لو احتاج
إبرار الفاعل فافهم (قوله على العلم) بأن يقول بالله ما أعلم أنه مال لا يشفع به لئلا يمين على فعل الغرور هذا
الثلث وعند المالكي التثبت والفتوى على الأول كالحق قهستان قال ابن ملك وهذا إذا قال المشتري ما
علم وقلو الله أعلم أنه غيره لو لم يخلف على التثبت (قوله أو برهن الخ) بأن يقول أنا مال لا يشفع به هذا الشفع قبل أن
يسري هذا المشتري هذا العقار رهى له إلى الساعة لم تعلم أنها خرجت عن ملكه فلو قال أنا مال لا يشفع به لئلا يمين
المحيطون أي يوسف لا حاجة إلى البرهان قهستان (قوله سأله عن السراء) ليثبت كونه خصماً عند ابن ملك
قوله على الحاصل في شفعة الخلط) لأن ثبوت الشفعة متفق عليه فيقول بالله ما استحق الشفع في هذا
عقار الشفع من الوجه الذي ذكره قهستان في أن في الاستحلاف على السبب أصدر الداعي عليه طوابعاً
كون قد فسح العقد ابن ملك (قوله أو على السبب الخ) بأن يقول بالله ما اشتريت هذا الدار لانه لو حلف فيه على
الحاصل يصدق في عهده في اعتقاده ففوت النظر في حق الداعي (قوله هذا إذا لم ينكر المشتري الخ) ظاهره أنه إذا
نكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر السراء فأعلم عليه البرهان به وأجزم عنه فطلب عهده فنكل أن يكون القول قوله
لا يعتمدت أقضاه ويجوز (قوله فالقول له يمينه) أي المشتري فإن أنكر طلبه الموأب تخلف على العلم أو طلب
نكره ففعل التثبت لا حاجة إليه كالحق الكبري قهستان لكن قد منعته عن التثابة أن طلب الموأب واجب
لأنه شفعته وليست من الحلف عند الحاجة ومفاده أن القول للشفيع يمينه في طلبه الموأب إلا أن
عمل ما هنا على ما إذا قال علت أس وطلب أو ما إذا قال طلبت حين علت فالقول له يمينه في ثبته من الدبر
دبر (قوله وإن لم يحضر الثن) أن وصليته أي لم يحضره إلى مجلس القاضي لأن الثن لا يجب قبل القضاء قال في
إدائه وهذا ظاهر رواية الأصل وعن محمد لا يقضى حتى يحضر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لأن الشفع
بما يكون مفلساً (قوله فلو قبل للشفيع الخ) أي قبل له ذلك بعد القضاء فما حرق أي قال ليس عندي الثن أو
حضر غداً أو ما أسه ذلك لا تبطل شفعته إلا جاع وإن قال ذلك قبل القضاء تحطل عند محمد نص عليه الزيلي
على (قوله والنصم للشفيع المشتري مطلقاً الخ) المراد بالطلاق قبل التسليم أو بعد التسليم تسليم النصم
مشتري وبالاول للمشتري والثاني للبائع والبائع عليه ويند فليسببية أي أن الأول خصم بسبب ملكه والثاني
سبب كون العقار المبسوع يند وفي ذكر الاستحلاف هنا نظير ظهر من سوق كلام ابن الكمال فإنه قال والنصم
شفيع البائع والمشتري إن لم يسلم أحدهما يندو الآخر عليك فلا تصح الشفعة على البائع حتى يحضر المشتري
إن سلم إلى المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال المأب واليتمت ما ملخصاً وحاصله أن الخصم قبل التسليم هو
البائع والمشتري وبعد المشتري وحده فقول الشارح الخصم المشتري إن أراد وحده لا يصح قوله مطلقاً وإن أراد

مع البائع لا يناسف قوله قبل التسليم فكان عليه أن لا يذ كر الإطلاق وأما كون الخصم بعد التسليم هو المشتري وحده فسيتم عليه بعد مقتدر **(قوله ولكن لاتسمع)** الاستدراك في محله بالنظر إلى مجرد المثل وأما بالنظر إلى عبارة الشارح حسنا إذا ولا المشتري فهو مستدرك والمقام مقام التصريح بقائه مناد في عبارة ابن الكمال تأمل **(قوله لانه الملك)** قال الزلي لان الشفع مقصود أن يستحق الملك والشفع يقضي القاضي بهما لأن لاحدهما يدو ولا **تحرك** كما اه أفى قلنا كان لا بد من حضورهما كإحدى الهداة وفي قوله وبفسخ محضوره إشارة إلى علة أخرى لحضور المشتري وهي أن يصير مقضيا عليه بالشفخ كانه عليه في الهداة لان القضاء على الغائب لا يجوز ملكا أو فسحا كقاية **(قوله)** وبفسخ محضوره أي حضور المشتري وصوره الفسخ أن يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لثلا بطل حق الشفعة لا نهائيا على البيع فتحويل الصفة إلى الشفع وبصر كانه المشتري أوله صاحب الجوهرة فلم يفسخ أصله وأما انفسخت اضافته إلى المشتري ط وهذا الحكم على البائع قبل التسليم أما بعد فالحكم على المشتري لان البائع صار أجنبيا كالمهر ويكون الاخذ منه من المشتري كإتيان قريبا تأمل **(قوله)** لزوال الملك والبدعته فصار أجنبيا هداية **(قوله)** اشتري دابا ألف وباعه الآخر بألفين ثم حضر الشفع وأراد أخذها بالبيع الأول قال أبو يوسف بأخذها من ذي السد بالفسخ وقال الملق بأصل بألف أخرى وعندها بشرط حضر المشتري الأول وإن طلب بالبيع الثاني لا بشرط حضره الأول أنفا قاتر غانية **(قوله)** والعهدته بالمهر جمع حوازا للرفع فستأى تقوله على البائع متعلق بقضه وعلى الرفع غير **(قوله)** لضمان الثمن الخ أي ضمان الثمن الذي تقدمه الشفع إذا استحق البيع **(قوله)** وعلى المشتري لو بعد في التاتر خاتمة عن الثاني إذا كان المشتري فقدا الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى الشفع بالشفقة فتقدم الشفع الثمن للمشتري فالعهدته على البائع والعهدته عليه اه طوري **(قوله)** الماس من قوله لزوال الملك والبدعته **(قوله)** والشفخ خيار الرؤية والعيب لان الاخذ بالشفقة من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشر من البائع لتحويل الصفة اليه فثبت له الخيار ان فيه كذا اشترا من م باختيارها ولا يسقط خياره بزواله للمشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفع فلا يعمل شرطه ورؤ يتفق حقه زلي **(قوله)** دون خيار الشرط والاحل أي لعدم الشرط كإحدى القهستاني والاحل عطف على خيار الشرط لا على الشرط اه ح والمراد الاحل في الثمن **(قوله)** الا في ضمان القروى فلو استحق البيع بعد ما بنى الشفع لا يرجع نقصان قيمة البيع على البائع والمشتري لانه لم يصير مغرور بتملكه حوازا للمسألة ستأى في هذا البيت ستأى قول الخ لا الاشياء فلا يرجع للمشتري على الشفع فاقصر ومقابل فتنه **(قوله)** في الثمن أي في حقه كقول أحدهما هو ذا تبيعو ولا تنردوا هم وأقده كقول المشتري عما تين والشفخ بمائة أوصفته كاشترته بن مهمل وقال الشفع بل متوكل دور الجار **(قوله)** والدار مقبوضة والثمن منقود أي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه البائع وقد اجبت كثيرا من أجد من ذكر هذين القيد من سوى بعض شراح الكذا لأدري اسمها بته أضاف هامش نسخة معتقة من نسخ الكثر من الكافي وفي تلكه الطوري ما نصه وأطلق المؤلف فتمل ما تناقض الاختلاف قبل قبض الدار وقد الثمن أو بعده مقابل التسليم إلى الشفع أو بعده لكن في التاتر خاتمة المشتري دارا وقضاه وقد الثمن ثم اختلف الشفع والمشتري في الثمن فاقول للمشتري انتهى ما في تلكه وزاد في الأخيرة على ما في التاتر خاتمة فاقول للمشتري مع بتمته ولا لاحتلافان لان الشفع مع المشتري بمنزلة البائع مع المشتري الآن البائع والمشتري تتحالفان الخ فامل وقال ط وقد يقال ان الثمن ان كان غير منقود يرجع إلى البائع فوخذ بقوله ان كان أقل مما دعيه المشتري ويكون خطأ كإحدى المسألة الثانية وعلى هذا فالدار على كونه الثمن منقود فقط اه **(قوله)** لانه منكرك فان الشفع يدعي استحقات الدار عند نقدا الأقل وهو ينكره هداية **(قوله)** ولا يتحالفان لان للمشتري لا يدعي على الشفع شأن لان الشفع مخير بين الاختيار تركه فلم يستحق كونه مدي عليه لانه الذي تناكره الدعوى لا ينكره فمن كان في معنى النص وهو أن الاختلاف المتبايعان والسلم فاتفقا فالقوة إذا لانه فيما تناكره الدعوى عن الجانبين اتفاق **(قوله)** لانه يستعمله أي المشتري

إن كمال (ولكن لاتسمع) البينة عليه حتى محضر المشتري لانه الملك (ويفسخ محضوره ولو سلم للمشتري لا يلزم حضور البائع لزوال الملك والبدعته إن كمال (ويقضي) القاضي (بالشفقة والعهدته) لضمان الثمن عند الاستحقاق (على البائع قبل تسليم البيع إلى المشتري) والعهدته على المشتري لو بعده لما مر (لشفخ خيار الرؤية والعيب وإن شرط المشتري البراءة منه) دون خيار الشرط والاحل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان القروى لجبر (وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن) والدار مقبوضة والثمن منقود (صدق المشتري) بيمينه لانه منكرك ولا تتحالفان (وان برهنها فالشفخ أحق) لأن يمينه ملزمة (ادعى المشتري ثمنوا) ادعى

بأنه أقل منه بلا قبضه فالقول له أي البائع ومع قبضه المشتري ولو عكس فعد قبضه القول للمشتري وقوله يتحالفان وأي نكل اعتبر قول صاحبه وإن حلفا فسخ البيع وبأخذ الشفع بمقال البائع ملحق (وحط البعض نظهر في حق الشفع) فيأخذ بالباقي وكذا نهاية البعض لأن كانت بعد القبض أشباه (وحط الكل والزم يادله) فيأخذ به بكل المسمى (١٥١) ولو حط النصف ثم النصف بأخذ

بالتصفاء الأخير ولو علم أنه اشتراه بألف فسلم ثم حط البائع مائة فله

٢ (قوله بأن اشتبه بالمخ)

أي أثبت القبض بالينة

أو المميز وهذا صريح في اعتبار عن المشتري في

القبض مع أنه مدع وهو

بعض عن قواعد المذهب

وعادة الدرر وإن كان

البائع قبض الثمن

أخذ الشفع بمقال

المشتري إذا أثبت ذلك

بالينة أو يمينه اه

وقوله ذلك أي مقال

يعني القدر الذي ادعاه

وحديث صحيح قوله أو

يمينه فلا عار عليها إذا

علمت ذلك نظهر أن مقالته

الحشي باطل حيث كان

مستنده على زعمه كلام

الدرر وقد علمته تأمل

متصفا لكن نقل بعض

الافاضل أن العلامة

الشربلاني أرجع اسم

الإشارة في عبارة الدرر

إلى القبض المفهوم من

قبض وعليه فيكون

المراد عين البائع أي

بمخلاف بينة المشتري لأن الشفع محذور بينة لا لأمرها لاخذ بينته أولى اتفاقاً قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو اختلف البائع والمشتري أو هما أو الشفع فيينة البائع أحق لأنها ثبتت بالزبد (قوله بلا قبضه) أي قبض البائع كل الثمن سواء غرض المشتري القمار أو لأقسطاني (قوله فاقول له) أي بلا عين قهستاني فيأخذها الشفع عما قال البائع لأنه إن كان كما قال فظاهره والأفوه حط والخط نظهر في حق الشفع (قوله ومع قبضه للمشتري) فيأخذ الشفع بمقال المشتري إن شاء ولا يلتفت إلى قول البائع لأنه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد ويخرج حوس البين وصار كالاجنبي في الاختلاف بين المشتري والشفع وقدينا هذه أية بأن القول فيه للمشتري واعلم أن هذا إذا كان القبض ظاهراً بأن أثبت (٢) المشتري بالينة أو المميز كالحق الدرر في ما إذا كان القبض غير ظاهر أي غير معلوم للشفع وما إذا قرر البائع بالقبض أو لا فإن كان الثاني وإريد كرق في الكتاب والظاهر أن حكمه ما إذا كان غير مقبوض وإن كان الأول والمشتري مدعى الأكثر والدار في يده فإما أن يقرأ ولا اعتبارا الثمن ثم القبض أو بالعكس فإن كان الأول كما لو قال بعث البار منه بألف وقبضه أخذها الشفع بالألف لأنه إذا بدأ بالأقرار بالبيع عقداً تعلقت الشفعة به ثم قبضه بربنا سقاط حق الشفع لمتعلق بقرار من الثمن لأنه إذا تحقق ذلك بقي أعني من العقد إذا لم لا شيء فبطل لاخذ عايد عيه المشتري لما مر أن ثقل الثمن إذا كان مقبوضاً أخذ عا قال المشتري وليس له إسقاط حق الشفع فيرد عليه قوله قبضت وإن كان الثاني كما لو قال قبضت الثمن وهو أرف لم يلتفت إلى قوله وبأخذها عا قال المشتري لأنه بإقراره بالقبض صار أعني باسقط اعتبار قوله في مقدار الثمن عناية (قوله عما قال البائع) لأن فسخ البيع لأوجب بطلان حق الشفع وهل يحلف البائع بنفي أن لا يحلف لأنه حلف مره متقاي عن الاستيجاب (قوله وحط البعض) أي حط البائع بعض الثمن عن المشتري فلو حط وكيل البائع أي بالبيع لا يلتحق باصل العقد فلا ينظر في حق الشفع أشباه أي وأن صح حطه وبري المشتري لأن الوكيل ضمن ما حطه فكانه هبته بدهاء كما أوضحه الجوى (قوله فيأخذ بالباقي) أو يرجع على المشتري بالزبد فإن كان أو فاه الثمن كالحق العزيمة (قوله لا إذا كانت بعد القبض) أي قبض الثمن لأنه لا ضرر عايد التسليم فلا يرد الشفع شيئاً ما قبله ففسد ولا نهاية بين في التمه شرح تنوير الأذهان قال الجوى في أن يقال يفهم من التمسيد بهية البعض أن هبة الكل لا تظهر في حق الشفع مطلقاً فهل يأخذ بالمسمى أو بالقيمة لم أر نقلاً صريحاً في الظاهر بقدرى ذار بألف ثم تصدق بها على المشتري بأخذها الشفع بالقيمة إلا أن يكون بعد قبض الألف اه فعلى قلمه يقال إن وهب كل الثمن على القبض بأخذ الشفع بالقيمة والأقبا الثمن اهله خصوصاً أقول ورأيت في التاتر ما تمنع من المحط ما من خصه الحط أهمية والأمر إذا كانت قبل القبض فلو كانت في بعض الثمن تظهر في حق الشفع ولو في كله فلا وإذا كانت بعد القبض فالحط والهت على هذا التفصيل وأما لأمره لكل أو البعض فلا يصح اه عليه جرى القهستاني تأمل (قوله وحط الكل والزم يادله) أي لا تظهران في حق الشفع أما حط الكل فلا لأنه لا يلتحق بأصل مقدور الباقي العقد بلعنه وهو فاسد لا باطل خلافاً لما في الدرر ولا شفع في القاسد كما في كنهه أي خذ الكل يظهر في حق المشتري قهستاني وأما الزاد فلا تنهاه وإن التحقت ففيها بطلان حق الشفع لاستحقاقه الاخذ بالمسمى قبلها والمزاد الزاد في الثمن أمافي المبيع فظهر كما يذ كره الشارع فربما عن القيمة لاها من قبيل الحط (قوله ولو حط النصف المخ) التصفليس يفسد قال في الجوهرية هذا أي عدم الاتحاق إذا حط الكل بكامة حدة ما إذا كان بكلمات بأخذها لآخر اه قلت ووجهه أنه كالحط شيئاً يلتحق بالصدق بصير الثمن في فانا حط جميع ما بقي يكون حط الكل الثمن وهو ما بقي فيأخذ به (قوله ولو علم المخ) أشار إلى أنه لا فرق

جميع بمقال المشتري إذا أثبت المشتري القبض بالينة أو نكل البائع وحديث صحيح بمقاله العلامة الحشي وأثبت بهامش نسخة في هامشه وأثبت بخط العلامة الشيخ عبدالحق الشربلاني التامير على الضمير في عيار الدرر بالرجوع إلى الشفع اه ولا تخن

(ياخذ عنه وفي الشراء بالقبض بالقيمة) أي وقت الشراء (في بيع عقار بعقار يأخذ) الشفيع (كلا) من العطار بن بريمة الآخر (و) في الشراء (شمن) مؤجل بأخذ بحال أو طلب الشفعة (في الحال) وأخذ بعد الاجل ولا يتصل ما على المشتري لو أخذ بحال (ولو سكت عنه) فلم يطلب في الحال (وصبر حتى يطلب عند حصول الاجل) طلبت شفعة خلافاً لأبي يوسف (و) يأخذ عقل الخروقة الخنزير أن كان البائع والمشتري (والشفيع ذمياً) لاد أن يكون المائع أيضاً ذمياً ولا بفدالسبع فلا تثبت الشفعة إن كان معزاً باليسوط (و) يأخذ بقبضها لما مر (و) كان الشفيع مسلماً لمنعه عن ملكها وملكها ثم قيمة الخنزيرها ناقة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم ملكها بخلاف المروعي العاشر (وطريق معرفة قيمة الخنزير بالخروج الذي أسلم أو فاسق) تأب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عتابة

بين ما إذا كان الخط قبل الاخذ بالشفعة أو بعده كافي التبين (قوله) كالأبغ بالبيع بالخط) أي الشفعة لما قد سناه انفعال بأخذ الخط لبدء أيضاً وقوف فيه بعضهم ثم أبت في النهاية قال بأخذ الدار حصتها من البائع ولا يخالف ما في شرح الجمع المكي باع عقاراً مع العبد والدواب تثبت في الكل تبعاً للعقار اه لان به الارض والحرث ونواة الحراثة فتستحق التبعة لوجودها مع المقصود من الارض ولذا ضم فيها الوقت كما مر في موضعه بخلاف الجارية أو المتاع مع الدار هذا ما ظهر في تعامل (قوله) ولو حكا كالخرف اه لاذ بعد قوله وفي القضي سلم عما عترضه ح منه يقتضي أن الخمر على حكا في حق المسلم وانه يأخذ بعقل الخمر وكذلك بقبضها لانها على حقيقة قبي حكا في حقه وعادة ابن الكل لا باعتبار علمها حيث قال والله الشراء بمن مثلي حقيقة وحكا لان من المثلي ما التحق بغير المثلي كالخرف في حق المسلم اه لمخالف قوله وحكا لاخراج الا للاحتمال (قوله بالقيمة) أي وقت الشراء الوقت الاخذ بالشفعة كافي للخبر فقه (قوله) بأخذ الشفيع أي شفيع كل من العقارين (قوله مؤجل) أي بأجل معلوم والافسدا ولا شفعة في البيع الفاسد معراج وسائر من الشارع التنبيه على ذلك آخره الدال (قوله) بأخذ بحال بأخذ في الحال بنصف الام ينم حال يتشدد هذا لان الاجل ثبت بالشرط ولا شرط بين الشفيع والمائع أخذ بمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري لما مر أن البيع انفسخ في حق المشتري وان أخذ من الآخر رجح البائع على المشتري بثمان مؤجل كما كان لان الشرط الذي جرى بينهما لم يطل بأخذ الشفيع (قوله أو طلب) عطف على يأخذ أي انه يخير بين الاخذ في الحال بحال وبين الطلب في الحال والى بعد الاجل (قوله ولا يتصل الخ) كذا في الملتقى والمراد لو أخذ الشفيع بثمان حال من المشتري لا قد سناه أنفاً (قوله ولو سكت عنه الخ) فائدة قوله أو طلب في الحال (قوله طلبت شفعة) لان خ ثبت وقد كان له أن يأخذ بثمان حال ولولا أن حقه ثابت لما كان له الاخذ في الحال والسكوت عن الطاء ثبوت حقه بطله لا يلي ودر وقته طار لان هذا طلب تلك ولا تبطل الشفعة بتأخير ما في حال الاجل الامام لانه لم يقدره مدة ولا عند محمد لا بد من شهرين بلالية وما قيل في الجواب المراد طلب الموائبة بالان حقه قد ثبت فانه يقتضي أن المراد طلب الثقات أو السوداء قول النظر معلول والجواب مقبول لان الشفعة للشفيع بعد البيع واستقرارها بعد الطلوع كما مر متناً فاذا صدر البيع وثبت حقه فيها ثم علم به طلب موائبة طلبت لانه سكت بعد ثبوت حقه ومنشأ ما مر اشتاء الثبوت بالاسقاط فقدر (قوله) وقيمة الخنزير) فلو بيعت عينة فلا شفعة لان كوايتا يتولم اتقاني (قوله) والشفيع ذمياً) والله الذي المرتقل أومات أولي خلافاً لهما ولا تثبت لورثته أما لو شري فقتل لم تبطل شفعة الشفيع لتعلقها عن المالك ولو شري مسلم في دار الحرب دارا شفيعها مسلم لا شفعة له وان أسلم أهلها لان احكاماً لا اتقاني (قوله) لا بد أن يكون الخ) بيان لقائلنا في لغة البائع والمشتري (قوله لما مر) أي في كتاب القصد قال ان الخرف في حقا قاضي حكا أو في قوله انفا ولو حكا كالخرف في حق المسلم بناء على ما قد تضمن أن يذكره بقوله وفي القضي (قوله) لو كان الشفيع مسلماً) فلو مسلماً وكافراً ان نصف المسلم بنصفه ولكافر عقل نصفه اتقاني وفيه أسلم قبل الاخذ لم تبطل وصار كالسلم الا على وان أسلم أحد المتبايعين مقبوضه انتقض البيع قبض الدار ولا ولم تبطل الشفعة لان انفساخ البيع لا يبطلها (قوله) ثم في الخ) جواباً على ما قد مره أنه مرق باب العاشر أنه بعشر الخمر أي يؤخذ من قيمته لا الخنزير لانه القضي كسبه وتقير الجواب بظاهر وقدم الشارع جواباً عما مر في باب العاشر عن سعدى وهو انه لو الشفيع بقيمة الخنزير بطل حقه أصلاً فتشترى مواضع الضرورة مستثناة (قوله) بخلاف الم العاشر) فانه بعشر الخمر لا الخنزير فافهم فقير سبق فلم (قوله) بالرجوع الباء لتصور (قوله) الذي وفي الجرمين باب العاشر عن الكافي يعرف بالرجوع ٣ إلى أهل الذمة (قوله) ولو اختلفا فيه أي الشفيع والمشتري فيما ذكر من القيمة ط (قوله) فالقول للمشتري قال في العتابة كالأبغ بخلاف ما قد

(و) يأخذ الشفيع (بثمان وقيمة البناء والغرس) مستحق القلع (قوله) يعرف بالرجوع الخ) قال مولانا أي أن كان قولهم واتفق قول المسلم أما إذا كان عليه فلا فية من الزام المسلم بقول التبيين وهو

في الغصب قلت وأما ولدونها بالإن كثره وأطلاها حص كثر خيرا الشفع بين تركها وأخذها واعطا ما زاد الصغ فيها التعذر نقضه
لغة لنقضه بخلاف البناء ماوى إلى الزايد وسجي (لوني المشتري أو غرس أو كلف) الشفع (المشتري فلهما) إلا إذا كان في القلع
لأن الأرض فان الشفع له أن يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقاوله غير ثابتة (١٥٣) فهتاني وعن الثاني إن شاء أخذها الثمن

وقمة البناء والغرس

أو تركه وبه قال الشافعي

وأما قلنا في فيما الغيرة

فيه حق أقوى ولذا

تقدم عليه فنقضه

(كما ينقض) الشفع

(جميع تصرفاته) أي

المشتري (حتى الوقف

والمسجد والمقبرة) والهمة

زيلي وزاهدي وأما

الزريع فلا يقع استحسانا

لأنه نهاية معلومة

وبقي بالحر (ورجع

الشفعين الثاني فقط إن)

أخذ بالشفعة ثم (بني

أوغرس ثم استسقت) ولا

رجع بقيمة البناء

والغرس على أحد لأنه

ليس يغزو ويختلف

المشتري (و) يأخذ بكل

الثمن إن خرب أو بصف

الشجر) بلا فعل أحد

والاصل إن الثمن يقابل

الاصل لا الوصف (و)

هذا إذا (لم يبق شيء من

نقض أو خشب) فلو

بقى وأخذنا المشتري

لا يفصله من الأرض

حيث لم يكن تبعا للأرض

تسقط حصته من الثمن

في قسم الثمن على قيمة

الداروم العقد وعلى

قيمة النقص وبما أخذ

إن (قوله) كما مر في الغصب من أن قيمته ما سحق القلع أقل من قيمته ما قلعين بقدر أجره ما قلع ط (قوله)
توأمالودنها الخ) بيان الفرق بين البناء والدخن وكان ينبغي تأخير من قوله أو كلف المشتري فلهما فان
القيمة بينهما ههنا خفية تأمل (قوله) وأطلاها حص كثر خيرا الشفع بين تركها وأخذها واعطا ما زاد الصغ فيها التعذر نقضه
له أقول وعلى هذا فلو أطلاها الخ (قوله) لتعذر نقضه) على تعذر نقضه ولو لا يكلف المشتري النقص لتعذر
فيه أي على وجه يكون له قيمة (قوله) وسجي) أي ما ذكره بقوله وأما ولدونها آخر ثلث الشفعة في الفروع
لأنه أو كلف (عطف على يأخذ (قوله) إلا إذا كان في قوله وعن الثاني) موجود في بعض النسخ قال ط هو
ثامن بخلاف تقديره ولا يجبر المشتري على البيع له قلت يؤيده قول الاتفاقية وأمره القاضي بالقلع إلا
كان الخ (قوله) أن يأخذها أي الأرض حرا على المشتري (قوله) مع قيمة البناء والغرس) الأوضح قول
رأيه مع البناء والأغراس بينهما (قوله) مقاوله أي مستحقة القلع وبدل عليه قوله غير ثابتة ط (قوله) وعن
الخ) أي في مسئلة الثمن فلا يكلف المشتري القلع لأنه ليس يعتمد في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه بالشراء
عالم بأحكام العدوان الذي هو القلع ط (قوله) وقيمة البناء والغرس) أي قائم على الأرض غير مقولوعين
تتم شرح الطحاوي (قوله) ولذا أي لكون حق الغزو هو الشفع أقوى (قوله) ويبقى بالحر) أي رعاية
بالمشتري والشفع كما أوضحنا في زيلي وهذا عبارة الاتفاقية عن شرح الطحاوي ولا يجبر المشتري على قلعه
فما قبل ينظر إلى وقت الادراك ثم يقضى للشفع اه ومقتضاه عدم الاحراز لم يخرب الأرض عن ملك
يرى لعدم القضاء تأمل وقال الساجي الذي في القسمة ثم الأرض تركه بغير أجر وعن أبي يوسف باحراه
بونه في التاتر خانية (قوله) ولا يرجع بقيمة البناء والغرس) يعني نقصان قيمته ما وعن أبي يوسف أنه
يج (قوله) على أحد أي سواء تعلمهما من البائع أو من المشتري ط (قوله) لأنه ليس يغزو) لأنه أخذها
مع حيا كما مر (قوله) بخلاف المشتري) فذا سخط ما اشتراه بعد البناء لأن البائع غره بالعقد فرجع عليه
سخر (قوله) وأخذ بكل الثمن الخ) أي إذا اشتري جرد أو اغترب أو استأنف النحر فلا شفع الأخذ
الثمن لأنه ما باع من الأرض من غير (قوله) بلا فعل أحد) أي يحجز زمنا (قوله) لا الوصف) أي ما لم يقصد تناقله
بل حصته من الثمن كما يأتي رجي والاولى أن يقول لا يتبع لأن البناء والنصر ليسا وصفين لا دارا ولا بستانا ثم
أف وصف قال في التبيين لأنه ما باع من الأرض حتى يخلط في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من
ولهذا يسعها ما رجحة في هذه الصورة من غير بيان ط (قوله) من نقض أو خشب) فهو شر مر تب ط
له حيث لم يكن تبعا للأرض) على لقوله تسقط حصته من الثمن ط فهو عن مال قائم في محبته عند المشتري
في (قوله) فقد هلك ما دخل تبعا) أي لما كن من التوابع وتحولت الصفقة إلى الشفع فقد هلك التبعية
يخلو الأصل في ملك الشفع قبل القبض فافهم فان قلت تقدم عن الزيلي أن الأخذ بالشفعة شر من
يرى إن كان الأخذ بعد القبض والافني البائع لتحول الصفقة له ومقتضاه عدم سقوط فيما أخذه
يرى أيضا أنه قبل شراء الشفع وقضه فلم يدخل تعاقلت تقدم أيضا إن الشفعة تملك القيمة بما قام على
يرى فلو لم تسقط حصته من الثمن لم يكن كذلك تأمل وكذا يقال فيما يأتي (قوله) لأن الفاتن بعض الأصل)
نقص النسخ لأن الغائب والكل جميع لأن المراد بالفاتن الهالك والمغائب أي في الماء الهالك أيضا ولكن
في التي قال زيلي ثم هذا من وجه المخالفة بينه وبين المسألة السابقة (قوله) إن نقض المشتري البناء) فلو لم
شبه ولكن باعه من غيره بلا أرض فلا شفع نقض البيع وكذا النبات والنخل طوري عن التاتر خانية

زيلي قلت فلو لم يأخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط شيء

(٣٠ - ابن عابدن شامس)

من عدم جسمه إذا هزم من التوابع والتوابع لا يقابلها شيء من الثمن وبالأخذ بالشفعة تحوّل الصفقة إلى الشفع فقد هلك ما دخل
في القبض ولا يسقط ثلثه شيء من الثمن قاله شيخنا (بخلاف ما إذا تلف بعض الأرض بفريق حيث يسقط من الثمن حصته) لأن الفاتن

الأصل زيلي (و) يأخذ (حصصة العرصه) من الثمن (إن نقض المشتري البناء)

لنقصه بل لنقص
(ونقص الاجنبي
كنقصه) أي المشتري
(والنقص) بالكسر
المنقوض (له) أي
للمشتري وليس
للمبيع أخذ من زوال
الشيعة بانفصاله (و)
بأخذ (بشرها) استحسانا
لانصاه (ان اشاع
أرضوا بخلاف وغيرا أو
آخر) بعد الشراء (في
يده وان جند المشتري)
فليس الشفعة أخذه
للمس (أو هاتنا) قة
سماوية وقد استأجرها
بشرها سقط حصص من
الثمن في الاول أي
شراها بغيرها (وبكل
الثمن في الثاني) لحدوثه
بعد القبض (ففي
بالشفعة لا شفع ليس
له تركها) شرح
وهانسة لتحويل
الصفقة له بخلاف ما
قبل القضاء (الطلب في
بيع فاسد وقت انقطاع
حق البائع اتفاقا وفي
هبة تعوض) مشروط
ولأنه يبيع فيها
(وقت التقاض) وفي
بيع فضولي أو بخيار
بائع وقت البيع عند
الثاني وقت الاحالة عند
الثالث وبخيار مشقوق
البيع اتفاقا يعني (من
لم ير الشفعة بالحوار)
كالشافعي مثلا (طلبها)

(قوله لاية قصد الاتلاف) أي والتبع اذا صار مقصودا به يسقط ما يقابلها من الثمن ط (قوله) ويقسم الثمن
فتقوم الارض وعليها البناء وتقوم بغيره فيقدر التفاوت يسقط من الثمن ط قلت فلو اختلفا في قيمة البناء
للمشتري والبيعة لا شفع عندهم عند المشتري أيضا ولو في قيمة الارض وموقع الشراء نظر الى قيمة البناء
لان الظاهر أنه كان كذلك فمن شمله كان القول له اتفاقا (قوله بخلاف انه دام الخ) أي بخلاف ما اذا دام
بنفسه وأخذ النقص حيث يعتبر قيمته يوم الاخذ كما مر لانه صار ما لم يجسده فقوم عليه بالمس في يومه تام
وافهم (قوله والنقص) بالكسر قال المكي قلت وقد حصل في نقص البناء وهو منقوض لغتنا ضم الزمان
وكسرهما فالأزهرى وما صاحب الحكم اقتصر على الضم والحوهري وابن فارس على الكسر وهو القاسم كقول
والرعي والتكتب على المذبح والرعي والمنكوث ط (قوله بشرها) البائع يعني مع ط (قوله لانصاه) هذا هو
الاستحسان وفي القياس لا يكون له أخذ الثمن لعدم التبعية كالتناع الموضوع فيها منع وبيان وجه الاستحسان
أنه باعتبار الاتصال صار تبع للعقار كالبناء في الدار هداية (قوله وغيرا) بان شرطه في البيع لان الثمن لا يسقط
البيع الا بالشرط لانه ليس ببيع زبلي (قوله بعد الشراء في يده) متعلقان بأخر وقد بقوله في يده لانه اذا
في يده البائع قبل القبض ثم قبضه للمشتري له حصص من الثمن كالذا كان موجودا وقت الشراء كفاية (قوله)
جند) بان قال المجتهد المشددة قال الزبلي في باب البيع القاسم الجند بالذات عام في قطع الثمن وبالله التمسك
بالتخلل اه عن الجوى وسطه مسكن هنا بمله قال أبو السعود لانه انسب بالمقام وقوله المشتري ليس
بل مثله البائع والاجنب كافي غاية البيان (قوله فليس الشفعة أخذه) أي في الفصلين هداية أي اذا اشتراها
أو آخر في يده وكان عليه أن يقول وليس بالواو يذكره بعد جواب الشرط الا في (قوله للمس) أي أخذه
قوله لزوال التبعية بانفصاله ولا يخفى أن الثمن في الاولى وان دخل بالشرط كما مر وقوع الشراء عليه قبل ذلك
دخوله في الشفعة بالتبعية للعقار باعتبار الاتصال كقصدته وبالأفضال زوال التبعية للعقار فسقط الشفعة
فافهم (قوله وقد استأجرها بغيرها) خبر يرد على الدرر ولا معنى لها ح أي لما فاتته للتفصيل الآتي (قوله يسقط
من الثمن في الاول) لانه دخل في البيع قصدا فقبضه من الثمن هداية بقوله لحدوثه بعد القبض فلا يكون
مسبعا لالتناع فلا يقابلها شيء من الثمن هداية (قوله لتحويل الصفقة اليه) أي ولا يجوز له ابطالها من يد
مقتض شرطا (قوله بخلاف ما قبل القضاء) قدم المصنف أنها ملك بالاذن بالراضي ويقضاء القاضي بالقبض
هنا خبر قيد تامل (قوله وقت انقطاع حق البائع) كان تصرف فيها للمشتري ببناء وبحجوه كبايات (قوله وفي
بعض مشروط) أي في القصد وصورته أن يقول وهبت هذا لعلني أن تموضي كذا أو أجور أو قال وهبت
هناك بكذا أنه يبيع اتفاقا وفي الخاتمة فلو كانت بغير شرط العوض ثم عرضه بعدها فلا شفعة (قوله ولا بشرط
فهما) أي في الهبة والعوض بأن كان العوض عقارا أيضا قال ط أما اذا كانت في شائع فإن كانت مما يقسم
فأسد والأفهي مصححه ويجري فيها الشفعة وهذا أقسام ما تقدم في الهبة أو في غاية البيان قال أصحابنا وأما
نصف خاير بعض فلا شفعة فيه لأن هبة المشاع فيما يقسم لا يجوز اه (قوله وقت التقاض) أي من الجانبين
قبض أحد العوضين فلا شفعة اتفاقا ولو سلمها قبل قبض الآخر لم يلزمها ط كما سلكه الشارع عن المبسوط وط
في الجوهرة عن المستصفي قال في النهاية ولا بد من القبض عندنا فلا فرق فلا شفعة ما لم يتباضعا على قول
يجب قبل التقاض بان على أن الهبة بشرط العوض عندهم مع ابتداء أو انتهاء وعندنا نأبر ابتداء بمقتضى البيع
اذا اضل بمال القبض من الجانبين كذا في المبسوط اه في القهستاني عن المحيط يعتبر الطلب عند التقاض في طلب
الرواية بقول الساجي عن المقدسي وفي رواية وقت القصد وهو الصحيح مشكل فانه مبني على قول زفر ولم أر
صحه من شرح المجلد ا ب وغيرهما قائل (قوله ووقت الاحالة عند الثالث) هذا هو الصحيح كما سلكه كره الشارح
أول الباب الا في وجهه ثلاث شعرة (قوله بقوله الخ) قال في الرأزي بولم يذكر في الكتب أن من لا ير
الشفعة بالحوار اذا طلبها عندها كبراهها قيل لا يقضي له لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضي لأن الخا كره

(قوله لا) يحكمه شئو برأيه * (فروع) * أخر الشفع أحبال الطلب لكون القاضي لا يرافقه ومعدور وكذا وطلب من القاضي صفه فامتنع بخلاف سبب اليهودي كما يأتي بشرى أرضا بمائة فرغ ترابها وباع بمائة ثم أخذها الشفع بالشفعة أخذها بخمس لان باقصر على قيمة الأرض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه (١٥٥) وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب

لا يتفاوت ويقال للشرى

أرفع ما كسبت فما فهو ملكك خاوي الزأدي

وفيه شري دارا الى

الحصاد فلس للشفيع

أن يجعل الثمن ويأخذها

بالشفعة لانه ملكها

بيعه فائد اه قلت

وسيجي أنه لا شفعة

فيما بيع فسد ولو بعد

القض لا احتال الفسخ

نعم اذا سقط الفسخ بيته

ونحوه وجبت وفي

المسوط الهه بشرط

العوض انما تثبت الملك

للوهره اذا قبض

الكل فالوهره دارا على

عوض ألف درهم

فقبض أحدا والعوض

دون الا تحرم سلم

الشفيع بالشفعة فهو

باطل حتى اذا قبض

العوض الا ان كان له

أن يأخذ الدار بالشفعة

* (باب ما تثبت هي

فيه أولا) * تثبت

(الانتب قصدا الا في

عقار ملك بعوض)

شرح الهمة (فومال)

خرج المهر (وان لم)

يكن (يقسم) خلافا

لشافعي (كرخي) أي

بيت الرخي مع الرخي

نهاية (وجام وبئر)

ونهر (وبيت صغير)

يكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ليس بعقار فكون ما بعد من عطف الخاص على العام (فلا) خلافا لما لا (ذنه) (وقيل) اذا (يسا)

(لا) ولوم حتى القرار خلافا لما فهمه ان الكال مخالفتها المنقول كما لا يشكنا الرمي (ولا) في (ارث) وصدقة وهه لا بعوض (مشروط

قبل بقوله الخ قال الحلواني وهذا أحسن الاقوال اه (قوله والا يلقه) ٢ عبارة البرازية وان قال فلا تأمل (قوله لا يحبال الطلب) أي اثباته عند القاضي وان الطلب عنده وهو الثالث فمتضمن اثبات طلب واثبة وطلب التفرير لفظا لمباح في محله فافهموهنا مبني على قول محمد الفتي بمن أنه لو أحرشها بغير ابلعذر الملت كاسم (قوله فامتنع) أي القاضي أو من وجبت عليه الشفعة أقدمه أو السعد ط (قوله بخلاف) بيت اليهودي فان القاضي يحضره وان كان يوم السبت هذان كانت الشفعة واجبة عليه وان كانت واحدة فالفتي يطلب من القاضي وان كان يوم السبت وهذا يظهر اذا كان يوم السبت آخر الشهر اذا تخار الطلب ل الشهر لا يبطئها اتفاقا الا أن يكون المراد طلب المئوية والتقرير تأمل ومثل السبت الاحتمال نظر ان كما يادامهوي (قوله كما يأتي) أي في الفروع آخر كتاب الشفعة (قوله أخذها بخمس) عزاه في الخانة الى ابن فضل ثم قال بعدم وقال القاضي السغداني لا يطرح عن الشفع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصصة النقصان لماهية تقدم الحامية الاول اعتمده كما هو عادته (قوله لان منها الخ) ظاهر التعليل أن قيمتهما مساو وقت فقدوا واختلف لا يتعين أخذها بخمس بل يقسم الثمن بحسبها تأمل (قوله اذا قبض الكل) مبني للجهرول كل من البدين والألوم أي كل من المتسادين (قوله فهو) أي التسليم (قوله كان له أن يأخذ الدار شفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة وانما غير المصنف بالتفاضل على حصول القبض من الاثنين في قوله جهة بعوض وقت التقاض ط والله تعالى أعلم

(باب ما تثبت هي فيه أولا) *

قوله لا تثبت قصدا الخ) قبيحه لانها تثبت في غير العقار تباعه كالبناء والعرض والثرع على ما مر وكذا في الفة لراثة تباعه الارض كما قدمنا من شرح المجمع (قوله ملك) بالتشديد والتخفيف صفة عقار وسياق يحتمله يوم ما بيع بخلاف البائع ونحوه (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذا المحترزات أتت بها مصنف بعدد فالاولى حذفه ط (قوله وان لم يكن يقسم) ادرج لفظ يكن ليشهد أن المراد ليس مما انصف بونه يقسم أي يقبل القسمة وليس المراد في القسمة أعين كونه قابلا لها ولا تأمل (قوله خلافا لشافعي) فمن أصله أن الأخذ بالشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة وذلك لا يتحقق فيما لا يحتملها وعندنا دفع ضرر التأذي نوعا لما جاور على الدوام كغاية (قوله وحام) فأخذ الشفع بقدره لانه من الساندون القضاء لانها لم تبطل البناء نهاية وفي الطوري عن المحيط ويدخل في الرخي البحر الاسفل دون الاعلى لانه مبني بالأرض (قوله بالسكون) أي سكون الراوي في المغرب العرض فمتحتن ويجمع على عروض سطام الدنا (قوله ليس مار) تفسير مرادها قال في الصحاح والعرض يسكون الرام المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الفراهم والدنانير قال أبو عبيدة العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون جموا ناولا وعقار (قوله اذا باع قصدا) يسا قصدا بالقبض بالشفعة فهم ما تبعة العقار فلا يشترى بخلافه بارضاها فقضاها الشفعة تعال الارض بخلاف ما اذا شترى بملقها حيث لا شفعة فيها لانها تنقله كافي البناء والزرع كافي المحيط فاستأق (قوله ولوم حتى القرار) هذا الكلام فيه بما لا يري بدعيه (قوله ولا في ارب) أي موقوف ودور لان الوارث ملك على حكم ملك الميت فذا بردي عليه بالبيع فكان ملك الميت لم يرزل اتقالي فهو أيضا محترز قوله ملك تأمل (قوله وصدقة وهمة) الخ لانها ليست بمعوضة مال بحال فصار كالأرث متنع (قوله لا بعوض مشروط) قدمت قائده (قوله دار قسم) أي بين الشركاء لان القسمة فهم معنى الارزاولهنا يجري فيها الجبر والشفعة لم تجر الا في المبادلة فلفظ متنع (قوله وأجعلت أجزا الخ) لانها تثبت بخلاف القياس بالأثر في معاوضة مال بحال مطلق فيقتصر

يكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ليس بعقار فكون ما بعد من عطف الخاص على العام (فلا) خلافا لما لا (ذنه) (وقيل) اذا (يسا) (لا) ولوم حتى القرار خلافا لما فهمه ان الكال مخالفتها المنقول كما لا يشكنا الرمي (ولا) في (ارث) وصدقة وهه لا بعوض (مشروط

ار قسمت) وأجعلت أجزا * المقصود من نقل عبارة البرازية أنه لا يفهم منها ما لو سكت الشفع ولم يقل نعم ولا بخلاف تغير المصنف اهتبه

عليها من (قوله) أو صلح عن دم عد قديمه لما في المبسوط لو كان عن خيانة خطا لمحب الشفعة فلو كان
 عند خطا لشفعة عند موعدهما لمحب فيما يخص الخطأ اه طوري وإن ادعى حقاق على إنسان فصالا لمحب
 فلا شفيع أخذه سواء كان عن إقرار أو إنكار أو سكوت لمزعم الذي أنهما عوض حقه فلو أخذ زعمه لمحب
 عليه مدار الفصل لمحب على درهم فان عن إقرار لمحب لمزعم لمحبها بعض لأن كان عن إنكار لمزعم أنهما لمزعم
 ملكه أو سكوت لمزعمه أن المظلي لاقتداء عنه كافي بدور الجار (قوله) أو مهر بالصوباء أو مهر بالنسب كافي على
 عطفا على أجرة تلو جعلت بدل مهر المثل أو المسمى عند العقد أو بعده تثبت فيه الشفعة لا سيما إذا كان
 لأنه بدل عاقبة من المهر كافي التمين وغيره (قوله) وإن قول بل ببعضها مال) بأن تزوج امرأ على دار
 أن ترد عليه ألف درهم فلا شفعة في شيء منها من (قوله) لأن معنى البيع تابع فيه) أي في هذا العقد لأنه
 اشتمل على نكاح وبيع لكن المقصود منه النكاح بل دليل أنه يتعقد بلفظ النكاح ولا شفعة في الأصل
 البيع (قوله) يبيع بخيار البائع) وكذا بخيارهما لأن المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف خيار المشتري وهذا
 التي فيها الخيار فلو بيعت دار بخيار لا أحدهما فله الشفعة فلو البائع سقط لأدائه الاستيفاء وكذلك
 وتصار جازة بخلاف ما إذا اشتراها ولم يرها فلا يبطل خياره بأخذ ما يبيع بخياره لأن خيار الرؤية لا يبطل بمر
 الاطلاع فكيف بدلائله ثم إذا حضر شفيع الأولي أخذه هادون الثانية لا تعاد ملكه في الأولى حين
 الثانية عنابة لمخلص (قوله) في الصحيح) كذا في الهداية معلل بأن البيع بصري سبيل زوال الملك عند ذلك ومنه
 الجوهر والدرر والمنتج وأقره شرح الهداية وقال في العناية ومعرج الدار به وقوله في الصحيح احتراز عن
 بعض المتأخرين أنه يشترط الطلب عند وجود البيع لأنه هو السبب اه أقول لكن في الظهيرة قال يشترط الطلب
 والأشهاد عند البيع حتى لو لم يطلب ولم يشهد عند البيع ثم ما يبيع بالأحارة وعند مضي مدتها لم يفسد
 في ظاهر الرواية وقال بعض العلماء غايب شرط عند جواز البيع وهو رواية عن أبي يوسف ونظيرها الدار إذا بيعت
 جارية بشرط فأنشئة للشرى لا للجار ولكن مع هذا يشترط الطلب من الجار عند البيع بخلاف بيع القصر
 فإن الطلب عند الحاجة المالك والفرق أن البيع بالخيار عقد لم يأنزل في غير الحاجة أحدولا كذا
 عقد الفصولي اه فتأمل وفي القهستاني يطلب بعض سقوط الخيار وقبل عند البيع والأول أصح كافي الك
 والثاني الصحيح كافي الهداية اه والظاهر أن العبار متقابلة لأن الصحيح في الهداية هو الأول فقد ظهر نص
 كل من القولين ولكن إن ثبت أن الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه (قوله) أو يبيع الجار بغير فاسد أي لاشأ
 فيها أيضا ما قبل القبض فلعلمه زوال ملك البائع وأما بعده فلا حتمال الفسخ وفي أن ثبت الشفعة نفي رالف
 فلا يجوز جوهره وفي الكلام تلويح إلى أنه وقع فاسدا ابتداء لأن الفساد إذا كان بعدا انعاده محققا الثاني
 على حاله فإن النص را في الوشترين نص را في دار الجحر فلم يتناضحا في أسما أو أسلم أحدهما أو قبض الجار
 قبض الآخر فإنه بعد البيع وحق الشفعة بل يفسده بعد وقوعه محققا عناية (قوله) كان بنى المشتري فيها
 آخر جها عن ملكه بالم أو غيره فإن باعها فلا شفيع أخذها بالمع الثاني بالتمن أو بالبيع الأول بقمها لا
 الواجبة قه وتمام في التمين (قوله) كاهم) أي قبل الباب (قوله) خلافا للزعم المصنف الخ) حيث علقه برتبة
 في التمرين لئلا وهو خطأ في رد بخيار رؤية أو شرط على أن القضاء في الرد يبيع ليس شرطاً لأبطال الآ
 بالشفعة مطلقاً بل فيما بعد القبض لأنه قبل القبض فسخ من الأصل كافي الكافي وغيره وفيما بعد القبض
 يكون أقاله لعدم القضاء به وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفيع فله الشفعة قال في الأخيرة ما إذا لم يفسد
 الشفعة ثم إن المشتري رد الدار على البائع أن كان الرد بسبب هو فسخ من كل وجه بخوار رد بخيار الرؤية أو أنه
 والبعض قبل القبض بفضاء أو بغير قضاء بعد القبض بفضاء لا يفسد للشفيع حتى الشفعة فإن كان الرد
 هو بيع جديد في حق ثالث بخوار رد البائع بعد القبض بغير قضاء والرد بحكم أقاله لا يفسد للشفيع
 الشفعة اه (قوله) بعد ما لم يفسد) فلو قبله بقي شفيع مع كل فسخ وبدون فسخ بشرط لا يفسد (قوله) لأنه قد
 غلب الثلاث (قوله) بعد القبض) هذا التفسير لصاحب الهداية بما هو في الأصل قد انما تنافى الأخيرة قال الز

أو بطل خلع أو عتق
 أو صلح عن دم عد أو مهر
 وإن قول بل ببعضها أي
 الدار (مال) لأن معنى
 البيع تابع فيه
 وأوجها في حصة المال
 (أو دار) يبيع بخيار
 البائع ولم يسقط خياره
 فإن سقط وجب أن
 طلب عند سقوط
 الخيار في الصحيح وقيل
 عند البيع وصح
 (أو يبيع) الدار بيا
 (فاسدا) ولم يسقط
 فسخه فإن سقط حق
 فسخه كان بنى المشتري
 فيها (ثبت) الشفعة
 كاهم (أو رد) بخيار
 رؤية أو شرط أو عيب
 بفضله متعلق بالآخر
 فقط خلافا لمازعه
 المصنف تبعاً للدر
 (بعد ما لم يفسد) أي إذا
 بيع وملت الشفعة
 ثم رد البيع بخيار رؤية
 أو شرط كيف ما كان
 أو عيب بفضاء فلا شفعة
 لأنه فسخ لا يبيع (بخلاف
 الرد) ببيع بعد القبض
 (بلا قضاء أو بآقاله)
 فإنه الشفعة لأن الرد

بعب بلا قضاء الاقالة

عشرة بيع مبتدأ

(وتثبت) الشفعة

(العبد المأذون المستغرق

بالدين) احاطة الدين

برقبته وكسبه ليس

بشرط ابن كمال (في

مبيع سيده) تثبت

(السيد في مبيعه) بناء

على أن الاختيار بالشفعة

عشرة الشراء وشراء

أحدهما من الآخر

يجوز (و) تثبت لمن

شري أمالة أو وكالة

(أو اشتري له) بالوكالة

وفائده أنه لو كان

المشتري أو الموكل

بالشراء شريكا ولقدار

شريك آخر فلهما

الشفعة ولو هو شريكا

ولقدار جاز فلا شفعة

لجاء به وجود (الشفعة

للمن باع أمالة أو وكالة

(أو مبيع) أي موكل

بالمبيع (أو ضمن

الدرك) والاصل ان

الشفعة تبطل بالظهار

الرجوع عنها لافها

• (باب ما يبطلها) •

(يبطلها ترك طلب

المواثبة) تركه بأن

لا يطلب في مجلس

آخر فبما يبيع ابن

كمال وتقدم ترجمته

(أو) ترك طلب

(الأشهاد) عند عقار

أزوي لا الأشهاد عند

طلب الحائفة لانه لا

انما يستقيم على قول محمد لان بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كافي المنقول فلا يمكن حمله على البيع وأما
عندهما فيجوز بعبه قبل القبض في المانع من حمله على البيع أي بالنظر الى الشفيع وتعمامه فيه قال
أبو السعود وتعبه الشئ فقلع عن خط قارئ الهداية بأن الرد بالعيب قبل القبض فسن في حق الكل حتى
كان له أن يرد على بعبه وان كان بغير قضاء وصار عشرة خسر الشرط والرؤية فبطل بعبه (قوله والاقالة)
بالعصب عطف على الرد والطرف بعده خبر وان وكون الاقالة عشرة بيع مبتدأ اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ
مفاجئة أو متراكمة أو ترازم لم يجعل بعبا فافاضا كما مر في بابها لمحاكي (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل أي
الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصفة اسم المفعول أي الذي استغرقه الدين ط (قوله ليس بشرط) بل
الشرط كونه مديونا اذا كان البائع مولى العبد المأذون والعبد شفيعه أو بالعكس أما اذا كان غير المولى فلا بشرط
وجود الدين أصلا كما أعده في النهاية (قوله وشراء أحدهما من الآخر) يجوز أي ان كان العبد مديونا كما
قدّمناه وأفهمه باطل فلا شفعة للولي لان البيع وقع له لا للعمره (قوله أمالة أو وكالة) لكن الوكيل
يطلب الشفعة من الموكل بخلاف الاصل فإنه لا يحتاج الى الطلب كافي الحائفة وكذا تثبت لا يجوز بشرط لطفه
على ما يأتي بيانه في الفروع (قوله وفائده أنه لو كان المشتري) أي أمالة أو وكالة وبيان ذلك باع أحد
شريكين في دار حصته منها لا خراشترى لنفسه أو لغيره بالوكالة أو باع أحدهما حصته ولو كل الشرير
الآخر فأن ثالث وطلب الشفعة فإن كان شرير كما قسمت بينهما وبين المشتري في الأول أو بينهما وبين الموكل في
الثاني وان كان حارفا فلا شفعة مع وجود المشتري أو وكالة له شرير مالم يسل وفي القصة اشترى الحارفا
ولها حار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما مافعين لانها مشفيعان قال ابن الشفعة فقولته وكذا
المشتري أي انما يطلب ولم يسل المشتري الاخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت أمالنا وأربع فأر باعهم فقلع عن
الظهار بغير سلب الحار للمشتري كلها لاجار آخر كان نصفها بالشفعة والتصف بالشراء اه قال الترنبلاتي
وفيه تأمل أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي لانه تلك النصف بالشفعة حبرا على المشتري فاذن لم يملك النصف الثاني
برضاء فقبله الاخر كان شراء تأمل هذا في كلام ابن الشفعة إشارة الى أن قول القصة فطلب الشفعة المراد به
أنه لم يسل الكل لا خرا لا حقيقة الطلب فلا ينافي ما قدمنا من اخائفة أن الاصل لا يحتاج الى الطلب تأمل
(قوله لا شفعة لمن باع أمالة) كان باع عقاره بحاور العقاره آخر ولعقار المبيع جاز طلب الشفعة لا يشركه
البائع فيها (قوله أو وكالة) كان باع عقارا بالوكالة بحاور العقاره (قوله أي وكل البيع) تفسير لقوله
أودعه كان وكل غيره ببيع عقار بحجب عقار الموكل (قوله أو ضمن الدرك) بفتحين أو السكون أي التمن
عند الاستحقاق فلا شفعة لزمانه في عقار المانع لانه كالبائع فلهما لأن ضمنه الدرك تقرر ببيع كافي الدرك
(قوله والاصل الم) ولان أخذ بالشفعة يكون سببا في نقض ما تم من جهته وهو المأذون بالشفعة وشي
الانسان في نقض ما تم من جهته مردود دروي بخلاف الوكيل بالشراء والمشتري نفسه لانه محقق لما تم
من جهته والله تعالى اعلم

(قوله يبطلها ترك طلب المواثبة) أي ولو جاز لاجاز بشروط الطلبي لمافي اننا نخرجلان ورتاجة وأحدهما
لم يعلم بالمراد شفيعت أجرة بحجبها فطلب الشفعة فلعلم أن فيها نصيبا طلب الشفعة في المبيعة قالوا تبطل
شفعة والجهل ليس بعذرهم (قوله وتقدم ترجمته) أي على القول بأنه على قول العلم وعلت ما في باب الطلب
(قوله أو ذي يد) الاولى أن يقول أو أحد العاقدين لما تقدم انه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقاري
يدعو كذا على البائع وان لم تكن الدار في يدما تستحسان كما ذكره شيخ الاسلام ط (قوله لا الاشهاد) عطف على طلب
لا على الاشهاد كالتحقيق ح (قوله لا غير لازم) كذا قال في الهداية بل فائده متحققا لجواز دفع الطلب بدونه
لو صدقه المشتري كما قدمناه وهذا رد على صاحب الدرر حيث قال يبطلها ترك الاشهاد على طلب المواثبة قادرا
اغترار بظاهر قول الهداية هذا اذا ترك الشفيع الاشهاد ضمن علم وهو بقدر على ذلك طلبت شفعة اه قوله على
ما اذا علم وكان عنده من شهيد فسكت ولم يشهد بدليل قوله وهو بقدر وجعل قول الهداية ألا وأنه غير لازم على ما

• (باب ما يبطلها) •

• (باب ما يبطلها) •

(مع القدرة)
كما مر (و) يبطلها
(تسليمها بعد البيع)
علم بالسقوط أولا
(فقط) لا تبطله كالمس
(ولو) تسليمها (من)
أبووصى خلافا
لمحمد في البيع بقيمته
أو أقل متى (الوكيل
يبطلها بالنسبة)
(أو أقر على الموكل
بتسليمه) الشفعة (ص)
لو كان التسليم أو
الإقرار (عند
القاضي) ولا لم يصح
لكنه يخرج من الخصومة
وسكون من ذلك التسليم
تسليم (و) يبطلها (صلحه
منها على عوض) أي غير
المشغوع لما يأتي (وعليه
رد) لانه رشوة (و)
يبطلها (بيع شفعة
المال) ولا يلزم المال
وكذا الكفالة بالنفس
بخلاف القود وواصل
على أخذ نصف الدار
بعض الثمن صح ولو
صالح على أخذ ثلث
بخصته من الثمن لا
بلهالة الثمن عند الأخذ
ولا تسقط شفعته (و)
يبطلها (موت الشفع
قبل الأخذ بعد الطلب
أو قبله) ولا تورث خلافا
لشافعي ولو مات بعد
القضاء لم تبطل

إذا علم في مكان حال ورده الشريك في أن الشرط الطلب فقط دون الأشهاد علمه وقاله الاكمل وغيره أن المالك
بالأشهاد في قول الهداية أن اثره الأشهاد نفس طلب الموائمة بدليل قوله لأعراضه عن الطلب بأنه يصح قبل
هنا بأن المراد بقول القدوري أنه في محطه هو طلب الموائمة فلا تنافي بين كلامي الهداية اه ملخصا وقد
يقال المراد إذا اثره الأشهاد على أحد العاقدن أو عندنا لآخرين علم قدرته وهو بقدر بطلت لكن فيما بها
لا يبطل بدليل أنه لو صدقة المشتري صح كعلمته فافهم (قوله مع القدرة كالمس) حيث قال وهذا الطلب لا ينعين
حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد نظمت شفعته وإن لم يتمكن منه لا تبطل اه أي بأن هذا حذافه
أو كان في الصلح المنع ولا تنس ما قدمنا من أن الثانية من أن الأشهاد غير شرطية أيضا (قوله) يبطلها تسليمها
قال في التارخانية إذا طال سلت شفعة هذا الصرح وإن لم يعين أحدا وكذا لو قال البائع سلت شفعته
بعد قبض المشتري استفسان لان معناه لا حلك وكذا لو قال لو كمل ولو بعد الدفع الى الموكل استفسان ولو قال
لا حتى فإن سبقوا بكلام كقوله سلم هذا المشتري فقال الشفع سلمها للصح ولو ابتداء كلام فلا وانما لم يخل
مع قيام الشر بل صح فلم التبريك بعده ليس لاجل الأخذ اه ملخصا وفي الجمع ولا يجعل أي أبووصى
قول الشفع أخذ نصفها وتسليمها فله محمدا لا أول أصح ابن مالك عن المحط (قوله) علم بالسقوط (أو) قال في
المنع لانه لا يعتد بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه والواضح أن يذكر فيها إذا سكت لانه الذي يتوهم كون
الجهل فيه عذرا أما عند التسليم منه فلا وجه له قلت والنسب ما في التارخانية علم بوجوب الشفعة أولا وعلم
من سقط الميعن الحق (أو) لا قبله (كالمس) لم أره فحما صرح بحال (قوله) خلافا لمحمد (حيث أبطل التسليم
وسئل للمصنف أخا بعد البيع وعلى هذا الخلاف إذا بلغها ما شرع دار بجوار دار العبي فلم يطلبا ابن مالك
(قوله) فيما يبيع بقيمته أو أقل) فلو با أكثر مما لا يتباين الناس في مثله جاز التسليم اتفاقا والاصح أنه لا يجوز
اتفاقا لانه لا يملك الأخذ فلا يملك التسليم ابن مالك ومقتضاه أنه لو سلم فيما يبيع أكثر من مبلغ الصلح لم يملك التسليم (قوله
والاصح) هنا فلو لم يوافق أبووصى الأول وقال آخر اصح مطلقا كما في التارخانية وفيها عن أبووصى
تسليم الشفعة من الوكيل صحح وإن لم تكن الدار في يده عند ما وعليه الفتوى خلافا لمحمد (قوله) وسكون
من ذلك التسليم تسليم) ومنه الأب والوصى كما قدمنا اتفاقا ولا تنس ما قدمنا من أن الثانية وقفا في المصنفان
الشفيع انما يصح بالبيع فسكت لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتين كالمكر إذا استمرت (قوله) يبطلها
صلحه منها على عوض (الح) لأنها ليست بحق متقرر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتراض عنه ولا
يتعلق اسقاطه بالثمن من الشروط فيالفساد أو في غيظ الشرط ويصح الاسقاط ههنا وفي عدم جواز
التعليق كالمسند كوفي الفروع إن شاء الله تعالى (قوله) لما يأتي أي بعد سطر ونصف وكان ينبغي
ذكره هنا قبل مسألة البيع (قوله) يبطلها بيع شفعته بحال قال في الهداية لما بينا وقال في النهاية بعد
عزمه بطلانها الى المبسوط أيضا وفي النخبة وأما وجهها أو بعلها لانه لا يكون تسليمه لان البيع لم يصادف
محلها والأول أصح اه ملخصا أقول وفي الثانية الشفع انما يصح إذا باع الشفعة أو وهبها لانه بعد ما وجبته
لا تبطل لانها لا تحتل التملك فلم يصادف محلها وظاهره جل البطلان على ما إذا كان البيع قبل الوجوب
لما فيه من ترك الطلب لأن يكون مينا على مقابل الاصح وتأمل هذا مع ما ذكر في المنع عن الثانية والمخو
(قوله) وكذا الكفالة) يعني إذا صالح الكفيل بالنفس المكفول على مال تسقط الكفالة ولا يجب المال في
روايه وهي الاصح وفي أخرى لا تبطل ولا يجب المال وتعمد في الكفالة وغاية البيان (قوله) بخلاف القود
لانه حق متقرر في المحل فإن نفس القاتل كانت مباحة في حق من له القصاص والصلح يحدثه العصمة في حد
فيجوز العوض بمقابلته معراج (قوله) ولا تسقط شفعته) لانه لم يوجبه من الاعراض عن الأخذ بالشفعة بخلاف
مسئلة المتن السابقة فلخالص كما في النهاية أن صلح الشفع مع المشتري على ثلاثة أوجه وفي وجه يصح وفي وجه
لاصح ولا تبطل الشفعة وفي وجه تبطل ولا يجب المال (قوله) يبطلها موت الشفع (الح) لأنها مجرد حق التملك
وهو لا يبق بعد موت صاحب الحق فكيف يورث خدر (قوله) ولو مات بعد القضاء لا تبطل (لما تقدم متناها) قال

(لا يبطئها) موت المشتري (لبقاء المستحق) (و) يبطئها (بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا) علم بيعهما أم لا وكذا الوجه ما يشفع به
سجدا أو مقبرة أو وقفا مسجلا درر (ولو باع بشرط الخيار) لنفسه (لا) يبطئ (١٥٩) بقاء السبب (و) يبطئها (إشراء الشفع

من المشتري) فلن دونه أو

مثله اخذناه منه بالشفعة

بالعقد الأول أو الثاني

بخلاف ما لو اشترها

ابتداء بحيث لا شفعة

لن دونه (وكذا) يبطئها

(ان استأجرها أو

ساومها) بيعا أو أجرة

مطلقا (أو طلب منه أن

يوليها) عقد الشراء

(أو ضمن الدرك)

مستدرك بما مر أيضا

فتسلط في ذلك دليل

الأعراض يلي (قبل

لشفعة أنها بيعت

بالب فسلم ثم علم أنها

بيعت باقل أو بغيره (يعت

أو عددي متقارب

(قيمتها ألف أو أكثر

فله الشفعة ولو بان أنها

بيعت بتاترا) أو بغيره (يعت

(قيمتها ألف فلا شفعة)

والفرق بينهما أن هذا

قيمي وذلك مثلي فربما

يسهل عليه وإن ذكر

(ولو علم أن المشتري زيد

فسلم بربان أنه بكر فله

الشفعة ولو علم أن

المشتري هومع غيره

كانه أخذ نصيب غيره

لعدم التسليم في حصه

(ولو بلغ شراء النصف

فسلم ثم بلغ شراء الكل

فله الشفعة في الكل وفي

عكسه) بان أخبر بشراء

الكل فسلم ثم ظهر

بالاخذ بالرأى ويقضاء القاضي (قوله لا موت المشتري) وكذا البائع خاتمة ولا يتأخر في دين المشتري وصيته ولو

باعها القاضي أو الرأى أو الرأى المشتري فيها أو بصفة فلا شفيع أن يبطئها أو يأخذها أو يتقدم بحقه ولهذا يتنقض

شرفه في حاجته هذابة (قوله و يبطئها بيع ما يشفع به) أي كلفها في الخاتمة لا شفيع بالخيار إذا باع الدار

التي يستحق بها الشفعة الانقسام أن يبطئ شفعة لأن ما بقي يكفي للشفعة ابتداء فكيف لبقائها اهـ (قوله علم

بيعها) أي بيع المشفوعة وقت بيعه ما يشفع به (قوله وكذا) عطف على يبطئها أي ويبطئ بهنما لأنما

قبل القضاء بالشفعة لأنها غيرة الزائل عن ملكه كافي الدرر (قوله أو وقفا مسجلا) ينبغي على القول بلزوم

الوقف غير القول أن تسقط وإن لم يسجل شره لئلا (قوله ولو باع الخ) أي الشفع ما يشفع به وأخذ أن

المراد بوقه بيع ما يشفع به البيع البات (قوله بقاء السبب) هو اتصال ملكه بالشفوعة لأن خيار البائع

يمنع خروج المبيع عن ملكه وبعبارة الهداية لأنه يمنع الزوال فيبقى الاتصال اهـ فافهم (قوله و يبطئها شراء

الشفيع من المشتري) لأنه بالانقسام على الشراء من المشتري أعرض عن الطلب به تطل الشفعة من (قوله

فلن دونه) كإذا كان شره أو البيع جار (قوله بالعقد الأول أو الثاني) أنظر ما كتبناه عن التاترا

عند قول المصنف وبفسخ حضوره (قوله بخلاف ما لو اشترها ابتداء) أي قبل أن يثبت فيه فهاحق الأخذ

لأنه لم يضمن اعراضا لقائه على التملك وهو معنى الأخذ بالشفعة وأما شرائها لعدم التمكن من أخذها بطريق

آخر زيلي (قوله حيث لا شفعة لن دونه) بل تكون له ولو هو مثله كما أوضحناه قبل هذا الباب (قوله

ان استأجرها أو ساومها الخ) أي بعد عمله بالبيع معراج وقد بغير المشفوعة علم في التاترا خاتمة لمشتري دارا

فساوم الشفع داره وقد أشهد على طلبه فهو على شفعة (قوله أو طلب منه) أي طلب الشفع من المشتري

(قوله أن يوليها) أي يبيعه فوليها وهي البيعة على الثمن الأول ح ومثل التولية المراجعة ط وكذا لو طلبها

من أربعة أو ساقاة بعد عمله بالبيع اتفقت (قوله مستدرك بما مر أيضا) لعرف هذا الباب المعقود بطلان

وقدمه قبل ط (قوله قيمته ألف أو أكثر) وكذا لو قبل بالأولى كافي العناية (قوله فله الشفعة) لأن

التسليم كان لاستكثر الثمن في الأول وألعدم قدرته على الدراهم في الثاني فلا يلزم منه التسليم منه (قوله

قيمتها ألف) أي أو أكثر بالأولى بخلاف الأقل (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين العروا الشفع

والعددي المتقارب أن العرض قيمي والواجب فيه القيمة وهي دراهم أو ذنان فله الشفعة في التسليم وذلك مثلي

يؤخذ عنه فربما يسهل عليه لعدم قدرته على الدراهم وأما الفرق في مسألة الذنان فله الشفعة فيهما كافي العناية حسن

واحد في المقصود وهو الشفعة عند نوبته أحدهما بالآخر متيسرة عادة وقال زفره الشفعة لا اختلاف

الحسن (تنبيه) أخبر أن الثمن عرض ككتاب والعيسد فان أنه مكمل أو موزون أو أخبر أنه مكمل

أو موزون فان أنه حسن آخر منه فهو على شفعة وإن بان أنه حسن آخر من عرض أو فضة أو ذهب كقيمة

بالبقية فلا شفعة لعدم الفائدة زيلي (قوله ولو علم أن المشتري هومع غيره) الأنسب ولو بان كالأختي ح

(قوله لا شفعة) قال في الخيرة هنا محمول على ما إذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان أخبر بشراء الكل

بالب فسلم فظهر أنه اشترى النصف بالالف فلوظهر تخمسها أنه فهو على شفعة محجورة وعبر عنه الزيلي بقول

(قوله على الظاهر) أي ظاهره أو أية قال في العناية احتراز عاروي عن أبي يوسف على عكس هذا لأنه قد

يمكن من تحصيل ثمن النصف دون الجميع وقد تكون حاجته إلى النصف لتبره مرافق ملكه (قوله الاندرا

عكس) أي مقدار عرض ذراع أو شر أو أصبع وطوله تمامه بلاصق دار الشفع درر (قوله لعدم الاتصال)

استدل السامح في هذا الحلية بما نقله الشرنبلالي عن عبون المسائل دار كبريات مقاصير باع منها مقصورة

فلجار الدار الشفعة لأن المبيع من حلة الدار ودار الدار المبيع وإن لم يكن متصلا به اهـ أقول المشكل

ما في العيون لما هنا تأمل (قوله والقول) مبتدأ وهو الثاني خبر وهذا رد على صاحب الدرر حيث قال وكذا

شراء النصف (لا) شفعة على الظاهر لأن التسليم في الكل تسليم في كل أبعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الجمل فقال (وان باع) رجل (عقارا

لأندرا) مثلا (في جانب) أحد (الشفيع فلا شفعة) لعدم الاتصال والقول بان نصيب ذراعها هو هو (وكذا) لا شفعة

لانتب في جميع الأذراع وما في الوفاة من قوله الأذراع بالنصب كانه سهوا وأجاب عنه في العزيمة بأنه مستثنى من المأمن ضمير بيع بالنصب على التبعية باعتبار محل المجرور والتبعية للضمير بيع تقتضي الرفع له كلام تام غير موجب اه ملخصا أقول أما بالنصب في عبارة المصنف فواجب بلا شبهة لأنه استثناء من كلام تام موجب وأما في عبارة الوفاة والرد فيمكن ذلك والاستثناء من ضمير بيع لأمن الموصول وهو من كلام تام موجب أيضا لأن التقي غير متوجه إليه ويصح حملها على جماعة الأرباب منهم فقلت لا أكرم من أهائولي الأرباب على أن زيدا مستثنى من الزوال من الموصول وجب فيه النصب لأنه مستثنى من الزوال قبل دخول التقي لأن المعنى من أهائولي الأرباب إلا أكرمهم وصار زيد كالسكوت عنه في حصول الأكرامه وعلمه ولو جعلته مستثنى من الموصول بأن كان من المهين أيضا حاز فيه النصب والرفع لأنه من كلام تام غير موجب وصار محكوما عليه بالأكرام قطعا وبعبارة الدرر من قبل الأول لأن المعنى ما بيع الأذراع إلا شفعة فيه ولو كان الأذراع مستثنى من الموصول لكان المعنى أن الشفعة تثبت فيه ولا يخفى فساد ما غنم هذا التصريح في هذا المقام فقد زل فيه كثير من الأفهام **(قوله)** لو وب هذا القدر أي الأذراع مثلا والظاهر أن المراد وبه بعد بيع ما عدا هذا القدر فقد زل فيه كثير من الأفهام **(قوله)** للشري ومنه ما لو باعه لأنه صار شريكا في الحقوق فلا شفعة للجار وعلى هذا أقلست هذه حيلة ثالثة بل من تمة الأولى ويحتل أن الهبة قبل البيع فقوله للشري من مجاز الأول فيشترط في الهبة أن لا تكون بعوض مشروط وعنده فهي حيلة ثالثة تأمل **(قوله)** فالشفعة للجار في السهم الأول فقط قال في المستفي تأويل هذا المسئلة إذا بلغه بيع سهم منها فترده أما إذا بلغه السبعان فله الشفعة والتعليل بقوله لأن الشفع حار فله إلا أن المشتري في الثاني شريك فقد تم عليه بقضي الأخلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب كقوله لأنه شريك أي نظرا إلى ما قبل الاختصاص قال في العنايه لأنه حين اشترى الباقي كان شريكا بشرا الجزاء الأول واستحقاق الشفع الجزاء الأول لا يبطل شفعة المشتري في الجزاء الثاني قبل الخصومة لكونه في ملكه بعد فيتقدم على الجار اه قلت وتطير ما ذكره الاتفاق إذا اشترى دار الصقي داره ثم باع داره الأولى ثم حض جارا آخر لثانته يقضى به بالنصف **(قوله)** وحيلة كاه أي حيلة منع الشفعة في كل العقار لأنه وإن ثبت له الشفعة في السهم الأول لكنه إذا ما بيع معظم الثمن تقل رغبته في بيع عن أخذه ولا يخفى أن الأول حيلة كاه أيضا لأن المشتري الأذراع صار شريكا في الحقوق فيقدم على الجار كما قلناه فكل ما بالنظر إلى الثانية فقط **(قوله)** أن يشتري الأذراع والسهم أي يشتري جزءا معينا كالأذراع مثلا من أي جهة كانت أو جزأين أو ثلثا كسبع أو عشر أقول وأما ما وقع في كلامهم من حل الأذراع على المذكور في الحيلة الأولى فبأن نظرا لاستقلاله فيها عن الشفع عن الكل فلا توقف على كثرة الثمن فافهم وأعلم أن هذه الحيلة لتفصيل رغبة الشفع كما قلناه والأولى لا يبطل شفته وإن هذه الحيلة تضره للشري ولو كانت الدار لصغير بعد جواز بيع الباقي بالباقي ما بقيه من الثمن الفاضل فيلزم للمشتري السهم بالثمن الكثير ولا يجوز نشر أو الباقي كافي غاية الشأن * (قائده) * إذا ما أحدهما أن لا يوفي صاحبه بشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام فإذا يوفى في المدقة فبها وإن خالف شرط كل منهما الخيار لنفسه ثم يحجزان معا وإن خالف كل منهما إذا جاز أن لا يحجز صاحبه بول كل منهما ولو كذا بشرط عليه أن يحجز بشرط أن يحجز صاحبه بولي بزيادة **(قوله)** وليس له تحليفه الخ) ساقى آخر الباب يحق ذلك مما لا من بدعيه إن شاء الله تعالى **(قوله)** ما كان له ثلثه بيع الثلث هو أن يظهر اعتداه ولا يرد له بل يبيح إليه خوف عدوه وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل كما تقدم فيما كتبنا الكفالة ح **(قوله)** وإن ابتاعه أي ابتاع العقار كما يظهر من كلام الشرح ولا جاع من أراج الضمير إلى السهم تأمل **(قوله)** بضمن كثير كضعاف قيمته **(قوله)** ثم دفع ثوبه أي دفع عن ذلك الثمن الكثير بله ثوبه قيمته كضعاف المبيع **(قوله)** لا يثوب لأن الثوب بعوض مما في ذمة المشتري فيكون البائع مشر الثوب بعدد آخر غير العقد الأول زيلي **(قوله)** فلا يرغب أي الشفع في ذلك المبيع لكنه الثمن وأشارا أن هذه الحيلة لا تبطل شفته إذ لو دفع بثلث الثمن له الأخذ بخلاف الحيلة الأولى كما قلنا

(لو وب هذا القدر
للشري) وقبضه
(وإن ابتاع سهمه منه
بضمن ثمن ابتاع بقبضها
فالشفعة للجار في السهم
الأول فقط) والباقي
للمشتري لأنه شريك
وحيلة كاه أن يشتري
الأذراع أو السهم بكل
الثمن إلا درهمين الباقي
بالباقي وليس له تحليفه
بأنه ما أودته أمثال
شفعي وله تحليفه بالله
أن البيع الأول ما كان
تحت ثمن يزداد مع زيادة
للو جيز (وإن ابتاعه
بضمن كثير) ثم دفع
ثوبه قيمته فالشفعة بالثمن
لا يثوب فلا يرغب
فيه

فهذه حيلة نعم الشريك والجار لكنها تنصرف بالبايع اذا بايزمه كل الثمن اذا استحق المنزل (١٦١) فالاول بيع دراهم الثمن بدينار ليطول

الصرف اذا استحق
وحيلة اخرى احسن
واسهل وهي المتعارفة
في الامصار ذكرها
بقوله (وكذا لو اشترى
بدرهم معاوية) ووزن
أشارته (مع قبضة فلوس
أشهر الباهو جهل قدرها
وضبع الفلوس بعد
القض في المجلس لان
جهالة الثمن تمنع الشفعة
درر قلت ونحوه في
المضمرات وينبغي أن
الشفيع لو قال أنا أعلم
قبضة الفلوس وهي كذا
أن يأخذ بالدرهم
وقيمتها كالأشترى
دارا بعرض أو عقار
للشفيع أخذها بقيمتها
كما مر قال المصنف ثم نقل
عن مقطعات الظهيرية
ما وافقه قلت ووافقه في
تنوير البصائر وأقره
شيخنا لكن تعقبه ابنه
في زواهر الجواهر بأنه
مخالف للأول وما في
التون والشروح مقدم
على ما في الفتاوى كما مر
مرارا اه وقدمنا أنه
لا شفعة فيما بيع فاسدا
ولو بعد القبض لاحتمال
الفسخ ثم اناسقط
الفسخ البناء ونحوه
وجبت والله أعلم (تكرو
الحيلة لاسقاط الشفعة
بعد تبوتها وفاقا)
كقوله للشفيع اشتره

أقول اه وهذه حيلة تم الشريك والجار) أي بخلاف ما قبلها فقامها لا احتمال بهما في حق الشريك أما الأولى فظاهر
أما الثانية فلان الشريك أخذ نصف الباقي بنصف الباقي من الثمن القليل (قوله لكنها تنصرف بالبايع) الأولى قد
نصر (قوله اذا بايزمه كل الثمن الخ) لوجوه عليه بالبيع الثاني ثم براهته كانت حصلت بطريق المقاصة بين العقار
فإذا استحق بطلت المقاصفة بطل (قوله بدينار) الأولى بانه بقدر قبضة العقار كما مر الزبلي (قوله ليطول
الصرف اذا استحق) لانه يكون صرفا بما في ذمتهم الدراهم إذا استحق العقارين لأن لا دين على المشتري
ليطول الصرف الا في حق قبل القبض فحبذا الدنانير لا غير الزبلي (قوله مع قبضة فلوس الخ) القبضة بالمقتع
بضمه أكثر ما قبضت عليه من شيء قاموس ومثلها انقضاء المعلوم العين المجهول المقدار كما في المنع (قوله أشترى
لها) قيد به لصح الحاقها بالثمن وبقوله وجهل قدرها لتسقط الشفعة وبقوله وضع الخ لتلاعن
الشفيع معرفتها ولذا في المجلس أخذ من قول المنع عن المضمرات ثم بطلت من ساعته فافهم (قوله
عن مقطعات الظهيرية) أي من كتاب الشفعة وعادة التعبر عن المضمرات بالمقطعات ولم يذكر في المنع
نقطه مقطعات بل ذكر المراملي ونص ما فيها اشترى عقارا بدرهم جزا فوافقا توافق المتبايعان على أنهم لا يعلمان
بقدر الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاض والشفيع كيف يقبل قال القاضي الامام عن أبي بكر
بأخذ الدار بالشفعة ثم على الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري باده عليه اه أقول وهذا مشكل اذ كيف
يحل الأخذ جبرا على المشتري بمجرد زعم ان الشفيع انما له الأخذ بما قام على المشتري من الثمن اللهم
لأن يكون عالما بقدره مقررته قوله الا اذا ثبت المشتري باده عليه فانه يدل على أن الثمن علم قبل هلاكه
فتمثل (قوله وأقره شخشا) أي الخبر المراملي في حاشية المنع وفي فتاوا ما لخيريه (قوله لكن تعقبه ابنه) أي ابن
المصنف (قوله بأنه مخالف للأول) أي ما في المتن أقول لا مخالفة بل غايته أنه يخصص لأملاك الأول لانه
ليس فيه أن هذه الحيلة باطلة بل ان محتجها بمعية على ما إذا وافقه ما الشفيع على عدم معرفة الفلوس وان كان
يعلمها وادعى ذلك فقد بطلت الحيلة لعدم لمحالها المانعة من حكم الحاكم ويدل على هذا التخصيص نفس
أ كلام المضمرات حيث علل السقوط بهما بأن الشفيع يأخذ بالمبيع غسل الثمن أو قيمته وهنا يغير القاضي
عن القضاء بهما اجتماعا سبب لمحالها وقال المراملي ظاهر ما في الظهيرية أن الشفيع لا يحلف على ما زعمه لان
المتبايعين لم يدعيا قدر ما عيناً انكره الشفيع بل اتفاقا على أنهم لا يعلمان قدر الثمن فلا يقال انه منكر فلا
يخلف به هذا علم ان هذه الحيلة اعتمدت على واقعةهما الشفيع على عدم المعرفة بشراء العقار فلو لم يتعد الحكم
فتمثل اه وهو عين ما قلناه (قوله وما في المتن) كالقرار والشروح كالمضمرات فانه شرح على
القدوري وقوله مقدم خبرنا وذلك لان مسائل المتن هي المنقولة عن أئمة الثلاثة أو بعضهم وكذلك
الشروح بخلاف ما في الفتاوى فانه مبني على وقائع تحدث لهم ويستولون عنها وهم من أهل الفخر فحجب كل
منهم بحسب ما ينظره فتمحى بجاعلى قواعد المذهب لم يحددنا ولما ترقى كثير من الاختلاف ومعلوم أن
المنقول عن الأئمة الثلاثة ليس كالمنقول عن بعدهم من المشايخ ولا يخفى علينا أن مسئلتنا هذه ليست كذلك
فانما نذكر في المتن التي شأنها كذلك كمختصر القدوري وفي الهداية والكتروا وواقعة والتفايع والمجمع والمثني
والمواهب والاصلاح وقد قال في المنع وأقف على هذه الحيلة في غرض الكتاب المذكور يعني الدرر والترزيم
زأيتها في المضمرات اه وذكرها في المضمرات لا يدل على أنها منقولة عن أئمة المذهب حتى ترجح على ما في
الفتاوى كيف وكثير من الشروح كالتأني وغيره ياتين بقول عن أصحاب الفتاوى فيجعل أنه نقلها عنهم أيضا
فقد أملى منصفا (قوله وقدمنا الخ) هذا ذكره المراملي عن حاوي الزاهدي من حيلة الحل أقول ولا شبهة في أنه
لا محل فعلها وانما مضرة لفعا عليها في دينه بمشارقة العقد القاسد وفي دنياه ما طالب الشفيع بعدما سقط الفسخ
بينه ونحوه (قوله ذكره البرازي) أقول ما قصر عليه البرازي لا يصلح مسقطا لأن سكت الشفيع أو قال
لا اشترى لا تسقط شفيعته وعبارته الثانية وذلك أن يقول المشتري للشفيع أنا أعلمها بما عاينت فلا تملك
في الأخذ بنقول الشفيع ثم أو يقول اشترى بشفيعته اه أقول ومنها أن يشتري منه الشفعة أو يصالحه

مضى ذكره البرازي) وأما الحيلة لرفع تبوتها ابتداء فعند أبي يوسف لا تكروه وعند محمد تكروه

وبقى يقول أى يوسف فى الشفعة) فليس فى السراجية بما إذا كان الجار غير محتاج إليه واستحسنه عشى الاسم (وبضده) وهو الكراهة
الزكاة والحج وآية السجدة جوهرة (١٦٢) (ولاحية) موجود فى كلامهم (لإسقاط الحيلة) بزازية قال وطلبناها كثيرا

بجدها إذا اشترى عليها عمل فأنها تبطل ويسترد المال كما تقدم (قوله) وبقي يقول أى يوسف فى الشفعة) بل نقل فى النهاية
منهم من قال أنه لا خلاف فيها وفى البراز يتوان قبل النوب لأسبابه عدل كان يعنى الشفع أو لعل
الختار لأنه ليس باطل (قوله) واستحسنه عشى الأشياء) هو العلامة شرف الدين العزرى فى تنوير البصا
حيث قال ويبنى اعتماد هذا القول لحسنه اه ط (قوله فى الزكاة والحج وآية السجدة) كذا يرد
الساعة بغيرها قبل الحول أو يهب لابنه المال قبله أو قبل أشهر الحج أو بقر أسورة السجدة ويعد ابتهاقا
ط قلت أو بقر أهلا رباحا لا يصح نفسه على المشهور اه أى من أن الاعتبار بسماع نفسه لا بمجرد
الحروف (قوله) لإسقاط الحيلة) أى فى الشفعة أمانى غير هافقدت كباينة البسرى (قوله) قال أ
فى البراز ية أقول أصل هذا الكلام لصاحب الظهير بن عن والده وذكر الرضى أن ما تقدم من أنه
بخطه أن السبع الأول ما كان تلجئة وكذا قوله أنا أعلم قيمة الفلوس يصلح حيلة لإسقاط الحيلة (تنبيه) راب
نخط شيخ مشايخنا مثلا على عن جواهر الفتاوى ما حاصله أنه فى سهم من الدار ثم يبيع منه النصف لا شفعه
ذكره لتأصيل أو أنكره مانوار رضى وللذهب ما قاله فى آية منصوبة فى أن بدار لا تحل له بغيره
دار بحيثها لا شفعه للقره فى قول أى حنفية ومحمد خلافا لأى يوسف اه أى لأن الإقرار بحجة قاله
ومقتضاه أن لا شفعه للقره أيضا وأخذته بقراره تأمل (قوله) والبائع واحد) أقول فلو تعدد كل
البائع والمشتري أمه والظاهر أنه كذلك لا كالعكس كما يفهمه التعليق الآتى وليراجع (قوله) لأنه
تفرق الصفقة على المشتري) أى فيضطر بعيب الشركة وفى الكفاية عن الأخيرة ولو اشترى نصيب
بصفقة فلا شفع أخذ نصيب أحدهم لأن المشتري رضى بهذا العيب حيث اشترى نصيب كل بصفقة اه
بين ما تفرق به الصفقة وما تتحد فرجعه (قوله) لقام الشفع الخ) ولأن الجار لم تعدد قوله أن رضى بأحد
دون غيره ما أنار رضى بجوار المشتري فى نصيب واحد فقد رضى أيضا فى نصيب آخر لعدم تجزئ جوار أو
دور الجار (قوله) بلا فرق الخ) هو الصحيح الآن قبل القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحدهما إذا تعدد ما على
ينقدا لا حرصه على أن يؤدى إلى تفرق البدل على البائع بغيره أحد المشتريين هداية أى إذا تعدد ما عليه من
لا يقض نصيبه من الدار حتى يؤدى المشترون ما عليهم من الثمن وكذا الشفع (قوله) قبل القبض أو به
أى قبض المشتري الدار معراج (قوله) فهو على شفعته) أى فى الباقي وقيل بطلت فمستأنى وفى التائمه
وإذا كان المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفع نصيب أحدهما مع أنه ليس له أن يأخذ هيل
على شفعته كرقى الأصل ثم قال بعضهم هذا محمول على ما إذا كان بعد طلب الموائمة وطلب الاستيفاء
فلو طلب فى النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على إطلاقه اه قلت يؤيد الأول ما قدمه الشارح وقيل
الطلب عن الزبلى من أن شرط صحته أن يطلب الكل وبه يتبادر كراهته من أن التوفيق بينه و
قول الجميع ولا يجعل قوة أخذ نصفها تسليمًا فتدبر (قوله) لأحدهما) وقال زفره شفعه أحدهما قبل والثقة
على قوله وقد صرح من لم فى الحقائق لو كان فى مصر واحد قوله كقولنا وفى المصنف والابضاح أنه قد
وبصفقة أن يؤى بغيره بصفقة فيه أخذها شاء اتفاقا أو بكونه شفعها لئلا كان شفعها لأحدهما يأخذ
هو شفعها اتفاقا لأن الصفقة وإن اختلفت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه ففى جهات
فيه أدلة على العدد كذا فى دور الجار وشرح الجميع (قوله) وباقى) أى عن النظم والوهابى (قوله) فلو وكل
جماعة) أى بالشراء فاشترى عتقاروا واحدا بصفقة واحدة ومتعدد زبلى وعلم التفرع ولو وكل
واحدا ليس للشفيع أخذ نصيب بعضهم (قوله) فلا شفع الخ) هذا تناول كل فى نصيب أو ما إذا
كلا فى شراء الجميع فلا شفعة إلا فى الجميع فليست ط أقول هنا مقبول لنفس أو لم يتخلف ما قلناه أنه
الزبلى فأمثل (قوله) وإن وقع فى غير جانب) وعن أبى حنيفة أنه يأخذ ما وقع فى جانب الدار التى به

بجدها إذا اشترى جماعة عتقاروا والبائع واحد يتعددا لاخذ الشفعة بتعدد هم فلا شفع أن يأخذ نصيب بعضهم ويتروا الباقي وبعبكسه) وهو ما إذا تعدد البائع والمشتري (لا يتعدد الاخذ) ما بل يأخذ الكل أو يترك لأن فيه تفرق الصفقة على المشتري بخلاف الأول لقام الشفع مقام أحدهم فلا تفرق الصفقة بلا فرق بين كونه قبل القبض أو بعده سوى لكل بعض ثمن أو سوى للكل حصة لأن العبرة بالجماد الصفقة لا بالحد الثمن وأعلم أنه لو طلب الحصة فهو على شفعته ولو اشترى دارين أو اثنين بمصرين بصفقة أخذها شفعهما معا وتركهما لأحدهما ولو أحدهما بالشرق والآخرى بالغرب شرح مجمع وباقى (والمعترف) (هذا) أى العدد والحد (العائد) تعلق حقوق العقبة (دون المالك) فلو وكل واحد جماعة فلا شفع أخذ نصيب بعضهم (اشترى نصف دار غير مقسوم فقام) المشتري (البائع) أخذ الشفع نصيب المشتري الذى حصل له بالقسمه وإن وقع فى غير جانبه على الأصح (وليس) أى لا شفع مطالب لشفقة للقره بدار وفى المتن عن أبى يوسف وحل فى بعد دار فقال الشفع بعد عيب الدار التى فيها الدارى هذه لفلان وقد يعتمه من تنسقه وقال هذا فى وقت يقدر على أخذ الشفعة فلو طلبها لنفسه قال لا شفعه ولا للقره تأثر ثمانية اه

دار غير مقسوم فقام) المشتري (البائع) أخذ الشفع نصيب المشتري الذى حصل له بالقسمه وإن وقع فى غير جانبه على الأصح (وليس) أى لا شفع مطالب لشفقة للقره بدار وفى المتن عن أبى يوسف وحل فى بعد دار فقال الشفع بعد عيب الدار التى فيها الدارى هذه لفلان وقد يعتمه من تنسقه وقال هذا فى وقت يقدر على أخذ الشفعة فلو طلبها لنفسه قال لا شفعه ولا للقره تأثر ثمانية اه

نقصها مطلقا) سواء قسم بمحكم أو رضاء على الأصح لانهم تمام القبض حتى لو قسم (١٦٣) الشريك كان الشفع القبض كاذر

بها لانه لا يتي جار فبايق في الجانب الآخر عداية (قوله) أو رضاء على الأصح وعن أي حنفية ولو بغرض
في القبض اتفاق (قوله) لانهم تمام القبض) لما عرف أن قبض الشارع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص
كفاية (قوله حتى لو قسم) أي المشتري وهو تفرع على التعديل بكون القسمة من تمام القبض أو أنه
ط (قوله حيث يكون للشفيع نقضه) لان هذه القسمة لا يجر بين العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم العقد
بفعلت مبادلة والشفيع أن يقض المبادلة كفاية (قوله كالواشترى المخل) تنبيه في النقض ط (قوله)
والجار تحلفه على العلم) لانه تحلف على فعل غيره من قبول لأعلم أنه مال له لما شفع به (قوله فانه يحلف على
العلم) موافق لما في التاتر خاتمة عن فتاوى أبي المثلث وهو محمول على ما إذا قال الشفع علت أمس وطلبت
فانه يكلف إقامة البينة فان لم يقمها حلف المشتري أمّا لو قال طلبت حين علت أي ولم يستعمل ما مضى فالقول
له بيمينه كافي للرد ولو خاتمة والبراز ية يفصل التوفيق أو أدله الرمي وقدمناه (قوله عند لقائه) قد به لانه
لو أنكر طلب الاشهاد عند لقاء البائع أو عند الدار حلف على العلم بعدم إحاطة الدار ح (قوله فينته الشفع
الحق) لانها ثبتت الاخذ والبناء فلا تلت ط (قوله وهو) أي الغير الذي هو المستاجر (قوله أخذها بالشفعة)
لوجود سببها وطلان الاجارة (قوله ولا يطل الاجارة وان ردها) عبارة الانشاء ٣ بأن ردها وعز المسئلة
الى الوالو الحلية قال الجوى وفيه نظر لان عدم احازة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذى في الوالو الحلية ولو لم يجر
البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لاحقة فطلب البعد بطلان الاجارة اه قال صواب ان طلبها يعنى
الشفعة اهلى خصا وما في الوالو الحلية كور في الخاتمة والقبية والهندي يعنى المحطال طوا قد هذا ان له الاخذ
بالشفعة لثبات البيع بين المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين أن يجز وطلب أو بطلب الشفعة فقط والعار لا تخلو
عن ركاكة اه أي لا يهاهما أن لا شفعة ان طلب فقط مع أن له الشفعة كالمسرح به في الخاتمة أقول المسئلة
مستوفى في الوالو الحلية وغيره البيان الفرق بينهما وبين ما إذا باع دارا على ان يكفل الشفع الثمن فكفل لا شفعة
والفرق أنه لما كانت الكفالة شرط في البيع صار حوازه مضافا اليها وصار الشفع عنة البائع أما هنا البيع
حاز من غير احازة المستاجر أي حرما ذكره وحاصله أن لا تستأجر الشفعة سواء أجاز البيع صريحا أو ضمنا
تختلف الكفالة فلا ركاكة في كلامهم بعدا لوقوف على مرادهم فافهم (قوله الشفعة) فنقول اشترت وأخذت
بالشفعة فصر المبادلة ولا يحتاج الى القضاء ثانية وقيد في التهاية والمعراج بما إذا لم يكن فيه مصلحة ضرر ظاهر
كافي شرعا مما لا ينه لشفيعه (قوله والوصى كالأب) أي على قول من يقول للوصى شراء مال اليتيم لنفسه وعلى
قول من يقول لا على ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول اشترت وطلبت الشفعة ثم رفع الامر الى القاضي
ليصحب ما عن الصغير فخال الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن اليتيم هو سلم الثمن الى الوصى ولو بالجهة وخاتمة
وقية (قوله لكن في شرح المجمع ما يخالفه) حيث قال وقيد الأب لان الوصى لا يملك أخذها لنفسه اتفاقا لان
ذلك عنة الشراء ولا يجوز للوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القبية اه ومثله في خرد الحار والخاتمة
أضاف موضع آخر لكن بلا ذكر الاتفاق وعين التوفيق به ليس له ذلك بل ارفع الى القاضي ونصب قيم لكن
في خزانة الاكل ان الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة الى الوصى الصغير وهو ما يأتي عن المنظومة الوهابية
وبه وقع الطرسوسى فعمل مأمرا اتفاقا على ثقب طلب التملك لجمال كانه الشريك لا أقول ونسب قيم لكن
يزوم التأخير المذ كور اذا لم يرفع الامر الى القاضي وبه يوفق بين ما في الخزانة وما قدمناه من الوالو الحلية وغيرها
هذا وقد ذكر في التهاية والمعراج وتبعهم الماز يلى تفصيلا آخر وهو ان الوصى له الاخذ اذا كان فيه الصغير
تفع ظاهر بان كان في الشراعتين يسير والأب ان وقع الشراء للصغير بمثل القيمة فلا اتفاق كافي شرعا له مال صغير
لنفسه اه ملخصا ومثله في النسخة والتاتر خاتمة وعليه يحمل ما قدمناه من القول السابقة أيضا والذي يحرر
من هذا كله ان الوصى الشفعة ان كان منعفع ظاهر للصغير بشرط ان يرفع الامر الى القاضي ولا يؤثر الخصومة
الى البائع وان لم يكن فيه منعفع ظاهر فلا غنى عن هذا التوفيق المفرد بين كلامهم المبدد (قوله لبعض المبيع) كذا

بها لانه لا يتي جار فبايق في الجانب الآخر عداية (قوله) أو رضاء على الأصح وعن أي حنفية ولو بغرض
في القبض اتفاق (قوله) لانهم تمام القبض) لما عرف أن قبض الشارع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص
كفاية (قوله حتى لو قسم) أي المشتري وهو تفرع على التعديل بكون القسمة من تمام القبض أو أنه
ط (قوله حيث يكون للشفيع نقضه) لان هذه القسمة لا يجر بين العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم العقد
بفعلت مبادلة والشفيع أن يقض المبادلة كفاية (قوله كالواشترى المخل) تنبيه في النقض ط (قوله)
والجار تحلفه على العلم) لانه تحلف على فعل غيره من قبول لأعلم أنه مال له لما شفع به (قوله فانه يحلف على
العلم) موافق لما في التاتر خاتمة عن فتاوى أبي المثلث وهو محمول على ما إذا قال الشفع علت أمس وطلبت
فانه يكلف إقامة البينة فان لم يقمها حلف المشتري أمّا لو قال طلبت حين علت أي ولم يستعمل ما مضى فالقول
له بيمينه كافي للرد ولو خاتمة والبراز ية يفصل التوفيق أو أدله الرمي وقدمناه (قوله عند لقائه) قد به لانه
لو أنكر طلب الاشهاد عند لقاء البائع أو عند الدار حلف على العلم بعدم إحاطة الدار ح (قوله فينته الشفع
الحق) لانها ثبتت الاخذ والبناء فلا تلت ط (قوله وهو) أي الغير الذي هو المستاجر (قوله أخذها بالشفعة)
لوجود سببها وطلان الاجارة (قوله ولا يطل الاجارة وان ردها) عبارة الانشاء ٣ بأن ردها وعز المسئلة
الى الوالو الحلية قال الجوى وفيه نظر لان عدم احازة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذى في الوالو الحلية ولو لم يجر
البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لاحقة فطلب البعد بطلان الاجارة اه قال صواب ان طلبها يعنى
الشفعة اهلى خصا وما في الوالو الحلية كور في الخاتمة والقبية والهندي يعنى المحطال طوا قد هذا ان له الاخذ
بالشفعة لثبات البيع بين المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين أن يجز وطلب أو بطلب الشفعة فقط والعار لا تخلو
عن ركاكة اه أي لا يهاهما أن لا شفعة ان طلب فقط مع أن له الشفعة كالمسرح به في الخاتمة أقول المسئلة
مستوفى في الوالو الحلية وغيره البيان الفرق بينهما وبين ما إذا باع دارا على ان يكفل الشفع الثمن فكفل لا شفعة
والفرق أنه لما كانت الكفالة شرط في البيع صار حوازه مضافا اليها وصار الشفع عنة البائع أما هنا البيع
حاز من غير احازة المستاجر أي حرما ذكره وحاصله أن لا تستأجر الشفعة سواء أجاز البيع صريحا أو ضمنا
تختلف الكفالة فلا ركاكة في كلامهم بعدا لوقوف على مرادهم فافهم (قوله الشفعة) فنقول اشترت وأخذت
بالشفعة فصر المبادلة ولا يحتاج الى القضاء ثانية وقيد في التهاية والمعراج بما إذا لم يكن فيه مصلحة ضرر ظاهر
كافي شرعا مما لا ينه لشفيعه (قوله والوصى كالأب) أي على قول من يقول للوصى شراء مال اليتيم لنفسه وعلى
قول من يقول لا على ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول اشترت وطلبت الشفعة ثم رفع الامر الى القاضي
ليصحب ما عن الصغير فخال الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن اليتيم هو سلم الثمن الى الوصى ولو بالجهة وخاتمة
وقية (قوله لكن في شرح المجمع ما يخالفه) حيث قال وقيد الأب لان الوصى لا يملك أخذها لنفسه اتفاقا لان
ذلك عنة الشراء ولا يجوز للوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القبية اه ومثله في خرد الحار والخاتمة
أضاف موضع آخر لكن بلا ذكر الاتفاق وعين التوفيق به ليس له ذلك بل ارفع الى القاضي ونصب قيم لكن
في خزانة الاكل ان الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة الى الوصى الصغير وهو ما يأتي عن المنظومة الوهابية
وبه وقع الطرسوسى فعمل مأمرا اتفاقا على ثقب طلب التملك لجمال كانه الشريك لا أقول ونسب قيم لكن
يزوم التأخير المذ كور اذا لم يرفع الامر الى القاضي وبه يوفق بين ما في الخزانة وما قدمناه من الوالو الحلية وغيرها
هذا وقد ذكر في التهاية والمعراج وتبعهم الماز يلى تفصيلا آخر وهو ان الوصى له الاخذ اذا كان فيه الصغير
تفع ظاهر بان كان في الشراعتين يسير والأب ان وقع الشراء للصغير بمثل القيمة فلا اتفاق كافي شرعا له مال صغير
لنفسه اه ملخصا ومثله في النسخة والتاتر خاتمة وعليه يحمل ما قدمناه من القول السابقة أيضا والذي يحرر
من هذا كله ان الوصى الشفعة ان كان منعفع ظاهر للصغير بشرط ان يرفع الامر الى القاضي ولا يؤثر الخصومة
الى البائع وان لم يكن فيه منعفع ظاهر فلا غنى عن هذا التوفيق المفرد بين كلامهم المبدد (قوله لبعض المبيع) كذا

شفيع أخذها بالشفعة ولا يطل الاجارة وان ردها شري لطفه والاشفع له الشفعة والوصى كالأب قلت لكن في شرح المجمع ما يخالفه
بها لانه لا يتي جار فبايق في الجانب الآخر عداية (قوله) أو رضاء على الأصح وعن أي حنفية ولو بغرض

لاصقة فقط ولوقبه
تفريق الصفة البراء
العام من الشيع
بطلها فله مطلقا
لادبانه ان لم يعلم بها
* اذا صبغ المشتري
البناء فله الشيع
خير ان شاء اعطاه ما
زاد الصبغ اوترك *
انحر الجار طلبه لكون
القاضي لاراه فهو
معذور * يهودي سمع
بالبيع يوم السبت فلم
يطلب لم يكن عذرا
قلت يؤخذ منه ان
اليهودي اذا طلب خصمه
من القاضي احضاره
يوم سبته فانه يكفاه
الحضور ولا يكون سبته
عذرا وهي واقعة
الفتوى قاله المصنف
قلت وهي في واقعات
الحسبي * ادعى الشيع
على المشتري انه احتال
لابطالها يحلف وفي
الوهانية خلافه قلت
وسند كره لان ابن
المصنف في حاشيته
لا اشياء ايدى بالامر
عليه فليحفظ

قول الحاشية لعدم
ثبوتها أي الشفعة وهو
متعلق بالجهة اه منه

في الاشياء ومعناه اذا كان المبيع متعديا كدار له جوار واحد اهما كذا كروما لجوى وغيره وقدمنا
الاتفاق لو كان أحد الجارين مخلصا للمبيع من جانب والآخر من ثلاث فها مساواة فتنه وفي الزاير بقوله
خاصة بانهما دورا وانما قيمته انى ارض انسان فلا شيع اخذ الناحية التي تليه اه اى لانهما في حكم العدد
تأمل (قوله الاراء العام من الشيع) كما اذا قاله البايع والمشتري ان يضمن كل خصومة فلقنا ولو لم
(قوله مطلقا) اى سواء علم انه وجبت له فلهما شفعة اولا (قوله لادبانه ان لم يعلم بها) قال في زواهر الجواهر
هذا على قول محمد ما على قول ابي يوسف فير قضاء مديانه في البراء ضمن الجهول وعليه الفتوى كما في شرح
النظمية والخلاصة اه ح اقول علل في الوالوية عدم البراءة بدعائه بقوله لانه لو علم بذلك الحق لم يبرمه
قال ونظيره لو قال الاتحرا جعلى في حل لا يرد ابانة اذا كان محال لوعلى ذلك الحق لم يبرمه اه فتأمل
واستشكل المسئلة لجوى عفا الظهير به لو قال ان لم اجدني بالثمن الى ثلاثة ايام فانا باري من الشفعة فليم
قال عامة المناجح لا تبطل شفعته وهو الخفيف لانها متى ثبتت بطلب الموائمة توقرت بالاشهاد لا تبطل ما لم
يلسانه اه وهو صريح في أنها لا تبطل بالاراء الخاص فالعام اولى اه واعترض بانه لا معنى له
الاستشكل لان غايتهما استيفاء الظهير به أن الشفعة لا تبطل بالاراء العام في الصحيح اه اقول وفي
غلبة عن كون هذا المستفاد هو منشا الاراد وقد يصح عن الاشكال بان ما في الظهير به بعد استقرار الدالة
بالطعن والقاهر ان مسئلتنا فيما قبل ذلك فتأمل (قوله ان اصبغ المشتري الخ) مستدرك هو وما بعده
نقد في باب الطلب اوله ط (قوله انحر الجار طلب الخ) قدما انه مبنى على قول محمد الملقى به (قو
يهودي سمع الخ) الظاهر انه قدما اتفاق فلاس الا حد عند النصراني ونكتة مختصص اليهودي بالذ كرائهم
تتوابع الاعمال يوم السبت لم تما النصراني عنها يوم الاحد لكنه نسخ في شرعنا جوى (قوله لم يكن عذ
وكذا لو كان الشيع في عسكر الجوارح او اهل البنى يخاف على نفسه ان يدخل في عسكر العدل فلم يطل
بطلت لا غير معذور حاشية (قوله قاله المصنف) اى قبيل باب ما تبنت هي فيه اولا ح (قوله وسند كره)
كلام الوهانية قريبا ح (قوله لان ابن المصنف) الظاهر انه علة للاعادة المفهوم من قوله وسند كره
نقد في العناية وانما كيد بط (قوله ايدى) حيث قال اقول ما ذهب اليه ابن وهان اولى من جهة الفقه لانه قال
موضع لو اقر به لا يبرم مسمى او انكره لا يحلف وهذا اقر بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يبرم مسمى فلا يحلف ولما
لعدم ثبوتها ابتداء لا نكره عند ابي يوسف وعلى قوله الفتوى كما في الدرر والقرور قال قاضي خان بعدد كره
من الحيل المصلحة للشفعة في هذه الصور لو اراد الشيع ان يحلف المشتري والبايع بالله تعالى ما فعل هذه
عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعى شأوا اقر به لا يبرمه اه اقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن وهان
وأفاده العلامة فقيه النفس فخر الدين قاضي خان أميل اقول وفي الوالوية ثم ذكر في بعض كتب الشفعة
هذا الحيل وقال يتخلف المشتري بالله تعالى ما فعلت هذا فرأى من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعى عليه
لو اقر به لا يبرمه مسمى فكيف يتخلف اه كلام ابن المصنف في الزواهر ح اقول والله التوفيق ذكر في الوالوية
ايضا أول الفصل الثالث تصديق والحائط اى يلى جار على رجل عاتقه وقضه ثم اعمنه ما بقي فلاس الجارية
فان طلب من المشتري بالله تعالى ما فعل الاول ضرر او لا فرأى من الشفعة على وجه التلجئة ذلك لانه يدعى
معنى لو اقر به لم يبرمه وخصم وان خلف فلا شفعة ولا ابتداء لانه ثبت كونه جار ملازقا هو قال الامام قاض
بعد عارته السابقة لكن ان اراد يحلف المشتري أن البيع الاول ما كان تلجئة ذلك لانه ادعى علم معنى
به يبرم مقال وما ذكر في الاصل أن الشيع اذا اراد تحليفه أنه لم يبرمه ابطال الشفعة كان له ذلك نعم اذا
أن البيع كان تلجئة اه ومنه في التبيين والمزيد لصاحب الهداية وقدمه التنازع عن مؤيد زاعم معزاه
وبه ظهر عدم المناقاة بين ما ذكره المشرح هنا بتاللا شياطين ما يأتى عن الوهانية وقدمنا أن بيع التلجئة
أن يظهر اعتقاده ان البيع المتكفون البيع باطلا وهذا لا يخفى أن المفهوم مما قلنا ان المتعاقدين ان قص
حقيقة البيع فرأى من الشفعة كان يباعا جارا والابل أظهر له الشفع لم يكن جائزا لانه تلجئة ولما يجب الش

في التصديق لو ادعى الثاني دون الأول وليس في كلامهم أن كل ما يحتاج له لإبطال الشفعة يكون تلجئة وإبطال
 لهم أنه ليس له أن يحلفه ما فعل هذا فإراده من الشفعة الخ فتن استشكل ذلك وقال لم أر من تعرض لذلك
 أباب ولا يجدي فقد خفي عليه المرام فاعتقم هذا التحقيق في هذا المقام (قوله تعليق إبطالها بالشرط جائز)
 في الجامع الصغير وقال الشفع سلبك الشفعة أن كنت اشتريتها لنفسك وقد اشترتها الغريم فليس يسلم
 أن يسلم الشفعة إسقاط بعض كالأطلاق والعناق فصح تعليقه بالشرط ولا ينزل إلا بعد وجودها قال في العناية
 هنا يتناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا يتعلق إسقاطه بالخيار من الشروط فإلغاه
 أولى أفعال الطوري وقد يجب بالفرق بين شرط وشرط فاسبق في الذي يدل على الاعراض عن الشفعة والرضا
 بما ورد وما هنا ما لا يدل على ذلك أهأقول وأورد في التلخيص على ما في الجامع ما ذكره السرخسي في مسبوقة
 أن القصاص لا يصح تعليقه إسقاطه بالشرط ولا يمتثل إلا في الوقت وإن كان إسقاطا محضاً ولهذا لا يرتد
 زمن عليه القصاص ولو أكره على إسقاط الشفعة لا تطل قال وهذا تبين أن تسليمه ليس بإسقاط محض
 الأصح مع الإكراه كعمامة الإسقاطات أهو يعني بذلك الخبر الرمي أن الشفع لو قال قبل البيع إن اشترت
 سلبت له أنه لا يصح وقد متنا ذلك قبل باب الصرف فراجع (قوله يقول هذا ما إرداري الخ) لأنه إذا ادعى
 فيها بطل شفعته وإذا ادعى الشفعة تبطل دعواه في الرقبة لأنه يصير تناقضاً فإذا قال ذلك لا يتحقق السكوت
 من طلب الشفعة لأن الجملة كلام واحد أو قد أداها أو السعدان هذا مني على اشتراط الطلب قورا وأما على
 الصحيح من أنه لا طلب في مجلس علمه فيمكن أن يدعى رقبته أهو في المجلس ثم يطلب الشفعة فيه إن منع
 قوله أن اعتمد على قول عالم بحث فيه قال وأمره أن يقول له لا ثبت الملك الشفع إلا بعد الاختلاف في
 وبعد قضاء القاضي يقتضي أن استيلاءه حرام ولا ينفعه قول العالم اه أقول عبارة الوالوجية أن كان
 من أهل الاستنباط وقدر على أن بعض الناس قال ذلك لا يصح فإلغاه لأنه لا يصح ظالم الخ قال صاحب غير متوجه
 تدبر (قوله والألا كان ظالم) يؤخذ منه أنه يعزاه أبو السموذ عن الزواهر (قوله أشياء على عدد الرؤس)
 ي تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الانصبة (قوله العقل) أي الآية أو القيمة فلا يوجد أحد جدر أو عديتلا
 في مكان محلول فسمت القيمة وأدعى على عدد الملاك دون قدر الملاك وعمامه بأنه في حاشية الأشياء للمعوى
 قال وعلى كون العقل بمعنى الآية استحسن الدماميني قول ابن نمارة

أعني سنائه والعذر وريقه * عاقد أي في التور والتميل والنحل
 وأصوب إلى الصبر الذي في جفونه * وإن كنت أدري أنه غالب قتلي
 وأرضي بأن أمضي قتلا كامض * بلا فود يحنون ليسى ولا عقل

قوله وأجرة القسام) قد قسم القسام ما ذكره الشارح في بابي القسمة أن أجرة الكيال ولو زان بقدر
 الانصاء أجاءوا وكذا سائر الموان الخ (قوله والطريق إذا اختلفوا فيه) لم يرد به هنا بطريقاً لأنه غير محمول
 لأحد بل ما يكون في مسكة غير آتية حموي (تمة) تقدم في متفرقات القضاء أن ناحة الدار إذا اختلفوا فيها
 قسم على عدد الرؤس فذويت من دار كذويت منها وبسبب كذا الشارح آخر القسمة أن القسامات لو حفظ
 لأنفس فكذلك وكذا ما اتفقوا على القائم من السفن لو خافوا الفرق وبأي بيان ذلك إن شاء الله تعالى فالجميع
 سبعة نظمه الفاضل الحموي بقوله

إن التقاسم بالرؤس يكون في * سبع لمن حلى عقد نظاي
 في ساحته مع شفعة ونائب * إن من هواه أجرة القسام
 وكذا ما يمر من السفن التي * يختص بها فرق وطرق كرام
 وكذا عاقلة وقد تم التي * حررت له لأفضل الاعلام

الو بوي ما في فتاوى الحانوتي وهو أن الضافة التي جرت بها العادة في الأوقاف تقسم على عدد الرؤس لا قدر
 رؤسها ونها ما في شيخنا يعني السر بن بلال تعالى الله عما يشتمون وهو الجوان الذي جرت به العادة في الأوقاف يقسم

• تعليق إبطالها بالشرط
 جائزه دعوى في رقبة
 الدار وشفعة فيها يقول
 هذه الدار داري وأنا
 أدعها وإن وصلتني
 والأفأنا على شفعتي فيها
 * استولى الشفع
 عليها بلا قضاء إن اعتمد
 على قول عالم لا يكون
 ظالم ولا كان ظالم
 أشياء على عدد الرؤس
 العقل والشفعة وأجرة
 القسام والشرق إذا
 اختلفوا فيه الكل في
 الأشياء * لاشفعة لمرتد
 غناية * مبي شفع

• قوله وأما على الصحيح
 الخ) قال مولانا هنا
 مقيد بما إذا يحصل في
 المجلس ما يدل على
 الاعراض وحينئذ فلا
 محصل إلا ما قاله الشارح
 فإنه يدعوى الرقبة
 يكون معرضاً اه

الاولى لا تبطل شفعته وان نصب القاضي فيما يطلبه اجاز جواهر * شري كرموا له شفع غائب فاعترفت الاشجار فكلها المشتري ثم
الشفيع واخذمان الاشجار (١٦٦) وقت القبض مقرر سقط بقدره والا لانه لاحصاه من الذين حينئذ لم يزلوا معه

لواقعات الحاشي وفي
الوهابية
واخذ فيما يشترى
لصغره * أب ووصي
للبلوغ فخر
وليس له تقرير دارين
معناه ولو غير جار
والفرق أحدر وماضر
اسقاط التحيل مسقطه
وتحلفه في النكر
لاشك أنكر

(كتاب القسمة)

مناسبتان أحد
الشريكين إذا أراد
الافتراق باع فجب
الشفعة أو قسم (هي)
لقسم اسم للاقسام
كالقسوة لا لقساء
وشرا (جمع نصب شاع
له في مكان معين وسبها
طلب الشراكة أو وضعهم
الاتفاق علكه على
وجه الخصوص) فلو لم
يوجد طلبهم لا تصح
القسمة (وركنها هو
الفعل الذي يحصل به
الافراز والتبذين
الانصاف) ككيل وذرع
(وشروطها دم فوت
الشفعة بالقسمة) وإذا
لا يقسم نحو ما طو حرام
(وحكمها اثنين ٣ نصب
كل من الشراكة على
حدة وتشمل مطلقا
على معنى الافراز)
وهو أخف من حق

على عدل أو على قدر الوطائف ولا يختص به الناظر ومنها ما ذكر كماله مستحقا بحتا لو تم لم يصدق
حلان فعلى كل نصف قيمته ويغني أن يقسم على عدل أو من أقالته جامعة اه (قوله لاوليه) أي من
أوجد أو وصي أحدهما وأشار إلى أن انصاف عن الصبي الشفعه أو علمه ذكر وعند علمهم القاض
أوتيمه كافي الشريكة لانه وتقدم أول هذا الباب الكلام في تسليمهم شفعته والسكوت عنها (قوله لا تط
شفعته) فله أن يطلبه بالخلاف ط (قوله ان الاشجار مقرر وقت القبض) سواء كانت مقرر عند العقد أو أقر
بعد العقد قبل القبض كما أفاد المصنف سابقا ط (قوله وأخاف الخ) في اليه مستلذان قد منافر بالكل
علمهما مستوفى وقوله أب تنازع فيه يأخذ ويشترى وقوله ووصي مبتدأ والواو فيه الاستئناف وجهه يؤ
خير والبلوغ متعلق به (قوله وليس له) أي للشفيع وقوله بعتا أي صفقة واحدة وهو شفيعهما فإخذ
جميعا أو يتركهما للفرق الصفقة كما تقدم وقوله ولو غير جارى لهما جعل بل لأحدهما ولو فيه وصلته وقو
والفرق أحدر مبتدأ وخبر ترجم للقول بأنه لا أخذ ما حازه فقط وهو قولهما ما قول الامام أ خرا وع
الفتوى وفي نسخ الوهابية فالفرق الفاء بدل الواو وفترطية (قوله وماضر الخ) أي لا بأس بأسه
الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف إلى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة وفاعل ضم المصدر ومفعوله قو
مسقطا لا محذوف فاقهم (قوله وتحلفه الخ) أي تحلف الشفع أحد العاقدن في وقت انكراه التحيل أنه
أي منكر شرعا لانه يدعي عليه معنى لو أقر به لا يلزمه وهو محمول على ما إذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والا
التحلف فلا مشقة بينه وبين ما مر كنهنا عليه سابقا والله تعالى أعلم ونسأل الله تعالى وفي كل نعمه * أ
يقسم ثمان شفعة رسول الله نبي الرحمة * صلى الله عليه وسلم وأمر القسمة * انه جواد كريم * رؤف رحيم
* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسمة) *

هي مشروعة بالكتاب قال تعالى ونبتهم أن الماهة قسمة بينهم أي لكل شرب يحضر وقال لها شرب ولو لم يكن
يوم معلوم وقال وإذا حضر القسمة أولو القربى والمسلمة فانه عليه الصلاة والسلام بشره في القضاء والموارر
وقال أعط كل ذي حق حقه وكان يقسم بين نسائه وهذا مشهور وأجعت الامة على مشروعيها معراج (قوله
مناسبتا الخ) الاولى أن تكون النسبة أن الشفع علك مال المشتري خرا عليه وفي القسمة علك نصيب الشري
جبراعله أذهي مشتملة على معنى المباداة مطلقا في القسي والمثلي وانما قدم الشفعة لانها علك كئي وهذا كما
العض فكانت أقوى رجحى (قوله اسم للاقسام) كافي المغرب وغيره والتقسيم كافي القساموس لكن
الانصاف ما في من لفظ القاسم أن تكون مصدر قسم الشيء بالفتح أي خرا على كافي المقدمة وغيرها قسمة
(قوله تلفدوه) مثله الاول وكعدمه تستنبه واقتدب به قاموس فقوله للاقتداء المناسب فيه من الاقد
لتأليفهم أنه اسم مصدره تأمل (قوله في مكان) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) لأن كل واحد من
الشريكين قبل القسمة مستغنى بنصيب مناجبه فالطالب للقسمة يسأل القاضي ان يخصه بالاتفاق بنص
وعنع العير عن الاتفاق علكه فيجب على القاضي اجابته في ذلك نهايت (قوله ككيل وذرع) وكذا الوزن والله
نهاية وفيه بحث لانهم اختلفوا في أن أحرا القسمة على الروس أو الاصابوا فنفقوا على أن أحرا الكيل ونحو
على الانصاف شريكة لانه عن المقدس أي ومقتضى كونه ركنان يكون على الخلاف أيضا قال أبو السعود ويحل
على أي من أن الكيل والوزن كان لقسمة قبل هو على الخلاف اه فلتأمل (قوله وشروطها الخ) أي شر
لزمها يطلب أحد الشريكين لانه (قوله المنفعة) أي العهد وقوي ما كانت قبل القسمة اذ لم يملك
ينتفع به لعمود بط الدواب وسيد كرم الشارح عن المجتبى (قوله وانما لا يقسم نحو ما ط) يعني عند عدم إرادة
من الجميع أما انراض الجميع صحت كسأتي متنا اه ح (قوله وحكمها) وهو الاثر المترتب عليها من
(قوله مطلقا) أي سواء كانت في المليات والقيميات منح (قوله والافراز هو القالب في المثلي) لا

(و على معنى (المباداة) وهو أخذ عوض حق (و) الافراز (هو القالب في المثلي) م (قول المصنف وحكمها تعين)
هكذا في النسخ ولا يعني أن التعيين هو الفعل وقد تقدم أنه مرن قال مولانا وأيت بسحق من المنع تعين بدل تعيين وعليه فالامر ظاهر ا

أخذها نصفها ملكه حقيقة ونصفه الآخر بدل النصف الذي بدأ آخر باعتبار الأول أفراز باعتبار
 إلى مسألة الآن المثلث إذا أخذ نصفه بدل بعض كان الآخر عمن الآخر عمنه حكمه المأخذ بخلاف
 يسمى (قوله وما في حكمه) أي حكم المثلث أقول نقل في جامع الفصولين عن شرح الطحاوي كل كلبى وزنى
 مصوغ وعددى متقارب كفلوس وبض وجوز ونحوها. ثلث والجواز والذريات والعدي المتفاوت
 مان وسفر رجل والوزنى الذي في بعضه ضرره للصوغ فيصمت اه ثم نقل عن الجامع العددي المتقارب
 من كلبى وعدا ووزن عند زفر فيهما متفاوتة مالم في القسمة فعدى متفاوتة ثلث على الخ فتمثل (قوله
 الخ) فتمثل الخ أرا ديدان فائدة هي انه اذا قسم ذو الدجسته بقسمة صاحبه كما قال في المتن لا تنفذ القسمة مالم
 لم حصه الاخر (قوله ان سلم حظ الاخرين) أي الغائب والصغير ومفهوما أن سلامة أخذها لا تنقطع
 يظهر (قوله والا لا) أي وان لم يسلم بان هلاك قبل وصوله اليها لا تنفذ القسمة بل تنتقض ويكون الهالك
 في الكل ويشترك الاخران فيما أخذوا في هذه القسمة من معنى المباداة (قوله بين دهقان) هو من له
 تارك في كافي المغرب والمرايه هتار الارض (قوله امره الدهقان بقسمتها) أي قسمها والدهقان غائب
 ح (قوله فهلاك الباقي عليهما) أي اذ ارجع فوجدنا أفرزه لنفسه فدهلك فهو عليهما وشارك الدهقان
 لاسله اليه وقوله وان يحظ نفسه أي وان ذهب بنصيب نفسه الى بيته أولا فارجع وجدما أفرزه للدهقان
 هلك فهو على الدهقان خاصة كافي المنع عن الخاتبة وأصل وجهه انه في الأولى لما ذهب بحصة الدهقان أولا
 بعد القبض الدهقان أولا والقبض لنفسه فبقي ما بعد رجوعه فلارجع ورأى الباقي فدهلك كان الهلاك قبل
 بعض منهما فيكون عليهما كدهلك البعض قبل القسمة أصلا بخلاف ما اذا جازل بنصيب نفسه الى بيته أولا
 به بعد التحميل والذهاب صار قابضا فدهلك الباقي بعد قبض نصيبه بقسمته فيكون هلاكه على صاحبه لكن
 حتى مخالفة لقوله في المسئلة الأولى فنقلت القسمة ان سلم حظا لاخرين والافانته هنا سلم حظ الغائب وهو
 دهقان انتقضت القسمة ففعل الهلاك عليهما ولما سلم حظ الحاضر وهو الزراع دون الغائب فنقلت وتكون
 قسمة هنا موراها من الغائب بخلافها في المسئلة الأولى لا يظهر الفرق ولئن سلم فلما اعدم الفرق كما
 نصه التبيين قوله كسيرة فلتأمل هنا وقد نقل في التراز بعد ما تقدم عن واقعات سيرة فلتأمل انما تنفذ
 هذا الدهقان قبل قبضه نظرا ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلف حصه الاكار لا تنقض لان تلفه
 لدقضه والغلة كلها في يده والاصل أن هلاك حصه الذي المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب
 نقاض القسمة وسهلا حصه من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته وجب انتفاضها اه وهذا التقرير
 لاصل واضح وموافق للسئلة الأولى وقد طال ما احب الخير في تقريره وغيره الى شيخ الاسلام وقال عليه
 ربح جنس هذه المسائل ثم قال وقال الحاكم عبدالرحمن وساق ما ذكره الشارح هنا عن الخاتبة ولعل
 في الخاتبة كذا قاله بعض المشايخ اراد به الحاك كذا المذكور وأشار بلفظ كذا الى عدم اختياره والله تعالى
 اعلم (قوله وان أجبر عليها الخ) ان وصلته والمرايد بذلك بان عدم المناقاة بين كون المباداة غالبية في القسمة
 بين كونها على القسمة في متحد الجنس منه وذكر وجهه الشارح بقوله لمافيه الخ * (قائدة) *
 قسمة ثلاثة أنواع قسمة لايجب الا على قسمة الاجناس المختلفة وقسمة يحبر في المثلث وقسمة
 يحبر في غير المثلث كالثلاثين نوع واحد والبقرة والغنم والخيل ثلاث شرط وعيب وروية في قسمة
 اجناس المختلفة تثبت الثلاثة وفي المثلث يثبت خيار العيب فقط وفي غيرها كالثلاثين نوع واحد يثبت
 خيار العيب وكذا خيار الرطوبة والشرط على الصحيح المعقوبه وبما في الشرنبلالية (قوله في متحد
 الجنس منه) أي من غير المثلث وقوله فقط في متحد الجنس ويدخل متحد الجنس المثلث الأولى كما افاده
 وزان الشرنبلالي أنه قد نقل المثلث فقال فيه تأمل لانه وهم انه في متحد الجنس المثلث لايجب الا على ما هو
 خلاف النص اه (قوله سوى رقيق غير الغنم) لان رقيق الغنم يقسم بالاتفاق ورقيق غير الغنم لا يقسم
 للب اعدامه ولو كان اما خلاصا او عيبا خلاصا عند أي خيفة والفرقة بين الرقيق وغيره من متحد
 الجنس فخش تفاوت المعاني الباطنة كالذهن والكليسة وبين الغنمين وغيرهم تعلق حق الغنمين بالمباداة

وما في حكمه وهو
 العددي المتقارب فان
 معنى الاقرار غالب فيه
 ايضا ان كمال عن الكافي
 (والمباداة) غالبية في
 غيره أي غير المثلث وهو
 القسمة اذا قرر هذا
 الاصل (فياخذ الشريك
 حصته بقسمة صاحبه في
 الاول) أي المثلث لعدم
 التفاوت (لأن الثاني)
 أي القسمة لتفاوته
 في الخاتبة مكيل أو
 موزون بين حاضر
 وغائب وبالغ وصغير
 فاخذ الحاضر أو البالغ
 نصيبه فنقلت القسمة ان
 سلم الاخرين والا
 لا كسيرة بين دهقان
 وزراع امره الدهقان
 بقسمتها ذهب عما
 أفرزه للدهقان أولا
 فهلاك الباقي عليهما
 وان يحظ نفسه أولا
 فلهلاك على الدهقان
 خاصة كذا قاله بعض
 المشايخ انتهى لمصاحبا
 (وان أجبر عليها أي على
 قسمة غير المثلث في متحد
 الجنس) منه (فقط)
 سوى رقيق غير الغنم
 (عند طلب النص)
 فيصير لمافيه من معنى

دون العين حتى كان الامام يبيع القمام وقسم ثمنها ز يلى **(قوله على أن المباداة الخ)** ترق في الجواب أي يولى
نظرنا في ما قبل من معنى المباداة فلا منافاة أيضا لان المباداة الخ وهذه مادة تعلق فيها من الفقهاء لان المباداة
للقسم يربط الاختصاص بملكه ومنع غيره عن الانتفاع به فيجوز الجواب فيها أيضا **(قوله)** وينصب قاسم
أي ينصب للقاضي أو الامام نصبه لتسقي وشركه **(قوله)** ويرزق من بيت المال أي المذهب لان المباداة
وغيره مما أخذ من الكفار والخزير يصدق به تغلب فلا يرزق من بيت الاموال الثلاثة الباقية كتبها
الزكاة وغيره لا يطرأ بق الفرض فاستأنى **(قوله غلط)** لما اقتضته لما بعد ان عاده به هو الحق ولا يروى
عدا الى النصب فلم يخالفه لقول الملتقي وغيره ندب تأمل **(قوله)** لانها ليست بقضاء حقيقة الخ قال في العنا
ويجوز للقاضي أن يقسم بنفسه باجر لكن الاولى أن لا يأخذ لان القسمة ليست بقضاء على الحقيقة
لا يفرض على القاضي مباشرتها وانما الذي يفرض على الجرف من حيثها ليست بقضاء جازا أخذ الاجر عليها
انها استفاد بولاية القضاء فان الاجتناب لا يقدر على الجرف من حيثها ليست بقضاء جازا أخذ الاجر عليها
حيث انها شبه القضاء يستحب عدم الاخذ هو ملق النهاية والكفاية والمراج والتبيين وفي الدرر ما غلط
فانه ذكر ان الاصح أن القسمة من جنس عمل القضاء ثم قال ان ياترها القاضي بنفسه فعلى روايه كونه
جنس عمل القضاء لا يجوز له الاخذ على روايه عدم كونهما شبه جاز اهـ وقتضاة جميع عدم الجواز وقوله
الدر الملتقي عن الخلاصة والوهانية قال وأقر القهستاني وغيره اهـ قلت لكن المتون على الاول تأمل
وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين كون القاسم القاضي أو منصوب به فخذ قال الشارح فانه أي القاضي يلقى
مع أن الكلام في منصوبه تأمل **(قوله مطلقا)** أي سواء تساوا في الانصاء أم لا سواء طلبوا جميعا أو احدا
قال في الهداية وعنه أنه على الطالبين المتع نفعه ومضرة المتع **(قوله)** خلافها لم حيث قال الاجر
قدر الانصاء لانه مؤنة المأثولة أن الاجر مقابل التبرع وهو قد يصعب القليل وقد ينقص فتدراغنا
فاعتبر أصل التمييز بين كل **(قوله)** قبله القاسم أي في قوله وينصب قاسم أو هو على تقدير مضاف أي
القاسم الذي عاد عليه الضمير في قوله وهو على عدد الرؤس وهذا أنسب عما بعده تأمل **(قوله)** وغيرها
بنام المظالم المستر أو تطين السطح أو كرى الثرى وأصلاح القنلة لانها مقابلة بنقل التراب أو الملاءة
وقد يتفاوت بالقسمة والكثرة أما التمييز فيقع لهما عمل واحد مفراج **(قوله)** زاد في الملتقي أي بعدله
اجماعا **(قوله)** ان لم يكن أي الكيسل أو الوزن القسمة بل كان التقدير قال الشارح بان اشترى بملك
موزونا وأحرا انسابا بملكه ليعلم قدره فالاجر بقدر السهام اهـ **(قوله)** لكن ذكر في الهداية أي
هذا التفصيل بلطف قيل فاشعر بضعفه بل صريح بعد بضعه حيث قال ولا يفصل قال الانصاف يعني لا نصب
في أجره التكبر والوزن بل هي بقدر الانصاء وفي المراج عن الميسوط والاصح الاطلاق **(قوله)** وعامة
أي تمام هذا الكلام وهو بيان الفرق لا في حصة بينه وبين القسام بان الاجر نهى عن الانصاء وان
الكيل للقسمة لتفاوت في العمل لان عمله صاحب الكثير أكثر فكان أصعب والاجر بقدر العمل بخلاف
القسام **(قوله)** يجب كونه عدلا الخ لان القسمة من جنس عمل القضاء هدية وأفاد القهستاني أن
التعليل مستعربان ما ذكره واجب لعدم وجوبه في القضاء فالمراد بالوجوب العرفي الذي مرجعه
الاولية كما أشار اليه في الاختيار وغيرهما المقتين اهـ أقول قد قدم في القضاء أن الفاسق أهل له لكنه لا
يجوز وأيام مقلده فعله لا يجب في حصة القضاء للعدالة بل يجب على الامام أن يولى عدلا وكذا يقال هنا
أن ينصب قاسما عدلا ولا يجب في حصة نصيبه للعدالة والوجوب الاول على حقيقته والثاني على الاشتراط
(قوله) أمينا ذكر الامانة بعد المباداة وان كانت من لوازمها لوان أن يكون غير ظاهر الامانة كفاية واعتد
في العقوبة بان ظهور العدالة يستلزم ظهورها كالايجز اهـ وأجب بأن المذكور العدالة لا ظهور
(قوله) ولا يتعين الخ الاولى قول الملتقي كالهدي ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام ليشرك
(قوله) بالزيادة أي على أجر اللشل **(قوله)** القسام بالضم والتشديد جمع قاسم **(قوله)** خوف وتأملنا

الافراز على أن المباداة
قد جرى فيها الجبر عند
تعلق حق الغير كافي
الشغوة ببيع ملك المدون
لوفاء دينه (و) ينصب
قاسم رزق من بيت المال
ليقسم بلا أخذ أجر
منهم (وهو واجب) وما
في بعض النسخ واجب
غلط (وان نصب باجر)
المثل (صح) لانها ليست
بقضاء حقيقة فانه
أخذ الاجر عليها وان لم
يجز على القضاء ذكره
أخذ ادم وهو على عدد
الرؤس) مطلقا لانصاء
خلافها ما قبله بالقاسم
لان أجره الكيسل
والوزن بقدر الانصاء
اجماعا وكذا سائر المتون
كأجره الرأى والمجمل
والحفظ وغيره اشتر
جمع زائد في الملتقي ان لم
يكن للقسمة وان كان
لهما على الخلاف لكن
ذكره في الهداية بلطف
قبل وعامة فيما علقته
عليه (و) القاسم يجب
كونه عدلا أمينا عالما
بها ولا يتعين واحد لها
للاشركم بان يلفه (ولا
يشترك القسام) خوف
تأملنا

أي على مبالغ الأجر وعند عدم الشر كذا يتبادر كل منهم بالتحقق القوت في شخص الآخر حدانية (قوله وصحت
 الخ) ما حرق في القسمة بالبر وهوذا في القسمة بالتراضي (قوله إلا إذا كان) استثناء منقطع كما يفيد قوله بعد
 لعدم لزومها واستثنائها من محذوف أي وزمت اه ط أو أراد بالحدية الزوم (قوله إلا بإجازة القاضي)
 الظاهر رجوعه للمستثنات الثلاث (قوله أوالغائب أو الوصي إذا بلغ) ولو مات الغائب أو الوصي فأجازت
 ورثة نفقت عندها خلافاً لعدم منة المقت والاول استحسان والثاني قياس وكذا ثبت الإجازة مصرحاً بقول
 ثبت دلالة بالفعل كالبيع كافي التاتر خاتمة وفي النقص عن الجواهر طفل وبالغ اقسام ما شتم بلغ الطفل وتصرف
 في نصيبه وباع البعض يكون بإجازة (قوله هذا) أي زومها بإجازة القاضي وبحموله كاتوا شر كافي الميراث
 فلوشركا في غيره تبطل ومقتضاه أنها لا تنفذ بإجازة فلتأمل وبإجازة المنية هكذا اقسام الورثة لا بأمر القاضي
 وفيهم صغير أو غائب لا تنفذ إلا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو بحرق إذا بلغ اقسام الشركة كافي بينهم وفيهم صغير
 أو غائب لا تصح القسمة فإن أمرهم القاضي بذلك صح اه أقول سيذ كر المصنف تعالى الشرائع أن
 القاضي لا يقسم ولو كانوا مشركين وغائب أحدهم فكيف تصح قسمة الشركة بأمر القاضي اللهم إلا أن يراد به
 الشركة في الميراث لكن يبقى قول الشارح ولوشركا تبطل محتاجاً إلى نقل ونقل الزاهد في قسمة قسمين
 الشركاء وفيهم شركاء غائب فلما وقف علمها قال لا أرضى لعين فيها ثم أذن لحرقه في زاعة نصيبه لا يكون رضا
 بعد مازداه فلم يحرر ولا تنس ما قدم من أن لا يقسم شركاء أخذ حصته من الثلث بقية صاحبه وما نقله عن الخاتمة
 فانه يخص لها هنا (قوله أو ملكه مطلقاً) أي من غير بيان سبب ط (قوله أو شراء) الاولى أن يقول أو
 سبب لم يعم نحو الهبة ط (قوله فلا فرق الخ) أي من حيث أنه يقسم بمجرد الأقرار اتفاقاً وانما اقتصر المصنف
 على الأرض لأن العقار الموروث يقتصر على البوهران ولانه هو الذي فيه الخلاف فليست عنه يفهم حكمهما
 كرم بالطريق الأولى كما عليه في المنع (قوله ومن النقل البناء والأشجار) يعني تقسيم وقوله حيث لم
 ينقل الخ متعلق بهذا المقدور غير متيسخ في حاشية المنع في هذا المثل أقول دخل في النقل البناء والأشجار
 لأنها من قسم المنقولات كما صرح به في المحرق كتاب الدعوى فقصر في قسمة الميراث حيث لم يتبدل المنفعة
 بالقسمة وان تبدل بها بالبحر كالشرا والخياط والحمام ونحوها تأمل اه أقول وبعد التفتيش بالمشقة المذكورة
 لإينافيه ٣ مافي المبسوط حيث قال بتمامين رجلين في أرض ورجل فقديما منه ثم أراد اقسمة وصاحب
 لأرض غائب فلما ذلك بالتراضي وان امتنع أحدهما لم يجز عليه اه وقطعه من وهان تأمل (قوله وقال
 يقسم) أي العقار المدعى أنه باعترافهم كما يقسم في الصور الأخرى النقل مطلقاً والعقار المدعى شراؤه
 وملكته المطلقة لهما أنه في أيديهم وهو دليل الملك ولا منازع عليهم وله أن التز كقبل القسمة بمقاة على ملك
 ليست بدليل ثبوت حقه في الزاؤه كالأولاد ملكه وأر باحصى حتى تقضى منه ادبونه وتنفذ وصاياه بالقسمة
 فمقطع حقه عنها فكانت قضاء عليه بأمرهم وهو حجة قاصرة فلا بد من البينة بخلاف المنقول لأنه يخفى عليه
 تلف والعقار محصن بخلاف العقار المشتري لأنه زال عن ملك البايع قبل القسمة فلم تكن القسمة على الغير
 بخلاف المدعى ملكته المطلقة لأهم يقرها بالملكية لغيرهم هذا حاصل مافي الدرر وشيخ الجميع (قوله ولا
 في رهنها) عطف على قوله لا يقسم قال العيني تعالى بلى وهذا المسئلة بعينها هي المسئلة السابقة وهي قوله أو
 ملكه مطلقاً لأن المراد فيها أن يدعو للملك ولم يذ كر وكذا كيف انتقل إليهم ولم يشترط فيها إقامة البينة على أنه
 ملكهم وهو رواية القدرى بشرط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فإن كان قصد الشيخ تعيين الراويين
 ليس فيه ما يدل على ذلك ولا وقع المسئلة مكررة اه وأجاب المقننى بحمل مافي الجامع على ما إذا ذكر أنه
 يدعيها فقط وبرهن عليه فلا يكون من اختلاف الراويين لا خلاف للموضوع فلا تكرار اه أقول وهو
 ظاهر من قول الهداية وفي الجامع الصغير أرض ادعاه رجلان وأقاما البينة أي على أيديهم لم تقسم حتى
 رهنها تهالما لاحتمال أن تكون لغيرهما أي بوديعة أو بإجازة أو أعاره كآمال الشارح وهكذا قرر
 الهداية فافهم (قوله اتفاقاً الأصح) قال في الهداية بعدما نقلناه أنقام قيل هو قول أبي حنيفة خاصة

والعقار يحفظ بنفسه

(ولو برهنا على الموت

وعند الورثة وهو) أى

العقار قلت قال شيخنا

وكذا النقول بالأولى

(معهما وفيهم صغير أو

غائب بينهم ونصب

قائض لهما) فقلنا

لغائب والصغير ولا بد

من اليقظة على أصل

المرات عنه أيضا خلافا

لها كما (فان برهن)

وارث (واحد) لا يقسم

اذ لا بد من حضور اثنين

ولو أحدهما صغيرا أو

موصى (أو كافوا) أى

الشركاء (مشتريين) أى

شركاء في الأرض

(وغلب أحدهم) لأن في

الشراء لا يصلح الحاضر

خصما عن الغائب

بخلاف الأرض (أو

كل) في صورة الأرض

(١) لأنه يمكن القاضى

أن يأمر بأحضاره اذ

ليس المراد من القية

السفر عنه

(قوله في الأمرين)

أى حق غيبته وحق

عجز عن الجواب اه منه

(قوله وهذا يدل الخ)

انظر ما وجه الدلالة

المذكورة مع ظهور

الفرق بين المشتريين فان

الكلام الآن في تحديد

النصب للتوصية

والوصى ثابت النيابة

من قبل تأمل اه

وقيل قول الكل وهو الأصح لأن قسمة الحفظ في العقار غير محتاج إليها وقسمة الملك فتقتصر إلى قيامه ولما لا
فأمسح الخواص (قوله) فتكون قسمة حفظ الخ) وهي ما تكون بحق البدل لأجل الحفظ والصيانة قسمة
المودعين أو الدعيين بينهما الحفظ وقسمة الملك ما تكون بحق الملك لتكامل المنفعة كإيفاء غايه البان (قوله ولو
برهنا) أى برهن بالغان حاضرا فيكون الصغير أو الغائب ثالثهما فصار الورثة متعددين فلذا أتى بصغير المجمع في
قوله فيهم وبينهم وأتى به مثنى في قوله معهما أى مع الذين برهننا خالفنا ما في الهداية لماسد كراهة لو كان
الصغير أو الغائب مثنى منه لا يقسم وإن أحجب عن الهداية ما به مثنى على أن أقل الجمع اثنين (قوله بالأولى) أى
لا يشترط فيه البرهان على الموت وعند الورثة عنه كما (قوله وفيهم صغير) أى حاضر كما يأتي (قوله) قسم بينهم
أفاد أن القاضى فعل ذلك قال في المحط فلو قسم صغير قضاء لم يحضر الآن محضرا أو يبلغ فيجوز ما يورى وهذا
ما قدمه الشارح (قوله) ونصب قائض لهما) وهو وصى عن الطفل وكيل عن الغائب دد (قوله) ولا ينسب
البنية على أصل الميراث) كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الأرض كالأبوة ونحوها والذي في الهداية والتبيين ولا بد
من إقامة البينة هنا أيضا عنده وليس فمجاز كز أصل الميراث ولم يذ كر في المسئلة الأولى فالمراد أن قوله ولو برهن
على الموت وعند الورثة لا يمتنع عنه أيضا كإيفاء المسئلة السابقة بل أولى لأن الورثة هناك كلهم كبار حضرو
واشترط البرهان وهناك قضاء على الغائب والصغير كأفاد في النهاية (قوله) خلافا لهما) فعندهما نصب
بينهما باقرارهما (قوله) لا يقسم الخ) أى وإن أقام البينة لأن الواحد لا يصلح خصما وخصما وخصما وكذا
مقاسما ومقاسما لهداية والأول عند الإمام لقوله بالبينة والثاني عندهما القول لهما بعدهما وعن أى توسر
أن القاضى ينصب عن الغائب خصما ويسم البينة عليه ويقسم أفاد في الكفاية (قوله) ولو أحدهم
صغيرا) فينصب القاضى عنه وصبا كما (واعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها) أنه إن نصب القاضى
وصبا على الصغير إذا كان حاضرا فلو غاب فلا لأن الخصم لا ينصب عن الغائب إلا بضرر ومثوق كذا في الدرر
عليه صبا ووقع العجز عن جوابه لم يقع (١) عن احضاره فلا ينصب خصما عنه في حق غير الحاضرة فلم ينص
الدعوى لإسما من غير مدعى عليه حاضر ولا كذلك إذا حضر لأنه إنما عجز عن الجواب فنصب من يجب
بخلاف الدعوى على الميت لأن احضاره وجوبه لا يتصور فنصب عنه واحدا (٢) في الأمرين جميعا كقوله
ونحوه في البنية والميراث وغيرهما قال في البرازية (٣) وهذا يدل على أن من ادعى على صغير محضر فوصيه عنه
غيبه الصغير أنه لا يصح وقدم خلافه في الدعوى اه ومثله في المنة قلت وفي أوائل دعوى الصغير نصب
أه لا تشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى اه فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيرها أنه منقول
بالغائب البالغ كإيفاء الشرر لآلة عن المقدسى لكن ذكر أبو السعود أنه أحسب عنه بان اشتراط الحضور
للتصنيف خاص بخلافه كان الوارث الحاضر واحدا لا تشترط الدعوى أما إذا كانا اثنين فالنصب القبض لهما
الدعوى والقسم موجود قبله يجعل أحدهما خصما (قوله) أو موصى له) لأنه يصير شرر بكملة الوارث فكأن
حضر وارثان معراج (قوله) مشتريين) به واحدة لآلة من كإيفاء بعض التسع لأنه مثل مقضى وقاضى كما
ظاهر (قوله) أى شرر كإيفاء الخ) أفاد أنه المراد مطلق الشركة في الملك بغير الأرض وهو ما خوسن حاشية شيخنا
الرمي (قوله) بخلاف الأرض) قال في الدرر فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالبيع على بائع المورث ويرد
عليه ويصير مفرور الشراء المورث حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستحق رجوع الوارث على البايع
وقسمة الولد للفرورين جهته فانتصب أحدهم خصما عن الميت بما في بدو الآخر عن نفسه فصارت القسم
قضاء محضر للتعاين وأما الملك الثابت بالشراء فلا جد بسبب بشرى في نصبه ولهذا لا بد من البيع على بائع
بائعه فلا ينصب الحاضر خصما عن الغائب فتكون البينة في حق الغائب قائمة بالخصم فلا تصل اه (٤)
الشرك كذا كان أصلها الميراث فرى فيها الشراء بان باع واحد منهم نصبه وكانت أصلها الشراء فرى فيها الميراث
بان مات واحد منهم في الوحة الأولى يقسم القاضى إذا حضر البعض لأى الثاني لأنه في الأول قام المشتري مقام
البائع في الشركة الأولى وكانت أصلها راتة وفي الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة الأولى وكانت أصلها
الشراء فينظر في هذا الباب إلى الأول والواجبة وغيرها (قوله) في صورة الأرض) وهو قوله ولو برهن الخ وهذه مختار

هناك وهو أى العقار معهما (قوله) أو بعضه مكر ومع قول المتن أو شيء منه ح (قوله) مع الوارث الطفل أو الغائب) أو يمدود الغائب أو يمدأ الصغير والصغير غائب فلا يقسم وإن كان الحاضر أمينا رازي وغيرهما (قوله) الزوم القضاء أى مثلا يزوم القضاء عليهما باخراج حتى يخاف أيدهما بلا خصم حاضر منهما أى من جهتهما والذى فى الهدية وغيرها عنهما هذا ذكر القهستاني أنه لا يقسم إلا أن ينصب عنه خصما ويقم البينة فإنه يقسم على ما روى عن النافى انتهى وأقره فى العزيمة قلت لكن فى الهدية والتبيين ولا فرق فى هذين إقامة البينة أى على الارتزوع معهما هو الصحيح كما أطلق فى الكتاب أى فى قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية المبسوط أنه يقسم إذا قامت البينة كفاية فتأمل (قوله) وقسم المال المشترك أى الذى يجزى فيه القسمة جبراً بان كان من جنس واحد كما مر ويأتى (قوله) وبطل بذى الكثير) أى أن انتفع بحصة وأطلقه لغيره المقام ومفهومه أنه لا يقسم بطل بذى القليل الذى لا ينتفع إذا أتى المنتفع ووجهه كما فى الهدية بأن الأول منتفع فأعتبر بطله والثانى مستعنت فمعتبره ولذا لا يقسم القاضى بينهما إن تضرر الكل وإن طلبوا كافى النهاية وحديث فى القاضى بالماء كما سيذكره الشارح (قوله) وفى الخاتمة) وقيل بعكس ما تقدم (قوله) فعلمها المعول) وصرح فى الهدية وبشرى وحما بأنه الأصح زائد الروى عليه الفتوى (قوله) لم يقسم الأرضاهم) ظاهره كعبارة سائر المتون أن القاضى مباشرتها قال الزبلى لكن القاضى لا مباشر فكان طلبوا منه لأنه لا يشتغل بما أفاضه فيه ولا يتعمه منه لأن القاضى لا يتعم من أقدم على اتلاف ماله فى الحكم أو عوار من الكمال للسوط ذكر الطورى أن خبر روايتين (قوله) لا يعود على موضوعه بالنقض) يعنى أن موضوع القسمة الانتفاع على كونه وجه الخصوص وهو مفقود هنا جابى (قوله) فى المجتبى الخ) أراده بان المراد بالانتفاع الذى كور فى المتن والافصاح الحام قد ينتفع به بعد القسمة بطل الدواب ونحوه كما قدمناه (قوله) وقسم عروضه) أى القسمة بغير الحقوق وذلك يمكن فى الصنف الواحد كالابل أو البقر والغنم أو الثياب أو الدواب أو الخنطة أو الشعر يقسم كل صنف من ذلك على حدة جوهرية (قوله) بعضهما فى بعض) أى بطل بعض فى بعض بان أعطى أحدهما بعضاً والآخر شاتراً مثلاً على بعض هذا فى مقابلة ذلك بدر (قوله) فتعتمد التراضى الخ) لأن ولا لة لا جبار للقاضى ثبتت بمعنى التبرير بالمعاوضة بدر (قوله) ولا الرقيق) لأن التفاوت فى الأذى فأحس فلا يمكن ضبط المساواة لأن المعاني المقصودة منه العقل والفتنة والصبر على الخدمة والاحتمال والوقار والصدق والشجاعة والوفاء وذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالأحسان المنخفضة وقد يكون الواحد منهم خيراً من ألف من جنسه قال الشاعر ولم أر أمانال الرجال تفاوتوا إلى الفضل حتى عد ألف واحد

تختلف سائر الحيوانات لأن تفاوتها يقل عند اتحاد الجنس ألا ترى أن الذكر والأنثى من بئى آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد جوهرية (قوله) وحده أعلم أنه إذا كان مع الرقيق دواب أو عروض أو شيء آخر قسم القاضى الكل فى قولهم ٣ والأفان ذكر وأنا فكنك عندموان ذكر وأنا تفاولا الأرضاهم والحاصل أن عندى خنفة لا يجوز الجبر على قسمة الرقيق إلا أن يكون معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع كالغنم والثياب فيقسم لكل قسمة جمع وكان أبو بكر الرازى يقول تأويل هذه المسئلة أنه يقسم برضا الشريك فأمم كراهة بعضهم فالقاضى لا يقسم والأظهر أن قسمة الجبر تجزى عندى خنفة باعتبار أن الجنس الآخر الذى مع الرقيق يجعل أصلاً فى القسمة والقسمة جبراً ثبتت فيه فتثبت فى الرقيق أيضاً وبقيت حكم العتق فى الشيء تبعاً وإن كان لا يجوز إثباته مقصوداً كالشرب والطريق فى البيع والمتولات فى الوقف ككتابى شروح الهداية والكفر والدرر فاستنى عليه فى المنع خلاف الأظهر (قوله) بالتقسيم (الابل) أى ونحوها كالشعر والغنم (قوله) ورقيق المغنم) فقد منعت الزبلى وجه الفرق بينه وبين رقيق غيره (قوله) والحام والبئر والرحى) ينبغى تقسيمه إذا كان صغيراً لا يمكن لكل من الشريك أن ينتفع به كما كان فلو كبرا بان كان الحام ذاتاً راتين والرحى ذات جبرين يقسم وقد أتى فى الحامدية بقسمة معصرة ثوبتين مئاضفة وهى مشتملة على عودين ومطحتين وبشرى لزيت قابلة للقسمة بلا ضرر مستدلاً على خزائن الفتاوى لا يقسم

بالخصم حاضر عنهما (وقسم) المال المشترك (طلب) أحدهم أن انتفع كل بحصته (بعد) القسمة وطلب ذى الكثير أن لم ينتفع إلا بحصة (وقى) الثانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المتون على الأول فعليها المعول (وان تضرر الكل) لم يقسم إلا رضاهم (لثلا يعود على موضوعه) بالنقض فى المجتبى حاتوا لهما بملان فيه طلب أحدهما القسمة أن أمكن لكل أن يعمل فيه بعد القسمة كان يعمل فيه قبلها قسم والا (وقسم عروض) اتعدها بالجنسان بعضهما فى بعض فوقعهما معاوضة لا يعتبر اتعتمد التراضى دون جبر القاضى (و) لا (الرقيق) وحده لضح التفاوت فى الأذى وقالوا بقسم لذكر كوراً فقط وأنا فقط كما تقسم الابل والغنم ورقيق المغنم (و) لا (الجواهر) لفحش تفاوتها (والحام) والبئر والرحى والكتب (قوله) والأفان ذكر كوراً الخ) أى وإن لم يكن مع الرقيق شيء آخر هو محل القسمة فكنك

ذكر كوراً وأنا فكنك أى كالتخاطم غير مولى لا يخفى أن هذا ليس مذهب الإمام فليعل الصواب عند ما بطل عند تأمل أم

الجاء والمناط والبيت الصغران كان بحال لقسمة لا يبقى لكل موضع يعمل فيه (قوله وكل ما في قسمه ضرر) فلا يقسم ثوب واحتلا شمال القسمة على الضرر إذا تحقق الاتفاق هداية لأن فيه اتلاف جزء عنه ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر براية (قوله للمار) من قوله ثلاثا يعود على موضوعه النقص وهو على لعدم القسمة (قوله ولا تقسم بالورق ولورضاهم) الظاهر أن المراد لا يباشر القاضي قسمته للمار أن القاضي لا يباشر ذلك ولا عنهم منه وتأمل عبارة (قوله أمر القاضي بالمهاية) أقول في كرفي العمادة في الفصل ٢ لكل واحد من الشركاء أن يسكن في بعض الدار بقدر حصته ٢ أه ومثله أقوى في الحامدية وانظر إذا طلب أحدهما ذلك والآخر للمهاية أيهما يقدم وهي تقع كثيرا يقول في خشيته أسكن تحتها فلغير روصاقي بيان للمهاية وأحكامها آخر الباب وإن الأصح أن القاضي يجبر على طلب أحدهما ومنه يظهر الجواب تأمل (قوله دور مشتركة) مثلها إلا قرحة كافي الهداية وهي جمع قراح قطعة من الأرض على حبالها الشجر فيها ولا بناء وأحرز الدور عن البيوت والمنازل جمع منزل أصغر من الدار أو أكبر من البيت لأنه دور صغير فهايتان أو ثلاثة والبيت مسقف وأحدله دهلج (قوله منقرضة) أي يقسم كل من الدور أو الدار والضعف وهي عرصه غير مبنية أو الدار والمنازل وهو الدار كان قسمه فرد تقسم العرصه بالدرع والبناء بالقسمه فستأتي لاقسمه جمع بأن يجمع حصه بعضهم في الدار مثلا وحصه الآخر في غيرها لأنها أجناس مختلفة أو في حكمها كما يعلم من الهداية ولا قال القهستاني لو اكتفى عاسقي من قوه ولا الحسان لكان أخصر (قوله مطلقا) يقسم ما بعده ولم يذكر المنازل والبيوت والمنازل المحترز عنها قال مسكين والبيوت تقسم قسمه واحدة متباينة أو متلازمة والمنازل كالبيوت أو متلازمة وكثيرا لو متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضي إلى أعدل الرجوع فيضي القسمه على ذلك أه قال الرمي ويستقي منه ما إذا كان في مصر من ققولهما كقوله أه أقول ولعل هناك زمانهم والاقسام للمنازل والبيوت ولومن دار واحدة تتفاوت تفاوتاً فحاشا في زماننا نبدل عليه قولهم هناك البيوت لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا أخر آخره واحتق في كل محله وكذا ما ذكر وفي خبر الرمي يوافقنا قولهم هناك يقول زفر من أنه لا بد من رؤية داخل البيوت لتفاوتها تأمل (قوله أو بمصرين) مكر رجع قول المتن أو لا أه (قوله إذا كانت كلها في مصر واحدة أو لا) وقال في مصر لكان أخصر وأطهر أه ح (قوله فقولها كقوله) الأولى أن يقول فكقوله (قوله وبصور القاسم الخ) أي ينبغي إذا شرب على القسمه أن يصور ما يقسمه بأن يكتب في كغصته أن فلانا نصيبه كذا وقلنا كذا لئلا يحفظه أن أراد دفعه للقاضي لسلوى الإقرار بينهم بنفسه وبعده أي يسويه ويرى بعينه أي يقطعه بالقسمه عن غيره ليعرف قدر معانيه (قوله ويندرع) شامل للبناء لمحال الرمي ويندرع ويقوم البناء لا قدر المساحة يعرف بالذرع والماله المتقوم ولا بد من معرفتها ليكن التسوية في الماله ولا بد من تقويم الأرض وذرع البناء أه شرب ليلية (قوله ويقرنا الخ) بيان للاختلاف فإن لم يشعل أوله يمكن حاز هذا بتغيرها والظاهر أن معناها ما شرط القاسم ذلك فلا ينافي ما يأتي من أنه إذا لم يشترط فيها صرف أن أمكن والافحيت القسمه فافهم (قوله لتطيب القلوب) أشار إلى أن القرعة غير واجبه حتى إن القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير إقرار خلافاً في معنى القضاء فذلك الإلزام هداية (تنبيه) إذا قسم القاضي أو تأم به القرعة فليس بعضهم إلا به بعد خروج بعض السهام فلا يلتفت إلى ما به قبل خروج القرعة ولو القسمه بالراضى الرجوع ٢ الأنا خرج جميع السهام الواحدة لتعين نصيب ذلك الواحد ولم يخرج ولا رجوع بعد عدم القسمه نهاية (قوله من خرج اسمه أولاً الخ) بيانه أرض بين جماعة لأحدهم سنداً ولا آخر نصفها ولا خرئلها لمجعلها أساساً اعتباراً بالأقل ثم يلقب السهام بالاول والثاني إلى السادس ويكتب أسامي الشركاء ويضعها في كفه من خرج اسمه أولاً أعطى السهم الاول فان كان صاحب السدس فله الاول وإن صاحب الثلث فله الاول والذي يليه وإن صاحب النصف فله الاول والثاني وبيانه كافي العناية (قوله واعلم أن الدرهم) قيل الدرهم في الدرر بالي ليست من التركة وذكر في الشرب ليلية أنه غير احترازي فلا تدخل

الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاية ولا تقسم بالورق ولورضاهم وكذا لو كان كتاباً ذا مجلدات كثيرة ولورضاهم ان تقسم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقسمه لو كان بالتراضي حاز والا لاحتاج داراً أو حائوت بين اثنين لا يمكن قسمته لتأخر إقامه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الآخر أريد ذلك أمر القاضي بالمهاية ثم يقال لمن لأربدا الانتفاع أن شئت فانتفع وإن شئت فالغلق الباب (دور مشتركة) أو دار وضعة أو دار وحائوت قسم ككل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازمة أو في محلتين أو بمصرين مسكين إذا كانت كلها في مصر واحد أو لا وقال إن الكل في مصر واحد فإلى فيه للقاضي وإن في مصرين فقولهما كقوله (وبصور القاسم ما يقسمه على قرطاس) ليرفعه للقاضي (وبعده) على سهام القسمه ويندرع ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه يلقب الانصاف بالاول والثاني والثالث) وهو حراً (ويكتب أسامهم ويرفع) تطيب القلوب (من خرج اسمه أولاً فله السهم الاول ومن خرج ثانيه فله السهم الثاني إلى أن ينتهي في الأخير) أعلم أن (الدرهم) ٢ مطلب لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته ٢ مطلب في الرجوع عن القرعة

في (ويكتب أسامهم ويرفع) تطيب القلوب (من خرج اسمه أولاً فله السهم الاول ومن خرج ثانيه فله السهم الثاني إلى أن ينتهي في الأخير) أعلم أن (الدرهم) ٢ مطلب لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته ٢ مطلب في الرجوع عن القرعة

خل في القسمة) لعقار أو منقول (الأرضاهم) فلو كان أرض وسأع قسم بالقسمة عند الثاني وعند الثالث بردين العرصه بمقابلة
فان في فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل بدراهم بالضرورة واستحسنه (١٧٣)

مسبل ماء أو طريق في
ملك لا (حرو) الحال
أهـ (لم يشترط في القسمة
صرف عته ان أمكن
والافسخت القسمة)
اجماع واستؤنفت ولو
اختلفوا انقل بعضهم
أبقناه مشتركاً كما
كان ان أمكن افراز كل
فصل كما سئلنا على
(اختلفوا في مقدار
عرض الطريق جعل)
عرضها (قد رخص
باب الدار) وأما في
الأرض فقد رخص الثور
زيلي (طوله) أي
ارتفاعه حتى يخرج كل
واحد منهم جناحاً في
نصفه ان فوق الباب لا
فيما دونه لان قدر طول
الباب من الهواء مشترك
والبناء على الهواء
المشترك لا يجوز إلا بأرض
الشركاء جلالته (ولو
شرطوا أن يكون
الطريق في قسمة الدار
على التفاوت جازوا ان
وصلته (كل سهمهم
في الدار متساوية) وذلك
لان (القسمة على
التفاوت بالتراضي في
غير الأموال الربوية
حائز) فإذ قسمة اثنين
بالكرار لا نه ليس ووزي
لا لعب بالشرك على
الصحيح بل بالقبان أو
الميزان لا نه وزي (سفل)

القسمة ولو من التركة أقول وما في الدرر ذكره ابن الكمال والقهستاني وشراح العبدية كالعراج والتهابة
بكفاية وعلى المسئلة التي يليه لا لشركة فيها وضوئته التعديل أضاف القسمة لان بعضهم يصل الى عن
المشترك في الحال ودراهم الأخرى القسمة فحسب عليها التوى ولان الحسنين المشتركين لا يقسمان فما
لعدم الاشتراك اهـ فقد يقال التعديل الأخير يقيده ما ذكره الشرنبلالي تأمل (قوله أو منقول)
سبح القهستاني (قوله الأرضاهم) فلو كان بعض العقار ملكاً وبعضه وقفان كان المصلحة هو الواقف
ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من شريكه وان بالعكس فلا نه يلزمه نقض بعض
فوصحة الوقف وقف وما اشترى ملكاً ولا يصير وقفاً كذا في الاسعاف من فصل المشاع (قوله ولا يمكن
بوة) بان نفى العرصه بقسمة البناء يلي (قوله واستحسنه في الاختيار) وقال في الهداية أنه وافق رواية
بول (قوله لم يشترط) أما لو اشترط تركه ما على حالهما فلا تضيق ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة
بزة (قوله واستؤنفت) أي على وجه يتمكن كل منهما من أن يجعل لنفسه طر يقاوسلا لقطع الشركة
ناذا لم يمكن ذلك أصلاً وان استؤنفت فكفت الحكم والظاهر أنها تستأنف أيضاً بشرط فيها فراجع
إلى أبقناه المناسب الى التي يلي نفسه ونقصه ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بأن قال بعضهم
بسم الطريق بل يبق مشتركاً كما كان قبل القسمة نظرقه الحالك فان كان يستقيم أن يفتح كل في نصيبه
الحالك من غير طريق لجاعتهم تكبلاً للفسقة وتحقيقاً للافراز من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك
بل يبقين جامعهم لتحقيق تكمل النفعة بمباواة الطريق اهـ (قوله ان أمكن افراز كل) من اضافة
ذرائع فاعله والمفعول محذوف أي افراز كل منهم طر يقا على حدة (قوله اختلفوا في مقدار عرض الطريق)
لسمعته وضيقه وطوله فقال بعضهم يجعل سعته أكبر من عرض الباب الاعظم وطوله من الأعلى الى السفل
بعضهم غير ذلك عناية به يظهر أن الاختلاف في تقدير الطريق المشترك لا في طريق كل نصيب فانهم
إلى أن ارتفاعه) فأذا ان المراد هو الطول من حيث الأعلى لامن حيث الأسفل وهو ضد العرض لانه إنما يكون
بش يتنوع به الى الطريق الاعظم فأدفع في الكفاية وغيرهما من شروح الهداية وأما إذا أبق نصيبهم
فطول الباب من الأعلى ويبقى قدر طول الباب من الهواء مشتركاً بينهم (قوله ان فوق الباب) أي له ذلك
فان ينافي طول الباب لانه مقسوم بينهم كما علمت فصولنا على نخلص حقه لا فيما دونه لبعائه مشتركاً
اقرنا ما ندفع ما يحتمل الجوى (قوله مشترك) لان اختلاف الشركة كذا في تقدير طريق واحد مشترك بينهم
له ما قد متناعن العناية لا في طريق لكل نصيب بانفراد حتى يرد أن نحقق المقاسم فانهم (قوله حاز)
رغبة الطريق ملك لهم وهي جعل المعاوضة ولو الحصة (قوله بالكرار) جمع كركسل معروف
ولو الحصة محذور الاحال لان التفاوت فيما قبل (قوله بالترجيح) قال في القاموس في فصل الشين
بمعن باب الجيم الشريحة شين من سفع يحمل فيه البطيخ ويحمله (قوله سفل) بضم السين وكسرهما
به ولا يجوز مشتركاً) أي بين الشريكين في السفل الاول كافي شرح الجميع وتظهر نمرته على قوله هما
(قوله وقسم بالقسمة) لان السفل يصلح لايصلح العلون اتخاذاً بمرأه وسرناً وأما صليلاً أو غير
فلا يشترط التعديل بالاقسمة هداية (قوله عند محمد) وعندهما يقسم بالذراع ثم اختلفوا فقال الامام
بن سفل بذراعين من علوا وقال الثاني ذراع بذراع وبنيانه في الهداية وشروحات الاختلاف في
حه وأما البناء فقسم بالقسمة اتفاقاً كما في الجوهرة والاضاح (قوله تغيل) لانهم لهذا الاستسقاء وهو
غيرهما بالاقسمة وفي الجوهرة هذا أقوله ما وقسم القاضي وغيره سواء (قوله وان قسماً بأخرى الاصح)
في الجوهرة معروفاً والمستصفي وذكره أن عند محمد لا تغيل في الوجهين لانهما يشهدان على فعل أنفسهما

فوقه (علو) مشترك كان (سفل مجرد) والعلو الآخر (سفل مجرد) مشتركاً والسفل الآخر (قوم كل واحد من ذلك) على حدة
بالقسمة عند محمد به بقى (أنكر بعض الشركاء بعد القسمة استسقاء نصيبه وشهد القاسمان بالاستسقاء)
والاصح ابن ملك (لو شهد قاسم واحداً) لأنه فرد (ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئاً) وقع في يد صاحبه

(لم يصدق الا بيهان) أو
اقرار انصم أو نكوله
فلو قال لا يجبه علمت
ولا تناقض لانه اعتمد
على فعل الامين ثم ظهر
غلطه (وان قال قضته
فاخذ شريكى بعضه
وانكر) شريكك ذلك
(حلف) لانه منكر
(وان قال قبل اقراره
بالاستيفاء أصابني من
ذلك كذا الى كذا ولم
يسلمه الى) وكذب بشريكه
(محالفا) وتفسخ
القسمه) كالاختلاف
في قدر المبيع (ولو
اقتسما دارا وأصاب كلا
طائفة فادعى أحدهما
يتلقى بدل الآخرة من
نصيبه وانكر الآخر
فعلية البيئه) لانه منع
(وان أقامها فالعبرة
لبيته للمدعى) لانه خارج
وأن كان قبل الاشهاد
على القبض محالفا
وتفسخ وكذا لو اختلفا
في الحدود (وان استحق
بعض معين من نصيبه
لا تفسخ القسمه اتفاقا)
على الصحيح (وفي استحقاق
بعض شائع في الكل
تفسخ) اتفاقا (وفي
استحقاق (بعض شائع
من نصيبه لا تفسخ) جبرا
خلافا للثاني (بل)
المستحق منه (يرجع)
بخصه ذلك (في نصيبه شريكه) ان شله

لان فعلهم التميز وأما اذا قسمنا بالآخر فلان لهما منفعه اذا سمحت القسمه الخ (قوله أولم يقر به) أقول هو
يفهم بالاولى من جهة أنه يصدق بالبرهان فإنه لم يتناقض أصلا فلا يصدق مع اقراره مع عدمه لا ولو
احتج بالبرهان هنا أيضا في الخائفة من أن الظاهر وقوع القسمه على وجه المعادله فلا تنقض الاستيفاء
لا بینه فالتكول (قوله أو نكوله) فلو كانوا جاعه ونكل واحد جمع نصيبه مع نصيب المدعى وقسم بين
على قدر أنصاهما كافي الهدايه (قوله فلو قال الخ) قال في القاموس البرهان الخافه فلا فرق حثنا ذلك
منها بما لا ينفك وقرار انصم أو نكوله رجحى (قوله ولا تناقض الخ) جواب عن قول صاحب الهدايه بینه
أن لا يتقبل دعواه أصلا لتناقضه واله أشا من بعد اه أى أشار القدرى اليه بقوله بعد وان قال قبل اقراره
بالاستيفاء أصابني من كذا الى كذا الخ فله بعد أه أو أقل فلا يخالف وما ذاك الا لعدم صحة الدعوى بسبب
التناقض وأقرنا الشراح على هذا الصحت واستدلوا به بأبى تناقض شرعا في الخائفة وما عافى السوسط اقساما
وأشهدا على القسمه والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما يتلقى في مدعيه ما يصدق الآن بقر به صاحبه
متناقض ووفق ابن الكيال يحمل الجميع على اقراره وذا القهستاني أو مرادنا لغلط الغصب اه وقال صدر الشرح
وجبره وبه المتن أنه اعتمد على فعل القسم في اقراره ثم تأمل حق التأمل يظهر الغلط في فعله فلا يراخذ به
الاقرار عند ظهور الحق اه ومثله في الدرر وهو الذى ذكره الشراح وأخذه في الحاميه فيوفى قام
يحمل ما في المتن على ما ذابشر القسمه غيره وما في الخائفة والمبسوط على ما ذابشر القسمه بنفسه بديل
المبسوط اقساما فان ظاهر ما به بانفسهما تأمل وظاهر كلام صدر الشرح بعهما روايتان فلا حاجة الى التوفيق
بل الاهم الترجيح فنقول عامة المتن على ما منى عليه المصنف وهي الموضوعه لنقل المذهب ولما علمه القم
وعبارته من الواجب تقبل بيته وقيل لا وفي الاختيار قيل لا يتقبل دعواه لتناقض فأذا عدم اعتماد ذلك انتم
السرأزيه وان أقر وبرهن لا تصح الدعوى الاعلى الروايه التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الإ
تصح ويحلف المقر له على أنهما كان كاذبا في اقراره اه قلت وقدم الشارح في كتاب الاقرار قيل باب الا
أنهما يثبت لكن تبقى المتفاهين هنا وبين مفهومهما ما في متننا أى أشار اليه الهدايه وما ذكره صدر الشرح
لا يدفع المناقذه لان هذا الاقراران كان مانعا من صحة الدعوى لا تسمع البيئه لا بنبأ سماعها على صحة العلم
وان لم يكن مانعا ينبغي أن يتحالف كافي الحواشي السعديه وقد يجب بان قولهم هنا وقد أقر بالاستيفاء
وقولهم لا يتقبل اقراره بالاستيفاء مفهوم والمصرح به أن الصريح مقدم على المفهوم فلي تأمل (قوله
منكر) أى ولا آخر يدعى عليه الغصب (قوله وان قال قبل اقراره بالاستيفاء) المراد أنه لم يحصل منه
أصلا من الشر بنبلاله (قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا) الاولى حلف لفظ ذلك كجبره في القدر
محالفا وتفسخ القسمه لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بها هدايه (قوله ولو اقسما دارا الخ) هذه
قوله فيما مر ولو ادعى الخ أنها أعدت لبنه مسائل آخر عليها كفايه (قوله لانه خارج) فترجح يستحق
ذو اليد كما مر في محله (قوله وان كان قبل الاشهاد) مفهوم قوله وأصاب كلا طائفة فان المراد أو شهدوا
ذلك اه ح (قوله وكذا لو اختلفا في الحدود) بان قال أحدهما هذا الحد قد دخل في نصيبه وقال الآخر
كذلك وأقاما البيئه يقضى لكل واحد الجزء الذى يدعي صاحبه لما مر وان قامت لأحدهما بيئه قضى له
تتم ولو اختلفا كافي البيع هدايه وكفايه (قوله وان استحق بعض معين الخ) قد نبأ البعض لانه لو
جميع ما في يده يرجع بنصف ما في يده شريكه كافي شرح الجمع (قوله على الصحيح) الاولى أن يقول على اليد
كما يظهر من كلام شرح الهدايه (قوله تفسخ اتفاقا) لانه لو بقيت لشخص المستحق بتفرق نصيبه في البيئه
يختلف النصيب الواجب ما ذابشر فأفاده في الهدايه (قوله لا تفسخ جبرا) أى على المستحق منه لانه
(قوله خلاه قناني) فعنده تفسخ لأجل المستحق لانه ظهر أنه شريك ثالث والقسمه بالارضاء باطله وأما
أن قول محمد كقول الامام وهو الاصح كافي الهدايه (قوله بل المستحق منه يرجع الخ) وهم أنفأ
ليس كذلك فلو قال كان الكيال وان استحق بعض حصه أحدهما إشاع أو لا لم تفسخ ورجع بقسطه في

من القسم دفع الضرر والتشقيص قلت قد بقي هنا احتمال آخر هو أن يستحق بعض من (١٧٥) نصيب كل واحد فان كان شائعا

فسيخت وان كان
مصنفان تساوا فظاهر
والأدلة لذلك الزائد
كامر فلنأمر بقصر دوا
بالذكر (ظهر دى في
التركة المقسومة تنسخ)
القسم (الاناقضوه)
أى الدين (أو أبا الغرماة
ذم الورثة أو يبقى منها)
أى من التركة (ما يني به)
لزوال المانع (ولو ظهر
غيب فاحش) لا يدخل
تحت التقويم (فان كان
فان كانت بقضاء
بطلت) انشا قالان
تصرف القاضي مقيد
بالعدل ولم يوجد (ولو
وقعت بالتراضى) تبطل
أيضا (في الأصح) لان
شرط حوازم المعادلة
ولم توجد فوجب نقضها
خلافا لصحاح الخلاصة
قلت فلو قال كالذكر
فتنسخ لكان أولى
(وتسمع دعواه ذلك)
أى ما ذكر من الغيب
الفاحش (ان لم يقصر
بالاستيفاء وان أقر به
لا تسمع دعوى الغلط
والغيب لتناقض الانا
ادعى النصب قسم
دعواه وتامة في الخاتمة
(ادعى أحدا المتقاسمين)
التركة (دنيا في التركة
صح) دعواه لانه
لا تناقض لعلق الدين
بالمعنى والقسم للصورة
(ولو ادعى غيبا) بأى سبب
كان (لا تسمع لتناقض

يكه أو ينقضها وتنسخ في بعض مشاع في الكل لكان أخصر وأظهر (قوله أو ينقض القسم) هذا اذا لم
ينبغي شيئا في بدله قبل الاستحقاق والأفله الرجوع فقط كما في الهداية (قوله قلت الخ) هذه العبارة
في الكلام لمخض من كلام مصدر الشر بعد المذكور في المنع (قوله فان كان شائعا) كالنصف مما في يد كل
لما أو نصف أحدهما ويرجع الآخر فمنا صدق على التساوي والتفاوت بخلاف الشيوع في الكل في
سئلة السابقة فانه على التساوي فقط كالواقسام اذا كانتا متساوية فاستحق نصفهما مشاعا فانه نصف ما في يد كل لكن
تكون في كل من الشيوعين واحدهما الفسخ لا مقتداهما فافهم (قوله فان تساوا فظاهر) أى أنه لا يفسخ ولا
يرجع كالواستحق من نصيب كل خمسة أذرع (قوله والا) أى ان لم يتساوا بكون بعض من أحدهما يستحق من الثاني
فسخ أيضا لعدم الضرر على المستحق كما قد متساوا ويرجع الثاني على الأول بذراع لانه زاد عليه (قوله فلذا
يقصر على قوله كامر أى لما شابهت هذه المسائل ما مر في الاحكام لم يفردها بل ذكر لفهمها من العلل
غائبة أما الفسخ في الشائع وعدمه في المعين فالضرر على المستحق وعدمه كما علة وأما الرجوع على الشرىك
بعدم التساوي فانه يعلم من قوله يرجع في نصيب شرىك أى يصل كل الى حقه بلا زيادة لاحدهما على
شرىك متساو فان لم ينقص القسم أيضا دفع الضرر والتشقيص وأما عدم الرجوع عند التساوي فظاهر لانه لم يرد
عليهما على الآخر شئ فافهم (تنبيه) اذا حوت القسم في دار بن أو أرضين وأخذ كل واحدة منهما فسخت
لها بعد ما يني فيها صاحبها يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قبل هذا قول الامام لان عنده قسم
غير لا يخبر في الدارين فكان تنفي معنى البيع والأصح أنه قول الكل خاتمة ولو في دار لم يرجع تارة خاتمة (قوله
هر دى الخ) ومثله لو ظهر موسى له بالف مائة تنسخ الاناقضوه وتعلق حق الدائن والموصى له مرسلا
بالبية بخلاف ما اذا ظهر وارث آخر أو موصى له ثالث أو أربع فقال الورثة تقضى حصوه لا تنسخ القسم
مات حقهما بين التركة فلا ينقل الى مال آخر الا برضاها كما في النهاية لكن هذا اذا كانت القسم نصير
من فلو به فظهر وارث وقد عدل القاضي نصبه لا تنسخ وكذا لو ظهر الموصى له في الأصح كما في التاتر خاتمة
قوله ذم الورثة) كذا في الدرر قال ط فيه أن الدين يعلق بين التركة بعد تعلقه بمدة الميت اه (تنبيه)
ما في القسم قسم الورثة قبل قضاء الدين به نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الترمم إلا أن
كون بشرط براءة الميت لانها تصير حوالة الدين عليه وتحوال التركة عنه وهي الحيلة للقسم تركتها
بن كالمسطرة في البرازية وغيرها (قوله ولو ظهر غيب فاحش في القسم) أى في التقويم للقسم بان يقوم بالف
لمه أنه يساوى جسمائة فيد الفاحش لانه لو يسير يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل
شئ كما في المنع (قوله خلاف التحصيص الخلاصة) من أنه لا تسمع دعواه قال المصنف في المنع والصحيح
بعدمه ما قد متناه من الكافي وقاضخان وبه جزم أصحاب المتون وصحبه أصحاب الشرح وبه أفتيت مرارا
قوله قلت الخ) مأخوذ من حاشية الرسمى حيث قال وقوله بطلت قال في الدرر ولو ظهر غيب فاحش
القسم تنسخ وفي مستن الفرر تبطل فتعقبه هنا بطلت فافهم ظاهره أنها محتاج الى الفسخ مع أن
لا مخر خلافة فكان ينبغي له موافقته دون من الفرر اه أقول وفيه نظير يدل عليه قول الخاتمة تسمع
دعواه في الغيب وله أن يبطل القسم كالأمر كانت بقضاء القاضي وهو الصحيح فقتضاه أنها محتاج الى الفسخ وان
مضى تبطل وبطلت له اطالها وبه شعر قول الكثر تنسخ حيث لم يقل تنسخ والظاهر أن لفظة لا تقطن
الرسمى قبل قوله محتاج تأمل (قوله لا تسمع دعوى الغلط) تقدم الكلام عليه مستوفى وأنه متعلق بالتون
قوله وعمله في الخاتمة) ذكر عبارة في المنع (قوله صح دعواه) فتنبض القسم لا القضاء والأبراه كما
مر ولو كان يلزم أحدهم حصة بطل البيع كالقسمه كافي الخاتمة (قوله لعلق الدين بالمعنى) وهو ماله
التركة ولذا كان لهم أن يقضوا الترمم ويستقوا بها كامر (قوله بأى سبب كان) أى بشراء أو هبة أو غير
ذلك ونقل الساجي عن المجلسي اقسام التركة ثم ادعى أحدهما أن آباءه كان جعل هذا المعين لهما أن كان قال في
غيره يقبل وان مطلقا اه لان التناقص في موضع الخفاء عفو كامر في محله (قوله اذا التقادم على القسم)

لا يملك على القسم اعتراف بالشركة وفي الخاتمة اقسام اوارا وأرضا ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر منه وانحلازمع أنه بناء وغيره

لم تقبل بيته (وقعت
شجرة في نصيب
أحدهما أغصانها متدلية
في نصيب الآخر
أن تحبزه على قطعه
يفضي) لانه استحق
الشجرة بأغصانها اختار
(بني أحدهما) أي
أحد الشريكين (بغير
اذن الآخر) في عقار
مشترك بينهما (فطلب
شريكه بغير نفيه قسم)
انعدام (فإن وقع البناء
في نصيب الثاني فيها)
ونعمت (والأهدم) البناء
وحكم العرس كذلك
برازية (القسمه تقبل
النقض فلو اقساموا
وأخذوا حصتهم ثم
تراضوا على الاشتراك
بينهم صح) وعادت
الشركة في عقار أو غيره
لأن قسمه التراضي
مبادله ويصح فسحها
وبطلانها بالتراضي
برازية (المقبوض بالقسمه
الفاسده) كقسمه على
شرط هبة أو صدقة أو
بيع من المقسوم أو غيره
(ثبت الملك فيه وبقيد)
جواز (التصرف فيه)
لقاضيه ويضمنه بالقسمه
(كالقبض بالشرء
الفاسد) فانه يبيد الملك كما
مرفق به (وقيل لا) يشته
جزم بالقبل في الاشياء
وبالاول في البرازية
والقننه (ولو تهايا في
شكها دار) والحصة
يسكن ههنا بعضا

قبله لانها اذا كتبت جاعلي الذي تسمع دعواه ولا يكون تنافسا (قوله لم تقبل بيته) لمخول الش
والفعل تبعافوا قسموا اشجارا وبنه قاضي أحدهم الارض كلها أو بعضها جاز لعدم التبعافوا ك
مشر كالون الارض في الخلاصة وغيرها لو ادعى شجر افعال للمعي عليه ساموني ثمرة أو اشتريني لا يكون ذلك
لجواز كون الشجرة والثمر لغيره وهي واقعة الفتوى وأفتت بسماها لئلا كرمي ملخصا (قوله ليس له)
يجري على قطعها) أي الأغصان قال في الحاشية كالموقع في خمس أحدهما ملط عليه جذع لا تخلفه لا يؤمر
برفعه (قوله لانه استحق الشجرة بأغصانها) أي على هذا ملط (قوله بغير اذن الآخر) وكذلك لو
لنفسه لانه مستحق لخصه الآخر ولغير الرجوع متى شاء ما لو بذته للشركة رجع بحصته عليه بلا شبهة رمي
على الاشياء (قوله والأهدم البناء) أو أراضاه بدفع قيمته ط عن الهندية أقول وفي فتاوى فاري الهداية وأد
وقع البناء في نصيب الشريك وقع وضمن ما نقصت الارض بذلك اه وقد تقدم في كتاب الغصب مستأنفا
بني أو غرس في أرض غير أمره بالقطع ولما لا أن يضمن له قيمة بناء أو غرس أمر بقلعه ان نقصت الارض
والتأخير جريان التفصيل هنا كذلك تأمل (قوله في عقار أو غيره الخ) لم أرهنا التعميم لغيره وان كان ظاهر الم
لأن المصنف عزم البرازية وعلمتها قسموا الارض وأخذوا حصتهم الخ فهو خاص بالعقار كما يظهر من
(قوله لان قسمه التراضي) كذا في غالب النسخ وفي بعضها الاراضي وهو الذي في المنع وهكذا رتبته في البراز
وغيرها وعلى في الخبر بيان القسمة في غير المكيل والموزون في معنى البيع فكان نقضها بمنزلة الافالة
أقول والظاهر منه أن القسمة في المثل لا تنتقض بمجرد التراضي لانها ليست بعقد مبادله لان الرافع فيها ما
الافراز كما نرى اذ اخطوا ما قسموا من المثل رضاهم بمجرد شركة أخرى وبه يظهر ما ذكرناه اتفاقا
(قوله وبطلانها) عبارة البرازية وقالتها (قوله جزم بالقبل في الاشياء) لكن اعترضه البيهقي بأنه مبني على
ما منه من أن الباطل والفاسد في القسمة سواء المقول خلافه ونقل الجوزي عن المصنف أنه لم يطلع على ما ذكر
في الاشياء وذكره أيضا أنه لم يقف عليه وأنه يحتمل أن لا وقعت جهواته قال وعلى كل فالفتوى والعمل على
انها تملك بالقبض لانه هو المقول في كتب المذهب وغيره لم يطلع عليه الا في عبارة الاشياء مع ما فهم من الاحتمال
فلا يصح أن يقول عليها اه أقول والعجب من المصنف حيث ذكر في حقه بعد قوله لم يطلع عليه وكان في حقه
من عدم ذكره واسما التوزين مبني على الاختصاص ووضع علمه عليه الفتوى (تنبيه) اقساموا ارضا
موقوفه بتراضهم ثم أراد أحدهم بعد من ابطال القسمة ذلك لأن قسمتها بين الموقوف عليهم لا يجوز عند
الجميع حاوي الزاهد وفيه أرض قسمت فلم يرض أحدهم بنصيبه ثم زرع علم بغيره لأن القسمة ترتد بالرد (قوله)
ولو تهايا (الهبة الحالة الظاهر للعقبي للشيء وانتهى بوقوعها على منها وهوان يتراضوا على أمر فسترأوا
والمهايا بابدال الهبة أو الفاسد وهي في لسان الشرع قسمه المنافع وانها ترتفع بالاعيان المشتركة التي على
الانتفاع بها على بقاها عتوا عتاسه في شروح الهداية (قوله يسكن هذا بعض الخ) أشار إلى أن التهايا
يكون في الزمان وقد يكون من حيث المكان والاول متعين في العبد والحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا
التهايا من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها ما أمر القاضي بأن يتقلا لانه في المكان أعدل لانتفاع كل
زمان واحد وفي الزمان أكل لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق فان اختار من حيث
الزمان يقرع في البداية ففاسد هذه بوقيد بالزمان لأن التسوية في المكان يمكن في الحال بأن يسكن ههنا
بعضا والآخر بعضا أما في الزمان فلا يمكن الا بحضي مدة أحدهما كفاية أقول لكن قد يقع الاختلاف في تعم
المكان فنحن أن يقرع تأمل قال الرمي ولو تساحا في تعين المدة تلبان قال أحدهما سنة بسنوا لا نرضهم
بشهر لم أره والظاهر تفويضه للقاضي ولا يقال بأمرهما بالاتفاق كالاختلاف من حيث الزمان والمكان لأن
مع كل وجههما اختلافه هنا وان قبل بقدم الأقل حيث لا ضرر بالأخر لانه أسرع وصولا إلى الحق فله وجب
تأمل اه (تنبيه) في الهداية لكل واحد أن يستغل ما أصابه بالمهايا وان لم يشرط ذلك لحدوث المنافع
على ملكه اه قال الساجي أخلاف في التاخر تانية أن تهايا للمستأجرين صحيح غير لازم وان شرط على المؤجر أن

شهر (أو دارين) سكن
كل داراً (أو في خمسة
عد) يخدم هذا يوماً
وذا يوماً (أو عددين)
يخدم هذا هذا والآخر
الآخر (أو في غلّة دار
أو دارين) كذلك (صح)
التها بوقى الوجوه السنة
استحساناً اتفاقاً والاصح
أن القاضي يهين بينهما
جداً يطلب أحدهما
ولا يطلب عبثاً أحدهما
ولا عبثهما ولو طلب
أحدهما القسمه فيما
يقسم بطلت ولو اتفقا
على أن نفقة كل بعد
على من يخدمه جاز
استحساناً بخلاف
الكسوة وما زاد في نوبة
أحدهما في الدار
الواحدة مشتركاً لافي
الدارين ويجوز في عبد
ودار على السكنى
والخسعة وكذا في كل
يحتلّي المنفعة من تلقى
ومعها بما علقته عليه
(ولو) تهاياً (في غلّة
عد أو في غلّة عددين
أو) تهاياً (في غلّة بطل
أو بطلان) أو في (ركوب
بطل أو بطلان) في
(شجرة أو شجرة) أو في (البن
شاة) صريحاً للمساكن
التيان وحسب الشارح
ويجوز أن يشترى حظه
شريكه ثم يبيع كلها
بعد يضي نوبتها أو يتفق
بالبن عند شارح معلوم
استقراراً لتصيب صاحبه

بعضهما مقدم الدار والآخر مؤخر عافس العقد ولو لم تسع سكنها وأحدهما سكن وطلب الآخر التهاياً
ما يلحق كافي حيطان الخانة اهـ (قوله كذلك) أي يأخذ غلّة شهر أو يأخذ غلّة غلّة
بعض الآخر (قوله ولا تطل عبثاً أحدهما الخ) لانه لو بطلت لاستنفها الحاكم ولا ينفق
لاستنف يضي وإذا تهاياً في علوكين استخدامات أحدهما أو ابني انتقصت ولو استخدمه الشهر كمالاً
لانه لا ينفق من شهر الآخر ثلاثة أيام ولو زاد ثلاثة لا يزيد الا (قوله بوقى الشهر كله) استخدم الآخر
في فلا جواز لضمنا ولو عطل أحدنا لغيره أو أهدم المنزل من السكنى أو أهدم من نارا أو قد هاف لاضمان
تريانية (قوله بطلت) عبارة الهداية يقسم ويطلب المها بآه وقد أفاض أنه لو طلب أحدهما المها بآه والآخر
قسمه بحاج الثاني كافي الهداية وفي التاتريانية أحر كل منهما الدار التي في يد فداراً أحدهما انتقص المها بآه
قسمه بوقية الدار له ذلك إذا مضت مدتها لاجارة وكفره لكل نقض المها بآه ولو بلا عنقرض ظاهر الذهب قال
للحاوي هذا إذا قال أو يدبغ نصبي أو قسمته ما لو أراد دعوا للمنافع مشتركة فلا وقال شيخ الاسلام ما في ظاهر
رواية من أنه نهضها ولو بلا عن دارنا حصلت ترافسهما فلو بالقضاء فلا مال يصلح لانه في الأول يحتاج إلى
بها أو عدل وهو القسمه بالقضاء (قوله ولو اتفقا الخ) وكذلك لو سكتا فطعم كل على نفسه ومعه استحساناً في
قياس عليهما وقوله بخلاف الكسوة فيه تفصيل ان لم يبين مقدار معلوماً لا يجوز ان يباحجزوا استحساناً ما
لطعام فإثر اشتراطه على من يخدم وان لم يبين مقدار استحساناً أوله ط عن الهندية (قوله وما زاد الخ)
من الغلة وهو مبطل بقول المصنف أو في غلّة داراً أو دارين (قوله مشتركاً) لتحقيق التعديل بخلاف ما إذا
كان التها بوقى المنافع فاستقل أحدهما في نوبته لانه لا تعديل فيما وقع عليه التها بوقى وسأل وهو المنافع
لا يضره زيادة الاستقلال هداية أقول يظهر من هذا أن زيادة الغلّة في نوبة أحدهما لا تنافي بحصة المها بآه ولا يلحق
بها ما يتأمل ههنا مع ما في فتاوى قاضي الهداية أن السفينة لا يجبر على التها بوقى بها لاجل الاستقلال من حيث
لزمان بأن يستغلها هذا شهر والآخر شهر بل يؤخرها والآخر لها اهـ وعلم بعضهم بأنه قد تكون غلّة
شهر أو بضع غلّة آخر فلا يوجد التساوي اهـ ولعل المراد لا يجبر على وجه يخص كل منهما بل لا يضمن الغلّة
الإفهام ومشكل فليست أم (قوله لافي الدارين) لان فهم ما معنى التميز والافراز أجمع لا بخارج زمان الاستيفاء وفي
الدار الواحدة يتعاقب الوصول فاعبر بقرضها وجعل كل منهما في نوبته كالمكيل عن صاحبه هداية (قوله على
سكنى والخسعة) بأن سكن أحدهما الدار وتستخدم الآخر العبدية وعلى الغلّة طالة عند دخلا فلهما
خبره قال في الدر المنثور الجواز في المختلف أو في (قوله) وكذا في كل محتلي المنفعة قال في الدر المنثور
سكنى الدور وزرع الارضين وكما هو مدارك في الاختيار (قوله وعمامه الخ) هو ما ذكرناه (قوله لا يصح
المسائل الثمان) لكن الثانية والرابعة والخامسة والسادسة عند الامام والباقي الاتفاق كما أوضحه في المنع
الى الدر ما في عبد أو بطل واحد فلان التصيين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فمقوت
لعلة بخلاف الدار الواحدة لان الظاهر عدم التغير في العقار أو ما في عددين أو بطلين فلان التها بوقى في الخدمة
فوزا لضرورة الامتناع قسمتها لاجل ضرورة في الغلّة لانها تقسم أو ما في ركوب بطل أو بطلين فلقاوتها لا يبين
لا تنفق التسوية فلا يجبر القاضي عليه أو ما في غرض متجرة أو لبن شاة ونحوه فلان التها بوقى يخص المنافع لا امتناع
سببها بعد وجودها بخلاف الاعيان اهـ ملخصاً وللهامار يشان قها بآه على أن ترضع أحدهما أوله
عدهما والآخر يولد الآخر لان لبن الذي لا تمهله أخرى مجرى المنافع منع (قوله ونحوها) أي من
الاعيان التي لا يجبر فيها المها بآه أقول ومنها عدة الحام كالزبدلة والحجر والمنشوق ونحوها فتنه فانه مما
يفعل عنه (قوله أن يشترى حظه شريكه) أي من الشجرة والاشاة كافي الكفاية لامن الشجرة فافهم (قوله
يبيع كلها) أي حصته وما اشترى من شريكه فافهم (قوله أو يتفق بالبن) هذا مقابل لقوله أن يشترى
بكنه ناظر الى الشاة أي ما ان يشترى حظه من الشاة وما ان يستقرض لبنها فلا يصح عطفه ولو اؤتمهم (قوله
تدار معلوم) بأن يزن ما يحبله كل يوم حتى تفرغ اللبن ثم يستوفى صاحبه مقداره في نوبته وفي الخاتمة توأضعها

في بقرة على أن تكون عند كل منها خمسة عشر يوما يحمل بينها كان باطلا ولا يحمل فضل الدين لأحدهما وإن
 جعله صاحبه في حل لأنه هبة المشاع فيما يقسم إلا أن يكون استهلكه فكونا برأعي الضمان فجوز قوله
 أن قرض المشاع جائز ومنه ما في هبة النهاية إذا دفع إليه ألفا وقال نجسمائة قرضا ونجسمائة شركتكم
 واعترض في السعدية بان قرض المشاع وإن كان لكن تأجله لا يجوز قلت فيه نظر لأنه غير لازم لا غير جائز كما
 في باب قنديل (تتمه) لم يذكر في الكتاب الهبة بأعلى ليس التوابع قال بعض مشايخنا لا يجوز عندنا أمام خلافا
 له مع تفاوت الناس في اللبس تفاوتاً فاحشاً طوري عن المحقق (قوله إن كانت) هذا أحد أقوال ثلاثة
 حكاه في الوالوالية وغيره تأنيها على الاملاك مطلقاً لأنها عكسه في الكلام في معرفة ما هي لحفظ الاملاك
 وما هي لحفظ الرؤس في زماننا وهو غير ان التلمذة بأخذ من المال من أهل قرية أو محلة أو حرفة من بقايا
 أوقات معاونة وغير مرتب بسبب ولا سبب ورأى شافعي آخر قسمة الحامدية فيما لم يخصصه من ممتلكات أو أحداً
 تعرض للتفصيل غير المرحوم والذي على أقنيد العمادى وهو أن القاعدة أنه إذا قطع الترع عن إضافة
 الاملاك إلى أهل القرية صارت لهم كالترياق وإن كان والعراب فلا يوزع عليهم إلا ما يملكه السلطان من نحو الترياق
 كالعوارض وحريتها يمتنونه من سرقة أو قتل أو عدم دفع ذلك وكالقيام بالضيف إلى الحو العلف لانهم
 لا يزعمون ما يأخذوا من المشاهدة وما عداها مما يطلب بسبب الاملاك كالكتن والشعر والحطب والخيرة
 فعلى الملاك بحسب أملاكهم اه فتأمل (قوله) ولا يدخل صبيان ونساء الظاهر أنه خاص فيما لحفظ
 الانفس برشد اليه لتعليل قال في الوالوالية فان لتحسين الاملاك فعلى قدرها لانهم التحسين الملك فصارت كونه
 حفر التهر وإن تحسّن الأبدان فعلى قدر الرؤس التي تعرض لهم لانهم مؤنة الرأس ولا شيء على النساء والصبيان
 لأنه لا يتعرض لهم اه فتدبر (قوله) ولو خفف الفرق (الح) نقله في الاشاعين فتاوى قارى الهداية (قوله)
 فافقوا (الح) يفهم منه أنهم إذا لم يتفقوا على الألقاء لا يكون كذلك بل على الملقى وحده وبه صرح الزاهد في
 حوايه قال راضاً أن شرف السبيقة على الفرق فالتى بعضهم خنطه غير في البحر حتى خفت يضمن قيمتها في تلك
 الحال اه رمى على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق بقيمتها أى يضمن قيمتها بشفرة على الفرق كما ذكره
 الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرمي يفهم منه أنه لا شيء على الغائب الذي مال فيها ولم يأذن بالاقفال
 أنن أن قال إذا تحقق هذا الحالة فالقوة اعتباراً به اه (قوله) بعد الرؤس يجب تقييده بما إذا قصد حفظ
 الانفس خاصة كما يفهم من تعليله أما إذا قصد حفظاً لا متعة فقط كانا يخص على النفس وخشي على الامتعة
 بأن كان الموضوع لا تفرق فيه الانتمى وتلاف فيما الامتعة فهي على قدر الاموال وإذا خشي على النفس والاموال
 فالقوة اعتباراً بالاتفاق لحفظها فعلى قدرهما فإن كان غائباً وأذن بالاقفال إذا وقع ذلك اعتبر به لانه لا نفسه ومن كان
 حاضراً اعتبر به لانه نفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر به فقط ولم أر هذا التحريم لغيرى ولكن أخذت من
 التعليق فتأمل رمى على الاشياء وأمرها لجوى وغيره (قوله) المشترك أنا انهمد (الح) استثنى الشيخ شرف الدين
 منه مسئلة وهي جدار بين يمين خنطه وفي تركه ضرر عليه ولهما وصان فأى أحدهما العبارة بحجر
 على التامع صاحبه وليس كالأحد المالكين لرضاء بدخول الضرر عليه فلا يحجر وهذا الضرر على الصغير كفى
 الثانية ويجب أن يكون الوقت كذلك اه أو بالسعود لم يخص (قوله) والأبني (الح) في حاشية الشيخ صالح على
 الاشياء أطلق المصنف في عدم الجبر فيما لا يحتمل القسمة فمثل ما إذا انهمد كله وصار حجر أو بفتح منه شيء وفي
 الخلاصة طاحونة أو حمام مشترك انهمد وأبى الشرى العبارة بحجر هذا انما بقي منه شيء ما إذا انهمد الكل
 وصار حجر لا يحجر وإن كان الشرى لم يمسس يقال له اتفق ويكون ديناً على الشرى (الح) في الخلاصة أيضاً ولو
 أبى أحدهما أن يبنى الحرت بحجر وفي أدب القضاء من الفتاوى لا يحجر ولكن يقال اسقه واتفق ثم أرجع
 بنفسه ما أنفق اه أو بالسعود أقول استغنى في الخلاصة أن عدم الجبر لمعسر تأمل ولا يخفى أن نحو
 الحمام بما يقسم إذا انهمد كله وصار حجر أصار بما يقسم كما صرح به فلا بد على إطلاق المصنف لأن الكلام
 فيما لا يحتمل القسمة فانهم هذا مظهر كلام الخلاصة الثاني أن الجبر ينحو للضرر والجلب وقد سرق في موضع

ان قرض المشاع
 جائز (فروع) الغرامات
 ان كانت لحفظ الاملاك
 فالقسمة على قدر الملك
 وإن لحفظ الانفس فعلى
 عند الرؤس ولا يدخل
 صبيان ونساء فلو غرم
 السلطان قرية تقسم
 على هذا ولو خفف الفرق
 فافقوا على القاء الامتعة
 فالغرم بعد الرؤس
 لأنها لحفظ الانفس
 المشتركة إذا انهمد
 فأبى أحدهما العبارة
 ان احتل القسمة لا جبر
 وقسم والأبني ثم أجرو
 ليرجع بما أنفق لو
 بأمر القاضى والأبني
 الساع وقت البناء

المنع قال المصنف فقد
اختلاف الاقواء ينبغي
أن يقول على ظاهر
الرواية اه قلت ومضى
في منصرفات القضاء
وفي الوهبانية وشرحها
ولو زرع الانسان أرزاً
بذره

فليس لما يمنع له يضر
وحسب له أهل العمل واحد
ولا حل فيه قبل ليس يغمر
والشرىك أن يعلى
حطه
وقيل التعليل جائز فيغمر
ومنعو قسم عند منع
مشارك
من الرماض مؤجر
فيغمر

وينقضى في المختار راض بانه
ويعتبر نعمان أبي قيل
مخسر
وختمت فقا بالانغمته
كما كم
وختمت فقا لان هذا المحرور

(٤) قوله على الرواية
أى في جواز مباشرة
القاضي بشل هذه
القسمه من كل قسمه
استعملت على الضرر فعلى
احدى الروايتين يجوز
وعلى الاخرى لا اه
(٥) قوله لكونه رواية
عن محمد عليه نقول أشار
أي إنما أشار الى ترجحه
ولم يكف بذكر مقامه
بشمل لكونه رواية عن
محمد جهات كان مظنة الضعف اه

آخر بأمر القاضي بان ينقضى ويرجع بنصفه ومثله في العزاية تأمل وما ذكره الشارح ساقى قريباً من
الوهابية (تتمه) وزرع بينهما أرضهما المصلحة بسمته دون الأرض فلو بقلوا أو تقاعلى القلع جازت وإن شرطاً
القاء أو أحدهما فلو لم يدر كذا فإن شرط المصلحة جازت اتفاقاً والترك فلا عندهما جازت عند محمد وكذلك
الطلع على الفضل على التفصيل ولو طلع من القاضي لا يقسمه بشرط الترتل أو ما شرطه القلع فعلى الروايتين؛ ولو
طلب أحدهما منه لا يقسم مطلقاً ترخا (قوله) له التصرف في ملكه (الخ) أن أراد بالملك ما بين ملكه من ملكه
شمل الموقوف بالسكنى أو الاستغلال أو المأوى (قوله) قال المصنف (الخ) ونقوله ابن النخعي عن أئمتنا الثلاثة
وعن زفر بن زباد قال وهو الذي أملى اليه واعتمده وفتى به تبعاً لوالده اه وجهه في العبادية القياس وقال
لكن ترك القياس في المواضع التي تعدى ضرر تصرفه الى غيره ضرراً بنا وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه
الفتوى اه وهذا قول ثالث قال العلامة السرى والذي استقر عليه رأى المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه
وإن أضر غيره ما لم يكن ضرراً بنا وهو ما يكون سبباً لهدم أو ما هو من البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو
ما يمنع من الخواص الأصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه وفي حاشية الشيخ صالح والفتح هو
الاستحسان وهو الذي أملى هذا إذا كان الضرر بنا اه وبه أفتى أبو السعود مفتى الروم وهو الذي عليه العمل في
زماننا ومضى عليه الشرىك لا وكذا المصنف في منصرفات القضاء وأرضاه الشارح هنا ثم قال وفي ما لو أشكل
هل يضر أم لا وقد رخصنا الاسم المانع قياساً على مسئلة السفل والعاه أنه لا يتبادر ضرر وكذا أن أشكل على
المختار (الخ) (قوله) وفي الوهبانية وشرحها) الثلاثة الأولى من الوهبانية والأربعة الأخيرة من نظم شارحها بن
الشحنة لكونه ذكر الأخير بعداً بآيات فافهم (قوله) ولو زرع الانسان أرزاً (الخ) الأرض كقوله وقد تضرر أو لم يتضرر
الزراى وبعضهم يقتضيه الترميم وبعضهم يحذفها وهذا معنى على ظاهر الرواية والفتوى على التفصيل شرىك لا
(قوله) وحسب (بجمله) ابن النخعي جرحوا بأورب والأولى رفعه مبتدأ وجمله أهل أى أصحاب صفته وقوله
حسب واحداً وضع عليه جزوه معطوف على متعلق الجار وقوله ولا حل فيه قبل جملته حاله وفي معنى على أى
لم يكن عليه من قبل ذلك وجمله ليس يغمره التمسك أى ليس للشرىك إلا أن يرفع ما حله أحد من قال بن
الشحنة وهذا هو الحاطط بخلاف ما يحتمل ذلك كفى البرازية ويقال لا تخضع أن تشمل ذلك ان شئت وهذا بخلاف
ما إذا كان له ما عليه من قبل فأراد أحدهما أن يرد على خشباً صاحباً ويتخذ عليه ستر أو يتخذ كوة أو باباً
فلا تخضعه لأن القياس المانع من التصرف في المشترك الأنا نترك القياس في الأولى للضرورة وأندع بالأن
له شرىك فتمنع عليه منعاً لحاطط اه معناه (قوله) وما للشرىك (الخ) صورته كحاطط بين رجلين قدر قابله
أراد أحدهما أن يرد في طوله وأبى إلا أن يرد له منعه تخيرة وغيرها والى ترجحه لكونه (٥) رواية عن محمد أشار
بنتقيد وبعيره عن الثاني بقيل أقام ابن النخعي ثم نقل تقيد المانع عما إذا كان شيئاً خارجاً عن العادة ووفق
به بين القولين واعتمده ونظمه في بيت غيره نظم الوهبانية وكان الشارح لم يقول عليه لقطه والوجه الأول لأنه
تصرف في المشترك بلا ضرورة فتبقى على الأصل من المنع وهذا أقصر عليه في الخاتمة في باب الحيطان وقال ليس
له الزاينة بل إن أضر الشرىك لا ولا في الخربة ومثله في كثير من الكتب والفقهاء أنه يضر مستعملاً للملك
الغير بل إن يبيع وهذا مما لا شبهة فيه اه فتنبه (قوله) ومنعو قسم أى ما لا يمكن قسمته كاللحم وقوله من
الرم متعلق بمنع أى عند ملتصق الشرىك بل من الترميم وقوله قاض مؤجر مبتدأ وخبر والخلة خبر الملتصق وهو
منوع يعنى أن القاضي يؤجره ويهرم بالاجرة وهذا أحد قولين حكاهما في الخاتمة (قوله) وينقضى في المختار (الخ)
هذا هو القول الثاني قال في الخاتمة والفتوى عليه قال ابن النخعي والمراد بالراضى بالرم والعمارة يظهر
ذلك من مقامه بالاضحة وخبره أنه للقاضي وقيل يخسر أى قبل أن يخسر ما ياتي ما يخصه مما صرفه وما حله
أنه ينقضى الرضى بالترميم بان القاضي ومنع إلا بمنع الانتفاع قبل أداء ما يخصه وقال ابن النخعي ومفهوم
التقيد بالرم أنه لو أهدم جميعه حتى صار جرة لا يجرى ما ذكر من الاختلاف كما يحصره في البرازية اه أى
لا يضر جرحته مما يقسم كالمثمنه (قوله) وختمت فقا (قوله) بفتح القاء اسم مفعول وهذا إذا كان الشحنة
تفصيلاً لا يثبت من الوهبانية وهو هذا

ونحو العالم يلزم لصاحب سفله • بناه خلا من هدمته بصد
قال الشرنبلالي على القروم إلى مفعولين ألهمهم تقيناه وهو المفعول الأول وبلا المقام الثاني وهو صاحب
ويقال هذا البناء إذا هدمه والمستهلك من الخيرة فإذا تهدم السفل بغير صنع لا يجوز صاحبه على البناء يقال
لذي العلو ان شئت فإن السفل من ماله لتصل لتفعل فإنا بناءه بأن المقاضى أو أمره شر يكبره يرجع عما اتفق
والا فقيمة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار لقوتى في منع صاحب السفلى من الانتفاع حتى يأخذ
ذلك منه حبرا أو ما إذا هدمه يصنع فانه يؤخذ البناء تقوى به تحق السفلى ولصاحبها العلو لرفعها وتعلم
الشارح التفصيل والتحصين في بيت فقال وخذمت فقال اه ونقل الشارح ابن الشخصية هذا التفصيل في
الحداد أيضا الضمير في منه لصاحب العلو والشرى في الحداد وقوله كما على تقدير مضاف أى كذا
حاكم وقوله ان لا يكره من فان الشرطية أى ان لا يذن من ذ كرافهم وهذه المسئلة هي التي قدمها الشارح
عن الاشياء ونظاره كلامه هناك عدم اختصاص الحكم بالسفل والحداد والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الزراعة)

وتسمى الخابرة والمحاكمة ويسمى أهل العراق القراخ وبنيته في المنع (قوله مناسبتها لمطاهرة) وهي قسمتان الخارج
(قوله هي لفظة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع ان المفاعلة على بابها لان الزرع هو النبات لفظة وشرا والمفعول
من العبد السبب في حصول النبات وقوله جدم من أحدهما العمل ومن الآخر ياتى كمن منه إعطاء الا لا ان
أنه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كمن الدابة ذوات الأربع اه أو يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما
لا يوجد الا من واحد كالدابة والمعالجة قال الجوى ولا حاجة إلى هذا كله فان الفقهاء نقلوا هذا اللفظ وحصلوه
على معنى هذا العقد اه أو السعوط لمخصا أقول وفيه نظر فان الكلام في المعنى لقوتى لا الاصطلاح تأمل (قوله
من الزرع) هو طرح الزرع بالضم وهو البذر وموضع عمل الزرع مثله الزرع كما في القاموس الا أنه مجاز حقيقة
الانبات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم زرع بل حرث أى طرح البذر كما في الكشف وغيره
فهستأى (قوله عقد على الزرع) يصح أن يراد بالزرع المصدر واسم المفعول لما في البزاز بزرع أرض غيره بغير
أنه ثم قال رب الأرض ادفع الى بذرى فاكون أكارا ان البذر صار مستحقا في الأرض لا يجوز وان قالنا يجوز
معناه أن الحنطة المنبورة قائمة في الأرض وبصير الزرع عملا الحنطة المزروعة عملها وانما حرث لكن تفسد الزراعة
لعدم الشروط واذم فإنه الزرع قد دفع الى غيره من الزراعة لمتاعده ص لا نتهى اه سأجأى (قوله بعض
الخارج) لا يتقضى عاذا كان الخارج كله رب الأرض أو العامل فإنه ليس من زراعة اذا الأول استعانة من العامل
والثاني عارة من المالك كما في النخلة فهستأى (قوله وأركانها) وسبكها في الحال ملك المنفعة وفي المال
الشر كفي الخارج وصفها أنها لازمة من قبل من لا بد له فلا يصح بلا عذر ولا ضرورة من عمله البذر قبل الفاء
البذر في الأرض قلت النسخ بلا عذر حذرا عن اختلاف بفره بخلاف الساقاة فانها لازمة من الجانبين لعدم لزوم
الاتلاف فيها بزرع زمة وصح (قوله ولا تنص عند الامام) الا انما كان البذر والا لا تنص لصاحب الأرض والعمل
فيكون المصاحب مستأجر للعمل والعمل للأرض باجر وممنعة على اثنين ويكون بعض الخارج بالتراضي
وهنا حيلة زوال الخبز عنده واعلم يصح بدونها الاختلاف فيهم من الحياطة والتابعين لتعارض الاخبار عن
سبل المرسلين صلوات الله عليهم وعلمهم الى يوم الدين كما في السبوط وقضى أبو حنيفة بفسادها بلا حذر بل منه عنها
أشد النهي كما في الحقائق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أقارن فيها لانه فرع عليها وارجل
في الوقف لانه لم يرض عليه كما في النظم فهستأى وفي الهداية وإذا فسدت عنده فان سقى الأرض وكرها ولم يخرج
شي فلها جرته ولو البذر من رب الأرض ولومته فعليه أجر عمل الأرض والخارج في الوجهين رب البذر (قوله
لانها كغير الطحان) لانها استجار بعض ما خرج من عمله فتكون معناه وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم وهو
أن يستأجر جنلا ليطمن له كذا لمنان الحنطة بغير من دفعها ورغما الا لانه من الجانبين مسووق في الهداية
وشروحها وفي الشرنبلالية عن الخلاصة أن الامام فرع هذه المسائل في الزراعة على قول من يجوز العطفة أن

أربعة أرض وبذر
وعمل وبشر (ولا تنص عند
الامام) لانها كغير
الطحان (وعندهما
تصح وبه بقى) للجانة
وقياسا على المضاربة
(بشروط) غمانية

م (قوله الا اذا كان البذر
الخ) بحث فيه شيخنا انه
يكون العامل مستأجرا
بعض الأرض وهو متاع
فتكون الاجارة فاسدة
لا تصح مباشرتها أو أيضا
العامل يكون عاملا في
المتعة ولا آخر للعمل
فيه ثم قال والى عذ كروه
في تطيب الانصه أن
يكون البذر والا لا تن
لصاحب الأرض وحديث
يكون مستأجر العامل
بشيء في الذمة بعوضه
بله شأن من الخارج اه
لكن هذا ليس من الباب
في شيء بل هو اجارة محضة
ه (قوله بعض ما يخرج
الخ) قال مولانا ههنا
لا يظهر الا اذا كان البذر
لصاحب الأرض فإنه
حينئذ يكون مستأجرا
للعامل ببعض أثر عمله أما
اذا كان البذر لصاحب
العمل فلا يظهر التشبيه
بغير الطحان لان
صاحب البذر يكون
مستأجرا للأرض ببعض

من لا يأخذون بقوله (قوله) صلاحية الارض لز ر ع فلو سبعة أوزة لا يجوز ولو لم تصلح وقت العقد تعارض
شرف الزوال كانقطاع الماء وزمن الشتاء ونحوه يجوز اه مخلصا (قوله) وأهلية العاقدین) يكونان
من البذر أو عبادا وصبا ما دونين أو ذميين لانه لا يصح عقد بدون الأهلية كافي الهداية فلا يخص به قتره اولى
سنانى (قوله) يجتبي ويزا زية) عبارة البرازية) موعون محمد حوازا بلا سنان المدقوق على عى أول ذرع يخرج واحد
أخا الفقه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بن المدفق الكوفة ونحوه لان وقتها متفاوت عندهم
تداوها وانها وما يصحول عندهم اه لكن قال في الخانية بعد ذلك والفتوى على جواب الكتاب أى من أنه
طال قال في الشريعة لا لفة فقد تعارض ما عليه الفتوى اه (قوله) وذكر رب البذر) ولو دلالة بان قال دفعته البذر
وعهالى وأجر تله أياها واستأجر تله لتعمل فيها قال فيه ميان أن البذر من قبل رب الارض ولو قال لترعها
سلك فقهه ميان أن البذر من العامل وان لم يكن شئ من ذلك قال أبو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك أن أحمد
أفدت لأن البذر اذا كان من رب الارض فهو مستأجر للعامل أو من العامل فهو مستأجر للارض وعند
تلاف الحكم لا يضمن البذر كافي الوقائع فهستاقى (قوله) وذكر حنيفة) لان الآخر بعض الخارج واعلام
من الآخر شرط لان بعضها أرض بالارض فانما بين فدان البذر من رب الارض حاز لانها لا تملك عليه قبل
أنه وعند الالتقاء يصير الآخر معلوما وان من العامل لا يجوز الا اذا علم بان قال تزوع ما يملك والا قصدت فدان
عها تنقلب مائة ثمانية وتظهر بوق في منتهى المقى قال ان زرعها حطه فيكنذا أو شريها فيكنذا جاز ولو قال على
زرع بعضه ما حطه وبعضه ما شريها (قوله) لا قدر ماله) كذا قاله في الخانية ومقدار التعديل أن معرفة الارض
طال لكن في الخانية أيضا وبغنى أن يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والاراضى متفاوتة لا يصير العمل
وما اتم له وقد يقال ان القدر ليس بشرط ان علمت الارض والافه وشرط به يحصل التوفيق بين ما في الخانية
في الاختيار تأمل (قوله) وذكر شرط العامل الآخر) المراد منه من لا يذرمه وكان الاضحة ذكر العامل بعد لفظ
آخر لثلاوهم فعدد العامل وفي الخانية الشرط الرابع بيان نصيب من لا يذرمه لان ما يأخذ اما أجر له أو
فيه فشرط اعلام الآخر وان يناسب العامل وسكان نصيب رب البذر جاز العقد لان رب البذر يستحق
ارح يحكم أنه عام ملكه لا بطريق الاجر والعكس لا يجوز قياسا لان ما يأخذ أجره في شرط اعلامه وفي
تخصان يجوز العقد لانه لما بين نصيب رب البذر كل ذلك بيان أن الباقي للاجر هو حاصله أنه بشرط بيان
بمن لا يذرمه صريحاً وضمناً تأمل (قوله) وبشرط الخلية الخ) وهي أن يقول صاحب الارض للعامل
تلك الارض فكل ما يقع الخلية كشرط عمل صاحب الارض مع العامل يمنع الجواز ومن الخلية أن
يكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد ثبت يجوز العقد ويكون معاملة لاخر اربعة وان كان قد
لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك يحتاج الى العمل فيستعجز بجزءه عاملة أيضاً خانية (قوله) ولو
البذر) يعنى ولو كان البذر من رب الارض وانما قال كذلك لانه لو كان من العامل تشترط الخلية بالاولى
يكون مستأجر الارض لان الاصل أن من كان البذر منه فهو المستأجر كما سنده كره فقد صرح بالمتوهم
أنه اذا كان البذر من رب الارض يكون مستأجر للعامل فربما يشوهم أنه لا تشترط الخلية بينه وبين الارض
فيها غير مستأجر فافهم (قوله) وبشرط الشركة في الخارج) أى بصلح فله لانه بغض الشركة في الاتهام فها
مع هذه الشركة كان مفسداً للعقد هدية وفي الشريعة لا يأن هذا الشرط مستلزم للاستثناء عنه بشرط
قسط العامل (قوله) قسط) أى نفسد كايضه ما تقتلناه أنفاعن الهداية (قوله) أو رفع في الموضعين
فما في قفزان المرفوع على النابغة عن الفاعل لشرط الماذ كوز فافهم (قوله) وتنصف الباقي) بالرفع معمول
ط أيضاً قال ح وهو راجع للسائل الرابع اه وانما قصدت فيها التهام قد تولى الى قطع الشركة في الخارج
يحتمل أن لا يخرج الارض الا للناك للشرط (قوله) بعد دفعه) أى دفع ذلك الشرط والظرف متعلق

الها أحدهما مالاً
وقيل في بلادنا تصح
بلا سنان مسنة ويقع
على أول ذرع واحد
وعليه الفتوى يجتبي
وزا زية وأقر المصنف
(و) ذكر (رب البذر)
وقيل يحكم العرف
(و) ذكر (حنيفة)
لا قدره لعلمه باعلام
الارض وشرطه في
الاختيار (و) ذكر
(قسط) العامل (الآخر)
ولو ينأخذ رب البذر
وسكان خط العامل
جاز استحساناً (و) بشرط
(الخلية بين الارض)
ولبيع البذر (والعامل)
(و) بشرط (الشركة في
الخارج) ثم فرع على
الاخر بقوله (قسط لان
شرطاً لاحدهما قفزان
مساة أو ما يخرج من
موضع معين أو رفع
رب البذر) بذر أو رفع
الخارج المونظف وتنصف
الباقى) بعد دفعه
(بجلاف) شرط رفع
(خارج القامسة) ثلث
أو ربع (أو) شرط رفع
(العشر)
(قوله) فيه الخ) قال مولانا
وعبرة الجوى بعد
ما ذكر الصور الثلاث
الذكورة هنا فان قوله
دفعها لثا لترعها في

للأرض أو لأحدهما لأنه مشاع فلا يؤدي إلى (١٨٣) قطع الشراكة (أو شرط التين لأحدهما والحب للآخر) أي بطل القطع الت

فيما هو المقصود (أو)
شرط (تصنيف الحب
والتين لغير رب البذر)
لأنه خلاف مقتضى
العقد (أو) شرط
(تصنيف التين والحب
لأحدهما) لقطع الشراكة
في المقصود (وأن شرط
تصنيف الحب والتين
لصاحب البذر) كما
هو مقتضى العقد (أو)
لم يتعرض للتين (صحت)
وحينئذ التين لرب البذر
وقيل بينهما لصاحب الحب
كذلك لأنه المصنف تعا
للصدر وغيره لكن
اعتمد صاحب الملتقى
الثاني حيث قدمه فقال
والتين بينهما وقيل لرب
البذر قلت وفي شرح
الوهانية عن الفقه
المزارع يلزم لاستحقاق
من التين شيئا وبالثالث
يستحق النصف (وكذا)
صحت (أو) كان الأرض
والبندر زبد والبقر
والعلل للآخر (والأرض)

الباق فافهم (قوله) لأرض أو لأحدهما (اللام فهما لتعليل اه ح أي العشرة لأرض بأن كانت عشرة
لأحدهما بأن شرط رفع العشر من الخراج لأحدهما والباقي بينهما فإنه يجوز قال القهستاني وهذا حكم
الأرض إذا أراد أن يرفع بذره وقال السأفي فلو لم بشرط رفع عشر الأرض قال الشارح في الزكاة كان
من رب الأرض فبذره ولو لم العامل فلعلمه أقول هو تفصيل حسن اه (قوله) أو شرط التين (الح) هذه الم
تشمل على ثمان حوسبة منها واحدة وثنتان صحيحتان كافيتان في الحامية وأسقطنا واحد وهي ما ذكره طائفة
التين وسكان الحب وهي غير جائزة وكسبعة لأن قوله هنا لأحدهما وقوله بعده والحب لأحدهما فلعلمه
صور لأن المراد بالأحدهما ما رتب للبذر والعامل (قوله) والتين لغير رب البذر) يرفع التين عطفا على نص
وكذا قوله والحب لأحدهما (قوله) لأنه خلاف مقتضى العقد) ولأنه يؤدي إلى قطع الشراكة كذا نص في
آفة فلا يخرج (الالتين معراج) (قوله) كما هو مقتضى العقد) لأنه لو سكت عنه كان يقع الشرط ولو لأنه
موجب العقد به لانتفاء شقة العقد معراج (قوله) تعال الصد) أي صدر الشرع وغيره كصاحب اليد
فانه قال ثم التين يكون لصاحب البذر لأنه تعالى بذره وفي حقه لا يحتاج إلى الشرط وقال مشايخ
أيضا اعتبار العرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولأنه تبع للشرع يقوم بشرط الأصل هو في شرح الوجه
الشرعي لا يلا ويكون التين لرب البذر وهو ظاهر الرواية اه قال في الكفاية والحواب عما قاله مشايخ نيلنا أن لا
فيما عدهم الجواز لأنها تنبثق مع الثاني فيقدر ما وجد المجوز يعمل به وما لم يوجد فلا اه (قوله) المزارع يلزم (الح)
تجول على ما إذا كان شرطا وعرف في الصورتين بدليل ما مر عن مشايخ نيلنا والآفة في نصيبه المقتضى
على حسب نصيب كل منهما كنا حقه السبل المرشدي اه ح ملخصا أقول وقدر في الفقه بالتعليل في
مكان التعارف ثم قال أيضا قال أساذنا والمختار في زماننا أنه لا شيء للزراع عار به من التين لكان العرف
الرواية اه وذكر ابن الحنفية أن كلام الفقه فيها إذا كان العمل خاصة من المزارع اه أقول والحاصل أنه
كل من المستثنى على اعتبار العرف كما هو مذهب البخعين لكن انضم إلى الأولى مع العرف وموافقته
الرواية من كون التين لرب البذر فصارت وقافة وبقيت الثانية مبنية على مذهبه فقط هذا هو الصريح ربهنا
يعون الله تعالى وما أكون مقتضى الفقه المثار كتحديث لا عرف ولا شرط فيه نظر بل مقتضى الفقه
الرواية بل هي الفقه فافهم (قوله) وكذا صحت (الح) هذا ملجل من جملة شروطها زيلي (قوله) فهذه الثلاثة
لأن من جوزها لم يجوزها على أنها الحارة في الأولى يكون رب البذر والأرض مستأجر للفاعل وبقره
لا تخاف النفعة لأن البقرة لا تكن استأجر خاسما ليضطره بآثره وفي الثانية يكون رب البذر مستأجر للأرض
بأجر معلوم من الخراج فتجوز كاستئجار هادى اه في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر العامل وحده ولا
فما أن صاحب البذر هو المستأجر ويخرج المسائل على هذا كما رأيت زيلي ملخصا وقد نظمت هذه الثلاثة
ببيت واحد فقلت أرض وبذر كذا أرض كذا فعل * من واحد ذي ثلاث كما هي قلت
(قوله) وبطلت في أربعة أوجه (الح) أما الأول فلا نرب البذر استأجر الأرض واشترط العرف على صاحبها
لأنه حارة فلا يمكن جعل البقر تبع للأرض لاختلاف النفعة لأن الأرض للأنث والبقر للذك (والم الثاني
الأرض لا يمكن جعلها متاعا لعملة كذلك وأما الثالث فمخالفة الوفاق وهو ينبغي أن يجوز قياسا على العامل وما
الأرض وحدها والحواب أن القياس أن لا يجوز المزارعة للمهايمر الاستئجار ببعض الخراج واعتار له
وهو ورد في استئجار العامل أو الأرض فيقتصر عليه وأما الرابع فلأن كذا في الثاني زيلي ملخصه
اليعقوبية بمصدر فعله عن القوة الحيوانية جنس وما صدر عن غيره جنس آخر اه في الكفاية واه
مسائل المزارعة في الجواز والفاضية على أمل وهو أنها تنعقد بأجرة وتنتهز كذا وأما تنعقد بأجرة
منفعة الأرض والعامل ولا يجوز على منفعة غيرهما من بقر وبذر اه وقد جعلت هذه الأربعة في بيت
فقلت والبقر مع بقر أو لا كذا بقر * لا غير أومع أرض أربع بطلت
(قوله) ففيه بالتقسيم العقلي سبعة أوجه) الحصر صحيح بناء على أن بعض الأربعة من واحد والباقي من آ

إذا كان من أحدهما أحدها والثلاثة من الآخر ففي أربعة وإذا كان من أحدهما ثلثان وثلثان من الآخر

من بعضهما من واحد والباقي منهما فهي أ كثر من سعة كالأخفى في الكلام في حكم ما عدا هذه السعة وقد
 في البرازي صباطا فقال كل ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين ورفع عليه ما لو أخذ
 لأن أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من آخر لا يصح اه أي لأن الأرض هنا
 ما ولو كانت من أحدهما لا يصح نقل هذا الضابط الرمي وقال وبه يستخرج الأحكام مثلا إذا كان البذر
 من كل واحد لا يجوز لأنه لو كان من واحد لا يجوز فكذلك إذا كان منهما لو شئت إذا كان الكل مشتركا
 في هاتين الصورتين يكون الخارج بينهما على قدر بذرهما ولا رة للعامل لعمله في المشترك فافهم
 يخرج بقية الأحكام بفهمك اه و يأتي في عبارة المتن ما هو من هذا النوع أقول وقد ذكر القهستاني
 يخالف هذا الضابط فراجع متاملا (قوله في ثلاثة) لأن الأرض إما أن يكون معها البذر أو البقر أو
 كل والباقي من الآخر اه (قوله ومضى دخل ثالث فأكثرت بفسدت) قال في الخاتمة لو اشترك
 في أرض بقر ومن البقر وحده أو البذر وحده فسدت وكذلك لو من أحدهم البذر فقط أو البقر فقط
 يرب البذر مستأجر للأرض فلا بد من الخلطة بينهما وهي في يد العامل لا في يد أهو عذ في سامع القسولين
 الفاسدة ما لو كان البذر لواحد والأرض لثلاث والبقر لثلاث والعمل لأربع أو البذر والأرض لواحد والبقر
 لثلاث والعمل لثلاث لأن استحقاق البقر بعض الخارج لم يربده أثر فإذا فسدت في حصة البقر تفسد في الباقي
 فدها فساد البعض لا يبيح في الكل وتعممه في الفصل الثلاثين وفي البرازي يدفع إليه أو ضلوعها يبذره
 ثم ويعمل هذا الاجنبي على أن الخارج بينهما أن لا يلجأ بجزئيهما وبين ما يرب البذر في الخارج
 في الأرض والثلاث للعامل وعلى العامل أن يعمل عمل الاجنبي ولو كان البذر من رب الأرض حازرين الكل اه
 يظهر ما في كلام الشارح من الاجال (قوله في الصحة) يأتي معتزله قريبا ولكن يغني عنه قوله وإذا حصلت
 في كل ما يمكن به شيء لأنه يستحقه مشتركة ولا شر كفي غير الخارج بخلاف ما إذا فسدت لأن أجر المثل في الذمة ولا
 يثبت الذمة لعدم الخارج ههنا (قوله الرب البذر الخ) لأنه لا يمكنه المضي إلا بالتلف ماله وهو القاء البذر
 الأرض ولا بد من هل يخرج أم لا فصار نظيره ما إذا استأجر له بذر حاره ثم امتنع منه قال الرمي أ ما إذا لم يرب
 من وجد عاملا أرض خص منه أو أراد العمل بنفسه يجبر لعدم العلة يدل عليه التشبيه إذ لو لم يتنع عن الهدم لكن
 يذخر خص منه أو أراد عدمه بنفسه ليس له ذلك وعلى هذا العامل يحلفه عند الحاكم على الامتناع لأنه يجوز
 ويريد غير ما ظهره وقد ذكر في الجوهر في الآثار في مسألة بداء المستأجر عن السرقة ما يفيد هذه الأحكام
 في كثير من الوقوع تأمل اه (قوله ومضى فسدت الخ) فإن أراد أن يطلب الخارج لهما عينا نصيبهما ثم يصلح
 صاحبها هذا القدر وما وجب عليه فإن لم يفعل فإن كان رب البذر صاحب الأرض لا يتصدق بشيء والا
 فذلك ما زاد غمرا ممن نفقة وأجر ولا يعتبر آخر نفقة لعدم العقد على منافعة لأنه صاحب الأصل الذي هو
 في كافي المقدس ساجي (قوله ويكون فلا خير) أي للعامل لو كان البذر من رب الأرض أو رب الأرض ولو
 من البذر من العامل كافي الهداية فنقله أرحم مثل علمه وأرضه لف ونشر على ذلك ولو جمع بين الأرض والبقر
 في فسدت فعلى العامل أرحم مثل الأرض والبقر وهو الصحيح ههنا وقيل أرحم مثل الأرض مكرهة نهاية (قوله
 فلما بلغ عند محمد) عطف على قوله ولا يزال الخ وانتصاب بالخالي من أرحم واسم موصول أو نكرة
 موصوفة في محل نصب مفعول القاء وجهه بلغ صلة أو صفة (قوله ولو امتنع رب الأرض) أي أو البذر من قبله كما
 الهداية والأصغر على المضي كما تقدم (قوله إذ لا قيمة للنافع) فيما يجاز وعبار شرح الهداية لأن المأني بعد
 نفقة وهي لا تقوم إلا بالعقد والعقد مقوم بجزء من الخارج وقد قلت (قوله وبسخرى ديناه) أي يلزمه
 رضاه فيما بينه وبين الله تعالى وهذا كما في الهداية بقيل لكن جزئه في الملقى والتبيين وغيرها (قوله
 في) أي بقية المضي بذلك وإن كان القاضي لا يحكم عليه به (قوله لغرمه) أي لأنه صر مغرورا في عمله من جهة
 رب الأرض بالعقد ثم تعينه الاسترضاء بأجر المثل موافق لما في التبيين لكن في القهستاني أنه لا تثبت دواية
 من ربه الاسترضاء اه تأمل (قوله ونفسخ) أي ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كافي رواية

فهي ثلاثة متى دخل
 ثالث فأكثرت بفسدت
 وإذا حصلت فلتخرج على
 الشرط ولا شيء للعامل إن
 لم يخرج شيء في الصحة
 (ويجبر من أبي على
 المضي الرب البذر فلا
 يجبر قبل القائه) وبعبارة
 يجبر رد ومضى فسدت
 فلتخرج لرب البذر
 لأنه بما ملكه (و) يكون
 (لا) آخر أرحم مثل علمه
 أو أرضه ولا يزال على
 الشرط) وبالغا ما بلغ
 عند محمد (وان لم يخرج
 شيء) في الفاسدة (فان
 كان البذر من قبل
 العامل فعليه أرحم مثل
 الأرض والبقر وإن كان
 من قبل رب الأرض فعليه
 أرحم مثل العامل) حاوي
 (ولو امتنع رب الأرض
 من المضي فهو كدرب
 العامل) في الأرض
 (فلا شيء له) لكرابه
 (حكم) أي في القضاء
 إذ لا قيمة للنافع
 (وبسخرى ديناه)
 فيقضي بأن يوفيه أرحم مثل
 لغرمه (وتفسخ المزارعة

انما ينبت الزرع لكن
يجب أن يسترضى المزارع
ديعة (فان قيل) كما
(أما إذا نبت ولم يستصد
لم تسع الأرض لتعلق
حق الزارع) حتى لو
أجاز حاز (فان مضى
المدة قبل ادراك الزرع
فعلى العامل أجر مثل
نصيبه من الأرض إلى
ادراكه) أي الزرع كما
في الأجرة بخلاف ما لو
مات أحدهما قبل
ادراك الزرع حيث
يكون الكل على العامل
أو واريه لبقاء العقد
استحساناً كما سيجيء
(دفع) رجل (أرضه
إلى آخره) أن يزرعها
بنفسه أو بقره والبذر
بينهما نصفان والخارج
بينهما كذلك فعلاً
على هذا فالزراعة فاسدة
ويكون الخارج بينهما
نصفين وليس العامل
على رب الأرض أجر
لشركته فيه (و) العامل
يجب عليه أجر نصف
الأرض لصاحبها
لفساد العقد (وكذا لو
كان البذر ثلثين
أحدهما وثلثين من
الآخر والرابع بينهما)
نصفين أو (على قدر
بذرها) فهو فاسد أيضاً
لاشتراكه الأجرة في
المزارعة عمداً (و) (اعلم
أن) (نفقة الزرع) مطلقاً

الأصل والذهب بعضهم ويشترط فيما أحدهما في رواية يوجب أخذ بعضهم كافي النخلة ففسد بقى ما لو
الزمنه وفي المقدسي ويضمنه بذره عند أي يوسف وقال محمد تقوم الأرض مذورة وغير مذورة ففسد
ما زاد البذر وقيل لا يتابع لأن الأفاعيل يستلزم حتى ملكه الوصي ومحوها عن كافي (قوله بدن عن كافي)
يعها) فيما أشار إلى أنه لا مال له سواها وأعماله كرهاً موجباً لفسخ من جانب المزارع كرهه وخشاه
أن تتفاد عما ساقى في المساقاة ومنعه عن عتق نفسه والدخول في حرفة أخرى كافي النظم وإلى أنه لو باع بعد الزرع
عذر توقف على إجازة المزارع فإن لم يحجره لم يفسخ حتى يستصعد وأغضى المدة على ما قال الفضل كافي فأنصت
ففسد كافي (قوله لكن يجب أن يسترضى الخ) كذا قاله ابن الكمال ولم أر له غيره وعادة الملتقى ولاشئ للعامل
أن كرب الأرض أو يحفرها أو يهدأه والتبين والدور وغيرهما مع أنهم ذكروا في المسئلة السابعة
أنه يسترضى الآن يحمل نفهم هن على القضاء كما حل عليه الشارح عبارة الملتقى في شرحه تأمل ثم رأيت
النهاية قال أن قوله ولاشئ للعامل إنما يصح لو البذر منه فلو من رب الأرض فلا لعامل أجر مثل عمله لأنه في الأثر
يكون العامل مستأجر الأرض فيكون العقد وارداً على منفعة الأرض فيبقى عمل العامل من غير عقد ولا شيء
عقد فلا يقوم على رب الأرض وفي الثاني يكون رب الأرض مستأجر العامل فكان العقد وارداً على منافع
الاجر فيقوم على رب الأرض ويرجع عليه بالجرم مثل عمله كذا في النخلة عن مزارع شيخ الإسلام اهـ فقام
معنا (قوله فان مضى الخ) الأول الأثران بالو أو بدل الفاء كافي الملتقى وغيره لا يوجب التفرع على مستأجر
الفسخ واعلم أن من تمت أحكامه من المسئلة تكون نفقة الزرع عليه ما بقدر الحصص إلى أن يدرك ويسد
المنصف بعد فكان عليه أن يؤخر قوله فان مضى الخ من المسائل التي فصل فيها بينه وبين غلام أحكامه لم يبق
كل أمه وليس فسخ فهم حرامه وعادة الدور والغرض من دفع الأرض إلى المزارع أجر مثل نصيبه
الأرض حتى يدرك الزرع لأنه استوفى منفعة بعض الأرض تربية حصة فيها إلى وقت الادراك ونفقة الزرع
كأجر السقي والمحافظة والحصاد والرفع والدوس والتربة يعلم ما بقدر حقوقهما حتى يدرك وفي موت أحد
قبل ادراك الزرع يدرك في ملكه إلى ادراكه كولا شئ على المزارع لأننا بقنا عقداً لاجرة ههنا استحساناً بالفساد
الاجرة فمكن استمرار العمل أو واريه على ما كان عليه من العمل أما في الأول فلا يمكن الإبقاء لانقضاء المدة
اهـ (قوله أجر مثل نصيبه) أي أجر مثل ما فيه نصيبه من الأرض ابن كمال (قوله كافي الأجرة) أي إذا استأجر
أرضاً ففسد الملتقى قبل الادراك يبقى الزرع فيها إلى ادراكه كما جاز المثل كما مر في باب (قوله حيث يكون الكل) اهـ
من أجر السقي والمحافظة إلى آخر ما قدمناه وعادة الهداية حيث يكون العمل (قوله على أن يزرعها) اهـ
الآخر وكذا الضمير بعده (قوله فالزراعة فاسدة) لما سجد كرم من اشتراط الأجرة (قوله وكبر
الخارج بينهما نصفين) تبع البذر (قوله أجر نصف الأرض لصاحبها) فلو كانت الأرض لبيت المال يذهب
بيت المال ما هو له ثم يقسم الباقي بينهما نصفين وهذه الواقعة الحال وهي على جامع الفصولين (قوله لفسد
العقد) أي وقد استوفى بهذا العقد الفاسد منافع نصف الأرض فيجب آخره (قوله والرابع) بالفتح وسكوذ
بالماء المتعلق بحصة الفضل والمردية للخارج (قوله لا اشتراط الأجرة في المزارعة) أي إجازة بعض الأرض
للعامل فانهم قال في الحائنة لأن صاحب الأرض يصير قاتلاً للعامل أزرع أرضي بغيري على أن يكون الخلق
كله وأزرعها بغيري على أن يكون الخلق كله كذا في فساد لاها من مزارعة بجميع الخراج بشرط إجازة نصف
الأرض من العامل وكذا الوتر طاماً لا نا اهـ والمرد بالخارج الأول الخارج من بذور رب الأرض وبالثاني
الخارج من بذور العامل ثم قال في الحائنة وإذا فسدت طالع خرج بينهما على قدر بذرها وسلم رب الأرض ما أخب
لأنه غناه ملكه في أرضه وطيب للعامل قدر بذره وورفع قدر أجر نصف الأرض وما انتفى أيضاً ويتصدق بالفضل
لحصوله من أرض الغير بعد فساد ولو كانت الأرض لأحدهما والبذر من الآخر شرط العمل عليه ما على أن الخلق
نصفان حاز لأن كل عامل في نصف الأرض بغيره فكانت أجرة لا بشرط العمل بخلاف الأول اهـ أي فلم تكن
مزارعة حتى يقال شرط فيها العارة كالأقدام في الفصولين ونعم هذا المسائل في الحائنة فراجعها (قوله مطلقاً

له احتج بالنافيل انتهاء الزرع أو بعده ح (قوله بعدمضى مدة المزارعة) التي أحوجها إلى
تفسيره فصل المصنف بنمو بين قوله أن مضى المدد ولو وصله كغيره لم يحتج بذلك (قوله علمها)
كانت على العامل لبقاء العقد لأنه مستأجر في المدد وإنما مضى المدد انتهى العقد فبقي علمها موثقة
بذلك علمها أنه مشترك بينهما منح (قوله كنفقة بند) أي بذره في الأرض وجهه إلى موضع القائه
بأنه كصناديق فتح الماء وكسرها وكذا الرافع وهو جمع الزرع إلى موضع الدباس أي العراس وهذا
في بني الحرن والبدر ساجني (قوله وحل عليه أصل صدر الشريعة) حيث قال وبهذا يشكك
في صدر الشريعة وأما الأصل أن كل عمل قبل الإزالة فهو على العامل محمول على ما إذا كان قبل مضى مدة
عقد التصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل أو لمضى فلا عقد ولا استحقاق (قوله فإن شرطه)
في جميع النفقة الزرع لا مطلقا بل النفقة المحتاج إليها بعد الانتهاء في الكلام شبه الاستخدام ح (قوله)
في هذا ظاهر الرواية كافي الخاتمة يأتي تصحيح خلافه (قوله بخلاف) متعلق بقوله ونفقة الزرع علمها
ص ح (قوله أو وارثه) فيما لو كان الميت العامل وساقى في الفروع عن الملتقى أو كان الميت كل منهما
(قوله لبقاء مدد العقد) أي فيكون العقد باقيا لحصة أو لا يرثه لكونه لا يرثه لكن يتنقض العقد بما بقي
سنة كافي الخاتمة وغيره لعدم الضرورة قال في الخاتمة وهذا إذا قال المزارع لا أقطع الزرع فإن قال أقطع
عقد الأمان وحيت أخار القلع فلورثت الأرض خيارا ثلاثا إن شاء أو أقطع أو أزرع فيهم أو أنفقوا
بما أمر القاضي يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا للحصة أو غير مواجعة المزارع والزرع لهم هذا
ترب الأرض بعد الزرع فلو قبله بعد عمل المزارع في الأرض انتقض ولا شيء له ولو بعد ما قبل النبات في
قاضي اختلاف المشايخ وإن مات المزارع والزرع بقل فإن أراد ورثته القلع لا يصيرون على العمل ورث الأرض
ورث الثلاثة أم ملخصا وفي الخاتمة ففرق بين موت الدافع والزرع بقل وبين انتهاء المدد كذلك أي ورثته
مع في الثاني يرجعون بنصف القيمة مقدرا للحصة لأن بعد انتهاء المدد النفقة علمها ماضية وفي الموت على
العمل فقط لبقاء العقد وفرق من وجه آخر هو أن ورثته الدافع لو غير مواجعة العامل من الزرع بغير موثقة ناسا
تفوق لأن حق القرار والتميز لبقاء المزارعة وفي انقضاء المدد بغير موثقة ما لو شاء بالمعنى وساقى إن شاء
فقال في المساقاة من يدين (قوله كافر) من قوله وأما قبل مضى المخرج (قوله ولا شيء لكراهه) بخلاف ما مر
أنه لو ماتت رب الأرض من المضي فيها وقد تربت العامل بستر في دينه قال الزبلي لأنه كان مغروما من جهة
مستأجر باختاره ولم يوجد ذلك هنا لأن الموت يأتي بدون اختيار أه (قوله كافر) لم أر ما يفده في كلامه
أي (قوله) وكذا لو فسخت بدين محجوب أي ليس للعامل أن يطالبه بشيء زبلي وظاهره أنه لا يؤمر باسترضائه
وهو خلاف ما قدمه المصنف وقد ناسا الكلام فيه (قوله وصح اشتراط العمل) أي الاحتياج إليه بعد الانتهاء
بما قبل ظاهر الرواية التي قدمه (قوله ونسب) هو تخلص الحب من تنوي ويسمى بالثمنية ساجني (قوله)
العمل فصار كالاستصناع عزم منقضي قال في الخاتمة لكن إن لم يشترط يكون علمها كالأشترى خطبا في المصر
يجب على البائع أن يحمله إلى المنزل المشتري وأنشأ شرطه عليه لم يعرف ولو شرط الحداد على العامل في
المدد فسد عند الكل لعدم العرف وعن نصرين محجي ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا
في قال السرخسي وهو الصحيح في دلتنا بضوان شرطه آمن ذلك على رب الأرض فسد العقد عند الكل
بم العرف أه (قوله ولو فاسد) بيان لا إطلاق (قوله فلا تصح الكفالة بها) أي بحصة رب الأرض منها فلا
من الكفيل ما هل عند العامل بلا صنف سواء كان البذر من رب الأرض أو من العامل لأن حصته أمانة عند
أزعه وتفسد المزارعة إن كانت الكفالة شرط لها كالمعاملة خاتمة (قوله نعم لو كفه) أي كفه له رجل عن
حصة حصته ط (قوله إن استهلكها) شرط لتكفل بالحصص (قوله حصة المزارعة والكفالة) لأن الكفالة
تقتضي وجوب الضمان وهو الاستهلاك خاتمة (قوله والا) بأن كانت على وجه الشرط ففسدت المزارعة

نهر على العامل ولو بلا
شرط فلا تاتاهي بقى مالا
مشترا كإيهما فبقي
علمها موثقة كصناديق
وذياب كصناديق
المصنف وحل عليه أصل
صدر الشريعة فليحفظ
فإن شرطه على العامل
ففسدت كالأشترى طاه على
رب الأرض بخلاف ما لو
ماتت رب الأرض والزرع
بقل فإن العمل فيه جع
على العامل أو وارثه
لبقاء مدد العقد
يوجب على العامل علا
محتاج إلى المال انتهاء الزرع
كأمره ولو مات قبل البذر
بطلت ولا شيء لكراهه
كأمر وكذا لو فسخت
بدين محجوب محجي (وصح)
اشتراط العمل لحصاد
وذياب ونسب على
العامل (عند الثاني)
للتعامل وهو الأصح
وعليه الفتوى ملحق
(الغلة في المزارعة مطلقا)
ولو سدة (أمانة في بد)
المزارع ثم فرغ عليه
بقوله (فلا ضمان عليه)
لوهلك (الغلة في يده)
بلا صنفه فلا تصح
الكفالة هاتم لو كفه
بحصته أن استهلكها
صحت المزارعة والكفالة
إن لم تكن على وجه
الشرط والا ففسدت

المرارة الثانية (ومثله في الحكم (المعاملة) أي المساواة فان حصصة الدخول في هذا العامل أمانة (واذا قصر المزارع في سقي الأرض من الزرع) بهذا السبب (لم يضمن) المزارع (في) المزارعة (الفساد وضمن في الصيغة) لوجوب العمل عليه فيها كما هو في هذا فضمن بالتقصير في السراجة أكل ترك السقي عمد حتى يس ضمن وقت مازال السقي قيمته نابا في الأرض وإن لم يكن الزرع قبة الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل (١٨٦) ما بينهما (فروع) أخر ألا كالأرض التي ان تأخير لمعتاد الا يضمن وا

لان دين الاستهلاك لا يجب بعد المزارعة فتفسد المزارعة كن كفل للبائع عن المشتري بما يجب على الا لا بعد البيع الثانية وتخصص الفساد المزارعة فيهم جهة الكفاية لعدم النافذة فيما يظهر في ارجح ثم صرح بحاق التاترانية عن المحط (قوله بهذا السبب) هو التقصير (قوله كاضر) في قوله وما قبله من هذا (وهي) أي حصصة الآخر بقية المقام اذ ليس كل الزرع في يده أمانة لان بعضه فافهم (قوله في السراج المصودون) نقله بيان التسمون (قوله فيضمن فضل ما بينهما) أي نصف الفضل كما في الثانية (قوله لانه ليس بتقصير (قوله والا ضمن) أي لو المزارعة صحيحة كاضر (قوله شرط عليه الحصاد) هذا باعنا من جهة اشتراط عمله (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا اذا لم يدرك الزرع فلما اذا أدرك فلا ضمان على المزارع الحفظ عند بدة عن الذخيرة وسأني أنه على العامل للعرف ط (قوله حتى أكله كله) التقيد بالكل انما يظهر ط (قوله زرع أرض رجل الخ) قدمنا الكلام عليه في كتاب الغصب مستوفى لرابعه (قوله حر زرع قاله) وهو قوله بين رجلين أي مشترك بينهما لا المزارعة لان المزارع يضمن اذا قصر بلا مراعاة كالم ذ كره هذا كرف جامع الفصولين وكذا في التاترانية عن أبي يوسف (قوله أي أحدهما) أي امتنع عما لم يطلب الآخر منه أن يسقيه معه (قوله أحر) أي أحبه الخ الحكم وهذا أحد قولين قدمناهما في آخره عن خلاصة فانهما أنه لا يجوز وقال لطلب أسفه وانفق ثم رجع بنصف ما أنفقت ونقل الثاني في التاتر عن جامع الفتاوى مقتصر عليه (قوله وان رفع إلى القاضي الخ) أوجه الضمان أنه بأمر القاضي تحقق إلى عليه كالشهاد على صاحب الحائط المائل إذا امتنع بعد وفقد الزرع صار متدنا فضمن حصته شريك الزرع مشاع بينهما لا يمكن شريكه أن يسقي حصته منه ولا يلزمه سقي الجميع وحده ولا يمكنه قسمته بالتراضي ما لم يتفق على القلع كما قدمنا في القصة هذا ما ظهر في فافهم (قوله شرط البذر الخ) ذكر في الفصولين مسائل من هذا النوع ثم قال فالخاصل أنه لو كان البذر في الأرض والمزارع وزعه أحدهما الآخر ونبت الزرع أول نبت حتى قام عليه الآخر بلاذنه حتى أدرك ففي كل الصور يكون للخارج بينهما صورة واحدة وهي أن يكون البذر في الأرض وزعهما بها بلاذنه المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع فافهم كالمرب الأرض (قوله من الآخر) بالجمع أي المؤخر متعلق بدفع (قوله جاز إن البذر من المستأجر) الخ من المؤخر مع أن الأرض له والعميل منه لم يبق من الآخر شيء ففتي مفهوم المزارعة اه ح أقول في التفصيل خلاف المعتقد فقند كره في البرازية عن أبي يوسف ثم قال وقال محمد واليذر من المستأجر أن يجوز ثم رجع وقال لا وهو المأخوذة لانه أحرير بنصف ما يخرج من أرضه لأن يكون استأجر الرجل اه وذ كرفي التبع أيضا أنه الاسع (قوله ومعاملة) أي ما قام معطوف على مزارعة (قوله لم يضمن) قال قدمنا (قوله ليعمل فيها) أي عمل كان غير المعاملة فان حكمه عدم الحواز كاذ كره بقوله ومعاملة (قوله يستأجر) أي معاملة لا أحرير بقية ما يأتي ح (قوله وتلفت الكرم) أي الأشجار (قوله الكرم) انذهب عليه حفظه لا الحيطان جامع الفصولين (قوله العنب الخ) قال في جامع الفتا ولين يجب نقصان الكرم ان حفظه يلزمه فقوم الكرم مع ٣ العنب وبدونه ف يرجع بفضل ما وهذا جواب الكتاب أما على قول المتأخر فيضمن مثل العنب حصته كرم (قوله انفق بلاذنه) فيه اشعار بأن الآخر حتى قال في منية الملقى مات العامل فانفق كرم غيره أم القاضي لم يكن متبرعا

* شرط عليه الحصاد
قفاخل حتى هلك ضمن
الآن يؤخر تأخيرها
معتادا ترك حفظ الزرع
حتى أكله الدواب ضمن
وان لم يرد الحرا حتى
أكله كله أن أمكن طرده
ضمن والا برأية
* زرع أرض رجل بلا
أمره طالبه حصصة الأرض
فإن كان العرف جرى
في تلك القرية بالنصف
أو الثلث ونحوه وجب
ذلك * حرب بين رجلين
أي أحدهما أن يسقيه
أحرير فلو فسد قبل رفعه
للمالك لاشيان عليه وان
رفع إلى القاضي وأمره
بذلك ثم امتنع ضمن
حواهر الفتاوى * شرط
البذر على المزارع ثم
زرعه هو الأرض ان
على وجه الاعانة فمزارعة
والانقضاء لها * دفع
الأرض المستأجرة من
الآخر مزارعة جازان
البذر من المستأجر
ومعاملة لم يجر * استأجر
أرضه ثم استأجر صاحبها
ليعمل فيها بائنا الكل
من منع المصنف قلت
وفي في آخر باب مبادية

المهمة معن بالخلاصة يستأجر صبيح أمر البستان وعقل حتى يدخل المأوى وتلفت الكرم والحيطان قال
فيضمن الكرم ولا الحيطان ولو فيه حصص ضمن الحصرم لا العنب لانه فصار حقله عليها قلت قال في ضمن العنب في عرف
* أنفق بلاذنه الآخر ٣ (قوله الكرم مع العنب) أي مع شجرة العنب فينبذ يكون المزارع كرم الأرض لا الشجر وله
بالعنب نقص التبرير بما يأتي من قوله أبا علي قول المشايخ على اه

ولما أقرض فهو متبرع
 كرمه دار مشتركة
 مات العامل فقال وارثه
 أنا أعمل إلى أن يستحصل
 غله ذلك وإن أبي رب
 الأرض ملق في
 الوهانية
 وبأخذ أرضا للقيم
 وصيه
 مزارعة إن كان ماهو
 يندر
 ولو قال بذرا الأرض مني
 مزارع
 له القول بعد الحصد
 والحصص ينكر

«(كتاب المساقاة)»

لا تخفى مناسبتها (هي)
 المعاملة بلغة أهل المدينة
 فهي لغة وشرا
 معاهدة (دفع الشجر)
 والكروم وهل المراد
 بالشجر ما من غير المتمر
 كالحور والصفصاف لم
 أرم (المن يصله بجزء)
 مصلوب (من غيره وهي)
 كالمزارعة حكما وخلافا
 (و) كذا (شرطا)
 تمكن هنا يخرج بيان
 البذر ونحوه (الاف)
 أربعة أشياء

٧ هكذا هو بالأصل
 والمرد على وزن الخلاف
 ضد الخ اه معصية

لرما اتفق وكذا في المزارعة ولو غاب العامل والمسئلة بما لم يرجع اه (قوله كرمه دار مشتركة)
 لا مد عليه آخر القصة (قوله فله ذلك) لبقاء العقد حكما نظرا للوارث وقدمنا أنه إن اختار القلع
 للأرض خيرات ثلاثة (قوله إن كان ماهو يندر) مانافعة وضمير هو للقيم وصاحبه أنه إن كان
 جهة الوصي يجوز وإن من جهة اليتيم لا وعلة الفتوى لانه في الأول يصير مستأجر أرض اليتيم بعض
 في الثاني يصير مؤجر لنفسه من اليتيم الأول حائل الثاني ولو الجدية قال ابن وهبان ونفي أن تكون
 لا يشترط اليتيم على ماهو المعروف في سائر التصرفات التي لليتيم وعلى هذا نفي أن يجوز الوصي
 أن يبيع اليتيم وتعامه في شرح ابن النخعي (قوله مزارع) فاعل قال والحصد مد وحصد والمسئلة
 فإن زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها كنت أحري زرعها ببندي وقال المزارع كنت
 رعت ببندي والقول للمزارع لانهما اتفقا على أن البذر كان في يده اه وتعامه في الترخ (نخاعة)
 يقع كثر إذا كرم في التارخانية وغيرها مات رجل وترك أولادا صغارا وكبارا واه وأه الكبار منها
 فقهرها فخرت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والأولاد كلهم في
 استعاضهم وهم زرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك حصة واحدة وهذه واقعة
 اتفقت لأجلها أنهم إن زرعوا من بذر مشترك بينهم يان الباقي ولو كبارا أو أذن الوصي ولو صغارا
 تركه وإن من بذرا أنفسهم أو بذر مشترك بلان ذلك فالقوله للمزارعين اه والله سبحانه وتعالى أعلم

«(بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب المساقاة)»

في مناسبتها وهي الاشتراك في الخارج فجمع كثيرا لثلاثين مجازا هو ورود الأحداث في معاملة
 الله عليه وسلم أهل خيبر قدمت المزارعة علم السدة الحاجة إلى معرفة أحكامها وكثرت ورعا
 كأفاده في النهاية (قوله هي المعاملة الخ) وآثر المساقاة لانها أوفق بحسب الاستشاق فهستاني أي
 لست غاليا قد منى الكلام على المفاعلة (قوله فهي لغة وشرا معاهدة) أفاد اتحاد المعنى فهما يتعالم
 في المعاملة أخذ أحما في الصحاح أنها استعمال رجل في نخل أو كرم أو غيرها لاصلاحها على سهم معلوم
 وقسرها ليزلي وغيره لغة بأنها مفاعلة من الشيء وشرا على المعاهدة أقول والقاهر المارة لاعتبار
 في الشرع لم تعتبر في اللغة والشرع ولو لا الخص غير الاعيم فهو ما قد تدبر (قوله معاهدة تدفع الشجر)
 أن بالغسل أو بالقوة بقي في الأرض سنة أو أكثر بقرينة الآتي في شمل أصول الرطبة والقوة ويصل
 وذلك بأن يقول دفعت إليك هذا النخلة ثلثا مساقاة بكذا ويقول المساق قبلت فقبضه اشعار بأن
 على والقول كما أشعر إليه في الكرماني وغيره فهستاني قال الرمي وقدما الشجر لانه لو دفع الغنم والدجاج
 لماملة لا يجوز كافي المحتج وغيره وكذا النخل وفي التارخانية أعطاهم مذكر القلي لقوم علمه وبلغه
 على أن الحاصل بينهما هو لب البذر ولرجل عليه قيمة الأوراق وأخر مثله وكذا لو دفع بقرعة بالغلف
 أدت نصفين اه (قوله وهل المراد الخ) الجواب من كما يفيد كلام القهستاني الماز ولا ينافيه
 ثم يف بالمران المراد ما يتولاه منه في تناول الرطبة وغيرها كما صرح به القهستاني أيضا وقوميني
 تأمل (قوله لم أرم) أقول في البرازية مانص يجوز دفع شجر الحور ومعاملة لاستباحة المال في
 نبي ولم يحتج لا يجوز اه وفيها آخر الباب بماملة القضية لأجل السقف والطب جائز كعمالة
 لاف اه والخلاف بالكسر والتخفيف على وزن ٧ ضد أوافق نوع من الصفصاف وليس به كما
 ن (قوله إلى من يصله) تنظيف السواقي والسقي والتلقيح والحراسة وغيرها فهستاني (قوله
 الحصنة على المقي به وخلافاً أي بين الامام وصاحبيه (قوله تمكن) صفة لقوله شرطاً وقوله ليخرج
 يقيد به أنه لا يشترط بيان البذر هناك أي بيان جنسه وكذا بيان ربه وصلاحيته للأرض للمزارعة فهذه
 لكن هنا فلا يشترط وكذا بيان المدة وبقي من شرط المزارعة الثمانية المكتبة هنا أهلية العاقدين
 محلل والتعليق ينهون بين الانحياز والشركة في الخارج ويدخل في الأخير كون الجزاء شرطاً له

مشاعافهم وفي الترتيبية ومن شرط المعاملة أن يقع العقد على ما هو في حد التبع محبت زني نفس
 العامل اه وأما صفة ما قد من أنهما لازم من الجانبين بخلاف المزارعة **(قوله)** فلا تشترط هنا الخ
 المصنف حيث قال الا في أربعة أشياء استثناء من قوله وشرط اه والاو أن لا يحمل مستثنى من قوله
 كالمزارعة فان المستثنيات ليست كلها شر وطاق المزارعة فقد شرط **(قوله)** بخلاف المزارعة فغير
 إذا امتنع قبل الاعلاء لا يجبر عليه المضرور **(قوله)** ترك بلا آخر أي للعامل القيام عليها إلى انتهاء التمر
 بلا آخر عليه لان الشجر لا يجوز استجاره **(قوله)** وفي المزارعة بآخر أي في الترتيب والعل لان الارض
 استجارها والعل عليها محسب ملكهما في الزرع لان رب الارض لا يستوجب الأجر على العامل لان
 عليه العمل في نصيبه بعد انتائها المدة وهذا العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب رب الغل عليه
 قبل انقضاء المدة فيكون العمل كاملا على العامل كما كان قبل الانقضاء كفاية **(قوله)** وإذا استحق الضل
 الخ مقيد عاذا كان فيه غم ولا فلا آخر له قال في الوالوجية وإذا لم يخرج الضل شيئا استحققت لاني
 لان في المزارعة لو استحققت الارض بعد العمل قبل الزراعة لاني المزارع فكذلكها ولو أخر حتى يرجع
 بأجر مثله على الدافع لان الأجرة عمارت عنها وهو كالتيقن في الشراء موقوف كانت عينا واستحققت
 بقيمة المنافع وكذا لو دفع اليه زرعاً فلا مزارعة فقام عليه حتى عقد ثم استحققت بغيره من أخذ نصف
 أو زرعاً ورجع على الدافع بأجر مثله وكذا لو دفع اليه الارض مزارعة والذين الدافع فزرعها ونبت لها
 قبل أن ينسحب فاختار المزارع رد القلوع يرجع بأجر مثل عمله وقال الهندوا في بقيمة حصته نأبأ
 المزارعة بقيمة الزرع) كذا أطلقه الزيلعي وقد علمت التفصيل وفي الترتيبية دفع أرضه مزارعة
 العامل ثم استحققت أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره بالقلع ولو أزرع بقلعاً وموثة القلوع
 والمزارع نصفين والمزارع بختيار ما عرضي بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشيء أو رد القلوع
 وضمنه قيمته حصته نأبأ له حق القرار ولو بالذين الدافع خير المزارع أن شاء عرضي بنصف المقلوع أو
 ورجع بأجر مثل عمله عند البني وبقيته عند داني جعفر اه ومثله في الضحية وتأمله مع ما
 الوالوجية **(قوله)** ليس بشرط هنا أي في المساقاة أن علفت المدة كما يفيد التعليل لا مطلقاً بل على
 العلم بوقته عادة لان الثمرة لا درأ كما هو قمت معلوم قلباً يتفاوت بخلاف الزرع لانه ان قدم في القال
 حصاده وان أخر تأخر لانه قد يرجع خر يقاوصيقا ورعيما اتفاقاً فإذا كان لا تدا مزارع وقت معلوم
 أيضاً وتقدم أن عليه الفتوى فلا فرق **(قوله)** وحيث ذكر أي حين اذلي بشرط بيان المدة ولم يبينها قال
 وأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم اه **(قوله)** (فرع) يجوز اضافته
 والمعاملة الى وقت في المستقبل رازمه **(قوله)** في أول السنة) عبارة من ملأ في تلك السنة لانه متعين
 مشكوك اه وهي أولى ط **(قوله)** وفي الربطه) بالفتح بوزن كلمة القرض مادام شرط الجور
 كلاب وقيل جميع القول ط عن الجوعى يأتي ما فيه **(قوله)** على ادراك ثمرها) يعني إذا نبت
 لا يشترط بيان المدة فينتهي ادراك ثمرها لانه كذا في الترتيب في الشجر ان كان وهذا اذا أتى حلق
 به في الضمان وسيد كذا المصنف والا كان المقصود الربطه ويوقع على أول حزة كما يأتي **(قوله)** ان الرغبة
 كذلكه في العناية أيضاً قال لانه يصرف معنى الثمر للشجر وادراكه وقت معلوم وهو يحصل
 فصم اشترط المناصفة وفي الربطه لصاحبها ولو ذكر هذا القيد عند كلام المصنف الا في مكان آخر
(قوله) فان لم يخرج الخ) مرتبط بلتن وقد نقله المصنف عن الجانبية وهذا اذ لم يسم حد واذ اسمى
 بيانه ط **(قوله)** ولو تلغ الخ) أي لو ذكر كدنة تلغ فيها ولا تلغ أي يحتمل بلوغها فيها وعدمها
 التيقن الخ) بل هو متوهم في كل مزارعة ومساواة بان يعلل الزرع أو الثمر أو تساموية ندرك
 الشرط) هذا اذا كان الخارج مرغبه وان لم يرغب مثله في المعاملة لا يجوز نشره بلالة عن
 ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه مساواة فليت وأقوى في الجانبية بالتالي رز البعض دون البعض

فلا تشترط هنا (إذا)
 امتنع أحدهما بجبر
 عليه) إذا لضرر (تختلف
 المزارعة) كما هو (وإذا)
 انقضت المدة ترك بلا
 آخر) أو يعمل بلا آخر في
 المزارعة بآخر (وإذا)
 استحق الضل يرجع
 العامل بأجر مثله وفي
 المزارعة بقيمة الزرع
 (والرابع) بيان المدة
 ليس بشرط) هنا
 استساقا العلم بوقته
 عادة (و) حيث (يقع)
 على أول غير يخرج) في
 أول السنة وفي الربطه
 على ادراك ثمرها ان
 الرغبة فيه وحده فان لم
 يخرج في تلك السنة غمر
 فسكت (ولو ذكر كدنة)
 لا يخرج الثمرة فيها
 فسكت (ولو تلغ) الثمرة
 فيها (أولا) تلغ (صح)
 لعدم التيقن بفوات
 المقصود (فالخرج في)
 الوقت المبني فعلى
 الشرط) لجهة العقد

أخذما رز بعمله فها دون البارز بعدها (قوله) والافسدت أي والايخرج في الوقت المسمى بل تاخر
فالعامل آخر الليل فساد العقد لانه تين الخطاف المدة السماة فصار كذا ان لم ذلك في الاستدعاء بخلاف ما اذا لم يخرج
أصلان فالغاب بأقفة فلا تين فساد المدة بقي العقد صحيحا ولا تين لكل واحد منهما على صاحبه ههنا **(قوله)**
ليوم على الخ عبارة مصدر للثمرة ليعمل الى ادراك الثمر واعترضها المصنف تعالى بقوله وغيرها بأن
مفادها أن الآخر يتقبل العمل الاخر الى التخرج وليس كذلك لانه لما تين فساد العقد لعدم الخروج لزوم آخر
العمل السابق وأجابوا بأنه يمكن أن يقال معنى قوله ليعمل ليوم على والادراك بمعنى الخروج لانه ما لم يخرج
لا يستحق الآخر أصلا لولا أن الآخر ج أصلا فمما يوجب اه وأجاب ابن الكل بأن المعنى آخر مثل العامل
للمستأجر ليعمل الى ادراك الثمر لا آخر مثل العامل المستأجر الذي زمان ظهور فساد العقد وان آخر المدة بل يتفاوت
بقلة المدة وكثرتها فانهم فانه دقيق اه تأمل **(قوله)** لم تبلغ الثمرة أي لم تبلغ الغراس الثمرة كذا في شروع
الهداية والتمر بالنصب فقول تلغ وعلة خبر الغراس والمعنى أنها لم تبلغ زمانا صلح فيه للأعمال لأنها تفر
بافعل لأنها لو كانت صلحة للأعمال لكانت موقوفة للدفع لم تكن ثمرة يصح بلا بيان المدة ويقع على أول ثمرة
تخرج كالمرو ولهذا عبر هنالك بالشجر وهنابا للغراس متضمن لهناء الدقيقة **(قوله)** تفسد لان الغراس
تفاوت بقوة الارض وضعفها فتفاوتا فاحشا فلا يمكن صرفه الى أول ثمرة تخرج منه زيلعي **(قوله)** وكذا لو دفع
أصول رطبة الخ أي تفسد وقوله بخلاف الرطبة الخ يوهم أن الفرق بينهما من حيث أن المدفوع في الأول
أصول الرطبة في الثاني الرطبة نفسها وليس كذلك بل الفرق أنه اذا لم يعلم أول ثمرة منها متى تكون تفسد وان
علم يجوز قال في غاية البيان ولو دفع أصول رطبة يقوم عليها حتى تذهب أصولها وينقطع عنها ما خرج نصفا
فهو فاسد وكذلك النخل والشجر لانه ليس ذلك وقت معلوم فكانت المدة متجولة أما اذا دفع النخل أو أصول
الرطبة معاملة ولم يقل حتى تذهب أصولها لم يجوز وان لم يبين المدة كانا رطبة ختم معلومة فيقع على أول
ثمرة في النخل على أول ثمرة تخرج وانما يمكن للربة ختم معلومة فلا يجوز بلا بيان المدة **(قوله)** على أول خ
بفتح الجيم وتشد الراء أي يجوز بمعنى مقطوع **(قوله)** جاز أي ان كان الذرعيما رغب فيه كالمرو
* (تيسر) ٣ فده ناحتها للمعاملة في نحو الحور والصفاء عملا لثمرته والظاهر أن حكمه كالرطبة فصيح
وان لم يسم المدة ويقع على أول ثمرة وكذا اذا دفع له أصوله ومضى مدة تأمل **(قوله)** المراد منها جميع البقول
كذا قال ابن الكل والضمير للرطاب وفي الجوهرة الرطاب جمع رطبة كالقصة والقصاص والبقول غير الرطاب
فالقول مثل الكراث والسلق ونحو ذلك والرطاب كالقضاء والطبخ والمان والعب والسفرجل والباذنجان
وأشياء ذلك اه تأمل **(قوله)** لوفيه الخ ليس المراد بالتقدير الاحتراز عن ثمر لا ثمرة لماعلم بل عفا فيه
ثمرة مدركة بقرينة ما بعده **(قوله)** يعني تريد بالعمل أقول أراد بالعمل ما يشمل الحفظ لما في الوالولة وغيرها
دفع مامعة لا يحتاج لمساوى الحفظ ان يحال لولم يحفظ يذهب عمره قبل الادراك حازو يكون الحفظ زائدة
في الثمار وان يحال لا يحتاج للحفظ لا يجوز ولا نصب للعامل من ذلك اه **(قوله)** وان مدركه الخ قال
الكرخي في مختصر مدفع المدة بخلافه طلع معاملة بالنصف حازو وكذا لو دفعه وقدر ما سر أخضر أو أخرا لانه
لم تنده عظمه فان دفعه وقد انتهى عظمه ولا ينزقل ولا كثيرا لأنه لم يربط خد فان أقام عليه وحفظه حتى
صار ثمره لوصاحب النخل والعامل أجر مثله وكذلك العنب جميع الثمار كهي في الاشجار وكذلك الزرع عالم
بلغ الاستعداد وانما انحصر مدفع لمن يقوم عليه بعضه والجواب به كالاول اتفاقا **(قوله)** بياض أي
لا يثبت فيها **(قوله)** مده معلومة ويؤيدها الاولى **(قوله)** وتكون الارض والشجر بينهما قيد الخ لشرط
أن يكون هذا الشجر بينهما فاصح قال في الخاتمة دفع اليه أرضا مده معلومة على أن يقرض فيها غراسا على أن
ما تحصل من الأغراس والثمار يكون بينهما حازو اه ومثله في كثر من الكتب وتصرحهم بنسب المدة
صرح في فسادها وعدمه وجهه أنه ليس لادراكها مده معلومة كما قالوا في المدفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن
يصلها خيرة من الوقف والمساواة ومثله في الحامدية والمرادية وهكذا حقيقة الرمي في الحاشية وهذه تسمى

دفع غراسا في أرض لم
تبلغ الثمرة على أن
يصلها خيرة كان
بينهما تفسد هذه
المسافة (ان لم يذكر
أعوام معلومة) فان
ذكر ان ذلك صح وكذا
لو دفع أصول رطبة في
أرض مسافة ولم يسم
المدة بخلاف الرطبة
فانه يجوز وان لم يسم
المدة (ويقع على أول
خز يكون ولو دفع رطبة
أنتهى جذاذها على
أن يقوم عليها حتى
يخرج بذرهاو يكون
بينهما نقصان جازلا
بيان مدة والرطبة
لصاحبها ولو شرط
الثمره فيها أي في
الرطبة (فسدت)
لشرطها التركة فيها
لا يتو بعلمه (وتصح في
السكرم والشجر
والرطاب) المراد منها
جميع البقول (وأصول
الباذنجان والنخل)
وخبر الشافعي بالكرم
والنخل (وفيه) أي
الثمر المدركوز
(ثمرة غير مدركة) يعني
تريد بالعمل (وان
مدركة) قد انتهت
(لا تصح) كالزراعة
لعدم الحاجة * (دفع)
أرض بياض مده معلومة
لغير من وتكون الأرض
والشجر بينهما

قبيل الشركة فكان
كفقر الطحان قصد
(والثمر والغرس لرب
الارض) تبعا لارضة
(ولا تحرقه غرسه)
يوم الغرس (وأجر)
مثل (عمله) وحيلة
الحواجز أن يبيع نصف
الغراس نصف الارض
ويستأجر ربا الارض
العامل ثلاث سنين مثلا
بشي قليل ليعمل في
نصيبه صدر الشريعة
(ذهب الرجوع نواتر جل
والقها في كرم آخر
فثبت منها شجرة قصب
لصاحب الكرم) اذ لا
قيمة لنواة (وكذا لو
وقعت خوخة في أرض
غيره فثبت) لأن النخوة
لا تثبت إلا بعد هاب
لحمها (وتبطل) أي
المساقاة (كالزراعة
يموت أحدهما ومضى
هدتها والثمرة) هذا
في صورتي الموت
ومضى المدة (فان مات
العامل تقوم ورثته
عليه) انشاؤا حتى يدرك
الثمر (وان كره الدافع
أي رب الارض وان
أرادوا القلع لم يجبروا
على العمل (وان مات
الدافع يقوم العامل كما
كان وان كره ورثته
الدافع) دفعوا الضرر

مناصبة ويقعوا في زمانا بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمي وإذا فسدت لعدم المدة ينبغي أن يكون
البر والقرس لرب الارض ولا تحرقه الغرس وأجر المثل كالوفسدت بشرط بعض الارض لتساويها في
العة وهي واقعة الفتوى اه أقول وفي النخيرة وإذا انقضت المدة يجبر رب الارض ان شاء غرس نصف ثمة
الشجرة وعلمها وان شاء فعلها اه وبين ذلك في الفصل الخامس فراحها هذا وفي الترانسة
والخيرة يدفع اليه أراض الغرس فيها أغراس على أن الخراج بينهما نصفان ولم يوقت وقفا غرس فيها ثم
مات الدافع عنه وعن ورثته سواء فأربا لورثة أن يكفوه قلع الاشجار كلها بقوموا الارض فان كانت الارض
تحتل القسمة قسمت ومواقع في نصب غيره كلف قلعه ونسوبة الارض ما لم يطلخوا وان لم تحتل يوزم
الغراس بقلع الكل ما لم يطلخوا اه فهذا كالصريح في أن المناصبة تنفذ بلا بيان المدة كما فهمه الرمي من
تقديمه المدة اذ لو جعلت مكان الغراس مناصفة كما شرط لكنه يفيد أنه حيث فسدت فالغراس للغراس لا
للدافع وهو خلاف ما يحتمل الرمي فله تأمل ويمكن ادعاء الفرق بين هذا وبين ما إذا فسدت بشرط نصف الارض
وظهر ذلك مما عايناه الفساد فانهم علاؤه بثلاثة أوجه منها كافي النهاية أنه جعل نصف الارض عوضا عن
جميع الغراس ونصف الخراج عوضا عن عمله فصار العامل مشترك بنصف الارض بالغراس الجوهل وفيفسد العقد
فأذا زرع في الارض بأمر صاحبها فكان صاحبها فقل ذلك بنفسه فيصير قابضا ومستهلكا بالعاقوق فيجب عمله
فيته وأجر المثل اه ولا يتأني ذلك في مستنبط هو في معنى استئجار الارض نصف الخراج وإذا فسدت العقد
لعدم المدة يبقى الغراس للغراس وتظهر مما مر في المزارعة أنها إذا فسدت فالخراج لرب البر ولا يخفى أن الغرس
كالبر وينبغي لزوم أجر مثل الارض كافي المزارعة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله الاشتراط الشرية) (الخ)
هذا تأني الأوجه التي علاؤها الفساد وعليه اقتصر في الهداية وقال إنه أجمعها قال في العناية لأنه نظير من استأجر
صاغا للصبي فوبه بصبي نفسه على أن يكون نصف المصوب للصباغ فان الغراس آله تجعل الارض بها استأنا
كالصبي لثوب فإذا فسدت الأجرة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب الارض وهي منقومة فله من قبضتها كما
يجب على صاحب التوبة فيما إذا الصبي في ثوبه وأجر عمله اه (قوله فيما هو موجود قبل الشركة) وهو
الارض (قوله فكان كفقر الطحان) اذ هو استأجر بعض ما يخرج من عمل وهو نصف البستان هداية هذا
وأما وجه صحة المناصبة فقال في النخيرة لانهما شرط الشركة في جمع ما يخرج من عمل العامل وهذا آخر في
المزارعة فكذلك في المعاملة اه ومقتضى هذا أن كونها في معنى كفقر الطحان لا يضرا اذ هو جاري في معظم مسائل
المزارعة والمعاملة ولهذا قال الامام بقيد ما تترك صاحبها القياس استدلالا بأنه عليه الصلاة والسلام عامل
أهل خيبر على نصف ما يخرج من غرا وزرع وهذا يفيد ترجيح الوجه الذي قدمناه من النهاية فليست تأمل (قوله
يوم الغرس) كذا أفادها الرمي وقال لان الضمان في مثله من وقت الاستهلاك فتعبر بقبضته من وقته لامن وقت
صبر ورثه شجر استمر ولا من وقت الحاصصة وأعلم ذلك فان الحمل قد ثبت اه (قوله وحيلة الحواجز) هذه
الحيلة وان أفادت صحة الاشتراط في الارض والغراس لكنها تضر صاحب الارض لان استئجار الشريك
على العمل في المشترك لا يصح ولا يستحق اجرا ان عمل فقد تمتنع عن العمل يأخذ نصف الارض باليمن
اليسر اللهم الآن يحمل على أنها أفرا الغراس وغرس كل نصف في جانب فتصح الأجرة أيضا فتأمل
(قوله لا بعد زهد لهما) أي وبعد زهدا لاقية للنواة فكانت كالمسئلة الأولى ط قال في المنع عن الخانة
بخلاف الصيد ان فرخت في أرض انسان أو بواضت لان الصيد ليس من جنس الارض ولا متصل بها (قوله
فان مات العامل الخ) أشد إلى أن العقد وان بطل لكنه يبقى حكا أي استحسانا كافي شرحه على المتلقي
وغيره دفعوا الضرر فاندفع مافي الشر بلائ من دعوى التناق تأمل (قوله وان أرادوا القلع) التعبير
يناسب المزارعة المساقاة اه ح قلنا الأحسن القطع لانه أشمل تأمل (قوله لم يجبروا على العمل) أي
بل يجبروا الآخر بين ان يقسم البسر على الشرط وبين أن يعطيه قيمة نصيبهم من البسر وبين أن يتفق على البسر
حتى يبع فيه رجوع بثلاث حصصهم من الثمر كافي الهداية ح (قوله يقوم العامل الخ) ولوالثمر الضرر بتغير

ورثة الآخر كما هو نظير في المزارعة كافي الهداية أيضا واستشكل الزيلعي الرجوع على العامل أو ورثته في حصته من الثمر فقط وكان ينبغي الرجوع بجميع النصفة لان العامل انما يتحق بالمل وكان يحمل كله عليه ولهذا اختار المصنف الأول من صاحبه كان العمل كله عليه ولو كان الرجوع بحصته فقط يؤول الى ان العمل يجب عليه ما حتى تستحق المؤنة بحصته فقط وهذا خلف لانه يؤول الى استحقاق العامل بلا عمل في بعض المدة وكذا هذا الاشكال ورد في المزارعة أيضا اهـ وأجاب في السعدية بأن المعنى أن الرجوع في حصة العامل بجميع النصفة لا بحصته كإفهمه هذا الفاضل اهـ وهذا الجواب موافق لما قدمناه في المزارعة عن الترتابية من أنه يرجع بجميع النصفة مقدرا بالحصة ويقول الهداية هنا يرجع عما ينصفه في حصته ولم يقل بنصفه ولا بحصته ومعنى كونه مقدرا بالحصة أنه يرجع عما ينصف في حصة العامل ان كان قدرها ودونها لا يترتب عليها كما نقل عن المقدسي قال المصنف في رد هذا أي اشكال الزيلعي على ما في الكافي والفاية والبسوط من أنه يرجع بنصف ما تنصفه هذا واعلم أن الرجوع بجميع النصفة هو الموافق لما قرر في المزارعة وتقدم متنا من أنه لو مات رب الأرض والزرع قبل قائل العمل على العامل لبقاء العقد ولو انقضت المدة فعملها بالحصص وعن هذا صرح في النسخية بأن ورثة رب الأرض اذا انفقوا بأمر القاضي رجعوها بجميع النصفة مقدرا بالحصة وفي التمهيد المدة يرجع رب الأرض على المزارع بالنصف مقدرا بالحصة والفرق بقاء العقد في الأول وكون العمل على العامل فقط بخلاف الثاني وتعممه مرفى في المزارعة وهذا كله وان كان في المزارعة لكن المساقاة مثلها كما قدمناه انقضاء الهداية وبقي ولم يشرعوا ههنا بينهما الامن وجه واحد يأتي غريبا ثم اعلم ان ظاهر التقييد بأمر القاضي أنه لا رجوع بدونه فتنبه **(قوله وان ما نال الخ)** قال في الهداية فان أي ورثة العامل أن يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الأرض على ما وصفتنا **(قوله بل انقضت مدها)** أي والثمرة في هذا الاول وسواء هداية **(قوله ان شاء عمل)** أي كالمزارعة لكن هنا لا يجب على العامل أجرة حصته ان لم يدره لان الشجر لا يجوز استثماره بخلاف المزارعة حيث يجب عليه أجرة مثل الأرض وكذا العمل كله على العامل وفي المزارعة عملها بل يولي وان أي عن العمل خيرا آخر بين خيارين ثلاثة كما بينا اتفاقا **(فرع)** قام العامل على الكرم يامام تركه فلما أدرك الثمر حاه يطلب الحصة ان ترك في وقت صار لثمره قيمة الطلب وان خله فلا يراثة **(قوله)** تنسخ بالعذر وهل يحتاج الى قضاء القاضي فيه وراثة ان ذكرناه في المزارعة اتفاقا وهل سفر العامل عنده في وراثة ان قال في البرازية والصحيح أنه وفق بينهما فهو عذر اذا شرط عليه عمل نفسه وغيره عذر اذا اطلق وكذا التفصيل في مرض العامل اهـ **(قوله وسعفه)** بالجمع جمع سعفه فخص الخلل جماع ونقله ابن السكال عن المغرب وكتب في الهامش ان ما في كذا العناية من أنه ورق الحري الذي يضمنه المزارع ليس نال اهـ لكن ذكر القهستاني أنه يطلق عليها **(قوله منه)** أي من العامل متعلق بقوله يخاف **(قوله)** لو شرط على العامل فسدت اتفاقا عبارة الهداية ولو شرط الحفاذ على العامل فسدت اتفاقا لانه لا عرف فيه اهـ وقدم الشارح آخر المزارعة عن انخلاصه أنه يضمن العنب بقله الحفظ لا عرف فتنبه **(قوله والاصل الخ)** بقدمنا زاد على ما قبله فان ما قبله اصله ذكر على وجه العموم تأمل وذكر في الترتابية عن الناسخ أن شرط ما لا يتبع منفعة بعد المدة على المساقاة كالنقص والتأخير والسقي حازر وما يتبع منفعة بعدها كالقضاء لسريتين ونصب العرائش وغرس الاشجار ونحو ذلك ففسد **(قوله كبا بعد القسمة)** أي كالمثل الذي بعد سمة الخراج قال في العناية كالجل الى البيت والطنين وأشباههما وماهه الساسان أعماها فسكونان عليهما لكن فيما هو قبل القسمة على الاشتراك وفيما هو بعد على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لتيزيل كل واحد منهما عن ملك الآخر **(قوله ثم زادنا)** اهـ الخ ذكر في الهندية مالا حاشا فقال الأصل ما مر مرارا أن كل موضع احتل انشاء العدا احتل الزيادة والافلا والخطا في الموضعين فلذا دفع بخلاف النصف فعمله يفرج الثمر ان لم يشاء فعمله حازر الزيادة منهما أيهما كان ولو انتهى عظم البسر حازر الزيادة من العامل لرب الأرض لا يجوز زواله بدين من رب الأرض للعامل شيئا وان جل ما ذكرناه على ما اذا انتهى العظم حصل التوفيق أما

(وان ما نال الخ) في ذلك
لورثة العامل) كما هو
(وان لم يمت أحدهما
بل انقضت مدها) أي
المساقاة (فالخيار للعامل)
ان شاء عمل على ما كان
(وتنسخ بالعذر كالمزارعة)
كافي الاحارث (ومنه
كون العامل عاجزا عن
العمل وكونه سارفا
يخاف على ثمره وسعفه
منه) دفعا للضرر
(فسر وع)
ما قبل الادراك كسقي
وتفريح وحفظ فعلى
العامل وما بعده كذا
وحفظ فعلم ما لو شرط
على العامل فسدت اتفاقا
متعلق والاصل أن ما كان
من عمل قبل الادراك
كسقي فعلى العامل
وبعد كساده عليهما
كما بعد القسمة فليحفظ
مدفع كرمه معاملة
بالنصف ثم زادنا أحدهما
على النصفان زادوب
الكرم لم يجر لانه هبة
مشاع يقسم وان زاد
العامل جاز لانه اسقاط
مدفع الشجر لشره
مساقاة لم يجر فلا يجره

قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاءه حينئذ من الطرفين جائز كما يشترط له أصل الهندية فقدر اه ط
قلت وقد نحو هذا الأصل في التارخانية وذكر أن المزارعة والمعاملة سواء **(قوله)** دفع الشجر لشر بكم مساواة
لم يجز أي إذا شرط له أكثر من قدر نصيبه قال في التارخانية وإذا فسدت فالتارخ بيبهما نصفان على قدر
نصيبهما في التخل ولو اشترط أن يكون الخراج بينهما نصفين جازاه وفساده مساواة الشريك مذكور في المنح
وغيرها وبه أفتى في الحرية والمعاملة بما يفعله في زماننا فاسد فنتبه وقد بلاساواة لأن المزارعة بين الشر بيبكن في
أرض وبذر منها تصفع في أصح الروايتين والفرق كافى للخبر أن معنى الأجرة في المعاملة تراجع على معنى الشركة
وفي المزارعة بالعكس **(فرع)** لو ساقى أحد الشر بيبكن على نصيبه أحجب بالاذن إلا أنجره بل يصح فند
الشافعية نعم قال الرمي والظاهر أن مذهبنا كذلك لأن المساواة جارية وهي تجوز في المساع عندهما والمعلول عليه
في المساواة والمزارعة مذهبهما فيجوز المساواة في المساع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف أجاب بأنهم قسم
عندهما كما تفهت وقته تعالى الحمد والمنة اه أقول فبحث لأن معنى الأجرة وإن كان واجبا في المساواة كما
قد سناه أن نقالكن الأجرة فمن جانب العامل لا لا الشر لأن لشجر الشجر لا يجوز كالمساع فاعلم في الحقيقة
أجر لرب الشجر يجوز من الخراج ولا شيوخ في العامل بل الشيوخ في الأجرة فلم يوجد جدينا جارية المساع التي فيها
الخلاص فقدر على أنه ذكر في التارخانية في الفصل الخامس ما نصه إذا دفع التخل بمعاملة إلى رجلين يجوز عند
أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف التخل بمعاملة لا يجوز اه فإن كان المراد أن التخل كله
للمدفع كالمساع فندفع المدفع الجواز في المدفع على عدم الجواز في المشترك لا لأولى بل يقصد عدم الجواز ولو بلذ
الشر بيبك كما لا يخفى على المتأمل وإن كان المراد أن التخل مشترك ودفع أحدهما لأجنبي فالأمر أظهر فعين
ما قلناه وبما أن مساواة الشر بيبك لأجنبي ولو بلذ الشر بيبك لا تحل لأصح كساقاة أحد الشر بيبكن فلا تحر
هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله أعلم **(قوله)** لا نه شر بيبك الخ هذا موضع شك ما وردناه على الحيلة التي نقلها عن
صدر الشريفة **(قوله)** يقع العمل لنفسه أي أسأله ولغيره تعا **(قوله)** وما الساقى الخ فلو ساقى بلانذ فللمراج
للسالك كما أفتى به في الحامدية قال في الخبر دفعه إليه بمعاملة ولم يقل له أعلم رأيك فدفع إلى آخره فخرج للملك
التخل ولعامل آخر مثله على العامل الأول بالتمام بلع ولا حلال لأنه لا ذلك الدفع أهو واجب الشر بيبك في مال
الغير وعلى الثاني غير مضاف إليه لأن العقد الأول لم يتأخر ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلادعه وهو على رؤس
التخل لا يضمن وإن من عمل الآخر في أمر يخالف فيه أمر الأول يضمن لأصحاب التخل العامل الثاني لا الأول
وإن هلك من عمله في أمر لم يخالف أمر الأول فرب التخل إن يضمن أم لا سواء ولا خير إن ضمنه الرجوع على الأول اه
وشك في التارخانية والمزارعة وبه أفتى العلامة فاسم ونقله عن عدة كتب فنتبه لذلك فإنه خفي على كثيرين في
أنه لم يبين حكم المزارعة وذكر في التفسير وغيره أنه على وجهين الأول أن يكون البذر من رب الأرض فليس
للمزارع دفعها مزارعة إلا بالاذن ولو لا ذلك لانه فيه اشتراك غير مال رب الأرض بلارضاء والثاني أن يكون من
المزارع فله الدفع ولو بلانذ لا نه شر بيبك غير في ماله وتفاضل المسئلة طوبى فلتراجع **(قوله)** وأي شيء الخ
هي الشاة التي نذت خارج المصر ولا يقدر على أخذها بيبكن في المخرج في أي مكان مع التسمية كالصيد والمرا
بالكفر الرسمي المزارع كافر لانه يستحق لكل مزارع ومساواة بذن بكفر أي يستحق شر بلانذ وفي كذا
الساقى يستحق قدره والله تعالى أعلم

لا نه شر بيبك يقع العمل
لنفسه وفي الوهبانية
وما للساقى أن يساقى
غيره

وان أذن للموكل له ليس
ينكر

وفي معانيها

وأي شيء يدفع

يحلها

وأي الساقى والمزارع
يكفر

(كتاب الذبائح)

مناسبتها للمزارعة
كونها متلافا في الحال
فلا تنفع بالنبات والهم
في المال

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الذبائح)

(قوله) مناسبتها للمزارعة الخ كتابا مشروع الهداية قال في الحواشي السعدية كان ينبغي أن تبين المناسبة بين
الذبائح والمساواة كرها مع المساواة يقول في كل منهما إصلاح ما لا تنفع به بالأسفل في الحال فلا تنفع في
المال اه أقول فليجاب بأنه لما كانت المساواة متضمنة للمزارعة شرطا وحكما وخلافا كما مر وذكر في
من الكتب ترجوحا واحدة ونقل القهستاني عن الشافعي أن المساواة من المزارعة تسامحو في ذلك **(قوله)** اه
في الحال لأن فيها القاء البذر في الأرض واستهلاكها وازهاق دروح الحيوان ونحوه بيبكنه لكن

لا في الحقيقة اصلاح فلا تاتي ما مر فتدبر **(قوله)** الذبيحة اسم ما ذبح **(قوله)** فلا تطلق باعتبار ما يؤكل **(قوله)**
 مع بالكسر **(قوله)** معني واحد، نه قوله تعالى وقد نذرتهم عظيم **(قوله)** وأما بالفتح **(قوله)** في بعض النسخ وأما
 والمراد المفتوح **(قوله)** قطع الأوداج فيه تعلب كتاباتي **(قوله)** من شأنه الذبح أي شرعاً لأن السمل
 لا يمكن نجسها ما إلا أن كان لها أوداج والأفلا يمكن فيها أصلاً تأمل **(قوله)** ودخل أي فيما يحرم المتدبرة
 طحة وكذا البرصة والتي بقر الذب بفتحها على ما يأتي بيانه **(قوله)** وكل ما لم يسل هذا الدخول اقتضى خروج
 من كونه قدافي التعريف **(قوله)** كاشرعياً المعروف الذكاة بأنها فلا يرجع اهـ أقول في القاموس
 كما في الذبح كذا وكذا الذكاة **(قوله)** وكذا الضرورة أي في صيد غير متأنس ونحوهما يأتي متناشراً
 له وطعن وإن نهدم كذا في المخرج فلا ول عطف خاص على عام والثاني مسبب عنه ما قال ط ولواقصر على
 ج كما قصر غير لمكان أول **(قوله)** بين الحلق والالبه **(قوله)** في الحلق في الأصل الحلقوم كافي القاموس أي من العقدة
 قبل الصدر وكلام الخففة والكافي وغيرهما يدل على أن الحلق يستعمل في العنق بعلاقة الحزبة والمعنى بين
 اللسان أي أصل العنق كما في القهستاني فكلام المصنف محتمل لمراتين **(قوله)** بالفتح أي
 شديد **(قوله)** وعروقه أي الحلق لا الذبح في قهستاني **(قوله)** الحلقوم هو الحلق ويدفيها الواو والميم كافي القاموس
 الثاني **(قوله)** وسطه أو أعلاه وأسفله **(قوله)** العصار ملا مام محمد في الجامع الصغير لكلها الواو أو أتي الشارح بالواو
 أن الواو باعني أو أنليس الشرط نوع الذبح في الأعلى والأوسط والأسفل بل في واحد منها فافهم قال
 الهادي وفي الجامع الصغير لأباب بالذبح في الحلق كله ووسطه أو أعلاه وأسفله والأصل فيه قوله عليه الصلاة
 والسلام كذا ما بين اللبؤ واللين ولانه يجمع العروق فيحصل بالفتح فيه انهار الدم على أنفج الوجوه فكان
 الكل سواء وعبارة الميسوط الذبح ما بين البؤ واللين كالحديث قال في النهاية وفيها اختلاف من حيث
 ظاهر لا زروية الميسوط تقتضي الحل فيما إذا وقع الذبح قبل العقدة لأنه بين البؤ واللين ورواية الجامع
 في عمنه لأنه إذا وقع قطعها لم يكن الحلق محل الذبح فكانت رواية الجامع مقبولة لاطلاق رواية الميسوط
 في جرح الذبيحة لأن الذبح إذا وقع أعلى من الحلقوم لا يحل لأن الذبح هو الحلقوم لكن رواية الامام **(قوله)** المستغنى
 في هذا من حيث قال هذا قول العام وليس معتبر فحل سواء بقيت العقدة بما يلي الرأس أو الصدر لأن العنق
 ينقطع أكثر الأوداج وقد وجد وكان شئني بقيت هذه الرواية ويقول المستغنى امام معتقد في القول والعمل
 أخذنا من القسامة للعلم برأيه تأخذنا كذا أخذنا ما في النهاية تلخصا وذكر في العناية أن الحديث دليل
 له لهذه الرواية ورواية الميسوط تساعدها وما في الأخير متخالف لظاهر الحديث اهـ أقول بل رواية الجامع
 باعده وبقا المستغنى أيضاً لا تخالف رواية الميسوط بناء على ما مر عن القهستاني من إطلاق الحلق على
 العنق وقد شنع الاتفاق في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية الشنع وقال الأثرى قول محمد في الجامع
 أعلاه فإذا ذبح في الأعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم يلتفت إلى العقد في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله صلى
 عليه وسلم بل الذكاة بين البؤ واللين الحديث وقد حصلت لاسماعيل قول الامام من الاكتفاء بثلاث
 ربع أو ما كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلاً فلا إذا قطع من أعلاه وبقيت العقدة أسفل اهـ وشك في
 من البرازة به وبه جزم صاحب الدر والمقتى والعنى وغيرهم لكن جزم في النقاية والمواهب والاصلاح به
 لأن تكون العقدة بما يلي الرأس والبؤ المال الزبلي وقال ما قاله المستغنى مشكل فانه لم يوجد قطع الحلق
 المرى مواجعا ناواً اشتراطوا قطع أكثره فلا بد من قطع أحدهما عند الكل وإدام بقى شئ من العقدة بما يلي
 رأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا بد من الإجماع المخرجه من حشبه الشئ والجوى وقال القسسى قوله لم يحصل
 قطع واحد منهما ممنوع بل خلاف الواقع لأن المراد ينقطعهما فاضلهما عن الرأس أو عن الاتصال بالله اهـ وقا
 لميل لا يزنه من عدم قطع المرى إذ يمكن أن يقطع المرء كزبرج وهو أصل اللسان وينزل على المرى فيقطعه
 فأقل قطع الثلاثة اهـ أقول والتعبر للقام أن يقال إن كان الذبح فوق العقد حصل قطع ثلاثين العرو
 ما قاله شرار الهداية تعالار مستغنى والأخلاق خلافه إذ لم يحشر طالح بل يتأق أهل المذهب ويقولون

الذبيحة اسم ما يذبح
كل ذبيح بالكسر وأما
بالفتح قطع الأوداج
(حرم حيوان من شأنه
الذبح) خرج السمل
والجراد في صلان بلا
ذكاة ودخل المذبذبة
والنطيحة وكل (مالم يذلل)
ذكاة شرعا اختياريا
كان أو اضطراريا
(وذكاة الضرورة
جرح) وطعن وإتهام
(في أي موضع وقع من
البدن) وذكاة الاختيار
ذبح من الحلق واللثة
بالفتح النحر من الصدر
(وعرقه الخلقوم) كله
وسطه أو أعلاه أو أسفله
وهو يحرق النفس

٧ الرستققي هو علي بن
سعد أبو الحسن من
رستقن بضم الراء
وسكون السين المهملة
وضم التاء ثالث الحروف
وسكون الفين المجهمة
وبالنون بعد الفاء
أحدى قرى سمرقند
كناف طبقات عبد
القادر إه مؤلفه

على الصميم (والريء) هو مجرى الطعام (١٩٤) والشراب (والودجان) مجرى الدم (وحل) المذبح (يقطع أى ثلاث سنين) انقلا كثر
الكحل وهل يكنى قطع
أكثر كل منها خلاف
وصحح البرازي قطع كل
سقطه ومضى وأكثر
ودج وسجي ما به يكنى
من الحية فدمر ما بقي في
المذوح (و) حل الذبح
(بكل ما أفرى الأوداج)
أراد بالأوداج كل الاربعة
تغليبا (وأظهر الدم) أى
أسأله (ولو) سكر أو
(بليطة) أى قسر قصب
(أومرود) هى جبر
أبيض كالسكن مذبح
بها (الاستا ونظرا
فأعين ولو كان متروعين
حل) عندنا (مع
الكرهه) لمافه من
الضرب بالحوان كذبحه
بشفرة كلمة (ونب
أحداد شفرة قبل
الاضجاع وكه بعده
كلجر رحلها إلى المذبح
ونفخها من قفاها) أن
بقية حصة حتى تقطع
العروق والى التحمل
لموتها بلاذكاة (والنفع)
يفتح فسكون بلوغ
السكن الضاع وهو
عرق أبيض في حروف
عظم الرقبة (و) كره
كل تقصيد بلا فائدة
مثل (قطع الرأس
والسلخ قبل أن تبرد) أى
تسكن عن الاضطراب
وهو تفسير بالاذم كما
لا يخفى (و) كره (ترك
التوجه إلى القبلة)
لما قلته السنة (وشرط كون النابج مسلحا لا خارج الحرم أن كان صيدا) فصيدا لحرم لا تحل

كافة في الحرم مطلقاً أي سواء كان المذكور حلالاً أو محرماً كما أن الحرم لا يحل الصيد كانه في الحلال أو الحرم
 بل بقوله في الحرم بقيد أن الحلال لو أخرج جد إلى الحلال وبجذبه يحل قال ط والظاهر خلافه اه أقول
 هذا إطلاق الاتفاق حيث قال وكذا صيد الحرم لا يحل ذبيحته أصلاً لا للحرم ولا للحلال ويؤيده أيضاً قول
 ابن لان أن كاذباً فعل مشرووع وهذا الصنيع محرم فلم يكن ذلك (قوله ذبيحة أو حرياً) وكذا عرياً وتغليبا
 الشرط قيام الهدية وقذا الصائبة لانهم بقرون يعسب عليه السلام قهستاني وفي البدائع كماهم الزور
 لهم فرق وقدم الشارح في الحزبة أن السامرة تدخل في اليهود لانهم بذنوب شرعة موسى عليه السلام
 دخل في النصارى الأفرنج والأرمن سائحان وفي الحامدية وهل بشرط في اليهودي أن يكون اسماً أو يلبسوا وفي
 إسرائي أن لا يعتقد أن المسيح إله مقتضى إطلاق الهدية وغيره اعلمه به أفتي الحنفى الأسرائيلي وشرط في
 تصفي لحل مناهجهم عدم اعتقاد النصر في ذلك وفي المبسوط ويجيب أن لا يأكوا ذبايح أهل الكتابان
 مدوا أن المسيح إله وأن عزير الله ولا يتزوجوا بنسائهم لكن في بسوط نمس الأئمة ويحل ذبيحة النصارى
 ما سواه قال ثالث ثلاثة وأولاً مقتضى الدلائل الجواز كما ذكرنا الترتيب في فتاواه والأولى أن لا يأكل ذبيحتهم
 من زوج منهم إلا للضرورة كما حققه الكمال بن الهمام اه وفي المعراج إن اشتراط ما ذكر في النصارى يخالف
 الروايات (قوله إلا أن اسمع منه عند الذبح ذكر المسيح) فلو سمع منه ذكر الله تعالى لكن عني به المسيح قالوا
 كل إلا أن اسمع فقال باسم الله الذي هو ثالث ثلاثة هندية وأولاً أنه يؤكل إذا حله مذبحاً عابثاً كما إذا ذبح
 صور وذ كرام الله تعالى وحده (قوله ولو الذبايح مجنوناً) كذا في الهداية والمراد به المعنوية كما في العناية عن
 به لان المجنون لا قصده ولأنه لان التسمية شرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد عاذاً نابعاً عنه وقوله إذا
 يعقل التسمية والذبيحة ويضبط اه ولذا قال في الجواهر لائو كل ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون
 مكران الذي لا يعقل اه شر بلائيه لكن في التبيين ولو سمي ولم تحضره التنية صح اه فيصده لا حاجة إلى
 ويل كذا قيل وفيه نظر لقول الزيلبي بعده أن ظاهره يدل على أنه قصد التسمية على الذبيحة اه فان
 يكون المستغرق لا قصده تقدير (قوله يعقل التسمية الخ) زانق الهداية ويضبط وهو ما قيل لكل المعطوفات
 سابقة واللاحقة إذا اشتد الأصل في القود كما تقرره قهستاني فالصغير من الذبايح المذكور في قوله وشرط كون
 صحيح الأصل كارههم واختلاف في معناه في العناية قيل يعني يعقل لفظ التسمية وقيل يعقل أن حل الذبيحة
 مستوي بقدر على الذبح ويضبط أي يعلم شرائط الذبح من فري الأوباج والحلقوم اه ونقل أبو السعود عن
 في الشر بلائيه أن الأول الذي ينسب العمل به لان التسمية شرط في شرط حصوله لا تحصيله فلا يتوقف
 على علم الصبي أن الذبيحة أعماعاً حل بالتسمية اه وهكذا ظهر لي قبل أن أراه مسطوراً ويؤيده ما في الحقائق
 إزبه لولته التسمية فذكرها في عالم شرطتها فهو في معنى الثاني اه (قوله أو أظلف) هو الذي لم يجز
 الأظلف وذكره باخترازا عماري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكره ذبيحته اتفاقاً (قوله أو
 س) مسلماً أو كذا لان عجز عن التسمية لا يمنع صحة كانه كصلاية اتفاقاً (قوله لا يحل ذبيحة غير كائى)
 الدور كإصر به الحصى من الشافعية قال لا يحل القرية المجرولة من ذبايحهم وقواعدنا وافقه
 في لهم كإصر منزل ولا يؤمنون بنبي مرسل والكتلى من يؤمن بنبي ويقر بكتبهم إلى أقول وفي بلاد الروم
 من النصارى فإذا جاب القرية أو الجين من بلادهم لا يحكم بعدم الحل ما لم يعلم أنها مسموعة بانفسه ذبيحة
 في ولا فقد تغير بفرضه وقد ذبح الذبيحة نصراني تأمل وسيأتى عن المصنف آخر كتاب الصيد أن العلم
 بالذبايح أهلاً لا ذكراً ليس شرط وأبى بانه هناك إن شاء الله تعالى (قوله وحجى) لما في المتنق نهي رسول
 على الله عليه وسلم عن ذبايح الجن اه أشباه والظاهر أن ذلك محله ما لم يتصور بصورة آدمي وذبح والأفضل
 إلى ظاهر الصورة ويحرم اه ط (قوله وحجى الخ) الظاهر أن صاحب الأشباه أخذ من القصة ونص
 في أن بعد أن رقم بعض الشايخ عن أبي على أنه يحل ذبيحة الجيرة إن كان أبوهم جيرة فاتهم كاهل القيمة وإن
 هم من أهل العدل لم يحل لانهم عزلة المرتدين اه ومرا دة أبي على الجباية رئيس أهل الاعتزال والجيرة

الذكاة في الحرم مطلقاً
 (أو كائياً ذبيحة أو
 حرياً) إلا أن اسمع
 منه عند الذبح ذكر
 المسيح (قيل ذبيحتها
 ولو) الذبايح (مجنوناً أو
 امرأة أو صبياً يعقل
 التسمية والذبح)
 ويشتر (أو أظلف أو
 أمراً لا) يحل (ذبيحة)
 غير كائى من (وفى
 وجوبى ومردى) وحجى
 وجبى لو أبوه سنياً ولو
 أبو مجرى

أهل السنة والجماعة فانهم يسمون أهل السنة بذلك كما يفصح عنه كلام السبق الجسمى منهم في تفسيره وبالر
بأهل العدل أنفسهم كما علم بذلك في علم الكلام فقد غير صاحب الاسماء المجبة بالجرية اه منح أقول وأضد
أهل العدل يالسى وأن المعترلة لم يسموا بأهل السنة بل بأهل العدل لقولهم وجوب الصلاح والاصح على
تعالى أنه تعالى لا يخلق الشر لعنهم الفاسد أن خلاف ذلك ظلم تعالى الله عما يلق به علوا كبيرا لكن قد
المجبة بالجرية لا ضرر ورفقه لمافي تعريقات السيد الشريف الجبراسناد فعل العبد الله تعالى والمير
اثنان متوسطة ثبت للعبد كسبا في الفعل كالاشربة وخالصة لا تثبت كالجهمية اه والجرية يطلق عليها
الجبرية خالصة يقولون ان العبد بمنزلة الجادات وإن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل وقوعه وأن علمه حادث لا في
وأنه سبحانه لا يتصف بما يوصف به غيره كالعلم والقدرة وإن الجنة والنار يقينان ووافقوا المعترلة في نفي الرأ
وخلق الكلام كما في المواقف والحاصل أنه أن أراد بالجرية من هو من أهل السنة والجماعة وأن ذنبه عليهم
أوه من أهل العدل كما في التسمية فهذا الفرع عتري على عقائد المعترلة الفاسدة وعلى تكفيرهم أهل السنة
والجماعة لقولهم بآيات صفات قدعه تعالى فإن المعترلة قالوا ان النصرى كفرت بآيات قد عمن فك
بآيات قد عمن كثيرة ورد ذلك موضح في علم الكلام وإن كل المراد به الجهمية وأن ذنبه الجهتي لانه
أوه من أهل السنة لانه مرتد فوه مبنى على القول بتكفير أهل الاهواء والراجح عند أكثر الفقهاء والتكفير ظا
وأهم فساد عقيدة ضلال ويصل خلفهم وعلمهم ويحكم بتوارثهم مع المسلمين منا قال الحقوقي بالله
في شرح الهداية نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين
المجتهدون بل من غيرهم ولا غير الفقهاء والمقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه فاذن ان
ظهر أن هذا الفرع ان كان مبنيا على عقائد المعترلة فهو باطل بلا شبهة وإن كان مبنيا على عا
وصاحب الاشياء فاسد على تفرع المعترلة فانهم فرضوه فسادا وهو فرضه في أمثالهم بقرنه فوه
فهو مبنى على خلاف الرابع وما كان ينبغي ذكره ولا التعويل عليه وكيف ينبغي القول بعدم حل ذنبه
قولنا بجمل ذنبية اليهود والنصارى القائلين بالثلث وانتقاله عن مذهب أبيه السني الى مذهب الجيه
يخرجه عن دين الاسلام لانه مصدق بنى مرسل وكتاب منزل ولم يقتل الا بدليل من الكتاب العزيز وزول
مخطأ فيه فكيف يكون أدنى حال من النصراني الثالث بلا شبهة دليل أصلا بل هو مخالف في ذلك لرسوله
بقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا وما امروا الا لعباد الله مخْلِصين
وغير ذلك والحمد لله على التوفيق **(قوله لانه صار كند)** غلة لعدم الحل **(قوله خلاف يهودي الخ)** مرتبط
ومرتد وقوله لانه يقر بالفرق بينهما فان المسلم اذا انتقل الى أي دين كان لا يقر عليه **(قوله فيعتبر ذنبا)**
ما انتقل اليه من دينا ما كان عليه وهذه قاعدة كلمة **(قوله لانه أخف)** لما مر في النكاح أن الولد يبع
الأبوين ضررا ولا شبهة أن من يؤمن بكتاب وان نسخ أخف من مشرك بعد الأول وإن اذلا شبهة بلقي
الحاجة بخلاف الأول فانه كان له دين حتى قبل نسخه **(قوله وتولك تسمية عدا)** بالمر عفا على وقت أي و
ذنبه من تعدد ترك التسمية مسلما أو كبا لنصر القرآن ولا تعقاد الإجماع من قبل الشافعي على ذلك
الخلاف كان في الناس والافاق الا لاسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي مجوزا يبعه لا يفتن قوله صلى
وسلم المسلم يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم فحول على حالة النسيان دفعا لاعتراض بينه وبين قوله عليه ال
حين سأله عدي بن حارث رضي الله تعالى عنه عما اذا وجد مع كلبه كلبا آخر لا يأكل انما سميت على
تسم على كلب غيره على الحرمة ترك التسمية وغام المباح في الهداية وشروطها وعلى هذا الخلاف
التسمية عند إرسال البلاء والكلب وعند الرمي هداية **(قوله خلاف الشافعي)** يوجد بعد في بعض
وهو مخالف للإجماع قوله كما بسطه الزيلعي **(قوله فان تركها ناسيا جمل)** قدمنا عن الحقائق والبرأ
في معنى التامس من تركها جمل بشرطيتها واستشكل بما في البرازية وغيره هالوسمي وذبحها واحد
آخرى وطن أن الواحدة تكفي لها التحمل أقول يمكن أن يفرق بين غير العالم بالشريعة أصلا وبين العالم -

حلت أشباه لانه صار
كرتد تسمية بخلاف يهودي
أو مجوسى نصر لانه يقر
على ما انتقل اليه عندنا
فيعتبر ذلك عند الذبح
حتى لو تمس يهودي
لا يحمل ذكاته والتولد
بين مشرك وكفاي
ككتباي لانه أخف
(وتولك تسمية عدا)
خلاف الشافعي فان
تركها ناسيا جمل

فذكر الاول دون الثاني لوجوده بصل الشربة على أن الشرط في التسمية القور كما يلي وبذبح الاول انقطع
 نور في الثانية مع علمه بالشرية تأمل لكن ذكر في البدائع أنه لم يجعل ثلثه الاخر من الثانية عذرا
 النسيان لانه من باب الجهل بحكم التسرع وذلك ليس بعذر بخلاف النسيان كما نلن أن كل لا يضطر الصائم
 تأمل **(قوله خلافا للثالث)** كذا في أكثر كتبنا الآن المذكور في مشاهير كتبهم أنه سعى عند الارسل
 عند الذبح فإن تركهما عند الايو كل على المشهور ونسبناو كل غرر الأفكار **(قوله بلا عطف)** فأما إذا نال المراد
 وصل هاترك العاطف بقربة قوله وان عطف على خلاف اصطلاح اليانين في الوصل والفصل **(قوله)**
 بقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان أقول فلو عطف هاتين يعني أن لا يضطر لما في غاية اليسان لو قال بسم الله
 على الله على محمد يصل والاولى أن لا يفضل ولو قال مع الواو يصل كله **(قوله ومنه)** أي من الوصل بلا عطف
(قوله ولو بالواو والنصب حرم) فله في غاية اليسان عن الفتاوى والروضة لانه يكون بدلا عما فيه على اللفظ أو
 بل **(قوله قل هذا)** أي الصبر فمما لو وصل مع الجرا والنصب قال في النهاية فيما لو وصل بلا عطف ان
 رفع يصل والخص لا كذا في التنازل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحو وقال بعضهم على قياس ما روى
 من عمله لا يرى لخطا في الصوم معترقا في الصلاة ونحوها لا يحرم الذبيحة كذا في الفخيرة وذكر الامام الترمذي
 وصله بلا واو يصل في الأوجه كلها لانه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود
 وصل صورة وان مع الواو فان خفضه لا يصل لانه يصير ناسبا مما وان رفعه يصل لانه كلام مبتدأ وان نصبه
 شتقوا فيه اه ومثله في الكفاية والمعارض وخرق في البدائع عاقله الترمذي **(قوله والأوجه الخ)** عبارة ان يلي
 كذا والوجه أن لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لأن كلام الناس لا يجري عليه أهوال الشيخ الشافعي
 ما شبهته هكذا هو في جميع ما وقف عليه من النسخ وهو غير ظاهر لان الكلام فيما اذا لم يكن هناك عطف
 الظاهر ان يقال بل لا يحرم مطلقا دون العطف اه أو السعدو وأبدط عامر آ نفعان النهاية وقدما أنه حرمه
 البدائع **(قوله)** كما أفاده بقوله وان عطف الخ فان ظاهر ما حرمه مع العطف في حاله الجرا وغيره لما ثبت
 بطلان ولم يقل بقول الهداية ومحمد رسول الله بكسر الدال وكون هذا مفاد كلاما يلي يقتضي أنه حل كلامه
 على ظاهره ويؤيد به ان ملك قال في صورة العطف قبل ولو رفع يصل لكن الأوجه الى آخر ما قدمنا من
 الا يلي ولا يعزله أحد فم عاقله ان يلي مفروضة في صورة عدم العطف على ما هو ظاهر فترجى ادعاء ما مر عن
 الشافعي والله تعالى أعلم **(قوله وان عطف حرم)** هو الصحيح وقال ابن سلمة لا تصير مبتدأ لانه لو صار مبتدأ
 صير الرجل كافرا خائفة قلت منع الملائمة بان الكفر أمر باطنى والحكم به صعب فيفترق كذا في شرح المغلسي
 من بلاية **(قوله أو فلان)** في بعض النسخ أو فلان بالواو بعد أو وهي أظهر والمراد أنه لا فرق في العطف بين
 كرا أو اسم مضاف الى فلان وعدمه **(قوله لانه أهل به لغير الله)** كذا في الهداية لان الاحلال لله تعالى لا يكون
 لأحد كرامه مجرد الاشر بيته **(قوله لأذ كرفهما)** يؤخذ من المقام أن هذا النهى التحريم فانه يذكروه
 على الذبيحة يحرم وتصير مبتدأ على ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذا عند العطاس أو يكون ذكروه صلى
 الله عليه وسلم عندهم خلاف الاول يحرر اه ط **(قوله فان فصل)** أي بين التسمية وغيرها وقوله صور مؤمضى
 انى يظهر لى أن الواو فيه معنى أو ما نفعه الخ لفقوله قبل الاضجاع مثال الفصل صور مؤمضى وكذا قوله أو بعد
 الذبح وقوله وقبل التسمية مثال الفصل معنى فقطه اذا أضجعتها دعا وأعقب الدعاء بالتسمية والذبح ليحصل
 فصل صورة أي حسا بل معنى أي بتقدير الآن الواجب تحريم التسمية وقد حصل خلاف ما اذا دعا بعد التسمية
 بل الذبح نحو بسم الله اللهم تقبل منى أو أغفر لى فانه يكره لانه لم يجرى التسمية كاشفها في الشر بلاية عن الفخيرة
 غيرها تأمل **(قوله لا بأس به)** أي لا يكره لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد الذبح اللهم تقبل
 ما ذابن أمة محمد بنى شهدك بالوحدة لى بالباغ وكان عليه الصلاة والسلام اذا أراد أن يذبح قال اللهم هذا
 منك وإليك صلاتى ونسبى وشعائى وبما بينك وبينى من الشرب العالين لا شريك لك وبذلك أمرت وأتأسن المسلمين بسم الله
 هذا كبرتم ذبح وهكذا روى عن كرم الله وجهه صلى وغيره **(قوله والشرط في التسمية هو الذك**

خلافا للثالث وان ذكروا
 اسمه تعالى (غيره فان
 وصل بلا عطف) كره
 بقوله بسم الله اللهم
 تقبل من فلان أو منى
 ومنه بسم الله محمد رسول
 الله بالرفع لعدم العطف
 ويكون مبتدأ لكن
 يكره للوصل صورة ولو
 بالجر أو النصب حرم
 ذكره قبل هذا اذا عرف
 التصور والأوجه أن لا يعتبر
 الاعراب بل يحرم مطلقا
 بالعطف لعدم الفرق
 زليلي كما أفاده بقوله
 (وان عطف حرم نحو
 بسم الله واسم فلان أو
 فلان) لانه أهل به لغير
 الله قال عليه الصلاة
 والسلام موطنان
 لأذ كره فيهما عند
 العطاس وعند الذبح
 فان فصل صورة ومعنى
 كما عطف قبل الاضجاع
 (والدعاء قبل التسمية
 أو بعد الذبح لا بأس به)
 لعدم القران أصلا
 (والشرط في التسمية
 هو الذك

الخالص) بأى اسم كان مقرونا بصفة كالتة أ كبر أو أجل أو أعظم أو لا كالتة أو الرحمن وبالحليل والتسبيح
 جهل التسمية أو لا بالعربية أو لا ولو فاندرا عليها ويشترط كونها من الناجم لامن غير هندية وبأى شرطها لم
 مما يأتى وينبى أن زاد فى الشرط أن لا يقصد معها تعظيم مخلوق لمسايا أن لو ذبح لتقديم أمير ونحوه ومجر
 ولوسى تأمل (قوله عن ثوب) أى خلط (قوله من يداه التسمية) فذهب لما فى غاية البيان لم يرده للتسمية لا
 يؤكل قال شيخ الإسلام فى شرحه لأن هذه الألفاظ ليست بصريح فى باب التسمية إنما الصريح بسم التفتتكون
 كناية والكنائية ما تقوم مقام الصريح بالنسبة كفى كتابات الإطلاق (قوله لعدم قصد التسمية) يريد أنه
 قصده التمجيد للعطاس إذ لو أراد ذلك ليجتهدت وكذا لو لم تكن له نية شر بنالاية أقول وفى الأخير نظر لما لم
 انفاءه كناية بخلاف قوله بسم الله فإنه صريح ولو لم يتحضره نية كإياى لأنه صريح فتنه (قوله قلت ينبى حمله على
 ما ذا نوى) أى نوى به التمجيد للخطبة وفيه أنه حينئذ لا فرق بينه ما علمت أنه فى الذبح لامن التسمية أيضا
 وفى الخاتمة ما نصه ولوعطس فقال الحمد لله يريد التمجيد على العطس فذبح لا يحمل بخلاف الخطب إذا عطس
 على المنبر فقال الحمد لله فإنه يجوز به الجمعة إحدى الروايتين عن أى حنفية لأن الأمور به فى الجمعة ذكر الله
 تعالى مطلقا وهما الشرط ذكر كرام الله تعالى على الذبح اهـ ومثله فى النهاية والمراجع بقوله فى إحدى
 الروايتين يظهر منه التوفيق يحمل ما مر فى الجمعة على الرواية الأخرى وهى الأصح وعبارة المصنف هناك فلو
 حمد الله تعالى لعطاس لم ينبى عنها على المذهب اهـ فافهم (قوله والمستحب أن يقول بسم الله) باظهار الاله
 فإن لم يظهرها كان قصده كرام الله يحمل وإن لم يقصد قصد ذكر الاله لا يحمل اتفاقا عن خلاصة (قوله لا
 يقطع فور التسمية) قال الاتفاق وفيه نظر اهـ ووجهه يظهر مما يأتى فى باب ما يقطع الفور والظاهر أن
 المراد كمال الفور وبه والارتم أن تكون الذبيحة مستوية وأن يكون الفصل حراما لا مكره وهما لكن فيه أنه لو اقتصر
 على قوله الله أكبر قصد به التسمية يكتفى تأمل (قوله وقال قبله الخ) ونصه وما ملأ أوتاه الألسن عند الذبح
 وهو بسم الله والله أكبر مقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن على وابن عباس مثله قاله ابن عباس
 فى تفسيره قوله تعالى فلا ذكر واسم الله عليها صواف اهـ ونقل فى الخبر عن البقال أنه المستحب فى
 الحويرة وإن قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن (قوله ولوسى) أى قال بسم الله كما عبر فى الخاتمة
 لما مر أن الكتابة لا بد فيها من التنية (قوله صرح) عند العامة وهو الصبح خاتمة (قوله كما قال الخ)
 مر تبط بقوله بخلاف الخ (قوله من الذابح) أراد بالذابح محلل الحيوان ليسهل الرأى والمرسل ووضع
 الحديد اهـ ح واحترز به عما لوسى له غيره فلا يحمل كإدمنه وشمل ما إذا كان الذابح اثنين فلوسى
 أحدهما وترك الثانى عند أحرما كله كفى التأتنية وسد كره لغرامع جوابه لتطافى آخر الأضحية (قوله
 حال الذبح الخ) قال فى النهاية ثم التسمية فى ذلك الاختيار بشرط عند الذبح وهى على المنذوح وفى الصد
 تشترط عند الإرسال والرأى وهى على الآفة حتى إذا أضعع شافوسى وذبح غيرها تالت التسمية لا يجوز ولو
 رى إلى الصيد وسى وأصاب غيره محل وكذا فى الإرسال ولو أضعع شافوسى ثم رى بالشفر وذبح أخرى أو كل
 وإن سى على سهم ثم رى بغيره صيدا لا يؤكل اهـ (قوله إذا لم يقصد عن طلبه) فنفى المسائل الثلاثة اهـ ح
 فإن قلتم ذكره وأنه إذا وضع مخلا للصدمة حار الوحش ثم وجعلها مستالا يحمل قلت قال البرازى والتوفيق
 أنه محمول على ما إذا قصد عن طلبه أو لا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اهـ منع أقول يتخالفه ما ذكره من أن يلغى
 فى مسائل شتى قبل القرائن من أنه لا يؤكل ولو وجد ميتا من ساعته لأن الشرط أن يجرحه إنسان
 أو يدبحه ويدون ذلك هو كالنطححة أو المترددة وبه حرم الشارع هناك إلا أن يقال إن كلام الزيلعى مخالف
 لكلام الكثر وغيره حيث قال فاعق اليوم الثالث فوجده مجر وميتا لم يؤكل فهنا يؤيدونى البرازى
 وإن قال الزيلعى أن تقسيمه باليوم الثالث وقع اتفاقا لعل مراد الزيلعى لا يحمل إذا قبح على ذلك الاختيار
 والأخسر إن الإنسان مباشر فليس شرط فى ذلك الإضرار به فلي تأمل (قوله كما سيجى) أى فى مسائل
 شتى آخر الكتب وعلمت مخالفتها (قوله قبل تبدل المجلس) أى حقيقة أو حكما كالفصل الطويل

الدعاء وغيره (فلا يحمل
 بقوله اللهم اغفر لى) لأنه
 دعا رسول (بخلاف
 الحمد لله أو سبحانه الله
 من يداه التسمية) فإنه
 محل (ولو عطس عند
 الذبح فقال الحمد لله لا يحمل
 فى الأصح لعدم قصد
 التسمية) (بخلاف
 الخطبة) حيث يجزئه
 قلت ينبى حمله على ما إذا
 نوى والألا لوق فى منه
 وبين ما مر فى الجمعة تأمل
 (والستحب أن يقول
 بسم الله الله أكبر بلا
 وأو وكبرها) لأنه يقطع
 فور التسمية كما عساه
 الزيلعى للمخاوى وقال قبله
 والتداول المتقول عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ناو أو (ولوسى) ولم يتحضره
 أنية صرح بخلاف ما لو
 قصد بها التبرك فى ابتداء
 الفعل (أزوى بها أمرا
 آخر فإنه لا يصح فلا يحمل
 كما قال الله أكبر وأراد
 به متابعه المؤمن فإنه
 لا يصح شرعا فى الصلاة)
 برازة وفيه (وتشترط)
 التسمية من الذابح (حال
 الذبح) أو رأى لصدا أو
 الإرسال أو مال ووضع
 الحديد لحار الوحش
 لذا لم يقصد عن طلبه كما
 سيجى (والمعتبر الذبح
 عقب التسمية قبل تبدل
 المجلس) حتى لو أضعع
 شاتين أحداهما فوق
 الأخرى فذبحهما جميعا

احدة تسمية واحدة خلا بخلاف ما اورد بعضهم على التعاقب لان الفعل تعدد (١٩٩) فتعد التسمية ذكره الزبلي في الصيد

ولوسي الذابغ ثم اشتغل
بأكل أو شرب ثم ذبح
ان طال وقطع الفور
حرم والا لو احدث الطول
ما يستكره الناظر وانا
حد الشفرة ينقطع
الفور برازية (وجب)
بالجاء (نحو الابل) في
اشغل العنق (وكرر ذبحها
والحكم في غنم وبقر
عكسه) فندب ذبحها
وكرر نحرها ترك السنة
ومنعها مالك (ولا بد من
ذبح صيد مناس) لان
ذلك اذا اضطررا انما صار
الباعد العجز عن ذكاة
الاختار (وكفي جرح
نيم) كيقرو غنم (وحش)
فصرح كصيد (او تعدد
ذبحه) كان تردي في بئر
او نذا اوصال حتى لو قتله
المصول عليه مر يذا كانه
حل وفي النهاية بقرة
تصيرت ولا ذبحها فادخل
رهباده وذبح للولاحل
وان جرحه في غير محل
الذبح ان لم يقدر على
ذبحه حل وان قدر لا قلت
ونقل المصنف ان من
التعدد ما اورد كضده
حما او اشرف نوره على
الهلال وضاق الوقت
على الذبح او لم يجد آلة
الذبح فحرجه حل في رواية
وفي منظومة النسفي قوله
ان الجنين مفرد يحكمه
* لم يتكذب كذا أمه

كما يأتي فافهم قال الزبلي حتى اذا سمي واشتغل بعمل آخر من كلام قليل أو شرب ماء أو أكل لقمة أو تحديق
سفرة ذبح محل وان كان كثيرا لا يحل لان ايقاع الذبح متصلا بالتسمية بحيث لا يقبل بينهما شيء لا يمكن
الا بخرج عظيم فاقم المجلس مقام الاتصال وانغل القتل لا يقطعه والكثير ينقطع اه (قوله لان الفعل
تعدد) فينبغي به المجلس حكما (قوله واذ احدث الشفرة ينقطع الفور) مخا فليقتسمه آتفاعن الزبلي
وعن أن يقدر بما اذا كثر دليل عليه سياق كلام الزبلي وقوله في الجوهرة ونحو ذلك السكين قليلا آخر ما يمكن
قال في الترتيب وفي اثنى الزبلي ان احدث الشفرة ينقطع التسمية من غير فصل بين ما نازل أو أكثر اه
للتأمل وفي القاموس ونحو السكين كنع أخذها كأخذها وفيه أيضا حد السكين وأخذها وحدها
نحوها بجرا أو يرد (قوله وحب) مبنى للجهول بناء على أن حب تعدد وهي لغة اه ح وعبره نعا
تول الهداية والمستحب وقد قال في الكثر وسن وعده مراد صاحب الهداية لا المستحب الاصطلاح في يؤيده
وله أما الاحتياط فلوا فأنفة السنة التوارية اه فلا تخالفه التوراة قلته ويؤيده أيضا نصيحة بركاه
كه (قوله نحر الابل) الصرطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح قطعها في أعلام تحت الشين
يلقى واعلم أن النعام والاوز كالابل ونحوها ضابط كل ماله عنق طويل أو السعدون شرح الكثر لا يبارى
في المضمرات السنة أن ينحر العرقا نعا وتذبح الشاة والبقرة مضجعة فستأنى (قوله وكراخ) ينبغي أن
يكون كراهة تنزيه أو السعدون الذي (قوله ونعم مالك) المشهور من مذهبه أنه ان كان للضرورة
لا بأس بأكله ولا كراهة أو السعدون الذي (قوله وكفي جرح نيم) التيمم فحين وقد يسكن
يستأنى قال في الهداية أطلق فيما توحش من النعم وعن محمد أن الشاة اذا نذت في الصحراء ذكاتها العقروا ن
نذ في المصر لا يحل بالعقر لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن أخذها في المصر فلا يحرم والمصر وغيره سواء في البقر
البيروا نهما يدفعان عن أنفسهما فلا يقدر على أخذها وان نذ في المصر أو بهذا التفصيل جرح في الجوهرة
الدر وهو مقتضى التعليق في ذلك اذا اضطرار (قوله توحش) أي صار وحشا ومفترقا لم يمكن ذبحه
يستأنى (قوله فيصر كصيد) فان أصاب قرنه أو نطقه أو دعى حل والافلا اتفاقا (قوله وأتعدد ذبحه)
جمع مما قبله وفي الترمذية عن منية الفتى بعرا أو نور في المصر إن علم صاحبه أنه لا يقدر على أخذه إلا أن
يجمع جماعة كثيرة فله أن يرميه اه فلم يشترط التعدد بل التعسر اه (قوله كأن تردي في بئر) أي
يطم وعلم مونه بالبحر أو أشكل لان الظاهر أن الموت منه وان علم أنه لم يمت من الجرح لم يؤكل وكذا السجاجة
انما علق على شجرة وخيف فوثقها ذكاتها الجرح زبلي (قوله أوند) أي نفر (قوله مر يذا كانه)
بأن سمي عند جرحه أما انما لم يرد على اسم بل اراد نحر به ادفعه عن نفسه فلا شبهة في عدم حله فافهم (قوله)
ل) أي اذا كان لا يقدر على أخذ موطن فيته اتفاقا (قوله وفي النهاية ما حل) هذا يفيد أن قوله لم
شرحا لو لم يعد نروح أكثره مخصوص بالادعى لا أنه لم يعتد الولد في بطن أمه حال مقتدر كانه ولعمر
رجح (قوله وذبح الولد) أي بعد العلم بحياته تأمل (قوله حل في رواية) الا وفي أن يقول في قول لانه
ما المصنف عن الفتنة معزوا الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر لا يحل أكله الا اذا قطع العروق أو غلط
وله وفي منظومة النسفي خير مقدم لفظه قوله يستأى مؤخر أي قول النسفي وما بعده معقول القول وقوله
لف المصنف أن أي وأتى بدلهما بالواو قال في الخريفه بعض تغير وهذا يفيد أن قوله والجنين الخ من المتن
ما هو للوجود في المخرج وهو خلاف ما رأيت في عدة نسخ من هذا الشرح فانه مكتوب بالسود ومعنى البستان
شبه وهو الولد في البطن ان ذك على حدة حل والا ولا يشع أمه في ذكتهما الآخر ح مستأى لفظه الثاني
سر الاول (قوله بدليل أنه روى بالنصب) وعليه فلا أشكل أنه تشبيه وان كان من فروع كذا لانه أقوى
للتشبيه من الاول كما عرفت في علي البيان قبل وما يدل على ذلك تقديم كالمالجنين كالمالجنين
وعينها عيناها وبيدك جيدها * سوى أن عظم الساق مثل ذيق

المصنفان وقالان ثم خلقا كل لقوله عليه الصلاة والسلام كالمالجنين ذكاته وجه الامام على التشبيه أي كذا أمه بدليل
النصب

وليس في ذبح الام اضعافه
 اوله لعدم التقرب بموته
 (ولا يحل ذنوب يصيد
 بنابه) فخرج نحو
 البعير (او يختب يصيد
 تخليه) أي نظرمفرج
 نحو الجملة (من سبع)
 بيان لذى ناب والسبع
 كل يختطف منتهب
 جارح قاتل عادة (أو
 طير) بيان لذى غلب
 (ولا الحشرات) هي
 صفار ذواب الأرض
 واحده لحشرة (والجر
 الأهلية) بخلاف
 الوحشية فانها ولبنها
 حلال (والبغل) الذي
 أمه حمار فلولاه بقرة
 أكل انفاقا ولو فرسا
 فكأمة (والجمل)
 وعندهما والشافعي
 تحل وقيل ان بالحنيفة
 رجع عن حرمة قبل
 موته بثلاثة أيام وعليه
 الفتوى عادية ولا بأس
 بلبنها على الأوجه
 (والشبع والطلب)
 لان لهما نابا وعند
 الثلاثة محصل
 (والسلقية) برية
 وبجرية (والقرباب
 الأبقع) التي يأكل
 الحنف لانه ملحق
 بالحيات قال المصنف

عنايه (قوله) وليس في ذبح الأم الخ) جواب عما يقال انه لو لم يحل ذبح أمه لم يحل ذبحها حاملا لانها
 الحيوان وتقر بالجواب ظاهر لكن في الكفاية ان تقارب الولادة يكره ذبحها وهذا الفرع عقول الام
 واذا خرج حيوانا يمكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فان يؤكل وهو تفريع على قوله ما اه (قوله)
 ولا يحل ذنوب الخ) كان الأنسب ذكر هذه المسائل في كتاب الصيد لانها من الاغراض والغلب والجر انما
 والدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ورواه
 وأبو داود وصحاحه والسرفه أن طبيعة هذه الأشياء منهومة شرعا فحشي أن يتولم من الجاهل من سباع
 فيحرم أكلها إلى آدم كأنه يحل ما أحل أكرامه ط عن الحيوى وفي الكفاية والمؤثر في الحرمة الانذار
 طورا يكون بالناب وتارة يكون بالمخلب أو الخشب وهو قد يكون خلقه كافي الحشرات والهوام وقد يكون
 بعارض كافي الخلقة (قوله) او يختب) مفعل من الخلب وهو من الخلد ز يلي وهو غطر كل سمع من الماشي
 والطائر كافي القاموس فهتاني (قوله) من سبع) يقتضين وسكون الباعوضها هو حيوان منتهب من الأرض
 مختلف من الهوام جارح قاتل عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطير فلا حاجة إلى قوله أو طير ولعله ذكر
 لموافقة الحديث فهتاني (قوله) واحدها حشرة) بالتحريك فها كالفأرة والوزغة وسام برص والقنفذ
 والحية والضفدع والزبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد وما قيل ان الحشرات هو اتمام الأرض
 كالربوع وغيره فقهه أن الهامة ما تقتل من ذوات السم كالقنارب فهتاني (قوله) والجر الأهلية) ولو توشح
 تاريخية (قوله) بخلاف الوحشية) وان صارت أهلية ووضع عليها الا كاف فهتاني (قوله) الذي أمه حمار
 الحمار يناله الاثن قاموس وقال في باب النون الاثن الحمار فافهم (قوله) فكأمة) فيكون على انفاق
 الآتي في الخيل لان المعبر في الحل والحرمة الأم فيبأولم من ما كول وغيره أ كول ط وبأى تمام السكلا
 فيه آخر اليب (قوله) والجمل) كذا قال ابن كمال باشا عفا على قوله لا يحل ذنوب ومثله في الاختيار وعبار
 القدوري والهداية ويكره أكل لحم الفرس عند أبي حنيفة اه والكروه تحريم عا يطلق عليه عدم الحلال
 شرب لاله فأود أن التحريم ليس لتعاسة لها ولهذا أجاب في غابة البيان عما هو ظاهر الراجح من طهارة سوط
 الفرس بأن حرمة الاكل لاحترام من حيث انه يقع به ارباب الصدق ولا نجاسة فلا يوجب نجاسة السوط
 في الآدمي اه (قوله) وعليه الفتوى) فهو مكروه كراهة تنزيه وهو ظاهر الراجح كافي كفاية البيهقي وهو
 الصحيح على ما ذكر من الفرق الاسلام وغيره فهتاني ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن الخلاصة والهداية والحنيفة
 والمغني وقاضخان والعماد وغيرهم وعلم المتون وأفادوا بالسعود أنه على الأول لا خلاف بين الامام وصاحبه
 لانهما وان قال بالحل لكن مع كراهة التنزيه كما صرح به في الشرب لاله عن البرهان قال ط والخلاف في خيل
 البرما خيل البصر فلا تؤكل انفاقا (قوله) ولا بأس بلبنها على الأوجه) نقل في غابة البيان عن قاضخان أن عامة
 المشايخ قالوا انه مكروه كراهة تحريم عندما لا نه لا يحل به وان زال عقله كالنبح وفي الهداية وبأمانته فقد قيل
 لا بأس به لانه ليس في شره تقتل آله الجهاد وسما في كذا الحديث بما عاقل السكر من المباح لا يوجب الحلال
 كالنبح ولين المال قال المصنف في محبة هذا هو الذي يظهر وجهه كالأبني وفي النزاهة انه اختاره الواحاني
 فقوله الشارح على الأوجه ما خوذ من كلام المصنف وهذا كله سماعي القول بذكره أ لا كل تحريم عا قيل
 (قوله) والضبع) يضم الباع وسكونها فهتاني باسم لا توي قال كذا كرضيعان بكسر فسكون ومن حبيب أمه
 أنه ينجس ويكون كراسته وأنى أخرى أبو السعود عن الأبياري (قوله) لان لهما نابا) أي بصيدانه
 فيستلان تحت الخيل المار كافي الهداية وما روى مما يدل على اجتنابها محمول على ما قيل التحريم فإن
 الفضل متى تعرض نصبان غلب الحرم على المبيع كما يذكر الشارح في الضبع (قوله) والسلقية) يضم السين وتقرأ
 الا بوم عهله سا كثره يرمي عن شرح الروض وضبطه غيره بكسر السين وهو كذلك في القاموس (قوله) والغراب
 الأبقع) أي الذي فيه بياض وسواد فهتاني قال في العناية وأما الغراب البقع والاسود فهو أنواع ثلاثة
 نوع يلقط الحب ولا يأكل الحيف وليس بمكروه ونوع لا يأكل الا الحيف وهو الذي سماه المصنف الأبقع وأنه

بره ونوع يخطأ به كل الحليمه والجلف أخرى ولم يذ كر في الكتاب وهو غير مكر وعنده مكر وعنده
يوسف اه والآخر هو العقيق كما في المنع وسيأتي **(قوله وانحيث الخ)** قال في معراج الدراية أجمع
لما على أن المستحبات حرام بالنص وهو قوله تعالى ويحرم عليهم الحائض وما استطاعه العرب لحلال لقوله
على ويحل لهم الطيبات وما استخذه العرب فهو حرام بالنص والذين يعتبر استباقتهم أهل الحجاز من أهل
مصار لان الكتاب نزل عليهم وخطبوا به ولم يعتبر أهل البوادي لانهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما يجدون
ووجد في أمصار المسلمين بما لا يعرفه أهل الحجاز وداني أقرب ما يشبهه في الحجاز أن كان عما يشبه شيئا منها فهو
من الحليمة تحت قوله تعالى قل لا أجد الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام ما سكت الله عنه فهو ما عفا الله عنه
(قوله قاموس) نص عبارة الغداف كغراب غراب القطب والنسر الكثير الرش جمعه غدفان اه وقال
لكن له العقيق ولما كان لا يصح العقيق أنه لا بأس بأكله اقتصر الشارح على المعنى الثاني فلهذه فم اقتصر
تقاني على الاول فقال وكذا الغداف لا يؤكل وهو غراب القطب الكثير من الغربان وافي الحناجين اه وهنا
لذا ان العقيق غيره كما يعلم عايند كره تأمل والقطب الحرسى به لانه يجي في زمن الحر **(قوله على الابتداء)**
الابتداء الاسلام قبل نزول قوله تعالى ويحرم عليهم الحائض لئلا يصل المأز **(قوله والبروع)** وزن بقول دوية
بأفان ولكن ذنبه واذنله أطول منها ورجله أطول من يده عكس الزرافة والجمع رابع والعامة تقول جربوع
بسم أو السعود **(قوله وابن عرس)** دوية أشتر أصله أصل جمعه بنت عرس هكذا يجمع الذكر والأنثى قاموس
أله والرجة يقتحين طائر يقع يشبه النسر خلقه وسمى أكل العظم غررا لا يفكر **(قوله والغبان)** بالغبن
عنه وتثلبت الباهل على **(قوله وكاهل من سباع البهائم)** ثم أراد بها ما يشمل الطير وفي قاموس البهجة كل ذات
نزع قوائم ولوف الما هو كل حي لا يبر **(قوله وقيل الخفاش)** أى كذا لا يحل فهو مستأخذ حذف خبره والقائل
سبحان قال الاتفاق وفيه نظر لان كل ذي ناب ليس عنى عنما إذا كان لا يصطاد بناه اه وفي قاموس الخفاش
بمان الوطواط سمي اصغر عنه وضعف بصره **(بسم)** قال في غررا لا يفكر عندنا في كل الخفاف واليوم
ذكره الصرد والهدد وفي الخفاش اختلاف وأما البسبي والصلصل والعقيق والقلق والحمام فلا يستحب
لها وإن كانت في الأصل حلالا لتعارف الناس صاحبها آفة لا كاهلها فينبى أن يتصر زعنه وحرم الشافعي
خفاف والبيضا والطاوس والهدد اه ولا يؤكل السنور والأهلى والوحشى والسمور والسجاب والقتل والبق
في القهستاني وكل ما لا دبه فهو مكره وأكله الا الحراد كالزنبور والذباب تقاى ولا بأس بدوا الزنبور قبل أن
يخفيه الروح لان الماروح له لا يسمي ميتة ثانية وغيره قال ط ونؤخذ منه أن كل الجن أو الخلد أو الثمار
التي بدودها يجوز أن تنفع فيه الروح اه **(قوله ولو متعلقا ما تمسح)** فلا بأس بأكلها لئلا يلحقها بالنص
فيه يتغذى بالنباتة لا ينفع حله وأشار هذا الى الابل والبق والحلابة واللباجية وهي من المسائل التي توقف
الامام فقال لا أدري متى يطيب أكلها وفي التنجس اذا كان عليها نجاسة تمسح بالنجاسة ثلاثة أيام أو الباشة
لغة والابل والبق عشرة وهو المختار على الظاهر وقال السرخسي الأصم عدم التقدير وتمسح حتى تزول
نجاسة الميتة وفي الملقى المكره والحلابة التي انقارت وجدها لرائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها لا يعمل عليها
كره يبعها وهيبتها وثلاث حاله لو ذكر البقاني أن عرقها نجس وفي مختصر المحيط ولا تتركها للنجاسة الثلاثة أيام أو الباشة
لغة الباشة اه يعنى إذا لم تنهت بها لم تقدم لانها تخطأ ولا يتغير لونها وجسها بالماتز به شرب لاني على
بانية وبه يحصل الجواب عن قوله في حاشية الدرر ينظر الفرق بين السمكة وبين الحلابة ايمان تحمل السمكة
ما إذا لم تنهت ويراد بالحلابة الميتة تأمل **(قوله ولو طافه بمجروحة وهانية)** لم يوجب ذلك في وهانية ولا في
بها وانما قال العلامة عبد الرأصل في المحلة السلك أن ما مات بأفة يؤكل وما مات بفراقة لا يؤكل كل ما تم
فراجه بالسمكة في الاشياء فكان المناسب العز والها **(قوله غير الطافي)** اسم فاعل كلسمى في قاموس طغافوق
تلاهم وطافوا علما **(قوله حنف أنفه)** الحنف الموت وما حنف أنفه وحنفه قل وحنف أنفه من غير
أنه الحنف يوصف الحنف لانه أراد أن روحه يخرج من أنفه فتابع نفسه وألهم كانوا يتبعون أن الرض

قال وانحيث ما استخذه
الطباع السليمة
(والغداف) وزن
غراب النسر جمعه
غدفان قاموس
(والقطب) والضب وما
روى من أكله محمول على
الابتداء (والبروع
وابن عرس والرجة
والغبان) هو طائر في
الهمة يشبه الرجة وكاهلها
من سباع البهائم وقيل
الخفاش لانه ذوات
(ولا) يحمل (حيوان مائي
الاسمك) الذي مات
بأفة ولو متعلقا في ماء
نجس ولو طافه بمجروحة
وهانية (غير الطافي)
على وجه الماء الذي
ما حنف أنفه وهو
ما ينه من فوق قلو
ظهره من فوق فليس
بناف فلو كل
قوله من غير قتل الخ
الذي في قاموس أى
على فراشه من غير قتل
ولا ضرب ولا غرق ولا
حرق وخص الخ اه

تخرج روحه من أنفه والخرج من جراحته قاموس **(قوله كباب كل ما في بطن الطافي)** لموته ينشق المكان وهذا إذا كانت المفروقة صحيحة كبابي متنا وفي الكفاية وعن محمد في حكمة توجد في بطن الكلب أنه لا بأس به برذنا لم تنصر اه قال ط ولو وجدت جراد في بطن ممكة أو في بطن جراد خلعت مكي عن البصر الزائر اه **(قوله وما مات بحر الماء أو برده)** وهو قول عامة الشانج وهو أظهر وأرق يختص به بقى شربلاية عن منته المتي **(قوله وبربطه فيه)** أي في الماء لانه مات بأفة اتقاني وكذا إذا مات في شبكة لا يقرب على التخلص منها كفاية **(قوله أو القاءه في)** وكان يعلم أنها حوت منه قال في المنجأ اه كل شيا اتقاني الماء لتأكله فاتت منه وذلك معلوم ط **(قوله غوبه بأفة)** أي جيع ماذ كر وهو الأصل في الخلل كابر ومنه كافي الكفاية ما لوجه في خطره لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على أخذه بغير صيدفات نها لان ضيق المكان سبب لموته فلولا يؤخذ بغير صيد فلا وما لو اتجهد الماء فيقي بين الجود في غر أو الفكار ولو وجد متنا وأسه خارج الماء يؤكل ولو رآسه في الماء وفي الخارج فقد انصف وألا في كل ولا يؤكل **(قوله والا الحريث)** بكسر الهمزة وتشديد اللهمزة قال في القاموس كسكت **(قوله سمك أسود)** كذا قاله البصري وقال الواقي نوع من السمك مدور كالترس أبو السعود **(قوله الخفاء)** أي لثغاه كونها من جنس السمك ان كان **(قوله وخلاف محمد)** نقله عنه في المغرب قال في الدرر وهو ضعيف **(قوله لحدث أحتل ثلثا مئتان الخ)** وهو مشهور ومؤيد بالاجل فيجوز تخصيص الكتاب به وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم على أن حل السمك ثبت بحلق قوله تعالى وأنا نكون منه لما طرما كفاية وما عدا أنواع السمك من نحو انسان الماء وخيزره وغيره ففي داخل تحت القصر وحديث هو الظهور وماؤه والحل ميتته المراد منه السمك كآية أحل لكم مسيدهم لان السمك مراد بالاجماع وبه تنفي المعارضة بين الآلة فائبات الحل فيما سواه يحتاج الى دليل وبحر المصنف يحدث أي أيد وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه اتقاني لمخاض **(قوله وحل غراب الزرع)** وهو غراب أسود من بقاله الزرع وقد يكون محمر المنقار والرجلين رملي قال القسستاني وأر بده غراب لم يأكل الا الحب سواء كان أبقع أو أسودا وزانوا عما في الذخيرة اه **(قوله والعقق)** وزان جعفر طرأ نحو الحمامة طول الذنوب بيضاء وسودا وهو نوع من الغريبان يشابهه ويعقق بصوت يشبه العين والفاق ط عن المكي **(قوله والأسم حله)** الاولى أن يقول على الأصح وهو قول الامام وقال أبو يوسف يكره ط **(قوله معها)** متعلق بقوله وحل الذي قدما الشارح قال ط والاو لها **(قوله وذبج ما لا يؤكل)** يعني ذكامة ما في الدرر وبالصيد يظهره غير نجس العين لانه ذكامة حكاه **(قوله يظهر لحمه وشحمه وجلده)** حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد وهل يجوز الانتفاع في غير الاكل قبل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقيل يجوز كالزيت اذا خلطه ونكأ الميتة والزيتان لا يؤكل وينتفع به في غير الاكل هداية **(قوله تقدم في الطهارة ترجيح خلافه)** وهو ان اللحم لا يظهر بالذبح والحل يظهر بها اه أقول وهما قولان معصيان وعدم التفصيل جزم في الهداية والسكران هما ان التفصيل أصح ما يقتضيه هذا وفي الجوهرية واختلفوا في الموجب لظهور ما لا يؤكل لحمه هل هو مجزئ الذبح والذبح مع التسمية والظاهر الثاني والا ينتم تطهير ما ذبحه الجوحى اه لكن ذكر صاحب العصري كتاب الطهارة ذبح الجوحى وتارك التسمية عدا اوجب الطهارة على الأصح وأيده بأنه في النهاية حكى خلافه بقيل **(قوله الأدنى)** هذا استثنائي لازم للتمن أنه يؤخذ منه جواز الاستعمال فالأدنى وان طهر لا يجوز استعماله كرامة والمغزى لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل أجزائه نجسة ط **(قوله يابس)** أي في الطهارة **(قوله فمقرنة)** أي بغير نحو مدخل وفتح عين مما لا يدل على الحياة كبابي **(قوله أو زجر الدم)** أي بالخروج من الحي قاله البرازي وفي شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة اذا كان يخرج كالجرح من الحي عند الامام ظاهر الراية **(قوله حلت)** لوجود علامة الحياة **(قوله حياته)** الاولى حياتها كاعبر في المنج لكن ذكر الرضا باعتبار المدح **(قوله حلت مطلقا)** يفسر ما بعده قال في المنج لان الأصل بقاها ما كان على ما كان فلا يؤبر والحيات بالشك **(قوله وهذا ياتي في مختصة الخ)** أي ومريضه كبابي في كتاب الصيد **(قوله في)**

وما مات بحر الماء أو برده و بطه فيه أو القاءه في قنوته بأفة وبهنية (و) الا (الحريث) سمك أسود (والمارماهي) سمك في صورة الحية وأفسدها بالذكر لتفاه وخلاف محمد (وحل الجراد) وان مات خفف أنفه بخلاف السمك (أنواع السمك بلا ذكاة) لمحدث أحتل ثلثا مئتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال بكسر الطاء (و) حل (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والأرنب والعقق) هو غراب يجمع بين كل جيف وجب والأصح حله (معها) أي مع الذكاة (وذبج ما لا يؤكل يظهر لحمه وشحمه وجلده) تقدم في الطهارة ترجيح خلافه (الا الأدنى) وانغزير) كما مر (ذبح شاه) مربية (فمقرنة) أو خرج الدم حلت والا لان لم يند حياته عند الذبح (وان علم) حياته (حلت) مطلقا (وان لم تتحرك ولم يخرج الدم) وهذا ياتي في مختصة ومتريفة وتليح والي

فقر الذئب بطنا فاذ كاهذه الاشياء تحال وان كانت حباتها خضفوعليه القنوى لقوله تعالى الاماذ كشم من غير فصل وسيجي في الصدد
ذبح شاة لم يذبحها وقت الذبح ولم تخرج الدم ان فقت فاهلا لاو كل وان ضمتها اكلت وان فقت عنها لاو كل وان ضمتها
اكلت وان مدت بطولها لاو كل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لاو كل وان قام اكلت (٣٠٣) لان الحيوان يستريح بالموت
فقر الذئب بطنا فقر الحرق وشبابه زلفه وفي بعض النسخ يقر باليه الموحدة أى شى **(قوله)** وان كانت
حباتها خضفة في بعض النسخ خضفة والاولى اولى وذلك بأن يقي فهمان الحياة بقدر ما يقي في الذبوح بعد
الذبح كافي البرازية وفيها شاة قطع الذئب وداجها وهي حيلة لا تدعى لفوات محل الذبح ولو انترج اسها وهي حية
تحل بالذبح بين الامة والحيين **(قوله)** وعليه القنوى خلافا لما **(قوله)** من غير فصل أى تفصيل بين حبات خضفة
وكاملة **(قوله)** ذبح شاة الخ بيان لعلامات آخر **(قوله)** ولم تخرج الخ أى بعد الذبح بحركة اضطرابية بحركة
الذبوح والانضم العين وقبض الرجل حركة **(قوله)** وهذا كله الخ أعاد على دخول على الترتيب **(قوله)** بكل حال
سواء وجدت تلك العلامات أو لا **(قوله)** لاحتها المتعادلة فلو فرض خروجها غير مستحيلة تحت أيضا لان مناط
الحرم من اصطالها الآخر وجهان الدبر ولذا يحل شعيرة وحذف سرفين دابة اذا كان صلتا تأمل رجنى قلت
وفي معراج الدابة ولو وجدت سمكة في حوصلة طارت أو كل وعندنا ما نفى لاو كل لانه كالرجيع ورجيع
الطائر عند نجس وقتلنا عما يعتبر جميعا اذا تغير وفي السمك الصغار التي تقلى من غير أن يشق جوفه فقال أصحابه
لا يحل أكله لان رجعه نجس وعندنا لا أثمة محل **(قوله)** وقد غير المصنف عبارة عنه الذى ذكره المصنف
في تحفه أنه غير عبارة الفوائد وهي فان كانت سمكة حلالا لا اقل المصنف ولا يخفى قصورهما عن افاذا المخلوط
ومن ثم غيرته في ان يختصر الى ما سمعته اهلى كن ذكر الحشى انه رأى في نسخة من فان كانت المظروفة مضمحلة
والالا **(قوله)** ملكها حلالا أى ان كانت في المصنف وان باع الصائد السمكة ملك المشتري الأولى وان لم تكن في
الصف فمضى للصائد وتكون لفظة لان الظاهر وصولها اليه من يد الناس ولو اجمعه لمخصص **(قوله)** وهو لفظة فله
أن يصرفه الى نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان غنيما عن قول الاشياء وكذا ان كان غنيما عن قلم كما
لا يخفى **(قوله)** لا يحرم الخ قال البرازي ومن ظن أنه لا يحل لانه ذبح لا كراما من آدم فيكون أهل به لغرائه تعالى
فقد نال الفرق أن الحديث والعقل فانه لا ريب ان القصاب يذبح للرجوع ولو علم أنه نجس لا يذبح فيلزم هذا الجاهل
أن لا يأكل ما ذبحه القصاب وما ذبح للولائم والأعراس والعقيقة **(قوله)** والغلوقة أى بين ما أهل به لغرائه
سبب تعظيم المخلوق وبين غيره وعلى هذا فالذبح عند وضع الجذارة أو عرض مرضى وشقائه لا شق في حله
لان القصده الصدق حوى ومثله التذريق بان معقبا بسلامته من بحر مثلا فيلزم الصدق به على الفقراء
فقط كما في فتاوى الشلبي **(قوله)** وان لم يقدمه أكل كل منها هذا مناط الفرق لا يحرم دفعها لغيره أى غير من ذبح
لاحله أو غير الذابح فان الذابح قد يتركها أو يأخذها كلها وبعضها فانهم واعلم أن المدار على قصد عند ابتداء
الذبح فلا يلزم أنه لو قدم المصنف غير هان لا يحل لانه حين الذبح لم يقصد تعظيمه بل كرامته لا اكل منها وان قدم
اليه غيرها وظهر ذلك أيضا في الوضوء ما يرفع عن عند قدمه فان قصد تعظيمه لا يحل وان أضافها به وان قصد
الاكرام يحل وان أطمعه غيرها تأمل **(قوله)** وهل يكفر أى فيما يثمه وبين الله تعالى اذ لا يبقى بكفر مسلم أمكن
حل كلامه وأفعله على محل حسن أو كان في كفره مخالف **(قوله)** أنه يتقرب الى الأذى أى على وجه العادة
لانه المكفر وهذا بعد من حال المسلم والظاهر أنه قصد الدنيا والوصول عنده بظواهر الحجة بذبح فداءه ولكن
لما كان في ذلك تعظيم لم تكن السمعة مجردة لله تعالى حكما كالوقال بسم الله واسم فلا حرمت ولا ملازمة
بين الحرمة والكفر كما قدمناه عن المقدسى فانهم **(قوله)** وفتلى واسمعىل أى قال ليس بكفر والمراد
بهما الامام الفضلى وغيرهما للضرورة والامام اسمعيل الزاهد **(قوله)** المنفصل من الخى أى غير
المنفصل والحراد والمراد المنفصل عن اللحم فلو كان متعلقا بالجلدة لا يختلف الحكم بخلاف المتعلق باللحم حيث
يؤكل كافي شرح البيرى عن شرح الطحاوى وأطلق الخى فيقول الصيدوز كرا الشارح في كتاب الصيدعين

كان الذبح لله والمتعلقة للضيف والولية وألزم وان لم يقدمه أكل كل منها بل يدفعه لغيره كان تعظيم غير الله فكفر وهل يكفر قولان برأية
الشرع وهبانية قلت وفي صيدانية أنه يكفر ولا يكفر لانه لا ناسي والظن بالمسلم أنه يتقرب الى الأذى هذه التعريف ونحوه في شرح الوهبانية
الخير وتعلمه فقال وقاعله جمهورهم قال كافر وفضى واسمعىل ليس بكفر (العضو) يعني الجزء (المنفصل من الخى)

المتنى أنه لو روى المصدق قطع عضوا من مولى يته فان احتل التثامه كل العضو ايضا والا **قوله حقيقة** وسكا متعلق بالمى وهو واحد ارعن الى بعد الذبح فان المنفصل منه ليس بعينه وان كان فيه حكمة كونهما واحدة حكمة اه ح واحترزه في صيد الهداية عن المبان من الى صورته لاحكام بان يبقى في المبان منه حكمة الذبح فيؤكل الكل وفي العناية ولا يؤكل العضو إن أمكن حياته بعد الاثابة ولا يؤكل كل بهيمة ولا يؤكل الرأس أكلانه ليس منفصلا من حي حقيقة وحكاية حقيقة فقلناه عند الانفصال مستحكما وسأى غلظه في الصيد ان شاء الله تعالى **قوله** لكن ظاهر المتن التعميم يعنى تعمير الى الى حقيقة وسكا وفي الى حكاية فقصداً المنفصل من الذبح ميتة لكنه يخرج الاستثناء الى في فلا مخالفة في الحكم بين الوجهين غايته أن الاستثناء منقطع على الاول متصل على الثانى اه ح **قوله** والسن الساقطة تقدم في الطهارة أن المذهب طهارة السن اه ح **قوله** وان كثر أى زاد على وزن الدرهم فلو وصل به وهو موعه تصع ضلانه بخلاف المنفصل من غيره والمردبال منفصل في جميع ما مر من حكمه الحياة لا لا يخفى **قوله** بامر أى في قوله وقطع الرأس والسلع قبل أن يبرد اه ح **قوله** وحرزنا في الطهارة أى قبل التعميم والذى حرره هنا أنه لا عبرة لقلة الشبه لتصر محجم بهل ذنبه شاة اعتبار الامم اه ح **قوله** وأما من الخيل حلة حاله فلو أمها أن لا تؤكل انتافا **قوله** والكراهة تذ كر أى عندهما هو أحد قولين حكاهما في الأخيرة وفيهم الطرسوسى أن الكراهة تنزيهية ونزعه الناطم بأن محمد انص على أن كل مكر ومرام وعندهما الى الحل أقرب ورجح الشخصنة الاول بمسئلة الشاة اذ انرا عليها لب فانه على بلا كراهة قال لكن في العزاية قال والفل لا يؤكل ولم فصل وما سأتى من التعويل على الشبه يقتضى الحرمة لان الفيل أشبه بالجرار من القرص اه أقول الظاهر الاول لما مر أن كراهة القرص عندهما تنزيهية فكذلك اهلوا أنه لا عبرة بالشبه تأمل **قوله** وان ينزاله يقال نزال الفصل انا ونب على الاتى فواقعتها وتنتاج بالكسر اسم شمل وضع الهائم من التعميم وغيرها شارح **قوله** فان أ كالمخ تفصيل لقوله فينظر وتنبأ بتقديم التاء القوية ويجوز أن يكون متناخرا بها وتقديم النون والباء القطع أى يقطع الرأس ويرى ويؤكل الباقي **قوله** والصباح صغير أى فان نبع لا يؤكل وان تغاير يسمى أسمه ويؤكل الباقي **قوله** وان أشكلت بأن نبع كالكلب وتقا كالغز **قوله** فقتن أى فيؤكل ما سوى أسمه **قوله** والا بأن خرج له أمعاء بلا كرش والطمير الدفن في الارض هذا ظاهر كلامه ان اعتبر هذه الامور على هذا الترتيب فعد وضوح علامة الاكل لا يعتبر الصباح مطلقا وبعد وضوح علامة الصباح لا يعتبر ما في الحوف مطلقا عليه فاذا أكل لما وتقا وأظهره كرش لا يؤكل واذا أكل تنلوا وبظهره أمعاءه كل تأمل **قوله** وأى شيا لمخ هى التى تدت خارج المصر تحمل بالمرح وقد مر قبل الذابح **قوله** ومن ذا الذى ضعى الخج جوابه جبل أقام في شتاء وقت النحر فقد ضعى بلام **قوله** شية ما يحرم أكله من اجزاء الحيوان المأكل سعة الدم المسفوح والذ كر والانيان والقيل والغدة والمثانة والمرارة بدائع وسأى تعميره ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ كتاب الاضحية ﴾)

أقوله أمه أضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احكامها بالكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الحاء لثبات الساو تجمع على أضافى تشديدا بالعناية ونقل في الشز لثابة أن فيها ثمانى لغات أضحية بضم الهمزة وكسرها مع تشديد الياو تخففها وضحة بلا همزة يفتح الصاد وكسرها واخضعه بفتح الهمزة وكسرها **قوله** من ذ كر الخاص بعد العام فيه بيان المناسب مع وجهه التعقيب كما قال في العناية أوردتها عقب الذابح لان التضحية ذبح خاص والخاص بعد العام اه بيانه أن العام جزء من الخاص فالحيوان مثلا جزء من ما هدا الانسان لانه حيوان ناطق والجزء مقدم على مقدم وضعها **قوله** من نسبة النحر بلسم وقته يعنى بلسم ما خوض من اسم وقت ذبحه فاقوم وفي المغرب يقال ضعى انا ذبح الاضحية وقت النحر هذا أضله ثم كرهت قبل ضعى في أى وقت كان من أيام التشريق ولو أخر النهار اه وقيل منسوبة

فتأمله (كتبته) كاللأن المقطوعة والسن الساقطة لا فى حق صاحبه فظاهر وان كثر أشباه من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر (المن مذبح قبل موته فعمل أكله من الحيوان المأكل) لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلا رتبة قلت لكن يكره بامر وسرنا في الطهارة قول الوهابية وقد حلالا لحم الخيل وأما من الخيل قطعها والكراهة تذ كر وان ينز كلب فوق عز فهاها نتائج له رأس ككلب فينظر فان أكلت لحما فكل جميعها وان أكلت تنافذا الرأس يتر ويؤكل باقيها وان أكلت لدا ونافضر بنها والصباح صغير وان أشكلت فاذبح فان كرهنا بها ففسر والا فهو كلب فينظر وفي معانيها وأق شية دون ذبح محلها ومن ذا الذى ضعى ولا دم ينز

(قوله) وشرا ذبح حيوان) كذا في العناية والذي في الدور أنها اسم لحيوان مخصوص وكذا قال ابن
 أبي ماذنج وكسب هامته من من قال ذبح حيوان فكانه لم يفرق بين الأضحية والتضحية اه وقد خطر
 لرويته (قوله) مخصوص) أي نوعا وسائط (قوله) شبه القرية) أي المعهود وهي التضحية قال في
 مع فلا يخفى التضحية بدونها لأن الذبح قد يكون للحجم وقد يكون للقرية والقول لا يقع قربة بدون النية
 بهجات من التضحية والقران والاحصار وغيره فلا تتعين الأضحية إلا بينها ولا يشترط أن يقول بلسانه
 بقلبه كما في الصلاة اه وفي الزاوية لودج المشترا لها بلانية الأضحية أوزنا كغناه بالنية عند الشراء
 قول فيه مخالفة لما ذكر في البدائع أيضا أن من الشروط مقارنة النية للتضحية كما في الصلاة لأنها هي
 فلا يسقط اعتبار القران إلا ضرورة كما في الصوم لتعذر قرانها وقت الشروع اه وبالأول حزم في
 قتال أول من الأشياء تأمل (قوله) وشرا نظها) أي شرائط وجوبها ولم يذكر كالمحرر بصريح العلم من
 البسار ولا العقل والبلوغ لفهم ما من الخلاف كما يأتي والمعبر بوجود هذه الشرائط آخر الوقت وان لم
 في أوله كما سيأتي (قوله) والأقامة) فالسافر لا يجب عليه وان تطوع بها أجزأته عنها وهذا سافر قبل
 فان اشترى شاة لم يمسافر في المتن أنه يبيعها ولا يضحي بها أي لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد
 الشافعي من فصل فقال ان كان مرسلا لا يجب عليه ولا ينبغي أن يجب عليه ولا تسقط سفره وان سافر بعد
 الوقت قالوا ينبغي أن يكون الجواب كذلك اه ط عن الهندية ومثله في البدائع (قوله) والنسار الخ)
 شتا في درهم وأعر ضايا وسواها غير مسكنه ونسب اليه ومتلع محتاجة إلى أن يذبح الأضحية ولوله عقار
 فقبل تلزم لوجه نصا وقيل لو بدخل منه قوت سنة تلزم وقيل قوت شهر في فضل نصاب تلزم ولو العقار
 ان وجبه في أهله فاصاب تلزم وصاحب الثياب الاربعه لو سواي اربعه نصابا غني وثلاثة فغدا لأن
 السنة والأخر للمهنة والثالث للجمع والوقف والأغداد والمرأة موسرة بالمجمل والاوز وجعلها بالمجمل
 تسكن مع الزوج ان قدر على الاسكان له مال كثير غائب بمضاربه أو شركه ومعهم الخبز أو متاع
 اضحيه تلزم وتعم الفروع في البرازيه وغيرها (قوله) وسبيل الوقت) سبيل الحكم ما ترتب عليه
 مما لا بد من العقل تأثره ولا يكون بصنع المكلف كالوقت للصلاة والفرق بينهما بين العلة والشروط
 في حاشيتنا سمات الأصحاح على شرح المنار للشرح وذكروا في النهاية أن سبب وجوب الأضحية ووصف
 هي ما تمكنت أو يسر لم يذكر في أصول الفقه ولا في فروعهم حتى أن السبب هو الوقت لأن السبب
 في نسبة الحكم اليه وتعلقه به انما اصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون سببا وكذا لا الزم في تكرار
 وقد تكرر وجوب الأضحية بشكر الوقت وهو ظاهر ووجدت الإضافة قاله يقال يوم الاضحي كما
 بالجمعة أو العيد وان كان الأصل إضافة الحكم إلى سببه كصلاة الظهر لكن قد يعكس كيوم الجمعة والدليل
 على الوقت امتناع التقديم عليه كما ستأتى فتقدم الصلاة وأعمالها على الفقير لفقد الشرط وهو الغنى وإن
 سبب اه ويتبع في العناية والبراج (قوله) وقيل الرأس) فيمقتضى يعلم مما عرف على أنها تعرف السبب
 الحكم اليه في كلام الشارع كما وخلفه في حاشية المنار قبل بحث السنة قدس (قوله) وركن ذبح الخ) لأن
 في ما يقوم به ذلك الشيء والأضحية إنما تقوم بهذا الفعل فكان ركنها به (قوله) فيكره ذبحه حاجة ويدل
 في سنة الأضحية والكرهية متفرعة كما يدل عليه التحليل ط وهذا من الأضحية عليه والأضحية ط
 فضل الله تعالى في هذا مذهب أهل الحق ألا يجب عليه تعالى شيء (قوله) مع حصة الله) أي بخالصها بقصد
 قوله إذا لوان بدونها أي بدون النية لأن إرادة الأعمال بالنيات أو بدون جهته إذا دخل الظاهر في مثالا فلا
 ما وان سقط الواجب لأن الثواب مفرغ على القبول وبعد جواز الفعل لا يلزم حصول القبول في المختار كما
 المنار قال في الوالوجه حل ثوبا وصلى الظهر حازت صلاته والقول لا بدري هو المختار لأن الله تعالى
 حل الله من الثمنين وشرا نظها تقوى عظمتها وتعلم في سمات الأصحاح (قوله) فصب التضحية) استاد
 الفعل أولى من استناده إلى العين كالأضحية كما فعله القدوري ط والوجوب هو قول أبي حنيفة ومحمد

وشرا (ذبح حيوان
 مخصوص شبه القرية
 في وقت مخصوص
 وشراؤها الاسلام
 والأقامة واليسار الذي
 يتعلق به وجوب صدقة
 الفطر) كما (لا
 الذكوة فصب على
 الانثى) خاتبة (وسبيلها
 الوقت) وهو أيام الضر
 وقيل الرأس وقدمه في
 التاريخانية (وركنها)
 ذبح ما يجوز ذبحه من
 السم لا غير فيكره ذبح
 حليجة ويدل أنه تشبه
 بالحيوس برازية (وحكمها
 ان يخرج عن عهدة
 الواجب في الدنيا
 والوصول إلى الثواب)
 بفضل الله تعالى (في
 العقب) مع حصة الله اذ
 لا ثواب بدونها (فصب
 التضحية)

وزفر والحسن وأحدي الروايتين عن أبي يوسف وعنه أنه سئل وهو قول الشافعي هداية والأدلة في العلم
 (قوله أي إرادة العلم) قال في الجوهرة والدليل على أنها إرادة قول تصديق بعين الحيوان لم يحز والتصديق
 بعد الذبح مستحب وليس بواجب اهـ (قوله عملا لا اعتقادا) اعلم أن الفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة
 كالاعتناء والاركان الأربعة وحكمه لازم على أي حصول العلم القطعي بثبوته وتصديقه بالقلب أي
 اعتقاد حقيقته وعلما بالبدن حتى يكفر جاحده ويقتضيه تاركه بلا عذر والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة كـ
 الفطر والاختية وحكمه الزوم عملا كالفرض لا علميا على اليقين للشبهة حتى لا يكفر جاحده ويقتضيه
 بلا تأويل كما هو مبسوط في كتب الأصول ثم إن الواجب على مراتب كما قال القدرى بعضهم آ كمن
 فوجوب تحدة الثلاثة آ كمن وجوب صدقة الفطر وجوبها آ كمن وجوب الاختية اهـ وذلك ما
 تفاوتت الأدلة في القوة وقد ذكر في التلويح أن استعمال الفرض فيما ثبت قطعي والواجب فيما ثبت
 شائع مستفيض كقولهم الوتر فرض ونحو ذلك ويسمى فرضا عمليا وكقولهم الزكاة واجبة ونحوه فلفظ الوتر
 يقع على ما هو فرض عملا كصلاة الصبر وعلى ثلثي هو في قوة الفرض في العمل كالوتر يقع على
 صحة الصبر كذلك العشاء وعلى ثلثي هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كصيام الفاحشة حتى لا تفتن
 الصلاة بتركها بل يجب بعد التساهل اهـ وتعمد تحقيق ذلك عملا يوجد مجموعته في كتاب مذكور وفيه
 على المتأثرين في الملك الوهاب إذا علمت ذلك ظهر لئان كلاً من الفرض والواجب أشتر كافي في الزوم والواجب
 وإن تفاوتت مراتب الزوم كاتفاوتت مراتب الوجوب واختلغا في الزوم لا اعتقاد على سبيل الفرض
 يسمى الواجب فرضا عملا فقط وقد علمت أن كلاً منهما يطلق على الآخر فتقول الشارح عملا لا اعتقادا
 الفرض القطعي ولهذا قال في المنع أي فلا يكفر جاحدا فإدان المراد به الواجب القطعي كالوتر ونحوه لا
 الذي هو فرض عملا ولا اعتقادا منكره كافر كما مر بخلاف منكر الواجب القطعي أي منكره وجوبه فإنه لا
 للشبهة أهـ أما إذا أنكر أصل مشروعيته المجمع عليها بين الأمة فإنه يكفر فقد صرح المصنف في باب الوتر
 أن من أنكر سنة الفجر تخشى عليه الكفر ثم رآه في القصة في باب ما يكفر به نقل عن الخوافي وأنكر
 الوتر وأصل الاختية كفر ثم نقل عن الزندقي أنه لو أنكر الفرضية لا يكفر ثم قال ولا تاف في نهجهم لأن
 مجمع عليه والفرضية والوجوب مختلف فيما اهـ فافهم (قوله بقدره) متعلق بـ (قوله يمكنه) بصحة
 الفاعل من التمكن ط (قوله هي ما يجب) الأوضح أن يقول والواجب بهذه القدرة ما يجب النسخ بـ (قوله
 القدرة) تأتي بـ (قوله) يتمكن بها العبد من أداء ما لم يمتنع من ط (قوله) ما يمكن به العبد من أداء ما لم يمتنع من ط
 وجوب أداء كل ما موره وكامل وهو القدرة المبسرة فلا داع بعد التمكن ودوامها شرط ودوام الواجب الشرط
 النفس كما ذكر الواجبات المالية حتى بلغت الزكاة والعشر والخروج هلاك المال بعد التمكن من الأداء
 القدرة المبسرة وهي وصف التامة ففانت بالهلاك ففوت دوام الوجوب بطريقه بخلاف الأول
 بقاؤها شرط لبقاء الواجب حتى لا يسقط الخ وصدقة الفطر هلاك المال لوجوبها بقدره يمكنه
 على الزاد والراحة وملك النصاب ولا يقع اليسر فهما لا يخدموا كـ وأعان في الأول وذلك أموال
 في الثاني وليس بشرط بالإجماع (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من الفعل المجرد عن اشتراط
 القدرة ط (قوله لا يمتنع من فعل) أي ليس فيه معنى العلة والشرط يعني مطلق وجوده لتحقيق الشرط
 (قوله هي ما يجب النسخ) الأوضح أن يقول والواجب بها ما يجب النسخ ط (قوله بصفة اليسر) الباء للصاحبة
 فقيرة من اليسر وهو الوجوب بمجرد التمكن إلى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذه
 لوجه التسمية مبسرة والتغير تقدير أي ليس المراد أنه كان واجبا بالعسرة بقدره يمكنه ثم تغير إلى اليسر
 أنه لو وجب بالمكنة كافي الواجبات بها لكان ما أثر اقل توقف عليها صار كأنه تغير (قوله لا يمتنع من
 العلة) لأن العلة هي المؤثر ومولأ هذا الشرط بتغير الواجب إلى بصفة اليسر كان في معنى العلة والله اعلم
 بقاها الحكم بدونهما لا يسر بدون قدره مبسرة والواجب الذي لم يشترع إلا بصفة اليسر لا يسر بدونهما

أي إرادة الدم من النسم
 عملا لا اعتقادا بقدره
 يمكنه أي ما يجب بمجرد
 التمكن من الفعل فلا
 يشترط بقاؤها بقاء
 الوجوب لا يمتنع من فعل
 لا مبسرة هي ما يجب بعد
 التمكن بصفة اليسر
 فقيرة من اليسر
 اليسر في شرط بقاؤها
 لا يمتنع من فعل العلة

(ال) على كونها بمقدرة ممكنة لا ميسرة اه ح قال في العناية وهي واجبة بالمقدرة الممكنة بدليل أن الموصر
 اشترى شاة الاخصية في أول يوم التصرف ولم يضع حتى مضى أيام التصرف افتقر كان عليه أن تصدق بعينها ولا
 تسقط عنه الاخصية فلو كانت بالمقدرة الميسرة كان دوامها شرطاً كما في الزكاة والعشر والمراج حيث تسقط
 ذلك المال اه واعترض بأنه إذا افتقر بعدمضى أيام التصرف كانت القدرة الميسرة حاصلة فيها فلذا لم تسقط
 ولو اعترض في الحواشي السعدية أيضاً بان قبول الهداية ونقض بعض الوقت يدل على أن الوجوب ليس بالقدرة
 ممكنة واللام تسقط وكان عليه أن يضى وإن لم يشترط في يوم التصرف وبأنها تسقط بهلاك المال قبل مضى أيام
 حرك كازكاة تسقط بهلاك التصديق بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك المال بعدما طلع الفجر من يوم
 فطر وهذا كالصريح في أن التصرف فيها هو القدرة الميسرة اه أقول قد يجب بان الاخصية لها وقت بمقدور
 الصلاوة والصوم والعمر فلا وجوب في آخره كما يأتي فمن كان غنياً آخر تلزمه ومن كان فقيراً آخره لا تلزمه
 كان في أوله بخلاف ذلك فمن اشترى غنماً اشترى بقدره بعد أيامها كان في آخر الوقت متمكناً بالقدرة الممكنة
 في زوال القضاء لا بالقدرة الميسرة ولا لا شترط دوامها بان تسقط عنه إذا افتقر والواقع خلافه ومعنى قول
 الهداية ونقض بعض الوقت فوات أيامها بدليل أن عليه التصديق بقيمتها أو بعينها كما يأتي به وسقطها
 إلا أن المال قبل مضى أيامها لا يفيد أن القدرة ميسرة لأن العبرة بآخر الوقت ولم توجد القدرة فيه أصلاً بخلاف
 كذا وصدقة الفطر أن ليس لها وقت يقوت الاداء بقوة فإن الزكاة في كل وقت كذا وكذا صدقة الفطر
 لاف الاخصية فإن الواقع بعد وقتها خلف عنها حيث سقطت الزكاة بالهلاك في وقت وجوب الاداء ولم تسقط
 صدقة الفطر علم أن الأولى وجبت بقدره ميسرة والثانية بمقدرة ممكنة وهلاك المال في الاخصية لا يمكن حله على
 حدين هذين إلا إذا كان بعد وجوب الاداء وذلك في آخر أيام التصرف لان وقتها مقدر كما علمت فثبت هلاك المال
 بد أيامها وأزمناءه بالتصدق بعينها أو بقيمتها علانها لم تسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بمقدرة ممكنة
 إذا هلك قبل مضى أيامها كان الهلاك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حله على واحد منهما فثبت هذا التصديق
 في القولين حقيقة والله ولي التوفيق (قوله بعينها) أي يلزمها أو كان فقيراً اشترىها قاله أو بقيمتها أي لو
 كان غنياً ولم يلزمها كما يأتي فتأمل (قوله فتلزمهم وان حجوا) اقتصر عليه في الدائع وذلك لانهم مقيمون
 قوله وقيل لا تلزم الحرم) وان كان من أهل مكة جوهره عن الخجندی وحله في الشرع لئلا يعل على المافروقه
 ظاهر (قوله لا عن طفله) أي من مال الأب (قوله على الظاهر) قال في الخاتمة في ظاهراً رواية أنه يستحب
 يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن أبي حنيفة يجب أن يضى عن ولده وولد له الذي لا أب له
 فتوى على ظاهر الرواية اه ولو ضى عن أولاده الكبار وزوجه لا يجوز إلا بلزمتهم وعن الثاني أنه يجوز
 حسناً بل لا ذنهم رازية قال في النخبة ولعله ذهب إلى أن العادق إذا جرت من الأب في كل سنة صار كالذن منهم
 أن كان على هذا الوجه فما استحسنه أبو يوسف مخصص (قوله شاة) أي ذبائح الماشران الواجب هو الأمانة
 وأه يدل من ضمير يجب أو فاعله) كذا في المنع وهذا النظر إلى مجرد التز والافالشارح ذكر فاعل يجب فبحسب
 والاختصاصه تعال الخ أضاف النظر إلى الشرح تكون شاة بل من النخبة أو خيراً المستأجد ووقع تقدير
 شاة أي الواحد ذبح شاة فافهم (قوله لخصامتها) أي عظم بدنتها (قوله ولولا خدمهم) أي أحاد السبعة
 مولى من قوله أوسع بدنة لأن المراد أنهما يجزى عن سبعة قيمة القربة من كل منهم ولو اختلف جهات القربة
 يأتي (قوله لم يجز عن أحد) من الجواز أو من الأجزاء والثاني أنيب بما بعده (قوله ويجزى عن عبادون
 مع) الأولى عن أن ماله لا يعقل وأطلقه فتأمل ما إذا انتفتت الانصاف قدر أو لا لكن بعد أن لا ينقص عن
 سبع ولو اشترك بسبعة في خمس بقرات أو أكثر صرح لكل منهم في بقرته سبعاً على العنافة في سبع بقرات أو
 أكثر لأن كل بقره على ثمانية أسهم فلكل منهم أقل من السبع ولزاة في هذه الفصول ولو اشترك بسبعة
 في شاة لا يجزى بحسب قياسه لأن كل شاة بينهم على سبعة أسهم وفي الاستحسان يجزى سهم وكذا اشترك في شاتين
 فينسب أن يكون في الأول قياس واستحسان والمزد كور في جواب القياس بإثباته (قوله نصب على

كما رمى الفطرة بدليل
 وجوب تصدقه بعينها
 أو بقيمتها ولو مضى
 أيامها (على خر سلم
 مقيم) بصر أو قرية
 أو بلدة عني فلا يجب
 على حاج مسافر فاما
 أهل مكة فتلزمهم وان
 حجوا وقيل لا تلزم الحرم
 سراج (موسر) يسار
 الفطرة (عن نفسه لاعت
 طفله) على الظاهر
 بخلاف الفطرة (شاة)
 بالرفع بدل من ضمير
 يجب أو فاعله (أوسع
 بدنة) هي الإبل والبقر
 سميت به لخصامتها ولو
 لأحدهم أقل من سبع
 لم يجز عن أحد ويجزى
 عبادون سبعة بالأولى
 (بقر) نصب على

الظرفية (يوم الصراخ)
آخر أيامه وهي ثلاثة
أفضلها أولها (ويضي)
عن ولده الصغير من ماله)
صححه في الهداية (وقيل
لام صححه في الكافي قال
وليس اللاب أن يفعله
من مال طفله ورجحه
إن الشخصنة قلت وهو
الغنى لما في متن مواهب
الرحمن من أنه أصح
ما يفرض به وعقله في
البرهان بأنه إن كان
المقصود الاتلاف فالأب
لا يملكه في مال ولده
كالغنى أو التصديق
بالجسم قال الصبي
لا يحتمل صدقة التطوع
وعزاه للبسط فلحقها
ثم فرع على القول
الأول بقوله (وأكل
منه الطفل) وأذنه
قدر حاجته (ومابق
يبدل بما يتفق الصغير
بعينه) كقول يوسف
لا بما يستهلك تحسب
وتحوى ابن كمال وكذا
الحمد والوصي (وصح
اشتراك ستة في بدنة
شريت لأخيه)
أي أن نوى وقت الشراء
الاشتراك أصح استحسانا
والألا (استحسانا وذا)
أي الاشتراك (قبل
الشراء أحب ويقسم
الأموزنا

الظرفية) أي لقوله يجب وهذا بيان لأول وقتها مطلقا للصري والقروى كما يأتي بيانه فافهم (قوله)
أي لمه (دخل فيها الليل وإن كره كما يأتي) وأذ أن الوجوب وسع في حله الوقت غير عين والأصل أن ما وجب
بتعين الجزم الذي أدى فيه للوجوب أو آخر الوقت كافي الصلاة وهو الصحيح وعليه يفرض ما إذا صار أهلا للوجوب
في آخره من أسلم أو اعتق أو أسير أو أطاق تلزمه لأن ارتدا أو عسرا أو أسافرا في آخره ولو أعرس بعد ذلك
الوقت صار قريبا شاملا للحالة لا يمتد في نفسه ولومان المومر في أيامها سقطت وفي الحقيقة لم يجب له
القفير ثم أسير في آخر عمله إلا علق في الصحيح لأنه تين أن الأول يطوع بدائع لمخلصا لكن في البراءة وعنه
أن المتأخرين قالوا لا تلزمه إلا علة وبه تأخذ (قوله) وهي ثلاثة (وكذا أيام التشرى ثلثة) والكل
بأربعة أو لها نحو لا غير وآخرها تشرى لا غير والمتوسطان نحو وتشرى هداية وفيه اشعار بأن التشرى
تخو في الملتين الأخيرتين لا ولا إذا الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الأي أيام الأخصية فانه تابع
ماض كافي المضمرات وغيره وفيه اشكال لأن ليلة الرابع لم تكن وقتا لها بل خلق إلا أن يقال للراية
أيام الأخصية قهستاني (قوله) أفضلها أولها) ثم الثاني ثم الثالث كافي القهستاني عن السراجة (قوله)
ويضي عن ولده الصغير من ماله) أي مال الصغير ومنه الجنون قال في البدائع وأما البلوغ والعقل فليسا
شرائط للوجوب في قوله ما وعنده محمد من الشرائط حتى لا يجب الشخصنة في مالهما للموسرين ولا يضمن
أو الوصي عندهما وعند محمد يضمن والذي يجب ويضيق بعثره فان كان عجنونا في أيام التحرف على الاختلاف
ولن يفتق لم يلا خلاف اه قلت لكن في الثانية وأما الذي يجب ويضيق فهو كالصحيح اه الآن
على أنه يجب ويضيق في أيام التحرف أو (قوله) صححه في الهداية) حيث قال والأصح أن يضحي من ماله
إن الشخصنة أنه في الهداية لم يصح شيأ بل مقتضى منعه ترجع عدم الوجوب فيه نظرا لعله ساقط من نفسه
(قوله) قلت وهو العند واختاره في الملتى حيث قدمه وبرع عن الأول وقبل ورجحه الطرسوسي بأن القربان
شبهه ولا يجب اعتدق وليس القول بوجوبها أولى من القول بوجوب الزكاف ماله (قوله) عما يتفق بعينه الظاهر
أنه لا يجوز بيعه بدهم ثم يشترى بهما ذكر ط وفيه ما نذكره من البدائع (قوله) وكذا الحد والوصي
أي كالأب في جميع ما ذكر (قوله) وضع اشتراك ستة) كذا فيهما تأمن التسخير من الاقتناع بالثانية
كذلك في علة كتب ومقتضاه أنه متعمد مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف وهو الشاري وإنما قال في
أي جعلهم شركاه (قوله) بدقتيرت لأخيه) أي لضحي بها عن نفسه هداية وغيرها وهذا محمول على
الغنى لأنهم لا تعين لوجوب الشخصنة بها ومع ذلك بغير ماله من خلف الوعد وقد قالوا إنه ينبغي أن يشترى
بالبئن وإن لم يذكره محمد نصا فاما الفقير فلا يجوز له أن يشترك فيها لأنه أوجبها على نفسه بالشراء لا بغيره
فتعنت للوجوب بدائع وغاية السان لكن في الثانية يسوى بين الغنى والفقير ثم حكى التفصيل عن بعضهم بأنه
(قوله) أي أن نوى وقت الشراء الاشتراك أصح استحسانا والآخر كذا في بعض النسخ وأوجب إسقاطه
بعض النسخ لأن موضوع المسئلة الاستحسانية أن يشترى بها لضحي بها عن نفسه كافي الهداية والثانية
وغيرها وإنما قال المصنف بعد قوله استحسانا لو أن قبل الشراء أحب وفي الهداية والأحسن أن يفعل ذلك
الشراء ليكون أبعد عن الخلاف وعن صورة الرجوع في القربة اه وفي الثانية ولو لم نوجد عند الشراء ثم اشترى
فقد كرهه أبو حنيفة أو لم يقدمنا في باب الهدى عن فتح القدر معزوا إلى الأصل والبسط إذا اشترى بدنة
مثلا ثم اشترى فيها ستة بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لا يسهل له لما أوجبها بالكل وأوجب بعضها بأيجاب الشراء
وبعضها بأيجابه فان فعل فعله أن تصدق بالبئن وإن نوى أن يشترك فيها لسهة آخره لأنه ما أوجب الكل على
نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى يشترك في الشراء والأفضل أن يكون ناشدا
الشراء منهم ومن أحدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشراء في الاستثناء اه ولعله محمول على الفقير أو على
أوجبها للنداء ويرفق بين الهدى والأخصية تأمل (قوله) ويقسم الظم) انظر هل هذه القسمة متعينة
حتى لو اشترى لنفسه وزوجه وأولاده الكبار بدنة ولم يقسموها بينهم أو لا والظاهر أنها لا تسترط لا

لاجزاء الا اذا ضم معه
من الاكراع أو الجلد
صرفه للجنس خلاف
جنسه (وأول وقتها بعد
الصلاة ان ذبح في
مصر) أي بعد أسبق
صلاة عبد ولو قبل
الخطبة لكن بعدها
أحب وبعدها وقتها
لولا صلوات العذر ويجوز
في القدو بعد قبل
الصلاة لان الصلاة في
القدو تقضى لأدائه
زبلي وغيره (و بعد
طلوع فجر يوم العيران
ذبح في غيره) وأخره قبل
غروب يوم الثالث ويجوز
الشافي في الرابع
والمعتبر مكان الاضحية
لا مكان من عليه فيلة
مصري أراد المهيكل أن
يخرجه لتأرجح المصير
فيضحي بها اذا طلع
الفجر مجتبي (والمعتبر
آخر وقتها الفقير وضده
والولادة والموت فلو كان
غنيا في أول الأيام فقيرا في
آخرها لا يجز عليه
وان ولقي اليوم الآخر
تج عليه وان مات فيه
لا تجب عليه (تين أن
الامام على بغير طهارة تعاد
الصلاة دون الاضحية)
لان من العلماء من قال
لا بعد الصلاة الا لامام
وسده

صوميتها الازالة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والفيض تعلق القسم على إرادتهم وهو يؤيد ما سبق
أنه اذا كان فهم فقيرا والباقي أغنياء تعين عليه أخذ نصيبه حتى يه ٥ ط وحاصله أن الراي الثاني شرط
سعة من فعلت لأنتها شرط لكن في استثناءه الفقير نظر ألا تعين عليه التصديق كما يأتي نعم النادر تعين عليه
هم (قوله لاجزاء) لان القسم فيها معنى المبادلة ولو حمل بعضهم بعضا قال في البدائع أيا ما عدم جواز
سعة بمخافة فلا ن فيها معنى التملك والطمع من أموال الرأبلا يجوز عليك بمخافة فلو أيا ما عدم جواز التملك
لأن الرأبلا لا يتحمل الحمل بالتحليل ولأنه في معنى الهبة وهذه المشايخ فيما يتحمل القسم لا تصح ٥ هـ وتظهر
عدم المخاوة بمعنى أنه لا يصح ولا يحمل لفساد المبادلة خلافا لما بحثه في التبريل ليعلم أنه قد عني لا يصح
بشرط فيه (قوله الا اذا ضم معه الخ) بان يكون مع أحدهما بعض الجميع الا كراع ومع الآخر البعض مع
لقد عتابة (قوله وأول وقتها بعد الصلاة الخ) فيه تناسخ اذا تضحية لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل
شرطها فأول وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر إلا أنه شرط للمصري تقديم الصلاة عليها فعدم
جواز لفقد الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط وأشير إليه في الهداية وغيرها فها هنا وكذا ذكر ابن
كحل في منبوتات شرحة أن هذان المواضع التي أخطأها تاج الشريعة ولم ينسبه صدر الشريعة
وله بعد أسبق صلاة عبد ولو ضحي بعد ما صلى أهل المسجد ولم يصل أهل الجماعة أجزأ استحسنانا
فيها صلاة من غير ضحي لو اكتفوا بأجزأتهم وكذا عكسه هداية ولو ضحي بعد ما فقد قدر التشهد في
أخر الرواية لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون مستأوا وهو رواية عن أبي يوسف خاتمة (قوله ولو قبل
الخطبة) قال في المنع وعن الحسن لوضحي قبل الفراغ من الخطبة فقد أساء (قوله ولو بعد مضى وقتها) أي
تأخر الصلاة وهو معطوف على قوله بعد الصلاة ووقت الصلاة من الارتضاع إلى الزوال (قوله لئذ) أي غير
وقت المذكرة بعد ٥ ط أقول ولم يذ كر زبلي لفظ العذر مع أنه يخالف لما سذكره الشارع عن
تتابع وفي البدائع وان أخر الامام صلاة العبد فلا ذبح حتى ينتصف النهار فان اشتغل الامام فلم يصل
وترك عدا حتى زالت فقد دخل الذبح بغير صلاتي الأيام كلها لأنه بالزوال ذلت وقت الصلاة وانما يخرج
لامام في اليوم الثاني والثالث على وجهه القضاء القريب شرط في الاداء لا في القضاء كذا ذكر القسودرى
٥ هـ وذ كر نحو ذلك بل على عن المحط ونقل قبله عن أبيه أنه لا يجز بهم في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا
أنوا الارحون أن يصلى الامام بهم ٥ (تنبيه) * قال في مبسوط السرخسى ليس على أهل منى يوم
مصر صلاة العبد لانهم في وقتها مشغولون بأداء المناسك ويجوز لهم التضحية بعد انشأه في الفجر كما يجوز
هل القري ٥ هـ ومن الظاهر أن أهل منى هم من جهات الحجاج وأهل مكة شريفة لآلة أي أهل مكة المحرمين
أن هذا صريح في خلاف ما ذكره البصري حيث قال ان منى لا يجوز فيها الاضحية الا بعد الزوال لانها
موضع تجوز فيه صلاة العبد لانها سقطت عن الحجاج ولم يذ في ذلك فقلنا حكمة المراجعة ولا صلاة العبد
يوم النحر لان من أدرك نكاحا من المشايخ لم يصلها عكة والله أعلم بالسبب في ذلك ٥ هـ (قوله ان ذبح في
مصر) أي غير المصر شامل لأهل الوادى وقد قال قاضى خان فأما أهل السودان والقري والرباطات عندنا
وولاهم التضحية بعد طلوع الفجر وأما أهل البوادرى لا يصحون الا بعد صلاة أقرب الامعة اليهم ٥ هـ وعزاء
يطلب إلى النظم وغيره وذ كر في التبريل لآلة أنه يخالف لما في التنبيه ولما طلاق شيخ الاسلام (قوله
المعتبر مكان الاضحية الخ) فلو كانت في السودان والمضحي في مصر تأخرت قبل الصلاة وفي العكس لا تجز
يستأنى (قوله أن يخرجها) أي بأمر بالخارجها (قوله لخارج المصر) أي الى ما يباح فيه القصر
يستأنى وزبلي (قوله مجتبي) لاحاجة الى العزو اليه بعد وجود المسئلة في الهداية والتبيين وغيرهما من
منبرات (قوله والولادة) أي على القول بوجوبها في مال الصغرا والاب وهو خلاف المعتد كما مر (قوله
انما الصلاة دون التضحية الخ) قال في البدائع فان علم ذلك قبل تفرق الناس بعد جمع الصلاة باتفاق الروايات
أو على يجوز ما ضحي قبل الاعلان ذكر في بعض الروايات أنه يجوز لانه ذبح بعد صلاة يجزها بعض الفقهاء
في شافى لان فساد صلاة الامام لا يوجب فساد صلاة المقتدى عنده فكانت تلك الصلاة معتبرة عنده

فعلى هذا بعد الامام وحده ولا بعد القوم وذلك استحسان اه وبحكم وفي البرازية (قوله فكان لا يجزى
فيمسحاً) كذا في النسخ وبعض نسخ التبيين أيضاً وصوابه مساح بالرفع (قوله وفي المحتج الخ) هذا تقدير
لأطلاق المتن وهو وجه لما في الاعداء بعد التفرق من المشقة اه (قوله لا بعد) أقول في البرازية ولو
نأى بالناس لم يعدوا حتى ذبح قبل أن يعلم بذلك جاز من علم به لم يجز نحره اذا ذبح قبل الزوال وبعدم
اه لكن مقتضى ما قدمناه من البدائع عدم الاعداء مطلقاً وبدل عليه اه في البدائع كذا في البرازية
أخرى تأمل (قوله فلم يصلوا) لعدم وال يصلها بهم اتفاقاً ويزيل (قوله جاز في المختار) لان البلدة صارت
في هذا الحكم كالسوادا اتفاقاً وفي التراخاة وعليه الفتوى وقد ذكر المسئلة الزلي أيضاً ولا يعارض ما تقدم
فقله عنه كما قلناه ح لان الامام هناك موجود فلم يصرف في حكم السوادا فهم (قوله لكن في النسخ الخ)
ساقط من بعض النسخ وهو الاول اذ لا يخالف ما قبله لانه ترك لغرض هذا الغرض (قوله ولو تعدد الترك) متى
لمجهول أو لا يعلم وفاعله الامام (قوله فسن) يقال سن فلانا طعن بالسنن والمراية هنا الذبح (قوله
وقيل الخ) الظاهر انه فهم انه معارض لما نقله عن البرازية كما فهمه المحتج والمعارض متقدمة على ما تقدم (قوله
قلت الخ) ليس في عبارة الزلي ما يفعله لانه يحكي القولين عن المحط كما قدمناه ورجح (قوله أجزأهم الصلاة
والتضحية) كذا في البدائع أيضاً وفيها لو شهدوا بعد نصف النهار انه العاشر جاز لهم أن يضجوا ويضج الامام
من القديس حتى بهم العيد وان علم في هذا النهار انه يوم النحر فغسل الامام عن الشروع أو غفل فلم يضج ولم يضر
أحد اصيلي بهم فلا ينبغي لأحد أن يضج حتى يصلي بهم الامام الى أن تزول الشمس فاذا زالت الغسل أن يخرج
الامام ضج الناس وان ضج أحد قبل ذلك لم يجز ولو ضج بعد الزوال من يوم عرفة ظهر انه يوم النحر جاز
عندنا لانه في وقته اه (قوله صيانة لجميع المسلمين) الذي اشتهر في الزلي لجميع بدون يا أي خلاصتهم بالجماعة تأمل
(قوله تنزهها) بحسن المصنف حيث قال قلت للظاهر ان هذه الكراهة لتزويده ومرجعها الى خلاف الاول
اذا احتمال الغلط لا يصلح دليلاً على كراهة النحر اه أقول وهو مصرح به في ذائع البدائع (قوله لئلا) أي
المسلمين المتوسطين في الاول والاربعاء اذ تصح فيها الاضحية أصلاً كما هو الظاهر ونبه عليه في التاميم هنا
حتى على البعض (قوله ولو ترك التضحية الخ) شروع في بيان قضاء الاضحية اذا فاتت عن وقتها فاهامضونة
بالقضاء في الجملة كافي البدائع (قوله ومضت) بله الخ) فقيه لما في النهاية اذا وجبت بالبحا صريحاً والنسار
لهان تصلي بعينها في بلهافعله مثلها كما كان الواجب عليه الا رافة وانما ينتقل الى الصدقة اذا وقع
البأس عن التضحية بحض بله وان لم يشتر مثلها حتى مضت بلهاتصدق بقميتها لان الرافة اعرفت قرب
في زمان مخصوص ولا يجز به الصدقة الاولى عما يلزمه بعد لها قبل سبب الوجوب اه (قوله تصديقها)
لوقوع البأس عن التقرب بالارافة وان تصديق بقميتها أجزأ أيضاً لان الواجب هنا التصديق بعينها وهذا
هو المقصود اه خيرة (قوله فانزل لعنة) قال في البدائع اما الذي يجب على التقى والفقر فالمنذور به بأن قال
فتعل أن اضحي شاة أو بدنة أو هذه الشاة أو البدنة أو قال جعلت هذه الشاة اضحية لانها تقر بمن جسد
ايجاب وهو هدى المتعة والقران والاحصاء فزناهم بالندركسار القرب والوجوب بالندركسوى فيه القرب
والفقر اه وقد استقدمته أن جعل للذكور نذر وأن النذر بالواجب صحيح واستشكل بأن من شرو
صحة النذر ان لا يكون واجبا عليه وأجاب أبو السعود بأن الواجب التضحية مطلقاً وصحة النذر بالنسبة لعنة
اه وفيه نظر لما علمت من صحة النذر بغير معينة أيضاً واعلم اه قال في البدائع ولو نذر أن يضحي شاة وذلك في
النحر وهو موثر فعليه أن يضحي شاتين عند ما فاتت النذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا انما عني
الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل أيام النحر لم يشأتان بلا خلاف لان الصيغة لا تجوز
الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسراً ثم أسرف في أيام النحر لم يشأتان اه ومقتضى
هذا أن المومرا اذا نذر في أيام النحر فصدل الاخبار لم يكن ذلك منه نذراً حقيقة وإن لزوم الشاة عليه باطل
الشرع أما اذا أطلق ولم يصدل الاخبار أو كان قبل أيام النحر أو كان معسراً فأسرف فيها فانه وان لم يشأت

فكان لا يجزى ادفعه
مساغز يلى وفي المحتج
انما تعدد قبل التفرق
لا بعده وفي البرازية
بلده فيها فتنة فلم يصلوا
وشعوا بعد طلوع الفجر
جاز في المختار لكن في
النسخ ولو تعدد الترك
فسن أول وقتها يجوز
الذبح حتى تزول الشمس
انتهى وقيل لا يجوز قبل
الزوال في اليوم الاول
وتجوز في بقية الأيام
قلت وقدمنا أنه مختار
الزلي وغيره وبه جزم
في المواهب فتنبه كالو
شهدوا أنه يوم العيد
عند الامام فصلوا ثم
ضجوا (ثم بان أنه يوم
عرفة أجزأهم الصلاة
والتضحية) لانه لا يمكن
التعريض مثل هذا
لخطأ فيحكم بالجواز
صيانة لجميع المسلمين
زلي (وكرم) تنزهها
(الذبح لئلا) لا احتمال
الغلط (ولو تركت
التضحية ومضت) بله
تصدق بها حجة (انذر)
فعل تصديق لعنة

أخرى بالتدليل كتمان تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فهو نذر حقيقة وعلى كل فلم يوجد نذر حقيقي واجب قبله وانضم الحال وطاع الاشكال وسيأتي في آخر الاختصار ما تدقق في لهذا الحث ومقتضى ذلك أيضاً أنه حيث قصد الاخلاص لا كل منه لانهم لم ينزله النذر * (فرع) * قال الله على أن أضي شاة فخصي يدينه أو بقر فمات زانرانية (قوله ولو فقيراً) الأنسب أن يقال ولو غني لان الفقير لا يتوهم عدم حجة نذره ما لم يعلم وجودها عليه قبله بخلاف الغني ولأن الفقير اذا شرأها له يلزمه التصديق بعينها بل انذر بخلاف الغني وقاعدته والوصلة أن نفرض ما بعدهما أولاً بالحكم تأمل (قوله ولو فقيراً) أي الذي كان كانه فقيراً بعد الذبح أقل منها قبله تأخر زانرانية (قوله) بقية النقصان) المناسب سقاط قيمة أو يقول بقدر النقصان لأن القرض أن النقصان من القيمة لا من ذات الشاة تأمل (قوله) ولا يأكل الناذر منها) أي نذر على حقيقة كانت عطل وأقول الناذر ليس بقب لان الكلام فيها اذ مضى وقتها ووجب عليه التصديق بحاجته أو بقيتها وانما اذا ذبحها ونقصها انضمن النقصان وهذا يشمل الفقير اذا شرأها له اي دل عليه ما في غاية البيان اذا اوجب شاة بعضها واشترأ البقية بقيتها فأمم الحر قبل أن يذبحها تصديق بحاجته ولا يأكل منها لانه انتقل الواجب من اذابة الدم الى التصديق وان لم يوجب لم يشتر وهو موسر وقد مضى تأملها تصديق بقيمة شاة تجزئ للاخضة اهـ فقيمة دلالة واخصه على ما قلناه تأمل في الكفاية قال بعد قوله أو فقير شرأها له وان ذبح لا يأكل منها وسيأتي من زيد بيان أن شاء الله تعالى (قوله عطف عليه) أي على فاعل تصديق (قوله شرأها لها) فلو كانت في ملكه فتوى بان يضيها أو اشتراها ولم ينو الاخضية وقت الشراء ثم توى بعد ذلك لا يجب لان النسبة لم تقارن الشراء فلا تعتبر بدائع (قوله لوجوبها عليه بذلك) أي الشراء وهذا ظاهر الرواية لان شرائها له يجري مجرى الاحتياج وهو النذر بالتضحية عرفاً كافي الدائم ووقع في التنازع نسبة التعبير بقوة شرائها أيام الحر وظاهر أنه لو شرأها له قبل الاحتياج ولم أره سر محافل راجع (قوله وتصديق بقيمة ما غني شرأها) ولا كذا في الهدية وغيرهما كالدر ونقصه الشيخ شاهين بأن وجوب التصديق بالقيمة مقيد بما اذا لم يشتر ما اذا اشتري فهو يخبر بين التصديق بالقيمة أو التصديق بحاجته كافي الزبلي أو السعد وأقول ذكر في البدائع أن الصبيح ان الشاة للشراء للاخضية انما يضعها حتى يضي الوقت تصديق الموسر بعينها كالفقير بخلاف بين أصحابنا فان محمداً قال وهذا قول أي حسيقة أو أي يوسف وقولنا اهـ وعمامة فيه وهو الموقوف لها فعمامة اتفان غاية البيان وعلى كل فالظاهر أنه لا يحل له الاكل منها انما ذبحها كما لا يجوز له حبس شيء من قيمتها تأمل (قوله فالمراد بالقيمة الخ) بيان لما اوجه للوصف لأن قوله تصديق بقيمتها ظاهر فيما اذا اشتراها لان قيمتها تعلم اما اذا لم يشترها فامعنى أنه يتصدق بقيمتها فانها غير معينة فين أن المراد انما يشترها قيمة شاة تجزئ في الاخضية كافي الخلاصه وغيرها قال الهنساقي أو غنمة شاة وسط كافي الزاهدي والنظم وغيرها (قوله وضع الخ) بفتح هاء هسناء (قوله ذبوة شاة شهر) كذا في الهداية وفسره في شرح الملتقى شرعاً على علمه كذا الحلول عند الاكر قال الهنساقي وفسره الاكثر في المحيط بلخ في الشهر الثامن وفي الخزانة على علمه ستة شهر وشي قد ذكر الزهري أن ابنه ان سبعة وعشرون غنمة أو تسعة ومائة من اجل اهتلت واقصر في الخزانة على ما في الخزانة وقد بقره شرعاً في الغنم غنمة ستة نهاية (قوله من الضأن) هو ماله المتصدق قبله لانه لا يجوز الخلع من المعروفه بلا خلاف كافي المبسوط فهنساقي والخلع من البقران ستة ومن الابل ان ربع بدائع (قوله ان كان الخ) فالوصف لاجلته لا يجوز الا ان يتمه ستة ويطعن في الثانية انتقال (قوله من الغنمة) أي لانه وهي الابل والبقر بنوعيه والشاة بنوعيه (قوله والتي هو ابن خمس الخ) ذكر من التي والخلع في الخلع منطلو ما في أربع آيات لبعضهم وقد قطعها في بيتين قلت

فوالحول من غنم والتمس من ابل * واثنين بقر ذاب التي دعى

والحول من بقر والنصف من غنم * وأربع من بعير من بالذبح

البدائع تقدير هذه الاسنان بما ذكر الخ النقصان لان الزبدي فلو ضحي بسن أقل لا يجوز ذبها كبر يجوز وهو

ولو ذب ولو ذبحها تصديق
بجميعها ولو نقصها تصديق
بقيمة النقصان أيضاً
ولا يأكل النذر منها
فان كل تصديق بقيمة
ما أو (فقير) عطف
عليه (شرأها لها)
لوجوبها عليه بذلك
حتى يتبع عليه بيعها
(و) تصديق بقيمتها
غني شرأها أولاً
لتعلقها بدمه شرأها أولاً
فالمراد بالقيمة قيمة شاة
تجزئ فيها وضع
الخلع ذبوة أشهر
(من الضأن) ان كان
محسب لو غلط بالثنايا
لا يمكن التمييز من بعد
(و) وضع التي فصاعداً
من الثلاثة التي
(هو ابن خمس من الابل
وحولين من البقر

أفضل ولا يجوز يحمل وحدي وعمول وفصل لأن الشريح انما وردا لسان المذ كورة **(قوله والجلموس)** فروع
من البقرة وكذا المفروغ من القنم دليل ضمها في الزا كندائع **(قوله قاله المصنف)** تبعاً لهذه وغيره قال في
البدائع فلان زاور وحشي على بقرة أهلية فقلت ولما يضحى به دون العكس لانه ينفصل عن الام وهو حيوان
مقوم متعلق به الاحكام ومن الاب ما معهن ولما يفسح الام في الرق والحرية **(قوله فروع له قوله يتابع)** يوجد
في بعض النسخ **(قوله أفضل من سبع البقرة الخ)** وكذا من عمال البقرة قال في التاتر خاتمة في الغنمية كان
الاستاذ يقول بان الشاة الغلظة السمكة التي تساوي البقرة قيمة ولها أفضل من البقرة لأن جسم الشاة تقع
فرضاً لا خلاف واختلاف في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فروضاً والباقي تطوع اه **(قوله اذا استوا بالخ)**
فان كان سبع البقرة كتر لحافها أفضل والا صل في هذا اذا استوا في اللحم والقيمة فاطميهما الجاه أفضل وانما
اختلافهما ما والفاضل أولى بتاتر خاتمة **(قوله أفضل من النجعة)** هي الاثني من الضأن قاموس **(قوله اذا استوا)**
فيهما فان كانت النجعة كتر قيمة أو نافيها أفضل ذخيرة ط **(قوله والاثنى من للمعز أفضل)** مخالف للفق
الخنانية وغيره اوقال طمشي ابن وهبان على أن الذكر في الضأن والمعز أفضل لكنهم يبعدوا اذا كان موجوداً
مروضاً الاثني أنى مدقوقهما قال العلامة عبد البر وهو مائة اذ لم يكن موصوفاً لا يكون أفضل **(قوله)**
وفي الوهانية الخ تفصيلاً لطلاق الاستواء أي أن الاثني من الابل والبقر أفضل اذا استوا وقال في التاتر خاتمة
لأن لها أطيب وهو الموافق للأصل المار **(قوله قبل الذبح)** فان خرج من بطنها حافة العامة أنه يفضل به
ما يفضل بالام فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه أو كله يتصدق بقبضه فان
بقي عنده ويضعه لعمام القابل أخصه لا يجوز وعلمه أخرى لعامة ما الذي حتى ويتصدق به مذبحاً مع قيمة ما نقص
بالذبح والقنم على هذا خاتمة **(قوله يذبح والوليمة)** الآية لا يأكل منه بل يتصدق به فان أكل منه فمضى
بقبضه ما أكل والمستحب أن يتصدق به خاتمة قبل ولعل وجهه عدم بلوغ الوليمة والجزاء فكانت القربة في
القيم بذاته لا في اراقته ما تأمل قال في البدائع وقال في الاصل وان باعته تصدق بثمنه لان الام تعبت للاضحية
واوليه يحد على صفات الام الشرعية ومن المشايخ من قال هنا في الاضحية الموجبة بالذبح وما في معناه كثره
الفقر والافلا لا يجوز التضحية بغيره فاكدوا ولها **(قوله)** وعند بعضهم يتصدق به بالذبح فاقدمت خاتمة
أنه المستحب وظاهره ولو في أيام النحر وانظر ما في التاتر خاتمة عن البدائع **(قوله ثم وجدها)** أي الضالة أو
المسروقة بمعنى وصلت اليه وهذا اذا وجد في أيام النحر **(قوله وقال بعضهم الخ)** اقتصر عليه في البدائع وقال
الساجي أنه به جزء البشني كما ذكره المارح وهو الموافق للقواعد اوقال في البدائع ولولم يذبح الثانية حتى مضت
أيام النحر ثم وجدها الأولى عليه أن يتصدق بأفضلها ولا يذبح **(قوله ويضحي بالجاء)** هي التي لا قرن لها خلفاً وكذا
العظما الذي ذهب بعض قريتها بالكسر أو غيره فان بلغ الكسر الى النحر لم يجز فهستاني وفي البدائع ان بلغ الكسر
المشاش لا يجزى والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين اه **(قوله والنولاء)** بالمشقة في القاموس
النول بالتحريك لستره في أعضاء الشاة خاصة أو كالخنون يصيدها فلا تنفع القنم وتستدبر في مرعها **(قوله)**
والرعي عطف تفسير ط **(قوله فله هزلة الخ)** قال في الخاتمة ويجوز والثولاء هو الجراء السمينة فلا
مهزولتين لا تنقي لا يجوز اذا ذبح عظمها فان كانت مهزولة فيها بعض النصح جاز ويروى ذلك عن محمد اوقال
لانتق ما خوضن التي يكسر النون واسكان الشافى هو المذبح أي لا يملك لها وهذا يكون من شدة الهرم الزا فتنبه قال
القهستاني واعلم ان لكل لا يخول عن عيب المستحب أن يكون سليماً عن العيوب الظاهرة فاحوز ههنا حق
مع الكراهة كافي المضرب **(قوله الملهزلة الخ)** تفسير مراد ان الصغرى كذهاب السن كافي القاموس
فلا يضرب أصل الهرم الزا كعلم عاقدهم ولما قيلت في حديث اللوطا والصغلة التي لا تنقي **(قوله والعرجاء)** أي التي
لا تكتمل للنش يجرها العرجاء انما عصى ثلاث قوائم حتى لو كانت تضع الرابطة على الارض وتسعين بها
عناية **(قوله الى المنسل)** بكسر السين والقياس الفتح **(قوله ومقطوع)** كذا الاذن الخ في البدائع ولذهب بعض
الاذن والالية والذهب والعين ذكر في الجامع الصغير ان كان كثير ائتماع وان يسير الابعاع واختلاف اصحابنا

والجلموس وحول من
الشاة) والمعز والنول
بين الاثني والوحشي
يتبع الام قاله المصنف
* (فروع) * الشاة
أفضل من سبع البقرة
اذا استوا في القيمة
واللحم والكبش أفضل
من النجعة اذا استوا
فيهما والاثنى من المعز
أفضل من التيس اذا
استوا بقيمة والاثنى من
الابل والبقر أفضل
حاشي وفي الوهانية
أن الاثني أفضل من
الذكر اذا استوا بقيمة
والله أعلم ولنت
الاخوة ولما قبل الذبح
يذبح والوليمة وعند
بعضهم يتصدق به بلا
ذبح * ضلت وأمرت
فأستري أخرى ثم
وجدناها أفضل ذبحها
وان ذبح الأولى حار وكذا
الثانية لو قبضها كالأولى
أو أكثر وان أقل
ضمن الزائد ويتصدق
به بلا فرق بين غني وفقير
وقال بعضهم ان وجبت
عن يسار فكذلك الجواب
وان عن عسار ذبحها
يتابع (ويضحي بالجاء
والخصي والنولاء) أي
المجنونة (اذا لم تعنها
من السوم والرعي وان
منهها) يجوز التضحية
بها (والجاء السمينة)
قوله مهزولة لا يجزى لان
الجزء في اللحم نقص
(لا بالقيمة والعرجاء
والعرجاء) المهزولة التي لا يمتنع في عظامها (والعرجاء التي لا تنقي الى المنسل) أي الذمير والمرية الذين مرضها (ومقطوع) كذا الاذن في

الفصل بين القليل والكثير عن أبي حنيفة أربع روايات تروى مجمدة في الأصل والجمع الصغير أن المانع
 غالب أكثر من الثلث وعنه أنه الثلث وعنه أنه الربع وعنه أن يكون الذهب أقل من الباقي أو مثله اه بالعمى
 الأولى في ظاهر الرواية وصحها في الخاتمة حيث قال والجمع أن الثلث وما دونه قليل وما زاد على كثير وعنه
 شوى اه وبشيء عليها في مختصر الرواية والأصلاح والربع حتى قولهما قال في الهداية وقال الأتاني الأكثر من
 نصف أجزأ وهو اختيار الفقيه أبي الشيوخ قال أبو يوسف أخبرني بقولي أبا حنيفة فقال قولتي قولتي قليل
 ورجوع منه إلى القول أبي يوسف وقيل معناه قولتي قريب من قولتي في كون النصف ما نفعنا روايتان عنهما اه
 في النزاهة في ظاهر مذهبه هما أن النصف كثير اه وفي غاية البيان ووجه الرواية الرابعة وهي قولهما والها
 جمع الإمام أن الكثير من كل شيء أكثر وفي النصف تعارض الخاتمة اه أي فقال بعدم الجواز احتكاما
 إليه وفيه ظهر أن ما في المتن كالهداية والكثير والمتن في الرواية وعليها الفتوى كما ذكره الشارح عن المجتبى
 أنهم أخذوا به لأن المصادر من قول الإمام السابق هو الرجوع عما هو ظاهر الرواية عنه إلى قولهما والله
 إلى أعلم وفي النزاهة وهل يجمع الخروق في أدنى الأضعية اختلفوا فيه قلت وقدّم الشارح في باب المسح على
 فحين أنه ينبغي الجمع احتكاما (قوله بجاز) من إطلاق السبب والمزوم وإرادة السبب أو الأذم (قوله)
 ما يعرف (الخ) قال في الهداية ومعرفة المقدار في غير العين مستبصرة وفي العين حال أو تشد للمعية بعد أن
 مختلف الشئ وما أو يوصى ثم يقرب العلف بها قليلا قليلا فإذا رأته من موضع أعلم عليه ثم تشد الصحة
 ربها العلف كذلك فإذا رأته من مكان أعلم عليه ثم ينظر إلى تفاوت ما بينهما فإن كان ثلثا فلها هاهو
 شوان نصفًا فالنصف اه (قوله الآية) بفتح الهمزة كسجدته وجهه كما في القاموس البات والآيا
 اه وقيل ما متعلق به هو ما قبله روايتان حكاهما في الهداية عن الثاني وحزم في الخاتمة بالذنية وقال
 اه والى لا أسنان لها وهي تعطف أو لا تعطف لا يجوز (قوله التي لا) لأن لها خلقته قال في البدائع ولا
 من مقطوعة إحدى الأذنين بكالها والى لها أذن واحدة خلقته اه (قوله فلو لها أذن صغيرة خلقته أجزأت)
 هذه تسمى صمعا وعمهتين كما في القاموس (قوله والجذء الخ) هي بالجمع التي يمس ضرعها وبالهاء
 مقطوعة الضرع عني وهي في عدة نسخ بالثبات المجهول لم يذكر في القاموس شيئا من المعنيين ثم ذكر الخ
 ثم القطع المستأمل وبالهاء خلقته الذنب وذو كمال الجذء بالجمع والبال المهملة الصغيرة الشدى والمقطوعة
 ون والذاهبة العين ومثله في نهاية ابن الأثير والذاهبة العين يأتي حكمها في الظاهر بقولها من الجذء وهي
 صغيرة الأظفار على وهو الضرع (قوله ولا الجذء) بالجمع والبال والعين المهملة وفي بعض
 نسخ بالثبات المجهول وهي تحذف في بعضها بالمعجمة والياء بعدها ولا يناسب تفسير الشارح وإن كان المعنى
 حالان لا جذء مقطوع البذء والذاهبة لا تأمل قاموس وصرح في الدور بأن مقطوعة البذء والرجل
 ذوز (قوله ولا الصرمة أطاؤها) صرمة كعقلمة من الصرم وهو القطع والأطاء اطاء الممثلة جمع
 في الكسر والضم حملات الضرع التي من خف وتلف وما فر وسبع قاموس وما رأينا في عدة نسخ
 اه المعجمة تحذف (قوله وهي الخ) فصرها إلى التي لا تستطيع أن ترضع فصلها وهو تفسير بلزوم
 في لمافي القاموس هي ناقصة يقطع أطاؤها ليس الأحليل فلا يخرج العين ليكون أقوى لها وقد يكون من
 ناع العين بأن يصيب ضرعها فيكون فينقطع لبنها اه وفي الخلاصة مقطوع رؤس ضرعها لا يجوز
 نهين واحدة أقل من النصف فقل ما ذكرنا من الخلاف في العين والأذن وفي الشاة والمغزاة لا يمكن
 إحدى لحمها خلقته أو ذهب بافتقوت واحدة يجوز وفي الأبل والبقرة ذهب واحدة يجوز أو
 ن لا اه وذكرها جواز التي لا يزل لها لبن من غير علة وفي التاترغائية والشور لا يجوز وهي من الشاة
 باع العين عن إحدى ضرعها ومن الأبل والبقرة ما قطع من ضرعها لأن لكل واحد منهما أربع
 نضر (قوله ولا التي لا ألبه لها خلقته) الشاة إذا لم يكن لها أذن ولا ذنب خلقته قال محمد لا يكون هذا ولو كان
 ما بين ذكرك في الأصل عن أبي حنيفة أنه يجوز غائية ثم قال وإن كان لها ألبه صغيرة تمثل الذنب خلقته جاز

أوالذنب والعين أي
 التي ذهب أكثر
 عنها فأطلق القطع
 على الذهاب مجازا
 وإنما يعرف بتقريب
 العلف (أو) أكثر
 (الآية) لأن لا كرحم
 الكل بقاء وذهابا
 فيبقى بقاء الأكثر
 وعليه الفتوى مجتبى
 (ولا بالهتاء) التي لا
 أسنان لها ويكتفى بقاء
 الأكثر وقيل ما متعلق
 به (والسكاه) التي لا
 أذن لها خلقته فلو لها
 أذن صغيرة خلقته
 أجزأت رؤس
 (والجذء) مقطوعة
 رؤس ضرعها أو
 يابسها ولا الجذء
 مقطوعة الأنف ولا
 المصمة أطاؤها وهي
 التي عولبت حتى انقطع
 لبنها ولا التي لا ألبه لها
 خلقته مجتبى ولا يفتنى

لان لهما لا يتضح شرح
وهبانه ونعمامه فيه
(و) لا (الحلالة) التي
تاكل العذول لا تأكل
غيرها (ولو شترها سلمية
ثم تعيبت بغير مانع) كما
مر (فصلها قامت غيرها
مقامها) كان (غنيا
وان) كان (فقرا) أجزاء
ذلك) وكذا لو كانت
معيبة وقت الشراء لعدم
وجوبها عليه بخلاف
التي ولا يضر تعييبها من
اضطرارها عند البيع
وكذا لو ما شغلي التي
غيرها لا الفقير ولو شلت
أو سرق شترى أخرى
فظهرت فعلى التي
أحدها ولو على الفقير
كلاهما شتى (وان مات
أحد السبعة) المشترين
في البدنة (وقال الورثة
لأنه جوازه وعنكم صريح)
عن الكل استحسانا
لقصد القرية من الكل
ولو ذهبوا بالاذن الورثة
لم يميزهم لأن بعضها
لم يقع قرية (وان كان
شريكة الستة نصرا بنا
أو مرددا لهم لم يميز عن
واحد منهم

أما على قول أبي حنيفة فظاهر لان غنمهم لم يكن لها اذن أصلا ولا آية جازوا على قول محمد صغيرة لا
جائز وان لم يكن لها آية ولا اذن خلقه لا يجوز (قوله) لان لهما لا يتضح (من باب سمع وهذا التعليل انما
ما ورد من وهاب من أنها لا تخلوا ما أن تكون ذكر أو أنثى وعلى كل يجوز (قوله) ولا (الحلالة) أي
الميسر قال في الخاتمة فان كانت بلا عسل أو بعين ومواشي يبيع لهما والبقع شر بن والقيم عشرة (قوله)
ولا تأكل غيرها) أفادنا أنها كانت تخط بغيرى ط (تمت) * يجوز الضحية بالمحبوب والمحبوب بالمعز
الجماع والتي بهامعال والعاجزة عن الولادة تكبر سنها والتي لها كى والتي لسان لها في القسم خلاصة
لا القربان به أخذ العلف بالسان والنساء بالسن كما في الفهستان عن النسيه فليس ان انقطع من اللسان أو
من الثلث لا يجوز أقول وهو الذي يظهر قياسا على الاذن والذنب بل أولى لأنه بقصد بالاكل وقد دخل فيه
بالعلف تأمل وفي البدائع وبحري الشتر قائم مشقوقة الاذن طول وانحرافا مشقوقة الاذن والمساواة في المقام
مقدم اذ هي شتى وتركت مغلطا والمدايرة ما فصل ذلك بخبر الاذن من الشاة والتي الوارد بمجمل على التسوية
انحرافا على الكثير على الاختلاف في حد الكثير على ما بينا اه بدائع ويجوز الحولاء ما في غنمهم
والجوز والى جز صوفها حانة وقد من أن ما جوز هنا جوزع الكراهة لأنه خلاف المستحب (قوله) كل
أى كل الوان التي حرمت ط (قوله) وان فقرا أجزاء ذلك) لانها إنما تعيبت بالشراء في حقها ولو أوجب انحراف
على نفسه بغير عنها فاشترى صحته ثم تعيبت عنده فضى بها لا يسقط عنه الواجب لوجوب الكفاية على
كل موزر يلى (قوله) وكذلك لو كانت معيبة وقت الشراء أى بقي العيب فان زال أجزاء التي أيضا قال
الخاتمة ولو كانت مهزولة عند الشراء فبعت بعد جاز (قوله) ولا يضر تعييبها من اضطرارها (الخ) وكذلك لو تعيبت
هنا لحالة أو انفلتت ثم أخذت من قورها وكذا بعد فورها عند محمد خلافا لابي يوسف لأنه حصل بغيرها فيه
ز يلى (قوله) فعلى التي غيرها لا الفقير) أى ولو كانت المستعذورة بعينها ما في البدائع أن الشتر
لو هلك أو ضاعت تسقط الضحية بسبب الشتر غير أنه ان كان موزرا فله أخرى بإيجاب الشتر اعتبارا
لأن الشتر ولو معسر الذي عليه أصلا اه (قوله) ولو شلت أو سرق (الخ) مستدركا لما قدمه في القروى على
ما في أغلب النسخ (قوله) فظهرت) أى في باطن الضرر يلى وقد مناه فهو عن البدائع (قوله) فعلى التي
أحدها) أى على التفصيل المأثرين أنه لو ضحى بالاولى أحز أو لا يرضع شتى ولو بيعتها أقل وان ضحى بالثانية
وقسمتها أقل تصدق بالزائد قال في البدائع الا اذا ضحى بالاولى أيضا فتسقط الصدقة لأنه أدى الاصل في وقت
فيسقط الخلف (قوله) شتى) ومثله في التبيين ونعمامه فيه (قوله) وقال الورثة) أى الكبار منهم نهاية (قوله) نصيب
القرية من الكل) هذا وجه الاستحسان قال في البدائع لان الموت لا يمنع التقريب عن الميت بل يسهل أنه يجوز
بصدق عنه ويصح عنه وقد صرح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحدهما عن نفسه والآخر عن
لم يذبح من أمته وان كان منهم من قدم ما قبل أن يذبح اه لان صلى الله عليه وسلم ولاية عليهم اتفانى قال في التمهيد
وعلى هذا ان كان أحدهم أو لم يضحى عنهم لم يضحى عنها أو صغيرا ضحى عنه أو يوم (قوله) لان بعضها لم يقع قرية
الكل لعدم التعزير كما يابى (فرع) من ضحى عن الميت يصنع كما يصنع في أضحية نفسه من التصديق والاكل والاداء
للميت والمالك فلذا جاز قال الصدور والمختار انه ان يأمر الميت لا يأكل منها ولا يأكل كل بزازة ويسد كرم في التنظيم
وان كان شريكة الستة نصرا بنا (الخ) وكذا ان كان عبدا أو مدبرا يذبح الأضحية لان نية ما طاله لا ماله من أم
هنا القرية فكلان نصيبهما ففتح الجواز أصلا بدائع (تنبيه) فعدل أن الشرط قصد القرية بقرية من الكل رضى
ما لو كان أحدهم مرددا لأضحية عن عامه أو أصحاه عن الماضي يجوز الأضحية عنه ونية أصحاه ما طاله وصلا
متطوعين وعليهم التصديق بأصحه وعلى الواحد أيضا ان نصيبه شائع كافي بالخاتمة وظاهر عدم جواز الاكل
تأمل وشمل ما لو كانت القرية واجبة على الكل والبعض اتفقت جهاتها أولا كانت ضحية واحصار وجزائهم
وخلوة ومتفقون ان خلافا لقران المقصود من الكل القرية وكذا لو أراد بعضهم الضحية بقرية ولا يقوله غيره
لان ذلك جهة التقريب بالشرع على نعمته الولد كره محمد ولم يذ كر الويلو بقرية بنى ان يجوز لانها تقام بشرطه كره

في نعمة الكساح ووردت بها السنة فاذا قصد بها الشكر وأقامه الاستغفار زاد الرقبة وتورى عن يوسف بنفائه كره الاشتغال عند اختلاف الجهة وأنه قال لو كان من نوع واحد كان أحب إلى وهكذا قال أبو يوسف
بائع واستشكل في الشرب لئلا يخلو الجواز مع العقيقة عما قالوا من أن وجوب الأضحية نسخ كل دم كان قبلها
من العقيقة والرجسية العترة وتبان بخدا قال في العقيقة من شاعفل ومن شاعفل بفعل وقال في الجامع ولا ينعى
الأول بشر إلى الأضحية والثاني إلى الكراهة الخ أقول فيه نظر لان المراد لا ينعى على سبيل السنة بدليل كلامه
لازل ونفذ كرفي غرر الأفكار أن العقيقة مباحة على ما في جامع المحب أو نطعن على ما في شرح الطحاوي
وما يرئى بدايتها نطعن على أنه وإن قلنا أنها مباحة لكن بقصد الشكر تصريفه فإن السنة تصير العادات
بيادات والمباحات طاعات **(قوله)** لان الارافة لا تستجيب إلى قوله بنابيع) وجد على هاتين نسخة الشارح بخطه
يخمس من بعض النسخ **(قوله)** لما مر) أى من أبعضها لم يقع فيه **(قوله)** فروع) جمعها فطر إلى
تورق المشقة وما قامها عليه تأمل **(قوله)** اشترى كل واحد منهم شاة) وأوجب كل منهم شاة تاتر خاتمة فيه
المعروجه (زوم التصديق) أى **(قوله)** وقصة كل واحد منكم شاة) فلو زدد أو أنقص تصدق باعتباره
ولا يظهر ط **(قوله)** حتى لا يعرف كل شاة) بأن كانوا في ظلمة متلا ولا انعدم الغيرة والحالة ما ذكر بعد كماله
(قوله) ويصدق صاحب الثلاثين بعشرين الخ) الاحتمال أنه ذبح ما اشترى بعشرة وكذا صاحب العشرين
تصدق بعشرة قليلا كل منهما يقسمها وأوجب وأما صاحب العشرة فأيا ذبح يرى يقسم **(قوله)** أجزأته) لأنه
يسير كل من ذبح منهم شاة غيره وكلا عن صاحبه **(قوله)** كلوا حتى أضعف غير شعير امره) ذكر المصنف في
تاتر خاتمة عن التنايع بدون هذا لم يأتوا لا يظهر التشبيه بالامساك لظن غير تأمل **(قوله)** ويا كل من لحم
الأضحية الخ) هنا في الأضحية الواجبة والسنة سواء أذلت تكن واجبة بالنذر وإن وجبت به فلا يأكل منها شيئا ولو
طعمت غنساءه كان النذر غنيا وأفسر بالانسيهلها التصديق وليس للتصدق ذلك ولو أكل فله قيمة مما أكل
بطل وأراد بالأضحية السنة أضعف الفقير فانه صرح بأنها تقع منهصة قيل قول الكثر ونفى بالجامع لكنه
يطلب خلاف ما في النهاية من أنها لا تقع منهصة وأجوب لا سنة بل تطوعا وحضا وكذا صرح في البدائع أنها تكون تطوعا
في أضعف المسافر والفقير الذي لم يجمعه النذر بها والاشترار للأضحية لا لعدم سبب الوجوب وشروطه
بظاهر أنه أباد بالسنة التطوع تأمل ثم ظاهر كلامه أن الواجب على الفقير الشراء إلا كل منها ذكر أبو
سعود أن شراءه باعتزله النذر فله التصديق بها اه أقول التعليل بأنها عترة النذر مصرح به في كلامهم
فما دمنا ذكر في التاتر خاتمة مثل القاضي بدعي الدين عن الفقير أن اشترى شاة له أجل يحل له الأكل قال ثم
قال القاضي برهان الدين لا يحل اه تأمل ثم أعلم هنا كله فيما إذا ذبحها في أيام الحر بدليل ما قدمناه من
غاية أنفاذا أوجب شاة بغيرها واشترى أهلي ضحي ما أفضت أيام الحر تصدق بها حية ولا يأكل منها لا يتقال
أحب من الارافة إلى التصديق وإن لم يوجب لم يشتر هو موسر تصدق بالقصة اه وقدمنا أن مفاد كلامهم
بالفعل لا الأكل من المنذور فإنا قصد بتدبره لأخبار عن الواجب عليه أراد بالتصدق كلام الزبلي هنا النذر
داء والحاصل أن الذي لا يؤكل منه في المنذور ما يتدبره والتي وجب التصديق بغيرها بعد ما أمم الحر والتي ضحي
عن الميت بأمره على المختار كما قدمناه عن البراز بقوله الواجب على الفقير بالشراء على أحد القولين السابقين
ذي ولدتها الأضحية كما قدمناه من إحصائهم والمشاركة بين خمسة نوى بعضهم حصصه القضاء عن الماضي كما
شأن أن تقع إنسانية إضافهذه كلها سيهلها التصديق على الفقير فاعتزم هذا الحرير ويأتى في كلام الشارح
بعض مسائل من هذا القبيل **(قوله)** ويؤكل غنساءه) ذكر لقوله عليه الصلاة والسلام بعد التهي عن
جاء كلواوا بطعواوا ونحو الحديث وما استحسن وأحد **(قوله)** وتنبأ الخ) قال في البدائع والأفضل أن
يترك الثلث ويقتض الثلث ضافة لآخره وأصدقائه وذكر الثلث ويستحب أن يأكل من هاتين وليس الكل
منه كما قالان الفقهاء في الارافة والتصديق بالعم تطوع **(قوله)** وتنبأ تركه) أى ترك التصديق المفهوم من
الله تعالى **(قوله)** ندى عبال) غيم موع الحال بدائع **(قوله)** شهد هابضه) لما روى الكرخى بإسناده إلى

لان الاراقة لاتجوز اهداية
 الماسر * (فروع) * ولو
 أن ثلاثة نفر اشترى كل
 واحد منهم شاة للاضحية
 أحدهم بعشرة والاخر
 بعشرين والاخر ثلاثين
 وقيمة كل واحدة مثل
 ثمنها فاشتكلت حتى
 لا يعرف كل واحد شاته
 بعين او اوضح او على أن
 يأخذ كل واحد منهم شاة
 ينسبها لجزأتهم
 وتصديق صاحب الثلاثين
 بعشرين وصاحب
 العشرين بعشرة ولا
 تصدق صاحب العشرة
 بشئ وان أنزل كل واحد
 منهم أن يذبحها عنه
 أجرأتم ولا تنسب عليه كما
 لو ضي أضحية غيره بغير
 أمره بناسخ (وإن أكل من
 لحم الاضحية ويؤكل كل غنما
 ويذبح وندب أن لا ينقص
 التصديق عن الثلث)
 وتذبح تركه كالأني عال
 توسع عليهم (وإن يذبح
 بيده إن علم ذلك (وإن
 يعلل (شهدها) بنفسه
 وإما غيره بالذبح

عمران بن الحصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قومي بأوطأمة فله هدى أختصت فانه يغفر لك بأول قطر من
دمه اكل ذنب عظمته وقول ابن صلابي ونسكي ومحامي ومعايته رب العالمين لا شريك له انتافي **(قوله)** كي لا يجعل
ميتة) عليه لعدم دمجها بغيره المفهوم من قوله شهدا هو بأمر غيره **(قوله)** وكردم في الكتابي) أي بالأمر لأن
قربة ولا ينبغي أن يستعان بالكافر في أمور الدين ولو دمج حازلانه من أهل الذم في خلاف الجوسى انتافي
وقهستانى وغيرهما ظاهر كلام الزبلى وغيره عدم الكراهة ولو كان بأمره به صرح مسكين مستدلا
بقول الكتابي ولو أمر المسلم كتابيا بأن يذبح أخته جاز وكره بدون أمر ولكن تغسل أو السعدون الجوسى
أن بعضهم ذكروا عبارة الكفا على خلاف ما نقل عنه وفي الجوهره فإذا ذبحها المسلم بأمره أو جاز أو بكر
(قوله) وأما الجوسى فيعزم) لأنه ليس من أهله بدر كذا في بعض النسخ **(قوله)** وينصدق بجلدها) وكذا بجلدها
وقلادها فإنه يستحب إذا أوجب بغيره أن يجلدوا بجلدها وإذا ذبحها تصدق بذلك كافي التارخانية **(قوله)**
عائنته بغيره) لقائه مقام المبدل فكان الجلد قائم معنى خلاف المستهلك **(قوله)** يا) أي في أخته الصبي
وفي بعض النسخ تمام رأي من قوله نحو غير بال الخ **(قوله)** فان بيع اللحم أو الجلدية الخ) أوداهه ليس له بيعه
عسلك وأنه بيع الجلدية عاتني عنه وسكت عن بيع اللحم به الخلاف فيه في الخلاصة وغيره أو أربع إلى
لستدق بمئة ليس له ذلك وليس له فما لا أن يطعم أو يأكل أو هو الصحيح كافي الهداية وشروحه أو ما سواها
جواز بيعها بما ينتفع به من ماستهلك أو يدفعه الكفاية عماري بن سماعة عن محمد بن بشرى بالهزم
فلأشرب بلسه اه **(فروع)** * في الفتنة أشربى لمعهاه أو كولا فانه لم يحسب عليه التصديق بمئة مستحسنة
وإذا دفع اللحم إلى فقير بمئة الزكاة لا تحسب عنها في ظاهر الرواية لكن إذا دفع ثمنه دفع الله بنتها بلسه
فستانى **(قوله)** تصدق بمئة) أي بالدرهم فيأول أبيه بها **(قوله)** ومفاده صحة البيع) هو قول أبي خنيفة
ومحمد بن عيسى لمقام الملك والقدرة على التسليم هداية **(قوله)** مع الكراهة) للحديث الاتي **(قوله)** لأنه كسيع
لأن كلا منهما معاوضة لأنه انما يعطى الجزاء بمعاوضة الجزاء بغيره أو البيع مكروه فكذلك ما في معناه كفاية **(قوله)**
واستفتيت الخ) كذا في بعض النسخ والضمير الكراهة لكن صاحب الهداية ذكر ذلك الحديث في البيع ثم
قال بعد قوله ولا يعطى أجر الجزاء منها لقوله عليه الصلاة والسلام لم يرض الله عنه تصدق بجلدها
وخطامها ولا طعة أجر الجزاء منها وأما التي عنه منى عن البيع أيضا لأنه في معنى البيع اه ولا يخفى أن في
كل من الحديثين دلالة على المطلوبين الموضعين **(قوله)** فان جزة تصدق به إلى قوله حاوى الفتاوى) ووجه في
بعض النسخ وقوله فان فعل تصدق بالاحرة أى فيما لو أحرها أو أمانا ذكرها أو حل علم تصدق بمائة نفسه كافي
الخلاصة وفي الدر المنثور عن الظهيرية لو عمل الجلد حر أو أحر لم يجز وعلم تصدق بالاحرة **(قوله)** لأنه القرم
أقامه القربة بجميع أجزائها) فيه أن القربة تتأدى بالاراقته في تقويمها لا بغيرها فكيف يكره ويأتى دفعه
قربا **(قوله)** ويكره بالاتفاق بلبها) فان كانت التضحية قربة نضح ضرعها بالماء البارود والاحلج وتصديق
به كافي الكفاية **(قوله)** ولو جرحها في النقرة فلا تعين) والجواب أن المشتراة لا تضحية متعينة للقربة إلى أن يذبحها
غيرها مقامها فلا يحل له الانتفاع بها مادامت متعينة ولو هذا لا يحل له لها أن يذبحها قبل وقتها بدائع وآتى قريب
أنه يكره أن يبدلها غير ما فسد التعين أيضا به اندفع ما مر عن المنع قدس **(قوله)** ولو غلط اثنان الخ) قال
الاتفاق في قوله غلط شرط لما في نوادر ابن سماعة عن محمد بن محمد قدس في أخيه جرجل عن نفسه لم يجز عن صاحب
وفي الغلط جاز عن صاحبها ولا يشبه الحمد الغلط ولو ضمه قيمته في الحمد جاز عن الذابح وفي الاملا قال محمد بن
ذبحها متعمدا عن صاحب يوم التصريم بأمره جاز أيضا استحسانا لانها ليست بالذبح اه **(قوله)** ولو ذبح كل
صاحبه) يعنى شاة واحدة وكان الأولى بالتعير به كافي الكثرة والهداية فيلقد أمه إلى لم تكن للأضحية تكون
مضمون عليه شرعية لا **(قوله)** يعنى عن نفسه) صرح به في البائع وغيره فلو نواها عن صاحب مع علمها
أضحية نفسه هل تقع عن المالك أيضا الظاهر نعم ولم أره فلما جرح **(قوله)** على ما دل عليه قوله غلط) لأنه في
أنه ظن كونها شاة فلا يذبحها إلا عن نفسه عادة **(قوله)** أول بطلان) من هنالى قوله عن صاحب يوجب في بعض

استحسنه ولم يقل ما سبق قل اذا وجد له افي كلام غيره وقوله فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة
 هداية كان ينبغي ذكره عقب قوله صح استحسانا وعبارة الهداية وجه الاستحسان انها تضمنت للذبح ثمة
 الاضحية حتى وجب عليه ان يضحي بها في ايام النحر اى لو كان المضحى فقيرا بها وبكره ان يبدل بها غيرها اى
 اذا كان غنيا بها فصار المأثم مستحبنا بكل من يكون أهلا للذبح اذ دلالة اه قوله هداية يقتل الحاصل
 لغنى وقوله قاله ابن الكمال فيه انه لم ينقله ابن الكمال عن الهداية ولعل خبره قاله زائد مقول القول ما بعده وهو
 لوله وتاظهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه من صاحبه لكنه يوهىم أن ابن الكمال ذكره في شرحه مع أنه
 كرهه في نهواته على الهامش ثم ان ما ذكره ظاهر كلام صدر الشريعة هو المصرح به في كتب المذهب وقال
 أهل المذهب الا زفر اجمعوا على انها تقع على المأثم الاذن دلالة (قوله صح استحسانا بلا غرم) اى صرح عن
 صاحبه فتقع كل أضحية عن مالكها كما علمت فماخذ كل منها ما سألخته وقد مناهجه الاستحسان واما القياس
 فهو قول زفر فهو اى تضمن له قيمته لا ذبحه شاة غيره بغيره (قوله ويضالان) اى ان كانا قد اكلنا كل واحد
 لكل منهما صاحبه هداية (قوله وان نسا) اى عن التحليل (قوله وقصد) اى لانها بدل عن اللحم فصار
 كالواحدة لان التضحية لما وقعت عن صاحبه كان اللحم ومن أنف لم أضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرناه هداية
 قول ومقتضى قوله لانها بدل عن اللحم ان التضحية لقصة اللحم لا تضحية صاحبه ولذا وقعت عن المأثم بقى شئ
 هو ان قول المصنف السابق بلا غرم وكذا قول الهداية ولا ضمان علمه ما وقوله لم لانه صارنا بها بالاذن دلالة
 فيه انه لو اراد كل تضمين صاحبه قيمتها ليكره ذلك وفي البدائع ما يخالفه حيث قال وتساها وادى كل منهما
 ضمان عن نفسه تقع الاضحية وحازت عنه لانه ملكها بالضمان اه فعلى هذا لكل منهما الخمار بين تضمين
 في كسبه وتكون ذبيحة كل أضحية عن نفسه وبين عدم التضمين فتكون ذبيحة كل أضحية عن صاحبه ويحمل
 قولهم بلا غرم على ما اذارى على كل فعل الاخر تأمل (قوله قلت الخ) لما كانت المسئلة السابقة فيها اذا غلط
 الناجح وبيع عن نفسه اراد ان يبين ما اذا تعبد ذبح أضحية غيره بلا امر مصرح فذبح عن نفسه او عن المالك
 قدمنه لمضامين الاتفاق (قوله اجزائه) اى اجزأت الشئ عن التضحية لانه قد اذنا بالضرع فذبحها غيره
 لي ما ينزى لى (قوله وان ضمن الخ) اى ضمنه الشئ قيمته لا الجزى الشئ ويخو عن الناجح لانه ظهر ان
 قد اقتضت على ملكه لى (قوله وهذا) اى وقوعها عن المالك ان لم ضمن الناجح وعدم وقوعها عنه بل
 عن الناجح ان ضمنه (قوله اما اذا ذبحها الخ) قال في الشرع ثلاثة عن شبهة الملقى واذا ذبح أضحية الغير او ما ملكها
 او امره محذور ولا ضمان عليه اه وهذا استحسان لو حوذا الاذن دلالة كفاي البدائع قال في التتارخانية اطلق
 شبهة في الاصل وقيد هاق الاجناس بما اذا اضيعها صاحب الاضحية وفي الشافعية والاول هو المختار اه اى
 كسبه بالنسبة عند الشراء فعتبت لها كفايته من قبل مفعلة واستقدمته انه لو كانت غير معنية لا تجزى
 من قال في الخاتمة اشترى جس شاة في ايام الاضحية واراد ان يضحي واحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجلا
 بدلهما هو الاضحية بنسبة صاحبها لا امره ضمن اه والذى يحجر في هذا المحل انه لو غلط فذبح أضحية غيره
 نفسه فالمالك بالخيار ان ضمنه وقعت عن الناجح والافض المأثم على ما قدمناه عن البدائع وكذا التقدمة
 جهاع نفسه وعليه فلا فرق بينهما واما مع ما قدمناه عن الاتفاق ان العدل لا يشبه الغلط واما لو ذبحها عن
 الن وجب عن المالك وهل له اختيار ايضا لآرؤه والقاهر نعم والله تعالى اعلم (قوله كما يصح) اى عن الناجح
 ان ضمنه قيمتها لظهور الخ (كذا في النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ زيادة يجب اسقاطها اذا
 بالواها نسوى قوله ان اذا ابعأها فانه يصح البيع اذا ضمنه المالك لوقوع المأثم مستندا وادان المأثم له
 هداية مذحوة قال في البدائع غصنة فضي بها عن نفسه لا يحجر له لعدم المأثم ولا عن صاحبه لعدم الاذن
 في اخذها صاحبها مذحوة وضمنه النقصان فكذلك لا يحجز عنهما وعلى كل ان يضحي بأشئ وان ضمنه
 أضحية يحجز عن الناجح لانه ملكها بالضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد فصار ذبا بمشاة هي ملكه
 بغيره ولكنه باثم لان ابتداء فعله وقع محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اه اقول ولا يخالف هذا ما امر

وكلا عن الآخر دلالة
 هداية قاله ابن الكمال
 وتاظهر كلام صدر
 الشريعة وغيره
 وقوعه عن صاحبه
 (صح) استحسانا (بلا
 غرم) ويقالون ولو
 اكلوا لم يعرفا ثم عرفا
 هداية وان نسا ضمن
 كل لصاحبه قيمة له
 وتصدق بها قلت وفي
 أوائل القاعدة الاولى
 من الاشياء لو شرها
 بنسبة الاضحية فذبحها
 غيره بلا اذنه فان اخذها
 مذحوة ولم يضمنه اجزائه
 وان ضمنه لا يحجزه
 وهذا اذا ذبحها عن
 نفسه اما اذا ذبحها عن
 مالكها فلا ضمان عليه
 اه فراجع (كا) يصح
 (لوحى) بنسبة الغصب
 ان ضمنه قيمتها كما
 اذا ابعأها وكذا لو أنفها
 ضمن لصاحبها قيمتها

عن الاشياء والى من أنه ان ضمنه وقعت عن الذابج والافن المالك لان ذلك فيما اذا اعد له صاحبها
 للاخصية فيكون النابج ما دون الدالة كما مر تقريره وهنأ في غيرهما وانما شاة القصب ولم يعرفوا بوضعية القصب
 فانهم (قوله يظهر الخ) على تقدير الصحة بالضمات وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا أدى الضمان في أيام النسخ
 وعن أبي يوسف وزفر أنه لا يصح (قوله يقع في غير ملكه) بخلاف القصب لظهور المالك فيه مستندا كما
 ولصدور الشرع بمقتضى ما مذكور مع جوابه في المنع (قوله قلت يظهر الخ) قال في الترتيب لنبالة المراد بالوديعة
 كل شاة كانت امانة كما في القبض عن الزندي يستحقه وفي البدائع وكل جواب عرفته في الوديعة فهو
 الجواب في العار بقوله الا انما بان استعارة ثابة أو ثورا أو بعيرا أو اسماجره فضي به أن لا يجوز به عن الاخصية سواء
 أخذ هذا المالك او ضمنه القيمة لانها امانة في يده وانما يضمنها بالذبح قصار كالوديعة اهـ وزاد في الخلاصة
 والراز به والقهستاني عن النظم للسنة والمترنم والوكيل شراء الشاة والوكيل يحفظ ماله اذا ضي بشاة
 موكلة والزواج والزوجة اذا ضي بشاة صاحبه بلائنه (قوله والمرهونة كالقسيوة) بخلاف لما في الظهور
 من أنها كالوديعة وكذا القديمة عن الخلاصة وغيرها لكن في التنازعانية عن الصرفة اذا ضي المرتهن بالثابة
 المرهونة لا يجوز وقال القاضي جال الدين يجوز ولو ضي بالراهن يجوز اهـ ناسية وفي الدائم ولو كان
 مرهونا ينبغي أن يجوز لانه يصير ملكه من وقت القبض كما في القصب بل أولى ومن المشايخ من فصل فقال
 ان كان قدر الدين يجوز وان كثر ينبغي أن لا يجوز لان بعضه ضمن وبعضه امانة ففي قدر الامانة اضمنه
 بالذبح فيكون عترة الوديعة اهـ (قوله وكذا المشتري) يعني أنها امانة لظهور أن نصيب شركه امانة في يده
 اهـ ح أي فلا تجزى كالوديعة ولا تخفى أن المراد شاة واحدة مشتركة بخلاف شاتين بين رجلين فحماهم حاقه
 يجوز كأيده كمرقربا (قوله لو أن أخصيته عليه الصلاة والسلام مودع) فيه حل العين على الغرض اهـ وأجل
 ط بأنه أنه نظر لضاف اليه أقول وما ذكره من أنها سوداء ينبغي على ما فهمه ابن الشيخ من كلام ابن ربهان
 في شرحه أو وقع فيه التصريف والصواب أنها بيضاء كما عليه الترتيب لا وسند كرامه عند النظر ونوبه
 ما في الهداية قد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم ضي بكبشين أملحين مودعين اهـ والوجه على وزن فعل يقع
 من المصنف كما قدمناه واختلف في الالمع في أي السوء عود في حق الباري لا بن جهره الذي يباضه كثنين
 سوداوي يقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي وزاد الخطاي هو الذي في خلل صوفه طقات سود ويقال الابيض
 الخالص قاله ابن العربي وبه تمسك الشافعي في قبض الابيض في الاخصية وقيل الذي يعاوه حرة وقيل الذي
 ينظر في سوداوي كما في سوداوي عشي في سوداوي يبرأ في سوداوي أن مواضع هذه منه سوداوي ما عداه ابيض اهـ
 أقول وفي البدائع أفضل الشاة أن يكون كبشا أبيض أقرن مودعا والآخرن العظيم القرن والالمع الابيض اهـ
 وظاهره أن المراد الابيض الخالص فيوافق قول الشافعية وفسر في العناية والكفاية بالابيض الذي فيه
 شعرات سود وهو كذلك في القاموس ويمكن حل ما في البدائع عليه (قوله لزمه ننتان) عبارة لغاية فالوزنه
 ننتان (قوله لحي الامر بهما) الذي في الخاتمة وغيرها الاثر بالثابتة وهو كذلك في بعض النسخ والمراد به
 ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم ضي بكبشين أملحين قال الترتيب لا في شرحه قد يقال لما بين عليه السلام
 أن أحدهما عن آله والاخر عن أمته لم يقض بينهما على نقص بالنسبة (قوله والاصح وجوب لكل)
 كذا صح في الظهور بقوله في التنازعانية عن الصدور لثبوتها الظاهر وسأني في النظم فليزعم أن
 بالعرف في أيام النحر وبعد ما يصدق بها حتى لو كانت معيبة كما يؤخذ مما مر معنا قال الترتيب لا في
 وأقول في جملة الزامه منتين أو عشر تأمل والذي يظهر لي أنه مثل الزامه على نفسه الظاهر عشر اقلان بل
 ما أوجبته تعالى لان نذر ذات الواجب وتعدد ليس صحيحا نعم نذر مثله كقوله نذرت بخرع عشر شياه وقت
 يصح ويلغو ذكر الوقت وتقدم في الحج لو قال لله تعالى على تحية الاسلام مرتين لا يلزمه شي غيرا لم شروع مع
 أن الحج لا مشروع ولكن لا يبيح حجة الاسلام وكذا لا يبيح نذر على الاضحية لا ضرورة الا واحدة فنذر تعدد
 الزام غير المشروع وجوبا فلا يلزم فلي تأمل اهـ أقول وبالله تعالى التوفيق ان كتب المذهب طائفة

هذه تظهر وأنه ملكها
 بالضمات من وقت
 القصب (الوديعة وان
 ضمها) لان سبب
 ضمه هذا الذبح والمالك
 يثبت بعد تمام السبب
 وهو الذبح فيقع في غير
 ملكه قلت يظهر أن
 العارية كالوديعة
 والمرهونة كالقسيوة
 لكونها مضمومة بالدين
 وكذا المشتري فليراجع
 * (ترويع) * لون
 أخصيته عليه الصلاة
 والسلام سودة * نذر
 عشر اخصيات لزمه ننتان
 لحي الامر بهما تسنة
 والاصح وجوب لكل
 لا يحل به ما تضمنه فيه
 الجليل شرح وجوبانية
 قلت ومفاده لزوم النذر
 عما من جنسه واجب
 اعتقادي أو مطلق
 قاله المصنف فليحفظ

التبر بالاضحية من الغنى والفقر وقدمنا أن التبر انما قصد بالتبر الاخبار عن الواجب عليه وكان في أيام النضر
لزمه واحد من الافتتان ثم لا يخفى أن الاضحية اسم لشاة مثلاً تدعى في أيام النضر واجبة كانت أو تطوعاً فإذا نذر
أضحية تصرف إلى الواجبة عليه ما لم ينو بالتبر الاخبار كما إذا قال لله على حجة وعليه حجة الاسلام قال الزبلي
يلزمه أخرى إلا انما هي به الواجب عليه اهـ فإذا نذر عشر أضحيات لم يحتمل الاخبار عن الواجب أصلاً كما
قد ساعدنا البديع من أن الغنى لا يوزن قبل أيام النضر أن يضحي شاة لزمه شاة واحدة ما بالنذر والأخرى بالغنى
لعدم اختلال الصيغة الاخبار عن الواجب فلا وجوب قبل الوقت وكذا بالنذر وهو فقير ثم استغنى وهنا كذلك
لعدم وجوب العشر فنلزمه العشر لانهما عباد من جنسها وأوجب بخلاف ما لو قال لله على حجة الاسلام مرتين
لأن حجة الاسلام اسم للفعل المخصوص على سبيل الفرضية فإذا قال مرة أو مرتين لا يلزمه لأن المرة لازمة فبطل
النذر والثانية لا يمكن جعلها حجة الاسلام التي هي فرض العمر ومثله نذر رمضان مرة أو مرتين فالفرق بين
الاضحية التي تطلق على الواجب التطوع والى يوم والصلوة والحج وبين حجة الاسلام كموم رمضان وصالاة الظهر
أظهر من التسبب وحسب علمت أن الاضحية اسم لما يذبح في وقت مخصوص لم يكن فيه العاد الوقت وإذا نذر هاتين
بجعلها فيه والابرك أن يأتى بالنذور لأنها بعد هذا التسمية أضحية ولما يتصدق بها حجة إذا خرج وقتها كما تقدمناه
بخلاف ما إذا نذر ذبح شاة في وقت كذا بلا نذر كذا الوقت لانه وصف زائد على معنى الشاة ولذا أنى علمنا أن اثنين
الزمان والمكان بخلاف الاضحية فان الوقت قد جعل جزأً من مفهومها فلم يعتد به واعتد بوقت ما بالنذر هاتين
فانهم قالوا انما يخبر جرحه عن العهد بذكرها في الحرم والتصدق بها هناك مع أنهم قالوا بالنذر التصديق بدفعهم على
فقر امكدة التصديق على غيرهم وما نال الا لكون الهدى اسماً لما يهدى اليه كونه يتصدق به فيما قد جعل
للمكان جزأً من مفهومه كما نال في الاضحية فلا تصديق به في غير مكانه بل بات عانده بخلاف ما بالنذر التصديق
بالدفع فيها فان المكان لم يجعل جزأً من مفهومه فالدفع من الدرع هو دفعهم سواء تصديق به في مكة وغيره ما بخلاف
الهدى فقد نذر وجه تصديق العشر ووجه لزوم ذبحها في أيام النضر فاعتمد هذا القائمون بالحيلة التي هي من
شأنهم فكري لعلهم في أيام أرفاق تلك واجدته الملائكة الوهاب (قوله غنم) الذي في النحر وغيره هاتين
(قوله بخلاف العتيق الخ) أي لو كان عبدان من رجلين عليهما كفارتان فأعتقهما عن كفارتها لم يجوز
لأن الاضحية تصح في الشاة لا الرقيق بدليل جريان الجوف في قصة الغنم دون الرقيق بدائع (قوله فالاضحية
كلاهما) قال في الخلاصة ولو ضحى بأكثر من واحدة قالوا أحقر بضعة واحدة تطوع عند عامة العلماء وقال
بعضهم لم والمختار أنه يجوز كلاهما اهـ وفي التلخيص من المصنف أنه الأصح (قوله وقبل الزائدهم) أي ولا
أصراً أضحية تطوعاً عادية (قوله والافضل الخ) أي الأكثر ثواباً وقد معنا الكلام عليه (قوله ولو ضحى بالكل الخ)
الظاهر أن المراد ولو ضحى بدنة يكون الواجب كلاهما لا يسعها بدليل قوله في الحاشية ولأن رجلاً موسراً ضحى بدنة
عن نفسه نامة كان الكل أضحية وأحتمل عند عامة العلماء وعلمه الفتوى اهـ مع أنه ذكر قبله بأسطر ولو ضحى
بغنى شاتين فالزائدة تطوع عند عامة العلماء فلا نافي قوله كان الكل أضحية واجبة ولا يحصل تكرار بين
الشاتين فافهم ولعل وجه الفرق أن التضحية شاتين تحصل بفعلين منفصلين ورافقين فمقتضى دفع الواجب
بفعل واحد فقط والزائدة تطوع بخلاف البدنة فأنها بفعل واحد ورافقة واحدة فيقع كلاهما واجباً عندنا ما ظهر في
(قوله فالحل فرض) أي على ح (قوله ولا يأكل) ظاهره ولو كان غنماً لم يصح نحرهم بأنهم واجبة
بغيره من غير عينة علم حتى جاز أنه يذبحها بغيرها مع الكراهة ط (قوله ولو أيام الضربانية) مرهبط بقوله
أي يوم السبت (قوله والابان مضى) أيام النضر لا يشتري بالقصة غيرها لأن الأرافع عهدت فيه في أيام النضر
وقدمناه (قوله حاشية) وكذا في الصغير فوالخلاصة وغيره ما وظهرها ابن وهبان وابن الشحنة ولم أر من ذكر
به عدم الأكل منها ولا يقال إن أخذ قمتها كسبه الله ليس بدل أضحية إذ هي مستعجلة أنه كان يلزمه
تدبيره بالدرهم كالأضحية كما في الظاهر أنها مندورة فلنأتم (قوله فلو تركها) أي التسمية
بغيره من معنى (قوله وقد نكته شيئاً الخ) قد نكته أيضاً المصنف في محله سؤالاً الواجب أكلها وتركها في

* غنم من رجلين ضحيا
بهما جاز بخلاف العتيق
لصحة قصة الغنم لا الرقيق
* ضحى بشاتين فالاضحية
كلاهما وقبل الزائدهم
والافضل الا كتر قيمة
فإن استويا فلا كتر لها
فإن استويا فاطلعهما
ولو ضحى بالكل فالكل
فرض كل كان الصلاة
فإن الفرض منها
ما ينطق الاسم عليه
فإذا طوّلها يقع الكل
فرضاً يجزئ * شري
أضحية وأمر رجلاً
بذبحها فقال تركت
التسمية عمد الزمة فقبحها
لا يشترى إلا امرئاً أخرى
ويضحي ويتصدق ولا
يأكل ولو أيام الضربانية
والا تصديق بقسمته على
الفقر إباحة وفيها أراد
التضحية فوضع بدع
يد القصاب في الذبح
وأعلمه على الذبح سبي
كل وجوباً فلو تركها
أحدهما أوّلن أن
تسمية أحدهما تكفي
حوت وهي تصليح لغزاً
فيقال أي شاة لا تحل
بالسمية مرهبط لا بد أن
يسمى عليها مرتين وقد
نكته شيئاً الخير إلى
فقال

أن يبقى يذكر ذى التزبه
فاحسب عنه بالقرض فأنا
لازنا مترا ولا تزني
فقلت في الجواب

خسبوا بانطما كانته
من قضيته مروه بن فقيه
هي شاة في ذبحها اشرك
أنا

ن فسكراد كثر شرط
كأزويه
فأذا ذبح فصابه وضع
اليد

مع صاحب الذي
يركيه
فعل كل واحد منهما أن
ذكر الله جل عن تشبيه

وفي الوهبانية وشرحها
قال
ولو ذبح شاة مع واحد
أخلى بسم الله فاشاة

تجبر
وان يشترى منها فلانا
ثلاثة

وأشك فالتوكيل
بالذبح يذكر
وكيل شراء الشاة العنز
أن يشري

يصح خلاف العكس
والقود يجسر
ولو قال سوداء فبيع لا

إذا كان في قريته غنما فبيع
بشئ من بشئ العشر
أزمو

وتصح إيجاب الجميع
محور
وعن ميت بالامر أزم
تصدقا

ضرورات لا تركب مع ما فيه من اختلال النظم في بعض الآيات (قوله أن شئ) مبنى للجهول والخطأ
والجور ونائب الفاعل (قوله بالقرض) أي الشعر (قوله فقلت في الجواب الخ) الشرط الأول والبيت الثاني
بتمام من نظم صاحب الخ والباقي من نظم الخرمي فإنه قال بعد نظمه السؤال السابق وقلت في الجواب

خسبوا بالانقدو جديده * من فقيه مروه بن فقيه
فأذا ذبح فصابه وضع اليد مع صاحب الذي يركبه
(قوله فعلى كل واحد الخ) وبه يظهر أن الشارح ليس له من الجواب سوى التفتيح من كلام المصنف وكلامه مشه

أن لم يكن من الموارد (قوله هي شاة الخ) وحقق بعض النسخ بعد هذا البيت آخر وهو ذبح الخ إلى آخر
البيت الثاني عن الرمي وواتصر عليه لكان أنسب لأن قوله هي شاة الخ غير موزون وثلاثا يستدل قوله فعلى
كل واحد الخ لأنه لم يفتد شاة أو على ما أفاده قوله هي شاة الخ لم يوافق الشارح في الجواب على البيت الأول

والثاني أو بدل قوله شرط كأزويه الذي اختل به النظم بقوله شرط فعه أو شرط فعه لاستقام الوزن وأغناه عما
بعده وكأنه قصد كرا الجواب مرتين لأن البيت الأول مع الثاني جواب والبيت الثالث الذي في بعض النسخ
مع الرابع جواب أيضا (قوله وفي الوهبانية وشرحها) ليس في هذه الآيات من نظمها وبها أن يفتد سوى

البيت الثاني والآخر وما عدها تصرف فيه من الشحنة وأصله (قوله وان يشري) بآيات حرق العلة
للقصود (قوله منها) أي من الشاة والأضاحي (قوله وأشك) بأن خاختلف ولم يغير ما لكل (قوله فالتوكيل
الخ) قال ابن الفضل ينبغي أن وكل كل واحد أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة بنفسه حاز ولو ذبح عن غيره بأمره

أيضا أه شارح (قوله يذكر) الذي في الوهبانية يجسر بالعاملة الملهمة ويجوز فيه الفتح والضم من حصر عن
ذراعده إذا كشف أه شارح (قوله العنز) اللام تلقى وهو في الداخل على معمول تقدم على علمه وهو هنا
شري مثل أن كتم الروا بقبرون (قوله يصح) لأن الشاة ليس جنس يتناول الضأن والمعر شارح عن الظهيرة

(قوله خلاف العكس) أي لو وكله بشراءه فاشري شاة من الضأن لا يلزم الأمر شارح عن الحائبة (قوله
والقود يجسر) أي لو استأجر الوكيل بشراءه لأخذه من يقوده لهدم لم يلزم الأمر لظهيره أه ط (قوله ولو
قال سوداء) للذواتين للضرورة والضمير في كان يقول وقرنه بالذبح وعنا القصر والآخر العظيم القرن

والأعين معظم سودا عني في سعة قال الشرنبلالي والبيت من الظهيرة وكله بشراءه بقوسنا فلا يخفى
فاشري بضاه أو جرد أو بلفظه التي اجتمع فيها السوداء والياض لزم الأمر وان وكله بشراءه كبش أقرن
أعين للأخضة فاشري أجم ليس أعين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغبه للأخضة بخلاف أمره قال النظم

ينبغي أنه إذا أمره بشراءه فاشري سوداء أن لا يقع للأمر قلت وهذا هو الصواب وقد أسقط الكاتب
النافعين نسخة المصنف وتبعه الشارح ابن الشحنة يرشد اليه القول النظم لأن لون أخضه رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يرضي ولأنه أحسن الألوان فينبغي أن يكون أفضل ولاروى عن مولاة ورقة بنت سعد أنها قالت

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عفرما ذكر عند الله من دم سوداء وقال أبوهريرة رضي الله عنه دم بضاه
أزك عند الله من دم سوداء أه فالليل يخالف عنه لا يسقط لأن النافقة لأن البياض أزكى من غيره والعفراء
أزكى من السوداء فكيف يلزم الأمر مع مخالفة أه مخلصا (قوله بشتين) متعلق بأزمو وقد سنا الكلام عليه
في القروع (قوله وعن ميت) أي وضحي عن ميت واورنه بأمره الزمة بالتصدق بما عدا كل منها وان يذبح

بوأخرات النافع شارح (خاتمة) استحسب لن ولله ولد أن يسجعه يوم أسبوعه ويحرق بأسمه ويصدق عند الأمانة
 الثلاثة ثم شرع فضة أو ذهباً ثم يرق عند الحق حقيقة الأمانة على مافي جامع المحبوبين وأتقوا على مافي شرح
 الطحاوي وهي شاة تصلى للاخية تدفع للذكور والانتى سوا غرق لجهنماً وأطبخه بمحوضة أو بدونه ثم يجمع كسر
 غظمها ولا ولا تأخذ دعوة أو لاية قال مالاً وسن الشافعي وأجدسته وكذا شأن عن الغلام وشاة عن الجارية
 شرراً الاكثر ملخصاً والله تعالى أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة)

كذا ترجمه في الخاتمة والتحفوت ترجم في الجامع الصغير والهداية بالكرهية وفي البسوط والخيرة بالاستحسان
 فان مسائل هذا الكتاب من أجناس مختلفة فلقب بذلك لما يوجد في عامة مسائله من الكراهية والحظر
 والاباحة والاستحسان كافي النهاية ترجم بعضهم بكتب الزهد والورع لان فيه كثيراً من المسائل أطلقها الشرع
 والزهد والورع تركها وفي أبي السعود عن طلبة الطلبة الاستحسان استخراج المسائل الحسان وهو أشبه ما قبل

فيه أما القاسم والاستحسان المذكوران في جواب مسائل الفقه فيناهي الاصول (قوله مناسبتة ظاهرة)
 في بعض النسخ مناسبتة الاولى اولى وهي كافي شروح الهداية كون عامة مسائل كل ممنوع من الاضحية لا تخل

من أصل وفرع زرده الكراهية وهي ترجم المصنف بقال زرده الحظر والاباحة ولما ذكرت المناسبتة بين
 الاضحية وما قبلها كتبت الاضحية واقعة في محلها فلا بد أن هذه المناسبتة لا تشد وجد كره هذا الكتاب غف

الاضحية ولا رد أن هذا الكلمة مناسبة بكل كتب فافهم (قوله والحظر لغة المنع والجلب) قال الله تعالى وما
 كان عطاء ربك محظوراً أي ما كان يوقر بل محبوساً عن البر والفاجر جوهره والاباحة الاطلاق قطعي (قوله

شرعاً إلخ) أشار إلى أن المراد هنا المصدر اسم المفعول فلا رد أن ما ذكره تعريف المحظور والمباح للحظر
 في الاباحة تأمل (قوله والمحظور ضد المباح) أل في المحظور العهد أي المحظور الشرعي الذي ذكرناه أنه مأمع من

استعماله شرعاً بالمباح ولا ينافي ذلك أن المباح ضد آخر وهو الواجب انليس من مرادهم ذلك تعريفه بما ذكرناه
 لعدم تعريفه كما علمت به اندفع ما يقال انه تعريف بالاعم لانه كما يصدق على المكروه والحرام يصدق على الواجب

وليس تعريفه الخاص ما ثبت من ظهوره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح من أنه مأمع من استعماله شرعاً ليل
 يأتي بلفظي فافهم (قوله والمباح ما أجبر للكف في فعله وتركه) كذا في المنع والى في الجوهره ما عدا المكلف

بأن فعله وتركه (قوله بلا استحقاق) استحقاقه استوجبه فاموس ويطبق على جزاء العبد من ثواب وعقاب أنه
 يستحقه بفضل الله وعنده (قوله نعم بحاسب علم حساساً) لا يقال ان ذلك عذاب بدليل ما ورد من نوح

بحاسب عذاب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كافي القاموس (قوله كل مكروه) يقال كرهت الشيء أكرهه
 وأهتوكر أهية فهو كرهه وسكره صحاح والكرهية عدم الرضا وعند المعتزلة عدم الارادة تفسير المطرزي لها في

مخرجه بعدم الارادة من أصل مذهبه كما أفاده أبو السعود (قوله أي كراهية تحريم) وهي الراد عند الاطلاق
 في الشرع وقيد بما أن كان في باب الحظر والاباحة اه يرى (قوله حرام) أي ربه أي حرام قال في الهداية

أنه لما لم يحذفه نصاً فاعلم بطلان عليه لفظ الحرام اه فاذا وجد نصاً يقطع القول بالتحريم أو بالتجليل والا
 في الأصل لا بأس وفي الحرمة أكرهاتفاق (قوله أي للحرام إلخ) كذا قال القهستاني ومقتضاه ليس

أما حقيقة عند بل هو شبهه من جهة أصل العقوبة في التاروا ان كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي
 بخلاف ما تقتضيه كرا الاختلاف بينه وبين الشيخين وتجبس قولهما نعم هو موافق لما حققه الحق ابن

جامع في بحر الحرام من أن قول محمد أنه حرام فيموت من التجوز لا اشتراك في استحقاق العقاب وقولهما
 سبيل الحقيقة لقطع بأن محمد لا يكفر ما حله الواجب والمكروه كما يكفر ما حله الفرض والحرام فلا اختلاف

وواهب شاة ارجع بعد
 ذبحها في فيزيق من
 فضي عليها ووفر

• كتاب الحظر
 والاباحة •

مناسبتة ظاهرة والحظر
 لغة المنع والجلب
 وشرعاً ما منعه من
 استعماله شرعاً والمحظور

ضد المباح والمباح
 ما أجبر للكف في فعله
 وتركه بلا استحقاق

ثواب وعقاب نعم بحاسب
 علم حساساً يسيراً
 اختار (كل مكروه)

أي كراهية تحريم
 (حرام) أي للحرام
 في العقوبة بالنار (عند

محمد) وأما المكروه
 كراهية تنزيه فإلى
 الحسل أقرب اتفاقاً

(عندهما) وهو الصحيح

والشبهة (الى الحرام اقرب) فالكروه يحرم عما (نسبته الى الحرام كنسبه الواجب الى الفرض) فينبغي ان يثبت به الواجب يعنى يطفى التثبوت وبأن يارتكبه كأيام يتركه الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي الزايلي في بحث حرمه الخيل القصر بين الحرام ما يتعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة قلته لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته التي المختار صلى الله عليه وسلم لم يحد من تركه شقوى بل ينل شفاعة قتل السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بحرام انتهى (الا ل) للفساد والشرب كالعطش ولومن حرام أو شبهة أو ما لا يشعرون ومنه (فرض) يثاب عليه بحكم الحديث ولكن (مقدار ما يدفع) الانسان (الهلاكة عن نفسه) وبأجور عليه (و) هو مقدار ما (يمكن) بمن الصلاة فأما (و) من (صومه) مقداره جواز تقلييل الا لا بحيث ينضعف عن الفرض

ولا يلزم من عدم الحيل الحرمة ولا كراهة التحريم لان المكروه تنزيها كما في المنع من جعده الى تركه الاول والفصل بين الكراهتين كما في القهستاني والمنع عن الجواهر ان كان الاصل فيه الحرمة فان سقطت لعدم البولي فتنزه كسور الهمز والاقترام كلهم الجار وان كان حكم الاصل الاباحة عرض ما أخرجه عنها فلا يعل على الفطن وجود المحرم فحرم كسور البقرة بالحالة والاقترام كسور سباع الطير (قوله) ومثله البدعة والشبهة الذي يفيد كلام القهستاني أن البدعة مرادفة للكروه عند محمد والشبهة مرادفة للكروه عند هاشم (قوله) ونسبته أي من حيث التثبوت وقوة فينسب الخ بيان لها كفي في اقتضائه على ثبوت التثبوت وعسوف في العبارة بيان ذلك أن الأدلة السبعة أربعة الاول قطعي التثبوت والدلالة كصوص القرآن المفسرة والحكمة والسنة المتواترة الثاني مفهومها قطعي الثاني قطعي التثبوت على الدلالة كآيات المؤونة الثالث عكسه كخيار الاحاد الثاني مفهومها قطعي الرابع تلخيصها كخيار الاحاد الثاني مفهومها على الاول ينسب الاقتراض والتحريم وبالتالي والثالث الايجاب وكراهة التحريم والرابع ثبت السنة والاستصحاب (قوله) وفي الزايلي (الح) بيان لارسان الاثم في قوله وبأن يارتكبه الخ موافق الى ما وافق في التلويح حيث قال معنى القرب الى الحرمة أنه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بمقتل النار وترك السنة المؤكدة قسري بين الحرام يستحق حرمان الشفاعة اهـ ومقتضاه أن ترك السنة المؤكدة كمنكره وتحريمه على فريمان الحرام والمراد به استحقاق الهدى كالجاعة والاذان والافاقه فان تاركها مضلل ملوم كما في التصريح والمراد بالترك على وجه الاصرار لا عند ولذا يقاتل المجمعون على تركها لانها من اعلام الدين فلا مراد على تركها استخفاف بالدين فيقتلون على ذلك كره في البسوط ومن هنا قيل لا يكون قتلهم عليها دليلا على وجوبها وتعمدها في شرح التحريم تأمل ثم ان ما ذكره من استحقاقه محذورا دون العقوبة بالنار بخلاف ما تقدمه الشارح آفا وجزم به ابن الهمام في التصريح من أنه يستحق العقوبة بالنار الآن يقال ما من خاص بقول محمد تعالى أن المكروه عند من الحرام وما هنا على قوله ما بها الى الحرام اقرب وهذا يقيد ان الخلاف ليس لفظيا وهو خلاف ما قدمنا من التحريم ولذا نقل أبو السعود عن المقدسي أن حاصل الخلاف أن محمد جعله حراما لعدم قاطع بلل وجعله حلالا لانه الاصل في الاشياء لعدم القاطع بالحرمة اهـ ولا تنافي الكراهة الحلال كما في القهستاني عن خلق النهاية كل مباح حلال بلا عكس كالباع عند التدافاه حلال غير مباح لانه مكروه اهـ وفي التلويح ما كن تركه أو في منع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام ونظير مكروه يحرم ما يودون منع مكروه تنزه ما هو هذا على رأي محمد على رأيهما تركه أو في منع المنع حرام وبدونه مكروه تنزه ما هو الى الحل اقرب وتحريمه الى الحرام اقرب اهـ فأفاده ممنوع عن فعله عند لا عند ما هو به نظير مساوئه السنة المؤكدة على رأيهما في اتحاد الجزاء يحرم من الشفاعة والمراد الله تعالى أعلم الشفاعة رفع الدرجات أو بعد دخول النار لا الخروج منها أو حرمان مؤث أو أنه يستحق ذلك فلا ينافي وقوعها وبه انفع ما أوردناه ليس فوقه من تكبب الكثرة في الحرم وقد قال عليه الصلاة والسلام شفاعة لاهل الكبائر من أمي كذا كرم من حلى في حوائى التلويح وعما في حوائى النار (قوله) الا كل للفناء الخ وكذا ستر العورة وما يدفع الخ والبرذر نبالا (قوله) ولومن خرام) فلو نواف الهلاك عطشا وعنده خلة شر به قد ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه برازيه يقدم الخرم على البول تترار خاتمة وسأني تمام الكلام فيه (قوله) أو شبهة عطف خاص على عام (قوله) وان ضمنه) لان الاباحه لا اضطراب لا تنافي الضمان وفي البراز بخلاف الموت حيا ومع ريقه طعمه أخذ بالشمعة قد مر ما يستجوعته وكذا يأخذ قد مر ما يدفع العطش فان امتنع فانها لا سلاح فان شاف الرقيق الموت جوعا أو عطشا تركه البعض وان قاله أنرا قطع يدى وكها لا يحل لان الخ الانسان لا يباح في الاضطراب لكرامته (قوله) يثب عليه الخ) قال في الترنبالا عن الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يرحم في كل شيء حتى القصة رفعا العبداني فيه فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عمي لان فيه الفناء النفس الى الهلكة ولنه منى عنه في حكم التنزيل اهـ بخلاف من امتنع عن التداوى حتى مات لا يرضى بانه ينفية كفى للفتى وشرحه (قوله) مقداره الخ) أي مقداره وما جاور عليه فان ظاهرا أنه منذ

وبه صرح في متن المتن فيفقد حوازال الترك (قوله كما في المتن) هو ما ندكره مما بحث قال ولا يجوز ان ياشه
 بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادات (قوله قلت الخ) تأييد لقوله لا يجوز (قوله فتنه) اشار الى المواخذة
 على المصنف وعلى ما ذكر في المتن أولا (قوله ومباح) أي لا بأس ولا وزفه فيحاسب عليه صاحبنا بغير الومن
 حل لما جاء انه يحاسب على كل شيء الا لا تأخره فتسرع عورتك وكسرة تسجوعنك وحجر يقلصن من الحر والقر
 وبما حسب ابن ادم لقيمت يقصن صلبه ولا يلام على كفاح درمتي (قوله الى الشبع) بكسر الشين وقمع الماء
 وسكونه ما ينفذه ويقوى بدنه فتهتافي (قوله وحرام) لانه اضاعه للمال وامراض النفس وحاملا ما ابن آدم
 وعاشرا من الدين فان كان ولا بد ذلك للطعام والمثاء وثلاث لقصن وأطول الناس عذابا أكثرهم شحار
 متني * (تنه) قال في تبين المحارم وزاد بعضهم مرتين آخر بين مندوب وهو ما يعينه على تحصيل النوافل
 وتعليم العلم ونعله ومكره وهو ما زاد على الشبع قليلا ولم يضر به ورتبة العابد الصغيرين الاكل المندوب
 والمباح يرضى به أن يقوى به على العبادات فيكون مطعولا بقصدية التلذذ والتنعيم لأن الله تعالى ذم الكافرين
 بما كلفهم التمتع والتنعيم وقال الذين كفروا يمتعون وما يكون كما نكل الانعام والدار متروكي لهم وقال عليه الصلاة
 والسلام المسلم يأكل في مهي واحد والكافر في سبعة أعماروا المشغن وغيره ما يخص السبعة للعلقة
 والتكثير قيل هو من ضرر بعليه الصلاة والسلام لأنهم وزهد في الدنيا وكافروا به عليها فالؤمن يأكل
 طعمه وقوى الكفار يأكل شهوة وحرط طلبة الله فهذا يشبه القليل ونال لا يشبه الكثير اهـ (قوله عرفت
 الثانية بيكره) لعل الوجه الاول لانه اسراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا وهو قطعي الشئ والدلالة تأمل (قوله
 وهو أكل طعام الخ) عزاه القهستاني الى أشربة الكرمات وغيره قال ط وأما ذلك أنه ليس المراد بالشبع الذي
 يحرم عليه الا يذمه بعد شبعه كما إذا أكل ثلث بطنه (قوله الا أن يقصد الخ) الظاهر أن الاستعانة بقطع
 سماعه على ما ذكر من التأويل فانه اذا غلب على نفسه افساده معتد كيف يسوغ لذلك مع أنه لو افاد المرض محل
 له الا فطرا الا أن يقال المراد افسادا يحصل به زادا خاضرا تأمل وما ذكر استئناس من بعض المتأخرين كما أنه
 في التارخانية (قوله أو لا يشبع شيفه) أي الحاضر معه الا في بعدما أكل قدر حاجته فتهتافي (قوله أو
 حوذلك) كالذا أكل أكثر من حاجته ليقناه قال الحسن لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك رضي الله عنه
 أكل الزا من الطعام ويكثر من شقايه وشبعه ذلك الثانية (قوله عن أداء العبادات) أي المفروضة قائما فالوعلى وجه
 لا يضعفه فباح درمتي (قوله وتركه أفضل) كي لا تنقص درجته ويدخل تحت قوله تعالى أذهبتم طيباتكم في
 حياتكم الدنيا والتصدق بالفضل أفضل بكثير الحسنات درمتي (قوله واتخاذ الاطعمة سرف) الا اذا قصد
 قوة الطاعة ودعوة الاشراف قوماء بعد قوم قهستاني (قوله وسنة الاكل الخ) فان نسي السجدة فليقل بسم الله
 على اوله وآخره اختصار واذا قلت بسم الله فرفع صوتك حتى تلعن من معك ولا يرفع الجدا لأن يكونوا فرغوا
 من الاكل تارخانية وانما يسمى اذا كان الطعام حلالا ويحمد في آخره كيفما كان غنية ط (قوله وغسل الدين
 له) لنفي الغفرو لا يغسل يده بالتدليل ليس في أثر الغسل وبعد من في اليوم عسحه الزول أثر الطعام وجاء انه بركة
 للطعام ولا بأس به يدين وهل غسل فله لا كل سنة كغسل يدهما جواب لا لكن بيكره التنبه قبله بخلاف
 لما نص درمتي ومنه في التارخانية (قوله وبدا) أي في الفصل كما في التارخانية (قوله بالثياب قبله) لانه
 اذا كاد والشيخ اقل درمتي (قوله والشيخ بعنه) لحديث طيس منام لم يور كبره وانها من التوفير
 (تنه) * يكره وضع الملح والقصعة على الخبز وموضع اليد والسكين به ولا يعلقه بالخوان ولا بأس بالاكل
 لكن لا يكشف الرأس في المختار ومن الاسراف ان يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما لا تنفع منه الا
 يكون غيره يأكل ما تركه فلا بأس به كالأختار عفا دون وعقبه ومن كرام الخبز أن لا ينتظر الاطعام اذا حضر
 لا يترك لقمة سقطت من يده فانه اسراف بل ينبغي أن يتدبها ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة
 تدبها لانه تنزل في وسطها وان يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان التارخانية يأكل

لكنكم بجز كما في المتن
 وغيره قلت وفي المتن
 بالعين الغرض بقدر
 ما يدفع به الهلاك
 ويمكن معه الصلاة
 فاما انتهى فتنه (ومباح
 الى الشبع لتدقوته
 وحرام) عبر في الثانية
 بيكره (وهو ما فوقه)
 أي الشبع وهو أكل
 طعام غلب على نفسه أنه
 أنس لمعتة وكذا في
 الشرب فتهتافي (الا
 أن يقصد قوة الصوم القد
 أو لا يسمى شيفه)
 أو نحو ذلك ولا يجوز
 الرياضة بتقليل الاكل
 حتى يضعف عن أداء
 العبادات ولا بأس ما نوع
 القوا كتركه أفضل
 واتخاذ الاطعمة سرف
 وكذا وضع الخبز فوق
 الحافة سنة الاكل
 السجدة أو قبله والجدلة
 آخر وغسل اليدين
 قبله وبعدة وبدا
 بالثياب قبله والشيخ
 بعده متني (وكره
 الاكل) أي الحارة

من حيث شاء لانه لو ان بكل ذلك وردت الآثار وسط وجهه اليسرى ونصب اليمنى ولا يأكل الطعام مارا الا
يشمعون النافحة لانه لا يكره النصف في الطعام الا على الصوت نحو آف وهو محل النهي ويكره السكر حلة الاكل
لانه تشبه بالمجوس ويتكلم بالمعروف وقال عليه الصلاة والسلام من اكل من قسعة ثم لم يحسنها تقول القسعة
أعققتك اللهم من التارك كما أعققتني من الشيطان وفي رواية أحمد استغفرت له القسعة ومن السنة الباقية في
والختم به بل يشفا من سبعين داء ولحق القسعة وكذا الاصابع قبل مسحها بالمندبل وعمامة في الدر المنقوش
والبراز به وغيرهما (قوله الاهلية) بخلاف الوحشية فانهم ولبنهاو حلان (قوله خلافا لما لك) بخلاف لم يفرق
حرم منخ أي فانه دليل لقارض الأدلة (قوله ولبنهاو) لتولده من اللحم فصار مثله منخ (قوله التي تأكل العذرة) أي
فقط حتى أتت لهما قال في شرح الوهبانية وفي المتن في الحللة المكرهه التي اذا قربت وجدت منها لم تحفظ
تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعجل عليها وتلك حالها يكره معيها وهبتها وتلك حالها يكره الباقى أن عرقها يحبس اه
وقد مناه في الذابغ (قوله ولبن الركة) قدم في الذابغ عن المصنف أنه لا بأس به على الأوجه لانه ليس في شربه
تقليل آله الجهاد وقد مناه ذلك أن المعتد ان الامار مع الحقول صاحبه بأن أكل لهما مكره وتزهر (قوله
وأما زهر أبو يوسف للتداوى) في الهندية وقال لا بأس بأول الأبل ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع الصغير اه
طقت وفي الثانية أدخل مراد في أصح للتداوى روى عن أبي حنيفة كراهته وعن أبي يوسف عدمها وهو على
الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لهما ويقول أبي يوسف أخذوا قلت اه (قوله على الأظهر) قال في شرح
الوهابية عن الحسن وهو المختار على الظاهر لان الظاهر أن طهارتهم يحصل بهذه المدة وفي البراز به أن ذلك
شرط في التي لا تأكل الا الحليف ولكنه جعل التقدير في الأبل بشهر وفي البقر بعشرين وفي الشاة بعشرة وقال
قال السرخسي الأصح عدم التقدير وتحبس حتى يزول الرائحة المنتنة اه (قوله حلت) وعن هذا قال لا بأس
بأكل السجاج لانه لم يخلط ولا تشبه لحمه وروى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل السجاج وما روى أن الفسحة
تحبس ثلاثا لم يتم تم ذبح فذبح على سبيل التميز يلى (قوله لان لحمه لا يتغير الخ) كذا في الذخيرة وهو موافق لما
من أن المعتبر التغير لكن ذكر في الثانية أن الحسن قال لا بأس بأكله وانما من الجارية قال معناه ان اعتكف أياما بعد
ذلك كالحللة وفي شرح الوهبانية عن القسعة رافعا أنه محل انداج بعد أيام والا (قوله في أي السعد الزرع
المسقية بالخاصات لا يحرم ولا تكرر عندنا كذا القفهام (قوله حل) كله ويكره لظاهره أن الكراهة تحريرة
وعليه ينظر ما الفرق بينه وبين الحللة التي تأكل الخبثية وغيرها والجدى (قوله الرجل والمرأة) قال في الثانية
والنساء فيما سوى الخلى من الأكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بغيره الرجال ولا بأس لمن
لبس الدباج والحرير والذهب والفضة والؤلؤ اه (قوله لا خلط الحديث) هو ما روى عن حذيفة أنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الدباج ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا
تأكلوا في صحافها فانهم لهم في الدنيا ولكم في الآخرة روى البخاري ومسلم وأحمد وأبو حنيفة أحسنها أن يلى
ثم قال ولما ثبت ذلك في الشرب والاكل كذا في التطيب وغيره لانه مثله في الاستعمال (قوله وما أشبه ذلك
الخ) ومنه انما هو من الذهب والفضة والوضو من طست وأريق منهما والاستحباب بمجره منهما والجلوس
على كرسي منهما والرجل والمرأة في ذلك سواء تارخانية (قوله ومرأة) قال أبو حنيفة لا بأس بحلقه الرأس
الفضة اذا كانت المرأة حداثا وقال أبو يوسف لا خوفه تارخانية (قوله يعني الخ) هذه العناية من صاحب
الحدود واثبات الكلام فيها وأما عبارة اجتنب وغيره في قوة لوقل الطعام الخ (قوله يعني وغيره) كآثاره والكتابة
فقد نقلنا عن شرح الجامع الصغير صاحب الشرح ما قصه قبل صورة الادهان أن يأخذ أنية الذهب والفضة
ويصب الدهن على الرأس ما إذا دخل فيه فيها وأخذ الدهن ثم صمغ على الرأس من السد فلا يكره اه زانق
التارخانية وكذا أخذ الطعام من القسعة ووضع على خبز وما أشبه ذلك ثم أكل لا بأس به اه قال في الحد
واعترض عليه بأنه يقتضي أن لا يكره ما إذا أخذ الطعام من أنية الذهب والفضة بعلقة ثم أكل منها أو كذا لو أخذ
بيده أو كله منها ينبغي أن لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي أن لا يفتى به من رايه فلا يفتى باب استعمالها الخ

أي الفرس وبول الأبل
وأجازة أبو يوسف
للتداوى (و) كره
(لحمها) أي لحم الحللة
والركمة وتحبس الحللة
حتى يذهب نفعها
وقدر ثلاثة أيام لا حاجة
وأربعة لثلاثة عشرة
لابل ويقر على الأظهر
ولو كانت الضامة
وعبرها بحث لم يمتن
لها حلت كالحل أكل
جدي غنى بلبن
خبر بران لحم لا يتغير
وما غنى به يصبر مستهلكا
لا يبق له أثر (وليس في)
ما يؤكل لحمه خرافة ذبح
من ساعته حصل أكله
ويكره زبله وصيد
شرح وهبانية (و) كره
(الاكل والشرب والادهان
والطيبين) انما ذهب
وفضة الرجل والمرأة
لا خلط الحديث (وكذا)
يكره الاكل علقه الفضة
والذهب والاكتحال
يعلمها وما أشبه ذلك
من الاستعمال كحكة
ومرأة وقلم ودواء
وتخوها يعني اذا
استعملت ابتداء فمما
صنعته بحسب متعارف
الناس والأفلاك كراهة
حتى لو نقل الطعام من
انما الذهب إلى موضع

(قوله وهو ما حرره في الدرر) حيث أجب عن الاعتراض على ما في النهاية والكفاية بما أشار إليه الشارح من أن الحرمة والاستعمال فيما صنعتها في متعارف الناس وأقر عليه في العزيمة وظاهر كلام الوافي وتوخى أئندى وغيرهما عدم تسليمه وكذا قال الرمي أن نقل الطعام منها إلى موضع آخر استعمال لها ابتداء أو أخذها من باليد ثم صب على الرأس استعمال متعارف اهـ وأقول وبالله التوفيق إن ما ذكره في الدرر من إاطالة الحرمة بالاستعمال فيما صنعتها عرفه نظيره بقوله يفضي أنه لو شرب أو اغتسل بآية الدهن أو الطعام أنه لا يخرج مع أن ذلك استعمال بلا شبهة داخل تحت طائل المنون والآلة الواردة في ذلك والذي يظهر في تقرير ما قدمنا من النهاية وغيره على وجه لا يرد عليه شيء مما أن يقال إن وضع الدهن أو الطعام من لاف في ذلك إلا أنه المحرم لا يجوز لأنه استعماله قطعاً ثم بعد وضعه إذا تزل فيه بلا انتفاع لم يصح استعماله فلا بد من تناوله منه ضرورة فإذا قصد التناول نقله من ذلك إلى مكان آخر لا على وجه الاستعمال بل يستعمل منه ذلك المحل الآخر كما إذا نقل الدهن إلى كفة يدهن به رأسه أو نقل الطعام إلى الخبز أو إلى ماء آخر واستعمله منه لا يسمى مستعملاً آية القضاء والذهب لا شرعاً ولا عرفاً بخلاف ما إذا تناول منه ابتداء على قصد الأذهان أو أكل فإنه استعمال سواء تناوله بيده أو بعلقة ونحوها فإنه كخذه الكحل باليد وسواء استعمله فيما صنعته عرفاً أو لا وليس المراد بأخذ الدهن صبّه في الكف لأنه استعمال متعارف بل المراد تناوله باليد من فم الدهن ليكون تناوله على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد ما مر عن النهاية فلا ينافي ما في التارخانية عن العناية حيث قال ويكره أن يدهن رأسه يدهن فضة وكذا إن صب على راحته ثم مسح رأسه وألحيتاه ومنه يظهر حكم الأذهان من قهقهة الورد فإنه تارة يرش منه على الوجه ابتداء تارة بواسطة الصب في الكف فكلها استعمال عرفاً وشروطها لا يخرج بعضها عن بعض الناس في زمانهم أنه لو صب في الكف لا يكون استعمالاً باعتباره كالم الشارح فقد أجمعنا التصريح عن التارخانية بخلافه هذا ما ظهر لعمري القاصر والله تعالى أعلم وأقاربه حرمة استعمال ظروف فناجين القهوة والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر وسنذكره بعد (قوله واستثنى القهستاني الخ) قال في الأخيرة قالوا هذا قولهما لأن استعمال الحرير في الحرب مكره وعنده فكذا الذهب ثم إنهما فرق بين الجوشن والبيضة من الذهب وبين حلية السفينة بأن السهم يرق على الذهب وأما الحلية لا تنفع شيئاً وإنما هي الزينة فتكره اهـ (قوله البيضة) هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعين لبيضة لخد يلبسها منها من الشبه الشكلي اهـ وتسمى القفر قال في المغرب المتفرقا يلبس تحت البيضة والبيضة أيضاً (قوله والجوشن) هو الدرع قاموس (قوله والساعدان منهما) أي من الذهب والفضة والاحسن والساعدين بالجرود كرق في التارخانية ولم يذكره القهستاني ولعله لأنه داخل في الجوشن لأن الظاهر أن المراد به ما صنعته المقاتل على ساعديه منه (قوله وهذا فيما يرجع للبدن) يعني أن تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله إلى البدن أي فيما يستعمل به لباساً أو كلاً أو كذا به ويحتمل أن المراد فيما يرجع نفعه إلى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن ما في القهستاني حيث قال وفي الاستعمال أشعاراً لأنه لا بأس باتخاذها وإن كان استعمال القلم (قوله بجمل) أي من غير استعمال أصلاً (قوله بل فعله السلف) هذا ما ذكره في الخلاصة بل في التارخانية عن الخط (قوله حتى أباح الخ) لما كان كلامه الآن في الاتحاد دون استعماله وذكرنا خلافه لياج أراد أن يدفع ما قد يتوهم أنه لا يحمل توسده والتوسم عليه (قوله كما يأتي) أي في فضل اليس (قوله ويكره الاكل في نحاس أو صفر) عزاء في الدر المنثور إلى المقدس والسرعة والصفر مثل فقل وكسر الصاد لغة في نحاس وقيل أوجه مصباح وفي شرح السرعة هو شيء من كسب المعدنات كالنحاس والأسبر وغير ذلك ثم قيد النحاس بالغير اللطيل بالرماس وهكذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب أي قبل طلبه بالقرنير والشب لأنه يدخل الصنداق في الطعام فيورث ضرراً وتعلماً أو ما بعده فلا اهـ أقول والذي رأيته في الاختيار واتخاذها من أنقرق أفضل إذا لا صرف فيه ولا يخلجه وفي الحديث من اتخذ أو أتى يستغفر فإن زارته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس أو رصاص اهـ وفي الجوهره وأما الآنية من غير القضة والذهب فلا بأس بالكل والشرب فيها والاتفاضة بها كالحديد والحجر

وهو ما حرره في الدرر
فليحفظ واستثنى القهستاني
وبغير استعمال البيضة
والجوشن والساعدان
منها في الحرب للضرورة
وهذا فيما يرجع
للبدن وأما القبره بجمل
أو أن مخضه من ذهب
أو فضة وسر كذلك
وفرش عليه من ديباج
ونحوه فلا بأس به بل
فعله السلف خلاصة
حتى أباح أبو حنيفة
توسد الديباج والنوم
عليه كما يأتي ويكره الاكل
في نحاس أو صفر
والأفضل الخرف قال
صلى الله عليه وسلم من
اتخذ أو أتى يستغفر
زارته الملائكة اختصار

انه (رصاص و زجاج
وبلور وعقيق) خلافا
لشافعي (وحل الشرب
من اناء مفضض) أي
من فوق بالفضة (والركوب
على سرج مفضض
والجلوس على كرسي
مفضض) ولكن بشرط
أن (يتقى) أي يجتنب
(موضع الفضة) بضم
فيل ويدرج جلوس سرج
ونحوه وكذا الاناء المصنوب
بذهب أو فضة والكرسي
المصنوب بهما وحلية
مرآة ومصحف بهما
(كألو جعله) أي
التفضيض (في فصل
سيف وسكن أوفى
قبضتهما أو لجام
أو ركاب ولم يضع به
موضع الذهب والفضة)
وكذا كتابة الثوب
بذهب أو فضة وفي المجتبى
لابأس بالسكن المفضض
والخمار والركاب وعن
الشافعي يكره الكل
والخلاف في المفضض
أما المطلق فلا بأس به
بالاجماع بل يفرق بين
الجامد واللبس وغيرهما
لأن اللباس مستهلك
لا يخلص فلا عبرة بونه
عني وغيره (ويقبل
قول كافر) ولو جوسيا
(قال اشترت اللحم
من كذا في فعل أو قال
اشترته (من مجوسي
فيعزم)

والنحاس والرصاص والخشب والطين اه فتنه والخرف بالزاي محر كقطر وكل ما عمل من طين ونشوى بالشار
حتى يكون نفاذا قاموس (قوله ما ذكر) أي من الاكل والشرب والادخان والتطبخ (قوله رصاص) بفتح
كسحاب ولا يكره رواج مثلث الزاي وبلور كسور وسنور وسطر جوهر معروف والعقيق كأمير نثر آخر
قاموس (قوله مفضض) وفي حكمه للذهب قيساني (قوله أي من فوق بفضة) كذا في المنع وفرد النبي
بالرمح بها ط ويقال لكل منقش ومن من فوق قاموس (قوله بضم) يضع فعلى الخشب وان كان يضع
بدم على الفضة حال تناول ط (قوله قيل ويد) كذا عبر في الهدايا والبلجوه والاختيار والتبيين وغيرها
فأذا ضعف ما في الدرر فإنه عليه في الشرب لئلا يلهي (قوله وجلوس سرج) عطف على الجرح وفي قوله ضم لا يلهي
بذلك قد توهم قال في غرر الأفكار بأن يجنب في المصحف ونحو موضع الأخذ وفي السرج ونحو موضع الجلوس
وفي الركاب موضع الرجل وفي الاناء موضع القدم وقيل وموضع الأخذ أيضا اه ونحوه في ايضاح الاصلاح وبأي
قرباؤه لا يجنب في النحل والقبضة والقيام موضع اليد فالخامس أن المراد لا تقاء بالعضو الذي يقصد
الاستعمال به في الشرب بل كان المقصود الاستعمال بالقلم اعتبر الاتقاء به دون اليد والذو أجل الر كابد
من موضع الفضة لا يحرم فليس المدار على القدم إلا لعني لقولنا احتيا في السرج والكرسي موضع القدم فافهم
ولا يخفى أن الكلام في المفضض والا فإذ كان فضة حرم استعماله بأي وجه كان كما قدمناه ولو بالرمح باليد
ولأنه ما يقاد العود في حجره الفضة كما صرح به في الخلاصة ومثله بالأولى طرف فخبان القهوة والساعة وقدره
التبالة التي يوضع فيها الماء وان كان لا يسهأ به ليد ولا يقفه لانه استعمال فيما صنعت له بخلاف القصب الذي
يلف على طرف قصبه التتن فإنه تزويق فهو من المفضض فيعتبر بقاؤه باليد والقدم ولا يشبه ذلك ما يكون له
فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد تجرأ جاعة على الترخ فقلوا بأناحة استعمال نحو الطرف
زاجين أنه انما يقفه ومس اليد بالأس به وهذا جهل عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان الخوان
وانما الطعام لا يسهأ به وقد حرم ما ومن الجراة قول أبي السعود عن شيخه واعلم أنه ينبغي على ما هو الأرجح من
عدم اشتراط انقاء موضع الاخذ شرب القهوة من الفخار في تيس الفضة اه فان المقام مختلف فلتدبر
حتى التدر اه أقول وكذا رد الساجاني بقوله فرق كبير بين الاناء المفضض المستعمل لدفع حرارة الفخار وبين
الفضة المرصعة للزويق اه والمراد بالتيس طرف الفخار ولم أر فيما عندي من كتب الفقه شيء قال ط وانظر
ما لو كان الاناء لا يوضع على القدم بأن لا يستعمل الا باليد كخبرة الفضة هل يتقى وضع اليد عليه وحره ومقتضى
ما ذكره في السفن اشتراط انقاء محل اللمس الذهب والفضة أن لا يضع يده على صفة القصبة في الحجرة
ونحوها اه أقول هو نظير ما قدمناه في قصة التتن (قوله وكذا الاناء المصنوب) أي الحكم فيه كالحكم في المفضض
بقال باب مصنوب أي مشدود بالفضة وهي الحديد العريضة التي يضرب بها مصنوب أسنانه بالفضة اذا شدا
بها مغرب (قوله وحلية مرآة) التي في المنع والهدايا وغيرها حاكمة للقاف قال في الكفاية والمراد بها التي
تكون حوالى المرآة لا ما تأخذ المرآة مذهبها فانه مكروه انفا اه (قوله ولم يضع يده) لا يشمل الركاب فلا يلزم
أن يزبد وجهه (قوله وكذا كتابة الثوب الخ) ساقى أن التلويح بذهب محل أن كان مقدارا أربع أصابع
تأمل (قوله وعن الثاني) ظاهره أن عنه رواية أخرى به صرح في البرازة وقد كررنا الكراهة فقول محمد وهو
عكس ما رأيت في عدته موضع وعبارة المنع كالهديا وغيرها وقال أبو يوسف بكذا فيقول محمد روى مع أي
خسفة وروى مع أي يوسف (قوله يكره الكل) أي كل ما حرم من المفضض والمصنوب في جميع المسائل
المارة لأن الأخبار مطلقة ولأن من استعماله كان مستعملا لكل جزء منه ولا يخسفة ما روى عن أنس
رضي الله تعالى عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاحتكم مكان الشعب سلسلة من فضة ورواه الطائفة
ولا جدع في عاصم الاحول قال أبو عبد الله أنس رضي الله عنه قدح النبي صلى الله عليه وسلم فيه فضة فضة
وتما في التين والشعب كالمنع الصدع قاموس (قوله والخلاف في المفضض) أراد به ما فيه قطعة فضة فتمثل
المصنوب والظاهر عبارة الغني وغيره في هذا الاختلاف فيما تخلص وأما التوجه الذي لا يخلص فلا بأس به
بالاجماع لانه مستهلك فلا عبرة بمقتلنا اه (قوله أقوال اشترت به من مجوسي فيعزم) ظاهره أن الخرف

وأصله أن خبر الكافر مقبول بالإجماع في المعاملات لاقى الديانة وعليه يحمل قول الكفر ويقبل قول الكافر في الحل والحرمة يعني المخلصين في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمة كآلوههم الزبلي (و) يقبل قول (المولود) ولو أني (والسبي في الهدية) سواء أخبر بأحد المولى غيره أو نفسه (والأذن) سواء كان بالتجارة أو بدخول الدار مثلاً وقيل في السراج عاذا غلب على رأيه صدقهم فلو شري صغير نحو صابون وأشان لباس يبعه ولو نحو زبيب وحلوى لا ينبغي بيعه لأن الظاهر كذبه وعامه فيه (و) يقبل قول (الفاسق والكافر والعبد في المعاملات) لكثرة وقوعها (كما إذا أخبره وكيل فلان في بيع كذا فنجوز الشراء منه) أن غلب على الرأي صدقه كما هو وسجي آخر الخسر (وشرط العدالة في الديانة) هي التوبة والعبد والرب كلهم عن محاسبة الماهقين ولا يتوضأ (إن أخبر به مسلم عدل)

ثبت بغير ذلك وإن لم يقل بوجه مجوسى وعبارت الجامع الصغير وإن كان غير ذلك لم يسه أن يأكل منه قال في الهداية مع ما إذا قال كان ذبيحة غير الكذبي والمسلم تأمل وفي التارخانة تقبل الاضحية عن جامع الجوامع لآي يوسف من اشترى لحماً فاعلم أنه مجوسى وأراد الرذال فقال ذبيحة مسلم وكبره أكله اه وقيل أنه بمجرد كون البائع مجوسياً ثبت الحرمة فله بعد أخاره بالحل بقوله ذبيحة مسلم وكبره أكله اه فكيف يدونه تأمل (قوله ولا يرد بقول الواحد) قال في الخاتمة مسلم شري لحماً وقبضه فأخبر مسلم ثقة أنه ذبيحة مجوسى لا ينبغي له أن يأكل ولا يطعم غيره لانه أخير بحرمة العين وهي حقا لله تعالى فثبت بخبر الواحد وليس من ضرورتها بطلان الملك فثبت مع بقاءه وحديثه لا يمكنه الرد على بائعه ولا أن يحبس الثمن عنه فلم يبطل البيع اه مخلص (قوله وأصله الخ) أي أصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمة وهو يشير به إلى سؤال وجوابه مذ كور في النهاية وغيره حاصل السؤال أن هذه المسئلة متناقضة لقوله الآتى وشرط العدالة في الديانة لأن من الديانة الحل والحرمة كما إذا أخبر بأن هذا حلال أو حرام وقدر شرطه العدل والمراد به المسلم الرضى وهذا قوله شريتم من كذب الخ معناه أنه حلال أو حرام وقدر في خبر الكافر ولو لم يجوسوا والجواب أن قوله شريتم من المعاملات وثبوت الحل والحرمة فيه ضمنى فقابل قوله في الشراء ثبت ما في ضمنه بخلاف ما يأتي من شيء ثبت ضمناً لا تصدا كوقف المنقول وبيع الشربوبه يوضح الجواب عن الكثر (قوله وعليه) أي على هذا الأصل وقبضه إلى هذا الجواب العيني وصاحب الدرر وتبعهما المصنف ويدل عليه تقرير صاحب الكثر في كتابه الكافر (قوله لا مطلق الحل والحرمة) أي الشامل للقصدي كهذا حلال أو حرام (قوله سواء أخبر به الدار المولى غيره أو نفسه) الأولى التعبير بالولى مشدداً بدون ميم والصغير في غيره أو نفسه للخبر المفهوم من آخر قال في المختار قال عبداً وجارية أو صى هذه هدية أهذا مال الملك سدى أو أوى وفي الجامع الصغير إذا قالت حارة لرجل بعني مولاي الملك هدية وسعه أن يأخذها لا فرق بين ما إذا أخبر بأحد المولى غيرها أو نفسها وإنما يقبل قول هؤلاء لأنها لا تملكها باعتبار عادة على أدنى هؤلاء اه (قوله أو بدخول الدار مثلاً) قال في المختار وأما الأذن بدخول الدار إذا أذن خلف لعمده أو ابنته الصغير القفاص كذلك لأنه حرم العادة بين الناس أنهم لا يتنعون عن ذلك فجزز لاجل ذلك اه فتأمل (قوله وقد في السراج الخ) ثم قال تأمل في المختار أن يقبل على رأيه ذلك لم يسه قوله منهم لأن الأمر مشتبه عليه اه قال الاتفاق لأن الأصل أنه محجور عليه والأذن طارى فلا يجوز أن ياته بالسلب وإنما قلنا قول العبد إذا كان ثقة لأنه من أخبار المعاملات وهو أضعف من أخبار الديانة فلذا قل في أخبار الدين في المعاملات أولى اه (قوله ولو نحو زبيب وحلوى) أي بما يأكله الصبيان عادة خاتمة (قوله لأن الظاهر كذبه) وقدر على قلوب أنه فأخذها لشريها حاجة نفسه منح عن الميسر وهذا لا يظهر في كل الصبيان لحرمان عادة أغنياء الناس بالتوسعة على صبياتهم وإعطائهم ما يشربون به شهوة أنفسهم وكذلك غالب الفقراء اه ط أقول قد علمت أن المدار على غلبة الظن فيلتزم البتة في القرآن (قوله لكثرة وقوعها) فاشتراط العدالة فيها يؤدى إلى الخرج وقيل بحمد الإنسان المستجمع لشرائط العدالة لتعلمه أو يستغفمه أو يبعثه إلى ولائهم ثم اعلم أن المعاملات على ما في كتب الأصول ثلاثة أنواع الأول مال الأزام فيه كالكالات والضياريات والأذن بالتصاريق والثاني ما فيه أزام محض كالخقوق التي تجرى فيها الخصومات والثالث ما فيه الأزام من وجه كعزل الوكيل وخبر المأذون فإن فيه أزام العبد على الوكيل وقيل العبد بعد آخر وفيه عدم الأزام لأن المالك أو المولى يتصرف في خالص حقه فصار كالأذن في الأول يعتبر التبرع فقط وفي الثاني شروط الشهادت وفي الثالث مال العبد وأما العبد المستعمل فلا يملك ما فيه من أزام إلا ما يملكه من أزام العبد لأن الأزام لا يملكه إلا العبد (قوله في الديانة) أي المحضة بوزن احترامها إذا تضمنت زوال ملك كإنا أخبر عبد أن الزوجين ارتضعا من أمر أو أحداً لا تثبت الحرمة لأنه يتضمن زوال ملك المتعقبات شرط العدد والعدالة جمعاً اتفانى وهذا بخلاف الأخبار بأن ما شتر من ذبيحة مجوسى لأن ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كإفادته فثبت لجواز اجتماعهما مع الملك (قوله هي) أي الديانة (قوله إن أخبر به مسلم عدل) لأن الفاسق منهم والكافر لا يلزم الحكم فليس له أن يلزم المسلم

عن الترمذي اختلف في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة والافضل ان
 يجب اذا كانت وليمة او افهوجية والاجابة افضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن وانذا جاب فعل ما عليه
 كل اول والا افضل ان يأكل لو غير ضامن وفي البنية اجابة الدعوة سنة واجبة وغيرها وامادعوة بقصدتها
 التطاول او اناشء الحد أو ما أشبهه فلا ينبغي اجابته الا لسيا أهل العلم فقد قيل ما وضع أحد يد في حصة غيره
 الاذله اه ط ملخصا وفي الاختيار وليمة العرس سنة قد عتد ان لم يجبهما اثم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجب
 الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صاعاً جاب ودعا وان لم يكن صاعاً كل ودعا وان لم يأكل ولم يجب اثم
 ويجفاله استهزا بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لودعيت الى كراع لأجبت اه ومقتضاه أنها سنة
 لو كدت تخلف غير ها وصرح شراح الهداية بأنها قديمة من الواجب وفي التتارخانية عن النبايع لودع الى
 دعوة قالوا يجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع أسلف في زماننا الا اذا علم يقيناً ان لا بدعة ولا
 معصية اه وانما هجره على غير الوليمة لأمرو يأتى تأمل (قوله ونعم لعجب) بكسر العين وسكونها والفتنة
 الكسر ممدود السماع ومقصود البسار (قوله لا ينبغي أن يقعد) أى يجب عليه قال في الاختيار لا يستباح
 وهو حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام أولى اه وكلنا اذا كان على المائدة مقدمين تعاونوا لا يقعدوا فمعصية
 لا يضمن الله والعب تاتارخانية (قوله ولو على المائدة الخ) كان الواجب عليه ان يذكر قبل قول المصنف
 الا لا يوان علم كإفعل صلح الهداية فان قول المصنف كان قد راجع فيما لو كان المنكر في المنزل لا على المائدة
 على كلامها يام لا يخفى (قوله بعد الذكرى) أى تذكر النبي ط (قوله فعل) أى فعل المنع وجوباً وإزالة المنكر (قوله
 خير) أى مع الانكار فقلته قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكماً منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسلمه
 فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الاعيان اه أى أضعف أحواله في خاتمة أى انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف
 الاعيان فلا يجمل تاتاهي أعوان على إزالة المنكر اه ط وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا تركها لما اقرن به من
 البدعة من غيره كصلاة الختان واجبة الاقامة وان حضرتها باجتهادية وقاسم على الواجب لانها قديمة
 لورود الوعد بتركها كفاية (قوله والحكي عن الامام) أى من قوله ابتليت به مذمومة فقصرت هداية (قوله وان
 علم اولاً) أخاذان ما مر فيها اذا لم يعلم قبل حضوره (قوله لا يحضر أصلاً) الا اذا علم أنهم يتركون ذلك اختار اه
 فعله ان يذهب اتقاني (قوله ان كان) لم أره فيه نهى كرفي الهداية قال ط وفيه نظر والواضع ما في التبيين
 حيث قال لانه لا يازمه اجابة الدعوى اذا كان هناك منكر اه قلت لكنه لا يقيد بحم القربين ما قبل الحضور
 وما بعده وساق بعد هذا في التبيين ما رواه ابن ماجه ان علياً رضی الله عنه قال صنعت طعاماً فدعوت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فجاء فرأى في البيت تصاور فرجع اه قلت مفاد الحديث أنه يبرح ولو بعد الحضور انه
 تازم الاجابة مع المنكر أصلاً تأمل (قوله دلت المسئلة الخ) لان محمداً أطلق اسم اللعب والغناء واللعب وهو
 لهو حرام النص قال عليه الصلاة والسلام لهو المؤمن باطل الا في ثلاث تأديبه فرسه وفي رواية ملاحته بفرسه
 رمية عن قوسه وملاحته مع أهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت خليل على أنه حرام اتقاني وفيه كلام لان
 كمال فيه كلام فراجعه مثلاً (قوله ويدخل عليها الخ) لانهم أسقطوا حرمتهم بظهور المنكر فكان حرمتها
 كالشهود ان ينظروا الى عورة الزاني حيث هتك حرمة نفسه وعلمه في المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه في
 سنن مرفوعاً الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لفتن ان الغناء يفتن القلب كما في غايه البيان وقيل
 ان تغنى يستفد تعلم الغوا في ويصرف قصح اللسان لا بأس به وقيل ان تغنى وتحمل نفسه دفع الوحشة لا بأس به
 به اخفا السخس وذكركم في الاسلام ان كل ذلك حكر وعند علمائنا واحتج بقوله تعالى ومن الناس من
 يشتري لهو الحديث لانه لا حظ في النفس ان الراد القنا هو جل ما وقع من بعض الصحابة على انشاد الشعر المباح
 في فيه الحكم والمواظفة لفتن الغناء كإطلاق على المعروف يطلق على غيره كما في الحديث من لم يتغن بالقرآن
 قيل ليس منا وعلمه في النهاية وغيرها (تنبيه) عرف القهستاني الغناء بأنه ترديد الصوت بالالفاظ في الشعر مع

وعدة لعب أو غناء
 قصدوا كل والمنكر
 في المنزل فلو على المائدة
 لا ينبغي أن يقعد
 يخرج معرضاً لقوله
 تعالى فلا تقعد بعد
 الذكرى مع القوم
 الظالمين (فان قدر
 على المنع فعل والا)
 يقدر (صبر ان لم يكن
 ممن يقتدي به فان كان)
 مقتدى (وام يقدر على
 المنع خرج ولم يقعد) لأن
 فيه شين الدين والحكي
 عن الامام كان قبل أن
 يصير مقتدى به (وان علم
 أولاً) باللعب لا يحضر
 أصلاً سواء كان ممن
 يقتدي به أولاً لأن حق
 الدعوة انما يازمه بعد
 الحضور لا قبله ابن كمال
 وفي السراج ودلت
 المسئلة أن الملاهي كلها
 حرام ويدخل عليهم بلا
 اذنتهم لانكار المنكر
 قال ابن مسعود صوت
 الهو هو الفتنة

(قوله في اجابة الدعوى)
 كذا في الاصل والمعروفه
 في الطعام دعوة بالهاء
 كإتراء في بقية الكلام
 فتنبه كعبه صحيحه

انضمام التصديق المناسب لها قال فان فقد قدم من هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اه قال في الدر المنثور وقد تعفيا
 بأن تعرفه هكذا يعرف في كتبنا قدبر اه اقول وفي شهادات فتح القدير بعد كلام عرفنا من هذا ان النبي
 الحرم ما كان في اللفظ مالا يحل كصفه الله كروا المرأه المعصية الحية ووصف انحر المهيج البها والحانات والبهاء
 لمسلم اودى اذا اراد ان يحكم به جاعه لا اذا اراد ان ينادى لا يستهله به ولا يعلم فصاحته وبلاغه وكان قد وصف
 امرأه انكسرت كذلك والزهر بان المتخمة وصف الراحين والازهار والماء فلا وجه لشمعه على هذاهم اذ انكسر
 ذلك على الملاهي استمع وان كان مواعظ وحكملا لا تنقصها الا تلك النبي اه لمخصصا ومعه فزاحه
 وفي الملتقى وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كروم في الصوت عند قراء القرآن والحنازة والخف والتذكير
 فخالطه عند الغناء الذي يسمونه وجدا وبجة فانه مكره لا اصل له في الدين قال الشارح زاذ في الجوهر يوما
 بقوله متصرفا ما تاحرام لا يجوز القصد والجالس اليه ومن قبلهم لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام مع
 الشعر لم يدل على باحة الغناء ويجوز جله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث فواجده عليه
 الصلاة والسلام لم يصح وكان النصر الذي يسمع فغوت فقال انه خير من الغيبة فقيل له هيات بليلة السماع
 شرم كننا وكناسة تغيب الناس وقال السري شرط الواجب غيبته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف
 لا يشعر فيه بوجع اه قلت وفي التتارخانية عن العيون ان كان السماع صماع القرآن والموعة يجوز وان كان
 صماع غناء فهو حرام باجماع العلماء ومن اباح صم الصوتية فلان تخلي عن الله وتخلي بالتقوى واحتياج الى
 ذلك احتياج المرض الى المواعظ شرائط ستة ان لا يكون فيهم امر ودان تكون جماعتهم من جنسهم وان
 تكون نية القول الاخلاص لا اخلا الجوع والطعام وان لا يجتمعوا لاجل طعام او فتوح وان لا يقوموا
 مغلوبين وان لا يظهروا واحدا الاصادقين والحاصل انه لا رخصة في السماع في زماننا لان الخضر جعله تعالى
 تاب عن السماع في زمانه اه وانظر ما في الفتاوى الخيرية **(قوله)** نبت النفاق **(قوله)** أي العلى **(قوله)** كضرب نصب
 الذي اذ يته في البرازية نصب الضاد المحجمة والمنشأة بعدها **(قوله)** فسق أي خروج عن الطاعة والنهي ان في
 الجالس علم الاستماع لها والاشتماع معصية فهم معصيتان **(قوله)** كضرب في الجوارح الخ ساقه تعطيل لسان صفة
 الملاقاة الكفر على كثران النعمة ط **(قوله)** فالواجب نفع ريع على قوله استماع الملاهي معصية ط **(قوله)** ادخل
 اصبع في اذنه الذي اذ يته في البرازية يقول الخ بالثنية **(قوله)** تكبر أي تكبر قراءتها فكيف التثنية بها قال في
 التتارخانية يقرأ آية الشعراء لم يكن فهذا ذكر الشفق والقلام ونحوه لا تكبره وفي الظهيرة قيل معنى الكرامة
 في الشعر ان يشغل الانسان عن الذكر والقراءة والافلا بأس به اه وقال في تبيين الحارم واعلم ان ما كان
 حراما من الشعر ما فيه فحش او هو حرم مسلم او كتب على الله تعالى او روي عن الله عليه وسلم او على الصالحين
 تركبة النفس او الكذب او التفتاح المذموم او الفساح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرأه وامرأه بدين
 اذا كان حين فانه لا يجوز وصف امرأه معصية قولنا وصف امرأه بدين حسن الوجهين يدى الرجال ولا في
 نفسه واما وصف الميتة وغير المعصية فلا بأس به وكذا الحكم في الامر بدلا ووصف انحر المهيج البها والله باذ
 والحانات والبهاء ولو ادعى كذا في ابن الهمام والربيع واما وصف الحدود والاصداغ وحسن الفتى والقلموسية
 واصف التسامع والمرد قال بعضهم فمطر وقال في المعارف لا يليق بأهل الديانات وينبغي ان لا يجوز انشاد
 عندهم غلب عليه الهوى والشهوة لانه يهجم على احاطة فكره فحين لا يحل وما كان سببا لمخطو فهو مخطو
 اقول وقد سنا ان انشاد لا يستهله الا بضر ومثله فيما نظهر انشاده اوعله لتشهيات بلغة واستعارات بده
(قوله) اول قتل الذنب عطف على قوله أي النعمة يعني انما أطلق عليه لفظ الكفر لقلنا اه ح **(قوله)**
 ومن ذلك أي من الملاهي ط **(قوله)** ثلاث تفخات الصور هي طرية لبعضهم والمشهور انهم متفخات نفع
 الصق ونفخة البعث ط **(قوله)** المناسبة بينهما أي بين التفخات والضرب في الثلاثة الاوقات **(قوله)** فبا
 العصر الخ بيان للنسبة فلان الناس بعد العصر يفرعون من أسواقهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت نومهم

نبت النفاق في القلب كما
 نبت الماء النبات قلت
 وفي البرازية استماع
 صوت الملاهي كضرب
 نصب ونحوه حرام اقوله
 عليه الصلاة والسلام
 استماع الملاهي معصية
 والجالس علم فسق
 والتلذذ بها كفر أي
 بالنعمة فصرف الجوارح
 الى غير ما خلق لاجله
 كفر بالنعمة لا شكر
 فالواجب كل الواجب
 أن يتجنب كي لا يسمع
 لما روى أنه عليه
 الصلاة والسلام ادخل
 اصبعه في أذنه عند
 سماعه وأشعار العرب
 لو فهذا ذكر الشفق
 تكبر انتهى اول قتل
 الذنب كافي الاختيار أو
 للاحتلال كافي النهاية
 ه **(قائمة)** ه ومن ذلك
 ضرب النوبة للتفاخر
 قولي تنبيه فلا بأس به كما
 اذا ضرب في ثلاثة اوقات
 لتذكير ثلاث فضات
 الصور ونسبة بينهما
 قبل العصر الاشارة الى
 نفخة القزع وبعد العشاء
 الى نفخة الموت وبعد
 نصف الليل الى نفخة

الموت الاصغر وبعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم التي هي كصورهم الى اعمالهم اقول وهذا مفيد ان
آلة الله وليست بحكمة ليعينها بل لقصد الله ومنها امان سامعها ومن المشتغل بها وه تشع الاضافة الا ترى
ان ضرب ثقل الآلة بعينها حل تارة وحرم أخرى باختلاف النسبة والامور عقاصدها وفيه دليل لساداتنا
لصوفية الذين يقصدون بسماعها امورا لهم أعلم بها فلا يبادر المعترض بالانكار لئلا يحرم تركهم فانهم السادة
الاخبار امدنا الله تعالى بامداداتهم واعاد علينا من صالح دعواتهم وبركاتهم (قوله وتعامه في علاقته على
المتقى) حيث قال بعد عزوم امر الى الملاعبة للاعلام للزوي وبني أن يكون يوق الحمام بجوز كضرب
التوبة وعن الحسن لا بأس بالرفق في العرس ليشتهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلال ولم يضرب على
هيئة التطرب اه اقول وبني أن يكون طبل المسح في رمضان لا يقاط الناعين السحور كوق الحمام تأمل
(فصل في البس) اعلم ان الكسوة من افرض وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من
قطن او الكتان او الصوف على وفاق السنة ان يكون ثوبه نصف ساقه وكمل رأس أصابعه وفيه قدر شربكا
للتنف بين النفس والخسيس اخيرا الامور واسطها وانتهى عن الثمرتين وهو ما كان في نهاية النفاسة
والنحاسة ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واطهار نعمة الله تعالى قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب
ان يرى أثر نعمته على عبده وبما هو الثوب الجليل لقزين في الاعباد والجمع ومجمل الناس لا في جميع
الافاق لانه صلف وخيلاء وما يعظي المحتاجين والتحرز عنه أولى ومكره وهو العباس لتكبر ويستحب
لايض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء وليس
لاخضر سنة كما في الشريعة اه من المتقى وشربه وفي الهندية عن السراجية لبس الثياب الجميلة مباح اذا
تكره وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها اه ومن الباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها
عزناك من البسة المدبوغة والمذكوذ وباعهاذ كتهماحيط ولا بأس بجواد النثر والسباع كلها اذا بدت ان
يجعل منها مصلى او منبر السرج ملقط ويكره لرجل السراويل التي تقع على ظهر القدين عتابة ولا بأس
بعل محضوف بعمامة واحدة وفي الاخره مضافه نجاسة تمتع جواز الصلاة هل يجوز لبس ذكر في كراهية أبي
سفيان حديث سعد بن جبر اه كان بليس قنصوة الثعلب ولا يصلي بها ان هذا راية منه قلت هذا اشارت الى
انه لا يجوز لبس بلا ضررة تنازع فيه لكن قدم الشارح في شروط الصلاة أنه ليس ثوب نجس في غير صلاة
عزناك في البصر الى الميسر (قوله يحرم لبس الحرير الخ) أى الاضرة كإثباتي قال في المغرب الحرير الابرم
الطبخ وسعى الثوب المتختمه حريرا (قوله قال في القنية الخ) نقله عن أستاذه بديع وانه قال لكن طلبت
هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى ما عن زهنا صاحب المحط قال في النجاسة فالخصل
في خلاف لما في المتن الموضوعه لنقل المذهب فلا يجوز العمل والقنوية به (قوله وقال يجل في الحرب) أى لو
نقصا يحصل به انتفاء العدو كإثباتي والخلاف فيما جته حر وسدأ ما مالم جته فقط حر وأوسد ما حر فقط يباح
به شاة الحرب بالاجماع كما في التنازعية واثباتي (قوله الاقدار أربع أصابع الخ) لما صاع عن ابن عباس رضى
عنه انما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فأما العلوسدى الثوب فلا والمصمت
الباس ونجس لم ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبع أو أصبعين أو ثلث أو
ربع وهل المراد قدر الاربع أصابع طول او عرض ثابان لا يزيد طول العلم وعرضه على ثلث او اربعة عرضها
ط وان زاد طول على طولها المتأخر من كلامهم الثاني وفيه ماضى في كلام الشارح عن الحادى
احدى وعلم الثوب رقيقه وهو الطراز كما في القاموس والمراد به ما كان من خالص الحر رنجاء وخياطة وظاهر
لامهم أنه لا فرق بينه وبين المطرف وهو ما جعل طرفه مسجفا بطرفى أنه يتقيد بأربع أصابع خلافا
لنفسه حيث قيدوا المطرف بالاربعة أصابع وبما للطرف في العادة الغالية في كل ناحية وان حاز أربع
باصع فالمراد بالعلم عندنا ما لم يشمله ما قد دخل فيه السجاق وما يحيط على أطرافه الا كما هو ما جعل في طوق

البعث وتعامه فيما علقته

على المتقى والله أعلم

(فصل في البس)

(يحرم لبس الحرير

ولو بمخاض) ينهون

بده (على المذهب)

النصيح وعن الامام

يحرم ما من المخلد قال

في القنية وهي رخصة

عظيمة في موضع عبت

به البواى (أولى الحرب)

فانه يحرم أيضا عنده

وقال يحصل في الحرب

(على الرجل لا للمواة

الاقدر أربع أصابع)

كأعلام الثوب (مضمومة)

وقيل منشورة وقيل بين يمين

(قوله أو منبر السرج)

كذا في الاصل ولعله

بحرف عن مثله لسرج

وفي القاموس من معاني

المثيرة أنها منه كهيئة

المرقعة تصعد للسرج

الخ تأمل كيه مصححه

قد رآه أربع أصابع من
أربع أصابع وكذا ثبتت
عمر رضى الله عنه وذلك
قيس شبرا برخص
قسمه وكذا المنسوج
بذهب يحل اذا كان
هذا القدار أربع
أصابع (والا لا يحل
للرجل زيلي وفي المجتي
العلم في العامة في
موضعين أو أكثر يجمع
وقيل لا وفيه وعن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
عامة عليها علم من
قصب فضة قدر ثلاث
أصابع لأبأس ومن
ذهب بركه وقيل لا بركه
وفيه تنكره الجبة
المكفوفة بالحرير
قلت وهذا ثبت كراهة
ما اعتاده أهل زماننا من
القمص البصر بوقفه
المرخص العلم في عرض
الثوب قلت ومفاد ما
القليل في طوله بركه
انتهى قال المصنف
وبه جزم مثل آخره
وسدد الشريعة لكن
إطلاق الهداية وغيرها
مخالفة وفي السراج
عن السير الكبير العلم
بحلال مطلقا صغيرا
كان أو كبيرا قال المصنف
وهو مخالف لما مر من
التقيد بأربع أصابع
وفيه رخصة عظيمة قلنا انتهى في زماننا انتهى قلت حال خيضا وأظن أنه أراة

الجبة وهو المسيقة وكذا العروة والزر كإساق مثله فيما نظهر طرقة الطروش أي القلتة وما لم تر على عزم
أربع أصابع وكذا ثبتت تسكة السراويل وما على كلف العباة وعلى ظهرها وازار الحجام المسي بالشرع
وما في أطراف الشاش سواء كان نظيرا بالابرة أو نجما وما يركب في أطراف العباة المسي بحقيقا فيسعد
لأبأس به اذا كان عرض أربع أصابع وان زاد على طولها لم ينع على ما مر وشهد له وقوع الثوب بقطعة دية
بخلاف ما لو جعلها خشا أو قال في الهندية ولو جعل الفرض خشا أو القباة فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهرها
أو بطانتها فهو مكره ولأن كاهها مقصود كذا في محيط السرخسي وفي شرح القدوري عن أبي يوسف
بطان القلتان من أربع أصابع وعلمه فلو كانت خشة الجبة أكثر من عرض أربع أصابع كاهها العاد في زيار
تخط فوقها بقطعة كراس يجوز لبسها لأن الحرير صار خشا أو قال (قوله) وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق
أي الا اذا كان خط منه مفرق وخط منه غيره بحيث يرى كلفه فلا يجوز كجسده كرم عن الحايوي ومقتضاه
الثوب المنقوش بالحرير يطرير أو نجما اذا لم تبلغ كل واحد من نقوشه أربع أصابع وان زادت بالجهم
كله حريرا أو قال ما وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك مجرد (قوله) أي الفنية وقد مر
فيها بعد هذا الجهم الامة المعتبر أربع أصابع كاهي على هتبالا أربع أصابع السلف عمر من الفكر ما في منشورة
للكرايسى التعرض عن مقدار المنشورة أولى (قوله) والا لا يعمل للرجل زيلي عبارة زيلي مطلقا عن الفنية
بالرجل واعترض بان هذا ليس من الخلق فالتظاهر أن حكم النساء فيه كالحال أقول فيه نظر لأن الخلق
القاموس ما يتزين به ولا شك أن الثوب المنسوج بالذهب حل وقد منع أن الخاتمة أن النساء فيسويها
من الاكل والشرب والادمان من الذهب والفضة والعقد وعذرة الزحال ولأبأس أنه ليس بالديباة والحرير
والذهب والفضة والؤلؤ وفي الهداية ويكره أن لبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير اه وسأ
وفي الفنية لأبأس بالعلم المنسوج بالذهب لنفسه فأما الرجال فقد رآه أربع أصابع وما فوقه بركه (قوله) وفي الخ
الحق قد علمت أن القول الثاني ظاهر المذهب وهذا مكره أربع أصابع من قوله ولو في عامة (قوله) وفيه
وكذا الضمائر بعدم (قوله) ومن ذهب بركه (قوله) قال في الفنية كأنه اعتبره بالعلم اه وفيها وكذا في القالب
في ظاهر المذهب يجوز تقدير أربع أصابع وفي رواية عن مجمل لا يجوز كالأو كانت من حرير اه قلت
الكلام في علم الثوب من الذهب (قوله) تنكر الجبة المكفوفة بالحرير (قوله) هذا غير ما علمه العامة فانه نقل
الهندية عن الذخيرة أن لبس المكفوف بالحرير مطلق عند عامة الفقهاء وفي التبيين عن أسماءها أخرجه
جدة طلبة العلم بالفتوى من ديباة كبروا في وفرة جاهها مكفوفة فانه فقالت ههنا حجة رسول الله صلى الله
وسلم كان يلبسها وكانت عندنا تفرض الله تعالى عنها فإلما نصت عائشة فضتها إلى فتحن نفسها للرب
فيشتق حاروا ما جدوسلم ولم يذكر لفظة الشرا اه وفي الهداية وعنه عليه الصلاة والسلام انه كان يلبس
حمة مكفوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كفا ما طابنته وهو الخياطة الثانية بعد الدال وفيه
القصص بيقته (قوله) قلت (قوله) القائل صاحب المجتي وقد علمت حكم المبنى عليه هذا القول (قوله) البصر
الذي أرى في المجتي المصنفين التضرع (قوله) قلت ومفاد (قوله) صاحب المجتي أيضا (قوله) واه
أي بالتقيد بالعرض وكذا جزم به ابن الكيال والقهستاني ونقله في التاتارخانية عن جامع الجوامع (قوله)
لكن إطلاق الهداية وغيرها مخالفة أي بخلاف التقيد بالعرض وقد يقال يحمل المطلق على القيد
صرحوا به في كتب الأصول من أنه يحمل عليه عند اتحاد الحكم والحادث على أن المتون كثير ما تط
المسائل عن بعض فودها أو أمثل ولكن إطلاق المتون موافق لإطلاق الأدلة وهو أرفق بأهل هذا الزم
لثلاثة عواقب الفسق والعصيان (قوله) وهو مخالف (الح) ندم هذا مخالف للمتون صرحا بتقديم علم
(قوله) قلت (الح) هذا بعيدا في التاتارخانية وأما لبس ما علمه بركا أو مكفوف بطلق عند عامة الفق
خلافا لبعض الناس وعن هشام عن أبي حنيفة لا يرى بأسا بالعلم في الثوب بقد رآه أربع أصابع و
شمس الامة السرخسي أنه لأبأس بالعلم في الثوب لا تبع ولم يقتدر اه فكلامهم في العلم في الثوب بالعلم

العلم الذي هو الزاوية والالم سبق معنى اقوله في الثوب ولا لتعليل بالثبوت هذا وفي التارخانية ما نصه بقى الكلام
 في حق النساء قال عامة العلماء يحمل لمن ليس الحر راغلاص وبعضهم قالوا لا يحمل وأما ليس ما عله حر إلى آخر
 ما قدمناه والمتاخرين هذا العبارة أن ما ذكر من إطلاق العلم اغا هو في حق النساء فان ثبت هذا فلا إشكال
 والتوفيق به أحسن والأفهم وأبوابنا (قوله هو ماسداه الخ) السدى بالفتح ما مد من الثوب واللمعة بالضم
 ما تدخل بين السدى والابر بسم يفتح السين ووضعه الحرير (قوله الكلة بالكسر البشخانة والناموسية) كذا
 قاله ابن النخبة وفي القاموس الكلة بالكسر البشخانة والناموسية (قوله هو البشخانة) كذا
 التكة بالكسر رباط السراويل جمعها تكتل قاموس (قوله هو البشخانة) كذا في القنية عن شرح
 الأرشاد وفي التارخانية ولا تكرر تكة الحرير لأنها لا تلبس وحدها وفي شرح الجامع الصغير بعض المشايخ
 لا بأس بتكة الحرير للرجال عند أي حنفية وذكر الصدر الشهيد أنه يكره عندها أه تأمل (قوله وكذا
 فكره القلتوة) ذكر من لا يمكن عند قول المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب ولا بأس بلبس القلائد
 فقط الجع شمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكرباس والسواد والحرارة أه والظاهر أن العتد
 بها ناذ كره في محله مصرحاً بالأخذ من العموم ط وفي الفتاوى الهندية يكره أن يلبس الذكور قنصون من
 الحرير أو الذهب أو الفضة أو الكرباس الذي خيط عليه ابر بسم كثيراً وشي من الذهب والفضة أكثر من قدر
 أربع أصابع أه وبه يعلم حكم القرعة المسماة بالطائفة فإذا كانت منقشة بالحرير وكان أحد نقوشها
 أكثر من أربع أصابع لا تحمل وإن كان أقل تحمل وإن زاد مجموع نقوشها على أربع أصابع يتعلى ما من
 من أن يظهر المذهب عدم جمع المتفرق (قوله والكيس الذي يعلق) أي يعلقه الرجل معه لا الذي يوضع ولا
 الذي يعلق في البيت واحترز من الذي لا يعلق والظاهر في وجهه أن التعلق يشبه لبس غير ذلك لما علم أن
 التسمية في باب الحرامات ملقحة بالقبول إلى والظاهر أن المراد بالكيس المعلق نحو كيس التمام المسماة بالجامل
 أه يعلق بالحق بخلاف كس الدراهم إذا كان يضعه في حبيه مثلاً بدون تعلق وفي الدر المنثور ولا تكرر
 الصلاة على جدران الأبر بسم لأن الحرام هو اللبس أما الانتفاع بدار الوجوه فلا يسر بحرام كافي صلاة الجواهر
 بأثر القهستاني وغيره قلت ومنه يعلم حكم كس الدراهم بنسبة السجدة فقط أه فقوله هو اللبس
 في قوله حكماً في القنية استعمال الخلاف من الأبر بسم لا يجوز لأنه نوع ليس في الكلام في بند الساعة الذي
 ط به وبه يعلقه الرجل برزوه والظاهر أنه كبنسبة السجدة التي تربط به تأمل ومثله بند الفاتح ونود الميزان
 قيمة الدواء وكذا الكتابة في ورق الحرير وكيس الحصف والدراهم وما يعلق به الأواني وما تلف فيه الشب
 أو المسمى بقبعة ونحو ذلك مما فيه انتفاع بدون لبس أو ما يشبه اللبس وفي القنية دلالة بلقي ثوب الديباغ على
 كسب ليس بجواز إذا يدخل فيه في الكين وقال عينا الأعمى الكرايس في كلامه بين المشايخ أه ووجه
 دل أن القاء الثوب على الكفين أو غاصبه الجلود دون الاستعمال فربس به اللبس المقصود لا انتفاع تأمل
 محل في القنية أنه تكرر ما قلناه الأبر بسم والظاهر أن المراد به أن يلف على الجسد وبعضه لا ما يلف بها
 لب تأمل (قوله واختلف الخ) في الهندية وعلى الخلاف ليس التكنس الحرير قبل بكمه بالاتفاق وكذا
 ما بينه القصد وأن كانت أقل من أربع أصابع لأنه أصل نفسه كذا في الترتلي أه ط (قوله أن يزين
 به الخ) ذكر القنية أوجع في شرح السراويل بأن يسرح طائف البوت بالورد المنقشة وإذا كان قصد
 عله الزينة فهو مكره وفي القنية أنه لا يشرع في البس مكره نص عليه محمد في السير الكبير لأنه لا يتوكل
 لما لسان كل ما كان على وجه التكبر بكمه وإن قل الحاجة وضرو ولا هو المختار أه هندية وظاهره
 لو كان مجرد الزينة لا تكبر ولا تفاخر بكمه لكن نقل بعد عن الظهيرية بما يحلفه تأمل (فيه) يؤخذ
 من ذلك أن ما يفعل أيام الزينة من فرش الحرير ووضع أوالي الذهب والفضة بلا استعمال جاز إذا لم يقصده
 تفاخر بل مجرد تنال أمر السلطان بخلاف بقاد التمجع والفتنadel في النهار فإنه لا يجوز لأنه ما ضاعف مال لا
 تناف من معاقبة الحاكم حيث كانت مشتملة على شكر إن لا يجوز التفرع عليها وقدمه في كلب

وما يعقد على الرمح فإنه
 حلال ولو كثيراً
 ليس بلبس وبه يحصل
 التوفيق (ولا بأس
 بكلة الديباغ) هو ماسداه
 ولحمه ابر بسم شرح
 وهابية (الرجال)
 الكلة بالكسر البشخانة
 والناموسية لا يلبس
 بلبس وقلعه شارح
 الوهابية فقال
 وفي كلة الديباغ فالتوم
 جاز *
 وفي قنية والمتنقذ
 مسطر
 (وتكره التكة منه)
 أي من الديباغ هو
 الصمغ وقيل
 لا بأس بها (وكذا)
 تكره القلتة سوتوان
 كانت تحت العمامة
 والكيس الذي يعلق
 قنية (واختلف في
 عصابة الجراحه) أي
 بالحرير كذلك القنية
 وفيه أن له أن يزين
 به بالديباغ ويصل
 بأواني ذهب وقصة بلا
 تفاخر وفي القنية
 بحسن الفقهاء

كالعنان وقيل لا يكره
 ونحوه في الاختيار قلت
 ولا يخفى أن المرجح اعتبار
 الجملة كما يعلم من العزيمة
 بل في الجنبى أن أكثر
 الشايخ أقوا بخلافه وفي
 شرح الجمع الخ صوف
 غنم الصراة قلت وهذا
 كان في زمانهم وأما
 الآن فن الحرير وحيث
 فيصم بر جندى
 وتاريخانية في حفظ (و)
 حل (عكسه في الحرب
 فقط) لوصفها يحصل
 به اتقاء العدو ولو رقعا
 حرم بالاجماع لعدم
 الفائدة سراج وأما حاله
 فذكره فيها عنده خلافا
 له ما ملق قلت ولم أر ما
 خلطت الجملة بباريسم
 وغيره والتظاهر اعتبار
 القلب وفي حاوى
 الزاهدى يكره
 ما كان تظاهره قز أو خط
 منه خز وسط منه
 قز وظاهر المذهب
 عدم جمع المتفرق إلا
 إذا كان خط منه قز
 وسط منه غيره بحيث
 يرى كله قزاً ما إذا كان
 كل واحد مستتباً
 كالطراز في العملة
 فظاهر المذهب أنه
 لا يجمع اه وأقره

في الحكم لا يخرصني الله كناية (قوله كالتعالي) هو مثل القطي والأطلس في زماننا (قوله ونحوه في
 الاختيار) حيث قال وما كان سداً ظاهراً كالتعالي ق ل يكره لأن لا يسه في منظر العين لا يس حرر وفيه
 خيال وقيل لا يكره اعتباراً بالجملة اه ط (قوله قلت ولا يخفى الخ) اعلم أن المتون مطلقه في حل ليس ماسداً
 ابريسم ولجنته غيره كعبارة المصنف وهي كذلك في إجماع الصغير لا مام محمد رجه الله وقد علل الشايخ المسئلة
 بتعليلين الأول ما قسمه الشارح وهو ذلك كور في الهداية والثاني ما نقل عن الإمام أبي منصور المتأخر يدرجه
 أنه تعالى وهو أن الجملة تكون على ظاهرها ثوب ترى وتساءل في التعليل الأول تأخر إلى اعتبار الجملة مطلقاً
 لأنها كما يخرصني الله والثاني تأخر إلى ظهورها فعلى التعليل الأول يجوز ليس العنان ونحوه وعلى الثاني
 يكره كذا كره سراج الهداية ون قرير الزيلعي هنا خفاً وظاهراً مطلق المتون اعتبار التعليل الأول ولما قال في
 الهداية بعده ولا اعتبار الجملة على ما بينا (قوله بل في الجنبى الخ) ونصه انما يجوز ما كان سداً باريسم ولجنته
 قطن إذا كان مخلوطاً لا يبين فيه الأبريسم أما إذا صار على وجهه كالعنان في زماننا والشترى والقنى فإنه
 يكره لآفته ترى الجارية قلت ولكن أنتم الشايخ أقوا على خلافه اه (قوله قلت وهذا) أى كون الخضر
 صوف غنم الصراة في التاترخانية واخر اسم لانه يكون على جلدها خز وانه ليس من حلة الحرير ثم قال بعده قال
 الامام ناصر الدين الخزاز في زمانهم من أولها الخوان المائى (قوله وحل عكسه في الحرب فقط) حاصل
 المسئلة على ثلاثة أوجه قال في التاترخانية ما كتبه غير حرر وسداً حرر باح ليه في حالة الحرب أى وغيره
 وما كتبه حرر وسداً غير حرر باح ليه في حالة الحرب لا باح وأما ما كتبه وسداً حرر في ليه حالة
 الحرب بخلاف بين أصحابنا أو على ما تاه وظاهر التقيد بحالة الحرب أن المراءوف الاشتغال بها لكن
 في القهستانى وعن محمد لا بأس للجندي إذا تاه في الحرب ليس الحرر وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلى
 فيه إلا تخاف العدو اه (قوله لو صفيقاً) ضد الرقيق (قوله فافرقنا الخ) اعلم أن ليس الحرر
 لا يجوز بلا ضرر ومطلقاً ما كان سداً غير حرر ولجنته حرر باح ليه في الحرب الضرورة وهي
 شأن التلب بصورة وهو برقه ولعانه والثاني دفع معرفة السلاح أى مضرة اتفاقاً فإذا كان رقيقاً لم تتم
 الضرورة وخراماً جاعلين الامام وصاحبه (قوله ففكره فيها) أى في الحرب عنده لأن الضرورة تندفع بالأذى
 وهو المخلوط وهو ما كتبه حرر فقط لأن البريق والدعان تظاهروا الجملة على الظاهر ويدفع معرفة السلاح أيضاً
 والمخلوط وان كان حرراً في الحكم فمضيه شبه الغزل فكان دون الحرير الخالص والضرر ورتان دفعت بالأذى فلا
 صار إلى الأعلى وما راء الله ان صح يحتمل على المخلوط اتفاقى (قوله خلافاً لهما) قال في التاترخانية انما
 لا يكره عند هذا ليس الحرر في الحرب إذا كان حقيقاً يدفع معرفة السلاح فلو وقع لا يصلح لذلك كره بالاجماع
 اه أقول والحاصل أنه عند الامام لا باح الحرير الخالص في الحرب مطلقاً بل باح ما كتبه فقط حرر لو صفيقاً
 وأما عنده فافساح كل منهما في الحرب لو صفيقاً ولو خفيفاً لا خلاف في الكراهة فانهم وتأمل فيبقى التبريد لانية
 (قوله قلت ولم أر الخ) ما عرض من حاشية نسخة الرمى وتعام عبارة نقرأ بقى الحاوى الزاهدى بسلامة جمع
 التفرق بين وما كان من الشيا الغالب عليه غير القز كالحز ونحوه لا بأس به فقد وافق بحثنا المتقول وتعالى الجداه
 ثم نقل عبارة الحاوى التي ذكرها الشارح ولم يردعدها شياً فلذا قال الشارح وأقره مضافاً جواب الشارح أيضاً في
 شرحه على المتقى بقوله ثم رأته في الأشياق قاعدة فإذا اجتمع الحلال والحرام لم تحم بقسئلة الأوافي وحيث
 فصل لوجر القمصا يوزن أو أقل لا يزيد اه وبين الجواين فرق فإن ما في الأسماء مصرح بحل المساواة وما
 ذكره الرمى وتبعه الشارح ما كتبه وقد أجاب البيه بعبارة الزاهدى المارة أيضاً وأقول يحتمل عبارة
 الزاهدى أن تكون منبته على القول الضعيف من اعتبار غلبة الجملة على الحرير كما كتبه مناه فافصل في الجواب تأمل
 (قوله ما كان تظاهره قز) اسم كان ضمير الشأن والحالة من المتداولين خبرها والقز الأبريسم كما في القاموس
 أو نحو منة كافي الصحاح (قوله أو خط منه خز الخ) أقول ليس المراد الخط ما يكون في السدى طولاً لأن السدى
 لا يعتبر ولو كان كله قزاً بل المراد الخط ما يكون في الجملة عرضاً فإذا كان المراد ذلك ظهر منه جواب آخر عن
 المسئلة السابقة بأن يقال إذا خلطت الجملة بباريسم وغيره بحيث يرى كلاماً باريسم كره وان كان كل واحد

شخصاً قلت وقد علت
ان العبرة للهمة لا للتظاهر
على الظاهر فافهم (وكرر)
ليس المعصفر والمزفر
الاحمر والاصفر
السر حال مفاده أنه
لا يكره النساء (ولا
بأس بسائر الألوان)
وفي المجتبى والقهستاني
وشرح التلخيص لا ي
المكلام لا بأس بلبس
الثوب الاحمر ومفاده
أن الكراهة تنزيهية
لكن صرح في الحقيقة
بالحرمة فافاد أنها
تحرمة وهي الحمل عند
الاطلاق قاله المصنف
قلت ولشربلاني فيه
رسالة تفصل فيها ثمانية
أقوال منها أنه مستحب
(ولا يتصل بالرجل
يذهب وقتها) مطلقاً
(الاختام ومنطقة
وحلقة من) أي
الفضة اذا لم يردبه الترتين
وفي المجتبى لا يحل استعمال
منطقة وسطهما من ديباج
وقيل محل اذا لم يبلغ
عرضها أربع أصابع
وفيها بعن سبع ورق ولا
يكره في المنطقة حلقة
حديد أو نحاس وعظم

مستحباً كالطراز لم يكره لأن ظاهر المذهب عدم الجمع فيما يبلغ أربع أصابع ويظهر لي أن هذا الجواب
أحسن من الجواب السابق فآمل فيه (قوله قلت وقد علت الخ) استدراك على ما في الحاشية وعلى شخص
أقره فان قوله بكره ما كان ظاهراً فمفرغ على اعتبار الظاهر وكرهه نحو العتاق والمرج بخلافه كما لم يرد
هذا على ما استظهرناه اتفاقاً في الجواب لأن عدم اعتبار الظاهر انما هو في السدى وكلامنا السابق في الحقيقة (قوله
على الظاهر) أي الرابع وليس المراد الظاهر الواية كما هو اصطلاحه في إطلاق هذا اللفظ تأمل (قوله لا بأس
بلبس الثوب الأحمر) وقد روي ذلك عن الامام كافي الملتقط اه ط (قوله ومفاده أن الكراهة تنزيهية) لأن
كلمة لا بأس تستعمل غالباً في تركه أو لم يمنع (قوله في الحقيقة) أي بحقيقة المولود منع (قوله فافاد أنها
تحرمة الخ) هذا مسلم ولم يعارضه نص صريح غيره بخلافه في جامع الفتاوى قال أبو حنيفة والثاقبي ومالك يجوز
لبس المعصفر وقال جماعة من العلماء مكره وبكره الكراهة التنزيهية وفي منتخب الفتاوى قال صاحب الروض فيجوز
للمرء حاله واللبس الثوب الأحمر والأخضر بلا كراهة وفي الحاشية الزاهدي بكرهه حال لبس المعصفر
والمزفر والورس والمحمري أي الأحمر جوازا كان أو غيراً اذا كان في صبغه دم أو افلاذ ونقعه عن عدة كتب وفي
مجمع الفتاوى ليس الأحمر مكره وعند البعض لا يكرهه ولا يصح بلبس الكراهة وفي الحاشية الزاهدي بكرهه حال لبس المعصفر
والواقعات منه ولو صبغ بالصبغ البقم لا يكره ولو صبغ بقشر الحوز غسلاً لا يكرهه لبسه احكاماً اه فلهذا القول
مع ما ذكره عن المجتبى والقهستاني وشرح أي المكلام تعارض القول بكره الكراهة الصريح من لم يدع التوفيق يحمل
التصريح على المصوغ بالنص أو نحو ذلك (قوله ولشربلاني فيه رسالة) سها الحقيقة لا كل والهامام المصنف
ليسان جواز لبس الأحمر وقد ذكر فيها كثيراً من النقل منها أقدمنا وقال لم نجد نصاً قطعياً بالاثبات الحرمة
ووجدنا التهم عن لبسه له قامت بالفاعل من تشبيهه بلبائه أو بالأعاجم والتكبير وبانتفاء العلة تزول
الكراهة بخلاف النية لاظهار قيمة الله تعالى وعرض الكراهة للصبغ بالنص تزول بفصله ووجدنا نص
الامام الأعظم على الجواز ودليلنا قطعاً على الإباحة وهو إطلاق الأحمر بأخذ الزينة ووجدنا في الخصص موجه
وبه تنفي الحرمة والكراهة بل ثبت الاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم اه ومن أراد أن يأتى على
ذلك فليبه بها أقول ولكن جل الكتب على الكراهة كالسراج والمحيط والاختيار والمنتقى والآخر وغيرها وبه
أقوى العلامة قاسم وفي الحاشية الزاهدي ولا يكره في الرأس احكاماً (قوله غيبة أقوال) نقلها عن القسطلاني
(قوله منها أنه مستحب) هذا ذكره الشربلاني بحثاً كما قدمناه وليس من الثمانية (قوله ولا يتصل) أي
لا يرتين دور (قوله مطلقاً) سواء كان في حرب أو غيره ط وأما جواز الحوش والبيضة في الحرب فقد مناهه
قولهما (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء قهستاني وهي اسم لما يسمى الناس بالحياصة صباح والحياصة
سير يشبه حزام السرج قاموس وفيه منطقة ككتب ما ينطق به وانطق الرجل شد وسطه عنطقة كتنطق اه
وهذا أنسخه لانا للحياصة للثياب والكلام في خطبة الرجل نفسه تأمل ثم يأتى بعض الشروح أن المنطقة
بالفارسية الكرو وعلى عرف الناس الحياصة اه (قوله وحلقة) أي الفضة لأن الذهب دور وقال في غرر الاختلاف
والشرط أن لا يوضع يد على موضع الفضة كما قدمناه (قوله منها) أي الفضة لأن الذهب دور وقال في غرر الاختلاف
حال كون كل من الخاتم والمنطقة والحلقة منها أي الفضة لورود أثارها في الرخصة منها في هذه الأشياء خاصة اه
(قوله اذا لم يردبه الترتين) الظاهر أن الفضة في رابع الخاتم فقط لأن خطبة السيف والمنطقة لأجل
الزينة لا لشيء آخر بخلاف الخاتم ويدل عليه ما في الكفاية حيث قال قوة الإلتزام هذا اذا لم يردبه الترتين وذكر
الامام المحبوبي وان تختم بالفضة قالوا ان قصده التعبير بكرهه وان قصده التعميم ونحوه لا يكره اه لكن سابقاً بأن
ترك التعميم لا يحتاج إلى الختم أفضل وظاهره أنه لا يكره ما قرنه بالتحريم وبأن تحاميه تأمل (قوله وقيل محل
الخ) لم يعرف في المجتبى بلغة تفصيل بل رجعنا إلى كتاب شهر مرزا الذي كتاب آخر ومقتضى الأول عدم التقدير
بشيء وهو ظاهر الترتين في الفضة وفي الحاشية القسطلاني الإلتزام قدر درهم والمنطقة وحلقة السيف مع الفضة اه
وهكذا عامة عباراتهم مطلقاً لكن في القسطلاني لا بأس باستعمال منطقة حلقها فضة لا بأس انما كان قليلاً ولا كثيراً

وفي الظاهر يقولون أي يوسف لا بأس بأن يجعل في أطراف سبور الحزام والمنطقة الفضية ويكره أن يجعل
جميعه أو علمته الفضة اه فتأمل ولم أدر من قد رخصه السيف بشئ **(قوله وسجي)** أي آخر قبيل الفروع
(قوله ولا يتنم) الالافضة هذه عبارة بالامام محمد في الجامع الصغير أي بخلاف المنطقة فلا يكره فيها حلقه حديد
لنحاس كقدمه وهل حلية السيف كذلك راجع قال الزبلي وقد وردت آثار في جواز التتم بالفضة وكان للنبي
صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكرم حتى توفي صلى الله عليه وسلم ثم في يدي بكره صلى الله
تعالى عنه إلى أن توفي ثم في يد عمر رضي الله تعالى عنه إلى أن توفي ثم في يد عثمان رضي الله تعالى عنه إلى أن وقع من
يد أبي بكر ثم في يد علي رضي الله تعالى عنه في طلبه فلم يجدوه وقع الخلاف فيما بينهم والتشوش من ذلك الوقت إلى أن استشهد
صلى الله تعالى عنه **(قوله فيجزم بغيرها الخ)** لما روى الطحاوي بسند ما لى عمران بن حصين وأبي هريرة قال
بني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن خاتم الذهب وروى صاحب السنن بسند ما لى عبد الله بن برة عن
أبيه أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له مالي أجمل منك وبع الأسمان فطره ثم
وعليه خاتم من حديد فقال مالي أجمل منك فطره فقال يا رسول الله من أي شيء أتخذ قال
فذهبن ورق ولا تلمه متقالا فعمل أن التتم بالذهب والحدود الصفر حرام فألقى السب بذلك لأنه قد يتخذه
اسم فأنشبه السب الذي هو منصوص معلوم بالنص اتفاقاً والشبه بحرام الخناس الأصفر فاموس وفي الحوارة
تتم بالحدود الصفر والخناس والرخاص مكره لرجال والنساء **(قوله جواز السب)** طلباء والأفاد والميم
مكره أوله وسكون نائيه ويحرم كخطأ كفي المغرب قال القهستاني وقيل أنه ليس بحرام فلا بأس به وهو الأصح
في الخلاصة اه **(قوله والعقيق)** قال في غرر الأفكار والأصح أنه لا بأس به لأنه عليه الصلاة والسلام التتم
عقيق وقال يحمى بها بالعقيق فانه مبارك ولا نه ليس بحرام خالص له نقل الخبر وبعضهم أطلق التتم يشوب ولو
يحتاج **(قوله وعظم تلاخسرو)** أي عظم جواز التتم سائر الاجرار حيث قال بعد كلامه في الأصل أن التتم
منه حلال للرجال والحديث بالذهب والحدود الصفر حرام عليهم بالحديث وبالحرج حلال على اختيارهم
بغيره فاختارنا أخذنا من قول الرسول وفعله صلى الله تعالى عليه وسلم لأن حل العقيق لما ثبت بها تحت سائر
اجرار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والسكا في أخذنا من عبارة الجامع الصغير
فعله لأن يكون القصر فيها بالإضافة إلى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه أقول لا يخفى أن
من معقول كقدمته فالخاتم عار به النص في العلة التي فما أخذنا النص أيضاً والنص على الجواز بالعقيق
على عدم الثبوت عند المجتهد أو ترجيح غيره عليه على أن العقيق أو السب ليس من الاجرار كغيره فقياساً غيرهما
ما يحتاج إلى دليل وإتيان المجتهد اتباع للنص لأنه تابع للنص غير مخرج قطعاً وتأويل عبارة المجتهد المعروف
وراء الكلام معدول عن الانتظام كلف ولو يكن القصر فيها بالإضافة إلى الذهب منهنها بالحق نحو الصفر
ليد مع أن من المجتهد عنهما **(قوله لما)** أي من قوله ولا يتنم الالافضة التي هو لفظ صريح بالمنه
م محمداً رحمه الله تعالى فافهم **(قوله فإذا ثبت الخ)** فلهذا إن الشبهة عن ابن وهبان ثم قال والظاهر أنه لم
على التصريح بمر كراهة بيعها وقد وقت عليه في الفتنة قال ويكره بيع خاتم الحدود الصفر ونحوه بيع
الاكل وأما بيع الصور فأنف عليها الوجه فيها ظاهر **(قوله وصيغها)** صوابه وصوغها اه روي
في النسخ وصنعها بالنون بين الصاد والعين المثلين والذي في شرح الوهبانية صيغتها في القاموس
الله فلا ناصبة حسنة خلقه والنشأ على مثال مستقيم فانصاغ وهو صنوع وصانغ وصياغ والصانغة
كسر حرفته اه وظهر قوة وصياغ أنه ما في العين تأمل **(قوله لما فيه من الاعانة الخ)** قال ابن الشبهة
من المنع في البيع أخف منه في البس إذ يمكن الانتفاع بها في غير ذلك ويمكن سكها وتغييره شيئاً **(قوله)**
بما أدى الخ) تأمل فيه مع قولنا أعتنا بجواز بيع العصير من جمل شربلاي ويمكن الفرق عما يأتي من أن
سبقة ثم بعد ذلك العصور بل بعد فقير **(فرع)** لا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قلوي عليه فضة وأليس
له حتى لا يرى آثاره خاتية **(قوله وحل مسبار الذهب الخ)** يريد به المسبار ليحفظ به الفص آثاره خاتية لأنه

وسجي حكم لبس
القول (ولا يتنم) الالافضة
بالفضة لحصول الاستثناء
بها فصرم (بغيرها
كحجر وصحاح السرخسي
جواز السب والعقيق
وعظم تلاخسرو) وذهب
وحديد وصفر
ورصاص وزجاج
وغيرها لما سرفا ثبت
كراهة لبسها للتتم
ثبت كراهة بيعها
وصيغها لما فيه من
الاعانة على ما لا يجوز
وكل ما أدى إلى ما لا يجوز
لا يجوز وتامه في شرح
الوهابية (والعبارة
بالحلقه) من الفضة (لا
بالفض) فيجوز من حجر
وعقيق وباقوت وغيرها
وحل مسبار الذهب

تابع كالعلم في التوب فلا يعدل لاساله هداية وفي شرحها العتي قصار كالمستلأ أو كاستان المتخذ من الذهب
على حوالى خاتم الفضة فان الناس يحوزونه من غير تكبر ويلبسون تلك الخواتم قال ط ولم أر من ذكر حوالى
الدائرة الملباس الذهب بل ذكرهم حل السمارق فيه يقتضى حرمة غيره اه أقول مقتضى التعليل الملباس
جوازها وعكس دخوله في الضبة أيضاً تأمل (قوله في حجر الفص) أى ثقبه هداية ومقتضاه أنه بتقديم اليدين
على الخاء ومجرى رامة وفي أخرى العكس قال في المغرب هو الصواب لان الحجر حجر الضب والحدة والردع
وهو غير لائق هنا (قوله ويجعله) أى القص لطن كفه بخلاف القسوان لانه زين في حقن هداية (قوله في
يد اليسرى) ويبنى أن يكون في خنصرها ونحو أصابعه ودون اليدين خنيرة (قوله فيصا التمرز عنه
عبارة القهستاني عن المحيط جاز أن يجعله في اليمنى لانه شعار الرافض اه ونحوه في الخنيرة تأمل (قوله
ولعله كان يونان) أى كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق ثم انفصل وانقطع في هذه الزمان فلا ينبغي عن
كفها كان وفي غابة البيان قد سوى الفقيه أو اليث في شرح الجامع الصغير بين اليمن واليسار وهو الخ لا
قد اختار فقال وايت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وقول بعضهم أنه في اليمن من علامات أمي
اليمن ليس بشئ لان النقل الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفي ذلك اه ونحوه فيه (قوله أو
الله تعالى) فتونش اسمه تعالى أو اسم نبيه في الله عليه وسلم استحسان يجعل القص في كذا إذا دخل الخلا والار
يجعله في يمينه إذا استجى قهستاني (قوله لا تغفل انسان) التمثال بالفتح التمثيل والكسر الصورة قاصور
(قوله أو طبر) حرمة تصوير ذي الروح لكنه سقى في محروكاته الصلاة بان نقش غير المستبين الذي لا يصبر
بعدا بضر وقد نقش في خاتم دانيال البويعين بدنه صغير وضعه وكان في خاتم بعض السلف ذاتان فلما راجع
أقول الذي سبق انما هو في عدم كراهة الصلاة بها لا نقضها والكلام هنا في فعل النقش وفي التاتر خاتبة قال
الفقيه لو كان على خاتم فضة تماثيل لا يكرهه وليس كتماثيل في الثياب في السيوف لانه صغير ووروى عن أبي هرير
أنه كان على خاتمه ذاتان اه تأمل (قوله ولا محمد رسول الله) في محل نصب عطفا على تماثيل وذلك لانه من
خاتمه صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة أسطر كل كلمته وقدهى عليه الصلاة والسلام أن ينقش أحد عليه
روا في السمائل أى على هيئته أو مثل نقشه ونقش خاتم أي بكرم القادرا لله وعمر كنى بالموت واعطاءه
لتصير أولئك من وعلى اللطافة وأى حنفية قل الخير والافسكت وأى وسف من عمل رآه فقد ندم ومحمد
صبر نظره اه قهستاني عن البستان (قوله ولا يزيد على متقال) وقيل لا يبلغه المتقال خنيرة أقول وفيه
نص الحديث السابق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا تهمه متقالا (قوله وزل) التتم الخ) أشار إلى أن التتم
سئل من يحتاج إليه كافي الاختيار قال القهستاني وفي الكرماني نهى الخوا في بعض تلازمته عنه وقال اذا هن
قاضي افتقر وفي البستان عن بعض التابعين لا يقيم الثلاثة أو سبعا أو كاتب أو آحق وظاهره أنه يكرهه في
الحاجة لكن قول المصنف أفضل كالمها يقو غير ما يضد الجواز وعبر في الدور وأولى وفي الاصلاح صاحب فافهم
لتنزيه وفي التاتر خاتبة عن البستان كره بعض الناس التخذ الخاتم الاذى سلطان وأجازة عامة أهل العلم وغير
يونس بن أبي إسحق قال رأيت قيس بن أبي حازم وعبد الرحمن بن الأسود والشعي وغيرهم يتضمون في يسار
وليس لهم سلطان ولان السلطان يلبس لينة والحاجة إلى التتم وغيره في حاجة إلى لينة والتتم سواء فافهم
نأخذاه فهو اختيار الجواز كما هو قول العامة ولا ينافي أن تر كراهة أولى لغيره في حاجة فافهم ومقتضاه أنه لا يك
لقتضاه نهى وانتم وأما القصدان لينة فقط فقد مر تدبر (قوله وذى حاجة اليه كقول) قال في الخ ونظرا
كلامهم أه لا خصوصت لهما أى السلطان والقاضي بل الحكم في كل ذي حاجة كذلك فلو قيل وتر كغيره في حاجة
إليه أفضل ليدخل فيه المباشر ومتولى الاوقاف وغيرهما من يحتاج إلى التتم لفضائل كان أعم فائدة كالمباين
اه أقول قول الاختيار التتم سئل من يحتاج إليه كالمسلطان والقاضي ومن في معناه ماهر يحق في ذلك ومطلوب
الحاجة وظاهره بل يدخل في الحاجة ختمه لصوابه أو شهادته أو إرسال كتاب ولو نادرا فلا يكون ترك التتم في

في حجر الفص ويجعله
لطن كفه في يده اليسرى
وقيل اليمنى لأنه من
شعار الرافض فيص
التمرز عنه قهستاني
وغيره قلت ولعله كان
وبان تنصير وينقشه
اسمه أو اسم الله تعالى
لاحتال انسان أو طبر
ولا محمد رسول الله ولا
يزيد على متقال (وزل)
التتم لغير السلطان
والقاضي (وذى حاجة
إليه كقول) أفضل
ولا يشد سته

في بحر (٣٤) انما يجوز التغميض لوعلى هيئة تمام الرجال املولة فصان او اكره حرم قهستاني وذكر
لامعبدالبرين النخعة ان والده انشده قوله

تختم كيف شئت ولا تبالي * منحصرك اليين او النعمال
سوى حجر وصفر او حديد * اولذهب الحرام على الرجال
وان احببت باحلم فافقتنه * ولمس الله ربك في الحلال

له المتحرك (٣٥) عليه لما قال الكرشي اناسقطت فيه رجل فان ابا حنيفة يكره ان يعدها ويشدها بفضة او
ببر ويقول هي كسنة ميتة ولكن ياخذ من شاذ كية يشدهم كما نهاه ابو يوسف فقال لا بأس به ولا يشبه
من ميتة مستحسن ذلك وبهم يفرق عندى وان لم يحضرنى اه اتقوا في ذاتي الترتانية قال بشر قال ابو
يوسف قلت ابا حنيفة عن ذلك في مجلس آخر قل رب باعدها باسا (قوله وجوزها محمد) أي جوز الذهب
فضة أي جوز الشدهما واما ابو يوسف فعمل معه وقيل مع الامام (قوله لان الفضة تنه) الاولى تنه بلا
بر وأشار الى الفرق الامام بين شد السن وانما اذا انفقوز الانغمين الذهب لضرورته في الفضة لان الحرم
باح الاضرور وقد اندفعت في السن بالفضة فلا حاجة الى الاعلى وهو الذهب قال الاتقوا ولتقاتل ان يقول
باعدته محمد لانها في السن ترفع بالفضة لانها تنه ايضا واصل ذلك ما روى الطحاوي بسنده الى العريفة
بعد انه أصيب بفضة يوم الكلاب في الماحلية فاتخذ انغمين ورق فائق عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم
بتخذ انغمين ذهب ففعل والكلاب بلغم والتخفيف باسم واد كانت فيه وقعة عظيمة للعرب هذا وتظاهر
لا يجوز ان انفق منها اتفاقا به صرح الامام البرزوي وذكر الامام الاسيحي اني انه على الاختلاف ايضا وفي
الترخانة وعلى هذا الاختلاف اذا جرح انغمنا وأنه أوسط سنة فأراد ان يتخذنا آخر فعند الامام يتخذ ذلك
الفضة فقط وعند محمد من الذهب أيضا اه وانكر الاتقائي سبوت الاختلاف في الانف بانه لم يذكر في كتب
في الكرشي والطحاوي وبانه يلزم عليه مخالفة الامام للنص ونزاعه المقدسي بان الاسيحي حجة في النقل
ان الحديث قابل لقائو بل واحتمال ان ذلك خصوصية لعريفة كما خص عليه السلام الزبير وعبد الرحمن بن بليس
برحمة في حشد هما كافي التبيين أقول عكن التوفيق بان ما ذكره الاسيحي واية شاذة عن الامام فلذلك
كرفي كتب محمد والكرشي والطحاوي والله تعالى أعلم (قوله وكره الخ) لان النص حرم الذهب والحريم على
كرو الامه بلا قيد بالوغل والحريم والاعم على من البسهم لاننا امرنا بحفظهم ذكر ما الترتاني وفي الصريح ان
كره لانسان ان يخضب يده ورجليه وكذا الصبي الاحلحة سائ ولا بأس به لفساه اه حزين اه ط أقول
مرانه كما يكره الرجل فعل ذلك بالصبي يكره لمرأنا ايضا وان حل له فعله لنفسه (قوله لا يكره خرقة الخ) هذا
ما صححه المتأخرون لمعامل المسلمين وذكر في غاية البيان عن أبي عيسى الترمذي انه لم يصح في هذا الباب شيء
من كراهة او غيرها وقد رخص قوم من الخاصة ومن بعدهم التمدل بعد الوضوء وعامة فيه ثم هذا في خارج
فلا نفاق البرائة وتكرهه لصلاته مع الخمر في التي عسجها العرف ويؤخذ به الحاط لانها نجسة بل لان الصلي
طهر والصلوة عليها الانعظيم فيها (قوله بقية الخ) الوضوء بالضم الفعل والفتح ماؤه فاموس في ذكر تفسير
ناده وعلى تقدير مضامين بل ثلاثة أي لمسه بقية بل وضوئه وتظاهر أنه لا حاجة الى فقط بقية ومثله قوله
في قبض قبضة من أثر الرسول أي من أثر ما فرس الرسول (قوله ولو لحاجة) الاولى لانه بحاجة تأمل
(قوله ولو تكبر تكبره) والخمرة المقومة دليل الكبر بزازية وبقية يعلم أنه لا يصح أن يبدل طريقة ما يشعل الحريم
صرح بعضهم (٣٦) كره بعض الفقهاء وضع السطور والحمام والشياب على قبور الصالحين والاولياء
في قناتوى الحقة وتكرهه السطور على القبور اه ولكن نحن نقول آذ اننا قصدنا التعظيم في عبود العامة
على لا يحقر وأصحاب القبر ويطلب الخشوع والادب للعاقلين الزائر فيهم جاز لان الاعمال بالبناء وان كان
منه فهو كقولهم بعد طواف الوداع رجوع القهقري حتى يخرج من المسجد لا لاليت حتى قال في منهاج
شمس الكين انه ليس فيه مشروية ولا أثر عجي وقد فعله أصحابنا اه كذلك كشف النوود عن أصحاب القبور

المتحرك (ذهب بل
بقضة) وجوزها محمد
(ويتخذ انغمين) لان
الفضة تنه (وكره
الباس الصبي ذهباً او
حرياً) فان ما حرم بلسه
وشربه حرم البلسه
واشرابه (لا) يكره
(خرقة وضوء)
بالفتح بقية بله (او
بخطا) او عرق ولو لحاجة
ولو تكبر تكبره

لاستاذعنا في الناسي قدس سره (قوله ولا الرجمة) جواهر تائم ونسب رجمة بالفتح الثلاث جواهر
 بالفتح أيضا يقال أرجمت الرجل إذا عذبت في أصبعه خطا يستدكر به حاجته اتقاني عن أبي عبيد
 قال الشاعر
 إذا لم تكن حاجتنا في نفوسكم ۞ فليس بعن عند عقد التائم
 قال في الهداية وقدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه بذلك اه وفي المخرج اتحاد كرهه الانس
 عادة بعض الناس شد الحنوط على بعض الاعضاء كذا السلاسل وغيرها وذلك مكر ولا محض عبث فقال ابن
 الرتميس من هذا القبيل كذا في شرح الوفاية اه قال ط علم منه كراهة السلمج الذي يضعه بعض الرجال
 في العنق (قوله التهمة المكروهة) أقول الذي يراد به في المحب التهمة المكروهة ما كان بغير القرآن وقيل في
 الخبر ما تعلقها بالمخالفة اه فلراجع نسخة أخرى وفي المغرب وبعضهم يتوهم أن المعاذات هي التائم
 وليس كذلك اعم التهمة انحرز ولا بأس بالمعاذات إذا كتبها القرآن أو أسماء الله تعالى ويقال رماه الزناد
 وقيل ورمه إذا عذبه ونفث في عذوبته قالوا وإنما كره المعوذات إذا كتبت بغير لسان العرب ولا بدري ما هو وعلم
 بدخله صرا أو كثر أو غير ذلك وأما ما كان من القرآن أو شيء من الدعوات فلا بأس به اه قال الزبيدي ثم التهمة
 قد تشبه بالتهمة على بعض الناس وهي خط كل ربط في العنق أو في البدن لمخالفة دفع المصرة عن أنفسه
 على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الايمان أنه كفر اه وفي الشئ عن ابن الاثير التائم جمع تيم
 وهي خزوات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في ذمهم فاطلها الاسلام والحديث الآخر
 على نعمة فلا تآتم الله لانهم يستعدون أنها تعام الدواء والشفاء بل جعلوا شرا كراه لانهم أرادوا دفع المغار
 المكتوب عليهم ولم يلبوا دفع الاذى من غير الله تعالى الذي هو دافعه اه ط وفي المحب اختلف في الاستنف
 بالقرآن بأن يقرأ على المريض أو الملدوغ الفاضحة أو يكتب في ورق ويلقى عليه أو في طست ويقل ويبي
 وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يعوذ نفسه قال رضى الله عنه وعلى الحوزة على الناس اليوم ورد
 الآثار ولا بأس بان يشد الحبس والمخاض التعاون على العضد اذا كانت مملوكة اه قال ط وانظر
 كتابه القرآن في نحو التائم حروفا مقطعة بحوزة لا لانه غير ما وردت به كتابه القرآن وحرره اه
 الحانية بساط أو صلى كتبه على في النسيج المثلثة يكره استعماله وبسطه والقعود عليه ولو قطع الحرف من
 الحرف أو خط على بعض الحروف حتى لم تنق الكلمة متصلة لا تزل ولا الكراهة لا للحروف المفردة حرمة ولا
 لو كان عليها الملك أو الاتب وسجدها أو الالام اه وفيه امرأة أرادت أن تضع تعويذ الصبهار وجهاد كره
 الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل وباقى بيان ذلك في قبل احياء الموات وفيه يكره كتابه الرقاق في أيام البروز
 والارتقاء بالأواب لان فيه اهانة تأسم الله تعالى واسم تيمه عليه السلام وفيها لا بأس بوضع الجاسم في الزرع
 والمخيلة لرفع ضرر العين لان العين حتى تصيب المال والآدمي والحيوان ويظهر أثره في ذلك عرف بالآثار
 نظر الناظر الى الزرع يقع نظره وأعلى الجاسم لا ترفعها فتنظر بعد ذلك الى الحرث لا يضرمه روى أن امرأ
 جاست الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت نحن من أهل الحرث وانما تخاف عليه العين فأمر النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يجعل فيه الجاسم اه (تمه) في شرح الظري للإمام العيني من باب العين حذر روى
 داود من حديث عائشة أنها قالت كان يؤمر العائن فتوضأ ثم يغسل منه العين قال بعض قال بعض العلماء
 ينبغي إذا عرف واحد بالاصابة بالعين أن يحتجب ويحترمه وينفي الامام منعهم من مدخله الناس ويزنه
 وإن كان فقرا ورقة ما يكفه فضرره أكثر من ضرر كل الترم والبصل ومن ضرر المجدوم الذي منعه عمر رضى
 الله عنه وفي الناسي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئا يصحبه فليد
 بالبركة فان العين حتى واللعنة بالبركة أن يقول تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه ويؤمر العائن
 بالاعتساف ويجبر أن ياتي اه ملصقا وعلمه فيه والله سبحانه وتعالى اعلم
 (فصل في النظر والس) (قوله والس) زاد ملصقا المصنف عليه وعبد المذكر في الترجمة لا يصح
 وإن كان الذكر أو لم يعلم عمله فليراجع عند الحاجة ط (قوله وينظر الرجل من الرجل الخ) ذكر

(و) لا (الرجمة) هي
 خيط رطب يصنع
 أو تائم لتذكر النسي
 والحاصل أن كل
 ما قيل يحبر كره وما
 قيل لحاجة لا عناية
 (فرع) في المحبتي
 التهمة المكروهة ما كان
 بغير العربية
 (فصل في النظر)
 والنس (وينظر الرجل
 من الرجل) ومن غلام

عنه وغيره أن مسائل النظر أربع فطر الرجل إلى المرأة ونظره إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة والأولى على أربعة أقسام نظره إلى الأجنبية الحرة ونظره إلى من تحل له من الزوجة والأمة ونظره إلى ذات محارمه ونظره إلى أمة الغير فافهم اه (قوله بلغ حد الشهوة) أي بان صار محرما فافهم المراد حد الشهوة بكانت منه ط أقول وقدم الشارح في شروط الصلاة ما نصه وفي السراج لا عور ولا غير جدام مادام لم يشته قبل ودبر ثم تنقلب إلى عشرين ثم كباغ وفي الأشياء يدخل على النساء إلى خمس عشرة سنة اه فتأمل قوله ولوأمرد صبيح الوجه) قال في الهندية والعلام إذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فكيف حكمه حال وان كان صبيحا فكيف حكمه النساء وهو عورة من قرنه إلى قدمه لاحت النظر إليه عن شهوة فأما الخلوة فنظر إليه لاعت شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنقاب كذا في الملتقط ولم يذكر الشهوة الموجبة للتحرير في ميل القلب أو الانتشار ويجزئ ط أقول ذكر الشارح في فصل المحرمات من النكاح أن حد الشهوة المس والنظر الموجبة لحرمه للصاهر تحرك آله أو زيادته به بقي وفي امرأة ونحوه شج تحرك قلبه أو شهته اه ونقله القسستاني عن أصحابنا ثم قال وقال عامة العلماء أن عيلا بالقلب يشتهى أن يعانقها يسأل أن يقصد موافقتها ولا يبالى من المحرمات كافي النظم وفي حق النساء الاشتباه بالقلب لا غير اه وقال قسستاني في هذا الفصل ونشره لحل النظر إليها وإلى الأيمن بطريق القين من شهوة أي ميل النفس إلى زينتها وأمنه والمس لها أو مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه والجبل والمتاع الجزيل فالليل إلى قبل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف القلوب طوعت أو منعت صفت بطرون وصف بصافون وصفون وفيه إشارة إلى أنه لو علم منه الشهوة أوطن أو شغل حرم النظر كافي الحظ وغيره اه أقول حاصله أن حد النظر واستحسانه لذلك الوجه الجليل ونفضله على الوجه القبيح كاستحسان المتاع الجزيل لا بأس به فانه فلو عنه الطبع الانساني بل يوحى الصغار فالصغير الجيز بالتحاسب الصورة الحسنة أكثر من تحاسب الصورة القبيحة و يرغب فيه ويحبها أكثر بل قد يوحى حد ذلك في البهائم فقد أخبرني من رأى جلا عيلا آخر أم حسنه يضع رأسه عليها ككبار أهل دنو غير هامن الناس فليس هذا نظره شهوة وإنما الشهوة من قبله يعمل لذاته القرب منه أو اللبس له زائد على ميله إلى المتاع الجزيل أو الملتصق لأن ميله إليه مجرد استحسان في نفسه لا تحرك قلبه كافي ميله إلى به أو أخيه الصبيح وفوق ذلك الميل إلى القبيح أو الملعانة أو شرها والمضاحية ولو بلا تحرك آله أو ما شاهده في حرمه الصاهرة فلهذا لا احتياط والله تعالى أعلم ولا يخفى لا حوط عدم النظر مطلقا في التزانية وكان محمد بن الحسن صبيحا وكان أبو حنيفة يجلس في مدرسه ينظره وأخلف سارية مخافة خيانة العين من كمال تقواه اه وراجع ما كتبنا في شروط الصلاة (قوله ثلاث) أن الأول عن الثاني (لأن الثاني معرفة كالاول وهذه القاعدة ليست كلمة قال تعالى وإن لنا للكتاب مصدقا ما بين يديه من الكتاب ويمكن أن يقال إن ألف الأول والثاني حسنة والعرف بها في حكم التكرار قوله وكذا الكلام فيما بعد) وهو قوله ونظر المرأة إلى الرجل (قوله قلت الخ) يشي إلى أن ماد كرمه من أن فعلا والتكرار إذا عُدت معرفة فهي عن الأول أو نكرة فقير ما عناه عند الإطلاق وخلو المقام عن القرائن من جهة التلويح (قوله وهي غير بادية) أي ظاهرة وفي النخبة وغيره ما كان على المرأة ثياب غلابا بان جسدها وإذا لم تكن ثيابها مفرقة بها بحيث تصف ما تحتها لم يكن رقيقا بحيث يصف ما تحتها فان بخلاف ذلك فينبغي أن لا ينفض بصرها وفي التبيين قالوا ولا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن بين جسمها فلا ينظر إليه حدث لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل خلف امرأ أو رأى ثيابها حتى تبين ظاهرها لم يرحموا الجنة ولا متى لم يصف ثيابها ما تحتها من جسدها يكون ناظرا إلى ثيابها وأقامت دون شفافها كأنها ناظر إلى خفيها فها متى كان يصف بكون ناظرا إلى أعضائها اه أقول مفاده أن رؤية بحيث يصف حجم العضو بمجموعة ولو كثيرا لا ترى البصر منه قال في المغرب يقال مستبسط الجنبى فوجئت صبي في بطنها وأحجم الثدي على نحر الحارة إذا نهز وحقيقته صار له حجم أي تنوار قطع ومنه قوله حتى

بلغ حد الشهوة مجتبي
ولوأمرد صبيح الوجه
وقدم في الصلاة والأولى
تنكير الرجل ثلاثه
أن الأول عين الثاني
وكذا الكلام فيما بعد
قسستاني قلت وقربته
المقام تكفى فتدبر ثم
نقل عن الزاهد
أنه لنظر لصورة غيره
بأنه لم يأثم قلت وفيه
نظر ظاهر بل لفظ
الزاهدى نظر لصورة
غيره وهي غير بادية لم
يأثم انتهى فليصفت
(سوى ما بين سره إلى)

تبعن حجم عظامها اه وعلى هذا الجمل النظر الى عورة غيره فوق ثوب ملتقى بها نصف حجمه فيحصل ما مر على
 ما ذكره المصنف جميعا فقلت امل (قوله) فالركبة عورة (رواية البارطقي) ما تحت السرة الى الركبة عورة والركبة كمال
 الهداية هي ملتقى عظمي الساق والفخذ وفي البرجندى ما تحت السرة عورة ما تحت الخط الذي يمر بالسرور يدور
 على محيط بده بحيث يكون بعد عن موقعه في جميع جوانبه على السواء اه وفي الهداية السر ليست بغير
 خلافا لا في عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي والفخذ عورة خلافا لأصحاب القولين وما دون السرة
 الى منبت الشعر عورة خلافا لان الفضل معتداه العانة لانه لا يعتبر بالعانة مع النصف بخلافه ولو لم يكن العورة
 الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السواء حتى ان كاشف الركبة شكر عليه رفقا وكثر
 الفخذ نصف عليه وكشف السواء يؤدب عليه ان لم يملحها (قوله) ومن عرسه وأمنه) فينظر الرجل من
 وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطء الحلال قهستاني (قوله)
 الحلال) جعله في المنع قبل الامة كافي الهداية والا وفي حمله قبل العرس ايضا لما في القهستاني لا ينظر الى
 للظاهر منها على ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف وينظر الى الشعر والنظر والصدرة ما كافي فاضنان اه وال
 الحاضر فانه يحرم علمه غير ان ما تحت الازار قال الشارح في باب الحصى وأما الحل والنظر وما شربها فنهى
 (قوله) وطؤها) الحار والمحرور متعلق بالحلال ووطؤها على أي التي يحل له وطؤها (قوله) أو مصارها
 كانت أم موطؤها أو غيرها ط (قوله) فكيفها كالأجنبية) أي كالأمة كالأجنبية دليل ما في العناية حسنة
 قد بقوله من أمته التي يحل له لان حكم أمته المحسنة والتي هي أخته من الرضاع حكم أمته العنقرى النظر إليها
 أمانة النظر الى جميع البدن من غير على حل الوطء ففتى بانتقامها (قوله) وشكل) أي تقيد بالتي هي
 وطؤها ما كانت مفضاة وهي التي اختلط مسكها (قوله) فانه لا يحل له وطؤها) إلا أن يعلم أنه يمكنه
 يأتيها في القبل من غير وقوع في الدبر فان شك فليس له أن يطأها كافي الهندية (قوله) والاولى تركه) قاله
 الهداية الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأى أحدكم أهله فقل
 ما استطاع ولا يفرد أن يجرد (١) العبر ولان ذلك يورث النسيان لو ردا الاثر وكان ابن عمر رضي الله تعالى
 يقول الاولى أن لا ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى الفتنة اه لكن في شرحها العنقرى ان هذا لم ينش عن ابن
 لا يستدعي ولا يستدعي ضعف وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي عورة
 يسترك عليها هل يرى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن يعظم الأجر ذخيرة (قوله) لانه يورث النسيان) وضع
 البصر اه (قوله) تنبيه) قدمنا أن الرجل ينظر من أمته الحلال وهي منه الى جميع البدن قال سلا مسكين وأما
 نظر السيد على جميع بدن أمته والامة الى سيدتها فغير معلوم اه وذكر محمده أو السعد أو أمه مستفاد من
 المصنف والمرأة المرأة أقول الطاهر أنه كذلك انظر كانت المرأة كالرجل في ذلك النصوا عليه ولا ينظر
 النظر الى غير مواضع الزينة مثل الوجه واليدين فيل الاستبراء ما قصه النساء كلن في حل
 بعضهم الى بعضهم سواء (قوله) أو سبب) كالرضاع والمصاهرة (قوله) ولو برأى أو ولو كان عديم حل تكلم
 بسبب زناه أو سببها أو غيرها قال الزبي وبقي قل انها كالأجنبية والاول أصح اعتبار الحقيقة لا بما يحرمه
 على التأييد (قوله) فمن قصره على الاول) أي قصر التقيد على الأمن من جانب الرجل وهو تعرض
 الشريعة والمصنف أيضا (قوله) لا الى الظهر والبطن الخ) أي مع ما يتبعه من الجوارح والخصيتين والارواح
 والركبتين قهستاني (قوله) وثالث المذكور مواضع الزينة) أشار الى أنه ليس الرافق الآلة بنفس الزينة لانه
 إليها صاحب مطلقا لمراد مواضعها لمراد موضع الساق والوجه موضع الكحل والعنق والصدر
 الفخذ والاذن موضع القرب والعضد موضع الماوح والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والباطن
 والساق موضع الخلل والقدم موضع الخصاب يلى والشعر موضع العنق اتقوا والمواضع كقصور و
 مقصور منه مصباح وهو من حلى العضد والعنق من جميع الشعر وقيل خطوطه من جعل المرأة شعر
 مغرب (قوله) ولوديرة أو أم ولد) وكذلك المكينة ومعتقة القهستاني (قوله) فينظر إليها يحرمه

ومنكوحه ألقية والحزنة
 رضاع أو مصاهرة
 فكيفها كالأجنبية
 مجتبي وبشكل
 بالفضاء فانه لا يحل له
 وطؤها وينظر إليها
 قهستاني قلت وقد يجاب
 بانه أعلي (الفرجها)
 شهوة وغيرها
 والاولى تركه لانه يورث
 النسيان (ومن يحرمه)
 هي من لا يحل له نكاحها
 أبدا فبسبب ولو
 برأى الى الرأس والوجه
 والصدر والساق
 والعضدان أمن شهوة
 وشهوتها يضاد كره في
 الهداية فمن قصره على
 الاول فقد قصر ابن كمال
 (والا لا الى الظهر
 والبطن) خلافا للشافعي
 (والفخذ) وأصله قوله
 تعالى ولا يدين زينة
 الا لبعوثهن الآيات وثالث
 المذكور مواضع
 الزينة بخلاف الظهر
 ونحوه (وحكم أمة
 غيره) ولوديرة أو أم
 ولد (كذلك) فينظر
 إليها يحرمه (وما حل
 نظره) مما مر من ذكر
 أو أتى (حل له) اذا
 أمن الشهوة على نفسه
 وعليه الامة عليه الصلاة
 والسلام كمن قبل
 رأس فاطمة وقال عليه

خرج لحوائج مولاهو لا يتخذ أضيافه وهي في شبابه متهاقصار سالها نازح البيت في حق الاحاب كحال المرأة
 الخلة في حق عمار الاقارب وكان عمر رضى الله عنه اذا رأى جارية متفتحة علابا بالحرمة وقال ألقى عنك الخمار
 لدفار أنتسبين بالحرارة هذه في ردقار الدال المهمة كفعال مبنى على الكسر من الدفر وهو التثنية (قوله أو شئت)
 عنما استواء الامر بن تارخانية (قوله الامن اجنبية) أى غير الامة وفي التارخانية عن جامع الجوامع لأبأس أن
 من الامة الرجل وأن ندعه وتقمع زمانه انتبه الاما بين السرة والركبة اه (قوله فلا يحل مس وجهها) أى وان
 نازح النظر المسمى ما أتى (قوله) ولذا ثبت به حرمة المصاهرة تعطل لكونه أغلظ من النظر والمراد اذا كان عن
 شهوة وشمل المحارم والامام حتى لو مس عنده أو أمته بشهوة حرمت عليه بقها (قوله أما المحور الخ) وفي رواية
 شروا أن يكون الرجل أبضا غير مشتهى اه قد سئل عن انكر ما في قال في النخبة وان كانت عوزا لا تشتهى فلا
 من مصافحتها أو مس يدها وكذلك اذا كان شخيا من على نفسه وعلمها فلا بأس أن يمسها وان كان لا بأس
 على نفسه أو علمها فاجتنب ثم إن محمد أبا ح الم للرجل اذا كانت المرأة عوزا ولم يشترط كون الرجل بحال
 يجمع مثله وفيها اذا كان الماس هي المرأة فان كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثله فلا بأس بالمصافحة
 شامل عند الفتوى اه (قوله جاز سفرهما) ولا يكون الا في المحارم وأمة الله وأبذ كرم محمد الخلو والمسافرة
 ما للغير وقد اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان مصححان ط أقول لكن هذا في زمانهم لما سلكه كره
 شارح عن ابن كمال أنه لا تسافر الامة بلا محرمة في زماننا فقلنا أهل الفساد وبه يبقى فتأمل (قوله الخلو
 اجنبية) أى الحر لماعلمت من الخلاف في الامة وقوله حرام قال في القنية مكروهه كراهة تحرير وعن
 يوسف ليس بتحريم اه (قوله أو كانت عوزا شهواه) قال في القنية وأجسروا أن يجوزوا لا تسافر
 سرحم فلا تخلو برجل شاة وشاهوا وان تصافح الشيوخ في الشفاعة عن الكرمين يجوز الشهواه
 الشيخ الذي لا يجمع مثله بمنزلة المحارم اه والتبادر أنها بمنزلة المحارم بالنسبة إلى غيرهما من الاحاب
 يستدل أن يكون المراد منه معها كالمحرم ويؤيد احتمال الوجهين ما قد سناه اتفان النخبة وعلى الثاني
 في الملاقاة شارح نظر قدسدر (قوله أو بحال) قال في القنية يمكن رجل في بيت من دار وامرأته في بيت
 ومنها لكل واحد على حدة لكن باب الدار واحد لا يكرما ليجمعها بيت اه وروى ثلاثة
 مؤثر من زالى كآل أخرى خلو فلا يحل حرز من ولوطه اما تناولس الابن واحد يحصل بينهما سرة
 له لولا السرة تقع الخلو ينمو بين الاجنبية وليس معها محرم فهذا يدل على صحة ما قالوه اه لان اليقين
 ناز كالسرة بل أولى وما ذكره من الاكتفاء بالسرة مشروط بما اذا لم يكن الزوج فاسقا ذلوا كان فاسقا
 ان فيها امرأة ثقة تقدر على الحيولة بينهما كذا كرم في فصل الاحداد وقد بحث صاحب الصر هناك مثل
 اه في القنية فقال يمكن أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا أن بو حديث بخلافه وذكر
 فتش أن كذلك حكم السرة فانما تزوجها وكان من ورثته من ليس بمحرم لها أقول وقول القنية وليس معها
 يفيد أنه لو كان فلا خلو ولا يحصل من هذا أن الخلو المحرمه تنفي بالحال ولو وجود محرما أو امرأة ثقة
 وهو هل تنفي أيضا وجود رجل آخر اجنبى لم أره لكن في امامة الصرعن الأسبجاني بكره أن يؤم النساء
 من وليس معهن رجل ولا محرمة مثل زوجته وأخته فان كانت واحدة منهن فلا يكره وكذا اذا أمهن
 سجدا بكره اه واطلاق المحرم على من ذكر كقلب بحر والظاهر أن علة الكراهة الخلو ومفاد أنها تنفي
 وجود رجل آخر لكنه يفيد أيضا أنها لا تنفي وجود امرأة أخرى فضلا عما من الاكتفاء بامرأة ثقة
 في منية الملقى مانصه الخلو بالاجنبية مكروهه وان كانت معها أخرى كراهة تحرير اه وظهر لي أن
 هم بالمرأة الثقة أن تكون عوزا لا يجمع مثله مع كونها قادرة على الدفع عنها وعن المطلقة فتأمل (قوله
 تحت رضاء) قال في القنية وفي استحسان القاضي الصدر الشهيد وبني لا زمن الرضاع أن لا يحل
 من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع اه وأفا العلامة البيري أن تنفي معناه الوجوب
 قوله والمصاهرة (الشابة) قال في القنية ماتت عن زوج وأم فلها أن يسكن في دار واحدة ما لم يحلها القنية

قبل عتبا الجنة وان لم
 بأمن ذلك أو شئت فلا
 يحل له النظر والمس
 كشف الحقائق لابن
 سلطان والمجتبى (الامن
 اجنبية) فلا يحل مس
 وجهها وكفها وان آمن
 الشهوة لانه أغلظ ولذا
 ثبتت حرمة المصاهرة
 وهذا في الشابة أما المحور
 التي لا تشتهى فلا بأس
 بمصافحتها ومس يدها اذا
 آمن وبقي حاز المس جاز
 سفرهما ويحلو اذا آمن
 عليه وعلمها والا لا وفي
 الاشياء الخلو بالاجنبية
 حرام الملازمة مدبوبة
 هربت ودخلت خربة
 أو كانت عوزا شهواه
 أو بحال والخلو بالمحرم
 مباحة الا لأخت رضاعا
 والمصاهرة الشابة وفي
 الشرب لا بأس معزبا
 للمصاهرة ولا يكلم الاجنبية
 الا عسورا عطست أو
 سلت فسمتها ويرد
 السلام عليها

وان كانت الصهر مشبهة فالجيران أن عندها منه اذا ما فاقوا عليها الفتنه اه وأصهار الرجل كل من حرم من زوجته على اختيار محمدو المسئلة مفروضة هنا في أمها والعله تفصيل أن الحكم كذلك في منها ونحوها كالاحتيا **(قوله والا)** أي والأتكن عوزا بل شابهة لا يستهانوا ولا بد السلام بسلته قال في الخاتبة وكذا الرجل مع المرأة في التماس الرجل أو لا اذا سلبت المرأة الأجنبية على رجل ان كانت عوزا ولا الرجل عليها السلام بسلته بصوت تسع وان كانت شابة رد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فليطوأن فيعمل العكس اه وفي النسخة وان اعطس فتمتبه المرأة أن عوزا رد عليها والارتقى نفسه اه وكذا في عطس في كافي الخلاصة **(قوله في نقل القهستاني)** أي عن سبع المبسوط **(قوله زائدة)** يستعملونه في القنية راضا ويجوز الكلام المباح مع امرأة أجنبية اه وفي المحبتي راضا وفي الحديث قيل على أنه لا بأس بان يتكلم مع النساء عما يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا يعنيه انما ذلك في كلام فيه ام اه فانظر له قول آخر أو محمول على العوز تأمل وتقدم في شروط الصلاة أن صوت المرأة عورة على الرابع ومرا الكلام فيه فراجع **(قوله للضرورة)** وهي معرفة لمن بشرتها وذلك غرض صحيح في المس اتقاني **(قوله في زمانه)** لعل وجهه التنبيه أنه لفظة الشرف في زماننا يؤولي المس الى ما فوقه بخلافه في زمن السلف قال في الاختيار وانما حرم المس لافاضته الى الاستمتاع وهو الوطء **(قوله وبه جزم في الاختيار)** وكذا في الخاتبة والمتن وعزلا في الهداية وغيرهما المشابهة مستحق ونقل الاتفاق عن شرح الجامع الصغير لغير الاسلام عن محمد بن كرامه في المس لان النظر كفاية في امر أجنبية ذلك بأسا لضرورة العلم بشرتها **(قوله وأما بلفظ حد الشهوة)** لما نصح الجامع ولا اعتبار المس من سبع أو تسع كما صححه الزيلعي وغيره في باب الزنا ثم انما مشى عليه المحقق تعالى وهو راية عن محمد وهو خلاف ما مشى عليه في الكفر والمتن ويختص القنودى وغيرهما قال في الهداية وانما حاشيت الآدمية تعرض في ازار واحد ومنه بلفظ عن محمد اذا كانت تشتهي ويجمع شأنها في كالبالغة تعرض في ازار واحد لوجود الشهوة اه تأمل **(قوله وكفيها)** تقدم في شروط الصلاة ان ظهر الكف عورة على المذهب اه ولم أر من تعرض له هنا **(قوله قيل والقدم)** تقدم ايضا في شروط الصلاة أن القدمين يساعدا على المعتمد اه وفيه اختلاف الرواية والتصحيح وصح في الاختيار أنه عورة خارج الصلاة لانها لو رجع في شرح المنية كونه عورة مطلقا ما حدث كافي الجهر **(قوله اذا جرت نفسها الخ)** أي ونحو من الطبخ وغسل الثياب قال الاتفاق عن أبي يوسف أنه يباح النظر الى ساعدها ومرفقها للحاجة الى ابدانها اذا جرت نفسها للطبخ والخبز اه والتبادر من هذه العبارة أن جواز النظر ليس خاصا بوقت الاشتغال بهذا الاشياء بل جازة بخلاف العبارة الاولى وعبارة الزيلعي أو في المارادوي وعن أبي يوسف أنه يباح النظر الى ذراعها ايضا لانه يدومها عادة اه فافهم **(قوله وعندها كالأجنبي معها)** لان خوف الفتنه كالأجنبي بل أكثر لكونه الاجتماع والنصوص الحرمه مطلقة والمراد من قوله تعالى وأما ملكات أعانه الامامون الصبيد فله الحسن وابن جبير اه اختلروا عنه في المطولات **(قوله خلاصة)** عز وجل قوله وذكرهما في الخاتبة ايضا **(قوله وان خاف الشهوة)** فيمنع لها أول الفصل **(قوله مقيد بعدم الشهوة)** قال في التترجائية في شرح الكرخي النظر الى وجهه الأجنبية الحرة ليس مجرام ولكنه يكره لغير حاجة او لظهور الكراهة ولو بلا شهوة **(قوله والا فرام)** أي ان كل من كان عن شهوة حرم **(قوله وأما في زماننا فتن من الشهوة)** لانه عورة بل لحرف الفتنه كما تقدم في شروط الصلاة **(قوله لا المس)** نصريح بالفهوم **(قوله في الام)** لانه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء هداية والمفهوم منه أن اختلاف عند خوف الشهوة لا مطلقا فتنه **(قوله ولوعن شهوة)** راجع للبيع وصريحه لتوضيح والا فكل المصنف في النظر بشهوة محقق الاستثناء **(قوله فيقال السنة)** الاولى يجعله قيد الجميع ايضا على العوز لئلا يلزم عليها ما هال القيد في الاولين قال الزيلعي وغيره ويحرم على الشاهد والقاضي أن يقصد الشهادة والحكم لافضاء الشهوة عوزا عن البيع ولو اراد أن يتزوج امرأته فلا بأس أن ينظر اليه وان خاف أن يشتهها لقوله عليه الصلاة والسلام

وبداواتها ينظر) الطبيب (في موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا ضرورتا تنقذ بقدرها وكذا ينظر في

الغيرة من شهوة حين خطب امرأه فاطر الهادئة أخرى أن يؤدم بشكر وأما الترمذى والنسائي وغيرهما ولا
 المقصود إقامة السنة لأقضاء الشهوة اه والأدم والايام الاصلاح والتوفيق اتفاقى (قوله) تقدم
 الخلاف في جواز المس به شهوة فطره وظاهر قول الشارح لا المس أنه لا يجوز للشكاح به صرح الزيلعي حيث
 قال ولا يجوز له أن عيس وجهه ولا كضهاوان أمن الشهوة لوجود الحرمة وانعدام الضرورة والبلوى اه ومثله
 في غاية البيان عن شرح الأقطع معلل بأن المس أغلق فنع بلا حاجة وفي حد الحار وشرحا لمحل المس لقاضي
 السأهدو والخاطب وان أمنا الشهوة فلعدهم الحاجة وبعبارة التي موهمة وقال الشارح وأما المس مع
 الشهوة للشكاح فلم أمن أجاز بل جعلوه كالخام لا عيس وان أمن فيلحق ولا يحرم كلام المصنف اه في لو كان
 المراد أن امرؤ بلغ الفطاطب استواءه في الحسن فظاهر تخصص النظر الهادئة لا لمحل الفطاطب النظر الى
 أنها أذنا في الشهوة ومثله بها وتقيد الاستثناء كما كان الحاجة أنه لو اكتفى بالنظر الهادئة حرم الزائد لأنه أبيع
 ضرورة في تقديرها وظاهر ما في غير الأفعال جواز النظر الى الكفن أيضا يظهر من كلامهم أنه اذا لم يكن
 النظر يجوز إرسال نحو امرأته نصفه حلاها بطريق الأولى ولو غير الوجه والكفن وهل محل لها أن تنظر
 في طابع خوف الشهوة أم أروها والظاهر أن الاشتراك في العلة المذكورة في الحديث السابق بل هي أولى
 منه في ذلك لأنه يمكنه مفارقة من لا رضاهما خلافا (قوله وخشان) كذا حرم به في الهداية والخاتبة وغيرهما
 قبل أن الاختتان ليس بضرورة لأنه يمكن أن يزوج امرأه ويشتري أمقنته ان لم يكن مكان يفتن نفسه كما
 ساقى ذكر في الهداية الخاتبة أيضا لان الختان سنة قديمة لا يمكن تركها وهي مكرمة
 بحق النساء أيضا كافي الكفاية وكذا يجوز أن ينظر الى موضع الاحتقان لأنه مداواة ويجوز الاحتقان
 مرض وكذا الهزال الفاض على ما روى عن أبي يوسف لأنه أمار فالمرض هداية لان أخوه يكون الذي
 السبل فلو احتقن لا ضرورة بل المنفعة ظاهرة بأن يتقوى على الجماع لا لمحل عندنا كافي الذخيرة (قوله)
 فيمنع الخ) كذا أطلقه في الهداية والخاتبة وقال في الجوهره اذا كان المرض في سائر بدنها غير الفرج
 يجوز النظر اليه عند الدوا لأنه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فيمنع أن يعلم امرأته تتلوه بها فان لم
 يجدوا فوألها أن تهلك أو يصيبها وجع لا يحتمل بسترها منها كل شيء إلا موضع العلة ثم يدوا بها الرجل
 بعض بصره ما استطاع الا عن موضع الحرج اه فتأمل والظاهر أن فيمنع هذا صوب (قوله سراج)
 منه في الهداية (قوله وكذا تنظر المرأة الخ) وفي كتاب الخنى من الأصل أن تنظر المرأة من الرجل الأجنبي
 أنه تنظر الرجل الى حماره لان النظر الى خلاف الجنس أغلق هداية والمتون على الأول فعليه المعول (قوله حرم
 حسنا الخ) أقول الذي في التاتراخية من المضمرات فالماذا علمت أنه يقع في قلبها شهوة وشكوت ومعنى الشك
 براءه الطنين فأحب الى أن نقض بصرها كذا ذكر محمد في الأصل فقد ذكر الاستصحاب في نظر المرأة الى
 محل الأجنبي وفي عكسه قال فلينصت وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعا اه ملتصقا منه في
 حيزه ونقله ط عن الهدية وفي نسخة التاتراخية اتى عليها خط الشارح الاستحسان بالبين والتون بعد
 بدل الاستحسان بالبين والظاهر أنها تحريف كما يدل عليه سياق الكلام فوافق ما في الذخيرة والهداية
 في الشارح حرم استحسانا واقعه فيه الصريف تأمل ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كافي الهداية أن
 هو علمه غالبة وهو كالحق اعتبارا اذا انتهى الرجل كانت الشهوة موجودة في الحائنين ولا كذلك
 نيت المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانب حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمتحقق من
 بين في الاقضاء الى الحرمة أقوى من المتحقق في جانب واحد (قوله والنية) مختار قوله المسئلة (قوله)
 نظر الخ) قال في غاية البيان وقوله تعالى ونسأهن أي الحرائر المسلمات لأنه ليس للؤمننة أن تتجسدين
 بشر كأو كتابية اه ونقله في النية وغيره عن ابن عباس فهو تفسير ما تروى في شرح الاستاذ عبد
 النابلسي على هدية ابن العباد عن شرح والده الشيخ اسمعيل على الدرر والفرز لا لمحل المسئلة أن
 شاف بين يدي يهودية أو نصرانية أو مشرك إلا أن تكون أمثلها كافي السراج ونصليه الاحتساب ولا

وخشان وفيمنع أن يعلم
 امرأته دوايها لان نظر
 الجنس بالجنس أخف
 (وتنظر المرأة المسئلة
 من المرأة كالرجل من
 الرجل) وقبل كالرجل
 لحرمة الأول الأصح سراج
 (وكذا) تنظر المرأة
 (من الرجل) كتنظر
 الرجل للرجل (ان)
 أمنت شهوتها فلو لم
 تأمن أو خافت أو شك
 حرم استحسانا كالرجل
 هو الصحيح في الفصلين
 اتراخية مع بالضمير
 أو النية كالرجل
 الأجنبي في الأصح فلا
 تنظر الى بدن المسئلة
 يحنى (وكل عضوا لا يجوز
 النظر اليه قبل الانفصال
 لا يجوز بعده) ولو بعد

ينفي للراء الصالحة أن تنظر إليها المرأة الفاجرة لانها انصفها عند الرجال فلا تنزع جلبابها ولا تحارها كما في
 السراج اه **(قوله وشعر رأسها)** الأولى تأخيرها عما بعد ملكون نصافي عود الضمير إلى الحرة **(قوله وعظم ذراع حرمته)**
 احتذر بالذراع عن عظم الكف والوجه مما يحل النظر اليه في الحاشية وقيد بالحرمة لان ذراع الأمة يحل النظر اليه في حياتها بخلاف نحو عظم ظهرها **(تنبيهات)** الأولى ذكر بعض الشافعية أنه لو
 أين شعر الأمة ثم عقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى إلى المتصل اه ولم أره لا يمتثل كذا لم وأما لو كان
 المتصل من حرمة أجنبية ثم تزوجها ومقتضى ما ذكر من التحليل حرمة النظر اليه وقد يقال إذا حله جمع ما
 اتصل بها حل المتصل بالأولى وان كان متصلاً قبل زمن الحل والله تعالى أعلم **(الثاني)** لم أره ما نظر إلى الأجنبية
 من المرأة والماعوق قد صرحوا في حرمة المصاهرة بأنها لا تثبت برؤية فخرج من حرمة أو ما دلان الحر في مثاله لأنه
 بخلاف ما لو نظر من زواج أو ما هي فيه لان البصر يغني عن الزواج والماء فري ما فيه ومفاده أنه لا يحرم نظر
 الأجنبية من المرأة أو الماء إلا أن يفرق بأن حرمة المصاهرة بالنظر ونحوه شدد في شرطها لان الأصل فيها الحل
 بخلاف النظر لأنه انما منع منه خشية الفتنة والشهوة وذلك موجود هنا وإن بقي فتاوى من يحرم من الشافعية
 ذكر فيه خلافا بينهم وروح الحرمة ونحو ما قلناه والله أعلم **(الثالث)** ذكر بعض الشافعية أنه لا يحرم النظر إلى
 لا يحل يحرم التفكير فيه لقوله تعالى ولا تنتموا ما فعل الله به بعضكم على بعض فخرج من التقي ما منع من النظر
 وذكر السلامة من جرف الفتنة أنه ليس منه ما لو لم يجل عليه متفكر في محاسن أجنبية حتى خيل اليه أنه
 يطوها ونقل عن جافق منهم الجلال السوطي والتقي السبكي أنه يحل لحديث أن الله يجازي راق ما حدثته
 أنفسهم ولا ينمن من تحله ذلك عزه على الزنا ما حتى يأتى إذا صم على ذلك ولو ظفر بها أو أعاها لا يزمن فرض موطأه
 نقل الحسنة وقيل في كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا يدلها من دليل وقال ابن الحاج المالكي انه يحرم لانه
 نوع من الزنا كما قال علماءنا فمن أخذ كوزا شرب منه قصور بين عينيه أنه خرق شره ان ذلك الماء يصب
 حراما عليه اه وردناه في غاية العبدول دليل عليه اه لمخاض لم أر من تعرض للسئلة عندنا وأما قال في
 الدرر إذا شرب الماء وغرغم من المياض بلهر وطرب على هيئة الشفعية حرم اه والأقرب لقوا عمن هذا عدم
 الحل لان تصور تلك الأجنبية بين يديه يطوها فيه تصوير مباشر للصبي على هيئتها فهو نظير مسألة الشرب ثم
 رأيت صاحب تبيين المحارم من علماءنا نقل عبارة ابن الحاج المالكي وأقرها في آخرها حديثه عن صلى الله
 عليه وسلم إذا شرب العبد الماء على شبه المسكر كان ذلك عليه حرام اه فان قلت لو تفكر الصائم في أجنبية حتى
 أنزل لم يضر فانه يقيد بامتناعه قلت لا نسلم ذلك فانه لو نظر إلى فري أجنبية حتى أنزل لا يضر انما منع منه حرام اتفاقا
(قوله وقلامه لظفر رجلها) أي الحرمة لا يقيد كونها ممتعة وهذا بناء على كون القدمين عورة كما في **(قوله)**
 النظر إلى ملامة الأجنبية بشهوة حرام قد منعنا من الخشعة وغيرها لو كان على المرأة ثياب لا بأس بأن تامل
 جسدها ما لم تكن ملتصقة بها تصيف ما تحتها لأنه يكون ناظرا إلى ثيابها وقامتها فهو كمنظر ما في خيمته فيها ولو
 كانت تصف يكون ناظرا إلى أعضائها ويؤخذ مما هنا تصيد عاذا كان بغير شهوة فلو لم يمنع مطلقا والله
 والله أعلم خوف الفتنة فان نظره بشهوة أو إلى ملامتها أو ثيابها وتأمله في طول قولها أو نحوه قد يدعو إلى الكلام
 معهم إلى غير ما يحتمل أن تكون العلة كون ذلك استنعا على لا يحل بلا ضرورة ولينظر هل يحرم النظر
 بشهوة إلى الصورة المنقوشة على تردد لم أره فليراجع **(قوله سواء كان شعرها أو شعر غيرها)** لما منع من
 التزوير كما يظهر مما يأتي وشعر غيرها انتفاع بغير ما لا دعي أيضا لكان في التارتخانية وإذا وصلت المرأة لشعر
 غيرها بشعرها فهو مكروه وأما الرخصة في غير شعر بني آدم فتضطر المرأة لتدقيق فرونها وهو مروي عن أبي
 يوسف في الخائبة ولا بأس للراء أن تجعل في فرونها وذوائبها شيئا من الور **(قوله لعن الله الواصلة والخ**
الواصلة) التي فصل الشعر بشعر الغير والتي وصل شعرها بشعر آخر زوا والواصلات التي وصل لها الخائبة
 بطلبها والواصلة التي تشرق الوجه والذراع وهوانا تفرز الجلد بارة بحمى يحل أن يفرق والمستورنة
 التي يفعل بها ذلك بطلبها والواصلة التي تطلع أسنانها أي تمسدها وترقى أظفارها فتفعل الجوز تقيبه بالشواب

الموت كسعر عانة وشعر
 رأسها وعظم ذراع حرة
 ممتة وساقها وقلامه
 ظفر رجلها دون يدها
 محبتي وفيه النظر إلى
 ملامة الأجنبية بشهوة
 حرام وفي الاختيار ووصل
 الشعر بشعر الأدي
 حرام سواء كان شعرها
 أو شعر غيرها لقوله صلى
 الله عليه وسلم لعن الله
 الواصلة والمستوصلة
 والواصلة والمستورنة
 والواصلة والمستورنة

المستورة التي يفعل بها أمرها اه اختار ومثله في نهاية ابن الاثير وزاد امرى عن عائشة رضى الله
عالي عنها انها قالت ليست الواصلة تاتي نعتون ولا بأس أن تعرى المرأة عن الشعر فصل قرن ثامن قرونها
صوف أسود وانما الواصلة التي تكون ضيق شبيها فاذا استعملتها بالقيادة والوشرة كأنهم من وشرت
الخشة بالشارع غير مهور اه **(قوله والنامصة الخ)** ذكره في الاختيار ايضا وفي المغرب النصف الشعر
منه الناصب النفاش اه ولعله محمول على ما اذا فعلته لتتزين للاجانب والافلاو كل في وجهها شعر ينفر
ووجهها ناسية في تحريم ازالتها بعدلان الزينة للنساء طوبة للتحصن لان يحمل على الاضرار وقاله لما
في نفعه بالناس من الابداء وفي تعيين المحارم ازالة الشعر من الوجه حرام الا اذا ثبت للمرأة لجة أو شوارب فلا
يجرم ازالتها بل يقتصر اه وفي التاتر ثانية عن المضمرات ولا بأس باخذ الحليين وشعر وجهه ما ليس بالخنث
اه ومثله في المجتبى تأمل **(قوله والخصى)** فعيل من خصا تزع خصيته والمحبوب من قطع ذكره وخصيته
الخنث المخرى يرى النساء والمنسبه من في حيلة الوطء وتلين الكلام عن اختياره ستاتي أي الذي يمكن غيره
من نفسه احتراز عن الخنث الذي في أعضائه لين وتكسر بأصل الحلقه ولا يشتهى النساء فانه وخص بعض
شأنه في ترك مثله مع النساء استلذا لا بقوله تعالى أو التابعن غير أو في الاربع من الرجال قبل هو الخنث
الذي لا يشتهى النساء وقيل هو المحبوب الذي جف ماؤه وقيل المراد به الاله الذي لا يدري ما يصنع بالنساء وانما
فيه بطنه اذا كان خنثا كبيرا ما تشبهوه والاصح أن نقول ان قوله تعالى أو التابعن من المتشابهات
قوله تعالى قل المؤمنين يفضوا من ابصارهم بحكم خاتبة عنية **(قوله كالقفل)** لان الخصى قد يجمع وقيل
وأشدها على الاله لا ينزل دفقا بل قطرة فقطرة وبشئت نسب ولدهمته والمحبوب يسحق وينزل والخنث فقل فاسق
يغتني حريدا **(قوله وجازعته)** هو أن يجمع فأناء وقت الانزال زرع فأنزل خارج الفرج **(قوله أي باذن)**
بغير أو مولى أمه ظاهر المتن أن الاذن للامة المنكوجة لا للعريس يشملها لكن حاول الشارح لما في غاية اللسان
أن الاذن للولاه في قولهم جميعا بل اختلاف في ظاهر الرواية كذا في الجامع الصغير وعنها أنه لهما اه ثم خاف في
الباقية أما الصغيرة فله العزل عن ابلاذن كأمري في نكاح الرقيق **(قوله وقيل يجوز الخ)** قال في الهندية ظاهر
بحجاب الكتب أنه لا يبعد وزكره ناسيه كذا في الكبرى ولهم عن امرأته من العزل كذا في الوصين للكردي
ط وفي الفخيرة اقتصر على ما ذكره الشارح وهو الذي مشى عليه في نكاح الرقيق بها الثانية وغيرها
قد منها ذلك عن التهر بحثا لما قد فرجها كما فعله النساء فعلمنا بالجمعة في العرس أنه محرم بغير إذن
ووج لكن يخالف ما في الكبرى إلا أن يحمل على عدم خوف الفساد تأمل وفي الفخيرة لو أذنت القام المأه
لوصوله الى الرحم فالوا ان مضمة تفتخ به روح لياح لها وقوله اختلف الشايع فيه والتفتخ مقدر عبادة
شرب وما بالحدث اه قال في الخاتبة ولا أقول به لضمان المحرم بضع الصدا له أصل الصيد فلا أقل من
بلقها ثم هذا الو بلا عذر اه وباقي عما قيل احبها الموات والله تعالى أعلم

(باب الاستبراء وغيره)

الاستبراء الحارمة أي طلب افرجه من الجم وهو واجب لو أنكره كفر عند بعضهم إلا جاع على وجوبه
وأكثر المعروفين من العصاة وعامة العلماء أنه لا يكفر لشبهة خبر الواحد كافي الخلف وسيب حدوث المأثم وعظم
قوة الطردة رمله حقيقة الشغل كافي الحامل أو توهمه كافي الحائل وحكمه تعرف برادة الرحم وحكمه صيانة
الماحمة لكن الاصطلاح موجبة للحكم لئلا نخرجها عنه بخلاف السبب المسقة فأدر الحكم عليه وان علم عدم الوطء
بعض الصور والآية اه در منقذ والأصل فيه قوة عليه الصلاة والسلام في سبابا وطمان ألا توطن الحالى
بضعن جلن ولا الحالى حتى يستبرأ أن يحضه أخرجه أبو داود والحاكم وقال حسن صحيح وهو عام إذ
لو السباب من البكر ويخبرها فلم يخص بالحكمة لعدم المرادها والحالى جمع حبل والحالى جمع حائل من لا
لهما قوة حتى يستبرأ بالهمز لا غير وتر كما خطا كافي المغرب ثم ان الاستبراء منه ما هو مستحب كالمسند كره
اه وغيره من التفتيل والعاتقة والمصالحقة **(قوله من ملائ استمتع أمة)** أي الانتفاع بها ولو ما وغيره أي

والنامصة والمنتمصة
النامصة التي تنف
الشعر من الوجه والمنتمصة
التي يفعل بها ذلك
والخصى والمحبوب
والخنث في النظر الى
الاجنية كالقفل وقيل
لا بأس بهيرب يصف
ما و لكن في الكبرى
أن من جوزة فمن
قلة التجربة والديانة
(وجازعته عن أمه
بغير إذنها وعن عرسه
به) أي باذن حرة أو مولى
أمة وقيل يجوز بذونه
لفساد الزمان ذكره
ابن سلطان

(باب الاستبراء وغيره)

(من ملائ استمتع أمة)
(أمة) نوع من أنواع
الملائ كشراء وارت
ونسبي ودفع جنابة
وفتح بيع بعد القبض

ملكاً حاداً تحت إقراراً عن عوداً بقية ونحوهما ياتي والمراد ملك البين فلو تزوج سلمة وكان المولى يطؤها في
الخير فليس على الزوج أن يستبرأ عند الامام وقال أبو يوسف يستبرأ التحصان كي لا يؤذي إلى اجتماع
رجلين على امرأتين طهر واحد ولا في حنفية عند النكاح حتى يصح تضمن العلم براءة الرحم شرعاً وهو المقصود
من الاستبراء ١٥ في الكلام في مولاهما قال في النخبة إذا أراد بيعها وكان يطؤها يجب أن يستبرأ ثم
يبيعها. وإذا أراد أن يزوجهما وكان يطؤها بعضهم قالوا يستحب أن يستبرأ والصحيح أنه يجب عليه مال
السرخصى والفرقة ما في البيع يجب على المشتري ففصل المقصود فلا معنى لاجتماعه على البائع وفي المتن عن
أبي حنيفة كره أن يبيع من كان يطؤها حتى يستبرأ ١٥ (قوله ونحوها) كسبة ورجوع عنه ولو صدق
ووصية وبدل خلع أو طلق أو كاتبة أو عتق أو أجرة (قوله ولو بكر النكاح) لما مر من ادراك الحكم على السب
وهو حدوث الملك لسبقه قال الفهستاني وعن أبي يوسف اتفق بنو فرغ رجهما من ماء البائع لم يستبرأ (قوله ولو
مستغرق بالدين) أي استغرق الدين وقبته وما في يدعوهذا عند أبي حنيفة لأن المولى حثث لا على ملكه
وعندهما علق الثاني والأول استحسان والثاني قياس خاصة (قوله والام) أي وإن لم يكن مستغرقاً ولأنه عليه
أصل الاستبراء وهذا إذا خلعت عند العبد وأما لو باعها المولاه قبل حبسها كان على المولى استبراءها وإن لم يكن
المأذون مدوناً كما في الشرع بل لا ينعن الخاصة وأشار إليه في متن الدرر (قوله أومن محرمة غير رجهما) أي
محرمة الامة كالأمة أو أخته أو بنته رضاعاً أو زوجة أصله أو فرعاً أو ولجاً أمها أو بنتها (قوله
كي لا ينعق عليه) أي على البائع المحرم ولو كان رجاها فهو تعليل لتقيده بقوله غير رجهما (قوله وكذا دواعيه)
كالفقه والمعاينة والنظر إلى غيرها بنهوتاً وغيرها وعن محمد لا تحرم الدواعي في المسبية فستاتي (قوله في
الأصح) قيل الدواعي وإن فصله كذلك احتراز عن قول بعضهم لا تحرم الدواعي لأن حرمة الوطء لا يمتنع له
وبشبهه السب (قوله لا احتمال وقوعها النكاح) أي الدواعي لتعليل للأصح وبأنه لا يحتمل أن تظهر حبلى
فيبقى البائع الولد فظهر وقوعها في غير ملكه لكن هذا لا يظهر في المسبية كما قال ط (قوله حتى يستبرأ)
فلو وطئها قبله أتم ولا استبراء بعد ذلك عليه كما في السراجية والمتن في شربلية (قوله ومنقطعة حبس) كذا
في المتن والدرر واعترض في شربلية بأنه إن أراد به الآسفة فهو عين ما قبله وإن أراد بمحنة الطهر فافهم ما بعده
من قوله ولو ارتفع حبسها النكاح وفي الدرر المتفق اعلم أن منقطعاً على الحبس هي التي بلغت بالنسب ولم تحبس قط وهذه
حكمها كسيرة أفعالها ما سرقة الحوض فهي من حاضرت ولو مرة ثم ارتفع حبسها وامتنع طهرها ولا تنسى
محنة الطهر وقها الخلاق وقد فسح في هذا على الشربلية حتى الدرر يقتصر (قوله عند محمد) هذا ما رجع إليه
وكان أو لا يقول بأربعة أشهر وعشر وظاهر الرواية أنها تنزل إلى أن نفي أنها ليست بحامل واختلاف المشايخ
في عدة التبيين على أقوالها حولها استأن وأرفقها هذا لأنها مدحت لتعريف رافعاً لرحم الامة في النكاح حتى
ملك البين وهو دونه أولى (قوله وبه يفتي) نقله في الشربلية عن الكافي (قوله والمسحاضة يدعيها النكاح) هذا
أما يظهر فمن علمت عادت أن أول الشهر وسبباً لا يتعين كون مدتها الحبس عشر أو يظهر أيضاً في نزل علم العلم
أول البوغي ثم استبرأها الدم فإن حبسها عشرة وطهرها عشر ونظروا رجل كلامه عليها ولا يظهر في الحيرة فليس
وعبارة الفهستاني عن المحقق فلا شري مسحاضة لا يعلم حبسها يدعيها من أول الشهر عشرة أيام فقد يعلم
العلم وفي النخبة مثل ما في الفهستاني (قوله في الحامل) ولومن زنا فستاتي (قوله قبل قبضها) أي من البائع
أو وكيله ولو وضعت المشتري في بدعته حتى يتقاعا لن حلفت عندهم لم تحبس منه كما في الخزانة فستاتي (قوله
ولا بولادة النكاح) فستبرأ بعد النفاس خلافاً لأبي يوسف فستاتي (قوله ونحوها) كسبي شهر وولادة ط (قوله
قبل حازة ربع فضولي) مثل ما لو كاتب مستبرأ فباعها أحد هابلان أن الآخر كافي الولو الحية (قوله لا ينفقه
الملك) أي الكامل المستدلى عقد صحيح والافتراء الفاسد فيد الملك بالقبض كالمع في محله ١٥ ح ومثله
في السعدية ولذا يجب الاستبراء على البائع في الردي بعد القبض بضماناً وعيب كافي الزانية وقيد الردي في الولو الحية

الفاسد قبل أن يستبرأ (قوله شرعاً جميعاً) لا تنفاه الملك (ويجب بشرائه فبشرى بكم من أمه مشتركة بينهما) انتهى بقضاء

ملكه الآن (ويجوز)
 بحضرة حاضتها وهي
 مجوسية أو مكتوبة بأن
 اشترى أمة مجوسية أو
 مسلمة و (كانها
 بعد الشراء قبل
 الاستبراء فاشتت) ثم
 أسلمت المجوسية أو
 عجزت المكتوبة
 لوجودها بعد الملك (ولا
 يجب عند عود الأتفة)
 أي في دار الإسلام ثانية
 (ورد المصوب) أي
 اذالم يصبا الفاسب
 خائفة (والمستأجرة
 وقت للرهنه) لعدم
 استحسان الملك ولو
 أقال البيع قبل القبض
 لاستبراء على البائع كالمو
 باعها بخيار وقبضت ثم
 أبطله بخياره لعدم
 تزوجه عن ملكه وكفا
 لو باع مبرته أو أم ولده
 وقبضت ان لم يطأها
 المشتري وكذا لو طلقها
 الزوج قبل الخول ان
 كان تزوجه بعد الاستبراء
 وان قبله والخيار وجوبه
 زيلعي قلت وفي الحلاله
 شري مععدة الغنير
 وقضها بمضت عدتها
 لم يستبرأ لعدم حل
 وطئها البائع وقت
 وجود السب (ولا باين)
 بحمله أسقاط الاستبراء
 اذ لم أن البائع لم يبرها

القضاء (قوله ويجوز بحضرة) أي ونحوها (قوله حاضتها) أي بعد القبض هداية (قوله أو مكتوبة) سائق
 ريبا في الخيل أنه اذا كانت المشتري يسقط الاستبراء فامضى الاجتزاع عنها ثم رأيت ط استشكله
 كذلك وسد ذكر التوفيق بعون الله تعالى (قوله لوجودها) أي الحضة بعد الملك وهو على الاحتراز أي
 لوجودها بعد وجود سبب الاستبراء وهو ما لو طاع لا يمنع من الاحتراز بها عن الاستبراء كن اشترى حماره بمخرمة
 فاشتت في حال احرامها اتفاقا (قوله أي في دار الاسلام) أي ولم يحرزها أهل الحرب في دارهم فان
 حرزوها ملكوها فاذا عادت الى صاحبها وجهم من الوجوه فعليه الاستبراء في قوله لم يجمعوا ولو اقبلت في دار
 حرب لم تملك لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها وعندها يجب لانهم لم يملكوها اذ لم ياتوا بالاتفاق وغيره
 قوله أي اذالم يصبا الفاسب) في بعض النسخ اذالم يبعها وهي الفاسب موافقا لما في الشريعة لثلاثة وفيها فان
 بها وسلم المشتري ثم استردّها المصوب منه قبضا أو رضافا كان المشتري على ما نصيب لا يجب الاستبراء
 في المالك وطئها المشتري من الفاسب أول بطاوان لم يعلم المشتري وقت الشراء أنهم غصبان لم يطل لا يجب
 استبراء وان وطئها الفاسب لا يجب وفي الاستحسان يجب كذلك فاضحان اه وبه علم أنه اذا وطئها
 فاعلم الاستبراء كان اذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا (قوله قبل القبض) أي قبض المشتري ولو بعده
 ثم الاستبراء ولو تعاقب في المجلس وعن أبي يوسف اذا تعاقب قبل الافتراق لا يجب تلهيرية (قوله كما
 باعها بخيار) أي بخيار شرط للبائع كما اشار اليه بقوله ثم أبطله بخياره وان كان للمشتري وقت قبض
 كذلك اجاعا وان فسح بعد فذلك عنده وقتا على البائع الاستبراء لان خيار المشتري لا يمنع وقوع
 التمه عندهما وعنده منع واما ان رد المشتري بخيار عيب أو روية وجب على البائع الاستبراء لعدم منع
 وقوع الملك للمشتري فأداه الاتفاق (قوله وقبضت) وكذا بدون القبض الاولى (قوله وكذا الخ) أي
 استبراء على البائع بعد الاستبراء لعدم صحه البيع ولو بعد القبض (قوله ان لم يطأها المشتري) وان
 طئها يستبرأ زيلعي ونهاية قال ط وفيه ان بيع المذرة وأم الولد باطل لا على المبيع فيه بالقبض فوطئه
 شري حيثئذ زنا الاستبراء فيصير اه أي فينبغي أن يكون كوطئه المشتري من الفاسب كما مر ولعل الفرق
 ما في الخلاف فان بيع المذرة يجوز عند الشافعي وفي بيع أم الولد رواية عن أحمد لما كان البيع عند بعض
 من لم يكن وطئ المشتري زنا فلذا وجب الاستبراء على البائع اذا استردّها بخلاف مسألة الغصب هذا ما ظهر لي
 ان كان تزوجه بعد الاستبراء أي بان كان ملكها شراها ثم تزوجه (قوله وان قبله) أي وان
 تزوجه قبل الاستبراء بعد القبض فطلقها الزوج قبل الدخول والخيار وجوب الاستبراء على المالك
 الواضحة بعد التزوج هل يجزأها الظاهر نعم كالشراء فكذاها فاشتت فحجرت كما مر فتدبر (قوله
 صوابه للمشتري لوجوب الاستبراء في المشتري من محررها أداه أبو السعدي وفي الخبر فاشتت أمة
 بها وعليها عدا طلاق أو وفاة أو أكرأ أو قل فليس عليه استبراء بعد العدة لأنه لم يجب ماله القبض
 كانت مشغولة بالنكاح لانه لا يستفيد ملك الوطئه اه فقوله لا يستفيد المشتري وظاهره أنه
 استبرأ أوها ولو مضت عدتها بعد الشراء لم يلحقه وبشكل المجوسية فإنه لا يحل له وطئها عند البيع
 مض مع أنه يجب استبرأؤها اذا أسلمت قبل أن تحيض عند المشتري وقد يفرق بأنه بشراء المجوسية
 دملك الوطئه لكنه حرم ما يقع كالخائض والحرمه بخلاف معدنة الغنير فإنه لم يستفده أصلا كما هو المتأثر
 وكذا ولدت بنت تسهمه زوجها لا من المشتري تأمل (قوله ولا بأس الخ) اعلم أن أبا يوسف قال
 بهما مطلقا لانه يتعمن من التزام حكمها خوفا من أن لا يتمكن من الوفاة لزامه وصكره محمد
 لانه فرأين الاحكام الشرعية وليس ههنا من أخلاق المؤمنين والمأخونه قول أبي يوسف ان علم
 تابع لم يبرها وقول محمد انظرها القول عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم
 أن يجتمعا على امرأ واحد في طهر واحد اذ لم يبرها البائع في هذا الطهر لا يتحقق هذا انتهى
 والسعد فاذ لم يعلم شيئا فظاهر الافتناء بقول محمد لوطهم الشغل ورايت في حاشية العلامة توح أفندي

بشترها) ففعله للام
لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا
اشترى زوجته لا يجب
أيضا ونقل في الدرر
ظهر الدين اشتراط
وطئه قبل الشراء وذكر
وجهه (وان كان تحته
حره) فالجمله (أن
ينكحها البائع) أى
يرتجىها عن رتبته كما
سبى (قبل الشراء أو)
أن ينكحها (المشتري
قبل قبضه) لها فلو بعده
لم يسقط (من موثوق
به) ليس تحسنه (أو)
يرتجىها بشرط أن
يكون أمرها يدها)
أو يده يطلقها متى شاء
ان خاف أن لا يطلقها
(ثم يشتري) الامه
(و يقبض أو يقبض
فيطلق الزوج) قبل
الدخول بعد قبض
المشتري فيسقط
الاستبراء وقبل المسئله
التي أخذنا بر يوسف
عليها مائة ألف درهم
أن زينب حلفت الرشيد
أن لا يشتري عليها جارية
ولا يستوبها فقال
يشتري نصفها ويوب
له نصفها لمقط (أو)
يكاتبها (المشتري) (بعد
الشراء) والقبض كما
يقيد ما لاقهم وعليه
فقطلت الفرق بين
الكتابه

ما يفيد اه (قوله في طهرها ذلك) فلو وطئ في الحيض لم تكسر الحليه فمسئله الى (قوله) أو أربع ماء
أي بمقدار النكاح فلو قال المصنف كان الكمال أن لم يكن تحسنت ممن يمنع نكاحها كان أولى (قوله) أن ينكحها
يقبض الماء وكسر الكاف أو قصها مضارع كبح المجرى أى يستر وجهها بخلاف ينكحها الذى قاله بعض الب
وكسر الكاف من المزد (قوله) و يقبضها) اشتراط القبض قبل الشراء قول الحواوى وبه استدرك الزينو
على صاحب الهداية وقال ابن الكمال ذكر هذا القيد في الحائض ولا بد منه كي لا يوجد القبض بحكم الشراء بعد
فساد النكاح اه وافي الهداية قول السرخسي وهو ظاهر المتن والمواهب والوقاية قال القهستاني
ذكرنا أى من قوله لانه بالنكاح ثبتت الفراه الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الام لا ريب
ظهر أن المختار عند المصنف قول السرخسي الذى هو الامام فلا عليه ترك قول الحواوى ملام اه (قوله) ثم ان
اشترى زوجته لا يجب ايضا) أى لا يجب الاستبراء للمامر وبطل النكاح و يسقط عنه جمع مهر التناز
(قوله) ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهر الدين رأيت في كتاب الاستبراء من
المشايخ أنما اعتمد على المشتري وطئه في هذه الصور ولو تزوجها وطئه بأمه استبراء لانه حنفى ذهبوا على
عده أما اذا اشتراها قبل أن يطأها فكما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حل ثبوت الملاء فيجب الاستبراء لغير
سببه وهو استحسان محل الوطئه قال البيهقي وقال هذا الذى ذكر في الكتاب وقد اذنا دقي حسن ان هذا نقل الفتاوى
الصغرى اه كلام الدرر وقيد أن المناط استحسان الملاء والبد ولم يوجد الثاني خبا تأمل اه ح أى لا
لم يحدث بالبيع الام لا ريبه وحل الوطئه الثابت فيه دل على فراغ الرحم شرعا كما قد تقدم من القهستاني
وفنا والله أعلم قال في الأخيرة بعد نقله كلام طويل من الذين لكن عندى فيه شبهه اه قال ط نقلا عن الجوى قال
العلامه المقدسي تلخص أن الأقوال ثلاثة قول بالاستبراء ثم قبض القبض والدخول وقول بالاستبراء فقط
وقول بالاطلاق والا كنهه بالعقد وهذا أوسع والثاني أعديل بخلاف الأول فلي تأمل اه (قوله) عن رتبته) أى
يرتجى أن يطلعه متى أراد (قوله) كما سبى) أى بعد طهر وهو مستغنى به عما ذكره من قوله فلو بعده لم يسقط
أى على المختار كما تقدمه عن الزينو لأنها عند القبض بحكم الشراء كانت حلالا له فوجب الاستبراء وجوبه
(قوله) أو يرتجىها) أى البائع قبل الشراء والمشتري قبل قبضه اه ح (قوله) ثم يشتري ويقبض) أى
لما إذا تزوجها البائع وقوله أو يقبض راجع لما إذا تزوجها المشتري فهو موقوف على يشتري اه ح (قوله)
فيطلق الزوج (الخ) ويلزمه لمولى الحاربه نصف المهر وله أن يبرئه من ذلك اتفاق (قوله) بعد قبض (المشتري) أى
لو طلقها قبله ففعله الاستبراء كافى فى الأصل وفى كتاب الحمل لا استبراء عليه اعتبارا وقت الشراء فاجابنا مشقنا
بحق الغير وعلى رواية الأصل اعتبر وقت القبض وهو الأصح ذخيره (قوله) فيسقط الاستبراء) لا
عند وجود السبب وهو استحسان الملاء كذا بالقبض اذ لم يكن فرجه حلالا له لا يجب الاستبراء وان حل
بعد ذلك لان المختار وان وجد السبب كما إذا كانت معتقة الغير هابه واستنكحه المقدسى بالمحوسة قول
المرداد الحل استفاد من قول الوطئه بالشراء به بنفقة الاشكال كما قررناه سابقا تأمل (قوله) ونقل (الخ) هذان من
الشرح انفسه رحمه الله تعالى فإنه لا بد من هذا القصة في حل الاستبراء لكن اشتباهه الى ما قد دخل وهو
مقابل هذا القول وما سكا به ابن النجدة عما حصله أن الرشيد أحضر أبا يوسف لملا وعنده عيسى بن جعفر فقال
طلب من هنا جاريته فأخبر أنه حلف أن لا يبيعها ولا يهبها فقال أبو يوسف بعد نصف وهب النصف ففعل
فأراد أن يشد سقوط الاستبراء فقال أعفها وأزوجه كما فعل وأمره بمائة ألف درهم وعشرين دينار
(قوله) يشتري نصفها (الخ) فصدق أنه لم يشتر جارية أى كاملة ولم تزوجه كذلك وهذا يقيد أن السبب والتناز
يستوبه زائدتان والأول كات المطلب وهبه أمه كاملة من غير طلب لم يحدث فلي تأمل وبجواب الاستبراء
لاستحسان الملاء والبد اه ط (قوله) كما يفيد ما لاقهم) أقول انما استفاد ذلك من الإطلاق لم يعارضه ما
أقوى منه وهو ما صرح به في الهداية فمن أنه يحرر بحصة ما شتها بعد القبض وهي محوسة أو مكتابه بأن كتبها
بعد الشراء ثم أنشأ المحوسة وبجرت المكتابه لوجودها بعد السبب وهو استحسان الملاء والبد اه فهو مخرج

المواهب التصريح بتقدير
الكتابة بكونه قبيل
القبض فليحرق ثم
وقفت على البرهان شرح
مواهب الرحمن فلم أر
القيد المذكور فتدبر
(ثم يفسخ برضاها
فيجوز له الوطء بلا
استبراء) والملك
بالكتابة ثم يحده
بالعبر لكن لم يحدث
ملك حقيقة فلم يحسب
الاستبراء وهذا سهل
الحيل تارة ثانية (له
أشنان لا يستعان
نكاحا (أختان) أم لا
قبلهما) فلو قبل أو وطئ
أحدهما بطل له وطؤها
وتقبلها دون الأخرى
(شهوة) الشهوة في
القبلة لا تعبر بل في
المس والتظن إن كان
(حرم عليه ترك ذلك)
يحرم عليه (الدواي)
كالنظر والتقبل حتى
يحرم فرج أحدهما
عليه ولو بغير فعله
كاستناده كفار عليها
ابن كل (عك) ولو
لعضها بأي سبب كان
(أو نكاح) صحيح لا فاسد
الإلحاق (أو عتق)
ولو بعضها أو كتابتها
تحرر مفرجها بخلاف
تدبير ورهن وأجرة
قلت والمستحب أن لا يحسب
حتى تحض حصة على

وجوب الاستبراء إذا كاتبها بعد القبض ووجهه ظاهر فعلم ما هنا على ما قبل القبض موافقة لمقتضى
قواعدون وقائين الكلامين (قوله والنكاح) الأولى الانكاح اهـ (قوله كأسند كره) في قوله إزال ملكه
الكتابة الخ بعبارة المصنف عن شيخه ولعل وجهه أنه بالكتابة خرجت عن يد السيد بحيث صارت حرة
صارت أحرى بأكسابها فصار كأن الملك قد زال بالكتابة ثم يحدد التعزير ولكن لم يحدث فيه ملك الرقة
مقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء ويرى صحة قول النهاية أن الاستبراء يخرج عن ملك المولى ولكنها
خرجت من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء اهـ ملخص أقول وصح هذا الفرق بطل كلام الهداية السابق
لذي أقره الشراح وكيف وقد وجد السبب الموجب للاستبراء وهو استحصال الملك وبالد بعد القبض وبالكثابة
إلى التدقيق الموجبة لحل الوطء بوقى ملك الرقة فهو مثل ما ذكره أصحابه بعد القبض وليس في كلام النهاية
بأن يفتدك بل قد يدعى أنه دليل على خلاف مدعاه لأنه يدعى أن زوال الديعة معتبرا أصلا ولما قال في النهاية
مد كلامه السابق ومن نظر ذلك ماذا كاتب أمته ثم عزت أو باعها على أنه الحارم أبطل البيع لا يابز
لاستبراء فقد فرض كلامه في أمه ثالثة في ملكه وبماذا كاتبها أو باعها ثم ردت إلى يده لا يابز به الاستبراء فانظر
بين الأنصاف هل يفسد النكاح وهو إذا استبراء أو قبضها فكاتبها سقط عنه الاستبراء كف ولو أنفذ ذلك
فأذن بالبيع بالخيار كالكتابة أو يقل به أحد فيعلم (قوله لكن في الشربلية الخ) حيث قال وهي أن
كاتبها المتيقن ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهي أسهل الحيل خصوصا إذا كانت على
الكثر أو منسجيم يفر بفسخ نفسها اهـ (قوله قلت الخ) قد يقال إن الشربلية قال كذا في المواهب وغيرها
بما ربه مجموع من عدة كتب فإن كان صاحب المواهب يصرح بالقبض يمكن أن غيره صرح به اهـ ط أقول بل
ليصرح به أحد فالقبي عليه كاعتل (قوله إزال ملكه) أي تقدير الانزال حقيقة هو البلد
بمستعان نكاحا) أشار به إلى أن المرد ذلك قد كرر الاختن بمثل لا تقيد لكن صار في ارتفاع اختن باللفظ
بأنه تأمل قال ط وظاهره يشمل الام وبقتها وعليه نص القهستاني مع أنه إذا قبلها بشهوة وجبت حرمه
أصاهاه فحصر مان عليه جمعا (فرع) (فرع) لو تزوج أمه ولم يطأها فشرى أختها ليس له أن يستمتع
لشربلية لأن الفرائض ثبت النكاح فلو وطأها صار جامعاً في الفرائض اتفاقاً (قوله قبلهما) لم يذكر
نصف الوطء لأن كتاب النكاح أغناها عنه قهستاني (قوله يحصل له وطؤها الخ) لأنه يصير جامعاً لوطء
آخرى لا بوطء الموطوءة هـ (قوله الشهوة في القبلة لا تعبر) مخالف لما في أكثر الهداية وقال
النهاية بقوله بشهوة ولا تقبلها إذا لم يكن عن شهوة صار كالمقبل قبلهما أصلا اهـ ومثله في العناية
في فصل المحرمات من فتح التقدير إذا أقر بالتقبل وانكر الشهوة اختلف في مقبل لا يصدق ولا يقبل
إن ظهر خلافه وقيل يقبل بالتفصيل بين تكوينه على الرأس والجنبه فيصدق أو على القدم فلا والأرجح
اهـ واستظهر الحاق الخلد في القدم قلت فقد حصل التوفيق والله الموفق (قوله حتى يحرم) بفتح حرف
تارة عن المحرم لأن الحرم فوج برفع فاعل ليشمل ما يضر فعله (قوله عك) أراد به ملك العيين
له بأي سبب كان تعيم له قال الاتفاقى كالتراء والوصو والميراث والخلع والكتابة والهبة والصدقة تأمل
له (الإلحاق) لأنه يجب العدة عليها والعدة كالنكاح الصحيح في التحريم هـ (تنبيه) *
نعم المحرم فالظاهر عود الحرة ثم رأت في النهاية عن الميسوط لو تزوج أحدهما له وطء الباقية فإن طلقها
رجع وانقضت عدتها بوطء واحد منهن ما حتى يزوج أحدهما أو يبيع لأن حق الزوج سقط عنها
لأن ولم يبق أثر بعد انقضاء العدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزوج اهـ (قوله كأسبسته في شرح
في) فصيلاً لكن المستحب أن لا يسلم حتى تنقض حصة على المحرمه لأخراجه عن الملك قلت وهذا أحد
للع استبراء المستحب ومنها إذا زار أي امرأته أو أمته تزول ولم يقبل فلو قبلت لا يطأ حتى تنقض الحمل ومنها إذا
ناخت امرأته أو بنتها أو بختها أو بنت أخيها أو أختها بلا شهوة فإن الأفضل أن لا يطأ امرأتها حتى
يبرأ الزينة فلو زنى بها بشهوة وجب عليها العدة فلا يطأ امرأتها حتى تنقض عدتها الزينة ومنها إذا زار أي امرأته
ثم تزوجها فإن الأفضل أن يستبرأ وهذا عندنا هو ما عند محمد فلا يطأ إلا بعد الاستبراء وكذا الجواب

المحرمه كأسبسته في شرح الملتقى (كره) بخبر علقهستاني (تقبل الرجل) فهم الرجل أو يده أو

واما على وجه البر
فان عند الكل خانية
وفي الاختيار عن بعضهم
لا بأس به اذا قصد البر
وأمن الشهوة كتحصيل
وجهه فقصه ونحوه
(و) كذا (معاقته)
فان ازاروا واحد وقال أبو
يوسف لا بأس بالتحصيل
والمعاقبة في ازار واحد
(ولو كان عليه قصص
أوجبة حان) بلا كراهة
بالاجماع وصححه
في الهداية وعليه المتون
وفي الحقائق والفيض
على وجه المبررة دون
الشهوة حان بالاجماع
(كالمصافحة) أي كما
يجوز المصافحة لانهما
سنة قدم متواترة لقوله
عليه الصلاة والسلام
من صاح أخاه المسلم
وحرك يده تناثرت
ذنوبه واطلاق المصنف
تبعا للدرر والكثر
ولو قاية والتناية
والجمع والمقتضى وغيرها
يغد جوارها مطلقا
ولو بعد العصر وقولهم
انه بدعة أي مباحة
حسنة كما أفاده النووي
في أدكاره وغيره في غيره
وعليه يحمل ما نقله عنه
شارح المجمع من أنها
بعد الفجر والعصر
ليس بشئ توفيقاته

فمن تزوج أمة الغير أو مدبرته أو أمه أو من قبل العتق وكذا المولودا كافى القهستاني عن النظم فلحفظ اه (قوله)
وأما على وجه البر فانه عند الكل (قوله) قال الامام العيني بعد كلامه في المصافحة نقبيل البدو الرجل والمرأى والكثير
كلهم عن الاحاديث المتقدمة المباحة على المحبة وبين العنين وعلى التقنين على وجه المبررة ولا كراهة لمرأى
قريب تمام الكلام على التحصيل والقيام (قوله) وكذا معاقبته قال في الهداية ويكره أن يقبل الرجل ثم الرجل
أو يدأ شيامنه أو يعاقبه ويكره الطحاوي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد قال أبو يوسف لا بأس بالتحصيل
والمعاقبة للمروية عليه السلام عاتق جعفر أخيه تقدم من المحبة وقبلة بين عينيها ولها ما روى أنه عليه السلام
نهى عن المكافعة وهي المعاقبة وعن المكافعة وهي التحصيل وما روى أن رجلا على ما قبل التحريم قالوا لا خلاف
في المعاقبة في ازار واحد أما إذا كان عليه قصص أوجبة لا بأس به بالاجماع وهو الصحيح اه وفي النية ووقف
النسخ أبو منصور بن الاحاديث فقال المذكر ومن المعاقبة كما كان على وجه الشهوة وغيره المصنف بقوله
في ازار واحد أنه سبب بغض الهافا ما على وجه البر والكرامة إذا كان عليه قصص واحد فلا بأس به اه وبه
نظر ان قوله لو عن شهوة في قول المصنف في ازار واحد أي سائر ما بين السرة والركبة مع كشف الباقي وان
ما قبله عن أبي يوسف ما وقع في الهداية فانه (قوله) ولو كان عليه أي على كل واحد منهما ما كفى شرح
المجمع (قوله) وفي الحقائق (الح) يعني عنهما قدمته قريبا عن الخاتمة ط (قوله) لقوله عليه السلام (الح) كذا
في الهداية وفي شرحه العيني قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا نكح المؤمن فسلم عليه وأخذ يديه فصافه
تناثرت خطاياهما كما يتناثر ورق النخلة والظاهر ان اليبهني (قوله) كما أفاده النووي في أدكاره) حيث قال
اعلم أن المصافحة مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاة الصبح والعصر فلا أمر
في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فإن أصل المصافحة مستحبة كونهم حافظوا عليها في بعض الاحوال وفرطوا
في كثير من الاحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد الشرع بصلتها فقال الشيخ
أبو الحسن البكري وتقصيده ما بعد الصبح والعصر على عادة كانت في زمنه والافق بالاصوات كلها كذب كذا
في رسالة الشربل في المصافحة ونقل مثله عن الشمس الخاقاني وأنه أقبح به استدلاله بعموم النصوص الواردة
في مشروعيها وهو الموافق لما ذكره الشارح من اطلاق المتون لكن قد يقال ان المواظبة عليها بعد الصلوات
خاصة قد يؤدي إلى جهة الاعتقاد مستتب في خصوص هذا الموضع وان لها خصوصية زائدة على غيرها من
ظاهر كلامهم لم يفعلها أحسن السلف في هذا الموضع وكذا قالوا بسنة قراءة السور الثلاث في التوزيع
الزوا أحيانا لا يعتقد وجوبها ونقل في تبين المحارم عن المتقطعة تكرر المصافحة بعد أداء الصلاة بكل حال
لان الصحابة رضوا الله تعالى عنهم ما صافوا بعد أداء الصلاة ولا تها من سنن الرافض اه ثم نقل عن ابن حجر
من الشافعية أنها بدعة مكرهة وأصل لها في الشرع وأنه ينسبها فعلها أولا ويعزها بتأنيدها قال وقال ابن الحاج
من المالكية في المدخل انها من البدع وموضع المصافحة في الشرع انما هو عند لقاء المسلم لآخره لا في أدائه
الصلوات فحسب وضعها الشرع يضعها فنهى عن ذلك ويؤمر بفعله ما أتى به من خلاف السنة اه ثم أطلق في
ذلك فراجع (قوله) وغيره في غيره) الضمير الأول للنووي والثاني لكتاب الادكار (قوله) وعليه يحمل
ما نقله عنه) أي عن النووي في شرحه على صحيح مسلم كما صرح به ابن ماثق في شرح المجمع فانه قال
وهذا الجمل بعد جدوا الظاهر انه مبنى على اختلاف رأى الامام النووي في كتابه وأنه في شرح مسلم نظرا
ما يرمي عليه من الخطر وإلى أن ذلك مخصوصه غير ما أوروا لسلامة ما قدمناه من المتقطعة من انها من سنن
الرافض والله اعلم (قوله) وتعمام (الح) ونصه وفي الصاق مصفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه
فأخذ الاصابع ليس بمصافحة خلاه الرافض والسنة أن تكون بكتايبه وبغيره مثل من ثوب أو غيره وعند
القضاء بعد السلام وأن يأخذ الا بهما فان فيه عرقا يثبت المحبة كذا لما في الحديث ذكره القهستاني وغيره
اه (قوله) مضاجعة الرجل) أي في ثوب واحد لا حيز بينهما وهو المفهوم من الحديث الآتي وبه فيه
الاتفاق المكافعة على خلاف ما مر عن الهداية وهل المراد أن يلتصقا في ثوب واحد ويكون أحدهما في ثوبه

كل واحد منهما في جانب من القرائن قال عليه الصلاة والسلام لا يغضى الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تفضى المرأة الى المرأة في
الواحد اذ يبلغ الصبي أو الصبية عشرين يجب التفرق بينهما بغير أخيه (٢٥٣) وأخته وأمه وأبيه في المضجع لقوله عليه

س والظاهر الأول يؤيده ما نقله عن مجمع البحار أى متجرد من أن كان بينهما ما نزل فكره تزيها له تأمل
بين أخيه وأخته وأمه وأبيه في بعض النسخ وبين الأول وهكذا انتهى في المجتبى قال في الشريعة ويرق
صبيان في المضجع اذ بلغوا عشرين ويحول بين ذكور الصبيان والنسوان وبين الصبيان والرجال فان
أعتمد على الفتنة ولو بعد حين اه وفي البرازية أن يبلغ الصبي عشر الأناهم أمه وأخته وأمه وأخته وأمه وأخته
رته اه فالمراد التفرق بينهما عند النوم خوفا من الوقوع في المحذور فان الواجب اذ يبلغ عشر اغسل المضجع ولا
له ترده في عا وقع على أخته وأمه فان النوم وقت راحة مهيئ للشهوة وترتفع فيه الشاب عن الغور ومن
يقع في قود الى المحذور والى المضاحكة المحرمة خصوصاً إذا نهضنا الزمانه منهم يعرفون الفسق أكثر
الكبار وأما قوله وأمه وأبيه فالظاهر أن المراد تفرقه عن أمه وأبيه بان لا يتركها معهم معافى فراشهما
على ما يطالع على ما يقع بينهما بخلاف ما إذا كان ناعماً وحده أو مع أبيه وحده أو بالتمتع أمها وحدها وكذا
إذا الصبي ينام مع رجل أو امرأة أحسن خوفا من الفتنة ولا سيما إذا كان صحيحاً له وإن لم يحصل في
النوم شئ فشق به قلب الرجل أو المرأة فيحصل الفتنة بعد حين فقدم هذا الشرع الظاهر فقد حسم
الفساد ومن لم يحفظ في الأمور يقع في المحذور في المثل لا تسلم الحرمة في كل مره (قوله كنفاء في المجتبى)
أما ما في المتن وما بعده الى هنا (قوله كالفضل) أى كالبالغ كفى التاترانية أى في النظر الى العورة
بالجملة (قوله والكافرة كالسلة) يحتمل أن يكون المراد انظر الكافرة الى السلة كنظر السلة الى السلة
بخلاف الأصح الذي قدمه المصنف بقوله والنسبة كالرجل الاجنبي في الأصح الخ ويحتمل أن يكون المراد
رجل ينظر من الكافرة كالنظر من السلة ومقابله ما في التاترانية فربى أنه لا بأس بالنظر الى شعر الكافرة
المرءى أى حشفة الخ) هذا غير المعتدلى في شرح الوهبانية وينبغي أن يتولى طلي عورت مبيده دون الخلد
مصحح لأن ما لا يجوز النظر اليه لا يجوز منه الا فوق الشاب وعن ابن مقاتل لا بأس أن ينظر عورة غيره
بوره كثلثان ويقض بصره اه قلت في التاترانية قال القصة أو اللث هي في حالة الضرورة لا غير
وله وقيل الخ) مقابل لقوله ويحتمل أن كان مطلق يشمل ختان الكبير والصغير وهكذا أطلق في النهاية
فهمنا أو فالشرح والظاهر رخصه ولما غير ما عن التفصيل بقيل (قوله إلا أن لا يمكنه الكساح) كذا
شفي المجتبى والصواب اسقاط الاعداد كأجود في بعض النسخ موافقاً لما في التاترانية وغيره والمراد
لا يمكنه أن يتزوج امرأة تحتها أو يشتري أمه كنفك (قوله والظاهر في الكبير أمه تحت) الظاهر أن تحت
البحرول أى تحت غيره فيوافق إطلاق النهاية تأمل (قوله ويكنى قطع الأكثر) قال في التاترانية غلام
فلم تقطع الخلد كلها فان قطع أكثر من النصف يكون ختاً والأفلا (قوله ونزل المصنف الخ) لاجابة
لأنه داخل في قول المصنف بعد السلطان انه ومن سلطه ولا يهط (قوله وقيل سنة) أى تقبيل يد العالم
سلطان العادل قال الشرنبلالي وحملت أن تعاقب الأديب بسنة أودبه كما أشار إليه العسنى (قوله أى
لم) ظاهراً أن الأجود في السلطان لا ينفصل عنها إلا ما روى لخصر لم (قوله أجود) لعل معناه أكثر ما ط
له هو المختار قدم عن الخاتمة والحفاظ أن التقبيل على سبيل البر بلا شهوة جائز لا جامع (قوله يدفع اليه
ب) يعنى عنه ما في المتن (قوله أياه) لما أخرجهما كرم ابن جلال الى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله شأنا أزداد به يقيناً فقال أذهب الى تلك الشجرة فادعها فذهب اليها فقال ان رسول الله صلى الله عليه
يبدؤك فأتى حتى سلمت على النبی صلى الله عليه وسلم فقال لها لرجلي فرجعت قال ثم أذن له فقيل رأسه
عليه وقال كنت أمراً أحداً أن يسجد لاحد لا رتب المرأه أن تسجد لزوجها وقال مصحح الاسناد اه من
الشرنبلالي (قوله كما يكره الخ) الأولى حذفه فانه نقله سابقاً عن الفتنة ط وهذا من شهوة كافر (قوله
مالم يقل) أى الواقع في عبارات المصنف فله ورضه في كتاب غير من بعده الأول (قوله قال) الظاهر أن الضمير
حب الفتنة ولم أره فانه ذكر التاترانية والثالثة في المجتبى (قوله فهو مكرهه) أى يخرج عا ويدل عليه قوله

بينهم في المضجع وهم
أشبه عشر وفي التنف
إذا بلغوا ست كذا في
المجتبى وفيه الغلام إذا
يلج أحد الشهوة كالفضل
والكافرة كالسلة عن
أى حشفة لها حب
الحمام أن ينظر الى العورة
ويحتمل الختان وقيل في
ختان الكبير إذا مكنته
أن تحت نفسه فعل
والأم يفعل الآن
لا يمكنه الكساح أو شراء
الحرية والظاهر في
الكبير أمه تحت ويكنى
قطع الأكثر (ولا بأس
بتقبيل يد الرجل
العالم) والتورع على
سبيل التبرك بدوره نقل
المصنف عن الجامع أنه
لا بأس بتقبيل يد الحاكم
المتدين (والسلطان
العادل) وقيل سنة تحت
(وتقبيل رأسه) أى
العالم (أجود) كفى
البرازية (ولا رخص فيه)
أى في تقبيل اليد
(فرضها) أى لغير طام
وعادل هو المختار تحت وفي
المخط ان تقبيل أسلامه
واكرامه جائز وإن
لنيل الدنيا كره (طلب
من عالم أو زاهد أن)
يدفع المقيم وهو
من قدمه لقلبه أياه

لا يرضى فيه كما يكره تقبيل المرأة من أخرى أو غيرها عند الإلقاء أو الواضع كافي الفتنة مقيداً بالقليل قال (و) كنلما يفعل الجاهل من
يل بد نفسه أذا في غيره) فهو (مكرهه) فلا رخص فيه وأما تقبيل بلصاحبه عند الإلقاء

فكره بالا حجاج (وكذا) ما يعاونه من (تقبل الارض بين يدي العلماء) والنعمة خرام والقاعل والراضي به انمان لانه يشبهه ان
وهل يكفران على وجه العبادات والتعظيم (٣٥٤) فكروا ن على وجه التحية لا وصارا تأمر تكبيل الكيين وفي المقتط التوافع لغير الله

وفي الوهانية يجوز بل
يندب القيام تعظما
للقادم كيجوز القيام
ولو لا قاري بين يدي العالم
وسيجي تعظما (فائدة)
قل التقبل على حصة
أوجه قبله المودة للولد
على ان يد وقبله الرحمة
لوالديه على الرأس وقبله
الشفقة لآخيه على الجبهة
وقبله الشهادة لآمرأته أو
أمته على القوم وقبله
التحية للؤمنين على
السد وادبهم قبله
الذبات للغير الاسود
جوهره فله وقدم في
الخرج تقبل عتبة الكعبة
وفي القنق في بابها يتعلق
بالقابر تقبل المحضف
قبل بدعته لكن روى
عن عمر رضي الله عنه
أنه كان باخنا المحضف
كل غدا وقبله ويقول
عهدي ومنشوري
عز وجل وكان عثمان
رضي الله عنه يقبل
المحضف ويحمله على
وجهه وأما تقبل الخبز
فرد الشافعية أنه
بدعة مباحة وقيل
حسنة وقالوا يكروه
دوسه لا يوسه ذكره
ابن قاسم في حاشيته
على شرح التهاج لابن
حجر في بحث الوهية
وقواعدنا لا تأه واه

لا تقبلوا الخبز بالسكن وأكرمه فان الله أكرمه (فضل في البيع) * (كربيع العذرة) رجوع الاكدي (خالصة لا)
يكرب بل يصح بيع (السرقين) أي الزبل خلافا لشافعي (وصح) بيعها (مخلوطة برباب أو رمانا غلب عليها)

لصحيح الهداية فقد
اختلف الصحيح وفي
المتن أن الانتفاع
كالبيع أي في الحكم
فأفهم (بما أخذت من
على كافر من غير)
نصفه ببيع (بخلاف) دين
على (المسلم) لطلانه الا
أذا وكل ذمابيه فيجوز
عندم خلافا لها وعلى
هذا لو مات مسلم وترك
من غير باع مسلم لا يحل
لورثته كباسته الزلي
وفي الأشياء الحرمه
تنقل مع العلم الا لو ارت
الاذا علم به قلت ومن
في البيع الغاصه لكن
في المتي مات وكسه
حرام فاليراث حل ثم
من وقال لا تأخذ به
الرواية وهو حرام مطلقا
على الورثه فتنبه (و) جاز
(تحلية العصف) لما فيه
من تعظيمه كما في نقبش
المسجد (وتعظيمه ونقطه)
أي انظاره عرابيه
يحصل الرق جندا
خصوصا للصحيح فيستحسن
وعلى هذا لا بأس بكتابة
أسامي السور وعدل إلى
وعلامات الوقف وبحوها
فهو بدعة حسنة دور
وقته وفيها لا بأس بكونه
أخبار وبحوها في
مصحف وتفسيره وقته

في ملافة الا اذا قام دليل التقيد نصا أو دلاله فاحفظه فإنه للقضيه ضروري فاستأنى (قوله) في الصحيح قد
له وصح بغيره مخالطة وعبارة من الاصلاح وصح في الصحيح مخالطة وعبارة شرحة قال في الهداية وهو
يؤي عن مجده وهو الصحيح اه فافهم (قوله) وفي المتن (الح) الظاهر أنه أشار بنقله الى أن صحيح الانتفاع
بالصحيح يجوز بيعها أيضا وقوله فافهم تنبيه على ذلك (قوله) من غير (ب) ما ع الكافر جاز وأخذت منها
هي به الدين (قوله) للصحيح (ب) أي بيع الكافر لغيرها مال متقوم في حقه فقلت في فصل الاخذ منه
لأن المسألة لعدم تقويمها في حقه فيقضي أن على مالك المشتري (قوله) باعه مسلم) عدل عن قول الزلي باعه هو
بما لا مانع كان البائع هو المسلم الميت أو مسلم غيره بما لا يملكه عنه (قوله) كباسته الزلي (ب) حيث قال لأنه
مضروب وقال في النهاية قال بعض مشايخنا كسب المغنم كلفصوب لم يحل أخذه وعلى هذا قالوا لو مات
محل وكسبه من بيع الباقي أو الظلم أو أخذ مال شوة بشورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو أولى بهم ورثتها
أرأيت أن عرفوهم ولا تصدقوا بها لأن سبيل الكسب الخسب التصديق اذا اقتدر الردي صاحبها لكن
الهندي عن المتن عن محمد في كسب الناحية وصاحب طبل أو من ماروا أخذوا بشرط ودفعه المالك رضاه
وإحلال ومثله في المواهب وفي التاتر خاتمة ما جمع السائل من المال فهو حيث (قوله) وفي الاسماء الخ قال
شيخ عبد الوهاب الشعرا في كتاب المتن وما نقل عن بعض الخصة من أن الحرام لا يتعدى الى ذمت سالت
به الشهاب بن الشلي فقال هو محمول على ما إذا لم يعلم بذلك أما من رأى المالكس بأخذ من أحدهما من المكس
عليه آخر ثم يأخذ منه ذلك الأسخ فهو حرام اه وفي النخبة مثل أو جعفر عن أكتسب ماله من أمر
فطمان والقرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحب التي في دينه أن
يأكل ويسعه حكايا لم يكن غصبا أو رشوة اه وفي الخاتمة أمر أتزوجه في أرض الجور اذا كانت من
طامه ولم يكن عين غصبا أو رشوة طعاما أو كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في بيعه من ذلك والاثم على
زوج اه حوى (قوله) مع العلم) أما بدونه في التاتر خاتمة اشترى مائة أو ثوبا وهو لغيره البائع فوطي أو ليس
بهم روى عن محمد أن الجاع والبس حرام لأنه وضع عنما لاثم وقال أبو يوسف الوطع لعل ما جاور عليه وعلى
خلاف لوترج ووطعه ما بين أنهما مكسوة الغير (قوله) الا اذا علم به) أي رب المال فيصحب على الوارث تدعى
بأخيه (قوله) وهو حرام مطلقا على الورثة) أي سواء علموا أو باه ولا فإن علموا أو باه ردوهم عليهم والتصدقوا
بخدمته انتفاع من الزلي أقول ولا يشك ذلك بمقدامته انتفاع من الخيرة والخاتمة لأن الطعام والكسوة
في المال الحرام فانه اذا اشترى به شيئا لم يملكه على تفصيل تفصيل كتاب القصب بخلاف ما تراه ميراثا
عن المال الحرام وإن ملكه بالقص وخلط عند الامام فانه لا يحل له التصرف فيه قبل أداء ضمايه وكذا
إنه ثم الظاهر أن رسمته على الورثة في الديانة لا الحرك فلا يجوز لزمي القاصر الصدقة وبضمنه القاصر اذا
تأمل (قوله) فتنبه) أشاره الى ضعف ما في الأشياء ط (قوله) وماز تحلية المصحف) أي بالذهب والفضة
ولا قال أبو يوسف كخدمته (قوله) كافي نقش المسجد) أي ما خلا من حرمه أي بالحصص وما الذهب لامن مال
نفس ومن يتولى فعله الا اذا فعل الواقعه كما مر قبيل التور والتواكل وكر بعضهم نقش حائط القبلة
جوز حفر بئر في مسجد لاضرر فيه أو سلافة نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفر وعليه الفتوى كما
نه ط عن الهندي (قوله) وتفسيره) هو جعل العواشرف في المصحف وهو كتابة العلامة عندهم ثم عشر
من عتابة (قوله) أي انظاره عرابيه) تفسيره لفظ قال في القاموس لفظ الحرف أجمع ومعلوم أن الاعلام
ظاهرة لالعرب انما يظهر بالشكل فكأنهم أرادوا ما به أنه ط (قوله) وبه يحصل الرق الخ) أشد
أن ما روى عن ابن مسعود جرد القرآن كان في زمهم وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كما
طه الزلي وغيره (قوله) وعلى هذا) أي على اعتبار حصول الفرق (قوله) وبحوها) كالصحة ورموز
هو يد (قوله) لا بأس بكونه أخيرا) أي يجعلها غلغا للمصحف وبحوها الظاهر أن المراد بالاختلاف التواريخ
في الحديث (قوله) وبكره تفسيره مصحف) أي صغير حجمه وينبغي أن يكتبه بأحسن خط وأبهر على أحسن

وتكره في كتب نجوم وأدب وبكره تصغير مصحف وكتابه بقلم

ورق وايضه بالقم ورماد و يفرج السطور و يفتح الحروف و يفتح المصحف اه قنسه (قوله و يحرقه)
 الذي في النع و يحرق في الهندية ولا يجوز لنفسه في كغذفيه مكتوب من الفقه و في الكلام الا ان لا يفعل
 وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي عليه السلام يجوز يحرقه و يلف في ثوب و يحرقه
 الحكمة يارب وقد وردت النبي عن محاسن الله تعالى بالصالح و لم يبين نحو كتابه القرآن بل يربطه على
 الله تعالى أو غيره ط (قوله و جاز دخول الذي مسجد) و لو جاز في الاشياء و في الهندية عن التسمية بكرة
 للسم الدخول في السعة و الكسوة و بما يكره من حيث انه يجمع الشايطان لامن حيث انه ليس له حق الدخول
 اهو انظر هل المستأمن و رسول اهل الحرب مثله و مقتضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم و قد تنص في المسجد جواز و يحرق ط (قوله مطلقا) أي المسجد الحرام و غيره (قوله قلنا) أي في
 الجواب عما استدلل به المنافقون و هو قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره مأخوذ من المواثيق
 السعدية (قوله تكوي) نسبة الى التكوين الذي هو صفة قد عتد رجوع البهائم الى الافعال عند المار بديته
 فغنى لا يقربوا بالخلق الله فيهم القر بان ومثال الامر التكوين انما طوعا أو كرها ومثال الامر التكني
 و يقال التكوين ايضا اقبوا الصلاة والفرق ان الامتثال لا يخلف عن الاول عقلا بخلاف الثاني اه ح
 وحاصله انه خبر من في صورة التكني تأمل (قوله لا تكفي) بناء على ان الكفار ليسوا مخاطبين بالفرع
 (قوله و يسقوا الخ) هنا بما يحسن لود كر بل الشافي الذي من جملتهم ولا ان الكافر لا يتناول عن الخنة
 فوجب نزهة المسجد عنه و حاصل كلامنا هنا القليل لا يمتد لانه قد جوز الخ ط (قوله فغنى لا يقربوا الخ)
 نقر بعم على قوله تكوي و هو ظاهر فانه لم ينقل انهم بعد ذلك اليوم سجروا و عثموا و عاركا كانوا يفعلون في
 المحاطة فانهم قال في الهداية و لما راوينا به عليه السلام انزل و قد تنص في مسجد و هم كفار و لا انكس في
 اعتقادهم فلا يؤدى الى ثبوت المسجد و الاية بخوة على الخضوع و استسلام و استعلاء و طائفتين عرلة كما كانت
 عادتهم في المحاطة اه في فليس المنوع نفس الدخول بل علم ما في صحيح البخاري بسند انه الى حين عبد
 الرحمن بن عوف أن أباه يراه أخبره أن أباه الصديق رضي الله تعالى عنه ساء بعضه في الخلة التي أمره فيها النبي
 صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في ربه يؤذن في الناس ألا يلجئ بعد العام شرك ولا يطوف بالبشر
 اتقاني (قوله عام تسع) بل يربط من عامه ط (قوله و نادى على هذه السورة) كذا في كثير من النسخ
 التي رأينا و فيها في نسخة و نادى على بعبره بسورة راعته و هي التي كتب عليها ط وقال ان المنادي على البعير يارب
 آية من أول سورة براءته و هو على كماله وجهه و قد أوسله عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلقه و الحكمة
 في ذلك ليكون لا مر من أهل بيته عليه السلام اه (قوله و لا تنس ما في فضل الخيرية) حيث قال و اما
 دخوله المسجد الحرام فقد ذكر في السير الكبير للنع و في الجامع الصغير عده و السير الكبير آخر تصنيف الامام محمد
 رحمه الله تعالى و الظاهر انه أورده فيما استقر عليه الحال اه أقول فانه ان يكون ما في السير الكبير هو قول محمد
 الذي استقر على ما يروى ذكره كمالنا شرح ان تقع الشافي و أحدهما ذكره أصحاب المتن هاتين على قول
 الامام لان شأن المتن خلاف ما نأمل هنا و ذكر الشارح في الجزية ايضا انهم ممنعون من استيطان مكة
 و المدينة لانهم من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في أرض العرب دينان و لو دخل نصارى
 جاز و لا يليل اه (قوله و جاز عبادته) أي عبادته مسلم خبيثا نصريا أو يهوديا بالانواع و في حقهم و ما يثبت
 عن ذلك و مع أن النبي صلى الله عليه وسلم علم عده و ما مضى من سجود هذه اه (قوله و في عيادة الجوسى قولان)
 قال في العناية فيه اختلاف المشايخ ففهم من قال به لانهم من أهل التمة و هو المروى عن محمد و منهم من قال
 أبعد عن الاسلام من اليهود و النصارى الا ترى انه لا تباح ذبيحة الجوس و نكاحهم اه قلت و ظاهر المتن كالمتن
 و غير ما اختيار الاول لارجاعه القمير في عبادته الى الذي لم يقل عبادته اليهودي و النصارى كما قال القمير و روى في
 التواريخ ان يهودى و مجوسى ماتا ليلة أو قرب منى فبغى أن يعزى به يقول أخلف الله عليك خيرا منه و أصلحك
 و كان معناه أصلحك الله بالانسلام يعني و نقل الاسلام و رقت و لا أمسلا كفاية (قوله و جاز عيادة نصارى) و هنا

دقيق يعنى نزهة لا
 يجوز لنفسه في كغذ
 فقه و يحرقه و في كتب
 الطب يجوز (و) جاز
 (دخول الذي مسجد)
 مطلقا و كره ما لم يطقا
 و كرهه محمد و الشافي
 و أحجب في المسجد
 الحرام قلنا النبي
 تكوي لا تكفي
 و قد جوزوا و عثموا و عار
 السيل جبا و حيث
 غنى لا يقربوا لا يجوز
 و لا يمتروا عرلة بعد سج
 عامهم هذا عام تسع
 حين أمر الصديق و نادى
 على هذه السورة و قال
 ألا يصح بعد ما هنا هذا
 شركه ولا يطوف
 عن براء و النصارى
 و غيرها في حفظ قلت
 و لا تنس ما في فضل
 الجز (و) جاز (عبادته)
 بالاجماع و في عيادة
 الجوسى قولان (و) جاز
 (عبادة فائق) على
 الأصح لانه مسلم و العيادة
 من حقوق المسلمين

(و) حاز (خصاء
البهايم) نقي الهرة وأما
خصاء الأدمى فحرام
قبل والقرص وقيدوه
بالمثغة والأفرايم
(وازاره الحمر على
الليل) كعكسه
قهتان (والحفنة)
للتداوى ولولا رجل
بطاهر لانسج وكذا
كل تناول يجوز إلا
بطاهر ويجوز في
النهاية بحجرم إذا
أخبره طبيب مسلم أن
فيه شفاء ولم يجد ما
يقوم مقامه قلت
وفي البرازية ومعنى
قوله عليه الصلاة والسلام
أن الله يجعل شفاءكم
فما حرم عليكم في
الحرمه عند العلم
بالشفاء دل عليه جواز
اساغة اللقمة بالتمر
وجواز شربه لازالة
العطش اه وقد قدمناه
(و) حاز (رزق القاضي)
من بيت المال لو بيت المال
حلالا جمع بحق والام
يجل وعبر بالرزق ليفيد
تقديره بقدر ما يكفيه
وأهل في كل زمان

قوله كان يفقد محتدل
أنه من الفقود ومحتدل
أنه معني يتفقد أي
يسأل عنهم

حكم المحتلط ذكر صاحب المتقط بكرة للشهور المقتدى به الاختلاط برجل من أهل الباطل والنسب لا يقتدر
مروءة لأنه يعظم أمره بين الناس ولو كان رجلا لا يعرف يداريه لدفع الظلم عن نفسه من غير تأمل فلا بأس به
(تنبيه) * من العبادات المكرهه أذاع أن تلثقل على المريض فلا تعد فقد قيل بحالته الشغل حتى
يروح ولا تهول على المريض ولا تحذر أن أسأل ولا تقتل ما علت أن تلث على همل الحاله الشديده بل هو على المرض
يسبقه وقوله أرأيت خير تأويل ولا ذكره ما بين يدى جاعه فرج الله تعالى مشوا بأشئ من الخوف ولا
تبع يئله على رأسه فربما يؤذيه الأناطليه وقوله إذا دخلت عليه كيف تحب كما جاء عن السلف ولا تقتل له
من فله من أعمال الجهال اه محتضى ط (فائدة) * يشاء الناس في زمانهم من العبادات في يوم الاربعاء
يفي تركها إذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورأيت في تاريخ المحبي في ترجمة الشيخ فتح الله السيلاني أنه قال
البيت والانتين والاربعاء * تحجب المرضى بها أن تزار
في طيبة تعرف هذا فلا * تغفل فإن العرف على المنار

الحبي قلت هذا عرف مشهور ولكن ورد في السنن ما يدل على السبب منه فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان
قد أهلك قباء يوم الجمعة فيقال عن الفقود فيقال له انه مريض فيذهب يوم السبت لزيارة تأمل (قوله) وجاز
بالبهايم) عرفت الهداية بالاختصاص والصراف ما هنا كافي النهاية وموزع النصيب ويقال خصي ونحصى
له قبل والقرص) ذكر شمس الامتعالى أنه لا بأس به عندا صحبنا واذكر شيخ الاسلام أنه حرام ط (قوله)
سدوه) أي حوا زخصاء البهايم بالنسقة وهي ارادة منها أو منعها عن العض بخلاف بني آدم فإنه يراد به
خاصي فحصر أمأله الاتقاي عن الطحاوي (تنبيه) لا بأس بكى البهايم للعلامه وقيل أن الطفل من البنات
مهم كانوا يفعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن تكونوا بأس بكى الصبيان لهما اتفاق والهرة
ذئبة لا تضرب ولا تعرق إذا نهال تدح يسكن حاد ولو مات حامل وأكبر رأهم أن الولد حتى يطمئن من
أنسب الأسير بالعكس قطع الولد باربا تازخانية (قوله للتداوى) أي من مرض أو هزل مؤداه
الشفع ظاهر كالتفقوى على الجماع كما قدمناه ولا لاسمن كافي العناية (قوله ولولا رجل) الأولى ولولا المرأة
وله وجوز في النهاية الخ) ونسب وفي التهذيب يجوز لعل شرب البول والدم والمثغة للتداوى إذا أخبره
طبيب مسلم أن شفاء فيه ولم يحسن المباح ما يقوم مقامه وأن قال الطبيب يتعجل شفاؤه فيه فمه وجهان وهل
يؤثر شرب الطفل من الحمر للتداوى فيه وجهان كذلك إذا لم الامام التمر تائيه قال في الدر المنثور بعد نقله ما في
بابه وأقر في الحمر وغيره وقد منافي الطهارة والارضاع أن الذهب خلافه (قوله وفي البرازية الخ) ذكره في
ابن علقم النخيرة أيضا (قوله في الحرمه عند العلم بالشفاء) أي حيث لم يقم غير مقامه كأم ومما صل المعنى
ثم أن الله تعالى أذن لكم بالتداوى وجعل لكل داء دواء فإذا كان في ذلك الدواء شيء يحرم وعلم به الشفاء فقد
تحرمة استعماله لأنه تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم (قوله دل عليه الخ) أقول فيه نظر لأن اساغة
لغة بالتمر وشربه لازالة العطش أساغة لنفسه متحقق النفع ولذا يأتي بركه كأيام ترك الأكل مع القدرة عليه
في عوت بخلاف التداوى ولو بغير حرم فإنه لو ترك حتى مات لا يأتي بركه كأيام ترك الأكل مع القدرة عليه
له وقد قدمناه) أي أول الحظر والأباح حيث قال الأكل الفداء والشرب العطش ولو من حرام أو ميتة أو مال
لو أن ضمنه فرض اه (تمه) * لا بأس بشرب ما ينهب بالعقل فقطع الا كل ما يحوى كذا في التازخانية
تأني عمامة في آخر كتاب الأشربة (قوله) وجاز رزق القاضي) الرزق الكسبر ما يتفع به وبالفتح المصدر
يوس (قوله والام) (يجل) خالي في النهاية ما إذا كان حراما جامع باطل لم يجعل أخذه لأن سبيل الحرام
يسبى رده على أهله وليس ذلك عاملا عامة المسلمين اه أقول ظاهر العاية أن أهله معلومون فريمه ما لا خفيته
هرة فإن لم يعلموا فهو كالقطة يوضع في بيت المال أو يصر في مصارف اللقطة فقد صرحوا في الهدية والرشوة
شاة ونحوهم أنها ترد على أربابها أن علموا ولا أكانوا بعيدا حتى تقدر الرذني بيت المال فيكون حكمه حكم
طعة كالتقديم في كتاب القضاء تأمل (قوله في كل زمان) متعلق بتقدير أو يسكنه أي بتقدير بقدر كفايته في كل

قلت وهل يجزئ فيه كلام المتأخرين بجور (و) جاز (مقر الامة وام الولد) والمكاتب والمعتقة (بلا محرم) هذا في ضمانهم أما في ضمانات القلبية أهل الفساد وبغنى ابن كال (و) جاز (شراء ما لا بد للصغير منه ويبيع) أى يبيع ما لا بد للصغير منه (لا) و مع وأم وملتقط هو في حجرهم) أى في كفهم والاب (و) جاز (اجارته لا مقطوع) لو في حجرها وكذا الملتقط على الاصح كذا عزم المصنف لشرح المجمع ولم أره فيه وما يأتى متناهيان فيه فتنبه وكذا العهد عند التالى خلافاً ثالث ولو أحر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لعمه نفعاً فيجب المسمى وصح اجازة أب وجد وقاض ولو بدون أحر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرر فتبصر (و) جاز (بيع عصير) غيب (عن) يعلم انه (تخصه) جازاً لان المعصية لا تقوم به من بل بعد تغيره وقيل بكرة لأعانتة على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات

زمان لان المونة تختلف باختلاف الزمان (قوله ولو غشاق الاصح) عبارة الهداية ثم القاضي اذا كان فقيراً فالأفضل بل الواجب الأخذ لانه لا يمكنه إقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغال فلكسب يقعه عن إقامته وان كان غنياً فالأفضل الامتناع على ما قيل وفقائيت المال وقيل الأخذ وهو الاصح صيانة للقضاء عن اللوان وقيل لا لمن قوى بعدم من التحسين لانه اذا انقطع زمانه تعذر اعادته اه (قوله وهذا لو بلا شرط الخ) بأن نقله القاضي ابتداء من غير شرط ثم رزقه الوالى كفايته أما ان قال ابتداء ما قبل القضاء ان رزقه الوالى كذا فاعلمه قضائى والا فلا أقل فهو باطل لانه استجلب على الطاعة اه كفاية (قوله فلم يجز) أى الاجرة على أى لم يجز أخذاً (قوله لم يجز) أقول قد منعت حرمة في كتاب الاحارات عما لا من بدله ونبهنا ان كلام المتأخرين ليس عما قيل بل طاعة بل فيما فيه ضرورة كعلم القرآن والفقه والامانة والادان (قوله وازسقر الامة) لان الانسان في حق الاماء فمأرجع الى النظر والمسلم عترة المحارم جداً (قوله وأم والاد الخ) عطف خاص على عام قال الزبلى وأم الولد أمة لقيام الرق فيها وكذا المكاتب لانها مملوكة الرقة وكذا ممتعة البعض عندنا حنفية لانها كالزينة عنده اه وفيه إشارة الى أن الاجرة لا تسافر ثلاثة أيام بل محرم واختلف فيمدون الثلاث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصلحى والمعونة غير محرمين كفى المحيط قهستانى (قوله وازسقر الامة) كذا في المصنف كلفته والكسوة واستجار القلم من (قوله في حجرهم) بفتح الحاء وكسر هاء (قوله انشرح المجمع) أى لانهم (قوله ولم أر فيه) بل النفي به بعد قول المجمع ويسلمه في صناعته ولا يؤجر في الاصح ما نصه عتبه اجترأ عن رواية القدو روى ان اجارته جائزة كاجارة الام الصغير لانها صوناً عن الفساد بكونه مشغولاً بعمل وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يملك منفعة فلا يؤجره كالمخلاف الام لانها عتقاً لانها منفعة مما يتفككه بعض اه ومثله في شرحه على الوقاية ثم ذكر الزبلى أن رواية القدو روى اقرب فأقول قد علمت أن الاصح خلافها كما شرحه في المجمع والوقاية والهداية وغيرهما من كتاب الملتقط ووقع في الهداية هنا اضطراب (قوله وكذا لجه) أى لم الصغير وهذا بناء على ما في بعض نسخ المنح ونصه وان كان الصغير في الم فأخرج لانه من الحفظ وهذا عندنا وسف وعند محمد لا يصح اه وفي نسخة مصححة كسط الضمير قوله فأجروا بذكره بقوله فأجرته أمه وهذا هو الموافق لما في التبيين والشرى لنبالة لكن رأيت في النها يقين جامع الترمذى ما نصه والام لو أحرته يجوز اذا كان في حجرها وكذا والرحم المحرم منه اه فراجعه وفي ٢٧ من جامع الفصولين لو لم يكن له أب ولا جد ولا وصى فأجره ذر وحرم محرم هو في حجره وصح ولو في حجره ذر وحرم محرم فأجره آخر أقرب كما لو أم وعمه وهو في حجره فأجرته أمه صح عندنا وسف لا عند محمد ولو من آخره قض أجرته اه (قوله لم يجز) أى لم يلزم كفاية لانه مشوب بالضرر زبلى (قوله وصح اجازة أب وجد) وكذا نص اجازة وصحبها بخلاف وصى القاضي جوى وهو خلاف ظاهر عبارة الدرر فراجعها ثم عدل الشارح في كتاب الوصاين المسائل الثمانية الى خالف فيها وصى الاب وصى القاضي (قوله كاي علم من الدرر) أى صرحنا وعبارتها لو فوائده صاحب المحط لذا أحر الاب وألجد والقاضى الصغير في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة تاجر المثل حتى اذا أحرأ أحدهم بأقل منه لم يجز والصحيح أنه يجوز الا ساروا ولو بالاقول اه ومثله في المنع قال في الشرى لنبالة ولو حل الاقل على العين اليسيرة دون الفاضل انتفت الخافضة (قوله وازسقر الامة) أى علمه لا عند هابيع عصره غيب أى معصومه المستقر منه فلا يكره بيع العتق والكرمه بلا خلاف كفى المحيط لكن في بيع الخزانة أن يبيع العتق على الخلاف قهستانى (قوله عن يعلم) فيما اشارت الى أنه لو لم يعلم بكرة بلا خلاف قهستانى (قوله لا تقوم به من الخ) يؤخذ منه أن المراد ما لا تقوم المعصية به من حيث ما يحدث به بعد البيع وصف احر يكون فيه قيل المعصية وأن ما تقوم المعصية به ما يوجد على وصفه الموجود حاله البيع كالامرد والسلاح وما يأتى عام الكلام عليه (قوله أما يبيع من المثل فكره) لانه اجازة على المعصية قهستانى عن الجواهر أقول وهو خلاف اطلاق المتن وتغلغل الشروح عامر وقال طوفه أنه لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير محتالين بفروع الشرعة والاصح خطاهم وعليه فيكون اجازة على المعصية فلا فرق بين المسلم والكافر في بيع

بصرفه ما قدر أهوا لا يرد هذا على الإخلاق والتعليل المأر (قوله) على خلاف ما في الزيلي والعيني ومثله في
 نهاية الكفاية عن أحداث الامام السرخسي (قوله معن بالتمر) قال فحين باب البغاة وعلم من هذا أنه
 لا يكره بيع مالم تقوم المعصية كبيع الحارثة الغنية والكنس النطوخ والحامدة الطيارة والعصر والنسب بمن يتخذ
 منه العارف وما في بيع الخائنة من أنه يكره بيع الامر من ذائق يعلم أنه يعصى به مشكل والذي جزم به
 الزيلي في الحظر والألاحه أنه لا يكره بيع حار بمن يأنها في درها أو بيع غلام من لوطي وهو المواقف المأمر
 بعندي أن ما في الخائنة محمول على كراهة التزبه وهو الذي تطمئن اليه النفوس اذ لا يشك أنه وان لم يكن
 عينه انه متبسط في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفي حاشية الشايعي عن المحيط اشترى المسلم الفاسق عبدا
 ثم ود كان من يعتاد اثنان الامر بغيره على بيعه (قوله) فليحفظ توفيقا بان يحمل ما في الخائنة من اثبات
 لكراهة على التزبه وما في الزيلي وغيره من نقضها على التحريم فلا تخالفه وأقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه
 قدم أن الامر دما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا تبين أن تكون الكراهية فيه للتحريم فلا
 يحل كلام الزيلي وغيره على التزبه وانما معنى كلام الزيلي وغيره على أن الامر ليس بماتقوم المعصية
 منه كما يظهر من عبارته قري باعند قوله وجازا حاريت (قوله) وجازا تعبير كنيسة قال في الحاشية ولو آخر
 له ليعمل في الكنيسة وبصرفه لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل (قوله) وجل نجر ذي قال الزيلي
 هنا عنده وقالوا هو كره لانه عليه الصلاة والسلام لعن في انجر عشرة وعندها ما ملهاه أن الأحرار على
 عمل وهو ليس عصية ولا سب لها وانما تحصل المعصية بفعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرور وانما حصل
 من جملها فيكون لا راقاة أو لتخليل فصار كما اذا استأجر لمعصر العنب أو قطعه والحديث محمول على الجمل
 بقرون بمقتضى المعصية اه زاد في النهاية هذا قياس وقوله ما استحسان ثم قال الزيلي وعلى هذا الخلاف
 لا يكره ما يلقن عليها انجر أو آخره نفسه ليرى له الخنازير بطيبه الاجر عند مواعيدها يكره وفي المحيط
 لا يكره بيع الزنا من التصرفي والقنوس من الجوسى لان ذلك اذلال لها ما بيع المكعب المفضض الرجل
 لا يلبس يكره لانه اعانة على لبس الحرام وان كان سكوا أو امرأ انسان أن يتخذ خفاعي رضى الجوسى أو
 الشقة أو خطا امرأ أن يتخذ نواعلى رضى الصاق يكره لانه سب الشبهة للجوس والفسقة اه
 (قوله) لا عصرها لقيام المعصية بعينه) فيه مناقضة ظاهر لقوله سابقا لان المعصية لا تقوم بعينه ط وهو منافق
 أيضا لما قدمناه من الزيلي من جواز استئجار لمعصر العنب أو قطعه ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد
 التجرة فان عين هذا الفعل معصية بهذا القصد ولو أعاذ التميز على التحريم أن العصر بالمعصية حقيقة فلا نافي
 بامر من جواز بيع العصر واستئجاره على عصر العنب هذا ما ظهر في فتاوى (قوله) وجازا حاريت (الخ)
 هنا عنده أيضا لان الأجر على منفعة البيت ولهذا ليجب الاجر بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية
 فعل المتأجر وهو مختار فيقطع نسبتة عنه فصار كبيع الجارية بمن لا يستبرئها أو يأنها من دبر وبيع
 غلام من لوطي والدليل عليه أنه لو أحرر ملكي حازر وهو لا بد منه من عبادة فيه اه زيلي وعيني ومثله في
 نهاية والكفاية قال في النسخ وهو صريح في جواز بيع الغلام من اللوطي والمقول في كثير من الفتاوى أنه يكره
 بيع الذي نزلنا على المختصر اه أقول هو صريح أيضا في أنه ليس بماتقوم المعصية بعينه ولذا كان ما في
 الفتاوى مشكلا كما يظهر من التمر اذا فرق بين الغلام وبين البيت والعصر فكان ينبغي للمصنف التوصل على
 ذكر كراهة الشرا فانه مقدم على ما في الفتاوى نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلي شكل الفرق بين ماتقوم
 معصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه فان المعصية في السلاح والمكعب المفضض ونحوهما ما هي بفعل الشاري
 مما تامل في وجه الفرق فانه لم يظهر ولم أر من نه علم عنده يظهر الفرق على ما قدمه الشارح تبعا لغيره من
 تعليل لجواز بيع العصر بانه لا تقوم المعصية بعينه بل بعد تغيره فهو كبيع الحديد من أهل الفتنة لانه وان
 لم يعمل منه السلاح لكن بعد تغيره أيضا لصفة أخرى وعلم يظهر كون الامر دما تقوم المعصية بعينه كما
 في معناه فتأمل (قوله) وأما المصار الانسب في التعبير كالمصار الخ (قوله) فلا يمكن أن يمتدح البيع
 ككنائس وانما هار بيع الخمر ويحذر ذلك (قوله) أو كنيسة أو بيعة) الاول معبد اليهود والثاني معبد النصارى

القهستاني معن بالخائنة
 أنه يكره بالاتفاق
 (ب) بخلاف بيع امرء من
 يلوط به وبيع سلاح
 من أهل الفتنة) لان
 المعصية تقوم بعينه ثم
 الكراهة في مثله
 الامر مصرح بها في
 بيع الخائنة وغيرها
 واعتمده المصنف على
 خلاف ما في الزيلي
 والعيني وان أقر المصنف
 في باب البغاة قلت
 وقد مناقضة معن بالتمر
 أن ما قامت المعصية بعينه
 يكره ببيعته محرمات
 فتزجها فليحفظ توفيقا
 (و) جازا تعبير كنيسة
 (و) جل نجر ذي) بنفسه
 أو دابته (باجر)
 لا عصرها لقيام المعصية
 بعينه (و) جازا حاريت
 بيت بسواد الكوفة)
 أي فسر اه (الانبيها
 على الاصح) وأما المصار
 وقرى غير الكوفة فلا
 يمكن ظهور شعار
 الاسلام فيها وخص
 سواد الكوفة لان غالب
 أهلها أهل للغة (استخذ
 بيت نارا وكنيسة أو بيعة
 أو بياض فيه الخمر)
 وقال لا ينبغي ذلك لانه
 اجان على المعصية وبه
 قالت الثلاثة زيلي

في باب العشر ولا يكره
بيع أرضها كتبها
وبه يعمل وفي مختارات
النوازل لصاحب الهداية
لاباس يبيع بنائها
واجازتها لكن في الزيلعي
وغيره يكره اجازتها وفي
آخر الفصل الخامس
من التارخانة واجازة
الهيابسة قال قال
أبو حنيفة أكره اجازة
بيوت مكة في أيام الموسم
وكان ينبغي لهم أن يتزوا
عليهم في دورهم لقوله
تعالى سواء العا كف
فيه والبالد وخص فيها
في غير أيام الموسم اه
فلخصف قلت وهذا
ينظر الفرق والتوفيق
وهكذا كان ينادي
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه أيام الموسم
ويقول بأهل مكة
لا تتخذوا البيوتكم أربابا
ليُنزل البادي حيث
شأتم يتوالوا لية فليخصف
(و) جاز (قيد العبد)
محرز زاعن الترد والاباق
وهو سنة المسلمين في
الفساق وقبول هديته
تأجرا واجابة دعوته
واستعارته (استيسانا
(و) كرهه كسوته)
أي قبول هدية العبد
(قرباؤه أو الذين يقتدين)
لعدم الضرورة

ذكر في الجراح ومن ظن عكس هذا فقصدها اه ابن كمال لكن تطلق الكنيسة على الثاني أيضا كما يعلم من
القاموس والمغرب والسبعة لا يكره بيعه كعب (قوله) جاز بيع بناء بيوت مكة) أي اتفاقا لا نه لا يملك
يملك بنين في أرض الوفاة يبعه اتقاني (قوله) وأرضها) حرم به في السكر وهو قولهما واحد إلى الرازي عن
الإمام لا يهاجم لوكه لاهل الظهور آثار الملك فها هو الاختصاص بها شرعا وعاءه في المنع وغيرها (قوله) وقدر
في الشفعة) ومرا أيضا أن الفتوى على وجوب الشفعة في دورته وهو دليل على ملكة أرضها كما مر به (قوله)
أكره الخ) استدلال على قوله واجازتها (قوله) قال) أي أصحاب الكتابين (قوله) قال) أبو حنيفة الخ) أقول في
غاية البيان ما يدل على أنه قولهما أيضا صاحب نقل عن تقرير الإمام الكرخي ماضه وروى هشام عن أبي يوسف
عن أبي حنيفة أنه كره اجازة بيوت مكة في الموسم وخص في غيره وكذا قال أبو يوسف وقال هشام أخير في محمد
عن أبي حنيفة أنه كان يكره كراهة بيوت مكة في الموسم ويقول لهم أن يتزوا عليهم في دورهم إذا كان فيها أفضل وان
لم يكن فلا وهو قول محمد اه فإذ كان الكراهة في الأجواز فقسوه كذلك قال في الدر المنثور صرحوا بكراهتها من
غيره كخلاف اه (قوله) وبه ينظر الفرق) أي يجعل الكراهة على أيام الموسم ينظر الفرق بين جواز
البيع دون الاجازة وهو جواب عافي الشر لا ليعتبر نقل كراهة اجازة أرضها عن الزيلعي والكافي والهداية
ثم قال ينظر الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز الاجازة اه وحاصله أن كراهة الاجازة لمصلحة أهل الموسم
(قوله) والتوفيق) بين ما في النوازل وما في الزيلعي وغيره يجعل الكراهة على أيام الموسم وعدمها على غيرها (قوله)
وهكذا) أي كأن كان الامام يضي ط (قوله) واستعارته) دابته) فلا يضمن المستعير عيبه تحته (قوله) استعلا)
لان النبي عليه الصلاة والسلام قبل هديته ليمان حين كان عبدا وقيل هديته بريرة كانت مكتوبة واجر مهن
الصحاب يدعونه مولى أبي أسيد وكان عبدا ولان في هذا الاشياء ضرورة ولا يجد التاجر دمانها هداية (قوله)
أي قبول هدية العبد) أشار إلى أن كسوته من اضافة المصدر إلى فعله (قوله) واستخدام النحصى) لان فيه
يحرر من الناس على الخصام وفي غاية البيان عن الطحاوي ويكره كسب الحصان وملكهم اه استخدامهم اه
الحجوي لم يظهر لوجه كراهة كسبه أقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه مان يجعل عليه ضريبة أو طلقا
لان كسبه عائد في استخدامه ودخوله على الحرم تأمل ثم رأيت الثاني في التجنيس والمزيد ونصه لان كسبه
يحصل بالمخالطة مع النساء اه والله الحمد (قوله) وقيل بل دخوله) الاولى بل في دخوله وعلى القيل انصرف
القيساق وقيل عن الكرماني والحديث والعلية بضدان الاطلاق فكان هو العتد ط وهو ظاهر التون
(قوله) على الحرم) جمع حرمة بمعنى المرأة مثل غرفة وغرفة كاف في المصباح حوى فيكون يضم الحاء وفتح الراء في
بعض النسخ على الحرم وفي القاموس والحرم كالمحرم فله عس ونوب المحرم وما كان المحرمون يلقونهم
التياب فلا يلبسونه ومن البار ما أضيف اليه من حقوقها ومرا افقها ومن لم يحمله وتقاتل عنه كالمهر جمع
أحرام وحرم يضمنين وحرم بضم الحاء نسأله وما يحصى وهي الحارم الواحدة ككسوة وتفحش وأوداه فاطم
بالفتح والحريم بمعنى ما يحصى منلبس هنا أيضا (قوله) لوسنة خمسة عشر) قيد بالنسب لما قبل انما لخصي لا يملك
(قوله) يقال) قال في القاموس يقال يباع الطعمة كقمة عاقبوا العصب الدبال اه (قوله) بشرط) جعله حالة
أي بشرط الاخذ وقصده لما في غاية البيان انما يكره إذا كانت المنة مستمرة وطبق في العقد والافلا لان المستغفر
يكون متبرعا بما اقتضت كثر بخان الذي دفعه صلى الله عليه وسلم اه (قوله) ولو لم بشرط حالة العقد الخ) كذا في بعض
النسخ وسقط من بعضها قال ط والاولى أن يقول أول بشرط ليقيد اتحاد الحكم في صورتين ويكون عطف
على قوله بشرط قال في الشر نيل لية وجعل المسئلة في التجنيس والمزيد على ثلاثا وجهه اما أن يشترط عليه في
العرض أن يأخذها تبرعا أو شراء أول بشرط ولكن يعلم أنه يدفع لهذا أقوال قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني
لا يجوز لانه قرض حرمه وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة فلا يأخذ يقول في كل وقت يأخذوه
على ما فاقطعت عليه اه أقول الوجه الثالث يلزم منه الثاني فكان ينبغي أن يكره أيضا لان يحمل الثالث

(واستخدام النحصى) ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لوسنة خمسة عشر (و) كرم (أقراض) أي اعطاء (يقال) على
تكميل وغيره (دراهم) أو بر الخوف هلكت لوقى بيده بشرط (لأخذ) متفرقا (منه) بذلك (ما شاء) ولو لم بشرط حالة العقد لكن يعلم أن

يدفع تلك شربلية
لأنه قرض حرقوا هو
بقاماله فلما ودعهم
يرد له ذلك لاضن
وكذا لو شرط ذلك قبل
الاقراض ثم أقرضه
يكبر اتفا قاهستاني
وشربلية (د) كره
تحرر بما (العرب بالردود)
كنا (الشرطي)
بكسر أؤه وبهم ولا
يفتح الاندرا وأباحه
الشافي وأبو يوسف
في رواية وتلقها
شارح الوهانية فقال
ولابأس بالشرطي وهي
رواية
عن الحر قاضي الشرق
والعرب نوتر
وهذا إذا لم يقام ولم
يدأوم ولم يخل بواجب
والاغرام بالاجماع
(د) كرم (كل لهو)
لقوله عليه الصلاة
والسلام **كل لهو**
المسلم حرام الا ثلاثة
ملاعبته أهله وتأديبه
لفرسه ومناضلته بقوسه
(د) كره (جعل الغل)
طوقه راية (في عتي)
(العد) يعلم بأفقه وفي
زماننا لا بأس بملغية
الاباق خصوصا في
السودان وهو المختار
كافي شرح الجمع لعيني
(بخلاف القيد) فإنه
حلال كما مر (د) كره
قوله في دعائه عهده
العز من عرشك

لي ماذا أعرض وقت القرض عن الشرط المذكور بينهما قبله (قوله وهو بقاماله) وكفايته للحاجات
لو كان في يد من خرج من ساعته ولم يبق منه (قوله قهستاني وشربلية) عبارة القهستاني فلو تقرر بينهما
بل الاقراض أن يعطيه كذا رد هال أخذته متفرقا ثم أقرضه لم يكرهه بخلاف كافي المحط اه وهذا هو
وجه الثالث مخاف الشربلية وقد علمت ما فيه ان لم يحمل على ما قلناه به على أن قول الشرح يكره اتفاقا
لما يكره لم يكره كما يوجد في بعض النسخ (قوله بالتد) هو اسم معرب و يقال التدشير بفتح الدال وكسر
الشين والشدي باسم ملك وضعه الرد كافي المهمات وفي زين العرب قيل ان الشمر معناه الخوف في نظر قائلوه من
موضوعه لا يابور بن أردشير نافي ماولك السليمانية وهو حرام مسقط للعبد الا بالاجماع قهستاني (قوله
الشرطي) معرب شديج وانما كرهه لان من اشتغل به ذهب عنا وما الدينوى وجامع العنا لا يخفى فهو حرام
كبره عندنا وفي باحته اعانة الشيطان على الاسلام والسلم كافي الكافي قهستاني (قوله في رواية الخ) قال
شربلية في شرحه وانت خبير بان المذهب منع اللعب به كغيره (قوله قاضي الشرق والغرب) هو الامام
قاضي أبو يوسف لان ولايته شملت المشرق والمغرب لانه كان قاضي الخليفة هرون الرشيد شربلية (قوله
هذا الخ) وكذا اذا لم يكره الحلف عليه وبدون هذه العا لانتسقط عدالته لا اختلاف في حرمة عبد البر عن
يب القاضي * (فرع) * اللعب بالارد بقعة حرام وهو قطع من خشب يحفر فيها ثلاثة أنسور ويجعل في
الشارح حصي صغار يلعب بها اه متخففت الظاهر أنها المسماة الآن بالنقلة لكنها تحفر سطين كل سطر
يسع حفرة (قوله وكره كل لهو) أي كل لعب وعيب فالثلاثة بمعنى واحد كافي شرح التاء بيات والاطلاق
شامل لنفس الفعل واستماعه كإرص والخيرية والتصديق وضرب الاوتار من الطنبور والربط والرباب
القانون والمزامير والصنج والبوق فانها كلها مكرهة لانها زى الكفار واستماع ضرب الدف والمزامير وغير
ذلك حرام وان سمع بخته يكون معذورا بحسب أن يجتهد أن لا يسمع قهستاني (قوله ومناضلته بقوسه) قال في
تصريح النفاية يقال انتقل القدم وتناضلا أو ممرها السبق وتناضله اذا مره اه وفي الجواهر فقهه الاثر في
خاصة المصارعة لتحصيل القدرة على الغالبة دون التلهي فانه مكره اه والظاهر أنه يقال مثل ذلك في تأديب
الفرس والمناضلة بالقوس ط (قوله وكره جعل الغل) يضم العين المعجمة (قوله طوقه راية) الرابعا
المهمة والدال غلظ من الكاتب غل يجعل في عتي العبد من الحديد علامة على أنه أتى اتفاني وفي القهستاني هو
طوق سمير بمسما عظيم منعه من تحريك رأسه اه فتنه (قوله يعلم) يضم أؤه وكسر الثمن الاعلام
شعره لغل وهو وجه تسميته بالراية (قوله عهده العز) بكسر القاف شلي قال في المغرب سعه العز موضع
عده اه وانما كرهه لأنه بوجه تعلق عزه بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى
خال عن تعلق عزه بالحادث سبحانه بل عزه قديم لانه صفته وجميع صفاته قديمة قائمه بذاته لم يرزل موصوفا
في الازل ولا يزال في الابد لم يرزسا من الكمال لم يكن في الازل محدوث والعرش وغيره زلي وحاصله أنه بوجه
تعلق عزه تعالى بالعرش تعلقا خاصا هو أن يكون العرش مبدأ ومنشأ العز تعالى كما هوهم كلمته فان جمع
انها ترجع الى المعنى ابتداء الغاية وذلك المعنى غير مصور في صفة من صفاته تعالى فان زاد ما أن صفات العز
شتم العرش الحادث فتكون حادثه فانهم و به اندفع ما أورد أن حادث تعلق الصفات بالحادث لا يوجب
دونها لعدم توقفها عليه كتعلق القدرة ونحوها بالحادث كإسقاطه الطوري ووجه الاندفاع أن مجرد إقام
شيء الجمال كافي في المنع عن التعلق بهذا الكلام وان احتمل معنى صحها ولذا علل الشافعي قوله لانه بوجه الخ
يلزم ما قالوا في تأمونه ان شاء الله فانهم كرهوا ذلك وان قصد التبرك دون التعليق لما فيه من الإيهام بكفره
لاما تفننا في شرح العقائد وابن الهمام في المسابقة وعلى هذا منع عن هذا اللفظ وان أريد بالعرز
عرش الذي هو صفة لان المتبادر ان المراد عز الله تعالى فيشكل قول الزلي ولو جعل العز صفة للعرش كان
قرا لان العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرم فكذلك بالعرز ولا يشك أحدا أنه موضع الهيئة والظاهر كمال
بدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه اه لكن أقروا بالردود والمنع وكذا المقدمي وقال عليه تكون من

بأنه أي عقدة العز الذي هو عرشك وهذا وجه وجعل الاختار المقصود اه فليأتك (قوله ولو بتقديم العين)
 ظاهره أن الذي في المتن بتقديم العاقف وهو الذي في أغلب نسخ النسخ وفي بعضها بتقديم العين وهو الذي شرح
 عليه في المنع وهو الأول لموافقة المتن ولأنه موضع الخلاف ولما قال في الهداية ولا رب في امتناع الثاني لانه
 من القعود (قوله لا اثر) وهو ما روي أنه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك بمعقد العز من
 عرشك ومتهى الرحمة من كتابك وما حمل الاعظم وجدك الاعلى وتكلمت التامز بلعي (قوله والاحوط
 الامتناع) وعزاف في النهاية على شرح الجامع الصغير لقاضي خان والترشي والمجوي وفي الفصل الثالث عشر
 من آخر الخطة شرح المنية للحق بن امير حاج قال بعلمنا تكلم على هذا الاثر وسنده وأنه عذمان الحزوي في
 الموضوعات قد عرفت أن هذا الاثر ليس بنائب فالحق أن مثله لا ينبغي أن يطلق الانصص قطعي أو جامع قوي
 وكلاهما متنافي والوجه المانع وتحمل الكراهة المذكورة على كراهة التصريح وعمل فيه (قوله فما يختلف
 القطعي) وهو تزني الحق تعالى عن مثله ط (قوله انا للتشابه) الاول أن يقول والتشابه أي الذي هو
 كهذا الالهام ط أي بما كان ظاهر محال على الله تعالى (قوله هداية) أقول العبارة المذكورة لتصلح
 النسخ وأما عبارة الهداية فصها ولكنها تقول هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع اه (تنبيه) ولينظر
 في أنه يقال مثل ذلك في نحو ما يؤثر من الصلوات مثل اللهم صل على محمد عدد علمك وحلمك ومتهى رحمتك
 وعدد كائناتك وعدد كمال الله ونحو ذلك فله يوم تعد الصفة الواحدة أو أنها متعلقات بنحو العلم والاسماء مثل
 عددا ما حاط به علمك وسعه جعلك وعدد كائناتك إذ لا متهى لعلمه ولا رحمة ولا كلماته تعالى وللفظة عدد
 ونحوها توهم خلاف ذلك ورأيت في شرح العلامة القاسمي على دلائل الخبرات الصنف في ذلك فقال وهذا يختلف
 العلماء في جواز إطلاق اللهم عند من لا يتوهم به أو كان سهلا التأويل واضع المحمل أو يخص طريق
 الاستعمال في معنى صحيح وقيل اختار جماعة من العلماء كصفات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا أنها
 أفضل الكيفيات منهم الشيخ عفيف الدين الباقعي والشرف البارزي والهاشمي القطان ونقله عنه تلميذه
 المقدسي اه أقول ومقتضى كلام أئمتنا النسخ من ذلك الأقبام ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما اختاره
 الفقيه فتأمل والله أعلم (قوله الاب) أي بذاته وصفاته وأسمائه (قوله والله الاسماء الحسنى فادعوه بها)
 قال الحافظ أبو بكر بن العربي عن بعضهم أن الله تعالى ألق اسم قال ابن العربي وهذا قليل فيها وفي الحديث
 الصحيح أن الله تعالى تسعة وتسعين اسماء مائة الا وحدا من أحصاها دخل الجنة قال النووي في شرح مسلم وافق
 العلماء على أنه ليس فيه محصر فيها وإنما المراد الاخبار عن دخول الجنة بأحصاها واختلاف في المراد بأحصاها
 فقال البخاري وغيره من المحققين معناها حفظها وهذا هو الظاهر لانه جاء مفسرا في الرواية الأخرى من حفظها
 وقيل عذها بالدعاء وقيل أحسن المراعاة لها والحفاظة على ما تقتضيه بمعانيها وقيل غير ذلك والصحيح الأول اه
 ملخصا (قوله وكذا لا يصلي أحد على أحد) أي استقلالا أما تعا كونه اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه
 حازناته والمراد غير الملائكة أما هم فيجوز عليهم استقلالا قال في التمرين والاسلام بحري عن الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم ط وفي خطبة شرح البيهقي في صلى على غيرهم أنهم ويكرهوه وهو الصحيح وفي المستفي وحديث
 صلى الله على آل أبي أوفى الصلاة حقه فله أن يصلي على غير ابتداء أما الصغر فلا اه وسألتني عما في الكلام على
 ذلك آخر الكتاب (قوله الاعلى النبي) آل النفس والناسخ بانع الملائكة ط (قوله وكرهه بحق
 رسلك الخ) هذا بخلافه أو وصف بخلاف مسئلة المتن السابقة كما أفاها الاتفاق وفي التاريخات وما في
 الا نأزاد على الجواز (قوله لانه لا خلق على الخالق) قد يقال انه لا خلق لهم وجود بل على الله تعالى
 لكن الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقا من فضله أو راد بلق الحرمة والعظمة فيكون من بلبا الوسله وقد قال
 تعالى واتبعوا اليه الوسله وقد عمن آداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجاء في رواية اللهم اني أسألك بحق
 السائلين عليك وبحق نبيائك وآلائك الخ لا يخرج أسرا ولا بطرا الحديث اه ط عن شرح النقاية لتلا على
 القاري ويحتمل أن يراد بحقهم علينا من وجوب الايمان بهم وتعظيمهم وفي العقوبة يحتمل أن يكون

ولو بتقديم العين وعن
 أبي يوسف لا بأس به وبه
 أخذ أبو الوليث لا اثر
 والاحوط الامتناع
 لكونه خبر واحد فيها
 بخلاف القطعي إذ
 التشابه انما يثبت بالقطعي
 هداية وفي التاريخات
 معز بالمتن عن أبي
 يوسف عن أبي حنيفة
 لا ينبغي لأحد أن يدعو
 الله الاله والدة المأذون
 فيه المأذون بهما استفيد
 من قوله تعالى والله
 الاسماء الحسنى فادعوه
 بها قال وكذا لا يصلي
 أحد على أحد الا على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (و) كرهه بحق
 رسلك وأنبأك
 وأولئك (و) أبو
 النبي لانه لا خلق على الخلق
 على الخالق تعالى ولو
 قال لا تسبحني الله
 أو بالله أن تفعل كذا
 لا ينافي بذلك وان كان
 الاول فعله دور

ان مصدر الاسفة مشبهة فالعنى بحقه ترك فلا تمتع فليست اهل اى المعنى يكونهم حقاً لا يكونهم مستحقين
 ولكن هذه كلها احتمالات مختلفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ ويجوز داهم اللفظ ما لا يجوز كافى في المنع
 اقتضائه فلا يعارض خبر الا حاد قلنا والله اعلم اطلق اعنت المنع على ان ارادته هذا المعنى مع هذا الاسهام فيها
 لا قيام بغير الله تعالى وهو مانع آخر تأمل نم ذكر العلامة التناوى في حديث اللهم انى أسألك وأتوجه اليك
 عليك نبي الرحمة عن العز بن عبد السلام انه ينبغي كونه مقصوداً على النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على
 الله به يوم ان يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوصل بالنبي اليه به ولم يشكره أحد من السلف ولا
 الخلف الا ابن تيمية فابتدع ما لم يقله اهل نزاع العلامة من أمير حاج في دعوى الخصوصية وأطال الكلام
 على ذلك في الفصل الثالث عشر آخر شرحه على المنية فراجع (قوله أسألك) أى طلب من شخص شيئاً من الدنيا
 المحقرة (قوله يعنى أن لا يعطيه شيئاً) محمول على ما اذا لم يلزم ضروره ط أقول ولي تأمل المنع مع ما ذكره
 من منشا الخلق الجاني مما عند الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح عن أبي موسى رضى الله عنه انه سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله و ملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل بوجه الله
 وسأله بوجه الله ولا بد والسائي وجهه ابن حبان وقال الحارثي على شرط الشيخين عن ابن عمر رضى الله عنهما رفعه
 عن يسأل الله بوجه فاعطوه وللطبراني ملعون من سأل بوجه الله و ملعون من يسأل بوجه الله فيمنع سائله اهل الآن
 يحمل على السؤال من غير انفسنا وعلى ما نال عدم حاجته وان سؤاله للتكثير تأمل (قوله يتأب على قراءته)
 ان كان ياتهم بترك العمل فالتأب من جهة والاثم من أخرى ط (قوله قيل نم) يشعر بضعفه مع أنه مشى عليه
 بالاختيار والمتقى فقال وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كرم رفع الصوت عند قراءة القرآن والمنزلة والزحف
 التذ كبر في تلك عند الغناء الذي يسمونه وجداً وحباً فانه مكروه لا أصل له في الدين اه (قوله وتعلمه قيل
 سنابات البرازية) أقول اضطرب كلام البرازية فنقل أولاً عن فتاوى القاضي انه حرام لما صرح ابن مسعود
 به اخرج جماعة من السجدة بالون و يصاون على النبي صلى الله عليه وسلم جهر اوقال لهم ما أراكم الا مبتدعين
 قال البرازي وماروى في الصحيح انه عليه السلام قال لرافي أصواتهم بالتكبير أرى بعوا على أنفسكم انكم لم
 عوا أصم ولا غائباً انكم تدعون سميعاً بصيراً فيا انه معكم الحديث يحتمل انه لم يكن الرفع مصلحة فقد روى
 انه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب بخدعة ولهذا نهى عن الجرس في المغازي وأما رفع الصوت
 في كبر فائز كما في الانان والخطبة والجمعة والمج اه وقد حرر المسئلة في الخبرية وحل ما في فتاوى القاضي
 في الجهر المنصر وقال ان هنالك أحاديث اقتضت طلب الجهر وأحاديث طلب الأسرار والجمع بينهما بان ذلك
 مختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والأسرار أفضل حيث خيف الرياء وتأذى المصلين أو اللينام والجهر
 أفضل حيث خلا من ذلك لانه أكثر علواً وتعدي فائدة تعالى السامعين ويوقظ قلب النا كرفيضع همه الى الفكر
 ويصرف سمعه الى طر الدوم ويز ينال نشاط اه ملخصاً زاد في التاخرانية وأما رفع الصوت عند المناظر
 لمحتفل ان المرافقة للنوح والاعلاء التي بعد ما انتفع الناس الصلاة والأفراط في مدحه كعادة الجاهلية بما
 وشبه الحال أو ما أصل الشاعرية فغير مكروه اهوق شبه الامام القرأ في ذكر الانسان وحدهم ذكر الجماعة
 ذان المنفرد وأذان الجماعة قال فكان أن أصوات المؤذنين جاعة تقطع جرم الهواء أكثر من صوت المؤذن
 واحد كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد أكثر تأثيراً في رفع الحجب الكيفية من ذكر شخص واحد (قوله
 كرمياحقوق البشر) الاحتكاك لرفع احتباس الشيء انتظار الغلائم والاسم المحركة بالضم والسكون كما
 بالقاموس وشراً اشتراء طعام ونحوه وجبته الى الغلاء أو بعثت وما قولوه عليه الصلاة والسلام من احتكر
 على المسلمين أربعين وما ضربه الله بالخذام والافلاس وفي رواية فقد برئ من الله وبرئ الله منه قال في الكفاية
 في خذله والخذلان ترك التصبر عند الحاجة اه وفي أخرى فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل
 الله منعه فما ولا عدل الصرف والفعل والعقل والفرض شرب لا يلقى الكافي وغيره وقيل شهر وقيل أكثر وهذا
 كون تذكير للعاقبة في الدنيا بخو السبع والتعزير لالا لائم لحصوله وان قلت للمدونة وتبين تزي بصغرته واللفظ

وفي المختارات قال ابن
 المبارك سأل لوجه الله
 أو لوجه الله يعنى أن
 لا يعطيه شيئاً لانه عظم
 ما حقر الله وفيها قرأ
 القرآن ولم يعمل بموجبه
 يتأب على قراءته كمن
 يصلى ويصوم (فرع) *
 هل يكبر رفع الصوت
 بالذ كرو الله قيل
 نعم وتعلمه قيل جنات
 البرازية (و) كره
 احتكاك قوت البشر

قوله من يسأل الله بوجه
 الخ هكذا بالاصل المقابل
 على خط المؤلف ولعل
 الصواب من يسأل بوجه
 الله الخ كما يدل عليه سابق
 الكلام ولا حقه اه

معصية

والمتحكر ملعون فان لم
يضر لم يكره ومنه تلقى
الحلب (و) يجب أن
بأمره القاضي يبيع
ما فضل عن قوته وقوت
أهله فان لم يبيع بل
نكأ أمر القاضي
(عزله) بغير امر ادعا
له (وباع) القاضي
(عليه) طعامه (وقافه)
على الصحيح وفي السراج
لوحاف الامام على أهل
بلد الولدان أخذ الطعام
من المتحكرين ورفق
عليهم فانما وجدوا سعة
ردوا مثله وهذا ليس
بمحرم بل للضرورة ومن
اضطر لجال غيره ونكأ
الهلاك تناوله بلا رضاه
ونفله الزلي عن
الاختيار وأقره (ولا
يكون محكرا بحبس
غله أرضه) بلا خلاف
(ومجاوله من بلد آخر)
خلافاً لثاني وعند محمد
ان كان يملك منه حاد
مكره وهو المختار (ولا
يسر حاكم) لقوله
عليه الصلاة والسلام
لا تسعروا فان الله هو
السعر القابض الباسط
الرازق (الا) اذا تعدى
الارباب عن القيمة تعدوا
فلحنا فيسر بمشورة
أهل الرأي وقال مالك
على الوالي التسعير

والعبد لله تعالى درمتني من بدا والتقيده بوث البش قول أي حصة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعن
أي يوسف كل ما أضر بالعامة حبه فهو احتكار وعن محمد الاحتكار في الشاب ابن كمال (قوله) كتب وعين
(ووزر) أي بما يقوم به منهم من الرزق ولودخنا لا عسلا وسندار متني (قوله) وقت) بالفتح والناقلة
من فوق القفصة بكسر الفاءين وهي الرطبة من علف الدواب ح ه وفي المغرب القفص اليابس من الانفت
اه ومنه في القاموس وقال في القفصة بالكسر هو نبات قارسه امسقت تأمل (قوله) في بلد) أو ما في حكمه
كالرستاق والقرية فهتاني (قوله) بصر بأهله) بأن كان البلد صغيرا هداية (قوله) والمتحكر ملعون
أي مبعده عن درجة الاربار ولا يراد المعنى الثاني لعم وهو الاباعد عن رجعت الله تعالى لانه لا يكون الا في حق
الكفار اذا العبد لا يخرج عن الاعيان بازكاب الكيرة كافي الكرماني وأقره القهستاني درمتني (قوله) ومنه
تلقى الجلب) أي في الفصل بين كونه بصر أهل البلد أو لا يضر صورته كافي فلا مسكين أن يخرج من البلد
الى الغافلة التي حاصت بالطعام ويشتري منها خراج البلد وهو يريد حبه وسجن عن بيعه ولم يترك حتى تدخل
القافلة البلد قالوا هذا المثل ليس المتلقى سعر للبلد على التجار فان ليس فهو مكره في الوجهين هذا بقر (قوله) بأمر
القاضي يبيع ما فضل الخ أي الذي من يعتبر فيه السعة كافي الهداية والتبيين شرنا لا يفتو بهاء عن الاحتكار
ويعطه ويرزق غيره بلعي (قوله) فان لم يبيع الخ) قال الزلي فان دفع اليه تناه فعل به كذلك وهذا دفع اليه
ثالثا حبه وعزله ومنه في القهستاني وكذا في الكفاية عن الجامع الصغير فتنه (قوله) وباع القاضي عليه
طعامه) أي اذا امتنع باعه جبراً عليه قال في الهداية وهل يبيع القاضي على المتحكر طعامه من غير رضاه قبل
هو على اختلاف عرف يبيع مال المديون وقبل يبيع بالاتفاق لان ما حنيفة يرى الجرح دفع ضرر عام وهذا
كذلك اه (قوله) على الصحيح) كذا نقله القهستاني ومنه في الخ (قوله) وفي السراج الخ) أنه في غاية البيان
وغيرها وهذا ناطقة الاخرى للقول الصحيح غير التي قد منها عن الهداية بناء على قول الامام بعدم الجرح تأمل
(قوله) أخذ الطعام من المتحكرين) أي يبق لهم قوتهم وقوت عيالهم كالا يفتي ط أي كحرمي أمر بائع
(قوله) ولا يكون محكرا الخ) لانه نال حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى أنه لا أن لا يزرع فكذا أنه
لا يبيع هداية قال ط والظاهر أن المراد أنه لا ياتيهم المتحكرون أنهم ينتظر الغلاء والقفط لينة السوء
للسلمين اه وهل يجبر على بيعه الظاهر نعم ان اضطر الناس اليه تأمل (قوله) ومجاوله من بلد آخر) لان حق
العامة اغاثة يتعلق بجميع في المصر وجلب اليها هداية قال القهستاني ويستحب أن يبيعه فانه لا يخلو عن
كرهه كافي الترمذي (قوله) خلافاً لثاني) فتنه يكره كافي الهداية واعتراضنا لثاني بأن الفقيه جعل
متفقا عليه وبأن القدوري قال في التفرع وقال أبو يوسف ان جلبه من نصف ميل فانه ليس بمحكر وان اشتره
من رستاق واحتكره حيث اشتره فهو محكر قال فعمل ان ما جلبه من مصر آخر ليس بمحكر عندنا أي يوسف
أيضاً لانه لا يثبت المحركة فيما جلبه من نصف ميل فكيف فيما جلبه من مصر آخر نص على هذا الكرخي في
مختصر اه (قوله) ان كان يملك منه عامة) احتراز عما اذا كان اللد بعيد البحر العادة لما جلب منه الى المصر لانه
لم يتعلق به حق العامة كافي الهداية (قوله) ٢ متني) قال في شرحه تبعا للشرن لا يلة وقد خفي في الهداية قول محمد
بإليه اه أي فان علمته تأخير دليل ما يختار (قوله) ولا يسر حاكم) أي يكره ذلك كافي المتني وغيره (قوله)
لا تسعروا) قل شيخنا العلامة اسمعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة قال النجم هذا القول بركن
رواه أحمد والبرز وأبو يعلى في مسانيدهم وأبو داود والترمذي وصححه وان ما حبه في منتهى عن أنس رضي الله
تعالى عنه قال قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسر لنا فقال ان الله هو السعر القابض الباسط الرزاق وان
لا يرجو ان تأتي الله وليس أحد منكم يطالبني بظلمة في قدم ولا مال واسناده على شرط مسلم وصححه ابن حبان
والترمذي اه (قوله) الرزاق) كذا في أغلب النسخ وفي نسخة الرزاق على صيغة تعال وهو الموافق لما قدمناه
(قوله) تعدا فاحسنا) بينه الزلي وغيره بالبيع بضعف القيمة ط (قوله) فيسعر الخ) أي لا بأس بالتسعر
حينئذ كافي الهداية (قوله) على الوالي التسعير) أي يجب عليه ذلك كافي غاية البيان وأيضا لم يشترط التعدد

ولو اوسط لمواعلي سعر
الخبر والشمس و وزن
ناقض رجع المشتري
بالنقصان في التميز
لا اللهم لشهروه وسرعانة
قلت واخذ ان التسعير في
القوتين لا غير وبه صرح
القاضي وغيره لكنه اذا
تعدى ارباب غير القوتين
وظلموا على العامة فيسعر
عليهم الحما كمنه على
ما قال ابو يوسف ينبغي ان
يجوز ذكر القهستاني
فان انا يوسف يعتبر
حقيقة الضرر كما تقول
تقدير (بكره اسالك
الحمامات) ولو في برجها
(ان كان يضر بالناس)
ينظر او حبل والاحتياط
ان يصدق بها ثم يترجمها
او توهب به محض (فان
كان يضرها فوق السطح
مطلعا على عورات المسلمين
ويكسر زجاجات الناس
برمها تلك الحمامات عزو
ومنع اشد للناس فان لم تنتع
بذلك ذبحها) أي الحمامات
(المختص) وصرح في
الوهانية بوجوب التعزير
وذبح الحمامات ولم يقيد
بما روي له اعتمدناهم
وأما الاستئناس فباح
كسرا عصفافه لعنفها
ان قال من أخذها فهي
له ولا يخرج عن ملكه
باعثه وقبل بكره لانه
تضييع المال جامع

احس كاذكر ان الكال به يظهر الفرق بين المذهبين (قوله لو نقص) أي لو نقص الوزن مما سعى
مام بان سعر الرطل بدهم مثلا فباع المشتري واعطاه درهم وقال يعني به تأمل (قوله لا يحل للمشتري) أي
يحل له الشراء بما سعى بالامام لان البائع في معنى المكره كاذكره الرطل أي قوله وفيه تأمل لانه مثل ما قالوا في
أدوم السلطان حال ولم يبيع ماله فصار يبيع أملا كنه نفسه يتصدق به لانه غير مكره على البيع وهذا
نقل لانه أن لا يبيع أصلا ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره بالامام صرح لانه غير مكره على البيع اه
نالا ما لم يضر بالبائع وانما امره ان لا يربح من على كذا فرق ما بينه ما فليتأمل (قوله بما تحب) فحينئذ
يشي باع محض زيلبي وظاهره انه لو باعه بكثر محل وينفق البيع ولا ينفق ذلك ما ذكره الرطل وغيره من
لو تعدى رجل و باع بكثر ما حازه القاضي لان المراد ان القاضي يحضه ولا يفسخه ولذا قال القهستاني جاز
مضاء القاضي خلافا لموافقه أو السعدون أنه لا ينفذ ما يجزى القاضي (قوله رجع المشتري بالنقصان
الخبر لا اللهم) جعل الرطل وغيره ذلك فبما اذا كان المشتري من غير أهل البدو عليه بان سعر الخبر يظهر
نقص البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا اه أي فلا يظهر في حق الغرب كافي الخاصة فالمدى يرجع
بما والمراد الرجوع في حصة النقصان من الثمن وفي يوم الخاصة رجل اشترى من القصاب كل يوم لجاردهم
قصاب يقطع وزن والمشتري يظن أنه من لان اللحم يباع في البلد ما يدرهم فوزه المشتري يوما فوجده انقص
بنده القصاب قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع بحصة النقصان من الثمن لان اللحم لان البائع
فخصصة النقصان من الثمن بغير عوض وان لم يكن من أهل البلد وانكر القصاب له دفع على أنه من لا يرجع
في لان سعر البلد لا يظهر في حق الغرب اه (قوله واخذ ان التسعير في القوتين) أي قوت البشر وقوت البهائم
لهذا ذكر التسعير في بحث الاحتكار تأمل (قوله وظلموا على العامة) منتهى معنى تعدى فعنده بعلى اه ح
قوله فيسعر عليهم الحما كمنه) الاولى فيسعر بلفظ الماضي عطفا على قوله تعدى لان جواب اذا قوله ينبغي ان
فوز (قوله بناء على ما قال ابو يوسف) أي من كل ما أضر بالعامة حسبه فهو احتكار ولو ذهب او فضة أو نوبا
ل ط وثمان هذا في الاحتكار لا في التسعير اه قلت نعم وليكنه يؤخذ منه قياسا واستنباطا بطريق المفهوم
ذا قال بناء على ما قال ابو يوسف ولم يجعله قوله تأمله على أنه تقدم ان الامام يرى الجرح اذا علم الضرر في الفتى
لجنس والمكرى الفلاس والطيبا لخال وهذا قضية عامة قد تدخل مسئلتا فيها لان التسعير بحرمة معنى لانه
لم عن السعر بزيادة واحدة وعليه فلا يكون متعاضدا على قول أبي يوسف فقط كذا ظهر في فتايله (قوله والاحتياط)
في فيما اذا جرح حماما ولم يدر ٣ صاحبها اه ح (قوله ذبحها) أي ثم يلقى بها إلى الكهانة كما فعلوا لشر بن لالي
شرحها (قوله وصرح في الوهانية) أي في كتاب الحدود (قوله ولم يقيد بما روي) أي من الاسلح
في العورات وكسر الزجاجات قال شارحه العلامة عسك البر ولم ارا اطلاق التعزير لغيره من المتقدمين (قوله
له) أي صاحب الوهانية اعتمدناهم أي أطلق اعتمادا على علماء الذين يضررون الحمام (قوله وأما
استئناس فباح) قال في المحشى راجعا لايام مجيب الطيور والباح في بيته ولكن يطفها وهو خير من
سألهما في السكك اه وفي الفتحة راجعا لاجسب بلسا في القفص وعلقها بالبحر اه أقول لكن في فتاوى
العلامة قارئ الهداية تسهل يجوز حبس الطيور المفردة وهل يجوز عقها وهل في ذلك ثواب وهل يجوز قتل
وطا به تلو ينما حصر المسجد بغيرها الفاحش فأجاب يجوز حبسها للاستئناس بما رويها ما عاقفها فليس فيه
البوق والموذي ينما ومن الدواب جائز اه قلت ولعل المكره في الحبس في القفص لانه مجرب وتعدى بدون
بره كما يؤخذ من مجموع ما ذكرناه به يحصل التوفيق فتأمل (تنبيه) قال الجراحون والوهائي ما رواه
بنا رقتي في الافراد واليدلى عن ابن عباس مرفوعا اتخذوا المقاصص فانها تلهم الجن عن صبيانكم وأخرج
في أبي النديان الثوري بان العيب بالحمام من عمل قوم لوط (قوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه) فاذا وجدها
بيده في يد غيره له أخذها الا اذا كان قال من أخذها فهي له كما يفهم مما بعده (قوله لم يأخذها) ذكر كرفي

ت ابن عابد بن همام) الفتاوى وفي المختارات استنبذت به وقال من يأخذها لم يأخذها من أخذها مرة ٣ (قوله ولم يدر
أي بل يسلط في أن هذا الحمام ملكه أولا أم لا انما له أن ليس ملكه ولكن لا يعلم صاحبه يكون التصديق حيث ذاب لاجل احتياط فقط اه

الخلاصة أنه أعاد المسئلة في الفتاوى في باب السير وشروط أنه قال لقوم معلومين من شأنهم أن يأتوا في
التاترانية ولوقال كل ما تناول فلان من مالي فهو وحلال له فتناول حل وفي كل من تناول من مالي فهو حلال له
فتناول رجل شيئا لم يحل وقال أوفصر محل ولا يضمن قال أنت في حل من مالي خدمته ما شئت قال محمد وحل
من الدراهم والله تاترانية **(قوله)** جاز ركوب الثور وتجعله الخ وقيل لا يبعد لأن كل نوع من الأتعام خلق لمحل
فلا يغير أمر الله تعالى **(قوله)** بلا جهد وضرب أي لا يحمله فوق طاقتها ولا يضرب وجهه ولا رأسها إلا ما جاء
ولا تضرب أصلا عند أي ح وإن كانت ملكه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تضرب الدواب على التفريق
ولا تضرب على العتار لأن العتار من سوء أسلأ الأركاب للجهام والتفار من سوء خلق الدابة فتؤذي على ذلك كتابا
في فصول العلأ **(قوله)** أشد من الذي لأنه لا ناصر له إلا الله تعالى ووردوا غضب الله تعالى على من ظلم من
لا يحد ناصر إلا الله تعالى ط **(قوله)** أشد من المسلم لأنه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا ينام من
طرسات غير الكفر على ظالمه فيعذب به أبدا ذكره بعضهم ط **(قوله)** لا بأس بالسابقة الخ **(قوله)** على الله
عليه وسلم لا سبق إلا في خوف أو نصل أو عافروا سبق بفتح الباء يجعل من المال للسابق على سبقه وبالسكون
مصدر سبق أي لا يجوز للسابقة يعوض إلا في هذه الأجناس الثلاثة قال الخطابي والرواية الصحيحة بالفتح أو
السود عن النماوي قال الحارثي رزقك أوجناح ومنوع باتفاق محدثين اه والخلف الأبل والحافر الخسب
والنصل حديثه بالهم والرداء به المراماة والتنادي المجمة تخفيف مغرب **(قوله)** كذا في الملتقى والمجمع ومنه في
المختار والمواهب ودرر البحار **(قوله)** خلافا لما ذكره في مسائل شتى أي قبيل كتاب القرائض حيث اقتصر
على الفرس والأبل والأرجل والرمي ومثله في الكنز والبلقي وأقره الشارح هناك حيث قال ولا يجوز الاستئمان
في غير هذه الأربعة كالبلع للجلع وأما بلا جعل فيجوز في كل شيء وعماء في الزيلعي اه ومثله في التخين
والخانية والتاترانية ونقل أبو السعود عن العلامة قاسم أنه رد ما في المجمع بأنه لم يقل أحد بالسابقة على الجير
لأن ذلك مغلل بالضرر على الجهاد ولم يهدف في الإسلام للجهاد على الجير اه ولم يذكر البعل مع أن الشرع
يعتبه حيث لم يجعل له سهام من الغنمة فليس فيه محرم على الجهاد أيضا لأن يقال عدم السهم لا يقضي
عدم جواز السابقة عليه لأن الخلف لا سهم له ويجوز السابقة عليه بالنص أقول والحاصل أن الحافر المذكور في
الحديث عام في نظري وعمومه أدخل البعل والجواهر من نظري إلى الغلة أخرجها لأنهم ليسوا بالجهاد تأمل **(قوله)**
فكان مندوبا اه انما يكون كذا في القصد انا ما انقص الدنهي أو الفصخر وألترى شجاعته فظاهر الدراة لأن
الاعمال بالنيات فكذلك يكون المباح طاعة بالنية نصير الطاعة معصية بالنية ط **(قوله)** ما بدونه ظاهر اه منية
يكلام الأئمة الثلاثة وما يأتي بقيد أن هذا الأهل المذهب ط ومنه ما قد بيناه آتاهن مسائل شتى **(قوله)** فيباح في
كل الملاعب أي التي تعلم الفروسية وتعين على الجهاد لأن جواز الجعل فيها امر انما ثبت بالحدث على خلاف
القياس فيجوز ما عدا ما بدون الجعل وفي القهستاني عن المتكلم من لعب الصولجان برية الفروسية يجوز عن
المواهب قد جاء الأمر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على القتال دون التلهي فانه مكروه **(قوله)** لأنه لا يبعد
مستحقا حتى لو امتنع المذلوب من الدفع لا يجبر والقاضي ولا يقضي عليه به ويلقي في مسائل شتى **(قوله)** ومثله
لزمه بالعقد أنظر ما صوره وقد يقال معنى قوله لعدم العقد لعدم إمكانه على أن جواز الجعل فيما ذكر
استحسان قال الزيلعي والقياس أن لا يجوز لما فيه من تعطي التليل على الخطر ولهذا لا يجوز فباعه إلا بنية
كالقفل وإن كان الجعل مشروطا لمن أحد الجانبين اه فتأمل وبالجملة فصحت في المسئلة التي نقل صرح به لأن
غاذ كره محتمل وروايت في المجتبى ما نصه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وإن أبي يجر عليه اه أقول لكن
هذا يختلف لما في المشاهر كالزيلعي والخيرة والخلاصة والتاترانية وغيرهما من أنه لا يصير مستحقا كما مر فتدبر
(قوله) من جانب واحد أو من ثالث بان يقول أحدهما صاحبه أن سبقتي أعطيتك كذا وإن سبقك لا أخذ
مثلا شأه أو يقول الأمير لقارسين أو زوايين من سبق منك كذا كذا وإن سبق فلا شيء احتسار وغيره لا أنكر
(قوله) من الجانبين بان يقول إن سبق فرسك فلان على كذا وإن سبق فرسي في عليك كذا زيلعي وكذا

في الحج وجاز ركوب
الثور وتجعله والكراب
على الجير بلا جهد
وضرب باظلم الدابة
أشد من الذي وظلم
الذي أشد من المسلم
(ولا بأس بالسابقة في
الرمي والفرس) والبغل
والحافر كذا في الملتقى
والمجمع وأقره المصنف
هنا خلافا لما ذكره في
مسائل شتى فتنبه
(والأبل و) على (الأقدام)
لأنه من أسباب الجهاد
فكان مندوبا وعند
الثلاثة لا يجوز في الأقدام
أي بالجلع أما بدونه
فيباح في كل الملاعب كما
بأنى (حل الجعل)
وطالب لأنه يصير مستحقا
ذكره البرجندى وغيره
وعلمه البرجندى بأنه لا
يستحق بالشرط شئ
لعدم العقد والقبض
اه ومفاد لزومه بالعقد
كما يقوله الشافعية
فتصر (أن شرط المال)
في السابقة (من جانب
واحد ومن لشرط) فيما
(من الجانبين)

أدخلا ثالثا محلا (ينهما)
 بفرض كفه لقوسهما
 يتوهم أن يسبقهما
 والاول يجزئ ان يسبقهما
 أخذتهما وان سبقاه
 لم يعطهما وفيما بينهما
 أيهما سبق أخذ من
 صاحبه (و) كذا الحكم
 (في المتفق) ذنا شرط
 لمن معه الصواب صرح
 وان شرطه لكل على
 صاحبه لا درويحي
 والمصارعة ليست بدعة
 الاقنصى فذكره
 برجندى وأما السباق
 بلا جعل فجوز في كل
 شيء كإتاني وعند
 الشافعية السابقة
 بالاقدم والطير والبقر
 والسفن والسباحة
 والصولجان والندق
 وري الحجر وإسائه باليد
 والشباك والوقوف على
 رجل ومعرفة ما يده
 من زوج أو فرد والعب
 بالنام وكذا جعل كل
 لعب خطر لائق تغلب
 سلامة كرى لرام وصيد
 الحية ويحل التفرج
 عليهم حينئذ

هقوله متعلق بعد الذي
 في نسخ الشارح السق
 بأبدى وعند الشافعية
 فحلل النسخة التي وقعت
 للجيشي وعاد الشافعية
 فليحذر اه

لان سبق ابلأ أو سهمل الخ تأخر خاتمة (قوله لانه يصير قارا) لان القمار من القمار الذي يزاد ثلوه ويتنقص
 جري وسى القمار قارا لان كل واحد من القمارين عن مجوز أن يذهب ماله الى صاحبه ويجوز أن يستفيد
 مال صاحبه وهو حرام بالنص ولا كذلك ان شرط من جانب واحد لان الزيادة والنقصان لا يمكن فهم ما بل في
 سدهما يمكن الزيادة وفي الآخر الانتقاص فقط فلا تكون مقامه لانها مفاعلة منه زيل (قوله يتوهم أن
 يسبقهما) بيان لقوله كف لقوسهما أي مجوز أن يسبق أو يسبق (قوله والاول يجزئ) أي ان كان يسبق أو يسبق
 لجملة لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس به ومن أدخل
 فرسين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو قار واما جدوا أو داود وغيرهما زيل (قوله ثم اذا سبقهما الخ)
 مورد أن يقال ان سبقهما أفضا لهما ولو لم يسبق لم يعطهما شيئا وان سبق كل منهما الاخر فله مائة
 من مال الآخر فلا يعطيهما شيئا أن لم يسبقوا ما أخذ منهما لعل ان سبقهما ويجوز أن يعكس التصور أخفا
 أعطاه وفيما بينهما أيهما سبق أخذ من صاحبه ما شرط له وان سبقاه وما أعفانا لشيء لو أخذ منهما ولو ان سبق
 لعل مع أحدهما ثم جاء الآخر فلا شيء على من مع اللحل بل في ما شرط له الآخر كذا لو سبق ثم جاءه اللحل ثم جاء
 الآخر لا شيء للحل اهقر رالفكار قال الزيلعي واما هذا الزيلعي الثالث لا يفرض على التقدير كذا طاعوا بقنا
 بما يمكن أن يأخذ ولا يأخذ فخرج بذلك من أن يكون قارا فصار كذا ان شرط من جانب واحد لان القمار هو
 الذي يستوي فيه الجانبان في احتمال الغرر على ما بينا (اه) ثم يشترط الفاعلية أن تكون مما تحتها الفرس
 لأن يكون في كل من الفرسين احتمال الدخول في السبق ويغني أن يقال في السهم والاقدم كذلك تأمل ونقل في
 رد الافكار عن المهران كاتب المسابقة على الابل فالاعتبار في السبق بالكتف وان كانت على الخيل فالعق
 قيل الاعتماد على الاقدام اه (فرع) في متفرقات التارخاتية عن السراجه بكرة الرى الى هدف نحو القولة
 (قوله وكذا الحكم في المتفق) أي على هذا التفصيل وكذا المصارعة على هذا التفصيل واما ما كان لان فمنا
 على الجهاد وتعلم العلم فان قيام الدين بالجهاد والعلم فجاز فيما يرجع اليهما الاخير كذا في فصول العلماي (قوله)
 كذا شرط لمن معه الصواب) أي لو أحدهما مع الصواب لا ما يقصد عموم من والا كان عين ما بعده اه ح
 أي بأن يقول ان ظهر الصواب بعد ذلك كذا وظاهر معنى فلا شيء في أو بالعدل أو ما لا فالمن ظهر معه الصواب
 فإنه على صاحبه كذا فلا يصح لانه شرط من الجانبين وهو قارا اذا ادخلا محلا بينهما كما يفهم من كلامهم
 وسورط بأن تكون المسئلة ذات أوجه ثلاثة محلا لثالث جعل ان ظهر معه الصواب وان كان مع أحدهما
 لا شيء عليه اه تأمل (قوله والمصارعة ليست بدعة) فقد صرح عليه السلام جعاهم من الاسودا لجمي
 منهم كانه فانه صرعه ثلاث مرات متواليات بشرطه أنه ان صرعه اسم كافي شرح الشامل للقاري قال الجراحى
 ومصارعته عليه السلام لا يجهل لأصل لها (قوله فيجوز في كل شيء) أي مما يعلم القروسة ويعين على الجهاد
 لا قصد التلوي كما يظهر من كلام فقهاء ثامستدل بقوله عليه السلام لا يحضر الملائكة شأنا من الملائكة سوى
 اتصال أي الرمي والمسابقة والظاهر أن تسمية لهو والسباحة بالصورة تأمل (قوله كإتاني) أي في مسائل
 حتى وقد منع ابنه (قوله بالاقدم) متعلق بعد ٣ أي جعلوا بالاقدم وما عطف عليه قال ولا أدري
 بعد ذكر هذه العبارة غير أنها وهما ان القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضى أن غالب
 من الهوا الحرم كالصولجان وما بعده ملخصا أقول قسمنا من القهستاني جواز اللعب بالصولجان وهو
 ذكر تلقروسة وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر وكذا في جواز معرفة ما في اليد والعب بالنام فله هو مجرد
 ما المسابقة بالبقر والسفن والسباحة فظاهر كلامهم لجواز روى التندق والجركارى بالسهم وأما الشاة
 باليد وما بعده فظاهر أنه ان قصد به التمرن والتقوى على الشجاعة لأنا به (قوله والندق) أي
 يختمن الطين ط ومثله التختمن الرصاص (قوله وإسائه باليد) ليعلم الاقوى منهما ط (قوله والشاة)
 المسابقة بالاصابع مع قتل كل بد صاحب ليعلم الاقوى كذا ظهر في (قوله ومعرفة ما يده من زوج أو فرد
 لعب بالنام) سمعت من بعض قهها الشافعية أن جواز ذلك عندهم اذا كان مبنيا على قواعد جسمية مما

وحديث حدوا عن
 بنى اسرائيل بضل
 سماع الاعاجيب
 والقرآن من كل مالا
 يتقن كنهه بقصد
 الفرجة لا الخجل وما
 يتقن كنهه لكن بقصد
 ضرب الامثال المواعظ
 وتعليم نحو الشجاعة على
 السنة اذمين او حيوانات
 ذكر ما بن حجر (ويستحب
 قلم اطفاله) الانجاس
 في دار الحرب فستحب
 توفير شاربه واطفاره
 (يوم الجمعة) وكونه بعد
 الصلاة افضل الا اذا اضر
 اليه تاخيرها فاحسب فكه
 لان من كان ظفروه طويلا
 كان زرقه ضيقا وفي
 الحديث من قلم اطفاله
 يوم الجمعة اعذبه الله من
 البلايا الى الجمعة الاخرى
 وزيادة ثلثة ايام در
 وعنه عليه الصلاة
 والسلام من قلم اطفاره
 مخالفا لم تردعنه أبدا
 يعني كقول علي رضي
 الله عنه

قلوا اطفالكم بسنة
 وأدب
 بمنها خوايس يسارها
 أو حسب

٣ قوله مما لا يجوز فيه
 أي ولا يسمى خرما
 لاختصاصه بأول الوعد
 المجموع اه مصححه

ذكره علماء الحساب في طريق استخراج ذلك بخصوصه لا بمجرد الحز والتعدين أقول والظاهر جواز ذلك
 حيث عندنا أيضا أن قصده الترن على معرفة الحساب وأما الشرح فله وإن أقول على الفرو وسنذكر حرمته
 عندنا بالحديث لكثرة ما كان صاحب علمه فلا يفي نفعه بضره كما تصول عليه بخلاف ما ذكرنا قبل
 (قوله) وحديث حدوا عن بنى اسرائيل تخامة ولا حرج آخرجه أو يواد وفي لفظ لاجد بن شيع عن جابر
 حدوا عن بنى اسرائيل فانه كان فهم أعاجيب وأخرج السلفي بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال حدوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وحدوا عنى ولا تكدوا على فقد فرق عليه السلام
 بين الحديث عنه والحديث عنهم كأنه له اليه عن الشافعي (قوله) بقصد الفرجة لا الخجل (الفرجة مشتقة
 التفصي عن المهم والحجة بالضم البرهان فاموس (قوله) لكن بقصد ضرب الامثال الخ) وذلك كقصاصات
 الحري وإن الظاهر أن الحكايات التي فيها عن الحربين هلم والسرو حى لأصل لها وإنما هي على هذا
 الساق المحسب على ما لا يخفى على من علمها هو هل يدخل في ذلك مثل قصة عترة وملك الظاهر وغيره هالكن
 هذا الذي ذكره ما عمو عن أصول الشافعية وأما عندنا فبأن في الفرو عن المجتبى أن القصص المكروه
 أن يحدث الناس بحال على أصل معرف من أحاديث الأئمة أو يزاد أو ينقص ليز به بقصد صانع فهل
 يقال عندنا يجوز له أن يفتنه بضرب الامثال ويحجها بحج (قوله) على السنة اذمين او حيوانات) أي
 أو جادات كقولهم قال الحافظ لودن لم يخترق قال من يدعي (قوله) ذكر ما بن حجر) أي المكي في شرحه
 على المنهاج (قوله) ويستحب قلم اطفاله) وقوله بالاسنان مكروه بورث البرص فاذا قلم اطفاره أو جرحه
 ينبغي أن يفتنه أو يترى به فلا بأس وإن أقام في الكتف أو في الغنسل كره لانه بورث داء خائفو يدعى أربعة
 الظفر والشعر وخرقة الحيز والدم عتابة ط (قوله) فستحب توفير شاربه واطفاره) الانسب في التعيين
 فيوفر اطفاره وكذا شاربه وفي المنجد ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب للينافرو والاطراف في أرض
 العدو فأنها سلاح لانه إذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه لم يما يتك من دفعه بأطفاره وهو ظاهر في
 الشارب فإنه سنة وتوفر في دار الحرب الغازي مندوب لم يكون أهيب في عين العدو أو ملخصا ط (قوله) وكون
 بعد الصلاة أفضل) أي تناوله بركة الصلاة وهو مخالف لما ذكره في باقي الحديث (قوله) الا اذا اضر ماله
 أي إلى يوم الجمعة بأن طال جد أو أراد تأخيرها اليه فيكره (قوله) وفي الحديث الخ) قال الزرقاني أخرجه البيهقي
 من مسند أبي جعفر الباقر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من اطفاره ومشاربه يوم الجمعة شاهد
 موصول عن أبي هريرة لكنه سنده ضعيف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص شاربه ويحلق اطفاره يوم
 الجمعة قبل أن يروح إلى الصلاة أخرجه البيهقي وقال عفة قال أحق هذا الاستدلال من يحسب قال السبوطي
 وبالجملة فارجعها إلى الأقوال دليلها ونقل يوم الجمعة والأخبار الواردة فيه ليست بأولية جدامع أن التضعف يعم
 به في فضائل الأعمال اه مدني وقال الجراحي وروى الديلمي بسند واسع عن أبي هريرة مرفوعة من قلم اطفاره يوم
 السبت خرج منه الداء ودخل فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاحد خرج منه العاقبة ودخل فيه الغنى ومن قلمها يوم
 الاثنين خرج منه الحنون ودخل فيه الصحة ومن قلمها يوم الثلاثاء خرج منه المرض ودخل فيه الشفاء ومن قلمها
 يوم الاربعاء خرج منه الوسواس والخوف ودخل فيه الأمن والشفاء ومن قلمها يوم الخميس خرج منه الجفأ
 ودخل فيه العاقبة ومن قلمها يوم الجمعة دخل فيه الحق ونجس منه الذنوب (قوله) وعنه عليه السلام الخ)
 ثبت حديثنا بل وقعي كلام غير واحد كالشيخ عبد القادر قدس الله سره في غنثه وكان قد اقدم في منعه وقال
 السخاوي لم أحده لكن كان الحافظ المصاطي ينقل ذلك عن بعض مشايخه ونص أجعل على استحبابه أخرج
 ونقل بعضهم أن من الحرب أن من قص كذا لم يصبر مدم (قوله) يعني الخ) تفسير لقوله مخالفا (قوله) قلوا
 اطفالكم بالسنة والادب) كذا في بعض النسخ وهو غير موزون وفي بعضها سنة وأدب منكرا فكون من بحر
 بحر الرجز بكسر الهمزة والوجهة في آخر اليتين ويكون قد دخل اليت الأولى الخ لم ينقص حرف من أوله
 ح ٣ وهو مما لا يجوز فيه (قوله) بمنها خوايس الخ) من لكل اصبع بحرف قال السخاوي وكتب القائل

وبانه ونعامه في مفتاح
السعادة وفي شرح
القرنوبه وروى انه صلى
الله عليه وسلم بدأ بحته
التي الى الخصر ثم بخصر
السرى الى الابطام
ونحوها بابهام النبي وذكر
له القصر في الاحياء
وجها وجها ولم يثبت في
أصابع الرجل نقل
والاولى نقلهما كخصلها
قلت وفي المواهب اللدنية
قال الحافظ ابن حجر انه
يستحب كعبها احتاج
اليه ولم يثبت في كعبه
شي ولا في تعيين يومه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم وما يعزى من النظم
في ذلك الامام على ثم
لان حجر قال مشناه
باطل (و) يستحب حلق
عائته وتلفف بدنه
بالاعمال في كل اسبوع
مرة والافضل يوم
الجمعة وان في كل جسده
عشر وكركه وراء
الاربعين يعني وفيه
حلق الثارب بدعة
وقيل سنة ولا بأس بنشف
الثب وأخذ اطراف
التيه والسنف فيها القصة
وقد طلع شعراؤها
أثمت ولعلت زاد في
السنف وان باذن
الزوج لانه لا طاعة لخلق
في مصعبه الخالق ولما
يحرم على الرجل قطع
لحيته والمعنى المؤثر التمشية
بالرجال اه قلت
وأما حلق رأسه ففي
الوهانية قال

ابداً بمنسالة وبالنصر * في قص أطغارله واستبصر
ون بالوسطى وثلاث كما * قد قبل بالابهام والنصر
وتلثم الكف بسبابة * في اليد والرجل ولا تخر
وفي اليد اليسرى باهامها * والأصم الوسطى وبالنصر
وبعد سبابتها بنصر * فانهما ثمانية الايسر
فذلك آمن خذ به باقي * من رمد العين فلا تزد
هذا حديث قدروى منذ * عن الامام المرتضى حذر
اه (قوله) والاولى نقلهما كخصلها يعني يبدأ بخصر رجليه النبي ونحوه بخصر اليسرى قال في الهداية عن
الغرائب ينبغي الابتداء باليد اليمنى والانتهاء بها في اليد اليسرى ونحوه بالرجل بخصر اليمنى ونحوه
بخصر اليسرى اه ونقله القهستاني عن السعدي (قوله) قلت الخ وكذا قال السويطي قد أنكر الامام ابن
دقيق العيد جميع هذه الايات وقال لا تعتبره خصوصاً وهذا لا أصل له في الشريعة ولا يجوز اعتقاد
استصحابه لان الاستصحاب حكم شرعي لا بد له من دليل وليس استصحاب ذلك بصواب اه (قوله) وما يعزى من
النظم وهو قوله في قص نظرك يوم السبت آكة * تسد وفيما يليه ذهب البركة
وعلم وأنزل يبدأ بتلوونها * وان يكن في التلاوة فاحذر الهلكة
ويورث السوء في الاخلاق رابعها * وفي الخيل القتي يأتي لمن سلكه
والعلم والرزق يدا في عروبها * عن النبي روينا فافتوا بكم
اه (قوله) ويستحب حلق عاتته قال في الهندية ويستدعى من تحت السرة ولو جال بالذرة يجوز كذا في
الغرائب وفي الانساب السنف عانة المرأة التلث (قوله) وتنظف بدنه بنحو إزالة الشعر من ابطيه ويجوز
به الحلق والتلف اولى وفي المحتج عن بعضهم وكلاهما حسن ولا يخلو شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به ط
في الضمير ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه مالم يشبه الخنثى فان رخصته (قوله) وكركه أي تحريمها
القول المحتج ولا عذر فيما وراء الرأب ويستحق الوعيد اه وفي أبي السعد عن شرح المشرك لان ملك
روى مسلم عن أنس بن مالك وقت لنا في تغليم الاطغار وقص للشارب وتنف الا بد أن لا تترك أكر من أربعين
سنة وهو من المقدرات التي ليس رأي فيها مدخل فيكون كالفروج اه (قوله) وقيل سنة) متى علم في الملتقى
بجاءه المحتج بعد ما رز الطحاوي حلقه سنة ونسبه الى أبي خنيفة وصاحبه والقص منه حتى وازى الحرف
لا على من الشفة العليسة لا جاع اه (قوله) ولا بأس بنشف الثب) قبله في البرازية لان لا يكون على وجه
البراز (تنبيه) تنف القمكين بدعة وهما جانبا العنفة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب ولا ينف
أنه لان ذلك يورث الاكالة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القصة اه ط (قوله) والسنة فيها
القصة) وهو أن يقص الرجل لحيته فاذا منها على قصة قطعة كذا كرمح في كتاب الآثار عن الامام قال
اه تأخذ بحيط اه ط (قائده) روى الطبراني عن ابن عباس رفعهم سعد بن المرثدة لحيته واشتهر أن طول
حيته دليل على خفة العقل وأنشد بعضهم
ما أحد طالت له لحيه * فزادت الصحة في هيئته
الا وما ينقص من عقله * أكثر مما زاد في لحيته
طيفة) نقل عن هشام بن الكلبي قال حفظت ما لم يحفظه أحد ونسيت ما لم ينس أحد حفظت القرآن
ثلاثة أيام وأردت أن أقطع من لحيتي ما زاد على القصة فتسببت فقطعت من أعلاها (قوله) لا طاعة لخلق
رواه أحمد والحاكم عن عمران بن حصين اه حراي (قوله) والمعنى المؤثر أي العلة المؤثرة في انهما
شبه بالرفاه لا يجوز كل تشبه بالنساء حتى قال في المحتج راحم أكرم غزل الرجل على هيئة غزل النساء
اله وأما حلق رأسه الخ وفي الروضة للزندان عن أبي السنف في شعر الرأس ما الفرق أو الحلق وذكر

(وكأن تكون الغيبة

باللسان) صريحاً

(تكون) أيضاً بالفعل

والتعريض وبالسكينة

وبالحركة وبالرمز

(و) شعر العين والاشارة

(باليد) وكل ما يفهم منه

المقصود فهو داخل في

الغيبة وهو حرام ومن

ذلك ما قالت عائشة

رضي الله عنها دخلت

عندنا امرأ فلما رأت

أومات يسدي أي

قصيرة فقال عليه

السلام والصلاة

اغتنبتنا ومن ذلك

المحاكاة كان عشي

متعارفاً وكأني ففو

غيبته بل أقبح لأنه أعظم

في التصوير والتفهم

ومن الغيبة أن يقول

بعض من غربنا اليوم

أو بعض من رأينا

إذا كان المخاطب يفهم

شخصاً معانيناً بالحدود

تفهمه دون ما به

التفهم وأما إذا لم يفهم

عنه جاز وعما في

شرح الوهابية فيها

الغيبة أن تصف أحاك

حال كونه غائباً بوصف

يكفه إذا سمعه عن أبي

هر يرتضى الله عنه

قال قال عليه الصلاة

والسلام أتندرون

فمنه على أربعة أوجه في وجهي كثر بأن قبله لا تغيب فقول ليس هذا غيبة لأن صادق فيه فقد استحل
أحرم بالادلة القطعية وهو كقول في وجهي نفاق بأن يغتاب من لا يسميه عند من يعرفه فهو مغتاب ويرى من
نفسه المتورع فهذا هو النفاق وفي وجهي معصية وهو أن يغتاب معناه يعلم أنها معصية فغيبته التوبة وفي
وجهي مباح وهو أن يغتاب معناه باسقة وأصحاب بدعة وأن اغتاب القاسي لاجدته الناس يتاب عليه لأنه
من النبي عن التكرارها قول والاباحة لا تنافي الوجوب في بعض المواضع إلا تبين (قوله) ومتظاهر بضحك وهو
نفي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده إذ قيل عنه ما يفعل كذا أه ابن الشحنة قال في تبين المحارم فيجوز ذكره بما
يحاهر به لا غيره قال صلى الله عليه وسلم من أتى صاحب الحرام من وجهه فلا غيبة وأما إذا كان مستتراً فلا يجوز
بينه أه قلت وما اشتهر بين العوام من أنه لا غيبة لتناول الصلاة أن يذكره بذلك وكان متجافاً فهو صحيح
الأفلا (قوله) ولصاهر) الأولى التعريف بالسرور أي في نكاح وسفر وشركة ومحارة وإداع أمانة ونحوها فله أن
ذكر ما يعرفه على قصد النصيح (قوله) ولسوا اعتقاد تحذير لمنه) أي بأن كان صاحب بدعة يصفها ويلقيها لمن
يخبره أماراً للتجارية فهو داخل في التجار تأمل والأولى التعريف بالتحذير ليشمل التحذير من سوء الاعتقاد ولما
لم يتمايز بيسلي ويصوم ويصبر الناس (قوله) ولشكوى ظلامته للحاكم) فقول ظلمني فلان بكنا لصفه
فيه (تتمه) براد على هذا خمسة أخرى حررنا في المتن ثنتان الأولى الاستعانة به بقدرة على حرمان الثانية
كرمي وجهه الا تمام الثالثة الاستغناء قال في تبين المحارم بأن يقول للمفتي ظلمني فلان كذا وكذا وأما
يق الخصاص والاسلم أن يقول ما قولك في رجل ظلمه يوماً وأنبهه وأحسب الناس كذا وكذا ولكن
يصريح بمباح هذا القدر لأن لا المفتي قد يدرك مع غيبته ما لا يدرك مع إظهاره كما قاله ابن حجر وقد حاق
بذلك التقى عليه أن هذا من أمي فصار يرضي الله تعالى عنها قالت لئن صلى الله تعالى عليه وسلم أن أبا
شيمان رجل شيعي وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم قال خذني ما يكفيني وولدي
المعروف الراضية بيان العسلي أن أراد أن يشتري عبداً وهو سارق وأزان فذكر كره للشئى وكذا الوراى
لشئى يعطى البائع دراهم مفسوشة فيقول لا تحترز به بكنا الخامسة قصد التعريف كان يكون معروفاً بقلبه
بالاعرج والأعش والأحوال السادسة جرح المخبر وحين من الزواة والشهود والصفين فهو جائز بل واجب
والشريعة فالتصريح إحدى عشرة جهة أه

بما بكره الإنسان يحرم ذكره موى عشر سخطت أت تناول واحد
قللم وشرا حرج وبين مجاهره مفسق ومجهولاً وغشاً القاصد
وعزى كذا استفت استفت عند زاهر كذا أهتم حذر فهو رعا نند

(قوله) بالفعل) كالحركة والرمز والتميز ونحوه مما يأتي (قوله) والتعريض) كقوله عند ذكر شخص الحد
والذي عاها من كذا وهذا مقابل لقوله صريحاً (قوله) وبالكتابة) لأن القلم أحد السانين وعبر في الشرعة
بكتابة بالنون والتمتة الغيبة (قوله) وبالحركة) كان ذكره كراسان عند تحريكه رأسه مثلاً إشارة إلى
أن لا تدرون ما تطوى عليه من السوء تأمل (قوله) وبالرمز) قال في القاموس الرمز يرمز ويحرك الإشارة
إلى ما به الشفتين أو العينين أو الحاجين أو القلم أو اللسان أو اليد (قوله) أي قصيرة) تفسيراً لأومات ط
أما اغتنبتنا) بياة الأشيع ط (قوله) الغيبة أن تصف أحاك) أي السلم ولومنا وكذا الذي لأنه ما لنا
بما علمنا وأقدم المصنف فصل المستأمن أنه بعد مكنته عندنا منه ووضع الجزية عليه يجب كف
وعنه فخرم غيبته كالمسلم وظاهره أنه لا غيبة للربي (قوله) حال كونه غائباً) هذا القيد مأخوذ
فهو مبالغة في القول بل ذكر في الحديث الآتي والظاهر أنه لو ذكر في وجهه فهو سب وشتم وهو حرام أيضاً
لأنه لا يقع في الأذن من حال الغيبة مما قبل بلوغه المغتاب وهو أحد تفسيرين لقوله تعالى ولا تلمزوا
نكم فقل هو ذك كرماني الرجل من العيب في غيبته وقيل في وجهه (قوله) عن أبي هريرة (الخ) رواه مسلم
بوجه وجاعة (قوله) بما بكره) سواء كان نقصاً في بدنه أو نفسه أو خلقه أو فعله أو قوله أو بدنه حتى في قوله

نه قالوا الله وسوله أعلم قال ذكر كذا أحاك بما بكره قيل أفرأيت أن كل في أخى ما أقول قال إن كان فيه ما نقول اغتنبتنا وإن لم يكن فيه

أوداره وأدائه كافي تبين المحارم قال ط واظهر ما لود كرم من الصغير غير العاقل ما بكره لو كان عاقل لم يكن له
من يتأذى بذلك من الأقارب اه وخزم ابن حجر مغمية الصبي والمجنون (قوله فقد بهت) أي هلك
فبهتانا أي كذب عظيم والبهتان هو الباطل الذي يتبعه من بطلانه وشذذه كره كذا في شرح الشريعة وفيه
أن المستمع لا يخرج من ثم الغيبة إلا بان ينكر بلسانه فان نكاه فقلبه وإن كان قادرا على القيام أو وقع
الكلام بكلام آخر فلم يفته لزمه كذا في الأحياء اه وقد ورد أن المستمع أحد المغتابين ويورد من تبين
عرض أخيه بالغيبة كان محاقا لله تعالى أن يعتقه من النار واه أحد بابنا حسن وجاعة (قوله وإذا
تبلغه الخ) ليس هذا من الحديث بل كلام مستأنف قال بعض العلماء إذا تاب المغتاب قبل وصولها تنفع
توبته بلا استحقاق من صاحبه فان بلغت إليه بعد توبته قبل لا تبطل توبته بل يغفر الله تعالى له ما جمعا لا زل
بالتوبة والثاني لما حقه من المشقة وقبل بل توبته معلقة فان مات الثاني قبل بلوغها إليه فتوبته صحيحة وإن
بلغته فلا بل لا يمن الاستسقال والاستغفار ولو قال بهتا فلا بد أيضا أن يرجع إلى من تكلم عندهم ويكتب
نفسه وغما فيه تبين المحارم (قوله والاشراط بيان كل ما اغتاب به) أي مع الاستغفار والتوبة والمراد أن
يبين ذلك ويعتذر إليه ليسمع عنه بأن بالغ في الشاء عليه والتودد إليه ولا يزال ذلك حتى يطمئنه وان
لم يطمئنه كان اعتذاره وودده حسنة يقابل بها سيئة الغيبة في الآخرة وعليه أن يخلص في الاعتذار والا
فهو ذنب آخر ويحتل أن يبقى لمصمه عليه مطالبة في الآخرة لانه لو علم أنه غير مخلص لما رض به قاله الامام
القزويني وغيره وقال أيضا فان غلب أوقات فقد ضل أمره ولا بد لك الأكثر من الحسنات لتؤخذ عوضا في القامة
ويجب أن يفصله إلا أن يكون التفصيل مضرا له كذم عموما بخفيها فانه يستعمل منها مبهما اه وقال
ملا على القاري في شرح المشكاة وهل يكفيه أن يقول اغتبتك فاحملني في حل أم لا بد أن بين ما اغتاب قال
بعض علماء ثنائي الغيبة لا يعلم بها بل يستغفر الله أن علم أن علمه يشرقتة ويبدل عليه أن الأبرار من
الحقوق المجهول جاز عندنا والمستحب صاحب الغيبة أن يرثمه عناق في الغيبة تصافح الحصين لاجل العذر
استسقال قال النووي وراى في فتاوى الطحاوي أنه يكفي الندم والاستغفار في الغيبة وإن بلغت المغتاب ولا
اعتبار بتبطل التوبة (قوله وصلة الرحم واجبة) نقل القزويني في تفسيره اتفاق الأمة على وجوب صلة الرحم وحرمة
قطعها إلا لالة القطعة من الكتاب والسنة على ذلك قال في تبين المحارم واختلفوا في الرحم التي يجب مصلتها قال
قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون كل قريب محرما كن وغيره اه والثاني ظاهر إطلاق المتن قال
النووي في شرح مسلم وهو الصواب واستدل عليه الأحاديث نعم تتفاوت درجتها في الوالدین أشد من المحارم
وقههم أشد من بقية الأرحام وفي الأحاديث إشارة إلى ذلك كما بينه في تبين المحارم (قوله ولو كانت بسلا الخ)
قال في تبين المحارم وإن كن غائبا لمصلهم بالكتاب والهم فان قدر على المسير إليهم كان أفضل وإن كان له والدين
لا يكتب المكتوب إن أراد محبته وكذلك احتاج إلى خدمته والاخ الكبير كلاب بعدهم وكذلك الحد وإن علا
والاخت الكبير فوالله كالألم في الصلة وقيل العم مثل الأب وما عدا هؤلاء تنكس منهم بالمكتوب أو الهدية
اه وعمله فيه ثم اعلم أنه ليس المراد بصلة الرحم أن تصلهم إذا وصلوا لأن هذا كافيا بل أن تصلهم وإن
قطعوا فقد روى البزار وغيره ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل الذي إذا قطعت روجه وصلها (قوله
وزورهم غيا) القرب بالكسر عاقبة التي وفي الزيادة أن تكون في كل أسوع ومن الحسى ما تأخذ بوما وتدع
بوما طموس لكن في شرح الشريعة هو أن تزور بوما وتدع بوما ولا كان فيه نوع عسر عدل إلى ما هو أشبه من
القرب فقال بل يزور أقر باعفي كل جهة أو شهر على ما ورد في بعض الروايات اه (قوله تزور في المر) وكذا
في الرزق فقد أخرج الشيخان من أحبان يسطله في رزقه ونسبا بضم أوله وتشديد ثالثة الحمل وبالهمز أي
يؤخره في أمره أي أحله فحصل روجه قال القصة أو البش في نسبة العاقلين اختلاف في زيادة العرف قيل على
ظاهره وقيل لا لقوله تعالى فإذا جاء أهلهم الآية بل المعنى يكتب توبته بعد موته وقيل إن الأشياء قد تكتب في
الروح المحفوظة معلقة كان يوصل فلا نزح فعمره كذا أو لا فكنا لول الطوارق الصلوة وصلة الرحم من جهات الأهل

فقد بهت وإذا لم تبلغه
يكفه الندم والاشراط
بيان كل ما اغتاب به
(وصلة الرحم واجبة ولو)
كانت (سلام ونحوه
وهديه) ومعاونة
ومجالسة ومكالمة
وتلطيف واحسان
وزورهم غيا يزيد
حاصل يزور أقرباه
كل جهة أو شهر ولا يرد
ساجتهم لانه من القطعة
في الحديث أن الله يصل
من وصل ر ٤٥٠ يقطع
من قطعها وفي الحديث
صلة الرحم تزيد العمر

أما في الدور (وبسم) المسلم (على أهل الذمة) لوله حاجة اليهود والأكروم والصحيح (٢٧٣) كما كره المسلم مصافحة الذي كنف

نسخ الشارح وأكر

المؤمن بلفظ وبسم

فأولها هكذا ولكن

بعض نسخ المتن ولاسلم

وهو الأحسن الأسلم

فاتهم وفي شرح البخاري

للحديث في حديث أي

الاسلام خير قال تطعم

الطعام وتقرأ السلام

على من عرفت ومن لم

تعرف قال وهذا التعميم

مخصوص بالمسلمين فلا

يسلم ابتداء على كافر

لحديث لا يتبدل اليهود

ولا النصراني بالمسلم

فإذا القيت أحدهم في

طريق فاضطروه الى

أرضه ورواه البخاري

وكذا يخص منه الفاسق

بديل أخروا ما من شك

فيه فالأصل فيه البقاء

على العموم حتى ثبت

الخصوص ويمكن أن

يقال ان الحديث

الذي كور كان في ابتداء

الاسلام لصلحة التأليف

ثم ورد النهي اه فيلحظ

ولو سلم يهودي أو

نصراني أو مجوسي على

مسلم فلا بأس بالرد (د)

لكن لا يرد على قوله

وعلمك كافي لاختصاصه

ولو سلم على الذي تبغى

يكفر لان تبغى

الكافر كفر ولو قال

لمجوسي أو أستاذ تبغى

في الحديث الآية اه زاد في شرح الشرع عن شرح الماراد البركة في رزقه وبقاء ذكره
بل بعده وهو كالحديث ويقال صدور الحديث في معرض الحث على صلة الرحم بطريق المصافحة يعني لو كان شيء
يقطع به الرق والاخل لمكان صلة الرحم اه والظاهر الثالث لما في التنبيه عن الضحالك من مناحم في تفسير
له تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت قال ان الرجل ليلصل رحمه وقديق من عمره ثلاثة أيام فيز بدائه تعالى في عمره
ثلاثة سنين وان الرجل يقطع رحمه وقديق من عمره ثلاثون سنة فيردأ حله الى ثلاثة أيام (قوله) وعامه في
الردأ قال فيها تكون كل قبيلة وعشيرة ويدا واحدة في التناسر والظهار على كل من سواهم في اظهار الحق
وعلمه اه ايضا في الشريعة وتبين المحارم (قوله) وبسم المسلم على أهل الذمة الخ انظر هل يجوز أن يأتي
بذلك الجمع لو كان الذي واحد او الظاهر انه يأتي بلفظ المفرد أخذنا ما يأتي في الردأ تأمل لكن في السرعة اذا سلم
على أهل الذمة فليقل السلام على من اتبع الهدى وكذلك يكتب في الكتاب اللهم اه وفي التارخانة قال محمد
بن كسب الى يهودي أو نصراني في حاجة فكتب السلام على من اتبع الهدى اه (قوله) لوله حاجة اليه) أي
في الذمة فهو ومن المقام قال في التارخانة لان النهي عن السلام لتوقيره ولا توقير اذا كان السلام لحاجة
لله هو الصحيح مقابله أنه لا بأس به بلا تفصيل وهو ما ذكر في الخاتمة عن بعض المشايخ (قوله) كما كره المسلم
لحاجة الذي) أي لا حاجة لما في القصة لا بأس بمصافحة المسلم حارم النصراني اذا رجع بعد الفسقة ويتأذى بترك
مصافحته تأمل وهل يشتمه ان اعطس وحذ قال الجوى الظاهر لا اه لكن ساقى أنه يقول به يهدى الله
لله أو كثر المتن بل عطف على الشرح أي ونسخ أكثر المتن أي المتن المجردة عن الشرح وجهها
بغير أشخاصها والظاهر ان التنوير لا غير (قوله) بلفظ وبسم) وهو كذلك بخط المصنف مشا وشرحا
على (قوله) فأنزلها هكذا) أي بالتقسيد بالحاجة ليكون المتن ما شاع في الصحيح (قوله) وهو الاحسن لان الحكم
لا يصح للمنع والحواجز لحاجة تعرض وقوله الاسلم لعل وجهه أنه اذا لم يسلم مطلقا لا يقع في مجزوء بخلاف ما اذا
سلم مطلقا تأمل (قوله) أي الاسلام خير) أي خصال الاسلام ط (قوله) تطعم) يتأول ان تطعم ويأتى في ما لوجه
من ذكرها النحويون في تسع بالمعدي خيري من أن تراه (قوله) وتقرأ) من القرآن لا من الاقرام ط (قوله)
حديث لا تنصروا اليهود ولا النصراني بالسلام) يوجد في كثير من النسخ زائدة فاذا القيت أحدهم في طريق فاضطروه
بأرضه ورواه البخاري (قوله) وكذا يخص منه الفاسق) أي لو علمنا والا فلا يكره كما سذكره (قوله) وأما من
بذمته) أي هل هو مسلم وغيره وأما الشك في كونه فاسقا أو صالحا فلا اعتبار له بل ينظر بالمسلمين خيرا ط
قوله على العموم) أي الماخون من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم سلم على من عرفت ومن لم تعرف ط (قوله) ان
حديث) أي الاول المفسد عمومته شمول الذي (قوله) لصلحة التأليف) أي تأليف قلوب الناس واستمالتهم
باللسان والاحسان الى الخول في الاسلام (قوله) ثم ورد النهي) أي في الحديث الثاني لما أعز الله الاسلام
قوله فلا بأس بالرد المتأد من ان الاول عدمه ط لكن في التارخانة واذا سلم أهل الذمة ينبغي أن يرد عليهم
بجواب وبه تأخذ (قوله) ولكن لا يرد على قوله وعلمك) لانه قد يقول السام عليكم أي الموت كما قال بعض
المؤلفين صلى الله عليه وسلم فقال له وعلمك فرد دعاءه عليه وفي التارخانة قال محمد يقول المسلم وعلمك بنوى
لله السلام لحديث من فروع الرسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان اسلموا عليكم فردوا عليهم (قوله) تبغى
ال في المنع قد به لانه لو لم يكن كذلك بل كان لغرض من الاغراض للصحة فلا بأس به ولا كفر (قوله) ان نوى
عليه) وأما ان لم ينو شيئا يكره كافي المصنف ذكر البري أخنأمن تطأها أنه لا يكره وليس بعد النص الا الرجوع
به والظاهر ان الذي ليس بقصد ط (قوله) واذا أتى دار انسان الخ وفي فصول العلوي وان دخل على أهله يسلم
ولا يتم شكهم وان أتى دار غيره يستأذن للدخول فلا يقول في كل مرة السلام عليكم ما أهل البيت أ يدخل فلان
عكث بعدك من مقتداه ما يفرغ الا كل والمتوضئ والمصلي بأربع ركعات فلذا أنه دخل والراجع سالما
من الحقد والعداوة ولا يجب الاستئذان على من أرسل اليه صاحب البيت فأنزله من البيت من على الباب

هنا (٣٥ - ابن عابدين - خامس)

ولا يجب دسلام السائل لانه ليس لصلحة ولا من يسلم وقت الخطبة خاتمة فيها واذا أتى دار انسان يجب

لا يقول أنا فاته ليس بحجوب بل يقول أيسفل فلان فان قيل لارجع سالما وادخل بالاذن سلم أولائم يتكلم
 ان شاء وان دخل يتألف فيه أحد يقول السلام على اوعلى عباد الله الصالحين فان الملائكة ترد عليه السلام
 فان لقته خارج الدار سلم أولائم يتكلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام قبل الكلام فان تكلم قبل
 السلام فلا يحبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا يحسبه وسلم على القوم حين يدخل
 عليهم وحين يفارقهم فمن فعل ذلك شاكهم في كل خير عاوه بعده وان لقته في اليوم مرارا حالت بينهم
 وبينه شجرة أو جدار جدد السلام لان ذلك يوجب الرجوع وينوي بالسلام تحية بعد السلام أن لا ينال المؤمن
 باناء في عرضه وماله فان سلم على المؤمن حرم عليه تناول عرضه وماله وان دخل مسجدا وبعض القوم في الصلاة
 وبعضهم لم يكونوا في السلم وان لم يسلم لم يكن تاركاً لثلاثة اهـ (قوله ولو قال فلان) أي بهذا اللفظ ولكن نص
 عبارنا فانما ترجل كان حال السائق قوم فلم عليه رجل فقال السلام عليك فلان فرد عليه السلام بعض القوم
 سقط السلام عن سلم عليه قبل ان يسيروا فقال السلام عليك لم يرد عليه عرو ولا يسقط رد السلام عن زيد
 وان لم يسلم وقال السلام عليك وأشار الى رجل فرد عليه سقط السلام عن المشار اليه اهو حرم في الخلاصة وغرها
 بهذا التفصيل (قوله سقط) لان قصده السليم على الكل ويجوز ان يشار للجماعة بخطاب الواحد هندية
 وفي تبين المحارم وولس على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد عنهم اهـ ط (قوله وشرط في الرد الخ) أي لا يجب
 الرد الا باستماع تاتر خاتبة (قوله فلو اصر به بحركته شقبة) قال في شرح الشريعة واعلم أنهم قالوا ان السلام
 سنة وجميعا مستحب وحوايه أي رد فرض كفاية وجميعا واجب بحيث لو لم يسعه لا يسقط هذا الفرض
 عن السامع حتى قيل لو كان السلم أصم يجب على الراد أن يحرك شقبة وير به بحيث لو لم يكن أصم لسمعاه (قوله
 بدليل حل ذبته) أي مع أن التسمية فيها فرض وقد أجزأت منه واختل في التسليم على الصبيان قبل
 لا يسلم وفيما التسليم أفضل قال الفقيه وهذا أخذ تاتر خاتبة وأما السلام على المرأة أو تسميتها فقد مر الكلام عليه في
 فصل لتفرو والمسلم (قوله بلفظ الجماعة) لان مع كل واحد حافظين كراما كائين فكل واحد كانه ثلاثة تاتر خاتبة
 (قوله ولا يز يدار ادعي و بركانه) قال في التاتر خاتبة والافضل للسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 والمحب كذلك يرد ولا ينبغي أن يزاد على البركات شيء اهـ وبأي واو العطف في وعليكم وان حذفها أجزأه
 وان قال السند سلام عليكم أو السلام عليكم فلامحب أن يقول في الصورة سلام عليكم أو السلام عليكم
 ولكن الاف واللام أولى اهـ (قوله ورد السلام وتسميت العاطس على المود) ظاهر ما هنا اذا خر لم يرد غير
 كرمه عاوه ولا يرتفع الا بمراد بل بالتوبة ط وفي تبين المحارم تسميت العاطس فرض على الكفاية عدلا كثرين
 وعند الشافعي سنة وعند بعض الظاهريه فرض عن قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العاطس ويكره
 التثاؤب واذعاطس فعمد الله في على كل مسلم سمعه أن يشتمه ورواه البخاري التسميت بالشتم المحجمة والسب
 المبهمة هو الاعتاب بالخير والبركة وانما يستحق العاطس التسميت اذا جدد الله تعالى وأما اذا لم يجد الله لا يستحق
 الدعاء لان العاطس نعمة من الله تعالى فمن لم يحمد بعد علمه لم يشكر نعمته الله تعالى وكفران النعمة لا يستحق
 الدعاء والمأواه بعد العاطس أن يقول الحمد لله أو يقول الحمد لله رب العالمين وقبل الحمد لله على كل حال واختلفوا
 فيما يقول المسمت فقيل يقول يرحم الله وقيل الحمد لله تعالى ويقول الحمد لله يهديك الله وان كان العاطس
 كافر الحمد لله تعالى يقول المسمت يهديك الله وانما تكرر العاطس قالوا يسمته ثلاثا ثم يسكت قال فاضخان
 فان عطس أكثر من ثلاث لمحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان يحضر تهديمت في كل مرة فحسن أيضا اهـ
 وينبغي أن يقول العاطس لأشمت غفر الله لي ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غفر ذاك
 وينبغي للعاطس أن يرفع صوته بالحمد حتى يسمع من عنده فتمتته ولو شتمه بعض الحاضرين أجزأ عنهم
 والافضل أن يقول كل واحد منهم لظاهر الحديث وقيل اذا عطس رجل ولم يسمع منه محمد يقول من حضره
 يرحم الله ان كنت جدد الله تعالى واذعاطس من وراء الجدار فحمد الله تعالى يجب على كل من سمعه التسميت
 اهو في فصول العلاهي ونسب السامع أن يسبق العاطس بالحمد لله الحديث من سبق العاطس بالحمد لله آمن من

أن يستأن قبل
 السلام ثم اذا دخل
 سلم أولائم يتكلم ولو
 في قضاء سلم أولائم
 يتكلم ولو قال السلام
 عليك لم يرد لم يسقط
 برذره ولو قال فلان
 أو أشار لعين سقط
 وشرط في الرد وجواب
 العاطس اسماعه فلو
 أصم يريه يحرك
 شقبة انتهى قلت وفي
 المبني ويسقط عن
 السابق ردصه بمقل
 لانه من أهل إقامة
 الفرض في الجملة
 بدليل حل ذبته
 وقيل لا وفي المبني ويسقط
 رد الصبور وفي رد الشاة
 والصبي والمجنون قولان
 وظاهر التاجية ترجيح
 عدم السقوط واد
 على الواحد بلفظ الجماعة
 وكذا الرد ولا يز يدار
 على وركانه ورد السلام
 وتسميت العاطس على
 القوم

شوص والوص والعوص اه وهو يفتح أول الأولين وكسر أول الثالث المهمل وفتح لامه المشددة وسكون
واو آخر الجميع صامدة هه وفي الاوسط الطبراني عن علي رفعه من عكس عنده فسبق بالجلد يشك خاصرته
أخرج ابن عساكر من سبق العاطس بالجد وقاطقه وجع الخاصرة ولم يرفق فيه مكره وحتى يخرج من الدنيا
يظلم بعضهم الحديث الأول فقال

من يبتدئ عا طاسا لمجد يأمن من * شوص ولوص وعالوص كذا وردا
عنت بالشوص داء الرأس ثم عا * يلعدا البطن والضرر من تبع رشدا

في المغرب الشوص وجع الضرس واللوص وجع الاذن والعالوص القوى وهي الخمة اه قال في السرعة
ينكسر رأسه عند العاطس ويخمر وجهه ويخفض من صوته فان التصرخ بالعاطس حق وفي الحديث
طسعة عند الحديث شاهد عدل ولا يقول العاطس أبأ واشبه فانه اسر للشيطان اه قوله اه ويجب رد جواب
كتاب الخصبة لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر يجتي والناس عنه غافلون ط أقول للتبادر
من هذا ان المراد بسلام الكتاب ايراد الكتاب لكن في الجامع الصغير للسيوطي رد جواب الكتاب حتى كرد
سلام قال شارحه المناوي أي اذ كتبك رجل بسلام في كتاب ووصل السيل وجب الرد باللفظ
او بالرسالة وبه صرح جمع شافعية وهو مذهبان عباس وقال النووي ولو أن شخص بسلام من شخص أي
ورقة وجب الرد فوراً ويستحب أن يرد على المبلغ كما أخرجه التتائي ويتأ كسر الكتاب فان تركه ربحا
ورث الضمان ولهذا أنشد

اذا كتب الخليل الى الخليل * فحق واجبره الجواب
اذا الاخوان فاتهم التلاقي * فاصلة بأحسن من كتاب

اولاه يجب عليه ذلك لانه من اصال الامانة لمحقها وانظروا ان هذا اذا رضى بتجملها تأمل ثم رأيت في
مرح المناوي عن ابن حجر التحقيق أن الرسول انتمه أشبه الامانة والافودعة اه أي فلا يجب عليه
إهاب تبليغه كما في الأودعة قال الشرنبلالي وهكذا فعله تبليغ السلام الى الحضرة التي صلى الله عليه وسلم
من الذي أمر به وقال أيضا يستحب أن يرد على المبلغ أضاف يقول وعلي عليه السلام اه ومثله في شرح
صفة الاقران للصنف وزاد عن ابن عباس يجب اه لكن قال في التاتريانية ذكر محمد حديثا يدل على أن
من بلغ انسانا سلاما عن غائب كان عليه أن يرد الجواب على المبلغ أو لا ثم على ذلك الغائب اه وظاهره
وجوب تأمل قوله لو لمعلنا) تخصيص لما قدمه عن العيني وفي فصول العلما ولا يسلم على الشيخ المازح
الكذاب والاذعي ولا على من يسب الناس أو ينظر وجود الاجنبيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يغني
أو يطهر الحمام مالم تعرف نوبتهم ويسلم على قوم في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناو بأن يشغلهم عما هم
فيه عند احدى حفصة وكرهه عند حفصة الهم قوله كا كل) ظاهره أن ذلك مخصوص بحال وضع القمعة في
القوم والمضغ وأما قبل وبعد فلا يكره لمعلم العجز وبه صرح الشافعية وفي وجيز الكردي مر على قوم باكون
ان كان محتلبا وعرف أنهم يدعونه سلم والا فلا اه وهذا يقضي بكرهاته السلام على الا كل مطلقا الا فيما
كره ط قوله ولو سلم لا يستحق الجواب) أقول في البرازية وان سلم في حال التلاوة فاحتسار أنه يجب الرد
خلاف حال الخطبة والاذا نكر اراقفه اه وان سلم فهو ثم تاتريانية وفيها والصحيح أنه لا يرد في هذه
الواضع اه فقد اختلفت التصحيح في القاري وعند أبي يوسف رد بعد الفراغ أو عند تمام الا يقوى الاحتسار
اذا جلس القاضي ناحية من المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلس للحكم والسلام
حجة للزائر فينبغي أن يشغل عما جلس لاجله وان سلموا لا يجب عليه الرد على هذا من جلس بشفقة تلازمته
يقربهم القرآن فدخل عليه لدخل فلم يسهه أن لا يرد لانه اعما جلس لتعليم لا لرد السلام اه قوله يجوز
سلم الاولي بسكون الميم قال ط وكان عدم الوجود بخافته السنة التي جاءت بتركيب العري ومثله فيما
ظهر للجميع بين آل والتونين اه وظاهره تفسيده بجزم الميم أنه لو نوزن المجرم من آل كما هو تحية الملائكة لاهل

ويجوز رد جواب كذب
التيه كرد السلام
ولو قال لا تخرا فلانا
السلام يجب عليه ذلك
ويكره السلام على
الفاسق لو لمعلنا والا لا
كما يكره على عاجز
عن الرد حقيقة
كا كل أو شرعا كصل
وقاري ولو سلم لا يستحق
الجواب اه وقد مدنا
في باب ما يقصد الصلاة
كرهاته في نصف وعشرين
موضعا وأنه لا يجوز
سلام عليكم بجزم الميم
ولو دخل ولم يرا أحدا
يقول السلام علينا

الحنجب الرفيكون له صفتان وهو ظاهر ما قدمناه سابقا عن التاترخانية ثم رأيت في الظهيرية وثقتنا السلام
 والمواضع كلها السلام عليكم أو سلام عليكم بالتونين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما قال الشريلا
 في رسالته في المصاحفة ولا يتبدى بقوله عليك السلام ولا بعليكم السلام لما في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما
 بالاسانيد الصحيحة عن جابر بن سليم رضى الله تعالى عنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليك
 السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى قال الترمذي حديث حسن صحيح
 وروى عنه أنه لا يحب الرد على المتدنى بهذه الصيغة فله ما ذكر فيه أنه عليه الصلاة والسلام رد السلام عليه بل
 نهاهم وهو أحد احتمالين ثلاثة ذكرها النووي في ترجيح كونه ليس سلاما ولا الرد عليه ثم علمه كإرداء على السبى
 صلته ثم علمه ولو زادوا أو فابتدأ بقوله وعليكم السلام لا يستحق جوابا لأن هذه الصيغة لا تصلح للإبتداء فلم
 يكن سلاما قاله المتولون ثم أعيدوا الصيغة اه قلته في التاترخانية عن الفقيه أبي حنيفة أن بعض أصحاب أبي يوسف
 كان إذا مر بالسوق يقول سلام الله عليكم فقل له في ذلك فقال التسليم تحية وأجابته فافرض ذلك المحيى في وجب
 الأمر بالمعروف فاما سلام الله عليكم فدها فلا يلزمهم ولا يلزم من شيء فاختار له هذا اه قلته فها مع ما مر في
 اختصاص وجوب الرد بما إذا ابتدأ بلفظ السلام عليكم أو سلام عليكم وقدمنا أن الحجب أن يقول في الصورتين
 سلام عليكم أو والسلام عليكم ومفاده أن ما صلح للإبتداء صلح للجواب ولكن علمت ما هو الأفضل فيهما (تمت)
 قال في التاترخانية ويسلم الذي يأتيك من خلفك ويسلم الماشي على القاعد والراكب على الماشي والصغير على
 الكبير وإذا التقيا فافضلهما يسبقهما فان سلكا معا بر كل واحد وقال الحسن يتدنى الأقل بالا كراهه وفيها
 السلامة ويقرض على الراكب المار بالراكب في طريقهم أو في المفازة والامان اه وفي البرزخ يقول
 الآتي من المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروي على المصرى اه وفي تبيين المحارم قال النووي
 هذا الأدب هو في إذا التقيا في طريق أو إذا نادى ودعى فعود فان الورد يبدأ بالسلام بكل حال سواء كان صغيرا أو
 كبيرا أو قتيلا أو ثعبانا كذا في الطبراني اه قال ط والقواعد توافقه وأختلفوا في أيهما أفضل أجاب في الرد
 وقيل المسلم محيط وإن سلم نائبا في مجلس واحد لا يجيب رد الثاني تاترخانية وفيها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتتكم المجلس فقلوا على القوم وإذا رجعت فسلوا عليهم وإن التسليم
 عند الرجوع أفضل من التسليم الأول (قوله وعليه عباد الله الصالحين) فيكون مسلما على الملائكة الذين
 معه وصلح إلى الحاضرين وغيرهم وقالوا إن الجن مكفون عما كفناه ومقتضاه أن يجيب عليهم الرد ولا
 يخرجون عنه إلا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال أنهم أمر بالاسماع عن أناس لعدم الأتس والمحانة
 ورده ظاهر من قبيل الإعلان قددر ط أقول لأنسلم أن هذه الصيغة مما يجب على سامعها الرد إذا لخطاب لها
 وليست من الصيغتين السابقتين والأول يجب الرد بها على من سمعها من الأتس ويحتاج إلى نقل صريح والظاهر
 عدمه فلا يجب على الجن إلا بالذي يليه بحمد الله تعالى في التشهد وكافي الصيغة التي اختارها بعض أهل
 أبي يوسف كأمير تامل (قوله الأتس) أي ولم يرين يدي المصلين قال في الاختصار كان يرين يدي
 المصلين ويتخطى رقاب الناس بكره لأنه إغاثة على أذى الناس حتى قبل هذا قلنا لا يكره وسعون فلهذا قل
 ط فالتكرار للتعطى الذي يلزمه بالالقاء وإذا كانت هناك فرجة عزمها ولا تعطى فلا كراهه كما روينا
 مفهومه (قوله في الصلاة) أي وهي كانت في المسجد فتم الدليل وأنه إذا كان ذلك جازا في الصلاة وهي أفضل
 الأعمال فلان يجوز في المسجد وهو دونها أولى ط (قوله أحب الاسماء الخ) هذا لفظ حديث روى مسلم وأبو
 داود والترمذي وغيرهم عن ابن عمر روى قال لما رأى وعبد الله أفضل مطلقا من عبد الرحمن وأفضلها
 بعدهما محمد ثم أحمد ثم إبراهيم اه وقال أيضا في موضع آخر ويلحق هذين الاسمين أي عبد الله وعبد الرحمن
 ما كان مثلهما كعبد الرحمن وعبد الملك وتفضل التسمية بهما محمول على من أراد التسمية بالعبودية لأنهم كانوا
 يسمون عبد شمس وعبد الدار فلا يثاق أن اسم محمد وأحد أحب إلى الله تعالى من جميع الاسماء فله لم يختار له
 الأما هو أحب إليه هذا هو الصواب ولا يجوز حمله على الإطلاق اه وورد من وثقة مولود فسماه محمدا كان

وعلى عباد الله الصالحين
 (فرع) • يكره إعطاء
 سائل المسجد الأتس
 يتخط رقاب الناس في
 المختار كما في الاختصار ومن
 مواهب الرحمن لأن علما
 تصدق بخاتم في الصلاة
 فسمه الله بقوله ويؤتون
 الزكاة وهم راكعون
 (أحب الاسماء إلى الله
 تعالى عبد الله وعبد الرحمن)

ومولود في الجنة رواه ابن عساكر عن أمانة رفعه قال السموطي هذا مثل حديث ورد في هذا الباب وأما
 من اه وقال البخاري وأما قولهم خيرا لاسماء ما عبدوها جفأ عليه (قوله) وجاز التسمية يعني (الح) الذي
 الترخائية عن السراجة التسمية باسم وحديث كتاب الله تعالى والكبير والشديد البديع جاز الخ
 ثله في المنع عنها وظاهر الجواز ولو معرقا قال (قوله) لكن التسمية (الح) قال أبو القاسم لا أحسنه أن يسموا
 بالرحمن وعبد الرحمن لأنهم لا يعرفون تفسيره ويسمونه بالتصغير تارة غائب وهذا من شرف زماننا حيث
 دون من اسمه عبد الرحمن وعبد الكريم أو عبد العزيز مثلا فيقولون رحيم وكريم وعزيز بن شديد بالتصغير
 من اسمه عبد القادر ويؤيدوهنا مع قصد كثر في التسمية الحق أذا التصغير في آخر اسم عبد العزيز وأجوه
 أنصف إلى واحد من الاسماء الحسنى إن قال ذلك عبد كثر وإن لم يدركه يقول ولا قصده لم يحكم بكثرة من
 من ذلك حتى علمه أن يعلمه اه وبعضهم يقول رحيم بن اسم عبد الرحمن وبعضهم كثر كان يقول
 وحسين اسم محمد وحسن وأظهره يقال الأولى لهم ترك التسمية بالأخيرين (قوله) ولا تكنوا
 مع النون المشددة ماضى تكنى وهو على حذف إحدى التاءين أى لأن اليهود كانوا ينادون بأبا القاسم وإذا
 من صلى الله عليه وسلم قالوا لا تنكح ط لكن قوله ماضى تكنى صوابه مضارع تكنى كالأخفى (قوله)
 (سبح) لعل وجهه زوال علة النهي السابقة بوفاته عليه الصلاة والسلام تأمل (تسبة) التسمية باسم
 كراهته تعالى في عباده ولا ذكر رسول صلى الله عليه وسلم ولا يستعمله المسلمون تكلموا فيه والأولى أن
 فعل وروى إذا ولد لأحدكم فلا يدقته حتى يسميها كان ذكر باسم الذكروا ن كان أنى فياسم أنى
 لم يعرف فياسم يصلح لها ولو كنى ابنه الصغير بابي بكر وغيره كرهه بعضهم وعاشم لا يكره لأن الناس
 دون به التفاؤل تارة ثانية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الاسم القبيح إلى الحسن جاء رجل
 من أمص فسماه زرة وجاءه آخر اسمه المظطجع فسماه المنذ وكان لمرضى الله عنه بنت تسمى
 تسمة فسماه جميله ولا يسمى الغلام بسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا فلق ولا مرة فلق من المرضى أن يقول
 تسلم عيسى تركته فقول لا وكذا سائر الاسماء لا يسميه حكمتنا ولا بالحكم ولا بأعسى ولا عبد فلان
 لا يسميه عافيه تركته بخوارشيد والأمين فصول العلاق أى لأن الحكم من أمانته تعالى فلا يلقى إضافة
 إليه الباليه وألى عيسى أقول ويؤخمن قوله ولا عبد فلان منع التسمية بعبد النبي ونقل المناوى عن العمري
 قيل بالجواز بقصد التشريف بالنسبة ولا كثر على المنع خشية اعتقاد حقيقة العبودية كالأجوز عبد
 فإراه ومن قوله ولا يما فيه تركه المنع عن نحو يحيى الدين وشمس الدين مع ما فهم من الكذب وألف بعض
 الكبة في المنع منه مؤلفا وصرح به القرطبي في شرح الاسماء الحسنى وأنتد بعضهم فقال
 أرى الدين يستحي من الله أن يرى ه وهذا غير وثاك نصير
 فقد كثر في الدين القاب عصية ه في مراعى التكرات حبر
 وأنى أحسن الدين عن غزهم ه وأعلم أن الذنب فيه كبر
 قيل عن الإمام النووي أنه كان يكره من يلقبه يحيى الدين ويقول لأجعل من دعاني في حل وما إلى ذلك
 شارف الله تعالى الشيخ سنان في كتابه تبين المحارم وأمام الطائفة الكبرى على التسمين غسل ذلك وأنه من
 تركه المنهى عنها في القرآن ومن الكذب قال وتلقب بما قال المدرسين بالترى أفتدى وسلطان ويحوه ثم قال فان
 هذه مجازات صارت كالإعلام فخرجت عن التركة فالجواب أن هذا يرد ما شاهد من أنه إذا نوى باسمه
 وحده على من ناداه فعمل أن التركة ماقته وقد كان الكبار من الصحابة وغيرهم ينادون بأعلامهم ولم ينقل
 أنهم لذلك ولو كان فيه ترك تعظيم العلم وأهله لهو أعنه من ناداهم بها لعل لصوصا قد أطال عايشي مراحمته
 له ويكره أن يدعو إلى بل لا بد من لفظ بقصد التعظيم كما سدى ويحوملن بدقه ما على الولد الزوجة وليس
 من التركة لأنها راحة إلى المدعو بأن نصف نفسه عما يفيد هال إلى الداعي المطلوب منه التأديب مع من هو
 (قوله) وفيها أى في السراجة (قوله) يكره الكلام في المسجد) ورد أنه يأكل الحسنة كاتأكل النار الحطب

وجاز التسمية بعلى
 ورشيد وغيرهما من الاسماء
 المشتركة ويرافق حقا
 غير ما رافق حق الله
 تعالى لكن التسمية بغير
 ذلك في زماننا أولى لأن
 العوام يصغرونها عند
 النداء كذا في السراجة
 وفيها (ومن كان اسمه
 محمد الأباس بان يكنى
 أما القاسم) لأن قوله
 عليه الصلاة والسلام
 سموا بابي ولا تكنوا
 بكنيتي قد نسخ لأن عليا
 رضى الله عنه كنى ابنه
 محمد ابن الحنفية بالقاسم
 (ويكره أن يدعو الرجل
 أباه وأن تدعو المرأة
 زوجها باسمه) اه
 بلفظه (و) فيها يكره
 (الكلام في المسجد)

وخلف الحنازة وفي الخلاوة في حالة الجماع) وزاد أبو الليث في البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الملتقى تبع المختار وعند الشذ كبر فاقنه به عند الفناء الذي يسمونه وجدنا

(العربية فعل على سائر اللسان وهو لسان أهل الجنة من تعلموا أو علموا)

غيره فهو ما جرد) وفي الحديث أحبا العرب لسلاط لا في عربى والقرآن عربى ولسان أهل الجنة في الجنة عربى وفيها (طين القبور لا يكره في المختار) وقبل يكره وقال السدي لو احتج بالكتابة كيلا يذهب الاز ولا يهنن لا بأس به ذكره المصنف في آخر باب الوصية لا قاوب وقمنه في الحنازة (يكره عني الموت) لنفسا وضيق عيش (الانطوف على وقع في مصيبة) أى فكره تخوف الدنيا لا فى الحديث فطن الارض خير لكم من ظهرها خلاصة (ولا بأس بليس الصبي القولوث وكذا البالغ) كذا في شرح الوهبانة معزبا للنية وقاس عليه الطرسوسى بقية الاحكام كيقاوت وزعمه ونزعها من وهبان بانه يحتاج الى نقل صريح وجزم في الجوهره بحمة القولوث قلت وجعل للمصنف حافى المثة على قوله وما في الجوهره على قولهما قال وقد جرد قولهما في الكافى قولهما اقرب الى عرف ديوانا

وجه في الظهيرة وغيره على ما اذا جلس لاجله وقد سبق في باب الاعتكاف وهذا كله في المباح لا في غير فانه أعظم وزيدا (قوله وخلف الحنازة) أى مع رفع الصوت وقمنه الكلام عليه قبل السابقة (قوله وفي الخلاوة) لانه ورت المقتمن الله تعالى ط (قوله وفي حالة الجماع) لان حاله - بنى على السر وكان بأمر صلى الله عليه وسلم فيه لا بأس ط وذكر في الشريعة أن من السنة أن لا يكثر الكلام في حالة الوطء فانه من خسر الوطء (قوله وعند التذكير) أى مع رفع الصوت قال في التارتخانه وليس المراد رفع الواطء صوته عند الوطء وانما المراد رفع بعض القوم صوته بالتلهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره (قوله فاقنه) أى رفع الصوت عند القناع والمراد رفع الصوت به وقمنه الكلام على ذلك كله (قوله أحبا العرب) كذا في كثير من النسخ مسندا الى واو الجماعة وهو الموافق لما في الجامع الصغير وغيره وفي بعض النسخ أحب بلاد او مسمى للكنام أو امرى للفرس من أحب قال الخراسي وسنده فيه ضعف وقد ورد في حب العرب أى أدب كثيرة فصرا الحديث بمجموعها حسنا وقد أفردها بالتأليف جماعة منهم الحافظ العراقي وهم ضد بقى الكامل السليم مصفى المبكرى فانه ألف فيعربا في نحو العشرين كرامة اه والمراد الحديث على حب العرب من حيث كونهم عربا وقدر عرض لهم ما يقتضى بلدا حيث عاقفهم من الاعان والقضائل وقد تعرض ما موجب الغضب بامراض لهم من كفى ونفاق وعلمه في شرح الحنازة الكبير (قوله ولسان أهل الجنة) الذى في الجامع الصغير وكلام أهل الجنة (قوله أى فكره) بيان لحاصل كلام المصنف وعبارة الخلاصة جعلت على الموت لضيق عيشه أو غضب من عدوه يكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتقى أحدكم الموت لضيق عيشه وان كان تغري زمانه وتطوهر المعاصى فيمحققة الوقوف فيها لا بأس به لما روى عن النبي عليه السلام في مثل هذه الصورة قال فطن الارض خير لكم من ظهرها اه أقول والحديث الاول في صحيح مسلم لا يتقين أحدكم الموت لضيق عيشه فان كان لا بد من تفتا قيل المهم أحيى ما كانت الجنة تخبرناى ووقى اذا كانت الواقعة تخبرناى (قوله ولا بأس بليس الصبي) الاول في التعبير بالابن مصدر المزيديان يقول وكذا ليس البالغ (قوله ونزعها من وهبان الخ) وقال أيضا فان الاده تعارضت في جواز لبسها لكن رد ابن الشحنة بانه مفسد من القول لان قوله للبلاد وفي النبي عن ليس شئ منها اه أقول قد يقال ان قوله تعالى وتسترجنون منه حلية تلبسوها أى القولوث والمرجان يفيد الجواز وكذا قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جمعا وأما النبي فن حيث ان فيه تشبها بالنساء فانه من حليهن وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة أو المرأة تلبس لبسة الرجل لكن يدخل في هذا القولوث أيضا لاولى لان يحملن به أى كثر من بقية الاجزاء والفرقة غير مناسبة تأسل (قوله وحزم في الجوهره بحمة القولوث) وكذا في السراج وعلمه بانه من حلى النساء (قوله وجعل المصنف الخ) ذكر في فصل اللبس أخذ من قول الزيلعي ثم على في قياس قوله لا بأس بالرجال بليس القولوث الخالص (قوله على قولهما) أى من أن ليس عقد القولوث ليس حلى وهو ما سقى عليه أصحاب القولوث في كتب الاعان فلو خلف لا بليس حليا فليس ذلك بحش للعرف (قوله وعلمه) أى كون المرحج قولهما وأقول في اعتماد الحمة بتداء على ذلك نظر لان ترجيح قولهما بما كونه حليا لان الاعان مبنية على العرف وكون العرف بعد حليا يفيد الحش في حلقه لا بليس حليا ولا يفيد أنه يحرم لبس على الرجال ان ليس حلى حراما على الرجال بلليل حل الخاتم والعلم والثوب المنسوج والذهب أربعة أصابع وحلي السيف والخنطعة من التحليل الا فى بانه من حلى النساء فانه في افادها حمة لمافس من التشبه بهن فكمنه قائل (قوله الخلل) كلبال ويسمى خلخال ويضم قالموس (قوله للصبي) أى الذى كزلانه من زينة النساء ط (قوله والطفل) ظاهره أن المراد به الذى كرمع أن ثقب الاذن لتعلق القرط وهومن زينة النساء فلا يحل الذكور والذى في عامة الكتب وقمنه عن التارتخانه لا بأس بثقب أذن الطفل من الثبات وزاد في الخاوى القدسى ولا يجوز ثقب أذن البنين قال صواب اسقاط الواو (قوله لم أره) قلت ان كان بما يسترين

فمضى به ثم قال المصنف وعلمه فاعلمت في المذهب حمة ليس القولوث ويجوز على الرجال لانه من حلى النساء (ويكره القولوث ليس الخلل أو السوار للصبي) ولا بأس بثقب أذن البنت والطفل استحسانا لم ينط قلت وهل يجوز الخرافة في التام لم أره

وذكر ما ذكره والابن الكتابة بالعلم للتحضيم الذهب والفضة أو من دواة كندك (٢٧٩) سراجية ثم قال لا بأس بتقوية السلاح

بذهب وقضة ولا بأس
بسرج ولجام وتقرين
الذهب عند أي حنيفة
خلا فالأبى يوسف (جارية
لزيد قال بكر وكفى زيد
ببيعها حل لغمر وشراؤها
ووطؤها) لقول قول
بكر أن أكرأ بصدقه
كأمر وأن أكرأ به
كذبه لا يقبل قوله ولا
يشترى منه ولو لم يخبره
أن ذلك الشيء لغمر فلا
بأس بشرائه منه (كما
حل وطه من زفت
السبه وقال التساهي
أمر أن لو حل تكاح
من قالت طلقني زوجي
وانقضت عدتي أو كنت
أمة فلان وأعتقتي)
أن وقع في قلبه صدقها
وعما فيه الخانة قلت
وحاصله أنه متى أخبرت
بأمر محتمل فإن نقض أو
وقع في قلبه صدقها
لا بأس بزوجها وإن
بأمر مستكر لآلام
يستفسرها (فروع) *
كتب ما قول الشافعي
يكتب جواب أي حنيفة
* وإذا كتب الفتى
بدن يكتب ولا يصدق
قضاء لفتى القاضي
محشنة * الترجع
بالقرآن والأذان بالصوت
الطبع طبع أن لم يردفه
الحروف وإن زاد كره
له ولم يستعده وقوله
أحسن أن لسكوته
فحسن وأن تلك القراءة

السماحة كما هو في بعض البلاد فهو كما كتبه القراط اه ط وقد نص الشافعية على جواز مدني قوله وبكره
لأنه كروا في الخ قد منعت في الخانة ما هو أعظم من ذلك وهو أن النساء فيما سوى الحلي من الأكل والشرب
والأدهان من الذهب والفضة والعقد وغيره الرجال (قوله ثم قال الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى قبل فصل
اليس (قوله ونفر) بالثاء المثلثة والقاء مع كاهوم من السرج ما يجعل تحت ذنب الناقة اه مغرب وقد بسكن
كاهوم (قوله جار يقرب) أي يدعروا أهلها يدأوا وخبره بكر بذلك (قوله إن أكرأ بصدقه الخ) أكرأ
كان المحذوف وصدقه بالنصب خبرها وهذا الفصل إذا كان الخبر غرضه كإعلم من الهداية وغيرها واعتاق
لأن عدالة المخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة كأم وأكرأ أي يقام مقام الشفيع (قوله ولو لم يخبره الخ) أي
لم يعرف الشاري ذلك قال في الهداية فإن كان عرفها الأول لم يشترها حتى يعلم انتقالها إلى حلك الثاني اه زاد
ز بلي أو أنه وكه (قوله فلا بأس بشرائه منه) وإن كان فطحا قالان الدليل المثلث ولا يعتبر بأكرأ الرأى عند
جحد الدليل الظاهر إلا أن يكون مثله لا على مثل ذلك فتدبر يستحب أن يتزوج مع ذلك ولا يشترها صاحب
اعتماد الدليل الشرعي ولو لا تابع عدل لم يشترها حتى يسئل لأن المثلث لا يملكه فان أخبره بالأن فان كان
حقه قبل ولا يعتبر أكرأ الرأى وإن كان لا رأى له لا يشترها لقيام المانع فلا بد من دليل هداية وغيرها (قوله
تعامه في الخانة) وكذا في الهداية في فصل البيع من هذا الكتاب (قوله وإن ما مر مستكر) كما إذا تزوجت
بجلام قالت لرجل آخر كان نكاحي فاسدا أو كان الزوج على غير الإسلام لا بد من الثاني أن يقبل قولها ولأن
زوجها إلا أنها أخبرت ما مر مستكر وكذا قالت المطلقة ثلاثا زوجها لا بأس بحل له أن يتزوجها
لم يستفسرها فإن العلماء اختلفوا في حلها بمجرد نكاح الثاني فقال بعضهم يحل فلعلمها اعتقدت هذا القول
لا بد من الاستفسار وعما فيه الفتح (قوله كتب الخ) مثل الكتابة السؤال بالقول ومثل الشافعي غيره من
صحاب المذهب ط (قوله يكتب جواب أي حنيفة) هذا بناء على ما قالوا أنه يجب اعتقاد أن مذهبه صواب
فمثل لخطأ ومذهب غير مخالف ذلك وهذا مبني على أنه لا يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل والحق
جواز وهذا الاعتقاد كما هو في حق المجتهد لا في حق التابع القلد لأن المقلد يجوز بتقليد واحد منهم في الفروع
لا يجب عليه الترجيع اه ط ومثله في خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلقي الاستدعاء الغني
بما يلقى نفس الله سره (قوله وإذا كتب الفتى بدن) أي كتب هذا اللفظ بأن مثل ثلاثين حلف واستثنى
بسم أحد يجب بأنه بدن أي لا يحنث فيما بينه وبينه ولو كتب بصدقه ولا يصدق قضاء لأن القضاء
مع الفتوى في زماننا لم يخل القضاء فربما عاين القاضي أنه يصدق قضاء أيضا (قوله الترجع بالقرآن والأذان
(الاولى للحنث أي التخي لا الترجع في اللغة التريدها قال في المغرب ومنه الترجع في الأذان لأنه يأتي
شهادتين ناقضا بها صوته ثم رجعهما فأفهاما صوته اه وفي النسخة وإن كانت الألمان لا تغير الكلمة
من وضعا ولا تؤدي إلى طول بل الحروف التي حصل التخي بها حتى يصير الحرف حرفين بل تحسين الصوت
ز من القراءة لا يوجب فسادا له لانه ذلك مستحب عندنا في الصلاة وما راجها وإن كان غير الكلمة من
ضعا يفسد الصلاة لأنه منهي وأما يجوز إدخال النطق بحروف اللذان والواو والياء والمثل اه ويرد في
سبب القراءة بالصوت أحاديثها وأما الحكم وغيره من جابر رضي الله عنه بلفظ حسن القرآن بأصواتكم
بالصوت الحسن يزيد القرآن حسنا (قوله وأن زاد) بأن أخرج الكلمة عن معناها كره أي حرم
وله محشنة عليه الكفر) لا يجعل الحرام المجمع عليه حسنا ط. ولعله لم يكفر جرما لأن محشنة ذلك
س من حيث كونه أخرج القرآن عن وضعه بل من حيث تنصيفه وتطريبه فأمل وبقر من هذا ما قال
ز ما نالني يغني للناس الغناء المحرم بارك الله طيب الله الانفاس فان قصد التناغم عليه والدعاء لسكوته
حسن وإن لقنانه فهو معصية أخرى مع السماع محشنة منها ذلك فليتبذلك (قوله ونزل دينا أو مال أو
ول) عبارة لما جرى القديس نحو المال والقول وهي كذلك في المنع (قوله وشاذة) هي ما فوق العشر
(قوله دفعه) وأولى بالكراهة الاقتصار على الشاذة وتقدم أنها لا يجوز في الصلاة ولا تنفصدها ط

له في علمه الكفر المتأخر في العلم لنصرة الحق عبادة لا حد ثلثة ثم أخرجهم مسلم وأما علم وتيل دينا أو مال أو قول * التذ كره على المتأخر
فإن لم يقرأ أو ألقاها سنة الانبياء والمرسلين ولو لم يسه وصال وقبول علمه من صلاة اليهود والنصارى * قراءة القرآن بشراعة معروفة وشاذة دفعة

واحدة مكرره كافي الحاوى القدسي * يستحب الرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الاصح والاصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يقبله ويكره بالسواد وقيل لا يجمع الفتاوى (٢٨٠) والنكل من مخ المصنف الكسب التي لا تنفع بها شيء عنها السلام الله ولا تكتبه

(قوله كافي الحاوى القدسي) أي من قوله الترجيع بالقرآن إلى هنا (قوله خضاب شعره ولحيته) لا يديه ورجليه فإنه مكرره لكتبه بالنساء (قوله والاصح) أنه عليه الصلاة والسلام يفعله لأنه لم يحجج به إلا أنه توفي ولم يبلغ شيه عشرين من شعره في رأسه ولحيته بل كان سبع عشرة وكافي البخاري وغيره وورد أن أبابكر رضي الله عنه خضب بالحناء والكتم مدني (قوله ويكره بالسواد) أي لغزو الحرب قال في الزخرة أما الخضاب بالسواد لغزو ليكون أحضيق عن العدو فهو محمود بالاتفاق وإن لم ين في نفسه للنساء فمكره وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزوه بلا كراهة روى عن أبي يوسف أنه قال كما يعني أن تزين لي بهن أن أزين لها (قوله الكسب الخ) هذه المسائل من هنأ إلى التظلم كلها ما خذت من المحتج كما يأتي العزوا به (قوله كافي الاتبيات) كذا في غالب النسخ وفي بعضها كافي الانسداد لكن عبارة المحتج والدفن أحسن كافي الاتبيات والاولا اذا ما أولك كذا جامع الكتب اذا بليت وخرجت عن الانتفاع بها اهـ يعني أن الدفن ليس فيه اختلال بالتعظيم لأن أفضل الناس مدفونون وفي الزخيرة المحف اذا صار خلفا وتعد القراءة منه لا يحرق بالنار أو أشارة شر محمودة ولا تأخذ ولا يكرهه وينبغي أن يلف بخرقة طاهرة وباحده لأنه لو شق ودفن يحتاج إلى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع من تحقير اذا جعل فوقه سقف وان شاء غسله بالماء أو وضعه في موضع طاهر لأنه لا السبه يدعحدث ولا غيرا ولا قدر تنظيم الكلام الله عز وجل اهـ (قوله القصص) بفتح ميم مصدر ص ط (قوله يعني في أصله) أي بأن نزل على أصل الكلام أشياء من عند غير ثابته أو ينقص ما يخرج منقول الثابت عن هناء (قوله في تمكن الخ) الخلف فحمل ما لم يحمل غيره ثابتة وفي القنية توجهه على جماع عجبا به يعبرحق فيفضهم بفضه عن نفسه اذا لم يحمل حصته على الباقي ولا فالأولى أن لا يدفعها عن نفسه قال رضي الله عنه وفيما شكال ان اعطاه اعانة الظالم على ظلمه ثم ذكر السر حتى مشاركة حرر وادفع سائر الناس في دفع الثابتة بعد البع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الزمن لأنه اعانته على الطاعة وأكرأ التواضع في زماننا طريق الظلم فيمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له ما في القنية (قوله وجوزوا الشافعي) قدمنافي كتاب الحظر أن عدم الحظر كان في زمانهم أما اليوم فالفتوى على الحظر (قوله وهو الأوسع) اتعنه طر بقالا ستفاه حقه فتنتقل حقه من الصورة إلى المالة كافي القصص والافانق مجتبي وفيه وجدنا تأييد مدونه وله عليه درهم فله أن يأخذ له لمجادها بخلاف في التمسك اهـ (قوله لأنه تملكه من الأمان) والدليل عليه أنهم لا يأملون منه أن رد الزائد على ما شترى مع علم غالبا بان ما أخذ يزداد الحاصل أن العادة تحكم فافهم (قوله لا بأس وطما لتسكحة الخ) نقاه في المجتبي عن بعض المشايخ ونقل في الهندية أنه يكره عند محمد (قوله تصدق به) أي بعد التبريع بان احتاج إليه (قوله لا بأس بالجماع في بئنه مصحف بلالوي) قيد في القنية يكونه مستورا وان حل ما فها على الأولى به زال التنافي ط (قوله الحديث) وهو أن الله الفروج على السروج ذخيره لكن نقل المديني عن أبي الطيب أنه لا أصل له اهـ يعني بهذا اللفظ والافشاء ثابت في البخاري وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشبهين من الرجال بالنساء والمشبهات من النساء بالرجال والطيرافي أن امرأة مرث على رسول الله صلى الله عليه وسلم متقلدة قوسا فقال لمن الله المشبهات من النساء بالرجال والمشبهين من الرجال بالنساء (قوله ولو لحاجة غزو الخ) أي بشرط أن تكون مستورة وأن تكون مع زوج أو محرم (قوله أو مقصد ديني) كسفر لصلته زحم ط (قوله فتقي بالقرآن الخ) مكررم ما تقدم (قوله وتستحب الخ) كذا ذكر في المجتبى المسئلة الأولى ثم ذكر هذه من أضر العجز المشايخ فالظاهر أنهم يقولان فإن الأولى نفسها استحباب الذكردون القراءة وهو الذي تقدم في كتاب الصلاة واقصر عليه في القنية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحقا والتسبيح أفضل من قراءة القرآن في الأوقات التي تنهى عن الصلاة فيها (قوله لا بأس للإمام) أي والمقتدين (قوله عقب الصلاة) أي صلاة

ورسله ويجوز الباقي ولا بأس بأن تلقى في ما عدا كافي أودنن وهو أحسن كما في الاتبيات القصص المكرره أن يجدتهم عاليس له أصل معروف أو يعظهم بما لا يتعظ به أو يزيدون نقص يعني في أصله أما التزين بالعبارة الطهقة المرفقة والشرع لظوائمه فذاك حسن والأفضل مشاركة أهل محلتهم في اعطائه التائب لكن في زماننا أكثرها طلم فن يمكن من دفعه عن نفسه فحسن وإن أعطى فليعط من عجز ليس لدى الحق أن يأخذ غير جنس حقه ونحوه الشافعي وهو الأوسع * معلم طلب من الصبيان أثمان الحضر فحتمه يقتري بعضها وأخذ بعضها له ذلك لأنه تملكه من الأمان لا بأس بوطا لتسكحة عما ينال الأمة دون عكسه وجدنا لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غنى تصدق به لا بأس بالجماع في بئنه مصحف بلالوي لا تتركب مسلمة على مخرج الحديث هذاو التلبي ولو لحاجة غزو

أوضح أو مقصد ديني أو ديني لا بد لها منه فلا بأس به * تعني بالقرآن ولم يخرج بالجماع عن قدره هو صحيح في العربية متشبهين * ذكر كلفه من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس أو إلى من قرأ القرآن أو تستحب القراءة عند الطلوع أو التبرؤب * لا بأس بالإمام عقب الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة والاختلاف أفضل * قرأه الفاتحة بعد الصلاة بظهر اللهمات بدعة

قال أسألتنا لكتها
 مستحسنة للعادة والا تار
 * الرشوة لا تلغ بالقبض
 * لا بأس بالرشوة إذا
 خاف على دينه والنبي
 عليه الصلاة والسلام
 كان يعطى الشعراء
 ولن يخاف لسانه وكفى
 بسهم المؤلف من
 الصدقات دليلا على
 أمثاله * جمع أهل المحلة
 للامام حسن * ومن
 السبت ما يؤخذ على
 كل باع وكلع وكلامه
 ومعدن وما يأخذ
 غاز لقرزو وشاعر
 لشعر ومسخرة
 وحكواي قال تعالى
 ومن الناس من يشتري
 لهو الحديث وأصحاب
 معازف وقواد وكاهن
 ومقامر وواثنة
 وفروعه كثيرة * قيل
 له ما خبيث ويجوز ما له
 الرذيل **كل شئمة**
 لا تجوز الحد وتركه
 أفضل * كره قول
 الصائم المتطوع إذا
 سئل أصام حتى أظفر
 فله نقاق وأجى * من
 له أطفال ومال قليل
 لا يوصى بنقل * من صلى
 أو تصدق يأتى به

عليه قال في القسنة امام بغداد كل غدا مع جماعة قراء آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ومحوها جهرا
 بأس به والاخفاء أفضل اه * وتقدم في الصلاة أن قراءة آية الكرسي والمعوذات والسيحيات مستحبوناه
 كره تأخير السنة لا بقدر الهم أنت السلام الخ **(قوله قال أسألتنا)** هو البديع شيخ صاحب المجتبى واختار
 امام جلال الدين ان كانت الصلاة بعدها سنة بكرة والا فلا اه ط عن الهندية **(قوله لا تلغ بالقبض)** فله
 لوجع هاون كرفي المجتبى بعد هذا ولودفع الرشوة فغير طلب المرتضى فليس له أن يرجع قضاء * ويجب على
 المرتضى ردها وكذا العالم إذا هدى اليه ليشفع أو يدفع لعلما فهو رشوة ثم قال بعد هذا سئل عن عند السلطان وأتم
 مره لا بأس بقبول هديته بعد وقبلة بطله سحت وبدونه يختلف فيه ومشايعنا على أنه لا بأس به وفي قول
 الهنديين من التلاميذ اختلاف المشايخ ط **(قوله إذا خاف على دينه)** عبارة المجتبى لمن يخاف وفيه ما يدفع المال
 السلطان الخائن لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حق له ليس رشوة يعنى في حق الدافع اه **(قوله كان)**
يعطى الشعراء) قد روى الخطابي في الغرب عن عكرمة مرسل قال أتى شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 لابلل أقطع لسانه عنى فاعطاه أو بعين درهمه **(قوله جمع أهل المحلة)** أي شأمن القوت أو الدرهم ط **(قوله)**
حسن) أي أن يعافوا فهو حسن ولا يسيء أجرة كافي للخلاصة والظاهر أن هذا من تعريفات المتضمنين للماتع
 خذ الأجرة على الامامة وتغريها من الطاعات لتظهر غمرة التنصيص عليه والافعال انا الاحسان بالاحسان
 مطلوبه لكل أحد تأمل **(قوله ومن السبت)** بالضم وبضمتين الحرام أو ما خبث من المكاسب فزعم عنه العار
 بعد اصحاب وأصحت كسبه قاموس ومن السبت ما يأخذ الصهر من الخنزير بسبب بنته بطسب نفسه حتى
 كان بطله يرجع الخنزير بمعنى **(قوله وما يأخذ غاز لقرزو)** من أهل البلدة جرافه حرام عليه لأعلى الدافع
(قوله وشاعر لشعر) لانه انما يدفع له عادة قطع لسانه كما فرغوا من ثمن شعره فالظاهر أن ما يدفع له حلال
 ليس يدفعه عليه السلام برده كعسلا امتدحه بقصدته المشهورة تأمل **(قوله ومسخرة وحكواي)** عبارة
 المجتبى أو المصنعة للناس أو يسخر منهم اه ويحدث الناس بحجازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لاسمها
 ما حديث العجم مثل رسم واسند يروى نحو هذا تأمل وانظر هل النسبة في حكواي عربية **(قوله لهو الحديث)**
 أي ما يلعب به عما يعنى فالأحاديث التي لأصل لها والاساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك وقصص الكلام والاشافة
 على معنى من زلت في النضر من الحربين كله كان يتجسسا في الحيرة ويشتري أخبار العجم ويحدث بها قريشا
 يقول ان محمدا يحدثكم بحديث عادوكم ودوا تأخذتكم ما حديث رسم وأخبار اكسرة فيستلجحون حديث
 يركون استماع القرآن فأنزل الله تعالى هذه الآية اه ط **(قوله المعازف)** أي الملاهي **(قوله وكاهن)**
 كبراديه ههنا للجم والافق المغرب قالوا ان الكهانة كانت في العرب قبل البعثة روى أن الشاطن كانت تسترق
 السمع فتلقه الى الكهنة فتدفعه ما تروى بوقعه الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحرس السماء
 طلعت الكهانة اه **(قوله وفروعه كثيرة)** منها كافى المجتبى ما تأخذها المغتبة على الغناء والتانحة والواشرة
 المتوسطة لعقد النكاح والمصالح بين المتناحسين وعن الخمر والسكر وعيب التيس وعن جميع جلود الميتة
 السباع قبل الدباغ ومهر النوى وأجر الخمام بشرط اه لكن في المواهب يحرم على الغنى والتانحة والقوال
 خذ المال المشروط دون غيره اه وكذا صاحب الطبل والمرار كما قدمناه عن الهندية **(قوله جاز له الد)** قال
 قال ولان انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل **(قوله وتركه أفضل)** قال تعالى عن عفاوا صلح فأجره
 لي الله **(قوله حتى أظفر)** بفعال القول ط **(قوله فله نقاق)** أي من عمل المنافقين أي لظهوره أنه يخفى عمله
(قوله وجنى) أي جهالة الأولي أن يقول أن كان صائما ثم لم الصوم لادخله اليا فهو أحد ما حصل
 له الحديث القدسي الصومى وأنا أنجزى به ط **(قوله من له أطفال الخ)** قال في نور العين عن مجمع الفتاوى
 أورثه صغارا فترك الوصية أفضل وكذلك لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون للثمنين وان كانوا أغنياء أو
 يستغنون للثمنين فالوصية أولى وقدرا الاستغناء عن أبي حنيفة اذا ترك لكل واحد أربعة آلاف درهم دون
 مائة مئونة الامام الفضلى عشرة آلاف اه **(قوله من صلى أو تصدق الخ)** اعلم ان اخلاص العباد لله تعالى

واجب والر باعقها وهو أن يردها غير وجه الله تعالى حرام بالاجماع للتصوص القطعية وقد سمي عليه الصلاة والسلام بالر باعق الشرك الأصغر وقد صرح الزيلعي بأن المصلحة يحتاج إلى نية الإخلاص فيها وفي المراجع أمرنا بالعبادة ولا وجود لها بدون الإخلاص المأمور به والإخلاص جعل أفعاله لله تعالى وذلك أن يكون الإخلاص أفعال العلامة العينية في شرح الجبازي الإخلاص في الطاعة ترك الر به ومعنونه القلب اه وهذه النية لتحصيل الثواب لا لصحة العمل لأن الصحة تتعلق بالشرايط والأركان والنية التي هي شرط لصحة الصلاة مثلا أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي قال في مختارات النوازل وأما الثواب فيتعلم بجمعة عتموه هو الإخلاص فان من توسعا بمحسب ولا به حتى صلى لم يحجز صلاته في الحكم لفقد شرطه ولكن يستحق الثواب لصحة عزه وعدم تقصيره اه فعمل اه تلازم بين الثواب والصحة فقد يوجد الثواب بدون الصحة كذا وبالعكس كافي الوضوء بلا نية فانه صحيح ولا ثواب فعمود الوصي مرأى السلك الر به تارة يكون في أصل العبادة وتارة يكون في وصفها والاول هو الر به الكامل المحط للثواب من أصله كما إذا صلى لأجل الناس ولو لأهلهم ما صلى وأما الوعر عرض له ذلك في أنها فهو لعل لانه يصل لأجلهم بل صلاته كانت خالصة لله تعالى والخبر الذي عرض له فيه الر به بعض تلك الصلاة الخالصة ثم إن زلفي تحسبنا بعد ذلك يرجع إلى القسم الثاني فيسقط ثواب التحسين بدليل ما روي عن الإمام فمن أطال الركوع لادراك الحائي لا للقرية حيث قال أخاف عليه أمر أعظم أي الشرك الخفي كما قاله بعض المحققين قال في التارخانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الر به فهو على ما افتتح والر به أنه لو خلا عن الناس لا يصل ولو كان مع الناس يصل فأما أن كان مع الناس يحسنه ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الاعسان ولا يدخل الر به في الصوم في السابغ قال ابراهيم بن يوسف لو صلى ربا فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم لا أجر له ولا زجر عليه وهو كذا لم يصل أهله لم يدخل في الصوم لانه لا يرى أهله أو مال خاص لأفعل فيه ثم قد يدخل في أخبائه ويحتمل فيه تأمل واستدل في الواقعات بقوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لي وأنا أجزى به في شركة الغيب وهذا يرد في حق مائر الطاعات اه ثم علم أن من الر به التلاوة ويحجوها بالاجرة لانه لا يرد بها غير وجه الله تعالى وهو المال وقالوا انه لا ثواب بها لا لقاري ولا لمت والاشد والمعطى أعمان وقالوا أضامن من نوى الحج والعمرة لا ثواب له ان كانت نية التجارة تعالىه أو مسابه وفيه النحر من أذا سي لأقامة الجمعة وحواليج وفي مصر قال معظم مقصوده الاول فله ثواب السعي إلى الجمعة وإن الثاني فلا أه أي وإن تساوى بالانقطاع كما يعلم من واختاره هذا التفصيل الإمام القرأ إلى أيضا وغيره من الشافعية واختار منهم العز بن عبد السلام عدم الثواب مطلقا (قوله لا يعاقب بثلث الصلاة ولا يثاب بها) هو معنى ما نقله في السابغ عن بعضهم وليس المراد أنه لا يعاقب على الر به لانه حرام من الكبار فيأثره وعليه يحمل ما مر عن ابراهيم بن يوسف من أنه لا أجر له وعليه الوزر وإنما المراد أنه لا يعاقب على تلك الصلاة عقاب تاركها لأنها صحيحة مسقطه للعرض كما قدمناه قال في البراز يقول له في الفرائض في حق سقوط الواجب قال في الاستباه أفاد أن الفرائض مع الر به صحيحة مسقطه للواجب اه وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية وأما في ربه وصيغة يجوز صلاته في الحكم لوجود الشرايط والأركان ولكن لا يستحق الثواب أه أي ثواب المضاعفة قال في الخيرة قال الفقيه أبو السث في النوازل قال بعض مشايخنا الر به لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن الر به لا يفوت أصل الثواب وإنما يفوت تضاعف الثواب وفيه مخالفة لما قدمنا من أن الثواب يتعلق بجمعة العزيمة إلا أن يعمل على هذا أو يحتمل ما هنا على أن المراد من أصل الثواب سقوط الفرض بثلث الصلاة وعدم العقاب عليها عقاب تاركها به يظهر أئمة التخصيص بالفرائض فلما أسئل (قوله وعمه الزاهدي للثواب) أي جعله عام في أنواع العبادات النوافل فقل دون الفرائض وليس المراد أنه عمه في النوافل والفرائض كما هو المتبادر من العبارة وألا لم يضع التعديل الذي بعده فكان لا يظهر أن يقول وخصه الزاهدي بالنوافل وعبارة الزاهدي في المحتبى ولكن نص في الواقعات أن الر به لا يدخل في الفرائض فثبت النوافل اه ثم علم أن ما ذكره الزاهدي لا ينافي ما قبله لأن المراد مما قبله لا يقرر أنه أن الصلاة صحيحة مسقطه للواجب لا يؤثر الر به في بطلانها بل في إعدام ثوابها وتخصيص الزاهدي النوافل

الناس لا يعاقب بثلث الصلاة ولا يثاب بها قبل هذا في الفرائض وعمه الزاهدي للثواب لقلوبهم الر به لا يدخل الفرائض غزل الرجل على هيئة غزل

فيما يظهر ان الرباء يحيط نواحيها أصلاً كأنه لم يصلها فاذ أصلى منه الظهر مثلاً رياء لأجل الناس ولولا هم
لها لا يقال له أتى بها فتكون في حكم تركها بخلاف الفرض فاعلم في حكم تركه حتى لا يعاقب عقاب
من يتركه لأن المقصود من التوافل التواكل التواكل الفرائض وسد خللها هذا ما ظهر فلهي القاصر والله
أعلم (قوله يكره) لما فيه من التشبه بالنساء وقد دل على الصلاة والسلام التشبهين والتشبهات بكافئتهما
لا يكره المرأة (الخ) تقدمت المسئلة في الطهارة في بحث الآسا زواله فيها كذا كرم في المنع هناك ان الرجل
لم يستعمل خلعاً من أحد الرجال الأجنبية وهو يورث بها الخطأ بالماء والعكس فيما لو شرب بسوءه وهو لا يجوز اه
منه الكلام عليه هناك فراجعوه وقال الرمي بحب تقصيده بغير الزوجة والحرام (قوله) وله ضرب بد وحنه على
في الصلاة) وكذا على تركها الزينة وغسل الحنابلة وعلى خروجهما من المنزل وتركه الأجابة إلى فراشه وضربه
التعزير وان الضابط أن كل معصية لاحد فيها قلل زوج والمولى التعزير وان لم يورث ضرباً بان عشر على الصلاة
بغيره الزوج وان له اكرام طفله على ٢ تعليم قرآن وأب وعلم له ضرب النية فيما ضرب ولده (قوله على
الطهر) ومضى علمه في الكثرة للمتن وفي رواية ليس له ذلك وعليها من المصنف في التعزير برتبة العذر (قوله
يجب على الزوج تطليق الفاجرة) ولا على ما سرج الفاجر الا اذا خاف أن لا يقام حدود الله فلاب أن يتفرقا
بغتي والفجور نعم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن زوجته لا تريد لاس وقد قال في أحباب المستع
أه ط (قوله) لا يجوز الوضوء من الحياض للمعدة للشرب ولا يمنع جواز التيمم إلا أن يكون الماء كثيراً
يستدل بكثرته على أنه وضع للشرب والوضوء جميعاً اه بجرع المحيط وغيره (قوله في الصحيح) وعن ابن
الفضل اه يجوز الوضوء منه والوضوء لا يباح منه الشرب بحر (قوله) ويمنع من الوضوء منه وفيه
شيء أقبح لا يقع توهم أنه لو وضاه يجوز لأنه غير مضجع ولكن كان يكفيه أن يقول ولو فيه ط (قوله) وجله
سدا خبراً جملة الشريعة ط (قوله) الكذب مباح لأجسامه) كالشقيع يعلم ببيع بالليل فأنما أصبح
شبهه ويقول غلبت الآن وكذا الصغيرة تبلغ في الليل وتختار نفسها من الزوج وتقول رأيت اسم الله الآن واعلم
أن الكذب قد يباح وقد يجب والضابط فيه كافي تبين الحرام وغيره من الأجسام كل مقصود محمود يمكن
التوصل اليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام وان أمكن التوصل اليه بالكذب وحده فاح أن يباح
بمحصل ذلك المقصود وواجب أن وجه بمحصله كالأوراء مصموما اختفى من ظاهريه بقوله أيا ما فالكذب
فها هو أحب وكذا الواساة عن ربيعة بن داود صاحب إنكارها وبها كان لا يتم مقصود حراب وأصلها خات
الدين وأسمائه قلب الحق عليه الأالكذب مباح ولو لم يسلطان عن فاحشة وقعت منه سراً كزنا وشرب
لأنه يقول ما فعلته لأن أظهارها فاحشة أخرى وله أيضاً أن يكره سراً خبياً وينبغي أن يقابل بمسدة
الكذب بالفسدة المترتبة على الصدق فإن كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب وان بالعكس أو شل حرم
وان تعلق بنفسه استحب أن لا يكذب وان تعلق بغيره لم يحز المساحة لغيره والخز تر كصيت أبيع
وليس من الكذب ما اعتدى من المبالغة كمثل ألف مرة لان المراد تفهم المبالغة لا المرات فان لم يكن جله
إلا مرة واحدة فهو كذب اه ملخصاً وبذل لحوا المبالغة الحديث الصحيح وأما وجه فلا ضاع عصاه عن
خاتمة قال ابن حجر المكي وما يستتعي أيضاً الكذب في الشعر اذا لم يمكن حله على المبالغة كقوله أنا ناعول
البلونهم أو لا أخلي مجلساً عن شركك لان الكاذب يظهر ان الكذب صدق ويروجه وليس غرض الشاعر
الصدق في شعره وإنما هو صناعة وقال الشخان يعني الرافعي والنوري بعد نقلهم ذلك عن الفقهاء والصدلاني
هذا أحسن بالغ اه (قوله) قال أي صاحب الحنفي وعبارته قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب
للعامة إلا ثلاثة الرجل مع امرأته وولده والرجل يصلح بين اثنين والحرب فالحرب خدعة قال الطحاوي
غيره هو محمول على المعارض لان عن الكذب حرام قلت وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون وقال عليه
السلام الكذب يجمع الفجور وهما في النار ولم يتبين عن الكذب للجماعة وبمحصل المرام اه قلت ووزنهما ورد
عن علي وعمر ابن مدين وغيرهما ان المعارض الكذب هو حديث حسن له حكم الرخ كما
ذكرنا بالمرأى وذلك قول من دعى لطعاماً كذب يعني أسروني قصة الخليل عليه السلام وحيث شذ

المرأة يكره * يكره
للرأة سؤر الرجل
وسؤرها * وله ضرب
زوجته على ترك
الصلاة على الظاهر
* لا يجب على الزوج
تطليق الفاجرة * لا يجوز
الوضوء من الحياض
لمعدة للشرب في الصحيح
ويمنع من الوضوء منه
وفيه وجه لاهله ان
ما نوبه حازوا الا *
الكذب مباح لأحياء
حقه ودفع الظلم عن
نفسه والمراد التعريض
لان عين الكذب حرام
قال وهو الحق قال تعالى
قتل الخراصون الكل
من الجن وفي الوهابية
قال

٢ قوله تعليم قرآن
المراد العلم اه

فلا استثناء في الحديث لما في الثلاثة من صورة الكذب وحيث أصبح التعريض لحاجة لإيصال خبرها لانه يوم
الكذب وان لم يكن اللفظ كذا يقال في الاحياء نعم المعاد يرض تباع بغرض حقيقي كطبيب قلب الغير للمراج
كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة عوز وقوله في عين زوجك يارض وقوله بحمل على ولد العبر وما
أشبه ذلك (قوله حاز الكذب) بورن علم مختار أي بالكسر فالسكون قال السارح ابن الشحنة نقل في البراز بأنه
أراد به المعاد يرض لا الكذب الخالص (قوله وأهل الترضي) يستتر عن الوجهة والخصومة شارح كقوله
أنت عندى خير من ضر تلأى من بعض الجهات وسأعطيك كذا أي ان قدر الله تعالى (قوله ويكره في الجم
تعمين) أي تكليس خادم فوق الأزاراد عياضه للشهوة وهذا بلا ضرورة والأفلا باس والاختيار تركه
ولو الأزاراد كشيافوس ماسكنه كما يفعله الجاهل حرام شارح (قوله قالوا ينور) أي يطفى بالنور بنفسه دون
الخلام في الصحيح ويكره لو جنب شارح (قوله وبفسق معتاد المرور) فلا تقبل له شهادة إذا كان مشهورا به
والجيلة لم ينل به أن ينوى الاعتكاف حال النحول ويكنى فيما السكتات خيما من الخطوات شرنلالي (قوله
ومن علم الأطفال الخ) الذي القصة أنه يأثم ولا يزنه من الفسق ولم ينقل عن أحد القول به ولكن أنه بناء
على أنه بالأصاير عليه يفسق أفلا شارح قلت بل في التاترنا من عن العون جلس معلم أووزاق في المسجد
فان كان يعلم أو يكتب بأجر يكره بالضرورة وفي الخلاصة تعلم المصنف في المسجد لا بأس به اه لكن لم ينقل
في القصة بقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم صباكم ومجانيتكم (قوله ووزد) يسكون الواو بعد الياء
مبني الجول من الوز وهو الأثم واسم المفعول موزوز بلا همز قال في القاموس وقوله عليه الصلاة والسلام
ارحمن ما زورات غير ما حورات لا تلاد زواج ولو أفرقل من موزورات أهولو قال فيوزد بالغاء السلم من الاعتراض
السابق (قوله ومن قام الخ) قد مر الكلام عليه قبيل فصل البيع (قوله وفي غير أهل العلم الخ) قال في القصة
وقيل له أن يقوم بين يدي العالم تعظيما له أما في حق غيره لا يجوز اه فهذه مسألة القيام بين يديه وهو غير مسألة
القيام لقدمه تعظيما فتمت تلك الش (قوله وجوز نقل الميت) يشهد باليائه هنا والبعض فاعل جوز والمراد
قبل الدفن خلا لما ذكرنا النظم من أن فيم خلا فبعد الدفن أي صار ادعى الطرسوسى قال السارح وما ذكره
من الخلاف لم ينفع عليه من كلام العلماء والظاهر أن الصواب مع الطرسوسى اه أي حيث لم يحل خلا فها
بعد الدفن (قوله مطلقا) أي بعدت المسافة أو قصرت (قوله وعن بعضهم الخ) قال في البراز به نقل الميت
من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده محرم قال السرخسى وقيل يكره أيضا لا قدر ميل أو مسيل ونقل الكلام
الصدى عليهم ما على نبينا السلام بشر يعف مقدمة منسوخة أو رعا به وصيته عليه السلام وهي لازمة وقد كان
الصدى عليه السلام أوصى به اه (قوله ولزوجة التسمين) قال في الخاتمة امرأة نا كل القيت وأشهدك
لأجل التسمين قال أبو مطيع لا بأس به إذا لم نا كل فوق سبعها قال الطرسوسى في الزوجة ينبغي أن يندب لها
ذلك وتكون مأجورة قال السارح ولا يصحني مطلقا لما شهدك فضلا عن نبيه ولعل ذلك محمول على ما إذا كان
الزوج يحب السمن والابن أن تكون موزوز تام (قوله لا فوق سبعها) بكسر الحصة واسكان الموحدة (قوله
ومن ذكرها) متعلق بخبر معنى منع والتعويذ بمفعول الذكر وليس متعلق به والذكر يكون بالاسن والمراد
ما هو أهم منه ومن أجل قال في الخاتمة امرأة متنع ألت التعويذ لجهيز زوجها بعدما كان بغضها ذكر في
الجامع الصغير أن ذلك حرام ولا يحل اه وذكر ابن وهبان في توجيهه أنه ضرب من السحر والسحر حرام اه
ط ومقتضاهما ليس مجرد كتابة آيات بل قهش زائد قال الزنلي وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه قال
نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن الرق والتائم والتوة شرك زوأه أو داودا وبان ماحه والتوة أي وزن
عنه ضرب من السحر قال الأصمعي هو تحييد المرأة إلى زوجها عن عروته من ما لترضى الله عنه قال كافي
الخاتمة ترق قهشا من رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على زفاكم لا بأس بالرق ما لم يكن فهناك
روا مسلم وأبو داود اه وعامه فيه وقد مرنا من ذلك قبل فصل النظر وبه ادفع تطهير ابن الشحنة في كون
التعويذ ضربا من السحر (قوله ويكره الخ) أي مطلقا قبل التصور وبعده على ما اختار في الخاتمة كما

والصلح حاز الكذب أو
دفع ظالم وأهل الترضي
والقتال لطغروا
ويكره في الجماع تعمين
خادم ومن شاتنورا
فقالوا ينور
وبفسق معتاد المرور
بجامع
ومن علم الأطفال فيه
ووزد
ومن قام اجلا للشخص
بخاتر
وفي غير أهل العلم بعض
يفر
وجوز نقل الميت البعض
مطلقا
وعن بعضهم ما فوق
مليون يحظر
ولزوجة التسمين لا فوق
سبعها ومن ذكرها
التعويذ للسحر يحظر
ويكره أن تسمى
لاقاط جلها

للمناهي قبل الاستبراء وقال الأئمة إنهم لا تأثم إثم القتل **(قوله وجاز لعذر)** كالرضعة إذا ظهر بها الحبل
 وانقطع لبنها وليس لأبي الصبي ما يستأجر به القدر ويخاف هلاك الولد قالوا يباح لها أن تعالج في استئصال الدم
 بإدام الحبل مضغة أو علفه ولم يخلق له عضو وقد وثق المدة بمائة وعشرين يوما وجزاؤه ليس بأدنى وفيه
 سائة الأذى خاتمة **(قوله حيث لا يتصور)** فيلقوه وجاز لعذر والتصوير في القسمة أن يظهر له شعرا أو
 صبيح أو رجل أو نحو ذلك **(قوله وإن أسقط ميتا)** بتخفيف ميت أي بعلاج أو شرب دواء تعتمد به لا إسقاط
 ما إذا ألقته مما ثم مان فعلى عاقبتها الدية في ثلاث سنين إن كانت لها عاقلة ولا في ماله أو عليها الكفارة
 لا تزمت شيئا **(قوله في السقط غرة)** بضم الغين المحجمة وهي خمسة درهم وتؤخذ في سنة واحدة
 نفاها للرسوسي وهو وهم كاذ كرهه الشارح **(قوله لوالده)** الأولى لوارث **(قوله من عاقل الام)**
 أن لم يكن لها عاقلة في ماله في سنة **(قوله تحضر)** الجملة صفقة غرة **(قوله وفي يوم عاشوراء الخ)**
 والعاشر من المحرم والكل بالفتح مصدر لكل واعلم أن الكل مطلقا سيدها للرسول صلى الله عليه وسلم
 أما كونه سنة في يوم عاشوراء فعقد قبله إلا أنه لما صار علامة للشعة وجب تركه وقيل أنه يكره لأن يزيد بن
 أبان كحلها بدم الحسين رضي الله عنه وقيل بالاعتذار عن مبايعة ش بلغى **(قوله ولا بأس الخ)** نقل
 القضية عن الزري أنه لم يرد فيه أثر قوي ولا بأس به وربما يثبت قال الشارح والذي في حقه أنه يثبت
 فتوسعة على عماله المذنبين السابق الحديث بقوة وسع على عياله في يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنة
 أخذ الناس منه أن وسعوا باستعمال أنواع من الحبوب وهو بما يصدق عليه التوسعة وقد أثبت بعض العلماء
 كلالا ما حسن أصله أنه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعمها في المأكول واللباس وغير ذلك وأنه
 حق من سائر المواسم بما يعمل فيه من التوسعات الغير المشروعة فيها كالأعياد ونحوها **(قوله وبعضهم الخ)**
 في التجبين والمزيد لا بأس بالاحتفال يوم عاشوراء هو المختار لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كثره أيام
 في يوم عاشوراء وفي الثانية سنة وذكر فيها من احتفل يوم عاشوراء لم يرد منه قال الشارح ولم يصح ذلك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت والحاصل أنه وردت التوسعة فيه بأبيات ضعيفة وصح بعضها يرقى
 بها الحديث إلى الحسن وتضعف إلى الجوزي في عدم من الموضوعات وأما حديث من احتفل بالاحتفال يوم عاشوراء
 ثم مدعنه فقال الحافظ أن يحرق إلا أنه منكر ولا احتفال لا يصح فيه أثر وهو بدعة وأورد ما من الجوزي
 الموضوعات وقال الحاکم أيضاً بروفيه أثر وهو بدعة أتدعها فتدعي الحسين وقال ابن رجب كل ما روي في
 فضل الاحتفال والاختصاص والاعتساف فوضوح لا يصح وبما في كشف الخفاء واللباس الجرح وبه يتأكد
 القول بالكره والله أعلم والتوسعة على من وسع بحجة نقل ذلك المناوي عن جابر بن عيينة **(قوله جازيا مراه)**
 أي بالقدر الذي يحكمه السلام يبلغ به حد حسب الجرائم ش فإن لم يمهله إلا بحد الأذن القاضي **(قوله)**
(والأب يأمر) جملة حالة أي لا يجوز ضرب ولد الأب بأمر أبيه أما المعلم فله ضربه لأن الأمور يضرب به نيابة عن
 الأب لصحته والمعلم يضرب به بحكم الملك بتمثيل أبيه لصحة التعليم وفيه الرسوسي بأن يكون بغير أذى خارجة
 لأن لا يز يدعى ثلاث ضربات وهدم التأطير بأنه لا وجه له ويحتاج إلى نقل أو أقوال الشارح قال الشرنبلالي
 النقل في كتاب الصلاة يضرب الصغير باليد لا بالخشبة ولا يز يدعى ثلاث ضربات ونقل الشارح عن التأطير
 قال ينبغي أن يستثنى من الإحراق القاضي فإنه لو أمر به بضرب ابنته أنه يضرب به بل لا يجوز له أن يقبل اه
 بعد الشرنبلالي يكون القاضي عادلا وعاشدا لجملة المنة قال ولا يعتمد على مجرد أمر القاضي الآن **(قوله)**
(نوب) أقفل فتقبل من الثواب وهو الخواص القرآن منقول حركة الهمزة تضرورتا لوزن ش قال الشرنبلالي
 نس كذلك بل هو قرأ اعتمادا لله ش كثير كذا كره التأطير في شرحه اه أي فهو لغة لا ضرورة **(قوله واستماعه)**
 جوبه ونسب القراءه **(قوله ثواب الطفل لطفل)** لقوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى وهذا قول عامة
 ما أخذوا قال بعضهم ينتفع بالمرء وله بعد موته لماروع عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه قال من جلة
 ينتفع به العبد بعد موته أن يترك ولدا لعلم القرآن والعلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد

وجاز لعذر حيث

لا يتصور

وان أسقط ميتا في

السقط غرة

والد من عاقل الام محضر

وفي يوم عاشوراء يكره

كلهم ولا بأس بالاعتاد

خطا ويؤجر

وبعضهم المختار في

الكل جائز

لفعل رسول الله فهو المقرر

وضرب عبيد الغير جائز

بأمره

وما جاز في الأجر والاب

بأمر

وأوجب من ذكر القرآن

استماعه

وقالوا ثواب الطفل لطفل

محضر

من الصلا

تفلا ودرسك العلم اولى

وانظر

وقد كرهوا والله أعلم

ونحوه * لاعلام ختم

الدرس حين يقرر

(كتاب احيا الموات)

لعل مناسبة ان فيه

ما يكره والما يكره *

الحية نوعان حية ونامية

والمراد هنا النامية وسمى

موا الماطلان الانتفاع به

واحيائه ببناءه او غرس

او زرع او سقي (انذا

احيا مسلم اوى ارضا

غير منتفع بها وليست

بمملوكة لمسلم ولا ذى

فلو مملوكة لم تكن مواتا

فلو لم يعرف مالكها فهي

لقطة يتصرف فيها

الامام ولو ظهر مالكها

ترد اليه ويضمن نقصانها

ان نقصت بالزرع وهي

بيضة من القسرية اذا

صاح من اقصى العامر

وهو جهورى الصوت

بزازية (لاسمع بها

صوته ملكها) عندنا

يوسف

قوله شيئا كذا وجد

مكتوبا بالالف فان كانت

الرواية هكذا فهو مقبول

ينقص لانه يستعمل

متعدا كما يستعمل لازما

قوله نصر الوفاي

شأ اه جامع الصفار الاستروشى ويؤ بدعوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث جرى
وعلم الحديث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وفي الاشياء تصح عبادته واختلافوا في ثوبها
والاعتماد اليه والعمد ثوب التعليم وكذا جميع حسناته اه اقول ظاهره ان ثوبها لو اورد فلا منافاة بين
المعتد وبين القول بانه ينتفع بعلم والى ان والى المرع من معبده من خير كسبه كما ورد لكنه يشمل السالم
والخلاف انما هو في الصفرة وهذا يؤيد ما قلنا من ان مقابل القمعة هو ان الثواب لا يلا فقط وانه لا منافاة بين
القولين السابقين تأمل (قوله ودرسك باقي الذكر) أى تعلبك باقي القرآن عند الفراغ اولى من صلاة التلوة
وعلمه في منة المفتي بان حفظ القرآن على الامة اه أى فرض كفاية وصلاة التلوة مندوبة ط (قوله من
الصلاة) التامس الشطر الثاني (قوله ودرسك العلم) أى المفترض عليك اولى وانظر من تعلم باقي القرآن قال في
منة المفتي لان تعلم جمع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا يمتنع من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض العين
أولى اه وهو يقيد ان تعلم باقي القرآن افضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه ط وفيه نظر
لاستوائهما في ان كلا من الرائد من فرض كفاية بل قدمنا عن الخزانة قبل بحث الغيبة ان جمع الفقه
لا يمتنع الخ فراجع ومفاده ان تعلم الفقه افضل تأمل ثم رأيت التصريح به في شرح الترتيب لاى وكذا لان
نقصه تعد تأمل (قوله والله أعلم) مفعول كرهوا او سكن المم للوزن اوعلى حكاية الوقف (قوله ونحوه)
بالنصب عطف على محل الله أعلم كان يقول وصلى الله عليه محمد (قوله لاعلام ختم الدرس) اما اذا لم يكن اعلاما
فاتهاه لا يكره لانه ذكر وتفويض بخلاف الاول فانه استعمله آله للاعلام ونحوه انا قال الناجل بالله سلا
لعل الجلاس بعينه ليهو له محلا وقرره وانما قال الحارس لاله الله ونحوه ليعلم باستيعاطه فلم يكن المقصود
الذكر اما اذا جتمع القصدان يعتبر القالب كالاعتبر في نظائره اه ط

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب احيا الموات) *

الموات كساجب غراب ابل الاروع فيه وأرض لا مالا لها قاموس في المغرب هو الارض الخراب وشلاله
العامرة وجعله في المصاحم التسمية للمدونة في الاصل مصدر مثل الموت وهذا أحد القوي زيد
في النسخ فتبينت ذكر قال في العناية ومن بحسنه السبب لنفس في اقوات الانام ومشر وعته بقوله عليه
الصلاة والسلام من احيا ارضا منتهى في له وشروطه تذكر في اثناء الكلام وسيه تعالى البقاء المقدس وحكمه
تخل الخي ما احيا (قوله لعل منامته الخ) كذا في العناية وغيرها (قوله حاسة) نسبة الحر الهامج ان الحار
الشخص الخي بها ط (قوله لطلان الانتفاع به) تشبها بالحيوان اذا مات لطلان الانتفاع به انتفاء (قوله
واحيائه الخ) قال الاتفاق والرد احيا الموات السبب للبقاء النامية (قوله غير منتفع بها) لا شطاع المامنه
غلبته عليها وغلبة المال او كونها سخرة خرج به ما لا يستغنى المسلمون عنه كارض الملح ونحوها كما بان (قوله
ولست بمملوكة الخ) عرف به بالطريق الاولى ان ارض الوقف الموات لا يجوز احياؤها وعلى كذا السلطنة
كما بان قريبا (قوله فلو مملوكة) أى لم يعرف (قوله فلو لم يعرف مالكها فهي لقطة) قال في المتي الموات ارض
لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذى وعند محمد ان ملكة في الاسلام لا تكون
موا كما هو متفق في الدرر والاصلاح والقنورى والجوهرة وقوله عادية أى قد خربها كانه خرب في عهد عادية
ظهر ان ماجرى عليه الشرح تبع الفخ وشرح الجميع وهو ظاهر غير التمس كذا كذا والرواية هو قول محمد في
الخلاصة وارضى بخارى ليست عوان لانها دخلت في القصة فتصرف الى اقصى ما لقي في الاسلام او روت
فان لم يعلم فان تصرف الى القاضي وقال لا يلبي وجعل أى القنورى المملوكة في الاسلام اذا لم يعرف مالكها من
الموات لان حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كما يتصرف في الموات لانه موات حقيقة اه وظاهره عند
الخلاف في الحقيقة تأمل (قوله ويضمن) أى ذاعى عافى الهداية (قوله باقضى العامر) أى من طرف الدين
لا الاراضى العامة قهستالى عن الكنيس (قوله جهورى الصوت) أى عاتلة قاموس (قوله ملكها) جواب
قوله اذا احيا أى بالترقية موضع احيا دون غيره وعندنا يوسف ان احيا كذا كذا الضيف كان احيا بالفتح

الختار كافي المختار وغيره واعتبر محمد عدم اتفاق أهل القريه به وبه قالت الثلاثة (٢٨٧) قلت وهذا ظاهر الرواية وبه بقي كافي

ذكر الكبري ذكره

القهيستاني وكذا في

البرجسدي عمن

المصوبية عن فاضلخان

أن الفتوى على قول

محمد واليه عمن

الشريسي كافي لم

يذكر كافي في حفظ (ان

أذنه الامام في ذلك)

وقال يملكها بلا ائنه

وهذا لو ساسا فلو دسا

شرط الاذن اتفاقا ولو

مستأنما يملكها أصلا

اتفاقا قهيستاني (ولو

تركها بعد الاحياء

وزرعها غيره فالأول

أحق بها) في الأصح

(ولو أحيأ أرضا ميتة ثم

أحاط بالاحياء بمجرباتها

الاربعة من أربعة نضر

على التعاقب عين طريق

الأولى في الأرض الاربعة

ومن سجر أرضا) أي

منع غير منها (وضع

علامة من سجر أو غيره

ثم أهلها ثلاث سنين

دفع إلى غير وقبلها

هو أحق بها وإن لم

يملكها) لأنه أعايها

بالاحياء والتحصين

لايجوز التحجير (ولو

كر بها أو ضرب عليها

المسنة أو شق لها نهرا

أو بندها فهو أحياء

مبسوط ولايجوز أحياء

ما قرب من العامر (بل

يترك من على لهم ومطرما

بمقي وقال محمد والموات في وسطها أحياء يكون أحياء لكل ولو في ناحية فلا تراثية ويجب فيها العشر لان
سده وتوليف الخراج على السلم لايجوز الا اذا سقاها ماء الخراج هدية (قوله وهو المختار) أي اشرط
هذا كقولان الظاهر أن ما يكون قري يمان القري لا يقطع ارتفاعا أهلها عنه فبدا الحكم عليه هدية
لها (واعتبر محمد الخ) حاصله أنه اذا دار الحكم على حقيقة الانتفاع قرب أو بعد (قوله) كيف لم يذكر كافي (أي
تأثير الرواية المعنى به بل عبر عنه بقوله وعن مجمل تصريحي بان المختار الأول وذلك بحسب ما قالوا ان مخالف
له الرواية ليس مذهب الاحياء ناولا سيما ان لفظ به بقي أ كذا لفظ التصحيح فانهم (قوله) ان أذنه الامام
ذلك) والقاضي في ولا يمتنع في الامام تراثية عن الناطق وفيها قيل كلب الاحياء مثل السمري في
كل واحد من الموات هل هو لكل كافي التوكل بالاحتياط والاحتشاش أم لكل كافي سائر التصرفات
لأن أذنه الامام لكل بالاحياء يقع اه (قوله) وقال يملكها بلا ائنه مما يفرغ على الخلاف ما لو امر
بما رجحان يصر أرضا متعالي أن ينفع بها ولو لا يكون له الملك فأحياءها يملكها عنه لان هذا شرط صحيح
بالامام وعندهما يملكها ولا اعتبار لهذا الشرط اه ويجعل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلا أم اذا تركه
أو نال الامام كان له أن يسرد هذا جزأ فاده المكي أي اتفاقا ط وقول الامام هو المختار وفي مقدمه في الخيانة
المنق كعادتها به اه أخذ الطحاوي وعليه المتن في هل يكفي الاذن الا لاحق له (قوله في الأصح) لأنه
أقربها بالاحياء بديل التعبير بلام الملك في الحديث السابق فلا يخرج عن ملكه بالترك وقيل الثاني أحق بناء
أن الأول ملك استغلا له دون رقبته (قوله) من أربعة نضر (أو ما لو كان الاحياء جميعه لو أحدها أن ينطق
بكره من أي جانب ط أقول يشمل ما لو كان الاحياء من ذلك الواحد على التعاقب أيضا وهل الحكم فيه
ذلك يحتاج إلى نقل والذي يظهر من التعليق أنه كالأربعة تأمل (قوله على التعاقب) فلو معاله
عطف من أيها شاهد ظهوره (قوله في الأرض الاربعة) لقصد الرابع ابطال صحة لانه حين سكنت عن الأول
الثاني والثالث صار الباقي طريقا فلذا أحياء الرابع فقد أحاطا برقبته من حيث المعنى فيكون له طريق
هامة وعناية (قوله ومن سجر) بالتشديد وبحوزة التعريف لان للرادفة منع الغير من الاحياء وفي
تسوط اشتقاق الكلمة من الحجر وهو المنع لانه اذا علم في موضع الموات علامة فكانه منع من احياء ذلك فسي
في سجرها اه شلى عن المحتسب ط (قوله من سجر أو غيره) قال في غاية البيان ثم الاحتياط يحصل وضع
على الجوانب الاربعة وكذا يوضع الشوك والحشيش مع وضع التراب عليهم غير انهم لم يستأنموا وكذا اذا
من حول الأرض أغصانها بامسة أو في الأرض من الحشيش أو أحرق ما فيها من الشوك وغير ذلك اه وأحضر
البرزوا عا وذراعين وفي الأخير ورد بالتحديد هدية (قوله دفع إلى غيره) لانه محجور وليس بأحياء حتى
يأحيها غيره قبل ثلاث سنين ملكها كانه يكره كالسوم على سوم غيره والتقدير بالثلاث من وعن عمر رض
لانه قد قال ليس محجور بعد ثلاث سنين حق درميتي وفي شرح خواهر زاد المعاد كبري أي بتقسيم التاعلى
في الأول أصح مغرب أي لا من الاحتياط (قوله وان لم يملكها) هو الصحيح كافي الهداية وقال شيخ الاسلام
يقبل كافي كما في ثلاث سنين كافي القهيستاني وعليه فلو أحيها غيره فبدا يملكها كافي الغاية بخلافه على
الاول كما قدمناه (قوله ولو كر بها الخ) كذا قاله الزبلي ثم قال وذكر في الهداية ولو كر بها فسقاها
مجدد أنه أحياءها ولو فعل أحدها يكون محجورا وان سقاها مع حفر الانهار كل واحد من حفر القلعين وان
لها سنها بحيث يعصم الماء يكون أحدها من جهة البناء وكذا اذا بندها اه أقول وذكر شرح
اية ما ذكره الزبلي أ ولو كذا جمعوا بين النقل في الفتاوى ولم أر من رجح أحدهما على الآخر والكراب
الأرض للحرث من باب طلب والمستأنم يبنى السبل لرد الماعرب (قوله ولايجوز الخ) التقيد بالقرب
على قول أبي يوسف وقدم أن ظاهر الرواية اعتبار حقيقة الانتفاع قرب أو بعد كما أوله الاتفاق (قوله
وأحر الأرض) الأوضح بقاع الأرض ط وفي القاموس الجوهر كل حجر يستخرج منه شيء ينفع به ومن

قد تم يتعلق حقهم به بل يكن مواتا وكذا لو كان محتجبا (و) اعلم أنه ليس للامام أن يقطع ما لا يخفى للسلعين عنه) من المعادن الظاهرة

فيها كان جوهرها الذي أودعه الله في جواهر الأرض بارز (ك) معدن (الخ) والكحل والفتاوى والنقط

(والا بار الى يستقي منها الناس) زيلعي يعني التي لم تملك بالاستسباط والسبي فلو قطع هذه المعدن الظاهرة لم يكن لقطعها حاكم القطع وغيره سواء فلو منعهم القطع كان عندهم معدن (٢٨٨) وكان لما أخذوا ما كالا منه متعبد بلع بالالاخذ وكف عن المنع وصرف عن مداونه

العبل الثلاثين شبهه اقطعاه
بالعنة أو يصير منه في
حكم الاملاذ المستقرة
ذكره العلامة قاسم في
رسالته أحكام الاجارة
اقطاع الهندى (وحرى
بئر الناضح) وهي التي
ينزع الماء منها باليعبر
(كبير العطن) وهي
التي ينزع الماء منها باليد
والعطن مناخ الابل
حول البئر (أربعون
ذراعا من كل جانب) وقالا
ان للناضح فستون وفي
الشرح نبلاكية عن شرح
المجمع لوعق البئر فوق
أو يعن بئرها عليها انتهى
لكن نسبه القهستاني
لمحمد ثم قال ويقع بقول
الامام وعزاه لقائمة ثم قال
وقيل التقدير في بئر وعين
بما ذكر في أرضهم
لصلايتها وفي أرضنا
رخاوة فزاد ثلاثين
الماء الى الثاني وعزاه
لهداية وعزاه البرجندى
للكافي فلحقظ (انا
حفرها في بساتين
الامام) فلو في غير موات
أوفيه بلان الامام لم
يكن الحكم كذلك كذا
ذكره المصنف وعارة
القهستاني وفيه مرضي
أما لو حفر في ملك الغير
لاستحق الحرى فلو
حفر في ملكه فله من

الحرى ما مشاؤا الى ان الملوغ على أرض تركه المالاذ أو ماتوا وانقرضوا لم يحرقوا احياءا وما فوتر كها الماء بحيث لا يعود

(قوله) قوة قوله فلا حرى له كذا بالاصل والتي في نسخ الناصح به لا يستحق الحرى اه

بالاجاع غناية ولو سفلوه تعرض لاحدهما وأما من يحويه في لصلح الشغل بالاتفاق تصحيح فاسر وسهله
 في ان يلقي حشواً قال بعد كلام فشكل من هذا موضع الخلاف وهو ان يكون الحريم مواز بالارض لافضل
 بينهما وان لا يكون الحريم مشغولاً حتى أحدهما عنهما معلوماً وان كان فيه أشجار ولا يدري من غرسها فهو على
 هذا الاختلاف اهو منه في الهداية وغيرهما ونما يأتي عن الكرمان في هذا كله يؤيده ما مر من تصحيح الاتفاق
 على أنه لو في موات فله حريم وفي الهندية من اجراء الخلاف في الموات أيضاً فهو مقابل الصحيح بل عمل
 الخلاف فيما لو كان في حائل الفكر كافرته المصنف في الهداية ولا نزاع فيه استسكان الماء غلة الزراع فيمواياه
 مما يصلح للفرس (قوله) وقال (الخ) غرة الاختلاف أن ولاية الفرس لصاحب الارض عند موغدها صاحب
 النهر وأما الفقه الطين فقيل على الخلاف وقيل لصاحب النهر ذلك ما لم يشخص وهو الصحيح وأما المرو وقيل يقع
 صاحب النهر عنه وقيل لا للضرورة وهو الاشبه قال الفقيه أو جعفر أخذ بقوله في الفرس ويقول في الفاء
 الطين كفاية وهذا به (قوله) لشمس أي يجري الماء اذا احتبس (قوله) ولقي طينه كذا في النسخ والاولى واقفه
 طينه وفي القاموس لقاموس النسي انشاء الله والقي كفى ما طرح جملة آفاه اه تأمل (قوله) بقدر عرض النهر
 عبارة الهداية وغيرها بقدر طينه والمعنى واحداً لان النهر اسم للفرعة (قوله) وقدرة يعني بعدما تنفصل على أنه
 مسنة اختلاف في تقديرها (قوله) ٣ معن الكفاية قال في الكفاية قال أو جعفر الهندواني في كشف
 الغوامض الاختلاف في نهر كبير لا يحتاج الى كره في كل حين الخ وقال في الغناية بعد نقله لمجموع عبارة
 ونظائر كلام المصنف أي صاحب الهداية بنافه (قوله) مسنة فارغة قدمنا بيان بحجوزم (قوله) ومعزها
 للثمة قد علمت مما قدمنا من تصحيح الاتفاق فيما لو أحيا في أرض موات وكلامه فيما لو كان في ملك الغير وفيه
 الخلاف وقد مرنا من موضع الخلاف عن غيره كسب ذكر مفاد كلام المجمع ان الاتفاق فيما لو كان في ملك الغير
 فاه بعدما نقل الخلاف فيه قال وقيل له بالاتفاق اه ومثله في خرد البجار وعليه بالاتفاق جار في الموضوعين تأمل
 * (حاشية) في قصر في مفاد لا يستحق حرياً وان احتاجه لاقامه الكفاية فمما تنفصل على أن غير حاشية
 لحضر بر على أنه لاحدهما وحرمه لا يخرجز وهي بينهما وان على أن يكونا بينهما مصنفين على أن ينق
 أحدهما كالم يحجزون أنفق أكثران يرجع بنصف الزيادة وان على أن يحجزا نهر الاحدهما وأرضا
 لا لا تحجز حتى يكون بينهما ولن أنفق أكثران يرجع تارخانية لمخلصا والله تعالى أعلم
 * (فصل الشرب) ذكره بعد الموات لاحتياج الموات الى فصل بالتون من متداً أخبره ما بعدة أو خير
 مستأجداً حذف وفي القاموس الشرب بالكسر الماء المالحظ منه والمورد وقت الشرب وجعله الفهستاني
 اسم مصدر تأمل (قوله) لقمصيب الماء قال الزبيعي صوابه من الماءاه وقد بحث بان الاضافة على معنى من
 تخاتم حديث قال في الدر المنقي وانما الفاعل به وذكر المعنى القوي دون الشرب لثلاثتهم اه مر ادق هذا
 المقام ذكره الفهستاني وغيره اه (قوله) وشرا غناية الانتفاع بالماء أي وقته وزمانه وهو معنى لغوي أيضاً
 كما مر وانظر ما وحده ارادنا في الاول هذان في معنى مع نفع ارادة كل منهما فيما ظهر (قوله) والشفقة
 بفتحين والاسبل شفه أو سفلو فابدلوا أو تنقصوا فهستاني (قوله) شرب بني آدم والبهائم فنكون
 أحص من الشرب لاختصاصها بالحيوان دون (قوله) الشفاة هنا أصله والمراد استعمال بني آدم بلع العطش
 أو ليطبخ أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب ونحوها كذا في المبسوط والمراد به في حق البهائم الاستعمال العطش
 ونحوه مما يناسبها أفلاما فهستاني (قوله) ولكل أي من بني آدم والبهائم فهستاني (قوله) حقها أي حق
 الشفة وغيره بالحق لا ليس ملكا له لانه غير محرزاً فادامه فهستاني (قوله) في كل ما لم يحجز (أعلم) الماء أربعة
 أنواع الاول ماء البجار ولكل أحد في حق الشفة وسقي الاراضي فلا يمنع من الانتفاع على أي وجه شاؤوا الثاني
 ماء الادوية الغنالم كسبحون ولقاس في حق الشفة مطلقاً حتى في الاراضي ان لم يضر بالعامه والثالث
 ما دخل في المقاس أي المجاري الملوكة لجامعة مخصوصة وفيه حق الشفة والاراضع المحرزة في الاولى ينقطع حتى
 غير عنه وعامة في الهداية وما حله ان لكل أحد في الاولين حق الشفة والسقي لارضه في الثالث حق الشفة

من كل جانب وهو أرفق
 ملقي وقد مر ما يووسف
 بتصف بطن النهر وعليه
 الفتوى فهستاني معزها
 للكرمان وفيه معزها
 للاختيار والحوض على
 هذا الاختلاف وفيه
 معزها بالكافي ولو كان
 النهر صغيراً يحتاج الى
 كره في كل حين فله
 حريم بالاتفاق وفيه
 معزها للكرمان ان
 الخلاف في نهر مملوكة
 مسنة فارغة بل فيها أرض
 لغرض صاحب النهر فمسنة
 له عندهما ولصاحب
 الارض عنده وفيه
 معزها بالثمة الصحيح ان له
 حرياً بالاتفاق بقدر
 ما يحتاج اليه لاقفه
 الطين ونحوه اه
 قلت ومن نقل الاتفاق
 الشرب لاني عن الاختيار
 وشرح المجمع
 * (فصل الشرب) هو
 لغو (نصيب الماء) وشرا
 فية الانتفاع بالماء
 سقي للزراعة والربوب
 (والشفقة شرب بني آدم
 والبهائم) بالشفقة
 (ولكل حقها في كل
 ما لم يحجز
 ٣ قوله معزها
 للكفاية) الذي كتب
 عليه ط الكافي وهو
 الذي أبدى بنان نسخ الشارح حرمه اه مصححه

ولا حق في الرابع لا أحد **(قوله لم يحرز بانه)** الاولى في انه افلأحرزه في حره أوجب أوحوض مسجل من
 أس أو صفر أو حوض وانقطع حر بان الماء فانه يملكه وانما عبر بالاحراز أي لا الاختصاص تاريخه أنه لو ملأ الفل
 في النهر ولم يعد من رأسه لم يملكه عند الشيخين ان لا احراز جعل الشيء في وضع حصن والى أنه لو اعترف الماء
 في حوض الحمام بانه الحامي فانه يبنى على ملك الحامي لكنه أحق به من غيرها كالحق النية وغيره فبهتاني
(قوله أوجب) بالملك المملوك هو الحامية كباقي قال ط ولا حاجة اليه فان اناله يجمع على ما يربط عليه من عطف
 الخاص على العام بانواعه وفي نسخة ينجح ويحرر لان الحبس يتر كافي القاموس والماء في النهر غير مملوك
 كافي الهداية وقدمناه وبأنه لكن فسر بعضهم بالصهرج فصحح أيضا كباقي بانه **(قوله كدجلة)** بالسكر
 لفتح نهر بغداد قاموس **(قوله والفرات)** كغراب نهر في الكوفة قاموس **(قوله ونحوهما)** كسحون
 بنهر الترك ويجحون نهر خوارزم غنابة **(قوله ولا حراز)** أي في هذه الانهار **(قوله ولكل)** أي لكل
 جند **(قوله منها)** أي من هذه المياه لا غير المملوك **(قوله ان يضر بالعامه)** فان أضر بان يفيض الماء
 فيسد حقوق الناس أو ينقطع الماء عن النهر الا اعظم أو يمنع حر بان السفن تتلذذ خافه لكل واحد مسلما
 فان أذنيها أو مكانا يمتنع رازيه يظهر ما قدمناه عن الهداية أن هذا في الانهار أما في البحار فانه يتفق وان
 يبره صرح القهستاني تأمل **(قوله لا سق دواب الخ)** هذا المصدر يتعلق به قوله الا سق من نهر غيره وهذا
 يرفع في النوع الثالث من الاربعه التي قدمناها وحاصله أنه حق الشقة لنفسه فيما دخل في القاسم للملكة
 كذا دوابه الا ان اخف تخريب النهر بكثرته لا سق أرضه ونحوه قال الزيلي والشفة اذا كانت تأتي على الماء
 به بان كان جدد ولا صغرا وفيما يرده عليه من المواشي كثره تقطع الماء قال بعضهم لا يمنع وقال أكثرهم يمنع
 بضره وحزمه بالثاني في الملتقى **(قوله ولا سق أرضه الخ)** اضطر الى ذلك أولا ولا ضمان عليه ان سق أرضه
 وزرع من غير اذن أو أخذ معة بعد معة فؤده السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك حاشية ط **(قوله)**
 بالذنه لان الماسم في دخل في القاسم انقطع شركة الشرب عنه بالكلية هداية وفي الخاتمة نهر خاص يقوم
 من لغيرهم أن يسق بستانه أو أرضه الا انهم فان اذنوا الا واحدا أو كان فهم صبي أو غناب لا سق الاربع الرجل
 في يسق منه زرع أو أرضه اه **(قوله أو خضر)** جمع خضر وهي في الأصل لون الاخضر فسمي به ولما
 خضر مغرب **(قوله زرع)** الظاهر أنه فعل ماض مضي للجهول صفه لاقوله وكر الضمير للعطف ما وولان
 أيقله من اسم الجنس الجني الذي يفرق بينه وبين واحد النبات والبالا كثر فيه التذكير نحو اليه يصعد الكلام
 لمببحرفون الكلام عن مواضعه **(قوله ببحره)** بكسر الجيم جمع حره وهو ما يصل من الحرف ويجمع
 ايضا على حره قاموس ط **(قوله في الاصح)** كذا في الهداية والتبيين والملتقى وغيرها **(قوله وقيل لا الاذنه)**
 في الخاتمة والوجيز وهو الاصح فهما قولان بمصاحبان **(فرع)** العين أو الحوض الذي دخل فيه الماء بغير
 حراز أو احتال فهو غنزة النهر الخاص ط **(قوله والحرز في كوز أوجب)** مثله الحرز في الصهرج التي توضع
 للاحراز السابق الدور كما حره الرمي في فتاوه وما شئت على البحر وأقوى به مرار قال ان الاصل قصد الاحراز
 عنده ومحاصر محواه لوضع رجل طسا على سطحه واجتمع فيمما المطرفه أعخر ان وضعه الازل لذلك
 بوله والا فافرق اه وشبهه ما قدمناه عن القهستاني **(قوله لا يتفق به الخ)** اذ لا حق فيما لاحد كقدمناه
 في الملك ببحراره) فله يجمع ملتقى **(تنبيه)** في النخيل والهند بعد أوصى أو أمملا الكون من الحوض
 راق بعضهم فلا يحمل لاحداث يشرب من ذلك الحوض لان الماء الذي في الكون يصير ملكا لا خذ لا لا تخلط
 له الماء ولا يمكن التميز لايحل شربه ولو أمر صبي أو به أو أمه باتيان الماء من الوادي أو الحوض في كوز فاه
 يحمل لاه به أن يشرب من ذلك الماء اذ لم يكونا فغير لان الماء صار ملكه ولا يحمل لهما الا كل من ماله بغير
 حزم وعن محمد يحمل لهما ولو غنمين للعرف والعادة جوى عن الدابة وفي هذين الفرعين حرج عظيم ط أقول وفي
 منها اشكال أيضا ما لا ازل فلان العبد لا يملك وإن ملك فكون لملكه لا مملوكا كسبه ولا نه لغيره حتى
 حل الشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض الجاري أو مافي حكمه وبين غيره ينبغي أن يعتبر غلبة الظن لانه لم يبق
 في الآثار بقية منه بسبب الجريان والنضج والا يلزم هجر الحوض وعدم الانتفاع به أصلا ويمكن أن يعتبر

بانه) أو حسب (و) لكل
 (سق) أرضه من بحر أو نهر
 عظيم كدجلة والفرات
 ونحوهما) لان الملك
 بالاحراز ولا احراز لان
 قهر الله يمنع قهر غيره
 (و) لكل (شق) نهر
 لسق أرضه منها أو
 لنصب الرجان لم يضر
 بالعامه) لان الانتفاع
 بالمباح انما يجوز اذا لم
 يضر باحد كالانتفاع
 بشمس وقروها
 (لا سق) دوابه ان خيف
 تخريب النهر لكثرة
 (لا سق) أرضه وشجره
 وزرع ونصب دواب
 ونحوها (من نهر غيره
 وقتانه وبه الاذنه)
 لان الحق له فبقوقف
 على اذنه (وله سق شجر
 أو خضر زرع في داره
 حلالا به ببحراره)
 وأوانيه (في الاصح)
 وقيل لا الاذنه (والحرز
 في كوز وحب) عهدة
 مضومة للحاية (لا يتفق
 به الا باذن صاحبه)
 لملكه ببحراره (ولو كانت
 البئر أو الحوض أو
 النهر في ملك رجل فله أن
 يمنع من يد الشقة من
 الخول في ملكه

بالجماعة فجعل الشرب من نحو البئر بالترج ومن غيرهما بالجريان بحيث لو كان بحاسة حكم بطهارتها فليأكل
وأما الثاني فلان اللاب أن يستخدم ولله قال في جامع الفصولين واللاب أن يعبر ولله الصغير ليخدم أستاذ لتعليم
آخر فقول اللاب وأخذ الوصي استعماله بلا عوض بطريق التهذيب والرأفة ٨١ الآن يقال لا ياب من ذلك
عدم ملكه لذلك الماء المساح وان أمره بأمره والله تعالى أعلم **(قوله)** أنا كان يحدهما بقره (زاد في الهداية في غير
ملك أحد قال العلامة المقدسي ولم أر تغدير القربو ينبغي تقديره بالملل كما في التسم **(قوله)** ضفته) بالفتح
والكسر كذلك في المغرب وفي اللغويان بالكسر جانب النهرو بالفتح جماعة الناس اتقاي **(قوله)** المسلون شركة
في ثلاث) أي شركة بأباحة لا شركة ملك فمن سبق إلى شيء من ذلك في وعاء أو غيره وأخرزفه أو أحق به وهو ملك
له دون من سواه يجوز له ملكه جميع وجوه التمليل وهو مورد عنه ويجوز فيه وصاياه وان أخذ أحد منه بغير
أذنه ضفته ولم يسبق إليه أحد فهو لجماعة المسلمين مباح ليس لأحد منع من أراد أخذه للشفقة اتقاي عن
الكرخي **(قوله)** والكلأ) هو ما ينسبط وينتشر ولا ساق له كالأشجار ونحوه والشجر له ساق فعلى هذا الشوك
من الشجر لأن له ساقاً وبعضهم قالوا لا أخضر وهو الشوك اللبن الذي يأكله الابل كالأجر والجر شجر وكان
أبو جعفر يقول لا أخضر ليس بكلأ وعن محمد بن مروان ثم الكلام في الكلأ على أوجه أعجمها ثابت في موضع
غير محلو لأحد في الناس شركة في الرعي والاحتشاش منه كالشركة في ماء الجار وأخص منه وهو ما نبت في
أرض ملوكة ببلانيات صاحبها هو كذلك إلا أن الرب الأرض المنع من النخل في أرضه وأخص من ذلك كله
وهو أن يحتش الكلأ أو أن يمتنع في أرضه فهو ملكه وليس لأحد أخذه بوجه محضه بكسبه نخيره وغيره
ملصقا قال ط والقيروان زنيخ والقيروان زج كالشجر ومن أخضن هذه الأشياء من خزانة القشتين
والخطيب في ملك رجل ليس لأحد أن يحتطبه بغير إذنه وإن كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نسبته إلى قرية
أو جماعة ما لم يعلم أن ذلك ملك لهم وكذلك الزنيخ والكبريت والشرقي المروج والأودية مضمرات ويك
المحتطب الخطيب مجرد الاحتطاب وإن لم يشد ولم يجمعه ولو أخذ ما من أرض غير التي جعلت ملحمة فلان
علمه وان صار الماء ملحاً فلس له أخذه والطين الذي صاحبه التهر في ملك إنسان لا يجوز لأحد أخذه ومن أن
أخذ ملاً لأن ما هو محو في التثاخيته **(قوله)** والتام) يعني أنا وقد نزل في مفارقة قاتلها تكون مشتركة بينهما وبين
الناس أجمع فمن أراد أن يستضيء بضوءه أو يخطب قوماً حولها أو يصطلي بها أو يتخضم بها ليس لأحد
منعه فاما إذا وقفها في موضع محلو له فإنه منعه من الانتفاع بملكه فاما إذا أراد أن يأخذ من فضله سراج
أو شي من الجرفه منعه لأنه ملكه اتقاي عن شيخ الإسلام وفي النخيرة إذا أراد الأخذ من الجرفه فإنه ساقه قيمة
أخذ عمله صاحبه فحاله أنه يسترد منه وإن سبب الأقيمة له فلا وله أخذه بلاذن صاحبه **(قوله)** فقال للاب
الح) أي إن لم يجد كلاً في أرض ما حفر ياب من تلك الأرض ط عن الهندية وهذا إذا كان الكلأ ثابتاً في
ملكه ببلانياته ولم يشتمه بظاهر كلامهم أن النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه إخراجها
كطال ووجه الفرق فيما يظهر لي أن الشركة ثابتة في عين الماء والكلأ لا في عين الجرفه فلا يجب عليه أن يخرج
له الجرفه لصلطه لأنه لا لشركة لغرضه ولأنه استأجره لغيره فقيمة من أخذه بخلاف الكلأ والماء أغراض الحرز
فلو أخذها أحد من أرضه لاسترد هبته لأن الشركة في عينها تأمل ثم رأيت في النهاية أن الشركة التي
أثبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الترو والنار جواهر الحرز والنخل والخطيب والضمم إلا أن كان لأقيمة لأنه
لا يمنع عليه والمانع منعته **(قوله)** ولو منعه الماء) أي منعه صاحب البئر والحوض أو النهر الذي في ملكه فإن
لم يمكنه من النخل ولم يحضره الماء ولم يحدهما بقره **(قوله)** وهو) أي الشخص المتزوج **(قوله)** ودانته
عبر الله هتاني بأو وكذا في كتاب الخراج لا يوصف وشرح الطحاوي كأنه لا اتقاي **(قوله)** كأنه أن يقتاله
بالسلاح) لأنه قتلنا تلافه عن جفته وهو الشقة والماء في الثرميا غير محلو بخلاف الحرز في الأمانة
(قوله) لا يرمي) وهو ما ذكره الاتقاي عن كتاب الخراج لا يوصف أن قوماً ورواها عن أبا أله أن
يدلهم على البئر فلم يدرهم عليها فقالوا إن أعاننا وأعاننا قتلنا فأكذب تشطع من العطش فدلوا
على البئر وأعطوا دلوا نسحق فلم يبق علوا فذكره وكذلك الحرز من الخطيب فقال فلما وضع عنهم السلاح

إذا كان يحدهما بقره
فإن لم يجد يقال له أي
لصاحب البئر ونحوه
(أما ان يخرج الماء إليه
أو تركه) لما أخذ الماء
(بشرط أن لا يكسر
ضفته) أي جانب النهر
ونحوه (لأنه حينئذ
حق الشقة) الحديث
أخذ المسلون شركة في
ثلاث في الماء والكلأ
والنار (وحكم الكلأ
حكم الماء فقال
للاب) أما ان تقطع
وتدفع إليه ولا تتركه
لأخذ قدر ما يريد
زليل) ولو منعه الماء هو
يضاق على نفسه ودانته
العطش كان له أن
يقاتله بالسلاح) لا يرمي
عمره رضي الله عنه (وان
كان يحضرنا في الأواني

له فانه بغير سلاح) أى ويضمن له ما أخذ لان حل الاختلاف لا ينافى الصانع كما قدمناه أول المخطوطة
 بأنه قد ذكر الاتفاق أنه لو وقع الخلاف كان لصاحب البرقائه بغير سلاح وان العامة قاتله بالسلاح (قوله)
 كان فيه فضل عن حاجته) بأن كان يكتفى لردده فعمما أخذ منه البعض وترك البعض والاثر كما لا يملك
 به (قوله الأولى) يشير إلى أنه يجوز أن يقاتله بالسلاح حيث جعل الأولى أن يقاتله به فكون موافقا
 ذكرنا بل يعنى أنه لا يخالف ما مر من أنه أن يقاتله لاتفاق العسارين على الحواز (قوله وكرى نهر)
 ما اصلاح مسنانه ان خفف منها تارة ثانية (قوله أى حفره) قال القهستاني كرى النهر اخرج الطين
 فحفره فالكبرى مختص بالنهر بخلاف الحفر على ما قاله البيهقي الآن كلام المطرزي يدل على الترادف اه
 بمعنى الشارح (قوله غير ملوك) أى لم يدخل ما وقع المقاسم كالتل والفراة فهستاقى (قوله من بيت
 ال) غير المتدلى أى مال الخراج والجزء بدون العشر والصدقات لان الثاني للفقراء والاوّل للنواب ههنا
 له بغير الناس) أى الذين يطيعون الكبرى وموتمهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه فهستاقى (قوله)
 كرى النهر الملوك) بان دخل في المقاسم وهو عام وناس والقاصل بينهما أن ما استحق به الشفعة خاص وبالا
 ام واختلف في تحديد ذلك فقيل الخاص ما كان لعشرة أو عليه قرية واحدة وقيل لمائة أو ربعين وقيل مائة
 على ألف وغير ذلك عام والاصح تقوى به لرى المجتهد فختار أى قول شاه كفاية عن الخاتمة فلهذا قد نفاى
 شفعة قال الاتفاقى ولكن أحسن ما قيل فيمان كان لثون مائة فالشر كخاصة والافعامه لاشفعة فيها لكل
 شاعى الجار (قوله وقيل في الخاص لا يجرى) قال القهستاني في العام لو امتنع عنه كلهم أو بعضهم يجبرون
 به وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض أجبر على الصحيح كافي
 زاة اهو قوله لا يجبرون هو ظاهر الرواية كافي الكفاية (قوله وهل يرجعون) أى على الاى عا نفقوا هداية
 عليه انما القاضى نعم) أى امره باليمن بكرى نصيب الا على أن يستوفى قوامه الكبرى من نصيبه
 الشرب مقدار ما يبلغ قيمته انفقوا عليه ذخيرة وفها وان لم يرجعوا الامر الى القاضى هل يرجعون على الاى
 خطه من الشفعة ويتبع أى من شربة حتى يؤدى ما عليه قبل ثم وقيل لا واذ كرى عيون المسائل ان الاول
 ان أى حيفة وأى يوسف فلنأمل عند الفتوى اهل خصوصه في التارخانية والبرازية وظاهره أنه لا ترجيح
 عند القولين فلذا خبروا المقل لكن مفهوم كلام الشارح كالهداية والتيسير وغيرهما ترجيح عدم
 رجوع بلا امر القاضى ثم هذا كما مبس على القول بأنه لا يجرى الا في فاتهم فرعو عليه وقد مناصح الجرف قدر
 عليه عليهم من أعماله الخ) بيانه أنه لو كان الشركا في النهر عشرة فعلى كل عشر المونة فاذا جاوز وأرض
 من منهم فمضى على التسعة الباقي انسا لعدم تقع الاول فيما بعد أرضه وهكذا في الاخر اكرهم غرامة
 لا ينفع اذا وصل الكبرى الى أرضه ودونه في الغرامة من قبله الى الاول (قوله وقال الخ) الفتوى على قول
 العام كافي الكفاية وغيرهما عن الخاتمة والقهستاني عن التتمه (قوله بالخصص) أى حصص الشرب والارضين
 مائة * (تنبيهات) * الاول قال القهستاني لو كان فم نهر في وسط أرضه ليرد الى الجاهز وعرضه وهذا
 النهر الخاص أما العام فقد يرى اذا بلغوا فم نهر قريتهم اه الثاني قال في البرازية وأما الطريق الخاص في
 غير نافذ فاذا احتيج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فاذا قلر قروا دار رجل قبله على الخلاف في النهر
 لم يرفع اجماعا اه زائد في الخبر لو امتنع البعض قبل لا يجبر وقيل يجبر وذكرا لخصاف أن القاضى بامر
 لمن فيمنعون الا على عن الانتفاع حتى يؤدى * الثالث نهر المساقط والاسواخ الذى يسقط فيه فاض
 أو الكنف الخارجة من الدور والازقة كافي فيمنع اذا احتاج الى الكبرى فهو على عكس نهر الشرب
 ما وصلوا في الكبرى من أعلاه الى دار رجل شارك من قبله كما تقي به في الحامدية وغيره لان حاجة كل واحد
 سهل أو ساخن من داره الى آخر النهر ولا حاجة الى ما قبل داره في الاعلى اكرهم غرامة لاحتياجه الى
 مع النهر ودونه فها من بعده الى آخره فموا فلهم غرامة بعكس نهر الشرب وحاصل الفرق أن صاحب الشرب
 لا يجرى الى كرى ما قبل أرضه بلصه الما صاحب الاسواخ محتاج الى ما بعد أرضه لذهب وسخه (قوله ولا كرى)

قاتله بغير السلاح)
 كطعام عند الخفصة
 دور (اذا كان فيه فضل
 عن حاجته) للملكه
 بالاحراز فصار نظير
 الطعام وقيل في البئر
 ونحوها الاولى أن يقاتله
 بغير سلاح لانه ارتكب
 معصية فكان كالتعزير
 كافي (وكرى نهر) أى
 حفره (غير ملوك) من
 بيت المال فان لم يكن
 ثمة) أى في بيت المال
 (شئ) يجبر الناس على
 كربه ان امتنعوا عنه
 دفعوا الضر (وكرى)
 النهر (المولود) على
 أهله ويجبر من أب
 منهم) على ذلك (وقيل
 في الخاص لا يجبر) وهل
 يرجعون انما القاضى
 نعم (وسؤنة كرى
 النهر المشترك عليهم
 من أعماله فاذا
 جاوزوا أرض رجل)
 منهم (رى) من مسؤنة
 الكبرى وقال عليهم
 كربه من أوله الى آخره
 بالخصص كما يستوفون في
 استحقاق الشفعة
 ولا كرى

على أهل الشفة) لان المونة تلحق المالك لامن له الحق بطريق اللاحقة بزاية ولا تنهم لايحصون لانهم أهل
 الدنيا جمعا تغاى وغيره (تنبيه) أنهار دمشق التي تسقى أراضيها وأكبر دورها حارت العاد من قديم أن
 أهل الأراضي يكرهونها وحدهم دون أهل الدور مع أن كل دار حاقما معلوما منها باع وبشرى تعافوا حتى
 شرب ما لو لم لهم لاحق شفة بطريق اللاحقة ومقتضى ذلك أنه لا يلهيهم مشاركة أهل الأراضي في كرهاها كما علم
 بما مر (قوله استحسانا) ووجهه أنه مرغوب فيه مستغنى به ويمكن ملكه بالأرض بارث ووصفه كباياتي وقديس
 الأرض وحدها فيبقى له الشرب وحدها القياس أن لا تصح الدعوى به لأنه مجهول جهالة لا تقبل إلا لأعلام (قوله
 وأن لم يكن) أي التهر في بدل آخر قال في الكفاية علامة كون التهر في يده كره وغرس الاستحراق حائبه وماتر
 تصرفاته (قوله) ولم يكن جاري فيها أي وقت الخصومة ولم يعلم حرثه فيها ما مان كان حارثا وقتها وعلم حرثه
 فيها يقتضى به إلا أن يبرهن صاحب الأرض أنه ملكه كافي التاثر نافية (قوله فعله السان) أي الاظهار
 ببرهان أو بمعنى البينة وعلى الأول فعله قيامه من عمل الصدر المقرون بال وهو قتل كقوله ضعف الكتابة
 أعداءه وعلى الثاني فقه حذف الحار وهو على قبل ان وهو مطرد (قوله أن هذا التهر) أي أن كان يدعى رقة
 التهر عنابة (قوله) وأنه قد كان له حرام أي أن كان يدعى الارحاضه عنابة والموضوع مختلف فكان المناس
 الاتيان باو بدل الواو كقفل في الهداية والمثلث والضعف في المصدر المحمي وهو مجرا الماء والتهر المذكور فله
 لكن قد علت أن المراد بالتهر رفته وهو الحفرة فقه استخدام وعلى كل قوله بعده في هذا التهر جميع خلافان
 زعم أن الصواب أن يقول في هذه الأرض وكأنه أوقعه فيه تفسير بعض الشراح المحرري بموضع الاجراء تأمل
 (قوله وعلى هذا المص) أي وضع اجتماع ما فضل من الماء كناية (قوله في حكم الاختلاف في المالح) أي أن لم
 يكن في يده ولم يكن حارثا وما شاورت الخصومة ولم يعهد ذلك قبلها لا بد من البينة على أن المصوب والمراد
 والمشي ملكه أو أنه كان له التسييل أو المشي لكن في الفسخ عن أي التسلو كان مسلطه على دار
 رجل وله فيها مزاب قديم فليس له منعه وهذا استحسان حرثه العادة مما يجب انفق أخذوا بالقياس وقالوا
 ليس له ذلك لأن البينة أنه حق المسيل والفتوى على ما ذكره أو البينة أنه وفي البرازية بونه ناخذوه
 موافق القاعدة الآتية أن القدم يترك على قدمه تأمل (قوله اختصاصه في الشرب) أي ولا تعرف الكسفة
 الزمان المتقدم برزاية (قوله لا المقصود) أي المقصود فيها الانتفاع بقسمها فقد ربح قدر هداية
 (قوله لان المقصود الاستطراق) أي وهو في الدار الواسعة والضيقة على خط واحد عداية والحاصل أنه يقسم
 على الرأس سائحان عن التخط ومثله الاختلاف في ساحة الحار كما مر في متفرقات القضاء (قوله وليس
 لاحد) لان فيه كسر ضفة التهر وشغل موضع مشترك هداية (قوله من الشر كافي التهر) فإذا أن
 الكلام في التهر الملوأ بخلاف الاتهار الضام لأن ذلك كقمته أول الفصل (قوله الارحاضه في
 ملكه) صورته أن يكون حائنا التهر وملكه ملكه ولغيره من اجراء الماء تغاى (قوله ولا يضر بنهر ولا عام)
 أي والحال أن الرحلا يضر وعبارة الكافي أو قال في الدر المنثور فليعلم الواو عنابة والواقعة وفي الهداية
 بمعنى أو ليوافق الكافي فله الباقى اه ومعنى الضرب التهر ما يمان من كسر ضفته والماء أن يتغير عن
 سنه الذي كان يجري عليه هداية أي بأن يعوج الماشى يصل إلى الرحلي أرضه شجر يجرى إلى التهر من
 أسفله لأنه يتأخر وصول فقههم اليهم ونقص تغاى (قوله وأدنا المالح) قال في المغرب بالد التبع
 طويل يركب تركب مدق الأرض في رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها الماء ويرى ما يدبره الماء وليس
 ما يعبر به التهر وغيره يمينيا كن أو لا والفتح لغوة والقطر تمانى على الماء لعبور وليس عرام اه لكن في
 الغاية ليسر ما يوضع ويرفع مما تخزن المشب والالواح والقطر مما يتخذ من الحجر والجرى موصوفا
 لا يرفع (قوله أو يوسع في التهر) لأنه يكسر ضفته ويرى مدق مقداره حتى أعين الماء هداية (قوله
 بكسر الكاف المالح) قال في المغرب وقد تنضم في المفرد والمجمع (قوله لان القدم يترك على قدمه المالح)
 كذا في الهداية وغيرها قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو كان رجل مالحا وأوقات متفرقة في ربه
 يخرج منها في وقت الأرض مالح كافي الجواهر لكن في التمه أنه ماز اه (قوله أو سوق نصيبه المالح) لا

فيها نهر وأراد ب
 الأرض أن لا يجري النهر
 في أرضه لم يكن ذلك
 ويرتفع على حاله وإن لم
 يمكن في يده ولم يكن
 جارا فيها أي في
 الأرض (فعله السان)
 أن هذا التهر وأنه قد
 كان له مجرا في هذا
 النهر مسوق لسقي
 أراضي وعلى هذا
 المص في نهر أو على
 سطح أو المزاب أو المشي
 كل ذلك في دار غيره حكم
 الاختلاف فيه فله في
 الشرب زلي (نهر
 بين قوم الخصوما
 في الشرب فهو يقيم
 على قدر أراضيهم)
 لأنه المقصود (مخلاف
 اختلافهم في الطريق
 فانهم يستون في ملك
 رفته) بلا اعتبار سعة
 الدار وضيقها لان
 المقصود الاستطراق
 (وليس لاحد من
 الشركة) في التهر أن
 يتق منه نهر أو ينصب
 عليه (في الارحاضه وضع
 في ملكه ولا يضر بنهر
 ولا عام وقاية) (أو الدابة
 كناعورة أو جسر) أو
 قنطرة أو يوسع في التهر
 أو يقسم بالأمور
 الحال أنه قد كانت
 القسمة الكبرى بكسر

آدم العهد يستدل به على أنه حقه هداية أي فلزم أن يقضى به بشرب الأرضين جميعا لأنه إذا لم يعلم قسم
 مدار الأرض اتقاني وكذا إذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الأولى حتى ينهي إلى الأخرى لأنه
 في ذر بلاعة في حقه إذا لارض الأولى تنشف بعض الماء قبل أن يسقي الأخرى هداية وذكر خواهر زاده
 أملا الأولى وسد فوهة النهر أنه يسقي الأخرى من هذا الماء لأنه حينئذ لم يستوف في بذله حقه وإن
 فلا كفاية (قوله ليس له) أي للارض وذكر الضمير باعتبار المكان ط (قوله ولهم نقضه الخ) لأنه
 الشرب فإن مسألة الشرب بالشرب باطلا هداية (قوله وليس لأهل الأعلى سكر التهر بلارضاهم) لما
 من إبطال حق الباقيين فإن تراصوا على أن يسكر الأعلى التهر حتى يشرب بحصته أو اصطالحوا على أن
 وكل منهم في نوبته حاز لأن الحق لهم إلا أنه إذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر عما ينكبس به النهر كالطين
 ولكونه اضرا داهم يمنع ما فضل من السكر عنهم إلا إذا رضوا فإن لم يمكن لواحد منهم الشرب بالأسكر ولم
 الحوا على شيء يبدأ به أهل الأسفل حتى يروا ثم بعده لأهل الأعلى أن يسكروا وهذا معنى قول ابن مسعود
 في الله عنه أهل أسفل النهر أمر على أهل أعلى حقه يروا ولا نلهم أن يغفوا أهل الأعلى من السكر
 لهم طاعتهم في ذلك ومن لم يزل طاعته فهو أمره عناية وهداية وفي الدر المنثور قال شيخ الإسلام واستحسن
 أهل الأمام قسم الامام بالايام اه أي إذا لم يطلحوا ولم يتفقوا بالسكر بقسم الامام بينهم بالايام فسكر كل
 يتقبل لكنه خلاف ما في المتن كاللثقي والهداية فتنبه في لوجرت العادة من قديم على ذلك كما يفعل في
 دمشق إلا خذ من نهر بردى وقد يقبل الماء في بعض السنين فيستضر أهل الأسفل بسكر الأعلى فهل
 يبقى القديم على قدمه أحجب في الاستماع عليه وتنبه في الحامدية بأن ذلك ممنوع شرعا لكونه تصرفا في
 لأهل الأرض الشركاء ورضاهم تقدم لا يلزمه من تأخر فسيدها بالأسفل ثم بالأعلى اه ملخصا وكذلك
 غيرية عن خصوص نهر بردى فأجاب بلطف ولا يخفى أنه مبني على ما في المتن وأنت خير بأن ما استحسنه
 من الامام من القسم بالايام فيه دفع الضرر العام وقطع التنازع وتلصصا ما دللنا على أن لكل في هذا الماء
 ما يخصه أهل الأسفل به حين فله الماء فضرر لأهل الأعلى وكذا يخص أهل الأعلى به فيمنع ذلك مع
 بأنه مشترك بين الكل فلذا استحسنوا ما ذكره وارتضوه ثم رأيت في الحامكة الشبهة ما يدل على صحة
 بأن كل الأعلى منهم لا يشرب حتى يسكر التهر لم يكن له أن يسكر التهر على الأسفل ولكن يشرب بحصته
 بقوله ولكن يشرب بحصته ويؤى إلى هذا حيث لم يتعمه من الشرب أصلا والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله
 طريق مشترك الخ) وجه الشبهة هو أنه يزعم في الشرب ما ليس له فيحق الشرب ويرد في الطريق من
 له حق المرور كفاية (قوله لها سكنها) مبتدأ وغير خبره والظاهر أن صور المسئلة لها داران باب أحدهما
 طريق خاص وهو ساكن فيها وبالثاني في طريق آخر ونظيرها في الطريق الأول وقد ساكن فيها غيره
 شارة أو إعادة فليس له أن يقتطع لها ثانيا في طريق الدار الأولى لأنه يلزم منه أن يزعم في الطريق الخاص من
 له حق المرور وهو ساكن الدار الثانية بلارض أصحاب الطريق (قوله لأن المارة لا تزاد) وله حق
 وهو يتصرف في خالص ملكه وهو الحد الذي لا يفرز يلقى وفيه أنه قد يتناول الزمان وينبع التي لا يملكها
 في المشتري أن له حق المرور يستدل على ذلك بالفضل السابق ط أقول وذكر في الفصل ٢٥ من نور
 خلافا في المسئلة فقال له دار في سكة لا تنفذ شري بحسب دارة يتناظره في هذه السكة قبل أن يفتح من
 يملك السكة وقيل لا ولو أراد أن يفتح باب البيت في خارجه يتطرق من دارة إلى السكة له ذلك مادام هو ساكن
 بإصارت لرجل والبيت لا يخرج من بيت السكة اه وبين الفرق في جامع القصولين
 بعد (تمه) له كوفي أسفل التهر أراد أن يسدها ويقتع أخرى في الأعلى ليس له ذلك بخلاف ما لو أراد
 جعل باب داره في أعلى السكة لغير النافذة وإن أراد أن يسفلها عن موضعها أكثر أخذ الماء قال الحوا على
 لم إنما كانت كذلك ثم ارتفعت وقال السرخسي مطلقا وكذا الخلاف إن أراد أن يرفعها يقل عنه الماء
 انترائية ملخصا (قوله ويرث الشرب الخ) لأن الملك بالأول يقع حكما لا تصدا ويجوز أن يشب النبي

له أخرى ليس له منه
 أي من التهر (شرب
 بلارضاهم) يتعلق
 بالجميع ولهم نقضه بعد
 الأجزاء ولورثتهم من
 بعدهم وليس لأهل
 الأعلى سكر التهر
 بلارضاهم وإن لم
 تشرب أرضه بدونه ملحق
 (كطريق مشترك أراد
 أحدهم أن يفتح فيه بابا
 إلى دار أخرى ما كتبها
 ساكن هذا الدار التي
 مفتحة في هذا الطريق
 بخلاف ما إذا كان ساكن
 الدارين واحدا حيث
 لا يمنع) لأن المارة لا تزاد
 (ويرث الشرب)

ووصى بالاستقاعه) أما الاصله فيغه (٢٩٦) فباطل (ولاباع) الشرب (ولا يوجب ولا يجوز ولا يتصدق به) لانه ليس بحال متقوم

في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كالمسحوق (ولا يوصى بذلك) أي يبعه وأخويه (ولا يسلط) الماء (بدل خلط وصلح) عدم عدوه وهرتكاح وان صححت هذه العقود لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان الشرب لا يعلل بسبب قاطع ولو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا أرض فالزم يكن له أرض قيل يجمع الماء في كل نوبة في فحوص فبباع الماء إلى أن يتقضى دينه وقيل بنظر الامام لأرض لا شرب لها فيضه الهابق بغير أرضا وبها ينظر لقيمة الأرض لا شرب وقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما الذين الميت وعمامه في الأرض (ولا يضمن من ملا أرضه ما فترت أرض جاره أو غرق) لانه منسبب غير متعد وهذا اناسقاها سقيا معتادا تسجله أرضه عادة والا فوضمن وعليه الفتوى وفي الشريعة وهذا اناسق في نوبته بمقدار حرقه وأما اناسق في غرقه أو زائد على حقه يضمن على ما قال اسمعيل الزاهد فستانى (ولا يضمن من سقى أرضه) أو زرع (من شرب غير بغير اذنه) في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهابية وابن الكلال عن الخلاصة لما سقى غير متقوم ولو تصدق بتره فحسن

حكاوان كان لا يثبت قصدا لا كخرمك حكا الميراث وان لم تعلق قصدا سائر أسباب الملك وما يجري هذا لارث تجري فيه الوصية لانها آخذة في الهبة ويجوز خابره العقد عليه مقصودا اتفاقا ملخصا (قوله ووصى بالاستقاع) وتعتبر الوصية من الثلث قال بعضهم بأن يسأل من المقوم من أهل ذلك الموضع أن العلماء وانفقوا على جواز بيعه بغير ما يكفى بشرى فان قالوا بانه اعتبر من الثلث كافي لانلاف الميراث أو كثرهم على أن يضم لهذا الشرب حرب من أقرب أرض المقتدر بكم بشرى معه بدونه تارة حتى ما يكون فضل ما بينهما حاشيته (قوله) أما الاصله يبعه فباطل (متفق عليه) يقول المصنف بعد ولا يوصى بذلك ط وفعمن الهندية أوصى بثلثه بغير أرض في سبيل اقتداء والحج والرفاق كانت وصية يبعه اذ لا يتمكن من ذلك الابتناء أو ملخصا (قوله) ولا يباع الشرب (في ظاهر الرواية) بشرى يوم أو أكثر ويقصد نص عليه محمدا لا يجوز له ولا يغيره ولو كان والاصل وحازم الأرض في الصبح درم متقى أي تباعها قال في البرازية قال بعتل هذه الأرض وبعثل شربها قبل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لا يذكره مخالف يخرج من التبعية حتى لو ذكر لم يخرج وقال انه صار أصلا من كل وجه ولو باع أراضيع شرب أرض أخرى عن ابن سلام يجوز ولو أمر لا يجوز لان الشرب في البيع أصل من حيث أنه يقوم بنفسه وتبع من حيث أنه لفعنه في حيث أنه تبع لبايع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز مع أي أرض كانت وفي الإجارة تبع من كل وجه له ملخصا والشرب لا يرد إلى في الشرب ذكره في الصور الفصحى والفاسدة في جدول فراجعها وذكره في ايشان الصبح أنه لا يجوز البيع أيضا كالأجارات المسئلة المذكورة (قوله كالمسحوق) أي يسجي قريبا من الفتوى على أنه لا يضمن بالانلاف لكن عدم ضمانه بالانلاف مفرع على كونه ليس بحال متقوم كما صرح به في الهديا فيكون الفتوى على أنه غير متقوم أيضا (قوله وأخويه) أي الهبة والتصدق (قوله) ولا يسلط الماء أي ماء الشرب الغير المرز (قوله) بدل خلط (قوله) فلا يكون له من الشرب شيء وعليها أن رد الماء إلى أخذه لانه لا يباعه من التسمية كالأول اختلف على ما في بينهما من متاع فاناسق في بيتها أي كفاية (قوله) ولا يسلط الماء ويسقط القصاص لو جرد القول وعلى القائل رد الماء لان الولي لم يرض بقسطه حقا باتفاق وانما يمكن عن قصاص فالمدعى على دعواه عناية (قوله) وهو زركاح (قوله) وله ما هو المثل اتفاقا في رد الدر المنسوق ولا يفرض ولا يرهن ولا يباع (قوله) لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة يعني أن العقد بدل هو غير مال متقوم في هذه العقود بمعنى الشرط الفاسد وهذا العقد لا تبطل بالشروط الفاسدة (قوله) لان الشرب الخ) على أخرى أو بيان لكونه بمعنى الشرط الفاسد (قوله) وقيل الخ) صحه في الهديا في قول وان لم يحنف اشترى على تركه الميت أرضا بغير شرب ثم ضم الشرب إليها وما عاقها فصرف من الثمن إلى من الأرض ونصرف الفضل إلى قضاء الدين (قوله) لانه منسبب غير متعد (قوله) فهو كافر البئر وواضع الحجر في أرضه لا يضمن ما تلف به (قوله) والا فوضمن) كالواقد تاراف دار لا وقدمت لها عاقدة فاحترقت دار جاره وأما اذا كان في أرضه نف فترقت أرض جاره فان عليه ضمان والا اتفاقا (قوله) وهذا اناسق) الاشارة إلى عدم الضمان اناسقا معتادا كما أفصح عنه في الأخيرة (قوله) وأما اناسق الخ) أي سواء كان معتادا أو لا كما أفاد ما ذكرنا مرجع الاشارة قال وقد علمت ما علمه الفتوى وهو أن الاعتار للعتاد وغیره (قوله) على ما قال اسمعيل الزاهد هذا يقتضي انفراد عاذا كروان الجمهور على الاول ط وفي بعض النسخ الزاهد إلى ما عاقلا في القهستاني لكن الذي رآته في الأخيرة وغيره بدون ياء (قوله) لما مر الخ) قال في الأخيرة وأما الاضمن لوجهين أحدهما انه على استهلاله لا شقة ومن ملأ استهلاله شى بجمعة فاستهلكه بجمعة أخرى لا يضمن كمن دخل دار الحرب فاستهلك العلف لانه على استهلاله كمن بعت دابة الثاني ان الما قبل الا حراز بالادنى لا لا فقدا تلف ما ليس عملوا لغيره اه (قوله) بتره (قوله) يضمن أي يرضه وضمنه كافي القاموس (قوله) فحسن) بشرى إلى أنه غير واجب واتمها هو لثمة قال القهستاني وفي الثمة ان الله ويقفي كرم زاهد في غفوة أمر بقطعه وعن بعضهم أنه ملأ من حقه القرب الما لول وقال القهبي لا أمر به ولو تصدق بتره لكان حسنا وهذا

للماء الحرام فيه بخلاف العلف المصنوع فإن الدابة إذا جئت به لتعلم وصار يشاء آخره مستأى (فإن تكرر ذلك منه) لأضمانه (أنه) ينام بالضرب أو الخس إن رأى الإمام (ذلك) خاتمة وعامة في شرح الوهبانية (٣٩٧) وقال يجوز بعض مشايخ بل يبيع الشرب لتعامل أهل

بل (قوله) لبقاء الماء الحرام فيه) هنا يقتضي الوجوب على أنه لا يظهر الأعلى مقابل المقتضى به من أنه عاكف ضمنه لما لا يملكه أي أن علم تامل (قوله) إذا ما من) الأولى حنت (قوله) أقدم وصار شاء آخر) أي إذا أوفرتنا لمناجحوه فلا يطلب منه التصديق بها ط (قوله) فإن تكرر ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية في الخاتمة وإن فعله مرة بعد مرات ط (قوله) وعامة في شرح الوهبانية) أي لعلامة ابن التفتة حنت كرماء ما فعله إن الطرسوسى فهم من التعطل للمرابن لما قبل إجازة لا يعلل أنه يكون مباحا ورد التام في حرمه بأنه لا يلزم ذلك بل يكون غير مخلوك ويكون مستحقا في الخاتمة أنه ليس له ذلك بلاذن وإن اضطرا له العيون لا يفعل وإن اضطرا له لأن المرخص في أخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد ولو فعل أضمان على أن الطرسوسى قال أن كلام العيون يقتضى أنه لا يجوز ديانته فينبغي أن يبقى بأنه لا يباح بلاذن وفعل لأضمان في القضاء اه فافهم (قوله) قال) أي في شرح الوهبانية أول الفصل فافهم (قوله) ونفخذ الحكم (قوله) لصدقة فصلنا مجتهدا فيه لكن القاضي لا لا ينفذ حكمه بغير علم منه (قوله) فافهم) لعله يرى أن دفع ما أورده على الهداية من أن قوله هنا لا يضمن يناقض قوله في باب البيع الفاسد أنه يجوز بيعه في آية وهو اختيار مشايخ بلخ لأنه ضمن الماء ولهذا يضمن بالانلاف وله حظ من الثمن يعني أن قوله ولهذا يضمن انلاف مبنى على مقابل المقتضى وإن أوهم الاتفاق على الضمان كاهوشان التعطل (قوله) قلت وقدم ما عليه (قوله) أي من أن لا يضمن لأنه غير مستقيم وصحة في الظاهر به (قوله) فافهم) أي فان ما أتى به الناصحى وما في الخاتمة ويبيع الهداية بخلاف المقتضى به (قوله) وساق الخ) لإسحاله ط (قوله) وما جوز والخ) التراب يستخرج بالحفر ويوضع على حاقى التهر قيل بل وضع بجانبه أخذ ما لم يضر بالتهرو وقيل مشترك بين أهل التهر والمخر كور في النظم وقيل يباح لكل من أخذ منه لم يضر لأن الحافر لم يقصد ملكه فهو كمن احتسب شمس التهر لغيري الماخف لكل أحد أخذ وصوبه شيخ الإسلام وفي الفتنة أنه حسن جدا (قوله) دون أن) علف أن التام جري على القول بأنه مشترك فاشترط الأذن لا يضمنه بتاعله فافهم (قوله) ولو حفر وانهرها (قوله) الشطر الثاني لا غير به نظم الأصل لتضمنه مسئلتين الأولى نهر لقوم يجري في أرض رجل حفره وآلقوا به فان القوم في غير حريم النهر ظهروا أخذهم بنقله والأفلا الثانية لو كان يجري في سكة فكذلك والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الأشربة)

كره بعد الشرب لأنهم شارب عارق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لما سببه لأجله الموات وعامة في العناية الخ قال القهستاني وأصول الأشربة الثمار كالعنب والتروالزبيب والحبوب كالبر والذرة والخبث والخلاوات السكر والفانذ والعسل والألبان كالبزابل والرمال والخمائن العنب خمسة أنواع وأستؤمن التبر ثلاثة ومن الزبيب اثنتان ومن كل البواقي واحد وكل ما نهى في نوعين في موطيخ اه (قوله) كل ما نهى شرب) أي هواس من الشرب أي ما يشرب بماء كان أو غيره حلالا أو غيره قهستاني (قوله) وهي) أنها الضمير لان يروى مؤنثا معا قال في القاموس وقد تكرر أي نظر اللفظ (قوله) بكسر قشيد) هنا خلاف الأصل فقد كره في القاموس في باب الهمزة وفي القهستاني التي بكسر النون وسكون الباء والهمزة وفي المغرب ويجوز شديد على القلب والأذغام أي غير النضيج ومثله في نهاية ابن الأثير وفي العزبة لا بدال والأذغام غير مشهور قال القسسى أنه عامي (قوله) أنا غلى) أي ارتفع أسفله لأصله الارتفاع كافي المقاييس وقوله اشتد أي قوى حيث يصير مسكرا فافهم (قوله) أي رمى بالزبد) يقتضيان أي بحيث لا يبق في شيء من الزبد فيصفو وبرى ستاني (قوله) وهو الظاهر) واعتمد المحرف في النسق وغيرها تصحيح قاسم وقال في غاية البيان وأنا أخذ ولهماد فاعلموا أنهم إذا علموا أن ذلك يحمل قبل قذف الزبد يصفون في الفساد وفي النهاية وغيرها قيل لو أخذ في حرمه الشرب مجزأ لا يشترط وفي الحنفية ط (قوله) وبأي ما يشيد) أي في قوله

(٣٨ -) (إن أعاد من) - خامس) بكسر النون فتشديد الباء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف) أي رمى (زبد) أي الرغوة لم يشترط قذفه فيه قالت الثلاثة به أخذ أبو حفص الكبير وهو الظاهر كافي الشرب لا يملكه عن المراهب وبأي ما يشيد

والكل حرام اذا غلب واشتد اه ح (قوله) وقد تطلق الخ قال في المنع هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع أهل اللغة ولا نقول ان كل مسكر خمر لا يشتمل من غمار العقل فان اللغة لا تجري فيها القياس فلا يسمى الدين فارورة لقرار المساء فموا مافوه صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقوله ان من الخطئة شربوا من الشعر خمر او من الزبيب خمر او من العسل خمر او به ان الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرنا وغيره وكل واحدة اسم مثل الميث والبخ والنصف ونحوها واطلاق الخمر عليها مجاز وعلمه بحمل الحديث اه لمضاهة وهو لسان الحكم لان عملة الصلاة والسلام بعث له لسان الحقائق (قوله) وحرم قليلها أي شرب قليلها ثلاثا يكره الاتي من حرمة الانتفاع والتداوي اه ح واحترز به عما قاله بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فقهنا في قال في الهداية وهذا كفر لان جود الكتاب وأنه سماه رجسا والرجس ما هو محرم العين وقد جاء السنة متواترة أن النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعلمه باعتقاد جماع الامة وان قليله يدعو الى كثرة وهذا من خواص الخمر (قوله) لعين الخ أي لالهة الاسكار فحرم القطر منها وهذا علم مما قبله وانما أعيدنا كبدار على ذلك القول الباطل (قوله) عشر دلائل هي تطهيرها في حلال اليسر وما عطف عليه وتسميتها رجسا وعادها من عمل الشيطان والامر بالاحتساب وتعلق الفلاح باحتسابها وادارة الشيطان فيضاع العداوة ما يواقع الخضاء والصدع ذكر الله تعالى وعن الصلاة والنهي البالغ بصغة الاستفهام المؤذن بالتهديد اه ح (قوله) وهي بحصة مجلبة مغلظة لان الله تعالى سماها رجسا كانت كالبول والدم المسفوح اتقاني (قوله) ويكره مستحلهما لان تكرار الدليل القطعي هداية (قوله) وسط تقومها في حق المسلم حتى لا يضربها مستحلهما ونعاصها ولا يجوز بيعها لان الله تعالى لما محضاها فقد آتاناها بالثبوت بشربها وقال عليه السلام ان الذي حرش شربها يبيعها أو كل ثمنها هداية وعدم ضمانها لا يدل على إباحة أتالها وقد اختلفوا فيها فقبل باح وقيل لا يباح الا لعرض صحيح بان كانت عند شرب يبيع عليه الشرب وما اذا كانت عند صالح فلا يباح لانه يحلها غناية وفي النهاية وغيره ممن يجد الأئمة ان الصحيح الثاني قال أبو السعود والظاهر ان هذا الخلاف مفرع على الخلاف في سقوط ما بينهما قال انها مال وهو الاصح قال لا يباح أتالها الا لعرض صحيح اه وهو حسن (قوله) في حق المسلم اما الذي يبيع متقومة في حقه فكل من يرضى صبيعه لهما ولو اتلفهما له غير الامام أو مأموره ضمن قيمتهما كما مر في آخر الفصل (قوله) لا ما بينهما في الاصح لان المال لا يعمل به الطبع ويجري فيه البذل والبيع فتكون مالا لكنها غير متقومة لما قلنا اتقاني (قوله) ولو لم يفسد (قوله) قال بعض المتأخرين لو كان الباعة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الى الباعة يكره وكذا قالوا فمن أراد تخليص الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر ولو عكس يكره وهو الصحيح تأثرنا في (قوله) أو لطين أي لبل طين (قوله) وغير ذلك كمنشأ المراهبة التي يدير في شعرها والاكتحال بها وجعلها في معوط تأثرنا في منه ما يأتي من الاحتقان بها أو اقطارها في حبل قال الاتقاني لان ذلك انتفاع بالخمر وانه حرام الا أنه لا يحق في هذه المواضع لعدم الشرب (قوله) ولتوف عطف الاضافة على معنى من أي خوفه على نفسه من عطف بان خاف هلا كمنه ولا يجد ما يزيله الا الخمر (قوله) فلوزاد فسكره وكذا الورى ثم شرب حديجتي فأفاد ان السكر غير قديم انزاد على الضرورة وفي الخاتمة فان شرب مقار مارويه وبلا دول يسكره قالوا ينبغي أن يازمه الحد بكل شرب هذا القدر حال الاختيار ولم يسكر (قوله) ويحذر شرب الخ في غابة البان عن شرح الطحاوي وخطها بل ان الماء أقل أو مساو ليحذون أغلب فلا الاذا سكر اه وفي النخبة عن القدوري اذا غلب الماء عليها حتى زال طعمها ورزحها فلا حد ثم قال واذا زديها خمر أو كراهة وجد الطم والون حد وما لا لون لها محد ان وجد الطعم (قوله) ولا يؤثر فيها الطبخ أي في زوال الحرمة بترتبة الاستثناء (قوله) الا أنه لا يجد نقله في العناية عن شيخ الاسلام لكن في الكفاية والمراج قال شمس الأئمة السرخسي يحد من شرب منقلبا كان أو كثيرا بالنص وفي القهستاني عن التهمة وعليه الفتوى ومن هنا يعلم حكم العرق المسقطين فضلت ان الخمر فينبغي حرمان الخلاف في الحذر من شرب قليله كما يحسنه القهستاني أما بحاسنه فغلظة كاصله لكن ليس بحرمة الخمر لعدم كفر مستحله الخلاف فيموقوف الشرب لئلا يخطا الاجد به بلا مسك

المصف وضعف مافي
 التقنية والمجتهي ثم نقل
 عن ابن وهبان انه لا يلتفت
 لما قاله صاحب التقنية
 مخالفا للقواعد مالم
 يعضده نقل من غيره
 اه (وفيه كلام) لان
 الشبهة (ولا يجوز بها
 التساوي) على
 المعتمد فله المصف
 قلت ولو باحتقان أو
 انظر في أحليل نهاية
 (ويجوز تحليلها ولو
 بطريق فيها) خلافا
 للشافعي (و) الثاني
 (الطلاء) بالكسر
 (وهو العصور يطبخ حتى
 يذهب أقل من ثلثه)
 ويصير مسكرا وصوب
 المصف أن هذا يسمى
 الباق أو ما الطلاء
 ذكره بقوله (وقيل
 ما يطبخ من ماء العنب
 حتى يذهب ثلثه وبق
 ثلثه) وصار مسكرا
 (وهو الصواب) كما
 جرى عليه صاحب
 المحيط وغيره يعني
 في التسمية لا في الحكم
 لان حل هذا الثلث
 المسمى بالطلاء على مافي
 المحيط ثابت بشرط
 كبار الصحابة رضي الله
 عنهم كافي الشر بنبلاية
 قال وسى بالطلاء
 لقول عمر رضي الله عنه

نفي على خلاف الحق به كما أفاده كلام القهستاني تأمل (قوله واستظهره المصف) حيث قال والطبخ
 يؤثر فيها لانه لنوع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها لانه لا يحدفها مالم يسكر منه على ما قالوا لان الحدف
 في خاصة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ ذكره في تبين الكثر من غير ذكر خلاف وهذا هو الطاهر الذي
 يجب أن يقول عليه به يظهر الضعف مافي التقنية من قوله نجر طبع وتزال مرارتها محل وتضعف مافي
 حتى عن شرح السرخسي لوصفها مسكرا أو تذاخي صار حلا وحل وتحل بزوال المرارة وعندها بقليل
 موضوعة اه ملخصا أقول لا يخفى على أن قول المصف وهذا هو الطاهر إشارة الى أن الطبخ لا يرفع الحرمة
 بعد ثبوتها لانه هو الذي ذكره ابن بلي في التبعية من غير ذكر خلاف لإشارة الى عدم الحدف لان لفظة قالوا
 ذكر فيها فيه خلاف كما صرحوا به على أن قوله على ما قالوا يفيد بظاهر ما تبرى والتضعيف لان المعنى به
 بلافة كما عينناه وأيضا فان الذي يظهر به ضعف مافي التقنية والمجتهي هو الأول المذكور بالاخلاف لا الثاني
 إشارة الى ضعفه فتدبر (قوله وفيه كلام لان الشبهة) أي في التضعيف المفهوم من ضعف وذلك حيث قال
 مراد صاحب التقنية أنهم يحل إذا زالت عنها أوصاف النجاسة وهي المرارة والأسكار لتحق انقلاب العين كما
 انقلب خلاصها من البسوط أنها لا تحل للطبخ حيث كانت على أوصاف النجاسة لانه لم يوصفها بغير
 لا بمحضين الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثر بها في نبات الحدف لا ينافي أن المؤثر هو الانقلاب
 لا خصوصية النار اه أقول ولم يقول الشر بنبلاية في شرحه على هذا الجواب وكأنه والله تعالى أعلم لا النجاسة
 حرمت لعينها ولا تسلم انقلاب العين من هذا الطبخ ولذلك وقع فطرته بها في الماء الغير الجارى أو مافي حكمه نجاسة
 إن استهلكته فيه وصار ماء وكذا لو وقع في قدر الطعام نجسته وإن صارت طعاما كإلوا وقعت فيه فطرته بول
 أو ما طهرتها بانقلابها خلاصها ثابت ببعض المجتهدين أخذوا من إطلاق حديث نعم الاناء ليل فلتأمل ولعل
 هذا الفرع مفرغ على ما قدمناه عن بعض المعتزلة من أن الحرام من النجس هو المسكر يدل عليه أنه في التقنية
 قلعه عن القاضي عبد الجبار أحد مشايخ المعتزلة ثم أربابان الشبهة نقله عن ابن وهبان كما خطر لي لكن
 بحث فيه بأنه لا مدخل للأعتال في هذه المسئلة وأقول كأنه لم يطلع على ما قدمنا من تخصيصها بحرمة
 الاسكار ولعل هذا وجه عدم الاعتداد على ما يقوله صاحب التقنية حيث يذكر ما يخرج به مشايخ تقيده
 كذه المسئلة والتي تقدمت في السابق وأمثلة ما رواه أعلم (قوله على المعتمد) لما قدمنا في الحظر والامحة
 أن المذهب أنه لا يجوز التداءى بالمجرم (قوله ويجوز تحليلها) وهو أولى به لأنه أقول وأعلم يجب وأن كان في
 أرقابها ضاعها إلا أنها غير متوقفة ولذا اتضمن كما مر ذكر الشر بنبلاية يحل لا بها مالم فتأمل (قوله
 ولو بطريق فيها) كالمخ والماء والسمن وكذا ما باق النار عندها ونقلها الى النمس والخبث أنه لو وقع الشمس
 عليها لا يقل كرفع سقف لاحتل نقلها ولو خلط ليل بالنجس وصار ماء لم يحل وإن غلب النجس وانما دخل فيه بعض
 النجاسة لا يصير خلاصه حتى يذهب غمام المرارة وعندها يصير خلاصا كافي الضر ما تروى لو وقع في العصور فارة
 فأخرج قبل الفسخ وزله حتى صار نجسا ثم تحلل أو خالها لم يحل وبه أفتى بعضهم كافي السراجية
 ولو وقع فطرته تجزى حرمة ما وصف في حب خيل لم يفسد عمله الفتوى وعامة في القهستاني وإذا صار النجس
 خلاصا يظهر ما رواه من الأناة وأما أعداء قتل بطهر تعاقل لا يطهر لانه نجس باس الا ان غسل بالثلث فتخلل
 من ساعته فظهر هداية الفتوى على الأول خاتمة (قوله بالكسر) أي أو المالك كسائه فاموس (قوله يطبخ)
 في النار أو الشمس قهستاني (قوله أقل من ثلثه) فحده لانه إذا ذهب ثلثاه فقام حلا لم يحل شره عند الكل
 إذا غلى واشتد يحل شره عندهما مالم يسكر خلافا لمحمد اه شرح مسكين وسأني (قوله ويصير مسكرا)
 أن غلى واشتد وقد بذل في فاته يحرم قلبه وكثيره أو ما دام حلا فاحل شره اتفاقا وهذا التمسك ذكره هنا غير
 ضروري لأنه ساقى في كلام المصنف في قوله والكل حرام إذا غلى واشتد (قوله يسمى الباق) بكسر الهمزة
 فتحها كافي القاموس وسى النصف أيضاً والنصف النصف والباقي الذاهب ما دونه والحكم فيها
 أحد كافي القافية وغيرها (قوله وصار مسكرا) أي ما اشتد زوال حاله وإذا كثر منه أسكر (قوله يعني
 في التسمية لا في الحكم الخ) لما كان كلام المصنف هو هذا أشد الإيهام أي بالعناية لان كلامه في الاشربة بالحرمة

وذكر منها الطلاء وفسره أولاً بتفسير ثم أخر حكمه باله الصواب فيقولون أن المحرم هو المعنى الثاني دون الأول
 مع أن الأمر بالعكس فالنصف حرام اتفاقاً والطلاء وهو ما ذهب إليه من سمي الثلث حلالاً لا اعتد بحج
 كسأني فلا يحرم منه عندهم إلا القدر الأخير الذي يحصل به الاستكراه بما يأتي به فيه على أن حرام النصف
 أن الذي يسمى الطلاء هو الذي ذهب ثلثه وأن الأول حرام والثاني حلال وبحسب الشرب لنبال في هذا التصوب
 بأن الطلاء يطلق بالاشتراك على أشياء كثيرة منها السابق والنصف والثلث وكل ما طبخ من عصير الغلب أم
 أقول وفي الغرب الطلاء كل ما يطبخ به من قطران ويحجمه يقال لكل ما ختم من الأشربة طلاء على التسمية
 حتى يسمى به الثلث **(قوله على التفسير الأول)** أما على الثاني فطاهر لشره به وعند محمد بن يحيى كأي
(قوله به يفتي) عزاه القهستاني إلى الكرماني وغيره **(قوله وهو الذي من ماء الرطب)** هذا أحد الأشربة الثلاثة
 التي يتختم من التمر والثاني النبيذ منه وهو ما طبخ أدنى طبخة وهو حلال كما يأتي والثالث الفضيخ وهو الذي
 من ماء البسر المذنب مشتق من الفضيخ والصاد والهاء المجهمة وهو الكسر سمي به لأنه يكسر ويجعل في
 حب ويصب عليه الماء الحار لضرر حلاته وحكمه كالسكر أو أدنى النهاية ولو قال المصنف والثالث الذي من
 ماء التمر لشميل السكر والفضيخ فإن التمر اسم جنس يشمل البسر وغيره كما في القهستاني تأمل **(قوله إذا)**
 اشتد الخ ذكره غير لازم قطره ما رآه سألني في كلام المصنف **(قوله نقيع الزبيب)** النقيع اسم
 مفعول من الزبيب أو الثلاثي قال في الغرب نقيع الزبيب في الحانية ونقيع إذا ألقاه في البتل ونقيع منه الحلاوة
 وقال ابن الأثرية شرب من مخد من زبيب أو غيره من غير طبخ واليه أشار في الصحاح والأساس فالأول أن يقال
 نقيع البسر والرطب والتمر والزبيب فقهستاني ملخصاً لكن أفاضاً لا نقاش أن الرطب لا يحتاج إلى النقع في الله
 أي لأن النقع ما يكون بالبسل بالهافلاً أفر المصنف الرطب بالذكر تأمل **(قوله بشرط الخ)** يعني عنه
 ما بعده قطره ما رآه **(قوله إذا غلى واشتد)** أي ذهب حلاته وصار مسكراً وان لم يقذف بالزبد خلا لا دام
(قوله والام) بأن بقي حلالاً **(قوله وان قذف حرم اتفاقاً)** أي قبله وكثيره لكن لا يجب الحد إلا إذا سكر كما في
 المتن **(قوله وظاهر كلامه)** حيث لم يقل وقذف بالزبد **(قوله قولهما)** أي بعدم اشتراط القذف **(قوله)**
 وترك القذف وهو القذف **(قوله لأنه اعتمد على السابق)** أي لم يصرح به هنا اعتماداً على ما قدمه في تعريف التمر
 تأمل **(قوله ومقد كلامه)** حيث صرح بأن نجاسة السابق للتمر وسكت عن هذين ويعبد أن يقال تركها
 اعتماداً على ما مر تأمل **(قوله واختار في الهداية أنها غليظة)** فيه نظر ونص ما في الهداية وبجانبها خفيفة
 في رواية وغليظة في أخرى اه وعبارته في الدر المنثور أحسن مما هنا حيث قال ويختار السرخسي الخفة في
 الأخيرين وإن قال في الهداية بالغليظة في رواية اه وعبارته في باب الانحسار هكذا وفي باقي الأشربة روايات
 التخلط والتخفيف والطهارة ترجع في البحر الأول وفي النهر الأوسط اه **(قوله وحرمها)** أي الأشربة الثلاثة
 السابقة **(قوله لأن حرمها بالاجتهاد)** حتى قال الأزاعي بإباحة الأول والثالث منها وقال شريك بإباحة الثاني
 لامتثال الله تعالى على ما نقله عنه تتخذون منه سكرًا وروزقاً حسنًا وأجيب بأن ذلك لما كانت الأشربة كلها
 مباحة وعمامة في الهداية وهذا بخلاف الخبر فإن أئمتنا مقطوعة فلما كفر مستطها **(قوله نبيذ التمر والزبيب)**
 أي ونبيذ الزبيب قال القهستاني والتمر اسم جنس كما مر في تناول الباس والرطب والبسر وتعد حكم الكل
 كما في الزاهد والنبيذ يتختم من التمر والزبيب والصلأ والبر وغيره فإن يلقى في الماء يترك حتى يستخرج
 منه مشق من النبيذ وهو الإلقاء كما أشير إليه في الطلبة وغيره اه ثم قال أفرق بينه وبين النبيذ بالطحين وعلمه كما
 في التلم أقول الظاهر أن قوله وبين النبيذ قلم والصواب بين النقيع لأن الضمير في بينه للنبيذ تأمل **(قوله)**
 أن طبخ أدنى طبخة وهو أن يطبخ إلى أن ينضج شرباً لنبال عن الزبيب وقيدته لأن غير المطبوخ من الأنسنة
 حرام بإجماع الصحابة إذ غلى واشتد وقذف بالزبد وقد ورد في حرمة التختم من التمر أحاديث وفي حله أحاديث فلا
 حل المحرم على التي والمحلل على المطبوخ فقد حصل التوفيق وان دفع التعارض غنى والا حاديث الواردة كلها
 صحاح سابقها للرطب ووقف بما ذكره فرأجه قال الاتصافي وقد أطلب الكرخي في رواية الأثرية عن الصحابة
 والتابعين بالأسناد الصحاح في تحليل النبيذ الشديد والحاصل أن الأثرية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما أشبه هذا إطلاق البعر
 وهو القطر من الذي
 يطبخ به البعر الحار
 وبجانبه أي الطلاء
 على التفسير الأول كما
 قاله المصنف (كالتمر)
 به يفتي (د) الثالث
 (السكر) بفتح حين
 (وهو الشيء من ماء
 الرطب) إذا اشتد
 وقذف بالزبد (د)
 الرابع (نقيع الزبيب
 وهو الشيء من ماء
 الزبيب) بشرط أن
 يقذف بالزبد بعد
 الغليان (والكل) أي
 الثلاثة المذكورة
 (حرام إذا غلى واشتد)
 والام يحرم اتفاقاً
 وان قذف حرم اتفاقاً
 وظاهر كلامه كقصة
 المتن أنه اختار ههنا
 قولها قاله البرجندی
 نعم قال القهستاني
 وترك القذف لأنه
 اعتمد على السابق
 اه فتنه ولم يفتي حكم
 نجاسة السكر والنقيع
 ومقد كلامه أنها خفيفة
 وهو مختار السرخسي
 واختار في الهداية أنها
 غليظة (وحرمه لدون
 حرمها فلا يكفر
 مستطها) لأن حرمها
 بالاجتهاد (والمحلل منها)
 أربعة أنواع الأول (نبيذ
 التمر والزبيب) لأن طبخه
 أدنى طبخة يحل شره

(وان اشند) وهذا (الذاهو
شرب) منه (باللهو
وطرب) فاقرب للهو
فقلسه وكثيره حرام
(ومالم يسكر) فاقرب
ما يغلب على قلته انه
سكر فيحرم لان السكر
حرام في كل شراب (و)
الثاني (الخطيبان) من
الزبيب والتمر اذا طبخ
أدلى بطخة وان اشند
يحل باللهو (و) الثالث
(نبيذ العسل والتين
والبر والسنعر والذرة)
يحل سواء (طبخ ولا)
باللهو وطرب (و)
الرابع (المث) العنب
وان اشند وهو ما طبخ
من ماء العنب حتى يذهب
ثلثا هو بيثي ثلثا اذا قصد
به استمرار الطعام
والتداوي والتقوى
على طاعة الله تعالى ولو
للهو لايحل اجاعا حقائق
(وصح بيع غير الخمر) مما
مر وفاده محبة بيع
الخشيعة والافيون قلت
وقد سئل ابن نجيم عن
بيع الخشيعة هل يجوز
فكتب لا يجوز فيحل
على أن مراده بعدم
الجواز عدم الحل قال
المصنف (وتضمن) هذه
الاثرية (بالقيسة
لا بالمثل) لئلا تعان عفا
عنه

فل بدر كعمر وعلى وعبد الله بن مسعود وأبي مسعود رضي الله تعالى عنهم كانوا يحلوه وكذا الشعبي وأبو هريرة
في وروي أن الامام قال لبعض تلامذته من إحدى شرائط السنة والجماعة أن لا يحرم نبيذ الخمر وفي
راج قال أو حنفية ولو أعطت الفنا سحدا فخرها لاقتى بحرمته أن لا يشرب بعض الحنابلة ولو أعطت
بالشربها لا تشربها لأنه لا ضرر ورفقه وهذا غاية تقواه اه ومن أراد أن يدقق في ذلك والتوفيق بين الأدلة
له غاية السان ومراجع العربية (قوله وإن شئت) أي وقف بالزبد في الرمز وليد كركن القفا كفته عا
في ط (قوله بلاه ووطرب) قال في المختار الطرب بخفة تصبب الإنسان لشدة حره أو سرور اه قال
الطبري وهذا التصديق مختص بهذه الاشربة بل لا تشرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على هيئة
سفة حرم اه ط قلت وكان ينبغي للصنف أن يذكر التصديق بعد الماء وهو الطرب وعدم السكر بعد الرابع
لأن قيد الأكل (قوله) فلا يشرب ما يغلب على ظنه الخ أي يحرم القدر السكر منه وهو الذي يعلم يقينا أو يغالب
على أنه سكره كالخمر من الطعام وهو الذي يغلب على ظنه أنه بقعه الخمة آثاره خاصة فالخمر هو القدر
الخمر الذي يحصل السكر شربه كإسقاطه في النهاية وغيرها ويجوز أن سكره طائعا قال في منية المفتي شرب
بعضه أذ كان من نبيذ التمر أو خمر العشر لم يحرم اه وقال في الحاشية وفيما سوى الخمر من الاشربة المتخففة من
والعنب والازبيب لا يحكم بالسكر ثم قال في تعريف السكران والقنوى على أنه من يختلط كلامه ويصير
به الهذيان ونحوهما في حدود شرح الوهبانية (قوله) والثاني الخبطان لما روي أن ابن عمر سقاها لابن زياد
أورد من التمر محمول على الابتداء وأعلى غير المطبوخ جميعا من الأدلة حوى وبالاخير يحصل التوفيق بين
عليه ابن عربو بن ماري عن من حرمة تنقع الزبيب التي كما أضاف في الهداية (قوله) من الزبيب والتمر (أو
سرا أو الزبيب المجتمعة في قهستاني (قوله) أناطخ أدنى طبخة) كذا قدم في المراجحة والقناعة وغيرها المفهوم
بعبارة الملتقي عدم اشتراط الطبخ فيه فليست ثم هذا إذا لم يكن مع أحد المذاهب كوراء ماء العنب والأفلايد
ذهب للتنسيف كما يأتي (قوله) وهو ما طبخ من ماء العنب أي طبخه موصولا فاقوم فموصولا فان قبل غيره
فدون المرارة وغيره الحار والاحمر وهو المختار للقنوى ونحوها في خزانة المفتين درست في قيد العنب لأن
زبيب والتمر يحلان بأدنى طبخة كما مر لكن الماعز قيل أنه لو طبخ العنب كما هو ثم عصر فلا بد من ذهاب نكهته
طبخ في الأصح وفي رواية يكتفى بأدنى طبخة كافي الهداية وفيها ولو جع في الطبخ بين العنب والتمر أو بين التمر
عنب والازبيب لا يحل ما يذهب ثلاثة لأن التمر وإن كثر في بأدنى طبخة فمصر العنب لا بد أن يذهب نكهته
غير حار العنب أحيا لم يتركنا أجاج بين عصر العنب وتنقع التمر وفيها ولو طبخ تنقع التمر والزبيب أدنى
طخة ثم تنقع فيه تمر أو زبيب كان ما تنقع فيه ما يسيرا لا يخطئ التنسيف من مثله محل والأوفى والذي يصب
في الماء بعد ما ذهب ثلثه ما يطبخ حتى يرق ثم يطبخ حقه كالمثلث بخلاف ما أناص على العصر ثم يطبخ حتى
ذهب ثلثه الكل لأن الماء يذهب أولا لظافته أو يذهب الماء منه فلا يكون الذاهب ثلثي ماء العنب أي فلا يحل
قوله أن انقصد متعلق بمحل مقدار في القهستاني فنقصه به استبراء الطعام والقنوى في الثاني على القيام
في الأيام على الصيام أو القتال لعداء الاسلام أو التناوي لنقص الامام فهو محل الخلاف بين علماء
الام (قوله) ومع بيع غيرها الخ أي عند مثله الهما في البيع والضمان لكن القنوى على قوله في البيع
في قولهما في الضمان أن قصد المثل في الحسبة وذلك يعرف للقرآن والأفعلى قوله كافي التاتر خاصة في غيرها
في البيع وإن صح لكنه يكره كافي القاية وكان ينبغي للصنف ذكر ذلك قبيل الاشربة المباحة فيقول بعد
ولا يكثر مستحله وأصح بيعها وتضمن الخ كلفه في الهما في غيرها لأن الخلاف فيها لا في المباحة أيضا لا
يحمد فيما نظره ما يأتي من قوله بحرمه كل الاشربة وتحبسها تأمل (قوله) عمام أي من الاشربة السبعة
وله ومقاد الخ أي مقدار التصديق غير الخمر والثلث في ذلك لا يها دون الخمر وليسافق الاشربة المحرمة فحجة
لها بقصد حجة بمعناها فهم (قوله) عدم الحل أي لقسام العصاة بعناؤهم كراين الشبهة أنه يؤبب بانها
بأنى (قوله) وتضمن هذه الاشربة يعني بحرمه منها (قوله) عن ثلثه عنه أي المثل وفي بعض النسخ تحليل

وعامة فيما علقته عليه

زاد الفهستاني ان لبن
الابل اذا اشتد لم يحل
عند محمد خلاهما
والسكر منه حرام
بلا خلاف والحد
والطلاق على الخلاف
وكذا لبن الرمال أي
الفرسة اذا شتم لم يحل
وصحيح في الهداية حله
وفي الخزانة أنه يكره
تحرر ما عند عامة
المشايخ على قوله (وحل
الانتباه) اتخاذ النبيذ
(في الهداية) جمع دابة
وهو الفرع (والختم)
حرم خضراء (والزفت)
أطلق بالزفت أي القبر
(والنقير) الخسبة
النقورة وما ورد من
النهي نسخ (وكره
شرب دوى الخمر) أي
عكره (والامتناع)
بالدوى لان فيه أجزاء
الخمر وقتله ككثيره كما
(و) لكن لا يحد
شاربه) عندنا (بلا
سكر) وبه مجمعا
(و) يحرم أكل البنج
والخسبة

لانه لا يستمر او الناس في زمانا يسير من القصور والتلهمي وعن أبي يوسف لو اراد السكر وقتله وكثيره حرام
ويطلب حرام ومسته الى حرام اهـ زاد في الدر المنثور عن الفهستاني ومجده وان لم يسكر كان المضمرات
روها اهـ اقول هو مختلف لما ذكرناه انفسا نقيضا لحد السكر ولعل صوابه ان سكر فلتأمل (قوله)
لما (الخ) حيث قال وصحيح غير واحد قوله ما علق في المضمرات بان الخمر موعودة في العقوبة فبني أن يحل
جنسها في الدنيا اعمد جاز ترغيبا اهـ (قوله على الخلاف) أي يثبتان عند محمد لا عندنا (قوله أي)
(س) صرح في جامع الهداية لا يبال فرسة فالاولى ان يقال أي لانه من الخيل اهـ ح (قوله لم يحل) أي
بالامام اهـ فقهستاني (قوله على قوله) أي قول الامام وفي الخامسة وغيره ان لما كحل حلالا وكذلك
عنه عندنا وعند يكره قال بعضهم تنزهوا قال السرخسي انه مباح كالبنج وعامتهم قالوا يكره تخرعنا لكن
عدوان زال عقله فزال البنج يحرم ولا حذفيه اهـ زاد في البرازيغوا كذا العلماء على انه تنزيه هو هو المواقف
فيها في النبايح فراجعته قال في الخامسة وان زال عقله بالبنج ولبن الرمال لا تنفذ نصرة فانه وعن أبي حنيفة
علم حين تناوله أنه بنج يقع طلاقه والا فلا وعندنا لا يقع مطلقا وهو الصحيح وكذلك الشرب يسرا با حوافل
نفسه زال عقله فطلق قال محمد لا يقع وعليه الفتوى اهـ هذا ما يذهب اليه المعصية والافق طلاقه كما يأتي عن
خروج شرح الوهانية والصحيح من مذهب الصالحين جواز شربه أي لبن الرمال ولا يحد شاربه اذا سكر منه
في الصحيح اللهم الا أن يجمع عليه كمال في ما قدمناه اهـ أي الا أن يشربه فهو والمعصية ثم هذا كله مخالف
كره الفهستاني الا أن يقال ان هذا في غير الشد وكلام الفهستاني في المستدوي يشعر كلام الهداية بحديث
في تعليل حل لبن الرمال لان كراهية لحمه لاحترامه او لئلا يؤدي الى قطع مادته لانه لا يتعدى الى لبنه اهـ
يقال هذا فيما لا يذهب اليه المعصية وكلام الفهستاني اذا قصدها كما قدمنا عن ابن السخنة يأتي من قوله عن
محمد فلتأمل (قوله في الهداية) بالضم والمد فقهستاني أي مع التشديد (قوله جمع دابة) بالمداهح (قوله)
لختم) بفتح الحاء والواو وسكون النون بينهما فقهستاني (قوله حرم خضراء) كذا في نسخة في القاموس
في المغرب لخم الخرف الاخضر وكل خرف نوع من عبيد هي حرار حرم حمل فها الخمر الى المدينة الواحدة
ختمه (قوله وما ورد من النهي نسخ) أي بقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الانتباه في الدابة
البنج والزفت والنقير فانتبهوا واشربوا في كل طرف فان الظرف لا يحل شيا ولا يخرم مولا تسربوا للسكر
هذا جملة ما لا أحذف رواية غير الافكار قال شيخ الاسلام في مسبوقة اغنامي عن هذه الاوعة على
ماصوص لان الابنة تشبه هذه الظروف أكرما تشد في غير هاتين فصاحبها على خطرين الوقوع في شرب
ممن عناية (قوله وكره) عبر في النقاية كالزاهدي بقوله وحرم قال الفهستاني وانما اثر الحرمة على الكراهة
واقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التسمي على المراد اذ اذال عنه كلام الهداية (قوله أي عكره) بفتح
ويمن قاموس وورد في التوامين في أسئلة فقهستاني (قوله والامتناع) انما خصه لانه تأثر في تحسين
يشعر به (قوله عندنا) وقال الشافعي بحدله شرب محرر من الخمر ولنا ان قتله لا يبعد على كثير لما في
اتباع من النبوة عنه فكان ناقصا فليس غيرا محررا الا شربه ولا حذفها الا للسكر ولان الغالب عليه القتل
فان كانا غلب عليه لما لا يحتاج هداية (قوله ويحرم كل البنج) هو بالفتح نبات يسمى في العربية
بكران يصعد وينبت ويخلط العقل كما في التذكرة فليشيع داودا في القاموس واخيهما الاحرام الاسود
سلبه الابيض وفيه السلب يوم من الاسوع والرجل الكثير النوم والسلب الذي لا يتحرك وفي الفهستاني هو
حد نوعي شجر القنب حرام لانه يزول العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون
لانه وانما خل العقل به لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيره من ابحاث البنج كما في شرح الباب اهـ اقول
لذا غير تاهل لان ما يحل العقل لا يجوز ايضا لاسببه فكيف يقال انه مباح بل الصواب ان من اراد صاحب
هداية وغيره ما لم يحد قتله للتدوي ويحرم من صرح بحرمته اراد به القدر المسموح به بل عليه ما في غانة
ليان عن شرح شيخ الاسلام اكل قليل السموم والبنج مباح للتدوي وما زاد على ذلك اذا كان يقتل أو

التشبه بكذا اهـ

يذهب العقل حرام اه فيناصر بحرم قتلنا مؤيداً لما سابقاً بجنائنا من تخصص ما من أن ما أسكر كتمه
 حرم قتله لما ثبتت وهكذا يقال في غيره من الأشياء الحادثة المضرة في العقل أو غيره بحرم تناول القدر المفرط
 منها دون القليل النافع لان حرمة البسبب لاعتبار بل الضرر هو في أول طلاق الحر من غلب عقله بالنسب
 والافون يقع طلاقاً إذا استعمله وهو وادخال الآلات قصد الكونه معصية وإن كان التداوي فلا لعندها كذا
 في فتح القدير وهو صريح في حرمة البسبب والافون لا للدواعي في البراءة والتعليل بتأدي بحرمته لا للدواء اه
 كلام الجرح وجعل في التهر هذا التفصيل هو الحق والحاصل أن استعمال الكثرة المسكر منه حرام مطلقاً كما يدل
 عليه كلام القايين أو ما القليل وإن كان لا هو حرم وإن سكر منه يقع طلاقاً لا من مبدأ استعماله كان مختلواً وإن كان
 للتداوي وحصل منه سكر فلا غتتم هذا التحريم المفرد بقي هاتين لم أر من يعمليه عندنا وهو أنه إذا اعتد
 أو كل شيء من الحامدات التي لا يحرم قتلها ويسكر كثرها حتى صارياً كل منها القدر المسكر ولا سكره
 أسكره في ابتداء الأمر ولا فهل يحرم عليه استعماله نظراً إلى أنه يسكر غيره وأولى الله قد أسكره قبل اعتدائه
 أم لا يحرم نظراً إلى أنه طاهر مباح والعلة في تحريمه الأسكار ولم يوجد بعد الاعتدال وإن كان فعله الذي أسكره
 قبله حراماً ما كان اعتاداً كل شيء مسموم حتى صارياً كل ما هو قاتل عادته ولا يضره كما يلغى عن بعضهم فلتأمل
 نعم صرح الشافعية بأن العبرة بما يغيب العقل بالظن غالب الناس بالعادة (قوله وهي ورق القنب) قال
 ابن البطار من القنب الهندى نوع يسمى بالحشيشة يسكر جداً إذا تناول منه يسيراً قدر درهم حتى إن من
 أكرهته أخرجه إلى حد الرعونة وقد استعمله قوم فاختلعت عقولهم وبما قتل بل نقل ابن حجر عن بعض
 العلماء أن في كل الحشيشة مائة وعشرين مضرة دينية وديونية ونقل عن ابن تيمية أن من قال بجلها
 كفر قال وأقر ما هل مذهبه اه وسأني مثله عندنا (قوله والافون) هو عصارة الحشيشة يكر بوسيط
 الشهوتين إذا توى عليه ويقتل إلى خردين ومضى زائداً كلعلى أو بعضه أيام ولا اعتدائه بحشيشة يضى تركه
 إلى موته لا يخرق إلا غشية خروقالا يسدها غيره كذا في تذكرة خاد (قوله لأنه مفقد العقل) حتى يصير
 للرجل فيه خللاً عوق فساد جوهرة (قوله وإن سكر) لان الشرع أوجب الحد بالسكر من المشروب لا بالما كول
 اتقانى (قوله كذا في الجوهرة) الإشارة إلى قوله ويحرم كل البسبب الخ (قوله وكذا يحرم جوزه الطيب) وكذا
 العنبر والزعفران كما في الزاخر لابن حجر المبكى وقال فهذه كلها مسكرة ومزادهم بالأسكار هنا نقطة العقل
 لأمع الشدة المطربة لهما من خصوصيات المسكر المائع فلا ينافى أنها تسمى مخدرة فإما في الوعيد على الخمر إلى
 فيها اشتراكهما في إزالة العقل المقصود للشارع بقاؤها أقول ومثله زهر القطن فإنه قوى التفرغ ببلع الأسكار
 كما في التذكرة فهذا كله وقطاره يحرم استعمال القدر المسكر منه دون القليل كما قد متناه فافهم ومثله بل أول
 البرش وهو شئ من مركب البن والافون وغيرهما ذكر في التذكرة أن أدامانه بفقد البدن والعقل ويسقط
 الشهوتين وبفساد اللون ونقص القوى ويهلك وقد وقع به الآن ضرر كبير اه (قوله قاله المصنف)
 وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوزه الطيب فقيد أقي كثير من علماء الشافعية بحرم تناول من صرح
 بذلك منهم ابن حجر زيل مكة في فتاواه والشيخ كال الدين بن أبي شير يف في رسالة وضعها في ذلك وأقي بحرمته
 الأقصر أوى من أصحابنا وقت على ذلك بخطه الشرع لغيره لكن قال حرمتادون حرمة الحشيش والله أعلم اه
 أقول بل سيد ذكر الشارح حرمة شاعن المذاهب الأربعة (قوله عن الجميع) أى جامع الفتاوى (قوله والحشيشة)
 عبارة للصنف وهو الحشيشة (قوله فهو زندق مستد) قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه أى كل الحشيش
 فتوى مشايخ المذهبين الشافعية والحنفية لفتاواهم بحرمته وتأديب باعتدائه حتى قالوا من قال بجله فهو زندق
 كذا في المفتى بالجمعة وتبعها المحقق في فتح القدير اه (قوله بل قال يجمع الدين الزاهدى الخ) هذا ذكر الصنف
 نقلنا عن خط بعض الأفاضل ورد ما الرى بأنه لا التفات إليه ولا تعويل عليه إذ الكفر بانكار القطع عان
 وهو ليس كذلك اه ملخصاً أقول ويؤيد ما متتامن أن الأثرية الأربعة أحرمه حرمة متادون حرمة الخمر فلا
 يكفر مستعملها فعلى هذا يسلك أيضاً الحكم عليه بأنه زندق يجمع أنه أقهر في الفتح والبحر وغيرهما الزندق يقول
 ولا تقبل توبته لكن رأي في الزاخر لابن حجر ما نصه وسبى القرافي وابن تيمية الإجماع على تحريم الحشيشة قال

وهي ورق القنب
 (والافون) لأنه
 مفقد للعقل ويصد
 عن ذكر الله وعن
 الصلاة (لكن دون
 حرمة الخمر فإن كل شئاً
 من ذلك لا حد عليه وإن
 سكر) منه (بل يضرز
 بمادون الحد) كذا
 في الجوهرة وكذا يحرم
 جوزه الطيب لكن
 دون حرمة الحشيشة قاله
 المصنف ونقل عن
 الجامع وغيره أن من
 قال بجل البنج والحشيشة
 فهو زندق مبتدع بل
 قال يجمع الدين الزاهدى
 أنه يكفر ويباح قتله
 قلت ونقل شيخنا النجم
 العزى الشافى في
 شرعه على منطلومة
 أبيه البدن المتعلقة
 بالكبر والصفار عن
 ابن حجر المبكى أنه صرح
 بتحريم جوزه الطيب
 بإجماع الأئمة الأربعة
 وأنها مسكرة ثم قال

استعمله فقد كفر قال واعمالهم يتكلم فيهم الآية الاربعه لانهم اتكن في زمنهم وانما ظهرت في آخر المائـ
 ناسه واول المائـ السابعة حتى طررت دولة التتار اهرججوه فليتل (قوله والتتار الخ) أقول قد اضطربت
 اهل العلماء في بعضهم قال بكر اهتبه وبعضهم قال بحرمته وبعضهم باباحتهم وأقر دونه التاليف وشرح
 هيبانه للشر بنلال وينبغي من بيع الدنان وشربه * وشابه في الصوم لاشك بظفر
 بشر العلامة الشيخ اجمل النابلسي والسيد ناعدا القتي على شرح الدرر بعد نقله أن الزج جمع الزوجه
 أو كل الثوم والبصل وكل ما يمتن القمح قال ومقتضا المنع من شربها التت لان ينسب القمح خصوصاً اذا كان
 ج لا يشربه أعذنا الله تعالى منه وقد أفتى بالنع من شربه شيخ مشايخنا السبيري وغيره اه والعلامة الشيخ
 الاجهوري المالكي رسالة في حله نقل فيها أنه أفتى بحله من يعتمد عليه من أئمة المذاهب الاربعه قلـ
 ت في حله أيضا السيد نا العارفي النابلسي رسالة سماها الملع بين الاخوان في اباحه شرب الدنان
 مرضه في كثير من تأليفه الحسان وأقام الطامه الكبرى على القائل بالحرمة أو بالكرهه فانه سماح كان
 عيان لا بدلهما من دليل ولا دليل على ذلك فانه لم يثبت اسكارس ولا تفقيه ولا اضراء من ثبته منافع فهو
 نقل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحه وان فرض اضراء لبعض لا يلزم منه بحر على كل أحد فان
 بل ضرر بأصحاب الصغراء العالبيه ورجال مرضهم من أنه شفاء بالنص القطعي وليس الاحتياط في الاقتراء
 انه تعالى بآيات الحرمة والكرهه الذين لا بدلهما من دليل بل في القول بالاباحه التي هي الاصل وقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه هو الشرع في بحرهم الحرام الخائض حتى نزل عليه النص القطعي فالذي
 يحيي الانسان اذا سئل عنه سواه كان ممن يتعاطا ولا كنهنا العبد الضعيف وجمع من في بينه أن يقول هو
 شر لكن رائحته تستكرهها الطباع فهو مكره وطع الاشرع على آخره أو طاله به ربه الله تعالى وهذا الذي
 يليه كلام الشارح هنا حيث أعقب كلام شيخه النجم بكلام الاشياء بكلام شيخه العادى وان كان في الدر
 في جزئها حرمة لكن لانها تهل بل ورود النهى السلطاني عن استعماله ويا في الكلام فيه (قوله فانه مفتر)
 في القاموس فترجمه فقروا انت مفاصله وصفه والفتار كفر ابا بتسدا التسوية وأفتى الشارب فترشابه
 (وله وهو حرام) مخالف لما نقل عن الشافعية فانهم أوجبوا على الزوج كفائته اه أبو السعود
 كروا ان مذهب اليماني بحر ضعيف والمذهب الذي كرهه القائل به العارض وذكره أو أئمة انما يجب للزوجة
 الزوج وان كان لها اعتياد ولا يضرها تركه فيكون من قبيل التفكه أما ان كانت تنضر تركه فيكون
 قبيل التداوى وهو لا يلزم ط (قوله ومع نهى ولي الامر عنه الخ) قال سيدى العارفي عبد الغنى ليشترى
 أمر من أمر به يتسلط به أمره الناس تركه أم أمره ما طعله المكس عليه وهو في الحقيقة أمر باستعماله على
 المراد من أولى الامر في الآية العلماء في أصح الاقوال كما ذكره العارفي في آخر مسائل شتى من شرح الكنز
 بضال منع السلطان الظلمة المصرى عن المصادرات وتضييع بيوت المال وانقارهم القضاء وغيرهم على
 دولة الظلم يثبت حكامهم وقد قالوا من قال السلطان زماننا عادل كفر اه ملخصاً أقول مقتضا أن أمره
 لنا لا يشهد أمرهم أو جوب وقد صرحوا في متفرقات القضاء عند قول التثون أمره قاض ربحهم وقطع
 سرب قضى به وسئل عنه بقولهم وجوب طاعته على الأمر قال الشارح هناك ومنعه محمد حتى نعان الطعة
 حسنة في زماننا وبقي الخ وذكر العلامة السبيري في أوائل شرحه على الاشياء من شروط الامامة أن
 ان عدلاً بالاعمال مينا وراد كرامتوقا به البلاء والقروج والاموال زاهد امنوا واضعاً اساساً في موضع
 باسة ثم اذا وقعت اليد عن أهل الخلل والعقد مع من ضقه ما ذكر صار اماماً باقترض طاعته كافي خزانه
 بكل وفي شرح الجواهر يجب طاعته فيما أباحه الشرع وهو ما يعود نفعه على العامة وقد نصوا في الجهاد على
 حال أمره في غير معصية وفي التاتر تانية اذا أمر الامير العسكر بشئ فقصاوا حداً لا يؤيده في أول وهله بل
 به فان عادى عادى عنده اه ملخصاً وأخذ السبيري من هذا أنه لو أمر بصوم أيام الطاعون ونحوه يجب
 قاله أقول ونظاها عبارة خزانه الفتاوى لزوم طاعته من استوفى شروط الامامة وهذا يؤيد كلام العارفي

شيخنا النجم والتت
 الذي حدث وكان
 حدوده بدمشق في سنة
 خمس عشرة بعد الالف
 يدعى شارب أنه لا يسكر
 وان سلمه فانه مفتر وهو
 حرام لحديث أحمد عن
 أم سلمة قالت نهى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن كل مسكر
 ومسكر قال وليس من
 الكبائر تناوله المرة
 والربعين ومع نهى ولي
 الامر عنه لم قطعاً على
 أن استعماله

دعاً أضرب بالبدن نعم
الأصرار عليه كبيرة
كسائر الصغائر انتهى
بحروفه وفي الأشباه في
قائمة الأصل اذباحة
أو التوقف و يظهر أثره
فيما أشكل حاله
كالمسجون المشكل
أمره والنبات المجهول
سمته اه قلت فيهم
منه حكم النبات الذي
شاع في زماننا المسمى
بالثمن قنبه وقد كرهه
شحننا العادي في
هديته الحاقاله بالثوم
والصل بالاولى قدر
ومن جزم بحكمة
الحشيشة شراح
الوهابية في الحظر
ونظمه فقال
وأقتسوا بتعصير
الحشيش ورقه
وطلبوا بحش لزر
وقرروا له لابعه
الأدب والفنق
أثبتوا
وزندة للسل
وحروا
* (كتاب الصيد) *

فمن مبرور لكن في حاشية الجوى ما يدل على أن هذا الشرط لرفع الائم لأهمية التولية فراجعه (قوله رعا
أضرب بالبدن) الواقع أنه يتلف باختلاف المستعملين ط (قوله الأصل اذباحة أو التوقف) اعتباراً لآل
عند الجمهور من الحشفة والشافعية كما صرح به المحقق أن الصالح في تحريم الأصول (قوله ففهم منه حكم
النبات) وهو الأصل على المختار والتوقف فيه ما شارف إلى عدم تسليم أسكاه وتفتته وأضراره والألمض
ادخاله تحت القاعدة المذكورة ولذا أمر بالتنبه (قوله وقد كرهه شحننا العادي في هديته) أقول يظهر كلام
العادي أنه مكر ومتحيز بما يقس متعاطيه فانه قال في فصل الجماعة وبكره لا قضاء بالمعروف وأكل الربا
أو شئ من المحرمات أو بدوام الأصرار على شئ من البدع المكروهات كاللذان المتدع في هذا الزمان ولا سيما
بعد صدور منع السلطان اه و يدل به سيدنا عبد الله في شرح الهدية بما حصله ما قدمناه فقوله الشارح
الحاقاله بالثوم والصل فيه نظر اذ لا يناسب كلام العادي نعم الحاقه عما ذكره الانصاف قال أبو السعود
فتكون الكراهة تنزيهية والمكروه تنزيهية بما يجمع اذباحة اه وقال ط و يؤخذ منه كراهة التجريم في السجد
التي الواردة في الترمذ والصل وهو ملحق بهما والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة لمنا نعم الاخلال بتنظيم
كتاب الله تعالى اه (قوله ومن جزم الخ) قد علمت إجماع العلماء على ذلك (تمه) لم يتكلم على حكم قبوله لأن
وقد خرمها بعضهم ولا وجه له كذا في تبيين المحارم وقاوى المصنف وحاشية الأشباه الرطلى قال شيخ الشارح
النجم الغزفي في تاريخه في رجة أبي بكر بن عبد الله الشاذلي المعروف بالصدر وس أنه أول من اتخذ القهوه
لما ر في ساحتها شجر الغن فاشتت من ثمرة فوجد فيه تحجفا للدماغ واختلا بالسهو وتنشيط الذاكرة
فاحتجته قوتاً وطعاماً وأرشدنا نساءه التي انتشرت في البلاد واختلاف العلماء في أول القرن العاشر فخرها جماعة
ترجع عندهم أنها مضره آخرهم بالشام والشيخنا العنبري والقطب ابن سلطان الحنفي وعصر أجدن
أجدن عبد الحفي السبائي تعالاه ولا أكثرون إلى أنها مسلحة وانعقد الإجماع بعد ذلك وأما
ما ينضم للهمان المحرمات فلا شبهة في تحريمه اه ملخصاً (خاتمة) سئل ابن حجر المكي عن أبيه يا كل نحو
الأيون وصار إن لم يأكل منه هلك فأجاب أن ذلك قطعاً محل بل وجب لأضراره إلى إبقاء روحه كاللثة
للضطر ويحب عليه التدرج في تنقيصه شافياً حتى يزول قول المحدثين من غير أن تشعروا نزل ذلك ظهور
آثم فليس اه ملخصاً قال الرطلى وقواعد الاختلافه (فرع) قدمنا في الحظر والاحقة عن التائريه أنه لا بأس
بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو كلة أقول ينبغي تفصيله بغير إضرار وظاهره أنه لا ينبغي شرب ما يشبع من غير
المائع وقيد به الشافعية والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصيد)

مصدر صاده إذا ختم فهو صائد وذلك مصدر يسي الصيد صيداً فجمع صودا وهو كل مجتمع متوحش طبعاً
لا يمكن أخذه إلا بالجملة مغرباً عن مجزئ مثل الدجاج والطائر إذا أراد منه أن يكون له قوائم أو جناحاً على
عليهما ويقدر على الطيران من جهتها وبالتوحش مثل الحمام فعنه أن لا يألف الناس لسله ونهاراً وبطحا
ما توحش من الأهليلق فاه الأجل بالأصطاد ويحمل بكافة الضرورة ودخل به متوحش يألف كالطير لا يمكن
أخذها بالجملة وبغاية في القوس إلى أي القلي وان كان بما يألف بعد الأخذ لا أنه صدقه يحمل بالأصطاد
ودخل فيه ما لا يؤكل كالباني (قوله مما يورث السرور) بوقيل الغنفة واليهو لحديث من أتبع الصيد فغفل وفي
السعدية ولأن الصلصن الطعنة ومناسبتها للأشرف بقصره وكل منها فانه ما هو حلال وحرام (قوله خمسة
عشر شرطاً) خمسة في الصائد وهو أن يكون من أهل الذكورة وأن وجد منه الإرسال وأن لا يشارك في الإرسال
من الأجل صدقاً وأن لا يترك التسمية عامداً وأن لا يشغل بين الإرسال والإخذ جعل آخر خمسة في الكلب أن
يكون معلماً وأن يذهب على سنن الإرسال وأن لا يشارك في الأخذ الأجل صدقاً وأنه يقتله حراً وأن لا يألف
متوحش في الصيد أن لا يكون من الغنرات وأن لا يكون من نبات الماء الأسفل وأن يمنع نفسه بجنابه أو
قوائمه وأن لا يكون متقرباً بانبائه أو جعله وأن عوت منها فإقل أن يصل إلى ذبحه اه وفيه خمسة كوروم
جوابه في المنع وجمع هذه الشروط لما جعل أكله ولم يذكره حياً (قوله في غير الحرم) الاول أن يقول أو في الحرم
ليشمل الصور الثلاث وهي صيد الحرم في الحلال والحرم في الحلال والحرم في الحلال (قوله كما هو ظاهر) لا ينطبق

تبعاله والا فالحقيق عندي اباحة
 اتخاذ حرفة لانه نوع
 من الاكساب وكل
 انواع الكسب في
 الاباحه سواء على
 المذهب الصحيح كافي
 البرازيه وغيرها
 نصب شبكة للصيد
 ملك ما تعقل بها بخلاف
 ما اذا نصبها
 للجفاف فانه لا يملك
 ما تعقل بها (وان
 وجد) القلش أو
 غيره (عاجا أو يئارا
 مضروبا) بضرب
 أهل الاسلام (لا)
 عليك ويحب تعريضه
 أعلن أن سبب الملك
 ثلاثة نائل كسغ وجهه
 وخلافة كارت واصالة
 وهو الاستلاء حقيقة
 بوضع اليد أو حكما
 بالتمسك كسب
 شبكة لصيد الخفاف
 على المباح أنثا عن
 مالك فلا يستولي في مقارفة
 على حطب غيره
 عليك ولم يحل للقلش
 ما يحبه بلا تعريف
 وتعمام التضرع في
 المطولات (ويحل الصيد
 بكل ذي ناب ومخالب)
 تقدما في الذابح (من
 كلب وراز ويحسب ما
 بشرط قابلية التعليم
 بشرط (ككويه
 ليس ينحس العين) ثم
 فرغ على ما مهد من
 الاصل بقوله (فلا يجوز)
 الصيد (بدب وأسد) لعدم

على عنه الا في ثلاث كامر في الخطر (قوله على ما في الاشياء) أي أخذ ما في البرازيه من أن يصباح الا لقلش
 حرفة في جمع الفتاوى ويكره للقلش وأن يتخذ حرفة وأخرى في الشرب لابلية (قوله لانه نوع من الاكساب)
 ذلك استدل في المداية على اباحة الاصطاد بعد استدلاله عليه بالكتاب والسنة والاجماع وأقره التراح
 قوله وكل انواع الكسب (الخ) أي أنواعه الاباحه بخلاف الكسب بالباطل والعقد والفاسد ويجوز ذلك (قوله
 المذهب الصحيح) قال بعد في التاترخانية بعض الفقهاء قالوا الزراعة مدمومة والصحيح مذهب اليه
 هو الفقهاء ثم اختلفوا في التجارة والزراعة أيهما أفضل وأكرم مستحضا على أن الزراعة أفضل اه وفي
 تنقي والمواهب أفضل لهما في التجارة ثم المراته ثم المصلحة اه أقول والمراد من قولهم كل انواع الكسب
 الاباحه سواء أنها بعد ان لم تكن بطريق يحظر ولا يتم بعضها وان كان بعضها أفضل من بعض تأمل ثم ان
 ل نوع منها تارة يتخذها الانسان حرفة ومعايشا وتارة يتخذها وقتا للحاجة في بعض الاحيان وحيث كان
 صطدا عن ما نادل على اباحة اتخاذ حرفة لا سيما مع اطلاق الادلة وعبارات المتن والكره لا يبدلها من
 بل خاص وما قيل ان فيه ازهاق الروح وهو يورث قسوة القلب لا يدل على الكراهة بل غاية أن غيره كالتجارة
 لم رائة أفضل منه وفي التاترخانية قال أبو يوسف اذا طلب الصيد لهوا ولعبا فلا خير فيه وأكرهه وان طلب منه
 يحتاج اليمن بيع أو ادم أو حاجة أخرى فلا بأس به اه (قوله تعقل) بتقديم العين المهمة على القاف
 يعلق ونسب قال في المغرب وهو مصنوع غير مسبوع (قوله وان وجد القلش) بالقاف وهو الذي يفتش
 ابل يديه وبالر بال يستخرج ما فيها من النقص وغيره والظاهر انه لفظ عاجي غير عربي فلتراجع كتب
 ولا مناسبة لهذه المسئلة بيا الصيد محلها كتاب القطة حوى مخصصا ووجد في بعض نسخ المنع القلش
 ولا يضرب أهل الاسلام) أما المضروب بضرب الجاهلة فهو ركاز يخص وتقدم انه اذا شئبه الضرب
 بل جاهليا ط (قوله ويجب تعريفه) الى ان يعلم انه لا يطلب ثم يتصدق به أو يتصدق على نفسه ان كان
 مرفقا ط (قوله نافل) أي من مالك أو مال غيره وقوله وخلافه وكنا يقال فيما بعده ط (قوله وهو
 استلاء حقيقة) شمل احياء الموات فلا يحال في عدم قمارها كما فعل الجوى (قوله كسب شبكة لصيد
 لقلش) نعم فيه صاحب الاشياء والاولى حذف قوله لصيد بل شمل ما اذا لم يقصده في التاترخانية والقهرية
 استلها لم يكن باستعمالها هو موضوع للاصطاد حتى ان من نصب شبكة فعقل بها صيد ملكه قصد بها
 الاصطاد ولا فلو نصبها للتجفيف لا يملكه وان نصب فسطاطا لن قصد الصيد عليك والا فلا لانه غير موضوع
 سيد اه ملخصا تأمل (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله عن مالك) أي مالك مالك (قوله على
 طلب غيره) أي بان جمعه غير (قوله ولم يحل الخ) لانه لم يحل عن مالك مالك (قوله وتعمام التضرع) أي
 في السبب الثالث في المطولات منها ما في التاترخانية وغيرها من المتن بالنون دخل صيد داره فلما رآه أغلق
 عليه الباب وصار محال بقدر على أخذه بلا اصطاد بشبكة أو سهم ملكه وان أغلق ولم يعلم به لا يملكه ولو نصب
 خاله فوقه فيها سقط عليها وانفلت فأخذ آخر ملكه ولو جاء صاحب الحيأ أخذ من ثمنه بحث بقدر على
 أخذه فانفلت لا يملكه الا أخذ وكذا لو انفلت من الشبكة في الما قبل الاخراج فأخذ غير ملكه لا ورعيه
 ارج الما في موضع بقدر على أخذه فوقع في الماء اه ملخصا وفي بعض النسخ وتعمام التعريف وهو غير
 مناسب كالا يفتي (قوله تقدما في الذابح) بشرط ان المراد به ما تقدم وهو سبوع له ناب ومخالب ينسبه
 حترأ عن نحو العرو والجماعة قال القهستاني وفيه شعار بأن ما لا ناب ولا مخالب لم يحل صيد بل لا بد من
 خرج كافي الكرمانى (قوله وراز) في الصحاح بالزاي في البازي الذي يصيدوا لجمع اواز ويزان وجمع
 بازى رة قال اول اجوف والثاني ناقص ظهر منه من قول بعض الفقهاء البازي يتشد الباء ويخففها كذا
 غررا لافكارى حيث جوزوا فيه التشديد مع أنه لم يسمع (قوله بدب وأسد) ذكر في النهاية الذئب بدل
 لب وكذا في المحط شرب لابلية وذكر في الاختصار الثلاثة (قوله لعدم قابلية التعليم) حتى لو تصور التعلم
 لهم ما وعرف ذلك بماز شرب لابلية عن النهاية (قوله وعليه الخ) هو بحث المصنف على أن العلة هي نجاسة

فيها التعليم فانه لا ييمان لا غير الاستلوا منه والى ب نجاسته والى ب نجاسته (ولا يجوز) التجاعه عنه وعليه

عنه كافي الهداية (قوله فلا يجوز) الفاء فصحة أي وإذا ثبتنا عدم الجواز في الخنزير على نجاسة عنه فلا يجوز
بالكلب ينعلى القول بنجاسة عنه أيضا ذكر في المعراج عن الثعني والحسن البصري وغيرهما أنه لا يجوز
بالكلب الأسود اللحم لأنه عليه السلام قال هو شيطان وأمر بقتله وما وجب قتله حرم اقتناؤه وتعليمه فلم يصر
صيده كغير العلم ولنا عموم الآية والأخبار اهـ (قوله إن النص ورد فيه) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعبد
ابن حاتم إذا أرسلت ثابلك فلا ترمس الله تعالى فإن أسلمك عليك فأدر كنهه قد قتل ولم يأكل منه فكله فإن أخذ
الكلب كافر وإنه البخاري ومسلم وأحمد (قوله وبه يتدفع قول القهستاني) حيث قال يحمل صيد كل ذي
ناب كالكلب والفهد والنمر والأسد وابن عرس والذئب والخنزير وغيرهما بشرط العلم وعن أبي يوسف أنه يستثنى
منه الخنزير بل كونه نجس العين والأسد والذئب لانها لا يعملان للغير وقد يلحق الحدأة بالذئب مضمران وفي
ظاهر الرواية الشرط قبول التعليم وما قاله الشافعي إن الأسد والذئب لا يتصور فهمما التعليم فقد صرح بخلافه
في السمع والخنزير عند الامام ليس نجس العين على ما في الخبر بدو غيره على أن الكلب نجس العين عند
بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اهـ ملخصا حاصله الحق في استثناء الخنزير والأسد والذئب وفي التعليل
لان الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل بكل معلم ولو خنزيرا وكونه نجس العين لا يمنع بدليل أن الكلب
كذلك عند بعضهم مع أنه لم يقل أحد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي أفاده الشارح الفاضل أن النص ورد
في الكلب وإن قيل بنجاسة عنه فلا يلحق به الخنزير والحاصل أن هذا الجواب يدفع به الشارح شيتين الأولى
ما يحمله المصنف من إلحاق الكلب بالخنزير في عدم حمل الصيد بناء على القول بنجاسة عين الكلب والثاني
ما يحمله القهستاني من إلحاق الخنزير بالكلب في حل الصيد ووجه الأول أن الكلب وإن قيل بنجاسة عنه
لكن لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه ووجه الثاني أن الخنزير وإن دخل ظاهره في عموم قوله تعالى
وما علمتم من الجوارح لكنه مستثنى لحرمة الاتفاح نجس العين وما ورد به نص بخصوصه حتى يتسبب بل أمرنا
باحتجانه فلا يصح قياسه على الكلب المنصوص عليه ولا أجزم باستثنائه المصنف كالهدياء والذين والبدائع
والاختيار هذا انقرير كلام الشارح الفاضل وقد خفي على غير واحد ونسبه بعضهم لفعله وهو يرى منها والله
تعالى يدريه نعم فاته الجواب عن قول القهستاني والخنزير ليس نجس العين لكن تركه كلفه وهذا المذهب خلافه
والتعليل بنجاسة عنه مبني على ما هو المذهب تأمل (قوله بشرط علمهما) بدليل الحديث المذكور وقوله تعالى
مكئين أي معلمين الاصطلاح تعلمونهم فوردونهم ونمامه في الزبلي والمناسب الاتيان بالواو عطف على قوله
بشرط التعليم ثم إن هذا الشرط معنى عن ذلك (قوله وهذا) أي العلم والباء في قوله للتصوير ط (قوله بتلك
الاكل ثلاثا) أي متواليات قهستاني وهذا عندها وهو رواية عنه لان فيمادونه من زيادة احتمال فعله تركه
مرة أو مرتين شعفاذا تركه ثلاثا لدل على أنه صار عاقلة ونمامه في الهداية ونقل ط عن الجوى أنه لا بد من تركه
الاكل مع البلوغ لا الشبع فتأمل وعم كاهن الجلود والعظم والخنزير وغيرها كافي فاضلخان وغيره
قهستاني وعند أي ختلفة لا بد أن يغلب على ظن الصائده أنه معلم ولا يقدر بالثلاث ومضى في التكرار والتغاية
والاصلاح ويختصر القدر على اعتبار التقدير بالثلاث وظاهر المتن ترجيح عدمه ثم على رواية التقدير
عن الامام يحمل ما اصطلاحه ثلثا وعند هذا في الثالث روايتان قال في الخلاصة والبرازية والاصح الحل (قوله
في الكلب ونحوه) أي من كل ذي ناب فشمحل بالفهد والنمر وقوله بالرجوع اذ ادعوت في البازي ونحوه أي
من كل ذي غلب قال في الهداية لان بدن البازي لا يحمل الضرب وبدن الكلب يحمل فضر بليتركه لان
آية التعليم تركه ما هو اللفظ عادة والبازي متوحش متفر فكانت الاجابة آية تعليمه أما الكلب فهو ألوف يعتاد
الاتهاب فكان آية تعليمه تركه ما لفته وهو الاكل والاستلاب اهـ والتعليل الثاني لا يتأتى في القهستاني والفهد والنمر فانه
متوحش كالبازي مع أن الحكم فيه وفي الكلب سواء فالعتمد هو الاكل كفاية عن البسوط ونحوه في الغاية
والمعراج وفي التاتر ثانية عن الكافي والحكم في القهستاني والكلب سواء ما أدى لا يشترط فيه الاكل ولا

فلا يجوز بالكلب على
القول بنجاسة عنه الا
أن يقال إن النص
ورد فيه قتيبه
يتدفع قول القهستاني
أن الكلب نجس العين
عند بعضهم والخنزير
ليس نجس العين عند
أي ختلفة على ما في
الخبر بدو غيره فتأمل
(بشرط علمهما) علم
ذي ناب وغلب (هذا
بتلك الاكل) أما الشرب
من دم الصيد فلا يضر
قهستاني ويأتي (ثلاثا
في الكلب) ويحسوه

لا اعتبار ما يخالفه حيث قال والله يهدوكم ويحموكم ويحتمل الضرب وغادته الاقتران والتفريق شرط فيه ترك الاكل
 الاجابة جعوا مثله في الدرر وغاية البيان وغيرهما وهو مبني على اعتبار التعليل الثاني اقول ومقتضى اعتماد
 تعليل الاول ترجيح ما مر بقدره (تبيينه) ايراد كرايلز فيكم اجابة بصير معلما فينبغي أن يكون على
 لا اختلاف في ذلك كرفي الكلب ولو قيل بصير معلما لاجابة واحدة كان وجه لان الخوف يتفرع بخلاف الكلب
 بولي قلت وفي التاترناة والخبرة وغيرهما اذا فر البازي من صاحبه فعداه فلم يحبه حتى يحكم بكونه جاهلا اذا
 صاح صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولاء بحكم يتعلمه عندهما وقال فيه عن المحط واما البازي وما يصنعه
 ترك الاكل في حقه لمفس علامة تعلمه بل أن يحجب صاحبه اذا دعاه حتى اذا كل من الصيد يترك كل صيده
 ال بعض مشا فاحتاج اذا احاب عند الدعوة لانه من غير أن يطعم في العلم اما اذا كل لا يحجب الا لطمع في
 لم لا يكون معلما وهو مثله في الظهور به (قوله اذا دعاه) أي دعوت الخارج المعلوم من المقام (قوله) وبشرط
 (رحمهما) أي ذى الناب والمخبط (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية في البدائع الاصطيداني ناب أو مخبط
 البازي والشاهن لا يعمل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف محل زاد في العناية والعراج
 غيرهما والفتوى على ظاهر الرواية اقول وهو ظاهر المصنف في التفسير في القصة في عن التظلم من أن
 بازى والصرف وقتلا مختلفا بل بالاتفاق مشكل وما في النجاسة من قوله ولو أرسل الكلب فأصاب الصيد كسر
 فقه ولم يجرحه أو حسم عليه أي جلس على صدره وخنقه لا يؤكل وعن أبي يوسف لا يشترط الجرح والبازي اذا
 بل الصيد محل وان لم يجرح اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية اقول يؤيده أنه ذكره بعد قوله وعن
 في يوسف فاف في القصة في من حله كلاما لاجابة على ما في التظلم ورد قول ذلك البعض فيه نظر لما علمت من
 بالغة ما في التظلم لظاهر الرواية المقتضى به تأمل وذكر القصة في أن الامعاء ليس بشرط ومنهم من شرطه ان
 فان لم يجرحه صغيرة وفيه كلامه سألني (قوله) وبشرط ارسال مسلم أو كلابي سألني يجزئه وهو الجحوش
 لوثني والمراد فلما انفلتت من صاحبه فأخذ صيده فخنقه لم يؤكل كما لو لم يعلم بأنه أرسله أحد لانه لم يقطع بوجود
 بشرطه سألني وسألني (قوله) وبشرط السمعة أي عن يعقل بخلاف غيره من حي أو يجنون أو سكران كافي
 البدائع (قوله عند ارسال) فالشرط اقران السمعة به فلوتر كها بعد اعننا لارسال ثم جرحه معناه جرح لم
 وكل صيده فخنقه سألني فلا تعتبر السمعة وقتلا لاصابة في ذلك كله الاضطراب بخلاف الاختيار به لان السمعة
 مع فيها على المذبح لاعلى الا لانه فلما اوضح شاتومي ثم أرسلها وذب أخرى بالسمعة الاولى لم يجز ولو روي
 بيديا أو أرسل عليه كلبا فأصاب آخر فخنقه اكل ولو اوضح شاة وسى ثم ألقى السكين وأخذ سكيناً أخرى فذبح
 بها أو كل بخلاف ما لو سعى على سمته ثم روي بغيره ونعما في البدائع (قوله) ولو حكم راجع الى السمعة وقصده
 شاة الناس في حكم السبي ط (قوله على حيوان) ولو غير معين فلما أرسل على صيد وأخذ صيداً كل الكلب
 فادام في وجهه لارسال فخنقه سألني عن اخذ ثمانية وكذا لو أرسله على صيد كثيرة كإباني وقد اشار المصنف الى ما في
 بدائع من أن من الشروط أن يكون الارسال أو الرمي على الصيد والله قال حتى لو أرسل على غير صيد أو روي
 في غير صيد فأصاب صيد الا على لانه لا يكون اصطياداً فلا يضاف الى المرسل أو الرمي اه وسألني عن غنم ألتفزع
 في في قول المصنف سمع حسي انسان الخ وعليه فالظرف تنازعه كل من السمعة والارسال فتدبر (قوله
 جرحش) أي طعنا كما قدمت امل الكتب وفي البراز يرمى الى برج الحمام فأصاب حماماً ومات قبل أن يدرك
 كانه لا يحمل ولشاي فيه كلام أنه هل يعمل بذلك الاضطراب أم لا قيل يباح لانه صيد وقيل لانه باؤى الى
 برج في القيل اه (قوله فاذى الخ) محترز القيود (قوله) لا ينعقد فيه الحكم المذكور (قوله) أي لا يحمل
 الاصطياد في الاول والثالث ذكاهما الذبح وكذا الثاني أن امكن ذبحه والافق البدائع ما وقع في بشرطه بقدر على
 جرحه ولا ذبحه فذكاه ذكاه الصيد كونه في غنما هو ذكاه تقدم في الذبايح أنه يكفي في بل طرح كنعهم وحش
 لأن يقال ان الكلام لا تنق الصيد يذنب أو مخبط ولا يمكن هنا وان امكن ذكاه بهم ونحوه تأمل
 (قوله) ولذا قال الخ) يعني أن ما ذكر لا يعمل بالاصطياد بل لا بد فيه من الذبح لان المراد بالصيد ما يؤكل أو أعيم

(و بالرجوع اذا دعوته
 في البازي) ونحوه (و)
 بشرط (رحمهما) أي
 موضع منه على الظاهر
 وبه يبقى وعن الثاني يحمل
 لا جرح وبه قال الشافعي
 (و) بشرط (ارسال
 مسلم أو كلابي) وبشرط
 السمعة عند ارسال
 ولو حكم فالشرط عدم
 تركها عمداً (على حيوان
 متنع) أي قادر على
 الامتناع بقوائمه أو
 بجناحه (متوحش)
 فاذى وقع في الشبكة
 أو سقط في البئر أو
 استأنس لا ينعقد فيه
 الحكم المذكور ولذا
 قال (يؤكل) لان
 الكلام في صيد الاكل
 وان حمل صيد غيره
 كاسبي أو أعيم لم
 الانتفاع بالخلد مثلاً

كأيا في قتال (و) بشرط
 (أن لا يشرك الكلب
 المعلم كلب لا يحل صيده
 ككلب) غير معلم وكتب
 (بحجوى) أولم يرسل أو
 لم يرسم عليه (و) بشرط
 أن (لا تطول وقفته بعد
 إرساله) ليكون الاصطيد
 مضاه للإرسال (بخلاف
 ما لنا كن) واستحق
 (كافهد) أى كايكن
 الفهد على وجه الحيلة
 لا للاستراحة وللفهد
 خصال حسنة ينبغي
 لكل عاقل العمل بها كما
 بسطه المصنف (فإن أكل
 منه البازى أكل)
 لأن تعليمه ليس بترك
 أكله (وإن أكل
 الكلب) ونحوه (لا)
 يؤكل مطلقا عندنا
 (كأكله منه) أى كما
 لا يؤكل الصيد الذى
 أكل الكلب منه
 (بعد تركه) لا كل
 (ثلاث مرات) لأنه
 علامة الجهل (وكذا)
 لا يؤكل (ما صايدمه
 حتى يعلم) ثانيا بترك
 الأكل ثلاثا (أو) ما
 صايد (قبلة) لو بقي
 ملكه) فإن ما أتلفه من
 الصيد لا يظهر فيه الحرمة
 اتفاقا فالنوازل محل وفيه
 اشكال ذكره القهستاني

لا تتفاح بجلده ولا يحل شئ مما ذكر بالاصطيد الا لالا كل ولا لا تتفاح بجلده لان حل اللحم أو الجلد لا يصطيد
 انما هو اذا لم يمكن من كذا الاختيارية وما ذكر أمكن فيه لم يحرجه عن الامتناع أو التوشح فافهم (قوله)
 بشرط أن لا يشرك (الحج) أى لا يشركه في المرح وحاصل ما في الهداية والى بلغي وغيرهما ما أن لا يشرك
 المعلم غير المعلم في الاختيار المرح فلا يحل أو فى الاختذاف. فإن من الأول غيره. عليه الثاني ولم يحرم حومات
 بحر الأول كره ما كله غير ما فى الصحيح وقيل تنزيها بخلاف ما أورد عليه بحجوى بنسبه حديث لا يكره أن يدخل
 المحوى ليس من جنس فعل الكلب فلم يتحقق المشاركة بخلاف فعل الكلبين ولو لم يردهما التالى على الأول لكن
 اشتد على الأول فاشتد الأول على الصيد بسببه فقتله الأول فلا بأس به ولو ورد عليه مسع أو وظلم من العربا
 يمكن تعليمه والاصطيد به فهو كالوردة الكلب عليه الجحافة بخلاف ما أورد عليه ما لا يصطيد به كالجمل والبقير
 ثم البازى كالكلب في جميع ما ذكرنا (قوله أولم يرسل الحج) عطف على غير معلم فكان ينبغي ذكره قبل قوله
 وكتب بحجوى تأمل (قوله) بشرط أن لا تطول وقفته) أى وقفة المعلم فلا تراحة ولو أكل خبز بريد الأرسال
 أو مال بريد كل كفاي المحيط فالأولى أن يقول أن لا يستعمل بعل آخر بعد الأرسال كافي النظم وغيره لأن عدم
 الطول أمر غير مشروط فاستاق ولو عدل عن الصيد عنه أو بسرة أو شغل فى غير طلب الصيد وقدرت سنة
 ثم أتبعه فاحذلم يؤكل الأرسال مستأنفا وأن يتركه صاحبه ويبقى فيما يجتهد الزجر فتركه بدان وإذا
 رد السهم ربح إلى ورائه أو نعة أو دسرة فأصاب صيدا لا يحل وكذا الوردة ما طأ أو شجرة وتعامه فى الخائنة (قوله)
 بخلاف ما إذا كن) على وزن نصر وسم كفاي القاموس وقوله واستحق عطف تفسير وهذا كالاتناء بما قبله
 (قوله) كالبسة المصنف) ونسبه قال شمس الأئمة السرخسى ناقلا عن شيخه شمس الأئمة الحلوا: رحمه الله تعالى
 لفهد خصال ينبغي لكل عاقل أن يأخذ ذلك منه مهناه يكن للصديق يتمك من منه وهذه حيلة منه الصيد
 فينبغي للعاقل أن لا يحاخر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الفرص حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها
 أنه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه إذا أكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل أن يتعلم
 بغيره كمنه السعيمن وعظيمة ومنها أنه لا يتناول الخبيث وإنما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي
 للعاقل أن لا يتناول الا الطيب ومنها أنه يشرب ثلاثا أو حيا فإذا لم يتمكن من أخذه تركه ويقول لا أقتل نفسى
 فيما أعمل لغري وهكذا ينبغي لكل عاقل (قوله) فإن أكل الحج) فترى على قوله بشرط علم ما الحج (قوله)
 مطلقا عندنا) أى سواء كان نادرا أو معتادا ولما ساقى قولنا فما إذا كان نادرا فى قول بحرم وقف قول عمل
 وبه قال مالك ونحوه فى المنع (قوله) بعد تركه لا كل) الا لم تلقه بقوه الباطلة على معمول عامل ضعف
 بالتأخير أو فرعيته عن غيره تحول سهم برهون فعال لما يرد (قوله) ثلاث مرات) أى عندهما ورأى
 الصائد عنده ط (قوله) ما صايد بعده) أى بعد الاكل الذى هو بعد تركه ثلاث مرات وكذا
 الضم فى قبله (قوله) لو بقي فى ملكه) قبل قوله وأقبله وشمل ما لم يحرز بان كل فى المازة بعد والحرمة فيه
 بالاتفاق أو أحرزه فى نفسه عند أبي حنيفة وعندهما لا يحرم وتعامه فى الزبلى والحاصل أن الأماح كبحل
 الكلب مستندا وهما لا يتصل على ما أكل والأول أقرب إلى الاحتياط عنابه وهو الصحيح فاستاقى عن الزاد
 (قوله) فإن ما أتلفه) أى بالاكل ونحوه وهذا مفهوم قوله لو بقي فى ملكه وفى التاتر خائبة وأما ما عا فلائذ
 أن على قوله ما لا ينقض البيع فاما على قوله فينبغي أن ينقض اذا تصادق مع المشتري على جهل الكلب (قوله)
 وفيه اشكال ذكره القهستاني) حيث قال وهما اشكال فان الحكم بالنسبة لا يقتضى الوجود لا ترى أن تحكم
 بحرية الامنة عند دعوى الولد حرها ٨١ وصور ما فيها مطهر فان امرأة ولدت بشكاح فادعى رجل بعد
 موتها أنها أمته فزعم أن أبى الولد غائب الولد حرها تثبت ويندفع عنه ترك تأمل وعليه فلا يظهر ما أجابه
 بعض الفضلاء من أن الحكم عليها بالحرمة تناسى إليها واسطة الولد لا الأمه الأصل فى دعوى النسب حتى فتدعه
 أم الولد ومن شئ ثبت ضمان الأقسدا ٨١ ملخصا منهم يظهر ذلك فيما لو ادعى المولى أنه ابن من مته المته تأمل
 وقد يجب عن الاشكال باله الأجرة تقرب على ثبوت الحرمة وما قبل الثمرة بطلان البيع لو باعه والرجوع باق

به مئة وأروم التوبة ففسد أن الكلام في القائلين بشعور الكل ومصلحة البيع خلافة كالحرم وهذه وقافة ولم يكن إلا كل معصية قبل العلم بذلك حتى تازم التوبة تأمل (قوله) كصفر من صاحبه بان صار لا يجب إذا جاء كاشفه التعليل (قوله) فيكون كالكلب إذا أكل (قوله) لا يملك صيده حتى يتعلم نائبا بان يجب صاحبه ثلاث مرات على الولاء كاقدمته من الذنوب حاشية (قوله) أكل ما بقي (قوله) لا بعد الاخر لم يبق صيدا بخلاف ما قبله لبقاء فيه الصيدة فيما واداه الزيلعي (قوله) لا تمن غايه علمه حيث شرب ما يبلع صاحبه وأمسك عليه ما يبلع الزيلعي (قوله) ولو نهش) بالشئ المعصية أو السنان المهلهة بمعنى واحد وهو أخذ اللحم بقدم الانسان (قوله) إذا أدرك المرسل) أي مرسل الكلب أو البازي وقوله أو أراي أي أراي سهم ونحوه وكان ينبغي إسقاط هذا كله لأنه ميسر كرمبوسا (قوله) بشرط الخ) شرع في أحكام الالة الثانية من أتى الاصطيد لانها ما هيوانية أو جارية (قوله) التسمية) أي عند الرمي كاقدمته (قوله) ولو حرك) كالناسي (قوله) بشرط المخرج) فلو دفع السهم لم يؤكل لفقد الذكوة في خروج الدماء بخلاف السابق أوله القهستاني ط (قوله) لا يملك حتى معنى الذكاة) أي التظهر بان خارج الدماء التي أقيم الجرح بمقتله ط (قوله) بشرط أن لا يقعد) أي يرسل أو أراي الصيد أو من يقوم مقامه بدائع أي تكادهم أو رقيقه (قوله) متحاملات) التحامل في المشي أن تكلفه على مشقة واعاءه ومنه تحامل الصيد أي تكلف الطيران وغرب وفائدة ذكره أنه لو غاب وتوارى بدونه وحده مثلا لم يملك ما لم يعلم جرحه بقضامه راج (قوله) لم يملك) أي إذا وجد جرحه سوى جرحه سهم فلا يملك الهداية وتعامه في الزيلعي (قوله) لا احتمال موته بسبب آخر) هذا الاحتمال موجودا يضافا لما لا يقعدن عليه لئلا يكتسب القصور في الهداية وفاداه كظاهر المتن أنه لا يشترط أن لا يتوارى عن بصره (قوله) وفيه كلام مبسوط في الزيلعي) حيث ذكر أو لا عبرة بالخانية وذكر أنها على اشتراطه وان صاحب الهداية ثار في ذلك أيضا مع أنه مناصر لأول كلامه حيث بنى الأمر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه وعليه ذكر كتب أصحابنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يئله إذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم يفتن رواه مسلم واحد أو يود أو يروى أنه عليه السلام كرمه أكل الصيد إذا غاب عن الرمي وقال لعل هوام الأرض تلتقه ففصل هذا الحديث على ما إذا قعدن عليه والاول على ما إذا لم يقعدا به لمخصا وأقول نص عبارة الخانية هكذا والسابع أن لا يتوارى عن بصره أو لا يقعدن عليه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يجد لانه إذا غاب عن بصره ما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يملك الخ) فأن ترى كيف جعل الشرط أحد الأمرين ما عدم التوارى أو عدم القعود للتصريح ما وفعل نسخة الزيلعي بالواو فقال ما قال وأما التعليل بقوله لانه إذا باب الخ) أي مع القعود عن طلبه بدليل قوه في الخانية بعد ما إذا توارى الكلب والصيد عن المرسل أو روى الى الصيد فوجد بعد ذلك ميتا وفيه سهم ليس فيه جرح آخر حل أكله انما لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى عن البصر فيكون عقوبته ونحوه في الهداية فيقتنع حل ما هوهم خلافة علمه في البدائع ومنها أن الحققة قبل التوارى عن بصره أو قبل انقطاع الطلب فإن توارى عنه وقعدن عليه لم يؤكل ما إذا لم يتوار عنه وتوارى ولم يقعدن عليه أكل استحسانا اه) وهذا بين أن نسخة الخانية بأولها بالواو واقتضت هذا التحرير (تنبيه) فيما ذكرنا من اعتبار أن مدد الطلب غير مقدرة وقد قال أو حنيفة أنها مقدرة بنصف يوم وأولها فان طلبه كرمه لم يؤكل وفي الزيلعات أن طلبه أقل من يوم . بل كافي المصبرات قهستاني * (شرع) * في شرح المقدسي روى طبرافوق في الماء وكان لودخله بمخاضه يدركه فلتفتل بنزع فوجد ميتا حرمه بديع الدين وقال غيره محل لان دخوله مع الخفاف اصاعه مال وخلاف العادة قصار كرمع الشيب قال الساجي هذا اذا كان فيه حياة غير المذبوح والا فلا تعتروا ونفس حية أجوبة تسمى ووقع بها صيد ومات بحرمه ولا يملك ولو كان بها الفارحة كتجل روى عليه وجرحه حل عندنا كالمرواه ما هو في البرازة وضع منجلاب في البحر أو الصيد جازا الوض بقاءه لذا هو متعلق به وهو ميت وكان سمي عند الوضع لا يملك قال المقدسي وهذا محمول على ما إذا قعدن عليه اه) فيه كلام مقدمته في البدائع (قوله) والحياة الاعتبارية هنا) أي في الصيد احترازا عما يأتي من المستزادة ونحوها

فكون كالكلب اذا
أكل (ولو أخذ) الصيد
الصيد من الكلب وقطع
منه بضعة وألقاه اليه
فأكلها وأخطف الكلب
منه وأكله أكل ما بقي
ياكلون من الكلب من
دمه لأنه من غايه علمه
(ولو نهش) الصيد فقطع
منه بضعة فأكلها ثم
أدركه فقتله ولم يأكل
منه لا يؤكل (لا كالهالة
الاصطيد (ولو ألقى
ما نهش وتبع الصيد
فقتله ولم يأكل منه حتى
أخذه صاحبه ثم أكل
ما ألقى حل) لانه حينئذ
لواكل من نفس الصيد
لم يضر كرم (وإذا أدرك)
المرسل أو أراي (الصيد
حي) بحية فوق ما في
المذبوح (ذكاة)
وجوبا (وشرط لحله
بأري التسمية) ولو
حكما كالحرم (و) شرط
(المخرج) ليتحقق
معنى الذكاة (و) شرط
(ان لا يقعد) عن
طلبه (ولو غاب) الصيد
(متحامل بسهمه) فإدام
في طلبه محل وان قعد
عن طلبه ثم أصابه ميتا
لا احتمال موته بسبب
آخر وشرط في الخانية
لحله أن لا يتوارى عن
بصره وفيه كلام مبسوط
(والحياة الاعتبارية هنا)

في الزيلعي وغيره (فان أدركه الرمي أو المرسل حيلا ذكاه) وجوبه بالواو كالحرم هو سمي (والحياة الاعتبارية هنا)

(قوله فوق ذلك المذبح) موابه حياة المذبح كما عبر في الملقى (قوله بان يعيش يوم المآل) أقول ذلك ما حصله
 الجمع ذلك في الخفة ويحويها وعلازم مع شرحه ولو ذكر الخفة والوقوف وبها حلة في ظاهر الرواية
 وكونها بحيث تبقى يومها في رواية عن أبي حنيفة وبغير أبي يوسف كذا اليوم وقال محمد بن أبي بكر
 عما في المذبح يؤكل والا فلا اه قال في البدائع ذكر الطحاوي قول محمد بن قيس فقال على قول محمد بن
 يونس معهما الاضطراب الموت فذلك لا يحمل وان كانت تدش مدة كالوم أو كصفه حلت عليه ظهر تفسير
 حياة المذبح وما فوقها ما مافي الجمع فليس تفسيرها تأمل على أن ما نقله عن أبي يوسف هو رواية عنه في
 البدائع وذكر أن ظاهر الرواية عن أبي يوسف أنه يعتبر من الحياة ما يصل إليها تعيش به فان علم أن التعيش
 فذلك ما أتوا به (قوله أما مقدارها) أي مقدار حياة المذبح (قوله فلا يعتبرها) أي في الصدق في الهدياة
 أما إذا شق الكلب بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل لان ما بقي اضطراب المذبح فلا يعتبر كذا وقت
 شاة في الماء بعد ما شئت اه وفي الثانية أرسل كلبه العلم على صيد فخره يوق فيمن الحياة ما يبقى في المذبح
 بعد الذبح فأخذنا المآل ولم يذكر كماله اه زاد في الظهيرية محل بالاضاق لان الأول وقع ذكره فاستغنى عن
 ذكره كما ترى اه وحاصله أن ما فيه حياة المذبح لم يبق قابلاً لذكره استثناءً لذكره الاضطراب يعني
 لو وقع في الماء فان لم يجرم لان موته لم يصف الى وقوعه لانه في حكم الميت قبله فلم يعتبر هذه الحياة بخلاف المتردية
 ونحوها فانها تعتبر فيها الحياة وان قلت فتحل بالذكاة تظهر ابن بن الصدوق غيره فظاهر ما أنه لا فرق بين أن
 يكون ميتاً من ذكاة الصدق في هذه الصورة أو لا ويحذف ما في العناية به انه ان تمكن من ذبحه فلم يلح به حتى
 مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بنية أو خفية وان لم يتمكن فان كانت فوق حياة المذبح فكذلك في ظاهر
 الرواية وان مقدارها كل اه لخصاً ومقتضاه أن يحمل ما قد منعت الخافية على ما إذا لم يتمكن ويخالف جميع
 ذلك ما في الزبني حيث قال ما حصله اذا ذكره حياً ولم يذكره من تمكن من ذبحه والا فلو تم من الحياة قدر
 ما في المذبح بن برأى الكلب بطنه ويحذف ذلك ولم يبق الاضطراب اضطراب المذبح فحل قال الصدر الشهيد
 بالاجماع وقيل هذا قولهما وعندنا لا محل الا اذا ذكر اه لان الحياة الخفية معتبرة عنده لا عندهما كما في المتردية
 ويحويها وان كان فيه من الحياة فوق ما في المذبح لا يؤكل في ظاهر الرواية اه ثم قال لا محل الا لا ذكره
 سواء كانت خفية أو بنية يجرم المعلوم وغيره من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى اما ذكتم فتناول كل شيء
 مطلقاً وكذا قوله عليه الصلاة والسلام فان أدركته كما فاذا ذبحه مطلقاً والحدث صحيح رواه البخاري ومسلم
 وأحمد اه وهو ترجيح لمقابل قول الصدر الشهيد وهو قول الامام الرازي كما في غايه البيان ولم أر من رجحه غيره
 وهو مخالف لظاهر الهدياة وغيره وعليه فلا فرق بين الحياة المعتبرة في الصدوق وغيره والحاصل أنه لو أخذنا الصدوق في
 من الحياة كما في المذبح ولم يذكره فعمل ما في الحياة والظهيرية محل وعلى ما في العناية به حل ان لم يتمكن من ذبحه
 وعلى ما في الزبني لا محل أصلاً لا بالذكاة كذا اذا لم يتمكن أو كان فيه من الحياة فوق ما في المذبح أو أخذنا المآل
 الأدلة وحكي في البدائع الأول عن عامة الشايخ والثالث عن الخاص وظاهر كلامه ترجيح الأول وهو ظاهر
 ما في الهدياة يقتضيه ثم اعلم ان هذا كما فيه اذا ذكره وأخذناه أو ذكره ولم يأخذناه كان وقت لو أخذناه أمكنه
 ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه كل كذا في الهدياة (قوله في المتردية) أي الواقعة في بئر أو من جبل والطيعة
 المقتولة ينطح أخرى والموقوفة المقتولة ضرباً (قوله كما أشتر ناله) أي من تقيده ما مر بقوله هنا (قوله
 وعليه الفتوى) أي فصل بالذكاة وكذا الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصدوق ما مر عن الزبلي (قوله
 فان تركها أي الذكاة) أي كذا الصدوق قوله حرم جواب الشرط مع أنه سأل في المتن لكنه لم يجد قدره
 الشارح هنا (قوله ولا يجر عن الذكاة) بان لم يحد أهلاً أو محلاً لكن لا يبق من الوقت ما يمكن بحصول
 الآلة والاستعداد للذبح وهذا ان كان فيه من الحياة أكثر ما في المذبح بعد الذبح وأما اذا كان مثله فهو ميت
 حكمه فعل اجزاء كما في الهدياة وغيرها فتستأى والتفصيل مخالف لما قدمنا من الزبلي (قوله وهو قول
 الشافعي) كذا في الهدياة بقوله في التبيين أن الشافعي فصل فقال ان لم يتمكن من الذبح لفقد الآلة لم يؤكل

يكون (فوق ذكاة
 المذبح) بان يعيش يوم
 ورزى أكثره مجمع
 أما مقدارها وهو ما لا
 يتوهم بقاؤه كما في
 الملقى فلا يعتبر بهما حتى
 لو وقع في ماء لم يجرم
 (و) العتير (في المتردية
 وأخواتها) كطعنة
 وموقوفة وما أشكل
 السبع (والريضة)
 مطلق (الحياة وان قلت)
 كما أشترنا إليه (وعليه
 الفتوى) وتقدم في
 الذابح (فان تركها)
 أي الذكاة (معدداً)
 فمع القدرة عليها (فان)
 حرم وكذا يحرم لو هجر من
 الذكاة في ظاهر
 الرواية وعن أبي حنيفة
 وأبي يوسف يحل وهو
 قول الشافعي قال المصنف
 وفيه من وقت الوفاة

لان التقصير من جهته وان كان لضيق الوقت اكل لعدم التقصير اه وفي الترخانية وان كان عدم التمكن
 ضيق الوقت بان بقي فيه من الحياة مقدار لا يتأق فيه الذبح ذكر خمس الائمة السرخسي في شرحه انه لا يحل
 بتذكار وقال الحسن بن زيد بن محمد بن مقاتل محل وهو قول الشافعي وبه أخذ الصدر الشهيد في الغيبة وهو
 المنذور في النامع روى عن ابي عبد الله الثلاثة انه يؤكل استحسانا وقيل بان هذا أصح اه فان قيل وضع المسئلة
 بما جازته فوق المذبح فكيف يتصور ضيق الوقت عن الذبح أجيب بان المقدار الذي يكون في الذبح كالمقدم
 يكون الصيد في حكم الميت والارادة على ذلك فلا يسع للذبح فيه فكان عدم التمكن متصورا عنه اه (قوله)
 اشار الى حله) حيث قيد بالحد (قوله) أن العجز الخ) عبارة المنع لان العجز في مثل هذا لا يحل الحرام اه
 اعترض عن العجز عن تحصيل الماء الاكل فانه يسبح له تناول الخمر والمسته وهذا لا يفهم من عبارة الشارح بسبب
 قوله عن التذكية فانه ط (تنبيه) روى صيدا فوقع عند محسوس أو نائم لو كان مستيقظا بقدر على ذكائه
 مات لا يحل لان المحسوس قادر على ذبحه بتقديم الاسلام والثناء المستعظم في حلة مسائل عند الامام منها هذه
 بانه ملخصا (قوله) أو أرسل الخ) وهذا ما علمه معطوف على قوله تركها والاصل أن الفعل رفع بالاقوى
 الساوي دون الادنى فاذا أرسل المسلم كمنه فجزه المحسوس حل لعدم اعتدال الجزع عند ارساله لكون
 جزعه لبيانه علمه بالعكس حرم من كل لا يجوز ذكائه كالمتردد والمحرور بالذبة التسمية عامدا في هذا
 ذبة المحسوس وان انقلب ولم ير له أحد فجزه مسلم فان جزه حل لانه مثل الانقلاط والمردا بالجزع الاغراء
 لصباح علمه بالانحرار ظاهر بذات الطلب وعامة في الهداية قال القهستاني وهذا اذا جزه المحسوس في
 حله فلو وقع جزه يؤكل كافي بالخشعة (قوله) وهو مسلم الخ) في القاموس معروض كمراتبهم بلا
 تشديق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعضه من حله (قوله) ولولا أنه حدة) محترز قول المصنف
 بعرضه (قوله) فأصاب بحدته) أي وحرج (قوله) أو بندق) يضم الياء والالف لمنهورة روى بها (قوله) ولو
 كانت حقيقة) يشير إلى أن النقطة لا يحل وان حرجت قال فاضحان لا يحل صيد البندق والخمر والعراض
 لعصاوا أشبه ذلك وان حرج لانه لا يجوز الا أن يكون شيء من ذلك قد حده وطوله كالسهم وأمكن أن يرى
 ان كان كذلك وخزقه بمحل أكله فاما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرج في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل
 انهار الدم ومثقل الحديد وغيره لحد بسواه ان خرق حل والا فلا اه والخرق بالما هو الزاى المهيمن النفاذ قال
 المغرب والسنة لغة والراصة وفي المراجيع عن السوط الراى يستعمل في الحيوان والراى في الثوب وفي
 بين والاصل أن الموت اذا حصل بالحرج يقين حل وان بالنقل أو شقه فلا يحل حتما أو احتياطا اه ولا
 في ان الحرج بالراص اصغاه بالاحراق والنقل واسطة اندفاعه الضعف داخل له حدة لا يحل وبه أفتى
 بالحجيم (قوله) مطلقا) أي بقبلة أو خففة (قوله) وشرط في الحرج الادماء) قال الزليقي وان كان غير
 م اختلوا فيه قيل لا يحل لانعدام معنى الذكاة وهو اخراج الدم الجبس وشرطه التي على الله عليه وسلم
 قوله أنه لم يمتدوا أحدوا وأودود وغيره ما قيل يحل لاتبان ما في وسعه وهو الجرح لان الدم قد
 بس لفظه أو لضعف المنفوخ وقيل بالجرحة كبره حل بدونه ولو صغيرة فلا وإذا أصاب السهم ظلف الصيد
 بانه فان أدامه حل والا فلا وهذا يؤيد الازالة مخصصة منه في الهداية قال في الدر المنثور قلت وفيه كلامها
 العرجندي عن الخلاصة أن علفا غير موضع اللحم وظاهر ما مر عن القهستاني عن المحط أن المعتدان
 بما ليس بشرط فليأكل اه مخصصة لظاهر الهداية والزليقي والتمت اعتمادنا شرطه مع أن
 مذبح يؤيده وقد رجح عدم الاشتراط على ما في متن الواهب وقبلة المصنف في الذابح من أنه يحل ذبيحة
 تحتها وانما لم تتحرك ولم يخرج منه دم وان لم تعلم فلا يضمن أحدهما تأمل (قوله) وعامة الخ) هو
 قتلناه (قوله) أو روى صيد الخ) هذا فيما اذا كان فيه حياته مستقرة بجزء الاتفاق لان موته متضاف
 غير الراى وان كانت حياته تدور على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب اه زليقي ونحوه
 ط عن الهندية (قوله) فوقع فيه) الظاهر أنه قيدا اتفاق قتله انذارا فيه حرم لاحتمال موته بالماء ط عن
 ندية (قوله) والاحل) لانه لا يحتمل موته بسبب الماء (قوله) ملقى) ومثله في الهداية وذ كر في الخاتمة

اشار الى حله والظاهر
 ما جمعه اتبى قلت
 ووجه الظاهر ان العجز
 عن التذكية في مثل
 هذا لا يحل الحرام (أو)
 أرسل محسوسا كذا
 فجزه مسلم فان جزه أو
 قتله معارض بعرضه
 وهو مسلم لا يري له
 سمي به لاصابته بعرضه
 ولولا أنه حدة فأصاب
 بمحل محل (أو بندق)
 فله ثلاث حدة) لقتلها
 بالنقل لا بالحد ولو كانت
 خفيفة بها حدة حل
 لقتلها بالحرج ولو لم
 يجرحه لا يؤكل مطلقا
 وشرط في الجرح الادماء
 وقيل لا ملقى وعامة
 فيما علقه عليه (أو)
 روى صيدا فوقع في ماء)
 لاحتمال قتله بالماء
 فيعزم ولو الطير ما نيا
 فوقع فيه فان اقتبس
 حرجه فيه حرم والاحل
 ملقى (أو وقع على سطح

ان وقع في ماء فان لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماعقة وبسوى ذلك طير الماء لان طير الماء لا يعيش في الماء
غير بحر وح **اه** ونقله في الأخير عن السرخسي ثم قال فلتأمل عند الفتوى ونعمامة في الشرب لئلا **(قوله)**
فتري منه فقيه لانه لا يستقر عليه ولم يتدبر بل بخلاف وهذا أيضا فتري ولم يبق لهم الحرج على الحال إذ
لوي في فيه من الحلة بقدر ما في الذبح ثم تري على أضامعراج **(قوله)** فان وقع على الأرض ابتداء **اه** أو
يكن على الأرض ما يقتله كدرا مع والقصبة المنصوبة بعناية ونعمامة في الشرب لئلا **(قوله)** ان لا حرجا
مقدمة على العلول وهو قوله الآتي كل وهو كثير في كلامهم قال تعالى بما خطاياهم أغروا وكذا يقال في
بعد فافهم **(قوله)** فزجره بحجوى **اه** في ذهابه فلو وقف ثم زجر فان زجر يؤكل كقائه **(قوله)** تسن
الحديث **اه** فلا ينسخ الجميع الأصح الأصح **اه** أو أصح لا يضعف **ط** **(قوله)** أو أخذ غير ما أرسل اليه **اه** سواء أخذ
ما أرسل اليه أو لا بشرط فورا لإرسال كإمر قال في البدائع فلو أرسل الكلب والبازي على صدوسي
فأخذ صدقته **اه** نزع في فور ذلك ثم وثم كل الكلب لان تعيين ليس بشرط في الصد لانه لا يمكن فصار كوقوع
السهم بصيد **اه** ملخصا ولو أرسله على صيده خطأ ثم عرض له آخفتة حل ولو عرض له بعد ما جمع
لاحل لطلان الإرسال بالرجوع إلى الخاتمة وغيره أو قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو أصاب غير ما أرسل
كافي فاضحان وكذا لو روى صيدا فاصابه ونفذ ثم أصاب آخر ثم حل الكلب كافي النظم **اه** فالإرسال
عزلة الرمي كافي الهداية والزمي ويحوق في المتن **(قوله)** لا غرض مالم **اه** أي عرض المرسل حصول أي صيد
فكان منه الكلب أو الفهد وهذا معنى قول الهداية ولنا أي العين شرط غير مفيد لان مقصود حصول
الصيد اذا بقدر أي الكلب على الوفاء به أي بأخذ العين إذا يمكنه تعظيمه على وجه ما أخذ ما عنه فقط اعتبره
(قوله) بنسمة واحدة أي حالة الإرسال **(قوله)** لم يذكرنا أي من العلل الأربعة في الوجه الأربع
(قوله) لا العضو أي ان أمكن حياته بعد الإلابة والآن كالأغذية وهذا يتصور في سائر الأعضاء غير الرأس
نهاية **(قوله)** خلافا للشافعي **اه** حيث قال أكلان مات الصيد منه هداية **(قوله)** ما بين من الحي **اه** هذا وان
تناول السمك الآن منه حلال بالحديث هداية **(قوله)** والآن **اه** بنى بقوله متعلقا بحل هداية **(قوله)** أو قطع
نصف رأسه **اه** أي طولا أو عرضا بدائع **(قوله)** أو قد نصفن **اه** القيد القطع المستأصل أو المستطيل فأمور
والضيق للصيد كافي البدائع وذكر في الشرب لئلا أنه لم يبين كيفية التقيد كثير من الكتب ثم نقل عن الخليل
والمبسوط أن قطعه نصف طولا كل أقول الظاهر أن الطول غير قدها يدل عليه تعليل البدائع بقوله يؤكل
لانه وجد قطع الأجزاء يكونها متصلة من القلب والماغ وأنبه الذبح وكذا وقطع أقل من النصف بما يلي
الرأس **اه** تأمل **(قوله)** فلم يتناوله الحديث المذكور لانه ذكر فيه الحي مطلقا فنصرف إلى الحي حقيقة
وهذا في صورة لا يحكم إلا بتوهم فقام الحجة بعد هذا الحرج ولهذا وقع في الماء به هذا القدر من الحياة وترد
من جعل أو سطح لا يحرم ونعمامة في الهداية أقول وهذا يسقط اعتراض ابن المصنف على قوله في البر أن يمان كل
الصيد يعيش بدون ألبان فالبل لا يؤكل وان كان لا يعيش بدونه كالرأس يؤكلان **اه** حيث قال ابن الحدي
عاقم ابن البرازي ما قاله **اه** قلت هو ما خوض من الهداية وصرح به شراحها وغيرهم **(قوله)** بخلاف ما لو
أكرمه رأسه بان قطع دأ أو حلا ونقذا وألته أو نلته مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس فعمر المياه
ويحل الميت منه هداية **(قوله)** ومزند **اه** ولو غلاما حرم إحقاقه هذا بخلاف ما لم يذبح على صفة ربه عندها يذبح
(قوله) لان ذكاة لا يضطر إلى الخ **اه** أي وهو من أهل ذكاة الاختيار فكذلك لا يضطر **(قوله)** فزجره **اه** قال
الحرب أمنت الحرامات وأهنته وأضعفته وفي التزليل حتى يشحن في الأرض أي يكفر بها القتل **(قوله)** فله
الثاني لانه هو الأختلة **(قوله)** وحل **اه** لانه لم يخرج بالاول عن حيز الامتناع كان ذكاة لا يضطر إليه
الحرج أي موضع كان وقد وجد على **(قوله)** وقسم من الحما يعيش أي يشجونه أما إذا كان محال لا سلم
بأن لا يبق فيمن الحياة لا يتقدم ما يبق في الذبح كذا إذا كان رأسه محل لان وجوده كعدمه وان كان بها
لا يعيش منه إلا أن قوما كرم في الذبح بان كان يعيش يوما أو دونه فعندنا في يوسف لا يحرم بالمية الثانية

الاختار أو غنم غير ممكن
فجعل (أو أرسل مسلم
كله فزجره) أي أغراه
بصاحبه (بحجوى
فان زجر) اذال جردون
الإرسال والقيل يرفع
بما هو فوقه أو مثله
كنسخ الحديث (أول
يرسله أحد فزجره مسلم
فان زجر) انال زجر إرسال
حكا (أو أخذ غير
ما أرسل اليه) لان غرضه
أخذ كل صيد يمكن
منه حتى لو أرسله على
صيد كثيرة بنسمة
واحدة فقتل الكلب
أكل الكلب (أكل في
الوجه المذکور فلما
ذكرنا كصدري
فقطع عضونه) فانه
يؤكل (العضو) خلافا
للشافعي ولنا قوله عليه
الصلاة والسلام ما بين
من الحي فهو ميتة ولو
قطعه لم يمت فانه احتمل
الثالث أكل العضو
أيضا والامتنع (وان
قطعه) الرامي (انلانا
واكثره مع عجزه أو
قطع نصف رأسه أو
أكتره أو قد نصفن
أكل كله) لان في هذه
الصورة لا يمكن حياة فوق
حياة الذبح فزجره
الحديث المذكور
بخلاف ما لو كان أكثره
مع رأسه لا يمكن

المذكور (وحرر مسد بحجوى وثبت ومزند) ويحرم لانهم ليسوا من أهل الذكاة بخلاف كتابي لان ذكاة لا يضطر أو ذكاة
الاختيار (وان زجره صيدا فله فهو لئلا وحل وان أختله) الاول بان أخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الخاتمة ما بعد

عبره هذا الحيلة عنده وعند محمد يحرم لاهم معتبره عند من يلي ملخصاً **(قوله)** لقدرة على ذكاته الاختيار (أي
 ليس بخروج عن حيز الامتناع فصار كل شيء الى الشاة فادع في البدائع **(قوله)** ونحن الثاني الاول قسمنا الخ
 لأنه انك صيد اكله كالغزاله ملكه بالاختيار فلزمه قيمة ما أنلف وقسمه وقت اتلافه كان نقاصاً بغير احده
 الاول فلزمه ذلك بانه ان الرأى الاول لخارجي صيداً يساوي عشرة فنقصه سدسهم ثم رماه الثاني فنقصه
 سدسهم ثم مات بضمن الثاني غناية وبسقط عنه من قيمته درهمان لأن ذلك تلف بغير احده الاول يلي
 وفرض المصنف المسئلة فيما اذا علم أن القتل حصل بالثاني فن علم أنه حصل من الجراحين أو لا يدري فظاهر
 الهداية أن الحكم في الضمان يختلف وحقق الزبلي عدم الفرق فراجع **(قوله)** بقي أو رماه معاقاً صابيه
 أحدهما قبل الآخر فأخذه ثم صابيه الآخر أو رماه أحدهما أو لا ثم رماه الثاني قبل أن يصبه الاول أو بعد
 ما صابيه قبل أن يشبه فأصابه الاول وأخذه ثم صابيه الثاني فقتله فهو الاول ويؤكل خلاه كزفر ولو
 رماه معاً وأصابه عافات فمنها هو وبه ما والكل في هذا كالمهم حتى عليك بالاختاره ولا يعتبر ما سلكه
 بدون الاختيار حتى لو أرسل بانه فاسد الصيد بغيره ولم يشبهه فأرسل آخر بانه فقتله فهو الثاني ويؤكل لأن
 بدل البازي الاول ليست بيد ما فظلمت مقام بدل المالك ولو رماه معاً فأخذه ثم رماه فأنافقتله حرم وعامة في
 الزبلي ولو أرسل كلين على صيد فغيره أحدهما فوقعه ثم ضر به الآخر فقتله يؤكل بدائع **(قوله)** لنفع
 ما أي ولو قتل بالهرق مؤتمنه لا يضرب ولا تفرق أنهما بل تدعي **(قوله)** والاولي الخ لما فيه من تخفيف
 الألم عنه قال ط والتصيد بالكل ليس بمفهوم **(قوله)** وبه يظهر أي الماصطيد وكذا بالذبح وقيل
 يستترط في الطهارة كون ذكاً من أهله مع التسمية فيه خلاف فقدمناه آخر الذائع استظهر في الحرمة الاشتراط
 وفي البرع عدم **(قوله)** تكثير) تخيل لنجس العين **(قوله)** فلا يظهر أصلاً أي لا جلد له ولا شيء منه **(قوله)**
 وهذا أصح وكذا صححه العلامة فاسم مفرز الكافي والغاية والنهاية وغيره ما قال ان الاول يختار صاحب الهداية
(قوله) مع حسن انسان أي صوته وظهره أنه حين الرأى يعلم أن محس انسان والحكم فيه كاذكره هنا كافي
 البدائع وفرض المسئلة في الهداية فيما اذا سمع حياضه حس صيد فراه ثم تين أن محس انسان أو صيد فلا
 يخالف بينهما كما قد يتوهم **(قوله)** كفرن وشاة وطير مستأنس وخنزير أهلى فالراد كل ما لا يحل بالاصطيد
(قوله) فأصاب صيداً لم يحل لأن الفعل ليس بالاصطيد ولو أصاب المجموع حسه وقطنه أنما فإذا هو صيد يحل
 لأنه لا يعتبر نظمة مع تعيينه هداية وقد كفي في المتن بالتون أنه لا يحل أيضاً لأنه رماه وهو لا يد الصيد فالحال ولا
 يحل الصيد الا بوجهين أن رمية وهو ير بالصيد وأن يكون الذي أراد سمع حسه ورماه صيداً سواء كان
 مما يؤكل أو لا قال الزبلي وهذا يناقض ما في الهداية وهذا وجه ثم ذكر أن لا يوسف فمقولين في قول
 يحل وفي قول لا يحل وقال فصل ما في الهداية على رواية أي يوسف أهأقول ما في الهداية أقره شرأهوا وشي
 عليه في المتن وكذا في البدائع وقال نظره ما اذا قال لأمرته أو أشار إليها لم تكن طلاقاً أنها تطلق ويطلق
 الاسم اه وفي التاتر خاتمة وغيره ما أنزل الى ما ظن أنه شجرة أو انسان فإذا هو صيد يؤكل هو المختار اه
 فاختار ما في الهداية **(قوله)** بخلاف ما ذائع حس أمه أو خنزير أي مستوحش والمراد كل ما يحل اصطيداه
 واستثنى في النهاية ما لو كان المجموع حسه جراداً أو كفاصاً بغيره مما يؤكل لأن الذكاة لا تنفع عليهم ما فلا
 يكون الفعل ذكاة واعترضه الزبلي بما في الخاتمة في قوله إلى خراداً وسمكة وترك التسمية فصاب طائر أو صيداً
 آخر فقتله يحل أكله وعن أبي يوسف روايتان في الصحيح أنه يؤكل اه أقول لكن قول الخاتمة وترك التسمية
 ومنه في التبرك يتعسر وقد ذكر المسئلة في التاتر خاتمة وقال والمختار أنه يؤكل ولم يذكر قوله وترك التسمية
 ورايت بعض العلماء يقدمونه أي نساها وهو قد لازم فمائل **(قوله)** فري اليه أي أو صيداً صيداً آخر غير
 ما سمعه **(قوله)** أو أرسل كلبه أشار إلى أن الأرسال كالرأى وقول الزبلي والبازي والفهد في جميع ما ذكرنا
 كالكل صوابه كالرأى **(قوله)** حل أي الصيد المصاب لوقوع الفعل اصطيداً فصار كانه رماه الى الصيد
 فصاب غيره هداية ملخصاً **(قوله)** لم يحل أي المصاب كالرأى الى الصيد لا يدري أهو ذكاة أو لا فصاب صيداً لا يحل
 المصاب لأن الأصل الاستئناس بخلاف ما لو رأى طائر لا يدري أهو وحش أو لا فصاب صيداً بغيره حل لأن

حرم والقدره على ذكاته الاختيار (أي
 الاختيار فصار قاتله
 فحرم (وضمن الثاني
 الاول يشتمه) كلها وقت
 اتلافه (غير ما نقصه
 جراحته وحل اصطيد
 ما يؤكل له وما لا يؤكل)
 له لمنفعة جلده أو شعره
 أو ريشه أو أظفره
 وكله مشرووع لطلاق
 النص وفي الفتحة يجوز
 ذبح الهرق والكلب لنفع
 ما والاول ذبح الكلب
 اذا أخذته حرارة الموت
 وبه يظهر لم غير محس
 العين) تخنزير فلا
 يظهر أصلاً (وبجلده)
 وقيل يظهر جلده لاجله
 وهذا أصح ما يقتضيه بما
 في التبرك بل لا يسه عن
 المواهب هنا ومر في
 الطهارة أخذ الطير لئلا
 يساح والاولى عدم فعله
 خاتمة (يكره تعليم
 البازي بالطير الحي)
 لتعذيبه (سميع) الصائد
 حس انسان أو غيره
 من الاهليات كفرن
 وشاة (فري اليه فصاب
 صيداً لم يحل بخلاف
 ما ذائع حس أمه)
 أو خنزير (فري اليه)
 أو أرسل كله (فأذا هو
 صيد حلل الأكل حل)
 ولم يعلم أن الحس حس
 صيداً أو غيره لم يحل
 جوفه ولا اذا اجتمع
 المسح والمحرمة غلب المحرم

رعى نلسافا صاب غريه أو ظلفه فأتان آدماء كل لوجود الجرح (والألا والعبره بحاله الرى فى الصبر دته) إذا روى مسلما (لا اسلامه ووجبا أخر ابعثه) إذا روى محرما (لا) (٣١٦) بحراره وسجى قبيلا كتاب الديان (فرع) لو أن بازا ماعلما أخذ صيدا فقتله ولا

بدى أرسله انسان أولا
لا يؤكل وقوع الشك
فى الإرسال ولا إحاطة
بدونه وإن كان مرسل
فهو مال الغير فلا يجوز
تناوله إلا بان صاحبه
زبلى قلت وقد وقع فى
عصرنا حادثة الفتوى
وهي أن رجلا وجد
شاته مذبوحة بستانه
هل يحل له أكلها أم لا
ومقتضى ما ذكرناه أنه
لا يحل وقوع الشك فى
أن الناجح من يحل
ذكاها أم لا وهل سمي
الله تعالى عليها أم لا
لكن فى الإجماع
القطعة قوم أصابوا بعيا
مذوقا فى طريق البلية
إن لم يكن قريبا من
الماء وقع فى القلب إن
صاحبه فعل ذلك إباحة
لناس لا بأس بالأخذ
والأكل لأن الثابت
بالدلالة كالثابت بالصرح
أنهى فقد أباح أكلها
بالشرط المذكور فلم
أن العلم بكون الناجح
أهلا لا ذكاة ليس
بشرط قاله المصنف قلت
قد يفرض بين حادثة
الفتوى والقطعة بأن
الناجح فى الأول غير
المالك قطعا وفى الثاني
يحتمل رؤيت بخط

الظاهر فى ما تروى فحكم على كل نفاخره كفى الهداية (قوله لوجود الجرح) فإنه يستدل بوجوده على
وجود الجرح وإن كان لا يشترط الإدماء فى غير ما قلنا ما تقدم ط (قوله والعبره بحاله الرى) الاقضية
ذكر ما تجدوه فى حلال روى صيدا وعما فى الحل فدخل الصدا الحرم وأصابه السهم ومات فيه أو فى الحل لا يؤكل
وفى عاها فى العبره بحاله الرى تأخرنا أنه أى حق الأكل أما فى حق المالك والعبره لوقت الإصابة كفى الأخيرة
فلوروى إلى صيدورى بعده آخر وأصابه الثانى وأختنه قبل الأول وفى الثانى (قوله فى الصبر دته) الظاهر أن
الباء للصاحبة نحو ما ضبط بسلام أى مع رده بعد الرى وقبل الإصابة أو بعدها وهذا يفرع على الأصل المذكور
فعل لأنه حين الرى كان مسلما وكذا يحل لوروى صيدا أو كسر الصيد بسبب آخر ثم أصابه السهم لأنه حين الرى
كان صيدا خائفة (قوله لا اسلامه) أى لو رماه من داء (قوله ووجبا أخر ابعثه) أى بخله من إجماره (قوله
لا إجماره) أى إذا رماه محالاً وفى التائخرنا حلال روى صيدا فأصابه فى الحل ومات فى الحرم أو رماه من الحرم
وأصابه فى الحل ومات فيه لا يحل وعليه الجزاء فى الثانى دون الأول (قوله قلت الخ) هو من كلام المصنف فى النج
(قوله وقوع الشك الخ) فيه أن الظاهر من حال البازى الذى طبعه الاصطدام أنه غير مرسل وغير مخلو لأحد
بخلال الناجح فى بلاد الإسلام فان الظاهر أنه يحل ذبحه وأنه سمي واحتمال عدم ذلك موجود فى اللحم الذى
يباع فى السوق وهو احتمال غير معتبر فى التحريم قطعا (قوله لكن فى الخلاصة) استدرك على قوله لا يحل الخ
(قوله إن لم يكن قريبا من الماء) فدلله إذا كان كذلك احتمل أنه وقع فى الماء فأخرج صاحبه فحمله على
طن حياته فلم يضر ولم يخرج منه دم فتركه صاحبه لعلمه بموته بالماء فلا تأنى احتمال أنه تركه إباحة نلس
هذا ما ظهر فى تأمل (قوله ووقع فى القلب) الظاهر أن المراد أن القلب لا يجزى لظهوره فلا يرتب عليه حكم
ط (قوله إباحة نلس) قد شاهدنا فى طريق الحج من يفعله ذلك ط (قوله لأن الثابت بالدلالة) أى دلالة حال
صاحبه التى وقعت فى القلب فهو كصرح قوله أجمعه بأن يأخذ وخصوصا الناجح الذى توحى فى أيام الموسم
(قوله وفى الثانى يحتمل) فيه أن احتمال الثانى كونه الناجح هو المالك لا يثنى احتمال أنه مجوس أو ترك
لنسمه عدا فالأولى أن يقال إن كان الموضع مما يسكنه أو يسلك فيه مجوس لا يؤكل والألا كل ولا يعترض
بأن ترك النسمه عدا فإن الظاهر من حال المسلم والكاتبى النسمه لأنه يعتقد هادينا وخلاف هذا هو مرام
يعارض الراسخ أرح أقول ويؤيد اعتبار الموضع ما قالوا فى القضاة إذا دعا بذي شيت نسبه منه ولكن هو مسلم
لم يوجد مكان أهل النمة كقرتهم أو بعة أو كنيسة (قوله وإيا بيت الخ) تأيد للفرقة وقوله نظر لأن المعتد
خلافه بدليل قوله بصحة التضحية شاة القصب واختلافه فى جهتها بشاة الوديعه ولهذا قال الساجى أقول
هنا يتأى ما تقدم فى القصب وفى الأضحية فلا يقول عليه (قوله لا تطعمه كلها) إلا طعام حله الله وأما حلال الكلب
اليمع كحل الهرثية جاز شرب نلالى (قوله وتعليل عصفور) بالصعب فعول آخر مقدم أى تليكه بقوله حمله
لمن أخذه من لم يقل ذلك أخذه من أخذه هو المختار فان اختلافنا فى الإباحة والقول لصاحبه مع عتقائه لم يقل
وهل يشترط أن تكون الإباحة لقوم معلومين خلاف (قوله واعتاقه) بالنصب بفعول بغيره فهو قوله
بعض الأضحية شكره بمجوز ما ذكرهم ولم يتقل ذلك بل الظاهر أن المذهب الحرمة أش أقول الظاهر أن ذلك إذا لم
يقبل من أخذه فهوالة والأفوه عن المسئلة المتقدمة (قوله جازأ خذ) أى إن لم يصعب عند الإرسال كإمر (قوله
كقشر رمان) فسيمين حيث حل الأخذ وأما ملكه ومنع الأول منه ففيه خلاف والمختار أنه يملكه وفى الصيد
أنه لا يملكه إذا لم يجهه وكذا فى إداية إذا سبها كما بسطه الشرنبلالى فى شرحه (قوله وأى حلال) بغير أن رجلا
ليس محرما ولا فى أرض الحرم وروى مسلما لصدغه ولا تغزى أى هرب من هو مالكه ولا يحل اصطاده والحجاب
رجل دخل دار رجل فلعلوا غلق بابها بحيث يقعد على أخذه من غير اصطاده ملكه حتى لو خرج لا يحل

تقتصر شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها لم تؤكل الأصح لا لا فقره بتسميته على الحرم القطعى بلا تملك ولا نذر شرعى للرجل
أه كغير روى الوهانية ومما لا تطعمه كإفائه * حيث حرام نفعه معتذر وتعليل عصفور ولو أجدأ بحر * واعتاقه بعض الأضحية يشك
وإن يتلقم بغيره جازأ خذ * كقشر رمان وما المشر * (وفى عاها) * وأى حلال لا يحل اصطاده * مسودا وما صيد ولا هى تنه

رجل الحلال اصطيداً والمراد لا يحل لصاحب النار الحلال اصطيداً بالتحارح حقه قدرته على التذكرة
لاختياره والله تعالى أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) *

ومشروع قوله تعالى فرفان قبوضة وعاروى أنه عليه السلام اشترى من يهودى طعاماً ورهنه به درهمه
تفقد عليه الاجماع ومن محاسنة النظر لحانب البائن بأمن حقه من التوى ولحانب المدين يتقبل خصام
أشبهه بقدرته على الوفاء منه اذا عجز زوركما لا يحل فقط أو هو والقبول كما يجي وعشر وله تأتى وحكمه ثبوت
الاستيفاء وسببه تعلق البقاء للقدرة وانما خص بالفرض لأن الغالب أنه لا يتمكن فيه من الكتابة
لاستيفاد فيستوثق بالرهن (قوله هو لقبح جس الشئ) أى بآى سبب كان قال تعالى كل نفس بما كسبت
فبئس أى محسوبة وطلق على المرهون تسمية للفعول بل للصدر وقال رهنه الرجل شأ ورهنه عنده وأرهنه
فذهبه والجمع رهان ورهون ورهن والرهين والرهنة الرهن أيضاً والتر كيد حال على الثبات والدوام والرهن
بالق والرهين أخذ الرهن (قوله أى جعله محسوبة) طالع أى اضاع الاصلاح هو جعل الشئ محسوبة بجعل
على جس الشئ يحق لأن الحابس هو الرهن لا الرهن بخلاف الجاعل أى محسوبة اه ح وهذا تعريف
رهن التام أو الاثر والافق انعقاد الرهن لا يلزم الجبس بل ذلك بالقض اه معدى قال الفهستى والمتبادر
يكون الجبس على وجه التبرع فلو كرم المالك بالذمغ اليه لم يكن رهنه كما فى الكبرى فلا علة ذكر الاند كما
ن اه وسأق آخر الباب الا أنه لو أخذ عسامة المدين تكون رهنه ان رضى بتركها (قوله يحق) أى
يبحث مالى ولو يجزى ولا يحترز به عن نحو القصاص والحد والمين فهستى ودخل فيه بدل الكتابة فان
رهن به جاز ولو لم يجز به الكتابة كما فى المراج عن الخانية (قوله يمكن استيفاء) أى استفاء هذه الحق منه
من الرهن بمعنى المرهون واحترز به عما يفقد كالنخل وعن نحو الامانة والمدر وأما الولد والمكاتب قال فى
شربلالة وأما الخمر فهو مال أيضاً يمكن الاستيفاء منه بتوكيل ذى بيعه أو بفسخه ان كان المرتهن والرهن
أهل الامة اه لكنه ليس بمال مستوفى من حق السلم فلا يجوز رهنه ولا رهنه من مسلم أودى وان ضمنه
بشئ كما فى باب الآتى (قوله كلاً أو بعضاً) غير أن من هاهنا استيفاءه الراجعة الى الحق الذى هو الدين اه ح
وما يحتجون عن المشاف بالمفعول فى المعنى ان الأصل استيفاء كلاً أو بعضه وفما ذكرنا من جواب عن قول
فهستى لا يتناول ما كان أقل من الدين فانهم (قوله كالدين) تمثيل للفق (قوله كفا الاستقصاء) خبر مبتدا
مذوق يعنى أنهم ليست بالتمثيل لبعض الافراد ان ليس المراد هنا سوى الدين والعلم الى هذا جعل المصنف
من ماسل الدين أماً ولو أطلقه أمكن جعل الكفا لتمثيل بأن راد الدين للدين حقيقة (قوله كاسجى) اه
أقر بقاء قوله أو حكا (قوله وجد حراً أو حراً) لف ونشر مر تبو كتمن ذبيحة وبدل صلاح عن انكار وان
قلت مبتداً أو تصاد فاعلى أن لا دين لان الدين واجب ظاهراً وهو كفا لانه آ كتمن من موعود كاسجى بدر
ل فالرهن مضمون وذكر كذا ردورى انه لا شئ بهلا كه كلاً ورهن بالحر والحر اشد أو نوصى محمد فى البسوط
لما عن أن المقروض يحكم رهن فانه مضمون بالدين من قيمته ومن الدين والمختار قول محمد كفا الاختيار
السعودى لخصاً (قوله كلاً عيان المضمونة بالمثل أو القيمة) ويقال لها المضمونة بنفسها التقييم المثل أو القيمة
أماها كالغصوب ونحوه كاسجى واحترز به عن المضمونة بغيرها كبيع فى يد البائع فله مضمون بغيره وهو
ن وعن غير المضمونة أصلاً كلاً ما نالت فالرهن بهذين باطل ومما هاد بنا حكا لان الموجبة الاصلى فها هو
قيمة المثل ورد الدين فخصر ان أمكن ردها على ما عليه الجمهور ودلله ن وأما على ما عليه البعض فانه وان
أنت القيمة لا تحب الا بعد الهلاك ولكنه يجب عند الهلاك بالقض السابق وعمامة فى الهداية والابلى
له كاسجى) أى فى الباب الآتى (قوله ونقد بالحباب) كرهت كمال على من الدين وأخذ هذا الشئ
منه فهستى ولفظ الرهن غير شرط كسجد كرم فى الباب الآتى (قوله وقبول) كرهت من سوا مصدر من مسلم
كافر أو عبداً وصى أو أسيل أو وكيل فالقبول ركن كلاً حباب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا
يحبس من حلف انه لا رهن بدون القبول وذهب بعضهم الى أنه شرط صيرورة لا يجب علة لانه عقد تبرع

(كتاب الرهن)

مناسبه أن كلام

الرهن والصيد

لتحصيل المال (هو)

لفق جس الشئ وشرعا

(حبس شئ مالى) أى

جعله محسوبة

الحابس هو المرتهن

(بحق يمكن استيفاء)

أى أخذ (منه) كلاً أو

بعضاً كان كان قيمة

المرهون أقل من الدين

(كالدين) كفاف

الاستقصاء لان العين

لا يمكن استيفاءها من

الرهن الا اذا صرنا

حكا كاسجى (حقيقة)

وهو دين واجب ظاهراً

وباطناً وظاهراً فقط

كتمن عبداً أو حراً

حراً أو حراً (أو حكا)

كلا عيان المضمونة بالمثل

أو القيمة كاسجى

(وينفق بالحباب

وقبول) حال كونه

والألا يلزم الاتساق قهستاني واقتصر في الهداية على الثاني ونقل القهستاني عن الكرمانى أنه يجوز بطريق
 التعاظم (قوله غير لازم) لأنه عقد تبرع لأن الرهن لا يستوجب عقابته على المرتين شأ (قوله وحاشا
 أى حين إذا عقد غير لازم ونفى عنه ما تقر به كما أفاده ط (قوله وفيه) أى بذن الرهن مصرحاً
 أو ما جرى مجراه في المجلس ويعد نفسه أو بنائه كآب ووصى وعدل عنه مخلصاً ولو فسخه المرتين والرهن
 ساكت ينبغي أن يصير رهناً فتنه (قوله حال كونه) أى الرهن وهذا الأحوال مترادفة وأمتدخلة على
 وأراد بها أن الرهن بهذه الصفات ليس بالزوم عند التعديل عند القبض فالواصل أو اشغل بقدره كان فاسداً
 لا باطلاً وكذا كان شائعاً عند بعضهم بكونه باطلاً وهو اختيار الكرخي فالوارفغ الفساد عند القبض صلا
 صحيحاً لازماً كما في الكرمانى قهستاني (قوله يجوزنا) من المحذور وهو الجمع وضم الشيء فاموس وانظر ما في
 الدرر (قوله كثر على شجر) مثال للفرق وكثر على أرض أى بدون الشجر والأرض لأن الثمر
 والزرع يجازان في بطرهن بمعنى أن يملك بمحواه وتجميعها إذا لم يكن حيازته بغير بدون شجر ولا زرع بدون
 أرض ط (قوله لا مشغولاً) أما الشاغل فله من مائز كفى كثير من الكتب وقد يفعله بحق الرهن
 احترازاً عما لو كان مشغولاً بغيره فلا يمنع كفى العادة جوى أو دلو وينبغي تفصيل الشاغل الذي يجوز
 رهنه بغير المتصل لماعلمه من عدم جواز رهن الثمر والأزرع وكذلك التاويده كسأى فافهم (قوله لا مشاع
 كصف عداً ودار ولومن الشر ينسجى عما هنالك وأنه يستثنى منه ما ثبت الشروع فحضر ورة (قوله
 ولو حكما) يستغنى عنه بقول المصنف يجوزنا (قوله خلقه) في التقييده نظراً لمنه (قوله ويستثنى
 أى في أوائل الباب الآتى (قوله لزوم) جواب إذا (قوله شرط الزوم) منى عليه في الهداية والمثلث
 وغيرهما قال في العناية وهو اختيار شيخ الإسلام وهو مخالف للرواية العامة قال محمد لا يجوز الرهن المضمون
 ومثله في كافي لما كثر من تحصيل الطحاوى والكرخي له مضافاً في السعدية أقول سبق في كتابها
 أنه عليه الصلوات والسلام قال لا يجوز الهبة إلا المقبوض والقض ليس بشرط الخواص في الهبة فليكن هنا
 كذلك فيما سأل اه وحاصله أنه يمكن أن يفسر هنا أيضاً الجواز بالزوم بالهبة كالمفعول في الهبة فلا
 لا يمكن الجمع بين كلامهم وبين الحديث إلا بذلك (قوله وبصح في المجتبى) وكذلك في القهستاني عن الذخير
 (قوله والتخليه) هى رفع الموانع والتكسب من القبض (قوله قبض حكماً) لانها تسليم في ضرورته الحكم
 بالقبض فتقد كراعاة التي يبنى عليها الحكم لانه هو المقصود به اندفع قول الرايلى الصواب أن القضة تك
 لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المسلم بدون التسليم والقبض فعل المسلم اه أفاده في المخرج والى
 أنه يترتب عليه ما يترتب على القبض الحقيقي (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية وهو الأصح وعن أبى يوسف
 أنه لا يثبت في المفعول إلا بالنقل هداية (قوله وهو مضمون المخرج) يعنى ان ماله مضمونة وأما عنه فانه
 قال في الاختصار وجه على ملك الرهن حتى يكتفه لانه ملكه حصته فهو أمانة في يد المرتين حتى لو اشترى
 لا يتوجب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه أمانة فلا يتوجب قبض الضمان وإذا كان ملكه فأن كان ك
 عليه اه جرى على الاشياء احترازاً عما إذا استهلكه فانه يضمن جمعه كإياى بيانه وأما فقه فمثل ما إذا اشترى
 عدم الضمان لم يمنع فالرهن جائز والشرط باطل وجه على ذلك كفى اختلافه وغيره أو مثل ما لو نقص بعض
 جامع الفضول ولو رهنه فاقطع الرهن فلو وجدته رهنه أو يسقط من الدين بحسبه لو كان أول ما فقه
 فلا يسقط ثبى أو يسجى آخر الرهن ومثل الرهن الفاسد أيضاً فانه يعامل معاملة الصحيح على ما أتى بيانه
 آخر الرهن (تنبيه) ذكر في الفصل الثلاثين من العبادية لزوم رهن عيدين بالف وهما أحدهما قيمة الهبة
 أكبر من الدين لا يسقط بل الدين جهلاً به بل يقسم الدين على قيمة المخرج وقيمة الهبة فإذا أصاب الهالك
 وما أصاب الباقي يبقى وكذا إذا رهن داراً بالف وخرى يقسم الدين على قيمة التاويده وقيمة العروة ثم القبض
 أصاب التاويده فقط وما أصاب العروة يبقى كذا في البسوط أو هو بيانه ما في التاويده رهن فراقعته أو رهن
 درهمان عشرة دراهم فأكده السوس فصار قيمته عشرة فانه يفتكه بدرهمين ونصف اه أى لأن الهالك
 أربع الرهن فيسقط من الدين بقدره كفى البرازية فليحفظ ذلك فانه ينبغي على كثير وسيد كرا آخر الباب لا

(غير لازم) وحاشا
 (قوله الرهن تسليمه
 والرجوع عنه) كما
 في الهبة (فانما سأل
 وقبض المرتين) حال
 كونه (يجوزنا) لا متفرقا
 كثر على شجر (مفرغا)
 لا مشغولاً بحق الرهن
 كسجى بدون الثمر (مميز)
 لا مشاعاً ولو حكما بان
 اتصل المرهون بغير
 المرهون خلقه كالشجر
 ويستضع (لزم) أذا كان
 القبض شرط الزوم كما
 في الهبة وبصح في المجتبى
 أنه شرط الجسور وان
 (والتخليه) بين الرهن
 والمرتين (قبض) حكماً
 على الظاهر (كالبسوط)
 فانه فيه أيضاً قبض
 (وهو مضمون) إذا هلك

ذهب عن الدابة يسقط ربح الدين وبأني بانه وسأني أن نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف
 ضمان العين وإن غلب الرهن الذي صار رهنًا بتمامه لا بخلافه لا إذا هلك بعد هلاك الأصل وبأني بان الجمع أن
 يملكه تعالى **(قوله)** بالافضل من قسمته ومن الدين قال في النهاية وفي بعض نسخ القدوري بأقل بدون الاف
 اللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت بأعلم من ز يدومعرو ويكون الاعلم غيرهما ولو كان بالا علم من زيد
 يجوز ويكون واحدا منهما فكما قسم من التميز اهـ وقال في الموصل شرح المفصل أن من هذه ليست من التفضيلة
 التي لا تجمع الام وانما هي من التبيين في قولك أنت الافضل من قرش كأن تقول أنت من قرش أشهر ببلالة
 المراد أنه لو كانت القيمة أقل من الدين أو بالعكس فهو مضمون بالافضل منها الذي هو أحدهما ولو قيل بأقل
 شكرا اقتضى أنه يضمن بشئ ثالث غيرهما هو أقل منهما وليس عريدا لأن يقال كافي القهستاني أي يدين أو
 قيمة أقل من قيمته أو من الدين حر ثياب كلمة من تفضيلة والمفضل الدين أولا والقيمة ثانيا والمفضل عليه
 بعكس اهـ قاله يدين أقل من قيمته أو بقيمة أقل من الدين ولا يخفى ما فيه **(قوله)** وعند الشافعي هو أمانة) أي
 له أمانة في بالمرهين لا يسقط شيء من الدين جهلا كه ونعم الكلام في المطولات **(قوله)** والمعتبر قيمته يوم
 القبض قال في الخلاصة وسكر الرهن أنه لو هلك في بالمرهين أو العطل ينظر إلى قيمته يوم القبض وإلى الدين فإن
 أنت قسمته مثل الدين سقط الدين جهلا كه الخ وقال الزيلعي يعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو تألفه أجنبي
 للمرهين بضمنه قيمته يوم هلك باستلزامه وتكون رهنًا عنه وتعمامة في الخ زاد في شرح الملتقى والقول
 بالمرهين والدية للمرهين **(قوله)** لا يوم الهلاك كآؤه في الانشاء) أي في بحث عن المثل من الفن الثالث
 قول عكن حل ما في الانشاء على ماذا استهلك المرهين وإنما قال الرمي بعد كلام وإن شاذا أعمت النظر
 ههنا الفرق بين الهلاك والاستهلاك فقطعت في صورة الهلاك بان المعتبر قيمته يوم القبض وفي صورة
 استهلاك يوم الهلاك لورود على العين المودعة اهـ **(قوله)** إذا ادين المقتدار) أما لو بين يكون مضمونا
 بصورة أخذ الرهن بشرط أن يقرضه كذا هلك في يده قبل أن يقرضه هلك بأقل من قيمته وعما هي له من
 عرض لأنه قبضه بسوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن كالمقبوض بسوم الشراء إذا هلك في المساومة ضمن
 قيمته كذا في شرح الطحاوي حوى **(قوله)** كذا في القنية ونصها للمقبوض على سوم الرهن إذا ادين المقتدار
 أي بمرهته وليس في يدين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه
 رهنه ماشاء وعن محمد لا أحسن أقل من درهم وعن أبي يوسف إذا ضاع فقلعه قيمته ما أقول وهذه مسألة
 يدين يدين موعود وسد كره المصنف في الباب الثاني أي أيضا **(قوله)** فإن هلك الخ الأولى تقدعه على قوله
 قبوض على سوم الرهن لأنه من تمام ما قبله ولو بان ذلك إذا رهن ثوبه عشرة عشر فتهلك عند المرهين
 طرده ولو قيمته خمسة عشر جمع على الرهن خمسة أخرى ولو خمسة عشر والفضل أمانة كفاية وأطلق الهلاك
 على ما لو كان بعد قضاء الدين فستره الرهن ما قضاه من الدين لأنه تين بالهلاك أنه صار مستوفيا من وقت
 قبض السابق بزاز به وغيره أو يأتي آخر الرهن **(قوله)** يضمن بالتعدي فلو رهن ثوبا يساوي عشرين درهما
 شرا فليس المرهين بان الرهن فانتقص منه ثم لبسه بلاذن فانتقص أربعة هلك وقيمته عشرة ترجع
 رهنه على الرهن بدرهم واحسن دينه ويسقط تسعة لان الثوب يوم الرهن كان نصفه مضمونا بالدين
 نصفه أمانة وما انتقص بلبسه بالاذن وهوسه لا يضمن وما انتقص بلاذن وهو رهن بضمين وبصرفا
 قدر من الدين فإذا هلك وقيمته عشرة ثم مضمون ونصفه أمانة فقد رهن المضمون بصر المرهين مستوفيا
 منه وبقي له درهم يرجع به على الرهن ظهيرة وعائنة ملخصا **(قوله)** وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان
 على الذي شرح المجمع الملكي وظاهره أنه يضمن قيمته مائة مائة مائة لا يصدق بالبرهان وأنه تألمته
 في الضمان وهذا مذهب الامام مالك أما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع عبته أو بالبرهان وهو
 الصورتين مضمون بالافضل من قيمته ومن الدين كما أوضحه في الشرع لئلا يتعن الحقائق وبه أفتى ابن الجلي
 تلم في فتاوى الكازروني وفتاوى المصنف وتقدر قدم العلامة الرمي في ذلك تعال المصنف هنا فتاوى بثمان
 قيمة بالقيمة ما بلغت كما هو مسطور في فتاواه وصرح بذلك أيضا في مناسباته ونحن رد عليه صاحب الفتاوى

بالافضل من قيمته ومن
 الدين) وعند الشافعي
 هو أمانة) والمعتبر قيمته
 يوم القبض (لا يوم
 الهلاك) كما توجه في
 الاية والخالفه لا يقول
 كما حرره المصنف
 (المقبوض على سوم
 الرهن اذا لم يبين
 للمقتدر) أي بمقدار ما
 يريد أخذه من الدين
 (ليس مضمون في
 الاصح) كذا في القنية
 والانشاء (فان) هلك
 (و) ساوت قيمته الدين
 صار مستوفيا دينه
 (حكما) أو إذا كان
 الفضل أمانة) فيضمن
 بالتعدي (أو نقصت
 سقط بقدره ورجع)
 المرهين (بالفضل) لان
 الاستيفاء بقدر المالية
 (وضمن) المرهين
 (بدعوى) الهلاك بلا
 برهان مطلقا) سواء
 كان من أموال

الرجحية تعالينسخه الشريلاي فقال هذا مخالف للذهب وأسا واحدا والرجوع إلى الحق أحق (قوله)
 ظاهرة) كالخوأن والعدو والعقلاء واطنة كالنقدن والخلي والعروض دور (قوله) ونسخه ماف بالباطنة
 أي خص الضمان بالأموال الباطنة للتمتع غرا لا تكثر (قوله) وله جسيبه) أي جيس الرهن بالدين (قوله)
 للعقد أي عقد الرهن (قوله) لا يبطل بمجرد الفسخ) بل لا بد من مضمون ودفع على الرهن (قوله) بل يبق
 رهننا) أي مضمونا فلو هلك يدمسقط الدين إذا كان به وفاء هابة (قوله) ما يبق القبض والدين معا أي قبض
 الرهن في يد المرتهن والدين في ذمة المرتهن وإني (قوله) فإذا أفاقت أحدهما) بان رد الرهن أو بأمر من الدين
 يبق رهننا فيسقط الضمان لان العدة إذا كانت ذات وصفين بعدم الحكم بعدم أحدهما ويرد على الوهات
 قبل التسليم وبعد قضاء الدين ضمن ويسترد الرهن ماقضاه كأمرو يأتي وجوابه مع ما فيه في العتابة (قوله) ولا
 اجارة) فلو أخرج المرتهن بلا إذن فالأجرة كما سذكره آخر الرهن مع بقية فرع (قوله) ولا اعارة) سذكر في قبل
 النص في الرهن أحكام اعارة من الرهن أو من أجنبي بان أن أو بدونه (قوله) سواء كان أي الانتفاع (قوله)
 من مرتهن أو رهن) الأول مصرح به في عامة المتن والثاني صرح به في صدر الجار وشيخصر الكرخ
 وشرح الزاهد في وجه خلاف الشافعي فيسقطه بحجوزة الانتفاع بغير الوطوع والاول لا خلاف فيه كافي غر
 الافتكار ببقى لو سكن في دار الرهن هل تلزمه أجرة أم لا في الخبر به أنه لا تلزمه مطلقا أذن الرهن أو لا يعل
 للاستقلال والاول مثله في الرأزيه وأجاب في الخبر به بذلك أيضا لو كانت تسلم وقد مر ذلك آخر القصب فراجعا
 (قوله) لا إذا كان) فإذا انتفع المرتهن بالذن الرهن وهلك الرهن حالة استعماله هلك أمانته بلا خلاف أما قبل
 الاستعمال أو بعد هلكه بالدين ولو كان أمة لا يحل وطو هالان الفرج أشد حرمة لكن لا يحيدل بحسب الفسخ
 عندنا معراج (قوله) وقبل لا يحل للرهن) فأن في المنع وعن عبدالله بن محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كان
 علمه سرقته أنه لا يحل له أن يتنفع بشئ منه فوجه من الوجوه وان أذنه الرهن لأنه أذنه في الرأزيه يشق
 دينه كما لا يقتضيه المنفعة فضلا فكيف يكون بأوهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المعبرات من أنه يحل
 بالذن الآن يحل على الدانة وما في المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى إذا كان مشروطا ما من
 قرضائه منقطة وهو ربا أو لا فلا بأس اه مافي المنع ملصقا وأقره ابنه الشيخ صالح وتعبه الجوى بان كان
 ر بالظاهر فيه فرق بين الدانة والقضاء على أنه لا حاجة إلى التوفيق بعد أن الفتوى على ما تقدم أي من أنه
 يباح أقول مافي الجواهر صلح التوفيق وهو وجه وذكرنا نظيره فيما لو أهدى المستقرض للقرض ان كان
 بشرط كره والافلا وما نقله الشارع عن الجواهر أيضا من قوله لا ضمن يقيد أنه ليس برالان را مضمون
 فحمل على غير المشروط ومافي الاشامس الكراهة على المشروط ويؤيد قول الشارع إلا أني آخر الرهن
 ان التعليل بأنه را يقيد أن الكراهة محركة فاقبل وإذا كان مشروطا ضمن كما أتى به في الخبر به فغير
 رهن شحزوتون على أن با كل المرتهن يخرجه نظيره صره بالذن قال ط قلت والغالب من أحوال الناس أنهم
 يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا ملأ أعطاهم الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان العروف كالشرط وهو ما ع
 المنع والله تعالى أعلم اه (قائده) قال في التاتر خاتمة ما نصه ولو استقرض دراهم وسلم جارا إلى المقرض
 لم يستعمله الشهر من حتى يوفيه دينه وأداه لمسكها فهو بمنزلة الامارة الفاسدة ان استعمله فعلمه أجرة منه
 يكون رهنه أو قد تنافى بالأحاديث فتنبه (قوله) فأكلها) سأتى آخر الرهن عن فتاوى المصنف أن الظاهر
 الا كل شئ مأكلا (قوله) لم يضمن) أي ولا يسقط شئ من دينه فتنبه يعني إذا لم يملك الاصل كما يأتي في
 (قوله) وسيجيء) أي هذا البحث من ياتيه بيان (قوله) مانت الشاخال) يوجد في بعض النسخ متناوئة
 من بعضها لم يكتب عليه المصنف (قوله) الذي شره) أي يملك الرهن كما صرح به في الولوالجية فأنه
 (قوله) وحده الآن يأخذ المرتهن) أي يأخذ من الرهن لما سأتى أن نعلم الرهن رهن مع الاصل ولما أتت
 المرتهن بالذن الرهن صار كان الرهن ألتفه فيكون مضمونا عليه فكان له حصه من الدين وهذا معنى قولنا
 يعني إذا لم يملك الاصل وسأتى عما يات ذلك آخر الرهن ان شاء الله تعالى (قوله) صار متعديا) فيضمنه كالقصر

ظاهرة أو باطنية ونسخه
 مالت بالباطنة (وله) طلب
 دينه من رهنه وله
 جسيبه به وان كان
 الرهن في يده لان الحبس
 جزاء ماله (وله) حبس
 رهنه بعد الفسخ
 للعقد (حتى) يقبض
 دينه أو يبرئه) لان
 الرهن لا يبطل بمجرد
 الفسخ بل يبق رهن
 ما يبق القبض والدين
 معا فإذا أفاقت أحدهما
 لم يبق رهننا ذيل
 ويدور وغيرهما (لا)
 الانتفاع به مطلقا) لا
 باستخدام ولا سكنى ولا
 ليس ولا اجارة ولا اعارة
 سواء كان من مرتهن
 أو رهن (الابان) كل
 لا تسرقه ولا يحل
 للرهن لانه ربا وقيل
 ان شرطه كان ربا ولا
 لا وفي الاشباه والجواهر
 أباح الرهن للرهن
 أكل النار أو سكنى
 النار أو لبن الشاة المرونة
 فأكلها لم يضمن وله
 منعه ثم أفاد في الاشباه
 أنه يكره للمرتهن
 الانتفاع بذلك وسيجيء
 آخر الرهن (مانت الشاة)
 في يد المرتهن قسم الدين
 على قيمة الشاة ولبنها
 الذي شره حفظ الشاة
 يسقط وحده اللبن
 يأخذ المرتهن فلو قيل
 الانتفاع قبل اذنه (صار)
 متعديا فلا يبطل

عادي الوفاق عارضهوا بآي تمامه **(قوله)** لئلا يصير مستوفيا من (أي على تقدير هلاك الرهن قال في غرر
 كراهته لو لم يقض الدين قبل الاحضار فربما يهلك الرهن أو كان هالكاً فيصير مستوفياً منه مرتين اه
 له الا اذا كان له حل) لانه عاجز شرح مجمع اي عاجز حكماً عما يلحق من المؤنة ونقل الشافعي انه ان كان في بلد
 من يؤمر باحضاره مطلقاً ولا في بلد يمكن له حل ومؤنة فكلنا وان كان له حل لا يؤمر وحل ط ما في شرح
 مع عليه أقول هذا هو المتبادر من كلامهم لكن فيه نظر لان الواجب عليه التخلية لا النقل كما يأتي على أنه
 الف ما في البرازة حيث قال ان لم يلقه مؤنة في الاحضار يؤمر به وان كان بما يلقه مؤنة بأن كان في
 منع آخر لا يؤمر به اه وفي النخبة لا اصل انما ان قدر على احضاره بلا مؤنة فللراهن أن يتنع عن القضاة
 لم يقدر أصلاً مع قيام الرهن أو لم يقدر الا مؤنة فلا تم قال بعد كلام وان لقعه في بلد الراهن والرهن جارية أمر
 ضار القدرته بلا مؤنة وتركنا القياس فيما يلقه مؤنة ففي ما عداه على أصل القياس اه ملخصاً فامل
 له او عند العدل) ساقى متناقرباً **(قوله)** ثم سلم المرتهن رهنه) فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن
 ضاه لانه صار مستوفياً عند الهلاك بالقياس السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجوز له هداية
 تأتي آخر الراهن **(قوله)** بتحقيق التسوية) أي في تعيين حق كل قال في النخبة لان المرتهن عين حق الراهن
 جب على الراهن تعيين حق المرتهن لأن تعيين الدراهم والدينار لا يقع الا بالتسليم ليحصل التعيين اه فهو
 بل لوجوب تسليم الدين أولاً وما عداها لاحضار مقدم مرتب في قوله الشارح لئلا يصير مستوفياً من فافهم
 له الراهن) متعلق بالبعد **(قوله)** مع قيامه) أي قيام الرهن واحترز به عما اذا لم يقدر له لاه **(قوله)**
 مرتبه) أي كالمال لم يقدر عليه الا مؤنة تلحقه وهو مذكور في النخبة أيضاً كما تقدم اه **(قوله)** ولكن
 من الخ) استدراك على قوله وان لم يحضر موافقه لم يؤمر به فهو تقييد لما قبله وعبر عن التيقن وانما أتى
 كن متابعاً لعبارة النخبة والكتابة وغيرها فافهم **(قوله)** ان يحققه) أي على التثبات لانه تحلف على
 ذلك في يده نخبة **(قوله)** وكذا الحكم عند كل مجمل حل) أي لو كان الدين مقسطاً فحل قسط قال في النهاية
 يكلف المرتهن احضار الرهن لاستيفاء الدين بكلف لاستيفاء قسط فحل هذا اذا دعي الراهن هلاك الرهن
 يطلب من القاضي أن يأمره بالاحضار ليظهر حاله فيأمر به بان كان في بلد الراهن أما اذا يدع هلاكه فلا حاجة
 باحضاره اذا فائدة فيه اه ملخصاً ومثله في الزلي واعترضه العلامة الطرسوسي بان التقييد بقوله هذا اذا
 دعي الراهن هلاك الرهن الخ من عنده لم يعرفه الى حدوده فلو دلان فيه ترك الاحتياط في القضاء بل يأمره
 قاضي باحضاره وان لم يدع الراهن الهلاك لئلا يصير قاضياً باستيفاء مرتين لان اصدقه الراهن على بقائه
 راء ابن وهبان فقال تتبع ما عتدى من الكتب فلم أجده هذا القيد وعباراتهم تفسد صحة ما ذكره
 رسوسي والقياس يقتضي صحة ما في النهاية لان الأصل عدم الهلاك وطلب احضار المرحون حق الراهن
 لم يطلبه لا يجب على الحاكم جبر المرتهن عليه والصلف على عدم الهلاك فيما لو كان للراهن حل ومؤنة
 الامر بالاحضار على هذين القولين اه ملخصاً من شرح الوهابة لان الشحنة ثم حران الشحنة
 شلة واختار تفصيلاً فها هو زوم الاحضار مطلقاً في سئلة قضاء الدين بتعاسم لعلل النار وأما في
 ان يحتم فلا يلزم الا بدعوى الراهن الهلاك لانه يدفع بحججه لانه مستوفياً لمحق فلا يجبر على
 ضار جميع الرهن لكن بدعوى الهلاك توجه الطلب فيلزم الاحضار ثم ان الصلص على هذا التفصيل اه
 حاصراً وقد ورد هذا التفصيل في نظمه الا في قال الشرنبلالي وقد فهم الشارح أن التقيد بطلب المدعي
 اذا اراد قوله بحج فقط ولكنه غير مسلم لما عتل من كلام الزلي الموافق لكلام النهاية اه وأقول وبالله
 تعين الذي يظهر لي أن الحق مع صاحب النهاية وان التقييد للثنتين كما فهمه الشرنبلالي فلا يلزم القاضي
 المرتهن بالاحضار الا اذا طلبه الراهن وأدعى الهلاك لانه حقه بدل عليه أنه في النخبة قد التحلف
 عدم الهلاك بطلب الراهن وتبعه القضاة في غرر الاقتدار وفي البرازة وان ادعى أي الراهن
 كبحجف المرتهن على قيامه فانما حلف أمر أي الراهن باداء الدين اه ولم يقيد به بصورة وفاء الدين
 انه أو فاعجب منه وقد علمت مما مر استواء الامر بالاحضار والتطيف وجرى بان التراجع فيها حيث كان

الرهن (به واذا طلب)
 المرتهن (دينه أمر
 باحضاره رهنه) لئلا يصير
 مستوفياً من الا اذا
 كان له حل أو عند
 العدل لانه لم يأمنه
 شرح مجمع (فان
 احضر له) كل دينه
 أولاً) سلم المرتهن
 رهنه) بتحقيق التسوية
 (وان طلب) دينه (في
 غير بلد العقد) للراهن
 فكل ذلك) الحكم (ان
 لم يكن للراهن مؤنة وان
 كان) له مؤنة (سلم
 دينه وان لم يحضره) لان
 الواجب عليه التسليم
 يعني التخلية لا النقل
 من مكان الى مكان ونقل
 القهستاني عن النخبة
 انه لو لم يقدر على
 احضاره أصلاً مع قيامه
 لم يؤمر به اه فليحفظ
 (ولكن) للراهن أن
 يحلف بالله ما هلك
 وهذا كله اذا ادعى
 الراهن هلاكه أما اذا
 لم يدع فلا فائدة في
 احضاره وكذا الحكم
 عند كل مجمل حل

دون دعوى مدينة
هلا كاهذا في النهاية
يذكر
(ولا يكلف مرتين)
قد طلب بدنه احضار
رهن قد وضع عند
العدل بأمر الرهن ولا
احضار (عن رهن باعه
المرتين بأمره) أي بأمر
الراهن (حتى يقبضه)
لأنه بذلك (و) حيثئذ
فإذا قبضه أي الثمن
(يكلف احضاره) لقيام
العدل مقام المبدل (ولا
يكلف مرتين معه
وهو يمكن الرهن من
بعضه لقضى دينه) يشته
لأن حكم الرهن الحبس
الدائم حتى يقبض دينه
(ولا يكلف من قضى
بعض دينه) أو أجزأه بعضه
(تسليم بعض رهنه حتى
يقبض البقية من الدين)
أو يبرئها اعتبارا بحبس
السبع (ويجب) على
المرتمن (أن يحفظه
بنفسه وعياله) كافي
الوديعة (و) من إن حفظه
بغيرهم) كأمر فيها (و)
ضمن (بإداعه) وأجرته
وأجرته واستغنامه
(وتسديه كل قيمته)
فيستقط الدين بقدره
(وكلنا) يضمن (كل
قيمه يجعل خاتم
الرهن في خنصره) سواء

المنقول أنه لا يجب على القاضى تحلفه إلا بطلب صاحب الحق فكذا لا يجب عليه الأمر إلا بطلبه مطلقا ههنا ما ظهر له من القاصر والله تعالى أعلم (قوله) كاجر رهن الدين يتسلمه مالم يحضر الرهن
الرهن وإن لم يدع الرهن الهلاك إلا أن يكون في غير بلد الرهن ولله مؤنة قيد الدين وله تحلف المرتين على
عدم الهلاك وقوله كذا التبع أي لا يدفع بجماع مالم يحضر المرتين الرهن وإن لم يدع الهلاك وحشد في
التبعية والدين يتماهم سواء وهذا على غير ما في النهاية أما على ما في مذهبنا فموقوف من حيث أنه في التبعية لا يؤمن
المرتين بالأضرار الرهن بدون دعوى المدون الهلاك والله أشار بقوله والى آخره عطف على قوله كذا التبع
والمنفي بلا محذوف يدل عليه مضمون الكلام قبله فان قوله مالم يحضر الرهن يفيد أنه يؤمر بالاحضار أي إذا
يؤمر المرتين في صورة التبعية بالاحضار لا بدعوى الرهن الهلاك ههنا تقرير النظم على ما فهمه ابن التبع
من إرجاع التقيد بدعوى الهلاك في كلام النهاية إلى مسئلة التبع فقط وإدعاء القرض بينهما وقد علمنا
(قوله) أو يكن (الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن الشيء من التفصيل ط قال الساجي وأنها عني إلى الوقف
بعد ما حقه النسب ما من ضرة إلا أنه ورد الحرم بها وبصح عطفه على يحضر أي لا يدفع ما يمكن الخ اه قالوا
لا يدفع مالم يكن في غير مكان العقد أي بأن كان في مكان العقد لأن في الشيء اثبات لكن بعده قوله والجل
لأنه إذا كان في مكان العقد لا يحتاج إلى جل إلا أن يقال يمكن أن نقله إلى داره فبصرفه عن البيت لا دفعه إذا كان
الرهن في بلدة العقد إلا إذا احضر المرتين مالم يكن له جل و مؤنة وعلى هذا فهو يخالف ما مر عن الشيء مؤنة
لما قدمنا عن البرازين في الأخير ولكنه بعد قائل (قوله) ولا يكلف مرتين (الخ) لأنه يؤمن على نفسه
وضع على يد غيره فلا يمكن تسليمه في قدرته (قوله) عند العدل هو من وضع عند الرهن وبأنه لما
مخصوص (قوله) بأمر الرهن) متعلق بوضع (قوله) لأنه يبيع فصار كأنها مفسخة بالرهن
وصار التي رهنه لم يسلم إليه بل وضع على يده وعلامة في الهداية وشروها (قوله) يمكن الرهن
يبيع) يعني لا يكلف تسليم الرهن لبيع بالدين لأن عقد البيع لا قدرة للمرتين على المنع منه شر بنسالة
يتوقف ففعل البيع على أجزأه المرتين أو قضا دينه ولا ينسخ بفسخه في الأصح كما يأتي بيانه (قوله) ولا يكلف
من قضى (الخ) من واقعته على المرتين وقضى مئتي المجهول وبعض نائب القاعل أي بعض دينه الثابت
على الرهن وقوله أو أجزأه أمسي للمعلوم (قوله) اعتبارا بحبس السبع) أي عند البالغ فإنه لا يؤمن تسليم بعضه
ببعض بعض الثمن لكن لو رهنه عدين وسى لكل شيأ من الدين له قبض أحدهما لئلا يأسى له بخلاف
السبع كما سجد كرم في السلب لا في (قوله) وغاله) المعبر في كون الشخص عالة أن يسا كنه سواء كان
نقته أم لا كل زوجة وأولاد والخدام الذين في عياله والزوج والأحرار الخاص مشاهرة وأمسائه لا نسائه ومجرى
مجرى الصالح شريك الفاضلة والعنان ولا يشترط في الزوجية وأولاد كونها في عياله اه غر والأفكار (قوله)
ضمن (الخ) مفعوله قوله الاتي كل قيمته فهو ضمان القسط لضمان الرهن والمؤادة من ضمن هذا الاشياء
هناك بتسليمها أو كل فعل بغيره المودع بغيره المرتين وبالأفلا أن الوديعة لا تضمن بالتلف كافي
الغصولين فيقولون خالف مذهبهم ورهن على حاله فلا بدعى الوقت وكثيرا رهنه صدق رهنه لأنه أقرب إلى
الضمان (تنبيه) لو مات المرتين بمحله يضمن كافي المهر يقر غيرها (قوله) وتعيده) عطف على
خاص أي كالقراءة والبيع والبس والكوب والكنى بل إن في فستاق (قوله) كل قيمته) أي الغنم ما يملك
لأنه صار غنما اتقنى وفي الهداية لأن الز يملك على مقدار الدين أمانة والأمانات تضمن بالتعدي (قوله)
فيسقط الدين بقدره) أي يسقط الدين جمعه حلة كونه بقدر ما ضمن والأرجح كل منها على صاحبه
فضل وكان الأولى حذف ذلك لأن فيه تفصيلا يأتي في المقتريا (قوله) على ما اختاره الرضى) أقول الذي
البرازين بغيره أنه اختاره السرخسي وكل ما هنا من تحريف السامع في شهر هذا الاسم على أحد
أعتنا بما أعلم تأمل (قوله) لكن قد منافي الخطر عن البرجندي هنا) أي عن شرح البرجندي في هذا
وهو كتاب الرهن ثم إن الذي قدمه في الخطر لم يعزله إلى البرجندي في عزاء إليه في الدلائل التي حيث

شعارا ووافض وأه بحب التبرز عته فتمقلت ولكن حرت العادة في زمانا بلية كذلك فنبغي لزوم الضمان قياسا على مسئلة السيف
تتغير محر لا يجعله في أصح أخرى إلا إذا كان المرتين امرأة ضمن لان النساء يلبس كذلك فيكون استعمالا لاحتفاظا في كل مرتين
يلبي (د) مثله (تقلد سيني الرهن لا الثلاثة) فان الشجعان يتقلدون في العادة (٣٣٣) بسيفين لا الثلاثة (و) في (ليس خاتمه)

أى خاتم الرهن (فوق)
أخر يرجع الى العادة
فان كان بمن يتجمل بلبس
خاتمين ضمن والا كان
حافظا فلا يضمن (ثم ان
قضى بها) أى بالقيمة
الذ كوة (من جنس
الدين يلتقيان قصاصا
بمجردة) أى بمجرد القضاة
بالقيمة اذا كان الدين حالا
وطالب المرتين (الراهن
بالفضل ان كان) بمسحة
فضل (وان) كان الدين
مؤجلا يضمن المرتين
قيمته وتكون رهننا
عنده فلان حاصل الاجل
أخذه منه وان قضى
بالقيمة من خلاف
حسبه كان الضمان
رهننا عنده الى قضاء
دسه) لانه بدل الرهن
فالخسركه (وأجرة
بيت حقله وحاقطه)
وماوى القسم (على
المرتين وأجره راعه) لو
حيوا (أو نفقة الرهن
والخراج والعشر) على
الراهن والاصل فيه أن
كل ما يحتاج اليه لمصلحة
الرهن بنفسه وتوقيته
فلى الراهن لانه ملكه
وكل ما كان لحقه فعلى
المرتين لان جسمه
واعلم أنه لا يرضى منه

كذلك انه الرجنى في الرهن عن كشف البردوى اه وفي بعض النسخ بدل لفظ هنا لفظ فيها فقال ط أى
العين (قوله انه) أى ان جعله في العين (قوله قلت ولكن الخ) هذا معنى ما قدمه في الحظران ذلك الشعار كان
بان وقدمنا هناك ان الحق السويق بين العين والشارشوت كل منهما من سدا لآخر صلى الله عليه وسلم ثم
هنا استدرك على الاستدراك فهو سابقا لمتن من النسوة بينهما بناء على أنه يلبس في كل منهما فهو
تعمل لا يحفظ قلنا يضمن وعلى هذا فقولنا فينبغي الخ لاجل الحاجة اليه لانه عين ما في المتن وهو المصرح به في
لهابه وغيره فلا حاجة الى اثباته بالحبس والقبض الذي لنا أهله (قوله لا يجعله الخ) عطف على قول
يضمن يجعل خاتم الرهن في خضرة أى لا يضمن يجعله في غير الخضر والاصل في هذا أن المرتين مأذون
لحفظ دون الاستعمال فخل الخاتم في الخضر استعمال موجب لضمان وفي غير ما يحفظ لايستل لانه لا يقصد
العادة فلا يضمن وكذلك الطلسان ان يلبسه كالتلس الطالبة ضمن لانه استعمال والا كان وضعه على
قته فلا نه حفظ ثم اراد عدم الضمان فيما هذا حفظا لاستعماله لانه لا يضمن ضمان القصب لانه لا يضمن
سلاله مضمون الاقل من قيمته ومن الدين كما يحصر به في شرح الطحاوى يتأقلى ملخصا (قوله فان
شجعان الخ) كذا في الهداية والتبيين وظاهران وم الضمان وان لم يكن المرتين من الشجعان مع أنهم في
في الخاتم اعتبر واحال المرتين نفسه والظاهر أن الراد ههنا اذا كان منهم بديل قول فاضمان وغيره وفي
يسفين اذا كان المرتين يتقلد بسيفين لانه استعمال اه فقد نظر الى حال المرتين كافي الخاتم ويحمل ما هنا
به تدفع المناقاة فاقهم (قوله لا الثلاثة) فيكون حفظا لاستعمالا فلا يضمن (قوله وفي لبس خاتمه الخ)
بالورثه خاتمين فليس خاتما فوق خاتم بل يلى (قوله يرجع الى العادة) أى على المرتين وان خالفت
بغيره بما يؤخذ مما بعده (قوله ثم ان قضى بها الخ) تفصيل ويان لها اجله سابقا (قوله أى بالقيمة
الكوة) أى في قوله كل قيمته (قوله من جنس الدين) والدرهم والدراية برجنان مختلفان كما يستفاد من
شرح المحوى أو بالعود قال ط وبه صرح في المعين مكي اه (قوله وطالب المرتين الراهن بالفضل) أى
ما زاد من الدين على ما ضمنه والدين أقل طالب الراهن المرتين بالفضل فلو قال كما قال الزيلعي وطالب كل
يضمنه ما صاحبه بالفضل لكن اشمل (قوله وحاقطه) عطف على بيت (قوله ونفقة الرهن) كما كله
شبهه وكسوة الرقيق وأجرة طهر والدراية وسق البستان وكري التهر وتلقح بحبته وجذاذوا القمام بمصالحه
أية (فرع) باع عبد ازغف بعينه فلم يتقاضى كل البعد ازغف مما رايه باع مستوفيا لثمن
لا فمالورهن دابة بغيره بغيره فاكته لا يصير المرتين مستوفيا للدين والفرق أن النفقة في الأول على البائع
الثاني على الراهن جوهره ملخصا (قوله والخراج والعشر) بالرفع عطف على أجرة وفي الترازية أخذ السلطان
الراج والعشر من المرتين لا يرجع على الراهن لانه ان تقوع فهو مشرور وان كره فقد ظلمه السلطان
ظلم لا يرجع الا على الظالم اه (قوله فعلى الراهن) سواء كان في الرهن فضل أو لهابة (قوله لانه ملكه)
نه كفايته وموته (قوله شئ منه) أى ما يحبس على المرتين وفي الجوهر لو شرط الراهن المرتين أجرة
حفظ الرهن لا يستحق سبالا لحفظه واجب عليه بخلاف الدابة لان الحفظ غير واجب على المودع اه
له كمدواة جريح أى مداواة عضو جريح أو عين ابنت ويخوذ ذلك مما به كره (قوله على المضمون)
فما دخل في ضمان المرتين والامانة خلافه (قوله والا فلى المرتين) أى فقط لانه يحتاج الى العائد
بشفاء الى كاتبه (قوله وكذا) أى ينقسم على المضمون والامانة كافي الهداية وغيرها وفي البرازية
ن الدوا وأجرة الطبيب على المرتين وذك كرك القصورى أن ما كان من حصة الامانة فعلى الراهن ومن المشايخ
قال بمن الدوا على المرتين انما يلزم ان لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على

يرتبط على الراهن فلهيئتي عن التخيير (وأما مؤنة زده) كحل آبق (أو رد جزئ منه) كمدواة جريح (اليد) أى الى يد المرتين (فتنقسم
المضمون والامانة فالمضمون على المرتين والامانة مضمونة على الراهن) لو قيمته أكد من الدين والا فلى المرتين وكذا معالجة أمراض

للرهن بكل حال والاطلاق محمد يدل عليه اه (قوله) كل متبرعا) لانه غير مضطرب لانه يمكنه الرفع الى القاضي
 (قوله) فيثبت يرجع عليه) فلو كان الاي هو الراهن يرجع الرهن عليه سواء كان المهرود قائما ولا ولا يكون
 رهننا لتفقه فليس له الحبس بذلك وهو قول الامام برزاية (قوله) لا يرجع) وعليه اكثر المشايخ لان هذا الامر
 ليس لازما بل يتقرر وهو متعين بالامر حسبة وليكون ديننا ولا في اول حال ينصر على الاعلى كمال الضحية
 بقي ما انما يمكن في البلدة قاض او كان من قضاء الجور قال القسامة المقننة لا يصدق الرهن على التفقة الا
 بينة اهيغني لا يصدق على أنه انفق يرجع الالبينة على الرجوع على ما يظهر من ساجاني (قوله) وعن الامام الخ
 افاد بحكاية الخلاف في الحاضر ان ما في المتن مقروض في الغائب (قوله) مطلقا) اي وان كان بامر القاضي لانه
 يمكنه أن يرفع الى القاضي فبأمر صاحبه بذلك اه (قوله) خلاه الثاني) حيث قال يرجع حاضرا وانما كان في
 الضحية ولكن في الخاتمة أنه لو كان حاضرا واؤي عن الاتفاق فامر القاضي به رجوع عليه وبه يفتي اه فاستفتي
 فقلت به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله) وفي فرع مثله الخ
 لان القاضي لا يلب على الحاضر ولا ينفذ أمر عليه لانه لو نفذ أمر عليه لصار محجورا عنه وهو لا يملك محرر عنه
 وعند أبي يوسف ملك فينفذ أمر عليه بل ي (قوله) بخلاف ما لو ادعى الرهن برده الخ) أي وإنه ملك بعد الر
 وادعى عليه الراهن أنه هلك عند الرهن (قوله) لانه المنكر) لانهما انفقوا على دخوله في الضمان والرهن يدعي
 البراءة والراهن ينكرها فكان القول قوله بانه (قوله) ويسقط الدين) أي يهلكه فان الكلام فيه ط (قوله)
 لاثباته الزيادة) على لقوله فالراهن أيضا اه ط وعبارة البدائع ولو أقام البينة فالبينة بينة أيضا لانها تثبت
 استيفاء الدين وبينت الرهن تنفي ذلك فالثبوت أولى اه وهي تفيد قبول بينة الرهن اذا انفردت بشرط (قوله)
 ولو قبل قضيه الاوّل أن يقول ولو قبل هلاكه قبل قضيه أي لو اختلف في هلاك الراهن فزعم الرهن أنه هلك
 في يد الراهن قبل قضيه وقال الراهن بعد القبض ط (قوله) برزاية) بعبارة زعم الراهن هلاكه عند الرهن
 وسقوط الدين وزعم الرهن أنه رد ما اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي عليه الد
 المعارض وهو ينكره فان رهنه فالراهن أيضا يسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم الرهن أنه هلك في يد الراهن
 قبل قضيه فالقول للرهن لانكار دخوله في ضمانه وان رهنه فالراهن لاثباته الضمان اه وهي عبارة واضحة لا غبار
 عليها ط (تنبيه) به قد ظهر من هذا أن المسئلة مفروضة في دعوى الهلاك والاختلاف في زمن هله هو قبل الز
 أو بعد موهى المذكور في عامة الكتب أما اذا كان الاختلاف في دعوى الرهن غير ذكر الهلاك فقد انفذ
 الشر بل لا يروى له اسمها الا في دعوى الرهن والرهن انما اختلفا في رد الراهن ولم يذكر الضمان وقد تردى جوابا
 الحكم فيها فقال قد يجاب بان القول للراهن بيمينه نصر عليه في معراج الدعاية بقوله ولو اختلفا في رد الراهن فالقول
 للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال لكن قد يجادل على ما اذا اختلفا في رد الراهن الهلاك لان سياق كلام المعراج
 في الاختلاف في الهلاك وقد صرحوا بان الراهن بيمينه الرد بعد في يد الراهن وأنه أمانة في يده وبان كل أمين له
 ايصال الامانة الى المستحق قبل قوله في حيلة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استيفاء الرهن من هذا الكلام
 فعله البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى الرهن هلاك الراهن عنده وانكره الراهن فان القول للرهن
 بيمينه لانه أمين كالمودع والمستعير مع أن الراهن منكره قال وعلى ما في المعراج هل يسقط قدر الدين ولا ضم
 الزائد ولا ضمانا أصلا نظر الامانة واقرار الراهن بعدم قضاء الدين أو يضمن كل القيمة فليست الله تعالى الخ
 والمفتي وليتصرفا في ذلك اه ملخصا أقول لكن الفرق ظاهر بين الراهن وغيره من الامانات لانه مضمو
 بالدين فكيف يصدق في الرد ما ما عارض به كلام المعراج فلا يخفى عدم وروده لان الضم في ضمانه كان
 للرهن فلا معنى لكون القول به لان الدين يسقط بهلاك الراهن عند الرهن فلا معارضة لانه لم ينفذ الضما
 عن نفسه وفي دعواه الرديني الضمان عن نفسه وان كان الضم للراهن فاعا يكون القول للرهن بيمينه
 ان ادعى الهلاك قبل القبض لانه كالمعراج عن البرازية والفرق بينه وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض انما
 من أن يخفى روايت في فتاوى قاضي الهادي ما نصه مثل عن الرهن ان ادعى رد العين المهرودة وكتبه الرا

وقروح وفداء جنابة
 (وكل ماوجب على
 أحدهما فله
 الاخر كان متبرعا الا
 أن يأمر القاضي به
 ويجعله ديناً على الآخر)
 فيثبت يرجع عليه
 ويجرد أمر القاضي بلا
 نصريح يجعله ديناً عليه
 لا يرجع كما في المنقط
 وعن الامام لا يرجع لو
 صاحبه حاضرا مطلقا
 خلافاً لثاني وهي فرع
 مسئلة الخ جرد بل على
 الراهن الرهن غير هذا
 وقال للرهن بل هذا هو
 الذي رهنه عندي
 فالقول للرهن) لانه
 القابض بخلاف مالو
 ادعى الرهن رده على
 الراهن بعد قبضه فان
 القول للراهن لانه
 المنكر فان رهنه
 فالراهن أيضا يسقط
 الدين لاثباته الزيادة ولو
 قبل قبضه فالقول
 للرهن لانكاره دخوله
 في ضمانه وان رهنه
 فالراهن لاثباته الضمان
 برزاية (بحونه السفر
 به) بالراهن

هل القول قوله أحاب لا يكون القول قوله في دمع عنه لان هذا شأن الامانة لا المضمونات بل القول للراهن
بيع عنه في عدم رد ماله اه ومثله في فتاوى ابن التلي وتقاوى ابن نجيم وهو عين ما في المعراج فلزم اتباع
المقول كلف وهو المعقول ومقتضى عدم قول قوله ضمانه الجميع لكن ينبغي أن يقال ان ذلك كله فإذا
كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائدا لا يضمن الزل لعلتمحضها امانة غير مضمونة فتكون القول قوله
فيهم سواء ادعى مجرد الرد أو مع الهلاك هذا ما ظهر في الله تعالى أعلم وهذا التحريم من خواص كتابنا والله
تعالى الجند (قوله اذا كان الطريق أمنا) أو لم يقصد بالصر ما اذا قدمه لاعلعه وعامه في ط (قوله وكذا
الاتقال عن البلد) أى الاتقال عن بلد السكنى في بلد آخر تأمل (قوله وكذا العدل) أى كله رهن فيبذل كره
(قوله على خلاف ما في فتاوى القاضين) أى قاضخان والقاضي يظهر الدين حيث فالليس للرهن أن
يسافر بالراهن وزاد الاول وهذا عند الصالحين (قوله ولعل ما في العدة) سبقه الى هذا التوفيق صاحب جامع
الفصولين واعترضه الرمي لانه لاحاجة الى التوفيق فان ما في قضيتان صريح في أنه قولهما (قوله ان ادعى
الرهن) عني علمه الخبر أى حتى يحاز من عي الصرم غرب قال ط لم أخف على منطه وقد قرئ قوله تعالى
فثبت عليكم بالتخفيف والتشديد المراد اذا خفي حاله ولم تدرك قيمته وقد انفق على هلاكه اه (قوله فهو بما
فيه) الباعث على الجلب والعاوضة سعدى (قوله ضمن بما فيه من الدين) فيسقط الدين عن الراهن وهذا اذا لم يعلم
أنه أقل فان علم واشتهر بقيمته راجع حكمه ط (قوله كذا ذكرا المصنف) وكذلك في الهداية والعتاية
وقال في النهاية كذا في المبسوط كما يهذأ التأويل عن الفقيه أبي جعفر اه والله تعالى أعلم

(بما يجوز ارتدائه وما لا يجوز)

(قوله لا يصح رهن مشاع) أى الا اذا كان عبد ابنهما رهنه عند رجل بدين له على كل واحد منهما رهن او احدا
فلورهن كل نصيبه من العبد يجز كافي القهستاني عن الفخيرية والاذا ثبت الشوع فيه ضرورة كما يأتي آخر
السوادة (قوله مطلقا) بضم ما بعده والما يجز لان موجب الرهن الحبس الدائم وفي المشاع بقوت الدوام
لا بد لادمن الهاباة قصر كانه قال رهنه لثلاثين يوما دون يوم وعام في الهداية (قوله مقارنا) كصفا دارا بعد
(قوله او طارنا) كان رهن الجميع ثم تقاسخ في العض أو ما ذن الراهن لعدل أن يبيع الرهن كفشه
فباع نصفه اهتمت وفي رواية عن أبي يوسف أن الطاري لا يضر والصحیح الاول كافي النهاية والدرر وسيد كر
الشرح آخر الرهن لو استحق كله أو بعضه (قوله من شريكه أو غيره) لان الشريك يحسبه بومار هتاويوما
يستخدمه فيصير كله رهن بومادون يوم وأما حارة المشاع فالحمازت عند من الشريك دون غيره
لان المستأجر لا يتمكن من استيفاء ما اقتضاه العقد الا بالمال بما وهذا المعنى لا يوجد في الشريك فأخذه الاتقاني

أى لان الشريك ينتفع به بلامها بما في المدة كلها بحكم العقد والملك بخلاف غيره (قوله يقسم أولا) بخلاف
الجهة لان المانع فيها رامة القسمة أى آخر التقاسم وهي فيما يحتمل القسمة لا فيما لا يحتملها معراج (قوله
والصحیح أنه فاسد) وقيل باطل لا يتعلق به ضمان وليس صحيح لان الباطل منه ما لم يكن بالمال أو لم يكن القابل
به مضموناً وما نحن فيه ليس كذلك بناء على أن القبض شرط لحمل العقد لا شرط جوازه اه عناية وسأني
آخر الرهن وسأني أيضاً هناك أن كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد لكنتمه مقيد بما
اذا كان الرهن سابقا على الدين وبأى دينه انشاء الله تعالى (قوله ما قبل البيع قبل الرهن) أى كل ما صح بيعه
صحته (قوله والمشغول) أى بحق الراهن كما قدمنا الشارح أول الرهن احتراز عن المشغول ملك غير الراهن
فلا يمنع كافي شامسة الجوى عن العبادية أقول وكذا يمنع المشغول بالراهن نفسه لما في الهداية ومنع التسليم
كون الراهن أو متاعه في الدار المرهونة اه قال في المعراج فاذا خرج منها احتج الى تسليم جديدي لانه شاغل لها
كشغلها بالمتاع وكذا متاع في الوعاء المرهون يمنع التسليم والخيلة أن يودع أولا ما فيه عند المرتين ثم يسله
بما رهن اه (قوله والمتصل بغيره) مفقود وصوف محذوف أى والشاغل المتصل بغيره كلبنا وحما والنخل
والتريدون الارض والشجر كالمسجد كروا حتره عن الشاغل المتصل كالورهن ما في الدار والوجه

(اذا كان الطريق أمنا)
كافي الوديعة (وان كان
لجل ومونة)
الاتقال عن البلد
وكذا العدل الذي
الرهن في يده كافي
العمادية معر بالعدة
على خلاف ما في فتاوى
القاضين ولعل ما في
العدقول الامام
وما في الفتاوى قولهما
كما يفرض كلام القصة
(قائدة) في الحديث
اذ اعنى الرهن فهو

عاجبه قالوا معناه اذا
اشتبهت قيمته بعد حكمه
بأن قال كل لا أدري كم
كلفت قيمته ضمن بما
فيه من الدين كذا ذكره
المصنف أول الباب
*(بما يجوز ارتدائه
وما لا يجوز)*

(لا يصح رهن مشاع)
لعدم كونه ميمرا كما مر
(مطلقا) مقارنا
أوطارنا من شريكه
أو غيره يقسم أولا
ثم الصحیح أنه فاسد يضمن
بالقبض وجبوزه
الشافعي وفي الاستباه
ما قبل البيع قبل الرهن
الافى أربعة المشاع
والمشغول والمتصل بغيره

بالتحار ثم يرهنه
النصف ثم يفسخ البيع
قال المصنف وفيه نظر
ولعله مفرغ على
النصف في الشروع
الطاري قلت بل ولا
عليه لانه بالتحار لا يخلو
اما ان يبقى في ملكه
أو يعول ملكه وعلى كل
يكون رهن المشاع
ابتداء كإسطة في تنوير
المصارف قلنا والحيلة
الصحة ما في حيل منية
المقني أراد رهن نصف
داره مشاعا يبيع نصفها
من طالب الرهن ويقض
منه الثمن على أن المشتري
بالتحار ويقض الباقي
ينقض البيع بحكم
التحار فتبقى فيه عينة
الرهن بالثمن واعتد
ابن المصنف في زواهر
المواهر وفيه الشروع
الثابت ضرورة لا يضر
لما في الوالو الجلة ولوجه
ثوبين وقال خذ
أحدهما رهنا والآخر
بضاعة عندك فان نصف
كل منهما يصير رهنا
بالثمن لان أحدهما
ليس بأول من الآخر
في بيع الرهن فيها
بالضرورة فلا يضر (و)
لرهن (ثمرة على نخل دونه
(و) لا (زروع أرض أو
نخل) أو بئله (بدونها
وكذا عكسها) كرهن الشجر لا الأرض ولا النخل والاصل أن المرهون متى اتصل بغير

بدونها مالم يكل فله يجوز كافي الهداية والخاتمة فانهم وأراد بالتصل التابع لما في الهداية رهن سرما
على دابة أو لحام أو أهداها مع السرج والقيام لا يكون رهنا حتى ينزع منها ثم يسلمه له لا من واقع
الدابة عينة الثمرة لتختل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكره يعني لو رهن دابة عليها سرج ولحام يدخل
في الرهن معراج وفي هذا أظهر أن تقسده بالتصل فيما مر وفيما يأتي بقوله خلقه غرظا ظهر فقدر (قوله والبلان
عقته بشرط قبل وجوده) كالآثار قال لعبدان دخلت هذه الدار فأتت حرافة بصبر بعه لارهنه ولعله لأن حكم
الرهن الحيس النائم إلى الاستقاة وحس مثل هذا لا يدوم لانه قد يدخل الدار فترقت فلا تكن منه الاستقاة
أه ط أقول وما ذكره المصنف نقله الليث عن شرح الأقطع ثم نقل عن روضة القضاء على عقده بصفة
ثم رهنه جاز خلافا لما في أه تأمل (قوله غير المدبر) مثل المطلق والمقيد جوى أى فكل منهما لا يجوز
رهنه وفيه نظر فقد ذكر المصنف في باب أن المقيد يباع ويوهب ويرهن وصريحه أيضا هنا الباقي في
شرح الملق وهو من علق عقده بغير سيده لا مطلقا بل على صفة خاصة كان من مرضى هذا أو في غير
أو نحوه وسطر الفرق بين الملحق عقته بشرط غير الموت على ما ذكره حيث لا يجوز رهنه وبين المدبر المقيد
جاز (قوله فيجوز بيعها لرهنا) أى الأربعة المذكورة غير المدبر فان المطلق لا يجوز بيعه ولارهنه والمقيد
يجوز أن فيه (قوله وفيها) أى في الأقسام من ألفين الخلف في الحيل والمستلزمة كورة في حيل الوالو الجلة
آخر الكتاب (قوله أن يبيع منه) أى من الرهن بشمن قدر الدين الذي يدار الرهن به (قوله ثم يفسخ البيع)
أى حكم الخلف (قوله قال المصنف) أى في المنع آخر هذا الباب ونصه قلت وعندى في جملة هذه الحيلة
نظر ظاهر لما قرر سابقا من أن الصحيح أن الشروع الطاري يقيد كالقارن ويمكن أن تكون مفرغة على
القول القابل للصحة وهو أن الشروع الطاري غير مفسد وفيه نظر اه والظاهر أنه أراد بالنظر الثاني ما ذكره
المصنف بعد فانهم (قوله اما ان يبقى في ملكه) أى ملك البائع فيما اذا كان الخيار له لان خياره يمنع من
خروج المبيع عن ملكه فيكون رهنه بالنصف في مدة الخيار رهنه البعض ملكه وهو رهن المشاع ابتداء فانهم
(قوله أو يعول ملكه) أى البائع فيما اذا كان الخيار للمشتري لان المبيع يخرج به عن ملك البائع
ولا علكه للمشتري عند موطنه عند ماله فلي قولهما يكون رهن المشاع ابتداء من التبريل سواء
فسخ البيع أو أجازه وعلى قوله أن أجاز يدخل في ملكه والاعدا على ملك البائع وعلى كل فرهنه النصف
مدة الخيار يكون رهن مشاع ابتداء من الاجنبي وكان ينبغي للشارح أن يذكر ما يدخل في ملك
المشتري بعد فله أو يعول ملكه (قوله كإسطة في تنوير المواهر) أى بشرط الغرض عمن
الاشياء ويحله مع الايضاح ما تقدمناه (قوله فتبقى في يده عينة الرهن بالثمن) فان أمساها بعيب ذهب
من الدين بحسبه من غير حيل المصنف وأما أنه ليس رهنا حقيقة لا بصحة ولا فاسد الاذم وبعده
وأنما هو بمنزلة لان حيس الدار حتى يقض الثمن كالإفصاح الإجارة فانه حيس المأجور حتى يقض
الاجر قولنا كانه في ذلك الحيس منفعة كان المحبوس مضمونا عليه بقيته اذ اهلك بخلاف الامانات فانها
لا تضمن الا بالاستهلاك وخلاف الرهن الحقيقي فانه مضمون بالقل من قيمته ومن الدين فقد ظهر بما قررناه
وجعله عينة الرهن أى بغير ثمنه من حيث ثبوت حق الحيس فقط لا من حيث ائنه يضمن كضمان الرهن
والليل على ذلك وعلى أنه ليس كسائر الامانات ما في خيارات جامع القصولين باع أرضا بخيار وتباضا فقتضه
البائع في المدة تبقى الأرض مضمونة بالقسم على المشتري ولو حبسها بشمن فدفعها إلى البائع اه وعله فاهلك
وقسمها مثل الثمن الذي قبضه البائع سقط ولو أقل سقط منه حبسها هنا ما ظهر في فانهم (قوله وفيها)
تأمل مع المسئلة لا تبة في الثمن آخر هذا الباب (قوله ليس بأول) أى يكون رهنا (قوله اما بئله) كصاة
فأعني أرض وقف كآفة في الجاهلية أو في أرض سلطانية كافي الترانمانية (قوله بدونها) أى بدون
الأرض (قوله كرهن الشجر لا الثمر) أى كرهن الشجر ومواضعها أو تبع الأرض مع التمسك على ثقي
التركيب يكون القسطن من هنا مله فلو لم ينص دخل الثمر تبعها صحيح لا بعد بخلاف البيع لان بيعه بدون الثمر

الرهون خلفه لا يجوز امتناع قبض المرهون وحده دروعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر عوضها والدار عافها
مازمتني لانما اتصال بخاوية وفي القسطنطينية كعبته وبين (٣٣٧) الجبرين صريح في العرصه ولا يضر اتصال

السقف بالحيطان المشتركة

حائز ولا ضرورة الى اصابته من غير ذلك ويختلف للمتابع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدارين غير ذلك لانه
ليس بتابع وجهه وكذا يدخل الزرع والارطبة والبناء والقرص في رهن الارض والدار والقرية لما ذكرنا كما
في الهباية (قوله خلفه) المناسب خلفه كخلف في الهداية وغيره الشمل البناء والسر والبناء كخلفه
(قوله وعن الامام الخ) لان الشجر اسم للثابت فكون استثناء الاشجار عوضها بخلاف رهن الدارين
البناء لان البناء اسم للثابت فيصير رهنها جميع الارض وهي مشغوة على الرهن هداية (قوله لانما اتصال
بخاوية) على جواز رهن الشجر عوضها أي لان اتصال الشجر وموضعها القائمة فيها ياتي في الارض اتصال
بخاوية ولا اتصال تبعه كلبنة وسرج الدابة ولا اتصال خلفه كالتر فهو كرهن متاع في وعاء فلا يضر (قوله
صريح في العرصه) أي والسقف والحيطان الخاصة بكافي القنية (قوله لكونه تبعاً) بخلاف ٣ لما قدمناه
عن الهباية في رهن السرج على الدابة من أنه لا يجوز حتى يرفع لانه من رتبها فأنامل (قوله ولا رهن الحر
الخ) لانه لا يتحقق الاستيفاء من هو لا لعدم المال في الحر وقيام المتاع في الباقي هداية (قوله والدار) أي
على المطلق كما قدمناه وهو مستفاد من التعليق المذكور (قوله ولا بالامانات) أي لا يصح اخذ الرهن بها لان
الضمان عبارة عن رد مثل الهالكات ان كان مثلباً او قيمته ان كان قيمياً فالامانة حليكت فلا تنفي في مقابلتها
وان اشبهت لا تنفي امانته بل تكون منغصوبة جوى (قوله كوديعة وامانة) الا صوب عارية وكذا مال
يضار به وشركة كافي الهباية ومصر في باب التبديل ان شرط واقف الكتاب ان لا يخرج الابره شرط باطل لانه
مانة فاذا علم لم يجب شيء وذكر في الاشياء في بحث الدين أن وجوب اتباع شرطه وحل الرهن على المعنى
اللفظي غير بعيد (قوله ولا بالدارك) بالتحريك (قوله خوف استحقاق المبيع) تفسير لحاصل المعنى لان
الرهن انما هو بالثمن وذلك بان يخاف المشتري استحقاق المبيع فياخذ من البائع رهنه بالثمن (قوله فالرهن
به باطل) فيكون امانة كإياي (قوله بخلاف الكفالة) أي بالدارك فانها حائز والفرق أن الرهن للاستيفاء
ولا استيفاء قبل الوجب لان ضمان الدرك هو الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضاف الى حال وجوب
الدين لان الاستيفاء معاوضة وازدادة التملك الى المستقبل لا يجوز امان الكفالة فهي لا تزام المطالبة لا لا تزام
فصل الدين والذاتي كفل بما يذوبه على فتلان يجوز ولو رهن به لا يجوز كفاية لمخلصا (قوله كامن) أي
في كتاب الكفالة (قوله أي بغير مثل او قيمة) لانها بمنزلة العين كإياي يذوبه (قوله مثل البيع) بان
شترى عبداً ولم يقضه اتم اخذ به رهنه من البائع فالرهن باطل لانه لا يجب على البائع سداد المبيع شيء
يستوفي من الرهن وانما يبطل البيع ويسقط الثمن ونعماء في الكفاية وغاية البيان والجوهرة والذاتي
لذا وفي القهستاني وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان الرهن مال والمبيع متقوم والقاسد يلحق بالصحيح في
احكام كإياي الكرماني وذكر في البسوط انه حائز فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وما اخذ القهني
وسعيد الردي وأبو القاسم وعليه الفتوى كإياي الكرماني وغيره ما (قوله ولا بالكفالة للثمن) كان كفل زيد
فمن عمرو على أنه ان لم يواف به الى السنة فعليه ان لا يفي عليه ثم اعطاه عمرو بالدارك الى سنة فهو باطل
لانه يجب المال على عمرو بعد ذلك اذ اوفان مات عمرو ولم يوفه فهو على ثم اعطاه عمرو رهنه لا يجوز وعنه
المنع عن الخاتبة (قوله ولا بالقصاص) لتعدد استيفاء من المرهون (قوله بخلاف الخاتبة خطا)
بخلاف الدية وحراجه لا يستطاع فيها القصاص قضى بارشها فلواخذ به رهنه اذ درستني (قوله
بالشفقة) أي لا يجوز اخذ الرهن من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من أجل الشفقة لان
بيع غير مضمون عليه ط (قوله وبأجرة التامخ والمغنية) لبطلان الاحارة فليكن الرهن مضموناً لا يقابل
في مضمون (قوله وبالعد الحائز أو ولدون) لانه غير مضمون على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شيء منع
(قوله قبل الطلب) نفقهوه الضمان بعدمه صريح في جامع الفصولين حيث قال الرهن امانة كوديعة

٣ قوله بخلاف لما
قدمناه فيه نظر ظاهر

ووجوب التزاع هناك يكون عقد الرهن ورد على السرج وهو متصل فيجب التزاع وفي مستلثنا العقد لم يرد على السقف فخصد بال تبعاً للدار
لا يضر ما اتصل بالتبعة وكمن ثم يصح ضمانا ولا يصح قصدا اه تأمل

(هـ) أي المسلم (مرتها) حال كونه (نمبا) وفي

عكس الضمان لقومها

عندهم لا يعتدنا (وصح)

الرهن (يعني مضمونة

بنفسها) أي بالمثل أو

بالقيمة (كالمقبوض

وبدل الخلع والمهر

وبدل الصلح عن عمد)

اعلم أن الاعيان ثلاثة

عن غير مضمونة أصلا

كالامانات وعين غير

مضمونة ولكنها تنسبه

المضمونة كبسب في يد

البائع وعين مضمونة

بنفسها كالمقبوض

ونحوه ونسبه في الذر

(و) صح (بالدين

ولو عودا بأن رهن

لقرضه كذا) كالف

مثلا فلو دفع له البعض

وامتنع لاجبر أشباه

(فأذا هلك) هذا

الرهن (في يد المرتهن

كان مضمونا عليه عما

وعبد من الدين فيسلم

الالف فله الرهن حتما

(إذا كان الدين مساويا

للقيمة أو أقل أما

إذا كان أكثر فهو

مضمون بالقيمة)

هنا إذا سعى قدر

الدين فان لم يسم بمان

رهنه على أن يعطيه

شأه فله في بدله

بضم خلاف بين

الامامين مذكور في

باطل ملك أمانة لو هلك قبل حبه وضمن لو بعده (قوله) ولا رهن نخرا (الح) لان المسلم لا يملك الا ما كان له

الراهن ولا الاستيفاء كان هو المرتهن وكذا الحكم في الخنزير يرافقي أقول والكلام لا ينفي في ما لا يجوز الرهن

به وما ذكره ههنا بأن أن الخنزير لا يجوز رهنه فهو ليس بمباح فيه فكان ينبغي تقديمه تأمل وقد ذكر مسئلة

الرهن به في جامع الفصولين فقال الرهن بخمر باطل فهو أمانة وهذا في مسلمين وكذلك كان المرتهن مسلما

والراهن كافرا اوضح بينهما ما كافرين اه لكن في الجوهره أن الرهن بالخمر والخنزير رفاستتعلق به الضمان

اه وقد متعن العناية أن الباطل ما لا يمكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا فتأمل (قوله) ولا يضمن له كالا

يضمنها بالقبض منه لانها ليست مال في حق المسلم منح (قوله) وفي عكس الضمان) أي أن كان الراهن نمبا

والمرتهن مسلما يضمن الخمر الذي كان اذا غصب منحه وظاهر أنها تضمنت بلا تعدضمان الرهن لان الرهن هتالم

عند الذم والمقابل به مضمون فهو رهن صحيح لا فاسد ولا باطل تأمل (قوله) أي بالمثل أو بالقيمة) فسر النص

بهما باعتبار أنهما قاعان مقامهما والمراد أنهما مضمونة لثلث لثلاثة وبالقيمة والقيمة (قوله) كالمقبوض (الح)

أي كالعين المقبوضة أو المجموعة بدل خلع ومهر أو صلح لان الضمان متصرفا فانها ان كانت قائمة وجب تسليمها

وان هالكة وجب قيمتها فكان الرهن بهار هتاعا هو مضمون فصح كافي الهداية (قوله) كالامانات) أي لا

يصح الرهن بها وقد قدمنا وجهه عن الجوى (قوله) وعين غير مضمونة) أي حصة لانها اذا هلك

بملك البائع فلا يجب عليه شيء كما اذا هلك الوديعة وقوله لكنها تنسبه المضمونة باعتبار سقوط الثمن ان

يقض ورد ما ناقض ولذا تمت فيما مر مضمونة بغيرها وقد علمنا أن الرهن بها باطل أو فاسد وأما

فلودفعه البعض) أي بعض ما وعده وامتنع عن دفع الباقي لا يجوز عليه ولا يثنى أن هذا ان كان الرهن بدين

والا تحكه ما في المتن (قوله) فذا هلك) أي قبل الاقراض بزيادة (قوله) بالقيمة) أي فيما لا رهن يوم

القبض (قوله) فان لم يسم بمان رهنه (الح) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فان لم يسم به لم يكن مضمونا

فلا يصح كالمقبوض على سوم الرهن بأن رهنه المخرج وعلى هذه النسخة كان ينبغي اسقاط قوله هل يضمن

المجرب لثبوت التكرار (قوله) خلاف بين الامامين) أي في الضمان وعلمه وقد علمنا أن كتاب الرهن عن النبي

وأن الامام وصاحبه قالوا يعطيه المرتهن ما شاء وعليه من الرهن مالا به بالهلاك صار مستوفيا شأنا فكون

ببانه اليه والحاصل أن الرواية قد اختلفت (قوله) والاصح أنه غير مضمون) أي لاصح من الروايتين

قد علمنا عن الفتية (قوله) وقد تقدم) أي مستأذول الرهن وهذا قد علم مما قبله لكن أراد أن يشعير أن

ما تقدم هو المراد هنا أي أن المقبوض على سوم الرهن هو معنى الرهن بالدين الموعود او اعم الاختلاف في التعيين

ولذا قال في البرازية والرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن فافهم (تنبيه) الرهن الموعود بالدين

الوفاء به وسواء في قبيل قول المصنف بلع عبدا (الح) (قوله) وصح برأس مال السلم (الح) صورة هذه المسئلة

أن يسلم ما قطعها مثلا أو يسع دينارا بدينارهم ثم قبل القبض يدفع الى المسلم البعدها بالمائة وأخذ من

بالدينار أو بطعامه وصور الأولى بعضهم بأن أخذوا السلم من المسلم البعدها برأس المال الذي دفعه اليه ونظروا

في ان الصواب ما صورته لانه اذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مستردا رأس المال فكيف يقال ان العقد

ينكأ وان اقر قائل الهلاك بطل تأمل (قوله) فان هلك (الح) بيان لقائمة الرهن بالاشياء المذكورة

وأفاد القهستاني أن المراد ان هلك الرهن برأس المال أو بمن الصرف دون السلم فانه لقوله بعدد

اقر قال (الح) لان السلم فيه يصح مطلقا أقول ولهذا ذكر في الدرر مسئلة السلم فيموت خروجه وحدها (قوله) وما

المرتهن مستوفيا) أي لرأس المال أو بمن الصرف أو السلم فيه اه ط عن الشئ ومثله قول أبي السعدي

عن الجوى المراد بالمرتهن هو السلم اليه في الأولى وأحد قاضي الصرف في الثانية ورب المال في الثالثة

ملخصا أقول لا دخل في ثلثهنا كما علمت ان تفسير المرتهن بالسلم اليه في الأولى مؤيد لما صورته المسئلة سابقا

هنا وأفاد القهستاني أن ما ذكر من أنه صار مستوفيا لتمامه ولو كانت قيمة الرهن مساوية لرأس المال وغير

البرازية وغيرها والاصح أنه غير مضمون وقد تقدم أن المقبوض على سوم الرهن اذا لم يكن المقدار غير مضمون في الصرف

الاصح (و) صح (برأس مال السلم) وعن الصرف هو السلم فيه فان هلك (الح) الرهن (في المجلس) (تم) الصرف والسلم (صار) (المرتهن) (مستوفيا) (ح)

الثلاثة (وان اقر قائل تقدر هلاك بطلا) أى السلم والصرف وأما السلم فيه فصح مطلقا فان هلك الرهن تم العقد وصار عوضا للمسلم
لولا هلك ولكن (فما سلمه وبالسلم فدرهن فهو رهن برأس المال) (٣٣٩) استحسانا لانه بدله فقام مقامه (وان هلك

الرهن (بعد الفسخ)

المذكور (هناك) أى

للمسلم فيه فانه رهن

السلم دفع مثل السلم فيه

لقاء الرهن حكاه الى

أن هلك (ولاب أن

يرهن بدن) كأن (عليه

عدا لطفه) لانه

أبداعه فلهذا أولى

لهلاكه مضمونا

والودعة أمانة (والوصى

كذلك) وقال أبو يوسف

لا يمكن ذلك ثم اذا

هلك مضمنا قدر الدين

الصغير لا الفضل

لانه أمانة وقال

التبراني يضمن

الوصى القيمة لان

اللاب أن ينفع مال

الوصى بخلاف الوصى

لكن جزئى الأخيرة

وغيرها بالتسوية

بينهما (وله) أى

اللاب (رهن ماله عند

ولده الصغير بدن له)

أى الصغير (عليه)

أى على الأب (وتجسبه

لاحله) أى لاجل

الصغير (بخلاف

الوصى) فانه لا عاك

ذلك سر اجبة (وكذا

عكسه) فلاب

رهن متاع طفله من

نفسه لانه لو فو رشفته

جعل كشيء

وعارفين كسرته مال

طفله (بخلاف الوصى)

فان كان أصل لم يصح الا بقدره (قوله قبل تقدر هلاك) أى قبل نفاد المدة وبه وقبل هلاك الرهن
بطلان لعدم القبض حقيقة ولا حكايا قال في الجوهر ودعاه رهن الرهن فان هلك في يده قبل هلاك رأس
الانه صار مستوفيا لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السلم ولا يتقلب السلم جائزا (قوله فصح
ما) أى بولو بعد الاقرار لان غرضه لا يتحقق في المجلس زيل (قوله وصار عوضا للمسلم فيه) أى صار
في السلم فيه ويكون في الزيادة أمنا وان كانت قيمته أقل صار مستوفيا بقدرها جوهره (قوله ولولا
مطوف على قوله في الشرح فان هلك (قوله فقام مقامه) فصار كالمضروب اذا هلك وبه رهن يكون
قيمه هداية (قوله هلك به) لانه رهنه به وان كان محبوسا فغيره يمكن باع عبد أو سلم البيع وأخذ الثمن
ثم نقض بالبيع له ان تجسبه لاخذ المبيع لانه بدل الثمن ولولا ذلك المرهون بهلك بالثمن لان درهم غوبه
في (قوله في الزم الخ) أى اذا هلك الرهن بالسلم فيه في مستلثنا يجب على رب السلم أن يدفع مثل المسلم فيماله
اليه وبأخذ رأس المال لان الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن الى أن يهلك فصار رب السلم بهلاك
مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه محضه ثم نقض بالاداء واستوفاه بعد الاقالة ثم زعم رد المنوف واراد رأس المال
أهنا زيل (قوله بدن) أى لاجبي (قوله عدا) مضعول برهن وقوله لطفه صفه (قوله لهلاكه
ونا) بيان للاولية ولان قيام الرهن بحفظه أبلغ مخافة الغرامة هداية (قوله والودعة أمانة) مستدا
يرأى وقد علم أن الامانة غير مضمونة (قوله وقال أبو يوسف) أى وزفر وقوله ما قاس والاول الظاهر
لاستحسان هداية وزيل (قوله ثم اذا هلك) أى بتاعلى ما في المتن (قوله لا الفضل) أى لا الزائد
لدى الدين من قيمة الرهن لو كانت أكثر منه (قوله يضمن الوصى القيمة) أى جمعها وان زادت وعليه
شرح الشارح فيما يأتي في باب الصرف في الرهن (قوله وغيرها) كالغنى والعناية والمثلثي (قوله
هو بينهما) هو القول الاول (قوله وتجسبه) أى تجسبه الاب عند الرهن (قوله وكذا عكسه الخ)
اذا كان للابدين على ابنه الصغير فلا يبالغ وكذا كان الدين لابن آخره صغيرا وعبد تاجر للاب فله أن
من متاع طفله المدبوع عند ابنه الآخر وعبد كافى الهداية والمثلثي (قوله بخلاف الوصى) أى لو كان له
الصغير من فلس له رهن متاع الصغير من نفسه (قوله ولا بيع) هذا محمول على وصى القاضى قال
من في باب الوصى وان باع أو اشترى من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجوز مطلقا وان كان وصى الاب
بشرط منفعة ظاهرة للصغير وبيع الاب مال الصغير من نفسه جائز مثل القيمة وما يتقن فيه ط (قوله
بما في الزيل) فقدا طال خلاف التعليل ونفرع المسائل كلها بداية والمنع وفي المثلثي وان استدان الوصى
بشرط كسوة وطعامه ورهن به متاعه صح وليس لطفه اذا بلغ نفق الرهن في شيء من ذلك مالم يقض الدين
ليه (صح بضمن عبد الخ) أى بضمن ضمان الرهن فان هلك قيمته مثل الدين أو أكثر يؤدى قدر الدين الى
بائن وان كانت أقل منه يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدن واحب ظاهرا ابن كمال (قوله ان أقر) أى
رهن وقوله بعد ذلك أى بعد الرهن وصورتها على آخر ألفاظا نكر فضالها على جسماتها وأعطاه رهنها
بأوى جسماتها فهلك عند المرتهن ثم تصاد فاعلى أن لادين فعلى المرتهن قيمة الرهن معراج (قوله والاصل
بم) أى في أول الرهن (قوله يكفى لجهة الرهن والكفيل) كفايا المنع ولم أر في غيرها عبارات التناهية
يرها يكفى لجهة الرهن ولصيرورة مضمون لوجهه أراد الكفيل الكفيل بالترامات فان الكفيلة بها صحته
في ما جرى عليه المصنف في كتاب الكفالة وأما حله على الكفيلة بضمن العبد وما بعده فغير ظاهر لما في كفاية
خبره عن المثلثي لو أقام الكفيل البيعة على إقرار الطالب بأن المال من ثمر أو بيع فسد تقبل وبطل المال
فلينأمل (قوله وصح رهن الجخرين) أى الذهب والفضة منح (قوله بخلاف جسبه) كالتياب مثلا

٤٣ - ابن عابد بن خامس

لانه وكل محض فلا يتولى طرف العقد في رهن ولا بيع وعمامة في الزيل (و) صح (بضمن
دا) وأخلى أود كتمان ظهر العبد حرا والمثلثي خرا والذ كيمسيتها (و) صح (يبطل صلح عن انكار ان أقر) بعد ذلك (أن لادين عليه) والاصل
هو أن يجوز الدين ظاهرا انكفى لجهة الرهن والكفيل (و) صح (رهن الجخرين والمكيل والموزون رهن) المذكور بخلاف جسبه

هالك بقمته وهو ظاهر وان (بحسنه وهالك (٣٣٠) هالك ثلثه وزنا أو كلاً لاقمة خلافاً لها (من الدين ولا عبرة بالجود) عندنا

(قوله هالك بقمته) أي إذا هالك الرهن المذكور من الجرحين ونحوهما هالك بقمته لا بالوزن أو الكل وعلت
فتعتبر فيما يجوز له من رهون بخلاف جنسه وهو الثلب مثلاً وبما لا يعتبر بالجودة عند المقابلة بالجنس كإيا
فانهم **(قوله وان بحسنه)** كأنه رهن فضة بقضة أو ذهباً بذهب أو حنطة بخطأ أو شعيراً بشعر **(قوله وان)**
أو كلاً) سواء قلت القسيمة أو كثرت زيلى **(قوله لاقمة خلافاً لها)** فتعني بما ضمن القسيمة من خلاف الجنس
وتكون رهناً مكانه وبما المرتهن الهالك التضمن عيني وتظهر غير مخالف إذا كانت القسيمة أقل من الدين
أما لو كانت مثله أو أكثر الجواب فيها بالاتفاق لأن الاستيفاء عنده بالوزن وعندهما بالقسيمة وهي مثل الدين
في الأول وزناً مثله على الثاني فيصير بقدر الدين مستوفياً والباقي أمانة كإيا الهداية **(قوله ولا عبرة بالجود)**
الخ) لأنها لاقمة لها إذا قابلت الجنس ثلاثين إلى الارب (قوله ثم ان تساوا) أي أن تساوى الرهن
والرهون به كلاً أو وزناً ظاهر أي أنه يسقط الدين بلا نظر إلى القسيمة والى الجود عنده وهذا كله ظاهر
وأما إذا انتقص بأن كان اربق فضة فانتكسر فضة كلام آخر وحاصل صور هذا المسئلة في الهالك والقصة
تبلغ ستا وعشرين صورة منسوبة في المطولات وقد أوجها في التبيين وغاية البيان **(قوله أو يعطى كسبة)**
أي حاضر في المجلس فقل فلو لم يكن الرهن ولا الكفيل معنياً وكان الكفيل غائباً حتى افتقر اقتدا العقد
حضر الكفيل وقيل أو انتقل على تعيين الرهن أو نقل المشتري الثمن حالاً جزاً البيع وبعد المجلس لا يجوز زيلا
ملخصاً **(قوله ولا يجبر المشتري)** أي على دفع الرهن وأما الكفيل فقد علمت أن الشرط حضوره وقبوله
المجلس فلا يتأتى فيه الامتناع والاحبار تأمل **(قوله لما مر)** أي أول الرهن أنه غير لازم يجزى بالأجر
والقول قبل القبض حتى لو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فلا يجبر بمجرد ائذ بعد الأولى **(قوله لفوات الوعد)**
المعروف لأن الثمن النقيض رهن أو وثق بماله الرهن به فصار الرهن صفقة للثمن وهو وصف مرغوب فلهذا
بقواته وتعامه في غاية البيان **(قوله الحصول المقصود)** فإن المقصود من الرهن قيمته لا عينه **(قوله وان)**
أعطاه الضمير المشتري لمشتري والبارز البائع **(قوله شيئاً غير مبيع)** الأولى حذفه لجس التعميم في قيم
المصنف التي لو كان البيع فان فيه وصلة ولا يجمع بين ما بعدهما وبين قبضه فلا يقال أكره
حتى ولو لم تحتى **(قوله لتلفظه بما يقيد الرهن)** وهو المجلس إلى إيفاء الثمن **(قوله والعبرة)** أي في العبرة
للمعاني ولهذا كانت الكفاية بشرط برائة الأصل حوالة والحوالة بشرط عدم برائة الأصل كما
اتفاني **(قوله خلافاً للثاني والثالثة)** لأنه محتمل الرهن والادعاء والثاني أقلمه ما فقصى بشوّه بخلاف ما إذا
أسكه بدليل أو بحال لأنه لما قابله بالدين فتدعى حينها الرهن قلنا له ذمى وقت الإعطاء علم أن مراد الرهن
هداية **(قوله ولو كان)** لو هنموصلة كما قدمنا وما بعدها شرطية **(قوله لأنه حينئذ يصلح الخ)** أي تعين ذلك
قيمى أو حالاً على المشتري ولا يفسخ العقد ط **(قوله لأنه محسوس بالثمن)** أي وضمانه يخالف ضم
الرهن فلا يكون مضموناً ضمانين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى وقال أسكت المبيع حتى أعطى المشتري
قبل القبض فهلك انتفى البيع زيلى **(قوله كاسر)** أي عند قول المصنف ولا بالمبيع في بدالته
(قوله بئى لو كان المبيع) أي الذي جعله المشتري رهناً قبل قبضه ط وظاهره أنه بعد القبض ليس كذا
أقول وقد تقدم في أول متفرقات البيع واشترى شأواً غلب قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام
بينه أنه باعه منه لبيع في دينه وان جهل كانه بيع أي باعه القاضى وقال في النهر هناك ينبغي أن يقال
خيف تلفه يجوز البيع علم مكانه أو لا اه ولم يقيد بكونه رهناً تأمل **(قوله وجد)** بالثمن بئى
قاموس **(قوله جاز مبيع)** ظاهر ما قدمنا من الذي يبيعه القاضى وبأى الصريح به آخر الباب
وشراؤه أي يجوز للمشتري شراء مبيع عليه بذلك **(قوله تصديق)** أي أعزاده على الثمن الأول (قوله
لأن قسيمة) أي شبهة مال الغر وهو المشتري الأول **(قوله عند جليل)** أي وقبل فاول قبل أحسنه
الآخر لا يصح كالأول رهناً بالتصديق من ذنا والتصف من ذنا ساحتاً عن المقدس **(قوله وكذا رهن من)**
منهما أي يصير كله محسوساً بدين كل واحد منهما مالاً لأن نصفه يكون رهناً من هـنا ونصفه من ذكـا

بالجنس ثم ان تساوا
قظاهر وان الدين أزيد
فالراشيق خمسة الراهن
وان الرهن أزيد فالراشد
أمانة تدور وصدر شريعة
(باع يدا على أن رهن
المشتري بالثمن شيئاً بعينه
أو يعطى قبلاً كذلك)
بعينه (صح ولا يجبر)
المشتري (على الوفاء) لا
مرأ غير لازم (والبائع
فسخه) لقوات
الوصف المرغوب
(الأن يدفع المشتري
الثمن حالا) أو يدفع
(قسيمة الرهن) المشروط
(رهناً) الحصول
المقصود (وان قال)
المشتري (بالباقى) وقد
أعطاهما غير مبيعه
(أسكت هذا حتى
أعطى الثمن فهو
رهن) لتلفظه بما يقيد
الرهن والعبرة بالمعاني
خلافاً للثاني والثالثة
(ولو كان) ذلك الشيء
الذي قاله المشتري
أسكه هو (المبيع)
الذي اشتراه بعينه لو
(بعد قبضه) لا يمتنع
يصلح أن يكون رهناً
بشئ (ولو قبله لا) يكون
رهناً لأنه محسوس
بالثمن كما مر في لو كان
المبيع مما يقيد بكنه
كالحق وجد قابلاً

المشتري وخاف البائع تلفه ببيع مع وشراؤه ولو باعه بأزيد تصدق به لأن قسيمة (رهن) رجل (عينا عند جليل) بدين
لكل منهما مبيع وكذا رهن من كل منهما

ولو غير شريكين (فان
 تهماً فكل واحد
 منهما في ثوبه كالعدل
 في حق الآخر) هذا
 لوما لا يتجزأ وان مما
 يتجزأ فكل واحد من
 النصف فلو دفع له كله
 ضمن عنده خلافا لهما
 وأصله مسألة الوديعة
 ز يلقى (ولو هلك ضمن
 كل حصته) لتجزئ
 الاستيفاء (فان قضى
 دين أحدهما فكله
 رهن الآخر) لمصر
 أن كل العبد رهن في يد
 كل منهما بلا تفريق
 (وان رهن راجل رهنما
 واحدا (بدين عليهما
 صح بكل الدين ويسكه
 الحاشية على كل الدين)
 اذ لا يسوع (ولو رهن
 عبيدين بالث لا يأخذ
 أحدهما بقضائه)
 ليس الكل بكل الدين
 كالبيع في يد البائع
 (فان سمي لكل واحد
 منهما مائتين الدين له
 أن يقض أحدهما اذا
 أدى ما ضمنه بخلاف
 البيع) لتعدد العقد
 بتفصيل الثمن في
 الرهن لا البيع هو
 (ويطيل بينة
 كل منهما) أي من
 رجلين (على رجل انه)

هذا خلافا للهامة لان موجبها ثبوت الملك والنسبة الواحدة لا يكون كله ملكا لكل واحد من رجلين
 على الكمال في زمان واحد فلهذا في البيع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون العين الواحدة
 موصوفاً بحق كل منهما على الكمال ونعم في الكفاية (قوله ولو غير شريكين) أي في الدين ولو كان من جنسين
 ثلثين يان يكون دين أحدهما دراهم ودين الآخر دينارين عناية (قوله ضمن عنده) أي ضمن الدافع ضمان
 صبط (قوله وأصله مسألة الوديعة) أي اذا أودع عند رجلين شيئاً يقبل القسمة تدفع أحدهما كله الى
 آخر فان البائع ضمن عنده خلافا للمذلولي (قوله ضمن كل حصته) كل فاعل ضمن وحصته مفعوله قال ط
 المكي صورته في النية أن يكون لاحدهما عشر وعلى الراهن وللاخر خمسة عشر والراهن ثلاثون درهما
 ثلث عشر من الرهن فتبقى العشرة في يدهما اثنا عشر يسقط من صاحب العشرة ثلثه ومن صاحب الخمسة
 فيكون على الراهن لصاحب العشرة ثلث العشرة وهي ثلاثة وثلث ولصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم
 ثلث درهم (قوله لتجزئ الاستيفاء) أي لان الاستيفاء يقبل التجزأ (قوله فان قضى الخ) الا صوب تقدمه
 قوله ولو هلك الخ كقوله ان الكل لم يفسد أن كلاهما ضمن حصته ولو قضى الراهن دين أحدهما لم يبق
 ما يضمن الميسر ولو هلك الرهن في يد الثاني يسترد الراهن ما قضا الى الاول من الدين لان رهنان كل منهما باق
 يصل الرهن الى الراهن لمصر أن كلاهما في ثوبه كالعدل في ثوبه الآخر (قوله لمصر) أي قرب ما في قول
 نصف وكله رهن من كل منهما (قوله بلا تفريق) أي بلا تجزئ فلا يكون له استرداد شيء من ماله من الدين
 كما لو كان المرتهن واحداً (قوله رهننا واحداً) يعني صفقة واحدة تقول الكرسي وهو عهد وأعدان فلس
 تدوم الدهرون بل توحد الراهن أي العقد (قوله بدين عليهما) سواء كان في صفقة واحدة أو كان على كل
 فدمهم لادين على حدة اتفاقاً عن الكرسي (قوله وبمسكه الخ) أي فلو أدى أحدهما ماله لم يكن له أن
 يرضى من الرهن شيئاً لأنه تفرق الصفقة على المرتهن في الامسالة اتفاقاً (قوله اذ لا يسوع) الظاهر أنه عليه
 صح قال الاتقاني ونقل لان رهن الاثنين من الواحد يحصل به القبض من غير اشاعة فصار كرهن الواحد
 الواحد (قوله ليس الكل بكل الدين) فيكون محسوساً بكل جزء من أجزاء الثمن بالصفة في حله على قضاء الدين
 زيادة اذ لو أمكن الراهن أخذ ما يحتاج اليه بكامل في قضاء الباقي (قوله كالبيع الخ) فان المشتري اذا أدى
 ثمنه بعض المبيع من الثمن لا يتمكن من أخذه (قوله فان سمي الخ) بأن قال رهننا عند العبدن كل واحد
 بالخمسة مائة وسولهما الله ثم نفد جسماته وقال أدبت عن هذا العبد وأراد أخذه في رواية الاصل ليس له ذلك
 رواية قال يادان له ذلك كفاية فلو قال أحدهما بعشرين والآخر بالثمن ولم يبين هذان هذا مجزأ الرهن
 فاجماله نقض الى المنازعة عندها لا أحدهما واسترداده كما أفاده الاتفاق عن كافي الحاكم (قوله
 يد العقد بتفصيل الثمن) الا صوب بديل الثمن نحو البديل لان الفصل في الرهن هو الدين (قوله في الرهن
 بيع) لان قول العقد في أحد المرهونين لا يكون شرطاً للصحة العقد لا يخرجني اذ أقبل في أحدهما
 فيمتثل للبيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا قيل البيع في أحدهما دون الآخر بط
 بيع في الكل لان البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد حرت بضم الردي الى الحسد في البيع
 فيه الضرر بالتفريق بل (قوله هو الاصح) أي الفرق بين ما ناسي لكل من المرهونين شيئاً وبين ما اذا لم
 لم هو الاصح كافي التبيين والكفاية وهو رواية الزبادات (قوله ويطل بينة كل منهما الخ) هذه مسألة
 ثقلة لا يتعلق لها عاسق دور فقوله في العناية آتاهما من شعب قوله رهننا رجلاه في نظر لان الرجلين هتاهما
 فاهرتهن وان الرجل راهن وبه صرح في المراجع بقوله فالحاصل أن المرتهن اثنان والراهن واحد اه
 به ثم اعلم ان هذه المسئلة على وجهين لان الدعوى إما في حياة الراهن أو لا والاول على ثلاثة أوجه لان الرهن
 يبدأ أحد المدعين فيفضي به وان أرخ الآخر لان البذل لا تنقض بالتاريخ لاحتمال سبقه على التاريخ إلا
 ثبت لاخر أن عقد قبل قبضه وأما ان يكون في أيديهما وفي يد الراهن وفيه ما أن رهنوا أحدهما أسبق
 بيته وكذلك ان أرخ أحدهما وان لم يورنوا وأرغا على السوابط والثاني على ثلاثة أوجه أيضاً وفيها كلاً

أي أن كل واحد (رهنة
هذا الشيء) كبد مثلا
(عنده وقضه) الاستحالة
كون كله رهنا لهذا
وكله رهنا لذلك في أن
واحد ولا يمكن تصفيه
لأنه لا يمكن تقسيمه
وحيث أنه لا يمكن تقسيمه
الباطل لاحكامه هنا (ان)
لم يورثا فان ارثا كان
صاحب التواريع الاقدم
أولى وكذا اذا كان
الرهن (في بدأ أحدهما
كان) ذواليد (أحق)
لقرينة سبقه (ولومات
راهنه) أي رهن
العبد مثلا (و الحال
أن (الرهن معهما) أي
في أيديهما (أولا) أي
أليس العبد معهما
فإن الحكم واحد
زيلي (فبرهن كل
كذلك) كما وصفتا كان
في بدل واحد منهما
نصفه) أي العبد
(رهنا بقضه) استحسانا
لأنه لا يمكن تقسيمه
والشائع بقضه (أخذ
عمامة المدون لتكون
رهنا عنده لم تكن
رهنا) وإذا هلكت هلك
هلاك المرهون قال
وهنا ظاهر إذا رضى
المطوب بستر كهونا
عمادية ومفاده أنه إن
رضي بتركه كان رهنا
والأول عليه يحمل المطلق

أرثا أو أحدهما أسبق قضيه وإن لم يورثا أو أرثا على السواء فان كان الرهن في أيديهما أو في يد الرهن نصف
بينهما استحسانا وبأخذ أو حنفة اه ملخصا من غاية البيان والتأخرانية (قوله أي أن كل واحد) نص
فما لصف في منه قال ح صوابه رجوع ضمير أه والمستقر في رهنه للرجل والبار لكل واحد منهما
أي لأن الرجلين مرتبان لارثان كما علمت وأقول وبهم أن حل الشارح خطأ وليس كذلك نعم وأرجع
المستقر في رهنه لكل واحد كان خطأ أم ضمرا أنه فلا فرق في صحة المعنى بين إرجاعه للرجل أو لكل واحد لأن
الأول أظهر بتقدير (قوله رهنه هذا الشيء عنده) أقول الصواب حذف الضمير وحذف عنده لأن في الجملة
بين تعدية رهن إلى فعوله الآخر بنفسه وبالطرف معا وقيل أنه يقال رهن الرجل شأوره رهنه عند نفسه
(قوله لاستحالة كون كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك) أي على الأفراد بعدد بن بأن نفرذ كل منهما بمحمية
ولا حق فيه لأصاحبه بخلاف المسئلة السابقة في قولهم عن عند رجلين واللام في قوله لهذا وإذا لم تقبل
تأمل (قوله ولا يمكن تصفيه الخ) وكذا لا يمكن القضاء بكله لأحدهما بعينه لعدم الأول ولا يمكن أن يحجز
كانهما الرهنان مع أحدهما جهة التاريج لأن كلا منهما أثبت بمتبرعهن الكل فكأن القضاء بخلاف الآخر
أفاده في الهداية (قوله فتهارتا) أي تساقطت البتتان لتعذر العمل بهما وهذا قياس والاستحسان
التصنيف بينهما فهذه من المسائل التي يرجع فيها القياس على الاستحسان (قوله هذا لم يورثا) وكذا
أرثا وتريخهما سواء اتفقا (قوله كان صاحب التاريج الاقدم أولى) لأنه أثبت العقد في وقت لا ينال
فصاحبه وكذلك أن أرث أحدهما فقط لظهور العقد في حق من وقت التاريج في حق الآخر لتمام اتفاق
(قوله وكذا إذا كان الرهن في بدأ أحدهما) أفاد أن ما هو مفروض فما إذا كان في يد الرهن أو في أيدي
(قوله كان ذواليد أحق) أي سواء أرث الآخر أو لم يورث أحدهما (قوله لقرينة سبقه) أي لأن عكسه
القبض دليل سبق عقده فهو أولى به (قوله ولومات رهنه) أفاد أن ما هو مفروض فما إذا كانت
في حيز الرهن (قوله أي رهن العبد مثلا) الأولى أي رهن الشيء لأنه المذكور في المتن (قوله زيلي) حيث
قال وقوله أي قول الكثر والعبد في أيديهما وقع اتفاقا حتى لو لم يكن العبد في أيديهما أو ثبت كل واحد في
الرهن والقبض كان الحكم كذلك ولهذا لم يذكر البقي المسئلة الأولى اه وفيه نظر لانه لا احتراز عما ذكر
في بدأ أحدهما لأنه بقضيه به الذي يدل على حالة الحياة كانفه أو بالسود عن شرح ما كبر على الكثر وعن الشا
ونقله ط عن الكشف (قوله فبرهن كل الخ) أي لم يورثا أو أرثا على السواء أم لا أو أحدهما أسبق قضيه
له كافتداه وفي ما أرث أحدهما وقيل ما مر أنه لو كان الآخر خرا بوجهه قضيه به والا فله من رهنه ما
في تأمل (قوله كما وصفتا) أي في حيز المسئلة بأن برهن كل أن الرجل رهنه هذا الشيء (قوله نصفه) اه
كان رهنه خيرا هو في يده متعلق به أو محذوف ورهنه بتركه تأمل (قوله لا نقله الخ) بيان للفرق بين المسئلة
حيث أخذ في الأولى بقبض وفي هذه بالاستحسان قال الزيلي وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف
وجه الاستحسان أن العقد لا يرافقه بل حكمه وحكمه في حالة الحياة ليس والشائع لا يقبله وبعضه
الاستيفاء بالسهم من ثمنه والشائع يقبله اه ملخصا (قوله قال) أي في الهداية (قوله رهنا) أي
تملك هلاك المرهون (قوله ظاهر إذا رضى) ويؤيده ما في الخلاصة من فتاوى التفتي هنا متفق
أمكنه استردادها فتركها أم أثارها فتركها فمقتضى اه والظاهر أنه يحمل ما في البيانية عن الفتاوى
دينه بقضه فرفع العمة عن رأسه رهنها أو عطائه بدل يلقه على رأسه فالعامة رهن لأن الغريم يتركها
رضى بكونها رهنا اه (قوله ومفاد الخ) تقول بل غير قائم لوقال ومفاده أنه لم يرض بتركها
هلاك القصب كان أوضح ط (قوله وعليه) أي على ما استغن من قوله والأول هو أنه هلك
القصب يحمل المطلق السراجية ونصها إذا أخذ عمامة المدون بغير رضاه لتكون رهنه عنده لم تكن
بل غصبا اه فقوله بل غصبا على أنه تركها بلارضاء (قوله لرب المال مسلئ المال المدون) اه
المتى أن عملك وهي أولى لأن يثبت على القفل مجرد امتداده بنفسه وفي القاموس مسلئ له وأسن
وعملك وعملك وأمسلك واحتبس واعصمه وأمسكه حبسه وعن الكلاسيك اه تأمل

(قوله) السراجية وغيرها كما فاده المصنف وفي الخ لرب المال مسلئ مال المدون

وهنا بلاذنه وقيل اذا
 آيس فله اخذ مكان
 حقه قضاء عن دينه
 واقره المصنف (دفع)
 ثوبين فقال خذ ايهما
 شئت وهنا بكذا
 فاخذها لم يكن واحد
 منهما وهما قبل ان يختار
 أحدهما سراجية
 (فروع) غصب
 الرهن كهلا كه الا اذا
 غصب في حال انتفاع
 من بين باذن رهن امره
 بدفعه للدلال فدفع فلهما
 لم يضمن * حاي وضع
 المصنف الرهن في صندوقه
 ووضع عليه قفصه ماء
 للشرب فانصب الماء
 على المصنف فلهما ضمن
 ضمان الرهن لا الزيادة
 والمودع لا يضمن شيئا
 قنية * الاجل في الرهن
 يقبضه * سلطه يبيع
 الرهن ومات الميرتهن
 بيعه بلا محضر وارثه *
 غاب الراهن غيبة منقطعة
 فرفع الميرتهن امره
 للقاضي لبيعه بدينه
 ينبغي ان يجوز * ولومات
 ولم يعله وزن فباع
 القاضي خاره بجاز كذا في
 متفرقات يبيع التهروري
 الصغير ليس للرهن
 بيع غير الرهن وان
 خاف تلفه لاله لا ولاية
 الحبس لا البيع ويمكن
 رفعه الى القاضي حتى لو
 كان في موضع لا يمكنه
 الرفع للقاضي أو كان

(قوله رهن بلاذنه) ظاهره انه مال حلال الرهن وفيه نظر اذ شرط الرهن كونه على وجه التبرع كالقائمة موقوف
 البرازية صاحب الدين نظير غير جنس حقه من مال مدونه لا بحسب رهنه الا رضاء مدونه اعتقامل (فروع) *
 رجل دخل ثوبا فقال له صاحبه اخذك لادعك تنزل ما لم تعطني رهنه فدفع اليه ثوبا فلهما فلهما عند مدان رهنه
 بالربط فالرهن عاقبه وان اخذ منه لاجل انه سارق او خفي عليه فانه يضمن قال أبو الويث وعندي لاضمان
 في الوجهين لانه غير مكر في الدفع خلاصة (قوله وقيل انا آيس الخ) كذا غير في المتن وظاهره انه من غير جنس
 حقه والافاقين جنسه فله اخذ حقه حقه من بلا كلام ولا وجه لما كتبه بقل على ان اقدمت في كتاب الحجر عن
 المقدسي عن بعضهم ان الفتوى اليوم على جواز الانحطاطا (قوله واقره المصنف) فيهما ماذكر المصنف
 من التوفيق يفيد اشتراط الرضا لم يكن معراجي مافي المحتج (قوله لم يكن واحدا منهما رهنه) فلا يذهب شي
 من الدين عزله تر جيل عليه عشرون درهما فدفع الى الطالب مائة وقال خذ منها عشرين فضاغت قبل الاخذ
 فانه من مال البائع والدين على حاله تارنا من المتيقن عن محمد اذ في الخاتمة ولودفع اليه ثوبين وقال خذ
 أحدهما رهنه بذلك فاخذها وقمته ما على السواء قال محمد يذهب نصف حقه كل واحد منهما بالدين ان
 كان مثل الدين اه وهما موافق لما قدمه السارح أول الباب مائة وقال ابن السبوع الثابت
 ضرورة لا يضر وليتزوج الفرق بين المستلثين ولعله هو انه في الاولى انما جعل الرهن مانع علمه مشقة
 المرتهن فانما اختار احد الثوبين فقد تعين وقيل ذلك بصرا أحدهما رهن فليس كل منهما عنده مائة وما في
 الثانية فقد جعل أحدهما رهن في الحال بلا خيار لكنه اهمه وليس أحدهما أو ليس الا خرفصار نصف
 كل منهما رهنه هذا ما طهره والله تعالى اعلم لكن قال في الخاتمة بعد صفحة رجل رهن عند رجل ثوبين
 على غير قدرهم وقال أحدهما رهن للثوبين ثلثا وقال خذ ايهما شئت رهنه بذلك قال أبو يوسف هو باطل
 فان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله اه ومثله في الظهيرة فعند أبي يوسف لا فرق بين المستلثين
 والتفرقة بينهما قول محمد (قوله قبل ان يختار أحدهما) لانه انما يصير رهنه اذا اختاره ما قبله فلا رولوا الجوهو
 مؤيد لما قدمناه من الفرق فاذا اختار أحدهما صار مضمونا عليه دون الآخر (قوله غصب الرهن) أي اذا
 غصبه أحد من المرتهن كان كهلا كنه فيضمن بالاقل ولا ينبغي أن يلوغصه المرتهن بأن ترك الدابة واستخدم
 العبد وليس الثوب بلاذن فلهما كان مستهلكا فيضمن قيمته بالغة ما بلغت (قوله الا اذا غصب الخ) لانه في
 حال الانتفاع مستغفر فبطل حكم الرهن فاذا غصبه اه وها في تلك الحالة لم يسقط من الدين فاذا فرغ من
 الانتفاع عاذه رهنه مضمونا كما قدمنا سابقا وبأي باب التصرف في الرهن (قوله امره) أي أمر الراهن
 المرتهن (قوله لم يضمن) أي المرتهن لانه عا في يد الراهن حكاه (قوله ضمن ضمان الرهن) لان قبضه مضمون
 بخلاف المودع وقوله لا الزيادة لانه غير متعلق بالعادة بأن الحاي يحفظ في صندوقه ووضع قفصه الماء عليه
 بخلاف ما لو تعدي بأن اراقه قفصه فاضمن الزيادة (قوله والمودع لا يضمن شيئا) لما قلنا (قوله الاجل في الرهن
 يقبضه) لان حكمه الحبس الحاتم والتأجيل ينافيه بخلاف تأجيل دين الرهن جوى عن القنية فاذا عاك يضمن
 ضمان الرهن لان الفاسد منه كالصحيح على ما يأتي بيانه انشاء الله تعالى (قوله سلطه يبيع الرهن) الاولى على
 بيعه وكأنه ضمنه معنى أمر فدها بالباب (قوله للرهن بيعه) فليس الوارث نقض البيع لانه يتعلق بحق المرتهن
 فلا يقال انه وكله تبطل بالوث وبأي تمام في البلب لعدم (قوله ينبغي ان يجوز) كذا في العبادية ثم قال وهذه
 المسئلة كانت واقعة الفتوى اه وحزم في الاشياء بعدم الحواز واستدرك عليه البرى عافى البرازية عن
 المنية للرهن يبيع الرهن باجارة الحاتم واخذ منها اذا كان الراهن غائبا لا يعرفه وتو له لاجل انتهاه اقول يمكن
 حل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن القسيه منقطعة وان كان اطلق القسيه تأمل بق ما اذا كان حاضرا وامتنع عن
 بيعه وفي الاول الوجه يصير بيعه فاذا امتنع بعمال القاضي أو أمته للرهن وأقام حقه والعهدة على الراهن اه
 ملخصاوه أقي في الحامدة ويحرق في الخيرة أنه يصير على بيعه وان كان دارا ليس له غيره هيسكنه التعلق حق
 للرهن بها بخلاف الفليس (قوله ليس للرهن بيع ثمرة الرهن الخ) أي اذا لم يبيعها له الراهن وفي الليرى

حازه أن يبيعه والله تعالى أعلم

(باب الرهن بوضع على يدعدل)

سمى به لعدالتهم في
زعم الراهن والمرتهن
(أذا وضع الرهن على
يدعدل صح وبهم
يقضه ولا يأخذه
أحدهما من ضمن
لودفع إلى أحدهما)
لتعلق حقهما به فلودفعه
فقط ضمن لتعديه
وأخذاه من قبته وجعلها
عنده أو عند غيره وليس
للعديل جعلها رهناً
يدل على بصيرة فاضا
ومقتضا وهل للعديل
الرجوع مبسوط في
المطولات (وأذا هلك
بالحسن ضمان المرتهن
فإن وكل) (المرتهن أو وكل
العديل) أو غيرها
بيعه عند حلول الأجل
(صح) أو كبله (أو)
الوكيل (أهلاً لذلك)
أي البيع عند التوكيل
(والإم) يكن أهلاً لذلك
عند التوكيل (لا) تصح
الوكالة وحشد (أو)
وكيل يبيعه صغيراً لا يعقل
(قابعه عند لوعلم بصب)
خلافاً لهما (فإن
شرطت الوكالة في)
عقد الرهن لم ينزل
بعره ولا بعوت الراهن
(ولا) (المرتهن) لزوماً
بازوم العقد فهي
تخالف الوكالة المفردة

عن الزوال لجهة وسيع ما يخاف عليه الفساد بذا الحكم ويكون رهناً في يده لأن ما لم يس من الهلاك وإن
باعه بغير أمره ضمن لأن ولاية البيع نظراً للمالك لا تنبت إلا للحاكم اه قال الميرى أقول يؤخذ من هذا
جواز بيع المار الموهونة إذا تداعت الخراب وكانت واقعة الفتوى اه والله تعالى أعلم

(باب الرهن بوضع على يدعدل)

لما أنهى القول في الأحكام الراجعة إلى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع إلى نائبهما وهو العدل والنائب
بعد الأصل والمراد به هاتمان رضا بوضع الرهن في يدهما أو رضا ببيعة أم لا كما أفاده معدي فافهم وباب خبر
مستدحج ذوق أي هنا أو في الرهن الجنس والجهة بعدم صفة أو حال لجهة الاستغناء عن المضاق والعمل فيها
المبتدأ لما فيه من معنى أشير (قوله على يدعدل) بأن شرط في عقد الرهن ذلك ثمانية (قوله صح وبهم يقضه)
أي صح الرهن وبهم يلزم قبض العدل لأن يدفع حق المالكية يد المرتهن ولذا لو هلك كل في ضمان
المرتهن كأن في وفي اختار فلو سطر العدل على بيعه داخل الأجل فلم يقض العدل الرهن حتى حل الدين ذكره
باطل والوكالة بالبيع باقية اه (قوله ولا يأخذه أحدهما) ولزم بشرط الوضع موضع جاز أخذه كإتلاف الرهن
الاختار فاستأنى (قوله وضمن الخ) لم يوجد متنافي شرح المصنف وانما ذكر شرطه بعد قوله وإذا هلك الخ
(قوله لتعلق حقهما به) في الرهن بالعين والمرتهن بالمال فهو مودع لهما وأحدهما جاني عن الآخر فليس
له أخذه ولا للعديل دفعه إليه فإن المودع ضمن بالدفع إلى الأجني (قوله وأخذاه من قبته الخ) فإن تعدد
اجتماعهما برفع أحدهما الأمر إلى القاضي لفعل ذلك زيلي (قوله لئلا يصر قاضياً ومقتضياً) الذي في الهداية
والمنع ومقتضاه لا يقال فضا الدين أعطاه واقتضى دينه وتفاضل قبضه وحاصله أن القسمة وجبت في ذمته
فلو جعلها رهناً في يده صار قاضياً ما وجب عليه ومقتضاه وبينهما تناف (قوله مبسوط في المطولات) أي
جوابه مبسوط فيها كالمزيلي وشروط الهداية ببيان أنه إذا جعلت القسمة رهناً في أيهما أو رأى القاضي عند
العديل الأول أو عند غيره تم قضى الرهن الدين فإن كان العدل ضمن القسمة بسبب دفعه الموهون إلى المرتهن
فالقسمة للعديل يأخذها بمن هي عند حصول الموهون إلى الراهن بالتسليم الأول إليه ووصول الدين إلى المرتهن
يدفع الراهن إليه ولو كانت القسمة للراهن لزم اجتماع البدل والميل منه في ملك واحد وإن كان العدل ضمن
بسبب الدفع إلى المرتهن فالقسمة للراهن يأخذها بمن هي عند تسليمها لمقام العين الموهونة ولا يرجع في
البدل في ملك واحد لأن العين لم تصل إلى يد الراهن وقبض ملكها العدل بالضمين ثم إذا ضمن العدل بالدفع إلى
المرتهن هل يرجع العدل على المرتهن ينظر إن دفع العين إليه عارية أو ودعية لا يرجع إلا إذا سلمت ملكها المرتهن
لأن العدل ملكها بأداء الضمان وتبين أنه أعار أو ودع ملك نفسه ولا ضمن المودع والمستعير لا يتعدى وإن
دفعها إليه رهناً بقره بأن قال خذني بمحض أو أحبس به رجع العدل عليه سواء هلك أو استهلك لدفعه على وجه
الضمان (قوله وإذا هلك) أي في يد العدل أو بذر أو أنه أو ولده أو خادمه أو أحقره فاستأنى (قوله عند حلول
الأجل) أو مطلقاً في القهستاني والرد المحتار وفي الحاشية في قولهم يقل عند حلول الأجل فالعدل يبيعه قبله (قوله)
صح (أو كبله) أي ولو لم يقبض العدل الرهن حتى حل الأجل وإن بطل الرهن كإس (قوله فإن شرطت الوكالة) أي إذا
أن الرضا ببيعة ليس بلامر في العدل كإقتضائه عن معدي (قوله لم ينزل بعرضه) أي بعزل الراهن إلا إذا رضى
المرتهن بذلك اتفاقاً وأطلق العزل فقبل مال الوكالة بالبيع مطلقاً ثم نهى عن البيع بالتسليم لم يعمل فيه لأنه لازم
بأصله فكذلك أوصفه كإقتضائه (قوله ولا بعوت الراهن) أي لا ينزل بالعزل المحكي كوت الموكل وإن تدان
وطوقته مدار الحرب لأن الرهن لا يبطل بعوته لتقدم حق المرتهن على حق الورثة زيلي (قوله ولا للمرتهن)
إلا أن يكون وكلاً أو وسيلاً في قوله وتظل بعوت الموكل مطلقاً (قوله لزوماً) والمعقد لا يملك الشرط في
ضمن عقد الرهن صارت وصفاً أو وصفاً وحققاً من جوفه لا ترى أن عقد الوكالة لا يملك الوصفة فيلزم لزوم
أصله وعامه في الهداية (قوله فهي تخالف الوكالة المفردة) أي التي لم تذكر في ضمن عقد الرهن ويستثنى الوكالة
بالخصوصية بطلب المدعي إذا غاب الموكل وكذا الوفاق منه في الخيار أن يضيح إلا أن خيراً خذوا كلاً يرد عليه

(و) الثاني أن الوكيل
هنا (بجبر على البيع
عند الاستناع وكذا لو
شرطت بعد الرهن في
الاصح) زيلعي على
خلاف ظاهر الرواية
وان صحها فاضحان
وغيره على ما نقله
الفهستاني وغيره فتنبه
بخلاف الوكيل المفرة
(و) الثالث أنه (على
بيع الولد والأرض و)
الرابع (إذا باع بخلاف
جنس الدين كان له أن
يصرفه إلى جنسه) أي
الدين بخلاف الوكيل
المفرة (و) الخامس
(إذا كان عبدا وقتله
عبثا فادفع بالخانية
كانه يبعه بخلاف
المفرة) يتعلق بالبيع
(وله يبعه في غيبته ورثته)
أي ورثة الراهن (كما
كانه حال حياته البيع
بغير حضرته) أي
حضره الراهن (ونظروا)
الوكلة (عوت الوكيل)
مطلقا وعن الثاني أن
وصيه يختلف لكتمة بخلاف
جواب الأصل (فلو
أوصى إلى آخر يبعه لم
يصح إلا إذا كان من موطأ
له) ذلك في الوكلاء (ولا
على راعه ولا من تهم
يبيع بغير رضا الآخر
فإن حل الأجل وغاب

فلان ينزل بعته أو أنه راجع وكذا الوكيل بالامر بالدكا في باب عزل الوكيل (قوله من وجوه) ذكر
منها خمسة ومنها ما في النهاية أن العدل إذا ارتد العبد بالله تعالى وحكم بلاحقه ثم علم له ما يعود وكذا
بخلاف المفرد على قول أبي يوسف حيث لا يعود (قوله بجبر على البيع الخ) أي لو غاب الراهن وحل الأجل
وامتنع الوكيل عن البيع يجزى بآتي ما به قريبا (قوله وكذا لو شرط الخ) عبارة قال زيلعي في شرح قوله وان باعه
العدل فتكون الوكلاء غير المشروطة في العقد كالمشروطة في حق جميع ما ذكرنا من الأحكام (قوله
زيلعي) أي صرح بالتحصيل الزيلعي في شرح قوله فإن حل الأجل وكذا صرح به في الملتقى وكذا في الهداية وقال
شهاب الدين المجلد في الجواب في الجامع الصغير وفي الأصل اه وأمرنا شرح (قوله وان صحها فاضحان)
أنه الضمير مع أنه عائد إلى ظاهر الرواية لا ككتاب المضاف التأني من المضاف إليه ثم انفسد ذلك إلى
فاضحان بحجية ولعله سبق قلم من الفهستاني ومن تبعه فان الذي في الخاتمة هكذا ولزم يمكن البيع شرطاني
عقد الرهن ثم سئل المرتين اه والعدل على البيع صح التوكيل والراهن أن يفسخ هذه الوكلاء ويجمع بين البيع
ولو مات الراهن تبطل الوكلاء وليس للمرتين أن يطلب العدل بالبيع في هذا الوجه وعن أبي يوسف أن الوكلاء
لا تبطل كالمشروطة في العقد وهو الصحيح اه وفي الخاتمة أنصار رجل رهن شيئا ووضع على يدي عدل ووسط
العدل على البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على البيع قبل هذا إذا كانت البيع مشروطا في عقد الرهن وقيل
أنه يجبر على كل حال وهو الصحيح اه بخروجه وكذا أصبح الجبر على كل حال في شرحه على الجامع الصغير في
النهاية ولم أر من صحح خلاف هذه الرواية وفي المعراج وقال شيخ الإسلام ونفرا الإسلام فاضحان هذه الرواية
صح (قوله أنه يجب بيع الولد والأرض) أي لو كان المهر ون أرشه فيها الوكيل عليه أحد دفع أرض الخاتمة
مروضا فلا فلو كان هذا بيع ذلك الماسد كره المصنف في فصل المقررات أي غاب الراهن والراهن وأمره مع
الأصل والوكيل المفرد لا يملك ذلك (قوله كانه أن يصرفه إلى جنسه) لأنه ما مقرر قضاء الدين وجعل الثمن
من جنس الدين من ضروراته بخلاف الوكيل المفرد فإنه كما باع انتهت وكلمته اتفاق (قوله إذا كان) أي
المهر ون (قوله تدفع) أي العبد القاتل (قوله كانه يبعه) لأنه صار هو الرهن لقسمه مقامه (قوله وله يبعه)
أي لو كان المهر وسواء كان المرتين أو العدل أو غيره مما يبيع الرهن بغيره أو رثته لأنه لم ينزل بعته عوت الراهن
بما كان قال ط وكذا نص في المرتين اه أي لو كان الوكيل غيره بقي ما إذا لم يكن وكيل بالبيع ومات
الراهن وسبق كره المصنف آخر الباب لا في (قوله وتبطل الوكلاء عوت الوكيل) يعني والراهن باق لان
رهن لو كان في المرتين فبطل العقد به فلا يبطل عوت العدل أو لأعانة ولم يذكر ما يشعل به بعد
عوت العدل وبطلان وكالته وفي الوكلاء والطهيري وغيرهما ولو مات العدل بوضع على يدي عدل آخر عن راض
أن اختلافه واضحه القاضي على يدي عدل آخر وليس العدل الثاني أن يبيع الرهن وإن كان الأول مسلطا على
بيع الأول عوت الراهن لان القاضي يتولى قضاء ديونه اه (قوله مطلقا) أي سواء كان من موطأ أو عبدا أو
مهر وما لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكلاء لا تجري فيها الأرض ولان الموكل رضى برأيه لا يرى غير ذلك
(قوله وعن الثاني الخ) لو أخر بعد قوله ولو أوصى إلى آخر يبيع لم يصح لكان أنسب ط (قوله لكتمة بخلاف
جواب الأصل) كذا ذكره الفهستاني والمراد الأصل مبطوط الإمام محمد بن أحمد أن الإمام محمد بن أحمد ذكر
أصله جواب أبي يوسف فتوصلها ط (قوله إلا إذا كانت مشروطة) بأن قاله في أصل الوكلاء وكلمة
يبيع وأجرت لكتمة مضاعفة من شيء فثبت لوصيه ميعه ولا يجوز لوصيه أن يوصي به إلى ثالث اتفاق (فرع) *
في العدل وكذا دفعه ما من حضره العدل حاز والأفلا أن يجزى ولو باع العدل بعض الرهن بطل في الباقي
لديه أي فسد الشيوع الطارئ (قوله ولا على الخ) أي بعد موت العدل كما رأته بخط بعض العلماء وهو
مقتضى السابق لكتمة فلا الاحتراز (قوله فإن حل الأجل الخ) تقدمت هذه المسئلة قريبا (قوله وغاب
الراهن) أي ورثته بعد موته وأبى الوكيل أن يبيعه أجبر بالاتفاق وفيه مرضى إلى أنه لو حضر الراهن لم يجبر
الوكيل بل أجبر الراهن فان أبي باعه القاضي عندهما ولم يبيع عنه ففستاني قال الرمي وهذا فرع لا يجري على

بيعته كاهو الحكم
(في الوكيل بالوصية)
ان اغاب موكله وأخاف ان
يجبر عليها بأن يجسه
بما يبيع فان لم يجد
ذلك باع القاضي دفعا
لفرض (وان باع
العدل فالتن زهرن)
كل من (فإنه) كهلته
فإن أوفى عنه بعد بيعه
(المرتهن فاستحق
الرهن وضمن (فإن)
كان البيع (هالكا
في يد المشتري ضمن
المشتري الرهن قيمته
ان شاء لانه غاصب
(و) حينئذ صح البيع
والقبض تملكه
بضمانه (أو ضمن
المشتري (العدل لتعديه
بالبيع (ثم هو) أي
العدل (يضمن الرهن
وصح) أيضا (أو ضمن
(المرتهن ثمه) الذي
أداء اله (وهو) أي
التي (له) أي العدل لانه
يملك ملكه (ويرجع
المرتهن على رهنه
بدنه) ضرورة بطلان
فضه (وان) كان الرهن
(فأتم) في يده شتره
(أخذ) المشتري من
مشتهر ورجع هو)
أي للمشتري (على العدل
بشبهه) لانه العاقد (تم)
يرجع (هو) أي العدل
(على الراهن به) أي
بشبهه (و) ان رجع عليه
(صح القبض) وسلم
المرتهن

الحرو تقدم في الجراة فإما به يبقى اه قلت وفي البراز به وقيل هذا قول الكل لتقديم الرهن على البيع وهو
الصحيح (ثم إن) أجبر (لتعلق حق المرتهن به) (قوله) كاهو الحكم في الوكيل بالوصية) يعني يطلب المدي على
الاشتقائي المدي اذا طلب خصمه عند القاضي بوكيل فخصمه ولا يكلام بجزء للوكيل عزله لان حق الخصم تعلق
بهذا الوكيل حتى تمت عطالته ولو كان وكلا ابتداء من غير عطالته لكان عزله اه (قوله) بأن يجسه) تصوير لقوله أجبر
الوكيل وفي بعض النسخ وكيفية الإخبار بأن يجسه (قوله) فان لم يجد) بالجمع قال في المنهاج في الامرين
من باب تعيب وعللها وحاجة فهو لوجوه ووجهه ما للعدا لازم الشيء وانما يضمن بآب ضرب باه طر (قوله) وان
باعه العدل) أي المصلحة على بعد في عقد الرهن أو بعده بزازية (قوله) فالتن زهرن) أي وان لم يقصد لقيام مقام
ما كان مقصودا خدابة فالو على في يد العدل سقط الدين كذا اذهلك عند المرتهن وكذا اذهلك التين بالتوى على
المشتري فان توى على المرتهن وبسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر التين بزازية ولا يقال كيف يكون
مضمونا ولم يقبضه لانه ثبت في خدمة المشتري بحق المرتهن فكانه في يد المرتهن أو في يد البائع اتفاقا وانما أثر العدل
أنه قبض التين وسلمه للمرتهن وأنكر المرتهن فالقول للعدل لانه أمين وبطل دين المرتهن ولو لم يجز وجوده
(قوله) وضمن) بالتنا للجهول بالفاعل كالمثل ونائب الفاعل ضمير الرهن أي طلب ضمانه والاطال هو المشتري
وإنما في هذا الفعل ليكون ما بعده تفصيلا لكونه قد تقدم ما أخفى فحاشته فافهم (قوله) ضمن المشتري الراهن)
أي ضمنه قيمة الرهن فالفعول الثاني محذوف وكذا يقال بعد (قوله) لانه غاصب) حيث أخذ العين وسلمها
بغير إذن مالكها ط (قوله) والقبض) أي قبض المرتهن التين اه ح (قوله) تملكه بضمانه) أي لان الرهن
ملكه بأداء الضمان فتبين أنه أمره ببيع ملك نفسه هناية (قوله) لتعديه بالبيع) يعني مع التسليم وكان ينبغي
ذكره كافي الهداية (قوله) ضمن الراهن) أي القيمة لانه وكل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من
العهد هداية (قوله) وصح) أيضا أي البيع والقبض ان نفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه
ملكه كاهو ومع قبض المرتهن التين فلا يرجع بشئ من دينه على الراهن كافي العنا بغيره وها قول المصالح للدين
على العدل سبق فلم (قوله) أو ضمن) الا لاولي يضمن لانه معطوف على يضمن الذي قبله والفاعل فيها ضمير العدل
(قوله) الذي أداه اله) أي الى المرتهن لانه تبين بالاستحقاق أنه أخذ التين بغير حق لان العدل ملكه بالضمان
دور (قوله) لانه بدل ملكه) فانه لما أدى ضمانه استقر ملكه فيه ولم يضمن العدل الراهن حتى ينتقل الى الراهن
بقي هاشئ وهو ان المشتري اذا ضمن العدل القيمة فقد تكون القيمة أكثر من التين الذي أخذ العدل من
المرتهن فمن يضمن تلك الزيادة ورايت الشربلاني ذكر بحثا أنه ينبغي أن يرجع بالزائدة على الراهن
وذكر الشربلاني بحثا آخر وهو أن المصنف لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشق بل سبذ كره فيقال كان الرهن
فإنما ينبغي أنه ان سلم التين الى المرتهن أن يرجع به عليه وألى العدل يرجع به عليه ثم العدل يرجع على المرتهن
ثم المرتهن يرجع بدينه على الراهن الى آخر ما ذكره وأقول لم يظهر لي وجه محتمل لان المشتري لم يفرم شيئا فكيف
يرجع بشئ ما هلك في يده من لؤذ كروا أن المشتري يرجع بالقيمة على المشتري لانه غاصب أيضا بالقبض
وقد هلك المصنوع في يده ينبغي أن يقال يرجع المشتري بالتين الذي أداه الى العدل أو المرتهن ويرجع المرتهن
به على العدل والعدل على الراهن ولنظرم ما وجه عدم كرههم في بل اقتصر وأعلى رجوع المشتري على
الراهن أو العدل مع انه ينبغي ذكره أيضا ثم رأيت في الحواشي السبعة قال ما منه والظاهر أن يكون للمشتري
خير تضمين المشتري أيضا لانه متعدي لاخذ والتسليم لكن لم يذكر اه (قوله) ويرجع هو على العدل بنشئه
يعني فيما ادان المشتري التين بنفسه الى العدل ولو أنه سلمه الى المرتهن لم يرجع على العدل به لان العدل في البيع
عامل الراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا في ضمان التين على المرتهن والدين على الراهن
شربلاني عن الزيلعي (قوله) لانه العاقد) فتعلق به حقوق العقد دور (قوله) ثم هو على الراهن) لانه هو الذي
أدخله في العقد فوجب عليه تحلصه هداية (قوله) به) أي بشئه وقع في الهداية وتبعه الزيلعي التبعير بالقيمة
وذكر الشارحون أن المراد به التين (قوله) صح القبض) أي قبض المرتهن التين (قوله) وسلم التين للمرتهن

(أو) رجوع العدل على

المرتبه بنهتم) رج

(هو) أى المرتبه -

(على الراهن) أى

بدنه زادهنا فى الدور

والوقاية وان شرطت

الوكالة بعد الرهن

رجوع العدل على الراهن

فقط سواء قبض المرتبه

تمه أولا (فان هلك الرهن

عند المرتبه فاستحق)

الرهن (ضمن الرهن)

قيمه هلك الرهن

(بدنه وان ضمن

المرتبه) القيسه

(يرجع على الراهن

بقيمته) البقى ضمنها

(لضرره (وبدنه)

لاتنقض قبضه (فرع)

فى اللوالحه ذهبت

عين دابة المرتبه بسقط

ربع الدين وسجى

* (باب التصرف فى

الرهن والجانيه عليه

وجانيه) أى الرهن

(على غيره) *

(توقف بيع الراهن

رهنه على اجازة مرتبه

أو قضاء دينه فان

وجد أحدهما تقضى صار

متممهما) فى صورة

الاجازة (وان لم يجز)

المرتبه السبع (وفسخ)

بيعه (لا ينسخ) بنفسه

فى الاصح (و) اذا بقى

موقوف (أو المشتري)

بالحيار (ان شاء صبر

الى فكاك الرهن

وفى الهداية تعليل وهو الا حسن (قوله) أو يرجع العدل على المرتبه بنهتم) لانه اذا انتقض العقد
التمن وقد قبضه غنا فوجب نقض قبضه ضرورة عداية (قوله) ثم يرجع المالك للماتنقض قبضه عداية
ين كما كان (قوله) أى دينه) كان على المصنف التصريح به لئلا يعود الضمير على غيره كقوله فى كلامه مع
الماتنقض (قوله) وان شرطت الوكالة الماخ) يعنى أن التفصيل المار اعناه هو فيما اذا شرطت فى العقد
تعلق بباقي المرتبه بخلاف المشروطة بعده لانه لم يتعلق بها حق فلا يرجع العدل عليه قال الزبلى
أبو ينفول لم لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع وقال السرخسى هو ظاهر الرواية الآن نرى الاسلام
مع الاسلام قالوا لا يصح جبره لاطلاق محدد المانع والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة فى العقد
مشروطة فى حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اه ملخصا (قوله) فقط) أى ليس له الرجوع على
رهن (قوله) أولا) بأن ضاع الثمن فى يد العدل بلا نذر به رد (قوله) وضمن الراهن) بالرغم على أن الفعل
لثلاثي الفرد أو بالنصب على أنه من الزيد والفاعل ضمير المستحق المعلوم المقام وكذا ما بعده والمخلص
تضمن الراهن لتعديه بالتسليم والمرتبه لتعديه بالنقض (قوله) هلك الرهن بدنه) أى عقابته قال
ابى وان ضمن الراهن صار المرتبه مستوفى لدينه بهلاك الرهن لان الراهن ملكه باداء الضمان مستندا
قبل التسليم فتبين أنه رهن ملك نفسه صار المرتبه مستوفى بهلاك الرهن (قوله) لضرره) الاول لقرره بالتمن
قال فى الدور اما بالقيسه فلا نه مغروم من جهة الراهن بالتسليم اه ونحوه فى الزبلى وغيره ط (قوله)
راض قبضه) أى قبض المرتبه الرهن تضمنته فعوضه كما كان لان الرهن لم يكن ملك الراهن حتى
بهلاك كتمستوفى غنا به هلاكها وشكال وجواب مذ كروا فى الهداية والتبيين (قوله) ذهبت عين دابة
الاضافة الى المرتبه لانها ملاسقة واصوب بان داله الراهن وعبارة اللوالحه ولو ذهبت عين دابة
من سقط ربع الدين لان العين من الدابة التى يستعمل عليها بعها فقد تربعها فليسقط ربع الدين اه
نصوص فما اذا كانت قيمته مثل الدين كاقبده فى البسوط واحترز بقوله التى يستعمل عليها كالبقرة
نصوص عن نحو الشاة فانه ضمن النقصان (قوله) وسجى) أى فى باب جانيه القيسه أن اقامة العقل بها كما
كن بأربع عين غناها وعناستعملها اه (حاشية) * الاولى لا يصلح عدلا فى رهن مأذونه ولو سلبونا
لو شرط لم يجز الرهن وصح كعكه والمكاتب يصلح عدلا فى رهن موله كعكه والمكحول غنه لا يصلح
فى رهن الكفيل كعكه وكذا رب المال فى رهن المضارب كعكه وكذا أحشر بكي المفاوضة والعنان
بما كان من غير التجارة لان كلامهما أخصى عن صاحبه فله وكذا الراهن لا يصلح عدلا فى الرهن ويفسد
عنا لان كانت قبضه المرتبه ثم وضعه على يد مجاز بيعه اه ط عن الهندي ملخصا

* (باب التصرف فى الرهن والجانيه عليه وجانيه على غيره) *

فراهن وأحكامه ذكرها يعرض عليه اذا عارضه بعد وجوده معراج (قوله) توقف بيع الراهن رهنه الماخ)
توقف على اجازة الراهن بيع المرتبه فان أجاز بائنا أو افلاؤه أن يطله ويعيدها وهلك فى يد المشتري
الاجازة لم يجز الاجازة بعده وللراهن أن يضمن أيهما شاء فاستثنى عن شرح الطحاوى وما ذكره المصنف هو
مع وظاهر الرواية وقيل بنفوذ عمله فى الزبلى * (فرع) * قال المرتبه الراهن بيع الرهن من فلان
من غيره لم يجز ولو قال المشتري جازي بيعه من غير جميع الفصولين (قوله) على اجازة مرتبه
أو ابراءه الراهن عن الدين جوى (قوله) نفذ) لزوال المانع وهو تعلق حق المرتبه به وعدم القدرة على
مميز زبلى (قوله) وصار غنه رهن) أى سوا قبض الثمن من المشتري أو لاقبامه مقام العين والثمن وان كان
لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المروى اذا قتل تكون قيمته رهنه بقاء حتى لو تولى الثمن
المشتري يكون من المرتبه يسقط به دينه كالأقاربان فى يد مبراز به ولبعض محشى الاشياء هنا كلام
نوه عدم التأمل والمراجعة وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ان المرتبه ان شرط أن يكون
ن رهنه عند الاجازة كان رهنه والافلاؤه عامه فى الزبلى (قوله) فى الاصح) لان امتناع النفاذ لحقه وهو

باعه) الراهن أيضا
(من) رجل آخر
قبل أن يجيز المرتهن
البيع (طال الثاني موقوف
أضا على إجازته) اذ
للموقوف لا يقع توقف
الثاني (فأجهما أجاز لزم
ذلك وبطل الآخر ولو
باعه) الراهن (ثم أجره
أورهنه) وأوجب من
غيره فأجاز المرتهن
الإجارة أو الرهن أو
الهبة جاز البيع (الاول)
لحصول النفع يتحول
حقه للثمن على ما تقر
وفي محله تجرد (دون
غيره من هذه العقود)
اذ لا منفعة للمرتهن فيها
فكانت إجازته اسقاطا
لحقه فزال المانع فنقد
البيع وفي الاستسباغ
الراهن الرهن من زيد ثم
باعه من المرتهن انقسخ
الاول (وصح اعتاقه
وتدبيره واستيلاده) أي
نفذ اعتاق الراهن (رهنه
فان) كان (غنا) كان
(دينه) أي المرتهن
(حالا أخذ) المرتهن (دينه)
من الراهن وان مؤجلا
أخذ قيمته لارهن بدله
(الى) زمان (حاوله) فان
حل استوفى حقه ولم
حسه ورد الفضل
(وان) كان الراهن

الحبس والتوقف لا يفوته وعن محمد ينقسخ بفسخه حتى لو اتفقه الراهن لاسبيل المشتري عليه بعد ذلك
ملخصا (قوله) أورفع الامر الى القاضي لان هذا الفسخ قطع للنازعة وهو الى القاضي عناية (قوله) وهذا
المخ أي ثبوت الجواز للمشتري لكن عدم الفرق هو الاصح على من منتهى الحق وهو المختار لقوى سوى وغيره
عن التعنس وفي جامع المقصولين بفسخه من مرهون وما جاور ولو عالما به عندهما وعند أبي يوسف بفسخ
حاهلا لا عالما وظاهر الراي بوقوله ما ه قال الرمي في حاشيته عليه وهو الصحيح وعليه الفتوى بخالف اللؤلؤة
(قوله) من رجل آخر ساقى تقيده بغير المرتهن (قوله) فأجهما أجاز لزم) فلو قضى الراهن الدين هل ينفذ
الاول أو الثاني بحره والظاهر الاول ط قلت يؤيده ما ذكره قريبا عن الكفاية تأمل وما ذكره المصنف
بخالف الاجابة فلو تكرر بيع المؤجر فأجاز المستأجر الثاني فنقد الاول وباق وجهه (قوله) ثم أجره (المخ) أي قبل
نقض القاضي البيع اتقاني (قوله) أورهنه أو وهبه) أي مع التسليم اذ لا بيع لهذين العتدين بدونه اتقاني عن
أبي المعين (قوله) جاز البيع الاول) سواء أذلا وان لم يكن يعبان بالنسبة الى هذه العقود لان هذه العقود متأخر
عن البيع ويجوز أن يكون باعه من واحد ثم من آخر ثم بشره بالعقد فأجازها المرتهن فنقد البيع الاول دون
الثاني لرجح الاول بالسبق كفاية (قوله) لحصول اتقاني (المخ) بيان الفرق بين المستلذين حيث جاز البيع الثاني
بالاجارة في الاولى ولم تجز التصرفات المذكورة بعد البيع في الثانية لمع وجود الاجارة لكل حال في الكفاية
والاصل فيه أن تصرف الراهن اذا كان يبطل حق المرتهن لا ينفذ الا إجازة المرتهن فاذا جازها فان كان تصرفه
يصح حقا للمرتهن فنقد ما لحقه الاجارة وان لم يصح فالا إجازة يبطل حق المرتهن وينفذ السابق من
تصرفات الراهن وان كان المرتهن أجاز الا لاحق فاذا ثبت هذا فنقد قول المرتهن زوجت من البيع الثاني لا
يتحول حقه الى الثمن ولا حقه في هذه العقود اذ لا بدل في الهبة والراهن والبذل في الاجارة في مقابلة المنفعة
وحقة في ماله العين لا في المنفعة فكانت إجازته اسقاطا لحقه فزال المانع من النفاذ فنقد البيع السابق بآ
باع المؤجر العينين اثنين وأجاز للمستأجر البيع الثاني فنقد الاول لانه لاحق في الثمن فكانت إجازة عالما
اه ملخصا (قوله) وفي الاستسباغ (المخ) هنا كاستدراك على قول المصنف سابقا فالثاني موقوف كله بقول محل
توقف الثاني كالاول اذا كان البيع الثاني من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف وانما يبطل البيع الاول
ووجهه أنه لم يربط ما يثبت على ما لم يوقفه بطله ط عن أبي السعود (قوله) وصح اعتاقه (المخ) ما تقدم كان في
تصرفات تقبل الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فلم تجز في حق المرتهن أصلا
يبطل حقه في الحبس لا بعد قضاء الدين وما هنا في تصرفات لا تقبل الفسخ فتنفذ ويبطل الرهن اذا
الفهنت أي أي سواء كان موسرا أو معسرا الصدور ومن أهله في محله وهو ملكه فلا يلغو تصرفه بعدم أخذ المرتهن
وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم وعمام في الهداية ومثل الاعتاق الوقف
الاساق وغيره ولو وقف المرهون بعد تسليمه أحبره بالقاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا فان كان معسرا
أبطل الوقف وباعه فيباعه اه (قوله) أي ينقد) أشار به الى أن التصرف به أولى لان التصرفات السابقة
صحيحة غير نافذة والتعير ينصح وهم أنها غير صحيحة ط وقوله اعتاق الراهن أي ما بعدد وأشار الى
المصدر ضاق الى فاعله وقوله رهنه بالتصديق معقوله (قوله) لارهن) أي لا رهنان وقوله بده أي بدل الرهن
عنى المرهون تأمل والمحال أنه يأخذ قيمته ويحول رهنه لكانه (قوله) ورد الفضل) أي ان كان فسخ
ويرجع بالزلفان فنقصت عن دينه ط (قوله) في العتق) أي الذي بغير ان المرتهن جوهره
بأنه فلا سعاية على العبد والسعود (قوله) سي المبالغ) لانه لما تعذر للزمن استيفاء حقه من الراهن
بأخذه ممن يتبعه بالعتق والعبدانما يتبع عقدا ماليه فلا ربي فيما زاد على قيمته من الدين ابن كمال (قوله)
في الاقل من قيمته ومن الدين) وكففته أن ينظر الى قيمة العبد يوم العتق ويوم الرهن والى الدين فيسوي
الاقل منهما ربا يلى ويقضى الدين بالكسبة لا اذا كان من خلاف حدس حق المرتهن فيبدل بحسبه ويقضى
به دينه عناية (قوله) ويرجع على سيده غنيا) أي اذا أبرسه لانه قضى دينه وهو مبطل بحكم الشرع فترجع

سـ (سـ) كل (في كل

الدين بالرجوع) لان
كسب الدبر وأم الولد
ملك المولى (فانما تلف)
الراهن (الرهن حكمه
حكم ما اذا اعتقه غنيا)
كاهن (و) الرهن (ان
أنفاه أجنبي) أي غير
الراهن (فالرهن يضمنه)
أي الملتف (قيمه يوم
هالك وتكون) القيمة
(رهننا عنده) كاهن
وأما ضمانه على المرتين
فتعتبر قيمته يوم القبض
لانه مضمون بالقبض
السابق (زيلي) (و) عارية)
أي المرتين الرهن (من
رهننا يخرج من ضمانه)
تسببها عارية تجاز (فان
هالك) الرهن (في يد
الراهن هالك جازا) حتى
لو كان أعطاه كفيلا
لم يلزم الكفيل شيء
لخروجه من الرهن نعم
لو كان الراهن أخذه
بغير رضا المرتين
جاز ضمان الكفيل
تأثرانية (فان عاد)
قبضه (عاد ضمانه
ولمرتني استرداد منه
الى يده فلو مات الراهن قبل
ذلك) أي قبل الاسترداد
فالمرتني أحق به من
سائر القرضاء (ولو اعطاه)
أو أودعه (أحدهما
أجنبيا باذن الآخر سقط
ضمانه ولكل منهما
أن يعيده رهنما) كما كان

لمه بحال عنه ابن كمال (قوله سـ كل) أي من الدبر والمستوف (قوله في كل الدين) أي ولو زاد على القيمة
بما ذكره الشارع (قوله لان كسب الدبر) إلخ تقليل لقوله في كل الدين ولقوله بالرجوع (قوله كاهن) أي
منه لو كان الدين حالا أخف منه كاهن أو أخذ القسمة لتكون رهنيا لحلول الاحل (قوله فالرهن يضمنه)
شرايا أن المرتين هوان الخصم في تضمنه كافي الهناية (قوله قيمته يوم هالك) فلو كانت قيمته يومه نجسامة
فذلكت يوم الرهن ألفا كالدن ضمن نجسامة وصارت وهنا وسط من الدين نجسامة كأنها هلكت بما فة
كافي الهناية (قوله) وأما ضمانه على المرتين بيان لوجه ضمان المرتين الزيلت حبس سقط مملوهم
دين قال الاتفاق لان ضمان الرهن يعتبر به القيمة يوم القبض وحيث كانت ألفا فيضمن الزيادة على
غير الاجنبي اه قال في الكفاية ولا يقال الرهن لو كان بانيا كما كان وقد تراجع السعر وانقصت قيمته فانه
يسقط من الدين شيء قلنا لان ثمة العين باق كما كان وانما يحصل التغير بسبب التراجع والعين بحال يمكن أن
يعيد مالته بالتراجع كما كان يوم القبض فلم يعتبر التغير وهما التغير الحاصل بالتراجع استقر بالهالك ولم يسق
الى حال فهو ماله كما كان اه بقى ما اذا تلفت المرتين فيغير القيمة وتكون رهنيا فيده فانا حل الاحل
لدين من جنس القيمة استوف منها ولو فاه أفضل رده وان نقصت القيمة قبل الانلاف تراجع السعر الى
سماة وكانت ألفا واجب بالاستهلاك نجسامة وسقط من الدين نجسامة لان ما انتقص كالهالك يسقط
في الدين بقدره وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق لا تراجع السعر ووجب عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته
أم تلف هناية ملخصا ويجعل مضمونا بالقبض السابق لا تراجع السعر اندفع استكمال الزيل بل بان
يجمع السعر مضمون وبيان الجواب بما في غاية البيان عن القدوري ان نقصان السعر لا يضمن مع بقاء
سبب ما اذا تلفت الضمان بالقبض وضمان الاسلاف من غير جنس ضمان الرهن فلنا وجب قيمته يوم
اتلاف ووجب الفضل بالقبض السابق على ضمان الرهن اه ملخصا ومثله ما مر عن الكفاية (قوله جازا)
عنه شرح الهناية تسامحا فالاولان الاغارة تحيل النافع للاعوض والمرتني لم يملكها فكيف يملكها غيره
مكن للمعسر ذلك عاملة الاغارة من عدم الضمان ومن الممكن من الاسترداد اطلق عليها اسم الاغارة اه وفسر
قبض المحقق التسامح بانه استعمال اللفظ في غير حقيقة بلا قصد علاقة معتبرة ولا يصغر نية اعتمادا على
مهور من المقام اه فهو ليس حقيقة ولا مجازا وجعل المصنف في المنع لفظ الاغارة هنا استعارة تصريحية
لاقتها المشابهة والقرينة لساندا لآغارة الى المرتين لان اسنادها حقيقة للمالك قال وحيث وجدت القرينة
تطامع فالقول بانه مجاز ساغ اه تأمل (قوله هالك جازا) أي بالاسقوط شيء من الدين لارتفاع القبض
يضمنون (قوله حتى لو كان) أي الراهن اعطى المرتين بالرهن المعار كفيلا أي أعطاه كفيلا بتسليمه لابعنه
فيه في كتاب الكفاية ولا تصح بيع قبل قبض ومهرهون وأمانة باعياها فلو بتسليمها صاح اه تأمل (قوله)
روجه من الرهن) أي من حكم الرهن وهو الضمان والا فالعقد باق (قوله جاز ضمان الكفيل) أي ازاله
بسلمه لقسمة (قوله عاد ضمانه) لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان من (قوله من سائر القرضاء)
تغير ما الراهن فلا يشارك المرتين فيه (قوله حكم الرهن) الا صواب أن يقال لبقا لعقد الرهن
أن يرد بالحكم هنا بالاستيفاء لا الضمان تأمل (قوله ولو أعل ما إلخ) جملة هذه المصارف ثمة العارية
ودعينة والرهن والابارة والبيع والهبة والعارية توجب سقوط الضمان سواء كان المستعير هو الراهن أو
رهن اذا هلك حالة الاستعمال أو أجنبيا ولا تزغ عقد الرهن وحكمه ودعينة حكمه العارية والرهن يبطل عقد
هـ وأما الاجارة فلم تستأجر ان كان هو الراهن فهي باطلة وكانت غزاة ما اذا أعارته أو أودعه وان كان هو
رهن وجحد القبض للاجارة وأجنبيا عاشره أحدهما العقد باذن الآخر يبطل الرهن والاحارة قرضان وولاية
قبض المعاقدين لا يعود رهنيا بالاستئناف وأما المبيع والهبة فان العقد يبطل بهما اذا كانا من المرتين أو من
حتى عاشره أحدهما باذن الآخر أو ما من الراهن فلا يتصور اه عناية وفي حاشيته السعدي أفندي اذا
كان الابعاع من أجنبي ينبغي أن لا يسقط الضمان لانه العدل اه أقول وهو بحث وجه غير آية متمصو

(بخلاف الاجارة والبسع والهبه) والرهن (من المرتين أو من أجنبي إذا بشرها أحدهما باذن الآخر) حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود إلا بعد استبدادها

في الخانة حيث قال في هذا إذا جاز الرهن للرتين أن يودعه انساناً أو يعير ناناً أو دعه فهو رهن على حاله إن هلك في يد المودع سقط الدين وإن أعلاه خرج من ضمان الرهن والرتين أن يعيده اه فقد فرق بين العارية والوديعة على خلاف ما ذكره في العناية ويتبعه فيه الشارح فتنبه **(قوله بخلاف الاجارة الخ)** حاش من قوله ولكل واحد منهما من أن يعيدها وإن يشترط في الاجارة تجديد القبض كما عرفت اتفاقاً في البراءة وإن استأجرها المرتين فاستأد ووصل إليها ووضي زمان مقدار ما يجب فيه شيء من الاجارة بطل الرهن اه وفيها وإن أخذ الرهن من الارض من عارة بطل الرهن ولو البذونه ولو من الرهن فلا اه أي لما قدمناه في كتاب المزارعة أن الأصل أن ربه البذر هو المستأجر فإن كان هو العادل كان مستأجر الارض وإن كان هو رب الارض كان مستأجر العمل **(قوله والرهن)** أي وبخلاف رهن الرهن ونأتي الكلام فيه قريباً **(قوله من المرتين الخ)** من هذه صلة قبله لا لا بداء تقول أجزت منه البار وكذا بقعتها وأوجبها من هذا كان هو القابل للعقد وأنت المشر فالمرتين أو الأجنبي منها هو القابل والمباشر أي العاقبة من المرتين هو الرهن ومع الأجنبي أحدهما لكن في هذا التعميم بالنسبة إلى الرهن نظر لأن رهنه من المرتين لا يفسد في الظاهر أنه خاص فيما ذكرناه من أحدهما من أجنبي قال في التاتر خاتمة عن شرح الطحاوي ليس للمرتين أن يرهن الرهن فإن رهن بلان الرهن فإن هلك في يد الباقي قبل الاعادة يدايلا قال رهن أن يضمن المرتين الأول ويصير ضمانه رهنًا وعلمك المرتين الثاني بالدين أو يضمن المرتين الثاني ويكون الضمان رهنًا عند المرتين الأول وبطل رهن الثاني ويرجع الثاني على الأول بحاشى ويدنه وان رهن باذن الرهن مع الثاني وبطل الأول اه **(قوله حيث يخرج عن الرهن)** بيان لجهة المخالفة بين الوديعة وهذه العقود لكن في صورة البيع يتحول حق المرتين إلى الثمن سواء قبضناه أو لا حتى لو هلك عندنا المشتري سقط الدين بخلاف بدل الاجارة وتقدم الفرق بينهما نص على ذلك في المعراج **(قوله)** لانها عقود لازمة ولدا لا يمكنه فسخها **(قوله وبخلاف بيع المرتين من الرهن)** وكذا حارته وهبه وهذا محتر زقول المصنف من المرتين **(قوله لعدم لزومها)** أي لزوم العارية والبسع والأولى وزومها بالثنية أي لعدم لزومها في حق الرهن لأن ملكه باق في الموهون يسقط العقد **(قوله في لزومها الخ)** مرتبط بقول المصنف بخلاف الاجارة الخ **(قوله فالمرتين أسوة القرماء)** أي مساو لهم في الموهون لبطلان عقد الرهن بهذه العقود معراج **(قوله ولو أذن الرهن للرتين باستعماله الخ)** لأن لما يأنزله وتالف ثم عاقبه رهن على حاله جامع الفصولين **(قوله ولو هلك في حاله العمل)** راجع إلى قوله وأعارته وقوله والاستعمال راجع إلى قوله في استعماله فهو لو فوشر منوش **(قوله لشوت بد العارية)** وهي مخالفة لبد الرهن فانتفى الضمان منه **(قوله لانه متكرر)** أي متكرر لوجب الضمان قال طو لأحاجة الإعلان التعليل الآتي المستبين **(قوله وقال)** الرهن في غيره كذا في الخانة وغيرها فيشمل ما إذا قال قبل العمل أو بعده **(قوله لانها اتفاق على زواله)** الرهن أي زوال القبض الموجب للضمان لا عتافهما وجود العمل المزبل للضمان **(قوله في عوده)** أي عود الرهن أي عود في بعض النسخ في حقه وفي بعضها في دعواه وعارية البراءة في العقود **(قوله ما لبسته)** فتنبه تعالى الخاطب **(قوله في القول للرهن)** لانه متكرر لوجود العمل فامتنع على زوال البد **(قوله في القول للرتين الخ)** عبارة البراءة في القول للمرتين أنه أصابه في القبض لا اتفاقه على خروجيه من الضمان فكان القول للمرتين في قدر ما عاذا الضمان إلى بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق فتمت على الخروج من الضمان اه وحاصله أنهم لما اتفقوا على خروجيه من الضمان كان القول للمرتين في أنه لم يعد مضموناً ناعله ضمان الرهن بعذر وحسب ضمان الانكشاف التوب المتفرق أي وإذا هلك بعينه لم يضمن قيمته مخرقا **(قوله بخلاف الوصي)** قد علم بالما يجوز أن يراه أن ذلك قول الامام الترمذاني وأنه جزم في الخبرية وغيرها بالتسوية بين الأب والوصي وبه خر المصنف هناك كالعناية والمتى وقدمنا وجهه **(قوله ليس لأن أخذها الخ)** لأن تصرف الأب نافذ لأن

الرهن قبل رهنه نأبا
فالمرتين أسوة القرماء
(ولو أذن الرهن
للمرتين في استعماله
أو عارته لم يعمل فهلك
الرهن قبل أن يشرع
في العمل أو بعد
الضراغ منه هلك
بالدين لقاء عقد
الرهن ولو هلك في حالة
العمل والاستعمال
(هلك أمانته) لشوت بد
العارية بمشئد ولو
اختلفا في وقته أي
وقت هلاكه فقال
الممرتين هلك في وقت
العمل وقال الرهن
في غيره (فالقول
للمرتين) لانه متكرر
(والنسبة للرهن)
لانها اتفاق على زوال
بد الرهن فلا يصدق
الرهن في عوده إلى الإجابة
برأية وفيها أن
للمرتين في لبس
قوب الرهن بما فاء به
الممرتين مخرقا وقال
تخرق في لبس ذلك
اليوم وقال الرهن ما
لبسته فيه ولا يخرق فيه
فالقول للرهن وإن
أقر الرهن باللبس فيه
ولكن قال تخرق قبل
لبسه أو بعده فاقول
للمرتين في قدر ما عاذا
من الضمان (فروغ)

رهن الأب من مال طفله شأدين على نفسه حاز فلو الرهن قيمته أكثر من الدين فهلك ضمن الأب بقدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فإنه يضمن قيمته والفرق أن للأب أن يتفقد مال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولأودرك الأب ومات الأب ليس لأن أخذ

ولو رهن شيئاً ثم أقر
بالرهن لغيره لا يصدق في
حق المرتهن ويؤمر
بقضاء الدين ورده الى
المقره * ولو رهن دار
غيره فأجاز صاحبها جاز
وبينة الرهن على قيمة
الرهن أولى وزوائد
الرهن كولد وغروره
لا غلة دار وأرض وعبد
فلا يصير رهناً * والرهن
الفاسد كالحبيص في
ضمانه (وصح استعارة
شيء لغيره فغيره بما
شام) اذا أطلق ولم يقيد
بشيء (وان قيد بقدر
أوجس أو مرتين أو
بلد تقيد به) وحينئذ
(فان خلف) ما قبله
المعير (ضمن) المعير
(المستعير والمرتهن)
لتصلي كل منهما (الا
اذا خلف الى خيرين
عينه أكثر من قيمته
فونه باقل من ذلك)
لم يضمن الخلفه الى خير
(فان ضمن) المعير
(المستعير ثم عقد
الرهن) لتملكه بالضمائن
(وان ضمن المرتهن
يرجع بما ضمن
وبالدين على الرهن)
كأمر في الاستحقاق
(فان وافق) وهلك عند
المرتهن صار (المرتهن
مستوفيا لدينه وجب مثله) (أي مثل الدين (المعير على المستعير) وهو الرهن

(قوله ويرجع الدين) أي اذا قضى دين الاب وافلت الرهن (قوله ان كان) أي الاب رهنه لنفسه أي لاجل
دين عليه وكذا لو رهن بدن على نفسه وبدن على الصغير فكيف في حصصه من الاب ككيفية مال كرهنا
دين الاب كافي للمع (قوله لانه) أي الاب مضطر في قضاء الدين لا تقتلك الرهن فكل من سترعنا فغير
الرهن التي بيانه (قوله ثم أقر بالرهن الخ) أقر بان ذلك الموهون ملك له لا يصدق في حق المرتهن
حتى لا يترغم من يد غير ذلك الاقرار بدونه رهن من المقره بل يؤخذ المقر في حق نفسه حتى انه يؤمر
بقضاء الدين الى المرتهن ودار الموهون الى المقره وهمل يؤمر بقضاء حلاله كان مؤجلاً أو يومراً بدفع قيمته
الرهن ثم تسليم الرهن للمقره أو ينظر الى حلول الاجل فليراجع (قوله جاز) ويكون غرضه مالوا أعارها لغيره
ط (قوله أولى) أي من بين المرتهن لانها تميز باده ضمان ولو لم يميزا اليه فالقول قول المرتهن كذا فاد
من الهندية ط (قوله وزوائد الرهن الخ) ستاق هذا المسئلة مفصلة كالمسئلة التي بعدها والى المرتجعين بعض
التسليم ط (قوله وصح استعارة شيء لغيره) لان المال الرضى يتعلق دين المستعير عماله وهو على ذلك كما
على تعلقه بدينه بل كماله ط (قوله فغيره بما شام) أي بأشياء أخرى أو قدروا كذا عند أي مرتين وفي أي بلد
شام كافي القهستاني (قوله اذا أطلق) أي المعير ان الإطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الاعارة لان لها
فيها لتفضي الى المنازعة هـ (قوله لان منها على المستعير معراج) (قوله تقيد به) فلسه أن يترد على ماله
ينقص اماله يادقنا رهنه على احتياج الى فكك الرهن فؤدى قدر الدين وما رضى بأداء القدر الزائد أولاه
تيسر عليه ذلك فتضمر به وأما النقصان فلان الزائد على الدين يكون أمانة وما رضى إلا أن يكون مضروباً
كله فكان التعيين مقيداً وكذلك التقيد بالجنس وبالزمان وبالبلد لان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالاضافة
الى البعض ونشأوت الأشخاص في الأمانة والمقتضا من الهداية والاختيار (تبينه) أفتى في الحامدية فيما لو قيد
بالعارية بدينه معلوم ومقتضى الدين المعير قال به أفتى في الغيرة وبالأسماء عليه ومثله
في فتاوى ابن نجيم قال لا يمس لمطالته بالرهن قبل مضي المدة فأنقض واستمتع من خلاصه من المرتهن
أجبر عليه أه أقول ولا يخالفه ما في الخبر واستعارة لغيره بدينه ففره عنه عانة اليه فله المعير بطله متوان
أعله أنه رهنه اليه سنة اه لان الرهن هنا فاسد لا تجبه كأمرو ولا منافي تأجيل العار يقتل (قوله ضمن المعير
المستعير والمرتهن الخ) أي ضمنه قيمة الرهن ان هلك في يد المرتهن لانه تصرف في ملكه على وجهه يؤذنه
فيه فصار غلبها ولعبر ان يأخذ من المرتهن ويغسل الرهن جوهره (قوله فونه باقل من ذلك) أي باقل مما
عنه لكن بشرط أن لا ينقص عن قيمة الرهن بل بما عطلها أو بأكثر كإفادته الزلي وفي الخبر وغيره
لومي له شأفره باقل أو بأكثر فهو على ثلاثة أوجه * الأول أن تكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى
* الثاني أن تكون أكثر منه وفيها آثاره ين يأخذ من الدين أو بأقل يضمن قيمته الثالث أن تكون أقل منه
فان زاد على المسمى ضمن القيمة وان نقص فان كل النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان الى أقل ضمن
قيمه اه مخلصا وتقله في النهاية ثم قال به يعلم أن المعير لا يضمن المستعير أكثر من القيمة في صور من الصور
وكذا لا يضمنه جميع قيمة الثوب انما كانت أكثر من الدين وانما يضمنه قدر الدين والزائد سلك أمانة اه
(قوله لتملكه بالضمائن) فتبين أنه رهنه ملك نفسه اه تبين قال قاضي الهداية ولي فيه نظر لان المالك فيه لم
يستأد وقت القبض انما القبض باذن المالك أو بما يستأد الى وقت المخافة وهو التسليم الى المرتهن وعقد الرهن
كان فيه فقتصر ملكه على وقت التسليم فلم يترس أنه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه أو السعود
وط عن الشئ أقول في جواب بأن الرهن لا يأنم إلا بالتسليم ولنا كان المرتهن الرجوع عنه قبله كأمرو أول
الرهن فاذا توقف العقد على التسليم لم يترس ما قبله فكانت ما وجدنا مع عند التسليم الذي هو وقت المخافة فظ
يكن ملكه بعد عقد الرهن هذا ما ظهر من فيض الفتاح العليم فاعتمه (قوله وان ضمن المرتهن) لانه تعد
قبض مال غيره بل انه فهو كخاصة الفاسد (قوله كما مر في الاستحقاق) أي قبل هذا الباب (قوله صار
المرتهن مستوفيا لدينه) أي ان كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر وان كانت أقل صار مستوفيا لغيره ويرجع
بالفعل على الرهن اه مسكين (قوله أي مثل الدين) كذا في الدرر والاصوب ان يقال أي مثل الرهن أي

تعيب فيه ذهب من الدين
حسابه ويجب مثله
لغير (ولو انكته) أي
الرهن (المعيار جبر
الرهن على القول ثم
يرجع) العير (على
الراهن) لانه غير متبرع
لتخلص ملكه بخلاف
الاجنبي (عائدي)
بان ساوى الدين القصة
وان الدين ازيد فالراهن
تبرع وان اقل فلا جبر
دور لكن استشكله
الزبلي وغيره وأفره
المصنف فلما لم يرجع
عليه في متمتع متابعه
للدور فتدبر (ولو هلك
الرهن المستعار مع
الراهن قبل رهنه أو
بعد فكه لم يضمن وان
استخدمه أو ركه)
وتخولك (من قبل)
لانه أمين خالف ثم عد
الحال الوفاق فلا يضمن خلافا
لشافعي لكن في
الشرنبلالية عن العمادية
المستأجر والمستعير اذا
خالف ثم عاد الى الوفاق
لا يبرأ عن الضمان على
ما عليه الفتوى انتهى
يقى لو اختلفا فالقول
للايه لانه ينكر الايهاء
عماله ولو اختلفا قدر
جأ أمره بالرهن به فالقول
لغيره فدا بما اختلفا في
الدين والقصة بعد الهلاك

صورة ومعنى ان كان مثله ومعنى فقط وهو قسمته ان كان قيسا لثلاثين تشتمت الضمان بعد رهن حتى ملخصا
ومثله في شرح الطوري (قوله) لغضاضه به (أي لان الراهن صار قاضا بذنه حال المعبر وهو الراهن (قوله) ان كان
كله) أي الراهن مضمونا بان كان مثل الدين أو أقل (قوله) واللاحي) أي بان كان أكثر من الدين (قوله) محسبه
أي بقدر حصه العيب انقضى (قوله) ويجب مثله) أي وجب للمعبر على المستعير مثل ما ذهب من الدين بالعيب
ز (قوله) لتخلص ملكه) أي لانه يريد بذلك التخلص من ملكه فهو مضطر اليه (قوله) بخلاف الاجنبي) أي اذا
قضى الدين لانه متبرع اذ هو لا يسي في التخلص ملكه ولا في غير رغبته فكان الطالب ان لا يقبل هداية (قوله)
وان اقل فلا جبر) أي لا يجبر المرتهن على تسليم الراهن بدور عن تاج الشرعة لان الزيادة أمانة من جانب الراهن
كذا قيل ولم تجد ذلك في كلام الشراح وعزوه الى تاج الشرعة فغيره بلا ريب كذا أقامه عز محمد (قوله) لكن
استشكله الزبلي وغيره) أي استشكل كون الزائد تبرعا حيث قال وهذا مشكل لان التخلص من الرهن لا يحصل
بإبقاء البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه تخليه صليته تقع به ولا يحصل ذلك إلا بإداء الدين كله اذ المرتهن ان
يجب حتى يستوفى الكل اهـ والاشكال ذكره جميع شراح الهداية مع جوابه بان الضمان انما وجب على
المستعير باعتبار ايفاء الدين من ملكه فكان الرجوع عليه بقدر ما تحقق الايفاء اوقوع له عن الايضاح والخاتمة
وغيرهما وكان الزبلي لم يرض بهذا الجواب فلم يذكره وكذا قال في السعدية ان الكلام مع محال (قوله) فلذا لم
يرجع عليه الخ) أقول يجب اتباع النقول وان لم يظهر للعقول مع أن الجواب لا يخ وهو تقصير المعبر عن التقيد
بالرهن بالقسمتين أول الامر فاذا ترك ما يدفع الاضرار كان في دفع الزائد مختارا وهذا الاعتراض فكن من ذوي
الابصاره ساجح (قوله) مع متابعته للدور) أي ان عادته ذلك غالبا فقدر في الدور على أن الزائد تبرع فقل
عديمهاته انه أقر الزبلي على الاستسكال (قوله) لم يضمن) لانه لم يصرف قاضا بذنه به (قوله) وان استخدمه أو
ركبه الخ) ان هذا موصلة أي بان كان عبدا فاستخدمه أو دابة فركبه اقبل أن يرهنه مائة درهم بما كان مثل قيمته مائة
قضى المال فلم يقبضه ما حتى هلك عند المرتهن فلا ضمان على الراهن هداية أي ضمان التعدي لا ضمان فساد
الدين لان الراهن بعد اقبض الدين يرجع بمادى لان الرهن لما هلك في يد المرتهن صار مستوفيا لحقه من مائة
الرهن فيرجع للمعبر على الراهن بما وقع به الايفاء اهـ كفاية ملخصا (قوله) وكحولك) كان ليس الثوب (قوله)
من قبل) أي من قبل الرهن وكذلك انفسكه ثم استعماله فلم يعط ثم عطب بعد من غير ضعه لا يضمن لانه بعد
الصكالك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانها محكم الاستعارة فانصكك وقعدا الى الوفاق فبرأ عن الضمان
هداية (قوله) لكن في الشرنبلالية الخ) هذا في المستأجر والمستعير لشي يتبع به وكلا متاف مستعيرين لانه
وهو بمنزلة المودع لا المستعير كما ان المودع يبرأ بالعودة الى الوفاق وفرق بينهما في الهداية وشرهما بان
المستعير يدفع نفسه فلا يصير بالعودة ادعى المالك لاحقية ولا حكم بخلاف المودع لان يده كيد المالك فبالعودة الى
الوفاق يصير راداعا عليه كما قبلت وكذا المستأجر يده بنفسه لانه عسك العين لنفسه لا لصاحبها (قوله) اذا اختلفا
الاو في راداعا الضمير لان العطف بأو ولو اوافق ما بعد طه وقد وجد كذلك في كثير من النسخ (قوله) في لو اختلفا
أي في زمن الهلاك فقال المعبر هلك عند المرتهن وقال المستعير قبل الرهن أو بعدا لا تنكأ غناية (قوله) فالقول
للايه) أي مع عنته معراج والبنية للمعبر لانه يدعى عليه الضمان غناية (قوله) لانه ينكر الخ) أي لان الراهن
ينكر الايفاء عمال المعبر (قوله) ولو اختلفا في قدر ما أمر به بالرهن به) بان قال المعبر أمرتك ان ترهنه بخمسة
وقال المستعير عشرة فالقول للمعبر لانه لو أنكر الامر أصلا كان القول له فكذا اذا أنكر وصفه وانه
للمستعير لانه ثبت انقضى (قوله) اختلفا في الدين والقصة الخ) صورة المسئلة ما في الخاتمة وغيره هو ان
الراهن يدعى الرهن بألف والمرتهن يتحسماته فان كان الرهن قائما بساوى ألفا لم يختلفا وترادوا هو ان قالوا
للمرتهن لانه ينكر ان يفسد الرهن اهـ زاد الاضافي ولو اتفق على أنه بألف وقال المرتهن قيمته خمسة
وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن لان الأيه يبرهن الراهن لانه ادعى زيادة الضمان اهـ ملخصا به يظهر من
العبار من الايجاز الشبيه بالاعتاز (قوله) مديونا) زاده لانه لا يانهم من الافلاس الذين لكن ان قرئ قول المصنف

ق(على حاله فلا يباع الا برضا المعير) لانه ملكه (ولو اراد المعير بيعه وأي (٣٤٣) الراهن) البيع (بيع بغير ضمان كان به)

أي بالرهن (وفاء والا لا)

بيع (الارضاء) أي

الرهن (ولو مات المعير

مقتلا وعليه دين أمر

الراهن بقضائين نفسه

ويرد الرهن) يصل كل

ذئ حق حقه (وان عجز

لفقره فالرهن على حاله)

كألو كان المعير حيا

(ولورثته) أي ورثة

المعير (أخذ) أي الرهن

(بعد قضاء دينه)

كورت (فان طلب

غرماء المعير من ورثته

يبيع فان به وقايص

والا فلا) يباع (الارضاء

الرهن) كما مر لها

مراد (اعلم أن جناية

الراهن على الرهن) كلا

أو بعضا مضمونة كجناية

الرهن عليه ويسقط

من دينه) أي دين الرهن

(بقدرها) أي الجناية

لانه أنفق ملائغيره

فازمه ضمانه واذلزمه

وقد حل الدين سقط

بقدره ولزمه الباقي

بالإتلاف لا بالرهن

وهذا لو الدين من جنس

الضمان والا يسقط

منه شيء والجناية على

الرهن والرهن أن

يستوفي دينه لكن لو

اعوز عينة يسقط نصف

دينه عنه فاستأني

فله انشد بدلا من الضامف استغنى عنه لان معناه حكم القاضي بافلاسه تأمل (قوله باق على حاله) أي
بحسب عند الرهن (قوله وأي الرهن) كذا في النسخ وصوابه الرهن كأنه عليه الرهن لان فرض المسئلة أن
الراهن وهو المستعير قد مات (قوله يبيع بغير ضمان) لان حقه في الاستيفاء وقصده زيل (قوله والا) أي
وان لم يكن فيه وفاء لا يباع الارضاء لان له في الحبس منفعة فلع المعير يحتاج الى الرهن فيخلصه بالا فداء و
تزد قيمته بتغير السعر فيستوفي منه حقه زيل (قوله أمر الراهن بقضائين نفسه) أي يجبر على ذلك وانظر لو
كان الدين وجلا حلا مجبرا ونظر (قوله بعد قضاء دينه) أي دين الراهن (قوله كورت) أي كورتهم بقيامهم
بمقامه (قوله من ورثته) أي ورثة المعير (قوله كما مر لها) أي في مسألة موت المستعير وسقط قوله لأمير
من بعض النسخ وهو الاصول لانه لم يذكر التعليل سابقا وهو قولنا لان له في الحبس منفعة الخ (قوله كلا
أو بعضا) منصوبان على التبرأ من جهة الكلية أو العضة تأمل (قوله مضمونة الخ) لان حق كل منهما محترم
فوجب عليه ضمان ما أتلف على صاحبه وجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان وتما في المنع (قوله عليه)
أي على الرهن أي المهرهون (قوله واذلزمه وقد حل الدين الخ) أفاد أنه اذا كان وجلا حلا بحكم السقوط بمجرد
الزوم بل لازمه بحسب الدين إلى حلوله لاجل فلا حل أخذه بدنه ان كان من جنسه والا فحق يستوفي دينه
شربلا ولا يقسم تمام الكلام عند قوله في هذا الباب وأما ضمانه على الرهن (قوله يسقط بقدره) أي سقط
من الضمان بقدر الدين (قوله ولزمه الباقي) أي من الضمان اذا زاد الضمان على الدين (قوله بالاتلاف) لان
الراهن كان أمانة فهو كالأوديع اذا أتلفه المودع (قوله لا بالرهن) أي لا يعقدهم في شكل عليه ضمان ذلك
الرائد (قوله من جنس الضمان) بان كان الدين دراهم أو دنانير كفاية (قوله والجناية على الرهن الخ)
معطوف على قوله لم يسقط وحاصله أن الدين لو كسلا أو سوزو أو الجناية واجبة على الرهن والدين باق
على الرهن فكل منهما أخذ حقه من صاحبه (قوله لكن لو اعوز عينة) أقول عبارة التلخيص والبراز به ولو
اعوز العبد الرهن الخ وفي التلخيص عن أبي حنيفة من أعجز عينا أو ما من متلاعبة وأعوز العبد قال
أو حنفية وزفر ذهب نصف المائة وهو قول أي يوسف أو لا ترجع وقال يقوم العبد صحيحا أو أعوز فيذهب
من الدين بحسب نقصان اه ملخصا به ظهر أن أعوزها مشدرا من الأعوز أو ما بعد ما فعله واسنده
إلى العمل لا وجب تأنيبه لا ظاهر مجازي التأنيث فيجوز فيه الوجهان كما قرر في محله وليس من باب الأفعال
متعددا والفاعل مستتر على الرهن وعنه مفعوله لان الواجب حينئذ لزوم دينه العبد القلة ما بلغت كما
تفهمه عبارة المصنف لا سقوط نصف الدين وأيضالو كان كذلك لما تأتى الخلاف السابق وحشده فلا وجه لذكر
هذه المسئلة في هذا المحل ولا الاستدلال بها على ما قبلها اذ ليست من الجناية على الرهن بل من تعصيو ليس
الكلام فيه فافهم واغم (قوله هدر) أما على الراهن فلكونها جناية الملول على مالكه وهي فيما وجب للمال هدر
لانه المستحق وأما على الرهن فلا نال واعتبرتها لوح عليه التخلص منها لا انها حصلت في ضمانه درر لمخصا
وهذا عندنا وقال الجناية على الرهن معتبرة في علم أن جانيته على مال الرهن هدر اتفاقا فان كانت قيمته
والدين سواء وان كانت القيمة أكثر من أي حنفية انها معتبرة بقدر الامانة نوعا انها هدر كالصمون هداية
وفي المراج عن المبسوط لو ان قيمته ألفان والدين ألف بقي على الرهن أو رقيقه قبل الراهن ادفعه أو أفده
أما على قولهم ما فغيره شكل وأما على قوله جانيته هداية معتبرة في ظاهر الرواية ويرى عنه انها لا تعتبر وجملة الظاهر
أن النصف منه أمانة هنا وجانية الأوديع على المودع معتبرة قبل الراهن ادفعه أو أفده فان دفعه وقبل الرهن
صار عيدا للرهن فيسقط الدين لانه يكون كالمال في يد من حكم سقوط الدين كالجاني على أجنبي ودفعه به
وان فداه كان على الراهن نصف الفداء حصصا لآمانته وعلى الرهن نصف الفداء حصصا المضمون فقسط حصته
لانه لا يستوجب على نفسه دينه توفي من الراهن حصته من الفداء ويكون الفداء هداية على حاله اهملخصا
(قوله غير موجبة للقصاص) بان كانت خطا في النفس أو فيادونهاد (قوله في النفس دون الاطراف الخ)

برجندى (وجناية الرهن عليها) أي على الراهن أو الرهن (وعلى مالهما هدر) أي باطل (اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص)

في النفس دون الاطراف اذ لا يودين طرفي عبدو (وان كانت موجبة لقصاص فتعبر)

فقص منه ويطل الدين خاتمة وعبارته القهستاني ونسج الجميع يطل الرهن (بكتاتيه) أي الرهن (على ابن الراهن أو على ابن الرهن) فأنها معتبرة في الجميع حتى يدفعها أو يفدي وان كانت على المال فيباع كالرهن على الأجنبي أذهبوا حتى لسان الاملاز (ولورهن عبداسوى ألفا بآلف (٣٤٤) مؤجل فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل ورغم مائة وصل الأجل فالرهن يقبضها)

المناخذ كره بعد قوله وان كانت موجبة للقصاص لان غم الموجبة للقصاص في النفس أو الأطراف هدر وأما الموجبة بغيره ان أوجته في النفس دون الأطراف ففهوم أنها في الأطراف هدر تأمل (قوله) ويطل الدين) يعني ان كان العبد مثل الدين أو أكثر قدمنا وجهه أنقص المراجح فلو أقل سقط من الدين بقدره كما هو الحكم في هلال الرهن أخذه ح وقال فقد ظهر وجهه التعبير بالدين كان التعبير بالرهن له وجه أيضا لا يخفى اهـ أي لانه يترتب بطلان الدين بطلان الرهن قال ط وانظر ما اذا عاقفته ولي الدم والظاهر انه يبقى على رهنه (قوله) وان كانت على المال فيباع) أي ان لم يفده الراهن أو المرتهن وفي التراز به أتلف المروهن مال انسان مستقر فاقبضه فان فسد المارتهن فالرهن والدين بحاله وان أي قيل للراهن ان فده فان فسد بطل الدين والرهن لانه استحق بأمر عند المرتهن فكان عليه فان لم يفده الراهن أي أسيابغ فأخذنا من العبد دينه ويطل مقبضه من دين المرتهن ان دينه أقل وما بقي من ثمن العبد للراهن وان كان دين المرتهن أكثر من دين العبد استوفى المرتهن الباقي حل دينه والا كان رهنه عنده الى ان يحل فيأخذ قصاصا اهـ (قوله) أذهبوا) أي الابن أخنى عن أبيه أي في حق المالك وهذا تعليل لكون حنابة المروهن على ابن الراهن أو ابن المرتهن معتبرة (تمه) وفي حنابة الرهن بعضه على بعض كمالو كان عدى بنى أحد هاعلى الآخر فان كان الكل من كل منهما مضمونا فالحنابة هدر كالأفة السماوية والالتحول الى الحاني من حصة الحني عليه من الدين نصف ما سقطان الحنابة أو نصف حنابة مشغول على مشغول أو على فارغ حنابة فارغ على فارغ أو على مشغول وكلها هدر الا الرابع فان كان رهنه ألف وقيمة كل ألف فالمقتول نصفه فارغ فيهدر بقى النصف المشغول متلفا بفارغ ومشغول فيهدر نصف هذا النصف تلفه مشغول ويعتبر نصفه الا حناته بفارغ والهدر يسقط ما بازا من الدين والتعبير يتحول الى الحاني وذلك مائتان ونحوه فصار الحاني رهنه تسعة وخمسين وتامة في الوالحنبة ومغرفات الترخانية وسبأ في قرب مالو كان الرهن عبد أو دابة (قوله) فرجعت قيمته) أي بنقصان السعر (قوله) والاصل الخ) اي قال هذا الاصل متاف لقوله ولا يرجع على الراهن بشئ فانه قد اعتبر فيه نقصان السعر لاننا نقول عدم اعتباره بما هو اذ كانت العين باقية حتى كان المرتهن مطالبه الراهن بجميع الدين عند ردها فانقصه بالسعر اما اذا تلفت فالضمان بالقض السابق لان يده بلاستيفاء من الابتداء او بالهلال يتقرر فغير مستوفى الكل من الابتداء فعلم ان هذا الاصل ليس على اطلاقه هكذا ظهر لي في هذا المحل أخذنا من صريح كلام شراح الهداية قالوا أول هذا الباب ثم رأيت الطوري وغيره صرح هنا بذلك والله تعالى الجهد (قوله) بخلاف نقصان العين) فانه يذهب فسطمن الدين اتقاي (قوله) فاذا كان الخ) تفريع عن إزالة التعليل لقوله بخلاف نقصان العين (قوله) بأمر الراهن) المراد أمره بالبيع غير متقدم بمائة فالمائة غير مأثور بهاشرين لانه لا يملكه لان الراهن بالدين الخ) وحده في بعض النسخ قبل هذا التعليل تعليل آخر هو معناه والحاصل انه هنا لا يسقط من الدين شئ تراجم السعر لبقاء العين وانتقاض بد الاستيفاء لانه لما أمره بالراهن ببيعه فكأن استردته وباعه بنفسه (قوله) ولو قلته) أي العبد المذكور في المتن (قوله) لحاودما) يعني ضرورة ومعنى أ ما صورة فظاهروا ما معني فلان القاتل كالقتول في الأكمة والشرع اعتبره جرم من حيث الأكمة عنانة (قوله) أو تركه على المرتهن) لانه تعبر في ضمان المرتهن هداية (قوله) فندما المرتهن) أي وبقي الدين على حاله هداية (قوله) لانه ملكه) غير ظاهر وعبارته الشراح لان الحنابة حصلت في ضمانه (قوله) بشئ) أي من القداء هداية (قوله) فان الخ) اعجابي بالمرتهن لان الواطن بالراهن في الجائر ان يختار الدفع فبقيت المرتهن لان ان يقول أنا فدى حتى أصلح رهنى معراج (قوله) ويسقط الدين بكل منهما) أما بالدفع فلا خطأ فداء المرتهن

أي المائة) قضاه لقه ولا يرجع على الراهن بشئ) كونه بلاقتل والاصل أن نقصان السعر لاوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فانما كان الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيفاء فصير مستوفيا الكل من الابتداء (ولو باعه) أي العبد المذكور بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاه لقه ورجع بتسعمائة لانهما كان الدين باقيا وقد أذن ببيعه بمائة كان الباقي في حقه كانه استرده وبعاه لنفسه (ولو قلته) عدى قيمته مائة فدفع به افكته) الراهن وجوباً بكل الدين وهو الاقف لقيام الثاني مقام الأول لحاودما وقال محمد ان شاع افكته بكل دينه أو تركه على المرتهن يدينه وهو المختار كافي للشرين بلاستيفان الموابه لكن عامة المتون والشروح على الاول (فان حتى) تركه التفريع أولي الراهن خطأ فداء المرتهن

لانه ملكه (ولم يرجع) على الراهن بشئ (ولم) علم أن يدفعه الى ولي الحنابة لانه لا يملك التعليل فان أي المرتهن العبد من القداء (دفعه الراهن) ان شاع أو فداءه ويسقط الدين بكل منهما (أو أقل من قيمة الراهن أو مساو أو أولو) كتر يسقط قدر قيمة العبد (ولا) يسقط (الباقى) من الدين ولو استهلك ما لا يستقرق رقبته

فما المرتهن فان أبي باعة الراهن أو فداءه ولو قتل والراهن انسا أو استهلك ما لا يدفعه (٣٤٥) الراهن يخرج عن الرهن أو فداءه بقرهنا

مع أمه وأما حنابلة في إيجابه
فهدرو بصيرته هلك
بأق حياوية وعامة
في الحانية مات الراهن
باع وصيده رهنه بان
مرتهنه وقضى دينه
لقامه مقامه (فان لم يكن
له وصى نصب القاضي
له وصيا أو أمره ببيعها) لان
تظرم عام وهذا لو رثته
صغار اقلو كبراء خلفوا
الميت في المال فكان
عليهم تخلصه حويرة
(فروع) رهن الوصي
بعض التركة لكن على
الميت عند غريم من
غرماؤه توقف على رضا
البقية ولهم رده فان
قضى دينهم قبل الرد نفذ
ولو اتحد الغريم حاز
ويبيع في دينه وأذا
ارتب بين الدين والبيع
أخرج جازد وفي معنى
المضى لأصف لا يبطل
الرهن بعوت الراهن ولا
بعوت المرتهن ولا بعوتهما
ويبقى الرهن رهنا
عند الورثة

(فصل في مسائل
متفرقة) * (وهن
عصير اقتمه عشرة
بشرة فقصم ثم تخلل
وهو يساوي العشرة
فهو رهن بعشرة) كما
كان ثم العتير فيه
الزيادة والتقصان القدر
لا القيمة على ما أفاد ابن
الكحل وعليه الفتوى

العبد متى لعني في ضمان المرتهن فصار كالهلال وأما بالفداء فلا نه بعوض كان على المرتهن هداية
(قوله فداء المرتهن) أي ودينه على حاله زيل (قوله فان أبي الخ) أي أن أبي المرتهن أن يؤدي عنه قتل
الراهن بعه الدين (قوله باعه الراهن أو فداءه) فان فداءه بطل دين المرتهن وإن باعه أخذ غريم العبدية
فان فضل شيء من ثمن العبدوين الغريم مثل دين المرتهن أو أكثر أو الفضل للراهن وبطل دين المرتهن ولو اقل
نقط من دين المرتهن بقدر دين العبد والفضل من الثمن عن دين العبد يبقى رهنا كما كان فان حل دين المرتهن
أخذ دينه لانه من حسنه والا أمسكه حتى يحل وإن لم يف الثمن بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ورجع الباقي
على العبد بعد عتقه ولا يرجع العبد على أحد وتعلمه في الهداية (قوله دفعه الراهن الخ) أشار إلى أن المرتهن
هنا لا يؤمر بشيء لان الولد غير مضمون عليه لانه لا يسقط بهلا كشيء من دينه كذا كره الاتفاق قال طعن
الحوي ولو قال المرتهن أنا أنقذت قبل لانه محبوس بدينه وله غرض بصحيح بر باد لا استباق ولا ضرر للراهن اه
(قوله وخرج عن الرهن) أي ولم يسقط شيء من الدين كما لو هلك ابتداء زيل (قوله ويصير كأنه) أي المحض
عليه (قوله وعامة في الحانية) حيث ذكر حاصل ما قدمنا في الصفحة السابقة من حنابلة أحد عدى الرهن
على الآخر قال ولو رهن عبدا ودية فبأنه لا يباع على العبد هدر وبالعكس معتبر بكتابة العبد على عبدا آخر
اه ملخصا (قوله لقامه) أي الوصي مقام الراهن (قوله فلو كبراء الخ) هذا ظاهر ان كانا حاضرين
فلو كانا غائبين في العبادتين الفصل الخامس من فتاوى رشيد الدين القاضي نصاب الوصي اذا كان الوارث
غائبا ويكتب في نسخة الوصاية بالله جعله وصيا ووارث الميت غائبه فدا السفراه (قوله توقف على رضا البقية)
أي بقية الترماء (قوله ولهم رده) لانه اذا ربح بعض الترماء بالبيع الحكي فأنشبه الحقيقي هداية (قوله نفذ)
لزال المانع لوصول حقهم اليهم هداية (قوله واذا ارتب) أي أخذ الوصي رهنا (قوله جاز) لانه استمضاء محكما
وهو على كمد (قوله عند الورثة) أي الوصي المختار والمصوب وورثة الراهن يقومون مقامه كما سبق ط
(حاشية) المرتهن بفرد يفسخ الرهن والراهن لا يفرقه حتى لو قال المرتهن فسخ الرهن ولم يرض الراهن
وهلك لا يسقط شيء من الدين وفي العكس يسقط بقدره كافي الفقيه وغيرها

(فصل في مسائل متفرقة) * (قوله رهن عصير الخ) اعلم أن العصير الموهون اذا تخمر فاما أن يكون الراهن
والمرتهن مسلمين أو كافرين أو الكافران وحده مسلما أو بالعكس فلو كافران فالرهن بحاله تخلل أولا وفي
الاقسام السابقة ان تخلل فكذلك والافهل للمرتهن أن يحمله فسه ففصل فلو مسلم أو الكافران فقط حاز تخليه
لان المالبة وإن تلفت ما تضمنه لكن اعادتها يمكنه التخليل فصار كمن تخصص الرهن من الحناية واذا جاز ذلك في
المسلمين وانخر ليست محل بالنسبة اليهم فلان يجوز في المرتهن الكافر بالاولى لانها محل وأما لو الراهن كافر فله
تأخير الرهن والدين على حاله لان الفدية لا تعمد المالبة في حقه فليس المرتهن المسلم تخليه فان خلفها ضمن
فيما يبرم خلاها كالمصعب حرر في ثقلها والخلل وتوقع المقاصة لو دينه من جنس القيمة ويرجع بالزيادة ان
قصص قبضتها يوم التخليل من دينه عناية ملخص (قوله فهو رهن بعشرة) أي بقي رهنا بها وأعمال يطل لانه
يصدان بعدو التخليل ولهذا اذا اشترى عصيرا فقصم قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال صدور رده خلا در
(قوله ثم العتير الخ) يشير إلى ما لا شرح الهداية وغيرهم من أن ما ذكره المصنف كالهداية وغيره ما يقصد ان الم
يقتضى شيء من كبله وأن قوله وهو يساوي العشرة وقع اتفاقا فانه اذا بقي عليه على حاله وانقصت قيمته لا يسقط
شيء من الدين لان الفاتحة مجرد وصف وبفواته في المكيلات والموزونات لا يسقط شيء من الدين ولكن الراهن
يخير كذا انكسر القلب ان شاء فبكته ناقضا بجميع الدين وان شاء ضمنه وتكون قيمته رهنا عندهما
وعند محمد فبكته ناقضا أو يجعله بالدين كذا في شرح الكافي وان لم تنقص قيمته لا يغير فيبقى رهنا كما كان
فتاوى وعناية (قوله والا فلا) اذا اعتبار بنقصان السعر كما مر (قوله هنا) أي ما يفهم من مساواة القيمة

٤٤٤ - ابن عابدين خامس (فان انتقص شيء من قدره سقط بقدره والا فلا (ولو رهن شاة قيمته عشرة بعشرة) هذا قيد لا بد منه

لاهلو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجلد اضا بعضه امانا تحسبه قيمته (فانت) بلاذنج (فدبغ جلدها) بما لا قيمة له فلو لم يمتد
للهن حتى حيسه بما زاد باعوه وهل يبطل الرهن قولان (وهو) أى الجلد (ساوى درهمه ما فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت السنة السبعة
قبل القبض فلدبغ جلدها) حيث لا يعود (٣٤٦) السبع بقدره على المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك والسبع قبل القبض

للهن (قوله لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين) كما اذا كان الدين عشرة والاشاة بعشرين والجلب بدرهم
فالجلب درهم نصف درهم لان بازله كل درهم من الشاة نصف درهم من الدين فيكون الجلب هو نصف درهم
ونسقط بازاء المم تسعة ونصف وان كانت قيمتها اقل من الدين بأن كانت تحسبه والجلب بدرهم فالجلب درهم
سنة واذا هلك الجلب بعد ذلك بثلث بدرهم واحد ف يرجع على الراهن بالنسبة الباقي من الدين ونعم انه لو
الكتابة وغيرها (قوله بلاذنج) اما اذا بيعت كانت شتامها مضمونة ط (قوله بما لا قيمة له) بان تزيه اوجه
معراج (قوله وهل يبطل الرهن قولان) أحدهما يبطل ويصير الجلب رهنا بقيمة ما زاد الباع فيه حتى لو
اذا هلك الراهن أخذ الجلب لانه صار رهنا بالدين الثاني حكما لانها لا يبطل لان الشيء يبطل بما هو ماله أو فوته
لا عادونه والرهن الثاني هنادون الاول لانه انما يحس الجلب بالمائة التي اتصلت بالجلد بحكم الدبغ وهي
تبع للجلد والرهن الاول بما هو أصل بنفسه وهو الدين فيكون أقوى فلم يرتفع الثاني وبثب الثاني أيضا
لانه لا يمكن رده كفاية لمخصصا (قوله وهو يساوى درهمه) يعنى يوم الرهن وأما اذا كانت قيمته درهمين
رهن بدرهمين ويعرف ذلك بان ينظر الى قيمة الشاة مضمونة فان كانت قيمتها حصة عشرة فمستوفى
تسعة كانت قيمة الجلب يوم الارتهان درهمين وان كانت قيمتها مائة وخمسة عشر كانت درهمين غناية (قوله
على المشهور) وهو قول العامة ومن المشايخ من قال يعود السبع كل الرهن اتقاي (قوله يتقرر بالهلاك) لان
الرهن صار مستوفيا بالهلاك فتأكد عقد الرهن فاذا عادت المالة بالبائع صادفت عقدا انما عاينت فمحمك
بقسطه اتقاي (قوله يفسخ به) أى ينقض بالهلاك ولا يعود بعد الانقضاء اتقاي (قوله وجعل العبد
بالبناء للفقير أى جعل الراهن أو القاضى العبد مقبلا بدين الرهن ط (قوله يعود الدين) أى الأشد
نقصان عس الاياق كائنا ط وفي بعض النسخ يعود الرهن وفي بعضها يعود الدين في الرهن (قوله وهو
رهن مع الأصل) فيكون للرهن حيسه وينقسم الدين على ما على قدر قيمتهما بشرط بقا التماسا فيكون
الفكالك وان هلك قبل ذلك لم يسقط عقبا لمتى ويجعل كأنه لم يكن كما سوجه (قوله الأصل أن كل ما يورث
من عين الرهن) أى أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء عين الرهن كالارث والعقر هندية (قوله هلك خطا
أى الا الارث فانه اذا هلك سقط من الدين ما يبايانه لانه بدل بخره فقام مقام المبدل كنفى القهستانى ح (قوله
أى ولو حكما الخ) هذا التعميم هو ما سبصر به المصنف في قوله الا وان لم يفتك الرهن الخ (قوله كان
هلك الأصل بعد الاكل) الظاهر أنه أراد بقوة أو لبا أن كل بالاذن عكس هذا وهو اذا اكل بعد الاكل
الأصل بان هلك وبني غناؤه كالتزيم أو كماله لا الزم تشبيه الشيء بنفسه وعبارة القهستانى وان هلك الأصل وبني
البناء ولو حكما كما اذا اكل الراهن أو الرهنين أو أحدهما من البناء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فخرج
به على الراهن وكذا اذا هلك الأصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما ويرجع على الراهن بقيمة ما
الكل في شرح الظنحاوى اه (قوله كاذكره بقوله) انظر ما رجع الضمير المنسوب (قوله فله)
البناء محسبه فلو هلك أيضا بعد هلك الأصل ذهب بلا شيء كأنه لم يكن وذهب كل الدين بهلاك الأصل ونعم
في غرر الافكار (قوله والتبع بماله متى اذا كان مقصودا) كونه المسم فانه يصير سبعا تعا ولا يصير
حصة من الثمن الا اذا صار مقصودا للقبض عندنا معراج (قوله يوم الفكالك) لانه انما صار مضمونا بالقبض
ان لو هلك قبله هلك بمجانا غناية (قوله يوم القبض) لانه مضمون للقبض كما تقدم غناية (قوله ينسقط)
بسبب هلاك الأصل (قوله وهو أقوى المصنف) حيث مثل عن رهن بخلافه باح للرهن ثم رهاه هل غناه

يفسخ به (ولو اقر عبد
الرهن وجعل) العبد
(بالدين) ثم عايد يود الدين
والرهن) خلافا للزفر
(ونعم الرهن كالولد
والثمر والدين والصوف)
والور والارث ونحو
ذلك (لارهن) لتولده
من ملكه (وهو رهن
مع الأصل) تبعه
(بخلاف ما هو بدل
عن المنفعة كالنكاح
والاخوة) وكذا الهبة
والصدقة (فانه غير
داخلة في الرهن وتكون
لراهن) الأصل أن كل
ما يتولد من عين الرهن
يسرى اليه حكم الرهن
وما لا يجمع الفتاوى
(وانا هلك النماء)
المذكور (هلك بمجانا)
لانه لم يدخل تحت العقد
مقصودا (وانا بني)
البناء أى ولو حكما بان
اكل بالاذن فانه لا يسقط
حصة ما اكل منه فخرج
به على الراهن كما اذا
هلك الأصل بعد الاكل
فانه يقسم الدين على
قيمتهما فهستانى كما
ذكره بقوله (بعد هلك)
الأصل فله حصته من
الدين لانه صار مقصودا

بالفكالك والتبع بماله متى اذا كان مقصودا (و) حيثن يقسم الدين على قيمته يوم الفكالك وقيمة الأصل يوم القبض
ونسقط من الدين حصة الأصل وقت النماء محسبه) كالم كان الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفكالك
فتلك العشرة حصة الأصل فينسقط وثلاث العشرة حصة النماء فيفكك به (ولو أن الراهن للرهنين فى كل الزوائد) أى اكل الزوائد
بان قاله مهمما زاد فكلا (فأكلها) ظاهرا وبم اكل غناؤه أقوى المصنف قال الا بان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيفسخ (فلاض)

عليه أي على المرتهن لأنه أتلفه بالذن المال والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك (ولا يسقط شيء من الدين) قال في
الخواهر رجل رهن داراً وأباح السكنى للمرتهن فوقع بكتامخل وغيره البعض لا يسقط شيء من الدين لأن ما أحله السكنى أخذ حكم
الغلبة حتى لو أراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن شيئاً فقال له الراهن كل واحدنا وبشر بملكها فقامت عليه وكذا وأذنه في غمرة
استان فصار كله كأكل الراهن ثم نقل عن التهذيب أنه يكره للمرتهن أن يتنفع بالرهن وإن (٣٤٧) أذنه الراهن قال الصنف وعليه يحمل

ما عن محمد بن أسلم من أنه
لا يحل للمرتهن ذلك ولو
بلاذن لأنه ما قلت
وتعليله بقضاءها
بحرمة قتلها (وان
لم يقتل) الراهن
(الرهن) بل يقي عند
المرتحن على حاله (حتى
هالك) الرهن في يد
المرتحن (قسم الدين على
قسيمة التماس) أي
الزيادة (السأ) كلها
المرتحن وعلى قيمة
الاصل فما أصاب الاصل
سقط وما أصاب الزيادة
أخذته المرتحن من
الراهن) كما في الهداية
والكافي والخاتمة
وغیرها وفي الخواهر
الاصل أن الائلاف
بائن الراهن كائلاف
الراهن بنفسه لتسلطه
وفيها أباح للمرتحن
تنفعه هل للمرتحن أن
يؤجره قال لا قبل فلو
أجره موقت المدة فالأجرة
له أم للراهن قاله أبو
أحمد بلاذن وإن ناذه
قاله أبو بطل الراهن
وفيها ركن ما وتسلمه
المرتحن ثم دفعه الراهن
ليسقه ويقوم بمصالحه

بيعها ويؤهلها أم عاتلاً لا كل بنفسه فقط فأجاب بظاهر كلامهم أنه لا تصرف مطلقاً إذا ظهر أن المراد
من قولهم فأكلها أو أكلها أو كل غيرها أن يوجب نقل صريح شخص بالكل دون غيره اهـ من حاشية
الحوي لمضاراً وأورد عليه أن المعنى الحقيقي هو الظاهر ومدعى الإعية يحتاج إلى الدليل قلت وسيد ذكر السارح
عن الخواهر لو أباح له نفسه ليس له أن يؤجره تأمل وقال السارح في أقول بظاهره أن أكل الزوائد للمالك
أكلها أو كل نفسها لا كل بذلها وهذا أمر مكتشف لكل أحد بالبدية اهـ ثم ظهر ذلك إذا كانت عمالاً أو كل
بذ كرمال حتى (قوله) لأنه أتلفه بالذن المال (فه إشارة إلى أنه لو أتلفه بغيره ضمن وكانت القسيمة رهنها
مع الشاؤ وكذا الفعل الراهن ذلك بدون حاجة المرتهن غناية (قوله) والاطلاق أي الإلحاق اهـ ح (قوله
يجوز تعليله) لأنه ليس بتمليك اقتضى (قوله) بالشرط وهو قوله هتاهما إذا فكاه (قوله) والخطر
بالخاتمة والعلامة المحملة على الهلاك كافي القاموس والغريب والمراد به هتاهما احتل الوجود والعدم
فهو بمعنى الشرط تأمل (قوله) وعليه يحمل (الخ) بأن راد من نفي الحل الكراهة (قوله) ما عن محمد بن أسلم
الذي في المنع أول كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم اهـ ح أقول ما قدمته من المنع هناك ونسبته في
غيره ما وافق لما هنا وعلى النسخ مختلفة (قوله) قلت (الخ) بظاهره تسليم القول بالكراهة مع الاذن وأنه
لا يوافقه أنه مضمون لكن قد منع النسخ أول الراهن أنه مخالف لعامة الاحتياط وتقدم بيان ذلك كله
يستوفي فراجه (قوله) وما أصاب الزيادة كتلت العشرة في مثله السابق (قوله) كائلاف الراهن بنفسه
فلا يسقط ما يقابل من الدين لكونه غير مضمون على المرتحن بخلاف الهالك في يده (قوله) قاله (الخ) في
التأخر خاتمة أحر المرتحن الرهن من أجنبي بلاذن والقالة ويتصدق بها عند أي خيفة ومحمد وله أنه يصديق
الرهن (قوله) وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين المرتحن به لا كعتنا المستأجر ولا يعود رهنها لا بتجديد
تأخره وكذا لو أجزأ الراهن المرتحن على ما مر في الباب السابق (قوله) وتسليمه (المرتحن) أما إذا لم يسلمه لآثم
الرهن أو لا يصح على خلاف السابق ط (قوله) ثم باع أي الراهن (قوله) قبض المرتحن (الرهن) لأنه إذا أجاز
البيع بغير الثمن رهنه لكن القبض غير شرط فإنه يصير رهنه ولو لم يقبض كما قدمناه أول الباب السابق (قوله
والأب يكون رهنه) أي مع ثمن البيع الذي قبضه ط (قوله) كما أي قرباً في قوله حتى ولو أراد منعه كان له
ذلك (قوله) لو لم يقاته لم يملك) هذا خلاف للقبض به من أنه لا يضمن الامانة للأجر كما مر في كتاب
الشرب وماه القناعة غير محرز (قوله) ينبغي أن تبقى رهنها (الخ) جزؤه في الخاتمة فقال ذرع أو سكن فاذن
المرتحن لا يبطل الرهن وله أن يسترده وما دام في يد الراهن لا يضمن المرتحن (قوله) في قبضه) لأنه يمكن
رهن ذلك الباقي ابتداء لعدم الشيوع (قوله) لكن هل كعتنا) أي وإن كان في قيمته وقام جميع الدين كما
في الخاتمة (قوله) ثم رهنه) عن المستأجر (قوله) وبطل الأجرة) بظاهره أنها تبطل بمجرد عقد
الرهن وليس كذلك بل لا يضمن القبض كافي القسيمة وما عاكس وهو ما إذا أجزأ الراهن الرهن من المرتحن
فسخ مجزء عتدا لأجرة ولا يحتاج إلى تجديد قبض كما يشهد كلام البرازية لكن في العمدة بأنه لا يضمن حتى
هالك قبل أن يجد قبضاً لأجرة بطلان الرهن اهـ وهذا مشكل لأنه فرق في العمدة أن قبض
المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون وعمامة في حاشية الاشياء للشرف الغزوي وقدمنا في الفصل
سابق عن الغناية اشتراط تجديد القبض (قوله) فلا حاجة لمطالبة) وتكون كالأجرة أو أودعه منه فليطلب

بطل الرهن رهن كرماء أو باع ثم باع الكرم قبض المرتحن الثمن إن عثره حصل بعد البيع فلم يمتري وإن قبله فالراهن إن قضى دين
بينه ولا يكون رهنه ما يجعل البيع رجوعاً عن الأجرة فانه قبل الرجوع كما وفيها زرع المرتحن أرض الرهن إن أبيع له الانتفاع لا يجب
وإن لم يبع له نقصان الأرض وضمان الما طوعين قاة لم يملك فليحفظ زرعه الراهن أو غرسها فاذن المرتحن ينبغي أن تبقى رهنه ولو لا يبطل
من قبله استحقاق الرهن ليس للمرتحن طلب غيره مقامه حتى يضمنه شافعاً يبطل الرهن فبما في وأن مقرروا في قبضه ويحس بكل الدين
فإنه كعتنا أجزأه رهنه ثم رهنه منعه وبطلت لأجرة ولو لم يرض ثم أجزأه رهنه ثم رهنه فبطلت الرهن سقط الدين كعتنا

فان عاسقنا بحسب تقصه لان الاباق عيب (٣٤٨) حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصيدة فقال (والزائد)

الرهن تصح وتعتبر
قسمها يوم القبض أيضا
(وفي الدين لا) تصح خلافا
لثاني والاصل أن
الالحاق بأصل العقد انما
يصور اذا كانت الزيادة
في معقوده وأعليه
والزيادة في الدين ليست
منها (فان ذهن) نسخ
المتن والشرح بالقامع
انه نية في شرحه على أنه
انما عطفها بالاول والا بالقاء
ليفيد أنها مسألة
مستقلة لا فرع للاولى
فتنه (عبد الله) فدفع
عبد الله آخرهما مكان
الاول وقيمة كل من
العدين (الف فالاول
وهو حتى يرد الى
الراهن والمرتهن في
الاسترخاء حتى يجعل
مكان الاول) بان يرد
الاول الى الراهن فينقذ
بصير الثاني مضمونا
(أبرأ المرتهن الراهن عن
الدين أو وجهه منه ثم
هلك الرهن في يد المرتهن
هلك بغيره) استحسانا
ل سقوط الدين الا اذا
منع من صاحبه فصر
غاصبا للتع (ولو قبض
المرتهن دينه) كله (أو
بعضه من راجه أو غيره)
كشطوع (أو شري)
المرتهن (بالدين غنيا أو
صالح عنه) أي عن دينه (على شيء) لانه استيفاء أو حال الراهن من ثم يدينه على آخره هلك رهنه معه) أي في يد
المرتهن (هلك بالدين ورد ما قبض اليه من أدى) في صورته فاعراض أو مشطوع أو شراء أو صلح (وبطلت الحوالة)

ذلك

هناك الرهن بالدين لانه في معنى الاراء بطريق الاداء هنا به ومفاده عدم بطلان المصلح وان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة في قدر الزاد منه فتهتافي (وكذا) أي كماله الرهن (٣٤٩) بالدين في الصور المذكورة ههنا به أيضا

فلا عقد معوضة فوجه بطلانه ههنا الرهن بخلاف الاستيفاء بالاداء والحوالة ههنا ما ظهر من فيض الفتح العليم (قوله) وههنا الرهن بالدين اعاد لم يني عليه التعليل (قوله) لانه أي لان عقدا لحوالة في معنى الاراء بطريق الاداء دون الاسقاط وفي بعض نسخ الهداية في معنى البراءة وهي أظهر والحاصل كافي الكفاية ان الحوالة لا تسقط الدين ولكن قيمة الماحل عليه تقوم مقام ذمة الماحل ولهذا يعود بالدين الى ذمة الماحل انما مات الماحل عليه مفسدا (قوله) ومفاده أي مفاد تقسيم المصنف البطلان بالحوالة (قوله) عدم بطلان المصلح قدمنا التصريح به عن السعدية وانه مقتضى كلام شرح الهداية وان اقتضى كلامه السابق خلافه والشرع اعتمد المصلح فانهم (قوله) وان الدين الخ هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره الفهستاني وعبارته وتبطل الحوالة بالهلاك لمصلحة الاستيفاء كافي للظن وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة فمما زاد عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان المصلح لم يبطل اه ط اقول قدم الشارح أول كتاب الاجارة ان المصنف اعتمد اه اذا فسد العقد في البعض فقد الكل تأمل (قوله) ههنا الرهن بالدين الاولى اسقاط قوه بالدين لان قوله ههنا به معنى عنه (قوله) لتوهم وجوب الدين الخ لان الرهن مضمون بالدين عند توهم الوجود كافي الدين الموعود وقد بقيت الحجة لاحتمال ان يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدمه بخلاف الاراء لانه سقط به بدرر لكن في التبيين وغيره عن مبسوط شمس الا انه لو تصادقا قبل هلاك الرهن ثم هلك ههنا أمانة لانه يتصادقهما يفتي الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبقى بدون الدين وذكره الاستيعا في انه الصواب اه واختار صاحب الهداية ههنا كما مضمونا في الصورتين سعدية (قوله) فهو الحكم في الرهن الفاسد) أي في حال الحية والمات فلو قبض الرهن العقد بحكم الفساد وادانته ردا لكرهون كان الرهن حيسه حتى يؤدي اليه الرهن ما قبض وانما مات الراهن وعليه دون كثيرة فالرهنين أولي من سائر الرهماء وهذا كانه اذا كان الرهن الفاسدا سابقا على الدين فلو كان دين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حبه لانه ما استفاد تلك البدل بمقابلة هذا المال ويكون بعد الموت اسوة للرءاء لانه ليس على الماحل بدست حقة بخلاف الرهن الصحيح تقدم او تأخر وعام في العبادية والخبرة والبرازية (قوله) يتعلق به الضمان صوابه لا يتعلق لان المنقول عن الكرخي في العبادية وغيرها ههنا أمانة وفي الخبرة وروى ابن سماعة عن محمد بنه ليس للرهنين حبه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية اصح لان الراهن لما انقض فقد ارتفعت المعصية وحسب المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرارا لان الراهن يجبر على تسليم ما قبض فانما منع فهو للمصر الا ترى ان في الشراء الفاسد للشترى الجبس الى استيفاء الثمن اه مخلصا (قوله) أي لم يكن مالا كالدرهم والدين فان الراهن اخذ ههنا لان رهنهما باطل منع (قوله) ولم يكن المقابل به مضمونا) كالرهن عينا بغير مصل فله اخذ ههنا به والواو يعني أو قال في جامع الفصولين فلو فقد أحدهما لم يتعدا أصلا (قوله) بخلاف الفاسد مستثنى عنه بقول المصنف كل حكم الخ ط (قوله) رهن الرهن باطل) أي اذ رهنه الراهن أو للرهنين بلاذن فالواو من الثاني وبطل الاول وقد مناه في باب التصرف في الرهن (قوله) كما حرزنا في العارية حيث قال فيها وأما الرهن فكلو يد بمقوال المصنف في العارية ولا تخرج ولا رهن كالدبعية اه ط (قوله) وبمعنى الخ خبرنا بتدقيقه في تقدير ما بين وضمنه بشرط يعود الى الواجب بالحنانية ط قال ح يعني أي جان اذا مات من جنى عليه يجب شطر الدية وان عاش يجب الدية كلمة الجواب بخلاف قطع الحشفان مات الصبي وجب عليه نصف الدية وان عاش وجب كاملة وكذلك في العديجب نصف القيمة وعما له حصل التلف تأذن فيه وهو قطع القلفة وغيره ما ذنوبه وهو قطع الحشفة اه وقطعت المسئلة في باب ضمان الاجير وسأى أيضا قيل باب القسامة (قوله) هذا التفسير في بعض النسخ تفسير

لوتصادق على ان (لادين) عليه (ثم هلك) الرهن بالدين لتسويهم وجوب الدين بتصادقهما على قيامه فتكون المطالبة باقية بخلاف الاراء فانه يسقط الدين أصلا (كل حكم) عرف (في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد) كافي العبادية قال وذكر الكرخي أن الجبوض يحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها أيضا (وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا لانه فقد بعض شرائط الجواز) كرهن الشاع (باعتقاد الرهن) لوجود شرط الانقضاء لكن (بصفة الفساد) كالفاسد من السبوع (وفي كل موضع لم يكن الرهن) كذلك أي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا (لا يتعدا الرهن أصلا) وحتن (فان ههنا ههنا) بغير شئ بخلاف الفاسد فله ههنا بالاقبل من قيمته ومن الدين ومن مات وله غرما فالمرتحن احق به كافي الرهن الصحيح (فرع) رهن الرهن باطل كالمحرره في

الغار يضمن بالرهانية وفي معانيها قال وأى رهن لا يراد انفسكا كه وبمعنى لو مات باللو بشرط هذا تفسير كل نفس بما كتبته وحيته والمعنى كل نفس رهن بكسبها عند الله تعالى انتهى

بدون آل وهو الاوضح والاشارة الى قوله وأى وهين الخ أى هذا تفسير وبين قوله تعالى كل نفس الا نفعنا الله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجنائيات)

(قوله وحكم الجنابة) هو القصص أو الذب والكفارة وحرمان الارث ط (قوله والمال وسيلة) جواب عما يقال كان الاولى تقديم الجنابات لاهميتها بارتباطها بالانفس ط قلت وامر من مناسبتها لاهمها لغاية نفى عن هذا (قوله اسم ما يكتب) وهى فى الاصل مصدر ثم اريد به اسم المفعول (قوله والجنابة عاقل بنفس وأطراف) أى فى هذا الكتاب والاختصاصات الخ لم تتعلق بنفس الاذى ولا طرفه مع اطراف الفقهاء عليها الجنابة تنزيلا لاسية (قوله والا) أى وان لم يرد بالقتل هنا القتل المذكور لم يصح الحصر فى الجنابة والحاصل أن المراد هنا قتل محرم فلا يشمل القتل المأذون به شرعا كقصاص ورجم (قوله أن يتعدض به) أى يضرب بالمقتول فيخرج العمد فمادون النفس سعدى ولم يقل أن يتعدضه لانه ليس كراه الشارح قربانه لو أراد بد رجل فأصاب عنه فهو عمد ولو عتق غير خطأ ولما قال فى الجنى ان قصدا القتل ليس بشرط لكونه عمدا واليه أشار الشارح بقوله فى أى موضع من جسده واحترز بالتعمد عن الخطأ بقوله ما فى الخ عن الباقي (قوله ما لا تفرق الاجزاء) اعلم شرط فهناك لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدلية ودليله استعمال القاتل آله فاقم الدليل مقام الدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها فى المعارف الثانية الشرعية منع وهو صريح فى أنه يجب القصاص وان لم يذ كر الشهود العمد وبه صرح الاتفاقى وفى أنه لا يقبل قول القاتل لم أقصده لانه بخلاف ما لو أقر وقال أردت غيره فحمل على الاذى وهو الخطأ وتامضى جانية الرمي وسند كرم ان شاء الله تعالى فى بلب الشهادة على القاتل (قوله جوهره) عبارتها العمد ما تعد قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنبالة والابرة والاشن وجمع ما كان من الحديد بماله كان يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحديد والارز وغير ذلك سواء كان القاتل منه الهلاك أم لا ولا يشترط الجرح فى الحديد فى ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال تعالى وإن زنا الحديديعياش شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصخر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع أو يضرب حتى لو قتل بالثقل منها يجب عليه القصاص كما ذكره بعمود من صفر أو رصاص اه وروى الطحاوى عن الامام اعتبار الجرح فى الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الاصح ووجهه فى الهداية وغيره كما سأتى فى الفصل الا فى مسألة المرقط وعلى كل فاقبل بالبدقة الرصاص عمد لانها من جنس الحديد ويحجب فيقتضيه لكن اذا لم يحجب لا يقتضيه على رواية الطحاوى كما أفاده ط عن الشلبى والاشن فى الشلبى النجعة ما يحزر به كفى القلموس (قوله ويحسد من خشب) أى بان تحت حتى صار له حدة يقطع بها وليس المراد ما يكون فى طرفه حديد كما هو لانه مسألة الرأى فيه وفيها تفصيل وخلاف (قوله واربعة مقتل) قال فى الاختيار وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة فممن ضرب برمح لابر ورميها عمدا فأتى لا قودفه وفى المسئلة ونحوها القودلان الأربعة لا يقصد بها القتل عاقله يقصد بالمسئلة وفى رواية أخرى ان غرز بالابر فى القتل قتل والا فلا اه وقال فى البرازية غرز بابر حتى مات يقتضيه لان العبرة بالحديد وقال فى موضع آخر لا نقص الا اذا غرز فى القتل وكذا لو عضه اه وفى شرح الوهانية فى الارة القود فى ظاهر الرواية اه وفى القهستانى وعلمه الفتوى اه وجرم بصدمة فى الخائفة أقول يمكن أن يكون التقيد بالقتل وفيها تأمل (قوله واربعة) بكسر اللام قسر القصد الا ان به ط عن الجوى (قوله عطف على محمد) أى لأعلى خشب لانها ليست من الحديد قال سعدى ويبنى أن يكون من قيل * علقها بتابوا به باردا * ان الاربعة فى صورة النار هو الاتصاف بها بالضرب بها اه (قوله لانه تاشق الخلد الخ) بيان لكونها من العمد (قوله كفى الكفاية) قال ط ونحوه فى الخرافة والتهابة جوى عن القدسي اه (قوله وفى البرهان الخ) ذكر هذه النقول الثلاثة تقضى العكس الكلمة وهو قوله والا فلا وهو ظاهر لان المشروط فى ذلك كقضى الاربعة وانها ادم دون ذلك لا يحصل بالنبذة والشر والحمى

منسبته ان الرحمن لصيانة المال وحكم الجنابة لصيانة الانفس والمال وسيلة للنفس فقدم ثم الجنابة لقلة اسم لما يكتب من الشر وشرع اسم لفعل محرم حل بال آت وفسد وخص الفقهاء القصد والسرقة بما حل عاقل والجنابة عاقل بنفس وأطراف (القتل) الذى يتعلق به الاحكام الا : تبين قود ودية وكفارة وانم وحرمان ارث (جثة) والافاوعة كثيرة كرجم وصلب وقتل حرى الاكل (عمد) وهو ان يتعدض به أى يضرب الاذى فى أى موضع من جسده (بما لا تفرق الاجزاء مثل سلاح) ومقتل لو من حديد جوهره (ويحسد من خشب) ويزاج (وجبر) واربعة مقتل برهان (ولطه) وقوله (وناد) عطف على محمد لانها تاشق الخلد وتعمل عمل الذك كحتى لو وضعت فى المذبح فأحرقت العروق أو كل يعنى ان سال بها الدم والا لا كما فى الكفاية قلت وفى شرح الوهانية كل ما به الذكامة القود والافسلا انتهى وفى البرهان وفى حديد

سبح محمد كالسجود وايتان أظهرهما أنها عمد وفي المجتبى واحدا التنوير بكنى القود (٣٥١) وان لم يكن فيه نار وفي معنى المقى

لصنف الآلة اذا

أصابت القتل فيه

القود والان فلا انتهى

فليحفظ وقالا والثلاثة

ضربه قصدا بما لا يطعنه

النية تحبس عظم عمد

(وموجبه الاثم) فان

حرمة أشد من حرمة

أجزاء كلكه الكفر

لخوارج مكره بخلاف

القتل (و) موجبه

(القود عتبا) فلا يصير

مالا (١) ألا بالتراضي

فصح صلحا ولو عتزل

الدين أو أكثر ان كان

عن الحقائق (لا الكفارة)

لانه كبيرة محضه وفي

الكفارة معنى العادة

فلا يربط بها قتل لكن

في الخائفة قتل عاقله

أولاه المألوف لغيره

عدا كان عليه الكفارة

(و) الثاني (شبهه) وهو

أن يقصد ضربه بغير

ما ذكر (أي عا لا يفرق

الجزاء ولو بجرح وخشب

كبير عنده خلافا

لغيره (وموجبه الاثم

(١) قوله فلا يصير مالا الخ

قال في حاشية القود

لشيخ عدا الحليم قوله

والقود عتبا فلا يأخذ ولو

المقتول ذية الأبرضا القتال

حتى لو ثبت على أحد قتل

وجب القصاص أو أقرب

وطلب ولو القتل الذية

ولم يجره القاتل سقط

والأروا لأجل مسئلة الأبروان كان ذكرا أم أنثى فافهم (قوله غير محمد) أي لأجله (قوله السجدة) في
القاموس سجدة الميزان مفتوحة وبالسين أفصح من الصلاد اهـ وذكر في فصل الصلاد الصلح شيء يقتضيه صفر
ضربه أحدهما ألا تحروا أو نار يضرب بها الأزد في المغرب ويقال للمحمل في طائر الدفن من الهنات اللقوة
سجود أيضا (قوله أظهرهما أنها عمد) ناعلى علم اشتراط الجرح في الحديس ومحوم (قوله وان لم يكن فيه نار)
أي على الصحيح قهستاني وقيل لو قيل يحتمل في قدر فيه ماء على جداف من ساعة أو فيه ماء حار فاضج
بعده ويك ساعة ثم مات قتل به كافي الظهيرة (قوله بما لا يطعنه النية) أي البدن في القاموس النية
بالضم والكسر ما بينه وبين الطعام بينه سمع وجهه أنيته (قوله فان حرمة) الأولى وحرمة ط (قوله
أشد من أجزاء كلكه الكفر) أي أشد من الكفر الصوري فانه إذا أكرمه عليه يلجئ برخص مع أهل بيتان
لقاب أحدهما نفسه ولو أكرمه بالقتل على قتل غيره لا يربخص أصلا لا سواء النفسين واحترزه عن الكفر
لظني فله أشد ولا يربخص بمحال وفي الجوهرة واعلم أن قتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر بعد الكفر
بلغة تعالى وتقبل التوبة منه فان قتل مسلما ثم مات قبل التوبة منه لا يتحتم دخوله النار بل هو في حشة الله
عالي كاتر أصحاب الكبائر فان دخلها لم يتخلدها اهـ وأما الآية فتؤلف بقتله لعله أو بالاستحلال أو بان
يراد الخلود للملك الطويل وسنذكر الشارح في آخر الفصل الاتي عن الوهبانية أنه لا تصح توبة القاتل
والمسلم نفسه القود (قوله وموجبه القود) بفتح الواو أي القصاص وحى قودا لا هم يقودون الحاني
يحل وغيره قاله الأزهري اهـ سعي ثم أعجب القود بشرط في القاتل والمقتول تذكري في الفصل
الاتي (قوله فلا يصير مالا الخ) تفرع على قوله عتبا أي ليس لولي الخيانة العمدول إلى أخذه الذية إلا
بشرط القاتل وهو أحد قول الشافعي وفي قوله الآخر الواجب أحدهما الأعتبه وتعين باختاره والأدلة
في المطولات (قوله فصح صلحا) أي إذا كان القود عتبا فهو الواجب في العمد فلا ينقلب مالا إلا من جهة
الصلح (قوله ولو عتزل الدين أو أكثر ان كان) أي ملحقه فقبل ما لو كان من جنسها أو من غير مالا أو بوجلا كافي الجوهرة
وأشار إلى خلاف الشافعي فانه على قوله الثاني لو صلح على أكثر من الدين من جنسها لا يصح لانه يصير ما يصح
على قوله الأول وعامة في الكفاية (قوله لانه كبيرة محضه) وذلك بنص الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله
عليه وسلم أكبر الكبائر الاثر الشا لله تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور وأقال شهادة
بغير زور وما يضاري (قوله وفي الكفارة معنى العادة) بدليل أن القصاص والاعتاق فيها مدخلا فهي دائرة
بين العادة والعقوبة فلا بد أن يكون منها بضاد ثابرين الخطر والالاحة لتعلق العادة بالباح والعقوبة
بالمحذور كالخطا فلان فيه معنى الالاحة أما العمد فهو كبيرة محضه كالزنا والسرقة والاربا لا يقاس على الخطا لان
الكفارة من المقدرات فلا تثبت بالقياس ولان الخطا دونه في الاثم وعامة في المطولات (قوله لكن في الخيانة
الخ) أي في آخر فصل المعامل أقول لكنه مخالف لما في الشروح كالتأنيب والعناية والمعراج من أنه لا كفارة في
العمد وحب فيه القصاص أولا كالأبنا قتل ابنه عمدا أو المسلم اذ قتل من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر الناعدا
اهـ فتأمل (قوله والثاني شبهه) يقتضيان أو بكسر فسكون أي ظنير العمد ويقال له شبه الخطا لان فيه معنى
العمد بما يتعارض قصد القاتل إلى الضرب ومعنى الخطا باعتباره عدم قصد العمد ويقال له شبه الخطا لان فيه معنى
اهـ من الذنوب والقهستاني وزاد الاتقاني أنه يسمى خطا العمد (قوله كبيرين) فلو صغيرين فهو شبه عمد
تفاما (قوله خلافا لغيره) أي لا مالا من والاعمة الثلاثة فانه عمد عتبه لغيره من تعريضه عتبه قال القهستاني
واعلم أن ما ذكره من أحكام الاثم والقود والكفارة كالزنا في العمد وشبهه عمد عتبه لغيره الا أن العمد
عندهما ضربه قصدا بما يقتل غالبا وشبه العمد بالايقتل غالبا فالو غرق في الماء القليل ومات ليس بعدو ولا شبه
عندهم ولو اتى في بئر أو من سطح أو جبل ولا يبرح من النجاة كأنه شبه عمد عتبه لغيره وعندهما ما يقتل بقوله
كافي التهمة اهـ وعامة هذا المسائل تذكري في الفصل الاتي وفي المعراج عن المجتبى بشرط عند أبي حنيفة
في شبه العمدان يفصل التاديب دون الاتلاف (قوله وموجبه الاثم) أي اثم القتل لتعمد الضرب اهـ

قصاص بطلبه الذية وسقط أيضا العمد بضر القاتل كافي الشروح اهـ من خط المرحوم الشيخ العباسي المهدي رحمه الله تعالى

والكفارة ودية مغفلة على العاقلة) سيجي تفسير ذلك (الافقود) لشبهه بالخطا نظر الائمة الا ان شكر ربه فلا مام قتله سلبه اخت
(وهو) أي شبه العمد (فما) (٣٥٢) دون النفس) من الاطراف (عمد) موجب القصاص فليس فيما دون النفس

عمد (و) الثالث (خطا) مكي عن البرهان والذي يفيد كلام الزبلي أن عليا تم الضرب بالقتل حيث قال أتم اثم الضرب لانه لا
لا اثم القتل لانه لم يقصد وهذا الكفارة يجب بالقتل وهو فيه خطي ولا يجب بالضرب اه يدل على ذلك
تعليل البرهان بقوله تعدد الضرب فقتله بنا في مداه وويل باناطة الاثم بالقصد فان قصد القتل اثم اتم
قصد الضرب اثم اتم عمل كل واحد اه ط (قوله ودية مغفلة) أي ما تائب اولفوضي بالدية في غير الاثم
تغفلت قهستاني وتؤخذ رطل من بنت خنساء وبنت لبون وحقة وجذعة كأي (قوله على العاقلة) أي
الناصرة للقاتل قهستاني والأصل أن كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا يعني يحدث من بعد فهي على العاقلة
اعتبار بالخطا ويجب ثلاث سنين هداية واحترز بقوله ابتداء عن دية وجبت بالصلح في القتل العمد وهي
الوالد يقتل ولده عدا كفارة والحاصل أن شبه العمد كالخطا الا في حق الاثم وصفة التغفل في الدية فزبلي واه
أن المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي النفس وفي الخطا فم على العاقلة
وفي شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها ولو بلغ الدية على القاتل اه برزاية (قوله سجي) نفس
ذلك أي تفسير الكفارة والدية والمغفل منافي كتاب الديات وتفسير العاقلة في كتاب المعامل (قوله الا
يشكر ربه) ظاهره ولو لم يرتد يدل عليه ما نذكره بعد في الفصل الآتي (قوله فليس فيما دون النفس
شبه عمد) لانه لا يختص بأمة دون آفة فلا يتصور فيه شبه العمد بخلاف النفس وعمامة في الزبلي (قوله
والثالث خطا) قال ابن الكمال ولو على عبد اعما قال ذلك لان المتأدرا الى الوهم من كون العبد مالا لان يكون
ما ذكر من قبل ضمان الاموال فلا يكون على العاقلة اه (قوله وهو نوعان) لان الرمي الى شيء مثل مشقة
على فعل القلب وهو القصد على الجارحة وهو الرمي فان اتصل الخطا بالاول فهو الاول وان اتصل بالثاني فهو
الثاني عناية (قوله لانه صيدا) انظر هل يعتبر ادعاء القتل أو لا بد من حقيقة أو لا بان يشهد عليه فانه
مالا يتيمته المراد وسنوضح ذلك في باب الشهادة على القتل ان شاء الله تعالى (قوله غرض) بمعنى متين
رأه مقصود وهو الهدف الذي يرمى اليه (قوله فاصاب رجلا) مر تبلى قوله ثم يرجع أو تجاوز (قوله
ورجوعه بسبب آخر) وهو اصابة الحائط المسببة عن الرمي (قوله فكلما صدر الرمي) فانه مشقة
في الخطا في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل الذي قصد بل يصدر فعل آخر ويرد عليه ما مر من أنه انما يرمى
فأصابه ثم يرجع عنه أو تجاوز عنه فأصاب رجلا يتحقق الخطا في الفعل والشرط مفقود في صورتين وانما
من يدمخشة أوليته فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد في اقله ما من الكمال قال ط لكن سب
قربا له ما جرى مجرى الخطا (قوله ان اصاب خلافه) أي شخص غير (قوله والقتل فيمعدن) أي
القصاص فيه مجتمع (قوله حالة النوم) أي نوم الشخص (قوله ان أبقى دما) أي تركه ينهر أي يسيل من
والذي في الوهابة يقطر وانظر ما وجه التفسير بحالة النوم وقد مر أن الارثاذا أصاب المقتل فنه القود
وجهه أن محل القصد غير مقتول وإذا كان غير تام ترك دم فيه يسيل يكون مومتمسو باليه فلتأمل (قوله
والرابع ما جرى مجرا الخ) في حكم الخطا في الشرع لكنه دون الخطا حقيقة فان الناس ليس من أهل الله
أصلا وانما وجبت الكفارة لترك التحرز عن نوم في موضع يتوهم أن يصير قاتلا والكفارة في قتل
انما تجب لترك التحرز وانما حرمان الميراث لثبوت القتل وتوهم أن يكون متناعما لم يكن ناعما لقصاصه
استحجال الارث والقيس قط من سلع فوقع على انسان فقتله أو كان في بدليته أو خشيته فسقطت عنه دية
انسان أو كان عن دية وأولاد انما اقتله مثل النائم لكونه قتلا للعصوم من غير قصد كفارة (قوله
العزيز) وهي هنالك في التثبت قال في الكفارة وهذا الاثم اثم القتل لان نفس ترك المبالغة في القتل
ليس باثم وانما يصير به اثم اذا اتصل به القتل قصيرا للكفارة لذنب القتل وان لم يكن فيه اثم قصدا للقتل

عقد رجلا فاصاب غيره
أو أراد بد رجلا فاصاب
عق غيره ولو عنقه فعمد
قطعا أو أراد رجلا
فاصاب حائطا ثم يرجع
السهم فاصاب الرجل فهو
خطا لانه أخطأ في اصابة
الحائط ورجوعه بسبب
آخر والحكم يضاف لآخر
أسبابه ان كمال عن
المصيط قال وكذا الوسط
من يدمخشة أوليته
فقتل رجلا يتحقق الخطا
في الفعل ولا قصد
فيه فكلما صدر الرمي
فيه ما فهو في الوهابة
وقاصد شخص ان اصاب
خلافه فخطا والقتل
فيمعدن وقاصد شخص
حالة النوم ان عمت
فيقتص ان أبقى دما
ينهر (و) الرابع (ما جرى
مجراه) مجرى الخطا

(كأنما اقبل على رجل فقتله) لانه معذور كالخطي (وموجه) أي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرى
مجراه (الكفارة والدية على العاقلة) والاثم دون اثم القتل اذ الكفارة تؤخذ بالاثم لترك العزيمة (و) الخامس (قتل بسبب كفاية البتة

ووضع حجر في غير ملكه) بغير ان من السلطان ابن كمال وكذا ووضح خشبة على (٣٥٣) قارة الطريق ونحو ذلك الا ان انا مشي

تأمل (قوله ووضح حجر) أي اذ لم يصبه غيره فان لم يجد قطب به رجل ضمن المكي كما سيذكر المصنف في باب ما يجده الرجل في الطريق (قوله في غير ملكه) قد لفظ بالرفع والوضع در و فلو في ملكه فلا تسمى فلا يرمي ولا كفارة ط (قوله من السلطان) الظاهر ان المراد ما بين يديه ط (قوله ونحو ذلك الخ) أي ونحو الخشبة كقشور بطيخ فيض من تلق به كما في به قارى الهدايا يمكن اذ اشر الطريق قال في الشريعة كذا ما لطف في الكتب قالوا انما يضمن الراش اذا امر المار على الرشد ولم يعلم به بأن كان ليلاً والمراعى وكذا المار على الخشبة أو الحجر ومن الشايخ من فصل بوجه آخر وقال ان رشح بعض الطريق حتى أمكنه المار في الحاف لا ضمان وان رشح فناء ما وثب باذن صاحبه فالضمان على الاثم استحساناً وانما في التارخانية في فرع في عقل بحجر سقط في بئر حفرها رجل فالضمان على واضع الحجر فلو لم يضعه أحد فعلى الحافر وكذا لو نزلت بحصه رجل فوقع في البئر فالضمان على الصاب ولو عمداً سقط فعلى الحافر تارخانية وفي الجوزة القول قول الحافر أنه أسقط نفسه استحساناً (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من أقسام القتل الغير المأذون فيه ط (قوله والحافى مكلفاً) فلو صلباً أو نجواً نارت كما في شرح السراجية للسيد ط (قوله لعدم قتله) أي بغيره وانما الحق بالمشرى في إيجاب الضمان حينئذ لا بد من الهدى على خلاف الأصل في في الكفار وحرمان الميراث على الأصل كفاية والله أعلم (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه) (قوله محقون الدم) المحقق هو المانع قال في المغرب حقن دمه اذا منعه أن يسفل أو حتره عن مباح الدم كما رأى المحقق والحري والميراث والحقن الكامل فن أسلم في دار الحرب فندما صرحون الدم على التأيد ولا يقتصر من قتله هناك لأن كمال الحقن بالعصمة المقومة والمؤمنين بالاسلام حصلت للمؤمنين المقومة لانتهاجهم بدار الاسلام فأدفع الكفاية (قوله بالنظر لقاتله) أي لا مطعافاته أو قتل القاتل عداً أجني عن المقتول يقتض من الاجنبى لقاتل ان قتله الاجنبى عداً قال الوائى والظاهر ان هذا مهم من أن يكون قبل الحكم أو بعده لاحتمال عفو الاولياء بعد الحكم اه ط (قوله على التأيد) يعززه عن المستأمن ولا يشكل على هذا الحدقتل المسلم انبسه المسلم عداً حيث لا يقتصر منه لأن القصاص واجب في الأصل لكن انقلب ما لا شبهة الا بوجه ذلك عارضاً ولا كلام في الأصل ولهذا كان الابن شهيداً على القتل فلا يفسل وكذا قتل عبد الوقف عداً فإنه لا يجب القود كما يأتي لأن القود هو الموجب الاصلي وانقلب ما لا يارض مراعاة تنفع الوقف ط عن المكي ملخصاً (قوله لما تقرر الخ) سيأتي تقريره قبل فصل الجنين (قوله قبلية) أي ولا قصاص عليه استحساناً ولو ربح بعد الدفع له قتله لأن شرط وجوب القصاص عليه كونه قابلاً لحالة الوجوب وذلك القضاء ويتم بالدفع فاذا جن قبل الدفع تمكن الخلل في الوجوب فصار كالجرح قبل القضاء ولو الواجبة (قوله من يمين) بالناء للفعول ويضيق من أفاق ط ومن مبتدأ وقتل الاول مبنى لفاعل آل أو شرط لاداء شرطه محذوفه وقتل الثاني مبنى للفعول خبر معنى بحكم يقتله (قوله فان جن بعده) أي بعد قتل في وقتها والظاهر أن يفيد عداً اذا كان جنونه قبل القضاء والدفع أخذاً مما حقه فلنأمل (قوله ان يطبق) ان كان شهراً أو سنة على اختلافهم فيه ولو الواجبة (قوله مسقط) أي القصاص (قوله وان غيره طبق قتل) يعنى بدلالة افاقه كافي ولو الواجبة وغيرها (قوله وقال أبو جعفر يقتل) وهذا تقدم صريحاً عند قول المتن وجبايته على لاجن والمرئ من معتبره وقال الجوزي لأن القصاص من جهة الائمة وهو نعم احسن عن المولى شافعى (قوله قودته) بل يغيب ما لا يكونه أنفع للوقف في تقدمه عن المكي وفي الشريعة لم يفسل وجهه استثناء من له حق قصاص لأن الوقف حبس العين على ملك الوقف عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى ولم يتعرض لما تم القاتل ولعله القيمة فلنظر اه أقول قال في وقف البصر ولا يخفى أنه يجب قيمته كما لو قتل خطأ وبشرى بها ثوبى عندا وبصر وقفاً كما لو قتل المار خطأ وأخذ المولى قيمته فانه بشرى به عندا وبصره بدار وقدر صريحه الأخيرة اه (قوله قتل خسته) الحقن هو كل من كان من قبل المرائن مثل الاب والاخته كذا عند العرب وعند ما عزم ورجا بشته مغرب والمراد هنا الثاني (قوله مسقط القود) لانها رثت قصاصاً على أبيها اه ح أقول

(فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه)

(يجب القود) أي

القصاص (يقتل كل

محقون الدم) بالنظر

لقاتله درر وسيتضح

عند قوله ولو قتل القاتل

أجني (على التأيد

عدا) وهو المسلم والذي

لا المستأمن والحري

(بشرط كون القاتل

مكلفاً لما تقرر أنه ليس

لصبي ويمنون عداً في

البرازية يحكم عليه بقود

حين قبل دفعه لولي

انقلابية * من يمين

ويضيق قتل في افاقته

* قتل فان جن بعده ان

مطبقاً وان غير

مطبقاً قتل * عبد قتل

مولا عمداً لا رواية فيه

وقال أبو جعفر يقتل

* قتل عبد الوقف عداً

لا قود فيه * قتل خسته عداً وينتفع في نكاحه مسقط القود انتهى (و) بشرط انتفاء

لا قود فيه * قتل خسته عداً وينتفع في نكاحه مسقط القود انتهى (و) بشرط انتفاء

كأمر خلافاً للشافعي ولنا إطلاق قوله تعالى أن النفس بالنفس فإنه ناسخ لقوله تعالى الحر بالحر الآية كإلزامه السيوطي في الدر المنثور عن الثعالب عن ابن عباس على أنه تخصص بالذكور فلا يفتي ما عداه كقوله ولولد لوجبان لا يقتل الذكر بالأنثى ولا أنثى به قبل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالأولى ولا في الفتح البستي قلناه قوله خذوا بي هذا العزيز فإنه ربما يسهى مقلتيه على عذر ولا يقتلوه إنني أناعده ولم أرحقاً يقتل بالعبد فأما به بعض الحنفية ردأ عنه بقوله خذوا بي من رأم قتلى بلحنه ولم يخش بطش الله في قاتل العبد وفودوا به جبراً وإن كنت عنه ليعلم أن الحر يقتل بالعبد (والمسلم بالذي) خلافاً له (لأما عتامن بل هو مثله قياساً) لقيام الميخ هداية ويحتج ويدرر وغيرها قال المصنف وينبغي أن يقول على الاستحسان تصريحهم بالعلية

بل قد ثبت لها البتة إلا أن كما أوردته الشارح على صدر الشرعة فيما سأتى عند قول المصنف وبسط قود ورنه على أسمه **(قوله)** أو أوعم كقوله اقتلني هذا مطلق من بعض النسخ وفي بعضها أو أمر بدليل قوله أو أوعم وهو أولى وسأتى آخر الفصل أنه يجب الدية في ماله في الصحيح **(قوله)** كاسيحيء أي من المسائل الثلاث في هذا الفصل متناً **(قوله)** خلافاً للشافعي فعنده لا يقتل الحر بالعبد **(قوله)** أن النفس يفتح المهمة لأنه معمول لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها **(قوله)** على أنه تخصص بالذكور (الخ) لا يقتصر على الأية على الحر وهو بعض ما مثله قوله تعالى أن النفس بالنفس لا يقتضي في الحكم عن العبد فهو كالقابلة في قوله تعالى والآن لا ينبغي أن يمنع قتل الذكر بالأنثى قال الزبلي وفي مقابلة الآن لا ينبغي دليل على حرمان القصاص بين الحرية والامة **(قوله)** قتل ولا الحر بالعبد) صوابه ولا العبد بالحر كما هو في النسخ اه ح يعني أنه قتل في الإرادة على الشافعي لولد قوله تعالى الحر بالحر والعبد لا بد على أن الحر لا يقتل بالعبد لا تخصص بالذكور لوجبان لا يقتل العبد بالحر **(قوله)** ورد أي هذا القتل لأنه إذا قتل الحر بالحر بعارة النص يقتل العبد به دلالة الأولى لأنه دونه كانت حرمة التأنف على حرمة الضرب وأصل الإرادة لصدور الشرعة والإرادة عليه متلاخسر ووا ان الكال **(قوله)** ولا في الفتح الخ) ما نقل من بعض النسخ **(قوله)** خذوا بي الخ لا ينبغي ما فيه من عدم صدق المحبة **(قوله)** ولا تقتلوه الخ) فيستأنف لما قبله وان الأخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح أن يحمل على الدية لأن العبد لا يجب دية على مولاه **(قوله)** ولم أرحقاً يقتل بالعبد في بعض النسخ وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد **(قوله)** ليعلم الخ) فيه أن الحر لا يقتل بعبد نفسه فإن أراد عذر غير لا يناسب قوله وإن كنت عبداً مع أقول المراد أنها الحكم بألوجب لطيف فلا بد من عليه عمل ذلك والازم أن يعترض بأنه قال من رأم ولم يصح بالقتل وبأن القتل بمجرد الخط لا يقاذه إذا يصدق عليه تعريف العمد وقد تظمت ذلك خالفاً عن الطعن مع الأدب ومراعاة ما نصيب على من أحب فقلت دعوا من ربح القدر قد قدمه حتى * وصارم لحظسده على عذر فلا قود في قتل مولى لعبد * وإن كان شرعاً يقتل الحر بالعبد **(قوله)** والمسلم بالذي) لا إطلاق للكاتب والسنه وحديث ابن السلمي وعبد بن المنكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بربح من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة فأمر به فضرب عنقه وقال أتأولون من وفي ذمته وقال على رضي الله عنه عما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدما نأوا ومالهم كأموالنا ولهذا يقطع المسلم بركة مال الذي مع أن أمر المال أهون من النفس ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذودعه في عهده لا يقتل مؤمن ولا ذى بكافر حرى فقهوه ولا ذودعه على أى عطف على مؤمن ولئن صح أنه روى في عهد الحر فعلى الحوار توفيقاً من الروايتين وعامى في الزبلي **(قوله)** خلافاً له) أى لسنه الامام الشافعي **(قوله)** لاها عتامن) أى لا يقتل المسلم والذي عتامن فإنه غير محقق بالدم على التأنيذ فإنه على عزم العود والمخاربه اختار **(قوله)** للساواة) أى بين المستأمنين من حيث حق الدم **(قوله)** لقيام المسخ) وهو عزمه على المحاربة باليد **(قوله)** وينبغي أن يقول على الاستحسان) يؤيد ما في الهندية عن المحط أنه ظاهر الرواية ط **(قوله)** وبعضه) أى القياس **(قوله)** عامة التلون) كالوقاية والاصلاح والفرار ولم يذكر المسئلة في التلون والجمع والمواهب ودرر الصار وأما في الهداية فقال ويقتل المستأمن بالمستأمن قياساً ولا يقتل استحساناً ومثله في الشريعة والحرمة نعم قال في الاختيار وقيل لا يقتل وهو الاستحسان **(قوله)** والباليغ بالصبي) قتل صبا خرج رأته واستهل فليها الدية ولو خرج نصفه مع الرأس والألا كتر مع القدمين فقتله القود وكذا الحكم في قطع عضو من أعضائه يجزئ وتارة خاتمة عن المتن **(قوله)** والصحيح) عبران الكل بالسالم ثم قال لا يقتل بالجميع لأن المقتول في الاعمي هو السلام مقتول الصفة ولذا الحنج الى ذكر سلامة العينين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة **(قوله)** والذين هو من طائر من زمانا مغرب **(قوله)** ونافس الأطراف) لما تقدم من العمومات والأول اعتبر بالتفاوت في وراء العصمة من الأطراف والأوصاف امتنع القصاص وأدى ذلك الى التقابل والتعابن اختيار حتى وقتل رجلاً

الاف مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقتصر متلاخسر وفي مثله على القياس انتهى يعني فتحة المصنف وجه الله مقطوع تعالى على عاتقه قتل ويضد عامة التلون حتى الملتقى (و) يقتل (العاقل) بالجنون وباليك بالعبي والعبيص بالاي والزين ونافس الأطراف

الرجل المرائي بالاجماع والفرع باصله وان علا لا يعكسه) خلا قال المالك في هذا ما لا يقتض الاصول وان علوا مطلقا ولو انا
 قبل الام في نفس أو طرف يفرعهم وان سفلوا لقوله عليه السلام لا تقادوا الولد ولده وهو وصف معل بالخرجة فتعدي لمن علا لانهم
 سلب في حياته فلا يكون سببا لانهم وحيث قد قب الدقيق مال الاب في ثلاث سنين (٣٥٥) لان هذا عند العاقلة تعقل لا بعد

وقال الشافعي يجب ماله

كبدل الصلح زبلي

وجوهرة وسبي في

المعاقل وفي المتيق ولا

قصاص على شرك

الاب أو المولى أو المخطئ

أو الصبي أو المجنون وكل

من لا يجب القصاص

بقته لما قرر من عدم

تجزئ القصاص فلا

يقتل العمد عندنا

خلا قال الشافعي برهان

(ولا سيد بعده) أي

بعيد نفسه (ومدبره

ومكاتبه وعبدولده) هذا

داخل تحت قولهم

ومن ماله قصاصا على

أبيه سقط كما سمي

(ولا بعد ماله بعضه) لان

القصاص لا يتجزأ (ولا

بعد الرهن حتى يجمع

العاقدان) وقال محمد

لاقودوان اجمعاه جوهرة

وعليه يحمل مافي الدرر

معز للمالك في المنع

لكن في التبرئة لالة

عن الظهيرة أنه أقرب

الى الفقه في واختلفا

فلها القصة تكون

وهنا مكانه ولو قتل عبد

الاحارة فالقود للزوج

وأما البيع فذا قتل في بد

بانه قبل القبض فان

أجاز المشتري البيع

شرط

(فان لم يدع وارثا غير سببه)

يقطوع الدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقود العينين يجب القصاص اذا كان عبدا جوهرة تن
 تلجندى (قوله لا يعكسه) الا صوب حذف الباء (قوله أي لا يقتض الخ) تفسير لقوله لا يعكسه (قوله ولو
 فائس قبل الام) تفسير لا يطلق فلا يقتل الجذال أو أم وان علا وكذا الحدات (قوله يفرعهم) متعلق
 قوله لا يقتض (قوله فلا يكون سببا لانهم) أي كذا أو جزأ يدخل الاطراف فانهم (قوله وفي المتيق الخ)
 الخ في الجوهرة ولو اشتد رجلان في قتل انسان أحدهما يجب عليه القصاص وانفرد الآخر لا يجب عليه
 قصاص كالأختى والاب والخالط والعماد أو أحدهما بالسيف والآخر بالعصا فلا يجب عليها القصاص
 يجب الدية والذي لا يجب عليه القصاص وانفرد يجب الدية على عاقلة كخالط والذي يجب عليه القصاص
 انفرد يجب الدية في ماله وهذا في غير شرك الاب فاما الاب والاختى اذا اشتد كتحب الدية في ماله لان الاب
 انفرد يجب الدية في ماله أو سباني تمامه آخر الباب الآتي (قوله لا سيد بعده الخ) لان عبد ماله فلا يستحق
 طاعة على نفسه والمدر مملوك والمكانة فوق باقي عليه درهم وعبدولده في حكم ملكه حديث أنت ومالك
 بك لكن عليه الكفارة في الكل كافي الجوهرة (قوله هذا) أي قوله وعبدولده وأباه بان العلة (قوله كما
 هي) أي غيرا (قوله ولا بعد الرهن) أي لا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجمع الرهن والمترين لان المترين
 ماله فلا يلي القصاص والرهن لو تولا لم يلحق المترين في الرهن فيستحق اجتماعهما بالسقط حتى المترين
 منه اه دروفيه ان استغفار المترين قدمه لماله الرهن قال الداعي رضاه بعد سقوط حقه وأجيب بان
 سيقا غير مقرر ولا احتمال عدم القود اما بالصلح أو بدوى الشبهة بالقتل فيصير خطا اه ما (قوله وعليه) أي
 في قول محمد يحمل مافي الدرر من أنه لا قودوان اجتماعا (قوله أنه) أي مافي الدرر أقرب الى الفقه لا شبهة من له
 طلب كمن ترك وقام ووارثا لكن قال الزبلي والفرق بينهما ظاهر فان المترين لا يستحق القصاص لانه
 ماله ولا ولا يقرب منه من الحق بخلاف المالكين يأتي (قوله في لو اختلغا) أي طلبا أحدهما القصاص
 لاخر لانه وهذا محتمر وقوله حتى يجمع العاقدان (قوله فالقود للزوج) لانه المالك لم يبق الستة حتى حقه
 في بدله (قوله فان أجاز المشتري البيع) أي مضاع على حاله ولم يتجزأ فسخه والرجوع بالثنى على البائع لانه لم
 ين موقفا ولا المصحة لاجازة بعد حله كما لم (قوله فالقود له) أي المشتري لانه المالك زبلي (قوله وان
 له) أي فسخ البيع ورجع بالثنى (قوله فلما لم يفرغ القود) لان البيع ارتفع وظهر أنه المالك زبلي (قوله وقيل
 بغيره) هو قول أي يوسف لانه لم يثبت له القصاص عند الحاجة لان المالك كان للمشتري جوهرة (قوله وكذا
 في عبده) الضمة للمالك (قوله عن وفاء) أي عن مال في بدل كتابته (قوله فاشبهه الولي) فان فلان مات حرا
 ولي وارثه أو ورثا فاسد (قوله لتعنه) أي تعين الولي في الثلاث وهو السيد (قوله وفي أولى الصور الاربع)
 قال قبيح فانه كمال قال ح وضو له ثمانية الصور الاربع وهي ماذا لم يدع وارثا غير سببه وترك وفاء لان
 لا في محققها كافي الهداية اه لانه اشبه سبب الاستغفار فانه الولد ان مات حرا والمالك ان مات عبدا ولهما
 الاستغفار للولي يفتن على التقديرين ثم اعلم ان القود في الرابعة وهي ماذا ترك وارثا وله قبله قد سبب
 سلام كافي الكفاية بماذا لم يكن في قيمته وقام للملكية أيضا فان كان فيها وفاء لقصاص ويجب القصة
 في القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو القصاص الا انه يجوز العمد الى المال بغير رضا القاتل
 باعتاق من له القصاص كذا كانت يد القاطع شلاء لكن المقطوع يد العمد الى المال بلا رضاه مراعاة لحقه
 لم يجب بدل حقه بكماله فكذلكه لان القيمة انفع له لانه يحكم بغيره موهبة لا لاداء أدى البدل منها
 القصاص يموت عبدا ولا يستفيع به فكان القول بوجوب القيمة أولى اه وأقر في الدر المنثور والقهستاني

قوله وان زده فالباق القود وقيل القيمة جوهرة (ولا عكائب) وكلنا انهم وعبد شرب لالة (قتل عبدا) لاجازة لقب العمد لانه شرط
 كل قود (عن وفاء وارث وسودوان اجمعا) لا اختلاف في العباد في موهبة حرا أو رقيقا فاشبه الولي فان دفع القود (فان لم يدع وارثا غير سببه)
 ابتزرك وفاء أولا (أوترك) وأبنا ولا وفاء فاقسبه) تعينه وفي أولى الصور الاربع خلاف محمد (وسقط قود) قد

(ورنه على أبيه) أى أصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على أصله وصورته المسئلة فيها ان قاتل الاب أب امه مثلاً ولا وارث له غيره
ماتت المرأة فان ابنتها تهرث القود (٣٥٦) الواجب على أبيه فسقط لما ذكرنا وأما صور صدر الشرعة فتنبه فيه لانه

ابتداء لا راعى عدائى
حقيقة وان اتحد الحكم
كما لا يخفى وفي الجوهره
لوعق الجروح وأورانه
قبل موته مع استحسانا
لان عقاد السبيلهما
لا قود يقتل مسلم مسلماً
ظنه مشركا بين الصقين
لما مر أنه من الخطأ
وانما عاداه من موجه
بقوله (بل القاتل علمه)
كفارة ودية) قالوا هذا
اذا اختلفوا فان كان
في صف المثل كين لا يجب
ثم يسقط عصمته قال
عليه الصلاة والسلام
من كثر سواد قوم فهو
منهم قلت فاذ كان
مكثروا دهم منهم وان
لم يترى بينهم فكيف
عن زياره الزاهدى
قال المصنف حتى لو
تشكل جنى بما يباح
قتله كسبه فبني الاقدام
على قتله ثم اذا تبين انه
حتى فلا شيء على القاتل
والله أعلم (ولا بقادنا
بالسيف وان قتله نغره
خلافاً لشافعي وفي الدور
عن الكافي المراء
بالسيف السلاح قلت
وبه صريح في جميع الضمائر
حيث قال والتخصيص
باسم العدد لا يمنع الخاق
غيره به ألا ترى أننا لحقنا
الرمح والخنجر بالسيف

في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف فالحق السراجية من له قود فاد بالسيف فلو القاتل بغيره وقتله
بمحراً وبنوع آخر عزز وكان مستوفياً يحمل على أن مراده بالسيف السلاح والله اعلم (ولاي العتوم القود) تشفي القصد (و) الخطأ

كالا نكاح ولكن كل من ملك الانكاح لا يملك القود فان الاخ عك الانكاح ولا يملك القود لانه شرع لتسقي
صدر ولا يشقة كاملة بعد ضرر الولد ضرر نفسه فلنا جعل التسقي للاب كالحاصل للابن بخلاف الاخ كذا
في شرح الهداية واعترضهم الاتقاني بأن الاخ عكك ايضا انما لم يكن غمما اقرب منه فان كان غمما اقرب منه ملك
لانكاح ايضا لان من يستحق الدم هو الذي يستحق مال المقتول على فرائض الله تعالى الذكر والاخي في ذلك
مواعني الزوج والزوجة صرح الكرخي اه وفيه نظر لانه اذا قتل ابن المعتوم مثلا كان هو المستحق لعمه
لانه المستحق لاله واذا كان للمعتوم اخ او عم ولا اب له كيف يقال ان الاخ او العم يستحق دما من المعتوم في حاة
المعتوم انه لا ولا يملكه على المعتوم أصلا على أن وصى المعتوم الذي له الولاية عليه ليس له القود فكيف الاخ
الذي لا ولا يملكه نعم لو كان المقتول هو المعتوم نفسه صح ما قاله وكأنه اشتبه عليه الحال ولهذا قال في السعدية
ان الكلام فيما اذا قتل ولي المعتوم كابنه وأبو المعتوم في لا فيما اذا قتل المعتوم اه **(قوله ملك الصلح بالاولى)** لانه
تطرق حق المعتوم هداية **(قوله يقطع يده وقتل وليه)** تنازع كل من القود والصلح والعفو **(قوله وقتل وليه)**
في ولي المعتوم كابنه وأمه منع وفي بعض النسخ وقتل قريب وهو أظهر وبه فسر الولي في النهاية ثم قال يعني
إذا كان للمعتوم ابن فقتل ابنه فلا في المعتوم وهو جلد المقتول ولا يقاسم فيه القصاص ولا يملك الصلح اه **(قوله)**
لانه ابطال حقهم علة لقوله لا العفو بخلاف **(قوله وتقدر صلحه)** أي صلح الاب **(قوله وان وقع بأقل منه لم يصح)**
(صلح) اعترضه الاتقاني بان محمد بن أبيه بقدر الولاية بل أطلق وفي مختصر الكرخي وإذا جسر رجل على رجل
قصاص في نفس أو فساد ونها فصالحه على مال جاز قليلا كان أو كثيرا ونقل الشافعي عن قاضي الهداية أن هذا
الاعتراض وهم قال أبو السعود كيف يكون وهما مع ما صرح به الكرخي اه أقول عرفت في النهاية وغيرهما من
شرح الهداية يدل قوله لم يصح الصلح بقوله لم يجز الخط وان قل ويجب كمال الدية اه فأدان الصلح صحيح
بمن الخط ولذا وجب كمال الدية والا كان الواجب القود وهو يحصل التوفيق بين كلامهم فاصرح به الكرخي
فأفاده كلام الأمام محمد بن محمد بن محمد المرادي بمقتضى ما رام تمام الدية وهو ما نحن قال لم يجز الخط وقول
الشارح هنا تعاليج لم يصح الصلح مراده لم يلزم بذلك القدر الناقص ولو عبر بما قاله شراح الهداية لمكان أنسب
وبه ظهر أن اعتراض الامام الاتقاني في غير محله فاعتزم هذا التعرير **(قوله لانه أنظر للمعتوم)** الواقع في كلامهم
ذكر هذا التعليل عند قوله ملك الصلح كإقدماته وأطاهر التعليل هنا بان غمما ابطال حقه تطرأ ماقبله **(قوله)**
(الصلح) ينبغي على قياس ما تقدم في الاب أن يتقدر صلحه بقدر الدية أو أكثر ط أي فلا يجوز الخط بالاولى
(قوله والوصي كالخ بصلح) الوصي مستأوجه بصلح خبر وكالاخ حال والكافي فيه للتظهير والصواب
سقاطه لكن قال الرضي أي في كونه لا يملك القود لا في أن الاخ بصلح لانه لا ولا يملكه على التصرف في مال
خيه اه وهو بعيد **(قوله بصلح عن القتل فقط)** أي ليس له العفو لما ولا القود لانه ليس له ولا يملكه على نفسه
بهذه من قبله ابن كمال وكان الاول يسقط قوله عن القتل فانه الصلح عن الطرف أيضا في صلحه عن القتل
تختلف الرواية والحاصل يكفي غابة البيان عن البدوي أن الروايات اتفقت في أن الابه استيفاء القصاص
في النفس وما دونها وأن الصلح فيها جعل العفو وفي أن الوصي لا يملك استيفاء النفس وملك ما دونها
ملك الصلح فيما دونها ولا يملك العفو واختلفت الروايات في صلح الوصي في النفس على ما في الجامع الصغير
فما يصح في كتاب الصلح لا يصح اه مخلصا ذكر الرضي ترجيح الرواية الاولى **(قوله استحصانا)** وفي القياس
عليه لان المقصود متحد وهو التسقي هداية **(قوله لانه يسلك بهما سلك الاموال)** ولهذا جاز أبو حنيفة
تفضيها بالتسكيل في الطرف اتقاني **(قوله والوصي كالمعتوم)** أي اذا قتل قريبه الذي فلا يملكه ويوصيه ما يكون
لديه المعتوم ويوصيه فلا يملك القود والصلح لا العفو والوصي الصلح فقط وليس الاخ ونحوه من ذلك اذ لا ولاية
عليه كقوله في المعتوم في الهندية عن الخط أجوعا على أن القصاص اذا كان كله للمعتوم ليس الاخ الكبير
لا يملكه لا يستيفاه ويأني تمامه قريبا **(تمت)** في الحاشية في صحة صلح وصي الصغير على أقل من قدر الدية فإذا
كان القاتل منكر اوله بقدر الوصي على إثبات القتل قياسا على المال لما في المداينتين أن الوصي اذا صلح عن

ملك (الصلح) بالاولى

(لا العفو) بخلاف (يقطع

يده) أي المعتوم وقتل

قريبه لانه ابطال حقه

ولا يملكه (وتقدر صلحه

بقدر الدية أو أكثر منه

وان وقع بأقل منه لم

يصح) (الصلح) (ويجب

الدية كاملة) لانه أنظر

للمعتوم (والقاضي

كالاب) في جميع ما ذكرنا

في الاصح كمن قتل

ولا ولي له لعمامة

والصلح لا العفو لانه

ضرر العلة (والوصي

كالخ (بصلح) عن

القتل فقط) بقدر الدية

وله القود في الاطراف

استحصانا لانه يسلك

بهما سلك الاموال

(والوصي كالمعتوم) فيما

ذكر

مختصر

كبر الصغار) خلافاً لهما
والأصل أن كل مالا
يُتجرأ اذا وجد سببه
كالماتة لكل على
الكل كولا به انكاح
وأمان (الا اذا كان
الكبير أجنبياً عن
الصغير فلا) على القود
(حتى يبلغ الصغير)
اجزاء بلقي فليصنف
(ولو قتل القاتل أجنبياً
وجب القصاص عليه
في القتل العمد) لأنه
محقوق الدم بالنظر
لقائه كإمرئ والدية على
عاقلته (أي القاتل في)
الخطا ولو قال ولي القاتل
بعد القتل) أي بعد
قتل الأجنبي (كنت
أمرته بقتله ولا ينفقه)
على مقاتله (لا يصدق)
ويقتل الأجنبي بدور
يختلف من خفر يرافى
ذا ربح لقاتل فيها
نقص فقال ربح الدار
كنت أمرته بالمفسر
صدق يجزى بمعنى لأنه
على استثنائه لبحال
فصدق بخلاف الأول
لقوات المحل بالقتل كما
هو القاعدون وظاهره
أن حق الولي يسقط
وأما كالموات القاتل
حينما أنفقه (ولو
استوفاه بعض الأولياء
لم يضمن شيئاً) وفي الجني

حق المستأجر عن حق الصغير على رجل فإن كان مقر المأكل أو عليه بنته أو قضى عليه لاجور الصلح على أهل
من الحق وإن لم يكن كذلك تجوز اهـ (قوله) وقبح القود (الخ) أي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان لكبير
أن يقتل قاتله عنده لأنه حق مشترك وفي الأصل إن كان الكبير بالاستوفى القود والاجماع وإن كان أجنبياً
قتل عبد مشترك بين أجنبين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام ما شاع رآه أنه لو كان الكل صغيراً ليس
الأخ والعلم أن استوفيه كافي جامع الصفار فقبل ينتظر بلوغ أحدهم وقبل يستوفى السلطان كافي الأختيل
والقاضي كالسلطان والى أنه لو كان الكل كباراً ليس البعض أن يقص دون البعض ولا أن يוכל بالاستوفى لأن
في غيبة الموكل احتمال العفو بالقصاص يستحق من يستحق ماله على فراض الله تعالى ويقتل فيمنع زوج
والزوجة كافي الخلاصة والى أنه لا يشترط القاضى كافي الخنزير والى أنه لو كان القتل خطأ لم يكن لكبير الاستوفى
حصه نفسه كافي الجامع فهستأني وقوله لا يشترط القاضى أى خضاً ومفني له القصاص به أن يقص سواء قضى
به أولاً كافي البرازية (قوله) خلافاً لهما) فعندهما ليس لهم ذلك لأن يكون الشرية لكبيراً بالصفين بآية
وقاسه على ماذا كان مشتركين كبيرين وأحدهما غائب (قوله) والأصل (الخ) استدلال بقوله الإمام قال في
الهداية وله أنه حق لا يتغير أشوته بسبب لا يتغير وهو القربا به واحتمال العفو من الصغير منقطع أى في
الحال فينبى لكل واحد كمال كافي ولا به الانكاح بخلاف الكبيرين لأن احتمال العفو من القاتل ثابت
اهـ واعترض سعدى كون السبب هو القربا به بأنه يستلزم زوج والزوجة لا قربا به وأما الطوري بأنه على
التغلب أو بأن المراد به الاتصال بالموجب للارث (قوله) وأمان) أى أمان للمسلم الحر في (قوله) الا اذا كان
الكبير أجنبياً عن الصغير) قال في النهاية بأن كان العبد مشتركين صغير وأجنبي فقتل عبداً ليس للأجنبي
أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع لأن يكون للصغير أب فستوفيه حينئذ اهـ نعم قال تلامذته
المبسط لأن السبب المالك وهو غير مشترك لكل واحد منهما فمالا الرقة بحتمل التجزى بخلاف ما نحن
فيه فان السبب في القربا به وهو مما لا يحتمل التجزى وعما فيه من ظاهر هذا التصوير والتعليل ومنه ما قلناه
آتفاعن القهستاني عن الأصل أن المراد بالأجنبي من كان شريكاً في المالك في القربا به فقتل رجل وله ابنة
كبير وابنة صغيرة وهما أجنبيان فلكبير القصاص لأن السبب القربا به لقتول وهو مما لا يتجزأ وكذلك
قتل عن زوجة وابن صغيرين غيرهما فالزوجة القصاص لأن مرادها بالقربا به امتياز السبب الزوجية كإمرئ به أتم
العلامة ابن السكيت في فتاواه المشهورة فمن قتل امرأته أو ولدها أو زوج ابن صغيرين غيرهما فأما بلوغ
القصاص قبل بلوغ الولد لكن يخالفه ما في فتاوى العلامة الحارثي حيث أفتى فمن قتل عبداً وله بنت بالغة وابن
صغير وأربع زوجات بأنه ينتظر بلوغ الابن لتكون بعض الزوجات أجنبيات عنه أخذاً من عبارة الزنبي له
قليلاً في ذلك (قوله) كإمرئ) أى أول الفصل (قوله) ولو قال (الخ) أفاد أن ولي القصاص له استيفاء بنفسه أو
غيره بكإمره به في البرازية لكن ليس للغير استيفاءه بنفسه الموكل كإمرته من القهستاني (قوله) أى بعد
قتل الأجنبي) مصدقاً إلى فاعله (قوله) كنت أمرته) أى أمرت الأجنبي (قوله) لا يصدق) لأن فيه
انقطاع حق غيره وهو ولي القاتل الأول (قوله) يعني (الخ) أفاد المصنف في المنع به على الظاهر به بحث قال
لأنه أخبر عما عاك (قوله) كما هو القاعدة) وهي أن من حكي أمره أملاً استثنائه لتمام صدق والأفلا كما
لو أخبر وهي في العدة أنه أجمعها صدق ولو بعد ما قلنا أن كذبته لا يبرهان وهما جاك استثناف الأذن للغير ولا
على الأذن القتل لقوات محله وهو المقتول (قوله) وظاهر ما نحن) أى ظاهر قول القاتل ولو قتل القاتل أجنبياً
وجب القصاص الخ أن ولي المقتول الأول يسقط حقهما أما أي يسقط من الدية كما سقط من القصاص مثل
ما لو مات القاتل بلا قتل أحد وجهه الظهور أن المصنف لم يتعرض لشيء من ذلك وهو ظاهر لما تقدم من أن
موجب العمد القود عن أفلا يصير مالا لا يترضى ولم يوجد هنا ما ينفق في التنازع حيث قال في هذا المسألة
وأذا قتل القاتل بحق أو بغير حق سقط عنه القصاص بغير ماله وكذا اذا مات (قوله) ولو استوفاه (الخ) أى
استوفى القصاص الواجب لجماعة وكان ينبغي ذكر هذا المسألة قبل قوله ولو قتل القاتل أجنبياً فقام بها
متعلقات ما قبلها وقد ذكرنا الشراح تأييد الأصل الإمام أن القصاص يثبت لكل على الكمال فقالوا واللبس

والدور دمين اثنين فعفا أحدهما وقلة الآخر ان علم أن عقوبتهم يسقط حقه بقاؤا الأفلو والدية في ماله بخلاف عسل رحل
 فقتل عندا قتل ولوا القتل المسك فعليه القود لانه مما لا يشك على (٣٥٩) الناس (رح انسائومات) المجرور (فأقام

أولياء المقتول بينه أنه
 مات بسبب الجرح وأقام
 الضارب بينه أنه برئ)
 من الجرح (ومات بعد
 مدة فثبتت ولوا المقتول
 أولى) كذا في معنى
 الحكم من الضارب
 (أقام أولياء المقتول
 الينة على أنه جرحه زيد
 وقتله وأقام زيد الينة
 على أن المقتول قاتل ان
 زيد لم يجرحه ولم يقتل
 فينته زيدا أولى) كذا في
 المشمل معن الجميع
 القتاوى (قال المجرور
 لم يجرحه فلان ثم مات)
 المجرور (ليس لورثته
 الدعوى على الجراح
 بهذا السبب) مطلقا وقيل
 ان الجرح معروف واعتد
 القاضي والناس قبلت
 قنسة وفي الدرر عن
 السعودية لو عفا المجرور
 أو الأولياء بعد الجرح
 قبل الموت حاز العفو
 استصاها في الوهانة
 جرحه قال قتي فلان
 ومات فبرهن وأرته على
 آخر أنه قتله لم تسع لانه
 حق الموروث وقد
 كذبهم ولو قال جرحني
 فلان ومات فبرهن أنه
 على ان آخر أنه جرحه
 خطأ قبلت لقماها على
 حرمانه الارث (سواء
 مما حقي مات ان دفعه

عليه استوفى أحدهم لا يضمن الباقي شيأ ولا القاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجباله لكان ضامنا ما يستفاد
 الكل (قوله دمين اثنين) أى وجهيهما على آخر وعادة الدرر من هنا إلى قوله والأفلو ما عبارة الخبي
 قصه ما لو كان الدميين اثنين فعفا أحدهما وقلة الآخر فإن لم يعلم بعقوبته يكة يقتل قيسا الا اختصاصا وان علم
 بعقوبه فان لم يعلم بجرمته وقال فثبتت أنه محمل لقتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحرمة يقتل وسوا عفى
 القاضي بسقوط القصاص في نصب الساكت أو لم يقض وهذا كمن أسلح رجلا حتى قتله الآخر عندا قتل
 ولوا القتل المسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المسك أو لم يقض اخر (قوله بخلاف)
 من ربط بقوله والأفلو والمسك بالنصب مفعول قتل وفي تغييره نوع خفاء ومود ما قد سناه (قوله مما لا يشك
 على الناس) أى لا يخفى عليهم أن المسك لا يحمل قتله بخلاف من عفا عنه أحد أولياء القتل فإنه يخفى أنه يسقط
 حق الباقي وأول بل في الدرر عن المحمط أنه يجتهد فيه فمقتل البعض لا يسقط القصاص بعفو أحدهما فصار لفته
 شبه (قوله فينبية ولوا المقتول أولى) هذا ما وفق الماذر كما صاحب القنية في باب البنين المتضادين وعليه بعضهم
 بان بينة الأولياء مثبتة وبينة الضارب نافية فليكنه مخالف لما ذكره صاحب الخلاصة في آخر كتاب الدعوى بقوله
 رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها جرحت بعد الضرب إلى
 السوق لا يصح الدفع ولو أقام الينة أنها أصحت بعد الضرب يصح ولو أقام الينة أنها قتلت بالصحة والأخرى الموت
 الضرب فينبية الصحة أولى كذا في البرازيه ومشتل الأحكام وبه أقر الفاضل أبو السعود اه كذا في تعارض
 البنات للشيخ غانم البغدادي وما ذكره المصنف هنا منى عليه أيضا في كتاب الشهادات قيل باب الاختلاف
 في الشهادة بين الجرح قاتل (قوله فينبية زيدا أولى) انها قامت على قول صاحب الحق لا على النقي ط (قوله
 ليس لورثته الدعوى) لان الواو ادعى الحق للبث أو لانه ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه
 لانه متناقض فكذا التصح دعوى من يدعى في ولاء الجنية وقد سئل في كتاب القول لمن بقوله قال صاحب
 المحمط هذا اذا كان الجراح أجنبيا فان كان وارثا لا يصح اه أقول الطاهر ان ما نقله عن المحمط هذا اذا كانت
 الجراح حية فلانه لا يكون في المدعى اربا لو ارثه عن المال وقد ط كلام المصنف بقوله بمقتل العمد ما اذا
 كان خطأ والمسلية بحالها فانها تقبل الينة ويسقط من الدية ثلثها وبعد قوله لم يجرحني اسما لما لم يفل ينفذ
 لامن الثالث اه ولم يعرفه لاسد (قوله وفي الدرر عن السعودية الخ) تكرر مع ما تقدم قيل قوله لا تؤيد بقتل
 سلم مسلا اه ح (قوله على آخر) أى على رجل آخر أجنبي عن المورث بقرينة ما بعده (قوله وقد كذبهم)
 أى كذب اليهود كما في حاشية الاشباع عن مجموع التوازل (قوله فبرهن انبم على ابن آخر) عبارة الاشباع فبرهن
 بانه فلانا آخر جرحه والصواب ما هنا وقال اليرى ان ما في الاشباع خلاف المنقول فتنبه (قوله لقيامها
 في حرمانه الارث) بيان الفرق بين ما اذا أقيمت الينة على أجنبي فلا تقبل كما تقدم وبين ما اذا أقيمت على ابن
 المجرور قال في التظهير وبه وجهه أن الينة قامت على حرمان أولياء الارث فلا أجز ثلث في الميراث فجعلت الينة
 على عاقلة اه (قوله ولم يعلم به) وكذا ذاع بالاولى ط (قوله لا قصاص ولادية) وبرث منه متهنية ط (قوله
 فيأكله) أى لا يختار به والاولى حتى شره (قوله ولو أوجره الخ) أى صبه في حلقه على كرمه وكذا لو ناوله وأكرهه
 بل شره حتى شرب فلا قصاص وعلى عاقلة الدينة تنازعنا في ثم قال وفي التخرية ذكر المسئلة في الاصل
 طلقا بخلاف ولم يفصل ولا يشك على قول أبي حنيفة لان القتل حصل بما لا يجرح فكان خطأ المدعى
 نذبه وأما على قوله ما فهمهم من قال عندهما على التفصيل ان كان ما أوجره من السم مقدار ا يقتل مثله قالبا
 هو عود والخطأ العمد منهم من قال انه على قولهم جميعا خطأ العمد مطلقا اه ملخصا وذكر الالحاقى أن
 جنة بالسعود ذكر في باب قطع الطريق انه لو قتل بالسم قبل يجب القصاص لانه يعمل النار والسكين
 بجحه السرقتى اه أى اذا أوجره أو أكرهه على شره كالأختي (قوله فلا يلزم الا التعزير والاستغفار)

مضى أكله ولم يعلم به فبات لا قصاص ولادية لكنه محبس ويعزر ولو أوجره (السم) الجراح الجحامة الدينة على عاقلة وان دفعه في شرية
 لم يرمومات) منه (فكلاول) لانه شره مستباح خيرا لان الأفعى خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستغفار حاشية (وان قلته به) بفتح الميم

بل قتله ظهره ولم يجرحه
(لا) يقتصر في رواية
الطحاوي وظاهر الرواية
انه يقتصر بالجرح في
حدين وخمس وذهب
ونحوها وعزه في الدرد
لما ضحان لكن نقل
المصنف عن اخلاصه ان
الاصح اعتبار الجرح
عند الامام لوجوب
القتل وعليه جرى ابن
الكامل وفي المجتبى
ضرب بسيف في عنقه
غرق السيف الفم
وقته فلا قود عند أبي
حنيفة (كالتنق
والثريق) خلافا
لهم والشافعي ولو
أنخله ميتا فأت فيه
جوعا لم يضمن شأ وقال
تجب الدية ولو دفنهما
فأت عن محمد بدينه
بجنى مختلف قتله
بموالاة ضرب السوط
كاسيحي ووفيه لو اعتاد
الخنق قتل سياسة ولا
تقبل توبته لو بعد
مكة كالساحر وفيه
قط رجلا وطره قدام
أسد أو سمع قتله فلا
قود فيه ولا دية وبمز
ويضرب ويحبس الى
أن يموت زائد في البرائة
وعن الامام عليه الدية

قوله لا يعلم القيد
الا انه كنا بالاصل المقابل
على خط المؤلف

أى لا تركه معصية بتسييم لقتل النفس (تنبه) أقر أنه أهلك فلانا بالدعاء وألهمهم الساطنة أو بغير
الافتعال لا يلزمه شيء لأنه كتب محض لأنه يؤدى الى ادعاء علم القيد المنفى بقوله تعالى لا يعلم القيد الا الله ولم
يوجد نص بإعلاجه بهذا الاسم والقرار كذا لا يلزمه شيء كما لو أقر بقتل رجل هو أكبر من المقر سألوا قاتل
أنه أهلك فلانا بقرائة أسماء الله تعالى القهر بما تختلف المشايخ فيه لوقوعها والاصح أنه لا يلزمه شيء لأن السمع
لم يجعله من آفة القتل وسببه اه يعرى عن حاوى القنية ولم يذ كر ما إذا أقر أنه قتله بالاصابة بالعين فأنامل (قوله)
ما يعمل به في الطين قال العيني المرفق للموت تشديد الرأى وهو خشية طوبى له في رأى صاحب يدق رغن
فوقها خشية عريضة يضع الرجل رجله عليها ويحفر بها الارض (قوله) بل قتله ظهره الخ وان اصابه القود
ففي مسئلة القتل بالنقل وقد مر أن أول الكتاب معراج أى يكون شبه عدو وتقدم الكلام فيه (قوله) ان الاص
اعتبار الجرح الخ صرح بذلك في الهداية أيضا ولم يتبعه الشراح فكان النقل عنها أولى لأنها أقوى (قوله)
فلا قود عند أبي حنيفة) لأنه لم يقصد ضرب به آفة حارحة ولو الجأه أقول وهذا ما أوافق لما تقدم من تعريض القيد
بأن يتعذر ضرب به آفة تفرق الاجزاء أو يؤخذ منه أنه لو قصد ضرب بالسيف في هذه الصورة يلزمه القود لحصول
الجرح بآفة القتل مع قصد الضرب وأما ما قدمنا من المجتبى أول الكتاب من أنه لا يشترط في القيد القتل
فإنما له بعد قصد ضرب به بالمحدد لا يشترط قصد القتل بالشرط هو قصد الضرب بدون القتل ثم لا يلزم من وجود
القتل بالمحدد كونه عمدا لأنه قد يكون خطأ فلذا شرط قصد الضرب به وهنا إذا لم يقصد ضرب بالسيف لم يكن
عمدا وان حصل القتل به (قوله) كالتنق متصل بقوله والا والخنق بكسر النون قال الضارنى أو يقال
بالسكون وهو مصدر خنقه اذا عصر حلقه والخنق فاعله والخنق بالكسر والخنق ما خنق به بمن حل الزهر
اه مغرب (قوله) خلافا لهما فعندهما فيه القود وفي اللؤلؤ الحية هذا اذا دام على الخنق حتى مات أما اذا تركه
قبل الموت بنظر اذ دام على الخنق عقدا رما يموت منه الانسان غلب السباح القصاص عندهما والا فلا جناح له
وكذا في الثغرى بشرط أن يكون الماء عظيما بحيث لا تمكنه الحياة لتكون عندهما عقدا موحدا القصاص
فولو قتل لا يقتل غالبا وأعظم ما يمكن التعاقمة بالسباحة فان كان غرضه شدة وهو بحسن السباحة فهو
عدا فاده في التترخانة وغيرها (قوله) ولو أدخله بيتا كذا أطلقه في التترخانة عن المحط وفيها الظهيرة
لوقيد وجب فيه بيت الخ والظاهر ان المعتبر عدم القدرة على الخروج سواء قيدا أو لا (قوله) وقالوا لا يجب الدية
في التترخانة عن المحط والكبرى يجب عليه الدية وفيها عن الحانية والظهير يجب على عاقلة وتظاهران
الاول على حذف مضاف تأمل وفي الظهيرة والفتوى على قول أى حنيفة أنه لا شيء عليه وقال ط أول الكل
وفي شرح الجوى عن خزائن المقتين ولو طرحه في بئر أو من ظهر جبل أو سطع لم يقتل به ولو طين على انسان ميتا
حتى مات جوعا أو عطشا لم يضمن وقال عليه الدية لأنه لا مذهب يؤدى الى التلف فيجب الضمان وهو المختار في زماننا
لمنع الظلمة من الظلم اه (قوله) عن محمد يقاد) يناعلى أنه يجب عند قتل شبه القود كما نقله في المراج أو على
أن هذا عند قتل التترخانة بقاؤه لا يقتله عدا وهذا قول محمد والفتوى أنه على عاقلة الدية اه والفرق
وبين ما اذا حبسه حتى مات جوعا حيث كان الفتوى على أنه لا شيء عليه كما مر هو أن الجوع والعطش من لوازه
الانسان أما ما هنا فقد مات عما وثق ليس من لوازمه مضاف للفاعل كما فاده في الظهيرة (قوله) بخلاف قتله الخ
فانه لا قود فيه قال الاتفاقى اذا والى الضربات بالسوط الصغير والعصا الصغيرة لا يجب القصاص وقال الشافعي
يجب اذا والى على وجه لا يمتته النفس عادة اه ونقل قتله أنه شبه عدو عن أبي حنيفة وعندهما عند (قوله)
سبيهم) لم أراه (قوله) لو اعتاد الخنق الخ في الحانية ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان خناقا معروفا وخنق
واحد يقتل سياسة اه وبإشارة الشارح قليل كتاب الجهاد والابان خنق مرة لا يقتل ذكروه بعد قول المصنف
هناك ومن تكرر الخنق بمن في المصير قتل به ومفاده أن السكران يحصل عرى ثم هذا غير خاص بالخنق بل
في شبه العدة لا قود فيه الا أن يتكرر منه فلا مام قتله سياسة (قوله) ولو بعد مسكة أى بعد ما وقع في بيلا ما
وان تاب قبله قبلت مجتبى (قوله) فلا قود فيه ولا دية وكذا لو أدخله في بيت وأدخل معه سبعاً وأغلق عليه الدية

فقتله السبع وكذا لو نهشته حبة أو ألسعته عقرب وان فعل ذلك بصي ففعله الدية تارة ثانية ونقل ط مثله
عن الهندية وقوله ففعله الدية أي على عاقبته على حلق مضاف بدليل ما يأتي إذا لا يصدق عليه قتل الحمد على
قول الامام تأمل وانظر ما الفرق بين الصبي والرجل وسيد كرام المصنف قيل بطل القسامة لو عصب صبي حرا
فمات بصاعقة أو نهش حبة فدينته على عاقبته الغاصب وعقله الشارح هناك بأنه متبب وذكر أنه لو قتل الحر
الكبير مقبلا ولم يكن له التحرز عنه ضمن الخ ومقتضا عدم الفرق بين الكبير والصغير وهذا موافق للرواية التي
ذكرها عن البرازيه وسأيت تمام الكلام على ذلك هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو قط صيا الخ) ذكر في
التارة ثانية وذكر فيه ولو أن رجلا قط صبيًا أو رجلا حرا وضع في الشمس ففعله الدية اه أي على عاقبته كما قد مرنا
تأمل ولنظر ما الفرق بين الشمس وبين السبع فإنه لاحكم الفعل كل منهما في كل هو متبب بالقتل والتأثير
أنه مفرغ على تلك الرواية (قوله فربس) قال في المغرب وسب في الماء سربا من باب طلب (قوله وغرق
الخ) أي وعلم موته منه قال في التارة ثانية ولو أنه حين طرح سرب في الماء ولا يدري مات أو خرج لم يره أثر لاشي
عليه ما يعلم أنه قد مات (قوله فعلى عاقبته الدية) أي معقطة تارة ثانية (قوله ولو سب ساعة الخ) وكذا لو كان
بعد السباحة تارة ثانية (قوله لأنه في حكم الميت) فأوقات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولو برث هو من ابنه
فخبره (قوله الا اذا كان يعلم الخ) تبع فيما لمصنف المتخ وصوابه أن يقول وإن كان يعلم القاتل أنه لا يعيش
فأله الذي يرثه في الثانية وللأصله والتارة ثانية والبرازيه (قوله شق بطنه الخ) في التارة ثانية شق بطنه
آخر ج مفعلة ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عدا فاقاتل هو الثاني وإن كان خطأ جيب الدية وعلى الشاق
لث الدية وإن نفذت إلى الجانب آخر فتلها خذنا كان مما يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وإن كان بجال
لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب الموت فاقاتل هو الاول فيقتصر به على موجب الدية بلطفا
به ملخصا لعل الفرق بينه وبين من هوى النزاع أن النزاع غير محقق فإن المريض قد يصل إلى الحالة شبه النزاع
كل قد ينشأنه قد يمتنع به كالوحي ثم يعيش بعده طويلا بخلاف من شق بطنه وأخرج أمعاؤه فإنه يموت
موتة لكن إذا كان فيه من الحياة ما يعيش معها يوما فماتت بحياة معتبره شرعا كما مر في النزاع فلذا كان القاتل
هو الثاني وأما لو كان يضرب اضطراب الموت من الشق فالحياة فيه غير معتبرة أصلا فهو ميت حكما فلذا كان
القاتل هو الاول وهذا ما ظهر في تأمل (قوله الا اذا وجد ما يقطع الخ) قال في الخ لا يلجس سبب ظاهر لونه
بحال الموت عليه ما لم يوجد ما يقطع كثر الرقبة والبرص اه والحز بالهمة فالهمة القطع والغصم في منه
خرج (قوله وقد مرنا الخ) أي في هذا الفصل وأشار به إلى القاطع آخر (قوله من زيد ثلث الدية في ماله) لأن
حاقلة لا تحتمل الحمد وانما يقتض لماسمرو بأن في أنه لا قصاص على شرب ثلث من لا قصاص بقتله لعدم
مزمه (قوله فصارت ثلاثة أجناس) فكان النفس تلت بثلاثة أفعال والثالث يفعل كل واحد ثلثه فصب
به ثلث الدية هداية (قوله وبمقادير) أي بمقادير التعليل (قوله ليكون فعله الخ) اذ لو كان غير مكلف
بدر في الدارين كقتل الاسد فيكون على زيد نصف الدية (قوله وأن لا يزيد على الثلث لو تعدد قاتله) بأن كان
مزدحم فمشتت هو وغيره في الثلث وأقول ذكر في متفرقات التارة ثانية لو خرج رجل حرا فوجرحه
ثم حرا ثم انضم إليه ما هو دهر في كل واحد منهما ثلث الدية وثلثها هدر اه ومثله في الجوهرة قبيل
ثلاثة الأول وفي تكة الطوري ولو قطع رجل دمه جرحه آخر جرح هو أيضا نفسه واقترع سمبع ضمن
ما طع ربع الدية والحارح ربعه لأن النفس تلت بمقتضى أربع ثمن منها معتبرتان اه ومثله ما يأتي
ثنا آخر بطلب ما يجده في الطريق لو استأجر بأربعة فخر يتر فوقعت خلت أحدهم سقط الربع ووجب على
ال واحد بالربع فظهر أن المتقول خلاف ما ذكره فتنه أقول ويؤخر ضمن ذلك جواب ما حدة الفتوى في زماننا
من جرح صبي يسكن في بطنه فظهر بعض أمعاؤه في بطنه بحيث الجرح ورثه بالامعاف لم يكن ذلك
توسيع الجرح فاذن له أبو الصبي بذلك فعلى ثمن تلك الدية فينفي أن يجب نصف الدية على الجارح في

كألقاه على عاقبته الدية عنداني حنفة
ولو سب ساعة ثم غرق فلا
دية لأنه غرق بفجره وفي
الاول غرق بطرحه في
الماء (فقط عنقه وبقى
من الحلقوم قليل وفيه
الروح فقتله آخر فلا
قود فيه) عليه لأنه في
حكم الميت (ولو قتله
وهو في حالة النزاع
قتله الا اذا كان يعلم
أنه لا يعيش منه كذا في
الخاتمة وفي البرازيه شق
بطنه بحديدة وقطع
آخر عنقه ان وهو بقاؤه
حيابعد الشق قتل
قاطع العنق والقتل
الشاق وعز القاطع
(ومن جرح رجلا عدا
فصار ذافراش ومات
بقتص) الا اذا وجد
ما يقطعه كثر الرقبة
والبرص منه وقد مرنا
لوعق الجرح أو
الاولاء قبل موته
صح استحسانا (وان
مات) خضع (يفعل
نفسه وزيد وأسدوحة
ضمن زيد ثلث الدية في
ماله ان) كان القتل
(عدا والا فلي عاقبته)
لأن فعل الأسد والحية
جنس واحد لأنه هدر
في الدارين وفعل زيد
معتبر في الدارين وفعل
نفسه هدر في الدنيا

(ويجب قتل من شهر سيف على المسلمين) يعني في الحال كما نص عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوفاة فقال ويجب دفع من شهر سيف
المسلمين ولو يقتله ان لم يكن دفع ضرره الابه (٣٦٣) صرح به في الكفاية أي لانه من باب دفع الصائل صرح به الشنقي وغيره وأما ما يؤيد

ما له لان الفعل الآخذ مأذونه فكان هدرا كإسائي (قوله) ويجب قتل من شهر سيف شهر سيفه كمن شهره
انتظاره فرفع على الناس قاموس (قوله على المسلمين) تنازع كل من يجب وشهر وعبارة الجامع الصغير شهر
على المسلمين سقا قال حق على المسلمين أن يقتلوا ولا شيء عليهم اهـ وذكر أبو السعود عن الشيخ عبد الحلي
أن أهل التهمة كالمسلمين (قوله يعني في الحال) أي في حال شهره بالسيف عليهم فاصدا ضربهم لا يند نصرا
عنهم فانه لا يجوز قتله كما يأتي (قوله) كما نص عليه ابن الكمال) أي على كونه حالا والاولى أن يقول كما لا خلاف
لانه لم ينص عليه وإنما أخذ بطريق الاشارة من قوله دفع فان الدفع لا يبطئ فط (قوله) صرح به في الكفاية
ليس هذا في عبارة ابن الكمال وعبارة الكفاية أي انما يجب القتل لان دفع الضرر واجب اهـ وفي المراجع
معنى الوجوب وجوب دفع الضرر لا أن يكون عين القتل واجبا (قوله) وأما ما يؤيد اهـ أي يؤيد ان الرد
له قتله اذ لم يمكن دفع ضرره الا به وذلك في عبارة صدر الشريعة لا يتغير في سائر عبارات المتن بعدها (قوله) ولا شيء
بقتله) أي اذا كان مكلفا كما يعلم من قوله الا في وقت شهر المحن والى يمكن عين القتل واجبا كان محتلا
أن يكون القتل موجبا للضمان فصرح بعدد ما أول ما بن الكمال (قوله) ولا يقتل معطوف على قوله لا شيء
بقتله (قوله على رجل) أي فاصدا قتله بدلالة الحال لاخرها ولما أضاف اذ يلحق في الطلاق وأقارب هذه المسئلة
أن الواحد كالمسلمين (قوله) لبلاد أو نهار الخ) لان السلاح لا يثبت فيحتاج الى دفعه بالقتل ههنا أي ليس
فيه مهلة للدفع فغير القتل (قوله) أو شهره عليه عصا الخ) لان العصا الصغيرة وان كانت تثبت ولكن في الليل
لما يلحقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير المصر في الطريق لا يلحقه الغوث قالوا فان كان
عصا لا يثبت تحت أن يكون مثل السلاح عندهما ههنا (قوله) فقتله المشهور عليه) أي أو غيره بدفعه
زبلي وفي الكفاية ولورث المشهور عليه قتله يأتي (قوله) عدا) أي بمحدود نحوه وكذا شه العبد لا يولى
(قوله) يجب الدية) أي لا القصاص لوجود المسح وهو دفع الشر وتعمامه في الهداية (قوله) ومنه الصبي
والدابة) أي مثل المحنوف في وجوب الضمان لكن الواجب في الصبي الدية أيضا وفي الدابة القيمة وكذا روي
أنه لو كان المحنوف أو الصبي عدا أو الواجب القيمة كالدابة الملوكة تأمل اهـ أقول وفي النهاية ما تصدأحوا
على أنه لو كان الصائل عدا أو صدا الحرم لا يضمن كذا ذكره الامام الترمذي اهـ ومثله في المراجع وذكر
الفرق بينهما وبين الدابة العلامة الاتقاني في غاية البيان عن شرح الطحاوي وراجعه (قوله) أو غيره الخ
لاحاجة اليه وليس محل وهم حتى يقويه بالنقل فتدبر ط (قوله) عادت عصمته) فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل نفس
معصومة مطلوبا فيجب عليه القصاص زبلي (قوله) مادام نهار السيف) أي مع قصد الضرب (قوله) لا
مفهومه أنه لو نهار السيف قتله لانه يلحقه الغوث بالصراخ (قوله) دون ماله) أي لاجل ما قلنا عنه وغيره
(قوله) وكذا لو قتله قبل الأخذ الخ) قال في الخلفاء أي رجل لا يبرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا يبرق
حائطه وأحاط غير وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اهـ (قوله) وفي
الصغرى الخ) يريد به تعديما لطفة التون والشروع أي أنها لا تعد على الفتاوى قال الماتن في آخره
الطريق ويجوز أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصا أو يقتل من يقتله عليه وقال في المنع عن البراءة
المعصوم ومعها مال لا بأسى عشرة حل له أن يقتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون ما لا بأسى
يقع على القليل والكثير اهـ سماحنا (قوله) رأيت) ونصها في كتاب الوصايا قتله صاحب الدار وهو
على أنه كاره فقدمه هل وان لم تكن له جنة أن لم يكن المقتول معروفا بالسرقة والسرقة قتل صاحب الدابة
قصاصا وإن تمهاته في القصاص يقتص وأحسن انما يجب الدية في ماله لو نهار المقتول لان دلالته
أورثت شبهة في القصاص لا المال اهـ (قوله) مع ذلك) لاحاقه ط (قوله) لقد نذرته على دفعه الخ) قال

(ولا شيء بقتله) بخلاف
الجل الصائل (ولا يقتل
من شهر سلاحا على رجل
لبلاد أو نهارا في مصر أو
غيره أو شهره عليه عصا
ليلاف مصر أو نهارا في
غيره فقتله المشهور
عليه) وان شهر المحنوف
على غير مسلحا فقتله
المشهور عليه (عدا
يجب الدية) في ماله
(ومنه الصبي والدابة)
الصائلة وقال الشافعي
لا ضمان في الكل لانه
لدفع الشر ولو ضرب
الشاهر أو نصرف
وكف عنه على وجه
لا يبرد بضره تأني فقتله
الآخر) أي المشهور
عليه أو غيره كذا عمه
ابن الكمال تبع الكافي
والكفاية (قتل
المقاتل) لانه لا انصراف
عادت عصمته قلت فصرح
أنه مادام نهار السيف
له ضربه والا فلا يفظ
(ومن دخل عليه غيره
للأفانج السريعة من
بنته فاجعه) برب البيت
(قتله فلا شيء عليه)
لقوله عليه الصلاة
والسلام قاتل دون ماله
وكذا قوله قبل الأخذ
قصدًا غنمًا ولم يكن
من دفعه بالقتل صدر

شريعوفي الصغرى قصده ان عشرة أو أكثره قتله وان أقل قاتله ولم يقتله وهل يقتل قوله انه كاره ان يبينه من والا فان
المقتول معروفا بالسرقة والنشر يقتص استحسانا والدية في ماله لو نذرته المقتول رأيت ههنا اذ لم يبرق له لو صاح عليه لم يحمله وان لم
(قتله مع ذلك واجب عليه القصاص) لقتله بغير حق (كالغصوب منه اذا قتل الغاصب) فانه يجب القولية نذرته على دفعه بالاشت

المسلم والقاضي (ما دام الدم المتعالي الحرم يقتل فيه) خلافاً للشافعي (ولم يخرج عنه القتل لكن بمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر
خروج من الحرم حيث يقتل) خارجاً عما في أدون النضر فيقتصر منه في الحرم (٣٦٣) اجتمعوا (ولو أنشأ القتل في الحرم قتل فيه)
اجماعاً سراحية ولو قتل

في البيت لا يقتل فيه
ذكره المصنف في الحج
(ولو قال اقتلني فقتله)
يسف (فلا قصاص)
وتجيب الدية في ماله في
الصحيح لان الاباحة
لا تجري في النفس ومقط
القول لمنه الاذن وكذا
لو قال اقتل أحمى أو أحمى أو
أني فتأنيمة الدية استحساناً
كقاي السراية عن
الكفاية وفيها عن
الواقعات لوانه صغيراً
يقتص وفي الخاتبة بعثت
دي بفس أو بألف فقتله
يقتص وفي اقتل أحمى
عليه دية لانه وفي اقطع
يده فقطع يده يقتص
وفي شج أحمى فقتله لاشئ
عليه فلان مات فعليه الدية
(وقيل لا) تجب الدية
أيضاً وحده ركن
الاسلام كافي العبادية
واستظهره الطرسوسي
لحسن رده ابن وهبان
(كلو قال اقتل عدي
أو اقطع يده ففعل فلا
ضمان عليه) اجماعاً
كقوله اقطع يدي أو
رحلي وان سري بنفسه
ومات لان الأطراف
كالا موال فصح الامر
ولو قال اقطع علي أن
تغطي هذا الثوب
أو هذه الدراهم فقطع

بما إذا بقدر المسلمون والقاضي كما هو مشاع في زماننا واطارها أنه يجوز له قتله لعدم الحديث ط (قوله ما باح
الدم) بأن قتل أو زنى ومثله ما أوجبنا الخراً وفعل غيره مما وجب الحد كذا كمال العلامة السندی في المنسل
للمتوسط وصرح بأن المرتد كقتل لكن قمتنا آخراً ما باح عن المتني بالنون أنه يعرض عليه الاسلام فان
سلم والاقول ونقله القاري في شرح المنسل عن التنفوذ كراهة تخالف لا طلاقهم الا ان يقال امام المرتد عن
الاسلام خاتمة في الحرم وهو الطاهر ثم ذكر عن البدائع أن الحربى لو تعالي الحرم لا يقتل فيه ولا يخرج
عندهما وقال أبو يوسف ما باح اخراجه منه (قوله فيخرج من الحرم) أي يخرج خوفاً نفسه (قوله فيقتص
منه) وكذا في الخاتبة عن أي حنفية لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لما هو من فعل شأمن ثالث في الحرم
فما عليه المحدثه (قوله ولو قتل في البيت الخ) ومثله سائر المساجد لان المساجد يمان عن مثل ذلكاه رضى
(قوله يسف) قبله لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتله بمقتل فالدية على العاقلة ط (قوله في الصحيح) وبه جزم
في عمد المتني بل في مختصر المحيط أنه بالاتفاق كما في شرح الوهبانية (قوله ومقط القود) كالاستدراك على
قوله لان الاباحة لا تجري في النفس فان المتأدبر منه القصاص ط (قوله وكذا الوقال) أي وكان هو الوارث
(قوله لوانه صغيراً يقتص) أي قاساً واطارها أن الصغير غير قديم مثله الأخ وعارة البرازية وفي الواقعات اقتل
أي وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطع يده القصاص ولو قال اقتل أحمى فقتله وهو وارثه في
رواية عن الثاني وهو القاس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن والأخ
وقال في القاس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان تجب الدية وفي الانصاح ذكر قربانه اه (قوله
فقتله يقتص) لأنه يسع باطل وهو ليس بان يقتل فليس يقتله اقتلني ط (قوله وفي اقطع يده يقتص)
لان ولا لا استيفاء ليستة بل بالاب فلم يكن أمره مسقطاً للقصاص رضى تأمل (قوله وفي شج أحمى الخ) هذه
المسئلة ثم ارفاق الخاتبة بل في مذكور في المحتج ونفسه ولو أمره أن يشبهه فقتله فلا شئ عليه فلان مات منها
في كان عليه الدية اه والضمير في تشبهه محتمل عونه على الأمر وعلى الابن المذكور في المحتج قبله والثاني هو
مما فيه التنازع لكن فيه أنه لا يظهر الفرق بين القطع والتشبه فلانما (قوله وقيل لا الخ) مقابل قوله ويجب
الدية في ماله في الصحيح (قوله وان سري بنفسه ومات) عزاء في التنازع الثانية إلى شج الاسلام وفيها عن شرح
الطحاوى قال لا تخرق عدي فأن كان بعلاج كالمنا وقعت يدها كلمة فلا بأس به وان من غير علاج لا يحل ولو
اقطع في الحالى فسرى إلى النفس لا يضمن اه (قوله ولو قال اقطع) أي الطرف القهوه من الأطراف (قوله
ولو بطل الصلح) أي ماضى به بدلاً عن الارش (نبية) قال في الفصل ٣٣ من جامع القصولين وقد
وقعت في بحارى واقعة وهي رجل قال لا تخرارم السهم إلى حتى أخذت فرمى اليه فأصاب عينه فذهبت قال ح لم
يضمن كقولنا لمان على حتى وهكذا في بعض المشايخ به وقاسوه على ما لو قال اقطع يدي وقال صاحب المحيط
الكلام في وجوب القود ولا شئ أنه تجب الدية في ماله لا مذ كرفي الكتاب لو تضرر بابا لو كرهت فذهبت عين
أحد هباً بادلوا ممكن لانه عدوان قال كل منهما لا تخردهم وكذا لو برز على وجه الملاعبة والتعليم فأصاب
ثلاثة عينه فذهبت بقادان أمكن اه وقال العلامة الرملى في حاشيته عليه أقول في المسئلة قولان قال في مجمع
الفتاوى ولو قال كل واحد لصاحبه دمه وركز كل منهما صاحبه وكسرتنه فلا شئ عليه فبغزة ما لو قال اقطع يدي
فقطعها كذا في الخاتبة اه والذي ظهر في وجه ما في الكتاب أنه ليس من لازم قوله دمه ما باحة عينه لاحتمال
السلامة مع المضاربة بالو كره كاحتمال هاجم روى السهم فلا يمكن قوله أرم السهم إلى وقوله دمه مع صحاح اتفاق
عضوه بخلاف بقوله اقطع يدي وأرجح على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به أن الأطراف كالا موال
صحيح الامر فيها تأمل اه (قوله فيغير القاتل) وكذا القاتل لوجود العلة فيه فأفاده الجوى وانظر هل يقطع
القصاص في صورتين ط واطارها أنه لا يتوقف في عدم السقوط الا بمعنى لعدم جواز الانك (قوله عفو الولي)
عن القاتل أفضل) ويبرأ القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانهم حاق الوارث بيري (قوله لا تصح توبة القاتل)

بما أرسى بدلا القود وطل الصلح برأيه (فروع) عهبة القصاص لشر القاتل لا يجوز له الهجر في التملك بعفو الولي عن القاتل
فصل من الصلح والصلح أفضل من القصاص وكذا عفو الجورح ولا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود وهبانية الامام شرط استيفاء

القصاص للحدود عند
الاصولين وقرق الفقهاء
أشباهه وفيها قاعدة
الحدود تدل بالشبهات
كالحدود القصاص الا في
سبع * يجوز القضاء
بعلمه في القصاص دون
الحدود * القصاص يورث
والحد لا * يصح عفو
القصاص لا الحد
التفاديل لا يمنع الشهادة
بالقتل بخلاف الحد
سوى حد القذف *
ويثبت بأشارة أئمن
وكأنه بخلاف الحد *
يجوز الشفاعة في
القصاص لا الحد *
السابعة لا يفي القصاص
من الدعوى بخلاف الحد
سوى حد القذف *
وفي القنينة نظر في باب
دار رجل فقفا الرجل
عنه لا يضمن ان لم يكنه
تحمته من غير فقها
وان أمكنه ضمن وقال
الشافعي لا يضمن فيما
ولو أدخل رأسه قرصا
محجور فقأها لا يضمن
اجابا انما الخلاف فيمن
نظر من خارجها والله
تعالى أعلم

حتى يسلم نفسه لا قود) أي لا تكفيه التوبة وحدها قال في تبين المحارم واعلم أن توبة القاتل لا تكون بالانقضاء
والندامة فقط بل يتوقف على إرضاء أولياء المقتول فإن كان القاتل عبدا لاد أن عكفهم من القصاص منه فلو
قتلوه وإن شاءوا عفو عنه مما كان عفو عنه كفته التوبة اهـ ملخصا وقدما أنفأ أنه بالعفو عنه يرافق الاستيصال
يرأفها بينه وبين الله تعالى هو بمنزلة الذين على رجل خات الطالب وأرأته الورثة يراهم يراهم في أماني ظلمه
المقدم لا يراهم فكذلك القاتل لا يراهم ظلمه ويرأفهم القصاص والدية تارة خاتبة أقول والظاهر أن الظلم المتقدم
لا يسقط بطلوبه لتعلق حق المقتول به وأما ظلمه على نفسه بانقضاءه على المحصية فيسقط بها تأمل وفي المحلولة
عن فتاوى الامام النووي مسئلة فيمن قتل مظلوما فاقصص وأرأته وأعز على الدية وأما جاحل على القاتل بعد ذلك
مطالبة في الآخر الجواب طواهر التمرع تقتضي سقوط المطالبة في الآخر اهـ وكذا قال في تبين المحارم
طاهر بعض الأحاديث يدل على أنه لا يطلب وقال في مختار الفتاوى القصاص مختص من حق الأولياء وأما
المقتول فضايعه يوم القيامة فإن بالقصاص ما حصل فائدة للمقتول وحقه باق عليه اهـ وهو مؤيد لما استظهره
(قوله) وقرق الفقهاء) أي بين القصاص والحدود فيسقط الامام الاستيفاء الحدود دون القصاص جوى قال
في الهندية وإذا قتل الرجل عبدا وله واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو بقض اهـ ط (قوله)
يجوز القضاء بعلمه في القصاص) يعني على القاضي بقضيه بعلمه في غير الحدود والقنينة السوم على عدم
جواز القضاء بعلمه مطلقا جوى اهـ ط وسد كره الشارح في أول جنابات المجلد (قوله) القصاص يورث
سما في بابه في أول باب الشهادة في القتل (قوله) لا الحد) مثل حد القذف وهو محمول على ما عدا ما انفأنا
قبلها فهو جاز في الحاي اذا ثبت الحد لم يجز الامقاط وإذا عفا القذوف عن القاذف عفوفا باطل وإن طلب
بالحد اهـ الا اذا قال لم يقتض في أو كذب شهدي فله يصح كافي الجرحين الشامل والمرادين بطلان العنوة
اذا عاود طلبه حدان العفو كان لقوا فكأنه لم يخص الى الآن وليس المراد أن الاما ع أن يقيه به بعد ذلك
المقتذوف وعفوه أفلا بما هو السعوى في حاشية الاشباه ط (قوله) بخلاف الحد) فان التقادم بينهما والتقدم في
الشرب يذهب الى الرجوع وفي حديثه بعض شهز وقدم في الحدود ط (قوله) لا الحد) فلا يجوز الشفاعة فيه
بعد الوصول لها كم اقبل الوصول اليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم لطفه لان الحد
لم يثبت كافي البصر في السرى قال الأكمل في حديثه ما شفعوا أو تورعوا ولا تناول الحد بث الحد فتبين
الشفاعة لا راب الحوائج المباحة كيف التلم أو تخليص خطا أو أمثالهما وكذا العفو عن ذنب ليس فيه حد
اذا لم يكن المذنب مصرا فان كان مصرا لا يجوز حتى يرتد عن الذنب والاصرار اهـ ومثله في حاشية المجموع عن
شرح مسلم الامام النووي (قوله) السابعة (الخ) قال في الاشباه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد والخص
والوفع وعق الأسوة حرث الأصلية وفيما يخص الله تعالى كرمضان وفي الطلاق والابلا والظهار اهـ
(قوله) سوى حد القذف) وكذا حد السرقة لما تقدم في محله أن طلب الميسروق منه المال شرط لقطع طو أترأه
سرق مال الغائب توقف على حضوره ومخاصمته * (تنبيه) زاد جوى تأمته وهي اشترط الامام الاستيفاء
الحدود دون القصاص قال ابو السعود ويراد تسعة وهي جواز الاعتياض في القصاص بخلاف حد القذف حتى
لودع القاذف مالا للقذوف بلسقط حقه فانه يرجع به اهـ أقول ويراد تسعة وهي مجتمعة رجوعه عن الاقرار في
الحد (قوله) لا يضمن اجابا) انه مثل ملكه كالوفد أخذ شياه قد دفعه حتى قتله لم يضمن من غير القنينة
معراج الدراية ومن تطرق بيت انسان من ثقب أو شق باب أو نحوه فطعنه صاحب الدار بخشما أو دمه بمصلحة
فقفا عنه يضمن عندنا وعند الشافعي لا يضمن لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام
قال لو أن امرأ الطلع عليه ثياب من فضة فمضت فقتلته بمصا فمضت عنه لم يكن عليه جناح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام
في العين نصف الدية وهو عام ولان مجرد النظر اليه لا يصح الحنابة عليه كالتنظر من الباب المفتوح وكما يدخل
بينه وتطرقه أو نال من امرأته ما دون الفرج لم يجز قلع عينه ولأن قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل دم امرئ
مسلم الحديث يقتضي عدم سقوط عصمته والمراد بما روى أبو هريرة ما لم يلقه في الزجر عن ذلك اهـ ومثله في بطن

الشيء وقوله وكلا يدخل بته المخ مختلف لما ذكره الشارح الآن يحمل ما ذكره على ما إذا لم يمكن تحجته
بغير ذلك وما على ما إذا أمكن فليتأمل والله تعالى أعلم

(باب القود في مدون النفس)

لما فرغ من بيان القصاص في النفس أتبعه بما هو غرة الاتسع وهو القصاص في الأطراف غاية ثم أعلم أنه لا يقادح في الاعتدال به خلافاً للشافعي كما سيأتي آخر الشجاج **(قوله رعاية حفظ المائدة)** الأولى الاقتصار على المتن فإن الرعاية الحفظ ط **(قوله فقد أخرج)** أي وسواء حصل الضرب بسلاح أو غيره لما قدمه أنه ليس بمدون النفس شبه **(قوله من المفضل)** وزان مصحداً لحمل فاصل الأعضاء مصباح **(قوله من نصف ساعد الخ)** المراد به لا يكون من المفضل **(قوله أو من فصة أنف)** أي عن عطفها على من الأولى لا على ساعدانه لا لقصاص بقطع القصبة كلها ونصفها لأنها أعظم كافي الجوهر **(قوله لا تمتنع حفظ المائدة)** لأنه قد يكسر بزائدة من عضو الخافي أو يقرخل فيه زائد ط **(قوله وإن كانت يده أكبر منها)** أي من المقطوعة وهذا بخلاف ما إذا نجا به برفضة فأخلت الشجة ما بين قرني الشجوج ولا تأخذ ما بين قرني الشاج لكبر رأسه حيث اعتبر الكبر وخير الشجوج بين الاقتصار بقدر نجته وبين أخذ أرواش المصغرة لأن المعتز في ذلك التن والاقصاص عقداً رها تكون الشين في الثانية أقل وأخذ ما بين قرني الشاج يزاد على حقه فانتفت المائدة بصورة ومعنى فإن شاء استوفاهما معى وهو عقداً ريشته ويترك الصورة وإن شاء أخذ رأسها أما اليد الكبيرة والصغيرة فقتعهما لا يختلف غاية وغيرهما وقد بالكبر لأنه لا تقطع القصبة الشلاء ولا العين اليسرى وبكفة كافي الجوهر وتأتي لنامه **(قوله والماتن)** هو ما لا من الأنف وأستر به عن القصبة كما مر قال ط ولذا قطع بعض لا يجب ذخيرة في الأربعة حكومة عدل على الصحيح خزانة المفتين وإن كان أنف القاطع أصغر من المقطوع أنه أكبر من شأنه طوع وإن شاء أخذ الأرواش محيط وكذا إذا كان قاطع الأنف أعظم لا يجدر به أو أصغر الأنف أو بانه نقصان من شيء أصابه فإن المقطوع يخبر بين القطع وبين أخذ يده أنفه بظهورية اه **(قوله والاذن)** أي كلها وكذا لعضبان كان لقطع حذير عن عيكن فيه المائدة والاسقط القصاص اتفاقاً ولو كانت أذن القاطع صغيرة أو خرقاً أو مشقوقة والمقطوعة كبيرة أو سالمة فخير الخي عليه إن شاء قطع وإن شاء ضمن نصف الدية وإن كانت لمقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل تأتمانية **(قوله وكذا عين الخ)** ولو كبيرة تصغر وتعكسه وكذا يقص من فني اليسرى لا بالعكس بل فيه الدية خلافاً للثانية ولو ذهب بياضها لم يصرف فلا شيء عليه أي إن عاد كما كان فلو أنه حكومة كالوايض مثلاً كافي القهستاني عن الذخيرة مدر متقى أقول قوله وكذا يقص الخ في القهستاني لأنه والذي في الثانية هو ما ذكره عن المجتبى قريباً في الجواهر ما جمع المسلمون على أنه لا تؤخذ العين اليمنى اليسرى ولا اليسرى باليمنى اه ويأتي عامة قريناً بقتنبه **(قوله فزال ضومها)** قال بعضهم يعرف ذلك إذا جبر رجلان من أهل العلميه وقال ابن مقاتل بأن لاتجمع إذا قبلت مفتوحة للشمس **(قوله فيجعل الخ)** هذه لثانته وقعت في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه فشاو الرصحاء فلم يجيئوه حتى جاء على وقضى بالقصاص وبين كذا ولم يذكر عليه فاتفقوا عليه معراج **(قوله عراج)** بكسر الميم ومد الهمزة آله الأربعة رأيت بخط بعض علماء أن المراد بها هنا قولاً لا تقبل برى الوجه لا المرأة العر وفمن الزحاج **(قوله وعن الثاني الخ)** عبارة فتى ولو فاقعنا حوله أو لحوال لا يضرب بصره بقصص منه أو لقصصه حكومة عدل من أي يوسف لا قصاص في العين الحولة مطلقاً اه وظاهره ترجيح الأول وعليه اقتصرت الثانية متضلعاً عن الحسن لكن قال قبله بورقة قصاص في عين الأحوال وظاهره الإطلاق وعلايته تقدم ملهوا الأشهر فلذا اقتصصر عليه الشارح وكذا ظاهر إلام الشمر لئلا يلبس المل إليه فافهم **(تنبيه)** ضرب عن أنسان فابضت بحيث لا يصر بها الاقصاص فيه عند علماء المعتز المائدة فتأ عن رجل وفي عن الثاني بياض بقصصها فالرجل أن بقفا البضاء أو أن يأخذ شبعنه حتى على عين فيها بياض بصرها وعن الخافي كذلك فلا قصاص فيها وفي العين القاعة الذهاب بها حكومة عدل وكذا الوجه بها بياض بعض الناظر أو أصابها قرحة أو رشح أو شئ مما يمسح بالعين

• (باب القود فيما
• دون النفس) •

(وهو في كل ما عيكن فيه
• رعاية حفظ المائدة)
• وحينئذ (فيقاد قاطع
• اليد عن المفضل)
• فلو القطع من نصف
• ساعداً أو ساقاً أو عين
• قصبة أنف لم يقدر
• لا تمتنع حفظ المائدة
• وهي الأصل في جريان
• القصاص (وإن
• كانت يده أكبر منها)
• لا تحاد النفعة (وكذا)
• الحكم في (الرجل
• والماتن والاذن و)
• كذا (عين ضربت
• فزال ضومها وهي قاعة)
• غير مختصة (فيجعل على
• وجهه قطن ويلب
• وتقابل عينه عر آة
• محاة ولو قلع لا)
• قصاص لتعذر المائدة
• في المجتبى فتأ العين
• ويسرى الثاني ذاهية
• اقتصر منه وترك أعين
• وعن الثاني لا تؤخذ
• فقه عين حوله (و)
• كذا هو أيضاً (في كل
• شجة راي) ويتحقق

فقص من ذلك تاريخاً (قوله كروحة) هي التي توضع العظم أي تطهره وكذلك يجب القصص فمادونها
 ظاهر الرواية كلباسي في الشجاع (قوله الاسن) استئتمصل أو منقطع فان الأطباء اختلفوا فقل أنه عصب
 يابس لا يحدت وينمو بعد تمام الخلقة وقيل عظم وكانه وقع عند صاحب الهداية أنه عظم حي قال والمراد
 غير الاسن وعليه فالاستئتمصل والفرق بينهما غير إمكان المساواة بأن يبرد بالبرد معراج وعناية (قوله
 ص) أي من اتحاد المنفعة وفيه إشارة إلى أنها أصلية سليمة ففي القهستاني آل القهستاني من أصلية فلا قصاص في
 السن الزائدة اه أي بل فيها حكومة عدل كما في التاريخانية وفيها أيضاً من الجاني سوداء وصفراء وأجرها
 خضراء إن شاء المجتبى عليه اقتصر أو ضمتها أرض سنه جسماته ولو المعصب من المجتبى عليه فلا الأرض حكوم
 عدل ولا قصاص (قوله موضع أصل السن) بدل مما قبله ط (قوله) يسقط ما سواه أي ما كان داخل في
 (قوله) انزع عما فصلهاته أي لو قلع والتعريف بالهامة وقع في النهاية وتبعه إل بلي والمصنف والشارح والصواب
 لثانته كما وقع في الكفاية قال في المغرب الهامة مشرفة على الحق وقوله من تحبر بسوقه بل بآن ينج
 استناته ولهاته شيء كأنه تحف لثانته وهي لحات أصول الاسنان اه (قوله) وبه أخذ صاحب الكافي
 بالقول بالبرد وعليه مشى شراح الهداية وعزوه إلى النخرة والميسوط وتبعهم في الجوهره والتبيين ولم يعرف
 القول بالقلع أصلاً بل قالوا لا يقطع وإنما يرجع أنه في الهداية قال ولو قلع من أصله قطع الثاني فمتاثلان وكذا
 الشراح لم يرتضوا بل لكن شئ عليه في مختصر الوفاة والمقتى والاختصار والرد وغيرهما ونقل الطوري عن المجتبى
 أن في المستلزومين ونقل بعضهم عن المقدسي أنه قال ينبغي اختيار البرد خصوصاً عند تعذر القلع كما ذكر
 أسنانه غير مقطوعة بحيث يخاف من قلع واحد أن يشعه غيره وأن يفسد اللثة اه قلت يؤيد معاني شرح مسك
 عن الخلاصة الترفع مشروعه والأخذ بالبرد احتياطاً اه (قوله) قال المصنف المخرج أنه في المنع وفي المجتبى (قوله)
 تبرد إلى أن يساويان كسرت) هذا إذا لم يسود الباقي وإن أسود لا يجب القصاص فإن طلب المجتبى عليه استن
 قدر المكسورة وترك ما أسود لا يكون ذلك وفي ظاهر الرواية أنا كسر السن لأقصاص فيه خائبة وبأن
 كتاب اللغات وفي البرازية قال القاضي الإمام في كسر بعض السن اعتماداً بالبرد إذا كسر عن عرض ألمه
 طول فقه الحكومة اه شربلية وفي التاريخانية كسر مستوي يمكن استيفاء القصاص منه اقتصر
 فعله أرض ذلك في كل سن من من الأبل أو البقر اه فلم تقصده أيضاً إذا أمكن فيه المساواة وفي الخاند
 ضرب من رجل فأسود فزعه آخر فعلى الأول أرض تام جسماته وعلى الثاني حكومة عدل اه وفيها ك
 ربع سن رجل ٢ وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذ كبر سن رستم أنه يكسر من الكاسر ولا يتغير فيه
 والكبد بل يكون على قدر ما كسر وكذا الوقطع إذا نسان أو يده وأذن القاطع أو يده طول اه (تبيينه)
 في الخلاصة ولو كسر بعض السن فسقط الباقي لا يجب القصاص في الشهور ومن الرواية ولو ضربها فحرق
 ولم يتغير فقلها آخر فعلى كل حكومة عدل اه (قوله) فإن لم تنب يقتصر أي فيما أزلت وذ كرفي المجتبى
 أيضاً أنه إذا كسر بعضها فتنظر حولاً فإذا لم يتغير تبرد وكذا ذ كرفيها إذا تحركت فتنظر حولاً فإن حركت
 اخضرت وأسودت لم يحدتها في ماله قال وفي الأصفر اختلف المشايخ (قوله) وقيل يؤجل الصبي
 المجتبى والأصل عندنا أنه يستأني في الخنايا كلها عدا كان أو خطأ ومحمد ذكر الاستئناء في التعريف
 القلع واختلف في القلع قال القدوري يستأني الصبي دون البالغ وقيل يستأني فيما أه وتقل ط
 الظهريتان ضرب من رجل فسقطت فتنظر حتى يبرأ موضع السن ولا تنظر حولاً إلا في رواية الجرد وال
 هو الأول لأن نبات من البالغ نذر اه وينقله الشارح في الشجاع عن الخلاصة والتهابة وبأن تحققت
 إن شاء الله تعالى (قوله) فلو مات الصبي في الحول يرى أي لو مات الصبي قبل تمام السنة فلا شئ على الج
 عند أبي حنيفة مجتبى (قوله) وكذا الخلاف الترخ قال في المجتبى إذا استأني في التعريف فلا يسقط فلا
 عليه وقال أبو يوسف يجب حكومة عدل الأم أي أجز القلاع والطبيب وإن سقط يجب القصاص في
 والدية في الخطأ قال الضارب يسقط لا يضرب في القول بالضرر واستحساناً اه زائد في التاريخانية

(فيها الماتلة) كروحة
 (ولا قود في عظم الا
 السن وإن تفاوتوا)
 طولاً أو كبر المام
 (فتقلع إن قلعت وقيل
 تبرأ إلى الظن) موضع
 أصل السن) ويسقط
 ما سواه لتعذر للماتلة
 انزع عما فصلهاته وبه
 أخذ صاحب الكافي
 قال المصنف في المجتبى
 وبه يفتى (كاتبه)
 إلى أن يساوي (أن
 كسرت) وفي المجتبى
 ويؤجل حولاً فإن لم
 ثبت يقتصر وقيل
 يؤجل الصبي لا
 البالغ فلو مات الصبي
 في الحول يرى وقال أبو
 يوسف فيه حكومة عدل
 وكذا الخلاف إذا أجل
 في تحريكه فلا يسقط
 فعند أبي يوسف يجب
 قوله وربع سن
 الكاسر أقول الظاهر
 أن لفظة وربع زائدة
 اه مؤلفه

بالتاب ولا يؤخذ إلا على
بالأسفل ولا الأسفل
بالأعلى) محتسبي
والحاصل أنه لا يؤخذ
عضو الأيمن (و) لا
قود عندنا في (طرق
رجل وامرأة) و (طرق
حرو عبد) و (طرق
عبد) لتعذر
المائة بدليل اختلاف
ديتهم وقبيلهم
والأطراف كالأموال
قلت هذا هو المشهور
لكن في الواقع لو
قطعت المرأة يد رجل
كان له القود لان
النقص يستوفي
بالكامل اذا بقي
صاحب الحق فلا فرق
بين حر وعبد ولا بين
عبدن وأفسره
القهستاني والبرجندي
(وطرف المسلم
والكافر سبان)
للتساوي في الأرض
وقال الشافعي كل من
يقبل به يقطع به ومالا
فلا (و) لافي (قطع
يضمن نصف الساعد)
لمام (و) لافي
فولم (حائفة برئت)
تبرأ فان سارية بقص
والأيتسر السيرة
أو السارية ابن كمال
(ولسان وذ كر) ولو
من أصلهاه يفتي
شرح وهابيه وأقره المصنف لانه يتقبض وينسبط قلت لكن جزم فاضيان بلزوم القصاص وسعده في المحيط قول الامام

لأبي شيبان من الجنات الا في السن لا اثر فان جاء بعد السنة والسن ساقط فقال الضارب سقط في السنة فاقول
لربوبها فأنه سقط من ضربه وان قال بعد السنة قلل ضارب (قوله حكومة عدل الأمم) حكومة العدل
في الارض فكأنه قال أرض الأمم اه أو يقال الاضافة بسببية أي حكومة أي حكومة عدل الأمم أي ما عدا من
واهم تأمل (قوله أي أحر القلاع) التي دأبته في الترتيبية أحر العلاج (قوله وسحقه) أي في أثناء
بل الضاحج وفي آخره (قوله والحاصل الخ) أفاد أن ذلك ليس خاصا في السن بل غيرها كذلك قال
بالجوهره وأجمع المسلمون على أنه لا تؤخذ العين اليمنى اليسرى ولا اليسرى اليمنى وكذلك اليدان والرجلان
لذا أصبهما ويؤخذ بهما اليمنى اليسرى والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ خشي من أعضائه
في الأيمن ولا اليسرى إلا اليسرى اه (قوله ولا تؤخذ عندنا الخ) فيجب الارض في ماله لا حلا جوهره
لأن في طريق رجل وامرأة عبارة القودى ولقصاص بين الرجل والمرأة فمادون النفس الخ ومفاده
المراد بالطرف مادون النفس فيمثل السن والعين والأنف ويحجوها وهو مفاد النيل الآتي وفي الكفاية
في قول قوله تعالى والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن مطلق يتناول مواضع النزاع قلنا قد خص
هنا طرفي المستأن والعام ناخص بجزم تخصيصه بخبر الواحد اه وفي الشريعة لا ينافي عن المحيط قبل
يجري القصاص في الضاحج بين الرجل والمرأة لان مبداه على المساواة في المنفعة والقيمة ولم يوجد قول يجري
من عليه محمد في البسوط لان في قطع الأطراف تنويع المنفعة والحقاق الشئ وقد تفاوتوا وليس في هذه
بصاح تنويع منفعة وانما هو الحقاق الشئ وقد تفاوتوا فيه اه واقتصر في الاختيار على الثاني فأمثل
قوله بدليل الخ قال ابن بلي ولأن الأطراف يملكها المالك الاموال لانها وقاية الانفس كالاموال ولا
تأخذ بين طرفي الذكر والانثى لثاقوت بينهما في القيمة يتقوى الشارع ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدن
فما دون في القيمة وان تساوا فلهذا فلا حر والطن وليس يقين فصار شبهة فلهذا تنوع القصاص بخلاف طرف
غير لان استواءهما يتقوى الشارع بخلاف الانفس لان القصاص فيها يتعلق بازهاق الروح
لثاقوت فيه اه وبه يحصل الجواب عن قول الامام الشافعي الا في حيث لحق الأطراف بالانفس (قوله
في هذا المشهور) وهو الذي كوفي الشروح والمستفاد من المطلق المتون فكان هو المعتقد وقد ذكر
الكفاية الفرق بين عدم جواز استيفاء الناقص بالكامل هنا بين جوازه فيما يأتي اذا كان القاطع أشل
ناقص الاصابع عما حاسبه لان النقص هنا أصلي فيمنع القصاص لفوات محله وفيما يأتي كان التساوي
ثافي الامرل والثاقوت بامر عارض (قوله ولا بين عبدن) فلصاحب العبد الأعلى اختيار الاستيفاء من
لفظ ط (قوله وطرف المسلم والكافر) أي وطرف الكافر أي الذي سبان أي متساويان فيمير فيهما
صاحب وكذا بين المراتب المسئلة والكفاية وكذا بين الكفايتين جوهره (قوله ولا في قطع بدالخ) أي بل
حكومة عدل اتقاني (قوله لمام) أي من استناع رعاية المائة ط (قوله ولا في حائفة برئت) لان
نادره في الثاني الى الهلاك ظاهرا هداة والحائفة هي التي تصل الى البطن من الصدر والظهر
البطن فلاقصا لا تتعاضد ط بل يجب ثلث الدية ولا تكون الحائفة في الرقبه والحق والبطن والرجلين
في الاثنين والدر في حائفة اتقاني (قوله فان سارية) بان مات منها والأخصر ان يقال فلو لم تبرا وتطر
أو السارية فيقتص (قوله به يفتي) وهو الصحيح قهستاني عن المضرب وهو مفاد إطلاق المتون ولا سيما
لاستئمان أدوات العموم وهو قولهم الا أن يقطع الحشمة فيقيد ان لاقصا في قطع غيرها أصلا (قوله
كن جزم فاضيان بلزوم القصاص) يعني في الذي كرهه اذا قطع من أصله لافي اللسان فله قال في الحائفة
بل قطع لسان انسان ذكر في الاصل أنه لاقصا فيه وقال أبو يوسف لاقصا في بعض اللسان اهم قال
الناحية وفي قطع الذكر من الاصل عداقصا وان قطع من وسطه فلاقصا فيه وهذا في ذكر الفحل فاما
ذكر الحصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولودان تحرك يجب القصاص ان كان عبدا والديقان كان
لما وان لم يضره كان فيمكومتعدل ولاقصا في قطع اللسان اه فقد فرق بين اللسان والذ كر كاترى
شرح وهابيه وأقره المصنف لانه يتقبض وينسبط قلت لكن جزم فاضيان بلزوم القصاص وسعده في المحيط قول الامام

ونصفه قال أبو حنيفة ان قطع الذ كر من أصله أو من الخشقة اقتص منه فإنه حليم معلوم وأقره في الشر نلالة فلحفظ (الان من كل الخشقة) فنقص ولو بعضها (٣٦٨) لاوسجي ما لقطع بعض اللسان (ويجب القصاص في الشقة ان استقصاها القاتل لا مكان المجاتلة (والا) يستقصها (لا) يقص تجتبي وجوهه وفي لسان آخر وصي لا تكلم حكومة عند فان كان القاطع أشل أو ناقص الاصابع أو كان رأس الشاج أكبر من المشجوج (خبر الجني عليه من القود) أخذ (الأرض) وعلى هذا السن وسائر الأطراف التي تقادح كان طرف الضارب والقاطع معيا يتغير الجني عليه بين أخذ اللعب والأرض كلها قال برهان الدين هذا في الشلاء فضع مائة لم تنفع هالم تكن محلا لقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى تجتبي وفيه لا تقطع العصبة بالشلاء (ويسقط القود بموت القاتل) لغوات المحل (وبعض الاولاء) وصلهم على مال ولو قليلا ويجب مال عند الاطلاق (وصلح أحدهم وعضو ولن يبق) من الورثة حصته من الدية) في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقل ملحق (أمر الحر القاتل

ونصفه قال أبو حنيفة ان قطع الذ كر من أصله أو من الخشقة اقتص منه فإنه حليم معلوم وأقره في الشر نلالة فلحفظ (الان من كل الخشقة) فنقص ولو بعضها (٣٦٨) لاوسجي ما لقطع بعض اللسان (ويجب القصاص في الشقة ان استقصاها القاتل لا مكان المجاتلة (والا) يستقصها (لا) يقص تجتبي وجوهه وفي لسان آخر وصي لا تكلم حكومة عند فان كان القاطع أشل أو ناقص الاصابع أو كان رأس الشاج أكبر من المشجوج (خبر الجني عليه من القود) أخذ (الأرض) وعلى هذا السن وسائر الأطراف التي تقادح كان طرف الضارب والقاطع معيا يتغير الجني عليه بين أخذ اللعب والأرض كلها قال برهان الدين هذا في الشلاء فضع مائة لم تنفع هالم تكن محلا لقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى تجتبي وفيه لا تقطع العصبة بالشلاء (ويسقط القود بموت القاتل) لغوات المحل (وبعض الاولاء) وصلهم على مال ولو قليلا ويجب مال عند الاطلاق (وصلح أحدهم وعضو ولن يبق) من الورثة حصته من الدية) في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقل ملحق (أمر الحر القاتل وسنة) (العبد القاتل رجا بالصلح عن مذهبهما الذي اشتركا فيه (على ألف ففصل المأمور) (الصلح عن مذهبهما (فالألف على) الحر والسيد (الأمير بن صفان) لأنه مقابل بالقود وهو عليهم مأسويه قبله (كثي) (و يقتل جمع عقران جرح كل واحد حرما مهلكا) لأن

وسنة (العبد القاتل رجا بالصلح عن مذهبهما الذي اشتركا فيه (على ألف ففصل المأمور) (الصلح عن مذهبهما (فالألف على) الحر والسيد (الأمير بن صفان) لأنه مقابل بالقود وهو عليهم مأسويه قبله (كثي) (و يقتل جمع عقران جرح كل واحد حرما مهلكا) لأن

بحقق بالشاركة لانه غير متجزئ بخلاف الاطراف كاسيحي (والالا) (٣٦٩) كلفى تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبى انما يقتلون

اذا وجد من كل جرح
يصلح زهوق الروح فاما
اذا كانوا قطارة ومفرق
أو معينين بالمسال واحد
فلا قود عليهم والاولى
أن يعرف الجميع بسلام
العهد لانه لو قتل فردا
جمع أحدهم أو
أوتجوز سقط القود
فهو شافي (فرد)
بجمع (كفاه) به
لداقن خلافا للشافعي
(أن حضر ولمهم فمن
حضر) ولي (واحد قتل
له وسقط) عندنا (حتى
البقية كموث القاتل)
خلف أنفقوا لالحل
كامر (فقط رجلان)
فاكثر (يدرجل) أو
رجله أو قطائنه ونحو
ذلك مما دون النفس
جوهره (بان أخضا
سكننا وأمرها على يده
حتى انفصلت فلا
قصاص) عندنا (على
واحد منهما) أو منهم
لأنعدام المائتة لأن
الشرط في الاطراف
المساووق للنفقة والقسمه
يخلف النفس فأن
الشرط فيها المساووق في
العصمة فقط دور
(وختنا) أو ضمنوا
(دينتها) على عددهم
بالسوية (وان قطع
واحد عيني رجلين فلهما
قطع عينه وديته)
بينهم لأن حضرا معا

اكتلت الجرح احتان على التعاقب فلو عافهما قاتلان اهراد في الخلاصة وكذا الوجه وحل عشر جراحات
لا تفر واحدة فكلها قاتلان للمرة قديمتين وواحد قديمتين من الكثرة وفي القهستاني عن الغالبه لو
للا رجل واحد معا والآخر يحد بحد الاقصاء وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية أبي السعود لو جرح
جرحا متعاقبة ومات ولم يعلم المتخني منها وغير المتخني يقتض من الجميع لعذر الوقوف على المتخني وغيره كما
في فتاوى أبي السعود أي مفتي الروم وأما اذا وقع على المتخني وغيره ولا يكون الا قبل موته فالاقتصاص على
الذي جرح جرحا معا كما في الخلاصة والبراز به اه (قوله) لانه غير متجزئ واشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ
يوجب التسامح في حق كل واحد منهم فيصاف الى كل واحد منهم كمالا كما به ليس معه غيره كولا به الانكاح
يلحقه ذكاته ثبت باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله) بخلاف الاطراف فان القطع فيها يتجزأ فلا
قطع الجماعة بقطع الواحد كاسيحي قريبا (قوله) والالا شامل لماذا جرح البعض جرحا معا كما والبعض
جرحا غير معا ومات فالقود على ذي الجرح المالك وعلى الباقي التعزير وهل يجب عليهم شي غير التعزير يجرى
شامل لماذا جرح كل جرحا غير معا فلهذا ما أقول الظاهر في الثانية وجوب الدية عليهم لو عدا أو على
أقاربهم ولو غير عدا تامل (قوله) تطارئة بفتح التون وتشديد التاء المجهمة قال في القاموس القوم ينظرون الى
شيئ (قوله) أو مفرق من الاغرام أي حاملين به على قتله (قوله) فلا قود عليهم أي ولاديه ط بخلاف ما اذا
بلغ الطريق واحد واستعد القانون لعاقبته حيث يجري حد قطع الطريق على جميعهم أو بالسعود عن
الشيخ جبالدين (قوله) بلام العهد أي لمع المعهود في ذهن القضيه وهو الجمع الذي لم يكن معه من لا يجب
عليه القود كما مر به وبأن قريبا (تمت) * عفا الولي عن أحد القتاتين أو صالحه لم يكن له أن يقتض غيره كما
في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضنا وغيره أنه لا اقتصاصه قهستاني خلف وبأن الثاني أتى الرمي كافي أول
لبناتين من فتاواه (قوله) خلافا للشافعي حيث قال يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب يقتضي بالدية
في بعد في تركه وان قتلهم جمعا عا ولا يعرف بالاول منهم بقرع عينهم ويقتضي بالقود بل جرحه القرمه
وبالدية لباقي وقيل لهم جمعا وتقس الديات بينهم من (قوله) كامر أي قريبا (قوله) بان أخضا فقيده لانه لو
أمر أحدهما السكن من جانب والاخر من جانب أخر حتى التقي السكن في الوسط وبأن البدل لا يجب القود
على واحد منهما اتفاقا لأنه لو جرح من كل منهما امر أو السلاح الأعلى بعض العضو زبلي (قوله) عندنا وعند
الشافعي تقطع يدهما باعتبار بالنفس (قوله) لا لعدم المائتة الخ بيانه أن كل واحد منهما قاطع البعض لأن
يقطع بقو أو أحدهما لا ينقطع بقوة الآخر فلا يجوز أن يقطع الكل ببعض والالتان بالواحدة لا لعدم
لما وانهما كانا امر كل واحد من جانب يلقى وانظر ما في المخ (قوله) والقسمه أي الدية (قوله) بخلاف
لنفس الخ ولهذا لا تقطع العصمة بالشلاه ولا بالحرم بعدا وأمر أو تقتل النفس بالساقن العيوب بقتل
العصمة وكذا الاثنان بالواحد فلا يصح القياس على النفس (قوله) يعني رجلين فقيده لانه اذا قطع عين رجل
بار آخر قطع يدهما لاجتماعا وكذا لو قطعهما من رجل واحد لعدم التصاق وجود المائتة اتفاقا (قوله)
للهما قطع عينه الخ سواء قطعهما معا وعلى التعاقب وقال الشافعي في التعاقب بقطع الاول وفي القرآن يفرع
هذه (قوله) أي على القاطع أي قاطع الرجلين (قوله) نصف الدية خمسة آلاف درهم وهي دية البدل الواحدة
تقتالي فالمراد نصف دية النفس (قوله) لما راج أي قريبا أو أرا ديان الفرق بين الاطراف وبين النفس فانه
وقتل لمن حضر سقط حق من غاب وذلك أن الاطراف في حكم الاموال والقود ذات لكل على الكل فاذا
استوفى أحدهما تمام حقه حتى لا يخفى في تمام دية البدل الواحدة وانما كان الحاضر لاستيفاء ثلوث حقه
يقتضي وحق الآخر مترددا لاحتمال أن لا يطلب أو يغفوا جانا أو صلحا كافي الدرر (قوله) ولو قضى بالقصاص
بينهما أي بوجبة البدل (قوله) وعند محمد الأرض أي دية يدكها ولعاقب نصفها مجمع قال شارحه لأن القصاص
والأرض لأن ستر كائنها بالقضاء فلما سقط أحدهما حقه في نصف القصاص بالعفو انقلب نصيب الآخر

(٤٧ - ابن عابد بن خمس) (وان حضر أحدهما وقطعه فلا شرعية) أي على القاطع (نصف الدية) لما مر
في الاطراف ليست كالنفس (ولو قضى بالقصاص بينهما عفا أحدهما قبل استيفاء الدية فلا خرافة) وعند محمد الأرض

الاشياء معللا بان موجهه
الدفع أو الفداء اه
فتمله لكن عليه
القهستاني بانه اقرار
بالدية على العاقلة اه
فتدبره اذ قد اجمع العلماء
على العمل بمقتضى قوله
عليه الصلاة والسلام
لا تنقل العوالم عيدا
ولا عيدا ولا صلحا ولا
اعترافا حتى لو اقر المحرر
بقتل خطأ ايكن اقراره
اقرارا على العاقلة أي لا
أن يصدقوه وكذا اقراره
القهستاني في المعامل
فتنه (رعي رجلا عدا
فنفذ السهم منه الى آخر
ما يات بقصص الاول) لانه
عبد (ولثاني الدية على
عاقلة) لانه خطأ
(وقعت حمة عليه فدفعها
عن نفسه فسقطت
على ان يرد دفعها عن
نفسه ف وقعت على ثالث
فلسفته) أي الثالث
(فهالك) فقل من الدية
هكذا سئل أو حنيفة
بحضرة جماعة فقال
لا يضمن الأول لان الحية
لم تقصر الثاني وكذلك
لا يضمن الثالث والثالث
لو كثر وأما الأخير
(فان لمستمع سقوطها)
فورا (من غير مهلة فقل
الدافع الدية) لورثة

ملا فاستوفى العاقف نصف الارش الذي كان مسترا كائنه ما وغر العاقف تمام الارش نصفه من المشتري
من التغلب مالا اه قال ط و ذكر في البرهان أنه الاستحسان وجعل قوله ما قايما وظاهره أن المعتد
محمد اه قلت وظاهر النسخ ترجع قوله ما عليه اقتصر الاتفاق نقل عن شرح الكافي ويختصر الكافي
معللا بان حق كل مبتدئ في جميع البدوا غنا يتقص بالترجاة فاذ زالت بالعفو حتى في الآخر محاله كالفرع
والشفيعين **قوله** ويقادع اقر بقتل عمد) لانه غير متمم فله ان مضيه فيقتل ولانه ميق في عمل الحر
في حق المملوك لا تمتد حتى لا يصح اقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان حق المولى بطريق النص
فلا يبالى به هناية **(قوله** وظاهر كلام الزبلي) حيث قال بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على المولى بالخطا
حقه فصدلان موجب بيع العبد والاستسعاو كذا اقراره بالقتل خطأ لأن موجب دفع العبد أو الفداء
المولى ولا يجب على العبد شي ولا يصح سواء كان محجورا عليه أو مأذونا له في التجارة لانه ليس من باب التاجير
فيكون مالا ذاه **(قوله** يعني لافي حقه ما الخ) الاول حذف لافي الموضوعين ط **(قوله** معللا) أي الى الزبلي لاسان
الاشياء فانه لم يذكر تعللا لانه قال وكذا اقراره بمجنبة موجهة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بعد اذ قد
الهمم الآن يقال وصفه الحناية بقوله موجهة الخ في معنى التعليل **(قوله** فتمله) يشترى ان ما فهمه المصنف
من كلام الزبلي غير ظاهر لان مفاد التعليل بطلان الاقرار في حالة الرقبة اذ لا يتأتى التزام المولى بالدفع أو الفداء
بعد العتق فيطال له العبد اذا عتق لعدم وجود العاقلة فافهم ويدل على ذلك تعليل الزبلي أيضا بطلان الاقرار
بالمال بانه اقرار على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق ولا شتم اقرار العبد المحجور بالمال مؤثرا في ما به
العتق اذ لا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة الرمي ان ما في الجوهري هو محمل كلام الزبلي والاشياء بلا اشتراط
اه قلت لكن سيذكر الشارح في باب جنابة المملوك نقل عن الدافع ان الخطا انما يثبت بالنية واقرار المحرر
لا يقرره أصلا وقد مضى في كتاب الجوهري قول في المسئلة وبأن تمام بيانه ان شأنا الله تعالى فتنبه
لكن عليه القهستاني الخ) أي عل عدم جواز اقرار العبد بالخطا والمراد بالعاقلة المولى لانهم يطلقون عليه
عاقلة عده وحيث أطلق عليه عاقلة فلا يصح اقرار العبد عليه ثم ان كلام القهستاني لا يصدق ان العبد لا يضمن
بذلك بعد عتقه خلاف ما أفاده كلام الزبلي بناء على ما فهمه المصنف من أن اقراره باطل أصلا بوجه ظهوره
الاستدلال فافهم **(قوله** فتدبره) أي انه تعليل صحيح موافق للحديث المجمع على العمل بمقتضاء فان العبد
اذا كانت لا تعقل عيدا ولا اعترافا لم يحجر اقرار العبد هاما بل يصدق المولى اذ لو اقر اقراره لم يصدق المولى
والاعتراف ههنا ما ظهر في تقريره هذا المحل فتأمل وتساوى ان شأنا الله تعالى في كتاب المعامل بيان معنى الحديث
(قوله لانه خطأ) لانه لم يقصد به الرمي حيث قصد غيره ولكنه أصابه بالنفاذ من الاول وهو احد نوعي الخطا
وهو الخطا في القصد فصار كمن قصد صيدا فأصاب أدميا فوجب الدية على عاقلة اتفاقا وبطلان
قصد ههنا معا كل الثاني عدا أيضا وظاهر **(قوله** محضرة جاتته) منهم النوري وابن أبي ليلى وشريك
عبد الله مخ **(قوله** لو كثر) أي الدافعون **(قوله** فعلى الدافع الدية) أي على الدافع الأخير الدية قاله
وتتمتعها العاقلة كما هو ظاهر تأمل اه **(قوله** وههنا من مناقه) فان قهنا زمانه أخطوا فهاهنا مخ **(قوله** فلدغ
رجلا) بالمهلة بالمهلة يقال لدغته العرب والحية كنخ لدغوا وتلدغا وقال لدغته النار بالآل الحجة وال
المهلة كافي القاموس وأما بالجهتين كما في بعض النسخ فلم أره **(قوله** ضمن) مقتضى جواب أبي حنيفة
في المسئلة السابقة أن تقصد هذه بالدفع فورا أما اذا مكنت ساعة بعد الاقامة لم يستل لا يضمن قد
ط قلت وهو المستفاد من قوله فلدغته حيث عبروا بالفاو لكن ههنا ظاهر في اللفظ على رجل
في الطريق فقد قال في الحاشية ألقى حريقا في الطريق فلهو فوض من الما أصاب حتى تزول عن ذلك المكان

الهالك (والا) لتسعة فورا (لا) يضمن دافعها عليه أيضا فاستصوبه جميعا وهذه من مناقه رضي الله عنه صريحة وجمع
الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل أجبت في حادثة الفتوى وهي أن كلبا عتورا وقع على آخره فالتقى على الثاني والثالث على الثالث
أعلم (فروع) التي حية وأعقر في الطريق فلدغته رجلا ضمن الا اذا تحولت ثم لدغته وضع شيئا في الطريق فغتره إنسان أو بيت وكل

يُفْتَدِيهِ عَلَى رِبِّهِ السَّيْفَ وَفِيهِ عَلَى الْعَاثِرِ * ثَوْرٌ لَوْحٌ سِيرَ لِرِي فَنُطِخَ ثَوْرٌ غَيْرَ مَيَّاتَانِ أَشْهَدُ عَلَيْهِ ضَمْنٌ وَالْأَوَّلُ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ
لَمَّا لَانَ الْأَشْهَادُ نَعْمًا يَكُونُ فِي الْحَائِطِ فِي الْحَيَوَانِ نَاجِيَةً وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا (٣٧١) أَشْتَرَكْتَ قَاتِلَ الْعَصَمِ مَعَ مَنْ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ الْقَوْدُ

كَاجْنِي شَارِكُ الْإِلَافِي
قَتَلَ ابْنَهُ وَكَاجْنِي شَارِكُ
الزَّوْجِ فِي قَتْلِ زَوْجَتِهِ
وَلَهُ سَهْلَاوُكُ وَكَعَامِدُ مَعَ
مُخْطِي وَعَاقِلُ مَعَ
مُجْنُونٍ وَبَلِغٌ مَعَ صَغِيرٍ
وَشَرِيكُ حَسَةِ وَسَبْعُ كَأِ
فِي الْحَائِطِ (قَوْلُهُ) عَلَى
أَحَدِهِمَا أَى اقْتِصَاصٍ
عَلَى وَاحِدِهِمَا فَمِمَّا
ذَكَرَ (دَخَلَ) رَجُلٌ
بَيْتَهُ فَرَأَى رَجُلًا مَعَ
أَمْرَأَتِهِ أَوْ جَارِئَتِهِ
فَقَتَلَهُ (حَلَّ) ذَلِكَ (وَلَا)
فَصَاصَ (عَلَيْهِ) هَذَا
سَاقِطٌ مِنْ نَسْخِ الْمَنْ
ثَابِتٌ فِي نَسْخِ الشَّرْحِ
مَعْرِى الشَّرْحِ الْوَهَّابِيَّةِ
وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي بَابِ

التَّعْزِيرِ * (فِرْعَوْنُ) *
صَبِي مُجْبُورٌ قَالَ لَهُ رَجُلٌ
شَدَّ فَرَسِي فَأَرَادَ شَدَّهَا
فَرَفَسَتْ فَجَاءَتْ فِدَيْتُهُ
عَلَى عَاقِلَةٍ الْأَمْرِ وَكَذَا
لَوْ أُعْطِيَ صَبِيًّا عَصَا
أَوْ سِلَاحًا أَوْ أَمْرًا يَحْمِلُ
شَيْءًا أَوْ كَسْرَ حَلَبٍ وَنَحْوِ
ذَلِكَ بِلَاذَنْ وَلِيَهُ قَاتِلٌ
وَلَوْ أُعْطِيَ السِّلَاحَ وَلَمْ يَقْتُلْ
أَمْسَكَ فَقَوْلَانِ * صَبِي
عَلَى حَائِطٍ صَاحِبِهِ رَجُلٌ
فَوَقَعَ قَاتِلُ صَاحِبِهِ
فَقَالَ لَا تَقْعُ فَوْقَ لَا يَضْمِنُ
وَلَوْ قَالَ قَعُ فَوْقَ ضَمْنٌ بِهِ
يَقْبِي وَقِيلَ لَا يَضْمِنُ مُطْلَقًا
نَاجِيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (فَصَلِّ)

إِلَى فِدَيْتِهِ عَلَى رَبِّ السَّيْفِ) أَى عَلَى عَاقِلَتِهِ كَمَا فِي الْبَرْتَانِي (قَوْلُهُ) وَفِيهِ عَلَى الْعَاثِرِ (زَادَ فِي التَّائِي خَاتِمَةً بَعْدَهُ
قَالَ) وَإِنْ غَرِبَ السَّيْفُ - وَفَعَلَ عَلَيْهِ فَانْكَسَرَ وَمَاتَ الرَّجُلُ ضَمْنٌ صَاحِبِ السَّيْفِ بِدَلَالَةِ الْعَاثِرِ وَلَا يَضْمِنُ الْعَاثِرُ شَيْئًا
قَبْلَهُ لَمْ يَمُوتْ بِشَأْنِهِ فِي الطَّرِيقِ فَانْكَسَرَ أَصْبَعُهُمَا فَاتَّعَلَى عَاقِلَتُهُ كُلُّ مَا أَصَابَ إِلَّا خَرَّ (قَوْلُهُ) لَانَ أَشْهَدُ عَلَيْهِ
(نِ) وَالْوَاجِبُ فِي الدِّمَاءِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَفِي الْأَمْوَالِ عَلَى الْمَالِكِ الْخَاصَةِ كَمَا سَأَلْنَا فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ رَجُلًا (قَوْلُهُ) وَقَالَ
الْبَدَائِعُ (الْخ) قَالَ فِي الْمَنْعِ بَعْدَهُ قُلْتُ وَهُوَ جَزْمٌ فِي الْبَرَازِي وَلَمْ يَحْسُ خَلَا وَقَالَ لَا تُعْرِيه إِهْ أَقُولُ الَّذِي فِي الْبَرَازِيَةِ
يُجِبُّ قَوْدَ كَلَامِهِ عَلَيْهِ مَا رَضِيَ لَاهِلُ الْقَرْيَةِ أَنْ يَقْتُلُوهُ وَإِنْ عَضَّ إِنْسَانًا فَاقْتُلْهُ فَإِنْ قَبِلَ التَّقْدِيمَ لَهُ فَلَا ضَمَانَ
بَعْدَهُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ كَالْحَائِطِ قَبْلَ الْأَشْهَادِ وَبَعْدَهُ وَفِي الْمَنِيَةِ فِي مَسْأَلَةِ نَطْعِ الثَّوْرِ يَضْمِنُ بَعْدَ الْأَشْهَادِ النَّفْسُ
يَالِ إِهْ فَأَيُّ الْجَزْمِ بِهِ وَقَالَ فِي الْبَرَازِي يَقْبَلُ هَذَا ادْخُلْ بِمَرَاتِنُ حَتَّى يَسْرَحَ إِنْسَانٌ فَنُطِخَ بِجَسَدِهِ لَا يَضْمِنُ إِهْ
كَانَ تَوْحَمٌ مِنْ هَذَا الْجَزْمِ فَهُوَ تَوْحَمٌ سَاقِطٌ لَا يَضْمِنُ فِيهِ مَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمِى وَسَأَلْنَا قِيَامَ ذَلِكَ فِي
رُحْنًا بِمَا لَيْسَ بِمَيَّاتَانِ شَاءَتْهُ لَعَالَى وَحَلَّ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُنَا (قَوْلُهُ) وَلَهُ سَهْلَاوُكُ أَى خَاتَمُ الْقَصَاصِ يَسْقُطُ
لِوَلَدِهِ كَمَا تَدْمِيهِ الْمَصْنُوفُ فِي قَوْلِهِ وَيَسْقُطُ قَوْدُ رَجُلٍ عَلَى أَيْمِهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْ الشَّرِيكِ (قَوْلُهُ) وَكَعَامِدُ مَعَ (مُخْطِي)
مَعَ مَنْ كَانَ فَعَلَهُ شَبِيهُ عَمْدٍ كَضَرْبٍ بَعْضًا كَمَا سَبَقَ (قَوْلُهُ) فَرَأَى رَجُلًا مَعَ أَمْرَأَتِهِ أَوْ أَمْرَأَةً رَجُلًا آخَرَ يَزْنِي بِهَا
لَهُ (قَوْلُهُ) حَلَّ لَهُ قَبْلَهُ فِي الْحَائِطِ عَمَّا إِذَا كَانَ مَحْصُورًا عَمَّا إِذَا صَاحَبَهُ فَلَمْ يَتَّعِ عَنْ الزَّوْافِ الْقَيْدِ الْأَوَّلِ كَلَامُ
رَدِّ مَا بَيْنَ وَهَيَّانَ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْمَدْلِيلِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ قَالَ فِي التَّهْرُوهِ وَحَسَنُ فَإِنْ
الْمُنْكَرُ حَبِثَ تَعَيَّنَ الْقَتْلُ طَرِيقًا إِنْ أَلْزَمَهُ فَلَا مَعْنَى لِشَرْطِ الْأَحْصَانِ فِيهِ وَإِذَا أُلْغِيَ الْبَرَازِي إِهْ (قَوْلُهُ)
بِحَقِّقْنَاهُ فِي بَابِ التَّعْزِيرِ) أَى فِي أَوَّلِهِ وَذِكْرُهُ يَضْمَانُ الْمَرَاتِلُ كَانَتْ مَطَاوِعَ قَتْلِهِمَا وَهَلْ أُولُو كَرِهَاتِهَا فَيَا
يُؤَدِّمُهُ هَدْرًا وَكَذَا الْعِلَامُ هَذَا أَى لَمْ يَكُنِ التَّخْلُصُ مِنْهُ بِدُونِ قَتْلِهِ (قَوْلُهُ) وَكَذَا لَوْ أُعْطِيَ صَبِيًّا عَصَا (أَوْ سِلَاحًا) أَى
فَقَتَلَهُ وَلَمْ يَأْمُرْ بِشَيْءٍ فَعَطِبَ الصَّبِيُّ بِذَلِكَ مَنَعَ قَالَ فِي التَّائِي خَاتِمَةً بِرَدِّ قَوْلِهِ عَلَيْهِ قَتْلَ نَفْسِهِ قَالَهُ لَا ضَمَانَ
يَا الْعَطِي أَعْمَارُ أَرَادَ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ عَلَى بَعْضِ شَيْءٍ فَعَطِبَ بِهِ إِهْ وَفِي الْخِلَاصَةِ دَفْعُ السِّلَاحِ إِلَى الصَّبِيِّ فَقَتَلَ
بِهِ أَوْ غَيْرَهُ لَا يَضْمِنُ الدَّافِعُ بِالْأَجَاعِ (قَوْلُهُ) فَاتِ) أَى فِي هَذَا الْعَمَلِ وَفِي الْخِلَاصَةِ لَوْ أَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بِكَسْرِ الْحَطَبِ
فَعَمِلَ آخَرُ ضَمْنٌ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ (قَوْلُهُ) فَقَوْلَانِ (وَالْخَاتِرُ الضَّمَانُ) أَيْ تَائِي خَاتِمَةً (قَوْلُهُ) صَبِي عَلَى حَائِطٍ (الْخ) قَبْلَ
لَيْسَ لِأَنَّ الْكَبِيرَ إِذَا صَاحَبَهُ شَخْصًا لَا يَضْمِنُ كَمَا يَقْدِرُ كَلَامُهُمْ هُنَا وَفِي مَوَاضِعَ آخَرَ لَكِنْ فِي التَّائِي خَاتِمَةً صَاحِبُ
بِ آخَرِ قَاتِلَاتٍ مَنْ صَبَحَتْهُ تَحْبٌ فِيهِ الدِّبَةُ إِهْ فَيُصَلُّ الْأَوَّلُ عَلَى مَا ذَا لَمْ يَكُنْ خَاتِمَةً وَاسْتِخْلَافُ الرَّوَايَةِ وَفِي
بِ التَّائِي لَوْ غَيْرَ مَوْرُوثَةٍ وَخَوْفِ صَبِيٍّ يَضْمِنُ إِهْ رَمَلِي مَلْخَصًا (قَوْلُهُ) ضَمْنٌ) كَلَا قَالَ أَتَى نَفْسًا فِي الْمَاءِ
فِي النَّارِ وَقِيلَ فَيُنَالُ يَضْمِنُ كَذَا هُنَا تَائِي خَاتِمَةً وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(فَصَلِّ فِي الْقُعْلَيْنِ) * أَخْرَجَهُ عَنْهُ الْمَرْبُوحُ (قَوْلُهُ) وَلَوْ كَانَا عَدِيْنِ) (السَّوَابِ) اسْقَاطُ الْوَاوِ اسْتَوْكَونَ
لَمْ يَلِمْ لَهَا مَعَ الْوَاوِ اسْتَوْكَونَ وَصَلَتْهُ فَيُضْمَنُ وَفِي هَذَا الْأَمْرِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ فَنَاقِضُ قَوْلِهِ الْإِنْفِ الْخَطَّائِنِ
تَامِلْ (قَوْلُهُ) فَيُضْمَنُ بِالْأَمْرِ فِي الْكُلِّ) قَالَ فِي الْكُفَايَةِ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ الْقَطْعَ وَالْقَتْلَ مِنْ أَنْ يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ
لَا قَاتِلٌ لَمْ يَتَّعِ لَكِنْ فَعَلًا وَفِي هَذَا مَوْجِبُ الْمَالِ الْوَجِبِ الْأَوَّلِ تَقَرُّ بِالرَّجُلِ فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ حَتَّى يُولُو
أَعْدِيْنِ فَالْوَلِيُّ الْقَطْعَ وَالْقَتْلَ وَلَوْ خَطَّائِنٌ يَجِبُ دِيَّةٌ وَتَقْدِيرُ الْقَطْعِ عَمْدًا وَالْقَتْلُ خَطَأً فِي الْبَدَائِعِ وَفِي
لَيْسَ الدِّبَةُ وَلَوْ بِالْعَكْسِ فِي الْبَدَنِ نَصْفَ الدِّبَةِ وَفِي النَّفْسِ الْقَوْدُ وَإِنْ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا أَحَدُهُمَا عَمْدًا أَوْ آخَرُ خَطَأً
يَسْرَعُ عَلَى حِدَةٍ فِي الْخَطِّ الدِّبَةِ وَفِي الْعَمْدِ الْقَوْدُ وَلَوْ خَطَّائِنٌ فَالْكُلُّ جَنَاحُهُ وَاحِدًا تَنَاقُضُ دِيَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ
بَيْنَ فَيُسَدِّدُهَا بِقَتْلٍ وَبِالْقَطْعِ وَعَنْدَهُ شَأْنُ الْوَلِيِّ الْقَطْعَ وَقَتْلَ وَإِنْ شَاعَ قَتْلُ وَابْتِغَاءُ تَحْدِثِ الْجُلُوسِ وَهُوَ الظَّاهِرُ
وَيُحْضَرُ تَصْرِيحًا بِسَلَامٍ أَنَّهُ كَالْقَوْلِ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا قُطِعَ بِدَفْعٍ يَجْلِسُ وَقَتْلُهُ فِي آخَرِ قَاتِلٍ يَجْلِسُ وَاحِدًا يَقْتُلُ وَلَا

لِقُعْلَيْنِ * (قَطْعٌ) بِدَرْجِلٍ ثُمَّ قَتْلُهُ أَخَذَ بِالْأَمْرِ فِي أَى بِالْقَطْعِ وَالْقَتْلِ (وَلَوْ كَانَا عَدِيْنِ) (أَوْ) كَانَا (مُخْتَلِفَيْنِ) أَى أَحَدُهُمَا عَمْدًا
آخَرُ خَطَأً يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ أَوْ لَا فَيُضْمَنُ بِالْأَمْرِ فِي الْكُلِّ بِلَا تَخَلُّلٍ

(الافى الخطاين لم يتخلل بينهما ربع) فانهما يتداخلا من (قصب) فيه مائة واحدة وان تخطل برلم يتداخلا كما علمت فالحاصل ان القطع اما بعد
خطا والقتل كذلك صار اربعة فاما ان يكون بينهما ربعا او لا صار مائة واحدة وقد علم حكم كل منها (كم ضرب مائة
٣٧٢)

يقطع عندهم اه ملخصا (قوله افى الخطاين) استثناء من قوله اخذ بالاخرين طورى (قوله قصب فيه مائة
واحدة) أي مائة القتل لان مائة القطع انما يجب عند استحكام أثر الفعل وهو ان يعلم عدم السرية وتام في ان
(قوله صار مائة) وكل منها مائة من شخص واحد او من شخصين صارت مائة عشر فان كانا من شخصين يفعل
واحد منهما ما وجب فعله من القصاص واخذ الارش مطلقا لان التساؤل انما يكون عند اتحاد الجهل لا
غاية (قوله فبرئى من تسعين الخ) هذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعين في موضع آخر فبرئى موضع التسعين
وسرى موضع العشرة والا لكان الفرق بين سرى والعشرة وبرئ التسعين معراج (قوله وعن ابي يوسف
مثله حكومة عدل) أي مع الدية رمل (قوله ويجب حكومة عدل) تقسوها انه لو كان عبدا محررا فانه
قيته ويؤدى الجرامة كقيته فضمن التفاوت الذي بينهما في الحر من الدية وفي العبد من القيمة كفاية (قوله
مع دية النفس) فيه ان المسئلة مفروضة فيما اذا نفي أثر الجرامة ولا يكون ذلك الا بعد البرء وانما قبل المسئلة
المتقى بقوله ولم يمت (قوله فخرج الجرح عن الكسب) أي مئة الجرح وانظر ما لم يخرج عن الكسب اما
والظاهر انه بعد الحكم بجميعه من الارش او حكومة العدل لا يجب شي ط (قوله جاء بعوان المراد به
من اتباع الظلمة والا لولى التعبير بالعون فانه كافي القاموس الظهير الواحد والجمع والمؤنث وبكسر أعوانا
لانه يظهر الظالم ويعينه وفي البرازية اقنوا بان قتل الاعوة والسعاة قاتل في ايام الفتنة ملخصا (قوله والظاهر
انه) أي ان ما في جواهر الفتاوى مفرغ على قول محمد بن علي ما روى عن محمد بن قيس عن ابي الجراحه القليم
لها ان يجب فيها اجرة الطبيب وعن الادوية وادما رمل فافهم هذا في الفتاوى النجعة لتجسنا في المسئلة
ان اضرب بدفعه فكسرها وهو عجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والتفقه ان يداووا اذا رأى وتعلمت
وشلت وجبت بها والظاهر انه بحسب المصر وفي من الدية اه وفيها الجرح اذا ضاع زال الارش فعلى الجرح
ما لحقه من اجرة الطبيب وعن الادوية وهو قولهما والاستحسان ان كرامة الصدر اه ملخصا تأمل وباقي غامض
في الشجاج ان شاء الله تعالى (قوله وقدمنا) أي في الباب السابق (قوله نحوه) أي نحو ما عن محمد
(قوله وسنقفقه في الشجاج) أي في آخر بابها وحاصله ان قول ابي يوسف عليه ارض الام هو المراد من قول محمد
التقدم (قوله ومن قطع الخ) بالنسبة للجهول وحاصله ان الغفرا ما عن عبدا وخطا وعلى كل فاما عن القطع
وحده او عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عبدا وعقاعن القطع لا يكون عقوا
السرية بخلافها ولان عقاعن الجناية او عن القطع وما يحدث منه يرا عن القطع والسرية واذا كانت
فعقاعن القطع تسرى فعلى الخلاف ولو عقاعن القطع وما يحدث منه او عن الجناية ضاع عن الكل والعبد
جميع المال والخطاين الثلث (قوله دليل ما ياتي) حيث فصل في المسئلة لانه بين العبد والخطا والمال
هنا (قوله لكن في الفتاوى الخ) استدراك على الاطلاق فانه يفيد اشتراك العدو والخطا في جميع حكم
القطع مع انه سابق ان الدية يجب في مال القاطع فتعين كون المراد العبد فقط لان الصواب ان الدية في الخ
على العاقلة وآحاد في الكفاية بان قوله في ماله بان لاحد النوعين أي عليه الدية في ماله ان كان عبدا
لكن المصنف لم يفتيه بقوله في ماله فلا يرده عليه ذلك (قوله وكذلك في الشجاج) مستغنى عنه بقول المصنف الا
والنحو مثله ط (قوله فعقاعن قطع الخ) أي لم يقل وما يحدث منه ولم يقل عن الجناية (قوله وفي
قاطعه) وكذلك جاءه ومارسه (قوله في ماله) لان العاقلة لا تحمل العمد (قوله خلافها) حيث
قالا هو عجز عن النفس ايضا لانه راديه العقوب عن موجه (قوله وهو غير القتل) وكان ينبغي ان يذكر
القصاص وهو القصاص لانه هو الوجه للعبد الان في الاستحسان يجب الدية لان صورة العقو او رتب
وهي دارة لا تقود هداية (قوله ولو عقاعن الجناية) أي الواقعة عبدا أو خطا سواء ذكر معها ما يحدث منه

فبرأ من تسعين ولم يبق
أثرها) أي أثر الجراحة
(ومات من عشرة) فقبه
دية واحدة لانه لما برأ
من تسعين لم يبق معتبرة
الافى حق التعزير
وكذلك كل جراحة
اندمت ولم يبق لها أثر
عند ابي حنيفة وعن ابي
يوسف في مثله حكومة
عدل وعن محمد بن
أجرة الطبيب وعن
الادوية ددر وصد
شريعة وهذا يوجبها
(ويجب حكومة) عدل
مع دية النفس (في مائة
سوط جرحه وبقي
أثرها) بالاجماع لبقاء
الارش ووجوب الارش
باعتبار اثر هداية
وغيرها وفي جواهر
الفتاوى رجل جرح
ربلا فخرج الجرح عن
الكسب يجب على
المخرج التفقه والمداواة
وفيها رجل ما بعوان
الرجل فضره بعوان
فخرج عن الكسب قداواة
المضروب ونفقة على
التي جله بالعوان
انتهى قال المصنف
والظاهر انه مفرغ على
قول محمد قلت وقد سنا
معز بالجنبي عن ابي
يوسف نحوه وسنقفقه
في الشجاج (ومن قطع)

أي عبدا أو خطا دليل ما ياتي وبه صرح في البرهان كافي الشرح لانه في الفتاوى عن شرح الطحاوى ان الدية على
العاقلة في الخطاين نلن انهما على القاطع في الخطا فذا خطا وكذا اوضح اوجرح (عقاعن قطعه) أو ضخته أو جرحته (فما حدث منه ضمن ماله
الدية) في ماله خلافها قلنا ان عقاعن القطع وهو غير القتل (ولو عقاعن الجناية) وعن القطع وما يحدث منه

فهو عفو عن النفس) فلا يضمن شيئا وحيتئذ (فان لم يقطع من الثلث فيها ولا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح
الطحاوي في نكاح نساء على القاطع فقد أخطأ قطعاً وما دأبنا من عفو الصحيح (٣٧٧) لا يضمن من الثلث كره القهستاني (والعصم كاه)

أول ما ذكره فاستأى (قوله) فهو عفو عن النفس لان الحناية تشمل السارى منها وغيره وعفو عن القطع
وما يحدث منه صريح في ذلك بخلاف القطع وحده أنه غير القتل كما قدمه فلا تشمل السارى (قوله) فلا يضمن
شيئاً أي من الدية وهذا ظاهر في العمد وكذا في الخطأ يخرج من الثلث ولا فعلى العاقلة بقدره كالأول في
الشر بن لاية (قوله) فاعطى الخ أي العفو في الخطأ يعبر من الثلث قال في المحيط ويكون هذا وصية للعاقلة سواء
كان القاتل واحداً منهم أو لا لان الوصية للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة كمن أوصى لحي وميت فالوصية
كلها لحي اه وبه ظهر فساد ما اعترض من أن الوصية للقاتل لا تصح بانه كواحد من العاقلة فكيف جازت
جميع الثلث فأمل طوري (قوله من ثلث ماله) لان الخطأ موجب للمال و يتعلق به حق الورثة فعبر من
الثلث هداية (قوله) والاعتلى العاقلة ثلثا الدية) أي ان لم يكن للعاق مال غيرها فان كان قصاصه فلو قال ولا فعلى
العاقلة بقدره لكان أخسر وأظهر (قوله) ومفاده أي مفعلاً اعتبار العفو من الثلث أن العاق لو كان مصححاً
أي في حكم المصحح بان لم يصح صاحب فراش وفسره في التراتبية بان كل شخص وبجي موزع بعد الحناية
لا يعبر من الثلث بل يعبر من جميع المال وهذا قول بعض الشايع قال في التراتبية وذكري للفتي أنهم من
الثلث (قوله) والعمد كاه) اعترض بان الموجه هنا هو القود هو ليس بالثلاثة بل هو على كل المال اه
وقد يجب بان القود هنا سقط بالعفو لكن لما كان للعاق أن يصلح على الدية كان مظنة أن يتوهم أن في عفو
الباقي الورثة فيها فقال انه من جميع المال لان المرحب الأصلي هو القود وقههم عما يتعلق بالمال فأمل
(قوله) والنسبة مثله) وكذا الجراحة كما قدمه فاعفو عن النسبة أو الجراحة كالعفو عن القطع في ضمان الدية
بالسراية بخلافها هو العفو عنهم ماع ما يحدث منهما كالعفو عن (قوله) قطعت امرأ (الخ)
هذا المسألة مفرعة على المسئلة السابقة كما في التراتبية (قوله) لما يأتي) أي من بيان حكم العمد والخطأ (قوله) فلو
أطلق) أي لم يقيد بالحد كما فعل في المسئلة السابقة (قوله) على يده) أي موجب بدمه مارج (قوله من السراية)
أي سراية القطع إلى الهلاك وقديه لئلا مالاً ماتت أصلاً أو ماتت من غيره (قوله) فمهرها الارش) وهو خمسة
آلاف درهم كفاية (قوله) ولو غدا) وسواء تزوجها على القطع أو على الخطأ وما يحدث منها على الحناية لانه
لا يرى تميز أن موجهها الارش دون القصاص لان القصاص لا يجري في الأطراف بين الرجل والمرأ أو الارش
يصلح صدقاً كفاية (قوله) عند أبي حنيفة) أصله ما مر في المسئلة المتقدمة أن العفو عن القتل أو النسبة أو
البدن أسرى إلى النفس ليس بعفو عن النفس عنده وعندهما عفو عن اتفاقا فعند هذا الحكم هنا كل حكم
الاتفي فيما اذا نكحها على البدن ما يحدث منها (قوله) ان تعمدت) فخذ قوله والدية في مالها ما وجوب مهر
المثل فهو مطلق لان القطع ان كان عمداً يكون تزوا على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر
فحب لها مهر المثل لا يقال القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوا عليه إلا ما
نقول الموجب الأصلي للعبد القصاص وأنما سقط لتعذر تمهله في مالها لان التزوج وان كان يتضمن
العضو لكن عن القصاص في الطرف واذا سرى يمين أن قتل النفس ولم يتناول العفو فحب الدية في مالها لانه
عمدان كان القطع خطأ يكون هذا تزوا على أرض البدن أسرى إلى النفس تبيين أن لا أرض للبدن والمسي
معدوم فحب مهر المثل ان كان (قوله) والارزاد الفضل) أي ان كان في الدية فضل زد على الورثة وان كان
في المهر فضل زد ما للورثة عليها ان كان (قوله) والدية على العاقلة في الخطأ) أي هو المهر لارثاً وانما تكون المقاصة
لذا اعتدت للقيمة في الواجب لها وعليها كما في العمد اتفاقاً (قوله) لكنه الخ) هو للشر بن لاية في حاشية الدرر
وعاصله أن وجوب الدية على القاتل في الخطأ لا يعرف الجسم أي من لا ماله له فلا يجب على القاتل مطلقاً وهذا
مراد صاحب الدرر وانما لم يقيد الجسم لانه لم يجعله أي اعتماداً على ذكره في محله وأقول فيه نظر بل مراد
صاحب الدرر أنها على القاتل مطلقاً بضمها في الكفاية حيث قال لا يقال ان المصحح أنه يجب على القاتل
ثم تحصله العاقلة فيكون أصل الوجوب على القاتل واعتبار هذا واجب جواز المقاصة لا يتناول عند البعض

فأصواب أن يقال لانه بالسراية تبيين أن موجب هذا القطع القصاص في النفس وهو يجري بينهما فندسى ما ليس بمال فيصالح المهر المثل
اه ٤ مطلب الصحيح أن الوجوب على القاتل ثم تحصله العاقلة

في العجم وله اهل اهل لعله حالته فله حفظ وان تكسحها على اليد وما يحدث منها وعلى الخباية ثم مات منه وجب لها في العمل مهر المثل ولا يراد بها (رضاء بالسقوط ولو خطأ رفع (٣٧٤) عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم) أي العاقلة (فان خرج من الثلث

محب على العاقلة ابتداء وعند بعضهم تحمله العاقلة عن القاتل بطريق الحوالة والحوالة توجب البراءة فلا تقع المقاصة اه تأمل (قوله ثم مات منه) أي من القطع (قوله مهر المثل) لانه تكاح على القصاص لما قدمناه من موجب الاصل في العدم والقصاص ليس بمال فيجب مهر المثل كذا انكسحها على خير او خنزير (قوله رضاء بالسقوط) لانه لما جعل القصاص مهر اقتدر في سقوطه لعله المهر فيسقط اصلا كان (قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها الخ) لان التزوج على اليد وما يحدث منها وعلى الخباية تزوج على موجبها وموجبها الذينة هاهنا تصلح مهر اصبحت القسمة الا ان قدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لا يمس فيه بماله والمريض لا يجبر عليه في الزوج لان من الخواتم الاصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك انثب لانه تبرع والدية يجب على عاقلتها وقد صارت مهر افسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها المبدأ او اكثر ولا ترجع عليهم بشئ لانهم كانوا يتعملون عنها بسبب جنايتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم قدر مهر مثلها ولا ترجع على ذلك بطريق خرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى الولي لان الوصية لا تفرق الماذر كما زاد على ذلك بطريق خرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى الولي لان الوصية لا تفرق لها الامن الثلث اه زيل على وجه كونه وصية للعاقلة اه فاقسط الدية بمقابلة المهر والدية في الخطأ على العاقلة فيكون قد اسقط لهم ما زاد على المهر تبرعا فانهم (قوله لسرايته) أي لسراية القطع الاول الى القتل واستيفاء القطع لا يسقط القود كمن له القود في النفس اذا قطع يد القاتل (قوله لانه لما اقدم الخ) جواره اه انما اقدم على القطع لظننا منه ان حقه وبمد السراية تبين ان حقه في القود فلم يكن ميراثه دون العظم باقي الهداية واستشكله ان الكلال علم اصله انهم في المسئلة المارة وهي ما اذا قطع فمعا عن القطع فان عاقل سقوط القصاص بان صورة العفو تكتفي في سقوطه لانها تورث شبهة ولم يلتفتوا الى أنه لا يكون ميراثه دون العلم به فاجبوا الدية قال الرختي ويجب بالفرق بان العاق عن القطع ظهر منه الميل الى العفو بخلاف هذا فانه استوفى ما ظهر له أنه واجبه فلم توجد منه صورة العفو (قوله بقيد تقوية قول أبي يوسف) فيها لا يمارض ما علمه المتون والشروح ط على انك سمعت الجواب عنه (قوله ولومات المقتص منه) مقابل لوجه فأت المقتوع الاول (قوله فدينته على عاقلة المقتص) لان حقه في القطع وقد قتل قال الانقائي ولكن الدية على العاقلة لانه في معنى الخطا لانه اذا استيفاهم حقه من القطع ولم يراد القتل (قوله خلافا لهما) فعندهما لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التشديد بوصف السلامة لملاقيهم من سبب القصاص لا الاختراز عن السراية ليس في وسعهم ان كان (قوله بلا حاكم الحاكم) ظاهرا أنه لو استوفاه بنفسه بعسكر الحاكم لا يضمن فتأمل (قوله واما الحاكم الخ) أي اذا قطع يد السارق فأت وهذا المسائل استشهد الامامان لقوله لهما فانه لا ضمان فيما قبله الشارع على الفرق بان اقامة الحدود واجبة على الامام وكذا فعل الحاكم ونحوه واجب بالعقد فلا يتقيد بالسلامة وفي مسئلة الولي يخرج بل العفو مندوب اليه بتقيد بالاصل المذكور (قوله والبراغ) أي البطار (قوله والمباح بتقيد به) يستثنى منه اذا وطئ زوجته فافضاها او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا كون الوطء خلفه مباحا وهو المهر فلا يجب به آراء ضمان آخر اشبه ط وباتي تمامه (قوله ومنه) أي من المباح وهذا على قول الامام ابو يونس فاما قريبا (قوله ومن الاول) أي الواجب قال الشارع في باب التزويج في القسمة لكره طه على تعذر قرآن وابدوعلم لفرضته على والدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده اه وآذان الام كلابي التلب بخلاف التأديب كاياني (قوله باذن الاب) أي او باذن الوصي ولو ضرب بغير اذنهم يضمن كاياني (قوله تعلية) على قوله ضرب (قوله مقيد) أي بوصف السلامة (قوله ومعه في الضرب للعتاد) اه كايوكيفا ومخلافه ولو ضرب على الوجه أو على المسد كير يجب الضمان بلا خلاف ولو سوطا واحدا لانه لا يلاذ

والا سقط ثلث المال (قوله ولو قطع يده فاقصص له فأت) المقتوع (الاول قبل الثاني قتل الثاني) له لسرايته وعن أبي يوسف لا قود لانه لما اقدم على القطع فقد أبرأ عما وراءه ونهاه اشكال ان الكلال يقيد تقوية قول أبي يوسف قال المصنف (ولومات المقتص منه قدته على عاقلة المقتص) خلافا لهما قلت هذا انما استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم واما الحاكم والحكام واثنان والقصاص والبراغ فلا يتقيد فعلهم بشرط السلامة كالاحقر وعامة في السر والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ومنه ضرب الاب بانه تأديبا او الام او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي او الحاكم باذن الاب تعلية فأت لضمان فضرر التأديب مقيد لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب ومعه في الضرب المعتاد واما غيره فهو واجب لضمان في الكل وعامة في الاشياء (وان قطع

وفي القتل (يد القاتل و) بعد ذلك (عما) عن القتل (ضمن القاطع دية اليد) لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتض الشبهة وقال الاثنى عليه (و ضمان الصبي اذا

مات من ضرب أبيه

أو وصيه تأديبا) أى
لتأديب (علمها) أى
على الأب والوصى لأن
التأديب يحصل بالزجر
والتعزير بك وقالوا
لا يضمن لومعتا أو أماً
غير المعتاد فيه الضمان
اتفاقا (كضرب معلم
صيا أو عبد أو غير ذلك
أبيه أو ولده أو غيره
فالمضمان على المعلم اجابا
(وان) الضرب (بأذنها
لا) ضمان على المعلم
اجابا قبل هذا رجوع
من أى حنفية إلى قولهما
(وكذا يضمن زوج
امرأة ضربها تأديبا)
لأن تأديبها للولي كذا
عزاه المصنف لشرح
المجمع المعنى قلت وهو
في الأشياء وغيرها كما
قدمناه وفي ديوان المحتى
الزوج والوصى كالأب
تفصيلا وخلافا لعلهم التبعة
والكفارة وتقبل رجوع
الامام إلى قولهما وعامة
ثمة (فروع) «ضرب
امرأة فأفضاها فان
كانت تستمسك بولها
ففسده ثلث الدية والا
فقتل الدية وإن اقض
بكرانها فأفضاها فان
مطوعة حدا ولا غرم
وان مكره فعليه الحد
وأرض الافضاء بالهقر
حاروى القدسي قطع
اطعام لها من عينه
وكان غير حاق فقيمت
فعله نصف الدية أشياء

والسعودي تلخيص الكبرى ط (قوله من ضرب أبيه أو وصيه) قد جهل أن الام اذا ضربت للتأديب تضمن
فما هو بقوة تأديبها لئلا يضرب به كل منتهى ما تعلم لا يضمن اتفاقا اه غرر الافكار (قوله وان الضرب
فيهما) أى اذن الاب والولي وكذا الوصى ومقتضى أنهم الموضرب به بنفسهما لا ضمانا أيضا اتفاقا وقد مر
فالحكم في الحاشية ضرب ولده الصغرى تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة يضمن الاب والولي له وقال أبو يوسف
بأنه لا يضمن وان ضرب به المعلم باذن الولد لا يضمن المعلم اه في الولي الحاشية ضرب ابنة في أدب أو الوصى ضرب
بنيت يضمن عنده وكذا ان ضرب به المعلم بلا ذنهم ضمن وان باذن فلا لا لا اب والوصى ما دونان في التأديب
شرط السلامة لا تنجما على كان التصرف في نفسه وما له لو خبره أما المعلم انما أدبه باذنهم والاب لا يضمن وحده مطلقا
نقينا اه وظهر ما نه لا فرق عندنا في حنفية ضمان الاب في التأديب والتعليم والظاهر أنه رواية أخرى
من (قوله قيل هنا) أى قول الامام بعدم ضمان المعلم بالاب من ادب وفيه أن اختلاف في ضرب التأديب
الكلام هنا في ضرب التعليم وهو واجب لا يتقدم بالامامة ولا خلاف فيه أقول في حاشية الشرف
فرى عن الصغرى قال أبو سليمان ان ضرب ابنة على تعليم القرآن والأدب يضمن عنده لا عندنا في يوسف
ه وقد مرنا أن نفعان الحاشية مثله وعليه يظهر الرجوع ولا يحتاج إلى الفرق الذي ذكرناه عن الولي الحاشية وتقدم
كتاب الامارات عند قوله ضمن بضربها وكصها عن غابة السل أن الأصغر رجوعه إلى قولهما وكذا نقله
يرى عن كفاية المحققين (قوله لان تأديب الولي) هذا التعليق غير ظاهر لان مقتضى أن الولي لا يضمن
م أن الاب يضمن بضرب ابنة تأديبا على ما مر والظاهر قول البصري لأنه لنفع نفسه بخلاف تعزير القاضي فإنه
ضرب المضروب اه وتقدم في باب التعزير ما مر في زوج ضرب به عليه (قوله وهو) أى ما في المتن مذكور
بالأشياء وغيره او قوله كذا قدمناه في ضمن قوله وعامة في الأشياء والام يقدمه حصر بها والمراد أنه مذكور
بالأشياء وغيره ما لم يقطع عن ذكر الخلاف كذا قدمناه في المتن فان علمنا أن تعزير الزوج يضمن اتفاقا به
شرح ابن مالك وغيره وعليه فتوجه في ديوان المحتى الخ كالاستدراك علىه تأمل (قوله وعامة ثمة) قال فيه ولو
ضرب ابنة الصغرى تأديبا ان ضرب به حيث لا يضرب بتأديب أو فوق ما يضرب بتأديب فعليه فعله الدية
الكفارة وانما ضربه حيث يضرب بتأديب ومثل ما يضرب فكذلك عندنا في حنفية وقال الأئمة على علمه وقيل رجوع
نقله ما على هذا التفصيل والخلاف الوصى والزوج ان ضرب بالقيم أو زوجته تأديبا وكذا المعلم اذا ضرب
معي باذن الاب والوصى لتعليم القرآن أو عمل آخر مثل ما يضرب به لا يضمن هو ولا الاب ولا الوصى بالاجماع
أبو حنيفة وأوجب الدية والكفارة على الاب ولم يرجعها على المعلم اذا كان باذنه وقيل هذا رجوع من أى حنفية
في قولهما حتى الاب ولو ضرب المعلم بدون اذنه فأتى يضمن والوالد اذا ضربت ولدها تأديبا لا يضمن
عليه وعلى قولهما اختلاف الشايخ اه مخ (قوله ضرب امرأة فأفضاها) أى جعل مسك بولها وحضها
وحضها فافضاها أو احدا أو اوطاء كضرب كباياتي والمراد بها الأجنبية أما الزوجة اذا طأها فأفضاها فلا شيء عليه
إن لم تستمسك بولها عندها وعندنا في يوسف كالأجنبية وان تمدد ابن وهبان بتصر بحجمه بان عشرة أشياء يجب
بالدية كلمة منها ليس البول وريدا للشر نلالي بل في غير هذه المسئلة تنص الامام محمد على أن لا شيء هنا أى
بأنه يفعل ما دون فيه وقد قولهما بما اذا كانت بالتمه مختلطة مطبق طولته ولم تحت منه فلو صغيرة وسكره أه ولا
طبق تلزم بينهما اتفاقا بالموت والافضا أو طالع في ذلك جفا فرأى (قوله وفيه ثلث الدية) لانها جاقصة ط
قوله والافضل الدية) أى دية المرأة لانه فوت جنس المتعة على الكمال (قوله حنا) أى حد كل منهما ولا غرم
على لا شيء عليه في الاضمار ضاهيه ولا مهر لها لو حجب الحد ولو ادعى شبهة فلا حد لاشي في الاضمار ويجب
عقر (قوله فعليه الحد) أى دونها لا كراهها (قوله وأرض الاضمار) أى ثلث الدية ان استمسكت والافضلها
قوله لا العقر لانه لا يجتمع مع الحد وعامة في طه (ثمة) بولوني بامه فقتلها به عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو
ذهب عين لزمه قيمتها وسقط الحد لتلك الحاشية المعاصفا ورثه شبهة وتفصيل ما لو أفضاها في الشرح كذا ذكره
شارح في كتب الحد وقيل باب الشهادة على الزنا (قوله فعليه نصف الدية) أى نصف دية العين أو السعد

وفي القصة مثل محمد بن محمد بن عبد الله عن صبيبة سقطت من سطح فانفتحت رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققت رأسها تموت وقال واحد منهم ان
لم تشقوه اليوم تموت وأما شقها وأبرئها (٣٧٦) فشقها فانت بعد يوم أو يومين هل يضمن قتائل ملياتها قال لا إذا كان الشق

بأنه وكان الشق معتدا
ولم يكن فاحشا خارج
الرمح قبله فلو قال ان
ماتت أنا ما ضمن هل
يضمن قال لا انتهى قلت
أنا لم يعتبر شرط
النجمان لما تقرر أن
شرطه على الدين ما طل
على ما عليه الفتوى اه
وأنا أعلم

باب الشهادة في القتل
واعتبار حاله

أي حالة القتل (القول)
ثبت للورثة ابتداء
بطريق الخلافة من
غير سب ملك المورث
لان شرعة القود تشق
السدور ويدل النار
ولم تلبس بأهل له
وقوله تعالى فقد جعلنا
لوه سلطانا نص فيه
(وقال بطريق الارث)
كأنه انقلب مالا وقرة
الخلأف مأفاده بقوله
(فلا يصبر أحدهم) أي
أحد الورثة خصما
عن القصة في استيفاء
القصاص خلافا لما
والاصل أن كل ما علكه
الورثة بطريق الورثة
فأحدهم خصم عن
الباقين وقام مقام الكل
في المصومة وما علكه
الورثة لا بطريق الورثة
لا يصبر أحدهم خصما
عن الباقين فخرج عن
بقوله (فلو أقام جرحه بقتل

لانه وقع بفعل مأذون ط أقول يظهر لي أن المراد نصف دية النفس التي هي دية العن ثم رأيت الرجعي فسر
كذلك ويدل عليه مسئلة اللتان الآتية قبيل القسامة فانه إذا أمر لخصم منيا فقطع الحشفة ولم يمت العن
فعلية دية الحشفة كاملة وهي دية النفس تأمل (قوله مثل محمد) لفظة محمد زائدة على ما في القصة (قوله فانفتحت)
الذي في القصة فانفتحت والتأخيل الفاعل بالماضي المجع (قوله مليا) أي ساعة طويلة (قوله ثم قال لا يلحق بالابن)
مسئلة العن المارة أن قتاله هناك مجاوز ما مره (قوله إذا كان الشق بادن) فلو بدونه فالظاهر القصاص وخروج
ط (قوله ولم يكن فاحشا) تفسير لما قبله ط (قوله خارج الرمح) أي العادة ط (قوله فلو قال لا يلحق بالابن)
المصنف في المتح وأعتبره الرمي بأنه بعيد عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يطلق عليه ماسم الأمانة انتهى المال
القابل لاثبات اليد عليه واستظهر أن العلة كونه غير مقدور عليه كاهو شرط المتكوبله وأما نصي على علم
(باب الشهادة في القتل واعتبار حاله) =

أي باب الشهادة الواقعة في شأن القتل وبأنه اعتبار حالة القتل أي حالة إيقاع سببه لان الاعتبار على الأوصاف
كما يأتي ولما كان القتل بعد تحققه بما يصح فصيحا من له القصاص إلى إثباته بالبنوة مالا الشق مفعلة فانه
ذكر ذلك بعد بيان حكمه قال ط وأما أنه تقبل شهادة النساء مع الرجال في القتل والخطا والقتل الذي لا وجه
القود وكذا الشهادة على الشاهد وكتاب القاضي إلى القاضي لان موجب المال ولو شهد عليه عدل بقتل
محس فان جاءه شاهد آخر والاخلى سبيله وكذا لو شهد مستورا بقتل عبد محس حتى تظهر عدالة الشاهد
لأنه صار منتهيا عن كذا في الخطا على الظاهر اه (قوله القود ثبت قورثة) قال في الخامسة نص
القصاص من يستحق مرائه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة اه (قوله من غير
سبب ملك المورث) أشار إلى أن المراد بالخلقة هنا ما قبل الورثة والأقارب ثلاثة خلقة أيضا كما صرح به
لكنها تستدعي سبق ملك المورث ولا ردهم عقو المورث لان السبب انفعله ولهذا قال الاتفاقية اه
الورثة ابتداء عند الامام من حيث انه شرع لقتني وبدل التار لان الميت لا ينتفع به وحق الميت من حيث
انه بدل النفس ولذا اذا انقلب مالا لا تقضي منه دونه وتغذمه وصاياه وعلمه فيه نعم ان الفروع الآتية
وتفسير الخلافة عاذ كرا اعتبار الحنفية الاولى وحصة عقو المورث باعتبار الثانية فنقدراي الامام الحنفية
احتمالا للدرء بحكمة الطوري (قوله نص فيه) فان الامام حليف فمعدك تعالى التسلط الولي بهدا
وفيه أن التسلط يكون بثبوت الحق به ابتداء وقد يكون الحق انتقل له من مورثه فلا تكون الآية
اه ط (قوله كالأول انقلب مالا) أي بصوصله أو عقو بعض الورثة (قوله فأحدهم خصم عن الباقين)
ثبت جميع الحق لغره وهو المستغنى بثبوت الحق بخلاف ما ذكر بعده فانه إنما ثبت حق نفسه لا حق غيره
(قوله لا يقيد) بضم الياء من أوله الأمير القاتل قتله هو قودا وفيه إشارة إلى أن البينة تقبل الآلة لا يفتي
بالقصاص أجماعا لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منبها لاجتماع
الكفاية (قوله وفي الخطا) أي في قتل أبيه خطأ وفي الدين لأبيه على آخر لو أقام الحاضر حجة على
لا يصدها الغائب انما حضر لان المال ثبت للورثة أو باعتبار الكل وفيه إعمال إلى أنه الجدل القاضي
والغائب فلو أثبت قدر نصيبه منه أو كان القاضي متعددا أعاد اجهة وانما خصص الدين لان في إعادة الجدة
اختلافا وان كان الاصره أنه لا يصدها كافي العمادة فمستأني (قوله الماسر) أي من الاصل (قوله فلو قال لا يلحق بالابن)
خصم لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص وانقلابه مالا ولا يتمكن من إثباته الا بالبنوة
عقو الغائب فاتصبع خصمائه فانما قضى عليه صار الغائب بمقتضاه تعاضد باقي (قوله وسقط القود)
أي وان جاء الغائب وأنكر العقو بصير حقه نصف الدية (قوله فهو على التفصيل السابق) فلا قبل

أبيه اجمع غيبة أخيه بر بد القود (لا يقيد) أجماعا حتى يحضر الغائب لكنه محس لانه صار منتهيا (فان حضر) الغائب (بعدها)
ثانيا (القتل) القاتل ولا لا يصدر (وفي) القتل (الخطا والدين) لا يحتاج إلى إعادة البينة) بالاجماع لما مر (فلو من القاتل على عقو الغائب)
فلا يلحق خصم لا انقلابه مالا وسقط القود) وكذا لو قتل عبدهما عبدا أو خطأ) الخلف أن السيد (أحدهما غائب) فهو على التفصيل

(ولو أخبر وليا قود بعفو)

(أخبرها) الثالث (فهو)

(أي أخبارهما عفو)

(لقصاص منهما) عملا

(برعها وهي رباعية

(فالاول (ان صدقهما)

(أي المخبرين (القاتل

(والأخ) الشريك (فلا

(شيء) أي للشريك

(عمل تصديقه) ولهما

(ثلاثا) الثاني (ان

(كذبهما فلا شيء للمخبرين

(ولا خيما ثلث الدية

(و) الثالث (ان صدقهما

(القاتل وحده فلكل

(منهم ثلثها) الرابع

(ان صدقهما الأخ فقط

(فه لثما) لان اقراره

(ارتد بتكذيب القاتل

(بما فوجبه ثلث

(الدية) ولكنه (بصرف

(ذلك الى المخبرين)

(استحسانا وهو الأصح

(زيلي لانه صار مقرهما

(بما اقر به القاتل

(وان شهدا أنه ضربه

(بشيء جرح فلم يزل

(صاحب قرائن حتى

(ما يقتض) لان الثابت

(بالسنة كالثابت بمعاينة

(ولا يحتاج الشاهدان

(يقول أنه مات من جرحه

(برازيه (وان اختلف

(شاهدان قتل في الزمان أو

(في المكان أو في آتله أو

(قال أحدهما قتله بعضا

(وقال الآخر أنه قتلها

(قتله أو شهد أحدهما

(على معاينة القتل والآخر

(على اقرار القاتل به

أهلها الحاضر من غير إعادة بعد عود الغائب ولو أقام القاتل بينة أن الغائب قد عفا وألشاهد خصم ويسقط
 قصاص فاصلا أن هذا المسئلة مثل الأولى في جميع ما ذكرناه لأنه إذا كان القتل عمدا أو خطأ لا يكون
 للماضر خصم من الغائب إلا جماع والفرق لهما في الكل ولا في حقيقة في خطأ أن أحد الورثة خصم من
 البقية ولا كذلك أحد المولدين زيلي (قوله ولو أخبر الخ) غير الأخبار لانه ينظم الأوجه الأربعة بخلاف
 شهادة فاهم لا توجد حقيقة إلا في الوجه الثالث كأقدامان كمال (قوله عفو لقصاص منهما) قد
 القصاص لأنه لا يكون عفو من المبالاة في بعض الأوجه كما نعرفه (قوله عملا رباعية) لانها رباعية
 عفو الثالث بعفو البعض يسقط القصاص (قوله وهي رباعية) أي أوجهها أربعة (قوله ولهما ثلثا
 لدية) لان نصيبهما من المال دور (قوله والثاني ان كذبهما) قال الرمي كذلك المصنف متاوشما
 بالصواب كذبا لهما (قوله فلا شيء للمخبرين) لانهما أخبرا بما أسقطتهما في القصاص أو قتل ما لا
 لالمال لهما لتكذيب القاتل والشريك دور (قوله ولا خيما ثلث الدية) لان دعواهما العفو وهو ينكر
 ثمة ابتداء العفو منهما في حقه فيقتل نصيبه ما لا ابن كمال (قوله وحده) أي دون الأخ الشريك (قوله
 لكل منهم ثلثها) لان القاتل لاصدقهما أو لم يثبت الدية فلم يرد ادعى بطلان حق الثالث بالعفو ولم
 صدقه فتقول ما لا يدفعه اليه دور (قوله ان صدقهما الأخ فقط) أي وكذبهما القاتل (قوله لان اقراره
 الخ) أي فلا يقال انه قد أقر أنه لا يستحق على القاتل ما اقراره بالعفو فكيف يحبه الثلث (قوله فوجب
 ثلث الدية) وسقط الثلثان لتكذيب القاتل إياهما ولا يأتى القصاص مع اقرارا ثالث بعفو ط (قوله
 لكنه يصر في ذلك الى المخبرين) لان الأخ زعم العفو بتصديقه المخبرين وأنه لا شيء له على القاتل وإنما على
 قاتل ثلث الدية لهما وما في يجماع القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف لهما والقياس أن لا يلزمه شيء
 بهما ادعى المال على القاتل والقاتل منكر فلم يثبت وما أقر به القاتل الأخ قد بطل باقرار الأخ بالعفو
 كونه تكذيبا للقاتل وجه الاحتسان أن القاتل بتكذيبه المخبرين أقر بالأخ ثلث الدية زعمه أن القصاص
 يسقط باخبارهما بالعفو كأني صدقتهما والمقر به ما كذب القاتل حقيقة قبل أن يضاف الوجوب إلى غيره وفي
 ثمة لا يرتد الاقراران قال فلان على ما تعلق المقابلة ليس ولكن المقابلة في المال المقابلة الثانية كذا نادر
 وضما (قوله وهو الأصح زيلي) عبارة وفي الجامع الصغير كان هذا الثلث للشاهدان لا للشهود عليه وهو
 الأصح الخ ونظاره أن مقابل الأصح كونه للأخ والشهود عليه (قوله يقتض) أي بطلان الضرب بسلاح قد
 يكون خطأ فكيف يجب القود لا نقول لما شهد بالضرب بالسلاح تحت العمد لا لأنه لو كان خطأ لقالوا
 قد صدغوه فأصابه وقال في شرح الكافي ولا ينبغي أن يسأل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذلك إذا شهدوا أنه
 ضرب بالسيف حتى مات وان لم يذكروا العمد لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن
 مرف بدله وهو الضرب بأنه قاتله عاده ولو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه مات به فهو أحوط اه اتفاقا قال الرمي
 في الجانب هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجراحية لا يثبت قبول القاتل لما قصده بخلاف ما لو
 روي قال ارتد غيره لا يثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية وانما الحقيقة فيقبل منه ما أقر به ويحمل على الأدنى
 في التاترمانية وفي المردوي الحسن نزاد عن أي حصة ولو أقر أنه قتل فلا حاجة إليه وسيف ثم قال أردت
 بمره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى
 قول عمدا ملخصا أقول التفرقة بين الشهادة والاقرار إنما تظهر على الرواية الثانية دون الأولى تأمل (قوله
 لا يحتاج الشاهدان) لان المومتي وجدعت حسب صاحبها في إضافة السه لا في شيء آخر انما يمكن في الظاهر
 من آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لا يضر في الأحكام اتفاقا (قوله وفي المكان) أي المتساعد
 ان كان متقاربا كبيت شهد أحدهما في أنه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر في أنه قتله في هذا الجانب
 قبل ولو الجلية (قوله وفي آتله) بأن قال أحدهما قتله بعضا أو قاله بالسيف قال في الخبر أنه ولو شهد
 أحدهما بالقتل بالسيف والآخر بالسكين لم يجز ولو كانت الشهادة ان باقرار مجاز اه ومنه يظهر أن وجه

بطلت) لان القتل لا يتكرر (وكذا) تطل الشهادة (لو كل التصابي كل واحد منهما) لتبين القاضي يكذب أحد الغير بقدر أولية (ولو كل أحد الغير يقين دون الآخر قبل الكامل منهما) لعدم المعارض (ولو شهدا) بقتله (وقالوا لهما) أنه يحب البنية في ماله في ثلاثين شربلاية استحسانا جلا على الأدنى وهو البنية وكانت في ماله لان الأصل في الفعل العمد (وان أقر كل واحد منهما) أي من الرجل أنه قتله وقال الولي قتلتهما جميعا (٣٧٨) فقتلهما) علما باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمصلحة بحالهما (شهادة

لقت) الشهادتان لأن التكذيب تفسيره وفسق الشاهد بطل شهادته أما فسق المقر لا بطل الاقرار (ولو قال الولي في) صورة (الاقرار) السابقة (صدقت ليس له أن يقتل واحد منهما) لان تصديقه باقراره بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لأنه دعوى القتل بلا تصديق فقتلهما باقرارهما زلي (ولو أقر رجل بأنه قتله وقامت البينة على آخراته قتله وقال الولي قتله كلاهما قتل للولي قتل المردون المشهود عليه لان فيه تكذيب البعض موجبه كإقراره وقال الولي لأحد الفريقين صدقت أنت قتلت وحده كانه قتله تصادقهما على وجوب القتل عليه وحده) كما لو قال ذلك لأحد المشهود عليهما (كانه قتله لعدم تكذبه شهوده عليه وانما كذب

بطلان الشهادة بمجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة أحدهما العمد والآخر خطأ غير مبرر (قوله لان القتل لا يتكرر) هذا انما يظهر في الاختلاف في الزمان والمكان والألفه فان في كل من الثلاثة أحد الشاهدين شهد فيه بقتل الآخر بأخرى ولم يثبت منه اختلافهما في المشهود به وأما الصورة الرابعة فالعلة أن أحدهما شهد به العمد والآخر بقتل مطلق يحمل العمد وشبهه العمد والخطأ فم يثبت اتفاقهما في المشهود به وكذا في الخامسة شهادة أحدهما على الفعل والآخر على القول فلو قال لاختلاف المشهود به لشمل الكل (قوله وكذا تطل الشهادة الخ) ظاهره بطلانها في الصور الخمس مع أننا زلنا اتخاذ ذلك بعد الثلاثة الأولى فقط وبه تظهر العلة التي ذكرها لان كل فريق شهد بقتل الآخر والقتل لا يتكرر فثبت يكذب أحد الغير يقين أما في الرابعة والخامسة فلا يظهر فقدر (قوله ولا أولية) أي ليس إحدى الشهادات أولى بالقول من الأخرى وظاهر أن هذا اذا تعارضت اقل الحكم بأحداهما والأفلا تسمع الثانية تأمل لان كل بيتين متعارضتين اذا سبق الحكم بأحدهما لغت الأخرى (قوله ولو كل أحد الغير يقين) أي تم نصاب الشهادة في جانب دون الآخر (قوله استحسانا) والقياس أن لا تقتل لان الفعل يختلف باختلاف الآلة فيقول المشهود به هديا (قوله جلا على الأدنى) لانه شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بحمل فيجب أقل وموجبه وهو البنية ولا يحمل قوله بالاندرى على الفعل بل يحمل على أنهم ساءلوا المندوب اليق العقوبة احسا لظنن بهما عني (قوله لقت) الا اذا صدق الولي إحدى البنتين كما يأتي في قول المصنف كالقول ذلك لأحد المشهود عليهما أي قاله أنت قتلته (قوله لان التكذيب تفسيره) لان قوله قتلناه تكذيب لشهود في بعض الشهود به حيث ادعى اشتراكهما في القتل فكأنه قال لم يغرب بقتله بل شاركه آخر وهذا الضم من التكذيب يمنع قبول الشهادة لدعائه فيسقطهم دون الاقرار زلي (قوله ليس له أن يقتل واحد منهما) وليس له دية أيضا لما ذكره ٨ ط (قوله اقرار بان الآخر لم يقتله) فكان كذبها في اخبارهما بالقتل ط (قوله بلا تصديق) أي في الاقرار فان كلا منهما أقر باقراره على القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدق في وجوب القتل عليه أيضا لكنه كذب في انفراجه بالقتل وتكذيب المقر في بعض ما أقر به لا يضركم (قوله ولو أقر رجل الخ) صورته ادعى الولي على رجلين بالقتل وحده بيته فشهدت البينة على أحدهما وأقر الآخر تأمل (قوله لان فيه) أي في قوله قتله كلاهما (قوله لبعض موجبه) أي موجب ما شهد به لانهما اثباتا انفرادا للمشهود عليه بالقتل والمذبح يقول لا بل قتله هو والآخر (قوله كالم) أي من أن التكذيب تفسيره (قوله كالقول ذلك) أي أنت قتلت وحده (قوله شهدا على رجل بقتله خطأ) أي بأنه قتل آخر خطأ واعلم أن هذه المسائل من هنالي قوله والمعتبرة الرجح كرها صاحب الدرر وأصلها مذكور في الفصل الرابع والعشرين من التراتبية عن محمد في الخلع الكبير (قوله ضمن العاقلة الولي ولا يرجع الولي على أحد تراتبية (قوله أو الشهود) لان المال نفق بشهادتهم بدو (قوله لتلكهم المضمون الخ) عبارة الدرر لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالغصب مع غاصب الغاصب (قوله والشهادة على القتل العمد الخ) أي اذا شهدوا بالقتل عمدا واقتصر من القاتل ثم حاد المشهود بقتله حيا لاقتصاص على واحد منهم ولكن ورثة القاتل بالخيار فان ضمنوا الولي لا يرجع على أحد وان ضمنوا الشهود لا يرجعون بذلك على الولي عند موته عدهما رجوع تراتبية (قوله أي اقرار القاتل بالخطأ أو العمد) أي وقضى عليه بالدية في ماله في صورته الخطأ لان العاقلة لا تعقل الاقرار والقصاص في صورة

لقت) الشهادتان لأن التكذيب تفسيره وفسق الشاهد بطل شهادته أما فسق المقر لا بطل الاقرار (ولو قال الولي في) صورة (الاقرار) السابقة (صدقت ليس له أن يقتل واحد منهما) لان تصديقه باقراره بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لأنه دعوى القتل بلا تصديق فقتلهما باقرارهما زلي (ولو أقر رجل بأنه قتله وقامت البينة على آخراته قتله وقال الولي قتله كلاهما قتل للولي قتل المردون المشهود عليه لان فيه تكذيب البعض موجبه كإقراره وقال الولي لأحد الفريقين صدقت أنت قتلت وحده كانه قتله تصادقهما على وجوب القتل عليه وحده) كما لو قال ذلك لأحد المشهود عليهما (كانه قتله لعدم تكذبه شهوده عليه وانما كذب

الآخرين وكذا حكم لظن في كل ما ذكره المازلي (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (بقاء العمد المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة الولي) لقتضه البنية بلا حق (أو الشهود رجعوا) أي الشهود (عليه) على الولي لتلكهم المضمون الذي في يده (و) الشهادة على القتل (العمد في هذا الحكم) كالخطأ فلذا حاد جاحيا غير الورثة بين تضمين الولي البنية أو الشهود (الاف الرجوع) بل رجوع للشهود على الولي لانهم أوجبوا القود وهو ليس بحال وقال لا يرجعون كالخطأ (ولو شهدا على آخره) أي اقرار القاتل بالخطأ أو العمد

ثم جعلها (أو شهدا على شهادة غيرهما في الخطأ) وقضى بالله على العاقلة ثم جاعها (أو ضمنها) اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (وضمن الولي
الدية) في صورتين (العاقلة) اذ ظهر أنه أخذها منهم بغير حق (والمعتبرة الرى) (٣٧٩) في حق الحلق والضممان (الوصول)

وحشيد (فحب الدية)

في ماله وسقط القود

للشبهة (ردت الرى اليه

قبل الوصول) وقال

لا شيء عليه (لا) بحسبة

الرى اليه (بالسلامة)

بالاجماع (و) يجب

(القضية بقتضيه) بعد

الرى قبل الامامة (و)

يجب (الخزاء على محرم

رى صيدا على فوصل

لا على حلال وما فحرم

فوصل ولا يضمن من رى

مقتضا عليه بجرم

فرجع شاهد فوصل

و حبل صيد وما مسلم

فتمس فوصل (لا)

يحمل (ما رماه بحوى

قاسم فوصل) لما عرفت

أن المعتبرة الرى

(لغز) أى حان

لومات يحمله فعله

نصف الدية ولو عاش

فالدية فقل ختان قطع

الحشفة لأن أبيه أى

انسان يقطع أنه يجب

نصف الدية ويقطع

رأسه نصف عشر ما قبل

جنتين خرج رأسه فقطعه

ففيه القرء أى شق

يحب ثلاثه بدينه وثلاثة

أخماسها فقل دية

الاستنان أشاء والله

تعالى أعلم بالصواب

كتاب الديت

الدية في الشرع اسم

بلدية العمدانة

المعدأمل (قوله في الخطأ) فيه لان الشهادة على الشهادة لا تقبل في القود كذلك كاصرحوا به وأفهم
(قوله ثم جاء) أى المشهود على الإقرار بقتله (قوله اذ لم يظهر كذبهما) لا يهتم لم شهدا بقتله بل شهدا على
اقرار القاتل به فظاهر أنه أقر كذا بوق الثانية شهدا على شهادة الاصول لا على نفس القتل (قوله وضمن الولي
الدية في صورتين) أى في الشهادة على اقراره وفي الشهادة على الشهادة فمراة الولي ما فيه لكن في الشهادة
على الإقرار بالقتل عدل ما يقضى بها لان موجب القود وعلل المراد أن الولي اذا اقتصر من المقر بضمن دية
أولم له ان يظهر وأن لا يحق له في القصاص بعد سعيه المقصود لأجله حيا تأمل (قوله للعاقلة) كذلك في الدرر
فيه نظر لان العاقلة لا تعقل اقرارا ولا عدال بضمه للعاقلة مقصور على الصورة الثانية لان الله تعالى في
علمهم كامر وعارة التاتر خاتمة عن الجاه لا غار عليها حيث قال ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي المعدل
فرار القاتل والمسئلة بمخالها لاضمان على الشهود وأما الضمان على الولي في القصدين جمعا وكذا لو شهدا على
شهادة شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالله على العاقلة وبقي المسئلة بمخالها لاضمان على الفروع
ولكن رد الولي الديق على العاقلة اه وأراد بياقي المسئلة أن المشهود بقتله جاعها (قوله والمعتبرة الرى)
ذن الضمان بفعله وهو الرى اذ لا فعل منه بعده فتعتبر العاقلة الرى والمرى اليه فيها تقوم هداية (قوله في حق
الحلق والضممان) أراد ما حلل الخروج عن احرام الجرح كجرحي مسئلة عزيمة (قوله للشبهة) أى شبهة سقوط
لصحة الوصول (قوله برودة الرى اليه) أى فيما اذا رى مسلما فارتد الرى اليه والعاد بالله تعالى ثم وقع به
السهم (قوله وقال لا شيء عليه) لان التلف حصل في محل لا عصمة منه (قوله وتجب القضية بقتضيه الخ)
والقياس القصاص لكن سقط للشبهة فله يجب الولي لو اعتبر الرى والعبد ثم يتنقل الى وارثه لو اعتبر الوصول
فاورث شبهة دارة للقصاص شرح الجميع لصنفه فتعبد القصاص في القتل هنا بالخطأ محل نظر فادأما أبو السعود
(قوله فوصل) أى السهم المرى (قوله ولا يضمن الخ) لانه حال الرى مباح الدم وأما الضمان على الراجع
فيضمن الرى ولو واحد ولو كلهم فكل الدية أو السعد (قوله فرجع شاهد) الاضافة للجنس لانه تاتى لما تاتى
له الا ان الاصل فمشمول رجوع واحد من الاربعة أو الكل (قوله أى حان الخ) بآى سانه قيل القسامة (قوله
بأن أبيه) متعلق بختان لا يقطع اذ لا يعتبر اذنه في قطع الحشفة لانه لا عليه رضى (قوله جنتين خرج رأسه) أى
فقطعه كجهر موجود في بعض النسخ ففقه القرأى خصامة درهم نصف عشر الدية وعارما لأشياء خرج رأسه
فقطع اذنه ولم يمت ففقه نصف الدية وان قطع رأسه ففقه القرأى وعلم أن هذا كله اذا استعمل ولم يخرج نصفه
مع الرأس أو الاكريم القديم فان استعمل وخبر منه ذلك ففقه القود في القتل والقطع كما قدمنا أول الحنات
عن الجنتي والتاتر خاتمة (قوله فقل دية الاستنان) سيأتى بيانه قريباً وهذا من لطافته حيث يدخل على كل
كتاب بمسئلة تناسب غالباً والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديت)

قدم القصاص لانه الاصل ومبناه لكيفية والاتساق فيه أقوى والدية كتلفه ولهذا يجب بالعوارض كالخطأ
وما في معناه من ارجاع (قوله الدية في الشرع الخ) وفي القصة مصدر ودى القاتل المتقول اذا أعطى وليه المال
الذى هو بدل النفس والتاتق آخرها عوض عن الواو في أولها كالعدلة (قوله الذى هو بدل النفس) زاد
الاتفاق وألطرف (قوله لا نسمة للفعول الخ) كذا قال ابن السكال راداعلى الربى وغيره والحاصل أنه مجاز
في اللغة حقيقة في العرف كإطال التجوون في إطلاق الفظ على المفوظ والمقصود بيان المعنى العرفى الحقيقي
والحقائق لا يطلب لها أصل وبيان أنه نسمة للفعول بالمصدر يؤذن ببيان المعنى الأقوى المجازى فآمل (قوله
والأرض اسم الواجب فيما دون النفس) وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل فستأى (قوله أرباعاً)
حال من مائة أو من الأبل أى مقسم من كل نوع من الأنواع الا يتفرع المائة (قوله من بنت مخاض) هى التى
لحال الذى هو بدل النفس لانسمة للفعول بالمصدر لانه من المتقولات الشرعية والأرض اسم الواجب فيما دون النفس (ديتة العمدانة
من الأبل أر باعاً من بنت مخاض و بنت موليون زوجة الى جذعة) بالداخل الغاية

طعنت في السنة الثانية ونبشون في الثالثة والحق في الرابعة والخمسة **(قوله)** وهي السنة الثالثة
 لا غير اعلم أن عباراتنا تتون هنا مختلفة المفهوم فظاهر الهداية والاختيار والكفر والمثني أن الدية في
 العمد لا تكون من غير الابل وهو ظاهر عبارة المصنف هنا أيضا وعليه فالتعظيم ظاهر لعدم التعصير وظاهر
 الوفاة والإصلاح والقرور وغيرها أنها تكون من غير الابل وبه صرح في متن القدوة ويبحث قال ولا يشترط
 التعظيم الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم يتعظم اهـ وعليه فعني التعظيم فيها أنها النافضة من الابل
 تدفع أربابا بخلاف دية الخطأ فانها أرحم وفي الجمع تعظيم دية شبه العمد في الابل قال شارحه حتى لو قضى
 بالدية من غير الابل لم تعظم وكذا في حدو الجوار وشربه غرر الأفكار وفي جناب غاية البيان ونقطة الدقيق في
 العمد في الابل اذا فرضت الدية فيها فاما غير الابل فلا يغلط فيها وفي الجوهره حتى انه لا يراذق الفضة على غير
 آلاف ولا في الذهب على ألف دينار وفي حدو الجوار اتفق الأئمة على أن الدية من الذهب في الخطأ وشبه العمد
 دينار فهدم العمارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل قال طـ والذي قدمه الزبلي أول الكتاب
 الدية في شبه العمد لا تكون الامن الابل مغلفة على العاقبة في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث المائتين الابل
 ويرجع في السر لنزلة نامة لو كان الواجب ما هو أعين الابل لم يكن التعظيم فائدة لانه مختار الأخ فترى
 حكمة التعظيم اهـ أقول ما نقله عن الزبلي لم أرى في نسخة فليراجع وعلى نبوته فالظاهر أن في المسئلة رواية
 والله تعالى أعلم **(قوله)** أحاس منها ومن ابن مخاض أي تؤخذ المائتين الاربعة المائتين من ابن مخاض أي
 من كل نوع عشرون **(قوله)** وقالنا منها أي من الثلاثة الماضية وهي الابل والدناير والدرهم من البقر
 فتعوز عندهما من ستة أنواع وعندنا الاما من الثلاثة الاول فقط قال في الدر المنثور ويؤخذ المائتين من أهل
 والحلل من أهلها وكذا الغنم وقمة كل بقرة وأحدها تسعون درهما وقمة كل شاة خمسة دراهم كافي السر لنزلة
 عن البرهان زاد الفهستاني وأنشأه ثابا قيل كلفها ما عوى الامام كقولهم ما عوى الخلفاء أنه لو صالح على
 أكرم من مات بقرة لم يحضر عنده ما حاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهبنا
 الامام كافي الضمير أتوا فاذن كل الأنواع أصول وعليه أعجبا بنا وأن التعيين بالرضا والقضاء وعليه على الفضا
 وقيل للقاتل ذكر الفهستاني اهـ وعما في الملح **(قوله)** هو المختار أي تفسير الحلة بذلك وقيل قد مر
 قصص وسراويل نهاية **(قوله)** عتيق فن أي كامل فيكني الاعو ولا الاعي دمرتني **(قوله)** مؤمن بخلاف
 الكفارات لورود النص به والنص وان ورد في الخطا كن لما كان شبه العمد له معنى الخطا فثبت فيه
 الخطا اتقاني **(قوله)** فان عجز عنه أي وقت الانداه لا الوجوب ففستاني **(قوله)** وولد أي متابعين **(قوله)**
 ولا المعام ففهما بخلاف غيرهما من الكفارات **(قوله)** وضع اعتاقد وضع أي بان عاش بعده حتى ظهر
 سلامة أعضائه وأطرافه فلو مات قبل ذلك لم تنأيه الكفارة اتقاني **(قوله)** لا الجنين لانه لم يعرف حاله
 سلامته ولاه مضمون وجهه فلا يدخل تحت مطلق النص زبلي **(قوله)** ودية المرأة الخ في قتل المرأه
 خمسة آلاف وفي قطع بها اثنان ونحوه اثمانيه ومقدرة أو اثمانه الحكومة فقتل بالقتل زبلي
 يسوى بينهما كافي الظاهر يقول لا ردحسين فيه غرة لانه مستثنى كباقي دمرتني وفي التارخا عينه من شر
 الطواويص ما ليس به بل مقدريه يستوى فيه الرجل والمرأه احمدا أعجبا بنا **(تنبيه)** في أحكام الخنيم
 الاستيلاء لاقصاص على فاعله وبدو لعمدا ولو كان القاطع امرأه ولا تقطع بدماء اذا قطع يد غيره عمدا على غلظة
 أرضها وانما قتل خطأ وجب دية المرأة ووقف الباقي الى التبين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتقده
 الكفارة **(قوله)** خلا قال الشافعي حيث قال دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسى ثمانية
 درهم هداية **(قوله)** ويصح في الجوهر الخ حيث قال نافع ابن النخعي والدية للستامن هو الصحيح
 واعترض بأن الذي في النهاية هو التصريح بالتسوية في الدية والتفرقة في القصاص اهـ قلت وهكذا رايت
 النهاية وقاية النسان **(قوله)** وأقر في السر لنزلة غيرة من لانه نقل تصحيح الجوهره قاله كور ونقل بعد ما
 وقال الزبلي والمستامن يشبه دية الذي في الصحيح لما روينا في اختلاف التصحيح اهـ ط أقول واستدل

(وهي) الدية (المغلظة
 لا غير) الدية (في الخطا
 أحاس منها ومن ابن
 مخاض أو ألف دينار
 من الذهب أو عشرة
 آلاف درهم من الورق)
 وقال الشافعي اثنا
 عشر ألفا ولا منها ومن
 الدرهم مائتا بقرة ومن
 الغنم ألفا شاة ومن الحلال
 ما تتلحق كل حله ثوبان
 ازار ورياء هو المختار
 (وكفاراتها) أي الخطا
 وشبه العمد (عتيق فن
 مؤمن) فان عجز عنه صلح
 شهرين ولا ولا المعام
 ففهما) اذ لم يرد النص
 والمقادير توقيفية (وضع)
 اعتاقد (وضع أحد
 أبويه مسلم) لانه مسلم
 تبع (لا الجنين ودية
 المرأة على النصف من
 دية الرجل في دية النفس
 وما دونها) روى ذلك
 عن علي رضي الله عنه
 موقوفا ومروعة والذي
 والمستامن والمسلم في
 الدية (سواء) خلافا
 لشافعي ويصح في الجوهره
 أنه لا دية في المستامن
 وأقر في السر لنزلة
 لكن بالتسوية خرم في
 الاختيار ويصححه الزبلي

المبدأ وهو قوله الآتي
 الدين والافتقار وما ربه
 وأرنبته وقيل في أرنبته
 حكومة عدل على الصبح
 (والذكر والحسنة
 والعقل والشعر والذوق
 والسمع والبصر واللسان
 ان منع النطق) أفاد أن
 في لسان الأخرس
 حكومة عدل جوهرية
 وهذا ساقط من نسخ
 الشارح فنبه (أومنع
 أداء أكثر الحروف)
 والاقسمت الآية على
 عدد حروف الهجاء
 الثمانية وعشرين أو
 حروف اللسان الستة
 عشر فصيحة بما أصب
 الغائب يلزمه وعلمه
 في شرح الوهبانية

(١) له نصف عشر تأمل
 ٣ قوله وظاهر كلام
 الشارح الخ أنت خير
 بأن الفهستاني أعاجكي
 القول بالحكومة في
 قوت الأقل والقولين
 بعده في قوت البعض
 مطلقا فكيف يضع
 التفسير وتعدم المناقاة
 فحاصل ما استفيد من
 تقرير مولانا أنه إذا ظن
 بعض الحروف قبل ان
 كان القائل لا أكثر
 ففه الآية وهذا مافي
 المصنف وان الأقل
 فالحكومة وهذا مافي

الرملي ما صححه الريلي وغيره واختلف لتصحح انما هو بعد شوت عاتقه في الجوهرية من النهاية والله تعالى أعلم
 (قوله وفي النفس) في السببية ولا حاجة لذكر النفس لعم حكما بما تقدم ط (قوله والافتقار الخ) الأصل في
 قطع طرف من أطراف الآدمية ان فوت جنس منفعة على الكمال أو زال جلا المقصود على الكمال فقصه كل
 الآية لانه اتلاف النفس من وجه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية في اللسان والافتقار من مافي معناه
 علمنا تفتق واعلم أن ما لا ثاني في بدن الانسان من الاعضاء والمعاني المقصودة فيه كمال الدين والاعضاء أربعة
 أنواع أفراد وهي ثلاثة الاتف واللسان والذكر والمعاني التي هي أفراد في البدن العقل والنفس والشعر والذوق
 وأما الاعضاء التي هي أزواج والعينان والاذنان والاصصان والحاجبان والشفقتان والبدان ونحو المرأة
 والأذن والرحلان فمضمومة الآية وفي أحد هاتين صفتها والتي هي أربع أشعار العين وفي كل شعر ربع الآية
 والتي هي أعشار أصابع البدن وأصابع الرجلين في العشرة الآية وفي الواحدة عشرها والتي هي ربع على ذلك
 الانسان وفي كل منها (١) عشرة الآية والتي هي ثلث (قوله وما ربه) هو ما من الاتف وأرنبته طرف الاتف لانه
 فوت الجال على الكمال وكذا المنفعة لا للبدن لا شتام والواضح في الاتف لتعلمونه ان الدماغ ونفقت يفوت قطع
 للبدن ولو قطع البدن مع القصة لا يراد على دية واحدة لانه عضو واحد ولو قطع انفه فذهب شبه فعله بدنان
 لان الشفي غير الأنف فلا تدخل دية أحد هاتين في الآخر كالجمع مع الأذن معراج (قوله وقيل الخ) حكاه
 الفهستاني وشرح في الهداية وغيره بالاول (قوله والله) كرو الحسنة لانه يفوت بالذ كرو الحسنة والوطه والبالد
 واستمسك البول والرحم به ودفع المسحوق الايلاج هو طريق الاعلاق علة والحسنة أصل في منفعة الايلاج
 والذوق والقصة كالتابع له دية وقدم المصنف وجوب القصص في قطع الحسنة عمدا وفي الذ كرو خلاف
 قدمناه (قوله والعقل) لانه ينفع المعاش والمعاد وفي الخبر يقتل في رجل طرأ نزع الأرض وضربه
 فصار يصرع فما ناعله أجاب ان نزع الأرض وعقله عاذر كفضه دية كاملة وان زال بعضه فقد رمان انضط
 بزمان أو غيره والافتقار على وقاضى أن بقدرها بما يحتاجه وهذا قلته تفهقا أخذا من كلامهم وقد صرح
 بعض العلماء بان الاصراع ضرب من الخنوع اه (قوله والشعر والذوق والسمع والبصر) لان لكل واحد
 منها منفعة مقصودة وقد روى ان عمر رضي الله تعالى عنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهبها العقل
 والكلام والسمع والبصر هدية ويعرف تلقها تصديق الحاني أو تكوكة أو اللطاب مع العقفة وتقريب
 الكربة والطعام التي للرفهستاني (قوله أفاد أن لسان الأخرس حكومة عدل) أي انما يذهب به ذوقه
 لان المقصود منه الكلام ولا كلامه فصار كاليد السلاولة تلصق والثنين والرجل العرجاء والعين الفاتمة
 العمراء واللسان السوداء اه معراج أي فان في الكل حكومة عدل لانه لم يفوت منفعة ولا فوت جلا على
 الكمال غاية بخلاف ما اناذهب به ذوقه (قوله وهذا) أي قوله ان منع النطق (قوله والاقسمت الآية الخ)
 أي ان لم يتع أداء أكثر الحروف بأن قدر عليه قيمته الآية الخ لكن قال الفهستاني فان تكلم بالأكثر
 فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فئاتكم به منهاط من الآية بمحضه سواء كان نصفاً أو ربعاً أو
 غيره وهو الأصح وقيل على حروف اللسان وهو الصحيح كافي الكرماني اه ملخصا به علم أن الأقوال ثلاثة فيها
 صريح في الهداية بتغيرها وعلى الاول مشي في الملتقى والرد وشرح المجمع والاختيار وغيره الأفكار والاصلاح
 وغيره وصرح في الجوهرية بتصحح الآخرين كالفهستاني والاول مصحح ايضا لما علمته ٣ وظاهر كلام الشارح
 بأن الآخرين تفسير للحكومة مافي وأجبا القول الاول فلان مناقاة بينهما وهو حسن لكنه خلاف المفهوم
 من كلامهم فاقبل (قوله الستة عشر) وهي التناول والتواجب والبال والذوال والاراء والراي والسين والشرين
 والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والتون والذوق والبصر وغيره في الجوهرية ثمانية عشر زيادة القاف
 والكاف قال ابن السكينة وأذا المصنف أنه قول الصواب والقرء وعدها لخاصي أربع عشر لكن بلا حصر لانه
 يأتي بكاف التشبيه اه (قوله وتعمقه في شرح الوهبانية) حيث أفاد أنه على كونها ستة عشر يكون في كل حرف
 منها ثمانية عشر وعشر ودرهما ومن ذهب ثمان وستون ونصف وعلى كونها ثمانية عشر ففي الحرف من
 الفهستاني وقيل بفوات البعض أيا كان تقسم الآية على عدد الحروف الساتية أو حروف الهجاء فلو ان اه وبهذا تعلم مافي الحسني تأمل

تبت) ويؤجل سنة فإن
 مات فهارى وفي نصفها
 نصف الدية وفيما
 دونها حكومة عدل
 كشارب ولحمة عدي
 الصحيح ولائى في لحمة
 كوسج على ذقنه شرأت
 معدودة ولو على خده
 أيضا ولكنه غير متصل
 فحكومة عدل ولو متصلا
 فكل الدية (وسعر
 الرأس كذلك) أى
 اذا حلق ولم يبت كذا
 روى عن علي وعند
 الشافعي فيها حكومة
 عدل واعلم أنه لا قصاص
 في الشعر مطلقا ولومات
 قبل تمام السنة ولم
 يبت فلا شيء عليه كسعر
 صدر وساعد ومناق
 والعينين والشفتين
 والماحيين والرجلين
 والأذنين والأنسيتين
 أى الخشيتين (وندى
 السرأت) وحلتهما
 والأنتين اذا استأصلاهما
 والاشك حكومة عدل وكذا
 فرج المرأة من الحائض
 (الدية) وفي ندى
 الرجل حكومة عدل
 (وفي كل واحد من هذه
 الأنشأة المزدوجة
 نصف الدية وفي أشعار
 العينين الأربع) جمع
 شفرة يضم الشين وتفتح
 الحشن أو الهدب
 (الدية) اذا قطعها ولم
 يبت (وفي أحداهما
 ربحها)

الذهب نجسة ونجسون ونجسة أنساع ومن الدراهم نجسة ونجسون ونجسة أنساع اه (نسيه)
 في المراج ولذهب بجنائه على الخلق أو الشقة بعض الحروف الحلقية أو الشفوية ينبغي أن يجب بقدر
 الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا مكان حرف فقال في الدرهم بدلهم فبطله ضمان الحرف لتقصو ما بدله لا
 مقامه اه (قوله ولحمة حلقته) وكذا لو نقتة هستاني لانه أزال الجمال على الكلال ولحمة الرأى لا يبت
 لانها تنقص كافي الجوهره (قوله فان مات فهارى) أى لا تى عليه وقال حكومة عدل نقابة (قوله وفي نصف
 نصف الدية) وقال بعض أصحابنا كمال الدية لقوات الجمال يحلق البعض معراج وفي غابة الشان ولو حلق
 الحدة ولم يبت قال بعضهم يجب فيه حكومة عدل قال في شرح الكافي والصحيح كل الدية لانه في الشين فون
 بالحمة أصلا (قوله في الصحيح) لان الشارب تابع للحمة فصار كعض أطرافها والمقصود في العبد المنفذ
 بالاستعمال دون الجمال بخلاف الحرة هداية قلت ومفاده أنه لو حلق الشارب مع الحمة يدخل في ضمانها
 تابع ونقل السامحاني عن المقدسي أنه لا يدخل وفي خزافة المفتين يدخل (قوله ولائى في لحمة كوسج) والله
 ويضم قاموس لانه لا يبت فيه (قوله فحكومة عدل) لان فيه بعض الجمال هداية (قوله وفي
 الدية) لانه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال هداية (قوله وشعر الرأس كذلك) سواء كان شعر رجل أو رأس
 أو كبر أو صغير معراج (قوله أى اذا حلق ولم يبت) أى على وجه يظهر فيه القرع فانه بعد عيا غطاه
 يتكلف الاقرع في سره رأسه كما تكلف ستره عيوبه اتقاني وهذا كله اذا فسد الميت فان يبت حتى يستر
 كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق أثر الحائض ويؤذى على ارتكابه ما لا يحل هداية وان يبت أيضا وفي رواية
 يجب شيء والا فالصحيح أن فيه حكومة عدل اتقاني وان كان عدا فانه أرض النقصان جوهره (قوله فيما)
 في الحمة وشعر الرأس (قوله مطلقا) أى ولو عدا في الحقيقة وشعر الرأس وكذا شعر الحاجب معراج
 القصاص عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا ودلالة والنص انما ورد في النفس والحرائض وهذا ليس
 معناهما لانه لم يأت به ولا يوهم فيه السراية زيلعي والمد في ماله والخطأ على عاقلة كافي القتل أو فاداة الاتقاء
 وفي المراج ثم قيل صورة الخطأ في حلق الشعر ان يظنه مباح ثم تبين أنه غير مباح الدم (قوله فلا
 عليه) أى عذبه وقال لا يجب حكومة عدل معراج ومرفظ في الحمة (قوله والعينين الخ) لان في نفور
 الانتين من هذه الأنشأة تفويت نجس المنفعة أو كمال الجمال فيجب كمال الدية وفي تفويت أحداهما تفويت
 النصف فيجب نصف الدية هداية (قوله والاثنين) لتفويت منفعة الأسماء والنسل زيلعي (نسيه)
 التارخات من الحمة اذا قطعها مع الذكركم عاقله دنان وكذا لو قطع الذكرا أو لانا بقطعه منفعة الانتين
 وهي امسلا التي قائمه وأما عكسه ففسده الانتين وحكومة عدل كراهه ملخصاى لقوات منفعة
 قبل قطعه وفيها قطع إحدى أنثته فانقطع ماؤه فدية ونصف (قوله وندى المرأة وحلتهما) لتفويت
 الارضاع زيلعي والصغيرة والكبير سواء اتقاني وهل في التدين القصاص حاله العدل لا ذكره في الك
 الظاهرة وكذا الانتين تارتخاينة (قوله وكذا فرج المرأة) قال في الخلاصة ولو قطع فرج المرأة
 بحال لا تستبدل بالبول فيه الدية اه وفي التارخاينة ولو صار بحال لا يمكن جاعا فانه الدية (قوله
 ندى الرجل حكومة عدل) لانه ليس فيه تفويت المنفعة والجمال على الكلال زيلعي وفي حمة
 حكومة عدل دون ذلك خلاصة (قوله جمع شفرة) كذا في المنع بالتأويل أنه لغيره والمذكور في كلام
 شفر بلاته (قوله الحفن) أى طرفه قال القهستاني جمع شفر بالضم وهو حرف ما غطى العين من الخ
 لا ما عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز أن يراد بجازا اه وفي المغرب شفر كل شيء حرقه وشفر العين
 الأهداب قال الزيلعي وأيهما أريد كان مستقيما لان كل واحد من الشعر ومنابته دية كاملة قطعه
 معالتهما كشي واحد كالبان مع القصبة اه (قوله ولم يبت) يضم حرف المضارع من الابان ان
 بها المعنى الحقيقي وهو الايجاف والفتح ان أريد بها الأهداب قال في الشربل لا يؤمذ كرا تأجيل ولو
 كالحية (قوله وفي أحداهما ربحها) لانه يتعلق بها الجمال على الكلال ويتعلق بها دفع الاذى والقل

ديه كاملة جفنا أو شعرا
(وفي كل أصبع من
أصابع البدن أو
الرجل عشرها وما فيها
مفاصل في أحدها ثلث
ديه الأصبع ونصفها أى
نصف دية الأصبع
(لو فيها مفصلان)
كلايهما (وفي كل
سن) يعنى من الرجل
أذنيه سن المرأة نصف
ديه الرجل جوهره
(خمس من الأبل)
أو خمسة دينار (أو
خمسة درهم) لقوله
عليه الصلاة والسلام
في كل سن خمس من
الأبل يعنى نصف عشر
دينه لو حر أو نصف عشر
قيمة لو عدا فإن قلت
ترد ميتة الإنسان
كلها على دية النفس
بثلاثة أجسامها قلت
ولباس فيه لانه ثابت
بالنص على خلاف
القياس كافي الغاية
وغیرها وفي العناية
وليس في البدن ما يجب
بغويته أكثر من قدر
الدية سوى الأسنان
وقد وجدنا أحد أربعة
فتكون أسنانه ستمائة
وثلاثين ذكره
القهستاني قلت وحيث
فللکوسج دية وجسا
دية ولغيره أمادية
ونصف أو ثلاثة أجسام

والعين وتغوب بذلك بنقص البصر وورث العي فإذا وجب في الكل الدية وهي أربعة ففي الواحد ربع
ديه وفي الاثنين نصفها وفي الثلاثة ثلاثة أرباعها وفي الأربعة نصف ما يجب في الرجل اتفاق
قوله ولو قطع جفون أشعارها) كذا في المنع والأوضح الجفون بأشعارها قال في التبيين ولو قطع الجفون بأشعارها
محمدة واحدة لأن الأشعار مع الجفون كشي واحد كاللحم مع العصبه والموتخ مع الشعر اه ولو قطع
عين بأشعارها يجب دية ثمانية العين ودية أشعارها لانهما جنسان كاليد والرجل جوهره ط (قوله)
في جفن لاشعر عليه حكومة عدل) بكذا في غاية البيان عن الصحة ونقله ط عن الهندية عن المحيط
لكن المعتد الخ لم أر من ذكر هذا ط والظاهر أنه استدل على المسئلة الثانية فقط أما قوله ولو قطع
جفون أشعارها فقد اقتصر عليه في الهدية والتبيين وغيرهما من الشرايح وحاصل كلامه أن في كل من
الجفن الذي لا شعر عليه أو الشعر وحدهما قطع ما بقراه دية كاملة وبواقفه ما في الاختيار حيث قال
أن قطع الأشعار وحدها وليس فيها أهداب فيها الدية وكذلك الأهداب وإن قطعها مع عادية واحدة
(قوله جفنا أو شعرا) أى سواء كان جفنا أو شعرا الجفن فهو خير كان المحذوف في نسخة شعره بالفاء ط
قوله كلايهما) الكاف مستقيمة ط (قوله وفي كل سن) السن اسم جنس ينخل تحتها ثمان وثلاثون
ربع منها ثمانية الإنسان المتقدمة اثنتان فوقها ثمان أسفل ومثلها ربا عت وهي ما يلي الثنايا وصلها أنياب
يالر با عت ومثلها ضوا وحصل ثلث الأناب واثنا عشر سناسي بالطواحن من كل جانب ثلاث فوق وثلاث
بغل وبغيرها سن وهي آخر الأسنان يسمى ضرر الخ لانه ينبت بعد البلوغ وقت كمال العقل عناية (قوله)
بفدية الرجل) أى نصف دية سنه (قوله خمس من الأبل) قيمة كل بعير مائة درهم اتفاق (قوله يعنى
الخ) أى المراد فمذاكر الحرام العدد فإن دية قيمته فيجب نصف عشرها (قوله بثلاثة أجسامها) أى بناء
على القياس أن الأسنان ثمان وثلاثون فيجب فيها ستة عشر ألف درهم وذلك لدية النفس وثلاثة أجسامها
قوله ولا بأس فيه) أى وإن خالف القياس فلا بأس مع النص (قوله كافي الغاية) أى غاية البيان للإمام
لوام الدين الاتفاق (قوله وقد وجدنا أحد أربعة) النواحي أضراس الخ لمغرب (قوله فللکوسج الخ)
أى إذا زعمت أسنانه كلها فدية وجساده وذلك أربعة عشر ألف درهم لأن أسنانه ثمانية وعشرون حتى أن
هر أقالت روجها ما كوسج فقال إن كت فانت طلق فسل أو حنيفة فقال تعد أسنانه ان كانت ثمانية
خسرين فهو كوسج ومرج (قوله ولغيره الخ) أى غير الكوسج لأن غير ما له ثلاثون سنه فدية ونصف
ذلك خمسة عشر ألفا وله اثنتان وثلاثون فدية وثلاثة أجسامها وذلك ستة عشر ألفا وله ستة وثلاثون فدية
أربعة أجسامها وذلك ثمانية عشر ألفا (قوله) قال في الخلاصة ضرب من رجل حتى تحركت وسقطت
من كان خطا يجب جسمانه على العاقلة وإن كان عبدا بقص اه وأعلم أن الدية وثلاثة أجسامها وهي ستة عشر
ألف يجب في ثلاث سنين لكن قال في المحرور وغيره أنه يجب في السنة الأولى وثلاثمائة ثلث من الدية الكاملة
لثمن ثلاثة أجسامها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من الثلاثة الأجسام وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو
بقي من الدية الكاملة اه وذلك لأن الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ويجب ثلاثة أجسامها وهي ستة آلاف
ستين في الأولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية اتفاق عن شرح الطحاوي قلت وعليه في السنة الأولى
مائة آلاف وستمائة وستة وستون وثلاثون وفي الثانية مائة آلاف وفي الثالثة ثلاثة آلاف وستمائة وثلاثة وثلاثون
لكن في الحمى والتأخرية وغيرهما عن المحيط أنه في السنة الثانية مائة آلاف وستمائة وثلاثة وثلاثون
ثلث وفي السنة الثالثة ثلاثة آلاف اه ومثله في المنع والظاهر أنهم أرادوا ثمان تأمل (قوله) ويجب دية
له) أى دية ذلك العضو على من في البدن والعين لا يجب دية النفس لأن دية النفس يجب في غير أشاء وهي
في المنع عن الحمى العقل وشعر الرأس والأف واللسان والحية والصلب إذا كسر وإذا انقطع ماؤه وإذا ناسل
بربعة أجسام وعلت أن المراد أعلى التصف بصر (ويحمدة كاملة في كل عضو ذهب نفعه) ضرب ضارب) كيلشلت وعين ذهب
وهو اصل بانقطع ماؤه) وكذلك السلس وله ٣ (قوله ستة آلاف وستمائة الخ) لعل صوابه ثلثمائة تأمل اه

وأجله ولوزن الحدوثة فلاشئ عليه ولو بغير أثر الضرر بمفكومة عدل (وتجس كومة عدل باتلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كالد الشراء وأورثه كمالا (٣٨٤) ان كان فيه جمال كالآذن الشاحصة) هو الطرش وسيجي ما لو اوصفة فالصحة

وأخر هذا الفصل

«(فصل في الشجاج)»

«(وتختص الشجة بما يكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون بغيرهما فحراجة) أي شجي حراجة وفيها حكومة عدل يجتبي ومسكين (وهي) أي الشجاج (عشرة الخارصة) بمحملات وهي التي تحصر الحدوثة أي تختصه (والدائمة) بمحملات التي تظهر الدم كالدمع ولا تسبه (والدائمة) التي تسبه (والباضة) التي تضع الجلد أي تقطعه (والساحية) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل إلى السمحاق أي حلبة ورقية بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظم أي تظهره (والهائجة) التي تهشم العظم أي تكسره (والمثقلة) التي تنقله بعد الكسر (والآمة) التي تصل إلى أم الدماغ وهي الجلبة التي فيها الدماغ وبعدها الدافعة بفنن مجعته وهي التي تخرج الدماغ ولين كرها محمد لوت بعد هاعادة فتكون قتلا لا تنجا فلم بالاستعقراء بحسب

بوله والبر اذا طعنه فلا يملك الطعام والذكر اه وعلمه فيها (قوله وأحده) لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال الآدمي كونه متصبا القائمة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم يزبلي (قوله فلاشئ عليه) وقال عليه آية الطيب ط عن الهندية (قوله وأورثه) عطف على حكومة والأرض في المثال الآتي نصف الدائمة (قوله كالآذن الشاحصة) هي الارتفاع من شخص بالفتح ارتفاع معراج وعزيمة والتعبد به لرفع وجهه ان راد بها السمع عناية لان الكلام مفاضة تقويت الجمال وذهب السمع فسه تقويت حسن المنفعة ونسبه الدائمة كماله (قوله هو الطرش) لم أر طرشا من آدميين أبين أخذه (قوله وسيجي ما لو الصفة) أي الآذن وبكرهه باعتبار العضو الذي يجي وهو جبهة الارض أو المسافة التي تمتد لا تعود كما كانت (قوله في) وأخر هذا الفصل (أي الذي أراد الترفع وتبليق

تعالى أعلم

«(فصل في الشجاج)» هي جمع شجة ولما كانت نوعان أنواع مادون النفس وتكاثرت مسائله ذكر في فصل على حدة من (قوله وتختص الشجة الخ) قال في الهداية والحكم مرتب على الحقيقة أي حكم الشجاج يشتمل في الوضوء والرأس على ما هو حقيقة الفعلة لان الشجة لغة ما كان فيها لا غر في غيرهما لا يحجب المقدرة فيها بل يحجب حكومة عدل اتقاني فلو تحققت الموضحة مثلا في نحو الساق واليد لا يحجب الارض المقدرة لها لانها جارية لا موضحة ولاشئ من الحراجة أرض معلوم الا الحراجة كافي الظهيرة والجان عند ثامن الوجه حتى ولو وضعت فيها الموضحة والهائجة والمثقلة كان لها أرض مقدرة كافي الهداية وليس في الشجاج أرض مقدرة الا في الموضحة والهائجة والمثقلة والآمة كاستضع (قوله وفيها حكومة عدل) لان التقدير بالتوقف وهذا غرور فيما يختص بالوجه والرأس هداية ولا تعلق الحراجة بالشجة دلالة أو قياسا لأن ليس في معناها هذا الوجه والرأس يظهران غالبا فالعين فيها أعظم أفاد الزبلي وغيره (قوله أي تختصه) من باب ضرب يختار قال ابن الشحنة عن فاضل جاني التي تختص البشر ولا يخرج منهم دم ونسي خاشية (قوله التي تضع الجلد) كذا فسرها الزبلي وغيره من الطوري بان الزبلي نفسه صرح بضعه قطع الجلد في الأنواع العشرة فالظاهر في تفسيرهما ما في أصلها بلانهم أنها التي تضع اللحم ومنه في كتاب اللغة وعلى هذا فزاد في التلافة قيد خرف قال كافي البدائع وغيرها التي تذهب في اللحم ذكر عاتده الباضعة (قوله التي تأخذ في اللحم) قال في المغرب هي التي تنشق اللحم دون العظم تتلاحم بعد شقها وتلتصق قال الأزهري والوجه أن يقال الإحاجة أي الفاطحة اللحم وانما حسبت بذلك على ما قول الله أو على التفاضل اه (قوله والسمحاق) كقسطاس فاموس (قوله والموضحة) بفتح الصاد الشجة تهشم وتظهر كالام الشارخ وغيره أنها بالكسر (قوله التي تهشم) من باب ضرب مغرب (قوله والمثقلة) بتشديد القاف معنونة أو مكسورة تشرح وهابنية (قوله والآمة) بالمد والتشديد ونسي ما مومة أيضا والدماغ ككلمة مخ الرأس فاموس (قوله تخرج الدماغ) أي تقطع الجلبة وتظهر الدماغ (قوله ولم يذكر كرها محمد) وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يتيقن لها اثر في القلب وما لا اثر لها حكم لها اتقاني ولا تأكل في غرر الأفكار كان على الصنفان لا يد كرها لكنه تأسي بحاق غالب الكتب (قوله لوت بعد هاعادة) فان عاش فيها ثالث الدائمة غرر الا في (قوله نصف عشر الدائمة) ان كانت خطأ فلو عدا القصاص كما يأتي في الكافي من المتفرقات شجعة عشرين موضحة ان لم يتصل البرم بمجدة كاملة في ثلاث سنين وان تحلل الزمجب كمال السنة في سنة واحدة ط (قوله أي لو غرر أصح) قال في الهند فربما يصلح ذهب شعر من كرهه موضع شجة انسان متعمدا قال محمد لا يقتض وعلم الارض وان قال الشارخ ضبت أن يقتض مني ليس ذلك وان كان الشارخ أيضا يصلح فعله القصاص كذلك محيط السرخسي وفي واقعات التالطي موضحة الأصل أنقص من موضحة غيره فكان الارض أنقص أيضا وفي الهائجة يستويان وفي المتيقن شجر حلا أصح موضحة خطأ فعله أرض دون الموضحة في ما له وان شجعه هائجة فقم

أرض

الا ثار بها لارتد على العشرة (و) يحجب في الموضحة نصف عشر الدائمة (أي لو غرر أصح والافيهما حكومة لان جلدنا أنقص زبني غير مهستاني عن النخيز (وفي الهائجة عشرها وفي المثقلة عشر وتسيف عشر وفي الآمة

ثلاثة ثلثها فان غفلت الحائفة فلما اها) لانها اذا انقضت حاربت ما غفرت فيجب في كل ثلثها (وفي الخلاصة والدامعة والنامية والباضعة ثلاثة اجزاء والسمحاق حكومة عدل) انليس فيه ارض مقدرة من جهة السمع (٣٨٥) ولا يمكن اعدادها فوجب فيها حكومة

عدل (وهي) أي حكومة العدل (أن) ينظر كم مقدار هذه الشجرة من الموضحة فيجب بقدر ثلث من نصف عشر الدية) قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام (وفيل) قاله الطحاوي (يقوم) المنحوج (عبدا بلا هذا الاثر ثم مع قدر التفاوت بين القيمتين) في الحر (من الدية) وفي العبد من القسمة فان نقص الحر عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في النصف والثالث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكومة العدل (به بقى) بكاف الوفاية والتفانية والتمني والدرر والحانية وغيرها وجزم به في الجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي لولمانيه في وجهه وراسه فثبت بقى ولو بقي غيرها وتعسر على المقي بقى يقول الطحاوي مطلقا لانه أسير انتهى ونحوه في الجوهرة زاد قيل تفسر الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب والادوية التي يربا (ولا قصاص)

ثم دون ارض الهامة على عقلة كذا في المحيط ا د (قوله) والحائفة) قالوا الحائفة تخص بالخوف خوف أس أو خوف البطن ه د ا ب وعنه فذكر هاجم السجاج له وجه من حيث انها قد تكون في ارض لكن نظر ما لا يتقاني عاني مختصر الكرخي من أن لا تكون في الرقة ولا في الحلق ولا تكون الا في باصل الى الخوف الصدر والبطن والخصين واما كرم في الاصل من أنها لا تكون فوق النخيل ولا تحت العانة اه قال سبي ولا تدخل الحائفة في العشرة اذا لاطق عليها الشجرة وانما ذكر مع الآلة لاسوائها في الحكم (قوله) صد في كل ثلثها أي ثلث الدية ه (تنبيه) قال لا يتقاني ينبغي للثان تعرف أن ما كان ارضه نصف عشر فأتى لثلثها في الرجل والمرأة في الخطافه وعلى العاقلة في سنة لان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بالدية على العاقلة ثلاث سنين فكل ما وجبه لثلثها فهو في سنة وان زاد أو لم يزد في سنة أخرى لان الزيادة على الثلث من حيلة بلزم العاقلة في السنة الثالثة وكذلك ان اقررت وما زاد ادعى الثلث في الثلث الى سنتين والزيادة في السنة وما ان دون نصف عشر الدية أو كان عمدا فهو في مال الخاني اه ملخصا الى المسألت في كتاب العاقل أن العاقلة تنقل العمد ولا ماديون ارض الموضحة (قوله) حكومة عدل) أي في الخطافه كذا في العمدان لنقل بالقصاص على باقي قريب (قوله) من جهة السمع) أي الدليل السمي للامر أن التقدير بالتوقيف (قوله) من الموضحة) خصها بها أقل السجاج الاربعه التي اها ارض مقدروهي المراد من قول الخطاف من أقل شجرة لها ارض مقدرة فانهم قاله فيجب بقدر ثلث من نصف عشر الدية) أي الذي هو ارض الموضحة بانه أن الشجرة كانت باضعة مثلا ينظر كم مقدار الباضعة من الموضحة فان كان ثلث الموضحة وجب ثلث ارض الموضحة وان كان ربع الموضحة بربع ارض الموضحة عناية (قوله) فيصحه شيخ الاسلام) الحديث على رضى الله عنه فله اعتبر حكومة عدل في الذي قطع طرف لسانه هذا الاعتبار ولم يعتبر بالعبد ولا به وخصه بالحر الصغير والكبير سواء وفي العبد نصف الصغير أقل مما يجب في الكبير فمعراج (قوله) في الحر) أي في شجرة الحر وهو متعلق بمخدو حال وله من الدية أي بوجوبها وهو خبر المتدا فافهم (قوله) وفي العبد من القسمة) أي وقد اختلفت في شجرة بد بؤخذ من قيمته لان قيمته دية (قوله) وان نقص الخ) مثاله اذا كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفا وربع براحة تبلغ تسعة مائة على أن الجراحة أوجب نقصان عشر قيمته فأوجب عشر الدية لان قيمة الحر دية آية (قوله) به بقى) وبه أخذ الخواص وبه قال الأئمة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ عنه العلم راج (قوله) لو اخبنا في وجهه وراس) لانها موضع الموضحة جوهر (قوله) أي أو تعسر على المقي) أي ما اعتبره الكرخي (قوله) مطلقا) أي في الوجه والراس أو غيرها وهذا الاطلاق بالنظر الى قوله أو تعسر (قوله) وقيل الخ) موضع جريضا فزيد تاله قال القهستاني بعده وهذا كله اذا بقي الجراحة أثر والا فندمه لاني عليه وعند قيله مقدمه أتفق الى أن يراو عن أي وصف حكومة العدل في الآم اه وبأن علمه آخر الفصل (قوله) ولا ياص في جمع السجاج) أي ما فوق الموضحة اجماعا وما دونها على الخلاف ط (قوله) الا في الموضحة عمدا) أي لم يحتل به عضو آخر فلو شج موضحة عمدا انذهب عتافه فلا قصاص عند فقهاء الدية فهو ما لو اقل في الموضحة باص وفي البصر يدفع شرح الجمع عن الكافي (قوله) وجوب القصاص) أي في العمد (قوله) وهو الاصح) وفي كافي هو الصحيح لظاهر قوله تعالى والجرح وقصاص ويمكن اعتبار المساواة معراج به اخذ عامة المشايخ لخاصة (قوله) بأن يسير غورها) السراحتان غورا والجرح وغيره كالاسنار والغور القعر من كل شيء والسار تكا والسار ما يسير به الجرح فاموس (قوله) واستثنى في السر فلا لية السمحاق) حيث قال الاسلامحاق فانه قصاص فيه اجماع لعدم الماتلة لانه لا يقدر ان يشق حتى ينتهي الى جلدته رفقة فوق العظم اه أقول لكنه انفسل ذكر عامة شراح الهداية وغيرهم فانهم صرحوا بأن ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما قبل الموضحة

(٤٩ - ابن عابدين خامس) في جميع السجاج (الا في الموضحة عمدا) وما لا فوقه يستوي العمد والخطا فيمكن من الذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة أيضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح دد ويحتج وابن الكمال وغيره بالامكان المساواة بيسير غورها عينا وشم تحت حذية بقدره فيقطع واستثنى في السر فلا لية السمحاق فلا يقاد اجماعا كما لا يقد فيما بعدها

ويظهر ولا في لكمة
وكرتو وجأ وفي ملخ
جلد الوجه كمال الدية
(وفي) كل (أصابع
اليد الواحدة تصفدية
ولوعم الكف) لأنه تبع
للأصابع (ومع نصف
ساعد نصف دية) الكف
(وحكومة عدل) لنصف
الساعد وكذا الساق
(وفي) قطع (كف) وفيها
أصبع أو أصبعان
عشرها أو خمسها (ف
ونشر مرتب) ولا شيء
في (الكف) عند أي
خشفة كالموكل في
الكف ثلاث أصابع
فانه لا شيء في الكف
اجماعاً انذلا كترحم
الكل وفي جواهر
الفتاوى ضرب بدرجل
وربى لأنه لا تصل يده
الى فقهه فقدر النقصان
يؤخذ من حلة الدية أن
نقص الثنات فثلثا
الدية وهكذا وأقره
المصنف ولو قطع مفصلاً
من أصبع فمثل الباقي
أو قطع الأصابع فمثل
الكف زدية المقطوع
فقط وسقط القصاص
فافهمه وان خالف الدرر
ذكره الشرنبلالي
وسجى متناً (وفي
الأصبع الزائدة وعن
الصبي وذكره ولأنه
ان لم تعلم حصته ينظر
في الصبي (وحركة) في

وهو ستم الحارصة الى السمحاق اه (قوله) كالهامة والمنفعة لان فهما كسر عظم فلا يمكن المساواة وكذا
الامة لكمة الهلال فيها ولا يخفى أن هذا عند عدم السراية (قوله) وعزاء الجوهرة (وعزاء ط البحر الزاخر (قوله)
ولا يوق في جلد رأس) لعله على غير ظاهر الرواية وكذا قال في لحم الخلد أي يحمل في جلد الرأس على السمحاق وأما
جلد البدن ولحم البطن والظهر فقال في الهندية والخرائط التي هي في غير لوجه والرأس فيها حكومة عدل
أو خشفة العظم وكسرتة ذاتها لها أثر ولا يفندهما لأن شيء عليه وعند محمد بزمية قيمة ما أتفق إلى أن يرا كذا في
محيط السرخسي اه ط (قوله) ولا في لكمة) الطم ضرب الخلد وصفحة الجسد بالكف مقفوحة والكر الكف
والضرب يجمع الكف فلو سوس والوجء الضرب باليد والسكين قاموس قال ط والمراد ضرب به البدن لا الوجء
بالسكين داخل في الجراحات فالتلثة راجعة إلى الضرب باليد وما ذكره لا ينافي ثبوت التعزير (قوله) وفي ساق
جلد الوجه كمال الدية (لان فيه تقوية الجال على الكمال (قوله) نصف دية الكف) أعجم الأصابع (قوله)
وفيها اصبع) غير قدي لانه اذا لم يبق من الاصبع الا مفصل واحد ففي ظاهر الرواية عند أي خشفة يحذف
أرض ذلك المفصل ويجعل الكف تبعاً له لان أرض ذلك المفصل مقدور وما بقي شيء من الاصل وان قل فلا حكم
للتبع ثم اعلم انه اذا قطع الكف ولا أصابع فيها قال أبو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بأرض اصبع لان
الأصبع الواحدة تبعها الكف على قول أي خشفة فلا تبلغ قيمة التبع قيمة التبوع كناية (قوله) عند أي
خشفة) وعندهما ينظر إلى أرض الكف والأصبع فيكون عليه الا كرو يدخل القليل في الكثير هاية (قوله)
فانه لا شيء في الكف) بل عليه للأصابع ثلاثة أعشار الدية (قوله) انذلا كترحم (الكل) أي في تبعه الكف
للأصابع فكاتبه الخمسة وهي الكل يتبع الثلاثة فلا يجب الدية الأصابع الثلاثة ولا شيء في الكف لبعث
لها وهذا التعليل في الحقيقة عامها ولقولهما ما عتده فالكف يتبع الأقل أيضاً كما مر (قوله) فقدر النقصان
أي من قيمته لو فرض عدم هذا اللعب وبدونه على قياس ما مر تأمل (قوله) فمثل الباقي) أي من ثلث الأصبع
(قوله) زدية المقطوع فقط) يعني دية الأصبع بتمامها في المسئلة الاولى ودية الأصابع كلها في الثانية ولا شيء في
الكف لانه تبع كما مر وهذا معنى قوله فقط وليس المراد بالماقطوع في الاولى المفصل فقط بقاؤه ولو لم يذكر
العلامة الواو عن الطحاوي والجامع الصغير البرهان والقاضي حتى أنه يجب دية الأصبع اذا شل الباقي من
الأصبع ودية اليد اذا شلت اليد اه وفي النهاية اذا قطع من اصبع مفصل واحد فمثل الباقي من الأصبع اه
الكف لا يجب القصاص ولكن يجب الدية فمثل منه ان كان اصبعاً فدية الأصبع وان كان كفاً فدية الكف
وهذا بالاجماع اه ونحوه في غاية البيان وهذا اذا لم ينتفع عاتق والا فمعه حكومة عدل قال الزيلي قطع الأصبع
من المفصل الأعلى فمثل ما بقي منها يكتفي بأرض واحد ان لم ينتفع عاتق وان كان ينتفع به يجب دية المقطوع
ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن وسود ما بقي أو أوصفر أو أخرج تجديده
السن كله اه وذكر الشرنبلالي أن المراد بقول الزيلي يكتفي بأرض واحد رأس اصبع بدليل قوله وكذا اذا
كسر السن الخ (قوله) وان خالف الدرر) حيث قال يجب دية المفصل فقط ان لم ينتفع عاتق والحكومة في
بني ان تنتفع به اه فان الصواب أن يقول دية الأصبع وكأنه أو همت عبارة الزيلي المارة وقد علمت المراد
فاهم (قوله) وسجى) أي بعد سطر (قوله) وفي الأصبع الزائدة الخ) خبر المتدا لا في وهو قوله حكومة عدل
واعلم ان يجب الدية في الاولى لعدم تعلق الجال بها وفي البواقي لان المقصود منها منعها فانما جعل وجوب لطفه
لا يجب الدية الكاملة بالشد قال الزيلي ولا يجب القصاص وان كان لقاطع اصبع زائدة وتما فيه
(قوله) وسجى) أي بالبول فمتا (قوله) وكلا في اللسان) والاستهلال ليس بكلام وانما هو مجرد صوت وسجى
الصفحة بالكلام هاية وغيرها وفي القهستاني لو استهل ففاه الدية وقال محمدان فيه الحكومة كجاء الذخيرة
(قوله) فكذلك الخ) وكذا في غير ما ذكر من الاتف واليد والرجل وغيرها كالبالي في القيد والعدو والدية بالخطا هاية
قوله أو شعر رأسه) يعني جعبة أمانا ثنائير بعضه أو شيء يسير منه فطه أرض الموصحة دخل فيه الشعر ولا

الذكر (وكلام) في اللسان (حكومة عدل) فان علمت الصفة فكذلك في خطأ وعمدا اذا ثبت بينة أو اقرار بالحيان
وان أنكر أو قال لا أعرف حصته فحكومة العدل جوهرة (ودخل أرض موصحة أذنبت عقله أو شعر رأسه في الدية)

مختلفة بخلاف العقل
لعودتفعه لاسي ولا
قودان ذهب عنه
بل الدية فيما خلافا
لهما (ولا يقطع اصبع
شمل جاره) خلافا
(ولا) اصبع قطع
مفصلة الأعلى مثل ما بقى
من الأصابع (بل دية
المفصل والحكومة فيما
بقى ولا) قود (بكسر
نفسن اسود) أو
اصفر أو أحر (بفتحها
بل كل دية السن) اذا
فان منفعة المضع والا
فلا يعمري حال التكلم
فلا دية أيضاً والا فحكومة
عبد زبلي فقول
البرور والا فلا شيء فيه
فيه ما فيه ثم الاصل أن
الحياة متى وقعت على
محلين متباينين حقيقة
فأرض أحدهما لا يتبع
قودا لا حرمي وقعت على
محل وأتلفت شيئين
فأرض أحدهما يتبع
القود (ويجب الأرض
على من أقالسنة) بعد
مضى حول (ثم نبت)
بعد ذلك تسين الخطا
حينئذ وسط القود
لشبه وفي الملقى ويستأى
في اقتصاص السن
والموعدة حولاً وكذا لو
ضرب سبعة فمركت
لكن في الخلاصة
الكسر الذي لا يرجي
ناتاه لا يؤجل به يعني

ن ينظر إلى أرض الموعدة وإلى الحكومة في الشرفان كأنهما سواء بسبب أرض الموعدة وإن كان أحدهما تنعم
أخر دخل الأقل في الا كتموهذا إذا نبت شجرة أما اذا نبت ورجع كما كنته ونزعه شيء جوهري (قوله) لا يدخل
جزء في الكل لان جوارات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصارت كذا رخص ومات وأرض الموعدة يجب
نواب خرمين الشعر حتى لو نبتت سبعة هداية ولم يدخل أرض الموعدة في غيره من جوهري (قوله) كمن قطع
صبعاً (قوله) فان دية الاصبع تدخل في دية اليد (قوله) لا تسخل فطيه أرض الموعدة مع الدية وهذا إذا لم يحصل
ن الحياطة بموت أما اذا حصل سقط الأرض ووجب الدية في ثلاث سنين في ماله لو عدا وعلى العاقبة لو خشنا كما
بالهجرة (قوله) لانه كأعضاء مختلفة (أفرد الصبر للعطف بأورق بعض النسخ لانها (قوله) ولا قود) أي في
لجنة بأن سبعة فذهب عنه بل الدية فيهما مع أرض الشجر (قوله) خلافاً لهما) فعندهما في الموعدة اقتصاص
في العين الدية تنعم (قوله) ولا يقطع اصبع مثل جاره بل يسحب أرض كل واحد منهما كاملاً لا يقطع ولا يصع قد
ن كذا وس (قوله) خلافاً لهما) فعندهما عليه اقتصاص في الأولى والأرض في الأخرى جوهرة ولو فار
لصنف ولا قودان ذهب عنه أو قطع اصبعاً فثلث جاره بل الدية فيهما خلافاً لهما (كان أظهر (ثم) من
(صابع) الاظهر قول الهداية من الاصبع (قوله) بل دية المفصل والحكومة فيما بقى كذا في الهداية والكافي
المتقى وهو محمول على ما اذا كان يتفجع بما بقى كالمستأمن من الزبلي فلا ينافي ما قدمناه عن شروع الهداية
غيرها من وجوب دية الاصبع لكن جعله في العزيمة على أنه قول آخر واستبعدا التوفيق بالاتفاق وعدمه بأن
شمل لا يفارقه عدم الاتباع به لاجل تأمل وأما عبارة الدرر فهي موهوكا تقدم التنبيه عليه فافهم ولم تعرض
ن كذا الخلاف هنا إشارة إلى أنها لا يقولان بالقصاص هنا بخلاف ما مر في التنازع ان أصحابنا اتفقوا
لعضوا الواحد اذا قطع بعضه فمثل باقيه أو مثل ما هو تبع لقطوع أي كالكف أنه لا قصاص واختلفوا في عضوين
بس أحدهما متعللاً آخره أي كالاصبع وجاره فانه لا قصاص في الاصبع عند مخالفا لهما كما مر والبراد
عضوان غير متباينين والا فأرض أحدهما لا يتبع قودا لا تحرمه أيضاً كما بقى قريباً (قوله) أو اصفر وأحر أي
وخطه عيب وجه تامكي عن الكافي ط وماذا كرم في الاصفرار هو المختار كافي الدرر وبه خرم في التبين أولاً
كن ذكر بعده بتجوز قفه في الواضحة بالضرب وجوب الحكومة لان الصفرة لا تجب تقويتها لاجل ولا
لنقطة الا أن كمال الجال في البياض اه ولعلهم فرقوا بين الاصفرار بالكسر والاصفرار بالضرب تأمل (قوله)
الا فلا يعمري الخ) عبارة الامام محمد مطابقة قال في الكفاية وغيره واجب أن يكون الجواب فيها على التفصيل
الخ (قوله) فالدية أيضاً لانه قوت حال الظاهر على الشكل كفاية (قوله) فيه ما فيه) أحجب عنه بأن المعنى فلا شيء
له مقدر فلا ينافي وجوب حكومة العدل ط (قوله) متباينين حقيقة) كدور رجل ط (قوله) على محل) كموعدة
أزال عقله أو سمعه أو بصره أو نقطة وسواء كان المحل عضواً واحداً أو عضوين غير متباينين كما سمع شل جاره
خلافاً لما في العضوين كما مر (قوله) ويجب الأرض) أي خمسمائة درهم هداية (قوله) أقالسنة) يقال أقاد
لقاتل القاتل اذا قتله به كافي العرب والقاموس فتعدي إلى الاول بالهمزة وإلى الثاني بالواو عليه فقه أقاد
بسنه تأمل (قوله) ثم نبت) أي كمن غرعه مروج كسائى (قوله) يعلمضى حول) أقاداً له ليس له القود قبله كما
بصر به فقه بعد ذلك أي بعد الاقادة (قوله) لتين الخطا) أي في القصاص لان الوجهة فيه سادس المتبى ولم
يفسح نبت مكانها أخرى فاعتبرت الحياطة هداية (قوله) للشبهة) أي شبه وجوب القصاص قبل النبات
ط (قوله) ويستأى) يسكون الهمزة وتخفيف النون أي ينتظر وينبغي القاضي أن يأخذ من القالع فحينئذ كافي
الكناية (قوله) وكذا) أي يستأى حولاً (قوله) لكن في الخلاصة) حيث قال قلغ من بالغ لا يؤجل منه ما عدا ذلك
في الصبي ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن أما اذا ضربه فمحرول ينتظر حولاً في نسخة السرخسي يستأى
حولاً في الكبير الذي لا يرجي ناته في الكسر والقطع والاول يبقى اه ملخصاً (قوله) وقود في الخ) أي يحمل
ما في الملقى على الصغير وما في الخلاصة على الكبير وهو مرع عبارة (قوله) أو قلعهما قودت) أي قبل النود ط

لن وقود يوق بما قتله المستغفر وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ ليراد الاستئذان نباته نادر (أو قلعهما قودت) أي يرد لها صاحبها

(إلى مكانها ونبت عليها اللحم) لعدم (٣٨٨) عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الإسلام عادت إلى حالتها الأولى في النبت

(قوله لعدم عود العروق) على نحو جوب الأرض ط وجوبه هناك إلى الحياي (قوله إن عادت) أي إن تصور عودها (قوله لأنها لا تعود) الظاهر حرمان ما قاله شيخ الإسلام عنها أيضا تأمل (قوله فإنه يسقط الأرض) أي عن الحياي لا لعدم الحياي بمعنى (قوله كس صغير) فإنه لا يحب الأرض بالاجتماع إذا نبت لأنه لا تمت عليه منفعة ولا ينهداية (قوله خلافا لها) حيث قال عليه الأرض كمالا لتحقيق الحياي والحادث نعمتة من الله تعالى هداية (قوله في حكومة عدل) أي عند أي حنيفة زبلي ولو نبت سودا جعل كأنها نبتت تارخانية (قوله ولا شيء في نظري الخ) فهو كالسبب في ما نال من نبت قال في الاختيار وفي قطع الاطراف نبتت حكومة عدل لأنه لم يرد فيها أرض مقدر اه وان نبت التطرف على عب في حكومة عدل الأولى تطرف بقوله لم يبق له أثر) فإن بقي له أثر فإن تحللها أرض مقدر لزم والاختصاص (قوله فإنه لا شيء فيه) أي عند الامام كان السن وفي الريحندي عن الثرائة والمختار قول أي حنيفة درست في وعليه اعتمد المحبوب في التوفيق وغيرها لكن قال في العمود لا يجب عليه شيء قبل ما قال لا يستحسن أن تحب حكومة عدل مثل آخره الطبيب وهكذا كل حرجة رثت اه ملخصا من تصحيح العلامة قاسم قال السحاني ونظروا في رجحان الاستحسان لأن حرجة الأدعي مدعى على المشاحة اه وفي البرازي لا شيء عليه عند محمد وهذا قاس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقه الفتوى على قول محمد أنه لا شيء عليه إلا عن الأدوية قال القاضي أن لا شيء قولهما وان بقي أثر يجب أرض ذلك الأثران منفعة مثلا فإرش المنفعة اه قال الرملي وتأمل ما ينسبون ما هنا من مخالفة في سوق الخلف وما هنا هو المذكور في الزبلي والعيني وعبا الشروح (قوله وهي حكومة عدل) أنشأ الضمير مراعاة لغير (قوله قاله المصنف) وغيره كالزبلي (قوله وقد قدمنا) أي في باب القود وبها دون النفس نحو ما في نحو ما ذكره الطحاوي (قوله وذكرنا) أي صاحب المجتبى في شرح هذه المسئلة عندنا عن أبي يوسف روايتين حيث قال وقال أبو يوسف عليه أرض الأم وقال محمد عليه أرضه وأجره الطبيب وعن الأدوية وهو رواية عن أبي يوسف جرحا للضمير وجرحا لرواينا وأوجب أبو يوسف أرض الأم وأرادته حكومة عدل وهو أن يقوم بعد استحصاله بوقوم هذا الأم ثم قال ففسر حكومة العدل عند أبي يوسف بأجره الطبيب وهكذا رأيت في غير موضع أنه أراد بأجره الطبيب وعن الأدوية وقال القدوري أن أجرة الطبيب قول محمد (قوله فتنبه) أشاره إلى أن تفسير الطحاوي إنما يتأتى على إحدى روايتين عن أبي يوسف ط (قوله ولا يقادح جرحه) لا يضره (قوله لا يضره) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتض من جرح حتى يبرأ صاحبه وأما جرح الدار فلهي ولأن الجراحات تعتبر فيما لها احتمال أن تسرى إلى النفس فيظن أنه قتل فلا يعلم أنه جرح الأبواب فستفر به زبلي (قوله خطأ) أي في حكم الخطأ في وجوب المال (قوله بخلاف السكران والمغني عليه) كذا في القسطنطيني والظاهر أن المراد السكران بغير ما جرحه أو لا يبعد لا يدفعه من القصد والسكران معاص لا قصد له ولا جرح عليه تأمل وكذا يقال في المغني فإنه لا قصده كالسكران بل هو أشد وأيضاً الصبي له قصد بالجرح وقبيل عدم مخالفتها الأولى وتأمل وراجع وفي الأشباه السكران من محرم مكلف وان من مباح فلا فهو كالغني عليه (قوله وعلى عاقبته) الأولى عاقبتهما (قوله إن بلغ) الأولى بلغت (قوله نصف العشر) هو خمسة أمان في الرجل وامنان وجسور في المرأة قسطنطيني (قوله والافقي ماله) أي بأن لم تبلغ نصف العشر فإنه يسلم فيه ماله إلا ما زاد زبلي أو كان من العجم فإن المختار فهم أنه لا عاقبة لهم كاسيائي (قوله ولا كفارة) لا تهم إلا ذنب لهم ما تسره وحرمان الأرض عقوبة وليس من أهلها وأما حرمان الصبي المرتد من ماله أبيه فلا خلاف إلا أن لا جرح العدة (قوله وتعلمه فيما علقته على المتق) حيث قال وفيه ما شرعاً به لو حن بعد ما قتل قتل وهذا الوجه غير مطبق والافقي سقط القود كذا ذكر شيخ الإسلام وعنه ما يقتل مطلقاً إلا إذا قضى عليه بالقدور وفي المتق لو حن قبل الدفع إلى ولي القتل لم يقتل كالجوعته بعد القتل وفيه الأدية في ماله قسطنطيني عن الظهيرية اه وتقدمت المسئلة في فصل ما يوجب القود (قوله ينتظر بلوغ المضروب) الذي

والجمال لا شيء عليه كما لو نبت (وكذا الأذن) إذا الصقها فالتصمت يجب الأرض لأنها لا تعود إليها كانت عليه درر (الآن قلعت) السن (قنبت) أخرى فإنه يسقط الأرض عنده كس صغير خلافا لها ولو نبتت معوجت في حكومة عدل ولو نبتت إلى النصف فعليه نصف الأرض ولا شيء في نظري نبت كما كان (أو الضمير خاصة أو) التعم (جرح) حاصل ذلك (يضره ولم يبق) اه (أثر) فإنه لا شيء فيه وقال أبو يوسف عليه أرض الأم وهي حكومة عدل وقال محمد قدره ما حلقة من النفقة إلى أن يبرأ من أجرة الطبيب وعن دوافع في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف أرض الأم بأجره الطبيب والمداواة فعليه لأخلاف بينهما قاله المصنف وغيره قلت وقد قدمنا نحو عن المجتبى وذكر هنا عن روايتين فتنبه (ولا يقادح جرح الأبعد) بزه خلافاً لشافعي (وعند الصبي والمجنون) والمعتوه (خطأ) بخلاف السكران والمغني عليه وعلى عاقبته الأدية) إن بلغ نصف العشر فأكثر ولم يكن من العجم والافقي ماله درر (ولا كفارة ولا) تحجر حرماناً (خطأ) خلافاً لشافعي ولو حن بعد القتل قتل وقبل لأدعيه فيما علقته على المتق (صبي ضرب من صبي) فأنزعها ينتظر بلوغ المضروب

ان يسخ ولم يثبت
فعلى عاقبته الثبوت ولو
من انهم قبيح ما نه دور
وسحقته في المعادل
(مهمة) حكمته
العدل لا تصحها العقالة
مطلقا على الصحيح كما
في تنوير البصائر ومن باب
للتسارعية والله أعلم

• (فصل في الجنين) •

(ضرب بطن امرأة)

حامل خرج الامنة والبهيمة

وسجى حكمهما قلت

بل الشرط حرية الجنين

دون امه كمن عقلت

من سبها ومن الغرور

ففسه القرعة على العقالة

دور عن الزبي والجب

من المصنف كيف لم

يذكره (ولو) كانت

المرأة كائنة او مجوسية

او زوجته فالتفت جنينا

(مينا) حرا (وجب) على

العاقلة (غرة) غرة الشهر

أوله وهذه أول مقادير

الدية (نصف عشر الدية)

أي دية الرجل لو كان الجنين

ذكر او عسيرة المراتلو

أثنى وكل منهما جماعة

درهم (قصة) وقال

الشافعي في ثلاثين

كالدية وقال مالك في ماله

ولتأقوله عليه الصلاة

والسلام (فان أقتنه

حبايات فدية كاملة

وان أقتنه مستافات

الأم فدية في الأم (وغره)

تحرره ما يملك هذا ان فصل أن المشرع يلو كان لغا يوجب حتى يبرأ ولو كان مبيعا يوجب حولا أو مائلا
الى البلوغ فانما حرمته غول آخر وأنه حاس بما اذا كان الضارب مبيعا كالمشروب ولكنه يحتاج الى الفرق
بينه وبين ما اذا كان الضارب مائلا فالتسليم (ولو يثبت) أعاننا ثبت فلا يثبت عليه كقوله ط (قوله
وسحقته في المعادل) أي تحقيق أن الدية في النجس من مال الحاي ط (قوله مطلقا) أي وان كانت أكثر من
أرض الموضوعة ط (قوله) يوجب تنوير البصائر عبارة عن مضمون حكومة العدل ان كانت دون أرض الموضوعة أو مثل
أرض الموضوعة لا تصحها العقالة وان كانت أكثر من ذلك يوجب فلان رواية عن أصحابنا زعمهم ان الله تعالى وقد
اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام الحبيب أنه لا تصحها العقالة كذا في التسارعية اه ط والله تعالى أعلم
(فصل في الجنين) لما انتهى الكلام على أحكام الاجزاء الحقيقية عقبه بأحكام الجنين المسمى وهو الجنين
لكونه في حكم الجنين من الام وهو فعل بمعنى مفعول من حمله اذا ستر من باب طيب وهو الوليد اما في الرحم
ط ملخصا ويكنى اسمانه بعض خلقه كظفر وشعر كاساق متسا (قوله) ضرب بطن امرأة) وكذا الضرب
نظيرها وجنبا أو رأسها أو عظاما من أعضائها فتأمل رمي ونحوه في أبي السعود عن الخريزي وقال
الساكني يؤخذ بما يأتي من قوله أو عظاما سواء فعل ان البطن والضرب ليسا بقيد حتى يوضرب رأسها أو
عظاما فحرفه انفسه الضمان كما صرحوا به اه وقال في الخبر يذوق دمه والدشضا من الدين من عبد العال اذا
صاح على امرأة فالتفت جنينا لا يضمن واذا خوفيها بالضرب يضمن وأقول وجه الفرق ان في موتها بالتخوف
وهو فعل صادر منه نسياله والمصاح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا أنه لو صاح على كبريات لا يضمن
وله لو صاح عليه فمات مات منها تجيب الدية وأقول لا مخالفة لانه في الاول مات بالخوف النسب اليه وفي الثاني
بالصحة فاما النسبة الى الصاخ والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء الدية انه من التخوف وعلى
هذا فلو صاح على المرأة فماتت من صيته يضمن ولو أقتنه امرأه فغيرها لا يضمن لعدم تبعه عليها فمات
فاله تحرير جيد اه ملخصا (قوله) خرج الامنة والبهيمة فماتت شوش (قوله) وسجى حكمهما أي في عذا
الفصل (قوله) أي من الغرور) كالزوجه على أنها حرة أو شراها فالتفت وقد علقته منه (قوله) والجب
المصنف كيف لم يذكره) أي مع شدة متابعته للدر في مكانه ان يسلط التقيد بالحرة أو لا يذكره بدفعه
فالتفت جنينا متسا كما فعل الشارع وأقول ضرب بطن امرأة حامل بحرثا يوجب حرة الامنة ط (قوله) غرة
الشه رة (الخ) بيان لوجه التسمية (قوله) وهذا أول مقادير الدية) فان أقل أرض مقدار نصف العشر كما مر في
النساج (قوله) أي دية الرجل (الخ) يعني أن المراد من الدية في كلام المصنف دية الرجل ونصف عشر دما هو
نجمتا دور وذلك غرة الجنين ذكر أو أنثى لان غرة الجنين لا تثنى عشر دية المرأة وذلك جماعة أيضا لان
دية المرأة نصف دية الرجل وحاصله أنه لا فرق بين غرة الذكر والأنثى ولهذا لم يبين المصنف أنه ذكر أو أنثى
(قوله) في سنة) أي على العقالة كما صرح به وهذا في جنين الحرة أما الامنة في مال الضارب مالا كما ساق (قوله)
ولتأقوله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روي عن محمد بن الحسن أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
بالقرعة على العقالة في سنة زبطي واعلم أن وجوب القرعة بخلاف القياس روى أن سائلا قال لفر لا تخلون أن
بأن للزب ففسده كلمة أو لم يفتح فيه الروح فلا يثبت فيه فسكت زفر فقال السائل أعنتك سائمه فمات
زفر إلى يوسف فقال التعداد التعداد أي ثابت بالنسبة من غير أن يدرك بالعقل عناية ملخصا (قوله) فان
أقتنه) تثبت حاته بكل ما يدل على الحيوان من الاستهلال والرضاع والنسب والعتاس وغرضك أمالو تحرك
عضونه فلا لأنه قد يكون من اختلاجه أو من خروج من ضيق اه ط عن المكي (قوله) فدية كاملة أي وكفارة
كفي الاختيار وسما في لانه شبه عمد أو خطأ والدية على العقالة هنا أضابوه صرح في الجوهرة والاختيار فقول
للمصنف في النسخ على الضارب على حذف مضاف أو سبني على الصحيح من أن الوجوب على الضارب أو لا يملك
تحملة عند العقالة كما قدمنا في فصل الفعلين ولذا يقل في ماله تأمل (قوله) وان أقتنه مستافات الام
(خ) بيان لموت كل منهما وهو أر بع صور لان خروجها امافي حال حياة الام فقط أو حال موتها أو موتها فقط

في الجنين لما تقر بأن الفعل يتعدد بعدد أثره ومصرح في الأخيرة بتعدد الغرة لومتين فأكثر اه قلت وظاهر تعدد الدية قولهم أره فليراجع
وإن ماتت فألفته متفاديه فقط
أوحياهما **قوله** لما تقر بالرجح كانا ربي فأصاب شخصاه فدمنه الى آخر فقوله فانه يجب عليه ديتان إن كان
خطا وإن كان الاول عدل يجب القصاص والدية زيلي **قوله** وظاهر تعدد الدية أي أو ألفتها حين فاني
قوله أره فليراجع أقول مصرح به في الجوهر والرد وقال الرولى وفي شرح الطحاوى ولألفقت حين
تجب غرتان وإن أحدهما حيا فالتاخر متافرة وتوبة وإن ماتت الأم ثم خرجت من تحتها متجب دية الأم وحدها
الأناخر حيا حين فالتاخر ثبات وعلى هذا يقاس وإن خرج أحدهما قبل موت الأم أو الأخر بعد موتها
مستان في الذي خرج قبل الغرة ولائى في الذي خرج بعد والذي خرج قبل موت أمه لا رث من دية أمه مشا ورث
الأم منه أو الأخر لا يرث من أحد ولا يرث عنه إلا إذا خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة ورثها ورثته كذا في
التارخاتية مختصرا اه **قوله** فدية فقط لأن موت الأم سبب لموته فظاهر أن حيا ثم ماتت فدية بنفسه
فيستحق موته مع موتها فلا يكون في معنى ما ورد به النص إلا احتمال فيه أقل فلا يرضى بالشك زيلي **قوله** ولا
يرث ضاربها منها أي ولا من غير حاله قاتل مباشرة **قوله** وفي جنين الأمة أي الذي ألفتها متجاها هو موضع
السئلة وقوله لو حار جاعلى قيمته أي قيمته لو فرض حيا ما ألفتها حيا ثم مات من ضربه ففيه القيمة بتمامها
كاستيرابيه الشارح وقوله الرقيق احتراز عما إذا كان من مولاها أو من المعروف فانه حروفه الغرة على العاقلة
كأقمه وقوله أو متقابل قوله المذكور لا قوله لو حيا **قوله** ولا يلزم زيادة التاني أي فيما إذا كانت قبتها أو
من قيمة الغلام لانه نادرو القالب زيادة قيمة الذكر أقول وفيه نظر وقد يقال لا يحذور في الزوم المذكور لأن اعتبار
زيادة الدية كعلى الاتى انما هو في الأحرار لشراف الحرية لا في الأرقاء لانهم كالمالعة ولذا لم تقدر لهم دية **قوله** ولا
شئ عليه) تبع فيه القسائى والذى في الكفاية والعناية وغيرهما أنه يؤخذ بالمتيقن قتل عبد حتى خط
ولو ضاع الجنين ووقع النزاع في قيمته باعتبار لونه وهيبته على تقدير حيا نه فاقول للضارب لا تنكار الزيادة **قوله**
كانا أتى بلا رأس) تنظير لا تمثيل أقول وسأيت أن ما لثمان بعض خلقه كأنهم الحلقة ولعل المراد بعدل سائمة
الرأس إذا حيا بدونه بخلاف غيره من الأعضاء تأمل **قوله** في مال الضارب) لأن العاقلة لا تعقل الرقيق
اختصار تأمل وقوله للأمة كذا في بعض النسخ وهو متعلق بالضارب قال ط وهذا حكم الجنين وأما دامت الأم
قال في الهنديه عن الأخيرة قال أبو حنيفة على الضارب قيمة الأم في ثلاث سنين اه فليست اه أقول والحاصل
أن الجنين كعضوها وسأيت أن آخر الماقل أن الماقل أن الجنين على نفس عبد خطا فهي على عاقلة ماذا قلته لأن العاقلة
لا تميل أطراف العبد **قوله** به أي نقصان الولادة **قوله** وبالأ) بأن تنقصت عشرة مثلا وقيمة الجنين يجب
فعلية عشرة **قوله** وقال أبو يوسف الخ) هذا غير ظاهر الرواية عن أبي يوسف قال في المبسوط ثم وجوب البدل
في جنين الأمة قول أي حنفية ومحمد وهو الظاهر من قول أبي يوسف وعنه في رواية أنه لا يجب الانتصان إلا
إن تمكن فيها نقص وإن لم يتمكن لا يحسب شئ عناية **قوله** بعد ضربه) فلو حرر قبله وله أب حرقه الغرة فلا
دون المولى تنازحانية **قوله** ضرب بطن الأمة) بدل من قوله ضربه وأشار الى أن المصدر مضاف لمفعوله ويجوز
عود الضمير الى الجنين يستعمل مع الضمير تأمل **قوله** (قوله لولى) قال أبو البت يذ كرمحمد أنها لولى وأورد
الجنين فصور أن يقال أنها الاولى لاستناد الضمان الى الضرب ووقت الضرب كان مملوكا كاناقى لمخاوذ كرى
التنوخا متاختلف المشايخ فيه فقيل لورثته وقيل للجنين **قوله** (لان الاعتبار بالضرب) لانه قاتله بالضرب
السابق وقد كان في حالة الرق فلها ما يجب القيمة دون الدية ويجب قيمته حاله صارقا تاراه وهو حي فظن نال
حالى السبب والتلف هداية يعنى أوجبنا القيمة دون الدية باعتبار إجماع الضرب وأوجبنا قيمته حيا المستكر
في حياته باعتبار رجالة التلف إذا اعتبر رجالة الضرب فقط جاز أن لا يكون حيا فلا يجب قيمته بل يجب الغرة كقاي
ملخصا **قوله** ففيه الكفارة) لانه أنفق آدميا خطأ أو شبه عبد **قوله** كذا مصرح به في الحاوى القدسي) أقول

فألفته حيا) ماتت ففيه قيمته حيا لولى لادته وإن مات بعد العتق لان الاعتبار بالضرب وعند الثلاثة وكذا
محمدة وهو رواية عننا (ولا كفارة في الجنين) عندنا وجوابا بل نيل زيلي (أن وقع ميتا وإن خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة) كذا مصرح
في الحاوى القدسي

لصريحهم بوجوب
الدية حينئذ يجب
الكفارة فيه كما
لا يخفى فيحفظ (وما
استبان بعض خلقه)
ككفر وشرك (كأنما
ذكر) من الأحكام
وعدة ونفاس كما مر في
بابه (وضن القرعة عاقلة
امرأة) حرف في سنة واحدة
وان لم تكن لها عاقلة
ففي مالها في سنة أيضا
صدر الشريعة ولا تأثم
ما لم يستن بعض خلقه
ومر في المختصر قطعا
(أسقطته ميتا) عدا
(بداء أو فسل)
كضربها بطنها (بلاذن
زوجها فان أذن) أولم
تتعبد (لا) غرة لعدم
التعدي ولو أمرت امرأة
فقطلت لاتضمن المأمورة
وأما أم الولد إذا فعلته
بنفسها حتى أسقطته
فلأشئ عليها الاستحالة
الدين على مملوكه عالم
تستحق حينئذ يجب
للولي القرعة لأنه مغرور
وفي الواقات شربت
دوا لتسقطه عدا فان
ألفته حاشا فبات فعلها
الدين والكفارة وان ميتا
فالقرعة ولا ترث في الحالين
(ويجب في جنين البهمة
ما نقصت الأم) ان

فما صرح به في الاختيار كأقدمه عنه وسيذكره الشارح عن الواقات (قوله وهو مفهوم الخ) فاعندنا عن
عدم التصريح بالتفصيل في كثير من الكتب حيث أطلقوا قوله ولا كفارة في الجنين (قوله وما استبان بعض
خلق الخ) تقدم في باب الحيض أنه لا يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوما وظاهر ما فيه عن الذخيرة أنه
يدين وجود الرأس وفي التخي ولو ألفت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت نفقات من القوابل أنه يبدأ
خلق آدمي ولو بقي لتصور فلا غرة فيه ويجب فيه عندنا حكومة اهـ (قوله وعدة ونفاس) أي تنقضي به العدة
نفسه ما به نفسه (قوله في مالها) أي في رواية وعلى عاقلة في رواية وهو المختار جامع القسولين أي لما
بأن آخر ما عاقل أنتم من لا عاقلة له فلا بد في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى وأن رواية وجودها في
المرأة شاذة وبأن عماله هناك إن شاء الله تعالى (قوله ولا تأثم) لا أنسب في التعبير وأعت لأن الأكلام عدم وجوب
غرة وهي لا يجب إلا باستبان بعض الخلق ثم يقول ولو لم يستن بعض خلقه فلا تأثم طوي الخانة قالوا ان لم يستن
بشيء من خلقه فلا تأثم قال رضي الله عنه ولا أقول به إلا إذا كسر بيض الصديضين لأنه أصل الصيد فلما
لأن موأخذ المجرأة فلا أقل من أن يلحقها غنا إذا أسقطت بلا عذر إلا أنها لا تأثم إن القتل أهول لا يخفى أنها
تأثم إن القتل أو استبان خلقه ومات بقطعه (قوله أسقطته عدا) كذا قد به في الكفارة وغيرها قال في
تشريل لامة الألفاني عليها حق في غيرها لا يشترط قصد إسقاط الولد كما في الخامسة اهـ (قوله كضربها
بطنها) وكذا إذا عالجت فرجها حتى أسقطت كفاية أو حلت جلا نصلا تارخانية أو على قصد إسقاطه كإعما
مر (قوله فان أذن لا) ذكره الزيلعي وصاحب الكافي وغيرهما وقال في التبريل لامة أقول هذا ينشئ على
الرواية الضعيفة لا على الصحيح لما قال في الكافي قال للمرأة قتلتى فقتله بحسب الدية في ماله في الصحيح لأن الإلاحة
لا تجري في النفوس وسقط القصاص للشبهة في رواية ويجب شيء لأن نفسه محقة وقد أذن بالتألف حقه اهـ
فكذا المرأة وأودية الجنين حقه غير أن الإلاحة مستقيمة فلا تسقط القرعة عن عاقلة المرأة بمجرد أمر زوجها بالتألف
للجنين لأن أمرها لا ينزل عن فعله فإنه إذا ضرب امرأته فالتقت حينئذ لم تعلق القرعة ولا ترث منها فلو نظرنا
لكون القرعة محقة يجب بضربه شيء لكن لما كان لا بد من أحداهما إذا قدمت منهما فقدم الشارح
بأن لامة واستحقه غير الخافي اهـ ملخصا أقول وفيه نظر لما صرحوا به من أن الجنين لم يعتبر نفسا عندنا لعدم
تحقق آدميته وأنه اعتبر جزأ من أمه من وجه ولذا لا يجب فيه القصة والدية كملته ولا الكفارة ما لم يتحقق
حاشته وقد متنا أن وجوب القرعة تعبد فلا يصح إحقاق النفس الحقيقة حتى يقال إن الإلاحة لا تجري في النفوس
فلا يلزم من تخصيص الضمان في الفرع المار تصح في هذا وتقدم أول الخانات أنه لو قال أقطع يدى أو رجل لأشئ
فمه وان سرى نفسه لأن الأطراف كالأموال فصح الأمر بالحاق بهذا الفرع أولى لأنه إذا لم يكن هو الضارب
فألقوه وقد رضي بالتألف حقه بخلاف ما إذا كان هو الضارب فانها حق غيره وإذا لارث منها هذا ما ظهر لفهمي
القاصر فأنه (قوله ولو أمرت امرأة) أي أمرت الزوجة غيرها والظاهر أن عدم الضمان بعد أن أذن لها
زوجها في الإسقاط على ما يدل علمه سوق كلام صاحب الخلاصة والأفجود أمر الأم لا يكون سبيل سقوط حق
الاب وهو ظاهر اهـ وإنى لكن ذكر عزي أن في الضمان عن المأمورة لا يلزم منه من الأمر إذا لم يذن
لهما زوجها وقد اعترض التبريل لامة بتأثير ما مر وحلت ما فيه فتدبر (قوله الاستحالة الدين) أي الاستحالة
بوجوب دين وهو القرعة للولي على مملوكه ط (قوله ما لم تستحق الخ) قال في الزبائن اشتري أمه وقضمتها وولدت
منه ثم ضربت بطنها عدا فأسقطته ميتا ثم استحقها رجل بالينة وقضى بها أو بعهرها على المشتري يقال
للمشتري أنها قتلت ولها حال الحلال ولذا للفرع وحسب القيمة والجنين الحر مضمون بالقرعة فدفع أمه أو أفندها فترته
تأثرانية ثم قال في جامع القسولين أقول إذا أخذ القرعة ينبغي أن يجوز للمشتري أن يطالبه بقصة الجنين إن أقام
الدليل كضمان المبدل اهـ لكن لم يله القرعة فغير محسبها وعمام في ط عن الهندية (قوله للولي) أي المستولد
(قوله فعليا الدية والكفارة) أي ولو بائنا الزوج لتحقق الجنانية على نفس حية فلا تخبر فيها إلا بالجملة بخلاف
ما إذا ألفت ميتا فتسقط القرعة عنها ولا بد من كمال تأمل (قوله ويجب في جنين البهمة الخ) هذا إذا ألفت ميتا ما

نقصت (وان لم تنقص) الأم (لا يجب) فيه (شي) سراجية • (فرع) • في البراءة بضرب بطن امرأته بالسيف فقطع

الطن ووقع أحد
الولدين جاعاً عروما
بالسيف والآخر متنا
وبه جراحة السيف
وماتت أيضاً يقتص
لاحل الزوجة لانه عد
وعلى عاقلة سدية الولد
الحى اذ ماتت وتجب
غرة الولد الميت لانه لما
ضرب ولم يعلم بالولدين في
بطنها كان الضرب خطأ

*(باب ما يحدثه الرجل
في الطريق وغيره) *

لما ذكر القتل مباشرة
شرع فيه تبسبا فقال
أخرج إلى طريق العامة
كثيفا هو بيتا خللاء
أوسيا بأبوجرمنا
كبرج ويذعن وعمر علو
وحوض طاقة ونحوها
عني (أود كانا من أحداه
أن لم يضر بالعامة) ولم
ينفع منه فان ضربه لم يحل
كاسيحي (ولكل أحد
من أهل الخصومة) ولو
ضربا (منعه) ابتداء
(ومطالته بنقصه)
ورفعه (بعده) أي بعد
التماسه أو كان فيه ضرر
أولا وقبل ان ياتى بقتض
بخصومه اذ لم يكن به
مثل ذلك والا كان تقتا
زيلى (هذا) كله (إذا
بني لنفسه بغير إذن
الامام زاد الصغار ولم
يكن للمطالمة له) وان
بني للسلم كن مسجد
ونحوه) أو بني بإذن
الامام (لا) بنقض (وان
كان يضر بالعامة

إذا أقتحم حافا من الضرب تحب فتمتق ماله حالة ولا يحرم ان يقتل الام كما يحرم نقصان الامه بشيء حثما
لانه مال انفق فيه من نقصان الام تأمل رمي (قوله) وهو وقع أحد الولدين جاعاً (أي ثم مات (قوله) وماتت
أي ثم ماتت الام أيضا كما عرفت في التارخانة فأفاد أن سوتها بعد موت الذي وقع حالاً وماتت قبله لورث
القصاص على أبيه فيسقط كما قاله المحشى الحلي (قوله) وتجب غرة الولد الميت) لو أسقطت تحب وعطف الغرة
على الدمة لكان أولى لمقتدا أهل العاقلة أيضا وانما لم تجب فيه الدمة أيضا لعدم التحقق بحثه كما مر (قوله)
لانه لما ضرب (الح) لتدليل الوجوب الدية على عاقلة لا في ماله اذ لو كان الضرب بالنسبة للولد لم تجب تحب على
العاقلة ومقتضا ذلك علم الولدين وقصد ضربهما أيضا لانه تجب دية الحى في ماله في ثلاث سنين لسقوط الأثمان
بنسبة الأداة ما لو علم بهما ولم يقصد ضربهما بل قصد ضرب الام فقط لا تجب دية الحى في ماله كن قد ضرب
شخص فنقتله لهم إلى آخر تأمل والله تعالى أعلم

*(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره) *

(قوله) إلى طريق العامة) أي النافذ الواقعة في الأمصار والقرى دون الطريق في المغاور والصحارى لانه يمكن
العدول عنها غالبا كما في الزاهدى وطريق العامة مالم يحصى قومه وأما كراهة ورود قوم بنوا در في أرض غير
ملوكة فهي باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ الإسلام والأول مختار الامام الحالى كما في العمادى قسنتا
(قوله) أو جرمنا) ضم الجرم وسكون الراء وضم الصاد للمهلة وهو يدخل إلى أبي سبى على فقد اختلف فيه
فقبل البرج وقبل مجرى ما يمر كفي الحائط وعن الامام البرزوى جازع بغير جرحه لانسان من الحائط لبني عليه
مغرب قال العيني وقبل هو المجرى العلوي وهو مثل الرف وقبل هو الخشبة الموضوعة على جدار السلطين
ليتمكن من المرور وقبل هو القاذى يصل قدام الطائفة لتوضع عليه كبريان ونحوها اه (قوله) كبرج الخ) حكاية
للاقوال المارة في ضمير الجرمين (قوله) ونحوها) هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكبريان (قوله) أو دكانا) هو
الموضوع المرع من المصطبة عني (قوله) فان ضربه لم يحل) كان عليه أن يقول فان ضربه لم يمنع لم يحل اه وفي
القهستاني ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرمانى وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يباح له الاحدث
وبأتم الانتفاع والترك كذا في الذخيرة (قوله) من أهل الخصومة) هو المهر البالغ العاقل بخلاف العبيد والصبيان
المجبرون وأدنى الدرا المتنى أن لهم ذلك بالاذن (قوله) ولو ضربا) لانه حقا في الطريق كفاية وعبرة
التارخانية ويدخل فيه الكافر خصوصا اذا كان ضربا اه فنه (قوله) سواء كان فيه ضررا ولا) هذا هو
المصنف من مذهب الامام وقال رحمه الله لا الرفع وقال أبو يوسف لا ولا وهذا اذا علم احدا انه فلول لم جعل
حديثا فلا مام بقتضه وعن أبي يوسف انما ينقض ما ضربه من رمتى (قوله) وقبل الخ) قاله اسمعيل الصغار
كما في زيلى (قوله) والا كان تقتا) لانه لو أراد ازالة الضرر عن الناس لبدأ بنفسه كفاية (قوله) بغير إذن
الامام) فإن أذن فليس لاحد أن يلزمه وأن ينازعه لكن لا يبغي الامام أن ياذن به اذا عثر بالناس بأن كان
الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك وأذن ماز اه جوى عن مسكين وفي الشئ انه مع الضرر لا يجوز ولا
خلاف أذن الامام أولم ياذن اه ط ولعل المراد بانهم وان لم يكن لاحد منازعته لان منازعة ما موضع بذن
الامام اقتبنا على الامام فلا يخاف مقابله تأمل (قوله) زاد الصغار الخ) هو القيل المتقدم المفضل فلا يرجع
لإعادة وتظاهر كلهم باعتداد المطلق لحكايتهم هذا القول منسوبا إلى الصغار بعد حكاية الحكم أو لا مطلقا
فكانه قول الجمع والوجه أن التهي عن التكرار لا يتصدقون التاهى متنا دع عن هذا التكرار كسقي في الخطر اه
أقول هذا الوجه انما يظهر لو كان فيه ضرر لانه حثثتم في تقدير (قوله) وان بني للسلم) أي ولم يضر به
كما في الكفاية والقهستاني (قوله) أو بني بإذن الامام) ظاهر امره لو بني بانه فليس لاحد منازعته وان ض
وقد منه ضربه يخاف من مسكين ويبل عليه ما سأل من عدم الضمان لو بذن الامام وفي الكفاية وغيرها قال أم
خفف لكل أحد من عرض الناس أن يتعمعن الوضع وأن يكفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضررا ولا
وضع بغير اذن الامام لان التدبير فيما يكون للعامة على الامام ليسكن القسمة فالتى وضع بغير اذنه يقتات على براء
الامام فيه فلكل أحد أن يتكرره عليه اه والاقتبان سبق صحاح فافهم (قوله) وان كان يضر) مقابلا

قوله ما زان لم يضرب (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا يضرب الرجل أخاه استماعاً لاجازة لان الضرر يعني الضر
 يكون من واحد والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهوان تضرب من ضربك مغرباً والضرر في الجرأ هو أن يستعدي
 للجزأ عن قرحه في القصاص وغيره كناية (قوله والقعود) وكذا القرى قهستاني (قوله يجوز أن لم
 يضرب بأحد) الانسب في التبعير أن يضع هذا الجمله بعنفه على هذا التفسير ط (قوله وفي غير النافذ الخ)
 المراد بغير النافذ الملوكة وليس ذلك بعلة المالك فقد تنفذ وهي ملوكة وقد يستمدفها وهي العامة لكن ذلك
 دليل على المالك غالباً فقيم مقامه وجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه كناية عن الجامع الصغير لضر
 الاسلام (قوله لا يجوز أن يضرب بأحد) أقول في الخاتمة قال أو حنفية الطريق لو كان غير نافذ فلا يجامه
 أن يضعه عليه الخشبة ويربطها فيه الدواب ويتوضأ فيه فلو عبط أحد لا يضمن وإن يئ أو حفر بئراً ضمن أه
 وفي جامع الفصولين أراد أن يخطب طائفة فلو ترك من الطريق قدراً للروور ويتخذ في الاحياء ممره برفعه
 من يعاقبه ذلك وإكل أسماك الدواب على باب داره لان السكة التي لا تتخذ كدار مشتركة ولكل من الشريك أن
 يسكن في بعض الدار لأن بني قها وإسماك الدواب في بلادنا من السكي اه وفي التاتارية خاتمة فعل في غير
 التاتارية ليس من جهة السكي لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وإن من جهة السكي فالقياس كذلك
 والاستصان لا يضمن شيئاً اه ومثله في الكفاية أقول وبه يظهر أن المراد لا يجوز احداث شيء محاصر
 كالبراب والدفن ونحو ذلك مما يبيح كإفاده السائحاني (قوله لا يضمنهم) أي كلهم حتى المشتري من أحدهم
 بعد الانشائي الخاتمة رجل أحدث بناء وغرفة على سكة غير نافذة ورضي بها أهل السكة فقام رجل من غير
 أهلها واشترى داراً منها كان المشتري أن يامر صاحب الغرفة برفعها اه سائحاني (قوله لا يملك) الذي لأنه
 ملك بلا تشبيه كما فعل في الهداية ودل عليه ما قدمنا من الجامع (قوله ثم الأصل الخ) فأنه أن الحديث الامام
 نفسه والقدر لا ينقضه أحد كافي القهستاني قال السائحاني أن رها فبنية القدم في البناء تقدم في السكافي
 بنى الخديو فقله لها في غير السنة كسبل واستطرق وقال الشيخ خير الدين عن الصغري يجعل أقصى الوقت الذي
 له فقله الناس حد القديم وهذا في غاية الحسن اه (قوله قدس على عاقلته) وكذلك رحمه ان بلغ أرشه اورش
 للوضعة وإن كان قدس في ماله كفاية وأشعر بأنه لا يجب الكفارة ولا يحرم من الميراث كافي الشريعة قهستاني
 (قوله ملتي) زاد في النسخ وكذلك ما فعل في طريق العامة وفي الملتقى أيضاً ويضمن من مصالح الماء في الطريق
 ما عبط به وكذا أن ترشه بحسب رتب أو توضأ به وإن فعل شيئاً من ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها أو قعد فيها
 أو وضع متاعه لا يضمن وكذا أن ترش ما لا يرتق عادة أو ترش بعض الطريق فتعد المار المروور عليه لا يضمن الرأس
 ووضع الخشبة كالروور في استعاب الطريق وعدمه وان ترش فتعاصرت يذن صاحبها الضمان على الأمر
 استصنا اه (قوله في ماله) لأن العاقلة تحصل النفس دون المال هداية (قوله أن لم يأنه به) أي إذا كرم
 بعد أن الكنف والجرح من والد كلن ووضع الحجر وحفر الثرى في الطريق أفاده القهستاني (قوله الامام) أي
 سلطان قهستاني (قوله فان انزل الخ) لأنه غير متع حيث أن الامام ولاية عامة على الطريق اذ انبأ عن العامة
 لكان كن فعله في ملكه قهستاني قال في الدر المنثور لكن انما يجوز الاذن اذا لم يضرب بالعموم عامة فقه قه
 (قوله جوعاً أو عطشاً) لأنه ما من بعض في نفسه والضمنان انما يجب اذا مات من الوقوع زلي (قوله أو غماً) أي
 تخلاً قال العفونة قال في الصحاح يوم غدا كان بأخذ النفس من شدة الحر عناية وضبط في الشر نلالة الضم
 لم نقل عن شرح الجميع الفتحة (قوله خلا للحمدة) فأوجب الضمان في الكل ووافق أو يوصف الامام في الجوع
 أو ظم ط (قوله أو وسطه) المراد وسطه الذي هو نار جوع من ملك الواضع لان العلة في الضمان هي التعمد
 شغل هواء الطريق بكذا كرمال يبي وهو بهذا المعنى يتعلم التلويح فلا حاجة له ولعله أراد بالخارج
 طرف الآخر فصحه ذكر الوسط ويحل الضمان فهو مباح له اذا لم يأنه الامام أو أرباب المحلة كما تقدم ويدل
 عليه التعليل بالتعمد اه ط (قوله فالضمان على واضعه) أي على عاقلته وكذا يقال فيما بعد لانه تسبب ط

لا يجوز احداثه لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام (٣٩٣) (والقعود في الطريق ليس وشراً)

(ولو أصابه الطرفان) من اليراب (٣٩٤) (وعلم ذلك بحسب) على واضعه (النصف وهو النصف ولو لم يعلم أي طرف منهما) (أصابه ضمن)

(قوله) (بسطه الزبلي) حيث قال ولو أشرع جناحاه للطريق أو وضع فيه خشبة ثم باع الكل ورثه المشتري حتى عطف به إنسان والضمان على البائع لأن فعله لم يتسبخر والملكه بخلاف الحائظ المائل إذا عطف بعد الانتهاء عليه بحيث لا يضمن المشتري لانه لم يشهد عليه ولا البائع لأن الملك شرط فحجة الشاهد فيبطل بالبائع لانه لا يتبين من نقض ملك الغير وهذا الضمان بالمشغال هو بالطريق لا باعتبار الملك والاشغال باقي فضمن كالحاصل من مستأجر أو مستعير أو غاصب وفي الحائظ لا يضمن غير الملك لهلخصا (قوله) (استحسانا) لانه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن شيئا فضمن النصف والقياس أن لا يضمن شيئا لذلك وتعلمه في الزبلي (قوله) (ومن يحجر) أي حوله عن موضعه إلى وضع آخر (قوله) (فقط) منه على آخر) وكذا إذا سقط فعتبه إنسان هداية لأن محل المتاع في الطريق على رأسه أو على ظهره مباح له لكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة الرمي إلى الهدف أو الصدر زبلي (قوله) (أو دخل محصدا أو قنديل أو حصة الخ) أي فقط المحصر أو القنديل على أحد أو سقط الطرف الذي فيه الحصة على أحد من قول وعبارة الهداية وإذا كان السجل العشرة ففعل رجل منهم فقد بدلا أو جعل فيه يوارى أو حصة الخ والظاهر منها أن حصة فعل ماض مشدد الصاد معطوف على جعل ويمل على ذلك نفسا أن كمال أو ماحصه مفرد بناءا للوحد فهو بعد كذا الراداة للطرف أو بعدو في متناول أن كمال ومن وهم أن المراد الطرف الذي فيه الحصة فقد وهم اه وقيل الشر ينال في الخلاف في الضمان بما إذا فعل ذلك بلاذن أهل المسجد فلو يابنهم فلا ضمان اتفاقا كالمو كان من أهل المحلة وعلق القنديل بالاضاعة فلو لم يلفظ ضمن اتفاقا كافي شرح الجمع اه وجعل في الترازية أذن القاضي كذا أهل المحلة (قوله) (في مسجد غيره) أي مسجد غيره وبقي مفهومه والظاهر أن مسجد الجماعة حكى في ذلك حكم مسجد غيره فلا يضمن عاذا كذا (قوله) (ولو قرأ أو تعليم) لأن المسجد بني للصلاة وغيره تابع لها بدليل أنه إذا شاق فاصلى إزاج الفاعل ذكر أو القراء أو التدريس يصلى موضعه دون العكس (قوله) (لا يضمن من سقطه ردا عليه) أي سقط على إنسان فعتبه به أو سقط فعتبه به أشار إليه في الهداية ثم قال والفرق أي بين المحمول والملبوس أن حامل الشيء قاصد حفظه فلا حرج في التقيد بوصف السلامة والابسا لا يقصد حفظ ما يلبسه فتجرح بحسب التقيد بالسلامة فخل بمباحا مطلقا ومن محذاه إذا لبس ما لا يلبسه فهو كالحامل لأن الحاجة لا تسوغ أن يلبسه اه وكذا رداء السيف والطلسان ونحوها كافي الغاية (قوله) (عليه) متعلق بقوله ليه ولا يضمن فعلقه بسقط لفساد المعنى فافهم (قوله) (ففعل الغير مباح) يضمن فعل الأهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير أن فعل الأهل مباح مطلق غير مقيد بالسلامة وفعل غيره مباح مقيد بها ط (قوله) (الحاصل أن الجالس للصلاة الخ) ذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أي حنيفة أن الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد لقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الأخيرة أنه إذا فقد فدية الحديث أو نام فيه أو قام فيه لغير صلاة أو مرضه ما راض عنه وقال لا يضمن وإن فعل العبادة كانت الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو التدريس أو لاذر كما تختلف المتأخرون فذهب على قولين بالضمن وعدمه زبلي ملخصا (قوله) (مطلقا) أي في مسجد غيره (قوله) (معز بالزبلي) فانه نقل عن الحلواني أن كذا المشايخ أخذوا بقوله ما عليه الفتوى اه ونقل عن صدر الاسلام أن الظاهر ما قاله لان الجالس من ضرورات الصلاة فكذلك ملحقا بها وفي العتي يقولها قاله الثلاثة وبه يفتى اه ط (قوله) (وقد حققته في شرح المتن) حاصله ما قد سنده وذكر أن الجالس للكلام المخطو في الضمان اتفاقا وعلم بحمل ما أطلقه غير الاسلام (قوله) (وفيه لو استأجر ما الخ) ذكر الزبلي وغيره ما حاصله أنه لو استأجره لشرعه جناحا في فناء داره وقال له انه ملكي أو في حقه حق الاشرع من القديم ولم يعلم الا جبر فظهر بخلافه فقط على إنسان قبل الفراغ أو بعده والضمان على الآخر ورجع على الآخر فماساوا استحسانا لو أن خبره بأن لاحقه في الاشرع أو لم يتخبر حتى يني فقط تألف أن قبل الفراغ ضمن ولا يرجع وإن بعده فكذلك فماساوا بفساد الامر كالو امره بالبناء في الطريق وفي الاستحسان يضمن الآخر لخصه الامر لان فناءه معلول له من حيث انه لا انتفاع بشرط السلامة وغير معلول من حيث انه لا يجوز له بيعه في حيث الصحة تكون قرار

النصف استحسانا) زبلي (ومن يحجر) وضعه آخر فقط به رجل ضمن) لأن فعل الاول نسخ بفعل الثاني (كن جل على رأسه) أو ظهره (شيأ في الطريق فقط منه على آخر أو دخل بحصير أو قنديل أو حصة في مسجد غيره) أي جعل فيه حصي أو يوارى بان كمال (أو جلس فيه لا للصلاة) ولو قرأ أو تعليم (فقط به أحد) كأي ضمن خلافا لما (لا) يضمن (من سقط منه ردا عليه) عليه (أو أدخل هذه الاشياء المذكورات في مسجد حبه) أي محله لان تدبير المسجد لاهل دون غيرهم ففعل الغير مباح فقتد بالسلامة (أو جلس فيه للصلاة) الحاصل أن الجالس للصلاة في مسجد حبه أو غيره لا يضمن ولغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لما واستظهر في الشر ينال مبرا زبلي وغيره قولهما وقد حققته في شرح المتن وفيه استأجره ليني أو لغيره في فناء حاتوه أو داره فلف به شي إن قبل فراغه فعلى الآخر وإن بعده فعلى الآخر كالمو كان في غير فناءه ولم يعلم إلا جبر فإن علمه فعليه كالمو امره بالبناء في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الآخر هو فناءني وليس لي حق

المحرف على الآخر قياساً إلى علمه بقضاء الأمر فأمره على المستأجر انحصاراً اهـ قلت وقد تقدم هو وغيره بالقياس هنا وظاهر ترجحه
بما على دأب صاحب الملقى من تقديمه الأقوى فتأمل (ومن حفر بالوعنة طريق (٣٩٥) بأمر السلطان أو في ملكه أو وضع

خشبته فيها) أي
الطريق (أو قنطرة
بلاذن الامام) وكذا
كل ما فصل في طريق
العامه (فتعمد رجل
المروور عليها لم يضمن)
لان الاضافة للبئر أولى
من التسبب وبهذا ين
أن التسبب انما يضمن
في حفر البئر ووضع الحجر
اذ لم يعمد الواقع
المروور كذا في المحنى
وفيه حفر في طريق
ملكه أو غيره من الضاق
لم يضمن بخلاف الامتار
قلت وبهذا عرف
أن المراد بالطريق في
الكتب الطريق في
المصادر دون الضاق
والضاق لانه لا يمكن
الدول عن طريق الامتار
فالبادون الضاق (ولو
استاجر) رجل (أربعة
لحفر بئر فوقع البئر
عليهم) جميعاً (من
حفرهم قلت أحدهم
فعل كل واحد من
الثلاثة البقية ربع
البية وبسقط ربعها)
لأن البئر وقع عليهم
بفعلهم فقدمت من
حسانه وحسناته أعصابه
فيسقط ما قبل فعله خانية
وغيرها زاد في الجوهره
وهذا البئر في الطريق
فلو في ملك المستأجر
فينبغي أن لا يجب شيء لآن

الضمان على الأمر بعد الفراغ ومن حيث التصديق على العامل قبل الفراغ وان استأجر بحفريه في غير
فناه من الأمر دون العامل اذ لم يعلم أنه غير فناه لحسنه الأمر حيث سقط فعله إلى امرائه فزعمه فلان علم
بذلك ضمن اذا غرور في الفعل مضافاً إليه ولو قال انه فنانى وليس له فصح الحفر ضمن انعمال قياساً لا غرور
وفي الاستحسان يضمن الأمر اهـ زائد البرازيه ان كان بعد الفراغ اهـ فقد أضاف أن التفصيل قبل الفراغ
أو بعد مآثر الحفر أيضاً كذا في الشارح ولقهم وجه الفرق بين الحفر والاشراع فان الأخير في الاشراع اذ لم
يعلم ضمن ورجع على الأمر وفي الحفر لم يضمن أصلاً وهو أن الأمر متبب ومشروع الخناج مباشر بخلاف الحافر
قله متبب أيضاً والتسبب يضمن اذا كان متعبداً والمتبب هنا هو الأمر فقط اتفاناً لمخاض في المغرب الغناه
سعة أمام البئر وقبل ما سئمت من جوانبها (قوله فشا غره) كذا وقع له في شرح الملقى والفعل متعد بنفسه من
غيره قال في القاموس غره مخدعاً اهـ (قوله وناظره) أي التقديم الأخوذ من قدم ترجمه على الاستحسان
وهذا وان ظهر في عبارة الملقى لا يظهر في عبارة غيره مخصوصاً صاحب الهداية فانهما يؤخران دليل المعتد وقد
أنرا الاستحسان مع دليله أهله ط (قوله أو في ملكه) وكذا اذا حفر في فناه فعله حتى التصرف بأن لم يكن
للعامة ولا مشتر كالأهل سكة غير نافذة متلقى (قوله وكذا كل ما فعل في طريق العامة) أي من اخراج الكنف
والمزابل والحرمين وبناء الله كن وشارع الروض وحفر البئر وبناء القنطرة وغرس الشجر وري التلج والحلوس
السبع ان فعله بأمر من له ولاية الأمر لم يضمن والأمن أن فعله في الضامة (قوله فتعمد الخ) تبرع على قوه
أو وضع خشبته الخ قال الرمي وتعين حذنه لان الضمان يستف بالتعمد لئلا كور وان كان الوضع بغيره الامام اهـ
لكنه يعلم بالأولى على أن هذا انما يأتي في قوله بلاذن الامام أما قوله فتعمد فعله بفعل المعنى بحذفه تأمل (قوله
لان الاضافة الخ) فعمل السنتين الأخيرتين وعله الأولين عدما تعدى كافي التبيين (قوله من الضاق) قال
في القاموس الضيق المكان المستوى أو العازلة لا مأخذاً كالتيقفة والضيقة وبصرف وجهه أناف وضيوف
وفاف اهـ (قوله لم يضمن) لانه غير متعد فيه لانه علة الارتفاق بهذا الموضع زولا رطل المداية وضرباً
للفساط من غير شرط السلامة لانه ليس فيها ابطال حق المروور على الناس فكان له حق الارتفاق من حيث
الحفر بطبعه أو الاستفاعة فلا يكون متعبداً برأيه (قوله قلت الخ) من كلام المحنى وقد تنقل في المحنى عن
بعض الكتب تقسيم الحفر في الضاق عا اذا كان في غيرهم الناس ثم نقل عن كتاب آخر بدون هذا التقيد
ثم قال قلت وبهذا عرف الخ فالاشارة إلى ما نقله تالياً وهو ما اقتصر عليه الشارح وما صلبه أنه على الأول يضمن
لو حفر في محلة الطريق بحيث عر الناس والدواب عليها لان حفره عنه أو يسر بحيث لا يمر عليها وهو ما في
البرازيه عن المحط وعلى الثاني لا يضمن مطلقاً لا مكان العدول من المار عن مكان الحفر قال ط ولكنه
لا يظهر في نحو القنطرة والبساتين المارة فيحصل المطلق على المقيد وانه تعالى أعلم بالصواب (قوله من حفرهم)
وشبهه ما لو كانوا أعوانه أو ما لو كان الحافر واحداً فافاهازت عليهم حفره فقدمه هدر ط عن الهندية عن
المسوط (قوله خانية) عبارة لان البئر وقع بفعلهم وكانوا مباشرين والمست مباشر أيضاً الخ (قوله فبنى
أن لا يجب شيء الخ) قد علمت التصريح بأن ذلك قتل مباشرة فقيسوا فيه المار وعنده فهو بحث مخالف
للتقول (قوله قلت الخ) هو لصنف في الخ (قوله كرم) الكرم العنب قاموس (قوله وأرضه تارة
تكونه أو تارة الخ) المراد أن أرضه لا تخضع لأحد هذه الاشياء وليس المعنى أن هذا الاشياء تداول على أرض
واحدة ط (قوله كأرضي بيت اليال) الكافي التمثيل أن أر يدقوه بملوكه أي علامة السليمان وللتنبيه
أن أر يدقوه بملوكه المعنى في يده أي عليها الخراج نظيراً لأرضي بيت المال فان أغلبها خراجية تأمل (قوله وتارة
تكون في يد الخ) الذي رأيه في الخ وتارة تكون للوقف وتكون في يد سدة مطوية الخ وهذا أولى
لان ما تكون في يده كذلك هي أراضي بيت المال والوقف (قوله يؤذى خراجها) المتاسب أجرتها ولو قلنا

الفعل لما في حديث غيره مضمون اهـ قلت وبؤخس من جواب ما ذهبت في أن رجلا له كرم وأرضه تارة تكون بملوكه وعليها الخراج
كأراضي بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة تكون في يد سدة مطوية يؤذى خراجها

أو غيره فستأخر هذا
 الرجل جماعة فحضر
 له من الغرس فيه أشجار
 العنب وغيره فحضر على
 أحدهم هل يورثه مطالته
 بدته قال المصنف والحكم
 فيها أوسعها عدم
 وجوب شيء على السائر
 وكذا على الأجراء كما
 يفيد كلام الجوهرة
 ويحمل الملاقى الفتاوى
 على ما وقع مقيداً بالحداد
 الحكم والحادثة والله أعلم
 (فروع) «لو استأجر
 رب البئر الفعلة لأجرا
 جناح أو ظلة فوقع فقتل
 إنساناً ان قبل فراغهم
 من عمله فالضمان عليهم
 لأنه حينئذ لم يكن شبهاً
 لرب الدار ويضمن لو
 ربح الماء بحيث يرتقى
 واستنوع الطريق
 ولورث فنه حانوت
 بائن صاحبه فالضمان
 على الأجنبي استصاها
 وتعمه في الملتقى والله
 تعالى أعلم

(فصل في الحائط المائل)

(مال حائط الى طريق
 العامة ضمن ربه) أى
 صاحبه (ما تلف) يضمن
 نفس إنسان أو حيوان
 أو مال (ان طالب ربه)
 خضفة أو حكا كالواقف
 والقيم ولو حائط المسجد
 فضمن عاقلة الواقف
 وكالقيم الولى وأراهن
 فى الكتاب والعد التاجر
 وكذا أجد الشراكه

ولو الورثة استصاها

انها ليست المال لما في قعر الصدر أن المأخوذ الآن من أراضى مصر أجرة لأجرا لا ترى أنها ليست على
 لأجرا كانه لو لم يكن شاقباً بل وارث فصار تليق المال اه (قوله على الأجراء) عند آخره وجب
 أحر وفي بعض النسخ الآخر عدأوله وهو الأحر لانه أحر نفسه والأولى أولى (قوله) كما يفيد كلام الجوهرة
 أى السابق وهو قوله لأن الفعل مباح فلما حدثت غير مضمون (قوله) ويحمل الملاقى الفتاوى أى الملاقى
 الخالية وغيرها الضمان على ما وقع مقيداً في عبارة الجوهرة بقوله وهذا هو الطريق لوجوب الضمان
 الذى ذكره الأصوليون في محل المطلق على المقدر هو اتحاد الحكم والحادثة والحكم هنا هو الضمان والحادثة
 هى الحفر في الطريق وتقدر بمصوم كقراءة العين فله في الآية مطلق وقيد بالتابع في قراءة تان مسعود فحمل
 المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وهو المصوم والحادثة وهى كقراءة العين ضرورة بعد الرجوع وفيها الكلام
 نظراً له لأنص هنا وتقدر على الجوهرة الضمان بما اذا كان في الطريق ينافيه تصرفهم بضمان الماشى ولو فى المال
 وإنما قال الرى الظاهر أنه قاله بمحتمل لا يتقلا ولا يحتمل فساد تصرفهم بأنه مباشرة أو نسب وفي المباشرة لا يتقلا
 الى كون الفعل في ملكه أو لا كن رضى سها في ملكه فأصاب شخصاً فله يضمن وإذا فقدت عرف أن الحكم
 في الحادثة التى تكرر وقوعها وجوب الضمان على الكفصة المذكورة على الأجراء اه ملخصاً (قوله)
 فروع الخ) ساقط من بعض النسخ وقيلنا الكلام عليها والله تعالى أعلم
 (فصل في الحائط المائل) * (قوله مال حائط) أى عما هو أصله من الاستقامة وغيره فانه يشمل المنصبع
 والواهى فمستافى وكذا العلو اذا تصدع فأنهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائط أعلا ما رجل وأسفل
 لا يخرص عليه في الترابية تغلقان التوازل رمل (قوله الى طريق العامة) أى والخاصة فهو من قبل
 الاكتفاء فمستافى لم يكن بينهما فرق في بعض الأحكام كما يأتى (قوله أو مال) أى غير الحيوان المشغول تحت
 النفس ولو أراد بالنفس الكاملة وهى نفس الإنسان وبالمال ما بين الحيوان والواقف قوله الذى ثم ما تلف به من
 النفوس على العاقلة فان الحيوان غير مضمون عليهم بل هو فى ماله رضى (قوله ان طالب ربه) نصبره
 مفعول طالب وفاعله قول المصنف لا يمسح ولا يتلف شيئاً ولو قال ينبغي أن تهلمه فقلت مشورة غايه (قوله أو حكا)
 فأنقصه أو أهمل حتى لا يمسح ولا يتلف شيئاً ولو قال ينبغي أن تهلمه فقلت مشورة غايه (قوله أو حكا)
 من حيث قدرته على رفع هذا الضرر (قوله فتنضم عاقلة الواقف) أى فى الصورتين لأن القيم نائب عنه
 فيكون الاشهاد على القيم اشهاد على الواقف كما أن الاشهاد على الولى اشهاد على من تحت ولا يضمن منضم
 ويخون قال الرى ويضمن عاقلة الواقف ان كان له عاقلة فيما يتصله وان لم تكن له عاقلة أو كان مما يتصله
 فلا يضمن القيم ولا يرجع فى الوقف لأن الوقف لانتمه (قوله وكالقيم الولى) أى من له ولا يضمن أباً وحزناً
 أو وصى وزاد فى الهداية الامم قال لان فعل هو لا كفعله اه أى فعل الوصى والأب والأم كفعل الولى
 والتقدم اليهم كالتقدم الى الوصى بعد بلوغه غايه تأمل وفى الدر المنثور فلو سقط خائط الصغير بعد الطلب
 من وليه كان الضمان فى مال الوصى فلو بلغ أو مات الولى بعد الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كفى العبدية وغيره اه
 اه (قوله وأراهن) فله مال لا المزمين وأراهن فادعى الهدم يعنى بفعل العين واعادتها الى بدو وكذا التقدم
 الى المؤخر لان الامارة تنضم بالاعذار وهذا عند اه ط عن الجوهرة (قوله والمكاتب) لملكه نفسه
 فان تلفه ادى حتى فى أقل من قيمته ودية المقتول أو مال السبي فى قيمته والله ما بلغت اعتباراً بالجنابة الحقيقية
 كفى القهستانى عن الكرمات وهذا التلف حال بقاء الكلبة قالو بعد تعنته فى عاقلة المولى ولو بعد العجز
 لا يحسب شئ على أحد من هدر الدم لعدم قدرته على المكاتب وعدم الاشهاد على المولى كفى المنع وغيره فى البرجندي
 عن قاضيان فان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضاً درمى (قوله والعبد التاجر) فان له ولاية بنفسه بدوفاً
 أولاً فان تلفه ادى فعل عاقلة المولى أو مال فى رقبته حتى يباع فيه درمى (قوله وكذا أجد الشراكه) أى
 بالنسبة اليه فيضمن بقدر حصته فقط كسبا فى متنا (قوله استصاها) لم تكن منه مباشرة فطر يقه وهو الرافعة
 الى القاضي بطل الشراكه فصار مفرطاً فيضمن بنفسه وفى القياس لا يضمن لعدم تمكنه من التفتض وخله

في الظاهر لولا ما تدبره من ان فقط ودين مستغرق مع الاشهاد على الاذن ونحو ذلك لا يرد حنفي وغيره (يقضه كان مسلم اودى)
في من أجل الطلب في شرط في المصبي والعبادته وله ولا مبالغة صومته يلقى (ح ٣٩٧) ومكاتب زمان في شهادته ولا يصح

تفاني (قوله) نعم في الظاهر بما لم يقل هو استدراك على قوله ما لم يرد به واعتراض بأنه داخل تحت قوله
وحيث كان الدار للثابت وإنما يقتضي ما يرد به والوارث خلقت له ولأخيه وقضاء الدين من ماله وقديما
لم يستدرك على قوله أحد الشراكتان التقييد بقوله عن ابن فقط بقوله أنه لو تعدت التي رتبة لا يصح الاشهاد
أما ولعل التقييد اتفاقا (قوله) صح الاشهاد أي والدية على عاقلة الأب لا لأن كافي المخرج (قوله) يقضه يتعلق
طالب ومكلف فاعله (قوله) يعني من أهل الطلب أشار إلى أن المراد بالكلف من له حق الطلب ولو وصيا
لمن كان بالغاً لكن في از يلى أن العبد والمعيان بالأذن التحقوا بالمرء البالغ تأمل (قوله) وإن لم يشهد أي
على طلب النقض قال الزبلي واعتاد ذكر الاشهاد لم تكن من انشاء عند جوده أو وجود عاقلة فكان من باب
لاحتياط لا على سبيل الشرط اهـ (قوله) ولا يصح التبرع سيأتي متنا (قوله) والحال التي صاحب الحال فاعل
نحن أو مفعول طالب (قوله) وهو علق نقضه يستغنى عنه بما عده بقوله ولو تقدم التبرع (قوله) في مدة بقدر
على نقضه فيها) فلذلك بعد الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لأن مدة التمكن
من احضار الاثر مستثنى في الشرع فاستثنى (قوله) لأن دفع الضرر العام واجب علة لقول المصنف سابقا
عن ربه أي فالتألم لوجوب عليه الضمان يتعنى من التصريح وكمن ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام
(قوله) من النفوس أي الأحرار بقدرته قوله لأن العاقلة لا تعقل الأموال ط وأردت النفوس ما قابل الأموال
فخرج الحيوان ودخل ما دون النفس (قوله) فعل العاقلة أي عاقلة رب الحائط (قوله) ولا ضمان المخرج أي على
العاقلة فلما أنكرت العاقلة واحدا من الثلاثة وأقر به ربا الدار لم يرد في ماله طوري ملخصا (قوله) على التقدم
له أي على طلب النقض عن ملكه (قوله) عليه أي على الهالك (قوله) وعلى كونه الجدار ملكة لأن كونه
الغار في بطنها ظاهر والقاضي لا يتحقق به حق على الغرابة (قوله) ولما أي لا شرط كون الدار ملكة الخ ط
(قوله) ولا مال ط لعدم الاشهاد على ط (قوله) عن ملكه أي عن ولا يملك قوله وكذا لو كان تأمل (قوله)
كسبة الطاهر أنه لا يدفعها من التسليم حتى يسل الاشهاد إذا لحق له قبل التسليم ط (قوله) وكذا لو جرح أي
بعد الاشهاد (قوله) مطبقا قد بده لاخراج القطع وظاهر ما لا سطل الاشهاد إذا تلف بعد وبعد الاشهاد أشيا
يكون مضبوذا ط (قوله) ثم على أي لمساو ردت عليه الدار ثانية أو أفاق أي من جنونه فبقيت وشيئ وشيئ
أي فلا يضمن الاشهاد مستقبل (قوله) ولو قبل القبض أي قبض المشتري المبيع فلا يترتب القبض كافي
علمه الكتاب وما في الهداية من التقييد به اتفاقا فاعلمه القهستاني (قوله) والولاية أي عن ملك النقض
وهو على لعدم الضمان المفهوم من قوله كماله خرج عن ملكه وما بعده (قوله) ونحوه أي من الهوا الخنوع
والإزاد فافهم (قوله) وإن كان ملكه أي ولا يترتب بعد ماله أو أفاقته وكذلك في البيع قال القهستاني والمطلوع
البيع يدل على أنه لو ردت على البائع بقضاء أو غير ما بخلاف شرط أو روية للمشتري لم يضمن إلا إذا طوب بعد الرد
اهـ وإذا كان الخلل للمشتري فان نقض البيع ثم سقط الحائط وتلف شيئا كان ضمانا لأن خيار البائع لا سطل
ولاية الإصلاح فلا يسل الاشهاد ولو سقط البائع خيار بطل الاشهاد لأنه إذا زال الحائط طعن ملكه مع (قوله)
تخلاف الخناج فلا يزل الضمان بزوال ملكه علان الحناية فيه نفس الوضع وهو لو في الحائط برك
النقض ولا قدرته عليه بعد زوال الملاك فالتجانية (قوله) فالأشافة لأدنى غلابة أي أدنى تعلق وارتباط
كسوكب الخرقا في قول السامع

إذا كوكب الخرقا فلا بأسه سخرة * سهل إذا عتقت غزها في الاطراب

(قوله) فالطلب اليه الأولى أي إلى الثاني والسكن ولو مال إلى السكنة غزها فلا ضرورة فاصومه لواحد من أهلها
تجاني (قوله) وإن مال إلى الطريق التي تظاهر التعليل التي أن المراد بها العامة والتظاهر أن الخاصة كذلك فلا

تدبر ما حوى ونائبه بخلاف الخناج لفاعله كالم (وإن مال إلى دار إنسان) من مال أو ساكن بجارة أو غير هذا بالإضافة لأدنى ملاسة
تستأنف (فالطلب اليه) لأن الحق له (فيصحب تحليه وإبرأومنها) أي من الخناج وإن مال إلى الطريق فاعله القاضي أو من طلب النقض
لا يبرأ إلا بحق العامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما يقعهم لا فيما يضرهم خيرة بخلاف تأجيل من بلاد

ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فأى طلب صح الطلب لأنه اذ اصبح الاشهاد في البعض صح في الكل برجندی (فان بنی ما نال ابتداءه
بلا طلب كافي اشراع الخناج ونحوه) كبرایة عليه به (حاط بين حصة أشهد على أحدهم فسقط على رجل ضمن) عاقلة (حسن الدية)
حسن ما تلف به من مال أو نفس لم تكن (من اصلاحه برافعة لها كم (دار بين ثلاثة حفر أحدهم فيها برأ أو بنی حاط

بعض تأجيل كل أهلها وأبرائهم تأمل (قوله ولو مال الخ) قال في الخاتمة حاط لرجل بعضه ما نال الطريق
وبعضه ما نال في الدار قوم وأشهد عليه أهل الدار فسقط ما مال اليها ضمن لأن الحائط واحد فصاح الشاهد من أهل
الدار في مال الله وفي مال الله وفي مال الطريق فان أهل الدار من جهة العامة وإن كان الشاهد من غيره صح فيه مال
الى الطريق وإذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه ملخصا (قوله أى حسن ما تلف به) نعم لكن لكون
كان على الشارح اسقاط قوله عاقلة اه ح أى لأن ضمان الاموال في ماله كسلف ط (قوله برافعة
للحكم) مصدر مضاف الى فاعله أى عرافة الشاهد عليه بقية شركائه بحالة نقضه والمذكور وجد الاستحسان
وفي القياس لا يضمن أحد كإدمنه (قوله حفر أحدهم) أى بلا دان البقية (قوله ضمن ثلثي الدية) أى
على عاقلة وضمن ثلثي المال في ماله كإمر (قوله بعة واحدة) وهي الثقل المقدرة في الحائط والعق المقدرة في
البئر لأن الثقل من الثقل والعق ليس معها حتى يعتبر كل جزء علة فيقتنع العلق وإذا كان كذلك يضاف الى
علة الواحدة ثم ينقسم على أربعة أبعاد المالك وتماه في العانة (قوله وقال أضافا) أى في هذه المسئلة والتي
قبله لأن التالف ينصب الشاهد عليه معتبر وينصب غيره هدر وفي الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متدد واعتبر
ملكه شر به متعدد كإدمن فاقسم عليها نصفين كإل (قوله أشهاد على النقض) لأن المقصود أن
الشغل منع (قوله مات بسقوطها) صفة قبل ونأيت الصغير يحتاج الى نقل في أن الحائط قد ثبت ولم
فليراجع (قوله لبقاعنا به) لأن اشراع الخناج في نفسه حناية وهو فعله فصار كأنه أقام بيده فكل
حصول التمسك في الطريق في حصول نقض الخناج في الطريق ومن ألقى شيئا في الطريق كان ضمانا لمخاطبه
وان لم يعلّ تقريغ الطريق عنه بخلاف مسئلة الحائط وان نفس البنا ليس بحناية وبعد ذلك لم يوجد من فعل
يصربه حانيا لكن جعل كالفعل بترك النقض في الطريق مع القدرة على التفرغ والترامع القدرة وحل
حق النقض لا في حق القاتل فلذلك جعل فاعلا في حق القاتل الأول لا في حق القاتل الثاني غناية (قوله يؤيده
أى يؤيد أن الحناية باقية في الخناج دون الحائط (قوله قل أن يهوى) يقال وهى الحائط يهوى وهى انما ضعف
وهى بالسقوط صحاح (قوله لا في الصحيح) أى لا يصح الاشهاد في البعض الصحيح فلا يضمن ما أصابه كإل
حاطن حقيقة (قوله على من بناء) أى أن كان حيا وتقدم أن القيم كإل أوقف فلا يشاهد عليه عند عدمه تأمل
(قوله والدية على عاقلة من بناء) وأما حنايات الاموال فليست على العاقلة فالتظاهر أنها في مال الباني والواقف
فصر ط وقدمنا عن الرمي أنه لا يؤخذ من مال الوقف لأنه لازمة (قوله على عاقلة الواقف) أى تحال
فيه عليهم (قوله على عاقلة مولاه) وأما المال في رقبته كإدمنه وقدمنا أيضا حكم المالك (قوله قال
القتيل الخ) المسئلة تمامها في المنع (قوله لأنه تمليك) أى وهو لا يصح اضافته وهذا مخالف لما قدمه
الفرع قبل باب القود فيما دون النفس من أن القصاص لا يجري فيه التملك تأمل (قوله دل عليه الخ)
على أن العقول تمليك للقصاص ولم يظهر في وجه الدلالة لأن غاية ما أفاد أن الامتصاص ملكه فلا يدل على أنه تمليك
لا يصح اضافته على أن كونها صارت ملكه مشكلا وقال بعض المحققين عبارة الوالوية ولقولنا أمر جلا
فرى بها الولي عمدا لم يجد وان لم يدع الشبهة لأن من العلم أن قال الولي ولاية تملكها من غير رضاه ولا هان
وان شاء قتلها فصار ذلك شبهة في ذم الحد اه فمجد جعل علة الحد أنه لا ولاية تملكها على قول البعض لأنه
صارت مملوكة له وفرق بين العاريتين اه ملخصا (قوله جارية) بدل من مسئلة الأصل وقوله قبل أن يقتصر
تصريح معلوم ط والله تعالى اعلم

فعل به رجل ضمن ثلثي
الدية) لتدعيه في الثلثين
وقد حصل التالف بعة
واحدة فيقسم بالخصه
وقال أضافا لأن التالف
قسمان معتبر وهدر
(الاشهاد على الحائط
اشهاد على النقض)
بالكسر ما يقتض من
الحد أو حنثا ولو وقع
الحائط على الطريق
بعد الاشهاد فعد انسان
نقضه فمات ضمن) لأن
النقض ملكه فقدرته
عليه (وان عثر رجل
بقتيل مات بسقوطها)
أى الحائط (لا يضمنه)
لأن ترفيقه لا ولاء
لا اليه (بخلاف الخناج)
حيث يضمن به القاتل
الثاني أيضا لبقاعنا به
فلازمه تفرغ الطريق
عن القاتل أيضا يؤيد
أنه لو باع الحائط أو
النقض روى ولو باع
الخناج لا زلني (ولا يصح
الاشهاد قبل أن يهوى
الحائط) لا لعدم التدعي
ابتداء وإتمام (وقيل فيه
شهادة رجل وأمر أن)
لأنه شهادة على التقدم
لا على القتل (فروغ)
حائط بعضه صحيح وبعضه

وأما أشهد عليه فسقط كله وقل أنسا تخاذه إلا أن يكون الحائط طوبى لا يضمن ما أصابه الواهي فقط لأنه حينئذ كالحاطين
فلا يشاهد بصح في الواهي لا في الصحيح حاطن أحد هما ما نال والاخر صحيح فأشهد على المائل فسقط الصحيح فالتلف شأنا كان هدرًا لما
مسجد مال حاطه فالأشهاد على من بناء والدية على عاقلة من بناء وما نال الوقف على المالكين على عاقلة الواقف وما نال العبد التاجر على
مولاه ولو مستغفر استسما قال في القاتل ادبا عند عفون عن القصاص لا يصح لانه تمليك بل عليه مسئلة الأصل جارية قتله رجل

لها وفي القتل قبل أن يقتل لا يحل لامرأتها أن تصلي عليه ولا جنازة عليه ولا صلاة عليه (باب جنازة البهيمة والجناية عليها) (٣٩٩)

الأصل أن المروءة
مروءة المسلمين

بشرط السلامة فيما
يمكن الاحتراز عنه

(ضمن أثرا كفي
مروءة العفة ما وضعت

دخوما أصابت يدها
أورجلها أو رأسها

أو كسبت بشمها أو
خبت يدها أو

صدمت (فأوجدت)
التي كورات (في السر

في ملكه يضمن ربهما
الافي الوطء وهوا ربهما)

لأنه ملزمة لقتله بقتله
فيصر الميراث (ولو

حدثت في ملك غيره
بته فهو كملكه) فلا

يضمن كما إذا لم يكن
صاحبها معها فتهتاني

(والا) يكن بلفظه (ضمن
ماتفه طلقا) لتحديه

(لا) يضمن الراكب
ما نضحت برجلها أو

ذنبها سائرة خلفا
للناسي (أو عبط

إنسان عمارات أو بالث
في الطريق سائر أو

واقفة لا جمل ذلك)
لأن بعض الدواب

لا يفعله (أو واقفا) (ولو
أوقفها (بقية) قالت

(ضمن) لتعديه بإيقافها
(الافي موضع أذن الامام

بإيقافها) فلا يضمن
ومنسوق الدواب وأما

باب المسجد فكذلك الطريق
الانذار عند الامام لها

(باب جنازة البهيمة والجناية عليها)

كردع جنازة الإنسان والجناية عليه مما لا يحتاج إلى بيان ذلك ولكن لما كانت البهيمة ملحقة بالمجذبات
ن حيث عدم العقل ذكره بعد ما يجتهد الرجل في الطريق قبل جنازة الرقيق ونسبة الجناية أنها لها سكة
لجناية عليها (قوله الأصل) أي في سائل هذا الباب وكذا الأصل أيضا أن النسيب ضمن إذا كان متعددا
بالأرضين والمباشر يضمن طائفا كما يظهر من الفروع ورحي (قوله بشرط السلامة) أي لأنه لا يضمن في حق
ن وجهه وفي حق غيره من وجهه لكونه شريكا في كل الناس فقلنا إذا ناحة مقيدا بالسلامة لا يضمن في حق
لما بين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لأنه يؤدي إلى المنع من التصرف في بيعه (قوله ما وضعت دونه) أي
من نفس أو مال دون متنى فحبس الدابة عليه وعلى عاقلة وإن كان العاطل عبدا وجبت قيمته على العاقلة أيضا
ن ذنبه قيمته وإن ما لا لا وضعت قيمته في ماله وإن ما دون النفس فما أرشاه أقل من نصف عشر الدابة في ماله وإن
مف الشتر فصاعدا فهو على العاقلة حوشر متناجيا (قوله وما أصابت يدها أو رجلها) أي غير طرفة الوطء
لأن ألفت في حال رفعها أو قبل وضعها ط (قوله أو كسبت) الكدم العض بتقديم الإنسان كما يكدم
لدارو الخطب الضرب باليد والصدمة الدفع وإن تضرب الشيء بحصده مغرب (قوله في ملكه) أي الخاص
والمشترك لأن لكل واحد من الشركاء السر واليقاف فيه زباني (قوله لم يضمن) لأنه متسبب لا مباشر
ليس تعدد تسبب الدابة في ملكه (قوله لأنه مباشرة) فضمن وإن لم تعد (قوله فصر من الميراث) لأنه
أن حقيقة وعلة الكفارة كما يصح به (قوله ولو حدثت) أي التي كورات (قوله فلا يضمن) أي الا
الوطء وهوا ربهما (قوله كما إذا لم يكن صاحبها معها) سواء دخلت بنفسها أو أدخلها بالانث (قوله
نمن) أي الرأكب كما تنطق طلقا أي سواء وضعت أو ضبطت أو صدمت واقفة أو سائرة ولو ركلا أو كتب
لساقي والقائد كما يأتي متناو قد ظهر أن الكلام فيما إذا لم يخل بنفسها قال في العناء وإن كتبت الجناية
على غير صاحبها فلما أن أدخلها صاحبها أو لافان كان اتاني فلا ضمان عليه على كل حال لأنه ليس
بأشرو ولا متسبب وإن كان الأول فعليه الضمان على كل حال سواء كان معها ساقيها أو قائدها أو ركبها أو لا
إفقه أو سائر لأنه أمام مباشر أو متسبب متعدي ليس له إيقاف الدابة وتسريحها في ملك الغير (قوله لا يضمن
راكب) أي في طريق العامة أو غيرها (قوله لا ما نضحت الخ) بلحاء الملهمة يقال نضحت الدابة أي ضربت
معداها فخر بفقوله برجلها من استعمال المصدق المطلق كما ذكرنا القهستاني وغيره ولكن في الصحاح أي
نرب برجلها فم بقيد ما لم يفرق بين دعوى الجار بالنسبة إلى قوله أو ذنبها تأمل (قوله سائرة) بقيد لعدم
الضمان بالنضحة فإن الاحتراز عن النضحة مع السير غير ممكن لأنها من ضروراته فلو أوقفها في الطريق ضمن
نضحة أيضا لأن صانعة الدواب عن الوقوف ممكنة وإن كانت غير ممكنة عن النضحة فصدرا لإيقاف تعدد ما وسما
بقيد بشرط السلامة اتقاني (قوله أو عبط) عطف على نضحت وفيه ركا وعبرة للمتنق ولما عبط
ونها أو بولها (قوله أو واقفة) أي بإيقافها ولا يرازية (قوله لا جمل ذلك) أي لأجل الروث والبول
وهو على لقوله أو واقفة (قوله لأن بعض الدواب الخ) عليه لعدم الضمان قال خفر الإسلام لأن الاحتراز عن
بول والروث غير ممكن فعمل عفوا والوقوف من ضروراته لأن الدابة لا ترث ولا بول غالبا لا يبعد الوقوف
أجل ذلك عفوا أيضا اتقاني (قوله فلو أوقفها) في المغرب ولا يقال أو وقفها إلا في التعرديته اه كتابته (قوله
عنه بإيقافه) أي بإيقافه الدابة فالصمد مضاف إلى خاله أي فهو متسبب متعدي ليس بشغل طريق المسلمين
بقائدها كما في العناء قال الرحي فلو أوقفها لارذدام أو لضرر ردة أخرى ينبغي أنه أن أمكنه العود أو التخلص
نمن والأفلا (قوله ألا في موضع أذن الامام بإيقافها) وكذا إذا وقفها في المفاوز غير المحجة فانه لا يضمن ولو
مأذنه لأنه لا يضرب الناس بخلاف المحجة كما في الاختصار فهتاني والمحجة الطريق مغرب (قوله إلا إذا أعد الامام
أي للدواب أي لوقوفه ووضعائه باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه ط وقيد بالوقوف لأنه
كان سائر في هذه المواضع التي أذن فيها الامام بالوقوف أو قائدا أو ساقيها فهو ضامن ولا يرب ذلك عنه ما ذن

موضعا (فإن أصابت يدها أو رجلها حصة أو نواة أو أثرت غبارا أو بخر أصغر ففعا عينا) أو أفسدوا

(ليضمن) لعدم
امكان الاحتراز عنه
(ولو) الحجر (كثيرا
ضمن) لامكانه (وضمن
السائق والقائد ماضمنه
الراكب) وصحح في
الدرأ عنه مطرد ومتعكس
(و) الراكب (عليه
الكفارة) في الوطء
كأمر (الأعلم) أي
لاعلى سائق وقائد ولو
كان سائق وراكب
يضمن السائق على
الصحيح خلافا لما جزم
به القهستاني وغيره
لأن الإضافة إلى المباشر
أولى من المنسب
كأمر أي إذا كان سببا
لايعمل بأمره امتلافا
كأهنا ما في سبب يعمل
بأمره فثبت أن كان
يأتي في مسألة نخس
الطامة بان ركبها
فاحفظ (وضمن عاقلة
كل فارس) أو راجل
(دبة الآخرة) اصطفا
وما تاشته) فوقعا على
القنائل (أو) كالأحرين
ليضمن الجسم ولا
عابدين ولاوقعا على
وجوههما (ولو) كانا
(عبدن) أو وقعا على
الوجوهين كال (مهد
دتهما) في العمد والخطا
سربلالية وغيرهما ولو
كانن الجسم قاذية في
ما لهم كأمرا

الامام وانما يقطع ما حدث من وقوف حاب في هذا الموضع را كبا ولادون السبر والسوق والقودا تقاني (قوله)
ليضمن) محل ذلك اذ لم يفسها ولم يفرها أم لو تخشها وأتفرها فثارت غبارا أو حصدا فالتفت شأنته أدله
المكي ط وعبارة القهستاني وقيل لو عتف الدابة في هذه الصور ضمن كافي النخبة (قوله) لامكانه أي لا يمكن
الاحتراز عنه والظاهر أنه من عتفه في السوق فوصف بالتعدي فوشخه اتقاني (قوله) ماضمنه الراكب أي
أنهم في الضمان سواء وكذا الرديف اتقاني فضمنون ما حدث في الطريق العام الا للفتح ولا يضمنون ما حدث
في ملكهم أو في ملك غيرهم بانه الا في الوطء أي آخر ما تقدم (قوله) انه مطرد ومتعكس) الاطرا للترافق
الشرب والانعكاس للترافق في النقي أي كل ما يضمن فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد وما لا فلا ولا يضمن
الندوري في السائق فذكر أنه يضمن النضجة بالرجل لانه برأى عنه فيمكنه الاحتراز وعليه بعض المشايخ
وأكثرهم على أنه لا يضمن ان ليس فيها ما يمتنعها عن النضجة فلا يمكنه الاحتراز بخلاف الكدم لانه يمكنه كبحها
بلجامها كافي شرح الجمع وما يحصيه الدرر هو قول الأكثر وصحح في الهداية والمتن وغيرهما (قوله)
والراكب عليه الكفارة في الوطء) أي ولو طشت انسانا وهو را كها وكذا الرديف فانهما مباشران فقتل
حقيقة فقتلهما فانه لهما الكفارة ويحرمان من الميراث كالنساء انما انقلب على انسان اتقاني (قوله) كأمرا
لم يرد ذلك في كلامه ولا اظهر كأمرا باللام إشارة إلى قوة المار لانه مباشرة النخبة (قوله) لا علمها لانهم متساويان
بعضني أنه لو لا السوق والقود لم يوجد الوطء والكفارة جزءا للمباشرة اتقاني (قوله) أي لا على سائق وقائد
زاد القهستاني الرديف وهو غير ظاهر ومختلف لما جمعتنا (قوله) ليضمن السائق على الصحيح) اعلم ان
الزبلي قال قتل لا يضمن السائق ما وطشت الدابة لان الراكب مباشر والسائق متسبب ولا إضافة إلى المباشر
أولى وقيل الضمان علم ما لان كل ذلك سبب الضمان لا ترى أن يحدد كرفي الاصل أن الراكب كذا أمر
انسانا فخص الأمور الدابة فوطشت انسانا كان الضمان علمها فثبت كافي الضمان فالتاخص سائق والامر
را كبتين بهذا أنهم يستويان والصحيح الاول لما ذكرنا والجواب عما ذكر في الاصل أن التسبب انما
لا يضمن مع المباشر اذا كان السبب شيئا لا يعمل بأمره اذ في الاتلاف كافي الحظر مع الالتقاء فان الحجر
لا يعمل بأمره امتسبا بدون الالتقاء وأما اذا كان السبب يعمل بأمره فثبت كان وهذا منسب فان السون
متلف وان لم يكن على الدابة را كبت بخلاف الحجر فانه ليس بمتلف بلا القاء وعند الالتقاء وجد التلف بهما
فاضيغ إلى آخرهما اه وقوله المصنف في المغ وكسب بخطه في الهامش هذا الكلام يحتاج إلى مزيد
تحرير اه وذكر في السعدية أن ما ذكرنا لا يلي في معرض الجواب بعزل عن هذا التقرير ولا يصح جوابا
عما في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له واللازم منه وجوب الضمان على السائق وهو قد صحح عدم الوجوب
وهنا من مثله غريب اه وذكر الرابلي عن الحلبي عن قاري الهداية ما صورته ينبغي أن يقال وهو الصحيح
والجواب عن الاول اه فيكون التصحيح للقول الثاني والجواب عن القول الاول وهو بدول التهمة أما
الجواب عن الاول النخ وكذا قول الولولجة الراكب والسائق والقائد والرديف في الضمان سواء لانه لا انفرد
والاجتماع هو الصحيح وان كان الراكب مباشر لان السبب هنا يعمل في الاتلاف فلا يلزم فكان التفرقة مضافا
اليها بخلاف الحجر اه ملخصا به علم أن الصحيح ما جزم به القهستاني وقد أخر في الهداية ما يشعر بترجمه
كعادته وقد منه في المواهب والملتقى وغيره عن مقابلة بقيل فتنه (قوله) كأمرا) أي في باب ما يحسنه الرجل في
الطريق (قوله) كاهنا) أي في السائق وقد علمت أنه كالتاخص يعمل بأمره امتلافا ولو أن الذي لا يعمل
كشفر البئر (قوله) بان ذرا كها) فلو بدونه ضمن الناحس فقط كلساني (قوله) أو راجل) أشار إلى أن التفتد
بالفارس اتفاقا وانما لم يذكر المصنف راجل لانه ليس من هذا الباب لعدم تعلقه بالهمة فأدفعه عن
ان اصطفا) أي تضاررا بالجد اه ذرمتني وهذا ليس على الإطلاق بل محمول على ما اذا تقابل لافي الاختيار
سار رجل على دابة فقاموا كمن خلفه فصدمه فطبت للمؤخر لاضمان على القدم وان عطف القدم فاضمان
على المؤخر وكذا في قيتين اه ط عن أبي السعور (قوله) يهذبهما) لان ضمانية كل من العبدن

عاقلة الحر قيمة العبد
في الخطأ ونصفها في العمد
(كما لو تخاذب رجلان
حبلًا فاقطع الحبل
فقطوا وما تعلق الشفا)
هدر دمهما لموت كل
بقوة نفسه (فإن وقع على
الوجه وجب دية كل
واحد منهما على عاقلة
الأخر لو توبه بقوة
صاحبه (فإن تما كسا)
بلن وقع أحدهما على
نقفاً ولا شرعى الوجه
(قدية الواقع على الوجه
على عاقلة الآخر لو توبه
بقوة صاحبه (وهدر)
دم (من وقع على الشفا)
لوتوبه بقوة نفسه (ولو قطع
إنسان الحبل بينهما
فوقع كل منهما على الشفا
فإن فديتهما على
عاقلة القاطع) لتسبيه
بالقطع (وعلى سائق دابة
وقع أذناتها) أي أذناتها
كسرج ونحوه (على
رجل فأتى فاقطع قطار)
بالكسر قطار الأبل
(وطى) يعبر منه رجلاً
الدية وإن كان معصاتي
ضماً لاستوائهما
في التسبب لكن
ضمان النفس على
العاقلة وضمان المال
في ماله هذا الواسع
من جانبين الأبل ولو

قطعت برقعة فمات أو قد فالت إلى خلف من غير فعل يصير به للمولى حصة القتل ما منع وأما إذا وقع الحران
على وجهه فمات لأن موت كل بقوة نفسه (قوله وإن كانا عابدين) أي الحران والعبدان كما علم من الهداية
وقد عطفها أقدم من الشرائع فتأمل (قوله فعلى كل نصف الدية) الذي في الزنى يجب على عاقلة كل
نصف الدية قال الشافعي في حاشيته لأن العمد هنا غيرة الخطأ لانه شبه عمداً فهو تعدد الاصطدام وفيه قصد
القتل وإذا وجب على العاقلة ما وطع نصف الدية في الخطأ لا في الخطأ فعل كل منهما باح وهو
الشيء في الطريق فلا يصير في حق الضمان بالنسبة إلى نفسه كالواقع في بئر في الطريق فإنه لو لم يشم ما وقع وبعتبر
بالنسبة إلى غيره لتقدمه شرط السلامة أما في العمد فلا يسبح فضاف إليه ما وقع في حق نفسه فصار هلك
بفعله وفعل غيره فهدماً كان بفعله ويجب ما كان بفعل غيره ونحو ما في الزواجحة (قوله فعلى عاقلة الحر قيمة
العبد في الخطأ ونصفها في العمد) أي لو أخذ هاروة الحر المقتول لأن كلاهما صار قاتلاً لاصحاحه فعلى عاقلة
الحر قيمة العبد ونصفها على العبد الجاني قد تلف وأخلف هذا البديل فأخذ هاروة الحر الجاني عليه بجمه كونه
مقتولاً لا قاتلاً يسل حقه فمات بعده لعدم الخلف ولا رماً إذا قطعت المرأى تدرج لزوجها على السفن
عاقلة يسقط عنهم الضمان لأنهم كانوا يتحلقون عنها فأتوا زوجها المقطوع ولو لم يسقط الضمان عن العاقلة
لكن الضمان عليهم وأجبالها فلا يصح أن يتحملوا عنها ضمانين لها أما هاروة لعاقلة فتحمّلوا عن الحر واعتبر كونه
قاتلاً ثم أخذ هاروة بجمه كونه مقتولاً اهـ من الكفاية متع غيرها واعترض الواسع هنا المسئلة بأن العاقلة
لا تعقل عبد أو أعبداً كما في الحديث وأقول قد علمت أن العمد هنا غيرة الخطأ لانه شبه عمد وسأقي أن الحديث
محول على ما جازمنا العبد لما جنى عليه فتدبر (قوله كما لو تخاذب رجلان) تشبيه في الهدر المفهوم من قول
المصنف يهدر دمهما وهذا المسئلة في الحكم على عكس مسئلة المصادمة ط (قوله وإن وقع على الوجه الخ) قبل
لحبلان وقطاعى وجههما إذا قطع الحبل قال محمد لا يكون هذا من قطع الحبل اتفاقاً أقول بحتمل أن يراد بذلك
نفي التصور وأنني الضمان تأمل (قوله قد ينه على عاقلة القاطع) كفاية للملحق والاختيار والغلبة وقها أيضاً
في موضع آخر لتمام عليه ولا يديه اهـ وله رواية أخرى وألزم الدية في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر
يستدركه إلا في الدية وأما وجب عليه لانه متعدد في التسبب لأن الواقع يتقصير منه وهو ترك الشد والاحتكام
فيه فصار كأنه القاتل به كما في الدرر ط فهو كوقع ماله على عاقلة بخلاف الرداء البوس إذا سقط وكان
مما يليه الإنسان عادة لانه لا يمكن الاسترازة عنه إذا بدنه كما مر في باب ما يحدثه الرجل في الطريق اتفاقاً (قوله
وقاد قطار) أي ما ضمنه لا به يد يبر بوقه ويقف ما يرافقه فضاف إليه ما حدث منه لتسبيه ففسر في الحكم
لأنه قد خطأ فجب على عاقلة دية قال الفقيه أو البس في شرح الجامع لو قاده أي فوطى الإعيى أنسا ناقضته
ينبغي أن لا يضمن القاتل لأن الإعيى من أهل الضمان ففعله بنسب العوض للجماع جاز لا عبرة في حكم نفسه
فتنسب إلى القاتل اتفاقاً ملخصاً (قوله قطار الأبل) قال في المغرب القطار الأبل تقطر على نسق واحد والجمع قطر
اهـ أي ككسب (قوله الدية) أي إذا كان التلف غير مال وكان الموجب كإرش للموصح فاقطعها كما مر مراراً
مكى اهـ ط (قوله هذا الواسع من جانبين الأبل) أي في الوسط يمشى في جانبين القطار لا يتقدم ولا يتأخر
ولا يأخذ بزمام يعبر مراراً وقال الاتفاقى وهذا أي وحسب الضمان على السائق والقاتل جاعاً على إذا كان
السائق يسوق الأبل غير أخذ زمام يعبر ما إذا أخذ الزمام فضمن عليه فيما هلك خلفه لا على القاتل المتقدم لانه
لما قطع الزمام عن القطار لم يكن القاتل المتقدم قاتلاً لما خلف السائق وأما فيما هلك تقدم السائق فيضمنه
السائق والقاتل جمعا لا شراً كما هي سبب وجوب الضمان لأن كل واحد منهما مقترن بالإنسان هنا نسوقه
ونذله بقوله (قوله وراكب وسطها فيضمنه) أي لو كان رجل ركباً على بعير وسط القطار ولا يسوق شيأ منها يضمن
ماركبه أي ما أصابه بضره لا باليطاء لانه جعل في مباشر أماناً أسلمه بعير الأبطاء فهو عليه وعلى القاتل إذا قاده
الزنى قلت وهو مسمى على ما تضحى سابقاً وقد علمت ما فيه جعل في النهاية والكفاية الضمان عليه ما لا يتفصيل
وهو مؤيداً لضمينه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) أي لا يضمن ما قدمه لانه غير سائق له ولا ما خلفه لانه

مالم يأخذ بزمام ما خلفه (فان قتل بعير يطعلى) مفعول قتل (ضمن عاقلة القاتل الدية ورجعوا

بها على عاقلة الرابطة) لأنه دية لا خسران كما توهبه صدر الشريعة فليربط والقطار واقف ضنها عاقلة القاتل بلا رجوع لقوده بلانث (ومن أرسل جمعة) أو كلبا ملتي (وكان خلفها سائقها فأصاب في قورها ضمن) لأنه الحاصل لها وإن لم يمش خلفها فمادت في قورها فمادت في حكا وإن تراعى انقطع السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد بالدية الكلب زبلي (وان أرسل طيرا) ساقه أولا أو دابة (أو كلبا) ولم يكن سائقا له (أو انفلتت دابة) بنفسها فأصابت مالا أو آدميها أو لئلا لا يمان في الكل لقوله صلى الله عليه وسلم العجا مجازي أو النفلتة هدر (كأنو حجت) الدابة (ه) أي المراكب ولو سكران (و لم يقدّر) الرابك (على زدها) فانه لا يضمن كلفه لانه حينئذ ليس بعيرها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو أنفقت انسانا فانه هدر عمادية (ومن ضرب دابة عليها رابك أو نجسها) يعود بلانث الرابك (فنفخت أو ضربت يديها) شخصا (آخر) غير الطاعن (أو نفرت فصدته وقتله ضمن هو) أي الناحس (لا الرابك) وقال أبو يوسف يضمنان نفسيين كل كل كان موقفا دابة على الطريق أقول

غير قائم الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زبلي وهذا قول بعض المتأخرين وأما غيره فاكفى يكون زمام ما خلفه من روطا يعبره كابسطة في النهاية وغيرها (قوله بلا علم) قائمه متعلق بربطه بدينه عليه قوله ورجعوا بها الخ لانه اذا لم لا رجوع لهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القاتل الدية) لانه منسب معتد بل صون قطار عن الربط ورجعوا على عاقلة الرابط لانه وقعهم فيه (قوله كاتوهه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون في مال الرابط لان الرابط أو وقعهم في خسران المال وهذا مما لا يتحمله العاقلة اه ح (قوله والقطار واقف) معتز قوله سائر (قوله لقوده بلانث) أي بلانث الرابط ما في الاولى فانه للرابط والقطار سائر وحسن الربط الا ان دالة بقودا للربط فلذا رجعوا على عاقلة لانه صار سيرا كفاية (قوله ومن أرسل جمعة الخ) اعلم ولأن بين ارسال الكلب وغيره فراق هو أنه اذا أرسل الكلب ولم يكن سائقا له لا يضمن وإن أصاب في قورها لانه ليس معتد بل لا يمكن اتباعه والنسب لا يضمن الا اذا تعدى ولو أرسل دابة يضمن ما أصابت في قورها وسواها سقطت ولا لانه معتد بل سائر في الطريق مع امكان اتباعها فالدية في النهاية لكن في القهستاني وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال وبه أخضعة المشايخ وعلمه الفتوى اه فعلى قول أبي يوسف لا فرق بين الدابة والكل وعلى الاول لا يضمن ما أصابه الكلب في قورها الا اذا ساقه أو ما أصابه الدابة في قورها يضمنه مطلقا به ظهر ان كلام المصنف جار على التناول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزبلي وغيره البهيمة بالكل ونسبه الشارح أخوال لكن قوله أو كلبا لا يتناسبه خصوص ما عوله الآتي والمراد بالدابة الكلب (قوله فمادت حكا) لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سبيلها ولو انقطعت عنه وأيسره انقطع حكم الا إرسال الا اذا لم يكن طريق آخر سواء وكذا اذا وقعت ثم سارت وتعامه في الهداية وان ردها راضين ما أصابت في قورها ذلك لانه سائق لها ولا يرجع على سائقها الا اذا كان باعرا متقاني (قوله والمراد بالسوق الخ) فربح على قوله وكان خلفها سائقها أو المتدبرين عياراتهم أنه المشي خلفها وان لم يطردوا ونقل السكي عن متلا على نفسه بطرده انها طر ملخصا قلت وفي غاية البيان عن الاستيعاب يريه اذا أرسله وضربه أو زجره عند خلق حتى صار له سائقا (قوله والمراد بالدابة) الاولى البهيمة لانه المفرد في المتن والزبلي وقد علمت وجه هذا التفسير وما به (قوله ساقه أولا) لان دية لا يحمّل السوق فلم يعتبر بخلاف البهيمة (قوله أو دابة) أو كلبا ولم يكن سائقا له أطلقه ففعل ما اذا أصاب الكلب ساق في قورها فلا يضمنه المرسل بخلاف الدابة نهية وقد مضى وجه الفرق وان المتقايه الضمان مطلقا وعليه فالصواب اسقاط الشارح قوله أو دابة (قوله أو انفلتت دابة) ولوفى الطريق أو مطلقا غير متقاني (قوله أو ليلا) وقال الشافعي ان ذهب ليل لا يضمن لان العادة حفظها فيه فهو مقرر لعمامة في المخرج (قوله العجا مجازي) أي فعلها اذا كانت منفلة وفي رواية الصبح والامام مالك وأجدوا أصحاب السنن البهيمة جرحها جبارط والعجا مغلب على البهيمة مغرب (قوله أي المنفلتة) تنقيد للعجا لا تفسير لها كما لا يخفى اه ح قال الزبلي بعد نقله ذلك عن محمد وهذا صحيح ظاهر لان السوق في كربة والمقودة في الطريق أو في ملاء القير والمرسل في الطريق فعملها معتبر على ما بينا (قوله عمادية) لانه كرفها حتى لو أنفقت انسانا لم يمانا ذكر المصنف أنه أفتى به الولي والسعود الامادي حتى الروم كنتم لا كان مفهوم من كلام القصول العمادية بغير البها هذا وذكر الرمي أنهم لو اختلفوا في عدم القدرة على ردها أو القول بالنقص والندة على مدعي السجرات انكاره لاصل الضمان في ضمن الدعوى لا يفيده بعد تحقق مسببه أصل اه ملخصا (قوله أو ضربت يديها) أو كعبا أصابت احتلاصة فدخل ما اذا وطئت حال في الهداية ولو وبتت بنفسه على رجل أو أوطأته فقتله كان ذلك على الناحس دون الرابك والواقف في ملكه والذي يسير فيه سواء اه أي بخلاف الواقف في الطريق لتعديه كفاية وساقى (قوله فصدته) أي الا تسرقه وقتله وفي التارخانية هذا اذا كانت النخعة والضربة والوثنية في قور الضمن والا فلا ضمان عليه (قوله لا الرابك) لانه غير معتد بجمع جانب الناحس في الغريم لتعدى وتعامه في الهداية (قوله وقال أبو يوسف) هو رواه عنه كافي القهستاني وغيره (قوله كمال كان موقفا) دابته على الطريق أي فخسها رجل فقتلت آخر ضمان تصفين لانه لم يتعدى الا بقاء منع وغيره ما قال الزبلي

أقول ظاهره ولو كان بغيره اذ هو موضوع مسئلة المتن التي الكلام عليها والمصرح به في الخلاصة والبرازية
 خلافه قال في الخلاصة وان كان بانه والضمان عليهما الا في النسخة بار جبل والذهب وانها جبار الا اذا كان
 الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجله فتنفسه فتنفسه جبار فالضمان عليهما وان كان بغيره فالضمان
 كما على الناحية اه وتدل ط عن المتن في النسخة رجل واقف على دابته في الطريق فامر رجله فتنفسه فافتقلت
 رجلا والاخر فدية الاحتمى عليهما وادام الامر جدارا وسارت عن موضعها ثم ففقت من فور النسخة فالضمان
 على الناحية فقط وان لم تنفس ففقت الناحية واخر فدية الاحتمى عليهما ففقت الناحية على الراكب
 اه ملخصا به علم ان ضمانها مقيد بضايع اذ لم تنفس من موضعها والا ضمن الناحية فقط كما لو تنفس بلا اذن
 الراكب (قوله) لتعدي في الايقاف فلو حرت ووقفت فتنفسها هو او غيره لتسير فلا يضمن عليها فله ط (قوله)
 ايضا) أي كعدى الناحية بالنسخ ط (قوله) ووطئت) أي في سيرها هداية والتقييد بالوطء لاجرا نحو
 النسخة فلا يضمن الناحية بالاذن كامر وفي النسخة ولا يضمن الناحية ههنا ما لا يضمن الراكب من نفعه
 الرجل والذهب وغير ذلك اه (قوله) قدمه عليهما) لان بغيره احسن من ضايف البهائم هل يرجع الناحية
 على الراكب عما ضمن في الايقاف لانه فعله بامر قبل نعم وقبل لا وجه في الهداية (قوله) فدينه على عاقلة
 الناحية) اقول بغيره فدينه فدينه خلاصة (قوله) لو الوطء فور الغرض) وكذا النسخة والغريبة
 ولو ثبت كما قدمناه (تمت) * اقتصر على ذكر الناحية مع الراكب قال في متن المتن وكذا الحكم في نفسها
 ومعها سابقا وفاقدا وان نجحها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحية
 مبيأ او باع وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجسم هذا الفصل والذي قبله ان كان له مال اذ مالاه فلا يضمن
 العاقلة وان غيره كدواب الضمان في مال الخالي اه واما قول الهداية ولو الناحية صبا في ماله قال
 السلامة النسبي في الكفاي يثبت ان يرد به انا كذا الجناية على المال او فمجانا وارش الموضحة قلت
 ويثبت ان يرد به الصبي انا كان من العجول لانه لا عاقلة لهم كقافية وفي الدر المنثور وانما خص الغرض لانه
 وضع يده على ظهر فرس عباده النسخة فتعق فأتلف بضمن بخلاف الغرض لان الانطراب لازمه دون وضع
 اليد كما في البجندى عن الفتنة اه وفي التارخية وضع شيئا في الطريق ففقرت منه دابة ففتقلت رجلا
 لاني على الواضع اذ لم يمسك ذلك الشيء اه لكن في ط عن محيط السرخسي وتفرست من حجر وضعت رجل
 على الطريق قالوا وضع حجره الناحية اه (قوله) وفي فتع من دجاجة) مثلها الحماة وغيرهما من الطيور
 وكذا الكلب والسنور كما في النسخة فتهتاف (قوله) او غيره) واذا تركه من الكلال الاضافة الى القصاب
 وقال لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملاحظة التعليل الا قد ذكره اه (قوله) ما نقصها) فتقوم
 حصصة العين ومفارقة فضمن الفضل فتهتاف والقصص شامل بالهزال من فقه العين ط عن
 الزايف (قوله) لانها لجم) فلا يثبت فيها الا للضمان بان كمال اقول لا يشمل نحو الكلب والسنور لكن ضمان
 التقصير في ذلك حال على الاصل في ضمان المتلفات اما ضمان بيع القيمة فمباين في خلاف القياس عملا
 بالنسب (قوله) وفي عينها الخ) هذا ذكره زيلعي في القصة ونحوها وعمله بان العول به النص وهو ورد
 في عين واحدة فيقتصر عليه اه تأمل (قوله) اياه) قال في القاموس الابل واحد يبيع على الجمع ليس
 بجمع ولا اسم جمع وجمعه ابل اه فافهم (قوله) فائدة الاضافة الخ) أي ثلاثتهم اسمها كونهما معدن
 فلم يكون حكمهما حكم الشاة بل سواء كانت معدن بل او لحرث أو الركب ففهم بيع القيمة كما في الذي
 لا يؤكل له منع (قوله) وجار) في الخلاصة من المتن ما لا يحمل عليه لفسره كالقصيد والجرش في عينه
 وبيع قيمته اه قلت والذي نقله الفهمني عن المتن ان في نحو القصيد التقصير تأمل ثم رأيت في
 جامع الفصولين عن المتن كما في الخلاصة (قوله) والفرق ما قدمناه) أي في قوله لان اقامة العمل قال في
 الهداية ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله
 تعالى عنه لان فيها ما قصد سوى اللحم كالكوب والزينة والجل والعل في هذا الوجه تنسبه الادعي وقد

لنصده في الايقاف
 أيضا ولو كان بانه
 ووطئت احداف فورها
 قدمه عليها ولو نصحت
 الناحية قدمه هدر ولو
 ألفت الراكب ففتلته
 فدينه على عاقلة الناحية
 ثم الناحية انما يضمن
 لو الوطء فور الغرض
 والا فالضمان على
 الراكب لا تطلق أثر
 النسخ دور برازية
 (و) ضمن (في فقه
 عين دجاجة أو شاة
 صاب) أو غيره (ما نقصها)
 لانها لحم وفي عينها
 بخير برهان شاهر كرها
 على السابق وضمنه
 قيمتها أو أسكنها
 وضمنه التقصير زيلعي
 (وفي عين بقرة جزاء
 وبزوجه) أي بانه فائدة
 الاضافه قدم اعتبار
 الاعداد فلم في الحكم
 الا قبان كمال (وجار
 وبصل وفرس ربع
 القيمة) لان اقامة العمل
 انما يمكن بربع عين
 عينها وعينها تستعملها
 فصارت كأنها ذات عين
 أربع وقال الشافعي
 رضي الله عنه كالشاة
 والفرق ما قدمناه

لكن رد عليه أنه لو قلنا عني جوار مشلا أنه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما هو فالأولى التمسك بما رواه صلى الله عليه وسلم
بأنه لا يضمن نفعها ما أكل منها ولو قطع أذنهما أو ذنبها يضمن نفعهما ما أكل من ذلك السان والثور والحمار

تمت الاكل كل ومن هذا الوجه تسميها كولات فعملنا بالشبه لا بد في إيجاب الربع والربع
الآخر في النصف ولا نه انما يمكن إقامة العمل به بالربع أعين الخ (قوله لكن رد عليه) أي على الفرق
المدكور قال خرا الاسلام والعقود والتعليل الأولى أي الذي فصلناه عن الهداية لأن العينين لا يضمنان
بنصف القيمة اتفاقا أي وأما التعليل بأنها صارت كذلك أربعا عين فانه يلزم منه ضمان العينين بنصف
القيمة (قوله أنه يضمن) يدل من قوله أنه لو قلنا أو الصدرة فاعل لفعل تحذف هو جواب لو تقدم رد الزمان
يضمن تأمل (قوله وليس كذلك) أي لا يضمن النصف كما صرح به شرح الهداية لكن نقل القهستاني القول
بضم النصف عن غير القضاة (قوله كما صرح) أي عن الزلي وقلنا أنه عليه أن العمل به النص
وهو ورد في عين واحدة فتصغر عليه وحاصله أن ضمان العين بالربع مخالف للقاس فلا يقاس عليه بل
يقصر على النص وانما قاله الأولى التمسك بما روي الخ (قوله والتعبد العين) أي تعبد المصنف بقوله
وفي عين بقرة (قوله وقيل جميع القيمة) أي لقوات الاعتلاف وفي تحفة الأقران والقيمة مخرجها ما روي
الأخر بقيل اه ساجح (قوله أي لو غير ما كولا) لأن ذلك استلزام له من كل وجه هداية (قوله وان
ما كولا خير) أي بين ترك ما على القاطع وتضمنه قيمتها وبين إمسائها وتضمنه النقصان قال في غيب
الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنده قولنا أخفها ولا شيء فهو الأول أصح اه وعليه الترتيب
والشرح وقدنا الكلام عليه في الغصب (قوله لكن في العينين أن أسكه لا يضمنه شيئا الخ) أي ليس
أن أسكه لما كولا ويضمن النقصان وعليه فلا فرق بين ما كولا وغيره وقد عدل أن هذا رواية عن أبي حنيفة
ونما ظاهر الرواية التحصير في ما كولا وهو الأصح كما صرح به بقي كما في جامع الفصولين حيث قال وعن أبي جعفر
لو أخذنا الشاة فلا شيء له وفي ظاهر الرواية لكن نقل بعده أن ما نزل كل وغيره ما في ظاهر الرواية فلا أسكه
فلا شيء له قال وهذا يؤيد ما حكى عن أبي جعفر اه أقول وحشا اختلاف النقل عن ظاهر الرواية والافتاء
فالعمل على ما عليه الترتيب والشرح وصحة في الهداية والله تعالى أعلم (قوله وعرجها كقطعها) قال في
جامع الفصولين ولو ضرب دابة فصارت عرجا فهو كالقطع اه (قوله فيحصل التوفيق) كأنه فهم من كلام
الدرر أنه لا يضمن في الكلب غير الأولى وهذا غير مردود انما معني كلامه أن ما يخاف منه تلف الأذى
فلا إشهاد فيه موجب للضمان إذا أعقبه تلف سواء كان التلف مالا أو آدميا وما لا يخاف منه تلف الأذى
مخاف منه تلف المال فقط كعقب الكروم فلا يضمنه الأشهاد يدل عليه تشبيهه بالمائل المائل فان الأشهاد
فيه موجب للضمان والمال والنفس اه وعلى وهو كلام حسن دافع للخالفين أصلها فيحصل كلام الزلي
على الاعتلاف مطلقا لأن المراد بالكل الواقع في كلامه الكلب العقود كما صرح به فهو مما يخاف منه تلف الأذى
كالخائف المائل والثور النطوح بخلاف كلب الضنك وهذا كله مختلف لما قدمه الشارح في آخر باب العقود
فيما دون النفس عن القاضي بدعي أن الأشهاد لا يكون الا في الجائز في الحيوان اه وقد اتفق في الغلبة
بالضمان بعد الأشهاد في حصان اعتدالكدم وكذا في ثور نطوح قال وفي الرزاة عن الشافعي نفع الثور يضمن
بعد الأشهاد النفس والمال اه وفي المسئلة خلافه ولا أكثر على الضمان كالحائط المائل اه وأما قوله
الحامدية أيضا (قوله قلت الخ) من مقول المصنف أنصاف الخ (قوله أخذنا من مسئلة الكلب) أي كلب
العقب فانه ليس مما يخاف منه تلف الأذى (قوله بل أولى) لانه لا يرد وقد تقدم أنه لا يضمن إذا أرسل طير لبيته
أو لا يخالف الدابة والكل وهما لم يرسله ولم يسقه أسلا فعدم الضمان فيه أولى ولأن الضل مأذون من الله تعالى
بقوله تعالى ثم كل من كل الثمرات (قوله في معنيته) أي في كتابه المسمى معني الغنى (قوله فراجع عند الفتوى)
علت أن الواقع للقول صريح بخلافه هو الأول فعليه العمل (قوله على ما هو ظاهر الذهب) وهو ما قدمناه

وقيل جميع القيمة كما
لو قطع أحسدى قوائمها
فانه يضمن قيمتها وعليه
الفتوى أي لو غير ما كولا
وان ما كولا خير كما صرح
في العينين لكن في
العين أن أسكه
لا يضمنه شيئا عند أبي
حنيفة وعليه الفتوى
وعرجها كقطعها
(فروع) نقل المصنف
عن الدرر كلب يا كل
عقب الكرم فأنه
عليه فله فله يحفظه حتى
أكل الغنم لم يضمن
وانما يضمن فيما أشهد
عليه فيما يخاف تلف
بني آدم كالحائط المائل
ونطمع الثور وعقر كلب
مقود يضمن إذا لم
يحفظه انتهى قال
المصنف ويكن جعل
المتلف في قول الزلي
وان أكل الكلب فاعلى
صاحبه الضمان ان
كان تقدم اليه قبل
الاعتلاف والأفلا كالحائط
المائل على الأذى
انتهى فيحصل التوفيق
قلت وقد وقع الاستفتاء
عنه هل يحل يضمنه في
بستانه فيخرج فما كل
عقب الناس ونواكهم
هل يضمن رب الفضل
ما ألتقه الفضل من

العقب ونحوه ما لا يضمن به عنهم المالك آخر أم لا وجوابه أنه لا يضمن به شيئا مطلقا
أشهادا عليه أم لا أخذا من مسئلة الكلب بل أولى وكذلك كرم المصنف في معنيته لكن رأيت في جوابه أنه أقي بالضمان في مسئلة الذهب
فراجع عند الفتوى وأما نحو قوله عن ملكه فلا يضمنه على ما هو ظاهر الذهب

وأما جنون المشايخ
فمنعني أن يؤمر بتعويله
إذا كان انصر بنا
على ما عليه الفتوى
وفي الصيرفة جوارياكل
حنطة أنسان فلم تنعه
حتى أكل النسيم ضمائه
« أدخل غنما « وثورا
أو فرسا أو جارا في
زرع أو كرم ان سائقا
ضمن ما تلف والا لا
وقبل ضمن وعماه في
البرازة به انتهى

(باب جنابة الملول
والجنابة عليه)

اعلم أن جنابات الملول
لأوجوب الادفعوا وحدا
لوجا ولا انقصة واحدة
ولو فسد الثمن جنى
فكل لاول: وثي وخلاف
الدر وأخته فانه لا
وجب الاقصة واحدة
ويستحق (حتى عمد
خطا) التقيد بالخطا
هنا انما يصدق النفس
لان بعده يقتصر وأما
فيما دونها فلا يقيد
لأنه لو خطئه وعده
فيما دونها انما يثبت
الخطا بالنية أو اقرار
مولاه أو عزم القاضي لا
بإقراره أصلا بل اتفق قلت
لكن قوة أو عزم القاضي
على غير المقضي فانه
لا يعمل بغير القاضي في
زماننا شر نبلالة عن
الاشياء وتقدم (دفعه
مولاه) ان شاء (بها)
فعلكه ولها (أو) ان شاء
(فقداء) بأمرها (حالا)
لكن الواجب الاصل

كتاب القسم من أنه التصرف في ملكه وان تصرف جاره (قوله) وأما جواب المشايخ من أنه منع اذا كان
لغيره (قوله) على ما عليه الفتوى الاوضح وهو ما عليه الفتوى ط (قوله) جارا بكل حنطة انسان (الخ) ظاهره
لو كان الجار لغير الرائي وهو المستفاد من كلامه في كتاب القطة والذي في القصة وغيره ان رأى جاره الخ لا إضافة
في ضمير الرائي تأمل ثم رأت في حاشية الرمي على جامع الفصولين في أحكام السكوت مناهة أقول فلورأى جارا
غيره يأكل حنطة الغريم عنقه صارت واقعة الفتوى فاجبت به لا يضمن والفرق ظاهر وهو ان فعل جاره ينسب
لصغير وجوب المنفعة وامكان دفعه فتوجب عليه الضمان بخلاف جارا لغيره تأمل اه (قوله) وقبل يضمن
أي وان لم يسبقها قسما على ما اذا كان في داره بهير فدخل عليه آخر بهير امتداه أولا فقتل بهير ان بلادن
ساحبا يضمن كافي البرازة والمتم الهائج أقول ونظير ارجحة هذا القول لما افقته لما لم أول الباب من أنه
يضمن ما أحدثه الدابة مطلقا اذا دخلها في ملك غيره بلا انتماع له وما اذا لم يدخلها في الهدية ولو أرسل
هيمه فاقصدت زرع على فورها ضمن المرسول وان ماتت عينا أو شيئا لاوله لم يضمن آخر لا يضمن لما لم اه (قوله)
وتحملة في البرازة (من ذلك ما فقمنا انفاقا ومنه قوله سابق جارا الحطب اذا لم يقل اليك لا يضمن اذا ضام الجار
الى جانب صاحب الثوب لا في عكسه وهو اولى بما عدهم وجد فرصة القرار به وحذف زرع دابة فخرجها
فهلكا والختان ان ساقها بعد الانحراج يضمن والاول والجار كالزرع لانها انصرم بخلاف المربط لانه لم يحملها وربط
جاره في سارية فربط آخر جاره ففرض جارا لاول ان في موضع لهما ولا يمارط لا يضمن والا ضمن اه ملخصا
والله تعالى اعلم * (باب جنابة الملول والجنابة عليه) *

لما فرغ من جنابة المالك وهو الحرس في جنابة الملول ولما كانت جنابة الهيمه باعتبار الراك وأخوه
وهم ملائمتها (قوله) لا توجب الادفعوا وحدا أي وان كانت كثيرة في أشخاص متعددين (قوله) ولا يحذر
أي قد علم بان كان ختام معتقده شيء من أسباب الحربة كالتيرو والاستيلاد والكتان يزيل (قوله) والاقصة
واحدة أي ان لم يكن محلا لدفع بان تعقده شيء مما ذكرنا وجب جنابته قبية واحدة ولا يزدع لها وان
تكررت الجنابة يزيل (قوله) فكل لاول أي يضمن بين الدفع والقصد (قوله) وأخته أي أم ولولها والمكاتب
(قوله) انما يقصد أي يقصد الضمير الآتي (قوله) في النفس أي نفس الآدي وفي ٩ من التارخانية فرفق
بين الجنابة على الآدي وعلى المال ففي الاول خير المولى بين الدفع والقصد وفي الثاني بين الدفع والبيع اه وفي
القصة عن خواهر زاده محمود جنى على مال فباعه المولى بعد عمله بالجنابة فهو في وقته يباع فيها على من اشتراه
بخلاف الجنابة على النفس اه وقد تم تمام الكلام عليه في أول كتاب الحبر (قوله) لان بعده حذف اسم
أن والاول في ذكره ويكون الضمير لسان ط (قوله) فيما دونها أي دون النفس فانه يجب المال في الحالين
اذا قصص لا يحري بين العبد والعبد ولا بين العبد والحر اقرار فيما دون النفس غناية (قوله) لا اقراره أصلا
أي ولو بعد العتق قال في الشر نبلالة عن البدائع واذالم يصح اقراره لا يؤاخذ به لاق الحلال ولا بعد العتق وكذا
لو اقر بعد العتق أنه كان جنى في حال الرق لا يثني عليه اه وشمل المحجور والمأذون وهو ما جرى عليه في
الولي الحية والذي قد عدهما الشارع في باب القود فيما دون النفس عن الجوهر تأنه يؤاخذ به بعد العتق أقول وفي
حجر الجوهر ولو اقر العبد بقتل الخطا بلان المولى شيء كان في ذمة العبد يؤاخذ به بعد العتق كذا في التجندي وفي
الكرخي أنه باطل ولو اعتق بعد ما يبيع شيء من الجنابة أما المحجور فلانه اقراره بالمال فلا ينقلب حكمه كقراره
بالمال وأما المأذون فأقراره حيز بالمأذون التي رتبته بسبب العتق فلا يملك المأذون فيها بخلاف الجنابة فهو
كالمحجور فيها اه (قوله) وتقدم أي قيل منقرقات القضاة (قوله) يدفعه مولاه لان شامخ اه أي انه يضمن
تخصفاه اذا عاقله فلو حر الا هو غرر الاكثر (قوله) حالا أي كذا تاكل من الدفع والقصد على الملول لان
التأجيل في الاعيان باطل والفداء بدله فله حكمه ونفادته ان الخيار لوليه ولو لمفسا فاذا اختار المجلس الفداء
يؤديه متى وجد ولا يجبر على دفع الصدقة خلافهما كافي النجم درميتي (قوله) لكن الواجب الاصل (الخ)
جواب عما يقال لو وجبت الجنابة في ذمة المولى حتى وجب الضمير لاسطة طموت الصد كافي الجراحي اذا مات

فان العقل لا يسقط عن عاقبته ووجهه أن الواجب الاصلى هو الدفع وان كان له حق النقل الى الفداء كما في مال الزكاة وان الموجب الاصلى فيه خرم من النصاب ولذا قال أن ينتقل الى القيمة عناية **(قوله على الصحيح)** كذا في الهداية والزبلي وأمر غير من السراح **(قوله ولنا سقط الواجب بحوته)** أى قبل اختيار الفداء وأما بعد ذلك فلا ينتقله الخمة المولى غر الاختكار وأطلق الموت فتعلم ماذا كان باقية سماوية وأبعثه المولى في حاجته ان استخدمه لان له حق الاحتدام في العبد الحالى مام بدفعه فلا يكون تعدا معراج عن البسوط أما لو قتله صار مختارا للارث ولو قتله أحنى فان عدا بطلت الحناية ولولا أن يقتضى وأن خطأ أخذ المولى القيمة ودفعه الى ولي الحناية ولا يتجرح في ثلثة القيمة لا يصير مختارا للارث وهو **(قوله لكن في الشرع لا يلزم)** هذا غير المشهور وفي العناية وغيره عن الاسرار أن الرواية بخلافه في غير موضع وقد نص محمد بن الحسن أن الواجب هو العبد **(قوله والجوهرية)** عطف على السراح وقوله عن الزبدي متعلق بكل من السراح والجوهرية كما يعلم من الشرع لا يملكه اه **(قوله وعلمه الزبلي الخ)** أى على الحكم وهو صحة الاختيار وان لم يكن قادرا كما يفهم من عبارته **(قوله أصل حقهم)** أى حق أولياء الحناية **(قوله ومفاده)** أى بمقادير تعديل الزبلي بماد رفرفوشى على النصيب الثاني لكن الزبلي صرح أو لا ينصص الاول كالهداية وغيره وهو المتصور عن محمد بن الحسن **(قوله وأه الخ)** هذا قول ثالث وفي الشرع لا يملكه عن البائع ولو كان الواجب الاصلى التخيير لتعين الفداء عند هلاك العبد ولم يطل حق المولى عليه على ما هو الاصل في الخبرين شين اذا هلك أحدهما به التعين عليه الاستحراق فليس هذا القول بسديد اه **(قوله وانه الخ)** معطوف على أن الدفع والمراد بالكتاب من التخيير ورد شارحه بهذا على مصنفه في ادعائه أن في لفظة من مابعد ط ملخصا **(قوله فان فداء)** فيد به لانه اذا فدى بغيره أى بغيره من عين المسئلة الثالثة وهي قوله فان جنى جنباتين الخ كفاية **(قوله فهو كالولى)** لانه لما طهر عن الحناية بالفداء لم يكن كأن لم تكن وهذا ابتداء جنابة هداية **(قوله دفعه بهما الخ)** فيقتسمانه على قدر أرض جنباتيهما وان كانوا جماعة يقتسمونه على قدر حصصهم وان فداه فداء بجميع أرضهم ولو قتل واحدا فداها عن آخر يقتسمانه أثلاثا لأن أرض العين على النصف من أرض النفس وعلى هذا حكم النكاح ولولى ان يفتدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم مضار متعلق به حق من العبد وعامة في الهداية **(قوله وان وهب الخ)** الاصل أنه متى أحدث فيه نصرا فبجزءه عن الدفع علما بالحناية يصير مختارا للفداء والا فلا فاقول الاول ما ذكره ومثال الثاني وطا النسب من غير اطلاق لانه لا ينقص وكذا التزوج والاستخدام وكذا الاجارة والرهن على الاظهر لان الاجارة تنقص بالاعذار وقام حق ولى الحناية فيه عند وتمسك الراهن من قضاء الدين فلم يهرز كذا الاذن بالجماعة وان ركبت من لان الاذن لا ينفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا أن لولى الحناية أن تمتنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة المولى فيلزم المولى قيمته اه من الهداية والعناية **(قوله وأبوعه)** أى يباعا بغير مال ولا يجرى للشرى لا لو يفسد الا اذا سلم لان للثلاث لا يزول الابه ولا لو الخيل لبايع ثم تفضة أفاد ما زبلي وغيره **(قوله من الأقل الخ)** لانه قوت حقه فضمنه وحققوا له ما يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم هداية والليل على أن حقه أقلهما أنه ليس له المطالبة بالاكتر كقاية **(قوله كسبه)** بحسب اسقاطه لانه تشبهه الشيء بنفسه اعم قلت يمكن أن راد ببيع الحنجرى عليه فيكون فيه نوع مغاير لما قبله قال في الاختيار وكذا لو باع من المولى عليه كان اختيار الاول هو به لان المستحق أخذه بغير عوض وقد وجد في الهبة دون البيع **(قوله وكسبه عتبه)** لان تعليق عتقه مع علمه بأنه يعتق عند القتل دليل اختياره فلا يملكه الهبة منع **(قوله يقتل زيد الخ)** أى جنابة توجب الدية فلو علقه بغير جنابة كان دخل الدار حتى ثم دخل أو جنابة وتوجب القصاص كان ضررته بالسف فانت حر فلا تنحى على المولى اتفاقا فلم يملكه بالحناية عند التعلق بغيرها ولا أن يوجب القصاص فهو على العبد وذلك لا يختلف لرقه والحرية فلم ينفوت المولى على ولى الحناية بتعلقه بها عناية بمقتضى **(قوله كاسيرها)** أى من ارت زوجته لانه يصير مطلقا بعد وجود المهر **(قوله لان عتقه دليل تصحيح الصلح)** لان العاقل يقصد تصحيح تصرفه ولا صحة له الا بالصلح عن الحناية وما يحدث منها زبلي **(قوله فيقتل أو مضى)** بالبناء للجهول والتمهيد ان

السراج والجوهرية
عن الزبدي أن الصحيح
أه الفداء حتى لو اختاره
ولم يقدر عليه أدامتى
ويجوز ولا يبرأ هلاله
العبد وعلمه الزبلي
وغيره اختار أصل
حقهم فبطل حقهم
في العبد عند ما يحنقه
انتهى ومفاده أن
الاصل عند الفداء
للدفع وأعاد شارح
الجمع في تعديل الامام
أن الواجب أحدهما
وانه متى اختار أحدهما
تعين لكنه قدّم أن
الدفع هو الاصل وانه
ليس في لفظ الكتاب
دلالة عليه (فان فداء
بغيره بعد فهو كالولى)
حكما (فان جنى جنباتين
دفعه بهما الى وليهما
أو فداها بأرضهما وان
وهو) أو اعتقه أو دبره
أو استولها المولى (أو
باعه غيرهما بهما) بالحناية
(ضمن الأقل من قيمته
والأقل (من الارث
وان علم بها غرم الارث)
فقط اجابا (كسبه)
علما بها (وكسبه)
عتقه بقتل زيد أو مضى
أو نجه ففعل العبد
ذلك كاسيرها بقوله
ان مريض فانت طالق
ثلاثا (وان قطع عبيد
جرعوا ودفع الهبة فاعتقه
جات من السرية
فالعبد صلح بها) أى بالحناية لان عتقه دليل تصحيح الصلح (وان لم يمتعه) وقسرى (رد على سيده فيقتل أو مضى)

(و غرم (لويله الاقل منها)

أي القصة (ومن الارش

ولو اناقه أي العدد

الحاي (أجنى فقيته

وأحدة لولاه لا غير

فان ولدت هذونه مديونة

يبيعهم ولها حق الدين

ان كانت الولادة بعد

حق الفرم ما يولد بخلاف

أصحابها (وان

جنت فوات ليبيع

الولاه) أي لولي الحناية

لتعلقها بنسبة المولى

لاذمتها بخلاف الدين

(عبد) لرجل (زعم

رجل أن سيده حره

فقتل العبد المعتق

(وليه) أي لولي الزاعم

عقبه (خطا فلاشئ

للسرعه) لانه يزعم

عقته أقر أنه لا يستحق

العبد بل البية لكنه

لا يصدق على العاقلة

الاجنبية (وان قال معتق

رقه مع رفق لرجل

(قتل أخل) بمطاعبه

مولاه الذي اعتقه خطا

(قبل عتق فقال الاخ

الذي هو المولى (لا بل

بعدمصدق الاول) لانه

شكر الضمان (وان

قال لها قطعت يدي وأنت

أمي وقالت) هي لا بل

(فعاثه بعد العتق

قال قول لها) لانه أقر

مديونة يعني مقدرة (قوله هلان الصلح) لانه وقع على المال وهو العبد عن دية البناء انقصاص لا يحري
من المرو والصدق الاطراف وبأسرية تظهر أن دية البغيرو واجبت وأن الواجب هو القود نصار الصلح باعتلال
لصلح لانه من صلح عنه والمصالح عند المال ولم يوجد زبلي قال ط وظاهر هذا التعليل أن دية العبد واجب
بلى وفي الذم فاعلم العبد الباطل اه وفي العناية وسماه لصاحبنا على ما اختاره بعض المشايخ أن الموجب الأصلي
بولفعله (قوله وأعتقه سيده) اما إذا لم يعتقه فهو غير قالي في العناية والأصل أن العبد لا يبيعه وعلم من يبيعه
لولى بين الدفع والقتل فأن دفع بيع في دين الفرم أن فضل شيء كان لا صاحب الحناية لأنه يبيع على ملكهم
إن لم يبق مدين تأخر إلى حال الحرية كالمو يبيع على ملك المولى الأول اه أيضا (قوله بلا علم) فقيده لأنه لو علم
بمن يختار القتل فعليه دية الحناية ولها قيمة العبد الرب الدين (قوله الاقل من قيمته الخ) وأما قول الهداية
غيره اهله فبما نقتله رب الدين وقسمته لولي الحناية فالمراد اذا كانت القصة أقل من الارش كما صرح به في
لعناية (قوله أي العبد الحاي) أي المأذون الذي تقدم ذكره اه ح (قوله فقصموا واحدا لولاه) أي ويدفعها
لفرمها لأنها مال العبد والغرم مقدم في المالة على ولي الحناية وتعامه في الزبلي وانما زعم الاجنبي قيمة واحدة
من المولى لانه لم يكن مأخوذا بالدفع ولا قضاء الدين فلا يجب عليه أكثر مما أنفقه أما المولى فهو مطالب بذلك
تعالى (قوله بخلاف أصحابها) وإنما يتعلق بها حق الفرم ما قبل الدين وبعد له لانها مديونة في الكسب
منه (قوله لا يدفع لويله الخ) قال في العناية الفرق بين ولادة الأمة بعد استدانها وبين ولادتها بعد عجنائها في
أن الولد يباع معهما في الاول دون الثانية أن الدين وصف حكمي فيها واجبي فتمتداه يتعلق برقمته استغنا عن
سلو المولى ممنوعان التصرف في رقبتهما يبيع أو هبة أو غيرهما فكانت أي الاستدانة من الاوصاف الشرعية
لقلة قسري إلى الولد كلكسنة والتدويرا هن وأما موجب الحناية فالدفع أو القتل وذلك في دية المولى لاني
نهما حتى لم يصير المولى ممنوعان التصرف في رقبتهما يبيع أو هبة أو استخدام وأما بإطلاقه أثار فعل الحقيق الحسي
وهو الدفع فلا يبرى لكونه وصفا غير فاحصل عند الدفع والسرابة في الاوصاف الشرعية عند الاوصاف
لحقيقة اه (قوله زعم رجل) أي أقر (قوله تقتل) ذكر الاقرار بالحرية قبل الحناية وفي الميسوط بعدها
ولا تفاوت بينهما في (قوله المعتق) أي في زعم (قوله فلاشئ للزعم) أي الزاعم (قوله علم) الاول حذنه لانه
دش على العاقلة ط (قوله لانه يزعم الخ) عبارة الهداية لانه للزعم أن ولاده أعتقه فقد ادعى الديته على العاقلة
وأرأ العبد والمولى أنه لا يصدق على العاقلة من غير حجة اه وانما كان ارا لا لولي لانه لم يدع على المولى بعد
لحناية اعتاقا حتى يصير المولى بمنزلة القيد استمسك حتى المجنى عليه ما لا اعتاق كفاية (قوله لا يستحق العبد)
أي دفعه أو فداءه (قوله بل الديه) لانه موجب حناية الاحرار (قوله على العاقلة) وهم قبلة السيد المعتق كما
سألي فلفهم (قوله يحاط به مولا الخ) تتبع فيه الصنف وهو غير لازم وعبارته المقت والذوق قال معتق قتلت
أبناؤد ونحوه في الهداية وغيره او الخطب سهل اذا فرق يظهر بين المولى والاجنبي لان دخول المولى بل قتله بعد
العتق برده الزام الديه على عاقلة القاتل وهم قبلة المولى لانها عاقلة المعتق لا على نفسه فقط فافهم (قوله لانه
يترك الضمان) لانه استدله الى حاله معهودة متنافية للضمان اذ الكلام في ما ذكره رفق فبما كان ذلك المبلغ
للقاتل ملقت امر أي وأناصى ويحبون وكان حوته معروفا فكان القول له هداية (قوله فلا يكون القول له)
وهذا لأنه ما استدله الى حاله متنافية للضمان لانه يضمن بهلاك قطعها وهي مديونة هداية (قوله من المال) أي مال
لم يكن غلة كال وهب لها أو وصى لها به ط (قوله الاجماع والعلة) أي اذا قال سامع قبل الاعتاق أو أخفت
لنفسه قبله لا يكون القبول قول له لان وعط المولى أمته المديونة لا يوجب العتق وكذا أخذ من غلها وان كانت
مديونة لا يوجب الضمان عليه فصل الانسان الى حاله معهودة متنافية للضمان ان كمال واستثنى في الشرع لئلا
يمن المواعظ والزبلي ما كان قائما بعمه في المبالغة حتى أقر أنه أخذه منها فقد أقر بدينه الذي التمس عليها
وهي تنكر فكان القول للترك فلذا أمر بالرد اه (قوله عبد مجبور) قيل بل لانه لو كان الأمر حاربا لافا

سبب الضمان ثم ادعى ما يبره فلا يكون القول له (وكذا القول له) في كل ما أخذه المولى (منها) من المال لئلا كرها تستحسن (الاجماع
القله) فالقول له لا استدلاله معهودة متنافية للضمان (عبد مجبور) وصى أمر صيبا يقتل رجلا فقتله فدينه على عاقلة القاتل) لان عمد

ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر والمجور لانه لو كان الأمر مكايبا لقاتر جمع عاقلة الصبي عليه باقل من قيمته ومن اليد بخلاف ما إذا كان الأمر مرعداً لمذا ناحت لار حعون عليه الا بعد العتق كفاية (قوله) ورجوعه على العبد بعد عتقه لان عدم اعتباره قوله كان لحق المولى للتقصان الاهلية وعزال حق المولى بالاعتناق زبلي وهذا ما ذكره الصدر الشهيد وقاضخان في شرحهما وقفه نظراً لانه خلاف الرواية في الزبدان اتفاقاً (قوله) وقيل لا هذه رواية لاز يثبت قال أنزبلي لان هذا ضمان جنابة وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر ايجابه على المولى لكان الجور وهذا وفق القواعد اه وعلمه فيه (قوله) أي وان بلغ (قوله) عتقه لم يقيد بكونه مجبوراً أيضاً لانه يكتفي بكون الأمر مجبوراً فإذا أمر العبد المجبور العبد المأثور فالحكم كذلك أمالو كان الأمر مرعداً لمذا ناحت لار حعون عليه الا بعد العتق كفاية (قوله) أو الفداء على رقة العبد إلا سرق الخال بقية عتقه لان الأمر ماضر غاصباً للمأثور وعما في كفاية ولو كان المأثور سارقاً فاعاقلة له عتقه ولا ترجع عاقلة على الأمر لان أمره لم يصح زبلي (قوله) ويرجع بعد العتق الخ على قياس القيل المار لا يجب شي أو فداء زبلي (قوله) رقة العبد أي القاتل (قوله) لانه مختار الخ أي إذا دفع الفداء وكان أزيد من قيمة العبد لم يرجع الا بالقسم لانه غير مضر فانه لو دفع العبد أجبر ولي الجنابة على قبوله (قوله) فاعتقه فيه لانه محل الرهنة اذ لم يعتقه بكون الحكم كذلك في الهندية وأجوعوا حافر الزنادا كان عبداً فادفع المولى العبد لولي القاتل ثم وقع فيها أثر ومات فان القاتل لا يتبع المولى بشئ سوا دفع المولى الى الاول بقضاه وبغرضه وعما فيها ط (قوله) ثم وقع فيها انسان فلو الوقوع قبل العتق وجبت له فان وقع آخر بشارك لولي الاول لكن يضرب الاول بقصد الله والثاني بقصد القيمة مقدس أي لأن اختيار الفداء بالعتق وقع في الاول وهو جبت له ولم يقع في الثانية فلهما بحسب الاقسمة وهذا هو العتق بعد العلم والامتنان به الا القسم وشارك لولي الثانية فهو لولي الاول كما فادفعه بها لجنابتي (قوله) ويجب على المولى قيمة واحدة اعتباراً بالنداء حال الجنابة فانه كان رقيقه ط (قوله) الى الحرين عبارة للذين هم في الآخر من وكذا في الكثرة والمثلتي (قوله) أو يدفع نصفه لهما أو عتق الا والفعل بعدهما منصوبان بغير ثلثا يتكرر مع لقت تامل (قوله) عولا عنده تقسم العول هو ان يضرب كل واحد منهما بجميع حصته أحدهما بنصف المال والاخر بثلثه كفاية فثلثا مولى الخطا لهما دعيان الكل وثلثا لسا كتمن ولي العبد له يدهي النصف فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف (قوله) وأرباعاً مناهضة عندهما أي ثلاثة أرباعه لولي الخطا ويبيع لولي العبد بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي الخطا بل المنازعة ومنازعة الغريمين في النصف الاخر فينصف فلهاذا يقسم أرباعه من ويأته ان الأصل المتفق عليه ان قسمة العين اذا وجبت بسبب دين في القيمة كالغريمين في التركة وهو هاهنا القسمة بالعول والمضاربة لعدم التضانيق في القيمة فيثبت حق كل منهما كالأفغير بمجموع حصته وان وجبت لا بسبب دين في القيمة كبيع الفضول بان باع عبداً انسان كله أو ببيع نصفه وأجازها المال كالعبيدين المشتريين أو ببيع بطريق المنازعة لان العين الواحدة تنسقب عن الحقين على وجه الكمال واذا ثبت هذا فحق الا في ههنا المسئلة ثلاثة أرباع العبد المدفوع لولي الخطا وربعه لسا كتمن ولي العبد لان حق ولي العبد كان في جميع الرقة فإذا أعاد أحدهما بطل حقه وقرع النصف فيقتل حق ولي الخطا بالنصف بلا منازعة في النصف الاخر واستوف فيه منازعة ولي الخطا والسالك نصف بينهما ولا في جنابة أصل حقه لسا في عن العبد في الارش الذي هو بدل النصف والقسم في غير العين بطريق العول وعملان حق ولي الخطا في عشرة آلاف فوق العاق في خمسة فيضرب كل منهما بحصة كتمن عليه ألفان لرجل والآخر ومات عن ألف فهو بين الرجلين أثلاً لا يختلف بيع الفضول لان المال ثبت للشري في العين ابتداءً من مطلق (قوله) فان قتل عبده هاتر بينهما أي قتل عبد لرجلين قري بهما (قوله) وقال لا يدفع الخ لان نصيب من الخطا انقلب ما لا يفسد صاحبه صار نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فأصاب ملك صاحبه لم يفسد وهو لا يرجع

عبد (منه دفع سيد القاتل أو فداءه في الخطا ولا يرجعه على الأمر في الحال ويرجع بعد العتق بالقل من الفداء وقيمة العبد) لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر (وكذا) الحكم في العبد ان كان العبد القاتل صغيراً لان عتقه خطأ (فان كبيراً اقتصر) منه (عبد حفر بئراً فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان أو كثر فهاك فلا تولى عليه) لان جنابة العبد لا ترجع عليه شيئاً (ويجب على المولى قيمة واحدة ولو الواقع أتما زبلي (فان قتل) عبد (عبداً) بجلين (حرين لكل) منهما (وليان فمعا أحدهما كل منهما دفع السيد نفسه الى الحرين) الذين لم يفسدوا (أو فداء بديه) كاملة لانه بذلك العفو سقط القود وانتاب ما لا هو ديتان وسقط دية نصيب العائيتين وبقي دية نصيب الساتتين أو يدفع نصفه لهما (فان قتل) العبد (أحدهما عبداً والاخر خطأ وعفا أحدهما لولي العبد فليس بديه لولي الخطا ونصفه لا جدولي العبد) الذي لم يفسد (أو دفع لهما وقسم أثلاً لا عولا) عندهما وأرباعاً مناهضة عندهما (فان قتل عبده هاتر بينهما وعفا أحدهما بطل كله) وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه إلا خيراً أو فداءه بربع الدية وقيل بمجموع الأ

وما عندهما (فان قتل عبده هاتر بينهما وعفا أحدهما بطل كله) وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه إلا خيراً أو فداءه بربع الدية وقيل بمجموع الأ

ووجهه أنه انقلب بالعفو

مالا والولي لا يستوجب
على عبده ديناً فلا
تختلف الورثة فيه والله أعلم

﴿فصل في الخيانة
على العبد﴾

(دية العبد قيمته فإن

بلغت هي دية الحر

و) بلغت (قيمة المدة

الحررة نقص من كل)

من دية عبد وأمة

(عشرة) دراهم أهلها

لا تحاطا رتبة الرقيق

عن المروتين العشرة

بأثر ابن مسعود رضي الله

تعالى عنه وعنمن

الامة نجس ويكون

حينئذ على العاقلة في

ثلاث سنين خلافاً لابي

يوسف (وفي القصب

يجب القيمة بالعقما

بلغت بالاجماع) وما

قدر من دية الحر قدر

من قيمته) وحينئذ (في

يد نصف قيمته) بالغة

ما بلغت في الصحيح دور

وقيل لا زاد على نجسة

آلاف الاجنحة وخزيمه

في الملتقى (وتجب

حكومة عدل في نجسته)

في الصحيح وقيل كل

قيمه (قطع بدعبد

مهر وسيد) فسر

(فان منه وله) للعبد

(ورثة غيره) غير المولى

(لا يقص) لا اشتبا من

له الحق (والا) يكن له

غير المولى (انقص منه)

لما اصاب ثلث نفسه سقط كفاية (قوله ووجهه) أي وجه الامام أي وجه قوله قال في الكفاية أنه أن القصاص
لجب لكل من مافي النصف من غير تعين فاذا انقلب مالا لا يحتمل الرجوع من كل وجه بأن يعتبر متعلقا بغير
خاصه واحتمل السقوط من كل وجه بأن يعتبر متعلقا بغير نفسه واحتمل التنصيف بأن يعتبر متعلقا بها
شأنها فلا يجب المال بالمثل (قوله فلا تختلف الورثة فيه) الواجب اسقاطه لان المقتول ليس مولى لقاتل نعم
قطر هذا في مسألة أخرى ذكرتها في بعض نسخ الهداية والى حكمها حكم هذه المسألة وهي ما روت عبد
لهو له ابنان فعلم احدهما بطل كماله ولا يفي يوسف لان الدية حق المقتول ثم الورثة تختلف والمولى لا يجب له
على عبده من فلان تختلف الورثة فيه اهـ والى وأتم الشرح صاحب الدرر والله سبحانه أعلم
﴿فصل في الخيانة على العبد﴾ (قوله وان بلغت هي) أي قيمته (قوله) بأثر ابن مسعود وهو لا يبلغ قيمة العبد
دية الحر ويقص منه عشرة دراهم وهذا كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقدار لا يعرف بالقياس
وانما يربى معرفة السماع من صاحب الروى كفاية (قوله ورثة) أي عن أبي حنيفة وهو رواية الحسن عنه
وهو القياس والاول ظاهر الرواية اتفاق (قوله من الامة) أي نقص من دينها لا مطلقا كما ظن فانه يهودي حتى
قوله ويكون حينئذ على العاقلة (الخ) أي يكون ماذا كمن دية العبد والامة دية القتل لان العاقلة لا تحتمل
طراف العبد كما يأتي آخر المعامل (قوله خلافاً لابي يوسف) حيث قال يجب قيمته بالغة ما بلغت في ماله في
رواية وعلى عاقلة في أخرى وفي الجوهر روت قال ابو يوسف قال القاتل لقول عمر لا تغفل العاقلة عدوا ولا عبدا
قلناه ومجمل على مجناه العبد لا على ما به عليه لان مجناه العبد لا يتصله العاقلة لان المولى أقرب اليهم اهـ
قوله (واما قدر) أي ما جعل مقدرا من دية الحر أي من أروشه في الخيانة على أطراف جعل مقدرا من قيمة العبد
كذلك وقوله في يده نصف قيمته تبرع به عليه لان الواجب في المهر مقدرا من الدية بالنصف فقد روي بالعبد
ينصف قيمته وكذلك يجب في موضعه نصف عشر قيمته لان في موضعه الحرة نصف عشر الدية كذا كوفي
الخيانة قلت ويستقي من ذلك حتى القيمة ونحوه ففيه حكومة كما يأتي وكذا في العتق فان مولا صغيرا يأتي
أيضا تأمل وكذا ما في الخيانة لقطع رجل عبيد مقطوع اليد من جانب اليد فله ما انتقص من قيمته مقطوع
اليد لانه ثلاث ولا يجب الارض المقدار لرجل وان قطع من جانبها نصف قيمته مقطوع اليد وعنه فيها هذا
وفي الجوهر والخيانة على العبد مقدار من النقص لا يتصلها العاقلة لانه أجرى مجرى ضمان الاموال اهـ أي
فهو في مال الخاني حالا كضمان القصب والاشهاد لا يفي فيه الفتي (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية الا أن
محمد قال في بعض الروايات القول بهذا يؤدي الى ان يجب قطع طرفه فوق ما يجب بقتله لا لقطع بدعبد
يساوي ثلاثين ألفا ضمن نجسة عشر ألفا كذا في النهاية وغيرهما من الشروح (قوله وخزيمه في الملتقى) وهو
الذي في عامة الكتب كالهدياة والحد لاصلة وجمع الجرين وشرجه والاختار وقناوى والولولجي والملتقى وفي
المنجي عن المحطة نقصان النجسة عتبا اتفاق الروايات بخلاف فصل الامة تلى ابط ووافقه مافي الظاهرية وجامع
المنجي في موضعه العبد مثل موضحة الحر تقضي نجسها قدرهم الا نصف قدرهم ولو قطع اصبع عبد عدا أو خضاً
بقيته عشرة آلاف أو أكره عليه عشر الدية ادرهم معراج (قوله وتجب حكومة عدل في نجسته) أي انزال
تت قال في التراز في روى العيون عن الامام رحمه الله في قطع آذنه وأنه أوجب لحبته فاذم ثبت بقيته بماله ان
دفع العبد اليه وسكى القدر في شرع موليت الحكومة قال القاضي الفاضل في قطع آذنه وأنه وجب لحبته فاذم
لم تثبت على لزوم نقصان قيمته كما قاله والحاصل أن الخيانة على العبدان مستهلكة بأن كانت توجب في الحر كمال
الدية ففيه كمال القيمة وان غير مستهلكة بان أوجب عليه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول قطع الدين وما مثله
يوقع بدور رجل من جانب واحد والثاني قطع بدأ ورجل أو قطع بدور رجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق
الحسين اذا لم يثبت في رواية من قبيل الاول وفي أخرى من قبيل الثاني اهـ تأمل (قوله في الصحيح) لان المقصود
من العبد الخدمة لا الجال منح (قوله لا اشتبا من) (الخ) لان القصاص يجب عندنا لو اشتبا في وقت الجرح
فصل اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون الورثة قصصق الاشتبا منح (قوله

خلافا للحميد (قال) لعبدية (أحد كاحر فشحافين المولى العتق في أحدهما) بعد الشيخ (فأرشفهما للسيد) لان البيان كالانشاء وقلنا قد روي
 وقية عبد الوقاتل واحدا معا وقتيمه مساو وان قتل كلا واحدا معا وعلى التعاقب ولم يدرك الاول فقيمة العبد من ز يلى (فتا) رجل (عني)
 عبد (خبر مولانا شاه (دفع مولا عبده) (٤١٠) الفقه للفاقي (وأخذ منه قيمته) كلمة (أو أمسكه وأبا ختمه النصان

خلافا للحميد) فعنده لا قصاص في ذلك وعلى القاطع أرض الدوما بقصه ذلك أن أن عتقه لان سبب الوالدة
 اختلف لانه المالك على اعتبار حالة الحرب والورثة بالولد على اعتبار الانثى قتل منزلة اختلاف المستحق ولهما
 تنقيا نبوت الوالدة للمولى ولا يعتبر لاختلاف السبب وعلمه في الهداية (قوله لان البيان كالانشاء) أي أنه
 انشاء من وجه حتى يشترط صلاحة الحمل فلا نشأ فلولات أحدهما في العتق فيه لا يصح وظاهر من وجه حتى
 يصح عمله ولو كان ٢ اظهارا من كل وجه لما أحبر لان المرء لا يصح على انشاء العتق والعبد بعد التحقة على البيان
 فاعتبر انشاء عتامة (قوله فدية حرقه عبده) لان العبد لم يبق محلا بعد الموت فاعتبر اناء اظهارا محضاً وأحدهما
 حر بيقين فوجب ما ذكر ٣ ونصف بين المولى والورثة لعدم الاولوية ز يلى (قوله الوقاتل واحدا معا)
 أي قتلهم معا فاقوا القاتل اثنين فحقي ولو واحد وقتله على التعاقب فعليه قيمة الاول للمولى ودية الآخر
 لورثته لانه يقتل أحدهما من الآخر لعتق اثنين أنه قتله وهو حر كفاية (قوله وقيمتها مساو) فلا تختلف
 فعليه نصف قيمة كل واحد منهما مودة حرقه قسم مثل الاول ز يلى (قوله ولم يدرك الاول) فلو علم فعل فاته القيمة
 لمولاه وعلى قاتل الثاني دية لورثته لتعنه لعتق بعد موت الاول ز يلى (قوله فقيمة العبد) لان لا تنقض بأن
 كلا من القاتلين قتل حرا وكل منهما منكر ذلك لان القياس بان ثبوت العتق في المحلول فحب القيمة فيها
 فتكون نصف بين المولى والورثة لان موجب العتق ثابت في أحدهما حق للمولى فلا يستحق بده أو لملا ز يلى
 (قوله فتأرجل عني عبد) وكذا اذا قطع يديه أو رجله يقال فقائه ان فعلها واستخرجها النكاح (قوله)
 وقال الشافعي (الح) هو يجعل الضمان في مقابلة الغائبة في الباقي على ملكه كما اذا فقأ أحدا عينيه ولهما
 أن المالة معتبرة في حق الاطراف وانما تسقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكر كافي انظر الفاض
 وله أن المالة وان كانت معتبرة فلا دية غير مودة والحمل الشبهة أوجب ما ذكر ابن كمال (قوله ولو)
 حتى مذبأ أو أوم) أي على النفس خطأ وعلى مادونها جورة فلو جنى على مال لزمه أن يسقى في قيمته
 المال ملكه كالمالقة ما بلغت لاشئ على المولى ط عن المكي وأما جناية المكاتب فهي على نفسه دون سيده
 ودون العاقلة لان أكسبه لنفسه فصاح عليه بالاقل من قيمته ومن أرض جانيته وتماز بقاربه في غابة البيان
 (قوله ضمن السيد) أي في ماله دون عاقلة حاله جورة وانما ضمن لانه صار ما ناعا سلبه في الجناية من غير
 أن يصير مختارا للقاء لعدم علمه بما يحدث فصار كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم ز يلى (قوله الاقل من
 القيمة) أي قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستعداد بمول الجناية وتعلمه في الكفاية ذمتي أي لا يوم
 المطالب ولا يوم التدبير وقيمة مال ولد بنت قيمتها والمذنب ثلثها جورة (قوله لقيام قيمتها) عبارة الز يلى
 لانه لاحق للمولى الجناية في أكثر من الارض ولا منع من المولى في أكثر من العين وقيمتها تقوم مقامها
 (قوله بشارك الثاني الاول الح) أي في القيمة ويعتبر فيها تفاوت الاحوال فلو قتل حرا خطأ وقيته ألف ثم أس
 وقيته ألفان ثم آخر وقيته تسعة فضمن سيده ألفين باعتبار الاوسط يأخذونه ألفا واحدة اذا تعلق فيها
 الاول لان حال جانيته قيمة العبد ألف وقد أبقيناها ولا تعلق لا خبر في أكثر من جسمه فتنصف الارض
 الباقية بين الاول والاوسط يضرب فيها الاول بدينه عشرة آلاف والاوسط بالباقي وهو تسعة آلاف ثم
 الخمسة الباقية بين الثلاثة فيضرب الثالث بكل الدية وكل من الباقي يضرب ما أخذ اه ملخصا من الز يلى
 وغيره (قوله الاقيمة واحدة) لانه لا منع من السيد الا في ربة واحدة ز يلى (قوله لانه مجبور على العلم)
 أي بسبب القضاء عليه (قوله اتبع السيد) فله حقه بلا دنه (قوله ورجع) أي السيد ما على ز يلى

وقال انه أخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه القيمة وأمسك الحنة الجاه (ولو جنى مذبأ أو أوم) ولا ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الارض لقيام قيمتها مقامهما (فان دفع القيمة بقضاء عني) للمذنب أو أوم والوجانية (أخرى بشارك الثاني الاول) اذ ليس في جنايته كلها الاقيمة واحدة ولا تنق على المولى لانه مجبور على الدفع (ولو دفع القيمة للمولى الاول) (غير قضاء اتبع السيد) بحصته من القيمة ورجع بها على الاول لانه قضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه الاقيمة

٣ (قوله ولو كان اظهارا الح) لعل صوابه انشاء وكذا قوله فاعتبر انشاء قال مولا نام يظهر لى وجهه انشاء من حيث استحقاق المولى لجميع الارشع دون مراعاة جهة الاظهار

المولى ليس الا في القيمة للحرب بحرية أحدهما ولعدم جهة اعطاء الورثة شأ من القيمة بل مقتضى القياس أن يأخذ المولى القيمة وتقسيم الدية بين ورثة العبد فيقال لورثة كل يحتمل موت مورثكم رقبا فلا تنق لكم ويحصل بموته حرا فلكم نصف الدية اه وأقر شيخنا الآن بحمل عبارة الز يلى على حاله استواء القيمة والدية تأمل ثم نقل مولا ناعا العتاة

القيمة للمولى والدية للورثة وهو عين ما قلناه فقها لجد اه

الجناية (أو اتبع (ولي الجناية) الأولى وقال لا شيء على المولى (وان أعنى) المولى المذنب (٤١١) وقد جنى جنائمه ثم تلبسه أى المولى

(الزئفة وأحدة علم بالجناية) قبل انقض (أولاً) لأن حق المولى لم يتعلق بالبعد فلا يمكن مفقوة بالاعتاق (وأم الولد كالذر) فيما مر (أقر المذنب أو أم الولد بجناية توجب المال لم ينزأ فإقراره) لأنه إقرار على المولى بخلاف ما إذا أقر بالقتل عند أهله يسع إقراره على نفسه (فيقتله) وذو جنى المذنب خطا فإن لم ينقطع قيمته عن مولاه ولو قتل المذنب مولاه خطأ سعى في قيمته ولو عدا قتله الوارث أو انسأه في قيمته ثم قتله ذر والله أعلم

(فصل في غصب القرن وغيره وقطع يد عبده فغصبه رجل) وسرى فأت منه (ضمن) الغاصب (قيمه أقطع وان قطع يده وهو قيد غصب فأت منه برى) الغاصب لصيرورته متلفاً فيصير مسزداً (غصب عبداً مجبور مثله فأت في يد ضمن) لأن المجبور مؤخذ بأفعاله لا بأقواله إلا بدفعه (مذنب جنى عن غصبه) فرد (جنى عن عبده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) تصفين (أو جمع) المولى نصف

الجناية الأولى لأنه ظهر أنه استوفى ثم زاد على قدر حقه عتابة (قوله أو اتبع (ولي الجناية الأولى) لنقض حقه ظاهراً عما خفى في التضمن لأن لئانية مقارنته من وجه حتى يشاركه وما تأخر من وجه حتى تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقه باعتبار مقارنته في حق التضمن أيضاً أفاد ذلك الكفاية (قوله وقال لا شيء على المولى) لأنه فعل عين ما يفعله القاضي (قوله لأن حق المولى) أل للنفس أى حق أولياء الجنايات ط (قوله لم يتعلق بالنفس) أى بل بقيمته إذا لم يكن دفعه والقيمة تقوم بمقام العين كإس (قوله فلا يمكن مفقوة) بمقتضى أن يكون الضمير في يكن للعد ومفقوة تامة صفة اسم المفعول وأن يكون ضمير إلى المولى ومفقوة تامة صفة اسم الفاعل ط (قوله فيما مر) وهو قوله وان أعنى المذنب أم المولى قبله فقد صرح المصنف بهما ط (قوله بجناية توجب المال) المراد بها جناية الخطأ اتفاقاً عن الكرخى (قوله لم ينزأ فإقراره) ولا يلزمه شيء في الخلل ولا بدفعه (قوله لأنه أقر ذر على المولى) لأن وجب جنايته على المولى فعلى نفسه زيلى (قوله وذو جنى المذنب) مثله أم الولد ط (قوله لم ينقطع قيمته عن مولاه) لأنه أتت عليه بسبب تدبيره ولو لا لينقطع ذلك دور (قوله سعى في قيمته) لأن التدبير وصية برقيقه وقد سلمت لأنه عتق عبثاً وسد ولا وصية لقاتل فوجب عليه رد وقبته وتدبر عنه فليدر بدله وهو القيمة دور وذ كمال الحافى أنه في الخطأ ليس في قيمتين لما في شرح المقدسى أعنى في مرض موته عليه فقته العبد خطأ سعى في قيمتين عندا لهما ما أحدهما لنقض الوصية لأن الاعتاق في مرض الموت وصية وهو لقاتل باطله لأن العتق لا ينقض بعد وقوعه فقبه قيمته ثم عليه قيمة أخرى بقتل مولاه لأن المستسى كالكتاب عنده والكتاب إذا قتل مولاه فعليه الأقل من قيمته ومن الدية القيمة هنا أقل وقال لا شيء في قيمة واحد لا الوصية وعلى عاقلة الدية لأنه حرمدون اه (قوله قتله الوارث أو انسأه الخ) أم الأول فظاهر وأما الثاني فلماذا كرم أن التدبير وصية الخ دور وأنه تعالى أعلم (فصل في غصب القرن وغيره) المراد بالقرن المذنب والصلى والمراد حكم جنايته حال الغصب قال الاتفاقى لما ذكر جناية العبد والمذنب ذكر جنايته مع غصبه حالان المفرد قبل المركب ثم كرامه إلى بيان غصب الصلى اه (قوله قطع يد عبده الخ) فلو أقطع أحبباً أو أختاً ما قصص منه وإن شاء ضمن الغاصب قيمته مقطوعاً ولو خطأ فإن شاء أخذ قيمته بحسب ما عاقلة الفاعل ورجعت العاقلة على الغاصب بقيمته مقطوعاً أو ضمن الغاصب قيمة مقطوعاً أو اتبع غيره في الباقي كذا يستفاد من فروغ في المقدسى سألحنى (قوله ضمن الغاصب قيمته قطع) لأنه لما قطع المولى يده نقصت قيمته بالقطع زيلى (قوله فيصير مسزداً) لاستيلاء يد عليه وبرى الغاصب ضمن ضمانه لو صول ملكه إلى يده يلى (قوله مؤخذ بأفعاله) أى في حال دفعه عتابة حتى لو ثبت غصب بالبنية يباع فدرور (قوله لا بأقواله الخ) أى فيما يجب به المال فلا يؤخذ بأقواله برفه وانما يؤخذ به بالحرية وأما فيما وجب الحدود والقصاص فمؤخذ به في الحال كالأفعال أفاد ذلك العتابة وأما المأذون فانه مؤخذ بالأقوال أيضاً عندنا مرجع (قوله ضمن السيد قيمته لهما) لأن موجب جناية المذنب وان كثر في قيمة أخذت فحب ذلك على المولى لأنه هو الذى أعجز نفسه عن الدفع للتدبير السابق من غير أن يصير مختاراً للأعداء يلى ونفى أن يكون وحوب القيمة فهذا كانت أقل من الأرض لأن حكم جناية المذنب أن يلزم الأقل تهما على المولى اتفاقاً (قوله ورجع المولى نصف قيمته على الغاصب) لأنه ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر بسبب وجد عنده فرجع عليه بسبب لحق من جهة الغاصب فصار ثلثه ثم زد نصف العبد زيلى (قوله أى دفع المولى نصف قيمته) أى النصف الأخوة من الغاصب وهذا الدفع ثلث على عنده ما خلا للحمى (قوله لأن حقه لم يجب الخ) حق التعير أن يقول دون الثاني لأن حقه الخ كعبير بن كمال أى حتى ولي الجناية الثا قال في العتابة ولهما أن حق الأول في جميع القيمة لأنه جنى حتى في حقه راجعه أحد أو اتبع نقص حقه عرجاً لثا فإذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد المالك فارتاعاً أخذتاهما لحقاه أوراد أن هنا ما تقدم أن جناية المذنب لا توجب القيمة واحدة وهنا أوجب قيمة ونصفاً وأحياناً لا عيناً إذا تعدت الجناية في بد شخص واحد بخلافه هنا تأمل (قوله ثم رجع للمولى به) أى نصف القيمة قيمته على الغاصب ودفعه) أى دفع المولى نصف قيمته (الى) ولي الجناية (الأول) لأن حقه لم يجب إلا الواضع قائم (ثم رجع) للمولى (به)

على الغائب) لانه اخذته بسبب كان عند الغائب (وبعكسه) بأن جنى عند مولده ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغائب (ثانيا) لان الحناية الاولى كانت في يد مالكه (٤١٢) (والن في الفصلين) كالمدر غير أن المولى يدفع العبد نفسه (هناوغة) أى في المدر

ولا يدفعه الى اخلاته وصل الى الولين عام حقهما التقاني (قوله) لان الحناية الاولى كانت في يد مالكه أى وما دفعه المالك ثانياً انما كان بسببها فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة الاولى لانه كان بسبب عند الغائب فرجع عليه فأدله الى بلى (قوله) والقن في الفصلين) أى في المستثنى كالمدر أى ان الصور السابق المدر ليس أحرازياً عن القن وبأن أم الولد كذلك (قوله) يدفع العبد نفسه) لا مكان نقله من ملك الى ملك بخلاف المدر والظاهر أن المراد أنه خسر بين القضاء والدفع الى الولين تأمل ثم إذا دفعه ٣ يرجع نصف قيمته على الغائب الى آخر ما (قوله) فقصب ثانياً) أى فقصبه الغائب الاول غصباً ثانياً وبقي بعض النسخ فقصبه بالضمير وهي أظهر (قوله) كان على سيده قيمتهما) أى الولين لانه منعه بالتدبير كالمدر (قوله) لكنهما) أى الحنايتين عنده أى الغائب بخلاف ما مر لأن أحدهما عنده فلنارجع بالتصريف (قوله) ويرجع المولى بذلك النصف) أى الذي دفعه ثانياً الى ولي الحناية الاولى (قوله) وأم الولد في كلهما) أى كل الأحكام المذكورة كدبر لا اشتراكهما في كون المانع من الدفع الحناية من قبل المولى درر (قوله) لا يعبر عن نفسه) لانه لو كان يعبر بعارضه بلسانه فلا تثبت به حكماً كذا في الترتيل لانه عن البرهان ومثله في الكفاية والقهستاني وغيرهما قال في المراج لكن الفرق الآتي بين المكتاب والصبي يشير الى أن المراد مطلق الصبي فان الصبي الذي رزقه ولله غير مقيد بذلك ذكر في الكافي اه ملخصاً (قوله) والمراد بنفسه الخ) فتكون ذكر القصب بطريق المشاكلة وهو أن يذكر الشيء بلفظ غير موقوفه في محبة عبثاً (قوله) فاهم) بالضم والماء أو القصب وسكون الجيم بلا مقهستاني (قوله) لم يضمن) لان ذلك لا يختلف باختلاف الأما كن هداية (قوله) بصاحبة) أى ثل تسقط من السماء وكل غائب مهلك كافي القاموس فشمعل الحر الشديد والرد الشديد والفرق في الماء والبردى من مكان عال كافي الخاصة وغيرهما قهستاني (قوله) استحساناً) والقياس عدم الضمان طلقاً لان غصباً لم لا يتحقق الا ترى أنه لو كان مكاناً صغيراً لا يضمن مع أنه حر يداه ذلك أولى والجواب أن أمه وأمه والضمين لا لا يقصبل بالانحلاف تسبوا وقد أزال حفظ المولى قبضاً الانحلاف اليه أماً المكتاب فهو في نفسه ولو ضميراً وإذا لا يرزقه أحد فهو كالمدر الكبر أماً الصبي فانه في بدليه وإلنا رزقه اه من الهداية والكفاية (قوله) موضع تغلب فيه الخ والامراض) أى بأن كان المكتاب مخصوصاً بذلك فيضمن لا بسبب العدوى لان القول به باطل بل لأن الهواء يخلق الله تعالى مؤثر في بني آدم وغيره كالغذاء رازية (قوله) لهذه الاما كن) أى انقلب فيها الهلاك والامم معنى الى (قوله) ضمن) لان الغصب عجز عن حفظ نفسه مما صنع فيه عبثاً وكذا يضمن لموضع المكتاب كذلك كذا كره الزابلي (قوله) حكم صغير كبير مقيد) الاول في التعيين يقال حكم كبير مقيد كصغير لان مسئلة الصغير منصوصة في المتون ومسئلة الكبير ذكرها الشراح عن الامام المحمود في حاشية أن السعدي استشكل هذا العلامة المقدسي بقوله ولو كلف شخصاً وقيدوه ألقاه كله السع لافضاض ولا دية ولكن يعرض ويحبس حتى يموت وعن الامام أن عليه الدية ولو قطص صلباً وأتلفا في الشس أو البرد حتى مات فعلى عقلة الدية كذا في الحافظة فليتأمل ولعل القول بالضمن في الحر الكبير المقيد محمول على نقل الرواية اه ومثله في حاشية الرمي وأصل الاستشكل صاحب المراج حيث قال ويشكل على هذا ما وجس انسا فاقات منمنه الخوع لا يضمن مع أنه عجز عن حفظ نفسه مما صنع حاسب اه أقول قد علمت أن مسئلة الصبي على استحسان وألحقوا به الكبير فهو استحسان أيضاً وما أورد عليه مفرع على القياس والاستحسان راجع عليه وتلك الرواية موافقة للاستحسان فقد بدعي ترجمها بذلك وأما الوجبة فأت جوعاً فعدم ضمانه قول النام وقديماً أول الحنايات أن عمله القنوى وان الفرق هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان فلا يضاف لثاني بخلاف هذه الأفعال فلا تشكل على مستثنواً وت على بأن العمل على مافي المتون والشر وح فاقتم هذا الحرير (قوله) حتى وقعت الفرقة بينهما) أى بالابدان رخي أى بحيث لا يعلم الزوج مكانها وبثله لغيرها

(القيمة) كالمدر (مدبر) حتى عند غاصبه فردة فقصب) ثانياً (خفي) عنده) كان (على سيده) قيمته لهما ورجع بقيمته على الغائب) لكونهما عنده (ودفع) المولى (نصفها) أى القيمة المأخوذة ثانياً (الى) ولي الحناية الاولى (ورجع) المولى (بذلك) النصف على الغائب) وأم الولد في كلهما كدبر (غصب) رجل (مبياً) حرراً لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلاذن ولله (فمن) هذا الحر (في يد بقاء) أو يحسب لم يضمن وان مات لصاحبه أو نهب حيث قدس على عاقلة الغائب) استحساناً لتسببه نقله لمكان الصواعق أو الحنايات حتى لو نقله لموضع تغلب فيه الخ والامراض ضمن قصبه الدية على العاقلة لكونه قتلاً تسبها دية وغيرها قلت بقي ونقل الحر الكبير لهذه الاما كن تعديان مقيداً ولم يكنه الترخي رزعه ضمن وان لم يضمنه حفظ نفسه لانه يتقصيره حكم صغير كبير مقيد

عبثاً (ولو غصب حيناً فاقبل عن بد محبس) الغائب (حتى يحيى به أو يعلم موته) ثانياً كالمدر خدع امرأه رجل حتى وقعت (قوله) ثم إذا دفعه الخ هذا هو محل الاتحاد بينه وبين المدر أماً انما اختار المولى الغنى فاختار لولي كل من الحنايتين موجه على الكل اه فاه

الفرقة بينهما فإنه يجبس حتى يردعها أو عوت خلاصة (أمر ختاني حتى صيا ففعل) شتان ذلك (فقط حشفته ومات الصبي) من ذلك (فعل عاقلة الختان نصف دينه ولم يمت فعلى عاقلة كذا) (٤١٣) وقصة دم في باب ضمان الاجبر وفي معاية الوجانية

نظما

ومن ذا الذي انمات
بجنيته فاه

عليه اذا مامات بالموت
بشطر

(كن جل صيا على دابة
وقال امسكها في فسط

السبي ولم يكن منه
تسريقات كان على

عاقلة من حله دينه
أي دية السبي (كان

الصبي من ركب مثله
أولا) ركب وعامه في

الغانية (نصي أودع
عينا فقتله) أي قتل

الصبي العبد المودع ضمن
عاقلة الصبي قيمته

(ون أودع طعاما) بلا
اذن وله وليس مأثولة

في التجارة (فأكله
ضمن) لأنه سلطه عليه

وقال أبو يوسف والشافعي
يضمن وكذا لو أودع

عبد محجور مالا
فأسلمه ضمنه بعد

عقوه عند أبي يوسف
والشافعي في الحال وكذا

الخلاف لو أعتق أو
أقر ضالو كان باذن أو

مأذون ضمن بالاجماع
كألو أسلمه الصبي مال

الغير بلا ودية ضمنه
للحال قلت وهذا كله لو

النسي عاقلا ولا افلا
يضمن بالاجماع وعامه

فبما ظهر ط (قوله أودع) أي أو يعلم موتها كفي المسئلة السابق في نسخة أو عوت أي لو أن توت ط
(قوله فعل عاقلة الختان نصف دينه الخ) أي لو حار أو عبد يجب نصف نعمة وأما هالان الموت حصل بفعلين
أحدهما اذن فيه وهو قطع الخلقه والآخر غير اذن فيه وهو قطع أخيه فيجب نصف الضمان ما لا يرى
يجل قطع الجلد وعوم اذن فيه كان يمكن وقطع أخيه غير اذن فيه فوجب ضمان أخيه كما لا يخفى
لأنه منع وعزا المسئلة الى الخاصة والسر اجبة وقد نقلته الله علامه الطرسوسي في جوابها (قوله فاعله
الخ) ما لا يرى موصولة والثانية نافية خلاف ما هو السامع من زيادة بعد اذ والمعنى ان الذي يجب عليه وقت
عدم الموت يشتر أي نصف بالموت (قوله ولم يكن منه تسير) أما لو سير عاوه ويبحث بصرفها فنفعه تسبب
بهذا المناسرة والحادثة جامع القصولين (قوله وعامة في الغانية) ذكر عبارة في الخ (قوله نصي أودع
عبد) بالنسبة للجهول (قوله فقتله) أما لو جنى عبد فبإذن النفس كن أرشته في مال أصبي بالاجماع
اتقاني (قوله ضمن عاقلة الصبي قيمته) نصير بما أفادته كلف التشبيه لكن الضمون في النسبة الدية
وهذا القصة وعبر في الهداية هنا بالدية أيضا اعتمادا على ما مر أن دية العبد قيمته (قوله فان أودع طعاما) أي
مشلرا متفق (قوله بلا اذن ولما الخ) سذكر كحتره (قوله لأنه سلطه عليه) أي وله تمكن غير ممن
استهلا كانه عصبته حتى ماله بخلاف الآ دي الملوحة فعمدته حتى نفسه لانه مولا له باذن بقي على أصل
الحرية في حق الدم وليس لمولاه ولاية استهلا كانه فلا عاك تمكن غير ممنه أفادته في الشر نيل الية (قوله يضمن)
أي في الحال (قوله وكذا لو أودع عبد محجور مالا) أي وقبل الوديعه بلا اذن مولا مالا كان مأذونا أو محجورا
ولكن قبلها بذنه فاستهلكها لا يضمن في الحال بل بعد العتق بالافعال عند هاهو عند أبي يوسف يضمن في
الحال ولو كانت الوديعه عبد فبني عليه في النفس أو فبإذن ومنها أمر مولا يملكه أو الفداء اجبا اتقاني (قوله
وكذا الخلاف الخ) قال غير الاسلام والاختلاف في الاشاع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه
التسليم اليه واحد اتقاني (قوله ولو كان بذن) أي لو كان أودع الطعام باذن ولما أو كان مأثولة في التجارة
ضمن أي في الحال وهذا محتر زفوله المار بلا اذن ولما الخ (قوله بلا ودية) أي ونحوها مائة تسلم (قوله
ضمنه للحال) لأنه مأخذنا فاعله درر (قوله على خلاف ما في المتن الخ) أي من أن الصبي الذي لا يعقل
يضمن بالاجماع وقد كرفي العناية وغيرها أنه مذبح غير الاسلام ذكر في شرح الجامع وأن غير ممن شراح
الجامع ذكر أنه لا يضمن بالاجماع قال ط فحصل انهما طريقتان لأهل المنع اه (قصة) صبي
سقط من سطح أو في ماء فقتل فلو كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الابوين والافعال الكفار ولو في حجره ما على
أحدهما وفي حجره كذا عن نصير وعن أبي القاسم لا شيء عليهم الا التوبة والاستغفار واختيار أبي الليث أنه
لا كفارة على أحدهما لأن يسقط من يذو عليه الفتوى ظهيرة والله تعالى أعلم

(باب القسامة)

لما كان أمر القتل في بعض الاحوال يؤل الى القسامة ذكره في آخر الدفاتر في باب على حدة عناية (قوله
في لغة بمعنى القسم) قال العلامة نوع مختلف أهل اللغة في القسامة قال بعضهم أنها مصدر واختاره ابن الأثير
في نهاية حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد أقسم قسما وقسملة إذا حلف وقال بعضهم أنها
اسم مصدر واختاره المطر ز في الغريب حيث قال القسم اليمين يقال قسم بالله اقساما وقوله حكم القاضي
بالقسامة اسم من وضع موضع الاقسام واختار العيني في شرح الكز الاول واختاره تلامسكن الثاني اه ط
(قوله بسبب مخصوص) وهو وجود القتل في الحلة أو مافي معناها معاهو لا لا أحد أو في بدأ أحد (قوله
وعند مخصوص) وهو جنون عينا (قوله على شخص مخصوص) أي مخصوص التوع وهو الرجل جل الحر
البالغ العاقل والمالك المكلف ولو أمرا أو مالا ولو كان ككاتب إذا وجد القتل في محل محال له وهذا إشارة

في العناية والشر نيل الية عن الثاني ومسكن على خلاف ما في المتن والهداية وإن يطى فيحفظ في (باب القسامة) هي لغة بمعنى القسم وهو
اليمين مطلقا وشرع اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعند مخصوص على شخص مخصوص

الى بعض الشروط (قوله على وجه مخصوص) إشارة الى باقي الشروط منها كون العدد خمسين وتكرار اليمين
ان لم يتم العدد وقولهم فيها بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتلاً وكونه بعد الدعوى والانتكار وعدم طهارته بالانحسار
بدون ذلك وكون الميت بنى آدم ووجود أثر القتل فيه وأن لا يعلم قاتله فقد تضمن ما ذكره من معنى القسامة
وسبها وشرطها قال في المنع وكنها إجراء اليمين المذكورة على لسانه وحكمها القضاء بوجوب بالدية ان حلفوا
والجئس الى الحلفان أبوا ان ادعى الولي العمد والدية عندئذ انكول ان ادعى الخطأ وتجنبها خطر العمد
وصابتها عن الاهدار وخلص المتهمة بالقتل عن القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة في الباب المذكورة
في الهداية وشروحها (قوله ميت) أي ولو حكماً كان وجدرج في حيلة فنقل منها وبقي فافترض حتى مات من
الجراحة فان القسامة والدية على أهلها كإسباقي متنا (قوله حر) أما العبد ففيه القسامة والقيمة اذا وجد في غير
ملك سيده وكننا المذنب وأم الولد والمكاتب والمأذون للمذنب ولو في ملكه فهدر الا في المكاتب والمأذون المذنبون
فمنهما القيمة على المولى لا على عاقلة حاله لغرامة في المأذون وفي ثلاثين في المكاتب كافي الشرع لئلا يفتن
البدائع وسأتي في الفروع آخر الباب (قوله ولو ذمياً وأجنبياً) دخل فيه الذكرو والانثى والكبير والصغير
ونرج البهائم فلا شيء فيها كإسباقي (قوله به جرح الخ) إسباقي عجزاته متنا (قوله في حيلة) بالفتح المكان الذي
يذنه القوم ط عن المصباح (قوله أو نصفهم رأسه) ولو مشقوقاً الطول صرح أي ومعه الرأس وما الناس
طولاً بدينه أو شق الرأس معه فلا قسامة وهو الذي ذكره المصنف بعلى متنه ط (قوله حتى لو وجد النجس)
والاصل ان الموجود ان كان بحال ولو وجد الباقي تجزى فيه القسامة لا تجزى في الموجود وان كان بحال ولو وجد
الباقي لا تجزى فيه القسامة تجزى بصلاته الخائز في هذا الباب تنسحب على هذا الاصل هداية (قوله ثلاثين يذنب)
لتكرار القسامة (الخ) أي والدية بان وجد الاقل من يذنه مع رأسه في محل والباقي في محل آخر فانه اذا جرت
القسامة والدية في الاقل لزوجهما في الاكثر أيضاً (قوله اذ لو علم) أي بالينة والاقرار قهراً في أي أقر
القاتل ولا بد ان تكون القيمة من غير أهل الحيلة كإسباقي متنا وبقي تمام الكلام عليه (قوله وادعى وله الخ)
أشار الى ان من شرطها الدعوى من أولياء القتل اذا عين لا تجزى بدونها كافي الطوري وقد مرهنا وانظر ما الحكم
اذا لم يكن له ولي هل يدعيه الامام أم لا ثم رأيت متفولاً عن شرح الجوى أنه توقف في التجزأ الى حيث لا ولي
هل يتخير الامام الخمسين أم لا وقال فلراجع ٢ (قوله أو ادعى على بعضهم) ولو معينا بخلاف ما لو ادعى على
واحد من غيرهم فانها تسقط عنهم كإسباقي متنا (قوله حلف نجسون رجلا منهم الخ) خرج الصبي والمرء والنفس
كأهروا في وهذا ان طلب الولي التخليف كقتل مناه فله تركه به صرح الرمي واذا تركه فله بقضيه بالدية
أم لا لانه لو حلفهم أمكن ظهور القاتل لم أره فلراجع وقال الزيلعي وقوله يختارهم الولي نص على ان اختيار
الولي لان اليمين حق وقهوا الظاهر أنه يختار من يتهمه بالقتل أو أهل الخيرة بذلك وأصلحي أهل الحيلة لما ان تجزى
عن اليمين الكاذبة أبلغ فظهر القاتل ولو اختار أي أو بمجرد دوافي غف نازلاتها بين وليست بشهادة (قوله)
بان يحلف الخ) فهو من قبيل تقابل الجمع بالجمع قهراً في فصل كل واحد على نفي قتله وتبقى عليه لاحتمال أنه
قتله وحده فيجوز على عينه بالله ما قلناه نفي جميعاً ولا يعكس لانه اذا قلنا مع غيره كان قاتلاً فائدة قوله ولا علمنا
له قاتلاً مع ان شهادته أهل الحيلة بالقتل على واحد منهم أو على غيرهم مردودة أن يقر الحالف على عبده فيقبل
اقراره أو يقر على غيرهم غير أهل الحيلة فصدقوا القول ففسط الحكم عن أهل الحيلة من غير مضاوسات أنه
لو كان أحدهم قال قتله زيد يقول في حلفه ولا علمنا له قاتلاً غير زيد (قوله وقال الشافعي الخ) الاوان ان يكون
علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهر يشهد للمدعى من عباده أو بظاهر أو يشهد عدل أو جماعة غير عدل ان
أهل الحيلة قتلوه وحاصل مذهبه أنه ان وجد ظاهر يشهد للمدعى فان حلف أنهم قتلوه خطأ فله الدية عليهم أو
عبداً فالقصاص في قول والدية في قول فان نكل عن اليمين حلفوا فان حلفوا الاثني عليهم والاف عليهم القصاص
في قول والدية في قول وان لم يكن الظاهر شاهد المدعى حلف أهل الحيلة على ما قلناه في لالوت فتقوله كقولنا
والاجتلاف في موضعين أحدهما أن المدعى لا يحلف عندنا وعند المصنف والثاني براءة أهل الحيلة في اليمين أه

خروج دهن من أذنه
أوعينه وحقق حيلة أو
وجد (بدنه أو كثره) من
أي جانب كان (أو نصفه
مع رأسه) وللصبيان
وردف البدن لكن
لا كثر حكم الكل حتى
لو وجد أقل من نصفه
ولو مع رأسه لثلاثين يذنب
لتكرار القسامة في قتل
واحد وهو غير مشروع
(ولم يعلم قاتله) اذ لو علم
كان هو الخصم وسقط
القسامة (وادعى وليه
القتل على أهلها) أي
الحيلة كلهم (أو) ادعى
على بعضهم حلف
نجسون رجلاً منهم
يختارهم الولي بالله
ما قلناه ولا علمنا له
قاتلاً بان يحلف كل
منهم بالله ما قلناه ولا
علمنا له قاتلاً لا يحلف
الولي وقال الشافعي
ان كان عتوثاً استعمل
الأولياء نجسين بمننا
أن أهل الحيلة قتلوه ثم
يقضى بالدية على المدعى

٢ (قوله وقال فلراجع)
نقل مولانا عن الخائز
ما يفيد أن للامام
الدعوى والتخير مستدلاً
عليه عليه القصاص في
قتل من لا ولي له عدا قال
فان من ملك القصاص
ملك القسامة بالاولى
لكونه أنزل منه وأيضاً
من لا ولي له يكون ميراثه

بمخلاف الاذن والعين (أو نصفه) (٤١٦) أي ولا قسمة في نصف ميت (شق طولاً أو أقبل منه) أي من نصفه (ولو معه الراس)

لماسر (أو على رقبته) أي الميت (حسبه متبوية لان الظاهر أنه مات بها رزاية ومات خلقه كثير) أي وجد سقط تام لخلقها أنه أثر الضرب وجبت القسمة والدية وفي الظهيرية ما يخالفه (فان ادعى الولي على واحد من غيرهم) كان ابراه منه لاهل المحلة (وسقطت) القسمة عنهم (وان ادعى الولي على معين منهم لا تسقط وقيل تسقط قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فدينه على عاقلته دون اهل المحلة لانه في بدنه فصار كأنه في داره (ولو اجتمع فيها سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم عملا بعدهم وقيل القسمة والدية على مالها للدية كالدراويل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مختصا به جرم في الجوهره وان لم يكن معها أحد فالدية والقسمة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة (وان مرت دابة عليها قتيل بين قريتين أو قسيتين فعلى أقربهما)

تخرج من الفم أو الأثر اعراف ومن الدر لعل في الساطن أو كل ما لا يوافق ومن الاحليل لعرقا فخرج في الساطن اوضع الكلي والكد وشدة الخوف أو فاداة اتقاني وعلم منه أنه بالاولى لو علم موته بحرق أو سقوط من سطح أو في ماء بل فعل أحد فلا قسمة ولاديه لان الشرط ان لا يحال القتل على سبب ظاهري قوي يمنع وجوبها كافي الخيرية (قوله بمخلاف الاذن والعين) فانه دلالة القتل ظاهرا لانه لا يخرج جرمهما عادية لا يفعل حادث اتقاني (قوله أو نصفه) بالخروج عفا على ميت كما أشار اليه الشارع أفاده ح (قوله ولو معه) أي مع الأقل (قوله لماسر) من قوله ثلاثا ولا يردى تكرار القسمة في قتيل واحد (قوله وجبت القسمة والدية) أي على اهل المحلة لان الظاهر ان تام الخلق تفصل حيوان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه تفصل متناهية (قوله وفي الظهيرية ما يخالفه) ونضها والجنين اذا وجد قتيل في المحلة فلا قسمة ولاديه اه أقول والاول هو المذهب كقريب كاستدكره من التارخانية (قوله وسقطت القسمة عنهم) وكذا لو ادعى احدا أو لاهل محلة أو باقهم حاضرا كتب ولو غابا لا مال يمكن المدعي وكسلا عنه فيها ولو قال أحدهم قتله زيد أو خرعرو وأخر قال لأعرفه فلا كتاب وسقطت سائحان عن الزاهدي ولم يذكر حكم المدعي عليه وبانه ماذ كرمالات اتقاني أنه ان برهن الولي فيها والا استخلف المدعي عليه عن واحد فان حلف برى والافان كانت الدعوى في المال أي القتل خطا ثبت وان في القصاص حبس حتى يقرأ أو يخلف أو عوت جوعا عند دعوى قالا يرمه الارش اه لمخصوا وعامة فيه (قوله لا تسقط) أي في ظاهر الرواية مواهب لان الشارع أوجب الاستدعاء على اهل المحلة فتعيينه واحدا منهم لا ينافي مانعه الشارع فتثبت القسمة والدية على اهل المحلة كفاية (قوله وقيل تسقط) وهو رواية عن أبي يوسف في غير رواية الاصول أن القسمة والدية تسقط عن الباقي من اهل المحلة ويقال للولي أنك بينة قال لا يستخلف المدعي عليه عينا واحدا دور ويا من المار لا عن أي حنيفة مثله زيل (قوله فدينه على عاقلته) أي يجب القسمة فانما خلف فالدية على عاقلته ثم من المشايخ من قال انه هذا أعم من ان يكون للدية مال معروف أو لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مال فعليه القسمة والدية فدينه على الاول مشي المصنف حيث قال وان لم تكن ملكا لهم وحيثذا تفرق بين الدابة والناحية يجب الدية على مال كهادون ساكنها كسائقي أن الدار لا تنقطع بملكها عناق في الرأي والتدبير وان أجزها بخلاف الدابة فان التصرف فيها لذي اليد (قوله لانه في بدنه) الضم الاول للقتل والثاني للسائق وكذا قوله فصار كأنه في داره (قوله فالدية عليهم جميعا) أي على عواقلهم والقسمة عليهم عناية (قوله وان لم تكن ملكا لهم) ان وصله أي سواء كانت ملكا لهم أو لا وينظر فيما لو كان للمالك أحدهم بان كان هو السائق مثلا والقائد والراكب أجنبي أو بالعكس والاطلاق يشمل هذا الصور ويحل عليه ماذ كرمالات اتقاني لو وجد القتل في سفينة فالدية على من فيها من مالها روايتا لا تنقل ويحول فالضمان فيها يشوب البطلان بالنصرة كاللابة اه أفاده سعدى (قوله على يدهم) أشارت إلى الفرق المار بين الدابة والدار (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا ليخص السائق فينبغي أن يكون القائد والراكب مثله ويشعر له ما في الجوى عن الرمز جوا جازاة طاهرة فاذا هو قتيل لاشي فيه أو السعد (قوله وبه جرم في الجوهره) لكن في الكفاية أنه رواية عن أبي يوسف في غير رواية الاصول (قوله وان مرت دابة) أي لم يكن معها أحد مسكين ان لم معها سائق أو نحوه فقد مر اتفاقا (قوله وأقسيتين) أو سكتين أي محتنتين فساتي (قوله فعلى أقربهما) أي من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لا احدا ولا فعلى ملكه فساتي وأقربا وقال وفيه اشعار بأنه لو وجد بين أرض قريتين أو بيوت قريتين فعلى الأقرب (قوله ولو استويا فعليهما) فلو كان في إحدى القريتين أفتخرج وفي الأخرى أقل فالدية على القريتين نصفاً بلا خلاف ط عن الهندي أقول وقد علمت أن من الشروط الدعوى من الولي فاذا ادعى على احدا مهادون الأخرى كيف

لمارى أنه صلى الله عليه وسلم أمر في قتيل وجدين قريتين بان يذرع فوجدنا في احدهما أقرب بشرف فقتل

عليها بالقسمة ولو استويا فقتلها

في النهاية اتفاق في هستانى (بشرط سماع الصوت منهم) وهكذا عبارة الزيلعي (٤١٧) وعبارة الدور وغيره منه وعبارة البرجندي

نقل عن الكافي يسمعون
صوته لانه حينئذ يلحقه
التنوت فنسبون الى
التقصير بالنصرة (والا)
بأن كان في موضع
لا يسمع منه الصوت
(لا) تازمهم نصرة فلا
نسبون الى التقصير فلا
يحتاجون قاتنين تغذرا
(وبرأى حال المكان
الذي وجد فيه القتل
فان كان مملو كاتجب
القسمه على الملائكة
والدية على عاقبتهم)
وكذا لو موقوفا على
أر باب معلومين لان
العبرة للملك والولاية
كأفاده المصنف مستندا
للو الولاية والبرازية
قلت وسيجي التصريح
به في المتن تعالى الدور
وغيرها وحسنه فلا عبرة
للقرب الا اذا وجد في
مكان مباح لأهل
لأحد ولا بد والأفعلى
ذى الملك والولد والمراد
بالولاية واليدان خصوص
ولو جماعة محصورون فلو
لعامة المسلمين فلا قسمه
ولا يدعى أحد بدائع
لكن سيجي وجوبها في
يت المالك فتأمل والمراد
باليد ايضا المحضة وأما
الأرضى التي لها ملك
أخذها وال غلما
فنحن أن يكون القتل
فنهاده لا ليس على

الحكم والذي يظهر في بحثنا أنه لو ادعى على إحدى المستويين لا تسقط القسامة على الأخرى لان الواجب عليها
فهو كالو ادعى على معين من أهل محلة وأما لو ادعى على البعدي فهو أراسته للقرى لان أصل الواجب عليها
رحدتها كالو ادعى على واحد من غير أهل المحلة وأراجم (قوله وقيد البنا) (اتفاق) فالحكم كذلك ولو وجد بطريقها
فيها ط (قوله بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه الزيلعي وصاحبه الهداية بقيل لكن جزم به في الخاتمة
والولاية والدية وتعمهالان كمال وصاحب الدور وجعله متسا كالمصنف وكذا في المواهب وجهه ظاهر ومفاده أنه
ان لم يسمع منه الصوت فدمه هدر لكن هذا الخالم يمكن المكان مملو كأوطعه خاصة وأطاعه كما يأتي تقريره (قوله
هكذا عبارة الزيلعي) أى على ما في بعض النسخ وفي بعضهما مثل ما في الدور ويمكن أرباع الكل المعنى واحد
فقوله منهم صلة سماع وقوله منه حال من الصوت وهو معنى ما في الكافي على أن الغالب أنه اذا كان بحيث
يسمعون صوته فهو يسمع صوتهم لكن لما كان مدار الضمان على نسبة التقصير اليهم بعدم غائته كان الموقوفا
سماعهم صوته لا بالعكس فأوردنا الشارح عبارة الدور وغيره البيان المراد في كلام المصنف فتدبر (قوله
لا يسمعون) كذا في اعتبار أمتن النسخ والصواب إسقاط لان تناسب التعليل (قوله وكذا لو موقوفا على أرباب
معلومين) أى يجب القسامة والله يعلم كسأني (قوله على أرباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالوقوف
على العقار والمساكن فالدية في بيت المال كسأني عن المصنف بحثنا (قوله لان العبرة للملك والولاية) فيه أنه
الولاية في الوقف الواقعة أولى جعلها له لا للوقوف عليهم (قوله وحسنه) أى حين اذ كانت الدية في الموقوفا
والموقوفا الخاص على أربابه فلا عبرة بالقرى بشرط سماع الصوت الا في مباح لأهل عليه لاحد ولا بد
خصوص ودخل تحت ذلك المباح شأن المارة التي لا يتفع بها أحد الفلانا لا تنفع بها التي في أيدي المسلمين
ففيها يعتبر القرب بأن ينظر الى أقرب موضع يسمع منه الصوت فحبب القسامة على أهله فان لم يسمع منه
الصوت فان كان في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كأيذ كرم المصنف قريبا والا فهدى كاتجبهم من قول المصنف
بشرط سماع الصوت كقوله فانه ما نافقه ط عن الهندية عن الخط من أن القتل اذا وجد في فلا فدان مملو
فالقسمه والدية على المالك وقبضه والا فان كان يسمع منه الصوت من مصرأى مثلا فقلهم القسامة والا فان
للمسلمين فيه منفعة الاحتياط والاحتشاش والكفالة في بيت المال والافقه هدره ملخصا على هذا
فقول الخاتمة ولو في موضع مباح الا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال محمول على ما اذا لم يكن يقربه مصر
أقر به يسمع منه الصوت بدليل أنه في الخاتمة جزم بشرط سماع السماع أولا كاتجب منه عنه والحاصل أن الاعتبار
أولا هو الملك والدية الخاصة ثم القرب ثم البعد العامة (تنبيه) قال في التارخانية وان لم تكن الأرض ملكا وكان
يستمع منه الصوت فعلى أقرب القبائل من المصر الى ذلك الموضع اه فأفاد أن القسامة ليست على جميع أهل
المصر بل على أقرب قبيلة منهم الى ذلك الموضع فليحفظ (قوله ولو لجماعة محصورون) أى لو كان لو واحد أو جماعة
محصورون كالوقوف على معلومين (قوله لكن سيجي) أى في المتن قريبا (قوله فتأمل) أشاره الى إمكان الجمع
بأن يحمل قول البدائع والدية على أحد من الناس اه ح أى فلا تنافي وجوبها في بيت المال ولكن هذا
يبحث لأرباب الأقاليم على من يسمع الصوت كاتجب (قوله فليحصر) أقول بتحريمه أن فيمخلافاتان
ما عايرته هستانى الى الكرمانى من أنه ليس على القاصدين به هو المذ كرو في شروح الهداية بقصد قوله الا في
وان يسمع ولم تقبض وقال الزيلعي هناك بخلافه اذا كانت المار ودية أى حيث يصعب للملك لان هذا الضمان
ضمان ترك الحفظ وهو انما يجب على من كان قادرا على الحفظ وهو من يدا صالة لا يدانية ويدلوع بدانية
وكذا المستعبر والمرتهن وكذا القاصب لان بعيدا مانة لان العقار لا يضمن بالقصبة نذكره في النهاية
وذكر في الهداية ما يدل على أن الضمان على القاصب اه أى ينعى القول بأن القصب يتحقق في العقار ووجه
اخر واحد من أمتنا من (قوله وان سباح الخ) أى ولا يسمع منه الصوت كاتجب منهم (قوله لما ذكرنا الخ) هذا
ذكره المولى بالحي تعليل لقوله قبله وانما يجب الدية والقسامة على أقرب القرين اذا كان بحال يسمع منه

(٥٣٣ - (ابن عابد) - خامس) القاصدين هستانى عن الكرمانى فليحصر (وان ما ساكنه في أيدي المسلمين يجب
الدية في بيت المال) لما ذكرناه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه التنوت كذا في الوالولية وفيه (ولو وجد) قتل (في أرض

رجل إلى جانب قرية ليس صاحب الأرض منها) أي من أهل القرية (فهى عليه) على رب الأرض (الاعلى أهلها) أي القرية بل أن العبرة بثلث الأولياء (٤١٨) اه قلت فهذا صريح في أن القرب إنما يعتبرا إذا وجد في أرض مباحة

الصوت لكنه فصل بين التعليل والمعلل بما ذكره المصنف متناهي قوله ويراعى حال المكان الخ فظن السامع أنه تعليل لذلك وليس كذلك ما علمت من أن محل الوجوب هنا على يث المال إذا كان بعيدا عن العمران لا يسمع منه الصوت (قوله ليس صاحب الأرض منها) مفهومه ما لو كان منها دخاؤه ما إذا كانوا عاقلته تأمل (قوله) فهذا صريح الخ الأحاجه إليه مع ما قدم من قوله وحيث لا فاعلة للقرب ط (قوله) لأن تدبيره الخ لعن خنوق تقدر هو الأفعلى المألف ونى الولاية لأن الخ ط (قوله) فعليه القسامة فتكر عليه الأيمان والوجبة والدار مغلقة لا أحد فيها طوري وهذا الذي ولي القتل القتل على صاحب الدار فلو ادعى على آخره قسامة ولادة على رب الدار تأخر خاتبة (قوله) ولو عاقلته حضورا أي في بلده كما في الشر بنبلالة عن البرهان (قوله) خلا فلا ن يوسف حيث قال لا يدخلون معه لانه لا ولاية لغيره على داره ولهم ما له ما جتمعوا للحفظ والتناصر ثبت لهم ولا يحفظ الدار يحفظ صاحبها بخلاف ما إذا كانوا غائبوا والوجه (قوله) أي الدية والقسامة الأولى الاقتصار على القسامة مراعاة لأفراد الضمير ولأن الدية على عاقلة أهل الخطة كافي العناية وغيرها وفي الشر بنبلالة في غير التفصيل كما تقدم في الخطة فقبب الدية في دعوى الجعد عليهم وفي الخطأ على عاقلتهم اه واعترضه أبو السعود بأن التفصيل خلاف ظاهر الرواية كما مر (قوله) على أهل الخطة بالسكسرى ما اختطه الامام أي أقرره ومنه من أراض وأعطاه لأحد كافي الطلبة فهستانی (قوله) دون السكان) كالمتأخرين والمستعبرين فالقسامة على أربابها وان كانوا غائبين خاتبة وكالمشتريين الذين يملكون بابه أو المهر أو الوصية أو غيرها من أسباب الملك وان كانوا يرضونهم فهستانی (قوله) فإن باع كلهم فعلى المشتريين أي دون السكان والحاصل أنه إذا كان في محلة أملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديعة دون أخوها لانه إنما يكون ولاية تدبير المحلة إليهم وإذا كان فيها أملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة وإذا كان سكان فلا شيء عليهم وهذا كله عندهما وأما عند أبي يوسف فالثلاثة سواء في وجوب القسامة وعلمه في شرح الطحاوي قيل هذا في عرفهم وأما في عرفنا فعلى المشتريين لأن التدبير إليهم كما أشير إليه في الكرماني فهستانی وقد بدله لانه لو وجد قتل في دار بين مشترين ونى خطه فانهم يمتسوا بنى القسامة والدية بالأجاع وعامة في العناية (قوله) فهى على عبد الرؤس) فان كان نصفه مال يدوم شره الممرى والباقي بكرة فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم أملا فامتساوية لأن صاحب القتل والسكسرى سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وحلف نهر مشترك فهستانی (قوله) فعلى عاقلة البائع أي فالدية على عاقلة البائع هكذا قاله السراج وفي الخبر أي الدية والقسامة اه أقول الظاهر أنه يجري فيه التفصيل المار وهو أن العاقلة ان كانوا حضورا دخلوا معه في القسامة والا فلا تأمل (قوله) خلا فلا ن حيث قالان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يبعده سواء كان الخبير البائع أو المشتري ان كماله الخ حاصل اه اعتبر اليدهما اعتبر المالكان وجدوا لا توقف على قرار الملك كناية (قوله) ولا تعقل عاقلة الخ أي إذا أنكرت العاقلة كون الدار لى البدو قالوا انها لدية أو مستعارة أو متسخرة فعناية (قوله) ولا يكتفى بمجرد الدية لان الظاهر لا يصلح حجة للاقتضا وق يصلح للدفع (قوله) حتى لو كانت به أي بمجرد الدية ح (قوله) ولا نفسه) بالرغم عطف على عاقلة فاقه (قوله) درر البائع عبارة الدرر وتدعى عاقلته إذا امتساها بالحق وهذا إذا كانت عاقلة والا فله كما مر من الإجمرد الدخلى لو كان به لادى عاقلته ولا نفسه اه فقوله ولا نفسه مع ما لا بدى هو حيث لا عاقلة له والحاصل أنه إذا كانت دار في يد رجل ووجد فيها قاتل سواء كان القاتل ذا اليد أو غيره فلا يجب مجرد الدية القاتل في صورتين لا على عاقلة لى البدان كان عاقلة ولا على نفسه ان لم يكن له عاقلة وإنما يجب الدية إذا ثبت أنها لى البدان ثابت أنها له فان كان القاتل غير مؤلف الدية على عاقلة رب الدار وعلى نفسه ان لم يكن له عاقلة وان كان القاتل هو رب الدار فهى مسئلة خلافية سيذكرها المصنف بعد فعندنا الامام دية على عاقلة ورثته وعندهما لى قاتله

لا ملوكة ولا توقف لان تدبيره لارابه وميسى معتاقته وان وجد في دار انسان فعله القسامة ولو عاقلته حضورا دخلوا في القسامة أيضا خلا فلا ن يوسف ملقى (والدية على عاقلته) ان ثبت أنها بالحق كما سجيء وكله عاقلة والا فله (وهى) أي الدية والقسامة (على أهل الخطة) الذين خط لهم الامام أول الفتح ولو بقي منهم واحد (دون السكان والمشتريين) وقال أبو يوسف كلهم مشتركون (فان باع كلهم فعلى المشتريين) بالأجاع (وان وجد في دارين قوم بعض أكثر فهى على عدد الرؤس) كالشفعة (وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها قاتل فعلى عاقلة البائع وفي البيع بخيار على عاقلة ذى اليد) خلا فلا ن (ولا تعقل عاقلة حتى يشهد بالشهادة) أي الدار التي فيها قاتل (لدى الد) ولو هو القاتل كما سجيء ولا يكتفى بمجرد الدخلى لو كان به لادى عاقلته ولا نفسه درر

معللا بأنه لا يمكن الإيجاب على الورثة لو رثته لكن فيه بحث لما تقرر أن الدية للقتول حتى يرضى منه دونه وان سق الوتره حتى يتم الوتره يخلقون فيكون الإيجاب على الورثة لى لا الورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو لادى نفسه فغيره بالأولى لا يمكن

فتموت لهم قدام (وان) وحده (في القلائد والقسماء) والدية دور (على من فهم من الركب والملاحين) اتفاقا لانه في أنفسهم كالدابة (وكذا
الجملة) حكمها كقائل (وفي مسجد حجة وشوارعها) الخاص بأهلها كما قدمنا (٤١٩) كمال مستدأبداً وتعقد حقه من آخره

لا يمكن إلا بحاج على الزينة للزينة ولا مأمراً الله للزينة ولا حجة ولا حجة عليهم لانه لم يكن رد
عنه أي أنهم تمكن له عاقلة ولا ورثة لا يدعيه ولا يملكه فلا يملكه غيره ولا يورثه غيره إلا أن يورثه غيره لا يورثه غيره
الحل ولكن تعبد عنه غيره محرم وقد يورثه باقي تمام الكلام على المسئلة الخلافية في محله (قوله) والقسماء والدية
(الح) ٣ الظاهر أن الدية إنما وجبت أيضاً عليهم لا على عاقلة لم يرد حضور العاقلة فلا تأتي انتقيل الماتقي
الدار تأمل (قوله) على من فهم (الح) يشمل أرباباً محققين على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على
من بعدهما والمالك في ذلك وغيره المال سواء عداية (قوله) اتفاقاً (الح) هذا على ما روي عن أبي يوسف ظاهر لانه
يحمل السكان والمالك في القتل الموجود في المحلة سواء عداية أو لا عداية وأما عداية في المحلة السكان لا يشاركون
الملك لأن تدبير المحلة إلى الملك دون السكان وفي السقنة هم في تدبيره ولو أنها تنقل فالتعبد فيها للسددون
لذلك كالدابة وهي في الدعة سواء اختلف في المحلة والدار لا تنقل كقائه (قوله) وفي مسجد حجة) ومثله
بمسألة القسلة قال في التاتارية عن المتق أن كان في مسجد قسيلة فهو على عاقلة القسلة وإن كان لا يعلم لمن
المسجد أو على من فمعه ما فإن كان يعلم الذي اشتراه بناء كان على عاقلة القسماء والدية وإن كان لا يعرف
الذي بناء كان على أقرب الدور منه وإن كان في درب غير نافذ وملا واحد كان على عاقلة أصحاب الدور الذين
في الدرب وإذا وجد القتل في قسلة فما عداية مساجد فهو على القسلة وإن لم تكن قسلة فهو على أصحاب المحلة
وأهل كل مسجد حجة اه (قوله) الخاص بأهلها) وهو غير النافذ كما يعلم من قوله في الشارع الأعظم وهو النافذ
قوله وقد حقه من كمال (الح) أعلم أن شارعاً من شارعاً تعالى قسم في الدرب الطريق إلى قسمين خاص وهو
قرا النافذ وعام وهو النافذ وهو قسمان أيضاً شارع المحلة وهو ما يكون المروفة كالأهلها وقد يكون
غيرهم أيضاً والشارع الأعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية وقاره المصنف في النج
وتزعمه ابن كمال وكذا التبريكي بأنه غير مسلم بل الحل الصحيح أن يراد شارع المحلة الخاص بأهلها وهو ما ليس
لقد لأن زعم القسماء والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون إلا لخصوص بالتصرف في المحل ولذا قال
في البدائع ولا قسماء في قسلة وحلق مسجد الجامع ولا في شوارع العامة وحسورها لا يوجد الملك ولا بد
لخصوص اه وبه قدم ما في قول الشارع وقد حقه من آخره (قوله) والجامع) هذا الذي يعرف بابيه واللا
القسماء عليه والدية على عاقلة فهو متساوي في التاتارية عن المتق وحلق المسجد الجامع ولا يدري فاقته أو
رجع الناس يوم الجمعة فقتلوا ولا يدري من هو فعلى بيت المال كما يكون على أهل المحلة ولو وجد فيها وكذا لو قتله
يحل بالسفول لا يدري من هو فعلى بيت المال (قوله) لا قسماء) لأن هذا أمر يقع في الليل عداً ولا يكون
مثلاً أحدث حقه والقسماء تجري في موضع شوم وجود من يعرف قاته أو أكله لا اتفاقاً (قوله) وأما الدية على
بيت المال) وتورث في ثلاث سنين لأن حكم الدية التاجيل كما في العاقلة فكذلك غيرهم الأثرى أي أنهم لو خدش
بال لغيره يقتل الخطافي ثلاث سنين اه اختيار (قوله) لأن القرم بالغنم) أي إذا كان عامة المسلمين هم
لشعوب المسجد الجامع والسجن والشارع الأعظم كان القرم عليهم فدمع من مالهم الموضوع لهم في يده ط
قوله فبما ذكر) يشمل الشارع الأعظم والسجن والجامع والذي رأيت في شرح الهداية كره هذا القدر
حتى قوله إذا كان نائباً في السوق القرم المملوك والظاهر إطلاقاً لما تقدم من أنه لو وجد في فلا تغير مما ذكر
الغريب القرب لكن في الطوري عن المتق ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس فالدية في بيت
المال من غير قسامة اه فان المسجد الحرام غير تابع للمحلات وكذا السجن عداً فلا تأمل (قوله) بل قرياً منها
ظاهر أن التعريف بسماع الصوت (قوله) وكذا في السوق النائي (الح) استثنى في المعنى من قوله إذا كان نائباً أي
أنه لا يقع على بيت المال في السوق النائي إلا إذا كان ضمنه يسكنه الملايح وأقلد أنه لا يعرف يسكنه النهار تأمل
السوق مؤنثة وقد كرر كافي القاموس (قوله) موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسماء والدية ط (قوله) معزياً

للمتعبد فان أحداً لم يشرط لا يجب على العاقلة حضورهم بل الذي اشترط فيه الحضور إنما هو القسماء كما مر في مسئلة
أولاه تأمل

للتباهية قلت وبه أفتى المرحوم أبو السعود أفندي سقيا روم واعتمد المصنف وان خلا عنه التوثيق لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح
فلحفظ (وهو بدلو) وجد (في برية ٤٣٠) أو وسط القرات) اذا كان يعرب به الماء لمحتسبا كما يجب اذ لا بد لاحد قول انا
للتباهية) وعزا فيها الى مبسوط نحر الاسلام ومثله في الكفاية والمعراج وعزا الاتفاق الى الشرح الكافي (قوله)
قلت وبه) أي عاين في المتن من الوجوب على أقرب المحلات أقول وهو الموافق لما تقدم تقريره من أن المعتبر في
الملل والبالخاصة ثم القرب ثم البال العامة (قوله في برية) أي غير ملوكة ولا قرينة من قرية أو نحوها كما
يعلم مما بعده وغير متعقب بها العامة للمسلمين والافضل يتأهل كأمير (قوله) أو وسط القرات) ليس يقيد بل المراد
مرور في ممر كبريا حارزا عن الصغير وعمالو كان محتسبا في الشط أو مر بوطا أو ملقى على الشط فأدله ان
وغيره يعلم مما بعده (قوله ان كمال) وتعام عبره بخلاف ما اذا كان موضع انجائه في دار الحرب لانه يحتمل
أن يكون قتل أهل الحرب اه وعزا الى الكرخي جاز ما ولم يدع عنه بقيل كما فعل الشارح وكذا خبره
القهستاني وعزا شرح الهداية الى مبسوط شيخ الاسلام وغيره لكن قال العلامة الاتفاقية انه ليس بشي
خلاف ما نص عليه محمد في الاصل والجامع الصغير والطحاوي وغيره محبت لم يعتبر بذلك ولان القرات وغير
ليس في ولاية احد فلم يلزم حفظه على أحد والازم اعتبار ذلك في المفاضلة بعد انضالها قتل المسلمين لاجل
ملخصا قلت والمراد بوضع انجائه موضع انفجاره ونحوه (قوله على أهله) أي يجب القسامة قاله بعضهم
أي على عاقلهم اتفاقا تأمل (قوله أو فقال أحد) أي لا ريب ما علمين (قوله فعلى) أقرب المواضع الخ على
الامام محمد كقولنا الاتفاقية فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصر القسامة والدية اه والظاهر ان القرات
كذلك قولها قاتل والافاقرب البيوت وفي البرازية سئل محمد فيما وجد بين قرنين هل القرب مع
بالحيطان أو الأراضي قال الأراضي ليست في ملككم وانما تنسب اليهم كما تنسب للصاري فعلى أقربهما
اه (قوله والأراضي) أي الملوكة لان حكمها حكم النيان يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب إليها
(قوله والالام) أي وان لم يصل الصوت لا يجب على أهل الأرض والقرى بل نظرا وحمل القتل في موضع
به القامق في يتأهل والافهد كأمير (قوله وان التي قوم بالسوف الخ) هذا اذا اقتتلوا عصبين أو اقلام
فيه كما يأتي آخر السبع الفرق فيهما (قوله على أولئك) أي القوم وكان التعبير به كافي للملحق أظهر (قوله)
منهم) أي القوم (قوله حتى يبرهن) أي بما تم شاهد من غير أهل المحلة لانهم كانوا قريبا (قوله لان عمرو
الخ) عليه تقوية ولا على أولئك (قوله لان قوله حجة عليه) لان ادعاءه تضمنت برأه أهل المحلة (قوله حلف بانه الخ)
يعني لا يسقط البين عنه بقوله قتله فلان غاية ما في الباب أنه استثنى عن عينه وهذا لا ينافي أن يكون المقر شر
في القتل أو أن يكون غير شر كما عه فانما كان كذلك بخلاف على أنه ما قتله ولا عرفه قاتلا غير فلان على
(قوله ولا يقبل النكاح) أشد الى أنه ليست فائدة الاستثناء قبول قوله على زيد (قوله وبطل النكاح) أي اذا ادعى الولي
على رجل من غير أهل المحلة وشهدا ثلثان منهم عليه لم تقبل عندهم ولا تقبل لانهم كانوا بغيره أن يصبروا
خمسها وقد بطل ذلك ادعاء على غيرهم كالأول كمال للصوم فمنازل قبلها وهه انهم جعلوا خصية فقدر
لازائهم قاتلهم يقتصر الصادق منهم وان خرجوا من جهة الخصوم فلا تقبل كالوصي اذا خرج من الوصاية بل
الغلام بالبرز وتعام في العنابة وغيرها أو ما أودى الولي على واحد منهم بعينه لم تقبل شهادته ما عدا
كافي للملحق لان الخصومة قائمة مع الكل لان القسامة لا تسقط عنهم قال في المغيرة لا في رواية ضعيفة أو
يوسف لا يعمل بها (تنبيه) نقل الجوى عن القمدي أنه قال توقف عن الفتوى بقول الامام ومنعت من
اشاعته لما يقرب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتردين بتعاسر على قتل النفس في المحلات الخالية
من غير أهلها معتدلى على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قولها الاسماء والحكام تختلف
بما يختلف الايام وقد خسر الفتوى انا كان الصالحان متفقين وتعام في حاشية الرضى ونقله اليه الشافعي أقول لكن
في صحيح العلامة فاسم ان الصحيح قول الامام على أن الضرر المذكور موجود في المسئلة الثانية ايضا وقد علمت

للتباهية قلت وبه أفتى المرحوم أبو السعود أفندي سقيا روم واعتمد المصنف وان خلا عنه التوثيق لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح
فلحفظ (وهو بدلو) وجد (في برية ٤٣٠) أو وسط القرات) اذا كان يعرب به الماء لمحتسبا كما يجب اذ لا بد لاحد قول انا
للتباهية) وعزا فيها الى مبسوط نحر الاسلام ومثله في الكفاية والمعراج وعزا الاتفاق الى الشرح الكافي (قوله)
قلت وبه) أي عاين في المتن من الوجوب على أقرب المحلات أقول وهو الموافق لما تقدم تقريره من أن المعتبر في
الملل والبالخاصة ثم القرب ثم البال العامة (قوله في برية) أي غير ملوكة ولا قرينة من قرية أو نحوها كما
يعلم مما بعده وغير متعقب بها العامة للمسلمين والافضل يتأهل كأمير (قوله) أو وسط القرات) ليس يقيد بل المراد
مرور في ممر كبريا حارزا عن الصغير وعمالو كان محتسبا في الشط أو مر بوطا أو ملقى على الشط فأدله ان
وغيره يعلم مما بعده (قوله ان كمال) وتعام عبره بخلاف ما اذا كان موضع انجائه في دار الحرب لانه يحتمل
أن يكون قتل أهل الحرب اه وعزا الى الكرخي جاز ما ولم يدع عنه بقيل كما فعل الشارح وكذا خبره
القهستاني وعزا شرح الهداية الى مبسوط شيخ الاسلام وغيره لكن قال العلامة الاتفاقية انه ليس بشي
خلاف ما نص عليه محمد في الاصل والجامع الصغير والطحاوي وغيره محبت لم يعتبر بذلك ولان القرات وغير
ليس في ولاية احد فلم يلزم حفظه على أحد والازم اعتبار ذلك في المفاضلة بعد انضالها قتل المسلمين لاجل
ملخصا قلت والمراد بوضع انجائه موضع انفجاره ونحوه (قوله على أهله) أي يجب القسامة قاله بعضهم
أي على عاقلهم اتفاقا تأمل (قوله أو فقال أحد) أي لا ريب ما علمين (قوله فعلى) أقرب المواضع الخ على
الامام محمد كقولنا الاتفاقية فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصر القسامة والدية اه والظاهر ان القرات
كذلك قولها قاتل والافاقرب البيوت وفي البرازية سئل محمد فيما وجد بين قرنين هل القرب مع
بالحيطان أو الأراضي قال الأراضي ليست في ملككم وانما تنسب اليهم كما تنسب للصاري فعلى أقربهما
اه (قوله والأراضي) أي الملوكة لان حكمها حكم النيان يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب إليها
(قوله والالام) أي وان لم يصل الصوت لا يجب على أهل الأرض والقرى بل نظرا وحمل القتل في موضع
به القامق في يتأهل والافهد كأمير (قوله وان التي قوم بالسوف الخ) هذا اذا اقتتلوا عصبين أو اقلام
فيه كما يأتي آخر السبع الفرق فيهما (قوله على أولئك) أي القوم وكان التعبير به كافي للملحق أظهر (قوله)
منهم) أي القوم (قوله حتى يبرهن) أي بما تم شاهد من غير أهل المحلة لانهم كانوا قريبا (قوله لان عمرو
الخ) عليه تقوية ولا على أولئك (قوله لان قوله حجة عليه) لان ادعاءه تضمنت برأه أهل المحلة (قوله حلف بانه الخ)
يعني لا يسقط البين عنه بقوله قتله فلان غاية ما في الباب أنه استثنى عن عينه وهذا لا ينافي أن يكون المقر شر
في القتل أو أن يكون غير شر كما عه فانما كان كذلك بخلاف على أنه ما قتله ولا عرفه قاتلا غير فلان على
(قوله ولا يقبل النكاح) أشد الى أنه ليست فائدة الاستثناء قبول قوله على زيد (قوله وبطل النكاح) أي اذا ادعى الولي
على رجل من غير أهل المحلة وشهدا ثلثان منهم عليه لم تقبل عندهم ولا تقبل لانهم كانوا بغيره أن يصبروا
خمسها وقد بطل ذلك ادعاء على غيرهم كالأول كمال للصوم فمنازل قبلها وهه انهم جعلوا خصية فقدر
لازائهم قاتلهم يقتصر الصادق منهم وان خرجوا من جهة الخصوم فلا تقبل كالوصي اذا خرج من الوصاية بل
الغلام بالبرز وتعام في العنابة وغيرها أو ما أودى الولي على واحد منهم بعينه لم تقبل شهادته ما عدا
كافي للملحق لان الخصومة قائمة مع الكل لان القسامة لا تسقط عنهم قال في المغيرة لا في رواية ضعيفة أو
يوسف لا يعمل بها (تنبيه) نقل الجوى عن القمدي أنه قال توقف عن الفتوى بقول الامام ومنعت من
اشاعته لما يقرب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتردين بتعاسر على قتل النفس في المحلات الخالية
من غير أهلها معتدلى على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قولها الاسماء والحكام تختلف
بما يختلف الايام وقد خسر الفتوى انا كان الصالحان متفقين وتعام في حاشية الرضى ونقله اليه الشافعي أقول لكن
في صحيح العلامة فاسم ان الصحيح قول الامام على أن الضرر المذكور موجود في المسئلة الثانية ايضا وقد علمت

أولئك حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق ويرى أهل المحلة لان قوله حلفه (ومستحلف) على صيغة اسم المفعول (قال الاتقان)
قتله بدلف بالله ما قتلت ولا عرفه قاتلا غير زيد ولا يقبل قوله في حق من يزعم أنه قتله (و بطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيره
خلافه لهما) أو بقتل ٣ قوله المحشى قوله وقد حققنا كمال لعل مواه كآفاد ما كان النكاح أي كابدل عليه كلامه آخر الفتوى عليه

(واحد منهم) بعينه التهمة (ومن جرح في حق من قتل منه) (ففي ذافراش حتى مات فالدية والقسماء على) ذلك (الحج) خلافاً لابي يوسف فالوجه
جرحه برقم خمله آخر لانه فكك منه فقات لم يضمن الحامل عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة ضمن (وفي رجلين بلانث وجد
أحدهما قتيلاً ضمن الآخر) لان الظاهر أن الانسان لا يقتل نفسه (دنية) عند أبي حنيفة خلافاً لمحمد (وفي قتل قرية لأمرأة كروا الحلف
عليها وتدى عاقبتها) وعند أبي يوسف القسماء على العاقلة أيضاً قال المتأخرون والمرأفة تخلص في تحصل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا
في الملتقى وهو الأصح ذكره الزيلعي (وان وجد) قتيلاً (في دار نفسه) (قوله صوابه) (٤٣١) اسقاط لفظة آخر لان المعنى عليه ولو

الاتفاق فيها الا في رواية ضعيفة ثم القلب على المأذرك ولكن ابي القاسم (قوله) ومن جرح في حق (حج) يعني
ولم يعلم الجرح والافلاقسام بل فيه القصاص على الجرح والدية على عاقلة عاتية (قوله) ففي ذافراش) أشار
الى أنه صار ذافراش حين جرح فلو كان محصياً بحيث يجي عوبه فلا ضمان فيه بالاتفاق كما في العتابة (قوله)
فالدية والقسماء على ذلك الحج) لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتيلاً ولهذا وجب القصاص وعامة في العتابة
(قوله) خلافاً لابي يوسف) أي قال لا ضمان ولا قسامة لان ما حصل في ذلك الحج مادون النفس ولا قسامة فيه
فصلر كذا انما يكن ذافراش شرب لالة (قوله) فالوجه) أي مع رجل (قوله) به رمق) هو بقية الروح اتفاني فلو كان
يذهب ويحيى فلا شيء فيه كناية (قوله) خمله آخر) صوابه ؛ اسقاط لفظة آخر وعبرة الملتقى ولومع الجرح
رجل خمل ومات في أهله فلا ضمان على الرجل عند أبي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن اه وقد صرح في
الولي الجلية بأن هذا بناء على ما اذا كان جرحاً في قبيلة ثم مات في أهله اه وبه علم أن الكلام في الرجل التي
وجرح في الجرح فتدبر (قوله) يضمن) لان بدنة في المحلة فوجوده جرحاً في يد كوجوده فيها دية تقب
القسماء عليه والدية على عاقلة فكانت حمله مقتولا اتفاني وقدم في الملتقى قول أبي يوسف كالشارح فظاهره
اختياره (قوله) وفي رجلين) أي كافي بيت كما في الهداية قال الرمي وفي امرأتين وأمرأة ورجل كذلك وانما لم يكن
معه أحد فلقسماء والدية على عاقلة المالك اه (قوله) بلانث) اذ لو كان معه ثالث يقع الشك في القاتل
فلا يتعين واحد منهما كفاية وقال الرمي بقية لانه لو وجد ثالث كان كالدار اه أي نصب على المالك أقول
ومفاد هذه المسئلة تقيد ما مر من قوله وانما وجد في دار انان فعليه القسماء الخ بما اذا بقي مع القاتل رجل
آخر وكذا قوله فيه وان وجد في مكان محلول فعلى الملاك والافلاقسام الظاهرها وجوب القسماء على صاحب
البيت الذي في الرجلان ولم أر من يعلى ذلك فلتأمل ثم يأتي في البر الملتقى بعد ذكره قول أبي يوسف وقول
محمد قال وفي قياس قول الامام تكون القسماء والدية على صاحب البيت اه ومثل في القهستاني وبه قال
الاشكال لكن بقي أنه يقال انهم مائة على قول الامام في المسائل المارة تحت اعتبروا الملاك ثم متى هناء
الهداية والملتقى وغيرهما على قول أبي يوسف ولعله لعدم رواية عنه في هذه المسئلة بل دليل قوله وفي قياس قول
الامام فتأمل (قوله) خلافاً لمحمد) حيث قال لا يضمن لانه يحمل أنه قتل نفسه ويحتمل أنه قتله الآخر فلا يضمن
بالشك هذه به قال الرمي يعني بالقسماء والدية على مالك البيت أعني عاقلة تبه اه وقد مر أن هذا هو قياس
قول الامام فتأمل وقال الرمي أيضاً وعند أبي يوسف لمحمد أقول مدركه كذا قد بقته غير الثاني وكثيراً ما وقع (قوله)
وفي قتل قرية) الاضافة على معنى في (قوله) وتدى عاقبتها) أي أقرب القبائل اليها بالناس الاجوار اتفاني (قوله)
في هذه المسئلة) بقية لان المرأة لا تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورتهن الصور على ما يجي في المعامل
وتدخل في هذه المسئلة لانها لها عاقلة والقائلة تشارك العاقلة لانها الواجبة على غير الماتر فعلى الماتر
اولى وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قتيلاً في دار امرأة أو في مصر ليس فيمن عشرتها أحد ما اذا كانت عشرتها
حضوراً تدخل معها في القسماء اه كفاية (قوله) وان وجد قتيلاً (الخ) هناء في الجرح اما المالك انما وجد قتيلاً
في دار نفسه فهذا اتفاقاً لان حال ظهوره وقته بقية الادعى حكمه لان الكلبة لا تنسخ اذ مات عن وفاء

الدية على صاحب البيت فهذا صريح في أن وجوب الدية على من مع القاتل ليس قول الامام فلا يصح أن يكون تقيد المذهب ولا يصح أيضاً
أن تكون المسئلة مفرغة على قول الثاني بل أنه يعتبر السكن قالوا أو كثر واضيع قوله بلانث وأصل الخلاف في اعتبار المالك
أو حنيفة لا يعتبر المالك وقال الثاني المعبر بالسكن كن ثم قال شيئاً لعل الامام يعتبر المالك عند عدم التهمة الظاهرة ولذا وجدت التهمة
الظاهرة يعتبر بالسكن وهي لا توجد لنا كان مع القاتل واحد فقط ولا دخل في هذا قول الحشى وقياس قول أبي حنيفة الخ كامل اه

فأدبته على عاقلة ورثته) عند أبي حنيفة (وعندهما هو فرلاشي قه) أي في القليل الذكور (وبه يفتي) كذا ذكره من لا يخسر وتعالما رجع صدر الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم أن الكمال فقال لهما أن الدار في يد محين وجب الجرح فبعض كأنه قتل نفسه فيكون هدرا وإن القسامة إنما تحب بظهور القليل (٤٢٣) وحال ظهور الدار لورثته فذبت على عاقلة بل يقال العاقلة إنما يتصلون

ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لأن الإيجاب ليس للورثة بل القليل حتى تقضى منه دينه وتنفذ صباه ثم يتخلله الورث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه أن قتل أمه تحب الدية على عاقلة وتكون له ميراثا فتنبه (ولو وجد في أرض موقوفة أو دار كذلك) يعني موقوفة (على) أي راب معلومة فالقسامة والدية على أربابها) لأن تدبره لهم (وان كانت) الأرض أو الدار (موقوفة على المسجد فهو كالو وحده) أي في المسجد زبلي ودر وسراجه وغيرها وقد قلناه قلت والتقسيد يكون الأرباب للموقوف عليهم معلومين لضرب غير المعلومين كالو كان وفقا على الفقهاء المساكين فان الظاهر أن الدية تكون في بيت المال لانه حثيث يكون من جلة ما على مصالح المسلمين فاشبهوا ما قاله المصنف بخنا (ولو وحلف معسكرف فلاه غير ملوكة في الخيمة

فجعل كأنه قتل نفسه فمأفهومه عنه وغررا الأفكار ثم هذا حيث لم يعلم أن الصوص قتله لما في الدائع من باب الشهيد في الحنازير لولا أن علمه الصوص للاقى المعسر فقتل سلاحا وغيره فهو شهيد لان القتل لم يتخلف دلا هو مال اه قال في المعسر هنا فمأفهومه أن من قتله الصوص في بيته ولم يعلمه قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على أحد لانهم لا يجبان الا إذا لم يعلم القاتل وهذا قد علم أن قتله الصوص وان لم يثبت عليهم فقرارهم فلم يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون اه أقول ويحمل أيضا من قتله الصوص في غير بيته قتائل (قوله) فالدية على عاقلة ورثته) وقيل على عاقلة اذا اختلفت عاقلة وعاقلة ورثته والاول أصح كافي الكفاية عن البسوط قال في العتابة ولم يذكر القسامة في الأصل فهم من قال لا تحب ومنهم من قال تحب واختاره المصنف اه أي صاحب الهداية (قوله) وعندهما (الخ) هو رواية عن الامام أيضا اتفاني (قوله) تعالما رجع صدر الشريعة) حيث قال والحق هذا لان الدار في يده حال ظهور القتل فبعض كأنه قتل نفسه فكان هدرا وان كانت الدار للورثة فالعاقلة إنما يتصلون الخ قال الرمي وفي الحماوى القدسي وبه أي يقول لهما تأخذاه (قوله) وخالفهم ان الكمال) حيث جزم في منته بقول الامام لم يرجع على ما ذكره صدر الشريعة بل ردما استند اليه بقوله لا يقال المشعر بالسقوط رأسا وكذا تسع الهداية وشروحات تأخير دليل الامام المنضم لنقض دليلهما مع دفع ما رد عليه وكف لا والتون على قوله تذهبهم (قوله) ولا يمكن الإيجاب على الورثة) أي فظرا الى الأصل فان ما زلت العاقلة ليس بطريق الإيجاب عليهم ابتداء بل بطريق التصل وانما أصل الإيجاب على الورثة كما أفاده بقوله إنما يتصلون الخ وقيل انه على العاقلة ابتداء وهو خلاف الصحيح كما فسدها في الحنايات في فصل في القتلين (قوله) لان الإيجاب ليس للورثة الخ جواب بقوله لا يقال وفي هذا جواب عما ذكره الشارح قبل دية بقوله وقد يقال لما كان هو لنفسه لا دية فغيره بالأولى لقوة التنبه اه فقال اذا كان الإيجاب لنفسه أمثلة فكيف يدعى عاقلة لاشبهه ماصلا (قوله) حتى تقضى منه الخ) أي من الواجب المفهوم من الإيجاب وأجاب الاتفاني أيضا بان العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فواجب على غير الورثة من العاقلة بحسب ظهور تذهبهم وهذا لان عاقلة الرجل أهل دياره عندنا اه (قوله) فتنبه) أي لوجه المخالفة لصد الشريعة وغيره وهي ظاهرة (قوله) على أربابها) الظاهر أن الدية تتصلها عنهم العاقلة تأمل (قوله) فهو كالو وحده) (قوله) فله المصنف فالوجود في وقف مسجد محله أو مسجد جامع كالوجود فيها وحكمها قد تقدم رملي (قوله) فله المصنف بخنا) وأقره الرمي وقال وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة (قوله) ولو وحلف معسكرف فلاه) أحسن من قول الهداية في معسكرف أقاموا في فلاه لان المعسكر بفتح الكاف منزل العسكر وهو الخندق فكان حقه أن يقال في معسكرف كقوله الاتفاني أما هنا فصيح لاداء المكان (قوله) في الخيمة والقسطاط) أي فالوجود القليل في الخيمة والقسطاط وهو الخيمة العظيمة مغرب (قوله) على من يسكنها) أي القسامة والدية لا يهمني في يده كافي اندرز بلعي (قوله) وفي خارجهما (الخ) عبارة تار بلعي وان كان خارجا منها يتظر فان كانوا زوا فإبل متفرقين فعلى القليلة التي وحدها القليل الخ فالمراد كون القليل خارجا عن الخيمة والقسطاط لا العسكر فانه غير متناول في كونهم في الخارج أو الداخل فقول الشارح تعالما والدرأئيا كما كنوا رجاها فنبه نظر فندبر (قوله) فعلى قسلة الخ) لانهم لما زلوا فإبل قتال في أما كن مختلفة صارت الامكنة تجزئة الحال المختلفة في المعسر رملي (قوله) كما من بين القرنيين) أي على أقره ما واناسوا وافلهم ماز بلعي (قوله) مختلفين) أي مختلفين (قوله) فعلى كل العسكر) أي تحب غرامه ما وجب خارجا عن إيجابهم عليهم كهمز بلعي (قوله) فلا قسامة ولا دية لان الظاهر أن العدو قتله جلالا للمسلمين على الصلاح بخلاف المسئلة المارة وهي ما إذا قتل المسلمون عصابة

والقسطاط على من يسكنها وفي خارجهما) أي الخيمة والقسطاط (ان كانوا) أي كما كنوا رجاها (فإبل فعلى قسلة) فإبل فعلى قسلة وحدها القليل فيها ولو بين القليلين (كان) حكمه (كام) (بين القرنيين) ولو زلوا جلة مختلفة فعلى كل العسكر ولو كانوا قسلة فإبل فعلى قسلة فإبل فعلى قسلة (ولو) كانت الأرض التي زل فيها العسكر (ملوكة فعلى المالك) بالإجماع لانهم سكان ولا راجون المالك في القسامة

والدية دور لكن في الملتقى خلافا لأبي يوسف فتنبيهه (و) فيها (ولو وجد في قرية (٤٣٣) لا ينالهم يكن على الأناهم فاسموهي على

عاقبتهم) لاسمهم يسوا
من أهل اليمن (وان
كان فيهم مدركا فعليه
لانه من أهل اليمن
ولو لم يسمه (دور) ف
لو وجد في دار صبي
أو ممتنوع فعلى عاقلتها
ولو في دار ذي حلف
نحسب يدي من ماله
ولو عاقلا فعلى العاقلة
ولو لم ير رجل في محلة
فأصابه سهم أو حجر ولم
يذكر من أين ومات منه فعلى
أهل المحلة القسامة

والدية سراجية وفي
الخاتمة وحد بهيمة أو
دابة مقتولة فلا شيء فيها
وان وجد مكمات أو يدبر
أوامر ولد قتيلا في محلة
فالقسامة والقسمة على
عواقلهم في ثلاثين
ولو وجد العبد قتيلا
في دار مولاه فهدر الأ
مدون ناقصته على مولاه
لغير ماله حالة ولا مكنا
نقصته على مولاه مؤجلة
ولو وجد المولى قتيلا في
دار ماله أو مدون أو
لا فعلى عاقلة المولى ولو
وجد الحر قتيلا في دار
أبيه أو أمه أو المرافق دار
زوجها فاقسامة والدية
على العاقلة ولا يحرم من
الميراث اه

﴿كتاب للعاقلة﴾
(هي جمع معقولة) يفتح
فسكون ضم (وهي
الدية) وتسمى عقلا
لأنها تعقل البهائم أن

فأجواب عن قتل فليس فيها جهة الجمل على الصلاح ففي حال القتل مشكلا فأوجبت القسامة والدية على أهل
ذلك المكان ولو رد النص بأضافة القتل المهم عند الاشكال وكان أهل عمار ورفه انتصر أولى عند الاحتمال
أنا في الغناية (قوله) (الكن في الملتقى) انتصر على قوته بالأجاص وفي الهداية كافي الملتقى وهو الموافق
لما مر عن أبي يوسف في المحلة والدار من أن السكان يشاركون الملائك وعلى ما في الدرر يحتاج أبو يوسف إلى
الفرق وقد كان ماز يطى أن نزول العسكر خلالا محال فلا يعتبر والتزوي في الدار للقراري فعتبر (قوله) (وهي)
أنظر ما مرجع الضمير فإني أرى المصلحة في الدرر ولا في الملتقى (قوله) (وهي على عاقبتهم) وكذا الآية وهو
ظاهر ط (قوله) (فعليه) أي القسامة والدية ط عن الهندية والنفاء أن الدية تصح لها عنه عقته وحمل
عليه الكل أو تقسم على الروس كما مر في الدار المشر كفي بحر ثم رأيت في غاية السان عن شرح الكافي أن
القسامة على المدرك وتكرار يمين عليه لانه من أهل ذلك وعلى أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين وغنامه
فيها (قوله) (ولو تعاقلا) أي أهل الدعة (قوله) (فلا شيء فيها) أي لا غرامة ولا قسامة ولو رد النص في الأذى
على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره (قوله) (في دار مولاه) أما في غيره للمولاه نص القسامة والدية
شربلا لم يؤخذ القسمة في ثلاثين كما قدمه السارح (قوله) (فقصمته على مولاه) أي في ماله لان حق
الغرامة كأن متعلقا بعاليته وجعلناه كآه أهلكه ولو ألجبة (قوله) (على مولاه) أي دون العاقلة خاتمة (قوله)
مؤجلة) أي في ثلاثين تقضى منها كآته ويحكم بحرته وما بقي يكون ميراثا لمولاه ثم غناية (قوله) (فعلى
عاقلة المولى) أي الدية والقسامة ط عن الهندية (قوله) (والقسامة والدية على العاقلة) أي عاقلة رب الدار
وعبارة الخاتمة في القسامة والدية على العاقلة والظاهر أن قوله والدية على العاقلة حلة تستأنف وأن القسامة
على رب الدار الآن يحمل على أن عاقلة حاضر من فسكون عليه وعلمهم وفي الوالدية وإذا وجد الرجل قتيلا
في دار الأب والأخ فلا دية على عاقلة وان كان هو الوارث اه والله اعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم كتاب للعاقلة﴾
كذا ترجم في عامم للعبارة وفيه اه إذا كانت جمع معقولة وهي الدية لزم التكرار لان أقسام الديات مرستوفى
والمقصود هنا بيان من يجب عليهم الدية بأنواعهم وأحكامهم وهم العاقلة فالنسب أن يترجم بالعواقل لانه جمع
عاقلة طوري وشربلا (قوله) (جمع معقولة) ككسار جمع مكرمة (قوله) (لأنها تعقل البهائم أن تسفل)
أولان الأبل كانت تعقل بضاهة وفي المقتول ثم هذا الاسم فسبب الدية معقولة وان كانت دواهم أو دنانير
اتفق (قوله) (أي عسكه) الأولى عسكه وفي بعض النسخ بدون ضمير (قوله) (والعاقلة أهل الديوان) قال
في المغرب الديوان البحر دمن دون السك اذا جمعها لانهما قطع من القراطيس مجموعة ويرى أن عمر أول من
دون الديوان من أي رب البحر انشأه ولا ولا القضاء ويقال فلان من أهل الديوان أي من أمت اسمهم في الحرمة
اه وفي غاية السان عن كافي الحاكم بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه فرض للعاقلة على أهل
الديوان وذلك لانه أول من فرض الديوان وجعل العقل فهو كل قبل ذلك على عشرة الرجل في أموالهم ولو يكن
ذلك لسمه تغيير الحكم الشرع بل يقرر اه لانه عرف أن عشره كانوا يتصلون بطريق النصرة فعلى كان التناصر
بالأبات جعل العقل عليهم حتى لا يحسب على التسوان والصبيان لانه لا يحصل منهم التناصر اه وفي العراج
طعن بعض المحدين وقال لأخانية من العاقلة تكون في حال القتال لقوله تعالى ولا ترزقوا زواجرهم فقلنا
إيجابا عليهم مشهور ثبت بالأحاديث المشهورة وعليه عمل الصحابة والتابعين فتراده على الكتاب على أن العاقلة
يتصلون بالخصم لا يتصرفون بهم ويركهم حفظهم ومراقبتهم وخصوا بالضم لانه انما قصر لقوته بانصاره فكانوا هم
المقصرون وكانوا قبل الشرع يتصلون عنه تكرا ما أمطنا عانا لمعرف فالتسرع فقر ذلك وتوجه هذه العادة
بين الناس فان من لحقه خسار من سرقة أو وقع يجمعون له ماله لا العنى اه ملخصا (قوله) (وهم العسكر)
أي المراد بهم هنا العسكر قال في الدرر الملتقى فالنساء والذرية من له حظ في الديوان وكذا المحنون لاشئ عليهم من
الدية واختلف في دخولهم ولو بشر والقتل مع العاقلة في الغرامة والصحيح أنهم يشاركون العاقلة كافي

تسفل أي عسكه ومنه العقل لانه يبع القبايح (والعاقلة أهل الديوان) وهم العسكر وعند الشافعي أهل العسيرة وهم العصابة

(المن هو منهم فيجب عليهم كل دية وبجنت بنفس القتل) خرج ما اقبل مال الاصلح أو بشبهه قتل الأباية عند اقدستى ماله كأمير في الجنابات (فتؤخذ من عطاياهم) أو من أرزاقهم والفرق بين العطية والرزق أن الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة أو مأمونة والعطاء ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل بصره وغناه في أمر الدين (في ثلاث سنين) من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القتال عند ما بان قتل الاب انه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب مال (افان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ منه) لحصول المقصود (وان لم يكن) القتال (من أهل الديوان) فعاقلته قسمة) وأقاربه وكل من ينصير هو به تنوير البصائر (وتقسم) الدية (عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث ولم يزد على كل واحد من كل الدين في ثلاث سنين على أي ربة) عني العطين فستاني فليصف (فان لم تسع الشبهة ثلاث ضم إليهم

الشربة لئلا عن التبيين اه (قوله لمن هو منهم) أي يعقلون لقتال هو منهم قال في غرر الأفكار فان كان غاز با فعاقلته من رزق من ديوان القراء وان كان كاسا فعاقلته من رزق من ديوان الكتاب اه وتقدم في الدر المتقى كالقهرستاني يكون من أهل مصر هم لمن مصر آخر وقتل مطلقا وفي الهداية ولا يعقل أهل مصر لاهل مصر آخر اذا كان لاهل كل مصر ديوان على حدة وقال الاتفاقى وهذا اذا كان ديوان كل واحد من المصريين مختلفا لانه لم يوجد الانتصار بينهم محضتوا وأما اذا كان ديوانهما واحدا وكان الخاني من أهل ديوان ذلك المصر الآخر يعقل عنه أهل ذلك المصر (قوله خرج ما انقلب مالا الخ) أي خرج القتل الذي انقلب موحيا إلى المال يعارض صلح أو شبهة فانه لم يجب بنفس القتل فلا تصحله العاقلة كما يأتي (قوله فتؤخذ من عطاياهم أو من أرزاقهم) أي لا من أصول أموالهم قال في الهداية ولو كانت عاقلة رجل أو حبيب الرزق يقضى بالدية في أرزاقهم في ثلاث سنين لان الرزق في حقهم غزاة العطاء ثم يظن ان كانت تخرج أرزاقهم في كل سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث غزاة العطاء أو في كل ستة أشهر يؤخذ منه سدس الدية أو في كل شهر يؤخذ خمسة من الشهر حتى يكون المستوفى كل سنة مقدار الثلث وان كان لهم أرزاق في كل شهر أو عطية في كل سنة فرضت في العطية لانه أسهل لان الأعطية أكثر والرزق لكفاية الوقت فتفسر الاناميه اه (قوله والفرق الخ) وقيل العطية ما يفرض للقتال والرزق ما يجعل لفقر الملسلين اذا لم يكونا مقاتلين ونظريه الاتفاقى (قوله في ثلاث سنين) اعلم ان الواجب اذا كان ثلث الدية أو أقل يجب في سنة واحدة وما زاد على الثلث إلى تمام الثلثين في السنة الثالثة وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة تهدية وفيها وقتل عشرة رجال خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين اعتبار الجزء بالسكل (قوله من وقت القضاء) أي بالدية لا من يوم القتل والجنابة كما قال الشافعي غرر الأفكار (قوله فان خرجت العطايا الخ) ذكر في الجميع ودر البصائر انها تؤخذ في ثلاث سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر قال في غرر الأفكار لكن في الهداية وغيرها انه أعطت العطايا في ثلاث سنين مستقلة بعد القضاء بالدية في سنة واحدة أو في أربع سنين تؤخذ الدية كلها في سنة واحدة أو أربع سنين لان وجوبها في العطية لا تخفف وإذا حصل في أي وقت أخذ فعلى هذا كان المراد من ثلاث سنين ثلاث عطية ولو اجتمعت عطايا سنين ماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء اه أقول فعلى هذا يفرق بين العطاء والرزق فان الرزق اذا خرج في أقل من ثلاث سنين يؤخذ بقدره كما قدمناه فالسنة في حق حقيقته بخلاف العطية تأمل ثم رأيت التصريح بالفرق في الغنى معال بان الرزق ما كان مقدرا بالكفاية لم يخرج بالأخذ منه في أقل من ثلاث سنين (قوله وكل من ينصير هو به) قال في الهداية والتبيين يعقل أهل كل مصر عن أهل سوادهم لانهم أتباع لأهل المصر فانهم اذا خرجهم أمر استنصر وأجهم فيعقلونهم أهل المصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كان منزله بالبرصة وديوانه بالكوفة عقل عنه أهل الكوفة لانه يستنصر بأهل ديوانه لا بغيره والحاصل ان الاستنصار بالديوان أظهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى و بعد الديوان النصرة بالنسب وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعامل منها أخوان ديوان أحدهما بالبرصة وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه وانما يعقل عنه أهل ديوانه ومن جنى جنابه من أهل البرصة وليس له في أهل الديوان عطاء وأهل البادية أقرب اليه نسباً ومكانه المصر عقل عنه أهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط ان يكون منه من أهل الديوان قرابة لان أهل الديوان هم الذين يذرون عن أهل المصر ويقومون بنصرتهم وقيل اذا لم يكونوا قريباً له لا يعقلونه وانما يعقلونه اذا كانوا قريباً له في البادية أقرب منهم نسباً لان الوجوب بحكم القرابة وأهل المصر أقرب منهم مكاناً فان كانت القدرة على النصرة منهم وصار نظير مسئلة التسمية المتقطعة اه أي أن أولي الأعداء برزج اذا كان الأقرب غائبا عنه وذكر الاتفاقى أن القول الثاني أصح (قوله على الأصح) وقيل يؤخذ من كل واحد في كل سنة ثلاث نفرهم أو أربعة كفى للمتنق (قوله ثم السنين الخ) كان الناس ان يذكره بالقضاء عقب قوله فان خرجت العطايا الخ (قوله فان لم تسع الشبهة لئلا) أي بان تكون غزاة ثلث فتمسيرا الحسماً كتر من ثلاثة

أربعة درمتي ثم عبارة الهداية وغيرهاتسع شاعن في أوته فكان على المصنف اتعبيه أو حذف اللزمن
 قوله ذلك والقصة غير قد قال في الهداية وعلى هذا الحكم الزايات إذا لم تقع لثقل أهل رواية ضم اليهم أقرب
 الزايات يعني أقربهم نسبه إذا خرمهم الأمر الأقرب فالأقرب ويقول ذلك إلى الإمام لأنه هو العالم به اه (قوله)
 على ترتيب العصبان فبعدم الأخوة ثم بوجه ثم بالأعمام ثم بوجه ثم بالأخوة من أولاد الحسن رضي الله
 عنهم بنسب حبه لذلك ضم إليه قبيلة الحسن رضي الله عنه ثم بوجه لأن لم ينسب هاتان القبيلتان ضم عضيل
 ثم بوجه كما في الكرماني وأما القاتل وأبناء ولا يسلخون في العاقلة وقبل يسلخون وليس أحد ازوجين عاقل
 لا آخر وعماه في القهستاني (قوله والقاتل عندنا كاحدهم) يعني إذا كان من أهل العنطه أمانه البركن فلا شيء
 عليه من الدية عندنا أيضا ذكر في المبسوط وعند الشافعي لا شيء عليه مطلقا معراج (قوله فيشار إليهم على
 الجميع) تقدم في القسامة أنه اختيار المتأخرين ومضى في الهداية معنا على عدم المشاركة قال في الكفاية وهو
 اختيار الطحاوي وهو الأصح وهو أصيل رواية محمد اه لكن ذكر في العناية أن ما تقدم انما هو فنياً لا يوجد
 القتل في دار امرأه فأدخلها المتأخرون مع العاقلة فتقدر هافا فله بسبب وجوب القسامة أمانها فهو فنياً إذا
 كانت قاتله حقيقة والفرق أن القسامة تستلزم وجوب الدية على المقتسم أما بالاستقلال أو بال دخول في العاقلة
 عندنا بالاستقرار وقد تحقق اللزوم فتصدق اللزوم بخلاف القتل مائة قوله قد لا يستلزم الدية اه لمخصا
 نوعه فلس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع فتأمل (قوله قبيلة سيده) أي مع سيده كما في
 التبريزي له عن البرهان وغيره المقتضي وعاقلة المقتي ومولى الموالاة مولا عاقلة وهي أخضر وأظهر (قوله)
 جناية بعد من إضافة المصدر إلى فاعله وأما الجاني حر على نفس عبد فبأنى ط (قوله ولا بعد) أي في النفس
 أو الطرف فإن العدل لا يوجب التعقيب بعمل العاقلة فوجب القودية قهستاني (تنبيه) قال في الأشباه لا تعقل
 للعاقلة المدل في مسئلة ما إذا غاب بعض الأولياء أو صلح فان نصيب الباقي ينقلب مالا يتحصله العاقلة اه
 أقول وقد قدمنا في باب القودية ما دون النفس عن العلامة فاسم أنه خلاف الرواية ولم يقل به أحد والذي في سائر
 الكتب أنه في مال القاتل فتنبه (قوله) وأقوله أنه بعد الأولي كقتله كإعبره فيما مر فغاليلكون عذرا لا شبهة
 ومنها ما إذا قتل رجلا أو حدهما صبي أو معتوه أو آخر عاقل بالغ أو أحدهما مجنون أو آخر بص (قوله ولا ما زئم
 بصلح) أي عن دم عدا أو خطا ط فانه على القاتل حالا لا تأجيل قهستاني (قوله وأعراف) أي يقتل خطأ
 فانه على المقر في ثلاث سنين قهستاني (قوله ولا مادون نصف عشر الدية) أي مادون أرض الموصضة وهو
 جسمه ثم وهذا خاص فمادون النفس أما بدل النفس فصحة العاقلة وإن قل كما لو قتل مائة رجلا حر فعلى عاقلة
 كل ما قدرهم أو قتل رجل عدا فمماثلة لثلاث العاقلة لأن بدل النفس بث النصف وجوبه على العاقلة اه
 لمخصا من العناية والكفاية * (تنبيه) * قدم الشارح قبل فصل الجنين أن النصف أن حكمه العدل
 لا يتحصله للعاقلة طلقا أي وإن بلغت أرض الموصضة وذكر الاتفاق عن الكرخي أن العاقلة لا تعقل جناية
 وقعت في دار الحرب لأنه في مال الجاني (قوله لقوله عليه السلام الخ) ذكر كفها وثاني كتبهم عن ابن عباس
 موقوفهم فوالا لكن قبل أن من كلام الشعبي قال في القاموس وأول الشعبي لا تعقل العاقلة عدا وأولاء عدا
 ليس يحدث بكتابهم الجوهري ومعناه أن يجني الحرة على عبد لا بعد على حر كاتوم أو حصة لأمول كان للمغني
 على ما فهمه لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد لم يكن ولا تعقل عدا قال الأصمعي كلف ذلك أبو يوسف
 بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلمته وعقلته عن حق فهمته اه أي لأنه يقال عقلت القاتل إذا أعطيت دينه
 وعقلت عن فلان إذا رتبته دية فأعطيت بعتنه وأحب أن عقلمته بعمل معنى عقلت عنه وبدل عليه السابق
 فهو قوله عدا وكذا السابق وهو ولا تسلموا ولا اعترافا لأن معناه من عدا وعن صلح وعن اعتراف تأمل والأحسن
 أن يجنب بأنه من الخلف والإصل والأصل عن عبد أقوى دليل على ذلك ما رواه الإمام محمد في موطنه بقوله
 حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال
 لا تعقل العاقلة عدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما يجني المخلو اه فقد جعل الجاني مخلو (قوله بل الجاني) ليس من

أقرب القبائل نسباً
 على ترتيب العصبان
 والقاتل (عندنا
 كاحدهم ولو) القاتل
 امرأة أو صبياً
 أو مجنوناً فيشار إليهم
 على الجميع زيلي
 وعاقلة العتق قبيلة سيده
 ويعقل عن مولى
 الموالاة مولاة وقبيلة
 مولاة (و) أعلم أنه
 لا تعقل عاقلة جناية
 عبد ولا عدا وإن سقط
 قوده بشبهة أو قتلها به
 عدا كالمس (ولا ما زئم
 بصلح أو اعتراف)
 ولا مادون نصف عشر
 الدية لقوله عليه السلام
 لا تعقل العواقل عدا
 ولا عبداً ولا صلحا
 ولا اعترافاً ولا مادون
 أرض الموصضة بل
 الجاني (الأن يصدقوه

في اقراره أو تقوم جهة) وانما قبلت بالبدنة فنامع الاقرار مع أنها لا تعتبر معه لانها ثبتت مالم يسبب ثابت باقرار المدعي عليه وهو الجواب على العاقلة (ولو تصادق القاتل وأولاه المامول على أن قاضي بلد كذا قضى بالبدنة على عاقلة له فثبتت بالبدنة وتكونها العاقلة فلا شيء عليها) أي على العاقلة لان تصادقها مالم يسبب محبة عليهم (٤٣٦) ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقها محبة في حقهما زبلي واعلم أن الخصم في ذلك

لفظ الحديث وانما هو عطف على جملته قوله واعلم أنه لا تغفل عاقلة جنابة عبد الخ أي بل يعمل ذلك الجاني وحده أي ولو حكما كولي العبد كما أوردته القهستاني وأهو عطف على قوله ولا ماله من بصلح أو اعتراف أو شيء بل يد قول المصنف الآن يصدقوه عاقلة من المتر (قوله أو تقوم جهة) هذا إذا أقامه قبل أن يقضى بها القاضي أي بالبدنة على المقر أو الموقض بها في ماله ثم أقامه الحيولة إلى العاقلة لا يمكن له ذلك لان المال قد وجب عليه بقضائه القاضي فلا يكون له أن يبطل قضاءه بينته صريحه في الميسوط اه رمي (قوله باقرار المدعي عليه) منعق بنات وضيم وهو عائد على ما (قوله ولا عليه في ماله) معطوف على قوله فلا شيء عليها والضيم القاتل (قوله لان تصادقها محبة) على القرم والقاتل حصته فقط وانما يلزم جميع الدية كما في المسئلة الاولى لانه لو وجد المصدق من الولي بالقضاء بالبدنة على العاقلة في الاولى وقد وجدتها فاقعة فأفاده الزبلي (قوله في ذلك) أي في دعوى القتل ط (قوله لان الحق عليه) أي وانما ثبتت على العاقلة بطريق التحمل خاتبة (قوله لا العاقلة) هذا ليس في عبارة الخاتبة لكنه انخسف مفهوم المحصر في قوله هو الجاني (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على أيما كان له أو ناطره أنه لا يلزم شيء تلك الدعوى ط (قوله وبقي هنائي الخ) يخرج الجواب من وجه آخر يحصله ألقا قلنا بعضه اقرارهم يلزم جريان الحلف لان القاعدة أن كل موضع لو أقر به لزمه فإذا أنكر يستحلف الا في اثنين وخمسين مرة وتقصمت آخر الوفاء ليست هذين الكن أو رد عليه أن الخصم هو الجاني كما هو ولا يستحلف من ليس بخصم ومقتضاه أن لا يصح اقرارهم ووجهه أن الله إنما أقرهم بطريق التحمل عن القاتل أو اقراره في الحقيقة اقراره عليه وإذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم موجهه اذ لا يمكن تحمل مالم يسبب ثابت بخلاف ما إذا أقر بالقتل وصدقوه فانه يلزمهم كما هو لان تصديقهم أنهم هم المحصر ما هو ثابت باقراره وهذا الذي حرر العلامة الرمي لزوم التحليف على نفي العلم بالمصرحوا به من أنه لو قال كفت عاكلة على زيد أو أقر الكفيل بأنه على زيد كذا أو أنكره زيد ولا يستلزم الكفيل دون الاصيل فيه علم أن الاقرار اذا وجد تفاذ على المقر لا يتوقف على الاصل اذ هو محقق وان كانت قاصرة ومسلتنا فليدعه قال وقد تغفلت بالنقل في الثالث من جامع الفصولين دعوى القتل المطلق على القاتل تسع والبدنة عليه تغيب نفسية العاقلة ودعوى البدنة على العاقلة نفسية القاتل هل تضع فعلى قياس ما كتبنا من دفع في آخر الفصل السادس ينبغي أن لا يصح دعواه الكيل بدعوتهم اه ملخصا أي فان مفهومه ان قصص بقدر ما يخصهم من الدية تأمل (قوله فاه المصنف) أي قال قلت يؤخذ في هذا (قوله يعني اذا قتله الخ) لا حاجة اليه مع قول المتن نفس عدا ح ثم ذكر الزبلي ذلك على عبارة الكفيل لانه ليس فيها ذكر النفس فكان المناسب لشرح أن يقول قيد بالنفس لان العاقلة الخ (قوله لا تتحمل أطراف العبد) لانه يسلبهم السلب الاول ولما لا يجري فيها القصاص من الجمر والعدا اتفاقا (قوله اذ لم يتناصروا) كذا فيما رأيت من النسخ وصوله اذ لم يتناصروا لانهم علوا وعدهم خولهم في العاقلة لانهم ليسوا من أهل التصرة ولهذا كان أصل الرواية بعد خولهم وان باشرها كما قدمنا تقريره (قوله وان اختلفت ملهم) قيد في المتن بقوله ان لم تكن العداوة بين المتنين فظاهر كالمودع النصارى اه وهو مستفاد من قول الشارح يعني ان تناصروا (قوله كالسلم) عبارة الاتفاق وغيره والافق ماله في ثلاثين من يوم يقضى به كما في المسلم وهذا الذي أمه السلم في بيت المال (قوله كما بسطه في الحبس) حيث قال لان الجواب في الاصل على القاتل وانما يقول على العاقلة بالقضاء فاذ لم يوجد عاقلة بقى الدية عليه كالمسلمين في دار الحرب قبل أحد حدهما صاحبه ففعله في ماله اه (قوله وحري أسلم) أي لو بال أحدنا (قوله فادى في بيت المال) لان جماعة المسلمين هم أهل نصرته

هو الجاني لان الحق عليه ولو كان مريبا فانخصم أو خاتمة قلت يؤخذ من قوله أنخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان ميبا فاعين صبة فانت فأراد ولها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والجواب انه لا تحليف لان ذلك فرع محبة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي هنائي وهو ان العاقلة لو أقر أو بطل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم بالبدنة أم لا فان قلنا نعم ينبغي أن يجري الحلف في حقهم فله ظهور فأنته قاله المصنف بحثا لمصر (وأن جنى حر على نفس عدا خطافه على عاقلة) يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل أطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس أيضا (ولا يدخل صبي وامرأة ويجنون في العاقلة اذا لم يتناصروا) يعني لو

القاتل غيرهم والافيد خول على الصحيح كما هو (ولا يغفل كافر عن مسلم ولا يعكسه) لعدم التناصر (والكفار متعلقون فيما بينهم وان اختلفت ملهم) لان الكفر كلمة واحدة يعني ان تناصروا والافق ماله في ثلاثين كالسلم كما بسطه في الحبس (واذا لم يكن للقاتل عاقلة) كقبط وحري أسلم (قوله فادى في بيت المال) في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر رازية

يجعل الزبلي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم (٤٢٧) من أن تناصرهم قد انعدم

ولهذا اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكذلك ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال زبلي وخداية ومقتضى أنه لو له وارث معروف لا يلزم بيت المال وباقي التصريح به (قوله وجعل الزبلي) وقد صاحب هذا بقوله (قوله) عن خوارزم أي ما كان حال أهل خوارزم أم ح وعبارة المجتبى قلت وفي زماننا نحو زبلي لا يكون إلا في مال الحائي إلا اذا كان من أهل قرية أو أمة يتناصرون لأن العشار فيه أقدروعت وجة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انعدم نعم أسامي أعطاه مكتوبة في ديوان الوفا ومثبات لكن لا يتناصرون به فحينئذ أن يجب في ماله أم (قوله يرجع وجوبها في ماله) خبر قوله وظاهر قلت ولا حاجة إلى جعله ترجيحاً لرواية الشاذة بل يمكن ترجيح ما ذكر في ظاهراً الرواية فإن أصل الوجوب على القاتل وحيث لا عاقلة تحصل عنه ولا بيت مال يرفع منه يؤخذ من ماله كما مر في الذي فظاهر الرواية مبني على انتظام بيت المال والزم إهدار ماله المسلمين قد يربح رأيه كذلك في مختصر النفاية وشروح الفقهائين حيث قال ومن لا عاقلة له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال إن كان موجوداً ومضبوطاً أو الأي والأليكن كذلك فعلى الحائي (قوله فيودى في كل سنة) (الخ) ظاهر عدم التقيد بثلاث سنين والأفضل من يكون الباقي على أنه مع هذا هو مثل أيضاً أنه إذا أدى في كل سنة من عمره ثلاثة دراهم أو أربعة حتى تنقضي الدية وأذا مات قبل بسط الباقي أو توفى من تركه أو من غيرهم زمن أوضع هذا المقام (قوله قال) أي صاحب المجتبى ونصه قلت وهذا حسن لأن من حفظه فقد أتى في كثير من المواضع أنه يجب الدية في ماله في ثلاث سنين أم أقول وجوبها في ماله في ثلاث سنين هو الموافق لما ذكره في الذي لا إشكال فيه فلتأمل فما ذكر في كثير من المواضع هو الاعدل فعليه لا بعد (قوله وهذا) أي وجوبها في بيت المال أو الخلاف في وجوبها في بيت المال أو في ماله (قوله فلان) أي لا عاقلة له (قوله ومن له وارث معروف) هذا قيداً لخرجه وإن لم يكن للقاتل عاقلة فلا بد في بيت المال كونه عليه فاضحان حيث ذكر أن ما سبق يحول على ما ذكره يمكن للقاتل وارث معروف بأن كان أسيطاً ومن شبهه أم وقدمنا أم مقدار كلام زبلي ولهذا يتوهم في الرقي بأنه مخالف لما أطلق عامة الكتب وأما في ذلك ولكن فاضحان من أجل من بعد على نفسه لا نه فمما النفس كآمال العلامة فاسم (قوله أم محرم وبارقا وكفر) كتماناً لشرى عبدا مسلماً فاعتقه ثم يرجع المأثم إلى داره فاسترق ثم جنى العتق فهو في ماله لأنه وارث معروف وهو المعتمد أن مراراً لموات لبيت المال لأن معتقه رقيق في الحال أو فادق الخاتمة عن الأصل وكذا لو كان المعتق ذمياً يكون العقل في مال الحائي أيضاً ما حرم أن الكافر لا يعقل عن المسلم فلا يرد ما مر من أن عاقلة العتق قبيلة سيده كذا ظهر في (قوله لا يعقل بيت المال) بل يكون في ماله وإن كان له وارث يستحق ما يستفاد مما قرأناه أنه إذا ورث بيت المال ولم يعقله فاذا لم يرثه ففعله في ماله بالولي ولا شيء على الوارث لأن فرض المسئلة فمن لا عاقلة له (قوله ولا عاقلة للعجم) جمع عجمي وهو خلاف العربي وإن كان فصحاء مغرب (قوله وبه خرف في الدرر) وهو قول أبي بكر الباخي وأبي جعفر الهندواني لا للعجم بل يحفظوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الخاتمة على الغير عرف بخلاف الناس في حق العرب به أخذ الاستاذ ظهر الدين ثمانية (قوله عاقلة) أي إذا كانوا يتناصرون فيما بينهم ولا تتنصرون ما مر من أنه لا يؤخذ في كل سنين كل واحد من العاقلة أكثر من درهم أو درهم وثلاث (قوله إذا خربه أمر) في المغرب خربهم أمر أصابعهم من باب طلب (قوله وتعامه فيه) حيث قال وإن كان له يتناصرون من أهل الديوان والعشيرة والحيلة والسوق فلعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل الحيلة ثم قال الناطقي أم (قوله والحق الخ) قلت للمدار على التناصر كذا كرمي وحديثاً شافه فمما عاقلة والا فلا (قوله لكن خزان الخ) هو تأنيده لما خرب في الدرر (قوله فلا بد في ماله) أي عند عدم وجود بيت المال أو عدم انتظامه كما قدمناه والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب الوصايا)

أراد أن الخاتبة ظاهر المناسبة لأن آخر أحوال الأدي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقته الموت وله زيادة

فلفظها وأمر الله تعالى لكن حرم شيخنا هذا الحائق أن التناصر متفلاً لا تعلية المسئلة والبعض وعنى كل واحد المكر ولصاحبه فقهه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فلا بد في ماله أو بيت المال * (كتاب الوصايا) *

اختصاص بالجناية والديات لئلا ينال الجنابة قد تنقض الى الموت الذي وقته وقت الوصية عتابة والمراد هنا
 آخرني نعم على ما في الهداية فحققي لانه لم يذكر فيها القرائن لكن فيها مذكرة في الهداية بعد كتاب
 الختني فهو نسي أيضا كما قال الطوري (قوله) نعم الوصية والاصاء الخ في المغرب أرضي الذي يتركها لاصاء
 ووصي به توصية والوصية والاصاء اسمان في معنى المصدر ثم هي الموصى به وصية والوصاية بالكرس مصدر وصي
 وقبل الاصاء طلب الشيء من غيره ليعمله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته وفي حديث القائل استوصي بأهل
 علم خير أي اقبل وصيتي فيه واتصبا خبرا على المصدر أي استصا خبرا وفي المصباح وصيت الى فلان
 توصية وأوصيت بالاصاء والاسم الوصاية بالكرس والفتح لغة وأوصيت اليه بحال جعلته اه وفي القاموس
 أوصاه ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاية والوصية اه ونقل الامام النووي عن أهل اللغة أنه يقال
 أوصيته ووصيته بكذا وأوصيت ووصيته وأوصيت اليه جعلته وصيا قلت وبه ظهر أنه لا فرق في اللغة بين
 المتعدي بنفسه أو بالأوامر وأولى في أن كلامنا يستعمل بمعنى جعلته وصيا وان المتعدي بالي يستعمل بمعنى تملك
 المال وان كلام من الوصية والاصاء يأتي لهما وان التفرقة بين المتعدي باللام والمتعدي بالي اصطلاحية شرعية كما
 يفهم من الدرر وبه صرح الطوري عن بعض المتأخرين وكانهم نظرنا في ذلك الى أصل المعنى فان معنى أوصيت
 اليه عهدت اليه بأمر أو لادى مثلا ومعنى أوصيته ملكت له كذا فعدوا كلامنا معا عندنا عتابة به ما تضمنه من
 ثم اعلم أن جمع وصية وصايا أو صاى فقلت الباء الاولى همزة ولو قوما بعد ألف مقالة ثم أبدلت كسر بها
 فتحة فانتقلت الباء الاخيرة ألفا ثم أبدلت الهمزة بذكر اه وقع عتابة ان ألفين بقي أن عومه للوصية والاصاء
 ليس على معنى أنه جمع لهما كما لا يخفى بل على معنى أن الوصية تأتي اسمان المتعدي بالي والمتعدي باللام
 فجمعت على وصايا واداءها كل من المعنيين فلا يراد أن ذكر باب الوصي في هذا الكتاب على سبيل التعليل
 فليأمل (قوله) ختني) فترجع على قوله بمعنى ملكه بطريق الوصية والوضح أن يقول وهي تملك في خبر
 وبرجع الضمير الى الوصية في كلامه ط (قوله) عتابة أو دينا عبارة أنتع وغير عتابة ومنفعة اه (قوله) بطريق
 التبرع متعلق بملك اه ح وهذا القصد كره الزيلعي بعبارة بانه (قوله) لخرج نحو الاقرار بلدين أي الاقرار
 به لا اجنب وفيه أن القائلين من علمائنا بالاقراء اخبارا لتعلم استدلوأ به المسئلة فانه لو كان تملك كالزمان
 لا يتقدم كل المال كما أوضحناه في كتاب الاقرار ختني لاحالة لاحرا له لانه لم يدخل والتحقق أن قد التبرع
 لاخراج التملك بغير عوض كالبيع والاحارة وانه احقر بقوله مضاف الى ما بعد الموت عن نحو الهبة فانها تملك بتبرع
 للمال (قوله) كسبي) أي في أول باب العتق في المرض (قوله) ولا تافيه الخ) جواب سؤال برعنى قوله يعني
 بطريق التبرع فقرر بظاهر وأشار بقوله فتأمل هذه الجواب وذلك لان الواجب لمحقه تعالى ان لا يسقط بالول
 أشبه التبرع ولم يكن كدون العاد اه ح أقول هذا مني على أن المراد بالتبرع ما ان شاء فعله وان شاء تركه وعلى
 ما قدمناه من ادبهما كان بخلافه لا محالة عرض وبه يتدفع السؤال (قوله) وهي على ما في الجنتي) عبارة عن الوصية
 أربعة أقسام واجبة للوصية ودواعي الدين المحمودة ومسحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصلاة والصام
 ونحوها وبساحة كالوصية للاغناسم الاجانب والارباب ومكرهه كالوصية لاهل الفسوق والمعاصي اه وفيه
 تأمل لما قاله في البدائع الوصية ما علم من القرائن والواجبات كالجواز كذا والكفارات واجبة اشر بزيادة
 ومشي الزيلعي على ما في البدائع وفي المواهب يحجب على مدون معا عليه الله تعالى والعباد وهذا مني عليه
 المصنف خلافا لما في الجنتي من التفرقة بين حقوقه تعالى وحقوق العباد وما من سقوط ما وجب لمحقه تعالى
 بالموت لانه على عدم الوجوب لان المراد سقوط ادائها والا فبهي في ذمة فقول الشارح على ما في الجنتي أي من
 حيث التقسيم الى الاربعة تأمل (قوله) وبساحة لفتي) لعل المراد اذا لم يقصد للقرينة ما لو أوصى له لكونه من أهل
 العلم أو الصلاح عتابة له أو لكونه رجلا كشما وزاعيل فينبغي ندبها تأمل (قوله) ومكرهه لاهل فسوق) يرد
 عليه ما في جميع الضاري لعل الفتى يعتبر فيصدق والشارح يستغنى به عن السرعة والزائغ عن الزنا وكذا
 مرادهما اذا غلب على ظنه أنه يصرفها للفسوق والفسوق اه رجح أقول بظاهر ما مر أنها محسنة لكن شئنا

بمع الوصية والاصاء
 يقال أوصى الى فلان
 أي جعله وصيا والاسم
 منه الوصاية وسجيء
 في باب مستقل وأوصى
 لفلان بمعنى ملكه بطريق
 الوصية ختني (هي)
 تملك مضاف الى ما بعد
 الموت) عتابة أو دينا
 قلت يعني بطريق التبرع
 بخرج نحو الاقرار بلدين
 فانه نافذ من كل المال كما
 سجيء ولا ينافيه
 وجوبه لمحقه تعالى فتأمل
 (وهي) على ما في الجنتي
 أربعة أقسام (واجبة
 بالزكاة) والكفارات
 (و) فدية (الصيام
 والصلاة التي فرض فيها)
 وبساحة لفتي (ومكرهه
 لاهل فسوق

نبراب الوصية الا قارب تعليل القول سلطان الوصية ضمن اقرار بنها وصية المكره وساقى تمامه عند
 قولها والاقتسحة) أي اذ لم يعرض لها ما يطلبها (قوله ولا تجع الخ) ردعي من قال بوجوبها والذين
 الاقرار بين اذ كانوا عن لا يرون لآية القبر وهي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت آية واولى رباية
 لنفسه آية الموارث واتيخرج البخاري في صحيحه عن عطاء بن عباس رضي الله تعالى عنهم قال كنت المال بالولاء
 كانت الوصية للوالدين فنسخ الله ذلك بأحب فعمل لذلك مثل حظ الاثنين وجعل للاخي من لكل واحد منهما
 السدس وروى في السنن مسند الى أبي أمامة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث واخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حسن وهذا
 الحديث مشهور بطلته الامة بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا عنه انتافي (قوله سبها ما هو سب التبرعات) وهو
 يحصل ذكر الشرف في الدنيا ووصول الشراحت العالمية في العقبى نهاية وهذا في المسحقة اما الواحدة والفقراء ان
 سبها سبب الاداء وهو خطاب الله تعالى بأداء تلك الواجبات وقد قالوا ان القضاء يجب عما يجب به الاداء فتدبر
 (قوله اهل التملك) الاولى قول النبا به اهل التبرع (قوله كاسبي) أي بعدك وورقة (قوله وعدم استغراقه)
 في الموصى به بالدين أي ابراء الغرماء فمسكنا (قوله كاسبي) أي في المتزقيا (قوله وقتها) أقول في
 التبرعات الموصى به انا كان معينا من أهل الاستحقاق فتبرعته العجايب يوم أوصى وكنى كان غير معين يعتبر
 جهة الانجاب يوم موت الموصى فلو أوصى بالثلث لثاني فلان ولم يسهم ولم يسر لهم فمضى للوجودين عند موت
 الموصى وان ساهما وأشار اليهم فالوصية لم تكن لو ما توأملت الوصية لان الموصى به من تعتبر جهة الانجاب
 وبالموصية اه ملصقا (قوله ليشمل الخ) أي قبل أن تنفذ في مال الوارث بعد التبرع بكون حيا حقيقة اه ح
 (قوله ايراد الشر بلبالية) حيث قال برده عليه الوصية للتملك ان شرط وجوده لاحاته لان تنفذ الروح بكون بعد
 لجده وقتا غير اى ح (قوله وكونه غير وارث) أي ان كان غرة وارث آخر والا تصح كالأوصى أحد الزوجين
 لا تنزل وارثا غير كاسبي (قوله وقت الموت) أي لا وقت الوصية حتى لو أوصى لآخيه وهو وارث وله
 ان سمحت الوصية لآخر ولو أوصى لآخيه وله ان ثمة ان قبل موت الموصى بطلت الوصية زيلبي (قوله ولا
 فائل) أي مباشرة كالمطلوع والعام بخلاف التسبب لأنه غير فائل حقيقة وهذا اذا كان غرة وارث والا صحت
 وكان الفائل مكافوا لفتح الفائل الوصيا ومجنونا كاسبي (قوله وهل بشرط كونه) أي كون الموصى به
 معلوما أي معناه خصوصا كزيدا ونوعا ككلسا كين فلو قال أوصيت بثلثي فلان أو فلان بثلثي عنده لجهالة ك
 جيد كزيد وصا بالذي وفي الوارث لجهالة وصيت أن يعق عنها أمة بكذا ويعطى لها من الثلث كذا فان كانت
 لا مفعلة جازت الوصيتان والاعازت الوصية بلعق دون المال الآن تفوض ذلك الى الوصي وتقول أعطها
 فن أحبت فان محمدان كرفين أوصى أن تباع أمته من أحبت محمد الوارثة على سها من أحبت فان أي
 برجل أن يأخذها بضمها لخطه عن مقدار ثلث مال الموصى اه ملصقا قلت فدخلت من الوصية فلهو نص
 عند التبرع ووجهه ظاهر فان هذه لجهالة لا تنفي الى المنازعة لا ارتفاعها تعيين من له التبرع بخلاف ما لو
 قال لرجل أوفال زيدا وعمر وأمل (قوله بعدد) متعلق بالتبليط (قوله مالا أو نفعاً) تعميم الوصية به (قوله أم
 بعدوما) أي وهو قابل للتمليك بعد من العقود قال في النهاية ولهذا قلنا ان الوصية عما تبرع به العلم وأدا
 يجوز وان كان الموصى به مغبوما لأنه يقبل التبليط حال حياته الموصى به بعد العامة وقتنا بان وصيته جائز
 غنامه لا يجوز استحسانه لأنه لا يقبل التبليط حال حياته الموصى به من العقود اه وفي القهستاني الموصى به
 اذا كان معينا وغير معين وهو شائع في بعض المال بشرط وجوده عند الوصية وان كان شائعا في كله بشرط
 متنازلون كالأوصى به من غير معين أي من ماله فانه بشرط وجوده للمعنى الاول عند الوصية وفي الثاني عند
 الموت اه وفيه في التبرعات مواتى بحامه في الباب الآتي (قوله وان يكون مقدار الثلث) أي ان كان غرة وارث
 لم يجز هالالا كثر وعاقبه ناه أن هذه الشرط بعضها بشرط لزوم وهي ما وقف خلق التبرع ونفذت بلا جازة
 بعضها بشرط جهة (قوله وما يجري مجرا مال الخ) في الثانية قال أوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت

والا فمستحبة) ولا
 تجزى لوارثين والاقرين
 لأن آية القبر منسوخة
 بآية النساء (سبها) ما
 هو (سب التبرعات
 وشرائطها كون
 الموصى أهلا للتمليك)
 فلم يجز من صغير ومجنون
 ومكاتب الا اذا أضاف
 لعقبة كاسبي (وعدم
 استغراقه بالدين)
 لتقدم على الوصية كما
 سبي (د كون
 الموصى به حيا وقتها)
 بحقيقة أو تقدير الشمل
 الخلل الموصى به فافهمه
 فان به بسقط اراد
 الشر بلبالية (و كونه
 غير وارث) وقت
 الموت (ولا فائل) وهل
 بشرط كونه معلوما
 قلت نعم كذا كرامان
 سلطان وغيره في الباب
 الآتي (و كونه
 الموصى به أهلا للتمليك
 بعدموت الموصى) بعدد
 من العقود مالا أو نفعاً
 موجود الحال أم مغبوما
 وأن يكون بمقدار
 الثلث (و كونه أهلا
 وأوصيت بكذا فلان
 وما يجري مجرا من
 الاقفاط المستعملة فيها)

ربيع دارى صدقة لفلان قال مجملنا جازنا على الوصية وقال أبو يوسف في سؤال عرض عليه وأما قوله جعلت
هو وصية لا يشترط فيها القبض والافراز اه ملخصا وفي النهاية وأما بيان الالفاظ المستعملة فيها في التوارد
عن مجملنا قال شهدوا أى وصيت لفلان بالتحريم وأوصيت ان لفلان في مالى التحريم فالاولى وصية
والاخرى اقرار وفي الاصل قوله سدس دارى لفلان وصية وقوله لفلان سدس في دارى اقرار وعلى هذا قوله
لفلان التحريم من مالى وصية استحسانا اذا كان في ذكر وصيته وفي مالى اقرارا اذا كتب وصيته بعده ثم قال
شهدوا على مالى هذا الكتاب حاز استحسانا وان كتبها غيره لم يجز اه ملخصا **(قوله)** وفي البدائع الخ عبارتها
على مالى الشربلية وأما ذكر الوصية فقد اختلف فيه قال أصحابنا الثلاثة أى الامام وصاحبه هو الاحياء
والقبول لا يحجب من الموصى والقبول من الموصى له فالموجود اجعلا بين الركن وان شئت فقل ركن الوصية
الاعجاب من الموصى وعدم الركن من الموصى له وهو ان يقع اليأس عن رد وهذا أشبه لتخرج المسائل وقال
زفر الركن هو الاعجاب من الموصى فقط اه وكلام المصنف تعال السراج الهداية بشرى الى ان القبول شرط لا ركن
ومافى البدائع هو الموافق لما يدكره في سائر العقود كالبيع ونحوه من أن الركن كل منهما **(قوله)** قلت الخ
عزاف في الشربلية الى ان خلاصة الظاهر ان المراد بالقبول لالة عدم الرد فهو بمعنى ما قد سئل من البدائع من
قوله وان شئت قلت الخ ثم المتعبر في القبول والرد ما بعد الموت لا ما قبله كسألتى **(قوله)** بان يموت الخ تصور
للالة ومثله الوصية للعلم وبني الوصى له غير معين كالفقراء والظاهر ان القبول غير شرط اوهو موجود لالة
تأمل **(قوله)** كاجبى أى فى الورقة الثانية **(قوله)** وحكمها الخ هذا في جانب الموصى له أما في جانب الموصى
فقد مر أنها أربعة أقسام فائدة في الشربلية قال ط وفيه ان المراد بلحكم هذا الاثر المترتب على الشيء وفيما
مر ما يعبر عنه بالصفة **(قوله)** عند عدم المانع أى من قتل أو حرابة أو استغراق بالدين أو نحو ذلك **(قوله)** لا الزيادة
عليه الخ فاذا أوصى بجزا دعى الثلث ولم يكن الاوراث رث عليه وأجازها فالبقية وان أجاز من لا يرث عليه
فقرضه بالبقية وبقيها لبيت المال فلو أوصى بثلاث ماله أجازت الوجة فلها ربع الثلث واحدمن اثني عشر
مخرج الثلثين وربع الباقي وليت المال ثلاثة ولا بدعامة وتعمامة في شرح السامحاني على منظومة ابن النعمان
في الفرائض وان لم يجز أوصى لها أيضا ولا فقد أوصى في الجوهر فراجها **(قوله)** الا أن يجز ورتته الخ
أى بعد العلم بما أوصى به ما اذا علوا أنه أوصى بوصايا ولا يعلون ما أوصى به فقالوا أجزنا ذلك لانصع جازتهم
خاتمة عن المتن ونقل السامحاني عن المقدسي اذا أجاز بعض الورثة حاز عليه بقدر حصته ولو أجازت كل الورثة
حتى لو أوصى لرجل بالانصف وأجاز أحد وارثين مستويين كان للجزا ربع ورثه الثلث والوصى له الثلث
الاصلي ونصف السدس من قبل الجزا اه ومثله في غابة اللسان **(تنبيه)** اذا حصلت الاجازة بعد الموت فذلك
الاجازة من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل الجزا كإلى بلعي وسجيء بيان ذلك آخر الباب الا
(قوله) ولا تعتبر الخ أى لانها قبل ثبوت الحق لهم لان ثبوتهم عند الموت فكان لهم أن يرده بعد وفاته بخلاف
الاجازة بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق وتعمامة في الملح وفي البرازية تعتبر الاجازة بعد الموت لاقبله هذا في الوصية
أما في التصرفات المفيدة لاجتماعها كالاعتاق وغيره اذا صدر في مرض الموت وأجاز وارث قبل الموت لثروية
فيه عن أمهاتنا قال الامام علاء الدين السمرقندي أعققت المرض عبيد مرضى به الورثة قبل الموت لا يسعى
الصدق شي وقد نزعوا على أن وارث الجرح اذا عاف عن الجراح يصح ولا عاكس المطالبة بعد موت الجرح اه
(قوله) وهم كبرار المراد ان يكونوا من أهل التصرف وبأنى علمه **(قوله)** يعنى بتبني الخ الانسب جعل هذه
مسئلة مستقلة فتعبر بالواو ط قلت لعل الشارع بشرى الى أخذ ذلك من عبارة المصنف بجعل الطرف وهو بعد
موته مما تنازع فيه قوله تجز وقوله ورثته ولما كان فمخفاه أى بالقطعة يعنى تأمل **(قوله)** وقت الموت لا وقت
الوصية لانها قبل مسافة الى ما بعد الموت فتعتبر بالتبليغ وقته بلعى وقد منعنا التفرع على ذلك **(قوله)**
على عكس اقرار المرضي فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند اقراره حتى لو أقر لغير وارث شاز وان حاز وارثا
بعد ذلك لكن بشرط أن يكون ارثه بسبب حادث بعد اقراره كالأقر لا لاجنية ثم رويها بخلاف ما اذا كان

وفي البدائع ركنها
الاعجاب والقبول
وقال زفر الاعجاب فقط
قلت والسراد بالقبول
بأيهم الصريح والالة
بان يموت الموصى له
بعد موت الموصى لا
قبول كما سجيء
(وحكمها كون الموصى
به ملكا جديدا
للموصى له) كما في
الهيئة فيمنه استبراء
الجارية للموصى بها
(وتجوز بالثلث
للأجنبي) عند عدم
المانع (وان لم يجز
الوارث ذلك لا الزيادة
عليه الا أن يجز ورتته
بعد موته) ولا تعتبر
اجازتهم حال حياته
أصلا بل بعد وفاته
(وهم كبار) يعنى يعتبر
كونه وارثا أو غير وارث
وقت الموت لا وقت
الوصية على عكس اقرار
المرض

سبب قائما لكن منع منه ما لم يزل بعده كالأقرب لانه الكفر أو العدم أصل أو حق فبطل الأقارب
 الوصية له كإسائي تنافك كرم الزلي وغيره تعالى بها من أنه لو أقرب لانه عدل لا يطل باعتق لأن ربه
 سبب مآل بعد الأقارب ولا في المعنى اقرب لولادة الأختي فقد ربه العلامة الاتفاق بأنه هو لا يصح فيه
 من على خلاف في الجامع الصغير اه قلت بل هو مخالف للثلاث أيضا كجائتي على أن كون الأخت في سبب
 مآل محل نظر قد كفي الهداية أنه لو غرم دون بصح والأفلا وسأني فتدبر (قوله) ولو عند غني ورثته (الخ)
 شار بزائد الوصلة إلى أن الوصية عادن الثلث عند عدم الغني أو الاستغناء مستحبة أيضا وهو مستلزام
 في الهداية وبسبب أن يوصي بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء لأن في التقصيص صحة القرب
 ترك ماله عليهم بخلاف استحالة الثلث لانه استغناء عما حقه فلا صلة ثم هل الوصية أقل من الثلث أولى أم
 تركها فالإن كانت الوصية مفرقة ولا يستغنون بغير ثوب فالترك أولى لافي من الصدقة على القرب وقد
 بال علم الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكائين ولأن فيه رعاية سبب الفقير والأقرب جعلا وإن
 كانوا أغنياء ويستغنون بغيرهم فالوصية أولى لانه يكون صدقة على الأختي والترك هب من القرب والأول
 أولى لانه يتعني بها وجه الله تعالى وقد قيل في هذا الوجه بخير لا شال كل على فضيلة وهو الصدقة والصلة أو كلام
 الهداية وما صله أنه لا يتعني الوصية تمام الثلث بل المسحب التقيص عنه مطلقا لانه عليه الصلاة والسلام قد
 سكر الثلث بقوله والثلث كثير لكن التقصيص عند فقر الورثة وإن كان مسحبا إلا أن ثمة ما هو أولى منه وهو
 ترك أملا فإن المسحوب متفاوت درجاته وكذا السنون والكروم وغيرها من غلاتها أن أتيا الشارح
 الحق ولو الوصلة موافق للهداية ففهم هذا في القهستاني إذا كان المال قليلا ينبغي أن يوصي على ما قال أبو
 حنيفة وهذا إذا كان الأولاد كبارا فلو صاروا أقل ترك أفضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في فاضل خان اه
 بالتفصيل انما هو في الكار أما الصغار ترك المال لهم أفضل ولو كانوا أغنياء تنبه فقال في الحاوي القدسي من
 لا ورثته ولأدين عليه فلا ولي أن يوصي بجميع ماله بعد التصديق به (قوله) أو استغناهم بمحضهم أي
 ضرورتهم أغنياء إن يرب كل منهم أربعة آلاف درهم على ما روى عن الإمام وأرب عشرة آلاف درهم على ما
 روى عن الغني قهستاني عن الطهري به واقصر الاتفاق على الأول (قوله) أي غني واستغناه عبر بالواو إشارة
 إلى أن المراد بقوله بلا أحد بعد ما عاذا لورثه أحد بعد أن أخر كل المندوب الفعل لا الترك فنناقض
 ما قبله فتدبر (قوله) لانه أي ترك الوصية (قوله) كستان من فانه إذا وصي بكل ماله سلم أو دعي جاز لأن المنع
 عن الوصية بالكل حق الورثة ولا حق للورثة في دار الحرب ولو ألجأه وسأني علمه في باب وصايا الذي (قوله) لعدم
 المزارع عليه لقوله وصحت وصايعه (قوله) وتكون وصية بالعتق أي تكون هذه الوصية وصية للعتق
 بصحها لهما وبما زاد على قيمته إلى تمام الثلث (قوله) فان خرج من الثلث (الخ) فيه اجال وبيان ما نقله ط عن
 الهندي عن الدائع أن كان المال دراهم أو دينار وقصة ثلثي العبد مثل ما وجهه ماز صا ما ولو في المال زينة
 دفعت الباء وفي ثلثي العبد لا تدفع إلى الورثة وإن كان عروضا لا يصير قسما بالراضا باختلاف الجنس
 يوصي في ثلثي قيمته وله ثلث سائر أمواله وهذا عند ما أعاند هاف كمدبر فبعتك بمقد ما على سائر الوصايا
 بأن إذا الثلث على قيمته دفع الورثة البعوان قيمته أكثر من في الفضل اه ملخصا قلت وبخلاف مبنى على
 بخير الاعتاق وعلمه كما في شرح المجمع وأشار بتقديم العتق على سائر الوصايا لغيره لثلاثا وبأوضحها في الغزمية
 بما إذا وصي بثلث ماله لعتق الذي قيمته ألف درهم وأوصي بثلثي ألف درهم لفقير أو مملوك وترك العبد والي
 درهم حتى عنده ثلث العبد مجعما والثلثان من قيمته بين العبد والفقير أو مملوك يدفع العبد للفقير الثلث قيمته
 نوعه بعتق أو لأكل العبد مجعما أو لثلاثي الفقراء اه فتأمل ثم إن ظاهره أن كون هذه وصية بالعتق مبنى على
 قولهما تأمل (قوله) أو بدنان (الخ) أو صدر بلا فعال لا بدنان لكان وضع المراد بالمرسلة كإسائي كره الشارح
 في الباب الآتي المطلق غير المقيدة بثلث أو نصف أو نحوهما اه أي كما إذا قال عاتة مثلا ففهم (قوله) وصحت
 لمكتاتب نفسه أي إذا لم يصير نفسه ولو بدموت السيد ما إذا عجز نفسه فهل يكون في حكم الوصية قالوا

(ونبت أقل منه) ولو
 (عند غني ورثته) أو
 استغناهم بمحضهم
 كتركها أي كإسائي
 تركها (بلا أحدهما)
 أي غني واستغناه لانه
 حينئذ ملة وصدقة
 (وتوخر عن الدين)
 لتقدم حق العبد
 (وصحت بالكل عند
 عدم ورثته) ولو حكا
 كستان لم يدم المزارع
 (ولو لو كنه بثلث ماله)
 اتفاقا وتكون وصية
 بالعتق فان خرج من
 الثلث فيها أو لا في
 بقية قيمته وإن فصل
 من الثلث شيء فهو له
 (وبدراهم أو بدنان) ب
 مرسلة لا تصح في
 الأصح كالاتصع بعين
 من أعيان ماله (وصحت
 لمكتاتب نفسه

لقلان ثم انما صرح ان
ولده الحمل (لاقل من
سنة أشهر) لزوج
الحامل حي اولادني واهي
معتدة حين الوصية
فلاقل من سنتين دليل
ثبوت نسبه اختار
وجوهه ولا فرق بين
الا تدي وغيره من
الحيوانات فالواوصي لما
في بطن دابة فلان لينفق
عليه صم ومدة الحمل
للا تدي سنة أشهر
والقلل احدي عشرين سنة
ولا بل والليل والحمار
سنة والبقير تسعة أشهر
ولشاة خمسة أشهر
ولسنة وشهران
والكلب اربعون يوما
والطير احدى وعشرون
يوما فهتاني مغزا
للا استغفار (من وقتها)
أي من وقت الوصية
وعليه التوثيق في النهاية
من وقت موت الوصي
وفي الكافي ما يفيد أنه
من الاول ان كان له
ومن الثاني ان كان
به زاد في الكفر ولا
تصح الهبة للمسلم
لعدم قبضه ولا ولاية
لا حد عليه في قبض عنه
ز يلى وغيره فالواوصي
أول الحمل عنه بما اوصى
له لا يجوز لانه لا ولاية لاب
على الحسين ولو لم يولد

قلت به علم جواب حادثة الفتوى وهي أنه ليس الوصي ولحقنا التصرف فيما وقف للعمل

حرر نقلا اه ط (قوله اولدبره اولام ولده) لان نفاذها بعد موت السيد وهما حينئذ حران اه ط (قوله لا
لمكاتب وارثه) لانه عند موت الموصي باق على ملك الوارث فتكون وصية الوارث تأمل وفي القهستاني لا تصح
لصد وارثه ومدير موام ولده لانه وصية الوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه فكافي النظم اه ط (قوله وصحت
للمسلم) لانها استخلاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والحسين يصلح خليفة في الارث فكذلك في الوصية
ولا يقال شرطها القبول والحسين ليس من أهله لانها تنسبه الهبة والميراث فليشبهها بالهبة بشرط القبول انا
أمكن ولشبهها بالميراث بسقط اذالم يكن عملا بالشبه ولها بسقط موت الموصي له قبل القبول ز يلى (قوله
وبه) أي الحمل لانه يجري فيه الارث فتجرب فيه الوصية أيضا لانها اختار يلى وهذا اذا لم يكن الحمل من الولد
اتقاني وأشار اليه الشارح (نبيه) قدسنا في باب العنان عن فتح القدير أن تورث الجمل والوصية به له لا يشترط
الابعد الاقتضال فيثبتان قوله لا العمل اه أقول والمراد بثبوت حكمها والافهم ما شئت قبل ذلك فلا تنافي
كلامهم هنا (فرع) في الظهيرة لو أعتق الورثة الجمل الموصى به جاز اعتناهم ويضمنون قيمته يوم الولادة له
أقول ووجه ما علم أن الوصية به لا يثبت حكمها الا بعد الولادة فهو قبلها على مال الورثة تعالاهم والولادة
ثبت حق الموصى له وقد انقضوا عليه فضمنوا قيمته وقتها تأمل (قوله لاقل من ستة أشهر) اذ لو لم تكن ستة أشهر
أولا كتر احتمال وجوده وعدمه فلا تصح أقادما الاتقاني (قوله ولو شئت) مثل الموت الطلاق البائن ط أقول
ومثله لو أقر الموصى بأنها حامل فتثبت الوصية به ان وضعت ما بين سنتين من يوم اوصى لان وجوده في البطن
عند الوصية ثبت باقرار الموصى فانه غير متم فيه لانه موجب ما هو الموصى به من هذا الاقرار وهو الثالث
فيلحق بما اوصار معلوما يقضي بان وضعت لاقل من ستة أشهر اه كذا نقله شيخ مشايخنا العلامة محمد التالافاني
الحنفى مفتى القدس الشريف عن ميسو السرخسي (قوله فلاقل من سنتين) أي من وقت الموت والطلاق
ولو كان لاكثر من ستة أشهر من وقت الوصية ط (قوله ولا فرق) أي في صحة الوصية للحمل أه (قوله لينفق عليه)
قيدته المسألة من قوله اوصى بهذا التبرك والدواب فلان فان الوصية بالهبة لوقال يعلف جهاد اب فلان جاز (قوله
صح) أي اذا قبل فلان اتقاني لانها وصية له كإسائي (قوله ومدة الحمل) أي أقل مدته وهو صريح ما في
القهستاني ط (قوله والقلل احدي عشرين سنة) الذي يرأى منه في نسختي القهستاني أحد عشر شهرا فراجع
نسخة أخرى (قوله وعليه التوثيق) أقاد بذلك اعتمد ط (قوله وفي الكافي الخ) أقول هذا الذي ينبغي اعتماده فان
أصحاب التوثيق كاصروا بما عارضه فقد صرحوا أيضا في آداب الوصية بالخدمة بأنه لو اوصى بصوف غنمه
ووادها أي الجمل الموجود عند موته وأقره الشارح فهو مخصص لا لافهم هنا فافهم (قوله ان كان له) أي ان
كان الاصل العمل لما مر أن من الشروط كون الموصى له موجودا وقت الوصية ولا يثبت بوجوده اذا واد الاقل
من ستة أشهر من وقتها (قوله ان كان له) لما قد استمعنا من النهاية من أن الموصى به ان كان له بعد الموت لا يمكن ان يكون
قابلا لتعليق العقد من القيد ولو لم يجر الوصية بما قلناه غنمه (قوله لعدم قبضه) بيان للفرق بين الوصية والهبة
فان الهبة تخيل قبض والمالك بالهبة انما يثبت بالقبض والحسين غير صالح لذلك أقاد في العناية بما اوصيه فهي
تخليق من وجه واستخلاف من وجه كما قدسنا (قوله لانه لا ولاية لاب على الحسين) لان ثبوت الولاية لاحد المولى
عليه في النظر ولا حاجة للحسين في ذلك ولان الحسين في حكم زعم من أجاز الام وكلا يثبت لاب الولاية لا على الام
فكذلك على ما مر من أجزائها وكذلك الام لو كانت هي التي صالحت لان الولاية أقوى فاذا كانت لا
تثبت الاب فالام أولى والحسين وان كان غزاة زعمنا من وجه فهو في الحقيقة نفس مودعة فما اقل اعتباره في
النفسية صحت الوصية والوصية لاجزاء لا تصح ولا يمكن تخصيص هذا الصلح من الام باعتبار الجزئية لهذا الغنى اه
تالافاني عن الميسو (قوله قلت وبه علم الخ) هو المصنف في المنع وفي حاشية الاشياء العمومية في قاعدة التابع
تابع ينبغي أن يقال ان كان شيئا غنى عليه التالف فالوحي بيحه والاقل ان كان حيوانا كذلك لا مؤنثه تسترعه

لغة ولوعقار افلا هذا ما ظهر لي تفقه او القواعد تقتضيه اه (قوله بل قالوا الخ) اضرب انتقال فانه افاد
تثبت الولاية عليه أصلاً فضلاً عن جهة التصرف وعدمه فافهم قال الرمي والنقل في عدم ولاية الاب
وصى على الجنين مطلقا كثيرا (تنبيه) أتى في الحامدية أخذاً عما غابا به لا يصح نصب الاب وصيا على
الجنين في الأشياء وأول كتاب البيوع ينبغي أن يصح الوقف عليه كالوصية قال الحوى أى عليه فأذا أتته يصح
بوصى عليه وهو موافق لجهة الماربه أتى العلامة ابن الشلى مستندا الى قولهم ان الوقف على الحادين
أو لاداه صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية حيث دخلوا في الوقف دخلوا فيها أيضا أقول فيه نظرون في الظاهر
مرادهم الوصية التي هي التملك فان الوقف أخوها لانه تصدق بالمنفعة والكلام في نصب الوصى على الحمل
لا يشبه الوقف عليه كالأختى وبه ظهر ما في كلام الحوى السابق هنا ولولا ما للشيخ محمد النافلا في رسالة في
هذا المسئلة وفق فيها بانه صحيح ولكنه موقوف الى الولادة أخذاً عما قدمنا من فتح القدر من أن قور به
وصيه وبه موقوفان السأ أيضا والله تعالى أعلم (قوله وصحت بالامة الاجلها) يعنى ان قال أوصيت بهذه
امة الاطها وصحت الوصية والاستثناء أيضا وهو منقطع يعنى لكن لان اجل لا يتناوله اسم الامة لفظا وانما
يجوز بالاطلاق بتعاقبه في العناية (قوله صح استثنائونه) أى والجل يصح افراد الوصية فكذا
استثنائونهما زيلعي (قوله لاجري في داره) أى وان أجازت الورثة لهن ما عن رهنهم بقوله تعالى انما ينهاكم
عما لا يفتقد من الجواز لمحق الشرع لالحق الورثة بخلاف الوصية للوارث واللاجبي عازا دعى الثالث فله الحق
ورثة ولان الحري في داره كاليتفحقنا الوصية لبيت بالطة ونص محمد في الاصل على عدم جواز الوصية
لرعى صريحاً وكذا في الجامع الصغير وذكرنا رايه ان فى السير الكبير ما يدل على الجواز ورده العلامة
شذى زاعيان لفظ السير الكبير وأوصى مسلم لحري في دار الحرب لا يجوز واعتز به في العزيمة بان
الى الجواز مؤتمنون في الاخذ والنقل وذكر العلامة حوى زاعيان مرادهم عابدا على الجواز ما ذكر في
شرح السير الكبير للرخسى بقوله لانس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان أو بعدا محاربا كان أو
بنا واستدل عليه بأحاديث منها أنه بعد دخول الله صلى الله عليه وسلم نجسائة دنا الى مكتهن فخطوا وأمر
فبع ذلك أى بصفان من حرب وصفوان من أمة لفرقا على قراء أهل مكة فقبل ذلك أوسفان وأى صفوان
ل وبه أخذوا لان صلة الأرحم محمود عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الأخلاق قال صلى
الله عليه وسلم بعثنا لتمام مكارم الأخلاق فعرفنا أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين جميعا اه والخلاف
في جواز صلة الحري وعدمه لا في جواز الوصية وعدمه اه ومختصا وعمامة في الشرع لامة والحاصل أن التعلل
لنا في المي كالميت اقتضى عدم جواز الوصية والتعليل بالنهي اقتضى عدم جواز كل من الوصية والصلة وما في
يعرل على جواز الصلة دون الوصية خلا لما فهمه شرار الجامع فصار الخلاف في جواز الصلة فقط أقول وقد
يتنص الامام محمد على جواز الهدي بحيث قال في موطنه في باب ما يكره من لبس الحرز والدياج ولا بأس
بما للهدي به الى المشرك المحارب سالم نهى له سلاح وأردع وهو قول أى حنيفة والعامة من تفهنا اه (قوله
في المستأمن كاذبي) فإذا أوصى مسلم أو ذى يجمع ماله حاز كاهرو وأتى بتمامه (قوله بأفاده التلا في بعض
نسخ المتلخسر و (قوله ولا الوارثه) أى الوارث وقت الموت كاهر بياته قال القهستاني واعلم ان التلا في ذكر
بعض أمياخه أن المريض اذا عين لواحد من الورثتة تشيأ كالبار على أن لا يكون له في مائر التركة حق يجوز
يل هذا انضى ذلك الوارث به بعدمه حيث يشاء يكون تعيين الميبت كعصيان باقى الورثة معه كإفى الجواهر
قلت وحى القولين في جامع القصولين فقال قبل جاز به أتى بعضهم وقيل لا اه (فرع) قال في البرازنة وفي
متابا جمع قرابة المريض عنده ما يكون من ماله ان كانوا ورثه لم يجز الا أن يحتاج المريض الميبت لتمامه
أ يكون مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة ما من ثلث ماله لو يأمر المريض اه (قوله وقافته مباشرة)
فهو عليه السلام لا وصية لقاتل ولانه استهل ما أخره الله فصرم الوصية كالمراسم وأوصى له قبل القتل ثم
شه أو أوصى له بعد الجرح لا لخلق الحديث ز يلعي أقول والمراد بالاستعجال ما يظهر من حال القتال والا

بل قالوا الجل لا يلى ولا
ولى عليه وصحت بالامة
الاجلها لما تقرروا أن
كل ما صح افراد به بالعدد
صح استثنائونه وما لا
فلا (ومن المسلم الذى
وبالعكس لاجري في
داره) قيد بداره لان
المستأمن كاذبي كما
أفاده المتلا بمحا قلت
وبه صرح الحنفاذى
والز يلعي وغيرهما
وسيجى مشتاقا وصايا
الذى (ولا الوارثه وقافته
مباشرة)

لا تمسها كافر (الاحازرة ورثته) لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يحضرها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كافر
آخر للحدث وسحقه (وهم كبار) (٤ ثانياً) عقلاً فلم يحجز احازرة صغير ويحجون واجازة المرض كابتداء وصية ولو اجازة

وردا البعض جاز على
المحيز بقدر حصته (أو)
يكون القاتل صيباً أو
محتوناً) فتجوز بلا احازرة
لانهم ليسوا أهلاً لعقوبة
(أولم يكن له وارث
سواء) باني الخاتمة أي
سوى الموصي له انتقال
أو الوارث حتى لو أوصى
لزوجه أو هي ولم
يكن نعمة وارث آخر تصح
الوصية ابن كمال زادني
المحيمة فلو أوصت
لزوجه بالنصف كان
له الكل قلت وانما
قيدهما بالزوجين لان
غيرهما لا يحتاج الى
الوصية لانه رث الكل
بردا ورسم وقد قدمناه
في الاقرار مع عزاي
لشربلالية وفي فتاوى
التوازل أوصى لرجل
بكل ماله ومات ولم يرث
وارثاً الا امرأته فان لم
تجز فلها السدس والباقي
لوصي له لانه الثلث
بلا احازرة فيقول الثلثان
فلهما سهمان وهو سدس
الكل ولو كان مكانها
زوج فان لم يحجز لثلث
والباقي لوصي له (ولا
من صبي غير عيز أصلاً)
ولو في وجوده اندخلنا

لشافي (وكذا) لا تصح (من عيز الا في تجهيزه وأمر دفنه) فتجوز استحساناً وعليه يحمل احازرة عمر رضي الله عنه لوصية يافع
بني المراهق (وان) وصية (مات بعد الاذناك أو أضافها اليه) كان أدركت فثلثي لقائل لم يحجز لقصور ولايته فلا عيباً في تجهيزه أو لعلمنا
الطلاق بخلاف العبد كما أجاب بقوله (ولان) عبد ومكاتب وان ترك المكاتب (وفاته) وقيل عندهما تصح في صورة ترك الوفاة

جاء الى مالك بعد العتق واللسل مذكور في المطولات ط (قوله الا اذا ضافها) بأن قال اذا عتقت
 لى مالى وصية فلان أو اوصيت بثلث مالى حتى لو عتق قبل الموت بأداء بدل الكتابة أو غيره ثم مات كان
 وصى به لثلمة وإن لم يعنى حتى مات عن وء بطلت الوصية لان الملك حقيقة لم يوجد زىلى (قوله
 عبارة للدراضا ضافها) كن نسخة كذلك والافادى رأيت فيها كعبارة للمصنف (قوله لزوال المانع الخ) بيان
 وجه المخالفة بينهما وبين الصبي فان أهليتهما كاهلتهما وانما ضاف الى المولى قصص اضافته الى حال سقوط حق
 ولى أما الصبي فأهله قاصرة فليس بأهل لقول ملزم فلا عليك تميزا ولا تعلقا (قوله بالاشارة) متعلق بصح
 بقدر بعد اداة النفي (قوله وقبل ان امتدت لموته جاز) قال في الكفاية وذكر كراهية عن أى حقيقان
 امت العتق الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه لانه مجرد عن النطق بمعنى لا يرجى زواله فكان
 لا يخرس قالوا عليه الفتوى اه قال السامحى سواء طالت بالدية أو قصرت والقول الاول مشروط بالامتداد
 وان لم يتصل به الموت هذا ما يظهر من كلامهم (قوله درر) وبه جزم فى منى الواهب (قوله وانما عاكش
 يقبل) دخول على المتن فان لم يقبل بعد الموت فهو موقوف على قبوله ليست فى ميثاق الوارث ولا فى ميثاق
 موسى به حتى يقبل أو عوتق اتفاقى عن مختصر الكرخى (قوله ثم هو بلا قبول) أى ولاد (قوله استحسانا)
 قياس بطلانها لان عملها موقوف على القبول وقد نزل وجه الاستحسان أنها تمت من جهة الموصى بتمام
 بطم القسح ووقفت على خيال الموصى به فصار كالبيع بليل للشرى لومات فى الثلاث قبل الاجازة يتم
 السلمة لو رثته فكذلك اذا لم يكون موته بلارد كقبوله دالة اتفاقى (تنبيه) قال القسحى وان قبل الموصى به
 طام الموصى به والا فلا عند الجمهور وان كان معناه يمكن قبوله بخلاف نحو الفقراء وبنى هاشم ومصلحة مسجد
 خيرية وفى التلخيص قال اعطوا بعد موتى لثلمة ما يسا كين سكة كذا فى الاماات أى الوصى للمال الهم فقالوا
 لزيد وليس بنا حاجة اليه قال أبو القاسم رد المال الى الورثة وان رجعوا قبل رد مالورثة بطلان حقهم بلارد
 فى الاشياء وان قبلها ثم ردها على الورثة ان قولها انفسح ملكه والى الجمهور اه سالحى (قوله وله الرجوع
 فيها) لان تمامها عوتق الموصى ولان القبول يتوقف على الموت والى الجواب الله رد يجوز باطلا فى المعاوضات
 كالبيع فى التبرع أو فى غناية واعلم ان الرجوع فى الوصية على أنواع ما يمتثل النصح بالقول والفعل كالوصية
 من ومالا يمتثلها الا بالقول كالوصية بالثلث والربع فانه لو باع أو وهب لم يتطل وتنفذ الوصية من ثلث الباقي
 ومالا يمتثلها الا بالافاء هل كالتدبير المقيد ولو باع موصى لكن لا شرا مالا يمتثلها الاول ومالا يمتثلها بهما كالتدبير
 لطلقى اه ملخصا من الاتفاقى والقهستانى (قوله أو فعل الخ) هذا رجوع دالة والا لوصى صريح وقد ثبت
 ضرورة بان تمام الموصى به وبغيره اسم كذا اوصى بعنق كرمه فصار زيدا أو بضة فضتها باحقيق
 اقرحت قبل موت الموصى وبتمامه فى كتابه (قوله بأن يزىل اسم الخ) كذا اتخذ الحد يدسقا أو الصفر
 آية لانه لما لم يأت فى قطع ملك المالك فلان وفز فى المانع أو زىلى أى فى الميع عن حصول الملك للموصى به واذا
 فزع الشاة الموصى بها كان مجرد لا رجوعا وكان نسق عمده لانه نقصان قطعته بالتوب وبخطئه وهدم بناء
 الدار ولكن نقول الرجوع دليل على استيفائه على ملكه فكان دليل الرجوع لان العلم قلمابى علقا فى وقت الموت
 اتفاقى (قوله كانت السوي الخ) وكالعلمن بمشرباه ولباطنة بسطن بها والظاهرة يظهر بها لانه لا يمكن تبليبه
 بدون الزيادة ولا يمكن نقضه لانه حصل فى ملك الموصى من جهة هذا وكذا لو ذرع فيها شجرة أو كرمه لا لا يورع
 رطب خاضعة (قوله لانه تصرف فى التابع) وهو البناء والعصص زينة اتفاقى وانظر فى تعيين الدار وتكسبها
 كالبنة أو كالتحصيص ثم رأيت فى اختلافها منه وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا اه وعام ذلك فى شرح
 الزهانية فراجع (قوله عطف على بقول) فيمساحة لانه العطف على الجورود بدون الجار أو فله ح (قوله
 فهو اصل ثالث الخ) بئى انه قسم ثالث للفعل المبني لرجوع خلافا لما يشيع تغيير المصنف من انه مقابل للفعل
 لكن قال ح هذا انما يظهر فى عبارة الدروحيث قال أو يزيد ولم يذكر لفظة تصرف وأما الذى ذكره فى الاصل

السان بالاشارة اذا
 امتدت عتقه حتى
 صارت له اشارة معهودة
 فهو كاترس) وقدر
 الاستدانة وقيل ان
 امتدت لموته جاز اقراره
 بالاشارة والاشهاد عليه
 وكان كاترس قالوا
 وعليه الفتوى درر
 وسجى فى مسائل شتى
 (واعما يصح قولها بعد
 موته) لان أو ان ثبوت
 حكمها بعد الموت
 (فبطل قبولها وردها
 قبله وانما عاكش بالقبول
 (الاذا مات موصيه ثم
 هو بلا قبول فهو) أى
 المال الموصى به
 (لورثته) بلا قبول
 استحسانا كأمير وكذا لو
 أوصى لثنين يدخل
 فى ملكه بلا قبول
 استحسانا لعدم من يلى
 عليه ليقبل عنه كأمير
 (وله أى للموصى الرجوع
 عنها بقول صريح أو
 فعل بقطع حق المالك
 عن القصب) بأن يزىل
 اسمه وأعظم منافعه كما
 عرف فى القصب (أو)
 فعل (يزىل فى الموصى
 به مانع تبليبه الابه
 كالتسويق) الموصى
 به (ومن البناء) فى
 الدار الموصى بها بخلاف
 تحميمها وهدم بنائها
 لانه تصرف فى التابع
 (وتصرف) عطف على

يقول صريح وعطف ابن كالتباعد وبارو عليه فهو اصل ثالث فى كون فعله يشدد رجوع عنها كما يفيد من الدروقدرد (يزىل ملكه)

كان بأوأ وبالزوا اه (قوله عاد الملكة ناسيا) أي بالسرأ وبالرجوع عن الهة زبلي وهذا غير المذهب المقبول
 انعت من مرضى هذا فانت له ولما ناعه ثم استراه عاد إلى الحال الاول كما نقله الاتفاق وقدمنا (قوله عاد الملكة
 خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه) أقول وكذلك أن يمكن ولكن بعسر كسعيه يبر وكان عليه أن يذ كرهه عند قول
 المتق أو قل يقطع حق المائسأ كما في (قوله لانه تصرف في التسع) كذا في بعض النسخ وفي بعضها في التسع
 بالنون والقاف على كل فالمراد به إزالة الوسخ وعبارة الهداية لان من أراد أن يعطى ثوبه غيره بغسله فلا يمكن
 تقريره أي إبقاء الوصية لارجوع عنها (قوله لا يضر أصلا) أي سواء كان قبل القول أو بعده زبلي لانه حصل
 بعد تمامها لان تمامها ما لموت كفاية (قوله ولا يحجوها) لان الرجوع عن الشيء يقتضي سبق وجوده وجود
 الشيء يقتضي سبق عدمه اذا لم يبق في الأصل العقد فلو كان المحجود رجوعا اقتضى وجود الوصية وعدمه بقا
 سبق وهو محال كفاية (قوله وأقره المصنف) قال في شرح المتق ولكن المتون على الاول ولذا أقدمه المصنف
 على عاتقه اه أقول وأخرى في الهداية دللها فكان مختارها قال في التهاة وجزءه في المواهب والاصلاح قال في
 قضاء الغواصة من البحر اذا اختلف التحصيل والافتاء فالعالم بما وافق المتون أولى (قوله غرام أوربه الخ)
 لان الوصف يستدعي بقاء الأصل والتأخير ليس للسقوط ككتاب الدين زبلي (قوله فكل ذلك رجوع) لان
 التركة اسقاط وباللطف الناهب المتلاشي ولان قوله الذي أوصيت به الخ يدل على قطع الشركة بخلاف ما إذا
 أوصي به لرجل ثم أوصي به لآخر لان الحمل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها زبلي (قوله لبطلان الثانية) أي
 لان الاولى انحاطت لضرورة كونها للثاني ولم تكن في الاول على حاله زبلي (قوله وتبطل هبة المريض
 ووصيته الخ) لان الوصية لم يحجب عند الموت وهي ولو تده عند ذلك ولا وصية للوارث والهة وان كانت مضمونة
 فهي كالوصية الى ما بعد الموت فكذلك حكمها بقدر عند الموت الا ترى أنها تبطل بالدين المستغرق وعند
 عدم الدين تعتبر من الثلث هداية (قوله بعدها) كذا في النسخ والذي أدى أنه في المنع بعدها بضم النون هي
 الانسب (قوله لجواز الوصية) أي انما لو نصيا (قوله وقت الموت الخ) فتصغر لو أوصى بزوجته ثم تطلقها لانا
 أو واحدة وضعت عند تمامات الموصى فهستاف (قوله لانه يعتبر الخ) لان الاقرار لم ينفسه فلا يتوقف على
 شرط زائد كوقوف الوصية على الموت فيصح اقراره بالدين لانه حصل لأجنبية اتفاق (قوله فلا أقرها) أي
 للزنا لا لاجنبية المفهوم من الكلام وهو تفرع على قوله وأغير وارث يوم الاقرار أي جازا الاقرار لها لا غيرها
 وارثه وقتها وان صارت ولورثة وقت الموت وقدمنا أنه يشترط كون الارث بسبب حادث بعد الاقرار كالتزوج
 هنا بخلاف ما لو كان سبب قائم وقت الاقرار لكن منع منه مانع ثم زال عند الموت كما أذهب بقوله وبطل الخ
 ومنه ما لو أقرت لزوجته الكفاية أو الأمانة ثم أسلمت قبل موته أو اعتقت لا يصح الاقرار لقيام السبب حال عدول
 كما أنه زبلي (قوله أوعدا) أي قبله الزبلي بما إذا كان علمه من لان الاقرار رقيقه وهو وارث عند الموت تبطل
 كالوصية وان لم يكن علمه من صح الاقرار لانه وقع للولي والعبد لا على اه وعزاه في الهداية الى كتاب الاقرار
 وتظاهرا مقدمتا قبل أو أقر عن الزبلي والنهاية بعدم بطلان الاقرار بعق الان للقرعة مطلقا وقدمنا أنه
 فتنه (قوله لقيام البنوة وقت الاقرار) عليه لبطلان الاقرار وأما الوصية والهة فلا تأملعتبر فها وقت الموت
 كإقامته وقد صار الابن وارثا وقت بطلان (قوله ووجه مقصد الخ) المقصد بضم فقتض من لا يقدر على القيام والقولوع
 من ذهب تصفوه بطل عن الحس والحركة والاشل من ثلث يده عناية (قوله به علة السل) هو الولي كما في
 النهاية عن المغرب من أن المسلول من ملكت خصته لما قال الاتفاق أنه لا يناسب هنالاه بعد تطاول الزمان
 لا يسى مرضا أصلا (قوله ان طالت مدته) هذا على ما قاله أصحابنا وبعضهم قالوا ان عتق العرق فطاولا
 فطاولوا والا فلا فهستاف (قوله ولم يخف سوته منه) هذه الجملة وقعت موضوعة لجملة الشرطية جوى عن
 المفتاح اه ط ثم المراد من الخوف القالب منه لان نص الخوف كفاية وقسر القهستاني عدم الخوف بان لا يرد

ثم نقل عن العيون أن
 الفتوى على أنه رجوع
 وفي السراحة وعليه
 الفتوى وأقره المصنف
 (وكذا) لا يكون راجعا
 (بقوله كل وصية
 أوصيت بها غرام
 أرباء أو آخرتها بخلاف)
 قوله (تركهوا) بخلاف
 قوله (كل وصية أوصيتها
 فهي باطلة أو الذي
 أوصيت به لم ينفهوا له)
 أو فلان (ورثي) فكل
 ذلك رجوع عن الاول
 وتكون لوارثه الحاجة
 كالمس (ولو كان فلان)
 الآخر (مينا) وقها
 فالاول من الوصيتين
 بحالها لبطلان الثانية
 ولو حيا وقتها فاقبل
 الموصى بطلان الاول
 بالرجوع والثانية بل موت
 (وتبطل هبة المريض
 ووصيته لمن تكلمها
 بعدها) أي بعد الهة
 والوصية لما تقرراته
 يعتبر لجواز الوصية
 كون الموصى له وارثا أو
 غير وارث وقت الموت
 لا وقت الوصية بخلاف
 الاقرار لانه يعتبر كون
 المقر له وارثا أو غير وارث
 يوم الاقرار فلا أقرها
 فنكحها فانت حاز
 (و يبطل اقراره وصيته وهبة لانه كافرا) أو عبدا أو مكاتباً (ان أسلم أو اعتق بعد ذلك) لقيام البنوة وقت الاقرار فيورثه
 الايشار (وهبة مقعد وفلوج وأشل ومسلول) به علة السل وهو قرع في الزمة (من كل ياله ان طالت مدته) سنة (ولم يخف سوته

ما به
 الايشار (وهبة مقعد وفلوج وأشل ومسلول) به علة السل وهو قرع في الزمة (من كل ياله ان طالت مدته) سنة (ولم يخف سوته

ما به وتفاوتنا له لانه اذا تقدم العهد صار طبعاً من طبعه كالمهي والعرج وهذا لان المانع من التصرف
مرض الموت وهو ما يكون سبب الموت غالباً وانما يكون كذلك اذا كان بحيث يزداد حاله الا الى ان يكون
آخر الموت وما اذا استحكم وصار بحيث لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سبب الموت كالهي ونحوه اذا
يخاف منه ولهذا لا يشتغل بالتداوى اه زياي وغيره (قوله) والاطل وخف موته عبارة القهستاني والابن
واحد من مآب ان تطل مدته بان مات قبل سنة او خمس منته بان يزداد ما هو مافوما اه ومفهومه انه اذا لم
تطل ولم يخف موته فهو من الثلث ويخالفه عبارة الزيلعي ونصها اي ان لم يتناول معتبر قصر قسم الثلث اذا كان
صاحب فراش ومات متعقاً لانه في ابتداءه يخاف منه الموت ولهذا يتداوى فيكون مرض الموت وان صار
صاحب فراش بعد تناول فهو كمرض حادث حتى معتبر قصر فانه من الثلث اه وهو الموافق لكل الما شرح
ويقى ما اذا طال وخف موته ومقتضى عبارة القهستاني انه من الثلث ايضاً وهو المفهوم من تصديق المصنف
ما يكون من كل المال بقوله ولم يخف موته (قوله) لانها امراض مزمنة اي طويلة الزمان وهو تعليل لقوله
من كل ماله فكان ينبغي ذكر قبل قوله والاخ قال في المنع وفي الفصول العمادية واما القعد والمفلوج قال في
الكتاب ان لم يكن قد عافوه عنزة الرض وان كان قد عافوه عنزة الصبح لان هذه عنزة مزمنة وليست بقائمة
اه (قوله) وعلمه عند في العبريد وفي المراجح وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه
أقوال الماشاي واعتدنا في ذلك على قول الفضلي وهو ان لا يقدر ان يذهب حيوانه نفسه خارج الدار والمرأة
لما جهاد داخل الدار لصعود السلم ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق الرض وصحة الزيلعي
أقول والتاخراته مقصد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته
فراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه اصحاب التون والشروحات تأمل (قوله)
والختار الخ) كذا اختاره صاحب الهداية في كتابه التبيين (تنبيه) تبرع الحامل حالة الطلق من الثلث ولو
اختلفت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة لاخرى ومفهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم يتناولوا فلا
رواكب الصران كما كنا نقول في محقق وان هب الريح او اضطرب فهو مخوف والمحبوس اذا كان من عادته
القتل فهو ثابت ولا فلا مراح ملخصاً وتمامه مع ما مر في باب طلاق الرض (قوله) واذا اجتمع الوسايا الخ
اعلم ان الوسايا ما ان تكون كلها لله تعالى والعباد او يجمع بينهما وان اعتبر القديم مختص بمحقوقه تعالى
لكون صاحب الحق واحداً واما اذا تعدد فلا يعتبر فيها للعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كلوا وهي بنته لانسان
ثم لا خراي ان ينص على التقديم او يكون البعض عتقاً ومجاهدة على ماسبق وماله تعالى فان كان كله
فرائض كالزكاة والخراج واجبات كالكفارات والتذرو صدقة الفطر وتطوعت كالخراج والطوع والصدقة للفقراء
يبدأ بمبادئ الميت وان اختلفت يبدأ بالفرائض فقدمها الموصى او آخرها ثم الواجبات وما جيع فيه بين حقه
تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القريب مقررة للضرب ولا يحمل كلها
جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى في كل واحد منها في نفسها مقسومة فتقدر كوصايا
الاثنين ثم يجمع فيقدم فيها الاهم فالاهم فلو قال ثلث مالي في الخ والزكاة ولا يد الكفارات قسم على أربعة
اسهم ولا يقدم الفرض على حق الا دعي حاجته وان كان الا دعي غيره عين بان اوصى بالصدقة على الفقراء فلا
يقسم بل يقدم الاقوى فلا اقوى لان الكل يبقى حقه لله تعالى اذا لم يكن ثم يستحق معين هذا اذا لم يكن في
الوصية عتق بمنفعة المرض او معلق بالموت كالتيدي ولا تحلابة منصرف في المرض فان كان بدني فما على ماسبق
تفصله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى ماثر الوسايا ملخصاً من العناية والنهاية والتبيين (قوله)
قدم الفرض) كالخ والزكاة والكفارات لان الفرض اهم من النفل والظاهر منه البدء بما لا هم زيلعي وأراد
بالفرض ما يشمل الواجب بقرينة قوله والكفارات لكن الفرض الحقيقي مقدم على الواجب كاسم وفي
القهستاني فبدأ بالفرض حتى العدم ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روي عنهم (قوله) وان تسارت قوة
الخ) قال في المتن وان تسارت في الفرضية وغيره فقدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الخ وقيل بالعكس الخ

والاطل وخف موته
(فن ثلثه) لانها
امراض مزمنة لا قائمة
قبل مرض الموت ان لا
يخرج لطوائج نفسه وعليه
اعتمد في التعبير بدلالة
والختار انه ما كان
الغالب منه الموت وان
لم يكن صاحب فراش
فهستاق عن هبة
النخيرة (واذا اجتمع
الوسايا قدم الفرض
وان آخره الموصى وان
تسارت قوة (قدم
ما قدم اما ضاق الثلث
عنها)

قال الزبلي كفاية قتل
وتطهر وعين مقدمة
على الفطر ولو جوبها
بالكتاب دون الفطرة
والفطرة على الاضحية
لوجوبها اجزاء دون
الاضحية وفي القهستاني
عن الظهيرية عن الامام
الطوسي يبيد
بكفارة قتل ثم عين ثم
ظهر ثم افطار ثم التزيم
الفطرة ثم الاضحية وقدم
العسر على الخراج وفي
البرجندى مذهب أبي
حنيفة آخر ان حج النفل
افضل من الصدقة
(أوصى بجمع) أي حجة
الاسلام (أحج عنه
واكب) فلم تبلغ النفقة
من بلده فقال رجل أنا
أحج عنه بهذا المال
باشا لا يحرمه قهستاني
معز بالتمتع (من بلده
ان كفى نفقته ذلك والا
فمن حيث تكفى وإن
مات حاج في طريقه
وأوصى بالجمع عنه بجمع
من بلده) كما قال
من حيث مات اخصانا
هداية ويحتى ومتقى
قلت ومفاده أن قوله
قياس وعليه المتون
فيكون القياس هنا هو
المعتد

ومنه في الاختيار والقهستاني فأشاروا إلى أنه لا يقدم بعض الفرائض على البعض بلا تقديم من الموصى إذا
تساوت قوتها أي ان كانت كاهما فرائض حقيقة احقرها اعمالا كان فيها واجبات وان القول بتقديم بعض
الفرائض على بعض غير معتد والقائل بذلك الامام الطحاوي وبالأول الامام الكرخي وذكر أنه قول الكل حيث
قال في مختصره قال هشام عن محمد بن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول محمد كل شيء كان جمعه الله تعالى من
الجو والصدقة والعق وغيره أوصى به رجل والثالث لا يبلغ ذلك أن كان كله تطوعا بدى بالاول ثم انطبق به حتى
يأتي على آخره أو ينقص الثالث فيسقط ما بقي وكذلك لو كان كله فرضة بدى بالاول فالاول حتى يكون النقصان
على الآخر وان كان بعضه تطوعا وبعضه فرضة أو أوجبه على نفسه بدى بالفرض أو ما أوجبه على نفسه وان
آخره في نقطة قال هشام إلى هنا قولهم جمعا وعمامة في غاية البيان (قوله) قال الزبلي الخ أقول قال الزبلي بعد
قول الكثران تساوت في القوة الخ لان الظاهر من حال المرأة أن يبدأ ما هو الأهر عنده والثابت بالظاهر كالثبات
نصافه فكيف نص على تقدمه فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد بها وهما على الكفارة بجماعها على الله
جاء من الوعيد فيها ما لم يأت في غيرها وكفارة القتل والطهار والعين مقدمة على الفطرة الخ ومثله في النهاية
أقول صدر تقرير موافق لقول الكرخي وآخره لقول الطحاوي فتدبر بين القولين مفعرا أحدهما على الآخر
وقد علمت من عبارة المتقي بخلافهما وأن الثاني منهما ضعيف فتدبر ولم أر من أوضح هذا المثل فامل ثم رأيت
الاتفاق قال في غاية البيان وقال بعضهم ان كفارة القتل تقدم على كفارة العين لقوله تعالى بشرط الاسلام فهما
كفارة العين على كفارة الظاهر لوجوبها بهنك حرمة قسم الله تعالى والثانية بإيجاب حرمة على نفسه ولأنه نظر
لأنه خلاف للنصوص من الرواية لأنه لا تقدم الفرائض بعضها على بعض وكذلك التطوع بل يبدأ بما بدأه
الموصى وقدم نص الكرخي على ذلك والمعنى في تقديم الزكاة والحج على الكفارات ذكرناه وهو الوعيد ومثل هذا
لم يوجد في شيء من الكفارات اه وأراد بالبعض صاحب النهاية أقول وتقدم الحج والزم كذا على الكفارات
ظاهر لان الكفارات واجبة كإمرك لكن الاتفاق في نفسه ذكرناه تقدم الكفارات على الفطرة والفطرة على
الاضحية كما فعل الزبلي والشراح ولعله بناء على قول الطحاوي وعليه ما منع من تقديم بعض الكفارات على
بعض اذا وجد المرجح كقوله صاحب النهاية يقول به الزبلي وبه يسقط التفرقة (قوله) يبدأ بكفارة قتل
ثم عين ثم تطهر تقدمه حترتها (قوله) ثم افطار الخ بخلاف ما في النهاية من تقدم الفطر ولو جوبها بالاجماع
وبأخبار مستقيمة على كفارة الافطار لثبوتها بخبر الواحد على التذلل بها بإيجاب الله تعالى فتقدم على ما
يجب بإيجاب العبد والتذلل على الاضحية لا خلافا في وجوبها دون وجوبه (قوله) وقدم العسر لعله لا يشته
على حتى الله تعالى والعبد بخلاف الخراج فانه فاصر على الثاني ط (قوله) ان حج النفل افضل من الصدقة
بشر إلى تقدمه عليها وان آخره الموصى لكن في العناية والنهيات ان مالس واجب تقدم فيه ما قدمه كحج تطوع
وعق تسعة غير معتد وصدقة الفقراء وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أصحابنا أنه لا يفضل
فالافضل يبدأ بالصدقة ثم الحج ثم العتي اه وقوله يبدأ بالصدقة ثم الحج على ما كان يقوله الامام وأولوا
شاهد مشقة الحج مرجح فان حج عند رماز يتفاهة كان افضل (قوله) أحج عنه بل بناء الفعل (قوله) واكالا
لا يلزمه ان يحج ما شاف فوجب عليه الاجماع على الوجه الذي ذكره زبلي (قوله) فلم تبلغ النفقة الخ ومثله بالاول
ما في القهستاني أيضا لو كان في المال المدفوع وإما ركب فبني واستبقى النفقة لنفسه فهو محتاج فخاص
لنفقة لانه لم يحصل فرائضه اه (قوله) أنا أحج عنه أي من بلده (قوله) وان مات حاج في طريقه الخ قدم
الشراح في باب الحج عن الغير انه أحب الوصية اذا أخره بعد وجوبه اما اذا حج من علمه فلا (قوله) من بلده
لان الواجب عليه ان يحج من بلده الوصية لا دامها الواجب عليه زبلي فان حج الوصى من غير بلده يضمن
الآن ان يكون ذلك المكان بحيث يبلغ السورج إلى الوطن قبل الليل اه مناسك السندي ونهالوا وصى أن
يحج من غير بلده يصح عنه كما أوصى قريب من مكة أو بعد اه قلت والظاهر ان الموصى بأمر بذلك انه لو اوجب
عليه ومثله لأوصى بما لا يكتفى للاجتماع من بلده تأمل (قوله) وعليه المتون وهو الصحيح واختاره المحسوبي

فانهم ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث تبلغ ومن لا وطن له فن حيث مات اجماعا (أوصى بان يشتري بكل ماله عذيق عنه) عن الموصي
(ولم يخبر الورثة بطلت كذا اذا أوصى بان يشتري له عبد فهدمهم وادالاف على الثلث) وقولا يشتري بكل الثلث في المثلثة جمع (مريض
أوصى بوصايا ثم رث من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان (٤٣٩) لم يقل ان من مرضي هذا فقد وصيت

بكذا كذا في الخاتمة
(أوصى وصية ثم رث ان
أطلق الخنون) حتى بلغ
سنة أشهر (بطلت والا
لا) ركذا لو أوصى ثم أخذ
بالرؤوس فصار ممتوها
حتى مات بطلت خاتمة
(أوصى بان يعار يشه
من فلان أو بان يبقى
عنه الماء شهرا في
الموسم أو في سبيل الله
فهو باطل) في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
خاتمة (كألو أوصى بهذا
التين لو اب فلان) فان
الوصية باطلة ولو قال
يعلف هذا اب فلان
جاز ولو أوصى بان يتفق
على فرس فلان كل شهر
كذا جاز وتطل
يبعها ولو أوصى بسكنى
داره لرجل ولأماله
سواها جاز وله سكنها
مادام حي أو ليس للوارث
بيع ثلثها وقال أبو يوسف
له ذلك وله أن يقاسم
الورثة أيضا وبشرز
الثلث للوصية خاتمة
(ولو أوصى بقطعة لرجل
وبحبه لا تحرق أوصى
بلمن شاع من رجل
وبطله لا تحرق أوصى
بخطبة في سبيل لرجل

والسقي وصدر الشربعة وغيرهم اه قاسم (قوله فافهم) بشرى انه مما خرج من قاعدة تقدم الاحتسان
على القاسم (قوله ومن لا وطن له الخ) ولوله أو وطن فن اقره الى مكة وان كلفات بخراسان فن مكة الآن
يومى بالقرآن فن خراسان جوهره * (فرع) * قال أجماعى بثلث مالى أو بالقر وهو يبلغ حجابا فن صرح
بواجبة تابع ورد الفضل الى الورثة والا حجة عنه بحاق سنة واحدة وهو الافضل أو في كل سنة اه ندى (قوله
بطلت الوصية) لان العبد المشتري بالكل مقاربا المشتري بالثلث دور وتطيره يقال فيمانه ط (قوله فصار
ممتوها الخ) عبارة الخاتمة فصار ممتوها فكذلك زمانا مات بعد ذلك قال محمد وصيته باطلة اه وانظر هل
تعتبر فيه المدة للعتق في الجنون والظاهر نعم اذا فرق بينهما لان الزمان متكررا سنة أشهر تأمل (قوله في قول
أبي حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتقاده ط وفي التطهيرية قال أوصيت بثلث مالى لله تعالى للوصية باطلة
في قول أبي حنيفة قال محمد جازة ويصرف الى وجود البرية يبقى اه في قوله فان الوصية باطلة) لان البس من
أهل المثلث نظر الى لفظ الموصي لاني قصدت تطهيره ما في المعراج أوصى بشئ للسبب الحرام لم يجز الآن يقول
ينفق على المسجد لانه ليس من أهل المثلث وذكر النسخة عشرة النص على مصلحه وعند محمد يصح ويصرف الى
مصلحه تصح حال كلامه اه (قوله جاز) أى وتكون وصيته صاحب الفرس خاتمة أقول ولو خذته وبما
ذكره الاتفاق من أنه لو أوصى بالثلث لنافي بطن دابة فلان لنفق عليها جاز ان قبيل صاحبها اه أن له أن
يصرفها في مصلحه وأنه بشرط أن يكون ممن تصح وصيته له وأنها تبطل برده وبعوه قبل الموصي تأمل (قوله
وتبطل ببيعها) وكذا جواز خاتمة والظاهر أنه راجع للثمن ولعل وجهه أنه وان كانت وصية لصاحبها الا انها
معلقة في المعنى على وجودها في ملكه تأمل ثم رأيت في الوالوالية قال بعد قوله فاذا بيع الفرس بطل ماله
لان هذه وصية لصاحب الفرس وتطيره ما لوقال والله لا كلم عبد فلان أو لأركب خاتمة فلان اه أى فان البين
تبطل بزوال الاضافة بان باع العبد أو الله أو لثلاث العبد أو الله لا يبيع لثمة بل لأجل صاحبه كقوله في
محله فهنا بقي الوصية ما دامت الاضافة موجودة وتبطل بزوالها لكن في الوالوالية أيضا قبل هذا الفرع لو أوصى
لملوك فلان بان يتفق عليه كل شهر عشر دراهم فالوصية جازة وتندور مع العبد حتى ياربس أو عتق وبشارة
التطهيرية قال أبو يوسف ومحمد كانت الوصية لعبد وتودعه حيث دأب يبيع أو عتق وان صالح مولاه من ذلك
وأجز العبد جاز وان عتق ثم أجاز فجازته باطلة اه وتأمله مع ما قدمنا من أن الوصية لعبد الوارث لا تجوز
لانها وصية للوارث حقيقة (قوله ولم تكن أوصى بالها بائع الوارث زمانا (قوله وليس للوارث بيع ثلثها)
ثبوت حق الموصي له في سكنى كل ما يظهره مال آخر أو تخرب ما في يده فمقتدر اجمعهم في بقا (قوله له ذلك)
أى لو ارث بيع ثلثها (قوله وله أن يقاسم الورثة) معطوف على قوله وله سكنها والضمير لرجل أى الموصي له
المقاسمة في عين الدار بالاحراز ان احتلت القسمة وهذا أعدل من الماهة لقاها من التسوية بينهما ما لو كانا
كافيهما الهداية والمسئلة ساقى في باب الوصية بالخدمة والسكنى (قوله وعلى الموصي لهما أن يدوس ويسلخ الشاة)
كلن عليه أن يقول أن يدوس ويسلخ الشاة بألف التثنية اه ح قلت وأن يزيدو محلها لقطن كقوله في التطهيرية
وهذا لان المقصود اخراج كل من ماعن صاحبه بخلاف ما أنا أوصى به من هذا السهم لرجل وبكسبه لا تحرق
أو بما في البين من ان يدرج لرجل ويقتض لآخر نفقة على صاحب الدخن وان بدلان للمقصود اخراجهم لما فقط
وبه يقتضيه الشرع يمكن ماله فعلة لمخلصه ولو كانت الشاة حقة فأجر الذبح على صاحب اللحم خمسة لان
التذكية لأجل اللحم لا الجلد كقوله في الوالوالية (قوله في رمضان) لعله أنما خصه بثلثه في رمضان والافغير رمضان
منه وانظر حل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو مال ثلثه مالى في سبيل الله فهو القرض فان أعطوا

وبالبر لا تحرق ما لوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوس ويسلخ الشاة (أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز فلا ينفق في عمارته بيت
القدس وفي سراجيه ونحوه) قالوا وهذا يفسد جواز النفقة من وقف المسجد على قناده وسراجيه وأن يشتري بذلك الزيت والنفل
والشاة لرجل في رمضان خاتمة

وفي الخبي أوصى بثلاث ماله للكهنة (٤٤٠) جاز وتصرف لفقراء الكعبة لا غير وكذا للجدول للقدس وفي الوصية لفقراء الكعبة

جاز لغيرهم وفي الخانية
أوصى بعد بخدم المسجد
ويؤخذ فيه جاز ويكون
كسبه لوارث الموصي
ولو أوصى بثلاث ماله
لأعمال البعلا يصرف
ثلاثة لخدمة الصحن لأن
إصلاحه على السلطان
(أوصى بأن يقض الطعام
بعد موته فأنس ثلاثة
أيام فالوصية بالطله) كما
في النونية عن أبي بكر
البغوي وفيها عن أبي
جعفر أوصى بالتخاذ
الطعام بعد موته
ويطعم الذين يحضرون
التصديرة جاز من الثلث
ويحصل لمن طلال مقامه
وصافته لأن لم يطل ولو
فضل طعامان كثيرا
يضمن والا لا اه قلت
وحل المصنف الاول على
طعام يجتمع التناجات
بقيد ثلاثة أيام فتكون
وصية لهم فيطبخ
والثاني على ما كان
لتصريحهم من (فروع) *
أوصى بأن يصلى عليه
فلان أو يجعل بخدمته
التي بلدة أخرى يكن في
قريب كذا أو يطين قبره أو
بضرب على قبره قبسة
أو أن يقرأ عند قبره شيئا
معتقته من طاعة سراجية
وسمعه * أوصى
بثلاث ماله لله تعالى فوصى

حاشا منقطع عازا وفي التوازل لو صرف إلى سراج المسجد يجوز لكن السراج واحد في رمضان وغيره اه وهذا
يستأنس به في تعيين قدر الحاجة اه ط (قوله) وتصرف لفقراء الكعبة الذي في الولوالجية وغيره لما كان
مكة (قوله) وكذا للجدول للقدس أقول الذي في المنع عن الخبي وبيت القدس والحاصل أن في الأوصياء المسجد
قولين قول بعدم الصحة وقول بالصحة كإسائي قيل فصل وصايا الذي ثم على الصحة هل تصرف على منافع أو
على فقرائه قال محمد الاول على ما هو كالصريح في كلامهم وأما الثاني فصرح به في الخبي على ما ترى للقاتل
بعدم الصحة هو الشيطان الآن يقول بنق على المسجد فيصور اتفاقا أو أحازه محمد طلقا جاز على إرادته صلحه
تخصيصا للسلام لا على إرادته لانه لا على سوا عمن المسجد أولا وبه أفتى صاحب البحر كإسائي وأما بيت
القدس فلا يتوهم أنه يقتضي عن المسجد حتى أن العزاري عن أمافي المتن لمحمد فافهم ولا تتعسف وبني الأفتاء
بأن الوصية للجدول وصية لفقرائه في مثل الأزهر كنذا وهذا محل السائح في رجاء الله تعالى وانظر ما في شرح
الوهابية (قوله) جاز لغيرهم قال في الخلاصة الأفضل أن يصرف إليهم وإن أعطى غيرهم جاز وهذا قول أبي
يوسف وبه يفتي وقال محمد لا يجوز اه قلت والاول موافق لقوله في النذر بالغنا تعيين الزمان والمكان والدرهم
والفقر (قوله) لوارث الموصي لأن الرقبة على ملكه ولو أجلسه وهل نفقته في وقف المسجد كالأوصى بخدمته
لأنه ينفق نفقته عليه كإسائي أم أزه (قوله) لأعمال البر قال في التظهير وكل ما ليس فيه تعليق فهو من أعمال
البر حتى يجوز صرفه في عمارة أو وقف وسراج المسجد دون ترسيه لانه أسرف اه (قوله) فالوصية بالطله هو
الأصح كما في جامع الفتاوى (قوله) ويطعم أي وبأن يطعم تأمل (قوله) ويحصل لمن طلال مقامه وصافته ويستوى
فيه التقي والتفريق ما يتوقف على طول المسافة أن لا يستوفى منازلهم بظهيرية والمراد أن لا يعظم البيت فلهو
أرادوا الرجوع إليها في ذلك اليوم (قوله) يضمن الظاهر أن هذا إن لم يقدر الموصي مقدارا معلوما (قوله) وحل
المصنف الاول) أي ما في المتن من البطلان (قوله) بقيد ثلاثة أيام الباء للسببية وعبارة للمصنف وما ذكر عن
أبي بكر البغوي بقيد ثلاثة أيام وفي اليوم الثالث تجتمع التناجات فتكون وصية لهم فطبخ اه والظاهر
أنه في عرفهم كذا وكان اه أخذ مما في الخانية عن أبي القاسم أن حل الطعام إلى أهل المصيبة في الابتداع
مكرره لا اشتغالهم بتغيير الميت ونحوه وأما في اليوم الثالث فلا يستحب لأن فيه تجتمع التناجات فيكون إغاثته
على المعصية أقول وعلى السائح في البطلان بأنها وصية قلنس وهم لا يحسون بكما قال أوصيت للمسلمين وليس
في القفط ما يدل على الحاشية فوقف على كامن مجهول فلم تصح اه (قوله) والثاني وهو القول بالجواز أقول
قدمنا أن القول الاول هو الأصح وظاهره الاطلاق ويؤيد بما في آخر الخاتمة من فتح القدر بحث قال وبكره
اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور ولا في السرور وبه يدع مستقيمة روى الامام
أحمد عن جرير بن عبد الله قال كنا على اجتماع إلى أهل الميت ومنعهم الطعام من التناحية ويستحب لجران
أهل الميت والأقرباء إلا بعد تهيئة طعام لهم يشبعهم ومهم ولستم لقوله صلى الله عليه وسلم استعملوا آل
جعفر طعما فقد حاشا ما يشبعهم حسنة الترمذي وصححه الحاكم (قوله) أوصى بأن يصلى عليه فلان) لعل
وجه البطلان أن فيها إبطال حق الولي في الصلاة عليه (قوله) أو يكفن في ثوب كذا) أنظر ما قدمنا من جسد
قول المصنف ولا من صبي عجزا لا في تجهيزه (قوله) وشتمه) أي يميل فضل الوصية بالخدمة لمن اختلناه
لا يكره تطيين القبر ولا القرارة عندها وينبغي أن القول بطلان الوصية سني على القول بركا هفتان) وضائق
ما فيه (قوله) وقال محمد تصرف لوجوه البر) قدمنا عن الظهيرية أنه الملقى به أي لانه وإن كان كل شيء لله
تعالى لم يكن المراد التصديق لوجهه تعالى تخصيصا لكلامه بقصد الحلال (قوله) قال أوصيت الخ) وكذا
أوصيت بثلاث ماله وهو ألف فله الثلث بالغاما بل لا قول وهو ألف غير محتاج إلى السمو لوجوه كذا أوصيت
بتصدي من هذا الدار وهو الثلث فلأن تصدبه النصف فهو اه ويجمع ما في هذا البيت وهو ترك طعام فأنافيه أكثر

بأمانه وقال محمد تصرف لوجوه البر * قال أوصيت لفلان ألف وهو عشرين ماله يمكن له أن لا ياتى في أوصيته
يجمع ما في هذا الكبس وهو ألف فلان فافهم ألفان وثنائه وجوازه فكله إن شئ من الثلث مجتبي * قال المذنب

أو كرحطة أو شعير والحاصل أنه إذا وصي بمسار إليه ثم قدره صم واقى المقدار أو ولا عطفه المحط بأنه أضاف
 الاحتجاب والتخلف إلى الثلث مطلقا إلى جميع ما في الكيس فصحت الإضافة لأنه غلط في الحساب فلا يقدح في
 الاحتجاب بخلاف البيع فإنه لا يصح إلا إذا كان المبيع مقدارا معلوما وانصرف إلى المقدار المذكور وعلمه
 في شرح الوهبانية فراجع (قوله إذا امت) يضم التام (قوله) وصحة وصته أي لأن تعليق الوصية بالشرط حائر
 بكافي القنية هذا الذي رأيت في القنية مع وصية فوصية بالتزويج منصوب على التميز أي ليس بأبرار بل هو
 وصية لتعلقه على موت نفسه (قوله ولو قال إن مت إلخ) عزاه في مختصر القنية لبعض الكتب ثم ذكر أنه
 ينبغي أن يكون عدم البراءة إذا قضى التام أخذ بما في الفصول وغيره ولو قال لمدونة أن مت بفتح التاء فانت يرى
 لا يصح لأنه يتعلق بخاطر أه أو لا راء لا يصح تعلقه بخلاف الوصية كما مر به ظهر الفرق بين الضم والفتح
 والمراد بالخطر هنا التعلق على معدومته قرب الوقوع وإن كان لا يضمن وقوعه كاللوث ويحى والفدوا حترزه عما
 لو على الأبرار بشرط كأنه كقوله لمدونة أن كان في عيني لمدونة ففقد أرتل عنه فإنه يصح كما مر في آخر كتاب الهبة
 ومن علمه هناك فراجع (قوله في بلاد خوارزم) وكذا الأقاليم الشامية والمصرية استأخاني ولعله لأن أهل
 الكلاهم في خوارزم لا يتبعون التسمية بل يتبعون ويعلمون ما يجب اعتقاده وفي البلاد الأخرى يذكرون كونه
 الفلاسفة الملبسة على المسلمين عقائدهم بل تعرض ردها وحسن تحجتها ولا شأن لهم إذا كانوا بهذه الصفة
 فهم ضالون به ضالون ليس لهم من العلم الإلهي نصيب ط (قوله فتنه) كذا في النسخ وصوابه فتنه فان العسيرة
 لها كافي المنع والالاهمت أنها عبارة السراج ط (قوله بمنزلة الوديعه) فلا ضمان على الموصي أو ورثته إذا
 هلكت في أيديهم غير تعدا إذا استهلكته فان وقع من الموصي فهو رجوع وإن من الورثة قبل القبول أو
 بعده يكون ضمانه عليه ط وبعبارة السراج ذكرها في المنع عند قول المتن وأنما يصح قبولها بعد موته فراجعها
 والله تعالى أعلم

(باب الوصية بثلث المال)

في بعض النسخ بثلث ماله (قوله ولم تجز) أعلم تجز الورثة الوصيتين فإن أجازت فظاهر (قوله فالثالث بينهما
 أثلاثا) أي يقتسمه على قدر حقهما صاحب السدس منهم ولصاحب الثلث سهمان لأن كلامه ما يستحق
 بسبب مصحح والحاصل أن كل واحد من الوصايا إذا لم تزد على الثلث كنثل الواحد سدس وآخر ورع وآخر
 ولم تجز الورثة نصير في الثلث ولا يقسم الثلث سوية بينهم اتفاقا لم يتوافق بسبب الاستحقاق كما في مسألة
 المتن الأولى وعلم ذلك في الترخانية (قوله ولم تجز الورثة ذلك) فإن أجازوا فنصفها يقسم الكل أربعة أوالأصل
 فمعه عنه فقال أبو يوسف فليس قوة أن يردس بطريق المنازعة لأن الثلثين لصاحب الكل فكان نزاعهما في
 الثلث نصف فالنصف الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي لآخر وقال الحسن إن هذا يخرج قبيح
 لاسمهم صاحب الثلث في حال الأجازة وعدمه وهو السدس فالجحد أن يرد بطريق المنازعة بأن يقسم
 الثلث أولا وهو أربعين أنى عشر بينهما فنه لان أجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث وفي الثلثان عمانية أسهم
 ندعهم صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث لثمة الثلث قبل الستة لصاحب لكل وبتزادان في
 السهمين نصفين فحصل ثلاثة أسهم لصاحب الثلث والباقي لآخر كافي الحقائق وغيره فهتاني قلت وعلى
 قوله ما يلزم استواء حالي الأجازة وعدمها (قوله لأن الوصية بأكثر من الثلث إلخ) أشار إلى أن قوله بجمع ماله
 غير قود أن المراد ما زاد على الثلث ولذا عرفت في المتن بقوله ولولا أحدهما لثمة ولا تخير بثلثه أو بنصفه أو بكاه
 ينصف الثلث بينهما عند موته هاتين في الأول وتخمس حينئذ ثلاثة أعشار في الثاني ويرجع في الثالث
 أه فالجحد عنده وهو التصفية بمختلف جميع صور الرائد على الثلث كالأ وغيره والأصل الذي ينسب عليه هذه
 المسائل هو قول المصنف ولا يصح إلخ (قوله إذا لم تجز) بالنسبة للجهول (قوله تقع بالطله) ليس المراد بطلانها
 من أصلها والالاستحقاق شيئا وإنما المراد بطلان الرائد بيان ذلك أن الموصي فصل بين الاستحقاق على الورثة
 فيما زاد على الثلث وتفضيل بعض أهل الوصايا على بعض والثاني ينسب في ضمن الأول ولما بطل الأول لحق الورثة

إذا امت فانت يرى من
 ديني الذي علي صحت
 وصيته ولو قال إن مت
 لا يبرأ للخاطرة *
 يدخل المحتون في الوصية
 للرضى وفي الوصية
 للعلماء يدخل المتكلمون
 في بلاد خوارزم دون
 بلادنا وأوصى لعقلاء
 يصرف للعلماء الزادين
 لاتهم هم العقلاء في
 الحقيقة فتنه وأعلم أن
 الوصية في يد الموصي أو
 ورثته بمنزلة الوديعه سراج

«باب الوصية
 بثلث المال»

(إذا أوصى بثلث ماله
 لزيد ولا تجز بثلث ماله
 ولم تجز) الورثة (فثلثه
 لهما) نصفين اتفاقا
 (وإن أوصى بثلث
 ماله لزيد ولا تجز
 بسدس ماله فالثالث
 بينهما) أثلاثا اتفاقا
 (وإن أوصى لأحدهما
 بجميع ماله ولا تجز
 بثلث ماله ولم تجز)
 الورثة ذلك (فثلثه بينهما
 نصفان) لأن الوصية
 بأكثر من الثلث إذا لم
 تجز تقع بالطله فيجعل
 كأنه أوصى لكل

وعدم اجازتهم بطل ما في ضمنه وهو التفضل فصار كأنه أوصى لكل منهما بالثلث فنصف الثلث بينهما كالأوصى لكل منهما به حقيقة **اهـ** من العناية موصحاً **(قوله)** وقال أرباعاً أي يقسم الثلث بينهما أرباعاً **(قوله)** لأن الباطل ما زاد على الثلث يعني أن الباطل هو أحد الشئتين اللذين قصدتهما الموصى وهو استحقاق الزائد على الثلث فانه بطل لحق الزيادة وأما الشيء الآخر وهو قصد الموصى تفضيل أحدهما على الآخر فلا مانع منه فتجعل لأصاحب الكل ثلاثة أمثال ما جعله لأصاحب الثلث فأخذ من ثلث المال بحصة ذلك الزائد بأن يقسم أرباعاً ثلاثة منها لأصاحب الكل وواحد لآخر **(قوله)** وأضرب الكل في الثلثين صوابه في الثلث كجاء بعض النسخ أي أضرب كل حظ في ثلث المال بأن تضرب ثلاثة أسهم حظ صاحب الكل في الثلث وسهم واحد حظ الآخر في الثلث يحصل أربعة أسهم تجعل ثلث المال يعطى الأول ثلاثة أرباع الثلث والثاني ربعه ويستخرج ثم التخصيص قول الامام كافى في تخصيص العلامة قاسم والدر المنتقى عن المضمرات وغيره **(قوله)** المراد بالضرب بالمصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبتته إلى أصل المضروبين كنسبة الأخر إلى الواحد وقوله لا يضرب بالبناء أعلم مستند جاز إلى الموصى له والبالغة الموصى له وصلة تضرب مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عدداً في عدد فلا يضرب ثلاثة أرباع في الثلث في هذا الصورة وتعامه في القسمة وأقول ضرب الكسور في مصطلح الحساب على معنى خذ فأنقل أضرب بعاق ثلث فنعلم خذ ربع الثلث وهو واحد من اثني عشر والمضى هنا لا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث أي لا يؤخذ من الثلث بحكم الوصية له بأكثر من الثلث لاسر من بطلان التفضل فلا تجعل سهام الوصية أربعة كجعلها الامامان وإنما يؤخذ من الثلث بحكم الوصية لثالث فقط بأن يجعل كأنه أوصى لكل بالثلث فيقسم الثلث بينهما نصفين وعلى هذا فالبالغة تضرب ولا تخلف فتدبر ثم رأيت في غرر الأفكار التصريح بما ذكرته من معنى الضرب ووافقاً بما في **(قوله)** فعند سهام الوصية اثنان فلكل واحد النصف وهو سهم واحد **(قوله)** فأضرب نصف كل أي أضرب نصف كل منهما وهو النصف في الثلث يكن سدس المال الحاصل من ضرب نصف في ثلث على معنى الأخذ كإدخاله **(قوله)** وعندهما أربعة بناء على أنه يضرب له عندهما بحكم الزائد فتجعل سهام الوصية أربعة كإقراره بأقسامها أحدهما الربع ولا تخزن ثلاثة أرباع قال صدر الشريعة وابن الكل في ضرب ربع في ثلث المال والربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لأصاحب الكل ثلاثة من الأربعة وهي ثلاثة أرباع فيضرب ثلاثة الأرباع في الثلث يعني ثلاثة أرباع الثلث هنا معنى الضرب وقد تحجيره كثير من العلماء **اهـ** **(تنبيه)** على هذا الخلاف لو أوصى لرجل بعد قيمته مثل ثلث ماله ولا تخزن بعد قيمته مثل نصف ماله مثلاً وتعامه في التنازعية من الخامس ولو أوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله ولا تخزن بسدس ماله وماله سوى السيف خسمائة لثلاثي سدسها وللأول خمسة أسدس السيف وسدس السيف بينهما لأن منازعتهم في سدس السيف فقط فينصف بينهما وهذا عند الامام وعمام الكلام في الجميع وشروحه **(قوله)** الأفي ثلاث مسائل استثنائاً من قوله ولا يضرب بأكثر **(قوله)** الحامدة من الحياء أي العطلة معرب وقبرها القهستان في النقصان عن قيمة الثلث في الوصية بالبيع والزائد على قيمته في الشراء وصورتها أن يكون لرجل عبدان قيمة أحدهما ثلاثون والآخر عشرة فأوصى بأن يباع الأول من زيد عشرة والأخر من عمرو وعشرين ولأماله سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو بأربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاً فباع الأول من زيد بعشرين والعشرة وصية له وباع الثاني من عمرو بأربعين والعشرة وصية له وإن كانت زائدة على الثلثين كمال **(قوله)** والسعاية صورتهما اعتق عبدان قيمتهما ما ذكر ولأماله سواهما فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فسهام الوصية بينهما اثلاث واحد للأول واثنتان للثاني فيقسم الثلث بينهما كثلث فاعتق من الأول ثلثه وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرين ويسعى في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وإن كان زائداً على الثلثين كمال **(قوله)** والدرهم المراد صورتهما أوصى لزيد ثلاثين درهماً ولا تخزن بسنتين درهماً وماله تسعون فيضرب كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال وإعافقوا أوجه فيغني عن هذه

بالثلث فنصف وقالوا أرباعاً لأن الباطل ما زاد على الثلث فأضرب الكل في الثلثين يحصل أربعة تجعل ثلث المال (ولا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عند أي حقيقة) المراد بالضرب بالمصطلح بين الحساب فعند سهام الوصية اثنان فأضرب نصف كل في الثلث يكن سدس فلكل سدس المال وعندهما أربعة كإدخاله (الأفي ثلاث مسائل) وهي الحامدة والسعاية والدرهم المراد أكل المصلحة غير القيمة بثلث أو نصف أو نحوهما

ومن صور ذلك أن يوصى لرجل بالقدح درهم مثلا أو بحاجبه في بيع بالف (٤٤٣) درهم أو يوصى بعق عبد قيمته ألف درهم

وهي ثلث ماله ولا تحرم
 ثلث ماله ولا تحرم الثلث
 بينهما أثلاثا أجماعا
 (وعمل نصيب ابنه
 صححت) له ابن أولا (و
 ونصيب ابنه لا) لوله
 ابن موجود ولو لم يكن
 له ابن صححت عناية
 وجوهرة زافق شرح
 التكملة وصار كالأوصى
 بنصيب ابن لو كان
 انتهى وفي المجتبى ولو
 أوصى بثل نصيب ابن لو
 كان فله النصف اه
 ونقل المصنف عن السراج
 ما يخالفه فتبين (وه في
 الصورة الأولى) ثلثان
 أوصى مع ابنتين ونصف
 مع ابن واحد أن أجاز
 ومثلها البنات والأصل
 أنه متى أوصى بثل نصيب
 بعض الورثة زاد مثله
 على سهام الورثة مجتبي
 (ومجزا وأسهم من ماله
 والبيان إلى الورثة) يقال لهم
 أعطو مما شئتم ثم التسوية
 بين الجزء والسهم عرفنا
 وأما أصل الرواية فجعلناه
 ٢ قوله فله العشر
 مجتبي مسواه التسع
 وذلك لأن أصل المسئلة
 من ستة وتصل إلى
 ثمانية للزوج نصف
 الستة ثلاثة والشفقة
 النصف ثلاثة أيضا

الصوريين غير هالان الوصية إذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرحا كالنصف والثلثين وغيرهما والشرع
 أصل الوصية في الرائد يكون ذكر معا فلا يعترف حتى الضرب بخلاف ما إذا لم تكن مقدرة بأنه أي شيء من
 المال كافي للصورة المذكورة فله لیس في العبارة ما يكون مطلعا للوصية كالأوصى بخمسين درهما أو اقضي أن
 ماله ما يتدرهم فإن الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا يمكن أن يظهر له مال فوق المائة وإذا لم تكن باطلة بالكلية
 تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق أنيق ابن كمال (قوله) ومن صور ذلك اه أنه لا يشترط أن
 تكون عبادة أو سعاية أو اعتقاد من جهة الموصي لهما بل يكفي وجود ذلك من طرفه فيكون بقدر ثلث المال
 والموصي للفرق فالآخر ثلث المال فليتأمل ط أقول لكن هذا التصور مشكل لما صرحوا به من أن العتق
 المنفصل المرض والحاجة المنجزة فيه مقدمان على سائر الوصايا كما مروا في الباب الآتي (قوله) أو بحاجبه
 أي في مرض الموت ح وقوله بألف درهم متعلق بحاجبه (قوله) وهي ثلث ماله) أي الألف درهم في المسائل
 الثلاث وذلك بأن يكون ماله ألفا وخمسة مائة فأوصى بألف مائة لفلان أو يكون له توصية بثلث قيمته ذلك فأوصى
 بأن بحاجبه بألف وذلك بأن يباع بخمسة مائة ومثله العتق ظاهرة (قوله) ولا تحرم ثلث ماله) متعلق بالمسائل
 الثلاث (قوله) وثلث ماله أثلاثا أجماعا) تقرر مظاهر ما قد تقدم (قوله) ونصيب ابنه لا) أي لأن نصيبه ثبت
 بنص القرآن فإذا أوصى به لرجل آخر فقد أراد تصير ما فرض الله تعالى فلا يصح منعه ولا يلتفت إلى إجازة الورثة
 لأن الوصية لم تقع في ملكه وإنما أضافها إلى ملك غيره فصارت أوصى لرجل على زيد مائة فأجاز زيد بثلث
 ثلث لا يجوز كذا هنا اه مكي عن السراج ط (قوله) وصار أي قوله بثل نصيب ابنه ح وأقوله بنصيب ابنه
 حيث لم يكن له ابن (قوله) ونقل المصنف (الح) حيث قال ولو أوصى بثل نصيب ابن لو كان أعلى ثلث المال لانه
 أوصى به بثل نصيب ابن معدوم فلا بد أن يقدر نصيب ذلك الابن بسهم ومثله سهم أيضا فقد أوصى به بسهم
 من ثلاثة في الحاصل بخلاف الأولى فإنه هناك أوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بثل نصيب ابن لو كان كذا في
 السراج (الرواج) اه ومثله في الجوهرة وكذا غاية البيان عن شرح الطحاوي وأما ما في المجتبى فلم يرع إلى أحد
 وهو أن كان وجهه مظاهره فلا يظهر فرق بينه وبين ما إذا أوصى بثل نصيب ابن موجود لكنه لا يعارض
 ما هنا بما يؤيد بنقل لان المجتبى الزايدى وقد قالوا لا يلتفت إلى ما طاله الزايدى مخالفا لقواعدهم لا يؤيد بنقل
 تأمل (قوله) وفي الصورة الأولى) أي من صورتي المتن ثلث ان أوصى مع ابنتين والقباس أن يكون له النصف
 عند حازنة الورثة لانه أوصى بثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف ووجه الأول أنه قصد أن يجعله
 مثل ابنه لأن زيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بأن يجعل الموصى له كل درهم زلي (قوله) ان أجاز) أي أجاز
 الزائد والآخر الثلث فقط (قوله) ومثلها البنات) أي ان أوصى بثل نصيب بنته وبنت واحدة فله النصف ان
 أحازت والا فالثلث ومع البنات الثلث كافي المنع ولو كان مع ثلاث بنات هل له الثلث أيضا باعتبار أن فرض
 البنات الثلثان وأل ربع والظاهر الثاني والأول يمكن به مثل نصيب بنت اه ح ويؤيد معاذ كره الشارح عن المجتبى
 من الأصل ط (قوله) يراد مثله (الح) حتى لو كان له ابن وبنت وأوصى بثل نصيب البنت فله الربع ولو كان لها
 زوج وثلاث أخوات متفرقات وأوصت بثل نصيب الاخت لا ماله العشر (٢) مجتبي قال في الهندية والوجه
 في ذلك أن تبين القرية أو ألام يراد بثل نصيب من ذكر على مخرج الفريضة فلو ترك أم أو ابنا أو وصى بثل
 نصيب بنت فالوصية من سبعة عشر سهما للوصية له خمسة وثلاثين عشرة وللأهم من ان أصلها من ستة للاث
 خمسة فليبت اثنتان ونصف فيراد على أصل الفريضة موضع فكسر قبلت سبعة عشر للوصى له خمسة في اثنا
 عشر يعطى للأهم سبعة اثنتان والباقي للاث اه أي لان الارث بعد الوصية وفيها أيضا له بنت وأخت عصية
 وأوصى لرجل بثل نصيب البنت فله ثلث المال أجازنا أولا اه وهذا فائدة معتبرة في علم السالمح في فتاواه
 التبعة عدة صور مثل عن بعضها ما حفظ (قوله) ومجزا (الح) مثله الخط والنقص والنصيب والعرض جوهرة
 (قوله) البيان إلى الورثة (الح) لانه محمول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمنع بل لجهة الورثة قائمون مقام
 الموصي فكان البهم بيانه زلي (قوله) عرفنا) أي عرف العجم درستق (قوله) وأما أصل الرواية فجعلناه

ويقال بسدس ثلث الاب تسكة الثلثين وبسدس أيضا ذات الام فتكون عناية وإذا فرض الموصي له ذات أم يعال به يتابع تأمل اه

وهي أن السهم السدس في دواية الجامع الصغيرة له قال فيه أخس سهام الورثة الآن ينقص من السدس
 قسمه السدس ولا راحة فكان حاصله أن له السدس وعلى رواية كتاب الوصايا أخس سهام الورثة الميراث
 على السدس وقالة الأخس الآن يزدي الثلث فيكون له الثلث اه اختاروا للسدس على الرواية الأولى
 لمنع النقصان ولا منع الزيادة وعلى الثانية بالعكس وذكر في الهداية ما منع الزيادة والنقصان يلقى نادان
 صاحب الهداية الطالع على رواية غيرهما أوجع بينهما عناية وتعام ذلك في المطولات (تنبيه) وهذا
 كله إذا كان له ورثة ففي الاختيار والجوهر ولو أوصى لرجل بسهم من ماله وأورثه فله النصف لأن في
 المال بمنزلة ابن صار كأنه ابنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فص اه وانظر على القول بالسوية بين الميراث
 والسهم هل يعطى النصف أيضاً أم يقال لو قيل بيت المال أعظم ما شئت وحرره نقلاً (قوله) وهذا اندفع
 سؤال صدر الشريعة) حاصل سؤاله أن قول الموصي ثلث ماله لا يصلح إخباراً لأنه كذب فتعين الإثبات
 فتبين أن يكون له النصف وتقرر الدفع هنا أن قوله ذلك إنشاء لأنه بعد قوله سدس ماله لا يحمل لأن
 يكون أراد به بثلث سدس أو أراد ثلثاً آخر غير السدس فيجعل على التيقن (قوله) وإشكال ابن الكمال) حيث
 قال في هامش شرحه بعد تقرير جواب السؤال المار بما ذكرناه بقى ههنا شيء وهو أنه لا يخفى أن يكون الثلث
 الذي أحازه الورثة ثلثاً زاد على السدس الذي أحازوه أولاً ويكون ثلثاً زائداً عليه إذا وجه لا جازتهم بل يعين
 المراد من رجعه إلى جازته اللفظ ولا معنى له والثاني بأما قوله وأجاز وألانه مستغنى عن إجازتهم وعلى الأول لا
 يصح الجواب المذكور ولعله لذلك أسقط صاحب الكترا القيد المذكور اه وحاصله أنه بتعين المعنى الثاني
 وهو أن تكون الإجازة ثلث غير زائد على السدس أي ثلث داخل فيه السدس لأنه المتعين وبه يتم الجواب
 عن سؤال صدر الشريعة لكن يبقى قوله وأجاز وأزاد الإجازة فيه إذا ثلث لازم مطلقاً ولهذا أسقطه في الكترا
 والجواب ما أشار إليه الشارح بقوله وإن أجازت الورثة أي أنه غير قيد احتراز بل ذكره لئلا يترجم أنه
 النصف عند الإجازة وفيهم أن له الثلث عند عدمها بالاولى فافهم وشرحه الشارح على هذا المزمع إلى هي
 جواهر الكترا ولكن بقي هنا إشكال ذكر في الشريعة بلالة ونقل نحوه من قاضي زاده وهو أن صاحب الحنفى
 وهو الوارث رضى بما يحتمله كلام الموصي من اجتماع الثلث مع السدس واستماع ما كان غير متيقن حتى
 الوارث بعد أن رضى كيف يشكك للتع اه وحاصله أنه بتعين المعنى الاول وهو أن أجازتهم للزائد لا يحتاج
 إليها وأقول جوابه أنه لما احتمل كلام الموصي جملته على التقى الذي يليه وهو الوصية بالثلث كإحدى الوصية
 المحب تحليف فكان يجب للثلث متقناً وإحرازاً ثم شكوكاً فيه وإجازة الوارث لا تعمل إلا فيما أوجه
 الموصى ولم يتيقن بما يجب للموصى فيما زاد على الثلث حتى تعمل الإجازة عليها فلغت لأن الإجازة ليست ابتداء
 تحليفاً وإنما هي تنفيل لمعنى الموصى المترقب عليها ولهذا يثبت الملك للجاز من قبل الموصى لا من قبل الميراث
 سيجيء آخر الباب هنا ما ظهر فهمي السقم من فض الفتح العليم (قوله مكرراً) بأن قال له سدس ماله
 سدس ماله في مجلس أو مجلسين كافي الهداية (قوله) لأن المعرفة) روى سدس فانه ذكر مكرراً بالإضافة إلى المال
 قد أعدت معرفة أي فكانت عن الأولى وهذا على ما هو الأصل فلا راد أنهما قد تكون غيراً كقوله تعالى
 وأترنا إليك الكتاب بالحق صدقاً لما بين يديه من الكتاب أي التوراة لأنه خلاف الأصل لقريته والمستثناة
 أو مضعافاً في حواشينا على شرح المنار (قوله) وعنده ولا تكون الامتياز فلهذا قيل في الشاب فقط أهله
 في الشريعة بلالة (قوله) إن ههنا ثلثاً لم (أي ثلثاً للدرهم) والتمهيدان كانت ثلاثة مثلاً فلهذا لم يسمها الثلثان بل واحد
 فلهذا الباقي يتممه وقال زفره ثلث ماني ههنا أيضاً لأن المال مشترك والها لثلاثة هي على الشرع وبيق
 الباقي كذلك وجه قول الامام وصاحبه أنه في الجنس الواحد يجمع حتى الموصى له في الباقي تنفذ الوصية على
 الميراث ولا نه لولم يثبث في القاضى أن يجعل هذا الباقي بخلاف الثلث المختلفة ونحوها فافهم انتم جميعاً
 وتعام ذلك في المطولات قال في غاية البيان ويقول زفره تأخذ وهو القياس هو آخره في السعدية تأمل (قوله) إن خرج
 الخ) هذا الشرط مصرح به في حاشية الشروح حتى في الهداية (قوله) وبالف الخ) لا يقال ينبغي أن لا ينسخ

(وان) قال سدس مالى
 له ثم قال ثلثه وأجازوا
 له ثلث ماني حقه الثلث
 فقط وان أجازت الورثة
 لدخول السدس في الثلث
 مقدماً كان أو مؤخراً
 أخذنا بالتقن وبهذا
 اندفع سؤال صدر
 الشريعة وإشكال ابن
 الكمال (وفي سدس مالى
 مكرراً) سدس) لأن
 المعرفة قد أعيدت معرفة
 (وبثلث دراهمه أو غنمه
 أو ثيابه) متفاوتة فلو
 متصدية فكان الدرهم (أو
 عبيده) ههنا ثلثه
 فله) جمع (ماني) في
 الاولين) أي الدرهم
 والقيم ان خرج من ثلث
 ماني جميع أصناف ماله
 أي حلى (وثلث الباقي
 في الآخرين) أي
 الثياب والعيديون خرج
 الباقي من ثلث كل المال
 (وكالاول كل متصد
 الجنس كمكيل وموزون)
 وثياب متصد وضابطه
 ما يقسم جبراً وكذلك
 كل مختلف الجنس وضابطه
 ما لا يقسم جبراً (وبالف

(الذين) من جنس الالف (وعين فان خرج) الالف (من ثلث العين دفع اليه والام) (٤٤٥) يخرج (ثلث العين) يدفع له (وكما خرج

شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه) وهو الالف (وبمثلته يزيد وعمر ووهو) أي عمرو (ميت لم يذكله) أي كل الثلث والاصل أن الميت أو المعدم لا يستحق شيئاً فلا يرزح غيره وصار (كأول أو ذي لز يدوجدها وهذا إذا خرج المزارع من المزارع) أما إذا خرج المزارع (بعد حصة الإيجاب يخرج بحصته) ولا يسلم للأخر كل الثلث بثبوت الشركة (كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان بن عبد الله مات وهو فقير فأتى الموصي وفلان بن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث) وكذلك مات أحدهما قبل الموصي وفروعه كثيرة (وأما المولود عليه أنه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط الإيجاب وبقي لفقد شرط الوصية لفقد الأهلية كان الكل لا يخرج) ذكره الزبيدي (وقيل العبرة لو قت موت الموصي) والله يشركه كلام الدرر بما لا يكافي حيث قال أوله ولو لم يكرهات وله قبل موت الموصي

من الدين شيئاً لأن الالف مال والدين ليس مال لأن من حلف لماله وله دين لا يحسن أن يقول الدين شيء مالا يذخر وجهه وثبوت حق الموصي له بعد ما نرجو محكم كالوصية به بالثلث لاحق له في القصاص وإذا انقلب الالف في حصة لانه مال الميت ومشتهى العير على العرف معراجاً من مضاهيه ظهر أنه لو وصى بثلث ماله لخل الدين أيضاً وهو أحد قولين ووجه في الوجهية وتوقف فيه صاحب الجرح متفرقات القضاء فراجع قوله من جنس الالف) كذا في الدرر والظاهر أن مقتضى مناسفة قوله وكما خرج شيء من الدين دفع المأذول كان قابلاً لدفع اليه تأمل وقدم في المنع السراج إذا أوصى بدارهم مرسلة ثم مات تعطي للموصي به ماضية والاتباع الشركة وتعطي منها ثلث الدراهم اهـ (قوله وعين) قال أبو يوسف العين الدراهم والدنانير ون التبر والخل والعروض والسباب والدين كل شيء يكون واجبا في التهمة من ذهب وأفضة وأحطية وبحوزة ذلك مما مفي في الطوري (قوله فان خرج الالف الخ) قال في العناية بان كان له ثلاثة آلاف درهم تقداً فادفع اليه لالف وان لم يخرج بان كان التقداً أيضاً ألفاً فدفع منه اليه ثلثه (قوله والا يخرج ثلث العين الخ) أي ولا يدفع من الالف من العين لأن التركة مشتركة بينه وبين الورثة والعين خسر من الدين فلا يخص به أحدهما تضرر الآخر اختياراً أي لاحتمال هلاك الدين عند الموت (قوله لم يذكله) وعن أبي يوسف أنه لم يعلم الموصي عونه نصف الثلث لانه لم يررضه إلا بزيالي (قوله أو المعدم) فلما وصى أن يدولن كان في هذا البيت ولا أحد به كان الثلث لم يذلان المعدم لا يستحق مالا وكذا أوصى له ولقبه لأن العقب من عقبه بعد موته فيكون بعدوما في الحال درر والشري نال في مسألة الوصية لقبك كلام باقي ما فيه في باب الوصية لأقارب (قوله وكذا مات أحدهما) أي أحد الموصي لهما (قوله قبل الموصي) أما بعده فالورثة تقوم مقامه فالزوجة حصة موحدة (قوله وفروعه كثيرة) منها لو قال ثلث مالي لفلان وعبد الله كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن فيه كان فلان نصف الثلث لأن بطلان استحقاته لفقد شرطه لا وجوب الزيادة في حق الآخر مخ (قوله ثم خرج لفقد شرط) أي أول ووال أهلية كالمات أحدهما قبل الموصي (قوله ذكره الزبيدي) أي جميع ما تقدمت عليه شريفاً (قوله وقيل العبرة) أي في حصة الإيجاب (قوله أوله) أي يزيد (قوله إلى آخره) عمامة أوله لفقره وأوله وان افتقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كل ما يفي هذه الصورة لأن المعدم والميت لا يستحق شيئاً فثبتت المراجعة بغيرها كان إذا أوصى أن يدولن دار اهـ (قوله لكن قول الزبيدي فيما خرج) أي في عارقاتنا لا لاجل الاستدراك بعد قول المصنف وقيل الخ قوله مسوق لبيان المخالفة بينه وبين ما مر من عدمه أن تعير المصنف بقوله وقيل أخذنا من إشارة الدرر الكافي على ما فيه من مخالفتها لاندسه من أنه لا مخالفة بيان ذلك ما ذكر في التتارخانية من الفصل السادس أن الأصل أن الموصي له إذا كان معنا من أهل الاستحقاق تعتبر حصة الإيجاب يوم الوصية ومتى كان غير معين تعتبر حصة الإيجاب يوم موت الموصي فلو قال ثلث مالي لفلان ولوليد بكرات ولعقيل الموصي لفلان كل الثلث وان ولد بكر عشرة وأولادهم مات الموصي بثلث بين فلان وبين الأولاد على عددهم أحد عشر سهماً اعتباراً اليوم موت الموصي لأن الولد غير معين وهو تناول الواحد والا ذكره وكذا إذا أوصى لبني فلان وليس له ابن يوم الوصية ثم حدثت بنون ومات الموصي فالثلث لهم وان كانه بنون يوم الوصية ولم يسمهم ولم يرش اليهم فالثلث للوجودين عند موته ولو كانوا غير الموجودين وقت الوصية وان سماهم أو أشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت لأن الموصي به معين تعتبر حصة الإيجاب يوم الوصية اهـ ملخصاً به ظهر أن ما في الدرر من اعتبار يوم الموت لحصة الإيجاب إنما هو لكون الموصي به غير معين لأن قوله ولد بكر وأفقراء وأولادهم ومن افتقر غير معين إذا تسمية ولا أشاروا وإذا كان المعتبر يوم الموت في ذلك فثبت الشرط عندهما كان الوصية أو غيباً فقد خرج المزارع من الأصل فلذا كان جميع الثلث يزيد وظاهر أيضاً أن كلام الزبيدي ليس صريحاً في اعتبار حالة الإيجاب مطلقاً لأن كلامه في العين قد قدر (قوله لأن كلمة بين وجب التنصيف) الظاهر أن هذا إذا دخلت على مقرردين كما هنا مالا ودخلت على ثلاثة بقوله بين زيد وعمرو

في آخره ملكن قول الزبيدي فيما مر أما إذا خرج المزارع بعد حصة الإيجاب الخ صريح في اعتبار حالة الإيجاب وقيل فيه روايتان (ولو قال يزيد وعمر ووهو ميت يدفعه) لأن بكلمتين توجب التنصيف

لفلان على دين صدقوه
فانه بصدق وجوبا
(الى الثالث) استحسانا
(بخلاف) قوله (كل من
ادعى على شأنا عطوه)
لانه خلاف الشرع (الا
أن يقول ان رأى الوصى
أن يعطيه فيجوز زمن
الثالث) ويصير وصية ولو
قال ما دعى فلان من
ما لي فهو صادق فان سبق
منعوى على شئ معلوم
فهو له والا يحتج (فان
أوصى وصيا مع ذلك)
أى مع قوله لو رثته
لفلان على دين صدقوه
(عزل الثالث لأصحاب
الوصايا والثلاث للورثة
وقيل لكل من أصحاب
الوصايا والورثة (صدقوه
فيما بينهم وما بقى من
الثالث فالوصايا) والدين
وان كان مقدما على
الحسين لأنه يحول
وطريق تعينها ذكر
في أخذ الورثة بثلاثي
ما أقروا به والوصى لهم
بثلاث ما أقروا به وما بقى
فلهم وبخلف ثل على
العلم وأدعى الزيادة
قلت بئ لو كانت الوصايا
دون الثلث هل يعزل
الثلث كله أم بقدر
الوصايا أم روى أيضا
هل يلزمهم أن صدقوه
في أكثر من الثلث
راجع ابن الكالاه
(ولا حشى ووارثه أو
فأثله نصف الوصية

فلما ان تساوا عند موث كل عندهما بناء على قسمة الرقيق وعدمها زبلى ملخصا (قوله لمذاكرنا) أى من
مكان المساواة ط (قوله فصدقوه) فعل أمر (قوله استحسانا) وفي القياس لا يصدق لأن الأقرار بالجهول
ان كان صحيحا ولكنه لا يحكم به إلا بالبين وقوله فصدقوه صدر مخالفا للشرع لأن المذمى لا يصدق إلا بجهة توجه
لاستحسان أن أصل الحق دين ومقداره ثبت بطريق الوصية اه ح (قوله لانه خلاف الشرع) تعليل لما
ستفقد قوله بخلاف من أنه ما ط ط ولا يأتى وجه الاستحسان هنا لجهة الموصى (قوله ويصير وصية)
نه قوض ما رأى الموصى أفعل المصنف وقعا مشاركة إلى أن الوصية المفوضة تصح وان جهل صاحبها وتقدمه
ول الكلب (قوله فلان سبق منعدوى) أى فى حياته للمقر ط (قوله فهو له) ويكون أقرا منه عا لده ط أى
يكون من جميع المال وأما قول ح ان من الثلث فبى على أن الدعوى بعد موت المقر فيه نظر ولذا قال ط
تأويل ادعى بدعى خلاف التبادر من اللفظ بخلاف الأولى فانه قد أثبت عليه ديناً وقوض تقديره ما إلى الورثة
قوله والا) أى لا شئ له وهذا التفصيل لا يثبت وذكر أنه لا رواق في المسئلة فأدعى الكفاية (قوله عزل
الثلاث) لأن الوصايا محروقة معا ومقتضى الثلث والمراث معلوم في الثلثين وهذا ليس بدنه معلوم ولا وصية
معلومة فلا يرأح المعلوم فتقدمنا عزل المعلوم بلى (قوله وما بقى من الثلث فالوصايا) اقتصر على المتن على ذلك
غير موقوف بالمراث فكان عليم ذكر التفصيل التذكير كالمسألة بقوله فتوخى فخالج كافتل في المتن والدر
والاصلاح (قوله والدين الخ) جواب سؤال هو أن هذا أقرار بدين والدين مقدم على حق الورثة وحق أصحاب
الوصايا فلم يقدم العزل لهم عليه (قوله لمذاكرنا) أى من صدق الفريقين (قوله فتوخى لورثته بثلاثي ما أقروا به
ط) لانه إذا أقربل فرق بينهم ظهر أن في التركة ديناً شاعاف النصفين فتوخى الدين منهم بحساب ما بقى أيديهم
من التركة عنى وغيره (قوله وما بقى فلهم) أى ما بقى من الثلث فلا أصحاب الوصايا وما بقى من الثلث فالورثة حتى لو
مال الموصى لهم الدين ما بقى بطى القرلة ثلثها ما بقى أيديهم فان فضل شئ فلهم وان قال الورثة للدين ثلثها ما بقى
المقرلة ما بقى ما بقى أيديهم فان فضل شئ فلهم والا فلا تثنى (قوله على العلم) أى بأنهم لا يعلمون أنه أكثر من
ذلك قال الزبلى لانه يخلف على فعل القرلة أى على ما جرى بين المذمى والملت على فعل نفسه فلا يخلف
على الثلث (قوله قلت بئ الخ) من شأن أن قول المصنف كغيره عزل الثلث لأصحاب الوصايا ما طاهر في أن
الوصايا استغرقت الثلث وصرح الزبلى وان الكال كالمالك كالمالك فله من حكم ما إذا كانت دينه نعم
فهم منه أنه يعزل بقدر ما بقى إذا عزل منه بقدر الوصايا فقط وقيل لكل من أصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما بينهم
كم يؤخذ من كل فريق منهم وذكر ط أن قياس ما ذكره وفي المسئلة السابقة أن ينظر إلى ما بقى يسلك فيكون
ما صدقوه فيه لا زاع على قدر الحصص اه قلت وبئ أيضا أن ما يؤخذ من أصحاب الوصايا ما يلزم رجوعه في ثلث
التركة كالمالك الوصايا بناء على أن ما أخذنا ثلثه من دين ثبت شاعاف التركة بعد اقرار الفريقين كما مر عن العنى
وقد بين من الثلث ما بكل وصاياهم بخلاف المسئلة السابقة لأن الوصايا قد استغرقت الثلث فيها لم لا يرجعون
لأن ما أخذها المقرلة وصفت حقهم كما صرح به الاتفاق في المسئلة السابقة لم أره تأمل (قوله وبئ أيضا هل
يلزمهم الأولى أن يقول كيف يلزمهم وهو استشكل لأن الوصية تصدق بعد عزلهم الثلث فالوصايا وقوله
راجع ابن الكالاه أعماله أى بسبب ما توقف فيه الشارح لأن ما ذكره ابن الكال على المسئلة السابقة
يكن يفهم منه جواب ما توقف فيه الشارح كما قرأناه فاهم وعبارة ابن الكال قبل هذا مشكل من حيث أن
الورثة كانوا صدقوه إلى الثلث ولا يلزمهم أن صدقوه في أكثر من الثلث وهذا ألزمهم أن صدقوه في أكثر من
الثلث لأن أصحاب الوصايا أخذوا الثلث على تقدير أن تكون الوصايا باستغرقت الثلث كله ولو سبق في أيديهم من
الثلث شئ فوجب أن لا يلزمهم تصديقه اه وقوله من حيث أن الورثة كانوا الخ أى في مسألة ما إذا أوصى
وصيا مع الأقرار وقوله وهذا أى فيما إذا أوصى بوصيا مع ذلك وأصل الاشكال للإمام الزبلى وأجاب عنه
علامه القسبي بأنه لما كان المقرلة به شبهة الثلث الوصية شرعاً وجهاً شرعاً وجهاً شرعاً التسمية بالدين يتأفوه
بئ في الصورة ووصية في الملقى فروعى شبه الوصية حين الوصية وروعى شبه الدين حين وجود الوصية لأن

وبطل وصيته للوارث والقاتل) لانهم من اهل الوصية على ما مر ولا تصح حيازة الوارث (بخلاف ما اذا اقر بعين أو دين لوارثه ولا يصح حبس) لا يصح في حق الاجنبي (ايضا) لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا الغايصة لمغايبه ضرورية قبل هذا اذا تصاد قاطبان أنكر أحدهما كسر الآ خر صرح اقراره في حصص الاجنبي عند محمود وعند ما تبطل في الكل لما قلنا زيلعي (ولو) أوصى (بنائب متفاوته) ج ديوسط وري (ثلاثة) أنفس لكل منهم ثوب (فضاع) (٤٤٨) منها (توب ولم يدر) أي هو (والوارث يقول لكل منهم حال حفظ بطلان

الوصية لهما المستحق التخصيص عليه مع ما دليل المغايرة فصدق بما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة في الوصية له حيث عني بمشتمهم فهو بلا على علمهم في ذلك واحتجناهم في تخصيص ثمة مودهم اه وأجاب العلامة قاضي زادي بجواب رده الشربلالي وأجاب عن الاشكال بجواب آخر قرر بسبب جواب المقدسي فرأى جمعهم من جانب مع (قوله) على ما مر) أي من الأصل السابق (قوله) لانه اقرار بعقد سابق بينهما (الح) لم أر من علم بذلك وفيه نظر لان الاقرار لا يقتضي سبق عقدين المقر والمقر له وانما يقتضي سبق المال المقر له وانما العلامة ما في شرح الجامع الصغير لقاضخان حيث قال والفرق أي بين الاقرار والوصية ان الاقرار اخبار قلوب صرح اقراره لا حتى ثبت الخبر وهو الدين المستقر لانه اقر بدين مشترك فثبت كذلك فقام شيء يأخذ ما لاجنبي الاول والوارث حق المالك كونه فصرح اقرار الوارث اما الوصية فتتلك مستداً لها فبطلان التملك لاحدهما لا يبطل التملك الا للآخر وعني في الهداية وزيلعي (قوله) لثلاثة أنفس (الح) بأن قال زيلعي الجديولعر والوسط ولكر الردي اثنان في (قوله) فنام من هاتوب) أي بعدموت الوصى ط عن الشئ (قوله) والوارث يقول لكل منهم حال حفظ) أي بحفظه لان الهالك هو حفظ في التعر مسامحة والا فله لا حتى كل انما تصور فيما الوصاغت الثلاثة والا فهو كتب الاول في التعر بما في شرح الجامع الصغير من ان المراد بجود الوارث ان يقول حق واحد منهم بطل والآخر من بطل حقه ومن في قلنا تسليم الحكم شأ أو ما الطوري (قوله) كوصية (الح) البطلان فيها قول الامام كما في قيل وصا بالذي (قوله) ويسلموا أي الورثة وهو من عطف السبب على السبب ط (قوله) زوال المانع أي المانع من التسليم لان الصلة لان المانع منها الجملة وهي باقية تأمل (قوله) وهو الجودي أي جود الورثة بقائه حتى كل (قوله) فنقسم لذي الجدي (الح) أي الجدي في نفس الامر وقوله ثلثا أي ثلثا الجدي من الثلث بين الباقيين فقصه من استخدام وكذا فيما بعده فانه ط ووجه هذه القصة ان هذا الوسط حقه في الجدي من الباقيين ان كان الهالك ارفع منها وان كان اراداً منها فحقه في الردي منها متعلق حقه مرتبها ومنه بالآخر وان كان الهالك هو الوسط فلا شيء له فيها فقد متعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يتعلق في حالين فيأخذ ثلث كل منهما وهو الجدي الجدي منها مال الردي ما اذا لاحق فيه فمقطعا والريء يدعي الردي له لا الجدي فبطل ثلثا الجدي الذي الجدي وثلثا الردي ط في الردي اه عن شرح الجامع الثاني (قوله) وقسم أي بين الخي وورثة الميت فاضخان والاصوب ان يقول وقسم بلعبر ان الكل وغيره لان الضمير لدار (قوله) ووقع أي اليد في حظه أي خطا السبب (قوله) فهو للردي له) أي عندهما وعند محمد منه للردي له وان وقع في نصيب الآخر فله مثل ذرع نصف البت ودليل كل مع بيان كيفية القسمة بسطه ابي يحيى وحققه الاتقاني وسعدى (قوله) لكان اولي لان الاشبار في كلام الفقهاء للوجوب (قوله) والاقرار) أو قال كالقرار وحذف قوله مثلها كما عرفت في الدور والاصلاح لكان اولي لان الاصح كما في الشربلالي عن الكافي ان هذه المسئلة وفاقة فانسب ان تذهب بها الخلافه كما هو اللغة لا بالعكس (قوله) وبالف عين) بأن قال أوصيت بهذا الف لفلان والتقدير يكونه يدعي لم أره فغيره وقوله من مال آخر أي رجل آخر صفة ألف ومفهومة انه اذا لم بين الف يان قال أوصيت بألف من مال زيد لم يصح أصلا وان أحازر زيد ووقع بالرجوع نقلا (قوله) ودفعه اله) أي دفع الف الى الموصي له لان حاجته تدعي أي غنة الهية والهبة لا تتم بدون تسليم فان دفع تحت الهبة والأفلا تشرح الجامع وغيره (قوله) فلا يجوز عه) لعلة كونه ليس هبة من كل وجه كما قلنا من نقلنا ان عقد الوصية صحيح موقوف على الاجازة فلا يكون باطلا لم ينشأها

الوصية لهما المستحق كوصية لأحد هذين الرجلين (الأن يتساحوا ويسلموا ما في منها) فتعذر صحته زوال المانع (٣) وهو الجودي تقسم (لذي الجدي ثلثا ولذي الردي ثلثا) ولذي الوسط ثلث كل واحد منها لان التسوية بقدر الامكان ولو أوصى أحدا الشريكين (بيت معين من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للردي له والا يقع في حظه فله مثل ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فقالوا قسم فان وقع الخ لكان اولي (والاقرار بيت معين من دار مشتركة مثلها) أي مثل الوصية في الحكم المذكور (وبالف عين) أي معين بان كانت وديعة عند الموصي (من مال آخر) ما جاز برب المال الوصية بعدموت الموصي ودفعه) الله (ص) وله المنة بعد الاجازة) لان اجازة تدبر فله ان يمتنع

من التسليم وأما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكملة بخلاف ما اذا أوصى بالز يد على الثلث أو لفلانة وفل أو لوارثه فانما ز الورثة) حيث لا يكون لهم المنة بعد الاجازة (٣) (قول الشارح وهو الجودي) كان الاول وهو الجملة فانها المنة من التسليم كما في ابي يحيى حيث قال ما معناه فثبت تصح الوصية لهما كانت صحه في الأصل وانما يبطل المنة طاري يقع من التسليم وهو الجملة والتسليم جازت الى الصلة زوال هذا المانع تأمل اه

بل يجبر وأعلى التسليم لما تقرر أن المجازة يتلخص من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل المجيز (ولو أقر أحد الابنين بعد القسمة بوصية أبيه) بثلاث (صح) إقراره (في ثلث تصفية) لانه يستحسانا لانه أقره (٤٤٩) بثلاث شافع في كل التركة وهي مهمها

وبدل عليه ما في الوالدية أو وصى له بعد فلان ثم ملكه تبقى الوصية اه لكن ذكر الزبلي أنه لا ينبغي تأمل (قوله بل يجبر) صوابه يجبرون (قوله لما تقرر) الخ بيان الفرق وحاصله أن الوصية هنا في غير جها خاصة لحداقها مال نفسه والتوقف كان حتى الورثة فإذا أجازوا سقط حقهم فتضمن جهة الموصى دور (قوله يتلخص من قبل الموصى عندنا) فيغير الوارث على التسليم ولو أعتق عبدا في مرضه ولأماله غيره وأجازت الورثة العتق فالولاء كله لليت ولو كان الوارث متروجا بجارية المورث ولأماله غيره فأجاز الوارث وهو الزوج الوصية لا يبطل نكاحه وعامة في الزبلي أول الوصايا (قوله ولو أقر أحد الابنين) وكذا الحكم لو أقر أحد البنين الثلاثة والأاربعة يصح في ثلث تصفية كفي الجميع (قوله بعد القسمة) مفقود من أن إقرار ٣ قليلا لا يصح تأمل (قوله صح إقراره) الخ هذا إذا تم بيمينته على الوصية بالثلاث لرجل آخر فلو قامت فلا ينبغي لهذا على المقر وبطل الإقرار كإفعله الطوري عن الميسوط (قوله استحسانا) والقياس أن يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر وعامة في الزبلي (قوله بحث يارنمه كله) يعني أن في ما ورثته ولو شهد هذا المقرم آخر ابن الدين كان على الميت قبلت كما تقدم في كتاب الإقرار قبل باب الاستثناء (قوله لا تقدم الدين على الميراث) فيكون مقرا بتقدمه عليه ولا كذلك الوصية لأن الموصى له شيء بل الورثة فلا يأخذ شيئا إلا إذا سلم الوارث منه في زبلي (قوله وبأمة) أي ولو أوصى بأمة (قوله فمما للوصي له) لأن الأمة دخلت أصالة والولادة تعالين كان متصلا بها زبلي (قوله وقال يأخذ منهما على السواء) فإذا كان له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة فقلت ولأيساوي ثلثمائة قبل القسمة فلم يوصى له الأم وثلاث الولد عندهما على ثلث كل واحد منهما إن كان (قوله هذا) أي دخول الحمل في الوصية تتعامة راج (قوله على ما ذكره القالدوري) ومشايعنا فالواصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كإذنا ولدت قبل القبول زبلي (قوله والكسب كالولادة فيذكر) قال في الهندية وإن زاد ما لحادثة من الموصى به كالثقة والكسب والأرض بعدموت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية هل يصير موصى به لم يذكروا محمد بن كرم القالدوري أنه لا يصير موصى به حتى كانت الموصى له من جميع المال كالحادثة بعد القسمة وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسي اه ط والله تعالى أعلم

(باب العتق في المرض)

هون أنواع الوصية لكن لما كان له أحكام مخصوصة أورد في باب على حدة وأخر عن صريح الوصية لأن الصريح هو الأصل غناية (قوله مخبر) احتراز عن المضاف الآتي بيان فاعبر فيه لحال الإضافة (قوله في الحال) أي حال صدوره ط (قوله والاثنين) ثلثة استثنى في الأشياء التبرع بالمنافع كسكنى الدار قال فانه نافذ من كل المال وتعمه فيها وفي حوائشها (قوله والمراد) أي من التصرف المذكور (قوله حتى ان الإقرار الخ) أي تغير الوارث وهو مختار زوجه أنشاء فان الإقرار أخار (قوله والنكاح الخ) مختار زوجه فيه معنى التبرع فان النكاح بقدر مهر المثل لا تبرع فيه لأن البضع مقوم حال الدخول وقبته مهر المثل فان قول به كان معاوضة لتبرعا والرائد عليه محاماة وهي من قبل الوصية لانها انشاء فيه معنى التبرع وكذا دليل الخلع لأن البضع حال الخروج غير مقوم فيجعل في مقابته تبرع قليلا كان أو كثيرا زحني (قوله وإن كان في الصحة) ان وصية لأن التصرف المضاف الى الموت يعتبر فيه حالة الموت كإف الدرد (قوله ومرض صح منه كالصحة) كذا ذكرت هذه المسئلة في هذا المحل في طاعة المختبرات كالمقتضى والإصلاح وغيرها والاولى ذكرها قبل قوله والمضاف لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرض تأمل قال القسستاني فلو أوصى بشيء صارت ماطلة لانه ظهر الصحة أنه لا يتعلق عمله حتى أخذه هذا إذا قبل المرض بأن قال إن مت من مرضي هذا وأما إذا أطلق ثم صعب فبأنه وإن عاش بعد ذلك ستين كافي التهمة اه (قوله وفي المرض المعتبر) بحر المعتبر صفة للمرض أي المعتبر بنفوذ

(باب العتق في المرض)

(يعتبر حال العتق في تصرف مخبر) هو الذي أوجب حكمه في الحال (فان كان في الصحة فن كل ماله والاثنين) والمراد التصرف الذي هو إنشاء ويكون نفسه معنى التبرع حتى ان الإقرار بالدين في المرض يضمن كل المال والنكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل

(٥٧ - ابن عابدين - خامس) المال (والمضاف الى حوته) وهو ما أوجب حكمه بعدموته كأنه لم يعدم وق أو هذا زيد يعصم (من الثلث وإن كان في الصحة) ومرض صح منه كصحة والمعتدوا للخلع والمسؤول إذا تناول ولم يتقدم في الفرائض كالحصص بحيث يمرض جدا تناول منه وفي المرض المعتبر الميعص لصلاته (قوله ان الإقرار قبلها الخ) استظهر العلامة ط صحة الإقرار قبل القسمة أيضا وهو وجه اه

التصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمحذوف وتقديره واحد في المرض المعبر هو البيع لصلته قاعدا وقد
قدم الكلام على هذا أول كتاب الوصايا بأبسط معانيها ط **(قوله)** وبما شاء أي في الاجارة والاستجار والمهر
والشراء والبيع بان باع مريض مثلاً من أجنبي ما باوى مائة تحسين كافي النصف قسماً أي أو يشتري
ما باوى تحسين عانة فالزاد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع بمائة أي مائة مائة من جنس جباه
ككتاب أعطته النسي من غير عوض اه ط عن المصباح وفيه المحابة في البرازية وغيره ما عاين في
فيه قلت وفي آخر اجارات الوهبانية

وبجار ذى ضعف من الكل جائز * ولوان اجر المثل من ذلك أكثر

قال الشرنبلالي في شرحه صورتهما مريض آجر داره ما قبل من آجر المثل قالوا جازت الاجارة من جميع ماله ولا
تعتبر من الثلث لانه لو اعارها وهو مريض جازت قالاجارة ما قبل من آجر المثل اولى قال الفرسي وهذا المسئلة
خالفت القاعدة فان الأصل ان المنافع تجري مجرى الاعيان وفي البيع تعتبر من الثلث اعتبار الفرع بالأصل
والفرق ان البيع عقد لازم يتعلق بعين المال وقد يتعلق به حق الورثة والغرماء والاجارة متعلقة بالنفع وتنفذ
بالموت فلا يتصور رالتعلق بعده اه فتنبه ولعلها مروا بان كسب كره الشارع في الفرع أو آخر الوصايا
(قوله) وبسته أي اذا اتصل بها القبض قبل موته ما اذا مات ولم يقبض فبطل الوصية لان ههنا المرض هبة
حقيقية وان كانت وصية حكماً كصرحه فاضحان وغيره اه ط عن المكي **(قوله)** وبسته هو أهم
من الكفالة فان منه ما لا يكون كفالة بان قال أجنبي خالع امرأته على أفي ضامن أو قال بعدك
هذا على أفي ضامن لكن يخصمائه من الثلث سوى الألف فان بدل الخلع يكون على الأجنبي لاعلى المرأه
والجسماء على الضامن (٢) دون المشتري عناية (فيه) قال في البرازية وكفالاته ثلثة أو حقه في وجه
كدين الحصة بان كفل في الحصة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بان قال ما ذاب اللع على فلان فعلى وفي وجه
كدين المرض بان أخبر في المرض بان كفل فلان في الحصة لا يصدق في حق غرماء الحصة والكفولة مع غرماء
المرض وفي الأول مع غرماء الحصة وفي وجه كسائر الوصايا بان أنشأ الكفالة في مرض الموت اه **(قوله)** حكمة
حكم وصية أي من حيث الاعتبار من الثلث لاحقية الوصية لان الوصية يجب بعد الموت وهذه التصرفات
منجزة في الحال زبلي **(قوله)** ويجرد تحريره انه لا ينافي ما هنا لأن المستغرق بالدين لانه رضى **(قوله)**
ورزاقهم أصحاب الوصايا في الضرب أي العبد المعتق والحاي والموهور به والمضمونه بضرب في الثلث مع
أصحاب الوصايا فان وفي الثلث بالجمع والاحصاء صافيه وتعبر في القسمة قدر ما لكل من الثلث هذا ما ظهر لي
اه ط أقول وقال العلامة الاتقي والمراحم ضررهم بالثلث مع أصحاب الوصايا بانهم يستحقون الثلث لا غير
وليس المراد انهم يساوون أصحاب الوصايا في الثلث وبخاصة منهم لان العتق المنفذ في المرض مقدم على الوصية
بالمال في الثلث بخلاف ما اذا أوصى يعقوب عبده بعد موته أو قال هو حر بعد موته في يوم أو شهر فانه كسائر الوصايا
اه ملخصاً قلت وكالعتق المنفذ المحابة المنجزة كما مر عند قول المصنف واذا اجتمع الوصايا أو باي قريباً **(قوله)** ان
أجبر عتقه أي اذا ضاق الثلث ولو كانت الاجارة قبل موت الموصي كما قبلنا أول الوصايا بان البرازية **(قوله)**
لان الثلث أي من ثمنه من كل المال والاوّل لان السبي تأمل **(قوله)** فان حاي في الخراج صورة الاولى باع
عبدافيت مائتان عانة ثم اعتق عبداً قيمته مائة والمال له سواها يصرف الثلث الى المحابو ويسى العتق في
كل قيمته وصورة العكس أعنى الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائتان عانة يقسم الثلث وهو المائة بينهما
نصفين فالعتق يعق نصفه محابو ويسى في نصف قيمته وصاحب المحابة يأخذ العبد الاخر عانة وتحسينان
كل والاصل في هذا أن الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من أصحابها بضرب يجمع وصيته في
الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العتق الموقوف في المرض والعتق المعلق للموت كالنذر العقيم سواء كان
مطلقاً أو قيداً والمحابة في المرض وعنامه في الزبلي **(قوله)** وقال عتقه أو فيهما أي في المثلثة لانه لا يلحقه
الفسخ وله أن المحابة أقوى لانها في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق أو لا وهو لا يحتمل الدفع رزاقهم

قاعداً اعتاقه وبما شاء
وهتو وقفه وضمانه
كل ذلك حكمه

(٢) حكم وصية فيعتبر
من الثلث كما قبلنا
في الوقف أن وقف
المريض المدون يحيط
بأصله فيلصق ويحصر
ويرزاقهم أصحاب الوصايا
في الضرب وليس العبد
ان أجبر عتقه لان
المنع لخصم فيسقط
بالاجارة (فان حاي
مقرر) وضاق الثلث
عنه (فهى) أي
المحابة (أحق وبعبارة)
بان حر رضى (استوى)
وقال عتقه أو فيهما
(ووصيته بان يعق)
عنه

(٢) قوله دون المشتري
وجهه أن هذا من باب
الز يصدق الثمن وفي
من الأجنبي جائز بخلاف
ما اذا لم يقل من الثلث
حيث لا يترتب شيء كافي
متفرقات بيوع الكاذر

بهذه المائة عبد لا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم) لان القرية متفاوتة فقمة العبد (بخلاف الخ) وقال اهساوا (وتبطل الوصية بقية عبده) بان اوصى بان يعق الورثة عبده بعد موته (ان حتى يعلموه قد دفع) بالحناية كالمويع بعد موته بالدين (وان فدى) الورثة العبد (لا) تبطل وكان الفداء في أموالهم بالتراميم (و) (أو اوصى) بثلثة (أي ثلث) (٤٥١) ماله (البكر وزك عبدان) فأقر كل من الوارث

وبكران الميت أعتق هذا العبد (فأدعى بكر عتقه في الصحة) لينفذ من كل المال (و) ادعى (الوارث) عتقه (في المرض) لينفذ من الثلث ويقدم على بكر (فأقول) (لوارث مع الميراث) لانه ينكر استحقاق بكر (ولا شيء) (لزيد) كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه ليكر لانه المذكور أولا غاية الأمر ان القوم مثاوب بديفيرة المصنف أولا ونسبه ثانيا والله أعلم (الآن بفضل من ثلثه شيء) من قيمة العبد (أو) تقوم جثة على دعواه) فان الموصي له خصم لانه ثبت حقوقه كذا العبد (ولو ادعى رجل ديننا على المستوفى ادعى العبد عتقا في الصحة ولا ماله غيره فصدقهما) الوارث يسبي في قيمته (وتدفع الى الغير) (و) وقال يعق ولا يسبي في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك انا وأنت درهم فأتاه رجل ديننا آخر ودية وصدقهما الاين قالوا فيهما نصفان عند مولا الوديعة أقوى

الحامدان قال وقول الزبلي والمصنف في الخ وقال اهساوا في المستثنى سبق قل والصواب ما هنا كما نعلمه الشئ (قوله) بهذه المائة أي المعنة واتخذت تلك حتى تصور هلاله بعضها فاقول عائته وزادت على الثلث شئ أيضا كما مره تناقض (قوله) لان القرية متفاوتة (الخ) لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والخ قال المصنف قول الزبلي وله أنه وصية بالعق بعد شئ عائته من ماله وتنقذه افعين بشئ باقل منه تنقيذ غير الموصي به وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالخ لا بقرية تخصه حتى حتى الله تعالى والمستحق لم يستدل وصار كالأنا اوصى لرجل عائته فهل بعضه ما يدفع اليه الباقي (قوله) وان فدى (لا) فان لم يوجد دفع الفداء وأعتقه الوصى فان علم بالحنانية زنه تمام الارض والأقالق فمولا يرجع لأن الوصية يعق عبد غير جان فقتله لنفسه حاشا (قوله) (ولو اوصى بثلثة الخ) معناه ترك عبد او مال او اوارثا والعبد مقدار ثلث ماله وبه صرح قاضي خان معراج (قوله) لينفذ من كل المال) فكأنه يقول لم يقع العتق وصية ووصيتي بثلث ماله صحيح فمولا وراه العبد (قوله) ويقدم على بكر) لانه اذا وقع في المرض وقع وصية وقمة العبد ثلث المال فلم يكن للموصي لهما الثلث شيء لان الوصية بالعق مقدمة بالاتفاق معراج (قوله) (لا شيء) (زيد) لما علمت من تقديم العتق وأما قول المصنف فيما مر وزانهم أصح لما لو صا باقتد علمت المارضة فانهم (قوله) (الآن بفضل الخ) أي الآن يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتقتد الوصية لزيد بما زاد على القصة مخ (قوله) من قيمة العبد) كذا عبر الزبلي وعبارة الدرعي قيمة العبد وهي أول وان أسكن جعل من بعض على كماله الاخفش والكوفيون في قوله تعالى ونصر نعلم القوم أفأده ط عن المكي (قوله) فان الموصي له خصم الخ) جواب عن أشكال وهو ان الدعوى في العتق شرط لقامة الشئ عنده وكيف يصح اقامتها من غير خصم فقال هو خصم في اثبات حقه لانه مضطر الى اقامتها على حرية العبد ففي الثلث عن الاستغناء بحق الغير معراج (قوله) وكذا العبد) أي خصم أيضا لان العتق حقه أقول والمراذنة لخصم في غير هذه الصورة لان الوارث مقر بعتقه هذا وفيها اذا زادت قيمته على الثلث فهو خصم في اثبات عتقه في الصحة تأمل (قوله) وقال يعق ولا يسبي الخ) لان الدين والعتق في الصحة يظهرهما معا تصديق الوارث في كلام واحد فكأنهما وقعا معا والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على المعتق دين وله ان الاقرار بالدين أولى من الاقرار بالعتق ولهذا اعتبر اقراره في المرض بالدين من جمع المال والعتق من الثلث والا أقوى يدفع الاذني لانه بعد وقوعه لا يحتمل الطلاق فمدفع من حسن المعنى بالمحل السعاية علمه ان كمال (قوله) وعلى هذا الخلاف) كذا عبر في الهداية والتعير به ظاهر على ما قرر من صاحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي والشارح لم يتابعه بل مشى على عكسه فالخلاف هنا حيث انعكس الخلاف في المسئلة الاولى فكان عليه ذكر المسئلة مستداه دون ذلك فانهم (قوله) نصفان) لأن الوديعة لم تظهر الامع الدين فستويان زبلي (قوله) وقال الوديعة أقوى) لانهما تنبئ في عين الالف والدين يثبت في الذمة ولا يتم ينقل الى العين فكانت الوديعة اسبق وصاحبها أقوى زبلي (قوله) (والأصح ما ذكرنا) وهو المذكور في عملة الكتب عنانية

(باب الوصية للأقارب وغيرهم)

أي من الاهل والاصهار والاختان ونحو ذلك واتخاذها الباب لانه في أحكام الوصية لخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والخصوص يتناول العموم ابدأ من (قوله) جار من لصيقه) لما كان ذلك من الاقارب والجاران خصوصية تستدعي الاهتمام بمعنى أهمية كل منهما من وجه مستخدم الأقارب في الترجة والجاران هنا ساعدية (قوله) وهو استحسان والصحيح قول الامام كأنا قد افق البر المتي وصرح به العلامة قاسم وهو القياس كما في الهداية فهو معراج فيه القياس على الاستحسان (تنبيه) يستوي في الجاراسا كن ومالك

قلت وعكس في الهداية فقال عنده الوديعة أقوى وعند هساوا والأصح ما ذكرنا كما في الكافي فتعاه في الشريعة فلا يفسد (باب الوصية للأقارب وغيرهم) (جار من لصيقه) وقال ابن يسكن في محله ويجمعهم مسجد الحلة وهو استحسان وقال الشافعي الجار الجار

وهي منسوخة أو معتدته من رجي) فالو من بائن لا ينفصها وان ورت منه قال الحلواني هذا في عرفهم أما في زماننا فيختص بأبويها غناية وغيرها وأقرها تهستان قل لكن جزم في البرهان وغيره الأول وأقر في الشربلية ثم نقل عن العيني أن قول الهداية وغيرها صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفه بنت الحرث قلت صوابه جهورية فلفظ حفظ هذه القائمة (وختنه زوج كل ذي) كذا النسخ قلت الموافق لعامة الكتب ذات (رحم محرمه) كأزواج بناته) وعامة وكذا كل ذي رحم من أزواجهن قبل هذاني عرفهم وفي عرفنا الصهر أبو المرأة وأما والختن زوج المحرم فقط زيلي وغيره زاد التهستاني وفتي في ديارنا أن يختص الصهر بأبي الزوجة والختن زوج البنات لانه المشهور (وأهل زوجه) وقال كل من في علته ونفقته غير عماله وكقولها استقصا شرح تركلة قال ابن الكال وهو مؤيد بالنص قال تعالى فحينئذ وأهل الأمراء أهمل وجوابه في المطولات (وأهل بنته) وقيلته التي نسب إليها (و) حيثئذ (يدخل فيه كل من نسب إليه ولو

وذكر أباي وسلم وذوي وصغرو كبير ويدخل فيه العبد عند موته والاتلاف وصيلا ولا وهو غير جار بخلاف المكاتب ولا تدخل من لها بعل تبعتها فلم تكن جارا حقيقة مقدسي وقوله ومالك يعني إذا كان سأكأ أو السعدي (قوله) وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) لما روى أنه عليه السلام لما تزوج حفصة أعتق كل من ملأ من ذوي رحم محرم منها أكرامها لها وكانوا يسمون أمهارا التي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبدو وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة بانه وزوجه كل ذي رحم محرم منه لأن لكل أمهار هداية وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله أبو عبيد في غريب الحديث مع ما يؤيد بقول الخليل لا يقال لأهل بنت المرأة إلا الأَصْهار وفي شرح الزبائد والذوي قد يطلق الصهر على الختن لكن الغالب ما ذكره محمد اتفاقا لمختصا وعامة في الشربلية (قوله) وأخواتها) كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه وأخواتها لأن أخوات جمع أخت (قوله) وان ورتت منه) بأن أماتها في المرض لأن الرجي لا يقطع النكاح والبائن يقطع زيلي (قوله) غناية) لم أجدها في غيرهم ذكر ما زيلي كلساني (قوله) قلت لكن النسخ) أقول الظاهر اعتبار العرف في ذلك لما في جامع الفصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى المتعارف اه حتى لو عرفت خلاف ذلك كله يعتبر كاهل دمشق بطلاق الصهر على الختن ولا يهتمون منه غير هو لعمه كاهم وأما في البرهان وغيره فهو نقل للمدونة صاحب المذهب فلا دلالة في فعله أن العرف هنا لا يعتبر هذا ما ظهر في فتدبر (قوله) ثم نقل) أي في الشربلية عن العيني أي في شرحه على الهداية عند عبارتها التي نقلناها أنفا (قوله) صوابه جهورية) أخرجه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت وقعت جهورية بنت الحرث من المطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وإن عمه فكانت عن نفسها وفي مستند أجد الزبائري وأبو هريرة أنه كتبها على تسع أواق من الذهب فدخلت تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسلمة أشهد أن لا إله إلا الله وأني أشهد أن لا إله إلا الله وأنا جورية بنت الحرث قد قدمه أصابني من الأمر ما قد علمت ف وقعت في سهم ثابت بن قيس فكانت يني على ما لا ملق عليه وما أكرهني على ذلك إلا أني رجوت أن صلى الله عليك فأعني في فكاك فقال أوخيرين ذلك فقالت ما هو قال أودى عنك كائنا وأترجول قالت نعم لرسول الله قال قد فعلت فأدري رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليهم من كتابتها وترجوها فخرج الخبر إلى الناس فقالوا أمهار رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقون فأعتقوا ما كان بأيديهم من سبي المطلق مائة أهل بنت قالت عائشة فلما علم أمراء كانت على قومها أعظم ركة منها قال في الشربلية وقد علمت أن السبي كان قد قدم وأن المعتق ليس هم العصاة لأن السبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على أن الصهر كل ذي رحم محرم من أمرته تأمل لما علمت من القصة (قوله) وكذا كل ذي رحم) أي محرم كافي النسخ وغيره قال بحذف الاملا إذا قال أو صبت لا ختنائي بنت مالي فأختانه زوج كل ذات رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لأما ختانه فإن كان له أخت وبنت أخت وثلاثة ولكل واحد منهن زوج ولزوج كل واحد منهن أرحام فكلهم جميعا أختانه والثلث بينهم بالسوية الاتي والد كرفيه سواء أمه الزوج وبخته وغير ذلك سواء اه اتفاقا والنظر هنا في إضاقام النكاح بين محارمه وأزواجهن عند موت الموصي كما نقله الطوري (قوله) وفي عرفنا الصهر) والمرأة وأما) مكر مع ماسبق ط (قوله) غير ماله) أي وغير وارثه شربلية واتفاق (قوله) قلت وجوابه في المطولات) وهو أن الاسم حقيقة لزوجته يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى وسار بأهله وقال لأهله أمكنوا ومنه قولهم تاهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف إلى الحقيقة المستعملة زيلي بشرط أن ما الاستدلال به غير مطلق بقرينة الاستثناء وبمثل الشارح إلى ترجيح قول الامام وإن كان هو القياس ولذا قال في الدر المنثور ولكن المتن على قوله وقدمه المصنف فلفظ أيضا اه وهذا إذا كانت الزوجة كاتبة مثلا أو أجازت الورثة وفي أبي السعود عن الجوى بطرحه ما لو أوصت لأهلها لعل يكون الزوج لا غير اه أقول الظاهر لا إلا حقيقة ولا عرف (قوله) وقيلته) عطف تفسير لقوله أهل بنته بدليل قول الهداية لأن الال القليلة التي فيسب إليها (قوله) من نسب إليه) على حذف مضاف أي إلى نسبه بان يشاركه فيه ويجمع معق أحد أباه

فحينئذ وأهل الأمراء أهمل وجوابه في المطولات (وأهل بنته) وقيلته التي نسب إليها (و) حيثئذ (يدخل فيه كل من نسب إليه ولو

محم منسب ولا يدخل
الولدان قبل سن
قال للوالد قريب فهو
عاق (والولد) ولو ممنوعين
يكفر أورو كما يقيد
عموم قوله (والوارث)
وأما الحد وولد الوالد
فدخل في ظاهر الرواية
وقيل لا واختاره في
الاختبار (ويكون
للاثنين فصاعدا)
يعني أقل الجمع في الوصية
اثنان كما في الميراث
(فان كان له) للموصي
(عمان ومالان فهي
لحمه) كالارث وقال
أرباعاً (ولوله عم ومالان
كان له النصف ولهما
النصف) وقال أنا لا
(ولو عم واحد لا يغزله
نصفها ويرد النصف)
الآخر (إلى الورثة)
لعدم من يستحقه (ولو
عم وعمه نسوة) لاستواء
قربائهما (ولو انعدم
الحرم بطلت) خلافاً
لهما (ولولد فلان فهي
لهذا كروا التي سواء)
لأن اسم الولد المثل
حتى الجمل ولا يدخل ولد
ابن مع ولد صلب فالوله
بنت صلبه ونون
فهي لثلاث عملاً
بالحققة فالوصية
صرف إلى الجاز بحراً
عن التعديل ولا يدخل
أولاد البنات وعن محمد
يدخلون اختبار (ولولة
فلان لآل كرم مثل حظ
الاثنين) لأنه اعتبار الورثة (وشرطهما) أي الوصية (هنا) أي في الوصية لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان (موتة الموصي لورثة).

وهي كونه ذارحم محرم واثني فصاعداً وما سوى ذلك والولد من لارث والأقرب فالأقرب وقال كل من يجمعه
وأما أقصى أبي في الاستلام من العاق في شرطين المحرمة والقرب فكيف عندهم بالرحم بلا حرمة ويستوى
الأقرب والابعد ولو تفقروا على اعتبار الاثنين فصاعداً لاسم جمع والمثني كالمع وأن لا يكون وارثاً ولا والياً
أو ولداً اتفقت على المختلف لمخالفة لكن قال الزبي وسوى الحر والعبد والمسلم والكافر والصغير والكبير
والذكر والآن على المذهب وانما يكون للاثنين فصاعداً عندهم ونقل نحو من السعدية عن الكافي ثم قال
وهنا تخالف لقول محمد في الوصية لأمهات وأولاده الثلاث والفقراء والمساكين حيث اعتبر بقرب الجمعية ولم يعتبرها
هنا اه قلت وعلى الأول لا مخالفة وكانهم اثنان تأمل ثم رأيت القولين في الحقائق والقياسات في هذا قول
الامام هو الصحيح كما في صحيح القدوري والدر المنثور (تبيينه) قال في غرر الأفكار وشرح المجمع عن الحقائق
اذا ذكر جمع هذه اللفاظ الأقرب فالأقرب لا يعتبر الجمع اتفاقاً لأن الأقرب اسم فرد يخرج بفساد الأول ويدخل
فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الأقرب بل صريح شرطه اه ونقله في الترتيب لآل والاختيار أيضاً نقلت وهي حادثة
القنوية سنة ثلاثين ومائتين وألف في أوصى لارحمه الأقرب فالأقرب منهم فأقيمت بشعوله لغير المحارم كما هو
صريح هذا النقل (قوله قبل النكاح) قال في المراج وفي الخبرين سمي والد القربى بعمه وقد علف الله تعالى
الأقربين على الولدين في قوله تعالى الوصية للوالدين والأقربين ويعطى النكاح على غير حقيقة فعرف أن الأقرب
في لسان الناس من يقرب إلى غيره بواسطة كنفاء بالمسوط اه والوالدان والولد يقربان بأنفسهم لا بواسطة
(قوله ولو ممنوعين) بصيغة الجمع ط (قوله كما يقيد عموم قوله (والوارث) أي بقيد عدم دخولهم ولو ممنوعين
لأنه لو كانت العلاقة كونهم وارثين لما احتج إلى التخصيص على عدم دخولهم أذهب بخروج بقوله (والوارث
لأنه يشملهم بعموم فلما لم يكتف بذلك ونص على إخراجهم علمنا أنه أراد أنهم لا يدخلون سواء كانوا وارثين
أو ممنوعين فافهم (قوله (والوارث) علوه بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وهذا يتجمل بمجموع بعضهم
من أن هذا فمألو أوصى لأقرب نفسه أمألو أوصى لأقرب فلان يعني أن لا يخرج الوارث (قوله فدخل) (الأولى
فدخلان ط (قوله واختاره في الاختيار) حيث اقتصر عليه وعمله بأن القرب لعمه من يقرب إلى غيره
بواسطة غيره وتكون الحرثية فيه مانعة ونقل أبو السعود عن العلامة قاسم عن البدائع أنه هو الصحيح ثم قال
لكن في شرح المحوى بخطه أن الدخول هو الأصح اه قلت وعبارت من المواهب وأدخل أي محمد الجمل والخفة
وهو ظاهر عنهما اه والخفة جمع حافظ ولد الولد ومثل الخلة الحدة كما في المجمع (قوله ويكون للاثنين) أي
في التعبير بالجمع خلاف ما إذا قال الذي قرأته كما قدمناه فأدله ط (قوله يعني أقل الجمع) الأوضح أن يقول
لأن أقل الجمع ط (قوله فهي لعمه) لأنهما أقرب من الخالين لأن قرابتهما من جهة الأب والآن ينسب إلى
أبيه ألا ترى أن الولاية لهم دون الخال في النكاح فثبت أنها أقرب من طريق الحكم اتفقت وهذا حديث كان
الوارث غيرهما وكذا يقال فيما بعده وهو ظاهر (قوله وقال أرباعاً) لعدم اعتبارهما الأقربية كما مر (قوله ولهما
النصف) لأن المثل الواحد لا يقع علمه على الجماعة فلا يستوجب الجمع فإذا دفع المثل النصف وبقي النصف
صرف إلى الخالين لأنهما أقرب إليه لعدم فضل في النصف الباقي كما أنه يترك الأختين اتفقت (قوله
لعدم من يستحقه) إذ لا بد من اعتبار الجمع اتفقت وعندهما جميع الثلث غرر الأفكار وهو مبني على ما مر
عن الزبي والكافي تأمل (قوله يم الكحل) لأنه اسم جنس للمولود كرا أو أختي واحداً أو كراختين
(قوله حتى الجمل) الظاهر تقييده بما إذا ولده لأقل من ستة أشهر ومن وقت الوصية لتحقيق وجوده عندها كما
ذكر وان ذلك الوصية لعمل ط (قوله ولا يدخل ولدان مع ولد صلب) هذا إذا كان فلان أباً صاحباً
كان غنياً فالأولاد لا يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب عنه وتعمم في المنع (قوله لأنه اعتبار الورثة)
أي والورثة بين الأولاد والأخوات كذلك ولأن التخصيص على الاسم المشتق يدل على أن الحكم يرتب على ما يختص
الاشتقاق فكانت الورثة العلة في بلي وظاهر أن قوله لآل كرم مثل حظ الاثنين ليس عامياً في جميع الورثة
بل خاص بالأولاد والأخوات وفي غيرهم يقسم على قدر فروضهم وهو المثل كورث الساعف والمصاف

ولقبه (قبل موت الموصي) لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصي له آخر قسم بينهم وبينه على عدل الرأس ثم ما أصاب الورثة ينقسم بينهم لذكر كراكتين كما مر فلو مات الموصي قبل موته أي موت الموصي ورثته أو عقبه بطلت الورثة لورثته أو عقبه ثم ان كان معهم موصي له آخر كقوله أو صبت لفلان ولورثته وعقبه كانت الورثة كلها (٤٥٥) فلان الموصي له دون ورثته وعقبه لان

الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتماه في السراج وقبضه عقبه ولده من الذكور والاناث فان ما توافوا ولده كذلك ولا يدخل أولاد الاناث لانهم عقب آبائهم لاله (وفي آياتهم بينه) أي بني فلان واليتيم اسم لمن مات أو قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ وعيانتهم وزمانهم وأراملهم الارمل الذي لا يقدر على شيء رجلا كان أو امرأة ويؤيده قوله (دخل) في

الوصية (فقهرهم وغنهم وذكروهم وأنهم) وقسم سوية (لأن أوصيا) بغير كتاب أو حسب فانه حنفية يكون عليهم ولا فقرهم يعطى الوصي من شأعهم شرح التكملة لتعذر التملك حنفية فإرادته القرية (وفي بني فلان) يخص بذكروهم ولو أغناه (ألا انا) كان فلان عبارة عن (اسم) فبيلة (أو) اسم (نقد) فتناول (الانث) لان المراد حنفية مجرد الانساب كما في بي آدم (والهنا) يدخل فيه أيضا (مولى)

في مسائل الاوقاف والوصية أخت الوقف (قوله) انما يكون بعد الموت لان كونهم ورثة لا يتحقق الا بعد موت المورث وكذا العقب فانه عبارة عن وجود من الولد بعد موت الانسان فاما في حال حياته فليس بالعقب مخ عن السراج (قوله) ثم أي بعد وجوب شرط الصحة المذكور ان كان النسخ (قوله) على عدل الرأس أي عزوهم ورأس الموصي له الآخر (قوله) ثم ما أصاب الورثة فبيل الورثة لان القسمة لذكر كراكتين خاصة بهم أما العقب فالاسم تناول جماعتهم فيكونون بالسوية كما قاله في المنع (قوله) كما مر أي في القرين بام ان القسمة لورثة كذلك (قوله) ثم أي بعد الحكم بطلان الوصية لورثة أو العقب لفقد الشرط المذكور ان كان معهم موصي له آخر وهو في المثال الثاني الموصي لورثته أو عقبه ومثله لو كان أجنبيا كملت به في المنع فانهم (قوله) لان الاسم لا يتناولهم فكانت وصية لعدم فإشار كرافلانا كالأوصي له وليت اتفاني (منه) قد علمت بما تقرر سيقوط ما في السريالية في باب الوصية بالثالث حيث قال فبالأوصي لفلان وعقبه لعله أي استحقاق فلان لكل فيما زاد لولده العقب الأقل من سقاشه والافلامع من المشاركة أه وهومن مثل السريالية يعيب فله لو كان مولا قبل ذلك لا يدخل (قوله) تنقسم (قوله) أي من الذكور والاناث (قوله) ولا يدخل أولاد الاناث بخلاف التسليم فانهم يدخولون فيه ويستويون في قسمة الوقف والوصية أبو السعود عن انصاف وغيره (قوله) لا يتم بعد البلوغ رواه أبو داود بلفظ لا يتم بعد احتلام وحسنه النووي (قوله) الأرملة الخ في المغرب أرملة انقر من الرسل ثم قال وفي التهذيب يقال الفقير الذي لا يدر على شيء من رجل وامرأة أرملة ولا يعلل التي لها زوج وهي موسرة أرملة وقال الشعبي الاوثة ليست بشرط بل يدخل فيه المذكور والاختلاف ان الصحيح ما فسر محمدان الارملة المرأة البالغة التي كان لها زوج فارقها أو مات عنها دخل بها أو لم يدخل وقوله بحقه في اللغة كتابة وزاد في النهاية قيد الحاجة قال لان حقيقة المعنى فيه نفاد زاده على سقوط نفقتها عن زوجها أه وفي السعدية عن المحط لا يزال رجل أرملة الا في الشدة ويطلق الكلام يحمل على الشائع المستفيض بين الناس (قوله) ويؤيده الخ حيث قال ذكروهم وأنهم وقد تدرع الشارح صاحب العناية في ذلك وفيه نظر فان قوله فقهرهم وغنهم نافية ولذا قال في السعدية الظاهر ان كلام المصنف على التوزيع على عدم الالتباس (قوله) بغير كتاب أو حسب (هذا قول أبي يوسف وقال يحمدا) كثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم مقصود الذي القاضي وعليه الفتوى والأشهر ما قاله محمد كفاية عن الخائصة وما عليه الفتوى قال في الاختيار هو المختار والأحوط أه (قوله) والافقر انهم أي ان لم يحصوا فالوصية لفقرتهم لان المقصود منها القرية وهي في سبيل الحاجة ويراد لجموع وهذه الأسامي تشعر بتحقيق الحاجة فإزجاءه على الفقراء درر (قوله) يخص بذكروهم وعندهما وهو رواية عن الامام يدخل الاناث أيضا لما تقي وكذا الخلاف لو لم يكن الأولاد للبنتين وفي دخول بني البنات عنه روايتان ولو كان ابن واحد أو بنتين فله النصف ولأبنتيه لهما وعندهم هالهم الباقي ويدخل جنتين ولأقل الأقل اتفاقا لمخصا (قوله) الا اذا كان الخ الطبقت التي عليها العرب ستوهي الشعب والقبيلة والعارة والبطن والفخذ والفصيلة فالشعب يحكم القبائل والقبيلة تجمع العارة وهكذا وخر عن شعب وكانه قبيلة وقرش عماره ونصبي بطن وهاتين فخذ والعاس فبيلة أفاده صاحب الكشف (قوله) مولى العتاقة أي العبد المعتق وقوله مولى الموالاة أي المولى الأشقل وهومن وإلى واحد منهم لان مولى القوم منهم تأمل (قوله) وسقطوا هم بلقاء المهمة والخلف من يأتي قبلة فيصفق لهم ويحلفونه للتناصر اتفاقا (قوله) وان كان لا ينبغي عن الحاجة) كسبان بني فلان وكذا العلوية وأه والفقهاء كافي الهندية (قوله) مولى مولى متعلق بأوصي (قوله) بطلت اعلم ان المسئلة تحتمل ثلثي صور لان الموصي امان يكون له موال أعلن وموال أسفلون وأوصي

العناق (مولى الموالاة وحلفاؤهم) يعني وهم يحصون والافالوصية باطلة والأصل ان الوصية متى وقعت باسم بني عن الحاجة كاتنام في فلان قسم وان لم يحصوا على ما مر لوقوعهاته تعالى وهو معلوم وان كان لا ينبغي عن الحاجة فان أوصيا وصحت وتعليلها كالأبطال وعندها في الاختيار (أوصي منه) معتقون ومعتقون لواليه بطلت لان العتق ينسرك ولا عزمه

وصاحب الهداية أنه
 يم إذا وقع في حيز النسب
 وحسب ذلك قولهم لو حلف
 لا يكلمه وإلى فلان يم
 الأعلى والأسفل لا وقع
 في النسب بل لأن الحامل
 على البين بغضه وهو
 غير مختلف عنه وأقره
 المصنف (الأنعاش)
 أي الأعلى والأسفل قبل
 موته فحينئذ تصح لزوال
 المانع (وبدل فيه) أي
 في الموانع (من أعقته
 في حصته ومرضه لا
 يدخل فيه (مدبر وه
 وأمهات وأولاده) وعن
 أبي يوسف يدخلون
 (أوصى بثلث ماله إلى
 الفقهاء أدخل فيه من
 يدق النظر في المسائل
 الشرعية وإن علم ثلاث
 مسائل مع أدلتها) كنا
 في الفتنه قال حتى قيل
 من حفظ الوفا من
 المسائل لم يدخل تحت
 الوصية (أوصى بأن يطين
 قبره أو يضرب عليه قبة
 فهي باطلة) كافي
 الثانية وغيره أو قد ساء
 عن السراجية وغيرها
 لكن قلنا فيها في
 الكراهية أنه لا يكره
 طين القصور في المختار
 فينبغي أن يكون القول
 بطلان الوصية بالتطين
 منعا على القول
 بالكراهية لأنها حينئذ
 وصية بالمكروه قاله
 المصنف قلت وكذا ينبغي

واحد فلهما وموال في أحدهما ومولى واحد في الآخر فهو موصور تأنق كل إمام أن يعبر الموصى بصيغة الجمع
 أو الألف أو صريح المصنف فيما إذا تعدت المولى في الجمعتين ووقع التعيين بالمولى ولا يحد في الصور اه ط
 أقول صرحوا بأن الجامع للثلاثين فصاعدا فلو وجدنا ثلثين فلهما الكل أو واحد فله النصف وأقول الظاهر أن
 المولى اسم جنس كالولاء فيم الواحد والاكثر وعنا اجتماع الفريقين تطبق فقد ظهر المراد تأمل (قوله ولا
 فرق في ذلك) أي في عدم عموم المشترك (قوله واختار شمس الأئمة) كنا اختارنا المحقق ابن الهمام في
 التحرير (قوله في حيز النسب) كسلة البين الآتية (قوله وحسبنا) أي حين أعلت أنه لا فرق عند أصحابنا
 بين النسب والأثبات في عدم العموم ط (قوله لأن الحامل على البين بغضه) أي بغض فلان وهو أي فلان
 أو بغضه غير مختلف أي لا اشتراك فيه أذهوشني واحد أقول لئلا أن الحامل في الكلام في لفظ المولى
 وقد أراد بذلك معنيته لا اتحاد الحامل فإنهم عمومهم اللهم الآن يقال اتحاد الحامل قرين على أنه من عموم الجواز بأن
 يراد به لفظ يم العيين وهو من تعلق به العتق وقوعه منه أو عليه فلي تأمل (قوله لا زال المانع) وهو عدم
 فهم المراد (قوله وبديل فيه من أعقته) أي الموصى في حصته وممرضه سواء أعقته قبل الوصية أو بعدها لأن
 الوصية تتعلق بالموت وكل منهم غيبته الولاء عند الموت فاستحق الوصية لوجود الوصية فيه وبديل أولادهم من
 الرجال والنساء أيضا لأنهم ينسبون إليه بالولاء المتعلق بالعتق فيدخلون معهم ولا يدخل مولى المولى أو المولى
 المولى لا عند عدمهم بحجاز التعذر الحقيقة كافي الاختيار والمثل (قوله ولا يدخل فيه مدبر وه) لأنهم مواله
 بعد الموت لا عند (قوله وعن أبي يوسف يدخلون) لوجود سبب استحقاق الولاء اتفاق (قوله من يدق النظر)
 أي الفكر والتأمل للبليل ط (قوله وإن علم ثلاث مسائل مع أدلتها) حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله
 أنه قال الفقيه عندئذ من بلغ من الفقه الغاية القصوى وليس الفقيه بغيبه وليس له من الوصية نصيب ولم يكن في
 بلدنا أحد يسي فقها غير شيخنا أبي بكر الأشعث طوري وفيه وإذا أوصى بالعلوية فنحن حكى عن الفقيه أبي جعفر
 لا يجوز لأنهم لا يصحون وليس في هذا الاسماء مني عن الفقر والحاجة ولو أوصى بالفقر أو العلوية لم يجوز على
 هذا الوصية للفقهاء اه أقول لكن ذكر في الأسعاف أنه يصح الوصية على الزنى والعين وقراء القرآن
 والفقهاء وأهل الحديث يصرفون الفقهاء منهم لاشعار الأسماء بالحاجة اسمها لأن أئمتنا والاشغال
 بالمعبر قطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقراء وهو أصح اه (قوله حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل) أي من
 غير أدلة وفيه أنهم قد اعتبر والعرف في كثير من مسائل الوصية لم ياذم ويعتبر وأعرف الموصى ط أقول
 الظاهر أن ذلك عرفهم في زمانهم وقد مناعنا جامع الفصولين أن مطلق الكلام فيما بين الناس بصرف
 إلى المتعارف وفي الأشبا من قاعدة العادة محكمة ألفاظ الواقفين بنى على عرفهم كافي وقف فقع القدر وكذا
 لفظ التاخر والموصى والخالف اه على أنه قدم الشارح في صدر الكتاب في تعريف الفقه أنه عند الفقهاء
 حفظ الفروع وأقله ثلاث اه وعزائي العزالي المتفق ثم قال وذكر في التحرير أن الشائع إطلاقه على
 من يحفظ الفروع مطلقا يعني سواء كانت بدلائله أو لا اه (قوله لكن قلنا الخ) استدرك على التطين
 فقط ولم يتعرض لبيان القبة فهو مكر وما تفاقا ط (قوله لا يباح حتى توصية بالمكروه) مقتضاها أنه يشترط
 لهذه الوصية عدم الكراهة وقدم أول الوصايا أنها أربعة أقسام وأها مكر وه لا هل فسوق ومقتضى ما هنا
 بطلانها اللهم الآن يفرق بأن الوصية مأملة أو ثرة وليست هذه واحدة منها فطبت بخلاف الوصية
 فاستحقاقها لتمامها مطلق من العباد فصح وأن لم تكن قرينة كالوصية لغنى لأنها مأملة وليست غريبة
 كما مرنا ما ظهر في وسائقي في أول فصل وصايا الذي ما يوضحه (قوله بناء على القول بكراهة القراءة على
 القصور) أقول ليس كذلك لما في الولو والخيرة فلو أقره مديني وأقره مديني وقراءته شمس القرآن فهو
 حسن أم الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلة القرارية لأن ذلك يشبه استجاره على قراءة القرآن
 وذلك باطل ولم يبق له أحد من الخلفاء اه بحر وفقه مقتضى بحسن القراءة على القبر وبطلان الوصية فلم
 يكن مبنيا على القول بالكراهة (قوله أو بعدم الخ) أي أو يكون مبنيا على القول بعدم جواز الإجارة على

أن يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهة القراءة على القبر أو بعدم جواز الإجارة

الطاعات

به من جوارها فينبغي
جوارها مطلقاً وتعامه
في حواشي الأسهم من
الوقف وحرر في تدوير
البصائر أنه يعين المكان
الذي عنه الواقف لقراءة
القرآن أو للتدريس فلو
لم يشر فيه لايستحق
المشروطة لما في شارح
المنظومة يجب اتباع
شرط الواقف والمباشرة
في غير المكان الذي عينه
الواقف بفوت غرضه
من إحياء تلك القعة
قال وتحقيقه في النوة
السنة في مسألة استحقاق
الحامكية اهـ

الطاعات وفي كونه مما أحجز الاستحجار عليه تأمل لأن ما أحجزوه إنما أحجزوا في محل الضرورة كالاستحجار لتعليم
القرآن والقعة أو الأذان أو الأمامة خشية العطل أو تفرغ الناس في الخروا ضرورة في استحجار شخص
يقر على القبر أو غيره اهـ رجي أن قول هذا هو الصواب وقد أخطأ في هذه المسئلة جماعة ظن منهم أن القتي
به عند المتأخرين جواز الاستحجار على جميع الطاعات مع أن الذي أفتى به المتأخرين إنما هو التعليم والأذان
والأمامة وصرح الصف في المنع في كتاب الأجار والمصاحب الهداية وعمامة السراح وأصحاب الفتاوى يبتطل
ذلك بالضرورة وخشية الضياع كما مر ولو جاز على كل طاعة لجاز على الصوم والسلامة ما لم يجمع مع أنه باطل
بالاجماع وقد أوضحت ذلك في رسالة مائة فائدة كرت نبذة منها في باب الأمانة الفاسدة والاستحجار على التلاوة
وأن ما وصفت أفعال العرف لا يغيره لأنه مخالف للنص وهو ما استدل به أغنى كصاحب الهداية وغيره من قوله
عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولأن ما كوا به والعرف إذا خالف النص يرد بالافتقار فالحفظ ذلك ولا تكن
عن اشتري بآيات الله تعالى فلا تجعلها كالتأنيش منها **(قوله أما على القتي به فينبغي جوازها مطلقاً)** أي
سواء كان القول بالطلان يميناً على كراهة لقراءة على القبر أو على عدم جواز الاستحجار على الطاعات أقول
وقد علت مخالفة هذا البحث للقول فهو غير مقبول بل بالطلان يميناً على ما قدمنا من الولاية وصرح
به في الاختيار وكسره من الكتب وهو أنه يشبه الاستحجار على قراءة القرآن والذي أفتى به المتأخرين جواز
الاستحجار على تعليم القرآن لا على تلاوة خلافاً لهم **(قوله فلو لم يشر فيه الن)** أي مع إمكان المباشرة
فيه لما في فتاوى الحنفية إذ شرط الواقف للمعلوم لا بد من تحققة عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصير رسوله
كلن نظراً أو غيره كالخالي اهـ وكذا المدرس إذا درس في مدرسة أخرى لتعليمه التدريس في مدرسته كإتقنه
الشارح عن التمر بخلافيل المقر وفي آخر كتاب الوقف ونحوه في حاشية الجوى والله تعالى أعلم

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة)

لم يخرج من أحكام الوصايا المتعلقة بالأعيان شرعاً في أحكام الوصايا المتعلقة بالمنافع لأنها بعد الأعيان
وجوداً فخرها عن أوضاعها **(قوله وصية بخدمة عبده وسكنى داره)** أي بعين قال المقدسي ولو
أوصى بفضله نادره أو عبده في المسكن جاز وبالسكنى والخدمة لا يجوز إلا للمعلوم لأن القلة عين مال تصدق به
والخدمة والسكنى لا تصدق به بل تعار العين لأجلها والأمانة لا تكون إلا للمعلوم وقيل فينبغي أن يجوز على
قلس من يجرى الوقف وتعام الفرق في البدائع اهـ سألني **(قوله مذهب معلومة وأبداً)** وإن أُلحق فعمل
الأبدان أو وصى بسنتين فبلى ثلاث وكذا الوصية بفضله العبد والدار اهـ مسكين **(قوله كافي الواقف)** أن
الموقوف عليه يستوفي منافع الوقف على حكم ملك الواقف **(قوله وبطلتها)** أي العبد والدار وسد كر
الشارح معنى القلة **(قوله فإن خرجت الرقعة من الثلث)** أي رقعة العبد والدار في الوصية بالخدمة والسكنى
والقعة وبطلتها في الكفالة أنه يتطرق إلى الأعيان التي أوصى فيها فإن كان رقعة بمقدار الثلث جاز ولا
تعتبر رقعة الخدمة والنفقة والسكنى لأن المقصود من الأعيان منفعتها فإذا صارت المنافع مستحقة وبقيت
العين على ملك الوارث صارت غرض العين التي لا منفعة لها فلذا تعتبر رقعة كأن الوصية وقعت بها اهـ
أقول ولعل هذا هو المراد من قول الأستاذان السبغ المنافع نافذة من جميع المال تأمل **(قوله تقسم الدار)**
أثلاثاً زائد القرأ وبها يأوى من حيث الزمان والأول أعيد للمكان القسمة بالأجزاء القسوية بينهما
زماناً واثنا وفي الهامية تقديم أحد هما زماناً قال القهستاني وهذا إذا كانت الدار بمثل القسمة والأفالمية
لا غير كافي الظهيرة **(قوله فلا تقسم)** أي الدار نفسها مال القلة تقسم قال الاتفاق إذا أوصى بفضله عبداً أو
داره سنة ولا مال له غيره فله ثلث غلة ثلث السنة لا هاهنا من مال بمثل القسمة اهـ فلو قسمهم البستان فقل أحد
الصديق فقط اشترى كراهة الطلان القسمة سألني عن البسوط **(قوله على الظاهر)** أي الظاهر الرأية
أن حصة في القلة لا في عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم لستغل ثلثها شرب لئلا عن الكافي **(قوله وهاهنا)**
العبد لانه لا يمكن قسمته بالأجزاء **(قوله فيضمهم أثلاثاً)** أي يضم الورثة يومين والموصى له يوماً أبداً

أثلاثاً

(وليس الورثة يسع ما في أيديهم من ثلثها) على الظاهر لثبوت حقه في سكنى كفايته وهو مال آخر أو يخرب ما في يده خشنه زاجهم في باقيه واليسع ثابته فتعواضه وعن أبي يوسف لهم ذلك (وليس للوصى له بالخصة أو السكنى أن يؤخر العبد أو الدار) لأن النفع ليس على عاقل أصلا فإذا ملكها بعض كان ملكا أو كثر ما ملكه يعني وهو لا يجوز (ولا للوصى له بالغلة استئذامه) أي أئد (أو سكاها) أي الدار (في الأصح) أو سكاها الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لأن حقه في النفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما (ولا يخرج) للوصى (العبد) بختمته (من الكوفة) مثلا (الأنا) كان ذلك مكانه وأهله في موضع آخر (إن خرج من الثلث والأفلا يخرج من الأباذن الورثة) لقوله حقه فيه (وبوجه) أي الموصى له (في حصة الموصى بطلت الوصية) (وبعد موته يعود) العبد والدار (إلى الورثة) أي ورثة الموصى بحكم المالك ولو

الآن كانت موقوفة بصفة مثلا فلولا السنة غير معينة في بعض ثلاث سنين وبعنة في بعضها مات الموصى قبلها وفيها تم إلزام الورثة لأن الموصى له استوفى حقه وإن مات الموصى بعدها بطلت الوصية منع لمخصا (قوله ههنا) أي قسمه للدار وما أباه العبد (قوله بقدر ثلث جميع المال) مثاله إذا كان العبد نصف الورثة بخدم الموصى له يومين والورثة يوما لأن ثلثي العبد ثلث الورثة نصار الموصى به تلقى العبد وثلثه للورثة فنقسم كذا ذكرنا وعلى هذا الاعتبار يخرج بقية مسائله اختيار (قوله لأن النفع ليس على عاقل) أي وأما ضح الثلاث أن يؤخر بدل لانه ملكها بطلت العين والمسا بجرانها لأن يؤخر مع أنه لا عاقل النفع لانه ملكها بعقده عوضه كانت المالا بخلاف ملكها بعقد تبرع كالحج فبما تجوز (قوله في الأصح) كذا في الملتقى والهداية وغيرهما قال بأن الفقه ذراهم أو دينار وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء المنافع وهما متعارفان ويتفاوتان في حق الورثة لانه لو ظهر دين يمكنهم أدائه من الغلة بالاسترداد منه بعد استئذامها ولا يمكنهم المنافع بعد استئذامها بعينها اهـ (قوله وعليه الفتوى) ذكر في الظاهرية حيث قال في الوصية فغلة داره لرجل تؤخر ويؤخر إلى غلاتها وإن أراد السكنى بنفسه قال الاستكافه ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعد ليس لذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوصف فعل هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لا ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ قال العلامة عبد البر بن النخبة بعد نقله وهذا من حيث الرواية مسلم أمام جهة الفقه فظهر الفرق بعباد كروا المصنف يعني ابن وهبان بأن الوصية إنما هي بالغلة والسكنى معتملة ما فقوت مقصود الموصى بخلاف الوقف عليه فإنه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من بلد أولى اهـ وحاصله النزاع مع صاحب الظهيرية في دعواه الأولى به قلت فالوصح الواقف بأنها للاستغلال والأولى به ظاهرة وهذا ولكن العلامة الشرنبلالي يرسله حاصلها أنه لا خلاف في أنه ملك الاستغلال مستحق السكنى واختلف في عكس والراجح الحواز فتأمل ونسعى ذلك في شرح جملة الوهبانية هنا وفي كتاب الوقف (قوله لأن حقه في النفع لا العين) أي حتى الموصى لهم والموقوفة عليهم والمراد بالعين الغلة فإنها عين مال كأمركن هذا التحليل ثبت بخلاف المطلوب ويصلح لتعليل العكس هذه المسئلة أعني قوة وليس للوصى له الخ فالصواب أن يقول في بدل النفع لا في بدل النفع فإن حق الورثة نفعي ما قدمه من الهداية ولكنه يعلم من كلامه هذا الفرق اللهم إلا أن يراد بالنفع الاستغلال لا الخدمة والسكنى والعين ذات العبد والدار والأشارة بقوله وقد علمت الفرق بينهما إلى ما قدمه من أن الموصى له بالغلة ليس له قسمه الدار أي لأنه لا حق له في عينها فتأمل (قوله ولا يخرج الخ) قال في الهداية وليس للوصى له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصى له وأهله في غير الكوفة فضر حال أهل الخصة هناك إذا كان يخرج من الثلث لأن الوصية إنما تنفع ما يعرف من مقصود الموصى فإذا كانوا في مصر فمقصود ما يمكنه من خدمته فيه بدون أن يلزمه مشقة السفر وإذا كانوا في غير مقصود ما يحمل العبد إلى أهل الخدمتهم اهـ وفي السعد عن المقدسي فخرج بأهله من بلد الموصى ولم يعلم الموصى ليس له إخراج العبد (قوله إلا إذا كان ذلك مكانه الخ) الإشارة على ظاهر عبارة قلن إلى المكان الذي يريد إخراج أهله وبه صرح في المنع وأما على محل الشارح فلا إشارة إلى المخرج الذي هو الموصى له لا إلى الكوفة كما قال جدهم ملامته لقوله وبه وأهله في موضع آخر وعلى ما قلنا فانهم الإشارة اسم كان ومكانه مستأ وأهله معطوف عليه وفي موضع آخر خبر المبدأ والجملة خبر كان وفيه تغيير أعراب المتن ويقع له ذلك كثيرا ويجوز إرجاع الإشارة إلى الكوفة والخبر في مكانه للعبد وفي أهل الموصى له وبعبارة الواهب ولا يسافر به إلا بالبدن (قوله ويعلمونه) أي الموصى وهو عطف على قوة في حصة الموصى أي ويعت الموصى به يعلمون الموصى بعد ذلك (قوله يعود العبد والدار) أي خدمة العبد وسكنى الدار وغلتها كما عاير الأتقاني لأن ذلك هو الموصى به تأمل (قوله بحكم المالك) أي ملك الموصى أو ورثته فلا يعود إلى ورثة الموصى له وبعبارة الهداية فإن مات الموصى له عاد إلى الورثة لأن الموصى له أوجب الحق للموصى له ليستوفي المنافع على حكم ملكه ولو انتقل إلى الورث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى من غير ضمان وذلك لا يجوز اهـ (قوله ولو ألقاه الورثة) أي ألقوا العبد الموصى

وله نافع المريض من التبرع بأكثر من الثلث كذا ذكره المصنف في الرهن ولو (٤٥٩) أوصى بهذا التبرع لفلان وبخذه لآخر

وهو يخرج من الثلث
صغر وعاشه في الدرد
وفي السر لباله ونفقه
إذا لم يلق النعمة على
الموصي له بالرقبة إلى
أن يدرك النعمة فمصر
كالكبر ونفقة الكبر
على من له النعمة وأن
أبى الاتفاق عليه رده إلى
من له الرقة كالمصير
مع العير فإن حنى
فالقضاء على من له النعمة

ولو أبى فلهاء صاحب
الرقة أو دفعه وبطلت
الوصية (وبثمة بستانه
فأبى الحال أن فيه)
ثمة له هذه الثمرة فقط
(وان زاد أبدا له هذه
الثمرة وما يستقبل كافي)
الوصية (بغلة بستانه)
فإنه هذه وما يحدث
ضم أبدا أولا (وان لم
يكن فيه) أى البستان
والمشقة بجالها (ثمره)
حين الوصية (فهى)
(كالوصية بالغلة) في
تناولها الثمرة العدمية
معايش الموصي له زبلى
وفي العناية السقى
والخراج وأما إصلاح
البستان على صاحب
الغلة لأنه هو المتعبد به
فصار كالشفقة في فصل
الخدمة (تنبيه) الغلة
كل ما يحصل من ربيع
الأرض وكراها أو أجرة
الغلام وتحفظ كفا

مختمه (قوله) وله (ن) أى لأجل الغرامة عند الحماة منع موثهم عن التبرع بأكثر من الثلث ثلاثاً منهم
غرامة كل المال لو رست فيه الوصية وجزا عليها وهذا تعليق على ما أتى في (قوله) (ص) أنا مات الموصي
له النعمة يعود إلى الموصي له بالرقبة (قوله) نفقة أنا بطبق النعمة الخ) أى أصغر من الموصي له النعمة
الكفاية لكن في الوالدية الموصي له بالرقبة (قوله) نفقة أنا بطبق النعمة الخ) أى أصغر من الموصي له النعمة
صاحب الرقة (قوله) ونفقة الكبر على من له النعمة) لأنه إنما يمكن من الاستخدام بالاتفاق عليه غناية (قوله)
فإن حنى فالفداء على من له النعمة) ويعدونه ترجع به ورثته على من له الرقة لأنه ظهر أنه المتعبد بها وذلك
كان مضطراً إليه فإن أبى باع فيه أبداً لولا الفداء كان مستحقاً بالخدمة ولو الحية وعاشه في الأسماع من القول في
المثل (قوله) وبطلت الوصية) أى في صورتى الفداء والدفع وبثمة في السابع من الوالدية (ن) أى لم يكن ما ذا
أوصى بالخدمة ولا غلة فهو أبى منه صاحب الميسوط فقال لو أوصى بغلة نخله أبداً لرجل ولا آخر قتها لم يدر
ولم يحمل بالشفقة في سقها والقيام عليها على صاحب الرقة لأن هذه النعمة تؤمل ملكه لا تمتنع صاحب الغلة
بذلك فليس عليه شيء من هذه النعمة فإذا تمتع بالشفقة على صاحب الغلة لأن شفقة ذلك ترجع إليه وإن الثمرة
بها تحصل فإن جلبت عامات لم تحال فلم يحمل شاة النعمة على صاحب الغلة لأن شفقة ذلك ترجع لصاحب
الغلة فإن الأشجار التي من عادتها أن تحمل في سنة ولا تحمل في سنة يكون عمرها في السنة التي تحمل فيها أحود
منه وأكبر إذا كانت تحمل كل عام وهو يظهر بشفقة الموصي بختمه فإنها على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار
جمعاً وان كان هو نام بالليل ولا يخدم لأنه إذا استراح بالنوم ليلاً كان أقوى على الخدمة بالنهار فإن لم يفعل
فأنفق صاحب الرقة عليه حتى يحمل فأنه يستوفى نفقته من ذلك لأنه كان محتاجاً إلى الاتفاق كى لا يشف ملكه
فلا يكون متبرعاً ولكنه يستوفى النفقة من الثمار ما يبق من ذلك فهو لصاحب الغلة اه ط عن سري الدين
(قوله) فبات والحال الخ) أى مات الموصي في حال وجود ثمرته في البستان (قوله) هذه الثمرة) أى الوصية له أن
تخرج البستان من الثلث على ما قدمنا من الكفاية (قوله) ضم أبداً أولاً والفرق أن الثمرة اسم للوجود وعرفه
يتناول المعلوم الأدلة زائفة مثل التنصيص على الأبداء الغلة فتقتل الموجود وما يعرض الوجود مرة بعد
أخرى عرفه (قوله) وإن لم يكن فيه ثمة) بخر زقوله فبات وفيه ثمة (قوله) والمشقة بجالها) أى أوصى بثمره
بستانه بلا زيادة لفظاً أبداً فبات ولكن لم يكن فيه ثمة (قوله) حين الوصية) صوابه حين الموت كما بعث من السابق
واللاحق وبه صرح الطوري (قوله) زبلى) قال وإنما كان كذلك لأن الثمر اسم للوجود حقيقة ولا يتناول
العدم لا بالحجاز فإذا كان فيه ثمة عند الموت صار مستحقاً لحقيقته فلا يتناول الحجاز وإنما يمكن فيه ثمة فتناول
الحجاز ولا يجوز الجمع بينهما لأنه إذا ذكر لفظ الأبد تناولها ما يعرض للحجاز لا حقيقة والحقيقة والحجاز اه (تنبيه)
أوصى بغلة أرضه ولا شجر فيها ولأماله غيرها ثمره يعطى صاحب الغلة ثلث الأجر ولو فيها شجر يعطى ثلث
ما يخرج منه ولو اشترى الموصي له البستان من الزبنة بازو بطلت الوصية ولو راضوا على شيء دفعوا إليه على أن
يسلم الغلة بازو كذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد ما قرأنا لم يجز بيع هذه الحقوق طوري (قوله) وكراها
الكره الأجر وهو في الأصل مصدر كاري ومنه المكاري بخفض اليا مغرب (قوله) لثاني بجامع الغلة) وكذا في
المغرب أيضاً (قوله) وظاهره دخول ثمن الحور ونحوه) أى مما لا ثمره كالصفاف والسرور والحور بمثلين
وهو نوع من الشجر وأهل الشام يسمون الدلب حورا وهو بفتح حين دليل قول الرازي أنشد صاحب التكملة
كل حور نطق بالصفاف والحور مغرب (قوله) فمصر) أقول الصبر فيه أنه يدخل نفس الحور لأنه
لأن الحور نفس الغلة الموصى بها لا يقصده إلا الخسوف في الحماة أوصى بغلة كره لسان قال الفقيه أبو
بكر يدخل القوام والأوراق والثمار والخطب لأنه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذا الأشياء كالمز اه (قوله)
وبها) أى جعلها أولوية وعارها زبلى ونحوه والولد في العطن (قوله) ما بقى) الأوضحه ما وجد قال في المتن
لأنه يجب عند الموت فيعتبر قيام هذه الأشياء يومئذ اه ط (قوله) لأن العدم الخ) قال في الهداية والفرق أن

تجانب الغلة قلت وظاهره دخول ثمن الحور ونحوه في القلة فيصير (وبوصف غنمه ولقها ولبنها ما بقى) في وقت موته سواء قال
بأنه أولاً لأن العدم منه لا يستحق شيء من العقوق فكذلك الوصية بخلاف الثمرة قليل حصص المسألة (أوصى) يحصل داره مسجداً

ولم يخرج من الثلث وأجاز ويجعل مسجداً لزوال المانع بآزنتهم وإن لم يجز ويجعل ثلثها مسجداً عاياً لجانب الوارث (والموصية) (والمهر من كسبه في ميل الله بطلت) لأن وقف المتقول باطل عند فساد الوصية وعند ما يجوز أن يدور وقال المصنف وفيه نظر لأن الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية (٤٦٠) بالغة والموصوف نحو كونك كاسراً (أو وصي بنى للمسجد لم يجز) الوصية لانه

لا يخلو وجودها مع ما قال المصنف ويقول بمحاذاة في مولانا صاحب البحر (الأن يقول) الموصي (يتفق عليه) فيجوز اتفاقاً (قال أوصيت بنائي فلان أو فلان بطلت) عندنا في حنفية بلهالة الموصي له وعند أبي يوسف لهما أن يصلح ما عاى أخذ الثلث وعند محمد بخير الورثة فأيهما شاءوا أعطوا

فصل في وصايا الذي غيره

فصل في وصايا الذي غيره (أي المستامن وصاحب الهوى والمرتبة وهذه الترجمة ساقطة في المنع وإعلم أن وصايا الذي ثلاثة أقسام الأول حازر بالاتفاق وهو ما إذا وصى بما هو قور به عندنا وعندهم كانا أوصى بأن يسرح في بيت المقدس أو بأن تغري القلعة وهومن الروم سواء كان لقوم معينين أو لا والثاني ما بطل بالاتفاق وهو ما إذا وصى بما ليس قور به عندنا وعندهم كانا أوصى ٣ للغبان والغائب أو بما هو قور به عندنا فقط كالوصية للمسلمين إلا أن يكون لقوم بأعيانهم فيصح عليك والثالث يختلف فيه وهو ما إذا وصى بما هو قور به عندهم فقط كبناء الكنيسة لقوم معينين فيجوز عندنا لا عند ما هو أوصى معينين حازراً وأما أن وصيته لمعينين يجوز في الكل على أنه علق لهم وما ذكر من الوجه من اسراج المساجد ونحوه خرج على طريق المشورة لا الإلزام فيفعلونه ما شاءوا لانه ملكهم والوصية إنما أصبحت باعتبار التعلق بهم بل ملخصاً (قوله في ميثاق) أي اتفاقاً واعمالاً اختلاف في التصريح بشرطه (قوله لانه كوقف لم يسجل) أي لم يحكم بأزوجه والمراد أنه يورث كالوقف المذكور وليس المراد أنه إذا حصل زمن كالوقف أقاده في الشرط بل لانه (قوله وليس هو للمسجد) ليس من جهة قولها بل من جهة قوله جواب عن سؤال تقديره أن هذا في حقهم كالمسجد في حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث فينبغي أن يكون هذا كذلك (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) كأنما جعل داره مسجداً ويحسد ربا وفوقه بيت كاسرى ككاتب الوقف اتفاني (قوله لمعينين) أي معاولين يحصى عندهم معراج (قوله فهو حازر) أي اتفاقاً ولا يلزمهم جعلها كنيسة كاسرى (قوله في القرى) المراد بالقرى ما ليس في مشي من شعائر الاسلام والافلاك المصادرة كره القهستاني والبرجندي حديثي (قوله غير معينين) بياعوا حجة كصطفين وفي كثير من النسخ بياع وهو غير تفان الياء الأولى حذف بعد قلبها اتفاقاً لمجرى كما هو اتفاقاً ما قبلها (قوله لاسم) أنه معصية أي ولا يمكن جعله عليه لعدم تعيينهم وهذا تعليل لثني الحنفية عندها (قوله وله أنهم يتركون وما يدنون) فإن هذا ذكره في اعتقادهم وقال الأوصى بما هو قور به بتعينة معصية في معتقدهم لا يجوز باعتبار اعتقادهم والفرق له بين البناء والوصية أن البناء لنفسه ليس بسبيل زال ملك الباقي والوصية وضعت لازالة الملك هذا به مخلصاً (قوله كوصية حري مستامن) فليد له

(ذي جعل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت نار في حشمتها فهي ميراث) لانه كوقف لم يجعل وأما عندهما فلا نه معصية وليس هو للمسجد لانهم يسمون ويدفنون فيه موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعاً قاله المصنف وغيره لانه حدث لم يصح محرراً خلاصاً لله تعالى (وان أوصى الذي أن يني داره بيعة أو كنيسة لمعينين فهو حازر من الثلث ويجعل تلكا وان) أوصى (بداره أن تني كنيسة) أو بيعة

(في القرى) قال في المصنف لم يجز اتفاقاً (لقوم غير معينين) عندنا لا عند ما هو لاسم أنه معصية وله أنهم يتركون وما يدنون وصية فتصح (كوصية حري مستامن) ٢ (قوله أن أوصى للغبان) الخ الذي تقتضي أن الوصية لفساد حقيقة لكن مع الكراهة ولعل الصواب أوصى بالبناء والباحة فانه وصية بنفس المعصية (١) لعل الأصل أبو يوسف ومحمد جعل من كسبه كمال تأمل

وارثه هنا (بكل ماله سلم أوصى) كذا في الوفاة ولا عبرة بمن عهلاهم ما وافق حقنا ولو أوصى بنصفه مثلا فنزود بقوله لو رثنا بل لانه لا يستحق له في دارنا وكذا لو أوصى لمسلمين مثله ولو أعتق عبدا لموت أودبه (٤٦١) نفن من السك لم اقلنا ولو أوصى له

مسلم أوصى ماز على الأظهر بلى (وصاحب الهوى اذا كان لا يكفر فهو عترة المسلم في الوصية) لا فاهما رايته الاحكام على ظاهر الاسلام (وان كان يكفر فهو عترة المرتد) فتكون موقوفة عنده نافذة عندهما شرح المجمع (والمرتدة في الوصية كذمية) في الأصح لانها لا تقتل (الوصية المطلقة) كقوله هذا القدر من مالي وثلاث مائى وصية (لا تحلل للفنى) لانها صدقة وهي على الفنى حرام (وان عمت) كقوله يا كل منها الفنى والفقران اكل الفنى منها انما يصح بطريق التملك انما يصح لعين والفنى لا معين ولا محصى (ولو خصت) الوصية (به) أى بالفنى كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غنى (أو لقوم) أغنىاه (محصولين حلت لهم) لجهة تملكهم (وكذا) الحكم (في الوقف) كما حرم من لا يشرع في جامع الفصولين المتوفى على الوقف كل الوصى (فروع) أوصى بثلث ماله لصلوات خات

وصية الذي تعتبر من الثلث لا تصح لوارثه ويجوز لذى من غيره ماله لا يخرى في دار الحرب اه ملقى (قوله) لا وارثه هنا) أى في دارنا ومفهومه ولو كان وارثه هنا لم يجوز بأكثر من الثلث وعبرنا بلى وغيره من هذا المفهوم بقل فأدفعه لكن جزم بما ذكره الشارع في الوفاة والاصلاح والتمسك وأشار الى في الهداية والمجمع الصغير فيصنف ذلك ما لم يعدلنا التوفيق مقدمه على الشرع وجوبه جزم الاتفاق مستند الى ما في شرح السرخسى لان حق وارثه هنا معتبر بسبب الامان ولو كانه وارث آخر فشارك الحاضر ولم يكن له الوصية به الا بالثلاث (قوله كذا في الوفاة) كان ينبغي ذكره عقب قوله لا وارثه هنا ليشير به الى مخالفة قال بلى كما ذكرنا (قوله) ولا عبرة بمن عهلاهم الذين هنا أى في دار الحرب أى لا يراى حقهم في ابطال ما رتب على الثلث (قوله) ورد بقوله لو رثته) مراعاة لمصلحة الجمع من جهة تسليم ماله الى وارثه اذا فرغ من حاجته وتصرفه اتفاق (قوله) لا ارثنا الخ) كذا في المنع أول الوصايا وهو نفى ما يتوهم من قوله لو رثته وبين الفرق بين هذا المسألة والتي قبلها فانه هناك لم يرد ما زاد على الثلث الى وارثه لانه مستحقا وهو الموصى له بالكل (قوله) وكذا أى تصح (قوله) لما قلنا من أنه لا عبرة بورثته هنا الخ (قوله) على الأظهر) مقابله ما عن الشيخين من عدم الجواز لانهم في دارهم حكما حتى يمكن من الرجوع اليها فصارت كالارث ووجه الاول أنها تملك مستندا ولهذا يجوز لذى والعبد بخلاف الارث بلى (قوله) وصاحب الهوى) قال السيد الخراساني تعريفته أهل الهوى أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا أهل السنة وهم الجبرية والقدرية والرافض والخوارج والمعتلة والمنشبة وكل منها اثنتا عشرة فرقة فصاروا اثني وسبعين (قوله) اذا كان لا يكفر) أى به فذكر الجواز لظهوره ط (قوله) فتكون موقوفة أى ان أسلم نفقت وان مات على رثته بطلت كسائر تصرفاته (قوله) كذمية في الأصح) فتصع وصاياها هداية وقيل لا قال صاحب الهداية في ان زياداته وهو الصحيح لان التسمية تقرر على اعتقاداتها بخلاف المرتدة قال في العتامة والظاهر انه لا منافاة بين كلامه أى صاحب الهداية لان الصحيح والأصح بصدقات اه أى كون أحدهما أصح لا ينافى كون الآخر صحيحا ويرجع الى الأول (قوله) الوصية المطلقة) أى التي لم يذكر غنى ولا فقر فيها والعامه ما ذكره افعال (قوله) وهي على الفنى حرام) ولا يمكن جعلها هبة بعد موت الموصى بخلاف الصدقة علمه ما لا فاهم لم يجعل هبة ما قالوا ان الصدقة على الفنى هبة ماله لفقير صدقة ط (قوله) وان عمت) ان وصية وظاهره ان الوصية هنا صحيحة بخلاف ما لو خصها بالاغنىاء فقط فلا يمكن جعلها تملكيا لانهم لا يحصرون ولا صدقة لان اللفظ لا ينفى عن معنى المجامع على ما قدمنا من الاختصاص بباب الوصية لا القارب (قوله) والفنى لا معين) عبارة الدردرايين (قوله) وكذا الحكم في الوقف) يعنى أن الوقف المطلق يختص بالفقراء لا يملك للفنى وان عمم الوقف واذا خصه بنفى معين أو بقوم محصورين أغنىاه لم يلزم له وعليه منافع لانه لا يملك الوقف بشكل عليه ما صرحوا به من أن النسيئة والفقير والرباط ونحو ذلك يجوز أن يقع بها الصغير والفنى لان الوقف يقصد بها العموم فاذا اكتفى بقصد العموم كيف يتتبع مع التنصيص عليه فليحرم اه رضى (قوله) المتوفى على الوقف كالوصى) أى في كثير من الاحكام ولهذا قالوا ان المتوفى أخو الوصى ومناسبت ذلك هنا ما ذكر من اتحاد حكم الوقف والوصية فصار فقد قالوا أيضا انها اخوان وقالوا الوقف يستحق من الوصية وقالوا انها ليستان من واحد (قوله) يعنى لغيره ان الولاد) أى لغير الأصول والفرع وهذا التقيد ذكره في القسبة أخذنا ماله أو القاسم أو وصى أن يعطى عن كفارة صاواته ولو ولده وهو غير وارث فانه يعطى كالأمر ولا يميز بين الكفارة (قوله) عن يجوز صرف الكفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين ط (قوله) ولا أخدهم) أى ولا يشرط الجمع لان الالحسية أبطلت معنى الجمعية ط (قوله) فلو فهم مغير) الأولى زيادة أو غير محتاج لتمام المغدرات ط (قوله) لم يجوز) أى لانه من قبيل الوصية لوارثه فيحتاج الى اجازة جميع الورثة ولم توجه من الغائب غير الراضى ولم تصح من الصغير وهل هذه الشرط ولتقسيم الثاني والفقيرين أى

لوصى صرفه الورثة ولا محتاجين يعنى لغيره ان الولاد من يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية لساكن فانها يجوز لكل ورثته ولا أخدهم يعنى لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو فهم مغير أو غائب أو حاضر غير راض لم يجوز

فتركها للودي والتم عن
الفدية لم يجز ولا يمن
القض ثم التصديق
عليهم ولو أمر أن تصدق
بالثلاث فأت قصص
غاصب ثلثها مثلاً
واسم كذا فآقره صدقة
عليه وهو عسر مجزبه
لحصول قبضه بعد الموت
بخلاف الدين الكل من
القبضة وفي الجواهر
أوصى لرجل بقارومات
فقسمت التركة والموصى
له في البلد وقدم بالقبضة
ولم يطلب ثم بعد سنين
ادعى تسع ولا تبطل
بالتأخير إن لم يكن رد الوصية
أوصى له بدار فباعها
بعدموته قبل القبض
صح لجواز التصرف
في الموصى به قبل قبضه
وقفت ضيقها على
ولدها وجعلت عم الولد
مولى له والولد أب قال المولى
أوليس الأب بشري
داراً وأوصى بهما لرجل
فأخذها للتفريق من يد
الموصى به يؤخذ الثمن ولو
استحق الدار لارجع
الموصى له على الورثة
بشيء لا يظهر أنه أوصى
عمال التبرأتهم والله
أعلم

(باب الوصي)

وهو الموصى إليه (أوصى
المرئى) أى جعله

كفارة الصلاة والتبرع بحرور حتى (قوله أوصى بكفارة صلاته) نص على الكفارة لأنه لو أوصى بعين وصية
تعين دفعها إليه بخلاف ط (قوله لم يجز لغيره) أى لم يجز للقاضي والوصى الصرف إلى غيره من (قوله
لفساد الزمان) ولما عاقب وغيره من فانه بما يصرفه إلى أحد إذا جوز له منه ما عمن عنه الميت لعدم
من يطالب بها (قوله أوصى لصلواته) أو صيالاته منح (قوله لم يجز) وقبل تجزئه قال في القبضة قال أستاذنا
والأول أحبال حتى وجد الرواية (قوله ثم التصديق عليهم) أى فنية الفدية والالم بفعل المأمورية تأمل (قوله
لثلاثها) أى ثلث التركة (قوله بخلاف الدين) أى في المثلثة السابقة فانه مقبوض قبل الموت بقى لو أوصى
بكفارة صلاته والمسئلة بمجالها هل يجز به لحصول قبضه بعد الموت أو لا راجع (قوله فباعها) أى الموصى به بعد
موته أى الموصى (قوله لجواز التصرف بالعم) لأنه دليل القبول (قوله فالتولى) أى من (الاب) إذ ليس من قبيل
وصى الام حتى يتأخر عن الاب لان ولاية التولى على الوفا لا على الولد (قوله يؤخذ الثمن) أى من تركه للمشتري
للموصى به ويرجع ورثة المشتري به على التفريق كافى المنع (رفع) أوصى بوصاية قائم قال والباقي للفقراء
فأت بعض من أوصى لهم بصرف ذلك إلى الفقراء لانهم لما ماتوا لم يجدوا وصى نفاداً فيهم فيبقى الباقي وذلك
للفقراء ولو لاجبة والله أعلم (باب الوصي)

لما فرغ من بيان الوصى به شرع في بيان أحكام الوصى اليه وهو الوصى لما أن كتاب الوصاية يشمله لكن قدم
أحكام الوصى به لكثرتها وكثرة وقوعها فكانت الحاجة إلى معرفتها أس عناية وأعلم أنه لا ينبغي الوصى أن
يقبلها إلا على خطر وعن أبي يوسف الفحول فيها أول مرة غلط والثانية سخانة والثالثة تسرق وعن الحسن
لا يقدر الوصى أن يعزل ولو كان عمره من الخطب وقال أبو طيغ مائة في مدة قضائى عشرين سنة من بعد
في حال ابن أخيه قهسناى وللبعضهم

احذر من الواوأت أر • بعقهن من الخوف
واو الو كلفة والولا • بقا الوصاية والوقوف

(قوله أوصى إلى زيد) ضمنه معنى فوض فعده بالى وقد علم الكلام عليه أول الكتاب يصح هذا التقويض بكل
لفظ يدل عليه في الثانية توكيل بعد موتى يكون وصاية موتى في حياته يكون وكيلان كل منهما إقامة
لغير مقام نفسه فتعقد كل منهما بعبارة الآخر وفي الثانية وللخلافه غيرهما أنت وصى أو أنت وصى في
مالى أو سلبت اليد لا ولا بعد موتى أو تهنأ ولا دى بعد موتى أو قبيلوا زهم بعد موتى أو ما جرى مجرى هذه
الانقاط يكون وصا وفي الأولى الجاهل فاعلوا كذا بعد موتى فالحال أوصاء ولو سكو حتى مات تقبل منهم اثنتان
أما كرفهم أوصية ولو قبل واحدا لم تصرف حتى يقم القاضي معه غيره أو يطلقه التصرف لأنه صار كأنه
أوصى الذي رجلين فلا يشر أحدهما وفي الدر المنثور عن الفخيرة ولو جعل رجلا وصا في نوع صار وصا في الأنواع
كلها أو وصا في تمامه ط (قوله أى بعلمه) تفسير لعندى الموضعين أى فلا يشترط الحضور ط (قوله
بنيته) المناسب لتقدم أن يقول بغير علم بل إسقاطه لأنه لا يساق عليه أ ح لان معنى قول المصنف والـ
أى وإن لم يرد بعلمه أى بأن يرد عدم موته أو قبله بلا علم (قوله ثلاثا يسير) أى ليست مقروءا من جهة لأنه اعتمد
عليه فنه اضار بالثبوت وأشار إلى الفرق بين الموصى به والموصى به الموقوع قول الأول وفي الحال غير معتبر حتى
لو قبل في حياة الموصى ثم رد بعد حاص لان نفعه بالوصية لنفسه بخلاف الثاني كما قدم في العناية (تنبيه) أوصى
القاضى إذا عزل نفسه فينبى أن يشترط علم القاضى بعزله كاشتراط علم الموكل في عزل الوكيل نفسه وعلم السلطان
في عزل القاضى نفسه برأى بق (قوله ويصح إخراجها) أى بتقبله كمال البرازية (قوله ولو غيبته) ظاهره
أنه يعزل وإن لم يبلغه العزل بخلاف الوكيل تأمل (قوله فيه الرد والقبول) إذ لا تقرير له لأن الوصى هو الذى
اغترحت بالتصرف عن عاله أنه قبل الوصاية أم لا رد أو قبول لكن رد له لا يخرج عنه الكلمة بدليل أنه لو قبل
بعد الرجوع كما أتى في خبرنا (قوله وزناى) أشار إلى أن القول كما يكون بالقول يكون بالفعل لأنه دلالة عليه (قوله)

وصيا (قبل عنده صح فانه رخصه) أى بعلمه (ردنوا الايصم) الرديفية لئلا يصير مغر وزامن
جهته ويصح إخراجها عنها ولو في غيبته عند الامام خلافاً لثاني برأى (فان حبك) الموصى اليه (فأت) موصيه (فله الرد والقبول) وإن

عقد الوصية) يبيع شيء من التركة وان جهل به أي بكونه وصافان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه (بخلاف الوكيل) فان علمه بالوكالة بشرط (فان سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صلح الا اذا نفذ قاض رده) فلا يصح قوله بعد ذلك (ولو) أوصى (الى صبي وعبد غيره وكافر فاسق بذل) أي بملسم القاضي (بغيرهم) اتعالم للخطر ولفظ بذل يفيد صحة الوصية فلو تصرف فاقبل الاخراج جاز سراجة (فان بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر) أو المرد وتاب الفاسق مجتبي وفيه قرض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا (لم يخرجهم القاضي عنها) أي عن الوصايا لزوال الموجب للعزل ألا أن يكون غير أمين اختار (والى عبده) أمثال أن (ورثته من ماله) أو كتاب غيره ثم ان رد في الرق فكالمعبد (والالا) وقال لا يصح مطلقا (ومن عجز عن القسام بها) حقيقة (بغيره) أخباره (ضم) القاضي (اليه غيره)

أي بعد موت الموصي وبغض البيع لصدر من الأهل عن ولاية وكذا ان اشترى شيئا بصلح الورثة أو بصلح مالا أو اقتضاهما اختيار (قوله بخلاف الوكيل الخ) لان التوكيل اناة لشبهة في حال قيام ولاية الموكل أما الولاية فلا تملك بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالولاية لم يعل (قوله صح) لان هذا الردم يصح من غير علم الموصي كفاية ولا يلزم من عدم صحة الرد كونه صار وصلا توقفه على القول كما فاد قوله السابق فله الرد والقبول والحاصل أنه ان سكت لم يصح وصاف غير بين الراد أي عدم القول وبين القول وإذا رضى أي لم يقبل لم يصح على القول وإذا قبل ولو بعد الرد صح لان رده لم يصح أي لم يخرجهم عن أهلية القول وإذا قبل صار وصلا والا فلا وظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا في رجل أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر ولم يصدر منه ما يدل على الرضا وعدمه وتصرف القابل في التركة فهل يصح تصرفه وسد قبل رضا الأول ورده والجواب أن الساكت لم يصح وصيلا لما قلنا لكن القابل ليس له الانتفاع بالتصرف عندهما عند أي يوسف بن قرد كاسند كرمع الولاية فيقتبس القاضي معه وصيا أخيه فيصرفان معا والله أعلم (قوله) الا اذا نفذ قاض رده لان الموضوع موضع اجتهاد اذا رد صحيح عند زفر كفاية أقول وهذا في غير قضاء زماننا (قوله) وبغيره أي ولو بالانسيده فمستأنى والواو فيه وفيما بعده معنى أو (قوله وكافر) أي ذمي أو حرى أو مستأنى عنه أو مرتد كما يعلم مما يأتي (قوله وفاسق) أي يخوف منه على المال فمستأنى (قوله بذل) أي وجوبا بغير مسلم صالح لان العبد يجرى والكافر عدو والفاسق منهم بالخيانة فمستأنى (قوله) ولفظ بذل يفيد صحة الوصية) وبعبارة القدوري أخرجهم القاضي حال في الهبة هذا بشرط في صحة الوصية لان الاخراج يكون بعد الصحة أهو قال محمد في الأصل ان الایاء باطل واختلفوا في معناه فقل أنه سيطر باطل القاضي في جميع هذه الصور وقيل سيطر في غير العدل لعدم لانه فكون باطلا وقيل سيطر في الفاسق لان الكافر كالعبد كافي الكافي فمستأنى والاول قول عامة المشايخ كافي العناية تمام علم ان المصنف زاد على المتون والهبة ذكر الصبي ونقل في شرحه على المجتبى والوصية الى الصبي جائز ولكن لا تنزله الهبة كالوكالة اه ذكره ايضا في الاختيار كاقول المصنف لكن نقل في شرح الوصية اذا أوصى الى عبدا وصبي أخرجهم القاضي لان الصبي لا يستند الى التصرف وهل ينفذ تصرفه قبل الاخراج قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح لانه لا يمكن الزام العهد فيه فلو بلغ قبل الاخراج قال أبو حنيفة لا يكون وصيا ولا يكون أهلا لخاصة تمامه فيه فراجع (قوله واسلم الكافر) أي الأصل ط (قوله أي عن الوصايا) في بعض النسخ الوصاية (قوله ثم ان رد في الرق) بان عجز عن أداء البذل (قوله فكالمعبد) أي فان كان مكانه غير صحته واستبدله القاضي بغيره وان كان مكانه فهي مسئلة المصنف الخلافية ط (قوله والاه) أي بان كل فهم كبير لم يصح لان الكبير بعه أو ببيع نصيبه فيعجز عن الوصية لان المشتري عنه فلا يحصل فائدة الوصية اختيار (قوله وقال لا يصح مطلقا) لان فيه اثبات الولاية للمالوك على المال وهو قبل الشر وعوله أنه أوصى الى من هو أهلا فصح كالأوصى الى المكاتب وهذا لانه مكاتب مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان المصار وان كانوا املا كالكن لم اقامه أبوهم بمقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بل ولا يلزم لهم اه درلكن ليس له أن يبيع وقته ط فان قبل ان لم يكن لهم ولاية البيع فلقاضي ان يبيعه فيحقق المنع وأوجب بانه اذ اثبت الایاء لم يبق للقاضي ولاية البيع عنابه (قوله ومن عجز عن القسام بها) أي وحديثان احتاج الى ميتين بقرينة المسئلة الآتية (قوله حقيقة) بان ثبت ذلك بالينة لان الثابت بها كالمعان لا يعلم القاضي لان المقضى أنه لا يقضى بغيره حتى (قوله لا يجر داخله) لانه قد تكذب تخلفا على نفسه وكذا لو اشكى الورثة أو بعضهم الوصي الى القاضي لا ينبغي أن يعرضه حتى يظهره منه خيانة هداية (في نفيه) لو أخذ محاذ كره أنه ليس للوصي اخراج نفسه بعد القول وتقدم التصريح به والحيلة فيه شيان كافي الأسماء أحدهما أن يجعله الميت وصيا على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يدعي بدنا على الميت فيتمه القاضي فيخرجه اه والظاهر أن هذا في وصي الميت أما وصي القاضي فتمنعان النزاهة أنه يعزل نفسه بطل القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه خلاف وفي الهندية عن النصارى أنه لا يخرجهم بل يجعل للميت وصيا

في مقدار الدين خاصة به أخذ السامع وعليه الفتوى (قوله رعاية الحق الموصى) في إبقائه حيث اختاره وصا
ولحق الورثة في ضم غيره اليه (قوله استبدل غيره) في الظاهرية عزه فقام غيره ثم قال الأول بعد ما صرحت
فأدعى على القسام بها قالوا هو وصى على ماله لأن المأكل كما أقام الثاني مقامه ليكون نصه عزله وأما
ذلك ضم لا عزل ومنه في الخاصة وغيرها وفي الخلاصة أقام آخره قام العاخر ينزل قال الخاص لا لا يقوم
مقام الأول إلا بعد العزل وللقاضى العزل بالهجره ملخصا من أدب الأوصياء أقول يمكن التوفيق بأن القاضى
إذا قال جعلت وصى ما ورثته إلى الأول لا ينزل الأول وقال أثبت مقامه انزل فنأمل * (تنبيه) في
الأدب عن المتأنيب تلوحن الوصى مطايعه في القاضى أن يبدله ولو لم يفعل حتى أفاق فهو على وصائه اه
(قوله مع أهليه لها) بأن كل عدلا كافيا (قوله تنذره) قال في القصة واستبعده طهر الدين بأنه مقدم
على القاضى لأنه مختار الميت قال استأنا فانا كان ينزل وصى الميت وإن كان عدلا كافيا فكيف وصى
القاضى اه (قوله وأما عزل الظاهر فواجب) بل في عامة الكتب إذا كان الأب مسندرا متفقا لما له الصغير
فالقاضى يصبوصا وينزع المال من يده (قوله من الفصل السابع والعشرين) وفيه عن المتنيق للثرون
ولو كافيا لا عدلا بعزله ولو عدلا غير كاف يضم اليه كافيه اه زاد في الواو والوجه ولو عزله صرح (قوله وبني أن
يقضيه) قال في نور العين لقد أجاد فيما أفاد لكنه أهو بقوله عندى أنه تقدر مع أنه مختار كثير من
السلف والخلف (قوله لنفس قضاء الزمان) فكأن عزله منهم فرض دينوى إذا لمصلحة للدين عزل الأهل
ط * (تنبيه) هذا كله في وصى الميت أو وصى القاضى طه عزله ولو عدلا كما سيذكره الشارح في القروع
لكن يأتي قريباً تنقيده بما إذا رأى المصلحة والأفلا (قوله قال المصنف قال شئنا) يعنى ابن نجيم صاحب الصبر
(قوله فكيف الوظائف في الأوقاف) من الوظائف التولية على الوفاة قال في فتاوى خير الدين عن الصر وأما
عزل القاضى الناظر فشرطه أن يكون محتجاً واستدل عليه بما قلعه عن الأسعاف وجامع الفضولين ثم قال فقد
أؤد حرمه وتولية غيره بلا شأته وعدم صحته الوقول ثم قال واستقدم من عدم صحة عزل الناظر بغرضه عدمها
لصاحب وظيفة في وقف واستدل عليه بما قلعه عن الترازى وغيره اه ط وأقاده بقوله فكيف الخ أنه لا يصح
بالأولى وجهه أن فيه إبطال حق محترم وهو ما عينه الواف (قوله وبطل فعل أحد الوصيين) إلا إذا أجاز
صاحبه فإنه يجوز ولا يحتاج إلى تجديد العقد كما في المنع ط أقول وكذا الوصى مع الناظر عليه في الحامدية عن
الإساعيلية تلوصرف الوصى بدون علم الناظر في أموال اليتيم فهلكت يضمها (قوله ومفاد ما الخ) نص عليه في
الأسعاف حيث قال لا ينفرد أحد الناظرين بالأمر ولو وكل أحدهما صاحبه حازت بقوله أبو السعود ط وما
ذكره الشارح ما خون من المنع (قوله لكل منهما) الأولى إلى كل منهما كما عبر في القرار (قوله وقيل ينقرد) قاله
أبو يوسف كلى صرح به الشارح والأول قولهما ثم قيل الخلاف فيما لو وصى الهمام متاعاً فلو ما بعد واحد
لا ينفرد أحدهما بالتصرف إلا لاجتماع وقيل الخلاف في العقد الواحد ما في القدين فينفرد أحدهما بالاجماع
قال أبو الباق وهو الأصح وبه تأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعاً قال في المبسوط وهو الأصح وبه جزمه مثلاً
خبره من مخصوذك كنهه الزلن وغيره (قوله لكن الأول حصه في المبسوط الخ) أقول بوجه ما جمع القول
بالانفراد مع أنه علمت أن الكلام في محل الخلاف وإن الذى صحه في المبسوط أن الخلاف في الموضوع وليس
فيه تصحيح لقول بالانفراد ولا لعلمه ثم ما صحه أبو الباق يتضمن فصيح الانفراد ولو يعقدن لأنه ادعى فيه الإجماع
فتنبه ويمكن أن يقال إن ما في المبسوط متضمن أيضاً تصحيح عدم الانفراد فإنه لا يصح أن الخلاف في الفصلين
أثبت أن قول أبى حنيفة ومحمد عدم الانفراد فيها والغلب على قول الإمام وهو ظاهر إطلاق المتن
وصريح عبارة المصنف تأمل (قوله أنه أقرب إلى الصواب) لأن وجوب الوصية عند الموت فتبث لها ما
يخالف الوكالة المتعاقبة وأذن ثبت أن الخلاف فيما ذكره أبى فى صورته إلى الصاء لها معاً واستعمال (قوله
وهذا) أى عدم انفراد أحدهما (قوله من يلدتين) الظاهر أنه اتفاق نظر إلى الغالب حتى ولو لى السلطان

الأول حصه في المبسوط وخزبه في الدرر وفي القهستاني أنه أقرب إلى الصواب قلت وهذا إذا كانا وصيين أو متولين فاستين
من جهة الميت والأوقاف وقاض واحد ما لو كان من جهة قاضيين من يلدتين فينفرد أحدهما بالتصرف لأن كلام القاضيين لوصف في جاز

خاصين في بلد واحد وجعل لهم انصب الاوصياء بالحكم كذلك ويؤيد بما ذكر من التعليل أقامه ط (قوله)
 بتمامه الخ) الذي ذكره في تنوير البصائر معر بالالتقطات هو ما تقدم ثم قال بعده وفي قوله فكذلك انما به نظر
 لما لم يقرر أن وصي القاضي نائب عن الميت لأن القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضي لأنه
 أنس عنه فلا تلحقه العهدة ومقتضى ما ذكر من أن وصي القاضي نائب عنه أن لا يكون القاضي محجوراً عن
 التصرف في مال اليتيم والمقول أنه محجور عن التصرف مع وجود وصيه ولو منوص به بخلافه مع أنه
 مقتضاه أيضاً أن لا يلحق القاضي شراء مال اليتيم من وصي نضبه كالأول كمن أمته والحكم بخلافه كافي غالب كتب
 المذهب اه (قوله) ونصب القاضي الآخر لا يخرج الأول) والوصي هو الأول دون وصي القاضي لأنه اتصل
 باختار الميت كأذا كان القاضي عالماً اه كذا في حاشية أبي السعود على الأشامع المحط أقول بقي أن
 صرف الثاني بنسبة الأول هل هو نافذ والظاهر نفاذه ولو القية منقطعة وفي الأشياء ولا ينصب القاضي ومبايع
 بعوده أي وصي الميت إلا أن لا يغنيه منقطعة أو أقل لدى الدين اه والقياس المنقطعة أن يكون في موضع
 لأصل إليه القوافل كافي حاشية أبي السعود وفي الأول لا بدعي رجل ديناً على الميت والوصي نائب نصب
 القاضي خصماً عن الميت لا ترى أنه لو كان حاضراً أو أقله بل ينصب القاضي خصماً عن الميت لصلص المدي
 إلى حق له أقر أو الوصي على الميت لا يجوز ولا على المدي أن يخص الوصي فيما أقره اه (قوله) لا يشراء
 كفته الخ) هذه المسائل مستأنسة من بطلان نافرأ أحد الوصين للضرورة (قوله) وبجهز (قوله) وأقتصر عليه
 كفته عاقله قال في التبيين لأن في التأخير فساداً للميت ولهذا عكس الخبر أن أضاف الحضر والرفقة في السفر
 ط اه (قوله) والخصومة) وجه الانفراد فيها أنها لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمعاً لم يتكلم إلا أحدهما غالباً
 زور (قوله) وشراء حاجة الطفل) أي ما لا بد منه كالطعام والكسوة اتفاقاً لأن في تأخير حقوق ضرره من
 (قوله) والاهلية) أي قول الية للطفل لأن في تأخيرها خشية الضوابط فهستى ولا نل من باب الولاية
 ولهذا تملكه الأم من هو في عيلة هداية (قوله) واعتاق عبدين) لعدم الاحتياج في مال إلى رأي بخلاف اعتاق
 العباس عمن فله محتاج المهفستى وقد أطلق فاضحان العدول ما منع من حله على المقد أقامه ط أقول
 والظاهر أن هذا كله فيما إذا وصي يعق عبداً فلو مال احتاج إلى رأي فلا بد من الاجتماع تأمل (قوله)
 وردودية) فبده لأنه لا ينفرد بقبض وبيع الميت سائحاً عن الهندي (قوله) وتنفيذ وصية) أي بعين أو بألف
 مخرطة ابن الشحنة فلو احتاج إلى سبع شئ لئلا يمتنع منه الوصية فلا بد من صاحبها اتفاقاً وقوله معنيين
 عند ودية وصية حال القهستى لأن لأصحاب الحق أخذ به لا دفع الوصي اه وفي الظهيرة أو وصي بان
 تصدق بمحنة على الفقراء قبل أن ترفع الخزانة تفعل أحد الوصين أن كانت الخطة في ملك الموصي جاز
 دفعه والأفان اشتراها فالحطة للشرى والصدق عن نفسه وفي الأول والخطة وعلى الخلاف إذا وصي بان تصدق
 كذا من ماله ولم يعين الفقراء فليس له إلا أن يردوا عن ينقداً أحدهما بالإجماع اه وبعدم تقديم ما في المتن
 يكون الفقير الموصي له معناه تأمل (قوله) زائد في شرح الوهبانية الخ) الأول ذكره بعد العشر ثم أتى ذكرها
 ليصف على أن مجموع ما ذكره في شرح الوهبانية سبعة عشر فلزائد على ما في المتن سبعة عشر الشارح منها أربعة
 كما تعرفه والثلاثة الباقية حفظ مال اليتيم أذ كل من وقع في يده وجب عليه حفظه ورد عن المبيع بيع من
 وصي وأحالة نفس اليتيم وقد أسقط شارح الوهبانية تلك الكيفية وأدخله تحت التحريم وذكره بصورة أخرى
 هي تنفيذ الوصية بالتصدق عنه كذا من ماله لفقير معين أقول وهذا الصواب مكرراً لما علت أن ما في المتن
 نقد لفقير معين تأمل قال ط وزاد المكي عن الثانية أن لأحدهما قبض تركه الميت إذا لم يكن عليه دين وما
 هو موضع عنده في منزله حتى لا يقضي بالهلال وأن لأحدهما التصديق بمحنة في الوصية بالتصدق بها قبل رفع
 الخزانة وأن يودع ما صار في يده من تركه الميت وأحالة مال اليتيم ورد العاوي والامانات اه وبعض هذه
 تدخل في المال فيما قبلها اه (قوله) ومشتري) بالنسبة للجهول معطوف على مقصوب أي وما اشتراه الميت شراء
 لسدانه لا يبطل الرضا بل يوت كأمري به فينفرد أحد الوصين به قال ابن الشحنة لأنه ليس من الولاية
 يستفاد بالوصية بل ملحق بقضائه الدين (قوله) وقصة كيلي أو زوني) أي مع شرى ملك الموصي مثلاً ط

تصرفه فكذلك انما به ولو
 أراد كل من القاضيين
 عزل منصوب القاضي
 الآخر جاز أن رأى فيه
 المصلحة والاعتماد في
 وكالة تنوير البصائر
 معر بالالتقطات وغيرها
 فليحفظ وفي وصايا
 السراج لو لم يعلم القاضي
 أن الميت وصاف نصب
 له وصياً ثم حضر الوصي
 فأراد الدخول في الوصية
 فله ذلك ونصب القاضي
 الآخر لا يخرج الأول
 لا يشراء كفته وبجهزه
 والخصومة في حقوقه
 وشراء حاجة الطفل
 والاهلية واعتاق
 عبدين وردودية
 وتنفيذ وصية معنيين
 زائد في شرح الوهبانية
 عشرة أخرى منها رد
 المقصوب ومشتري شراء
 فاسداً وقصة كيلي أو زوني

وطلب دين وقضائين

يحنس حقه (ويبيع

ما يخاف نلقه وجمع

أموال ضائعة) وقال

أبو يوسف ينفرد كل

بالتصرف في جميع

الأمور ولو نص على

الانفراد أو الاجتماع

اتبع اتفاقا شرح

وهيانية (وانما

أحدهما فان أوصى

الى الحى أو الى آخر

فله التصرف في

التركة وحده) ولا

يحتاج الى نصب القاضى

وصيا (والا) يوص

(ضم) القاضى (اليه

غيره) در وفي الاشياء

مات أحدهما أقام

القاضى الآخر مقامه

أوضح اليه آخر ولا

تقبل الوصية الا اذا

أوصى لهما ان يتصدقا

بنثه حيث شأ اه

وتامد في شرح الوهيانية

وهل فيه خلاف أبى

يوسف خولان وعنه أن

المشرف ينفرد دون

الوصى كما حوته فيما

علقته على المتن ويأتى

(ووصى الوصى)

(قوله وطلب دين) قد به لانه لا ينفرد بقض دين الميت ما يحياى عن الهنديه لان قبض الدين في معنى المباداة
لا سيما عند اختلاف الجنس هداية ويأتى شرح الوهيانية من أنه ليس له القضاء لما خلف ما خلفا لان معناه
الاخذ كافي المغرب وأما الذي بمعنى الطلب فهو التفاضل كافي المغرب أيضا فانهم وظاهر كلام الشارع أن قوله
وطلب الدين مما زاد في شرح الوهيانية مع أنه ليس موجودا فيه واتخاذ كرفي التقاية قال شارحها القهستاني
وهو مستدرك بالخصوص وعليه يدل كلام الفخيرة اه (قوله في جميع الامور) أى في هذه المستثنيات وغيرها
وأشار الى أن الاختصاص مبنى على قول أبى حنيفة ومحمد وقيل ان محمد مع أبى يوسف (قوله فله التصرف في
التركة وحده) هذا غايته فمما اذا أوصى الى الحى وأما اذا أوصى الى آخر فله يجب اجتماعهما اه ح ونحوه
في العزيمة قال في الهداية ولو أن الميت منهما أوصى الى الحى فله أن يتصرف وحده في ظاهره وابتدئة
مما اذا أوصى الى شخص آخر ولا يحتاج القاضى الى نصب وصى آخر لان رأى الميت باق حكاير أى من يخلفه
وعن أبى حنيفة لا ينفرد بالتصرف لان الوصى ماضى يتصرفه وحده بخلاف ما اذا أوصى الى غيره لانه ينفذ
قصره برأى المتي كما رضى المتوفى اه (قوله والا يوصى ضم القاضى اليه غيره) أما عندهما فظاهر لان الباقي
منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف فضم القاضى اليه وصا تقرر البتة عند عز الميت وأما عند أبى يوسف فلان
الحى منهما وان كان يتصرف على التصرف فالوصى قد أن يخلفه وصا يتصرف فان في حقوقه وذلك يمكن
التحقيق بنصب وصى آخر مكان الاول ذيلى وهداية وهو صريح في أن أبى يوسف لم يخالف هنا وجرم في
الاولى الحية بخلاف وهما قولان كأيذ كرم الشارح (تنبيه) مثل الموت ما لو وجب أحدهما أو وجد ما وجب عزه
أقام الحاكم مقامه اه متافا أراد الحاكم رد النظر الى الثاني منهما لم يكن له ذلك بخلاف معراج لكن في الوالو الحية
وعلى هذا الخلاف لو قس أحدهما لطلق القاضى للثاني أن يتصرف وحده وأوصى اليه آخر اه تأمل وفيها وكذا
اذا أوصى اليه اومات فقيل أحدهما فقط اومات أحدهما قبل موت الوصى ثم قبل الآخر فنهذهما لا ينفرد
القابل بالتصرف وعند أبى يوسف ينفرد (قوله أعظم القاضى الآخر مقامه) هذا خلاف ما يقتضيه التعليل
المذكور انما تأمل (قوله الا اذا أوصى لهما الخ) الاولى الهما من هذا انما لم يعين المصروف فان عين لا تطل قال في
الاولى الحية أوصى الى الرجلين وقال لهما اصرفا ثلث ما لي حيث شئتما مات أحدهما بطلت الوصية ورحم الثلث
الى الورثة لانه علق ذلك بنسبتهما ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قال جعلت ثلث ما لي لسا كن يضعه الوصى
حيث شاء من السا كن فثات أحدهما يجعل القاضى وصا آخر اه زاد في الظهيرة وان شاء القاضى قال
لهذا الثاني صنع وحده (قوله وهل فيه الخ) أى فيما اذا مات أحدهما ولم يوص الى غيره قال القهستاني فلو مات
أحدهما من الوصيين وجب أن ينصب وصا آخر لغير الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم
من قال انه على الزفاق قال أبو يوسف لانه يحصل المقصد الموصى من انشراح كل منهما على الآخر اه أقول
وما يقتضيه من الزيلى والهداية صريح بأن أبى يوسف وافقه ما وصى في الوالو الحية بخلاف جعلت (قوله كما
حرره الخ) حيث قال لكن فيه أى في القول بالوفاق اشعار بأنه لو أوصى على وصى لم ينفرد أحدهما بخلاف
مع أنه على الخلاف وعن أبى يوسف أن المشرف ينفرد دون الوصى كافي القهستاني عن الفخيرة قلت وفي
المتن جعل الوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف أن يتصرف اه (قوله ويأتى) أى في التفريع والنسب
يأتى هناك عبارة الجنتي (تنبيه) المشرف بمعنى الناظر في الهندية الوصى أو وليه يسأل المال ولا يكون
المشرف وصيا أو أثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا به اه وبه يقتضى كافي ادب الاوصياء من
الخاصة حامدية وقيل يكون وصيا فلا ينفرد أحدهما على ان ينفرد به أحد الوصيين وصنديه فامتنع فكان
معتاده على عذاته كما علم في زواهر الجواهر (فرغ) أوصى الى الرجل وأمره أن يعمل برأى فلان
في الثانية وهو الاشبه (تنبيه) واختلف الوصيان في حفظ المال فان احتمل القسمة يكون عند كل منهما
نصفه وانما يتباين زمانا أو يتصور دعائه لان لهما ولاية لا بدع يري عن البدائع (قوله ووصى الوصى) أى وان

هو اوصى اليه في ماله أو ماله موصيه وفاقية (وصى في التركيب) خلافاً للشافعي (وتصح قسمته) أي الوصي حال كونه (تابعاً ورثة) (غير غيب أو صغار مع الموصى له) بالثلث (ولارجوع) للورثة (عليه) (٤٦٧) أي الموصى له (إن ضاع قسطهم معه)

أي الوصي لجهة قسمته
حيث (و) أما قسمته
عن الموصى له (الغالب
أو الحاضر بلا أدنى
معه) أي الورثة ولو
صغاراً زيلبي (فلا)
تصح وحيث (فیرجع
الموصى به بثلث ما بقى)
من المال (إذا ضاع
قسطه) لأنه كالشريك
(معه) أي مع الوصي
ولا يضمن الوصي لانه
أمين (وصح قسمته

بعد كافي جامع الفضولين أي بان أوصى هذا الثاني إلى آخر وهكذا (قوله سواء أوصى اليه في ماله أو ماله موصيه)
واقفه ما في المتن حيث قال ووصى الوصي وصى في التركيب وكذا أن أوصى اليه في أحداهما خلافاً لهما اه
لكن قال الربيعي في المسئلة على أقسام أربعة لانه إما أن يبيعهم فيقول جعلت وصي من بعدي أو وصلاً ونحو ما وبين
فيقول في تركي أو يقول في تركه موصى أو يقول في التركيب فإذا أجمعوا بين فقال في التركيب فهو وصي
فهيما عندهم خلافاً للشافعي ويزفرون قال في تركي فمن أي حصة وروايتان ظاهرهما أنه عليه أنه يكون وصياً
فهيما لأن تركه موصيه تركه كاصح به في الاختصار وعنهما أيضاً روايتان أظهرهما أنه يقتصر على تركه وإن
قال في تركه الأول فهو كإقال عندهم كافي التارخاني عن شرح الطحاوي وكبار شذاه تعليل الاختصار أن ذلك
تركه تركه الأول بخلاف قوله تركي لأن تركه موصيه تركه فتناولها اللفظ فاغتم هذا الخبر رفاهه مفرد اه
ويمكن أن يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الأخيرة تأمل (قوله) وتصح قسمته (الح) صورته رجل
أوصى الدرجل وأوصى لآخر بثلث ماله وله ورثة صغاراً وكباراً غيب فقام الوصي مع الموصى له تابعاً
الورثة وأعطاه الثلث وأسأل الثلث الورثة فاقسمته نافذة على الورثة بخلاف العكس وهو مقسمته مع الوارث
تابعاً للموصى له لأن الورثة والوصي كلاهما خلف عن الميت فعوز أن يكون الوصي خصاً عنهم وقاماً
مقامهم وأما الموصى له فليس يخلف عن الميت من كل وجه فلا يكون منه وبين الوصي مناسبة حتى يكون
خصاً عنه وقاماً مقامه في نفوذ القسمة عليهم غايه في العناية وذكر الامام المحقق عن مسوط شيخ الاسلام
أنه في الأولى يجوز في العروض والعقار والورثة صغاراً والأوفي العروض فقط وفي الثانية تعطى لهما كافي
في الكتابة والمعارض وغيرهما بجزء الزيلبي قال في العناية والفرق بين المنقول والعقار أن الورثة لوصغاراً
فلا وصي بغيرهم ولو كباراً فليس له بيع العقار عليهم وله بيع المنقول فكذلك القسمة لأنهما فرع بيع اه أقول وهذا
إذا يكن في التركيب كدفعه والانه بيع العقار أيضاً كسأني عما علم أن المراد إقرار حصة الصغار عن غيرهم أم لا أراد
إقرار حصة كل من الصغار عن الآخر لا يجوز سؤالي تمامه آخر الوصايا في الفروع (قوله غيب) أي مسرة ثلاثة
أما صاعد أفتستأني (قوله) فیرجع الموصى به بثلث ما بقى) أي في أي الورثة أن كان قائماً وان هلك في أيديهم
فله أن يضمن قدر ثلث ما قضوا وإن شاء ضمن الوصي ذلك القدر لانه متعدي به بقية الهم والورثة بالقبض
فضمن أيهما شاء زيلبي وهذا إذا كانت القسمة بغير أمر القاضي أم لا القسم بامر ماز فلا يرجع مسكن (قوله)
لأنه كالشريك أي الورثة فتسوى ما وى من المال المشترك على الشريك في التركة ويحق ما بقى عليها زيلبي (قوله) معه
متعلق بضاع (قوله) لانه أمين) أي وله ولاية لحفظ زيلبي (قوله) وصح قسمته (القاضي) لانه تاجر في حق العاجز
وإقراراً نصيب الغائب وقضيه من التفرغ فنفذ عليه وصح زيلبي (قوله) جمع من الميت بثلث ما بقى) أي من منزل
الآمر أو من حيث يبلغ وهكذا إن هلك ثانياً وثالثاً لأن لا يبق من ثلثه ما يبلغ الجعظ الوصية كما مر في باب
الجمع عن الغير (قوله) خلافاً لهما) فقال أبو يوسف إن كان المفروض مستغراً بالثلث بطلت الوصية ولم يصح عنه
وإن لم يكن مستغراً بالثلث يصح عنه جاني من الثلث إلى تمام ثلث الجميع وقال محمد لا يصح عنه شيء وقد قرأه
في الناسك زيلبي (قوله) لتعلق حقهم بالمالية) أي بالصوره والنسب لا يطل بالمالية لقوايتها إلى خلف وهو
التي بخلاف العبد المأذون في العارية حيث لا يجوز للوصي بيعه لأن لقرمائه حتى الاستعانة بخلاف ما نحن
فيه زيلبي (قوله) باع ما أوصى ببيعة) أي باع عبداً أو وصيه تركه بغيره لكان أظهر لقوله فاحق العبد (قوله) أي
ضامه) الظاهر أن المراد بالهلال ما به التصديق لمسأني (قوله) لانه العاقد) لتعلق لقوله وضمن وصي (قوله)
قلناه مغرور) أي لأننا لم نسأله أمره ببيعه والتصدق بثمنه كانه قال هذا العبد لي عناية (قوله) فلا رجوع
أي لا على الورثة ولا على الساكنين كان تصديق عليهم لأن البيع لم يقع إلا بقبض فصار كإذ كان على الميتين
آخر عناية (قوله) وفي المتن (الح) قال في العناية وهذه الرواية تخالف رواية الجامع الصغير ووجه رواية الجامع

لتعلق حقهم بالمالية (وضمن وصي باع ما أوصى ببيعه والتصدق بثمنه فاستحق العبد بدهلال) (ثمة) أي ضامه (عنده) لانه العاقد للعهد
عليه (يرجع) الوصي (في التركة) كما هو قال محمد في الثلث قلناه مغرور فكان يباح له ولو لم يبق فلا رجوع وفي المتن أنه

يرجع على من تصدق عليهم لان غنمهم فقرهم عليهم (كأرجع في مال الطفل وصى باع ما أصابه) أي الطفل (من الركة وهلاك ثمنه معه فاستحق) المال المبسوع والطفل يرجع (٤٦٨) على الورثة بحصة لا تتقاضى القسمة باستحقاق ما أصابه (وصح احتياله بمال التبريل

خيرا) بان يكون الثاني أملا ولو مثله لم يجوز منه (وصح بعه وشراؤه من أجنبي بما يتفان الناس) لا عما لا يتفان وهو الفاحش لان ولايته نظره فلو باعه كان فاسدا حتى ملكه المشتري بالقبض ففسد حتى وهذا اذا تابع الوصي للصغير مع الأجنبي (وان باع الوصي (أو اشترى) مال الصغير (من نفسه) وان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك مطلقا) لانه وكله (وان كان وصي الأب بائنا بشرط منفعة ظاهره فصغير) وهي قدر التصغير بانه أو نقصا ولا لا يجوز مطلقا (وبيع الأب مال صغير من نفسه بائنا بشرط القسمة وما يتفان فيه) وهو الصغير والأول وهذا كله في المنقول أما في العقار فسيجيء (ولو زاد الوصي على كفن مثله في العبد

٢ (قوله الظاهر نعم) قال شيخنا قد كروا فبالأجر متولى الوقت بائنا من أجرة المثل أنه يتم أجرة المثل على السائر ولا شيء على الناظر فنفق هنا

الصغير أن المثل أصل في غنم هذا التصرف وهو الثواب والفقر تبع اه (قوله ولو مثله لم يجوز) هو أحد قولين قال في الكفاية وأشار في السكك إلى أنه لا يجوز اه أي حبس الجواز بالأملا وهذا إذا ثبت الدرع عداينة الميت فلو عدا ميت الوصي يجوز سواء كان خيرا أو ليس اه أو شره إلا أنه اذا كان خيرا له حاز بالاتفاق حتى إذا أدرك ليس له نقض ذلك وان كان شره لا سار وضمن الوصي الميت عندهما وعند أي يوسف لا يجوز اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله وصح بعه وشراؤه) أطلقهما فقبل النقد والسيئة إلى أحمل متعارف لكن من ملي فلو من مفلس فسأني في الفروع آخر الوصايا قال في الحاشية وإذا باع شيئا من تركه الميت بنسيئة فإن كان ينضربه الصغير كان الإحل فالحال لا يجوز اه رمل (قوله من أجنبي) أي عن الميت وعن الوصي فلو باع من نفسه فسأني أو باع من لا تقبل شهادته أو من وارث الميت لا يجوز قال في جامع الفصولين بيع المزارع بمن لا يجوز شهادته بماله قليلة لم يجوز كذا الوصي لو باع من هؤلاء فلو قبل قيمته باء ولو باع وارث بجميع من مورثه المريض أو شري عنه بقمته لم يجوز عند أي حنفية ولو يسر الفلن لم يجوز إجمالا لانه كوصيته ووصي المستولو عقدهم الوارث على القيمة فعلى الخلاف اه (تنبيه) قال في الحاشية يمتنع لكل من هو وصي لم يجوز لأحد الوصيين الشراء لئلا يبيع من الوصي الآخر لان تصرفات الأوصياء معقودة بالخيرية والنظر للميت فلو وجدت الخيرة بينهما من أحدهما لا توجد من الآخر لانه فلا يجوز تصرفه اه أقول وهو مشكل لان كلاهما أجنبي عن الآخر لم يشتر لنفسه بل ليعم فلا تشترط الخيرة فقلت أم لا أهم الآن يشهد ذلك بالمعارضة كان بعه لغير النفقة ويجوزها فانه لا يحدث أن باع بضعف القيمة كما يأتي وبه يظهر التعليل ويظهر أن هذا هو المراد والله أعلم (قوله لا عما يتفان) الصحيح في تفسيره أنه لا يدخل تحت تقويم المقومين كافي العبر والمخ وغيرهما (قوله لان ولايته نظره) ولا تنظر في الغنم الفاحش بخلاف البسر لانه يمكن التحرز عنه فزيلي (قوله) كان فاسدا) هو تأتي قولين حكاهما في القصة والاول أنه باطل لانه ملكه المشتري بالقبض (قوله حتى ملكه المشتري بالقبض) وهل يضمن الوصي الغنم الفاحش الظاهر (٢) نعم ط (تنبيه) المريض المدون لو باع بماله لا يجوز بخلاف وصيه بعد موته وهذا من عيب المسائل حيث ملك الخلف المأداة المالك أو أدنى الفصولين (قوله وهذا اذا تابع الوصي الخ) لأحاجة اليه لتصرف المصنف ط (قوله وان باع الوصي) أي ماله من الصغير (قوله من نفسه) متعلق بشترى والصغير الوصي (قوله لانه وكله) أي القاضي وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه ط (قوله وهي قدر التصغير بانه أو نقصا) إلا بانه راحة إلى الشراء والنقص إلى البيع قال الزيلعي تفسير المنفعة الظاهر أن يبيع ما يساوي خمسة عشر بغير من الصغير أو يشتري ما يساوي عشرة وخمسة عشر لنفسه من مال الصغير اه قال في أدب الأوصياء وفي المتن وبه يبقى وفي الحاشية وبهذا فسر الخيرية الإمام السرخسي في غير المقاروفي في العقار عند البعض أن يشتري بضعف القيمة ويبيع بنصفها وفي الحاشية يجوز بيع الوصي من نفسه وشراؤه ان كان فيها منافع ظاهر كبيع ما يساوي تسعة عشر وشراؤه عشرة وتسعة عشر فقلت وأما في العقار فلا شأن أن الخيرية في الشراء التضعيف وفي البيع (١) التصف لانه لا يقدر على بيعه من الغير إلا بالتضعف كما مر فكيف يسوغ له الشراء لنفسه بالأقل وأرى زيادة الاثنين في العشرة ونقصه منها فباعا العقار كافيا في الخيرية لانه الغنم الفاحش الذي لا يبعه الناس اه مافي أدب الأوصياء ملخصا وبه علم أن خمسة شراؤه خاصة في المنقول فافهم (قوله) وبيع الأب الخ) مثله ما إذا بعت من أجنبي ثلاثا في صورة حكم واحد وهي بيع الأب من نفسه أو من أجنبي وبيع الوصي من أجنبي ط قلت وهذا هو الأب عدلا أو مستورا فلو فاسدا ففي بيعه المنقول روايتان كما سأتى والشراء كالبيع وقال في جامع الفصولين لا باع شراعمال طفله لنفسه يسير الغنم لا يباحه اه وفيه لو باع ماله من ولده لا يصير قابضا لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الوالد

أن يكون عام القسمة على المشتري ولا شيء على الوصي بل هذا أولى لان الأجرة بيع المنافع وهي ليست بمال حقيقة وإنما يجوز تأنيها للصغير وقليل تأمل اه ٤ (قوله وفي البيع التصف الخ) هذا غير مسلم بل دليل التعليل تأمل اه

ولو شري مال وله لنفسه لا يرأى عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيلاً لولده بأخذ الثمن ثم رده على الأب ويتم
 البيع بقوله يمت من ولدي ولا يحتاج إلى قوله قبل وكذا الشراء ولو وصيا لم يحز في الوصية ما لم يقل قبلت وجاهز
 لا بال لوكيله ولا الوصي ببيع مال أحد الصغيرين من الآخر ولو وكل الأب وكيلين بذلك جاز وفي بيع القاضي
 ذلك خلاف ولو وكل الأب رجلاً ببيع ماله من طفله أو الشراء منه لم يحز إلا إذا كان الأب حاضر أو لم يحز لقاضي
 ببيع مال اليتم من نفسه وعكسه إذا جاز من القاضي على وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه بخلاف ما ساراه
 من وصيه أو بعه من اليتم وقيل وصيه فاته يجوز ولو وصيا من جهة هذا القاضي اهـ مختصاً **(قوله)** ضمن الزيادة
 أي إلا إذا أوصى بها وكانت تخرج من الثلث **(قوله)** وقع الشراء لأنه متعدي الزيادة وهي غير مبررة فكأن
 متر عاتك من المستبرج حتى **(قوله)** قبل ظهور ورثته الرشد هو كونه مصلحاً في ماله كما مر في الجرح وقد متنا
 هناك أن ظهوره بالبينة ولو ظهر ورثته ولو قبل الإدراك فضع إليه لا يضمن كافي الخاتمة **(قوله)** ضمن هذا قول
 الصالحين بدليل التعليل وقال الامام بعدم الضمان إذا دفعه بعد خمس وعشرين سنة لأن له حثيثاً ولاية الدفع
 إليه ط **(قوله)** وجاهز ببيع المخرج بيان المسئلة أنه إذا لم يكن على المبتدين ولا وصية فإن الورثة كبرل أحضروا
 لا يبيع شيئاً ولو غياله ببيع العروض فقط وإن كلهم صفاراً يبيع العروض والعقار وإن البعض صفاراً والبعض
 كبرل فكذلك عند وعندها يبيع نصيب الصفار ولو من العقار دون الكبار إلا إذا كانوا غائبين ببيع العروض
 وقولهم القياس وبه نأخذ وإن كان على المبتدين أو أوصى بدراهم ولا دراهم في التركة أو الورثة كبرل حضور
 فعنده يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز إلا ببيع حصص الدين اهـ ملخصاً من غاية البيان عن نكت الوصايا
 لا في اللب **(قوله)** لا الدين أي خلا ببيع العقار لكنه يهرم أنه مقيد بكون الكبريات وليس كذلك كما مر وفي
 العناية قيد بالغيب لأنهم إذا كانوا أحضر أو ليس الوصي التصرف في التركة أملاً إلا إذا كان على المبتدين أو
 أوصى بوصية ولم تقض الورثة الدين ولم ينفذ الوصية من ماله فانه يبيع التركة كلها إن كان الدين محيطاً
 ويقتدر الدين إن لم يحط وله يبيع ما زاد على الدين أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لما هو من فضل الوصية بمقتدار الثلث
 ولو باع لتنفيذها شيئاً من التركة جاز بمقتدارها بالاجماع وفي الزيادة خلاف للمذكور في الدين اهـ قال في أدب
 الأوصياء ويقولهما يعني كذا في الحاشية والنفقة وسائر الكتب اهـ ومثله في البرزنجي **(قوله)** قال في الفتنة
 لا على الوصي ببيع جزئ من دار اليتم بالنفقة إذا وجد من يشتري جزءاً منها لأنه تعيب للباقي اهـ **(قوله)**
 الأصح لا يرجع إلى قوله أو خوف هلاك **(قوله)** لا أي الهلاك نادى قال في المراج وقال بعضهم لا على وهو
 الأصح لأن الدار لا تملك غالباً فينبغي الحكم عليه لا على النادر اهـ **(قوله)** وجاهز ببيع عقار صغير الخ أطلق السلف
 جواز بيعه العقار وقد مات آخر بن الشر وط المذكورة كافي الثانية وغيرهما قال الزيلعي قال الصدر الشهيد
 وبه بقي أي يقول المتأخرين ومافي الأقسام أنه لا يجوز عند المتقدمين سبق قلم فتنبه **(قوله)** لا من نفسه قال
 ابن الكمال وقولهم أجنبي يؤذن أن بيعه من نفسه لا يجوز لأن العقار من أنفس الأموال فإذا باع من نفسه
 فأكتمه ظاهرة اهـ وفيه أنه إذا كان نصف القيمة لسا بقى معه التهمة فلعن القضاة اتفاقاً يؤيده ما في الهندية
 لو اشترى الوصي عقار اليتم لنفسه جاز لو خرباً بأن يأخذ نصف القيمة عند البعض اهـ أو أنه لا سألحاً وقدمنا
 مثله عن أدب الأوصياء وقوله عند البعض قبل قوله بأن يأخذ ما لا يجوز كإيعام مقلدته اهـ **(قوله)** أو لفتنة
 أي وإن كان يثقل القيمة أو يغبى بسيط أقول وكذا يقال فيما بعد فيما يظهر بدليل جعله مقابل لا لزل **(قوله)**
 أو من الميت أي دين على الميت لا وفاقه لا ينعى ثمانية لكن يبيع بقدر الدين فقط على المقتضى به كإستدناه
 وكذا في الوصية **(قوله)** مرسله تقدم تفسيرها التي لم تقيد بكسر كذا وربع مثلاً وذلك كإذا أوصى بعمارة
 مثلاً **(قوله)** أو خوف خرابه تقدم في عقار الكبير الغائب أن الأصح أنه لا يبيع مطلقاً والظاهر أنه لا يحزى
 التحصيص حالان المنظور إليه هنا منفعة الصغير ولا جاز هنا في بعض هذه الصور ما لا يجوز في عقار الكبير
 تأمل **(قوله)** أو كونه في يد متقلب كان استرد منه الوصي ولا يئنه ونافق أن يأخذه المتقلب منه بعد ذلك

ضمن الزيادة وفي القيمة
 وقع الشراء له (و) حيث
 ضمن مادفعه من مال
 اليتم (و) لواجبة (و) فيها
 (و) دفع المال إلى اليتم
 قبل ظهور ورثته بعد
 الإدراك فضع ضمن
 لأنه دفعه إلى من ليس له
 أن يدفع إليه (و) جاز
 ببيع (أي الوصي) على
 الكبير الغائب (في)
 غير العقار إلا إذا
 أو خوف هلاك ذكره
 عسر زاده معزياً
 الخاتمة قلت وفي الزيلعي
 والقهستاني الأصح لا
 لأنه نادر وجاهز ببيع
 عقار صغير من أجنبي لا
 من نفسه بضعف قيمته
 أو لفتنة الصغير أو دين
 الميت أو وصية مرسله
 لا نفاذها إلا منه أو
 لكون غلبته لا تزيد
 على مؤنته أو خوف خرابه
 أو نقصانه أو كونه في يد
 متقلب ودرواً شيئاً ملخصاً
 قلت وهذا هو البائع وصيا

عسكنا كان له من ان يدفع الوصي بعه وان لم يكن البيع حاجة الى غنة كافي ببيع الخاتبة **(قوله)** لا من قبل أم
 أو أخ أي أو نحوهما من الاطراف غير الاب والجد والقاضي ويرأى آخر الباب تمام الكلام في ذلك **(قوله)** مطلقا
 أي ولو في هذه المستثنيات وإذا احتاج الحال الى بيعه رفع الامر الى القاضي ط **(قوله)** يجوز فليس للصغير
 نقضه بعد بلوغه ان لا يشفقة كلمة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا للصغير وان كان
 الاب فاسد البخر ببيع العقار فله نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا باعه بضع القيمة اذ عارض ذلك المعنى معنى
 آخر ويجوز بيع مقبولة في رواية يوضع غنسه في يد عدل وفي رواية لا لا يضعف قيمته به بقيت جامع الفصولين
 وسأيت في الفروع **(تنبيه)** ظاهر كلامهم هنا أنه لا يفتقر بيع الاب عقار ولذا في المستوفات المذكورة في
 الوصي ونقل الحوى في حواشي الاشياء من الوصايا ان الاب كالوصي لا يجوز له بيع العقار الا في المسائل
 المذكورة كما أفتى به الحاوي اه ثم رأيت في مجموعة شيخنا في بيان ما لا يملكه التركة في نقل عقار عبارة الحوى
 المذكورة ثم قال مانصه وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستند الحاوي في ذلك الى نقل صحيح ولكن
 اذا صارت المستوفات في بيع الاب أيضا كافي الوصي صار حسنا مفدا أيضا لان الاختلاف اتفاق أو في هذا
 أفادني شيخنا الشيخ محمد مراد السامي رحمه الله تعالى اه **(قوله)** فإن فعل تصدق بالرج أي عندهما
 وبضمن وأس المال وعند أبي يوسف يسلم له الرج ولا يتصدق بشئ خاتبة وفيها ولا يملك أقراض مال اليتيم فان
 أقرض ضمن والقاضي يملكه ويصحح أن الاب كالوصي لا كالقاضي ولو أخذ الوصي قرض لنفسه لا يجوز
 ويكون دينه عليه وقال محمد وأما أنا أرجمانه لوفعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به اه وفي جامع الفصولين
 القاضي انما عاكف الاقراض اذا لم يجد ما يشتره يكون غلة اليتيم لا لو وجداه ووجدهم يضارب وفي الحاوي
 الزاهد في القاضي أمر الوصي بالتجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لأجل الرج اه وأفاد الرمي أن
 ما يفعله بعض جهلة القضاة منهم يقضون بالرجع من غير معاملة في ماله اذا عمل فيه أول مرة ويستندون في
 ذلك بأن لا يباع بكلامه في المذهب وقضاء بالرجع من غير دخالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم
 وهل فيما حرره الله تعالى نظرا لما في الاضلال بعد **(قوله)** وحاز الخ أفاد أنه لا يجوز الوصي على التجارة والتصرف
 بمال اليتيم وبصرى في نور العيون عن جمع الفتاوى وقال البصري الوصي اذا امتنع من التصرف لا يجوز كافي
 الخلاصة وفي الحاوي الحصري قال محمد بن مقاتل لو كان لليتيم على الناس دين فليس للورثة أن يأخذوا الوصي
 باستخراج ذلك وقضائه اه **(تنبيه)** لو أجرة الاب والجد أو الوصي صح انهم استعملوه بلا عوض للذهب
 والرياسة فبالعوض أولى والوصي لو استأجر لنفسه صح لا لو أجرة نفسه لليتيم ولو أجرة الاب نفسه صح وقضاء
 دينهم مال وله بخلاف الوصي وله ما يبيع ماله بدون نفسه كما رهنه به لا بأس بالاب أن يأكل من ماله بقدر
 حاجته لو احتاجا ولا يضمن بخلاف الوصي الا اذا كان له أجرة فأكل بقدرها وليس للوصي في هذا الزمان أخذ
 مال اليتيم مضاربة ولا أقراض ماله ولو أقرض لا يضمن خاتمة فلا يعزل بها أنه أن وكل بكل ما يجوز له أن يعمل
 بنفسه وعلم الفروع في ٢٧ من جامع الفصولين **(قوله)** يأكل من ثمن المثل لعله يحول على العين الفاضل والا
 فقدم المصنف بحقه وشراؤه عاتقان الناس فيه ط **(قوله)** الا في مسألة الوصية يبيع عبدا من فلان تمام
 عبارة الاشياء فريض الوصي له ثمن المثل فله الخط اه أي الى قدر ثلث المال قال البيهقي في تلخيص الكبرى
 أوصى بأن يباع أمته من أحب حاز ويجبر ورثته على بيعها من أحب ولو أي ذلك الرجل أخذها بضمها لخط
 من قيمتها قدر ثلث مال الموصي زاد في الحاوي أنه يكون كالوصية اه قال أبو السعود وانظر اذا كان جمع
 قيمتها يخرج من ثلث ماله هل تعطى له بدون ثمن وقول الحاوي يكون كالوصية بقتضيه اه أقول فيه بحث فله
 أوصى ببيعها لا بدفعها لاحتاجا والبيع لا بدفع من ثمن وان قل فهو وصية من حيث الحاجة الى الثلث لا من كل وجه
 وقول الحاوي كالوصية بقتضيه حيث أتى بكاف التشبيه فتدبر **(قوله)** لتولي أجرة مثل عمله حتى لو كان الوقف
 طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجرة فيها كافي الخاتبة وهذا في ما لم يشترط له الواقف شيئا كافي الاشياء
 ط أقول وفي تعبيره بأجر المثل اشارت الى أن القاضي ليس له أن يجعل له أكثر منه حتى لو حصل له العشر كما هو

لا من قبل أم أو أخ
 فانها لا يملك كان يبيع
 العقار مطلقا ولا شراء
 غير طعام وكسوة ولو
 البائع أب أو أم أو جد عند
 الناس أو مستورا لحال
 يجوز ابن كمال ولا
 يتغير الوصي في ماله
 أي اليتيم لنفسه فان
 فصل تصدق بالرج
 وجاز لو أخرج من مال
 اليتيم لليتيم وعلمه
 في المدد قلت وفي
 الاشياء لا يملك الوصي
 يبيع شيئا قبل من ثمن
 المثل الا في مسألة
 الوصية يبيع عبدا من
 فلان وفيها في الكلام
 في أجرة المثل لتولي أجرة
 مثل عمله فلو لم يعمل

لأجره وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح وهذا إذا عين القاضى للثوى (٤٧١) أجزاؤه لمن يعين وصى فيه سنة فلا شيء له

وغيره للفتية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقدم في الوقف وأما وصى القاضى فان نصبه باجر مثله حاز اه وفي القهستاني معزيا بالنفسية ولو كانوا صغارا وكبارا باع حصه الصغار كالمير وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن العمادية أن في بيعه للعقار وقاه اختلاف المشايخ وبحوزه صاحب الهياية لأن بيعا سيقاه ملكه مع دفع الحاجة وان لم يجر الوصى التصرف لحرف متقلب وعليه الفتوى ونعمه فيما علقته على المتيق (ولا يجوز إقراره بدین علی الميت ولا یثنی من ركنه انه فلان الان يكون المفسر وان يفسح في حصته

المتعارف فان كان أكثر من أجزاؤه لرد الرائد كحقيقه العلامة البيروني في كتاب القضاء من شرحه على الاشياء فرأى فيه منهم وأما لو شرط له الواقف شيئا فله أخذ دون ما زاعى أجر المثل لأنه من الموقوف عليهم كافي الجبر (قوله) وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح (نقطة) الرمي في فتاواه بما مر عن جامع الفصولين من أن الوصى لا يأكل من مال اليتيم ولو محتاجا إلا إذا كان له أجره فمأكل بقدرها قال وفي الخاتمة والرافعة له ذلك لو محتاجا احتسنا وقد تقرر أن المأخوذة بالاستحسان لا في مسائل ليست هذه منها ونقل الفتية لا يعارض نقل قاضيان قله من أهل الترجيح اه ملخصا وقال في حاشيته على الانساب وأخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت إذا امتنع عن القيام بالوصية إلا بأجر لا يجبر على العمل لأنه متبرع ولا يجبر على المتبرع فإذا رأى القاضى أن يعمل له أجر المثل في المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أفتيت به مرارا اه وبه أفتى في الحامدية أيضا ونقل وبعبارة الخاتمة وعن نصير الوصى أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل المعروف إذا كان محتاجا بقدر ما سعى اه أقول تقسيدا لاحتياج موافقا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فإلّا كل بالمعروف لا يسأل على جواز الإقرار بغير المحتاج وروايت تمام الكلام على الكل في الفروع ولم يذكر ما إذا استأجر الميت وفي الخاتمة وصى الرجل واستأجره بمائة درهم لا فاذ وصيته قالوا لا يكون أحار لأنه أخصر وصا بعد الموت والأحار تبطل به بل يكون حرة فعطى له من الثلث قال ذلك أحر ما نعتى أن تكون وصى اختلغوا فيه قال نصير الاحار طاعة ولا شيء له وقال أبو سلة الشرط باطل والمأخوذة له ويكون وصاؤه أخذ أو حقه أو الوالت اه (قوله) وهذا) أي ثبوت أجر المثل للثوى إذا عين الخ فلو كان أكثر فليس له إلا أجر مثل أوله أو أجر مثل أكثر ليس له إلا ما عين له لزمه هذا ما لم يشرط (قوله) وصى فيه سنة (أي مثلا ط (قوله) فلا شيء له السنة متبرعا (قوله) ثم ذكر) أي في الاشياء عن الفتية ما يخالفه حيث قال أنه يستحق وإن لم يشرط له القاضى (قوله) فافهم) تنبيه على ما بين كلامه من المخالفة أو على احتمال الثاني لأخيه وبه أفتى في الخبرية بقا على الصانع يستحق أجره سواء شرط له أو لا لأنه لا يقبل القرامة بظاهر الإباحة والمعهود كالمشروط اه (قوله) وقد مر في الوقف) الذي في موضوعه من أنه له أجر مثل عمله وكأنه استغنى من طلاقه أنه ذلك وإن لم يشرط له تأمل (قوله) حاز) فلو أراد أجره لم له قبل فرض القاضى ليس له ذلك بشرط وعه متبرعا كافي بالخبرية (قوله) كالمير) أي من أنه يبيع المنقول بما يتحان فيه دون العقار إلا في المستثنيات (قوله) على ما مر من التفصيل) أي من أنه يبيع على الكبير الغائب في غير العقار إلا الدين (قوله) وفاء) بالنصف مفعول مطلق أي يبيع وفاء وهو المسمى بعاما حاز أو بيع طاعة وتقدم الكلام عليه قبيل الكفاية قال في جامع الفصولين الوصى يبيع العقار بيبعا الوفاء وقبل لا اه (قوله) لأن فيه استيفاء ملكه) بناء على الصحيح من أنه منزل منزلة الأهرن (قوله) ونعمه فيما علقته على المتيق) حيث قال وأتم المخصص التصرف في الوصى أشار إلى جواز تصرف غيره كما إذا خاف من القاضى على ماله أي مال الصغير فله يجوز لو أحسن أهل السكة أن يتصرف فيه ضرر ووة احتسنا وأعله الفتوى ذكره القهستاني (قوله) ولا يجوز إقراره بدین علی الميت) لأنه إقرار على الغير منع فليجوز للقره أخذ حتى يقيم رها أو يحلف شيئا ويضمن الوصى لو دفع إلى المقره ط فلو لا سنة له الوصى يعلم الدين فالحيلة ما في الخاتمة والخلاصة نصير أم أن كان في التركة حصة ودعه قدر الدين ولا يسمع من التركة بقدره ثم يجحد الترم ذلك فخصر قصاصا قال في أدب الاوصاء عن الخاصي والفتوى عليه وفي الخاتمة أن شاهد عند عدل أن لهذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان أنه قال وسع الوصى أن يعطيه إلا أن يخاف على نفسه الضمان قبله فإن كان حار به بعينها يعلم أن الميت غصبه منه قال (٢) يدفعها إليه والأصل خاصا ضامنا (قوله) فصح في حصته) أي يصح إقراره فيها بقدره جميع ما أقر به من حصته فافهم وهذا بخلاف ما إذا أقر بالوصية الثلث حيث يلزم معنى ثلث حصته كما تقدم قبيل باب الفتوى في المرض وقيل الدين كذلك فيلزم مقدرا مخصص حصته واختاره أبو الوالت كما ذكره للمنف في كليات الأقرار قبيل باب الاستسار (فرع) تركه فيه دين لم يستغرق قسمت فيه الغريم فافهم يأخذ من

٢ (قوله) فالحيلة الخ) فيه أن المودع والمشتري يحلفان حال الجحود فلا تتم الحيلة إلا بخاصة القاضى على الحاصل اه
٣ (قوله) يدفعها إليه) أي ويضمن للورثة أو كما لا يخفى الضررين

فانه ان لم يدفعها يشتم أيضا لو يكون آتيا بخلاف حالة الدفع لأن شئ فيها إلا الضمان للورثة تأمل اه

ولو أقر الوصي (يعني لا يخرج من إرادته الصغر لا تسع) ددر (وصي أبي الطفل أحن بالعين جده وإن لم يكن وصيه فالجد) كما تقرر في الخبر في المتقيل الجديع العار والورث (٤٧٣) لقضا الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فإنه لا ياتى بالله أعلم في شهادة

الاموصاء * وبطلت
شهادة الوصين لأورث
صغير حال مطلقاً (أو
كبير حال الميت وصي)
شهادتهما (بغير) أى
بغير مال الميت لا شطاع
ولا بينهما فلاحمة
حينئذ كنهادهن جليل
لا يخرج من القس على
مستور شهادة الآخرين
لأولين عتله بخلاف
شهادة كل فريق وصية
(ألف) وقال أبو يوسف
لا تقبل في الدين أيضاً
وقد تقدم في الشهادات
(أو) شهادة الآخرين
ببصد والآخرين
بنفسه (أو) الداهم
أمرسة لانتهاج الشركة
فتقبل (وتصح) وشهد
رجلان رجلين بالوصية
(يعني) كالعذر وشهد
المشهد لهما الشاهد
بالوصية (يعني أخرى) لأنه
لا شركة فلاحمة زبلى
(شهاد الوصيان أن الميت
أوصى لزيد بماله) فلت
لا تأتيا لانتهاجها
معنا وحينئذ فضع
القاضي أهما ثلثا
وجوب الأقرارهما آخر
فتسقط قصرهما بدونه
كما تقرر (الآن يدعى
زيد ذلك) أى يدعى أنه
وصي معها فتسقط
تقبيل شهادتهما

كل منهم حصته من الدين وهذا إذا أخذهم جلة عند القاضي أما لو تفر بأحدهم أخذت من جميع ما في يده جامع
الفصولين (قوله ولو أقر) أى في يده كفى أدب الاموصاء وهذا إذا ترك من التركة والايجوز إقراره لقوله
قوله ولا تشي من تركته (قوله لا تسع) لتناقضه لأن إقراره وإن كان لا يعضى على غيره فهو يعضى عليه حتى لو
مذكروا ما أمر بدفعه إلى المقررة ط (قوله ووصى أبى الطفل أحن الخ) إلى ولاية في مال الصغير لا ب ثم وصيه
ثم وصى وصيه ولو بعد توليات الأب بوصف ولاية لا ياتى الأب ثم وصيه ثم وصى وصيه فإن لم يكن فللقاضي
ومنصبه ولو أوصى إلى رجل والأولاد صغار وكبار فبات بعضهم تركاً أباصغافاً وصى الجديوصى لهم يصح
بيع عليه كاصح على أبيه في غير العقار فيلحظ وأما وصى الأخ والأخ والم وصار ذوى الأرحام ففى شرح
الاسيحابى أن لهم بيع تركته المتلدنية أو وصيته إن لم يكن أحد من تقدم لبيع عقار الصغير أنلس لهم إلا
حفظ المال ولا الشراء للتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير (٤) من جهة موصيهم مطلقاً أنهم بالنظر إليه
أحائب لهم بشرائه ما لا يمتنع من الطعام والكسوة ويبيع منقول وورثة النبي من جهة الموصى لكونه من
الحفظ لأن حفظ الثمن أسير من حفظ العين اه من أدب الاموصاء وغيره وفى جامع الفصولين (٥) والأصل فيه
أن أضعف الوصين في أقوى الحالين كأقوى الوصين في أضعف الحالين وأضعف الوصين وصى الأم والأخ والم
وأقوى الحالين حال صغر الورثة وأقوى الوصين وصى الأب والجد والقاضى وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم
وصى الأم في حال صغر الورثة كوصى الأب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فالوصى بيع منقوله لأعقاره
كوصى الأب حال كبرهم اه (قوله وإن لم يكن) أى وجب (قوله كما تقرر في الخبر) الأولى في المأذون ط (قوله
ليس الجد الخ) قال في الخاتمة فرق أو خفصة بين الوصى وأبى الميت فالوصى الميت يبيع التركة لقضاء الدين
وتنفيذ الوصية أو أوالد الميت بعه القضاة الذين على الأولاد لا لقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الخلوأى
هذه فائدة تحفظ من انحصاف وأما عمداً فقام الجد مقام الأب ويقول انحصاف يبقى اه وفى جامع الفصولين
لجديع العرض وللشراء إلا أنه لو باع التركة لدين أو وصية لم يجز بخلاف وصى الأب اه (قوله بخلاف
الوصى) أى وصى الأب كفى أدب الاموصاء وظاهر ما نوصى الجيد كالجد فلا يملك ذلك بالأولى تأمل قال
ط يرفع الغراماً أمرهم إلى القاضي لبيع لهم بقدر دينهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم
(فصل في شهادة الاموصاء) الأولى أن يزاد غير ذلك لأن أكثر الفصل في غيره ط (قوله مطلقاً) أى
سواء انتقل اليه من الميت أو لا لأن التصرف في مال الصغير فالوصى سواء كان من التركة أو لا منغ فى شهادتهما
اثبات التصرف في المشهود به (قوله أو كبير حال الميت) لانها يثبتان ولاية لحفظ ولا يبيع المنقول عند
غيبة الوارث وعود ولا يتألفا بمجنونه غرراً لا فكل وهذا عنده ولا يجوز في الوجهين أى فيما تركه الميت
وغيره زبلى (قوله وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضاً) لأن الدين بالموت يتعلق بالتركه كذا الذمة خربت بالموت
ولهذا الواسق أحدهما حقه من التركة يشركه الآخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فتحقق التهمة
ولهما أن الدين يحصى الذمة والاستيفاء من التركة كتمترة والذمة قابلة للحقوق حتى فلا شركة ولهذا لا يبرع
أحد بقضاء دين أحدهما لئلا يخرج من المشاركة بخلاف الوصية لأن الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين
فصار المال مشتركاً بينهما فأورث شبه اه ددر قال الشيخ فاسم في حاشية الجمع وعلى قول أبى يوسف
اعتمد التبعى والمجوبى قال المقدسى إن أراد التبعى صاحب الكثرة فإن ما فيه قول محمد وهو قولنا في الدين
فقط ثم قال ويشي عند الفتوى في مثل هذا أن كان الشهود معرفين بالخير أن يعمل بقول محمد والأقول أبى
يوسف اه ط عن شرح الخوى (قوله بعد) أى وصية بعد ط (قوله لا تأتيا للشركة) أى في المشهود
به إذا التزم محل الوصية فيكون مشتركة بينهما معراج (قوله معنا) اسم فاعل من أعان (قوله كما تقرر) أى

٤ (قوله من جهة موصيهم) لعل الصواب زيادة لفظ غير دليل التحليل وبطل قوله نعم لهم شراء ما لا يمتنع
من الطعام والكسوة ويبيع منقول وورثة النبي من جهة الموصى اه (قوله والأصل فيه أن أضعف الوصين الخ) أنظر جامع أضعف
الوصين في أضعف الحالين تأمل اه

لمرهم ما نصب
حافظ للتركة (وهذا
(هو منك) ولو يدعي
تقبل استحسانا بخلاف
شهادتهما بأن أباهما
وكل واحد يقبض ديونه
بالكوفة حيث لا تقبل
مطلقا) ادعى زيد الوكيل
أم لا لان القاضي لا يملك
نصب الوكيل عن المحي
بطلبه ما ذلك بخلاف
الوصية وشهادة الوصي
تصح على الميت لانه ولو
بعد العزل وان لم يخص
مطلق (وصى انفسه
الوصية من مال نفسه
رجع مطلقا) وعليه
الفتوى (درا) كوكيل
أدى الثمن من ماله فان
له أن يرجع وكذلك
الوصي اذا استترى
كسوة للصغير أو
اشترى ما يفتى عليه
من مال نفسه) فانه
يرجع اذا شهد على
ذلك وفي النزاع إنما
شرط الاشهاد لان قول
الوصي في الاتفاق يقبل
لا في حق الرجوع بلا
اشهاد انتهى فليحفظ
قلت لكن في الفتنة
والخلاصة والخاتمة أن
يرجع بالنسبة وان لم
يشهد بخلاف الآيتين
وسيجي ما يفيد تيمنه
(أو قضى دين الميت)
الناسبة شرعا (أو كفته)

من امتناع تصرف أحد الوصاء وحده (قوله استحسانا) والقياس أن لا تقبل كالقول (قوله) لانهما
أسقطا مؤنة التعيين عنه) أي عن القاضي اذا ثبت أنه يضم ثلثا لهما كما فيكون وصياهما مع نصب للقاضي
أما كالأدلة ولم يترك وصافاته نصب وصا ابتداء فهذا أولى زيلي أقول ظاهره أن لهذا الثالث حكم وصي
القاضي لا حكم وصي الميت وأن الشاهد لم يؤثر سوى التعيين تأمل وسأقي الفرق بين الوصين (قوله) تقبل
استحسانا) أي على أنه نصب وصي ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصين زيلي (قوله) بخلاف شهادتهما
الخ) أي لو شهدا حال الأب أن أباهما كل هذا يقبض حقوقه والأب غائب وغرماء الأب يحجبون لا تقبل
والفرق أنهم لو شهدا بذلك لكنهم لم يأتوا من القاضي أن يجعل هذا وصيا أو الوصي يريد الأوصاء كان للقاضي
أن يجعله وصافا فهذا أولى ولو سلمنا أن نصب وكيل يقبض حقوقه مال غيبة الأب والوكيل يريد ذلك للقاضي
لا ينصب وكيل ولو نصب هنا غائب نصب بشهادتهما لا يجوز ذلك لانهما يشهدان لانهما لم يأتوا الحية (قوله)
لانه ولو بعد العزل) وكذا لا تقبل للشم وهذا بخلاف الوكيل حيث تقبل شهادته لو كلفه بعد العزل قبل الخصومة
لان الوصاية خلافة ولهذا لا تتوقف على العلم خلاصة (قوله) رجع مطلقا) قال في المنع وقيل ان كان هذا
الوصي وارثا لم يرجع في تركه كالميت والأفلا وقيل ان كانت الوصية للعباد رجع لان لها مطلقا باليمن جهة
العائد فكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له أن يرجع على كل حال وعليه الفتوى كما
في الدرر وفي النزاع فهو المختار اهـ (قوله) فانه يرجع اذا شهد على ذلك يعني على أنه أنفق ليرجع وهذا
ما منى عليه المصنف قبل بل بعد عزل الوكيل (قوله) لا في حق الرجوع) وشبهه قيم الوقف لانهم ما يبعين
لاقتساما يدان على التيم والوقف فلا يستحقانه بمجرد الدعوى كذا في أدب الوصاء (قوله) قلت الخ) نقل في
النسب ثلاثة عن العادة ما وافق هذا وما يخالفه ثم قال فقد اضطرب كلام أعني في الرجوع مطلقا أو بالاشهاد
عليه فليصرح أقول والنصر بما في أدب الوصاء عن المحيط أن في رجوع الوصي بلا اشهاد الرجوع يختلف
المشايخ أو هو نقل في أدب الوصاء كلام من القولين عن عده كسبوعن الخاتمة فقد اضطرب كلام الخاتمة أيضا
ونقل عن الخلاصة اشتراط الاشهاد بخلاف ما نقله الشارح عنها ثم قال وفي المتن بالنون اتفق الوصي من مال
نفسه على الصبي ولا يصح ما لا غائب فهو موقوف في الاتفاق استحسانا لا لأن يشهد أنه فرض أو أنه يرجع به عليه
لان قول الوصي لا يقبل في الرجوع فيشهد لذلك وفي الخاتمة ويكفيه التيم فيما بينهما وبين الله تعالى وفي المحيط
عن محمد ان الوصي لا يرجع ونقد الثمن على هذه التيم وسعه الرجوع فيما بينهما وبين الله تعالى أما في القضاء فلا
يرجع ما لم يشهد ومثله في المتن وفيما أيضا ولو شري الأب لطفه شيئا يجبره عليه كالطعام والكسوة لصغيره
الفقر لم يرجع أشهدا ولم يشهد لانه واجب عليه وان شريه مالا يحجب عليه كالطعام لانه الذي له مال والدار
والخادم رجع ان أشهد عليه والأفلا وعن أبي حنيفة في نحو الدار أن كان لابن مال رجع ان أشهد والا
وان لم يكن له مال يرجع أشهدا ولا في الخاتمة ولو شري لطفه شيئا ضمن عنه ثم تقدم من ماله يرجع قاسا
لاستحسانا اهـ قلت فقد حكر أن في المسئلة قولان أحدهما عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الأب والوصي
والثاني اشتراط الاشهاد في الأب فقط ومثله الأم الوصي على أولادها وعليه بان القالب من شفقة الولدين
الاتفاق على الأولاد للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصي الاحشي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت
أن القول الأول استحسانا والثاني قياس ومقتضاء رجح الأول وعليه مسمى المصنف قبل با بعزل الوكيل
وهنا كله في القضاء والله تعالى أعلم (قوله) وسيجي) أي في آخر الفروع ما يفيد أي يفيد اشتراط الرجوع
في الآيتين بل هو صريح في ذلك فان الذي سيجي هو ما نقلناه نابع المتن (قوله) أو قضى دين الميت) قال في
أدب الوصاء وفي الخاتمة اشترط الاشهاد اذا قضاه بل أمر الوارثون بشرطه في التنازل وقال وهو المختار فانه
ذكر أن الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت وهو المختار فتكون الرواية في الوصية رواية في
الدين لانه مقدم عليها ووجب قضائه اكنتم لزوما فافذا اهـ وهو الموافق لما مر عن المنع والدرر من قوله
فكان قضاء الدين (قوله) أو كفته) أي كفن المثل وقد ذكر المصنف قبل الفصل أنه لو زاد الوصي على كفن المثل

أوأدى خراج البتيم أو عشره (من مال نفسه أو اشتري الوارث الكبير طعاماً أو كسوة أو صغيراً) أو كفن الوارث الميت أو قضى دينه (من مال نفسه) فإنه يرجع ولا يكون (٤٧٤) منقولاً ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه قبل هو مستدرك بقوله أو كفه (ولو

باع الوصي شيئاً من مال البتيم لم يملك منه ما كثر مما باعته (رجع الفائض في مال أهل البصرة) والأمانة (أن أخبره اثنان منهم أنه باع بقيته وإن قيمته ذلك لا يلتفت) القاضي (المن يزيد وإن كان في المزايدة يشتري بأكثر وفي السوق بأقل لا ينتقص بيع الوصي لثقل أي لأجل ثقل الزيادة يرجع إلى أهل البصرة فإن اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما) عند محمد (وثنى قول واحد في ذلك) عندهما كافي الترتيب على هذا في الوقف إذا أحرس من الوقف ثم جاءه خريز في الأثر الكلي في الدرر معزى بالتأنيبه ٢ قوله بلاذن مطلقاً (الح) أحصوا كفن كفن المثل أو زاد عليه بخلاف مسئلة غيرها فإنه يرجع الوارث بكفن المثل لا الزيادة كما في الشارح اه

٣ قوله ولو تقدم (الح) في العبارة سقطوا جواباً ولو أصل الكلام ولو تقدم من التركة يصدق هذا هو الموقوف المعروف المنقول عن الأئمة وأما كون الوصية وكون المعنى والتضمن التركة كالتضمن ماله فليس معلوم فلا ينسب جعل كلام الوجيز عليه هذا ما ظهر في فليحرج اه

في العدد من الزيادة وفي القيمة وقع التبراه (قوله) أي وأدى خراج البتيم (الح) أي خراج أرضه وظهر أنه يصدق بسبب بلاشهاد وفيه خلاف حكاه في أدب الأوصياء (قوله) أي وأشترى الوارث الكبير (الح) كذا في الخاتمة ونصها وأشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة أو صغيراً من مال نفسه لا يكون منقولاً وإن كان له الرجوع في مال الميت والترك اه أقول ولم يشترط الإشهاد مع أن في اتفاق الوصي خلافاً كما مر وينبغي حرجه هنا بالمال على أنه قد وقع الاختلاف في اتفاقه على الصغير نصيب من التركة نفقة مثله في أنه يصدق أم لا قولان حكاهما الزاهد في الحاشية ثم قال والمختار لا يقتوي ما في وصايا المحيط بروايات من سماعة عن محمد بن عيسى عن ابن سيرين عن أبيه عن درهم واتفق على الصغير حصة نفقة مثله فهو منقطع إذا لم يكن وصياً ولو كان المشترك طعاماً أو ثوباً أو ألبسة الكبر والصغير أو ألبسة فاحسن أن لا يكون على الكبير ضمان اه وفي جامع الفتاوى ولو أنفق الأخ الكبير على أخيه الصغير نصيب من التركة أن كان طعاماً أو بعض وإن كان درهم فكذا إن كان في حجره وفي غير ذلك يضمن إن لم يكن وصياً هو مثله في التاتر خاتمة وقد قدم المصنف في فصل البيع من كتاب الكراهة والاستحسان أنه يجوز شراء مالاً بالصغير منه وبيعه لاحق وعم وأما وملتقط هو في حجرهم وأجرته لأمه فقط هو مثله في الهداية وعليه فيمكن حل ما مر عن محمد بن علي ما إذا لم يكن في حجره تأمل وعلى كل فيافي الخاتمة مشكل إن لم يكن الكبير وصياً فتأمل (قوله) أو كفن الوارث الميت) كذا في الخاتمة أيضاً وصرح فيها بأنه يرجع على التركة قلت وهذا لو كفن المثل كما مر (تنبيه) ولو مات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته فكفنه الخاص من مال نفسه ما يرجع على القالب منهم بحسب تيسر له الرجوع لو أنفق القاضي حاشي الزاهد في الرمي في حاشية الفصولين يستفاد منه أنه لو يجب عليهم كسوف الزوج إذا صرح من ماله غير الزوج بلاذنه وأذن القاضي فهو متبرع كالأخي فيستثنى تكفنها (٢) بلاذن مطلقاً بناء على المفتي من أنه على زوجها ولو غشيه (قوله) أو قضى دينه (أي التائب شرعاً أو لا فلا يرجع على القالب وإن دفع من التركة فللقالب أن يسرد قدر حصته لأنه لم يثبت شرعاً وكذا الوصي في الدين أو الولد بعمه وأما المهر فإن دخل الزوج بها منع عنها ما حرت العادة بتعجيله والقول في قدر ما ورثته وفيما زاد عليه القول بالاشتري بلاذنه عن العادة بلخصاً أي لو أدى الورثة قدر ما حرت العادة بتعجيله فالقول لهم ولو ادعوا أن يد عليه القول بالاشتري في نفق الزيادة (قوله) قبل هو مستدرك) عبر بقيل لا مكان الفرق بأن ما مر في أصل الرجوع وهذا في قدر التركة ولو كذبوه فأكاد أنه وفي أدب الأوصياء عن الخلاصة لوقفتا أن من ماله يصدق أن كان كفن المثل وفي الوجيز لا يصدق إلا بيقين قوله من التركة (قوله) إلى أهل البصرة) أي العقل والتي في الخاتمة وغيرها إلى أهل البصر وهو المناسب هنا أي أهل النظر والمعرفة في قيمة ذلك الشيء (قوله) وإن قيمته ذلك) توضيح لما قبله وأما إذا أخبر بأن قيمته أكثر مما أخذها المشتري فهو باطل قال في أدب الأوصياء عن الجواهر باع الوصي ضبعة لدين فبين أن قيمتها أكثر مما باع باطل ولا يحتاج إلى فسخ الحاكم فلا يباعها ثانياً ضمن المثل صم البيع الثاني اه وقدم الشارح أن البيع فسد وهو أصل القولين وهذا حيث كان يقين ولحق كما مر (قوله) لا يلتفت القاضي إلى من يزيد) لأن الزيادة قد تكون للحاجة لا لأن القيمة أزيد مما باع الوصي حتى لا يجوز البيع إن كان النقص فاحشاً أدب الأوصياء (قوله) لا يلتفت بيع الوصي لثقل أي لا يحكم بانتقاصه بمجرد ذلك الزيادة لا لاحتلال أن ما باعته هو قيمته فلذا قال بل يرجع إلخ وأفهم قال وطولاً بعد قوله ثم طلب منه ما كثر مما باع أو كان في المزايدة يشتري بأكثر وفي السوء ما قبل لكان أخصر اه (تمة) قال في أدب الأوصياء باع الأب مالاً طفله ثم ادعى فيه فأحضر الغنم ثم سعى ودعاه فنصب الحاكم قيمه كما عن السي فلبس على المشتري وهذا إذا قرأ الأب بقض غنم المثل أو أشهد عليه بالصل أو ما إذا لم يشهد به ولم يشهد عليه وقال بعته ولم أعرف الغنم أو قال كسب غرفته ولكن لم أعرف أن البيع لا يجوز بيعه فثبت أنه ادعى بعده الغنم ولو بلغ البتيم فداعى كون بيع الأب أو الوصي بها حش الغنم وأنكر المشتري ذلك يحكم الحاكم إن لم تكن المدة قدر

ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما فينتهت الزيادة أو النقصان (قوله) يقبل قول الوصي
 الخ قال في الاشياء يقبل قول الوصي فيما يدعي من الاتفاق بلائنة الا في ثلاث الاتفاق على ربحه وخراج أرضه
 وجعل عبداً الا في اهلها صامته قال والحاصل انه يقبل قوله فيما يدعي الا في مسائل الخ المتناسل للشارح حذف
 قوله من الاتفاق (تيسر) في التخيير يعني الوصي أن لا يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا سرف
 وذلك يتفاوت بقوله ماله وكثيره فينظر الى ماله وينفق بحسب حاله وفي شرح الاصل لم ينجح الاسلام كبر الصغار
 واهمو الوصي وقالوا انما انفق علينا من الربح أو تبرع به فلان يجب على الوصي العيين على دعوا ما اذا ادعوا
 ما يكتسبهم الظاهر فيه كأن يدعو ما لا يكتسب مثله لثمنه في مثل المدعى الغالب وهذا اذا ادعى نفقة المثل أو أجاز بد
 يسرو الأفلا يصدق ويضمن ماله بقصد دعواه بتقصير محتمل كقوله اشترى ثوباً لمهم طعاماً فسرقت ثم اشترى ثانياً
 والثالث هل يصدق بغيره لأنه أمين اهلها صامته أدب الاوصياء (قوله) ادعى قضاء من الميت (سرع في الاتقي
 عشرة مسألة والظاهر أن المراد بهذه المسئلة ما ذكر في الاشياء قبل سرد المسائل حيث قال وفي جامع
 القصولين قضى وصيه ديناً تغير أمر القاضي فلما كبر القيم أنكره ديناً على أبيه ضمن وصيه ما دفعه له لم يجديته اذا
 أقر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاخير فلو ظهر غير ما آخر يفرض له حصته الخ والأفلا أقر به الوارث والوصي
 الوصي إذا دعي من التركة صدق (قوله) أو ادعى الخ قد متاعين أدب الاوصياء في الخاتمة اشترط الشاهد ولم
 يشترطه في التناول وظاهر ما تقدم قوله بعد يدعي التركة ولعله اتفاق لأنه قبله كذلك الاول (قوله) أو أن النبي
 استهلك ما لا يخرج الخ الذي في الاشياء مال آخر بالاضافة وصورتها قوله أنما استهلك مال فلان في صفره
 فادبته من مال فكنهه وقال لم استهلك ما لا يقول الخ والوصي ضامن الآن يورهن كافي أدب الاوصياء (قوله)
 أو أدى خراج أرضه الخ وكذا اذا ادعى الوصي أن بالقيم ما من من عشرين سنة وأنه دفع خراج أرضه تلك
 المدد وقال القيم لم يمت أي الامن متستين وأجوعوا على أن الأرض لو كانت ماله لزمه لزراعة يوم الخصومة يكون
 القول الوصي مع عبته يعني وانفق على الوقت الذي مات فيه أبو القيم كما يفهم من عبار شرح تنوير الانها عن
 التاتر ثانية اه أبو السعود وظاهر قوله لو كانت ماله لزمه لزراعة يوم الخصومة أنهم لم تكن ماله لزراعة
 يوم الخصومة فلا بد من البينة لان الحال في الاول شاهده بخلاف الثاني وعلمه فقول الشارح في وقت الاصل
 لزراعة ليس متعلقاً بأدى بل هو متعلق بادعى مقدراً أي ادعى أنما يخرج أرضه الخ والاتفاق ما مر متتان اه
 يقبل قوله في أدب خراج اه لكنه محمول على هذا التفصيل فتنه (قوله) أو جعل عبداً الا بن) هذا على قول محمد
 أو على قول أبي يوسف فيقبل قوله بلايان ويحكم بالآل في الاول الخ ولم يخل الصدق فيه بخلافه قال في
 الخلاصة وقيل انه على الخلاف اه وأجوعوا على أن الوصي لو استأجر رجلاً لبرده أنه يكون مصداقاً كافي الخاتمة
 وفي الاصل وغيره لو قال أدب من مال نفسي لأرجع عليك لم يصدق الا بالبينة أو ادعى أدب الاوصياء أو قول
 وظاهر هذا رجح قول محمد تأمل (قوله) أو فداء عبداً الخافي في الكافي أو قال أدب ضمان غصلاً أو ضماناً
 أو ضماناً بعبك فلا يصدق بلائنة أو بالسود أو قول ظاهره ولو أقر النبي بالخاتمة تأمل (قوله) أو الاتفاق على
 محرمه في الخاتمة قال الوصي فرض القاضي لاخل الا على هذا نفقة في مال كل شهر كذا درهما ثلاث
 الي ذلك منذ عشرين سنة وكذا ابن لا يقبل قول الوصي اجاعوا ويكون ضامناً الى مال قيم البينة على فرض
 القاضي واعطاء المرفوض للاه وعلمه في شرح المجمع بأنه ليس من حوائج القيم وإنما يقبل قوله فيما كان
 من حوائجه اه فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ونعم في الاشياء (قوله) أو على
 رقبته الذين ماتوا هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول الوصي وأجوعوا أن العبد لو كان أسياءه أو قول الوصي
 وهل يخاف خلاف منهم من قال لا يخلف اذا ظهر منه الخيانة ونقل البري عن البراز به فحصل فقال ان
 كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق والقول الوصي والأفلا أبو السعود (قوله) أو الاتفاق عليه
 قيمته الكلام في ذلك وقوله مما في قيمته ليس في الاشياء واحتوزه به وما بعده عمال أو أنفق من مال القيم فانه
 يصدق في نفقه مثله كما تقدمت عن شرح الاصل وقوله حال غيبة ماله أي مال النبي ويعلم منه حال حضوره

* (فروع) * يقبل
 قول الوصي فيما يدعيه
 من الاتفاق بلائنة الا
 في ثلث عشرة مسألة
 على ما في الاشياء ادعى
 قضاء من الميت أو ادعى
 قضاء من ماله بعد
 بيع التركة قبل قبض
 عنها أو أن النبي استهلك
 ما لا آخر فدفع ضمانه
 أو أنه ببضائه فركبه
 دون فضاءه عنه أو
 أدى خراج أرضه
 في وقت الاصل للزراعة
 أو جعل عبداً الا بن
 أو فداء عبداً الخافي أو
 الاتفاق على محرمه أو
 على رقبته الذين ماتوا
 أو الاتفاق عليه مما في
 نفسه وكذا من مال
 نفسه حال غيبة ماله
 وأراد الرجوع أو أنه
 نزع النبي امرأه أو دفع

في الأولى وفي أدب الأوصياء وقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على التيمر وعلى أمواله من العبد
والصبياع والذوايب ويحذرك إذا دعي ما ينفي على مثلهم في تلك المدة لأنه قائم مقام الموصي أو القاضي
١٥ (قوله وهي مئة) يفهم منه أنها لو كانت حصة أو مئة لكن أقر التيمر بالزوج أنه يرجع تأمل
(قوله الثانية عشر فالخ) في شرح الطحاوي تصرف الوصي أو الأب في مال التيمر فيرجع فقال كتب مضارباً
له أن يكون من الربح شيء الآن يشهد عند التصرف أنه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الدالة محل
له أن مضارباً من الربح وإن لم يشهد عليه أدب الأوصياء وقد مات لم يمس الوصي في هذا الزمان أخف مال التيمر
مضاربة (قوله فانه يصدق فيه) أي قيمته إن لم يكنه الظاهر جوي ويرى عن صلح الوالوج ط (قوله
مبسوط في الأشياء) أي في كتاب القضاء وقد ذكر للشارح منها ثلاثة قال في الأشياء وفيما إذا كان للبت ولد
صغير وفيما إذا اشترى من مورث شيئاً أو أدرده يعيب بعد موته وفيما إذا كان أبو الصغير مسر فامبراً في نصيبه
للفظ أو ذكر في قصة الوالوج موصياً آخر بنفسه فله الرجوع إلى الذي في الوالوجية هو الموزع في نصيبه
صغير وغائبين وحاضر بن باع أحدهما نصيبه لرجل فطلب القسمة فجعل القاضي وكيل عن الغائبين والصغير
(قوله منها إذا كان له دين أو عليه) أي ليكون خصماً في الأثبات والدفع والقبض (قوله ليرد عليه) أي إذا كان المراد
أن نصيبه وصفاً خصوصاً لا مطلقاً لأن الوالوجية في غير ملاب وسبأ أن وصي القاضي قبل التخصيص
(قوله غيبة منقطعة) بأن كان في بلد لا تصل إليه القوافل كما قدمناه (تمة) إذا جازى جوي وغيره مسائل أيضاً
منها إذا دعي شخص ديناً أو الورثة كبار غيب في بلد منقطع عن بلد المتوفى لآتاً ولا تذهب القافلة إليه ومنها
وقال الوارث لا أقضي الدين ولا أبيع التركة بل أسلم التركة إلى الغائب نصب القاضي من يبيع التركة ومنها
لو استحق المبيع فلما اشترى أن يرجع بثمنه وقسمات ثمنه ولا وارث له نصب عنه وصي ليرجع المشتري عليه
ومنها لو ظهر المبيع حراً وقد مات ثمنه ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً فنصب القاضي وصياً ليرجع المشتري
ويرجع هو على باع المبت ومنها لو كان المديني عليه مع كونه آخر من اسم وأعي ولا ولي له ومنها لو شري الوكيل
فإن فلو كله الرديص وقبل لوارثه أو وصيه فلو لم يكن فلو كله على رواية أبي البت وفي رواية نصب القاضي
وصياً لرد ومنها لو مات الوصي فولية الطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصي أو وصيه فلو لم يكن نصب القاضي
وصياً ومنها لو أتى المستقرض بالمال ليدفعه فاختفى المقرض والقاضي نصب فيما يطلب المستقرض ليقض
المال ومنها كفل بنفسه على أنه إن لم واف به غداً فدينه على الكفيل فقضى الطالب في الغد نصب القاضي
وكيل عنه وسلم إليه المديون ومنها لو غاب الوصي فدعي رجل على المبت ديناً نصب القاضي خصماً عن المبت
١٥ ١٥ لمخصوا المراد القسمة المنقطعة أقول وإذا ما مر أول باب الوصي من أنه لو أوصى إلى صبي أو غديره أو كافر
أو فاسق بثلثم القاضي بفهمهم ومال الوصي إلى اثنين فأت أحدهما ولم يوص إلى غيره فيضم القاضي إليه غيره وما
يوزع الوصي عن الوصاية ومنها ما قدمنا لو شري مالاً ولا مملوكة لا يبرأ عن اثنين حتى نصب القاضي وكيلاً لولد
يأخذ اثنين ثم رده على الأب ومنها ما لم يوص الوصي مديني الدين لا يصح بل ينصب غيره لمصل المديني إلى حقه كما
قدمنا عن الوالوجية ومنها إذا أسلمت زوجة الكافر ولا أب له ولا أم ينصب عنه القاضي وصياً يقضي عليه
بالفرقة كما تقدم في نكاح الكافر ومنها نصب الوصي عن المفقود ومنها إذا دعي الوصي ديناً على المبت نصب
القاضي وصياً للبت في مقدار الدين الذي دعيه ولا يخرج الأول عن الوصاية وعلمه الفتوى في الهدية فقد
بلغت تسعة وعشرين والتسع مائة الحصر (قوله الأف في ثمان) يراعيها تسعة مائة كرهاقربا عشرة هي أن
وصي القاضي لو عين آخر المثل حال بخلاف وصي المبت فلا حرج على الصحيح كما قدمنا عن الفتنة وقدمنا الكلام
عليه (قوله ليس الوصي القاضي الشرائع نفسه) أي من مال التيمر ولا يبيع مال نفسه منه مطلقاً بخلاف وصي
الأب فيجوز بشرط منفعة ظاهره للتيمر كما مر في المتن فلو اشترى هذا الوصي من القاضي أو باع جوي عن
البنازية (قوله ولا أن يبيع الخ) التهمة واقترع على البيع والظاهر أن الشرائع ط (قوله ولا أن يقض
الخ) أي لو نصب القاضي وصياً لخصاً من الصغيرين كان في بيعه عقار الصغير غير حق ليس له القبض إلا بآذن

مهر خاص ماله وهي
مئة الثانية عشرة
انحرج ورجع ثم ادعى أنه
كان مضارباً بالاصل
ان كل شيء كان مسلطاً
عليه فانه يصدق فيه
وما لا فلا نصب القاضي
وصياً في سبعة مواضع
مبسوط في الأشياء
منها إذا كان له دين أو
عليه أو تنفيذ وصيته
• وزاد في الزواهر
موضعين آخرين
اشترى الأب من طفله
شيئاً فوجده معيباً
ينصب القاضي وصياً
ليرد عليه وإذا احتج
لأثبت حق صغيراً به
غائب غيبة منقطعة
ينصب والافلا وعزاهما
لمجمع الفتاوى وصي
القاضي كوصي المبت
الأف في ثمان ليس الوصي
القاضي الشرائع نفسه
ولأن يبيع ممن لا
تقبل شهادته له ولأن
يقض إلا بآذن مبتداً

مبتدأ من القاضي بعد الايصاء ان لم يكن انذنه به وقت انته بالخصوص لانه كالوكيل والقضوي على قول زفران
الوكيل بالخصوص لا يملك القبض بخلاف وصي الميت فله عليه بلاذنه لان الابطاحه خلفا عن نفسه فكان
راه باقيا مضافا خلفه ولو كان قابضا حقة لم يكن للقاضي التصرف في ماله فكذا اذا كان قابضا كماله
الخلفاء وهذا بقيد القطع بأن وصي الميت لا ينزل بعزل القاضي قال البيهقي واذا كان القاضي ليس لسؤال
وصي الميت عن مقدار التركة ولا التسليم معه في أمرها بخلاف وصي القاضي وتما فيه اه ملخصا من حاشية
أبي السعود وما ذكره البيهقي من ادعى الثمان مسائل المذكورة **(قوله)** ولا أن يؤخر الصغير لعلم ما أي لاى عمل
كان وهذا عارضا في الاشياء الى التفتة اقول بشكل عليه ما قدمناه انه علة ايجاز من لا وصاية له أصلا وهو روجه
المحرم الذي هو في حجره تأمل ويبنى أن يستتي تسليمه في حقه وفي أدب الاوصياء الوصي أن يؤخر نفس
اليتيم وعقاراته وسائر أمواله ولو بغير القين وان لم يكن أو ممتلكا أو مجاملا يمكن بدونه أن يسله الى الخائنات
أو انظام لانه يعبر بذلك وتما فيه **(قوله)** ولا أن يجعل وصيا عندهم أي موته قال في الاشياء وصي القاضي
اذا جعل وصيا عنده موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التفتة اه ثم نقل عن الخاتمة ماضيه
الوصي علة الايصاء سواء كان وصي الميت أو وصي القاضي أهو موته في التفتة عن صاحب المحيط وأبي التوفيق
(قوله) ولو خصصه القاضي تخصص لان نصب القاضي اياه قضاء والقضاء قابل للتخصص ووصي الاب
لا يقبل بل يكون وصيا في جميع الاشياء لقيام مقامه بغيره عن البرازية قلت ولا أن وصي القاضي كالوكيل
كما مر فتخصص بخلاف وصي الاب وفي جعل التاتر غاية جعل رجلا وصيا لعله بالكون فواخر فيما به بالنام
واخر فيما به بالبرقة فعنده كلهم أو صيا في الجميع ولا تقبل الوصاية التخصص بنوع أو مكان أو زمان بل تم
وعلى قول أبي يوسف لم وصي فيما أوصى اليه وقول محمد مضطرب والحيلة أن يقول تعالى بالكون في خاصة دون
ما سواها ونظر فيها الامام الخواص في بان تخصصه كاتجر اذا رد على الاذن العام فانه لو أذن لعبد في التجارة فاذنا
عاما ثم حجر عليه في البعض لا يصح وبأنهم تردوا فيما اجماعه وصيا فيما له على الناس ولم يجعله فيما للناس
عليه واكثرهم على أنه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة اهلها صوابا يؤيد نظر الخواص ما في الخاتمة قال أوصيت
الى فلان بتقاضي ديني ولم أوص المسعر ذقا وأوصت بجميع مالي فلانا آخر فكل منهما وصي في الانواع كانه
أوصي الهما اه ويؤيده ايضا المطلق قولهم وصي الميت لا يقبل التخصص ومقاده أنه لا يتخصص وان تعدد
لكن في الخاتمة ايضا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على ابنته وأحدهما في ماله الحاضر والآخر
في ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا فيما أوصى به الى الآخر فكثير من عند الكل والافعي الاختلاف
والفتوى على قول أبي حنيفة اهل لعل ما في الخاتمة أو لا يمتنع على قول الخواص في تأمل اقول وبما يجب التفتة انه
اذا أوصى الى رجل بشرق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا على أولاده وتركه وإن أوصى في ذلك الى
غيره على قول أبي حنيفة المقتضى به فلا ينفذ تصرف احد هما بالآخر اذ ليس عنهما في زمانا غافلون وهي واقعة
الفتوى وقد نص عليها في الخاتمة فقال ولو أوصى الى رجل بدين وإلى آخر أن يعق عبده أو ينفذ وصيته فهما
وصان في كل شيء عندهما ولا ل واحد وصي على ماسي لا يدخل الآخر معه **(قوله)** ولو لم يوافق هذا راجعة
الى قبول التخصص وعنده اسماء **(قوله)** وله عزة الخ هذا المسئلة الثامنة وقدم الشارح أول باب الوصي تقييده
بما اذا رأى القاضي المصلح فراجع **(قوله)** وصي وصي القاضي الخ أي اذا أوصى وصي القاضي عنده موته الى
آخر خص وصار الثاني كالاول لو وصاية الاول عامة **(قوله)** وبه يحصل التوفيق بان يحمل قوله المار ولو ان يجعل
وصيا عنده مولى ما اذا كانت الوصاية خاصة وكذا يحمل ما قدمناه عن الخاتمة والتفتة على ما اذا كانت عامة
فلان في عباراتهم فافهم **(قوله)** بان آخر الخ ليس هذان كلام الفتاوى الصغرى ومثوره الزيلعي في كتاب
الغصب بان عارفين أحسن وقال في الاشياء والخصوص علمه انه آخر بأقل من آخر المثل فانه ينفذ من
الجميع اهوا ايضا اذا جازت الاعارة فالاجارة أولى وشلتها ما اذا أوصى بسكنى داره وخدعة عبده فان الذي يعتمر من
الثلث هرة في العبدون السكنى والخدمة كما مر في محله فليس المراد الحصر **(قوله)** لانهما تبطل بوجه الخ

من القاضي ولا أن
يؤخر الصغير لعلم ما
ولا أن يجعل وصيا عنده
علمه ولو خصصه
القاضي تخصص ولو
نهما عن بعض التصرفات
صح نهيه وله عزة ولو
عدلا بخلاف وصي
الميت في ذلك كله وفي
الخرانة وصي وصي
القاضي كوصي لعل
الوصية عامة انتهى وبه
يحصل التوفيق وفي
الفتاوى الصغرى يبرعه
في مرضه انما ينفذ من
الثلث عند علم الاجارة
الافعي يبرعه في المنافع
فننفذ من الكل بان
آخر بأقل من آخر المثل
لانها تبطل بوجه

فلذا ضرر على الورثة وفي حياته لانه لا يلزم لكن في العبادية انهم ان التملك له رواتان بلع مال الشئ اوضيغته والمشتري مفلس يؤجل
ثلاثة ايام فان نفذوا الفسخ فان انكر الشراء وقد قضى برفع الوصي الامر الحاكم فيقول ان كان يشك في بيعه فقد فسخته قبل الوصاية ثم اراد
عزل نفسه لم يجز الاعتدال الحاكم (قوله في ع) «...» فليعزل ماله بعد بلوغه واشهد بالبيع على نفسه لم يبق له من ثركه والدم لا يقل ولا كثير

ادعى شأ في يد الوصي انه من تركه ان يورثه نسمع الوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان
2 (قوله في قول الخ) بحث فيه شيئا بان الغرض للطرسي طلب وجه لارواه القاتلة بخروج المنافع من الكل وحشد لا يتبعه الجواب الثاني وقوله لان النفعة الخرد هذا ملونا انضابا محط الجواب انما هو قولهم فلا ضرر والوصية بالسكنى لا ضرر فيها على الورثة وان اعتبرنا المنفعة من جميع المال لانه يشترط خروج الرقبة منه وتوضيحه ان القواعد تنص على النافع للاعيان فبالسكنى لم تتبع النار فله الوصي بعين النار اعتبروا خروجها من الثلث ولو اوصى بسكنى لم يعتبروا ذلك وكذا لو اوصى ببيع الدار زال المرض اعتبر واخرج الحاجة من الثلث ولو اوصى في الاجارة لا والجواب ان المالك انما تصرف فيها هو ملكه كان حقه ان يتصرف فيها انه

كذلك كرى شرح الوجانية والاشياء جوابا عن قول الطرسي ان هذا المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان النافع يجري مجرى الاعيان في البيع يعتبر من الثلث (قوله في ع) «...» اتول والذى يظهر لي ان الاصل ان الاصل على الجواب الثاني وهو ان في المسئلة روايتان لان النفعة في الوصية بالسكنى والخمسة لا تعتبر من الثلث مع انها باقية بعد الموت فمما هم ان يطلان الاجارة بسبب اعتبار الوصية من الكل وليس كذلك كما عتقت تأمل (قوله فلا ضرر على الورثة) أي فيما بعد الموت لان الاجارة ما تطلت فحارت المنافع ملكهم (قوله وفي حياته لانه لا يلزم) أي في السوء المستأجر قبل الموت لا ضرر عليهم فيه ايضا هو سقط ما اورد عليه انه لو اجر ما آخرتمنا من ثلثه باربعين ومال مره حتى استوفى المستأجر المنفعة في مدة الاجارة انه ان زاد على الثلث كان اضرارا بالورثة اه فافهم في شرح البري عن مزارة المحطحي الغرماء والورثة يتعلق بما جرى فيه الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما لا يجري فيه الارث كالمنافع وما ليس بمال لان الارث يجري فيما يبق في زمانين لنقل المولت اليهم من جهة الميت والمنافع لا تبقى زمانين اه واعترض البري هذا المحصر انه في حيز الزمان لان القفوعن القصاص بالنفس ليس بمال ولهنا عفو فالمرضى عنه من جميع المال اهو اقرء بالسعد او قول وهذا عجب فان ثلثه من ثلثه لانه لا مانع له فقدر (قوله لكن في العبادية انهم ان التملك له رواتان بلع مال الشئ اوضيغته والمشتري مفلس يؤجل ثلاثة ايام فان نفذوا الفسخ فان انكر الشراء وقد قضى برفع الوصي الامر الحاكم فيقول ان كان يشك في بيعه فقد فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزله نفسه لم يجز الاعتدال الحاكم عن الوصاية الجرم بالاول (قوله اوضيغته) عطف خاص على عام (قوله يؤجل) أي يؤجل الحاكم كافي ادب الاوصاء وانظر هل يطالب بكفيل اذا خشي الهرب او يفسخ حالا انما يتقدم الثاني حرره نفلا (قوله وقد نص) الظاهر انه اذا لم يقض كذلك لان المراد فسخ العقد (قوله فيقول) أي الحاكم بعد ان حلفه خلف قال نعم الدين الخاص ويحوز مثل هذا الفسخ وان كان تطبيقا للحاكم واما ما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على تركه الخصومة بعد انكار المشتري البيع يكون منصفيا في حكم الاحكام فلزم الوصي كالمو تقابل حقيقة اما ان افسخ الحاكم بالزمن المبيع عليه بل يرجع الى ملك الميت لكان ولاية القاضي وشيئا له وامره في الخاتمة ادب الاوصاء (تنبيه) «...» لو استباع مال الشئ الاملا بالالف والاقل بالالف والخمسة يبيعه الوصي من الاملا ولا يتبع في زيادة الاقل خذ من التالف كافي الخاتمة وغيرها ادب الاوصاء (قوله لم يجز الا عند الحاكم) ذكر ذلك في البرازية في منصوب القاضي كما قدمناه عن اقول باب الوصي واما وصي الميت فقد مر في المتن انه لا يصح رده بعد قوله نفسه الميت لثلاثة ايام وعروا من جهته وفي البرازية عن الايضاح اراد عزل نفسه لم يجز الاعتدال الحاكم لانه التزم اقسام فلا علة اخرجها لا يحضر الوصي او من يقوم مقامه وهو من ولاية التصرف في مال الشئ واذا حضر عند الحاكم فيستظر في حاله ان اموالنا قادر على التصرف لا يخرج منه لانه التزم القيام ولا ضرر للوصي في ابقائه وان عرف عزمه وكثرة مشاغله اخرج له الضرر في ابقائه ولعدم حصول الغرض منه فلهذا اهتمامه باموره بعد طلب العزل اهو في الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحاجة فيه شأن الخ وقدمنا ذلك راجعه (قوله نسمع) قال في الخاتمة بعد ما كذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه والدم ثم ادعى على رجل دين والدم نسمع دعواه اه قال في الشريعة لانه لم يملك ما يتبع منها اذ ليس قبل اياه لمعلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار بمجرد تسليم ابراهيم ليس ما نسمع دعواه وقد استنبه على صاحب الاشياء فقل انهم من قبل البراءة العامة وآه مستثنى من منعه الدعوى اه ملخصا اقول هذا لا يظهر على ما في ادب الاوصاء عن الشئ وغيره من زيادة قوله ولم يبق عند الوصي لا قليل ولا كثير الاستوفاء الخ فهو اقرار بعين والاقرار جعل على المقر تأمل وقد تقدمت هذه المسئلة قبل الفصل وقال الشارح هناك ولا تناقض لجل قوله لم يبق حتى أي بما قضته على ان ابراهيم اعيان ما تملك اه وعمام الكلام هناك (قوله الوصي الاكل الخ)

لا يجز على الملاك في املا بهم الاتهم وجدوا في بعض التصرفات اضرارا بالورثة فجزوا عليه ففسخ الحجر عليه للضرر فوجدنا والتاب بها لعمومه ولا يستع خصوص ما وصف هذا الاصل معلل بعله وهي الضرر فبقدر الحاكم مع هذه العلة فانما وجدت تلك في الفرع لزم تبعيته لاصله والا فلا في مسئلة الوصية بالسكنى لا ضرر بعد اعتبار خروج الرقبة من الثلث وفي مسئلة الاجارة لا ضرر ارجحت بمطل بلو شاء

(قوله لا يرجع لعدم وجوبه (قوله وهو حسن الخ) فأنه صاحب الخبيث والله تعالى أعلم

(كتاب الخبيث)

لا يرجع كذا عن أبي
يوسف وهو حسن يجب
حفظه انتهى

(كتاب الخبيث)

لما ذكر من غلب وجوده
ذكر نادر الوجود (وهو
ذوق من يزدكر أومن
عري عن الاثنين جمعا
فان بال من الذكر فقام
وان بال من الفرج فأنى
وان بال منهما فالحكم
للاسبق وان استويا
فشكل ولا تعتبر الكثرة
خلافهما هذا (قبل
البلوغ فان بلغ
وترجعت لمصلحة او وصل
الى امرأة أو احتلم) كما
يحتمل الرجل (فرجل
وان ظهر له ندى أولين
أو حاض أو جلى أو أمكن
وطؤه فامرأة وان لم
تظهر له علامة أصلا أو
تعارضت العلامات
فشكل لعدم المرجح
وعن الحسن أنه تعد
أضلاعه فان ضلع الرجل
يزيد على ضلع المرأة
بواحد كره الزيلعي
وحينئذ (فؤخذ في
أمره عما هو المحوط)
في كل الاحكام قلت
لكن قلنا أنه لا يجب
العسل بالايلاج فيه
وأنه لا يتعلق التحريم

هو فصل من الخبيث أى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر يقال خشت الشيء فخشيت أى عطفته فانعطف
ومنه سمي الخبيث وجمع الخبيث الخبائى بالفتح كجلى وحياى اه شرح السراجة للسيد واعلم أن الله تعالى
خلق بنى آدم ذكورا وإناثا كما قال وبشتم ما رجلا كثيرا ونساء وقال يهابن يهابن يهابن يهابن يهابن يهابن
الذكر ووقدين حكم كل واحد منهما ولم يبين حكم من هو ذكرا أو أنثى على أنه لا يجمع الوصفان في شخص
واحد وكفى وبشتم ما رجلا كثيرا ونساء وقال يهابن يهابن يهابن يهابن يهابن يهابن
المرأة والرجل بانفاق أهل القعة مغرب (قوله أومن عري الخ) بكسر الراء بمعنى خلا قال الاتقاني وهذا بلغ
وجهى الاشتباه ولهذا بدأ بمحمد اه أقول وقوله ذو فرج ذكر تفسير الخبيث لغة وأما هذا فقد صرح الزيلعي
وغيره بأنه ملحق بالخبيث وبطل عليه قول محمد وهو عندنا والخبيث المشكل في أمره سواء فقد سوى بينهما في الحكم
لا في الدلالة وكونه أبلغ في الاشتباه لا يدل على تسميته بخبيث لغة ولذا قال القهستاني وان لم يكن له شيء منهما
وأخرج بوله من سر تلبس بخبيث ولذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا ندري اسمه كافي الاختصار وقال محمد بن
حكم الخبيث اه فانهم (قوله فان بال الخ) أى اذا وقع الاشتباه بالحكم للمال لان متغفلة لا عند انفصال الولد
من الأم خروج البول فهو المنفعة الأصلية لا له وما سوى المنافع يحدث بعده وهذا حكم جاهلي وقد قرره
التي صلى الله عليه وسلم ونماه في المطولات (قوله فالحكم لاسبق) لانه دليل على أنه هو العضو الأصلي ولانه
كان خارج البول حكم عويجه لانه علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الأخرى زيلعي (قوله وان
استويا) بان خرج منهما معا (قوله فشكل) لم يقل مشكلة لانه لم يتغير أحد الأمرين فاعلى الأصل وهو
التذكير ولانه لما احتلم الذكور والآن لم يتغير أحد الأمرين فاعلى الأصل (قوله ولا تعتبر الكثرة) لانه ليست
لدليل على القوة لان ذلك لا تناسع المخرج وضيقة لانه هو العضو الأصلي ولان نفس المخرج دليل بنفسه
فالكثير من جنسه لا يقع به الترجيح عند المعارضة كالشاهد من الاربعة وقد استقصى أبو حنيفة ذلك فقال
وهل رأيت فاضا ياكل البول بالافاق زيلعي (قوله) كاحتمل الرجل) بان خرج منهما من الذكر (قوله أولين)
أى في نفسه كلن النساء والأفراجل تدخير من نديه لين وفي الجوهرة لان قبل ظهور النديين علامة مستقلة
فلا حاجة اليه كرايين قبل لان النقيز ولا ندى أو يظهر ندى لا يبين من ندى الرجل فاذا انزل البين
وتبع التميز اه طعن الجوى (قوله أو جلى) بان أخذنا في بقضته وأدخله فرجه قبل ط عن سرى الدين
(قوله أو أمكن وطؤه) بان اطلع عليه النساء قد كزن ذلك فأخذه ط وعارة غيره وأوجع كما يجمع النساء
(قوله أو تعارضت العلامات) كاذنا نهد نديه ونبتت لمصلحة ما أو أمكن يفرج الرجل وحاض يفرج المرأة
أو بال بفرجها وأمنى بفرج قهستاني (قوله وعن الحسن) أى الصرى قال في المراجع وحكى عن علي
والحسن: انهما لا تعدا أضلاعه فان أضلاع المرأة كرم من أضلاع الرجل وقال جابر بن زيد يوقف الجانب
حائطان بال عليه فهو رجل وان تسلسل على فخذه فهو امرأة وليس كالأقوال بصبغ اه (قوله يزيد)
سوايه بنقص كاعتل وأرجع الى حاشية الجوى على الاسم (قوله وحينئذ) أى حين اذا تشكل (قوله قلت)
(الخ) أقول والله التوفيق ان الاخذ في أمره بالاحوط ليس على سبيل الوجوب وانما على دليلين مستحبا
في كثير من أسئال فماذا كره الشارح لان اشكاله أو رتبته هو لارتفاع الثابت بيقين لان عدم
الجنابة وعدم التحريم كانا ثابتين بقينا فلا يرتفعان بشبهة أو توبة فيستحب الاحتياط بخلاف توريته ونحوه
مما سألني أناس فيه رفع الثابت بيقينا فلا وجب الاحتياط فيه ويدل على ما قلنا في غاية البيان عن شرح
الكافي للسرخسي اذا وقف في صف النساء فاحسب الى أن تصد الصلاة كذا قال محمد في الأصل وذلك لان
السلط وهو الاناس معلوم والمفسد هو المجازاة فهو ملقوهم أحب إعادة الصلاة وان قام في صف الرجال
فصلاته تامة ويعلم عن محبته وعن يسار ما الذى خلفه بخلافه على طريق الاستحباب لتهتم المجازاة اه
ملخصا ثم لا يخفى على سائر الكلام في الخبيث الذى تعارضت فيه العلامات فلا يرد أن امكان الايلاج فيه
أو ظهور أوليه علامة أو توبة فيجب الفصل ونبت التحريم لان ذلك علامة لا توجب عند الانفراد وعدم التعارض

ماله) لتكون أمة
أوشله (ويكره أن
يختتم رجل أو امرأة)
احتياطاً ولا ضرورة
لان الختان عند ناسنة
(وان لم يكن له مال فف
يت المال ثم يتابع) أو
يرزوج امرأة ختانه
فختنه لان ما كان ذكراً
صم النكاح وان أتى
فقطر الجنس أخف ثم
بطلها وتعتان خلا
بها احتياطاً (ويكرهه
لبس الحرور والحلي ولا
يخاطبه غير محرم) وان
قبله رجل بنت حومة
المصاهرة (ولا يسافر
بغير محرم) لاحتمال أنه
أمرأة (وان قال أنا رجل
أو امرأة لا عيرته) في
الحجيج لانه دعوى بلا
دليل (وقيل بغيره)
لانه لا يقبل عليه غيره
لكن في الملتقى بعد
تقرر اشكاله لا يقبل
وقيل يقبل قلبه
بحصل التوفيق ويضعف
ما نقله الفهستاني عن
شرح الفرائض للسيد
 وغيره الا ان يحمل على
هذا فتنه (ولو مات
قبل ظهور حاله لم يفصل
وبيم بالسعد) لتعذر
الغسل (ولا ينجس)
حال كونه مراهما

وليس الكلام فيه فافهم (قوله ففقق بين صف الرجال والنساء) اذ لو وقف مع الرجال احتمل أنه أتى أو مع
النساء احتمل أنه رجل وقدمنا حكمه (قوله واذا بلغ حد الشهوة) أي اذا كان مراهما والافلا رجل أن ينجسه
فهتاني عن الكرماء أقول تقدم في شروط الصلاة عن السراج أنه لا ضرورة للصغير حدثاً ما دام لم يشه فقبل
ودبر ثم تغلط الى عشرين ثم يكلف اه تأمل (قوله لتكون أمة) فيزوج نظره هاله ان كان ذكراً وقوله
أوشله أي ان كان أتى فكون نظر الجنس الى الجنس وهو جائز حاله العذر كنظر القابلة وقت الولادة ولقرحت في
الفرج ونحو ذلك (قوله احتياطاً) ان في كل احتمال نظر الجنس الى خلاف الجنس وهو أغلط فلا يجوز الا
لضرورة (قوله فمن بيت المال) هذا اذا كان أبوهم معسراً والا فماله فهتاني عن الخيرة (قوله ثم يتابع) أي
ويردونها الى بيت المال (قوله أو يزوج الخ) هذا قول الخوافي قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام أنه لا يبعد
لان النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يبعد الاصل الى الفرج أقول وقد يجاب بان كونه موقوفاً
انما هو من حيث الظاهر والا فلتكاح في نفس الامر ما صحح ان كان ذكر فصل النظر واماً ما بل ان كان
أتى فكون فيه نظر الجنس الى الجنس فهو مفيد على كل حال بناء على ما في نفس الامر تدبر (قوله ثم يطلعهما)
أي اذا كان باقياً (قوله ويكره لبس الحرور والحلي) لانه حرام على الرجال دون النساء وانه لم يشه بعد
فيؤخذ بالاحتياط فان الاجتناب عن الحرام فرض والاقدام على المباح فمكره عندنا في الوقوع في الحرام
عناية (قوله ثبت حرمة المصاهرة) أي فلا يحل القبل بشهوة أن يتزوج أمه قال السجاني وكانا وقتئذ امرأة
لا يتزوج أمه حتى يتضح الحال فلهذا ثبت القبل اه قلت وكان وجهه أن الاصل في الفروج التعصم واحتمل
أنه مثل القبل لا يرفع هذا الاصل الثابت فلا ينافي ما مرزنا سابقاً تأمل (قوله ولا يسافر بغير محرم) أي من
الرجال ويكره مع امرأة ولو محرماً لجواز كونه أتى فكون سفر امرأتين بلا محرم لهما وإن كان حرام اتقوا (قوله
بعد تقرر اشكاله) أي تقرره عندنا بعلنا بكلامنا تدين وليمة قلت وبه يحصل التوفيق أي فلا خلاف
في المسئلة والظاهر ان الذي أوهم المصنف أنهم قالوا كلام الزبلي حيث قال وان قال الخنثى أن رجل أو
امرأة يقبل قولها ان كان مشكلاً لا يدعو لبطلان وفي النهاية عن الخيرة قال الخنثى المشكل إذا ذكر
أو أتى فاقوله لانه أمين في حق نفسه والقول للأمين ما لم يعرف خلاف ما قال والاول ذكره في الهداية اه
كلام الزبلي ملخصاً أقول ولا منافاة بينهما لان مراد الخيرة من الخنثى المشكل الذي لم يظهر لنا اشكاله بديل
قوله ما لم يعرف خلاف ما قال وبديل عنه أيضاً أخر عبارة الخيرة المذكورة في التمهيد وقصده ولم يعرف كونه
مشكلاً لم يعرف خلاف ما قال فصدق فيما قال ومتى عرف كونه مشكلاً فقد عرف خلاف ما قال وعرف أنه
محاذف في مقاتله لانه لا يعرف من نفسه اذا كان مشكلاً الا ما نعرفه نحن اه وهذا أسقطه الزبلي فلوهم أن
ما في الخيرة من خلاف ما في الهداية وقصده المصنف فعلهما قولين مع أنه في الكفاية شرح كلام الهداية بكلام
الخيرة (قوله الا ان يحمل على هذا) أي على أنه أراد قبل تقرر اشكاله ونؤيدها أن السيد قدس سره لم يذكر
للمشكل وقد بالامور الباطنة التي لا تقرر لنا اشكاله فانه قال وقوله مقبول فيما كن من هذه الامور باطناً لا يعلمه
غيره ثم قال وانما أخرنا الخنثى بمحض أوسى وأوصل الى الرجال والنساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الا
أن يظهر كذبه يقتضيان أن يخبر به رجل ثم يذفاه بترك العمل بقوله السابق اه (قوله وبهم) أي خرفقان
عنه أجنبي وبغيرهما ان عمدهم حرمة وهرض الاحتمال وجهه من ذراعه لجواز كونه امرأ أو لا يشترى
حارة ففصل كما كان يفعل للفتان لانه بعد الموت لا يقبل المال كفاية فالشرائع عندنا به وكذا لو كانت أمة
فان ملكه وان بقي بعموده الا ان الامه لا تفصل سيدها بخلاف الزوجة به أتدفع ما ورد من الكلبان ببقاء
ملكه كحرره في الشر المتفق (قوله ولا ينجس) أي لا ينجس رجله ولا امرأته بجماع والتصدق بل المراهق
لكنه بعد البلوغ لا ينجس مشكلاً غالباً (قوله ذكر أو أتى) أي ذكراً كان الملتقى أو أتى وفي بعض النسخ
ذكر بليل (قوله وتنب تنجسية قبره) أي تغيبه لان ما كان أتى أقيم واجب وان كان ذكر الاضرة التنجسية
زبلي ولمعه أراد بالواجب ستر عورتها لا في الاصل تنجسية سجدته ولا واجبة من (قوله ثم هو) أي الخنثى

ان اصاب عليهم) رعايتهم في الترتيب وتمام فروعه في احكامهم من الاشياء بل عندي تأليف مجمله نصف (وله في المراتب اقل النصيبين يعني
 أسوأ الحالين) يعني كما نصفه وقال نصف النصيبين (فلومات أبو ورتك) معه (ابنا) وأحنا (له سهمان والنصيبين سهم) وعند أبي يوسف ثلثة
 من سبعة وعند مجمله خمسة من اثني عشر وعند أبي حنيفة سهم من ثلثة (لأنه الاقل) وهو متيقن به فيقتصر عليه لأن المال لا يحب التشتت
 حتى لو كان الاقل بتقدير مذ كرر فابنا كزوج وأم وشقيقة هي ختي - شكل فله السدس على أنه عسبة لأنه الاقل ولو قدر أني كان له
 النصف وعالت الى ثمانية ولو كان محروما (٤٨٣) على أحسن التقديرين فلا شيء له كزوج وأم وولدها متيقن حتى فلا شيء له لأنه عسبة

ولو قدر أني كان له
 الصفو وعالت الى تسعة
 ولومات عن عمه وولد
 اخيه حتى قدر أني
 وكان المال لهم والله
 تعالى أعلم

* (مسائل شتى) *
 جمع شئت بمعنى متفرقة
 وهو من باب المصنفين
 لتدارك ما لا يذكر فيها
 كان يحكي ذكره فيه
 قلت وقد ألحقت غالبها
 بحالها والله الجحد (عرق)
 مسند من الخبر خارج
 نحس هذه مقدمة
 صغرى في تسليها
 كذا قد وعدت له في
 أوائل نواقض الوضوء
 (وكل خروج نحس
 ينقض الوضوء) هذه
 مقدمة كبرى وهي مسألة
 عندنا (فينتج) ان
 (عرق مسد من الخبر
 ينقض الوضوء) لكنه
 يحتاج لاثبات الصغرى
 وحاصله ما في الخبر
 الاشرفة لان التسجعة
 معزيا للنحس عرق
 الداجحة للحالة نحس
 قال وعليه ففرق مبدن

فيخرج من الرجل لا احتمال انه امرأه ولو دنف مع رجل في قبر واحد لعذر رجل خلف الرجل ويجعل بينهما حاجر
 من معدود لومع امرأه قدم عليها لا احتمال انه رجل ويكفن في حصة أبواب كالمرأة وتعمامه في المنع (قوله)
 في احكامه) أي في بحث احكام النحس وذكرها في المنع أيضا (قوله يعني أسوأ الحالين) انما حوّل العبارة
 ليشمل كونه محروما على تقدير اه ح قال في المنع اعلم أن عند أبي حنيفة اقل النصيبين أن ينظر الى نصيبه
 أن كان ذكرا والى نصيبه ان كان أنثى فاهما اقل يعطيان كان محروما على أحد التقديرين فلا شيء له (قوله)
 وقالان نصف النصيبين) أي نصف مجموع حظا لذكر والاثنى ثم اعلم أن هذا قول الشيعي ولما كان من أشياخ
 أبي حنيفة وله في هذا الباب قول مبهم اختلف أبو يوسف وعمر بن محمد في تحريم فليس هو قولهم لان المال الذي
 في السراحيبة ان قول أبي حنيفة هو قول اصحابه وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وذكر في النهاية
 والكفاية ان الذي في عامة الروايات أن محمد اعم الامام وكذا أبو يوسف في قوله الاول ثم رجع الى ما فسره
 كلام الشيعي (قوله وعند أبي يوسف الخ) قال الزيلعي واختلف أبو يوسف وعمر بن محمد في تحريم قول الشيعي فقال
 أبو يوسف المراتب بينهما على سبعة أسهم لابن أربعة والنحس ثلثة واعتبر نصيب كل واحد منهما حاله انفراد
 فان الذكر لو كان وحده كان له كل المال والنحس لو كان وحده كان ذكرا فكنك والافصص المال
 فأنخذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلثة ارباع المال ولابن أي الواضع كل المال فيصير
 كل ربع سهم فاصف سبعة أسهم لابن أربعة والنحس ثلثة لان الابن يسبق الكل عند الانفراد والنحس ثلثة
 الارباع فغضرب كل منهما بجميع حقه بطريق العول والمضاربة وقال محمد بينهما على اثني عشر سهم سبعة
 لابن وحصة للنحس اعتبر نصيب كل واحد منهما حاله الاجتماع فلو كان النحس ذكر اقل المال بينهما نصيبين
 ولأبني كان ثلثة ارباع السبعة على الذكور ومن اثنين وعلى الابن ثمن ثلثة فغضرب أحدهما في الآخر تبلغ
 ستة للنحس على أنه أنثى ومات وعلى أنه ذكر ثلثة فله نصفهما ونصف الثلاثة كسفر فغضرب الستة في اثنين
 تبلغ اثني عشر فله حتى يستعمل أنه ذكر وأربع على أنه أنثى فله نصفهما وحصة اه ملخصا وتعمامه فيه وأشار
 في الهادي الى اختيار قول محمد لا اتفاق على تقليل نصيب النحس وما ذهب اليه محمد اقل معاذ به أبو يوسف
 بسهمين أربعة وعثمانين سهمين ٣ وطريق معرفته أن تغضرب السبعة في اثني عشر تبلغ أربعة وعثمانين وحصة
 النحس من السبعة ثلاثة وأغضربها في اثني عشر تكون ستة وثلاثين وحصة من اثني عشر حصة فأغضربها
 في السبعة تكون خمسة وثلاثين فظهر أن التفاوت بينهما من أربعة وعثمانين كافي العناية وغيرها (قوله)
 وولدها) أي أخوين لام (قوله ولومات عن عمه الخ) أي لومات رجل عن عمه وعن ابن أخيه مال كوزان
 الاخ حتى فاعلم في عمل رجل المست وهذا مال لم مانعه في تقدير الابن أو ثلثة فاعلم في تقدير الابن كوزان (قوله)
 وكان المال لهم) لان بنت الاخ لا ترو ولو قدر ذكرها كان المال كله دون العمل لابن الاخ مقدم على العم
 ط والله تعالى أعلم

(قوله جمع شئت الخ) فهو فاعل على فعل على فعل معنى مقبول كريض ومرضى ولما جمع على فعل
 فحسنى (قوله ما لا يذكر) الاول ما لم كاعبر غيره (قوله فينتج) أي من الشكل الاول بعد تسليم الصغرى

٣ (قوله وطريق معرفته الخ) ونسبي هذه طريقا للتحصيل وهكذا كل عدد من نسب الهمما اقل منهما وأردت معرفة أي النسبين (قوله)
 اقل فأغضرب أحد العددين المنسوب اليهما في الآخر ثم تغضرب كل واحد من الاقلين فيما نسب اليه الاقل الآخر وانظر فيما يتعلق من ضرب كل
 من الاقلين في منسوب الآخر في مستلزام بدلهما الثلاثة من سبعة كما هو قول أبي يوسف أكثر وأخمس من اثني عشر أكثر كما هو قول محمد فلما
 أردت معرفة أكثرهما فأغضرب السبعة التي نسبت اليها الثلاثة في اثني عشر التي نسبت اليها الخمسة تبلغ أربعة وعثمانين ثم أغضرب المنسوب
 الى السبعة وذلك ثلثة في المنسوب اليه الخمسة وذلك ثمانين يكون الخارج ستة وثلاثين وأغضرب الخمسة في السبعة تبلغ خمسة وثلاثين اه

الفرج من بل أولى ثم قال وما أسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العزق فتشذ بنقض الوضوء وهو فرع غير بن وتخرج ظاهر
قال المصنف ولما ظهر وعولنا عليه قلب قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف (٤٨٣) يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية

ولادراية أما الأولى فظاهر

الذي مروى عن أحمد بن
يعتد عليه وأما الثانية
فقد علم تسليم المقنة
الأولى ويشهد بطلانها
مسئلة الجدي إذا غدي
بلن الخنزير فقد علوا
حل أكله بصروته
مستهلكا لا يبق له أثر
فكذلك تقول في عرق
مدمن الخمر ويكتفي
ضعفه غرابته وخروجه
عن الجادة فيصير طهره
عن السرح من متن وشح
خبر وجد في خلالة
خروجه فإن كان (الخمره
صليبا رجي به) وكل
الخبر ولا يفسد خروجه القارة
(العجن والماء والحنطة)
للضرورة (الانناطهر
طعمه أو لونه) في
الدهن وبخوره فغسله
واسكان التصريح عنه
حينئذئذ (في السنن
الرواتب لا يصلي ولا
يستفتح) تقدم في باب
الوزن (الدعوى بالسجدة
في الحجعة عندنا وقت
العصر) على قول عامة
مناجنا أشباه وقدمناه
في الجمع من التارخانية
(الخروج من الصلاة
لا يتوقف على) قوله
(عليكم) وحينئذ (فلو
دخل رجل في صلاته

(قوله بل أولى) لأن تأثير المانع في التصرف فوق تأثير غيره من غير فأن كان عرق الخلالة التي غديت النجاسة
الخلالة نجاسة فخرج مدمن الخمر المانع أولى (قوله وما أسمع) من السماحة وهي الصبح كفي القاموس (قوله
قال ابن العزق) بمسئلة فمجة وهو من شراح الهدياية (قوله فيئت) أي فيئ إذا كان عرقه نجاسة بنقض لقاعدة
كل خارج نجس بنقض الوضوء ط (قوله وهو مع غرابته) أي تفرد ابن العزق باستنباطه (قوله لا يشهد له رواية)
أي دليل منقول ولادراية أي دليل معقول (قوله ويشهد بطلانها الخ) حاصله استدلال بالقاس على مسئلة
الجدي بجميع الاستهلال ولذا فرغ عليه بقوله فكذلك تقول الخ ولا يخفى أن القياس دليل معقول وأفهم (قوله
بصروته مستهلكا) يعني بخلاف الخلالة فإن ما تناولوه لكونه حامدا لا يصير مستهلكا بل يحمل لجهال إلى نتي
وفساد تأمل أ ح (قوله) ويكتفي في ضعفه غرابته الخ قال الرمي أيضا في حاشية الخ وتقدم في كتابه لاشربة
عن المحقق ابن وهبان أنه لا تعويل ولا التفات إلى كل ما قاله صاحب القنة بخلافه لقوا علماء من بعضه نقل من
غيره ولم يتقبل عن أحمد بن عثمان المتقدمين والمتأخرين أن عرق مدمن الخمر ناقض للوضوء وسوى ما جئت به ابن العزق
وقد يفرق بان مدمن الخمر يخلط والخلالة لا تخلط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها
وغاية ما فيه أنه يقع الشك في تولد العرق منه أو من غيره ولا نقض بالشك على أنما أئنا النقض بالخارج
المحقق النجاسة من غير السيلين لا يبعد علاج قوي ومنزلة كليه يتناولون الشافعية فكيف يثبت النقض
بشيء موهوم وأيضا نقض عرق الخلالة في نجاسته منازعة أصح وأقرب بكونها كراهة لجهال إذا تفسر وأنت وأما
يستعملون الكراهة لرب في الحرمة والحرمة فرع النجاسة والنقض بها انما يكون بما لا ريب فيه ولو بنما
بجته ابن العزق نقض الوضوء بعرق من أكل أو شرب نجاسة متافيز من مداومته ولم يقل به أحد اه ملخصا أقول
وبلزم عليه أيضا النقض بدموعه وبريقه لأنهما كالعرق وإن يكون حكمه حكم العذرة لخروج ريقه دما وهذا
لم يقل به أحد أيضا وقدم الشارح في كتاب الطهارة أن سؤر الأبل والبقر الخلالة مكروه تنزيها وفي الثانية أن
عرق الخلالة طاهر (قوله) وخروجه من الجادة هي معظم الطهر في كافي القاموس والمراد بطهر في الفقه (قوله
عن السرح) بمسئلة قال في جامع الفقه السرح المال وشعر عظام طول والبراديه مسائل الفقه أ ح فهو
استعاره مصرحة (قوله) فإن كان الخمر صليبا) ضم الصاد الملهمة أي بإسناد في مختارات التوازل وإن كان
مفتننا ما لم يغير طعمه بل أو أيضا اه (قوله) ولا يفسد الخ) قال في الصروف المحط وخره القارة وله يخص لانه
يسهل إلى نتي وفساد الاحتراز عنه ممكن في الماء لا في الطعام والشاب فصار معقوف فهمه وفي الثانية قول الهرة
والقارة وخره ما نجس في أظهر الروايات بفساد الماء والثوب وبول الخفافيش وخرؤه لا يفسد عند الأخرازة
اه وفي القهستاني عن المحط خره القارة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة ما لم يغير طعمها قال أبو الليثويه
أخذ (قوله في السنن الرواتب) وهي ثلاث ربايع الطهر وربايع الحجعة والعبدية وهذا هو الأصح لأنها
تشبه القراض واختاره عن الرباعات المستحب والنوافل فإنه يصلي على التي صلى الله عليه وسلم في
القعدة الأولى ثم يقرأ دعاء الاستفتاح أفاده ط (قوله في الحجعة) أي في يومها فاتها ودفها ساعة لاجبة أي للصلاة
يعنه ط (قوله وقت العصر) وقيل من حين يخطب إلى أن يفرغ من الصلاة كانت في سلم عن صلى الله عليه
وسلم قال النووي وهو الصحيح بل هو الصواب اه قال ط ويكتفي بالصلاة قبله كذا ذكره الشرنبلالي وقيل آخر
ساعة فيه وهو مذهب الزهر الراضي الله عنها اه وعلى الأول فظاهر أنها اثر في جمع وقت العصر وهو من
حين يوحظ ظل الشيء مثله ومثله على الاختلاف في القولين إلى الغروب حوى (قوله) على قوله (عليكم) أي في
التسليم الأولى (قوله بعد) أي بعد السلام قبل قوله عليكم منغ والأولى أن يقول قبله ليسع الضمير إلى المذكور
صرحنا وهو عليكم (قوله) لقب نجس رطب) أي مبتل بما لم يظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة بخلاف
المبول بخوا البول لأن التداؤ حيثئذ نجس الجاهل بخلاف ما انناطهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة فمن لون

بعد لا يصير داخلها) قدمنا في صفة الصلاة (أف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته على ثوب طاهر) كلما
التسخ وعبارة الذكر على الثوب الطاهر (لكن لا يسيل للوعصر

ومشى على أرض نجسة
أو نام على فراش نجس
ففرق ولم يظهر أثره
لا يتنجس خاتمة (نوى)
الركن كالألوانه سماه قرضا
جان في الأصح لأن العبرة
للقب لا للسان (من)
له حظ في بيت المال)
كالعلماء (تظهر على ما هو)
وجه بيت المال فله
أخذهم مائة) قدمناه
فقبل باب المصرف
(أفطر في رمضان في يوم
ولم يكفر حتى أفطر في
يوم آخر فقله كفارة
واحدة) ولو في رمضان
على الصوم وقسمنا في
الصوم (ولو نوى قضاء
رمضان ولم يمين اليوم
صح) ولو عن رمضان
كقضاء الصلاة صح
أيضا (وان لم ينو) في
الصلاة (أو لم صلا عليه
أو أخر صلا عليه) كذا
في الكثر قال المستنف
قال الزبلي والأصح
اشتراط التعيين في الصلاة
وفي رمضان الخ قلت
وهكذا قدمته في باب
قضاء الفوات تعلق الدرر
وغيرها رأي في العر
فقبل باب العان ما نصه
وبية التعيين لم يشترط
باعتبار أن الواجب
مختلف متعدد بل باعتبار
أن مراعاة الترتيب واجبة
عليه ولا عكسه

أو طم أو رجع فله يتنجس كحقة من أراح المتيمم جريحه عليه الشارح أول الكتاب (قوله لا يتنجس) لأنه إذا لم
يتقاطر منه بالعصر لا يتصل بمنه شيء وانما يتصل بالماء جرحه بالثوب أو ببل لا يتنجس به وذكر كرم الغنيان
كان اليابس هو الظاهر يتنجس لأنه يأخذ بالامن النجس الرطب سواء كان اليابس هو النجس والظاهر الرطب
لا يتنجس لأن اليابس النجس يأخذ بالامن الظاهر ولا يأخذ بالرطب من اليابس شيئا بل يعلق وظاهر التعليق
أن الصغير في يسيل وعصر النجس وبه صرح صاحب مواهب الرحمن ومشي عليه الترنبل والتماد من
عبارة المصنف كالكثر وغيره أنه الظاهر وهو صريح عبارة الخلاصة والخاتمة ومنه المصلي وكثير من الكتب
كالقهنستاني وابن الكمال والبرازي والبحر والاول أحوط ووجهه أظهر والثاني أوسع وأسهل وقصر عن
المسئلة بهذا كونه عامة كتب المذهب في بعضها لا ذكر خلاف وفي بعضها باللفظ الأصح (قوله كأنوشر الخ)
هنا موافق لما ذكره كرم الغنيان وقد جعله الزبلي مفرعا عنه حيث قال عقب عبارة السابقة وعلى هذا أنشر
الثوب المبلول على جبل نجس هو يابس لا يتنجس الثوب لئلا ذكرنا من المعنى وقال قاض خان في فتاواه إذا نام
الرجل على فراش (ر) فأصابه مني ويس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه لم ينظر أثر البلى في يمينه
لا يتنجس جسده وإن كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم أصاب بلل الفراش جسده ونظر أثره في جسده
يتنجس وكذا إذا غسل رجله فمشى على أرض نجسة بغير مكعب فابتل الأرض من بلل رجله وأسد وجه الأرض
لكن لم ينظر أثر بلل الأرض في رجله فصل جازت صلاته وإن كان بلل الماء في رجله كثيرا حتى ابتل وجه الأرض
وصار طيناهم أصابا لطين رجله لا يجوز صلاته ولو لم يمش على أرض نجسة رطبة ورجله يابسة تنجس اهـ (قوله)
على أرض نجسة) بأن كانت مبطنة بنحو الزيل أو مالوا أصابها نجاسة وجفت لم تنجس ولم تعد النجاسة أصابها
الماء على المعتمد (قوله كالعلماء) أي والقضلة والعمال والمقاتلة وذوهم والقدر الذي يجوز لهم أخذه فكأنهم
ابن النخلة (قوله تظهر على ما هو وجه بيت المال) كذا في بعض النسخ وفي أغلبها بدون هو عليه فوجه بيت المال
للفعل قال في البرازي به قال الامام الخوازي إذا كان عنده ودعة فبات الموضع بلا وارثه أن يصرف الودعة
إلى نفسه في زمانها لأنه لو أعطاها لبيت المال لكانت له لا يصرفون مصارفه فإذا كان من أهل صرفه إلى
نفسه ولا صرفه إلى المصرف اهـ منخ (قوله فقله كفارة واحدة) لأن الكفارة تسقط بالشبهة فتدخل كالمند
مجنى ثم قال واختلف في التداخل فقبل لا تجب الثانية لتداخل السبب وقبل تجب ثم تسقط فأما إذا كفر
الاول فلا اجتماع فلا تداخل (قوله ولو في رمضان الخ) لو وصلة أو أشار إلى التقييد رمضان واحدا خلافا
للمصنف وهو رواية عن محمد قال في المجتبى وأكثر مشايخنا قالوا لا اعتماد على تلك الرواية والمصنف أه بكفه
كفارة واحدة لا اعتبار بمعنى التداخل (قوله ولم يمين أي أنه عن يوم كذا) (قوله ولو عن رمضان الخ) قال الزبلي
وكذا الوصام ونوى عن يمين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان أيضا يجوز اهـ وعليه قلنا أنه لو كان
عليه يومان من رمضان تنقض يوما أو أكثرهما يجوز صوم عن أحدهما ويبقى عليه الآخر لكن ذكر مسكن
أن المراد أنه لو أوعى يوم واحد منهما يلا تعين شهر حيث قال وأعلم أن المراد من قوله ولو عن رمضان قضاء
أحد رمضان وإن لم يشأ الصائم أول وآخر رمضان ولم يرجعهما في الثانية لأن نأوى القريتين في الصوم متغزل
فلنأمل اهـ أقول ونوى يدع قول المتن كقضاء الصلاة الخ فإن معناه أنه لو فاته الظاهر من يومين مثلا فنقض ظهر اهـ
يعين أحد اليومين صح وليس المراد أنه نوى ظهر واحد من اليومين بقرينة ما بعده وفي قول مسكن لأن نأوى
القريتين الخ مناهة لتصدر كلام الزبلي وقد ذكر الشارح قبل باب صفة الصلاة أنه لو نوى فائتين فلا أولى لومن
أهل الترتيب والافتاء هو مقتضى ذلك أنه في الصوم يلغوا ذات ترتب فيه لانه خاص بالصلاة وبأنه لا يملك مسكن
وتأمل ذلك مع الأصل الذي قرأنا (قوله صح أيضا وإن لم يشأ الخ) قدم الشارح في باب شروط الصلاة عن
القهنستاني عن النسبة أنها الأصح اهـ ونقل طه حسين عن اللؤلؤية أيضا وأن التعيين أحوط (قوله والأصح)
اشتراط التعيين الخ صححه أيضا في المتن فقلنا تختلف التحصن والتعيين أن يمين أنه صائم عن رمضان سنة
كذا وفي الصلاة أن يعين الصلاة وبها يابن يعين ظهر يوم كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر جاز وهذا مخلص من

يعرف الاوقات التي قامت وألتمت عليه وأراد التسهيل على نفسه والاصل فيه أن الغرض متراجه فلا بد
 من تعيين ما بدأه والشرط تعيين الجنس الواحد البتة لا ما شرع لتمييز الانحياز المختلفة أما التعيين في
 الجنس الواحد أي في أفراد بعضهما عن بعض فهو لقولهم القائمة حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية
 يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصار ما بدأه عن قضاء يومين أو أكثر بخلاف ما إذا نوى عن
 رمضان أو عن رمضان آخر لاختلف الجنس فصار كما نوى ظهر من أو ظهر راعن عصر أو نوى ظهر السبت
 وعليه ظهر الجنس ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب كالمصاوت حتى الظاهر من يومين وأن المولى في
 يوم غيره في آخر بخلاف صوم رمضان لتعلقه بشهود الشهر وهو واحد له عبارة عن ثلاثين يوما بالمبالغا فلا
 يحتاج فيه الى تعيين يوم كذا بخلاف رمضان في زيلي ملخصا (قوله ثم رأيت) أي هذا التفصيل نقله عنه أي
 عن المحيط في الاسماء فافهم (قوله وهذا منكم) لما مر أن كل صلاة جنس لاختلفت أسبابا فبشرط التعيين
 لتمييز الانحياز المختلفة ولأنه لو كان الامر كقوله في المحيط لجاز مع وجوب الترتيب ايضا لما كان صرفه الى الاول
 اذ لا يجب التعيين عند الترتيب ولا يفيداه كذا فأدرك زيلي (قوله خلافه) أي من التعيين ولو بأول ظهر أو آخره
 مثلا (قوله وهو المعتبر) قد علمت أن الثاني معص وان كان الاحوط التعيين ط (قوله والحرق كالمفسل)
 لان النارنا كل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شيء أو يحمله فيصير الدم ما إذا فطر بها الاحتياط ولهذا
 أحرقت العذرة وصارت رملا ما ظهرت للاستحالة كالخمر اذا تخلت وكثفت برذا وقع في الملححة وصار مطاوعا
 هذا قالوا اذا تجسب التوريط ظهر بالتاريخ لا ينتجس بالخبر وكذلك اذا تجسب مسحة الخبز تظهر بالتاريخ زيلي
 قال الساجي وفي هذا الاظهر ما عزي لا يوجب أن السكين الموه بالماء النجس بموه المطاهر ثلاثا لانه لم يدخل
 النار ومكث أدنى مدة بقي أثر النجاسة فيه لا ظاهر ولا باطنا اه (قوله وقد قدمه في الجاه) حيث قال ترك
 السلطان وأنبأه الخراج لرب الأرض أو وهبه ولو بشقاعة ما عند الثاني وحله لمصر فاذا التصدق به وبه
 يقضى وما في الحاوي من ترجيح حقه لغير الصرف خلاف الشهر ولو ترك العشر لا يجوز اجاعا ويخرجه بنفسه
 للفقراء خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاسماء مع التلازمة بفتنه اه أي من أنه لو
 ترك السلطان العشر لن هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا لكن لو غناضته السلطان للفقراء من بيت مال الخراج
 لبيت مال الصدقة ولو فقيرا لا يضمن (قوله عن زراعة الأرض) أي الملوكة لهم (قوله المستحقة) أي المستحق
 الخراج (قوله رعاية الحقن) لانه لا وجه الى ازالة ملكهم بلارضاهم من غير ضرر ولو لا الى تعطيل حق المقاتلة
 فتعين ما قلنا زيلي (قوله ما بها القادر) أي على الزراعة لانه لو لم يسعها بقوت حق المقاتلة في الخراج أصلا ولو
 باع بقوت حق المالك في العين والقوات الى خلف كالفوات فيبيع بمخافة الظن من الجانبين زيلي هذا وقد
 ذكر في البصر أنه قبل البيع انشاء دفعه الى غيره من اربعة وان شاء من رعايته بنفسه من بيت المال فان لم يتمكن من
 ذلك لم يجز بيعه بقوله ما بها الخ (قوله قلت الخ) أصله للصف حيث استشكل قوله وأخذ الخراج
 الماضي بما في الخافضة من قوله فان اجتمع الخراج فلم يؤدستين عند أبي خنيفة يؤخذ خراج هذه السنة ولا
 يؤخذ خراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاجاع بخلاف
 الجزية هذا انما عزم عن الزراعة فان لم يجز يؤخذ بلخرج عند الكل اه (قوله فيصالح الخ) لم يجعله على طاعة عدم
 البصر لان فرض مسئلتنا في العرف فافهم (قوله الماضي فقط) أي التي عجز زواها وهي التي قبل السنة التي دفع
 فيها الامام الارض الى غيره بدون ما قبلها ولا يحصل التداخل بمجرد دخول سنة الدفع حتى يرتفع له يسقط
 خراج هذه السنة لان وجوب الخراج بأخر الحول لا بأوله بخلاف الجزية كما صرح في الجفر فافهم (قوله)
 تحري أو اكل لان اتفاق الحكم الكل وكذلك في التاختلط مع دولة السنة أو الخنزير لا يرتفع به على كل حال الا
 اذا غلب الزيت لكن لا يجزأ كما بل يستمسح به أو يبيع مع بيان عيه أو يدبر به الجراد ويسفل لان المغلوب
 تبع فغالبه لا حكم التبع ولو كان معه ثياب مختلفة ففي حالة الاضطرار بان لا يجد طهرا يبيعهن ولا ماء يغسلها
 الرجوع أو على أن مرادها أخذ خراج السنة الماضية فقط (غتم مذمومة وبسته فان كانت المذمومة أكثر تحري أو كل والا) بأن كانت
 السنة أكثر أو استويا
 قول المحقق المستحق من الشرح التي بأيدينا المستحقة وعليها كتب الطحاوي اه

به تجري مطلقا لان الصلابة بنوب نجس ببقع حائر قحالة الاضطراب بالاجاع في ثوبه كوك اولى وأما في الاختيار فان القلعة لطاهر تجري والا لا كالجواب في المسالنج وكذا وان الماء الا انه في حالة الاضطراب ولعل النجس تجري للشرب باجتماع شرب النجس ببقع يجوز للضرورة فالكوك اولى ولا تجري للوضوء عندنا بل ينسجم والاولى ان يربق الماء قبله أو يخلطه بالنجس وعلمه في غاية البيان أقول والمراد من اختلاط الزيت مع الزيت اختلاط أجزا هما اختلاط أو انهما ولذا لم يخل الاكل قنبيه **(قوله)** لا تجري أى ان لم يكن هناك علامة تعلم بها الماء فان كانت فعله الاخذ بها كافي الدار المتقي قال في غاية البيان قالوا من علامة المسنة انها تطفو فوق الماء والماء الذي لا يعلو الاصح أن علامة الماء كاختلاط الاوجاج من الدم وعلامة المسنة امتلاؤها منه **(قوله)** بأن يحد كنهه أقول المراد ان يحد ما سده به رمة من لحم مذكى أو خيرا وغير ذلك **(قوله)** ولا تجري الخ قال في الهداية أما في حال الضرورة فيحل له تناول في جميع ذلك لان المسنة المتقنة تحل في حالة الضرورة والى تحتمل أن يكون ذكاة أولى غيرها تجري لانه طريق وصوله الى الذكاة في الجلة فلا يتركه من غير ضرورة أه قال في العناية وطول الخلاف بين القنم والشباب فان المسافر لو معه بان طاهر ونجس لا غير ولا يميز بينهما تجري ويصلي فقد جوزوا تجري فيما اذا كانا نقيين وفي المسالنج يجوز واجب بان حكم الشباب أخف لانهم لو كانت كلها نجسة أن يصلي في بعضها لانه مضطر بخلاف القنم الخ ومثله في النهاية والكفاية والمنع وغيرها أقول هنا عجيب منهم فلماذا كروا من مسئلة الثوبين حالة ضرورة ولا فرق فيها بين الشباب والقنم كما سمعت التصريح به في حقه مناه في قول الهداية فيحل له تناول في جميع ذلك أى فيما اذا كانت الذكاة غالبة ومغلوقة وسواها فكيف يطلب الفرق فيما لا فرق فيه وان أرادوا الفرق بين الشباب في حالة الضرورة وبين القنم في حالة الاختيار فهو ساطع أصلا لا يلبس الفرق الا عند اتحاد الحالتين ثم رأيت العلامة الطوري يمه على ذلك والله الحمد والله **(قوله)** ومرق الحنفى أى في أنه قيل قوله ومن دعى الى وليته ولفظ الحنفى ساطع من أغلب النسخ **(قوله)** اعماء الاخرس أى اشارته بحاجب أو بدا وغير ذلك اذا عرف القاضى اشارته ولا ينبغي أن يستخبر عن يعرفهم اخوانه وأصدقائه ويجوز ان حتى يقول بين يدى القاضى أراد بهذه الاشارة كذا وفسر ذلك وترجم حتى يحيط علم القاضى بذلك ونفى أن يكون عدلا مقبول القول لان الفاسق لا قوله بدري عن الولوالجية وأطلقه بقيد اعتبار الاعامه قدرته على الكتابة وهو العمدلان كلامها محجة ضرورية كافي القهستاني وغيره من متقي **(قوله)** وكذا كتبه اعترض المقدسي بأن الاخرس الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياها لانها بالزوال افعالها المركبة من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع النطق اه أقول يمكن ذلك بتعريفه أن المعنى الغلاني يدل عليه بهذه الحروف المنقوشة على هذه الصورة تأمل **(قوله)** بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف يقال اعتقل لسانه بضم التاء اذا احتبس عن الكلام لم يقدر عليه مقرب أى فلا يعتبر اعماء ولا كتابته اذا امتدت عقلته كآياتى وذلك لان العارض على شرف الزوال فلا خاص على الاخرس الاصلى ثم اعلم ان هذا في كنهه غير مرسومة أى غير معانة لمافي التبسين وغيره أن الكتاب على ثلاث حرا تبسيتين مرسومة وان يكون معنونا الى مصدرها بالعنوان وهو أن يكتب في مصدر من قلان الى قلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة وتبسين غير مرسوم كالكتابة على الخدود وأوراق الاشجار وعلى الكاغد لاعلى الوجه المتعارف لا يكون حجة الا انما تضم شئ آخر اليه كالشهادة عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة وتجوها وهذا الاشياء تبين الجهة وقيل الاملاء بلا شهادته لا يكون حجة والاول الظاهر وغير متبين كالكتابة على الهواء والماء وغيره كالكلام غير مسموع ولا يثبت به شئ من الاحكام وان نوى اه والحاصل أن الاول صريح والثاني كناية والثالث لفظي ونفى صورته اربعة عقلية لا وجود لها وهي مرسوم غير متبين وهذا كافي الناطق في غيره الاول لكن في الدار المتقي عن الاشياء انه في حق الاخرس بشرط أن يكون معنونا وان لم يكن لغائب اه وظاهرة أن العنوان من الناطق الحاضر غير معتبر وفي الاشياء محل كسب صلح وصقة وأشهاد فيه ولم يقرأ أو سمع عليهم قالوا لا يجوز الشهود أن يشهدوا باعمالهم وهو الصحيح اه أى لان الشهادة لا تكون الا عن علم **(قوله)** ومثله معتقل الخ

(لا) يصري لوفى حالة الاختيار بان يحد ذكاة ولا تجري أو كل مطلقا ومرق الحنفى (ايعاء) الاخرس وكتابه كالبيان) باللسان (بخلاف معتقل اللسان) وقال الشافعي هما سواء (في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود) وغيرهما من الاحكام أى اعماء الاخرس فيما ذكر معتقل ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته

في الوصايا و ذكرهنا
الاكل وابن الكمال
والزبلي وغيرهم ثم
مفاد كلامهم أنه لو أقر
بالأشارة أو أطلق مثلاً
توقف فإن مات على عقلة
نفذ مستنداً والأول عليه
فلو تزوج بالاشارة
لا يحل له وطؤها لعدم
نفاذه لكنه إذا مات بحاله
كان لها المهر من تركته
قاله المصنف لكن ذكر
أنه في الزواله عند ذكر
الاشاء الاحكام الاربعة
أن قولهم والضابط
للقصر والمستند أن
ما صح تعليقه بالشرط
يقع مقتصر أو ما لا يصح
تعليقه يقع مستنداً كما
في العزم باب التعليق
بخالف ذلك أنه مقتضاه
وقوع الطلاق والعناق
ومحوهما ما يصح تعليقه
بالشرط مقتصر اقتضاه (لا)
تكون اشارته وكتابته
كالبائن (في حد) لانها
تدأ بالشبهة لكونها
حتى الله تعالى ولا في
شهادته ثمانية وهل يصح
اسلامه بالاشارة طاهر
كلامهم نعم ولم أره
صرحاً بآشاء (اتبع
الصائم بصافي محبوه)
يقضى و (يكفر والام)
يكفر محبوه (لا) يكفر
ومرف الصوم (قتل
بعض الجاحج عند في
زلة الحج) مرف في الحج

الاول في التعبير لا معتقل الا ان علمت اشارة الخ تأمل (قوله به بقي) هو رواية عن الامام ومقابلها ما في
الكفاية عن الامام التبر تاشي تقديره يستة قال في الدر المنقي واستثنى العمادي المريض اذا طاع عليه الاعتقال
فانه كالآخر كما أفاده البرجندي معن بالعمادية خلاف ما نقله القهستاني عنها فانه أعاد ذكره في رجب منه
الكلام فافهم المرام اه وعبارة القهستاني فلو أضافه فالج قد فعله سلبه أو مرض قد يقدر على الكلام يضعفه
الآية عقل فأشار برأسه إلى خمسة فقد صح وصيته وقال أصحابنا أنها تصح كافي العمادي اه (قوله أو أطلق
مثلاً) أي كأنه أذعن ط (قوله نفذ مستنداً) فلهذا أن تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشارة أو الكتابة
وينفذ تصرف المعتوق من ذلك الوقت ط (قوله لعدم نفاذه) لان نفاذه معوقوف على موته على عقلة لا على
اجازته حتى يقال ينبغي أن يكون طلبة الوطء لدلالة على ارادة النكاح فافهم (قوله) لكن ذكر ابنه الخ استدر الخ
على قوله نفذ مستنداً حتى في الطلاق والعناق (قوله الاحكام الاربعة) التي هي الاقتصار كافي إنشاء الطلاق
والعناق والانقلاب كما إذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب البائن بطله علة والاستناد
كالمعصومات تلك عند أداء الضمان مستندة إلى وقت وجود السبب والتعيين مثل ان كان زيد اليوم في الدار
فأنت طالق وتعيين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم وعقده بين التبيين والاستناد أنه في التبيين
يمكن أن يطلع عليه العباد في الاستناد لا يمكن اهمن الاشياء لمخصوصة قد ماتم الكلام على ذلك في باب الطلاق
الصريح (قوله أن قولهم) مغفول ذكر وقوله والضابط الخ مقول القول ووجه تخالف خبران (قوله يخالف
ذلك) أي يخالف القول بالاستناد في نحو مطلق معتقل البائن وعناقه ط أقول وعبارة الصريح قول الكثر
والتعليق إنما يصح في المثلث أو مضافاً إليه ثم اعلم أن الراديا لصحة الزوم فان التعليق في غير المثلث والمضاف اليه
مصحح معوقوف على اجازة الزوم حتى لو قال أجنبي لزوجة انسان ان دخلت الدار فأنت طالق توقف على اجازة
فان اجازة الزوم التعليق فتعلق بال دخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المجرى من الاجنبي موقوف على اجازة
الزوج فإذا اجازة وقع مقتصر على وقت الاجازة ولا يستند بخلاف البيع الموقوف فانه بلا اجازة يستند إلى وقت
البيع حتى مثلاً المشتري الزوايا المتصلة والمنفصلة والضابط فيه أن ما صح تعليقه بالشرط فانه يقتصر وما لا يصح
تعليقه فانه يستند اه فأتت زمام يجعل الضابط لكل مقتصر ومستند بل لنوع خاص منه وهو عقد الفسولي
التروقف على الاجازة والزوم أن لا يقع نحو الطلاق والعناق الا مقتصر في جميع الصور وليس كذلك قطع المراس
عن الاشياء ويستند فلا تخالفه اذ ليس مستلزمان هذا القليل قد ندر (قوله في حد) تناول جميع أنواع
الحد الذي لا يحل الا نعرس اذا كان طافها بالاشارة أو الكتابة وكذا اذا أقر بالزنا والسرقة أو الشرب لان المقر على
نفسه بعض الاسباب الموحدة للعقوبة ما يذكر المفظ الصريح لاستحباب العقوبة كغاية زاذ في الهداية ولا
يجله أي حد الغدق خاصة اذا كان مقدوقاه (قوله لانها تدأ بالشبهة الخ) والفرق بينها وبين القصاص أن
الحد لا يثبت بدين فيه شبهة لا ترى أنه لو شهدوا بالوطء الحرام أو أقر بالوطء الحرام لا يجيب الحد ولو شهدوا بالقتل
المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب القصاص وان لم يوجد التجدلان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جازا
فإن أن يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حتى العبد أو الحدود الخ لخالصته تعالى شرعت زاجرة وليس
فإنه معنى العوضية فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة به وقد اعترض العلامة الطوري كلامهم هنا بأنهم
سواء بين الحدود والقصاص في أن كلامهم ما يدأ بالشبهة كما صرحوا به في مواضع كثيرة منها الكفاية فلا يجوز
بالنفس فيها ومنها الزوايا فلا يجوز ما يتفقها ومنها الشهادته على الشهادة لا يجوز فيها ما علوا جميع ذلك
بأنهم ما يدأ بالشبهة وكذلك في كتاب الدعوى والجنابات وفرعوا على ذلك مسائل كثيرة اه ملخص (قوله ولا في
شهادتها) نقل في فتح القدر عن الميسوط أنها باطع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وعما فيه (قوله
ظاهر كلامهم) ثم تقدم في كتاب الاقرار صرح بحل حيث قال والاعاء بالراس من الناطق ليس بقرا وعمال وعق
وبطلان وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف ما فتوا ونسب واسلام وكفر الخ (قوله يقضي وكفر) لو وجود معنى
صلاح البين كما قدمه في الصوم عن البراءة وغيره (قوله لا يكفر) أي بل يقضي فقط (قوله عند في ترك الخ)

(منعوا زوجهما من السخول عليها وهو يسكن معها في بيتها نشوز) حكما كحرونا في باب النفقة (ولو) كان (المنع ليقطعها الى منزله) فليست
 فاشترطوا جوب السكنى عليه (أو كان يسكن في بيت الغيب فامتنعت منه) لا تكون ناشرة لانه لا يحققناذا السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه
 شبهة (قالت لا أسكن مع أمثل وأريد (٤٨٨) يتنا على حد مليس لها ذلك) وكذا مع أم ولدوه وكله مر في النفقة (قال لعبد

لأن أمن الطريق شرط الوجوب والأداء لكن الشارح هناك قيد أمن الطريق بعبارة السلامة ولو بالرسوة
 وعزاه الى الكمال ويقتل بعض الأفراد لا تنفي القلبة وإذا قبله ط بالقتل في كل مرحلة تأمل (قوله) منعها
 زوجها) مصدر مضاف الى فاعله (قوله) نشوز حكما لان الناشرة هي الخارجة من بيت زوجها فيخرج ومنعهاله
 عن الدخول الى بيتها مع ارادتها السكنى فيه خروج حكما (قوله) بخلاف ما لو كان فيه شبهة) كيف السلطان فهي
 ناشرة لعدم اعتبار شبهة في زماننا كذلك الجنيس (قوله) ليس لها ذلك) لانه لا بد له من يخدمه وقد تمتع هي عن
 خدمته فلا يمكن منعهم من ذلك ط (قوله) وكذا مع أم ولد) وكذا مع طفله الذي لا يفهم الجماع بخلاف شبهة أهله
 وأهله (قوله) لانه ليس بصريح ولا كناية) بظاهره انه لا عتق ولو بالتسويق الجوى عن البرازية قال لعبداه وأخته
 أنا عبدك يعقون ابني ومثله فيما يظهر ما لم يكن لا مؤدى العبارتين واحد ط وفي الخاتمة عن الصغار فمن
 قال ببراءته ما من أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعقق بها فان نوى العتق فعن محمد فهو وايتان (قوله) على ما مر
 في محله) أى في كتاب العتق أقول وقد عذ المصنف هناك من الصريح وهو ظاهر قول الزلى وغيره هناك
 حقيقة نتي عن نبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق لانه يمكن ان يسه من جهته وقوله ما لم يكن أو أنا عبدك
 حقيقة نتي عن نبوت ملك العبد على المولى وذلك لا يمكن اثباته من جهة المولى اه أقول ويظهر من هذا وجه
 تخصيصهم المولى هنا بالمعتوق وان كان يطلق على المعتق بالاشتراك لانه لا يمكن اثباته من جهة السيد لا عكسه
 أن يجعل لعبد مولا عله فكان لغوا فاعتين ارادة العتق المحكم فافهم (قوله) ما لم يبرهن المدعى على وقيد دعواه
 كذلك في شرح مسكين والمناسب قول الزلى وغيره ما لم يبرهن على أن العتق في يد المدعى عليه لان دعوى المدعى
 الملك كليس صريحه (قوله) ولا يكتفى الخ) تصرح بما فهم من اطلاق قوله ما لم يبرهن (قوله) لا احتمال المواضع) أى
 الموافقة ان كان مالك العتق غارفا متواضع اثنان وقر أحدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك وينسأ في
 الشهود ثم يدفع الملك متعلا بحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول متفقة لان يد الملك لا تنقطع عن المنقول عادة
 بل يكون في يد مخرج عن البرازية (قوله) وهذا أى لزوم اثبات اليد بالبرهان (قوله) أما اذا ادعى الشراء بوسيلة
 الغيب (قوله) واقراره) بالغيب عطف على الشراء (قوله) لان دعوى الفعل) كالشراء مثلا (قوله) تصح على
 غيره لانه دعوى عليه التملك وهو يتحقق من غير ذى الدفع ثم ثبت اليد بالقران لا يمنع جهة الدعوى أما دعوى
 الملك المطلقة فدعوى ترك العرض لازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من ذى اليد وبقرا لا يثبت كونه
 بدلا احتمال المواضع كقراؤه من عن البرازية (قوله) هو الصحيح) قال في الصرا أول كتاب القضاء ولا يشترط أن
 يكون المتدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار لاق ولا يشترط
 فالصحيح الجواز كفى في الخاصة والبرازية وأياك أن تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله) ليس بشرطه) فالعقار
 في السواد صحيح وبه يقتضى بجر (قوله) ويكتب الخ) راجع المسئلة المتين (قوله) قضى القاضي بيننا) اتخاذ كقوله
 بعد أو وقعت في تلبس الشهود والأقارار كالسنة فيما يظهر ط (قوله) ويجوز ذلك) كقضيته وأقسخته وأرفعه
 طعن الجوى (قوله) ان كان بعد دعوى حقيقة تقدمت شروط صحته في القضاء وما تى شي منها (قوله) الا ثلاث
 الخ) الاستثناء بالنسبة فلا بد من غير نظره اذ لا تنهاده قها تأمل (قوله) وأظهر خطوه) أى سبق كالقضى بالخصاص
 مثلا فاجب المقتول حيا أو كان متجنبا فإى النص بخلافه كالو تحوّل باحتياده وأذا قال بلعى عن الحسب أن النبي
 صلى الله عليه وسلم انما ينقض ما قضى فيه باحتياده ويزل القرآن بخلافه لانه كان فيما لا نص فيه فصع وصار
 شرعية فاذا زل القرآن بخلافه صار ناهيا لتلك الشرعية بخلاف ما اذا قضى القاضي باحتياده ثم تبين نص

بما لم يكن أو قال لا تشبه
 أنا عبدك لا تعقق لانه
 ليس بصريح ولا كناية
 (بخلاف قوله) لعبد
 (بما لو لاى) لانه كتابة
 على ما مر في محله العقار
 المتنازع فيه لا يخرج من
 يندى البلد ما لم يبرهن
 المدعى على وقيد دعواه
 بخلاف المنقول (أو يعلم
 به القاضي) ولا يكتفى
 تصديق المدعى عليه أنه
 في يد المدعى لا احتمال
 المواضع قلت قلنا
 غير مرة آخرها في باب
 جنابة المولى أن الغنى
 به في زماننا أنه لا يميل
 بعلم القاضي فتأمل
 وهذا اذا اتصل ملكا
 مطلقا أما اذا ادعى الشراء
 من ذى اليد واقراره به
 في يد فأنكر الشراء وأقر
 بكونه في يد لم يحتج
 لبرهانه على كونه في
 يد لأن دعوى الفعل كما
 تصح على ذى اليد تصح
 على غيره أيضا كما بسط
 في البرازية (عقار لاق)
 ولاية القاضي يصح
 قضاء وفيه) كمنقول هو
 الصحيح وتقدم في القضاء
 أن الصريح ليس بشرط

فيه بقي وكتب بالحكم القاضي تلك الناحية لأمره بالسليم (وقيل لا يصح) ومضى عليه في الكثر واللتقى قضى
 القاضي يستحق حادثة ثم قال رجعت عن قضائي وأبدى في غير ذلك أو وقعت في تلبس الشهود أو أبطلت حكمي أو نحو ذلك لا يعتبر (قول
 القاضي في كل ذلك يتعلق حق الغنير وهو المدعى والقضاء ما من ان كان بعد دعوى حقيقة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث مرات في القضاء
 لو علمه أو بخلاف منه أو أظهر خطوه (اذ قال الشهود قضيت

وأكثر القاضي والقول به) به يبقى قاله ابن العرس في الفواكه البدرية زانقي البرازي بخلاف المحمد زانقي الجبر (مالم ينفذ قاض آخر) فحينئذ لا يكون القول بقوله في أنه لم يقض لوجود قضاءه الثاني به قال المصنف وهو قد حسن لم أقف عليه لغير صاحب البحر (شرط نفاذ القضاء في المجتهدين) من حقوق العباد (أن يصير الحكم في حادثة) بأن يتقدم دعوى صحبته (٤٨٩) من خصم على خصم حاضر منازع شرعي

فلو برهن بحق على آخر عند قاض فقضيه به يبرهانه بدون منازعة وخاصة شرعة وتداخ بينهما لم ينفذ قضاؤه لعقد شرطه وهو التداخي بخصوصية شرعية وكان افتائه فيكم عليه لا غير كما قدمناه في القضاء وأما بقوله (فلو رفع البس) أي إلى الحنفية لم يلفظ إليه وعمل الحنفية بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما عنهم من ذلك لخروج قضاء المالكي مخرج القنوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في حق العباد (إذا ارتاب) القاضي (في حكم) القاضي (الاول) له طلب شهود (الاصل) مرفق القضاء قد بارتباه في حكم الاول فأفاد أنه إذا لم يرتب فيه لا يترضه قال في الفواكه البدرية قالوا العسل العالم لا ينقض ويحمل على السداد بخلاف قضاء غيره يعني آتئين وجه فساد بطريقه قلنا

بخلافه لأن النص كان موجوداً من الأول أنه خفي عليه فكان الاحتياط في محل النص فلا يصح وعمله نفسه وفي أشياء السبوطي عن السبكي أن قضاء القاضي ينقض عند الحنفية إذا كان حكماً لا دليلاً عليه وما عاين في شرط الواقع مخالف للنص وهو حكماً لا دليلاً عليه وأدعى في البحر بقول شارح المجمع وغيره من شرط الواقع كنص الشارع (قوله) وأنكر القاضي) أما لو اعترف فيثبت حيث كان مولى لا لمعز ولا في البرازي به وإن أرادوا أن يثبتوا حكم الحنفية عند الأصل فلا بد من تقديم دعوى صحبته على خصم حاضر وأما الدليلاً على الوارد والنازل قضاء قاض آخر اه بحر (قوله) خلافاً للمحمد) قال في البحر ورجح في جامع الفصول قول محمد قال ويثني أن يبقى به لما علم من أحوال قضائه ما نانا اه (قوله) لوجود قضاءه الثاني به) قوله لا يتقدم لا بعد ثبوته عند ما لا بد فيه من الدعوى أيضاً قال في البحر ولا بد في أمضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى أيضاً ولا يشترط احضار شهود الأصل اه فلو قبل قول الاول لم يبطال القضاء الثاني مجرد قوله بعد الثبوت والامضاء فإنه مبني على الاول ولا سيما إذا كان مخالفاً للمذهب القاضي الثاني فافهم (قوله) من حقوق العباد) فقهه لان الحادثة لا تستلزم طرق حقوق الله تعالى كالحدود وعقبات الموطأ والزوج ط (قوله) منازع شرعي) كأميل أو وكيل أو وصي أو متول أو أحد الورثة بخلاف الفضول والمودع والمستعير في زعمهم لا يعتبر (قوله) فقهه به يبرهانه) الباء الاولى للتعدي والثانية للسببية ط (قوله) بدون منازعة) متعلق بمحذوف حال والوارد بدون حضور منازع من تقدم (قوله) فيكم عليه) يعني لو رفع هذا الحكم إلى قاض آخر يحكم عذبه ولا يجب عليه تنفيذ الاول لانه ليس ملزماً لغير شرطه وانما هو اتفاق أي بيان الحكم الشرعي (قوله) أي إلى الحنفية) أي مثلاً فان غيره ان كان يشترط ما ذكره فيكم كذلك (قوله) إذا ارتاب الخ) نقله في التمر عن صاحب البحر وقال لم أجده لغيره (قوله) يعني الخ) أقول على هذا الفرق بين قضاء العدل العالم وغيره فقول يعني لا يترتب لنقضه لكن أحسن أي لا يسأل عن الأحوال للوجه للنقض فلا يقال هل قضى بالشرع وتحت ذلك بغير نسبة قولهم ويجعل على السداد وأما غير العدل العالم فيسأل عن حاله (قوله) مرفق أول البيع الخ) ومرآته عمول على ما إذا كان قبل متاركة الاول وأنه ليس خامساً بالبيع بالتعاطي بل البيع بالأرباح والقول كذلك وفي الخاتمة شري فو يشرأه فاسد اثم فقهه عند افتال قد يعني قولك هذا بأف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد ان كانت تارة بالبيع الفاسد فهو جائز اليوم اه أقول ويرد عليه ما ذكره الشارع هناك في مسئلة تسع قطع غنم كل شاة بكذا أنه فسد دون علم بعد الغنم في المجلس لم ينقلب صحيحاً على الاصح ولو رويها انعقد بالتعاطي ونظيره البيع بالرفس راج اه ونسبه في النهاية والفتح وغيرهما فلنأمل (قوله) ثم دخل رجل) أي وحده كما أفاده قوله الا اذا علم أنه ليس فغيره وعلمه فلو دخل معه لقر له لا يجوز شهادتهم لمصوب الشبهة ما احتمال أن المقر هو مدعي الحق وأنه جعل نفقته كنفقة الآخر تأمل (قوله) باع عقار الخ) وكذا الوهب أو تصديق وسلم وقد باع اخذوا آخر ورهن أو أعار ثم ادعى الحاضر تسع انفس من لوازم ذلك الخروج عن الملك وقد يرضى الشخص بالانتفاع ملكه ولا يرضى بالخروج عن ملكه ولأنه في البيع ويحكمه على خلاف القياس فلا يخاف علمه غيره ولم أر من يعمله فلنأمل على أقول ومثل البيع الوقف كما أفق به الشهاب الشلبي ووافقه على ذلك ثلاثة عشر عالماً من أعوان الحنفية في عصره كتب اسمهم وخطوطهم عوافقتهم آخر كتب الدعوى من فتاويه الشهيرة فراحها ثم أعلن أن القيد بالبيع انما يظهر بالنسبة إلى المقر بأمارة النسبة إلى الاجنبي فلما لم يوافق في جامع الفتاوى أول كتاب الدعوى عن الخلاء مترجلاً نصه في أرض زما بورجل آخر يرى ضرورة فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسع دعواه

(٦٣ - ابن عابدين خامس)

نقضه (إذا ترتب بيع التعاطي على بيع باطل أو فاسد لا يعتد) مرفق أول البيع عن الخلاصة والبرازي به والبحر (خافوا ما سأل رجلا عن شئ فآخروه وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يبراهم) جاز تشهداتهم عليه بذلك الاقرار (وان سمعوا كلامه ولم يروه لا يجوز) شهادتهم عليه لان النعمة تشبه عليه فتنفع الشبهة الا اذا علموا أنه ليس فيه غيره بأن خولوا البس ثم خرجوا ورجسوا على يده ولا مسألته غيره ثم دخل رجل فسمعوا القراء مولى وروى عنه (باع عقاراً) أو حيواناً أو ثوباً (وابنه أو امرأته)

أو غيرهما من آثاره
 حاضر عليه ثم ادعى
 الابن مثلا أنه ملكه
 لاتسمع دعواه كذا
 أطلقه في الكنز والمتقى
 وجعل سكوته
 كالافصاح قطعاً للترتيب
 والحيل وكذا لو
 ضمن الدرك أو تقاضى
 الثمن وقالوا في رد وجهه
 بلا جهاز ان سكوته
 عن طلب الجهاز عند
 الزفاف رضا قلاعك
 طلب الجهاز بعن سكوته
 كما في باب المهر
 (بخلاف الاجنبى)
 فان سكوته (ولو حالاً)
 لا يكون رضا (الا اذا)
 سكت الحار وقت البيع
 والتسليم (وتصرف)
 المشتري فيه زرعاً
 وبناءه فينتد (لا تسمع)
 دعواه على ما عليه
 الفتوى قطعاً للاطلاع
 بخلاف ما اذا
 باع الفضل على الدرك
 والمالساكت حيث
 لا يكون سكوته رضا
 عندنا خلافاً لان ابن
 بسلى يترأيه آخر
 الفصل الخامس عشر

بعد وفاته اه وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف ما نافي أرض ورجل آخر يرى الأرض والتصرف ولم
 يبيع ومات على ذلك لم تسمع بعن ذلك دعوى بولده فتقرر على بد التصرف اه والتظاهر الموات غير بدليل
 أنهم لم يقيدوا به هنا به علم أن مجرد السكون عند الاطلاع على التصرف مانع وان لم يسبقه بيع وأما السكون
 عند البيع فلا يمنع الادعى القرب ثم اعلم أنه نقل العلامة ابن القرس في القوا كماله في يد عن المبسوط اذا
 ترك الدعوى فلا توافي لثبته ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لاتسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التكن
 بدل على عدم الحق تظاهراً اه ومثله في الجبر وفي جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لاتسمع
 الدعوى بعن ذلك وثلاثين سنة الآن يكون للمدعي غائباً وصياً ومختوناً ليس له مال وأل مدعي عليه أسيراً
 جاثراً يخاف منه كذا في الفتاوى الغناية اه والتظاهر أن عدم سماعها بعد هذا المدة أعظم من كونه مع الاطلاع
 على التصرف أو بدونه لان عدم سماعها مع الاطلاع على التصرف لم يقيدوه هنا بعد فلا منافاة بين كلامهم
 تأمل ثم اعلم أن عدم سماعها ليس منياً على بطلان الحق حتى ردان هذا أقول مهجوراً لانه ليس ذلك حكماً
 بطلان الحق وانما هو امتناع من القضاء عن سماعها خوفاً من التزوير ولذا لا الحال كدليل عليه التعليل
 والافتقار قالوا ان الحق لا يسقط بالتقدم كافي قضاء الاشياء فلا تسمع الدعوى في هذه المسائل مع بقاء الحق
 لا تحرة وإذا أقر به الخصم بان به كافي مسئلة عدم سماع الدعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة فإذا نهى
 السلطان عن سماعها كانت مقبلة باب التحكيم فانتقم هذا التحريم بالمرد (قوله حاضر) المراد من الحضور
 الاطلاع رمل (قوله مثلاً) أى وأل الروحة أو غيرهما من الآثار (قوله أنه ملكه) أى كونه أو بعضه
 مشاعاً او معنواً الذى يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن أيضاً يؤيد به ما في التبيين وغيره من أن حضوره
 وتر كنهه فاصبح اقراراً منه بأنه ملك البائع وان لاحق له في المبيع الحق رمل (قوله كذا أطلقه في الكنز الحار)
 أى أطلقه عمافنده الزبني فقلان فتاوى أى السلب بان تصرف المشتري فيه زماناً حال في المنع ولم يقيد
 بذلك في الكنز والترزاه وكثير من المعتبرات ومن ثم لم يقيد به ولان التقيد به وحسب التسوية بين القرب
 والجار مع أن الجار يخالف اه وحكي في المسئلة أقوالاً أخر فراجعها (قوله وجعل سكوته كالافصاح) أى
 بأنه ملك البائع وفي فتاوى المصنف اذا ادعى عدم الطهر بأنه ملكه وقت البيع يصدق وقال في نهج النجاة أقول
 وهذا اذا لم يكن للمدعي معذور او الا تسمع دعواه فقد قالوا بعد الزاوت والوصى والمتولى بالتناقص للحصل
 في موضع الخفاء اه وقال الاستروشى اشترى داراً لطفه من نفسه ففكر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسماها
 للمشتري ثم استأجرها لان منه ثم علم عما صنع الاب فدعى البار بتقبل ولا يصبر متناقصاً بالاستئجار لان نفسه
 خفاء لان الاب يسند بالشراء الصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ اه سماحاً (قوله وكذا لو ضمن الدرك الحار)
 الاول ذكره بعد الاجنبى لثلاوهم اختصاصه بالقرب وأوضح المسئلة الزاوى فراجعها (قوله فلا عليك الحار)
 أى على القول بان له الطلب وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبى) قال الرمل أقول الذى يظهر في
 الفرق أن الاطماع الفاسدة في القرب بيا غلب ظنة التيس فيه أرجح وذلك غلب في الاقر بالمصوصاتى
 دعوى الارث بسهولة اثباته بخلاف الاجنبى فان لمعة في حال من هو اجنبى عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح
 جهة التزوير وهى أن تصرف فيه المشتري زماناً (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاحاب بالاول
 قضيص الجار بالذكر لانه مظنة أنه في حكم القرب بيا زوجة (قوله وقت البيع والتسليم) أى وقت غلبهما
 كما هاده كلام الرمل السابق وقد علمت أن البيع غير قديم بل مجرد السكون عند الاطلاع على التصرف مانع من
 الدعوى (قوله زرعاً وبناءه) المراد به كل تصرف لا يطلق الا باله فها من قبل التشل (قوله لاتسمع دعواه)
 أى دعوى الاجنبى ولو حالاً رمل (قوله) وبخلاف ما اذا باع الفضل على الدرك كره الا الذى منسبة والا فالكلام
 فيها اذا ادعى الساكت الملك وأنكر البائع والمشتري وهما لا انكار (قوله لا يكون سكوته رضا عندنا) في
 فتاوى أمين الدين عن المحيط اذا اشترى سلعة من فضولى وقضى المشتري المبيع بمحضرة صاحب السلعة فيسكت
 يكون رضا اه ومثله في التلزاه به عن المحيط أيضاً فظهر أن عمل ما هنا اذا لم يقض المشتري السلعة بمحضرة
 صاحبها وهو ساكت تأمل رمل (قوله آخر الفصل الخامس عشر) أى من كتاب الدعوى

وغيره) باع شفعته ادعى أنها وقف عليه) أو على مسجد كذا أو كنت وقفها) وأراد تخلف المدعي علم ليس له ذلك) اتفاقا للتناقص (وان أقام
 يثبه تقبل) على الأصح لاهية الدعوى بل لقبول البيعة في الوقف بلا دعوى خلافا لما سطر به الزبلي وقد حققناه في الوقف وباب الاستحقاق
 (وعتبرهم حال زوجها فانت وطالبت بورتها غير هاوقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول المورثة) هذا ما اعتمد
 في الثانية تعال رواية الجامع الصغير بعد نقلها في فتاوى النسفي أن القول (٤٩١) لزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية

لأنهم تصادقوا على
 وجوب المهر واختلفوا
 في السقوط فالقول
 المنكر ما لم قلت وأقره
 في تنوير الصائر واعتمد
 شخنا على خلاف ما جزم
 به في المتي كالكتن
 أن القول للزوج وان
 جزم به شرارحه كالزبلي
 وإن سلطان بأنه
 الاستحسان فتقبلت
 واستظهر من الهمام
 في آخر النظر فقال وجه
 الظاهر أن الورثة لم يكن
 لهم حق بل لها وهم
 يدعيه لأنفسهم والزوج
 يشكرها لقوله (وكلمها
 بطلاقها أعلت عزلها)
 لأنه عين من جهته
 (وكتلت بكذا على أبي
 سق عزلتك فانت
 وكلي فطريقه أن
 يقول في عزله عزلتك
 ثم عزلتك) لأن سق
 لعموم الأوقات وأما كلما
 فلمعوم الأفعال (فلو قال
 كلما عزلتك فانت وكلي
 يقول في عزله رجعت
 عن الوكالة المعلقة
 وعزلتك عن الوكالة
 المنجزة) الحاصلة من

(قوله وغيره) أي في الفصل التاسع من التكاثر وقد نقلها الزبلي هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على
 الأصح) وبه أخذ الصدر السدي وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة ولكن لا تأخذ به تأثرنا فيه
 أي القبول تأخذوهما الأصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصه ويزا به وحصله كثير من
 الفتاوى وقد عرفت في الصريح ما أثار من أنه وقف تحكم بلزومه والأفلا لا مجرد الوقف لا يزال المثل ومثله في فتح
 القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يقول عليه أما ما لم يصف قلت المقني به أن المثل لا يزال مجرد قوله وقفت
 (قوله خلافا لما سطر به الزبلي) حيث قال وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لأنه باقاة البيعة أن الشفعة
 وقف عليه يدعي فساد البيع وحال نفسه فلا تسع للتناقص اهـ وظاهر ما نزل على مسجد أو نحوهم تسع ألا
 يدعي حق نفسه (قوله فالقول المورثة) هذا عند عدم البرهان فان أقاموا البرهان فالبيعتين من يدعي
 البيعة في الصحة من قبل وعلى القول الثاني فالظاهر أن البيعة المورثة (قوله هنا ما اعتمد في الثانية) وهو صحيح
 فالتحسان من أجل التصامح وهذا من المسائل التي رجع القاس فيها على الاستحسان ساجح (قوله بعد
 نقله) ضميره كثير قال يرجع إلى فاضل خان ط (قوله إلى آخره) هو قوله ولأن الهبة حادثة والأصل في
 الحدود أن تنضاف إلى أقرب الأوقات اهـ (قوله به الاستحسان) بالاستحسان وهو مرتبط بقوله جزم
 ط (قوله واستظهر) أي كون القول للزوج (قوله وجه الظاهر) مفاد ما نقله الرواية (قوله لم يكن لهم
 حق) أي وقت الهبة (قوله لأنه عين من جهته) كما فيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعله فلا يصح
 الرجوع في اليمين وهو تعليق جهته لأن لو قيل هو الذي يدل لغيره وهي عاملة لنفسه فلا تكون وكلية
 بخلاف الآخر زبلي ولعمري التمسك اقتصر على المجلس كما مر في باب تنقيض الطلاق (قوله لأن سق
 لعموم الأوقات) أي فلا تقيد بالاعتزال ونصا واحدا قال الزبلي فإذا عزله انعزل عن الوكالة المنجزة وتجزأت
 المعلقة فصارت وكلا جديهما بل لعزل الثاني انعزل عن الوكالة الثانية (قوله يقول في عزله رجعت ما لم) لأنه
 لو عزله عن المنجزة من غير رجوع صار وكلا شل ما كان ولو عزله ألف مرة لأن كلمة كل ما تقتضي تكرار
 الأفعال لا في نهاية فلا يشهد لعزل الأبعد الرجوع حتى ولو عزله ثم رجع عن المعلقة يحتاج إلى عزل آخر لأنه
 كما عزله صار وكلا فلا يقيد الرجوع بعد ذلك عن المعلقة في حقها لأنه يحتاج إلى عزل آخر بعد الرجوع
 زبلي وعمامة فيه (قوله الحاصلة من لفظ كما) هكذا في المصنف أيضا وهو سهل لأن المنجزة حصلت من قوله
 أنت وكلي والمعلقة حصلت من قوله كلما عزلتك الخ ساجح (قوله أو عن شيء آخر) أي من غير الدراهم
 لقول مسكين هذا إذا كان على خلاف حسنه لأنه لو صلح على حسنه موجلا حاز (قوله في النعمة) صفة
 لدراهم ودائمه شيء آخر تأمل (قوله وإلا) أي بان كان عقارا بعقارا وعقارا بدراهم مسكين (قوله لم تعين)
 صفتين أي تعين بالاشارة إليها (قوله فإذا انقرا عنه) أي وان كان مال الرأيا فإذا وقع الصلح على غير
 بعضه عن حنطة في النعمة زبلي (قوله قبل الخ) لأنه لا يصح تعليق الإبراء بالخطر (قوله أو قال لاحقلي)
 لما كانت الحقة تصدق بشهادة الواحد يكتفي به ذكرها عقب البيعة ساجح أي فلا تكرار فافهم (قوله
 بخلاف ما إذا قال ليس لي حق) أي على فلان وعمامة فيه العلم من المتن وعبارته المخ خلاف ما إذا قال ليس لي
 علم حق الخ ونها وقال هذه الدار ليست لي أو قال ذلك العبد من أقام بيعة بالدار وأجلسه تقبل بيته لأنه
 لم يثبت بقرانه حقا لأحد فكان لغوا وله هذا صح دعوى الملاعن نسبوا لدني بعلامة نسبه لأنه حين نقاد

لفظ كما هي فتدبر عزله (قضى بدل الصلح شرط ان) كان (دينا بدین) بل صلح على دراهم عن دنا ثم أعين شيء آخر في النعمة وإلا لم يكن دينا
 بدین (لا بشرط قبضه لأن الصلح إذا وقع على عين تعين لا يتقيد بالنعمة فإذا انقرا عنه (قال المدعي) لا بيعة في غيرهن) ولو بعد صلح
 خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلب بيعة انما خلعت فانت برى عن المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال
 ثانية (أو قال) الشاهد (الشاهد على) فشهد تقبل (لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم التذكر) (كالقول ليس لي عند فلان شهادة ثم جابه فشهد
 أو قال لاحقلي على فلان ثم أي بها) بالحق فافهم تقبل لما قلنا بخلاف ما إذا قال ليس لي حق ثم ادعى

لم يثبت فيه حقها ولم يوافق لان على حقها على فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقها قبل لا يمكن الخلفاء عليه
 فامكن التوفيق (قوله لم يسمع لتناقض) قد يقال ان التوفيق المذكور يمكن هنا ايضا فلان اذ يعتبر
 وعين التوفيق بانه في هذه المسئلة ثبت برافعة المدعي عليه بقول الاول ثم يرد عليها الثاني ولا يقبل ط
 (قوله ان يقطع) أي بعينه قطعة ط عن الجوى (قوله من طريق الجادة) هو وسط الطريق ومعظمه
 ط (قوله ان لم يضر بالمارة) بان كان واسع لا يضيق بذلك قال في المعدن قد يراه لانه لو اضر بالمارة لا يقطع
 اذ يقطع الطريق وليس ان يقطع الطريق وان كان لهم طريق أخرى حتى لو فصل ذلك فهو اثم وان رفع
 الى القاضي رده كذلك انما تصاب الفقه بوز كرفي الخاصة قال السلطان ان يجعل ملك الرجل طر يقاعا للحاجة
 اه ط (قوله لان الامام ولاه ذلك) انه التصرف في حق الكافة فيما فيه نظر للمسلمين فان اذى ذلك مصلحة
 لهم كان له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا بأحد الا ترى انه اذا رأى ان يفسد بعض الطريق في المسجد او
 عكسه وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يفعل ذلك من غير ان يراى اذ ان يفسد بعض الطريق في المسجد او
 نائبه (قوله صادر السلطان) أي اراد ان يأخذ من ماله ط (قوله لانه غير مكره) فانه انما يباعه بان يشره
 غايلا لمرأته صار محتاجا الى بيعه لا يفسد ما طلب منه وذلك لا يوجب الكراهة (قوله كذا ان اذا جسد بالبنه
 للفاعل والمفعول محذوف وهو المذون ط (قوله بالضرر) الظاهر انه اراد به البرح ط (قوله على الخلع)
 أي على الخلع فعلم (قوله لان طلاق المكره واقع) كذا على الزوجين وغيره ونقصه الشئ به اذا
 كان الزوج هو الذي اكرهها لا يصح هذا التعليل الا اذا قرى وان اكرهها الزوج والمرأه أي اكرهها
 انسان اه او السعد اقول او يقرأ المكره بالكسر اسم فاعل (قوله ولا يلزم المال) أي بدل الخلع ولما
 كان ذلك البطل ثلثة يكون ما في ذمة الزوج من المهر وتارة يكون غيره وقد عرفت المصنف عايناسا الاول وهو
 السقوط طع السارح عايناسا الثاني جمعا بينهما (قوله لما قلنا) أي من أهم مكرهه وسقوط المال اولى به
 يشترط له الرضا (قوله قالوا وهو الخلية) قال في المنع كذا هذا الفرع في الكثرة وغيره وظاهر كلامهم ان هذا
 هو الخلع لا امرأة تدين رضی زوجها به المهر ظاهر اوه لا يرد به ذلك اه (قوله قلت الخ) هو
 للمصنف اقول اعانتها هذا من الخلية في الخلع ولعم الزوج ان لا مهر عليه في الخلاصة خلع امرأه انما
 عليه من المهر طائفة ان لها عليه بقية المهر ثم تد كعدمه وقع الطلاق عليها بمهرها فبص عليها ان تزالمه ان
 قضت ما اذا علم ان لا مهر لها عليه بان وهب صح الخلع ولا ترد عليها اه واقول ايضا ليس في كلام الكثر
 وغيره ما يقتضي ان هذا الفرع حيلة لما تقدم حتى ودع له ما ذكر وانما هو حيلة لقهره في حل الاشياء قال
 لها ان لم تهني صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه نو ما لم يوافقها بمهرها ثم ترد بعد اليوم في
 المهر ولا حث اه وفي مناقبات الاشياء عن القسوة له أي لعدم حقها الهبة ثلاث حمل احداها شرا شئ
 ملفوف من زوجها ما هو قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر شئ ملفوف قبل الهبة والثالثة
 الرأثل لان صغيرها قبل الهبة وفي الأخير نظر اه فليكن ما هنا حيلة أخرى فذلك تأمل وانما بحث فيها
 ذكر لعدم إمكان التوفيق اليوم وانما قبله للفقهاء لثبوت الرضا والزوج بعد مضي اليوم (قوله ورفعها لمن
 لا يشترط قبوله) أي الى قاض لا يرى ان قول الخلع عليه شرط لتام الخلو له كقضاء مالك (قوله لم يجز)
 قال في جامع الفصولين والحاصل ان القاض في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه
 وان اضر بغيره لم يكن ترك القياس في محل بضر بغيره ضررا يثبت له بالبيع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه
 الفتوى اه (قوله ومقتضى الخ) فيه تأمل (قوله لعدم تعدية الخ) اقول الانسب في التمييز ان يقال لانه
 منسب غير متعين انخرق في حكمه أي لان المنسب لا يضمن الا اذا قصد كوضع الحجر في الطريق (قوله
 ضمن) لانه جعل مباشر او في جامع الفصولين تفصيل حيث قال فلوا جرى المالحق ارضه جاز ان لا يستقر فيها
 ضمن ولو يستقر فيها ثم تعدى الى ارض حارة فلو تقدم له حارة بالكر والاحكام ولم يفعل ضمن كالأشياء على
 الحائط المائل والامام ضمن اه قال الرمي في حاشيته عليه اقول يعلم من جواب حادثة الفتوى ان تحتقن حارة بالوعة

حقال تسمع لتناقض الامام الذي ولاه
 الامام ولا ينفذ فكذا
 نائبه (صادر السلطان
 ولم يعين بيع ماله فلو عينه
 فكروا لان يأخذ الثمن
 طوعا وباعا ماله) بسبب
 المصادرة (صح) بعه
 لانه غير مكره كما صرف
 الاكراه (كالدائن اذا
 حبس بالدين فباع ماله
 لقضائه صح) اجماعا
 (خوفه) زوجها وغيره
 بالضرر حتى وهب
 مهرها لم يصح ان قدر
 على الضرب لانها
 مكرهه عليه (وان
 اكرهها على الخلع
 وقع الطلاق ولم يفسد
 المال لان طلاق المكره
 واقع ولا يلزم المال به لما
 قلنا ولو اختلف انسانا
 على الزوج ثم وهب
 المهر للزوج لم يصح
 قالوا وهو الخلية قلت
 انما تتم بقوله فيعلم
 حيلتها الا ان يقال انه
 يمكن الحال من مطالبته
 برفعه الى من لا يشترط
 قبوله (اتخذتبرا في ملكه
 او بالوعة فترتها حائط
 جاره وطلب جاره تحوله
 لم يجز) عليه ومقتضى
 انه يؤمر بالرفق فدعا
 لانه (وان سقط
 الحائط منه لم يضمن)
 لعدم تعديه انخرقه
 في ملكه فكان نسبيا
 ومضى في آخر الخبر انه لو سبق ارضه مسبقا لاحتجته فتعدى لجاره ضمن

عمر دار زوجته عماله بلانها العماره لها والفقهاء من علمها) لصحة أمرها (ولو) عمر (النفسه بلانها العماره) ويكون غاصبا العرصة
فيؤمر بالتفرغ لطلبها ذلك (ولها بلانها العماره لها وهو منقطع ع) (٤٩٣) في البناء فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن

وعنده ولايته والقول
لمنكره يمينه وفي أن
العمار لها أوله فالقول
له لانه هو المالك كما
أفاد شيخنا وتقدم في
الغصب (قال هذه
رضيعي ثم اعرف) بالخطأ
(وصدقته) في خطئه
(مله أن بتوجهها اذا
لم يثبت عليه بان قال)
أفاد بأنه لا يثبت الا
بالقول كقوله (هو
حق أو صدق أو كاذب
أو أشهد عليه بذلك
شهودا أو ما في نفسي
ذلك) من الثبات القضي
النا على الثبات النفسي
وهل يكون تكرار
اقراره بذلك ثباتا
خلاف بسيط في
البسوط وحاصله أن
التكرار لا يثبت به
الاقرار (ولو أخذ)
رجل (غيره فزعه
انسان من يده لم يضمن)
لانه سبب (وكذا اذا دل
الساقي على مال غيره
أو أمسك حمارا بين
عدوه حتى قتله) عدوه
للقنن (في يسمي انسان
قتله سلطان اذ وقع
الى هذا المال والى) تدفقه
التي (اطلع بذلك أو
أضربك تحسين فدفعه
لم يضمن) الدافع لاه

أوهت بناء جارا لم يسر الى أسه فقدم اليه بالحكم المتعاضد لا يسري اليه تأمل اه وبه يقيد اطلاق
قول المصنف لم يضمن ولا يساعى لما قدمناه من القول الحق به (قوله) عمر دار زوجته الخ على هذا التفصيل
عمارة كرمها وسائر أملاكها جامع الفصولين وفيه من العدة كل من بني في دار غيره بامرهم فالتأني لا امره ولو
نفسه بلا أمره فهو له وفيه لأن بضر بالبناء فممنع ولو بني لرب الأرض بلا أمره ينبغي أن يكون متبرعا كما
مر اه وفيه بنى المتولي في عرصة الوقف من مال الوقف فلا وقف وكذا لو من مال نفسه لكن للوقف ولو لنفسه
من مال فان أهدى فله والافلا وقف بخلافه حتى بنى في ملك غيره (قوله) والفقهاء من علمها لاه غير منقطع في
الاتفاق فيرجع عليها لصحة أمرها فصار كالأموال بقضاء الدين ز يلى وتظاهروا بان يشترط الرجوع وفي
المسئلة اختلاف وعساه في حاشية الرمي على جامع الفصولين (قوله) فالعمار له هذا لاه كماله فلو بعضها
له وبعضها لها فهي بينهما ط عن المقدسي (قوله) بلانها (قوله) فلو يذنها تكون عارية ط (قوله) فيؤمر
بالتفرغ) تظاهروا ولو كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض وبه أفتى المولى أبو السعود وفي الروم وهو
خلاف ما منى عليه الشارح في كتاب الغصب من أنه يضمن صاحب الأكرمية الأقل وقيمة الكلام عليه
هناك فراجع (قوله) بطلها) الاوضح قول الرمي ان طلبت (قوله) ولها) معطوف على نفسه أي ولو عمر الخ
(قوله) كما أفاد شيخنا أي الرمي في مسألة المنع وقال بعدممكن ذكر في الفتاوى اندالزي فيمنع من كتاب الغصب اذا
تصرف في ملك غيره ثم ادعى أنه كان بذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فانت وادعى أنه كان
بذنها أو أنكر الوارث فالقول للزوج كذلك في القضية اه فقتضاه أنه اذا عمر دار زوجته لها فانت وادعى أنه
كان بذنها يرجع في تركها ما أنتقوا وأنكر بقية الورثة ذنها أن القول قوله وجهه شهادة العرف الظاهر
له تأمل اه (قوله) وتقدم في الغصب) لم أرفيه وانما قدم فيه ما ذكرناه من الفتاوى اندالزيه أنفا (قوله) فله أن
يتوجهها والعذر في رجوعه عن ذلك أنه ما تخفى عليه فقد يظهره بعد اقراره بخطا والتأمل وهذه من المسائل
التي اغتفر ووافها التناقص فأفاده في المنع (قوله) وهل يكون الخ) هذه المسئلة وقعت في من شيخ الاسلام ابن
الشحنة فاقى بانه لا يكون بناءا لانه بعض معاصر به موقع نزاع طويل وعقد له الجاحلي بامر السلطان
فابى آل وال الامر الى أن عرضت التقول على شيخ الاسلام القاضي ذكر لمن يجوز بعن كتابنا فاجاب بأن
صرح بهذه الأقوال ونطوقها أن الثبات لا يحصل الا بقوله هو حق أو نحوه وليس في صريحها أن التكرار كذلك
نعم يؤخذ من قول البسيط ولكن الثابت على الاقرار كالجتهد بعد العقد انه اذا أقر بذلك قبل العقد أقر به
بعده يقوم مقام قوله هو حق ونحوه وقدمت الكلام على ذلك ببسوط في كتاب الرضاع فراجع (قوله) خلاف
بسيط في البسوط الخ) قد علمت أنه ليس في البسوط بيان للخلاف وأن المفهوم منه أن التكرار يثبت به
الأصرار فقول الشارح لا يثبت صوابه حذف لا ولو قال صريح القول أن التكرار لا يثبت به الأصرار كان
أحسن (قوله) لانه نسب) أي التزعم وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو هو به فلا يضاف
اله التلف كما إذا حل قبل العبد فأتى ز يلى (قوله) أو أضربك بحسن) أي كما ذكرنا فلو قاله أحبسك شهرا
أو أضربك بضر بافهوضا من لان دفع المال لغيره لا يجوز الانجوف التلبيك لكن تقدم في الاكرامان أمر
السلطان اكرام تأمل (قوله) فدفعه) أما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد ط (قوله)
لاه منكره) قال العلامة المقدسي فلو ادعى ذلك أي الاخذ منه كره لاهل يكتفي منه ما عين أم لا يضمن
برهان يحتاج الى بيان جوى أقول يقتضى كونه أمنا انه يصدق بالعين لا وادى الهلاك تأمل (قوله)
الاجازة تلحق الافعال) هذا هو الصحيح وتقدم الكلام عليه أوائل كتاب الغصب (قوله) فأما المالك
غصبه) الذي في العبادية وغيره غصب شيئا وقبضه فأجاز المالك قبضه الخ وهو أنسب من قوله غصبه

منكره (قال) تركت دعوى على فلان وفوتت أمرى الى الاستحالة لا سمع دعواه بعده) أي بعد هذا القول ذكره في القضية (الاجازة تلحق
الافعال) على الصحيح (فلو غصب عينا انسان فأجاز المالك غصبه صح) أجازته ويستند (فيما الغاصب عن الضمان) ولو انتفع به فأمه بالحفظ

(قوله لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظ) مفهومه انه لم يتغير بغير ما يحرم الا بالمراد ان المراءاة انما انتفع به ولم
على الانتفاع كالو غصب ثوبا قبله فاذا امر بالحفظ لا يبرأ حتى يتغيره بمحفظه مالم يزرعه قبل الامر وحفظه
فأمره بالحفظ والظاهر انه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع بعد الامر بتدخلف مالم يزرعه قبله هذا ما انفرد
وأعاد ط نحوه (قوله وضع منجلا) بكسر الميم ما يحصد الزرع مغرب (قوله قيد اتفاق الخ) مسمى علمه
المصنف في المنع أيضا والعنى تعالز بلغي ومقتضى ما قدمه الشارع في الذبايح انه لا احتراز حتى قال
وتشترط التسمية حال الذبح أو الرمي ليدبر أو الأرسال أو حال وضع الحديدة لجوارح أو حتى اذا لم يضعه عليه طلبه
اه وانظر ما كتبناه هناك وفي كتاب الصيد (قوله كره تحريما) لما روى الاوزاعي عن واصل بن ابي حنيفة
عن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم الشاة الذكرا والانشين والقبل والقعدة والمارء والمائة
والدم قال او حنيفة الدم حرام وأكره الستة وثلاث لقوله عز وجل حرم عليكم الميتة والدم الاية فلما تناهوا
النص قطع تحريمه وكره ما سواه لانه مما استخذه الانفس وكرهه وهذا المعنى سبب الكراهية لقوله تعالى
وحرم عليهم الخبائث زبلى وقال في البنايع آخر كتاب الفنايع وما روى عن مجاهد في المراءاة كراهية
التحريم بدليل انه جمع بين الستة وبين الدم في الكراهية والدم المسفوح محرم والمروى عن ابي حنيفة انه
قال الدم حرام وأكره الستة فأطلق الحرام على الدم وسعى ما سواه مكره والآن الحرام المطلق ما ثبت حرمة
بدليل مقطوع به وهو المفسر من الكتاب قال الله تعالى وأدما مسفوحا وان بقدا لاجاع على حرمة وأما حرمته
ما سواه من الستة فثبت بدليل مقطوع به بل بالاحتياط وظاهر الكتاب التحمل للتأويل والحدث فلذا
أفصل فسمى الدم حراما ومكرهها اه أقول وظاهر إطلاق المتن هو الكراهية (قوله وقيل تنزيها) قاله
صاحب الفتحة فانه ذكر ان الذكرا والقعدة وطبخ في المرققة لا تكره المرققة وكره هذه الاشياء كراهية تنزيه
لا تحريم اه واختار في الهبانية ما في الفتحة وقال ان فيه فاذن من احدهما ان الكراهية تنزيهية والاخرى
نه لا يكره كل المرققة والدم اه نقله عنه ابن الشحنة في شرحه وأقره (قوله والاوّل اوجه) لما قدمناه
من استدلال الامام بالآية وايضا فكل ما صاحب الفتحة لا يعارض ظاهر المتن وكلام البنايع (قوله من
الشاة) ذكر الشاة اتفاقا لان الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات (قوله الحياء) هو الفرج من
ذوات الخلف والظلف والسباع وقد قصر قاموس (قوله والقعدة) يضم الغين المعجمة كل عقدة في الجسد
أطرافها شمس وكل قطعة ضلعة بين العصب ولا تكون في البطن كافي القاموس (قوله والدم المسفوح) اما
الباقى في العروق بعد الذبح فانه لا يكره (قوله في بيت) وقيل بيت اخذ كره في المنع وهو
ويكره أجزا من الشاة سبعة * فلهذا فقد أوجبه الله تعالى بالعدد
(قوله فقل ذكرا الخ) كذا في النسخ وعليه فالمعدودة والظاهر ان أصل البيت حماد كراخ (قوله وقال
غيره) أي بطريق الرمز ومثله قولي ان الذي من المذكري * بمجموع حروف تخفف مدغم
(قوله اما ذكبت) بالنساء الجهول والتاعلمة التائب (قوله واقطة) قديم بعضهم بغير لطة الذي
فليس للقاضي اقراضه القول لهم لا يجوز التصديق ما يلب يضعها في بيت المال لان الاقراض قرب من الذي ليس
من أهل القرب اه وأطلق في اقراضه القصة فمثل اقراضهم من اللقط وغيره وقول العزم من اللقط الظاهر
انه غير قيد تأمل (قوله بشرط تضمنت في القضاء) حيث قال من ملي مؤمن حتى لا وصى ولا من يقبله
مضار بقولا مستغلا شرعا وقوله حيث لا وصى ذكره صاحب العر محتا فوه كلام يعلم من محله (قوله
بخلاف الابالخ) فان أقرضوا من العزم عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة
تحرق ونهب فمما زانها مخر كذا ذكره الشارح في القضاء وما ذكره المصنف من أن الأب لا وصى
لا كقاضى هو أحد قولين معصين وعليه المتن فكان العتد كما أقام في العر (قوله الا اذا أنشدها الخ)
ذكره المزي بن علي بصيغة ينبغي والظاهر انه محتمل لكنه وهم انه لا يصح انما يحرم صاحبها كقاضى مع انه
لا يمكن إلحاق الاقراض بالتصدق الا اذا قلنا بالضمان (قوله فاقراضه أولى) أي اقراضه من فقير بلغي
(قوله وظاهر توجيه الخ) عبارة المنع وظاهر التوجيه المفهوم من كلام الامام قاضى خان ان المراد بالشركين
لان من الشركين من لا يعذب كذا في الثانية وظاهر توجيهه ان المراد

هذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة لمن يكون مشركا في عمره ثم يحتمل به الحسنى أو لأطفال المشركين فانهم مشركون شرعا وانما ثبت
أن البعض لا يعذب وهي سالتة محرمة لم تصدق الموجبة الكلمة القائلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد أورد هذا القدر على غير هذا الوجه
ابن زهبان فقال وهل قائل لا يدخل النار كافرا ولكن بالموثقين فبحر قال ومعه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ورسوله
ولا ينفعهم قال تعالى فلم يك ينفعهم اعانتهم لما رأوا بأسنا ويجوز اليت معنى آخر وهو أن (٤٩٥) عمارا خربت القائلون بأمرها

وهم مؤمنون في البيت
سؤال ابن السخنة
وعندي أن هذا مما
ينكر ذكره والتلفظ
به ولا ينبغي أن يدون
ويسطر ولا يقبل تأويل
قائله انتهى قلت هذا
مع وضوح وجه تكلم
فيه فكيف الأول فلا
تقبل ثم رأيت شيخنا
قال قد قضى بنقله على
نفسه بالانكار وأنه
ما كان له أن يدونه وقائه
التوفيق (صلى) حشفته
ظاهرة بحيث لوراء
انسان ظننه محتونا ولا
تقطع جلد قد كرهه الا
بشد بد آله ترك على حاله
كسبه أسلم وقال أهل
التنزيل لا يطبق الختان
ترك أيضا (ولو) ختن ولم
تقطع الخلقة كلها
ينظر فإن قطع أكثر
من النصف كان ختانا
وانقطع النصف قيا
دونه لا يكون ختانا
يعتبه لعدم الختان
حقيقة وحكا (والاصل
أن الختان) كإمام
في الخبر (وهو من شعائر
الاسلام) وخصائصه
(فلا) اجتماع أهل بلدة

في الشرط المذكور الجميع فلذا قال في تعليقه لأن من المشركين من لا يعذب فيمكن أن يراد بهذا البعض من
يصدق عليه المشرك في الجملة الخ فتنبه (قوله) بهذا البعض أي الذي ثبت علمين من التعبدية (قوله) فانهم
مشركون شرعا أي بطريق التعبدية منع الملقى أنهم يعلمون شرعا معاملة آياتهم ما حكمهم في الاخره نفسه
أقوال عشرة أحدها أنهم خدم أهل الجنة والمشهور عن الامام التوفيق (قوله) لم تصدق الموجبة الكلمة أي فلا
يبحث لا على الإطلاق على كون المشركين جمعا معذبين ولم يتحقق منع أي جلال على الاستغراق (قوله)
وهل قائل أي هل يوجد قائل والجملة بعده مقول القول وكفر فاعل يدخل (قوله) في البيت سؤال (ان) وهما
عند دخول النار كافر ودخول المؤمن النار (قوله) ولا يقبل تأويل قائله مقتضاه أنه يحكم عليه بالكفر
وفيه نظير لما قررناه لو كان وجوده وجوب الكفر وجه واحد عنقه فعلى الفتى الملل مانع ولا يسامع عند وجود
القرينة كإرادته الانغاز والتعبد كقوله عليه الصلاة والسلام لا امرأ حان الحنة لا يدخلها عجزوز (قوله)
قلت هذا أي ما في الشرط الثاني (قوله) وكف الأول أي ما في المتن المساوي لما في الشرط الأول (قوله) ثم
رأيت شيخنا قال أي معترض على المصنف في حاشية المنع حيث نقل كلام ابن السخنة فاصبر في نقله لكلام
ابن السخنة وقد قضى ونفسه المصنف فانهم لكن كان ينبغي التماس أن يصرح بأن المصنف نقل كلام ابن
السخنة حتى يتبين مرجع الضمائر (قوله) أنه بعد الهزلة فعل ما ض من الأيلا والمجلة صفة لتشديد (قوله)
وقال أهل النظر أي المعروف منع (قوله) وحكا الحكيم يقطع الاكروم ويحسد ط (قوله) حاربهم
الامام كانوا تركوا الاذان (قوله) ووقته أي ابتداء وقته مسكين ووقته المستحب كما نقل عن شرح بابكر
على الكثر (قوله) غير معلوم أي غير مقدر عند وقد عدل الشارح عما جزم به المصنف كالكتبة يكون المتن
جار يلقى قول الامام كعادته المتون (قوله) وقيل يسع لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغها مؤمرا بالختان حتى يكون
أبلغ في التنظف قاله في الكافي زاد في خزانة الكل وان كان أصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس
به وقيل لا يكتفى حتى يبلغ لانه الطهارة ولا يجب عليه ط (قوله) وقيل عشر لانه إذا أمر بالصلاة اذا بلغها
(قوله) وهو الاشبه أي بالفقير يلي وهذا من صنع التصحيح (قوله) وقال أوحيفة (الخ) الظاهر أنه لا يخالف
ما قبله بناء على قاعدة الامام من عدم التقدير فيما لم يرد به نص من المقدرات وتصور بعضها الى رأى تأمل ونقله
عن الامام تأييدا لاختاره أولا فلا تكرار فانهم (قوله) عنهما أي عن الصالحين (قوله) وختان المرأة
الصواب خفاض لانه لا يقال في حق المرأة ختان وانما يقال خفاض جوى (قوله) بل مكروه للرجال لانه
أن في الجاهل يلي (قوله) وقيل سنة جزم به التنازع مع ملازمة نص على أن الخنثى يحنن ولو كان ختانه لم كرمه
لم يحنن الخنثى لاحتمال أن تكون امرأة ولكن لا كسنة في حق الرجال اه أقول ختان الخنثى لاحتمال
كونه رجلا وختان الرجل لا ترك فلذا كان سنة احتسابا ولا ينفذ ذلك سنة المرأة تأمل وفي كتابه الطهارة
من السراج الواجب اعلم أن الختان سنة عند نال الرجال والنساء وقال الشافعي واجب وقال بعضهم من نال الرجال
مستحب للنساء لقوله عليه الصلاة والسلام ختان الرجال سنة وختان النساء مكروه موقوف على ما يصدق ذكران
فان كانا غلبين ختانا ولو أحدهما فقط ختن ناقصو يعرف العامل بالبول والانتشار والخنثى المشكل يحنن من
الفرحين بل يعق البقي وأخره ختان الصبي على أسنان لم يكن له مال والصيد على سبعة ومن بلغ غير ختنوا أخره
الحاكم عليه من مات فهو هدر لولته من فعل ما دون فيه شرعا اه ملخصا (قوله) وفي الرسل الخ) صريح في أن

على تركه كمالهم الامام فلا ترك الا لعذر وغير شيخ لا يطبقه ظاهر (ووقت غير معلوم) وقيل سبع سنين كذا في المتن وقيل عشر وقيل
أصفا بثلث عشرة سنة وقيل العبرة بطهارة وهو الاشبه وقال أوحيفة لا علم بوقته لم يرد عنه ما يقضى فلذا اختلف المشايخ فيه وختان
المرأة ليس سنة بل مكروه للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي من ولده محتونا من الاتباع عليهم الصلاة والسلام فقال * وفي الرسل محتونا
لمرأة خلقه * ختان وتسع طيوسا كالم

وهو ذكرها بثبت ادريس
يوسف
وحظلة عيسى وموسى
وآدم ونوح شعيب سام
لوط وصالح
سليمان يحيى هود يس
خاتم ويجوز ذكر الصغير
وبط فرحته وغيره من
المداواة للصحة و
يجوز فصلها بهم وكما
وكل علاج فيه منفعة لها
وجاز قتل ما يضر منها
ككلب عقور وهره
نضر (ويذكرها) أى
الهره (نحبا) ولا يضرها
لأنه لا يشد ولا يجرها
وفي المتغير بكرة مارق
جرادوقل وعقرب ولا يمس
بأرق حطبها فمثل
والقاء القملة ليس بأدب
(وجازت السابقة
بالفرس والابل والأرمل
والرأى) لغير ناض
لجهاد (ورم شرط
الحمل من الجنين)
الأذا أدخل مجالا
بشرطه كما مر في الخطر
(لا) يحرم (من أحد
الجنين) استحسانا
ولا يجوز الاستئاق في غير
هذه الأربعة كالقتل
بالحمل وأما بالجل
فيجوز في كل شيء وعلمه
في الرأى (ولا يسلى
على غير الأنثى ولا على

ساما وحظلة مرسلان (قوله ثبت ادريس) بلاتون كسام وهود * قبل السبب في الخلق
ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام ابلى بالتربيع بذبح ولده أحب أن يجعل لكل واحد ترو يعاقبهم عضو
وارا قدم وابلى بالصبر على اسلام الاباء أبناءهم تأساه عليه الصلاة والسلام وقد اختار ابراهيم عليه السلام
وهو ابن ثمانين سنة وأما وعشرين والاول أصح وجمع بأن الاول من حين النبوة والثاني من حين الولادة
واختار بالقدم اسم موضع وقيل آلة الخصار وقد اختلف الرواة والحفاظ في ولادة نيسا صلى الله عليه وسلم
محتوا ناول يصح فمضى وأما الذي في رد قول الحاكم أنه تارت به الرواية وقد ثبت عندهم ضعف الحديث
به وقال بعض المحققين من الحفاظ الأشبه بالصواب أنه لم يوجد نحونا (قوله) وبط فرحته أى شقها من بطن
(قوله وغيره) أى غير المذكور من الكى والبطن (قوله وهره نضر) كما اذا كانت تاكل اللحم والسمك
زبلى (قوله) ويذكرها الظاهر أن الكلب مثلها تأكل (قوله بكرة مارق جراد) أى تحمر بما مثل القمل
البرغوث ومثل العقرب الحسنة ط (قوله والقاء القملة ليس بأدب) لأنها تؤذي غيره وورث التسليم فيه
تغذيب لها مجموعها ط أما البرغوث فيعيش في القرب (قوله وجازت السابقة) أى بشرط أن تكون القاذبة
مما يحتملها الفرس وأن يكون في كل واحد من الفرس احتمال السبق أما اذا علم أن أحدهما يسبق لاحتالة
فلا يجوز لأنه اعتباط لا للحاجة إلى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الاعتباط المبالغة في نفسه بشرط
لا منفعه فيه فلا يجوز اه زبلى (قوله والرأى) أى بالسهم (قوله لغير ناض للجهاد) أفاد أنه مندوب
كما صرح به في الخطر وأنه لا تلحق مكرهه وأما حديث لا تحضر الملائكة شيا من الملاهي سوى النضال أى الرأى
والسابقة والظاهر أن نسمته لهوا للشبهة الصورة تأمل (قوله ورم شرط الحمل من الجنين) بأن
يقول ان سبق فرسك فلا على كذا وان سبق فرسك فى عليك كذا زبلى (قوله الا اذا أدخل مجالا للناس)
أدخلا صورته أن يقول ان اثنين سقتنا فالما لا نك وإن سقناك فلا شى لنا عليك ولكن الشرط الذى
شرطه بينهما وهو أنهم سابق كنهه الفعل على صاحبه باقى عاله فان غلبها أخذ المالك وان غلبه فلا
شئ لها عليه وأخذها ما غلب المالك المشروط لمن صاحبه زبلى (قوله بشرطه) وهوان يكون فرس
الحمل كقول الفرس بما يجوز أن يسبق أو يسبق (قوله ولا يجوز الخ) فاه الزبلى ومثله في الخافية والخفية
وغيرها لكن جزمنا شارح في كتاب الخطر والاحتياط أن البطل والجار كالفرس وعزاه إلى المتن والجمع
قلت ومثله في الخطر والمواهب وغيرهما وأقر ما اصنف هناك خلافا لما ذكره هنا وتقدم بحكم الكلام عليه
في كتاب الخطر فرأه (قوله ونعماه في الرأى) حسد كراهة لوفاء واحد من الناس لجماعة من الفرس
أو لثنين من سبق فله كذا من مال نفسه أو قال الرما من أصاب الهدف فله كذا حاله من باب التنقل فإذا
كان التنقل من بيت المال كسلبه ويحوز فخطئ فخالص ماله وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل
وشرط القيس منهم جعل جائزا لم يكن من الجنين على ما ذكرنا في الخليل اذا تعارض البابين يرجع إلى تقوية
الذين وإعلاء كلمة الله تعالى والمراد بغيره أن لا يكون في باب السابقة الخ دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب
من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه اه (قوله ولا يسلى على غير الأنثى الخ) لأن في الصلاة من التعظيم
مالم يس في غيرهما من الدعوات وهي زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يلبى ذلك عن تصور من خطايا
والزوب الانبعاث بان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم لأن فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلى
واختلف هل تكرم على وتزبها أو خلاف الأولى وصحهم النور في الأذكار الثاني لكن في خطبة شرح
الإشهاد لغيره من صلى على غيره أم ثم وكروه هو الصحيح وفي السمتي وحديث صلى الله على آل أبي أوفى الصلاة
حقه فله أن يصلى على غيره ابتداء أو العز فلا اه وأما السلام فنقل القاتني في شرح جوهرة التوحيد عن
الامام الحارثي أنه في الصلاة فلا يستعمل في القاتن ولا يقربه غير الأنثى فلا يقال على عليه السلام وسواء
في هذا الإجماع والأموارات الا في الحاضر فيقال السلام أو سلام عليك أو عليكم وهذا مجمع عليه اه أقول ومن
الحاضر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والظاهر أن العلة في منع السلام ما لا النور في علة منع الصلاة

على غير الملائكة إلا بطريق

التبع) وهل يجوز
الترحم على النبي قولان
زيلي قلت وفي الأخيرة
أنه يكره وجوزه
السوطي تعالى استقلالاً
فليكن التوفيق وبالله
التوفيق (وتسحب
الترضى للصحة) وكذا
من اختلف في نبوته
كذى القرنين ولقمان
وقيل يقال صلى الله على
في شرح المقدمة للقرماني
(والترحم لتابعين
ومن بعدهم من العلماء
والعابد وسائر الأخيار
وكذا يجوز عكسه) وهو
الترحم للصحة والترضى
لتابعين ومن بعدهم
(على الرابع) ذكره
القرماني وقال الزيلي
الاولى أن يدعو للصحة
بالتابعين وللتابعين
بالرحمة ولن بعدهم
بالمفردة والتجاوز
(والاعطاء باسم التبرؤ
والمهرجان لا يجوز) أي
الهدايا باسم هذين
اليومين حرام (وأن
قصد تقطيعه) كما
يعظمه المشركون
(يكفر) قال أبو حفص
الكبير لو أن رجلاً عبد
الله تحسب سنة ثم أهدي
لمشرك يوم التبرؤ

أن ذلك شعار أهل البدع ولا ن ذلك بخصوص في لسان السلف بالإنشاء عليهم الصلاة والسلام كأن قولنا
عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال لمحمد عز وجل وأن كان عزيراً جليلاً ثم قال القفاي وقال القاضي عياض
الذي ذهب إليه المحققون وأميل إليه ما قاله مالك وسفيان واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين أنه يجب
تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء بالصلاة والتسليم كما يخص الله سبحانه عند ذكره بالتفديس
والتزويج وذكر من سواه بالقرآن والرضا كما قال الله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان وأضافوا أمرهم بكن معروفات الصدور الأولى وأما أحده الرافضة في بعض
الأئمة والتشبه بأهل البدع منهي عنه فصب مخالفتهم اه أقول وكراهة التشبه بأهل البدع مقررة عندنا
أما لكان لا مطلقاً في المنع وفيما صدق التشبه بهم كإقدمه الشارح في مفردات الصلاة (قوله قولان)
قال بعضهم لا يجوز لأنه ليس فيه ما يدل على التعليل مثل الصلاة ولهذا يجوز أن يدعى بغيره الأنبياء والملائكة
عليهم السلام وهو من حرم قطعاً فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنينا عن هذه الصلاة فلا حاجة إليها وقال
بعضهم يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان من أشوق العباد إلى من يدرجه الله تعالى ومعناها في الصلاة فلم
يوجبنا منع من ذلك زيلي والصحيح الجواز كذا كره الزيلي في كتاب الصلاة وقال في الصبر وروى عن بعض
المشايخ أنه قال ولا يقول أرحم محمد أو كثر المشايخ على أنه يقوله لتوارث وقال السرخسي لأبأس به لأن الأثر
ورده من طريق آخر ربه وإن علس ولأن أحداً وان جلد قدره لا يستغنى عن رحمة الله تعالى اه (قوله)
وجوزه السوطي تعالى استقلالاً أي مضموماً إلى الصلاة والسلام لا وحده فيكون اللهم صل على محمد وأرحم
محمد ولا يجوز أرحم محمد بدون الصلاة (قوله فليكن التوفيق) أي يحمل القول بالجواز على التبعة والقول
بعلمه على الابتداء ومخالفة ما في الصحيح قال ويحل الخلاف في الجواز وعدمه أعلاه وفيما يقال مضموماً إلى
الصلاة والسلام كأنه شيخ الإسلام أن يخرج فلان انصرفوا على أنه لا يقال ابتداء رحمة الله اه قال ونبني أن
لا يجوز غفر الله له وساحم لم يقم إمامهم نقض اه أقول وكذا عطفناه وإن وقع في القرآن لأن الله تعالى
أن مخاطب عبده عاذاً لا يليق أن مخاطب الرعية لا مرء بما تخاطبهم به الملائكة ولم أر من تعرض للترحم على
الملائكة فلما راجع (قوله) وسحب الترضى للصحة لأنهم كانوا يلقون في طلب الرض من الله تعالى ويحتدون
في فعل ما يرضونه ورضون بما يلحقهم من الابتلاء من جهته أشد أضافهؤلاء الأخ بالرضا وغيرهم لا يليق أن نأثم
ولو أنفق مل الأرض ذهباً زيلي (قوله) وكذا من اختلف في نبوته قال النووي والذي أراه أن هذا أي الدعاء
بالصلاة لأبأس به وأن الأثر يرجع أن يقال رضى الله عنه لا مرء بغيره إلا بما لم يثبت كونها نبيين أو نواظر
قول المتن ولا يصح على غير الأنبياء والملائكة وكذا كلام القاضي عياض السابق أنه لا يدعى بالصلاة لكن
ينبغي عدم إثارته لشبهه الاختلاف (قوله) وقيل يقال (النع) أي تكون الصلاة عليه تعافىكون بمخالاف فيه
وهو وجهه كما لا يخفى على النية (قوله) والعباد بالضم جمع عبد (قوله) وقال الزيلي (النع) لا يخالف ما قبله
الآفة قوله ولن بعدهم بالمغفرة والتجاوز (تمت) * يكره الحديث أن لقمان وذو القرنين ونا الكفل
أنبياءهم لا ونبني أن لا يسأل الإنسان عملاً إلا حقه أنه كان يقول كيف جبريل وعلى أي صورته النبي
صلى الله عليه وسلم حين رآه على صورة البشر بنى في ملكاً أم لا وأن الجنة والنار تروى الساعة فوز ول عيسى
واسماعيل أفضل أم إسحق وأيهما الذبيح وفاطمة أفضل من عائشة أم لا وأبو النبي كائن على أي دين وما دبر إلى
طالب ومن المهدي إلى غير ذلك مما لا يحجب معرفته ولم يرد ذلك كلف به ويحجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسماء
مغلطة فلا يجوز أن يقال أنه قدير غير مبسكين فيردطو بل ويجب تعظيم العرب خصوصاً أهل الحرمين
خصوصاً أولادهم الجبرين والأنصار خصوصاً أولادنا خلفاء الأربعة مقدسي عن خزنة الأكل (قوله) والاعطاء
باسم التبرؤ والمهرجان) بأن يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر ط والتبرؤ أول الربع والمهرجان
أول الخريف وهما يومان يعظمهما بعض الكفرة ويتهاونون بهما (قوله) ثم أهدي لمشرك (النع) قال في جامع
القصولين وهذا بخلاف ما لو اتخذ مجوس دعوة خلق رأس ولم يضر مسلم دعوة قاهدي المشيا لا يكفر وحكي

يريد تعظيم اليوم فقد تفرج حبله (٤٩٨) اه ولواهدى السبل ولم يرتفع يوم بل جرى على عادتنا الناس لا يكفرو وينفي

أن واحدا من مجوس سريل كان كثيرا المال حسن التعهد المسلمين فالتحق دعوة لخلق رأس ولده فهددوه
كثير من المسلمين وأهدى بعضهم اليه فتوق ذلك على مقتهم فكتب إلى أستاذه على السخدي أن أدرك أهل بلدك
فقد ارتدوا وشهدوا شعار المجوس وقص عليه القصة فكتب اليه أن اجابه دعوة أهل النعمة مطلقة في الشرع
ومجازاة الاحسان من المروءة فوافق الرأس ليس من شعار أهل الضلالة والحقم كرمنا المسلم بهذا القدر لا يمكن
والأولى المسلمين أن لا يوافقوه على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرح والسرور اه (قوله والتعظيم) عبارة
الزبلي والتعظيم تشديد العين (قوله ولا بأس) من الوسوسة أي لاندفع عليهن جهة الشرع أو من الناس
وهو الجراء ما أي لاجراء في مباشرة لأنه أمر مشروع وفي هذا دلالة على أن فاعله لا يؤثر ولا يتأخر جوى عن
المفتاح اه ط أقول والقالب استعماله فيما تركه أولى (قوله القلائس) جمع قلسوة بفتح القاف ذات
الآذان تحت العمامة ط (قوله غير حر الخ) رد على مسكين حيث قال لفظ الجمع يشمل قلسوة والحرير
والذهب والقصة والكرباس والسوداء والجراء (قوله) ومع أنه عليه الصلاة والسلام لبسها كذا في بعض
النسخ ومنشأ في الدر المنثور أي لبس القلائس وقد عرفت المصنف والزبلي إلى الأخيرة وفي بعض النسخ وضع أنه
حرم لبسها أي قلائس الحرير والذهب تأمل (قوله) ونوب لبس السواد لان محمدا ذكر في السمر الكبير في باب
الغنائم حديثا يدل على أن لبس السواد مستحب وأن من أراد أن يجتهد في تعظيمه فبغى له أن ينقضها كورا
كورا فان ذلك أحسن من رفعها عن الرأس والقائما في الأرض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب العمامة
بين الكتفين وتغلمه في الزبلي (قوله) وقال يا كرم والأحر الذي في الزبلي ايا كرم والحرة فانها زى الشيطان
(قوله) ويستحب العمل الخ قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى اذا أتم على عبده أحب أن يرى أثر نعمته
عليه وأبو حنيفة كان يتردى رداء قيمته أو بعمامة دينار وكان يأمر أصحابه بذلك ويقول فان الناس ينظرون اليك
بعين الرحمة وتجد كأن لبس الثياب النفسية ويقول ان لبس نساج حواري فآزر نفسي كي لا ينظرون في غيري فقبل
الشيخ البس عمر رضى الله عنه كان لبس قصاص عليه كذا رقة فقال فعل ذلك الحكمة هي أنه كان أمير المؤمنين
وعمله يقتضونه ويرى ما لا يكون لهم مال فآخذون من المسلمين خيرة مخلصا (قوله) قيمته ألف دينار تبع
المصنف والذي في الزبلي ألف درهم (قوله) وللشباب العالم أن يتقدم الخ لأنه أفضل منه ولهذا يقدم في الصلاة
وهي أحد أركان الاسلام وهي ثالثة الايمان زبلي وصرح الرملي في فتاواه بمجره م تقدم الماهل على المالحث
أشعر بنزول درجته عند العامة لخالفه لقوله تعالى برفق الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات إلى أن
قال وهذا مجمع عليه فالتقدم ارتكبه معصية فعبر (قوله) فن يضعه أي يضع العالم (قوله) وهم أولوا الامر على
الأصم) أي من الأقوال في تفسير قوله أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولى الأمر منكم كذا كرم الزبلي وفي المنع
عن البرازية وقال الرنديسي حق العالم على الماهل وحق الاستاذ على التلميذ واحدا على السواء وهوان لا يفتح
الكلاب وقوله ولا يحل مسكاته وإن غلب ولا يرتفعه كلامه ولا يتقدم عليه في مشه وحق الزوج على الزوجة كذا
من هذا وهوان لا يفتح في كل مباح وعن خلف أنه وقعت زنة قاهر القلبة بالاعاق قبله فيه فقال خرم خبر
من خير غيرهم وشهرهم خرم شر غيرهم (قوله) جاز في الاصم وهو مروي عن أبي يوسف فقد قال يعجبني أن
تزين لي امرأتى كما يعجبني أن تزني لها والاصم أنه لا بأس في الحرب وغيره واختلفت الرواية في أن النبي صلى
الله عليه وسلم فعله في عمره والأصم لا فصل في المحظ بين الخصاب بالسواد قال عامة المشايخ أنه مكر وهو بعضهم
جوزوه مروي عن أبي يوسف ما لا جرة فهو سنة الرجال وسما المسلمين اه من مخلصا وفي شرح المشارق فلا كل
واختاره صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتره في معظم الأوقات ومنه هذان الصبغ الخفاء والوسمة حسن
كافي الخمانية قال النووي ومنهنا السجدة خضب الشب للرجل والمراد بصفرة أو حمرة وغيره خضابه بالسواد
على الأصح لقوله عليه الصلاة والسلام غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد اه قال الجوى وهذا حق غير الغزاة
ولا يحرم في حقهم لا هراب ولعله محل من فعل ذلك من العصابة ط (قوله) كما يجوز أن يأكل منكثا في الصم) قدما

أن يضعه قبله أو بعده
نفسا لشيء ولو شرب فيه
ما لم يشتره فله أن أراد
تعظيمه كفر وإن أراد
الأكل والشرب والتعظيم
لا يكفر زبلي (ولا بأس
لبس القلائس)
غير حرير وكرباس عليه
ابرم فوق أربع أصابع
سراجية وضع أنه حرم
لبسها (ونوب لبس
السواد وارسال ذنب
العمامة بين كتفيه إلى
وسط الظهر) وقيل
لموضع الخلويس وقيل
شبه (ويكره) أي
للبس جال كما حر في باب
الكراسيه (لبس
المعصر والمزعر) لقول
ابن عمر رضى الله عنهما
نهانا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن لبس
المعصر وقال اياكم
والأحر فانه زى الشيطان
وهو يستحب العمل وأما
الله الزينة بقوله تعالى
قل من حرم زينة الله
التي أخرج لعباده الآية
وخرج صلى الله عليه وسلم
وعله رداء قيمته ألف
دينار زبلي (وللشباب
العالم أن يتقدم على
الشيخ الماهل) ولو
فرسا قال تعالى والذين
أتوا العلم درجات فلا ترفع
هواها فمن يضعه يضع الله
في جهنم وهم أولوا الامر

لاروي أنه صلى الله عليه وسلم أكل متكاً يجمع الفتاوى (أخذته الزلزلة في بيته فقراى القضاء لا يكره بل يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل (وإذا خرج من بيته بها الطاعون فإن علم أن كل شيء) (٤٩٩) بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج

ويستحل وإن كان عنده أنه لو خرج نجساً ولو دخل أتى به كرهه ذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه حمل النهي في الحديث الشريف يجمع الفتاوى (فصيفي بلديس فيها غيره أفضه منه بر دأن يغزوليس له ذلك) براز يغويها (قضى المدون الدين الموجل قبل الحلول أو مات) فحل بموته (فأخمن تركه لا يأخذ من المراجعة التي حرت بينهما لا بقدر ماضى من الأيام وهو جواب المتأخرين) فتنة ومأقوى المرحوم أو السعود أفسد معنى الروم وعليه بالرفق للجائين وقد قنعته قبل فصل القرض والله أعلم (فرع) في آخر الكنز ينبغي لحاظ القرآن في كل أربعين وما أن يختم مر قوله أعلم

﴿كتاب الفرائض﴾

هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا حاجة بالاستسقاء لان الحق المألست أو عليه أو لا أو لا أو لا التبعية والثاني ما أن يتعلق

في الحظر أنه لا بأس به في المختار أي فتركه أولى وهذا إذا لم يكن عن تكبر والافهم (قوله لاروي الخ) الذي في جميع البخارى وغيره أنه عليه الصلاة والسلام قال لا أكل متكاً قال ابن حجر في شرح الشمايل عن القسائى قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم بأكل متكاً فليكن أخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد أنه أكل متكاً مرة فلم يصح فهو زائد مقبول وفرد هالما أخرج عن ابن شاهين عن عطاء بن يشار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم بأكل متكاً فنهاه وفسر الا كثرون الاتكاء لليل على أحد الجانبين لأنه يصير بالأكمل وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل قال المارجره الله وهو نوع من الاتكاء وفيه إشارة إلى أنه لا يختص بصفة بعينها اه ملخصاً به علم أنه انفتأه صلى الله عليه وسلم أكل متكاً فقدر كالمأهى عنه فليس فيه دليل على الخوازم ذكر بعض الشافعية أنه خاص به عليه الصلاة والسلام والأصح عندهم أنه عام قال العلقمي في شرح الجامع الصغير اختلف في صحة الاتكاء فقيل أن يتمكن في الجلوس لا لا على أى صفة كان وقيل أن عيل على أحد شقه وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الارض والاول والعبد وهو شامل للقولين والحكمة في تركه أنه من فعل ملوك العجم والمتعلمين وأنه أدعى إلى كثرة الأكل وأحسن الحيل لا كل الاقضاء على الوركين ونصب الركبتين ثم الخفى على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى وعلمه فيه (قوله وإذا أخرج من بيته بها الطاعون) المناسب إذا دخل لنسب ما بعده ط (قوله ليس له ذلك) هنا في غير الجملتين لان نفعه للحيات أكثر لو أبان للمهاد حيث كان بهذا الصفة ط (قوله قضى المدون الخ) فإذا كان المدون إذا كان مؤثراً لقضاء المدون قبل حلول الأجل يجبر الدائن على القبول كافي الخاتبة (قوله لا يأخذ من المراجعة الخ) صورته اشترى شيئاً بعشرة ثم باعها لا آخر بعشرين إلى أجل هو عشرة أشهر فإذا اقتضا بعد تمام خمسة أو مات بعدها يأخذ خمسة وبقية خمسة ط أقول والظاهر أن مثل ما لو أقرضه وبعه سلعة بشئ معلوم وأجل ذلك فخصه من غير السلعة بقدر ماضى فقط تأمل (قوله وعلة الخ) علة الخاتمة بالتأخير عن شبهة الإلحاق باب المراجعة بالحقيقة وقوجه أن الرجح في مقابلة الأجل لان الأجل وان لم يكن مالا ولا مقابلة شئ من الثمن لكن اعتبره مالا في المراجعة نأذا ذكر الأجل بمقابله ياد الثمن فلوا أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أحسنه بلا عوض والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض) مناسبتة للصيغة إنما أخت الميراث ولو وقعها في مرض الموت وقسمته الميراث بعده وإذا أخرجها من الفرائض جمع فريضة وهي ما يفرض على المكلف وفرائض الأبل ما يفرض كنت مختاض في خمس وعشرين وقدسى بها كل مقدور قيل أن نصيب الموارث فرائض لانهم مقدرة لأصحابها ثم قيل لهم بمسائل الميراث علم الفرائض والعالم به فرضي وفارض وفراض مغرب (قوله هي علم بأصول الخ) أي قواعد وضوابط تعرف أى تلك الأصول حق كل أى كل واحد من الورثة أى قدر ما يستحقه من التركة ولا يخفى أن من تلك الأصول الموصوفة بما ذكر الأصول المتعلقة بالنوع من الميراث والمجبل هي المصدق ذلك لا بدونها لانعرف الحقوق ولذا قالوا لان لهارة له بها لاجل أن يقسم فريضة وتدخل فله معرفة كون الوارث فراض أو عصة أو ذارحم ومعرفة أسباب الميراث والضرب والتحصين والعول والدون ذلك فافهم والمراد بالفرائض السهام المقدرة كما مر فيدخل فيه العصبان وذو الرحم لان سهامهم مقدرة وإن كانت بتقدير غير صريح وموضوع التركة وانما تصال الحقوق لأربابها وأركانها ثلاثة وارث وموزن وموزن وثلاثة موزن وثلاثة موزن حقيقة أو حكماً كفقوداً وتقديراً كجبن فيه غرة وو وجود وارثه عند موته حاشية أو تقديراً كالحمل والعلم بمجهزته وأسبابه وموانع استأنى وأصوله ثلاثة الكتاب والسننى ٢ ارث أم الام مشهادة الغير وإن سلمه واجاع الامة في ارث أم الأب بالاحتداد عمرضى الله تعالى عنه داخل في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا يدخل القياس هنا خلافاً لمن زعم في أم الأب

بالنمة وهو الدائن المطلق أو لا وهو المتعلق بالعين والثالث ما اختارى وهو الوصية واضطرارى وهو الميراث وسى فرائض (قوله في ارث أم الام شهادة الخ) أى بشهادتهما لدى عمر على نورب التي صلى الله عليه وسلم لا أم ولا مريدور ينهائى كتاب الله تعالى اه

وقد علمت جوابه واستمداد من هذه الاصول أقاده في الدر المنسق **(قوله)** لان الله تعالى قسمه (الاولي خذره كمال الزبلي لانه معنى الفرض تأمل **(قوله)** نفسه) أي ولم يفرض تقديره بالملك مقرب ولا يمسى من خلاف سائر الاحكام كالملاذ والاز كاهل وغيره فان النصوص فيها مجمله كقوله تعالى أقيموا الصلاة وآواز كاهل الله على الناس حج البيت وانما السنة يستلزم على **(قوله)** ثبوت بالنص لا غير (أراد بالنص ما يسئل الاجماع واحترزه عن القياس فانه لا يجرى في المواز لان لا مجال له في المقدرات لخصا وجه الحكمة في التخصيص فقد اردت أن آخر ثمة هذا عللة للعللة والاولي أن يقول أو لثبوت فيكون عللة ثانية لتسميته نصف العلم وقيل وجه التسمية غير ما ذكره وقيل لانه لا يدل على معناه فتصدق بأنه نصف العلم ولا نصف عن وجهه ثم اعلم أن ما ذكره من الأوجه مبنى على أن النصف يراد به أحد قسمي الشيء وإن كل شيء تحت نوعان أحدهما نصفه وإن لم يتحدد عددها ومنه حديث أحمد الطهوي ونصف الاعيان وقول العرب نصف السنة خضر ونصفها سمرأى تنقسم زمانين وإن تفاوتت عددتها وقول شرح وقد قيل له كيف أصبحت فقال أصبحت ونصف الناس على غضبان يراد بهم بين محكوم له راض ومحكوم عليه غضبان وقول الشاعر

أذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر راض بالذي كنت أصنع

وقول مجاهد المصنفة والاشتقاق نصف الموضوع أي له نوعان مطهر لبعض الباطن ومطهر لبعض الظاهر أقاده ابن حجر في شرح الأربعين **(قوله)** بالنص (أراد ما يملك الاجماع **(قوله)** أو بالشروري) أي الارث والاختياري كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية **(قوله)** وهل ارث الحمي من الحمي الخ) أي قبيل الموت في آخر زمن أجزاعه والاول قول زفر وشامخ العراق والثاني قول صاحبين وغيره ما لا خلاف فيما لو تزوج بأمة موروثة ولا وارث غيره فقال لها إذا مات مولاه فانت حرة فعلى الاول تنقذ لانه أضاف العتق إلى الموت والمات ثابت له قبله وعلى الثاني لا تنقذ لثبوت الملك بعد ما أورد في شرح الوهبانية وتظهر الثمرة أيضا لو علق الوارث طلباتها جعوت مولاهما كائنص عليه البصري عن السراجية أقول وبه تظهر فائدة تصويرها بالزوج والافتعليق العتق لا يتوقف على الزوجية تأمل **(قوله)** المتعذر الثاني (وكذا ذكر الطرابلسي في سبب الأشهر أن علته المعلوم تكن ذكر في الدر المنسق عن التارخانية أن الاعتماد على الاول **(قوله)** الخالصة الخ) صفة كائنة لان التركة في الاصطلاح حازكره المستمن الاموال صافعا عن تعلق حق الغير بعين من الاموال كما في شرح روح السراجية واعلم أنه يدخل في التركة الدية الواجبة للقتل الخطأ أو بالصلح عن العمد أو بانقلاب القصاص ما لا يعفو بعض الاولياء فتقتضي منه دين الميت وتنفذ وصاياه كما في النسخة **(قوله)** بعينها متعلق بقوله تعلق **(قوله)** كالرهن الخ) مثال العين التي تعلق بها حق الغير فذا رهن شيئا وسلمه ولم ينزل غيره فدين المرتبه مقدم على التجهيز فان فضل بعد مسمى صرف اليه **(قوله)** والعبد الحاني) أي في حصة مولاه ولا مال له سواء فلان المبتنى عليه أحق به من المولى لأن يفضل بعد أرض الحناية تنقذ * (نفسه) * لو كان العبد الحاني هو المرحوم قدم حق المبتنى عليه لانه أقوى لشوئه على ذمة العبد وحق المرتبه في ذمة الراهن ومتعلق بركة العبد لا في حصة ذكروه يعقوب باشا في حاشيته شرح السراجية السيد الشرف **(قوله)** والمأذون المدينون) أي فإذا مات المولى ولا مال له سواء قدم القرماء على التجهيز **(قوله)** والمبيع المحبوس بالثمن) كالواشترى عبدا ولم يقضه فليتقبل نقدا لثمنه فالبائع أحق بالعبد من تجهيز المشتري قال يعقوب باشا ما اذا كان المبيع في يد المشتري ومات عاجزا عن اداء الثمن فانه يبدأ برجوعه لا مطلقا بل اذا لم يتعلق به شيء من الحقوق اللازمة كما اذا كانت المشتري أو رهنه أو استولمها أو جنى ذلك المبيع على غيره فانه حينئذ لم يثبت له حق الرجوع مانع قوي حتى لو عجز المالكات وعاد إلى الرق أو قل الرهن أو فدى من الحناية فله الرجوع عز وال ذلك مانع اه ونقل مثله ط عن حاشيته عجم اذ على شرح السيد ثم قال وانظر هذه مع قولهم ان البائع أسوء للقرمائه عندنا اه أي فيما لا يقض المشتري المبيع ولم يذكر وانه الاخلاف الشافعي كما تقدم قبيل اخبار الشريط والظاهر أن ما ذكره هنا مأخوذ من كتب الشافعية فليست به **(قوله)** والدار المستأجرة) فانه اذا أعطى الاجرة

لان الله تعالى قسمه نفسه وأوجهه وضوح النهار بنسبه قلت وإنما ساء صلى الله عليه وسلم نصف العلم لثبوت بالنص لا غير وأما غيره فبالنص ثلاثة وبالقياس أخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة أو بالشروري وغيره بالاختياري وهل ارث الحمي من الحمي أم من الميت المتعذر الثاني شرح وهبانية (بدأ من تركه الميت الخالصة عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الحاني) والمأذون المدينون والمبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة

أولاً ثبات الأجر صارت الدار رحناً بالآخر سيد قال ط زائد في روح الشروع على ما ذكر العبد الذي جعل
 مهرباً في إقامات الروح وهو في يده ولا مال له سواء كان وجه تقديم على تجهيز الروح والمقبوض بالبيع
 القاسدا إقامات السائح قبل الفسخ أي فإن المشتري يقدم على تجهيز البائع (قوله) وإنما قدمت الخ أي حذره
 الحقوق المتعلقة بهذا الأمان والاصل أن كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة رمتي وتقدم على التجهيز
 والذي خرمه في العراج وكذلك سراح الكثر والسراجية بل حتى بعض سراح السراجية الاتفاق عليه فما
 ذكره مسكن من أن ذلك رايه وأن الصحيح تقديم التجهيز قال في الدر المنثور منظره قبل تعليمهم فيد أنه
 ليس بتركة أصلاً اه أي فلا رد على إطلاق المتن من أنه يبدأ من التركة بالتجهيز (قوله) بتجهيزه وكذا
 تجهيز من تركة من نفقته كولد مات قبله ولو لم يخطه وكذا زوجته ولو غنم على المعتمد رمتي (قوله) يوم التكفين
 كأنه يشير إلى أن قول السراجية يبدأ بتكفنه وتجهيزه من عطف العالم على الخاص (قوله) من غير تغبير
 ولا تبذير التغير هو التفسير والتبذير يستعمل في المشهور بمعنى الاسراف والتحقق أن بينهم ما فارقوه
 إن الاسراف صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي والتبذير صرفه فيما لا ينبغي صريحه الكرماني في
 شرح البخاري يعقوب وعليه فالنسب التعبد بالاسراف ببدل التبذير موافقاً لقوله تعالى الذين إذا أنفقوا
 لم يسرفوا ولم يقتروا وكانوا على الهدى (قوله) ككفن السنة أي من حيث العدد وقوله أو قدما كان
 يلبيح في حياته أي من حيث القيمة وأو يعني أو أو قال في سبكه الأثر من الاسراف نوعان من حيث العددين
 زائد في الرجل على ثلاثة أبواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة ما يكفن فيها قيمته تسعون وقبته ما يلبيح
 في حياته ستون مثلاً والتبذير أيضاً نوعان عكس الاسراف عدداً وقيمة اه وهذا إذا لم يوص بذلك فلا وصى
 تعتبر بالقد على كفن المثل من الثلث وكذا الورثة به أو أجنبي فلا بأس بالزاد من حيث القيمة لا بالعدد
 وهل للقرمها النعم من كفن المثل قولان والصحيح نعم رمتي أي فكفن يكفن الكفاية وهو من بان بغير حل
 وثلاثة للزوجة ابن كمال (قوله) أو قدما كان يلبيح في حياته أي من أوسط ثيابه أو من الذي كان يتزين به
 في الأعياد والجمع وإن بارات على ما اختلفوا فيه زلفي (قوله) ولو هلك كفننا الخ قال في سبكه الأثر وإذا نبش
 قبر الميت وأخذ كفنه يكفن في ثلاثة أبواب ولولا لنا أو إماماً دامطر ما ولا يعادله ولا الأصل عليه وان
 تفسخ بلف في ثوب واحد كذا من أصل ماله عندنا وإن كان عليه دين لأن يكون القرماء قد قبضوا التركة
 فلا يرد منهم وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون القرماء أو أصحاب الوصايا لأنهم أوجب ولا
 تجهيز الورثة على قبول كفن متبرع لأن فيه حقوق العارجم إلا أنا كان الورثة صفراً فاختاروا رأى الإمام مصلحة
 يقبل الآن يختار والقيام بأنفسهم فينبذهم وألبيح اه أي الآن يختار الكبار منهم تأمل (قوله) ويقدم
 دين الصحة) هو ما كان ثابتاً بالسيئة مطلقاً أو بالأقرا في حال الصحة وقد روي بعضه على بعض كدين لأجنبي على
 مكاتب مائة عن وفاة يقدم على دين المولى وكل دين الثابت على نصراني بهذه المسألة فانه مقدم على الثابت
 بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافراً كان
 شهودهما كافراً أو شهود الكافر فقط أما إذا كان شهودهما مسلمين أو شهود الكافر فقط فلهما سواء
 كافي حاشية العر لم يزل من كتاب الشهادات فافهم (قوله) على دين المرض) هو ما كان ثابتاً باقراره في مرضه
 أو فيما هو في حكم المرض كإقراره بخرج للبارزة أو أخرج للقتل قصاصاً أو ليرحم ط عن عجم زاده (قوله)
 إن جهل سببه) أما إذا علم أن مرضه بدين علم بثبوته بطريق العائنة كما يجب بدلائل مال ملكه أو
 استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة أن قد علم وجوبه بغير إقراره قلنا ليسوا ما في الحكم اه سيد (قوله)
 وأما دين الله تعالى الخ) مختار قوله من جهة العباد وذلك كلز كذا والكفارات ونحوها قال الزيلعي فانه ان سقط
 بالوت فلا يلزم الورثة أداؤها إلا أن أوصى بها أو تبرعوا بها هم من عندهم لأن الزك في العبادات فيه المكلف
 وفعله وقد فاته عونه فلا يتصور بقاء الواجب اه ونعم فيه أقول وظاهر التعليق أن الورثة لا تبرعوا بها
 لا يسقط الواجب عنه لعدم التيقنه ولأن فعلهم لا يقوم مقام فعله بدون إذنه تأمل (قوله) من ثلث الباقي أي

وأما قدمت على
 التكفين لتعلقها
 بالمال قبل صبرونه
 تركة (بتجهيزه) يوم
 التكفين (من غير تغبير
 ولا تبذير) ككفن السنة
 أو قدما كان يلبيح في
 حياته ولو هلك كفته
 فلو قبل نفسه كفن
 مرة بعد أخرى وكله من
 كل ماله (ثم) تقدم
 دينه التي لها مطالب
 من جهة العباد ويقدم
 دين الصحة على دين
 المرض إن جهل سببه
 والأفسان كما بسطه
 السيد وأما دين الله
 تعالى فإن أوصى به
 وجب تنفيذ من ثلث
 الباقي

القاضل عن الحقوق المتقدمة من دين العادقانه يقدم الواجب مع دين الله تعالى لانه تعالى هو الحق وتعين
 الفقراء كافي البراءة (قوله) ثم تقدم وصيته) أي على القسمة بين الورثة قال الزبلي ثم هنالك تقدم
 على الورثة في المعنى بل هو شر بل لهم حتى اذا سلمه شيء سلم للورثة مضغها أو أكثر ولا بمن ذلك وهذا ليس
 بتقدم في الحقيقة بخلاف التجهيز والدين فان الورثة والموصى به لا يأخذون الا ما فضل عنهما (قوله) ولو مطلقه
 على الصبي (كذا قاله السيد وغيره) ثم قال وقال شيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينه كانت مقدمة عليه
 وان كانت مطلقة كان وصي ثلث ماله أو ربعه كانت في معنى الميراث لسويعها في التركة فكيف يكون الموصى به
 شر بكالورثة لا مقدما عليهم وبل على شوع حقه فيها حتى الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية ادعى الحق
 واذا نقص نقص عن حاجتها اذا كان ماله حال الوصية مثلاً ألفاً صار ألفين فله ثلث الألفين وان انعكس فله
 ثلث الألفاء قال الاكل ولعل الصواب معه بان التقديم اعنا تصور فيه يجعل حق الموصى به متعلقا بالصورة
 والمعنى اذا خرج من الثلث ففتح تعلق حق الوارث بصورة فكان ذلك تقدماً على الورثة واما اذا كانت مطلقة
 فلا تصور هناك التقديم اهـ (قوله) خلافاً للاختلاف في الاختيار) أي من قول شيخ الاسلام المتقدم ونصه فان
 كانت الوصية بين تعبيران الثلث وتغذوان ثابت بجزء شافع كالثلث والرابع فالموصى به شر بل للورثة بزيادة
 نصيبه بزيادة التركة ونقص نصيبها بحسب المال ويخرج نصيب الموصى به كما يخرج نصيب الوارث ويقدم
 على قسمة التركة بين الورثتين تلوها اهـ والحاصل أنه لا خلاف في تقديم الوصية بين كادار والثوب مثلاً يعني
 أنها اذا خرجت من الثلث فلا حق للورثة فيها فتقرز وحدها ويقسم بين الورثة ما سواها واما الوصية المطلقة فنظر
 نظراً إلى أنها شائعة في التركة زد بزيادة أو بالعكس قال لا تقديم فيها بل الموصى به شر بل للورثة ذاتاً يعني أنه
 لا يمكن أن يفرد بالاختصاص استغرق التركة بخلاف الدين ويحصى ومن نظراً إلى أن قسمة الميراث لا تكون الا بعد
 إخراج نصيب الموصى به قال أنها مقدمة لأنه لو لم يفرد نصيبه أو لا بل اعتبر شر كإعطاء الورثة ثم أن يقسم معهم
 كأنه واحد منهم بل ثلث التركة مثلاً يلزم منه الخلل مثلاً لو ترك ذو جوارحين شقيقتين وأوصت بالثلث لزيد
 فخرج الثلث الموصى به أولاً أخذ يد واحد من ثلثه ثم يقسم الباقي بين سبعة فخرج ثلاثة وللشقيقتين
 أربعة والارثان أن تقسم التركة بين تسعة فأخذ الموصى به اثنين وخرج ثلاثة وللشقيقتين أربعة فنقص
 نصيب الموصى به وأنت اذا حققت النظر فظهر لك أن خلاف لفظي لأن كل واحد من أصحاب القولين سلم ما
 قاله الآخر واما النزاع في أن إخراج نصيب الموصى به أولاً هل يسمى تقدماً أم لا وبذلك عليه كلام الزبلي السابق
 وكذا كلام صاحب الاختيار فإنه تابع شيخ الاسلام في القول بالمشاركة ثم ذكر أن نصيب الموصى به يقدم على
 قسمة التركة فقد جمع بين المشاركة والتقديم فاعتبر هذا التحقيق الذي هو بالقبول حقيق والله تعالى ولي
 التوفيق (قوله في الآية) أي قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين (قوله) لكنهما مظنة التفریط) لأنها
 مأخوذة بلا عوض فتشقي على الورثة ولا تطيب نفوسهم بها بخلاف الدين ولو كانوا كباراً وأطاعوا والدين ممنوم
 غالباً ولذا استغفرت عليه الصلاة والسلام وألان حكمها كان محمولاً على المخاططين بخلاف الدين ونعاه
 في سبب الانه من الزمخشري (قوله بل خامساً) باعتبار البداهة قبل التجهيز بين تعلق بها حق الغير لكن
 تقدم أم البسب من التركة والمراعاة بين الحقوق المتعلقة بالتركة فهي حيث ذكر أربعة (قوله) يقسم الباقي لم يقل
 يقدم كما قال في سابقه لانه آخر الحقوق فلم يبق ما يقدم عليه (قوله) أي الذين ثبت أرشهم بالكتاب) أي القرآن
 وهم الابواب والزوجان والبنون والبنات والأخوة والأخوات (قوله) والسنة) أوها وفيها بعد ما عفاة الخلو
 فتصدق بالجماع الثلاثة والمراة بالسنتا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان فعلاً كبت الابن والاخوات
 لأبوين أو لأب مع البنت الصلبة والجدة أم الأم أو قولا يكمل الشارح أو لغير سبب الانهر (قوله) أو الأبايع
 أي اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصره تعالى حكم شرعي وقيل المراد به هنا قول مجتهد
 واحد من اطلاق اسم الكل على الجزء كاطلاق القرآن على كل آية منه بل سئل من اختلف في روايته كذا
 الارحام وفيه نظراً لانه يخرج عنه ما اتفق عليه رأى المجتهدين ولأن من اختلف في روايته دليله عند القائل

والا (ث) تقسيم
 (وصيته) ولو مطلقه
 على الصبي خلافاً لما
 اختاره في الاختار (من
 ثلث ما بقى) بعد تجهيزه
 ودينه واما قدمت
 في الآية اهتماماً لكونها
 مظنة التفریط (ثم)
 راجعاً خامساً) يقسم
 الباقي بعد ذلك (بين
 ورثته) أي الذين ثبت
 أرشهم بالكتاب أو
 السنة كقوله عليه
 الصلاة والسلام
 أطعموا الجسدات
 السدس أو الأبايع

بالكتاب والسنة فلا حاجة الى التاويل (قوله يجعل الحد كالأب المخرج) ويجعل الحقة كالأم بنت الأم كالنبت
 الصلبة والاخ لا اب كالشقيق والاخت لا اب كالشقيقة سكب الأنهر (قوله ويستحق) بالنسبة للجهول أو للعلوم
 وخبره الوارث المفهوم من المقام (قوله بأحد ثلاثة) يعني أن كل واحد منها علة للاستحقاق يعني أنه لا يزوم
 اجتماع الثلاثة أو بعضها فلا نافي حصول الاستحقاق باثنين منها كزوجه حتى بنت عم أو عمته فثبتت
 الزوج النصف بالزوجة والباقي للعصب أو الأولاد فانهم (قوله ونكاح صحيح) ولو بلا ولاء ولا خلوة أجماعا
 درميتي (قوله فلا تورث بفاسد) هو ما فقد شرط من شروط الصحة كشهود بلا بطل كسكاح النكاح المتعة والمؤقت
 وان جهلت النسبة أو طالت في الأصح كما مر في محله (قوله وولاء) أي بنوعه عتاق وموالاته (قوله والمستحقون
 لثلاثة عشرة أصناف) جميعهم العلامة محمد بن النعمان على هذا الترتيب في منظومته الفرضية التي شرحها شيخ
 مشايخنا الفقيه إبراهيم الساجي فقال

يعلى ذوو الفروض ثم العصب * ثم الذي جاد بعنق الرقبه
 ثم الذي يعصبه كالحد * ثم ذوو الأرحام بعد الدرد
 ثم محمل وراموال * ثم من له بيت المال

وأراد المحمل من أقربه نسب محمل على الغير ويلزم إيراد الموصى به عازا على الثلث أقول وحشد كرعصة المعتق
 فالنائب كرعصة المولى أي مولى المولات أيضا فانهم يرون بعده أيضا كما يأتي فالأصناف أحد عشر
 (تنبيه) قيد بالثلاثة لأن الأثر يجري في الأعيان المالية أما الحقوق فنها موارث كحق حبس المبيع
 وحبس الرهن ومنها الموارث كحق الشفعة وخيار الشرط وحدائق القنفذ والنكاح أي حق التزوج كالومات
 الشقيق عن ابن وتم أن الأب فالنكاح لا من الأولاد والعوارى والودائع كالومات المستعير لا يكون واره
 مستعيرا وكذا المودع وكذا الرجوع عن الهبة وكذا الولاء كأن يكون للعق انتان فانت أحدهما بعده عن
 ابن فالولاء لابن الباقي فومات هذا عن ابن فالولاء بينهما وبين ابن الابن الأول أو الثاني كأنهم ورثوا من جدهم
 لأن أبائهم أجمعوا على أن خيار القبول لا يورث وكذا الأجارة وكذا الأجر في بيع الفضولي وكذا الأجل
 واختلفوا في خيار العيب قبل بورت وأقصرت على الضرر وأدعى شارح الطحاوي الإجماع عليه وقبل ثبتت
 الموارث ابتداء وكذا الخلاف في القصاص وأما خيار الرؤية فجميع أنه يورث وأما خيار التعيين كالواستري
 عديد على أنه بالخيار أحدهما فاتفقوا على أنه يثبت للموارث ابتداء وكذا خيار الوصف ينقل إلى الوارث
 أجماعا كإلى الفسخ ويؤخذ منه أن خيار التفرير يورث لأنه يشبه فوات الوصف واليه مال العلامة المقدسي ومال
 صاحب التنوير إلى خلافه لكنه مال في منظومته الفقهية إلى الأول اهـ لمخلص من الأشياء وشرحه الشنخا
 العلامة البجلي (قوله أي السهام المقدرة) هي النصف والربع والثلثان والثلث والسدس سراج (قوله
 ثلاثة من الرجال) هم الأب والجد والأخ لامح (قوله وسبعة من النساء) هي البنت وبنت الابن والاخت
 الشقيقة والاخت لاب والاخت لأم والأولاد والجد ح (قوله فيستوي فيه الواحد والجمع) لما تقرر أن الابل
 معنى الجمعية بحيث تناول كل واحد كالفردي قول الله لا تزوج النساء محض بتزوج واحدة وإن اتفقت نساء
 لا يحسن الأبناء لا يعقوب (قوله وجميعه للزواج) جواب سؤال تقدم أنه كان لأخصر التعبير بالعصب
 مفردا كما عرفت فيه وهو العصب السببي بالجنسية فيه أظهر والجواب أنه جمعه لفظا وإن لم يكن معنى الجمع
 من إيراد الزوج بينهما وبين قوله بنو الفروض حشد كرم لفظا لجمع أو يقال جمعه لفظا لأن معنى عصبه
 وبغير موضع غيره كما يأتي بيانه وقد يقال إن الباقي الما بطل معنى الجمعية أنه لا يشترط في تقدمه على المعتق تعدد
 بل يشترط ولو واحد بخلاف أصحاب الفروض فإنه ليس فيهم من يتقدم وحده على العصبه يعني أنه لا يرتفع
 العصبه أذ ليس في أصحاب الفروض من يجرز كل المال وحده بالفرضه وإن كان يتقدم عليه بمعنى آخر هو أنه
 لا يعطى العصبه إلا ما بقاؤه صاحب الفرض فتأمل (قوله لأنها أقوى) على تقديم المستفاد من ثمن
 متعلق بالخيار قال السيدان العصبه أسمى أقوى من السببية رشدا الخ لأن أصحاب الفروض النسبية

يجعل الحد كالأب وابن
 الابن كالابن (ويستحق
 الأثر) ولو لمصنفه
 يبقى وقيل لا يورث
 وانما هو لقارئي من
 ولديه صريفة بأحد
 ثلاثة (برحم ونكاح)
 صحيح فلا تورث بفاسد
 ولا بطل أجماعا (وولاء)
 والمستحقون للتركة
 عشرة أصناف مرتبة
 كما أفاده بقوله (قيداً
 بنوى الفروض) أي
 السهام المقدرة وهم
 اثناعشر من النسب
 ثلاثة من الرجال وسبعة
 من النساء واثنتان من
 النسب وهما الزوجان
 (ثم بالعصبان) آل الجنس
 فيستوي فيه الواحد
 والجمع وجعه للزواج
 (النسبية) لأنها أقوى

رد عليهم دون أصحاب الفروض السببية أعني الزوجين **(قوله ثم بالعتق)** الأول قول السراجية مولى العتاقة
 تشمل الاختيارية بان عتق عليه بلفظ اعتاق أو فرعن من تديراً وغيره أو بشرا منى رحم محرم منه والاضطرارية
 بان ورث ذارحم محرم منه فعتق عليه والمراد جنس مولى العتاقة فيشمل المتعدد والمتفرّد كما يشمل الذكر والأنثى
 والعتق واسطة كعتق المعتق على ما يأتي فربما كعتق الأب ويشمل أيضاً كما قال ابن كمال المعروف والمقره ويقدم
 المعروف على المقره ويشترط في صحته أن لا يكون للمقر مولى عتاقه معروفة وأن لا يكون مكذباً شرعاً اه
(تنبيه مهم) شرط ثبوت الولاد أن لا تكون الأم حرة الأصل عني عدم الرق فيها ولا في أصلها فان كانت فلا
 ولا على ولدها وان كان الأب معتقاً كافى البدائع فلذا تزوج العتقى حرة الأصل فلا ولا على أولاده تعليقاً للحرية
 كافي سبب الانحرع عن الدور وغيره أو عامه فيه وفيما قدمناه في كتاب الولاد فاحفظه فانه منزلة الانعدام
(قوله وهو العصبه السببية) خاص بالمعتق دون عصبته وليس كذلك بل العصبه السببية مجموعها كافي
 شرح السراجية العلامة أن الحنبلي وعليه كلام الشارح ألا في فصل العصبان وما أوجهه كلام السد
 من خلاف هذا أجاب عنه يعقوب فكان على الشارح أن يقول بعد قوله ثم عصبته الذكور وهما العصبه
 السببية ضمير التنبيه **(قوله ثم عصبته الذكور)** أي العصبه بنفسه فيكون من الذكور قطعاً كونه عصبه
 بنفسه لمولى العتاقة لا نافي كونه عصبه سببية لبت كما قاله ابن الحنبلي فلورث العتق ابن مسدود منه
 فالرث للابن فقط ولورثت سبيده وأخته فلا حتى لهما فيه **(قوله لانه الخ)** علة للتقسيد بالذكور الذي
 قال السدنه لا بد منه ولكن هذا مبني على أن المراد بالمعتق ما يشمل القريب والبعد كالمعتق ومعتق
 المعتق وهكذا كذا أو أتى أما إذا ربيده ما هو المتبادر منه وهو المعتق القريب فلا حاجة إلى التقيد به ويكون
 المراد بعصبه العصبه السببية من الذكور والاناث كعتق المعتق ومعتقه المعتق والعصبه النسبية أيضاً لكن
 لا في الثاني من كونه عصبه بنفسه فيكون من الذكور قطعاً كما مر دون العصبه بالقربى ومع القربى الحديث
 المذكور **(تنبيه)** اقتصار على المعتق وعصبته يضاهي لو كان لعصبه المعتق عصبه فلا ميراث له بآيه امرأة
 أعقت بعد عتاقها من زوج وابن منه ثم مات العتق فالمرث لا ينهال عنه عصبها فلو مات الابن قبل العتق فلا
 ميراث له وجه الاله عصبه عصبها وأما إذا عتق رجل عبداً ثم العبد أعق آخر ثم الآخر أعق آخر ومات العتق
 الثالث ورثت عصبه المعتق الأول فانه ربه وان كان في صورة عصبه عصبه المعتق لكن لا ذلك بل لان العتق الأول
 جرحوا لهذا الميت فربته عصبه العتق الأول لقضائه مقام العتق الأول للحديث اه ملخصاً من الخبر في باب
 الولاد وقد قدمناه هناك وسيأتي تمام الكلام على الحديث **(قوله ثم الرث)** أي عند عدم من تقدم ذكر من العصبان
 رد الباقي من أصحاب الفروض على ذوى الفروض السببية واحتزبه عن ذوى الفروض السببية كل زوجين
 لان سبب الرث هو القرابة الباقية بعد أخذ الفرض وقرابة الزوجية حكيمة لا تبقى بعد أخذ الفرض فلا رد لا تنفاه
 سببه أفاقد يعقوب لكن سأتى عن الاشياء وتقدم في الولاد أنه رد علمها في زمانها يأتي تماماً من شاء الله تعالى
(قوله بقدر حقوقهم) أي قدر أنساب الأعداء لان ما يعطى من الرث قد يكون أقل مما يعطى من الفرض كافي
 أختين لأبوين وأخت لأبوساوي كافي أختين لأبوساوي كافي كذا كافي أخت لأبوساوي كافي كذا كافي أخت لأبوساوي كافي كذا كافي
 النصف فرضاً بقدر سهام النصف من الرث من الثلث كذلك فكذا مثلاً إذا ترك أختاً شقيقة وأماً فالسبعة
 من ستة نصفها وهو ثلاثة وللشقيقة وثلاثة وهو اثنان للأبوساوي وثلثه السهام خمسة بقي واحد رد عليها بنسبة
 سهامها وقد كان للشقيقة ثلاثة أحاس الواحد ولأبوساوي اثنان فلهما أحاس الواحد وترجع مسألة الرث إلى خمسة كما
 يأتي بيانه في محله **(قوله ثم ذوى الارحام)** أي يداهم عند عدم ذوى الفروض السببية والعصبان فيأخذون
 كل المال وما بقي عن أحد الزوجين لعدم الرث عليهما **(قوله ثم بعدهم)** أي إذا فقدوا الارحام يقدم مولى
 الموالاة أي القابل بالموالاة الميت حين قاله أنت مولاي ترتي انامت وتعلل عني ان احدثت ولم يكن من العرب
 ولا من معايتهم ولاه وارث نسي ولا عقل عنه بيت المال أو مولى موالاة آخر فيرثه القابل بالعكس الا ان شرطاً
 ذلك من الحائنين وتحقق الشرائط فلهما أنه يرجع ما لم يعقل عنه مولاة أو مذهب عمر وعلى وكثيرين ثم

(ثم بالمعتق) ولو أتى
 وهو العصبه السببية
 (ثم عصبته الذكور) لانه
 ليس للنساء من الولاد
 الا ما اعتقن (ثم الرث)
 على ذوى الفروض
 النسبية بقدر حقوقهم
 (ثم ذوى الارحام) ثم
 بعدهم مولى الموالاة

عصبته ترثاً بضاعاً على ترتيب عصبته مولى العتاقة وإن لم يترك المصنف ما يخفى في شرح المنظومة وقد تمت تمامع
 لسنة الشروط وبما يتألف الولام **(قوله وله الباقي الخ)** أي إن لم يوجد أحد ممن تقدم قبله المال إلا أن وجد
 أحد الزوجين فله الباقي عن فرضه **(قوله ثم المقر له بنسب الخ)** أي ثم بعدمولى الموالاة بأن يكن يقدم المقر
 بنسب الخ فعلى كل المال إذا كان أحد الزوجين فعلى ما فضل بعد فرضه **(قوله على غيره)** ضمنه معنى
 الفصل فقدمه على أى الممول نسبته على غيره في ضمن الأقرار بالنسب من نفسه كما لو أقره بأنه أخوه أو ابن
 ابنه فإن إقراره بهذا ضمن حل النسب على الأب والابن وأخوته وعملاته ثم ضمن تحمل النسب على غيره كما إذا
 أقر بمولاه بالنسب بأنه ابنه فإنه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبة لأنما أشغل الأقرار على شرائط
 صحة للحرية والبلوغ والعقل في المقر وتصديق المقر له بالنسب كونه بحيث ولا يمتثل له مثله وتقدم في باب إقرار
 المريض تمام الكلام على ما يصح من ذلك أو لا يصح مع بيان الشروط وحرياته أيضاً في شرحنا على نظم فرائض
 اللقي المسي بالرحم المختوم شرح فلا بد من المنظوم وفي آخر التاسع والعشرين من جامع الفصولين فروع مهمة
 يلزم صاحبها **(قوله لم يثبت)** قد نثبت بين الشارح محترمه وزاد في السراجة للتأويل وهو موت المقر على إقراره
 لأنه إن أجمع بعد يثبته فلا يثبت وإنما اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وأقرنا في المرتبة المذكورة لأن
 المقر كان مقرراً يثبت النسب واحتصاق المال بالثابت لكن إقراره بالنسب باطل لأنه يجعل نسبته على غيره
 والأقرار على الغير دعوى فلا تسمع ويبقى إقراره بالمال صحيحاً لأنه لا يعد مولى غيره فإما يكن له وارث معروف
 سدى أى يكون هذا الإقرار وصية معنى ولذا يصح رجوعه عنه ولا ينتقل إلى فرع المقر له ولا أصله **(قوله بأن صدقه)**
 للمقر له بأن قال الأب نعم هو أبني وهو أخوك وكذلك الصدقة للورثة وهم من أهل الأقرار اه من روح
 الشروح والمراد بورثة المقر أن قال ألاما المقر هو عمتا **(قوله وأقر عتلى إقراره)** أى بأن قال من غير علم
 بإقرار المقر هو أبني لأدلو على أنه كان تصديقاً تأمل والظاهر أنه إذا حل نسبته على نفسه ورث منه قصداً ومن غيره
 وإن لم يقر ذلك الغير فأداه **(قوله أو شهد رجل)** أى مع المقر قال الشارح في باب إقرار المريض لا يصح في حق
 غيره إلا بيهان ومنه إقرار اثنين اه وظاهره أنه لا يلزم من هذا الإقرار اضطرار الشهادة وأداه تصح بإقرار الوارث
 وأن يقر به المورث وهو ظاهر **(قوله وإن رجع المقر)** قال في روح الشروح واعلم أنه إن شهد مع المقر رجل
 آخر أو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الأقرار فلا يشترط الإصرار على الأقرار إلى الموت ولا ينفع
 الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي سبكه لا نهروصم رجوعه لأنه وصية معنى ولاشئ للمقر له من تركه قال
 في شرح السراجة المسي بالنهاج وهذا إذا لم يصدق المقر له إقراره قبل رجوعه أو لم يقر عتلى إقراره الخ فنقول
 المنع من بعض شروط السراجة وهذا إذا لم يصدق المقر له صوابه المقر له كإثباته في نسخ مصلحنا بعض
 الفضلاء **(قوله وكذا الوصية المقر له الخ)** الصواب إسقاطه بالكاتب والذي أوقعه فيه عبارة المنع السابقة وقد
 علمت ما هو الصواب فيها لأن تصديق المقر له لا يثبت النسب قطعاً لأنه المنتفع بذلك فهو منهم وإذا لم يثبت بإقرار
 المقر فكيف يثبت بتصديق المقر له التمس على أنه قد علمت أن الذي في روح الشروح وغيره هو ثبوت تصديق
 المقر له لا المقر له فتنبه وتعام الكلام على ذلك يعلم من باب إقرار المريض فأرجع اليه **(قوله ثم بعدم الخ)** أى
 إذا عدم من تقدم ذكره وبدأ بن أوصيه بجميع المال فيكبله وصيته لأن منعه عما زاد على الثلث كان
 لأجل الورثة فإن لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عين له كلاماً سيدوا ينجي أن المراتب يأخذ الزائد بطريق
 الاستحقاق بلا توقف على إجازة فلا يراد أن أخذ الزائد لا يشترط فيه عدم الورثة أفلا يجوز وأجاز **(قوله لأنه نوع)**
 قرابة الأولى قول السيدان نوع قرابة **(قوله ثم بوضع)** أى إن لم وجد موصي له بالزائد وضع كل تركته في بيت
 المال أو الباقي عن الزائدان وحكموصي به بملكون الكل ولم يقل ثم يقدم إذ لا يثبت بعدمواشار إلى أن كلام
 المصنف من قبيل قوله * علقتهما بتناوماً بلاداً * **(قوله لا لارثا)** تقي لما يقوله الشافعية لما رد عليه من أنه لو كان
 إرثاً لم تصح وصيته بالثلث للمقر إذا لم يكن له وارث خاص لانه وصية لو ارث فتتوقف على إجازة بقية الورثة
 ومن أنه يعطى من ذلك المال لمن ولد بعدموت صاحبه والولولمع والمعمول كان إرثاً لما صح ذلك لكن أتى متأخرو

كما مر في كتاب الولاوة
 الباقي بعد فرض أحد
 الزوجين ذكره السيد
 (ثم المقر له بنسب) على
 غيره (لم يثبت) فلو ثبت
 بأن صدقه المقر له
 أو أقر عتلى إقراره أو
 شهد رجل آخر ثبت
 نسبه حقيقة وزاحم
 الورثة وانرجع للمقر
 وكذلك لو صدقه المقر له
 قبل رجوعه وتعامه
 في شروح السراجة
 سباروح الشروح وقد
 نخسته فيما علقته عليها
 (ثم) بعدم (الموصي له)
 بما زاد على الثلث ولو
 بالكل وانما قدم عليه
 المقر له لأنه نوع قرابة
 بخلاف الموصي له (ثم)
 بوضع (في بيت المال)
 لا إرثاً بل في السلمين

(وموافقه) على ما هنا
أربعة (الرق) ولو ناقصا
كمكاتب وكذا بعض
عند أبي حنيفة ومالك
ورحمهما الله تعالى
وقال الحارث ويحب
وقال الشافعي لا يرث بل
يورث وقال أحمد بن
ويورث ويحب بقدر
ما فيمن الحرية قلت
وتد ذكر الشافعية
مسئلة يورث فيها الرقيق
معرق كله صورته
مستأن من جني عليه فلق
بنار الحرب فاسترق
ومات رقيقا بسلامة تلك
الجنابة فدينه لورثته
ولم أره لأئمتنا فيصير
(والقتل) الموجب للقتل
أو الكفار وإن سقط
بجرمة الآفة على مامر
وعند الشافعي لا يرث
القاتل مطلقا ولو مات
القاتل قبل المقتول
ورثه للمقتول أجماعا
(واختلاف الدين)
اسلاما وكفرا وقال أحمد
إننا سلم الكافر قبل
فمقاتلته يورث وأما
المرتد فيورث عندنا
خلافا للشافعي قلت
ذكر الشافعية مسئلة
يورث فيها الكافر
صورته كافر مات عن
زوجته مملوكا ووقفنا
ميراث الرجل فلما
ولدت يورث الولد ولم
يورث لأئمتنا صريحا

الشافعية بالردان لم ينظم بيت المال (قوله وموافقه) المانع لغة الحائل واصطلاحا ما ينقي لاجله الحكم عن
شخص لعني فيه بعد قيام سببه ويسمى محرمانا حتى ما ينقي لعني فيه فإنه محجوب وأبعد قيام السبب
كالاختصاص والمرد المانع عنها المانع عن الوارثة لا المورثة وإن كان بعضها كاختلاف الدين مانعا عنها كما
حررت في الرحيق انقروم (قوله على ما هنا) لأن بعضهم زاد على هذا الربعة غيرهما كاستدراك الشارح (قوله
كمكاتب) المصري به أنه رقة كامل وملكوته ناقص والصواب أن يقول كمدبر وأم ولد أح وقيد بالرق
اغما هو بالنسبة إلى المدبر وأم الولد فإنما عتقه عن الكفر وقوله لكأ كسبه دونهما أما بالنسبة إلى العن فهو
ناقص من حيث انعقاد سبب الحرقة فممثل المدبر وأم الولد (قوله وكذا بعض الخ) عومن أعنت بعضه فبشي
في كالك باقية وهو عندنا مأم غزاة المملوك ما بقي عليه درهم وقالا هو حرمدون فريث ويحب بناء على تحري
الاعتاق عندنا لا عندنا (قوله وقال الشافعي لا يرث بل يورث) قيل المنقول عنه أنه لا يرث ولا يورث فلما أجمع
(قوله يورث فيها الرقيق) أي بطريق الاستناد إلى أول الإصابة ط (قوله جني عليه) أي سحره مثلا (قوله
بسلامة تلك الجنابة) أي التي أصابته قبل الرق ط (قوله فدينه لورثته الخ) انظرا إلى وقت الإصابة فإنه لو مات
بها قبل الاسترقاق كان أرثته لهم فكذلك بعد الانعقاد السبق له ط (قوله ولم أره لأئمتنا) هم اعتبروا
وقت الإصابة في مسائل فيمكن أن يكون هذا منها ويمكن أن يقال إن موته مصدر وهو في ملك السيد فدينه
له ط أقول يظهر لي أنه لا يجب على الجاني شيء عندنا لما تقدم في فصل المستأن أنه إذا رجع إلى دار الحرب
وقدر له ربيعة أو دين فأسر أو ظهر عليهم فأخذ أو قتل سقط دينه وما غصب منه وصار له كوديعته وما عند
شريكه أو في يده في دار ثانياً وإن قتل أو مات بلا غلبة عليهم فدينه وقرضه ووديعته لو رثته لأن نفسه لم تصر
مغنومة أو معلوم أن الدين على الجاني فتسقط بوجوه إلى دار الحرب واسترقاقه فلا تكون لورثته ولا لبيده
أيضاً لأن الجنابة حدثت على ملك الجاني عليه لا على ملك السيد لأنه استرققه فدينه عليه فليس له مطالبة الجاني
بشيء قدره (قوله الموجب للقتل) الأول هو العدو وهو أن يقتل ضربه بمعداً وما يجري مجراه في
تفريق الأجزاء والثاني ثلاثة أقسام شبهة وهو أن يقتله بما لا يقتل غالباً كالسوط ونحوها كأن يرى
صيदा فأصاب نساء أو ما جرى مجراه كالتقلب ناظم على شخص أو سقوطه عليه من سطح فخرج القتل بسبب فانه
لا يوجبها كالخراج أو حرقاً أو وضع حجر في الطريق فقتل مورثه أو فاداباً أو أساقفاً أو طائفة أو قتله
قصاصاً أو رجلاً أو دفعنا عن نفسه أو وجد مورثه قتل في داراً أو قتل العادل الباغي وكذا عكسه إن قال قتله
وأنه على حق وألا لأن على الحق وخرج القتل مباشرة من الصبي والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة
ونعما في مسكبة الأنهر وغيره وفي الحاوي الزاهد يرضى إذا قتل الزوج امرأته أو ذات رحم من محارمه الملوثة
لأجل الزنا يرضى عنها عندنا خلافا للشافعي اه بعض مع تحقيق الزنا ما يجرم دالته فلا يكفر من فلاحى القرى
سبلاد فاداباً أو قتل على التقدير الموجب جري على الغالب إذا لم يكن فيه استعصم فيه الكفارة كذلك كمن ضرب
أمرأته فقتل حتى ماتت من الكفارة مع أنه لم يرث منه (قوله على مامر) أي في كتاب
الجنابات (قوله مطلقاً) أي بحق أو لا مباشرة أو لا ولو لم يشهد أن قتل كمن لا يثبت (قوله ولو مات القاتل
قبل المقتول) بأن جرحه حصاره فأنشأ قاتل الجاني قبله (قوله اسلاما وكفرا) فدينه لأن الكفار يتوارثون
فيما بينهم وإن اختلفت ملتهم عندنا لأن الكفر كلمة واحدة (قوله وأما المرتد فيورث عندنا) أي من كسب
اسلامه وكسبه ردة في مسلمين وقال الأورث المسلم كسب المرتد (قوله خلافا للشافعي) فقال كسبه لم يثبت
المال (قوله فأسلمت) أي يعلم ردة فلو قبله فالتظاهر أن الرجل لا يرث قولا وأحدا لانه حرز منها فهو مسلم عندنا
المورث وعند الولادة تعالى هو في واقعة الفتوى (قوله ولم أره لأئمتنا صريحا) أقول قد قبله مصر بمحلالان
اللام يدل عليه دلالة ظاهرة فنه قولهم أرث الرجل فأضافوا الإرث إليه وهو رجل وأما اشتراط ملهم خروجها
فلتحقق وجوده عند موت حوزته ومن ثم قيل لنا جلاء على هو النطقة وفي حاشية الحاوي عن الظهيرية في
انفصال الرجل ميتا عما لا يرث إذا انفصل بنفسه وأما إذا انفصل فهو من جهة الورثة يباية إذا ضرب إنسان بطنها

الدارين) فيما بين الكفار عند اختلاف الشافعي (حقيقة) كبرى وذى (أحكام) كسأمن وذى وكبرى من دارين مختلفين كبرى وهندى لا تقاطع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت وفى من الموانع جهالة تاريخ الموت كالتفرق والحرى والهمدى والقتلى كما سيحى ومنها جهالة الوارث وذلك فى جنس مسائل أراكتر مبسطة فى المجتبى منها أرضعت صبيها ولدها وماتت وجعل ولدها فلا قوارث وكذلك أشبهه ولمسلم من ولد نصرانى عند التفرق وكبرا فهما مسلمان ولا يرثان من أويهما زاد فى النسبة الآن يصطلحان فهما أن بأخذ الميراث بينهما (قوله مختلفين) لاحظ أولاً أن النار مؤثت فأنتم نعمتاً بقوله دارين مختلفتين وأما تذكرة النعت فى الصلوة لآنية فهو من كلام السند ومثله عبارة الشارح لكن ليس نظراً لمجازية التائيد بل نظراً للسرد وهو المثل كإنه على مثله فى جامعة الصباح فليهم بالدقة قاله نصر الهورنى

فألف جنبا متوارث لأن الشارع أوجب على الضارب القربة وجوب الضمان بالخيانة على الحى دون الميت فلا حد لنا بالخيانة كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو القربة اه أقول فقد جأوه وارثا لمورثا وهو جنى قبل انفصاله ومعلوم أنه حين موت مورثه لم يكن مسلما فلم يوجد المانع حين استحقاقه الارث وانما وجد بعده فكان كمن أسلم بعد موت مورثه الكافر فلم يكن فى الحقيقة مؤثرا مسلم من كافر بل هو ارث كافر من كافر نعم يتصور عند ثارث المسلم من الكافر فى مسألة المرتد (قوله والرابع اختلاف الدارين) اختلافهما باختلاف النفع أى العسكروا اختلاف الملك كان يكون أحدا للملك فى الهندوه دارومعة والآخر فى الترو وله دارومعة أخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل منهم قتال الآخر فهما تان الدارين مختلفتان فتقطع باختلافهما الورثة لانهما يتبى على العصمة والولاية وأما إذا كان بينهما تناصر وتعاون على أعدائهما كانت الدار واحدة والورثة ثابتة ثم اه لأن الاختلاف إما حقيقة وحكما كالحرى والذى وكالحريين فى دارين (ر) مختلفتين بالمعنى السابق وأما حكما فقط كالسأمن والذى فى دارنا فانهما وإن كانت واحدة حقيقة لانهما مختلفتان حكما لأن السأمن من أهل دار الحرب حكما لتمكنه من الرجوع اليها وإما حقيقة فقط كسأمن فى دارنا حرى فى دارهم فإن الدار وإن اختلفت حقيقة لكن السأمن من أهل الحرب حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفى هذا الأخير يدفع مال للسأمن لو ارتد الحارى لمقامه كالأمان فى ماله لحقه وإصال ماله لو رثته من حقه كفى عامة الكتب يمنع ذلك صفة للمال خلافا لما فى شرح السراجية لصفهها كما نعلمه فى الدر المنقى وسبب الانهراقول وبه علم أن المانع هو الاختلاف حكما سواء كان حقيقة أمضا ولا دون الاختلاف حقيقة فقط وهذا ما قاله الزيلعى المؤثر هو الاختلاف حكما حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه اه (قوله حقيقة) يعنى وحكما لم الحلت (قوله كبرى وذى) أى إذا مات الحارى فى دار الحرب وله وارث ذى دارنا ومات الذى فى دارنا وله وارث فى دارهم لم يرث أحد ههنا من الآخر لباين الدارين حقيقة وحكما وإن اتحداه ملة (قوله أو حكا) أى فقط (قوله وكبرى بين الخ) كذا فى السراجية وصفه أنه من اختلاف الدار حقيقة وحكما كما قد ساءه الآن يحمل على أهمان دارين مختلفتين حقيقة لكنهما سأمنا فى دارنا فهما فى دارنا واحدة حقيقة وفى دارين مختلفين حكما لو بدانه قال من دارين لاف دارين وإن كان الأولى أن يقول السأمنين بدل الحريين وكأنه ترك هذا الأولى استراقاى أنه يمكن جعله مثلا للاختلافين أقوله السيد ونما فيه (قوله بخلاف المسلمين) مختز قوه فيما بين الكفار أى اختلاف الدار لا يؤثر فى حق المسلمين كفى عامة الشروخ حتى أن المسلم التاجر أو الأسير لو مات فى دار الحرب ويورثه ورثته الذين فى دار الاسلام كفى سبب الانهراقول فى شرح السراجية لأن الخبلى وأما قول العتافى أن من أسلم ولم يهاجر التاجر حتى من المسلم الاصلى فى دارنا لو أسلم الاصلى من أسلم ولم يهاجر التاجر سواء كان فى دار الحرب مستأمن أو لم يكن قد فوجع يقول بعض علماءنا محال بل أن هذا كان فى ابتداء الاسلام حين كانت الهجرة قربة رضى الله تعالى نى الولاية بين من هاجروا من مهاجرين قال والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لم يكن من نبي حتى يهاجروا فلما كانت الولاية بينهم متشقة كان الميراث منتزعا من الميراث على الولاية فأما اليوم فينبغى أن يرث أحد ههنا من الآخر لأن حكم الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح اه (قوله كبرى وذى) أى فى فصل الحرى والعرقى (قوله فى جنس مسائل أراكتر) زاد قوله أو أكثر تعبا للمجتبى إشارة إلى أن عددها جسام برده الحصر لا مكان زائد تغيرها تأمل وقد ذكر الشارح منها اثنين والثالثة رجل وضع ولده فى قنات المسجد لاثم ندم صبا مفرجع رفعة فذاقه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لارث وأخذتهما ووضع ماله فى بيت المال ونفقتهم على بيت المال ولا يرث أحد ههنا من صاحبه والاربع عشرة وأمة ولدت كل واحدة ولدى بيت مظلم ولا يعلم ولدا حرم من غيره ولا يرث أحد ههنا ويسعى كل واحد منهما لولى الامة والتامسة رجل له ابن من حروب من أمة لا نسان أرضتها ظمرا واحدة حتى كبر ولا يعرف ولدا حرم من غيره فهما حاران ويسعى كل واحد منهما نصف فخته لولى الامة ولا يرثان منه (قوله فلا توارث) أى لا يرثها أحد ههنا (قوله من ولد) الأولى بولد (قوله الآن يصطلحان) أى

ثنتين ذوى القرض
مقدم للزوجة لانها
أصل الولاد منها تتولد
الاولاد فقال (في فرض
الزوجة فصاعد الثمن
مع ولد أو ولدان) وأما
مع ولد البنت فيفرض
لها الربع (وان سفل
والربع لها عند عدمها)
فلا زوجات حالتان الربع
بلا ولد وان مع الولد
(والربع للزوج) فأكبر
كالوادي جلان فأكبر
نكاح ميتة وبرهنا ولم
تكن في بيت واحد
منه ولا دخل بها فانهم
يقسمون ميراث زوج
واحد لعدم الاولوية
(مع أحدهما) أي الولد
أو ولدا الابن (والنصفه
عند عدمهما) فلا زوج
حالتان النصف والربع
(ولابن واحد) ثلاث
أحوال الفرض المطلق
(وهو السدس) وذلك
(مع ولد أو ولدان)
والتعصيب المطلق عند
عدمهما والقرض
والتعصيب مع البنت أو
بنت الابن قلت وفي
الاشياء المحد كالأب الا في
ثلاثة عشر مسئلة تحس
في الفرائض

الولدان فإن الميراث لا بعد وهما فن أخذ حصه وهو الوارث حقيقة فذلك من خطه وبعد ما أخذها لا خرجه
من المسمى واظهر أنه راجع الى المسئلة السابقة أيضا اه ط أقول بل الى كل المسائل المبارة وان ما مر من
وضعه في بيت المال محمول على ما إذا لم يصلحها تأمل (تتمه) جملة الموانع حينئذسة وقد زاد بعضهم من الموانع
التوبة لحديث الصحاح نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركا صفة وفي الاشياء من التمسك كل انسان يرث ويرث
الا لا يورث ولا يرثون ولا يرثون وما قبل من أنه عليه الصلاة والسلام ورث خديجة لم يصح وانما وهبت ماله اليه في
صحتها اه قلت لكن كلام ابن الكال وسبك الانهر يشعر بأنهم يرثون وعامة في الرحق المحتوم وزاد بعضهم
الزوجة فالمرتد لا يرث احدا اجاعا وليس ذلك لاختلاف الدين لانه لامة على ما عرف في عمله فالوانع حينئذ
نحاسة وزاد بعضهم تساعا وهو العان قال في الدر المنثور وفي الحقيقة الموانع خمسة أربعة المثلث والرثة كما علم ذلك
ما استقره الشرعي وما زاد علمنا قسميته ما نحتاج لان استقاء الارث معه ليس له وجود ما علم بل لانتفاء الشرط
أو السبب اه بيانه أن شرط الارث وجود الوارث حيا عند موت المورث وذلك متفق في جملة تاريخ المورث
لعدم العلم بوجود الشرط ولا تورث مع الثلث وكذا في جملة الوارث فانها كموتها حكما كما في المفقود وأما ولد
اللعان فإنه لا يرث من أبيه وبالعكس لقطع نسبه فعدم الارث في الحقيقة لعدم السبب وهو نسبتها الى أبيه وأما
التوبة ففي كونها من انتفاء الشرط أو السبب كلام يعلم من شرحنا الرحق المحتوم والذي يظهر أن العلة في عدم
كونها من الموانع هي كون التوبة معنى فائما في المورث والماتع هو ما عني الارث لمعنى قائم في الوارث على ما فسده
في تعريفه (تكبيل) عدلنا السابقة من الموانع للدور الحكمي وهو أن يلزم من التورب عدمه كالومات عن أخ
فأقر الاخ بدين البنت فثبت نسبه ولا يرث عندهم لانه لو ورث لحب الاخ فلا يقبل اقراره فلا ثبت نسب الابن فلا
يرث لان اثباته يؤدي الى نفسه فنفتي من أصله وهما لم يذكره علوا للصحة اقرار المرفق في حق نفسه فقط فثبت
الابن دونه كحقيقة في الرحق المحتوم مؤيدا بالنقل ومزجامة في باب اقرار المريض (قوله لا لها أصل الولاد)
بكر الواد مصدر ولداي أصل ولادة الأصل والفروع فالحل وأولادها غايبا لانه قد تكون الولادة بالتسري ثم هي هذا
الاعتبار وان كانت أما لكن صفة الزوجة سابقة على صفة الخومة فلانما تقدم الم تأمل (قوله مع ولد) أي الزوج
المستذكر أو أي ولوس غيرها (قوله وان سفل) بقية الفاضل السفل ضد العلوي باب نصرو بعضهم
السفال بمعنى الدنا من باب شرف ابن كمال والمراد الولد (قوله نكاح ميتة) أي ما لو كانت ميتة تهاير البرهان وهي
لمن صدقتا إذا لم تكن في بيت كذبته ولم يكن دخل المكذب بها وان أرفا السابق أحق ط (قوله وبرهنا) قال في
الصرفي لا بد دعوى الرجلين لو برهنا على النكاح بعدم تهاولم يورثا أو أرفا واستوى تاريخهما بقضي به بينهما
وعلى كل منهما نصف المهر وبرتان ميراث زوج واحد فلان ماتت وليد ثبت النسب بينهما وبرت من كل منهما ميراث
ابن كامل وهما برتان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة وفي منية المقي وفي لا يعتبر فيه الاقرار والناهو منه
في جامع القصولين (قوله ولم تكن في بيت واحد منهما) هو معنى ما في روح الشروح ولم تكن في بيت واحد منهما
ومفهومه ما اعتبار الشوهو خلاف ما قلنا ما نفا قد بر (قوله والنصفه) أي الزوج وبق من يستحق النصف
أربعة كان ينبغي ذكرهم هنا كما فعل في بقية الفروض وهم البنت وفت الابن عند عدمها والاختلاف بين
والاختلاف عند عدمها اذا انفردت عن بعضهن (قوله والولد) أي فهو كالأب عند عدمه ان لم يدخل في نسبه
الى الميت أي وهو الحد الصحيح فان تغفل في نسبته الى الميت أم كان فاسدا فلا يرث الاعلى أنه من ذوى الارحام
لان تغفل الى النسبة يقطع النسب اذا النسب الى الامه زيل (قوله الفرض المطلق) أي عن صفة التعصب
الم (قوله مع ولد أو ولدان) حيث قيد الفرض بالمطلق فكان ينبغي أن يقيد الولد بالذكر لان الولد يشمل الانثى
لكن تركه لانها مع ما بعده (قوله مع البنت أو فت الابن) فانها السدس فرضا والبنت أو فت الابن النصف
والباقي في تعصبا (قوله الا في ثلاثة عشر مسئلة) الا في موضع ما في بعض النسخ ثلاث عشرة بيت ذكر الثلاثة وثاني
العشرة ثلثا في مسئلة وان كان لفتيا (قوله خمس في الفرائض) الاولى أن أمه لا ترث معه ورت ثم الحد
الثانية ان الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلا تمة ثلث ما ياتي بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان

الابجد فالام ثلث جمع المال الاعتد أي يوسف فان لها ثلث الباقي أيضا **الثالثة** ان بني الاعيان والعلائك كلهم
 يسقطون مع الاباء جاءوا يسقطون مع الجد عند أي خفيفه رحمه الله تعالى لا عندهما **الرابعة** أن أبا المعتقد مع
 ابنه يأخذ سدس الولاء عند أي يوسف وليس للجد ثلث بل الولاء كله لابن ولا يأخذ الجديش من الولاء عند سائر
 الأعمه **الخامسة** لورثك جميعه وناه قال أي وخفيفه يخص الجدي بالولاء وقالوا لا يدينها ولو كان مكان الجدي
 أب فاليراث كله له اتفاقا قال في المنع وهذا مستفاد حكمها عن حكم المسئلة الثالثة **ح** **(قوله)** وباقها في غيرها
الاولى أو وصي لأقربها فلان لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الولاية **الثانية** تحجب صدقة فطر الولد على
 أبيه الغني دون جده **الثالثة** لو اعتق الاب جرد ولا ولد له أو ولد له من الجدة **الرابعة** بصير الصغير مسلما
 بالسلام أي يمدون جده **الخامسة** لورثك أولاد اصغار أو مالا فالولاية لاب وهو كوصي الميت بخلاف الجدي
 السادسة في ولاية النكاح لو كان الصغير أخ وجد فعلى قول أي يوسف بشرط كل وعلى قول الامام يخص الجدي
 ولو كان مكانه أبا يخص اتفاقا **السابعة** اذا مات أو هو صاريتم ولا يقوم الجدي مقام الاب لانه لا يترعنه
الثامنة لومات ورث أولاد اصغار أو ماله وله أم وجد أو الاب والجدقة عليها ثلاثا **الثالث** على الام والثلاثان
 على الجد ولو كان كالأب كان كلها عليه **ح** أقول في الخامسة نظر لما تقدم قيل شهادة الاوصياء ان الولاية
 في مال الصغير لا يسه ثلوصي الاب ثم الجدي ثم وصيه ثم لقاضي ثم لوصيف الجدي يقوم مقام الاب عند عدم الاب
 ووصيه فلم يخالف الجدي في الاب تأمل والسادسة يجري فيها ما تقدم عن المنع وقوله في الثامنة وله أم وجد موافق
 لما في بعض نسخ الاشياء وفي بعضها ولههم بضمهم الجميع العائلي الصغار وهو الصواب لان نفقة الصغير يجب
 على قريبه المحرم بقدر الارث كما في التوثيق أي بقدر اربط المحرم من الصغير لومات فاذا كانت الام هنام الصغار
 صح كون الثلث عليها والباقي على الجد لا بمقدار شهادتهم ماله أو كانت أم أبيهم الميت يكون عليها السدس لانها
 جديتهم وفرض الجدة السدس لا الثلث فلا يصح ارجاع الصغير إلى الميت بل يتعين ارجاعها إلى الصغار هناما ظهر
 لي من فيض الفتاح العليم **(قوله)** واذان المنصالح أقول يراد أيضا انه لا يجب نفقته على الجد المعسر وانه
 لا يصير مسلما بالسلام جدم وان الجدة اذا نفرت فانه لا يثبت التسبب بمجرد ذرارة ذلك السيد في شرح
 السراجية وزدت أخرى أيضا تقدمت قبل فصل شهادة الاوصياء مافي الخامسة بحث قال فرق أي وخفيفه
 بين الوصي وأبي الميت فالوصي بيع التركة لقضاء الدين وأب الميت له معها قضاء الدين على الاول ولا لقضاء الدين
 على الميت وهذه فائدة تعظم من الخصاص وأما محمد فأقام الجدي مقام الاب ويقول الخصاص يبقى له وما صلة
 أبي الجد الصغير خالف الاب ووصي الاب في هذه ثم رأيت صاحب الوهبانية ذكرها هنا وقته الجدي **(قوله)** ضمن الاب
 مهر صبيه على تقدير مضاي أي مهر زوجته صبيه أي ابنه الصغير وما في عامة النسخ من التعبير بصبيته لانه
 فقير ينف **(قوله)** رجع ولو شرط أي رجع عليه في ماله ولو لم يكن له مال حين العقد ولو شرط الرجوع وأشهد أخذا
 بمافي القصولين أيضا تقدم ماله عن شرا لولده ونوى الرجوع رجع ديانة لقضاء ما يشهد ولو نوب
 أطعنا ما وأشهد أنه رجع فله أن يرجع لولده مال والا فلا رجوع به عليه ولو قتا أو لأب لم يرجع وان لم يكن
 له مال لو أشهدوا والا أه قلت والزوج بمالا بلزم الاب فيرجع ان أشهدوا وان لم يكن الصغير مال **(قوله)** والا أي
 استحسانا للعرف فجميع القصولين **(قوله)** رجع مطلقا أي وان لم يشترط لان العادة لم تجر بحمله المهر عن الصغير
(قوله) مع أحدهما أي ألولد وله الاب ذكرا أو أنثى **(قوله)** من أي جهة كانت أي سواء كان الاثنان فكثر
 لا من أولاد ولا من **(قوله)** ولو مختلطين أي ذكورا وأنثى من جهة واحدة أو كثر **(قوله)** والثلث عند عدمهم
 أي عدم الولد وله الابن والعلم من الاخوة والاخوات وعند عدم الاب مع أحد الزوجين أيضا فافهم **(قوله)** وثالث
 الباقي **الح** تحت صورتهان كما سأتى قال ط وانما ذكر الشارح هاتين الحالتين يعني الثلث وثلث الباقي مع ذكر
 المنصف لهما لمجاسي أن لا يشار إلى أن الاولى جمع حالات الامة وتولية **(قوله)** مطلقا أي لا أم وأب كامل
(قوله) أي حصصات الجدة والصغير من ليس في نسبتهم إلى الميت جدي فسد وهي ثلاثة أقسام المدلية بمحض
 الاثبات كام أم الأم أو بمحض الذكور كام أبي الاب أو بمحض الانثى إلى محض الذكور كام أم الاب بخلاف العكس

وبها في غير هاتين
 المنصف في زواجر أخرى
 من القصولين ضمن الاب
 مهر صبيه فاذي رجع
 لو شرط والا لولو ولها
 غيره أو وصيا رجع
 مطلقا انتهى فقوله لو
 وليا غيره نعم الجدي
 فيرجع كالوصي بخلاف
 الاب **(ولام)** ثلاثة
 أحوال **(السدس)** مع
 أحدهما أو مع اثنين
 من الاخوة أو من
 الاخوات فصاعدا
 من أي جهة كانوا ولو
 مختلطين **(والثلث)** عند
 عدمهم **(وثلث الباقي)** مع
 الاب أو أحد الزوجين
(و) **(السدس)** الجدة
 مطلقا كأم أم أم أم
 فصاعدا بشرط كنه فيه
 انما كنه ثابت أي
 صحصات كالذكور اثنين
 فان الفاسد من ذوي
 الارحام كما سيح
 مختصيات في الدرجة
 لان القربى محجب

كلام أي الأم فأنها واحدة (قوله مطلقا) أي سواء كانت القرى أو البعدي من جهة الأم والأب سواء كانت القرى وأبنة كلام الأب عند علمه مع أم أم الأم ومحبوبة الأب عند وجوده (قوله كما هي) أي عند ذكر الحب (قوله والسدس لبنات الابن الخ) للبنات ستة أحوال ثلاثة تتحقق في بنات الصلب وبنات الابن وهي النصف للواحدة والثلاث للآخر وإذا كان معهن ذكر عصهن وثلاثة تنفرد بهن بنات الابن والأولى ما ذكره المصنف * الثانية يسقطن بالصلتين فأكثر إلا أن يكون معهن غلام ليس أعلى منهن فيصبن * الثالثة يسقطن بالان الصلي وسأقي بيانهما (قوله والسدس للاخت لابن الخ) أعلم أن للاخت لأفرا سبعة أحوال خمسة تتحقق في الأخوات لأبوين والأخوات لاب وهي الثلاثة للمرافقة بنات الصلب والأربعة أنهن يصرن عصبات مع البنات أو بنات الابن والخامسة أنهن يسقطن بالان وابنه وبالأب اتفاقا وبالحمد عند الامام * وثنتان تنفرد بهما الأخوات لاب * الأولى ما ذكره المصنف الثانية أنهن يسقطن مع الشقيقتين فأكثر إلا أن يكون معهن من عصهن وفي بعض نسخ السراجية ويسقطن بالأخت لاب وأم إذا صارن عصبة أي إذا كانت مع البنات أو بنات الابن قال السيد لا هنا حيث ذكره كراهية لأقرب إلى الميت كإسائي (قوله والسدس لواحد من ولد الأم) أي لا أخ والأخت لا ملوهم ثلاثة أحوال ذكر منها اثنين والثالثة أنهم يسقطون بالفرع الوارث وبالأب والجد كإسائي (قوله عند عدم من لهامه السدس) أي وأنت الباني (قوله بعد فرض أحد الزوجين) متعلق بالباني أي ثلث ما بقي بعد فرض الزوجة والأزواج (قوله وأم) لفظ أم في الموضوعين فإذا نهح أي لا هنا أحد لأبوين (قوله فلها حيثنا الربع) لأن للزوجة الربع ويخرج من أربعة يبقى ثلاثة للأم ولها واحد وهو ربع الأربع ولأب الباني (قوله فلها حيثنا السدس) لأنها نصف من ستة للزوج النصف الثلاثة والأم ثلث ما بقي وهو واحد ولأب الباني (قوله تأد بالخ) لأن المراد من قوة تعالى فلاه الثلث ثلث ما ورثه الأب وإن سواه كان جمع المال أو بعضه لآلة المذكورة في المطولات فالثالث هنا وإن صار في الحقيقة ربع جمع المال أو سدسه لأن الأدب التعميير ترك اللفظ القرآن وتوسعنا عن إهمام المخالفة (قوله لأنه لا يتعدى) الأولى إسقاطه لما قدم من إمكان تقدمه وقد يقال ليس ذلك تعددا لحققة ولأصوارة وانما شترك بينهما دفعا للرجوع بالمرجع ولذا لم يعطيا إلا نصيب زوج واحد وعليه فقوله المصنف إلا الزوج تعالى لجمع مستدرك تأمل والله تعالى أعلم

(فصل في العصبان) قال في المغرب العصبان قرابة الرجل ليهو كانهما جمع عاصب وإن لم يسمع من عصبوا به إذا أحاطوا به ثم هي به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قلبته وقالوا في مصدرها العصبية والذكر يعصب المرأة أي يجعلها عصبية اه قاله العصبان جمع الجمع كالجمالات أو جمع المفرد على جعل العصبية اسما تأمل (قوله وعصبية بغيره وعصبية مع غيره) سأي بيان الفرق بينهما (قوله فالأخت لا تكون عصبية بنفسها الخ) أشار إلى أنه خرج بقوله وهو كل ذكر العصبية بالغير والعصبية مع الغير فإنها ثالث فقط وأما العصبية فهي وإن كانت عصبية بنفسها فهي ليست بنسبة والمقصود بالعصبية النسبية كما أشار إليه أولا ولذا خرج المعنى أيضا (قوله) يدخل الخ المراد عدم قسط الأخت سواء توسط بينهما وبين الميت ذكر كالجدة وابن الابن أولا كالأب والابن أصلي (قوله كولا الأم) أي لا أخ ولا أم وأما الأخ لاب وأم فله عصبية بنفسه مع أن الأم داخلية في نسبته واجب بأن المراد من لا يشب بالأخت فقط وأجاب السيد بأن قرابة الأب أصل في استحقاق العصبية فأنها إذا انفردت كفت في إثبات العصبية بخلاف قرابة الأم فأنها لا تصلح بانفرادها لعل لا نسبتهما فهي ملغاة في استحقاق العصبية بتركها جعلنا عاصبة وصفنا ذكرنا جتناها الأخ لاب وأم على الأخ لاب اه أقول وهذا أولى من قول بعضهم أنه خرج بقوله في نسبته حيث لم يقل في قرابته فإن الأخت داخلية في قرابته لاخيه لا في نسبته لأنه لا نسب للأب فلا يثبت واسطة غيره اه فله رد عليه أن العصبية النسبية إلى الميت لا إلى الأب فالمراد به القرابة لا النسب الشرعي والآن إن لم تكن العصبية إلا إذا كان الميت الأب وجد الفرض الأخ والمحبوب هما فلهم ثم رأيت العلامة يعقوب قد زيف هذا الجواب وأنكر جمع دائرة الصواب بقصوم قتلها والحمد لله وبالجملة فعرّف

الواحدة تكملة لثلاثين (و) السدس (الاخت لاب) فأكثر (مع الاخت) الواحدة (لأبوين) تكملة لثلاثين (و) السدس (لواحد من ولد الأم) والثلاث لاثنين فصاعدا من ولد الأم (ذكر ورهم) كما تهم (و) الثلث (لأم عند عدم من لها معها السدس) كما مر (ولهائث الباني بعد فرض أحد الزوجين) كما قدمنا وذلك في زوجة وأبوين وأم فلها حيثنا الربع (أزواج وأبوين) وأم فلها حيثنا السدس ويسى ثلثا تادامع قوله تعالى ورثته أبواه فلاه الثلث (والثلاثين لكل اثنين فصاعدا من فرضه النصف) وهو خمسة البنات وبنات الابن والأخت لأبوين والأخت لأب والزوج (الأزواج) لأنه لا يتعدى والله تعالى أعلم (فصل في العصبان) العصبان النسبية ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره (بحوز العصبية بنفسه) وهو كل ذكر فالأخت لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها ومع غيرها (لم يدخل في نسبته إلى الميت أني) فإن دخلت لم يكن عصبية كقوله الأم

فلهذا فرض وكالي الام وابن البنت فاقسمان ذوى الارحام (ما بقى القرائض) أى (٥١١) جنبها (وعند الانفراد يجوز جميع المال)

العصبة لا يخرج عن كلامه ولو بعد تحرير الميراث فله لا يدفع الاراد ولذا قال ابن الهيثم في منظومته
وليس بخلافه من نقد * فنبهني تعرفه بالحد

واضاف تخصمه بالعصبة النسبة لاداعي له وقدره العلامة فاسم في شرح فرائض المجمع بقوله هو ذكر
نسب أدلى الى الميت بنفسه أو بعض الذكور أو معتق فقوله أو معتق بالرفع عطف على ذكر ولو حذفت
محض لكان أولى بدخول الاخ الشقيق وبعد هذا فقيه نظر فقدر (قوله) فله ذوق فرض أى فقط والا فلا
يلزمهم كون وارثا فرض أن لا يكون عصبة فان كلام ابن الجدي وفرض ويصير عصبة (قوله) أى
جنبها) أى قال النفس تفضل معنى الجمعية فتقبل ما اذا كان هناك فرض واحد ولو الباقي بعد اعطائه
للمنفعة ط (قوله) بجهة واحدة) قال في المنع قيدنا به حتى لا يرد أن صاحب الفرض اذا خلا عن العصبه فقد
يجوز جميع المال لأن استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي يارد (قوله) جزء الميت الخ المراد في الجميع الذكور
كما هو الموضوع (قوله) جزء من جهة) أراد بالجد ما يملكه أب الأب ومن فوقه دليل قوله الآتى وان علا فلا يرد أن
عم الاب وعم الجد كلاهما الآتى خارجان عن الاصناف الاربعة (قوله) ويقدم الاقرب فلا قرب الخ) أى
الاقرب جهة ثم الاقرب درجة ثم الاقرب قربا واعتبار الترجيح أو لا بلجهة عند الاجتماع يقدم جزء كالاب
وابنه على أصله كالاب وأبوه يقدم أصله على جزء أبيه كالاخوة لغرام وأبنائهم ويقدم جزء أبيه على جزء جد
كلاعم لغرام وأبنائهم وبعد الترجيح بلجهة اذا تعادلا هل تلك الجهة تعتبر الترجيح بلقربا يقدم الابن
على ابنه والاب على أبيه والا على ابنه لقرابته بدرجة وبعد اتحاد الجهة والقربا به يعتبر الترجيح بالقرب يقدم
الاخ الشقيق على الاخ لاب وكذا أبنائهم وكل ذلك مستفاد من كلام المصنف وصريح العلامة المعبر
حيث قال
فبلجهة التقديم ثم قرره * وبعدهما التقديم بالقربا

(قوله) ويكون الخ) الا وقد ذكر هنا عند ذكر الاب في التقديم كانه الشارح ط (قوله) ثم الحد الصحيح هو
من يدخل في نسبة الى الميت أى (قوله) وهو اب الأب) الاول رسم أبو بالواو بناء على اللغة المشهورة ومن
اعرابه بالحروف (قوله) ثم لاب) أى ثم الاخ لاب أما الاخ لام فذوق فرض فقط كما (قوله) لاوين) متعلق
بمحذوف حال من الضمير (قوله) قبل وعليه الفتوى) قاله صاحب السراجة في شرحه عليها كجسائى وقد أشار
الى أن المعتدل الاول وهو هذا الصديق رضى الله عنه (قوله) كذلك) أى لاوين ثم لاب وهو في موضع الحال
من عم الاب وعم الجد (قوله) وان سفلوا) أى ابن عم الاب وابن عم الجد (قوله) فلا سفلها) أى العصبه (قوله)
وبعد ترجمهم الخ) أى ترجيح أهل كل صنف من الاصناف الاربعة بقرب الدرجة كترجيع الاخوة سفلوا
على أبنائهم بوجه بقوله القرابة اذا تفاوتوا فيها كالاخ الشقيق مع الاخ لاب كما (قوله) لاوين (اب) متعلق
بالتفاوت وقوله كما حال منه وقوله بقوة القرابة متعلق بترجيحون (قوله) كالشقيقة الخ) فيه أن الكلام
في العصبه بالنفس وهذه عصبه مع التبرك لكن قال السيد اعاد كرها هنا وان تكن عصبه بنفسها مشاركتها
في الحكمين هو عصبه بنفسه (قوله) ان أعان بنى الأم الخ) تمام الحديث برث الرجل أمه لابه وأمه دون
أخيه لابه رواتم التمدى وابن ماجة اه فاسم وسد كرا الشارح أن بنى الاعان الاخوة لاب وأمهم وانك
لانهم من عين واحدة أى أب وأم واحدة وان بنى العلات الاخوة لاب وأمهم وانك لان الزوج قد قل من زوجته
الثانية والعلل الشرب الثاني يقال عللها انسلها السقة الثالثة وأما الاخوة لافهم بنوا لافهم كجسائى
ولقاهر أن الراديني الام في الحديث ما يشعل الاخوة لاب وأم والاخوة لافهم فقط وأن المراد باعنائهم القسم
الاول بدل عليه قوله في المغرب أعان القوم أشارهم ومنه قوله لا اخوة لاب وأمهم بنوا لافهم ومنهم حديث
أعان بنى أم بنوا روثن او قال السيد المقصود بذكر الأم هنا اظهار ما يرجع به بنوا لافهم على بنى العلات
اه أى لانهم زادوا عليهم بقرب الأم ولنا كانوا أعيانا (قوله) البنات) اسم بصيغة مؤنث وخبره قوله عصبه بغيره
وقوله بالابن قيده لانهم عند عدمه صاحب فرض فاعان ابن الابن لا يصيب ذوات فرض (قوله) وان سفلوا)

بجهة واحدة ثم العصبات
بأنفسهم أربعة أصناف
جزء الميت ثم أصله ثم جزء
أبيه ثم جزء جد (ويقدم
الاقرب فلا قرب بينهم)
هذا الترتيب يقدم جزء
الميت (كالاب) ثم ابنه
وان سفل ثم أصله الاب
ويكون مع البنت
فاكثر (عصبه ذواتهم)
كما (ثم الجد الصحيح)
وهو اب والاب (وان علا)
وأما اب والام فتقدم من
ذوى الارحام (ثم جزء
أبيه الخ) لاوين (ثم)
لاب (ثم ابنه) لاوين
ثم لاب (وان سفل)
تأخير الاخوة عن الجد
وان علا قول أى خنفة
وهو المختار للفتوى خلافا
لهم والشافعي قبل عليه
الفتوى (ثم جزء جد
العم) لاوين ثم لاب ثم
ابنه لاوين ثم لاب (وان
سفل ثم عم الاب ثم ابنه ثم
عم الجد ثم ابنه) كذلك
وان سفل فلا سفلها أربعة
بنوة ثم أوت ثم أخوة ثم
عمومة (وبعد ترجمهم
بقرب الدرجة) رجحون
عند التفاوت لاوين
واب كما (بقوة
القرابة فن كان لاوين)
من العصبات ولو اتى
كالشقيقة مع البنت
تقدم على الاخ لاب
(مقدم على من كان لاب)

لقوله صلى الله عليه وسلم ان أعان بنى الأم بنوا روثن دون بنى العلات والحاصل انه عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوات القرابتين وعند التفاوت
فيها يقدم الأعلى ثم شرع في العصبه بغيره فقال (ويصير عصبه بغيره البنات بالابن بنات الابن بالابن) وان سفلوا (والاخوات) لاوين

أي نبات الابن وابن الابن (قوله بأخيه) أي المساوي لمن قرابة در الجار قال الطوري وفي كشف
الغوامض ولا يعصب الشقيقة الاخت لآباجا لانها أقوى منه في التسبيل تأخف فرضا ولا يعصب الاخت
لأب أخ شقيق بل يحجبها لأنه أقوى منها آجاءا اه وفي منظومة المصنف المسماة بحفظة الاقران

ولارتب أخته من الاب * مع صنوا الشقيق فاحفظ تصب

وذكر في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشئ اه (قوله ذوات النصف
والثنتين) خبر بعد خبر أو بدل من أربع أي من لمن النصف إذا انفردن والثلاث إذا تعددن وهن البنات
وبنت الابن والاختلاوين أو لأب قبل كان الواجب أن تذكر الامع الاب فله يعصبها إذا كان مع أحد
الزوجين كما مر وأجب بأن أخذ هاتلك الباقي بطريق الفرض لا التعصب وأشار إلى ما في السراجية

وشرحهم أن من لا فرض لهما من الابن وأخوها عصبة لا يصير عصبة بأخها كالعم والعمة إذا كان لأب وأم
أو لأب كان المال كله للعم دون العمة وكذلك في ابن العم مع بنت العم وفي ابن الأعم مع بنت الأخ وتعلم ذلك بقولي

ولم يعصب غير ذاتهم * أخ كمثل عم وعمة (قوله ولو حكما) تعميم للاخ بالظن إلى بنت الابن فان عصبتها
لم يخص بأخها فقط فانه يصير عصبة وباب عمها وبني هو أسفل منها إذا لم تكن ذات فرض كجسائي بنه
(قوله الاخوات مع البنات) أي الاخوات لآل ابن أو لأب أو أبا الاخت لا مع أخوها هو ذكر فعدم كونها

عصبة مع الغير أولى (قوله لقول الفرضين الخ) جعله في السراجية وغيره أحد بنات أخ في مكب الانهر ولم أقف
على من خرج له أصله ثابت بخبر ابن مسعود رضي الله عنه وهو مراءو البخاري وغيره في بنت وبنت ابن
وأخت البنات النصف وبنات الابن السدس وما بقي فلاخت وجعلها بن الهام في بقوله من قول الفرضين

وتبعه من راحها كالفاضي ذكر يابوسط للمارديني وغيرهما اه * (تبيه) الفرق بين هاتين العصبتين أن الغير
في العصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فتعدي بسببه العصبوبة إلى التي وفي العصبية مع غيره لا تكون عصبة

أصلا بل تكون عصبوبة بآل العصبية بمجتمعة لذلك التبريد فوجه اشارة إلى وجه اختصاص الاول باليه والثاني
مع قال في مكب الانهر اليه الاصلاق والاصلاق بين الملتصق والملتصق به لا يتحقق الا عند اشتراكهما في حكم
الملتصق به فكذلك من شارك في حكم العصبوبة بخلاف ما تلمع فانه بالقران والقران يتحقق بين الشخصين بغير

المشاركة في الحكم كقوله تعالى وجعلنا معاً أحاديثاً ورواى وزر حيث كان مقامه في النسوة وكافظ
القدوري ومن فاته صلته الصديق الامام أي فاته الصلاة المفارنة بصلاته الامام لأن نفوته ما عاقتكون هي
عصبة دون ذلك الغير وقال بديع الدين في شرح السراجية الفرقان مع قد تستعار للشرط واليه السلب اه

(قوله) كابسطة العلامة قاسم أي في جميع القدوري نقلا عن الجواهر حيث قال إن كانت الملاعة حرة الأصل
فالمرات لمواهب ما هوهم اخوتهم ما سائر عصبة أهمها وان كانت معتقة والمرات لمعتقها وبحكمها من الملتصق وأخوه

وأبوه فقوله لمواهب ما هوهم اخوتهم ما سائر عصبة أهمها وان كانت معتقة والمرات لمعتقها وبحكمها من الملتصق وأخوه
شرح الكثر وغيرهم قال الزبلي ولا يتصور أن يرتب هو وأبوه بالعصبوبة إلى الولاء والولد لا يرتب من اعتقه أو
أعتق أمه أو من فاته بالعصبوبة وكذا هو يرتب معتقه أو معتقته أوله بذلك اه فهو مخرج في أنه إذا كان

هو وأمه حرة الأصل فلا يرتب أبوه وبنته بالعصبوبة إلا إذا كان له ولد أي ابن أو ابن ابن وقال في معراج البراءة ثم
لا قرابة له من قبل أبيه وقربة من جهة أمه فلا تكون عصبة أمه وعصبته ولا أمه وعصبته عند الجمهور وعن ابن

مسعود إن عصبة أمه عصبته وعنه في رواية أخرى أن أمه عصبته للماروي وأما ابن الاسع عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال تحرز المرأة ثلاث موارث عتقها ولقطها أو ولدها الذي لا عتق عليه وقتلها المرات الخمس
بالنصف ولا نص في توريث الأم أكثر من الثلث ولا في توريث أخ من أم أكثر من السدس ولا في توريث أبي الأم

ونحوه من عصبة الأم ولأن العصبوبة أقوى أسباب الارث والادلاء بالأم أضعف فلا يجوز أن يستحق به أقوى
أسباب الارث وفي الحدس بيان أنها تصرزوا لأخراً لا بدل على العصبوبة فانه يجوز أن تصرزوا ورثا ورثا لا تعصبا
وأما حديث عصبته قوم أمه فعن أبي الاستحقاق يعني العصبوبة وهي الرحم لا في إثبات حقيقة العصبوبة

أولاب (بأخيه) فهن
أربع ذوات النصف
والثنتين بصرت عصبة
بأخوتهن ولو حكما كان
ابن ابن يعصب من مثله
أو فوقه ثم شرع في
العصبة مع غيره فقال
(ومع غيره الاخوات مع
البنات) أو بنات الابن
لقول الفرضين آجاءوا
الاخوات مع البنات
عصبة والمراد من الجعير
هنا الجنس (وعصبة
ولما زكوا) ولد الملاعة
مولى الأم المراد بلولي
ما لم يعتق والعصبة
لعمه ما لم تكن الامه
الأميل كابسطة العلامة
قاسم

اه ملخصا وقال في المجتبى شرح القدرى قوله وعصبة ولد لزيد الملائع تسمى أمهم ماعنا والله أعلم أن الام
 ليست بعصبة ولا لعصبة الام كذهب الممان مسعود رضى الله عنه انما عصبته مولى الام اذا كان لها مولى
 وما ذهب اليه اصحابنا من ذهب على وزيد بن ثابت رضى الله عنهم اوجهد ان الام لا يمكن عصبة في حق غير
 ولد الزانية والملاعة فكذلك في حق كذا من الارحام **(قوله)** لانه لا ابالهما لتقليل اللين وادق الاختصار ما نصه
 والتي صلى الله عليه وسلم الخ ولد الملاعة بامه فصار كسخص لاقربائه من جهة الاب فوجب ان يرثه قرابة
 أمهم رثهم فلو تركت انما واما الملاعة فلان النسب والام السدس والباقي بردها على ما كان لم يكن له أب وهكذا
 لو كان معها زوج أو زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينه ما قرضا ورثا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعة
 فلامه الثلث ولا أخيه لأمه السدس والباقي مردود عليهما ولا شيء لأن الملاعة لانه لا أخ له من جهة الاب واذا
 مات ولد ابن الملاعة ورثه قوم أبيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده أعني الاعمام وأولادهم وبهنا يعرف بقية
 مسائله اه ومثله في المنع أقول وهذا مؤيد لما قلناه من جعل لأمه الثلث ولا أخيه لأمه السدس مع أن
 أمه عصبة الام فلو كان عصبة أمه الحرمة عصبة لأخذ الباقي بعد فرض الام **(قوله)** ويقرقان الخ كذا قاله
 في الاختيار ويجمع في المنع وسبب التامير وغيرهما أقول وهو خلاف ما جزم به الشارع في آخر باب القعان
 حيث ذكر أن ولد الملاعة يرث من توأمه ميراث أخ لام أيضا ومنه في البحر عن شهادت الحليم وقال في معراج
 الزانية ولد الملاعة اذا كان توأما فعندنا وعند الشافعي وأجدوا الجمهورهما كالاخوين لام وقال مالك كالاخوين
 لاوين ثم ذكر الجليل والتفارب مع فراجه وهذا صريح في أن ما ذكره الشارع من ذهب ما لم تأمل **(قوله)**
 وتختم العصبات الخ أي ختمها ضايفا ولا تطلق في الحقيقة بعصبة الممتنع ثم ان هذا بيان لقسم الثاني وهو
 العصبة السببية ولا يخفى أن الممتنع عصبة بنفسه لا بغيره ولا مع غيره ولكن ربما يتوهم تناقض في أنه عصبة نفسه
 تقدمه على العصبة بغيره ومع غيرهم من النسب فأشار بهذا العبارة إلى تأخره عن أقسام العصبات النسبية بأسرها
 لأن النسبي أقوى من السبي فلذا غير الاسلوب والاقطار في النسب لم يأت في أقواله والعصبة السببية مولى
 العتاقة فأدعى بمقرب **(قوله)** أي الممتنع الأولى مولى العتاقة كما أوضحناه فيما مر **(قوله)** ثم عصبته بنفسه الخ فأعاد
 أن عصبة عصبة الممتنع لا يرث كباينها سابقا وحرز بالعصبة عن أصحاب فرض الممتنع كبنته وأمها وأخيه
 فلا يرثون لانه لا يدخل الفرض في الولاء وقد انعقدت العصبة بنفسه احتراز عن العصبة بغيره ومع غيره كما سأل
 وقد قلنا من شرائط ثبوت الولاء أن لا تكون الام حر فالاصل أن كانت فلا ولد لأحدها ولدا وان كان الأب
 معتقا **(قوله)** على الترتيب المتقدم تقدم عصبة الممتنع النسبية بنفسه على عصبة السببية أعني معتق الممتنع
 ومعتقه وهكذا أفقد ابن الممتنع ثم ابنه وان سفل ثم أمه ثم جدوه وان علا ثم معتق الممتنع ثم عصبة على
 الترتيب المذكور ثم معتق معتق الممتنع ثم عصبة وهكذا ان كان **(تنبيه)** ابن وبنت اشترى أباهما فاشترى
 الاب عبدا وأعتقه فبات بعد موت الاب عن الابن والبنت فالكل للابن لأن عصبة الممتنع النسبية مقدمة على
 البنت لانها عصبة سببية سابقة وكذا لو اشترى أباهما فعتق عليهما ماتت عنهما ونبت أخرى وتركها مالا قلناه
 لها قرضا والباقي للأولى نصيبا **(قوله)** والوالدة الخ أي وصلة كل كلمة نسب أشجع ابن حر في التهرب من
 حديث عبد الله بن أبي أوفى بسند صحيح وصححه ابن أبي حاتم من حديث ابن عمر قال السيد ومعنى ذلك ان
 الحرمة حياة الإنسان اذا ثبتت صفة المالكية التي امتلأ بها من سائر ما عدا من الحيوانات والجمادات
 والرقبة تلف وهلاك فالعق سبب لاحتياط الممتنع كإن الاب ينجب لا ينجب الولد وكإن الولد يمسح على أبيه
 بالنسب والى آخره بانه تبعته كذلك الممتنع نسب بالولادة يعني الى الممتنع والى آخره بانه تبعته فكما ثبتت الارث
 بالنسب كذلك ثبتت بالولادة وفيه تنبيه على أن هذا الحديث إنما يدل على مجرد أن من له الولاء من مولى العتاقة
 أو عصبة فهو وارث دون أمر زائد على من كونه الارث من الجانبين كما في النسب بحوارث الاب ابنه والعكس
 أومن أحدهما ويشعر بان من له الولاء عصبة تضمنته تشبيهه بالاب من حيث هو أب ولا يدل على أنه آخر
 العصبات وتبنيته في شرح ابن الحبلى فالأولى في تأخره ما ذكره العلامة فأنهم من قوله صلى الله عليه وسلم الميراث

لانه لا ابالهما ويقرقان
 في مسألة واحدة وهي أن
 ولد الزانية يرث من توأمه
 ميراث أخ لام وولد
 الملاعة يرث من توأمه
 ميراث أخ لاوين **(وتختم
 العصبات بـ)** العصبة
 السببية **(أي)** الممتنع ثم
 عصبة **(بـ)** بنفسه على
 الترتيب المتقدم
 بقوله صلى الله عليه وسلم
 والوالدة كل كلمة نسب

العصبة فان لم تكن عصبة فالولد يرث الواسع من متصورين حديث الحسن **(قوله)** وانذارك المعتق بفتح
 تاء المعتق اسم مفعول **(قوله)** وقال أبو يوسف اللاب السدس هو قوله الاخير وقوله الاول كقولها واجبه
 قوله الاخير ان الولد كله انما لم يخلق بمحضة الملك ولو ترك المعتق بالكسر مالا وترك ابا وانما كان لاسيه
 سدس ماله والباقي لانه فكذلك انذارك ولا والحواليه وان كان اثر اللاب لكانته ليس بحال ولا له حكم المال
 كالقصاص الذي يجوز الاعتراض عنه للمال بخلاف الولد فلا يحرق فيه سهام الو رثة لغيره كقوله كافي المال
 بل هو سبب يورثه بطريق العصبة فيعتبر الاقرب فالاقرب والابن اقرب العصباء ونعمانه في شرح السدس
(قوله) على الترتيب المتقدم أي بناء على الترتيب المتقدم في العصباء النسبية **(قوله)** وليس هنا الخ محترز
 قوله بنفسه **(قوله)** الحديث لفظه كافي السراج ليس للتساع من الوالاما اعتن أو اعتن من اعتن
 أو كاتن أو كاتن من كاتن أو ديرن أو ديرن من ديرن أو وجر ولا معتقن أو معتق معتقن ومنه ليس لنفسه
 من الولد شيء الا ولما أي العبد الذي اعتقه أو ولما أي العبد الذي اعتق من اعتق أو ولما أي العبد
 الذي كاتنه أه أو ولما كاتن من كاتنه أو ولما ديرنه أو ولما ديرن من ديرنه أو وجر ولا معتقن أو الولد
 الذي هو مجرور معتق معتقن وحذف كل نظير ما أتت من الاخرى ليس لمن من الولد الا ولما اعتن
 أو ولما من اعتن أو كاتن أو ديرن من اعتن أو ولما كاتن أو ديرن من كاتن أو وجر ولا معتقن أو الولد
 ما ديرنه أو ولما ديرن من اعتن أو كاتن من ديرنه فكلمة ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرفوق يتعلق به
 الاعتاق فانه بمنزلة سائر ما يتعلق بما لا عقل له كافي قوله تعالى أو مملكت أعانهم وكلمة من عبارة عن ماضرا
 ما كافي فليست حتى أن يعبر عنه لفظ العقال فغير عن الاول ما عمن الثاني من وأن كاتن من لان الاول متصرف
 فيه كسائر الاموال والثاني متصرف كسائر الملاك وقوله أو وجر عطف على المستثنى المحذوف وهو لا ولما
 المذكور مفعوله ومعتقن فاعله وهو على تقدير أن والمصدر المنسلب بمعنى اسم المفعول كافي قوله تعالى
 وما كان هذا القرآن أن يفترى أي مفترى أو على تقدير موصوف حذف وأقيمت محضته مقامه ووسع الظاهر
 موضع المضمر والتقدير ليس للتساع من الولد الا كذا والان حراي مجرور معتقن أو الولد لا وجر معتقن
 ثم أوجه آخر لا يظهر ضرورة ولا مدبر من ان امرأ تدبر عبدان تركت ولحق بدار الحرب وحكم بلحاقتها
 وبحرية عبد الله لم يترك أسلم ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المذبر ولم يخلف عصبة نسبية فهذا المرافقة
 وحكم مدبر هذا المذبر كذلك فلا تحكم القاضي بحرية مدبرها بسبب بلحاقتها فاسترى عبد ابيه ثم مات
 ورجعت المرأة ثانية الى دار الاسلام ما قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المذبر الثاني ولم يخلف عصبة نسبية
 فولد وللهذا المرافقة قد منافي كتاب الولد في تصوير وجهها ضرورة حر معتقن أو ولما ان عبد امرأ تزوج
 بذيها جارية قد اعتقها مولاه فاولادها فهو رثع لاه مولاه مولاه أي ما فاذن اعتن تلك المرأة عندنا
 ذلك العبد باعتاقها مولاه ولما ولد الى مولاه حتى اذا مات المعتق ثم مات ولد وخلف معتقة أمه فولد لها ضرورة
 حر معتق معتقن أو ولما ان امرأ اعتن عبدًا فاسترى العبد المعتق عبدًا وزوجه بمحضة غير فولد بينهما ولد
 فهو حر وولاد مولاه فاذن اعتن ذلك العبد المعتق عبده رثع لاه مولاه معتقة الى نفسه ثم الى مولاه هذا
 حاصل ما ذكره في هذا المثل وعام الكلام على ذلك وشروط الميراث طلب من كتاب الولد فراجع **(قوله)** وهو وان
 كان فيه شذوذا لم الشاذ هو ان يروي التمسجد بخلاف ما روى الناس فاذن انفراد الراوي بشي نظره فان كان
 مخالفا لغيره ومن هو اوله وحده بالمحفظ ذلك واضبط كان ما انفرد به شاذ مردود وان لم يكن له مخالف فان كان
 ممن يوثق بحفظه واتقاه فصول لا يقدح فيما انفرد به وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقاه ذلك الذي انفرد به فان
 لم يعد من درجة الحافظ الضابط المقبول فترد مذهب حسن والا فذا حرر وولادها ما اختار ما من الصلاح في
 تعريضه **(قوله)** لكنه تأييد الخ فقد روى عن عمرو بن عبد الله بن ثابت رضي الله عنهم انهم كانوا الا يورثون النساء
 من الولد الا ما اعتن أو أعتن من اعتن أو كاتن ورواه ابن أبي شبة وعبد الرزاق والداري واليهي وذ كره
 رزين بن العدي في مسنده بلقط ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الا وللا كبر من الذكور ولا يرث
 التساع من الولد الا ولما من اعتن أو أعتن من اعتن أو كاتن **(قوله)** فصار بمنزلة المشهور الحديث المشهور

(وانذارك) المعتق
 (أبو) مولاه وابن مولاه
 فالكمل (الابن) وقال أبو
 يوسف اللاب السدس
 (أو) ترك (جده) أي
 حذمو لا وأخافه
 فليس على الترتيب
 المتقدم (وقال بينهما)
 كالميراث وليس هنا عصبة
 بغيره ولا مع غيره لقوله
 صلى الله عليه وسلم ليس
 للتساع من الولد الا
 ما اعتن الحديث
 وهو وان كان فيه شذوذ
 لكنه تأيد بكلام كبار
 العصابة فصار بمنزلة
 المشهور كما بسطه السيد

مطلب في الكلام على
 حديث ليس للتساع من
 الولد الا ما اعتن

النصف والباقي بين الجد والآخر وأما الثلث الباقي بجد وجد وأخوين وأخت للجد السدس والجد الثلث الباقي
 وأما سدس كل المال بجد وجد وبنت وجد وأخوين للجد السدس والثلث النصف ولا بجد السدس لأنه خبره من
 القاعة ومن ثلث الباقي وعمامة في شرح الرحي المحتوم وغيره **(قوله)** كاهو مذهب أبي حنيفة وهو مذهب
 الخليفة الأعظم أي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وهو أعلم الصحابة وأفضلهم ولم تتعارض عنه الروايات فنه
 فلذلك اختاره الإمام الأعظم بخلاف غيره فله روى عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الجد بمائة قضية بخلاف
 بعضها وبعضها والخذ بالمتفق عليه أو لي وهو أيضا قول أربعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا يتيقن اللهز يد يجعل ابن الابن وان لا يجعل الابن الابن أو وعمامة
 في سبب الأنهر **(قوله)** وعليه الفتوى الخ قال في سبب الأنهر وقال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط
 والفتوى على قوله ما قال حيدر في شرح السراجية لأن بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا في مسائل
 الجد الفتوى بالصلح في مواضع اختلاف وقالوا إذا كنا تنقي الصلح في تضمين الأجير المتزلة لاختلاف الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم والاختلاف هنا أظهر لفتوى فيه بالصلح أولى اه ومثله في المبسوط وسبب اختلافهم
 في ذلك عدم النص في إرث الجد مع الأخوة من كتاب أسنة وأما ثبت باجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 بعلم اختلاف كثير وهو من أشكل أبواب الفرائض اه لكن المتن على قول الإمام ولذا أشار الشارح إلى
 اختياره هنا وفيما سبق **(قوله)** أي بيني الأعيان أي الذي كور منهم كاهو صريح العاصرة حسب عري بني ولم يعبر
 بأولاد بخلاف ما تقدم حسب فسر بني الأعيان بالاناث أيضا فتعطل القول المقامه أما هنا فلا يقبله فإن أولاد
 العلل لا يسقطون بالأخوات لاوين ويدل عليه قوله وكذا بالاختلاف اه ح قلت نعم لكن قد يسقط بعض
 أولاد العلل بالاناث من بني الأعيان كالأخوات لا بيسقطن بالاختلاف لاوين مالم يعصن أخ لا بيسأني
 وعامة رأسية وضع ونصها وبنو الأعيان وبنو العلل كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وإن سفل وبالأب
 بالاتفاق وبالجد أبي حنيفة وبسقط بنو العلل أيضا بالاختلاف وأم اه ويؤخذ منه أن الاختلاف لا يسقط
 بالاختلاف وأم كقائمة التصريح به عن كشف القوامض وبحقة الأقران **(قوله)** أيضا كان المناسد كره
 بعد قوله وبهؤلاء **(قوله)** والجد أي على الخلاف المار **(قوله)** إذا صارت عصبة أي مع البنات أو مع بنات
 الابن وأعمال سقوطها بالانتهائز كالاخ في كونها عصبة أقرب إلى الميت اه سد **(قوله)** ويسقط بنو
 الأخاف الخلف اختلاف في العنين وهو أن تكون لحداهما زقاء الأخرى تحله وفسر أخف ومنه
 الأخاف وهم الأخوة لا بناتني يقال أخوة أخفاف وأما بنو الأخاف فإن قاله متقن فعلى إضافة البيان اه
 مغرب **(قوله)** بالولد الخ أعولوا بني يسقطون بسبب الابن والبنات وابن الابن وبنت الابن والأب والجد
 بجميعهم قول الفرع الوارث والأصول الذي كور وقد قلتم ذلك بقولي

ويجب ابن الأم أصل ذكر كذا الفرع وارث قد ذكر

(قوله) بالإجماع مرتبط بقوله والجد أي بخلاف بني الأعيان والعلل في سقوطهم به خلاف المار **(قوله)**
 لانهم من قبيل الكلالة علل لسقوطهم عن ذكر بيه أن قوله تعالى وإن يكن رجل يورث كلاله أو امرأة وله
 أخ أو أخت الآية المارجه أولاد الأم إجماعا ويدل عليه قراءتي وله أخ أو أخت من الأم وقد اشترط في إرث
 الكلالة عدم الولد والوالدة إجماعا فلا إرث لأولاد الأم مع هؤلاء لفظ الكلالة في الأصل يعني الأعمام وذهب
 القوم ثم استعمل لقراءة من عبد الولد والوالدة كأنها كلاله ضعيفة بالقباس إلى قرابة الولد لا يطلق أيضا على من لم
 يخلف ولدا ولولا ذلك على من ليس بولد ولا ولدين المختلفين هذا حاصل ما ذكره بالسبب **(قوله)** وتسقط الحيات
 الخ الأصل أن لكل من انحاد السبب والادلاء تأثر في الخلف فإم لا يحجب عنه فلا دلالة لقطط وبالأم لا تحاد
 السبب وهو الأمومة فإم لا تترث مع الأب لانعدام العنين وتحجب بالأم لوجودها واعلم أن الأب لا يرث معه
 الأخت واحدة من قبل الأم لأن الأبوين يمتحن به والامانة الصمحات لا يزيدن على واحدة بذأ وأما الجد
 فترث معه واحدا بنو بنوه أي أم الأب ومن فوقها كأم أم الأب وإذا تعددوا جرحين كأي أم الأب ترث معه
 أبو بنان احدهما أي أم الأب ومن فوقها كأم أم أبي الأب والثانية أم أم الأب ومن فوقها كأم أم أم الأب

بالأول وهو السقوط
 كاهو مذهب أبي حنيفة
 وأصول زيد مبسوط
 في المطول وفي الوهبانية
 وما أسقطا أولاد عني
 وعلة • وقد أسقط
 النعمان وهو الحر
 وعليه الفتوى كأي
 المتفق والسراجية وإن
 قال مصنفها في شرحها
 وعلى قولها لفتوى
 (و) يسقط (بنو
 العلل) وهم الأخوة
 والأخوات لا ب (هم)
 أي بيني الأعيان أيضا
 (و) بهؤلاء أي بالبن
 وانه وبالأب والجد
 وكذا بالاختلاف لاوين
 إذا صارت عصبة كما
 علمه (ويسقط بنو
 الأخاف) وهم الأخوة
 والأخوات لا ب (بالولد
 وولد الابن) وإن سفل
 (وبالأب والجد) بالإجماع
 لانهم من قبيل الكلالة
 كما بسطه السيد (و)
 تسقط (الحيات)
 مطلقا (أبويات أم
 أميت) بالأم والأبوين
 بالأب وكذا بالجد الأم

فكون لهم السدس
تلكه الثلثين ولا شيء
للسقطات الآن يكون
مع واحد منهن غلام
قيصها ومن يحاذيها
ومن فوقها من لا تكون
صاحبة فرض وسقط
السقطات (ويأخذ
ابن عم) كذا في نسخ
المتن والشرح وعبارة
السد وغیره ويأخذ
أحداني عم (هو أخ
لام السدس) بالفرض
وكذا لو كان الآخر
زوجا فله النصف
(ويقتسمان الباقي)
بينهما نصفين بالعصبة
حيث لا مانع من إرثه
بهما فإرث بمحضتي فرض
وتعصيب وأما فرض
وتعصيب معا فبجهة
واحدة فليس إلا الأب
وأبوه قلت وقد يجمع
جهتا تعصيب كأن هو
ابن ابن عم بأن تتكبح
أن غمها تلتدنا وكان
هو مقتى وقد يجمع
جهتا فرض وأما مقتى
في الجوس لتكاحهم
المحرم ويسوارون
بهما جعلت ناعند
الشافعي بأقوى الجهتين
وعمامه في كتب
الفرائض وتأتي الإشارة
إليه في الفرق (ولو
ترك زوجا وأما لو
حدوا إخوة لأم وإخوة
لأبوين أخذ الزوج
النصف والام) أو
الحدة (السدس) ولو
الأم الثلث ولا شيء للأخوة

الفرق الثاني فتوازها الواسطي من الفرق الثالث لانتفاء كل منهما إليه بأربع وسائط وأما السفلي من
الفرق الثالث فلا وازها أحد لانتفاء إلى خمس وسائط وليس في هذه الثبات من هو كذلك (قوله) فيكون
لهم السدس (الخ) وذلك لأن العليان الأول لما قامت مقام الصلوة قام من ذمها بدرة واحدة مقام ثبات
الابن (قوله) ولا شيء للسقطات) وهن السبب الباقي من الثبات اتسع لانه فذلك الثلثان ثلثا الثلث فليس
لثانيات فرض وليس لمن عصوبة قطعا فلا يرث من التركة أصلا (قوله) إلا أن يكون (الخ) فان كان الغلام
مع السفلي من الفرق الأول أخذت العليان منه نصف وأخذت الواسطي منهما مع العليان الفرق الثاني
السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الأول والواسطي من الثاني والعليان الثالث فذكر
مثل خط الاثنين أجماعا وسقطت على الثاني وواسطي الثالث وسفلا وان كان الغلام مع السفلي من الفرق
الثاني كان ثلث الباقي بينه وبين سفلي الأول وواسطي الثاني وسفلا وعلى الثالث ووسطا أسبعا لانه كمثل
خط الاثنين وسقطت على الثالث وان كان مع السفلي من الفرق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين
السقطات الست أجماعا وان فرض الغلام مع العليان الفرق الأول كان جميع المال بينه وبين أخيه لانه كمثل
خط الاثنين ولا شيء للسقطات وهن ثمان وان فرض مع وسطي الأول فثأخذ على الأول النصف والباقي
لغلام مع من يحاذيه وهي وسطي الأول وعلى الثاني لانه كمثل خط الاثنين وكذا الحال إذا فرض مع عليا
الثاني وأما تنصيص المسائل في جمع هذه الصور فعلى ما مستحب به فبما بعد فلاحه إلى إرادته هنا وإعراي ذكر
النبات على اختلاف الدرجات كذا في الكتاب يسمى مسئلة التثنية لانه يذهبها وحسنها تشبه الخطوات
وعمل الأذان إلى استماعها فبشبهت تشبیه الشاعر القصيدة لتحسينها واستدعاء الأسماء لسماعها من
شرح السيد (قوله) عن لا تكون صاحبة فرض) أمان كانت صاحبة فرض فإنها تأخذ منه هولا وتصير به
عصبة وهي العليان الفرق الأول التي أخذت النصف والواسطي منه مع العليان الفرق الثاني حيث أخذت
السدس وهنا قديمه فرفن كانت فوقه دون من كانت يحاذيه فإنه يصعب مطلقا سيد (قوله) وسقط السفليات
أي الألقى تحته في الدرجة (قوله) وعبارة السيد (الخ) أي فكان على المصنف أن يقول كذلك ولا سيما مع قوله
بعد ويقتسمان الباقي (قوله) هو أخ لأم) كانت تزوجت باخوين فاحتمل كل واحد ولاخوين وأخذ آخر
من غيرهما فاحتمل أحدولها من أخيه الذي هو ابن عمه وعن ابن عمه لا آخر (قوله) وكذا لو كان الآخر زوجا
الأوضح أن يقول وكذا لو كان أحدهما أي أحداني عها زوجها ط (قوله) ويقتسمان الباقي) وهو جهة
أسداس في الأولى والنصف في الثانية ط (قوله) حيث لا مانع من إرثه) احتملوا عملوا كان ليست في
الأولى فإن لها النصف وتعصبان العم عن السدس من حيث كونه أخا لأم يشترط هو وابن العم الآخر في
الباقي وعملوا كان للزوجة في الثانية أخذت شقيقة فإن لها النصف والنصف الآخر لزوج فرضا ولا شيء كان
العم الآخر من حيث يتوزع (قوله) بمحضتي فرض وتعصيب) جهة الفرض الزوجية والأخوة لأم وجهة
التعصيب كونه ابن عم ط (قوله) وأما فرض) أي وأما الارث بفرض وتعصيب ط (قوله) بمحضتي واحدة
وهي الآوة ط (قوله) فليس إلا الأب وأبوه) أي مع النبأ أو بنت الابن كما تقدم واسم ليس ضمير عائدة على
الارث بالفرض والتعصيب وقوله إلا الأب أي الارث الأب على تقدير رضا حذف وأقيم المضاف بالمقامه
وهذا على حذف قولهم ليس الطبيب إلا المسلك في جواز الرفع والنصب في المسلك على الخلاف المشهور فرتبه (قوله)
وقد يجمع جهتا تعصيب) أي من غير نظر لارث بهما لانه هنا باحداهما بتقديم جهة البنوة على جهة العمومة
وجهة الأولاد (قوله) وقد يجمع جهتا فرض) صورته تكبح مجوسيته واستولاهما فالولدا بن لهما مال أو ألتها
فأذا لم تعصبها مات عن أمه وأخته مقرت بالجهتين ط (قوله) وأما يتصور في الجوس) أقول تقدم في كتاب الحدود
أن من شبه المحمل وطعمه كحمه كونه يثبت فيها التسب على ما حوره في التفرقة ثم رأيت في سبك الأنهر
قال وأما يتصور ذلك في تكاح الجوس وفي وطء النسبة في السبلين وغيرهما لا يتصور في تكاح السبلين النصح
٨١ وسبق عمامه (قوله) وعند الشافعي بأقوى الجهتين) وهي التي يرث بها على كل حال فان مات ابن وترك

يفرض مالك والشافعي
الاخت لاوين وأولاد
النصف والجد السدس
مع زوج وأم فتعول إلى
تسعة وعقد أي خنفة
وأحد تسقط الاخت
قلت وباصلة له لس عند
الخنفة مسألة المشتركة
انفاقاً لأمسألة الا كدريه
على المقضي به كامر

• (باب العول) •

وشده الد كاسييه
(هو زادة السهام)
اذا كثرت الفروض
(على مخرج الفريضة)
لبدخل النقص على كل
منهم بقدر فرضه كنقص
أرباب الدون الخاصة
وأول من حكم بالعول
عمر رضي الله تعالى عنه
ثم الخارج تسعة وأربعة
لأعول الاثنان والثلاثة
والاربعة والخامسة
وسلثة قد تعول
الاختلاف كاسييه في
تاب الخارج (فسته)
تعول أربع عولات
(إلى عشرة وترا وشفا)
تعول لبعة كزوج
وشقيقتين ولثمانية
كهم وأم ولسبعة
كهم وأخ وأولادهم
(واثناعشرة تعول ثلاثاً
للسبعة عشر وترا
لثلاثة) تعول لثلاثة
عشر زوجة وشقيقتين
وأهم خمسة عشر كهم

أما هي أخته توث عندنا بلهذين الثلث بحصة الأمية والنصف بحصة الاخته وأما عند فتوت بحصة الأمية لا غير
كافي غرر الأفكار (قوله يشركون بين الصنفين الآخرين) أي أولاد الأم والأخوة لاوين ولذا جئت بمشركة
بفتح الراء وبكسر هاء على نسبة التشرية إلى الجائز (قوله وكذلك يفرض مالك والشافعي) وكذلك أحد على
ما ذكره الشافعي من خلافه ذكره الشارح وهو قول أبي يوسف ومحمد ونسب هذه المسألة إلى كدريه لأنها
كدرت على زيد بنده (قوله فتعول إلى تسعة) فزوج ثلاثة وأولاد اثنين والجد واحد للاخت ثلاثة
لكن لما كانت الاخت واستقلت بمافرض لها زادت على الجدرت بعد الفرض إلى التعصيب بالجد فيقسم
إلى حصتها حصته ويقسمان الأربعة بينهما لأننا قلنا كرمثل حظ الاثنين لأن المقاسمة صغيرة من سدس جميع
المال ومن ثلث الباقي وتصحب من سبعة وعشرين وعامه في سبب الأثر (قوله تسقط الاخت) فزوج
النصف وأولاد الثلث والجد وأصلهم ستة ومن تصحب (قوله على المقضي به) أي من قول الإمام يسقط
بنو الاعيان والعلات بالجد خلافاً لهما (قوله كامر) أي في العجب والله تعالى أعلم

• (باب العول) •

مسائل الفرائض ثلاثة أقسام عادية وعادة أو عالة أي تقسم بلا كسر أو بالرد والعول وهو في الفضة المسل
والجور يستعمل بمعنى الفضة يقال عول صبره أي غلب وعني الرفع يقال عال الميزان إذا رفعه فقبل أن العلى
الاصطلاحاً ما يؤخذ من الأول لأن المسألة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم والتقسيم المار
كالصريح لأن العادة من العدل مقابل الجور وقبل من الثاني لأنها غلبت أهلها بالعدل الضرع عليهم وقبل
من الثالث لأنها ذات حق خرجها بالفروض المتبعة ترفع التركة إلى عدداً كثر من ذلك الخارج ثم يقسم حتى
يلدخل النقصان في فرائض جميع الورثة واختاره السدس (قوله وشده الد) إذا عولت تنقص سهام ذوي
الفروض ويزداد أصل المسألة ويزداد السهام وينقص أصل المسألة ويزداد السهام وينقص أصل المسألة ويزداد السهام
السهام على الخارج وفي الد يفضل الخارج على السهام سيد (قوله هو زادة السهام) أي سهام الورثة يقال
عول عن المضاف إليه وبذا سهل الأصناف في قوله الاتي على كل منهم ط (قوله على مخرج الفريضة) أي
مخرج السهام للفريضة الذي يقال له أصل المسألة وهو عبارة عن أقل عدد صحيح يتأق منه حظ كل فرد من
الورثة بلا كسر هـ سبب الأثر (قوله كنقص أرباب الدون الخاصة) أي الدون التي شاقبت عنها التركة
وليس بعضها وأول من حكم بالعول عمر رضي الله تعالى عنه في الجيع بقدر حقوقهم (قوله وأول من حكم بالعول عمر رضي الله تعالى
عنه) فإنه وقع في صورة متناقض خرجها عن فروضها فاشاور العصابة فأشار الصام إلى العول فقال أعلوا الفرائض
فتابعوه على ذلك ولم ينكره أحد إلا أنه يعلمونهم وعامة في شرح السدس وغيره (قوله ثم الخارج تسعة) وجهه
أن الفروض ستة وهي نوان الأول النصف والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسدس ولها اثنان
انفراداً اجتماعاً ومخارجاً في الانفراد خمسة اثنان للنصف والاربعة للثلثين والثلاثة ثلثت
والثلثين والسته للسدس وإذا اجتمع فروض فان كانت من نوع واحد لا يخرج عن الجنس كزوج كدريه لأنه يعتبر
مخرجاً ذاتها في نصف وربع من أربعة أو نصف وثلث من ثمانية أو ثلث وثلث من ستة ولومن نوعين فذا اختلف
النصف من النوع الأول بكل النوع الثاني أو بعضه من ستة وهي لا يخرج عنها أيضاً وإذا اختلف الربع بكل
النوع الثاني أو بعضه من اثنين عشر وإذا اختلف الثلث بكل النوع الثاني أو بعضه من أربعة وعشرين فيقسم
هذان إلى خمسة تقصير الخارج تسعة وسبب بيان ذلك كله في باب الخارج (قوله أربعة لأعول) لأن الفروض
المتعلقة بها إما أن يني المال بها أو يني منه شيء زاد عليها أو بانه في المتع (قوله وثلاثة قد تعول) وهي الستة
وضمها أو ضعف ضعفها أو أشار بقضاي أن العول ليس لازماً لها (قوله بالاختلاف) أي باختلاف عدد التوعين
بكل الآخر أو بعضه كما بيناهم (قوله إلى عشرة وترا وشفا) أي تعول إلى أعداد كل كونها مستمرة إلى عشرة
فلسبب إلى صلة تعول بل مستمرة لأن العشر تليست وترا وشفا وقوله وترا وشفا فليست إلى عدد من المال من
البدل الذي حالت إليه أي حال كون تلك الأعداد مقسمة إلى عشرة وشفا تامل (قوله ونسب منبره) لأن علما

وأخ وأولادهم ولسبعة عشر كهم وأخ وأولادهم (قوله كامر أو بقتين وأوين) ونسب منبره

بالاستقراء (فن عددهم) فن اثنين لو سدان وثلاثة لو ثلث ولسدس وأربعه لو نصف ولسدس (٥٢١) ونحوه كثلثين ولسدس تقصيرا

للساقفة (و) الثالث
(ان كان مع الاول) أى
الجنس الواحد (من)
لا يرد عليه) وهو الزوجان
(أعطى) من لا يرد عليه
(قرضه من أقل مما حازه)
وقسم الباقي على رؤوس
(من يرد عليه كزوج
وثلاث بنات) فهي من
أربعة الزوج واحد
وبقي ثلاثة وهي تستقيم
عليهن فلا حاجة الى
الضرب (وان لم يستقم
فان وافق رؤسهم) أى
رؤوس من يرد عليهم
(كزوج وست بنات
ضرب وقتها) وهو هنا
اثنان (في خرج فرض
من لا يرد عليه) وهو هنا
أربعة تبلغ ثمانية
فلا زوج اثنان وبنات
ستة (والا) وافق بل باين
(ضرب كل) عدد
(رؤسهم فيه) أى المخرج
المذكور (كزوج
ونحن بنات) فالمخرج
هنا أربعة فلزوج واحد
بقي ثلاثة تباين الخمسة
فأضرب الأربعة في الخمسة
تبلغ عشرين كان
لزوج واحد اضربه
في المضروب يكن خمسة
فهو له والباقي ثلاثة
اضربها في المضروب
تبلغ خمسة عشر فكل
فت ثلاثة (و) الرابع
(لو كان مع الثاني)

١٥ ابن الخليل (قوله بالاستقراء) أى تسع جزئيات من يرد عليه وهو متعلق بالقفل المحذوف المقدر بعد
النافي أى لا يكون أكثر بالاستقراء ط (قوله فن عددهم) أى أربعة لا غير الاثنان والثلاثة والأربعة
والخمس وقد ذكرها الشارح وكلها مقطعة من ستة كل ستة كسند كره (قوله لو سدان) بكسدة وأخت لام فالمسئلة
من ستة وله هاهنا اثنان بالقرينة فاجعل الاثنان أصل المسئلة واقسم التركة على ما نصف من فكل واحدة
منها نصف المال سدس (قوله لو ثلث ولسدس) كواحدة الام مع الام فهي أيضا من ستة لو ادى الام الثلث واللام
السدس فأجعلها من ثلاثة عددهم وطريقه أن تنظر الى ما في الاكسر من أمثال الاقل وتضمنه اليه
في الثلث سدان فتضمنه الى سدس الام ١٥ قسم (قوله لو نصف ولسدس) كبت وبنات ابن أو بنت وأم
لأن المسئلة أيضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة من ستة أربعة ثلاثة للبنات وأحد للبنات ابن والأم فأجعل
المسئلة من أربعة واقسم التركة بأربعة أجزاء ثلاثة أب وبها للبنات وربع منها للأم أو بنت الابن ١٥ سدس (قوله)
كثلثين ولسدس) كبتين وأم وأعمام أى بالكافي ولم يأت بالو كافي سوابقه لأن الخمسة ثلاث صور ثمانية نصف
وسدان كبت وبنات ابن وأم ثلاثة نصف وثلث كل تحت لابوين مع أم وأختين لام فالمسئلة في هذه الصور
الثلاث أيضا من ستة والسهام التي أخذت منها حاجة فتجعل أصل المسئلة وتقسيم التركة أحاسا (تنبيه)
القسم على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورقة فقل والا كما اذا خلف ستا وثلاث بنات ابن فليكن
ثلاثة أسهم تستقيم عليها وبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن فأضرب الثلاثة أعني عدد رؤوس من
انكسر عليه في أصل المسئلة وهي الأربعة فصار اثني عشر فليكن منها تسعة وبنات الابن ثلاثة منقسمة
عليهن سيد (قوله والثالث) أى من الأقسام الأربعة (قوله وقسم الباقي على رؤوس من يرد عليه) أى تقسم
الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جمع المال على عدد رؤوسهم اذا
انفردوا عن لا يرد عليه (قوله فهي من أربعة) وأقسامها اثني عشر لا اجتماع الربع والثلثين فيها وتلتها
المستثنان الا تباين (قوله وان لم يستقم) أى الباقي من ذلك المخرج (قوله ضرب وقتها) أى وفق رؤوسهم
(قوله وهو هنا اثنان) لأن عدد الرؤوس ستة والباقي من المخرج ثلاثة والموافقة بينهما بالثلث ولا عبرة بالداخل
هنا كما عرفت في موضعه (قوله والواقع) أى الباقي عدد رؤوسهم (قوله فأضرب الأربعة في الخمسة)
الموافق سابقه ولا حقه فأضرب الخمسة في الأربعة ط لأن المضروب هو عدد الرؤوس الخمسة والمضروب فيه
هو المخرج وهو الأربعة (قوله والرابع) أى من الأقسام الأربعة (قوله هنا) أى في مسائل اجتماع من
لا يرد عليه مع من يرد عليه أما عند انفرد من يرد عليه فقد يكون من ثلاثة كما صرح به الشارح فصار وذلك
في صورة اجتماع النصف والسدس (قوله اذا لا يرد مع أربع طوائف أصلا) أى سواء كان أحداهن
لا يرد عليه والثلاثة الباقية من يرد عليه أو كانت الأربعة من يرد عليه (قوله ولعل هنا) أى عدم وجود الرد على
أكثر من جنسين وحاصله أن المصنف إنما اقتصر في الثاني على الجنس حيث قال فيما مضى وان كان جنسين مع
أنه يكون ثلاثة أصلا لاجل أن يصح قوله هنا ولو كان مع الثاني المخرج إذا أصبح أن يراد به الثلاثة نعتي الله ولم
يقصر فيما مضى على الجنسين بان ذكر الثلاثة كأفضل في المثلث وجب أن يراد هنا الثاني بعضه وهو الجنس
لا كله وهو الثلاثة واقصر فيما مضى على الجنسين لاجل عدم تأني الثلاثة هناك بل لعدم تأنيها هنا بحكم الاستقراء
الذي ذكره الشارح تعالى السدس وغيره أقول وهذا صحيح لو لم الاستقراء وهو ممنوع لانه وحسب مسئلة ردبة اجتماع
فها أربع طوائف كزوجة وبنات وبنات ابن وأم وأجدد أصلها من أربعة وعشرين للزوجة الثلث ثلاثة
ولبنات النصف اثنا عشر ولبنات الابن السدس تسعة واللام والجدد السدس أربعة
أضافي واحد رد على من عند الزوجة وهم ثلاثة أنحاص وتصح من أربعين كذا كره في الرحيق المختوم
ثم رأيت هنا في حاشية يعقوب وشرح ابن الخليل وقال يعقوب بأنه من السهام القديمة التي ورد في هذا المقام
١٥ وعليه فكان على المصنف أن يذكر في الثاني الثلاثة ويراد به في كلامه هنا كله لا بعضه وهو ما مشى

(من لا يرده عليه وأنقسم الباقي) من يخرج فرض من لا يرده عليه (على مسئلة من يرده عليه) ان استقام كزوجة وأربع جدات وست أخوات
(لام) فخرج من لا يرده عليه أربعة (٥٣٣) الزوجة واحدتي ثلاثة تسقيم على سهم الجدات وسهمي الأخوات لكنه منكر

عليه العلامة فاسم والباقي وغيرهما وان اعترضهم الشارع في الدار المتقى وحكم عليهم بالسهم وقاله لا سهو في كلامهم بل هو الصواب لما عرفت فتنه لهذا المقام الذي هو من الاعداد (قوله ان استقام) أي على مسئلة من يرده عليه أي على سهامهم سواء استقام على عدد رؤسهم أيضا أم لا فالقائل بامتثل به المصنف والاول كزوجة واحدة واختر لا لأن الثلاثة الباقية من يخرج فرض الزوجة تسقيم على سهم الجدة وسهمي الأخوين وعلى رؤسهم أيضا (قوله) لكنه منكر على أحد كل فريق (أي على عدد رؤسهم لان نصيب الجدات الأربع واحد لا يستقيم عليهم بل بينهم ما ينبغي فحفظنا عدد رؤسهم بأسره وكذا نصيب الأخوات الست اثنتان فلا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فريد ناعذ رؤس الأخوات التي نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين أعداد الرؤس والرؤس فلم نجد ما يقضي توافق رؤس الأخوات وهو الثلاثة في عدد رؤس الجدات وهو الأربع ففصل اثنا عشر ثم ضربناه في الأربع فالتى هي يخرج فرض من لا يرده عليه فصار ثمانية وأربع عين فتم الصبح المسئلة كل للزوجة واحد حذر بنافي المضروب والى هو اثنا عشر فلم يغير فأعطناه الزوجة وكان للجدات أيضا واحد حذر بنافي ذلك المضروب فكان اثني عشر لكل واحد منهم ثلاثة وكان للأخوات لام اثنا عشر بنافه مبلغ أربع وعشرين لكل واحد منهم أربعة (قوله) سيد الفريقين أي فريق من يرده عليه ومن لا يرده عليه ط (قوله) أربع زوجات (الخ) أصل هذه المسئلة من أربع زوجات وعشرين لا خلاط إلا الثمن والثلاثين والسدس لكنها قد وردت ناهي أقل مما خرج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانية (قوله) ثلثان وسدس فالثلثان فرض الثبات بأربعة أسداس والسدس فرض الجدات والمجموع خمسة أسداس هي مسئلة الر (قوله) ثم ضربت (الخ) هنا شرعي معرفة حصص كل فريق من الورثة من هذا المبلغ ط (قوله) واضرب بالاولى وضرب بالثاني ليناسب المظوف عليه (قوله) فاستقام فرض كل فريق (أي من يرده عليه ومن لا يرده عليه) (قوله) لكنه منكر (الخ) أي وان استقام على سهامهم لكنه منكر على رؤسهم ولو كانت المسئلة زوجة وسبع بنات وسبع جدات لم العمل ولم يمتنع الى التصحيح الا في (قوله) فصحة الاصول السبعة (الخ) ثلاثة بين سهام كل فريق ورؤسهم وهي الانقسام والتوافق والتباين وأربعة بين الرؤس بعضهم بعض وهي التباين والتوافق والتباين ا ح ففى مسئلتنا الزوجات خمسة وعندهن أربعة لا تصح عليهن ولا توافق والجدات سبعة وهن ستة لا تصح عليهن ولا توافق والبنات ثمانية وعشرون وعندهن تسعة لا تصح عليهن ولا توافق فاجتمع معان الرؤس أربع وستة وتسعة وبين الأربع والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر تبلغ اثني عشر وبين اثني عشر والتسعة موافقة بالثلث فتضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر يبلغ ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضرب في الأربع بعين يبلغ ألفا وأربعمائة وأربعين منها تصح كل من له ثمن من الأربعين أخذت مضروبا في جزء السهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة في ستة وثلاثين عمانية لكل واحدة خمسة وأربعون والجدات تسعة في ستة وثلاثين عمانية وأربعين وخمسين لكل واحدة ثلثان وأربعون والبنات ثمانية وعشرون في ستة وثلاثين مبلغ ألفا وثمانية لكل واحدة ثمانمائة وأربعين اه سكب الانهر (قوله) ونصح الاول من ثمانية وأربعين فقمنا فقيح جهاتهما موضحا والله تعالى اعلم

*(باب توريت ذوى الارحام) *

(قوله هو كل قريب (الخ) أي اصطلاحا ما أتت به معنى ذى القرابة مطلقا سداى سواء كان ذاسها أو عصمة أو غيرها ما أو سواء أتتى بالمسألة أو أتتى الى المسألة أو الى أصوله (قوله فأخذ المنفرد) أي الواحد منهم من أى صنف كان جميع المال أى وما بقي بعد فرض أحد الزوجين (قوله بالقرابة) أشار به الى أن توريت ذوى الارحام عندنا باعتبار القرابة كالتعصيب فيقدم الأقربى قرابة لما يقرب الدرجة أو بقوة السبب

على أحد كل فريق كما سيجي (وان لم يستقم ضرب جميع مسئلة من يرده عليه في يخرج من لا يرده عليه) فالبلغ الحاصل بهذا الضرب يخرج فرض الفريقين كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات فخرج من لا يرده عليه ثمانية للزوجات الثن واحدتي سبعة لاتستقيم على مسئلة من يرده عليه وهي ثمانية لان الفريقين ثلثان وسدس فأضرب الخمسة في الثمانية تبلغ أربعين فهي يخرج فرض الفريقين (ثم ضربت سهام من لا يرده عليه وهوهم الزوجات (في) خمسة مسئلة من يرده عليه يكن خمسة فهي حق الزوجات الأربع من الأربعين واضرب بسهام كل فريق من يرده عليه وهي أربع للبنات وسهم للجدات (فيباقي) أي في السبعة الباقية (من يخرج فرض من لا يرده عليه) يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات تسعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكر على أحد كل فريق فخرج فرض الفريقين ثمانية وأربعين ولولا خشية الإطالة لا وسعت الكلام هنا (باب توريت ذوى الارحام) (هو كل قريب ليس بنسبهم ولا عصبة) فهو قسم ثلث حيث لا يرث مع ذى سهم ولا عصبة سوى الزوجين (اعلم لا يرده عليهما) (فأخذ المنفرد) جميع المال بالقرابة

منكر على أحد كل فريق فخرج فرض الفريقين ثمانية وأربعين ولولا خشية الإطالة لا وسعت الكلام هنا (باب توريت ذوى الارحام) (هو كل قريب ليس بنسبهم ولا عصبة) فهو قسم ثلث حيث لا يرث مع ذى سهم ولا عصبة سوى الزوجين (اعلم لا يرده عليهما) (فأخذ المنفرد) جميع المال بالقرابة

(ثم) أصله وهم (الجد
القاسد والجسدت
القاسدت) وان علوا
(ثم) جزء أبيه وهم
(أولاد الأخوات
لأبوين وأولاد
الأخوة والأخوات لأم
وبنات الأخوة لأبوين
أولاد بن زلوا ويقدم
الجد عليهم خلافا لهما)

٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠

كانت تعدد فرعه فصور كار بع بنات والبنت التي في فرعها تعدد سهمان ولا تخرى سهم واحد إذا جعلنا
الذكور في هذا البطن طائفة والأناث طائفة ودفعنا نصيب الابن إلى البنتين اللتين في البطن الثالث أصاب
كل واحد منهما سهمان وإذا دفعنا نصيب طائفة الأناث إلى من بنى منهن في البطن الثالث لم يقسم عليهن لأن
نصيبهن ثلاثة أسباع ومن بنى منهن ابن وبنات فالجميع كار بع بنات وبين الثلاثة والأربعة ما ينصفه فصر بنا
الأربعة التي هي عند الرزق في أصل المسئلة وهو ستة فصار ثمانية وعشرين ومنها نصح لانه كان لابن البنت في
البطن الثاني أربعة فأنصرت بها في المضر وبالأبوة أربعة أيضا بلغ ستة عشر فأعطينا كل واحد منهن
بنته ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فأنصرت بها في ذلك المضر وبحصل اثنا عشر فدفعنا إلى ابن
بنت البنت ستة وإلى بنتي بنت البنت ستة فكل واحد منهما ثمانية فصار نصيب كل بنت في البطن الأخير
أحد عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة أمها وقد تحصل من مذهب محمد المقتضى به كإسائي أنه يعتبر
الاصول بصفتهم وبأخذهم عددا للفروع وجهاتهم هذا خلاصة ما في شرح السراجة وغيرها (قوله ثم
أصله وهم الجد الفاسد الخ) المراد بالجد الجنس فيعم المتعدد وهذا شرع في الصف الثاني وجملة القول فيه
أنه أمان أن تتفاوت درجاتهم أولا فان تفاوتت كام أي أم وأب أي أم أم قدم الأقرب سواء كان من جهة الأب
أو الأم ولواخي ملة بغير وارث والأبعد كرامد لبوا أو بنوا أو بنات أو بنات درجاتهم فاما أن يكون بعضهم مدليا
وارثا أو كلهم أو لا وفي الأول قبل يقدم المدلى وارثا كما في الصف الأول فأب أو أم الأم أو أم أي أم
لأدلاء الأول بالجد الصحيح والثاني بالجد الفاسد وقبل هما سواء وهو الأصح كما في الاختيار وسبب الأظهر
وغيرهما في روح الشرع أن الروايات شاهدت عليه وفي الأخير بن كأي أم أم أو كأي أم أم أو كأي أم أم
أم فاما أن تختلف قراباتهم أي بعضهم من جانب الأب وبعضهم من جانب الأم كالثالث الأول واما أن تتحد
كالثالث الثاني فإن اختلفت قراباتهم فالثالثان لقرابة الأب والثالث لقرابة الأم كانه مات عن أب وأم ثم ما أصاب
قرابة الأب يقسم بينهم على أول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما أصاب قرابة الأم لأنهم لم يختلف فيهم بطن فالقصة
على إبدان كل صف وان اختلفت قراباتهم أي كلهم من جانب الأم أو الأب فاما أن تتفق صف من أدلوا به في
الذكورة والأنوثة وان اختلفت فإن اتفقت الصفه اعتبر بأدلتهم وتساووا في القسمة ولو كانوا كهمذ كورا أو أمانا
والأفلة كرا لاثنين وان اختلفت الصفه فالقصة على أول بطن اختلف الذي كرضع الاتي ثم يحصل
الذكور طائفة والأناث طائفة على قياس ما تقرر في الصف الأول اتفاقا وتباينا أبو يوسف هنا اختلاف
البطون وان لم يعتبر في الصف الأول والفرق في المطولات (قوله ثم جزء أبيه وهم أولاد الأخوات الخ)
الأول يشمل الذكور والأناث وهذا شرع في الصف الثالث وجملة القول فيه كما في الصف الأول وهو أنهم
أمان أن ينصا وتوافق الدرجة أولا فان نفا وتوافق قدم الأقرب ولو أني كنت أخت وابن بنت أخ والأفاما أن
يكون بعضهم ولد وارثا أو كلهم أو لا والمراد بالوارث هنا ما يشمل العصبه في الأول قدم ولد الوارث كبنات بن
أخ وابن بنت أخت كلاهما لأبوين أو لأب أو مختلفين في الأخير بن أي ماما كان كلهم أولاد وارث هو عصبه
كبنتي ابني الأخ لأبوين أو لأب أو ذوفرض كبنات أخوات متفرقات أو أولاد وارثين أحدهما عصبه والآخر
ذوفرض كبنات أخ لأبوين أو لأب أو بنت أخ لا موما إذا لم يكن فيهم ولد وارث كبنات ابن أخ وابن بنت أخت
كلاهما لأم عند أبي يوسف يعتبر الأقوى في هذا الصور ثم يقسم على الإبدان الذي كرضع مالا فلا يخفى كان
أصله أخ لأبوين أو لم يكن كان أصله أخ لأب فقط أو لأم فقط ومن لأب أو لم يكن لأم وعند محمد وهو الظاهر
من قول أبي حنيفة يقسم المال على الأصول أي الأخوة والأخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في
الأصول فما أصاب كل فريق يقسم بين فروعهم كما في الصف الأول فلو ترك ابن بنت أخ لأب وبنتي ابن أخت
لأب هما أيضا بنتان بنت أخ لأبوين وترك أيضا بنتان بنت أخت لأم فعند أبي يوسف المال كله لبقين بنت
الأخت لأبوين بقوة القرابة وعند محمد يقسم على الأصول كما قلنا فاصلا من ستة سهمها واحد للأخت
لأم وثلاثة لأربعة للأخت لأبوين لأنها كل اثنين تعدد فرعها والباقى وهو واحد للأخ والأخت لأب
للصغير وضعف الاتي بطريق العصبية ثم هذا للأخت لأب كاختين تعدد فرعها فهي مع الأخ لأب

ثم عاتب الائمة بالادب والاهل وخالصهم واعمالهم الا باه لا واعمال الامهات كلهم وأولاده هؤلاء وان بعدوا بالعلو والسفل وبعدم
 الاقرب في كل صنف (واذا استوفى درجة) واتحدت الجهة (قدم ولدا الوارث) فلو اختلف فلقرابة الاب للثلاث ولقرابة الام للثلاث وعند
 الاستواء فان انفقت صفة الاصول في الذكورة والا لثلاثة اعتبر ابدان الفروع انما قالوا (أما) انما اختلفت الفروع والاصول) كبت ابن
 بنت وابن بنت (اعتبر بخلاف ذلك (٥٣٦) الاصول وقسم) المال على اولى بطن اختلف بالذكورة والا لثلاثة وهو هنا البطن الثاني

وهو ابن بنت وبنت

القرابة ولا تصور عصبية في قرابة الام وهذا ظاهر الرواية كافي السراجية والقرانض العثمانية لصاحب
 الهداية وهو ظاهر اطلاق المتن والشروح حيث قالوا عند اختلاف جهة القرابة فله قرابة ادب ضعف قرابة
 الام لم يفرقوا بين ولد والعصبة وغيره ولكن ذكر بعض في معراج الدرر ان عن شمس الاعنة ان ظاهر الرواية ان ولد
 العصبة اولى بالتحديد لغيره واختلف في بنت الم لاوين اولى بنسب الخال وأنه واقفه التبرع ثم شمس قال وفي ضوء
 السراج الاخير رواية تسمى الاعنة اولى اه قلت وفي الخلاصة ولد العصبة اولى بالتحديد للجهة واختلفت في
 ظاهر الرواية وكذا في مجمع الفتاوى وصحفي المضمرات وبه اقي العلامة خبار الدين الرملي لكن نالقه في
 الحامدية فاقلا ان الاعتبار في المتن لوضع النقل المذهب اهتدأتم وراجع الفتاوى لغيره ٢ (قوله ثم عاتب
 الا بانه الم) ادرج بعضهم هؤلاء تحت الصنف الرابع وهو من ينسب الى جد الم لاين حد الاب حد جد له
 بعضهم صنفًا حاسبا وهو المتدار من عبارة المصنف وحاصله انه اذا لم يوجد عمومته المش وخولته وأولادهم
 انتقل حكمهم المذكور الى هؤلاء ثم أولادهم فان لم يوجد أيضا انتقل الحكم الى عمومته اوى اوى الم لاين وخولتهم
 ثم الى أولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى فلا تغفل وفي الحاشية الفلسى وغيره واذا جتمع قرابتان لاب وقرابتان لام
 كعممة الاب وعمة الام زعمتا فان للثلاث لقرابتي الاب والابن لقرابتي الام ثم ما اصاب قرابتي الاب بقسم
 اثلاثا ثلثاه لقرابته من قبل ابيه وثلثه لقرابته امة وما اصاب قرابتي الام كذلك اه (قوله كلهم) بارفعه فوكد
 لاعمال الامهات أى اعلمهن لاوين اولاد اولادهم (قوله وان بعدوا) راجع الى قوله ثم عاتب الائمة بالامهات
 الخ لكن على التوزيع لان قوله بالعلو راجع الى الاصول منهم وقوله أو السفل راجع الى اولادهم فبعضه
 ونشر مرتب ففهمهم (قوله ويقدم الاقرب في كل صنف) اذا اعتبرنا الاصناف خمسة كما قاله بعضهم لا يظهر ذلك في
 الرابع اذ لا اقرب فيهم اعمالى ماضى عليه الشارح من اعتبارهم اربعة فهو ظاهر فافهمهم (قوله واتحدت للجهة)
 أى جهة القرابة بان يكونان من جهة الاب او من جهة الام وهذا انما يتحقق في غير الصنف الاول وفهمهم (قوله
 قدم ولدا الوارث) قد علمت ان اتحاد الجهة لا يتحقق في الصنف الاول فيقدم فيه ولدا الوارث بلا شرط الاتحاد
 فعلم انه شرط فيما بينكم فيه ذلك وكذا تقديم ولدا الوارث فيما يتحقق فيه ذلك وهو الصنف الاول والصنف الثالث
 وكذا اولاد الصنف الرابع على التفصيل المار اما الصنف الثاني فلا يتحقق فيه ولم يوارث لان الوارث فرعهم
 وانما يتحقق فيه اولاد الوارث وقد علمنا ان الاصم عدم اعتبارهما مانفس الصنف الرابع فهم عند الاستواء في
 الدرجة والاتحاد للجهة اما كلهم اولاد الوارث أو اولاد غيره فلا يتحقق فيه تقديم ولدا الوارث وانما يتحقق فيه
 تقديم الاقوى كإخوتهم المراد ولدا الوارث من بدني وارث بنفسه فلا يعتبر الاولاد به بواسطة فلا تقدم بنت
 بنت الابن على بنت بنت بنت البنت كاصرح به في سبك الانهر وغيره فعلم ان عدوله عن الم لاين وارث الى قوله
 ولدا الوارث للاحتراز عن الصنف الثاني وعن الاولاد الوارث بواسطة (قوله فلو اختلفت) أى جهة القرابة وهذا
 مقابل قوله واتحدت للجهة قال الزيلعي وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في الاصول والبنات والاخوان اه
 أى في الصنف الثاني والرابع وكذا في اولاد الرابع (قوله وعند الاستواء) أى في القرب والقوة والجهة وفي كونهم
 كلهم ولدا الوارث أو لغيره كما فند في المتن وشرحه (قوله فان انفقت صفة الاصول) أى مضمين بطلون به فلراد
 بالاصول الم لاين بهم سواء كانوا اصولا لهم ولاز يلى أى يشمل الصنف الثاني (قوله وما اذا اختلفت الفروع
 والاصول) مقابل قوله فان انفقت الخ لكن ذكر اختلاف الفروع غير لازم لان الخلاف في اختلاف الاصول

٣ عبارة الفتاوى
 اظهره سئل في هالك
 هالك عن بنت عم لاب
 وأم وابن خال لاب
 وأم فما الحكم أحاب
 هذه المسئلة اختلف
 فيها جعل بعضهم ظاهر
 الرواية ان الثلثين لبنت
 السم والثلث لان الخال
 وهو المذكور في فرائض
 السراج وعليه صاحب
 الهداية والكثير من المتقي
 وغالب شروح الكثر
 والهداية وجعل بعضهم
 ظاهر الرواية أن للاثني
 لان الخال وأن الكل
 لبنت الم لكونها ولد
 العصبة وجعل في الشؤ
 عليه الفتوى وأنه رواية
 شمس الاعنة السرخسي
 وأنه وانسقى رواية
 التمر تسمى روايته وصحبه في
 المضمرات وعليه صاحب
 الخلاصة قال في الشؤ
 شرح السراجية الاخذ
 للفتوى بروايته يعنى
 شمس الاعنة اولى من
 الاخضر وايتمه يعنى
 صاحب الهداية
 وصاحب السراجية

انتهى والاصل فمما جهة القرابة اذا اختلفت كافي واقعة الخال هل يقدم ولدا العصبة أم لا قبل وقيل والذى
 ينبغي ترجيحها ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى اكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالتفريق والتحجيم مع أى لم من اقتصر على مقابل ما رواه
 السرخسي مصرحا بكونه الصحيح والأشبه بالاحتياط وغير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله او يقول في ظاهر الرواية وأنه ما هو أى ما رواه
 ليسخى فقد صرحوا به الصحيح وانما لا يخل الفتوى به اولى وأنه ظاهر الرواية فليكن القول عليه والله اعلم انتهى منه فقط

بنت محمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مسئلته انقسم (عليهم) اثنان واو اعلى كلامن الفروع نصيب (اصله) فيستدركون
ثلاثة بنت ابن البنت نصيب ايها ولثلاثة لابن بنت البنت لانه نصيب امه وعمام في السراجية (٥٣٧) ونورهما (وهما اعتبر الفروع)

فقط (قوله) وهما أي أو حنفية في رواية شاذة عنه وأبو يوسف قوله الاخيراء قاسم (قوله) وفي المتن ويقول محمد بن محمد بن يحيى (أي أو) صحيح في المختلف والمبسوط قول أبي يوسف لكونه أسير على المتن كأخذوا بقوله في بعض مسائل الحنفية (قوله) بنت شقيقة (أي بنت أخيه الشقيق) (قوله) فأجبت (أي على قول محمد وأصل المسئلة من اثنين وتصح من ستة بغير ثلاثة في اثنين لا تكسار يخرج التصف على ثلاثة أعلى قول أبي يوسف فهي من أربعة لابن سهمان ولكل بنت سهم واحد (قوله) قد شرطوا (الاولى قد أخذوا وعادوا الفروع في الاصول أي وبوخنا الوصف من الاصول ط (قوله) فيقسم (الح) أي فكأنه مات عن شقيق وشقيقين ط (قوله) بين اولادها (أي بين الابن والبنت اطلاقا لجمع على ما فوق الواحد وحسنه كون الابن يعتبر بنتين فهو مع البنت كئلا تترسوا فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

« (فصل في الفرق والحرق وغيرهم) » جمع غريق وحرق فعيل بمعنى المفعول والمراد من معناه كالهدي والقتلى في مخرجهم كوارثهم الكافرو ولان اولادها وانما (قوله) الا اذا علم (الح) اعلم أن احوالهم حصة على ما في سبب الانهرو وغيره أحدها وانما هو ما اذا علم سبق موت أحدها ولم يلبس ثيبت الثاني من الاول فانها أن يعرف التلاحق ولا يعرف عن السابق ثالثها أن يعرف وقوع الموتين معا ربها أن لا يعرف شيء في هاتين الثلاثة لا يرب أحدهما من الاخر شأنا مسماها أن يعرف موت أحدهما أولا بعينه ثم أشكل أمره بعد ذلك وسأقي الكلام عليه اه ومثله في الدر المنقي (قوله) فلو جهل عنه (أي بعد معرفة الترتيب وهذا يحتمل الحالة الثانية والخامسة لكن عبارة شرح المجمع تفيد الحالة الثانية فقط ونصها فان علم أن أحدهما مات أولا وجهل عنه أعطى كل واحد باليقين ووقف المشكوك حتى يبين أو يسلطوا اه (قوله) اعلى كل (الح) أي من ورثتهم بقرينة بقوله أو يسلطوا ولو غرق أخوان لكل منهما بنت أخذت بنت كل نصف تركه أي بها حتى يبين المتأخر فتأخذ بنته نصف تركه أي بالباقي ونصف تركه عما أو يسلطوا على شيء تأمل (قوله) شرح المجمع

أي لصفته ومثله في الاختيار حيث قال وان علم موت أحدهما أولا ولا يدري أيهما أو أعطى كل واحد باليقين ووقف المشكوك حتى يبين أو يسلطوا اه ومثله في شرح السراجية لصفته لصفته وتبعه بعض شراحها وعلمه في حاشيته عجم زاد بقوله لان الذي كره غير أبي يوسف منه (قوله) لكن نقل شيخنا (الح) أي في حاشيته على المنع وقد استبدرك أضافي معراج الدار على شرح المجمع بعبارة فصول السراج الذي هو شرح السراجية وقال العلامة فاسم في شرح فرائض المجمع ان ما ذكره صاحب المجمع أخذ من الاختيار وهو قول الشافعية ولا يبعد عندنا رايه ولا دراية قال في الميسر وكذا اذا علم أن أحدهما مات أولا ولا يدري أيهما هو تحقق التعارض بينهما فيجعل كأنهما مات معا وقال في المحط فجعل كأنهما مات معا وكذا لو تقدم موت أحدهما الا أنه لا يدري المتقدم المتأخر لان سبب الارث ثابت للتأخر منهما لكن المستحق مجهول فتعذر الانبات لاحدهما وصار كالو اعنى احدى أسميه بينهما فسمي بالاحيل وطوهم حاله الملوكة وقال في الأفراد أمانت أحدهما قبل الاخر وأشكل السابق جعلوا كأنهم ماتوا معا قال في واحد لورثته الاحياء ولا يرب بعض الاموات من بعض هذا مذهب أبي حنيفة اه وكذا في أضافي سبب الانهرو وشرح الكفاية قدس وقدره في الرحيق المختوم وكذا في ان النادر من هذا العبارات كلها محل النزاع هو الحالة الثانية وهي ما اذا علم التلاحق وجهل عين السابق وقدره في سبب الانهرو بلحاشية وهي ما اذا علم السابق بعينه ثم أشكل ولعله أخذ من قول العلامة فاسم اه قول الشافعية وان الشافعية ذكر ان ذلك في الخامسة فقط كما في شرح الترتيب للشنقري لكن اذا جرى النزاع في الثانية يجزى في الخامسة الاولى تأمل (قوله) انه لو مات أحدهما أي أولا كافي حاشية شيخه (قوله) اذا توارث بالمثل على تقدير وهو لا يرب بعضهم من بعض أو بالمرجع المصنف أولا وهذا قول أبي حنيفة آخره وكان أولا يقول يرب بعضهم من بعض الاموات من صاحبها والمتقدم

التعارض بينهما وهو مخالف لما في تقدير (و) انما يعلم ترتيبهم (ب) بقسم مال لكل منهم على ورثته الاحياء) اذا توارث بالمثل (والكافر يرب بالنسبة والسبب كالمسلم ولو) اجتمع (له قرابتان) لو تفرقتا (في شخصين) يجب أحدهما الاخر

« (فصل في الفرق والحرق وغيرهم) »

(الاقاربت بين الفرق والحرق الا اذا علم ترتيب الموتى) فيثبت المتأخر فلو جهل عنه أعطى كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يبين أو يسلطوا شرح مجمع قلت وأقره المصنف لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج معزى بالحد أنه لو مات أحدهما ولم يدري أيهما هو يجعل كأنهما ماتا معا لتحقق

التعارض بينهما وهو مخالف لما في تقدير (و) انما يعلم ترتيبهم (ب) بقسم مال لكل منهم على ورثته الاحياء) اذا توارث بالمثل (والكافر يرب بالنسبة والسبب كالمسلم ولو) اجتمع (له قرابتان) لو تفرقتا (في شخصين) يجب أحدهما الاخر

الاول لاحتمال موتهما معا أو متعاقبا فوقع الشك في الاستحقاق واستحقاق الاحياء سبقه والشك لا يعارض
 اليقين فالغرق أخوان ولكل منهما تسعون درهما وخلف بنتا أو ماعا فاعطى المعتد تقسم تركه كل على
 وريته الاحياء من ستة للبنت النصف وللأم السدس وللعلم ما بقي وعلى القول الثاني ما بقي وهو ثلاثون الاخ لا لهم
 ثم تقسم الثلاثون بين البنت والأم والعلم على ستة كما تقدم فبصيرت البنت تسعون وللأم عشرين وللعلم عشرة اه
 فاسم ملخصا (تنبيه) برهن كل من الورثة أن أبا له مات آخرتها ثم اتعتدا أبي خليفته وكذلك ادى وريته كل
 أن أبا آخر مات أولا وحلف لم يصدق أمالو برهن واحد منهم في الاول أو ادعى وحلف في الثانية صدق لعدم
 المعارض ولومات أخوان عند الزوال والطولوع أو الغروب في يوم واحد أحدهما في المشرق والاخر في المغرب
 ورثت الميت المغربي من ميت المشرق لو توفيه له لان الشمس وغيرها من الكواكب تزول وتطلع وتغرب في
 المشرق قبل المغرب اه سبب الانهراق في الدرام المتني ووافاد أنه لو اتحدت البلدة وتعارف بتم يكن الحكم
 كذلك فليراجع ذلك اه قلت لاشك في اتقاء الارث بالسلك وثبوته بعدمه **(قوله)** فانه يرث بالحاجب كالأول
 تزوج محبوس أمه زافى سبب الانهر أو وطى مسلم أو غيرهم بسببه فقولت بنتا فانت البنت عن أمها وهي
 جدتها يرث بالامومة فقط لان الام تحجب الحدة **(قوله)** يرث بالقرابتين كالمومات الام المذكورة عن
 بنتها وهي بنت ابنها يرث النصف بكونها بنتا والسدس تسكلة الثلثين بكونها بنت ابن **(قوله)** عندنا ما عند
 الشافعي فيرث بنتا وأما كما قدمنا قيل باب العول **(قوله)** ولا يرثون بانكحة مستحيلة عندهم معتز قوله
 بالقرابتين والفرق أن هذه الانكحة غير ثابتة في حكم الاسلام على الإطلاق بخلاف القرابة لان التسبب يستحق
 به الميراث ولو كان سببه محظورا كما في النكاح الفاسد والوطء شبهة مقدسية وقيل لو ثبت حرمة مصاهرة بين
 زوجين حدث بينهما ولقيت الاب منع ارثه القاضي سليمان وقال شيخ الاسلام السغدري يرث اه سألنا
 قلت وقد نظم هذه المسئلة في الوهبانية هنا فراجع شروطها **(قوله)** كزوج محبوس أمه أي فلو مات أحدهما
 عن الآخر ورث بالتسبب بالاب والزوجية **(قوله)** وكل نكاح الخ) وذلك كالنكاح بلا شهود وفي عده كافر
 معتقد حله بخلاف نكاح المحارم وفي عده مسلم فانهم لا يقران عليه وقد جعل في الجوهرة هنا ضابطا
 لنكاح الحائز والنكاح الفاسد أي لما يثبت به الارث وما لا يثبت **(قوله)** بجهة الام فقط كالأول كانه وليس
 امرأته تزيهى جهانت تولد ولا عناق ولذا آخرت مات أحد الاخوين فان آخرته بكونه أعمالام لا شقيقا اه
 ح **(قوله)** لا قدمنا في العصبية الخ) قدم هناك فرقا بينهما وقدمنا ما فيه فنتبه **(قوله)** ووقف للحمل حظ ابن
 واحد الخ) هذا الوجه للبراءة أو يحجبهم نقصاناً فلو حججهم حرماناً وقف الكل قيل وكذلك الولد لا ذرية
 دون شهر وبه حرم من زيل حظ في شرحه على السراجة ولكن الاطلاق أظهر كما ذكره الاكمل في شرحه ولو لم
 يعلم أن ما في البطن حمل أو لا يوقف فان ولدت نساء القسمة ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة ولو ولدت سنا
 لم يرث أي اذا خرج بنفسه أمالو اخرج بجنابة فيرث ويورث وان اخرج أكره حيا بما تعلم حياته ولو بصرك
 عين وثقة ومات ويورث وصلى عليه وان كان خرج أقله حاتم مات فلا يرث وتعامق في الدرام المتني وغيره **(قوله)** وعليه
 الفتوى وهذا قول أبي يوسف وعند الامام يوقف حظ أربعة وعند محمد اثنتين **(قوله)** لانه الغالب أي الغالب
 المعتاد ان تلد المرأة في بطن واحد ولذا واحد اقل من اثنين **(قوله)** وبه يوقف سيد **(قوله)** وبكفول
 أي بأخذنا القاضي على قول أبي يوسف من الورثة كفيلا على أمر معلوم وهو ان يادع على نسب ابن واحد
 فقط نظرا من هو عاجز عن النظر نفسه أعني الحمل سيد **(قوله)** كالزول الخ) اعلم أن الاصل في قصص
 مسائل الحمل أن تصح مسئلة ذكورة ومسئلة أنوثته كما ذكر ثم تقرب بأحدهما في الأخرى بان ثبأت
 أو في وقفها ان توافقا من شيء من مسئلة الأنوثة أخذت مضربا في كل الثانية أو في وقفها ويعلى أقل
 الحاصلين ويوقف الفضل في هذه الصورة مسئلة الذكورة من ٢٤ ولزوجة الثمن ٣ ولكل واحد
 من الابوين السدس ٤ ولينتمس الحمل المذكور الباقي وهو ١٣ ومسئلة الأنوثة من ٢٧ لاختلاط
 الثمن بالسدس فلابوين ٨ ولزوجة ٣ ولينتمس الحمل الاثنى ١٦ وبين المسائلين توافق بالثلث

فانه يرث بالحاجب وان
 لم يحجب أحدهما الآخر
 يرث بالقرابتين عندنا
 كما قدمنا (ولا يرثون
 بانكحة مستحيلة
 عندهم) أي يستحلونها
 كزوج محبوس أمه
 لان النكاح الفاسد
 لا يوجب التوارث بين
 السبلين فلا يوجب بين
 المحروس كذا في الجوهرة
 قال وكل نكاح لو أسلم
 يقران عليه يتوارثان
 وما لا فلا انتهى وصحبه
 في القلهرية (ويرث
 ولذا لا يرث والعصان بجهة
 الام فقط) لا قدمنا
 في العصبية أنه لا باب
 لهما (ووقف للحمل
 حظ ابن واحد) أو بنت
 واحدة أيهما كان
 أكثر وعليه الفتوى
 لانه الغالب وبكفول
 احتياطا كالزول أو ابن
 وبنتا وزوجة حبل
 فان المسئلة من أربعة
 وعشرين ان فرض
 الحمل ذكرا وتعمل
 لسبعة وعشرين
 ان فرض أنثى لان
 البنتين الثلثين قلت

فلما ضرب وفق احداهما في الاخرى حصل ٢١٦ ومنها انصح فعلى تقدير ان كورنل زوجة ٢٧ من ضرب ٣
في وفق المسئلة الثانية وهو ٩ ولكل واحد من الابوين ٣٦ من ضرب ٤ في ٩ ولتنت مع الحمل المذكور
١١٧ من ضرب ١٢ في ٩ لتنت ثلثها ٣٩ ويبقى ثلثها ٧٨ وعلى تقدير الاثوية لزوجته ٢٤
من ضرب ٣ في وفق الاولى وهو ٨ ولكل واحد من الابوين ٣٢ من ضرب ٤ في ٨ ولتنت مع الحمل
الاثي ١٢٨ من ضرب ١٦ في ٨ لتنت نصفها ٦٤ ويبقى له نصفها ٦٤ أيضا فعلى الزوجة
والابوان مانح لهم على تقدير الاثوية ووقف الفضل وهو ١١ من نصيب الزوجة ٣ ومن نصيب الابوين ٨
ونعطي البنت مانح لها على تقدير ان كورنل ووقف الباقي للعمل وهو ٧٨ بفحلة الموقوف ٨٩ فان
وضعه امه اثنى يدفع للبنت من ذلك الموقوف ٢٥ ليكمل لها مثل حصته والباقي له وان وضعت ذ كرا يدفع
لزوجته ٣ وللابوين ٨ والباقي له وان وضعت ميتا تعطي البنت من الموقوف ٦٩ تكلة النصف والزوجة
٣ تكلة الثمن والام ٤ تكلة السدس والاب ١٣ منها ٤ تكلة السدس والباقي وهو ٩ تعصبا
وقدنا عاقت في هذا التقسيم ما في السراجة وشروطها ما علمت من ان الفتوى على ان الموقوف نصيب ولد واحد
والاخرى حق البنت هنا كون الحمل ذ كرا وفي حق الزوجة والابوين كونه اثنى كما رأيت والجب بمافي
السراجة حيث ذكر ان المقي به ذلك ثم اوقف نصيب اربعة كورنل وقسم بناء على ذلك فلتأمل « في نفسه »
هذا التوقف انما يكون في حق وارث يتفرع فرض من الاكثر الى الأقل اما من لا يتفرع فرضه كالحدة والزوجة
الحمل فلا يوقف له شيء واما من يسقط في أحدى حال الحمل كالخ أ وعم مع زوجة حامل فلا يعطى شيئا وعم
الكلام في سبب الأنهر (قوله هذا) أي مامر من المثال واعلم انه اذا كان الحمل منه فاعايرت اذا ولد لأقل من
ستين ولم تكن المرأة أقرب بانقضاء عدتها فلما التام الستين أو أكثر وأقرب بانقضاء العدته فلا وما في السراجة
من الحاق التام بالأقل فخلا في ظاهر الرواية وان كل من غير فاعايرت ولو ولد ستة أشهر أو أقل والا فلا اذا
كانت معدته لم تقرب بانقضاء أم أو أقل الزوجة بوجوده كما يعلم من سبب الأنهر مع شرح ابن كمال وحاشية يعقوب
(قوله والا فخله كثيرة) مثل بضمين جمع مثال وهذا وهم أنه لو منه يخص للمثال السابق وليس كذلك أفاده ط
(قوله وأما حبل) أي من أبي البنت فلو كان من غير أبيها ففرضه السدس ذكر كرا أثنى (قوله فيقدر اثنى) لان
نصيبه أكثر (قوله ولم أر الخ) هذا مجيب مع نقل الفرع بعينه عن الوهبانية اه ح أقول مراده أنه لم ير أنه هل
وقفه شيء أم لا وليس في كلام الوهبانية بما يفيد ذلك كما يظهر (قوله ما لو كان) أي الحمل (قوله كهم) أي
كزوج وأم حبل بضمين أو حقيقة وأعاد الضمير جمعا باعتبار عدنا حمل وراثا ط (قوله لم يبق له شيء) أي للعمل
لانه عصب وقد استغرق الفروض التركة لان المسئلة من ستة فلزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
والاخوين لأم الثلث اثنان وهي المسئلة المشتركة عند الشافعية (قوله فينفي أن يضرا اثنى الخ) يدل عليه قول
الزبيلي وان كان أي الوارث نصيب على أحد التقدير أن أكثر يعطى الأقل لتعني به ووقف الباقي اه اذ لا شك
أن نصيب الورثة في مسئلة على تقدير ذ كورته أكثر منه على تقدير أنوته فقدر اثنى ووقفها النصف
عائلا وهو ثلث التركة ويعطى الورثة الأقل المتين به (قوله وعاملة الخ) يقال امرأ حامل أو حامله كاصرح
به في القاموس فافهم والقاعدة في قوله لم ير ثرائدو بقدر يسكنون الشافق وقوله الله بالبناء للجهول والبيت من
معاينة الوهبانية فهو لغرض امرأ حامل ان واثب ذ كرا الارث وان ولدت اثنى فقدرها الثلث وهو النصف عائلا
وجواه ما مروده الشارح أنفا فقال ان ذلك فيما لو مات امرأ عن زوج وأم حامل واخوين لأم لا ينجي أنه
ليس في كلام الوهبانية بما يفيد أنه هل وقف ثلث الحمل شيء أم لا وانما هو مجرد سؤال عن تصوير المسئلة فافهم
وانه تعالى أعلم

• (فعل في المناقحة) هي مقالة من التسع عني النقل والتحويل والمرداهما ان يتمثل نصيب بعض الورثة
بعونه قبل القسمة الى من يرث منه سبيل (قوله ثم الثانية) أي ثم تصح المسئلة الثانية أي مسئلة الميت الثاني وتظهر
بين مافي يدهم من التصحيح وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال الحائثة والموافقة والمباينة سيدوسا في أمثلتها (قوله

هذا على كون الحمل من
الميت والا فخله كثيرة
كالزوجات زوجا واما
حبل فلزوج النصف
ولأم الثلث وللحمل
ان قدر ذ كرا السدس
لانه عصب فيقدر اثنى
لفرضه النصف
وتقول الثانية كالا ينجي
قلت ولم أر ما لو كان على
أحد التقديرين يرث
وعلى الآخر لا كهم
واخوين لأم فان قدر
ذ كرا لم يبق له شيء
فينبغي أن يقدر اثنى
وتقول تسعة احتياطا
وفي الوهبانية
وحاملة ان تأت ببن فلم
يرث •
وان ولدت بنتا لثلث
يقدر

(فصل في المناقحة)

(ما بعض الورثة قبل
القسمة لانه كصحت
المسئلة الاولى) وأعطي
سهم كل وارث (ثم
الثانية)

الا اذا اتحدوا أى ورثة المستين أى فكنتي بتصحیح واحد فتشددت قسم التركة في المال المذكور على تسعة ابتداء
كان الميت الثاني لم يكن (قوله فان استقام الخ) كالأمانات عن ابن وبنت ثم مات ابن عن ابنين فالأول من ثلاثة
للان منتهاهم سهمان ومثله من اثنين فيستقيم ما في يد على مسئلة (قوله على تركه) أى مسئلة تركه
والأصوب على مسئلة (قوله فيها ونعت) أى فالاستقامة يكتفى ونعت في لانه قد جعلت المستلثان معصية
الأولى فلا تحتاج إلى زيادة فعل (قوله وان لم يستقم) أى نصيب الميت الثاني وهو ما في يده من الأولى على مسئلة
(قوله فان كان بين سهمه) أى التي في يده من الأولى وبين مسئلة موافقة كالأمانات عن ابنين وبنتين ثم مات
أحدا لابن عن زوجة وبنت وعصبة فالأول من ستة والثاني من ثمانية وسهام من الأولى اثنا لان لا تستقيم على
مسئله لكن توافق النصف فاضرب وفق مسئلته وهو في التصحيح الأول وهو ٦ تلخ ٣ ومنها تصح المستلثان
للان الأول ثمانية ولكل بنت أربع وللان الميت ثمانية للزوجة منهم سهمان والبنت ٤ والعصبة ٣ (قوله والا
الخ) كالأموات عن زوجة وثلاث أخوات متفرقات ثم ماتت الأخت الشقيقة عن أختها وعن زوج فالأول من
١٢ وعالت إلى ١٣ للزوجة ٣ والأخت الشقيقة ٦ والأخت لأب ٢ والأخت لأم ٢ والثانية من ٦
وعالت إلى ٧ للزوج ٣ والأخت لأب ٣ والأخت لأم سهم وسهام الشقيقين الأولى ٦ لا تستقيم على
٧ ولا توافق فتضرب في ٧ ١٣ تلخ ٩١ وهو تصحيح المستلثين (قوله يحصل مخرج المستلثين) أى مخرج
المضرب في صورة الموافقة والمباينة هو مخرج المستلثين فيما كانت تلك الحاصل يسمى الجامعة والمضروب
في الأولى وهو الثانية أو وقفها يسمى جزء السهم خلافا لما في البدل المتفق فتنه (قوله فتضرب الخ) شروع في
معرفة نصيب كل وارث في المستلثين من التصحيح ويانه فيما صورناه لموافقة أنه كان للابن من الأولى ٦ فاضربها
في المضروب أى وفق الثانية فهو أربعة ثمانية ولكل بنت واحد في أربعة باربعة وللزوجة من الثانية واحد في
وفق ما في يدها وهو واحد واحد والبنت أربع في واحد باربعة والعصبة ثلاثة في واحد بثلاثة وفيما صورناه
للمباينة أنه كان للزوجة من الأولى فقط ٣ في ٧ تكن ٢١ والأخت لأب من الأولى ٢ في ٧ تكن
١٤ ومن الثانية ٣ في كل ما في يدها وهو ٦ تكن ١٨ والأخت لأم من الأولى ٢ في ٧ تكن
١٤ ومن الثانية ١ في ٦ تكن ٦ وللزوج من الثانية فقط ٣ في ٦ تكن ١٨ (قوله وان كان
فيهم الخ) وذلك كالأخت لأب والأخت لأم فيما صورناه للمباينة لكنه مثال المضرب النصيب من التصحيح الأول
في كل الثاني وضرب النصيب من التصحيح الثاني في كل ما في يدها الميت الثاني ومثاله المضرب في الوقف لو مات عن
زوجة وبنت منها وعن أب ثم ماتت البنت عن أمها وحدها فالأول من ٢٤ للبنت النصف ١٢ وللزوجة الثلث ٣
والأب السدس ٤ فراضا والباقي ٥ نصيبا والثاني من ثلاثة لأم الثلث وللزوجة الباقي وهو ٢ وبنا وبين
ما في يد البنت وهو ١٢ موافقة للثلث فتضرب وفق التصحيح وهو ١ في كل التصحيح الأول يكن ٢٤ كلوه
فالزوجة من الأولى ثلاثة في واحد وفق التصحيح الأول بثلاثة ولها من الثانية يكونها أم أو واحد في ٤ وفق ما في يد
البنت بأربعة ولأب من الأولى ٩ في واحد تسعة ومن الثانية يكونه حد الأم ٢ في ٤ تلخ ٨ (قوله ولو
مات ثلث الخ) يانه بمثل واحد جامع لأم من الاستقامة والموافقة والمباينة لمات امرأتين زوج وبنتين
غيره وأم فمات الزوج قبل القسمة عن امرأه وأبوين ثم البنت عن ابنين وبنت وحيدة ثم البنت عن زوج وأخوين
فالأول وهي مسئلة المرأوة تصح من ستة عشر فلزوج ٤ ولبنت ٩ ولأم ٣ والثانية وهي مسئلة
الزوج تصح من ٩ فيستقيم ما في يدها فلا حاجة إلى المضرب والثالث مسئلة البنت من ٦ ونصيبها من الأولى
٩ لا تستقيم على مسئلتها توافق الثلث فاضرب ثلث مسئلتها وهو ٢ في ١٦ تلخ ٣٢ فها تصح
الفريضتان فمن كان له من ٦ ثلثي فاضرب في ٢ ومن كان له من ٦ ثلثي فاضرب في ٢ ومن كان له من ٢ ثلثي فاضرب في ٢
والرابعة مسئلة الجد من ٤ وسهامها ٩ من ٣٢ لانه اجتمع لها من بنتها ٦ ومن بنت ثمة ٩ والاسعة
لا تستقيم على ٤ ولا توافق فاضرب ٤ في ٣٢ تلخ ١٢٨ فها تصح المسائل كلها فمن كان له ثلثي من ٣٢
فاضرب في ٤ ومن كان له ثلثي من ٦ فاضرب في ٦ فها تصح المسائل كلها فمن كان له ثلثي من ٣٢ فاضرب في ٤

(جعل المبلغ الثاني (مقام الأول) وجعل (الثالثة مقام الثانية) في العمل وهكذا كلما (٥٣١) مان واحد تقسيم مقام الثانية والمبلغ الذي

قبله مقام الأول الى
مالا شأني وهذا علم
العمل فلا تغفل والله
تعالى أعلم

(باب الخارج)

(الفروض) المذكورة
في القرآن (نوعان الأول

النصف) ومخرج كل
كسريه كالربع من
أربعة الا النصف فانه
(من اثنين والربع من
أربعة والثلث من
ثمانية والثاني (الثلث
و (الثلثان) كلاهما
(من ثلاثة والسدس

من ستة) على التضعيف
والتنصيف فتقول مثلا
الثلث وضعفه وضعف
ضعفه وأقول النصف
ونصفه ونصف نصفه
قلت وأخسر الكل أن
تقول الربع والثلث
ونصف كل وضعفه فاذا
جاء في المسئلة من هذه
الفروض أحاد فخرج

كل فرد من فرد سبه الا
النصف كامر وإذا جاء
مثنى أو ثلاث وهما من
نوع واحد فكل عدد
يكون مخرج الجزء فذلك
العدد أيضا يكون مخرجا
لضعفه وأضعافه كالسنة
هي مخرج للسدس
وضعفه وضعف ضعفه
(فاذا اختلف النصف)
من النوع الأول (بكل)

جعل المبلغ الثاني وهو ما صحت منه الأولى والثانية (قوله في العمل) أي المتقدم بأن تأخسهم المبلغ الثالث
من صحيح مسئلتى الأول والثاني وتقسيمهما على مسئلته فإن انقسمت فها وضعت والآخر ضرب وفقى الثالثة التي
اعتبرتها ثانية أو كلها في جميع صحيح الأولين الذي اعتبرته أو لا واعتبر الحاصل منهما كسلة واحدة وقسم ذلك
على الوتر وفقى المسئلتين يحصل المطلوب كما علم في المثال الجامع (قوله) وهذا علم العمل فلا تغفل بشرط أن يصوبه
مسائل هذا الباب وأنه لا يتفق الأول أو الثاني * وكل ما هو في على الفرائض والحساب والذي يسهله
المباشر وكثر العمل بتوفيق الملك الوهاب وأتقان عمل الشبال المشهور بين الحساب والله تعالى أعلم

(باب الخارج)

الأولى أن يقول وغيرهما كمال قال في المصنف أدرج باب الصحيح وباب النسب بين الأعداد في هذا الباب
والأنسب تقدمه على المناجحة كما علم في السراجة لتوضيح علمه والخارج جمع مخرج وهو أقل عدد يمكن أن
يؤخذ منه كل فرض بانفراد حصصا فاحل السدس بعدد عند الحساب لا التمام (قوله الفروض الخ) أي السنة
الآتية المأخوذة من خمس آيات في سورة النباء (قوله نوعان) السبب في أنهم جعلوا الفروض الستة نوعين أن
أقلها مقدار اهل البيت الذي خرجها الثمانية والربع والنصف يخرجان من الثمانية بلا كسر فعملوا الثلاثة نوعا
واحدا وأقل فرض بعد السدس الذي يخرج الستة والثلث والثلثان يخرجان منها بلا كسر فعملوا الثلاثة
الآخرى نوعا آخر فأداه السدس (قوله) ومخرج كل كسريه أي ما شاركه من الأعداد الخمسة في مائة حتى
السدس فانه شاركه مخرجه وهو الستة في ذلك لأن أصل ستة بسمة قلب كل من الباقين والباقيين الثلاثة تهاو غت
التاقي التاء فقبل ستة وعبر بالكسر ليشمل ما بعد الفروض المذكورة كالجس والسبع والتسع والعشرين
الكسور والنقطة فانها كذلك وشمل كلامه الكسر المفرد كالنصف والمركب كالثلثين وأعلم أن المخرج كلما كان
أقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض أقل فإن النصف أكثر من الربع مثلا ومخرجه أقل من
مخرجه (قوله على التضعيف) أراد بذلك أن التني اذا ضعف حصل الربع وأن الربع اذا ضعف حصل النصف
وكذا السدس اذا ضعف صار ثلثا واذا ضعف الثلث صار ثلثين بسدس (قوله والتنصيف) أراد أن النصف اذا نصف
صار ربعا وأن الربع اذا نصف صار ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلث والثلثين بسدس (قوله فتقول مثلا الخ) أي
وتقول كذلك في النوع الثاني والحاصل أنه اذا ندى بالاصغر من النوعين فهو على التضعيف أو لا كرفع
التنصيف (قوله) وأخسر الكل أي أخسر العبارات التي عبر بها عن النوعين (قوله أسد) أي واحد واحد
فقطه مكرور وأن كرم مرة واحدة ذكره في السراجة نظر الى جانب القبط كحديث صلا قبل متى متى أوله
السيد وما في شرح ديوان المتنبي للامام الواحدى من أنه لا يقال هو أحدى واحدات أو اثنان يقولون أو أحدى واحدات
واحد واحد أو أحدى موضع الواحد خطأ اه لا يدل على عدم جواز مرة واحدة في المتعدد كما فهمنا نحن فيه
وأعتمد على عدم جواز في واحد فلا يقال زيد أحد وأفهمهم (قوله وهما) أي المتن أو الثلاث من نوع واحد أي
من النوع الأول فقط أو الثاني فقط بلا اختلاط شيء من أحد النوعين في الآخر (قوله الجزء) أي أقل جزء منها
(قوله) يكون مخرج الجزء الخ) لأن مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء فيستغنى به عن مخرج الضعف فخرج
الثلث والثلثين من ثلاثة وهي داخله في الستة مخرج السدس وكذا كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل
في مخرج الثلثين فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث كأم وأختين لأما والسدس والثلثان كام وأختين لأبوين
فمن ستة أو الثلث والثلثان كاختين لأبوين وأختين لأم من ثلاثة أو أختين لأم وأختين لأم وأختين لأبوين
فمن ستة وإذا اجتمع فيها التني مع النصف كزوجة وفن ثمانية والربع والنصف كزوج وفن أربعة
ولا يتصور اجتماع الربع مع الثلث ولا اجتماع الثلاثة (قوله فاذا اختلف النصف الخ) يحترز قوله وهما من
واحد قامر كان في اختلاط أفراد كل نوع بعضها مع بعض وهذا شرع في اختلاطها مع أفراد النوع الآخر
كل أو بعضا وأعلم أن صور الاختلاط مطلقا سبعة وجوب منها سبعة وعشر وشرعا وثلاثون عقلة وقد
لخصت الجميع في الرحيق المختوم فراجع (قوله كزوج الخ) مثال لاختلاط النصف مع الثلاثة وفيه علم ونشر

النوع (الثاني) أي الثلاثة الآخر (أو بعضه) فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقتين وأختين لأم

مرتب ويعلم منه أمثلة اختلاط النصف مع بعضها بأن كان الزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم
 (قوله) تركبها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا إنما يظهر إذا لم يكن في الثلثة سدس أما إذا كان فيها ثلث فيكون
 يخرج من جاز النصف اثنين ويخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما إذا خلا في الستة فيكون في ١٢ (قوله)
 فإذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر) أي في المثال السابق من الشقيقتين والاختين لا أولاد وهما مثال
 لا اختلاط الربع بكل الثاني ويعلم منه اختلاطه ببعضه بأن كانت الزوجة مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم
 نظير ما مر (قوله) لو وافقة الستة بالنصف) لتعيل لما أفهمه كلام من ضرب الأربعة في ثلاثة ثم أضاف إلى سواء كان
 فيها سدس أو لا أما الثاني فظاهر وأما الأول فلأن يخرج السدس من ستة وهي موافقة للأربعة يخرج الربع
 بالنصف ونصفها ثلاثة فلذا انضرب الأربعة في ثلاثة ثم أضاف (قوله) بعض الثاني) ليس على إطلاقه فإنه
 يختلط مع الثلثين كزوجة وفتن ومع السدس كزوجة وأم وابن ومع الثلثين والسدس كزوجة وفتن وأم وأما
 اختلاط الثمن مع غير ذلك فلا تصير إلا على رأي ابن مسعود إلا أن ابن الجهم وعنده يحجب غيره بحج
 نقصان فيختلط عند سبع الثلث كزوجة واختين لا أولاد محروم ومع الثلث والسدس كهم وأم ومع الثلثين
 والثلث كزوجة وشقيقتين واختين لا أولاد محروم (قوله) الأعلى رأى ابن مسعود) كالزوجة أو كالأزوجة
 وأما واختين لا أولاد واختين لا أولاد وفتن ٢٤ وتقول إلى ٣١ عنده ٨٤ ح أما عنده فمهي من ١٢ وتقول
 إلى ١٧ (قوله) أوفى الوصايا) كالوصي لرجل بمن ماله ولا آخر بثمنه ولا آخر بثمنه ولا آخر بسدس ولا وارث
 له أو كان وأجاز الكل فهي من ٢٤ وتقول إلى ٣١ نظير ما لابن مسعود وكذا ما فتن من الصور التي لا تأتي
 الأعلى رأيه تأتي على رأي غيره في الوصايا أيضا كما لا يخفى (قوله) في ثلاثة) أي إذا تساوى كان سدس أو لأبيه ينضم
 لتعيل كاتبها على نظيره (قوله) من موافقة الستة بالنصف) لكن فيما تقدم كانت موافقة بالنصف
 للأربعة وهذا الثمانية (قوله) ولا يجتمع أكثر من أربع فروض) أي غير مكررة فلا زوج وأم وأخت لا أولاد
 وأخت لا أولاد وأختين لا أولاد ٨٤ ح (قوله) ولا يجتمع أكثر من خمس طوائف) بانه لو ماتت بنت عن
 زوج أو زوجة وعن أب وأم وحيدة بنت وبنت ابن وأخت شقيقة وأخت لاب وأخت لا أولاد
 أصحاب الفروض المذكور يمكن الجذر والأخوات يحسبون الأب والجد والعم والباقي من له الثلث أو الربع وهو أحد
 الزوجين ومن له النصف وهو البنات ومن له السدس وهو ثلاث طوائف الأب والأبوة والابن فباقيهم خمس
 طوائف فإن لم يكن الأب والجد والبنات وفتن الابن فباقي من له الربع والنصف وهو أحد الزوجين ومن
 له النصف وهو الشقيقة ومن له السدس وهو طوائف ثلث الأم والاخت لاب ومن له الثلث وهو أولاد الأم
 والطوائف هنا خمسة أيضا (قوله) ولا يتكسر على أكثر من أربع فرق) لانه لا بد أن يكون أحد الطوائف
 الخمس من هو منفرد كالأب والأم والأزوجة ولا يتكسر سهمه عليه أصلا (قوله) وإذا انكسر سهمه ففرق
 الخ) شروع في تفصيل المسائل والمراد به بيان أقل عددي تأتي فيه نصيب كل وارث بلا كسر وعلم أنه يحتاج هنا
 إلى سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس وأربعة منها بين الرؤس والرؤس أما الثلاثة التي بين السهام
 والرؤس فأصلها الاستقامة بأن تكون سهام كل فرق بين مقسمة عليهم بلا كسر كما بين وأربع بنات فلا
 حاجة فيها إلى الضرب وثانها الانكسار مع المباشرة بأن تكون السهام متكسرة على طائفة واحدة ولا يكون
 بين سهامهم رؤسهم موافقة فاضرب عدد الرؤس في أصل المسئلة فقط أو مع عولها إن عالت وثالثها الانكسار
 مع الموافقة بأن تنكسر السهام على طائفة واحد ولكن بين سهامهم رؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم
 في أصل المسئلة أو فمع عولها وأما الأربعة التي بين الرؤس والرؤس فهي التفاضل والتداخل والتوافق
 والتباين وسدس كل المصنف بيان معرفة هذه الأربعة وتأتي هذه الأربعة إلا إذا كان الكسر على طائفتين
 فأكثر وأعمال بعتر والتداخل بين السهام والرؤس كما اعتبر بين الرؤس والرؤس بل ردوا إلى الموافقة
 إن كانت الرؤس أكثر وإلى المباشرة إن كانت السهام أكثر كسسته على ثلاثة الاختصار كما يستخرج
 قريبا وقد ذكر المصنف هذه الأصول السبعة بأشكالها على هذا الترتيب المذكور إلا الاستقامة فإنه حذفها

وأم (فن ستة) تركبها
 من ضرب اثنين في ثلاثة
 (أو) اختلط (الربع)
 من النوع الأول (بشكل)
 الثاني أو ببعضه) فإذا
 كان في المسئلة زوجة
 ومن ذكر (فن اثني
 عشر) تركبها من
 ضرب الأربعة في ثلاثة
 لموافقة الستة بالنصف
 (أو) اختلط (الثلثين)
 من النوع الأول ببعض
 الثاني وأما بكله فغير
 متصور الأعلى رأى ابن
 مسعود أوفى الوصايا
 فليحفظ (فن أربعة
 وعشرين) كزوجة
 وفتن وأم تركبها من
 ضرب الثمانية في ثلاثة
 لما قدمنا من موافقة
 الستة بالنصف ولا
 يجتمع أكثر من أربع
 فروض في مسألة
 واحدة ولا يجتمع من
 أصحابها أكثر من خمس
 طوائف ولا يتكسر على
 أكثر من أربع فرق
 (وإذا انكسر سهمه ففرق

علمهم ضربت عندهم في

أصل المسئلة) وعولها

أن كانت عائلة (كأمرأة)

وأخوين (لأزواج الأربع

بقي لهما ثلاثة لاستقيم

ولا توافق فاضرب اثنين

في أربعة فتصممن

ثمانية (وان وافق

سهاهم عندهم

ضربت وفق عندهم في

أصل المسئلة) وعولها

(كأمرأة أو ست أخوة)

فلهم ثلاثة توافقهم

بالتك فاضرب اثنين في

أربعة فتصممن ثمانية

أضاً (فان أنكسر سهام

فريقين رأ كثر عدد

رؤسهم فاجعل ضربت

أحد الأعداد في أصل

المسئلة) وعولها (ثلاث

بنات وثلاثة أعمام)

فتكتفي بأحد الثماتين

فاضرب ثلاثة في أصل

المسئلة تكن تسعيتها

تصح وان أنكسر على

ثلاث فرق أو أربع

فاطلب المشاركة أولاً

بين السهام والأعداد ثم

بين الأعداد والأعداد ثم

افعل كما فعلت في الفريقين

في المداخله والمخالطة

والموافقة والمباينة فما

حصل يسمى جزء السهم

فاضرب في أصل المسئلة

أشار إليه بقوله (وان

دخل بعض الأعداد في

بعض كاربوع وزيات

وثلاث حداث فاني

عشر عاضرب أكتر

تطوورها (قوله عليهم) أي على الفريق وجع باعتبار المعنى (قوله ان كانت عائلة) أي يضرب
فهما ان كان عول والا في أصل المسئلة فقط واعتارك المصنف هذا التفصيل هنا وفي بعد ما اشار إلى ان
المسئلة وعولها صار اعزلة أصل المسئلة في أن عدد الرؤس يضرب فيها كما يضرب في أصلها كما عاده
السد (قوله كأمرأة وأخوين) مثال لغير العائلة وأصلها أربعة والعائلة كزوج وخمس أخوات
لغير أم أصلها ستة لزوج والنصف ثلاثة وللأخوات الثلثان أربعة ففعلت إلى ستة وبين سهام الأخوات
ورؤسهن مباينة فاضرب عدد رؤسهن خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو ٧ تلغ ٣٥ ومنها تصم (قوله
وعولها) أي ان كانت عائلة والا في أصل المسئلة فقط كما ذكره المصنف (قوله كأمرأة أو ست أخوة) مثال
لغير العائلة وأصلها أربعة أيضاً والعائلة كزوج وأربعين وست بنات أصلها ١٢ فلزوج الأربع ٣ وللأربعين
السدان ٤ ولست بنات الثلثان ٨ فمالت إلى خمسة عشر وانكسر ٨ سهام البنات على ٦ عدد
رؤسهن لكن بينهما موافقة بالنصف فردت عند رؤسهن إلى النصف وهو ٣ ثم ضربت في الأصل مع العول
وهو ١٥ حصل ٤٥ ومنها تصم (قوله فلهن ثلاثة توافقهم بالتك) اعتبار الموافقة مع أن بين الثلاثة
والستة مداخلة أشار إلى عدم اعتبار التداخل بين السهام والرؤس كما قبلناه وان أمكن اعتبارها بأن يضرب
الأكبر وهو ٦ جميع عدد الرؤس في ولكنه يؤدي إلى التلويح وترك تطويل الحساب يرجح فلذا أرجعناه
إلى الموافقة وكذلك كانت البنات ٤ في المثال الذي ذكرناه لعائلة فلا تضرب إلا كبر وهو ٨ جميع عدد
سهاهم لما قبلنا بل يرجع إلى التماثل لجهة القسمة بلا ضرب (قوله فان أنكسر الخ) شروع في الأصول
الأربعة التي بين الرؤس والرؤس واعلم أنك أولاً لا تظن بين كل فريق مع سهاهم فان تبايناً فثبت الفريقين كلاً
وان توافقاً فثبت وفق الفريقين ثم تقربين الأعداد للثبته بهذه الأصول الأربعة فان عاين السدان فاضرب
أحدهما في أصل المسئلة وان تبايناً فاضرباً أكبرهما فيه وان توافقاً ضربت الوفاق في كمال الآخر ثم الحاصل
في أصل المسئلة وان تبايناً ضربت أحدهما في الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة وقد ذكر المصنف خمسة الأربعة
على هذا الترتيب والمضروب في أصل المسئلة يسمى جزء السهم كسائي (قوله أو أكثر) أي ثلاثة أو أربعة
لا أكثر كأمر (قوله وعدد رؤسهم متماثلة) الأولى ان يقول وأعداد جميع عدد قال السيد والمرايا أعداد
الرؤس ما يتناول عين تلك الأعداد ووفقها يضافه اذا كان بين رؤس طائفة وسهاهم متوافقة بر عدد
رؤسهم إلى وفقه وأولاً تم اعتبار المساواة بينهم وبين سائر الأعداد كما مطلع عليهم (قوله وعولها) كست أخوات
شقيقات وثلاث أخوات لأم وثلاث حداث أصلها ٦ وتقول إلى ٧ الشقيقات الثلثان ٤ لا تنقسم
وتوافق بالنصف وهو ثلاثة وللأخوات لأم الثلث ٢ لا تنقسم ولا توافق والحدات السدس ١ كذلك فاجتمع
معل ثلاثة أعداد متماثلة فاضرب واحداً منها في الفريقين تلغ ٢١ ومنها تصم زيلعي (قوله وان أنكسر
على ثلاث فرق الخ) يشار إلى ما ذكرنا من النظر أولاً إلى كل فريق مع سهاهم ثم إلى الأعداد المتباينة فلا فرق بين
الفريقين والا كثر فماد كروا مع الفرقين من حسان الفرق اذا كانوا ثلاثة مثلاً بصدورها ويتركرو
الضرب لتعدد المتباينات لانه اذا انظرت أولاً بين الفرق الثلاث وسهاهم فاما ان يابن كل فريق منها سهاهم
أو توافقها أو توافق فريقين وتباين الآخر أو تباين فريقين وتوافق الآخر فهذه أربعة أحوال ثم تطرق
كل حال من هاتين المتباينات بالأصول الأربعة فتلق ٥٢ صورة تحصل بإسما الطولات كشرح الترتيب وغيره
(قوله فاطلب المشاركة) الأولى التعبير بالنسبة ط (قوله ثم افضل كما فعلت في الفريقين) الأولى ان يقول
كما فعلت لانه لم يتقدم من أحوال الفريقين إلا المداخله والمخالطة والموافقة والمباينة فكتفي فافهم (قوله
أشار إليه) أي إلى ضرب جزء السهم أو إلى ما قبله من قوله وان أنكسر على ثلاث فرق الخ تأمل (قوله كاربوع
زيات الخ) أصلها من ١٢ للحدات السدس ٢ ولزوجات الأربع ٣ وللأعمام الباقي ٧ وبين
سهاهم كل فريق منهم وعدد رؤسهم مباينة فخذنا أعداد الرؤس بنماها وهي ٤ و ٣ و ١٢ فوجدنا
الأولتين متداخلتين في الثالث وهو ١٢ فاضربنا في أصل المسئلة وهو أيضاً ١٢ ومنها تصم (قوله كاربوع

الأعداد) لتداخلها (في أصل المسئلة) وهو اثنا عشر تكن مائة وأربعة وأربعين منها تصم (وان وافق بعضها بعضاً كاربوع

الحائز (من الجائعين) من أراضى إذا
اتفقت في درجة واحدة
(فان توافقا في واحد
تانيا) ولا وفق (وان
توافقا في اثنين فالنصف
أو ثلاثة في الثالث)
هكذا (الى العشرة)
وتسمى العكسور
المنطقة (أو أحد عشر
فيجزء من أحد عشر
وهكذا) ويسمى الاصم
(واذا أردت معرفة
نصيب كل فريق)
كالبات والجدات
والأعمام وغيرهم (من
التصحيح الذي استقام
على الكل) فاضرب
ما كان له (أي لكل
فريق (من أصل المسألة
فيما) أي في جزء السهم
الذي (عشرته في أصل
المسألة يخرج نصيبه)
أي ذلك الفريق (ثم
إذا أردت معرفة نصيب
كل واحد من أحد ذلك
الفريق ضربت سهام
كل وارث في جزء السهم
(المضروب يخرج نصيبه)
والأوضح طريق النسبة
وهو أن تنسب سهام
كل فريق من أصل
المسألة الى عدد رؤسهم
وحدهم ثم تعطي بمثل
ذلك النسبة من المضروب
لكل واحد من أحد
ذلك الفريق (وإذا أردت

خفاذ كرهاطريقة أخرى (قوله من الجائعين) أي تسقط الأقل من الأكثر أن يصدر إلا كذا أقل ثم
تقسم من الأقل ٨٤ قاسم (قوله تانيا) أي حصل التباين بينهما كالخمس مع السبعة فالتا إذا أسقطت الخمسة
من السبعة بقي اثنان فإذا أسقطت هاتين من الخمسة مرتين بقي واحد (قوله في النصف) أي فهم متوافقان بالنصف
كالسبعة مع العشرة فالتا إذا أسقطت السبعين العشرة بقي أربعة فإذا أسقطت هاتين من الستة بقي اثنان (قوله
في الثالث) أي فهم متوافقان في الثالث كالسبعة مع الأربعة عشر (قوله هكذا الى العشرة) أي وان توافقا في أربعة
فهم متوافقان في أربع كالبات مع العشرين أو في خمسة في الخمس خمسة عشر مع خمسة وعشرين أو في ستة
في السادس كالأربعة عشر مع ثمانية عشر أو في سبعة في السبع كالأربعة عشر مع إحدى وعشرين أو في ثمانية في الثامن
كسبعة عشر مع أربعة وعشرين أو في تسعة في التسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين أو في عشرة في العشر
كالعشرين مع الثلاثين (قوله وتسمى العكسور المنطقة) العكسور المنطق هو ما يعبر عنه حقيقة بلغة الجارية
وغيره كالنصف فانه كما يقال فيه خمس يقال فيه جزء من خمسة والأصم ما لا يعبر عنه باللفظ الجارية كالواحد من
أحد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من أحد عشر غير جزء من الواحد (قوله أو أحد عشر) أي وان توافقا في أحد
عشر فهم متوافقان في جزء من أحد عشر كاثني وعشرين مع ثلاثة وثلاثين (قوله وهكذا) كما ان توافقا في جزء
من ثلاثة عشر كسبعة وعشرين مع تسعة وثلاثين أو في جزء من سبعة عشر كأربعة وثلاثين مع واحد وعشرين أو
في جزء من تسعة عشر كاثني وثلاثين مع سبعة وعشرين (ثم) إذا توافقا في عدد مركب وهو ما يتألف من
ضرب عدد في عدد كخمسة عشر مع ثمانية وأربعين فان شئت قلت هما متوافقان في جزء من خمسة عشر وان
شئت نسب الواحد اليه بكسر نضاف أحدهما الى الآخر فتقول بينهما موافقة ثلث خمس أو خمس ثلث فيجبر
عنه بالجزم وبالعكسور المنطقة المضافة بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه إلا بالجزء (قوله وإذا أردت المخرج) شروع
في معرفة نصيب كل فريق وفي معرفة نصيب كل واحد من أحد ذلك الفريق والثاني يسمى بقسمه النصيب بيان
ذلك في المسألة الأخيرة أنه كان للزوجتين من أصل المسألة ٣ فاضربهما في جزء السهم الذي ضربته في أصل
المسألة وهو ٢١٥ تبلغ ٦٣٠ فهي نصيب الزوجتين والتصحيح وكان للبائات ١٦ فاضربهما في جزء السهم
الذكر وتبلغ ٣٢٠ فهي لهن وكان للجدات ٤ فاضربها في أصل المسألة ٨٤٠ فهي لهن وكان
للأعمام سهم فاضربه في ٢١٥ فهي لهم (قوله ضربت سهام كل وارث المخرج) أي بعد أن تقسم ما كان لكل
فريق من أصل المسألة على عدد رؤسهم وكان عليه أن يذكر ذلك حتى يعرف ما يضرب في جزء السهم بيانه كان
للزوجتين من أصل المسألة ٢ فاقسمها على ما يخرج واحد ونصف فاضرب في المضروب وهو ٢١٥ تبلغ ٢١٥
فهي لكل زوجة وكان للبائات ١٦ فاقسمها على ١٥ عدد رؤسهن يخرج سهم وثلاثة أخماس سهم
فاضربه في المضروب تبلغ ٣٢٦ فهي لكل بنت وكان للجدات ٤ فاقسمها على ٦ عدد رؤسهن يخرج
ثلثان فاضربه في المضروب تبلغ ١٤٠ فهي لكل جد وقد كان للأعمام سهم فاقسمه على عددهم ٧ يخرج
سبع سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٠ فهي لكل عم (قوله والأوضح طريق النسبة المخرج) في المسألة
للكورة كان للزوجتين ٣ ونسبتها لهما مثل ونصف فأعط كل واحد من المضروب مثل تلك النسبة أي
مثله ونصف مثله يكن مامر وسهام البائات ٦ نسبتها الى رؤسهن وهو ١ مثل وثلاثة أخماس مثل فأعط كل
واحدة من المضروب مثله وثلاثة أخماس مثله يكن مامر وسهام الجدات ٤ نسبتها الى رؤسهن وهو ٦ ثلثان
فأعط كل واحدة ثلثي المضروب يكن مامر وللاعمام سهم نسبتها الى رؤسهم وهو ٧ سبع سهم فأعط كل واحد
منهم سبع المضروب يكن مامر وإنما كان هذا أوضح لأنه لا يحتاج فيه الى قسم مضروب وتقدر من مثلك النسبة
مثلك الحساب لكن دعنا كانت النسبة عسرا فالعمل بالمضروب أسير وبغير طريق آخر (قوله وإذا أردت قسمة
الترك المخرج) المخرج من تعيين نصيب كل فريق من التصحيح ثم تعيين نصيب كل وارث منه شرع في بيان المقصود
وهو تعيين نصيب كل وارث من كل التركة بطريقين يتوافقان على معرفة نصيب كل وارث من التصحيح (قوله يعني
أن كلا واحد) جواب عما أورد من أن قوله كالنسبانية والفرعاء بالواو غير صحيح لأن التركة ان كانت واقبة

قسمة التركة بين الورثة والفرعاء يعني أن كلا واحد

جميع الديون وفي الورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة والدين بالورثة
 شيء وحاصل الجواب أن المراد بين الغرماء فقط بين مقدراي بين أفراد هذه الطائفة وبين أفراد هذه الطائفة
 فالقسمة متعددة تعدد دواحلها والحادثة على الطائفتين معا ويجب أن الواعى أو فيكون المعنى أنضماما
 (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) أي ثم قسمت المبلغ على التصحيح أن ضربت في كل التركة أو على وقته أن
 ضربت في وقته وهذا لا بد منه وان تركه المصنف والناسخ (قوله والموافق للسراجية الخ) لم يقل والصواب
 لأنه عند الموافقة يصح الضرب في كل التركة كإثبات البينة وكذا في المدخلة الآن فيه تطويل الحساب فكان
 الأولى الضرب في الوقت عند الموافقة وفي الكل عند البينة مثال الموافقة زوج وأخوان لأم وشقيقتان أصلهما
 من ٦ وتقول إلى ٩ والترك ٦٠ دينار بينهما وبين التصحيح موافقة بالثلث فالزوج من التسعة ٣ فاضربها
 في ٢٠ وفق التركة يكن ٦٠ فاقسمها على وفق التصحيح وهو ٣ يخرج ٢٠ هي من التركة ولأحد
 الأخوين سهم فاضرب في وفق يصك ٢٠ فاقسمها على الثلاثة يخرج ٦ وثلثان هي له ولأخيه مثله
 ولأحد الشقيقتين ٢ فاضربها في وفق يكن ٤٠ فاقسمها على الثلثة يخرج ١٣ وثلث هي لها
 واختصمها ومثال البينة زوج وأم وشقيقة أصلهما من ٦ وتقول إلى ٨ والترك ٢٥ دينار بينهما
 مائة الزوج من الثمانية ٢ فاضربها في ٢٥ كل التركة تبلغ ٧٥ فاقسمها على ٨ يخرج ٩
 وثلاثة أعشار هي له ولشقيقته وللأم من الثمانية ٢ فاضربها في ٢٥ تبلغ ٥٠ فاقسمها على ٨ يخرج
 ٦ وربع هي لها ولو ضربت في المثال الأول سهم كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم قسمت الحاصل على كل
 التصحيح كما فعلت هنا الصحيح ذلك ولكن فيه تطويل كما قلنا ولو كانت التركة في المثال الثاني ٢٤ كان بينهما وبين
 التصحيح مدخلة في المثال الأول سهم كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم قسمت الحاصل على كل
 لاشترأ كما في كسر وهو التي يخرج أقلها وهو الثمانية فهما في حكم المتوافقين (قوله وتعمل كذلك في
 معرفة نصيب كل فريق منهم) بأن تضرب في المثال الأول نصيب الأخوين ونصيب الأختين ففاضربت فيه
 نصيب أحدهما وتقسيم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فريق وماذا كرم من القسمة بطريق
 الضرب هو أشهر وأوجه نسخة وباتباع بيان ما لو كان في التركة كسري المطولات (قوله وأما قضاء الديون)
 أي طريق قسمتها ونسبها الخاصة (قوله فيها) أي بالتوفيق يحصل المقصود ونعم هي (قوله وتعد الغرماء)
 فلو كان الغريم واحدا فلا قسمة (قوله ينزل مجموع الديون كالتصحيح الخ) بأن تظهر بين مجموع الديون وبقيته
 التركة بعد التصحيح فإن توافقا كما ذكرنا ١٢ دينار وأعليه ١٨ تزيد ٤ ولعمرو ٢ ولأبكر ٢ فالموافقة
 بالسدس فاضرب دين كل واحد منهم في وفق التركة وهو ٢ ثم اقسم الحاصل على وفق مجموع الديون وهو ٣
 يخرج لزيد ٢ وثلثان ولعمرو ١ وثلث ولأبكر ٨ وان تابنا كما ذكرنا التركة في مسئلتنا ١١ فاضرب
 دين كل في كل التركة واقسم الحاصل على مجموع الديون يخرج لزيد ٢ وأربعة أعشار ولعمرو ١ وتسعة
 ولأبكر ٧ وثلث ولو كان علي في الصورة الأولى ٢٤ ديناراً كان بينهما مدخلة فتعمل فيها كالموافقة ويصح
 أن تعمل فيها وفق الموافقة كالبينة كما علمت (قوله ثم خرج في مسئلة القناج) فتعال من الخروج وهو في
 الاصطلاح تصالح الورثة على إخراج بعضهم عن الميراث على نحو من التركة عين أو دين قال في سبب الانهزام
 ما روى أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه طلق في مرض موته إحدى نسائه الأربع ثم مات وهي في
 العدة فموتها عثمان رضى الله تعالى عنه ربع الثمن فصالحوها عنه على ثلاثة وعشرين الفاسم الدراهم في رواية
 من الدناير وفي رواية عشرين الف والواحد كان ذلك محض من العجالة من غير تكرار قلت وله أحكام وشروط فثبت
 آخر كتاب الصلح وتقدم هناك أنهم لو أخرجوا واحدا أو أعطوه من مالهم خصته تقسم بين الباقي على السوا ومن
 كان المعطي محمورا أو فعلى قدر ميراثهم قال الشراح هناك وقدمه لخصه بكونه عن إنكار فاعين أفراد فعلى
 السواء اه قتلهم (قوله والغرماء) أي أرباب الديون ولم يذكروا كره في السراجية واتخذ كره في الملتقى
 والجميع وغيرهما في كره في القسمة والتخارج حكم الورثة ومثلهم الموصى له كما تقدم آخر كتاب الصلح (قوله

لا مع التقدم الغرماء على
 قسمة الموارث كما
 في شرح السراجية
 لجبر (فإن كان بين
 السرة والتصحيح)
 مماثلة فظاهر أو
 (موافقة ضربت سهام
 كل وارث من التصحيح في
 جميع التركة) كذا في
 نسخ المتن والشرح
 والموافق للسراجية
 وغيرها في وفق التركة
 فإتمام ضرب في جميع
 التركة عند البينة وهذا
 لمعرفه نصيب كل فرد
 (وتعمل كذلك في
 معرفة نصيب كل فريق)
 منهم وأما قضاء الديون
 فإن وفي فيها (و) ان لم
 يوف وتعدد الغرماء
 (ينزل مجموع الديون)
 كالتصحيح للسئلة (و)
 ينزل (كل دين) غريم
 (كسهم وارث) ويصل
 كما مر شرح في مسئلة
 القناج فقال (ومن)
 صالح من الورثة والغرماء
 على شيء معلوم منها

(طرح) أي طرح سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه (نقصه الباقي من التصحيح) أو لم يرد (على سهمه من بقى سهم) فنقص منه كزوج وأم يوم صالح الزوج على ما في نفسه من المهر ونخرج من بين الزوجات ما طرح سهمه من التصحيح وعلى ثلاثه أقسام: بقى الزوج وهي ما عدا المهر من الام والام ألا ابتدوا. ولهم ما من التصحيح قبل التنازع وحديثه كون سهمان (٥٣٧) لا وسهم لهم ولا يرد الزوج كالم يكن ثلاثا يفتل

كالم يكن ثلاثا يفتل
فرض الام سهمان
المال الى ثلث اصل
الباقى لانه حينئذ يكون
للام سهم وام سهمان
وهو خلاف الاجماع قاله
المدعي وغيره قاله
والنصارى ولقد غلط
في قصة هذه المثة
صاحب المختار وصاحب
مجمع الشرح وغيرهما
على ما عتدوا من التصحيح
فيهما لهما باقى الام
سهم وام سهمان وقد
علت أنه خلاف الاجماع
وقال العلامة قطب الدين
عبد بن سلطان في شرحه
انكره وقوله واجعله
كان لم يكن فيه نظر
ثم ذكر نحو ما ذكره
تدبره قاله (قوله)
اعيد النكير لما جاز
المقبر محمد علاء الدين
الحنفى العياشى الامام
يجمع بين أمية بن النقي
بمقتضى الجملة قد
فرغت من تأليفه
او آخر شهر حرم الحرام
سنة احدى وسبعين
والفحجرة على
صاحبها فضل الصلاة
واذكرى نصيبه وقد

أي طرح سهمه من التصحيح أي صحيح المثلث مع وجود المصالح بين الزوجات * طرح سهمه من التصحيح
سيد (قوله كزوج الخ) أصله من ستة أزواج نصف ثلاثة لهم ولا سهم لثمة ابنى سهم واحد
(قوله) وحينئذ يكون الخ) فان فرضه أصله الم على نحو من التركة ونخرج من بين العينة الثلثة لأصله ستة وثلثا
نخرج نصيبا ثم في خمسة ثلاثة أزواج وانما زادهم جعل الباقى أحسابا بين الزوجات الام فلا يرد الزوجة أحاس
ولا سهمان وان ما حلت لام على نحو من خرجت كانت لمسة لثمة ابنى ستة وثلثا مخرج منها سهمان الا في
أربعة فعمل الحق من التركة أربعة ثلاثة أزواج ولا سهم واحد (قوله) الا لا يفتل فرض الام الخ) أي
في بعض الصور وكذا الصورة بخلاف ما إذا كان مولا من العينة لانه لم يثبت له ولد الزوج في التصحيح
لان الام هموا بالاسم سهمان على كل حال (قوله) وفي نظر) أصله في نظر ومنه قوله لانه يخص بذلك منه
فكيف يمكن جعله كذا لم يكن بل جعل كانه استوفى نصيبه ولم يتوفى له قول أصله في نظر لانه لم يفتل
أما إذا خلفت ثلاث أخوات متفرقات وانما خلفت الاخ لأب وأم ونخرجت من المهر كان لاقى بينهم
أخا سائلا الزوج وسهم لا أخ لأب وسهم لأخت لأب على ما كان لهم من ثمة لان أصلها من ستة وثلثا وول
الخمسة واما السنوات الاخيرة فمما لا يرد ولا يفتل في خمسة ولو حلت كانت لهم لكانت من ثمة وفي سهم
للمصبة أو سواء أن قول لكانت من ستة وثلثا وسهم إلى خمسة كذا في بعض نسخ لزمي ولكن في غير
وحد بخطه كذا في فهو سهمان لا لا نصيبه مخرج (قوله) ثم ذكره وما يخرج من أم من قوله السابق طرح سهمه من
التصحيح (قوله قال مؤلفه) من اتلف وهو ما يقع الانه من شئ أو شيء فالحصن من التركة كسوطان
عرا في كتاب جعلت فيه مسائل مؤلفه من أي علم كان معنى المرافقة فيه وجاءه ما ذهب إليه كثير (قوله)
الحقير من المخرجه هو التي تهاوس (قوله) الحنفى) في باب في موضع يسمى حصن كما هو أشهر في قصة التصحيح
وجهاته إلى هذا المحكي فهو من ثلاثة (قوله العياشى) انظر أنه نسبة إلى أمية بن النقي وهو الله
تعالى عنه بن ماص الله وهو (قوله الامام) بل في نسخة مدوومة على أمية بن النقي لكن الحق كذا امام
الحنفية يجمع بين أمية بن النقي والمحبة هو الشارح رحمه الله تعالى وكذا كان مدروس الحديث تحت
لقبه يجمع بين أمية ومدروس النكية السليمة ولم يتهرر ولا يتوهم من ذلك (قوله) حجرة) نسبة إلى المهر بنى
حجر إلى مولى الله وهو وليس التاريخ انما لا انما يمتنع ومنه ابتداء عروضة الله عنه والعرب
كانت تخرج بهامات روق وهو تفرق ولا يعمل عليه الا لا وخروجهم مكة أو نحوها المأذول كالمسألة
في الظهير يذهب إلى المحاضر (قوله) في النقصه الأشخاص التبيين والسر والتخصيص فاموس (قوله) ونحوه
وتنصحه (مخرج) الحذب وغيره قوله والتصحيح انفسه فاموس (قوله) المواضع) الا زائدة تنويع (قوله)
وتصححه) عارف على نصه (قوله) وعلى مواضع هو آخر أو محذوف الحذف فقهره (قوله) والمجلة) أي
وأقل غولا لثمة المجلبة أي مختصة قال في القاموس جل جمع راجل النوق جمع عن قفره والمرداء ون
وقع من الحذف سدوس أو من غيره أو وان ثبت على ما وقع من اليهود في قداسه من السلامه من هذا الخطر
بالمراد هو الانراف على الهلاك والمرداء من الامر السابق غيره عن السواير يعرفه بالأكبر كقول ردا
ومضى أي يتدرا عرسا يضيق أو ينظم على البشر فلا يجهلونه لان اليهود التسان من لو لم ياتوا وأل
ناس أول الناس وهذا هم نصه من انذاره وعمر المصنف (قوله) فسرق الله على من (قوله) انفا فمصلحة
أو انا ما ذكره المطالب السر الا في مقام الجباب (قوله) ونحوه (قوله) العفر السر فهو عطف مرادف
(قوله) وان تجد عياشا الخ) هذا البيت معنى الكلام الذي قبله (قوله) فسرق الله (قوله) الخلل مخرج من بين الشئين

(٦١ - ابن عابد بن حاس) بالفتى في نصيبه ونحوه وقد نصحه وبعثت النكير به الله في نصيبه مواضع كثيرة من
متن وتصحيحه ونهت علمه على مواضع هو آخر وبالمجلة اسلامه من هذا الخطر أمره على البئر فسرنا على من سفر
ونحوه بن غفر وان تجد عياشا لثمة

وقتل لحصول متعديك والايامن الطويل والقصير في قبلة التأييد ط (قوله وان كان كل الناس) أي
من أجل عصرهم ومن بعدهم (قوله ودون عن حد) بل كان المال وعن معنى الام أي لاجل حدهم
في كفرة تعالى وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولنا أو معنى من أرادوا التمسك من حسد كنهة تصاروا وموافق
فعل التوبة عن عباد (قوله تقبل) باختصار أي تقيي وموجب معنى العباد (قوله وأما) جمع أستاذ
بضم الهمزة ومعناه الماهر بالنسبة والمراد بهم هنا أسياخه وانظاره أعجمي معرب لما في القفا ومن لا يجتمع
السين والقال المصحة في كلمة عربية (قوله ويحشرنا) أي سأل كوننا بمخترنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
المصدق حال وهو مقصود على السماع ويحتمل أن جمعا بمعنى جميعا كيدافير الجماعة أو مفعول مطلق
أن المحشر معنى الجمع وقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمتي في محشر مفرد عن محشر كل الخلائق
اللعبة لا تقتصر على من ذكر إلا أن ربه حاله خصوصه كالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله مع المصطفى
جد) فعدنا أن الايمان من الطويل له عروضا واحدة مقبوضة وزم امتناعنا وعروضه ثلاثة
ضرباء ول مصحح وزنه مقاعدل الثاني مقبوض منها ثلاث محذوف وزنه فعرلن وهذا البيت من الضرب
الول والبيت الذي قبله والبيت الذي بعده من الضرب الثاني وهذا معدود من عيوب الواو ويسمى
بحر يد الجمل الموهلة كما في الخروجة وقد قدم في أول الكتاب أيات فاعلم شروط اوضوع فيها نظير ذلك
بها عليه هناك ولو قال الشاعر مع المصطفى السلكا آمد (قوله واخراتنا) بالمرعطا على ما تن أو على
له المصطفى أو بالانصب عطفا على ثالث تحشرنا والاول أول (قوله المسدي) من الاسماء بمعنى الاعطاء ولقطه
يرد معطوف بإسقاط العاطف أو جمع فعت لا خواتم اراضه المسدين محذوف فوه لاضافته الى تخير البحر وبه
يفصل بينهما الطرف ليكون المضاف شبه الفعل وهو جازي السمة قال في الافية
فصل مضاف شبه فعل ما نسب به مفعولا آخر فوه لاضافته الى تخير البحر وبه
شبه قوله عليه الصلاة والسلام بل أنتم تتركون صاحبى وقول الشاعر كسحت وما حشرة وسيل (قوله
لما) منقولة من حذف أي قبول أو حشر أو اراءاء (قوله اداع) أي دواع على حذف العاطف أو بملن
والدنا (قوله طالب الرشد) أي لنا حلفه لانه ما قبله عليه يقال رشد كصر
وفرح رشدا ورشدا ورشانا هدى واستقام على الحق والرشد
في صفاته تعالى اهتدى الى سوا الصراط فانه تعالى
أن يهدينا الى الصراط المستقيم ويدعنا على
الحق القويم ويحتمل أنظر انوجه
الكرام في جوارتيه الكرم
عليه أفضل الصلاة
وآتم التسليم
آمين

وان كان كل الناس
عن حد
فتقبل مع ما تن وأما
ويحشرنا جمعا مع
المصطفى أحد
واخراتنا المسدي لنا
الخبر دائما
ووالدنا على لنا طالب
الرشد
وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

(قال مصححه الاول قد رأينا بخط المؤلف رحمه الله آخر الحاشية الهامش)
تمت وآخر محرر الحرام سنة ثلاث وثلاثين بعد المائتين والالف

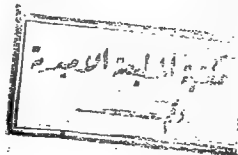
(يقول خادم التجهيز دار الطباعة الاميرية لفتحته الى مولانا الفقي محمد البشير الحسيني الشافعي)

الحمد لله الذي جعل القصة في الدين سبيل النجاة يوم الدين اذ يعرف الحلال والحرام ويدين به الناس
والعام ونفسه واحد خبير القضاة والاملا والاسلام على سيدنا محمد المعروف والنايل وعلى آله
وصحبه وعلى العالمين (اما بعد) فرفع الله الذي لا يقدر قدرها ولا يستطاع شكرها تيسير السبل
لنشر هذا الحاشية الميمية وهدية ايتيمة الصوة المسماة (رد المحتار على الدر المختار) لمولانا
المحققين مولانا السيد محمد بن الشهيدي بن عابدين مفتي الانام في وقته سيدا والاسلام على مذهب
امام ائمة بلاترزع ومادلوا الشريعة بلا دواع سيدنا رسولنا في حبيبة النعمان عليه صاحب
الرحمة والرضوان ولما كانت قصة الطالين وسلاصا بالشرع ومعدن التحقيق وكذا من كوز
التدقيق طبعنا المترجم للمره والكر بعد الكره لما قد وهبنا الانام ولا غرو فالورد والمغيب كثير
الازمان حتى اذا بدت في هذا الصبحه وشتت بها النفوس الشجيرة جادنا عاده طبعها ورغبة
في عزم فتمها بالطبعة المذكورة ذات التجهيز والهدية المشهورة الهام الفاضل والعالم الكامل
أكبر المائنة الهدية لعابيه لازالت في كلات قرب الريحه بحلا حواشيه لبعض تقريرات واقعه
وتحقيقات فاقه لولاه الملازمة لرحمته المبرور والمحقق المشهور مفتي الديار المصرية في زمانه
وشيخ الاسلام في اولاته الشيخ محمد البشير المهدي عيه رجة السيد البشير بهات محمد الله
آخفتن العفة بكون والته في حل النكاح والامتنان في ظل الحضرة الفخمية لاندبوه عزير الديار
المصرية من ليس في حب نشر لما عرف والعدل ناني آندينا (عباس بن ابي الناني) ادام الله ايامه
وقتر في هام الخلفه من اعلامه واقترعته بولي عهد وقية الخاله بجلالته وآله ونقلت في أوثر ربيع
الثاني من شهر عام ١٣٢٦ من هجر من شخصه ببيع الساني صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه
وشرف وكرم ولما لا بد القام جادنا بجهتها على طرف القام فقلت

صاحبه عن سامع الخدماء آله من سقى لعماده
وتفقه في الحديث فقهها مثل عثمان هادي لعماده
واقفا محمد بن شريف ب أبي الفضل داع لعماده
فاياك الله كل باسمه قلاد البرجيدنا بعماده
وبنا ابن عابدين حواشيه ما جمعنا بجلاله في بلاد
كيف حله البول لثالثه صر كل ما في فوائده
بغري الله هو لاه ورمناه ومعدن بطريق اهل ودا
قال قائل اجبت آثره طبعه والفتح را طبق مراده

٢٥٠ ١١١ ٨٨٤ ٨١

١٣٢٦





Bibliotheca Alexandrina



0556911